

السياسات المقارنة

في وقتنا

الحاضر

نظرة عالمية

جايريل إيه. أموند
جي. بنجام باويل الابن

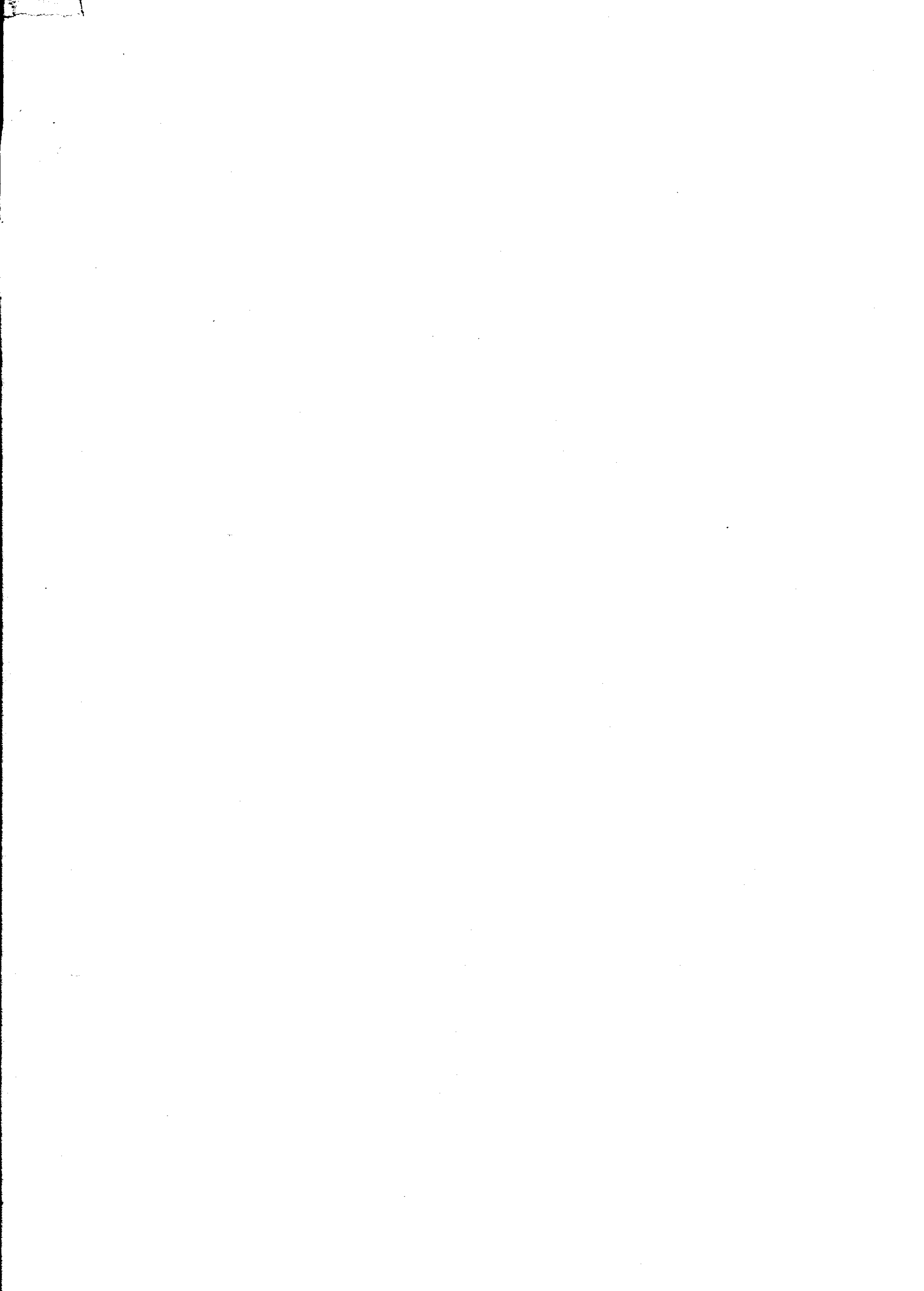
ترجمة: هشام عبدالله
مراجعة: سميرة

٧١٥١
١٧٢

جمعية الرعاية التكاملية
مكتبة المعادى العامة



022000013561



COMPARATIVE POLITICS TODAY
A WORLD VIEW

GABRIEL A. ALMOND

and

G. BINGHAM POWELL, JR.

Comparative Politics Today: A World View, Fifth Edition Copyright © 1992 by Gabriel A.

Almond and G. Bingham Powell Jr. All rights reserved.

Published by arrangement with Harper Collins College Publishers

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1998 م.

٣٢٠٣

السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة
عالمية/ المحررون جابرييل إيه الموند وجي
بنجهام باويل، الابن؛ ترجمة هشام عبد الله،
مراجعة سمير نصار. عمان: الدار الأهلية للنشر
والتوزيع، ١٩٩٧.
١٠٤٤ ص.

١- حكومة مقارنة: أ- الموند جابرييل إيه،
محرر. ب- باويل، جي بنجهام، الابن، محرر
ج- عبد الله هشام، مترجم. د. نصار، سمير،
مراجع

الدار الأهلية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان - وسط البلد

خلف مطعم القدس - ص. ب : ٧٧٧٢ - هاتف : ٢٣٨٦٨٨

فاكس : ٦٥٧٤٤٥ - منشوراتنا في العام ١٩٩٨ م

ترجمة الطبعة الخامسة

طبع في لبنان

على مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية

المحتويات

٥	- مقدمة
١٥	- الجزء الأول: الفصل الأول: دراسة السياسات المقارنة
٣٥	الفصل الثاني: بيئة النظام السياسي
٥٩	- الجزء الثاني: الفصل الثالث: التأهيل السياسي والثقافة السياسية
٨١	الفصل الرابع: التوظيف السياسي والبنية السياسية
١٠٧	الفصل الخامس: مجموعات المصالح وتجميع المصالح
١٣١	الفصل السادس: تجميع المصالح والاحزاب السياسية
١٥٩	الفصل السابع: الحكومة وصنع السياسة
١٨٧	الفصل الثامن: السياسة العامة
٢٢٧	- الجزء الثالث: الفصل التاسع: السياسة في انجلترا
٣٢٩	الفصل العاشر: السياسة في فرنسا
٤١١	الفصل الحادي عشر: السياسة في المانيا
٥١١	الفصل الثاني عشر: السياسة في اليابان
٦٠١	الفصل الثالث عشر: السياسة في الاتحاد السوفياتي
٦٩٣	الفصل الرابع عشر: السياسة في الصين
٧٨١	الفصل الخامس عشر: السياسة في المكسيك
٨٨١	الفصل السادس عشر: السياسة في افريقيا
٩٥٠	الفصل السابع عشر: السياسة في الولايات المتحدة
١٠١٩	- الملاحق



مقدمة

الطبعة الخامسة من كتاب «السياسات المقارنة اليوم» هي طبعة «ما بعد الحرب الباردة»، وتتضمن معالجة حديثة للتطورات التي طرأت على السياسة والمجتمع السوفيياتيين (الفصل الثالث عشر)، وعلى ألمانيا ما بعد الوحدة (الفصل الحادي عشر). كما اضفنا إلى دراساتنا عن البلدان كلاً من الولايات المتحدة (الفصل السابع عشر)، واليابان (الفصل الثاني عشر). فلم يعد هناك من مبرر لاستثناء الحالة الأمريكية من كتاب عن السياسات المقارنة، هذا إن كان ثمة ما يبرر ذلك على الاطلاق. ونتيجة للتراجع التاريخي في الهيمنة الأمريكية خلال العقود الماضية، والتزايد السريع في اعتماد دول العالم على بعضها البعض، فإننا بحاجة الآن إلى وضع الولايات المتحدة في منظور يتضمن بشكل واضح، أمما وثقافات أخرى واستخدام مقاييس موحدة في تحليلها. وبالمثل، فإن إضافة اليابان إلى قائمة دراستنا عن البلدان، يطلعنا على حالة لديمقراطية متقدمة لديها اقتصاد من أقوى الاقتصاديات في العالم، ارتقت بسرعة من اصول ثقافية وتاريخية تختلف اختلافاً كلياً عن العالم الغربي، ولها نموذجها الخاص من الثقافة السياسية الديمقراطية، والمؤسسات السياسية، وطريقتها الخاصة في تغيير القيم والتحول.

والعمل بمجمله يأخذ في حسابه الطرق التي تغير بها العالم السياسي خلال السنوات القليلة الحاسمة التي انقضت منذ نشر الطبعة الرابعة. فالاتجاه الرئيسي لمواضيع السياسات المقارنة في التسعينات هو التغيير، والانتقال، والتحول، إضافة

إلى تحرير الاقتصاد والتوجه الديمقراطي. وقد بدأ التحول في أواسط السبعينات، بإبتيار الأنظمة السلطوية في جنوب أوروبا - اليونان، والبرتغال، وإسبانيا - وعودة الأنظمة الديمقراطية إليها. وهي العملية التي امتدت إلى أمريكا اللاتينية - الأرجنتين، والبرازيل، والتشيلي، ودول أخرى؛ وإلى شرق آسيا - كوريا الجنوبية، وتايوان، والفلبين، وسنغافورة، وبشكل أكثر درامية من أي مكان آخر، بدأت دول أمريكا اللاتينية تحاد السريباتي في التغييرات مستقلة بخطر منبائية إلى الحكم الديمقراطي والاقتصاد السري.

ر فإن للمسائل المهمة علاقة بالطرق التي أثرت بها المنطلقات المختلفة الثقافية منها والبنوية، واستراتيجيات التحول إلى الديمقراطية، وسياسات التنمية الاقتصادية، على التطورات اللاحقة. فبالنسبة إلى أنظمة الحكم البيروقراطية والسلطوية العسكرية في جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، يبدو أن التوجه الديمقراطي الناجح قد جاء نتيجة أزمة اقتصادية أضعفت الثقة في الفئات الحاكمة، مع استراتيجية معتدلة للتحول الديمقراطي مقترنة بالمساومة لإيجاد نوع من التوافق بين النخب المستبدة بالحكم والحركات المناوئة لها. أما في دول أمريكا اللاتينية فقد سهلت هذه الاستراتيجية التوفيقية التحول إلى الديمقراطية أكثر مما ساعدت على تحرير اقتصادياتها من السياسات الحمائية وسياسات تقديم الدعم من قبل الدولة^(١). وتشكل المكسيك حالة مهمة ومعاكسة لهذا الوضع (انظر الفصل الخامس عشر). فقد مارست تحريراً ملموساً لاقتصادها وتوجهها أقل نحو الديمقراطية.

لقد بدأ التحول عن الأنظمة الشيوعية السلطوية منذ عهد قريب، وبالتالي ليس لدينا سوى القليل من التجارب التي تمكننا من تقييم مدى استثمار الأوضاع المواتية، وفعالية الاستراتيجيات. ومما حدث حتى الآن نلاحظ أيضاً أن التوجه نحو الديمقراطية واقتصاد السوق قد تم من خلال المساومة وإقامة الائتلافات بين النخب القديمة والجديدة، وليس من خلال حركات جماهيرية عنيفة تدمر المؤسسات السلطوية^(٢).

والمذهل في أمر هذه التحولات أنه باستثناء حالة أو حالتين، مثل رومانيا، لم تحدث حمامات دم في عملية انتقال السلطة. وفي الدول التي حدث فيها عنف لم يكن السبب الصراع بين الرجعيين والقيادات الجديدة، بل بسبب الأصول العرقية

والدينية. وقد سمح ضعف سلطة الحكومات في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية للمشاعر الكامنة من الإحساس بالضعف والغضب العنيف بان تطفو على السطح في المجتمعات ذات الديانات والثقافات المتعددة. وبرز مثال على ذلك، جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وسلوفينيا، وكرواتيا.

وكان هذا العصر عصر التحول أيضاً بالنسبة للدول الرأسمالية الديمقراطية أيضاً. فالتوجه نحو زيادة الضرائب وتكثيف الانفاق الحكومي الذي بدأ منذ العقود الأولى لهذا القرن قد توقف في أوائل الثمانينات. فمنذ ذلك التاريخ، خضعت جميع الدول الرأسمالية، بغض النظر عما إذا كانت حكوماتها محافظة أو ديمقراطية اجتماعية، لنوع من «خفض القيود التنظيمية»^(*) و«خصخصة المؤسسات المؤممة»^(**)، وخفض الضرائب. وكان اهتمام سياسات الثمانينات ينصب على بنية القطاع العام وحجمه النسبي في اقتصاديات السوق الديمقراطية - هدف عمليات التدخل التنظيمية واتجاهاتها، ومقاييس «شبكات الرفاهية الاجتماعية» وتركيباتها. وكانت أهم المسائل في المجتمعات الديمقراطية التي تتبع اقتصاد السوق تتركز على الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الأوضاع البنيوية والثقافية واستراتيجيات الإصلاح على السياسة والنتائج السياسية. ويمكن الاعتماد على الدراسات التاريخية الدسمة وبرامج الأبحاث واسعة الأفق في محاولة تفسير الماضي وتوقع المستقبل⁽³⁾ ومن الواضح أنه يجب على السياسات المقارنة لعقد التسعينات أن تؤكد على موضوع التغيير والتحول حتى تستكمل المقارنة بشكل مؤسسي وتعالج المواضيع الخاصة بالمنهج البنيوي الوظيفي. وفي حين أن النمط العالمي قد اتجه بشكل واضح نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، فإن علينا تجنب الوقوع في الأسر الفكري لهذه التوجهات المعاصرة فالجهود التي قد تفشل في تحقيق الديمقراطية واقتصاد السوق قد تعكس هذا التوجه وتعيد الانظمة العسكرية والتكنوقراطية إلى الحكم في بعض البلدان خلال الأعوام القادمة. فالاقتصاديات غير "الموجهة التي فرض عليها «الإصلاح الضريبي» قد ينجم عنها مغارم ومظالم لا يمكن معالجتها إلا بقيام الحكومة بتوجيه الاقتصاد والتدخل في توزيع المداخل. وقد ينجم عن موازنات التقشف إهمال صيانة البنية التحتية - الطرق، والجسور، والمباني المدرسية، وما شابه ذلك - الأمر الذي يستتبع خسائر أكبر في المراحل

*deregulation عدم التدخل في توجيه الاقتصاد

**denationalization

إن المواضيع التي لها علاقة بجوهر الديمقراطية، وتشعباتها، والأوضاع التي يمكن أن توفر لها الرعاية، والعيوب التي قد تحرفها عن مسارها، والعلاقة بين السياسة الديمقراطية واقتصاد السوق، قد تناولتها الأدبيات المعاصرة، واستقطبت جهود أقدر منظرينا السياسيين^(٤). والواقع أن قضايا الرفاهية الاجتماعية التقليدية وتوزيع الثروة التي سيطرت على سياسات القرنين التاسع عشر والقرن العشرين قد طغت عليها قضايا جديدة، فالقضايا القديمة التي ساد الاعتقاد لفترة طويلة بإنها قد حُلَّتْ عادت لتطفو على السطح. حيث ركزت القضايا الجديدة على نوعية الحياة والبيئة كما لخصتها شعارات «الخضر». وعادت المبادئ الخاصة بالبيئة «والأبعد من المادية»^(*) إلى الدخول في سياسات معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة على شكل اتجاهات رأي قوية وواسعة الانتشار، وجماعات ضغط منظمة وقوية، أو على شكل أحزاب سياسية ممثلة في البرلمانات، أو كأجنحة قوية ضمن الأحزاب الرئيسية. وثمة فيض متنام من الأدبيات التي تدور حول الثقافة السياسية المتعلقة بالأمور الأبعد من المادية وتأثيرها على التنظيمات والعمليات السياسية^(٥).

فالقضايا القديمة - البدائية والضيقة المتعلقة بالدين والعرق - التي ساد الاعتقاد بان الدولة- الأمة والتقدم العلمي والتقني قد اخضعها وروضها، تبين أنها تتمتع بحيوية غير عادية. فتلاحم الدولة الأمة فوضته عودة الهويات العرقية للقوميات الفرعية إلى الظهور. أما العلم والفكر العقلاني الذي افقده التهديد النووي والتدهور البيئي بريقه، فقد تحدته عودة الحياة إلى الحركات الدينية.

إن ظهور التطرف الديني في مختلف انحاء العالم، والأوضاع التي رافقت ظهوره، وتأثيره على السياسة وطريقة رسم السياسات، قد تم بحثه في سلسلة من الدراسات قام باعدادها مارتن مارتني (Martin Marty) وسكوت ابلباي (Scott Appleby) برعاية الاكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم^(٦). كما حظيت الحركات العرقية وصراعاتها خلال الأعوام الماضية بفيض من التقارير في الأدبيات التي تصف ابعادها، وتحلل أسبابها ونتائجها^(٧).

كما تعرضت استقلالية وسلامة الدول القومية الحديثة لضغوط من الجانب

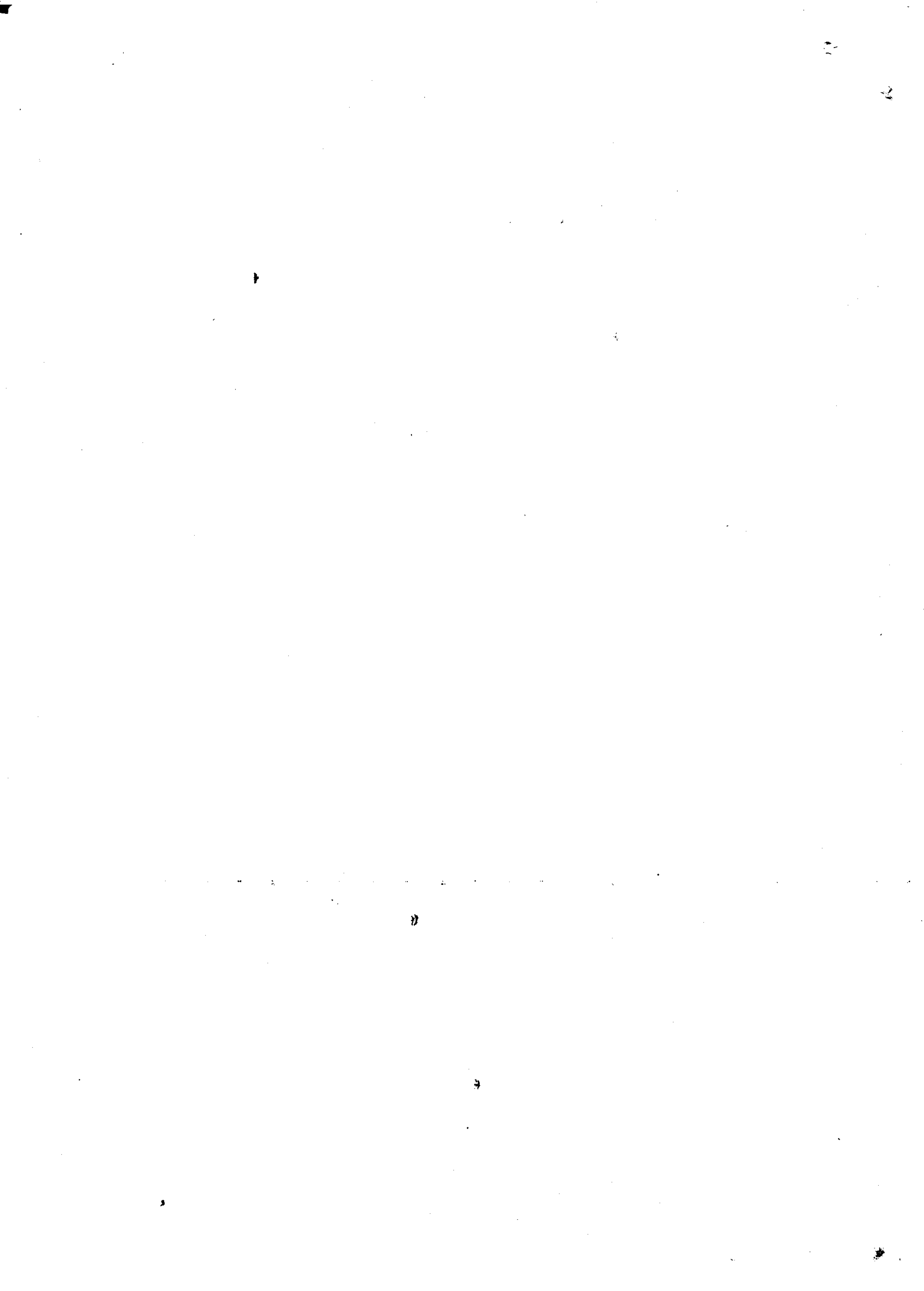
* Postmaterialism

الدولي، حيث خلقت الاهتمامات الاقليمية والعالمية بالرفاه الاقتصادي مؤسسات ذات مستوى أعلى من المستوى القومي. ويحظى تطور ان اثنان باهمية خاصة هما: التحرك نحو التكامل في أوروبا الغربية بتبني اقتصاد أوروبي مشترك في العام ١٩٩٢^(٨)، وتعاضم قوة ومشروعية الأمم المتحدة مع إنتهاء الحرب الباردة، ونجاح جهود الأمن الجماعي برعاية الأمم المتحدة في الخليج العربي في العام ١٩٩١. ويمكن مراجعة مناقشة بعض هذه التوجهات في الفصل الثاني، وفي الفصول الخاصة بكل من بريطانيا وفرنسا، والمانيا.

ويدين محررو الطبعة الخامسة من كتاب «السياسات المقارنة اليوم» بالشكر لعدد من القراء المجاهولين الذين اهتموا بتصحيح ما كتبنا وحمونا من الوقوع في اخطاء فاحشة. ويستحق فريق الناشر «هاربر كولينز» الذي كرس نفسه ومصادره بقيادة محررة العلوم السياسية لورين سلفرمان (Lauren Silverman)، وضم سوزان مارز (Susan Marz)، وبيتي بيسانيو (Beety Pessagno) اللواتي اشرفن على المخطوطة في مراحل تقييمها، وتحريرها، ونشرها، قسطاً من الفضل من كل ما تستحقه هذه الطبعة من تقدير. اصف إلى ذلك، قدم عدد من المراجعين اقتراحات مهمة وهم: ستيفن دوغلاس (Stephen Douglas) من جامعة الينويز؛ وجو هاجان (Joe Hagan) من جامعة يومينغ؛ ودافيد كيثلي (David Keithly) من كلية لينشبورغ؛ وفرد كرامر (Fred Kramer) من جامعة ماساشوسيتس، امهرست؛ ودافيد لوشينز (David Luchins) من كلية تورو.

جابريل ايه . آلموند

جي . بنجهام بويل، الابن.



الجزء الأول

تمهيد

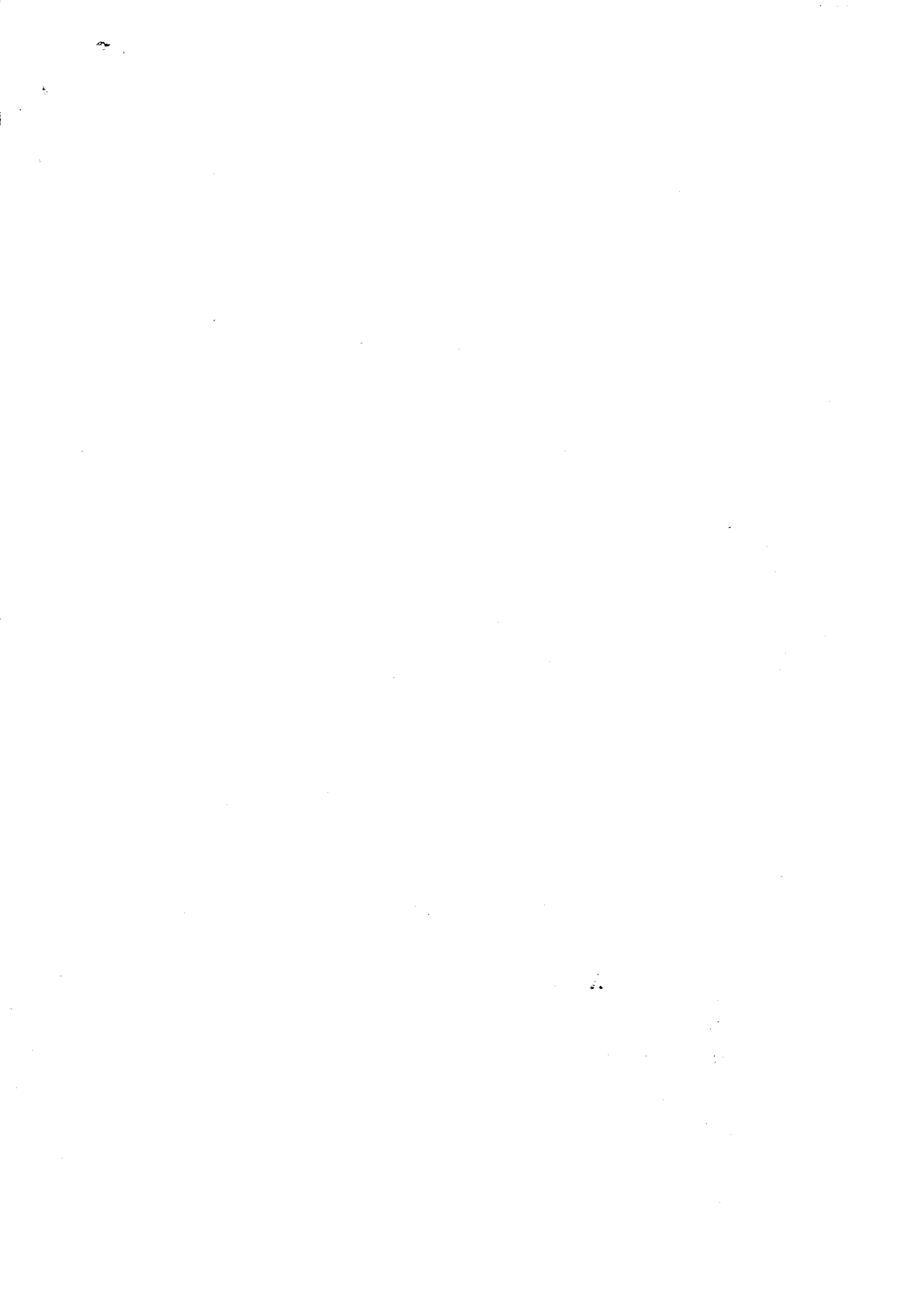
جابريل إيه . ألموند
جي . بنجهام بويل ، الابن



الفصل الأول



دراسة السياسات المقارنة



دراسة السياسات المقارنة

من دون اجراء المقارنات
لن يعرف العقل سبيله
أليكسس دي توكفيل

تبين لنا هذه العبارة المقتبسة عن الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي أليكسس دي توكفيل ان المقارنة شيء اساسي للفكر البشري، علاوة على انها جوهر المنهج العلمي. فمقارنة ماضي امتنا وحاضرها، ومقارنة تجاربنا بتجارب الأمم الاخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة. ويتيح لنا تفحص سياسات المجتمعات الاخرى رؤية مدى اوسع من البدائل السياسية ويلقى الضوء على فضائل حياتنا السياسية وعيوبها. وباخراجنا من شبكة المسلمات والترتيبات المألوفة التي اعتدنا العمل من خلالها، فان التحليلات المقارنة تساعدنا على توسيع وعينا للامكانات الكامنة في السياسة.

كما تساعد التحليلات السياسية المقارنة على تطوير التفسيرات واختبار النظريات الخاصة بالطريقة التي تتم بها العمليات السياسية والتي تتم التغييرات السياسية من خلالها. ويتشابه هنا منطق المناهج المقارنة المستخدمة من قبل العلماء السياسيين ومفهومها مع تلك المستخدمة في العلوم الدقيقة. إن العالم السياسي لا يستطيع ان يصمم تجارب يتفحص من خلالها الترتيبات السياسية ويراقب النتائج. لكن من الممكن وصف وشرح مجموعة مختلفة من الاحداث والمؤسسات الموجودة في سياسيات المجتمعات المختلفة. قبل الفي عام، استعرض ارسطو في كتابه «السياسة» البنى الاقتصادية والاجتماعية للعديد من دول المدن اليونانية في مسعى لمعرفة كيف تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية على المؤسسات والسياسات. وقارن روبرت دال، وهو عالم سياسي حديث، في دراساته عن الديمقراطية، بين الخصائص الاقتصادية، والثقافية، والتجارب التاريخية للعديد من الأمم المعاصرة في مسعى لاكتشاف تركيبات الظروف والصفات المميزة التي ترتبط بذلك الشكل من اشكال الحكومة^(١) وقارن منظرون اخرون في محاولتهم لتفسير الفروق بين أعمال وإنجازات الأنظمة السياسية والأنظمة

الدستورية والانظمة الاستبدادية، والديموقراطيات ثنائية الاحزاب مع الديموقراطيات متعددة الاحزاب والحكومات المستقرة مع الانظمة المزعزعة.

مع انتهاء الحرب الباردة في التسعينات من هذا القرن، انهمك العالم بشكل واسع بتجربة طرق بديلة للنمو الاقتصادي وايجاد استراتيجيات بديلة للانتقال إلى الديموقراطية، وصيغ بديلة للسيطرة على سلطات الحكومة واستخدامها. وتتشبث جميع الحكومات بقضايا جديدة مثل الحفاظ على البيئة، وقضايا قديمة مثل تأمين الفرص والامن الاقتصادي للمواطنين، وقضايا مغرقة في القدم مثل الصراع العرقي والقيم الدينية. وفي عالم يصغر باستمرار بفضل الاتصالات الفورية واعتماد الاقتصاديات الدولية على بعضها خرجت تلك المشاكل والانجازات عن نطاق الحدود القومية.

والتحليل المقارن اداة قوية ومتعددة الاستعمالات. فهو يحسن قدرتنا على وصف وفهم العمليات السياسية والتحولات السياسية في أي بلد بتقديم مفاهيم ونقاط مرجعية من منظور اوسع. ويحفزنا اسلوب المقارنة أيضاً على صياغة نظريات عامة عن العلاقات السياسية، كما انه يشجعنا ويدفعنا إلى اختبار نظرياتنا السياسية بمقابلتها بتجارب مؤسسات وأوضاع عديدة. والهدف الأول لهذا الكتاب هو تزويد القارئ بمدخل لهذه الاداة القوية من الفكر والتحليل.

الانظمة المقارنة: البنية والوظيفة

نستخدم على صفحات هذا الكتاب ثلاثة مفاهيم - النظام، والبنية والوظيفة. «النظام» هو منظمة تتفاعل مع البيئة وتؤثر بها وتتأثر بها. وتوحي هذه الكلمة أيضاً ان هناك اطرافاً داخلية عديدة تتفاعل مع بعضها البعض. **والنظام السياسي** هو مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بصياغة الاهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها. وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة. ومن الناحية الواقعية، فقد تتباين شرعية النظام بقدر كبير. فعلى سبيل المثال، كانت مشروعية النظام الامريكي خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية عالية جداً؛ وقد انخفضت بقدر ملموس خلال حرب فيتنام والفترة التي تلتها. وقد يكون ضعف شرعية النظام سبباً في تحطيم المؤسسات السياسية وفشل السياسة العامة. وقد يكون فشل السياسة سبباً في تراجع شرعية النظام. فالتحولات في النظام السوفيياتي خلال السنوات الاخيرة نتجت عن حرب فاشلة ومكلفة في افغانستان، وكارثة نووية في شيرنوبل، وتراجع واضح لا يمكن وقفه في الإنتاجية الاقتصادية.

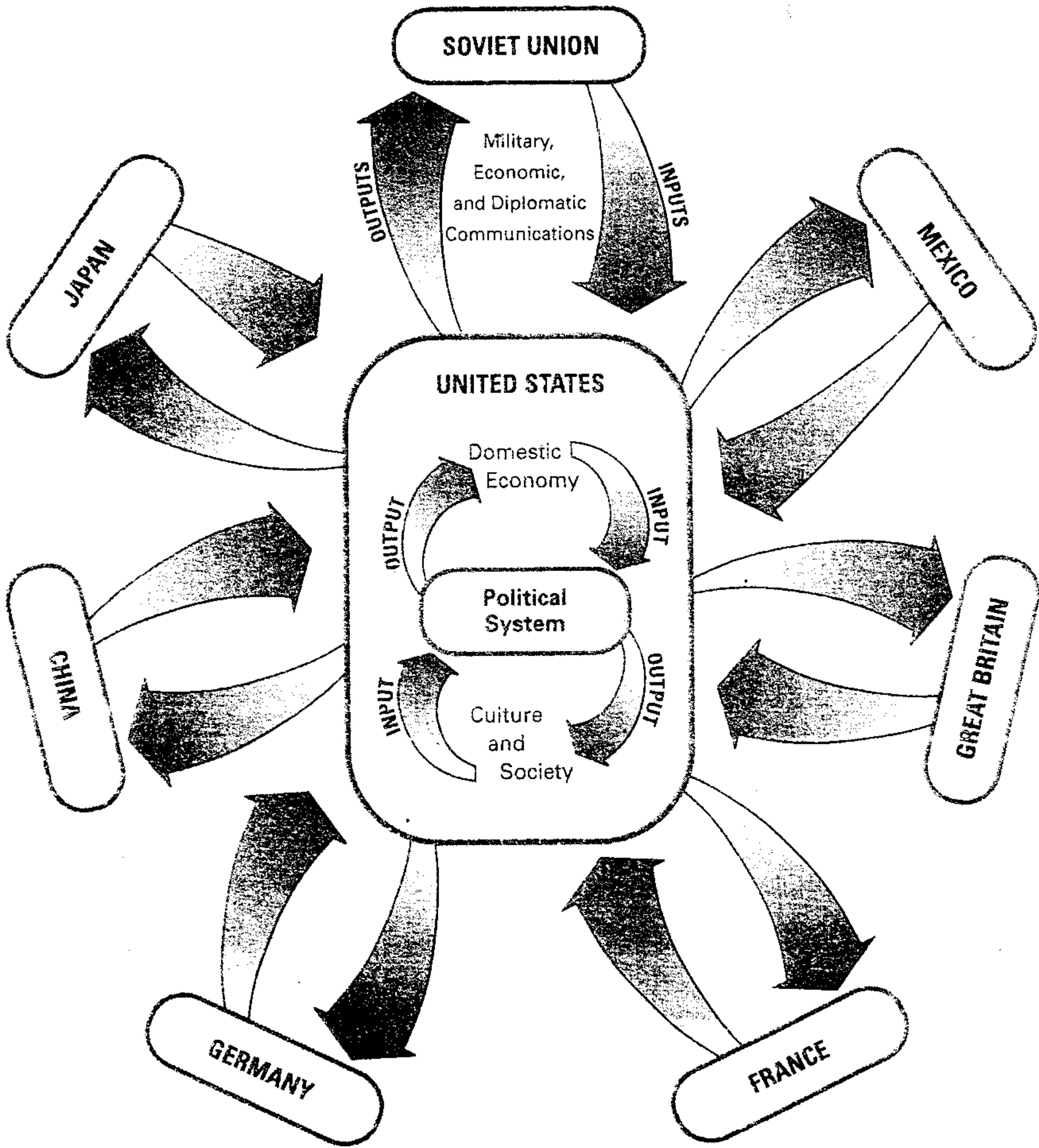
تقوم الانظمة السياسية بأعمال كثيرة. إنها تعلن الحرب أو تشجع السلم؛ وترعى التجارة الدولية أو تقيدها؛ وتفتح حدودها لتبادل الآراء والخبرات الفنية أو تغلقها؛ وتفرض على السكان ضرائب عادلة أو غير عادلة؛ وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تتساهل في ضبطها؛ وتخصص الاموال اللازمة للثقافة، والصحة والرفاهية، أو تفشل في تخصيصها؛ وتولي الترابط بين البشرية والطبيعة ما يستحقه من اهتمام، أو تسمح باستنزاف الثروات الطبيعية أو بإساءة استخدامها. وللنهوض بكل هذه النشاطات، لدى الانظمة السياسية مؤسسات أو وكالات، أو «بُنَى»، مثل الاحزاب السياسية، والبرلمانات، والدوائر الحكومية / *bureaucracie* والمحاكم، التي تقوم بنشاطات محددة، أو تنجز «وظائف»، والتي بدورها تمكن النظام السياسي من صياغة سياساته وتطبيق النظام، والبنية، والوظيفة هي مفاهيم أساسية تساعدنا على معرفة كيف تؤثر السياسات في بيئتها الطبيعية والانسانية وكيف تتأثر بها.

يبين الشكل ١-١ ان النظام السياسي موجود في البيئة المحلية والدولية، وهو يشكل تلك البيئات ويتشكل بها. ويتلقى النظام مدخلات / *input* مطالب أو دعم من تلك البيئات ويحاول ان يشكلها من خلال مخرجاتها / *output*. وقد اعتبرنا الولايات المتحدة في الشكل المذكور العامل الرئيسي ولاستكمال مثالنا البيئي اضعنا البلدان التي سندرستها في هذا الكتاب - الاتحاد السوفياتي، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، واليابان، والمكسيك. والشكل ١-١ مجرد شريحة مبسطة للغاية. فالمبادلات بين البلدان قد تتباين باشكال عدة. فمثلاً، قد تكون كثيفة أو «شحيحة». فالعلاقات بين الولايات المتحدة وكندا تقع على اقصى الطرف الكثيف من السلسلة، بينما العلاقات بين الولايات المتحدة ونيبال هي في الطرف الشحيح منها. فللولايات المتحدة علاقات تجارية قوية مع بعض الأمم وتجارة ضئيلة نسبياً مع أمم اخرى. ولبعض الدول فائض في الواردات عن الصادرات، في حين تتمتع دول اخرى بفائض من الصادرات عن الواردات. وللمبادلات والدعم العسكري مع بلدان مثل دول حلف الناتو، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، اهمية قصوى.

وقد تزايدت اعتمادية / *interdependent* الأمم على بعضها بقدر هائل خلال العقود الماضية - وبتضح ذلك من حجم وقيم الصادرات والواردات، وانتقال رأس المال، وحركة السفر والاتصالات الدولية. وقد نُمِثت هذه العمليات بتكثيف اسهم المدخل والمخرج في شكل ١-١. والتقلبات في هذا الفيض من المعاملات والتحركات يمكن ان يُعزى إلى الركود الاقتصادي، والتضخم، والتعرفات الحمائية، والحرب، وماشابه ذلك. والتي يمكن ان تدمر اقتصاديات الأمم التي تبنتها.

اما تفاعلات النظام السياسي مع بيئته المحلية، فيمكن تمثيلها بانبثاق ما يسمى بمجتمع ما بعد الثورة الصناعية في الولايات المتحدة. حيث تغيرت تركيبة قوى العمل بشكل هائل خلال نصف القرن الاخير. وتراجعت العمالة الزراعية إلى نسبة صغيرة نسبياً، وتناقص العمالة بقدر كبير في مجال

FIGURE 1.1
THE POLITICAL SYSTEM AND ITS ENVIRONMENTS



الصناعات الاستخراجية والتصنيعية، وتزايدت حصة العمالة في مهن الصناعات التكنولوجية الجديدة بشكل حاد. سواء كمهنة أو كخدمات. وشهد نصف القرن الأخير أيضاً تحسناً بارزاً في المستوى الثقافي للشعب الأمريكي رغم تعرض نوعية التعليم لانتقادات خطيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للمستويين الابتدائي والثانوي، فهذه التغيرات، وأخرى غيرها، في بنية المجتمع الأمريكي، قد بدلت القواعد الاجتماعية للنظام الحزبي. فلدينا الآن من الناخبين الأمريكيين المستقلين بقدر ما لدينا من الناخبين المواليين للحزبين الديموقراطي والجمهوري. فالعمال من الأصول الأوروبية الأقدم لم يعودوا سناً قوياً للحزب الجمهوري، وهم يميلون الآن إلى تقسيم أصواتهم بشكل متساوٍ تقريباً بين الحزبين. وبشكل عام، رافق هذه التغيرات في قوى العمل تيار أشد محافظة في السياسة الاقتصادية، وجهود لخفض الخدمات الاجتماعية والنفقات الأخرى. وأصبح لدينا مجتمع أعلى تعليماً وارتفاع ثقافة وأكثر اهتماماً بنوعية الحياة، وصحة وجمال البيئة، ومواضيع أخرى مشابهة. وباستخدام تعبير المدخل - المخرج، غيرت التحولات الاقتصادية الاجتماعية المطالب السياسية للناخبين وأنواع السياسات التي تدعمها. وتمخضت عن نمط جديد من السياسات مخرجات سياسات مختلفة، وأنواع ومستويات مختلفة من الضرائب، وتغيرات في الأنماط التنظيمية، وفي نفقات الرعاية الاجتماعية.

إن ميزات منهج النظام - البيئة هي أنه يوجه انتباهنا إلى ترابط ما يحدث ضمن الأمة الواحدة وبين أمم مختلفة ويزودنا بمفردات لوصف تلك الأحداث المتفاعلة ومقارنتها وشرحها. وإذا ما أردنا إصدار حكم صائب على السياسة، فإن علينا وضع الأنظمة السياسية في بيئتها، وأن نميز كيف تقيّد تلك البيئات الخيارات السياسية وتمنح الفرص لها. وعلينا أن نفهم المنظومة الداخلية والاجراءات الخاصة بأي نظام سياسي ضمن إطار سؤال أساسي: ما هي البنية الأكثر ملائمة للسياسات التي يتبّعها النظام؟

ويمنعنا منهج النظام - البيئة من إطلاق أحكام متسرعة أو منحازة. فإذا كان لدينا بلد فقير في مصادره الطبيعية ويفتقر إلى المهارات الضرورية لاستثمار ما لديه، فلا يمكننا أن نعيب عليه انخفاض ناتجه الصناعي أو ضآلة خدماته التعليمية والاجتماعية. كذلك فإنه لا يمكننا ادانة بلد بالفشل في تحقيق اصلاحات اجتماعية إن كان يخضع لسيطرة واستغلال بلد آخر ويدار بسياسة محافظة.

إن السياسات التي يَشْتَطِيعُ القادة والنشطاء السياسيون أتباعها محددة بالنظام ومؤسساته. لكن إذا تغيرت أهداف القادة والنشطاء السياسيون في عصر التغيير السريع هذا فإنه يمكن استبدال مجموعة كاملة من المؤسسات السياسية بأخرى. ومن أكثر الأمثلة إثارة عن هذا التحول في المؤسسات انهيار سيطرة الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، واستبدالها بأنظمة متعددة الأحزاب، حالما فقدت القيادة السوفياتية ثقتها في النظام السوفياتي ومستقبل الاشتراكية، وحالما قررت القيادة السوفياتية أن تتخلى عن احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الاتحاد السوفياتي، وأن تقبل بالتعددية السياسية، والاصلاح الاقتصادي في الداخل. لم يكن لديها من خيار الا القبول بسياسة تساهل وتسامح تجاه الدول الأخرى الدائرة في فلكها.

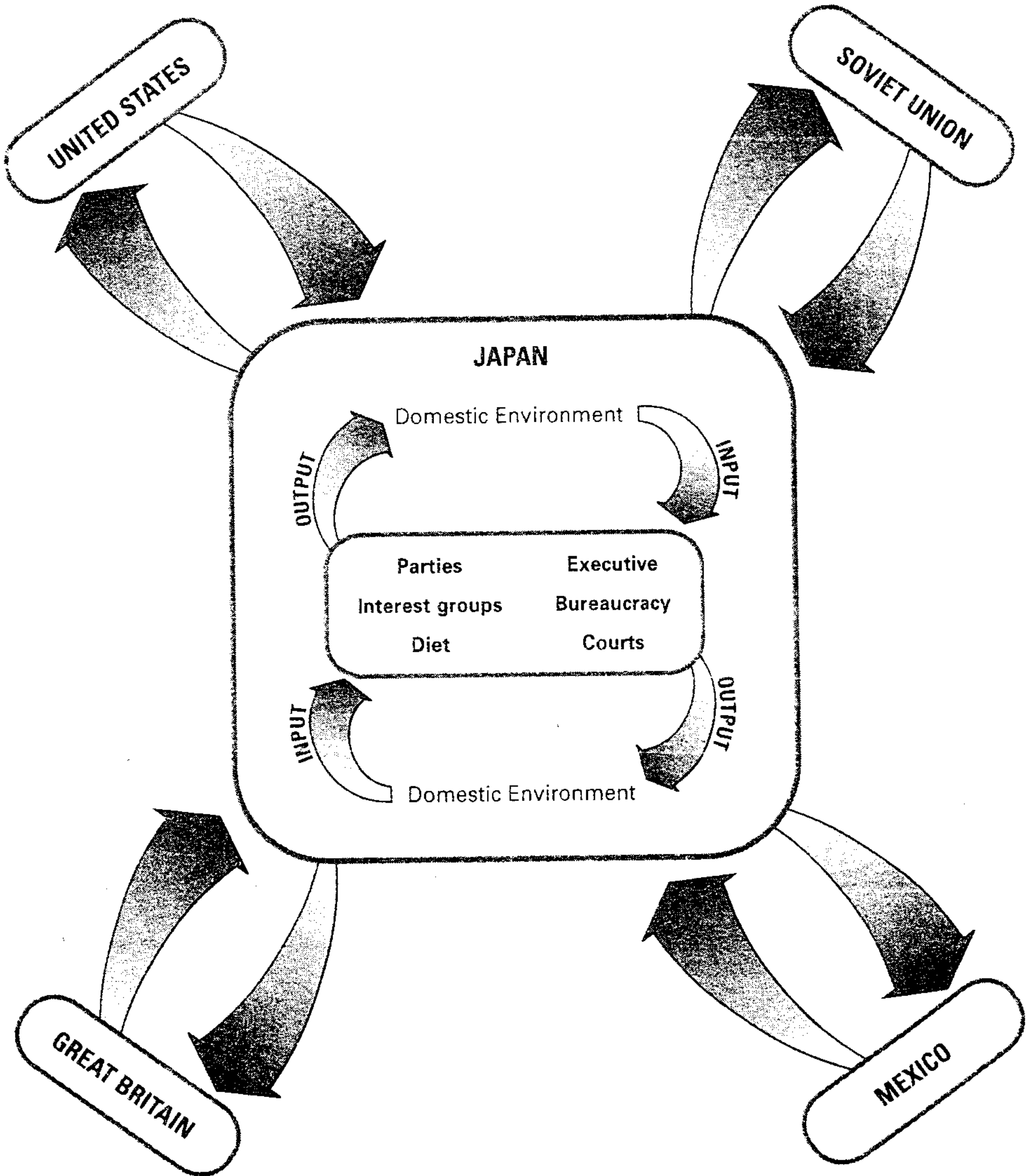
وتذهب فكرة الاعتمادية إلى ما هو أبعد من العلاقة بين السياسة والمؤسسات. فإطراف النظام السياسي المختلفة تعتمد على بعضها البعض. فإن كانت حكومة قائمة على التمثيل بالانتخاب الشعبي للهيئات التشريعية، عندها لا بد من وضع نظام انتخابي، وإذا تمتع عدد كبير من الناس بحق الانتخاب فيجب على السياسيين الساعين لتولي السلطة أن يحركوا جمهور الناخبين وأن ينظموا الأحزاب للقيام بحملات انتخابية. وحيث أن دوائر النظام السياسي التي تضع السياسات، تُشرع القوانين أيضاً. فإنها تحتاج إلى إداريين وموظفين مدنيين لتنفيذ هذه القوانين، كما ستحتاج إلى قضاة يقررون ما إذا كان القانون قد انتهك ويحددوا العقوبة التي يجب إيقاعها بمنتهكي القانون.

البنى السياسية أو المؤسسات

في الشكل ١-٢، وضعنا ضمن النظام السياسي المؤسسات والدوائر السياسية المعتادة - مجموعات المصالح، والأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والتنفيذية، والدوائر الحكومية، والمحاكم. والصعوبة في هذا التصنيف السداسي أنه لا يتعد بنا كثيراً في مقارنة الأنظمة السياسية بعضها ببعض. فلدى كل من بريطانيا والصين ستة أشكال من المؤسسات السياسية، اسماً على الأقل، لكنها ليست منظمة بطريقة مختلفة في كل واحد من البلدان فحسب، بل تعمل بطريقة مختلفة فعلاً. فبريطانيا لديها ملك - ملكة - يقوم بالمراسم الرسمية، مثل افتتاح البرلمان، منح لقب الفروسية، وغيرها من الألقاب. أما الصين فليس لديها متخصصين بمراسم التشريفات. هناك رئيس منتخب من مجلس الشعب القومي، يقوم بمراسم التشريفات علاوة على بعض المهام السياسية. وتتكون الهيئة السياسية التنفيذية في بريطانيا من رئيس الوزراء، والوزراء المعينين في هيئة الوزارة، والوزارة الموسعة التي تضم رؤساء الدوائر والوكالات. ويتم اختيار جميع هؤلاء المسؤولين من البرلمان. وهناك بنية مشابهة في الصين تسمى مجلس الدولة، يرأسه رئيس للوزراء ويتكون من مختلف الوزراء واللجان الوزارية. لكن، في حين يمتلك رئيس الوزراء البريطاني سلطة كبيرة في وضع السياسات، فإن مجلس الدولة الصيني يخضع لإشراف كامل من السكرتير العام، والمكتب السياسي / politburo، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. ولدى كل من بريطانيا والصين أجهزة تشريعية - مجلس العموم في بريطانيا ومجلس الشعب القومي في الصين. لكن، في حين يعتبر مجلس العموم البريطاني مؤسسة هامة جداً في عملية صنع السياسات، فإن مجلس الشعب الصيني يلتقي لفترات قصيرة فقط لإضفاء الشرعية على القوانين والمصادقة على القرارات التي تتخذها سلطات الحزب الشيوعي.

وإذا نظرنا إلى مستوى الأحزاب السياسية في البلدين، فإن الاختلافات تصبح أكبر. ففي بريطانيا

FIGURE 1.2
THE POLITICAL SYSTEM AND ITS STRUCTURES



نظام حزبي تنافسي. فالأغلبية في مجلس العموم ومجلس الوزراء تواجه دائماً حزباً أو أحزاباً معارضة تتنافس للفوز بالتأييد الشعبي وتتطلع إلى الانتخابات القادمة التي تأمل أن تخلع فيها الأغلبية عن منصبها. أما في حالة الصين، فالحزب الشيوعي هو المحرك المسيطر على القوة السياسية في العملية السياسية كلها. ولا يوجد أحزاب سياسية أخرى. والقرارات الهامة تتخذ في المكتب السياسي، وإلى حد ما، في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وتنفذ الدوائر الحكومية السياسات التي يخطها كبار قادة الحزب الشيوعي أو يصادقوا عليها. أما مجموعات المصالح البريطانية فهي منظمات مستقلة تلعب دوراً هاماً في السياسة والاقتصاد. في حين أن نقابات العمال الصينية، وغيرها من المنظمات المهنية تعتبر جزءاً من الجهاز الرسمي، ويسيطر عليها الحزب الشيوعي، الذي يقوم بالحشد لها، ودمغها بالصبغة الاشتراكية، وتسهيل عملها.

من هنا، فإن مقارنة مؤسسة بأخرى من المؤسسات البريطانية والصينية دون تفسير وظائفها بالتفصيل لن توصلنا إلى فهم أوجه التشابه والاختلاف الهامة في سياسات البلدين. ولا يمكننا تكوين رأي ذي قيمة عن المؤسسات السياسية المختلفة إلا إذا فصلنا البنية عن الوظيفة وتتبعنا مسار النشاطات خلال المدخلات، وعملية التحول، ومخرجات النظام السياسي.

البنية والوظيفة

لا يمكن أن يكون للصفات البنيوية أي معنى إلا إذا بدأنا نطرح الأسئلة عن العملية والاداء. ولا يمكن القول أن لتحليلاتنا المقارنة أي معنى إلا إذا قلنا أن مؤسسات معينة تنجز وظائف معينة يتمخض عنها نتائج معينة. ويظهر الشكل ١-٣ كيف نربط البنية بالوظيفة، والاجراء بالسياسة والانجاز. (الوظائف والاجراءات الظاهرة في الشكل ستتم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الثالث حتى نهاية الثامن وفي كل وحدة من دراسات البلدان في الجزء الثالث).

في وسط الشكل ١-٣ ادرجنا تحت العنوان «وظائف العملية السياسية» النشاطات المميزة الضرورية لصنع السياسات وتنفيذها في أي نوع من انواع الانظمة السياسية. وقد اطلقنا عليها اسم وظائف العملية السياسية لأنها تلعب دوراً مباشراً وضرورياً في عملية صنع السياسة. فقبل اتخاذ قرار بسياسة ما، يتوجب على بعض الافراد والجماعات، سواء من داخل الحكومة أو المجتمع ان يقرروا ما يريدون ويأملون من سياسة ما. وتبدأ العملية السياسية عند الاشارة إلى تلك المصالح أو التعبير عنها بوضوح. وتظهر الاسهم الكثيرة إلى يسار الشكل تلك الاشارات الاولية. وكما تكون مدخلات المصالح فعالة فيجب دمجها في بدائل سياسية- مثل فرض ضرائب اعلى أو اقل، أو زيادة الانتفاع بالضمان

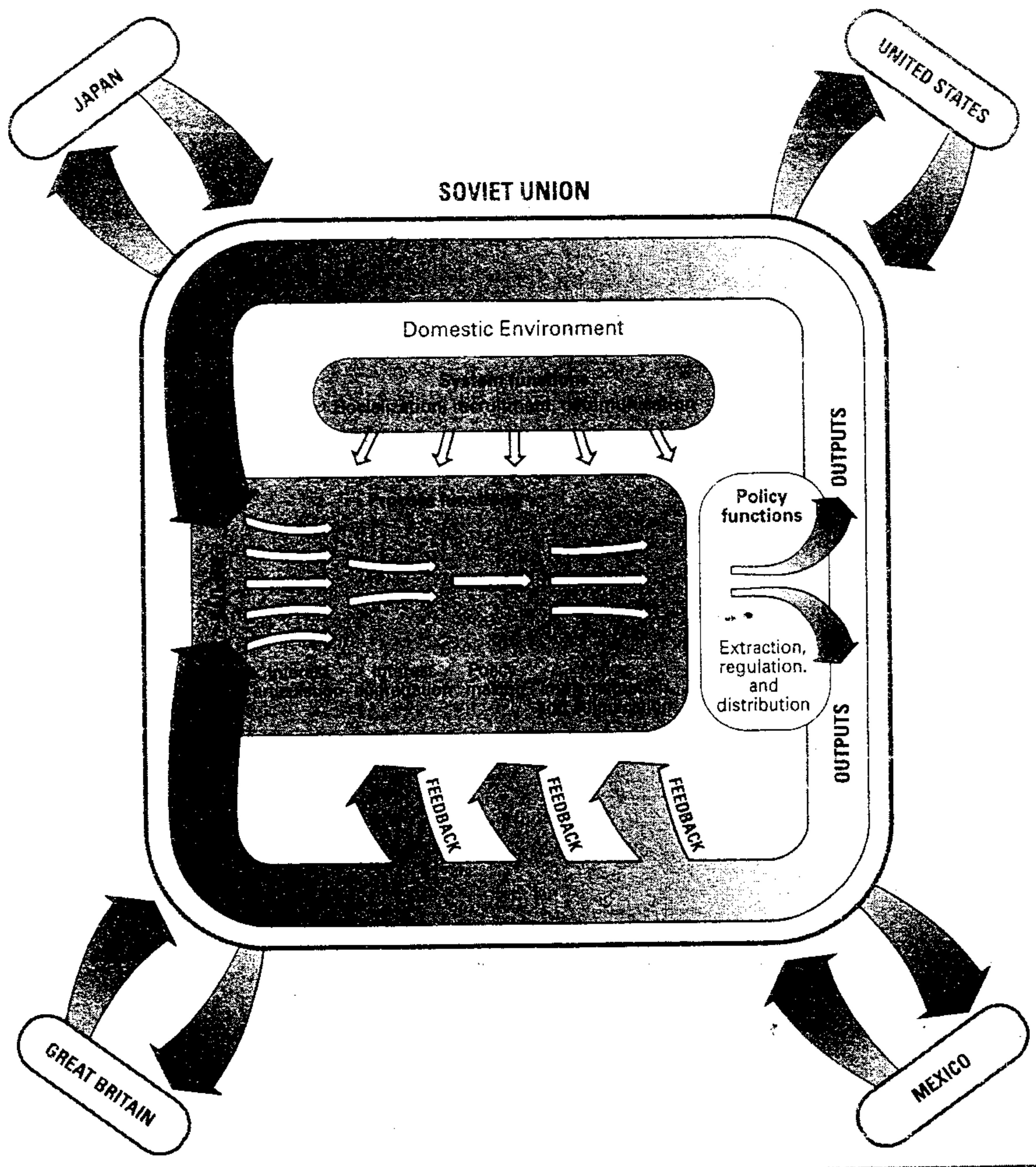
الاجتماعي أو تخفيضه - والتي يمكن حشد تأييد سياسي كبير لها. في حين ان الاسهم إلى اليسار تتوحد بتحريك العملية من توضيح المصالح إلى تجميع المصالح. بعد ذلك تؤخذ السياسات البديلة في الاعتبار. فتحالف يسيطر على وسائل سياسية أساسية كأصوات الناخبين يقوم بدعم احد أطرافه ينشأ عنه صنع سياسة سلطوية. وهذه السياسة يجب ان تُفرض وتُنفذ، واذا ما عورضت أو انتهكت فيجب ان يكون هناك نوع من المحاكمة / adjudication بشأنها. وقد تؤثر كل سياسة على عدة وجوه مختلفة من اوجه المجتمع، ويعكس ذلك الاسهم المتعددة الظاهرة في مرحلة التنفيذ في الشكل ١-٣. اما وظائف العملية السياسية التي سبق ذكرها، فتنهض بها البنى السياسية، مثل الاحزاب، والمشرعين، والهيئات السياسية التنفيذية، والدوائر الحكومية، والمحاكم.

والوظائف الثلاث المدرجة في اعلى الشكل - وهي التأهيل الاجتماعي، والتوظيف، والاتصال - لا تشارك مباشرة في صنع وتنفيذ السياسة العامة لكنها مهمة بشكل اساسي للنظام السياسي. فالاسهم الخارجة من هذه الوظائف إلى جميع اجزاء العملية السياسية توحى بدورها الحيوي في دعم العملية السياسية ومدى تغلغلها فيها. وتشمل «السياسة الاجتماعية» العائلات، والمدارس، ووسائل الاتصال، والكنائس، وجميع البنى السياسية التي تطور، وتعزز، وتغير التوجهات ذات القيمة السياسية في مجتمع ما. اما سياسة التوظيف فتشير إلى اختيار الناس للعمل في النشاطات السياسية والمكاتب الحكومية. اما الاتصالات السياسية فتشير إلى تدفق المعلومات داخل المجتمع وفي الكيانات المختلفة التي تكوّن النظام السياسي. وندعو هذه الوظائف الثلاث وظائف النظام، لانها هي التي تقرر ما اذا كان النظام سيتغير ام سيحافظ على موضعه، أو ما اذا كان صنع القرار سيستمر محكوماً بحزب وحيد متسلط أو مجلس عسكري، أو ان احزاباً متنافسة وهيئة تشريعية ستحل محلها.

اما المجموعة الثالثة من الوظائف المدرجة على يمين الشكل، فتعالج مخرجات العملية السياسية وتنفيذها. ونطلق عليها وظائف السياسة، وتمثل الوقع المادي على المجتمع، والاقتصاد، والتعليم. وتشمل هذه الوظائف جميع اشكال تنظيم السلوكيات، واقتطاع الاموال على شكل ضرائب وما شابه ذلك، وتوزيع الاعانات والخدمات على مختلف مجموعات السكان. وينتج عن كل تلك النشاطات السياسية التي تتم بشكل دوري مدخلات جديدة ومطالب جديدة للتشريع أو الأعمال الادارية، وفي زيادة أو انخفاض حجم الدعم المقدم للنظام السياسي.

تصف هذه المفاهيم الوظيفية النشاطات القائمة في أي مجتمع بغض النظر عن شكل نظامه السياسي، أو نوعية السياسات التي يتبعها. وباستخدام هذه التصنيفات الوظيفية يمكننا ان نقرر كيف تتجمع المؤسسات في مختلف البلدان لصنع مختلف انواع السياسات العامة وتنفيذها.

FIGURE 1.3
THE POLITICAL SYSTEM AND ITS FUNCTIONS



مقارنة توضيحية:

الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (*)

يقدم لنا الشكلان ١-٤ و ١-٥ مقارنة بيانية مبسطة لبنى ووظائف النظام السياسي السوفياتي قبل وبعد الاصلاحات الكاسحة في النظام السياسي التي بادر بها ميخائيل غورباتشوف. ويبرز التباين بين الشكلين الانخفاض الكبير في مركزية السلطة التي حدثت في الاتحاد السوفياتي.

الانطباع الفوري الذي نتلقاه من مقارنة الشكلين هو كثافة الظلال في مختلف اجزاء الشكل الخاص بالعام ١٩٩٠. فخلافاً للعام ١٩٨٥، حين كان الحزب الشيوعي ودوائر الدولة تحتكر أو تسيطر على العديد من الوظائف السياسية، يُظهر الشكل الخاص بالعام ١٩٩٠ ان تشكيلة المؤسسات الحكومية، والسياسية، والاجتماعية التي تؤدي وظائف سياسية قد ازدادت بقدر كبير.

ويكشف هذان الشكلان أيضاً عدة تغييرات محددة. ففي العام ١٩٨٥، كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي يسيطر على الوظائف السياسية، بينما يمنع احزاباً مستقلة اخرى أو مجموعات مصالح في تنظيم نفسها، لكن، في العام ١٩٩٠ نشطت عدة احزاب سياسية مستقلة جديدة ومجموعات ضغط في توضيح مطالبها وتجميع هذه المطالب: فعبرت لجان الاحزاب والاتحادات العامة لنقابات العمال عن مصالح العمال وشكلت مجموعات من النواب في مجلس السوفيات الاعلى بهدف وضع مسودات بديلة من القوانين التشريعية؛ وشكل ارباب الأعمال التعاونية اتحادات للضغط على الحكومة والسعي لحماية مشاريعهم. وفي الوقت نفسه، ضعفت قوة الحزب الشيوعي بقدر كبير، وتركه عدد من القادة السياسيين البارزين.

وأثر تغيرهاام اخر على سلطة حكومات جمهوريات الاتحاد. فقد كانت حقوق الجمهوريات، تحت سلطة النظام القديم، اسمية، إلى حد بعيد. وكانت هذه الحقوق تتعارض في الواقع مع السلطة المركزية القوية للحزب الشيوعي وبيروقراطية الدولة. ونتيجة للتحويلات الليبرالية التي ادخلها غورباتشوف (وهي نتائج ربما لم تكن متوقعة) فقد اعلنت حكومات الجمهوريات حكمها الذاتي / autonomy وسيطرتها على اراضي وثروات جمهورياتها. وأعلنت بعض الجمهوريات استقلالها التام. وتمت صياغة علاقة جديدة بين الجمهوريات والاتحاد الفدرالي مع زيادة مطالب الجمهوريات بتوسيع حقوقها في معاهدة الاتحاد الجديدة. ويظهر انتقال السلطة من الاتحاد إلى الجمهوريات على شكل ظلال اغمق في احد اعمدة الشكل ١-٥ المسمى جمهوريات الاتحاد.

* كتب هذه المقارنة عن الاتحاد السوفياتي في العامين ١٩٨٥ و١٩٩٠ توماس رمنجتون.

في النظام السياسي للعام ١٩٨٥، كان هناك مجال للمؤسسات الاجتماعية مثل العائلة، والكنائس، والمدارس، والمهن، والتخصصات، والفنون، ومجموعات الهواة وما شابهها لكي تقوم ببعض الوظائف الأساسية على مستوى النظام. فكانت تساعد على بث القيم والافكار، رغم انها غالباً ما كانت تستخدم لتقوية مؤثرات دينية وقومية ومؤثرات أخرى غريبة على الايدولوجية الشيوعية. وقد استخدمت السلطات بعض هذه الوكالات، مثل المدارس واماكن العمل للسيطرة على التأهيل الاجتماعي والتوظيف. لكن ليس هناك من شك انه بينما كانت المؤسسات تربط الناس بعلاقات من الثقة، فقد كانت أيضاً تسعى بشكل مستقل للتأثير على وجهات نظر الناس وسلوكياتهم السياسية وكانت أيضاً قناة اتصال هامة وغير رسمية، فقد كانت تمكن الناس من مناقشة الافكار وتكوين الاراء بشكل مستقل عن وسائل الاعلام التي تديرها الدولة. وبعد تحرير النظام السياسي تمكنت مجموعات منظمة جديدة من تشكيل وحشد دعم لها، وايجاد قيادة. وقد انبثقت هذه المجموعات، في حالات كثيرة، من مؤسسات اجتماعية مثل العائلة، أو روابط الصداقة، والمهن والحرف، ومن التضامن العرقي، والانتساب الديني، والمؤسسات الثقافية التي اثبتت قدرتها على الصمود والتكيف المرن تحت النظام الشيوعي. بذلك ازادت قدرة المجتمع على تطوير قنواته المستقلة للتأثير على الحكم. وهذا تحول كبير عن النموذج القديم، حين كانت الدولة تتحكم بالمجتمع.

اما وسائل الاعلام فكان يعهد اليها عادة بعدة وظائف هامة في النظام السياسي السوفياتي. وكان من المتوقع منها نشر وتفسير المذهب الايدولوجي السوفياتي، واهداف سياسة قيادة الحزب. وكان يفترض فيها أيضاً ان تنفس عن القلق والمشاكل الناتجة عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وغالباً ما يكون هذا بنشر رسائل شكوى المواطنين، وتذمر، وانتقاد، أو اراء. على أية حال، كانت هناك حدود صارمة تحكم نوع الانتقاد، أو الاراء التي يمكن لوسائل الاعلام ان تجهر بها. كان الهدف الرئيسي من وظيفة كلب الحراسة الذي كانت تقوم بها وسائل الاعلام السوفياتية هو المساعدة على تنفيذ السياسات. وتوضح هذه الادوار في الشكل ١-٤ من الظلال الغامقة في الخلايا الخاصة بالتأهيل الاجتماعي، الاتصالات. والتظليل الخفيف في خلايا توضيح المصالح، وتجميعها، وتنفيذ السياسة.

على أية حال، اعطيت وسائل الاعلام منذ العام ١٩٨٥، حرية اكبر واوسع في تحري المواضيع الحساسة ونشرها دون رقابة سياسية. وحولت سياسة الانفتاح الجلاسنوست التي اتبعها غورباتشوف العديد من وسائل الاعلام إلى رواد اصلاح، واعطتهم فرصاً اعظم للتعبير عن المصالح العامة وتجميعها. وسمح قانون جديد للصحافة للافراد بتأسيس الصحف والمجلات بشكل مستقل وعلى اسس تجارية. ونتيجة لذلك، اصبحت وسائل الاعلام الجماهيرية عوامل اشد تأثيراً في العمليات السياسية.

THE SOVIET POLITICAL SYSTEM IN 1985

	Social institutions	Organized interest groups	Independent parties	Communist party	Supreme Soviet	Mass media	Bureaucracy	Union Republics
Socialization	Some	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Recruitment	Some	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Communication	Some	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Interest articulation	Some	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Interest aggregation	None	None	None	Some	Some	Some	Some	Some
Policy making	None	None	None	Some	Some	None	Some	Some
Policy implementation	None	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Policy adjudication	None	None	None	Some	Some	None	Some	None

None Some A lot

FIGURE 1.5 THE SOVIET POLITICAL SYSTEM IN 1990

	Social institutions	Organized interest groups	Independent parties	Communist party	Supreme Soviet	Mass media	Bureaucracy	Union Republics
Socialization	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some
Recruitment	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some
Communication	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some
Interest articulation	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some
Interest aggregation	None	Some	Some	Some	Some	Some	Some	Some
Policy making	None	None	None	Some	Some	None	Some	Some
Policy implementation	None	Some	None	Some	Some	Some	Some	Some
Policy adjudication	None	None	None	Some	Some	None	Some	None

None Some A lot

ثمة تغيير رئيسي آخر يتعلق بتبديل الوظائف التي كانت تنجزها الهيئة التشريعية الوطنية، مجلس السوفيات الاعلى. في الماضي خدم مجلس السوفيات الاعلى إلى حد كبير كمنبر للمصادقة على القرارات التي يصدرها الحزب ودوائر الدولة. وكان يجتمع لمدة بضعة أيام مرتين في السنة. وكان الاعضاء يقومون بواجبهم على أساس أعمال تنجز في وقت الفراغ؛ فلم يكن بينهم مشرعون محترفون. وكانوا يجتمعون لسماع تقارير الحكومة والمصادقة على الموازنة العامة، وخطة الدولة، وعدد قليل من مشاريع القوانين، التي كان تبنيها في حكم المؤكد، بعد مناقشة سريعة. وفي الوقت نفسه، كانت دوائر الدولة تصدر اعداداً كبيرة من المراسيم الادارية التي لها قوة القانون، دون مناقشة أو اعلان، والتي لم يكن مجلس السوفيات يمتلك وسائل فعالة للاشراف عليها أو مراقبتها. وكان انتخاب النواب يتم على أساس انتخاب مرشح واحد لكل ناخب، ولم يكن أغلب الناخبين يولون هذا سوى أهمية قليلة. لكل ما تقدم، كان الجهاز التشريعي كله، وإلى حد كبير، مجرد واجهة يدير قادة الحزب واجهزة الدولة من خلفها جميع القرارات السياسية الهامة.

بعد اصلاح النظام السياسي، اعاد الاتحاد السوفياتي بناء هيئته التشريعية، فاصبح مجلس السوفيات الاعلى اصغر حجماً (٥٤٢ عضواً مقابل ١٥٠٠ عضو في السابق) ويتم انتخابه من قبل مجلس اوسع لممثلي الشعب. وكانت انتخابات العام ١٩٨٩ مزيجاً من العناصر القديمة، النظام الاستبدادي في اختيار النواب والعملية الانتخابية الديمقراطية الحرة، بدءاً من تسمية المرشحين، والحملات الانتخابية، فالانتخابات. ومع مرور الوقت، بدأ النواب يتألفون مع دورهم الجديد كمشرعين كاملي النضج. وبدأوا يؤكدون سلطة مجلس السوفيات الاعلى في تحدّ للرئيس غورباتشوف ومجلس الوزراء. فشكّلوا لجان متخصصة تطرح مشاريع القوانين وتناقشها. تعقد جلسات استماع حول انجازات الحكومة. باختصار، وبينما لم تظهر النتيجة النهائية لعملية التحول السياسي للعيان بعد في الاتحاد السوفياتي، كانت الخطوط العريضة للنظام البرلماني قد بدأت تأخذ شكلها.

ثمة تحول آخر ذو مغزى في النظام السياسي ولا يظهر في الشكلين السابقين، لكنه يستحق التعليق عليه. فكجزء من مجموعة التغييرات التي انتهت في العام ١٩٩٠ احتكار الحزب الشيوعي الدستوري لدور قيادي في المجتمع، كان دفع غورباتشوف بادخال تعديل دستوري اخر يخلق رئاسة تنفيذية قوية. إن السلطات المخولة للرؤساء السوفيات واسعة جداً، تشبه كثيراً سلطات الرؤساء الفرنسيين، والمكسيكيين، ورؤساء الولايات المتحدة. وما ان اقرّ المشرع ترشيح غورباتشوف لرئاسة الدولة، حتى انتخب على الفور لشغل المنصب. وتجدر الإشارة انه في حين تخلى الحزب الشيوعي عن قسط كبير من سلطاته المتعلقة بالقرارات السياسية الرئيسية في القضايا المحلية والخارجية، فان الرئاسة الجديدة تتمتع بصلاحيات واسعة، وتخضع لمحاسبة محدودة للغاية سواء من الهيئة التشريعية أو الشعبية بشكل عام. وتوصلنا هذه المقارنة للسياسة السوفياتية في العام ١٩٩٠، وقد عالجت التطورات الاحداث في الفصل الثالث عشر.

إن هدفنا من المقارنة القصيرة التي قدمناها هنا هو بيان فائدة المنهج البنوي - الوظيفي . فهذا المنهج يمكننا من اختبار الكيفية التي تعمل بها الوظائف المشابهة في بلدان مختلفة، أو في البلد نفسه خلال حقبين مختلفتين . وبالمثل، يمكننا دراسة التغيرات، أو التباينات في الوظائف التي تؤديها نفس البنية في فترة ما أو في نظامين سياسيين مختلفين . وفي بلد يمر بفترة تغير درامي سريع، يساعدنا إطار العمل هذا على تحليل التغيرات في توزيع السلطة بين المؤسسات الرئيسية التي تكوّن النظام السياسي . فلا يمكن لتحليل البنى، أو تحليل الوظائف ان يكون كاملاً بمعزل عن الآخر . فالتحليل البنوي قد يعطينا عدد الاحزاب السياسية، أو تنظيم الهيئة التشريعية، أو تركيبة السلطة التنفيذية، والمحاكم، والدوائر الحكومية، ووسائل الاعلام، أو مجموعات المصالح، وغيرها من عناصر النظام السياسي، ويعطينا القواعد والمقاييس التي تحكم عملها . ويخبرنا التحليل الوظيفي كيف تتفاعل هذه المؤسسات والمنظمات فيما بينها لوضع السياسات وتنفيذها . وسوف نعالج في الجزء الثاني والثالث من هذا الكتاب بشكل أكثر تحديداً الوظائف في مختلف المؤسسات الاجتماعية، وتنوع مجموعات المصالح ووظائفها، والخصائص البنوية - الوظيفية للانظمة الحزبية، والهيئات التشريعية، والتنفيذية، والوزارات . اما هنا، فقد اوضحنا الطريقة وميزاتها .

مستوى السياسة: الاداء، والنتائج، وتقييم الانظمة السياسية

السؤال المهم هو، ما الذي تفعله هذه الاختلافات في البنية والوظيفة بالنسبة لمصالح الناس، وحاجاتهم، وتطلعاتهم؟ ويوحى الشكلان ١-١ و ١-٣ بالعلاقة بين ما يحدث في السياسات والمجتمع . وبين ما يحدث في المجتمع والبيئة الدولية . وتقرر الاختلافات البنوية - الوظيفية التي ناقشناها «الخذ-والعطاء» بين الحكومة / polity والبيئة، واهمية الخذ-والعطاء بالنسبة لبعض القيم، مثل الرفاهية، والعدالة، والحرية، والمساواة، والسلم، والازدهار . فعلى يسار الشكل ١-٣، يوجد اسهم تدل على المدخلات - أي المطالب، والدعم من المجتمع والنظام العالمي، والمدخلات من المبادرات المستقلة للقادة السياسيين والدوائر الحكومية . وعلى اليمين يوجد اسهم تدل على المخرجات والنتائج والحصيلة النهائية للعملية السياسية، أي الاشياء التي فعلتها الحكومة لشعبها ومن اجل شعبها .

يجب علينا ان نميز بين الجهود، أي الاشياء التي تقوم بها الحكومة وحصيلة هذه الجهود الفعلية . فقد تنفق الحكومات مبالغ متساوية على التعليم، أو الصحة، أو الدفاع، وتكون النتائج مختلفة . ليست كفاءة الحكومة أو فسادها، هو ما يلعب دوراً في فعالية الاداء فحسب، فهناك أيضاً النقطة التي تنطلق منها الحكومة من ناحية المستويات الثقافية، والاقتصادية، والتقنية، علاوة على التغيرات في بيئتها . فمعدل انفاق الأمريكيين على التعليم بالنسبة للشخص الواحد يزيد عما ينفقه أي شعب آخر في العالم . لكن انجازات الطلاب في بعض المواضيع الهامة اقل من بعض الدول الاخرى التي تنفق مبالغ اقل بكثير . وقد

انفق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال العقود الماضية مبالغ هائلة على الدفاع. ومع ذلك صدتهما قرأت دول صغيرة كانت مصممة على المتوازية مهما كان الثمن. وبسبب تلك الجهود الفاشلة ضعفت الدولتان من الداخل. ومحصلة السياسة العامة ليست على الاطلاق بيد الشعب أو قاداته في أي دولة في العالم. فأوضاع البيئة الداخلية، والأوضاع والاحداث في العالم الخارجي الأوسع، والصدفة العابرة قد تحببنا أفضل الخطط والبرامج التي رتبنا بطايرة ومثلكة.

اخيراً، يجدر بنا ان نرجع خطرات إلى الوراء لاعادة النظر في وضع النظام السياسي كله، والاجراءات، والسياسة، والبيئة لتقييم عمل الانظمة السياسية. والتقييم مسألة معقدة لان الناس يقيمون اشياء مختلفة، ويضعون تأكيداً مختلفاً على الأشياء التي يقيمونها. وسنشير إلى اشياء مختلفة قد يقيمها الناس كمنافع سياسية / political goods وسوف نناقش في الفصل الثامن المنافع المرتبطة بمستوى النظام مثل استقرار المؤسسات السياسية أو ملائمتها؛ والمنافع المرتبطة بمستوى العملية السياسية، مثل مساهمة السكان في السياسة؛ والمنافع المرتبطة بمستوى السياسية مثل الرفاهية، والامن، والحرية. وكى نقيّم عمل النظام السياسي يجب علينا ان نتمعن في كل واحد من هذه المجالات أداءً وإنجازاً. يجب ان نعى أيضاً كيف تؤثر النتائج على الافراد والمجموعات الفرعية في المجتمع، وهي تأثيرات غالباً ما نتغاضى عنها لانخفاض معدلاتها الحاضرة، أو لتتابع مشاكل العمل من اجل المستقبل، علاوة على مشاكل العيش اليومية. وهذه المشكلة الاخيرة تؤثر على كل من الأمم الفقيرة، التي ترغب في البقاء ورفع المعاناة اليومية عنها. وترجو أيضاً ان تحسن مستقبل اطفالها؛ والأمم الغنية؛ التي يجب ان تعالج ما سيتحملة اطفالها من تلويث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية نتيجة الانماط الاستهلاكية الطائشة التي اتبعتها في الماضي.

المدخل إلى السياسة المقارنة

في هذا الكتاب

سنتناول مسألة المقارنة في هذا الكتاب بثلاث طرق. في الفصل الحالي نقاشنا تحليل السياسة المقارنة بشكل عام وقدمنا مستويات الدراسة الثلاث: النظام، والعملية السياسية، والسياسة. وسنواصل في الفصل الثاني ملاحظتنا التمهيديّة بمناقشة المواضيع الرئيسية ومشاكل السياسة في العالم اليوم، وهي مشاكل تنشأ أو تتشكل في البيئات التي تعمل الانظمة السياسية ضمنها، وفي الجزء الثاني من هذا الكتاب سنبيين ونحلل العمليات والوظائف الموجودة في جميع الانظمة السياسية. وبذا نتمكن من مقارنة الأمم ببعضها البعض، ومن تقييم سماتها الخاصة. وسوف نقدم الاشكال الرئيسية من الانظمة السياسية في عالم اليوم ونناقش سياساتها وادائها.

ويشتمل الجزء الثالث على دراسات عن ثماني دول وتحليل على المستوى الاقليمي عن افريقيا شبه الصحراوية التي تضم عدة دول. وتمثل الدول التي يشتمل عليها الفصل الثالث تشكيلة من الانظمة والبيئات في عالم اليوم. فبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، واليابان هي ديموقراطيات صناعية؛ والصين أمة شيوعية مازالت في مراحل التصنيع الاولى؛ والمكسيك أمة صناعية جزئياً وديموقراطية جزئياً، والأمم الافريقية دول حديثة مازالت تخطو خطواتها الأولى نحو التطور الاقتصادي والسياسي. والاتحاد السوفياتي، الذي كان القوة المسيطرة على الكتلة السوفياتية سابقاً، منهك في عملية اعادة بناء تسير في اتجاه الديموقراطية واقتصاد السوق. ونحن نحاول هنا ان نتعرف على بنيته وعمليته السياسية في منتصف الطريق، غير موقنين بما يخبئه المستقبل. وتظهر الولايات المتحدة في الفصل الاخير، حيث ان هدفنا هو مقارنتها بالدول الاخرى في كتابنا لكي نبرز الخصائص المشتركة والصفات الخاصة بنظام حكمنا، علاوة على الخصائص المشتركة والصفات التي تنفرد بها أنماط الانظمة السياسية الاخرى في العالم.

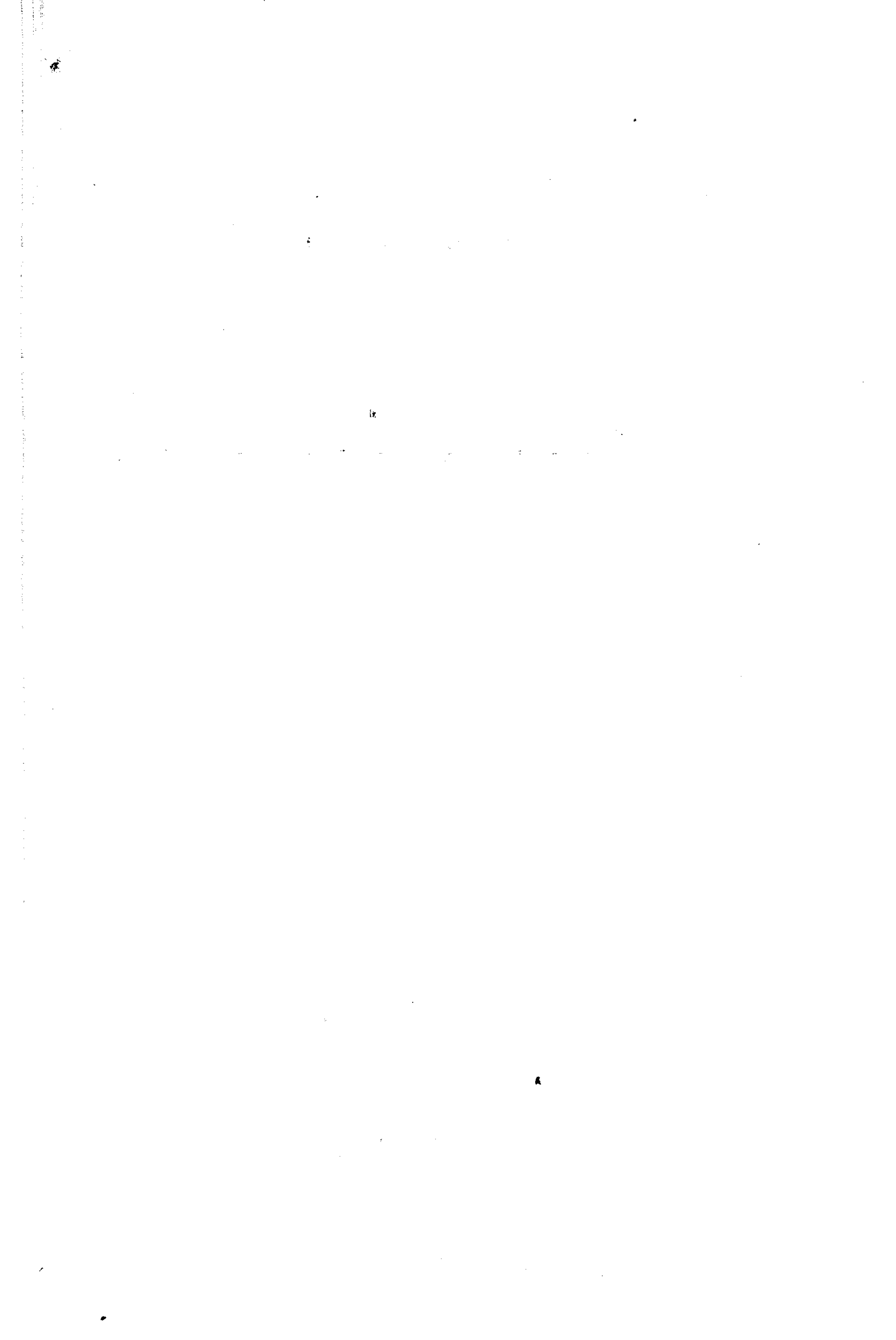
END NOTE

1. Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971); see also Dahl, *Democracy and Its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989).

الفصل الثاني



بيئة النظام السياسي

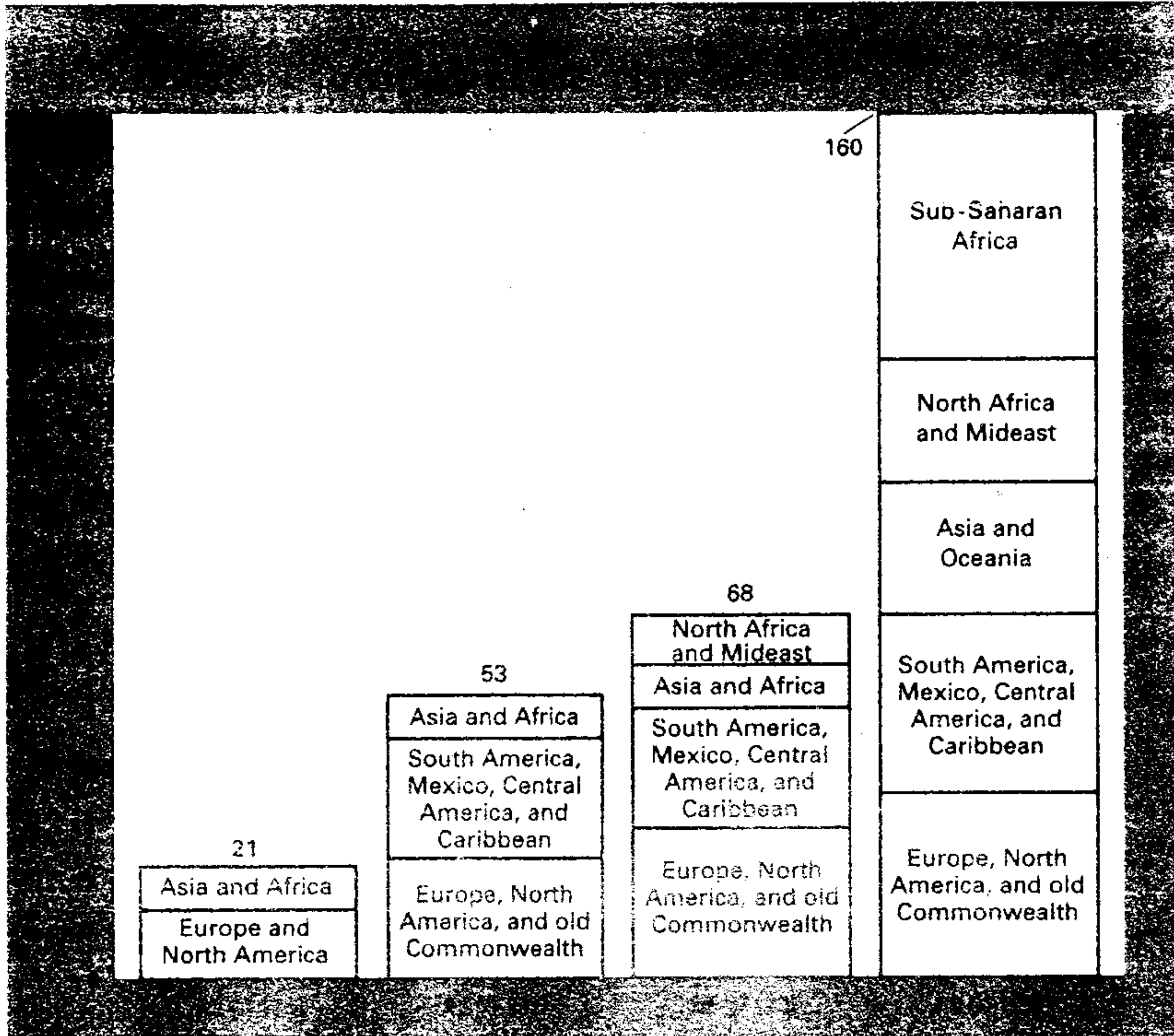


بيئة النظام السياسي

تساهم البيئات المحلية والدولية للأمم في تشكيل مواضيع سياساتها. وتواجه هذه البيئات الانظمة السياسية بمجموعة من المشاكل مثل البطالة، التضخم، والنمو الاقتصادي، والصراعات العرقية، والتهديدات الخارجية. وقد تكون المصادر المتاحة كافية بطريقة ما لمعالجة هذه المشاكل. ولدى المجتمعات الصناعية الغنية الكبرى مثل اليابان، ودول السوق الأوروبية المشتركة، والولايات المتحدة مشاكل ومستويات موارد تختلف كثيراً عن المجتمعات الزراعية الصغرى مثل تنزانيا، أو مملكة نفطية مثل المملكة العربية السعودية. وقد ننظر إلى الترتيبات البنيوية - الوظيفية لأمة ما على انها المنظومة الاساسية لمعالجة هذه المواضيع. وسنبرز في هذا الفصل أهم الملامح ذات الدلالة التي تعطي المواضيع السياسية شكلها.

الأمم القديمة، والأمم الجديدة

معظم المساحات البرية من سطح الكرة الأرضية، تقريباً، مقسم اليوم إلى أراض قومية مستقلة. وقبل قرنين من الزمان، يوم حصلت الولايات المتحدة على استقلالها، كان معظم الأمم المستقلة موجود في أوروبا (انظر الشكل ٢-١). وكانت اجزاء كبيرة من العالم موزعة كمستعمرات تخضع لاحدى الامبرطوريات الأوروبية. ويظهر الشكل ٢-١ الزيادة الكبيرة في عدد الدول، والتي جرت خلال القرن التاسع عشر في امريكا اللاتينية، بشكل رئيسي، حيث تفسخت الامبرطوريتان الاسبانية والبرتغالية إلى عشرين أمة مستقلة. وجربت أوروبا بعض هذه التحركات الرامية إلى الانفصال القومي والاستقلال، كما تخلت الامبرطورية العثمانية عن اليونان، وبلغاريا، والبنانيا. وانقسمت اسكندنافيا والأراضي المنخفضة إلى شكلها الحالي. وخلال الفترة بين الحربين العالميتين، امتد التفجر القومي إلى شمال افريقيا والشرق الاوسط. وواصلت أوروبا تشرذمها حين تخلت الامبرطوريتان الروسية والنمساوية عن بولندا، وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا. وحظيت دول البلطيق الثلاث - ليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا - بفترة قصيرة من الاستقلال. وقد تحررت عن الاتحاد السوفياتي مؤخراً.



Source: For contemporary (1990) members of the United Nations, *World Almanac and Book of Facts* (New York: Pharos Books, 1990), p. 777. Data to 1945 from Charles Taylor and Michael Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), pp. 28ff.

وكانت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي الفترة التي شهدت التفجر القومي الحقيقي. بإضافة خمسة وأربعين بلداً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وتضاعف حصة آسيا وأقيانوسيا من الأمم، وحصول تسع من دول جزر الكاريبي على الاستقلال. وكانت معظم الإضافات القومية خلال العقد الماضي هي دول صغيرة نسبياً سواء من ناحية المساحة، أو السكان أو المصادر.

فأكثر من نصف عدد الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة ظهر إلى الوجود خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وآخر هذه الأعضاء (وهي الرقم ١٦٠). في الأمم المتحدة هي إمارة ليختنشتاين، وهي بلد صغير للغاية لا تزيد مساحته عن ٦٠ ميلاً مربعاً، في جبال الألب الأوروبية. وتشارك كل هذه الأمم - سواء الجديدة أو القديمة - بصفات معينة. فلديها سلطات قانونية على أراضيها وشعوبها؛ ولديها جيوش برية، وقوات جوية، وفي بعض الحالات، قوات بحرية؛ وهي ترسل السفراء وتستقبلهم؛ وهي عضو في الأمم المتحدة؛ وتجمع الضرائب؛ وتسعى لتنظيم اقتصادها والمحافظة على النظام من خلال البرلمانات، والوزارات، والدوائر، والمحاكم، والشرطة، والسجون لكنها، في الوقت نفسه، تتباين بشكل هائل.

الأمم الكبيرة، والأمم الصغيرة

أحد الأشكال التي تختلف فيها الأمم عن بعضها هو حجم إقليمها. والشكل الآخر هو تعداد السكان. والاتحاد السوفياتي هو أكبر دول العالم مساحة، وتزيد مساحته عن ٢٢ مليون كيلومتر مربع. والصين أكثر دول العالم سكاناً، ويزيد سكانها عن مليار نسمة. وهناك دول أخرى كثيرة تقبع في نهاية الطرف الآخر مساحة وسكاناً. وأصغر كيان سياسي مستقل سواء من ناحية المساحة والسكان هو الفاتيكان الذي لا تزيد مساحته عن ٢ / ١ كيلومتر مربع، ولا يزيد سكانه عن الف نسمة.

والمضامين السياسية لهذه الفروقات الهائلة في عدد السكان والمساحة الجغرافية ليست واضحة أو سهلة التقييم. ولا يعني ذلك أن الدول الكبيرة فقط هي المهمة وذات النفوذ. فها هي كوبا تتحدى الولايات المتحدة بنجاح؛ وإسرائيل تقف في مواجهة العالم العربي؛ ولمدينة الفاتيكان الصغيرة سلطة ونفوذ هائلين. وليس معنى ذلك أن المساحة وعدد السكان يحدد النظام السياسي للبلد. فالولايات المتحدة ولوكسمبورغ كلاهما بلدان ديموقراطيان. وانظمة الحكم الاستبدادية يمكن أن توجد في بلدان صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة. فهذه التباينات الهائلة في الحجم تبين لنا أن الأمم التي يتكون منها العالم تختلف بقدر كبير في مستويات مصادرها البشرية والمادية. ومع أن المساحة وعدد السكان (إضافة إلى الموقع الجغرافي) لا تقرر بالضبط سياسات البلد، واقتصادياته، وثقافته، فإنها عوامل هامة تؤثر على التطور الاقتصادي، والسياسة الخارجية، ومشاكل الدفاع، والعديد من القضايا الأخرى ذات المغزى السياسي.

فقد كان الموقع الجيوستراتيجي للأمم ذا اهمية بالغة لتطورها. فدولة موقعها وسط أوروبا لم يكن في وسعها، خلال الحقبة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، الا ان تجند جيشاً برياً كبيراً لحماية نفسها من أعمال السلب التي كان يقوم بها جيرانها. ولم يكن ممكناً لهذه الأمة ان تطور مؤسسات سياسية حرة، فقد كانت ملزمة بجمع الاموال على نطاق واسع، وان تبقي شعبها تحت سيطرة قوية. وفي حالة بريطانيا، فقد حماها القنال الانجليزي خلال فترة تطورها، وكان في مقدورها حماية نفسها بقوتها البحرية. وان تقوم بذلك بجيش اصغر، وضرائب ادنى، ومركزية اقل في السلطة. والامر مشابه بالنسبة للولايات المتحدة. فالمحيط الاطلسي، والانفتاح النسبي للقارة الامريكية، كان لهما اهمية بالغة في تشكيل المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة. وبعيداً عن مراكز التطور الغربية، استعمرت دول أوروبا الغربية اقوى شعوب اسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية. ولم تبادر هذه الأمم لتطوير اقتصادها وتحديث مجتمعاتها الا في العقود الحديثة، وبعد ان نالت حريتها، محاولة للحاق بركب التقدم الغربي، أو ان تسبق هذا الركب كما في حالة اليابان.

الأمم الغنية، والأمم الفقيرة

من العوامل التي لها اهمية مماثلة للحجم المادي، وعدد السكان، والموقع الجغرافي، وجود ثروات طبيعية، ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والصفات العرقية والثقافية، ومعدل النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي. اصف إلى ذلك، قد يكون من المضلل ان نصنف الأمم علي اساس اجمالي ثرواتها المعدنية، أو اجمالي ناتجها القومي، وما شابه ذلك. فالثروة، والدخل والفرص، وحتى التراث التاريخي واللغة، لا تتوزع بعدل داخل الأمة. فدخل قومي اجمالي عالٍ قد يخفي عدم تساوي كبير في توزيع الفرص واسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ومعدل عالٍ من النمو القومي قد لا تفيد منه الامنطقة معينة أو مجموعة اجتماعية محددة، تاركة مناطق كبيرة وقطاعات من السكان دون ان ينالها نصيب منها، أو ان تتركها اسوأ من ذي قبل. وقد يكون لهذه الاختلافات الاقليمية، والطبقية، والعرقية، والدينية، والتاريخية معانٍ سياسية كبيرة.

يعطينا الشكل ٢-٢ اجمالي الدخل القومي للفرد الواحد لثلاثة عشر أمة من مختلف انحاء العالم. واجمالي الدخل القومي هو تقدير لقيم السلع والخدمات التي انتجها الشعب في بلد ما في سنة معينة. وحيث انه مجرد تقدير، فيجب ان نستخدم ارقامه بحرص. فارقام اجمالي الدخل القومي للدول الاقصر، على سبيل المثال، تميل إلى التقليل من قيم السلع والخدمات التي ينتجها الافراد انفسهم ويستهلكونها، خاصة ان كانوا يعملون في الزراعة لاعالة انفسهم. ومع انه يجب علينا ان نكون حذرين في استخدام

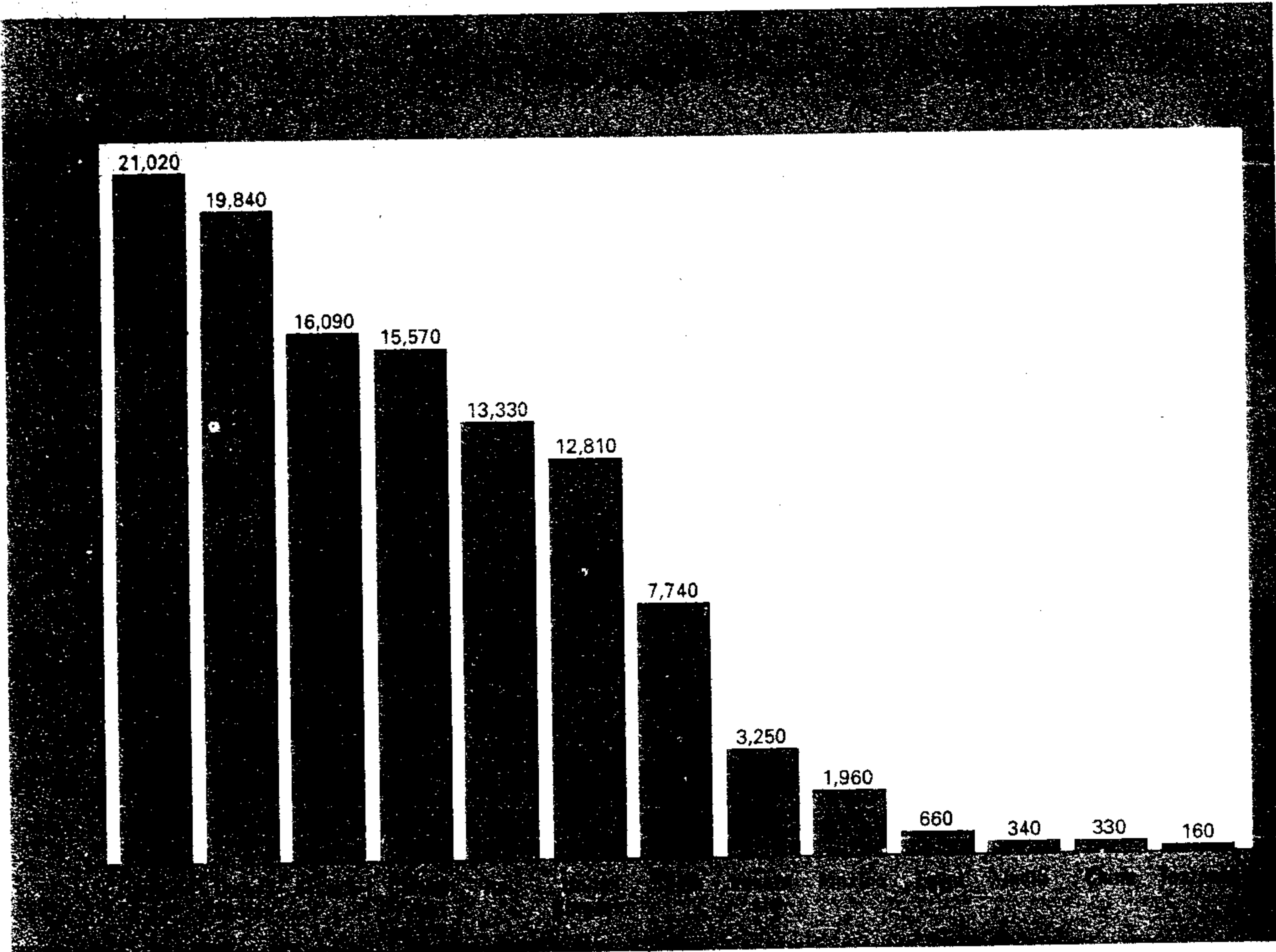
هذه الأرقام، فلاشك ان الفروقات في مستويات إجمالي الدخل القومي بين الدول الغنية والفقيرة كبير جداً. فهي هو معدل الناتج للفرد الواحد في اليابان يزيد عن ٢١٠٠٠ دولار سنوياً في العام ١٩٨٥، مقابل ١٦٠ دولاراً في تنزانيا. والامارات العربية المتحدة الغنية بالنفط يزيد معدل دخل الفرد فيها عن ١٣٠٠٠ دولار.

دعونا نقارن الشكل ٢-٣ الذي يقيس نسبة السكان العاملين في مجال الزراعة، مع الشكل ٢-٢ الذي يقيس معدل إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد. سنجد ان الولايات المتحدة صاحبة ثاني اكبر دخل قومي بالنسبة للفرد الواحد في الشكل ٢-٢، لديها ثاني اصغر نسبة من القوى العاملة في مجال الزراعة، وان الصين صاحبة ثاني اصغر ناتج قومي للفرد، يعمل اكثر من ٦٠ بالمئة من القوة العاملة لديها في الزراعة. بشكل عام، يظهر لدينا ان الصفة الغالبة على البلدان الغنية انها صناعية، وتجارية، ومدنية، في حين ان الصفة الغالبة على الدول الفقيرة انها زراعية وريفية.

إن تكون صناعياً وغنياً يعني ان تكون متعلماً ومثقفاً، وان يكون لديك مدخلاً للعالم الاوسع وما فيه من احداث ونشاطات وقيم معقدة. ففي الدول الصناعية الست في قائمتنا - وهي بريطانيا، وفرنسا، والمانيا الغربية، والولايات المتحدة، وروسيا، واليابان - يستطيع كل شخص اتم الخامسة عشرة من العمر ان يقرأ ويكتب. اما في الهند، وتنزانيا، ومصر فان نصف عدد السكان، أو اقل من النصف، قد حصلوا على الحد الأدنى من التعليم. اضافة إلى ذلك، ان البلاد التي لديها نسب متدنية من المتعلمين هي الاكثر افتقاراً إلى أجهزة الراديو ووسائل الاتصال الاخرى التي لا تحتاج إلى تعليم.

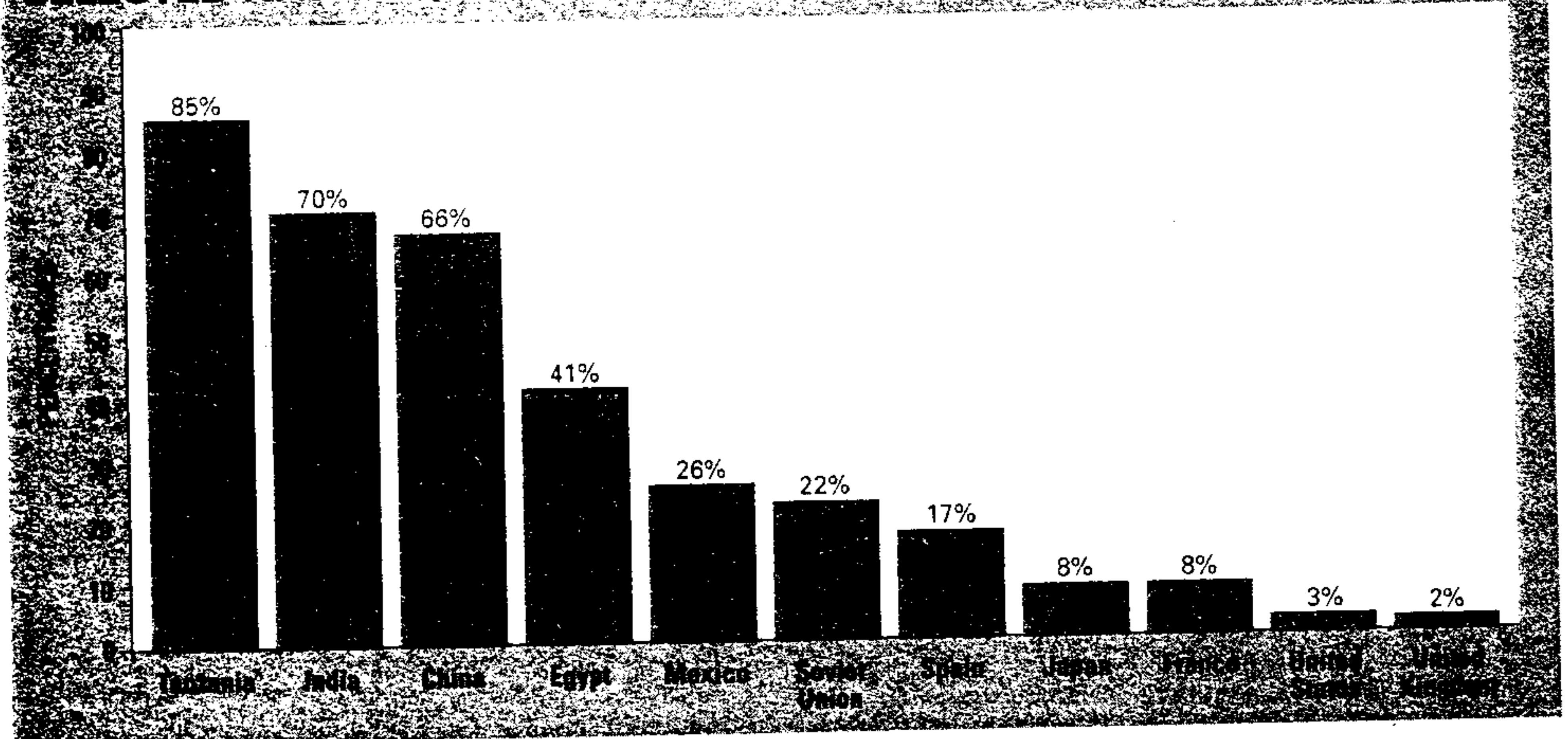
التصنيع، والثقافة، والاطلاع على وسائل الاتصال هي اشياء مرتبطة بالتغذية الجيدة والرعاية الطبية. وفي البلدان المتقدمة اقتصادياً، تنخفض نسبة وفيات الاطفال في مرحلة الطفولة، ومتوسط اعمار الناس اعلى. في السنوات الاخيرة، بلغ متوسط عمر المواطنين المتوقع عند الولادة في كل من بريطانيا وفرنسا، والمانيا الغربية، وإسرائيل، واليابان، والولايات المتحدة خمسة وسبعون عاماً. ومتوسط عمر المواطنين السوفيات والصينيين سبعون عاماً؛ والمكسيكيون ستة وستون عاماً؛ والمعدل المصري حوالي ستون عاماً ومعدل اعمار الهنود والتنازيون اكثر قليلاً من خمسين عاماً (انظر الجدول ٨-٣).

هذه الخصائص - انتاجية المواد والتعليم، والاطلاع على وسائل الاتصال، والحياة الاطول، والصحة الافضل - تترابط فيما بينها بشكل وثيق. فلن يستطيع أي بلد ان يقدم خدمات تعليمية ووسائل اتصال ورعاية صحية وتغذية افضل، إلا اذا كان منتجاً من الناحية الاقتصادية وكي يصبح منتجاً أكثر فانه يحتاج إلى مصادر لتطوير عمالة ماهرة صحيحة الجسم، وإلى بناء المصانع والمزارع المنتجة، ونظام مواصلات؛ التي يتطلبها تحقيق الرفاهية. فاكثراً الامور الحاحاً التي تواجهها الدول غير الصناعية هي التنمية الاقتصادية: كيف تحسن المعيشة الحالية للمواطنين، وتبني وتعد للمستقبل. وهذه الدول هي عادة دول جديدة، تواجه تحدياً اخر هو ايجاد وعي قومي وبناء مؤسسات سياسية فعالة.

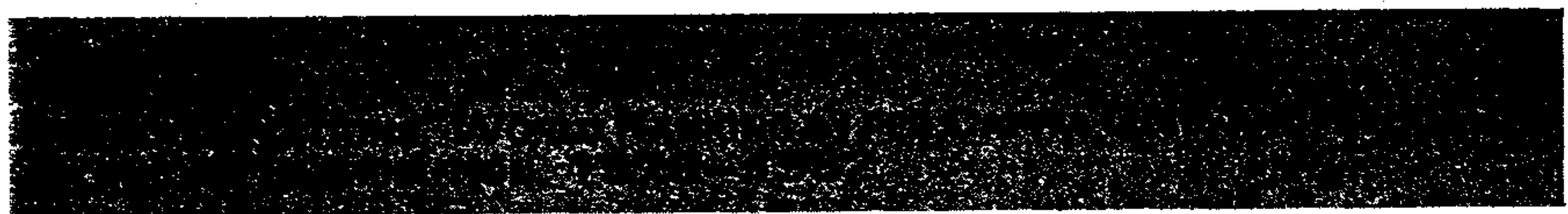


Source: World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 178-179.

**FIGURE 2.3
PERCENTAGE OF LABOR FORCE IN AGRICULTURE
SELECTED NATIONS, 1989**



Source: *Countries of the World and Their Leaders Yearbook, 1991; A Compilation of U.S. State Department Reports* (New York: Yale Research Inc., 1991), Vol. 1.



Country	Date	% of national income to wealthiest 10%	% of national income to poorest 40%	GNP per capita (1988)
Japan	1979	22.4	21.9	21,020
United States	1985	25.0	15.7	19,840
West Germany	1984	23.4	19.5	18,480
France	1979	25.5	18.4	16,090
United Kingdom	1979	23.3	17.3	12,810
Yugoslavia	1987	26.6	17.1	2,520
Hungary	1983	18.7	26.2	2,460
Poland	1987	21.0	23.9	1,860
Brazil	1983	46.2	8.1	2,160
Malaysia	1987	34.8	13.9	1,940
Mexico	1986	38.8	11.6	1,690
Ivory Coast	1986	36.3	13.0	770
India	1987	26.7	20.4	340
Bangladesh	1982	24.9	22.4	170

Source: World Bank, *World Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 30, pp. 236-237, Table 1, pp. 178-179.

عدم المساواة الاقتصادية داخل الأمم

قد تتأثر العمليات انسياسية، في بلد ما، بحدّة بالتوزيع الداخلي للدخل، والثروة، والعمل، كما تتأثر بالتبعية الاقتصادية والفقير. ويقارن الجدول ٢-١ الثروة وعدم تساوي الدخل للدرز التي لدينا بيانات عنها. ويشتمل الجدول في البلدان الشيوعية السابقة، على يوغوسلافيا، رومانيا، وبولندا، فنسرا، الحظ، لا تتوفر لدينا بيانات عن الاتحاد السوفياتي والصين) والنقطة التي يوضحها الجدول هي ان هناك ارتباطاً ايجابياً بين التطور الاقتصادي، أو على الاقل قطع مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادي. وحسن توزيع الدخل فالأمم الغنيّة مثل الولايات المتحدة، واليابان، والأسم الأوروبية لديها عدالة في توزيع الدخل أكبر من الأمم الفقيرة مثل البرازيل والمكسيك. ففي الدول الصناعية المتقدمة يبلغ نصيب اغنى ١٠ بالمئة من السكان حوالي ربع الدخل القومي، في حين يبلغ نصيب افقر ٤٠ بالمئة من السكان حوالي ٢٠ بالمئة. وفي الولايات المتحدة يحصل افقر ٤٠ بالمئة من السكان على ١٥ بالمئة فقط من الدخل القومي. وفي بلد متوسط الدخل مثل البرازيل يحصل اغنى ١٠ بالمئة من السكان على ٤٦ بالمئة من الدخل القومي، في حين لا يحصل افقر ٤٠ بالمئة من السكان الا على ٨ بالمئة فقط.

وقد كان ربط الطاقة الصناعية والانتاجية العالية بعدالة توزيع الدخل صحيحاً عبر التاريخ. ويبدو صحيحاً اليوم. والميل نحو تحقيق عدالة أكبر في المجتمعات الصناعية ملحوظ بالنسبة للدخل - أي المرتبات والاجور، وما شابه ذلك - أكثر مما هو ملحوظ بالنسبة للثروات - أي ملكية الأرض، أو اشكال التملك الاخرى. وقد تزيد المراحل الأولى من التصنيع والتحديث من عدم المساواة في توزيع الدخل. بخلقها ازدواجية اقتصادية واجتماعية - أي قطاع ريفي وتباينات واسعة في ملكية الأرض، وفي الوضع القائم، وقطاع مدني صناعي تجاري مع ما يتضمنه من تفاوت في الدخل وفي الانماط الاستهلاكية. ويميل عدم المساواة هذا، وهو موجود فعلاً في معظم المجتمعات غير الصناعية، إلى الازدياد، في الوقت الذي ينتشر فيه التعليم ووسائل الاتصال؛ ويساعد هذا المثال على فهم اسباب الاضطرابات السياسية في العديد من الدول النامية. كما يساعد على فهم اسباب سرعة تأثر شعوبها «بالحركات السياسية التي تدعو إلى المساواة» / legalitarian political movements لذلك فعدم المساواة هي من القضايا التي يجب على جميع الدول النامية ان تواجهها وسوف تبحث الاستراتيجيات المطبقة على هذه المسألة فيما بعد.

وحقيقة ان عدم المساواة هي اقل حدّة في الأمم الصناعية لا يعني ان موضوع عدم المساواة ليس هاماً هناك. فبريطانيا وهي احدى من الدول التي يتوزع فيها الدخل بشكل اقرب ما يكون إلى المساواة، تتعرض باستمرار لاضطرابات حادة بين الصناعة والعمل حول توزيع الثروة، والدخل، والفرص. وقد تعقدت تلك المشاكل بسبب فشل الصناعة البريطانية في تسريع عجلة التنمية. وفي الولايات المتحدة

تزايدت نسبة عدد المساواة في الدخل يشكر كبير خلال العقد الماضي، حين دواجت مساوات التصرفات
المفروقات في عدد الجورين في كثير من الأحيان.

البنجابية بين انتشار اللغة السواحلية في البلاد بشكل عام، والكبر

لا تنقسم الأمة بشكل أفقي تبعاً لدرجات الدخل والثروة والمرحز عصب، بل عمودياً أيضاً، تبعاً
للغة، والثقافة، والدين، وبنزانيا واحدة من أكثر الدول تشرذماً، فهي تتكون من أكثر من مئة مجموعة
قبلية تتحدث لغات ولهجات مختلفة، على الرغم من انتشار اللغة السواحلية في البلاد بشكل عام، والكبر
هذه المجموعات القبلية تضم أقل من ١٠ بالمئة من مجموع السكان، والهند أيضاً مقسمة إلى مجموعات
ثقافية - لغوية عديدة، لكن هناك لغة مهيمنة - الهندية - يتحدثها أكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع
السكان، وتعيش الهند هذه الأيام حركات حادة بين طائفة السيخ وطائفة الهندوس المسيطرة والتي
تشكل أغلبية السكان في البنجاب، وهناك حركة انفصال قوية لدى طائفة السيخ.

ما إن تبني الاتحاد السوفياتي سياسة إعادة البناء الميسرة، حتى بدأ وكأن اللحمة بين أجزائه قد
انفكت بالانفراط، ويضم الاتحاد السوفياتي حوالي خمسة عشر قومية رئيسية ممثلة في الجمهوريات،
إضافة إلى ثمان وثلاثين مجموعة عرقية أصغر ممثلة في تقسيمات إدارية فرعية، وكما تتوقع هذه
المخطوطة، يبدو من المحتمل أن تنفصل بعض الجمهوريات القومية، مثل دول البنطيق، وتصبح
مستقلة، أما المناطق التي تتنازعها أكثر من قومية، مثل أرمينيا وأذربيجان، فمن المحتمل أن يستمر
الصراع فيها وسفك الدماء.

وتمثل جنوب أفريقيا حالة أخرى من الصراع العنصري - العرقي الحاد، فواحد وسبعون في المئة
من السكان هم من السود، مكونون من عشر مجموعات قلبية - لغوية مميزة، أما البيض فينقسمون إلى
فئتين رئيسيتين مسيطرتين الأفريقياني / Afrikaner ومجموعة صغيرة من الإنجليز، ويشكلان معاً
حوالي ١٧ بالمئة من السكان، يضاف إلى هؤلاء الملونين (الخلاسين) mulattos الأشخاص من أصول
أحدهما أبيض والآخر أسود والذين يصل عددهم إلى ٩ بالمئة، والاسبويين حوالي ٣ بالمئة، ويخضع
النظام الأفريقياني الآن - إلى سيطرة البيض التي تحميها قوانين الفصل العنصري / apartheid والتشريع
والترتيبات الحكومية، التي تعطي البيض سيطرة قانونية وسياسية كاملة - لعملية تعديل، وأي كانت
نتائج المفاوضات الحالية، فإن من الواضح أن سياسة جنوب أفريقيا في المستقبل المنظور ستكون متقلبة
بالصراع العرقي.

لقد هز الصراع العنصري السياسة الأمريكية منذ انشاء الجمهورية. كان اخرها في الستينات حين تفجرت هذه التوترات عن أعمال عنف. ومع ان هذا الصراع اقل عنفاً اليوم، فان العنصرية مازالت مشكلة سياسية خطيرة في الولايات المتحدة. وحتى في بلد متجانس كاليابان هناك اقلية «لاتمس»- البوراكومين- /Burakumin، ويقارب تعدادها مليوني شخص يعيشون في غيتو معزول ويقتصر عملهم على المهن الوضيعة. واذا اضفنا إلى تلك المشاكل مرارة ولاهواة المواجهة العربية- الإسرائيلية في الشرق الاوسط، والصراع البروتستانتى- الكاثوليكي في ايرلندا الشمالية، يبدو واضحاً ان العرق والدين هي اكثر الامور تفريقاً بين الشعوب، وتبدو قضايا بلاحل بالنسبة للسياسة الداخلية في العالم المعاصر.

الاعتمادية الدولية / international interdependence

رغم ان حجم الكرة الأرضية ثابت، إلا أن المسافة بين الدول متغيرة. فقد قربت التطورات التقنية، والاقتصادية، والسياسية في القرن العشرين بين الدول، للافضل، في بعض الاحيان (رفع مستوى المعيشة في الاقتصاد العالمي)، وللأسوأ في احيان اخرى (الحروب). ومع اقترابنا من العام ٢٠٠٠ فسوف يزداد الشعور بتأثير الاعتمادية الدولية سواء لدى الأمم الغنية أو الفقيرة، والديموقراطية أو الديكتاتورية.

ومنطق الاعتمادية بسيط: وهو ان ما تفعله أمة ما يؤثر على باقي الأمم في النظام ذاته^(١). ويصف تعبير «الهيمنة» / hegemony نظاماً دولياً يتميز بعدم تماثل قوة الأمم مقارنة ببعضها البعض. وفي نظام الهيمنة هذا تأخذ الاعتمادية شكل أمة مهيمنة، وأمم اخرى تابعة لها. وخلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة هذه القيادة. وقد وصف الأوروبيون اتخاذ الامريكيين كحليف لهم، مثل شخص ينام إلى جانب فيل، فحين يتقلب الفيل، فسوف يشعر الجميع به.

والولايات المتحدة اليوم ليست الدولة المسيطرة الوحيدة على الساحة الدولية^(٢) فقد استعادت المانيا قوتها الاقتصادية السابقة، وحلت محل الولايات المتحدة كأكبر دولة مصدرة في العالم. وتحولت اليابان من مجتمع ريفي ينتج الالعاب وبعض المشغولات اليدوية إلى قوة اقتصادية ذات تقنية عالية تصدر الاموال والمنتجات إلى مختلف انحاء العالم، وتواجه الولايات المتحدة عجزاً تجارياً سنوياً مع اليابان يصل إلى عشرات مليارات الدولارات. ومن الامثلة الملموسة على الاعتمادية حصص سوق السيارات في الولايات المتحدة، حيث يتنافس الامريكيون، واليابانيون، والأوروبيون هناك للحصول على دولارات المستهلك.

أزالت نهاية الحرب الباردة الاتحاد السوفياتي كمصدر تهديد رئيسي لأوروبا والولايات المتحدة. لكن هذه النهاية لم تقض على جميع التهديدات العسكرية. فالصين التي يبلغ عدد سكانها أربعة اضعاف سكان الولايات المتحدة لديها القدرة على حشد قوات مسلحة اكبر بكثير من قوات الولايات المتحدة. وظهرت حرب فيتنام ان في وسع جيش يقاتل على أرضه ان يهزم الولايات المتحدة. واعتقد العراق ان لديه من القوة العسكرية ما يكفي لاحتلال جارتة الغنية بالنفط، الكويت، في آب اغسطس ١٩٩٠. وتطلب الامر عملاً عسكرياً كبيراً تحت رعاية الأمم المتحدة لتجريده مما احتله. وتبقى الولايات المتحدة بلداً مسيطراً بفضل قواتها العسكرية الكبيرة وقوتها الاقتصادية. وخلافاً لذلك، تعتبر المانيا واليابان قوتان اقتصاديتان كبيرتان الا انهما قوتان عسكريتان صغيرتان مقارنة ببريطانيا وفرنسا، ويرجع ذلك إلى قرار نزع سلاحهما بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. اما الاتحاد السوفياتي فلدية قوة عسكرية هائلة لكن اقتصاده مركزي التخطيط اثبت انه ضعيف للغاية لدرجة ان الاحتفاظ بكل تلك القوة كان عبئاً ثقيلاً على ادارة الرئيس ميخائيل غورباتشوف.

الأمن القومي في عالم اعتمادي (*)

حماية الحدود الوطنية ضد الهجمات الاجنبية، أو حماية المصالح القومية في الخارج هي من الاهتمامات الاساسية لكل الحكومات؛ وهي مثال كلاسيكي على اهمية الاعتمادية. ويعتمد حجم القوة التي يجب على أية أمة ان تحشدتها على القوات التي يمكن للدول التي تشكل تهديداً لها ان تحشدتها.

لمدة أربعة عقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تعتبر الاتحاد السوفياتي مصدر تهديد رئيسي لها، وكان الاتحاد السوفياتي يعتبر الولايات المتحدة مصدر تهديد رئيسي له. فشكلت الولايات المتحدة منظمة حلف شمالي الاطلسي (الناتو) لردع العدوان السوفياتي عن أوروبا الغربية، وشكل الاتحاد السوفياتي حلف وارسو للدفاع عن الانظمة الشيوعية في أوروبا الغربية. ونظراً لان القوة العسكرية الحديثة تعتمد على التقدم التكنولوجي، فقد كان هناك منافسة مستمرة لتطوير الاسلحة بتكاليف بلغت مئات مليارات الدولارات. فطورت منظومات اسلحة كانت تزداد تعقيداً باستمرار - لكن لم يحدث أي نزاع مسلح بين دول حلفي وارسو والناتو.

في الثمانينات، عرض مفهوم الاعتمادية بطريقة جديدة: اتفاق للحد من التسلح بين الولايات المتحدة بقيادة الرئيس رونالد ريغان، والاتحاد السوفياتي بقيادة ميخائيل غورباشوف. فطالما ان كل جانب من الجانبين يخفض قدراته العسكرية بالقدر نفسه وفي الوقت نفسه، فسيبقى ميزان القوى بينهما كما هو.

* Interdependence تعبير يقصد منه الإشارة إلى ترابط المصالح داخل المجتمع، مثلاً المنتج بحاجة إلى مستهلك ومواد خام، والعكس صحيح. وينطبق الامر على المصالح الدولية وعلى تشابك الاحداث الدولية - المترجم

وفي الوقت نفسه، وجد الاتحاد السوفياتي انه لا يستطيع الاحتفاظ بهيئته على دول حلف وارسو في أوروبا الشرقية. وكانت الانظمة الشيوعية في كل من جمهورية المانيا الديمقراطية، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وهنغاريا، وبلغاريا تعتمد على وجود وجاهزية استخدام القوات السوفياتية، وليس على التأييد الشعبي. لكن، لم يكن في مقدور الاتحاد السوفياتي استخدام القوة المسلحة لتدمير المعارضة للسيطرة الشيوعية في تلك البلدان كما فعل بعد العام ١٩٤٥، دون أن يخاطر بعودة الحرب الباردة أو سباق تسلح جديد مع حلف الناتو. وفي العام ١٩٨٩، بدأت دول أوروبا الشرقية تستقل عن الاتحاد السوفياتي الواحدة تلو الأخرى. فاعيد النظر في الدساتير لانهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. فجرت انتخابات حرة اوصلت الاحزاب غير الشيوعية للسلطة، وتم التفاوض على انسحاب القوات السوفياتية. وقد قبلت موسكو هذه التغييرات؛ حتى ان ناطقاً سوفياتياً اعلن عن «مذهب سيناترا» (حسب أغنية فرانك سيناترا التي تقول بان يقوم كل شخص بعمله حسب طريقته)؛ واصبح كل بلد حراً في ان يحكم نفسه بطريقته الخاصة.

وتظهر ازالة الجدار الفاصل بين برلين الشرقية والغربية كيف تترابط الاحداث في النظام الاعتمادي مع بعضها بسلسلة من ردات الفعل. فقد قاد انهيار الستار الحديدي الذي كان يفصل أوروبا الشرقية عن أوروبا الغربية إلى انهيار جمهورية المانيا الديمقراطية؛ فاتحدت أرضاً وشعباً واصبحت جزءاً من جمهورية اتحاد / فدرالية أكبر. وبأضافة ١٨ مليون نسمة إلى المانيا الغربية، اصبحت اكثر دول أوروبا سكاناً (٧٨ مليون نسمة)، واصبحت الدولة المسيطرة اقتصادياً. كما ان موقعها الجغرافي المتوسط بين بولندا إلى الشرق وفرنسا إلى الغرب يزيد من اهميتها الاستراتيجية.

وكان على السياسيين في كل بلاد أوروبا الشرقية ان يبدأوا، من الصفر تقريباً، عملية بناء مؤسسات سياسية جديدة للحفاظ على النظام، وان يسمحوا بالتمثيل الشعبي، وان يدخلوا اقتصاد السوق مكان الاقتصاد المركزي الموجه. وتم التحول عن النظام السوفياتي دون اراقة دماء في جميع البلدان تقريباً. اما في رومانيا، فلم تتحقق الاطاحة بالدكتاتور الشيوعي نيكولاي شاوشيسكو الا بانتفاضة داخلية دموية قصيرة.

واستمرار الخلافات القومية داخل دول أوروبا الشرقية من الامور التي تهدد الأمن القومي والنظام العام. ففي رومانيا كانت هناك نزاعات بين من يعتبرون انفسهم هنغاريين ورومانيين. وفي يوغوسلافيا، التي شكلت بعد الحرب العالمية الأولى كاتحاد فدرالي مكون من مجموعات عرقية، ادى تفاقم التوتر العرقي إلى انفصال السلاف عن الاتحاد، وربما الكروات أيضاً.

واظهرت احداث الشرق الاوسط أيضاً اهمية الاعتمادية. ففي نهاية السبعينات، ادى ظهور آية الله خميني في إيران إلى احتمال انتشار الأصولية الاسلامية وايقاع الاضطراب في منطقة تعتبر مصدراً

رئيسياً للنفط للعديد من الدول الغربية. لذلك دعمت الدول الغربية العراق، بقيادة الجنرال صدام حسين، في حربه ضد إيران والتي دامت من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٨. وقد سبق وتحدثنا عن محاولة العراق الفاشلة لضم الكويت الغنية بالنفط.

وبصفتها قوة عالمية، فقد تعتبر حكومة الولايات المتحدة أية تغييرات رئيسية في منطقة ما بانها تهديد لأمنها القومي، وللمصالح الأمريكية. فاذا قامت دولة صغيرة من دول أمريكا الوسطى بعمل تعتبره واشنطن مهدداً لأمنها في نصف الكرة الغربي، فقد ترسل بقواتها إلى هناك، كما فعلت في الثمانينات في غرينادا وبنما. ولديها قوات ترابط بشكل دائم في اسيا وأوروبا علاوة على أمريكا الشمالية، وفي الشرق الاوسط الان.

وتتأثر كل مرحلة من مراحل صياغة سياسة الأمن القومي وتنفيذها بالاعتمادية الدولية: بانتاج انظمة اسلحة للرد على التطورات التكنولوجية العسكرية في اماكن اخري من العالم؛ بنشر القوات والمعدات العسكرية في مناطق مختلفة، أو بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، على شكل مناورات أو عمليات قتالية.

الاعتمادية الاقتصادية

ابتعد الاقتصاد العالمي اليوم عن ذلك السوق التقليدي الذي كان المنتجون والمشترون فيه يعيشان جنباً إلى جنب. فالأوروبيون يشاهدون الأفلام الأمريكية على اجهزة تلفزيون يابانية بعد ان يعودوا إلى بيوتهم في سيارات المانية أو ايطالية. والمراهقون اليابانيون يسيرون في الشوارع وهم يرتدون بناطيل جينز امريكية ويستمعون إلى اغاني البيتلز من راديوات الاذنين / walkman (وهو جهاز راديو يحمل على الرأس وسماعته على الاذنين)؛ وقد يرتدي الأمريكيون ملابس ايطالية الطراز وهم يقودون سيارات يابانية لمشاهدة مباراة بيسبول.

فالاموال، والسلع المصنعة، والخدمات، والناس، كلها تتحرك عبر الحدود الدولية. والعملية القوية تجعل المستوردات اخص، وبذا تخفض الاسعار للمستهلك المحلي، لكن ذلك يجعل الامر اصعب بالنسبة للصانع المحلي لانه يرفع اسعار التصدير. واذا ارادت حكومة ما ان تزيد الاستهلاك لتكسب شعبية انتخابية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات وزيادة العجز التجاري. والشركة التي تعمل في مجال جني الارباح لاتحتاج لصناعة السلع في البلد الذي اقامت فيه ادارتها. ففي وسعها العمل كشركة متعددة الجنسيات وتوظف اناس في قارات اخرى لانتاج السلع التي تحقق لها الربح.

تعززت الاقتصاديات القومية في فترة ما بعد الحرب بنمو التجارة الدولية، فلم يكن هناك من دولة

تستطيع ان تنتج كل ما يحتاجه شعبها، أو ترغب في ذلك. فالدول الشرق اوسطية تستطيع تصدير النفط لمواجهة كلفة استيراد السيارات الاجنبية، واليابان تستطيع تصدير السلع المصنعة لمواجهة تكاليف استيراد البترول. اما الولايات المتحدة، فنظراً لتنوع مصادرها الطبيعية، وكبير عدد سكانها، فانها لم تصدر سوى اقل من عُشر انتاجها القومي. في حين تصدر كل من فرنسا والمانيا ربع انتاجها القومي، ويصدر بلد صغير مثل النمسا اكثر من ثلث انتاجه القومي.

ويبين تطور السوق الأوروبية المشتركة كيف تسير السياسة والتجارة جنباً إلى جنب. فالخطوة الأولى نحو التكامل الاقتصادي كانت السوق الأوروبية المشتركة للفحم والفولاذ، التي تأسست في العام ١٩٥١ من قبل فرنسا، والمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ. وكان الهدف السياسي هو ضم قدرات المانيا في انتاج مواد عسكرية إلى اطار عمل أوروبي فوق قومي / supranational (أو فوق قومي كما يطيب للبعض اختصارها). وفي العام ١٩٥٧ شكلت الدول الست مجموعة اقتصادية أوروبية عرفت باسم السوق المشتركة. وانضمت بريطانيا، وإيرلندا، والدانمارك إلى المجموعة في العام ١٩٧٣. وانضمت اسبانيا، والبرتغال، واليونان في الثمانينات، بعد استبدال أنظمة الحكم الديكتاتورية فيها بحكومات ديموقراطية. ولم يكن دافع دول أوروبا الجنوبية في المشاركة الحصول على مزايا اقتصادية فحسب، بل الامل في ان تحسن المجموعة استقرارها السياسي، حيث ان مؤسساتها الديموقراطية مازالت حديثة العهد نسبياً.

وفي العام ١٩٩٢، اكملت المجموعة الأوروبية ايجاد سوق أوروبي موحد تتمتع فيه السلع، والخدمات، والناس بحرية التنقل بين الدول الاعضاء وعددها اثني عشر. ولتحقيق سوق موحد، كان على المجموعة ان تطور سلطة سياسية فوق قومية. وعلاوة على الغاء الرسوم الجمركية، كان على الدول الاعضاء ان توافق على عدم اتباع سياسات صناعية تعطي الصناعات فيها مزايا تنافسية. وفي الزراعة، حيث القاعدة السائدة هي تقديم الاعانات، كان على الدول الاعضاء قبول أنظمة المجموعة التي تبقي اسعار الغذاء اعلى من مستويات السوق العالمي. وتعمل الدول الأوروبية أيضاً على تنسيق سياساتها النقدية بالتدريج بهدف خفض التضخم والسيطرة على التقلبات الكبيرة في اسعار تبادل العملات.

وتشكل الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية مجتمعة قوة اقتصادية وسياسية ضخمة مقارنة بالولايات المتحدة وكندا، التي انضمت إلى اتفاق التجارة الحرة، واليابان (الشكل ٢-٤).

من الناحية السياسية، ليست المجموعة الأوروبية قوة عظمى، بل مجرد دول حليفة، لكل واحدة منها حكومتها الوطنية، وقواتها المسلحة، وبرلمانها الوطني. وتتقدم اللجنة الأوروبية متعددة الجنسيات ومركزها بروكسل، باقتراح السياسات على المجموعة، لكن القرارات يجب ان يصادق عليها مجالس وزراء الحكومات الوطنية للدول الاعضاء. واذا كانت القرارات بالغة الاهمية، فيجب ان تتخذ بالاجماع.

ولا يمارس برلمان المجموعة الأوروبية الذي ينتخب مباشرة أية سلطات تشريعية هامة؛ فهو يستجوب اللجنة ويقدم لها المشورة.

وتعتمد المجموعة بشدة على الانظمة القانونية. لانها لا تحصل الا على عوائد ضئيلة من الحكومات الوطنية. فدول أوروبا الشمالية الغنية مثل المانيا، والدانمارك، وهولندا غير مستعدة لان يفرض عليها ضرائب لرفع مستوى معيشة الدول الفقيرة مثل البرتغال، واليونان.

ونظراً لسقوط النموذج السوقياتي في الاقتصاد المركزي الموجه، اتجهت دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأوروبية سعياً وراء المساعدة التقنية، والمعونات المالية، والدعم السياسي. وضم دول جديدة إلى عضوية المجموعة الأوروبية سيوسع نطاقها الجغرافي، الا انه سيزيد من الفروقات بين الاعضاء، ويخفض بالتالي من مستوى التماسك السياسي الضعيف اصلاً.

واذا نظرنا إلى المجموعة من داخل أوروبا، فانها تبدو ضعيفة مثل الاتحاد الكونفدرالي للولايات الامريكية قبل تبني دستور الولايات المتحدة في العام ١٧٨٧. ويرى انصار قيام ولايات متحدة أوروبية ضرورة ان يتم تبني دستور لحكومة يتم انتخابها بالتصويت الشعبي، تتمتع بسلطات اكبر ويمثل الرأي البديل القائل بأوروبا الأمم / Europe of Nations "Europe des patries" الحد الأدنى من الاتفاق بين الدول الاعضاء.

اما اذا نظرنا إليها من الخارج، فان المجموعة الأوروبية مهمة لان لديها سلطة استبعاد الدول غير الاعضاء من المتاجرة داخل سوق تعداده ٣٢٥ مليون نسمة. وهذه السلطة لاتقلق الشركات الامريكية متعددة الجنسيات مثل شركة فورد، أو «آي بي ام» IBM التي ارست دعائم وجودها في دول المجموعة. لكنها مصدر قلق للشركات اليابانية التي لم تبدأ في تصنيع أو تجميع منتجات لها في أوروبا الا منذ فترة قصيرة. والامر مقلق أيضاً بالنسبة للمزارعين الامريكيين الذين يرون ان منتجاتهم الارخص ثمناً مستبعدة من الدخول بسبب الحواجز التي تفرضها المجموعة على حرية التجارة في مجال الزراعة.

وتحمل حرية تنقل الاموال، والبضائع، والخدمات، في طياتها الكثير من المشاكل. فقد زادت حرية تنقل الاشخاص بين الحدود من مستوى الارهاب الدولي. فالطائرات يمكن ان تنسف بقنابل يزرعها ارهابيون داخلها، أو يخطفها ركاب مسلحون، ويمكن استغلال حرية تنقل البضائع والخدمات من قبل المتاجرين بالبضائع الممنوعة مثل المخدرات. ففي امريكا اللاتينية جمع تجار المخدرات مليارات الدولارات ومولوا جيوشاً غير شرعية بانتاج مخدرات صلبة لتصديرها إلى الولايات المتحدة ليزيد بيعها من تفاقم مشكلة المخدرات في المدن الامريكية.

اما حرية تنقل رؤوس الاموال، فقد مكنت دول العالم الثالث مثل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك من جمع عشرات مليارات الدولارات استدانتها من مؤسسات الاقراض الدولية ومن البنوك التجارية في

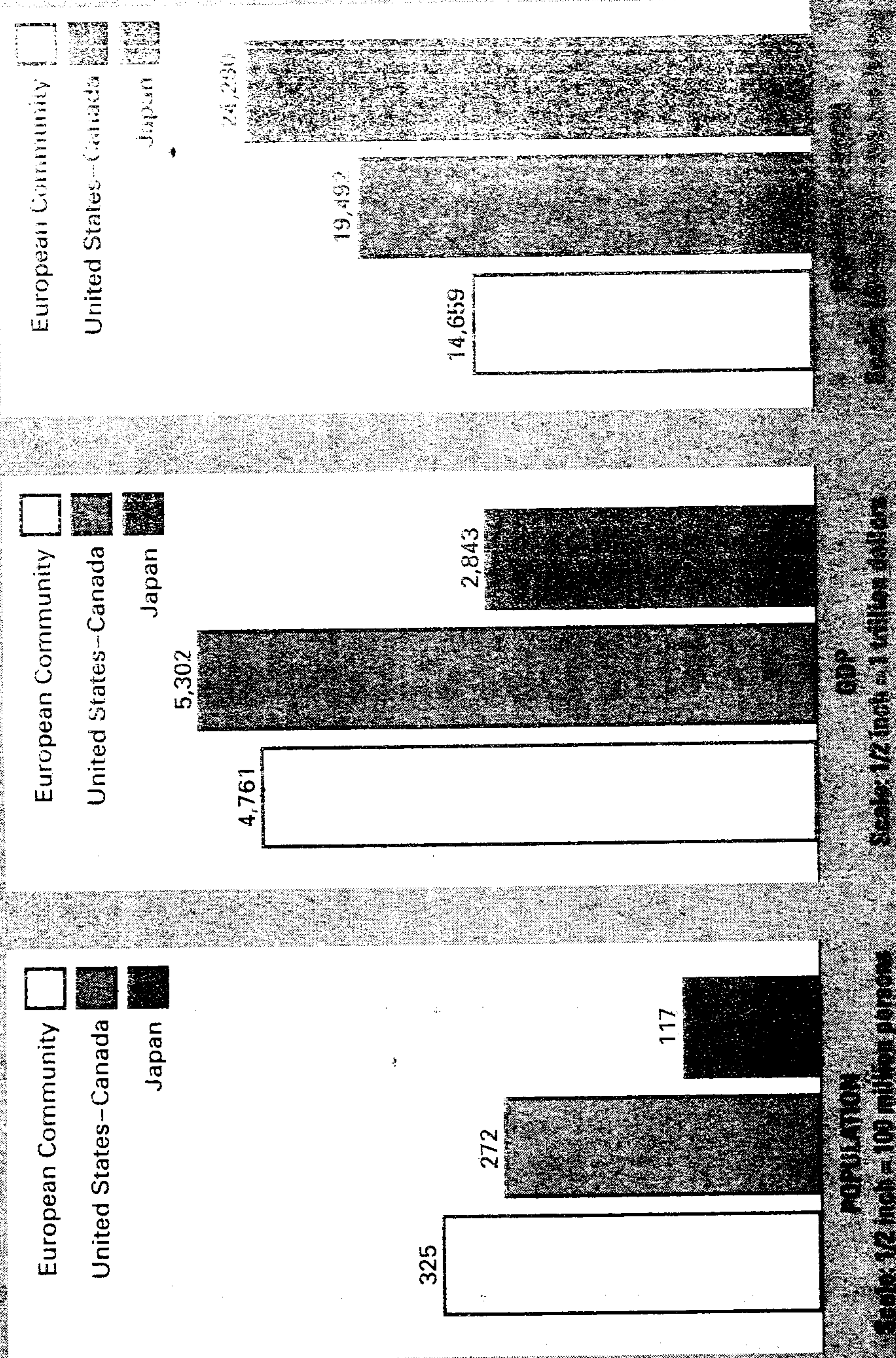
الولايات المتحدة واماكن اخرى. وحين تفتقر هذه الدول إلى المال لدفع فوائد القروض، فإن ذلك يخلق مشاكل مالية للبنوك الرئيسية اضافة إلى الدول الدائنة. وهذه المشكلة موجودة أيضاً في أوروبا الشرقية، خاصة في بولندا، حيث استدان النظام الشيوعي مبالغ كبيرة من البنوك الامريكية والأوروبية وانفقها في مجالات فاشلة لشراء التأييد الشعبي.

ولا يوجد أمة الا وتصدر وتستورد البضائع والخدمات. والمجموع الكلي للصادرات والواردات بين الدول في العالم متوازن. لكن، اذا اخذنا كل دولة على حدة، فقد يكون لديها فائضاً تجارياً، أو عجزاً تجارياً. ولدى المانيا واليابان فائضاً تجارياً كبيراً منذ اكثر من عقد من الزمان. اما فرنسا وايطاليا فيميل ميزانيهما التجاريان إلى التوازن، مع تساوي حجم الصادرات والواردات. وقد اعطى الاقتصاد الامريكي، طيلة عقود تلت العام ١٩٤٥، فائضاً في الميزان التجاري، لانه لم يكن للبضائع المنتجة في الولايات المتحدة سوى منافسة ضعيفة. لكن النمو الاقتصادي في القارات الاخرى قاد إلى قلب هذا الوضع في الثمانينات. وقد يؤدي العجز التجاري إلى امكانية زيادة وتيرة الاستهلاك عند الامريكيين، لكنه يعني أيضاً اننا سنضطر إلى دفع المزيد في المستقبل لتمويل العجز.

وتتمتع الحكومات الوطنية بالمنافع التي يوفرها تزايد الاعتمادية الاقتصادية الدولية. لكنها تكره تكاليفها، ولدى الحكومات سلطة اقامة الحواجز المخصصة لمساعدة قطاع أو اكثر من قطاعات اقتصادها الوطني. فالحواجز التي تفرضها المجموعة الأوروبية على استيراد المواد الغذائية الرخيصة هي منفعة تقدمها لصالح انتاجها الزراعي. والحواجز البنيوية / Structural barriers (حواجز لا تمنع تسويق بضاعة ما صراحة، بل تحتم مرورها عبر قنوات تجارية محددة مما يعطل تسويقها أو يجعله مكلفاً) التي تواجه التوزيع قليل الكلفة للبضائع الاستهلاكية الامريكية في اليابان هي منفعة يقدمها الحزب الديموقراطي الليبرالي الياباني لمجموعات الضغط المختلفة المساندة له. وتعتبر العقود الضخمة التي تقدمها وزارة الدفاع الامريكية إلى مصانع الطائرات في الولايات المتحدة بمثابة اعانة لدعم كلفة تطوير الطائرات، وتسهيل بيعها في الخارج.

وتظهر منظمة الدول المصدر للبترول (اوبيك) كيف يمكن للحكومات الوطنية ان تتوحد لتحقيق المنافع التي يحققها اتحاد احتكاري كارتيل دولي. فبدلاً من ان يقوم منتجو النفط بمنافسة بعضهم البعض في سوق حر قد تؤدي إلى خفض اسعار النفط، فقد اتفقت دول اوبيك على وضع سعر للنفط اعلى بكثير من سعره في السوق الحر. وحين ينجح هذا الكارتيل فإنه يرفع قيمة الواردات في الدول التي ليس لديها نفط، ويزيد من دخل الدول المنتجة للنفط.

**FIGURE 2.4
COMPARATIVE ECONOMIC STRENGTH OF THE EUROPEAN COMMUNITY,
UNITED STATES-CANADA, AND JAPAN**



Source: OECD in Figures, OECD Observer #164, June-July 1990, Data 1988.

قيود الاعتمادية

تفرض الاعتمادية قيوداً على كل حكومات العالم. فقيادة الدول الصغيرة يعرفون انهم يعتمدون على ما تفعله الدول الكبرى عسكرياً؛ وحكومات الدول التي تعتمد على التصدير لرخاء شعوبها تعرف ان اوضاع السوق العالمي عامل رئيسي في تقرير ازدهارها.

وتنامي اعتمادية الاقتصاد الدولي اليوم يعني ان ليس في مقدور أية دولة السيطرة على الاقتصاد العالمي حتى ولا الدول الغنية. فلم يعد الدولار العملة الوحيدة ذات الاهمية الدولية. فالأوروبيون ينظرون إلى المارك الالمانى على انه اضمن وقيمتة اقل عرضة للتضخم من الدولار. واليابانيون مقيدون بالعجز الكبير في الميزان التجاري الامريكى مع بلدهم، لان نجاح الامريكيين في خفض وارداتهم من اليابان سيؤدي إلى خفض كبير في الصادرات اليابانية.

وفي عالم اعتمادي، لا يمكن للسياسيين المنتخبين ديموقراطياً ان يفعلوا ببساطة ما تريده شعوبهم أو حتى ما يريدوه هم انفسهم، اذا ما واجهت رغباتهم ضغطاً دولياً قوياً. ولا تستطيع حكومة في السلطة ان تثير قبل الانتخابات قضية يتمخض عنها خفض سريع في قيمة عملتها دولياً، يعقب ذلك نتائج غير مرضية على الصعيد المحلي. والقيود تؤثر على الانظمة الديكتاتورية والديموقراطية. فبعد حرب الخليج ستفكر أية دولة مرتين قبل ان تشن عملاً عسكرياً عدوانياً ضد جيرانها.

والأمم، بالطبع، مقيدة بتاريخها الخاص علاوة على اعتماديتها الدولية. فحكومات دول أوروبا الشرقية ترغب في الوصول إلى مستويات المعيشة في أوروبا الغربية بأسرع ما يمكن. لكن تغيير المؤسسات السياسية أسهل جداً من التغلب على تراكمات اكثر من اربعين عاماً من التخطيط الاقتصادي المركزي الذي يضحى بالنمو الاقتصادي لصالح ما تفرضه العقيدة الشيوعية^(٢).

وتنامي اهمية المؤثرات التي تتجاوز الحدود القومية تفرض قيوداً على دراسة الانظمة السياسية عن طريق السياسة المقارنة^(٤). فحين لا تعود الدول معزولة تماماً عن بعضها، فان علينا ان نتنبه إلى ما يحدث في الخارج، علاوة على ما يحدث في الوطن. فمثلاً، تعتمد قوة الاقتصاد الوطني، والذي غالباً ما يعتبر ذو اثر هام على سلوك الناخبين، على ازدهار أو ركود الاقتصاد العالمي، وعلى ما تفعله الحكومات الوطنية. فلم يعد في وسعنا مقارنة الحكومات الأوروبية ببعضها كما لو كانت كيانات متفرقة. و تقدم العضوية في المجموعة الأوروبية دليلاً مؤسسياً ملموساً على الاعتمادية.

فالاسلحة الحديثة، واستقلالية الاقتصاد العالمي، والطبيعة الدولية لمشاكل تلوث البيئة والحفاظ عليها، وأممية وسائل الاتصال - كلها امور تتحدى استقلالية واستمرار الدولة - الأمة، أو على الاقل الطريقة التي عملت بها الدولة طيلة تاريخها. لايشك احد في لاعقلانية حرب نووية يتم فيها تدمير العالم

ببضع عمليات بسيطة، وفي ان اجراءات حماية اقتصادية في بلد ما قد تؤدي إلى كارثة في بلد آخر، وان فضلات تلقيها شركة سويسرية في نهر الراين قد تسمم المياد الالمانية والهولندية، أو ان امطاراً حامضية ينتجها مصنع امريكي قد يدمر غابة كندية. لقد حولت وسائل الاعلام الحديثة الجنس البشري إلى ما يكاد يكون مستمعاً واحداً يشاهد كل هذه السخافات حتى النهاية. وما نأمل من ورائه، ان لم نفترض، ان نخرج منه بدرس نتعلمه. وقد تقود التحديات الدولية هذه، وفي الوقت المناسب، إلى تطوير آلية دولية لحل المشاكل، و حتى قانون دولي. فقيام الدولة- الأمة كان في الاصل رداً على تحديات هي اكبر من قدرة الامارات والممالك الصغيرة على حلها. ونهاية الحرب الباردة تنعش الامال بالاحتجب سياسات المواجهة والمآزق الدولية تلك المشاكل الملحة.

END NOTES

1. See Robert Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence* (Glenview, Ill.: Scott, Foresman/Little, Brown, 1989).
2. For different views of hegemony, compare Robert Keohane, *After Hegemony* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984); Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987); Bruce Russett, "The Mysterious Case of Vanishing Hegemony. Or, Is Mark Twain Really Dead?," *International Organization*, 39: 1 (1987), pp. 207-31; Susan Strange, "The Persisting Myth of Lost Hegemony," *International Organization* 41: 4 (1987), pp. 551-74; and Joseph Nye (New York: Basic Books, 1990). The best-known historical discussion is the final chapter of Paul Kennedy's *The Rise and Fall of Empires* (New York: Random House, 1987).
3. See John Clark and Aaron Wildavsky, *The Moral Collapse of Communism: Poland as a Cautionary Tale* (San Francisco: Institute of Contemporary Studies, 1990).
4. See Richard Rose, "Changing Forms of the Study of Comparative Politics," *Political Studies* (1991).

الجزء الثاني

النظام،
والعملية السياسية،
والسياسة

غابرييل إيه . آلموند

جي . بنجهام بويل، الابن

الفصل الثالث



التأهيل السياسي والثقافة السياسية

التأهيل السياسي والثقافة السياسية

التأهيل السياسي:

اعتدنا على استخدام تعبير **التأهيل الاجتماعي** للإشارة إلى الطريقة التي يتعرف بها أطفالنا على قيم وتوجهات مجتمعهم. والتأهيل السياسي هو جزء من هذه العملية التي تعطي التوجهات السياسية شكلها. ويكتسب معظم الأطفال انماطاً سلوكية وتوجهات سياسية أولية، إلا أنها مميزة، في مرحلة مبكرة نسبياً من حياتهم⁽¹⁾. وقد تتبلور بعض هذه التوجهات أو يعاد النظر فيها، ويبقى القسم الآخر جزءاً من الذات السياسية للفرد طيلة العمر.

وفي أي وقت، تكون **الذات السياسية** / 'political self' هي لفرد ما مزيجاً ذا نسب متفاوتة من مختلف المشاعر والتوجهات. وفي اعماق اعماق النفس تكمن هوية المرء العامة ومعتقداته، مثل القومية، أو تصور الفرد لمكانته الاجتماعية أو القبلية، والالتزامات العقائدية، واحساس أساسي بحقوق الفرد وواجباته في المجتمع. وهناك اهتمام أقل بالتعرف على المؤسسات الحكومية أو السياسية، مثل النظام الانتخابي، وبنية الهيئة التشريعية، ونظام المحاكم، وصلاحيات الهيئة التنفيذية. وأخيراً هناك وجهات نظر سريعة التلاشي تتعلق بالاحداث اليومية، والسياسات والقضايا، والشخصيات. كل هذه التوجهات تتغير، لكن المجموعة الأولى منها والتي يتم اكتسابها في بواكير العمر هي في اغلب الاحيان الأكثر رسوخاً.

والحقيقة ان التأهيل السياسي لا يتوقف، ابداً. لذلك فان «الذات السياسية» تتغير باستمرار. والعديد من تجارب الحياة العامة - مثل الانضمام إلى مجموعات اجتماعية جديدة أو القيام بادوار جديدة، الانتقال من منطقة ما إلى اخرى، أو التحرك على درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي صعوداً أو هبوطاً، أو ان يصبح المرء أباً، أو يجد عملاً جديداً، أو ان يفقد عمله - يعدل من منظورنا السياسي. والتجارب الاشد

درامية، مثل الهجرة إلى بلد جديد، أو معاناة المرور في أزمة اقتصادية، قد تغير بحدة مواقفنا السياسية.

ثمة نقطتان عامتان عن التأهيل السياسي لا بد من التأكيد عليهما. الأولى، هي ان التأهيل السياسي يمكن ان يأخذ شكل بث وتعلم مباشر أو غير مباشر. ويكون التأهيل مباشراً حين يتعلق الامر بايصال المعلومات، والقيم، والمشاعر تجاه السياسة، بشكل صريح فالدروس المدنية في المدارس العامة هي قأهيل سياسي مباشر، كذلك الحال بالنسبة لجهود الاحزاب الشيوعية في غرس فكرة «الانسان السوفياتي» أو «الانسان الاشتراكي الكوبي» في النفوس.

اما **التأهيل السياسي غير المباشر / indirect political socialization** فيحدث حين تشكل وجهات النظر السياسية مع تجاربنا من دون وعي منا. وقد يكون للتأهيل غير المباشر تأثير خاص على الاطفال في بواكير حياتهم. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر تطور مواقف الطفل سواء كانت عدوانية، أو لطيفة، تجاه الأهل، والمدرسين، والاصدقاء على مزاجه النفسي تجاه القادة السياسيين ومواطنيه في حياته فيما بعد. أو ان ينمو الطفل محروماً في ظروف قاسية قد تترك في نفس رجل المستقبل مجموعة اكبر من القيم المادية يكون لها الاولوية عنده.

النقطة الرئيسية الثانية هي ان التأهيل الاجتماعي يتواصل طيلة حياة الانسان. فالتوجهات التي تتشكل في مرحلة الطفولة تتعرض للتشذيب أو التعزيز كلما مرّ الانسان باحدى التجارب الاجتماعية. فتأثير العائلة في مراحل حياة الطفل المبكرة قد يخلق لدية صورة محببة لحزب سياسي معين. لكن الدراسة، وخبرات العمل، وتأثير الاصدقاء قد تغير هذه الصورة المبكرة تماماً. اضافة إلى ذلك، ان بعض التجارب والاحداث المأساوية- الحرب، أو الركود الاقتصادي- قد تترك بصماتها على المجتمع كله. ويبدو ان تأثير هذه الاحداث يقع معظمه على الشباب الذين شاركوا لتوهم في الحياة السياسية، كأن يشاركوا في الانتخابات لأول مرة، لكن التأثير يكون عاماً إلى حدّ ما. وحين تُحدث التجارب التي يخوضها اشخاص بالغون تغييرات كبيرة في مواقفهم، فاننا نتحدث عن **اعادة تأهيل سياسي / political resocialization**

والتأهيل السياسي ينقل ثقافة الأمة السياسية ويحولها، وهو احدى الطرق التي ينقل بها جيل معايير ومعتقداته السياسية إلى الأجيال القادمة. وهي عملية تدعى انتقال الثقافة. وتعمل على تحويل الثقافة السياسية عندما توجه المواطنين، أو قطاع منهم لرؤية السياسة وتجربتها بطريقة مختلفة. واذا كانت هناك تحولات سريعة أو احداث غير عادية، مثل قيام أمة جديدة، فقد يخلق التأهيل السياسي ثقافة سياسية جديدة حين لا تكون هناك ثقافة سياسية.

لم تتعرض مجتمعات كثيرة لمثل ما تعرضت له المانيا من قوى لاعادة تأهيلها سياسياً. فقد بذلت حكومات المانيا الشرقية والغربية جهوداً هائلة بعد الحرب العالمية الثانية لتشكيل ثقافة سياسية عن طريق التأهيل السياسي المباشر. وفي كلا الالمانيتين حدثت تحولات اعظم عن طريق تجربة التأهيل

غير المباشر. وقد يوضح لنا استعراض سريع للتأهيل الاجتماعي والثقافة السياسية الألمانية تلك العمليات (لمزيد من النقاش عن ألمانيا انظر الفصل الحادي عشر).

إعادة التأهيل السياسي في ألمانيا

عمل الذين تولوا السلطة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بشكل مدروس على تحويل الثقافة السياسية الألمانية. فسعت قوات الحلفاء المنتصرة والسحتلة لألمانيا الغربية، ومن بعدها الحكومات التي تولت السلطة بعد الحرب، ولفترة طويلة، إلى تغيير القيم والسلوكيات السياسية الألمانية لجعلها أكثر مساندة للبنية السياسية الديمقراطية التي أوجدت لحقبة ما بعد الحرب. فقاموا بجهود مدروسة استخدمت فيها المدارس، والأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية، لغرس القيم الديمقراطية في نفوس المواطنين. وشجعت المشاركة في الانتخابات التنافسية، وإن لم يكن ذلك مطلوباً.

واستخدم النظام الشيوعي، الموجه من الاتحاد السوفياتي، في ألمانيا الشرقية تقنيات التأهيل المستخدمة لديه في المجتمعات السلطوية الحديثة لغرس قيم الطاعة، والعقيدة الشيوعية (بما في ذلك قبول دولة الحزب الواحد والاقتصاد المركزي الموجه)، والمساواة، ودعم الكتلة السوفياتية في القضايا الدولية. وتضمن أسلوبه السيطرة المنسقة على وسائل الإعلام والنظام المدرسي. كما استخدموا الحزب والمنظمات التابعة له، مثل اتحادات العمال، لحشد المواطنين للقيام بنشاطات تأييد رمزية، مثل التظاهرات، أو التصويت في انتخابات غير تنافسية.

كانت عملية تحويل الثقافة السياسية في ألمانيا الغربية خلال العقود الأربعة الماضية سلفتة للنظر، حيث سجلت تغييرات غير عادية، كان من ضمنها زيادة الثقة بالحكومة، وتكريس العملية الديمقراطية، والاستعداد للمشاركة السياسية. كما أبدى الألمان تأييداً متزايداً للاعتدال، والاجماع على التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع. ولاشك إن جهود الحكومة في التأهيل السياسي المباشر قد لعبت دوراً في ذلك، لكن دارسي السياسة الألمانية المعاصرة^(٢)، يعزون معظم أسباب التغيير إلى أربعة عوامل غير مباشرة.

العامل الأول يتضمن تبدل الأجيال أكثر منه إعادة تأهيل الأفراد. فخلال الأربعين عاماً الماضية تناقص عدد أفراد الجيل القديم، الذين حافظوا على انتمائهم للأنظمة الألمانية التي سادت قبل الحرب وجابت ممارساتها السياسية الكوارث على ألمانيا، فيما تزايد باضطراد عدد الجماعات الشابة وقد أهلت هذه الجماعات الشابة في سلم وازدهار فترة ما بعد الحرب علاوة على تعريضها لجهود مدروسة لغرس التوجهات الديمقراطية في نفوسهم.

اما العامل الثاني الذي ساهم في تشكيل الثقافة السياسية فقد قيل انه غياب وجود بديل يمكن الوثوق به لنظام بون الديموقراطي . فتجربة الرايخ الثالث الهتلرية اسقطت الثقة بالفاشية . والنموذج الالمانى الشرقى اسقط الثقة بالشيوعية . كما ان انعدام قوة المانيا العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، جعل توحيد الالمانيتين يبدو امراً مستحيلاً .

وكان العامل الثالث هو تحديث المانيا الغربية بعد الحرب . فمع خسارة الجزء الشرقى من البلاد، اصبحت المانيا الغربية اكثر تجانساً من الناحية المدنية والصناعية وقد أكد معدل النمو في هذه الفترة هذه النزعات . واصبحت العائلة الالمانية اكثر ايماناً بالمساواة، والعلاقة بين الاباء والابناء اكثر تساهلاً . وارتفع المستوى التعليمي للسكان . وتترافق هذه التغيرات في معظم البلدان مع ازدياد التنبه للثقافة السياسية والحرص على المشاركة فيها .

اخيراً، انجزت الانظمة الاقتصادية والسياسية الالمانية الغربية عملها بنجاح . فوزعت التشريعات الأولى اعباء الهزيمة بالتساوي، وساعدت على استيعاب اللاجئين من المناطق الشرقية . وتحولت المانيا الغربية بسرعة بفضل برنامج اعادة البناء الاقتصادي إلى القوة الصناعية الأوروبية الرائدة . ووظفت السياسات الضريبية والاجتماعية بفاعلية للحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار، وعلى مستويات عالية من التشغيل، ومستويات عالية نسبياً من التعليم، والرعاية الصحية، والاسكان والرفاهية . وكان النظام السياسى قادراً ، في اغلب الاحيان، على جمع تمثيل نيابى عادل ومنصف، وحكومات مستقرة، وان يتجاوب مع الضغوط الشعبية، وان يفاوض على صياغة السياسات . وتجرى الان بعض التحولات السياسية بهدوء . وقد بنت هذه النجاحات رصيماً من الثقة بالنظام السياسى ومؤسساته .

وما نعرفه عن التأهيل السياسى فى المانيا الشرقية اقل . ولا تتوفر بيانات عن استفتاءات للرأى العام تتابع تغير مواقف المواطنين . وكان هناك تأكيد كبير على الثقافة السياسية . وكان النظام التعليمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنظمات السياسية . على أية حال، واصلت العائلة ومعظم شبكات العمل غير الرسمية القيام بوظيفتها بشكل مستقل، وقد لاحظ معظم المراقبين وجود فجوة كبيرة بين القبول اللفظى للثقافة السياسية الرسمية والتصرف الفعلى حيالها^(٣) . اما الممارسات المتفرقة التى كانت تعبر عن عدم الرضا عن تلك السياسة، فكان يتم قمعها بسرعة ووحشية .

بشكل عام، كانت المانيا الشرقية تعتبر اغنى انظمة الحكم فى أوروبا الشرقية الخاضعة للسيطرة السوفياتية . حيث حققت اعلى مستويات التطور الاقتصادى، ونجاح ملحوظ فى المباريات الرياضية الدولية، ومستويات مدهشة فى التعليم والرعاية الصحية . لكن فى النهاية، كانت جهود النظام لايجاد شرعية يمكن ان تدعم اركانه فى الاوقات الصعبة تتضائل امام التقارير عن الحرية والازدهار فى الغرب، ونفور المواطنين من الاضطهاد، وتنامي الصعوبات الاقتصادية . وحين فتحت دول أوروبا الشرقية

اخرى حدودها مع الغرب في ربيع العام ١٩٨٩، انتهز مئات الالوف من الالمان الشرقيين الفرصة وهربوا من البلاد. وحين سحب الاتحاد السوفياتي دعمه عن القادة المتشددين وشجع الاصلاح بدلاً من القمع كردّ على نزوح المواطنين إلى الخارج، بدا وكأن الدعم الداخلي للنظام الشيوعي قد تلاشى. وحين كشفت الصحافة، التي تحررت بعض الشيء، عن سوء استخدام السلطة وامتيازات القيادة (مثل مناطق الصيد الخاصة) تضاعفت نقمة المواطنين.

في أول انتخابات حرة سيطرت الاحزاب المرتبطة بالمانيا الغربية على النتائج، وهُزم الحزب الشيوعي (الذي جرى اصلاحه) هزيمة منكرة وسيطرت رغبة باعادة توحيد الالمانيتين في جو ديموقراطي، رغم بعض المخاوف من عملية التغيير. بالطبع بقي ان نرى ما اذا كانت التجربة الاشتراكية لالمانيا الشرقية ستترك بصماتها كثقافة ثانية داخل المانيا الموحدة. والاحتمال الاغلب انها ستكون كذلك، لكننا لانستطيع ان نخمن الشكل الذي ستتخذه.

عوامل التأهيل السياسي

تتم عملية التأهيل السياسي من خلال تشكيلة من المؤسسات والادوات وقد صمم بعضها خصيصاً لهذا الغرض، مثل الدروس المدنية في المدارس. اما الاخرى، مثل مجموعات اللعب أو العمل، فالاغلب انها تؤثر على التأهيل السياسي بشكل غير مباشر.

العائلة

إن تأثيرات العائلة المباشرة وغير المباشرة، التي تعتبر أول مؤسسة للتأهيل الاجتماعي يواجهها الفرد- تكون قوية وراسخة. وابرز هذه التأثيرات هي تشكيل توجهات الطفل نحو السلطة. فالعائلة تتخذ قرارات جماعية، قد تكون هذه بالنسبة للطفل قرارات سلطوية - وعدم اطاعته لها قد تؤدي إلى معاقبته. والمشاركة المبكرة في عملية صياغة القرارات العائلية قد تزيد من احساس الطفل بالأهلية السياسية / political competence وتزوده بمهارات التعامل السياسي، وتجعله اكثر استعداداً للمشاركة بفعالية في النظام السياسي حين يصبح بالغاً. وللسبب ذاته، فان طريقة الطفل في الانصياع للقرارات يمكن ان تساعد علي توجيه اداءه المستقبلي كتابع سياسي، وتشكل العائلة أيضاً التوجهات السياسية المستقبلية بتحديد موضع الفرد في عالم اجتماعي واسع؛ بتوطيد الروابط العرقية، واللغوية، والدينية، والطبقية الاجتماعية؛ والتأكيد على القيم الثقافية، والتعليمية، والانجازات المميزة؛ وتوجيه التطلعات المهنية والاقتصادية^(٤). وقد اثر تزايد اهتمام النساء بالسياسة وبالنشاط السياسي بعمق على وظيفة العائلة كعامل تأهيل اجتماعي. فالتعليم يقلل من معدل اللامبالاة السياسية بين النساء في جميع

انحاء العالم، لكن، في الولايات المتحدة- وفي بريطانيا بقدر اقل - تميل حتى النساء الاقل تعليماً لان يكون لديهن معارف سياسية، والتزام سياسي، وإلى الانغماس بحماس في الحياة السياسية لمجتمعاتهن المحلية.

المدرسة

الاشخاص المتعلمون اكثر ادراكاً لأثر الحكم على حياتهم، وهم اكثر اهتماماً بالسياسة. ولديهم معلومات اوفى عن العملية السياسية ويلتزمون بتشكيلة اوسع من النشاطات في سلوكهم السياسي. وقد أثبتت آثار التعليم هذه في دراسات عن التوجهات السياسية عند أمم عديدة^(٥).

وتزود المدرسة المراهقين بالمعارف عن العالم السياسي ودورهم فيه. كما تزود الاطفال بتصوير اكثر رسوخاً عن المؤسسات والعلاقات السياسية. وتنقل المدرسة أيضاً قيم وتوجهات المجتمع. ويمكنها ان تلعب دوراً هاماً في تشكيل التوجهات الخاصة بالقواعد غير المكتوبة للعبة السياسية مثلما ترسخ المدارس البريطانية التقليدية القيم العامة عن الواجب العام، والعلاقات السياسية غير الرسمية، والاستقامة السياسية. ويمكن للمدارس ان تعزز التأييد للنظام السياسي وان توجد رموزاً تعبر عن التجاوب مع النظام، كما يمثل العلم عهد الولاء للوطن ويمكن لتدريس الثقافة التاريخية ان يقوم بالدور ذاته بالنسبة لأمة جديدة.

وبعكس ذلك، فإن الهدف الرئيسي للنظام التعليمي في جنوب افريقيا هو تطوير وتكريس الفروقات بين الاجناس. فثقافة التمييز العنصري تتعزز سواء عن طريق غرس مفاهيم العزل العنصري، أو تزويد الاطفال بمعارف ومهارات تختلف من جنس لآخر. فلم يكن هناك اختلاط بين الاطفال البيض والسود ويتعلم الاطفال البيض، في مراحل مبكرة من حياتهم ان آباءهم واقاربهم يعاملون السود على انهم من طبقة ادنى. وحين يكبرون يتعلمون ان البيض مختلفون ويتفوقون على السود. والاطفال البيض في جنوب أفريقيا ملزمون بموجب القانون بدراسة المرحلتين الابتدائية والثانوية في المدارس، حيث تقتصر تلك البيئة المدرسية عليهم كما هو الوضع في البيت. والتجربة المدرسية عادة تؤكد التوجهات التي يكتسبها الاطفال في البيت وتقويها.

اما تعليم السود الذين يشكلون الاغلبية فكان مختلفاً. فبعد اجبار معظم مدارس الارساليات الخاصة على الاغلاق، تعاملت الحكومة مع تعليم السود، عن طريق دائرة حكومية خاصة بهم، على اساس تأمين تعليم ابتدائي معزول عن البيض لمعظم الاطفال الأفريقيين، وتعليماً ثانوياً لفئة قليلة منهم. وفي العام ١٩٧٩ وبعد سنوات عدة من التحسينات المستمرة، كانت الحكومة ما تزال تنفق على الطالب الابيض عشرة اضعاف ما تنفقه على تعليم الطلاب الأفريقيين السود^(٦). وكان عدم رضى السود عن نوعية التعليم، وعلاوة على جهود الحكومة الفاشلة في فرض استخدام الأفريقانية كلغة للتدريس في اواسط السبعينات، من اهم اسباب استمرار القلاقل في جنوب أفريقيا.

المنظمات الدينية

تحمل الاديان العالمية العظيمة في طياتها قيماً اخلاقية، لا بد ان يكون لها مضامين سياسية. وقادة الاديان العظماء هم بحد ذاتهم معلمون، يحاول اتباعهم ان يصوغوا التأهيل الاجتماعي لاطفالهم من خلال التدريس، وهداية المؤمنين من مختلف الاعمار، بالتبشير والخدمات الدينية. وفي حين يختلف مستوى التردد على دور العبادة بشكل كبير في المجتمعات والاديان المختلفة فان وجود منظمات دينية هو شيء ملموس في العديد من النظم السياسية. واذا ما بشرت دور العبادة بشكل منظم بقيم تتعارض، ولو جزئياً، مع النظام السياسي المسيطر، كما حدث في سنوات التوتر بين نظام الحكم الشيوعي والكنيسة الكاثوليكية في بولندا، فان الصراع على التأهيل الاجتماعي قد تكون له ابعاد عظيمة على المجتمع. فعودة الاصولية إلى الظهور بقوة في العالم الاسلامي، كان لها تأثير رئيسي، واصبحت مؤخراً احد عوامل تشكيل السياسة في الشرق الاوسط.

مجموعات الإنداد / peer groups

رغم ان المدرسة والعائلة هي اكثر العوامل الظاهرة التي تساهم في التأهيل الاجتماعي للفرد، فان هناك وحدات اجتماعية عديدة اخرى تشكل توجهاته السياسية. احداها مجموعات الانداد، بما في ذلك اصدقاء اللعب في مرحلة الطفولة، وجماعات الاصدقاء، ومجموعات العمل الصغيرة التي يتقاسم افرادها منزلة متساوية نسبياً ويرتبطون ببعضهم بروابط وثيقة. ويتبنى الافراد وجهة نظر اندادهم لانهم يحبونهم أو يحترمونهم أو لانهم يريدون ان يكونوا مثلهم. وتعمل مجموعة الانداد على تأهيل اعضائها بحيثهم أو الضغط عليهم كي يتفقوا مع التوجهات أو السلوكيات المقبولة من الجماعة. فقد يبدأ شخص ما في الاهتمام بالسياسة وتتبع الاحداث السياسية لان صديقاً حميماً له يهتم بها. وقد يختار خريجو المدارس الثانوية الذهاب إلى الجامعة لان طلبة اخرين يقتدون بهم اختاروا الذهاب اليها. في مثل هذه الحالات، يعدّل الفرد اهتماماته وسلوكه ليعكس اهتمامات المجموعة، محاولاً ان يكون موضع قبول من افرادها^(٧).

المهنة

من القنوات الخاصة بإيصال المعلومات والمعتقدات بشكل واضح وصريح، العمل والمنظمات الرسمية وغير الرسمية المحيطة به - مثل النقابات، والجمعيات المهنية، وما شابه ذلك. فالأفراد يقتدون بالجماعة، النقابة مثلاً، ويستخدمونها كمرجع سياسي لهم. ويصبحون حساسين للقواعد التي تضعها المجموعة، وقيّمون أعمالها تبعاً لما يشعرون بأنه أفضل لها ولما تؤمن به. والمشاركة في مفاوضات جماعية، أو احزاب، يمكن ان تكون تجربة تأهيل اجتماعي قوية للعمال وأصحاب العمل على حدّ سواء. والعمال المضربون يتعلمون ان في مقدورهم المشاركة في تشكيل القرارات التي تتخذ وتتعلق بمستقبلهم ويكتسبون معارف بمهارات محددة، مثل التظاهر أو الحضر على الاضراب (*) والتي قد تفيدهم حين يشاركون في نشاطات سياسة اخرى.

والجمعيات المهنية والحرفية، مثل الجمعية الطبية الامريكية، هي من بين اكثر الجمعيات الثانوية انتشاراً ونفوذاً في تأثيرها على التوجهات السياسية في الجمعيات الحديثة، والتي في طور التحديث. وتضم هذه الجمعيات أعداداً كبيرة من المهنيين المدربين تؤكد ولاءها للاعضاء بالدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والمهنية. ونظراً لان هذه الجمعيات ذات صلة بالطبقات المهنية؛ فانها تعزز القيم السياسية ذات العلاقة بالطبقات الاجتماعية، والمهنية وتقويها.

وسائل الاعلام

لا يمكن للمجتمعات الحديثة البقاء دون انتشار واسع واتصالات سريعة. فالمعلومات عن الاحداث التي تقع في أي مكان من العالم تذاغ في كل مكان خلال ساعات قليلة. وقد اصبحت اجزاء واسعة من العالم، خاصة الاجزاء العصرية منه، بمثابة مستمع واحد، تحركه الاحداث ذاتها وتدفعه الميول ذاتها. ففي العام ١٩٨٩ تغذت التحركات من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية على معرفة تكتيكات جميع الاطراف والنجاحات التي حققها كل طرف. وكان للصحف والتلفزيون والراديو التي تحررت حديثاً تأثير مضاعف في الابلاغ عن هذه الاحداث سواء داخل بلدها أو في الخارج. ونحن نعلم ان وسائل الاعلام - الصحف، والراديو، والتلفزيون، والمجلات - تلعب دوراً هاماً في بث التوجهات والقيم الحديثة إلى الأمم الجديدة. فعلاوة على إعطاء معلومات محددة وفورية عن الاحداث السياسية في العالم، فان وسائل الاعلام تنقل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، القيم الاساسية التي يقرها

* Picketing أو المرابطة بتكليف من العمال المضربين أو النقابة لاقتناع العمال بالتوقف عن العمل أو محاولة منعهم من الدخول - المترجم.

المجتمع. وتنقل بعض الشعارات بطريقة مثيرة للعاطفة، والاحداث التي يتم وصفها مع هذه الشعارات يكون لها لون عاطفي محدد. ويمكن لوسائل الاعلام الموجهة ان تكون اداة قوية في تشكيل المعتقدات السياسية، رغم ان المواطنين سرعان ما يتجاهلون الاخبار التي تتناقض مع ما خبروه بانفسهم.

الاحزاب السياسية

تلعب الهياكل السياسية المتخصصة، مثل مجموعات المصالح والاحزاب، دوراً مدروساً وهاماً في التأهيل السياسي. وتحاول الاحزاب السياسية ان تصيغ قضايا مختاره، وان تثير اهتمام المواطنين، وان تجد قضايا جديدة في أثناء حشدتها الدعم للمرشحين. والاحزاب السياسية - مثل الحزب الديموقراطي، والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، وحزب العمال والمحافظين في بريطانيا- تتمسك بشدة بالشعارات التقليدية للأمة أو الطبقة التي تمثلها وتعمل على تقويتها. وقد يركز الحزب المنافس على انتقاد الحكومة التي تتولى السلطة، لكنها غالباً ما تزيد من دعمها للبنى والعمليات السياسية الاساسية في الدولة. وتبقي الاحزاب على اتصال المواطنين بالبنى السياسية. ويهتم معظم الافراد بالسياسة بقدر محدود، لكن تدفقاً ثابتاً من النشاطات الحزبية، يبلغ اوجه في الانتخابات التي تجري مرة كل بضع سنين يبقي المواطنين منشغلين بمواطننتهم ودورهم كمشاركين.

قد تكون نشاطات التأهيل الحزبية في الانظمة الحزبية التنافسية سبباً من اسباب التفريق والشقاق. ففي نطاق سعي الحزب لكسب التأييد قد يلجأ قادة الاحزاب إلى اثاره الفروق الطبقيه، أو اللغوية، أو الدينية، أو أية فوارق عرقية اخرى، وتنبيه المواطنين إلى تلك الفروقات. ففي بلجيكا في الستينات من القرن الحالي، اكد الحزبان الانفصاليان الصغيران الفالمنكي والفرنسي على الفوارق اللغوية، مما ادى إلى انشقاق النظام الحزبي البلجيكي التقليدي، الذي ظل مستقراً طيلة خمسين عاماً، واثار ذلك صراعاً سياسياً كبيراً؛ ادى إلى تغييرات رئيسية تضمنت اعادة النظر في الدستور. ويعارض العديد من قادة الدول غير الصناعية وجود احزاب متنافسة لانهم يخشون من هذا النوع من الخلافات في دولهم الجديدة.

واستخدمت الدول غير الصناعية، والدول الشيوعية، وحتى فترة قريبة، نظام الحزب الواحد في محاولة غرس توجه عام للوحدة الوطنية، والتأييد لنظام الحكم، وايجاد نوع من الاتفاق العقائدي. ودمج نظام الحزب الواحد مع وسائل اعلام موجهة يعطي قوة كبيرة فوسائل الاعلام تقدم وجهة نظر وحيدة وتعزز النشاطات الحزبية وجهات النظر تلك باشارك المواطن بشكل مباشر وشخصي. ومع ذلك، كما ثبت مؤخراً في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، فان سنوات طويلة من التأهيل الموجه من قبل الحزب ووسائل الاعلام لم تستطع التغلب على تجارب المواطن الشخصية في تشكيل التوجهات الكامنة لديه.

الاتصال المباشر مع البنى الحكومية

في المجتمعات الحديثة، يجذب اتساع النشاطات الحكومية المواطنين إلى الاتصال باستمرار مع مختلف الوكالات الحكومية. وقد وجدت إحدى الدراسات أن ٧٢ بالمائة من الأمريكيين البالغين كان لهم تعامل مع إحدى الوكالات الحكومية في العام الذي سبق؛ وأن حوالي ثلث المواطنين تعامل مع أكثر من وكالة. وكان أكثر هذه الاتصالات مع السلطات الضريبية، ومسؤولي المدارس، والشرطة^(٨)، والهدف من التدخل الحكومي في الحياة اليومية، وبالتالي ضرورة التعامل مع الحكومة، أكبر في العديد من دول أوروبا الغربية منه في الولايات المتحدة، وهو أيضاً أكبر في معظم الدول الشيوعية.

تعتبر هذه التجارب الشخصية عوامل تأهيل قوية، وهي تعزز الصورة التي تعرضها الوكالات الأخرى عن نفسها أو تشوهها. فمهما تكن الصورة التي اعطيت للنظام السياسي في المدارس ايجابية، فإن من الصعب على مواطن اسيئت معاملته من قبل الشرطة، أو تجاهلته وكالات الخدمة الاجتماعية، أو فرضت عليه ضرائب مجحفة، ان يحس بحماس كبير تجاه السلطات.

وفي دراسة اعدھا الباحثان الموند وقيربا عن مواقف المواطن في خمس دول، وجدافروقات ظاهرة بين هذه البلدان في توقعات المواطنين عن طريقة معاملة الشرطة والدوائر الحكومية لهم^(٩). فالإيطاليون، والمكسيكيون بوجه خاص كان لهم توقعات متشائمة بالنسبة للمساواة في المعاملة، أو سرعة الاستجابة لقضاياهم. وقد اعطى الأمريكيون السود توقعات سلبية جداً في المقابلات التي اجريت معهم في الستينات. ويبدو في حكم المؤكد ان تلك التوقعات كانت إلى حد بعيد رداً على انماط حقيقية من طرق تعامل الحكومة معهم.

البيئة الاجتماعية والثقافية.

سبق واكدنا ان احداثاً معينة، مثل الحرب، أو الركود الاقتصادي، أو الازدهار قد تكون من المؤثرات القوية على التأهيل الاجتماعي. والنموذج الثقافي الاساسي الذي يتم التعبير عنه باستمرار من خلال مؤسسات تأهيل متعددة، له اثر عظيم أيضاً. ومن الامثلة الهامة، الرسالة الضمنية للتكنولوجيا الحديثة، والثقافة العلمية. فدراسة اليكس انكليس ودافيد سميث عن تطور التوجهات الحديثة في ستة دول تؤكد ان تجربة العمل في المصانع يمكن ان تخلق وعياً بالامكانيات التنظيمية، والتغيير، والسيطرة على الطبيعة. وتحدثا عن الطريقة التي رد بها عامل نيجيري على سؤال عن شعوره في عمله الجديد.

احياناً، اشعر كأن طولي تسعة اقدام، وعرض ذراعي ياردة. هنا في المصنع استطع انا وحدي مع آلتى ان الوي كيفما اريد قطعة من الفولاذ، لا يقدر كل الرجال في قريتي مجتمعين على ثنيها ابدأ^(١٠).

ووجدنا أن العمل في المصنع، والتعليم، ونشر وسائل الاعلام، ساهمت جميعها، بطرق رئيسية، في التعريف بالقضايا والقيادات الوطنية والانفتاح على الخبرات الجديدة، وتقدير المهارات التقنية، والاستعداد للتغيرات الاجتماعية، والثقة السياسية والشخصية بالنفس. وخلال ما يقارب قرنين من الزمان، تأثرت الثقافة السياسية بالمؤثرات العلمانية للعمل والسيطرة على قوى الطبيعة. بدأ ذلك أولاً في الغرب، ثم امتد بالتدريج إلى مختلف انحاء العالم.

الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هي توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية، والقيم، والمشاعر، والمعلومات، والمهارات. فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه، فان ثقافة الأمة السياسية تؤثر على تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي. ويمكننا مقارنة اوجه الثقافة السياسية في أمم مختلفة، وبذلك نفهم دوافع السلوكيات الحاضرة أو المستقبلية. ولفهم نظام سياسي معين، فان من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة لثقافته السياسية، اضافة إلى خارطة مقابلة لتركيبته البنيوية ووظائفه.

ميلول النظام (*)

احدى الطرق الخاصة بوضع خارطة لثقافة الأمة السياسية هي وصف توجهات المواطنين على المستويات الثلاثة للنظام السياسي: وهي النظام، والعملية السياسية، والسياسة. فعلى مستوى النظام، نهتم بتوجهات نظر المواطنين والقادة المتعلقة بالقيم والانظمة التي تجعل النظام السياسي يتماشى. وبطريقة انتخاب القادة وانصياع المواطنين للقانون، وكيف يجب ان يكون هذا الانتخاب وهذا الاتصياح. اما على مستوى العملية السياسية، فينصب اهتمامنا على ميلول المواطنين للمشاركة في العملية السياسية: مثل التقدم بمطالب، والانصياع للقانون، وتأييد بعض الجماعات ومعارضة جماعات اخرى، والمساهمة بمختلف الصور. وعلى المستوى السياسي، نريد ان نعرف ما هي السياسات التي يتوقعها المواطنون والقادة من الحكومة ما هي الاهداف التي يجب وضعها، وكيف ستحقق.

ربما كان مستوى شرعية الحكومة والاسس التي تقوم عليها هو اهم اوجه ميلول النظام. فاذا اعتقد المواطنون انه يتوجب عليهم اطاعة القوانين، فان الشرعية عالية، واذا رأوا ان لاسبب يدعوهم لاطاعة القوانين، أو انهم ينصاعون لها خوفاً وخشية، فالشرعية متدنية. ولان من الاسهل بكثير تحقيق الانصياع للقانون حين يؤمن الناس بشرعية الحكومة، فان معظم الحكومات، حتى اشدها بطشاً وفساداً،

* System propensities أو نوازع النظام، أي التيارات التي تتنازع النظام - المترجم.

تحاول ان تجعل المواطنين يؤمنون بان قوانينها يجب ان تطاع، وان من حقها استخدام القوة ضد من يقاومها. والحكومات ذات الشرعية العالية اشد فاعلية في وضع السياسات وتنفيذها، واكثر قدرة على تجاوز الصعوبات والنكسات.

وقد يعتبر المواطنون الحكومة بانها شرعية لعدة اسباب. ففي المجتمعات التقليدية يمكن ان تعتمد الشرعية على حاكم يرث العرش، وعلى انصياع الحاكم للعادات الدينية مثل تقديم الاضحيات وممارسة الشعائر الدينية. وفي المجتمعات الديموقراطية الحديثة تعتمد شرعية السلطات على انتخابها من قبل المواطنين في انتخابات تنافسية، وعلى اتباعها الاجراءات الدستورية في صياغة القوانين. وفي الثقافات السياسية الاخرى قد ينطلق القادة في ادعائهم الشرعية من امتياز خاص بهم، أو حكمة، أو عقيدة سياسية، يدعون انها ستحول حياة المواطنين إلى الافضل، حتى وان لم تتوفر فيهم شروط معينة ولم يتبعوا الاجراءات المطلوبة.

وسواء قامت الشرعية على اساس من التقاليد، أو الايدلوجيا، أو مشاركة الجماهير، فان لبعض السياسات دلالات هامة على كفاءة واستقرار النظام السياسي. فأسس الشرعية هذه تضع القواعد لنوع العلاقة بين المواطنين والسلطات. فالمواطنون ينصاعون للقانون، وفي المقابل تفي الحكومة بالالتزاماتها، التي وضعت على اساس شرعيتها. وطالما ان الحكومة تفي بالتزاماتها، فان على المواطنين ان يخضعوا للقوانين ويقدموا التأييد والمشاركة المناسبة للحكومة. واذا ما انتهكت الاعراف- مثل تعطيل الدستور، أو تجاهل عقيدة الحكم- فان على السلطات ان تتوقع حدوث مقاومة أو ثورة.

اما في الانظمة متدنية الشرعية والتي تقوم على قواعد شرعية غير مقبولة، فغالباً ما يلجأ المواطنون إلى العنف كحل للخلافات السياسية، ومشاكل الشرعية الخطيرة هي التالية الثلاث: ١- رفض جميع المواطنين قبول الوحدة السياسية الوطنية كما في ايرلندا الشمالية؛ ٢- عدم وجود اجماع على قبول الترتيبات الجارية في طريقة اختيار القادة وصياغة السياسات، كما في جنوب أفريقيا؛ ٣- انعدام الثقة في وفاء القادة بحصتهم من الصفقة السياسية بصياغة النوع المناسب من القوانين أو اتباع الاجراءات الصحيحة.

فالصعوبات السياسية التي يواجهها الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر خطيرة للغاية لان مشاكل الشرعية الثلاث سابقة الذكر ظهرت فيه. فالكثير من الجمهوريات يسعى للحصول على شكل من الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي؛ ولا يوجد هناك اجماع سواء على بقاء الدولة شيوعية أو شكل الديموقراطية التنافسية التي يجب اتباعها؛ النقص في الغذاء والبضائع الاستهلاكية افقد المواطنين ثقتهم بالسياسات الاقتصادية والسياسية للحكومة. ويجب على قيادة غورباتشوف ان تحاول التعامل مع المشاكل الثلاث مجتمعة لوقف العنف الفوضوي المنتظر.

نوازع العملية السياسية

يظهر في الشكل ٣-١ انه في دولة صناعية ديمقراطية حديثة، قد يشارك قسط كبير من البالغين (٦٠ بالمئة) في العملية السياسية مشاركة فعلية كامنة. فلديهم معارف سياسية ويستطيعون التقدم بمطالب باعطاء تأييدهم السياسي إلى قادة سياسيين مختلفين، ونحن نسمي هؤلاء الناس «مشاركون» / participants. والثلاثون بالمئة الاخرين هم ببساطة «تابعون» / subjects ينصاعون بشكل سلبي للحكومة والمسؤولين، والقوانين، لكنهم لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة. والمجموعة الثالثة (حوالي ١٠ بالمئة) بالكاد يتنبهون للحكومة أو السياسة. وقد يكون هؤلاء من اليمين، أو ريفيين يعيشون في مناطق نائية، أو نساء مسنات لا يتجاوبن مع حق المرأة في الاقتراع وينهمكن بالكامل في شؤونهن العائلية، ومجتمعهن المحلي. ونسمي هؤلاء البسطاء (*).

وهذه التوزيعات ليست غريبة عن الديموقراطيات الحديثة. فهي تؤمن ما يكفي من النشاط السياسي لضمان المنافسة بين الاحزاب السياسية واجتماع حجم كبير من الناخبين، اضافة إلى مستمعين ناقدین لمناقشة المواضيع العامة، ومجموعات ضغط قادرة على اقتراح سياسات جديدة وحماية مصالحها الخاصة.

ويصور العمود الثاني في الشكل ٣-١ مجتمعاً سلطوياً عالي التصنيع، كما كان حال الاتحاد السوفياتي. حيث تشارك اقلية صغيرة نسبياً من المواطنين في نظام الحزب الواحد الضخم، الذي يتغلغل في المجتمع ويشرف عليه ويقرر سياساته. اما القسط الاعظم من باقي المواطنين فيحشدون كتابعين للحزب، والبيروقراطية ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة. ويتم تشجيع المواطنين أو حتى اجبارهم على التصويت تأييداً، وبشكل رمزي، في الانتخابات. وان يدفعوا الضرائب، ويطيعوا اللوائح، وان يقبلوا بالأعمال التي توكل اليهم، وهكذا دواليك. لكن، وبفضل فاعلية المنظمات الاجتماعية الحديثة، والاتصالات وبسبب أعمال الحزب المتسلط، فان قلة من المواطنين لا يدركون أعمال الحكومة وتأثيرها على حياتهم، وبالتالي، نرى أن الغالبية العظمى في المجتمع مكونة من التابعين، بدلاً من المشاركين أو البسطاء. واذا ما حاول مجتمع كهذا التحول إلى الديموقراطية فجأة، فيجب على العديد من المواطنين ان يتعلموا كيف يصبحوا مشاركين وتابعين أيضاً.

النموذج الثالث هو لنظام سلطوي شبه صناعي وشبه حديث، ربما يشبه بلداً مثل تشيلي أو تاوان. فعلى الرغم من المنظمة السياسية المتسلطة، يوجد بعض المشاركين - طلاب ومثقفين مثلاً - قد يعارضون النظام ويحاولو التغيير بالاقناع أو بأعمال اعتراض اشد عنفاً، اما الجماعات المؤيدة للنظام، مثل رجال الأعمال وملاك الأراضي، فقد يناقشوا القضايا العامة ويقوموا بأعمال اللوبي من خلف الكواليس. لكن الغالبية العظمى من الشعب في نظام كهذا هم تابعون سلبيون، يعون ما تفعله الحكومة

*في الاصل Parochial، أي الابريسيون، أو محدودي افق التفكير - المترجم.

وينصاعون للقانون لكنهم، بخلاف ذلك لا يشاركون في القضايا العامة. أما البسطاء، الفلاحون، وعمال المزارع الذين يعملون ويعيشون في الملكيات الزراعية الواسعة فإن اتصالهم الواعي بالنظام السياسي قليل.

أما مثالنا الرابع فهو النظام الديموقراطي غير الصناعي، كالهند مثلاً التي يغلب عليها الطابع الريفي، والسكان الاميون. في بلد كهذا، يكون هناك اعداد قليلة من المشاركين السياسيين، خاصة من اصحاب المهن المتعلمين، ورجال الأعمال وملاك الأراضي. وقد تتأثر اعداد اكبر بكثير من الموظفين والعمال، وربما المزارعين المستقلين بالضرائب الحكومية والسياسات الرسمية الاخرى. لكن المجموعة الاكبر من المواطنين قد تكون من الفلاحين وعمال المزارع الاميين، ممن تكون معارفهم أو مشاركتهم في القطاع العام ضئيلة للغاية. والتحدي الاكبر في مجتمع كهذا، هو خلق وعي لدى جموع المواطنين القادرين على المشاركة الهادفة وتشكيل السياسة العامة بالوسائل الديموقراطية.

وملمح آخر متعلق بثقافة العملية السياسية، هو نظرة الناس إلى انفسهم وإلى الجماعات الاخرى على انهم اعضاء في مجموعة، وايمانهم بذلك. هل ينظر الافراد إلى المجتمع على اساس انه مقسم إلى طبقات اجتماعية، ومجموعات اقليمية، أو جماعات عرقية؟ هل ينسبون انفسهم إلى طائفة معينة أو حزب معين؟ ما هو شعورهم تجاه الجماعات التي لاينتسبون اليها؟ فمسألة الثقة السياسية بالمجموعات الاخرى تؤثر على استعداد المواطنين للعمل مع الاخرين لتحقيق الاهداف السياسية، علاوة على استعداد القادة لتشكيل ائتلافات مع الجماعات الاخرى. فحكم دولة كبيرة يتطلب تشكيل ائتلافات كبيرة، ويجب ان يكون هناك قدر كبير من الثقة في القادة الاخرين في حفاظهم على اتفقياتهم، وصدقهم في التفاوض. ثمة أمر أبعد من مسألة الثقة، وإن يكن مرتبطاً بها، هو مسألة العدا. وهو مركب عاطفي للعلاقات بين الاشخاص، وبين الجماعات. فالامثلة المأساوية للصراعات العرقية، والدينية، والايديولوجية لدى العديد من الدول، تبين مدى سهولة تحول العدا إلى أعمال عنف وعدوان. ولا يحتاج المرء سوى ان يفكر في الضريبة المرعبة للحرب الاهلية في نيجيريا، أو لبنان، أو ايرلندا الشمالية، أو السلفادور.

نوازع السياسة

إذا اردنا ان نفهم سياسة أمة ما، فإن علينا ان نفهم المواضيع التي تهم الشعب والصورة الكامنة لديه عن المجتمع الصالح وكيف يمكن تحقيقه، والامور التي تشكل اراءه. فالمواطنون من مختلف الأمم يعلقون أهمية متفاوتة على نتائج السياسات المختلفة. فبعض المجتمعات تعطي للملكية الخاصة أهمية عالية، وفي مجتمعات اخرى تعتبر الملكية المشتركة هي القاعدة. وبعض المنافع يقدرها الجميع تقريباً،

مثل الرفاه المادي. ورغم ذلك تختلف المجتمعات: فبعضها يؤكد على المساواة، وحد أدنى من المستوى المعيشي للجميع، في حين يؤكد الآخرون على إتاحة الفرصة لارتقاء درجات السلم الاقتصادي. وبعض الثقافات تعطي وزناً أكبر للرفاهية والامن، والبعض الآخر يعطي أهمية أكبر للحرية واجراءات العدالة. إضافة إلى أن تركيبة القيم والاستراتيجيات والاضاع الاجتماعية التي يحفظها الناس تقود إلى تصورات مختلفة تماماً لطريقة تحقيق النتائج الاجتماعية المرجوة. فقد اظهرت، احدى الدراسات ان ٧٣ بالمئة من نواب البرلمان الايطالي يؤيدون بقوة الرأي القائل انه اذا ارادت الحكومة مساعدة الفقراء، فان عليها ان تأخذ من مال الاغنياء لتنفيذ ذلك. في حين لم يؤيد هذا الرأي بقوة في البرلمان البريطاني سوى ١٢ بالمئة، وعارض نصف الاعضاء الفكرة على اساس ان اعادة توزيع الثروة قضية مشحونة بالصراع^(١١). وبالمثل يعارض مواطنون وقادة في دول غير صناعية، أن مسألة مزج لائحة حكومية مع استثمارات حكومية مباشرة في الاقتصاد ضرورية للتنمية الاقتصادية.

الثقافات السياسية المتوافقة أو المتعارضة

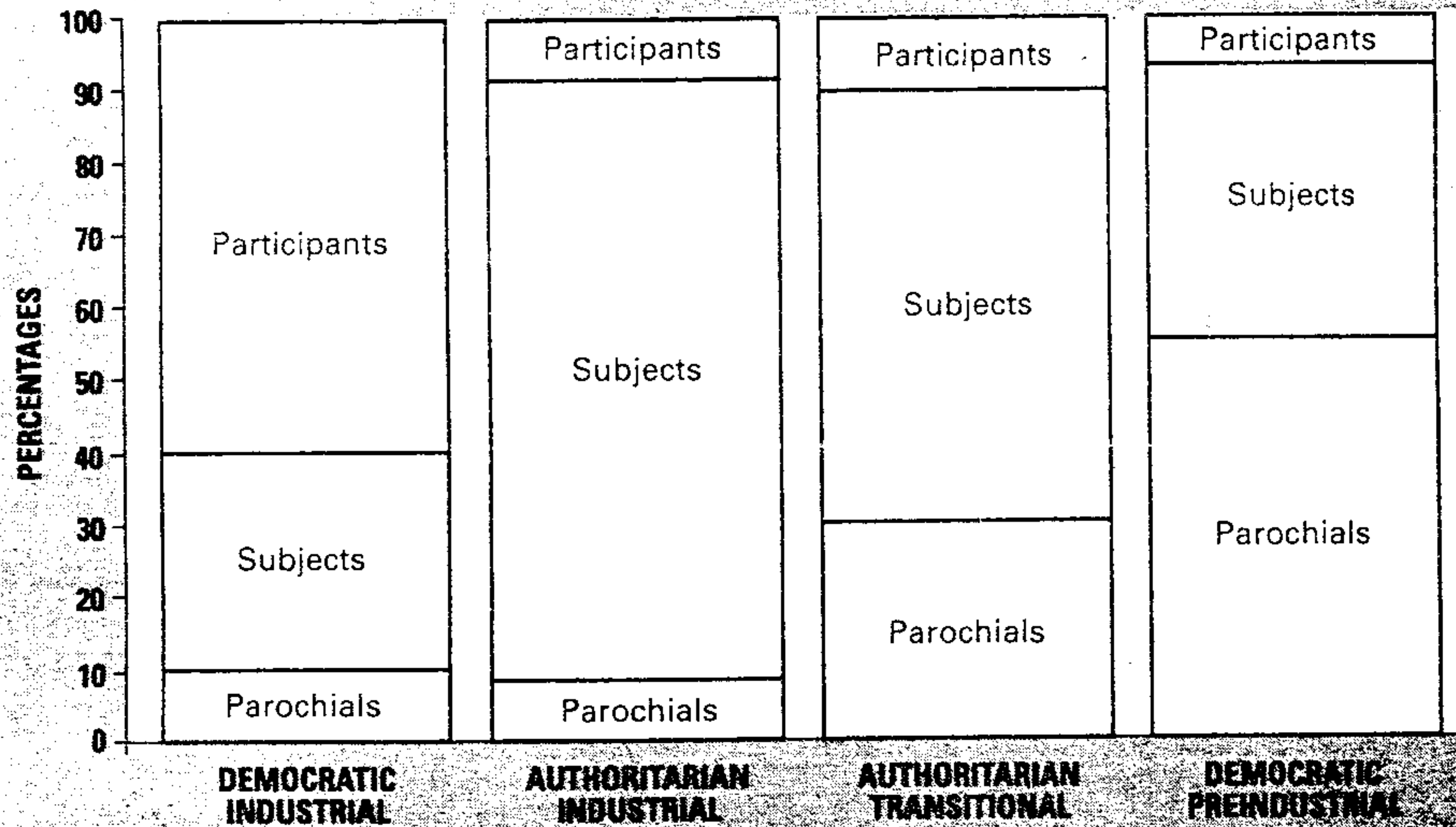
قد تكون الثقافة السياسية متوافقة أو متعارضة حول مواضيع في السياسة العامة، ووجهات نظرها بشرعية الترتيبات الحكومية، والسياسية. ففي الثقافة السياسية المتوافقة يميل المواطنون إلى الموافقة على الوسائل الملائمة لاتخاذ القرارات السياسية، ويميلون إلى مشاطرة وجهات النظر حول ماهية المشاكل الرئيسية وطريقة حلها. وفي الثقافات المتعارضة ينقسم المواطنون على بعضهم بحدّة، وغالباً ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام وحل المشاكل الرئيسية.

في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمانيا يضع العديد من المواطنين انفسهم في مركز الطيف الايدولوجي، ومعظم الباقيين في موقع معتدل إلى اليمين أو إلى اليسار، وقلّة منهم يضعون انفسهم إلى أقصى اليمين أو أقصى اليسار^(١٢). والتوزيعات المتعارضة الكبيرة في الثقافة السياسية لبلدان مثل فرنسا، وإيطاليا، واليونان يشجع الجدل السياسي الأكثر حدّة في هذه البلدان ويعكس صورة عنه. وتترافق مثل هذه المجادلات مع خلافات حول شرعية النظام، إضافة إلى عدم الاتفاق على قضايا سياسية. على أية حال، يبدو ان الانقسامات في البلدان الثلاثة اصبحت، بالتدرج اقل تعارضاً خلال العشرين عاماً الماضية. (انظر الفصل العاشر لدراسة موسعة عن الاحداث في فرنسا).

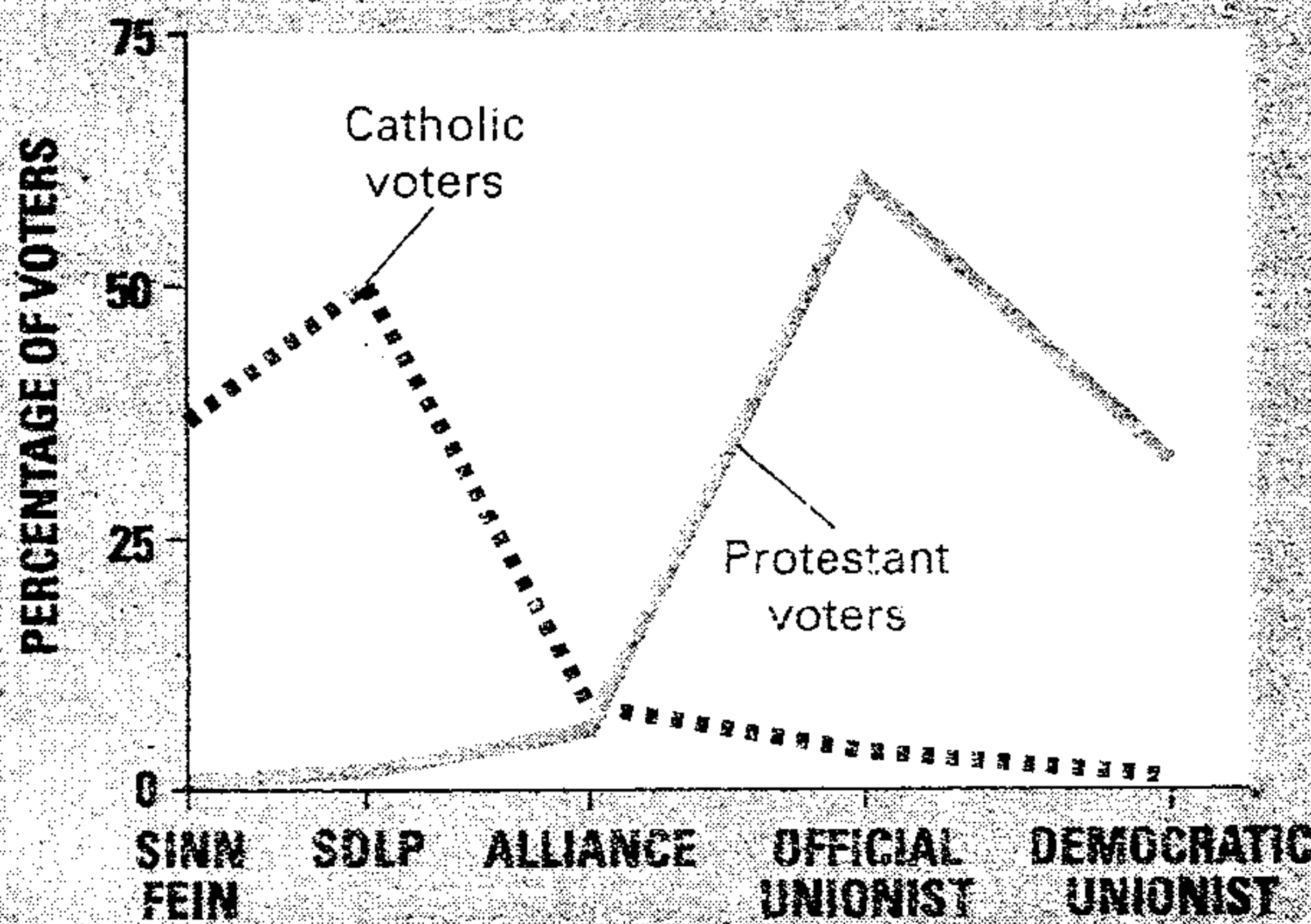
حين ينقسم بلد انقساماً عميقاً في توجهاته وقيمه السياسية. فاننا نتكلم عن الفئات المتعارضة كأصحاب ثقافات سياسية فرعية^(*). ويكون للمواطنين في مثل هذه الثقافات وجهات نظر تختلف بحدّة، بالنسبة لبعض القضايا بالغة الأهمية على الاقل. مثل حدود الدولة، أو طبيعة النظام، أو العقيدة

* political subcultures أي ثقافة سياسية ادنى من ثقافة مجموع الأمة - المترجم.

**FIGURE 3.1
MODELS OF POLITICAL CULTURE: ORIENTATIONS TOWARD
INVOLVEMENT IN THE POLITICAL PROCESS**



**FIGURE 3.2
VOTING POLARIZATION IN
NORTHERN IRELAND IN THE
1983 GENERAL ELECTION**



Source: Calculated from data in Ian McAllister and Richard Rose, based on a 1983 election survey. The parties received very similar rates in 1983 and 1987.

السياسية الصحيحة. ويستتبع ذلك عادة، الانضمام إلى احزاب سياسة مختلفة. أو مجموعات مصالح، وقراءة صحف مختلفة، وحتى الانضمام إلى نوازل اجتماعية ورياضية منفصلة. وهذا يعرضهم لانماط مختلفة من التأهيل الاجتماعي لقد ميّزت هذه الاختلافات المنظمة ذات مرة جماعات الناخبين في فرنسا وإيطاليا، مبرزة بشكل صارخ التعارض بين الثقافتين الفرعيتين الشيوعية والكاثوليكية، إلا أن تلك الانشاقات تراجعت بقدر كبير الآن. وحين تتوافق الثقافات الفرعية مع الاختلافات في العرق، أو القومية، أو الدين، كما في أيرلندا الشمالية، ولبنان، فإن الانقسامات تكون خطيرة وتدوم لفترات طويلة.

يعكس الشكل ٣-٢ حدة الانقسامات الثقافية الفرعية في أيرلندا الشمالية. ففي العامين ١٩٨٣، ١٩٨٧ تنافست خمسة احزاب سياسية على الفوز بالانتخابات في أيرلندا الشمالية. وقد توجه اثنان من هذه الاحزاب، بشكل رئيسي، إلى البروتستانت، وكان هدفهما إعادة السيطرة البروتستانتية على سياسات أيرلندا الشمالية، التي سادت منذ العام ١٩٢٢ وحتى التدخل البريطاني في اوائل السبعينات. ودعا الحزب الاتحادي الديموقراطي / The Democratic Unionist party بشكل خاص، إلى مقاومة أية تسويات. وتوجه حزبان آخران إلى الطائفة الكاثوليكية بشكل رئيسي. ودعت منظمة شين فين / Sinn Fein إلى النضال بالانتخابات والسلاح من أجل الاتحاد مع جمهورية أيرلندا. بينما دعا حزب العمل الاجتماعي الديموقراطي / Social Democratic and Labour party إلى تفاوض أيرلندا، وبريطانيا، والجماعتين المتنازعتين في أيرلندا الشمالية على تسويات. بينما حث حزب التحالف / Alliance القوى المعتدلة البروتستانتية والكاثوليكية إلى وقف النزاع الناشب^(١٢).

تظهر الاحزاب الأيرلندية في اسفل الشكل ٣-٢، ويبدو الحزب المعتدل المتغلغل في الطائفتين الأيرلنديتين في الوسط، والاحزاب الأكثر تطرفاً في أقصى الجانب الذي تمثله، إلى اليسار (شين فين) وإلى اليمين (الديموقراطي الاتحادي). وتظهر خيارات الناخبين البروتستانت بخط متصل. بينما تظهر خيارات الناخبين الكاثوليك بخط منقط. ويتضح الانقسام المأساوي بين الثقافتين الفرعيتين الكاثوليكية والبروتستانتية بالفجوة الهائلة في الوسط. فالجماعتان كلتاهما لا تدعمان الحزب الوحيد الذي يدعو إلى التضامن وتجاوز الفوارق الدينية. فقد صوت البروتستانت بشبه اجماع (٩١ بالمئة) لصالح الحزبين البروتستانتيين، وصوت الكاثوليك بشبه اجماع (٨٧ بالمئة) لصالح الحزبين الكاثوليكين. والمواطنون ليسوا مستقطبين تماماً، فقد حظى الحزب الأكثر اعتدالاً في كلتا الجماعتين بتأييد أكبر من كل جماعة. لكن ثلث الناخبين، أو أكثر، من كل جماعة أيد الحزب الأكثر تطرفاً من جماعته. وتفرض الثقافات الفرعية المتعارضة من هذا النوع على أي نظام سياسي مشاكل صعبة للغاية. فقد دمر الصراع بين الثقافتين الفرعيتين في أيرلندا الشمالية السياسات الديموقراطية المحلية، وشرد الألوف من المواطنين من بيوتهم، ووقع حوالي ثلاثة آلاف قتيل، خلال ٢٠ عاماً من الصراع.

التغيير في الثقافة السياسية

ترى ثقافة الأمة السياسية على سبيلها المواطنين والقادة في أثناء قيامهم بأعمال سياسية، أو أثناء ممارستها، حيث جابتهم أحداث سياسية. كما أن النظام، والعملية السياسية، ونوازع السياسة هي خطر طارئ على المواطنين، أو حتى وجود ثقافات سياسية شرعية منقسمة بشدة، يعتبر مؤشراً على مشاكل محتملة في حل الخلافات السياسية. رحين تتدخل تلك الخلافات بشدة في الذات السياسية للأفراد عديدين، فإن من الصعب تجاوزها. ومن جهة أخرى، فإن احساس الكثيرين القوي بشرعية النظام قد يدعم النظام السياسي هذا ويساعد القادة على تجاوز الانقسامات السياسية في الظروف الصعبة.

تنهي هذا الفصل كما بدأناه، بالتأكيد على أن التوجهات يمكن أن تتغير بالتجارب. وأن التأهيل الاجتماعي يستمر طيلة حياة الإنسان، وأن تشكيل الثقافة السياسية أو إعادة تشكيلها هو عملية مستمرة. والسبب ليس تعرض المواطنين لتجارب جديدة فحسب، بل لأن التبدل التدريجي للأجيال يعني تعديلاً مستمراً على الثقافة السياسية أيضاً. حيث تكتسب مجتمعات جديدة من المواطنين تجارب مختلفة تجذبهم.

وقد أظهرت دراسات حديثة عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عدداً من التبدلات الهامة في المواقف تجاه السياسات والسياسة العامة^(١٤). وأحد أهم هذه التبدلات يتمثل في التغييرات التي بلغت سن الرشد في الستينات والسبعينات من القرن الحالي، والتي تميل لأن تكون أقل عدوانية، وأقل تكييفاً مع أخلاقيات العمل في الأجيال السابقة. ويبدو أن هذا الميل قد تباطأ بسبب الكساد الاقتصادي الأخير، لكنه يستمر في تغيير أولويات القيم على جدول الأعمال السياسي. وازدادت أهمية قضايا البيئة، وتساوي فرص التعبير عن الذات لجميع الأفراد. وذلك مع أن القضايا الاقتصادية التقليدية بقيت في مركزها البارز. والتبدل الآخر هو الميل الإيجابي للمشاركة في أنواع من النشاطات السياسية غير التقليدية النمط سابقاً، مثل التظاهر، والاعتصام، وما شابه ذلك.

رأيتك أن شرعية أية حكومة تقوم على خليط من الإجراءات والسياسة. فأطار الوقت في المجتمعات التقليدية حافل بمختلف الاحتمالات، فقد يجمع الفشل، وخزرات الهداء، والفيضانات المدمرة، وبعد ذلك قد يحدث، كما حدث في الصين أيام الامبراطورية، أن يفقد الامبراطور تفويض السماء له، أو يفقد الرؤساء سلطاتهم، أو يتوقف الأقطاعيون عن مطالبة عبيدهم بالولاء. أما في المجتمعات العلمانية الحديثة فإن هناك اتصالاً مباشراً وصريحاً بين نتائج السياسات المقبولة ومنح الشرعية للحكومة. فالإيمان بان في وسع المخلوقات البشرية أن تشكل بيئتها يلقي بضغط على القادة السياسيين

كفي ونحذروا أعمالهم جيداً، وإذا لم يفعلوا ذلك سيفقدون شرعية تقيدهم على السلطة وعدم تغيير الحكماء، فقد يولد في نهاية المطاف الحكماء من السلطة، وفي بعض الحالات يمكن أن يولد من السلطة في أوروبا الشرقية، والآن في آسيا، كما في شرق أوروبا، وفي أفريقيا، وفي أمريكا، وفي رغم الجهود والتأهيل الاجتهادي المباني، المشاعر التي يجب أن نسي هذه الأحداث والبراهين التي تملأ على تمولدنا في التوجهات التقلدية والسياسية الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، نوضح أن الثقافة السياسية ليست، كما جازموا، راسخة في الذين لدينا لا يكفي لتوفير السبب بتجديدات أساسية في الثقافة السياسية للمجتمعات الصناعية المتقدمة، فإنها تذكرنا بأن مهمتنا الثقافية السياسية يجب أن يكون ديناميكياً.

END NOTES

1. See, for example, Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), ch. 12; M. Kent Jennings, Klaus R. Thelen, and Leopold Rosenmayr, "Generations and Families," in Samuel H. Barnes, Max Kaase, et al., *Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), chs. 15, 16.
2. For a thorough analysis of these changes in German political culture in West Germany, see Dana F. Conrad, "Changing German Political Culture," in Gabriel A. Almond and Sidney Verba, eds., *The Civic Culture Revisited* (Boston: Little, Brown, 1980); Kendall L. Baker, Russell J. Dalton, and Kai Hildebrandt, *Germany Transformed: Political Culture and the New Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981); and Chapter Eleven of this book.
3. See Christiane Lemke, "Political Socialization and the 'Mikromilieu': Toward a Political Sociology of GDR Society," *International Journal of Sociology*, 18 (Fall 1989), pp. 59-76.
4. Richard E. Dawson, Kenneth Prewitt, and Karen Dawson, *Political Socialization*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown, 1977), ch. 7.
5. For example, see Sidney Verba, Norman H. Nie, and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A Seven-Nation Study* (New York: Cambridge University Press, 1978); Almond and Verba, *The Civic Culture*; Barnes and Kaase et al., *Political Action*, ch. 4.
6. Leonard Thompson and Andrew Prior, *South African Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982), p. 119.
7. Dawson, Prewitt, and Dawson, *Political Socialization*, ch. 9.
8. Robert C. Lehner, *American Institutions: Political Opinion and Public Policy* (Hinsdale, Ill.: Holt, Rinehart & Winston, 1976), p. 133.
9. Almond and Verba, *Civic Culture*, pp. 108-109. And see Dwaine Marvick, "The Political Socialization of the American Negro," *Annals of the American Academy* No. 361 (September 1965), pp. 112-127.
10. Alex Inkeles and David H. Smith, *Becoming Modern* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974), p. 150.
11. Robert Putnam, *The Beliefs of Politicians* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), p. 108.
12. See, for example, the data reported in Zentralarchiv für empirische Sozialforschung, *Political Action: An Eight Nation Study 1973-1976* (Cologne, Germany: University of Cologne, 1976), pp. 35-36; and in Jacques-René Radoier, Helene Riffault, and Ronald Inglehart, *Euro-Barometer 26: Relations with Third World Countries and Energy Problems, November 1987* (Ann Arbor, Mich.: Inter-University Consortium for Political and Social Research, 1989), pp. 325-326.
13. More detailed discussion of the positions offered by the parties, and of the fears and hopes of each community and its leaders, can be found in Padraig O'Malley's *The Uncivil Wars: Ireland Today* (Boston: Houghton Mifflin, 1983).
14. Ronald Inglehart, *The Silent Revolution* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977); Barnes and Kaase, et al., *Political Action*; Ronald Inglehart, *Cultural Shift in Advanced Industrial Societies* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990).

الفصل الرابع

التوظيف السياسي والبنية السياسية



التوظيف السياسي والبنية السياسية

البنى السياسية هي الطرق المنظمة التي ينجز الناس نشاطاتهم السياسية عن طريقها. وأكثر البنى السياسية وضوحاً هي المؤسسات السياسية المألوفة، مثل الأحزاب، والانتخابات، والهيئات التشريعية والتنفيذية، والدوائر الحكومية. ومهمة التوظيف السياسي «هي تقرير أي الناس ينتخب ليصبح عضواً فاعلاً في هذه البنى وتحديد المدة التي يشغل فيها تلك الوظيفة».

الانتخابات السياسية هي واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية شيوعاً في العالم المتقدم. ومن غير المعتاد أن يكون هناك دولة لا تُجرى فيها انتخابات (كما في المملكة العربية السعودية). وأهم المكونات البارزة في العملية الانتخابية، تصويت المواطن الفرد، في واحدة من أبسط الأعمال السياسية التي تجري بين الحين والآخر، حيث يدخل المواطن إلى خلوة للتصويت ويشير إلى تأييد مرشح أو حزب سياسي معين. ويمكن احصاء عدد الناخبين ببساطة وبالتالي تقرير عدد الاصوات.

من الواضح أن أغلب الانتخابات تدور حول توظيف القادة السياسيين. أي المرشحون للبنى التي ستقوم بوضع السياسات. ومع ذلك، تختلف الانتخابات اختلافاً عظيماً في الوظيفة التي تؤديها في النظام السياسي. ويمكن لعدد قليل من البنى أن تظهر لنا بوضوح الحاجة إلى منهج بنيوي-وظيفي يصف الانظمة السياسية. ويمكن لمناقشة قصيرة للانتخابات المعاصرة أن تفيدنا في تقديم معالجتنا لموضوع التوظيف السياسي والبنى السياسية.

يظهر الشكل ٤-١ مستوى مشاركة الناخبين في الانتخابات منذ أواخر السبعينات حتى الوقت الحاضر في عدة دول. وكما نرى في أغلب هذه البلدان، وفي معظم الاوقات، لم يصوت سوى نصف عدد المواطنين تقريباً. ففي بريطانيا، والمانيا، والولايات المتحدة، ومعظم الدول الديموقراطية، يستطيع معظم المواطنين المشاركة في الانتخاب واختيار ممثليهم من بين المرشحين والأحزاب المتنافسة. وفي الديموقراطيات الأوروبية الغربية يصوت عادة ما لا يقل عن ثلاثة ارباع المواطنين؛ وفي الولايات المتحدة

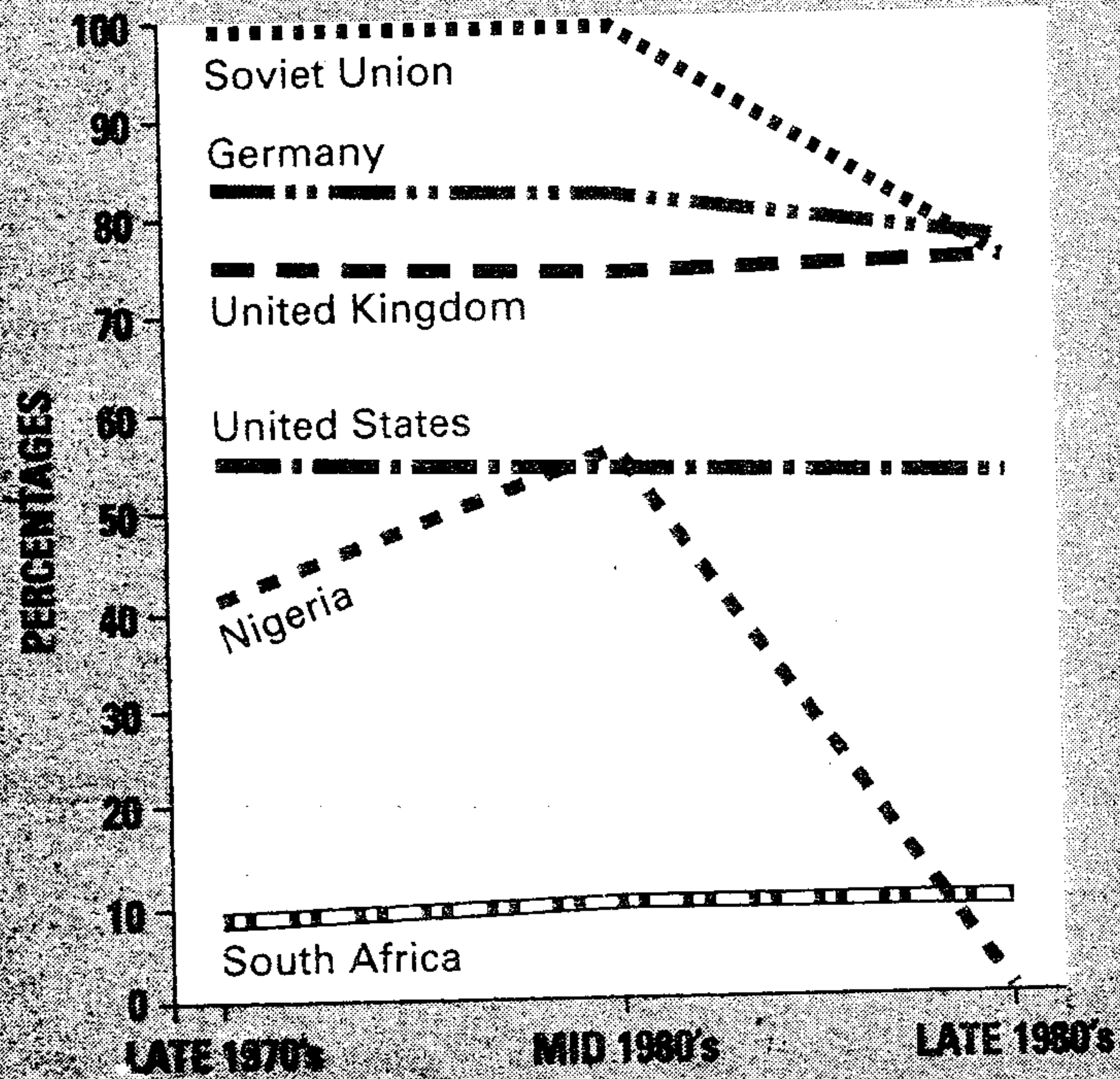
يشارك نصف الناخبين في الانتخابات الرئاسية. وتؤثر خيارات المواطنين على توظيف القادة للمناصب الحكومية العليا. والتبدل في التأييد الشعبي يحمل إلى السلطة ائتلافات جديدة تلتزم سياسات جديدة. اصف إلى ذلك، ان الرغبة في المنصب، أي الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو استعادتها، تشجع القادة على تعديل سياساتهم لتتفق مع توقعات المواطنين. ورغم بساطة عملية الانتخابات، فان مضامينها قد تكون عميقة.

وتختلف المضامين، إلى حدّ ما، في الدول الاخرى الظاهرة في الشكل ٤-١ فالانتخابات التنافسية في جنوب أفريقيا تعطي الناخبين البيض، وإلى حدّ بعيد، فرصة تحديد الموظفين في المناصب الحكومية ووضع السياسات. وبالمقابل، ليس للاغلبية السوداء أية حقوق انتخابية على الاطلاق. فمجموع المشاركين في الانتخابات يعادل ١٠ بالمئة من مجموع السكان البالغين، وهذا يعكس ما يقارب المعدل العادي للمشاركة في الانتخابات اذا احتسبنا البيض فقط (يساوي حوالي ٧٠ بالمئة)، ودون مشاركة من السود على الاطلاق. في نيجيريا، في اواخر السبعينات واول الثمانينات، كان لجميع المواطنين فرصة المشاركة في انتخابات تنافسية وتحديد السياسات والموظفين للسلطة. وارتفعت نسبة المشاركين لتشمل ما يقارب نصف المواطنين في العام ١٩٨٣. لكن الانتخابات لم تستمر كاداة توظيف هامة لفترة طويلة. فالرئيس الذي انتخب في العام ١٩٨٣ لم يبق في السلطة الا لبضعة اشهر قبل اسقاطه بانقلاب عسكري. ولم يسمح بعدها باجراء أية انتخابات وطنية.

في الاتحاد السوفياتي، لم يكن في وسع الناس، حتى العام ١٩٩٠، ان يصوتوا إلا للمرشح واحد يسميه الحزب الشيوعي دائماً. وتعكس النسبة العالية جدا من المقترعين التعبير الذي تفرضه الحكومة كتأييد رمزي للنظام. وتلعب الانتخابات والتصويت في مثل هذه الانظمة، كما في الصين وأوروبا الشرقية، دوراً في تأهيل الناس. فهم ليس لهم أي دور في التوظيف السياسي. اما الانتخابات في المكسيك فلها دلالة اكبر. حيث يسمح لاكثر من حزب سياسي بان ينافس، والانتخابات مهمة لتحديد الوظائف على المستوى المحلي. لكن الحزب المسيطر، وهو الحزب الثوري المؤسساتي - Partido Re-Institucional volucionario يوجه عملية الانتخابات الوطنية بعدة وسائل، ولم يكن للانتخابات دور في تعيين كبار القادة. على أية حال، اصبحت المنافسة الان اكثر جدية، وقد يكون للانتخابات القادمة في المكسيك دور مختلف.

يبقى معدل عدد المشاركين في الانتخابات، في معظم البلدان ثابتاً، إلى حدّ ما، مع مرور الزمن. والتبدلات الكبيرة الظاهرة في الشكل ٤-١ بالنسبة لنيجيريا، والاتحاد السوفياتي - مهمة لكن بطريقتين مختلفتين. فهبوط عدد المشاركين في الانتخابات في نيجيريا سببه استبدال نظام الانتخابات بالسيطرة العسكرية ومن جهة أخرى، فإن الهبوط الكبير في عدد المشاركين في الانتخابات في الاتحاد السوفياتي

FIGURE 4.1
ELECTORAL TURNOUT IN RECENT
NATIONAL ELECTIONS IN SELECTED
NATIONS — PERCENTAGE OF
POPULATION 18 YEARS AND OLDER



في العام ١٩٩٠ هو علامة ايجابية فعلاً في مواجهة خلو الانتخابات السوفياتية من المعنى في اختيار الموظفين. ويعني وهذا تراجع عملية اكراه الناس على تأييد المرشح الشيوعي الواحد، ويسير بدأ بيد مع فرص حقيقية للاختيار بين المرشحين. ورغم ان الاحزاب غير الشيوعية لم يكن قد سمح لها بعد باز تنظم نفسها وتخوض المنافسة، فان الاختيار يبلور ميزان الافضليات في التشريع السوفياتي في الجديد. تبرز في هذه الدراسة القصيرة للبنى الانتخابية، والمشاركة في التصويت ثلاث نقاط هامة. علينا أولاً ان نأخذ منظوراً بنيويًا- وظيفياً للانتخابات وننظر إلى ما تفعله الانتخابات، التي تعتمد على من يسمح له بالمشاركة (أو يجبر عليها)، وعلى نوع المنافسة المسموح به، والمنصب الناتج الفوز به. ثانياً، ان النظام السياسي هو مجرد نظام تعتمد مضامينه وطريقة عمل البنى الانتخابية فيه على بنى اخرى ووظائف اخرى أيضاً. هل هناك حرية لنشر معلومات جديدة وتشكيل احزاب جديدة؟ كيف يتم وضع السياسات العامة حقيقة- هل الانتخابات هي لمنصب لها أهمية في صياغة السياسات؟ ثالثاً، التوظيف هو مهمة النظام، وهو يؤثر بطرق عدة على سير العملية السياسية والسياسات العامة المنبثقة عنها. فقد يحمل التوظيف إلى المنصب مباشرة واضعي سياسات ملتزمين بسياسات مختلفة ويمكن للانتخابات التنافسية ان تؤثر على السياسة بشكل غير مباشر، حين يعمل الفائزون على دعم انتخابهم أو تجنب خسارتهم في الانتخابات القادمة عن طريق عملهم اليومي في صنع السياسات.

توظيف المواطنين

يشارك المواطنون بالعملية السياسية بطريقتين. نشاطات المشاركين، وهي النشاطات التي يحاول من خلالها المواطن العادي ان يؤثر على صنع السياسة. فقد تكتب سيده إلى عضو في الكونجرس تناشده تمرير قانون عن السكن الملائم- أو ان تصل لمساعدة مرشح يهدف لتطوير الصناعات أكثر من اهتمامه بالبيئة. والطريقة الثانية هي نشاطات التابعيين، وهي النشاطات التي يشارك فيها المواطن العادي في تنفيذ السياسات. فالقوانين قد وضعت، والمواطن يتجاوب معها، سواء كدافع ضرائب، أو متلقي خدمات اجتماعية، أو ملتزم بالقانون. ويظهر الجدول ٤-١ الانواع الرئيسية من مشاركات المواطنين في السياسة وبعض الامثلة على كل نوع.

المواطنون كمشاركون

سنناقش في الفصول الثلاثة القادمة وظيفة المدخلات لترضيح المصالح، وتجميع المصالح، وصنع السياسات، وكما نرى في الجدول ٤-١ يمكن للمواطنين ان يشاركوا في كل من الوظائف الثلاث. ففي

توضيح المصالح يمكن للمواطن ان يتقدم بمطالب أو التماسات لسياسات معينة. وبعض توضيحات المصالح قد لا تخص سوى مواطن واحد وعائلته، كأن يكتب أحد المحاربين القدماء إلى ممثله في الكونغرس طالباً مساعده على اقرار مسرفه مستحقاته. أو حين تطلب مالكة منزل من مدير الدائرة الانتخابية للحزب المحلي ان يرى امكانية ازالة الثلج عن الشارع المؤدي إلى منزلها بشكل منتظم. فهذه المطالب المحدودة والشخصية المقدمة إلى النظام السياسي نطلق عليها اسم اتصالات بسيطة / parochial contacts، ويشترك المواطنون في السياسة بهذه الطريقة في جميع الانظمة السياسية، حتى اكثرها استبداداً. ففي الدوائر الحكومية الواسعة للانظمة الشيوعية المعاصرة قد ينهك المواطنون في محاولات متصلة للحصول على تحسينات على اوضاعهم وطرق معاملتهم ضمن حدود السياسة الرسمية. وقد يشارك المواطنون أيضاً في السياسات كأعضاء في مجموعات مصالح (سنناقشها بالتفصيل في الفصل الخامس). قد تتضمن مجموعات رسمية منظمة لتوضيح المصالح المجموعات المهنية، الجمعية الطبية الأمريكية، على سبيل المثال- أو قد تكون مجموعات محلية غير رسمية، مثل الموقعين على التماس مقدم إلى مجلس المدينة، أو قد يكون تجمع عفوي لسكان احد الاحياء الفقيرة تفجرت احساسهم المكبوتة بسبب الفقر والظلم غضباً واضطرابات فجائية احتجاجاً على وحشية الشرطة. ونشاطات مجموعات المصالح في الانظمة السلطوية محدودة بحرص شديد وتخضع لقيود اشد مما هي عليه في الانظمة الديمقراطية.

اما نشاطات جميع المصالح، فهي تلك النشاطات التي يقدم فيها المواطنون دعماً سياسياً فعالاً- منح وسائل سياسية- لقائد سياسي أو جماعة. والفئتان الرئيسيتان لنشاطات جميع مصالح المواطنين هي التصويت والحملة في الانتخابات التنافسية. فالاختراع العظيم والبارع للديموقراطية التمثيلية جعل من هذه النشاطات امراً ممكناً للمواطن العادي. فالسماح بحرية التنظيم والاتصال وتشكيل احزاب سياسية، وجعل التعيين في المناصب العليا يعتمد على الفوز في الانتخابات مكن المواطنين من التأثير على السياسات في البنى الديمقراطية. فالمواطنون يؤثرون في السياسات ليس بمجرد تقديم المطالب أو الالتماسات التي تناقش ضمير القادة، بل بأن يدخلوا ضمن حساب خيارات القادة. فحين يشارك المواطنون في اختيار القادة، فإن بعض النشاطات المدخلة، مثل المطالب التي تقدمها مجموعات المصالح، ستلقى المزيد من الاهتمام. فمؤسسات يشكلها المواطنون، مثل مجموعات العمل، أو النقابات العمالية، أو لوبي رجال الأعمال والتي يمكنها اعطاء اصوات العديد من اعضائها، أو المساهمة بالمال، أو المساعدة بالعاملين قبل يوم الانتخاب، هذه المنظمات لا بد ان تتلقى انتباهاً جاداً حين تطرح قضايا سياسية للمناقشة.

يصعب على المواطنين، حتى في الدول ذات التوجه الديمقراطي، ان يشاركوا بشكل مباشر في صنع السياسة. فالمواطن العادي، بالتحديد، لا يكسب عيشه من السياسة، وبالتالي فإن وقته المخصص لها محدود. وفيما عدا بعض الاستفتاءات بين الحين والآخر، فإن السياسات الوطنية لا يمكن تقريرها بشكل

مثمر عن طريق المشاركة الجماهيرية. فصيافة القوانين مثلاً، عملية معقدة. لكن مشاركة المواطن على المستوى المحلي أكثر جدوى، لان لدى المواطنين معارف افضل عن المواضيع والاحداث. فمن جهة، هناك مجال لمشاركة واسعة في بعض اشكال الحكم الذاتي المحلي، مثل لقاء مدينة نيو انجلند، واشكال الحكم الذاتي اليوغسلافي، ومثل المجالس الخاصة بسكان الشقق أو المنازل، أو مجالس العمال. ومن جهة اخرى، هناك دور لصنع سياسات محلية، هو ادوار نخبة بدوام جزئي. فاعضاء المجالس البلدية الامريكية، والعديد من المسؤولين المحليين في جمعيات عدة، ليسوا موظفين مسؤولين بدوام كامل. وهم في منتصف الخط الفاصل بين المواطن ونشاط النخبة.

من يشارك ؟

تختلف مشاركات المواطنين إلى حد كبير تبعاً لنوع النشاطات ونوع الانظمة السياسية. ويظهر الجدول ٤-٢ بعض اشكال المشاركة في خمسة من البلدان التي سنقوم بدراساتها في هذا الكتاب: وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي. ونرى في اعلى الجدول اشكال من مشاركات المواطنين المألوفة والمشاركات غير المألوفة في مجال توضيح المصالح: مثل الاتصال بالمسؤولين، والمشاركة في تظاهرات المعارضة القانونية. وكما سبق وذكرنا، فان الاتصال بالمسؤولين المحليين طلباً للمساعدة موجود في مختلف أنماط البلاد. ففي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يقوم ثلث السكان تقريباً بمثل هذا النشاط، في بعض الاحيان على الاقل؛ اما في الديمقراطيات الالمانية والبريطانية، فان معدل النشاطات المحلية اقل بقليل؛ والنسب الاعلى تقترب من المسؤولين الاقليميين والقوميين.

من جهة اخرى، تختلف المشاركة في الاعتراضات السياسية داخل البلد الواحد، وبين البلدان، تبعاً لنوع القضية ومهارات المنظمين ومدى، تقبل الحكومة والمواطنين لهذا النوع من الأعمال. وقد ازداد تقبل الاعتراضات السلمية كأحد اشكال عمل المواطنين في العديد من الديمقراطيات الغربية خلال الثلاثين سنة الماضية، رغم ان المواطنين الاكبر سناً ما زالوا ينظروا إلى تلك الأعمال بريية. فحتى الان، شاركت اعداد تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة من المواطنين في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمانيا، في تظاهرات من هذا النوع. ومع ان هذه الاعتراضات قد اصبحت شكلاً تقليدياً من اشكال المشاركة إلا أنها لازالت أكثر جذباً لفئات الشبان، الافضل تعليماً، والاقل رضى عن الوضع السياسي^(١). وكما يظهر في الجدول ٤-٢ فقد كان لدى فرنسا مشاركات في الاعتراضات اكثر مما لدى الديمقراطيات الثلاث، حيث شارك اكثر من ربع المواطنين في بعض النقاط. وتعكس هذه الارقام التقليد الفرنسي في الاعتراض الشعبي، والصعوبة التي واجهها المواطنون على الدوام في لفت انتباه حكومات الاغلبية في ظل الجمهورية الخامسة سواء كانت هذه الحكومة من اليمين أو اليسار. ويظهر العمود الاخير أن ٤ بالمئة

الجدول ٤-١

اشكال مساهمة المواطنين في السياسات

النشاطات التابعة	نشاطات المشارك
<p>مقدم مصادر دافع ضرائب مجند عسكري مُحَكَّم متلقي مصادر مشمول بالضمان الاجتماعي مشمول بالرعاية الاجتماعية مشمول بمنافع المحاربين ضابط للسلوك المنصاع للقانون الاهل يرسلون ابناءهم إلى المدارس اصحاب المصانع يلتزمون بانظمة السلامة معطي الرموز، أو متلقيها معطي العهود، أو يمين الولاء مستمع للخطب السياسية ناخب في انتخابات غير تنافسية.</p>	<p>توضيح المصالح اتصالات بسيطة نشاطات جماعية غير رسمية نشاطات جماعية رسمية نشاطات اعتراض تجميع المصالح التصويت في انتخابات تنافسية أعمال حزبية خلال الانتخابات التنافسية صنع السياسة التصويت في الاستفتاءات العضوية في اجتماع لمجلس العمال في المدينة</p>

فقط من المواطنين السوفيات شاركوا في الاعتراضات، مما يعكس قمع الحكومة القوي لمثل هذه النشاطات، حتى فترة وجيزة. ونظراً للظروف الحالية، والاستياء الجدي، وارتفاع مستوى التعليم، وعدم وجود منافسة حزبية منظمة، وانفلات سيطرة الحكومة، فإننا نتوقع زيادة كبيرة في أعمال الاعتراضات السوفياتية.

والامر الذي يصعب قياسه بأحصائية مفردة أكثر من الاتصالات المحلية أو المشاركة في المعارضة، هو التشكيلة الواسعة من مشاركات المواطنين في المجموعات الرسمية وغير الرسمية، والتي تتعهد بدورها اشكالاتاً مختلفة من نشاطات توضيح المصالح في دول عديدة. على أية حال، تقول معظم الدراسات ان الأمريكيين بشكل خاص، هم على الاغلب اعضاء في جماعات رسمية وغير رسمية^(٢). وسوف نناقش هذه النشاطات التي تمثل اشكالاتاً غير مباشرة من عملية توضيح المصالح بالنسبة لمعظم المواطنين، بشكل مطول في الفصل الخامس.

ويبين الجدول ٤-٢ أيضاً مشاركة المواطن المباشرة في اشكال متعددة من تجميع المصالح. والديموقراطية رائعة لان التنافس الانتخابي يقدم امكانات سياسية هامة لجميع المواطنين. أولاً، نرى معدل مشاركة المواطنين في الانتخابات الوطنية التنافسية، والتي بينهاها في الشكل ٤-١ لبعض الانتخابات المحددة. ومن بين الدول الديموقراطية تبرز الولايات المتحدة لمستواها المنخفض في المشاركة بالانتخابات الوطنية: حيث يصوت حوالي نصف من يحق لهم الانتخاب، بدلاً من ثلاثة ارباع من يحق لهم الانتخاب، أو أكثر في الديموقراطيات الاخرى. على أية حال، يبين السطران الاخيران في الجدول ان هذه المشاركة الامريكية الضئيلة مقارنة بالآخرين لا تعكس عدم الاهتمام بالانتخابات. فالامريكيون معنيون بمحاولة اقناع غيرهم بالتصويت لهذا الطرف أو ذاك أكثر من نظرائهم البريطانيين. وهم أكثر ميلاً للعمل لحزب أو مرشح من المواطنين البريطانيين والالمان.

في ربيع العام ١٩٩٠ حصل الاتحاد السوفياتي على أول انتخابات وطنية شبه تنافسية. وكانت المنافسة هنا قد سمح لها في أن تكون بين مرشحين غير منظمين في احزاب متعددة. لذلك فان للسوفيات خبرة ضئيلة بالفرص العريضة التي يوفرها اشتراك المواطنين في تجمعات المصالح. ومع ذلك، كانت النتيجة صحية وبنسبة ٧٦ بالمئة، وحاول حوالي ثلث جمهور الناخبين تقريباً اقناع الآخرين بالتصويت لطرف ما وان ٩ بالمئة قد ساعدوا على تحضير أو توزيع مواد خاصة بالمرشحين.

والمفارقة الظاهرة في المشاركة السياسية الامريكية، حيث تتعارض النسبة المنخفضة للمشاركة في الانتخابات مع الانهماك المكثف في اشكال النشاطات السياسية الاخرى، ناتجة عن تداخل عاملين هامين يعطيان المشاركة السياسية الفردية شكلها وهما: الوضع المؤسسي، ومصادر الافراد. فالمساهمة في التصويت تتأثر بحدة بمتطلبات الأهلية الانتخابية، وقوانين تسجيل الناخبين، والانتشار

التنظيمي، ونشاطات حشد الاعضاء للحزب السياسية، وبالتعارض الحاد بين اختيار المرشح. في كل هذه الامور، فان بيئة التصويت الامريكية لاتساعد المواطن على المشاركة. وتعني متطلبات تسجيل الناخبين ان على المواطن الذي يغير عنوانه ان يقوم بجهد جديد لاستعادة اهليته الانتخابية، في حين ان إعادة التسجيل في الدول الأوروبية تتم بشكل آلي. والتنظيمات الحزبية في العديد من الدول الأوروبية اشد مركزية واكثر شمولاً منها في الولايات المتحدة. تقليدياً، كانت الخلافات العقائدية بين الاحزاب في أوروبا اكثر حدة، وكان للاحزاب عادة روابط خاصة وقوية بالاقتصاد أو الجماعات الدينية. وعند التصويت كانت هذه العوامل المؤسسية تطفى على مستوى المواطن الثقافي وعلى المصلحة العامة، والتي هي في الولايات المتحدة اعلى من العديد من الدول الأوروبية الغربية (٣).

وبالنسبة لاشكال النشاطات الاخرى، فان مستوى المواطن التعليمي ومصالحه، علاوة على الشبكات التنظيمية الواسعة، تميل إلى جرّ الامريكيين نحو السياسة بمعدلات اعلى من المواطنين في أغلب الديمقراطيات الاخرى (٤). ففي حالة الحملة الانتخابية تخلق المنظمات الانتخابية الامريكية المفككة أكثر، والتي باتت تركز على المرشحين اكثر مما تركز على الاحزاب، فرصاً وحاجات لاشراك الجمهور العام. وتعكس المستويات المنخفضة نسبياً للحملة الانتخابية في بريطانيا (٨ بالمئة كما في الجدول ٤-٢ مقارنة مع ٣٠ بالمئة للولايات المتحدة) قصر الحملة الانتخابية التي تتحكم بها منظمات حزبية لها ارتباطات وطنية، اضافة إلى مستويات ادنى من الثقافة والمصالح السياسية العامة.

وهكذا، تعكس مشاركة المواطن طريقة افادة المواطنين من مختلف التوجهات من الفرص التي تقدمها المؤسسات والقضايا. فالمواطنون حسنو الاطلاع والواثقون من قدرتهم في التأثير على الاخرين، أو المتابعين للاحداث السياسية، أو الذين يعتقدون ان من واجبهم المشاركة، سوف يفيدون من فرص المشاركة (٥). فالمهارة والثقة لهما اهمية خاصة في النشاطات المعقدة مثل تنظيم مجموعات جديدة، أو الارتفاع إلى مستوى قيادي في منظمة ما. وقد اظهرت ابحاث شاملة ان المواطنين الافضل تعليماً، والاكثر ثراءً، وذوي المهارات المهنية، هم اكثر احتمالاً، بشكل عام، لتطوير توجهات تشجع على المشاركة. فالامكانات الشخصية والمهارات التي يطورها مثل هؤلاء الناس في حياتهم الخاصة يمكن تحويلها بسهولة إلى مشاركة سياسية حين يدعو الواجب أو تظهر حاجة لذلك. وبناء على ذلك، اظهرت هذه الدراسات ان المواطنين الاكثر غنى في المجتمع يميلون لان يكونوا اكثر نشاطاً في السياسة من المواطنين الميسورين. وهذا الميل يجد ادنى تعبير عنه في اسهل النشاطات، مثل المشاركة في التصويت، والاتصالات الشخصية، وفضل تعبير عنه في تشكيل المجموعات.

وميل اغنى المواطنين إلى السيطرة على ساحات المشاركة السياسية يجد تعبيرة الافضل في مجتمعات مثل الولايات المتحدة حيث تنظيماتها الحزبية ضعيفة، وتجمعات الطبقات العاملة فيها ضعيفة (مثل نقابات العمال) وحيث لاتوجد احزاب تهتم بشكل خاص بمصالح الطبقات الادنى. فقد

TABLE A.2
CITIZEN PARTICIPATION IN FIVE NATIONS (PERCENTAGE)

Type of participation	Nation				
	West Germany	United Kingdom	France	United States	USSR
INTEREST ARTICULATION					
Ever contact local officials	13	21	NA	34	27
Ever participate in peaceful protest demonstration	14	10	26	12	4
INTEREST AGGREGATION					
Average national voter turnout in competitive elections	85	75	78	54	76
Ever persuaded others how to vote	45	17	NA	40	31
Ever worked for party on candidate	21	8	NA	30	9

Sources: All USSR data were generously provided by Raymond M. Duch and James L. Gibson based on their survey in conjunction with the Institute of Sociology, USSR Academy of Sciences, in European USSR in May 1990. Local contacting estimates in other countries are based on data reported in Norman H. Nie, Sidney Verba, Henry E. Brady, Kay L. Schlozman, and Jane Junn, "Participation in America: Continuity and Change," paper presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 1988; George Moser, Geraint Parry, and Neil Day, "Political Participation in Britain," paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 1986; M. Kent Jennings, Jan W. van Deth, et al., *Continuities in Political Action*, p. 55. Protest estimates from Russell J. Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies*, p. 65. Voter turnout from G. Bingham Powell, Jr., "American Voter Turnout in Comparative Perspective," p. 38. Estimates for persuasion and party work from Barnes and Kaase, et al., *Political Action*, pp. 541-542.

تتطور الشبكات التنظيمية في الدول التي لديها احزاب اقوى للطبقة العاملة ونقابات عمال اقوى، مما يمكنها من ان توازن، إلى حد ما، الاطلاع الاوسع والادراك الاعظم الذي يتمتع به المواطنين الاوفر حظاً.

المواطنون كتابين

احد اكثر الادوار انتشاراً بين جميع المواطنين هو دور كدافع ضرائب. وقد اثار هذا الدور من المقاومة لجهود السلطة الرامية إلى فرض الانصياع على المواطنين اكثر من أي موضوع اخر. فالثورة على الضرائب من الظواهر المتكررة في التاريخ السياسي للعديد من الأمم والثقافات، ومطلب دافعي الضرائب بان يكون لهم صوت اعلى في صنع السياسة مقابل موافقتهم على زيادة الضرائب هو من المواضيع البارزة في تاريخ الديموقراطية. وكان التعجيل في قيام الثورتين الامريكية والفرنسية يعود جزئياً إلى جهود حكومتيهما لزيادة الضرائب. فالحركات المناهضة للضرائب، والوعود الانتخابية المعارضة للضرائب، وحتى الاحزاب المناهضة للضرائب، هي من الظواهر العادية في السياسة في العديد من ديموقراطيات السبعينات والثمانينات.

ولا بد من استخلاص الاموال من المجتمع لتغطية تشكيلة واسعة من النشاطات الحكومية وتقتطع المجتمعات غير الاشتراكية الحديثة من ربع إلى نصف الدخل القومي على شكل ضرائب وجبايات من مختلف الانواع. وتقتطع الانظمة السياسية الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية من نصف إلى ثلاثة ارباع الدخل القومي عن طريق الضرائب والارباح التي تجنيها من الصناعات المؤممة (انظر الفصل الثامن). وتستخدم عدة ادوات لاجبار المواطنين على ان يصبحوا مورداً طبيعياً للاموال الضرورية. وتعتمد الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً على الضرائب المباشرة. وتحتفظ الدولة لنفسها بجزء من الدخل الذي يكسبه الافراد اضافة إلى المؤسسات، يطلب منهم تعبئة بيان سنوي لطلب اعادة اموال لهم اذا دفعوا زيادة عما يستحق عليهم، أو لدفع الفرق ان دفعوا اقل مما يستحق. وتراقب احدى وكالات الحكومة وهي خدمة الإيرادات الداخلية / Internal Revenue Service. عملية فرض الضرائب على المواطنين. وتفرض العديد من الولايات والحكومات المحلية ضرائب على الدخل أو حشد من الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المبيعات. وعلى الرغم من ان المرسوم الاساسي هو الاكراه على الدفع، مع عقوبات قاسية للمتهربين من الضرائب، فان هناك معياراً يؤكد على طاعة القانون والمواطنة الصالحة يكمل هذا الاكراه على الدفع. والواقع ان لدى بعض الدول الأوروبية معدلات اعلى بكثير من معدل الولايات المتحدة في التهرب من الضرائب. فالتهرب الضريبي في فرنسا من العادات القديمة الراسخة، بحيث ان معدى الموازنة من موظفي الحكومة يتوقعون دوماً نقصاً ملموساً في جباية الضرائب عما هو مفروض^(٦).

اما دور المواطن كمتلقي للمنافع الحكومية، فانه يقوم به بطواعية شديدة ومع ذلك فان وكالات حكومية متعددة تشارك عادة في حملة عامة تثقيفية لاطلاع المواطنين على توفر هذه المنافع وكيفية الحصول عليها، مثل مساعدة المعاقين، والمحاربين القدماء، والمسنين، والفقراء. وجماعات معينة

مختلفة تأخذ أشكالاً عدة. وتقديم هذه المساعدات من خلال الدوائر الحكومية يتطلب تقديم طلب خاص أو تهيئة نموذج للحصول عليها. وسواء كانت هذه المنافع معونات اجتماعية، أو رعاية صحية، أو قروض لأعمال صغيرة، أو إعانة على كارثة، فإن وكالة خاصة تقوم بمراقبة النظام للتأكد من وصول المساعدة إلى مستحقيها فقط.

والمجتمعات الحديثة مغطاة أيضاً بشبكة من النظم والتعليمات. فالآباء مطلوب منهم ان يرسلوا أولادهم إلى المدرسة في سن معين ولفترة محددة كل سنة. ويتحقق الإذعان للقانون بالجمع بين الترهيب والترغيب. من جهة، يتم التأكيد على ان في التعليم فائدة للأولاد وللعائلات. ومن جهة أخرى. هناك عقوبات تطال من لا يذعن ولا يعمل على تلبية متطلبات تعليم أولاده. والواقع انه يصعب التفكير في مهنة أو أي دور رئيسي اجتماعي أو اقتصادي لا يطاله بطريقة أو بأخرى شكل من أشكال النظم أو القوانين الحكومية. ويواجه المواطن في المجتمعات المعقدة أعمالاً تنظيمية ابتداء من تعليمات السير وحتى القوانين المانعة للاحتكار. وهنا أيضاً يوجد تباين، ففي الانظمة السياسية السلطوية تنفشي النظم والتعليمات اكثر، وفي الغالب اكثر تعسفاً، وتمتد إلى مراقبة الرحلات الداخلية والاجتماعات العامة، والخطابات العامة.

وللشكل الاخير من ادوار المواطن التابع اهمية خاصة. وهو دور المشاركة الرمزية. حيث تحاول اغلبية الانظمة السياسية اشراك المواطنين بزموز المجتمع المحلي، أو نظام الحكم، أو السلطة. ففي بعض البلدان، يتعين على طلبة المدارس ان يتلو عهد الولاء للدولة؛ وقد جرت معارك قانونية معقدة في الولايات المتحدة، في سعي من المواطنين لمقاومة هذا المطلب لاسباب دينية أو اخلاقية. ووسائل الاعلام مليئة بجهود القادة السياسيين الذين يحاولون استلهام رموز التاريخ والوحدة الوطنية، وتعزيزها.

وتدفع الانظمة السلطوية المعاصرة، خاصة دول الحزب الواحد، بمشاركة المواطنين الرمزية إلى مستويات ابعد. ففي اطار جهودها الرامية لتأهيل توجهات المواطنين من خلال اشراكهم في لعب بعض الادوار بشكل رمزي، تحشد تلك الانظمة جميع المواطنين تقريباً يوم الانتخاب كي يدلوا بصوتهم لمرشح الحزب الوحيد، وكي يشاركوا في الاستعراضات، أو مجموعات العمل، وما شابه ذلك. وللهدف نفسه، انشأ العديد من الانظمة برامج ترفيهية واسعة هدفها زيادة مشاركة الشباب. فالحزب شديد السطوة والتنظيمات البيروقراطية في تلك الانظمة لها عادة فعالية عظيمة في حشد المواطنين للقيام بتلك الادوار الرمزية. ومع أن تأثيراتها على توجهات المواطنين قد سقطت خلال فترة اقصر مما توقع الحكام^(٧). وتظهر الاحداث الاخيرة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ان عقوداً من المشاركة الرمزية لم تبني ايماناً قوياً في شرعية تلك الانظمة.

ما معنى المشاركة؟

أحد ملامح تعاضم المشاركة عقيدة تحظى بانتشار واسع، خاصة بين الشباب، وهي ديموقراطية المشاركة / participant democracy والدافع الرئيسي لهذه العقيدة هو انه حتى في الدول الديموقراطية تتخذ القرارات السياسية من قبل المؤسسة - ذات الامتيازات الاقتصادية والقوة السياسية. والحل لهذه المشكلة كما يقول مؤيدو ديموقراطية المشاركة، هو انزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي اعادتها إلى الشعب. ونتيجة لذلك، سيكون في وسع المواطنين ان يدركوا القضايا وان يعملوا سياسياً بما يناسب مصالحهم الخاصة.

يؤكد المنظرون السياسيون انه حتى في الانظمة الديموقراطية لا بد من التفريق بين العمل السياسي والنفوذ، وانه في بلد ينشط فيه معظم الناس سياسياً طيلة الوقت، سيكون من الصعب حكمه (٨).

السؤال الاساسي هو ما اذا كانت ديموقراطية المشاركة المباشرة ممكنة في الدول الحديثة التي تواجه الازمات والمشاكل المعاصرة. وقد واجه روبرت دال هذه المسألة وقدم تحليلاً يستحق منا بعض الانتباه (٩). ويبدأ دال نقاشه بفكرة ان خيارات وقيم ومصالح جميع اعضاء جماعة سياسية يجب اخذها في الاعتبار في القرارات التي تتخذها الانظمة السياسية الديموقراطية. فاذا كانت خيارات ومصالح جميع افراد المجتمع واحدة، فليس هناك من مشكلة. لكن نظراً لان هذا الاجماع لا يحدث ابداً، فمن الضروري وجود قاعدة ما للقرار. ويبدو ان مبدأ الاغلبية هو حل مقبول اخلاقياً، لكن حكم الاغلبية قد يكون مستحيلاً في بعض الحالات، لان مصالح بعض الاقليات قد تكون مهمة جداً بحيث لن يسمح اعضاؤها قط بحكم الاكثرية. فاللغة، والدين وحقوق الملكية هي امثلة على قضايا يعني تطبيق حكم الاغلبية فيها حرباً اهلية، وتفسخ الأمة، وتدمير الديموقراطية. في الديموقراطيات، يتحدد حكم الاغلبية عادة ببعض المجالات، سواء من خلال قبول ضمانات متبادلة تحمي مصالح الاقليات (السماح بحرية الشعائر الدينية، وحق الكلام والتعليم بلغة الاقلية، وغير ذلك)، أو من خلال مناطق محمية تتخذ فيها القرارات بشكل مستقل، لا يسمح للحكومة فيها بالتدخل (حرية الحديث، والصحافة، والاجتماع، وتقديم العرائض، وغير ذلك). لكن هذه القيود على حكم الاغلبية ليست سوى بداية المنطق الديموقراطي الصحيح (١٠).

يقول دال ان مثالية ديموقراطية المشاركة يجب ان تواجه اعداد الناس المشاركين جميعهم. والاختلاف في المصالح والخيارات، والحاجة إلى الكفاءات، وعليها أيضاً ان تواجه النواحي الاقتصادية للمشاركة - أي كم سيضيع الناس من وقتهم، وطاقاتهم، ومالهم، اذا ما نشطوا في السياسة. واستخلص ان كلفة هذا على الفرد يحد من الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاركة المباشرة في حكومة ديموقراطية. فتفويض السلطة إلى النواب (الذين يمكن محاسبتهم، بلاشك، من خلال الانتخابات)، وإلى مهنيين ومختصين غير منتخبين لهو بديل ضروري ومرغوب فيه.

يختتم دال نقاشه عن حدود ديموقراطية المشارك بمثال مجازي عن الصناديق الصينية. فهذه اللعبة القديمة تتكون من صندوق كبير يحتوي على صندوق أصغر والذي يحتوي بدوره على صندوق أصغر، وهكذا وكما ان هناك تشكيلة من احجام الصناديق، فان المشاكل السياسية تحدث بجميع القياسات وعلى كافة المستويات. والمنظمات المختصة بحل المشاكل يجب ان تتواجد على جميع المستويات، ان اردنا حل هذه المشاكل. الصندوق الكبير يوازي المستوى الدولي. من هنا يتضح لنا بشكل متزايد ضرورة تطوير جهاز حل المشاكل، وتطوير القدرة على حلها اذا اردنا للجنس البشري ان يبقى. اما الصندوق الصغير فيماثل المجتمع المحلي، حيث المشاركة المباشرة من الافراد في القرارات السياسية المحلية، مثل التخلص من المياه العادمة، أو المسائل الخاصة بالتعليم، أو صيانة الطرق، وهي من القضايا الملائمة والتي يمكنهم التعامل معها. لان اغلب المواطنين لا يريدون مجرد حل هذه المشاكل. بل يريدون الحكم على مدى فعالية الحلول البديلة، ولديهم الحافز لدفع نفقات المشاركة. وحين ينتقل المرء من صندوق اصغر إلى آخر اكبر، تصبح الكفاءة المهنية اكثر أهمية، وكلفة المشاركة اعظم. مما يوجب الاعتماد على نواب منتخبين، ومهنيين معينين.

على أية حال، ما تقدم لا يقول ان المشاركة المثالية قد تحققت تماماً في الدول المعاصرة التي تتميز بانها ديموقراطية (بشكل صحيح). وتفيد بعض التجارب الحديثة عن مشاركات المجتمعات المحلية، ومشاركات العمال وممثليهم في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، أنه ما زال هناك فرص للابتكار الديموقراطي. ويظهر الحشد والتسييس الاخير لاعضاء من الاقليات المحرومة، والنساء، والشباب، في الديموقراطيات الصناعية، انه ما زال هناك معاقل للامتيازات وعدم المساواة يجب قهرها.

توظيف النخبة

التأهيل للانتخاب: الميل نحو الاكثر غنى

لدى كل نظام سياسي اجراءات محددة لتعيين، أو اختيار الموظفين الاداريين والسياسيين. وفي الدول الديموقراطية، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، فان هذه المناصب الادارية والسياسية مفتوحة رسمياً لاي مرشح لديه مواهب كافية. لكن الموظفين السياسيين، مثل المشاركين السياسيين، يميلون لان يكونوا من ابناء الطبقات العالية أو الوسطى، أو من ابناء الطبقات الدنيا ممن تمكنوا من الحصول على ثقافة مناسبة^(١١). وهذا بالطبع يبالغ في وصف الحالة. فقد تعمل نقابات العمال أو الاحزاب السياسية اليسارية في بعض الدول كقنوات للتقدم السياسي بالنسبة للاشخاص الذين يفتقرون لوضع اقتصادي جيد أو لم يحظوا بفرص تعليمية. ولهذا فان ممثلي حزب العمال البريطاني في مجلس العموم وممثلي

الحزب الشيوعي الفرنسي في الجمعية الوطنية الفرنسية، يضمون عدداً كبيراً من العمال. وقد اكتسب العمال مهارات وخبرات سياسية من تولي مناصب في نقابات العمال أو جمعيات اخرى.

وهناك سبب لهذا الميل في التوظيف السياسي. فالقيادة السياسية والحكومية، خاصة في المجتمعات الحديثة المتطورة تكنولوجيا تتطلب معارف ومهارات يصعب الحصول عليها الا من خلال التعليم والتدريب. ويمكن للذكاء الطبيعي والخبرة في نقابات العمال أو الجمعيات التعاونية ان تحل محل التعليم الرسمي الحقيقي بقدر محدود. فحتى في الاحزاب اليسارية، يميل إلى شغل المناصب العليا فيها اناس متعلمون ومتخصصون بدلاً من افراد من الطبقة العاملة.

ولم تستطع البلاد الشيوعية، رغم عقائدها عن ثورة الطبقة العاملة، ان تتجنب هذا الميل. فمع تقدمها في المجال الصناعي، أو سعيها للقيام بذلك تزايد اعتمادها على التقنيين المدربين. وحتى ادارة حزب ثوري حقيقي تتطلب كفاءة تقنية ومعارف واسعة. وفي الاتحاد السوفياتي تشكلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وبشكل متزايد من اشخاص ذوي ثقافة اعلى جرى توظيفهم من المنظمات الحزبية الاقليمية، والجيش، والدوائر الحكومية. وتجدد الاشارة إلى ان ظهور طبقة حاكمة متعلمة، وذات كفاءة تقنية، وامتيازات في الدول الشيوعية، ينتهك الايدولوجية الشعبية الثورية. وهذا ادى إلى ظهور بعض التناقضات. وهكذا، نلاحظ دورة من توظيف الاشخاص المؤهلين تقنياً تتبعها هجمات ايدولوجية وشعبية على البيروقراطية والامتيازات. ولم يبرز هذا في أي مكان اكثر من الصين، حيث سعت الثورة الثقافية البروليتارية العظمى في اواخر الستينات إلى تدمير سلطات وامتيازات قادة الحزب والبيروقراطية الحكومية واعادة السلطة إلى الشعب. ومع ذلك، فلا مناص للدول الشيوعية، ان ارادت ان تنفذ برامج تطوير، من الاعتماد على التعليم والكفاءة. وقد عادت الصين في السنوات الاخيرة للتأكيد على التعليم والتطوير التقني، حتى انها شجعت قيام مبادرات فردية اكبر (المزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع عشر عن الاصلاحات الصينية الحديثة).

اختيار النخبة من صانعي السياسات

من بين الاشخاص الذين يتم توظيفهم في المراكز السياسية الدنيا، يتم اختيار عدد ضئيل للمراكز السياسية العليا. تاريخياً، كانت مسألة اختيار الافراد لشغل المراكز العليا في صنع السياسات مسألة في غاية الاهمية للحفاظ على النظام الداخلي وعلى استقرار الحكم. ويمارس الملوك، والرؤساء، وكبار الضباط، ورؤساء الاحزاب ضغطاً عظيماً لتوجيه السياسات. ومن الانجازات الرئيسية للديموقراطية

المستقرة تنظيم الصراعات المحتملة التي ترافق عادة عملية انتقال السلطة وقصرها على حشد اصوات الناخبين بدل اللجوء إلى السلاح. وحين نشير إلى هياكل التوظيف / recruitment structures، فإن ما نفكر به هو كيفية اختيار النظام لكبار صانعي السياسة ومنفذيها.

يبين الجدول ٤-٣ هياكل التوظيف في عدد من الدول المعاصرة. والهياكل الأكثر رواجاً في الجدول. هي الاشكال الرئاسية، والبرلمانية للانظمة ذات النظام الحزبي التنافسي. وفي الانظمة الرئاسية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، تسمى الاحزاب مرشحيها، ويقوم الناخبون باختيار احدهم بشكل مباشر تقريباً. والنظام المكسيكي مماثل، فيما عدا ان الحزب الثوري المؤسسياتي يتمتع بسيطرة قوية على العملية الانتخابية لدرجة ان الناخبين لم يفعلوا اكثر من المصادقة على المرشح الذي يسميه الحزب طيلة نصف القرن الماضي. ويتم التوصل إلى هذه التسمية بعد مفاوضات معقدة مع مختلف اجنحة الحزب والمجموعات القوية الاخرى.

لا ينتخب رئيس السلطة التنفيذية، في النظام البرلماني، بانتخابات شعبية مباشرة. بل ان الاحزاب تختار القادة، ويدلي الناخبون باصواتهم ليقرروا قوة كل حزب في الجمعية العامة. واذا ما فاز حزب أو إئتلاف من عدة احزاب بالاغلبية، يصبح قائده رئيساً للوزراء. وهذه الاغلبية البرلمانية المنتخبة تدعم عادة حكومة مستقرة وفعالة، كما في بريطانيا، والمانيا الغربية، وهكذا يرتبط التوظيف مباشرة بتجميع المصالح وصنع السياسات. لكن أي انقسام حزبي أو تغير في تجمع احزاب الاغلبية قد يؤدي إلى تغيير الحكومة، اذا اصبحت اغلبية البرلمان غير راضية عنها، كما حدث في المانيا في تشرين أول اكتوبر ١٩٨٢.

فان لم يفز أي حزب أو إئتلاف بالاغلبية في الانتخابات، تبدأ المساومات في الجمعية التشريعية لتمكين رئيس الوزراء من ابراز شخص قادر على السيطرة على غالبية مقاعد الجمعية التشريعية- أو على الاقل، شخص يمكن ان يحظى ببعض التأييد السلبي في تلك الفترة. فان لم يكن في الهيئة التشريعية نواب اقوياء من المتطرفين أو المناهضين للديموقراطية فان هذه التجمعات الحزبية التي يجري التفاوض بشأنها يمكن ان تكون ثابتة تماماً^(١٢). ويمكن للانقسامات الحزبية العميقة ان تقود إلى تغييرات مستمرة في الحكومة في الانظمة متعددة الاحزاب. ففي ايطاليا مثلاً، لم يتمكن أي رئيس وزراء عادي من البقاء في منصبه لمدة تزيد على سنة واحدة دون ان يتم استبداله. وتجدد فترة رئاسة رئيس الهيئة التنفيذية في النظامين الرئاسي والبرلماني حسب مدة زمنية محددة، وحين تجري انتخابات جديدة، فاما ان يعاد انتخاب شاغل المنصب أو ينتخب خلفاً له.

يبين الجدول ٤-٣ أيضاً دور الاحزاب غير المتنافسة. وكما رأينا في المكسيك، فان الاختيار يجري من خلال عملية مساومة مفتوحة داخل الحزب الحاكم الوحيد، والرئيس شاغل المنصب، الذي لا يستطيع تجديد فترة رئاسته (انظر الفصل الخامس عشر). ورغم عملية التعيين المغلقة إلى حد ما، فان القاعدة

التي تنص على عدم اعادة انتخاب الرئيس تفرض حدوث تغييرات مرحلية في هيئة الموظفين، وفي السياسة في اغلب الاحيان، علاوة على ان الحزب والانتخابات شبه التنافسية تفرض نوعاً من المشاركة الشعبية.

اما في الاتحاد السوفياتي، كما في الانظمة الشيوعية الاخرى، فقد دأب الحزب الشيوعي على انتخاب السكرتير الأول للحزب أو ما يعادله، والذي هو فعلياً القوة المسيطرة في الهيئة التنفيذية. ولم تكن مسألة تعاقب الافراد على السلطة مسألة سهلة. فهذه الانظمة لا تشترط مدة محددة لشغل المنصب، وليس هناك من طريقة واضحة يقيم من خلالها بشكل منتظم الدعم السياسي لشاغل هذا المنصب. حيث من الصعب عزل شاغل هذا المنصب بعد ان يكون قد عزز مركزه بتعيين مؤيديه في مراكز الحزب الحساسة، لكن يبقى على هؤلاء ان يحذروا من انقلاب حزبي كالذي اطاح بنكيتا خروتشوف عن القيادة السوفياتية في العام ١٩٦٤. اما كانظمة فيبدو ان هذه الطريقة المحصورة في اختيار الحزب للرئيس قد نجحت تماماً في الحفاظ عليها، وحتى عهد قريب. وتلقي التغييرات الكبيرة في الاتحاد السوفياتي بالكثير من الشك على التوظيف والاستقرار، كما سيناقش هذا بتوسع اكبر في الفصل الثالث عشر. وكان غورباتشوف قد حاول الابتعاد عن الحزب الشيوعي كقناة وحيدة لتوظيف النخبة. ولمنصب الرئيس الجديد، الذي شغله غورباتشوف، العديد من السلطات الرسمية وقد تم اختياره، شكلياً على الاقل، من قبل مجلس النواب. على أية حال، وكما اشرنا في الجدول ٤-٣ فان هذه الترتيبات لم تختبر حتى في عملية انتقال واحدة للسلطة. ويبقى ثباتها مستقبلاً امراً غير مبعوث فيه. كما لم يتضح مدى نفوذ الحزب في التوظيفات على مستوي المراكز الدنيا.

وتبدي الأمم الافقر، والمدرجة في نهاية عمود الجدول ٤-٣، عدم استقرار ملموس، ولهذه الانظمة خبرة اقل في الصمود لأزمات نقل السلطة، والنظام النيجيري نموذج عن حكومات العديد من الأمم غير المذكورة في اللوحة. فقد خضعت نيجيريا للحكم العسكري منذ الحرب الأهلية في الستينات وحتى العام ١٩٧٩، ثم اتبعت نظام حكم رئاسي تنافسي لم يلبث ان سقط بانقلاب عسكري بعد فترة وجيزة من الانتخابات الحرة الثانية في العام ١٩٨٣. وكما سنرى في الفصل السادس عشر، فان العديد من الأمم الافريقية تخضع الان لحكومات عسكرية، واجه بعضها انقلابات عسكرية متلاحقة ضد القادة القابضين على زمام السلطة. وقد اصبحت الحكومات العسكرية، سواء منها المستقرة أو غير المستقرة، شائعة في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وفي الصين، ما زال الحزب الشيوعي يتولى السلطة، لكنه يعاني من مصاعب داخلية. ويشارك الجيش في التوظيف السياسي على كافة المستويات. وواجهت الديموقراطية الهندية فترة انقطاع، بسبب قانون الطوارئ العرفي، الذي اجل الانتخابات لعدة سنوات خلال السبعينات.

تعيين رئيس الهيئة التنفيذية لدى بعض الأمم المعاصرة ، ١٩٩٠

البلد	هيكل	هيكل	كم مرة صمد نوع الحكومة
	الهيئة التنفيذية (١)	التوظيف (٢)	لانتقال السلطة (٣)
الولايات المتحدة	رئيس	حزب + انتخابات	اغلب الاحيان
المانيا	رئيس وزراء	حزب + جمعية تشريعية	احياناً
اليابان	رئيس وزراء	حزب + جمعية تشريعية	احياناً
فرنسا	رئيس	حزب + انتخابات	احياناً
بريطانيا	رئيس وزراء	حزب + جمعية تشريعية	اغلب الاحيان
الاتحاد السوفياتي	رئيس	جمعية تشريعية	ولا مرة
المكسيك	رئيس	نخبة + حزب	اغلب الاحيان
نيجيريا	رئيس	عسكري	لم يجرب
الصين	سكرتير الحزب	حزب + عسكري	مرتان
الهند	رئيس وزراء	حزب + جمعية تشريعية	حزب احياناً (انقطاع واحد).

(١) «سكرتير الحزب»، تشير إلى ذلك المنصب بالذات أو إلى منصب مماثل كرئيس في النظام الشيوعي.

(٢) «حزب + جمعية تشريعية» تشير إلى النظام البرلماني التقليدي

(٣) «على الأغلب» تعني انه قد جرت ثلاث تعاقبات على السلطة؛ أي ان شخصاً جديداً تولى رئاسة الهيئة التنفيذية ثلاث مرات دون تبدل شكل الحكم.

والدليل على عظم الحاجة إلى حشد اوسع قاعدة ممكنه من المصادر السياسية لانتخاب رئيس الهيئة التنفيذية، هو ان الاحزاب باتت هيئات انتخابية هامة في حالات كثيرة جداً. ولاشك ان تتابع تشكيك الاحزاب يعكس الطبيعة المنطقية للثقافة المادية: التي تعد بان تكون أعمال الحكام في مصلحة المحكومين.

مراقبة النخبة

اداء وظائف النظام حيوي جداً لاستقرار النظام السياسي. وتوظيف النخبة هو واحد من أهم وظائف النظام. ويبدو ان الامبرطوريات والديكتاتوريات التقليدية، حيث كان البقاء في الحكم هو الهدف الرئيس للحكام، قد ركزت على التوظيف، كمهمة النظام، حتى يكون هذا التوظيف منتظماً بعناية إلى أقصى حد. اما النخبة الاقل فكانت تتم السيطرة عليها من خلال اختيارها من الموالين لشغل المراكز الإشرافية في الجيش والدوائر المدنية ومن خلال التلويح باغراءات قوية لضمان استمرار ولائهم. اما الجنرالات الفاتحين أو الديكتاتوريين المتسلطين فكانوا يخلطون بين الجوائز للفائزين والعقاب القاسي للفاشلين أو غير الموالين.

وقد اكتشفت الانظمة السلطوية الحديثة ان السيطرة الاكثر كفاءة وفاعلية يمكن تحقيقها عن طريق استخدام التأهيل السياسي، والتوظيف السياسي، والاتصال السياسي، ببراعة وفي آن معاً. والجهود التأهيلية لزرع الولاء، وتوظيف الموالين النشطين، ثم تحديد وتنظيم تدفق المعلومات.

لكن، اذا اصبح التوظيف جزءاً من نمط رقابة اكبر فان من الصعب تجاهله فاختيار الموظفين في الاتحاد السوفياتي كان يتم من خلال جهاز يدعى *nomenklatura*. وبموجب هذا الاجراء، كانت المناصب الهامة تبقى تحت اشراف مباشر من وكالة متخصصة في الحزب، لمسؤوليها الكلمة الاخيرة في تقدم أي شخص لهذا المنصب (انظر الفصل الثالث عشر). إضافة إلى تقديم مجموعة من الاغراءات لضمان ان المسؤولين المختارين يقومون بعملهم كما يفترض بهم ان يقوموا به. وهذه الاغراءات تجعل من الصعب على أي مسؤول، فيما عدا كبار المسؤولين، ان يتمتع بحرية في العمل. وتضمن السيطرة القصوى من خلال بعض الحوافز المعيارية مثل الاشادة بالحزب، والايولوجيا، والمثالية الوطنية؛ والحوافز المادية، مثل المرتب الافضل، والحصول على طعام وملابس افضل وسكن افضل، وحرية في السفر؛ والرقابة القسرية، مثل تقديم التقارير عن السياسة، والحزب والدوائر الحكومية. وتنزيل الرتبة أو السجن هي عقوبات للأعمال غير المقبولة. ولتجنب لعنة الانظمة السلطوية هذه، أو الانقلابات من قبل قوات الجيش أو الشرطة، فقد تداخلت مختلف طبقات القيادة واشكال الاغراءات ببعضها البعض.

وتستخدم الانظمة الديمقراطية أيضاً الاختيار والتنظيم لمحاولة السيطرة على اداء مسؤولي

الحكومة. وكما سبق واكدنا، فان التجديد المرحلي لفترة حكم المسؤولين المنتخبين هي اداة اساسية لضمان تجانس النخبة الديموقراطية. لكن هناك أيضاً اشكال اخرى من التوظيف والطرده. ففي العديد من الانظمة البرلمانية يمكن استبدال رئيس الوزراء والوزارة بدون اجراء انتخابات وطنية اذا خسروا ثقة اغلبية اعضاء البرلمان. ومثال على ذلك من المانيا، حيث استبدل المستشار هيلموت شميت من «الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالمانى» / Socialdemokratische Partei Deutschlands بالمستشار هيلموت كول من «الاتحاد الديموقراطي المسيحى» / Christlich Demokratische Union في تشرين اول (اكتوبر ١٩٨٢). اما في النظام الامريكى فان للمحكمة العليا سلطة اعلان ان بعض أعمال الرئيس أو الكونجرس ليست دستورية. ويمكن توجيه الاتهام ضد شاغل أعلى المناصب، حتى الرئيس (كما راينا في الاحداث التي اجبرت الرئيس نيكسون على ترك منصبه). أو محكمة العدل العليا، ان كانت نشاطاتهم تشذ كثيراً عن الحدود المقبولة. ويخضع ضباط الجيش والمواطنون المدنيون لامكانية عزلهم عن الخدمة أو خفض رتبهم اذا ما انتهكوا قسماً منصبهم أو فشلوا في انجاز واجباتهم. وهذه الادوات لضمان ان ينجز المتنفذون واجباتهم جيداً وكما هو متوقع منهم هي جزء اساسي من عملية التوظيف السياسي.

البنى السياسية الديموقراطية والسلطوية

إن أهم الفروقات في البنية- الوظيفة في تصنيف أنظمة سياسية هي بين الانظمة الديموقراطية والانظمة السلطوية. وهناك فروقات هامة اخرى يمكن ايجادها على مستويات اخرى، كما هي الحال بين الأمم في بيئة صناعية وبيئة غير صناعية، أو بين أمم تتبع سياسات محافظة واخرى تتبع سياسات تميل إلى التغيير. لكننا، حين نصف البنى والوظائف، فاننا نؤكد أولاً على درجة عملية التحول إلى الديموقراطية. فعلى مستوى الأمة - الدولة، تتألف الديموقراطية من بنى سياسية يشارك مواطنين فيها في الاختيار من بين قادة متنافسين. وكلما ازدادت مشاركتهم، وازداد مغزى اختيارهم كلما ازدادت قيمة ديمقراطية النظام.

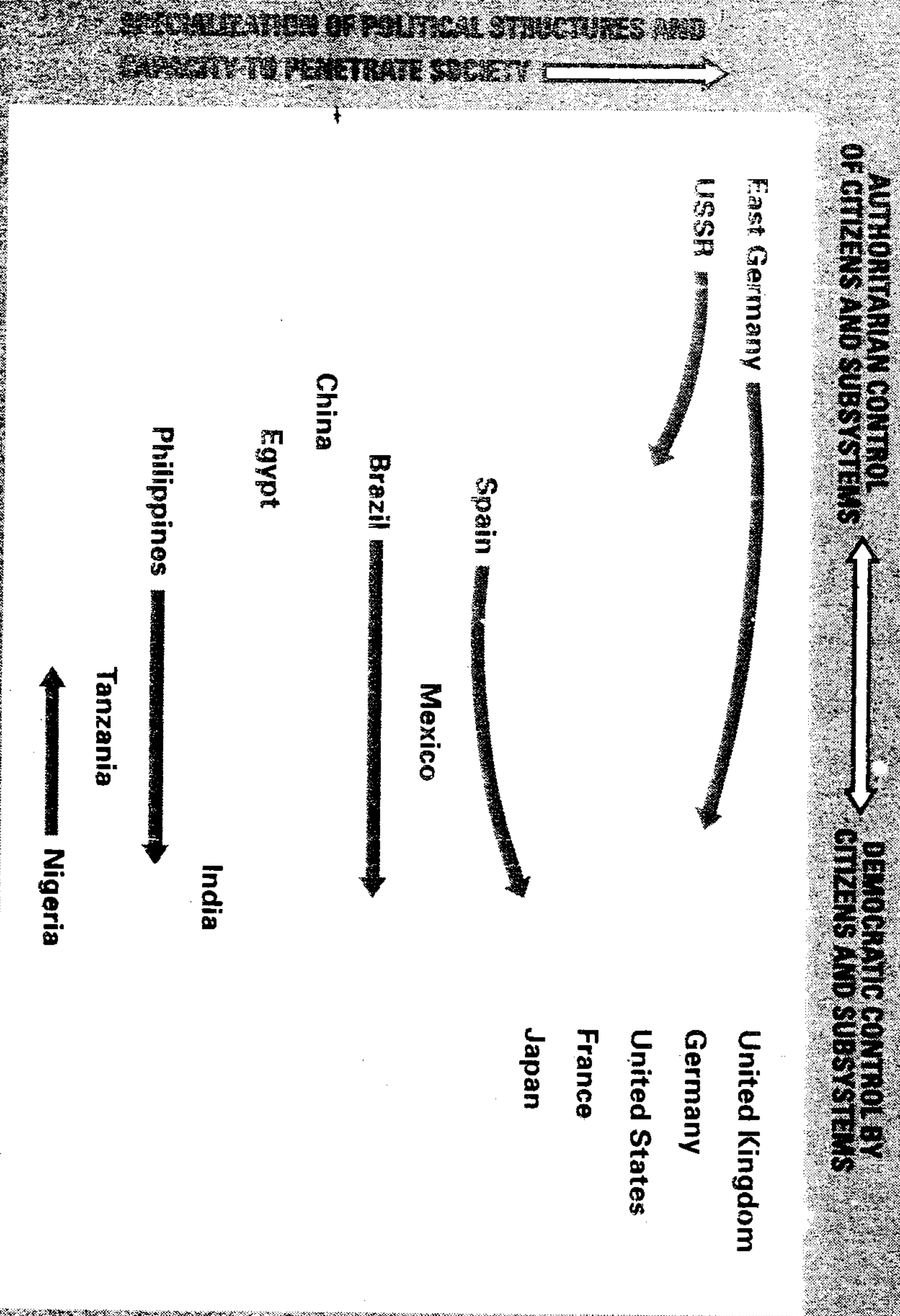
لا يوجد معيار بسيط للديموقراطية. فعدد الناخبين المجرد ليس دليلاً. فمشاركة المواطنين والاختيار الهادف بين نخبة من المتنافسين أساسيان. فحين تصبح الانظمة السياسية اكبر، واكثر تعقيداً، واكثر قدرة على التدخل لتشكيل المجتمع تتزايد احتمالات مشاركة المواطنين بشكل ما، لكن مسألة مغزى المشاركة يصبح اكثر جدية أيضاً. ويمكن للحكومة في مجتمع حديث ان تسيطر على تدفق المعلومات والاتصالات وان تشكّلها، ويمكنها ان تؤثر على تشكيل التوجهات والثقافة، وعلى توظيف النخبة على كافة المستويات. من جهة اخرى، يمكن للانظمة الفرعية Subsystems المستقلة اجتماعياً

وسياسياً ان تؤثر تأثيراً مستقلاً على السياسة. ويمكن للمستويات العالية من التعليم والمعلومات ان تبني الثقافة السياسية للمشاركين. ويمكن للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية المتخصصة من كل الانحاء ان تكون بمثابة منصة وثب للمواطن العادي ليتقدم بمطالب سياسية ويحشد آخرين للقيام بنشاطات سياسية، أو حتى لتشكيل احزاب سياسياً جديدة ودعم بدائل جديدة للقيادة. وهكذا فان الانظمة السياسية الاكثر تطوراً، خاصة في المجتمعات الصناعية، لديها قدرات اعظم على الرقابة السلطوية على المواطنين على مستوى جماهيري، علاوة على الرقابة الديموقراطية الاوسع من قبل المواطنين على مستوى الجماهير.

ويظهر الشكل ٤-٢ الفوارق الديموقراطية - السلطوية في البنى السياسية الوطنية. ويبين ترتيب الدول كيف ان الفوارق تصبح اكبر واوضح كلما طور النظام السياسي للدولة مؤسسات اكثر تخصصاً وشمولاً لادارة المجتمع. فعلى اقصى يمين الشكل واقصى يساره وضعت بريطانيا والاتحاد السوفياتي؛ فلذي كل من النظامين العديد من البنى المتخصصة لتشكيل مجتمعاتهم، بما في ذلك المدارس، ووسائل الاعلام، والانظمة الحزبية، والدوائر الحكومية الواسعة وكلا البلدين قادران على اجتذاب السكان المتعلمين والمهرة. لكن في بريطانيا والبلدان الديموقراطية الحديثة الاخرى، فان هذه البنى العديدة اضافة إلى المشاركة الشعبية، تعطي المواطنين قدرة كبيرة على مراقبة قاداتهم. وتراقب السياسات التي يضعها كبار القادة في الاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية المواطنين، الذين توجه بعناية، من اعلى، مصادر معلوماتهم، وحریتهم في تشكيل التجمعات، وانماط مشاركاتهم في الحكومة. وكما تظهر الاسهم في كلا البلدين، فاننا نرى تحولات هامة نحو الديموقراطية منذ اواخر الثمانينات وبداية التسعينات. فقد ادمجت المانيا الشرقية مع المانيا الغربية في دولة ديموقراطية متحدة. وزاد الاتحاد السوفياتي من الانفراج في الحكم المحلي، ومن الحرية في القيام بمختلف النشاطات وتداول المعلومات وزاد من درجة المنافسة الانتخابية. ويبقى ان نرى ما اذا كان الاتحاد السوفياتي سيقوم بالمزيد من التحولات في اتجاه النظام الديموقراطي، ام انه سيرتد إلى النظام السلطوي، أو سيبقى في هذا الوضع المختلط، كما هو الحال بالنسبة للمكسيك.

اما في انظمة، مثل انظمة الهند، والصين، ومصر، والفلبين، وتنزانيا، ونيجيريا، فان تطوير البنى المتكاملة والمتخصصة ادنى بكثير. وهي تظهر ميولاً مهمة في اتجاه الديموقراطية أو السلطوية. لكن قدرة المواطنين على التأثير أو قدرة القادة على المناورة والسيطرة، هي اقل بالنسبة للطرفين. وللفرص الديموقراطية أو القيود السلطوية، في مثل هذه الانظمة، معانٍ هامة بالنسبة للنخبة المثقفة، أو اللذين يعيشون في مناطق قرب المراكز الادارية، لكنها غير ذات شأن بالنسبة للمواطن العادي الذي يعيش في الريف.

**FIGURE 4.2
 DEMOCRACY AND AUTHORITARIANISM IN
 SELECTED CONTEMPORARY POLITICAL SYSTEMS:
 REGIMES AND TRANSITIONS**



كان التحول إلى الديمقراطية من ملامح السياسة العالمية الرئيسية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. بدءاً من انهيار الأنظمة السلطوية في جنوب أوروبا، وامتداداً إلى أمريكا الجنوبية، وآسيا، ثم ليبلغ أوجه مؤخراً في التحول الكبير إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية. وتعكس الاتجاهات العامة لاسهم التحول إلى الديمقراطية الظاهرة في الشكل ٤-٢ الاتجاه العام لهذا التحول مع بعض الأمثلة المحددة (إسبانيا، والبرازيل، والفلبين، وألمانيا الشرقية، والاتحاد السوفياتي). وكان العديد من هذه التحولات سلمياً نسبياً، وتعكس استجابة الحكام السلطويين المتفاوضين عليها لضغوط المواطنين عليهم. وكانت القوات المسلحة تقف على الحياد في معظم الأحيان، أو حتى تدعم المواطنين ضد الديكتاتوريين. لقد تقوضت شرعية الأنظمة السلطوية في كل مكان، خاصة بعد انهيار النموذج (والسند)، الاتحاد السوفياتي.

ويبين لنا الشكل أيضاً مثال نيجيريا. حيث أسقط نظام كان يميل إلى الديمقراطية تأسس في العام ١٩٧٩ بانقلاب عسكري بعد فترة وجيزة من الانتخابات التنافسية الثانية في العام ١٩٨٣. فيمكن أن تسير أسهم التحول إلى الديمقراطية في أي اتجاهين. وقد يكون من الصعب تعزيز الأنظمة المستقرة خاصة في المجتمعات الأقل تطوراً اقتصادياً. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أقامت الكثير من الدول التي استقلت حديثاً مؤسسات ديمقراطية رسمية، لكن قلة منها تمكن من البقاء لمدة عقد واحد من الزمن. وقد يخبرنا مصير أحدث موجة تحولات إلى الديمقراطية عن الكثير من احتمالات ومشاكل الجهود عند عملية التحول إلى الديمقراطية (١٢).

END NOTES

1. Samuel H. Barnes, Max Kaase, et al., *Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979); Russell Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House, 1988), ch. 4; M. Kent Jennings and Jan W. van Deth et al., *Continuities in Political Action* (New York: Walter de Gruyter, 1990).
2. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963); Sidney Verba, Norman N. Nie, and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978); Barnes and Kaase, et al., *Political Action*.
3. See G. Bingham Powell, Jr., "American Voter Turnout in Comparative Perspective," *American Political Science Review*, 80 (March 1986), pp. 17-44; and Robert Jackman, "Political Institutions and Voter Turnout in Industrial Democracies," *American Political Science Review*, 81 (June 1987), pp. 405-424.
4. See Verba, Nie, and Kim, *Participation and Political Equality*; Barnes, Kaase, et al., *Political Action*.
5. In addition to the references in the previous notes

- in this chapter, see Robert Lane, *Political Life* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1959); and Alex Inkeles and David H. Smith, *Becoming Modern* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).
6. See High Hecló, Arnold Heidenheimer, and Carolyn Teich Adams, *Comparative Public Policy*, 3rd. ed. (New York: St. Martin's Press, 1990), p. 191.
 7. Archie Brown and Jack Cray, *Political Culture and Political Change in Communist States* (New York: Holmes & Meier, 1977), *passim*.
 8. See, for example, Seymour Martin Lipset, *Political Man* (London: Mercury Books, 1963); Harry Eckstein, *A Theory of Stable Democracy* (Princeton, N.J.: Center of International Studies, Princeton University Press, 1961); Almond and Verba, *Civic Culture*.
 9. Robert A. Dahl, *After the Revolution*, 2nd ed. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990). Also see his *Democracy and Its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989).
 10. For a description of the majoritarian and nonmajoritarian practices, see Arendt Lijphart, *Democracies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984). For some evidence of the advantages of nonmajoritarian constitutions and party systems in inhibiting violence and channeling participation through legitimate political channels in democracies, see G. Bingham Powell, *Contemporary Democracies* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), chs. 4, 6, 10.
 11. See the general review of many studies by Robert Putnam, *The Comparative Study of Political Elites* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976).
 12. See Powell, *Contemporary Democracies*, ch. 7; and Lawrence C. Dodd, *Coalitions in Parliamentary Governments* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).
 13. There is a fascinating variety in the democratic transitions, in historical background, culture, economic development, political structure, and the strategic decisions of elites. For some of the emerging analyses of these trends by political scientists, see Nancy Bermeo, "Rethinking Regime Change," *Comparative Politics* (April 1990), pp. 359 ff; Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986); Robert A. Pastor, ed., *Democracy in the Americas* (New York: Holmes & Meier, 1989); Seymour Martin Lipset, "Political Renewal on the Left: A Comparative Perspective" (Washington, D.C.: Progressive Policy Institute, January 1990). Also see the essays in Myron Weiner and Ergun Özbudun, *Competitive Elections in Developing Countries* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1987).

الفصل الخامس

مجموعات المصالح وتجميع المصالح



مجموعات المصالح وتجميع المصالح

لكل نظام سياسي طريقة ما في صياغة مطالبه والاستجابة لها. وكما رأينا في الفصل الرابع فإن أبسط صور توضيح المصالح هي ان يتقدم الفرد بالتماس أو طلب لاحد اعضاء المجلس البلدي، أو الهيئة التشريعية، أو مدير الناحية، أو المسؤول الضريبي، أو كما في الانظمة التقليدية: إلى عمدة القرية، أو شيخ القبيلة.

وقد نظمت مصالح الجماعات على اساس الانتساب إلى قبيلة، أو عرق أو الاصل القومي، أو الدين، أو قضايا سياسية. واقوى هذه المجموعات عادة، و أكبرها واوفرها مالاً هي تلك التي تقوم على اساس المهنة أو الحرفة، لان سبل عيش الرجال والنساء وحياتهم العملية تتأثر بشكل فوري بالسياسات والأعمال الحكومية. ومعظم الدول التي تصرح بمثل هذه النشاطات لديها نقابات عمال، واتحاد صناعيين، واتحادات مزارعين، ونقابات أطباء، ومحامين، ومهندسين، ومدرسين.

خلال المئة عام الماضية، أو مايقارب ذلك، حين اصبحت المجتمعات صناعية، واتسع هدف نشاط الحكومة، نمت مصالح المجموعات من حيث الكم والنوع بمقدار النمو الصناعي نفسه. فمراكز ادارة مجموعات المصالح تعد في بعض الاحيان بالآلاف، قد تجدها في العواصم مثل لندن، وواشنطن، وباريس، وبون، وروما. وبعض مراكز الادارة هذه تقيم في مبانٍ تضاها في فخامتها مباني اكبر الوكالات الحكومية. وقد تنشط مجموعات المصالح، في الدول التي لديها حكومات محلية قوية، على المستوى الاقليمي أو المحلي أيضاً.

أنواع مجموعات المصالح

تختلف مجموعات المصالح في البنية، والطراز، والتمويل، وقاعدة التأييد، اضافة إلى اشياء اخرى، وقد تؤثر هذه الاختلافات في أية أمة على سياساتها، واقتصادياتها، وحياتها الاجتماعية بقدر كبير.

وشبكات الراعي-الرعية / Patron - Client

قد يتصرف الفرد منفرداً في الاتصال بالمسؤولين السياسيين، وقد تكون هذه النشاطات، في بعض الأحيان، في غاية الأهمية. وقد رأينا في الجدول ٤-٢ أن الاتصال بالمسؤولين من أجل مسائل شخصية أو عائلية ضيقة من الأمور الدراجة في العالم الحديث. والواقع أن هذه النشاطات قد ازدادت في المجتمعات الصناعية المعقدة ذات الدوائر الحكومية الضخمة. لذلك قد يكون هناك زيادة أيضاً في جهود الأفراد لتوضيح آرائهم بالنسبة لقضايا أوسع، كأن يكتبوا إلى سيناتور دائرتهم عن السياسة الخارجية، أو يتصلوا بالمجلس المحلي لتحسين حيّهم. وقد تصبح القضايا الشخصية المحضة مهمة حين يعمل أناس كثيرون في حل مشكلة من النوع ذاته، أو حين يكون الفرد المتصل ذو نفوذ أكبر من أن يتم تجاهله، كأن يجذب ثري له مساهمات في الحملات الانتخابية انتباه أحد السياسيين إلى مشكلة شخصية، أو حين يطلب وزير في نظام ديكتاتوري خدمة لابنه. على أية حال، تصبح الجهود الفردية الرامية إلى توضيح المصالح في القضايا العامة مترابطة بشدة، ويرافقها عادة وعي جماعي، ونشاطات جماعية متقطعة. وهو ما سنناقشه في الجزء التالي.

والأهم من ذلك هو إيجاد شبكات من الأفراد المؤيدين من قبل قادة سياسيين، يحاولون جمع الاتباع عن طريق تبادل الخدمات والتأييد مع كل مواطن في الشبكة. فالسياسي يقدم المساعدات، مثل قص الشريط الأحمر، أو تأمين الفروض الحكومية، أو الخدمات، في مقابل أصوات المواطنين، أو مساعدتهم له في الحملات الانتخابية، أو المساهمة بتمويلها، أو تقديم خدمات شخصية. ويطلق على هذه الشبكات عادة اسم **شبكات المناصرة** أو **شبكات الراعي-الرعية** / Patronage Networks. وقد تبرز هذه الشبكات بشكل خاص في المجتمعات التي يعيش أفرادها على هامش اقتصادي ضيق، ولا تكون المنظمات الرسمية المختصة بمساعدتهم فعالة^(١). ووجود عدد كبير من المصالح المشتركة والترتيبات الشخصية بين السياسيين والاتباع المؤيدين، قد يجعل من الصعب بناء منظمات عريضة ومستقرة، لأن القادة قد ينتقلوا من منظمة أو حزب إلى آخر، ويأخذوا أتباعهم معهم.

أما في المجتمعات السلطوية، حيث تتخذ نخبة صغيرة من الناس معظم القرارات، وفي جميع المجتمعات التي تحظى البيروقراطية فيها بقوة أكبر فإن للشبكات الشخصية التي يبنها القادة الأفراد أهمية خاصة. وقد كتب الدارسون للسياسة السوفياتية عن شبكات المناصرة التي أسسها جوزيف ستالين، ونيكيتا خروتشوف، وليونيد برجنيف، وغيرهم من القادة عند صعودهم للسلطة، واثرت هذه الشبكات على سيرة القادة والاتباع^(٢). وشبكات المؤيدين الشخصيين هي نوع خاص من البنى السياسية، لأن أعضائها لا تجمعهم مصالح مشتركة لتقديم مطالب سياسية، بل إن ما يجمعهم هو مهارة القائد وقدرته على إرضاء حاجات أتباعه.

مجموعات المصالح العفوية هي اقرب ما تكون إلى مجموعات تتشكل بشكل عفوي حين يستجيب افراد كثيرون بشكل متماثل على وضع يسبب لهم الاحباط، أو خيبة الامل أو يثير مشاعرهم بقوة. وهي قضايا عابرة تثار وتهدأ فجأة، دون تنظيم أو تخطيط سابق. فحين يتعرض افراد لقهر طويل فقد يخرجوا فجأة إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم، كأن تجتاح المجتمع المحلي اشاعة عن قرار تعسفي جديد، أو اخبار عن تصرف للحكومة يمس اعمق مشاعرهم. وقد تتسبب أعمالهم في احداث عنف، لكن ذلك لا يحدث بالضرورة.

وقد يتفجر الاستياء الكامن في النفوس بسبب حادث أو ظهور قائد جديد، خاصة حيث لا تتواجد جماعات منظمة، أو حيث توجد منظمات لم تفلح في الحصول على تمثيل مناسب داخل النظام السياسي. وقد يتفجر هذا الغضب بطريقة غير متوقعة وتصعب السيطرة عليه. ففي العام ١٩٧٧ اجتاحت مصر الاضطرابات لان الحكومة زادت اسعار الغذاء المدعوم. وفي الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية حدثت اعتراضات عنيفة، كانت عفوية بشكل عام، في برلين الشرقية وهنغاريا في الخمسينات، وفي تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨، خلال فترة الاحتلال السوفياتي، وفي بولندا في الثمانينات. حين تشكلت نقابة العمال الحرة «التضامن» التي قمعتها الحكومة فيما بعد.

وتسجل بعض الانظمة السياسية، ومن ضمنها الولايات المتحدة، وفرنسا، وايطاليا، والهند، وبعض الدول العربية، معدلات مرتفعة من أعمال العنف هذه والتصرفات العفوية (انظر الجدول ٨-٨). وتمتاز بلدان اخرى بقلّة هذه الاضطرابات. وتساعد التقاليد وانواع التصرف العفوي على تحويل الاحباط إلى عمل. وفي فرنسا مارس المعترضون لمدة قرنين من الزمن وضع الحواجز في الطرق، منذ ثورة العام ١٧٨٩ العظيمة. وفي الولايات المتحدة تجمع زخم الشغب والاعتراضات في الستينات. حيث سجل عقد الستينات اعتراضات قدمت نماذج عن الأعمال السياسية العفوية التي حدثت في عدة مناطق يسكنها السود بعد اغتيال مارتن لوثر كينغ في العام ١٩٦٨، وفي العديد من الحرم الجامعية بعد الغزو الامريكي لكمبوديا في العام ١٩٧٠، والاضرابات غير المشروعة التي طالما ميزت نقابات العمال البريطانية، والتي حدثت مراراً في دول القارة الأوروبية مثل فرنسا، وايطاليا والسويد.

خلال العامين ١٩٨٨، ١٩٨٩ انتشرت في دول أوروبا الشرقية التجمعات، والاعتراضات، وأعمال الشغب المؤيدة للديموقراطية. فقد تفجر الاستياء الذي طال كبته في عدة مناطق حين تأكد للمواطنين بان الاتحاد السوفياتي لن يدعم بعد الان الانظمة المحلية المستبدة؛ وان العديد من هذه الانظمة قد فقدت الرغبة والدعم العسكري لسحق ذلك الاستياء. وحركت الاخبار عن نجاح أعمال المعارضة الاخرى الجهود وقدمت نموذجاً للقيام بأعمال مماثلة؛ وكان كل نجاح بمثابة تشجيع اضافي.

على أية حال يجب ان نكون حذرين في الانعتبر ما هو ناتج فعلاً عن تخطيط مفصل تنفذه مجموعات منظمة على أنه تصرف سياسي عفوي. فتظاهرات المزارعين في فرنسا وبريطانيا وفي مركز ادارة المجموعة الأوروبية في بروكسل يدين اغلبها للنقمة، والقليل منها للعفوية.

المجموعات غير المتحدة / Nonassociational Groups

المجموعات غير المتحدة مثلها مثل المجموعات العفوية نادراً ما تكون حسنة التنظيم، كما ان قيامها بنشاط هو مجرد حدث عارض. وتختلف عن المجموعات العفوية لانها تقوم على مصالح مشتركة عرقية، أو اقليمية، أو دينية، أو مهنية، أو حتى رابطة القربى. وبسبب من توصل الروابط الاقتصادية أو الثقافية فان للمجموعات غير المتحدة استمرارية اطول من المجموعات العفوية، على أية حال، قد تتصرف المجموعات الفرعية الموجودة ضمن مجموعات كبيرة غير متحدة (مثل السود، أو العمال) وكأنها مجموعة عفوية، كما في أعمال الشغب، والاعتراض، والمقاطعة التي تفجرت في العام ١٩٨٦ في عدة مدن جنوب أفريقية يقطنها السود احتجاجاً على سياسات الحكومة التعليمية. ومثلها أعمال الشغب التي اندلعت في كازخستان في العام ١٩٨٦ عندما استبدل قائد الحزب الاقليمي المسلم برئيس من اصل روسي.

هناك نوعان مهمان بشكل خاص من المجموعات غير المتحدة. احدها هو المجموعة الكبيرة جداً التي لم تنظم بشكل رسمي بعد. على الرغم من ان لدى اعضائها تصور، قد يكون غامضاً، لمصالحهم المشتركة. وقد يكون افضل مثال على ذلك، مجموعة مصالح المستهلكين، مثل جميع شاربي القهوة، لكن يمكن تصنيف العديد من المجموعات العرقية، والاقليمية، والمهنية ضمن هذه الفئة. والمشكلة في تنظيم هذه المجموعات، هي ان وجود مثل هذا العدد الكبير من الناس الذين يعانون من مشكلة صغيرة، يجعل من الصعب ايجاد قادة مستعدين لتكريس الجهود والوقت اللازم للتنظيم.

والنوع الثاني من المجموعات غير المتحدة هو المجموعات العرقية الفرعية، أو الاقتصادية، أو القروية، والتي يعرف الاعضاء فيها بعضهم بشكل شخصي. كما حدث في الاضطرابات العمالية الايطالية في الستينات والسبعينات من القرن الحالي، حيث كان يتم نشر العمال المهاجرين من جنوب ايطاليا للعمل في مصانع الشمال على شكل مجموعات تعتصم امام المصانع مقسمين حسب قراهم الأصلية^(٣). ولهذه المجموعات الصغيرة مزايا هامة قد تكون فعالة جداً في بعض المواقف السياسية. فاذا كانت الرابطة بين الاعضاء جيدة أو كانت اهداف الجماعة غير مألوفة أو غير شرعية، فقد تفضل ان تبقى غير رسمية، أو حتى غير علنية. والامثلة على نشاطات مثل هذه المجموعات، تتضمن تعطيل العمل وتقديم الالتماسات التي تطالب باجور افضل و اوضاع افضل في المستشفيات كالتى تقدم بها اطباء

مكسيكوسيتي في الستينات من القرن الحالي^(٤)؛ أو تقدم ملاك الاراضي الكبار بطلب لموظف حكومي كي يستمر في اعتماد تسعيرة القمح الرسمية، أو ان يطلب اقارب احد جباة الضرائب منه ان يخص أعمال العائلة بمعاملة تفضيلية. وكما يظهر من المثالين الاخيرين يكون لتوضيح المصالح الشخصية غالباً شرعية اكبر ومكانة ابرز لانها تستثير روابط المجموعة ومصالحها. وبالمثل، يستثير القادة مثل هذه الروابط عند بناء شبكات التأييد الشخصية.

المجموعات المؤسسية / Institutional Groups

تدعم الاحزاب السياسية، والمؤسسات الاقتصادية، والهيئات التشريعية، والجيش، والدوائر الحكومية، والكنائس في اغلب الاحيان المجموعات المؤسسية أو يكون لديها اعضاء يتولون مسؤولية خاصة، هي الضغط من خلف الكواليس. وهي مجموعات رسمية لها وظائف سياسية واجتماعية علاوة على وظيفتها في توضيح المصالح. لكن سواء كانت هذه المجموعات هيئات عامة، أو مجموعات صغيرة ضمن هذه الهيئات (مثل التكتلات التشريعية، أو زمر الضباط، أو الطبقات العليا أو الدنيا من الاكليروس، أو المراتب الدينية، والمكاتب الحكومية، أو المجموعات الحرفية، والزمر الايدولوجية في الدوائر الحكومية)، فانها تعبر عن مصالحها الخاصة أو تمثل مصالح مجموعات اخرى في المجتمع.

في فرنسا، كما في معظم المجتمعات المتقدمة، لا تستجيب الدوائر العسكرية للضغوط الخارجية؛ ففي غياب توجيهات سياسية فانها تتصرف كقوة مستقلة من تمثيل المصالح. وفي ايطاليا، تضطر المجموعات المشكّلة بشكل خاص لتوضيح المصالح لمنافسة مجموعات مؤسسية اخرى في اغلب الاحيان. وقد استخدمت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية نفوذها في السياسة الايطالية، حتى وان كانت اغلب تدخلاتها قد اتخذت شكل تعليم ديني. ففي العام ١٩٤٨ حث البابا والاساقفة المواطنين الكاثوليك مراراً وتكراراً على استخدام اصواتهم لهزيمة الاشتراكيين والشيوعيين، تحت تهديد تخطيئهم. وفي العام ١٩٧٨ شجب مؤتمر المجلس الدائم للاساقفة الايطاليين الماركسية والشيوعية، في تحذير ضد السماح للحزب الشيوعي بان يصبح عضواً في تجمع حكومي. وتسعى الكنيسة لان يكون لها نفوذ غير علني بان يقوم اعضاء من الاكليروس بزيارات لاصحاب المناصب العليا.

وحيث تكون مجموعات المصالح المؤسسية قوية، فسبب ذلك عادة هو القوة التي تزودهم بها قاعدتهم المؤسسية. ففي الانظمة السلطوية التي تمنع، أو على الاقل تسيطر على انواع المجموعات الاخرى، تلعب المجموعات المؤسسية دوراً كبيراً للغاية. وقد كان للمسؤولين التربويين، ومسؤولي الحزب والاجنحة، والقضاة، ومدراء المصانع، وضباط القوات المسلحة، والمجموعات المكونة من العديد من الاعضاء من قواعد مؤسسية اخرى، دوراً كبيراً في توضيح المصالح في الانظمة

الشيوعية^(٥). اما في المجتمعات غير الصناعية، التي ليس لديها سوى مجموعات متحدة قليلة. وحيث تفشل هذه المجموعات عادة في حشد التأييد اللازم، فإن الدور البارز الذي تلعبه المجموعات العسكرية. والمؤسسات الاقتصادية، واجنحة الحزب، والدوائر الحكومية معروف تماماً. وقد اشرنا إلى تكرار الانقلابات العسكرية في هذه المجتمعات (انظر الفصل الرابع). لكن حتى وان لم يستول العسكريون على السلطة مباشرة، فإن امكانية قيامهم بهذا العمل يفرض على الحكومة ان تنتبه تماماً لمطالبهم. وفي الديموقراطية الصناعية أيضاً، تفرض مصالح البيروقراطيات والشركات عليها استخدام مصادرها الضخمة والمعلومات الخاصة التي لديها للتأثير على السياسية. وفي الولايات المتحدة يتكون التجمع العسكري-الصناعي من موظفين في وزارة الدفاع والصناعات الدفاعية يشتركون معاً في تأييد النفقات الدفاعية.

مجموعات الزمالة / Associational Groups

تضم مجموعات الزمالة نقابات العمال، غرف التجارة، والاتحادات الصناعية والاتحادات العرقية، والدينية، والمجموعات المدنية. وتشكل هذه المنظمات بشكل صريح لتمثيل مصالح مجموعة معينة. ولديها اجراءات نظامية لتشكيل المصالح والمطالب، وغالباً ما توظف موظفين مختصين بدوام كامل.

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، يتكون الاتحاد البريطاني للحديد والفولاذ من مدراء الشركات الكبرى، ويتفاوض مع الحكومة في المسائل التي تخص صناعة الفولاذ. ويتضمن العمل السياسي الرئيسي لهذا الاتحاد المساومة خارج قنوات سياسات الحزب. ويلتقي ممثلو الاتحاد مع الموظفين الحكوميين لبحث اللوائح التنظيمية والمقترحات التشريعية. ويحاول أيضاً التأثير على الرأي العام من خلال حملات الدعاية، مثل تلك التي قام بها ضد تأمين صناعة الفولاذ^(٦).

وتؤثر مجموعات الزمالة - في البلاد التي يسمح لها فيها ان تزدهر- في تطوير انواع اخرى من المجموعات. وتؤمن لها قاعدتها التنظيمية ميزة على المجموعات غير المتحدة. وتعتبر اهدافها وتكتيكاتها مشروعة في المجتمع في اغلب الاحيان. وقد يكون لتمثيلها تشكيلة كبيرة من المجموعات والمصالح اثر كبير في الحد من تأثير المجموعات العفوية وغير المتحدة، والمجموعات المؤسسية.

وقد ابدي بعض المنظرين الديموقراطيين شكوكاً حول مجموعات «الضغط» المؤسسية مشددين على ان بعض مطالب هذه الجماعات وامتيازاتها قد تكون ضد المصلحة العامة، أو ضد مصالح المواطنين الاقل تنظيماً. ويؤكد الدارسون للسياسة الامريكية على «انحياز رجال الأعمال أو الطبقة الراقية إلى نظام مجموعات الضغط» في بعض الاحيان^(٧). وتدعم استطلاعات سلوك المواطنين هذا الرأي القائل بوجود

انحياز في نشاط المجموعة الأمريكية، لكن هذه الاستطلاعات تظهر أيضاً أن مجموعات الزمالة في الولايات المتحدة وفي بلاد أخرى يمكن أن تكون طريقاً للسياسة بالنسبة للمواطنين ذوي المصادر الفردية الأقل^(٨). كما أن وجود مجموعات زمالة يمكن أن يحل العديد من مشاكل الحشد والتنظيم التي قد يواجهها أفراد ساخطون لكنهم مشتتون^(٩). أضف إلى ذلك أنه يمكن لنشاط مجموعات الزمالة مساعدة المواطنين على تطوير خياراتهم وتوضيحها وتقديم معلومات هامة عن أحداث سياسية، وإيضاح مصالح المواطنين بشكل أوضح وادق مما تستطيع الأحزاب أو الانتخابات^(١٠).

باختصار لمجموعات الزمالة دور هام تلعبه في المجتمعات الديمقراطية ومن المشاكل التي يجب على الدول التي انضمت إلى المعسكر الديمقراطي حديثاً في أوروبا الشرقية أن تواجهها هي كيف تبني مجموعات زمالة غنية في مجتمعاتها التي طالما تعرضت الجماعات المنظمة فيها للكبت أو الرقابة. فهذه المجتمعات كانت تشكلها مجموعات المصالح المؤسسية العاملة ضمن الحزب الشيوعي أو الدوائر الحكومية. ومع انهيار مؤسسات الحزب الشيوعي، يمكن للمجموعات البيروقراطية أن تتحكم في توضيح المصالح مع تدخل متقطع من التجمعات العفوية أو التجمعات غير المتحدة، مع تحرر من قيود الأحزاب الجديدة أو الهيئات التشريعية. فعملية بناء تجمعات زمالة مستقلة جديدة توضح المصالح المتخصصة لمختلف فئات المواطنين هي قيد الانجاز وستكون هامة بالنسبة للعملية الديمقراطية.

انظمة مجموعات المصالح Interest Group Systems

لفتت الابحاث في مجال السياسات المقارنة الانتباه إلى العلاقة المنهجية بين مجموعات المصالح، وبين المجموعة ومؤسسات صنع السياسة الحكومية. ويسمح لنا التباين في انواع العلاقات ان نتحدث عن انظمة مصالح مختلفة في المجتمعات الحديثة. ففي المجتمعات الحديثة كلها اعداد كبيرة من مجموعات المصالح، لكن نمط العلاقة يختلف. ومن المفيد ان نفرق بين انظمة مجموعات المصالح التعددية / pluralist وانظمة مجموعات المصالح النقابية الديمقراطية / democratic corporatist، وانظمة مجموعات المصالح الموجهة / controlled.

وتمتاز انظمة مجموعات المصالح التعددية بانواع عدة من مجموعات الزمالة المستقلة. وهذا لا يعني ان هناك مجموعات زمالة مختلفة تمثل مختلف المصالح فحسب، مثل نقابات العمال، واتحادات العمل، والمجموعات المهنية، بل وتعني ان هناك فواصل تقسيم ضمن كل نوع من المصالح والعديد من النقابات العمالية، والعديد من اتحادات اصحاب العمل واتحادات الأعمال، والعديد من المجموعات العرقية، والمهنية، والمحلية - تضغط جميعها في وقت واحد بمطالب على صانعي السياسة والدوائر الحكومية التي تنفذها. وتكون بعض قطاعات المجتمع وطبقاته عادة افضل تنظيماً وتنسيقاً من قطاعات

اخرى، لكن التنسيق المكثف بين المجموعات نادر جداً والولايات المتحدة هي افضل مثال على انظمة مجموعات المصالح التعددية القوية، ويشار إلى كندا ونيوزيلندا أيضاً كأمثلة جيدة. اما بريطانيا، فعلى الرغم من ضخامة عدد المنتسبين لنقابات العمال، ورغم التنسيق الافضل بين الاتحادات الاقتصادية، فان معظم التحليلات تعتبرها فاشلة في المجال التعددي، والحال كذلك بالنسبة لليابان وفرنسا.

وتمتاز انظمة مجموعات المصالح النقابية الديموقراطية بالتنسيق الاوثق بين التنظيمات التي تتقدم بمطالب للمجموعات في قطاع معين من المجتمع. اضافة إلى ذلك، تشارك هذه المجموعات المنظمة بشكل مركزي مكثف وبشكل منهجي في صنع السياسة وتنفيذها. فهي تعمل بشكل منظم وقانوني مع الوكالات الحكومية، وبالتعاون عادة مع منظمات الاحزاب السياسية كشركاء في التفاوض على حل المشاكل السياسية. وافضل الحلول النقابية الديموقراطية التي تمت دراستها كانت في مجال المشاكل الاقتصادية. وقد حققت الدول التي لديها اتحادات «قمة» كبيرة وموحدة، سواء منها الاتحادات الاقتصادية أو اتحادات العمال، والتي تتفاوض فيما بينها وبين الحكومة، نتائج افضل من الدول ذات انظمة المجموعات التعددية، من ناحية الحفاظ على وظائف العمال في فترة كبح التضخم الاقتصادي في السبعينات واولئ الثمانينات. واكثر البلاد التي تنتشر فيها الانظمة التعددية هي النمسا، هولندا، والدول الاسكندنافية، أي النرويج والسويد. وثمة توجه قوى نحو الديموقراطية النقابية في بلاد مثل المانيا والدنمارك^(١١).

ونظراً لان قطاعات المجتمع المختلفة قد تتباين في مجموعات مصالحها المنظمة وفي علاقاتها الحكومية، فان علينا ان نحذر الافراط بالتعميم بالنسبة لانظمة مجموعات المصالح. على أية حال، يظهر الجدول ٥-١ الفروقات الكبيرة في تنظم الحركات العمالية في بعض الدول الواردة في هذا الكتاب، علاوة على بعض الامثلة النقابية البحتة. وقد رتبت البلدان حسب معدل النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة المنتسبة إلى الاتحادات. وتظهر هذه النسبة في العمود ٣. ونرى ان حوالي ٧٠ بالمئة من مجموع القوى العاملة في السويد منظم في اتحادات نقابية. ولهذه النقابات روابط متينة مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي. اضافة إلى ذلك، وكما يظهر في العمود ٤ فان الحركة العمالية في السويد موحدة نسبياً، مسجلة ٨ من ١٠ نقاط (وفي بعض البلدان مثل النرويج، والدانمارك، والنمسا، فان نصف مجموع القوى العاملة أو اكثر منظم في نقابات ذات مركزية شديدة).

اما في بريطانيا، فان ما يقارب ٤٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة منظم في نقابات، لكن التنسيق بين هذه النقابات ليس في مستوى تنسيق الدول النقابية الديموقراطية. فالنقابات الاعضاء في مجلس نقابات العمال البريطاني لديها تقليد قوي في الاستقلالية الفردية، كما انها بحد ذاتها غير مركزية نسبياً. فعدم صمود الاتفاق الذي تم حسب الطراز النقابي الديموقراطي لضبط الاجور والاسعار، والذي تم

التفاوض عليه في اواسط السبعينات. يعود بشكل جزئي إلى هذا السبب. فالمفاوضون المركزيون لم يستطيعوا اجبار المنظمات النقابية المحلية على المصادقة على الاتفاقات، خاصة بسبب تدهور الدخل الحقيقي. ولألمانيا (الغربية) مستوى منخفض نوعاً ما من الانتساب لعضوية النقابات، حوالي ثلث القوى العاملة. لكن النقابات الألمانية ذات تنسيق جيد نسبياً وقد تمكنت من التفاوض على سياسات الاجور مع ممثلي قطاعات الأعمال والحكومة.

ويبين الجدول ٥-١ ان العضوية في النقابات في الولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان منخفضة نسبياً، وبمعدل يقل عن عامل واحد من كل اربعة منتسب للنقابات. علاوة على ذلك، فان الحركات العمالية ذاتها متشرذمة نسبياً وغير مركزية. وفي هذه البلدان توجد بضعة تقاليد من «المشاركة الاجتماعية» بين الحكومة، والنقابات، واتحادات اصحاب العمل. وفي مجال سياسة العمل، فان انظمة مجموعات المصالح هذه هي على الاقل شديدة التعددية وليست نقابية ديموقراطية. الا اننا قد نجد ترتيبات من الطراز النقابي الديموقراطي في اليابان في حالة بعض مجموعات المصالح (انظر الفصل الثاني عشر).

في بعض الانظمة الديموقراطية، مثل فرنسا وايطاليا، تدار مجموعات الزمالة مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين من قبل الحزب الشيوعي أو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وتميل هذه المجموعات، عادة، إلى حشد التأييد للأحزاب السياسية أو المؤسسات الاجتماعية التي تسيطر عليها. ولعدم الاستقلالية هذه عواقب خطيرة على السياسة. فانكار حرية التعبير على مجموعات المصالح قد يؤدي إلى تفجر العنف. كما ان اخضاع مجموعات المصالح للأحزاب قد يحد من ملائمة العملية السياسية لمتطلباتها. على أية حال، يبدو ان اشكال التبعية للأحزاب هذه في طريقها إلى الزوال.

اخيراً، تكون المجموعات المنظمة، في انظمة مجموعات المصالح الموجهة، مخترقة ومسيطر عليها من قبل مؤسسات أخرى، مثل الأحزاب والدوائر الحكومية. وأفضل مثال على ذلك الانظمة الشيوعية التقليدية حيث تخترق تنظيمات الحزب المسيطر جميع طبقات المجتمع وتمارس رقابة شديدة على مجموعات الزمالة المماثلة كلها، بمجرد ان يسمح بتشكيلها. وعلى سبيل المثال، تخضع النقابات والاتحادات الشبابية خضوعاً تاماً للحزب الشيوعي، ولايسمح لها الا نادراً ببيان مصالح مستقلة لعضائها. وكانت هذه الرقابة تمارس في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية؛ ومازالت تمارس في الصين وكوبا. كما ان الانظمة النقابية السلطوية / Authoritarian corporatist systems الموجودة في الدول غير الشيوعية، مثل اسبانياً ما قبل الديموقراطية، والبرازيل، والمكسيك، تشجع الرقابة المشددة على مجموعات المصالح. وكان توضيح المصالح مقصوراً على قادة المجموعات الرسميين، الذين يستطيعون استخدام مراكزهم لدى المؤسسات السياسية كقاعدة للتعبير عن مطالبهم. كما سبق

ولاحظنا فإن العديد من مجموعات المصالح المؤسسية قد تظهر في هذه المجتمعات خاصة في بعض اجنحة الحزب أو الدوائر الحكومية، مثل الجيش اضافة إلى ظهور المجموعات غير المتحدة غير الرسمية.

الوصول إلى اصحاب النفوذ

يجب ان تكون مجموعات المصالح قادرة على الوصول إلى صانعي السياسة الرئيسيين كي تكون فعالة. وقد تكون المجموعات قادرة على التعبير عن مصالح اعضائها ومع ذلك تفشل في التأثير على صانعي السياسة أو اختراقهم. وتختلف الانظمة السياسية في طريقة تنظيمها وتوزيعها للسلطات السياسية. وتختلف مجموعات المصالح في التكتيكات التي تستخدمها كي تتمكن من الوصول إلى الممسكين بزمام الامور. وتتشكل تكتيكاتها، جزئياً، حسب الفرص التي تتيحها لها بنية مصدر صنع السياسة، علاوة على قيمها الخاصة وخياراتها.

ومن المفيد ان نميز بين الوسائل المشروعة أو قنوات الدخول السياسي / channels of political access الدستورية (مثل وسائل الاعلام، والاحزاب، والهيئات التشريعية)، والوسائل غير المشروعة، قنوات الدخول القسرية / coercive access channels فهذه القنوات تتوافق مع النوعين الرئيسيين من المصادر السياسية التي يمكن استخدامها لاجبار النخبة على التجاوب. النوع الأول تقرة البنية الشرعية للحكومة، التي تعين المصادر المستخدمة في صنع السياسة. وفي النظام السياسي الديمقراطي، قد تكون المصادر المناسبة تصويت في الجمعية الوطنية. وقد تحاول مجموعات مختلفة ان تسيطر على عملية التصويت بالتأثير على الاحزاب الفائزة في الانتخابات، أو الناخبين الذين اختاروهم، أو من خلال المساومة، أو الاقناع، أو الوعود بتأييد شاغل المنصب. علي أية حال، يبقى العنف المباشر كنوع ثانٍ من المصادر، أحد القنوات القسرية للدخول بالنسبة للأفراد أو المجموعات التي تشعر انها عديمة الحيلة من دون هذه الوسيلة.

فان لم تتوفر سوى قناة مشروعة واحدة كمدخل سياسي، كما في الانظمة السياسية التي يسيطر فيها حزب واحد، يصبح من الصعب على جميع المجموعات ان يكون لها مدخل. فالمطالب التي تبث من خلال تلك القناة قد تحرّف في أثناء نقلها إلى صانعي القرار الرئيسيين. وبذا يمنع القادة من الحصول على معلومات عن حاجات ومطالب مجموعات هامة. ويمكن ان تؤدي هذه الصور المضللة، على المدى الطويل، إلى حسابات خاطئة من قبل القيادة، وإلى اضطراب المجموعات الساخطة التي قد تلجأ إلى العنف.

الجدول ٥-١

انظمة مجموعات المصالح في النقابات العمالية

نوع النظام	النسبة المئوية للمنتسبين إلى النقابات من القوى العاملة ١٩٦٥-١٩٨٠	مستوى الوحدة التنظيمية للعمل مقياس من عشر نقاط	البلد
ديموقراطي			
نقابي	٧٠	٨	السويد
	٥٠	١٠	النمسا
مختلط	٢٣	٨	المانيا الغربية
	٤٥	٤	بريطانيا
تعددي	٢٤	٢	فرنسا
	٢١	٤	الولايات المتحدة
	١٦	٢	اليابان

Source: Adapted from David R. Cameron, in John Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 165.

قنوات الوصول المشروعة

العلاقات الشخصية هي واحدة من الوسائل الهامة للوصول إلى النخبة السياسية في جميع المجتمعات - استخدام الروابط العائلية، أو المدرسية، أو المحلية، أو الاجتماعية. ومن الأمثلة الجيدة شبكة المعلومات التي تتناقلها صفوفة المجتمع البريطاني ويعود اصلها إلى زمالة الدراسة في كليات ايتون أو هارو، أو الكليات الجامعية في اوكسفورد أو كامبردج. ومثل ذلك في اليابان، حيث يتولى العديد من خريجي مدرسة الحقوق في جامعة طوكيو مراكز عليا من بين افراد النخبة السياسية والبيروقراطية، وهم قادرون على التعاون والعمل معاً بانسجام بفضل هذه العلاقات الشخصية.

ومع ان العلاقات الشخصية مستخدمة على نطاق واسع في اوساط المجموعات غير المتحدة لتمثيل العلاقات العائلية أو الاقليمية، فانها تخدم مجموعات اخري أيضاً. والاتصال وجهاً لوجه هو واحد من اكثر الوسائل فعالية في تشكيل التوجهات ونقل الرسائل. فللمطالب التي يتم نقلها عن طريق صديق أو جار وزن اكبر بكثير من رسالة رسمية يبعث بها شخص غريب. وتلقى العلاقات الشخصية، حتى في الانظمة السياسية الحديثة رعاية فائقة عادة. وفي واشنطن، د.سي. أصبح عمل ارشاد مجموعات المصالح والافراد إلى مشاكل الوصول مهنة تستلزم جهوداً بدوام كامل يقوم بها اشخاص لديهم صلات شخصية مع متنفذين في الحكومة.

وتشكل وسائل الاعلام - التلفزيون، والراديو، والصحف، والمجلات - قناة دخول هامة في المجتمعات الديموقراطية. وتبذل مجموعات المصالح الكثير من الجهود لترى ان مصالحها تلقى اهتماماً ايجابياً في وسائل الاعلام. وتستذكر بعض مجموعات المصالح، مثل منظمات المتقاعدين، سجل خدمتها عند التقدم بمطالب، علاوة على بيان وجهات نظرها في سياسات معينة. وحين تحظى قضية ما باهتمام وسائل الاعلام الوطنية، تكتسب الرسالة الموجهة إلى صانعي السياسة وزناً اضافياً، لانهم يعلمون بأن ملايين الناخبين قد اصبحت لديهم حساسية نحو الموضوع. اضيف إلى ذلك، تعتقد مجموعات المصالح بان الاخبار «الموضوعية» في المجتمعات المنفتحة لها مصداقية افضل من الرسائل الموجهة. على أية حال، قد تؤدي الفوضى التي تخلفها الاعداد الكبيرة من الرسائل، وعدم وضوح وجهة معينة لها إلى الحد من فاعلية وسائل الاعلام بالنسبة لمجموعات المصالح الاقل أهمية.

ويمكن لوسائل الاعلام ان تلعب دوراً هاماً في حشد التأييد لجهود مجموعات المصالح، تؤدي إلى جعل المواطنين يتبرعون بالمال والوقت، علاوة على التعاطف العفوي من قبل بعض المواطنين مع مطالب هذه المجموعات. وقد ادى انفلات السيطرة الحكومية على وسائل الاعلام في الانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي إلى اعطاء الحركة الديموقراطية دفعة هائلة. حيث ساعدت التقارير عن فشل السياسة الاقتصادية، والبيئية وفي مجال الخدمات الاجتماعية إلى تقويض شرعية الانظمة التي كانت تتولى السلطة. وزادت التقارير عن نجاح الاعتراضات والتظاهرات في اجزاء اخرى

من البلد، أو في بلدان أخرى، من ثقة المتظاهرين في كل مكان. وساعدت كثرة الأعمال العفوية، والمنظمة، التي شجعتها تقارير وسائل الاعلام على اقناع السلطات بأن التأييد الشعبي لها قد تلاشى.

يمكن للأحزاب السياسية ان تكون قناة وصول مشروع وهامة، لكن هناك عدة عوامل تحد من فائدتها. فالاحزاب ذات الايدولوجية المتشددة، ذات البنية الهرمية / hierarchical مثل معظم الاحزاب الشيوعية تميل إلى توجيه مصالح المجموعات التابعة لها، بدلاً من أن تنقل مطالب مجموعات المصالح. اما المنظمات الحزبية اللامركزية، مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة، فقد تكون اقل عوناً من اعضاء في السلطة التشريعية، أو تكتل من المشرعين، سواء كانت داخل أو خارج منظومة الهيئة التشريعية. وفي دول مثل بريطانيا، تعتبر المكونات المختلفة للمنظومة الحزبية، خاصة اللجان البرلمانية، قنوات هامة لنقل المطالب إلى مجلس الوزراء، والحزب الذي يتولى السلطة. وفي دول مثل المكسيك، حيث يسيطر على النظام السياسي حزب واحد ذو بنية غير ثابتة، فان الحزب يؤمن قناة حيوية لايضاح العديد من المصالح.

الهيئات التشريعية هي هدف عام لنشاطات مجموعات المصالح. وتتضمن تكتيكات الكولسة / lobbying الظهور والشهادة امام اللجان التشريعية، وتقديم المعلومات لاعضاء الهيئة التشريعية، والنشاطات المماثلة الاخرى. وتنهض لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة بحملة من المساهمات لأعضاء في الكونغرس وتكون متأكدة عادة من انها ستحظى ببعض الاهتمام السياسي، أما في بريطانيا وفرنسا، فان الانضباط الحزبي القوي في الهيئات التشريعية واللجان المتفرعة عنها يقلل من اهمية اعضاء البرلمان أو اللجان البرلمانية كقنوات اتصال لمجموعات المصالح. اما في المانيا والعديد من الدول الأوروبية الديمقراطية فان وجود لجان قوية، و/ أو أن السلطة التي تتقاسمها عدة احزاب، يشجع مجموعات المصالح على استخدامها كقنوات اتصال. اما في الولايات المتحدة فان انفلات الانضباط الحزبي ولا مركزية اللجان التي تعتبر مصدراً للعديد من التشريعات، يجعل من الكونغرس هدفاً رئيسياً لجهود مجموعات المصالح.

الدوائر الحكومية هي قنوات اتصال رئيسية في معظم الانظمة السياسية. وقد يكون الاتصال مع الدوائر الحكومية مهماً بشكل خاص ان كان لتلك الدوائر سلطة صنع السياسة، أو كانت المجموعات مهتمة بتشكيل الاجراءات اكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي، أو اذا كانت المصالح ضيقة وتهتم عدداً قليلاً من المواطنين بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، اظهرت دراسة حول قنوات الاتصال التي تستخدمها المجموعات في بيرمنغهام- بريطانيا، ان الاتحادات تميل، في القضايا العامة المتعلقة بالطبقات، أو المجموعات العرقية، أو مجموعات المستهلكين، إلى العمل من خلال الاحزاب السياسية. وفيما يخص القضايا الاضيق التي تهتم مجموعات قليلة اخرى، أو القضايا التي هي موضع نزاع سياسي اقل، فان الاتحادات تميل إلى التوجه إلى الدائرة الحكومية المختصة (١٢).

قد تكون **تظاهرات الاعتراض**، والاضرابات، وغيرها من الاشكال غير العنيفة، ادوات ضغط مباشر ومثير علي الحكومة، وقد تعتبر تكتيكات مشروعة أو غير مشروعة، ويعتمد ذلك على النظام السياسي صاحب العلاقة. وقد تكون هذه التظاهرات أعمالاً فورية لمجموعات عفوية، أو كما يحدث في اغلب الاحيان، لجوء إلى قنوات أقل تقليدية تدبره مجموعات منظمة. وقد تكون تظاهرات الاعتراض، في المجتمعات الديمقراطية بمثابة جهود لحشد التأييد الشعبي - وبالتالي تأييد انتخابي - لقضية المجموعة. ومن الامثلة على هذه النشاطات التظاهرات في الولايات المتحدة ضد حرب فيتنام ومن اجل الحقوق المدنية. ولمثل هذه التظاهرات في المجتمعات غير الديمقراطية معانٍ أكثر خطورة وتمثل، ربما، درجة شديدة من الاستياء بقنوات بديلة. وكما رأينا في الفصل الرابع، فإن المعارضة السلمية دارجة أكثر في المجتمعات الديمقراطية. وسبب ذلك دون شك، هو تشدد الانظمة السلطوية في مراقبة نشاطات المعارضة والابلاغ عنها.

ثمة وصف مناسب لتظاهرات الاعتراض وهو انها تكتيك العاجزين في المجتمع، الذين ليس لديهم مدخل، أو امكانية في التأثير على صانعي السياسة بالطرق التقليدية، من خلال حزب، أو سلطة تشريعية، أو دوائر حكومية^(١٣). ولانها تكتيك العاجزين، فإن التظاهرات تجذب بشكل خاص الشباب ومجموعات الاقليات الذين ليسوا من ضمن النخبة. والاعتراض هو احد التكتيكات المفضلة للمجموعات التي تركز روابطها الايدولوجية على تحدي النظام السياسي والاجتماعي القائم^(١٤). ومع ذلك، ومنذ السبعينات ازداد تقبل تظاهرات الاعتراض كوسيلة مشروعة، تستخدم كطريقة تقليدية لتوضيح المصالح من قبل من يشعرون بان الاحزاب النظامية والوكالات الحكومية قد اصمّت اذانها عن شكاواهم. وقد يكمل الاعتراض قنوات اخرى، خاصة للفت انتباه وسائل الاعلام، في عصر دخل فيه التلفزيون إلى كل بيت. وهكذا نرى ان اطباء في باريس، وموظفين مدنيين في السويد، «وفهود رماديين» في امريكا، يستخدمون التكتيكات التي اقتصررت في يوم من الأيام على الطلبة والاقليات:

القنوات والتكتيكات القسرية

يرى معظم الدارسين الذين كتبوا عن هذا الموضوع ان أعمال العنف الجماعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصفات المجتمع والظروف السائدة فيه. وقد طور تيد روبرت غور، في دراسة له حول الصراع المدني، مفهوماً عن **الحرمان النسبي** / relative deprivation يشرح الاحباط والاستياء الذي يدفع الشعب إلى التصرف بعدوانية. ويعرف غور الحرمان النسبي بانه «التناقض بين توقعات الناس فيما يخص المنافع والاضاع المعيشية التي يتطلعون اليها من جهة، وقيمة قدراتهم، من جهة اخرى - أي مدى القدرة التي يعتقدون انها تسمح لهم بالحصول على تلك المنافع والاضاع»^(١٥). ويقود الإحساس بالحرمان النسبي إلى الاحباط والغضب، ويطلق العنف العدواني هذه المشاعر.

والاحساس بالحرمان النسبي ليس سوى مصدر واحد. فكلما ازداد الاستياء والغضب الموجودان، كلما ازدادت فرص العنف الجماعي. لكن هناك شروط هامة ايضاً. فسوف يميل الناس إلى العنف اذا اعتقدوا ان له ما يبرره، وانه سيقود إلى النجاح اذا ما اعتقدوا بان حكومتهم غير شرعية وانها سبب تعاستهم، فسيتجهون إلى العنف السياسي ان لم تكن ثمة وسائل اخرى لاحداث تغيير. ولهذا السبب فان من مسؤولية الحكومة ومؤسساتها ان توفر بدائل سلمية للعنف تكون اداة للتغيير.

يجب ألا يعمينا هذا التحليل العام حول العنف، عن الفوارق بين نوعين من النشاطات السياسية العنيفة. الشغب / riot مثلاً، يتضمن تعبيراً عفويماً عن غضب أو استياء جماعي من قبل مجموعة من المواطنين. ومع ان الشغب قد نبذ دوماً كعمل منحرف واحمق يقوم به رعاع المجتمع، فقد اظهرت دراسات حديثة ان المشاغبين يختلفون كثيراً في دوافعهم، وسلوكياتهم، وخلفيتهم الاجتماعية^(١٦). ويبدو ان معظم أعمال الشغب تتبع نمطاً واحداً محدد المعالم، كأن يقتصر التدمير أو العنف على مناطق أو اهداف معينة. وغالباً ما تكون أعمال الشغب موجهة ضد الممتلكات اكثر من الاشخاص، كما نشاهد في أعمال الشغب التي تجري داخل احياء الغيتو الامريكية، حيث يكون سبب الغالبية العظمى من حوادث الوفاة هو القوات غير المدربة التي تسعى لاستعادة الامن والنظام، وليس المشاغبين. ويبدو الحرمان النسبي سبباً رئيسياً من أسباب الشغب، لكن التعبير عن الاحباط ليس بلاهدف كما افترض البعض في احيان كثيرة.

بينما يمكننا القول ان الحرمان قد يشعل الاستياء، فان الاضرابات / strikes والاعتصامات / obstructions علاوة على العديد من التظاهرات العنيفة التي توصف خطأ بالشغب- تتولاها عادة اتحادات حسنة التنظيم أو مجموعات مؤسساتية. وحسبما تقول آن ولتر، على سبيل المثال، فان الاعتراضات الشعبية التي حدثت في اندونيسيا خلال حكم سوكارنو كانت مسرحية مرتبة «تم التحريض عليها، واثارتها والتخطيط لها من قبل عضو أو عدة اعضاء من النخبة»، بهدف اختبار قوتهم، واكتساب التأييد من الصامتين، وتخويف الاخرين من الانضمام إلى المعارضة، وتحدي السلطات العليا^(١٧). ويقول جيمس باين ان تظاهرات العنف وأعمال الشغب التي جرت في ظل النظام المدني في البيرو في اوائل الستينات كانت «كلها جزء من طريقة البيرو، ولم تكن مجرد حوادث خارجية بغیضة». فقد وجدت نقابات العمال بشكل خاص، ان تلك التكتيكات حيوية لبقائها^(١٨).

ويختلف تأثير الاضرابات والاعتصامات باختلاف مشروعية الحكومة والضغط القسري من الجماعات الاخرى. فالاضرابات العامة التي حدثت في بلجيكا في بدايات القرن الحالي كانت ذات اثر في توسيع حق الاقتراع، لكنها كانت فشلاً كارثياً بالنسبة للمنظمات التي تبنت الاقتراح في ايطاليا ١٩٢٢، وبريطانيا ١٩٢٧. ومثل الاضراب الشامل لسائقي الشاحنات الذي ساعد على اسقاط الحكومة التشيلية خلال العامين ١٩٧٢-١٩٧٣. تترك هذه الأعمال الفاشلة عادة مرارة عميقة في المجتمعات. وفي بداية

الستينات، تساهلت الحكومة الفرنسية مع تكتيكات الفلاحين والمزارعين في احتلال المباني العامة واقامة الحواجز على الطرق، وما شابه ذلك. ويعود السبب، جزئياً، إلى ان الحكومة كانت مهددة بالارهاب من قبل المجموعات اليمينية في الجيش، والاستياء العام وحاجتها الماسة إلى تأييد الفلاحين. لكن في نهاية الستينات، كان هناك نظام اقوى تمكن من تجاهل اعتصامات الفلاحين أو قمعها^(١٩). الا انها اضطرت إلى تقديم تنازلات اكبر لاضرابات العمال التي اغلقت فرنسا عملياً لمدة شهر في العام ١٩٦٨. والاكثر اثاراً هي الاضرابات، والاعتصامات، والتظاهرات التي جرت في أوروبا الشرقية في العامين ١٩٨٩، ١٩٩٠، التي تشبه حركة سلطة الشعب الغلبينية السابقة، والتي نجحت نجاحاً كاسحاً ضد الانظمة التي فقدت شرعيتها.

واخيراً، هناك الارهاب / terrorism، ويتضمن عمليات الاغتيال، والهجمات المسلحة ضد جماعات اخري أو ضد مسؤولي الحكومة، وفي بعض المجتمعات استخدمت اراقة الدماء كتكتيك لايضاح المصالح. ويعكس استخدام الارهاب عادة رغبة بعض الجماعات في تغيير قواعد اللعبة السياسية. فالمأسي في ايرلندا الشمالية، وعمليات الاختطاف والهجمات التي تشنها بعض المجموعات في الشرق الاوسط في محاولة لتضخيم وضع الفلسطينيين، وتفجر الأعمال الارهابية في ايطاليا في السبعينات تثبت الاستمرار في استخدام هذه التكتيكات.

اما تكتيكات الارهاب السياسي فانها نادراً ما تنجح من دون مساندة واسعة النطاق للجماعات الارهابية من قبل جموع المواطنين؛ كما في بعض الحركات الاستقلالية. والعنف المفرط الشامل قد يدمر نظاماً ديموقراطياً، ويؤدي إلى تقليص الحقوق المدنية، أو حتى إلى التدخل العسكري حين يشعر العديد من المواطنين والقادة ان أي بديل اخر قد يؤدي إلى المزيد من العنف. ويفشل ارهاب المجموعات الصغيرة عادة، حين تواجهه قيادة ديموقراطية موحدة^(٢٠)، وهذا النوع من العنف يخسر غالباً التعاطف اللازم معه، اذا كانت قضية المجموعات مما يلاقي تجاوباً.

المنظور السياسي لتوضيح المصالح

كما سبق واشرنا في الفصل الأول، فان علينا النظر إلى البنى التي تنجز الوظائف السياسية من زاوية الاجراءات السياسية والمنظور السياسي. فاذا اردنا ان نفهم كيف تتشكل السياسات، فلانحتاج إلى معرفة أي المجموعات هي التي توضح المصالح فحسب، بل وماهية الخيارات التي يعبرون عنها في العملية السياسية. فالعديد من مجموعات الزمالة ذات المصلحة تتخصص في مجال سياسي واحد. كما انه قد يكون من غير السهل تبين اهتمامات مجموعات المصالح الاخرى، مثل المجموعات العفوية أو المؤسساتية، الا انها مهمة بالقدر نفسه بالنسبة للعملية السياسية.

العملية السياسية والمنظور السياسي لتوضيح المصالح

امثلة على توضيح المصالح في مجالات سياسية مختلفة				
انواع مجموعات المصالح	سياسة جمع الاموال المحلية	سياسة توزيع الاموال المحلية	الهياسة التنظيمية المحلية	السياسة الدولية
الافراد	العائلات الفلاحية تطلب من راعيها العميون على قانون الضرائب	العمال النمساويون يطلبون من مسؤولي الحزب مساعدات لاسكان	الشؤون العائلية في الولايات المتحدة تسعى للتخفيف من مستويات التلوث	العمال البريطانيون يكتبون لاعضاء البرلمان ضد السوق المشتركة
المجموعات العنقوية	النساء النيجيريات يقمن بأعمال شغب بسبب اشاعات عن الضرائب (في الخمسينات) (*)	العمال البولنديون يضربون احتجاجاً على اسعار الخبز	الفنزويليون يضربون احتجاجاً على الديكتاتورية ١٩٥٨ (*)	الطلاب الامريكيون يتظاهرون ضد سياسة جنوب أفريقيا ١٩٨٦
المجموعات غير المتحدة	قيادة الأعمال المكسيكيون يناقشون الضرائب مع الرئيس	المؤتمر الحزبي للامريكيين السود في الكونغرس يطالب بوظائف للاقلييات	اليهود السوفيات يطالبون بحرية الهجرة من الاتحاد السوفياتي	فروع العائلة المالكة السعودية تحبذ فرض حظر على تصدير النفط
المجموعات المؤسساتية	الجامعات الامريكية تحث على ابقاء المساعدات مقطوعة من الضرائب، ١٩٨٦	سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة يقترح مغالقة جديدة على الانهيار	قادة الكنيسة الانجيلية يطالبون بوضع حد للاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٨٦	اجنحة المكتب السياسي السوفياتي تحبذ الانسحاب من افغانستان ١٩٨٦
مجموعات الزمالة	مجموعات الطلاب الفرنسيين يعترضون ضد فرض الحكومة زيادة على رسوم التعليم ١٩٨٦ (**)	الاتحاد الطبي البريطاني يفاوض على اجور الخدمات الصحية	بائعو الادوية بالتجزئة في الولايات المتحدة ينشطون خلف الكواليس لتميرير قوانين تجارية منصفة	مجموعات شرق أوسطية تشن هجمات ارهابية للاعتراض على سياسات إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان (*)
* استخدام تكتيكات قسرية وغير دستورية كقنوات دخول ** استخدام اساليب قسرية من قبل بعض العناصر أو الجماعات الفرعية				

يعطينا الجدول ٥-٢ نظرة شاملة على أوضاع المصالح. ويشير العمود الأول إلى أنواع مجموعات المصالح الشائعة في المجتمعات الحديثة. ويقدم العمود الثاني أمثلة عن توضيح المصالح على كل نوع في المجال السياسي الخاص به: جمع المصادر، وتوزيع المصادر، والسياسات التنظيمية على النطاق المحلي، وبضعة أمثلة عن السياسات الدولية. وبعدها آخر تقدمه الرموز التي تبين متى استخدمت الطرق القسرية، والطرق غير المشروعة، بدلاً من الطرق الدستورية. وتعطينا الدراسة المتمعنة لكل حالة تصنيفاً أكثر دقة لطرق الدخول مثل تمثيل النخبة من قبل أعضاء الكونغرس الأمريكيين السود، واستخدام قنوات الحزب من قبل الكنيسة الكاثوليكية الإيطالية، واستخدام الإرهاب من قبل منظمة الجيش السري الفرنسي. واستخدمنا في هذه اللوحة أمثلة من دول عدة بهدف عرض مختلف الاحتمالات، علاوة على ملء الأعمدة بأمثلة واضحة بقدر معقول. فإذا كنا ندرس نماذج أوضاع المصالح في دولة واحدة. فإن علينا، بالطبع، أن نحاول ترتيب الجدول بحيث يبين البنى، والسياسات، والقنوات، ذات العلاقة خلال فترة زمنية معينة.

ورغم أننا ركزنا على تقسيمات سياسية دقيقة نسبياً، فإن التعبير عن الاستياء قد يكون أكثر غموضاً وانتشاراً. وفارق آخر يجدر الانتباه له هو المستوى الذي تقدم المطالب إليه. فبدلاً من التمييز بين المطالبة بسياسات مختلفة، فقد نميز بين المطالبة بإجراء تغييرات سياسية طفيفة، أو بإجراء تغييرات في العمليات السياسية ابتداءً من اتخاذ القرارات إلى التنفيذ، وإجراء تغييرات في النظام الأساسي بحد ذاته، خاصة توظيف النخبة. وقد استخدم طلاب النظام السوفيياتي تعابير مثل المعارضة الهدامة، أو المعارضة المتكاملة للإشارة إلى الأعمال التي تدعو لإجراء تغييرات أساسية في النظام السوفيياتي (٢١). والتي تقابل مصالح الأجنحة أو القطاعات التي توضحها المجموعات المؤسسية حول المسائل الخاصة بالعملية السياسية.

تطوير مجموعات المصالح

من النتائج التي أفرزتها الحداثة اعتقاد واسع الانتشار بأن الأوضاع المعيشية يمكن تغييرها من خلال الأعمال الإنسانية. وتنطوي الحداثة أيضاً عن ارتفاع مستوى التعليم، والتمدن، ونمواً جذرياً في وسائل الاتصال، وفي حالات كثيرة على تحسن في أوضاع الحياة المادية. وترتبط هذه التغييرات ارتباطاً وثيقاً بزيادة الوعي السياسي، والمشاركة السياسية، والاحساس بالكفاءة السياسية. وتشجع هذه التوجهات للمشاركة تقسيمياً للمصالح أكثر تنوعاً، وذو قاعدة جماهيرية أوسع.

في الوقت نفسه، تنبثق توجهات المشاركين تلك، من الثقافة السياسية للمجتمعات التي تمر بمرحلة تحديث، واختصاص في مجالات العمل. وحين يبدأ الناس العمل في مجالات عدة تتعدى الانتاج الزراعي. فسوف يقود ذلك إلى تشكيل عدد كبير من المصالح الخاصة. وتتضاعف المصالح السياسية بسبب

الطبيعة المعقدة للاعتمادية في الحياة الحديثة، والعانية التي تؤمنها وسائل الاتصال والاعلام، واتساع نطاق الدور الذي تلعبه الحكومات. وتنظم هذه المصالح والتوجهات لتصبح مجموعات مصالح مشتركة بعمليات معقدة. فالحواجز التي تحول دون التنسيق والتعاون تم تجاوزها بطرق مختلفة. وقد اثر تاريخ تطور مجموعات المصالح خلال فترة التحديث على شكل انظمة مجموعات المصالح، سواء منها التعددية أو النقابية، المستقلة أو الموجهة، التي يتحكم بها الاغنياء، أو التي يحتشد فيها الاعضاء على قدم المساواة.

وتتطلب التطورات السياسية الناجحة ظهور انظمة مجموعات مصالح معقدة لتعبر عن احتياجات المجموعات والافراد في مجتمعات معقدة. ومع ذلك فان هذه العملية ليست، ولا بأي وسيلة من الوسائل، عملية آلية. فالمجتمعات تختلف اختلافاً بيناً في درجة ارتباطها بنشاطات مشتركة. فاحد العناصر هو الثقة بين افراد المجتمع. وقد اشار ادوارد بانفيلد إلى حالة في غاية التطرف لقرية ايطالية لم يحدث فيها أي نشاط مشترك لان اهلها غير مستعدين للثقة بأي شخص من خارج عائلتهم المباشرة^(٢٢). ووجد روبرت بوتنام وزملاؤه دلائل على ان هذا التوجه استمر لفترة طويلة من الوقت وكان له علاقة قوية بالنجاحات السياسية للحكومات الاقليمية في ايطاليا^(٢٣). وبين رونالد انجلهت استمرارية مماثلة في مستويات الثقة السياسية طيلة عقد كامل في الثقافة السياسية الوطنية في أوروبا الغربية^(٢٤). وهكذا فقد تضعف الحدائث في بعض المجتمعات من البنى التقليدية لكنها تفشل في تعزيز تطوير مجموعات زماله فعالة بسبب كوابح التوجهات الاجتماعية. ونتيجة لذلك فان قدرتهم على تحقيق الاستقرار أو الديموقراطية ستتعثرون.

وفي حالات اخرى، كما سبق ولاحظنا، فقد توجه الاحزاب السلطوية والدوائر الحكومية مجموعات الزمالة وتخرقها وتسد عليها قنوات الدخول السياسية وتقدم أوروبا الشرقية وضعاً قمعت فيه مصالح المجموعات المستقلة طيلة اربعين عاماً أو يزيد من السيطرة المتسلطة. فمن جهة، اقلت عملية التحديث الاقتصادي بضغط كبير على هذه الانظمة السلطوية. مما سمح بظهور منظمات اكثر انفتاحاً واكثر تعبيراً عن المصالح السياسية. ومن جهة اخرى، ادى انفتاح هذه المجتمعات إلى قيام نشاط هائل في مجال توضيح المصالح، وضرورة عظيمة لتشكيل مجموعات مشتركة تعبر بشكل منظم ومنتظم عن مصالح المواطنين. وكانت ضرورية أيضاً لموازنة مطالب المجموعات المؤسساتية في دوائر الدولة العسكرية والمدنية.

وقد تنبه خبير القانون الدولي والعالم الانجليزي تيموثي غارتون آش لبوادر انبثاق «المجتمع المدني» في أوروبا الشرقية في اواخر الثمانينات. ففي تشرين أول اكتوبر ١٩٨٨، حين بدأت التحركات والاتحادات في الغليان في بلاد مثل بولندا، وهنغاريا، كتب يقول:

إن خارطة شاملة للمعارضة في وسط شرق أوروبا اليوم لا يشبه شيئاً أكثر من خارطة مشكالية (*) متعددة الألوان للمجموعات العرقية في هذه المنطقة خلال فترة ما قبل الحرب. ففي بولندا وهنغاريا، تتداخل المجموعات أو التجمعات التي تعود هويتها أو برامجها إلى حقائق معينة تعود إلى فترة ما قبل الحرب، أو تشترك مع مجموعات ترفع كل أشكال الاعلام أو الشعارات أو التطلعات أو تحاملات الطيف السياسي لما قبل الحرب (فيما عدا الشيوعية)، فهناك: الشعبيون، والاصلاحيون الاقتصاديون، والاجتماعيون الراديكاليون، وصغار الملاك، واللوثريون، و«مجموعات القاعدة» الكاثوليكية، والطوائف الانجيلية، والمعارضة الديمقراطية، والشبيبة الديمقراطية، والاكاديميون الديمقراطيون، والتضامن، ومحاربة التضامن، والوطنيون الديمقراطيون، والديموقراطيون الليبراليون، والديموقراطيون المسيحيون، والاجتماعيون الديمقراطيون، والاشتراكيون الديمقراطيون، والكاثوليك الليبراليون، والكاثوليك المحافظون، والاشتراكيون المسيحيون، واليهود، والمعادون للسامية، ومؤيدو الحكم الذاتي للعمال، ورواد العمل الحر «والواقعيون الجدد» و«الايجابيون الجدد»: اطلب ما شئت من الاسماء فسوف تجده. وفي وسع المرء ان يضع مجلداً غنياً اخر عن مشاريع رسمية أو شبه رسمية «للاصلاح»، وقد وصف علماء السياسة الهنغاريون الوضع بالتعبير المبهج «النمط السلوكي المنتشي»^(٢٥).

وقد جادل بعض المراقبين في انه حتى مجتمعات أوروبا الغربية وامريكا الشمالية الصناعية تحتاج إلى مزيد من التجديد في منظمات مجموعات المصالح^(٢٦). فالعديد من المصالح قد تقوم على قيم اجتماعية أو مصالح مادية لا تنطبق على الفئات المهنية. فالمواطنون المهتمون بالبيئة، أو السلام، أو حماية المستهلك، أو القيم المشتركة قد يكونوا متفرقين وكثيري التنقل بحيث يصعب حشدهم ضمن مجموعات الزمالة التقليدية. ويعتقد بعض هؤلاء المواطنين ان التحدي الذي يريدون مواجهته المجتمع به لا يمكن التعبير عنه من خلال منظمة زمالة عادية تستخدم قنوات دخول تقليدية. وعلى الجانب التنظيمي فان الحركات الاجتماعية في أوروبا الغربية قد سعت لمنظمات اكثر ديناميكية وسلاسة، مع تغيير مستمر في القيادة والاعضاء الذين يدخلون ويخرجون من المشاركة التنظيمية. وقد بذلت بعض الاحزاب والمنظمات جهوداً كبيرة لضمان استمرار تبادل القادة كي لا يصبحوا مثل المجتمعات البيروقراطية التي يريدون تغييرها، وحيث ان المشاركة والتعبير عن الذات هي من أهم القيم التي يجب ايضاحها، فان بنية المجموعة يجب ان تخضع لتغيير مستمر.

اما من الناحية التكتيكية، فقد استخدمت الحركات الاجتماعية الجديدة تشكيلة واسعة من الوسائل، وغالباً ما قللت من أهمية الحملات التي يقوم بها الانصار، و«الكولسة» التقليدية، والمعارضة الراديكالية. فحركة «الخضر» في عدة دول أوروبية، خاصة في المانيا الغربية، تصرفت في بعض الاحيان وكأنها احزاب سياسية راعية أو مرعية، لمجرد اكتساب منبر افضل للاعتراض. وقد حققت بعض هذه الاحزاب نجاحاً ساحقاً. والوقت مبكر للقول ان الحركة الاجتماعية الجديدة ستضيف فئات جديدة تشتمل على عناصر من مجموعات عفوية، ومجموعات زمالة، ومجموعات غير متحدة، تتداخل كلها معاً خلافاً لتصنيفنا لمجموعات المصالح. لكن جهودها تذكرنا ان التغيير السياسي موضوع هذا العصر.

* kaleidoscopic المشكال اداة تحتوي على قطع من الزجاج الملون، ما ان تتغير اوضاعها حتى تعكس مجموعة لاحصر لها من الاشكال الهندسية والالوان.

END NOTES

1. These clientelist or patronage structures are discussed further in Chapter Six in terms of their role in interest aggregation.
2. See the essays in G. F. Skilling and F. Griffiths, eds., *Interest Groups in Soviet Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971).
3. See Charles Sabel, *Work and Politics* (New York: Columbia University Press, 1982), p. 162.
4. Evelyn P. Stevens, "Protest Movements in an Authoritarian Regime," *Comparative Politics*, 7:3 (April 1975), pp. 361-382.
5. See Skilling and Griffiths, *Interest Groups*; the essays by Frederick C. Barghoorn and Skilling in Robert A. Dahl, *Regimes and Oppositions* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973); Roman Kolkowicz, "Interest Groups in Soviet Politics," *Comparative Politics*, 2:3 (April 1970), pp. 445-472; and Chapter Thirteen of this text.
6. Richard Rose, *Influencing Voters* (London: Faber & Faber, 1967), pp. 110-114. On associational group activity in Britain more generally, see J. J. Richardson and A.F.G. Jordan, *Governing under Pressure* (Oxford: Martin Robinson, 1979).
7. E. E. Schattschneider, *The Semi-Sovereign People* (Hinsdale, Ill.: Dryden Press, 1960), p. 30; also see Grant McConnell, *Private Power and American Democracy* (New York: Alfred A. Knopf, 1966).
8. Sidney Verba and Norman H. Nie, *Participation in America* (New York: Harper & Row, 1972), ch. 11; Sidney Verba, Norman H. Nie, and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A Seven-Nation Study* (New York: Cambridge University Press, 1978), chs. 6, 7.
9. Mancur Olson, *The Logic of Collective Action* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965).
10. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 300-322; William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1959).
11. For cross-national comparisons, see the essays by Gerhard Lembruch and by David R. Cameron in John Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984); Peter J. Katzenstein, *Small States in World Markets* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985); Philippe Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability," in Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe* (New York: Cambridge University Press, 1981), ch. 12.
12. K. Newton and D. S. Morris, "British Interest Group Theory Reexamined," *Comparative Politics*, 7 (July 1975), pp. 577-595; also see Richardson and Jordan, *Governing under Pressure*.
13. James Q. Wilson, "The Strategy of Protest," *Journal of Conflict Resolution*, 5:3 (September 1961), pp. 291-303; Michael Lipsky, "Protest as a Political Resource," *American Political Science Review* 62:4 (December 1968), pp. 1144-1158.
14. See the essays in Russell J. Dalton and Manfred Kuechler, *Challenging the Political Order: New Social and Political Movements in Western Democracies* (New York: Oxford University Press, 1990).
15. Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh David Graham and Ted Robert Gurr, eds., *The History of Violence in America* (New York: Bantam Press, 1969), pp. 462-463; more generally, see Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970).
16. See James F. Short and Marvin E. Wolfgang, eds., *Collective Violence* (Chicago: Aldine-Atherton, 1972); and see Anthony Oberschall, *Social Conflict and Social Movements* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973).
17. Ann Ruth Wilner, "Public Protest in Indonesia," in Ivo K. Feierabend, Rosalind Feierabend, and Ted Robert Gurr, eds., *Anger, Violence, and Politics* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), pp. 355-357.
18. James Payne, "Peru: The Politics of Structured Violence," in Feierabend, Feierabend, and Gurr, eds., *Anger, Violence, and Politics*, p. 360.
19. Suzanne Berger, *Peasants Against Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972).
20. On violence and democratic survival, see G. Bingham Powell, Jr., *Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), ch. 8, and the contributions to Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).
21. See Barghoorn and Skilling in Dahl, *Regimes and Oppositions*.
22. Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society* (New York: Free Press, 1958).
23. Robert Putnam, Roberto Leonardi, Raffaella Y. Nanetti, and Franco Pavoncello, "Explaining Institutional Success: The Case of Italian Regional Government," *American Political Science Review*, 77 (March 1983), pp. 55-74.
24. Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Societies* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990), pp. 34-36. Also see Almond and Verba, *The Civic Culture*, ch. 11.
25. Timothy Garton Ash, "The Opposition," in *The New York Review of Books*, October 13, 1988, p. 3. For a broader and more comprehensive treatment of the emergence of interest groups and political movements in Eastern Europe in 1988-1989, see his *The Magic Lantern* (New York: Random House, 1990).
26. This discussion of the new social movements and the issues they raise draws heavily on Dalton and Kuechler, *Challenging the Political Order*.



الفصل السادس



تجميع المصالح والأحزاب السياسية



تجميع المصالح والأحزاب السياسية

تجميع المصالح هو النشاط الذي تتوحد فيه مطالب الافراد والجماعات ومصادرهم لتقديم اقتراح سياسي ذي مغزى. وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية. والأحزاب السياسية مهياة بشكل خاص لتجميع المصالح. فهي تسمي مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات، ثم تحاول ان تحشد التأييد لهم. وتأخذ الأحزاب السياسية الحديثة شكل مجموعات مستثناه من السلطة تكافح للمنافسة عليها، ومجموعات مسيطرة تسعى للاحتفاظ بالتأييد الشعبي لدعم نفسها. في النظام الديموقراطي، تتنافس عدة احزاب على حشد دعم مجموعات المصالح والناخبين. وفي الانظمة السلطوية يحاول حزب وحيد ان يحشد بتأييد المواطنين لمساندة سياساته ومرشحيه. وفي كلا النظامين قد يكون هناك تجميع للمصالح ضمن الأحزاب ذاتها، على شكل مؤتمر حزبي، أو قادة حزبيين يستمعون لمطالب مختلف الجماعات - مثل النقابات، والمستهل كون، واجنحة الحزب، ومنظمات العمل - ويعملون على ايجاد بدائل سياسية. اما في النظام السلطوي، فان العملية مستترة اكثر وتخضع لمراقبة اشد.

ويلفت منهج البنية - الوظيفة انتباهنا إلى حقيقة ان الأحزاب قد تنجز عدة وظائف وان العديد من البنى المختلفة قد تقوم بتجميع المصالح. وتؤثر الأحزاب السياسية دائماً في التأهيل السياسي، وفي تشكيل الثقافة السياسية حين تنظم الافكار المتعلقة بمواضيع سياسية وحين تسعى لجمع التأييد لايدولوجيتها، وقضاياها، ومراكزها، ومرشحيها. والأحزاب تؤثر على التوظيف السياسي حين تحشد الناخبين وتشارك في اختيار من سيشغل المناصب. فهي توضح مصالحها الخاصة، وتنقل مطالبها للآخرين. وتشارك الأحزاب الحاكمة أيضاً في صنع السياسات العامة، وتشرف حتى على تنفيذها ومناقشتها. لكن الهدف المميز والمحدد للحزب السياسي هو حشد التأييد لسياساته ومرشحيه، وهذا يرتبط بشكل خاص، بتجميع المصالح.

وعند تبني موقف سياسي، يستطيع حتى فرد واحد ان يقيم مجموعة من المطالب المختلفة والاعتبارات. فان كان لذلك الشخص مصادر سياسية كبيرة، كأن يكون قائداً حزبياً ذا نفوذ، أو ديكتاتوراً عسكرياً، عندها يكون دوره الشخصي، في تجميع المصالح، كبيراً. لكن الانظمة الكبيرة تطور عادة العديد من المنظمات المتخصصة لاغراض محددة لجمع المصالح والمصادر خلف السياسات. والاحزاب السياسية هي واحدة من هذا النوع من المنظمات. وسوف نقارن في هذا الفصل دور الاحزاب في تجميع المصالح مع البنى الاخرى.

مجموعات المصالح وتجميع المصالح

من البنى السياسية التي تكاد تكون عالمية الانتشار، التابعة / clientelism ، أو علاقة الراعي- والرعية. وهي من المبادئ الواضحة للنظام الاقطاعي. الملك ولورداته، واللورد وفرسانه، والفارس وعبيده ومستأجري أرضه، كانوا جميعاً يرتبطون ببعضهم البعض بنوع من التبعية والولاء الشخصي. فالآلات السياسية لبوس تويد، من نيويورك، وجون إف. فيتزجيرالد (العزير فيتز) من بوسطن. وريتشارد دالي من شيكاغو وما شابه ذلك، كانت كلها ترتبط ببعضها البعض بروابط مماثلة من الرعاية والولاء. لكن رابطة الراعي والرعية لا تقتصر على علاقة تشدها الرعاية فقط. فقد كان لكل رئيس من رؤساء الولايات المتحدة دائرته الشخصية الخاصة من النُّقات، «هيئة مستشارين» / brain trust أو «مافيا كاليفورنية» ترتبط برئيسها بروابط من الميول السياسية والايولوجية علاوة على المصالح في العمل والسلطة.

وقد بين لنا دارسو الكرملين- الصحفيون، والمثقفون الذين تابعوا تبدل الشخصيات السياسية في الاتحاد السوفياتي- الشبكات الشخصية لمختلف القادة السوفيات. فاوضحوا ان صعود خروتشوف أو بريجنيف، أو غورباتشوف إلى السلطة رافقه صعود شبكة شخصية من منطقة الرئيس ذاتها أو وكالته الحكومية ذاتها. وباستخدام قياس صعود الجبل لتمثيل صعود (وسقوط) القادة السياسيين في الاتحاد السوفياتي أشار بعض المختصين السوفيات إلى تلك الشبكات الشخصية بانها «فرق المتسلقين المربوطين بحبل واحد».

اما النظرية المعاصرة للراعي- والرعية فقد طرحها حديثاً دارسون من شرق آسيا، وجنوب شرقها، وجنوبها، حيث تبدو هذه الظاهرة وكأنها تسيطر على العمليات السياسية لبلدان مثل الفلبين، واندونيسيا، وتايلند، واليابان، والهند. ويبدو ان لها علاقة بالتوظيف في المكاتب السياسية، وتجميع المصالح، وصنع السياسة، وتنفيذ السياسات، والحقيقة ان هذه الظاهرة هي في مثل موقع الخلية من علم الاحياء، أو الذرة من الفيزياء- فهي البنية البدائية لجميع السياسات، واشكال التعامل البشري الذي تنبثق منه بنى سياسية اشد تعقيداً^(١).

على أية حال، تعني سيطرة روابط الراعي - والرعية على تجميع المصالح قيام نمط ثابت من تشكيل مجمل السياسة. وفي نظام سياسي من هذا النوع، تكون القدرة على حشد المصادر السياسية خلف سياسات موحدة للتغيير الاجتماعي أو لمواجهة الازمات، ضعيفة. لان تلك القدرة تعتمد على اتفاقات تتغير باستمرار بين قادة مختلف الفئات. وحين يدرك المواطنون في المجتمعات الحديثة المصالح الجماعية الاوسع، وتتوفر لهم المصادر والمهارات للعمل من اجلها، تنتظم شبكات العلاقات الشخصية، وتأخذ مكانها، وتدمج في منظمات اوسع. وكما نرى في الجدول ٦-١، فان انجاز تجميع المصالح بشكل مكثف من قبل مثل هذه الشبكات الشخصية يقتصر بشكل رئيسي على الدول الاقل تطوراً اقتصادياً.

والخط الدقيق الفاصل ما بين توضيح المصالح وتجميعها يمكن تخطية بسهولة من قبل منظمات لديها مصادر قوية. وفي وسع مجموعات مشتركة، ينحصر اغلب عملها في التعبير عن المطالب، وتأييد المتنازعين السياسيين الرئيسيين مثل، الاحزاب، ان تتدبر في بعض الاحيان مصادر كافية تجعلها تنازع على حقوقها الخاصة. فعلى سبيل المثال اعتمدت قوة نقابات العمال داخل حزب العمال البريطاني على قدرة النقابات على تطوير مواقف سياسية متماسكة، وحشد اصوات اعضائها لتأييد تلك المواقف. وفي العديد من الدول الأوروبية اقيمت هيئات اتخاذ القرارات الوطنية خارج الطرق التشريعية المعتادة، وهي هيئات لها سلطة كبيرة في صنع السياسات الوطنية في مجالات خاصة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الالمانى، أو نظام الهيئات / chamber النمساوي. وتضم هذه الهيئات ممثلين عن نقابات العمال واتحادات الموظفين.

وكما سبق وناقشنا في الفصل الخامس، كانت مجموعة الترتيبات التي أسميناها الديموقراطية النقابية(*) فعالة في بعض البلدان بشكل خاص في تجميع مصالح العمال ومجموعات ارباب العمل في سياسات اقتصادية للسيطرة على البطالة والتضخم. وتضمنت تلك الترتيبات مساومات سياسية متواصلة بين مجموعات عمالية كبيرة ومركزية نسبياً، ومجموعات ارباب العمل، والاحزاب السياسية، والدوائر الحكومية. وغالباً ما ارتبط هؤلاء ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية عن طريق حزب سياسي اجتماعي ديموقراطي. عندها تضم مثل هذه الانظمة النقابية منظمات وترتبط بمنظمات تلعب في اشكال اخرى من الانظمة السياسية ادواراً مختلفة تماماً، هي في الغالب ادوار مضادة^(٢).

ويمكن للمجموعات المؤسساتية مثل زمر الادارات الحكومية أو العسكرية، ان تكون تجمعات هامة للمصالح. والواقع ان الدوائر الحكومية تتصرف وكأنها شكل من اشكال تجمع المصالح في معظم المجتمعات. ورغم انها قد اسست في الاصل لتنفيذ سياسات توضع خطوطها العريضة من قبل سلطات اعلى، فقد تتفاوض هذه الدوائر مع مجموعات مختلفة للتعرف على خياراتها أو كسب تأييدها. وقد

* democratic corporatism أي الزام جميع النقابات ذات العلاقة بما ترضى عنه الاغلبية

الجدول ٦-١

البنى التي تقوم بتجميع المصالح في بعض الدول المعاصرة (*)

مدى انتشار تجميع المصالح التي تقوم بها الفعاليات					البلد
القوات المسلحة	الاحزاب غير المتنافسة	الاحزاب السياسية المتنافسة	مجموعات الزمالة	شبكات الراعي- والرعية	
منخفض	-	عالي	معتدل	منخفض	الولايات المتحدة
منخفض	-	عالي	عالي	منخفض	المانيا الغربية
منخفض	-	عالي	عالي	معتدل	اليابان
منخفض	-	عالي	معتدل	منخفض	فرنسا
منخفض	-	عالي	عالي	منخفض	بريطانيا
معتدل	معتدل	منخفض	منخفض	منخفض	الاتحاد السوفياتي
منخفض	عالي	منخفض	معتدل	معتدل	المكسيك
عالي	-	منخفض	منخفض	عالي	نيجيريا
معتدل	معتدل	منخفض	منخفض	عالي	مصر
معتدل	عالي	منخفض	منخفض	منخفض	الصين
منخفض	-	معتدل	معتدل	عالي	الهند
منخفض	عالي	منخفض	منخفض	عالي	تنزانيا

* تم تصنيف انتشار تجميع المصالح بثلاث مستويات فقط، منخفض، ومعتدل، وعالي. ويشير التصنيف إلى أداء بمستويات عريضة قد تتباين في اختلاف مجالات مواضيعها وفي اختلاف ازماتها

تصبح الوكالات «اسيرة» مجموعات المصالح وتعتاد على تأييد مطالبها. كما ان رغبة هذه الدوائر في توسيع منظومتها عن طريق اكتشاف مشاكل وسياسات جديدة في مجال اختصاصها، غالباً ما يقودها إلى ايجاد تابعين يؤيدونها.

ولدى مجموعات المصالح العسكرية، بفضل سيطرتها الخاصة على ادوات العنف، قوة عظيمة كجامعة مصالح. فاذا تحطمت شرعية الحكومة وشعرت المجموعات كلها انها حرة في استخدام الوسائل القسرية والعنف لتشكيل السياسات، عندها يمكن لأية قوة عسكرية متحدة ان تحسم الموقف. وقد اظهرت احدى الدراسات انه في الستينات من هذا القرن، واجه ما يقارب ٤٠ بالمئة من الدول محاولات انقلابات عسكرية، ونجحت هذه الحركات، على الاقل جزئياً، في تغيير القادة أو السياسات في حوالي ثلث الدول. واقل من نصف هذه المحاولات الانقلابية كان مهتما بالمواضع السياسية، والسياسة العامة. ويبدو ان الدافع لمعظم هذه الحركات هو رفع الظلم وخشية العسكريين من هضم مصالحهم المهنية أو تجاهلها من قبل السلطات المدنية^(٣).

الانظمة الحزبية التنافسية وتجميع المصالح

من المهم بشكل خاص، عند تحليل الاحزاب، ان نضع نصب اعيننا الفرق الحاد بين انظمة الاحزاب التنافسية التي تسعى بشكل اساسي إلى جمع تأييد الناخبين، والاحزاب غير التنافسية، أو الاحزاب السلطوية. وهذا التمييز لا يعتمد على الاقتراب من الفوز في الانتخابات، أو حتى على عدد الاحزاب. بل يعتمد على ضرورة كسب الاصوات أولاً كمطلب مسبق لتولي صنع السياسة، هذا من جهة، وعلى امكانية ان تقوم عدة احزاب اخرى بتشكيل وتنظيم ما يتيح لها السعي لكسب تلك الاصوات. من جهة اخرى. وهكذا، يمكن لحزب سياسي ان يكسب معظم الاصوات في مجال معين أو منطقة محددة، أو حتى في انتخابات عامة وطنية، ويبقى مع ذلك حزباً متنافساً. وتشمل اهداف الحزب الفوز في الانتخابات. سواء كمطلب اساسي، أو لاستخدام السلطة كاداة لصنع السياسة، وسيطرة حزب ما على الانتخابات تبقى دائماً موضع تحدي من الاحزاب الاخرى ولهذا تشتمل منظومته على ترتيبات لمعرفة ما يريد الناخبون، وجذب المؤيدين للمشاركة.

واذا ما حللنا دور الاحزاب التنافسية في تجميع المصالح فان علينا الا نأخذ في اعتبارنا الحزب بمفرده فقط، بل بنية الاحزاب الاخرى أيضاً، علاوة على الناخبين، والقانون الانتخابي، وهيئات صنع السياسة التي تتفاعل داخل النظام الحزبي التنافسي. في العادة، يحدث تجميع المصالح في النظام الحزبي التنافسي على مستوى واحد أو عدة مستويات: داخل الحزب ذاته، حين يختار الحزب مرشحيه ويتبنى

مقترحات سياسية؛ ومن خلال المنافسة الانتخابية حين يعطي الناخبون مقادير مختلفة من التأييد لكل حزب؛ ومن خلال المساومة وبناء التكتلات داخل الهيئة التشريعية أو التنفيذية.

الاحزاب التنافسية والانتخابات

على المستوى الأول يطور كل حزب مجموعة من المواقف السياسية. ويؤمل عادة أن تحظى هذه المواقف بمساندة مجموعات كبيرة أو متماسكة من الناخبين. وفي الانظمة التي يتنافس فيها حزبان اثنان فقط، من المهم ان يفوز احدهما بالاغلبية. لذلك فان اعتبار الناخبين هدفاً مركزياً هو استراتيجية حاسمة للفوز^(٤). وفي الانظمة متعددة الاحزاب السياسية حيث لا امل لأي من الاحزاب بالحصول على الاغلبية، قد يكون الاجدر السعي للحصول على قاعدة انتخابية مميزة ومتماسكة. وقد تعكس المواقف السياسية للحزب، وبشكل جيد، الروابط المتصلة بين الحزب ومجموعات المصالح، مثل نقابات العمال، واتحادات الأعمال، أو المجموعات الدينية والعرقية^(٥). وتلعب الالتزامات بالقضايا التاريخية والتقاليد الايدولوجية دوراً أيضاً.

وتختلف اجراءات تطوير المواقف السياسية بقدر عظيم بين بلد واخر، ومن حزب لاخر. ففي الولايات المتحدة، تركز تقاليد الاحزاب القومية على تطوير المواقف السياسية سواء من خلال وضع برامج سياسية للحزب، أو ربما عن طريق ما هو اهم، أي انتخاب مرشحين ملتزمين بسياسات معينة. اما في البلاد الاخرى، فغالباً ما توضع البرامج السياسية للحزب أو بياناته الرسمية من قبل لجان مركزية للبرامج الحزبية، أو عن طريق خطاب يلقيه قادة الحزب^(٦). وياً تكن الاجراءات فان الموقف النهائي للحزب يكون عادة مزيجاً من الاستراتيجية الانتخابية وتجميع المصالح المعبر عنها داخل الحزب.

بعد ذلك تقدم الاحزاب مرشحيها المختارين وسياساتها للناخبين. وهي لا تقدم المرشحين فحسب، بل وتحاول الدعاية لهم وحشد تأييد الناخبين لهم من خلال الاجتماعات العامة، ووسائل الاعلام، والحملات الانتخابية من موقع لاخر. وجهود منسقة لتحديد الناخبين المتعاطفين معهم وحثهم على الانتخاب. في الانتخابات يشارك المواطنون مباشرة في تجميع المصالح بالتصويت لمختلف الاحزاب. فهذه الاصوات تتحول، عن طريق القوانين الانتخابية، إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، وفي الانظمة الرئاسية إلى رقابة على رئيس الهيئة التنفيذية. وقد قام العلماء السياسيون خلال الثلاثين سنة الماضية بالكثير من الابحاث عن ديناميكية القرارات التصويتية للمواطنين، بما في ذلك الدور الذي يلعبه كل من المواقف الايدولوجية، والمواضيع المطروحة، والاتصالات بين المجموعات والحزب، وتطابق القنوات مع شعارات الحزب، وتقييم اداء شاغل المنصب الحالي^(٧).

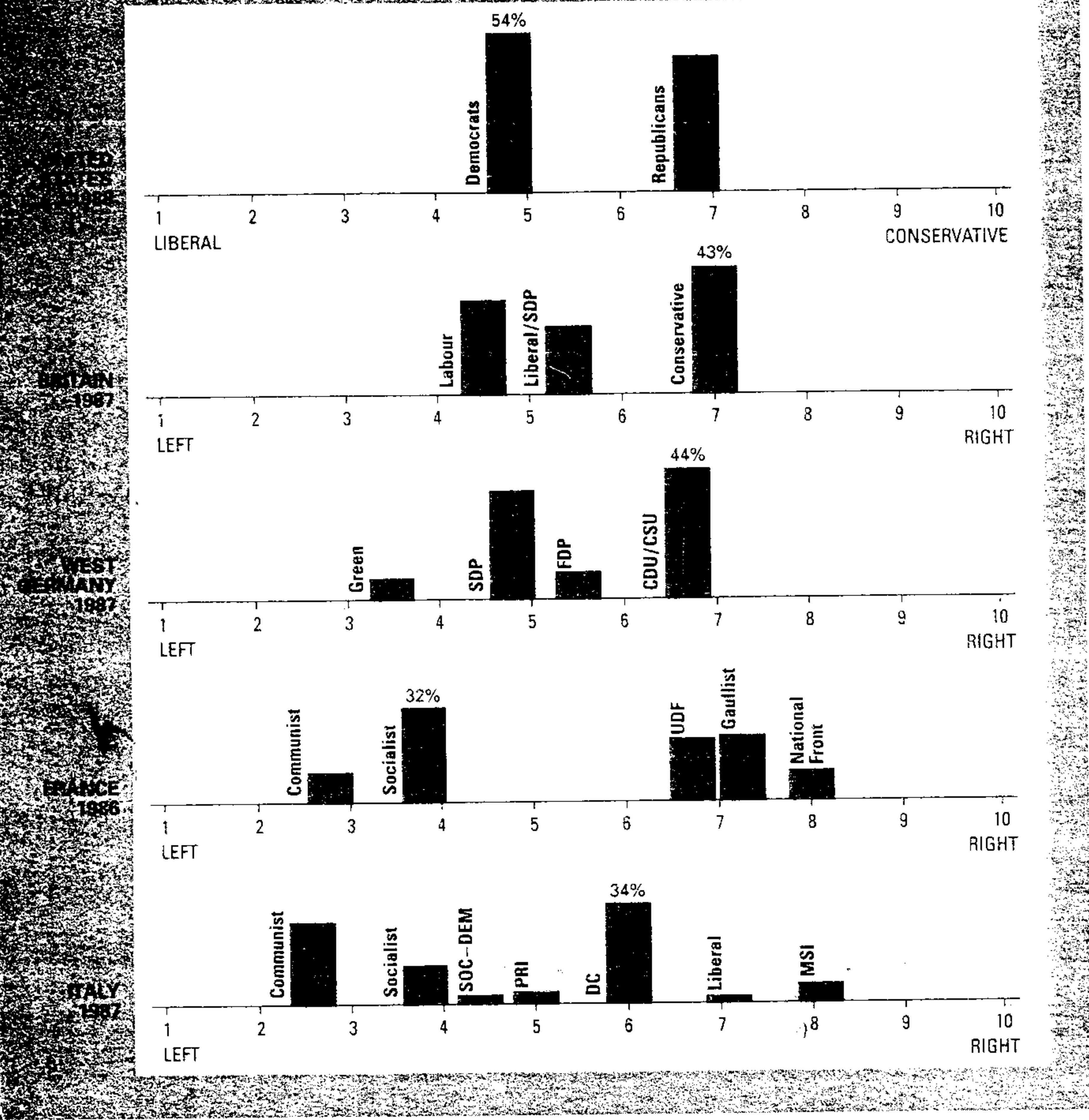
يقدم لنا الشكل ٦-١ «لمحة» تقارن بين تجميع المصالح من قبل الاحزاب والناخبين في عدة دول ديموقراطية. ويستخدم مقياس اليمين واليسار كأداة، وهو يعتبر في بلاد عدة، ومن قبل الكثير من الناخبين، بمثابة مختصر للمواضيع التي يعتبرها الناخبون الاكثر اهمية. ويظهر الناخبون على شكل مقياس أعداد، حيث الرقم يحدد كيسار (أو ليبراليين في الولايات المتحدة) والرقم ٠ يحدد كيمين (أو محافظين في الولايات المتحدة). ثم يطلب منهم ان يضعوا الاحزاب وانفسهم على هذا المقياس المتدرج، حيث يظهر ارتفاع الاعمدة فوق هذا المقياس النسبة المئوية للمقترعين لذلك الحزب.

ويظهر الشكل ٦-١ عدة اختلافات هامة بين تجميع الناخبين للحزب في الانظمة الحزبية المختلفة. أولاً، يمكننا ان نرى بأن اغلب الناخبين في الدول التي في اعلى الشكل، خاصة الولايات المتحدة، يؤيدون عدداً قليلاً من الاحزاب فقط. اصف إلى ذلك، فان تلك الاحزاب اقرب إلى الوسط على المقياس المتدرج حيث يضع الناخبون انفسهم. كما ان «فجوة» اليمين واليسار بين معدل المؤيدين للاحزاب قليلة جداً. فالديموقراطيون يميلون قليلاً إلى اليسار والجمهوريون يميلون قليلاً إلى اليمين، لكنهما كمعدل عام ليسا متباعدين. واذا ما نظرنا إلى التوزيع الكامل للناخبين، وليس فقط إلى المعدل، فسوف نرى ان هناك الكثير من التطابق في وضع الناخبين المؤيدين لكل حزب. ويفرض هذا التجميع تركيز المصادر السياسية خلف السياسات «الاكثر وسطية» لكلا الحزبين.

اما البلاد التي في اسفل الشكل، خاصة ايطاليا، فان العديد من الاحزاب تحظى بدعم الناخبين. ويذهب اغلب هذا التأييد إلى الحزب الشيوعي والحزب الديموقراطي المسيحي؛ وتتلقى عدة احزاب اخرى تأييداً ملموساً من الناخبين. وفي الشكل الذي يمثل ايطاليا العديد من الاعمدة القصيرة. وعدا ذلك، فان هذه الاعمدة تتوزع على طول المقياس المتدرج. فقد حشد كل حزب عدداً محدوداً، واشد تماسكاً، من الناخبين.. والفجوة الايدولوجية بين احزاب اقصى اليمين واحزاب اقصى اليسار كبيرة جداً. ومعنى تشتت تجمع المصالح بالنسبة للنظام الانتخابي الحزبي بأن هناك تشكيلة اشد تبايناً من المصالح الايدولوجية سوف تُمثل في الهيئة التشريعية.

وتقع كل من بريطانيا، والمانيا، وفرنسا بين هاتين الحالتين المتطرفتين. وبريطانيا اكثر شبيهاً بالولايات المتحدة في نمط تأييد الناخبين، لكن الاحزاب تبدو اكثر تباعداً ويقع بين الحزبين الكبيرين تحالف الديموقراطية الاجتماعي / الليبرالي. وتبدو المانيا اقرب شبيهاً ببريطانيا، ما عدا ان حزب الوسط يبدو اصغر وهناك حزب الخضر البارز على اليسار. وتبدو فرنسا اقرب إلى ايطاليا. لكن لفرنسا سمة هامة تميزها عن باقي البلاد: فليس فيها حزب واحد معتدل موقف مؤيديه قريب من الوسط. ومع ان هناك اعداد كبيرة من الناخبين الفرنسيين تتجه مواقفهم نحو الوسط، رغم انها اقل مما في الولايات المتحدة، والمانيا، وبريطانيا، لكن ما تعد به الاحزاب تشدهم بقوة ناحية اليمين أو اليسار، واذا ما نظرنا

**VOTERS' AGGREGATION BY COMPETITIVE PARTIES AND VOTERS:
PERCENT OF VOTERS FOR EACH PARTY AND THEIR AVERAGE
SELF-PLACEMENT ON LEFT-RIGHT SCALE IN LEGISLATIVE ELECTIONS
IN FIVE COUNTRIES**



Source: Surveys of voters in Britain, Germany, France, and Italy from *Eurobarometer 25*, April 1986. USA from 1986 Gallup Survey reported in Harold W. Stanley and Richard G. Niemi, *Vital Statistics on American Politics* (Washington, D.C.: CQ Press, 1988), p. 131; USA uses Liberal and Conservative instead of Left and Right; adjusted 9 point scale.

إلى وعود الأحزاب كما يرتبها الخبراء المراقبون على مقياس متدرج مماثل. فسنجد أنها لاتعطي الناخبين أي مجال لاختيار الوسط^(٨). ويعكس هذا التجمع المواجهة بين تجمعيين من اليمين واليسار ويشجع عليها وهي إحدى الصفات التي ميزت الجمهورية الفرنسية الخامسة.

الأحزاب المتنافسة في الحكومة

إذا فاز حزب مناقس بالسيطرة على الهيئتين التشريعية والتنفيذية، فسيكون في امكانه تمرير سياساته وتنفيذها. وتُستمد هذه السيطرة، في بعض الأحيان، مباشرة من العملية الانتخابية حين يكسب أحد الأحزاب أغلبية الأصوات. لكن في أغلب الأحيان لا يفوز حزب واحد بأغلبية الأصوات. وفي بلدان عديدة تحابي طريقة عمل القوانين الانتخابية بعض الأحزاب على حساب الأحزاب الأخرى. وإذا كانت هذه الانحرافات كبيرة فإن أقل من ٥٠ بالمئة من الأصوات قد تتحول إلى أكثر من ٥٠ بالمئة من المقاعد في الهيئة التشريعية. وفي بريطانيا لم يعتمد فوز أي من حزب العمال أو حزب المحافظين بأغلبية الهيئة التشريعية في السبعينات أو الثمانينات من القرن الحالي على تأييد أغلبية الناخبين. فعلى سبيل المثال، فاز حزب مارغريت تاتشر المحافظ بأغلبية المقاعد في الهيئة التشريعية في العام ١٩٨٣، و١٩٨٧ بدعم من حوالي ٤٢ بالمئة من الأصوات وفاز ربع الناخبين المؤيدين لأحزاب الوسط ببضعة مقاعد فقط في الهيئة التشريعية^(٩).

وفي بلاد أخرى، فإن تركيبة الأحزاب، وخيارات الناخبين، والقوانين الانتخابية، لا تتيح لحزب واحد أن يفوز بالأغلبية، لكن ائتلافاً من عدة أحزاب يشكل قبل الانتخابات يمنح الناخبين خياراً مباشراً لحكومة المستقبل. وتشجع الأحزاب المتحالفة التأييد المتبادل بين مؤيديها. وغالباً ما تستفيد من شروط خاصة في قوانين الانتخاب، وتوافق على أن تشترك في الحكم معاً إذا ما فازت مجتمعة بأغلبية المقاعد في الهيئة التشريعية. وقد تولت عدة حكومات في فرنسا وألمانيا الحكم بهذه الطريقة في السبعينات والثمانينات. وبهذه الطريقة، يكون للناخبين دور أكبر في اختيار اتجاه سياسة الحكومة من خلال الحزب والتجمع الانتخابي. في بعض الأحيان، يقدم الحزب الواحد والائتلافات الحكومية التي تتم قبل الانتخابات أيضاً، أهدافاً واضحة، إلى حد ما للناخبين إذا ما اختار هؤلاء إجبار شاغلي المناصب على البقاء حريصين على إنجاز مهام مناصبهم.

وقد أظهرت بعض الدراسات أهمية تجمعات الأغلبية خلال العملية الانتخابية، من حيث أن الأحزاب غالباً ما تفي بالوعد الانتخابية إذا ما تولت الحكم. وعلى سبيل المثال، تفخر الأحزاب البريطانية بسجلها في تنفيذ بيانها الانتخابي أثناء توليها السلطة. وحين تولت الحكومات الاشتراكية والاشتراكية

الديموقراطية السلطة في أوروبا، مالت إلى زيادة حجم القطاع الحكومي ونشاطاته. وبينت الدراسات أيضاً ان الجمهوريين والديموقراطيين في الولايات المتحدة كانوا ملتزمين إلى حد كبير في الحفاظ على وعودهم الانتخابية^(١٠). اما احزاب المعارضة التي بقيت خارج الحكم لفترات طويلة، والتي طورت برامج للتغيير الجذري، فانها غالباً ما تجد صعوبة في تنفيذها حين تصل إلى السلطة، كما ظهر من تجربة تولي حكومات جناح اليسار الجديد للسلطة في فرنسا، واليونان في العام ١٩٨١.

اما اذا لم يفز أي حزب أو ائتلاف بالسيطرة على الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في الانتخابات، عندها تجري المرحلة النهائية من تجميع المصالح من قبل الاحزاب، حين تبدأ الاخيرة في المساومة على تشكيل ائتلاف داخل المجالس النيابية والهيئة التنفيذية. اما في الانظمة الرئاسية فقد تبدأ المساومة بين الاحزاب حين يفوز حزب بالسيطرة على السلطة التنفيذية، ويسيطر الحزب الاخر على السلطة التشريعية كما حدث في الولايات المتحدة في معظم السنوات منذ العام ١٩٦٨. وقد ازداد تعقيد المساومة في الولايات المتحدة، واليابان أيضاً بسبب عدم التماسك الداخلي، أو عدم انضباط الاحزاب. لذلك فان تجميع المصالح لا بد ان يتم بين اجنحة الحزب ضمن خطوط الحزب وعبر هذه الخطوط.

اما في النظام البرلماني، فحين لا يفوز أي حزب بالأغلبية، فالنتيجة هي اما حكومة اقلية أو حكومة اغلبية ائتلافية من عدة احزاب. وفي حالة حكومة الاقلية، يتوجب على السلطة التنفيذية ان تساوم الاحزاب الاخرى باسئمرار من اجل تبني السياسات، أو حتى من اجل البقاء في السلطة^(١١). وفي حالة ائتلاف الاغلبية، فان المساومة تتركز أولاً على المشاركين في الائتلاف، الذين قد يتقاسموا الدوائر السياسية أو يطوروا شكلاً اخر من اشكال عمليات التجمع. ومثل هذه الائتلافات تبدو مستقرة تماماً في بعض البلدان، كما هي الحال في هولندا، وبنسبة اقل بكثير في بلاد اخرى، مثل فنلندا وايطاليا، ويعتمد ذلك على وضع الحزب داخل الهيئة التشريعية وعلى عوامل اخرى^(١٢). واياً كان الوضع فان عملية تجميع المصالح تستمر من خلال الاحزاب في الهيئتين التشريعية والتنفيذية. واستمرار تجميع المصالح في هذه المرحلة يتعزز بشكل اكبر اذا ما سيطرت احزاب مختلفة على مجالس مختلفة في الهيئة التشريعية (كما هي الحال في الولايات المتحدة من العام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦، أو كما حدث مرات عدة في المانيا في السبعينات والثمانينات)، أو حين تتقاسم الاحزاب السلطة في لجان تشريعية قوية، أو حين تحد اجنحة حزبية داخلية من الانضباط الحزبي.

وللعوامل التي تشجع على التقليل من قيام تجمع انتخابي حاسم، أو قيام تجمع اكبر داخل الهيئتين التشريعية والتنفيذية مضار ومنافع^(١٣). فمن جهة، تكون الرابطة بين خيار الناخب وسياسة الحكومة مباشرة بقدر اقل، وقد يكون ذلك محبطاً للناخبين، ومحرراً لهم من الوهم في الوقت نفسه. اضافة إلى ذلك فان حقيقة كون عملية تجميع المصالح ما زالت مستمرة في العملية السياسية بهذا الشكل «المتأخر»،

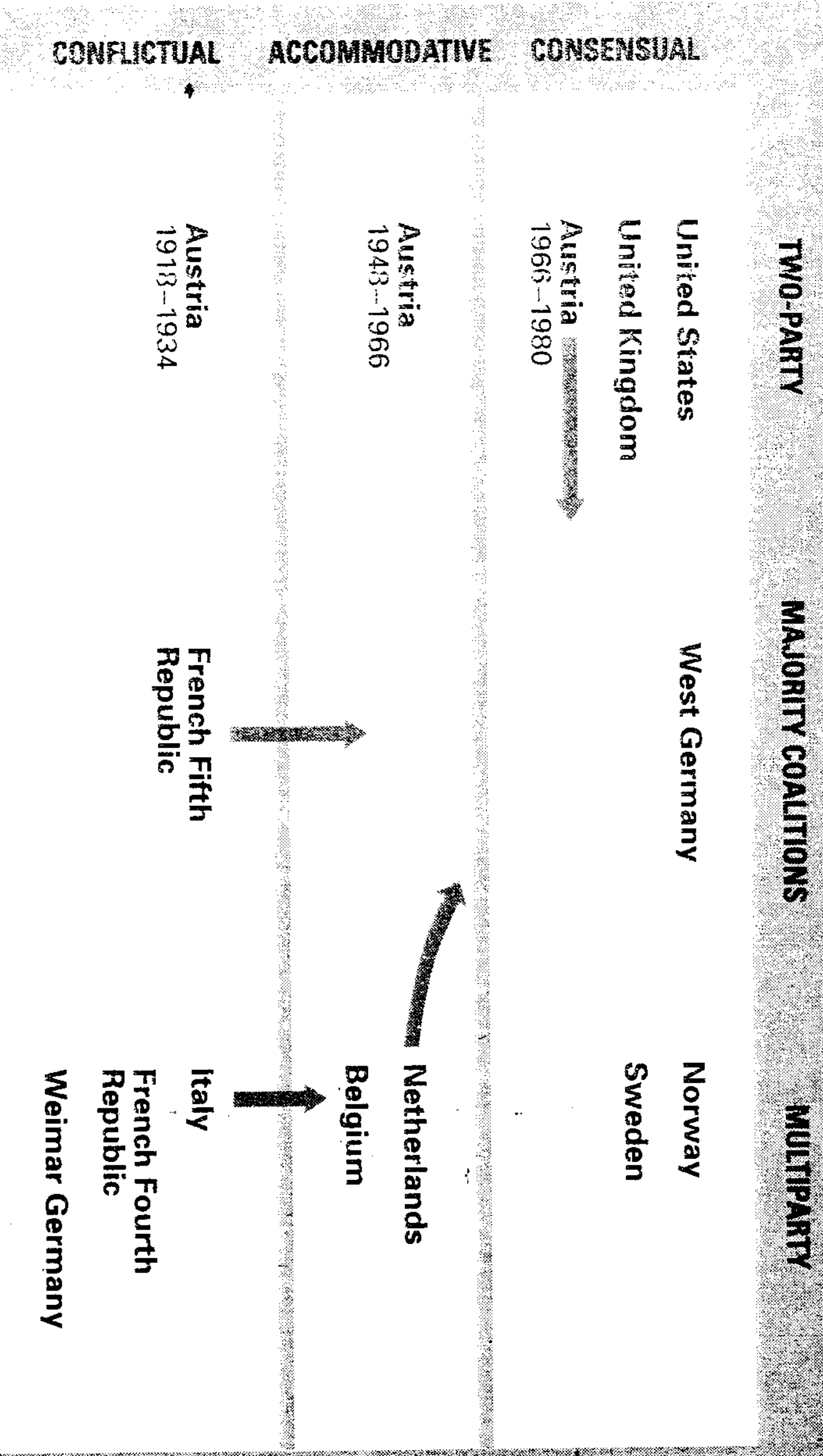
حتى ان ائتلافات جديدة ومصادر جديدة تظهر باستمرار في قضايا مختلفة، تشوش المواطن (وحتى المراقب المطلع). فمن الصعب ان تعهد بمسؤولية واضحة لسياسة حكومية حين تتبدل السلطة التي ستشكل هذه السياسة باستمرار، وتشارك فيها اطراف واسعة. ولهذا، تقل قيمة الصوت الانتخابي كأداة مباشرة لتحديد شكل السياسة من خلال انتخاب حكومات المستقبل أو كأداة لمجازاة الاحزاب المسؤولة بشكل واضح عن سياسات مرفوضة. وتتضاءل أهمية الانتخابات كأداة محاسبة واختيار خط سياسي عند تبديل الائتلافات بعد الانتخابات.

من جهة اخرى، فان هذا التجميع المستمر يمكن ان يعني ان الناخبين هم لجميع الاحزاب، وليسوا للجهة الفائزة في الانتخابات فقط، وانه سيكون لهم ممثلين منتخبين لهم دور فعال في تجميع المصالح وصنع السياسة. ومثل هذه الرابطة التمثيلية قد تكون هامة بشكل خاص للاقلييات من المواطنين. ويمكن اعتبار جميع المواطنين اقلييات في ناحية ما، وبعض المواطنين اقلية واضحة في نواح عدة. واذا كانت قواعد الانتخابات والتمثيل عادلة، فان امكانية استمرار التأثير على تجميع المصالح بين انتخابات واخرى تشكل حماية قيمة لمصالح الاقلييات. واخيراً حتى الحكومات المنتخبة التي فازت باغلبية الاصوات، وهو امر قليلاً ما تحصل عليه حكومات منتخبة، لن تحظى بتأييد الاغلبية على جميع سياساتها المقترحة وعلى كل المواضيع. وتقدم لنا السياسة البريطانية عدداً من الامثلة عن احزاب اغلبية حاولت تنفيذ وعود انتخابية اظهرت اصوات الرأي العام انها لا تحظى بتأييد الاغلبية (مثل قيام حزب العمال بمحاولة اعادة تأميم صناعة الصلب في العام ١٩٦٦). لذلك، فان نمطاً اكثر مرونة من تجميع المصالح على مستوى الهيئة التشريعية، ان كانت الهيئة قائمة على اساس من التمثيل العادل، قد يكون عوناً للكثيرين وليس للاقلييات فقط. والمساومة بين مجموعات متساوية في التمثيل النيابي، قد تعزز امكانية ان تعكس السياسات تأييد اغلبيات مختلفة من المواطنين، وفي قضايا مختلفة. وقد تعزز التجمعات التي تتم بعد الانتخاب من الانتخابات كأداة تمثيل، الا انها ستقلص قدرتها كأداة محاسبة.

تصنيف الأنظمة الحزبية التنافسية

في الشكل ٦-٢ صنفت الأنظمة الحزبية التنافسية حسب النوع، مع امثلة على كل نوع. وقد ميزنا بين أنظمة الاغلبية / majoritarian والأنظمة متعددة الاحزاب، ورتبناها تبعاً لدرجة التضاد بين الاحزاب^(١٤). ويؤثر عدد الاحزاب وقوتها على نشاطات الهيئة التشريعية ومهمة تشكيل الحكومة. وأنظمة الاغلبية اما ان يسيطر عليها حزبان فقط كما في الولايات المتحدة، أو ان يكون لديها حزبان كبيران وقوانين انتخابية توجد عادة اغلبية تشريعية لاحدهما كما في بريطانيا ونيوزيلندا. اما الأنظمة متعددة الاحزاب / multiparty system بشكل كامل، فلديها مجموعة من الاحزاب، ودعم من الناخبين،

FIGURE 6.2
CLASSIFYING PARTY SYSTEMS BY NUMBER OF PARTIES AND
ANTAGONISM BETWEEN PARTIES



وقوانين انتخابية تضمن فعلياً الايفوز حزب واحد باغلبية في الهيئة التشريعية. وتجميع المصالح عن طريق المساومة الحزبية بعد الانتخابات له دور حاسم في تشكل الاتجاهات السياسية. فالمانيا وفرنسا، كما سبق وذكرنا، دول ذات أنظمة متعددة الاحزاب. وتأييد الناخبين للائتلافات الحزبية على المستوى الانتخابي له اثر رئيسي في تشكيل الحكومات والسياسات.

ولا يتسبب وجود اعداد كبيرة من الاحزاب بحد ذاته في عدم استقرار الحكومة. فالاهم من ذلك هو درجة التنافر أو الاستقطاب بين الاحزاب. ونحن نشير إلى نظام ما بانه متوافق / consensual اذا كانت الاحزاب التي تسيطر على معظم مقاعد الهيئة التشريعية غير متباعدة كثيراً في سياساتها ولديها قدر معقول من الثقة في بعضها البعض وفي النظام السياسي. وهذه أنظمة حزبية نموذجية شبيهة بتلك الظاهرة في اعلي الشكل ٦-١. واذا كانت الهيئة التشريعية خاضعة لسيطرة احزاب متباعدة جدا في مواقفها من القضايا العامة أو كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بينها، أو تنافر تجاه بعضها البعض وتجاه النظام السياسي، فاننا قد نصنف ذلك النظام الحزبي بانه متنازع / conflictual، اما اذا كان نظاماً حزبياً له مواصفات مختلطة- أي لديه كلا النظامين المتوافق والمتنازع- فاننا نضفه على انه «تآلفي» أو «توفيقي» / "accomodative" or "consociational". وقد استخدم ارنولد ليغفارت بشكل خاص هذا التعبير لوصف الأنظمة الحزبية التي يستطيع القادة السياسيون فيها تجسير الخلافات العميقة بين ناخبين متنافرين (١٥).

والولايات المتحدة وبريطانيا امثلة معاصرة على أنظمة الاغلبية الاتفاقية، رغم انها تختلف في درجة اتفاقها. وهما ليسا نظامين ثنائيي الحزب بشكل مطلق. ففي بريطانيا، علاوة على حزبي العمال والمحافظين عدد من احزاب الوسط، مثل الحزب الوطني الاسكتلندي، وحزب ويلزي (نسبة إلى الويلز) أصغر. على أية حال، فان حزباً سياسياً واحداً يفوز عادة بأغلبية الهيئة التشريعية ويسيطر على السلطتين، التشريعية والتنفيذية بانتخابات حزبية منضبطة. ولدى الولايات المتحدة تحركات من طرف ثالث ومرشحين لهذا الطرف، بين الحين والآخر. وتبديل توجهات مرشحي الحزب الرئاسي يغير درجة التوافق، إلى حد ما، بين انتخابات وأخرى. اصف إلى ذلك ان عدم تماسك الاحزاب الامريكية وتوالي تقاسم السيطرة على الهيئتين التشريعية والتنفيذية يقود إلى مساومات تلي الانتخابات تشبه بطريقة ما الأنظمة الحزبية التوافقية. وفي المانيا حزبان كبيران، وتحالف احد هذين الحزبين مع حزب الديموقراطيين الاحرار يحقق الفوز بالسيطرة على الهيئة التشريعية. ومن الامثلة الجيدة على الأنظمة الاتفاقية متعددة الاحزاب في النرويج والسويد. ففي هذين البلدين اربعة أو خمسة احزاب- الاشتراكيون، والوسط / الزراعي، والليبراليون، والمحافظون، والحركات الشيوعية الصغيرة. وقد تمكنت اكبر ثلاثة أو اربعة احزاب من تشكيل حكومات استمرت في الحكم فترات طويلة، سواء منفردة أو بالائتلاف فيما بينها.

والنمسا هي افضل مثال على نظام الاغلبية المتنازعة خلال الفترة من ١٩١٨-١٩٣٤. فقد كان التنافر بين الحزب الاشتراكي والاحزاب الاخرى شديداً لدرجة التسبب في حرب اهلية قصيرة في الثلاثينات. ونتج عن هذا الصراع قمع الحزب الاشتراكي، وانهيار الحكومة الديمقراطية، واقامة نظام الحزب الواحد السلطوي. ويبين لنا المثال النمساوي كيف يمكن للزمن ان يحدث تغييرات في النظام الحزبي. وبعد الحرب العالمية الثانية، تفاوض قادة اكبر حزبين لوضع اتفاق لقيام ائتلاف مدروس يتقاسم فيه الحزبان السلطة- ويتبادلان المراجعة والتحقيق في الشبهات- كما عملت النمسا للسيطرة على نزاعاتها في أثناء اعادة بناء اقتصادها، وسعيها لتحرير مناطقها الشرقية من احتلال القوات السوفياتية. وبعد حوالي عشرين عاماً من «الائتلاف العظيم» التوفيقي تدني التنافر الحزبي بحيث اصبح من الممكن التسامح مع المزيد من سياسات الاغلبية العادية، رغم بقاء بعض العناصر التي تحتاج إلى توفيق. وفي السنوات الاخيرة، بدا النظام الحزبي النمساوي اقرب إلى النظام الاتفاقي مع وجود بقايا من صبغة اغلبية الحزب الواحد، وبعض الائتلافات.

اما فرنسا، وايطاليا، والمانيا القايمارية / Weimar Germany فهي امثلة جيدة على الانظمة ذات الاحزاب العدة المتنازعة، مع وجود احزاب شيوعية قوية على اليسار وحركات محافظة أو فاشية على اليمين. وكان من الضروري ان يشكل مجلس الوزراء من حركات الوسط، التي كانت منقسمة على نفسها في قضايا عدة، وتسبب ذلك في عدم الاستقرار، وفي اداء حكومي ضعيف، وفقدان المواطنين لثقتهم في الديمقراطية. وقد ساهمت هذه العوامل في سقوط الديمقراطية في المانيا القايمارية وانهايار الجمهورية الفرنسية الرابعة. وقد اصبح النظام الحزبي في كل من فرنسا وايطاليا مؤخراً اقل تنافراً إلى حد ما. وظهرت بوادر توفيقية في ايطاليا في السبعينات حين شارك الحزب الشيوعي الاحزاب الاخرى في العمل ضد ارهاب اللوية الحمراء، وفي فرنسا حين فقد الحزب الشيوعي بعض مؤيديه لصالح الحزب الاشتراكي الاكثر اعتدالاً.

تنشأ الانظمة المختلطة التي نسميها توفيقية في بلاد تعاني من نزاعات كبيرة وخصومة اساسها الدين، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية. ومن خلال التجارب التاريخية، اوجد قادة الحركات المتنافسة في بلاد مثل هولندا اساساً للتفاهم يؤمن ضمانة متبادلة لجميع الاطراف. وفي الانظمة التوفيقية مثل لبنان والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية، انجزت الجماعات-الاشتراكيون والكاثوليك في النمسا، والمسلمون والمسيحيون في لبنان- مجموعة من المفاهيم مكنت من تشكيل حكومات مستقرة. وكان اساس التوفيق النمساوي نظاماً من حزبين، واساس الوفاق اللبناني العديد من الاحزاب الدينية ذات التبعية الشخصية. وقد سار هذان المثالان في اتجاهين متضادين مؤخراً. فمنذ العام ١٩٦٦، بدأت النمسا في التحرك نحو نظام اتفاقي من حزبين، في حين اخترق النزاع الشرق اوسطي لبنان منذ العام ١٩٧٥ ومزقه وواقعه ضحية للحرب الأهلية.

ويعني كل ما تقدم، انه على الرغم من ان لعدد الاحزاب بعض الأهمية فيما يتعلق بالاستقرار، فان درجة الخصومة بين الاحزاب لها أهمية قصوى. وحين يكون هناك نظام متعدد الاحزاب فيه درجة معتدلة نسبياً من التنافر، فان الاستقرار والاداء الفعال للحكومة يبدو ممكناً. واذا اشتملت الانظمة على عناصر شديدة الخصومة، فان الإنهيار والحرب الأهلية تبقى احتمالات قائمة، بغض النظر عن عدد الاحزاب. وحين تتطور الازمات، فان التزام قادة الاحزاب السياسية الرئيسية بالعمل معاً للدفاع عن الديمقراطية يمكن ان يكون حيويًا لبقائها. وقد يكون من الاسهل ترتيب هذه الالتزامات في جلسة يشارك فيها ممثلون عن احزاب عدة^(١٦). فتمسا ما قبل الحرب، والتشيلي وجمهورية المانيا القايمارية كلها امثلة فاجعة على غياب مثل هذا التعاون أو الفشل فيه. وتواجه بعض الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، تحديات مماثلة، خاصة تلك المنقسمة على نفسها بسبب اللغة أو العرق.

انظمة الاحزاب السلطوية

انظمة الاحزاب السلطوية / authoritarian party systems هي أيضاً بنى متخصصة لتجميع المصالح. وهي تحاول بشكل مدروس صياغة مقترحات سياسية، وحشد التأييد لها، لكنها تقوم بذلك بطريقة مختلفة تماماً عن انظمة الاحزاب التنافسية. فالتجميع يتم ضمن مراتب الحزب أو بالتداول مع ارباب العمل، أو ملاك الأراضي، والمجموعات المؤسسية في الدوائر الحكومية أو العسكرية. وليس لدى المواطنين ادنى فرصة في تشكيل تجمعات باختيارهم من بين بدائل حزبية.

ويمكن تمييز الانظمة الحزبية السلطوية عن طريق معرفة مدى تفردتها بالسلطة، تبعاً لشدة سيطرة المراتب العليا داخل الحزب على المراتب الادنى، ودرجة سيطرة الحزب على الجماعات الاخرى. واكثر هذه الاحزاب تطرفاً هي الاحزاب «التوتاليرية» / الشمولية / totalitarian party التي تصر على سيطرة قيادة الحزب التامة على كافة المصادر السياسية، وهي لا تعترف بأية مصالح مشروعة للمجموعات ضمن الحزب، ولا تسمح بأي نشاط حر للمجموعات الاجتماعية، أو المواطنين، أو الوكالات الحكومية الاخرى. وكما سبق وناقشنا في الفصل الخامس، فحتى مصالح المجموعات تخضع للرقابة. وتحاول الاحزاب الشمولية ان تستولي على أي توضيح لمصلحة مستقلة تقوم به جماعات اجتماعية. وهي تتغلغل في المجتمع كله وتحشد التأييد لسياساتها التي تصوغها المراتب العليا. وتستمد هذه السياسات شرعيتها من الاسترشاد بايدولوجية سياسية تدعي معرفة المصالح الحقيقية للمواطنين ايأ تكن خياراتهم الأنية^(١٧).

الإحزاب المتفردة بالحكم exclusive governing party

قليلة هي الاحزاب التي تولت السيطرة المركزية المطلقة، والنفوذ والحشد الايدولوجي حسب النموذج الشمولي. على أية حال، تقع الاحزاب الشيوعية التي حكمت الاتحاد السوفياتي قبل العام ١٩٨٥، وأوروبا الشرقية قبل العام ١٩٨٩، والصين وكوبا اليوم، دون شك على هذا الطرف حسب مقاييس الحزب السلطوي. فالنظام الصيني، على سبيل المثال، لا يعترف بشرعية أية مجموعة داخلية كبرى. وقد يسمح للمواطنين الافراد بايضاح مصالحهم ضمن قيود معينة؛ اما حشد تأييد واسع النطاق قبل صدور قرار من النخبة بشأن سياسة ما فامر غير مسموح به (١٨).

قد يكون الحزب المتفرد بالحكم، في المراحل المبكرة من الحشد الشمولي، محط انظار تجمعات داخلية من مستويات مختلفة، اكثر مما هو ملحوظ أو مسموح به قانوناً. وقد تتكفل مجموعات متنوعة، داخلياً، حول مصالح تتعلق بالمنطقة، أو الصناعة، أو خلف قادة ينشقون بسياساتهم. وقد تميز الاختلافات بين الاجيال، أو اختلاف الامزجة ما بين المتشددين والمتساهلين في مجالات السياسة. وقد يتفجر الصراع على السلطة سواء بشكل علني أو خفي من خلال ما يفترض انه جبهة متحدة في وقت الازمات. ويقوم قادة مختلفون بحشد المساندة لانفسهم ولمراكزهم. ويحتل بشكل خاص، ان تولد ازمات الخلافة صراعاً مماثلاً على السلطة، كما حدث بعد موت ستالين في الاتحاد السوفياتي، ووفاء ماوتسي تونغ في الصين.

وسواء كانت الاحزاب «شمولية»، أو انها مجرد احزاب متفردة بالحكم، فان الاحزاب الوحيدة المسيطرة والنافذة تستطيع ان تلعب دوراً في حشد التأييد لسياساتها. فوجود منظور ايدولوجي بلامنافس يوفر الشرعية والتماسك للحكم. ويُستخدَم الحزب للنفوذ إلى معظم البنى الاجتماعية وتنظيمها باسم تلك الايدولوجية، وبما يتفق مع السياسات المركزية. وحيث ان تلك الاحزاب قد كبرت في السن، فيبدو ان العديد منها قد دخل مرحلة شمولية «انضج» تحافظ على النفوذ والسيطرة، الا انها لاتركز كثيراً على الحشد. واخيراً، وكما اظهرت احداث الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، فانه اذا فقد، أو حين يفقد، قادة الحزب الايمان بالايديولوجية التي توحدهم، فان من الصعب الحفاظ على تماسك الحزب.

ويبدو ان الحزب المتفرد بالحكم، بصفته اداة صممت للحشد الموحد، قد جذب العديد من القادة الطامحين لاجراء تغييرات اجتماعية شاملة. فحزب نجح في حشد شعب مُستعمر خلف شعار الاستقلال، مثلاً، قد يُستخدَم للنفوذ إلى مجتمع غير متطور ويغيره. لكن تجارب العديد من الدول الجديدة قد اظهرت ان ايجاد حزب ذي نفوذ متفرد بالسلطة يمكن استخدامه لاجراء تغييرات في

المجتمع امر صعب للغاية. فحرب العصابات طويلة الامد التي ساهمت في تطوير حزبي الصين وكوبا لا يمكن تكرارها بسهولة. ومحاولات بعض الاحزاب التفرد بالحكم في بعض الدول الافريقية كانت محدودة في قدرتها على فرض نفوذها. فالدعاية الواسعة عن نشاطات كوامي نكروما في غانا، سقطت بسهولة في انقلاب عسكري. وبطول العام ١٩٩٠ قاد انعدام الثقة بالايديولوجية الماركسية- اللينينية والنموذج السوفيياتي في التطوير الشمولي الانظمة الافريقية الثمانية، التي اعتنقتها ذات يوم، إلى التخلي عن ذلك المنهج^(١٩). وحتى في الصين أُجبر الحزب مرات عدة على اللجوء إلى الجيش وحتى على اللجوء إلى إئتلافات لقادة عسكريين اقليميين، لتعزيز سيطرة الحزب.

الإحزاب الحاكمة الجبهوية Inclusive Governing Parties

يبدو ان انجح الانظمة السلطوية في العالم الثالث، خاصة الدول ذات التقسيمات العرقية والقبلية الواضحة، هي الانظمة الحزبية الحاكمة الجبهوية، وليس المتفردة بالحكم. أي انها تعترف باستقلالية المجموعات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية وتحاول استيعابها أو مساومتها، بدلاً من التغلغل فيها واعادة تشكيلها. ففي عدد من انجح الانظمة الافريقية احادية الحزب، مثل كينيا وتنزانيا، يسمح بالتجمع حول مجموعات ذات توجهات شخصية أو فئوية أو قبلية ضمن منظمات حزبية لامركزية^(٢٠). وقبل الازمة الحالية للشيوعية الدولية، اتخذت الشيوعية المحلية اليوغسلافية شكلاً نقابياً واكل مركزية كسياسة عامة، واعترافاً بارتباط الحزب بالمؤيدين من الفلاحين^(٢١).

يطلق على هذه الانواع من الانظمة الحزبية في بعض الاحيان الانظمة السلطوية النقابية. وهي مثل الانظمة النقابية الديمقراطية (انظر الفصل الخامس) تشجع تشكيل مجموعات مصالح منظمة وكبيرة يمكن لممثليها ان يساوموا الدولة أو يساوموا بعضهم البعض. الا انها خلافاً للانظمة النقابية الديمقراطية لا تقدم أية مصادر سياسية مباشرة للمواطنين. وتقمع أية محاولات مستقلة للاعتراض أو الحشد خارج القنوات الرسمية. وقد تسمح بنوع من تشكيل مستقل لمطالب ضمن مراتب الحزب، ومن قبل مجموعات متحدة معها.

إن درجة التجمع المشروع المسموح به تحت القيادة العليا في الانظمة السلطوية الجبهوية قد يكون كبيراً ويتخذ اشكالاً متعددة. فمن العادي ان يحاول الحزب جمع مختلف الجماعات الاجتماعية تحت مظلة الحزب العامة، وان يفاوض مجموعات ومؤسسات على درجة من الاستقلالية خارج الحزب. وقد حاولت بعض هذه الاحزاب الجبهوية القيام ببرامج تتسم بالمغامرة للتغيير الاجتماعي. وكان البعض الاخر، بشكل اساسي، مجرد ساحات لتجميع مختلف المصالح الاجتماعية والمؤسسية. وقد تسمح هذه الاحزاب لاحزاب اخري بان تقدم مرشحين للانتخابات طالما لا تتمتع هذه الاحزاب بأمل حقيقي بالفوز، وهذه هي اقصى درجات التساهل وادنى درجات الانفراد بالسلطة.

واقدم حزب سلطوي جبهوي واكثرها تنظيماً هو الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك. فهذا الحزب يتحكم بالعملية السياسية ولا يعطى الاحزاب الاخرى أي أمل بالفوز منذ أكثر من خمسين عاماً. ويحافظ الحزب الثوري على تأييد شعبي عام له منذ ان شكل لازارو كارديناس ائتلاًفاً عريضاً داخل الحزب في الثلاثينات. وكان حريضاً أيضاً على الاشراف على عملية فرز الاصوات. ولم تؤثر المنافسة الانتخابية على تشكيل أعماله، على الاقل حتى اواخر الثمانينات. وقد ضم الحزب العديد من المجموعات المتحدة، مع وجود قطاعات منفصلة للمصالح العمالية، والزراعية، والشعبية. وفي حين تم قمع الساخطين على الحكم، فقد تم اغراء الافراد غير الراضين بطريقة مدروسة للانضمام إلى الحزب. وقد اعترف الحزب بشكل رسمي ببعض الفئات السياسية المميزة وحسنة التنظيم يقف خلفها شخصيات مثل الرؤساء السابقين.

حشد مختلف القادة المكسيكيون الفئات التابعة لهم داخل الحزب الثوري، وفي مجموعات هامة اخرى تابعة له مثل اصحاب مصالح قطاعات العمل الكبرى. وتشتد أهمية المساومة كل ست سنوات خلال فترة تسمية الحزب لمرشح الرئاسة. والاجراء القانوني القاضي بعدم السماح للرئيس شاغل المنصب بتولي فترة رئاسية ثانية، يضمن استبدال النخبة، وقد يسهل ذلك اجراء مساومات قانونية، ومساومات داخلية أكثر انفتاحاً. على أية حال، أدى تصاعد الاستياء العام مؤخراً إلى تأكيد صعوبة تنسيق جميع المصالح من خلال الحزب. فقد انضم فقراء المدن وفقراء الريف، ممن لم يساهموا في عملية التنمية الشاملة، إلى غيرهم من المطالبين بنظام ديموقراطي كامل. ويبدو ان المكسيك ستسير في النهاية نحو نظام حزبي تنافسي حقيقي (انظر الفصل الخامس عشر).

والاستقرار النسبي الذي تتمتع به بعض الانظمة الحزبية السلطوية الجبهوية لا يخفي الفشل المتكرر في بناء أنظمة حزبية سلطوية مستقرة. ففي العديد من الدول يتعايش الحزب السلطوي الحاكم مع القوات المسلحة، والدوائر الحكومية المدنية، في تحالفات غير سهلة وغير مستقرة. وفي بلدان اخرى اصبح الحزب مجرد واجهة غير مهمة لنظام عسكري أو لحاكم طاغية^(٢٢). وانعدام الثقة في الحلول التي تطرحها الاحزاب السلطوية لحل مشاكل التطوير الاقتصادي والنزاعات العرقية اضعف بشكل خطير من قدرتها على تجميع المصالح. كما ان ذكريات الصراع المشترك ضد الاستعمار قد خبت، وقادة حركات الاستقلال قد رحلوا عن هذا العالم أو اجبروا على التخلي عن مناصبهم، فقد انحلت الروابط الايدولوجية والممارسات التي كانت تشد من لُحمة هذه الاحزاب. وتعزز هذا الاتجاه بفقدان نظام الحزب الواحد، بشكل عام، لشرعيته. وفي بعض الحالات سمح انهيار الاحزاب السلطوية بظهور احزاب تنافسية. وفي حالات اخرى، كانت النتيجة تعزيز اللجوء إلى القسر المكشوف من قبل الوكالات الحكومية، والقوى المدنية، مع وقوف القوات المسلحة كحكم اخير.

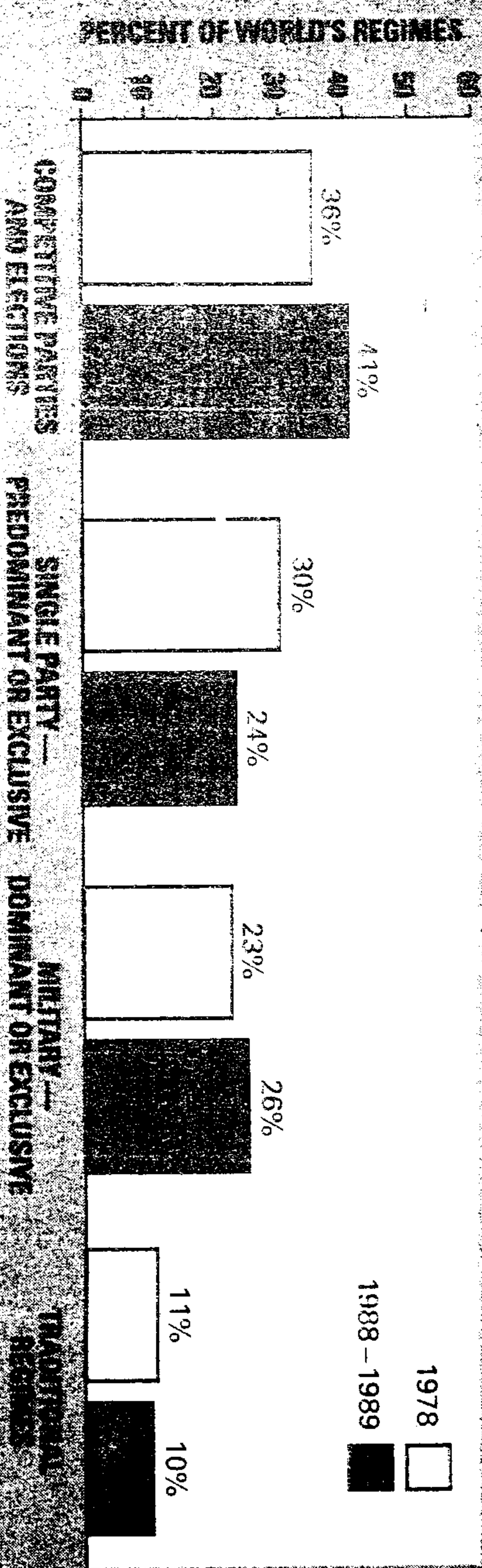
القوات المسلحة وتجميع المصالح

لا نستطيع ترك دراستنا عن البنى التي تقوم بتجميع المصالح دون مناقشة الحكومات العسكرية / military governments فقد شهدت العقود الماضية سقوط العديد من أنظمة الحكم احادية الاحزاب ومتعددة الاحزاب التي اقيمت في الدول الحديثة بعد الاستقلال. في بعض الحالات استبدل نظام احادي الحزب بأخر. وفي اغلب الاحيان اعتمد النظام على العسكريين كمرجع اخير لصنع السياسة، أو على الاقل كأحد أهم جامعي المصالح. ويبدو انه حتى في البلدان التي اعيد اليها الحكم المدني، مازالت تجربة التدخل العسكري الناجح تظهر العسكريين كمنافسين في المدى الطويل دائماً، وقد لعب العسكريون في البرازيل دوراً حيوياً في تجميع المصالح في العمليات الديمقراطية قبل العام ١٩٦٤، ولعبوا الادوار الرئيسية في تجميع المصالح وصنع السياسات لمدة عشرين عاماً بعدها. وفي نيكاراغوا ادى تدهور الديمقراطية إلى حرب أهلية تمخضت عن حكم عسكري استمر حتى العام ١٩٧٩. وفي العام ١٩٨٣ اطاح انقلاب عسكري بالرئيس النيجيري المنتخب بطرق ديموقراطية. وفي غانا تبع سقوط نيكروما حكم عسكري زين عهده ببعض التجارب الحزبية التنافسية، وفي تشيلي سيطرت الحكومة العسكرية طيلة خمسة عشر عاماً، كما سيطر العسكريون، أو على الاقل، كانوا طرفاً رئيساً في تجميع المصالح في دول عدة من ضمنها سوريا، والباكستان، واندونيسيا، وغينيا، واثيوبيا، والبرغواي، وهايتي، والارجنتين. والواقع ان القوات المسلحة هي هيكل لتجميع المصالح المسيطرة في حوالي ربع أنظمة الحكم في العالم. ونصف هذا العدد في أفريقيا وحدها (انظر الشكل ٦-٣ والفصل السادس عشر).

واحتكار العسكريين الفعلي لمصادر قوة قسرية يعطيهم قدرة كبيرة للعمل كمناهضين سياسيين. وهكذا، حين تفشل الاطراف في الوصول إلى اتفاق حول تجميع المصالح عن طريق الديمقراطية أو نظام الحزب السلطوي، فقد يظهر العسكريون كقوة وحيدة قادرة على اقامة حكومة نظامية، بسبب غياب البديل. ويبقى الجنود بعدها القوة الرئيسية الداعمة لحاكم طاغية مدني، أو مجلس عسكري. أو ان تستخدم القوات المسلحة القوة القسرية لتعزيز اهداف مؤسسية أو حتى ايدولوجية. وقد يستخدم الحكام العسكريون سيطرتهم على الدولة لايجاد نموذج عسكري أو بيروقراطي، أو الاثنين معاً، عن النظام النقابي السلطوي، يربط المجموعات المنظمة ودوائر الدولة بالعسكريين كحكم اخير في حالة نشؤ خلاف. وقد يتخذوا موقفاً عصبياً «دفاعياً» بتحالفهم مع مجموعات الأعمال، أو يلتزموا موقفاً اكثر راديكالية في التجديد البنيوي. ففي امريكا اللاتينية كان لدي جميع النماذج النقابية من التجمعات السلطوية شريك عسكري قوي ونادراً ما كان لها دور مسيطر في الحزب السلطوي.

القيد الرئيسي الذي تواجهه القوات المسلحة في تجميع المصالح هو ان بناها الداخلية ليست مصممة

FIGURE 8.3
CHANGE IN PREDOMINANT INTEREST AGGREGATION STRUCTURE
MOVING TOWARD DEMOCRACY IN THE WORLD?



Source: Adapted from Raymond D. Gastil, *Freedom in the World 1979* (New York: Freedom House, 1979), pp. 40-41; and Raymond D. Gastil, *Freedom in the World 1988-1989* (New York: Freedom House, 1989), pp. 70-71. To reflect events in late 1989, East Germany, Poland, Czechoslovakia, Hungary, and Yugoslavia were moved from single-party to competitive party-election regimes.

لحشد التأييد لتشكيلة متنوعة من القضايا، أو بوسائل غير القسر والاكراه. فالقوات العسكرية مصممة اصلاً لتسهيل عملية تنفيذ الاوامر من اعلى إلى اسفل عن طريق استخدام القوة القسرية. وهي ام تُبن لتجميع الخلافات الداخلية وایجاد تسوية لها، أو لحشد تأييد واسع من جميع الاطراف خلف سياسة ما. اضافة إلى ذلك ان المنظمات العسكرية لا تتكيف بسهولة مع تجمعات التأييد أو الإتصال بمجموعات اجتماعية خارج هرم القيادة. وهكذا فان العسكريين يفتقدون ميزات حشد الدعم الذي تقوم به الانظمة الحزبية. وقد تكون هذه القيود الداخلية اقل أهمية حين يتعامل العسكريون مع مظلمة عامة، أو حين يضغطون على الممسكين بزمام السلطة- أو حين يستولون عليها منهم. على أية حال تصبح هذه القيود مشكلة كبرى حين تحتاج الحكومة العسكرية لحشد دعم لسياسة التطوير الاقتصادي، مثلاً. عندها يحتاج النظام إلى سلطة شرعية، والابلاغ عن اهداف النظام السياسية والایدولوجية للعديد من القطاعات الاجتماعية. ولهذه الاسباب تبدو الحكومات العسكرية غير مستقرة دائماً، ومجبرة على تقاسم السلطة مع مؤسسات اخرى، أو تشجيع تشكيل احزاب سلطوية متعاونة.

الاتجاهات في تجميع المصالح

اشرنا في الفصل الرابع واماكن اخرى إلى التوجه الديموقراطي / democratic trend انذي بدأ في اواسط السبعينات، واكتسب زخماً مهماً بعد سقوط الانظمة السلطوية في أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات. وفي حين لا يمكن نكران مدي أهمية هذا الاتجاه، فاننا لانريد ان نضخمة أيضاً. ويحاول الشكل ٦-٣ ان يصنف انظمة العالم حسب بنية تجميع المصالح السائدة فيها، وهو تصنيف من نقطتين الأولى نهاية السبعينات، والثانية نهاية الثمانينات. ويجب النظر إلى النسبة المئوية المذكورة على انها تقديرية، وتعتمد غالباً على معلومات محدودة. لكن الشكل يقدم فكرة عامة عن تكرار ثلاثة اشكال رئيسية: الاحزاب التنافسية والانتخابات، والانظمة احادية الحزب، والانظمة التي يسيطر عليها العسكريون. و«الباقون» هم فئة الحكومات التقليدية المكونة في اغلبها من ممالك صغيرة في الشرق الاوسط، وجنوب آسيا، والباسيفيك.

وتظهر الاعمدة فاتحة اللون الوضع في اواخر السبعينات. فهي تشير إلى ان حوالي ثلث دول العالم، البالغ عددها ١٥٤ دولة، لديها انظمة انتخابية تخوضها احزاب متنافسة تشكل تجميع المصالح السائدة فيها. وهذه الانظمة هي الشكل الرئيسي من اشكال الحكم في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (بما في ذلك دول الكاريبي) وهي شائعة أيضاً في أمريكا اللاتينية وآسيا، ونادرة في أفريقيا والشرق الاوسط. ونفس عدد الدول تقريباً به انظمة احادية الحزب. وكان هذا النمط الشكل الرئيسي لانظمة

أوروبا الشرقية، وهو شائع نسبياً في أفريقيا وآسيا، رغم أنه نادر في نصف الكرة الغربي وأوروبا الغربية. وتهيمن القوات المسلحة على جميع المصالح في عدد يقل قليلاً عن ربع دول العالم. سواء بشكل رسمي (حكومات عسكرية) أو بالممارسة (حكومات مدنية يسيطر عليها عسكريون) ويبلغ عدد الأنظمة التي يسيطر عليها العسكريون ثلث الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو أكثر.

وتظهر الأعمدة غامقة اللون الوضع بعد عقد من الزمان. فثمة توجه واضح للابتعاد عن الحكومات أحادية الحزب. فقد انخفضت نسبة هذه الأنظمة من ٣٠ إلى ٢٤ بالمئة، ٤٠ بالمئة من مجموعها من الدول الأفريقية. وكما سبق وعرفنا فإن التراجع الذي تعرضت له الأنظمة ذات الحزب الواحد المتفرد بالحكم، كان أكبر من السابق. فالغالبية العظمى الباقية من هذه الأنظمة هي تكتلات غير متماسكة مع بضع استثناءات، كما في حالة الصين وكوبا. وقد ساهم انهيار الدعامات الأيدولوجية للحكومات السلطوية، علاوة على سحب دعم الاتحاد السوفياتي لها، في تعزيز هذا التوجه. وكما هو متوقع فإن هناك توجهاً ديموقراطياً واضحاً نحو الأنظمة الانتخابية ذات الأحزاب المتنافسة. بزيادة من ٣٦ إلى ٤١ بالمئة من مجموع الأنظمة السياسية في العالم (مع زيادة في الممارسة الديموقراطية وبعض المنافسة).

على أية حال، يجدر بنا أن نلاحظ أن حصة الحكومات العسكرية قد ازدادت في الواقع قليلاً، من ٢٣ إلى ٢٦ بالمئة من مجموع دول العالم. وربما، مراعاة للتراجع في شرعية الأنظمة السلطوية، أصبح العسكريون يميلون إلى الهيمنة من خلف المسرح بدلاً من الحكم المباشر، خاصة في أمريكا اللاتينية. وقد شهدت أمريكا اللاتينية أيضاً انتقالاً حقيقياً من الأنظمة العسكرية إلى أنظمة ذات أحزاب متنافسة في دول مهمة مثل الأرجنتين، والبرازيل، والأرجواي. لكن نسبة الحكومات التي يسيطر عليها العسكريين ارتفعت بقدر ملحوظ في أفريقيا (من ٣٦ إلى ٤٦ بالمئة من مجموع الدول)، والشرق الأوسط، في حين بقيت على حالها في آسيا والباسيفيك. وتشمل قائمة ضحايا التدخل العسكري الأخيرة الحكومات المنتخبة في فيجي في جنوب المحيط الهادي (١٩٨٧) وسورينام في أمريكا الجنوبية (١٩٩١). ورغم أن عصر الثقة في الحكومات العسكرية كحل لمشاكل التطور قد ولى، فإن سيطرة العسكريين ستبقى نتيجة محتملة حين لا تتمكن أشكال الحكم الأخرى من حل النزاعات الداخلية. وهذا هو التحدي الجديد الذي يواجهه الأنظمة التنافسية التجريبية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، علاوة على العالم الثالث.

أهمية تجميع المصالح

الطريقة التي تجمع بها المصالح عامل حاسم وهام في تقرير ما يفعله بلد ما لمواطنيه ومن أجلهم. والعوامل التي تهتمنا بشكل خاص عن الحكومات والسياسات - مثل الاستقرار، والثورة، والمشاركة،

والرخاء، والمساواة، والحرية، والأمن - هي نتائج حتمية لتجميع المصالح. فمن خلال تجميع المصالح تتحول رغبات المواطنين ومطالبهم إلى بضع بدائل سياسية. ومن الناحية السياسية، فإن النتائج تعني أن عدة احتمالات سياسية قد الغيت وبقي القليل. ومن ناحية العملية السياسية، فالنتائج هي تجمع مصادر سياسية في أيدي عدد قليل نسبياً من الأفراد الذين سيقرون السياسات. أما البدائل السياسية الباقية فهي بدائل ممكنة أو رئيسية لأنها تحظى بدعم العديد من المصادر السياسية. وقد لا تكون البدائل السياسية ممكنة، كأن تضع الحكومة يدها على الانتاج الصناعي الثقيل في الولايات المتحدة، لأنه ليس هناك أية مجموعة قيادية تسيطر على مصادر سياسية رئيسية فيها تحبذ ذلك، رغم أن هذه السياسات متبعة في دول أخرى.

يمكننا رؤية عملية تقريب الرغبات السياسية أو دمجها في طريقة عمل أنظمة الأحزاب التنافسية. فمن بين العديد من الخيارات السياسية لا تدعم الأحزاب الا القليل منها، بعد أن تختار الأحزاب قاداتها وتضع البرامج السياسية التي ستسير عليها. وفي الانتخابات يدعم الناخبون بعض هذه الأحزاب وبذلك تتشكل قوة تمثيل الحزب في الهيئة التشريعية. وحتى في مرحلة التشريع. يجري المزيد من عمليات الدمج وتشكيل الائتلافات بين اجنحة الحزب أو مجموعات الحزب. وقد يحدث أن تنتفي امكانية تحقيق اغلبيبة سياسية. أو لا تدعم الأحزاب تلك الخيارات، أو أن يكون أداء الأحزاب الداعمة لها سيئاً في الانتخابات. أما في الأنظمة ذات الأحزاب غير التنافسية، والحكومات العسكرية، والحكومات الملكية فإن تجميع المصالح يعمل بشكل مختلف، لكن النتيجة واحدة وهي تقريب السياسات والمصادر ودمجها. وقد يحدث أن يكون التجمع حول بعض القضايا هو ما يقرر السياسة فعلاً. كما يحدث حين تكون السلطة بيد حكومة عسكرية يتولاها احد اجنحة حزب سلطوي، أو اغلبيبة حزبية منظمة في نظام تنافسي. وفي حالات أخرى، قد تضم الجمعية التشريعية، أو المجلس العسكري، أو اللجنة المركزية للحزب عدداً من الاجنحة المتساوية في القوة.

ودرجة الاستقطاب صفة واحدة من صفات تجميع المصالح في جميع الأنظمة. وقد ناقشنا في الفصل الثالث الثقافة السياسية المتوافقة والاستقطابية. وذكرنا أن الولايات المتحدة، والمانيا الغربية، وبريطانيا، أنظمة متوافقة، يفضل معظم مواطنيها تبني مواقف سياسية معتدلة. أما ثقافات ايطاليا، وفرنسا، واليونان فهي استقطابية مع تركيز المواطنين بشدة على اليسار وتركيز قليل على الوسط.

والاستقطاب في أجهزة صنع السياسة يماثل كثيراً الاستقطاب في الثقافة السياسية. ففي مجتمع متوافق، مثل المانيا، يكون البرلمان الالمانى - البوندستاغ - مكوناً بشكل رئيسي من احزاب معتدلة ومتسامحة. أما في ايطاليا المتنازعة، فتتحكم في برلمانها المتأزم احزاباً منقسمة على نفسها - الشيوعيون، والديموقراطيون المسيحيون.

لكن السياسات تشكل بيئتها، وتعكس هذه البيئة في الوقت نفسه. وغالباً ما يبدل تجميع المصالح حجم الاستقطاب الذي ينتظر ان تؤثر به الثقافة السياسية على عملية صنع السياسة. وهذا هو احد اسباب روعة السياسة. فاحزاب سياسية حسنة التنظيم والقيادة قد تتمكن، لفترة من الوقت على الاقل، من السيطرة على مجريات السياسة وان تحد من قوة المجموعات المتطرفة في الهيئة التشريعية، كما في النموذج التآلفي الذي سبق ذكره. وبالعكس ذلك، فان جماعات متطرفة حسنة التنظيم قد تثير مخاوف وتحامل بعض المجموعات وتجعلهم ينشطون اكثر في الانتخابات، وبذا يكسبون قوة اكبر في الهيئة التشريعية في بلد متوافق في نواح اخرى.

تميل بنى تجميع المصالح، بالطبع، إلى ايجاد توازن في القوة السياسية هي ابعد من ان تعكس الرأي العام، وقد ينظر إلى سوء التمثيل هذا، في المجتمعات شديدة الانقسام والتي تريد التخلص من نزاعات فيها، على انه فضيلة كبرى. فقد يبرر العديد من القادة العسكريين اطاحتهم بالحكومات الحزبية بدعوى القضاء على الاستقطاب السياسي وتخليص الأمة من نزاعات لا تستطيع تحملها. وبالمثل، يدعي رؤساء الاحزاب السلطوية عادة انه يجب على الأمة ان تركز كل طاقتها ومصادرها على الاهداف العامة وان السماح بالمنافسة الحزبية سيكون عملاً شديداً الاستقطاب. واحد مبررات الديموقراطية انها تقود القادة السياسيين إلى العمل حسبما يرتضيه الشعب. وقد يبدو ثمن تجميع المصالح، في ثقافة استقطابية تعكس الانقسام والشك، ثمناً باهظاً يدفع للسيطرة على المواطنين. وكما تبين الاضطرابات المتكررة في الحكومات العسكرية والسلطوية، فقد يكون من الاسهل الغاء مظاهر الاستقطاب اكثر من الغائة حقيقة. فقد تنتهي الانقسامات الثقافية إلى ان تنعكس على شكل زمر عسكرية، أو تكتلات جانبية داخل الحزب، بدلاً من المنافسة الحزبية، وينتهي المواطنون وقد خسروا الحرية، والمشاركة، والاستقرار.

END NOTES

1. Steffan Schmitt, James Scott, Carl Lande, and Laura Guasti, *Friends, Followers and Factions* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977); S. Eisenstadt and Rene Lemarchand, *Political Clientelism, Patronage and Development* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981); John W. Lewis, *Political Networks and the Chinese Policy Process* (Stanford, Calif.: Northeast Asia Forum, 1986); Lucian W. Pye, *Asian Power and Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985); T. H. Rigby and Bokdan Harasimin, *Leadership Selection and Patron Client Relations in the USSR and Yugoslavia* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981).
2. See Philippe Schmitter, "Interest Intermediation and Regime Governability," in Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe* (New York: Cambridge University Press, 1981), ch. 12; David Cameron, "Social Democracy, Corporatism and Labor Quiescence: The Representation of Interests in Advanced Capitalist Society," in John Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984), ch. 7; and Peter J. Katzenstein, *Small States in World Markets* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985).
3. William Thompson, *The Grievances of Military Coup-Makers* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973).
4. The large literature on party strategies owes its largest debt to Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper & Row, 1957). More generally, see Dennis C. Mueller, *Public Choice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).
5. Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments* (New York: Macmillan, 1967); Richard Rose, ed., *Electoral Behavior: A Comparative Handbook* (New York: Free Press, 1974); Russell J. Dalton, Scott C. Flanagan and Paul Allen Beck, eds., *Electoral Change in Advanced Industrial Societies* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).
6. Ian Budge, David Robertson, and Derek Hearl, *Ideology, Strategy and Party Change: Spatial Analyses of Post-War Election Programmes in 19 Democracies* (New York: Cambridge University Press, 1987).
7. In addition to the references in note 5 above, see Michael Lewis-Beck, *Economics and Elections: The Major Western Democracies* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1988); Ian Budge, Ivor Crewe, and Dennis Farlie, *Party Identification and Beyond* (London: John Wiley, 1976); Russell J. Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House, 1988).
8. For example, the survey of "experts" by Castles and Mair in 1982 shows a center gap of over three points between the Socialist party and the nearest conservative party (UDF), although between a quarter and a third of voters regularly place themselves at the center. See Francis G. Castles and Peter Mair, "Left-Right Scales: Some 'Expert' Judgments," *European Journal of Political Research*, 12 (1984), pp. 73-88. Also see Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies*, p. 196.
9. For analyses of the implications of election laws for party representation and government majorities, see Douglas Rae, *The Political Consequences of Election Laws* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1967, 1971) and Arend Lijphart, "The Political Consequences of Electoral Laws, 1945-1985," *American Political Science Review*, 84 (June 1990), pp. 481-496.
10. For Britain, see Richard Rose, *Do Parties Make a Difference?* (Chatham, N.J.: Chatham House, 1984), ch. 5; also see Colin Rallings, "The Influence of Election Programmes: Britain and Canada, 1945-1979," in Budge, Robertson, and Hearl, *Ideology, Strategy, and Party Change*, pp. 1-14. More generally, see David R. Cameron, "The Expansion of the Public Economy," *American Political Science Review*, 72 (December 1978), pp. 1243-1261; and Francis G. Castles, ed., *The Impact of Political Parties* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982). For the United States, see Gerald Pomper, *Elections in America* (New York: Dodd, Mead, 1968), chs. 7-10.
11. See Kaare Strom, *Minority Government and Majority Rule* (New York: Cambridge University Press, 1990).
12. On cabinet stability, see Lawrence C. Dodd, *Coalitions in Parliamentary Government*

- (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976); G. Bingham Powell, Jr., *Contemporary Democracies* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), ch. 7; Gary King, James E. Alt, N. E. Burns, and Michael Laver, "A Unified Model of Cabinet Dissolution in Parliamentary Democracies," *American Journal of Political Science*, 35 (1991).
13. On these issues of citizen control, see G. Bingham Powell, Jr., "Constitutional Design and Citizen Electoral Control," *Journal of Theoretical Politics*, 1 (April 1989), pp. 107-130; G. Bingham Powell, Jr., "Holding Governments Accountable," Paper presented to the American Political Science Association Annual Meetings, San Francisco, 1990.
 14. This classification is adapted from Arend Lijphart's *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977) and *Democracies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984). Also see Powell, *Contemporary Democracies*, and Powell, "Constitutional Design and Citizen Electoral Control."
 15. Lijphart, *Democracy in Plural Societies*.
 16. On the role of parties in the defense of democracy, see Powell, *Contemporary Democracies*, chs. 8, 10; and the contributions in Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).
 17. On totalitarian parties see, for example, C. F. Friedrich and Z. K. Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1956); Juan Linz, "Totalitarian and Authoritarian Regimes," in Fred Greenstein and Nelson Polsby, eds., *Handbook of Political Science* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975), Vol. 3, pp. 175-412; Amos Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981), especially pp. 62-114.
 18. See Chapter Fourteen; see also Franz Schurman, *Ideology and Organization in Communist China* (Berkeley: University of California Press, 1966).
 19. On the efforts in Africa, see Crawford Young, *Ideology and Development in Africa* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982), ch. 2. On recent events, see Chapter Sixteen below.
 20. See Henry Bienen, *Kenya: The Politics of Participation and Control* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974); and Chapter Sixteen below.
 21. See Bogdan Denis Denitch, *The Legitimation of a Revolution: The Yugoslav Case* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976).
 22. See Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Black Africa* (Berkeley: University of California Press, 1982); Young, *Ideology and Development in Africa*; and Chapter Sixteen below.
 23. Perlmutter, *Modern Authoritarianism*, pp. 114 ff.; see also Alfred Stepan, *The State and Society: Peru in Comparative Perspective* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978) and the essays in David Collier, ed., *The New Authoritarianism* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979).

الفصل السابع



الحكومة وصنع السياسة

الحكومة وصنع السياسة

صنع السياسة هو المرحلة المحورية في العملية السياسية. فقد تم ترتيب القوى السياسية، والآن يجب سن سياسات رسمية: مشاريع قوانين تقترح وتتمر من قبل الهيئة التشريعية، أو مراسيم تصدر عن مجلس حاكم. وبعد ذلك يجب تنفيذ اهداف السياسة، وان تتم مراجعة النتائج.

لفهم طريقة صنع السياسات، علينا ان نعرف ما هي احكام اتخاذ القرار، أي نوع من السلطات فعال ومشروع في الانظمة السياسية المختلفة. هل هي الاغلبية البسيطة في التصويت في المجلس التشريعي. ام مجرد موافقة بفارق صوت واحد يعطيه مسؤول تنفيذي انتخب بشكل مستقل؟ ام هو مرسوم صدر عن ملك، أو اتفاق وقع بالاجماع من قبل قادة عسكريين ميدانيين، ام هو دعم اللجنة المركزية الرسمي؟ ام هي مجرد نزوة لديكتاتور عسكري؟

علينا أيضاً ان نميز المركز القيادي الذي تتمتع به الوكالات الحكومية في صنع السياسة. فلا يمكن لمطالب مجموعات المصالح بخفض الضرائب، مثلاً، أو حماية اجناس مهددة بالانقراض، ان تكون فعالة، مالم تتحول إلى قوانين من قبل مؤسسات صنع السياسة وان تنفذ من قبل مسؤولين حكوميين طبقاً لبعض قواعد اتخاذ القرار المقبولة. وتصبح التأثيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والشخصية مهمة حين تصطدم بالمؤسسات الحكومية أو حين تعلن عن نفسها داخل هذه المؤسسات: أي البرلمان، ومجلس الوزراء، والوزارات، والدوائر التنفيذية، والمحاكم. الكثير من السياسة العامة تباشره الوكالات الحكومية، ومدراء الدوائر أو الوزراء، ونواب اقوياء أو اعضاء في مجلس الشيوخ، أو حتى اصحاب سلطات قضائية. وتصوير الحكومة على انها تنبثق من المجتمع إلى الحكم، ثم تعود من الحكم إلى المجتمع هي صورة مبسطة للغاية. فالعملية قد تبدأ من داخل الحكومة ذاتها.

يركز هذا الفصل على قواعد اتخاذ القرار، وعلى دور بعض البنى الحكومية في صنع السياسة مثل الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والدوائر الحكومية. ويشعر العديد من العلماء ان العلوم السياسية قد

اهملت هذه المراضيع في الستينات والسبعينات في القرن الحالي بينما ركزت على توجهات المواطنين وسياسات الحزب. وقد حظى تحركهم لاعادة التأكيد على مركزية المؤسسات باعتراف واسع. ونحن نعتمد هنا على الكثير من نفاذ بصيرتهم^(١).

* قواعد قرار صنع السياسة

لا بد ان يكون لدى أية حكومة مجموعة من القواعد النافذة لاتخاذ القرارات. كما يجب ان يكون لديها دستوراً نافذاً. وتحاول حتى الحكومات العسكرية أو الديكتاتورية القائمة على الاكراه ان يكون لديها مجموعة من الترتيبات النافذة لاقتراح المراسيم، ودراستها، وتبنيها. و **قواعد القرار** / decision rules أو احكام القرار هي القواعد الاساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار، وتوضع ادوار صنع السياسة وتقسّمها اقليمياً ووظيفياً وما شابه ذلك.

تضع احكام القرار شروط السباق السياسي. حيث يسعى الافراد والجماعات للتأثير على السياسات بالعمل ضمن اطار تلك الاحكام. فاذا ارادت دولة ما ان تجعل سلطة صنع السياسة غير مركزية، كي تحافظ على البيئة، مثلاً، فمن الضروري الحصول على اصوات الاغلبية في هيئات تشريعية لعدة ولايات. وسوف يتطلب ذلك جهوداً عظيمة من الجماعات كي تباشر اجراءات حماية جديدة. اما اذا كان الدستور النافذ يتطلب مرسوماً رسمياً من قائد القوات المسلحة، أو تصريحاً من اللجنة السياسية، فاننا نحتاج إلى طريق مختلفة للتأثير على صانعي السياسة المهمين هؤلاء. وتصوغ احكام القرار شكل النشاط السياسي لانها تقرر أي مصدر سياسي يجب ان يسعى اليه - هل هو مقاعد في الهيئة التشريعية، ام دعم قادة عسكريين اقليميين - وكيف يمكن الحصول على ذلك الدعم، وكيف يمكن استخدامه.

كان توماس جيفرسون أول من اشار إلى أهمية ثبات احكام القرار الاساسية للأمة في مقدمته إلى المجلد الأول لمجلس النواب حين قال: «إن مجموعة سيئة من القواعد افضل من عدم وجود أية قواعد على الاطلاق». ففي غياب مجموعة شرعية من الترتيبات لبلورة القضايا، ودراستها، ومناقشتها، ثم اتخاذ قرار من بين عدد من وجهات النظر، فان الحكومة قد تنهار، وقد تُتخذ القرارات بالقوة.

وضع الدساتير

وضع الدستور هو عمل سياسي اساسي: فهو يوجد قواعد اتخاذ القرارات أو يغيرها. لكن التغييرات في القواعد الدستورية لاتحدث عادة الا بعد هزيمة في حرب، أو نجاح حركة استقلال، أو حدوث تبدلات هامة أو ثورية في المجتمع. لذلك، تبنت جميع الدول التي هزمت في الحربين العالميتين أو الدول التي نشأت مكانها دساتير جديدة، أو فُرِضت عليها دساتير جديدة.

واغلب الدساتير النافذة اليوم، وضعت نتيجة نوع من الانسلاخ عن الماضي، غالباً بالعنف - الحرب، والثورة، وعصيان الاستعمار. ويتوجب على قواعد القرار في مثل هذه الأوضاع أن تعيد ترتيب القوى الداخلية الجديدة، أو تتكيف مع بيئة القوى الخارجية. وبريطانيا دولة غير عادية من حيث ان ليس لديها دستور مكتوب، بل مجموعة من التقاليد التي تبلورت وقلّبت على مرّ الزمن، ودعمت بالنظم والتشريعات الاساسية. وتعكس هذه التجربة التراكمات التدريجية والسلمية للتاريخ البريطاني. ومع ذلك، فإن التغييرات الاساسية في قواعد القرار البريطانية، مثل نقل السلطة من العرش إلى البرلمان، في القرن السابع عشر، وقوانين الاصلاح في العامين ١٨٣٢، و١٨٦٧، التي أسست الاحزاب والحكومات الوزارية القائمة على انتخابات عريضة، قد حدثت على أثر فترات من الحرب الأهلية، والتعبئة الشعبية، والاضطرابات. وربما كان اعظم استثناء لذلك الترابط بين التمزق والغليان ووضع الدساتير هو التطور السلمي خلال الثلاثين سنة الماضية لدستور المجموعة الأوروبية، وهي وحدة سياسية ناشئة تبذل سلطاتها المتنامية قواعد القرار التي تؤثر على ٢٥٠ مليون أوروبي. لكن في حين انه لم يصاحب تشكيل المجموعة الأوروبية أي عنف، فلا يمكن فصل جذورها عن الحرب العالمية الثانية.

شهدت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية الكثير من التجارب الدستورية. فقد ادخلت اليابان، والمانيا، وايطاليا - القوى المهزومة في الحرب - ترتيبات سياسية جديدة اثبتت جدارتها. ووضعت فرنسا خلال هذه الحقبة دستوراً، ويبدو ان جهودها الثاني - الجمهورية الخامسة - سوف ينجح. وقد اجرت كل من المانيا وفرنسا بعض الاصلاحات الدستورية الهامة الهدف منها تجاوز ضعف ترتيباتهما الدستورية السابقة - الجمهورية القيمارية والجمهورية الرابعة الفرنسية. وقد سعى واضعو الاطر الدستورية الالمان إلى التغلب على التشرذم السياسي وعدم استقرار الجمهورية القيمارية بالجمع بين التمثيل النسبي، والانتخاب باكثرية صوت واحد في المقاطعات، واستبعاد الاحزاب التي تحصل على اقل من ٥ بالمئة من الاصوات. وقد شجعت هذه الترتيبات الناخبين الالمان على ان يحدوا خيارهم بين الاحزاب السياسية الكبرى، وبذلك يقللوا من التشرذم الحزبي كما ادخلوا ترتيباً جديداً يهدف إلى معالجة مشاكل عدم استقرار مجلس الوزراء. فقد تسقط الحكومة بعد خسارتها تصويت علي الثقة في البوندستاغ اذا كان التصويت بعدم الثقة «بناءً». أي أنه يجب ان يرافق التصويت على عدم الثقة في الحكومة التي تتولى السلطة تقديم بديل يحظى بالاغلبية في البوندستاغ (انظر الفصل الحادي عشر). اما التجربة الفرنسية فهي مزيج من الحكومة البرلمانية والرئاسية. فقد ادخلت الجمهورية الخامسة نظاماً رئاسياً قوياً ينتخب بشكل منفصل، مع رئيس وزراء ومجلس وزراء عادي مسؤول امام الجمعية الوطنية (انظر الفصل العاشر).

رغم نجاح احدث التجارب الالمانية والفرنسية، فمن الصعب تقرير العمليات السياسية باعادة تشكيل قواعد القرار تبعاً للنوايا، والخطط المنطقية. وكما جادل مارش واولسن «إن السجل المعاصر

الخاص بنوايا التغيير لا يشجع على الثقة المطلقة في امكانية اجراء تغيير مدروس ومسيطر عليه»^(٢).
واشارا إلى امكانية احداث «صدمة» للمؤسسات لتقوم بالتغيير، لكن نتيجة هذه الصدمة قد تكون مختلفة
تماماً عما قصد منها.

تشكل التسعينات فترة هامة من الاختبارات الدستورية التي ستتفحص إلى اقصى حد قدرة واضعي
اطر الدستور على ضبط العمليات السياسية. فقد اعيد النظر في الدستور السوفياتي بالغاء احتكار الحزب
الشيوعي للسلطة وانشاء نظام رئاسي قوي، ومجلس تمثيلي للسوفيات الاعلى، ونظام فدرالي لامركزي
(انظر الفصل الثالث عشر). واستبدلت دساتير دول أوروبا الشرقية الشيوعية بدساتير برلمانية
ديموقراطية، تنص على اجراء انتخابات تنافسية، وانظمة حزبية. وتجري اعادة النظر في دستور جنوب
أفريقيا لتحقيق المساواة بغض النظر عن العرق. وقد احدثت ازمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ شروخاً في
دساتير الملكيات الوراثية في شبه الجزيرة العربية. الا ان نتيجة التغييرات الدستورية في جميع هذه
الحالات ما زالت غير واضحة.

التوزيع الجغرافي لسلطة الحكومة

تختلف قواعد القرار الاساسية أو دساتير الانظمة السياسية في ثلاثة ابعاد هي: (١) التوزيع
الجغرافي للسلطة؛ (٢) التقسيمات البنيوية للسلطة؛ (٣) القيود على السلطة الحكومية.

تعطينا انظمة التصنيف حسب التقسيمات الجغرافية الانظمة الكونفدرالية / Confederal في نهاية أحد
الطرفين والانظمة ال وحدوية / Unitary في نهاية الطرف الآخر، و«الانظمة الفدرالية» / Federal في
الوسط (انظر الجدول ٧-١)، وقد كانت الولايات المتحدة دولة كونفدرالية بموجب «بنود الكونفدرالية».
وكانت للحكومة المركزية سلطات في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، لكن كان عليها ان تعتمد على
دعم الولايات المالي وخلاف ذلك من اشكال الدعم، لتنفيذ تلك السلطات. وبموجب الدستور الذي اعتمد
في العام ١٧٨٧، تبذلت الحكومة الامريكية من كونفدرالية الى فدرالية، وهذا يعني ان للحكومة المركزية،
ولحكومات الولايات المحلية مجالات للسلطة ولديها الوسائل لتنفيذ سلطاتها. والنظام اليوم في كل من
الولايات المتحدة، والمانيا، والهند، وتنزانيا، نظام فدرالي حيث تتمتع كل وحدة مركزية ومحلية باستقلال
ذاتي في مجال معين من السياسة العامة. وتنقسم هذه المجالات والسلطات السياسية على أية حال بين
الوحدات المركزية والمحلية بأشكال مختلفة.

اما المملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، واليابان فهي حكومات وحدوية تتركز فيها السلطات
والصلاحيات في الوسط. وتفوض السلطات إلى الوحدات المحلية والاقليمية مباشرة وبشكل محدد من
الحكومة المركزية، والتي قد تقوم بتبديل هذه الصلاحيات أو بسحبها بقرار مركزي.

تقسيم السلطة الحكومية وتحديدها

التوزيع الجغرافي للسلطة				
مركزي				لا مركزي
وحدوي	فدرالي	كونفدرالي		
فرنسا	الولايات المتحدة بموجب الدستور	الولايات المتحدة بموجب بنود الكونفدرالية		
اليابان	المانيا	المجموعة الأوروبية الاقتصادية		
بريطانيا	الهند			
الصين				
الفصل البنوي للسلطة				
مركزي				منفصل
سلطوي	برلماني	مختلط *	رئاسي	
الصين	المكسيك	ألمانيا	فرنسا	الولايات المتحدة
مصر	تنزانيا	بريطانيا	فنزويلا	
العراق		اليابان		
العربية السعودية		الهند		
القيود القضائية على السلطة الحكومية				
غير محدودة				محدودة
محاكم غير مستقلة	محاكم مستقلة	سلطة المراجعة القضائية		
الصين	فرنسا	الولايات المتحدة		
مصر	بريطانيا	المانيا		
العراق	الهند	اليابان		
	تنزانيا			

* برلماني ورئاسي

ويجد ر بنا عند مقارنة الانظمة الكونفدرالية، والفدرالية، والوحدوية، ان نميز بين توزيع السلطة الفعلي والشكلي. ففي الانظمة الوحدوية، قد تكتسب الوحدات الاقليمية أو المحلية صلاحيات نادراً ما تعترضها الحكومة المركزية، وذلك على الرغم من التمرکز الرسمي للسلطة في المركز. وفي النظام الفدرالي الامريكي انتقلت السلطة بشكل ثابت من الولايات نحو المركز، خلال القرن الماضي. وهكذا، فان الفارق الحقيقي بين النظامين الفدرالي والوحدوي قد يكون اقل أهمية بكثير مما تفترض ترتيباتهما الرسمية. ومن الامثلة على التناقض الفادح بين الفدرالية الفعلية والرسمية، الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة التي سبقت غورباتشوف. فقد كان ذلك الاتحاد مكوناً من خمسة عشر جمهورية، لكل واحدة منها سلطات رسمية كبيرة. لكن الجهاز الحاكم في الواقع كان الحزب الشيوعي، وهو هيئة شديدة المركزية تمارس السلطة في الوسط وفي المحيط. اما التوزيع الفدرالي للسلطة بين الحكومة المركزية والجمهوريات في الاتحاد السوفياتي فما زال من القضايا الهامة التي لم تحل.

فصل السلطات الحكومية

مقارنة الحكومات حسب التمرکز، أو الفصل البنيوي لسلطة صنع السياسة يكشف لنا عدة انواع، تظهر في الجدول ٧-١. ففي الانظمة السلطوية / authoritarian regimes مثل الصين، والعراق، والعربية السعودية، ليس هناك تفويض ثابت بمنح الصلاحيات لهيئات تشريعية، أو محاكم، أو بنى مشابهة خارج مكتب رئيس السلطة التنفيذية. وقد تتركز السلطة في مثل هذه الانظمة في المكتب السياسي أو المجلس العسكري، أو كما جرت العادة، قد تتكون من توازن صعب تشارك فيه فئات عسكرية ودوائر حكومية، وقادة حزبيين. لكن أي من هذه المجموعات لا تشعر، حين تجمع مصادرها السياسية للتأثير على صنع القرار، انها بحاجة لمنافسة احد كي تفوز بتأييد المواطنين. وتختلف هذه الانظمة اختلافاً بيناً في درجة تطلعها إلى تنظيم جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف حتى في حجم النقاش أو حتى في مدى الخلاف المسموح به داخل الحزب أو المجلس العسكري. وكما يظهر على الجدول ٧-١ فان المكسيك وتنزانيا اكثر انفتاحاً نسبياً في هذا المجال. على أية حال، في جميع الانظمة السلطوية تنص قواعد صنع السياسة الحكومية على تركيز السلطة في نقطة واحدة.

تتميز الانظمة البرلمانية، مثل تلك الموجودة في المانيا، وبريطانيا، اليابان، والهند، بتركيبه من الهيئات التنفيذية السياسية والمجالس التشريعية. ومع ذلك، يتمتع رئيس الوزراء ومجالس الوزراء في النظام البرلماني بسلطات وصلاحيات راسخة. والواقع ان السلطة التنفيذية (والتي يطلق عليها عادة مجلس الوزراء) تنتخب من قبل المجلس التشريعي وتبقى في السلطة طالما بقيت قادرة على السيطرة على الاغلبية في المجلس.

وسلطة صنع السياسة في النظام الرئاسي الديمقراطي / democratic presidential regime منفصلة تماماً، وتشكل الولايات المتحدة مثلاً بزرراً في هذا الصدد والصفات الرئيسية لهذا النظام هي ان السلطة السياسية التنفيذية تنتخب بشكل مستقل، وتبقي في السلطة طيلة الفترة المحددة لها سواء حظيت بتأييد الهيئة التشريعية ام لا، ولديها سلطة كبيرة في مجال صنع السياسة، كما في حق الفيتو الممنوح للرئيس. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطة التنفيذية ان تتعامل مع سلطة تشريعية تنتخب بشكل مستقل لديها هي أيضاً سلطة صنع السياسة؛ وهذا العامل يميز النظام الديمقراطي الرئاسي عن العديد من الانظمة السلطوية التي تدعى رئاسية. ولاشك انه اذا ما سيطر الحزب ذاته على الرئاسة والهيئة التشريعية، وكان هناك اتفاق داخلي في الحزب، فان هذا التجميع الفعال للمصادر السياسية سيخلق وضعاً مماثلاً للوضع في الانظمة البرلمانية التي لديها حكومات حزبية أو ائتلافية مس. تقرة (الفصل السابع عشر).

وتعتبر فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة (منذ العام ١٩٥٩) مثلاً هاماً على النظام الرئاسي-البرلماني المختلط / "mixed parliamentary-presidential regime". فالرئيس الفرنسي الذي يتمتع بسلطات كبيرة، ينتخب بانتخابات عامة ويتولى السلطة لفترة سبع سنوات، سواء ايدته الجمعية الوطنية ام لا، والتي يعاد انتخابها كل خمس سنوات. من جهة اخرى، يعتمد رئيس الوزراء الفرنسي ومجلس الوزراء على الاغلبية في الجمعية الوطنية. ولاول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة، اعطت انتخابات العام ١٩٨٦ فرنسا جمعية وطنية، وبالتالي رئيس وزراء ومجلس وزراء من احزاب سياسية اخرى غير حزب الرئيس. وقد استمر هذا الوضع، كون رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء من احزاب سياسية مختلفة، (والذي يطلق عليه اسم التعايش) لمدة عامين واعتبر بمثابة اختبار ناجح لحيوية دستور الجمهورية الخامسة (انظر الفصل العاشر).

وتجدر الاشارة إلى ان الاتحاد السوفياتي لم يظهر على الجدول ٧-١. فالترتيبات الحالية المسيطرة في الاتحاد السوفياتي تعمل على الانتقال من مركزية «الحزب-الدولة» والاقتصاد الموجه، إلى نظام فدرالي، يفصل بين السلطات له محاكم مستقلة واقتصاد خاص. وما زال الوقت مبكراً للتأكد من ان توازنات حقيقية قد تم التوصل إليها على هذه الابعاد.

القيود على السلطات الحكومية

تتميز الانظمة البرلمانية، والرئاسية، والرئاسية-البرلمانية، وذلك خلافاً للانظمة السلطوية، بشكل من اشكال القيود القانونية أو العرفية على السلطة. ويطلق على الانظمة التي تعرف فيها سلطات مختلف وحدات الحكومة وتحدد بدستور مكتوب، أو تشريعات، أو اعراف بالانظمة الدستورية / constitutional regimes وهذه الانظمة تحد عادة من سلطة الحكومة. فحقوق المواطنين-

مثل الحق في محاكمة عادلة، وحرية التعبير، والالتماس، والنشر، والاجتماع - محمية ضد تدخل الحكومة الا في ظروف غير عادية ومحدودة. والمحاكم من المؤسسات ذات الاثر البالغ في تقييد السلطة الحكومية.

يمكن تقسيم الحكومات حسبما يلي: في اقصى احد الاطراف، سلطة الحكومة على اجبار مواطنيها على الطاعة لا تقيدها المحاكم. وفي الطرف الاخر، لاثمي المحاكم حقوق المواطنين فحسب بل وتنظم اقسام اخرى من الحكومة للتأكد من ان سلطاتها تنفيذ بطريقة صحيحة. والولايات المتحدة افضل مثال على نظام تحد المحاكم من سلطته السياسية. حيث يسمح قانون المراجعة القضائية / judicial review لمحاكم الولايات والمحاكم الفدرالية ان تحكم بان اقساماً اخرى من الحكومة قد تجاوزت سلطاتها. ولدي معظم الانظمة الدستورية محاكم مستقلة يمكنها حماية المواطنين من التطبيق الجائر للقوانين والنظم، لكنها لا تستطيع ان تفرض سلطاتها على الجمعية التشريعية أو السلطة السياسية التنفيذية. فالحقوق الاساسية للمواطنين في هذه الانظمة محمية بالتشريعات، والاعراف، وضبط النفس، والضغط السياسي. وللمحاكم الدستورية في المانيا واليابان سلطات محدودة على مراجعة قرارات الوكالات الحكومية الاخرى قضائياً.

وتنص جميع الدساتير المكتوبة على اجراءات تعديل الدستور، حيث ان هناك ادراك عام لضرورة وجود نوع من التكيف أو المرونة في قواعد اتخاذ القرار الاساسية، حين تنشأ خلافات مع المؤسسات القائمة، أو حين تتغير البنية الاجتماعية بانضمام مجموعات جديدة. وقد تكون هذه الاجراءات قيدياً هاما على سلطات الحكومة. وتنص دساتير عدة على عدم تعديل ترتيبات معينة، مثل اشتراط دستور الولايات المتحدة على منح كل ولاية تمثيلاً متساوياً في مجلس الشيوخ.

هناك تباين كبير في اجراءات التعديل، يتراوح بين البساطة والتعقيد. وربما كان ابسطها وضع نيوزيلندا، حيث يمكن لقرار صادر عن البرلمان ان يعدل دستور نيوزيلندا، مثل قانون العام ١٨٥٢. وتفرض بعض الدساتير الحصول على اغلبيّة مطلقة من جميع اعضاء الهيئة التشريعية، بدلاً من نصاب الاغلبيّة الذي يكفي لقرار التشريعات العادية. وتتطلب اخرى ان تتم المصادقة على التعديل مرتين مع فارق زمني بينهما. وفي بعض الحالات يضاف استفتاء شعبي عام للعمل التشريعي. ويتبع دستور الولايات المتحدة اصعب الاجراءات الرسمية، حيث يتطلب مبادرة ثلثي اعضاء كلا مجلسي الكونغرس (أو اتباع الاجراء الذي لم يستخدم قط، وهو ان توجه ثلثي الولايات الدعوة إلى مؤتمر وطني)؛ وموافقة ثلاثة ارباع هيئات الولايات التشريعية. أو ثلاثة ارباع المشاركين في مؤتمر ينتخب خصيصاً من قبل الولايات.

والدساتير التي تحتاج إلى اجراءات معقدة لتعديلها، مثل الدستور الامريكي، تسمى دساتير «جامدة»، وذات الاجراءات السهلة تسمى «مرنة». مرة اخرى، علينا ان نميز بين القانون والممارسة، فبعض

الدساتير المرنة مثل دساتير النرويج والدنمارك لم تعدل الا في حالات نادرة، في حين ان الدساتير الجامدة مثل دساتير الولايات المتحدة وسويسرا تعرضت لتعديلات متكررة (٣).

ويؤكد الجدول ٧-١ على اختلافات عامة جداً، ويميل إلى حجب الاختلافات الهامة بين الفئات، كما بين الانظمة السياسية الديموقراطية، مثلاً. ويقسم ارنند ليغفارت، في دراسة هامة حديثة عن انواع الديموقراطية، الانظمة الديموقراطية إلى فئتين رئيسيتين: نظام الأغلبية ونظام الاجماع (٤). والمؤسسات في الديموقراطيات ذات الاغلبية بسيطة نسبياً، وهي مصممة لتعطي السلطة لممثلي اغلبية الناخبين. وتنتخب الهيئة السياسية التنفيذية- مجلس الوزراء- من بين قادة الهيئة التشريعية ذات المجلس النيابي الواحد، أو من المجلس المسيطر ان كانت الهيئة ذات مجلسين. ولهذا تكون السلطة مركزة في نقطة واحدة. وليست مقسمة كما في نظام الفصل بين السلطات / separation of powers والانظمة الحزبية في ديموقراطيات الاغلبية هذه تملأ إلى اتباع تقسيم بسيط بين اليمين واليسار. وترتيباتها الانتخابية هي عضو واحد لكل مقاطعة، واكثرية متنوعة.

وحسب قول ليغفارت فان الديموقراطيات الاجماعية مصممة لكسر ممارسة السلطة وتقييدها. وهي تنص عادة على تقاسم السلطة في الهيئة التنفيذية، وتشتترط غالباً بأن تمثل الجماعات العرقية والدينية في مجلس الوزراء. وتتميز عادة بهيئات تشريعية ذات مجلسين، يمثل احدهما المجموعات الاقليمية والعرقية. ومن الامثلة الجيدة على الديموقراطيات الاجماعية سويسرا، وبلجيكا، وهولندا؛ وتقع الولايات المتحدة في الوسط مع اغلبية انتخابية ونظام حزبي، واغلبية تنفيذية، وتوزيع فدرالي للسلطة بين الحكومة المركزية والولايات، وهيئة تشريعية اجماعية ذات مجلسين مع مجلس شيوخ قوى، وممثلين عن الولايات.

من الواضح ان انظمة الاغلبية تتميز بانها مجتمعات متجانسة وذات ثقافة موحدة، كما في بريطانيا، ونيوزيلندا، والسويد. في حين ان الديموقراطية الاجماعية هي عادة من سمات المجتمعات المتغايرة دينياً ولغوياً مثل سويسرا، وبلجيكا، وهولندا.

التوجه لتحقيق الديموقراطية في قواعد القرار

في العقود الاخيرة كان هناك توجه نحو تحقيق الديموقراطية خارج المنطقة الأوروبية-الامريكية الشمالية. وقد يكون التغيير في بعض هذه الديموقراطيات الجديدة والمتحولة إلى الديموقراطية شكلياً اكثر منه حقيقياً. ولا يمكن للجدول ٧-١، أو تصنيفات ليغفارت ان تظهر الفوارق. فذلك يتطلب مقارنتها تبعاً لمدى منح الحريات المدنية الاساسية، ومدى الحرية الانتخابية الحقيقية، وانفتاح وسائل الاتصال للمنافسة، وما شابه ذلك.

يقدم لاري داياموند، في بحث حديث حول استطلاع التوجه الديموقراطي في العالم، دراسة رمزية سباعية عن الانظمة تبعاً لمدى ما تمنحه من حقوق وتسمح به من مؤسسات توجد تعددية اصيلة، وتجعل المشاركة الفعالة ممكنة. وفي نهاية المستوى اللاديموقراطي يضع داياموند دولاً مثل الصين، وكوبا، وليبيا، والعراق. وفي المستويات الوسط دولاً مثل مصر ويوغوسلافيا، والتشيلي، والمكسيك. ومن البلدان التي اعتبرها غير مكتملة المؤسسات الديموقراطية البرازيل، وفنزويلا، وإسرائيل. والارجنتين. اما مجموعة الديموقراطيات الليبرالية الراسخة فتضم دول أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، علاوة على استراليا، ونيوزيلندا، واليابان، ودولة، أو دولتين أخريين.

ويقول داياموند انه خلال اقل من عقدين، بين الاعوام ١٩٧٢ و١٩٨٩، ازدادت نسبة الدول التي اتجهت نحو تحقيق الديموقراطية أو صنفتم ديموقراطية من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة تقريباً. وهو بالكاد يعتبر تقدماً كبيراً. (قارن الشكل ٦-٣). ويجدر بنا ان نتذكر هذه الارقام حين نتحدث عن تحقيق الديموقراطية عالمياً. ففي حين تحقق تقدم ديموقراطي كما في العام ١٩٨٩، فان من بين الاربعة بالمئة من الدول التي تضمنتها حسابات داياموند، مازالت ١٣٠ دولة منها مصنفة في ادنى مستويين ديموقراطيين^(٢).

الجمعيات التشريعية

علاوة على الاحزاب السياسية التي ناقشناها في الفصل السادس، يوجد ثلاثة أنواع من المؤسسات تساهم في صنع السياسة هي: الهيئة التنفيذية، سواء كانت منتخبة أو معينة؛ والمراتب العليا في الدوائر الحكومية، والجمعيات التشريعية. وتميل الهيئات السياسية التنفيذية - مثل الرئيس ومن يعينهم في الانظمة الرئاسية؛ ورئيس الوزراء والوزراء في الانظمة البرلمانية؛ والمكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية الدائمة في الانظمة الشيوعية - لان تكون المنسق الرئيسي للسياسات العامة. لكن توزيع صلاحيات صنع السياسة بين المؤسسات الثلاث يختلف من بلد لآخر، ومن جهة اختصاص إلى جهة أخرى.

ولجميع الانظمة السياسية المعاصرة، تقريباً، جمعيات تشريعية، يطلق عليها اسماء مختلفة مثل «مجلس النواب»، أو «مجلس الشيوخ»، أو «الدايت»، أو «السوفيات» chambers, senates, diets, soviets وما شابه ذلك. ويوجد اليوم، لدى اكثر من ٨٠ بالمئة من الدول المنضمة إلى الامم المتحدة، من اصل مئة وستين دولة مستقلة، هيئات حكومية مماثلة. والجمعيات التشريعية بشكل عام تنتخب بالتصويت الشعبي وهي بالتالي تخضع للمحاسبة من قبل الناخبين شكلياً على الاقل. وهكذا فهي وكالات تمنح الشرعية. ويوحى تبنى المؤسسات التشريعية على مستوي عالمي انه في العالم الحديث لا بد ان تشتمل أية حكومة شرعية على قسم للتمثيل بشكل رسمي.

وظائف الجمعيات التشريعية

تتألف الجمعيات التشريعية^(٦) من أعضاء عديدين - يتراوح عددهم من اقل من مئة عضو إلى اكثر من الف عضو - يعدون، ويناقشون، ويصوتون على السياسات التي تعرض عليهم. والسياسات والاحكام الهامة لا بد من دراستها والموافقة عليها شكلياً على الاقل من قبل هذه الهيئات قبل ان يصبح لها قوة القانون. ورغم ان موافقة الهيئات التشريعية ضرورية لاعطاء السياسة صلاحية، ففي اغلب البلدان تصاغ التشريعات في مكان اخر، من قبل الهيئات السياسية التنفيذية، عادة والمراتب العليا في الدوائر الحكومية.

وحين نقارن الجمعيات التشريعية من منطلق أهميتها كوكالات سياسية لصنع السياسة، نجد ان الكونغرس الامريكي الذي يلعب دوراً هاماً في صياغة التشريعات وسنّها، يقع في اقصى احد الطرفين. ويمثل مجلس الشعب الوطني للجمهورية الشعبية الصينية الطرف الاخر، والذي يجتمع في اوقات متباعدة ولا يفعل الا القليل عدا الاستماع لبيانات قادة الحزب ويضفي الشرعية على القرارات التي اتخذت في مكان اخر. وفي موضع قريب من الوسط بين هذين النقيضين يقع مجلس العموم البريطاني. فبعض المقترحات التشريعية يمكن ان يقدمها أو يعدّلها اعضاء عاديون في البرلمان، لكن السياسة العامة تصنع عادة من قبل مجلس الوزراء أو الوزراء (الذي ينتخبون، دون ريب، من قبل اعضاء البرلمان) وتؤمّن الجمعيات التشريعات العادية منبراً للمناقشة، وتُسن التشريعات فيها بشكل رسمي، وفي بعض الاحيان تعدل التشريعات.

وتصنف دراسة حديثة الهيئات التشريعية الأوروبية حسب سلطتها في عملية اتخاذ القرار، وحسب التصور الشعبي لمدي أهميتها. ويحتاج الحكم على السلطة إلى رأى الخبراء؛ اما تقدير التصور الشعبي فيقوم على اخذ عينات من الرأى العام عن طريق استطلاعات حديثة للرأى. وتجدر الملاحظة انه في حين وضع الخبراء سلطة الهيئات التشريعية الايطالية في المرتبة الأولى (انظر الجدول ٧-٢)، فقد صنف الرأى العام الايطالي هيئته التشريعية على انها الاقل أهمية. اما الهيئات التشريعية في بريطانيا فهي الثالثة من اسفل العمود بالنسبة لحكم الخبراء على نفوذها في عملية صنع السياسة، لكنها في المرتبة الأولى «أهمية» بالنسبة للرأى العام. اما الايرلندية فتنتقل من اسفل العمود حسب حكم الخبراء، إلى مرتبة عالية حسب الرأى العام. وامتياز الهيئة التشريعية في أمة ما لا يعكس بدقة مدى نفوذها في صنع السياسة؛ بل انه يعكس اكثر مدى التقدير العام الذي تحظى به المؤسسات الحكومية. ولهذا فان الازمات الوزارية المتلاحقة والتعديلات الوزارية تقلل من الاحترام الشعبي للحكومة بشكل عام؛ لكنها تخلق فرصاً لقيام المجموعات بمبادرات في الهيئات التشريعية وبدور أهم في تشكيل الحكومات وحلّها.

تنجز الهيئات التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف عدا وظيفة صنع السياسة. فالمناقشات في

الجدول ٧-٢

دور الهيئات التشريعية في بعض الدول الأوروبية

ترتيب الهيئات حسب
أهميتها بالنسبة للمواطنين

ترتيب الهيئات حسب
تأثيرها على السياسة

بريطانيا
ايرلندا
المانيا الغربية
هولندا
فرنسا
ايطاليا

ايطاليا
هولندا
السويد
المانيا الغربية
بريطانيا
فرنسا
ايرلندا

Source: Adapted from Philip Norton, "Conclusion: Legislatures in Perspective," *West European Politics*, 13 (July 1990), p. 146; and *Eurobarometer*, 19 (April 1983), p. 110.

الجمعية التشريعية يمكن ان تساهم في عمليات التأهيل الاجتماعي، وتبلور تصورات النخبة والمواطنين، ليس بالنسبة للقضايا السياسية فحسب، بل وبالنسبة لقوانين واجراءات النظام السياسي. ويمكن للجمعية التشريعية ان تلعب دوراً رئيسياً في توظيف النخبة، خاصة في النظام البرلماني حيث يكتسب رئيس الوزراء واعضاء وزارته عادة خبراتهم السياسية. وقد تكون جلسات الاستماع للجان، والمناقشات في قاعة الجمعية التشريعية مواقع هامة لتوضيح المصالح وتجميعها خاصة في غياب سيطرة حزب الاغلبية أو ممارسته لهذه السيطرة.

على أية حال، تلعب الجمعيات التشريعية في مختلف الأمم ادواراً مختلفة حسب انظمتها السياسية. كما هي الحال بالنسبة لصنع السياسة. فمجلس العموم البريطاني لا أهمية تذكر له، عادة، في مجال صنع السياسة، لان حزب الاغلبية الحاكم يسيطر عليه، لكن مجلس العموم ومناقشاته هي مراكز لتأهيل النخبة وتوظيفهم. ويلعب الكونغرس الأمريكي ولجانه دوراً رئيسياً في تجميع المصالح وصنع السياسة. ويجب عليهم ان يقتسموا مهام اخرى مع العديد من المؤسسات في النظام الأمريكي اللامركزي. ولم يلعب مجلس الشعب الصيني، حتى الان على الاقل، سوى دور تأهيلي محدود في العملية السياسية الصينية.

هذه المقارنة القصيرة عن المهام التي تنجزها الجمعيات التشريعية يجب ان تعمل على تثبيت الفكره المبسطة عما تقوم الجمعيات التشريعية باشتراعه. فجميع الجمعيات التشريعية في الانظمة الديمقراطية لها علاقة هامة بالتشريعات لكنها علاقة غير مهيمنة. وتكمن أهميتها السياسية، ليس في هذه العلاقة فحسب، بل وفي التشكيلة العظيمة من المهام السياسية التي تنجزها.

الاختلاف في بنية الجمعيات التشريعية

تختلف الجمعيات التشريعية في انماطها التنظيمية علاوة على سلطاتها ووظائفها. ويتكون حوالي نصف اعداد البرلمانات والكونغرسات من مجلسين، لديهما سلطات مختلفة، وطرق مختلفة في اختيار الاعضاء.

في أوروبا، تطورت البرلمانات عن من نظام الطبقات الاجتماعية، estate، وهي هيئات تمثل مختلف النجوعات الاجتماعية-السياسية التي كان الملك أو غيره من الحكام الاقطاعيين يستدعونها، في فترات متباعدة، للمشورة وجمع العائدات. وفي فرنسا كان ثمة ثلاث طبقات. رجال الدين، والارستقراطية العليا، وما يسمى بالطبقة الثالثة، والتي كانت تمثل الطبقات الاخرى. اما في بريطانيا العصور المبكرة فكانت الطبقات منظمة في مجلسين- اللوردات الروحيون (الاساقفة) واللوردات

الزمانيون في مجلس اللوردات، وفرسان وممثلين منتخبين عن الكونتيات والمدن ذات الحكم الذاتي لمجلس العموم. وما زالت قواعد هذا التنظيم البرلماني سارية حتى اليوم في إنجلترا فقط، حيث ما زالت الارستقراطية الوراثة تسيطر عددياً على مجلس اللوردات (الذي تقلصت سلطاته بقدر كبير).

لدى معظم البلاد الديموقراطية، وبعض البلدان السلطوية، جمعيات تشريعية من مجلسين. وتنص الانظمة الفدرالية على شكلين من اشكال التمثيل النيابي في وقت واحد: الأول للناخبين على اساس السكان، والثاني للناخبين على اساس الوحدات الفدرالية. وحتى في الانظمة الاتحادية مثل النظام الفرنسي فان الجمعيات التشريعية المكونة من مجلسين هي من الممارسات العادية، لكن الهدف من المجلس الثاني هو كبح عملية صنع السياسة واطاحة الفرصة لدراسة مطولة ومعمقة للتشريعات. وتأكيد هذه الانظمة يتركز على الفصل بين السلطات اكثر منه ابراز تمثيل كيانات جغرافية خاصة.

ويعكس تشكيل الكونغرس الامريكي رغبة مزدوجة في الفدرالية والفصل بين السلطات. فمجلس النواب / The House يمثل المواطنين مباشرة، ويعطي المقاطعات اعداداً متساوية تقريباً، ويعطي صوتاً للمصالح المحلية المختلفة، وفي المحصلة النهائية للاغلبية الشعبية. اما الولايات الامريكية الخمسون فهي ممثلة بالتساوي في مجلس الشيوخ / Senate. وبهذا يكون للوحدات الفدرالية مدخلاً خاصاً لحد المجلسين التشريعيين، وهي في مركز يمكنها من حماية مصالحها. والنظام الكونغرس الامريكي مرتبط أيضاً بفروع اخرى في مجال الفصل الفدرالي بين السلطات والتدقيق والموازنة. وهكذا لا بد ان يوافق مجلس الشيوخ على المعاهدات، وعلى تعيين المسؤولين التنفيذيين كطريقة للتدقيق في أعمال الهيئة التنفيذية، كما ان المباشرة في جميع الاجراءات المتعلقة بفرض الضرائب وتوزيع المخصصات يجب ان تبدأ من مجلس النواب.

والنظام الامريكي الذي يبدو فيه المجلسان متساويان عملياً في السلطة، نظام غير عادي. ففي معظم الانظمة ثنائية المجلس لا بد ان يكون احدها مسيطراً، ويميل الثاني (مثل مجلس اللوردات البريطاني والشيوخ الفرنسي) إلى لعب دور مقيد ومؤخر. وكما سبق وشرنا، فان مجالس الوزراء في الانظمة البرلمانية تنتخب عادة من حزب الاغلبية، أو قيادة احزاب الاغلبية الاكثر تمثيلاً للشعب في المجلس. وتعتمد الحكومات في الانظمة البرلمانية على تأييد الاغلبية للبقاء في السلطة. فاذا ما انتخب مجلس الوزراء من بين ممثلي حزب الاغلبية في احد المجلسين، عندها تكون الوزارة مسؤولة امام ذلك المجلس، الذي سيكتسب بشكل متزايد مركزاً اكثر أهمية من المجلس الثاني في صنع السياسة.

وتختلف الجمعيات التشريعية أيضاً في تنظيماتها الداخلية، في الطرق التي لها عواقب رئيسية على صنع السياسة وتنفيذها. وهناك نوعان من التنظيم الداخلي في الجمعيات التشريعية والبرلمانات: التنظيم الحزبي، والتنظيم الرسمي (رؤساء المجالس، واللجان، وما شابه ذلك). فقد يعمل النظام الحزبي في

حكومة رئاسية بشكل مختلف عن نظام الحكومة البرلمانية. فالاحزاب البرلمانية في بريطانيا، كما في معظم الانظمة البرلمانية، منضبطة بحيث ان أعضاء البرلمان نادراً ما يصوتوا خلافاً لتعليمات قادة الحزب. لان مجلس الوزراء يبقي في السلطة عادة طالما كان قادراً على الحصول على اغلبية اصوات المجلس، ويعني الانحراف عن الانضباط الحزبي المجازفة بسقوط الحكومة واجراء انتخابات جديدة.

اما في الانظمة الرئاسية، فان المسؤولين التنفيذيين واعضاء الجمعيات التشريعية ينتخبون لفترات محددة، ويكون مصير الحزب واعضائه عادة اقل ارتباطاً مباشراً بالتصويت على الاجراءات التشريعية. وفي التشريع الامريكي. يؤثر النظام الحزبي بشكل رئيسي في المسائل الاجرائية، مثل اختيار رئيس للمجلس، أو تعيين اللجان. وفي التشريعات والقضايا السياسية الهامة يكون لدى المشرعين الديموقراطيين والجمهوريين حرية اكبر في التصويت لقادة احزابهم أو عدم التصويت لهم. وقد اظهرت مقارنة للاقتراع بالمناداة بالاسم /roll-call vote في الكونغرس الامريكي ومجلس العموم البريطاني التزاماً اكبر بكثير بالتصويت للحزب لدى أعضاء البرلمان البريطاني.

تضم جميع الجمعيات التشريعية بنية خاصة من اللجان، وهي اقسام عمل تسمح لمجموعات متخصصة من المشرعين بتدارس أنواع معينة من القضايا وتقديم التوصيات للجمعية التشريعية كلها. وقد يكون من المستحيل معالجة ذلك التدفق الكبير من الأعمال التشريعية من دون هذه المنظمات التشريعية الفرعية. وكما سبق ورأينا، فان أهمية اللجان تتنوع. فنظام اللجان في انظمة الحكم الرئاسية مثل النظام الامريكي يميل لان يكون له نفوذ كبير على العملية التشريعية. اما في انظمة الحكم البرلمانية فان الوضع يختلف. فلدى بلاد مثل المانيا، والنرويج، والسويد، وبلجيكا، وايطاليا نظام لجان متخصصة توازي الوزارات وتمارس بعض النفوذ على العملية التشريعية. اما اللجان البريطانية، والاييرلندية، والفرنسية فهي اقل تطوراً ونفوذاً^(٧).

المسؤولون السياسيون التنفيذيون

للمسؤولين السياسيين التنفيذيين اسماء والقباب شتى، وتتباين واجباتهم وسلطاتهم بقدر كبير^(٨). وحتى مهام وصلاحيات انظمة الحكم الملكية القليلة الباقية تختلف بقدر عظيم. ويطلق على بعض المسؤولين السياسيين التنفيذيين لقب الرئيس، لكن سلطاتهم ومهامهم قد تختلف اختلافاً عظيماً. وقد يطلق على البعض لقب رئيس الوزراء، أو الوزير الأول، أو رئيس مجلس الوزراء. وقد تكون سلطة التنفيذ السياسي جماعية ويطلق عليها القاب مثل المجلس الوزاري أو المكتب السياسي، أو اللجنة التنفيذية.

ولا تبين الالقاب المهام التي ينفذها هؤلاء المسؤولون، لكن يمكن التمييز بين المسؤولين التنفيذيين

كما في الجدول ٧-٣. ويعتبر السياسيون التنفيذيون «فعالون» فقط ان كانت لديهم سلطات حقيقية في سن القوانين والنظم وتنفيذها. فان لم تكن لديهم هذه السلطات فهم رمزيون أو فخريون / ceremonial

من المسؤولين التنفيذيين الفرديين منصب الرئاسة الامريكي، وهو منصب ذو سلطات واسعة جدا يؤثر على فعاليات الحكومة كلها. ومع ان الجهاز التنفيذي الامريكي يتضمن هيئات جماعية، مثل المجلس الاستشاري، ومجلس الامن القومي، فانها تعمل كمستشار للرئيس وليست هيئات تتخذ القرارات معها بصفة جماعية. والرئيس الفرنسي أيضاً مسؤول تنفيذي منفرد لديه سلطات كبيرة، فهو يعين رئيس الوزراء ولديه سلطة حل الجمعية التشريعية والدعوة إلى انتخابات جديدة.

من الملكيات التقليدية الباقية، العربية السعودية حيث تتركز سلطات واسعة تنظم وتحدد بالعادات والتقاليد. وقد تكون مجالس الوزراء جزءاً من مثل هذه الانظمة، لكنها تميل عادة إلى الخضوع للملك. والسكرتير الأول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني هو مسؤول سياسي تنفيذي منفرد ويميل لان يكون شخصية سياسية هامة.

تصنيف الانظمة السياسية حسب مقياس فردي- جماعي مسألة معقدة بعض الشيء. ففي بريطانيا يميل رئيس الوزراء إلى الهيمنة على مجلس الوزراء في اوقات الحرب والطوارئ. ويمكن لرئيس وزراء قوي ان يسيطر على مجلس الوزراء في اوقات اقل اضطراباً، لكن الجهاز التنفيذي البريطاني هو وحدة جماعية في اغلب الاوقات. فالمجلس يجتمع بشكل منتظم، ويتخذ قرارات هامة، ويعمل على اساس المشورة والتداول بين جميع افراده. اما المجلس الفدرالي السويسري فهو مثال جلي على الجهاز التنفيذي الجماعي. فرئيس المجلس الفدرالي ينتخب سنوياً ويبدو ان له دوراً اكثر قليلاً من دور رئيس لجلسات المجلس.

حين نتحدث عن الجهاز التنفيذي السياسي كجهاز فردي أو جماعي، فاننا نتحدث في الواقع عن توزيع السلطة والصلاحيات وليس عن مجرد ارقام. ففي جميع الاجهزة التنفيذية اعضاء كثيرون. وهي تتكون من مسؤولين منتخبين ومعيينين لديهم سلطة في صنع السياسية. ويمكن لرئيس الوزراء البريطاني ان يعين حوالي مئة شخص في مناصب وزارية وادني من وزارية. ويمكن للمستشار الالمانى ان يعين عدداً مماثلاً. اما في الولايات المتحدة فيمكن للرئيس المنتخب، عند استلام منصبه، ان يعين في مناصب سياسية حوالي ٢٠٠٠ شخص، ٢٠٠ منهم في مراكز رئيسية لصنع السياسة في الفرع التنفيذي.

من المناسب الاشارة ببضع كلمات إلى المناصب التنفيذية الفخرية. فالملوك من امثال ملكة بريطانيا وملوك اسكندنافيا هم في الاساس شخصيات فخرية ورمزية لديهم سلطات سياسية في مناسبات قليلة للغاية. وهم رموز حية للدولة والامة ولاستمراريتها التاريخية. وتقوم ملكة بريطانيا بافتتاح البرلمان وتلقي بيانات في المناسبات والاعياد الهامة. وحين يكون هناك انتخابات، أو حين تسقط احدى

الجدول ٣-٧

أنواع المسؤولين السياسيين التنفيذيين

فخري	فعال
افراد	
ملك السويد	رئيس الولايات المتحدة
الرئيس الالمانى	رئيس وزراء السويد
ملكة بريطانيا	الرئيس الفرنسى
امبرطور اليابان	المستشار الالمانى
الرئيس الهندي	رئيس الوزراء البريطانى
رئيس الجمهورية الشعبية الصينية	السكرتير العام للجنة المركزية الصين
	الرئيس المكسيكى
	رئيس وزراء الهند
	رئيس تنزانيا
مجموعات	
العائلة المالكة البريطانية	مجلس الوزراء البريطانى
	مجلس الوزراء اليابانى
	المكتب السياسى، الصين
	المجلس الفدرالى السويسرى

الحكومات، تعين الملكة رسمياً رئيس وزراء جديد. فهي الرمز وهي مصدر الشرعية. ولا خيار لها عادة في اختيار رئيس الوزراء، حيث انها تنتخب المرشح من الحزب الذي يحتمل ان يحصل على الاغلبية في مجلس العموم، لكن ان كانت ثمة شكوك حول مَنْ مِنَ القادة يحظى بالاغلبية، أو من يقود الحزب حقيقة، فان توجيهات الملكة قد تكون ذات سلطة هامة.

اما الدول الجمهورية ذات النظام البرلماني، فان الرؤساء يقومون بالمهام التي يقوم بها الملوك والملكات في النظام البرلماني الملكي. فرؤساء الجمهورية الالمان والاطاليين يقدمون البيانات ويلقون الخطب في المناسبات الهامة، ويسمون رؤساء الوزارات بعد الانتخابات، أو في حالة استقالة الحكومة.

وللنظام الذي تُفصل فيه السلطة التنفيذية الفخرية على السلطة التنفيذية الفعلية عدة مزايا. فالسلطة الفخرية تميل لان تكون فوق السياسة، وهي رمز الوحدة والاستمرارية. فالرئاسة الامريكية التي تجمع بين الوظائف الفخرية والفعلية، تجازف في احتمال ان يستخدم الرئيس صلاحياته الفخرية والرمزية لتعزيز سلطته السياسية، أو ان يسبب خلطها في السياسة إلى تشويش اداء الرئيس لدوره الرمزي والوحدوي. وقد مالت الدول الشيوعية إلى الفصل بين السلطة الفخرية والفعلية. فرئيس جمهورية الصين الشعبية المنتخب من قبل مجلس الشعب، هو شخصية فخرية. فهو يستقبل كبار الزوار، ويفتح اجتماعات مجلس الشعب، ويترأسها.

والعائلة المالكة البريطانية مثال على السلطة التنفيذية الفخرية الجماعية. فالعديد من المناسبات التي تظهر فيها الملكة تستدعي ظهور عدد من افراد العائلة المالكة معها. ويجري الابلاغ عن نشاطات العائلة المانكة يومياً في الصحف، مما يعطي شرعية للعديد من الاحداث. وهناك الكثير من ركب العربات، والاستعراضات، والمراسم في الحياة العامة البريطانية، وبعكس ذلك، فان الملكيات الاسكندنافية تبدو اكثر رتابة، حتى ان البلاد الاسكندنافية يطلق عليها في بعض الاحيان ملكيات الدراجات الهوائية.

مهام المسؤولين التنفيذيين

ينجز المسؤولون التنفيذيون عادة وظائف هامة خاصة بالنظام. والجهاز التنفيذي هو في موضع القيادة في النظام السياسي. فقد يتولى اشخاص مثل كمال اتاتورك، وروزفلت، وديغول، وريغان، واديناور منصب رئاسة السلطة التنفيذية، وتضفي حيويتهم، وافكارهم، وخيالاتهم، وتصوراتهم على النظام السياسي قدرة على التكيف، والاستقرار.

وقد اظهرت دراسات عن التأهيل الاجتماعي للأطفال ان أول دور سياسي يتخيله الطفل هو على الاغلب دور رئيس السلطة السياسية-الرئيس، أو رئيس الوزارة، أو الملك أو الملكة. وفي مراحل الطفولة

الأولى يميل الطفل إلى اعتبار رئيس السلطة السياسية التنفيذية وكأنه احد والديه . وحين ينضج الطفل يبدأ في تمييز السياسيين عن اصحاب الادوار الاخرى، علاوة على التمييز بين مختلف الادوار السياسية (انظر الفصل الثالث). ويؤثر سلوك المسؤولين التنفيذيين السياسيين في الثقة التي يشعر بها الشبان في النظام السياسي باكمله ويحملوا معهم هذا الشعور حين يكبرون . فالناس الذين عايشوا روزفلت، أو تشرشل، أو ديغول، أو اديناور في طفولتهم حملوا إلى حياتهم السياسية حين كبروا، توقعات تختلف عن الاشخاص الذين كانوا صغاراً ابان حكم جونسون، أو نيكسون، أو ماكميلان، أو تاتشر.

ان أهمية دور الرئيس التنفيذي السياسي في التوظيف واضحة . وللرؤساء، ورؤساء الوزارات، والسكرتيرين العامون سلطات توظيفية واسعة، ليس بالنسبة للوزراء واعضاء المكتب السياسي والمجالس الاستشارية، بل وبالنسبة للقضاة أيضاً . ويكون رئيس السلطة التنفيذية السياسي مصدر تشريف وتكريم اعضاء الحكومة والمواطنين - فهو يمنح اوسمة الخدمة المميزة، والقاب الفروسية، والزمالة، والجوائز من مختلف الانواع .

وتلعب السلطة التنفيذية دوراً رئيسياً في الاتصالات السياسية . ويلعب رئيس هذه السلطة دوراً حيوياً . فمؤتمرات الرؤساء الصحفية، وخطابات رؤساء الوزارات في البرلمان، وشهادات اعضاء المجالس الاستشارية امام اللجان، وخطابات قادة الاحزاب في المؤتمرات الحزبية، هذه كلها قد تقدم معلومات هامة عن التوجهات الماضية، والحاضرة، والمستقبلية للسياسة المحلية والخارجية . وقد تكون هذه الاتصالات عالية المستوى بمثابة دعوة لتقديم التأييد، أو تحسين الاداء في مختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، أو تكون رسماً لسياسات جديدة .

وللسلطة التنفيذية الاهمية الاولى في انجاز العملية السياسية . فقد تخدم كمدافع عن بعض المصالح المحددة، كأن يدعم الرئيس مطالب تتقدم بها مجموعة اقلية أو احد قطاعات العمل، أو ان يدعم رئيس وزراء مصالح المتقاعدين، ومناطق اصابها الكساد . ويتحدث اعضاء الوزارة عادة عن مصالح معينة، مثل العمل، والأعمال، والزراعة، والأطفال، والأقليات . ويمكن لهم ان يلعبوا دوراً حيوياً كمجمعين للمصالح في أثناء سعيهم لايجاد ائتلافات تحبذ تشريعاتهم . والسلطة التنفيذية، عادة، هي أهم بنية في صنع السياسة . فالتنفيذية عادة تباشر سياسات جديدة واعتماداً على تقسيم السلطات بين التنفيذية والتشريعية، يكون لها جزء هام تتبناه . وتشرف السلطة السياسية التنفيذية أيضاً على تنفيذ السياسات ويمكنها ان تحاسب المسؤولين التابعين على تنفيذها .

واياً تكن دينامية النظام السياسي فان التركيز يتجه إلى السلطة التنفيذية . والقرارات المركزية في ازمة سياسية خارجية يتخذها عادة رئيس السلطة التنفيذية : الرئيس (جورج بوش في ازمة الخليج) أو رئيس الوزراء (مارغريت تاتشر في ازمة الفولكلاند) . وفي السياسة المحلية أيضاً، تميل الدوائر الحكومية من دون سلطة تنفيذية إلى اتباع السياسات الماضية، بدل اتباع سياسات جديدة . وبدون

توجيهات وزراء تحركهم دوافع سياسية، ستتجه الدوائر الحكومية إلى التقاعس والتمسك بالانماط القديمة. وقرار الرئيس، أو رئيس الوزراء، أو المكتب السياسي في اتخاذ مسار جديد في السياسة الخارجية أو المحلية يصاحبه عادة تكيف للبنية- مثل تعيين وزراء حازمين، أو زيادة في عدد الموظفين، أو تأسيس لجنة وزارية خاصة، وما شابه ذلك. وحين تكون السلطة السياسية التنفيذية ضعيفة أو منقسمة على نفسها، مثل الجمهورية الرابعة الفرنسية، أو إيطاليا المعاصرة. فإن هذه القوة المحركة تكون مفقودة. عند ذلك تنتقل المبادرة إلى الدوائر الحكومية، واللجان التشريعية، ومجموعات النفوذ القوية، وقد يتم تجاهل الاحتياجات العامة، والمصالح والمشاكل. وحين يسيطر على الرئاسة والكونغرس، في نظام الفصل بين السلطات، حزبان مختلفان، فقد يؤدي ذلك إلى عرقلة الجهود للنهوض بسياسة فعالة، حتى بالنسبة لرئيس قوي.

رغم ان السلطة التنفيذية تتكون من اعضاء مجلس الوزراء كل في مجال اختصاصه، فان اندفاعتها السياسية يعكسها جهد المجموع. وقد تنعكس الانطلاقات الجديدة في السياسة الخارجية أو الخدمة الاجتماعية في تعيينات جديدة أو ترتيبات جديدة، أو بتفويض المسؤولية، احياناً، إلى قطاع سياسي معين من قبل رئيس السلطة التنفيذية.

الدوائر الحكومية

تهيمن على المجتمعات الحديثة منظمات ضخمة، واكبر هذه المنظمات هي الدوائر الحكومية (*). وحين تزيد الحكومة من جهودها لتحسين الخدمات الصحية، والانتاجية، والرعاية الاجتماعية، والامن لشعبها يزداد حجم هذه الدوائر.

بنية الدوائر الحكومية

لا داعي للقول ان جميع موظفي الحكومة ليسوا على الدرجة ذاتها من الأهمية في العملية السياسية. وأهم هؤلاء هم الموظفون الخبراء الذين يشغلون اعلى مناصب الخدمة المدنية والذين دربوا تدريباً عالياً. يقول إف. إم. جي. ويلسون في تحليل له عن صنع السياسة في بريطانيا، ان الحكومة البريطانية تتكون من حوالي مئة من اعضاء الصف الأول في البرلمان، ويخدم عشرون منهم في مجلس الوزراء، ويخدم الباقون كوزراء، أو نواب للوزراء/junior ministers أو امناء عامون برلمانيون مسؤولون عن

*bureaucracies أو البيروقراطية، لكن هذا التعبير تمت اكتسب معنى خاصاً بالعربية هو تعقيد الاداء الاداري. لكنه يستخدم هنا بمعنى الدواوين الحكومية، أو الدوائر كما ترجمتها في جميع اجزاء الكتاب - (المترجم)

دوائر حكومية. ويقابل هذه المجموعة الصغيرة نسبياً من صانعي السياسة حوالي ٣٠٠٠ من الموظفين المدنيين الدائمين اصحاب المناصب العليا، يوظف اغلبهم من خريجي الجامعات الشبان يلتحقوا مباشرة بالخدمة المدنية العليا / higher civil service. ويقضون حياتهم كفريق من النخبة، وينتقلون من وزارة إلى أخرى، يرون الحكومات تأتي وتذهب، وتزداد اهميتهم كصناع سياسة حين يصعدوا إلى المناصب العليا (٩).

وأهمية الخدمة المدنية العليا الدائمة لا تنفرد بها بريطانيا، رغم انها قد تكون اكثر ترسخاً هناك. ففي السويد وفرنسا أيضاً، تمتليء مناصب الخدمة المدنية العليا بالاشخاص الاقوياء متعددي البراعات، الذين حملوا معهم لمجالات عملهم سنوات خدمتهم الطويلة، وخبرتهم، ومعارفهم التقنية. اما في الولايات المتحدة، فان العديد من المناصب العليا تذهب للاشخاص الذين يعينهم الرئيس، اكثر من الموظفين المدنيين الدائمين. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، ورغم زيادة التأكيد على التخصص التقني، فان في الولايات المتحدة موظفين مدنيين دائمين يأتون في المرتبة التي تلي كبار الموظفين المعينين مباشرة، في وكالات مثل خدمة الإيرادات الداخلية، ووكالة الاستخبارات المركزية، والمؤسسات الوطنية للصحة، وجميع الدوائر التابعة للوزارات. ومعظم هؤلاء هم من الاختصاصيين، مثل ضباط الجيش، والدبلوماسيين، والاطباء، والعلماء، والاقتصاديين، والمهندسين، ولهم نفوذ كبير في مجال بلورة السياسات وتنفيذها في حقول اختصاصهم.

وقد تتسبب الدوائر الحكومية في مشاكل معينة عند حدوث ثورات أو ثورات مضادة. فحين استولى البولشفيك على السلطة في روسيا في العام ١٩١٧، كان عليهم ان يعتمدوا على بعض الضباط العسكريين والمسؤولين في النظام القيصري، إلى ان يتمكنوا من تدريب اتباعهم. فعملت الامانة العامة للحزب الشيوعي على مراقبة ولائهم. وفي التسعينات من هذا القرن ومع تفكك الاحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، عرقلت المقاومة البيروقراطية والتقايس تنفيذ السياسات الجديدة. وعلى الرغم من انه يفترض ان تكون الدوائر الحكومية وكالات محايدة، فانها تتأثر، في الحقيقة، بالايديولوجيا السائدة في الدولة في زمن معين، كما انها تميل إلى رفض التغيير، ولديها مصالح مؤسساتية خاصة بها.

وظائف الدوائر الحكومية

إن تحليلاً لوظائف الدوائر الحكومية قد يبين سبب اكتساب هذه المنظمة الحكومية كل هذه الهمية البالغة في معظم المجتمعات المعاصرة. لقد شددنا مرات عدة على ان الوكالات والمؤسسات السياسية

تنجز عدة مهام. لكن الدوائر الحكومية وحيدة في النهوض بمهامها - مثل فرض القوانين وتنفيذها، وتنفيذ القواعد والتعليمات. بمعنى آخر، تحتكر الدوائر الحكومية جانب المخرج من النظام السياسي (وقد يتولى صناع السياسة، في بعض المناسبات طبعاً، امر تنفيذ القانون بأيديهم. مثل تأسيس وحدة «الساباكين» في البيت الابيض في عهد نيكسون. وعمليات العقيد اوليفر نورث في عهد ريغان، ومحاولة تنفيذ عمليات سياسية، وامنية ومهام عملياتية اخرى، لكنها امثلة على محاولة صناع السياسة التدخل بشكل مباشر في السيطرة على التنفيذ).

علاوة على ما يقترب من احتكار الدوائر الحكومية لفرض القانون، فإن هذه الدوائر تؤثر في عملية صنع السياسة. فمعظم التشريعات الحديثة لها صفة التعميم، ولا يمكن فرضها بفعالية ما لم يستتبط المسؤولون الاداريون تعليمات توضحها. ويعتمد مدى تنفيذ سياسة عامة عادة على تفسيرات الدوائر لها، وعلى الفعالية والروح التي تُفرض بها. اضافة إلى ذلك ان الكثير من الاحكام القضائية في الانظمة السياسية الحديثة تنجزها وكالات ادارية لها سلطة عقد جلسات استماع، وفرض تطبيق النظم، سواء كانت منظمة كهيئات مستقلة أو كوحدات ضمن دوائر عاملة.

ناقشنا في الفصلين الخامس والسادس كيف يمكن للدوائر الحكومية ان تقوم بدور توضيح وتجميع المصالح. وقد تكون اصوات الوزارات الخاصة بالعمل، والزراعة، والدفاع، والخدمة الاجتماعية، والتعليم أهم اصوات مجموعات المصالح. فحين تحصل وزارة الزراعة على موافقة على سياسة تجمع بين مصالح مجموعات زراعية مختلفة، أو حين تجمع وزارة العمل عدة نقابات عمالية حول سياسة مشتركة واحدة. فهذا يعني ان الدوائر الحكومية تقوم بدور هام في تجميع المصالح.

اخيراً، الدوائر الحكومية اداة في القيام بمهمة الاتصال. وتعتبر الدوائر الحكومية احد أهم مصادر المعلومات الخاصة بالقضايا العامة والاحداث السياسية، حتى في الانظمة الديمقراطية. فلا يكف المراسلون الصحفيون عن قرع ابواب المسؤولين الاداريين بحثاً عن اخر الانباء المتعلقة بالسياسة المحلية أو الخارجية. ومع ان بعض الصحف الجريئة في الديمقراطيات الحديثة قد تستخلص الكثير من المعلومات من الدوائر الحكومية، فان من الواضح ان لهذه الدوائر وسائلها للسيطرة على حجم المعلومات التي ترغب في نشرها وطريقة تفسيرها لها. كما ان القرارات التي يتخذها افراد النخبة السياسية، سواء منهم التنفيذيين أو التشريعيين، تعتمد إلى حد بعيد على المعلومات التي يحصلوا عليها من الوكالات الادارية. وبالمثل تعتمد مجموعات المصالح، والاحزاب السياسية، والجمهور على المعلومات التي يبثها المسؤولون الاداريون.

والحقيقة في هذا الموضوع، هو ان المجتمعات الحديثة، والمعقدة، لا يمكنها ان تتدبر امرها دون دوائر حكومية، ويبدو من المستحيل أيضاً ان تنسجم هذه المجتمعات عملياً معها. ويوضح هذه المعضلة عنوان كتاب هو Implementation: How Great Expectations in Washington Are Dashed

in Oakland ، إضافة إلى تطور حقل جديد من حقول البحث هو- دراسات في التنفيذ-^(١٠). فالسياسات العامة هي بيانات، للنوايا تشرعها الهيئة التنفيذية والجمعية التشريعية. وهما تخصصان المصادر وتحصران مسؤولية تحقيق هذه الاهداف باحدى الجهات، لكن تحقيقها يعتمد على الدوائر الحكومية وعلى تجاوب المجموعات المتأثرة بتلك السياسات. وقد تضيع هذه السياسات في متاهات سوء فهم الدوائر الحكومية والمعارضة.

إن ايجاد دوائر حكومية متجاوبة ومسؤولة وابقائها كذلك، هي واحدة من المشاكل العسيرة التي تواجه المجتمعات الحديثة والتي في طور التحديث- سواء كانت رأسمالية ام اشتراكية، متقدمة ام متخلفة. وهي مشكلة لن يكون في الامكان حلها بشكل جذري ابدأ، لكن في الامكان الحد منها أو السيطرة عليها بتشكيلة من البنى الموازية لها، والنفوذ المساوي لنفوذها.

يقترح مارك نادل وفرانسيس رورك انواع الطرق التي يمكن التأثير بها على الدوائر الحكومية والسيطرة عليها خارجياً وداخلياً من خلال وكالات وقوى حكومية وغير حكومية (انظر الجدول ٧-٤)^(١١). فالمشرف الخارجي الرئيسي، كما سبق وذكرنا، هو السلطة السياسية التنفيذية. ورغم ان الرؤساء، ورؤساء الوزارات، والوزراء يقودون رسمياً المسؤولين التابعين لهم ولديهم سلطة عزلهم لعدم اداء الواجب، فهناك، في الواقع، تبعية متبادلة ورقابة متبادلة بين السلطة التنفيذية والدوائر الحكومية. فسلطة التنفيذيين تجد التعبير عنها عادة في جهود الاقناع؛ ونادراً ما يصل الامر إلى حد الطرد أو النقل. ومن الوسائل الاخرى التي يسيطر فيها التنفيذيين على الدوائر الحكومية مركزية الميزانيات، واعادة التنظيم الاداري. فاعادة توزيع المصادر بين الوكالات الادارية وتبديل خطوط الصلاحيات قد تجعل عمل الدوائر الحكومية اكثر اتساقاً مع اهداف السلطة التنفيذية السياسية.

تمارس الجمعيات التشريعية والمحاكم أيضاً رقابة خارجية هامة على الدوائر الحكومية. فلجان التحقيق، والاستفسارات التي قد يطرحها اعضاء الجمعية التشريعية على الوكالات الادارية، والاجراءات القضائية الخاصة بمراقبة التجاوزات الادارية- قد يكون لها جميعاً تأثير على الاداء الاداري. كما ان استحداث مؤسسة التحقيق في الشكاوى / ombudsman وسرعة انتشارها هو مؤشر على مشكلة الرقابة على الدوائر الحكومية، وتصور الحيف أو الظلم الواقع على المواطنين^(١٢). ففي البلاد الاسكندنافية، وبريطانيا، والمانيا، وبلاد اخرى يحقق مكتب الشكاوى في الادعاءات التي يتقدم بها الافراد بوقوع ظلم أو ضرر عليهم نتيجة أعمال الحكومة، ويقوم باجراءات اسرع واقل كلفة من اجراءات المحاكم. ويقدم مكتب الشكاوى تقريره إلى الهيئة التشريعية لتصحيح الوضع.

ومن القوى والوكالات التي تحاول مراقبة الدوائر الحكومية من خارج الحكومة؛ الرأي العام، ووسائل الاعلام؛ ومجموعات المصالح في مختلف الانواع، خاصة مجموعات المصالح العامة (مثل مجموعة

الجدول ٧-٤

اشكال المراقبة على مسؤوليات الدوائر الحكومية

غير رسمي	رسمي
<p>الرأي العام الصحافة مجموعات المصالح العامة الدوائر الانتخابية / Constituencies المنظمات الحكومية المتنافسة تصورات الرأي العام (رد الفعل المتوقع) المستويات المهني النكيف مع قواعد المسؤولية</p>	<p>خارجي: رئيس السلطة التنفيذية المنتخب بشكل مباشر أو غير مباشر: الرئيس، رئيس الوزراء، الحاكم..... الخ جمعية تشريعية منتخبة: كونغرس، برلمان، مجلس... الخ محاكم مراقب الشكاوى داخلي: ممثلي الدوائر الحكومية حيث يفرض القانون تواجدهم. مشاركة المواطنين حيث يفرض القانون ذلك اللامركزية</p>

Source: Taken from Mark V. Nadel and Frances E. Rourke, "Bureaucracies," in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science*, vol. 5. © 1975, Addison-Wesley, Reading, Mass., p. 418. Reprinted with permission.

رالف نادر المدعوة «ريدرز»؛ والمتعاملون مباشرة مع الوكالات الحكومية، مثل مجموعات الأعمال، أو العمال، أو المزارعين، والاقليات.

يتأثر تجاوب الدوائر الحكومية وتحملها للمسؤولية بالرقابة الداخلية، مثل اللجان الاستشارية التي يشكلها اشخاص يمثلون الاحزاب وعدة مجموعات مصالح، واللامركزية التي تقرب الدوائر من المجموعات التي تتأثر بها. واخيراً، فان توجهات العاملين في هذه الدوائر وقيمهم تؤثر في تجاوبهم وتحملهم للمسؤولية. وللدوائر الحكومية المختلفة توجهات مختلفة نحو الرأي العام، ووسائل الاعلام، والاحزاب السياسية. كما ان للقواعد والقيم التي يحملها موظفو هذه الدوائر حين يدخلون في سلك الخدمة المدنية، وللمستويات والالتزامات التي يتعلموا احترامها في خدمتهم المدنية، اثرها الهام على اداء الدوائر الحكومية.

قد تنجح اشكال وانواع الرقابة التي ناقشناها في الدول الديموقراطية الصناعية المتقدمة. وتفتقر الانظمة السلطوية إلى الكثير من وسائل الرقابة هذه، خاصة الخارجية منها مثل السلطات السياسية التنفيذية المنتخبة، والمشرعون المنتخبون، والمحاكم المستقلة، ووسائل الاعلام، ومجموعات المصالح. وتميل الانظمة السلطوية بشكل خاص إلى عدم الكفاءة البيروقراطية ومقاومة التغيير بسبب غياب الانتخابات التنافسية الحرة، ومجموعات المصالح المستقلة، والصحافة الحرة.

«والبيروقراطية» بمعنى عدم الكفاءة، والتقاعد، هي وباء. وهي معضلة حقيقية لان من غير المحتمل ان نتمكن من استحداث هيكل قادر على النهوض بالاعباء الاجتماعية الضخمة من دون ما تقدمه

الدوائر الحكومية من تنظيم، وتقسيم للعمل، واحتراف. وكل ما نستطيعه هو التلطف من اعراضها المرضية. ولا يتضمن فن القيادة السياسية المعاصرة البحث الحثيث عن الاهداف والسياسات المناسبة فحسب، بل ومحاولة تعلم كيفية التعامل مع الدوائر الحكومية المعقدة، والضخمة - كيف ومتى نضبط عليها ونوجهها، وكيف ومتى نعيد تنظيمها، وكيف ومتى نتخلص من قطاعاتها الزائدة والتي عفى عليها الزمن، ومتى نمتدحها ونكافئها، ونعلمها ونتعلم منها.

END NOTES

1. As March and Olsen put it: "Political institutions simplify the potential confusions of action by providing action alternatives: they simplify the potential confusions of meaning by creating a structure for interpreting history and anticipating the future; and they simplify the complications of heterogeneity by shaping the preferences of participants." James G. March and Johann P. Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989), pp. 171–172. See also Alfred Stepan, *State and Society: Peru in Comparative Perspective* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978); and Peter Evans, Jürgen Rueschemeyer, and Theda Skocpol, *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).
2. March and Olsen, *Rediscovering Institutions*, p. 58.
3. On comparative constitutions, see Ivo Duchacek, *Power Maps: Comparative Politics of Constitutions* (Santa Barbara, Calif.: ABC Clio Press, 1973), pp. 210 ff.
4. Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984), chs. 1 and 2. Also see Robert A. Dahl, *Democracy and Its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989).
5. Larry Diamond, "The Globalization of Democracy: Trends, Types, Causes, Prospects," unpublished paper, Stanford, California, Hoover Institution, 1990. In making this classification and classifying countries, Diamond draws on the work of Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971); Michael Coppedge and Wolfgang Reinicke, "Measuring Polyarchy," *Studies in Comparative International Development*, 25:1 (Spring 1990), pp. 51–72; and Raymond D. Gastil, ed., *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties, 1988–1989* (New York: Freedom House, 1989).
6. On functions of legislatures, see Robert Packenham, "Legislatures and Political Development," in Arthur Kornberg and L. D. Musoll, eds., *Legislatures in Developmental Perspective* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1970); Jean Blondel, *Comparative Legislatures* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973), pp. 144 ff.; Gerhard Loewenberg and Samuel Patterson, *Comparing Legislatures* (Boston: Little, Brown, 1979), ch. 2; Michael Mezey, *Comparative Legislatures* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1979); Philip Norton, "Parliaments: A Framework for Analysis," and "Legislatures in Comparative Perspective" in *West European Politics*, 13 (July 1990), pp. 1–9, 143–155.
7. See Kaare Strom, *Minority Government and Majority Rule* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1990), pp. 72 ff.
8. For detailed information about the organization and recruitment of the modern political executive, see Jean Blondel, *World Leaders: Heads of Government in the Post War Period* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980); Jean Blondel, *The Organization of Governments: A Comparative Analysis of Governmental Structures* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982); Jean Blondel, *Government Ministers in the Contemporary World* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1985).
9. F.M.G. Wilson, "Policymaking and the Policymakers" in Richard Rose, ed., *Policymaking in Britain* (New York: Free Press, 1969), pp. 360–361.
10. Jeffrey Pressman and Aaron Wildavsky (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1973).
11. Mark V. Nadel and Frances E. Rourke, "Bureaucracies," in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science*, vol. 5 (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975), pp. 373–440.
12. See Frank Stacey, *The British Ombudsman* (Oxford: Clarendon Press, 1971); and Roy Gregory and Peter Hutchesson, *The Parliamentary Ombudsman; A Study in the Control of Administrative Action* (London: Allen & Unwin, 1975).

الفصل الثامن



السياسة العامة



السياسة العامة

خلال القرن الماضي تحولت الدول الغربية من أنظمة الحكم السلطوية أو الاوليغركية مع حق اقتراع محدود، إلى الأنظمة الديموقراطية. وتزايد استخدام سلطة الدولة لتلبية احتياجات الناس ومطالبهم. وانتجت العملية السياسية الديموقراطية دولة الرفاه / welfare state مع برامج للضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم العام، وما شابه ذلك. ومع تعاظم مستوى الانفاق ليصل إلى ما يتراوح ثلث إلى نصف الناتج القومي في معظم البلاد الصناعية الديموقراطية، فقد ظهر عدد من المشاكل، وقد أدى تزايد التكلفة الغربية لدولة الرفاه إلى حدوث ردّة في الرفاه، أو ثورة ضريبية في بعض البلدان. وبذلت جهود لتحاشي الزيادة في برامج الخدمة الاجتماعية، ومحاولة تقليص البرامج القائمة. وأصبح حجم الموازنة الحكومية وتأثيراتها على المدخرات، والاستثمارات، والتضخم، والعمالة، القضية الرئيسية في سياسات المجتمعات الصناعية المتقدمة في السنوات الأخيرة.

وهكذا فتحت العلاقة البسيطة بين التحول إلى الديموقراطية، ومميزات الرفاه، في العقود الأولى من القرن العشرين، الطريق أمام وضع أكثر اشكالية. وأصبحت دراسة السياسة العامة نتاج جهد في العلوم الاجتماعية، ومن المواضيع الهامة التي اكتشفت في حقل الدراسة هذا تنوع حالات الرفاهية وأسبابها. والولايات المتحدة مثال على نموذج الرفاه الذي يؤكد على تساوي الفرص من خلال التعليم العام، وذلك خلافاً للقارة الأوروبية حيث كان لبرامج الضمان الاجتماعي والصحة الأولوية على برامج التعليم^(١).

وآثارت أزمة دولة الرفاه رد فعل محافظ شدد على وضع حدّ للنفقات العامة وأجور العمل^(٢). وحظي منهج نقابي بديل على بعض النجاح في دول أوروبية صغيرة، تضمن اتصالات لأجراء مساومات منتظمة بين العمال وأرباب العمل، والحكومة حول مسائل الأجور، والأسعار، وسياسات الاستثمار^(٣).

إن البيانات التي نقدمها في هذا الفصل تهدف إلى إعطاء القارئ خلفية لفهم تلك الخلافات المعاصرة

وغيرها، ذات العلاقة بالسياسة العامة. وسوف نقارن بشكل عام الاداء السياسي لدول لديها مميزات مختلفة وفي انحاء مختلفة من العالم. ويمكن اختصار السياسات العامة للامم ومقارنتها تبعاً لنتائجها/ Output، اي نوع الاعمال التي تتولاها الحكومات بهدف انجاز مقاصدها. ويمكننا تصنيف تلك الاعمال، او النواتج، الى اربعة اصناف، الاول هو استخلاص المصادر من البيئة المحلية او الدولية: الاموال والسلع والاشخاص، والخدمات. والثاني هو نشاط التوزيع: أي أموال، او سلع، او خدمات يجب ان توزع ولمن؟ الثالث هو تنظيم السلوك البشري - استخدام الترهيب والترغيب لفرض الاستجابة لعمليات الاستخلاص والتوزيع، أو ايجاد سلوك متعاون، والاخير هو، الانجازات الرمزية، والخطب السياسية، والاعياد، والشعائر، والنصب التذكارية العامة والتماثيل، وما شابه ذلك، التي يستخدمها القادة لحض المواطنين على اتباع السلوك المرغوب، واعطاء امثلة ملهمة، ومن أجل تنوير الشعب وتأهيل الشبان.

اداء النظام في استخلاص المصادر

تستخلص الانظمة الاسياسة، حتى أبسطها، مصادرها من بيئاتها، فحين كانت الشعوب البدائية تذهب للحرب، كانت تدعو المجموعات من سن معين للقتال. وما زال استخلاص الخدمة هذا موجوداً حتى في اكثر الدول الحديثة تطوراً، على شكل خدمة عسكرية الزامية، ومن الخدمات العامة الالزامية واجب المحلفين، او العمل الالزامي المفروض على المحكومين بجرائم.

واكثر اشكال استخلاص المصادر شيوعاً لدى الامم المعاصرة هو الضرائب، وفرص الضرائب هو استخلاص الأموال او السلع من افراد نظام سياسي معين، دون أن يتلقوا مقابلها أية منافع فورية او مباشرة. ويظهر الشكل ٨-١ الايرادات التي تستخلصها الحكومات كنسبة من اجمالي الدخل القومي لبعض الدول المختارة في امريكا الشمالية، وامريكا اللاتينية، ودول اوروبا الشرقية والغربية، والشرق الاوسط، وافريقيا، واسيا، وقد شملنا هنغاريا لتعكس النموذج الشيوعي لاوروبا الشرقية، والبيانات المسجلة في الشكل تخص العام ١٩٨٨، لذا فان تاريخها سابق لعملية الاصلاح الاقتصادي في هنغاريا وبعض دول اوروبا الشرقية. (ولا تتوفر بيانات مقارنة للدول الشيوعية الباقية - مثل الصين، وكوبا، وفيتنام)، وايرادات الحكومة المركزية الهنغارية كنسبة من اجمالي الناتج القومي في العام ١٩٨٨، العام الاخير لنظام الحكم الشيوعي، كانت الاكبر من بين جميع الدول التي اخترناها. فقد استخلصت الدولة ٥٨,٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي من اقتصادها، ومن المهم ملاحظة ان حجم إيرادات الحكومة في الدول الرأسمالية المتقدمة لم تكن اصغر جذرياً من الايرادات الهنغارية وغيرها من دول اوروبا الشرقية تحت الحكم الشيوعي. فالحكومة المركزية السويدية تستخلص ما يقارب ٤٣ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، واسرائيل اكثر من ٤١٪، وبريطانيا ٣٦ بالمئة.

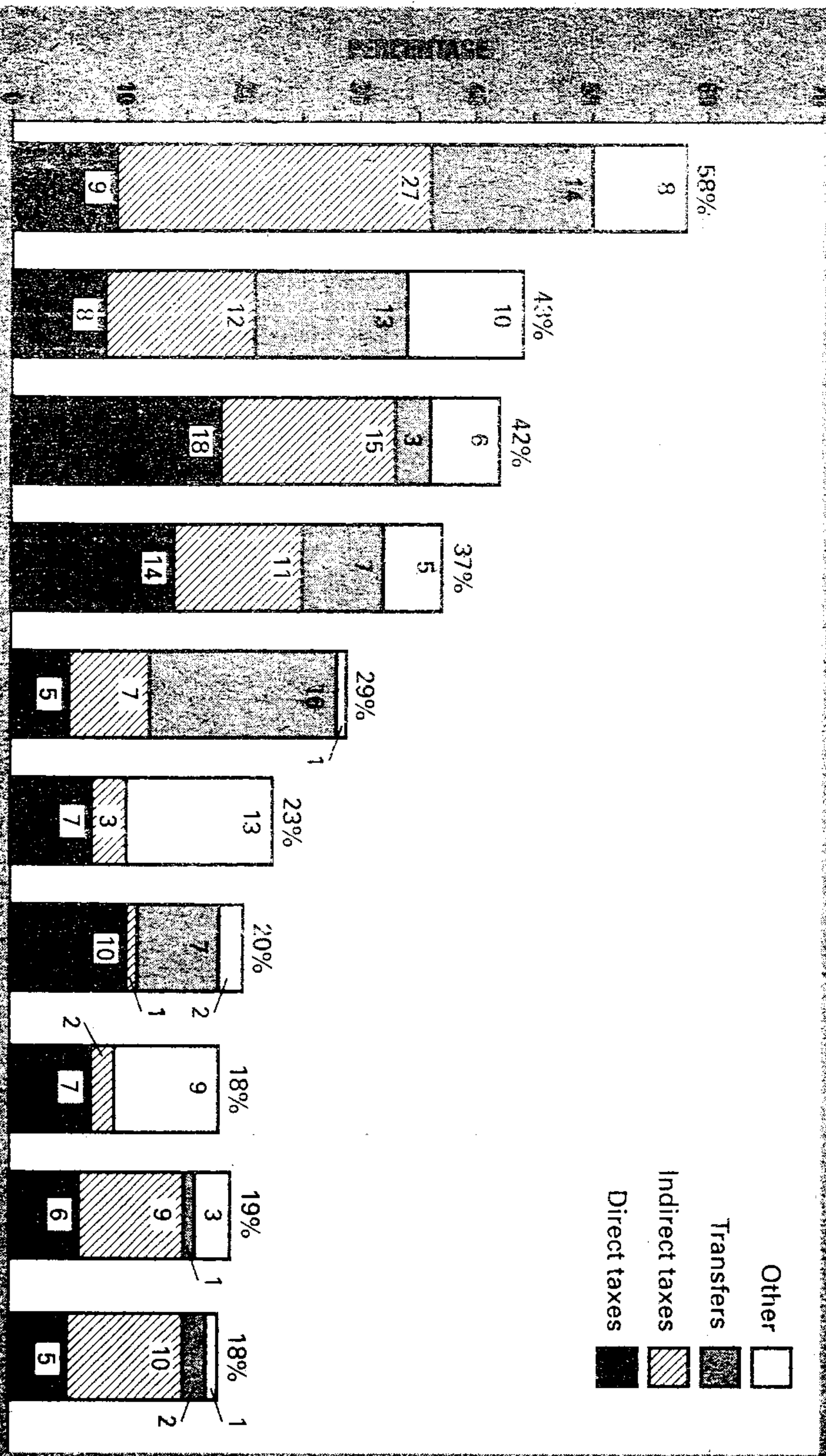
وتجدر الملاحظة ان الشكل ٨-١ يسجل ايرادات الحكومة المركزية فقط. وبالتالي، يجب علينا ان نضيف ايرادات الولايات والايادات المحلية في بعض الانظمة الفدرالية مثل الولايات المتحدة والمانيا، لنحصل على صورة دقيقة للعبء الذي تتحمله تلك الدول. فقسط كبير من ايرادات الحكومة في الولايات المتحدة تجمعه الولايات، والمناطق المحلية. وقد يزيد مجموع الايرادات في الولايات المتحدة الى اكثر من ٣٠ بالمئة. والوضع مماثل في المانيا، فالمقاطعات والبلديات تجمع قدراً كبيراً من الايرادات قد ترفع المجموع الى اكثر من ٤٠ بالمئة. وتجمع حتى البلاد الوحوية مثل بريطانيا والسويد بعضاً من ايراداتها عن طريق الحكومات المحلية. ويصل مجموع الايرادات البريطانية الى ٤٥ بالمئة، وتصل السويدية الى اكثر من ٥٠ بالمئة. والفارق من الايرادات كنسبة من الناتج القومي العام بين الاقتصاديات الاشتراكية الموجهة واقتصاديات الرفاه المتقدمة تكاد تكون واحدة^(٤).

اما خارج المنطقة الاوروبية - الامريكية الشمالية فان حجم ايرادات الحكومة المركزية نادرا ما يزيد عن ٢٠ بالمئة، وتبلغ ايرادات سوريا ٢٢,٦ بالمئة من الناتج القومي، لكن اكثر من نصف هذا المجموع يأخذ شكل دخل من املاك ومرافق مملوكة للدولة، ومنح من دول النفط العربية. وايرادات الحكومات المركزية في كل من نيجيريا، وكوريا، والمكسيك هي في حدود ١٨ بالمئة من اجمالي الناتج القومي. ومعدلات الايرادات عالية في كل من نيجيريا والمكسيك لان كلا البلدين لديه قطاعاً نفطياً كبيراً تمتلكه الحكومة، ويسجل الدخل العائد من هذين القطاعين على أنه ايرادات. ويبلغ مجموع ايرادات الحكومة المركزية في بنغلاديش ٨,٦ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، والهند ١٤,٢ بالمئة، واوغندا ٨,٢ بالمئة، وغانا ١٣,٨ بالمئة^(٥).

لم نشمل اليابان في الشكل ٨-١ حيث ان تقرير التنمية العالمي World Development Report يعطي رقماً اجمالياً لايرادات اليابان ولا يقسمها حسب نوع الايراد الذي سنناقشه بشكل عام فيما يلي. واليابان هي الاقل فرضاً للضرائب من بين جميع الدول المتطورة حين لا تزيد ايرادات الحكومة المركزية إلى اجمالي الدخل القومي عن ١٣ بالمئة ومستوى الانفاق عن ١٧ بالمئة^(٦).

ويسجل الشكل ٨-١ أيضاً مصدر هذه الايرادات ونسبتها من الناتج القومي، لكل بلد. ومصادر الايرادات مهمة لانها تحدد من الذي يدفع وكم يدفع من الضرائب. وضرائب الدخل على الافراد والشركات، والضرائب على الارباح الرأسمالية والممتلكات تسمى **ضرائب مباشرة** / direct taxes، حيث انها تفرض مباشرة على الافراد والمؤسسات. وتميل بشكل عام لان تكون تصاعدية / progressive، أي ان معدل الضريبة يكون اعلى بالنسبة للمواطنين الاغنياء من الفقراء. وتفرض **الضرائب غير المباشرة** / indirect taxes مثل ضريبة المبيعات، والقيمة المضافة، والرسوم، والجمارك على المعاملات، أو الخدمات، وتعتمد تأثيرات توزيعها على رفاهية من يشتري السلعة أو الخدمة. وهكذا فقد لا تكون الضريبة على السلع الكمالية تنازلية حيث ان الفقراء نادراً ما يشترونها. لكن الضريبة على

FIGURE 8.1
CENTRAL GOVERNMENT REVENUE AS A PERCENTAGE OF GDP
AND BY SOURCE OF REVENUE FOR SELECTED COUNTRIES, 1988



Source: Adapted from World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 12, pp. 200-201. Percents are rounded off.

المبيعات، أو ضريبة القيمة المضافة، التي تؤثر على الضروريات مثل الطعام والملابس هي ضرائب تنازلية / regressive؛ أي ان الناس الاقل قدرة على حملها يتحملون عبئاً متساوياً مع القادرين.

في العام ١٩٨٨، حصلت هنغاريا ثلث ايراداتها على شكل ضرائب غير مباشرة- ضرائب على اجمالي الحركة في عمليات الصناعة، والبيع، والرسوم، والجمارك. وتم استخلاص ٩ بالمئة من اجمالي الناتج القومي على شكل ضرائب مباشرة، معظمها ضرائب على الدخل، و ١٤ بالمئة اخذت من تحويلات المؤسسات والموظفين إلى الخدمة الاجتماعية. وتأتي معظم الايرادات في المانيا وبريطانيا من دفعات نقل الملكية وضريبة الدخل. وتعتمد المانيا اكثر على دفعات نقل الملكية، بينما تعتمد بريطانيا اكثر على ضريبة الدخل. وتحصل بلاد مثل المكسيك وكوريا على معظم عائداتها من الضرائب غير المباشرة، والتي تثقل على الفقراء بشكل اكبر.

إن تركيبة العائدات في الدول معقدة بقدر كبير ويعتمد ذلك على نوع الضرائب المفروضة، وتوزيع الدخل والثروة، وانماط الاستهلاك لمختلف طبقات الشعب، والجهود الحكومية المدروسة لتحقيق عدالة التوزيع. ويصنف كل من هايدنها يمر، وهيكلو، وادامز الانظمة الضريبية في دول «منظمة التعاون والتطوير الاقتصادية» (والتي تضم حوالي ستة وعشرين دولة من دول الاقتصاد الحر اغلبها في أوروبا وامريكا الشمالية) حسب المجموعات التالية: انظمة تثقل على ضرائب الضمان الاجتماعي، وتضم المانيا، والنمسا، وهولندا، وفرنسا، وايطاليا والتي تتلقى ثلث إلى نصف ايراداتها من الضمان الاجتماعي، والذي يفرض بشكل متساو تقريباً على العاملين وعلى اصحاب العمل. اما الولايات المتحدة واليابان فهما ابعد ما تكونا عن المعدل في مجموع العبء الضريبي، لكنهما تعتمدان على الضرائب المباشرة وضرائب نقل الملكية اكثر مما تعتمدان على ضرائب المبيعات وضرائب الاستهلاك. واخيراً، تفرض بلدان مثل السويد، والنرويج اعلى عبء ضريبي بين دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، وتعتمدان على الاشكال الضريبية الثلاثة- المباشرة، وغير المباشرة، ودفعات نقل الملكية. وتلقي الدولتان بالعبء الاعظم من دفعات الضمان الاجتماعي على العاملين، حيث تجبي السويد كامل ضريبة الضمان الاجتماعي من العاملين، وتأخذ النرويج ثلاثة ارباعها (٧).

وقد تراجعت معدلات الضرائب في جميع الدول الغربية خلال العقد الماضي، وكان هناك تحول عن ضرائب الدخل المباشرة والملحوظة إلى ضرائب الاستهلاك غير المباشرة والاقبل ظهوراً، وكان هناك انخفاضاً حاداً في معدلات ضرائب الدخل على المداخيل الاعلى. فخلال الفترة من العام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ تراجع هامش الضريبة على المداخيل الاعلى في بريطانيا بنسبة ٤٣ بالمئة، وفي الولايات المتحدة بنسبة ٤٢ بالمئة، وفي السويد بنسبة ٣٥ بالمئة، وفي اليابان بنسبة ٢٥ بالمئة. وكان معدل التراجع على نسب الضرائب العالية في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي خلال الخمسة عشر

سنة الاخيرة ١٨ بانمئة^(٨). وتزامنت توجهات سياسة الايرادات هذه مع انتشار الايدولوجية الاقتصادية المتعلقة بالعمالات والداعية إلى خفض الضرائب لتشجيع توظيف الأموال / supply-side idology ، والتي تؤكد على أهمية تحفيز المجازفة الرأسمالية لزيادة الانتاج. وقد ادى هذا التغيير في الانماط الضريبية إلى زيادة عدم المساواة في الدخل في الدول الصناعية المتقدمة.

الاداء التوزيعي

الاداء التوزيعي للنظام السياسي هو تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف انواعها للاموال، والسلع، والخدمات، والجوائز، والفرص وتوزيعها على الافراد والجماعات في المجتمع. ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وزع، والقطاعات البشرية التي طالتها تلك المنافع، وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع، والعلاقة بين الاحتياجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات. ولا تقيس النفقات الحكومية جميع هذه التوزيعات، لكنها تعطينا مقياساً كمياً لهذه الجهود التوزيعية. ورغم ان هذه الارقام تؤخذ من عدة مصادر استناداً إلى بيانات تقدمها الحكومات، فلا يمكن ضمان دقتها، وهي مؤشرات تقريبية لجهود البلدان.

ويقدم الشكل ٨-٢ نفقات الحكومة المركزية كنسبة من مجموع اجمالي الناتج القومي مع نسبة للدفاع، والرعاية الاجتماعية، والاغراض الاخرى، لمجموعة مختارة من الدول تمثل بشكل تقريبي مختلف المناطق ومستويات التطور. وكما نلمح في هذا الشكل، فان من الواضح تباين مستويات نفقات الحكومات المركزية الواسع بين بلد واخر- ويعتمد ذلك بشكل اساسي على مستويات التطور الاقتصادي والايدولوجية السياسية. وتصل نفقات الحكومة المركزية إلى اكثر من ٥٨ بالمئة من اجمالي الناتج القومي في هنغاريا، واكثر من ٥٠ بالمئة في إسرائيل، واكثر من ٤٠ بالمئة في السويد، وهكذا إلى ان تنزل إلى ٢٢ بالمئة في الولايات المتحدة، وما يقارب ١٨ بالمئة في كوريا الجنوبية. وهنا أيضاً تخلق النفقات المحلية ونفقات الولايات مشكلة. فإذا ما اضعفناها إلى ارقام النفقات المركزية، فان اجمالي النفقات الحكومية في الولايات المتحدة سيرتفع إلى اكثر من ٣٠ بالمئة، وفي المانيا إلى اكثر من ٤٠ بالمئة. وسترفع النفقات الاجمالية لبلاد مثل السويد وبريطانيا إلى رقم يعادل ما تنفقه الحكومات المحلية في الانظمة الوجودية التي تعتمد نفقاتها على ايراداتها الخاصة.

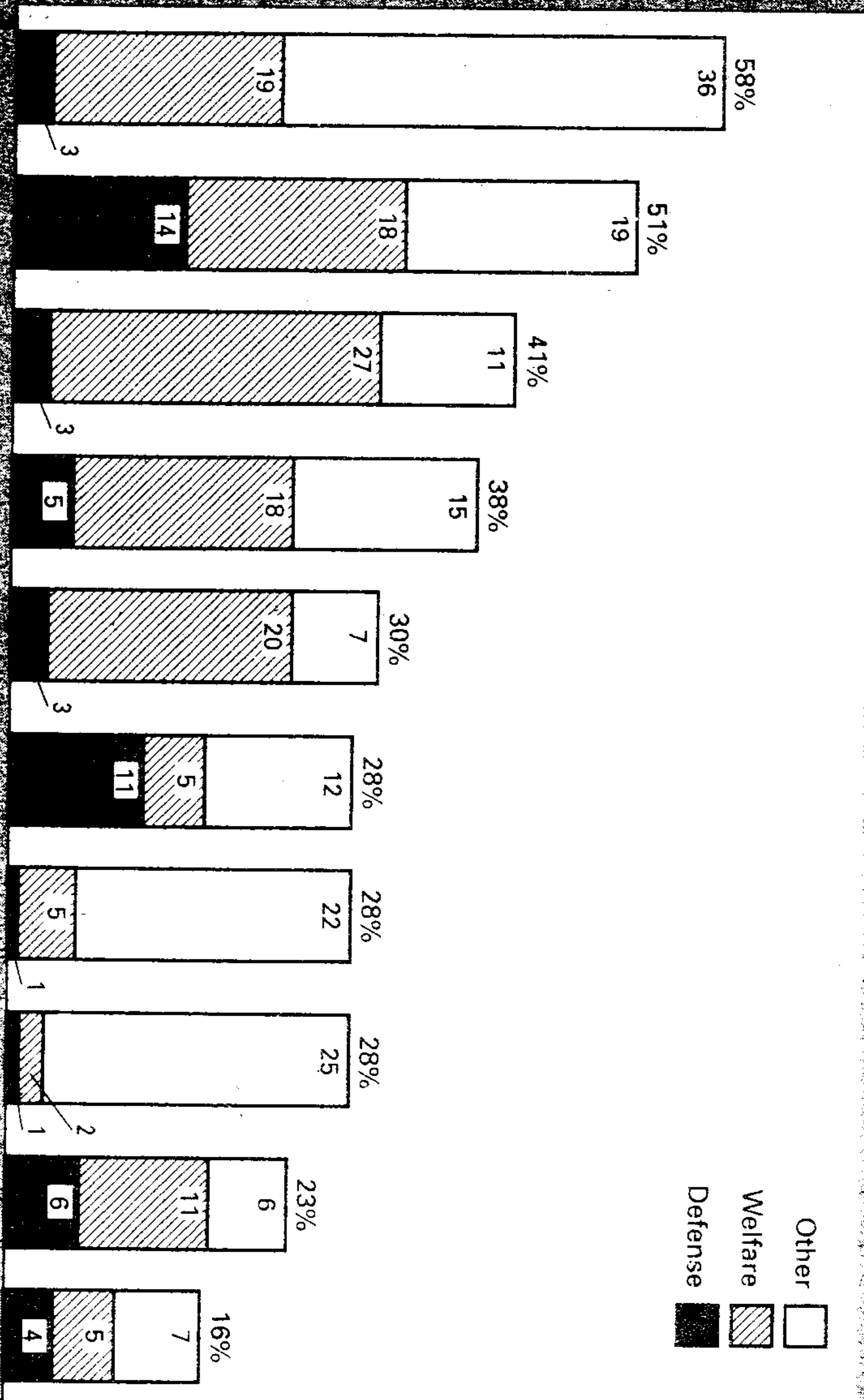
يمثل القطاع المظلل في الاعمدة نسبة اجمالي الناتج القومي التي انفقتها الحكومة المركزية على الرعاية الاجتماعية. ويبرر حجم القطاع المظلل في دول مثل إسرائيل، والسويد، وبريطانيا، والمانيا، والولايات المتحدة إلى حد ما، ان ندعوها بدول الرعاية الاجتماعية. فاكثر من ١٧ بالمئة من اجمالي الناتج القومي في إسرائيل و٢٦ بالمئة في السويد، و١٧ بالمئة في بريطانيا، و٢٠ بالمئة في المانيا، و١١

بالمئة (اكثر من نصف مجموع نفقات الحكومة المركزية) في الولايات المتحدة، وهي تمثل النفقات على التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والاسكان، وما شابه ذلك. ولو اضفنا النفقات المحلية ونفقات الولايات إلى هذه الأرقام المركزية فإن حصة الرعاية الاجتماعية ستزداد، نظراً لأن الوظائف المحلية ووظائف حكومات الولايات تتضمن بشكل عام، إضافة إلى السلامة العامة، والطرق، والمواصلات، مهام رعاية اجتماعية مثل التعليم، والصحة، والوقاية الصحية. أما في بلدان العالم الثالث مثل سوريا، والمكسيك، ونيجيريا، فعلي الرغم من الحاجة العظيمة للرعاية الاجتماعية، فإن الجهود الخاصة بها ضئيلة نسبياً. أما كوريا، وهي دولة تتطور بسرعة، فلديها قطاع متنام في مجال الرعاية الاجتماعية - فثلث النفقات الحكومية يذهب للرعاية الاجتماعية. ويصف الفصل الثاني عشر تزايد جهود الرعاية الاجتماعية في اليابان خلال العقود الماضية.

وتمثل الأعمدة الملونة بالأسود في الشكل ٨-٢ النفقات العسكرية والدفاعية لتلك البلدان في العام ١٩٨٨ كنسبة من إجمالي الناتج القومي. وقد كانت إسرائيل صاحبه أعلى نسبة بين هذه البلدان، حيث انفقت ١٤ بالمئة من إجمالي الناتج القومي على الأغراض العسكرية. ومن المهم ملاحظة أن ذلك لم يحدث على حساب نفقات الرعاية الاجتماعية. وقد حافظت إسرائيل على عضويتها بين ديموقراطيات الرعاية الاجتماعية، على الرغم من حملها العسكري الثقيل. وانفقت سوريا ١١ بالمئة من إجمالي الناتج القومي على الأغراض العسكرية وانفقت ٤,٧ بالمئة فقط على الرعاية الاجتماعية في العام ١٩٨٨. وانفقت الولايات المتحدة ٥,٦ بالمئة من الناتج القومي على الدفاع وضعف هذه القيمة على الرعاية الاجتماعية على المستوى الفدرالي. وانفقت كوريا الجنوبية مبالغ متساوية تقريباً على الدفاع والرعاية الاجتماعية. أما اليابان، وهي غير واردة في الشكل (لكن انظر الفصل الثاني عشر)، فتتفق القليل على الدفاع ومبالغ متزايدة على الرعاية الاجتماعية.

ولا يبين الشكل ٨-٢ الحجم الحقيقي للجهد الذي تبذله الحكومة على أغراض الدفاع والرعاية الاجتماعية. فارتفاع دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي في بلد مثل الولايات المتحدة تجعله ينفق على أغراض الدفاع، والتعليم، والصحة مبالغ أكبر مع أنها تمثل عبئاً أقل على الاقتصاد كله. ويظهر الجدول ٨-١ النفقات للفرد الواحد على الأغراض العسكرية، والتعليمية، والصحية، وتبين حجم النفقات بالدولار للدول المشمولة في هذا الكتاب. وتنفق الولايات المتحدة، التي زاد دخل الفرد فيها على ١٥ الف دولار في العام ١٩٨٤، أكثر من الف دولار على الأغراض العسكرية للفرد الواحد، ولديها أيضاً أعلى نفاق بالنسبة للفرد الواحد على التعليم، وثاني أعلى انفاق على الصحة. ومع ذلك لم يكن عبئها في مستوى ثقل أعباء الدول الصناعية المتقدمة الأخرى. ففي العام نفسه، انفقت اليابان ما معدله ١٠٣ ولارات للفرد الواحد على الدفاع لكنها انفقت ما معدله ٥٢٩ دولاراً على التعليم، وهو مبلغ يقارب معدل نفاق بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا بالنسبة للفرد الواحد على التعليم. وعلى ضوء معلومات أكثر دقة

TABLE 9.2 GOVERNMENT EXPENDITURE AS A PERCENTAGE OF GNP BY OBJECT OF EXPENDITURE FOR SELECTED COUNTRIES, 1988



Source: Adapted from World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 11, pp. 198-199. Percents are rounded off.

توفرت لنا مؤخراً، فقد اثرت تساؤلات حول مدى دقة الاحصاءات التي اوردناها في الجدول ٨-١، على الرغم من ان هذه الارقام هي تقديرات وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه). فيمكننا الان المجادلة بان وكالة المخابرات قد بالغت في تقدير الانتاجية السوفياتية خلال العقد الماضي. فالجدول ٨-١ يظهر ان معدل دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي في الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٤ يقارب ٧٠٠٠ دولار، منها ٨١٦ دولاراً للدفاع، و ٣٣٢ دولاراً للتعليم، و ٢٢٧ دولاراً للصحة. وهكذا، كانت الدولة الاشتراكية الأولى، في ذلك الحين، تسير في اثر الدول الغربية في مجال نفقات الرعاية الاجتماعية.

والحلقة المفرغة التي تؤثر على الدول الاكثر فقراً تبينها الارقام الخاصة بالصين، والمكسيك، ونيجيريا. وقد صنف تقرير التنمية العالمي المكسيك على انها دولة ذات «اقتصاد دخل أدنى المتوسط» / a lower middle income economy باجمالي ناتج قومي للفرد يزيد قليلاً عن ٣٠٠٠ دولار، تنفق منها ٧٩ دولاراً فقط على التعليم (اقل من خمس ما تنفقه فرنسا، وبريطانيا، والمانيا)، و ٤٨ دولاراً للفرد الواحد على الصحة (حوالي عُشر ما تنفقه دول أوروبا الغربية).

اما الصين التي يبلغ عدد سكانها سبعة أو ثمانية اضعاف عدد سكان نيجيريا فانفقت، في العام ١٩٨٤، المبلغ نفسه تقريباً بالنسبة للفرد الواحد على الاغراض العسكرية، والتعليمية، والصحية. والمأساة في الدول ذات المداخل المنخفضة جداً هي انها تواجه تحدياً ملحاً لرفع مستوى قوتها العاملة وتحسين ادائها، لكن مصادرها لا تكفي لاحداث نقلة سريعة. فالفوارق الصارخة في هذه المستويات، وفي الاداء الاقتصادي والحكومي الذي تعكسه هذه الفوارق، لا تذكر في تقرير على طريقة الرابحين أو الخاسرين في مسابقة، بل للتأكيد على الفوارق العظيمة على اوضاع الحياة المادية التي تسود العالم اليوم.

يظهر الجدول ٨-١ والشكل ٨-٢ ان الدفاع هو من المجالات التي لدخل الفرد علاقة ضئيلة بحجم ما ينفق عليه. فالدول العالقة في مواجهات دولية حادة أو تلك التي يجب عليها تحمل تبعات نفوذها الواسع، تتحمل نفقات دفاع غير عادية، حتى وان كان ذلك على حساب التعليم، والصحة، والسكان. من جهة اخرى، تتأثر نفقات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية بمستويات الثراء. فالدول الفقيرة ذات الميزانيات المحدودة والمطالب الكثيرة لا تستطيع توفير المصادر لتلك البرامج بسهولة (انظر دراسة هارولد ويلنسكي عن الاربعة والستين دولة)^(٩). فسواء نظرنا إلى نفقات الضمان الاجتماعي في الدول الفقيرة من منظور مطلق أو نسبي فانها تميل إلى ان تكون محدودة. ويعود سبب هذه المحدودية جزئياً إلى الفتوة النسبية للسكان، ودور العائلات كثيرة الافراد في العناية بالمسنين والعجزة. وتبذل جميع الدول الاكثر غنى جهوداً لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل؛ على أية حال، يعكس اختلاف النفقات سياسة الدولة وتجربتها التاريخية. وتبذل الولايات المتحدة جهوداً اعظم، على التعليم العام اكثر مما

الجدول ٨-١

النفقات الخاصة بالدفاع، والتعليم، والصحة بالنسبة للفرد الواحد في دول مختارة، عام ١٩٨٤، بالدولار

البلد	حصة الفرد من اجمالي الناتج القومي	النفقات العسكرية للفرد	نفقات التعليم للفرد	نفقات الصحة للفرد
الولايات المتحدة	١٥٥٤٦	١٠٠٢	٧٧١	٦٧٤
بريطانيا	٨٦١٦	٤٧٠	٤٤٧	٤٧٠
فرنسا	١٠١٥٢	٤٢١	٥٣٧	٦٧٦
المانيا الغربية	١٠٩٨٥	٣٥٩	٥٠٦	٨٩١
اليابان	١٠٣٠٠	١٠٣	٥٢٩	٤٧٤
الاتحاد السوفياتي	٧٠٩٥	٨١٦	٣٣٢	٢٢٧
الصين	٣٠٧	٢١	٨	٤
المكسيك	٣٠٢٧	٢٠	٧٩	٤٨
نيجيريا	٧٦٧	١٤	١٥	٥

Source: Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures 1987-88* (Washington, D.C.: World Priorities, 1988).

تفعل معظم الدول الأوروبية، وقد بدأت هذه الجهود قبل الدول الأوروبية بفترة طويلة؛ من جهة أخرى، بدأ الأمريكيون بالانفاق على الضمان الاجتماعي والخدمات العامة بعد الأوروبيون، وما زال ادأؤهم في هذا المجال اقل. تاريخياً، ركز الأمريكيون أكثر على تساوي الفرص، واقل من الأوروبيين على التزامات الرعاية الاجتماعية. وقد وجد ويلنسكي أيضاً أن الحكومات المركزية، وأحزاب وحركات الطبقة العاملة جيدة التنظيم، وانخفاض النفقات العسكرية هي من الأمور الملازمة لنجاعة جهود الرعاية الاجتماعية.

فقبل العام الفاصل بين عهدين ١٩٨٩، كانت الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية تنفق اقل على التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية من دول الديمقراطيات الأوروبية الغربية. وكما يظهر الجدول ٨-١، كان الاتحاد السوفياتي متخلفاً بقدر كبير فيما ينفقه على التعليم والصحة. اضم إلى ذلك، أن معدلات نموهم تراجعوا خلال العقود الماضية بقدر كبير. ومن السهل أن نرى كيف تبددت الثقة في مستقبل الاشتراكية حتى ضمن الدوائر الداخلية للأحزاب الشيوعية. ومن المستحيل التنبؤ بأشكال التغيير وأنماطه في تلك البلدان، لكننا نلاحظ فيها جميعها انبثاق قطاعات اقتصادية خاصة أكبر. ويمكننا أن نتوقع أن تصبح مستويات الإيرادات والنفقات مماثلة لمستوياتها في النماذج الغربية.

الاداء التنظيمي

الاداء التنظيمي هو ممارسة النظام السياسي الرقابة على سلوك الافراد والجماعات في المجتمع. ومع اننا نربط عادة التنظيم بالجبرية القانونية أو التهديد بها، فمن الشائع أن توجه الانظمة السياسية السلوكيات بالنصح والارشاد والاعراض المادية والمالية أيضاً.

وقد تكاثرت النشاطات التنظيمية للانظمة السياسية الحديثة بشكل هائل خلال القرن الماضي، أو حوله. فقد اوجد التصنيع والاحتشاد في المدن الاعتمادية / interdependence، ومشاكل المواصلات، والصحة، والنظام العام. وخلق النمو الصناعي مشاكل الاحتكارات، والسلامة الصناعية، واستغلال العمال. وفي الوقت نفسه، قاد التوسع في العلوم وتطور التوجهات القائلة أن في وسع الانسانية أن تسيطر على الطبيعة وتسخرها إلى ازدياد اللجوء إلى الأعمال الحكومية. لقد دُمغ التاريخ الحديث بتكاثر النشاطات التنظيمية.

ولا تختلف الانماط التنظيمية الحديثة في التغييرات الواسعة الاقتصادية- الاجتماعية والثقافية التي رافقت التصنيع والتمدن فحسب، بل وفي تغيير قيم ثقافية أخرى. لذلك توسع التنظيم في الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة ليشمل حماية حرية التصويت، وتصحيح سياسة العزل العنصري، ومنع التمييز ضد الاقليات والنساء في العمل، ومكافحة التلوث، وما شابه ذلك. وفي الوقت نفسه، قلّت، في الدول الحديثة، النظم الخاصة بالحد من المواليد، والاجهاض، والطلاق، والسلوك الجنسي.

وإذا ما اردنا تمييز الاداء التنظيمي لنظام سياسي، أجبنا على الاسئلة التالية:

١- ما هي اوجه السلوك البشري والمعاملات التي تنظمه وما مدى هذا التنظيم؟ هل تنظم الحكومة اموراً مثل العلاقات الاسرية، والنشاطات الاقتصادية، والنشاطات الدينية، والنشاطات السياسية، والتنقل الجغرافي، والمؤهلات المهنية والوظيفية، وحماية الافراد والممتلكات؟

٢- ما هي الوسائل المستخدمة لحض المواطنين، أو اجبارهم، على الانصياع؟ هل تستخدم الحكومة النصح والارشاد والاقناع الاخلاقي، والجوائز المالية، أو الغرامات، هل تسمح ببعض أنواع التصرف، والحجز البدني والعقوبات، وتوجه مختلف النشاطات؟

٣- أي مجموعات المجتمع يجري تنظيمها. وما هي الاجراءات التي تقيد حدود فرض تلك النظم بالقوة، وما هي الاجراءات التي تحمي الحقوق؟ هل حق الاستئناف موجود؟ هل تطبق تلك القوانين على الجميع بالتساوي، ام تتأثر بها جماعات ومناطق دون اخرى؟

تستخدم الأمم الحديثة كلها هذه الوسائل بدرجات متفاوتة. لكن التفاوت في النماذج كبير ويعكس القيم، والاهداف، والاستراتيجيات. فقد تولت الحكومات صناعات مختلفة في دول عديدة. لكن مدى تدخلها يختلف اختلافاً كبيراً. ففي العام ١٩٦٠، اظهرت احدى الدراسات بان حكومة الولايات المتحدة توظف ١ بالمئة فقط من العاملين في التعدين والصناعة و ٢٨ بالمئة من العاملين في المرافق العامة مثل تزويدات الغاز، والماء، والطاقة الكهربائية؛ اما في فرنسا فكانت الارقام المقابلة ٨ بالمئة و ٧١ بالمئة على التوالي (١٠).

رغم انه يجب علينا معالجة مجال الاداء التنظيمي الهام باختصار، فلا بد من التأكيد على ناحية اخرى. هي: الاشراف الحكومي على المشاركة السياسية والاتصالات. وقد رأينا في الفصول السابقة ان وجود المنافسة السياسية أو غيابها هي من الملامح البنيوية الاساسية للانظمة السياسية. فهناك اختلاف تام بين الانظمة السياسية السلطوية التي تمنع تنظيم الاحزاب، وتشكيل الاتحادات الطوعية، وحرية الاتصال، وبين الانظمة الديموقراطية التي تحمي مثل هذه الحقوق. فالاداء التنظيمي الحكومي في هذا المجال له تأثير بالغ الاهمية على العمليات السياسية.

يظهر الجدول ٨-٢ الدرجة التي صنفت بها الحقوق السياسية والحريات المدنية في عدد من الدول المختارة في العام ١٩٨٨. وتشير الحقوق السياسية إلى الفرص المتاحة للناس كي يشاركون في اختيار القيادة السياسيين- حق التصويت، والحق في الوصول إلى المناصب، وما شابه ذلك. وتشير الحريات المدنية إلى المجالات الجوهرية في السلوك البشري، مثل حرية الكلام، والصحافة، والتجمع، والدين، علاوة على الحماية الاجرائية، مثل المحاكمة من قبل قاضٍ، ضد أعمال الحكومة التعسفية. والدول التي صنفت سادسة أو سابعة في العمود الثاني يفترض انها تمارس رقابة تامة على وسائل الاتصال الاعلامية ولا تضع أية قيود على أعمال الحكومة التنظيمية تجاه الافراد. وقد وضع التصنيف بناءً على مؤشرات قيمها عدد من المحكمين.

ثمة تطابق هام بين تصنيفات الحقوق السياسية والمدنية. فليس ثمة دولة سجلت درجة عالية في حقوق المشاركة وكانت درجاتها منخفضة في الحريات المدنية، كما انه ليس هناك دولة درجاتها منخفضة في حقوق المشاركة حققت درجة عالية في الحريات المدنية، مما يؤكد العلاقة القوية بين المشاركة الشعبية وحكم القانون والمساواة في الاجراءات. وتتراوح التقييمات ما بين الدرجة ١ العالية، لكلا شكلي الحقوق، السياسية والمدنية، في الولايات المتحدة واليابان، وبريطانيا، إلى ادني درجة ممكنة، ٧، للعراق. وهذا التصنيفات، بالطبع، قد تتبدل بتبدل الزمن. فقد ارتفعت نيجيريا بعد اعادة الديموقراطية اليها في العام ١٩٨٠، لكنها هبطت بحدة بعد الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٥. وتحسنت منزلة الولايات المتحدة بعد حركة الحقوق المدنية في الستينات. ويعتمد تصنيف إسرائيل على ما اذا كانت الاراضي المحتلة مشمولة. فهذه التصنيفات تعود إلى العام ١٩٨٨، أي الفترة التي سبقت الانتفاضة الفلسطينية.

وحتى لا نعطي انطباعاً بان للتنظيم قيمة سلبية، كما في قمع الحقوق، علينا ان نتذكر ان حضارتنا ورغد عيشنا يعتمدان على الانظمة الحكومية. فمسائل مثل سلامة الافراد والممتلكات، ومنع تلويث البيئة، والوقاية الصحية المناسبة، والتخلص من النفايات السامة، والحفاظ على السلامة المهنية، وحق الجميع في السكن والتعليم تغطيها جميعا الانظمة الحكومية وتطبيقاتها. والثورة ضد المبالغة في القيود التنظيمية خلال العقد الماضي يجب ألا يسمح لها بحجب هذه النقطة الاساسية^(١١).

الاداء الرمزي

الفئة الرابعة من نتائج الانظمة السياسية هي الاداء الرمزي. فالكثير من حديث القادة السياسيين يأخذ شكل الاشادة بالتاريخ، والشجاعة، والجرأة، والحكمة، والنخوة التي يجسدها ماضي الامة؛ او يشيد بالقيم والايديولوجيات، مثل المساواة، والحرية، والمجتمع، والديمقراطية، والشيوعية، والليبرالية. او التقاليد الدينية، او الوعد بانجازات او مكافآت مستقبلية. وتختلف الانظمة السياسية في مدى ثقة المواطنين في قادتهم وايمانهم بشعاراتهم السياسية وتهدف هذه الشعارات ايضا الى تحسين نواح أخرى من الاداء الحكومي: لجعل الناس يدفعون الضرائب بطواعية ونزاهة، واطاعة القوانين باخلاص اعظم، او تقبل التضحيات، والاحطار، والمصاعب. وهذه المناشدات تكون عادة هامة خاصة في الازمات. واحد اعظم الامثلة وانجحها تلك الخطب المثيرة التي القاها ونستون تشرشل على الشعب البريطاني خلال الفترة الحرجة، يوم وقفت بريطانيا وحيدة في الحرب العالمية الثانية بعد سقوط فرنسا، لكن الانجاز الرمزي مهم ايضاً في ظروف اقل صعوبة. فقد يسعى القادة السياسيون الى التأثير على سلوك المواطنين في ازمة طاقة، او عند حدوث جفاف، او مجاعة، او كارثة. ويستخدم ما يسمى «شد

الجدول ٨-٢

مستوى الحريات السياسية والمدنية لبعض الدول المختارة عام ١٩٨٨

البلد	الحقوق السياسية (١)	الحقوق المدنية (٢)
الولايات المتحدة	١	١
المانيا الغربية	١	٢
اليابان	١	١
فرنسا	١	٢
بريطانيا	١	١
إسرائيل	٢	٢
الاتحاد السوفياتي	٦	٥
المكسيك	٣	٤
نيجيريا	٥	٥
العراق	٧	٧
الصين	٦	٦

١- يتراوح المستوى من الدرجة الاعلى ١ إلى الدرجة الادنى ٧. وتشير الحريات السياسية هنا إلى الحق في المشاركة في تقرير من سيحكم بلدا.

٢- تشير الحريات المدنية إلى ذلك النوع من الحرية الذي يجعل تحريك وجهات نظر جديدة ممكنا، وحق المواطن في مواجهة الدولة.

الاحزمة^(*) - اي حض ارباب العمل وقادة العمال على الابطاء في رفع الاسعار والاجور - كثيراً كاجراء مضاد للتضخم. فالمباني والساحات العامة، والنصب التذكارية، والعطل الرسمية، والاستعراضات التي تتم فيها، والتلقين الوطني والمدني لشعارات الدولة التي تجري في المدارس كلها امور تساهم في اشعار السكان بالشرعية الحكومية واستعدادهم للقبول بالسياسة العامة^(١٢).

نتائج الاداء السياسي

إن مقارناتنا لتركيبية ومستويات فرض الضرائب، والنفقات الحكومية، والنظم في مختلف البلاد لا يبين لنا كيف تؤثر هذه المقاييس على الرفاه والنظام. فالاداء الاقتصادي، علاوة على النظام الاجتماعي والاحداث الدولية، قد تحبط اهداف القادة السياسيين. وهكذا، فان خفضاً للضرائب لزيادة الاستهلاك وتنشيط الاقتصاد قد يقضي عليه ارتفاع في اسعار النفط. وزيادة النفقات الصحية قد تكون بلا اثر بسبب ارتفاع التكاليف الصحية؛ او ان تكون الخدمات الصحية موزعة بشكل لا تصل فيه الى من يحتاجونها أكثر من غيرهم.

نتائج الرعاية الاجتماعية الداخلية

في الجدولين ٣-٨ و ٤-٨ نقارن بين الدول في عدد من مؤشرات الرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والمساواة. وتسجل الاعمدة الثلاثة الاولى في الجدول ٣-٨ اجمالي الناتج القومي للفرد، ومعدلات النمو خلال ما يقارب الربع قرن من العام ١٩٦٥ الى ١٩٨٨ والفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨. ثم نحاول ان نبين العلاقة بين هذه النماذج الاقتصادية والاضاع الصحية التي يعكسها العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الاطفال، ومعدل ما يتناوله الفرد يومياً من السعرات الحرارية. ويقارن الجدول ٤-٨ السياسة التعليمية ومستواها في انواع مختلفة من البلدان من ناحية التطلعات التعليمية، والنفقات المبذولة، والمستوى التعليمي الذي تحقق بما في ذلك الوضع التعليمي للنساء. وهدفنا من تقديم هذه البيانات الاقتصادية - الاجتماعية بيان كيف أن الجهود الحكومية والخاصة في المجتمعات المختلفة تؤثر على فرص الحياة البشرية - اي توفر الفرص الاقتصادية، والعدالة في توزيع الدخل، والصحة وطول العمر، ومهارة وابداع السكان. ومع ان المصادر الطبيعية، والبنية الاجتماعية الاقتصادية، والخلفية الثقافية والتاريخية لهذه الدول تشكل القيود والفرص، فان العملية السياسية

*Jawboning" أو «العض على النواجذ» وهو تعبير مجازي يقصد منه تحمل ظرف صعب للخروج من ازمة - المترجم.

والحكومة هما المؤسساتان المعنيتان بوضع الاهداف الجماعية وحل المشاكل سعياً وراء تحقيق النمو الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية، والمساواة.

التباين في اجمالي الناتج القومي للفرد الواحد الوارد في الجدول ٨-٣ يصيب المرء بالذهول. فاجمالي الناتج القومي لليابان يزيد عن مئة ضعف مثيله في تنزانيا. كما ان اجمالي الناتج القومي للفرد في الولايات المتحدة، والمانيا، وفرنسا يزيد عن مئة ضعف مثيله في تنزانيا. اما اقتصاد هنغاريا، وهي الدولة الاشتراكية الوحيدة، في ذلك الحين، التي تضمنتها اللوحة فهو أكثر قليلاً من عُشر الناتج الياباني، ويقارب عُشر الناتج الأمريكي. وفي حين يبدو الاقتصاد النيجيري، والصيني، والهندي، والمصري أكثر انتاجية من التنزاني، فإن هناك تباين اقتصادي هائل بين جميع المجتمعات المتقدمة والتي في طور التقدم. وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات الأسرية، والزراعة للاستهلاك الخاص، والأشكال الأخرى من الانتاج الأسري لا يتم احتسابها بشكل صحيح في حساب الناتج القومي، لذلك فإن الأرقام الخاصة بمدخيل الاقتصاديات المتدنية مبالغ فيها إلى حد ما- لكن بنسبة ضئيلة فقط.

نورد جزءاً من تفسير هذه الاختلافات في العمودين الثاني والثالث من الجدول ٨-٣، اللذان يعطيان معدلات نمو اجمالي الناتج القومي خلال الثلاثة والعشرين سنة الماضية، والسنوات الثماني الاولى من عقد الثمانينات. فقد كانت اليابان تخوض سباقاً قوياً وثابتاً في التطوير الاقتصادي منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وفي حين تراجع معدل النمو نوعاً ما في الثمانينات فما زال لديها أعلى معدل نمو من بين جميع المجتمعات الصناعية المتقدمة الواردة في اللوحة. وعلاوة على معدل النمو هذا فإن لديها أفضل سجل في معدلات العمر المتوقع عند الولادة، وفي معدل وفيات الرضع. وما يثير الفضول هو ان معدل ما يتناوله اليابانيون من أسعار حرارية منخفض جداً عن جميع الدول الصناعية المتقدمة، وعن المجتمعات التي في طور التقدم متوسطة الدخل أيضاً، على الرغم من ان لليابان أعلى دخل بالنسبة للفرد. ويعود السبب الى ثقافة غذائية- حيث يتناول مواطنو جميع بلدان شرق اسيا، كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة قديراً منخفضاً من الأسعار الحرارية.

تكشف مقارنة معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٨٨ وبين ١٩٨٠-١٩٨٨ عدداً من الاختلافات الهامة. فقد ازداد الزخم الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا تحت ادارة أنظمة الحكم المحافظة لريغان ومرغريت تاتشر، الى حد ما، خلال تلك السنين، وذلك خلافاً لجميع اقتصاديات السوق المتقدمة. اما تراجع هنغاريا فكان شديداً، من ٥,٦ بالمئة خلال الفترة كل من ١٩٦٥-١٩٨٨ الى ١,٦ بالمئة خلال الثمانينات. كما عانت كل من المكسيك ونيجيريا من تراجع جذرية في معدلات النمو، يفسره انهيار اسعار النفط. في حين اظهرت كل من الهند والصين معدلات نمو قوية خلال الثمانينات.

وتظهر العلاقة بين المستوى الاقتصادي والصحة في الأرقام الخاصة بنيجيريا وتنزانيا، حيث معدل

الجدول ٣-٨		نتائج الرعاية الاجتماعية في دول مختارة عام ١٩٨٨		اجمالي الناتج القومي		النمو في اجمالي الناتج القومي		البلد	
السعرية الحرارية	وفيات الرضع كل	العمير المتوقع	عند الولادة	١٩٨٨-١٩٨٠	١٩٨٨-١٩٦٥	١٩٨٨-١٩٨٠	١٩٨٨-١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٨٨
اليومية	١٠٠٠ ولادة حية								
٢٨٦٤	١٨	٧٨	٣,٩	٦,٥	اليابان	٢١٠٢٠			
٣٦٤٥	٢٥	٧٦	٢,٣	٢,٧	الولايات المتحدة	١٩٨٤٠			
٣٥٢٨	٢٤	٧٥	١,٨	٢,٣	المانيا الغربية	١٨٤٨٠			
٣٣٣٦	٢٢	٧٦	١,٨	٤,-	فرنسا	١٦٠٩٠			
٣٢٥٦	٢٠	٧٥	٢,٨	٢,٤	بريطانيا	١٢٨١٠			
٣٥٦٩	١٦	٧٠	١,٦	٥,٦	هونغ كونغ	٢٤٦٠			
٣١٣٢	٤٦	٦٩	٠,٥	٦,٥	المكسيك	١٧٦٠			
٣٣٤٢	٨٣	٦٣	٥,٧	٦,٨	مصر	٦٦٠			
٢٢٣٨	٩٧	٥٨	٥,٢	٢,٦	هند	٣٤٠			
٢٦٣٠	٣١	٧٠	١٠,٣	٦,٤	الصين	٣٣٠			
٢١٤٦	١٠٣	٥١	١,١-	٦,٩	نيجيريا	٢٩٠			
٢١٩٦	١٠٤	٥٣	٢,٠	٢,٧	تنزانيا	١٦٠			

Source: World Bank, *World Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990), Tables 1 & 2, pp. 178 - 181, Table 28, pp. 232 - 233.

الجدول ٤-٨

السياسة التعليمية في دول مختارة: التائيس، والقرنات والحصيلة. (الثمانينات)

الاهداف والقرنات

الحصيلة (بالمئة)

البلد	الازاء التعليمية	النسبة الانفاق على التعليم	النفقات مليون دولار للفرد	من ١٩٥٥-١٩		الدراسة الجامعية	حصصة المرأة من
				سنة على مفاعل الدراسة	المتعلمون		
اليابان	٩	٥,٠	٥٢٩	٧٦	٩٩	٢٤	
الولايات المتحدة	١١	٦,٧	٧٧١	٧٧	٩٩	٥٠	
فرنسسا	١٠	٥,٧	٥٢٧	٦٦	٩٩	٥١	
المانيا الغربية	١٢	٤,٤	٥٠٦	٦٠	٩٩	٢٨	
بريطانيا العربية	١١	٥,٠	٤٤٧	٧٥	٩٩	٤٠	
الاتحاد السوفياتي	١٠	٧,٣	٢٢٢	٦٢	٩٩	٥٠	
هنگا-اريا	١٠	٥,٦	٢٩٢	٦٢	٩٩	٥٠	
الصين	٩	—	٨	٥٥	٦٩	٢٨	
الهند	٨	٢,٤	٨	٤٦	٤٤	٢٦	
المكسيك	٦	٢,٤	٧٩	٦٩	٩٠	٢٤	
مصر	٩	٥,٥	٢١	٥٢	٤٤	٢٣	
نيجيريا	٦	١,٤	١٥	٤٦	٤٢	١٦	
تنزانيا	٧	٤,١	١١	٤٤	٤٦	١٨	

Sources: Columns 1 and 2, UNESCO Statistical Yearbook, 1989 (Paris: UNESCO, 1989), pp. III-1 ff.; columns 3, 4, 5, 6, Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures* (Washington, D.C.: World Priorities, 1987-1988), pp. 43 ff.

العمر يزيد قليلاً عن خمسين سنة، ويموت عُشر المواليد خلال السنة الأولى من ولادتهم. أما أهمية الثقافة والسياسة العامة فتظهر الأرقام الخاصة بالصين والهند. حيث يتساوى إجمالي الناتج القومي للفرد تقريباً، وفي حين يصل معدل العمر في الصين إلى سبعين سنة ومعدل وفيات المواليد الرضع إلى ٣١ بالالف، فإن تلك الأرقام في الهند هي ثمان وخمسين سنة، و٩٧ بالالف على التوالي. ولدى الصين عدد أكبر من الأطباء بالنسبة لعدد المواطنين كما أن معدل السعرات الحرارية التي يتناولها الصينيون أعلى.

يظهر نوع آخر من البيانات أيضاً تأثير المستوى الاقتصادي القومي على نفقات الصحة، والمرافق الصحية، والوقاية الصحية. ويقول تقرير رسمي أن معدل النفقات العامة للفرد الواحد على الصحة في الدول المتقدمة اقتصادياً كان في الثمانينات ٤٦٩ دولاراً مقابل ١١ دولاراً للدول التي في طور التقدم. وكان معدل الأشخاص لكل طبيب في الدول المتقدمة ٣٩٨، مقابل ٢٠٤٣ في الدول التي في طور التقدم. وفي حين أن ٩٧ بالمئة من السكان في الدول المتقدمة تصلهم مياه شرب نقية، فهذا لا ينطبق سوى على ٥٣ بالمئة من سكان الدول الأقل حظاً.

أرقام إجمالي الناتج القومي هي مجرد معدلات؛ فهي لا تبين لنا طريقة توزيع الإنتاج الاقتصادي في المجتمعات المختلفة. وليس من السهل الحصول عليها، لكن بيانات الجدول ٢-١ في الفصل الثاني تعطينا بعض الانطباعات عن كيفية اختلاف توزيع الدخل في أربعة أشكال من الدول: (١) مجتمعات السوق المتقدمة، (٢) المجتمعات الاشتراكية (الشيوعية سابقاً)، (٣) المجتمعات التي في طور التقدم متوسطة الدخل، (٤) والمجتمعات التي في طور التقدم متدنية الدخل. فإذا ما أعدنا النظر إلى الجدول ٢-١ نجد أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تحصل أغني ١٠ بالمئة من الأسر على ربع الدخل، ويحصل ٤٠ بالمئة من الأسر الأدنى دخلاً على ما يتراوح بين ١٥ إلى أكثر قليلاً من ٢٠ بالمئة. أما بالنسبة للدول الاشتراكية الثلاث الواردة في الجدول ٢-١ وهي يوغوسلافيا (١٩٨٧)، وهنغاريا (١٩٨٣)، وبولندا (١٩٨٧) - فإن البيانات تبدو مفاجئة إلى حد ما. حيث يظهر أن سوء توزيع الدخل في يوغوسلافيا يزيد عما هو عليه في اليابان. في حين تبدو هنغاريا الأكثر عدالة في التوزيع من بين جميع الدول - حوالي ربع الدخل يذهب إلى أفقر ٤٠ بالمئة من الأسر، و ١٨,٧ بالمئة فقط يذهب إلى أغني ١٠ بالمئة من الأسر. وتقترب أرقام بولندا من أرقام هنغاريا. ويبقى مستوى ثراء الدول الثلاث منخفضاً جداً عن دول السوق المتقدمة.

ويظهر النموذجان الواردان في اللوحة عن العالم الثالث طريقة عمل منحنى كوزنيتس / Kuznets "curve" المعروف، فقد بين سيمون كوزنيتس إلى أنه في المراحل الأولى من دخول ميدان التصنيع يزداد سوء توزيع الدخل أن يتجاوز القطاع الصناعي المتقدم القطاع الريفي الزراعي. وفي المراحل التالية من التصنيع يقترب توزيع الدخل من التساوي. وتميل البيانات في الجدول ٢-١ إلى دعم هذه النظرية.

فالبرازيل، وماليزيا، والمكسيك والتي يتراوح معدل دخل الفرد من الناتج القومي فيها ما بين ١٦٩٠ دولاراً و ٢١٦٠ دولاراً، وهي في مستوى وسط من التطور الاقتصادي، هي الاقل عدالة في توزيع الدخل من بين جميع الدول الواردة في الجدول. في حين ان الهند وبنغلادش، الاقل دخلاً، لديها عدالة اكبر في التوزيع. اما ساحل العاج ومعدل دخل الفرد فيها ٧٧٠ دولاراً فتوزيع الدخل فيها اشبه بتوزيعه في المكسيك.

يُفسر منحى كورنيتس بالتوجهات العامة نحو التحديث الاقتصادي والسياسي. ففي المراحل الاولى من التحديث يتخلف القطاع الريفي التقليدي مع بداية الصناعة والزراعة التجارية في النمو. وفي المراحل المتقدمة من تحقيق الانجازات الاقتصادية، يُخترق القطاع الزراعي الريفي ويقل حجمه مقارنة بحجم القطاعين الصناعي والخدمي في الاقتصاد. اضافة الى ذلك، ان التطور في نقابات العمال والاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية سيتمخض عن تشريعات تؤثر في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب، وسياسة الاجور، والضمان الاجتماعي، والصحة، والمنافع الاخرى^(١٣).

يظهر الجدولان ٨-٣ و ٢-١ كيف تؤثر السياسة العامة على الرعاية الاجتماعية في بعض النواحي. ويعطينا الجدول ٨-٤ صورة اشمل عن الطريقة التي قد تؤثر فيها السياسة على النتائج، والتي تركز على التعليم، وهو احد اوجه الرعاية الاجتماعية الهامة. ونرى في العمود الاول الاهداف التعليمية لكل دولة - عدد سنوات التعليم الالزامية وتصف الاعمدة الثلاث التالية اداء السياسة التعليمية. اولاً، نرى النفقات على التعليم العام كنسبة من اجمالي الناتج القومي، وهي مقياس نسبي للجهود المبذولة. ويبين العمود التالي كيف تترجم هذه الجهود الى دولارات حقيقية. ثم نرى تلك الدولارات منسوبة الى حجم السكان، وهو مقياس غير دقيق عن المبالغ المخصصة للاولاد الذين يجب تعليمهم. وتخصص دول مثل مصر وتنزانيا نسباً متماثلة من الناتج القومي للتعليم، كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. لكن اذا تفحصت عمود النفقات للفرد الواحد، فسوف تجد ان اختلاف النفقات بالدولار كبير للغاية.

ويبين العمودان الخامس والسادس حصيلة السياسة على المدى القصير والمدى الطويل. فالجهود على المدى القصير هي نسبة عدد الاولاد الذين مازالوا على مقاعد الدراسة ما بين سن خمسة سنوات الى تسعة عشر سنة. وتتأثر هذه النسبة الى حد بعيد بالدولارات التي انفقت فعلاً، رغم ان الاختلافات في كفاءة التعليم والتأكيد على تعليم العامة او النخبة تؤثر على شكل هذه الحصيلة. بعد ذلك نرى حصيلة الجهود على المدى الطويل وتقاس بنسبة المتعلمين. وتتأثر هذه النسبة بالبرامج التعليمية، ببطء، ما لم يتم النهوض ببرامج واسعة لتعليم الكبار. وفي بلاد مثل نيجيريا والهند فان غالبية كبار السن هم من الاميين. وسيمضي وقت طويل قبل ان تظهر نتائج تعليم جيل الشباب. وقد بذلت الصين جهوداً كبيرة في تعليم الكبار، مع انه يجب التعامل مع هذه البيانات بحذر، لانها مجرد تقديرات. وتتعارض نسبة المتعلمين في الولايات المتحدة البالغة ٩٩ بالمئة مع دراسات حديثة اظهرت وجود امية وظيفية عالية بين البالغين الامريكيين. ويخبرنا العمود الاخير شيئاً عن وضع المرأة في تلك المجتمعات - ما هي نسبة

النساء من طلبة الجامعات. ويصل المعدل الى حوالي النصف في بلاد مثل الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وفرنسا، ويتدنى الى الاقل من الخمس في بلاد مثل نيجيريا وتنزانيا.

يكشف الجدول ٨-٤ الصعوبات الواقعية لمحاولة تغيير المجتمعات، حتى في مجال مثل الامية. حيث تتوفر الوسائل والتقنيات الحديثة. فمن الصعب على بلد فقير ان ينفق نسبة عالية من ناتجه القومي على التعليم، لان القيام بذلك يعني التضحية بمجالات اخرى. ففي جميع الاحوال، قد تكون ايرادات البلد محدودة، لان الكثير مما ينتج يذهب، ببساطة، لاطعام المنتجين. ومهما بلغ حجم النسبة المئوية التي ينفقها بلد ما على التعليم، فهي لا تترجم الي شيء يذكر بالنسبة للاطفال. لان القاعدة التي تؤخذ منها المصادر صغيرة، وتتزايد اعداد السكان بسرعة، وتدفع بالمزيد من الاولاد الى مدارس جديدة. ومعظم كبار السن من السكان اميين، لذلك، يبقى التأثير الاجمالي لزيادة المتعلمين بطيئاً.

نتائج الامن الداخلي

الحفاظ على النظام والامن القومي وحماية الاشخاص والممتلكات هي من اهم المسؤوليات الحكومية. وعلى الرغم من تزايد الجرائم بشكل عام في العديد من المجتمعات الحديثة، فان ما لدينا من وسائل لمقارنة البيانات، قليل. والاحصاءات الافضل، والتي يمكن الاعتماد عليها هي للولايات المتحدة، التي هي اكثر الدول نزوعاً الى الجريمة حتى الان. وفي حين شملت الزيادة في معدلات الجريمة العالم. فان معدل الجرائم في الولايات المتحدة كان في العام ١٩٨٩ اعلى من العام ١٩٨٠ بنسبة ١٥ بالمئة^(١٤). وتعتبر جرائم القتل عادة اكثر الاحصاءات موثوقية. يظهر الجدول ٨-٥ تبايناً عظيماً في معدلات جرائم القتل للبلدان التي لدينا بيانات عنها. ونرى ان للولايات المتحدة والمكسيك معدلاً اعلى بكثير من الدول الاخرى في جرائم القتل. وكانت الولايات المتحدة ايضاً صاحبة اعلى نسبة في الجرائم الاخرى (البيانات المذكورة هي لاواسط السبعينات)، حيث اقترفت ٤٠٠٠ جريمة لكل مئة الف من السكان مقارنة مع اقل من ١٦٠٠ جريمة في المانيا الغربية، و ١٣٠٠ جريمة في فرنسا، و ٧٥٠ جريمة في بريطانيا. ولا نعرف الكثير عن اسباب هذه الاختلافات، مع ان سهولة الحصول على المسدسات في الولايات المتحدة هي دون شك جزء من تفسير زيادة جرائم العنف فيها.

ويظهر العمود الثالث عدد حوادث الشغب في عدد من الدول المختارة خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧٧. ويشير عدم وجود حوادث شغب الى قدرة المجموعات في المجتمع على حل قضاياها من دون عنف، والى درجة الرضى عن اعمال الحكومة. كما تعكس مدى نجاح الدول في فرض الانضباط على شعوبها، ومدى الحرية الممنوحة لهم، وحجم الحوادث واعمال ضبط الامن. ويجب النظر الى جميع هذه البيانات بحذر، لانها مأخوذة من الصحافة العامة، والتي قد تكون موضع ثقة في بلد ما اكثر من بلد اخر.

الجدول ٨-٥

الجرائم والاضطرابات في دول مختارة

البلد	جريمة قتل لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة (اواسط الثمانينات)	انتهاكات جرمية ١٠٠,٠٠٠ نسمة (اواسط السبعينات)	أعمال شغب ١٩٤٨-١٩٧٧
الولايات المتحدة	٨,٩	٤٢٥١	٨٦١
المانيا الغربية	١,١	١٥٩٧	١٤٣
اليابان	٠,٨	٥١٩	١٩٥
فرنسا	١,٢	١٣٥٨	٢٠٧
بريطانيا	٠,٧	٧٦٢	٣٧٢
المكسيك	١٧,-	غير متوفر	١٧٧
مصر	٠,٥	١٩	٩٩
هنغاريا	٢,٥	غير متوفر	٣٢
تشيكوسلوفاكيا	١,١	غير متوفر	٦٨
بولندا	١,٧	غير متوفر	٩٢
نيجيريا	٢,٨	٨٠	١٩٤
الهند	٣,٤	٢١٦	٦٧٨

Sources: Column 1, United Nations; *Demographic Yearbook, 1988* (New York: United Nations, 1989); column 2, Interpol Crime Statistics reported in George T. Kurian, *The New Book of World Rankings* (New York: Facts in File Publications, 1984); column 3, Charles Taylor and David Jodice, *World Handbook of Political and Social Indicators*, 3rd ed., Vol. 1, chs. 2-4 (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1983).

ارقام الولايات المتحدة عالية نسبياً. وتعكس اضطرابات فترة الستينات واول السبعينات حول الحقوق المدنية وحرب فيتنام. وارقام بريطانيا العالية يعود اغلبها الى الاضطرابات في ايرلندا الشمالية، لكن بعض الاضطرابات العنصرية في اجزاء اخرى من بريطانيا ساعدت على دفع الرقم الى اعلى. ويعكس العدد الكبير لاجمال الشعب في الهند الصراعات اللغوية- العرقية في شبه القارة الهندية.

الطاقات والنتائج على الساحة الدولية

ترتبط الدول عادة بتشكيلة واسعة من النشاطات الدولية بهدف رفع مستزى رفاهيتها وامنها- اقتصادياً، ودبلوماسياً، وعسكرياً- وتتأثر هذه النشاطات بالازدهار والركود، وفي الحرب والسلم، وفي الاستقرار والتقلبات في الاقتصاد السياسي الدولي. وتؤثر هذه التطورات بدورها على السياسات الداخلية والعمليات السياسية للدول في دورة لا تنتهي. وفي سلسلة حديثة من الدراسات حلل بيتر غورفيتش ووصف تفاعلات السياسة الدولية والعمليات السياسية، والاضاع الاقتصادية، وقدرات السياسة العامة. فتتبع سياسات وردود الفعل السياسية لخمس دول صناعية غربية- بريطانيا، وفرنسا، والمانيا. والسويد، والولايات المتحدة- في ثلاث ازمات اقتصادية عالمية، من ١٨٧٠-١٨٩٠، و١٩٣٠-١٩٤٠، و١٩٧٥-١٩٨٥. وبيّن غورفيتش ايضاً كيف اثرت هذه الازمات على الاعمال، والعمال، والزراعة بشكل مختلف في كل دولة، متتبعاً اولويات مجموعات المصالح وردود فعلها وتعاملاتها مع الاحزاب السياسية في كل بلد، وصولاً الى التغييرات في البنية السياسية وفي السياسة. وتعزى التغييرات في البنية السياسية والسياسة في كل دولة الى شدة وقع الازمة الاقتصادية الدولية، ويمكن اعتبار انها اوجدت اساساً لتوازن العلاقات الدولية الغربية خلال القرن الماضي، او لانها هذه العلاقات. وهكذا، فقد نتج عن الركود الاقتصادي العالمي في الثلاثينات رد فعل محافظ في بريطانيا، ورد فعل يميني معتدل في الولايات المتحدة، واستقطاباً وشلاً للسياسة العامة في فرنسا، واستقطاباً جذرياً وانهاياً للديمقراطية، وانبثاق القومية العدوانية في المانيا. وفي حين ان اسباب الحرب العالمية الثانية معقدة، ويعود قسط كبير منها الى تركيب النظام الدولي، فان مسالمة بريطانيا، وانهازمية فرنسا وانهايار معنوياتها، وانعزالية الولايات المتحدة، والعدمية/nihilism والعدوانية الالمانية قد تغذت جميعها بالخراب الاقتصادي الذي سببته الازمة العالمية في الثلاثينات (١٥).

والحرب هي أهم محصلات التعامل بين الامم واكثرها كلفة. ويورد الجدول ٨-٦ تأثيرات الحروب على تشكيلة من الامم منذ انتهاء حروب نابليون في العام ١٨١٦- حيث اورد عدد الحروب، وعدد قتلى الحروب الذي تعرضت له كل دولة. ولدى روسيا معدلاً يزيد عن خمسين الف قتيل في المعارك سنوياً

خلال فترة امتدت لقرن ونصف القرن، والمانيا اكثر من ثلاثين الف قتيل سنوياً. وقد تصاعدت تكاليف الحروب الدولية هذه بالتدريج. ويتركز معظم اعداد القتلى في القرن العشرين، وقد ارتفع عدد القتلى من المدنيين ايضاً (لا يظهر الجدول اعدادهم). وحسب قول بعض المصادر فان ٩٠ بالمئة من قتلى الحروب منذ العام ١٧٠٠ قد حدث في قرننا الحالي. فقد اوقعت الحروب قتلى من المدنيين بقدر ما اوقعت من العسكريين. وفي العام ١٩٨٧ كان هناك بحوالي اثنتان وعشرين حرباً جارية، بلغت ضريبتها من القتلى حتي ذلك التاريخ مليونين من البشر، اكثر من ٨٠ بالمئة منهم مدنيين. وتشمل هذه الحروب، الحرب في افغانستان، وانغولا، وكمبوديا، وكولومبيا، والسلفادور، واثيوبيا، وغواتيمالا، والهند، وايران، والعراق، ولبنان، ونيكاراغوا، وسريلانكا، والسودان، وفيتنام، وغيرها (١٦).

ومع تطور الاسلحة النووية، فان الحروب واسعة النطاق تهدد بان تصبح اكثر تدميراً إلى حد بعيد. للحياة والممتلكات، واكثر عشوائية في اختيار ضحاياها. وتهدد وجود الجنس البشري وبقاءه على هذا الكوكب. فحتى العام ١٩١٤ بدا وكأن اثار الحروب وحجمها له بعض العلاقة بالسياسة العامة، فقد تصرف قادة الدول وكأن تكلفة التدمير والضحايا البشرية مناسبة ومقبولة. فالتحالف الذي هزم نابليون في العام ١٨١٥ اعتبر «اوروبا» التي تأسست بموجب معاهدة فيينا حصيلة تستحق الدماء، والاموال التي انفقت في الحروب النابليونية الطويلة. وكان في وسع بروسيا المنتصرة بقيادة بسمارك ان تعتبر الحروب النمساوية-الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر ثمناً معقولاً لتوحيد المانيا تحت الحكم البروسي. علي أية حال، يجدر الانتباه الى ان الحرب الفرنسية-البروسية كانت مقدمة للحرب العالمية الاولى، كما كانت الحرب العالمية الاولى مقدمة للحرب العالمية الثانية. وقد بدأت العلاقة بين الحرب كوسيلة، وبين اهمية اهدافها، تتباعد في القرن العشرين. فمع ظهور الاسلحة النووية واستخدامها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكريس ترسانة نووية هائلة خلال العقود الماضية، توصل قادة الدول «والمختصون بالامن» الى نتيجة مؤداها انه لن يكون هناك منتصر في مثل هذه الحرب، وان الهدف الوحيد للترسانة النووية هو ردع أي عمل عدواني.

قادت ثورة غورباتشوف الى خطوات هامة في خفض الترسانة النووية، والتسلح بشكل عام. كما تراجع عدد الحروب في العالم الثالث- في افريقيا، والشرق الاوسط، وامريكا اللاتينية، والتي واجهت فيها الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي من خلال دول محلية. وكان هناك انخفاض مماثل في المواجهة بين الصين والدول الرأسمالية. لكن في حين خف التوتر الحاد في العلاقات الدولية بين القطبين الرأسمالي- الشيوعي، وتحسن دور منظمة الامم المتحدة في حل الخلافات الدولية. فان الحرب، وحتى الحرب واسعة النطاق، مازالت متوقعة في العلاقات الدولية المستقبلية، كما اظهرت حرب الخليج. وقد شارك في حرب الخليج تحالف من اثنتين وثلاثين دولة، نظمتها الامم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الامن في الامم المتحدة الذي يدعو العراق الى الانسحاب من الكويت بعد ان غزاها وضمها الى اراضيها

في اوائل آب (اغسطس) ١٩٩٠. وقد فرض مجلس الامن عقوبات، وحظر جميع الصادرات والواردات من والى العراق. وفوض استخدام جميع الوسائل (بما فيها القوة) لتنفيذ دعوته للانسحاب. اشتملت قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، على اكثر من نصف مليون جندي، وآلاف الطائرات، والدبابات، والعربات المدرعة، ومئات السفن الحربية، وبدأ القصف الجوي ضد القوات العراقية في ١٧ كانون ثاني (يناير) ١٩٩١. وبعد حملة عسكرية قصيرة لم تستمر لاكثر من ١٠٠ ساعة هزمت القوات العراقية واجبرت على الانسحاب من الكويت. ويبقى ان نرى، كما يقول الرئيس بوش، ما اذا كانت هذه التجربة الاولى من العمل العسكري الناجح تحت رعاية الامم المتحدة سوف تقود الى نظام امني جماعي جديد لمنع الغزو العسكري.

وسوف يستمر دون شك، في المستقبل المنظور، تخصيص موازنات ضخمة للتسلح وتصميم اسلحة لها اوجه استخدام اكثر، وانتاجها، وبيعها، وسيستمر نشر واستخدام هذه الوسائل العسكرية. وستبقى جزءاً اساسياً من العلاقات الدولية.

المنافع السياسية، والانتاجية السياسية

يقودنا منهجنا في التحليل السياسي من العمليات السياسية الى الاداء ثم التقييم. فاذا اردنا مقارنة عمل مختلف الانظمة السياسية وتقييمه، فاننا بحاجة الى قائمة مراجعة توجه انتباهنا الى تنوع الاهداف المطلوبة التي يمكن تنفيذها بالعمل السياسي. فقد يثمن مجتمع ما او مجموعة من المواطنين النظام والاستقرار؛ ويثمن اخر المشاركة والحرية. وقد يثمنوا هذه «المنافع» بدرجات متفاوتة، وقد تتغير اولوياتهم وشدة تمسكهم بهذه الاولويات مع تبدل الزمن والظروف.

لا يمكن التهرب من تقييم الاداء السياسي، حتى حين نعتقد اننا غير متحيزين على الاطلاق. فتقليد طويل من التحليلات السياسية يؤكد على منافع النظام، والقدرة على التوقع^(*)، والاستقرار. فعدم الاستقرار السياسي - مثل تعطيل الدستور، والتغيير المستمر للوزارات، والشغب، والتظاهرات، وماشابه ذلك - تزعج معظم الناس. واكدت مدرسة فكرية اخرى على المنافع المرتبطة بالعمليات السياسية - مشاركة المواطنين وحرية المنافسة السياسية. وحسب هذه المدرسة، التي تجري ابحاثاً للحفاظ على الديمقراطية، فان الديمقراطية جيدة والسلطوية سيئة. وتعتبر الانظمة التي ترفضها او تفشل في الحفاظ عليها، غير ناجحة. وقد قاد الاهتمام مؤخراً بالاحتياجات البشرية، وفي نوعية الحياة، وفي مشاكل التطوير الاقتصادي الهائلة، الى التركيز على بعض المنافع السياسية، مثل الرفاه الاقتصادي، ونوعية

* predictability أي عدم التخبیط - بان يكون هناك طريق رسمي واحد لأي عمل؛ سواء كاجراء أو كنتيجة ولا يكون خاضعاً لمزاجية أو اجتهادات الجهات المسؤولة أو الاضطراب وعدم وضوح المستقبل (المترجم).

الجدول ٦-٨				
محصلات الامن الدولي لبعض الدول المختارة، ١٨١٦-١٩٨٠				
عدد السنوات في النظام الدولي	عدد الحروب ^(١)	قتلي المعارك ^(١)	قتلي المعارك في السنة	البلد
١٦٥	١٩	٩٧٣١٢١١	٥٨٩٧٧	روسيا
١٥٦	٦	٥٣٥٣٥٠٠	٣٤٣١٧	المانيا ^(٢)
١٢١	١١	٣١٢٨٤٩٩	٢٥٨٥٥	البحرين
١٦٣	٢٢	١٩٦٥١٢٨	١٢٠٥٦	فرنسا
١١٤	٩	١٣٧١٤٤٧	١٢٠٣٠	اليابان
١٦٥	١٩	١٢٩٥٢٣٠	٧٨٥٠	بريطانيا
١٦٥	٨	٦٦٤٨١٦	٤٠٢٩	الولايات المتحدة
٤٤	٥	٢٥٠٠٠	٥٦٨	مصر
٣٤	٥	١٤٠٠٠	٤١٢	الهند
١٥٠	٣	١٩٠٠٠	١٢٧	المكسيك
٢٠	١	١٠٠٠	٥٠	تنزانيا

١- لا يتضمن الرقم ضحايا الحروب الاهلية

٢- الارقام تشمل بروسيا قبل توحيدها في العام ١٨٧١

Source: Calculated from data made available by the Inter-University Consortium for Political and Social Research. The data up to 1980 were collected by J. David Singer and Melvin Small for their book, *The Wages of War 1816-1965* (New York: John Wiley & Sons, 1972), pp. 275 ff.

الحياة، والامن الشخصي. فالنظام السياسي الذي يحسن الرفاه، ويقلل من عدم المساواة، ويحسن السلامة العامة، او ينظف البيئة يصبح هو النموذج.

تنشغل جميع هذه المدارس الفكرية بمنافع عملية هامة يقيمها معظم الناس بدرجات متفاوتة وفي ظل ظروف مختلفة. وبغض النظر عن قبول اية نظرية معينة عن القيم والاحتياجات البشرية الاساسية، يمكننا القول ان كل واحدة من هذه المنافع السياسية المدرجة هنا، وغيرها، قد قيّمت من قبل العديد من الناس في العديد من المجتمعات. ويقترب الجدول ٧-٨ من تحليل مستويات الانظمة السياسية الثلاثة ومن اعمال وافكار عدد من الدارسين والمفكرين لتقديم قائمة مراجعة بهذه المنافع او القيم التي تنتجها الانظمة السياسية.

لا يمكننا التعامل مع هذه البنود بشكل موسع، لكن يمكننا التأكيد على بضع افكار تتضمنها. يجب ان يكون لمنافع النظام علاقة بانتظام الطريقة التي تعمل بها الانظمة السياسية، وامكانية التنبؤ بهذه الطريقة، وعلاقة بقدرة الانظمة على التكيف مع التحديات والتغيرات المحيطة بها. والانتظام والتكيف هما، الى حد ما، امران متعارضان. فمن جهة، يشعر معظم الناس بالتوتر اذا ما حدث انقطاع خطير، او تغيرات تؤثر على روتين الحياة السياسية او مسلكها. فتتابع الانقلابات العسكرية، او تواصل سقوط الحكومات الوزارية، او استقالات الرؤساء امور تخلق عدم الاطمئنان وعدم امكانية التنبؤ بالمستقبل. ومن جهة اخرى، حين تتغير الظروف - اي حين تقع الحروب، او الثورات، او النكبات الاقتصادية - او تتغير التطلعات، يشعر الناس بحاجة النظام السياسي الى التكيف.

اما على مستوى العملية السياسية، فنميز منافع مثل الفعالية، والمشاركة المرخية، التي يفضلها معظم المواطنين عادة اذا ما خيروا، والتي تعطي النظام السياسي صورة ايجابية، بشكل عام. ولا تقيم المشاركة كأداة، اي وسيلة لإجبار النخبة على الاستجابة، لكن نقيّمها لذاتها، لانها تزيد من احساس الفرد بقدرته ومكانته. ويمكن لاطاعة القوانين ان تكون شيئاً حسناً، حين يسعى الفرد الى تجنب العقوبات، او يستجيب لحوافز قوية لخدمة الاخرين، والتي يمكن ان تكون احدى اكثر الممارسات الانسانية اسعاداً للنفس. وقد اشار الرئيس جون إف. كيندي في خطاب توليه الرئاسة الى مثل هذه الدوافع للخدمة والتضحية حين قال، «لا تسأل عما يمكن لبلدك ان يقدم لك، بل عما تستطيع تقديمه لبلدك». وبالمثل اشاد ونستون تشرشل في معرض ثنائه على سلاح الجو الملكي في «معركة بريطانيا» بالمشاعر الانسانية النبيلة: «لم يحدث قط ان كان هذا العدد الهائل مديناً بالفضل لهذا النفر القليل». ففي الازمات الوطنية في معظم البلدان يتطوع الشبان خاصة للخدمة بحماس لا يمكن تفسيره بحسابات بسيطة عن المنافع التي يجنيها الفرد من زيادة فاعلية السياسة. والعدالة الاجرائية (المحاكمة امام قضاة، والاعتقال بشكل قانوني، وعدم ايقاع عقوبات غير مألوفة او تتميز بالقسوة) هي من القيم الهامة جداً في العملية السياسية، ويعتبر الحرمان منها ضربة قاسية للمواطنين، ولا يمكن التعويض عنها بأي من المنافع الاخرى.

اما على مستوى السياسة فاننا نصل الى قيم الرفاهية، وكميتها، ونوعيتها، وعدالة توزيعها : والامن الشخصي والقومي؛ والتحرر من التدخل في حياة الناس ودرجة معقولة من الخصوصية. لقد ناقشنا بشكل غير مباشر بعض منافع الرفاهية والامن، لكن علينا قول المزيد عن الحرية. والتي ينظر اليها في بعض الاحيان كمنفعة سلبية صرفة فقط، التحرر من الانظمة والمضايقات الحكومية. لكن الحرية شيء ابعد من كبح الاعمال الحكومية، فقد يخرق الحرية والخصوصية افراد عاديون او مؤسسات خاصة. والواقع انه يمكن رعاية الحرية بتدخل الحكومة، حين يتدخل البعض في حرية اشخاص اخرين، ويمكن اعتبار ان الكثير من التشريعات الحديثة الخاصة بالعزل العنصري، مدفوعة بهذا الغرض. هنا، بالطبع، قد تتعارض الجماعات المختلفة، وجهات النظر المختلفة بشأن الحرية، وتنعكس الحرية على الكثير من المنافع الاخرى. حرية العمل، والتنظيم، والحصول على معلومات، والاحتجاج، كلها اجزاء لا غنى عنها في المشاركة السياسية الفعالة. كما ان لها دورها البارز في منافع سياسية مثل المساواة الاجتماعية. والسياسية، والاقتصادية. فقبل انهيار الشيوعية في اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي، كانت وجهة النظر السائدة هي ان الدول الشيوعية تقاوض الحرية بالمساواة، وذلك خلافاً للرأسمالية التي قيل انها تتخلى عن المساواة من اجل الحرية. وسوف يحتاج المؤرخون وعلماء الاجتماع لوقت طويل كي يبحثوا وقيموا التجربة الشيوعية، لكن ما ظهر غداة العام ١٩٨٩ هو مدى الفساد والامتيازات في المجتمعات الشيوعية ومستويات الانتاج المتدنية نسبياً لتلك البلاد خلال العقود الماضية. ويبدو ان ليس من المبالغة القول، انهم في حين تخلصوا من الحرية بالفعل، ووفروا قاعدة امنة للتوظيف، فقد كان فشل اقتصادياتهم في تحسين الانتاجية والرفاه اصلاً، هو ما قاد الى فسادهم الايدولوجي.

استراتيجيات لانتاج المنافع السياسية

تصنيف الانظمة السياسية

تشتمل جميع الانظمة السياسية على استراتيجيات لتحقيق منافع سياسية. وقد توجه الاستراتيجيات ناحية منافع من مستوى معين او آخر، او ناحية منافع تخص قلة من الناس او كثرة. وقد يتأثر شكل الاستراتيجيات، في الاصل، بتحديات مفروضة من البيئة المحيطة، او موروثه من الماضي، او بالمساعي الذاتية الواعية للسياسيين القائمين على السلطة. وفي جميع الحالات، يمكننا تصنيف الانظمة السياسية حسب استراتيجيتها السياسية. وقد رأينا في الفصل الثاني ان السمة الرئيسية التي توضح بيئة النظام هي اقتصاده، سواء كان صناعياً او في مرحلة ما قبل الصناعة. وتواجه جميع الدول غير الصناعية حشد من المشاكل المتشابهة، وزيادة منافع الرفاه هي اكثرها تحدياً. وبسبب من تشابه التحديات،

الجدول ٨-٧
انتاجية الانظمة السياسية

المضمون مع امثلة	درجات المنافع	مستويات المنافع
انتظام العمليات السياسية وثباتها في السياستين الدولية والمحلية	الحفاظ على النظام	مستوى الانظمة
القدرة على التكيف البنيوي والثقافي للرد على التغيرات والتحديات المحيطة.	تكيف النظام	
ذات اثر في السياستين المحلية والخارجية؛ ويعطي احساساً مباشراً بالرفعة والفعالية، حيث يلقي تجاوباً	المشاركة في المدخلات السياسية	مستوى العملية السياسية
وفاء المواطنون بواجباتهم والخدمة الوطنية	الاذعان والتأييد	
اجراءات عادلة والمساواة امام القانون	العدالة الاجرائية	
تنمية دخل الفرد؛ كمية ونوعية الخدمة الصحية والرعاية الاجتماعية؛ العدالة في التوزيع	الرفاه	مستوى السياسة
سلامة الافراد والممتلكات، النظام العام، الامن القومي	الامن	
التحرر من الانظمة؛ حماية خصوصية المواطنين؛ احترام استقلالية الافراد الاخرين، والمجموعات، والامم	الحرية	

والمصادر، والاهداف، فاننا نعامل الدول غير الصناعية عادة كقئة رئيسية للدراسة، ثم نقسمها بعد ذلك حسب بنيتها السياسية، والاستراتيجيات التي تتبعها في مساعيها لزيادة منافع الرفاه.

تواجه الدول الصناعية مجموعة مختلفة، الى حد ما، من المشاكل. وأحد المسائل الرئيسية التي يجب عليها اخذها في الاعتبار هي، كيفية التعامل مع العملية السياسية، خاصة المشاركة. وقد رأينا في الفصول الثالث، والرابع، والخامس، ان التطورات الاقتصادية- الاجتماعية تزيد من وعي المواطن بالسياسة ومن المشاركة بها. ففي البلدان الصناعية، يجب تطوير بنية المدخلات السياسية لتكون قادرة على التعامل مع احتمال مشاركة المواطنين على نطاق واسع. وإحدى الاستراتيجيات الرئيسية هي تقديم حزب سلطوي واحد ليحتوي المواطنين، ويوجههم، ويحشدهم تحت اشراف الحكومة. والاستراتيجية الاخرى هي السماح بقيام احزاب متنافسه تحشد المواطنين خلف قادة يمثلون منافع واستراتيجيات مختلفة. ونسمي الشكل الاول من هذه الاستراتيجيات، سلطوي والثاني ديموقراطي. وضمن هذان التصنيفان الرئيسيان نقسم الانظمة حسب درجة التحفظ في سياستها، ومدى تقييد دور النظام السياسي فيما يختص بالاقتصاد. ويميز المنهج التالي انواع الانظمة السياسية:

I- الدول الصناعية

أ- ديمقراطية

١- ديمقراطية محافظة

٢- ديمقراطية اشتراكية

ب- سلطوية

١- محافظة

٢- راديكالية

II- الدول غير الصناعية

أ- التقليدية الحديثة

ب- الديمقراطية الشعبية

ج- السلطوية

١- التكنوقراطية

٢- تكنوقراطية- توزيعية

٣- تكنوقراطية - حاشدة

الدول الصناعية الديمقراطية

يجب على دول الديمقراطية الصناعية ان تتقبل الضغوط الهادفة للحفاظ على خدمات الحكومة، والدخل الفردي او زيادتهما، مع ضرورة جمع المصادر لاستثمارها في التنمية الاقتصادية. وتعاني الدول الصناعية الديمقراطية المعاصرة جميعها، وبدرجات متفاوتة، من البطالة، وميول تضخمية قوية، ومعدلات نمو بطيئة نسبياً. اما المواجهة التقليدية بين العمالة ورأس المال في هذه البلاد فقد تعقدت مع ظهور البيئة كقضية بارزة. وقد قسّمت قضايا تلويث الصناعة للماء والهواء، ومسألة التخلص من النفايات النووية والسامة، الدول باشكال مختلفة، فجزء كبير من افراد الطبقات المتوسطة يعارض التنمية التي لا تأخذ في اعتبارها عواقب ما يصيب البيئة، ويفضل قطاع كبير من الطبقات العاملة التنمية والتوظيف حتى على حساب بعض الاخطار البيئية.

وتواجه مثل هذه المعضلات- القضايا التقليدية للعمالة ورأس المال، او القضايا البيئية الاحداث- جميع الديمقراطيات الصناعية، ويمكن التعامل معها بتحفظ كما في الولايات المتحدة ابان فترة حكم ريغان- بوش، او حسب الطريقة الديمقراطية الاشتراكية كما في النرويج والسويد، حيث حوفظ على بقاء برامج اجتماعية، وحميت البيئة حماية واسعة النطاق. لكن كما سبق وذكرنا، فقد تراجعت مستويات فرض الضرائب ونفقات الرعاية الاجتماعية خلال العقود الماضية في كلا شكلي النظامين الديمقراطيين. ويميل موضوع البيئة الى احداث انقسام في الاحزاب اليسارية والمحافظة. وقد ظهرت في بعض الدول الاوروبية احزاب «الخضر» التي تهتم بالبيئة والكائنات الحية التي تضمها، وصارت تشكل ائتلافات مع الحركات الديمقراطية الاجتماعية الاوسع.

الدول الصناعية السلطوية

يمكن تصنيف الدول الصناعية السلطوية الى دول راديكالية ودول محافظة. فقبل انهيار الشيوعية في اوربا الشرقية كانت انظمة الاتحاد السوفياتي، وجمهورية المانيا الديمقراطية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا امثلة على انظمة الحكم السلطوية الصناعية. وتمر كل من بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا الان بفترة تحول، بتحركها نحو اقتصاديات السوق والحكم الديمقراطي. واذا ما قوض الفشل وخيبة الامل المؤسسات الديمقراطية التي أسست مؤخراً وما زالت هشة، فمن غير المحتمل ان تعود تلك الانظمة الى ماضيها الاشتراكي. والاحتمال الاغلب هو ان تلجأ الى منهج سلطوي تكنوقراطي والعمل على احتواء الضغط والمعارضة الشعبية بوسائل قمعية، وادارة الاستثمارات

وتوزيعها بما يخدم التنمية الاقتصادية. اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فاننا لا نستبعد ، مع استمرار الانقسامات العرقية- القومية والفشل الاقتصادي، امكانية ان يكون لدى المجموعات التي تدير المؤسسات القسرية والمنظمات القديمة بقية من حياة تمكنها من اعادة تأسيس السياسات القمعية وتحفظ بالكثير من سيطرتها الاقتصادية كما في الحقبة التي سبقت العام ١٩٨٩.

من الامثلة على النوع المحافظ من انظمة الحكم السلطوية اسبانيا فرانكو، واليونان ابان حكم الكولونيات، وربما تشيلي بينوشيت، والبرازيل ابان حكم الجنرالات، مع ان البلدين الاخيرين في ادنى مستويات التطور الصناعي. وقد اتبعت انظمة الحكم العسكرية السلطوية في جنوب اوروبا وامريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات سياسات قمعية تجاه المنظمات السياسية الشعبية، وكبحت نفقات الرعاية الاجتماعية، ومنحت المؤسسات الخاصة حرية كبيرة لصالح تنشيط التنمية الاقتصادية، رغم ان ذلك كان علي حساب ازدياد عدم المساواة في الثروة والدخل. بشكل عام، وبغض النظر عن شكل النظام، فقد تراجعت مصداقية الاشتراكية، ونفقات الرعاية الاجتماعية العالية خلال العقود الماضية، في حين ارتفعت اسهم الرأسمالية والديمقراطية. على أية حال، نخطىء اذا افترضنا ان هذا اتجاه ثابت وليس اكثر من حركة بندول الساعة. فعقد من السياسة الديمقراطية المحافظة في الولايات المتحدة عزز عدم المساواة، وخلف طبقة متنامية من «ابناء الفقر» واهمل بنية تحتية متدهورة (من طرق، وجسور، وابنية عامة ومدارس)، وما شابه ذلك. ان التحول الى الديمقراطية في امريكا اللاتينية ودول اوروبا الشرقية سيبقى رهن نجاح جهود تحرير الاقتصاد وبث الروح فيه، ومع ان فئة انظمة الحكم السلطوية الصناعية، سواء منها الراديكالي او المحافظ، خالية نسبياً ولا تشغلها أية دولة في هذا الوقت، فان من الخطأ نبذها وكأنها غير ذات اهمية.

الدول غير الصناعية

تواجه الدول غير الصناعية مشاكل متشابهة تفرضها تحديات التحديث. ونحن نصنف هذه الدول حسب الاستراتيجية التي تتبعها لمواجهة هذه التحديات. وتؤكد الانظمة السياسية التقليدية الحديثة / Neotraditional Political Systems نفعها في تحقيق الاستقرار. والعديد من انظمة الحكم في منطقة جنوب الصحراء الافريقية هي من هذه الفئة. وتتميز هذه الانظمة المتحجرة بمعدلات تنمية متدنية، وارتفاع مستوى الامية، ومستويات صناعية متدنية. وقد تمكنت من البقاء حتى الحقبة الحديثة دون ان تتغير معظم ثقافتها او بنيتها الاجتماعية التقليدية. وقد كان التطور الحديث الاول هو مؤسسات عسكرية وتقنية حديثة، مكنت، في حالات كثيرة، مجموعات من الضباط من الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها. وحين تستقر تلك الانظمة، فان النخبة تحافظ على تماسكها عن طريق نظام قمع بوليسي، علاوة على المحسوبية، والإفساد، وتوزيع الامتيازات على اصحاب النفوذ في المدن وشيوخ القبائل. وقد

تحول الكثير من هذه الانظمة التي بدأت ديمقراطية جيدة، الى هذه الاستراتيجيات التي هدفها الوحيد الاحتفاظ بالسلطة، وانتاجيتها بشكل عام منخفضة (١٧).

في السنوات الاولى للتحرر من الاستعمار، في الخمسينات واولئ الستينات، تأسس نوع من الديمقراطية الشعبية في الكثير من الدول الجديدة في آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية. ولم تلبث الضغوط الهائلة للمنافسة السياسية في بلد غير صناعي ان تبنت للعيان. ثم ظهر بعدها على فترات متباعدة قادة خاطبوا الافراد الاكثر فقراً في المجتمع، وطالبوا بسياسة تؤمن توزيعاً افضل للمواد. علاوة على التنمية. واصبح من الصعب مقاومتهم. وبات من الصعب حل الصراع بين التنمية والعدالة في التوزيع والاهم من ذلك، انه ما ان تم تحريك عجلة المشاركة حتى ظهرت على السطح الخلافات القبلية والعرقية. ويصعب التعامل مع المنازعات العرقية بتوازن حتى في الانظمة الصناعية، لكن نظراً لقلّة موارد الدول غير الصناعية فان المشكلة تبقى اكثر حدة. وكانت النتيجة ان اختلفت الانظمة الديمقراطية التي ظهرت بعد الاستعمار. وسقطت الانظمة الشعبية الافريقية في الستينات اما بانقلاب عسكري، او لتصبح تحت سيطرة حزب واحد، لتسقط الانظمة الجديدة ذاتها، بانقلاب اخر فيما بعد. وفي امريكا اللاتينية، سحقت اقدم الانظمة الديمقراطية في الاورغواي وتشيلي بالضغوط الداخلية من اجل الرفاه، في ظل اوضاع من انخفاض التنمية وارتفاع التضخم. والكثير من الانظمة التي تحولت الى السلطوية في الستينات والسبعينات عادت الان الى الديمقراطية، لكن ما زال عليها الصمود لاختبارات الفعالية الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية.

تعكس الفئات الثلاث من الدول غير الصناعية استراتيجيات سلطوية متنوعة. فهي تضحي بالمشاركة السياسية التنافسية، بدرجات متفاوتة، في محاولة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وكان منهج حكومة التكنوقراط السلطوي ناجحاً في البرازيل، حيث قام ائتلاف مكون من عسكريين، وتكنوقراطيين مدنيين، واصحاب مصالح من الطبقة المتوسطة بقمع المشاركة السياسية، والحفاظ على عدم العدالة في التوزيع. فتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل بشكل ملحوظ، لكن التنمية الاقتصادية كانت سريعة. واتبعت كوريا الجنوبية استراتيجية تكنوقراطية-توزيعية، قمعت المشاركة السياسية لكنها شجعت بعض التوزيع للدخل علاوة على التنمية. ومن ابرز سمات التجربة الكورية، الاصلاح الزراعي المبكر، والتطور التعليمي السريع، والنشاط المكثف، والصناعة المخصصة للتصدير، مع مشورة، ودعم، وضغط امريكي واسع. ويبدو ان نجاحها الاقتصادي يقود الى ديمقراطية فعالة.

الفئة الاخيرة هي، استراتيجية التكنوقراطية السلطوية الحاشدة، وتمثلت، بشكل اساسي، في الدول الشيوعية غير الصناعية، وفي دول مثل تاوان، وتنزانيا، والمكسيك، لكن بشكل اقل اندفاعاً في حشد المؤيدين. ويتميز هذا المنهج بحزب سياسي وحيد يحشد المواطنين ويشركهم في العملية السياسية، ويقضي على المشاركة السياسية التنافسية او يحد منها. وقد افرغت هذه الفئة بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية، بعد ان نبذ الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية الماركسية-اللينينية لصالح المزيد

من استراتيجيات الديمقراطية - السوق الحر. والمجتمعات الشيوعية الاخيرة الباقية هي الصين، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وكوبا، وتحكمها احزاب شيوعية حاشدة ومتفردة بالحكم.

تختلف الانظمة الحاشدة غير الشيوعية اختلافاً بيناً في درجة نجاحها وفي درجة تأكيدها على التنمية وتوزيع الدخل. وقد نجحت تايوان في الجمع بين التنمية والعدالة في توزيع الدخل تحت حكم حزب الكومنتانغ. وقد تم تحدي احتكار حزب الكومنتانغ للسلطة في السنوات الاخيرة وازدادت المنافسة في مجالات السياسة. وحكم الحزب الثوري المؤسساتي المكسيك وهو يضم مجموعات المصالح الرئيسية العمالية، وقطاعات العمل، والزراعة، في بنيته الداخلية، والذي حكم الاقتصاد المكسيكي بطريقة فعالة وثابتة نسبياً الى ان حدث انهيار اسعار النفط. وسيطرة الحزب الثوري المؤسساتي مهددة من اليمين واليسار، ومن المحتمل ان ينبثق نظام حزبي تنافسي خلال السنوات القليلة القادمة (انظر الفصل الخامس عشر).

ما زالت تنزانيا في المراحل المبكرة جداً من التطور الاقتصادي. ويسيطر حزب الوحدة الوطنية الافريقية التنزاني على المنافسة السياسية، ويسمح بتعدد المرشحين للانتخابات البرلمانية، ويحاول تحويل الاقتصاد وتحديثه. اما تدخل الحكومة في الاقتصاد فلم يكن ناجحاً وحدثت ردة الى الزراعة الخاصة. وكانت التنمية بطيئة للغاية. (انظر الفصل السادس عشر).

ان مشاكل الدول غير الصناعية متنوعة وهائلة بحيث انه ليس هناك أية استراتيجية قادرة على تحقيق حتى اهداف التنمية بشكل اكيد. ومن السمات المأساوية لجهود زيادة الانتاجية ان تضحي الامة بالحرية والمنافسة السياسية، ومع ذلك لا تحقق اهداف التنمية او المساواة. وتعتبر كوريا الجنوبية وتايوان امثلة على دول العالم الثالث التي حققت اهداف التنمية وتوزيع الدخل بوسائل سياسية سلطوية، وهي تسير الان نحو الديمقراطية. وبعض سجلات النجاح والفشل في العالم الثالث مذكورة في الفصل الرابع عشر عن الصين، والخامس عشر عن المكسيك، والسادس عشر عن السياسات الافريقية.

التناوبات وتكاليف الفرصة Trade offs and Opportunity Costs

من الحقائق الصعبة الخاصة بالمنافع السياسية، انها جميعاً مرغوبة الا انه لا يمكن الحصول عليها كلها معاً. فان على النظام السياسي ان يتخلى عن قيمة من أجل الحصول على اخرى. فانفاق الأموال على التعليم يعني التخلي عن فرصة انفاقها على الرفاه الاجتماعي، أو تركها في ايدي المستهلكين يستخدمونها في قضاء حاجاتهم. وهذه التناوبات وتكاليف الفرصة موجودة في القرارات البسيطة مثل التخلي عن دعم التعليم لصالح الرعاية الصحية. وفي القرارات المعقدة مثل دعم الاستثمار للمستقبل عوضاً عن الاستهلاك اليوم. والقرارات الاصبغ هي المبادلة بين الامن والحرية أو الاستقرار

والتكيف. حيث تفرض المفاهيم ذاتها التخلي عن شيء من هذا لصالح ذلك. فالتطرف في الحرية، حيث يتمتع كل شخص بحرية تامة في التصرف، قد يؤدي إلى عالم غير آمن بشكل كبير يستأسد فيه القوي على الضعيف، ويصبح من الصعب الاعداد لعمل جماعي. ومع ذلك فبدون حرية التصرف، فإن للأمن قيمة قليلة، وهذا امر يدركه السجناء جيداً.

٢ ليس للمنافع تناوبات سلبية فحسب، بل ان هذه التناوبات ليست متماثلة في جميع الظروف، ففي ظروف معينة تؤدي زيادة الحرية، إلى حد ما، إلى زيادة الأمن أيضاً. لان الشغب ضد السيطرة سينتهي. وفي ظروف اخرى، فان الاستثمار في التعليم سيعطي مردوداً مضاعفاً في مجال الصحة والرفاه الاجتماعي، لان المواطنين المتعلمين يمكنهم العناية بانفسهم بشكل افضل والعمل بطريقة منتجة اكثر، ومن مهمات علم الاجتماع الهامة اكتشاف الظروف التي تحدث فيها التناوبات السلبية. فان كان لدينا نظام قائم على الانقلابات والعنف، والامراض والمعاناة البدنية، والقمع والحكم الاستبدادي، وامكن استبداله بحكم اكثر استقراراً، واكثر مشاركة يمكنه احداث بعض التقدم في التطوير الاقتصادي، فان قلة من الناس ستشك في ايجابية المبادلة.

على أية حال، نحن نؤكد على ان المقاييس الاقتصادية تبقى مجرد مقاييس. فليس لدى علم السياسة أية امكانية لتحويل وحدات من الحرية إلى وحدات من الامن والرفاه. ولان السياسة قد تشتمل على العنف على نطاق واسع، فان علينا ان نعترف انه لا يمكن احتساب قيمة نتائج سياسية تحققت على حساب ارواح بشرية. والناس يتصرفون كما لو انهم يعرفون كيف يمكن احداث مثل هذه التبديلات، لكن العلماء السياسيين يمكنهم ان يشيروا إلى القيم التي يؤكد عليها الناس في اوقات واماكن مختلفة. وان يحددوا مدى تنوع القيم المأخوذة في الاعتبار. وسيختلف الوزن المعطى للمنافع المختلفة باختلاف الثقافات والبيئات. وميزة العقيدة الواضحة انها تزود الناس بمخطط منطقي يفيدهم في معرفة كم من هذه القيم يجب ان يستبدل بكم من القيم الاخرى، وهذا بالتالي يقدم تتابعاً منتظماً للأعمال التي تقود إلى النتائج التي يعتبر انها الأفضل. وقد تكون مثل هذه المخططات غير ذات قيمة للأشخاص المجبرين على العمل في ظروف الحرب الصعبة، أو الثورات، أو المجاعات. لكن ليس ثمة عقيدة، كما انه ليس هناك من علم سياسة يمكنه حل هذه المسائل بطريقة موضوعية.

END NOTES

1. See, among others, Peter Flora and Arnold Heidenheimer, *The Development of Welfare States in Europe and America* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1981); Arnold Heidenheimer, Hugh Hecló, and Carolyn Teich Adams, *Comparative Public Policy*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1990). See also Francis G. Castles, *The Comparative History of Public Policy* (Cambridge, England: Polity Press, 1989).
2. See, for example, Samuel Brittan, *The Economic Consequences of Democracy* (London: Temple Smith, 1977); Michael Boskin, *The Crisis in Social Security* (San Francisco: Institute for Contemporary Studies, 1978); Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982).
3. See, for example, Philippe Schmitter and Gerhard Lehmbruch, eds., *Trends Toward Corporatist Intermediation* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979); Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism, and the Transformation of Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); John Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism: Studies in the Political Economy of Western European Nations* (Oxford: Clarendon Press, 1984); Peter Katzenstein, *Small States in World Markets* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985); Heidenheimer, Hecló, and Adams, *Comparative Public Policy*, p. 360.
4. See Heidenheimer, Hecló, and Adams, *Comparative Public Policy*, p. 198.
5. World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 200-201.
6. See Heidenheimer, Hecló, and Adams, *Comparative Public Policy*, p. 198. (For an in-depth discussion of Japanese extractive and distributive patterns, see Chapter Twelve.)
7. *Ibid.*, pp. 196-197.
8. *Ibid.*, p. 211.
9. Harold Wilensky, *The Welfare State and Equality* (Berkeley: University of California Press, 1975); also Harold Wilensky, Gregory Luebbert, Susan Hahn, and Adrienne Jamieson, *Comparative Social Policy: Theories, Methods, Findings* (Berkeley, Calif.: Institute of International Studies, 1985).
10. Fredrick L. Pryor, *Property and Industrial Organization in Communist and Capitalist Nations* (Bloomington: Indiana University Press, 1973), pp. 46-47.
11. For an excellent discussion on all aspects of regulation in the United States, see James Q. Wilson, ed., *The Politics of Regulation* (New York: Basic Books, 1980).
12. Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures, 1987-88* (Washington, D.C.: World Priorities, 1987-1988), p. 47.
13. Simon Kuznets, "Economic Growth and Income Equality," *American Economic Review*, 45 (1955), pp. 1-28; Hollis Chenery et al., *Redistribution with Growth* (New York: Oxford University Press, 1974), pp. 17 ff.
14. U.S. Department of Justice, FBI, *Uniform Crime Reports for the United States* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office 1990), p. 48.
15. Peter Gourevitch, *Politics in Hard Times* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986).
16. Sivard, *World Military and Social Expenditures*, p. 28.
17. See Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Black Africa* (Berkeley: University of California Press, 1982).

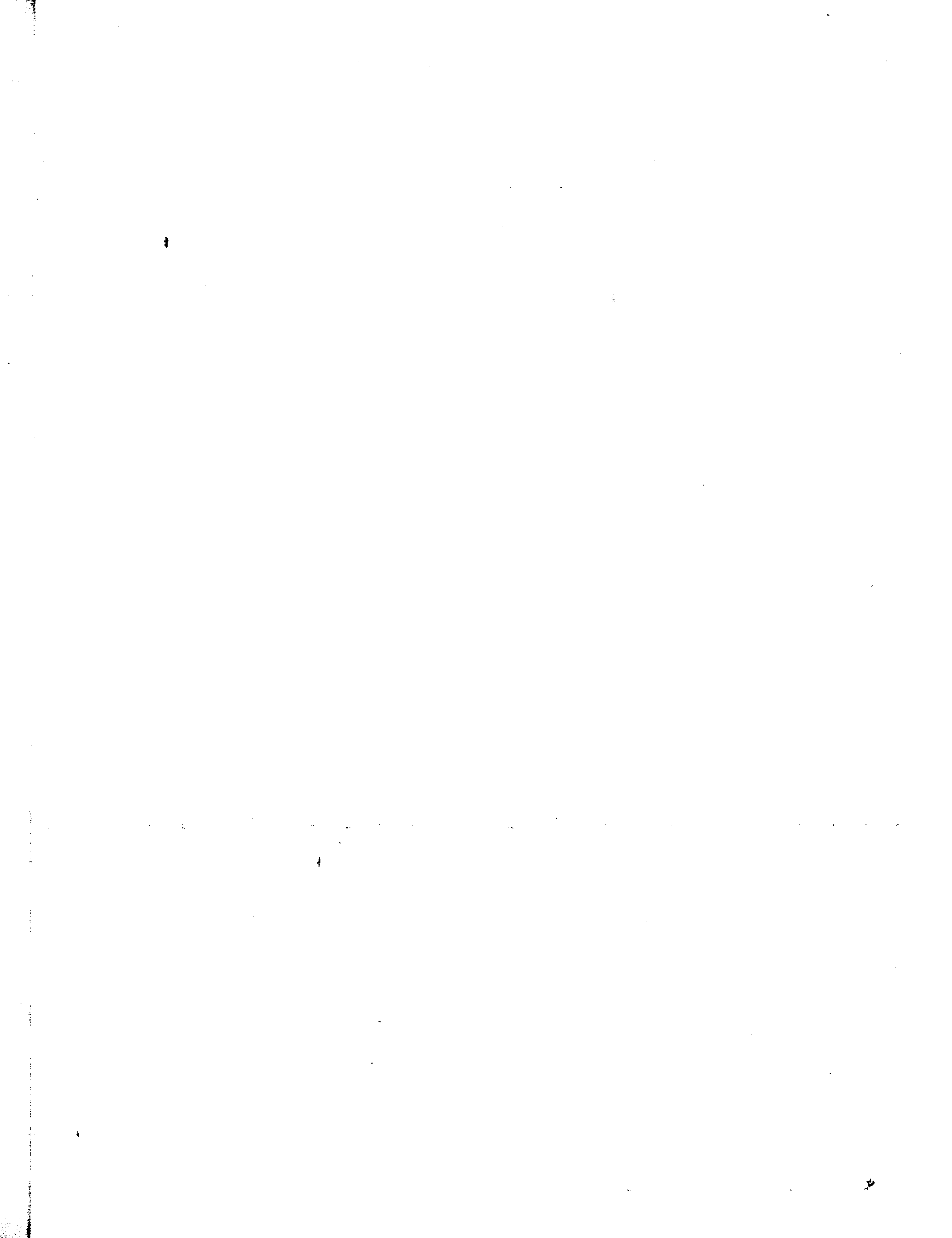
الجزء الثالث

دراسات البلدان

الفصل التاسع



السياسة في انجلترا



السياسة في إنجلترا

ريتشارد روس

إنجلترا مختلفة

من المهم في دراسة السياسة فهم إنجلترا لأنها حالة شاذة. فالعنف والثورة هما من الملامح العامة لسياسات القرن العشرين المحلية في مختلف أنحاء العالم. ومن وقت لآخر كان العنف من سمات الحياة السياسية الأمريكية أيضاً. ومع ذلك سويت الخلافات السياسية المحلية في إنجلترا، خلال القرون لثلاثة الماضية دون اللجوء إلى العنف أو الحرب الأهلية. وكما سافر اليكس دي توكفيل في أنحاء أمريكا في العام ١٨٣١ بحثاً عن اسرار الديمقراطية، فإن في وسع المرء ان يسافر في أنحاء إنجلترا بحثاً عن اسرار الحكم النيابي المستقر.

والمجتمعات الحديثة ذات الحكومات النيابية المستقرة نادرة في عالم اليوم. وقد تأثر الكثير من الحكومات النيابية بإنجلترا. وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة، المستعمرة البريطانية الأولى. وكما المح بيرنارد بيلين مؤلف كتاب *The Origins of American Politics*؛ «كان نمط النشاط السياسي في المستعمرات جزءاً من نمط بريطاني اشمل، ولا يمكن فهمه بمعزل عن ذلك النظام الاوسع»^(١).

فاينما وجدت مؤسسات نيابية للحكم، فالأغلب انها تأثرت بإنجلترا. وكان برلمانها انموذجاً لمؤسسات حكومات ديموقراطية متباعدة مثل الهند واستراليا، وكندا. والمقارنة تشتمل على التعارض أيضاً. والتميز في السياسة البريطانية واضح في فشل محاولات غرس مؤسساتها بكاملها في بلاد أخرى. فالعشرات من المستعمرات البريطانية السابقة التي منحت دستوراً يماثل النموذج البريطاني عند حصولها على الاستقلال فشلت في معظم الحالات واستبدلت هذه المؤسسات بانظمة ديكتاتورية أو تعرضت لتعديلات كثيرة. ويظهر تميز بريطانيا بشكل اكثر وضوحاً في فشل مؤسساتها في ايرلندا الشمالية.

وفي حين ان لانجلترا روابط مع دول مختلفة، فهي لا تشبه أية دولة اخرى. ففي أيام الامبرطورية البريطانية، كان لها علاقات وثيقة مع دول الدومينيون^(*) القديم، كندا، واستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب افريقيا، والمستعمرات الخاضعة الاخرى. الا ان هذه العلاقات لم تصمد لتحول الامبرطورية إلى كومونولث وهي ترتبط اليوم بمعاهدة مع الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية، لكن معظم الانجليز لا يعتبرون انفسهم أوروبيين.

وعلاوة على التمثيل النيابي فان الفاعلية مرغوبة أيضاً؛ وسجل الحكومة البريطانية المعاصرة في هذا المجال يخضع لتقلبات متواصلة. فبريطانيا التي انطلقت منها الثورة الصناعية، كانت اغنى دولة في العالم في القرن التاسع عشر. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نما الاقتصاد البريطاني ببطء لكن بثبات؛ وكان لدى الحكومات اموال اكثر لتنفقها على برامج مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والضمان الاجتماعي؛ وكان لدى العائلة العادية نقود اكثر تنفقها على البضائع الاستهلاكية، والسكن، والسفر إلى الخارج.

لكن رافق التقدم الاقتصادي العديد من التراجعات؛ فقد نما الاقتصاد البريطاني ببطء اكثر من اقتصاد الولايات المتحدة والدول الأوروبية المنافسة الاخرى. وفي الستينات جادلت الحكومة العمالية برئاسة هارولد ويلسون بان الاشتراكية تعد بمعدلات نمو اعلى - لكن النمو لم يحدث. وفي الثمانينات جادلت رئيسة الوزراء البريطانية المحافظة مارغريت تاتشر بضرورة احداث تغييرات جذرية. والمفارقة في الامر ان الجهود اللازمة لخفض تأثير الحكومة يتطلب المزيد من العمل الحكومي لتحريك التغيير.

وقبل حوالي نصف قرن، شخّص الكاتب الفرنسي البارز اندريه سيجفريد الوضع البريطاني بقوله: «للخروج بسلام من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، هنا، باختصار يكمن المشكل البريطاني كله»^(٢). ومنذ ذلك الحين حققت بريطانيا تغييرات عظيمة. وفي عالم اليوم المضطرب، فانها تواجه تحدياً جديداً: وهو ان تعدّ نفسها لدخول القرن الحادي والعشرين.

قيود التاريخ

كل بلد مقيد بتاريخه. فالأعمال السابقة تحدد البدائل الحاضرة. ومقارنة مع دول اخرى، كانت انجلترا محظوظة في حل العديد من مشاكل الحكم الاساسية قبل بزوغ العصر الصناعي. فقد اصبحت الملكية السلطة السياسية المركزية في اواخر العصور الوسطى. ولم تتفوق السلطة الدنيوية على السلطة الروحية الا في القرن السادس عشر، حين قطع هنري الثامن ارتباطه بالكنيسة الكاثوليكية

الدول المستقلة من دول الكومونولث البريطاني *Dominions

الرومانية لاقامة الكنيسة الانجليزية وانتهى الصراع على السلطة بين العرش والبرلمان خلال الحرب الأهلية وخلال عقد من بداية العام ١٦٤٠ بعودة الملكية في العام ١٦٦٠، وثورة العام ١٦٨٨ المجيدة: وقد استمرت الملكية بعد ذلك لكن بسلطات اقل من السابق. وفي بداية العصر الصناعي في القرن الثامن عشر، قسّمت السلطة بين العرش والبرلمان في نظام من حكومة نيابية محدودة.

استمرارية المؤسسات السياسية الانجليزية تدعو للاعجاب. فالامير تشارلز وريث عرش قديم يقود طائرات نفاثة، ومستشار الخزينة الذي مازال نمطه يماثل مستشار القرون الوسطى يقود الجنيه الاسترليني عبر المياه العميقة للاقتصاد الدولي. وقد لخص رئيس الوزراء البريطاني السابق كليمنت اتلي تفسيره لحقبات الماضي المختلفة في كلمة تقدير لونغستون تشرشل: «كان هناك طبقة من القرن السابع عشر، وطبقة من القرن الثامن عشر، وطبقة من القرن التاسع عشر، وربما أيضاً طبقة من القرن العشرين. ولن تعرف قط أي الطبقات هي الاعلى»^(٣). وغالباً ما تغطي رموز الاستمرارية التغيرات الكبيرة في الحياة الانجليزية. وقد كان البرلمان ذات يوم داعماً للسلطة الملكية؛ ثم أصبح مقيداً لها، وعازلاً للملوك؛ ثم اصبح هيئة لصنع القانون. واليوم اصبح البرلمان مجموعة منتخبة تقرر من من قادة الاحزاب يقود الحكومة.

تشكيل انجلترا الحديثة

كان التصنيع، وليس ثورة سياسية، هو ما اوجد عدم الاستمرارية في تاريخ انجلترا الحديث. وليس هناك اتفاق بين علماء الاجتماع حول تاريخ تطوير نظام الحكم الحديث في انجلترا. فمؤرخ دستوري قد يحدد تاريخ التحول بالعام ١٤٨٥، وقد يحدده مؤرخ اقتصادي بحوالي العام ١٧٦٠، وقد يدعي مصطلح مساواتي/egalitarian محبط بان ذلك لم يحدث بعد^(٤). والاسهل هو القول ان الحكومة الحديثة قد ظهرت في عهد الملكة فيكتوريا من العام ١٨٣٧ إلى ١٩٠١. فخلال هذه الحقبة تغيرت الملامح الاساسية للدستور القديم غير المكتوب، بحيث اصبح في وسع الحكومة معالجة مشاكل مجتمع كان يتحول بشكل متزايد نحو المدنية، والتعليم، والصناعة، ونزاع إلى انتقاد التقاليد الجامدة.

بدأ قانون الاصلاح للعام ١٨٣٢ عملية تحرير الجماهير التي قادت إلى منح حق التصويت لغالبية الذكور الانجليز بحلول العام ١٨٨٥. وبدأت، على إثر ذلك، تتطور التنظيمات الحزبية حسب خطوط حديثة واضحة. وشجع المصلحون العقلانيون التجديدات التي قادت إلى تطوير خدمة مدنية فعالة. وقبل انتهاء القرن التاسع عشر كان لدى انجلترا دوائر حكومية دستورية قادرة على القيام بكل شيء بدءاً من ادخار قموع الشموع إلى سن القوانين التي تؤمن الماء النظيف والصرف الصحي للمدن التي كانت تتسع بشكل هائل.

وشهد القرن التاسع عشر تحولات عظيمة. ففي الفترة من العام ١٨٠٠ إلى العام ١٩٠٠ ازداد عدد

سكان المملكة المتحدة من ١٦ مليون نسمة إلى ٤١ مليوناً. وازداد اجمالي الناتج القومي بنسبة تزيد عن احد عشر ضعفاً وازداد دخل الفرد بنسبة اربعة اضعاف. ولم تزد نفقات الحكومة من اجمالي الناتج القومي بأكثر من ٢ بالمئة طيلة القرن، وذلك بفضل تعاضد الحصص المالية الناتجة عن النمو الاقتصادي. وفي العام ١٩٠٠ بلغت النفقات العامة ١٤ بالمئة من الناتج القومي (٥).

ولم يؤدِ ايجاد النظام الحديث للحكومات إلى اختفاء مشاكل الحكم، لكنه اوجد مؤسسات مفيدة للرد على التحديات التي واجهت انجلترا القرن العشرين.

وكان الدفاع الوطني هو التحدي الأول. فخلال الحرب العالمية الأولى تمكنت بريطانيا وفرنسا من الوقوف في وجه المانيا وكسب الحرب في العام ١٩١٨ مع دعم امريكي في الأيام الأخيرة من الحرب. وفي العام ١٩٤٠ وقفت بريطانيا بقيادة ونستون تشرشل وحيدة في وجه المانيا النازية إلى ان توسعت الحرب لتشمل روسيا، واليابان، والولايات المتحدة. ومرة اخرى خرجت بريطانيا مع الجانب المنتصر في العام ١٩٤٥.

اما التحدي الثاني فكان منح الطبقة العاملة حقوق المواطنة كاملة، وقد تمت تلبيةه بالتدريج. وفي العام ١٩١١ اقرت التشريعات سيادة مجلس العموم المنتخب على مجلس اللوردات الارستوقراطي الذي تنتقل العضوية فيه بالوراثة. وفي العام ١٩١٨ منح حق التصويت إلى جميع الرجال ممن بلغوا الحادية والعشرين من العمر، والنساء اللواتي بلغن الثامنة والعشرين؛ ومنحت النساء حق التصويت عند بلوغهن سن الواحدة والعشرين في العام ١٩٢٨. اما حزب العمال الذي اسس في العام ١٩٠٠ لضمان تمثيل العمال اليدويين في البرلمان، فقد شكّل أول حكومة اقلية له في العام ١٩٢٤، ولفترة وجيزة.

اما التحدي الثالث فيتعلق بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي من خلال سياسات الرفاه الاجتماعي التي تمولها الضرائب ويفيد منها جموع المواطنين. ففي العام ١٨٧٠ فرض التعليم الابتدائي الالزامي. وفي الفترة ما بين ١٩٠٦-١٩١٤ ادخلت الحكومة الليبرالية نظام التقاعد لكبار السن والتأمين ضد البطالة. ووسعت حكومات فترة ما بين الحربين من خدمات الرعاية الاجتماعية. وكانت الحكومة البريطانية في وضع جيد يسمح لها بزيادة النفقات العامة، حيث ان اجمالي الناتج القومي قد تضاعف في الفترة ما بين ١٩١٣-١٩٣٨، وبمعدلات نمو اسرع من فرنسا، والمانيا، والسويد.

واحدثت الحرب العالمية الثانية تغييرات كبيرة داخل انجلترا. فالائتلاف الحكومي المكون من جميع الاحزاب خلال الحرب. الذي قاده ونستون تشرشل وفر «حصص عادلة للجميع» في اثناء حشد جموع الشعب كله للحرب ومن هذا الائتلاف انبثق تقرير بيفرديج / Beveridge Report عن الرعاية الاجتماعية، وكتاب جون ماينرد كينز الأبيض عن التوظيف الكامل / Full Employment White Paper of 1944، وقانون بتلر للتعليم / Butler Education Act of 1944- وقد وصف الأول والثاني بانهما ليبراليان

والثالث بانه محافظ - وبقيت هذه المقاييس الثلاثة من معالم حالة الرخاء الموجودة حتى اليوم.

واصلت حكومة كليمنت اتلي العمالية التي انتخبت في العام ١٩٤٥ سياسة الحصص العادلة. وفي العام ١٩٤٨ أسست الخدمات الصحية الوطنية التي كانت تقدم العناية الطبية مجاناً. وأممت مناجم الفحم، والكهرباء والغاز، والسكك الحديدية، وصناعات الحديد والصلب (واصبحت من املاك الدولة). وبحلول العام ١٩٥١ استنفدت الحكومة العمالية قائمة التغييرات المتفق عليها، لكن سياساتها الاقتصادية لم تكن قد أعطت أي ازدهار بعد. وعاد إلى السلطة حزب المحافظين بعد ادخال اصلاحات اوسع عليه بقيادة ونستون تشرشل.

منذ ذلك الحين، سعت الحكومات المتعاقبة سواء من المحافظين أو العمال لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتقديم خدمات رعاية اجتماعية جيدة، وزيادة مرتبات المواطنين العاديين. وشهدت الخمسينات من القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات المعيشة. وانتشرت البضائع الاستهلاكية، التي اعتقد في يوم من الأيام انها من امتيازات قلة من الناس، مثل السيارات، والثلاجات على نطاق واسع، وسوقت منتجات جديدة مثل اجهزة التلفزيون بنجاح. وفسر بعض المراقبين تفجر الاستهلاك على كافة المستويات بانه بداية لمجتمع بلاطبقات.

فاز المحافظون في انتخابات العام ١٩٥٥، والعام ١٩٥٩. ولخص رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان التقدم الاقتصادي للخمسينات بقوله، «لم تكن الغالبية العظمى من شعبنا افضل حالاً مما هي عليه الآن». لكن ماكميلان كان حذراً بالنسبة للمستقبل. ففي العام ١٩٥٧ حذر قائلاً:

(ان ما بات يقلق البعض منا هو، «هل الامر اجمل من ان يكون حقيقة؟» أو ربما كان من الواجب ان اقول، «هل الامر اجمل من ان يستمر؟» فوسط كل هذا الازدهار، ثمة مسألة واحدة تزعجنا - بطريقة أو بأخرى - منذ انتهاء الحرب. انها مسألة ارتفاع الاسعار)^(٦).

بقي التضخم مشكلة، خاصة وحين ترافق مع ازدياد البطالة وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

شهدت الستينات بداية التعبير علناً عن عدم الانخداع بالحكومة البريطانية فهوجمت الاستمراريات على انها يد التقاليد الجامدة. وصدر سيل من الكتب حول موضوع «اين الخطأ في بريطانيا؟» واقترحت التحقيقات الرسمية اجراء اصلاحات في الخدمة المدنية، والحكم المحلي، والبرلمان، والتعليم، والعلاقات الصناعية. واعطيت مسميات جديدة لمكاتب الدوائر الحكومية، لتدل على الرغبة في التغيير من اجل التغيير فقط. الا انه خلف مداخل هذه المكاتب التي اعيد تشكيلها، بقي الاشخاص انفسهم، واتبعوا الروتين ذاته كما في السابق.

اظهرت تجربة حكومة المحافظين برئاسة ادوارد هيث من العام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، وحكومات

العمال برئاسة هارولد ويلسون وجيمس كالاهاان من العام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ ان صعوبات الحكم ليست خطأ اشخاص معينين أو حزب بعينه، وفي محاولته للحد من تضخم لم يسبق له مثيل عن طريق السيطرة على ارتفاع الاجور، جازف بهيث بفقد سلطته في مواجهة مع الاتحاد الوطني لعمال المناجم. وقد انفرج المأزق في انتخابات ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٤، التي ردت بعدم الثقة في الحزبين الرئيسيين كليهما. فقد هبطت حصة المحافظين من الاصوات إلى ٣٨ بالمئة والعمال إلى ٣٧ بالمئة، ونال الليبراليون اكثر من ضعف حصتهم التي ارتفعت إلى ١٩ بالمئة.

في انتخابات تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٤ العامة فازت حكومة اقلية عمالية بقيادة هارولد ويلسون باغلبية برلمانية ضئيلة لاتزيد عن ٣٩ بالمئة. وحافظت حكومة العمال على الوفاق السياسي. وبدلاً من المواجهة مع النقابات دعت إلى عقد اجتماعي يهدف إلى الحد من ارتفاع الاجور في مقابل زيادة النفقات العامة على الرعاية الاجتماعية. لكن هذه السياسة انهارت في العام ١٩٧٥. ومع بداية العام ١٩٧٩ هبط الاقتصاد من سيء إلى اسوأ. فوصلت البطالة إلى ١,٥ مليون عاطل عن العمل، وهو اعلى رقم منذ الثلاثينات؛ وتضاعفت الاسعار منذ العام ١٩٧٤؛ وهبطت الاجور الحقيقية، وانكمش الاقتصاد في سنتين من السنوات الاربع التالية.

شهدت الانتخابات البريطانية العامة في ٣ ايار (مايو) ١٩٧٩، انقلاب ادوار الحزبين الرئيسيين. فقد دعت حكومة العمال برئاسة جيمس كالاهاان إلى عدم التغيير. اما حزب المحافظين الذي كانت تقوده مارغريت تاتشر فقد دعا إلى اجراء تغييرات جذرية في سياسة البلد الاقتصادية. وفاز المحافظون باغلبية وصلت إلى ٤٤ بالمئة من اصوات المواطنين؛ وهبطت حصة حزب العمال إلى ٣٧ بالمئة. وبذا اصبحت مارغريت تاتشر أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في بلد أوروبي كبير.

عقدت تاتشر العزم على قطع العلاقة بالماضي سواء من ناحية الاسلوب أو الجوهر. واعتبرت ان الفشل الاقتصادي للحكومات السابقة ناشيء عن المبالغة في التسويات الاسترضائية والقليل من الاقتناع. «لم يقل انبياء العهد القديم (ايها الاخوة انا اريد رضاكم)، بل قالوا: «هذه عقيدتي، وهذا ما أو من به بحرارة. فان كنتم تؤمنون به، فتعالوا معي»^(٧).

كانت قناعة تاتشر هي ان السوق يقدم العلاج لصعوبات البلد الاقتصادية. ولم تكن وجهات نظرها وجهات نظر محافظ تقليدي، يقبل بدولة رخاء ذات اقتصاد مختلط. ولكنها كانت كما بين ملتون فريدمان اقتصادي النقد الفائز بجائزة نوبل: «تمثل السيدة تاتشر تقليداً مختلفاً. انها تمثل التقليد الليبرالي للقرن التاسع عشر، وليبرالية مانشستر، والسوق الحر، والتجارة الحرة»^(٨).

تنفرد مارغريت تاتشر من بين رؤساء وزراء القرن العشرين في اقتران اسمها باحد

المبادئ، «التاتشرية». ورغم انها تعارض من حيث المبدأ تدخل الحكومة في المجتمع؛ فقد آمنت بحكومة قوية طيلة فترة توليها منصبها، وايدت زيادة النفقات الحكومية على الشرطة، وقوات مسلحة قوية، وابدت تشدداً غير دبلوماسي في المفاوضات مع المجموعة الأوروبية. وعجلت في تأكيد صلاحياتها الخاصة امام زملائها في مجلس الوزراء والموظفين الحكوميين الاخرين. لكن التمسك بشدة بوجهات النظر الخاصة لايشكل فلسفة سياسية منطقية.

كان هناك توجه، خاصة من قبل اليسار، لجعل التاتشرية تبدو اشد وضوحاً مما هي عليه - وايجاد عقيدة مما هو في الواقع سلسلة من القيم، والاحاسيس، والتحالفات السياسية. فقد اوجد المعارضون والمؤيدون لادارة تاتشر من احداث وسياسات متفرقة نمطاً سياسياً من دون مسوغ حقيقي^(٩).

تمتعت تاتشر طيلة عقد كامل بحظ انتخابي لم يسبق له مثيل. وقد كانت فترة حكمها الأولى صعبة، فتضاعفت البطالة لاكثر من ١٢ بالمئة. وبدلاً من الاسراع في التنمية، انكمش الاقتصاد في بعض السنوات. وكان انجازها الرئيسي الايجابي هو وقف التضخم. وادى غزو الارجننتين، في العام ١٩٨٢ لجزر الفولكلاند، وهي مستعمرة بريطانية بعيدة قليلة السكان في جنوب المحيط الاطلسي، إلى حرب قصيرة، تكاد تكون بدون سفك دماء، كسبتها بريطانيا.

حقق المحافظون انتصاراً ساحقاً في انتخابات العام ١٩٨٣ نتيجة انقسام منافسيهم. فقد تحول حزب العمال إلى اليسار تحت قيادة مايكل فوت. واعتراضاً على هذا التحول شكل اربعة من الوزراء السابقين، في العام ١٩٨١، حزباً جديداً اسموه الحزب الاشتراكي الديمقراطي / Social Democratic Party (SDP) بقيادة روي جنكنز. وعقد الحزب الجديد تحالفاً انتخابياً مع الحزب الليبرالي، وهو حزب ثالث ارتفعت اصواته في السبعينات. وايد التحالف الجديد السياسات الاجتماعية التي ناصرها حزب العمال وسياسات اقتصاد السوق التي وافق عليها المحافظون. وحصل العمال على ٢٧ بالمئة من الاصوات والتحالف الجديد على ٢٥ بالمئة.

اعطى استمرار الانقسامات في صفوف المنافسين تاتشر فرصة فوز لم يسبق لها مثيل في انتخابات ثالثة في العام ١٩٨٧ حيث حصلت على ٤٢ بالمئة من الاصوات. وحصل حزب العمال بزعامة نيل كينوك على ٣١ بالمئة، والتحالف على ٢٣ بالمئة. وقد انفرط عقد التحالف بعد الانتخابات مباشرة. وصوتت غالبية اعضاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي لصالح الانضمام إلى الحزب الليبرالي، والاندماج في حزب جديد اسموه الحزب الليبرالي الديموقراطي، وانتخبوا عضو البرلمان الليبرالي بادي اشداون كزعيم للحزب. وبدأ نيل كينوك زعيم حزب العمال مراجعة رئيسية لسياسة الحزب قللت من التزام الحزب بالمبادئ الاشتراكية التقليدية، وتمسك باجراءات نزع السلاح الامريكي السوفياتي للمناداة بان الردع النووي البريطانية لم تعد له أهمية كبيرة.

خلال احد عشر عاماً في المنصب، جربت ادارة تاتشر الانجازات والاحباطات. فقد قلصت قوانين

العلاقات الصناعية من الحصانة القانونية لنقابات العمال واعطت اعضاء النقابات الحق في التصويت على القيام باضراب ام لا. ولجمت الحكومة المركزية الحكم المحلي بالتشريعات التي لغت حكم المناطق الحضرية في لندن والمدن الكبرى الاخرى. واستبدلت ضريبة الاملاك السكنية بضريبة العبء المشترك أو ضريبة الرأس / poll tax على كل شخص بالغ. وفرضت الحكومة المركزية تغييرات في المدارس والجامعات. وخصصت صناعات كانت مملوكة للدولة مثل الاتصالات البريطانية، وبريتش بيترول وليم، وبريتش غاز، عن طريق بيع الاسهم لمستثمرين في السوق المالي.

وبشكل عام، لم يكن سجل ادارة تاتشر الاقتصادي متعادلاً (انظر الشكل ٩-١). فقد نما الاقتصاد بمعدل يزيد عن ٤ بالمئة مرتين وانكمش الاقتصاد في سنتين؛ وكان معدل النمو الاقتصادي في الثمانينات اقل بقليل من معدله في الولايات المتحدة. وارتفع معدل البطالة إلى اعلى منسوب له خلال نصف قرن، ثم انخفض بحدة. وخلال اكثر من نصف تلك الحقبة كان معدل البطالة يزيد عن ١٠ بالمئة، وهو اعلى من معدله في الولايات المتحدة. وهبط التضخم من اعلى منسوب وصل اليه في السبعينات. لكنه بقي مرتفعاً بالمقارنة مع معدلات أوروبا والولايات المتحدة.

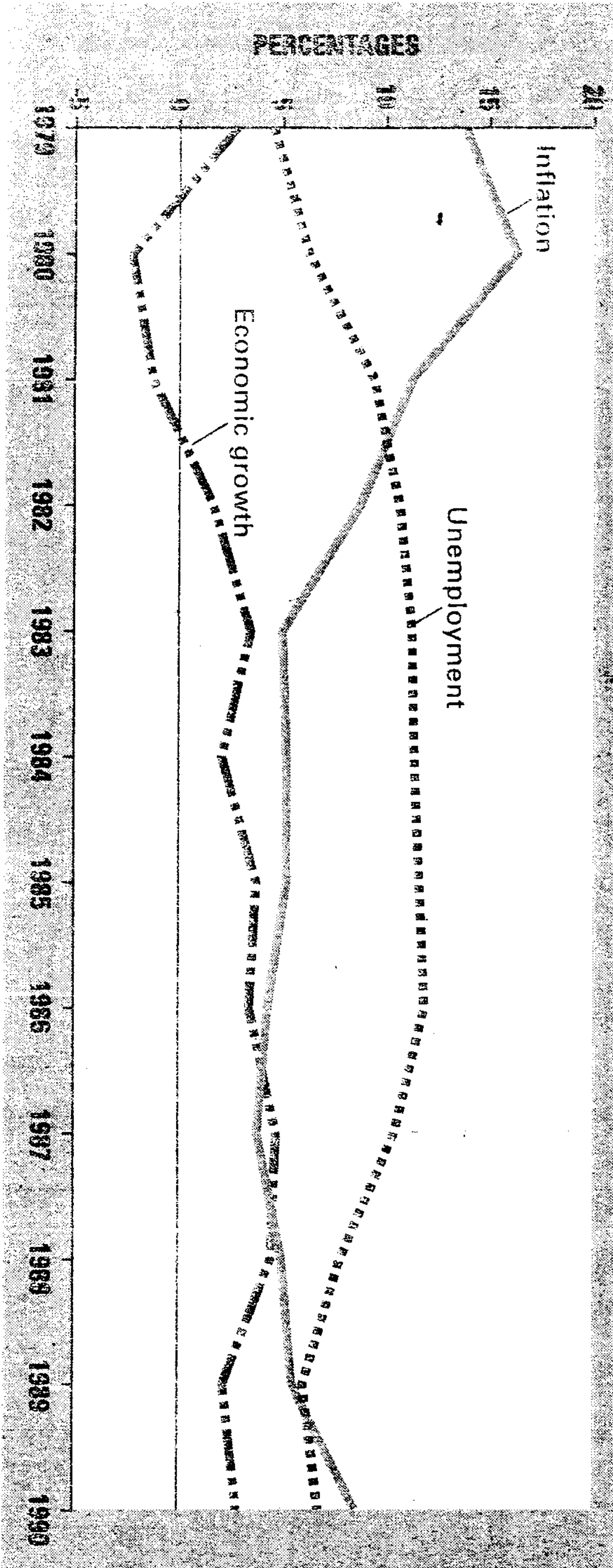
وقد احبط مدى الخمول السياسي امال تاتشر في خفض النفقات العامة. فما ان تولت ادارتها السلطة حتى تحملت مسؤولية تكاليف برامج الضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم التي تحظى بشعبية انتخابية. وبسبب من هذا الارث، بقيت النفقات العامة، طيلة فترة رئاسة تاتشر، في حدود ٤٠ بالمئة من الناتج القومي (١٠).

لم تفز مارغريت تاتشر بقلوب وعقول الناخبين أيضاً. فقد ووجهت بنتائج تخفيض الضرائب والنفقات العامة على الخدمة المدنية مما نجم عنها دعم الغالبية العظمى من الشعب انفاق المزيد من النفقات العامة الممولة من زيادة الضرائب. وحين سُئل الناخبون في الذكرى العاشرة لتوليها السلطة، حول ما اذا كانوا يوافقون على ثورة تاتشر، اجاب اقل من الثلث بنعم (١١). وداخل حزب المحافظين أيضاً، كان هناك معارضة لمعاملتها الاستبدادية والديكتاتورية لزملائها في مجلس الوزراء. كما عزلتها معارضتها للتكامل الأوروبي عن ان يكون لها نفوذ لدى المجموعة الأوروبية.

في بداية الدورة البرلمانية الخريفية في العام ١٩٩٠ فرض اعضاء البرلمان المستأثرون من حزب المحافظين بقيادة مايكل هيزلتاين، في سابقة هي الاولى من نوعها، اجراء تصويت على قيادة الحزب. وفي الجولة الاولى فازت رئيسة الوزراء باخطبية اعلى قليلاً من نصف اصوات النواب المحافظين. وبموجب قوانين الحزب المعقدة لم يكن هذا العدد كافياً لتثبيت تاتشر في مركزها، فاستقالت بدل المخاطرة بمواجهة هزيمة مذلة في تصويت ثانٍ، عندئذ انتخب النواب المحافظون جون ميجر، وزير المالية كرئيس للحزب وبالتالي رئيساً للوزراء.

لم يكن ميجر البالغ من العمر سبعة واربعين عاماً قد دخل البرلمان الا في العام ١٩٧٩. وقد فاز

**FIGURE 9.1
HIGHS AND LOWS OF THE THATCHER RECORD, 1979-1990**



Source: OECD, *Economic Outlook*, June 1990, Tables R1, R11 and R19; *Economic Trends*, July 1990.

بقيادة الحزب بدعم من النواب المحافظين المؤيدين لوجهات نظر تاتشر. على أية حال، وفي مقابلة قبل انتخابه رئيساً للوزراء بقليل، ابدى ميجر موقفاً واقعياً من السياسة أكثر منه عقائدياً: «أهم شيء في المفاوضات هو تحقيق نتائج مرضية. وهذا يجعل من الصعب، في بعض الأحيان، ان يقرر المرء ماذا سيكون موقفه بالوضوح الذي يريده بالضبط»^(١٢).

إرث مختلط

تأتي الانجازات السياسية في المرتبة الأولى حين يطلب من البريطانيين بيان مدى افتخارهم ببلدهم. كانت نسبة الذين عبروا عن افتخارهم لكونهم بريطانيين ٨٦ بالمئة، ثاني اعلى نسبة بين مجموعة من الدول الأوروبية الكبرى. ويتم تحقيق الاعتزاز القومي من دون ذلك الترويج المحموم للوطنية في المدارس ووسائل الاعلام. والبريطانيون فخورون بوطنهم، لكنهم ليسوا دعاة حرب^(١٣).

لا يمكن مقارنة حاضر انجلترا بحاضر أي بلد آخر، بل بماضي انجلترا. فنظراً للمزايا التاريخية، فان الفرضية المنطقية الضمنية للعمل السياسي هي تماثل الماضي مع الحاضر، وهي ليست الرفض التام للماضي من أجل مستقبل مجهول أو غير مجرب. كما يوصي به اليسار المتشدد في حزب العمال وأكثر التاتشريين عقائدية. وقد لخص شعار اللورد هيو سيسيل هذه الروح حين قال: «حتى عندما اتغير يكون ذلك للحفاظ على التراث»^(١٤).

اعظم رصيد سياسي لبريطانيا هو ارثها القديم قروناً عدة في الحكم النيابي. فالحلول المبكرة للقضايا السياسية الاساسية هدفت إلى تكريس عدم القيام بأي عنف ضد الدولة، كما هي الحال في البلاد الثورية. وابتعد التكوين المبكر للهوية القومية حركات الانفصال القومي إلى خارج المملكة المتحدة ولم تصبح هذه الحركات محور سياساتها، كما هي الحال في كندا وبلجيكا. وجعل قبول الحكومة بمبدأ سيادة القانون البريطانيين آمنين من الحكم السلطوي. ولأن الاحزاب تتبادل الادوار بسلام كحكومة ومعارضة، فان للمواطنين دوراً فعالاً في اختيار من يحكم، وهذا امتياز ديموقراطي أنكر على معظم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة.

ورغم ان نجاحات الماضي هي مصدر ثقة عظيمة، فانها لاتضمن المستقبل. فحقيقة ان القادة الفكتوريين قاموا بتحديث مؤسساتهم في الماضي، قد تشجع ورثتهم، إلا أن هذه الحقيقة لاتحل مشاكل اليوم. ولن يصف مؤرخو المستقبل الحاضر بما جرى في السابق بل بما هو مقدم عليه.

قيود المكان

موقع الجزيرة البريطانية هو احد أهم سماتها الجغرافية ذات الدلالة؛ فالانعزال / insularity هو احد أهم صفاتها الثقافية. ورغم انه ليس هناك من قارة يمكن تصور ربط هذه الجزيرة بها، فقد حافظ القنال الانجليزي، وطيلة قرون عدة، على خليج عميق بين انجلترا وأوروبا القارية. وكما قال كاتب فرنسي: «قد نشبه انجلترا بسفينة جاهزة دوماً للابحار بعيداً، رغم انها ترسو في المياه الأوروبية»^(١٦). واقامة نفق القنال الواصل بين بريطانيا وفرنسا لن يردم الفجوة بين انجلترا والقارة الأوروبية. فالروابط السابقة مع دول الكومنولث في قارات اخرى قللت كثيراً من أهمية المسافة. اما من الناحية السياسية فقد تطالب انجلترا بان تكون قريبة أو بعيدة عن أوروبا، أو امريكا، أو دول الكومنولث العالمية.

الانعزال والمشاركة

يجب ان لا نخلط بين الانعزال والعزل / insularity, isolation فقد غطت الامبراطورية البريطانية دواً مبعثرة جداً مثل الهند، ونيوزيلندا، ونيجيريا، وايرلندا. وبدأت نهاية الامبراطورية اثر منح الاستقلال للهند والباكستان في العام ١٩٤٧. واستبدلت الامبراطورية باتحاد طوعي مكون من ست واربعين دولة ذات سيادة، ضمها الكومنولث. ويظهر الوضع المستقل للاعضاء الرئيسيين من ازالة كلمة «بريطاني» من اسم الكومنولث. ودول الكومنولث منقسمة اليوم سياسياً واجتماعياً.

وسياسة بريطانيا الخارجية منذ العام ١٩٤٥ هي قصة تعاقدات على التزامات عسكرية ودبلوماسية. فبريطانيا تحتفظ باحد المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الامن في الأمم المتحدة، وهي عضو في ١٢٦ هيئة دولية. لكن قوة بريطانيا العسكرية اليوم محدودة. ولم يظهرها انتصارها في حرب الفولكلاند في العام ١٩٨٢ كقوة عسكرية من الدرجة الأولى، لان القوات الارгентينية لم تكن حسنة التنظيم أو التجهيز. كما انه لا يعيش على جزر الفولكلاند اكثر من ١٨٠٠ نسمة. وارسلت بريطانيا جنوداً للقتال في الخليج العربي في العام ١٩٩١، الا ان قواتها كانت اقل بكثير من قوات الولايات المتحدة.

يتقبل معظم المواطنين البريطانيين تراجع بريطانيا كقوة عالمية. وحين سأل استفتاء «غالوب» البريطانيين ان كانوا يفضلون بريطانيا قوة عالمية قائدة أو دولة محايدة صغيرة مثل السويد أو سويسرا صادق ٥٣ بالمئة منهم على الدولة الصغيرة مقابل ٣٣ بالمئة ارادوا ان تستعيد بريطانيا دورها كقوة عظمى رئيسية^(١٦).

في حين لا تستخدم بريطانيا القوة الا نادراً، فان تعاملاتها الاقتصادية مستمرة. فالاقتصاد البريطاني يعتمد في نجاحه على التجارة مع الاقتصاد العالمي. ويجب على بريطانيا ان تصدر كي تعيش، لانها

تستورد الكثير من غذائها، والكثير من المواد الخام للصناعة. ركي تتمكن من دفع قيمة الواردات تصدر بريطانيا تشكيلة واسعة من البضائع المصنعة، علاوة على بعض الخدمات «غير المرئية» التي تنتجها المؤسسات المالية في مدينة لندن. وقد تقلبت قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار منذ العام ١٩٧٢ من ٢.٥ دولار إلى أقل من ١.٢٥ دولار للجنيه الواحد.

تأثيرات قوى السوق الدولي على البريطانيين كبيرة. وللمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، لجأت بريطانيا إلى قروض صندوق النقد الدولي في العام ١٩٦٧، ١٩٧٦. ولضمان قروض صندوق النقد الدولي اضطرت الحكومة إلى تبني اجراءات اقتصادية لا تحظى بشعبية، مثل ضغط الاستهلاك وزيادة البطالة؛ بهدف استباق صعوبات اخرى قد تظهر، مثل التضخم. وقد فسر جيمس كالاهان الذي كان وزيراً للمالية يوم ذهبت بريطانيا تتوسل الحصول على أول قرض من صندوق النقد الدولي، ورئيساً للوزراء في فترة الحصول على القرض الثاني. فسر الصعوبات التي واجهتها بريطانيا بقوله:

لا احد يدين لبريطانيا بمعيشته، واسمحو لي ان اقول لكم بمنتهى الصراحة انه رغم اجراءات الاشهر الاثني عشر الماضية فاننا لانكسب ما يغطي مستوى المعيشة الذي نتمتع به. ونحن نحافظ على هذا المستوى بالاقراض، ولا يمكن لهذا ان يستمر إلى ما لا نهاية^(١٧).

مع تراجع مركز بريطانيا العالمي ازداد توجه الحكومة نحو أوروبا. ففي عصر الطائرات النفاثة لم يعد القنال الانجليزي حاجزاً للسفر إلى القارة الأوروبية. والتلفزيون ينقل الاخبار، والرياضات والتسليات عبر الحدود الدولية. كما نمت الروابط الاقتصادية؛ فمؤسسات متعددة الجنسيات، مثل شركة فورد للسيارات ترتبط مصانعها من بريطانيا حتى اسبانيا، كما ترتبط مصانع فورد في مختلف الولايات الامريكية.

حين أسست المجموعة الأوروبية في العام ١٩٥٧، لم تنضم بريطانيا إليها، معتبرة ان مركزها اعلى من جيرانها القاريين الذين دمرتهم الحرب. وقد انضمت في العام ١٩٧٣ تحت قيادة إدوارد هيث؛ وادت الخلافات السياسية حول هذا الموضوع إلى انقسام الحزب. وفي العام ١٩٧٥ جرى استفتاء شعبي على العضوية فصوت ٦٧ بالمئة مقابل ٣٣ بالمئة لصالح البقاء في عضوية المجموعة الأوروبية. لكن الرأي العام والسياسيين بقوا منقسمين حول الدور الذي يمكن لبريطانيا ان تلعبه، أو يجب عليها ان تلعبه، في المجموعة الأوروبية. وادى خلاف بين اعضاء الوزارة حول ربط الجنيه الاسترليني مع العملات الأوروبية الاخرى إلى المساعدة في خروج مارغريت تاتشر من السلطة. وتم ربط الجنيه بالعملات الأوروبية.

اعترض الناقدون على سلطة المجموعة في وضع أنظمة للتجارة، والتوظيف والبضائع الاستهلاكية تكون ملزمة للمصانع البريطانية من دون موافقة البرلمان، ومنع البرلمان من سن قوانين لا تتفق مع

العضوية في المجموعة. وتذمر المعارضون من تكلفة العضوية في المجموعة، حيث تدفع بريطانيا كمساعدات للمزارعين غير الكفاء في القارة الأوروبية أكثر مما يتلقى مزارعوها في مقابله. وانتقاد آخر هو ان المصالح السياسية للمجموعة التي تمتد من البرتغال إلى اليونان، ومن هناك إلى ألمانيا والدنمارك، هي غير المصالح البريطانية.

عملت الأحداث على تغيير المغزى من المجموعة. فقد التزمت بسوق أوروبي موحد في العام ١٩٩٢، مع حرية الحركة للبضائع، والخدمات، والعمال. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول ما اذا كان من الواجب ان تصبح المجموعة سوقاً حرة مع حد أدنى من الانظمة الاقتصادية ام سوقاً اجتماعياً بانظمة تؤيدها نقابات العمال. ويمكن رؤية الخلافات بين اليمين واليسار في كافة انحاء بلدان المجموعة.

اذا ما عرّف الكيان السياسي بانه نظام تقسم فيه الحقوق والاعباء، فان المجموعة الأوروبية تبقى خارج حدود السياسة البريطانية. فمن جميع العائدات الضريبية التي تجمعها بريطانيا لا يخصص سوى ١ بالمئة لاغراض المجموعة. ومن الناحية العملية فان جميع القوانين السارية يسنها البرلمان، وليست توجيهات من المجموعة. وليس للمجموعة عملياً أي تأثير على العمليات اليومية للضمان الاجتماعي، والصحة، والسياسة التعليمية. ومع ان لسياسات المجموعة بعض الاثار الاقتصادية، فان الاقتصاد البريطاني حساس للقوى الخارجية من الولايات المتحدة، إلى الخليج العربي واليابان.

إن قيود التاريخ والمكان تحد من مدى قدرة الحكومة البريطانية عزل البلاد عن التيارات الاقتصادية الدولية. والخيار الفعال اليوم، ليس بين ان تصبح إنجلترا مكتظة بالسكان وغنية، أو صغيرة وغنية، بل هو بين ان تصبح بلداً كبيراً وغنياً أو بلداً مكتظاً بالسكان وفقيراً نسبياً. وال فشل في حل هذا الخيار بشكل مرضٍ يظهر ميل القادة الانجليز إلى الحكم الذي اطلقه الدبلوماسي الأمريكي دين اتشسون: «لقد فقدت بريطانيا امبرطورية، ولم تجد لها حتى الآن دوراً تقوم به»^(١٨).

تاج واحد وأهم كثيرة

التاج الانجليزي هو اقدم واشهر تاج في العالم، ومع ذلك ليس هناك من شيء اسمه الدولة الانجليزية. ففي القانون الدولي كما في لقب الملكة، الدولة هي «المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية». وجزيرة بريطانيا العظمى، الجزء الرئيسي للمملكة المتحدة، مقسمة إلى ثلاثة اجزاء: إنجلترا، واسكتلندا وويلز. وتشكل إنجلترا، التي تقل مساحتها عن مساحة الباما أو ويسكونس، ٥٥ بالمئة من المساحة البرية لبريطانيا العظمى. ويتكون الجزء الآخر من المملكة المتحدة وهو ايرلندا الشمالية من ستة اقاليم عدا أولستر الذي بقي تحت حكم التاج بدل الانضمام إلى جمهورية ايرلندا المستقلة التي تحكم من دبلن.

الجدول ٩-١					
الهوية الوطنية في المملكة المتحدة (نسبة مئوية)					
يعتبرون انفسهم: انجلترا اسكتلندا ويلز ايرلندا الشمالية					
بروتستانت كاثوليك					
١٥	٦٧	٢٢	٣٥	٣٨	بريطانيون
-	-	٨	٢	٥٧	انجليز
-	-	-	٥٢	٢	اسكتلنديون
-	-	٥٧	-	١	ويلزيون
٦	٢٠	-	-	-	اولستر
٦٩	٨	-	١	١	ايرلنديون
١٠	٥	٢	١٠	١	اخرين / لا يعرفون
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

Source: Richard Rose, *The Territorial Dimension in Government: Understanding the United Kingdom* (Chatham, N.J.: Chatham House, 1982), p. 14.

المملكة المتحدة بلد متعدد الجنسيات (١٩). والغالبية العظمى من الشعب الانجليزي يعتبرون انفسهم انجليز، وأهالي ويلز يعتبرون انفسهم ويلزيين. وأهالي اسكتلندا يعتبرون انفسهم اسكتلنديين. وفي ايرلندا الشمالية ليس هناك أي اتفاق على الهوية الوطنية؛ فالكاثوليك يعتبرون انفسهم ايرلنديين، والبروتستانت يعتبرون انفسهم بريطانيين أو من اولستر. وفيما عدا ايرلندا الشمالية فان هذه الهويات المميزة يمكن ان تتوافق في هوية بريطانية (انظر الجدول ٩-١).

كانت اسكتلندا ذات يوم مملكة مستقلة، ضمت إلى انجلترا في العام ١٦٠٣ كإرث عرضي للأسرة الحاكمة، وحُكمت تحت ظل برلمان مشترك منذ العام ١٧٠٧، واحتفظ الاسكتلنديون بمؤسسات قانونية، ودينية، وتعليمية منفصلة. وفي العام ١٨٨٥ عين وزير خاص للشؤون الاسكتلندية. وجمع المكتب الاسكتلندي بالتدريج المسؤوليات الادارية للصحة، والتعليم، والزراعة، والاسكان، والتطوير الاقتصادي. وبقيت سياساته منسجمة مع السياسات المطبقة في انجلترا، حيث ان رئيس المكتب الاسكتلندي هو وزير ملتزم بالقرارات الجماعية التي يتخذها مجلس الوزراء البريطاني، كما ان جميع القوانين التي تتأثر بها اسكتلندا تسن في مجلس النواب في لندن (٢٠).

أهم السمات المميزة لويلز هي لغتها، لكن نسبة المتكلمين بلغة ويلز من مجموع السكان قد تدنت من ٥٣ بالمئة في العام ١٨٩١ إلى ٢٠ بالمئة اليوم. وفي ويلز توجد تناقضات حادة بين الجنوب الصناعي المكتظ بالسكان والذي يتحدث الانجليزية، والشمال الغربي الريفي قليل السكان الذي يتحدث الويلزية. ومنذ ان دمجت ويلز مع انجلترا في القرن السادس عشر، وهي تُحكم دون أي تبديل بالقوانين الانجليزية ذاتها. وفي العام ١٩٦٤ اسس مكتب ويلزي منفصل له اهداف ادارية؛ عين رئيسه وزيراً في مجلس الوزراء. والقوانين التي يعمل مكتب ويلز بموجبها كانت في العادة من القوانين التي يصادق عليها البرلمان وتطبق على انجلترا وويلز دون تفريق (٢١).

اما ايرلندا الشمالية فهي اقل اجزاء المملكة المتحدة انجليزية. من الناحية الرسمية، ايرلندا الشمالية دولة علمانية، لكن في الواقع، فان الخلافات بين الكاثوليك والبروتستانت تسيطر على سياستها. والبروتستانت الذي يشكلون ثلثي عدد السكان يتمسكون بانهم بريطانيون، ويريدون ان يبقوا تحت ظل التاج. وحتى العام ١٩٧٢ مارست الاغلبية البروتستانتية سلطات محلية واسعة، بما في ذلك، سلطات الشرطة، ومجلس نواب للحكم المحلي في ستورمونت، احدى ضواحي بلفاست. ولا يؤيد الكثيرون من الكاثوليك نظام الحكم هذا، ويرغبون في الانعتاق من المملكة المتحدة والانضمام إلى جمهورية ايرلندا (٢٢).

ومنذ بداية تظاهرات الحقوق المدنية من قبل الكاثوليك في ايرلندا الشمالية في العام ١٩٦٨ والبلد في حالة اضطراب عظيم. فقد تحولت التظاهرات إلى عنف في الشوارع في آب (اغسطس) ١٩٦٩ ادت إلى تدخل الجيش البريطاني. وتم احياء الجيش الجمهوري الايرلندي المحظور في العام ١٩٧١، الذي بدأ

حملة عسكرية لفصل ايرلندا الشمالية عن المملكة المتحدة. وللرد على ذلك شكل البروتستانت، قوات غير شرعية، أيضاً. ومنذ آب (اغسطس) ١٩٦٩ قتل اكثر من ٢٨٠٠ شخص في حوادث العنف السياسي. وهو ما يعادل - بالنسبة لعدد السكان - مقتل ١٠٠,٠٠٠ بريطاني أو ٤٥٠,٠٠٠ امريكي.

ولقد كانت السياسة البريطانية في ايرلندا الشمالية عشوائية وفاشلة. ففي العام ١٩٧١ ساعد الجيش البريطاني على اعتقال المئات من الكاثوليك بدون محاكمة في محاولة فاشلة لكسر شوكة الجيش الجمهوري الايرلندي. وفي العام ١٩٧٢ ألغت الحكومة البريطانية برلمان «ستورمونت»، وسلمت الحكم إلى مسؤول ايرلندي شمالي يخضع لادارة مجلس الوزراء البريطاني. وفي العام ١٩٧٤ اوجدت الحكومة منصب المدير التنفيذي لايرلندا الشمالية، الذي لم يعمر طويلاً، مقسمة السلطة بين احدى فئات البروتستانت الوحدويين، والكاثوليك الديموقراطيين الاشتراكيين، وحزب العمال. وانهار هذا المنصب امام اضراب عام نظمه العمال البروتستانت. ومنذ ذلك الحين ومكتب ايرلندا الشمالية يدير شؤون اولستر باجراءات توصف بانها **الحكم المباشر المؤقت**.

في العام ١٩٨٥، وقّعت الحكومة البريطانية اتفاقاً مع الحكومة الايرلندية لتكوين لجنة مشتركة لمناقشة الترتيبات لادارة ايرلندا الشمالية. واعتبر البروتستانت هذا الاتفاق انتهاكاً للسيادة البريطانية. ورفضوا الاعتراف بحق البرلمان البريطاني السماح لجمهورية ايرلندا التدخل في شؤونهم - خاصة وان حكومة الجمهورية تهدف إلى جعل ايرلندا الشمالية جزءاً من جمهورية ايرلندا الموسعة.

طيلة عقود عدة كانت الخلافات بين القوميات داخل المملكة المتحدة تقتصر على اختلاف مستويات الدعم لحزب المحافظين أو حزب العمال. وفي السبعينات فقد النظام الحزبي استقراره مؤقتاً بسبب تحدي الاحزاب القومية. وقد كان التحدي ناجحاً في ايرلندا الشمالية حيث توقف حزبا المحافظين والعمال عن التنافس على المقاعد. في اسكتلندا جاء الحزب الوطني الاسكتلندي ثانياً في انتخابات تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٤ وحصل على ٣٠ بالمئة من اصوات الاسكتلنديين. وفي ويلز يحصل حزب «بليد سيمرو»/Plaid Cymru عادة وهو حزب قومي، على اقل من عُشر اصوات ويلز. واهم السمات المميزة للسياسة في ويلز هو التأييد الكبير وغير المتجانس لحزب العمال.

رداً على ظهور الاصوات القومية في اسكتلندا وويلز، تعهدت الحكومة بنقل مسؤوليات حكومية محدودة إلى الجمعيات المنتخبة من الشعب في اسكتلندا وويلز. وفي العام ١٩٧٨ اقر البرلمان مرسوم نقل هذه المسؤوليات. ثم طرح هذا الاجراء للاستفتاء العام في اسكتلندا وويلز في العام ١٩٧٩. وقد رفض الناخبون الويلزيون عملية نقل الصلاحيات إلى جمعية ويلزية حيث صوت ٨٠ بالمئة من الناخبين ضدها.

في اسكتلندا، وافق الاسكتلنديون بأغلبية ضئيلة على عملية نقل الصلاحيات؛ ٥١,٦ بالمئة صوتوا بنعم، و ٤٨,٤ بالمئة قالوا لا. لكن البرلمان يشترط انه اذا وافق اقل من ٤٠ بالمئة من الاشخاص الذين

يحق لهم التصويت على نقل السلطات، فإن على البرلمان ان يعيد النظر في الموضوع. وكانت نسبة الناخبين الذي وافقوا على النقل ممن يحق لهم الانتخاب من الاسكتلنديين ٣٢.٨ بالمئة. فقرر مجلس العموم بان هذا العدد غير كافٍ لتبرير اقامة هيئة تشريعية اسكتلندية منفصلة. وصوت على عدم تنفيذ عملية النقل.

منذ استفتاء نقل الصلاحيات في العام ١٩٧٩، اظهرت ثلاثة انتخابات عامة شاعراً مؤيدة للمملكة المتحدة في اسكتلندا وويلز. وفي العام ١٩٨٧ تراجع نسبة الاصوات المؤيدة للحزب الوطني الاسكتلندي إلى ١٤ بالمئة، ولم يفز الا بثلاثة مقاعد في البرلمان. وتراجعت الاصوات المؤيدة للوطنيين الويلزيين إلى ٧,٣ بالمئة، وفازوا بثلاثة مقاعد في البرلمان، لكن تراجع الاصوات المؤيدة للمحافظين إلى ٢٤ بالمئة كان يعني ان الاغلبية العظمى من الناخبين الاسكتلنديين تؤيد احزاباً توافق على نقل السلطات إلى برلمان شبه فدرالي في ادنبرة.

المملكة المتحدة عبارة عن اتحاد، أي نظام سياسي لديه مصدر واحد للسلطات: هو البرلمان. وهي بالتالي تختلف عن النظام الفدرالي، الذي تُقسم فيه السلطات. ومؤسسات الحكم في المملكة المتحدة ليست متماثلة. فثمة ترتيبات خاصة للحكومة في اسكتلندا وويلز، وترتيبات اكثر بكثير في ايرلندا الشمالية. ومع ذلك، فمن السهل المبالغة في مدى هذه الاختلافات. فحصول حزب قومي على ١٥ بالمئة من الاصوات يعني ان ٨٥ بالمئة من الناخبين قد صوتوا لاحزاب تفضل المملكة المتحدة. والاختلافات الاجتماعية محدودة أيضاً. فالتقسيمات داخل كل أمة - الطبقات في انجلترا، واسكتلندا، وويلز، والدين في ايرلندا الشمالية - هي أهم بكثير من الاختلافات بين الأمم^(٢٣).

السياسة في انجلترا هي موضوع هذا الفصل، لان انجلترا تسيطر على المملكة المتحدة. ويشكل سكانها خمسة اسداس مجموع السكان، ويقسم السدس الباقي ثلاثة أمم غير متجاورة. ولا يمكن لاية حكومة في المملكة المتحدة ان تتفاوضي عما هو مركزي لانجلترا، وعلى السياسيين الذين يريدون التقدم في الحكومة البريطانية ان يقبلوا شرعة المجتمع الانجليزي.

هل انجلترا متعددة الاجناس ؟

استقبلت انجلترا عبر القرون اعداداً قليلة لا تذكر من المهاجرين من بلاد اخرى، خاصة أوروبا. فمملكة بريطانيا الحالية تنحدر من عائلة ملكية المانية، جاءت من هانوفر في العام ١٧١٤ لتولي عرش انجلترا خلفاً لعائلة ستيوارت الاسكتلندية. وكان اسم العائلة المالكة هو «ساكس - كوبيرغ - غوثا»، حتى انطلاق المشاعر المعادية لالمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وقد غير الملك جورج الخامس اسم العائلة إلى وندسور بمرسوم ملكي في العام ١٩١٧.

في اواخر الخمسينات بدأ المهاجرون بالتوافد على انجلترا من الهند، وباكستان. وجزر الهند

الغربية، واجزاء اخرى من الكومونولث الجديد. وكان الدافع لمعظم المهاجرين هو العمل، وقدرت الاحصاءات الرسمية عدد سكان المملكة المتحدة من غير البيض في العام ١٩٥١ بحوالي ٧٤ الف نسمة، ارتفعوا اليوم إلى حوالي ٢,٥ مليون نسمة. اقل قليلاً من ٥ بالمئة من مجموع السكان. وهذا يشمل الاشخاص الذين ولدوا في بريطانيا من ابوين مهاجرين، علاوة على الذين ولدوا في اسيا أو جزر الهند الغربية.

ليس لدى المهاجرون الجدد عند وصولهم من الاشياء المشتركة مع البريطانيين الا القليل: الانجليزية كلغة اصلية. ولا يتكلم الهنود والباكستانيون الانجليزية بطلاقة، كما ان المسلمين والسيخ يتبعون شعائر مختلفة. والاعداد القليلة من المهاجرين الافارقة مقسمون حسب جنسياتهم. وبعض المهاجرين من افريقيا اسويون تركوا أعمالهم هناك تحت ضغط السياسيين القوميين السود. وضمن كل مجموعة قومية، يوجد بعض المهاجرين المتعلمين التواقين لتحسين دخلهم، في حين ان لدى الاخرين تعليماً اقل وتطلعات ادنى (٢٤).

عارض الزأي العام هجرة غير البيض. ومرر المحافظون والعمال قوانين في الاعوام ١٩٦٢ و١٩٦٨ و١٩٧١ تحدد اعداد المهاجرين من غير البيض. كما سنت قوانين لتشجيع علاقات افضل بين الاجناس، وكاجراء ضد التمييز العنصري. وغالباً ما تصاغ السياسات حسب التشريع الامريكي، فيما عدا ان الالتزام القضائي اضعف بكثير. وسبب ذلك عدم وجود ميثاق حقوق / Bill of Rights بريطاني ومحاكم لها صلاحيات المحاكم الامريكية. وفي محاربتها للتمييز العنصري تدعم الحكومة «لجنة المساواة العنصرية» التي تعتمد بشكل اساسي على التحقيقات والتوفيق بين الاطراف، بدلا من المقاضاة.

اليوم، تتركز المواضيع المهمة للعلاقات بين الاجناس على معاملة ابناء المهاجرين من غير البيض المولودين في بريطانيا. وتفترض نظرية وعاء الصهر بان ابناء المهاجرين المولودين في بريطانيا سوف يذوبون في المجتمع المضيف. وتتنبأ نظرية اخرى بان الشبان غير البيض سيكون لديهم اشياء مشتركة، طالما انهم يتقاسمون التمييز العنصري بسبب لونهم.

ويندمج المهاجرون وذرياتهم بشكل تدريجي في الانتخابات السياسية. لان الناخبين غير البيض يتجمعون في حوالي ستين دائرة انتخابية. ويمكن لمجموعات الضغط من المهاجرين ان تنظم نفسها بحيث تشعر الاحزاب المحلية بضغوطها. ويوجد الان مئات من اعضاء المجالس المنتخبين في الحكومة المحلية. وفي انتخابات العام ١٩٨٧ العامة سمي ثمانية وعشرون مرشحاً، انتخب منهم اربعة، جميعهم من حزب العمال. وتعكس اصول هؤلاء النواب مدى تنوع المهاجرين إلى بريطانيا؛ فاحدهم ولد في المستعمرة السابقة غويانا الامريكية الجنوبية، والاخر في عدن، والثالث في غانا، والرابع في لندن.

دستور التاج

قبل ان نبحث ما تفعله الحكومة، علينا ان نفهم ما هي الحكومة. والمنهج المعتاد في وصف الحكومة هو بالرجوع إلى دستورها. الا أنه، ليس لبريطانيا دستور مكتوب. ولم يحدث قط في الماضي ان حدث انسلاخ عن التقاليد يجبر السياسيين على التفكير باسس السلطة، وان يسجلوا كيف يجب ان يتم حكم البلد.

الدستور الانجليزي غير المكتوب هو خليط من التشريعات البرلمانية، والأراء القضائية، والعادات، والاتفاقات حول قواعد اللعبة السياسية. وغموض الدستور يجعله مرناً، لكنه لا يعطي الا القليل من الضمانات الاكيدة للمواطنين، كما هي الحال بالنسبة لميثاق الحقوق الامريكي. وكما قال المحامي الدستوري جيه. إيه. جي. جريفث، «الدستور هو ما يحدث». والاشخاص الذين لا يعجبهم ما يحدث حين تستخدم الحكومة البريطانية سلطتها يدعون إلى وضع دستور مكتوب وميثاق حقوق فعال للأفراد^(٢٤).

مقارنة الدستور الامريكي المكتوب بالدستور الانجليزي غير المكتوب تؤكد مدى قلة القيود المفروضة على الحكومة في الدستور غير المكتوب (الجدول ٩-٢). فالدستور الامريكي يعطي المحكمة العليا السلطة النهائية في تقرير ما يمكن للحكومة ان تفعله أو لا تفعله. وبخلاف ذلك، فان البرلمان، حيث تسيطر الحكومة التي في السلطة على اغلبية الاصوات، هي الحكم الاخير للسلطة في انجلترا. ويسمح ميثاق الحقوق في الدستور الامريكي لأي شخص بان يسعى من خلال المحاكم لاصلاح أي انتهاك لحقوقه الشخصية. وفي حين يتطلب تعديل الدستور الامريكي موافقة عدد يزيد عن نصف عدد الولايات واكثر من نصف اعضاء الكونغرس، فان دستور انجلترا غير المكتوب يمكن تغييره بمرسوم من البرلمان، أو ببساطة عن طريق الحكومة التي تتولى السلطة، بعمل ليس له اسبقية.

في الاحاديث السياسية اليومية، لا يتحدث الشعب الانجليزي عن الدستور بل عن الحكومة. ويستخدمون كلمة «حكومة» بمعاني مختلفة. فقد يتحدثون عن حكومة الملكة لتأكيد الديمومة وصفة عدم الانحياز لأي حزب. ويستخدمون اسم رئيس الوزراء الذي في السلطة للتأكيد على الصفة الانتقالية والشخصية للوزارة، أو الاشارة إلى حكومة العمال أو المحافظين للتأكيد على مناصرة هذا الحزب أو ذاك. ويستخدم تعبير **المسؤولين الحكوميين/government officials** للاشارة إلى الموظفين المدنيين.

وغالباً ما يشار إلى وكالات الحكومة التنفيذية محتمة باسم «وايتهول»، الشارع اللندني الذي توجد فيه معظم مكاتب الحكومة الرئيسية. اما داوننج ستريت، وهو المنزل الذي يقيم فيه رئيس الوزراء فيقع على شارع صغير متفرع عن وايتهول، ويقع البرلمان - الذي يضم مجلسي العموم واللوردات - في النهاية السفلى لشارع وايتهول.

التاج هو شعار سلطة الحكومة. على أية حال، لا تحدد الملكة شخصياً النشاطات الاساسية لحكومة جلالة الملكة. فالملكة اليزابيث الثانية مهتمة بالنواحي التشريعية للحكم. وتعطي الملكة موافقتها

الجدول ٩-٢

مقارنة دستور غير مكتوب بدستور مكتوب

الولايات المتحدة (مكتوب)	الانجليزي (غير مكتوب)	
المؤتمر الدستوري ١٧٨٧	تقاليد القرون الوسطى	الاصول
مكتوب، ودقيق	غير مكتوب وغير محدد	الشكل
المحكمة العليا	الاجلبيية في البرلمان	السلطة العليا لتفسيره
نعم	لا	ميثاق حقوق الافراد
اكثر من اجلبيية الاصوات في الكونغرس؛ مع الولايات	تصويت عادي في البرلمان؛ عمل لم يسبق للحكومة ان قامت به	التعديلات
عالية	منخفضة	مركزيته في المناقشات السياسية

الشكلية على القوانين التي يمررها البرلمان. ولا تبدي رأياً علنياً فيما يخص التشريعات. والملكة مسؤولة أيضاً عن دعوة زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم ليصبح رئيساً للوزراء، ولحل البرلمان قبل الانتخابات العامة. ويُنتظر ان تحترم الملكة رغبة البرلمان التي يحملها اليها زعيم حزب الاغلبية (٢٦).

السؤال الذي يثار هنا: ما الذي يشكله التاج؟ لا يمكن اعطاء جواب سهل على هذا السؤال. فالتاج شعار يطلب من الناس تقديم فروض الولاء له. وهو مفهوم بلا حدود؛ ولا يشير إلى جماعة اصلية بعينها من الناس. وفكرة التاج تخلط الاجزاء المبجلة من الدستور، التي تقدر السلطة حسب التقاليد والاسطورة، بالاجزاء الكفوءة التي تنهض باعباء العمل.

ما الذي يقوله رئيس الوزراء ويفعله

يشغل رئيس الوزراء في المجلس مركزاً فريداً، ويشار اليه في بعض الاحيان بانه «الأول بين متساوين» / (first among equals (primus inter pares) لكن كما كتب ونستون تشرشل ذات يوم، «ليس هناك من مقارنة بين المركز الأول، والمركز الثاني، أو الثالث، أو الرابع» (٢٧). فسمو رئيس الوزراء وارتفاعه فيه نوع من الالتباس. فسياسي يقبع على قمة الحكم يكون بعيداً عما يحدث على الأرض. كلما اسندت إلى رئيس الوزراء مسؤوليات اكثر، كلما كان الوقت المكرس لأي منها اقل. ورئيس الوزراء، مثله مثل الرئيس، اسير القانون السياسي القائل «الاشياء الأهم أولاً»، وواجبات رئيس الوزراء هي التالية:

١- إدارة الحزب. قد يكون رئيس الوزراء مهتماً بمصلحته الشخصية لكنه، سواء كان رجلاً ام امرأة، لا يوظف نفسه. وقبل ان يصبح رئيساً للوزراء فان عليه كسياسي ان يقضي ربع قرن في نشاطات حزبية خارج وداخل البرلمان. وكي يبقى رئيساً للوزراء، فان عليه الاحتفاظ بثقة الاحزاب البرلمانية علاوة على ثقة الناخبين. فال فشل في الحفاظ على ثقة النواب المحافظين قاد مارغريت تاتشر إلى الاستقالة من منصبها كرئيسة للوزراء، وزعيمة للحزب.

ولادارة الحزب داخل البرلمان، يمكن لرئيس الوزراء ان يستخدم حق التعيين / Patronage. فرئيس الوزراء هو من يقرر من سيعين من مئات النواب في واحد من حوالي عشرين منصباً وزارياً في مجلس الوزراء. اصف إلى ذلك، هناك ما يقارب مئة منصب تابع بمسميات مختلفة ضمن الوزارات مثل وكلاء الوزارات، أو نواب الوزراء، أو الامناء العاميين البرلمانيين. وهكذا يتولى ثلث اعضاء مجلس العموم من الحزب الحاكم الوظائف التي يحق لرئيس الوزراء ان يعين فيها. ويشغل الوزراء المعينون بشكل جماعي المقاعد الامامية من الاماكن المخصصة لحزب الحكومة في مجلس العموم. اما الذين من دون أي عمل في الحكومة فيشغلون المقاعد الخلفية.

ويمكن لرئيس الوزراء عند اتخاذ قرار التعيينات الحكومية ان يعتمد على اربعة معايير مختلفة: الولاء الشخصي (مكافأة الاصدقاء)؛ والاشترك في الاختيار (رشوة الناقدین باعطائهم منصباً) يدفعهم إلى تأييد الحكومة، وتوسيع التمثيل (تعيين اسكتلندي أو امرأة)؛ والكفاءة لتوجيه احدى الدوائر الحكومية.

٢- الأداء البرلماني. يتحدث رئيس الوزراء في المناقشات البرلمانية عن القضايا الاقتصادية والخارجية الرئيسية. إضافة إلى ذلك، يحضر رئيس الوزراء مرتين في الاسبوع إلى مجلس العموم في وقت الاستجواب ليشارك في ردود فورية سريعة بوجود مستمعين من المؤيدين بشدة له، دون ان يحميه نص من كاتب خطب أو اخراج تلفزيوني، وعلى رئيس الوزراء، سواء كان رجلاً أم امرأة، ان يظهر انه مدافع جيد عن سياسات الحكومة أو يتعرض لخسارة التأييد له (٢٨).

٣- الاداء الاعلامي. الدعاية مفروضه فرضاً على من يشغل داوننغ ستريت، والحال كذلك بالنسبة للتملق أو الانتقاد غير المبني على اساس. وخلافاً للملكة، فان رئيس الوزراء هو هدف خلافات المناصرين، فالصحفيون يميلون إلى عكس وجهات نظر النواب، لذلك، فان رئيس الوزراء الذي هو عضو فاعل في مجلس العموم يعرض بشكل ايجابي في وسائل الاعلام.

ويمكن التلفزيون السياسي من التحدث مباشرة إلى الناخبين والنجاح التلفزيوني يتأثر بالموصفات الشخصية، ويجد المستشارون الاعلاميون صعوبة في تحقيق تغييرات ذات قيمة في شخصية سياسي في الخمسين من عمره.

٤- كسب الانتخابات. الانتخابات الوحيدة التي يجب على رئيس الوزراء الفوز بها هي الانتخابات على زعامة الحزب. فسته من الاشخاص العشرة الذين تولوا رئاسة الوزارة منذ العام ١٩٤٥- ونستون تشرشل، وانتوني ايدن، وهارولد ماكميلان، والسير اليك دوغلاس- هوم، وجيمس كالاهاان، وجون ميجر- دخلوا داوننغ ستريت لأول مرة في منتصف فترة البرلمان.

وما ان يتولى رئيس الوزراء منصبه، فان عليه ان يهتم اسبوعياً باستطلاع الرأي العام. ففي الانظمة البرلمانية يكون الحزب أهم من الجاذبية الشخصية في تقرير طريقة تصويت الناخبين. وفي حين ان شخصية رئيس الوزراء، سواء كان رجلاً أم امرأة، تبقى ثابتة نسبياً، فان شعبيته تتقلب بدرجات عظيمة تبعاً لمدى نجاح سياسات الحكومة. فرغم ان مارغريت تاتشر قادت حزبها في ثلاثة انتخابات ناجحة، صوت النواب المحافظون لصالح تغييرها حين بين استفتاء للرأي والنتائج الفرعية للانتخابات انها ستقود حزبها إلى الهزيمة في الانتخابات القادمة. وخلال ثلاثة عشر انتخابات نيابية، منذ العام ١٩٤٥، قاد رؤساء الوزارة الذين كانوا في المنصب خلال الانتخابات حزبهم سبع مرات إلى الفوز وست مرات إلى الهزيمة.

٥- القيادة السياسية. قيادة الحكومة عمل سياسي اكثر مما هو مهمة ادارية. ورئيس الوزراء مسؤول عن الحفاظ على الاحساس بالاتجاه العام في الأعمال التي يقوم بها مجلس الوزراء، والعمل بتعاون وثيق مع عدد قليل من الوزراء في السياسات ذات الاهمية المركزية. وكانت مارغريت تاتشر غير عادية في تجاوز هذا الدور؛ فغالباً ما كانت تصدر الاوامر إلى اعضاء مجلس الوزراء أو تصوت على مقترحاتهم كما لو كانت رئيساً انتخب مباشرة من الشعب وليست رئيساً لفريق من الوزراء لديها مسؤوليات تجاه زملائها. وفي النهاية، ادى عدم استعدادها لمشاركة زملائها في مجلس الوزراء المسؤولية إلى استقالات ساعدت في سقوطها.

ورئيس الوزراء منغمس بالقضايا الدولية بحكم منصبه، فيتعامل مع رؤساء الحكومات في مختلف دول العالم. وبعمله هذا، يجب عليه ان يوازن بين المطالب المتنافسة للحكومات الاجنبية مع السياسات المحلية. وغالباً ما يكون ثمة خلافات في الرأي داخل الحكومة بين وزارتي المالية والخارجية. ولرئيس الوزراء موضع فريد يتيح له ان يرى العلاقات المترابطة بين المواضيع الاقتصادية والاهداف السياسية الاخرى، وان يسأل ويعطي نصائح لا يستطيع وزير المالية ان يتجاهلها. ومشاركة رئيس الوزراء ليست دليلاً على القوة، لان تأثير الحكومة البريطانية على محصلات الشؤون الدولية والسياسات الاقتصادية هي في الغالب محدودة.

في وايت هول، يستمد رئيس الوزراء سلطته من ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء، وفي كونه المفوض بالتحدث عن المجلس في مجلس العموم، وفي التلفزيون، وإلى الحكومات الاجنبية. ونادراً ما يستخدم التصويت داخل مجلس الوزراء. وبصفته رئيساً للمجلس، فان رئيس الوزراء يعطي نتيجة المناقشات. وكما قال كليمنت اتلي:

مهمة رئيس الوزراء هي تحسس المشاعر العامة- وجمع الاصوات. وبعد ذلك، بعد ان يقال كل ما هو معقول، عليه ان يبدأ العمل ويقول: «حسناً، اعتقدان قرار المجلس هو هذا، أو ذاك، أو الآخر. هل من اعتراضات؟» وفي العادة لا يكون هناك أي اعتراض (٢٩).

في حين ان السلطات الرسمية تبقى ثابتة، فان نفوذ رئيس الوزراء الفردي يتغير بتغير الظروف السياسية، وبالطريقة التي يحدد بها الرئيس دوره. فكل رئيس وزراء يكون عن نفسه رأياً مختلفاً جداً (انظر الشكل ٩-٢) فرئيس الوزراء العمالي كليمنت اتلي، من العام ١٩٤٥-١٩٥١، كان ناطقاً غير حازم في طرح الحد الأدنى في وجهات النظر المشتركة التي يتفق عليها داخل مجلس الوزراء مبقياً نفسه فوق مسترى الصدامات بين الشخصيات الوزارية. وحين خلفه ونستون تشرشل في العام ١٩٥١ ركز على الشؤون الخارجية، ومارس نفوذاً ضئيلاً في السياسة الداخلية. وفشل انتوني ايدن في تحديد دور له في السياسات الداخلية، اما في السياسة الخارجية فقد بادر إلى توجيه الحملة البريطانية الفاشلة في حرب السويس في العام ١٩٥٦. ونتيجة لذلك تدهورت صحته، وتبع ذلك استقالته.

كان هارولد ماكميلان مستعداً للتدخل في السياسة، لكن توجيهاته لم تكن كثيرة لدرجة ان تسبب انشقاقاً في وزارته. وكان ماكميلان متميزاً في انه تولى مناصب كبرى لها علاقة بالاقتصاد والشؤون الخارجية. الا أنه، بعد سبع سنوات من توليه منصبه ادت الانتكاسات السياسية وسوء صحته إلى ترحيب الحزب باستقالته لاسباب صحية في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٣. وكانت صحة السير اليك دوغلاس - هوم جيدة، لكن كانت تنقصه أية معرفة بالشؤون الاقتصادية، وهي المشكلة الرئيسية خلال فترة توليه منصبه. اضيف إلى ذلك ان الكثيرين من الوزراء في المجلس عارضوا السير اليك بسبب الطريقة التي أمن بها مؤتمر حزبي المنصب له. وبقي في منصبه كرئيس للوزراء لمدة عام واحد، وعامين كزعيم للحزب.

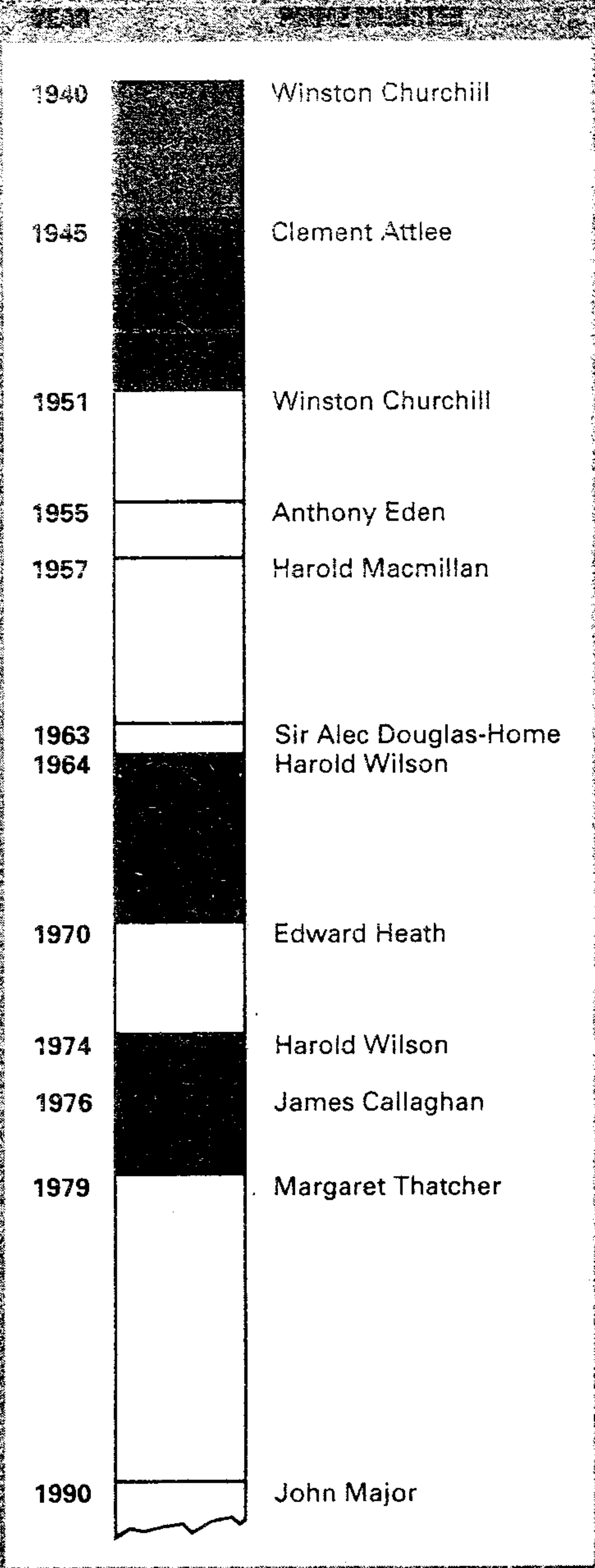
وتولى كل من هارولد ويلسون وادوارد هيث منصبيهما ملتزمين بتعريف نشط لدور رئيس الوزراء. لكن ولع ويلسون بالدعاية قاد النقاد إلى وصفه بأنه مهتم بالعلاقات العامة اكثر من اهتمامه بالسياسة. وكرد فعل، تولى ادوارد هيث المنصب في العام ١٩٧٠ معلناً عن نيته في ان يعمل لا ان يتكلم. تابع هيث القضايا المحلية الرئيسية واهداف السياسة الخارجية. عى ايه حال، في العام ١٩٧٤ رفض الناخبون التوجه الاقتصادي المندفع لهيث، وبدا هارولد ويلسون مرة اخرى وكأنه موفق سياسي يشجع الوفاق بدلاً من المواجهة وتجنب جيمس كالاهاان الذي خلف ويلسون في العام ١٩٧٦ القيادة المندفعة وحلت الكلمات الهادئة محل وعود العمل التي تسيطر عادة على صورة رئيس الوزراء.




جلب انتخاب مارغريت تاتشر إلى ١٠ داوونغ ستريت سياسية لها صفات مميزة. أولاً، كان لديها تصور واضح للعديد من السياسات الرئيسية وكانت مستعدة لفرضها، حتى وان كانت تتعارض مع وجهات نظر زملائها في مجلس الوزراء. ثانياً، لم تكن تحترم البروتوكول كونها مستعدة لدفع وجهات نظرها حتى وان كانت ضد رغبات زملائها في مجلس الوزراء أو مستشاريها من موظفي الدولة. وبفوز السيدة تاتشر في ثلاثة انتخابات متتالية، فقد بقيت في منصبها مدة احد عشر عاماً تروج فيها آراءها عن تكوين ونمط الحكومة.

في العام ١٩٩٠ اصبح جون ميجر رئيساً للوزراء في ظروف صعبة. وكان يتوقع منه ان يقلب حظ حزبه الذي تخلف كثيراً عن حزب العمال في استطلاعات الرأي. وفي الوقت نفسه، كان ينتظر منه ان يواصل سياسة ادارة تاتشر التي عمل فيها. وكان وجود المرشحين الذين هزمهم في السباق على زعامة الحزب داخل البرلمان، قد جعل من الصعب عليه فرض وجهات نظره الخاصة. كما لم يرد زملاؤه منه ان يفعل ذلك بعد احد عشر عاماً من القيادة المندفعة بشكل غير عادي مارستها مارغريت تاتشر.

تظهر ادارة تاتشر قوة ومحدودية رئيس وزراء يسعى للتصرف وكأنه رئيس. فقد نجحت في فرض سياسات اقتصادية لم تعجب العديدين من زملائها. وكان استعدادها لاعطاء الاوامر بدل التشاور يعني

**FIGURE 22
BRITISH PRIME MINISTERS AND
GOVERNMENTS SINCE 1940**



Coalition: Conservative, Labour, and Liberal:  Labour:  Conservative: 

بان الكثيرين من زملائها كانوا مستعدين لتسريب قصص غير مناسبة عنها للصحافة. وكانت النتيجة مجلس وزراء يتفجر بين الفينة والاخرى بالامتعاض وتدني المعنويات امام الناس، وقد ساهم هذا فيما بعد في سقوطها من دون اجراء انتخابات عامة.

كسياسي فرد، يتمتع رئيس الوزراء البريطاني بسلطة رسمية اقل من الرئيس الامريكي. فالرئيس الامريكي ينتخب لفترة محددة مدتها اربع سنوات بانتخابات شعبية مباشرة. اما رئيس الوزراء فينتخبه زملاء لفترة غير محددة. لهذا فان الرئيس آمن في منصبه اكثر من رئيس الوزراء. والرئيس هو القائد التنفيذي الفدرالي دون منازع، ويمكنه اعفاء الوزراء المعينين من مناصبهم دون ان يخشى عاقبة ذلك؛ وعلى العكس من ذلك، فان كبار زملاء رئيس الوزراء في الوزارة هم منافسون محتملون على الزعامة.

اما جماعياً، الحكومة البريطانية اقوى من ادارة الرئيس الامريكي. فنظراً لتسلحه بسلطة مجلس الوزراء، ودعم اغلبية الحزب في مجلس العموم، فان رئيس الوزراء يكون على ثقة بان جميع التشريعات التي يقدمها مجلس الوزراء سيتم اقرارها كقوانين. وعكس ذلك، فقد هزمت معارضة الكونغرس العديد من المقترحات التشريعية التي قدمها الرئيس. يتربع رئيس الوزراء على قمة حكومة موحدة تضم الحكومة المحلية، علاوة على الحكومة المركزية، وله سلطات لاتحدها المحاكم أو الدساتير المكتوبة. ومع ان الرئيس هو قائد الفرع التنفيذي للحكومة الفدرالية، فلاسلطة له على الكونغرس، أو حكومات الولايات أو الحكم المحلي، أو القضاء.

مجلس الوزراء والوزراء

يحشد مجلس الوزراء سلطات الحكومة كلها لان اعضاءه هم رؤساء دوائر وايتهول، علاوة على كونهم يمثلون الاغلبية في البرلمان. ويصف والتر باغوت المجلس بانه يؤمن «الاتحاد الوثيق، والتلاحم شبه الكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية»^(٣٠).

كل وزير في مجلس الوزراء مسؤول عن دائرة معينة. وتعتمد سمعته السياسية، سواء كان رجلاً ام امرأة، على المهارة التي يدفع بها قضيته في وايتهول، والبرلمان، ومع مجموعات الضغط والصحافة. ويميل كل وزير إلى رؤية القضايا من منظور دائرته وليس من منظور الحكومة ككل. ويتنافس الوزراء مع بعضهم البعض على المصادر الشحيحة المتاحة، ويواجهون بعضهم حين تظهر قضايا تحمل في ثناياها صراعاً في المصالح بين الدوائر. ولدفع قضية ما قد يلجأ الوزير إلى «الكولسة» في مجلس الوزراء، وداخل الحزب الحاكم، وفي بعض الاحيان يسرب معلومات إلى الصحافة. وقد يكون ولاء وزير لاحدى القضايا بمثابة عدم ولاء لزملائه.

وتتطلب مسؤولية انعقاد مجلس الوزراء جلوس جميع الوزراء بما في ذلك العشرات ممن هم اصغر من ان يجلسوا في المجلس، كي يدعموا قرارات المجلس، أو على الاقل ان يمتنعوا عن انتقاده علناً. ويوافق الوزراء عادة بصمت على مقترحات زملائهم لضمان ان يؤيد الزملاء اجراءاتهم الخاصة. وإذا لم يرغب احد الوزراء في الموافقة، فالتقليد المتبع هو ان يستقيل. وهذا هو الوجود السياسي في التخلي عن المنصب، في ان عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين استقالوا لاسباب سياسية منذ العام ١٩٤٥ لا يزيد عن دزينة من الاعضاء.

رغم أهمية مجلس الوزراء الرسمية، فانه عادة يصادق على القرارات اكثر مما يصنعها. وأحد اسباب ذلك هو ضغط الوقت. والسبب الثاني ان اغلبية المسائل التي ترفع إلى المجلس قد نوقشت بتفصيل شديد سلفاً. حيث ان الوزراء يلتقون في اللجان الوزارية لمراجعة التقارير الاولية لموظفي الحكومة. ويعمد وزراء المجلس إلى حل خلافاتهم في لجان خاصة أو عن طريق مفاوضات غير رسمية، طالما كان ذلك ممكناً. وبفعلهم هذا يكون في وسعهم دخول اجتماعات المجلس بكامل هيئته ومعهم تزكية يصعب تحديدها (٣١).

ما تستطيع الحكومة ككل فعله تقرره الدوائر التي يرأسها وزراء أفراد في مجلس الوزراء، وإذا كان مجلس الوزراء هو حجر العقد/Keystone في قوس الحكومة المركزية، فان الوزارات هي طوب البناء. فكل قرار في المجلس لا بد ان يدار من قبل احدى الوزارات أو بتعاون ما بين الوزارات. والجزء الاعظم من القرارات يتخذ ضمن الوزارات.

خلافًا لمجلس الوزراء الأمريكي، فان حجم مجلس الوزراء البريطاني غير محدد. ويقرر رئيس الوزراء أي الوزارات يمكن ضمها إلى مجلس الوزراء، وهذا الرقم يتفاوت من مجلس لآخر. وفي كل مجلس وزراء تنظم الوزارات بشكل اساسي حسب التابعين/ Clients أو حسب الخدمات. ضمت الحكومة التي شكلها جون ميجر حين اصبحت رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٠ الوزارات التالية:

- ١- الشؤون الاقتصادية - المالية؛ والتجارة والصناعة؛ والتوظيف؛ والطاقة؛ والمواصلات؛ والزراعة.
- ٢- الشؤون الخارجية - الخارجية ومكتب الكومونولث؛ والدفاع.
- ٣- الخدمات الاجتماعية - الصحة؛ والضمان الاجتماعي؛ والتعليم والعلوم.
- ٤- الشؤون البيئية والاقليمية - البيئة (بما في ذلك الحكم المحلي في انجلترا والاسكان)؛ ومكتب اسكتلندا؛ ومكتب ويلز؛ ومكتب ايرلندا الشمالية.
- ٥- الشؤون القانونية - مكتب الرئيس الاعلى للقضاء؛ ومكتب الداخلية؛ المدعي العام ومساعد المدعي العام لانجلترا وويلز؛ كبير المحامين ومساعد المدعي العام لاسكتلندا.

وتتطلب مسؤولية انعقاد مجلس الوزراء جلوس جميع الوزراء بما في ذلك المشورات ممن هم اصغر من ان يجلسوا في المجلس، كي يدعموا قرارات المجلس، أو على الاقل ان يمتنعوا عن انتقاده علناً. ويوافق الوزراء عادة بصمت على مقترحات زملائهم لضمان ان يؤيد الزملاء اجراءاتهم الخاصة. وإذا لم يرغب احد الوزراء في الموافقة، فالتقليد المتبع هو ان يستقيل. وهذا هو الوجود السياسي في التخلي عن المنصب، في ان عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين استقالوا لاسباب سياسية منذ العام ١٩٤٥ لا يزيد عن دزينة من الاعضاء.

رغم أهمية مجلس الوزراء الرسمية، فانه عادة يصادق على القرارات اكثر مما يصنعها. وأحد اسباب ذلك هو ضغط الوقت. والسبب الثاني ان اغلبيية المسائل التي ترفع إلى المجلس قد نوقشت بتفصيل شديد سلفاً. حيث ان الوزراء يلتقون في اللجان الوزارية لمراجعة التقارير الاولية لموظفي الحكومة. ويعمد وزراء المجلس إلى حل خلافاتهم في لجان خاصة أو عن طريق مفاوضات غير رسمية، طالما كان ذلك ممكناً. وبفعلهم هذا يكون في وسعهم دخول اجتماعات المجلس بكامل هيئته ومعهم تزكية يصعب تحديدها (٣١).

ما تستطيع الحكومة ككل فعله تقرره الدوائر التي يرأسها وزراء أفراد في مجلس الوزراء، وإذا كان مجلس الوزراء هو حجر العقد /Keystone في قوس الحكومة المركزية، فان الوزارات هي طوب البناء. فكل قرار في المجلس لابد ان يدار من قبل احدى الوزارات أو بتعاون ما بين الوزارات. والجزء الاعظم من القرارات يتخذ ضمن الوزارات.

خلافًا لمجلس الوزراء الأمريكي، فان حجم مجلس الوزراء البريطاني غير محدد. ويقرر رئيس الوزراء أي الوزارات يمكن ضمها إلى مجلس الوزراء، وهذا الرقم يتفاوت من مجلس لآخر. وفي كل مجلس وزراء تنظم الوزارات بشكل اساسي حسب التابعين /Clients أو حسب الخدمات. ضمت الحكومة التي شكلها جون ميجر حين اصبحت رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٠ الوزارات التالية :

- ١- الشؤون الاقتصادية - المانية؛ والتجارة والصناعة؛ والتوظيف؛ والطاقة؛ والمواصلات؛ والزراعة.
- ٢- الشؤون الخارجية - الخارجية ومكتب الكومونولث؛ والدفاع.
- ٣- الخدمات الاجتماعية - الصحة؛ والضمان الاجتماعي؛ والتعليم والعلوم.
- ٤- الشؤون البيئية والاقليمية - البيئة (بما في ذلك الحكم المحلي في انجلترا والاسكان)؛ ومكتب اسكتلندا؛ ومكتب ويلز؛ ومكتب ايرلندا الشمالية.
- ٥- الشؤون القانونية - مكتب الرئيس الاعلى للقضاء؛ ومكتب الداخلية؛ المدعي العام ومساعد المدعي العام لانجلترا وويلز؛ كبير المحامين ومساعد المدعي العام لاسكتلندا.

٦- الشؤون الإدارية وغير الوزارية- رئيس مجلس العموم؛ رئيس مجلس اللوردات؛ قاضي قضاة دوقية لانكستر؛ وحامل السوط (*) في مجلس العموم.

الوزارات ليست مؤسسات احادية الغرض لان لها سلسلة واضحة من المهمات. فكل واحدة هي تكتل من الوحدات الإدارية تتجمع معاً بفعل التوسع الحكومي أو الدمج أو الانقسام (٣٢). فممنذ العام ١٩٦٤ تولت مسؤوليات التجارة، والصناعة، والتكنولوجيا وزارات حملت اسم التكنولوجيا، ثم التجارة والصناعة، ثم فصلت في وزارتين واحدة للتجارة واخرى للصناعة، ثم اعيد توحيدهما في وزارة واحدة للتجارة والصناعة. وفي كل مرة كان يتغير فيها الاسم على مدخل الوزارة، كان معظم المسؤولين والبرامج تستمر في الداخل كالسابق.

لوزارتي المالية والداخلية وضعاً مختلفاً بين وزارات وايتهاول. فعدد موظفي الداخلية يبلغ حوالي عشرة اضعاف عدد موظفي المالية. وبسبب الهمية التي للاقتصاد فان في المالية عدداً اكبر من الموظفين المدنيين الكبار، مما لدى وزارة الداخلية. ولدى وزارة الداخلية موظفون اكثر بمستويات ادنى بسبب عدد وحجم مهماتها الروتينية التي تتضمن الاشراف على الشرطة، والمطافيء والسجون، والمخدرات والقسوة ضد الحيوان، ومراقبة المنشورات الفاضحة، والعلاقات العرقية، وما إلى ذلك. وبعكس ذلك، فان لدى وزارة المالية مهمات قليلة رئيسية ومتراصة. وعمل وزير الداخلية اكثر تنوعاً. وهو يتطلب الكثير من الأعمال الكتابية، ويتعرض دائماً للدعاية المناوئة، كأن يهرب محكوم بجريمة قتل من السجن، مثلاً. لكن عمل وزير المالية أهم من الناحية السياسية، لان مستقبل الحزب الحاكم يتأثر بالاداء الاقتصادي.

لكل وزير ادوار عدة (٣٣). فعند مناقشة السياسات قد يبادر الوزير إلى اتخاذ اجراءات، أو يختار بين بدائل تعرض امامه من داخل الوزارة، أو يتجنب أي قرار على الاطلاق. والوزير في مجلس الوزراء هو الرئيس التنفيذي لعدد كبير من الدوائر الحكومية، ومسؤول شكلياً عن كل ما يفعله الآلاف من الموظفين المدنيين. اصف إلى ذلك، ان الوزير هو سفير الوزارة إلى العالم الخارجي، ويمثل الوزارة في مجلس الوزراء وفي مجلس العموم، وفي المناقشات مع مجموعات المصالح، وفي وسائل الاعلام.

الخدمة المدنية

رغم ان الحكومة قد تعمل طيلة اشهر عدة من دون أي تشريع جديد، فقد تنهار بين ليلة وضحاها إذا ما توقف مئات الالوف من الموظفين المدنيين عن إدارة القوانين. ولان الحكومة البريطانية هي حكومة كبيرة فان في وسع موظف مدني، والذي نادراً ما يرى وزيراً، ان يكون مسؤولاً عن كادر من عدة

* chief whip عضو في مجلس العموم يعهد اليه الحزب بتطبيق الانظمة الحزبية ودفع النواب إلى حضور الجلسات المهمة - المترجم.

الاف من الناس أو يتمتع بصلاحيه انفاق ملايين الجنيهات. ولايتاح للوزير فرصة صنع سياسات جديدة مالم يتم تنفيذ هذه الوظائف بشكل روتيني.

يقسم الموظفون المدنيون إلى مجموعات متنوعة غير متساوية في الحجم أو الوزن السياسي. واكبر هذه المجموعات (٢٠٠,٠٠٠ موظف) تتكون من الكتبة، الذين يتمتعون بحرية تصرف ضئيلة في المهمات الروتينية التي هي جوهر عمل الدوائر الحكومية. اما وظيفة تقديم الخدمات إلى عامة الناس فمتروك للحكومة المحلية، والخدمات الصحية الوطنية، والمؤسسات العامة مثل دائرة البريد.

أهم مجموعة من الموظفين المدنيين هي اصغرها حجماً: بضع مئات من الاشخاص يشكلون طبقة مفتوحة يقدمون المشورة للوزراء ويشرفون على عمل الوزارات. وينكر كبار الموظفين المدنيين ان يكونوا سياسيين بسبب الدلالات التحزبية لهذا التعبير. لكن عملهم سياسي لانهم لا يهتمون بالتفاصيل الإدارية فحسب، بل أيضاً بما يتوجب على الحكومة عمله، وصياغته، ومراجعته والتشاور حوله في السياسات المتبعة^(٣٤).

جاء في اعلان رسمي يدعو لتوظيف خريجين لامعين لمراكز الخدمة المدنية العليا، مايلي: سنتهمك منذ البداية في العمل بمسائل سياسية رئيسية، أو بتخصيص المصادر، وسوف تُشجع بتوجيه من إداريين مجربين على دفع افكارك الخاصة البناءة إلى الامام، وان تتخذ قرارات مسؤولة^(٣٥). والموظفون المدنيون ليسوا «لاسياسيين» / Apolitical؛ فهم ثنائيو الموالاته، ومستعدون للعمل مع أي حزب يفوز في الانتخابات.

المسؤولية الأولى لكبار موظفي الخدمة المدنية هي العناية بوزير دائرتهم. فالوزير في مجلس الوزراء يقضي من الوقت مع الموظفين المدنيين بقدر ما يقضي مع زملائه المناصرين له. والوزير يريد الموظفين المدنيين كي يساعده في صياغة وبلورة السياسات. وببساطة ليس لدى سياسي كثير المشاغل الوقت كي ينبش في تفاصيل المشاكل التي تواجه دائرة ما، وسواء كان الوزير رجلاً ام امرأة فإنه بحاجة إلى «موجز» (أي مختصر دقيق للحكم على الامور) عن المشاكل. ثانياً، يتوقع الوزير من الموظفين المدنيين حمايته من الوقوع في الخطأ. ثالثاً، الوزير بحاجة إلى مسؤولين لمساعدته في تسويق السياسات للوزارات الاخرى، ولمجموعات الضغط، ووسائل الاعلام.

ويفضل موظفو الخدمة المدنية العمل مع وزراء يتخذون قرارات ويتمسكون بها، ويحترمون خبراءهم يستمعون لوجهات نظرهم قبل اتخاذ أي قرار. ويقدر الموظفون المدنيون آراء زملائهم الجيدة. وطريقتهم في العمل ليست كطريقة الرياضي الامريكي المحترف؛ فالموظفون المدنيون الانجليز يميلون إلى الاعتقاد بان الفوز اقل أهمية من طريقة لعب المرء للعبة.

أدخلت حكومة تاتشر ظاهرة جديدة إلى وايتهول: وهي رئيس الوزراء الذي لا يثق بالخدمة المدنية، ويعتقد انها ملازمة لتدني مستوى الأعمال. وكانت حملة الخصخصة التي قامت بها الحكومة احدى

الطرق لنزع المسؤولية من الموظفين المدنيين. اضيف إلى ذلك سعت تاتشر إلى ترقية المسؤولين الذين اعتقدت انهم يشاركونها وجهة نظرها في فضائل الكفاءة الإدارية والسوق. ونظراً لان إدارة تاتشر كانت الحكومة التي تتولى السلطة والتي انتخبت حسب الاصول، فلم يكن في وسع الموظفين المدنيين ان يجادلوا من حيث المبدأ ضد قبول سياساتها^(٣٦).

أما نقاد اسلوب تاتشر في الحكم فقد اتهموها بالفشل في الحفاظ على التقاليد، التي وجد كبار الموظفين المدنيين للحفاظ عليها. بل ان بعضهم اعترض على مبدأ ان على الموظف المدني ان يدعم الوزير، ايا كان الرأي الشخصي الرسمي لهذا الموظف. ففي احدي القضايا التي حظيت باعلام واسع، وهي تتعلق بموظف في وزارة الدفاع، اسمه كلايف بونتغ، سرب إلى مجلس العموم ادلة تشكك في دقة بيانات الحكومة عن سير حرب الفولكلاند، وجرى اتهامه بانتهاك «قانون الاسرار الرسمية». وقد اخبر القاضي هيئة المحلفين بأن القضية هي: هل يمكن ان يكون الوقوف ضد سياسة الحكومة التي تتولى السلطة اليوم في مصلحة الدولة؟ وتوصل المحلفون إلى قرار بأن ذلك ممكن، وبريء بونتغ.

الحكومة كشبكة عمل

صنع السياسة هو النتاج المشترك لأعمال مجلس الوزراء والموظفين المدنيين. فسفينة الدولة لها ذراع دفة واحد- لكن يدان اثنتان توجهها. وهكذا، فان أي شيء يؤثر على احد الاجزاء يؤثر على النظام كله. فاذا ما تراجع منزلة الخدمة المدنية، فان ذلك يخفض اداء المجلس كله. واذا ما كان رئيس الوزراء، أو وزراء المجلس غير واقعيين، أو واثقين من وضع اهداف سياساتهم، فلن يكون في وسع الموظفين المدنيين العمل بكل طاقاتهم^(٣٧).

في عصر الحكومات الكبيرة، لا يمكن للسلطة ان تتركز في شخص واحد؛ فهي تتجلى في شبكة من العلاقات ضمن المؤسسات ذاتها، وفيما بينها. وشبكة العمل ليست هرمياً يقود إلى قمة واحدة. فالحكومة البريطانية هي سلسلة جبال بها عدد من مؤسسات وافراد القمة. والسياسة تدور حول العلاقة بين رئيس الوزراء، والوزراء ودوائهم، والموظفين المدنيين الرئيسيين.

رئيس الوزراء هو أهم شخص فرد في الحكومة، ولكنه لا يحظى بكل الأهمية. وقد ناقش آر. اتش. إس. كروسمان، وهو وزير عمالي سابق بان على الوزراء ان يتخذوا «قراراتهم الاولية» بالتشاور مع المجلس؛ فأني قرار يتخذه الوزير منفرداً، يصبح بالتحديد «غير مهم على الاطلاق»^(٣٨).

ثمة عدد من نواحي الضعف في هذا النقاش، الاول هو الغموض. فالقول ان رئيس الوزراء يتخذ أهم القرارات وإن الوزراء يتخذون القرارات الثانوية، يثير فينا التساؤل: ما هو القرار الهام؟ فالفرق بين القرار المهم والقرار غير المهم لم يحدد قط. فالقرارات التي لا يشارك فيها رئيس الوزراء، مثل النفقات

الروتينية، أو الضمان الاجتماعي والصحة، عددها كبير وتؤثر على النفقات العامة أكثر من المسائل التي تسترعي انتباهه. فوصف رئيس الوزراء بأنه رأس الحكومة يشير إلى مدى بعده وهو على القمة عن الأحداث التي تجري على الأرض.

الثاني، وقت رئيس الوزراء قليل. فكلما زاد ما يكرسه من اهتمام للشؤون الدولية والاقتصاد، كلما قل الوقت الذي يخصصه وزراء المجلس لجميع الهموم المحلية اليومية وقد وصف أحد مسؤولي داوونغ ستريت عملية صنع السياسة بقوله: «الامر مثل التزلج على كرة هائلة من الجليد الرقيق. عليك ان تتحرك بسرعة طيلة الوقت»^(٣٩). ومحاولة القيام بكل شيء قد تؤدي برئيس الوزراء إلى الحاق الأذى بنفسه، ومن الامثلة البارزة قرار تاتشر الخاص بفرض ضريبة الرأس المكلفة إدارياً وشعبياً.

القيد الثالث هو الطاقم الصغير من الموظفين الذين يعملون بتوجيهات رئيس الوزراء. فلا يعمل لرئيس الوزراء سوى نصف دزينة من الموظفين المدنيين وعشرة من المعينين السياسيين في داوونغ ستريت - بون شاسع بينه وبين رئيس الولايات المتحدة الذي يعمل معه المئات من الموظفين. ولا يمكن لأي من طاقم الموظفين العاملين مع رئيس الوزراء اصدار اوامر للوزراء، كما هي الحال بالنسبة لموظفي البيت الأبيض، لان الوزراء البريطانيين ليسوا تابعين، كما هو الحال بالنسبة للوزراء في واشنطن.

الرابع، المواضيع التي تهم رئيس الوزراء بشكل مباشر، مثل الشؤون الخارجية والابعاد الدولية للاقتصاد، هي مجالات شهدت سلطة الحكومة البريطانية تراجعاً فيها خلال فترة ما بعد الحرب. ويجب على رئيس الوزراء ان يركز على هذه المواضيع لانها تتضمن تبادل وجهات النظر بين رؤساء الحكومة. لكن نظراً لان بريطانيا لم تعد القوة العظمى التي كانت في يوم من الأيام، فان هذه النشاطات تبين التأثير المحدود لرئيس وزراء.

لدى رئيس الوزراء فرصة التدخل بشكل انتقائي في انواع متنوعة من القضايا المهمة للحكومة ككل. وقد يأخذ تدخل رئيس الوزراء شكل سؤال: ما الذي تفعله وزارتك بخصوص هذا؟ أو لماذا لا تخطط وزارتك لعمل ذاك؟ ولا يمكن تجاهل مثل هذه الأسئلة. ورئيس الوزراء الذي يروج لسياسات تشق الحزب الحاكم، يجازف بخسارة ثقة الحزب والوزراء، كما اكتشفت مارغريت تاتشر في العام ١٩٩٠.

إن لعدد قليل من الوزراء أهمية كبيرة في تقرير السياسات داخل شبكة عمل الحكومة. فوزير المالية مهم من ثلاث نواح: فسواء كان رجلاً ام امرأة، فهو مسؤول مباشرة عن إدارة الاقتصاد؛ ويشرف على عدد كبير من الموظفين المدنيين الخبراء في الاقتصاد؛ وهو شخصية سياسية مهمة في الحزب الحاكم. وقلّة هم الوزراء الذين لهم نفوذ بفضل علاقتهم الشخصية أو السياسية مع رئيس الوزراء.

ثمة حفنة من الموظفين المدنيين القياديين لهم أهمية خاصة في شبكة العمل هذه. ففي مكتب رئاسة الوزراء كادر من الموظفين يخدم جميع اللجان الوزارية ويتتبع التطورات الجارية داخل الحكومة. ويكتب أمين عام رئاسة الوزراء مذكرات الرئاسة ويتأكد من اتخاذ الاجراءات المناسبة للمتابعة. وهو على اتصال

يومي مع رئيس الوزراء حول ما يجري داخل الوايتهول. ويوزع مطالب رئيس الوزراء إلى الوزارات. أما داخل الوزارة، فإن أمين عام الوزارة الدائم هو أعلى الموظفين رتبة، ولديه عادة خبرة ومعرفة بشؤون الوزارة أكثر بكثير من وزير يقضي فترة محدودة فيها.

وشبكة العمل هي أكبر بكثير من بضعة اشخاص؛ انها نظام يربط عشرات من الوزراء مع بعضهم البعض، ويربط الوزراء بالموظفين المدنيين. وضمن شبكة العمل هذه قد يتعامل العديد من مختلف المسؤولين، وفي الوقت نفسه، مع مسائل في العديد من المناطق. وليس من الضروري ان يكون شخص واحد مسؤولاً عن كل ما يتم باسم الحكومة البريطانية. كما انه ليس من المستحيل ان يقرر شخص واحد كل ما تفعله الحكومة.

دور البرلمان

إن الدور الرسمي للبرلمان يعطي انطباعاً مثيراً للاعجاب^(٤٠). اما كسلطة كفوّة فانه غير مثير للاعجاب. لان تأثيره على السياسة محدود للغاية. فالحكومة تسيطر على محاضر جلساته. ففي وسع رئيس الوزراء التأكيد من ان أي اقتراح تقدمه الحكومة ستتم الموافقة عليه فوراً في البرلمان، حيث ان الحكومة هي التي تقدم مشاريع القوانين وتسيطر على التعديلات. اصف إلى ذلك انها تتمتع بسلطة تولى النفقات. فالموازنة التي تعدها تتم مناقشتها في البرلمان ونادراً ما يحدث تغيير عليها.

على العكس من ذلك في الولايات المتحدة، فكل مجلس من مجلسي الكونغرس يتولى محاضر الجلسات بشكل مستقل عن البيت الابيض، وحين يسيطر الجمهوريون على الرئاسة والديموقراطيون على الكونغرس، فان الولاء للحزب يقوي من استقلالية كل منهما. فقد يطلب رئيس امريكي من الكونغرس المصادقة على مشروع قانون. لكنه سواء كان رجلاً أو امرأة، لا يستطيع اجباره على التصويت بالايجاب. والموازنة التي يقدمها الرئيس الامريكي ليست وثيقة نهائية بل محاولة لاقتناع الكونغرس بفرض الضرائب وتحديد النفقات العامة حسبما يريد البيت الأبيض. ويفتقر البرلمان البريطاني إلى أي من هذين القيدتين القويين على السلطة التنفيذية.

يمكن للحكومة ان تضمن تمرير جميع مشاريع القوانين التي تقدمها، طيلة عام من العمل البرلماني. وتعكس قدرة الحكومة على تنفيذ ما تريده حقيقة انها إذا جعلت من أي اجراء تتخذه وكأنه تصويت على الثقة، فإن على اعضاء البرلمان من حزب الاغلبية أن يصوتوا لصالح مشروع القانون أو أنهم يجازفون بخسارة حزبهم للسلطة. ومشاريع القوانين التي تسعى الحكومة لتمريها غالباً ما تواجه انتقادات في مجلس العموم، لكن الحكومة هي التي تقرر، وبشكل ثابت تقريباً، ما اذا كانت التعديلات

المقترحة سيتم اقرارها ام لا . وقد تأخذ الحكومة بالتعديلات لتحسين مشروع القانون أو لتهدئة الانتقادات . ومن بين مجموع التعديلات التي جرى اقتراحها من دون دعم الحكومة، هزم ٩٥ بالمئة منها^(٤١).

مجلس العموم

التقسيم الرئيس في الحكومة المركزية هو بين حزب الاغلبية الذي يسيطر على مجلس العموم ومجلس الوزراء، وحزب المعارضة في مجلس العموم . وتفوز الحكومة دائماً باغلبية الاصوات في مجلس العموم لانها تحظى باغلبية في المجلس تصوت حسب خطوط الحزب التي تصدر في مذكرة اسبوعية يعدها «حامل السوط» التابع للحزب . وفي معظم الاحوال يقبل اعضاء البرلمان تعليمات حامل السوط لانهم يدركون الا سبيل امام حزبهم للاستمرار في السيطرة على الحكم الا بالتصويت ككتلة واحدة . وتسقط الحكومة اذا ما خسرت تصويتاً على الثقة يتعلق بموضوع رئيسي .

في تسعة أعشار عمليات التصويت في مجلس العموم، يكون التصويت متمشياً تماماً مع خطوط الحزب؛ ولا يصوت أي نائب من مجموعة ستمائة نائب من المحافظين أو العمال للحزب الآخر . وحين يخرج احد النواب عن اجماع حزبه، وهذا التصويت المتمرد نادراً ما يؤثر على قرار البرلمان . وقد عبر احد الوزراء العماليين عن الحالة الذهنية للحكومة كما يلي: «انك تبالغ كثيراً في الديموقراطية ان لم تعرف نتيجة التصويت قبل الاجتماع»^(٤٢).

يمكن لنواب المقاعد الخلفية في حزب الحكومة ان يؤثروا على الحكومة بشكل فردي أو جماعي . ويُنتظر من حامل السوط ان يستمع إلى اراء نواب المقاعد الخلفية المستائين، وان ينقل قلقهم إلى الوزراء . ويمكن لنواب المقاعد الخلفية ان يخبروا الوزراء عما يعتقدون انه خطأ في ممرات المجلس، وفي قاعة الطعام، وفي لجان مجلس العموم .

ولا يمكن لحزب المعارضة ان يتوقع تغيير قرارات الحكومة الرئيسية لانه يفتقر لاغلبية الاصوات . وتتقبل المعارضة هزيمة أي تحرك لها لمدة خمس سنوات، وهي المدة القصوى للبرلمان المعاصر، لانها تأمل في الفوز في الانتخابات المقبلة . وطالما ان حزبين رئيسيين يتناوبان الفوز باغلبية البرلمان، فان كلا منهما يتوقع ان يتمتع بسلطة الحكم كاملة لفترة من الوقت .

خلال سنة نمطية ينفق مجلس العموم من وقته في مناقشة مبادئ أو مضامين السياسات اكثر مما ينفق على مناقشة التشريعات . والعديد من القرارات الوزارية هي بيانات نوايا، نظراً لان الحكومة لا تستطيع ان تقرر من جانب واحد حالة الاقتصاد أو الاحداث الدولية . وقبل قيام الحكومة بأي عمل، تسجل المناقشات البرلمانية مزاج المجلس، وتبين أي القرارات أو بيانات النوايا تحظى بشعبية . وبعد ذلك، يناقش النواب الحكمة من قرارات الحكومة ومدى فعاليتها .

المهمة الأولى لمجلس العموم هي تقييم مكانة الرجال والنساء فيه^(٤٣). فالنواب يقيمون دوماً زملاءهم سواء كوزراء، أو وزراء محتملين، فقد يفوز أحد الوزراء في تصويت شكلي على الثقة، لكنه يفقد مكانته إذا ما دحضت حجته في اثناء المناقشة. ويسمح الجو الشبيه بالمنتدى لأعضاء مجلس العموم ان يحكموا على زملائهم بمرور السنين، ويفصلوا بين من يستحقون الثقة ومن لا يستحقون.

الثانية، يدقق النواب في تطبيق القوانين. فقد يكتب احد النواب لوزير مستفسراً عن قرار للوزارة لفت انتباهه اليه احد الناخبين أو احدى مجموعات الضغط. فان لم يقتنع النائب بالاجابة، فيمكن اثاره الموضوع في احدى جلسات الاستجواب في مجلس العموم. ويمكن للنائب أيضاً اثاره قضايا إدارية في المناقشات الختامية خلال نصف الساعة الاخير من كل يوم برلماني. ومعرفة ان عدم اعطاء رد خاص مقنع على سؤال النائب يمكن ان يقود إلى نقاش علني في المجلس يضمن بان تحظى استجابات نواب المقاعد الخلفية بانتباه خاص لدى الوزارات.

يمكن للنواب ان يطلبوا من المفوض الإداري في البرلمان (والذي يعرف أيضاً باسم المحقق في الشكاوى / Ombudsman حسب النموذج الاسكندنافي) التحقيق في شكاوى سوء الإدارة في وزارات الحكومة. ونظراً لان هناك نواحي كثيرة لا يجوز للمفوض التحقيق فيها، فان الشكاوى غالباً ما ترفض على اساس انها ليست من اختصاص المفوض. فليس لدى المفوض السلطة لان يأمر بنقض قرار الحكومة.

يستخدم مجلس العموم اللجان للتدقيق في الإدارة. ويمكن لمجموعة صغيرة من النواب ان تعطي لموضوع معين من الوقت اكثر مما يمكن لمجلس العموم كله ان يعطيه. اضافة إلى ذلك، ان في وسع اللجان الاستفسار من الموظفين المدنيين وغيرهم من الخبراء، وسؤال الوزراء، وتقديم التقارير. على أية حال، ليس للجان البرلمانية سوى نفوذ سياسي ضئيل. وانتقال اللجان من مناقشة التفاصيل إلى مسائل تتعلق بالمبادئ السياسية، يثير مسائل تتعلق بالثقة بالحكومة. ويؤمن الولاء الحزبي عادة الحكومة من خسارة اصوات في اللجان.

الحديث عن التشريعات هو الوظيفة الثالثة لمجلس العموم؛ وهو في الواقع لا يكتب القوانين. فالوزراء يقررون المبادئ العامة لمشاريع القوانين، التي يكتبها محامون مختصون يعملون بموجب تعليمات من الموظفين المدنيين الذين يوضحون نوايا وزير. وتتم مناقشة التفاصيل مطولاً مع الجهات ذات العلاقة والاهتمام قبل تقديم المشروع إلى المجلس. وتأثير كالذي يمارسه مجلس العموم على التشريعات يمكن لمسه عند وضع مسودات القانون، حين تسعى وايتهاول إلى التعرف مسبقاً على ما سيختار النواب مهاجمته في اثناء المناقشة. وتوصف القوانين عادة بأنها «مراسيم برلمانية» / Acts of Parliament لكن قد يكون من الادق لو انها دمغت بطابع «صنع في وايتهاول».

الوظيفة الرابعة للنواب هي اطلاق الافكار والاراء داخل وخارج مجلس العموم. نظراً لان للنواب امكانات اكبر في الوصول إلى وسائل الاعلام من المواطن العادي. على اية حال، ليس في وسع البرلمان تغيير الرأي العام للجماهير، لان جماهير الناخبين ليسوا مهتمين بعمل البرلمان، كما هي الحال بالنسبة للنواب أو اساتذة السياسة. ولا تنشر الا الصحف الجيدة التي يقرأها عشر الناخبين تقارير عن الكلمات التي تلقى داخل مجلس العموم. وللتلفزيون أيضاً مدخل إلى البرلمان، لكن البرامج الاخبارية لا تظهر عادة الا المقاطع البارزة من هذه الكلمات، وليست المناقشات أو الخطب كاملة. ولا يضاهاى عدم اهتمام الجمهور بمناقشات مجلس العموم الا عدم اهتمام النواب انفسهم. فسُدس نواب المقاعد الخلفية فقط يستمعون بشكل منتظم إلى كلمات زملائهم في مجلس العموم.

حين يتأمل عضو البرلمان المنتخب حديثاً، سواء كان رجلاً أم امرأة، دوره في مجلس العموم تواجهه خيارات عدة. فقد يقرر كعضو في البرلمان ان يكون موالياً للحزب ويصوت حسبما تقرر قيادة الحزب. دون المشاركة في المناقشات الخاصة بالسياسة. اما النائب الذي يرغب في ان يكون اكثر من مجرد اسم في قائمة احد الاقسام فعليه ان يقرر ان كان سيبرز في المناقشات، ويحضر لقاءات اللجان الروتينية كمثل مطلع لمجموعة ضغط، أو بطريقة محايدة كمراقب، مثلاً. ويُنْتَظَر من عضو البرلمان ان يتحدث عما فيه مصلحة الناخبين، لكن الناخبين يقبلون بان لا يصوت النائب ضد سياسة حزبه اذا ما تعارضت مع المصالح المحلية. اما الدور الذي لا يقوم به النائب الا نادراً فهو دور المشرع.

مجلس اللوردات

مجلس اللوردات فريد في وضعه بين المجالس المماثلة في البرلمانات الغربية من حيث ان له اسسا وراثية. ورغم ان النبلاء الوارثين يشكلون الاغلبية في المجلس فانهم لا يسيطرون على أعماله. فمنذ العام ١٩٥٨، نصّب اعيان بارزون من الرجال والنساء كنبلاء مدى الحياة. والكثير من النبلاء هم اعضاء متقاعدون من مجلس العموم؛ ويجدون ان منصة مجلس اللوردات ملائمة اكثر لسنوات عمرهم المتقدمة.

ومثل مجلس العموم، يقيّم مجلس اللوردات الرجال والنساء ان كانوا ملائمين أو غير ملائمين للمناصب الوزراية. ونظراً لمعدل السن العالي لاعضاء مجلس اللوردات فان قلة منهم تتوقع الحضور على منصب؛ وفي صفوف المحافظين فقط ثمة نبلاء اصغر سناً يسعون لتثبيت اقدامهم سياسياً. ومنذ العام ١٩٦٣، اصبح في وسع السياسيين الطموحين من ورثة القاب النبالة ان لا يطالبوا بوضعهم الموروث، وان يخوضوا انتخابات مجلس العموم.

كان لمجلس اللوردات سلطة هائلة في رفض مشاريع القوانين التي يمررها مجلس العموم. إلى ان الغي حق النقض بمرسوم برلماني في العام ١٩١١، واستبدل بحق تأخير المصادقة على التشريعات.

ولهذا الحق أهمية خاصة في السنة التي تسبق الانتخابات العامة. ففي بعض الاحيان يؤخر اللوردات تمرير مشروع قانون رئيسي للحكومة، لاجبار الحكومة على قبول تعديلات ضد رغبتها. ويتجنب اللوردات اجراءات الرفض من مجلس العموم، لان ذلك قد يثير التساؤلات حول وضعهم. فليس في وسع اللوردات الادعاء بانهم يمثلون الأمة، لانهم ليسوا منتخبيين شعبياً ولا يمثلون قطاعاً عريضاً من السكان. اضافة إلى ذلك، ان في مجلس اللوردات اغلبية من المحافظين، مع انها اغلبية في طريقها إلى الاضمحلال.

غالباً ما تقدم الحكومة تشريعات لاختلاف عليها نسبياً في مجلس اللوردات ان كانت تتعلق بامور تقنية. ويمكن للحكومة استخدام مجلس اللوردات كغرفة تنقيح لضمان شمولية التعديلات. اضافة إلى ذلك أنه يمكن للوردات مناقشة القضايا العامة دون التقيد بالتشريعات. ويمكن للحكومة أو المعارضة مناقشة الشؤون الخارجية، أو يثير افراد من النبلاء مواضيع مثل الفن الاباحي، أو مستقبل الزراعة في التلال. ويمكن للنبلاء أيضاً استجواب الوزراء.

تأثير البرلمان

يوثر البرلمان في الحكومة بطريقتين رئيسيتين. أولاً، يمكن لنواب المقاعد الخلفية، خاصة من الحزب الحاكم، مطالبة الحكومة القيام بعمل ما بخصوص موضوع معين أو اعلان معارضتهم لعمل حكومي مقترح. ثانياً، ان اجراءات مجلس العموم تجعل من تقديم أي مشروع قانون رئيسي جهداً طويلاً ومتعب لأي وزير يقترحه، والذي يجب عليه ان يكون مستعداً لشرحه والدفاع عنه عند مناقشة مجلس العموم له، سواء من ناحية الاسس أو التفاصيل.

إن التأثير المحدود لكلا مجلسي البرلمان يشجع المطالبة باجراء اصلاحات، خاصة من قبل اعضاء البرلمان الاصغر سناً الذين يرغبون في جعل عملهم مهماً وممتعاً باكبر قدر ممكن. الا ان المطالبة باصلاح مجلس العموم قد فترت لان رافعي لواء الاصلاح لم يتفوقوا على الدور الذي يجب ان يتولاه البرلمان في الحكم. فبعض المطالبين بالاصلاح يعتقدون ان على البرلمان تجنب القيام بأعمال السلطة التنفيذية؛ ويريد البعض الاخر، ببساطة، زيادة سيطرة البرلمان على أعمال الحكومة. ويريد فريق نقل السلطة من وايتهول إلى مجلس العموم، في حين يريد فريق اخر تحسين اداء الحكومة عن طريق اصلاح اخطائها.

اهم العوائق امام الاصلاح هي انعكاس للاحساس العميق بالضميم لدى اصلاحي المقاعد الخلفية: فسلطة القرار تبقى في يد مجلس الوزراء وليس في يد مجلس العموم بكامله. ومهما يكن ما يقوله نواب البرلمان سواء كانوا من المعارضة أو من اصحاب المقاعد الخلفية، فانهم يعتقدون حين يدخلون الوزارة ان النفوذ الحالي المحدود للبرلمان، هو اقصى ما يمكن للسلطة التنفيذية ان تقدمه أو تسمح به.

الثقافة السياسية والسلطة

تتكون الثقافة السياسية لانجلترا من قيم، ومعتقدات، وميول عاطفية تجاه السلطة. ونظراً لاستمرارية المؤسسات السياسية فإن الكثير من وجهات النظر الثقافية المعاصرة تعكس قيم الماضي المنقول إلى مواطني العصر الحاضر من خلال عملية تواصل التأهيل السياسي بين الاجيال.

الولاء للسلطة: مشروعية النظام

من بين جميع التوجهات التي تؤثر على الحكومة، فإن أهمها يتعلق بالولاء للسلطة السياسية. ولا يمكن للحكومة ادعاء الشرعية التامة الا اذا ساند مواطنوها السلطة وفضلوا الخضوع للاحكام الاساسية. ودعم نظام حكم ما ليس مسألة تقرير فاعلية أو كفاءة الحكومة. فالشعب الانجليزي يقدر بمجملة تركيبة حكومته، وفي الوقت نفسه، يقدم الكثير من الانتقادات المحدودة لطريقة عملها.

استمرارية السلطة في انجلترا تجعل من فكرة اسقاط نظام الحكم القائم امراً لا يمكن تصوره. وحين تسأل استطلاعات الرأي عما يعتقدونه الناس في حكومة انتخبها ممثلون، يؤيد ٩٤ بالمئة منهم هذه الحكومة على انها طريقة جيدة للحكم. وتظهر الاستطلاعات دائماً ان ما لا يزيد عن ٥ بالمئة من المواطنين يعتقدون انه يجب تغيير المجتمع جذرياً بعمل ثوري. ويؤيد النواب في شبه اجماع النظام القائم^(٤٤).

قللت الصعوبات السياسية الناتجة عن المشاكل الاقتصادية المتواصلة من الثقة في فاعلية الحكومة. مع ذلك، فما زال الناس يثقون بمشروعية المؤسسات البرلمانية. حتى الاحزاب القومية في اسكتلندا، وويلز، وايرلندا الشمالية التي ترفض الحكم عن طريق برلمان في لندن، لا يرفضون حكومة برلمانية داخل مياطقتهم. وفيما عدا ايرلندا الشمالية فان الاحزاب المتطرفة من اليمين واليسار لاتنال الا عيهاً من الاصوات يثير السخرية.

تتضح مشروعية الحكومة من استعداد الشعب الانجليزي للانصياع للقوانين. فلا يتطلب فرض القانون اعداداً كبيرة من رجال الشرطة المسلحين أو ائعملاء السريين مقارنة بعدد السكان فان قوة الشرطة الانجليزية اصغر بنسبة الثلث من القوة الامريكية، أو الالمانية، أو الفرنسية. فالعنف في الشوارع، والاختطاف، والاغتيالات لم تصبح من حقائق الحياة السياسية الانجليزية. والجرائم التي ترتكب تعتبر جرائم ضد المجتمع اكثر منها جرائم ضد الدولة.

الجريمة السياسية بمعناها الدقيق غير معروفة في انجلترا. ولم تحدث انتهاكات للقانون ذات دوافع

سياسية، الا في ايرلندا الشمالية، وكان الهدف منها تقويض السلطة. وهذه تذكرة على ان مؤسسات وستمنستر تقوم على تقاليد وعادات لا يمكن تصديرها بسهولة.

قد ادى ظهور النشاطات السياسية غير المألوفة - مثل مسيرات الاحتجاج، الاضراب المقرون بالعنف، والاعتصامات في المباني العامة، والعنف ضد الاشخاص والممتلكات - إلى تعزيز التزام معظم افراد الشعب الانجليزي بقواعد اللعبة السياسية. وتظهر استطلاعات الرأي ان هناك دعماً ضئيلاً لاي عمل سياسي خارج على القانون. ولا تقر اغلبية الناس ثمانية اشكال من الاحتجاجات السياسية تتراوح بين المقاطعة ودهان الشعارات على الجدران. ولا يوافق على أعمال الاعتراض غير التقليدية، سوى سدس الناس، على أن تكون قانونية، مثل الاضرابات غير المصرح بها أو الاجراءات غير القانونية التي تحظى بدعاية كبيرة مثل احتلال المباني^(٤٥).

يعكس الالتزام الانجليزي بالعمل السياسي القانوني قيماً حول الطريقة التي يجب على الناس التصرف بموجبها، وليس مجرد حسابات عما يمكن ان ينجح حين تعتقد الاقلية ان الاجراءات غير المألوفة فعالة وانها اكبر من المجموعة التي تقرّ مثل هذه الاجراءات. وحيث ان معظم الناس لا يقرون التصرفات السياسية غير التقليدية ولا يعتقدون انها فعالة، فقد نتج عن ذلك ان قلة من الناس شاركوا في مثل هذه الاحتجاجات. فقد ذكر ان ٦ بالمئة شاركوا في المقاطعات و٥ بالمئة شاركوا في الاضرابات غير المصرح بها.

كما يظهر التزام الشعب الانجليزي بالسلطة القائمة من استعداده لدعم الحكومة في اتخاذ اجراءات قوية اذا ما تحدى سلطاتها. وقد اظهرت الاستطلاعات ان ٨٠ بالمئة يوافقون على ان تنزل المحاكم عقوبات قاسية بالمحتجين الذين يستخفون برجال الشرطة، ويقر ٧٣ بالمئة استخدام القوة ضد المتظاهرين. وتذهب اقلية من الناس إلى حدّ الموافقة على قيام الحكومة بأعمال تتعارض مع حقوق الافراد، مثل اعلان الحكومة ان جميع تظاهرات الاحتجاج غير قانونية. وفي حين ترفض غالبية الشعب الانجليزي الأعمال السياسية غير المألوفة، فانها ترفض أيضاً قمع المعارضة القانونية لسياسة الحكومة.

فالشرعية الممنوحة للحكومة في انجلترا ليست نتيجة حسابات سياسية دقيقة. فالممسكون بزمام السلطة يتجنبون اثاره قضايا دستورية، لانها قضايا من الصعب حلها في غياب دستور غير مكتوب.

وقد فكر الفلاسفة السياسيون الانجليز، طيلة قرون، في اسباب الولاء للسلطة. وقدموا تفسيرات متضاربة لم تقرأها الغالبية العظمى من السكان لانها اكبر من قدرتهم على الفهم. والحقيقة ان وجهة النظر السياسية للغالبية العظمى من الشعب الانجليزي مستمدة من التجربة اكثر بكثير مما هي من الكتب.

يشار أحياناً إلى رموز ماضٍ عام، مثل الملكية على أنها العامل الحاسم في اقرار الشرعية. لكن استطلاعات الرأي العام اظهرت ان للملكة مغزى سياسياً ضئيلاً؛ حيث ينظر اليها على انها شخصية غير سياسية، وشعبية الملك، أو الملكة، هي نتيجة، وليست سبباً، للشرعية السياسية^(٤٦). اضافة إلى ذلك، ان الملكة رمز للانقسام في ايرلندا الشمالية حيث يعلن البروتستانت ولاءهم للتاج البريطاني في حين يرفض الجمهوريون التاج.

في استطلاع للرأي سُئل الناس عن سبب تأييدهم للحكومة، وكان اكثر هذه الاسباب شعبية (٧٧ بالمئة) هو: «انها افضل اشكال الحكم التي نعرفها». ولا يقال ان السلطة خالية من العيوب، أو انها بلا مشاكل: انها تقيّم بناء على التجربة. وينظر إلى الموافقة الشعبية على الحكومة-«انها نوع الحكومة التي يريدونها الشعب»- كمبرر من قبل ٦٦ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع. وينظر ٦٥ بالمئة إلى السلطة على انها حتمية: «علينا تقبلها مهما كان رأينا»^(٤٧). وخلافاً لما يقول به المقررون الاقتصاديون فان الولاء الشعبي لا يشتري بتوفير المنافع العامة، لان الصعوبات الاقتصادية المستمرة منذ العام ١٩٧٥ لم تتسبب في قيام احزاب مناهضة للديموقراطية، والشيء ذاته صحيح للفترات التي سبقت.

دور القانون

المحاكم والشرطة غير مهمة نسبياً في الثقافة السياسية؛ ودور القانون محدود. وفي حين اعلن القضاة ذات يوم مذهب سيادة القانون لتقييد الحكم الملكي المطلق، فقد تبنى القضاة الانجليز اليوم وجهة نظر تنكر عليهم دورهم.

فخلافاً للمحاكم الامريكية، تعلن المحاكم الانجليزية ان لاسلطة لديها لاعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني. كما لا يمكنهم الغاء قانون لانه يتعارض مع ما يصفه المدعون بالحق الطبيعي. ويعتقد القضاة الانجليز انه يمكن تغيير الدستور غير المكتوب، لكنهم لا يريدون أي دور لهم في هذا العمل. فهذا من شأن البرلمان والناخبين^(٤٨).

بدلاً من مراجعة دستورية القوانين، فان المحاكم الانجليزية تقرر ما اذا كانت السلطة التنفيذية تعمل ضمن صلاحياتها القانونية. فاذا ما قامت الحكومة المركزية أو أية سلطة محلية بعمل خارج عن صلاحياتها *ultra vires* فقد تطلب المحاكم من الحكومة أو السلطة المحلية بالكف عنه. ويمكن للمحاكم أيضاً ان تلغي اعمالاً تمت حسب اجراءات غير صحيحة. لكن اذا ما فوض تشريع ما لاحدى السلطات العامة حقاً بالتصرف، فان المحاكم لا تبحث في كيفية ممارسة السلطة التنفيذية لهذا الحق. وحتى لو حكمت المحكمة ضد تلك السلطة التنفيذية فان اثار هذا الحكم يمكن ابطالها بمرسوم برلماني لاحق يعيد للعمل قانونيته.

والفرد الانجليزي الذي يعتقد بان الحكومة قد انكرت عليه حقوقه الاساسية سيجد صعوبة في جعل المحاكم الانجليزية ترفع المظلمة عنه. فليست هناك حقوق اساسية في الدستور غير المكتوب، أو في الوثائق القانونية، تقول ان في وسع المواطن ان يحتكم اليها ضد قانون البرلمان. وبينما يتمسك ميثاق الحقوق الامريكي بان بعض حقوق الافراد تسمو على التشريعات. فان المحاكم في انجلترا ستؤيد عمل الحكومة طالما ان له صفة شرعية، كما انها مستعدة دوماً للوثوق في الادلة التي تقدمها الشرطة.

يجادل بعض المحامين والسياسيين اليوم بان من الواجب ان يكون هناك ميثاق حقوق انجليزي يحمي حقوق الافراد من أعمال يمكن ان يشرعها البرلمان. والصفة «غير البريطانية» لمثل هذا الاقتراح تبدو جلية من حقيقة ان ابسط طريقة لانجاز هذا الامر هي تبني الضمانات التي وضعها مؤخراً المؤتمر الأوروبي حول حقوق الإنسان.

من الناحية العملية، فان سلطات الحكومة البريطانية مقيدة بقواعد ثقافية حول ما يجب عليها ان تفعله وألا تفعله. وكما قال احد قضاة المحكمة العليا: «لا يوجد في دستور هذا البلد حقوق مضمونة أو مطلقة. ان الحارس على الحرية البريطانية هو التطور الذي حدث في الادراك السليم للناس، وفي نظام التمثيل النيابي والحكومة المسؤولة» (٤٩).

ويظهر دور الشرطة مدى أهمية الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم. ففي انجلترا تعمل الشرطة وهي تفترض ان سلطتها مقبولة عادة، وان الاشخاص الذين تسعى لاعتقالهم سيتجنبهم المجتمع بشكل عام. دوريات الشرطة غير مسلحة؛ وينتظر الا يكون المجرمون مسلحين أيضاً. وهناك احترام كبير لرجال الشرطة. وهذا لا يعني انه لا توجه اليهم انتقادات ابدأ. على أية حال، تعتقد اغلبية الناس ان مأموري الشرطة الذين يسيئون استغلال سلطتهم لا يمثلون جهاز الشرطة.

اليوم، تتعرض الثقة بين الشرطة والمواطنين إلى التآكل على اربع جبهات. أولاً، اصبحت الشرطة اليوم اكثر بعداً. فقبل جيل مضى كانت الشرطة تقوم بدورياتها سيراً على الاقدام، أو على الدراجات الهوائية محافظة بذلك على اتصال مباشر مع المجتمع المحلي. اما اليوم فتقوم باعمال الدورية داخل سياراتها أو تخضع المنطقة لرقابة الكترونية. ثانياً، تتزايد الأعمال غير القانونية من قبل رجال الشرطة، بما في ذلك سوء استخدام الصلاحيات المخولة للشرطة لضمان ادانات خاطئة. ثالثاً، تسعى المجموعات اليسارية إلى الاصطدام بدنياً بالشرطة خلال التظاهرات وعمليات الحز على الاضراب غير القانونية. رابعاً، التناقض في المناطق التي يسكنها المهاجرون داخل المدن. فالكثير من المهاجرين يتوقون لان تحميهم الشرطة من الجريمة، لكن هناك مخاوف من ان المسؤولين عن تطبيق القانون لا يطبقونه بشكل عادل حين يتعلق الامر بالمهاجرين (٥٠).

ليس لدى انجلترا قوات أمن شبه عسكرية تفرض الانصياع للقانون، أو أية قوة مثل الحرس الوطني

الأمريكي، لاستخدامها في حالة حدوث اضطرابات سياسية محلية. والبحرية هي أكبر قوات إنجلترا المسلحة؛ وهي تعمل في البحار بعيداً عن التجمعات السكانية المدنية. ولا يستخدم الجيش أبداً، من الناحية العملية، لفرض النظام العام داخل بريطانيا، لكنه مصدر لقوة بشرية جاهزة للمساعدة في التعامل مع الفيضانات، مثلاً، عند الحاجة.

تظهر أهمية التوجهات الانجليزية في الحفاظ على القانون والنظام من مقارنة مع أيرلندا الشمالية. فلم ينجح البرلمان قط في جهوده لتصدير المؤسسات الانجليزية الخاصة بالشرطة أو المحاكم إلى هناك، لأنه لا يمكن لهذه المؤسسات أن تنجح إلا بموافقة الشعب التامة، وقد حجب البروتستانت والكاثوليك هذه الموافقة. وكانت ردة فعل وستمنستر الأولى على الاضطرابات الخاصة بالحقوق المدنية في أولستر هي تشجيع حكومة أيرلندا الشمالية على تقليد الاجراءات الانجليزية. لكن العنف تبع ذلك، واستخدم اجراء «غير انجليزي» للطوارئ بدلاً من ذلك (٥١).

ان الزيادة التدريجية في معدلات الجريمة؛ واستخدام الشرطة لتفرض قوانين العلاقات الصناعية المتنازع عليها؛ والقلق المتفرقة في المناطق الداخلية من المدن، التي تقطنها اغلبية من البريطانيين غير البيض، اظهرت محدودية سلطة الشرطة. وتطالب الجماعات اليمينية بمنح الشرطة المزيد من السلطة؛ وتنتقد الجماعات اليسارية الشرطة لفرضها قوانين تقيد الحض على الاضراب، ولا تعجبهم؛ والغالبية العظمى من السكان يقلقها ارتفاع معدلات الجريمة. مع كل ذلك، فما زالت الشرطة تحتفظ بمخزون كبير من التأييد الشعبي.

لمن السلطة ؟

يشكل الحكام قطاعاً صغيراً مختاراً من الشعب؛ ولسلطتهم ما يبررها لأنه يُعتقد انهم يمثلون البلاد ككل. والمبررات الرئيسية الثلاثة للسلطة التي يمارسها الممثلون هي الوصاية / Trusteeship والايديولوجيات الجماعية، والخيار الفردي.

في نظرية الوصاية يأخذ القادة زمام المبادرة في تقرير ما تفعله الحكومة، ولا ينتظر من نواب البرلمان واعضاء مجلس الوزراء ان يسألوا الشعب عما يريده، بل ان يستخدموا حكمهم المستقل على الامور لتقرير ما هو افضل للمجتمع وحسب كلمات إل . إس . آمري، الوزير السابق في حزب المحافظين، الذي كتب بعد الحرب العالمية الثانية يقول، تُحكم إنجلترا «من أجل الشعب، ومع الشعب، ولكن ليس بالشعب» (٥٢).

وجهة النظر الوصائية هذه تختصرها العبارة القائلة، «عمل الحكومة هو ان تحكم». وتحظى وجهة النظر هذه بشعبية لدى الحزب الحاكم، لأنها تبرر له ان يفعل ما يريد. اما حزب المعارضة فيرفض هذه

النظرية لانه لا يمارس سلطة الحكم. ويجد الموظفون المدنيون هذا المبدأ مناسباً لانهم يخدمون دوماً الحزب الحاكم، ويعتبرون انفسهم أوصياء دائمين (رغم انهم غير منتخبين) على مصالح الشعب.

في الازمنة التي سبقت الديموقراطية بُرر حكم الاوصياء على اساس ان على الناس العاديين ان يطيعوا أختيارهم، الذين حُدودوا بابناء العائلات الارستوقراطية أو اصحاب السلوكيات الراقية. اما اليوم فان نسبة ضئيلة وهرمة من الشعب الانجليزي مستعدة لاطاعة الاخرين على اساس وضعها الاجتماعي^(٥٣).

يمكن لليمين واليسار ان يروا التمثيل النيابي بمعناه الجماعي / Collectivist، وان يروا في الجماعات الاقتصادية- الاجتماعية الرئيسية وحدات متممة للسياسة، بدلاً من الافراد. ويناقش اصحاب المبدأ الجماعي ان تجميع خيارات الافراد في مجموعات امر لا مناص منه لاتخاذ القرارات في بلد يزيد عدد سكانه عن ٥٦ مليون مواطن. ويرى اصحاب المبدأ الجماعي ان الاحزاب وجماعات الضغط التي تدافع عن مصالح اقتصادية جديرة بالثقة اكثر من الناخبين الافراد^(٥٤).

تاريخياً، اكد الديموقراطيون على التناسق العضوي بين الجماعات الاقتصادية المختلفة. ويعني ذلك ان جميع الاجزاء مترابطة، مثل اجزاء الجسم البشري، لكل جزء وظيفته المختلفة. وينتظر ممن هم افضل حالاً ان يساعدوا من هم اقل حظاً بدعم الخدمات العامة والنشاطات التطوعية.

تؤكد الرؤية الاشتراكية لسياسة الجماعة على التقسيمات الاقتصادية، فنقابات العمال، وهي الممثل الرئيسي للاشخاص العاملين، تساوم بشكل جماعي اصحاب العمل بشأن الاجور، وتفاوض الحكومة بشأن السياسة العامة. على اية حال، فان اقل من ربع الناخبين و اقل من خمسي افراد القوى العاملة ينتسبون اليوم لنقابات العمال، وخلال زعامة بيل كينوك تراخت روابط حزب العمال مع النقابات بدل ان تتقوى، مطلقاً بذلك نداءً انتخابياً موجهاً للافراد والعائلات.

تؤكد نظريات التمثيل الفردي / Individualist على أهمية كل مواطن في العملية السياسية. ويجادل الليبراليون الديموقراطيون انه يجب على الاحزاب السياسية الا تمثل مصالح المجموعات المنظمة بل مصالح الافراد. لكن نادراً ما يتاح للافراد فرصة التصويت مباشرة على ما تفعله الحكومة. ولم تقم بريطانيا باستفتاء شمل الامة كلها الا مرة واحدة.

وقد لجأت مرغريت تاتشر إلى مناقشة القيم الاقتصادية الفردية، باعتبار كل فرد مسؤول عن رفايته الشخصية، بدل ان يكون ذلك من مسؤولية الحكومة. على اية حال، حين صرحت بأن-«ليس هناك شيء يمكن ان ندعوه مجتمع»- أسقط هذا البيان من الحساب، على اساس انه مغالاة ايولوجية لانه ينكر وجود المدارس، والمستشفيات، ومنافع الضمان الاجتماعي، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي تعدها الحكومة بشكل جماعي للافراد.

ونظراً لتعدد النظرات الثقافية داخل انجلترا؛ فإن الثقافة السياسية فيها مركبة. وغالباً ما يدعي وزراء مجلس الوزراء الرئيسيين والموظفين المدنيين بانهم الاوصياء على الأمة، ويتصرفون حسبما يرون انه

الافضل. اما الوزراء الاقل مرتبة، فيميلون إلى الغرق في دوامة السياسة الجماعية. ويفاوضون لتلطيف النزاعات داخل الحزب الواحد وفيما بين الاحزاب ومجموعات الضغط. وفي وقت الانتخابات، تقرر اصوات الملايين من الافراد الانجليز من سيحكم.

رغم ان نواب البرلمان والموظفين المدنيين يدركون معنى وجود الناخبين الافراد، فان النواب يرون ان دورهم الرئيسي هو كممثلين لجماعات أو اوصياء على الأمة. وكما قال النائب العمالي: «الشيء الاساسي في الديموقراطية هو انتخابات عامة تنتخب فيها حكومة لديها سلطات تمكنها من عمل كل ما تشتهي، فان لم يعجب الشعب ذلك، فان لديها الحق في ان تتجاهله»^(٥٥). وصادق عضو محافظ من اصل ارسوقراطي على وجهة نظر مماثلة بكلمات مشوبة بنوع من الحياء المصطنع:

انا شخصياً اعتبر نفسي قادراً على الوصول إلى قرارات من دون ان اصارع الانتخابات مرة كل اربع أو خمس سنوات، لكن، من جهة اخرى، يجب السماح للناس بان يشعروا ان في وسعهم ممارسة بعض السيطرة على الامور، حتى وان كان ذلك مجرد تمكينهم من تجاهل الاشخاص الذين لا يحبونهم^(٥٦).

الثقافة كقيد على السياسة

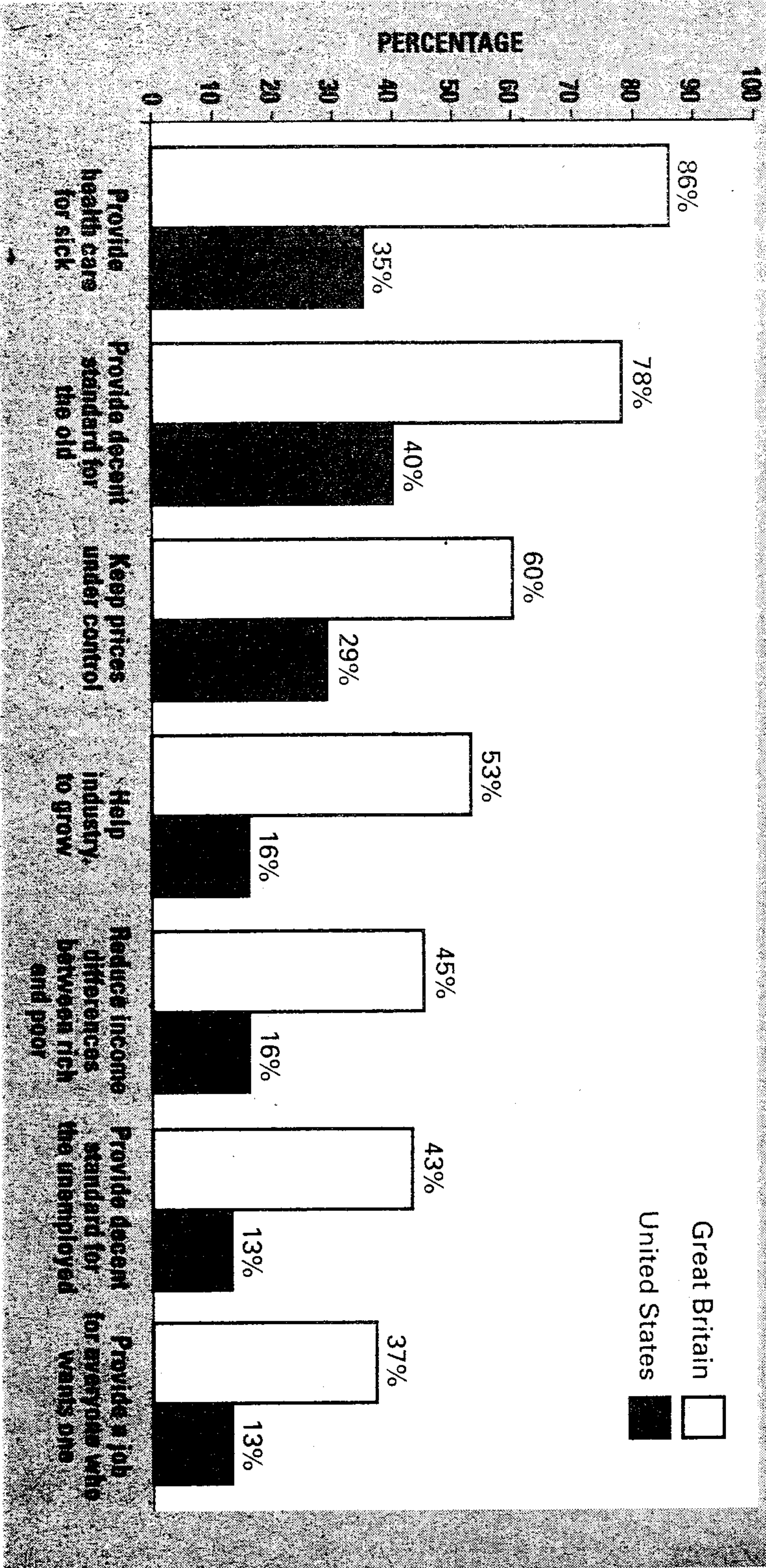
إن الشرعية المسهبة التي يسبغها الشعب الانجليزي على الحكومة لاتحولها الحق في فعل كل ما تريد أو أي شيء تريده. فقواعد الثقافة السياسية تتضمن مجموعة من المسموحات والمحظورات الخاصة بالهدف من السلطة السياسية. من الناحية النظرية، يمكن للبرلمان اقرار أية سياسة توحى بها الحكومة، اما من الناحية العملية، فالحكومة مقيدة بالسياسة التي يساندها الشعب.

الحرية في قائمة الاشياء التي لايمكن للحكومة التدخل فيها. فالقواعد الثقافية الخاصة بحرية العمل والكلام تمنع أية رقابة سياسية. في الستينات من القرن الحالي الغيت القوانين المناهضة للعلاقات الجنسية بين الذكور البالغين القابلين بهذه العلاقات. وتوقفت الرقابة على الكتب، والافلام، والمسرحيات فعلياً. وفي العام ١٩٦٨ ابيح الاجهاض، وتقلصت بذلك اهداف التشريعات المؤثرة في الاخلاقيات الخاصة.

تؤثر التطلعات الثقافية فيما يجب ان يفعله السياسيون. فبغض النظر عن خيارات الحزب، فان كل شخص تقريباً يؤمن بانه يجب على الحكومة ان تؤمن التعليم، والخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي. فالنزاعات بين حكومات العمال والمحافظين تدور حول كم من المال يجب ان تنفق الحكومة، وأي البرامج الاجتماعية لها الاولوية، وكيف يجب تمويلها.

يظهر مغزى القواعد الثقافية من مقارنة التطلعات البريطانية والامريكية حول ما يجب على الحكومة عملة (الشكل ٩-٣). ففي بريطانيا تعتقد اغلبية الشعب ان على الحكومة ان توفر عناية صحية للمرضى،

FIGURE 9.3
ANGLO-AMERICAN DIFFERENCES ABOUT GOVERNMENT'S ROLE



Source: Calculated from James A. Davis, "British and American Attitudes," in R. Jowell, S. Witherspoon, and L. Brook, eds., *British Social Attitudes: The 1986 Report* (Aldershot: Gower, 1986), p. 102.

ومستوى كريماً من العيش لكبار السن، والسيطرة على الاسعار، والمساعدة على تنمية الصناعة. لكن اغلبية الامريكيين لا تؤيد وجهة النظر هذه. وفي حين ترفض اغلبية كاسحة من الامريكيين فكرة قيام الحكومة بخفض الفارق بين الاغنياء والفقراء، فان البريطانيين منقسمون وينعكس انقسامهم على سياسات الحزب. وبالاجمال يتوقع ٥٧ بالمئة من البريطانيين ان تشجع الحكومة السياسات الاجتماعية، أي اكثر من ضعف المعدل الامريكي البالغ ٢٣ بالمئة.

اما اليوم، فان أهم القيود على اهداف سياسات الحكومة هي عملية، وليست ثقافية. ويبدو هذا بوضوح شديد في جهود الحكومة لادارة الاقتصاد. ففي وسع الحكومة التأثير في الاقتصاد من خلال السياسة النقدية، والتشريعات، والنفقات العامة، والاعلام، وتقديم الحوافز للأعمال والنقابات، وفي بعض الاحيان بتمرير تشريعات مؤقتة لتنظيم الاجور أو الاسعار. اما في الاقتصاد المختلط فتؤثر حركة الأعمال، والنقابات، والاقتصاد العالمي على النتائج أيضاً (٥٧).

المشاركة الجماهيرية والتأهيل الاجتماعي

يؤثر التأهيل الاجتماعي على التقسيم السياسي للعمل. ويتعرف الأطفال على الفوارق الاجتماعية وبعض السمات السياسية البارزة، في سن مبكرة، كما يتعرفون على الاحزاب السياسية والادوار السياسية التي يمكن للطفل أو الطفلة القيام بها. ثم ينقسم السكان البالغون إلى عدد صغير يشارك بفاعلية في السياسة وجمهور واسع يشارك فيها بشكل متقطع.

المشاركة الشعبية

إذا عرفنا المشاركة بانها المشاركة بدفع الضرائب وجرّ المنافع من البرامج العامة، عندها يكون كل فرد مشاركاً في الحكومة. فدولة الرفاه ذات الاقتصاد المختلط تؤمن المنافع في كل مرحلة من مراحل الحياة، من منافع فترة الامومة والطفولة، إلى الرعاية الصحية، والتقاعد في سن الشيخوخة. وتعيش غالبية السكان في منازل عائلية ويتقاضون مبالغ نقدية اسبوعية من الحكومة. و ٩٠ بالمئة من هؤلاء هم جزء من عائلة تتمتع بمنافع سنوية هامة مثل العناية الصحية، والتعليم، أو التقاعد.

الانتخابات هي احدى المناسبات التي تتيح للشعب ان يؤثر مباشرة في الحكومة. ويحق لكل مواطن بريطاني بلغ الثامنة عشرة من عمره واكثر ان ينتخب. ويتولى مسؤولو الحكومة المحليون مهمة تسجيل الناخبين، وتتم مراجعة قوائم الناخبين سنوياً للحفاظ على الدقة. وقد ادى الانتشار الواسع

لمراكز التصويت، وكثافة السكان، وانتشار الاحساس بالواجب المدني لدى السكان إلى مشاركة وصل معدلها إلى ٧٧ بالمئة منذ العام ١٩٥٠، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بانتخابات الرئاسة الأمريكية.

التصويت، على أية حال، هو النشاط السياسي الوحيد الذي يقوم به الشعب. ويمكن تصنيف ٧ بالمئة فقط من الناخبين كمنشطين سياسيين، يشاركون فيما لا يقل عن خمسة نشاطات سياسية من اصل عشرة هي: التصويت، والمساعدة في جهود جمع الاموال، وحض الآخرين على التصويت، وتولي منصب في احدى المنظمات، وطرح وجهات نظرهم لاعضاء البرلمان^(٥٨). واقصى مشاركة لمعظم اعضاء حزب سياسي هي دفع الاشتراكات.

يشارك الكثيرون من افراد الشعب الانجليزي في السياسة بشكل غير مباشر بالارتباط مع احدى مجموعات المصالح. ويتراوح تنظيم هذه المجموعات بين نادٍ لصيد الاسماك مهتم بتلوث جدول مياة محلي إلى اتحاد لصناعة السيارات، يمثل العاملين في مجال السيارات. ويقدر بأن ٦١ بالمئة من السكان مرتبطون بواحدة من هذه التنظيمات على الاقل (الشكل ٩-٤). وما مجموعه ١٤ بالمئة هم مسؤولون أو اعضاء لجان في منظمات تطوعية.

تظهر مجموعات الاعتراض الخاصة في السياسات المحلية والقومية. ويعكس العديد منها اهتماماً محلياً بأحد المواضيع. وتركز السياسة في لندن على جعل منظمات المعارضة المتمركزة في لندن تبدو كأنها منظمات قومية، باستئجارها القاعات والاعلان عن الاجتماعات. ويقول ٦ بالمئة من الناخبين انهم شاركوا في تظاهرات قانونية في الشوارع، ويقول عدد اقل من ذلك انه شارك في اعتراضات غير قانونية^(٥٩).

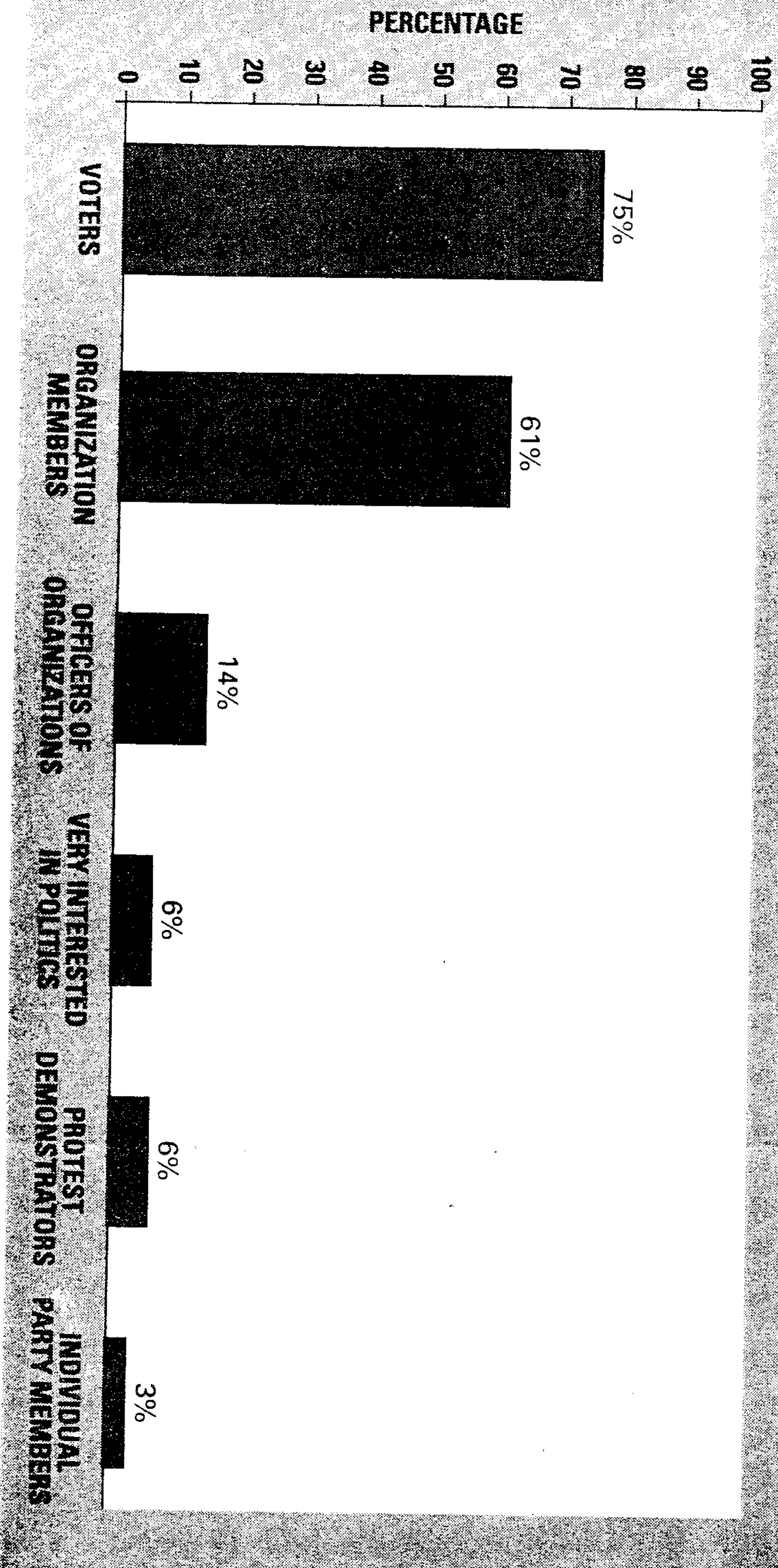
غالبية الشعب الانجليزي لا تنشط بانتظام في السياسة؛ واعتماداً على المقياس المستخدم، فان ما يتراوح بين ٣-١٤ بالمئة من الناخبين يمكن وصفهم كمشاركين منتظمين في السياسة. واذا كان مقياس المشاركة السياسية هو تولى احد المناصب بالانتخاب فان الرقم ينخفض إلى اقل من ١ بالمئة.

تأثيرات التأهيل الاجتماعي

العائلة: يأتي تأثير العائلة في فترة زمنية مبكرة من حياة الطفل؛ وتتضافر التوجهات السياسية للعائلة مع الولاءات الأولى للطفل. وقد يعرف الطفل عن مواقف حزب العمل أو المحافظين، لكن ان كان ذلك حزب الأم أو الأب فانه قد يغرس البذور الأولى في هويته الحزبية.

لكن تأثير العائلة يبقى، على ايه حال، محدوداً، لان ٣٦ بالمئة من الناخبين لا يعرفون لمن يصوت احد والديهما أو كليهما عادة، أو ان يصوت الوالدان لحزبين متعارضين. ومن بين هؤلاء الذين قالوا انهم

**FIGURE 9.4
PARTICIPATION IN NATIONAL POLITICS**



يعرفون لمن صوت والداهما ، صوت اكثر من النصف بقليل مثلهما . ومن مجموع الناخبين لم يقل سوى ٣٥ بالمئة انهم يعرفون لمن صوت والداهما وانهما صوتا للحزب ذاته (٦٠).

يكتسب الاولاد هويتهم الدينية أيضاً من والديهما . ورغم ان اريثياد الكنائس متدن والاحزاب مؤسسات علمانية فان الدين يحتفظ ببقية من التأثير على الولاء الحزبي . فالاشخاص الذين تربوا كاتباع لكنيسة انجلترا التي تدعمها الدولة هم اميل إلى دعم حزب المحافظين ، اما الاشخاص المنشقون عن البروتستانتية ، والكاثوليك ، والذين لا يعتنقون أي دين فيميلون إلى التصويت لحزب العمال . وفيما عدا ايرلندا الشمالية ، لم يعد للدين أي تأثير ملموس على التصويت ، وليس هناك اية مجموعات يمكن مقارنتها بالحقوق الدينية الامريكية .

الجنس ، التماثلات والاختلافات : خلال مرحلة الطفولة يتعلم الاولاد والبنات ادواراً اجتماعية تبعاً للجنس ، اما كبالغين فان لديهم حقوقاً متساوية في التصويت والمشاركة في السياسة . وتبذل الاحزاب السياسية اليوم كل ما في وسعها لتجنب الحط من قدر النساء ، لانهن يشكلن اكثر من نصف الناخبين ؛ كما لا تحط من قدر الرجال ، لانهم يشكلون ٤٨ بالمئة من الناخبين . وتؤكد الاحزاب على القضايا التي تخاطب الجنسين . وحين يتبنى حزب ما سياسة خارجية أو اقتصادية ، فانه يؤكد على اهتمامه المشترك بالجنسين . ويمنع قانون التمييز الجنسي للعام ١٩٧٦ التمييز في التوظيف بين الجنسين . وقد سنته حكومة عمالية إثر تقرير اعدته حكومة محافظة .

في كل انتخابات عامة ، تنقسم النساء بين الاحزاب بنفس الطريقة التي ينقسم فيها الرجال . والفروق الطبقيّة اهم بكثير من الجنس في تقرير الطريقة التي ينتخب بها الناس . فعلى سبيل المثال ، رغم ان مارغريت تاتشر امرأة فانها لم تستقطب نسبة اكبر من اصوات النساء . اضيف إلى ذلك ان منهجها «الصلب» في مجال الاقتصاد ومواضيع السياسة الخارجية ، وعدم اهتمامها بقضايا المرأة شكلت رفضاً لطريقة التفكير التقليدية عن دور جنس المواطنين في السياسة .

للرجال والنساء التوجهات السياسية ذاتها (الجدول ٩-٣) . ففي القضايا القومية الرئيسية مثل البطالة ، والاجور والاسعار ، والاسكان ، ليس ثمة اية فوارق ملموسة بين الرجال والنساء . وفي القضية الخاصة بتواجد القوات المسلحة في ايرلندا الشمالية فان النساء ينقسمن بالتساوي تقريباً في وجهات نظرهن ، والحال مماثل بالنسبة للرجال . والقضية التي تسجل اكبر اختلاف وتقسم الرجال والنساء هي عرض الجنس ومشاهد العري في وسائل الاعلام ، والموضوع الذي يظهر ثاني اكبر خلاف ولاعلاقة له بفارق الجنس هو تنظيم اتحادات العمال .

الاختلاف في الجنس يقود بالفعل إلى اختلافات في المشاركة السياسية . ومع ان النساء يشكلن اكثر من نصف الناخبين ، فان اقل من ثلث اعضاء المجالس في الحكومة المحلية من النساء . وفي العام ١٩٨٧ انتخب رقم قياسي من النساء - احدى واربعون - لعضوية مجلس العموم ، لكن نظراً لحجم المجلس فان

الجدول ٣-٩		
تماثل التوجهات السياسية بين الرجال والنساء		
الرجال	النساء	الفرق بين الرجال والنساء
(المؤيدون %)		
٨٠	٨٠	زيادة النفقات العامة لخفض البطالة
٣٤	٣٤	اخراج بريطانيا من السوق المشتركة
٤٨	٤٩	سحب الجيش من ايرلندا الشمالية فوراً
٤٧	٤٦	اعادة المهاجرين الملونين إلى بلادهم
٩٦	٩٤	انفاق المزيد على الخدمات الصحية
٧٤	٧٦	ضرورة ان تؤثر الحكومة في الاجور والاسعار
٤٢	٥٣	ادخال قوانين اشد حزمًا لتنظيم النقابات
٤٠	٦٤	خفض مشاهد الجنس والعري في التلفزيون والافلام، والمجلات
٠	٠	معدل الاختلافات

Source: Calculated by the author from Gallup Poll survey, November 12-17, 1986.

٩٤ بالمئة منه يبقون ذكوراً. اما على مستوى مجلس الوزراء فالنساء ندره. وقد كانت وزارة تاتشر نموذجية بوجود امرأة واحدة فيها، والسمة غير العادية فيها ان تلك المرأة الوحيدة هي رئيسة الوزراء.

التعليم: تُعلم المدارس الانجليزية «التكيف المعيشي» علاوة على المواضيع الاكاديمية، وتؤكد على السلوك والتوجهات المناسبة لتحقيق مستويات مختلفة من الانجازات. كما تقدم المدارس تدريبات على المواطنة. ويتعلم الشبان انه عند اخذ الاصوات، فان لكل شخص صوتاً واحداً، وليس مجموعة اصوات تُقدر حسب مستوى الذكاء.

وقد افترض في التعليم في انجلترا دوماً عدم المساواة. واعتبرت اغلبية السكان مناسبة لتلقي حد ادنى من التعليم فقط. وكانت اغلبية الطلاب تترك المدارس عند بلوغها سن الرابعة عشرة، وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ اما اليوم فان السن الادنى لترك المدرسة هو السادسة عشرة، وينهي اكثر من نصف مجموع الطلاب دراستهم في هذا السن. ومن يحظون بتعليم عالٍ يشكلون قطاعاً صغيراً من السكان؛ وينتظر منهم لعب دور قيادي في السياسة.

حسب نظام الدولة، الغالبية العظمى من الطلاب تذهب إلى المدارس الثانوية الشاملة، التي تقبل الطلاب من مختلف المستويات. ويقسم الطلاب في هذه المدارس إلى فئتين احدهما اكايدمية جداً تتجه إلى الجامعة، وهي فئة تخضع لمجموعة جيدة من الاختبارات ذات المستوى المتقدم يجب اجتيازها (مايعادل سنتين من الدراسة في الجامعات الامريكية)، وهؤلاء الذين يتركون الدراسة عند بلوغ السادسة عشرة وقد حصلوا على تعليم اساسي فقط.

المدارس العامة (*)— أي المعاهد الخاصة التي تدفع فيها الرسوم، وتقدم في بعض الاحيان الاقامة والطعام (مدرسة داخلية) مثل «ايتون» و«هارو»— فتقبل الطلاب من مستويات فكرية واسعة جداً. ولدى هؤلاء الطلاب صفة مشتركة واحدة: وهي ان اهلهم يدفعون رسوماً دراسية عالية. وفي المدارس التي تقدم الاقامة والطعام ينشأ الطلاب في بيئة طبقية متجانسة، بدلاً من البيئة المختلطة الموجودة في العديد من المدن والبلدان. ويلتحق بالمدارس العامة حوالي ٦ بالمئة من الصغار. والغالبية العظمى من طلبة المدارس العامة السابقين يسعون للعمل في الصناعة أو المهن: اما الوظائف السياسية العليا فغالبا ما تذهب إلى الطلبة الذين لديهم لمسة عامة، كأن يلتحق بمدرسة ثانوية حكومية؛ فجون ميجر ونيل كينوك من طلبة المدارس الثانوية الحكومية، والحال مماثل بالنسبة لاربعة رؤساء وزارة سابقين؛ مارغريت تاتشر، وجيمس كالاهاان، وهارلد ويلسون، وادوارد هيث.

يتابع واحد من كل عشرة تقريباً دراسة عليا؛ وتدفع الرسوم عن طريق منح حكومية ويتلقى الطلاب غير ميسوري الحال اعانات من صناديق عامة لدفع نفقات المعيشة. تاريخياً، كان لدى انجلترا عدد قليل من الجامعات. وفي العام ١٩٥٦ كان نصف طلبة الجامعات الانجليز يلتحقون اما بجامعة اوكسفورد، أو

*public schools ويقصد بها هنا المدارس غير التابعة للدولة - المترجم

كامبريدج، أو جامعة لندن. وفي الستينات اسست جامعات جديدة كثيرة. ومن اصل اربع وثلاثين جامعة انجليزية، اسست ست عشرة جامعة منها من الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٦٧.

يظهر الترتيب الطبقي للتعليم في انجلترا انه كلما زاد مستوى تعليم الشخص كلما زاد احتمال تفضيله للمحافظين كحزب يليق باصحاب الأعمال متوسطي المستوى. والواقع ان هذه ليست الحقيقة. فالاشخاص الذين يحملون شهادات جامعية أو ما يوازيها هم في الواقع اقل ميلاً للتصويت للمحافظين ممن حازوا على حد أدنى من التعليم. وغالبية المجموعات المؤيدة للمحافظين هم من اصحاب التعليم المتوسط والوظائف ذات المستوى المتوسط، وليسوا افضل الخريجين المتعلمين.

تُعزى المشاركة النشطة في السياسة إلى التعليم. فكلما زاد ما يحصل عليه الشخص من تعليم كلما زادت احتمالات تسلقه السلم السياسي. ويشكل الناس الذين نالوا الحد الأدنى من التعليم اكثر من ثلاثة ارباع الناخبين لكن اقل من نصف عدد اعضاء المجالس الحكومية المحلية، واقل من ٢ بالمئة من مجموع نواب البرلمان. والنسبة المئوية القليلة نسبياً من خريجي الجامعات في البلاد تشكل ٦٥ بالمئة من مجموع اعضاء البرلمان. وحيث ان المنح الحكومية تسمح للشبان بمتابعة دراستهم الجامعية بغض النظر عن دخل الأهل، فان تمركز الخريجين في المراكز السياسية العليا يعكس خلق طبقة «الميريتوقراطية»^(*) (أي حكم الاشخاص الذين يظهرون قدرات فكرية عالية).

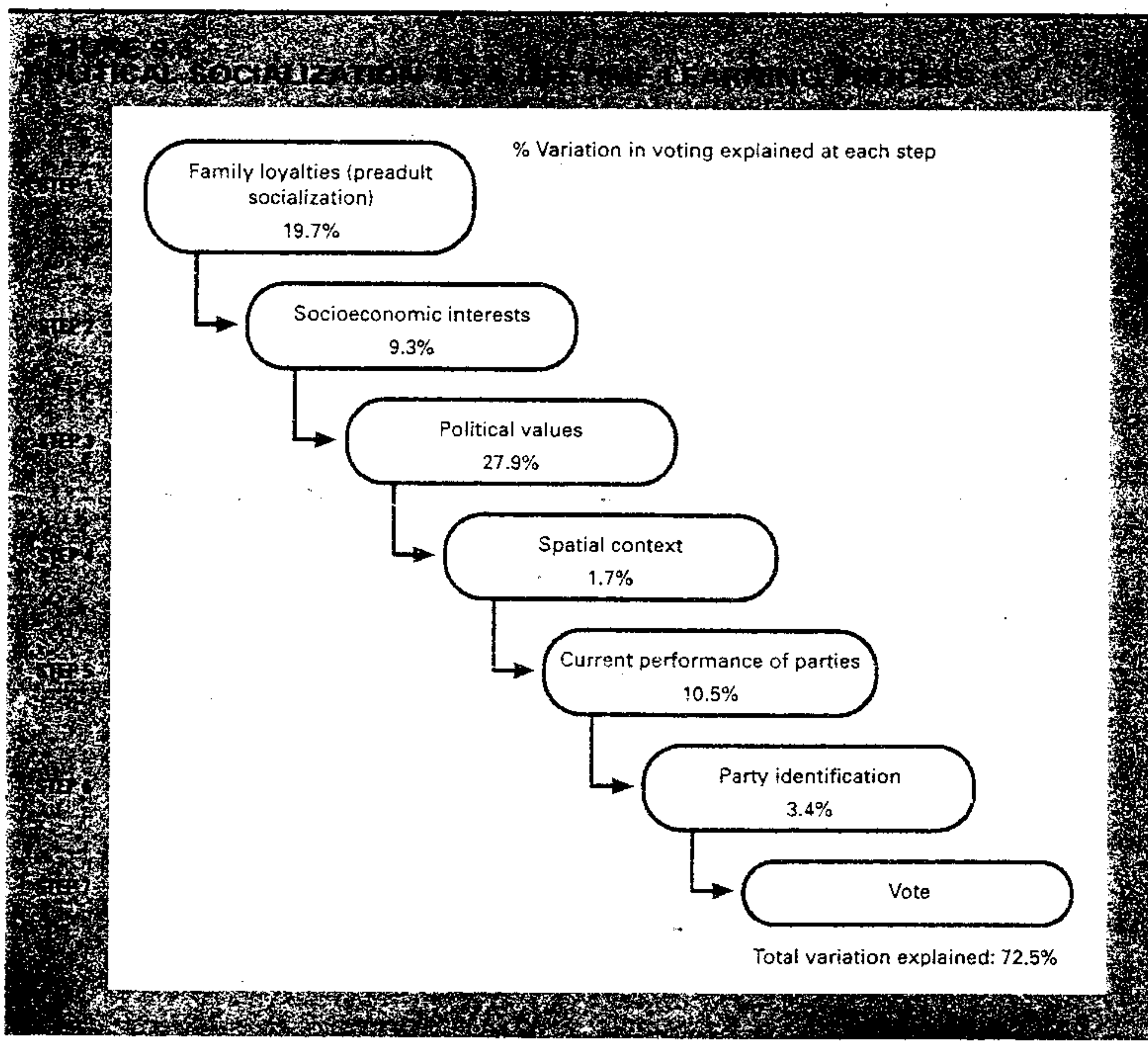
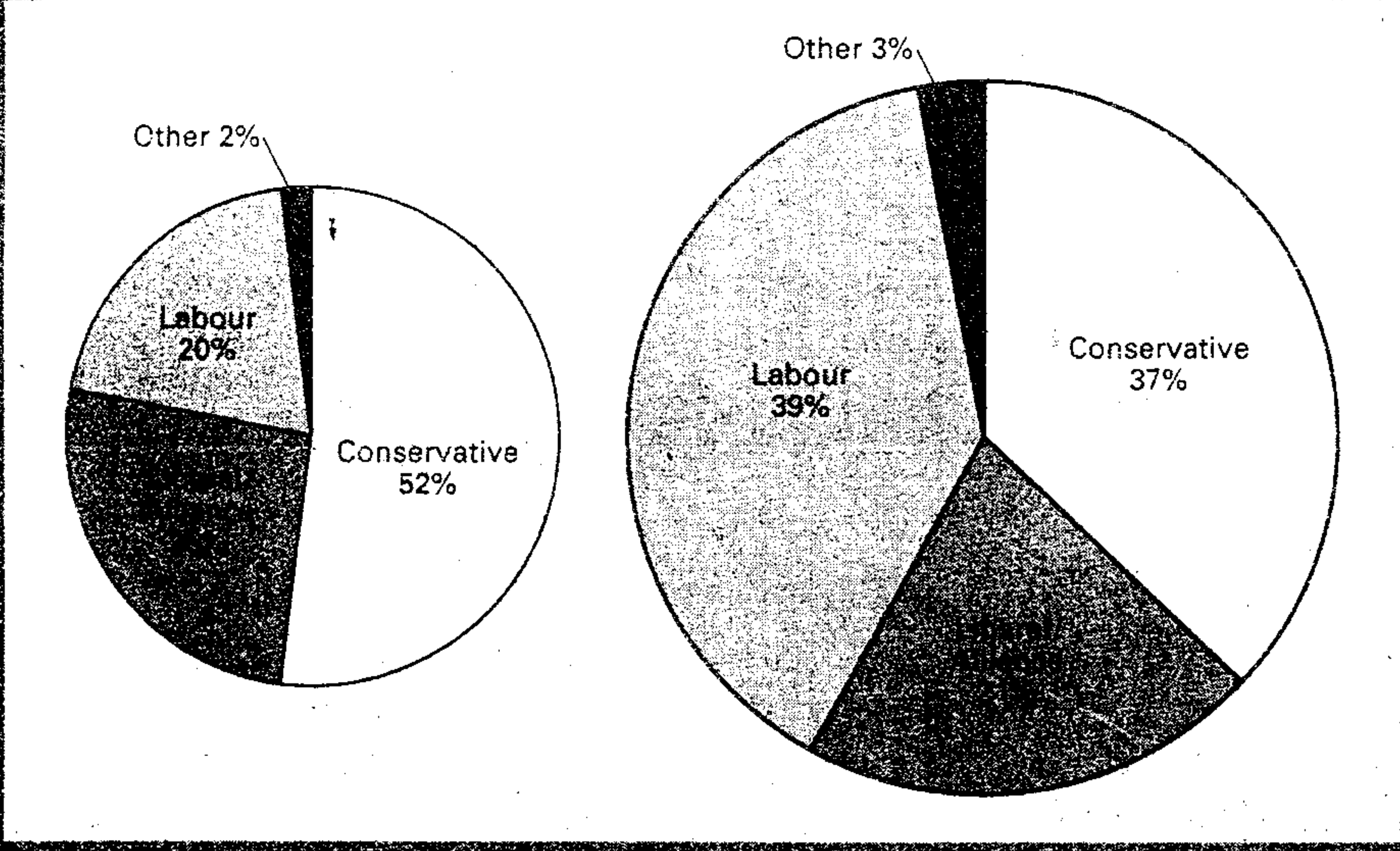
الطبقة: يمكن ان يشير مفهوم الطبقة إلى صفة اجتماعية-اقتصادية، مثل المركز الذي يشغله، والدخل، والتعليم، أو ان يكون تعبيراً مختصراً يلخص العديد من التأثيرات الاجتماعية. والمهنة هي اكثر المسميات شيوعاً للإشارة إلى الطبقة في انجلترا. لكن تجميع الناس معاً في مهنة واحدة لا يعني انهم متماثلون في كافة الوجوه الاخرى.

تقريباً، يضع كل تعريف للطبقة حسب المهنة ثلاثة اخماس الشعب الانجليزي في خانة الطبقة العاملة، واكثر من خمسي الشعب في الطبقة الوسطى. ومنذ العام ١٩١٨ فُسررت المنافسة الحزبية بمعان طبقية؛ ووصف حزب المحافظين بانه حزب الطبقة الوسطى، والعمال بانه حزب الطبقة العاملة. لكن الروابط هنا محدودة. فاذا كانت الطبقة هي التي تحدد بشكل مطلق التصويت، فان حزب العمال سيكسب كل انتخابات يخوضها، لان اغلبية الناخبين من افراد الطبقة العاملة.

الروابط بين الطبقة والحزب (الشكل ٩-٥) محدودة لثلاثة اسباب رئيسية. أولاً، لان نصف الناخبين تقريباً لا يعتقدون انهم ينتسبون إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة. اضعف إلى ذلك. ان اقل من واحد من كل سبعة ناخبين تنطبق عليهم الصورة المبسطة لافراد الطبقة الوسطى (مهنة غير يدوية، وتعليم اعلى من المتوسط، ومالك للبيت الذي يسكنه، وليس عضواً في نقابة، وتماثل ذاتي مع الطبقة الوسطى)، أو انهم عكس الصورة المبسطة للطبقة العاملة. ولدى معظم البريطانيين خليط من صفات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة.

* Meritocracy او حكم ذوي الجدارة - المترجم.

RELATIONSHIP OF CLASS AND VOTING



Source: Adapted from Richard Rose and Ian McAllister, *The Loyalties of Voters* (Newbury Park, Calif.: 1990), pp. 38, 152.

ثانياً، لم يعد يُنظر إلى الطبقة كعامل هام جداً في العلاقات الاجتماعية. فعندما قام استطلاع للرأي في انتخابات العام ١٩٨٧ بسؤال الناس ان كانوا يعتقدون ان كان من الصعب عليهم اتخاذ اصدقاء من الطبقة الاخرى، اجاب ٦٧ بالمئة ان لافرق لديهم في ذلك. حتى عندما كان هناك احساس بالفوارق الطبقيّة، لم يترجم هذا الاحساس إلى ظلم أو صراع طبقي. ولم يقل سوى ٦ بالمئة بوجوب ان يحصل الجميع على الاجر ذاته مهما كانت مهاراتهم أو مسؤولياتهم.

ثالثاً، العلاقة بين الطبقة والحزب ليست متماثلة. فالطبقة الوسطى تتمسك بالمحافظين اكثر مما تتمسك الطبقة العاملة بحزب العمال. وفي العام ١٩٨٧ حاز المحافظون على اكثر من نصف اصوات الطبقة الوسطى، في حين حصل حزب العمال على ٣٩ بالمئة فقط من اصوات الطبقة العاملة. ويحصل الحزبان الليبرالي والتحالف على اصوات تتناسب والبنية الطبقيّة للناخبين.

يتفق اقل من نصف الناخبين مع طبقتهم: ٢٢ بالمئة من الناخبين هم محافظون من الطبقة الوسطى، و ٢٤ بالمئة هم من ناخبي حزب العمال. حين لا تعمل غالبية الناخبين حسبما تتنبأ نظريات الحتمية الطبقيّة، فانه يجب رفض تلك النظريات.

عدا المهنة، تؤثر التجارب الاجتماعية-الاقتصادية على عملية التصويت. فعلى كل مستوى من البنية الطبقيّة، يميل الاشخاص المنتسبون لاتحادات العمال إلى التصويت لصالح حزب العمل. لكن الفروقات محدودة الدرجة. فمن بين العمال اليدويين المنتسبين لنقابات العمال، توجد اغلبية لم تصوت للعمال في انتخابات العام ١٩٨٧، كما ان خمسيّ اعضاء النقابات لديهم وظائف متوسطة الطبقة، كالمعلمين مثلاً.

يخلق السكن جواراً له أهمية سياسية. لان خمس الناخبين يعيشون في بيوت يمتلكها المجلس البلدي. وبيوت المجلس البلدي عادة متقاربة من بعضها، وتخلق احساساً بهوية موحدة بين المستأجرين من المجلس. ومن بين افراد الطبقة العاملة المستأجرة من المجلس ضمن حزب العمال ٥٩ بالمئة من الاصوات في العام ١٩٨٧، ومن افراد الطبقة العاملة المالكين لمنازلهم حصل على ٣٤ بالمئة من الاصوات. وحصل حزب المحافظين على ٥٨ بالمئة من الاصوات من افراد الطبقة الوسطى المالكين لمنازلهم. وقد افاد حزب المحافظين اكبر فائدة من ذلك، لان ٧٣ بالمئة من الناخبين يعيشون في منازل يملكونها، اكثر من ثلاثة امثال نسبة القاطنين في منازل مملوكة للمجلس البلدي.

الاثر التراكمي

من اكثر السمات التي تميز التأهيل السياسي في انجلترا، وجود تقسيمات اجتماعية قليلة نسبياً لها بروز من الناحية السياسية. فلا يوجد في انجلترا أي شيء يمكن مقارنته بالتقسيمات السياسية بين الاجناس في الولايات المتحدة، أو الاختلافات اللغوية الموجودة في بلدان مثل كندا. أو يوازي الانقسامات الدينية الحادة كما في ايرلندا الشمالية.

التأهيل السياسي عملية تعليمية تستمر طيلة العمر تتراكم فيها مجموعة من المؤثرات المركبة. ما يأتي أولاً، مثل التعليم داخل الاسرة، مهم بالنسبة للطفل، لكنه بعيد جداً عن الانجازات الحالية للحزاب (الشكل ٩-٦). والأهمية النسبية للمراحل المختلفة من التأهيل السياسي يمكن اختبارها عن طريق تحليل تراجمي تدريجي متعدد الاجزاء يُظهر كم من التغييرات في التصويت تعزى اليها في كل مرحلة من عملية التأهيل (٦١).

١- **ولاءات العائلة:** أهم التأثيرات التي للعائلة هي ولاء الابوين لاحد الاحزاب، ان كان ذلك معروفاً. وتأتي طبقة الابوين في المرتبة الثانية من الأهمية، والدين، ثالثاً. اما اختلافات العمر، والجنس، والتعليم فليس لها تأثير مستقل. ورغم ان العائلة تأتي أولاً من ناحية الوقت، فانها الثانية من ناحية القيم السياسية كمؤثرة على تصويت البالغين، مما يفسر ٢٠ بالمئة من مجمل التغييرات.

٢- **المصالح الاجتماعية-الاقتصادية:** يُعزى إلى مصالح البالغين الاجتماعية الاقتصادية ٩ بالمئة اضافة من التغييرات في التصويت. فمستويات الحياة المادية، كما يبينها امتلاك منزل والحصول على دخل اعلى، أهم بكثير من الانتساب إلى نقابات العمال أو الانتماء لطبقة مهنية.

٣- **القيم السياسية:** يطور الفرد خلال مرحلة حياته قيماً راسخة تتعلق باهداف الحكومة، والطريقة التي يجب على الناس التصرف بها في المجتمع. وهذه القيم مستقلة عن مصالح العائلة والمصالح الاجتماعية-الاقتصادية. فالقيم الاقتصادية ذات العلاقة بنقابات العمال، ودولة الرفاه، والأعمال، والخصخصة يُعزى اليها مجتمعة حوالي ٢٥ بالمئة من التغييرات في التصويت. والقيم «الجديدة» غير الاقتصادية التي تهتم بمسائل مثل حماية البيئة والاخلاق فيعزى اليها ٣ بالمائة من الاصوات، حيث ان كل حزب منقسم حول هذه القيم.

٤- **البيئة المكانية/Spatial Context:** المكان الذي يسكنه الشخص يؤثر في طريقة حديثه وفيما يقوله. لكن الجزء الاعظم من الجدل السياسي يقوي وجهات النظر التي يحملها المرء بالفعل، لانها تجري بين اناس متماثلين في العقلية. وبالمثل، فان الاختلاف الظاهر في التصويت للمحافظين بين شمال وجنوب انجلترا يعكس اختلاف المصالح الاجتماعية-الاقتصادية والقيم وليس الاختلافات الجغرافية. لذلك فان المؤثرات البيئية تفسر اقل من ٢ بالمائة من الاصوات.

٥- **الانجازات الحالية للحزاب:** الطريقة التي تعالج بها الحكومة قضايا الساعة تؤثر على الاقتصاد والنفقات العامة، لكن الحكم الذي يصدره الشعب على انجازات الحكومة يتأثر إلى حد بعيد بالقيم التي يعتنقها مسبقاً. وهذا ينطبق بوجه خاص على تقدير الشعب للحزب وتصورات زعامته. وبشكل اجمالي، فان الاداء الحالي للحزاب والزعماء خلال فترة البرلمان تفسر تغييراً إضافياً في التصويت بنسبة ١٠ بالمئة.

التوظيف للأدوار السياسية

يمكن النظر إلى التوظيف للأدوار السياسية بطريقتين مختلفتين جداً. تحديد المهام ومن ثم توظيف الأشخاص أصحاب المهارات المناسبة. وهذا هو منهج المستشارين الإداريين. وبدلاً من ذلك يمكن القيام بتحليل استنتاجي للخواص المميزة التي تدفع الناس للسعي للحصول على دور سياسي ونسأل بالنظر إلى مهاراتهم، ما نوع العمل الذي يستطيع هؤلاء الناس القيام به؟ إن قيود التاريخ، والمؤسسات، والتأهيل الاجتماعي تجعل المنهج الاستنتاجي مناسباً أكثر.

أهم الأدوار السياسية في بريطانيا هو: الوزير، والموظف المدني الكبير، أو الشخصيات العامة المعينة لفترة محددة / *intermittent public person*، وتختلف طريقة اختيار هؤلاء بقدر كبير. فكي يصبح شخص ما وزيراً يجب أن ينتخب عضواً في البرلمان. ويدخل الأفراد الخدمة المدنية بعد انتهاء الدراسة الجامعية بفترة وجيزة وبعد اجتياز امتحان دخول تنافسي. وتأتي الترقية عن طريق الانجازات وموافقة المسؤولين. أما الشخصيات العامة المعينة لفترة محددة فتعتمد على اختيار الموالين لتعيينهم في الهيئات العامة، أو أن يكونوا من زعماء مجموعات المصالح الرئيسية في البلد.

للخبرة قيمة ايجابية في جميع الأدوار السياسية. والبدء المبكر في احتراف السياسة يكاد يكون شرطاً مسبقاً للنجاح. والذين يسعون لأدوار قيادية لا ينتظر منهم البدء بالسياسة المحلية وأن يشقوا بعد ذلك طريقهم بالتدرج إلى قمة وستمستر. وبدلاً من ذلك، يصبح الفرد في سن مبكرة «مرشحاً» في منصب يؤهله لدور سياسي مركزي، ويبدأ بعد ذلك في اكتساب المهارات والترقي في الرتبة.

الجغرافيا من المؤثرات الأخرى على التوظيف. فالوزراء، وكبار الموظفين المدنيين، ومعظم الشخصيات المعينة لفترة محددة يقضون حياتهم العملية في لندن. فالعمل خارج لندن بعيد عن مراكز السلطة السياسية.

وزراء المجلس

بالنسبة لشخص يطمح في أن يصبح وزيراً، فإن الخطوة الأولى بالنسبة له هي أن يصبح عضواً في البرلمان. والتسمية للفوز بمقعد في مجلس العموم أو ضمان هذا المقعد هي في يد لجنة الاختيار المحلية للحزب. ولا توجد انتخابات شعبية أولية كما في النموذج الأمريكي، ولا يشترط أن يسكن المرشح للبرلمان في الدائرة الانتخابية التي سمي مرشحاً عنها. فإذا ما سمي وانتخب، فهو غير مهدد عادة في أن يخسر الانتخابات العامة.

حين يدخل النائب مجلس العموم فإنه يسعى للفت الانتظار إليه. وبعض الطرق للقيام بذلك - مثل

التمسك بالعناوين الرئيسية في التشكيك بحكمة زعامة الحزب - تجعل من الصعب عليه الترقى لمنصب وزاري. وتساعد طرق اخرى على الترقى، مثل مهاجمة زعماء المعارضة بنجاح في اثناء المناقشات، أو ان يكون مطلعاً بشكل جيد على مواضيع سياسية هامة.

لا تُعدّ الخبرة في مجلس العموم الفرد للعمل كوزير. والأهتمام الاكبر للنائب في البرلمان هو التعامل مع الناس والحديث عن الافكار. ويجب ان يكون الوزير قادراً على القيام بالأعمال الكتابية، وتقييم بدائل السياسات، وان يربط العموميات السياسية مع مشاكل تقنية محددة تواجهها وزارته^(٦٢). وتضمن عملية التوظيف ان يكون لدى الوزراء خبرة واسعة في مجلس العموم، لكنها لا تضمن ان يفهم السياسيون مهمات وزاراتهم.

تنسب رئيس الوزراء لتوظيف الوزراء مقيد بحقيقة ان عليه، سواء كان رجلاً ام امرأة، توزيع حوالي مئة وظيفة بين ما يعادل مئتي نائب من الحزب الحاكم مؤهلين لتولي مناصب، حيث ان العديد من اصحاب المقاعد الخلفية في البرلمان يُستبعدون على اساس عدم الخبرة البرلمانية، أو كبر السن، أو التطرف السياسي، أو كونهم لا يعتمد عليهم شخصياً، أو لعدم اهتمامهم بالمنصب. واغلب نواب البرلمان الذين انتخبوا ثلاث مرات أو اكثر يمنحون منصباً وزارياً. وقصر التعيينات على اعضاء البرلمان المخضرمين يمنع البحث عن وزراء مختصين في انحاء البلاد.

يتعرف الوزير على عمل وزارته في اثناء سير العمل. ويختلف الوقت اللازم للتعرف على قواعد العمل حسب تعقيد الوزارة. وكما يرى انتوني كروسلاند الوزير العمالي السابق: «يتطلب الامر منك ستة اشهر لتخرج رأسك تماماً من تحت الماء وعاماً حتى تعرف التوجه العام في معظم المجالات، وعامين حتى تسيطر بالفعل على كامل الوزارة»^(٦٣).

ينتقل الوزراء من وزارة إلى اخرى باستمرار. ويُتوقع الا يبقى الوزير العادي في منصب وزاري واحد لمدة تزيد عن سنتين، ومعدل تبديل الوزراء في بريطانيا هو من أعلى المعدلات بين الدول الغربية. وتنعش حركة التغييرات هذه امال اصحاب المقاعد الخلفية في ان يشملهم التعديل الحكومي القادم. وتحت الوزراء الذين في السلطة على العمل من أجل الترقى لمركز ارفع حتى لايجري اسقاطهم في التعديل القادم. وحين يحصل احد الوزراء على منصب وزاري اخر فإنه يدخل الوزارة من دون أية خبرة عن مشاكلها.

وقد تعرّض توظيف الوزراء للنقد من قبل الاصلاحيين. ويجادل الصناعيون بان المنصب يحتاج إلى وزراء اشبه برجال الأعمال، والاقتصاديون يرون ان الامر يحتاج إلى خبراء بالاقتصاد. ويمتدح البعض النظام الأمريكي في توظيف إداريين تنفيذيين سياسيين من حكومات الولايات، والجامعات، والشركات التي هدفها الربح، أو من بين خبراء الوزارات.

كبار الموظفين المدنيين

في حين يأتي اعضاء البرلمان ويذهبون من المناصب الوزارية بتتابع شديد، فان لدى الموظفين المدنيين عملاً في وايت هول يستمر طيلة حياتهم العملية.

يتم توظيف كبار الموظفين المدنيين دون مؤهلات مهنية معينة أو تدريب. والسبب في تعيينهم أنهم «الافضل والاذكى»؛ وهذا يعني عادة ان يكونوا حاصلين على درجة جيدة جداً في تاريخ القرون الوسطى، أو التاريخ الحديث، أو اللغات القديمة أو الحديثة من جامعة او كسفورد أو كامبردج. وحين اوصت لجنة فولتون الخاصة بالخدمة المدنية على ان يكون لدى الموظفين معارف متخصصة «بارزة»، لم يستطع الاعضاء تقرير أي نوع من المعارف هو الافضل لعمل الحكومة^(٦٤). وتختبر اللجنة الخاصة بالخدمة المدنية الان قدرات المرشحين عن طريق تلخيص اوراق طويلة ومملة، وحل مشكلة بمطابقة حقائق معينة مع انظمة عامة، واستخلاص نتائج من لوحة احصاءات اجتماعية بسيطة، ومما ينجزه المرشح في مناقشات عامة حول مشاكل حكومية.

لان الموظف المدني الذكي المستجد يفتقر إلى مهارات متخصصة ويحتاج إلى عشرات السنين ليصل إلى منصب عالٍ، فان تأهيله للدور في وايت هول من قبل كبار الموظفين المدنيين مهم للغاية. وهكذا تأخذ العملية طابع الاستمرارية. فعلى سبيل المثال، انضم رئيس الخدمة المدنية الحالي وهو السير روبن بتلر إلى الحكومة في العام ١٩٦١، تحت إمرة رئيس دخل الخدمة في العام ١٩٢٥. وقرار ترقية صغار الموظفين يتخذه كبار الموظفين، الذين يضعون فرضيات راسخة حول طريقة عمل الحكومة. وفي اثناء ممارستهم مهنتهم، يصبح الموظفون المدنيون اخصائيين في مهمة إدارة الوزراء السياسيين والأعمال الحكومية الصعبة. وكما يبيّن المسلسل التلفزيوني، «نعم سعادة السفير»، فانهم يهيئون لقول «نعم» للوزير وهم يعنون قول «حقاً؟» وقول «إلى حدّما» حين يعنون قول «لا»^(٦٥).

غيرت حقبة تاتشر التطلعات المهنية لكبار الموظفين المدنيين؛ فقد كان لها وجهة نظر مختلفة تماماً في طريقة عملهم عن سبقها. حيث اعتبر صنع السياسة من مهمات مجلس الوزراء، وخاصة داوننج ستريت، وليس من مهام الموظفين المدنيين^(٦٦). وكان من المنتظر ان يصبح الموظفون المدنيون الاعلى رتبة مدراء للموظفين الاخرين، ويزيدون بذلك من كفاءة برامج الحكومة للمساعدة في خفض النفقات العامة. وكان الهدف من مبادرة «الخطوات التالية»/Next Steps هو فصل التقديم اليومي لخدمات الحكومة المركزية مثل رخص السيارات، وإجازات القيادة، ومنافع الضمان الاجتماعي عن مؤسسات صنع السياسة^(٦٧). وهذا يفترض ان في الامكان فصل السياسة عن الإدارة، وهي فرضية يرفضها معظم علماء السياسة.

الشخصيات العامة المعينة لفترات محددة

يشارك الكثير من الافراد في السياسة بشكل متقطع؛ ويعين هؤلاء من قبل الحكومة في أعمال توصف بانها خدمات عامة بدلاً من قطاع عام، وغالباً ما تمول باموال عامة. وتتضمن هذه المجموعة افراداً متباينين مثل اسقف كانتربري، ورئيس مؤسسة الاذاعة البريطانية، ورئيس هيئة مراهنات سباق الخيل، واستاذ اللغة اليونانية الملكي / Regius Professor Of Greek في جامعة اوكسفورد. وفي وسع كل واحد من هؤلاء الاعتراض بانه ليس سياسياً، وان يدعي في الوقت نفسه انه يقوم بواجبات تخدم المصلحة العامة.

يوظف الألوف من الناس لخدمات عامة بدوام جزئي، اغلبها بالمرتب، من خلال تعيينهم في ٣٠٠ هيئة مهتمة بالسياسة العامة. وقد وجدت جدولة رسمية للهيئات العامة يقوم على إدارتها موظفون عامون يعملون بشكل متقطع ان اكثر من عشرة آلاف عضو، يعملون بدوام كامل ودوام جزئي، قد عينوا من قبل دوائر وايت هول التي ترعى هذه الهيئات. ويتولى معظم الافراد مركزاً واحداً من دون أي راتب. وقد تأخذ الجوائز شكل تكريم ملكي يتراوح ما بين منح الرتبة الأدنى (وسام الامبرطورية البريطانية / OBE=(Order of the British Empire) ارتفاعاً إلى رتبة فارس أو حتى منح العضوية في مجلس اللوردات وقد هو جمت الهيئات المعين فيها هؤلاء الموظفين على اساس انها «كوانجوس» / Quangos=(Quasi-nongovernmental agencies) (أي وكالات غير حكومية تقريباً). في الحقيقة، هم لا يحكمون بريطانيا بل يقدمون النصيحة لمن يرغب في الاستماع (٦٨).

الشخصيات العامة المعينة لفترة محددة ليست في العادة مرشحة لمناصب انتخابية. وعلى الرغم من افتقار هؤلاء إلى منصب عام تقليدي فانهم يشاركون بكثافة في العملية السياسية بنفس القدر مثل عضو عادي في البرلمان.

التوظيف الانتقائي

يعتمد المدى الذي نعتبر فيه التوظيف السياسي بانه مفتوح أو مغلق على الروابط بين من يقومون بادوار سياسية ومن ليس لديهم دور. فليس هناك من شيء انتقائي اكثر من انتخابات برلمانية يتمخض عنها ان يصبح شخص واحد رئيساً لوزراء بلد تعداده ٥٦ مليون نسمة. ومع ذلك ليس هناك من عمل اكثر تمثيلاً منه، لان الانتخابات هي المناسبة الوحيدة التي تتيح لكل بالغ المشاركة السياسية ويكون لعمله اثر مساوٍ لعمل الاخرين.

تقليدياً، يتمتع الزعماء بمرتبة عالية في الاقتصاد، والسياسة، ومركز اجتماعي عالٍ. على أية حال، شهد القرن العشرون ظهور السياسيين المحترفين العاملين بدوام كامل، بالضبط كما طال الاحتراف ادواراً اجتماعية اخرى من الرياضة حتى العلم والثقافة. ولم يعد في وسع الاريسستوقراطيين، ورجال الأعمال، وزعماء نقابات العمال ان يتوقعوا مكانتهم العالية إلى مركز سياسي هام. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم يصل أي من قادة العمل إلى منصب وزاري. ولم يتمكن سوى اثنين من مسؤولي نقابات العمال من تحقيق هذه النقلة.

بعد ان اصبحت المهن اكثر تخصصاً، فقد اكتسب السياسي المحترف تفهماً اكثر في عالمه الخاص، وذلك مقابل ابتعاده اكثر فاكثر عن العوالم الاخرى. فبعد سنوات من مقابلة اشخاص في مواقع قيادية في العديد من مجالات الحياة الانجليزية توصل انتوني سامبسون إلى نتيجة مؤداها: «مخاوفي ليست في ان المؤسسة في بريطانيا منغلقة جداً، بل انها ليست منغلقة بما يكفي، وان الدوائر يقل تداخلها اكثر فاكثر، وان احد نصفي الحلقة لا يكاد يتصل بالنصف الاخر» (٦٩).

وكما كبر هدف النشاطات التي تعرف على انها سياسية، كلما كبر عدد الناس المشاركين بفاعلية في الحكومة. وقد حولت تأثيرات الحكومة على الاقتصاد مدراء الشركات وممثلي النقابة في الورش إلى سياسيين في فترات متقطعة. ومع ذلك، فان وضعهم الاقتصادي يعطيهم الحرية على العمل بشكل مستقل عن الحكومة. ففي وسع العمال ان يصوتوا باقدامهم، بالسير في اضراب يطالب باجر اعلى، وفي وسع رجال الأعمال ان يصوتوا بمحافظهم، باستثمار اموالهم خارج المملكة المتحدة.

النجاح في السياسة، مثل النجاح في البولو، مرتهن بالمهارة والخبرة. لكن فرصة لعب البولو تقررها ظروف العائلة، أيضاً. والتأهيل المكثف للقيام بدور سياسي في مراحل الشباب المبكرة هو أفضل طريقة للفوز بمنصب عال، ويطغى على مؤثرات التأهيل الاجتماعي الاخرى. ويكون الوزير الجديد عند دخوله الوزارة قوياً، لكن تسلم المنصب يغير السياسيين. وقد لاحظ لورد بالنيل وهو وريث احد اقدم الالقاب في بريطانيا ان الانماط السياسية القائمة مصانة «ليس بفضل الجهود الواعية للثابتين في المنصب، بل بفضل حماسة الذين فازوا لتوهم بمدخل اليه، وبأمال الذين ما زالوا يطمحون اليه» (٧٠).

الاتصالات السياسية

يتطلب النموذج الليبرالي للسياسة الانجليزية تدفقاً كبيراً من المعلومات بين الحاكمين والمحكومين. وكلما ازداد حجم المعلومات المقدمة، كلما كان معنى ذلك اطلاق افضل للجمهور، وكانت السياسات افضل. ففي النموذج الليبرالي يكون من حق الجمهور ان يعرف.

لكن نموذج وايت هول مختلف تماماً: فالمعلومات تعتبر سلعة نادرة، ولا يتم تبادلها بحرية. وتعتبر العلنية مكلفاً لأنه قد يزعج المفاوضات الخاصة مع مجموعات المصالح. وتفترض تقاليد وايت هول ان العلنية ليست في المصلحة العامة. وفي حين ان لكلا وجهتي النظر مؤيديين في الحكومة، فان نموذج وايت هول هو المسيطر (٧١).

الوسائل الرئيسية للاتصال السياسي، مثل وسائل الاعلام، هي صناعات ضخمة ومعقدة مقيدة من قبل المستمعين. فالصحف ذات القراء المثقفين تكتب عن السياسة بطريقة مختلفة عن المجالات المصورة كثيفة الانتشار. والهدف من الاذاعة، كما ينص القانون، هو ان تكون غير منحازة سياسياً، في حين ان الصحف غالباً ما تكون مناصرة لاحد الاطراف.

الاذاعة

الراديو والتلفزيون مركزيان للغاية لكنهما متنافسان. فهئة الاذاعة البريطانية (بي . بي . سي) لديها شبكتان تلفزيونيتان، واربع شبكات اذاعية، ومحطات محلية في مختلف انحاء المملكة المتحدة. وترخص لجنة التلفزيون المستقلة لاكثر من دزينة من الشركات الاقليمية التي تشكل شبكات تلفزيونية تجارية شعبية، والقناة الرابعة لبرامج التلفزيون المتخصصة. وتعمل محطات الاذاعة التجارية المحلية تحت رعاية سلطة الاذاعة.

يعين مجلس إدارة هئة الاذاعة البريطانية من قبل الحكومة القائمة، وكذلك الحال بالنسبة لاعضاء لجنة التلفزيون المستقلة. ولا تتبع هئة الاذاعة البريطانية أية اعلانات؛ بل تجمع الجزء الاعظم من وارداتها من رسوم ترخيص سنوية يدفعها كل بيت يمتلك جهاز تلفزيون. وتحدد الحكومة القائمة قيمة رسم الرخصة؛ في العام ١٩٩١، كان الرسم ١٠٠ جنيه استرليني أي حوالي ١٧٥ دولاراً. اما عائدات شركات التلفزيون المستقلة فتأتي في الدرجة الأولى من الاعلانات؛ وتتأثر الارباح إلى حد بعيد بما تفرضه الحكومة على امتيازات محطات التلفزيون التجارية.

لان المسؤولين عن الاذاعة لا يكونون واثقين من سيكون في السلطة عند تجديد رخصهم، فان لديهم توجهاً قوياً بالانحازوا إلى أي حزب. وفي حملة العام ١٩٨٧ الانتخابية، كرست الاذاعة ثلث الوقت لتغطية كل واحد من الاحزاب الثلاثة المتنافسة. وليس في مقدور الاحزاب شراء الوقت للاعلان عن انفسهم؛ لذلك خصص وقت للاذاعة السياسية لكل حزب بحيث يعد برامجهم بنفسه.

لا يتفق الاذاعيون بخصوص الوقت الذي يجب عليهم تخصيصه لتغطية الاحداث السياسية. ووجهة نظر هئة الاذاعة البريطانية التقليدية هي انه موضوع مقدس، وترى ان القضايا العامة مهمة وان السياسيين يستحقون الاحترام. اما الاذاعيون الاصغر سناً فيميلون إلى اعتبار انفسهم كلاب حراسة

لعامة الشعب، يحرسونهم من احتكار السياسيين لوسائل الاعلام. وهم مستعدون لتفحص وزراء الحكومة بدقة وفضح الأعمال التي حاولت الحكومة التكتّم عليها وهذا يقود الحكومة سواء كانت محافظة أو عمالية إلى اتهام صحفيي التلفزيون بالانحياز ضد حزبها (٧٢).

ويعتبر معظم المشاهدين بان التلفزيون محايد سياسياً. ولا يعتبر أن هيئة الاذاعة البريطانية متحيزة سوى ٢٦ بالمئة، ولا يعتقد سوى ١٧ بالمئة ان شركات التلفزيون المستقلة متحيزة. والاقلية التي تقول ان التلفزيون متحيز لا تتفق على تحديد الجهة التي تزعم انه يفضلها، حيث يرى نصفهم انه متحيز للمحافظين ويرى النصف الاخر انه متحيز للعمال (٧٣).

الصحافة

تتركز الصحافة الانجليزية في لندن، بخلاف الصحافة غير المركزية في الولايات المتحدة، وكندا، والعديد من الدول الأوروبية. وصحف الصباح تحرر في لندن وتوزع في مختلف انحاء انجلترا وتحظى بالقسط الاكبر من الصحف الموزعة. وفيما عدا اسكتلندا وايرلندا الشمالية، فان الصحف المطبوعة خارج لندن تركز على الاخبار المحلية؛ وتعامل السياسة وكأنها حدث لندني. والمركزية مكثفة بسبب ان بعض الناشرين يمتلكون اكثر من صحيفة أو ان لهم مصالح اعلامية متعددة الجنسيات. فعلى سبيل المثال يمتلك روبرت ميردوخ الصحيفة الرخيصة «صن»، والصحيفة الرزينة «التايمز» اضافة إلى مصالحه الامريكية والاسترالية في مجال الاعلام.

الصحف الوطنية منقسمة بحدّة بين الصحافة الشعبية والصحافة الرزينة. ولدى انجلترا خمس صحف يومية رزينة. التايمز، والغارديان، والتليغراف، والانديبننت، والفايننشال تايمز. وبالمقابل لدى الولايات المتحدة ثلاث صحف رزينة فقط تقرأ على نطاق قومي: نيويورك تايمز، والواشنطن بوست، وول ستريت جورنال. على أية حال يقرأ الصحف الرزينة سدس عدد الناخبين فقط.

اما الصحف الشعبية البريطانية فهي وسائل تسلية اكثر منها صحفاً تُبلّغ عن اخبار. وتلقى الاخبار الخاصة بمشاهير التلفزيون، والرياضة، والجنس، والجريمة بروزاً اكثر من أعمال الحكومة والبرلمان. اصبحت صحيفة «صن» اكثر الصحف اليومية مبيعاً في بريطانيا بتقديم صور لعارضات عاريات الصدور على الصفحة الثالثة. وكل من تقتصر قراءته على الصحافة الشعبية لن يحصل الا على معلومات مضللة عن السياسة في انجلترا، والاغلبية العظمى من الناخبين لا يقرأون الا الصحف الشعبية.

الربط بين الطريقة التي يصوت بها الناس ووجهة النظر السياسية للصحيفة التي يقرأونها لا تدل على ان الصحف تقرر توجه القراء الانتخابي. فالتأهيل السياسي لا يشكل الولاءات السياسية فحسب، بل انه

يؤثر أيضاً على اختيار الصحف على اساس سياسي أو غير سياسي. وفي حين ان التلفزيون هو المصدر الأول للاخبار السياسية، فلا يمكن لاية صحيفة ان تكون المصدر الوحيد للمعلومات السياسية.

الاتصال وعدم الاتصال

المبلفون والسياسيون يحتاجون بعضهم إلى البعض الآخر. فالصحفيون يحتاجون إلى السياسيين كمصدر للاخبار، والسياسيون يحتاجون إلى الصحفيين لنشر وجهات نظرهم، رغم ان الناس العاديين قد لا يلحظون ما يقولونه.

يعرف الصحفيون الانباء بانها شيء لم يكن معروفاً من قبل؛ والقاء الضوء على الجوانب المظلمة للحكومة هي احدى الطرق لكشف الانباء. والمنافسة بين الصحف اليوم تجعل من المستحيل عملياً على الحكومة ان تكتم الانباء.

تشجع وسائل الاعلام السياسيين على اطلاق تصريحات تستحق النشر؛ والجائزة هي ظهورهم على شاشة التلفزيون، أو رؤية اسمائهم مطبوعة في الصحف، والاحساس بانهم مشهورون على مستوى قومي. وقلّة من السياسيين يمكن طباعة وجهات نظرهم بالنظر لمركزهم العالي. وحسبما قال صحفي سياسي، «قد لا تصدق ما يقوله رجل ما، لكن ان كان هذا الشخص رئيس وزراء، فان من حقه ان تُعرف وجهات نظره تلك»^(٧٤).

تؤكد العديد من تقاليد الحياة السياسية الانجليزية على عدم الاتصال. وغالباً ما يخفي السياسيون مداولاتهم بحجة المسؤولية الوزارية المشتركة. ولا يحب الموظفون المدنيون المناقشات العامة ان كانت تنطوي على خلاف. ويحدد قانون الاسرار الرسمية للعام ١٩١١ بدقة تامة ما يمكن للسياسيين والموظفين المدنيين ان يفشوه من مناقشات وايتهول. ويقلل قانون الاسرار الرسمية للعام ١٩٨٩ من نطاق المعلومات الرسمية التي لا يمكن نشرها دون تصريح لتقتصر على امور مثل الامن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية.

تبقى وجهة نظر وايتهول هي الحظر؛ و«الحاجة إلى الاطلاع ما زالت تسيطر على الحق في الاطلاع»^(٧٥). ولا تعرض وثائق الحكومة على الصحافة الا اذا اراد سياسي ان يؤثر في الاحداث بتسريبها. فيمكن لكبار المسؤولين العاميين ان يكونوا انتقائيين فيما يقولونه وما لا يقولونه. فحين اتهم السير روبرت ارمسترونغ الذي كان في ذلك الحين رئيساً للخدمة المدنية، من قبل المحكمة بالكذب فيما يخص جهود الحكومة، في العام ١٩٨٧، حين حاول ان يطمس تقارير محرجة قدمها ضابط مخابرات متقاعد، رد قائلاً: «انه انطباع مضلل وليس كذبة. فقد كان كمن يقتصد في الحقيقة». ويبقى الميل للسرية قوياً لانه يلتقي مع مصالح أهم الاشخاص في الحكومة - مجلس الوزراء والموظفون المدنيون.

عدم الاتصال بين الحكومة والمحكومين هو في بعض الاحيان عقبة امام وايتيهول. ومن هذه العوائق الا يعرف رئيس الوزراء عن صعوبات داخل وزارة ما إلى ان يطرح عليه سؤال محرج في مجلس العموم. وعدم الخوض في مناقشات عامة مبنية على معلومات مسبقة لبحث بدائل سياسية واتخاذ قرار نهائي. قد يتمخض عنه اتخاذ الحكومة للقرار مع جهلها برد الفعل الشعبي.

فصانعو السياسة المشغولون يحتاجون إلى المساعدة، وليس المعلومات بحد ذاتها. وسوف تشجع وزارات وايتيهول مناقشة قضية ما حين لا تكون متأكدة مما تريد ان تفعله. ولن تشجع هذه المناقشات اذا شعرت بالثقة تجاه سياستها. واستعداد راسمي السياسة للاشتراك في حوار عام لا يعكس الرغبة في المعرفة، بل الرغبة في دفع اهداف سياسية.

تجميع مجموعات الضغط

التنظيم ضروري لاعطاء وجهات النظر السياسية وزناً. وبدون تنظيم لن يكون لدى الاشخاص الذين يحملون التفكير السياسي ذاته أية وسيلة لتمثيل ارائهم امام الحكومة. اما بالتنظيم فان في وسع المسؤولين ان يضغطوا على الحكومة كي تعمل، وفي وسع الحكومة ان تتشاور مع مؤسسة لبحث المشاكل ذات الأهتمام المشترك.

خلافاً للحزب السياسية، فان مجموعات المصالح لا تسعى للسيطرة على الحكم بالمنافسة في الانتخابات. بل تسعى، بدلا من ذلك، إلى التأثير على قرارات الحكومة بغض النظر عن الحزب الذي يتولى السلطة. وتتباين الروابط بين مجموعات المصالح والحزب السياسية بين اليمين واليسار. فالنقابات العمالية هي من الناحية التأسيسية جزء من حزب العمال، وتؤمن له كل النقود تقريباً، ومعظم الاصوات للهيئة الرسمية الحاكمة في الحزب. وهكذا فان الرابطة امتن مما في الولايات المتحدة، حيث ليس لاتحاد العمال الامريكيين اصوات تأسيسية داخل الحزب الديموقراطي. ومع ان فلسفة المؤسسة الخاصة لحزب المحافظين مطابقة لمفهوم الأعمال، وقد انشئ الحزب قبل ان تصبح بريطانيا دولة صناعية بفترة طويلة. فليس هناك علاقة تأسيسية رسمية بين مجموعات الأعمال والمحافظين والروابط الاساسية هي ايدولوجيا مشتركة واستعداد من جانب قطاعات الأعمال لاعطاء حزب المحافظين اموالاً.

ماتريده مجموعات المصالح

ثمة اختلاف هائل في الهدف من المطالب التي تجمعها مجموعات المصالح يتراوح بين اهتمام ضيق للغاية خاص بجمعية جرحى رجال الخدمة العامة السابقين، إلى اهتمام شامل يتعلق باقتصاد منظمات

مثل اتحاد الصناعات البريطانية، ومؤتمر نقابات العمال. وتختلف المجموعات أيضاً في طبيعة اهتماماتها، فالبعض يهتم بالمسائل المادية، في حين يتعامل الآخرون بمسائل مثل عقوبة الإعدام، أو العلاقات بين الأجناس (٧٦).

عند تجميع المصالح تسعى المجموعات لتحقيق أربعة أهداف.

١- جمع معلومات عن سياسات الحكومة والتغييرات في السياسات.

٢- التأثير على صنع السياسة.

٣- تعاطف الإدارة مع السياسات القائمة.

٤- المنزلة الرمزية- مثل إضافة كلمة «ملكي»/Royal إلى لقبهم.

في أغلب الأحيان، تكون دوائر وايتهاول سعيدة للتشاور مع مجموعات المصالح، لأن في وسع هذه المجموعات تزويد مسؤولي الحكومة بالتالي :

١- معلومات عملية عما يجري في مجال عملهم.

٢- آراء حول السياسات التي هي قيد الدرس.

٣- معاونة الإدارة في السياسات القائمة.

٤- المساعدة على تنفيذ السياسات الجديدة.

نظراً لأن معظم هذه الحاجات تكميلية، تجد مجموعات المصالح والحكومة أن من السهل عادة التفاوض بشأنها. وتجري المفاوضات مع قدر قليل من التهديد بالاكراه. وحيث أن كل طرف يحتاج إلى الآخر فإن أطراف المساومة يمكن أن يعملوا على حسب مبدأ التبادل. فمسؤولو الحكومة والناطقون باسم المجموعة يعلمون أنه إذا كان هناك مصالح كبيرة ووجهات نظر كثيرة، فإن من الضروري التوصل إلى تسوية. وهدف المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق. والاتفاق ملائم للمشاركين لأنه يستبعد اتخاذ السياسيين لقرارات في مسائل لا يهتمون بها أو بتفاصيلها بقدر اهتمام مسؤولي مجموعات المصالح والموظفين المدنيين في الوزارات.

التنظيم لعمل سياسي

تعتمد إمكانية مجموعات المصالح على ممارسة الضغط على الحكومة على قدراتها التنظيمية ومن السهل على عمال يعملون في بلدة ذات صناعة واحدة أن ينظموا أنفسهم. لأن لديهم اتصالات كثيرة مع بعضهم البعض بعيداً عن العمل وفي العمل أيضاً، وهم يشكلون مجموعة اجتماعية علاوة على كونهم

مجموعة سياسية. وبعبارة ذلك، يصعب على المستهلكين ان ينظموا انفسهم لانهم مجموعة مطلقة(*) . فالمستهلكون في متجر ما لا يهتمون سوى بالبضائع والخدمات، وليس بعلاقاتهم بالمستهلكين الاخرين.

كلما زاد التزام الاعضاء باهداف مجموعة الضغط، كلما زادت ثقة القادة في انهم يتحدثون باسم مجموعة موحدة. واذما ما انعدم الالتزام فان المجموعة قد تكون غير ذات تأثير. ويمثل اتحاد الصناعات البريطاني ادنى القواسم المشتركة في وجهات النظر بين اعضائها؛ فالصناعيون الرئاسيون، وتجار التجزئة يضغطون بوجهات نظرهم على الحكومة، كل على حدة. وحين دعا زعيم «الاتحاد الوطني لعمال المناجم»/ (NUM)=National Union of Mineworkers، آرثر سكارجل، إلى الإضراب لمدة سنة ضد الهيئة الوطنية للفحم التي تملكها الحكومة، في العام ١٩٨٤، رفض السماح لاعضاء الاتحاد بالتصويت على القرار. وبانكار حق الاقتراع على الإضراب، شعر العديد من الاعضاء انهم غير ملزمين بالطاعة امر الإضراب. ونتيجة لذلك، خسر الاتحاد الوطني لعمال المناجم اضرابه، وانفصل الاتحاد إلى نقابتين منفصلتين.

وقد وجدت وایت هول ان من المناسب لها من الناحية الإدارية ان تتعامل مع مجموعات مصالح متحدة. لانها اقدر على تنفيذ الاتفاقات. لكن عقوداً من المحاولات لتخطيط الاقتصاد البريطاني اظهرت ان قادة العمل وزعماء النقابات لا يمكنهم ضمان تنفيذ اتفاق يعقدونه؛ لان التضامن بين الزعماء ومن يدعون انهم يمثلونهم محدود. وللأفراد عادة مطالب متعددة، قد تكون متعارضة، فبينما يتمنى العمال، مثلاً، اجوراً أعلى، قد يطلب المستهلكون اسعاراً ادنى. واعضاء مجموعة مهتمة باحدى القضايا قد لا يوافقون على ما يجب على زعمائهم عمله.

يمكن لقادة مجموعة المصالح تجميع المطالب، لكنهم لا يستطيعون اجبار الاعضاء على قبول صفقة. وكما كتب خبير اقتصادي بريطاني :

ليس لدى نقابات العمال أو الإدارات انظمة مثل انظمة الحكومات الخاصة التي تستطيع ارسال مفاوضات مطلقي الصلاحيات للتفاوض بدلاً عنها والزامها بالتسويات، فيما عدا مواضيع محددة ومناسبات معينة، حين يكون في مقدور المفاوضين المحافظة على الاتصال بناخبهم في اثناء سير المفاوضات.

وقد اظهرت إدارة تاتشر ان في وسع الحكومة التي لديها سياسة واضحة وتواجه وجهات نظر متضاربة من مجموعات الضغط ان تتجاهل المطالب وان تفرض بدلاً من ذلك نمطها السياسي الخاص.

*categoric grou أي غير مقيدة أو محددة - المترجم.

القيم السياسية كقيود

يجب على مجموعات المصالح تقبل قيم الحكومة القائمة كما هي؛ وتعتمد احتمالات تحقيق اهداف المجموعة على العلاقة بين القيم الخاصة بالمجموعة والحكومة. وكلما زادت القيم المشتركة بين مجموعة الضغط والحزب السياسي كلما زادت امكانية الانسجام حين يتولى ذلك الحزب السلطة- وكلما زادت امكانية استبعاد مجموعة الضغط عن التأثير حين يكون الحزب المناهض في السلطة. وكلما توافقت قيم المجموعة مع القواعد الثقافية للمجتمع ككل، كلما سهل عليها ان توازن مصالحها مع المصالح القومية.

الاختلاف في القيم يقسم مجموعات المصالح إلى منتمين ولا منتمين^(٧٨) وتطرح المجموعات المنتمية / insider groups قضيتها في مفاوضات هادئة مع دوائر وايت هول. يتم تبني المطالب المقدمة بحيث تكون من ضمن ما هو ممكن سياسياً، مع الاخذ بالاعتبار قي والتزامات الحكومة القائمة. وعكس ذلك، لن يكون في وسع المجموعات اللامنتمية / outsider groups ان تفاوض الحكومة لان مطالبها لا تتفق مع الحكومة القائمة. واذا كانت غير متفقة مع وجهه نظر المعارضة أيضاً فان هذه المجموعات تهتمش تماماً، وتستثنى من ان يكون لها نفوذ في وايت هول. وغالباً ما ترد إلى وسائل الاعلام لتطرح من خلالها قضاياها.

موقف «المنتمين الدائمين» لا يحيد عن التوافق مع الحكومة القائمة. ولا خلاف غالباً على هذه المجموعات، مثل المعهد الملكي الوطني للكيفيين. والاهتمام الرئيسي للمنتمين الدائمين هو مناقشة تفاصيل الإدارة والتمويل والضغط لتوسيع البرامج التي تفيد منها المجموعة.

المجموعات التي تدافع عن مطالب خاضعة لخلافات بين انصارها يجب ان تكون مستعدة لرؤية منزلتها ترتفع وتنخفض. فنقابات العمال، مثلاً، تتوقع ان يزداد نفوذها حين تكون الحكومة القائمة عمالية، وتتوقع مجموعات الأعمال ان يكون صوتها مسموعاً اكثر في وايت هول حين يكون المحافظون في السلطة.

مجموعات الضغط التي توجدها أو تمويلها الدولة، تجازف في ان تصبح رهينة لها حين لا تتفق مع سياسات الحكومة. فصناعة مؤمنة مثل السكك الحديدية البريطانية قد ترغب في ان تضغط بمصالح معينة على وزارة المواصلات لكنها حساسة جداً للضغوط من تلك الوزارة. وعلى سبيل المثال، اذا قامت مؤسسة للرفاه الاجتماعي لمساعدة المصابين بمرض الايدز، يأتي جزء كبير من تمويلها عن طريق الحكومة، بشن حملة ضد الحكومة، فقد يعرقل هذا العمل المنحة التي تتلقاها منها.

هناك مجموعات منتمية طموحة تود ان تصبح جزءاً من مجتمع وايت هول، لكن مصالحها لم يعترف بها بعد، لذلك فهي تتقدم بمطالب يمكن صياغتها على شكل مرسوم برلماني، وتطالب بتمويل ضمن

المعقول، على أمل تبني مقترحاتها، وان تتمكن بالتالي من العمل كمجموعات منتمية.

الذين لا ينتمون لأي طرف يُستبعدون عن وايت هول، مهما كان اتجاه الحكومة التي في السلطة، لأن مطالبهم تتعارض مع القواعد الثقافية السائدة. وأياً كان الحزب الذي في السلطة، فإن وزارة الدفاع لا تناقش دعاة السلم، فليس هناك من امر يمكن مناقشته بين مجموعتين تتعارض مبادئهما تماماً.

من التعددية والنقابية إلى التعامل بتحفظ Arm's Length Dealing

تعاونت مجموعات المصالح والحكومة، طيلة عقدين من الزمان، تلياً الحرب العالمية الثانية بطريقة تعددية لرسم السياسة، كان فيها تنافس بين عدد كبير من المجموعات. وقد عملت الحكومة عادة كوسيط يسعى للتوفيق؛ وفي احيان قليلة، كان الوزراء يفرضون نمطهم السياسي.

منذ اوائل الستينات وحتى العام ١٩٧٩ حظيت الحركة النقابية بشعبية حين سعت الحكومة إلى جمع قطاعات الأعمال، ونقابات العمال، والمصالح السياسية في جمعية ثلاثية، بهدف الوصول إلى اتفاق على القضايا المتنازع عليها، مثل الاجور، والاسعار، والسياسة الصناعية. وافترضت المساومات النقابية ان الخطوات المحددة التي اتفق على اتخاذها بخصوص التضخم والبطالة بمثابة اتفاق سياسي. كما افترضت ان زعماء كل جماعة يستطيعون ضمان تعاون من يمثلونهم.

اما في الواقع، فلا إدارة ادوارد هيث المحافظة، ولا حكومات العمال كانت قادرة على تحقيق اتفاق ثابت، كما لم يكن زعماء مجموعات المصالح بقادرين على توجيه اتباعهم الاسميين. وبحلول العام ١٩٧٩ اظهرت الجمعيات النقابية الثلاثية انها غير ملائمة لدفع النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة.

اتبعت إدارة مارغريت تاتشر استراتيجية التعامل بتحفظ مع نقابات العمال. ومجموعات الأعمال. وبدلاً من جعل الدولة عاملاً مركزياً في المفاوضات مع مجموعات المصالح، اتبعت استراتيجية بقاء، محاولة ابعاد الحكومة عن التورط في نشاطات السوق اليومية state-distancing strategy الدولة بعيدة / مثل المساومة على الاجور، وقرارات الاستثمار، وسياسات التسعير.

تركز استراتيجية بقاء الدولة بعيدة على السياسات التي يمكن للحكومة تفعيلها دون موافقة مجموعات المصالح. وتؤكد على التشريعات لتحقيق الأهداف، لان ليس في وسع أية مجموعة مصالح ان تتحدى قانوناً اقره البرلمان. وقلصت القوانين من قدرة نقابات العمال على احباط سياسات الحكومة عن طريق المثابرة على الاعتراض. وتنعكس استراتيجية بقاء الدولة بعيدة أيضاً في خصخصة الصناعات المملوكة للدولة. فالامدادات المالية هي أيضاً اجراء يمكن للحكومة السيطرة عليه إلى درجة كبيرة (٧٩).

تعتمد استراتيجية بقاء الدولة بعيدة بدرجة اقل على المفاوضات مع مجموعات المصالح واكثر على

السلطة المستقلة للتاج. فقطاعات الأعمال والعمال احرار في النهوض بأعمالهم كما يريدون- لكن ضمن الخط الذي تفرضه سياسة الحكومة للاقتصاديات الكلية / macroeconomic والتشريع. إن معظم النقابات ورجال الأعمال لا يحبون هذا النموذج الذي يسمح بمعدل عال من البطالة كآمن لمحاربة التضخم. وفي وسع الحكومة تجاهل انتقاداتهم طالما ان لديها الاغلبية في البرلمان.

النظام الحزبي: خيار وتجميع

الحكومة البريطانية هي حكومة حزب. والناخبون لا يقررون من سيحكم بل أي الاحزاب سيحكم. والاحزاب تنظم عملية اختيار المرشحين، والحملات الانتخابية واعداد السياسات. والفرد لا يصوت لسياسات معينة أو لشخصية ما بل لحزب يعتبره الافضل في تجميع مصالح وقيم ملايين المواطنين. وكل حزب هو عنصر واحد في نظام حزبي، وتعبير نظام يؤكد تأثر الاحزاب ببعضها من أجل الاصوات. فما يحدث لاحد الاحزاب يؤثر فيما يحدث للاحزاب الاخرى. واذا اصبحت حكومة المحافظين غير شعبية، فسوف يسهل ذلك على المناوئين ان يكسبوا الاصوات.

خلال معظم الحقبة التي تلت الحرب، قيل ان لبريطانيا نظاماً من حزبين، لان الحكم كان اما في يد المحافظين أو العمال. وقاد تنامي الامتعاض من كلا الحزبين إلى زيادة تأييد الليبراليين وبعدهم حزب التحالف وظهور الاحزاب القومية في اسكتلندا وويلز. واحدث حزب التحالف اضطراباً في النظام بانهيائه في اعقاب انتخابات العام ١٩٨٧.

الخيار الانتخابي

الانتخابات العامة يجب ان تتم مرة كل خمس سنوات على الأقل؛ وخلال هذه الفترة يكون لرئيس الوزراء مطلق الحرية في الدعوة إلى انتخابات جديدة في أي وقت. ورغم ان كل رئيس وزراء يحاول اختيار موعد يضمن فيه الفوز، لكن هذا لا يحدث في احيان كثيرة فالحزب الذي في السلطة فقد ستة من ثلاثة عشر انتخاباً عاماً في فترة ما بعد الحرب.

عملية الاقتراع تمنح الناخب البريطاني خياراً بسيطاً للغاية بين ثلاثة أو اربعة مرشحين يسعون لان يصبحوا عضو البرلمان الوحيد من الدائرة الانتخابية. وليس هناك أي منصب اخر رهن بانتخابات برلمانية. وتقرر نتيجة الانتخابات تجمع نتائج المتنافسين في كل واحدة من الدوائر البرلمانية وعددها ٦٥٠ دائرة. والحزب الذي يضمن اكبر عدد من نواب البرلمان (والذي لم يكن في العام ١٩٥١، وفي

شباط (فبراير) ١٩٧٤ الحزب الذي فاز بالجزء الاعظم من الاصوات الشعبية) يعلن بانه الفائز في الانتخابات.

التأهيل السياسي الذي يستمر طيلة حياة المرء يؤدي إلى ايجاد وجهة نظر سياسية مستقرة بين الناخبين (الشكل ٩-٦). لكن خلال العقدين الماضيين تأرجح حزبا المحافظين والعمال بين المواقف المتطرفة، وظهر حزب التحالف ثم انهار. وقاد عدم الاستقرار الذي تسببت به الاحزاب إلى اعادة التفكير من جديد في طريقة التصويت. ورغم انه قد يوجد افراد ما زالوا يصوتون للحزب ذاته كما في الماضي، فان ارتباطهم بالحزب يضعف. فأقل من ربع الناخبين الان يرتبطون بقوة بأحد الاحزاب السياسية (٨٠).

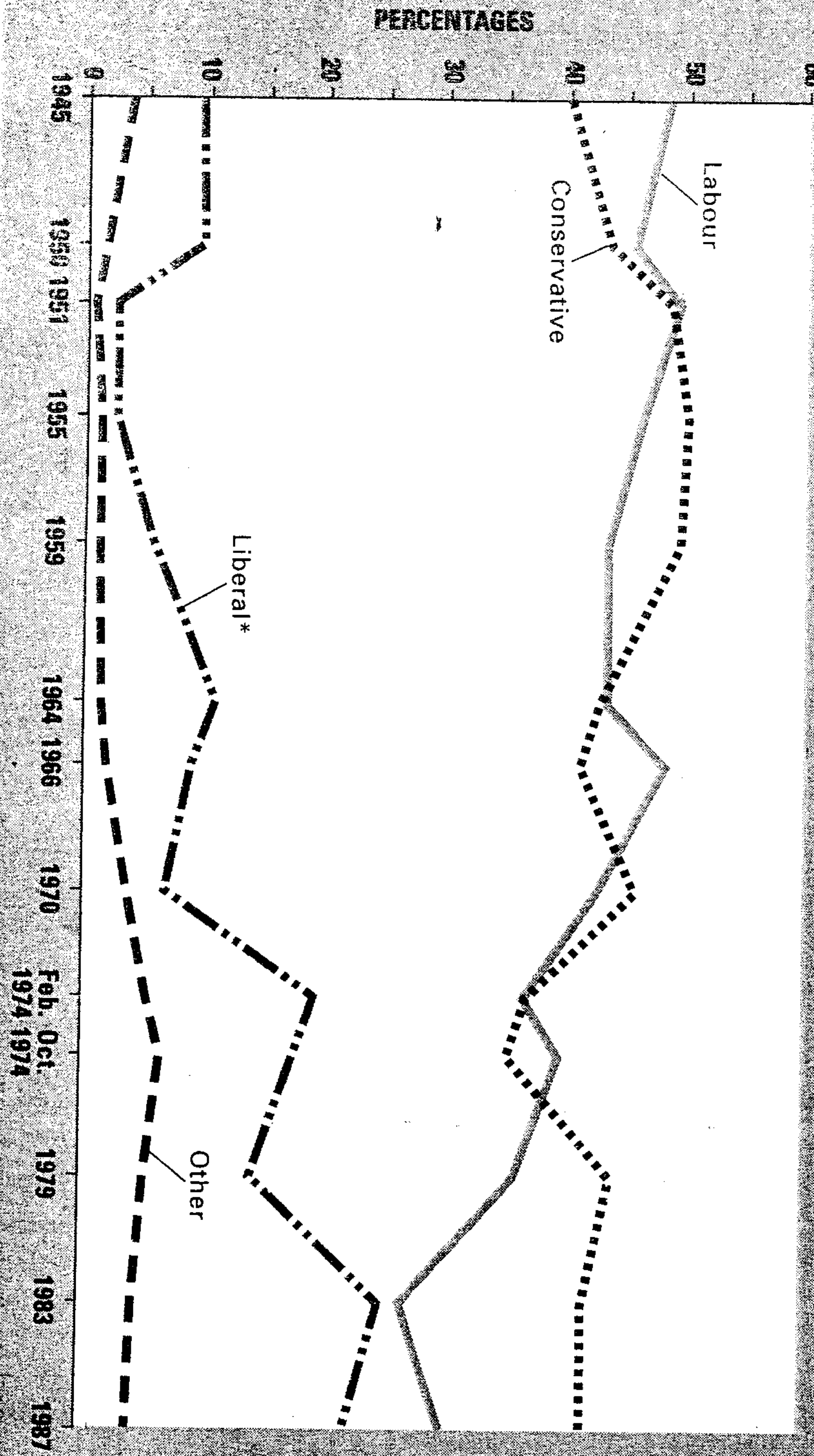
ظهر نظام الحزبين في اعقاب فترة من الاضطرابات الكبيرة شملت المحافظين، والليبراليين، والعمال، والاحزاب الايرلندية، والعديد من الحكومات الإئتلافية في الفترة ما بين ١٩١٠ و١٩٤٥. وفي الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ حصل حزبا العمال والمحافظين معاً على ما معدله ٩١ بالمئة من الاصوات الشعبية. في العام ١٩٥١ وصلت النسبة إلى ٩٧ بالمئة (الشكل ٩-٧) وقد وجد الليبراليون صعوبة في ايجاد مرشحين ينافسون على معظم المقاعد، وواجهوا صعوبة اكبر في الفوز باصوات. وكان التأييد للحزبين الكبيرين متوازناً في معظم الاحيان؛ فقد فاز العمال في اربع من هذه المسابقات وفاز المحافظون في اربع.

في العام ١٩٧٤، انبثق نظام جديد متعدد الاحزاب. ففي انتخابات «من سيحكم؟» في شباط (فبراير)، رد الناخبون بلعن الحزبين الرئيسيين. وفاز الليبراليون بحوالي خمس الاصوات، وحقق القوميون نتائج مفاجئة وجيدة في اسكتلندا وويلز. وكانت النتيجة انه لم يعد لدى الحكومة العمالية اغلبيية عاملة في مجلس العموم. وشهدت الثمانينات فوضى لا مثيل لها بين مناوئي حزب المحافظين، حيث هبطت اصوات حزب العمال بحدة وارتفعت اصوات التحالف لتصل إلى أقل من بضع نقاط مئوية عن حزب العمال.

لم يُنه انهيار التحالف بعد انتخابات العام ١٩٨٧ سياسات تعدد الاحزاب، لان الحزب الديموقراطي الليبرالي شكّل كوريث لليبراليين والديموقراطيين الاشتراكيين. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي في العام ١٩٨٩، فاز مرشحو حزب الخضر بحوالي ١٥ بالمئة من الاصوات البريطانية في انتخابات كان حجم المشاركة فيها اقل من نصف الناخبين. وفي العام ١٩٩٠ واجه المحافظون اعظم اضطراب عرفوه طيلة عقود باجبار مارغريت تاتشر على الاستقالة كرئيسة للوزراء واستبدالها بجون ميجر.

الظهور غير المنتظر للتحالف ومن بعده «الصوت الاخضر» هو تذكرة إلى انه في النظام متعدد الاحزاب يبقى حزبا المحافظين والعمال حساسان للتحديات ويدرك اغلب الناخبين هذه الحساسية. في التسعينات من القرن الحالي لن يصوت جميع الناخبين الذين تقل اعمارهم عن ٤٠ سنة الا في انتخابات متعددة الاحزاب.

**FIGURE 9.7
VOTES CAST IN GENERAL ELECTIONS SINCE 1945**



*In 1983-87, Liberal-SDP Alliance.

لا ريب ان لدى بريطانيا نظاماً متعدد الاحزاب للمنافسة الانتخابية. أولاً، يتنافس ثلاثة مرشحين - من المحافظين والعمال، والآن من الديموقراطيين الليبراليين - على المقاعد، وفي اسكتلندا وويلز المرشحون القوميون حاضرون أيضاً. ثانياً، لا يحتكر الحزبان الكبيران الاصوات الشعبية؛ فلم يحصل مجتمعين على ٩٠ بالمئة من الاصوات منذ العام ١٩٥٩. ثالثاً، اكبر حزبين على المستوى القومي ليسا في المقدمة على مستوى الدوائر الانتخابية. ففي العام ١٩٨٧ كانت احزاب التحالف في اغلب الاحيان في المرتبة الثانية متحدياً مرشحي المحافظين اكثر من المناوئ الرئيسي، أي حزب العمال. رابعاً، فاز اكثر من نصف الدزينة من الاحزاب بمقاعد في مجلس العموم وبشكل ثابت. خامساً، التحول الكبير في الاصوات لا يحدث بانتقالها بين الحزبين الكبيرين. وفي العام ١٩٨٧، انتقل تسعة أعشار الناخبين الذين غيروا مواقفهم إلى التحالف أو أحد احزاب اليمين أو اليسار، أو استنكفوا عن المشاركة بدلاً من الانتقال من المحافظين إلى العمال أو العكس.

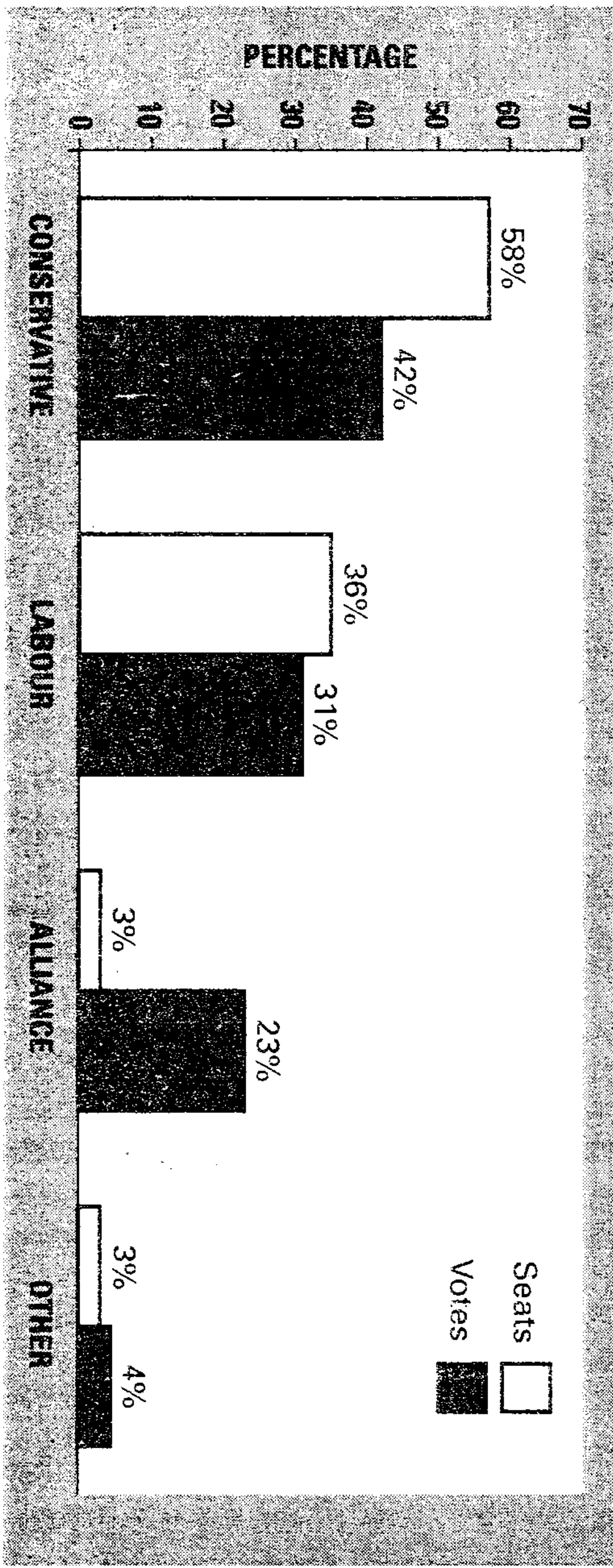
فيما يخص الحكم، يمكن القول ان لبريطانيا نظام الحزبين، حيث ان السيطرة قد تنقلت منذ العام ١٩٤٥، بين حزبين هما المحافظين والعمال. لكن الحزب الذي يفوز باغلبية المقاعد في مجلس العموم يفوز بها دون ان تكون له الاغلبية المطلقة من الاصوات الشعبية. ولم يفز أي حزب بنصف الاصوات الشعبية منذ العام ١٩٣٥. ومنذ العام ١٩٧٤ كان معدل حصة الحزب الفائز من الاصوات هو ٤١ بالمئة، وهذا اقل مما يحصل عليه المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة الامريكية عادة.

النظام الانتخابي القاضي بان «الأول يفوز بالمنصب» / the first-past-the-post هو نظام تمثيل غير متناسق، ويؤلف اغلبية في مجلس العموم من حصة اقلية من الاصوات الشعبية. فالحزب الذي يحصل على اغلبية الاصوات في الدائرة الانتخابية يفوز بالمقعد. وطالما ان هناك حزبين يتنافسان في الدائرة الواحدة، فإن مرشحاً واحداً يجب ان يفوز بالاغلبية المطلقة. لكن الوضع مختلف في النظام متعدد الاحزاب. وفي العام ١٩٨٧ حصل ٤٣ بالمئة من المرشحين الفائزين في جميع الدوائر الانتخابية على نصف الاصوات.

للفوز بمقاعد في مجلس العموم يجب على الحزب اما ان يفوز بثلاث الاصوات على نطاق الأمة أو ان يركز اصواته في عدد محدود من الدوائر الانتخابية. وتركز الاحزاب القومية في اسكتلندا، وويلز، وايرلندا الشمالية قوتها بالفعل في جزء واحد من المملكة المتحدة. الا ان احزاب التحالف والحزب الليبرالي الديموقراطي تبعثر التأييد لها في انحاء البلاد، ونتيجة لذلك يبقى مرشحوهم في المركز الثاني في اغلب الاحيان. ويركز حزب العمال اصواته في المناطق الصناعية، مناطق الطبقة العاملة؛ ويحل أولاً في الاماكن التي له فيها تأييد قوي، وثالثاً في الاماكن التي له فيها تأييد ضعيف.

تظهر نتائج انتخابات العام ١٩٨٧ عدم التناسب بين الاصوات والمقاعد في مجلس العموم. ففي

FIGURE 9.8
EFFECT OF A DISPROPORTIONAL ELECTORAL SYSTEM, 1987



صراع ذي ثلاثة اشكال، كان اداء الحزب الاقوى، المحافظون، هو الافضل، لانه غالباً ما يكسب الدوائر الانتخابية بأقل من نصف الاصوات. وفعل ثاني اكبر الاحزاب، العمال، افضل مما يفرض عليه نظام التناسب الحازم ان يفعل. فازت الاحزاب القومية بمقاعد تتناسب تقريباً مع حصتها من اصوات المملكة المتحدة. الا ان احزاب التحالف لم تفز الا بمقاعد قليلة لان التأييد لها يميل إلى التناثر بشكل متساوٍ. فلو ان هناك نظاماً تمثيلاً تتناسب فيه المقاعد مع عدد الاصوات لفازت احزاب التحالف بحوالي ١٤٧ مقعداً بدلاً من ٢٢ مقعداً ولأمسكت بزمام ميزان السلطة في ائتلاف مع احد الحزبين الكبيرين (الشكل ٩-٨).

السيطرة على تنظيم الأحزاب

، وهي كلمة مضللة للغاية. machines غالباً ما يشار إلى الاحزاب السياسية على انها ماكنات / فالاحزاب لا يمكنها صنع الاصوات، كما لا يمكنها ان تحول خيارات الناخبين إلى سياسات حكومية بطريقة آلية. وآخر ما يمكن فعله هو قيادة الاحزاب السياسية بالطريقة التي تقاد بها الجيوش. فالاحزاب اشبه بالجامعات؛ فهي بطبيعتها لامركزية، وينتسب الناس اليها لجملة من الدوافع.

فالكثير من الجهود المكرسة للمنظومة الحزبية لا تهتم بكسب الاصوات بل بالحفاظ على ثلاثة اجزاء متباينة من الحزب متماسكة: كتلة الحزب في الدوائر الانتخابية، ومراكز قيادات الحزب، والحزب في البرلمان. وجماهير الاحزاب تشكل اكبر عدد من الاعضاء، لكن الحزب في البرلمان له الأهمية السياسية الكبرى.

إضافة إلى القيام بالحملة الانتخابية خلال الانتخابات، فان لجماهير الاحزاب أهمية قومية لان كل منها ينتخب ممثليه في البرلمان. ولا يستشار الناخبون في أية مرحلة من مراحل اختيار المرشحين البرلمانيين، كما في الانتخابات التمهيدية الامريكية. وقد شجعت الانقسامات الداخلية في حزب العمال المجموعات اليسارية المتشددة في الدوائر الانتخابية على تبني مرشحين ممن لا تحظى ووجاهات نظرهم اليسارية المتطرفة بتعاطف زعامة الحزب. وفي حزب المحافظين تميل العوامل الشخصية لان تحظى بأهمية اكبر وتسمح لامركزية عملية الترشيح باختيار مرشحين لديهم قدرات ووجاهات نظر سياسية متنوعة بشكل واسع.

مراكز قيادة كل حزب في لندن هي مراكز ارتباط غير مثالية بين الحزب في الدوائر الانتخابية والحزب في البرلمان. ويقدم موظفوها خدمات تنظيمية واعلامية روتينية لناخبي الحزب، وللحزب في البرلمان. ولمكتب المحافظين المركزي خط صلاحيات واضح، لان رئيسه يعين من قبل زعيم الحزب في البرلمان. وبالعكس ذلك، فان موظفي مراكز قيادات حزب العمال يخدمون تحت إمرة لجنة تنفيذية قومية

يُنتخب أعضاؤها أولاً من قبل نقابات العمال. ولكل حزب مؤتمر سنوي تناقش فيه السياسة، ويتم التصويت على بعض القرارات السياسية.

يعلن الحزب في البرلمان سياسته في أثناء تسيير أعماله اليومية في وستمنستر. وغالباً ما تثار الأحداث والقضايا بشكل سريع، ويحدّ ضغط الوقت، وإلى حد بعيد من المداولة بشأنها بين الحزب داخل مجلس العموم وخارجه. وإذا ما التزمت قيادة الحزب في البرلمان بأمر ما، فإن ذلك يشكل حقيقة سياسية هامة؛ ويُتوقع من أقسام الحزب الأخرى أن تعبر عن موافقتها عليه، والأثار انقساماً داخل الحزب.

أعضاء البرلمان هم الممثلون الشرعيون لعشرات الملايين من الناس الذين صوتوا للحزب وليسوا أعضاء حزب يسددون رسومه. لذلك، حين يثار خلاف حول أي قسم من الحزب هو الأكثر أهلية لتوضيح السياسة، يمكن للنواب أن يدعوا أنهم يمثلون القطاع الأكبر، الأشخاص الذين صوتوا للحزب، وأن كانوا غير منظمين.

يكون زعيم الحزب، سواء كان رجلاً أم امرأة، أقوى حين يكون رئيساً للوزراء أيضاً. فالمبادئ الدستورية، ومناصرة مجلس الوزراء تقوي من قبضة رئيس الوزراء. أضف إلى ذلك، أن هجوماً علنياً على رئيس الوزراء يهدد بهزيمة انتخابية كنتيجة لوجود صراع داخل الحزب. وبسبب افتقاره لسلطة التعيين يكون زعيم المعارضة عرضة للنقد. ويعتمد نفوذ زعيم المعارضة على مدى نجاحه في أن يصبح رئيساً للوزراء في الانتخابات القادمة أو فشله.

زعيم المحافظين مستقل عن جمعيات الناخبين، التي تنظم بشكل مستقل من قبل المجموعة المركزية للحملة الانتخابية، المكتب المركزي للمحافظين. ويبقى الزعيم حساساً لفقدان تأييد نواب حزبه في البرلمان. وتفرض الانظمة اجراء اقتراع على الزعامة في بداية الدورة البرلمانية السنوية. وفي العام ١٩٩٠ ساد الامتعاض نواب حزب المحافظين بحيث لم تحرز مارغريت تاتشر سوى ٥٧,٥ بالمئة من اصوات نواب حزبه، وهي النسبة الضرورية للفوز في أول اقتراع. وتسمح الانظمة بدخول مرشح جديد في الاقتراع الثاني، وقد فعل ذلك بنجاح جون ميجر، الذي كان يشغل منصب وزير المالية.

وقد ورث زعيم الحزب الليبرالي الديموقراطي اشلاء تنظيمين حزبيين، الليبراليين والاشتراكيين الديموقراطيين. ويعتمد التنظيم الليبرالي الديموقراطي على الزعيم لابرز مصداقيته في البرلمان ولدى وسائل الاعلام، كي يكون لديه فرصة لاجتذاب التأييد الشعبي الذي يطلق المزيد من المرشحين وينشط التنظيمات الانتخابية، والدعم المادي.

اما مركز زعيم حزب العمال فغامض، فهو ينتخب، من حشد من الناخبين، فتدلي بـ ٤٠ بالمئة من الاصوات نقابات العمال، و٣٠ بالمئة الجماعات الانتخابية، و٣٠ بالمئة من أعضاء البرلمان. والقصد من البيان الانتخابي هذا هو اخضاعه للتشاور بين الزعامة البرلمانية ومؤسسات الحزب من خارج البرلمان.

ويخضع نواب حزب العمال المنتخبون لضغط من جانب الجماعة الانتخابية التي قد تقرر عدم ترشيحهم ان لم يعجبها ما كانوا يفعلونه في البرلمان.

السنوات الاحدى عشرة التي تولى حزب العمال خلالها زمام الحكم، في الفترة ما بين ١٩٦٤، ١٩٧٩ اعطت الجماعات اليسارية في الحزب من خارج البرلمان فرصة استغلال ذلك الغموض لاغراضها الخاصة. فقد خيبت أعمال حكومتي ويلسون وكالاهان مشايخي الافكار الاشتراكية في الجناح اليساري. ولما كان في وسع زعماء حزب العمال تجاهل الانتقادات طالما هم في السلطة، فقد نجم عن ذلك ان سيطر اليسار على تنظيم الحزب. وقد وصف نائب عمالي بيان العام ١٩٨٣ الانتخابي للجناح اليساري في حزب العمال «بانه اطول اشعار انتحار في التاريخ». وقاد إلى اسوأ هزيمة انتخابية لحزب العمال منذ العام ١٩١٨.

كرد فعل ايدت نقابات العمال الرئيسية انتخاب نيل كينوك زعيماً للحزب، الذي انتقل بالحزب من اليسار إلى الوسط وشجع اجراء تغييرات في الحزب وضعت المزيد من السلطة في يد زعيم الحزب، وقد دعم السياسيون في حزب العمال التحرك إلى الوسط، حيث انه الاتجاه الذي يعتنقه غالبية الناخبين. ومع كل ذلك، استمر التوتر داخل الحزب.

خيارات السياسة

ثمة خلاف على مدى تمسك الاحزاب بالسياسات المتنازع عليها. فحزب المحافظين ليس لديه أي بيان للاهداف في دستوره. ويتبنى الليبراليون الديموقراطيون واسلافهم اهدافاً عريضة لدرجة ان في وسع كل حزب تقريباً الموافقة عليها. تقليدياً، التزم حزب العمال بالاشتراكية، لكن زعماءه يفضلون مخاطبة الناخبين بشعارات غامضة مثل «نمض مع حزب العمال».

اذا ما طلب من الناخبين ان يصنفوا انفسهم حسب مقياس يميني أو يساري فان ٤٤ بالمئة منهم يرفضون كلا الفئتين ويضعون انفسهم في الوسط أو يفيدون بانهم لا يعرفون. وتضع المجموعة الاكبر التالية نفسها في موضع يميل قليلاً إلى اليمين أو اليسار. وهكذا، فان ثلاثة ارباع الناخبين هم من مؤيدي الوسط السياسي أو قريبيون جداً منه. ويرى ١١ بالمئة انفسهم يميلون بقدر معتدل أو كبير نحو اليمين، و٩ بالمئة في اقصى اليسار^(٨١).

حين يفحص الرأي العام عن طريق تشكيلة من ٢٠ موضوعاً، مثل ارتفاع الاسعار، وحماية البيئة، والانفاق على الخدمات الصحية، ومكان المهاجرين من غير البيض في المجتمع البريطاني، والمعونات الخارجية، وتشريعات نقابات العمال فان معظم الناخبين من المحافظين، والعمال، والتحالف يتفقون على ثلاثة ارباع المواضيع^(٨٢). وبالتالي، فان الطريقة التي يصوت بها الشخص ليست دليلاً على طريقة تفكيره بالقضايا.

أكثر أشكال الخلافات السياسية شيوعاً اليوم، هي الخلافات داخل الأحزاب. تقليدياً، كان لدى حزب العمال أكثر أشكال الانشقاقات السياسية تطرفاً، مع يسار متشدد يهاجم زعامة أسيرة إنجازات حكومات العمال السابقة وتسعى للحكم مجدداً. أما أحزاب الوسط فتخاطب الناخبين من صفوف المحافظين والعمال؛ وبالتالي فإن مؤيديها يميلون إلى الانقسام حول القضايا المطروحة. وقد قسمت مارغريت تاتشر المحافظين إلى من يؤيدون وجهات نظرها حول أولوية السوق، وخطأت الذين تعاطفوا مع السياسات الاجتماعية التي ترعاها الدولة^(٨٢). ويوجد في كل حزب الكثيرين من المؤيدين لديهم القليل من وجهات النظر الواضحة عن السياسات؛ ولهم غالباً دور حاسم في الخلافات داخل الحزب.

ترد الأحزاب التي تواجه ناخبين يجمعون على وجهات نظر وسطية، بأن تتقدم ببيانات انتخابية عريضة. وتكاد تكون عناوين هذه البيانات متبادلة بين حزبي العمال والمحافظين (الجدول ٩-٤). حتى أن غلاف البيان الذي أصدره حزب العمال في العام ١٩٨٧ تخطى عن لون الحزب التقليدي، وهو الأحمر. فقد لاحظ المصمم الاشتراكي بان أرضية الغلاف الحمراء تتعارض مع صورة زعيم الحزب بيل كينوك ذي الشعر الأحمر والوجه المنمش، فجعل أرضيتها بنية.

ما إن يتولى الحزب الحاكم السلطة حتى تصبح لديه الصلاحية التامة في سن أي تشريع يريده. لكنه يمتنع عن القيام بذلك بسبب افتقاره للمعلومات، وبسبب البرامج والضغوط التي ورثها عن سلفه، وبسبب بعض الحسابات الانتخابية^(٨٤).

بالمقابل، ليس في وسع السياسيين التثبيت ببعض مشاكل الدوائر الحكومية، لأنه ليس في وسع نواب المعارضة أن يستجوبوا الوزراء كما يفعل أعضاء الكونغرس الأمريكي. ويواجه نواب المعارضة عقبات تمنعهم من وضع برامج تفصيلية، لأن ذلك قد يؤدي إلى أحداث نزاعات داخل الحزب أو يعرض أفكارهم للنقد من قبل وزراء يساندتهم طاقم الخدمة المدنية. ويميل نواب المعارضة إلى المبالغة في تقدير سهولة أحداث تغييرات. وفي بعض الأحيان يقللون من أهمية «الفوضى» التي خلفها الحزب سيء الانجازات الذي خسر الانتخابات.

سيجد الوزراء عند توليهم المنصب، أن الكثير لم يتغير. فجميع القوانين التي سنّها من سبقهم يجب أن تنفذ، حتى وإن لم تكن الحكومة السابقة قد نفذتها. وترث الحكومة المنتخبة حديثاً أيضاً العديد من الالتزامات لحكومات اجنبية، وللمجموعة الأوروبية. وينبه الموظفون المدنيون عادة إلى أن إجراء تغيير كبير يواجه صعوبات جمة. وكما قال وزير سابق من المحافظين عن وزارة العمال التي خلفتهم «إنهم يرثون مشاكلنا وحلولنا»^(٨٥).

يمكن للحزب أن يستخدم باستمرار أغلبيته في مجلس العموم لفرض تشريعات متنازع عليها. كما أن في إمكانه سن قوانين تعكس أوسع موافقة يمكن للموظفين المدنيين في وايتهاول أن يحصلوا عليها. وتظهر مراجعة لمشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة لمجلس العموم من العام ١٩٦٤ وحتى ١٩٨٣، أنه كمعدل عام يقدم الحزب الحاكم ثلاثة مشاريع قوانين مقبولة مقابل كل مشروع تصوت المعارضة

الجدول ٩-٤

التوافق في شعارات الاحزاب الانتخابية

العمال	المحافظون	السنة
لنمض مع العمال	الازدهار مع هدف	١٩٦٤
وقت اتخاذ القرار	العمل وليس الكلمات	١٩٦٦
بريطانيا اليوم قوية- لنجعلها عظيمة كي نحيا فيها	غد افضل	١٩٧٠
لنعمل معاً	عمل حازم من اجل بريطانيا رائعة	١٩٧٤
بريطانيا ستفوز مع العمال	بريطانيا أولاً	١٩٧٤
طريق العمال هو الطريق الافضل	البيان المحافظ	١٩٧٩
الأمل الجديد لبريطانيا	تحدي عصرنا	١٩٨٣
بريطانيا ستفوز	التحركات التالية إلى الأمام	١٩٨٧

ضده من ناحية مبدئية. وفي حالة حكومة العمال خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ فان ستة من كل سبعة مشاريع قوانين عرضت على البرلمان لم يعارضها حزب المحافظين المعارض^(٨٦).

مع ان اجراءات مجلس العموم وتقاليده تشجع المعارضة على التصويت ضد تشريعات الحكومة. فان هناك عادة موافقة في صفوف الحزب. فمعظم مشاريع القوانين تصبح قوانين من دون انقسام الانصار على المبادئ. والمشاريع التي تحدث خلافا هي انباء تستحق النشر لانها خارجة عن المألوف: فغالبية اجراءات الحكومة مقبولة من زعماء جميع الاحزاب.

رسم سياسات الحكومة وتطبيقها

رسم سياسات الحكومة وتطبيقها مثل وجهي القمر؛ فهما يشكلان كلا متكاملان لكن يجب رؤية كل وجه من جانب مختلف. ولأن بريطانيا هي دولة متحدة، فإن صنع السياسة امتياز خاص بالحكومة في وستمنستر. والقرارات التي تتخذ هناك ملزمة للحكومات المحلية والوكالات العاملة مثل الخدمات الصحية الوطنية.

من منظور المواطن العادي لا تتضح أعمال الحكومة الا اذا طبقت الخدمات عنده محلياً. والخطب التي يلقيها الوزراء في الثناء على انجازاتهم لن يصدقها الناس الا اذا شعروا بالنتائج من بيوتهم، وفي أعمال المدرسين في المدارس الابتدائية المحلية، وفي خدمات الاطباء، أو في طريقة رد رجال الشرطة على نداء طارئ في مجتمعهم المحلي.

المنظمات المشاركة في رسم السياسات وتطبيقها كثيرة جداً لدرجة ان رسم السياسة يتطلب الكثير من اساليب المشاركة السياسية. وتوفر وستمنستر السلطة القانونية والمال للبرامج العامة، لكن المؤسسات المنفصلة عن وايتهول، مثل الحكم المحلي، والخدمات الصحية، والصناعات المؤممة، فتؤمن معظم الخدمات. ومغزى تقديم الخدمة هو الهدى من المركزية، كما تحد سلطة التاج في البرلمان من اللامركزية.

حدود المركزية

رسم السياسة اصعب بكثير من تقرير النوايا السياسية. وترجمة بيان من النوايا الحسنة إلى برنامج واقعي تتطلب ركض ما اسماه وزير سابق: «سباق وايتهول للحواجز»^(٨٧). فيجب على الوزير أولاً ان يحصل على موافقة زملائه الوزراء الذين ستتأثر وزارتهم بالسياسة؛ وزير المالية، الذي سيطلب منه

الموافقة على التمويل؛ ومن رئيس الوزراء، الذي سيحكم على كيفية تطابق اجراءات معينة مع السياسة الاستراتيجية للحكومة ككل. وما ان يتم تجاوز هذه العوائق حتى يصبح لزاماً على الوزير ان يناقش التفاصيل داخل وزارته، ومع الوكالات الحكومية الاخرى، ومع مجموعات المصالح ذات العلاقة.

رئاسة الوزراء هي، من الناحية الدستورية، الآلية الرئيسية لتنسيق سياسة الحكومة. لكن من الناحية العملية، فالامر هو ما خبره احد الوزراء وأثار دهشته: «الشيء الوحيد الذي لا مثيل لصعوبته هو مناقشة السياسة العامة»^(٨٨). فلو تكلم كل وزير في كل موضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء. فلن يتسع الوقت الا لمناقشة بضعة مواضيع في كل اجتماع. ويبقى معظم الوزراء صامتين ان كانت المسائل قيد البحث خارجة عن اختصاص وزاراتهم.

مع توسع النشاطات الحكومية، يتضاعف عدد اللجان داخل الوزارات، لان ما تفعله احدى الوزارات يؤثر في مصالح الاخرين. واللجنة المنبثقة عن مجلس الوزراء تضم عادة الوزراء الذين تتأثر وزاراتهم اكثر من غيرها بالموضوع، ورئيساً للجنة رفيع المستوى. ويمكن لرئيس الوزراء ان يستخدم لجان مجلس الوزراء لاستبعاد مناقشة الانتقادات. ولدى اللجان كل ما تحتاجه من وقت وصلاحيات لفض الخلافات بين الوزارات.

الموظفون المدنيون، وليس الوزراء، هم أهم الجهات التي تتولى التنسيق في وايتهول. فكل لجنة من مجلس الوزراء لها ظل هو لجنة من الموظفين المدنيين يعينون من الوزارة ذاتها. ولان موظفي الخدمة المدنية اكثر عدداً فان في وسعهم تكريس وقت اطول للمفاوضات بين الوزارات. ولان الموظفين المدنيين هم مسؤولون دائمون فانهم يجهدون للوصول إلى اتفاق.

قادت صعوبة التوجيه المركزي للحكومة ادوارد هيث إلى تأسيس «هيئة مراجعة السياسة المركزية» / Central Policy Review Staff (CPRS) في العام ١٩٧١ لاعطاء وجهة نظر شاملة لاستراتيجية الحكومة. وبلغ عدد اعضائها خمسة عشر، اقل من شخص واحد لكل وزارة، وهي بالتالي لا يمكن مقارنتها بالمكتب التنفيذي التابع للرئيس في واشنطن. وحين طلب من أول رئيس لهذه الهيئة، اللورد روتشايلد، ان يذكر انجازاتها الرئيسية قال:

لا أعلم ان كانت الحكومة تدار بطريقة أفضل نتيجة لعملنا. انا اعتقد ان اعظم اطراء تلقيته كان من احد الوزراء الذي قال: «انك تجعلنا نفكر من وقت لآخر». وقد اعتقدت ان ذلك انجاز عظيم، اذا اخذنا في الاعتبار كم لدى الوزراء من عمل. فليس لديهم وقت للتفكير^(٨٩).

في العام ١٩٨٢ الغت مارغريت تاتشر هيئة مراجعة السياسة المركزية.

نمو الحكومة لتشمل الوطن

استحدثت الحكومة عن طريق تركيز السلطة في المركز، وكانت وستمنستر مقر الحكومة منذ بواكير القرون الوسطى. الا ان سلطة التاج كانت معزولة إلى حد بعيد؛ ولم يكن تأثيرها يمتد لابتعد من وستمنستر.

وقد ادى نمو الحكومة إلى حدوث تحول من الحكومة المركزية إلى حكومة تمتد لتشمل الوطن (٩٠). وكان تطور البريد في القرن التاسع عشر علامة اولية على التنظيم المركزي للخدمات المقدمة في جميع انحاء البلاد. وما كان للحكومة، بالحجم الذي نعرفها عليه اليوم، ان توجد لو ان جميع نشاطاتها بقيت مركزة في لندن، لان نسبة بسيطة من الشعب البريطاني تعيش هناك.

وقد اوجد التوسع في التعليم، والضمان الاجتماعي، والصحة، والبرامج الاخرى، العديد من المؤسسات العامة الاخرى التي طبقت سياسات عامة على بريطانيا من أولها إلى اخرها. فعلى سبيل المثال، التعليم مفروض بموجب مرسوم برلماني، ويمول، بشكل اساسي، ومن عائدات الحكومة المركزية، والوزير الذي يتولى وزارة التعليم والعلوم مسؤول امام البرلمان عما يحدث في المدارس المحلية. على أية حال، ان تقديم التعليم الابتدائي والثانوي هو في يد سلطات الحكم المحلي أو حتى المدارس المحلية، اما الجامعات والمعاهد التقنية فهي منظمة بشكل مستقل. وحيث ان الوزارة توظف واحداً بالمئة من الاشخاص العاملين في التعليم، فان نجاح سياساتها يعتمد على أعمال تقوم بها الوكالات الاخرى.

ووزراء وايت هول هم الأهم في وضع الاطار القانوني للبرامج العامة. والمرسوم البرلماني ضروري لتبرير أي برنامج، بما في ذلك، الاجراءات التي تتخذها الحكومات المحلية، وسيطرة الحكومة على الاغلبية في البرلمان. والمال هو المصدر الهام الثاني؛ فوزارات وايت هول تقرر، وإلى حد بعيد العوائد الضريبية المتاحة لوكالات القطاع العام الاخرى. لكن اثنين من اصل أربعة برامج كبرى للانفاق - هي الضمان الاجتماعي والدفاع - يداران مباشرة من وايت هول.

معظم المنافع والخدمات التي تنتجها الوكالات العامة لا تقدمها وزارات وايت هول. فحوالي خمسي النفقات العامة هي في يد الحكومات المحلية، مثل الخدمات الصحية، أو الصناعات المؤممة، ويعمل ٨٦ بالمئة من الموظفين العاملين لحساب هذه الوكالات غير التابعة لوايت هول (٩١).

الحكومة المحلية هي المؤسسة الاساسية التي تقدم الخدمات. واحد اسباب ذلك هو انها محلية. فحماية الشرطة، وجمع النفايات، وتخطيط الاحياء، وفتح المدارس الابتدائية كلها خدمات يجب ان تقدم حيث يسكن الناس. وسبب آخر هو ان المجالس المحلية هي سلطة متعددة الاغراض. فالمجلس المحلي يدير المكتبات، ومحارق جثث الموتى علاوة على المدارس والشرطة. وبالاجمال، تنفق الحكومة المحلية

أكثر من ربع النفقات العامة؛ وجزء أكبر من هذه الأموال يتم الحصول عليه من الحكومة المركزية على شكل منح لتمويل برامج تطلبها مراسيم برلمانية.

الصناعات المؤممة مهمة للاقتصاد، لأنها تقدم خدمات رئيسية مثل السكك الحديدية والفحم. وقد واصلت الصناعات المؤممة استخدام سُدس العمال من القطاع العام حتى بعد مبادرة مارغريت تاتشر في خصخصة المؤسسات. وتقل النفقات العامة من الأهمية الاقتصادية للصناعات المؤممة، والتي لا تظهر إلا المعونات التي تتلقاها هذه الصناعات من الخزينة. وتأتي معظم عائدات الصناعات المؤممة من بيع بضائع في السوق.

يرأس الخدمات الصحية الوطنية مسؤول تعيينه وايت هول لكنه يكون خارج الوزارات والحكومة المحلية. والخدمات الصحية الوطنية ليست منظمة مفردة بل مجموعة من المؤسسات المختلفة. فالمستشفيات تدار مباشرة من الخدمات الصحية وتستهلك القسط الأكبر من المخصصات. أما العناية الطبية والسنية فإنها من مسؤوليات أطباء وأطباء أسنان يعملون لحسابهم. وفي المجموع، يشكل الأشخاص الذين يعملون لحساب الخدمات الصحية الوطنية خمس الموظفين العامين، وينفقون ثمن إجمالي النفقات العامة.

ثمة أسباب عديدة لعدم تحمل الوزراء مسؤولية تقديم الخدمات التي يتوجب عليهم الإجابة عنها في مجلس العموم. فقد يرغب الوزراء في تجنب اتهامات بالتدخل السياسي (هيئة الإيرادات الداخلية). وقد يرغبون أيضاً في السماح ببعض المرونة في العمليات التجارية (بنك إنجلترا)، وإعطاء انطباع بالحياد في النشاطات شبه القضائية (لجنة الاحتكارات)، وإظهار الاحترام للمعاهد ذات الأصول غير الحكومية (جامعات أوكسفورد وكامبريدج)، والسماح للاختصاصيين المؤهلين بتنظيم المسائل التقنية (الكلية الملكية للطب والجراحة)، وترحيل القضايا المتنازع عليها من وايت هول (جمعية تخطيط الأسرة).

حدود اللامركزية

تشتمل اللامركزية على قرارات تكميلية تخص المناطق والوظائف. وبشكل عام، فإن الوكالة التي توصف بتعبير اقليمي، مثل المكتب الاسكتلندي، يكون لديها وظائف متعددة البرامج وتعمل الوكالة التي تعرف بوظيفة معينة، مثل الهيئة الوطنية للفحم، ضمن حدود معينة، سواء كانت هذه الحدود تخص الأمة الانجليزية، أو بريطانيا كلها (٩٢).

الحكم المحلي: من الناحية الدستورية، الحكم المحلي محدود لان وظائفه، ومدى سلطاته، وحدوده الإقليمية تحددها المراسيم البرلمانية. في الولايات المتحدة، يحصن النظام الفدرالي الكثير من سلطات الولايات والحكومات المحلية. لكن الحكومة المركزية البريطانية يمكنها - وهي تقوم بذلك فعلاً - ان تغير الحدود، وتحدد الصلاحيات ووظائف السلطة المحلية. والبيان القائل - «المجالس المحلية ليست

بالضرورة حيوانات سياسية؛ ففي امكاننا تدبر الامر من دونها» - وضعه استاذ في القانون من الجناح اليساري؛ وكان يمكن ان يصدر، وبالبساطة ذاتها، من احد اتباع تاتشر.

يجادل سياسيو وستمنستر بان من المهم المحافظة على المستويات ذاتها من السياسة العامة في جميع انحاء البلاد. فمذهب العدالة الاقليمية / Territorial Justice يفترض ان يكون للمدارس في المدن الداخلية والمناطق الريفية المستوى ذاته الذي للمدارس في ضواحي المدن. ويريد السياسيون المحافظون ان يكون المستوى الوطني هو الاقتصاد والكفاءة، وتقليل النفقات العامة قدر الامكان؛ اما السياسيون من حزب العمال فيريدون مستوى وطنياً مختلفاً، انفاق اكبر على خدمات عامة يتم توفيرها محلياً.

يؤكد الوزراء انهم مسؤولون امام ناخبي الأمة الذين يعدون بعشرات الملايين، في حين ان مسؤولي المجالس المحلية مسؤولون امام عشرات أو مئات الوف الناخبين. فبدلاً من ان يكون الصغير جميلاً، يفترض بان العدد الاكبر من الناخبين أفضل. وأوجدت عملية اعادة تنظيم الحكم المحلي في اوائل السبعينات، من أجل زيادة كفاءته، عدداً اقل من المجالس المحلية اكثر اكتظاظاً بالسكان. وحيث ان الناخبين يتم التعرف عليهم بوحدة اصغر، مثل الحي أو المنطقة، فان الحكم المحلي لم يعد محلياً.

تختلف بنية الحكم المحلي الانجليزي مع اختلاف مستوى التمدن. فما مجموعه ٥٩ بالمئة من السكان يعيشون في مديريات النواحي / Shire Counties والتي تضم مدناً، وضواحي، ومناطق ريفية. ومديريات النواحي مسؤولة عن تقديم التعليم، وتخطيط اوجه استخدام الأراضي، والطرق والمواصلات، والخدمات الاجتماعية الشخصية. وتقسم كل ناحية إلى مناطق لها مجلس منتخب مسؤول عن الاسكان والخدمات الصغيرة. وقد الغت إدارة تاتشر، في مناطق العاصمة كثيفة السكان النظام ذا الطبقتين، أي مجالس العاصمة ومجالس المناطق؛ فجميع المسؤوليات الخاصة بالعاصمة تتركز الان في طبقة واحدة من مجالس المناطق. ويعيش سدس سكان انجلترا في لندن الكبرى، حيث تكون اقسام لندن الإدارية / Boroughs والمناطق المجاورة، ومديريات النواحي مسؤولة عن تقديم الخدمات (٩٤).

المجلس المنتخب مسؤول عن جميع السلطات المحلية. واعضاء المجالس لا يتقاضون راتباً وهم ممثلون بدوام جزئي عادة. وتتنافس الاحزاب المنظمة في انتخابات المجالس. وقد مكنت المشاركة الضئيلة للناخبين في بعض المجالس المحلية التي يسيطر عليها حزب العمال، بعض الاجنحة اليسارية المتطرفة التي يطلق عليها ناقدوها اسم «اليسار المعتوة»، من السيطرة على هذه المجالس. ونتيجة للدور الذي لعبه الحزب الليبرالي الديموقراطي، لم يعد لاي حزب اغلبية كثيرة في مجالس عدة، وجرت تجارب مختلفة لتشكيل ائتلافات بشكل علني أو صامت (٩٥).

العلاقة السياسية الحاسمة داخل السلطة المحلية هي العلاقة بين اعضاء المجلس الذين يرأسون اللجان الهامة مثل المالية، والتعليم، والاسكان، وغير ذلك، والمسؤولون المختصون الذين يطبقون البرامج التي تشرف عليها اللجان. وخلافاً لكبار المسؤولين المعينين في وايت هول، فان كبار مسؤولي

الحكم المحلي هم اخصائيون معينون على اساس الخبرة، والجدارة، والاقدمية. وهم يتمتعون بنفوذ بفضل خبراتهم كأخصائيين، واشرافهم على الأعمال اليومية، والتزامهم بقيم مهنتهم. مثال ذلك، المدرسون يريدون انفاق المزيد على المدارس، والمهندسون المعماريون يريدون بناء المزيد من المساكن.

وقد كانت الاهداف المالية المركزية- المحلية متضاربة على الدوام، فالسلطات المحلية ترغب في انفاق المزيد على برامجها- لو ان وايتهول تزيد من المنح المالية لها. ومن جهة اخرى، تعتقد وزارة المالية ان السلطات المحلية تنفق اكثر مما يجب وتبحث عن وسائل لعدم زيادة منح الحكومة المركزية. وقد بادرت إدارة تاتشر إلى قطع منح الحكومة المركزية عن السلطات المحلية. وحيث ان النفقات المحلية لم تقطع بنسب متفاوتة، فقد ارتفع معدل ضريبة الاملاك بشكل صارخ. ورداً على ذلك، الغت ضريبة الاملاك على المساكن واقترحت بدلاً من ذلك فرض عبء اجتماعي، أو ضريبة الرأس على كل شخص بالغ يعيش ضمن سلطة محلية. وفي حين تزيد ضريبة الاملاك بزيادة قيمة المنزل، فان ضريبة الرأس متساوية بالنسبة للجميع. وقد ادى التغيير إلى حدوث خلاف سياسي كبير. وكان احد أول القرارات التي اتخذها جون ميجر هي الاعلان في العام ١٩٩١ عن استبدال ضريبة الرأس بـضريبة الاملاك على البيوت السكنية.

وحيث ان الحكومة المركزية تعتمد على السلطات المحلية في تنفيذ البرامج، وتعتمد السلطات المحلية على وستمنستر للحصول على السلطة القانونية وعلى المال، فليس في وسع الطرفين تجاهل بعضهما البعض. الا انه لا يكون لهما عند التفاوض الوزن ذاته، لان سيطرة الحكومة المركزية على التشريعات والمال يعطيها القوة على فرض طريقتهما.

الخدمات الصحية الوطنية: تعين الحكومة المركزية مدراء الخدمات الصحية الوطنية. واهداف هذه الخدمات متفق عليها: الوقاية من الامراض، وتأمين العناية الصحية لكل شخص. ونظراً لان الخدمات الصحية تستنفد ثمن اجمالي النفقات العامة، فهي مصدر قلق دائم لوزارة المالية ولوزير الصحة.

تقوم المستشفيات بمعالجة الناس من الامراض الحادة، وتوظف معظم العاملين في الخدمات الصحية الوطنية، وتستهلك القسط الاعظم من موازنة الخدمات الصحية. والمستشفى عبارة عن منظمة كبرى توظف عاملين من غير الاختصاص الطبي لتقديم الوجبات، والقيام بأعمال الغسيل وغير ذلك من الخدمات. ويمكن ان تخضع للعديد من الاجراءات البيروقراطية، والاشراف الإداري.

العناية الصحية المقدمة خارج المستشفيات من قبل الاطباء، واطباء الاسنان، وغيرهم ليس من السهل اخضاعها للرقابة البيروقراطية. فالاطباء هم اخصائيون يتوقع منهم ان يوصوا بالعلاج حسب تقديرهم الخاص، وليس حسبما تنص عليه التعليمات الإدارية. والطريقة التي تحاسب الخدمات الصحية بها الاطباء لا تشجع على اجراء علاجات غير ضرورية، حيث يدفع للطبيب اجراً سنوياً ثابتاً عن كل شخص

مسجل لدى أحد الاطباء، بدلاً من الدفع على اساس الزيارة، كما هي العادة في الولايات المتحدة.

الخدمة الصحية المقدمة مجاناً مكلفة. فالحكومة المركزية تدفع بالكامل سبعة اثمان جميع اشكال المعالجة الطبية في بريطانيا. هذا على الرغم من ان المالية العامة تتشدد في النفقات العامة. وتنفق بريطانيا على العناية الصحية ما يعادل نصف ما تنفقه الولايات المتحدة بالنسبة للنتائج القومي.

الاصطفاف بالدور هي الوسيلة الرئيسية التي تدير بها الخدمات الصحية استخدام المرافق الطبية والمستشفيات، لأن الدخول المجاني لا يعني الدخول الفوري. فقد ينتظر المرضى الذين يجب ادخالهم للمستشفيات لاسبوع أو اشهر ان لم تتوفر الامكانيات. وحيث ان اقل من ١٠ بالمئة من السكان يشملهم التأمين الصحي الخاص، فان الانتظار بالدور هو البديل الوحيد للغالبية العظمى من الشعب البريطاني. وهناك توتر دائم بين الاطباء المعالجين والمرضات الذين يريدون انفاق المزيد على الخدمات الصحية. ووزارة المالية.

المعضلة الاساسية: القصد من قيام السلطة المركزية باتخاذ القرارات وجعل مسؤولية تقديم الخدمات لامركزية هو ان تكون مكملة لبعضها، لكنها قد تكون متعارضة. فسلطة الحكومة المركزية في تحديد مقاييس حد أدنى ووضع سقف للنفقات تتوازن مع الاشراف المحلي على تقديم الخدمات. ويصف اللورد هيلشام، وهو وزير ذو خبرة في عدة وزارات، الصعوبات التي يواجهها الوزير الذي يمارس السلطة عن بُعد:

في الاميرالية انت شخص لديه سلطة. تقول لشخص ما «تعال»، فيأتي. وتقول لآخر «اذهب»، فيذهب. الامر ليس كذلك في وزارة التعليم. فانت تقترح بدل ان توجه. وتقول لشخص ما تعال فلا يأتي، وتقول لآخر اذهب فيبقى في مكانة^(٩٧).

خبط الدولة والسوق

رغم ان الناس يقولون ان الدولة تدير الاقتصاد، وهذا القول مضلل، لان الاقتصاد ليس منظمة هرمية. فالاقتصاد سوق؛ واجمالي الناتج القومي هو مجموع نشاطات عشرات الملايين من المنتجين والمستهلكين. وتظهر الصعوبات التي تواجهها الحكومة في التنمية الاقتصادية، وتثبيت الاسعار، والقضاء على البطالة مدى محدودية تأثير الحكومة على السوق.

الاقتصاد البريطاني اقتصاد مختلط. والجزء الاعظم من مؤسساته هدفها الربح، وفي وسع المستهلكين ان ينفقوا كما يشتهون مما لديهم من نقود، وفيما عدا اوقات الطوارئ، فان الاجور والاسعار تحدد بشكل مستقل عن الحكومة. وتؤثر الحكومة في السوق من خلال الضرائب وسياسات الانفاق، وتحديد معدلات الفائدة، والسياسات الخاصة بالتنمية والبطالة. وبالمقابل، يؤثر السوق في الحكومة، لانه كلما ارتفع مستوى الازدهار، كلما زادت عائدات الضريبة التي تتدفق على الخزينة. وكلما قل الرضى عن وضع الاقتصاد، كلما ازداد احتمال العجز في الموازنة العامة.

التأميم والخصخصة: الصناعات المؤممة هي مثال متطرف على الاقتصاد المختلط : فهي مملوكة للدولة، وفي الوقت نفسه، تباع منتجاتها في السوق. والمؤسسات المؤممة تدار كما تدار المؤسسات العامة بشكل منفصل عن وايت هول، فتبيع منتجاتها في السوق، والعاملون فيها ليسوا موظفين لدى الدولة. والقرارات الخاصة بالاستثمار تخضع للمؤثرات السياسية، والحال كذلك بالنسبة لسياسات التسعير ومفاوضات الأجور. وقد حققت بعض الصناعات المؤممة أرباحاً، في حين يخسر البعض الآخر المال باستمرار (٩٨).

لجميع الصناعات المؤممة مشكلة مشتركة : افتقارها إلى أولويات ثابتة. وقد تخلى حزب العمال عن آماله الأولية في أن تصبح الصناعات المؤممة الإداة الأولى لاقامة اقتصاد موجه بعد ان فشلت الخطة. وبعد فترة من الأهمال عادت الحكومة واستغلت الصناعات في امتياز قصير الامد بعد تدهور الاقتصاد في السبعينات.

وقد شجعت حكومة المحافظين بزعامة مارغريت تاتشر الخصخصة، ببيع الصناعات المؤممة في سوق الاسهم. وقد بيعت الصناعات التي تحقق ربحاً مثل الخدمات الهاتفية، والغاز، والوقود بسهولة. اما الصناعات التي كانت تخسر مثل الخطوط الجوية البريطانية، والبريطانية للفولاذ، فقد كان من الواجب اعادة تنظيمها وعزل النشاطات غير المرهبة قبل ان يصبح في الامكان خصخصتها (٩٩). اما الصناعات المؤممة التي تحتاج إلى معونات سنوية ضخمة مثل السكك الحديدية البريطانية والهيئة الوطنية للفحم فقد كان من الصعب خصخصتها. وحظي بيع البيوت التي تمتلكها المجالس المحلية إلى ساكنيها بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق بشعبية لدى المشترين.

وقد بررت الخصخصة على اساس الكفاءة الاقتصادية (فقد اعتبر ان السوق يعمل بشكل افضل من الحكومة في تقرير الاستثمار، والانتاج، والاسعار)؛ والأيديولوجية (تقليل سلطة الحكومة)؛ والكسب المالي قصير المدى (عائدات بيع الاصول العامة تقلل من العجز السنوي في الموازنة). ورغم معارضة حزب العمال للخصخصة في البداية، فان بيع اصول عامة بعشرات مليارات الجنيهات جعل اعادة شراء جميع الصناعات مكلفاً جداً. وفي حالة المساكن أو الحصص التي باعتها المجالس المحلية للناس وبسعر رخيص، فقد يكون من غير المثمر انتخابياً استعادتها (١٠٠).

المسألة التي تبقى دون حل في الخصخصة، هي حدود المصلحة العامة في الشركات التي اصبحت في يد القطاع الخاص. فبالنسبة لشركة بيعت كاحتكار، أو احتكار فعلي مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية، اقامت الحكومة سلطة تنظيمية جديدة، هي مكتب الاتصالات السلكية واللاسلكية / OFTEL=The Office of Telecommunications لتنظيم الاسعار. واثار موضوع خصخصة المياه قضية الصحة العامة. في الاقتصاد المختلط قد يتبدل دور الحكومة والقطاع الخاص، لكن الاثنان يبقيان معتمدين على بعضهما البعض.

قانون موازنة وزارة المالية : حين يتعلق الامر بالمال، فان وزارة المالية مهمة، وقبل ان يتخذ مجلس

الوزراء قراراً بخصوص سياسة جديدة، عليه ان يستشير وزارة المالية عن كلفتها، وقبل ان يطرح مشروع قانون للمصادقة امام البرلمان يجب ان توافق وزارة المالية على انسجامه مع مخصصات النفقات العامة كلها. وتوفر دورة المخصصات السنوية الفرصة لاعادة النظر في السياسات؛ ويحاول الوزراء المسؤولون عن النفقات سحب المزيد من الاموال لمشاريعهم، وتحاول المالية خفض الانفاق.

وزارة المالية مسؤولة عن السياسات التي تؤثر في النمو الاقتصادي، والاسعار، والاجور. وهي حلقة الوصل الرئيسية بين الحكومة وبنك انجلترا، الذي يشرف على امدادات النقد ويمول عجز الحكومة المالي. وتفاوض الحكومات الاجنبية حول الاقتصاد الدولي وتثبت اسعار صرف الجنيه الاسترليني مع العملات الاخرى، مثل المارك الالمانى والدولار.

وأياً يكن الموضوع، فان وزارة المالية قريبة لتذكير مجلس الوزراء بالفرضية الاقتصادية القائلة بان كل سياسة تعطي فوائد، لها أيضاً تكاليف. ولا يحب السياسيون ذلك، ويهاجم الكثيرون منهم وزارة المالية لتوضيحها وجهة النظر هذه. الا ان مسؤولاً مخضرمًا في المالية يناقش بان وجهة نظر الوزارة تعكس ببساطة «قوة الظروف»؛ ولا يمكن لرئيس الوزراء تجاهل وزارة المالية «لان وزارة المالية تمثل الواقع»^(١٠١).

وعلق دنيس هالي وهو وزير سابق للمالية بشكل يتسم بالكآبة إلى ان «إدارة الاقتصاد اشبه بالعمل في حديقة منه بتشغيل حاسوب»^(١٠٢). ولخص خبير اقتصادي في بنك انجلترا، هو سي. إيه. إي. جودهارت الوضع بقوله:

اذا نظرنا إلى اقتصاد مماثل تماماً، أو حتى استخدمنا معادلات بنيوية مماثلة تماماً في بعض المناسبات، فسوف نحصل على نماذج مختلفة تتمخض عن نتائج سياسية مختلفة تماماً بسبب تصوراتها الاساسية عن طريقة عمل الاقتصاد. ولم تتوصل المقاييس الاقتصادية، حتى الآن على الاقل، إلى ايجاد بديل عن الحكم الاساسي على الاشياء»^(١٠٣).

ومركزية الاقتصاد بالنسبة لقيم الحزب، ومجموعات المصالح، ولاستراتيجية الحكومة الانتخابية تجعل اتخاذ القرارات بالنسبة للقضايا الاقتصادية الرئيسية مصدر قلق للسياسيين. وحين يختلف الاقتصاديون في النصيحة يصبح السياسيون احراراً في الاختيار بين البدائل، فيؤيد كل واحد منها بعض خبراء الاقتصاد ويسخر منها اخرون.

احتمالات التأثير

في نظام سياسي معقد، لا يمكننا توقع ان يتم اتخاذ القرارات في جميع اشكال السياسات بالطريقة ذاتها. فالقرارات الخاصة بالحرب والسلام تميل لان تكون مركزية، في حين ان قراراً حول ما اذا كان من الواجب استخدام قطعة من الأرض للاسكان أو تركها كمرج اخضر تتخذه عادة السلطات المحلية. فأبي

نموذج من العملية السياسية قد يناسب نوعاً من القضايا ولا يناسب نوعاً آخر.

تتبع أهمية الوزراء والموظفين المدنيين السياسية من حقيقة انهم منغمسون باستمرار في العملية السياسية. وبخلاف ذلك، فإن الدوائر الوظيفية ومجموعات المصالح تركز على موضوع محدد واحد: وللحكم المحلي اختصاص اقليمي محدد.

رسم السياسة مقيد بالنزاعات داخل الحكومة بقدر ما هو مقيد بالخلافات بين الحكومة ومعارضيه. والقطاع العام هو حلبة منافسة، بحيث ان الاذرع المتعددة لاخطبوط الحكومة قد تعمل، في بعض الاحيان، ضد بعضها البعض. ويمكن ان تثور المنازعات بين دوائر بشكل مستقل عن الحزب. وكلما زادت اهتمامات الحكومة، كلما زاد احتمال ان تمتد الخلافات إلى داخل التنظيم بل إلى صفوف الحكومة أيضاً. ويضم القطاع العام في داخله معظم الصراعات السياسية الموجودة في المجتمع الانجليزي.

البرهان على صحة السياسة

ما يصدر عن الحكومة ذو تأثير لكنه ليس كله مهماً في تحقيق نواياها. والبرهان على صحة السياسة هو ان تعطي أعمالها النتائج التي ارادها صانع السياسة. والاهم من ذلك في أية ديموقراطية، هو تقييم الشخص العادي لقدرة الحكومة على تقديم المنافع والخدمات، والالتزام الشعبي بنظام الحكم البريطاني.

نواتج المسائل

توحد البرامج ما تفرقه التحليلات. ولا تدار مؤسسات الحكومة ومصادرهما بشكل منفصل عن بعضها البعض. فحاصل البرامج تنتجه منظمات القطاع العام التي تحشد مصادر القانون، والمال، والموظفين العامين لغرض معين مثل تعليم الاطفال في المدارس أو للخدمة العسكرية.

لم ينتج النمو الهائل في حكومات القرن العشرين عن نمو في المؤسسات، فما زال لدينا رئيس وزراء واحد، وبرلمان واحد. بل نتج عن زيادة كبيرة في عدد البرامج الحكومية؛ وأكثر من ذلك، عن المصادر اللازمة لادامة البرامج طويلة الامد، حيث يطالب الناس بزيادة منافع دولة الرفاه، ومستوى التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي أيضاً^(١٠٥).

حين نسأل أي البرامج الحكومية هو الأهم، فإن الجواب يعتمد على المعيار الذي نستخدمه لقياس الأهمية، فاذا فكرنا في البرامج الهامة، من حيث التعريف، للحفاظ على استقلال الدولة، فهي قليلة جداً. فالحفاظ على وجود الدولة، يجب على الحكومة الحفاظ على القانون والنظام الداخلي، والدفاع عن أمنها

القومي عن طريق الدبلوماسية والقوة العسكرية. ويجب ان تجمع الضرائب أيضاً وتدفع فوائد الديون السابقة^(١٠٦). وقد انجز التاج هذه الوظائف بنجاح طيلة قرون قبل تطور الاقتصاد المختلط ودولة الرفاه.

المصادر التي تحشدها الحكومة لمواجهة الحد الأدنى من أهتماماتها البديهية^(*) تستنفد حوالي عشر الناتج القومي وربع النفقات العامة (الجدول ٩-٥) ويتطلب الدفاع القسط الأكبر من مجموع العاملين في هذا القطاع. وفي حين ان لدي الشرطة وإدارة الضرائب كثافة في العاملين، فإن نخبة صغيرة من الاختصاصيين تتعامل بالدبلوماسية. وتستخدم إدارة الضرائب القانون بشكل مكثف، لان الناس لا يدفعون الضرائب ان لم يجبروا على ذلك. وتتعامل الشرطة مع القانون بشكل مكثف أيضاً. ولو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالحفاظ على وجودها فقط لكانت حكومة صغيرة وليست حكومة كبرى.

تتطلب البرامج الاجتماعية / Social programs التي تهتم بالصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي. والخدمات الاجتماعية الشخصية، أكثر من نصف النفقات العامة ونصف عدد الموظفين العاملين. ويتطلب دفع منافع الضمان الاجتماعي أموالاً طائلة، وليس عدداً كبيراً من العاملين، لان من السهل إدارياً تحويل عشرات المليارات من الجنيهات من الخزينة العامة إلى المتقاعدين. ويتطلب التعليم والخدمات الصحية الوطنية أعمالاً مكثفة وأموالاً كثيرة. ويذهب القسط الأعظم من المال الذي ينفق على هذه الخدمات إلى المعلمين، والأطباء والممرضات، والموظفين الذين يقومون بصيانة المدارس، والمستشفيات، والعيادات، على شكل مرتبات.

لا تعتمد البرامج الاجتماعية على سن قوانين جديدة. والبرامج الاجتماعية كبيرة لانها تعتمد على قوانين قديمة سُنّت قبل ان يدخل أي عضو من الاعضاء الحاليين البرلمان. فعلى سبيل المثال، يعود تاريخ قانون التعليم المجاني الإلزامي إلى العام ١٨٧٠، والضمان الاجتماعي إلى العام ١٩٠٨، والخدمات الصحية الوطنية إلى العام ١٩٤٨. وترث كل إدارة جديدة التزامات اجتماعية رئيسية من سابقتها. التزامات بتقديم خدمات تؤثر على العائلات طيلة حياتها. فالتوقف عن إنفاق المال على العناية الصحية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، قد يخفض الضرائب، لكنه قد يوقع الفوضى في حياة الغالبية العظمى من الشعب البريطاني^(١٠٧). وقد نمت الحكومة بشكل كبير بسبب البرامج الاجتماعية التي تقدمها، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، الضمان الاجتماعي، والتي تعتبر منافع وخدمات جيدة.

أما برامج تشغيل المصادر الاقتصادية / mobilize economic resources مثل الطاقة والمواصلات. فتضم عدداً كبيراً من الموظفين العاملين، لكنها لا تثقل على الخزينة العامة لانها صناعات مؤمنة تبيع خدماتها. بالاجمال، تستنفد البرامج الاقتصادية ١٥ بالمئة من اجمالي النفقات العامة. كما تشمل هذه

* Defining Concerns أي الأهتمامات التي هي اساس وجود الدولة - المترجم.

الجدول ٩ - ٥

نواتج البرامج

قوانين (% من المجموع)	مستخدمين (الف)	نفقات (مليار جنيه)	
البرامج الاجتماعية			
	٢٢٤	٤٤,٤	الضمان الاجتماعي
٧٩	١٥٣٨	١٨,٨	الصحة
	٣٧٦	٣,٤	الخدمات الاجتماعية الشخصية
٢٠	١٢٨١	٢٠,١	التعليم
<u>٩,٩%</u>	<u>٣٤١٩</u>	<u>٨٦,٧</u> جنيه	
البرامج الاقتصادية			
٨,٣	١٩٥	٨,٧	الاسكان والبيئة
٤,٤	٤٠١	٥,٧	المواصلات
٢,٨	٥٤	٣,٧	التوظيف
١٣,٣	٩٨٥	٣,٥	التجارة والصناعة والطاقة
٥,٠	٢٠	٢,٥	الزراعة
<u>٣٣,٨%</u>	<u>١٦٥٥</u>	<u>٢٤,١</u> جنيه	
الاهتمامات البديهية			
٢,٤	٥٢١	١٨,١	الدفاع
٩,٣	١١	٣,٤	الشؤون الخارجية
١٧,٢	٢٨٥	٦,٩	القانون والنظام
١٢,٣	١٠٠	١,٣	ادارة الضرائب
غير متوفر	غير متوفر	١٧,٨	دفعات فوائد القروض
٤١,٢	٩١٧*	٤٧,٥	
<u>١٥,١*</u>	<u>٨٨٩</u>	<u>٣,٨</u>	متفرقات
<u>١٠٠%</u>	<u>٦,٨٨٠</u>	<u>١٦٢,١</u> جنيه	

* تشمل على ٩,٩ بالمئة من التشريعات تم احتسابها لمكتب اسكتلندا ، وتوازي القوانين الخاصة بعدة وزارات من وزارات وايت هول.

Source: Compiled principally from tables in Chapter 3 of Richard Rose, *Ministers and Ministries* (Oxford: Clarendon Press, 1987) and *The Government's Expenditure Plans 1988-89 to 1990-91* (London: HMSO, Cm. 288-1), principally Chapter 2.

البرامج على قدر كبير من التشريعات، لان اقتصاد السوق يحتاج لقاعدة ثابتة من قوانين الملكية وقوانين الشركات. والمقياس الاشمل لوقع سياسة الحكومة الاقتصادية نجده في حسابات الدخل القومي للمجتمع ككل.

حصيلة السياسة

خلال ربع القرن الماضي شكا معلقون محليون واجانب من حالة انجلترا، مستشهدين بالتراجع الاقتصادي مقارنة مع المانيا واليابان. لكن الناس لا يقارنون حياتهم باخرين على الجانب الاخر من الكرة الأرضية. فالمقارنة الأهم تتعلق بماضيهم. اصف إلى ذلك، ان العديد من التغيرات في حياة الفرد تعكس ظروفه الشخصية، كأن يكبر الأطفال ويتركون البيت، أو ان يعاني الناس من المزيد من المشاكل الصحية حين يطعنون في السن.

الحفاظ على الامن في الداخل والخارج هو الهم الأول للحاكمين والمحكومين. وفي عالم اعتمادي لا يمكن للحكومة البريطانية وحدها ان تضمن الامن القومي، لكن في وسعها المساهمة في العمليات الدولية لردع العدوان. فهي عضو مؤسس في حلف شمالي الاطلسي، وارسلت قوات للقتال إلى جانب القوات الامريكية دعماً للعمليات التي صادقت عليها الامم المتحدة ضد المعتدين، كما في كوريا في العام ١٩٥٠ وفي حرب الخليج ١٩٩١.

وقد تراجع أمن الافراد ضد الجرائم في انجلترا في فترة ما بعد الحرب، كما هو الحال في الدول الاخرى المتقدمة. واغلب الزيادات في السلوكيات المنحرفة كان في مجال السرقة والسطو. وجرائم العنف قليلة نسبياً، وتسير الشرطة عادة في دوريات غير مسلحة. وللمجتمع الانجليزي معدلات من العنف ادنى بكثير من معظم الدول الغربية؛ فمعدلات جرائم القتل على سبيل المثال، اقل من رُبع معدل الولايات المتحدة (باستثناء ايرلندا الشمالية). وتستخدم المحاكم بقدر اقل بكثير مما هي مستخدمة في الولايات المتحدة، وعدد المحامين اقل. وعدم اللجوء إلى المحاكم لفض النزاعات دليل عن ثقة اكبر وجرائم اقل مما في الولايات المتحدة.

وقد نما الاقتصاد البريطاني بقدر ملموس في كل عقد منذ الحرب العالمية الثانية. ونتج عن تراكم معدلات النمو الاقتصادي السنوية الصغيرة طيلة عدة عقود حدوث تغير في مجمل الاقتصاد. فالزيادة الحقيقية في معدل دخل الفرد زادت عن اكثر من ضعفين ونصف الضعف منذ العام ١٩٤٥. واصبح العديد من البضائع الاستهلاكية، التي صنفت على أنها كمالية ذات يوم، مثل امتلاك منزل، وسيارة، وثلاجة، وغسالة، بضائع استهلاكية للجميع. والاشياء التي لم تكن معروفة في العام ١٩٤٥، مثل الاجازات على متن الطائرات النفاثة إلى الخارج، واجهزة التلفزيون الملونة، اصبحت شائعة في معظم البيوت.

يُظهر تحليل الدخل المنزلي باستخدام المعيار الاشتراكي في تساوي الدخل، بقاء عدم المساواة في بريطانيا، كما هي الحال في جميع المجتمعات الصناعية المتقدمة. وخلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية نما دخل الموسرين في بعض الفترات بشكل أسرع من اصحاب الدخل الأدنى من المتوسط. مما أدى إلى زيادة عدم المساواة النسبية. وفي فترات أخرى ضاق التباين في الدخل. ولو ان في الامكان دراسة الاحصاءات الخاصة بالدخل حسب مستوى المعيشة المطلق، لظهرت ارتفاعاً طويلاً في الدخل المطلق لجميع فئات المجتمع.

وحسب جميع مؤشرات الرخاء الاجتماعي، فإن الشعب البريطاني يتمتع اليوم بمستوى من المعيشة أعلى مما كان قبل جيل أو جيلين^(١٠٨). فقد تحسنت الصحة بقدر كبير في حقبة الخدمات الصحية الوطنية. وتراجع معدل وفيات حديثي الولادة بنسبة الثلثين من ٣١ بالالف في العام ١٩٥١ إلى أقل من ٩ بالالف اليوم. وارتفع العمر المتوقع عند الولادة بمقدار سبع سنوات بالنسبة للرجال والنساء.

أما في مجال التعليم فقد حسنّ التوسع في المدارس خلال فترة ما بعد الحرب من نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية، من ثلاثين في العام ١٩٥١ إلى اثنين وعشرين اليوم. وارتفعت نسبة اعداد من تتراوح اعمارهم بين ١٦-١٧ سنة وما زالوا على مقاعد الدراسة من ١١ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة. وبعد الانتهاء من الدراسة الثانوية، يذهب رُبع الشبان البريطانيين للدراسة في معاهد لم تكن حتى موجودة في العام ١٩٤٥.

توسع الاسكان بقدر عظيم، سواء من ناحية العدد أو النوعية. فالملايين من المساكن الأدنى من المقاييس الموضوعة والتي بنيت في الفترة قبل العام ١٩١٤، ولا يتوفر فيها حمام أو مرحاض داخلي، ازيلت كلها تقريباً. وأكثر من نصف المساكن في إنجلترا بنيت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حين ان مساحة المساكن ووسائل الراحة في البيوت والشقق الانجليزية الحديثة لا تضاهي المساكن الأمريكية، فإن مستواها أعلى بكثير مما كان متوفراً للعائلة الانجليزية العادية.

كلما امتد الزمن، كلما تحسنت الظروف المادية للحياة الانجليزية. واجمالي الرفاهية في مجتمع ما هي حصيلة الخدمات التي تقدمها الحكومة، والسوق، والاسرة. وخلال نصف القرن الماضي ازداد بقدر كبير توفير الخدمات الرئيسية، سواء على المستويين العام أو الخاص، لرفع مستوى رفاهية المجتمع. وموّل النمو الاقتصادي هذا التوسع، ولعبت دولة الرفاه دوراً رئيسياً في توزيع الرفاهية الموسعة^(١٠٩).

التقييم الشعبي: ان هدف الحكومة الكامن في الديموقراطيات الحديثة هو الحفاظ على الالتزام الشعبي بالنظام الدستوري. فبدون الثقة الشعبية تكون الحكومة غير فعالة، أو مستبدة، أو مرفوضة.

العديد من نشاطات الحكومة، مثل الدفاع الوطني وحماية البيئة هدفها المجتمع ككل. وما تعطيه البرامج الأخرى هو جزء من الحياة اليومية لملايين الاسر؛ وهي تتضمن الرعاية الصحية من المهد إلى

الحد، والتعليم، والتقاعد، ومجموعة من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذه البرامج يعتبرها الناس مضمونة لدرجة انهم غالباً ما يعتقدون انها غير سياسية. فالطفل الذي يذهب إلى المدرسة، أو الكهل الذي يزور طبيبياً لا يعتبر انه يشارك في السياسة. ومع ذلك فإن الخدمات التي يتلقونها سمحت بها الحكومة ودفعت تكاليفها.

تتلقى تسعة اعشار العائلات في الوقت الحاضر، وبشكل منتظم، واحدة على الأقل من المنافع الرئيسية التي تقدمها الحكومة. وهي منفعة قد تكلف مرتب عدة اسابيع أو شهور لو اشترت من السوق (الجدول ٩-٦). ويبلغ معدل ما تتلقاه الاسرة من المنافع ٢,٣ منفعة، ومن الامثلة عليها، الحصول على تقاعد، أو المعالجة لدى الخدمات الصحية الوطنية. أو الحصول على شقة، أو ارسال الأطفال إلى المدارس. ومع انه ليست هناك خدمة بعينها تؤثر في وقت محدد على اغلبية العائلات، فإن من المحتمل ان يفيد كل شخص من هذه البرامج خلال حياته. والاقلية الصغيرة التي لا تستفيد، في الوقت الحاضر، من البرامج الاجتماعية، مثل شاب اعزب صحته جيدة، ويعيش في منزل خاص مستأجر، لا بد ان يأتي يوم ويتزوج، ويبني اسرة، ويعتمد على المدارس العامة، والخدمات الصحية، الوطنية، وتقاعد الضمان الاجتماعي في سن متقدم.

قاد تذبذب اقتصاد الحكومة صعوداً وهبوطاً خلال العقدين الماضيين بعض المحللين إلى التنبؤ بانهيار الديمقراطية في بريطانيا اذا ما فشل الاقتصاد بالنمو بشكل ثابت^(١١٠). لكن توقع ان تؤدي الصعوبات الاقتصادية إلى انهيار سياسي يظهر الجهل بالتاريخ البريطاني. فخلال السنوات بين الحربين العالميتين حين انتشر الركود الاقتصادي، تجنبت السياسة في بريطانيا التطرف الذي انتشر في سائر انحاء القارة الأوروبية.

إن خيبة الأمل من تقصير الحكومة تكون مبنية على افتراضات مسبقة لها بالنجاح. والواقع ان معظم الشعب الانجليزي لا يتوقع ان تنجح الحكومة في التعامل مع ارتفاع الاسعار، والبطالة، والتنمية الاقتصادية. فحكومة مسؤولة عن تدهور الاقتصاد ستواجه فعلياً بتوقعات متشائمة على نطاق واسع! وحين يتوقع الناس تراجعاً في الاقتصاد، فهناك «سيل من التوقعات المتساقطة». وبالتالي، اذا لم يتراجع الاقتصاد فهذه انباء طيبة مقارنة بما كان متوقعاً. وعلى سبيل المثال. يمكن الاعلان عن معدل تضخم نسبته ١٠ بالمئة على انه هبوط كبير في التضخم، اذا كان المعدل السابق فوق ٢٠ بالمئة، كما حدث في السبعينات.

وقد خلق الارتفاع السريع للتضخم والبطالة غير المتوقعين في السبعينات ظروفاً مواتية لسياسة انقاذ مؤقتة. مع ازدياد الاوضاع الاقتصادية سوءاً، كانت التوقعات تتدنى. ولم يكن رد الفعل سياسة اعتراض بل «سياسة هادئة للتحرك من الوهم. كان من أهم سماتها عدم الارتباط بسياسات الحزب التنظيمية أو عدم مراعاتها»^(١١١).

الجدول ٩-٦		
العائلات التي تتلقى منافع اجتماعية رئيسية (نسبة مئوية)		
غير المستفيدين	المستفيدون	المنافع
٦٢	٣٨	يعتمدون على المواصلات العامة
٦٤	٣٦	التقاعد
٦٥	٣٥	طبيب معالج بانتظام
٦٦	٣٤	التعليم
٧٠	٣٠	الاسكان
٧	٢٩	الافادة من المستشفيات في سنة سابقة
٧٧	٢٣	تأمينات البطالة
٩٥	٥	رعاية اجتماعية شخصية
١١	٨٩	النسبة المئوية من جميع العائلات

Source: Calculated by the author from data reported in *Gallup Political Index*, No. 285

(May 1984), pp. 22-35.

رغم ان وسائل الاعلام غالباً ما تبرز مشاكل البطالة، والفئات الاقل حظاً. فان غالبية الشعب الانجليزي تقول انهم يتدبرون امرهم بما لديهم دون ان يضطروا إلى الاعتماد على مدخراتهم أو الاستدانة. فمنافع دولة الرفاه المطلعة على موارد المستفيدين تؤمن ارضية للشعب، والتي لولاها لكان الشعب بلا مورد.

غالبية الناس لا يقيمون ظروفهم الشخصية بالطريقة ذاتها كما يقيمون ظروفهم الاقتصادية. وحين سأل استفتاء لمعهد غالوب الناس ان كانوا يعتقدون ان العام القادم سيكون افضل ام اسوأ من هذا العام اجابوا في تسعة اعشار المررات انهم يتوقعون ان يكون العام القادم على ما يرام بالنسبة لهم؛ رغم ان الكثيرين منهم توقعوا صعوبات اقتصادية في الوقت نفسه. ومن هنا نجد ان الازدهار الاقتصادي امر مرغوب فيه، لكنه ليس شرطاً ضرورياً للسعادة الشخصية.

والتوجه الانجليزي نحو الديموقراطية معتدل وراسخ في الوقت نفسه. وفي استطلاعات الرأي تعطي اغلبية ظاهرة باستمرار تقييماً ايجابياً للديموقراطية، ومعدل الرضى عن الوضع يزيد عادة عما في بلدان المجموعة الأوروبية. والاقلية التي تبدي قدراً من عدم الرضى لاتحبذ اجراء تغييرات جذرية؛ بل تفضل اصلاحاً تدريجياً. عشرة بالمئة فقط قالوا انهم غير راضين عن الاوضاع ويريدون اجراء تغييرات شاملة.

حين يُسأل الناس، المرة تلو الاخرى، ان يقيّموا حياتهم، فانهم يكررون النموذج ذاته. فرضى الناس الاعظم هو عن عائلاتهم، واصدقائهم، ومنازلهم، وأعمالهم؛ ورضاهم الاقل هو عن مؤسسات المجتمع الرئيسية. فالافراد يعممون وجهات نظرهم عن الحياة بشكل اساسي من خبرتهم التي يكتسبونها من المواجهة وجهاً لوجه، وليس من أعمال مؤسسات سياسية بعيدة.

END NOTES

1. Bernard Bailyn, *The Origins of American Politics* (New York: Vintage, 1970), p. ix.
2. André Siegfried, *England's Crisis* (New York: Harcourt, Brace, 1931), p. 13.
3. Clement Attlee, *The Guardian* (Manchester), April 21, 1963.
4. Cf. Richard Rose, "England: A Traditionally Modern Political Culture," in Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), pp. 83-129.
5. See Jindrich Veverka, "The Growth of Government Expenditure in the United Kingdom since 1870," *Scottish Journal of Political Economy*, 10:2 (1963), pp. 114 ff.
6. Quoted in Dennis Kavanagh and Richard Rose, eds., *New Trends in British Politics* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1977), p. 13.
7. Quoted in Richard Rose, *Do Parties Make a Difference?*, 2nd ed. (Chatham, N.J.: Chatham House, 1984).
8. "Thatcher Praised by Her Guru," *The Guardian* (London), March 12, 1983.
9. Peter Riddell, *The Thatcher Government* (Oxford: Martin Robertson, 1983), pp. 15-16. See also Dennis Kavanagh, *Thatcherism and British Politics*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1990), Hugo Young, *Thatcher* (London: Macmillan, 1989); and Peter Jenkins, *Mrs. Thatcher's Revolution* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987).
10. "Inheritance before Choice in Public Policy," *Journal of Theoretical Politics*, 2:3 (1990), pp. 263-291.
11. See *Gallup Political Index* (London, 1989).
12. Quoted by Joe Rogaly, "Major Adopts a Pragmatic Approach to Tory Election Issues," *Financial Times* (London), November 28, 1990.
13. See "Pride in Nation," Chapter 2 of Richard Rose, *Ordinary People in Public Policy* (Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1990).
14. Lord Hugh Cecil, *Conservatism* (London: Williams & Norgate, c. 1912), p. 243.
15. Siegfried, *England's Crisis*, p. 303.
16. *Gallup Political Index*, London, No. 276 (August 1983), p. 14.
17. Prime Ministerial broadcast, April 5, 1976.
18. Dean Acheson, "Britain's Independent Role about Played Out," *The Times* (London), December 6, 1962.
19. See Richard Rose, *The Territorial Dimension in Government: Understanding the United Kingdom* (Chatham, N.J.: Chatham House, 1982), and P. Madgwick and R. Rose, eds., *The Territorial Dimension in United Kingdom Politics* (London: Macmillan, 1982), pp. 100-136.
20. See James Kellas, *The Scottish Political System*, 3rd ed. (New York: Cambridge University Press, 1984).
21. See P. Madgwick and P. Rawkins, "The Welsh Language in the Policy Process," in Madgwick and Rose, eds., *The Territorial Dimension in United Kingdom Politics*, pp. 67-99, and Ian C. Thomas, "Giving Direction to the Welsh Office," in Richard Rose, *Ministers and Ministries* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 142-188.
22. See Richard Rose, *Governing without Consensus* (Boston: Beacon Press, 1971); Padraig O'Malley, *The Uncivil Wars: Ireland Today* (Boston: Houghton Mifflin, 1983); and Paul Arthur, *Government and Politics of Northern Ireland* (London: Longman, 1984).
23. Compare Richard Rose and Ian McAllister, *United Kingdom Facts* (New York: Holmes & Meier, 1982), ch. 9.
24. See Mohammed Anwar, *Race and Politics* (London: Tavistock, 1989). Z. Layton-Henry, *The Politics of Race in Britain* (London: 1984); Nathan Glazer and Ken Young, eds., *Ethnic Pluralism and Public Policy* (London: Heinemann, 1983).
25. Quoted in Peter Hennessy, "Raw Politics Decide Procedure in Whitehall," *New Statesman & Nation* (London), October 24, 1986, p. 10. Cf. Philip Norton, *The Constitution in Flux* (Oxford: Martin Robertson, 1982); J. Jowell and D. Oliver, eds., *The Changing Constitution* (Oxford: Clarendon Press, 1985); and Richard Holme and Michael Elliott, eds., *1688-1988: Time for a New Constitution* (London: Macmillan, 1988).
26. See Richard Rose and Dennis Kavanagh, "The Monarchy in Contemporary Political Culture," *Comparative Politics*, 8:3 (1976), pp. 648-576.
27. Winston Churchill, *Their Finest Hour* (London: Cassell, 1949), p. 14. For an overall picture, see Richard Rose, "British Government: The Job at the Top," in R. Rose and E. Suleiman, eds., *Presidents and Prime Ministers* (Washington,

- D.C.: American Enterprise Institute, 1980), pp. 1-49.
28. See P. Dunleavy, G. W. Jones, and B. O'Leary, "Prime Ministers and the Commons: Patterns of Behaviour, 1868 to 1987," *Public Administration*, 68:1 (1990), pp. 123-140.
 29. Quoted in Francis Williams, *A Prime Minister Remembers* (London: Hutchinson, 1961), p. 81.
 30. Walter Bagehot, *The English Constitution* (London: World's Classics edition, 1955), p. 9.
 31. See Peter Hennessy, *Cabinet* (Oxford: Basil Blackwell, 1986); T. T. Mackie and B. W. Hogwood, eds., *Unlocking the Cabinet* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1985).
 32. See Richard Rose, *Ministers and Ministries: A Functional Analysis* (Oxford: Clarendon Press, 1987).
 33. See Bruce W. Headey, *British Cabinet Ministers* (London: George Allen & Unwin, 1974).
 34. Richard Rose, "The Political Status of Higher Civil Servants in Britain," in E. Suleiman, ed., *Bureaucrats and Policy Making* (New York: Holmes & Meier, 1984), pp. 138-173.
 35. *Careers in the Civil Service—An Alternative View* (London: First Division Association, 1987), p. 12.
 36. See Richard Rose, "Loyalty, Voice or Exit? Margaret Thatcher's Challenge to the Civil Service," in T. Ellwein, J. J. Hesse, R. Mayntz, and F. W. Scharpf, eds., *Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft* (Baden-Baden: Nomos, 1988), pp. 189-218.
 37. See Richard Rose, "Steering the Ship of State: One Tiller but Two Pairs of Hands," *British Journal of Political Science*, 17:4 (1987), pp. 409-433.
 38. Crossman, "Introduction" to Walter Bagehot, *The English Constitution* (London: Fontana, 1963), pp. 51ff. See also J. P. Mackintosh, *The British Cabinet* (London: Stevens, 1968).
 39. Quoted in R. Rose, "British Government: The Job at the Top," p. 43.
 40. The term *Parliament* can refer to the House of Commons or to both the House of Commons and the largely hereditary House of Lords.
 41. See Denis Van Mechelen and Richard Rose, *Patterns of Parliamentary Legislation* (Aldershot: Gower, 1986).
 42. Eric Varley, quoted in A. Michie and S. Hoggart, *The Pact* (London: Quartet Books, 1978), p. 13. See also Richard Rose, "Still the Era of Party Government," *Parliamentary Affairs*, 36:3 (1983), pp. 282-299.
 43. On MPs and Parliament, see Philip Norton, *The Commons in Perspective* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and S. A. Walkland and M. Ryle, eds., *The Commons Today* (London: Fontana, 1981).
 44. See Committees on the Management of Local Government, *The Local Government Elector*, vol. 3 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1967), pp. 66ff; semiannual Euro-Barometer surveys of the Commission of the European Communities, Brussels, and Robert D. Putnam, *The Beliefs of Politicians* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973).
 45. See Alan Marsh, *Protest and Political Consciousness* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1977), Table 3.2. For more recent but less detailed data, see A. Heath and R. Topf, "Political Culture," in Roger Jowell et al., *British Social Attitudes: the 1987 Report* (Aldershot: Gower, 1987), pp. 52ff.
 46. Richard Rose and Dennis Kavanagh, "The Monarchy in Contemporary Political Culture," *Comparative Politics*, 8:3 (1976), pp. 548-576.
 47. See Richard Rose and Harve Mossawir, "Voting and Elections: A Functional Analysis," *Political Studies* 15:2 (1967), pp. 182ff.
 48. For Anglo-American comparisons, see Richard Hodder-Williams, "Courts of Last Resort," in Hodder-Williams and James Ceaser, eds., *Politics in Britain and the United States* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1986), pp. 142-172.
 49. Lord Wright, in *Liversidge v. Sir John Anderson and Another*, 1941, quoted in G. Le May, *British Government, 1914-1953* (London: Methuen, 1955), p. 332.
 50. For criticisms, see, for example, John Benyon and Colin Bourn, eds., *The Police: Powers, Procedures and Properties* (Oxford: Pergamon, 1986); Maurice Punch, *Conduct Unbecoming* (London: Tavistock, 1985); and Robert Reiner, *The Politics of the Police* (Brighton: Wheatsheaf, 1985).

51. See Richard Rose, "On the Priorities of Citizenship in the Deep South and Northern Ireland," *Journal of Politics*, 38:2 (1976), pp. 247-291.
52. L. S. Amery, *Thoughts on the Constitution* (London: Oxford University Press, 1953), p. 21.
53. See Dennis Kavanagh, "The Deferential English: A Comparative Critique," *Government and Opposition*, 6:3 (1971), pp. 333-360, and Samuel H. Beer, *Britain Against Itself* (London: Faber, 1982).
54. For collectivist interpretations, see Samuel H. Beer, *Modern British Politics*, 3rd ed. (London: Faber & Faber, 1982), and Peter Hall, *Governing the Economy* (London: Polity, 1986), pp. 268ff.
55. Quoted from Putnam, *Beliefs of Politicians*, p. 172.
56. *Ibid.*, p. 173.
57. See, for example, Wyn Grant and Shiv Nath, *The Politics of Economic Policymaking* (Oxford: Blackwell, 1984) and Paul Mosley, *The Making of Economic Policy* (Brighton: Wheatsheaf, 1984).
58. Robert M. Worcester, "The Hidden Activists," in Rose, ed., *Studies in British Politics*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1976), pp. 198-203, and David Phillips, "Participation and Political Values" in M. Abrams, D. Gerard, and N. Timms, eds., *Values and Social Change* (London: Macmillan, 1985).
59. Heath and Topf, "Political Culture," p. 56.
60. See Richard Rose and Ian McAllister, *The Loyalties of Voters* (Newbury Park, Calif.: 1990), ch. 3, and subsequent chapters, for details of data cited here on social influences and the vote in Britain.
61. The figures here are derived from a hierarchical stepwise multiple regression analysis of the choice of voters between Conservative, Alliance, and Labour parties at the 1987 British election. For full details, see Rose and McAllister, *Loyalties of Voters*.
62. See Rose, *Ministers and Ministries*, especially Chapter 4, and Kevin Theakston, *Junior Ministers in British Government* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
63. Quoted in Maurice Kogan, *The Politics of Education* (Harmondsworth: Penguin, 1971), p. 135.
64. See the Fulton Committee, *Report*, Vol. 1, pp. 27ff, and Appendix E, especially p. 162.
65. See Hugo Young and Anne Sloman, *No, Minister: An Inquiry into the Civil Service* (London: BBC Publications, 1982).
66. See Peter Hennessy, *Whitehall* (London: Fontana, 1990), chs. 14-15; Richard Rose, "Loyalty, Voice or Exit? Margaret Thatcher's Challenge to the Civil Service," in Ellwein et al., eds., *Jahrbuch zur Staats- und Verwaltungswissenschaft*, pp. 189-218.
67. See Efficiency Unit, *Improving Management in Government: The Next Steps* (London: HMSO, 1988), and more generally, Les Metcalfe and Sue Richards, *Improving Public Management*, 2nd ed. (London: Sage Publications, 1990).
68. Cf. Peter Hennessy, *The Great and the Good* (London: Policy Studies Institute Research Report No. 654, 1986); Cabinet Office, *Public Bodies 1984* (London: HMSO, 1984); and Anthony Barker, ed., *Quangos in Britain* (London: Macmillan, 1982).
69. Anthony Sampson, *Anatomy of Britain* (London: Hodder & Stoughton, 1962), pp. 222-223.
70. Lord Balniel, "The Upper Classes," *The Twentieth Century*, No. 999 (1960), p. 432.
71. Cf. Colin Bennett, "From the Dark to the Light: The Open Government Debate in Britain," *Journal of Public Policy*, 5:2 (1985), pp. 187-214.
72. Cf. Jay G. Blumler, "Producers' Attitudes towards Television Coverage of an Election Campaign," in R. Rose, ed., *Studies in British Politics*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1976), pp. 266-291, and Godfrey Hodgson, *Cut! The BBC and the Politicians* (London: Macmillan, 1988).
73. See Martin Harrop, "Voters," in Jean Seaton and Ben Pimlott, eds., *The Media in British Politics* (Aldershot: Avebury, 1987), pp. 45-63; *Gallup Political Index*, No. 329 (January 1988), p. 17.
74. Private conversation of the author with a well-known parliamentary reporter.
75. Bennett, "From the Dark to the Light," p. 209; italics in the original.
76. For studies of pressure groups, see, for example, J. J. Richardson and A. G. Jordan, *Governing under Pressure* (Oxford: Martin Robertson, 1979); David Marsh, ed., *Pressure Politics*

- (London: Junction Books, 1983); and Wyn Grant with Jane Sargent, *Business and Politics in Britain* (London: Macmillan, 1987).
77. E. H. Phelps-Brown, "The National Economic Development Organization," *Public Administration*, 51 (Autumn 1963), p. 245.
 78. Cf. Wyn Grant, "Insider and Outsider Pressure Groups," *Social Studies Review*, 1:1 (1985), pp. 31-34.
 79. See Jim Bulpitt, "The Discipline of the New Democracy: Mrs. Thatcher's Statecraft," *Political Studies*, 34:1 (1986), pp. 19-39.
 80. On the interaction between changes in parties and voters, see Rose and McAllister, *Loyalties of Voters*.
 81. *Gallup Political Index*, No. 323 (July 1987), p. 16.
 82. For details, see Richard Rose, *Politics in England*, 5th ed. (New York: Harper Collins, 1989), pp. 261ff.
 83. Ivor Crewe, "Has the Electorate Become Thatcherite?," in Robert Skidelsky, ed., *Thatcherism* (Oxford: Basil Blackwell, 1989), pp. 25-49.
 84. See Rose, *Do Parties Make a Difference?*, especially Chapter 8, "Something Stronger Than Parties," and Rose, "Steering the Ship of State."
 85. Reginald Maudling, quoted in David Butler and Michael Pinto-Duschinsky, *The British General Election of 1970* (London: Macmillan, 1971), p. 62. On institutionalized factors, see Rose, "Inheritance before Choice in Public Policy," pp. 263-291.
 86. For details, see Denis Van Mechelen and Richard Rose, *Patterns of Parliamentary Legislation* (Aldershot: Gower, 1986), Table 3.
 87. Hugh Dalton, *Call Back Yesterday* (London: Muller, 1953), p. 237.
 88. L. S. Amery, *Thoughts on the Constitution* (London: Oxford University Press, 1953), p. 87.
 89. "Thinking about the Think Tank," *The Listener* (London), December 28, 1972. See also Tessa Blackstone and William Plowden, *Inside the Think Tank: Advising the Cabinet, 1971-1983* (London: Heinemann, 1988).
 90. See Richard Rose, "From Government at the Centre to Government Nationwide," in Yves Meny and Vincent Wright, eds., *Centre-Periphery Relations in Western Europe* (London: George Allen & Unwin, 1985), pp. 13-32, and Richard Parry, "Territory and Public Employment: A General Model and British Evidence," *Journal of Public Policy*, 1:2 (1981), pp. 221-250.
 91. See Rose, *Ministers and Ministries*, especially Chapter 3.
 92. See Rose, *The Territorial Dimension in Government*, chs. 5-6.
 93. J.A.G. Griffith, *Central Departments and Local Authorities* (London: George Allen & Unwin, 1966), p. 542.
 94. For an overview, see Tony Byrne, *Local Government in Britain*, 4th ed. (Harmondsworth: Penguin, 1986).
 95. See W. L. Miller, *Irrelevant Elections? The Quality of Local Democracy in Britain* (Oxford: Clarendon Press, 1988); Colin Mellors, "Coalition Strategies: The Case of British Local Government," in V. Bogdanor, ed., *Coalition Government in Western Europe* (London: Heinemann, 1983), pp. 231-247.
 96. OECD, *Health Care Systems in Transition: The Search for Efficiency* (Paris: OECD, 1990), p. 14.
 97. Quoted in Maurice Kogan, *The Politics of Education* (Harmondsworth: Penguin, 1971), p. 31.
 98. See, for example, Robert Millward and D. M. Parker, "Public and Private Enterprise," in R. Millward et al., *Public Sector Economics* (London: Longman, 1983), pp. 199-274.
 99. See, for example, John Vickers and George Yarrow, *Privatization: An Economic Analysis* (Cambridge: Mass.: MIT Press, 1988); Ellen M. Pint, "Nationalization and Privatization: A Rational Choice Perspective on Efficiency," *Journal of Public Policy*, 10:3 (1990), pp. 267-298, and Richard Rose, "Privatization as a Problem of Satisficing and Dissatisficing," *American Review of Public Administration*, 19:2 (1989), pp. 97-118.
 100. See Ian McAllister and Donley Studlar, "Popular Versus Elite Views of Privatization: The Case of Britain," *Journal of Public Policy*, 9:2 (1989), pp. 157-178.
 101. Sir Leo Pliatzky, quoted in Peter Hennessy, "The Guilt of the Treasury 1000," *New Statesman*, January 23, 1987. See also Hugo Young and Anne Sloman, *But Chancellor: An Inquiry into the Treasury* (London: BBC Publications, 1984).

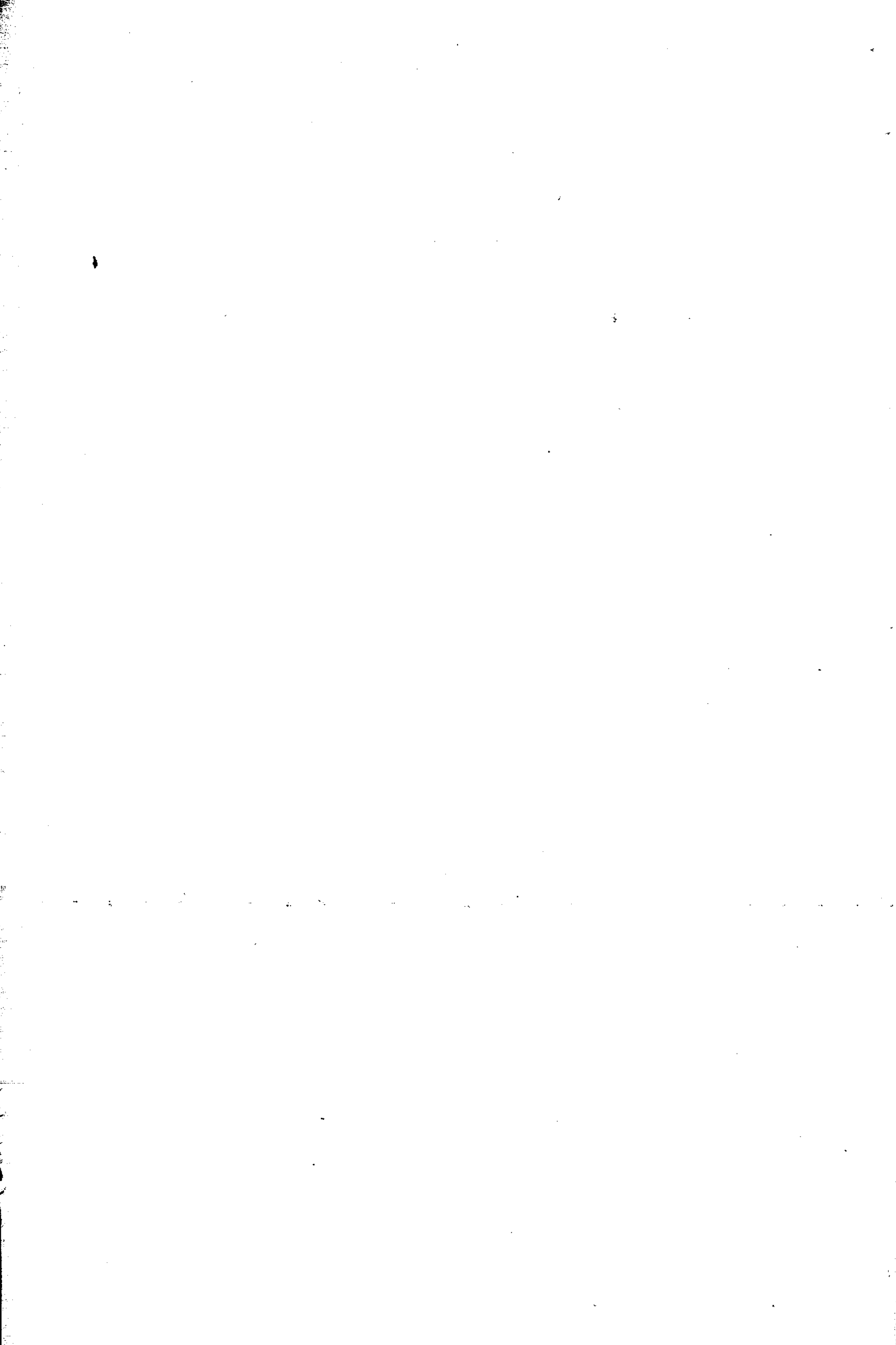
102. Denis Healey, quoted in Paul Mosley, *The Making of Economic Policy* (Brighton: Wheatsheaf, 1984). Cf. Peter Hall, *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (Cambridge: Polity Press, 1986).
103. "Monetary Policy," in Michael Posner, ed., *Demand Management* (London: Heinemann, 1978), p. 188.
104. See Richard Rose, "Political Economy and Public Policy: The Problem of Joint Appraisal," in Warren J. Samuels, ed., *Fundamentals of the Economic Role of Government* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1989), pp. 157-166.
105. See Richard Rose, "The Programme Approach to the Growth of Government," *British Journal of Political Science*, 15:1 (1985), pp. 1-28.
106. See Richard Rose, "On the Priorities of Government," *European Journal of Political Research*, 4 (1976), pp. 247-289.
107. See Rose, "Inheritance before Choice in Public Policy."
108. For up-to-date statistics, see the annual government publication, *Social Trends* (London: HMSO), and for long-term measures, see A. H. Halsey, ed., *Social Trends since 1900*, 2nd ed. (London: Macmillan, 2nd ed. 1988).
109. For full historical details, see Richard Rose, "The Dynamics of the Welfare Mix in Britain," in Richard Rose and Rei Shiratori, eds., *The Welfare State East and West* (New York: Oxford University Press, 1986), pp. 80-106.
110. See, for example, Samuel Brittan, "The Economic Consequences of Democracy," *British Journal of Political Science*, 5:2 (1975), pp. 129-159.
111. James Alt, *The Politics of Economic Decline* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 270. On the politics of reprieve, see Richard Rose, "Misperceiving Public Expenditure — Feelings about 'Cuts'," in Charles H. Levine and Irene Rubin, eds., *Fiscal Stress and Public Policy* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980), p. 228.
112. See Rose, *Ordinary People in Public Policy*, chs. 9 and 10.



الفصل العاشر



السياسة في فرنسا



السياسة في فرنسا

هنري دبليو. إيرمان

مارتن إيه. شين

مقدمة:

فرنسا واحدة من أكثر البلدان التي يصعب الحكم عليها أو تحليلها. فقد ساهم التنوير الفرنسي / French Enlightenment مساهمة هائلة فيما اطلق عليه اسم «ثورة العالم الغربية / world revolution of the west» على كلا جانبي الاطلسي. والعديد من الافكار التي حفزت على اسقاط النظام الملكي في فرنسا، هي نفسها التي قادت إلى الثورة الامريكية. لكن الثورة الامريكية سرعان ما اصبحت مثالا على الوحدة في القرن التاسع عشر، في حين اصبحت الثورة الفرنسية مثالا على الانقسام الحاد، والعنيف في اغلب الاحيان حول التنظيم الامثل للحكومة. وقد وجد العلماء السياسيون القائمون على تفسير نشوء المؤسسات السياسية واطمحلالاتها، مادة وافرة للدرس والتمحيص في سجلات أنظمة الحكم الفرنسية السابقة.

وقد فاجأ استقرار الجمهورية الفرنسية الحالية العديد من الفرنسيين، علاوة على العالم الخارجي. ويدرك دارسو السياسات المقارنة أيضا ان جمع نموذجين من أنظمة الحكم الديمقراطية، الرئاسي والبرلماني، جعل الجمهورية الخامسة تخوض تجربة دستورية لم تلق نجاحاً في بلاد اخرى، لكنها خدمت فرنسا جيداً منذ تبنيها.

وقد المح الفرنسي مونتسكيو إلى ان الأمم السعيدة هي الأمم ذات التاريخ المضجر قراءته. وليبيان مدى صحة هذا القول فان فرنسا بلد غير سعيد، لان لها تاريخاً حافلاً بالاضطرابات، وليس مضجراً. ولا غرابة ان نظامها السياسي قد اجتذب دوما تعليقات من الفرنسيين والمراقبين الاجانب على حد سواء.

لمحة تاريخية

فرنسا هي احدى اقدم الكيانات السياسية في أوروبا التي تشكل دولة-أمة في الوقت نفسه، ولديها خليط سكاني متوازن بشكل ملحوظ؛ ولدى الفرنسيين احساس قوي بانتمائهم القومي. وقد انتهت فترة الانظمة الثورية غير المستقرة التي جاءت بعد اجتياح الباستيل في العام ١٧٨٩، وسقوط الملكية بعد ذلك بثلاث سنوات، باستيلاء نابليون بونابرت على السلطة الذي نادى بنفسه قنصلاً أولاً، ومن ثم امبراطوراً. وقد شكلت القوى الأوروبية الاخرى اتحاداً أجبر نابليون على الاستسلام وإعادة العرش إلى عائلة بوربون. ثم عزلت ثورة أخرى في العام ١٨٣٠ اخر ملوك بوربون عن العرش الفرنسي واستبدلته بالملك لويس فيليب من اورليان، الذي وعد بحكم اكثر اعتدالاً مقيد بدستور جديد.

ادى ازدياد النقمة بين صفوف البرجوازية المتنامية وسكان المدن إلى ثورة باريسية في العام ١٨٤٨. جاء معها الاعلان عن الجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢) مع وعد بإجراء استفتاء عام. لكن الصراع بين افراد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا عطل فاعلية الحكومة. وظهر في خضم هذه الفوضى نابليون آخر، هو حفيد الامبراطور الأول. وتوج لويس نابليون ملكاً باسم نابليون الثالث في العام ١٨٥٢. فحقق الاستقرار لفرنسا لمدة تزيد على عقد من الزمان، لكن سنواته الاخيرة وصمت بالتسبب والمغامرات الخارجية قصيرة النظر. وكانت هزيمته ووقوعه في الاسر خلال الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠) بداية لحقبة أخرى من الاضطرابات: فاحتلت فرنسا وأجبرت على استسلام مذل؛ واعلن الراديكاليون كومبيونة باريس، التي صمدت لمدة شهرين إلى ان سحقها قوات الحكومة الفرنسية المحافظة. بعد الكومبيونة، قاد الصراع بين الجمهوريين والملكيين إلى تأسيس الجمهورية الثالثة المحافظة في العام ١٨٧١ ودستور جديد في العام ١٨٧٥. وكانت حسبما قال احد القادة السياسيين لتلك الفترة انها «الجمهورية التي قسمتنا اكبر تقسيم» ورغم هذه البداية غير المشجعة، فقد اثبتت الجمهورية الثالثة انها اطول نظام حكم عرفته فرنسا الحديثة. فقد صمدت للحرب العالمية الأولى وبقيت حتى هزيمة فرنسا واحتلالها من قبل المانيا النازية في العام ١٩٤٠.

دخل الجنرال ديغول باريس المحررة في العام ١٩٤٤ على أمل ان تعطي الاصلاحات الكاسحة لفرنسا الديمقراطية الحية التي طالما سعت اليها. وبعد اقل من سنتين استقال من رئاسة الحكومة المؤقتة. دون ان يصبر كما صبر لاعادة البلاد إلى سياسات الحزب التقليدية. والواقع ان الجمهورية الرابعة (١٩٤٤-١٩٥٨) قد خيبت الامال التي كانت مبنية عليها واثبتت انها غير قادرة على التعامل مع التوترات التي اثارها الحرب الباردة والثورة ضد الاستعمار في الجزائر. وعندما لاح شبح الحرب الأهلية بسبب تلك القضايا في العام ١٩٥٨، دُعي الجنرال ديغول للعودة إلى السلطة ومساعدة البلد على اقامة مؤسسات اكثر استقراراً. ومنذ ذلك الحين عاشت فرنسا في ظل دستور الجمهورية الخامسة الذي أقر باستفتاء عام في العام ١٩٥٨.

تميز الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية في العام ١٩٨٩ باعادة تفسير ما كان يعتبر في القرون الماضية احداثا تسبب الفرقة بسبب الاهتمامات السياسية السائدة. وبدلا من رؤية الاحداث الثورية كمعززة للانقسامات السياسية الحالية في فرنسا، اكد العلماء من اصحاب النفوذ (والحكومة ذاتها أيضاً) بعد طول انتظار، ان الثورة قد انتهت، وان العام ١٩٨٩ كان مهرجانا للمصالحة الوطنية. وقد قصدوا من ذلك ان القضايا التي افرزتها الثورة لم تعد تقسم فرنسا، وان فرنسا لم تعد في حالة حرب مع نفسها، حرب تدور من اجل ايجاد نظام حكم مقبول.

الاقتصاد والمجتمع

من الناحية الجغرافية تعتبر فرنسا اطلسية، وقارية، ومتوسطية، في الوقت نفسه، وهي بذلك تشغل موقعا فريدا في أوروبا. وفي العام ١٩٩٠ كان ما مجموعه ٥٦,٢ مليون نسمة، أي حوالي ربع سكان الولايات المتحدة، يعيشون في مساحة تبلغ خمس حجم الولايات المتحدة ويقدر بأن أكثر من ٤,٥ مليون اجنبي يعيشون في فرنسا، أكثر من نصفهم جاءوا من خارج أوروبا، معظمهم من شمال افريقيا وافريقيا. كما ان أكثر من مليون ونصف المليون فرنسي ولدوا في الخارج. وبذلك، فان ما لا يقل عن ١٠ بالمئة من سكان فرنسا ولدوا خارجها، وهي نسبة اعلى بكثير مما في الولايات المتحدة.

دخل التمدن ببطء إلى فرنسا، بعكس جاراتها، لكنها الان مدنية بقدر كبير. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان ٤٨ بالمئة من السكان يعيشون في مجتمعات ريفية يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة؛ ولا تزيد النسبة اليوم عن ٢٦ بالمئة، رغم ان هذا العدد من السكان بقي ثابتا منذ العام ١٩٧٥. وفي العام ١٩٣٦ لم يكن في فرنسا سوى ١٦ مدينة يزيد عدد سكانها عن مئة الف نسمة، ويبلغ عددها الان ٣٦ مدينة. وتوجد خمس مدن يزيد عدد سكانها عن ثلاثمئة الف نسمة. وبالمقارنة مع دول أوروبا لديها عدد مقارب من السكان (مثل بريطانيا والمانيا)، فان لدى فرنسا عدداً قليلاً نسبياً من المدن الكبيرة (باريس فقط يزيد عدد ساكنيها عن مليون نسمة). ومع ذلك، فان فرنسا اليوم مدنية بقدر كبير. ففي العام ١٩٧٥، كان ثلاثة ارباع السكان يعيشون في مناطق مدنية؛ وقد تضاعلت هذه النسبة قليلا منذ ذلك الحين.

يعيش أكثر من ربع سكان المدن - أو خمس مجموع السكان - في منطقة العاصمة باريس. ويخلق هذا التجمع السكاني مشاكل مذهلة، كما هي الحال بالنسبة لعواصم العالم الاخرى. وفي بلد عاش قرونا من التقاليد الادارية، والاقتصادية، والتمركز الثقافي، فقد تمخضت عن ذلك فجوة هائلة في المصادر المادية والبشرية بين باريس وسائر انحاء البلاد، وبفضل انتاج منطقة باريس لاكثر من ربع الانتاج الصناعي الفرنسي، فان دخل الفرد فيها اعلى بنسبة ٤٥ بالمئة من المعدل القومي.

بشكل عام، كان التطور الاقتصادي الفرنسي جيدا جدا في الماضي القريب. ومن ناحية الناتج

المحلي الاجمالي للفرد الواحد تصنف فرنسا كواحدة من اغنى الدول في العالم (بدخل يقل قليلا عن المانيا الغربية، ويتقدم كثيرا على بريطانيا واطاليا). (للمزيد من المقارنة انظر الشكل ٢-٢). ومن بين جميع الدول الأوروبية، لم يتضاعف الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٢ الا في فرنسا. وإلى حد ما فقد عانت اكثر من غيرها من الدول الأوروبية خلال الركود الاقتصادي في الثمانينات. وبحلول العام ١٩٨٩، كانت هناك بوادر واضحة على التوسع الاقتصادي، هذا على الرغم من بقاء معدل البطالة في حدود ١٠ بالمئة.

تغيرت القوى العاملة بشكل هائل منذ الحرب العالمية الثانية بطرق جعلت فرنسا مماثلة للدول الصناعية الاخرى. وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٦ اضيف ثلاثة ملايين شخص إلى القوى العاملة، وهي زيادة اكبر من الزيادات لدى الدول الاخرى. ويرجع السبب في هذا النمو إلى زيادة عدد النساء اللواتي واصلن العمل لفترات اطول. فطيلة قرن من الزمان كانت نسبة النساء العاملات في فرنسا اعلى من معظم الدول الأوروبية، وخاصة في الزراعة، وفي المتاجر الحرفية، والمصانع. وتعمل معظم النساء اليوم في المكاتب وفي قطاع الخدمات من الاقتصاد. وفي العام ١٩٥٤ شكلت النساء ٣٥ بالمئة من القوى العاملة؛ وتشكل اليوم ٤٢ بالمئة من قوة عاملة اكبر بكثير. ونسبة النساء الفرنسيات العاملات (٤٦ بالمئة) ادنى بقليل من النسبة في الولايات المتحدة لكنها من اعلى النسب في أوروبا الغربية.

في العام ١٩٣٨ كان ٣٧ بالمئة من العمالة الفرنسية تعمل في الزراعة؛ وتدنّت النسبة إلى ٦ بالمئة في العام ١٩٨٨، وما زالت تتدنّى. وبقيت نسبة العاملين في الصناعة ثابتة تقريبا وفي حدود ٣٠ بالمئة (رغم ان عدد العاملين في صناعة المداخن قد تدنى بشكل كبير)، لكن عدد العاملين في قطاع الخدمات ارتفع من ٢٣ بالمئة عام ١٩٣٨ إلى ٦٢ بالمئة اليوم، ليصل إلى المستوى ذاته تقريبا كما في الولايات المتحدة، واعلى قليلا من معدل المجموعة الأوروبية.

بالمقارنة مع الدول ذات التطور الصناعي المتقدم، فان القطاع الزراعي الفرنسي مهم من الناحية الاقتصادية والسياسية. (للمقارنة بين القوى العاملة في الزراعة في فرنسا ودول اخرى، انظر الشكل ٢-٣) ولدى فرنسا مساحات اكبر قليلا من الأراضي الزراعية (٣٤ بالمئة من مجموع مساحة البلد) مقارنة بدول المجموعة الأوروبية الاخرى. ورغم تحول السكان إلى المدن، فان الانتاج الزراعي لم يتراجع. والزيادة في الانتاج الزراعي هي اعلى بكثير من باقي قطاعات الاقتصاد. وما زالت فرنسا المنتج الرئيسي لمنتجات زراعية اساسية في أوروبا. لكن هذا الانجاز المذهل يخفي حقيقة انه على الرغم من ان معدل دخل مالكي المزارع يساوي تقريبا دخل مدير تنفيذي متوسط المستوى، فان الاختلاف في الدخل بين المزارعين الصغار والكبار اكبر من اية دولة اخرى في المجموعة الأوروبية. ولان الاستقرار السياسي للجمهورية الثالثة قد اعتمد على قطاعات فلاحية عريضة ومستقرة، فقد دعمت الزراعة الفرنسية بتعرفة حماية ساعدت المزارعين الفرنسيين (وصغار رجال الأعمال) على التمسك بروتين مؤسساتهم. ولم تبذل جهود جادة لتحديث الزراعة الا منذ العام ١٩٤٥. فاعطي المزيد من الاهتمام

لمزايا التعاونيات الزراعية؛ ودعمت المزارع الحديثة(*)؛ وأدخلت تحسينات واسعة على التعليم التقني. واستخدمت المكننة والتجارب الزراعية كوسيلة لإصلاحات بنوية بعيدة المدى. وجرت عمليات دمج الاقطاعات الزراعية الصغيرة بسرعة، وفي العام ١٩٨٣ كان متوسط حجم المزرعة الفرنسية اكبر من متوسط حجمها في أية دولة في أوروبا فيما عدا بريطانيا ولوكسمبورغ. ومع ذلك، مازال دعم القطاع الزراعي يكلف الحكومة ما يوازي مجموع عائداتها من ضريبة الدخل.

النظير لمزرعة العائلة، في مجال الأعمال، هو شركة العائلة. اكثر من نصف مجموع المؤسسات الصناعية والتجارية الفرنسية، والبالغ عددها ٢,٧ مليون يمتلكها افراد، يصنف نصفها كمؤسسات حرفية. ومن اصل ٥٧٣ الف شركة تجارية وصناعية لديها اكبر حجم عمل في العام ١٩٨٣ (والتي توظف اكثر من ١١ مليون شخص) يوظف ٢٥ بالمئة منها فقط اكثر من عشرة عمال؛ واقل من ٣٠ بالمئة من هذه الشركات تشغل اكثر من ٥٠٠ عامل. ويعمل اكثر من ٦٠ بالمئة من الاشخاص الذين يكسبون عيشهم على شكل اجور في شركات يقل عدد عمالها عن ٥٠٠ عامل، وهذه النسبة توازي مثيلاتها في المانيا وغيرها من الدول الصناعية، حيث بدأ التوظيف في الشركات الصغيرة يتزايد في السنوات الاخيرة.

تتمركز بعض اكثر الصناعات الفرنسية المتقدمة في نطاقات ضيقة، وتحظى الشركات القليلة التي في القمة بمعظم العاملين والقسط الاكبر من حجم العمل. فحتى في بعض اقدم القطاعات (مثل صناعة السيارات، وبناء السفن، والمطاط) فان نصف العاملين أو اكثر، ومثل ذلك من حجم حركة العمل، يتمركزون في الشركات الاربع الكبرى.

ما بقي، ويعتبر غير عادي في اقتصاد ذي «ادارة» حديثة مثل فرنسا. هو ان اكثر من نصف اكبر ٢٠٠ شركة صناعية ما زالت تدار، حتى اوائل الثمانينات من قبل عائلات. الا ان اهمية الشركات العائلية تتدنى، فالضغوط من اجل التغيير ما زالت تتوالى، من قطاعات الاقتصاد الحديثة، ومن تنامي المنافسة داخل المجموعة الأوروبية، ومن الاعضاء الاصغر سنا من رجال الأعمال وفي الدوائر الحكومية. فثمة صراع في كل مكان بين قيم الاستقرار والامتيازات من جهة، والطروحات التي تحبذ المنافسة والتجديد من جهة اخرى.

الدستور وبنية الحكومة

دستور العام ١٩٥٨ هو الدستور السادس عشر منذ سقوط الباستيل في العام ١٧٨٩. اما انظمة الحكم الجمهورية السابقة التي تشتهر بعدم استقرارها اكثر مما تشتهر بانجازاتها، فكانت تقوم دائما على مبدأ ان في وسع البرلمان اسقاط الحكومة التي لا تساندها اغلبية النواب المنتخبين. ويمكن لهذه

* marginal farms هي المزارع التي يكون انتاجها مساويا لماينفق على ذلك الانتاج (المترجم)

الترتيبات ان تعمل بشكل مرضي، كما هي الحال في معظم الدول الأوروبية، حين يتقبل البلد (والبرلمان) قيام حزبين أو بضعة احزاب حسنة التنظيم. ويمكن للحزب، أو الائتلاف، الذي يفوز بالاغلبية في الانتخابات تشكيل الحكومة والاعتماد على دعم غير مشروط من قبل نوابه في البرلمان، وإلى ان تحين الانتخابات القادمة، عندها، اما ان يبقى في السلطة، أو يحل محله حزب، أو ائتلاف من عدة احزاب، في مثل تنظيمه.

اما لماذا لم يكن لدى فرنسا الاحزاب المنظمة الضرورية لمثل هذا النظام فسوف نشرحه في فقرات تالية. اما النقطة التي نبحثها الان فهي ان الدستور الذي عرضه ديغول للموافقة الشعبية في العام ١٩٥٨ قدم كعلاج للاخفاقات السابقة. ففي الجمهوريات التي سلفت كان الرئيس اكثر قليلا من رئيس صوري. اما حسب الدستور الجديد، فكان من المقرر ان يصبح الرئيس رئيسا بارزاً للدولة. كان مقرراً ان يوضع في مركز «فوق الاحزاب» كي يمثل وحدة الجمعية الوطنية. كحارس للدستور كان عليه أن يكون حكماً يعتمد على قوى اخرى - البرلمان، أو مجلس الوزراء، أو الشعب - من أجل اعطاء أعمال الحكومة وزنها كاملاً. فله خيار الرجوع إلى الشعب بطريقتين، حيث يمكنه ان يعرض بموافقة الحكومة أو البرلمان، بعض التشريعات الهامة للاستفتاء العام (البند ١١)، ويمكنه حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة بعد استشارة رئيس الوزراء والقادة البرلمانيين. وفي حالة وجود تهديد خطير «لمؤسسات الجمهورية» يحق للرئيس تولي سلطات طارئة (البند ١٦).

من الناحية العملية، معظم سلطات الدستور القوية الممنوحة للرئيس - السلطات التي تعطي الرئيس سلطته الرسمية - لم تستخدم الا نادراً. فلم تستخدم سلطات الطوارئ الا مرة واحدة (من قبل الجنرال ديغول) في العام ١٩٦١، حين بررت ثورة الجنرالات في الجزائر هذا الاستخدام. وقد انهار التمرد بعد بضعة أيام، ليس لان البنود الدستورية تمنح الرئيس تلك السلطة، بل لان سلطة ديغول كانت لاتضاهي، وهذا بالتالي ترك المتمردون معزولين وعاجزين. وقد حلّ الجنرال ديغول البرلمان مرتين (في العام ١٩٦٢ و١٩٦٨)، لاستغلال الفرصة السياسية لتقوية الاغلبية المؤيدة لسياسات الرئيس، في كلا المراتين. ولم يحل البرلمان من قبل رئيس اخر حتى العام ١٩٨١، كنتيجة لانتخاب ميتران في المرة الأولى. وحل ميتران البرلمان مرة اخرى في العام ١٩٨٨، للفادة من الزخم السياسي لانتصاره الثاني.

تزايدت سلطة الرئيس السياسية وشرعيته بقدر عظيم بانتخابه شعبياً. وحسب دستور العام ١٩٥٨، كان يجب انتخاب الرئيس بطريقة غير مباشرة، من قبل حشد مكون في معظمه من مسؤولي الحكومة المحليين. على اية حال، في العام ١٩٦٢، جرى استفتاء شعبي من اجل تغيير الطريقة الأولى في اختيار الرئيس واستبدالها بنظام ينتخب الرئيس بموجبه في انتخابات عامة لفترة رئاسة مدتها سبع سنوات قابلة للتجديد. وفرنسا اليوم هي الدولة الوحيدة في أوروبا الغربية التي ينتخب الرئيس فيها مباشرة من الشعب.

وقد وضع الجنرال ديغول الخطوط العريضة لرأيه في المنصب عندما قال ان السلطة تنبثق مباشرة من الشعب، وهذا يفترض ان رئيس الدولة المنتخب من الأمة هو مصدر هذه السلطة وحاملها^(١). وقد حافظ كل رئيس خلف ديغول على تفسير الجنرال الاساسي لهذا المنصب، لكن كان هناك بعض التغييرات في المحتويات علاوة على الاسلوب.

كان رئيس الوزراء مسؤولاً عن تسيير أعمال الحكومة اليومية (البندين ٢٠-٢١)، لكن تقسيم المسؤولية بين الرئيس ورئيس الوزراء لا يختلف باختلاف الشخصيات التي تتولى المنصب فحسب. بل وبالظروف التي يخدم رئيس الوزراء في ظلها.

يتكون البرلمان من مجلسين: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وتنتخب الجمعية الوطنية بشكل مباشر من قبل جميع المواطنين الذين تجاوزت اعمارهم ١٨ سنة، لمدة خمس سنوات، ويمكن حلها في أي وقت، ولا يجوز حلها مرتين في سنة واحدة.

يعزى عدم استقرار أنظمة الحكم السابقة، في معظمه، إلى التدخل المستمر للبرلمان في أعمال السلطة التنفيذية. وقد سعى دستور العام ١٩٥٨ إلى وضع حد لتبعية الحكومة للبرلمان. وفرض احكاماً صارمة على كل نائب وعلى البرلمان ككل، على أمل ان تحقق هذه المتطلبات التوازن المطلوب.

هكذا اصبح مجلس الوزراء، وليس البرلمان، هو المتحكم في الاجراءات في كلا المجلسين، واصبح في وسع المجلس اعطاء الاولوية لمشاريع القوانين التي يرغب في تحريكها. واصبح الرئيس، وليس رئيس الوزراء، من يختار اعضاء الوزارة (البند ٨). وما زال البرلمان يشرع القوانين، لكن مجال هذه القوانين محدد بشكل صارم. فالعديد من مجالات الحياة العصرية التي تنظم بقوانين تناقش وتقر من قبل البرلمان في الديمقراطيات الاخرى، انعكس وضعها في فرنسا واصبحت تسن من قبل السلطة التنفيذية (البند من ٣٤-٣٧).

قُلص عدد اللجان الدائمة في الجمعية الوطنية في ظل الجمهورية الرابعة، من تسع عشرة لجنة إلى ست لجان، وجرى توسيع اللجان - من ٦٠ عضواً إلى ١٢٠ عضواً - لتجنب الاحتكاك بين نواب ذوي اختصاص عال أو اعضاء من مجلس الشيوخ قد يصبحون منافسين فعالين للوزراء.

لاغرابة ان الدستور الجديد قد فسر بالتفصيل الشروط التي يمكن بموجبها للجمعية الوطنية ان تسقط الحكومة. فيجب وضع صيغة بيان صريح بحجب الثقة عن الحكومة يوافق عليه اكثر من نصف اعضاء المجلس. وقد تقاوم الحكومة، حتى بعد بيان حجب الثقة، الضغوط التي تمارس عليها للاستقالة: ويمكن للرئيس حل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات جديدة. ويمنع بموجب الدستور حل البرلمان مرة اخرى خلال العام الأول لهذه الانتخابات. وبالتالي، فقد يتوجب على الرئيس تعيين حكومة تحظى بدعم الاغلبية في البرلمان، حتى وان لم يكن الرئيس راضياً عن سياساتها. والتصويت على الثقة هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للبرلمان انتقاد تصرف الحكومة بها. لكن لم يتم حجب الثقة عن اية حكومة منذ العام ١٩٦٢. فقد كان لكل حكومة اغلبية عاملة في الجمعية الوطنية (حتى وان لم تكن دائماً ودية).

**FIGURE 10.1
FRENCH PRESIDENTS AND
PRIME MINISTERS SINCE 1958**

PRIME MINISTER	YEAR	PRESIDENT
Michel Debré	1958	Charles de Gaulle
Georges Pompidou	1962	
Maurice Couve de Murville	1969	
Jacques Chaban-Delmas	1974	Georges Pompidou
Pierre Messmer	1972	
Jacques Chirac	1974	Valéry Giscard d'Estaing
Raymond Barre	1976	
Pierre Mauroy	1981	François Mitterrand
Laurent Fabius	1984	
Jacques Chirac	1986	
Michel Rocard	1988	
Edith Cresson	1991	

تشاطر الجمعية الوطنية، التي تنتخب لمدة خمس سنوات، مجلس الشيوخ وظائف السلطة التشريعية. ومشكلة تنظيم التشريعات في برلمان ثنائي المجلس مشكلة معقدة، ليس في فرنسا فحسب بل في جميع الدول التي ليس لديها بنية فدرالية. فكيف يمكن تحديد العضوية ان لم يكن هناك وحدات اقليمية كي تمثل؟ وجعل العضوية بالتعيين بدلا من الانتخاب يزيل عنها الشرعية الديمقراطية. واذا ما انكرنا عليها التمتع بسلطة مساوية لسلطة الهيئة المنتخبة شعبيا في البرلمان لانها غير منتخبة فكيف يمكن تجنب تجاهلها، كما هي الحال بالنسبة لمجلس اللوردات البريطاني؟ في الجمهورية الخامسة، كما هو الحال في انظمة الحكم السالفة، ينتخب مجلس الشيوخ بطريقة غير مباشرة لمدة ٩ سنوات من قبل تجمع انتخابي ترجح فيه كفة الدوائر الانتخابية الريفية. ويحق لمجلس الشيوخ المبادرة إلى تقديم التشريعات، والمصادقة على مشاريع القوانين التي تبنتها الجمعية الوطنية. واذا ما اختلف المجلسان على تشريع معلق، فان في وسع الحكومة تعيين لجنة مشتركة. فان لم يتم التوفيق بين وجهات نظر المجلسين، فإن في وسع الحكومة تقديم مشروع القانون (سواء المشروع الاصيلي، أو المشروع حسبما عدله مجلس الشيوخ) إلى الجمعية الوطنية لاجراء تصويت حاسم عليه (المادة ٥٥). لذلك، فان المجلسين ليسا متساويين، خلافا للولايات المتحدة (انظر الشكل ١٠-١).

لم يكن لدى فرنسا، وحتى اقامة الجمهورية الخامسة، مراقبة تشريعية على دستورية أعمال السلطة السياسية. فقد كان التصور الأولي لمهمة المجلس الدستوري (المواد من ٥٦-٦٢)^(٢) هو ان يكون رقيباً على اية تجاوزات للقيود التي فرضها الدستور على امتيازات البرلمان. ومع ذلك، فقد لعب المجلس دوراً متزايد الأهمية في العملية الدستورية (انظر صفحة ٣٧٧). ومنذ تعديل العام ١٩٧٤ على الدستور الذي سمح لستين نائبا أو ستين عضوا في مجلس الشيوخ، عرض قضايا امام المجلس الدستوري، اصبح عملاً شبه روتيني ان يقوم هذا المجلس بدراسة مشاريع القوانين الهامة التي تمررها اغلبية برلمانية، بناء على التماس من المعارضة عادة. اما القوانين (أو اجزاء من القوانين) التي يصرح أنها غير دستورية فلايجوز نشرها.

الثقافة السياسية والتأهيل الاجتماعي

مواضيع الثقافة السياسية

عبء التاريخ: يمكن للتاريخ ان يكون عامل تلاحم - كما اظهرت الحرب الاهلية الامريكية - ومعيقاً للتوافق. والفرنسيون مغرمون بتاريخهم حيث مازال اقطاعيو الماضي مفروضين، بشكل دائم، على صراعات الحاضر. ونتج عن هذا الاستخدام العاطفي للذكريات التاريخية، على ما يبدو، طموحات جامدة، ومحاذير، ومحرمات، تعقد عملية اتخاذ القرار السياسي. وكما قال الجنرال ديغول، فرنسا «مثقلة بالتاريخ»^(٣).

التجريد والرمزية: في عصر التنوير، قامت الملكية، في مسعى منها للتعويض عن القسوة التي فرضتها على الطبقات المثقفة، بمنح المثقفين حرية التعبير عن آرائهم في مختلف المواضيع، شريطة ان تبقى المناقشات عامة وتجريدية. ومنذ ذلك الحين لم يتلاش الاصرار على مناقشة مجموعة واسعة من المسائل، حتى التافة منها، بتعابير فلسفية فضفاضة. وسطوة التجريدية تعكسها المعاني التي تعزى إلى رموز وطقوس. فالمجموعات الريفية التي قاتلت مع احد الفريقين المتناحرين خلال الثورة الفرنسية ما زالت تجل ابطالا مختلفين، حتى بعد مرور قرنين من الزمان. ويبدو ان لخصام حقيقي بينهم، لكنهم ورثوا رموزهم وعاداتهم السياسية والدينية التي ابقتهم متباعدين^(٤). ويساعد هذا التقليد في تفسير السبب في ان أمة متحدة في الاعتزاز بتجربتها التاريخية المشتركة تتمسك بتفسيرات متضادة لما تعنيه هذه التجربة.

عدم الثقة في الحكومة والسياسة: لقد شارك الفرنسيون طويلا في الازدواجية السائدة في العصر الحديث، التي تجمع بين عدم الثقة في الحكومة والتوقعات الكبيرة منها. فالمواطن الفرنسي لا يثق في السلطات، وفي الوقت نفسه، يلتمس منها ان تغذي فرديته وحبه للمساواة. وقد انتج هذا التوجه فردا معتمدا على نفسه ومقتنعاً بأنه مسؤول عن نفسه، وربما عن عائلته ايضا، لما هو عليه وضعه أو ما سيؤول اليه مصيره. فالمعوقات يخلقها العالم الخارجي «الآخرون» الذين يعملون خارج محيط العائلة، أو شركة العائلة، أو القرية. وفي اغلب الاحيان تنطبق صفة «الآخريين» على الحكومة.

الذكريات التي تعود إلى القرن الثامن عشر، تبرر وجود حالة عقلية متمردة كامنة، وان تكن نادراً ما تظهر بشكل صريح. وكانت الحكومة القوية تعتبر رجعية بطبيعتها، حتى وان تظاهرت بالتقدمية. واذا ما شارك مواطن في الحياة العامة، فانه يأمل في اضعاف سلطة الحكومة بدل ان يشجع التغيير، حتى حين يكون التغيير ضروريا. وتغلف هذه الفردية في بعض الاحيان بالفوضى. ومع ذلك فقد هيا الفرنسيون انفسهم بسهولة لدور برجوازي. وحيث ان الاحكام الادارية تفترض معاملة جميع الحالات بالمعيار ذاته، فانها ترضي الاحساس المرهف بالمساواة الذي يمتلكه شعب احس دوماً بأنه مغبون من الحكومة، ومن الامتيازات التي استعملها من هم في السلطة ضد الآخريين.

مع ان ثورة العام ١٧٨٩ لم تقطع الصلة بالماضي تماما حسب الاعتقاد الشائع، فقد حددت النظرة العامة بالنسبة للازمات، والتسويات، والاستمرارية، والتغيير. والتغيير المفاجئ بدلا من التحول التدريجي، وصياغة الصراعات الدرامية في لغة خاصة بكل فئة، والايديولوجيات الراديكالية - تلك هي التجارب التي اثارت الفرنسيين في اللحظات التاريخية، وبشكل خاص، حين كانت عقولهم مستعدة لتقبلها. في نهاية القرن التاسع عشر، بدا ذلك التاريخ ذاته بالنسبة لمؤرخ فرنسي شهير، هو ايرنست رينان، كأنه «نوع من الحرب الأهلية». والواقع، ان ما يبدو للمراقب الاجنبي كعدم استقرار دائم هو فترة انتقالية بين ازمة عنف قصيرة وفترات طالت من الروتين. وقد اعتاد الفرنسيون فكرة انه لا يمكن احداث تغيير شامل الا عن طريق انتفاضة كبرى. فمنذ الثورة الكبرى، تعرض كل فرنسي بالغ - واكثر من مرة

عادة، لمناسبات مليئة بالاثارة السياسية، تبعتها خيبات أمل. وتقود هذه المواقف في بعض الاحيان إلى ارهاق معنوي، وشك واسع في امكانية حدوث أي تغيير.

سواء كان منبت الاحداث الطارئة على فرنسا محلياً، أو نتيجة صراعات دولية فقد نتج عن كل حادثة ازمة دستورية. وكانت القوى المنتصرة تشرع مبادئها وفلسفتها، في وثيقة شاملة عادة. ويفسر هذا التاريخ لماذا لم تلعب الدساتير دور الميثاق الاساسي. فقبل الجمهورية الخامسة كانت مبادئ الدستور مرضية لشريحة واحدة من المجتمع، وتعارضها بشدة الشرائح الاخرى.

في السنوات التي تلت العام ١٩٥٨ مباشرة، شابته ردود الفعل عن دستور الجمهورية الخامسة، الردود التي تعرضت لها دساتير فرنسا الاخرى. وكان التأييد لمؤسساتها مقصوراً بشكل عام على الناخبين الذين ايدوا الحكومة القائمة. لكن هذا الموقف اخذ يتغير بعد العام ١٩٦٢، بعد انتخابات الرئاسة العامة. وكان انتخاب ميتران للرئاسة في العام ١٩٨١، وانتقال السلطة بشكل سلمي من اليمين إلى اقلية يسارية في الجمعية الوطنية، قد دفن جدالاً دستوريا عمره ٢٠٠ عام بين افراد النخبة الفرنسيين، وأثبت انه الركن الاساسي في قبول جماهير المواطنين الفرنسيين لمؤسسات الجمهورية الخامسة. والواقع، ان معظم المواطنين الفرنسيين قد قبلوا الترتيبات المؤسساتية للجمهورية قبل زعمائهم السياسيين بفترة طويلة.

مع تصور الناس ان المؤسسات قد اقتربت من حياتهم اليومية، فقد مالت الثقة بها إلى التبدل. وحين سئل الناس بأي المؤسسات يثقون اكثر، اعطوا بشكل ثابت اعلى معدل للمسؤولين المحليين والمنظمات المهنية (مثل نقابات العمال)، بدلا من الاحزاب السياسية أو نواب الأمة. على أية حال، احد المسؤولين القوميين الذي نال تقييماً يوازي ما ناله رؤساء البلديات المحليون كان رئيس الجمهورية^(٥).

التقاليد الدينية والمضادة للدين

فرنساً بلد كاثوليكي - ٨٢ بالمئة من الأطفال الذين ولدوا في العام ١٩٨٢ عمّدوا حسب المذهب الكاثوليكي (٩٢ بالمئة في العام ١٩٥٨) - وهي في الوقت نفسه بلد تعتبره الكنيسة «لامسيحي»^(*). فمن بين ٨١ بالمئة من السكان الذين يعتبرون انفسهم مسيحيين كاثوليك، لا يواظب على حضور القداس بشكل منتظم سوى ١٤ بالمئة (و ١٠ بالمئة حسب تقديرات اخرى)، و ٦١ بالمئة اما انهم لا يذهبون إلى الكنيسة بتاتا أو انهم يذهبون في بعض المناسبات، مثل العمداء أو الزواج.

حتى بداية القرن الحالي، كان العداء المتبادل بين المؤمنين وغير المؤمنين احد الملامح الاساسية

* dechristianized أو عدم التمسك بالشعائر المسيحية ومعاداة المؤسسة الدينية السياسية أكثر مما هو معاداة الدين المسيحي - المترجم.

للثقافة السياسية. وكان سببا في انقسام المجتمع والحياة السياسية على كافة المستويات منذ الثورة. وما زالت هناك خلافات هامة في السلوك السياسي بين المتمسكين بالمذهب الكاثوليكي وغير المؤمنين، حتى الآن.

ينظر الفرنسيون الكاثوليك إلى ثورة العام ١٧٨٩ على أنها من عمل رجال شيطانيين، ويتشدد اعداء الكنيسة في معارضتهم للتقاليد والرموز الكاثوليكية. وقد تواصل هذا الانقسام طيلة القرن التاسع عشر. وتعمقت الخلافات بعد اقامة الجمهورية الثالثة في العام ١٨٧٥ بين الثقافة السياسية المتفرعة عن الكاثوليكية، والمناهضين للاكليروس. وبعد بضع سنين سيطر المقاتلون المناهضون للاكليروس على الجمهورية. فابطل البرلمان ارتباطا عمره قرونا مع الفاتيكان، وقام بطرد معظم الرهبان الكاثوليك، وقطع جميع الروابط بين الكنيسة والدولة، من اجل «اعادة بناء الوحدة المعنوية للبلد». وكاد العداء بين الكاثوليك والمناهضين للاكليروس يتفجر على شكل عنف شامل. وانتشرت «اللامسيحية» في المناطق الريفية، حيث كان التمسك بالكاثوليكية مسألة عادة اكثر مما هو ايمان حقيقي، وشجعتها التشريعات الجديدة التي جردت الكنيسة من جميع امتيازاتها الرسمية^(٦).

وقد واجه البابا تحدي النظام الجمهوري بعمل مماثل، فاعلن الحرمان الكنسي على كل نائب يصوت لصالح قوانين الفصل. وقد دفع المؤمنين من الكاثوليك إلى الاعتقاد انه لا يمكن انهاء عزلتهم الا باسقاط النظام.

وكما هي الحال في الدول الكاثوليكية الأوروبية، فان الخلافات بين اليمين واليسار السياسيين كانت تحدده مواقفهما من الكنيسة الكاثوليكية. وفي المناطق الريفية، حيث مازالت ممارسة الشعائر الدينية حيّة، وما زال الناخبون يستمعون لرجال الدين المحليين، كان المرشحون المحافظون يفوزون بالاصوات. مع ذلك، لم يصل أي مؤمن كاثوليكي، طيلة ستين عاما (من ١٨٧٩-١٩٣٩)، وفيما عدا استثناءات نادرة، إلى منصب وزاري، في أي من الوزارات العديدة.

بدأ الموقف يتغير خلال فترة الحرب خاصة بعد ان وجد الكاثوليك واللا أدريون^(*): انفسهم يقفون جنبا إلى جنب، وفي صف واحد احيانا، في حركة المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية. وقد اجتذبت الحركات اليسارية والحزب الاشتراكي، في الفترة الاخيرة، اعدادا كبيرة من الشبان الكاثوليك، مع بقاء مدى التدين كأفضل وسيلة للتنبؤ فيما اذا كان الناخب سيؤيد حزبا من احزاب اليمين.

ويمكن عزو قسط كبير من النجاحات التي حققها اليسار في السنوات الاخيرة إلى تدني عدد الحضور في الكنائس. مع ذلك، فقد اظهرت احدى الدراسات ان الاطفال الذين نشأوا في بيئة تراعي الشعائر الدينية قد يتوقفون عن الذهاب إلى الكنيسة دون التحرك سياسيا نحو اليسار^(٧).

وقد تراجع عدد الممارسين للشعائر الدينية في جميع الدول الصناعية منذ الخمسينات، وتقلصت في

* agnostics المؤمنون بأن الإنسان غير قادر على معرفة وجود الله وطبيعته وأصل الكون - المترجم.

فرنسا مساحة «العالم» الكاثوليكي، وبشكل كبير خاصة في بعض النواحي منذ الستينات. على اية حال ثمة اختلافات اقليمية هائلة، علاوة على الاختلافات بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية. ففي المقاطعات الريفية/ department الفقيرة في وسط فرنسا انخفض الحضور المنتظم في الكنائس إلى ٦ بالمئة من السكان الكاثوليك، في السبعينات، لكنه وصل إلى ٦٨ بالمئة في المقاطعات الالزاسية في الشرق. ويبدو من المقارنة بين مقاطعات متماثلة في البنية وموقع المنطقة ان العوامل التاريخية وليس الاجتماعية - الاقتصادية هي التي تقرر درجة «اللامسيحية».

والمزارعون هم اكثر الجماعات تمسكا بالشعائر الدينية في فرنسا، لكن عددهم يتقلص سريعا، والعمال اصحاب الياقات الزرقاء (*) هم الاقل تمسكا بها: وقد اعترف ٨ بالمئة فقط من العمال الذين ادعوا بانهم كاثوليكيون بالذهاب إلى الكنيسة بشكل منتظم (مقارنة مع ٢٢ بالمئة بالنسبة للمزارعين). وقد ساهم النفور بين الطبقة العاملة والكنيسة، الذي حدث في فرنسا ودول اخرى في القارة الأوروبية خلال المراحل الأولى للصناعة، في يقظة الوعي الطبقي لدى العمال. فاصبح غالبيتهم اتباعاً للحزب الراديكالية بدلاً من الاحزاب المحافظة. وتبقى اثار هذا النفور من الحقائق الاساسية في الدين والثقافة الفرنسيين وإلى حد كبير في الحياة السياسية ايضا.

ثمة اختلافات اشد وضوحا في التوجهات الدينية بين الرجال والنساء في فرنسا اكثر مما هو حاصل في الدول المماثلة لها في التطور. فنسبة النساء اللواتي يصفن انفسهن بانهن كاثوليكيات ويذهبن إلى الكنيسة بانتظام، اعلى بكثير. اضافة إلى ذلك ان عددا اقل من النساء يصفن انفسهن بانهن لادينيات مقارنة بالرجال. لكن هذا يخفي تبديلا مستمرا في الجيل بين النساء. فالحضور المنتظم إلى الكنيسة بين النساء تحت سن الاربعين انخفض ليصل إلى مستواه بين الرجال في اواخر الستينات، واستمر في الانخفاض منذ ذلك الحين، كما هي الحال بالنسبة للشبان. ونتيجة لذلك فان النساء يصوتن لصالح اليسار بنسبة مماثلة للرجال تقريبا: وفي الثمانينات صوتت نسبة اعلى من النساء لصالح الاشتراكيين، بدلا من الشيوعيين. وثمة ظواهر تشير إلى ان انضمام المزيد من النساء إلى القوى العاملة كان السبب الرئيسي للتبدل في ممارسة الشعائر الدينية، وتبدل السلوك السياسي (٨).

ما قدمناه حتى الان لا يوضح لنا التغييرات الهامة التي جرت في الثقافة الكاثوليكية الفرعية. فاليوم، ترفض الغالبية العظمى من الاشخاص الذين يعتبرون انفسهم كاثوليك بعض أهم التعاليم التي تبشر بها الكنيسة، مثل موقف الكنيسة من الاجهاض، والعلاقات الجنسية قبل الزواج، وزواج القساوسة. وهناك تأييد كبير لهذه المواقف حتى بالنسبة للكاثوليك الممارسين للشعائر الدينية بشكل منتظم.

وقد جادل احد علماء الاجتماع انه «في القرن التاسع عشر، تقبل الرأي العام تدخل الكنيسة في حياة الناس الخاصة، لكن ليس في الشؤون العامة. والوضع اليوم معكوس». ولم تعد الكاثوليكية تعمل كمجتمع متكامل، له رؤية مشتركة للعالم وللقيم الاجتماعية (٩). وقد يفسر هذا سبب تناقص عدد

* blue-collar أي عمال المصانع والورش الميكانيكية الذين يرتدون «الافرهولات» الزرقاء عادة - المترجم.

القساوسة في فرنسا بنسبة ٢٥ بالمئة في الفترة ما بين اواسط الستينات و اواسط الثمانينات، إلى حوالي ٣٠ الف قسيس في جميع انحاء البلاد.

معظم المدارس الخاصة في فرنسا هي مدارس ابرشيات كاثوليكية/Catholic Parochial Schools، كانت تتلقى دعما من الدولة منذ زمن الجمهورية الرابعة. ولم يتقرر وضع هذه المدارس بشكل نهائي قط (في بلد يتعايش فيه دعم المدارس الكاثوليكية التي ينتسب اليها ١٦ بالمئة من الطلبة الفرنسيين، مع فصل الكنيسة عن الدولة).

في العام ١٩٨٤ قدمت الحكومة الاشتراكية تشريعا تستمر بموجبه معونات الدولة لهذه المدارس في مقابل مساواة مستواها مع مستويات انظمة المدارس العامة والخاصة، والذي قد يعطي المدرسين في الابريشيات وضعاً رسمياً دون التدخل في التعليم. لكن المشروع اثار معارضة شعبية، باضافة مخاوف جديدة بالنسبة لنوعية التعليم (وبالتالي الحفاظ على استقلالية الخيار) إلى موضوع الكنيسة - الدولة القديم. وكانت النتيجة تحركاً حاشداً لصالح مدارس الكنيسة. وفي ربيع العام ١٩٨٤، حين اقترب مشروع القانون من مرحلة التصويت عليه من قبل البرلمان ذي الاغلبية الاشتراكية ليصبح قانوناً، تجمع اكثر من مليون شخص من انصار المدارس الخاصة في باريس، في مظاهرة رمزية من اجل «الحرية» ضد الحكومة، وبناء عليه سحب الرئيس ميتران مشروع القانون واستقال وزير التعليم من منصبه. وربع «الشارع». وتظهر هذه الحادثة ان الصراعات الايدولوجية التي تمتد جذورها في الماضي، ويبدو وكأن التوجهات التي تغيرت قد تجاوزتها، يمكن احيائها واستخدامها لاغراض سياسية.

لاسباب عدة، تم استيعاب اليهود الفرنسيين (ويبلغ عددهم حوالي سبعمائة الف شخص على اثر ترحيلهم من الجزائر بعد استقلالها) بشكل جيد في المجتمع الفرنسي بحيث لم يعد ثمة حاجة لمناقشة قضيتهم وكأنها عامل منفصل من الثقافة السياسية. وبالمثل، نادراً ما كان هناك شيء اسمه «الصوت اليهودي»، فيما عدا قيام الحكومة بانتقاد إسرائيل علناً أو اظهار تعاطف ناحية العرب. على أية حال، احيث الهجمات التي استهدفت اليهود ذكريات الحرب المرّة، يوم كانت السلطات العامة الفرنسية اداة طيعة في يد سياسة الابادة النازية. كما نتج عنها وعي قوي بالهوية اليهودية.

بعكس التوجه التقليدي للسكان اليهود، عاش البروتستانت (الذين يقل عددهم عن مليون نسمة أو ١,٧ بالمئة من السكان)، حتى فترة قريبة منعزلين، ولهم تجمع كبير في الالزاس، في منطقة باريس، وبعض مناطق وسط وجنوب شرق فرنسا. وينتمي ثلثا البروتستانت تقريباً إلى البرجوازية العليا. ونسبة البروتستانت في المناصب العامة العليا، كانت وما زالت، كبيرة. وحتى فترة قريبة، كانوا يصوتون عادة لصالح اليسار اكثر من غيرهم ممن هم في مثل مستوى وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي، ممن يعيشون في منطقتهم. ومنذ تحرير فرنسا من القوات الالمانية في العام ١٩٤٤، تقيد سلوكهم الانتخابي، مثل نشاطاتهم في الاتحادات الاقتصادية والثقافية بعوامل غير الديني. وقد تم استيعابهم هم أيضاً وبشكل كامل في التيار الرئيس للثقافة السياسية الفرنسية.

ربما كان المسلمون اسرع الجماعات الدينية نموا في فرنسا اليوم. وقد اكد الباحثين انه يوجد في فرنسا اليوم اكثر من ثلاثة ملايين مسلم، ثلاثهما مهاجرون من بلاد اسلامية^(١٠). وكان ظهور المؤسسات الاسلامية ونموها في فرنسا جزء من ظاهرة اكبر لاستيعاب الهجرات «الجديدة» في فرنسا. ففي السبعينات والثمانينات توافق تأكيد الهوية الدينية، وكان، إلى حد ما، جزءاً من الحشد الاجتماعي والسياسي وتنظيم المهاجرين من بلاد اسلامية، خاصة عمال شمال افريقيا العاملين في خطوط التجميع في المصانع.

وتحدى انبثاق الاسلام وجهة النظر الفرنسية التقليدية في الفصل بين الكنيسة والدولة. فخلافاً للكاثوليك، الذين اصرروا على حقهم في الاحتفاظ بمدارسهم، أو البروتستانت، الذين ايدوا مدارس الدولة العلمانية، فقد اصررت بعض الجماعات الاسلامية على حقها في الالتحاق بمدارس الدولة، وفي الوقت نفسه، المحافظة على شعائرها (خاصة بالنسبة للملابس واشياء اخرى مشابهة) والتي تعتبر بالنسبة لسلطات الدولة التعليمية معارضة للتقاليد الفرنسية العلمانية. وثمة شك قليل في ان تكيف الاسلام مع الحياة في فرنسا كان يعني ايضا اعادة التفكير في بعض القيم الفرنسية، واجراء بعض التعديلات المرفوضة عليها، خضوعاً لضغط ممارسة الشعائر الاسلامية.

الطبقة والمنزلة: المشاعر تجاه اختلاف الطبقات هي التي تشكل نوع السلطة في المجتمع والطريقة التي تمارس بها. والفرنسيون مثلهم مثل الانجليز لديهم وعي جيد لحقيقة العيش في مجتمع مقسم إلى طبقات. لكن نظراً لان للنوعية في فرنسا قدراً اكبر بكثير مما في انجلترا، فان الاحترام للطبقات العليا اقل تطوراً بدرجات، وتنتشر ضد هذه الطبقات مشاعر الامتعاض المتسمة بالعداء، وعلى نطاق واسع. وعدد من لديهم احساس بالانتماء إلى طبقة كبير نسبياً في فرنسا، خاصة في صفوف العمال. وعلى سبيل المثال، وجدت احدي الدراسات الهامة ان حدة الوعي الفطري لدى العمال الفرنسيين بطبقتهم، كان في السبعينات اعلى بكثير مما لدى مجموعات مماثلة من العمال البريطانيين^(١١). وفي حين كان الانتماء الطبقي قوياً بين العمال، فقد كان في مثل تلك القوة لدى المجموعات العاملة في وظائف اخرى (وكان اقوى في بعض الحالات).

وقد تراجع الانتماء الطبقي العفوي منذ السبعينات. وفي العام ١٩٨٧ رد ٥٦ بالمئة بانهم يشعرون بانهم ينتمون إلى طبقة، مقارنة مع ٦٨ بالمئة قبل احد عشر عاماً. اضيف إلى ذلك ان التراجع في الهوية الطبقيّة كان ملحوظاً بين بعض الجماعات اكثر من غيرها^(١٢). وبحلول العام ١٩٨٧، تراجع الالتزام بالطبقة بشكل عام، الا ان التراجع كان اعظم بين العمال اصحاب الياقات الزرقاء (انخفضت حتى ٥٠ بالمئة) واقل بين اصحاب الياقات البيضاء، والموظفين والتنفيذيين (٥٩ و ٦٠ بالمئة علي التوالي). اما بين مدراء المراتب الوسطى فقد تعاظم الاحساس بالانتماء إلى الطبقة (٦٣ بالمئة). وفي نهاية الثمانينات، كان العمال الفرنسيون الذين يعتبرون انفسهم منتمين إلى طبقة اقل من أي من المجموعات الرئيسية التي تعمل مقابل أجر.

لكن بأي الطبقات يعرف المجيبون على انفسهم؟ بشكل عام، كان هناك تراجع كبير (من بين جميع المجموعات) بين من يقولون انهم من الطبقة العاملة، وزيادة صغيرة بين من يقولون انهم من الطبقة الوسطى. وفي حين كان العمال اصحاب الياقات الزرقاء المتناقي العدد، اضافة إلى الموظفين التنفيذيين واصحاب الأعمال، واضحين، بشكل عام، في التعريف بطبقتهم، فان العمال من اصحاب الياقات البيضاء واداريي المراتب الوسطى، هم اكثر انقساما. فعدد من يعتبرون انفسهم من الطبقة العاملة من اصحاب الياقات البيضاء يوازي عدد من يعتبرن انفسهم من الطبقة الوسطى.

ثمة بوادر تشير إلى ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية قد قللت من مستويات الانتماء الطبقي، دون ان تمحو المشاعر غير الموضوعية عن الفروق بين الطبقات والصراع الطبقي. والواقع انه مع تزايد اعداد العمال المهاجرين في صفوف العمال غير الماهرين، فقد تعززت الفوارق الطبقية التقليدية بالفوارق العرقية.

التأهيل السياسي

جددت معالم انماط التوجه التي حللناها هنا عن طريق تجربتها مع النظام السياسي، علاوة على بعض المؤسسات والعوامل الرئيسية. ويعمل بعض هذه العوامل، مثل الاتحادات السياسية، على غرس القيم السياسية بشكل مباشر، في حين ان الاخرى، العائلة ووسائل الاعلام مثلا، تميل إلى العمل بشكل غير مباشر.

في بلد قديم مثل فرنسا، تتغير عوامل التأهيل السياسي ببطء، حتى عندما تتغير انظمة الحكم بسرعة. وتحمل عوامل التأهيل في طياتها تقاليد ثقافية اوسع. وكما هي الحال بالنسبة لاية عملية تعليمية، ينتقل التأهيل السياسي من جيل إلى الجيل الذي يليه «كخليط من التوجهات تطورت في خليط من الحقب التاريخية». لكن «التقاليد، كما يتفق الجميع، لا تشكل مجموعة ثابتة وواضحة من القيم، والمعارف، والتمثيل؛ ولا يعمل التأهيل مطلقا وكأنه آلية بسيطة تنتج اشياء متطابقة تماما... (بل هو) اداة هامة لاعادة تنظيم التقاليد وتجديدها» (١٣).

العائلة: بالنسبة للفرنسيين الذين ينظرون إلى جيرانهم ومواطنيهم بعدم ثقة، وإلى المؤسسات المحيطة بهم بسخرية، فان العائلة جنة آمنة لهم. في الماضي على الاقل، كان الفرنسيون دائما ودودين مع الغرباء الذين قد يلتقون بهم في منطقة محايدة، مثل المقهى أو النادي. لكنهم نادرا ما يمنحونهم صداقتهم الحميمة وفي جميع الاحوال يبقونهم على مسافة منهم. كان القلق على الاستقرار، والدخل المضمون، والاملاك، والاستمرارية مألوفاً لدى العائلات البرجوازية، والفلاحية، مع انها ليست مألوفة بالنسبة للعائلات المدنية وللعمال الزراعيين. وتدريب الأطفال في العائلات البرجوازية والفلاحية مشهور بالاشراف المحكم، والتصحيح المستمر، والعقوبات الصارمة.

منذ الحرب، وخلال العشرين سنة الماضية على وجه الخصوص، تعرضت حياة العائلة الفرنسية، ودور أفرادها، وعلاقتها بالغرباء إلى تغييرات أساسية، ومتضاربة أحياناً. وثمة تأكيد شامل ومتصل لفكرة الأسرة التقليدية، أكثر مما لدى أية دولة أوروبية أخرى. من جهة أخرى، قلّة من الناس يدينون فكرة أن يعيش رجل وامرأة معاً من دون زواج، وفي العام ١٩٨٥ تمت ٢٠ بالمئة من حالات الولادة لامهات غير متزوجات. ومع أن هذه النسبة أقل قليلاً من مثيلتها في الولايات المتحدة، فهي أعلى بنسبة ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل عشرين عاماً. وفي حين انخفضت نسبة المواليد لدى النساء المتزوجات، فقد ازدادت بين النساء غير المتزوجات. وعدد حالات الطلاق السنوية يصل الآن إلى ٤٠ بالمئة من حالات الزواج، وقد تضاعفت نسبة الطلاق منذ العام ١٩٧٦، حين أدخلت تشريعات جديدة للطلاق أكثر مرونة^(١٤). إضافة إلى ذلك، هناك ما يبرر الآن رسم صورة جديدة للعائلة الفرنسية «النموذجية» أكثر من الماضي. فالفوارق الطبقيّة لم تنته، لكن هناك تماثل كبير في طريقة العيش «والتجمع» العائلي (وإن يكن تجمعا صامتاً أمام جهاز التلفزيون)، وتبدل في وجهات النظر بالنسبة لممارسة السلطة داخل العائلة عدلت من السمات الثقافية.

وقد عدلت التغييرات التشريعية وبشكل تدريجي من عدم الأهلية القانونية للنساء المتزوجات التي سنّها التشريع النابوليوني. فلم يقر القانون الذي يقضي بالمساواة التامة بين الأبوين في ممارسة السلطة الأبوية، وإدارة الشؤون المالية والمعنوية للأسرة إلا في العام ١٩٧٠، وبسبب إصرار النساء على الأجهزة التي تخفف من عبء العمل في المنزل والحقل، فقد وصفن في المناطق الريفية بانهن «عميلات سريات للحدّاءة»^(١٥). وجرى تحدي الصورة المثالية «للمرأة في البيت» بالزيادة المطردة في أعداد «النساء في العمل». فأكثرت من نصف مجموع النساء اللواتي تجاوزن الخامسة عشرة اليوم موظفات، وأكثر من ٨٠ بالمئة من النساء ما بين الخامسة والعشرين والخامسة والأربعين يعملن بشكل متواصل طيلة سنوات بلوغهن.

كان لتوظيف أعداد أكبر من النساء أثره على دورها كواسطة تأهيل. وتختلف النساء العاملات عن النساء اللواتي لا يعملن مقابل أجر من ناحية المفاهيم الأخلاقية، وممارسة الشعائر الدينية، والاهتمامات السياسية، والمشاركة الانتخابية، والانتماء الحزبي، وغير ذلك. والتوجه العام للنساء العاملات أقرب كثيراً إلى الرجال من محيطهم، أو طبقتهم، أو الجيل الذي ينتمون إليه منهم إلى النساء غير العاملات^(١٦). وتطور التوجهات في فرنسا مماثل لما هو حاصل في الدول الأوروبية الأخرى.

مع أن قيم العائلة وسلوكها قد تغير، فإن العائلة تبقى بنية مهمة تنتقل القيم السياسية المنتشرة خلالها من جيل إلى جيل. فالعديد من الدراسات أظهرت أهمية تأثير الأبوين على خيار الأبناء السياسي في التوجه نحو اليسار أو اليمين^(١٧). وتلعب العائلة أيضاً دوراً مهماً في تأهيل الأبناء الديني، والذي بدوره مرتبط بالتهيئة السياسية. أكثر من ذلك، فكلما تقدم الأبناء بالعم، فإنهم يحتذون نماذج آبائهم.

إن فاعلية الأسرة كعامل تأهيل للتوجهات العامة الدينية والايديولوجية لا يعني أن ليس للأجيال

اللاحقة خبرات خاصة يعيشونها بانفسهم، وان ليس هناك فروق جوهرية في الالتزامات السياسية لفئات الاجيال المختلفة. لذلك فان التاهيل السياسي ليس نتاج العائلة فحسب، بل هو ناتج ايضا عن تجارب الطفولة مع الرفاق، والثقافة، والعالم الاوسع المتغير^(١٨).

الاتحادات والتأهيل

كان من الممكن ان يشجع تحامل الفرنسيين على السلطة قيام الاتحادات، لولم تُلقِ اندفاع العقيدة المساواتية / egalitarian والمنافسة بين الافراد بالشكوك على من يوصون بتوحيد الجهود. ولم يكن التناقض في المواقف من المشاركة في النشاطات الجماعية مجرد لامبالاة سلبية، بل مرده عدم الايمان بقيمة التعاون^(١٩). وتعزز هذا التناقض بالقيود القانونية على الاتحادات، علاوة على تقليد جمهوري قوي معاد للجماعات التي تعمل كوسيط بين الشعب والدولة.

مع ذلك كان عدد الاعضاء المشاركين في اتحادات في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية يوازي عددهم في الولايات المتحدة. وكما في معظم الدول الأوروبية، فان العضوية في المنظمات مسيسة بقدر كبير، وتميل إلى تعزيز الانقسامات السياسية، بدل ان تنهيا^(٢٠).

تحدث البعض خلال العقد الماضي عن تفجر في عدد الاتحادات. فهل كان هناك زيادة موازية في عضويتها؟ ثمة بوادر ان العدد قد تضاعف في السنوات الاخيرة، لكن في حين زاد عدد افراد الطبقات الوسطى الذين انضموا إلى اتحادات، فقد انسحب منها افراد الطبقة العاملة: فنصف عدد الذكور من اساتذة الجامعات والمدرسين في المدارس الثانوية ينتسبون إلى أحد الاتحادات، مقارنة مع ٦, ٤ بالمئة من العاملات غير الماهرات، في العام ١٩٨٣^(٢١). من جهة اخرى، ثمة ادلة واضحة انه في نهاية الثمانينات تقلصت العضوية في المنظمات والمجموعات التي كانت سياسية بشكل مباشر أو تدافع عن مواضع سياسية، بقدر كبير.

ثمة شكوك حول دور الاتحادات، القديم منها والجديد، في عملية تأهيل الافراد. ويبدو ان بعض المراقبين يؤكدون بأن العضوية في المنظمات الفرنسية تشتمل على مشاركة فعلية اقل مما لدى المنظمات الامريكية أو البريطانية، وبالتالي فان تأثيرها على التوجهات الاجتماعية والسياسية اقل. وعدم الثقة الثقافية الملحوظ اعلاه واضح، بنسبة اقل، في انخفاض عدد الاعضاء اكثر مما هو في عدم القدرة التنظيمية للقادة في مخاطبتهم للاعضاء وفي حشدهم للعمل. وتشير ابحاث اخرى ان وجود بعض المنظمات له تأثير قوي على التوجهات الاجتماعية والسياسية (مثل نقابات العمال)، حتى وان كانت العضوية فيها منخفضة^(٢٢).

التعليم: أهم الطرق التي يمكن لمجتمع ما ان يحافظ فيها على قيمه الثقافية والسياسية وبتها هو التعليم. وقد اعترف نابليون بوناپرت باهمية التعليم، وظل النظام التعليمي الفرنسي حتى النصف الثاني من القرن العشرين، نصبا تاريخيا مهيبا، لا يحيد عن أسلوب الجمهورية الأولى. ويجمع الصرح الذي اقامه نابليون التعليم على كل المستويات، من المدارس الابتدائية إلى التدريب المهني بعد التخرج، إلى مؤسسة مركزية واحدة: الجامعة الامبراطورية. وكان عملها تدريس المذهب الوطني عن طريق برامج موحدة بمستويات مختلفة.

وقد تراخى النظام العسكري الصارم للنموذج النابليوني في انظمة الحكم اللاحقة، الا ان كل نظام من هذه الأنظمة اكتشف بان الآلية التي اوجدها نابليون كانت اداة مناسبة و متماسكة لبت قيم الحضارة الفرنسية- سواء منها الدائمة أو المتغيرة. لذلك فان الجامعة الامبراطورية المركزية لم تُحل ابدأ، ويواصل وزير التعليم الذي يرأس وزارة توظف ما يقارب المليون شخص ادارة المناهج ووسائل التعليم، ومعايير اختيار تقدم الطلاب والمعلمين، ومضمون الامتحانات.

واعتماد التقدم في كل خطوة على النجاح في امتحان ليس غريبا على فرنسا. وما يميز الفرنسيين ليس الانتشار الواسع للشغف في الامتحانات التنافسية (والذي تقاسمهم اياه اليابان، من بين جميع الدول)، بل ذلك الاعتقاد غير المنطقي الذي يستحوذ عليهم من ان الجميع سواسية امام الامتحان. فالنجاح أو الفشل في الامتحان لا يحدد مستوى الافراد وعائلاتهم فحسب، بل والبيئة التي سينتمون اليها. والفكرة القائلة بان التعليم سلاح للتحرر وتحسين المستوى الاجتماعي لها شعبية كبيرة علاوة على الاعتراف الرسمي بها. ويعتبر المزارعون والعمال ان اعداد اولادهم بشكل افضل من اعدادهم هم هو سلاح هام في الصراع ضد «الآخرين» في عالم صعب. وكان انتقال شبان الريف إلى مراتب مدرسي المدارس الابتدائية بمثابة خطوة بالغة الاهمية في ارتقاء درجتين من درجات السلم الاجتماعي.

وبقيت البكالوريا (Baccalaureat) شهادة اتمام الدراسة الثانوية، الليسيه (Lycee)- الوسيلة الوحيدة، وإلى فترة قريبة، ضمانه، للدخول إلى الدراسة الاعلى. لكن هذا النظام يناسب، ويفيد منه بشكل افضل، اولاد البرجوازيين الذين لديهم دوافع ذاتية، والذين صمم هذا النظام لهم. فالمسافة بين المدرس والتلميذ، وغياب طرق التعليم الجيدة، والتأكيد على استخدام لغة راقية، يوسع الفجوة اكثر.

خلال الجمهورية الخامسة، اخضعت بنية النظام التعليمي الفرنسي، على كافة المستويات، لتغييرات كبيرة. وازداد عدد الطلاب على المستوى الثانوي والجامعي بشكل كبير. فالمدارس الثانوية التي لم تكن تدرس سوى ٧٠٠ الف طالب في اواخر العام ١٩٤٥، تؤمن التعليم اليوم لاكثر من خمسة ملايين طالب. وفي الفترة ما بين ١٩٥٨ إلى ١٩٨٨ ارتفع عدد طلاب الدراسات الجامعية من ١٧٠ الف طالب إلى ١,٤ مليون طالب. وبحلول العام ١٩٨٨ كانت نسبة الشبان من سن ١٧ إلى ٢٤ سنة الذين مازالوا على مقاعد

المدرسة (٤٢ بالمئة) وكانت اعلى من نسبتها في الولايات المتحدة، واعلى من أي بلد أوروبي. وكانت نسبة الطلاب الجامعيين اعلى من أي بلد أوروبي الا انها ادنى من النسبة في الولايات المتحدة (٢٣).

غيرت الاصلاحات التعليمية خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية البنية التقليدية لنظام التعليم الفرنسي. وكان استحداث المدارس المتوسطة الشاملة مع منهاج اساسي مشترك في العام ١٩٦٣، قد بدل نظام الخيار الاكاديمي السابق. والغت اصلاحات اخرى النظام المتشدد للتعرف على قدرات الطلاب. على اية حال، كان تنفيذ الاصلاحات، سواء مررتها حكومات من اليمين أو من اليسار صعبا في معظم الاحيان بسبب من معارضة الأهل من الطبقة الوسطى واتحاد المعلمين اليساري (٢٤).

غيرت هذه الاصلاحات، بقدر طفيف، من تأثير الفروق الطبقية على النجاح الاكاديمي. وما زالت هناك فروقات كبيرة في نجاح الطلاب من طبقات اجتماعية مختلفة في امتحانات البكالوريا التي هي بمثابة الطريق للدراسة الجامعية (٢٥).

بسبب من مبدأ الانتساب المفتوح، فإن في وسع كل حامل لشهادة «البكالوريا» دخول الجامعة. لكن هناك، كما في بعض جامعات الولايات في امريكا، اجراء قاسيا بعض الشيء يقضي بفصل الطلبة بعد السنوات الخمس الأولى، أو بعد فترة اطول احيانا وهنا ايضا، يكون الطلبة الذين جاءوا من بيئة ادنى اسوأ بكثير من الاخرين. اصف إلى ذلك، فان عدد الطلاب من هذه البيئات اكبر بنسبة عالية في مجالات الدراسة التي لها قيمة ادنى في سوق العمل، وحيث البطالة اكبر.

جرت اكثر محاولات اصلاح النظام الجامعي طموحا، والتي تمت بضربة واحدة، غداة ثورة الطلاب في العام ١٩٦٨. وبذلت بعدها جهود اخرى لالغاء النظام النابليوني في السبعينات والثمانينات من قبل حكومات المحافظين والاشتراكيين على حد سواء. وقد ناضلوا بكل الوسائل لتشجيع استقلالية كل جامعة، ومشاركة الاساتذة والطلاب والعاملين في ادارة الجامعة، والتعاون بين الفروع المختلفة. وجرى سحب بعض هذه الاصلاحات من قبل الحكومة، رغم اقرارها بشكل قانوني، بسبب التظاهرات العارمة في الشوارع، والمماثلة للتظاهرات التي منعت تسوية الخلافات بين المدارس العامة ومدارس الابرشيات في العام ١٩٨٤ (انظر الصفحات السابقة). وفشل البعض الاخر عند التنفيذ بسبب المقاومة الواسعة من قبل من يعينهم الامر. وستبقى الاستقلالية الادارية ممزقة طالما بقي الوزير يسيطر على النفقات المالية، وعلى الحق في منح الدرجات العلمية. ولم تنته ازمة نظام الجامعة التي طالت، في حين واصل عدد الطلبة في الارتفاع.

المشكلة الاخرى التي تواجه النظام الجامعي هي نظام «المدارس العليا»/ grandes ecoles. وهو قطاع خاص بالتعليم العالي يعمل خارج شبكة الجامعات وضمن قواعد مختلفة تماما. وقد افلتت هذه المدارس حتى فترة قريبة من الكثير من الانتقادات التي وُجّهت إلى الجامعات؛ ولم تخضع لاصلاحات واسعة

النطاق، حسب جميع المقاييس. وفي الوقت الذي شهدت فيه الجامعات اعداد المنتسبين يتضاعف (بنسبة تزيد عن ٤٠٠ بالمئة منذ العام ١٩٦٠)، فان المدارس العليا المتميزة بالكاد زاد عدد طلابها الذين لا يقبلون فيها الا بناء على امتحانات دخول صارمة (٢٦).

طيلة قرن من الزمان كان افضل ما في المدارس العليا هو كونها مكاناً لتدريب النخبة عالية الاختصاص. وتعد هذه المدارس طلابها لمهن هندسية من مختلف التخصصات، وإدارة الأعمال، وللمراتب العليا في الخدمة المدنية. وتنعكس طريقتهم المختلفة في قبول الطلبة، وهيئة التدريس علاوة على الوسائل التعليمية على مستقبل الخريجين وحتى على مزاج العديد منهم. فخلافا لخريجي الجامعة، يعين جميع خريجي المدارس العليا فور تخرجهم وغالبا ما يتولون مناصب ذات مسؤوليات عالية (٢٧).

التأهيل والاتصال

لا تحل وسائل الاعلام في المجتمعات الحديثة بالضرورة محل الطرق الاخرى؛ بل هي تربط الشبكات الموجودة ببعضها وتنقل منتجاتها باستمرار. وفي بلد مثل فرنسا، فان الفاعلية السياسية لوسائل الاعلام غالبا ما تقررها الطريقة التي يقيم بها الشعب مدى صدق هذه الوسيلة، وما اذا كانوا يعتقدون انها تخدم مهام النظام السياسي أو انها تعيقها.

كان من المعتاد، في الماضي، ان تدعم الشركات، وابطارة المال، والاحزاب السياسية، والحكومات (سواء الفرنسية أو الاجنبية) الصحف. وتعمل الصحافة اليوم ضمن هذه الشروط، كما هي الحال في الديمقراطيات الغربية الاخرى، باستثناء ان عائدات الصحف من ريع الاعلانات، في هذه الأيام، منخفضة نسبياً. ومعظم الصحف، والمجلات مملوكة لمؤسسات الأعمال، والعديد من هذه المؤسسات هي تكتلات اقتصادية تمتد نشاطاتها إلى حقول اخرى غير النشرات الدورية.

ورغم ازدياد عدد السكان، فقد شهد توزيع الصحف في فرنسا تراجعاً منذ الحرب. وتناقص القراء هو ظاهرة عامة في معظم الديمقراطيات الغربية، تعزى، بالإضافة إلى عوامل اخرى، إلى منافسة وسائل الاعلام الاخرى مثل التلفزيون والراديو. وقد رافق ذلك انخفاض في عدد الصحف.

بحلول السبعينات كان التلفزيون قد حل محل وسائل الاعلام الاخرى كمصدر اساسي للاعلام السياسي، وبدرجة اعظم في فرنسا منه في المانيا، أو بريطانيا، أو الولايات المتحدة (٢٨). ومع اقتراب انتخابات الرئاسة للعام ١٩٨٨، كان ٣٧٪ فقط ممن شملهم استطلاع للرأي يعتقدون انه يمكن للصحافة اليومية ان تؤثر على اختيارهم، ضد ٦٢ بالمئة (من ٤٦ بالمئة في العام ١٩٨١) عزوا هذا الدور للتلفزيون.

تمتلك جميع الاسر الفرنسية تقريبا اجهزة راديو وتلفزيون اليوم؛ ويقضي حوالي ٨٠ بالمئة من المواطنين ثلاث ساعات امام جهاز التلفزيون. وحدثت زيادة مطردة، خاصة خلال السنوات الماضية، في البرامج الخاصة بالاحداث الجارية. وفي الظروف العادية- أي حين لا يكون هناك أية انتخابات في الافق- تشغل هذه البرامج حوالي ثلث مجموع ما تعرضه قنوات التلفزيون.

خلال الجمهورية الخامسة، اصبح التلفزيون، وبشكل متزايد، الوسيط الرئيسي بين القوى السياسية والمواطنين الافراد، وكان له، كما هي الحال في الدول الاخرى، تأثيره على المنظمات ومادة السياسة. اولا، أصبحت الشخصية القادرة على تقديم اداء جيد في التلفزيون (وليس الشخصية الفريدة مثل شارل ديغول) عاملا اساسيا في السياسة. واصحبت الصورة والمشاهدة عوامل هامة في السياسة، كما هي الحال في الدول الاخرى. ثانيا، ساعد التلفزيون على ترتيب جدول القضايا السياسية، والاختيار من بين مجموعة كبيرة من المواضيع، والمشاكل، والقضايا التي تتداولها القوى السياسية والاجتماعية، وابرازها لجماهير المواطنين. واخيراً، اصبح التلفزيون الحلبة التي تدور داخلها الحملات الانتخابية الوطنية، وحل بقدر كبير، محل المهرجات واللقاءات الجماهيرية الحاشدة.

منذ انتهاء الحرب وحتى اجراء حكومة اليسار لتعديلات في العام ١٩٨٢، كانت جميع محطات الاذاعة والتلفزيون التي تبث برامجها من الأراضي الفرنسية مملوكة للدولة ويديرها موظفون تعينهم الدولة وتدفع لهم رواتبهم. وكان الارسال اللاسلكي بالنسبة لمجلس وزراء الجمهورية الرابعة غير المستقر، وبالنسبة لرؤساء الجمهورية الخامسة الاقوياء، صوت فرنسا، وكان هذا الصوت يعتبر صوت الحكومة التي في السلطة.

بدأ النظام الاساسي لاحتكار الدولة للارسال الاذاعي والتلفزيوني في التفكك، في خطوات متلاحقة بدأت في العام ١٩٨١. وكخطوة أولى بالغة الأهمية قدمت الحكومة (الاشتراكية!) تشريعا يسمح لمحطات الاذاعة الخاصة بالعمل في فرنسا. وكان التحرك بمثابة محاولة لتنظيم اكثر من الف محطة اذاعة غير شرعية موجودة بالفعل. وكما هو متوقع، تعززت هذه الشبكة الهائلة المكونة من ١٦٠٠ محطة- ليس من قبل الحكومة هذه المرة، بل من قبل مجازفين رأسماليين يقدمون خدمات برامجية، وفي بعض الاحيان يديرون عددا كبيرا من المحطات المحلية.

في العام ١٩٨٢ اعاد احد التشريعات تنظيم النظام العام للتلفزيون. ومنح حقوقا جديدة للمعارضة للرد على اقوال الحكومة، وخصص وقتا لجميع الاحزاب السياسية للتحدث خلال الحملات الانتخابية. على أية حال، اصبحت هذه التغييرات، في السنوات التي تلت، ضئيلة الأهمية بعد العام ١٩٨٦. اما اليوم فان اثنتين فقط من قنوات التلفزيون الفرنسي الثماني ما زالت تديرها الحكومة.

التوظيف واساليب النخبة

القيم العامة هي البيئة التي تعمل الحكومة من خلالها، لكن نماذج قيم متخذي القرارات السياسية والادارية هي في الغالب مختلفة تماما عن قيم المواطن الهادي، بمن فيهم من يشاركونهم الاتجاه السياسي ذاته. لذلك نحن بحاجة لتحليل التأهيل الاجتماعي للنخبة، وتوظيفهم، وخلفياتهم، وطريقتهم في العمل، وقيمهم بهدف فهم الطريقة التي يمارسون فيها سلطاتهم وكيف يحافظون على هذه السلطة.

حتى بداية الجمهورية الخامسة، قدم البرلمان النواة الاساسية من متخذي القرار الفرنسيين (٢٩). فبالإضافة إلى اعضاء البرلمان، كان مسؤولو البلديات، والدوائر، وبعض قادة الاحزاب، وبعض الصحفيين المشهورين على مستوى وطني، يُعدون من ضمن ما يعرف في فرنسا باسم الطبقة السياسية، والتي لايزيد اعضاؤها عن ١٥-٢٠ الف شخص. تجتذبهم جميعا قاعات الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، أي البرلمان بمجلسيه.

وإذا ما قارنا اعضاء المجلس الوطني الفرنسي باعضاء مجلس العموم البريطاني، فاننا نجد ان النواب الفرنسيين هم من اصول اكثر تواضعا من البريطانيين. فمنذ العام ١٨٧٩ تتزايد اعداد المهنيين (محامين، واطباء، وصحفيين) المسيطرين على مجلس النواب، الذي يدعى اليوم الجمعية الوطنية؛ وكانت الغالبية العظمى من الوجهاء المحليين، ممن لديهم معرفة بالقانون، وخبرة في الادارة المحلية.

حدث تبدل كبير في التوظيف السياسي ابان الجمهورية الرابعة؛ بعد ان اصبح الذين يديرون اعمالهم الخاصة اقلية في البرلمان. فتقلصت نسبة المحامين إلى النصف. وازدادت نسبة العمال من اصحاب الياقات البيضاء والزرقاء بحوالي ٢٠ بالمئة (والتي كانت انعكاسا لزيادة قوة الحزب الشيوعي الانتخابية). وواصلت نسبة المدرسين في الارتفاع (٣٠). ومع ذلك، كان عدد النواب من ابناء الطبقة العاملة في مجلس العموم والبرلمانات الأوروبية الاخرى، صغيرا، ويعود ذلك جزئيا إلى التقاليد النقابية لحركة العمال الفرنسية التي لا تستسيغ فكرة ان يشغل قادة النقابات العمالية مقاعد نيابية.

تعكس الخلفية المهنية لنواب اليوم، والتغيرات التي جرت منذ الحرب، بشكل عام، تعاظم قوة الاحزاب أو انحسارها في انتخابات معينة، كما تعكس التوجهات العامة التي تجدر ملاحظتها في برلمانات الديمقراطيات الاخرى. فالانخفاض المطرد في عدد المزارعين، هو بالطبع، نتيجة للهبوط العام في عدد من يمارسون الزراعة. والتقلص المطرد في حصة العمال من اصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء يمكن تفسيره، جزئيا على الاقل، بمطلب التخصص الواجب توفره في العاملين في البرلمان، وذلك بالإضافة إلى انحسار الحزب الشيوعي في الثمانينات.

أكثر الأمور إثارة في الخلفية المهنية للنواب في ظل الجمهورية الخامسة هو عدد من جاء من القطاع الخاص منهم: نصف عدد النواب تقريبا، في الثمانينات. وقد تزايد عدد كبار الموظفين المدنيين ممن دخلوا الجمعية الوطنية، باستمرار منذ العام ١٩٥٨، ولم يعمل الانتصار الساحق لليسار في العام ١٩٨١ إلا على التخفيف من هذه الظاهرة. ورغم أن كبار المسؤولين المدنيين ممن انتخبوا كنواب، كانوا يميلون إلى تمثيل الأحزاب اليمينية، فإن ثلث من جلسوا في الجمعية الوطنية عام ١٩٨٨ كانوا جزءاً من المجموعة الاشتراكية. والأهم من عدد هؤلاء النواب هو الوزن السياسي الذي يمثله هؤلاء النواب - البيروقراطيون في البرلمان. فبعض الموظفين المدنيين الذين يرشحون أنفسهم للبرلمان سبق وأن تولوا مناصب في السلطة السياسية التنفيذية. سواء كموظفين في الوزارات أو كوكلاء وزارات. فلا غرابة أن يتكرر اختيارهم حين يصبحون أعضاء في البرلمان، لشغل منصب وزاري.

أكثر من أي ديمقراطية غربية أخرى فإن أصحاب أعلى مراتب الخدمة المدنية في فرنسا يمثلون القاعدة الأساسية للتدريب والتوظيف في المناصب العليا سواء في مجال السياسة أو الصناعة. فمن بين كبار الموظفين المدنيين، يشارك حوالي ٢٣٠٠ منهم في عضوية أهم الوكالات الإدارية «هيئة الكبار» / grands corps، التي يخرج منها الغالبية العظمى من حوالي ٥٠٠ إداري يشاركون في صنع القرارات السياسية (٣١).

وقد كانت قاعدة التوظيف للمناصب الأعلى في الخدمة المدنية، وستبقى، ضيقة للغاية. فالمعارف والعقلية المطلوبة لاجتياز الامتحانات المختلفة قد أعطت امتيازاً واضحاً لبناء كبار الموظفين. ونتيجة لذلك، شكلت البيروقراطية العليا وضعا قريبا من الطبقة الوراثة (٣٢).

جرت عدة محاولات لتطوير نظام أكثر انفتاحاً للتوظيف في مناصب الخدمة المدنية العليا، إلا أنها جميعاً لم تنجح إلا بقدر ضئيل.

تلعب المدرسة الوطنية للإدارة ومدرسة البوليتكنيك مع المدارس العليا الأخرى دوراً أساسياً في توظيف النخبة الإدارية، والسياسية، والاقتصادية. وجميع أعضاء هيئة الكبار (الوكالات الإدارية عظمى الأهمية التي سبق ذكرها) يجري توظيفهم مباشرة من خريجي «المدرسة الوطنية للإدارة» والبوليتكنيك (ومعظم خريجي هاتين المدرستين هم ممن درسوا في «المدارس العليا»). وما يميز أعضاء هيئة الكبار عن غيرهم من الإداريين رفيعي المنزلة هو كفاءتهم العامة وسرعة تحركهم. ففي أي وقت، قد تجد أن ثلثي أعضاء الهيئة مكلفون بخدمة منفصلة، أو مهمة خاصة لحساب وكالات إدارية أخرى.

غالباً ما يكون أعضاء الهيئة مشغولين في شؤون السياسة، سواء كبرلمانيين، أو كأعضاء في السلطة التنفيذية: ثمانية من أصل أحد عشر رئيساً للوزراء تولوا رئاسة الوزارة منذ العام ١٩٥٩ كانوا أعضاء في هيئة الكبار، وكانوا قبل ذلك طلاباً في المدارس العليا. وتراوحت نسبة الوزراء في أية حكومة من أعضاء

هذه الهيئة ما بين ١٠-٦٠ بالمئة (٣٢). وبالتالي، فإن نظام المدارس العليا- هيئة الكبار، ورغم عدد اعضاءه القليل، قد اعطى، وسيستمر في اعطاء نسبة كبيرة من افراد النخبة السياسية الحاكمة.

تزايدت اهمية هذا النظام ايضا في التوظيف للمناصب الادارية التنفيذية العليا لقطاعات الأعمال. فالانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص (مايسمى Pantouflage- أي ان يلبس شخص «الشبشب الخفيف» للعمل خارج نطاق الخدمة المدنية) ميسر، حيث يمكن لاعضاء هيئة الكبار الحصول على اجازة لمدة سنوات، يحتفظون خلالها باقدميتهم وحقوق تقاعدهم، علاوة على حقهم في العودة إلى تلك الوظائف (في الواقع، قلة ممن يتركون اعمالهم يعودون اليها).

من هنا، فإن العلاقة بين المدارس العليا وهيئة الكبار من جهة، والسياسة وقطاع الأعمال من جهة اخرى، هي بنية نظام نخبوي قوي لم تمسه التغييرات التي طالت الحكومة في الثمانينات. وفي حين يصعب القول ان هذا النظام متماسك سياسيا، إلا ان ضيق نطاق التوظيف يساهم فعلا في تماثل الاسلوب، علاوة على تشابه القيم التوجيهية.

مجموعات المصالح

التعبير عن المصالح

شكلت المجموعات المنظمة، والاحزاب السياسية، بشكل عام، بنية المشاركة السياسية في فرنسا. وكما في العديد من الدول الأوروبية، فإن تنظيم الحياة السياسية قد حددته بقدر كبير الانقسامات الطبقية التاريخية، والتقاليد الدينية التي سبق وان حللناها. لذلك فقد اشتركت مجموعات المصالح في الجذور الايدولوجية والالتزامات مع الاحزاب السياسية التي كان لها معها ارتباطات تنظيمية في بعض المناسبات. اختلفت العضوية الفعلية، بقدر كبير في معظم المجموعات التي نظمت للدفاع عن مصالح قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين، حسب حجم القطاع، الا انها بشكل عام كانت اصغر كثيرا من المجموعات المماثلة في الدول الصناعية الاخرى. وفي اواخر الثمانينات لم ينتسب إلى نقابات العمال ممن يستحقون العضوية سوى ١٣ بالمئة، وانضم حوالي ٥٠ بالمئة من المزارعين وحوالي ٧٥ بالمئة من الصناعيين إلى المنظمات الخاصة (٣٤). ولم يكن هناك قط تقدم ثابت، وان يكن بطيئا في العضوية. وقد جرب العديد من المنظمات الهامة تدفق الاعضاء على شكل جماعات في اوقات مثيرة من تاريخ البلد السياسي أو الاجتماعي. لكن ما ان تعود الامور إلى طبيعتها، حتى تفرض الفردية «العادية» ذاتها، فيترك العديد من هذه المنظمات بعدد قليل من الاعضاء بالكاد يكفي لتبرير مطالبتها بتمثيل الاخرين. وغالبا ما استنفدت

اموال المجموعات بحيث تعجز عن استخدام موظفين اكفاء. والمسؤول العصري في مجموعات المصالح هو ظاهرة حديثة لا توجد الا في بعض القطاعات المنظمة في مجموعات، مثل اتحادات الأعمال. كما اضعفت الانقسامات الايديولوجية مجموعات المصالح. فالعديد من المجموعات التي تدافع في الانظمة الاخرى عن مصالح العمال، أو المزارعين أو المحاربين القدماء، أو طلبة المدارس، أو المستهلكين، تفرقها في فرنسا الاولويات العقائدية. والنتيجة هي انه حتى مجموعات المصالح الفرنسية العريقة تظهر راديكالية في العمل وتعلن اهدافا بات الاعلان عنها نادرا في الدول التي لديها مستوى مماثل من التطور، وهي لا توجد، بشكل عام، الا في البلدان التي تمر بمراحل التصنيع المبكرة. فهي تريد اقامة الدليل على نضالها حين تفرض تعددية المنظمات المنقسمة ايولوجيا على كل واحدة منها المنافسة على الفئة نفسها من الاتباع بهدف تعزيز قاعدة تمثيلها (٣٥). وتحاول المنظمات التي تعاني من انقسامات داخلية وتبدلات مستمرة في الاعضاء ان تحشد الاعضاء المحتملين. والمجموعات الهامشية عن طريق طرح المطالب البراقة والجرأة في العمل. وبالنسبة للمجموعات التي لا تستطيع الوصول إلى وسائل الاعلام، تصبح مثل هذه التكتيكات احدى الوسائل لعرض قضاياها امام الجمهور الواسع. وفي مثل هذه الاوضاع، يتخذ، حتى مجرد الدفاع عن مصالح اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، لونا سياسيا.

تنقسم الحركة العمالية الفرنسية إلى كونفدراليات وطنية ذات ميول سياسية مختلفة (٣٦). وقد تغذت مناهضة العديد من هذه الحركات للرأسمالية من مصادر عدة، من بينها المفاهيم الرأسمالية عن صراع الطبقات، والمسيحية، أو النقمة الشخصية لعدم عدالة النظام القائم. وقد دفعت التجارب التاريخية العمال الفرنسيين إلى تجنب الروابط التنظيمية مع الاحزاب السياسية، خلافا لنقابات العمال الأوروبية.

وقد انخفضت العضوية في الحركة العمالية الفرنسية بشكل حاد خلال الثمانينات، دون ان تتأثر بالانتصار السياسي لليسار في العام ١٩٨١. ومع ان العضوية في النقابات قد تراجعت في جميع الدول الصناعية (فيما عدا السويد)، فان العضوية في فرنسا اليوم هي الادنى. وقد اظهرت الاستطلاعات ان الفئات الاصغر سنا من العمال الذين يعملون مقابل اجر. ابتعدوا عن نقابات العمال فعليا (٣٧). والواقع ان النقابات قد بدأت تخسر الاعضاء والتأييد عندما اصبحت الحركة النقابية العمالية اكثر رسوخا في اماكن العمل ومحمية بالتشريعات، اكثر من أي وقت مضى.

كان العمال الفرنسيون اكثر القطاعات التي وجدت صعوبة في التعامل مع التشرذم الايديولوجي. واحدى النتائج، كانت التعددية النقابية (والتي تعني انه يمكن ان يكون احد المصانع ممثلين في عدة اتحادات نقابية)، والمنافسة المستمرة بين النقابات لجمع الاعضاء والتأييد. وحتى في الاوقات التي اتفقت فيها النقابات الوطنية على العمل سوية، اعاقت العداوات على مستوى المصنع الواحد هذه الاتفاقات (٣٨). اصف إلى ذلك ان ضعف التنظيم النقابي على مستوى المصنع - وهو المكان الذي دعي فيه إلى اطول الاضرابات مدة - يعني ان من الصعب على النقابات اجراء المساومات. فسيطرة التنظيمات النقابية على

سلاح الاحزاب على مستوى المصنع ضعيفة. ورغم ان مناضلي النقابات قد تكييفوا مع «حساسية» العمال، لذلك فانهم يجدون صعوبة في ايجاد العديد من الشروط المسبقة الضرورية للاحزاب، علاوة على ايجاد قنوات لمسيرة الاضراب عندما يبدأ، فإن لديهم صعوبة كبيرة في الدعوة بفاعلية إلى الاضراب، ووسائل فعالة لانهائه. وهكذا فان النقابات تعتمد اعتمادا كبيرا على الجو العام، أو ما يطلق عليه الجو الاجتماعي، كي تدعم موقفها على طاولة المفاوضات. وقدرتها على تمثيل العمال هي دائما موضع تساؤل، وقدرتها على حشد العمال في اية لحظة هي معيار اساسي لقياس وزنها التمثيلي.

كان الهدف من التشريع الذي صادقت عليه حكومة اليسار في الثمانينات هو تقوية مركز النقابة على مستوى المصنع. عن طريق فرض «الزامية التفاوض» على الادارات وحماية حق التعبير بالنسبة للعمال. وكانت الحكومة تأمل من وراء ذلك تشجيع المفاوضات الجماعية (٣٩).

الواقع ان هذا «القانون الفاغنري»/Wagner Act الخاص بالعمال الفرنسيين قد احدث بعض التغييرات الهامة في العلاقات الصناعية ونشط المفاوضات الجماعية إلا أنه، نظراً لازياد ضعف النقابات، فقد وضعت في موضع حرمة من مزايا احتمال الافادة من هذا التشريع، الذي اعاد تسليط الاضواء على العلاقات الصناعية الفرنسية على مستوى المصنع، دون ان يرفع بالضرورة، من فعالية النقابات. وتم الوصول إلى اتفاقات عديدة مع لجان المصانع المحلية، في حين عكست اتفاقات اخرى سيطرة الادارة.

اقدم الكونفدراليات النقابية، واكبرها حسب بعض المقاييس، هو «الاتحاد العام للشغل»/Confederation Generale du Travail (CGT). فمنذ الحرب، كان هذا الاتحاد قريبا جدا من الحزب الشيوعي: فالسكرتير العام للاتحاد عضو في المكتب السياسي للحزب، واكثر من نصف اعضاء الجهاز التنفيذي من اعضاء الحزب البارزين، كما ان باقي الاعضاء هم من الملتزمين بخط الحزب. ومع ذلك، فقد انضم اليه العديد من الاعضاء غير الشيوعيين، كتقليد متبع، أو بسبب فاعليته النسبية نظرا لكونه اكبر المنظمات العمالية. واطهرت الاستطلاعات ان نصف اعضائه تقريبا قد صوتوا لغير الشيوعيين في الانتخابات الوطنية الاخيرة.

اما ثاني اقوى منظمة عمالية فهي «الاتحاد الفرنسي الديموقراطي للشغل»/Confederation Francaise Democratique du Travail (CFDT) وهذا الاتحاد هو، من نواح عدة، اكثر الحركات العمالية اصالة واثارة للاهتمام في أوروبا الغربية^(٤٠). فهو احد فروع حركة اتحاد العمال الكاثوليك، وكان قد روج في السبعينات لبرنامج كان يدعو إلى الإدارة الذاتية للعمال، وقد ادمجت الكثير من افكاره في تشريعات عمل أقرت في العام ١٩٨٢. وينظر قادة الاتحاد الفرنسي الديموقراطي إلى سياسة اتحادهم كبديل للموقف المعارض الذي يتخذه الاتحاد العام للشغل، علاوة على موقف الاصلاحيين من «القوة العاملة»، التي ترفض من حيث المبدأ، المشاركة في مسؤوليات الادارة. والواقع ان الاتحاد الفرنسي الديموقراطي يقدم نفسه كشريك محتمل للإدارة الرأسمالية «الحديثة». وقد كانت ميول اعضائه

السياسية منقسمة على الدوام، لكن منذ اواسط السبعينات ارتبطت اغلبية متزايدة منهم بالحزب الاشتراكي.

اتحاد العمال الرئيسي الثالث هو «القوة العاملة»/ Force Ouvriere، والذي شكل في بداية الحرب الباردة في العام ١٩٤٨ كردة فعل على سيطرة الشيوعيين على «الاتحاد العام للشغل». وهي النقابة العمالية الرئيسية الوحيدة التي تدعي بانها قد اكتسبت اعضاء جدد في السنوات الاخيرة وان عدد اعضائها قد تجاوز عدد اعضاء «الاتحاد العام للشغل». ورغم احتمال ان يكون هذا الادعاء مبالغ فيه، فانه يبدو ان لهذا التوجه اساساً من الصحة. فهو مرتبط بالتراجع المطرد في قوة الحزب الشيوعي. «فالقوة العاملة» تتخذ موقفاً قريباً من تقاليد الحركة النقابية الامريكية وتركز على المفاوضات الجماعية «كثقل مضاد» للموظفين والدولة.

منذ الحرب العالمية الثانية، كان في وسع قطاعات الأعمال الفرنسية ان تجمع اتحادات نقابية ومنظمات لاصحاب الأعمال الكبيرة والحديثة، علاوة على العديد من الشركات التقليدية الصغيرة، ضمن اتحاد واحد شبه الزامي، يديره طاقم جيد بشكل غير عادي من الموظفين هو «المجلس الوطني الفرنسي لاصحاب العمل»/ Conseil National du Patronat Francais والواقع انه لا يمكن القول ان المصالح المتباينة والمفاهيم الاقتصادية المختلفة، أو الايدولوجيات المتصارعة، لم تصطدم ببعضها البعض. ففي احيان كثيرة اعاقت الخلافات الداخلية المنظمة الوطنية من العمل بقوة، وعرقلت، في احيان اخرى، تمثيلها في المفاوضات مع الحكومة أو نقابات العمال. وبعد احداث العام ١٩٦٨ شددت بعض القوانين الداخلية الجديدة من قبضة القيادة الوطنية. وواجهت منظمات اصحاب العمل السنوات الصعبة بسبب التأميم الذي ادخله الاشتراكيون واعادة تشكيل التشريعات الاجتماعية والعلاقات الصناعية، دون ان تخسر منزلتها الرفيعة كمجموعة مصالح متنفذة.

وحيث ان «المجلس الوطني الفرنسي لاصحاب العمل» تسيطر عليه بشكل اساسي المؤسسات الكبرى، فان اصحاب المتاجر وملاك العديد من الشركات الصغيرة يشعرون انه يمكن الدفاع عن مصالحهم بشكل افضل من قبل حركات تمثلهم اكثر من اللوبي العصري الذي بات «المجلس الوطني الفرنسي لاصحاب العمل» يمثله^(٤١). وكانت النتيجة توالي حركات اصحاب الأعمال الصغار والمجموعات التي تحدت المؤسسات الاكثر عراقية بدرجات متفاوتة من النجاح ولفترة من الوقت. ويعطينا هذا بعض المؤشرات على نوع عدم الاستقرار التنظيمي الموجود في قطاعات الأعمال بالإضافة إلى القطاعات الاخرى التي تناضل من اجل البقاء.

للدفاع عن المصالح الزراعية سجل طويل من النضال الداخلي. على أية حال، اصبح «الاتحاد الوطني للنقابات الزراعية»/ Federation Nationale de Syndicats Agricoles افضل القطاعات تنظيماً في ظل الجمهورية الخامسة، وخدم كأداة في يد الحكومة بهدف تحديث الزراعة الفرنسية. فتشريع الستينات الخاص باصلاح المناطق الريفية يشترط «تعاون المنظمات الزراعية المختصة». ومنذ البداية قدم هذا

التعاون إلى «الاتحاد الوطني للنقابات الزراعية» فقط. ويمكن للاتحاد، من موقعه المتميز هذا، ان يكسب الوصاية والسيطرة على المؤسسات الرئيسية التي كان التحول الزراعي يتم من خلالها، وان يكون قادرا على استخدام هذه الادوات لتنظيم نسبة كبيرة من المزارعين الفرنسيين. وقد تحدث أول وزيرة اشتراكية للزراعة، هي اديث كريسون، هذه العلاقة، الا ان الاتحاد كان قادرا على حشد تأييد هائل من المزارعين ادى إلى استقالة الوزيرة، واقامة علاقة اوثق من التعاون بين الحكومة والاتحاد. وهكذا، اصبح في مقدور الاتحاد بعد ان احكم سيطرته على القطاع الزراعي بتأييد من الحكومات المتعاقبة، معارضة سياسات الحكومة بدعم من اغلبية كبيرة من عدد ينخفض باستمرار من المزارعين.

بشكل عام، يتم التعبير عن المصالح المنظمة في فرنسا بتشكيلة مثيرة من انواع مختلفة من المنظمات: ابتداء من نقابات العمال الضعيفة والمتشردمة، إلى الحركات النشطة لقطاعات الأعمال والتجارة الصغيرة، إلى «المجلس الوطني الفرنسي لارباب العمل» الافضل تمويلاً، إلى «الاتحاد الوطني للنقابات الزراعية» الافضل تنظيماً، والذي يؤثر بقوة على تطوير السياسة الزراعية وعلى تنفيذها. وما يبدو انه يميز فرنسا عن غيرها من الدول الصناعية ليس تنظيم المصالح أو اسلوب التعبير عنها، بل تشكيلة المنظمات والاساليب المتبعة.

طرق الوصول واساليب العمل

في الانظمة السابقة، وجدت المصالح المنظمة ان البرلمان هو انسب وسيلة لمخاطبة السلطة السياسية. وخلال فترة الجمهوريتين الثالثة والرابعة لم تكن اللجان القوية عالية التخصص في البرلمان بمجلسيه، الا واجهة مؤسساتية تمثل مجموعات المصالح. وفي احيان كثيرة، استبدلت هذه المجموعات مشاريع القوانين التي كانت تقترحها الحكومة، بمشاريع اخرى من وضعها.

ومن بين الاسباب التي قدمت كمبررات لاصلاح البرلمان وترشيده في العام ١٩٥٨، الرغبة في تقليص الدور الذي تلعبه مجموعات المصالح المنظمة في العملية التشريعية. وتم تحقيق ذلك بشكل عام، لكن مجموعات المصالح لم تخسر نفوذها كله سواء في مجالات وضع القواعد أو تشكيل السياسات. وكي تكون فعالة، تستخدم المجموعات اليوم الطرق التي ثبت انها الافضل، طرق تمنحهم مدخلاً مباشراً إلى الادارة.

وقوام التعاون الضروري بين مجموعات المصالح الخاصة المنظمة، والدولة، لجان استشارية ملحقة بمعظم الوكالات الإدارية، وتتكون بشكل رئيسي من موظفين مدنيين وممثلين عن المجموعة ومجرد ان يأخذ الموظفون المدنيون في اعتبارهم الاراء والوثائق المقدمة لهم قبل اتخاذ قرار، مفيد في

حد ذاته. لكن غالباً ما يذعن صانعو القرار لاقتراحات المجموعات، لذلك فإن الوظيفة الإدارية تجير لصالح المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التوجهات التي تمنح البعض امتياز ان يكون له مدخل إلى الإدارة، والتي يطلق عليها أحياناً الوسائل غير النقابية، هي من الأمور الشائعة في بعض الدول الأوروبية، وقد بقيت ضعيفة في فرنسا، يستثنى من ذلك الزراعة. ان ضعف تنظيم قوى العمل، وقطاعات الأعمال الصغيرة يعني ان المنظمات في هذه القطاعات هي شريك لا يمكن الاعتماد عليه.

تضغط مجموعات المصالح المنظمة ايضاً للتأثير على السلطة السياسية التنفيذية. وقد كان موظفو الوزارات، أي دائرة المساعدين الشخصيين الذين يساعدون الوزراء الفرنسيين، هدفاً لهذه المجموعات منذ امد بعيد. وبقدر ما دعم نظام الحكم الحالي موقف السلطة السياسية التنفيذية، فقد مكن رئيس الوزراء ورئيس الدولة من العمل بشكل اكثر فاعلية كوسطاء بين المطالب المتنافسة، وممارسة رقابة اشد حزمًا على مختلف الوكالات والوزارات.

ولاغربة ان لبعض مجموعات المصالح مدخلا اسهل إلى الدوائر الحكومية من مجموعات اخرى. وقد يكون التقارب في وجهات النظر بين ممثلي المجموعة وممثلي الحكومة، قائماً على رؤية مشتركة، أو منبت اجتماعي واحد، أو ثقافة مشتركة. فمسؤول عن اتحاد عمالي هام، أو مسؤول عن الاتحاد الاكبر «المجلس الوطني الفرنسي لاصحاب العمل»، الذي ينسق مسودة المطالب التي قدمها اليه ناخبوه ويقدمها بدوره بطريقة مقبولة، سيلقى تعاطفاً واذناً صاغية في الدوائر الحكومية اكثر من منظمة تسعى للدفاع عن مصالح متنافرة عن طريق تحريك مشاعر امتعاض دفين. وحيث ان اعطاء انطباع حسن لاثنين من الوزراء المهمين، افضل، هذه الأيام، من التأثير على عشرين نائباً، فان تأثير مجموعة من المصالح المنظمة التي تتسلح بموظفين مؤهلين ووثائق مفيدة، اكبر دون شك. فاسلوب العمل والموظفون يشتركون معاً في حمل العبء. وينطبق هذا على مجموعات المصالح غير المتحدة التي تدافع عنها شركات الأعمال، أو بعض العائلات البارزة.

ريميل كبار الموظفين المدنيين إلى التمييز بين المنظمات المهنية التي يعتبرون ان الاستماع اليها امر جدي أو فعال، ومجموعات المصالح التي يجب ان تبقى بعيدة^(٤٢). وتعكس هيئة ممثلي مجموعة المصالح، علاوة على خبرة اعضائها في التعاون مع مختلف اقسام الدولة والحكومة، مدى ما يتمتعون به من قوة. ويعترف ممثلو نقابات العمال بانهم يعتمدون على «المناخ الاجتماعي» بشكل عام (مستوى حركة الاضراب) لتقدير قدرتهم على مساومة الدولة بفاعلية. اما ممثلو قطاعات الأعمال فيدعون انهم يعتمدون على اتصالاتهم مع الموظفين المدنيين، مقارنة مع ممثلي الاتحاد الزراعي الذين يقولون انهم يعتمدون على الاتصالات على مستوى وزارى^(٤٣).

وقد تغير بعض هذه الحقائق والتصورات بعد العام ١٩٨١، إثر تولي الاشتراكيين للسلطة. فقد عادت بعض مجموعات المزارعين ومجموعات الأعمال إلى الشارع، بشكل متزايد، لاختبار المناخ

الاجتماعي و ارادة الحكومة . في حين وجدت النقابات مستمعين اكثر تقبلا لقضاياهم في صفوف وزراء الحكومة . ويعود سبب ذلك ، جزئيا ، إلى احتلال عدد كبير من النقابيين لمراكز رئيسية في الوزارات . على اية حال ، بعد العام ١٩٨٤ ، وخاصة بعد انتخاب حكومة محافظة في العام ١٩٨٦ ، اعيد التأكيد على الاساليب التي كانت سائدة قبل العام ١٩٨١ .

وحيث ان تعاون مجموعات المصالح اساسي في تحديد نوع الدولة ، فانه يوصف بانه «المركزية النقابية الجديدة»/neocorporatism والتي تعني ان الدولة تلعب دورا رئيسا في تشكيل مشروعية مجموعات المصالح ، وفي وضع القواعد التي يسير عليها التعاون . وقد اثرت الدولة الفرنسية بقوة ، وعلى مختلف الاصعدة ، في العلاقة بين المجموعات وحتى في وجودها في المناطق الهامة ، من خلال الاعتراف الرسمي والإعانات المادية . ورغم ان المنظمات التمثيلية قد توجد من دون اعتراف رسمي بها . فان هذا الاعتراف يعطيها مدخلا إلى الهيئات الاستشارية ، والحق في توقيع اتفاقات جماعية (ولهذا الامر اهميته الخاصة بالنسبة لنقابات العمال) ، والحق في الحصول على اشكال معينة من الاعانات . لذلك ، فان الاعتراف هو اداة هامة استخدمتها الحكومات المحافظة والاشتراكية للتأثير على عالم المجموعات .

وقد قدمت الحكومة الفرنسية مساعدات مادية لمجموعات المصالح لسنوات عديدة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . وقد حصلت منظمات نقابات العمال على اعانات غير مباشرة من الحكومات المحلية حتى قبل بداية القرن الحالي ، بالسماح لها بالدخول إلى غرف الاجتماعات في قاعات اجتماع العمال . وكانت الدولة قد طلبت ، ومنذ الثلاثينات ، من اصحاب العمل ان يؤمنوا الناشطي نقابات العمال ، مثل ممثلي النقابات في المصانع ، واعضاء لجان المصانع ، ومندوبي النقابات اجازة تمكنهم من النهوض بمسؤولياتهم الرسمية . كما تلقت المنظمات المعترف بها رسميا دعما مباشرا للنهوض ببرامج تعليمية وتدريبية ، اعانات تدعم المنظمات ذاتها^(٤٤) . وتمثل هذه الاعانات جزءاً هاماً من ميزانيات مجموعات المصالح الفقيرة (خاصة نقابات العمال) ، ويجد العديد من هذه المنظمات ان من الصعب الحفاظ على بقاء منظماتهم من دونها .

وهكذا ، فعن طريق تفضيل مجموعة على اخرى ، عن طريق الاعتراف والاعانات المالية ، يبدو دور الدولة مطابقا لمعايير المركزية النقابية . على أية حال ، النموذج النقابي هو الاقل قابلية للتطبيق في فرنسا منه في أية دولة أوروبية اخرى ، فرسم السياسة حسب طريقة المركزية النقابية ، يفترض وجود تعاون وثيق بين ادارة الدولة ومجموعة المصالح المسيطرة (أو ائتلاف من المجموعات) في كل قطاع اجتماعي - اقتصادي (زراعي ، أو عمالي ، أو من اصحاب العمل) . ويجب ان تكون هذه المجموعة (أو الائتلاف) قادرة على التحدث إلى الاشخاص الذين تمثلهم ، وان تتمتع بسلطة ، وان تكون قادرة على عقد اتفاقات ملزمة نيابة عنهم . وما هو قائم ، كما سبق ولاحظنا ، هو عدم توازن هذا النمط من رسم السياسة حسب المركزية النقابية مع المثال الفرنسي .

إذا كان رسم السياسة حسب طريقة المركزية النقابية الجديدة يخضع لتحكم قادة مجموعات المصالح، فقد لاحظنا أن الأعمال الجماهيرية (المناخ الاجتماعي) هامة للغاية بالنسبة لمجموعات المصالح في فرنسا، والتي غالباً ما تكون سيطرة القادة عليها ضعيفة. وهذا صحيح بشكل عام بالنسبة لنقابات العمال، وهي صحيحة في ظروف معينة بالنسبة للقطاعات الأخرى.

خلال سنوات تولي الحكومة الاشتراكية السلطة، لجأت أعداد متزايدة من الناس إلى الشارع للاعتراض على تشريعات تُوشك أن تعتمد، أو أنهم خرجوا خوفاً على أوضاعهم: حرفيون، ورجال أعمال صغار، وسائقو شاحنات، وأطباء، أو طلبة طب، كلهم منظمون في مجموعات مصالح أسست قديماً أو هي حديثة التأسيس. وقادت التظاهرات في حالات قليلة إلى العنف وما يشبه الشغب. وما يدعو للسخرية، أن قمة هذا الشكل من سياسة الضغط كانت المسيرة السلمية التي شارك بها أكثر من مليون شخص لأحباط الإصلاحات المزمع إجراؤها على المدارس البرشية.

وحدث السيناريو ذاته في ظل حكومة شيراك، حين أجبرت التظاهرات التي قام بها طلبة الجامعات والمدارس الثانوية الحكومة على سحب خططها لإصلاح الجامعات. لكن لم تحدث هذه المرة أية صدمات بين الأيدولوجيات المتصارعة، وكان تأثير مجموعات المصالح ضئيلاً للغاية، بل مجرد تعبير عفوي عن القلق على المستقبل. وكانت النتيجة واحدة. الواقع، أنه يمكن القول إن اعتراضات المجموعات كانت أكثر فاعلية في فرنسا (على الأقل من الناحية السلبية) من غيرها من الدول الصناعية الأخرى لأنها جزء من نمط العلاقة التي تربط الدولة بالمجموعات، حيث تبقى عملية الاعتراض محدودة في هدفها ودرجة حدتها، لكن الحكومة تعترف بها كوسيلة مقبولة للتعبير عن المصالح. وبهذه الطريقة فقط يمكن أن نفهم سبب رضوخ الحكومات «القوية» بسهولة لاعتراضات تقوم بها مجموعات ضعيفة.

المشاركة السياسية والتصويت

ما من شكل من أشكال المشاركة السياسية، في معظم الديمقراطيات، أكثر شمولية من التصويت. ورغم أن فرنسا دولة متحدة، فإن الانتخابات تجري فيها بوتيرة عالية، وعلى كافة المستويات الإقليمية، فاعضاء المجالس ينتخبون في كل بلدية يزيد عدد سكانها عن ٣٦ ألف نسمة، وفي كل دائرة (مقاطعة) من المقاطعات المئة، وفي كل واحدة من المناطق الست والعشرين. وينتخب النواب لعضوية الجمعية الوطنية مرة كل خمس سنوات على الأقل، وينتخب رئيس الدولة (أو يعاد انتخابه) مرة كل سبع سنوات على الأقل. أضف إلى ذلك، فإن انتخابات ممثلي البرلمان الأوروبي تجري، منذ العام ١٩٧٩، في فرنسا، وفي دول المجموعة الأوروبية كل خمس سنوات.

الناخبون الفرنسيون

فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى التي منحت جمهور الناخبين حق الاقتراع، وكانت فرنسا أيضا الدولة الأولى التي اثبتت ان جمهور الناخبين لا يستبعد امكانية قيام حكومة سلطوية. فقد منح القانون الانتخابي للعام ١٨٤٨ جميع المواطنين الذكور ممن اتموا الواحدة والعشرين عاما حق الانتخاب. لكن بعد اقل من خمس سنوات، صادق جمهور الناخبين هذا على انقلاب لويس نابليون واقامته للامبراطورية الثانية. فبدلاً من ان يقيد نابليون جمهور الناخبين، احكم وضع تقنيات جديدة تتلاعب بهم عن طريق تقسيم المقاطعات بما يناسب اغراضه، واستخدم العمل العام بمهارة لرعاية مرشحي الحكومة، ومارس الضغط من خلال التسلسل الاداري.

بقي عدد الناخبين ثابتا تقريبا منذ عهد الامبراطورية الثانية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنه تضاعف فجأة عندما منحت النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن احدى وعشرين سنة حق الانتخاب في العام ١٩٤٤. واضيف ٢,٥ مليون ناخب جديد بعد تخفيض سن الانتخاب في العام ١٩٧٤ إلى ثماني عشرة سنة، وفي العام ١٩٨٨ كان عدد الناخبين في فرنسا ٤٠ مليون ناخب.

المشاركة الانتخابية والامتناع عنها

مما يدعو إلى الدهشة، ان ابتعاد الجمهوريتين الثالثة والرابعة بشكل عام عن المؤسسات البرلمانية لم يمنع قط المشاركة الواسعة في الانتخابات الوطنية. فمنذ تعزيز المؤسسات الجمهورية في العام ١٨٨٥ (لم تقل نسبة المشاركة في الانتخابات عن ٧١ بالمئة من الناخبين باستثناء ظرف واحد غير عادي في الانتخاب الذي تم عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى)، وكانت المشاركة في معظم الانتخابات اكبر من ذلك بكثير^(٤٥). فمصالح الناخبين، والتوجه إلى المقترعين بشكل شخصي قد ابقت التوتر، وبالتالي الاهتمام، عاليا.

ابتداء من انتخابات العام ١٩٤٦، كان من المحتم ان يكون لمضاعفة عدد الناخبين، بعد اعطاء النساء حق الانتخاب، آثار قصيرة المدى وبعيدة المدى سواء على عملية التصويت ذاتها وتوزيع التأييد للحزاب. وكان أهم أثرين قصيري المدى، في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الرابعة، زيادة عدد الممتنعين عن التصويت (كانت نسبة المقترعات من النساء اعلى قليلا من الرجال)، والخلاف على الحقوق السياسية. على أية حال، بحلول الثمانينات اختفت هذه الفروقات بين الرجال والنساء. واصبحت مستويات الامتناع عن التصويت متساوية تقريبا بين الجنسين، وابدت النساء ميلا اكثر بقليل تجاه اليسار من الرجال.

اما المشاركة في الانتخابات خلال حقبة الجمهورية الخامسة فيبدو انها خضعت لتغيرات كبيرة وتقلبات اكبر بكثير مما حدث في الجمهورية السابقة. فقد اصبح الامتناع عن التصويت في الاستفتاءات

والانتخابات الأوروبية، هو الأعلى، والادنى بالنسبة لانتخابات الرئاسة، اما باقي اشكال التصويت فتقع في مكان ما بينهما (انظر الجدول ١٠-١).

وقد ازداد معدل الامتناع عن التصويت زيادة كبيرة عن المعدل العادي خلال الثمانينات وسجل معدل الامتناع عن التصويت في انتخابات العام ١٩٨٨ التشريعية البالغ ٣٤,٣ بالمئة رقما قياسيا بالنسبة لجميع الجمهوريات الفرنسية. ولم تجتذب الانتخابات الأوروبية عادة الأعداداً قليلاً نسبياً من المقترعين، لكن في العام ١٩٨٩ بقي اكثر من نصف الناخبين المسجلين في بيوتهم. واخيراً، فقد سجل الاستفتاء على حكومة جديدة لـ «كاليدونيا الجديدة» في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، رقما قياسيا جديداً، حيث لم يدل ٦٣ بالمئة من المقترعين باصواتهم.

هذه المعدلات العالية والمتزايدة من الامتناع عن التصويت، والتي تمثل ابتعاداً مذهلاً عما كان يعتبر القاعدة، ليست موزعة بنسب متساوية بين الناخبين. فقد نمت بوتيرة اسرع في صفوف ناخبي اليسار عن ناخبي اليمين، واسرع في جمهور الناخبين من الطبقة العاملة، من ناخبي الطبقة المتوسطة. ويبدو ان لزيادة اعداد الممتنعين عن الانتخاب صلة بظاهرة اكبر، هي التحولات في النظام الحزبي. فمنذ اواخر السبعينات، كان هناك تراجع في ثقة الناخبين بجميع الاحزاب السياسية، تم التعبير عنه، جزئياً، من خلال تزايد معدل الممتنعين عن الانتخاب ممن صوتوا في السابق لصالح اليمين أو اليسار. والامتناع عن الانتخاب هو احد اوجه التبدلات البنوية الرئيسية التي يخضع لها النظام الحزبي الفرنسي (٤٦).

وكما في البلاد الاخرى، فان السن، والطبقة الاجتماعية، والتعليم كانت وماتزال من العوامل الهامة في تقرير درجة المشاركة الانتخابية، سواء في التسجيل للانتخاب، أو التصويت. فالجماعات الاقل تعليماً، والاقل دخلاً، والاصغر والاكبر سناً، تشارك بنسبة اقل في الانتخابات.

التصويت للانتخابات النيابية: التصويت، والاحزاب، والانظمة الانتخابية

طيلة فترة الجمهوريتين الثالثة والرابعة فيما عدا فترة قصيرة بين الاعوام ١٩٤٥ و١٩٤٧، حين بدا وكأن نظاماً حزبياً جديداً هو قيد الاعداد، كان الناخبون الفرنسيون يعتبرون ممثليهم في البرلمان بمثابة «سفراء» شخصيين لهم في باريس. فعن طريق الصوت كان الناخب يعهد إلى النائب مهمة الدفاع عن مصالح الدائرة الانتخابية، دون الاهتمام كثيراً بالطريقة التي يمكن فيها الخروج بسياسة وطنية متماسكة، في الوقت الذي تتوالى فيه انشاقات المجتمع في البرلمان.

في الانظمة البرلمانية الغربية، ظهرت الاحزاب ذات البنى الواضحة والمنظمة مع ظهور جماهير الناخبين، وقد عذلت انظمة التمثيل الأولى. ولا تترك التعليمات الملزمة، التي تصدرها الاحزاب أو المجموعات البرلمانية، للنواب مجالاً كبيراً لاتخاذ قرارات مستقلة تقوم على اعتبارات انتخابية بل تقرر

الجدول ١٠-١

الاستفتاءات الفرنسية (أ) والاقتراع الثاني لانتخابات الرئاسة (ب)
١٩٥٨-١٩٨٨ (التصويت في المناطق المدنية الفرنسية)

الناخبون المسجلون	المتنعون	اصوات «نعم» + الاصوات للمرشح الفائز	اصوات «لا» + الاصوات للمرشح الفائز	التاريخ
(ملايين)	(% من المسجلين)	% مسجلون % مقترعون	(% مسجلون % مقترعون)	
٢٦,٦ (أ)	١٥,١	٦٦,٤	١٧,٤	٥٨/٩/٢٨
٢٧,٢ (أ)	٢٣,٥	٥٥,٩	١٨,٤	٦١/١/٨
٢٧,٠ (أ)	٢٤,٤	٦٤,٩	٦,٦	٦٢/٤/٨
٢٧,٦ (أ)	٢٢,٧	٤٦,٤	٢٨,٨	٦٢/١٠/٢٨
٢٨,٢ (ب)	١٥,٤	٤٤,٨	٣٧,٤	٦٥/١٢/١٩
٢٨,٧ (أ)	١٩,٤	٣٦,٧	٤١,٦	٦٩/٤/١٨
٢٨,٨ (ب)	٣٠,٩	٣٧,٢	٢٧,٤	٦٩/٦/١٥
٢٩,١ (أ)	٣٩,٥	٣٦,١	١٧,٢	٧٢/٤/٢٣
٢٩,٨ (ب)	١٢,١	٤٣,٩	٤٢,٨	٧٤/٥/١٩
٣٥,٥ (ب)	١٣,٦	٤٣,٨	٤٠,١	٨١/٥/١٠
٢٨,٢ (ب)	١٥,٩	٤٣,٨	٣٧,٣	٨٨/٥/٨
٢٧,٨ (أ)	٦٣,٠	٢٦,١	٦,٥	٨٨/١١/٦

بدلاً من ذلك خطة عمل الحكومة أو المعارضة. وفي الولايات المتحدة، حيث تزاوُل الأحزاب سلطة أقل بكثير في مجال التنظيم، فإن الاعتبارات الانتخابية أهم بكثير في عملية اتخاذ القرار في الكونغرس، لكن الانتخابات الرئاسية تسمح للناخبين بالتأثير على الاتجاه العام للحكومة عن طريق تقرير من يجب أن يحكم ومن يجب استبداله في رئاسة الحكومة. لكن لم يكن في الجمهوريات الفرنسية السابقة أحزاب منظمة ولا انتخابات شعبية للسلطة التنفيذية.

وهذا النقص يفسر تناقض موقف الناخب الفرنسي التقليدي تجاه النظام البرلماني. وما زال النواب والشيوخ يحظون بالاحترام بصفاتهم حراساً على مصالح الناخبين. لكن عندما شارك النواب فيما أسماه ديغول «العاب، وسموم، ومباهج النظام» - عندما شاركوا في قيام الحكومات وحلها دون ابداء أي اعتبار لرأي الشعب في الانتخابات السابقة - غمر الاستياء الشعبي النواب والنظام.

منذ الأيام الأولى للجمهورية الثالثة، جربت فرنسا عدداً كبيراً من الأنظمة والادوات الانتخابية دون التوصل إلى نتيجة مرضية. ولا يمكن عزو الاستقرار المتزايد للجمهورية الخامسة إلى طريقة انتخاب نواب الجمعية الوطنية، لأن هذا النظام هو في الأساس نفس النظام الذي استخدم طيلة سنوات الجمهورية الثالثة المضطربة: فكما في الولايات المتحدة فإن المناطق الانتخابية الصغيرة نسبياً (يوجد منها ٦٠٠ منطقة تقريباً في فرنسا القارية)، ويمثلها نائب واحد. ولا يفوز في اليوم الأول للانتخابات إلا المرشح الذي يحصل على أغلبية مجموع الأصوات، وهذا نادر الحدوث نسبياً بسبب كثرة المرشحين. وفي الدورة الحاسمة من الانتخابات (*) يضيق الخيار ليتركز على المرشحين أو المرشحين الثلاثة، الذي حصلوا على أكبر عدد من الأصوات؛ ويفوز بعدها من يحصل على أكثر الأصوات.

من التأثيرات المعروفة لهذا النظام الانتخابي المزايا التي يجنيها الحزب الحاكم في الدورة الحاسمة من الانتخابات: فهي غالباً ما تنتهي بعدد من المقاعد أكبر مما تبرره حصته من الأصوات الشعبية. ونتيجة لذلك، شجع النظام الانتخابي، ابتداءً من العام ١٩٦٢، الأحزاب السياسية على التوصل إلى اتفاقات انتخابية بهدف زيادة فرصهم من انتصارات الدورة الحاسمة في الانتخابات. وبسبب من تكتيكات سياسية (سنوضحها في الصفحات القادمة) انتقل الحزب الاشتراكي إلى صيغة معدلة من التمثيل الحصصي / *proportional representation* فترة وجيزة من انتخابات العام ١٩٨٦ وأعدت الأغلبية المحافظة فوراً إلى النظام القديم الذي خدمها بشكل جيد في انتخابات عدة.

الاقتراع في الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية

كما سبق ورأينا، فإن التقاليد الفرنسية في الحكم النيابي تتجه من أي لجوء مباشر لاستفتاء جمهور الناخبين، والسبب الرئيسي لذلك هو أن الناخبين قد استخدموا الاستفتاء لتثبيت سلطتهما أو توسيعها.

* Runoff انتخاب نهائي يجري بعد انتخابات لم تنته إلى نتيجة حاسمة (المترجم)

وبعد تحرير فرنسا من النازيين تولى ديغول زمام الحكم وابدى ميلاً للحصول على شرعية وضع دستور جديد عن طريق استمزاغ رأي الشعب مباشرة .

مع ذلك ، لم يبتعد دستور العام ١٩٥٨ الخاص بالجمهورية الخامسة الا بقدر متواضع عن طراز التمثيل النيابي التقليدي . ومع ان الدستور قد عُرض على جمهور الناخبين للمصادقة عليه ، فان الاحتكام المباشر الى الناخبين ، الذي سُمح به بموجب شروط حددت بعناية ، قد طوق برقابة برلمانية . وفي الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٧٢ صوّت الناخبون الفرنسيون ست مرات في استفتاءات ، بدّل العديد منها المؤسسات السياسية ، والواقع ان جميع الاستفتاءات التي نظمها ديغول يجب ان تصنف كاستطلاعات للرأي / plebiscites اكثر منها استفتاءات referendums . فالاستفتاء في الولايات الامريكية والكانتونات السويسرية هو دعوة الناخبين للموافقة على اجراء قانوني او دستوري او عدم الموافقة عليه اما استطلاع الرأي فيتطلب عادة من الناخبين الموافقة على سياسة معينة او رفضها ، ويكون ذلك في ظروف تجعل العودة الى النظام السابق اما مستحيلة او لا يمكن تحقيقها الا بثمن باهظ .

كان التصويت ضد الدستور الجديد في العام ١٩٥٨ يعني توريث البلد في حرب اهلية ، وبالكاد افلتت منها البلد قبل اشهر قليلة وصادق الاستفتاء ان التالين بشكل غامض على التسوية السلمية للحرب الجزائرية التي عزلت بنجاح المتطرفين المتمردين الذين كانوا يهددون النظام والازدهار .. وبعد ستة اشهر فقط من الاستفتاء على السلام في الجزائر ، طلب ديغول من الناخبين المصادقة على تعديل دستوري ذي مغزى عظيم : انتخاب رئيس الجمهورية بتصويت شعبي . ومنذ ذلك الحين كشفت استطلاعات الرأي ان الانتخاب الشعبي للرئيس واستشارة الناخبين في القضايا الهامة عن طريق الاستفتاء تحظى بموافقة واسعة

لم تمنع الإتجاهات المؤيدة في الاستفتاء ، والانتخاب الشعبي للرئيس ، الناخبين من اسقاط اقتراح آخر قدمه ديغول في العام ١٩٦٩ وافضى الى تقديم استقالته ، وكان التشريع يهدف الى اصلاح مجلس الشيوخ واعطاء سلطة جديدة للحكم الاقليمي . ولان ديغول اراد تأكيد قيادته باستطلاع اخر للرأي ، فقد صرح في خضم الحملة بأنه سوف يستقيل ان لم تكن هناك اغلبية من المؤيدين له . لكن الناخبين حكموا على الاقتراح بشكل مجرد من العواطف . ولم يكن في الدستور ما يجبر ديغول على الاستقالة ، لكن تقييمه العالي لدوره الشخصي ، الذي لم تعد اغلبية الناخبين تتقبله ، جعلت استقالته امراً حتمياً .

منذ العام ١٩٦٩ لم يجر في فرنسا سوى استفتاءين . حيث دعا خليفة ديغول ، جورج بومبيدو لاستفتاء واحد من دون النداء المثير الذي اطلقه ديغول في استطلاعه . ففي العام ١٩٧٢ حصل على اكثرية الاصوات المؤيدة لدخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة ، لكن حوالي ٤٠ بالمئة ممن يحق لهم الانتخاب امتنعوا عن التصويت (لمعرفة نتائج الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية في الفترة ما بين

١٩٥٨ إلى ١٩٨٨، انظر الجدول ١٠-١)، ولم يجر أي استفتاء خلال فترة رئاسة فاليري جيسكار ديستان.

كان فرانسوا ميتران قد صرح غداة تسلمه الرئاسة ان الطريقة الوحيدة التي يرى انها مناسبة لاستمزاغ رأي الشعب هي الطريقة السويسرية (وكان في وسعه القول الطريقة الامريكية) لعرض القضايا الهامة على جماهير الناخبين. وفي العام ١٩٨٤، حين واجهت الحكومة الاشتراكية صعوبات بسبب الاقتراح المتعلق بتشريع المدارس الخاصة الذي سبق وناقشناه، اعلن ميتران بالفعل انه مستعد لتسوية النزاع بالاحتكام الى جمهور الناخبين، الذين كان من المفروض ان يقرروا مشروع قانون معدل مناسب. لكن اجراء كهذا يتطلب اولاً تعديل الدستور وتوسيع امكانيات الدعوة لاجراء استفتاء. لكن عندما احبط مجلس الشيوخ هذا التغيير، وحين تبين ان الناخبين غير مهتمين اطلاقاً بمجمل الاقتراح، تم التخلي عن الاستفتاء.

كان الاستفتاء الوحيد خلال رئاسة ميتران، في العام ١٩٨٨، هو ذلك المتعلق بالموافقة على اتفاق بين الاحزاب المتصارعة حول مستقبل كاليديونيا الجديدة؛ وكان الاستفتاء احد شروط الاتفاق. ولم يشارك ٦٣ بالمئة من الناخبين في الاستفتاء. لذلك ورغم ان ٨٠ بالمئة قد وافقوا على الاتفاق فإنهم لا يمثلون سوى ٢٦ بالمئة من مجموع الناخبين.

لذلك يبدو ان فائدة الاستفتاءات كاداة في يد السلطة التنفيذية كانت مقتصرة على التجربة الديغولية، وفائدتها كاداة لتمير السياسات محددة بالقيود الدستورية. في الثمانينات، كان ٧٦ بالمئة من الناخبين ينظرون الى الاستفتاء نظرة ايجابية على اساس انه شكل من اشكال المشاركة الشعبية. ويأتي في مرتبة تلي اختيار الرئيس بانتخابات شعبية، وايجاد المجلس الدستوري، التي يتفق قطاع واسع من الناس على انها اهم التجديدات المؤسساتية للجمهورية الخامسة. ومع ذلك، يبدو ان الناخبين لا يميلون الى الادلاء باصواتهم في استفتاءات على قرارات اتخذت سلفاً (١٩٧٢) او على مسائل تتعلق بمشاكل بعيدة (١٩٨٨).

أياً يكن الاستخدام المستقبلي للاستفتاءات، فان انتخابات الرئاسة التي تتم، في الوقت الحاضر، بتصويت شعبي مباشر، هي بالنسبة للفرنسيين اهم تعبير عن «الارادة العامة».

فمنذ انتخابات الرئاسة في العام ١٩٦٥، بدا واضحاً ان الناخبين الفرنسيين يستشعرون ارتياحاً عظيماً من معرفة ان الرهان يجب ان يكون على الصف القومي، وليس الصفوف الضيقة خلافاً للانتخابات البرلمانية السابقة، وانهم مدعوون للتعبير عن انفسهم بفاعلية في هذه القضايا. فالاتجاه التقليدي عميق الجذور القائل ان الصوت الوحيد المفيد هو الصوت المضاد للحكومة لم يعد معقولاً، بعد ان عرف كل شخص ان المهمة هي انتخاب رئيس تنفيذي يتمتع بسلطة قوية لمدة سبع سنوات. وتبعاً لذلك، كان معدل المشاركة في الانتخابات الرئاسية هو الاعلى من بين جميع اشكال الانتخابات. وكان الاستثناء الوحيد انتخاب بومبيدو في العام ١٩٦٩ حين وصل معدل الامتناع عن الانتخاب الى ٣١ بالمئة،

ولم يكن مرد ذلك عدم الاكتراث بل استنكاف الناخبين الشيوعيين الذين تقيدوا بتوجيهات قيادة الحزب .
تعكس اجراءات تسمية المرشحين للرئاسة كرد ديغول لاعطاء أي دور للاحزاب السياسية وجعل
تعيين مرشح بعد اول اقتراع امراً سهلاً للغاية ، حتى اسهل من انتخابات الرئاسة الاولية في الولايات
المتحدة . على اية حال ، لم يحصل أي مرشح للرئاسة ، حتى ولا ديغول في انتخابات ١٩٦٥ ، على
الاجلبية المطلقة الضرورية لضمان انتخابه في الاقتراع الاول . وفي الدورات الحاسمة التي كانت تجري
بعد اسبوعين من الاقتراع الاول ، يتنافس المرشحان اللذان حصلا على اكبر عدد من الاصوات . وقد
دعم جميع المرشحين الجادين من قبل احد الاحزاب او ائتلاف من احزاب ، على الرغم من احكام
القانون . وسرعان ما فهم الفرنسيون ما تعلمه مواطنو الولايات المتحدة في بدايات جمهوريتهم : انه من
المستحيل القيام بحملة سياسية وطنية دون الاستعانة بتأييد حزب سياسي والافادة من مهارته وخبرته .

اذا كانت حملات انتخابات الرئاسة الفرنسية قد بهرت الناخبين الفرنسيين والمراقبين الاجانب ،
فسبب ذلك ليس فقط هذا النوع الجديد من المنافسة الشاملة في بلد اعتاد الدوائر الانتخابية الصغيرة
والمناقشات الضيقة فحسب بل لان اسلوب ومحتوى الخطابة في الحملات الانتخابية كان بشكل عام
عالي المستوى . ولأن الحملات الرسمية قصيرة ومركزة ، فان الراديو ، والتلفزيون ، والصحف قادرة
على اعطاء المرشحين ، والمعلقين ، والمتنبئين الكثير من الوقت والمساحة . فقد شاهد المناظرة
التلفزيونية بين فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران في ايار مايو ١٩٧٤ والعام ١٩٨١ ، وبين
ميتران وشيراك في العام ١٩٨٨ ، والتي جرت حسب نمط المناظرات بين مرشحي الرئاسة في الولايات
المتحدة ، لكن بمستوى اعلى بكثير ، ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من السكان .

بالاضافة الى استخدام وسائل الاعلام ، جرت لقاءات مؤثرة في مختلف انحاء البلاد . وكان غالبية
الحضور ، وليس جميعهم ، من الناخبين صغار السن . وكان هناك الكثير من النشرات الانتخابية ، حررت
بشكل مرتجل في مراكز قيادة اقيمت على عجل . وأي انتخاب مباشر لرئيس السلطة التنفيذية لا بد ان
يحول القضايا المطروحة الى قضايا شخصية ، ولهذا السبب بالذات استمتع الناخبون الفرنسيون
بالامر . اما الحملات الانتخابية غير الرسمية فطويلة وشاقة . فعلى سبيل المثال ، سنرى في صفحات
قادمة من هذا الفصل ان الاضطرابات والصراعات قد حاصرت المرشحين في كل حزب من الاحزاب
الرئيسية منذ انتخابات العام ١٩٨٨ . فالفترة المحددة للرئاسة الفرنسية تعني انه ما لم يتوف الرئيس او
يستقيل فليس هناك انتخابات «مفاجئة» لرئيس السلطة التنفيذية كما هي الحال ، بين الحين والآخر ، في
بريطانيا والمانيا . ونتيجة لذلك ، فانه حتى مع عدم وجود انتخابات تمهيدية ، تبدأ الحملة غير الرسمية
بالاشتداد قبل عام او عامين من الانتخابات . والفترة الطويلة التي يقضيها رئيس لا يتمتع بشعبية (كما
هي الحال بالنسبة لميتران قبل عامين من العام ١٩٨٨) تعطيه متسعاً من الوقت لاعادة ضبط صورته ،
كما فعل ميتران في الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ .

وكما هي الحال في الولايات المتحدة ، فان الائتلافات الاجتماعية التي تفرز الرئيس تختلف عن تلك التي تفرز الاغلبية في السلطة التشريعية . فعلى سبيل المثال ، ما الذي يميز الناخبين الذين صوتوا لميتران في الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٨ ، عن هؤلاء الذين صوتوا لصالح الاشتراكيين في الدورة الاولى للانتخابات التشريعية بعد شهر واحد من الانتخابات الاولى ، هو ان نسبة اكبر ممن يعتبرون انفسهم يساريين (٨٠ مقابل ٧١ بالمئة لميتران) ، ومن الاشخاص «اللايينيين» (٤٥ مقابل ٤١ بالمئة لميتران) ، قد صوتوا لصالح الاشتراكيين اكثر مما صوتوا لميتران . ورغم ان هؤلاء اكثر التزاماً من الناحية الايدولوجية باليسار ، فان الناخبين الاشتراكيين جاؤوا من مجموعات ذات دخل اكبر ، ومراتب عمل اعلى ، وهم بشكل عام ، اصغر سناً من ناخبي ميتران . ما يعنيه هذا ، هو ان على مرشح الرئاسة ميتران ان يخاطب مجموعة اعرض من المجموعة التي يخاطبها ميتران رئيس الحزب قبل ان يصبح رئيساً . والواقع ان نجاح ميتران في الحفاظ على مسافة بين اصوله الاشتراكية ومركزه الرئاسي في الثمانينات يفسر بقدر كبير نجاحه السياسي في العام ١٩٨٨ . وهو اول رئيس ينتخب مرتين باقتراع شعبي في تاريخ الجمهورية الخامسة .

قد تكون عملية بناء الائتلاف حول الانتخابات الرئاسية العامل الرئيسي في التماسك السياسي للحزب ، وفي تطوير الائتلاف الحزبي ، فقد اصبحت جائزة الرئاسة هامة للغاية ، كما سوف نرى ، لدرجة انها باتت تشغل بال اليمين واليسار منذ الستينات ، كما انها اثرت على تنظيماتهم ، وتكتيكاتهم ، وعلاقاتهم ببعضهم البعض .

الاحزاب السياسية

النظام الحزبي التقليدي

يرى بعض محللي البيانات الانتخابية ان هناك انقساماً مزمناً يبدو عصياً على التغيير يقسم الفرنسيين الى فئتين ، يحرك كل فئة مزاج او طبع مختلف ، وتصنف عادة على انها اليمين او اليسار . واذا ما نظرنا الى الانتخابات من هذه الزاوية فان التنظيم الحزبي قد بقي مستقراً بشكل مذهل طيلة فترة طويلة من التاريخ . فحتى فترة متأخرة مثل العام ١٩٦٢ كانت المعارضة لديغول هي الاقوى في الاماكن التي كان للتقاليد الجمهورية قواعد راسخة . وعكس انحياز الفئات في السباق على الرئاسة في العام ١٩٧٤ ، وانتخابات العام ١٩٧٨ البرلمانية ، التقسيم ذاته . على أية حال ، بعد ذلك بفترة وجيزة ادى اختراق اليسار لمعاقل المحافظين الى تغيير التوزيع التقليدي للأصوات .

وقد حذب النظام الانتخابي للجمهوريتين الثالثة والخامسة تبسيط الانحياز الحزبي بشكل واضح . ففي معظم الدوائر الانتخابية تنتهي الدورات الحاسمة في الانتخابات الى مواجهة بين اثنين من المرشحين ، يمثل كل واحد منهما بشكل او بآخر احد المعسكرين . وكان يمكن لتقسيم بسيط وثابت ان

ينجم عنه، ومنذ زمن، نموذج من حزبين أو ائتلافين يتناوبان تولي السلطة أو الوقوف في موضع المعارضة، وبالتالي التعبير بشكل صحيح عن خيارات الناخبين. فلماذا لم يحدث هذا؟

فيما عدا تنظيمي الحزبين الفرنسيين الاشتراكي والشيوعي، فقد بقيت معظم الأحزاب الأخرى على النسق ذاته الذي كانت عليه الأحزاب في بداياتها في الدول الأخرى خلال القرن التاسع عشر. وبشكل رئيسي، تطورت الأحزاب الفرنسية في بيئة شبيهة ببيئة ما قبل الصناعة، وقبل المدنية. وتغذت في البداية بعناصر من الطبقة الأعلى من المتوسطة، وبعد ذلك بعناصر من الطبقة المتوسطة. وكانت وظيفتها الرئيسية، والوحيدة أحياناً، تأمين إطار تنظيمي لتسمية مرشحين للمكاتب المحلية، والوزارية، والوطنية وانتخابهم. وكانت التنظيمات الحزبية تميل إلى التشرذم على المستوى القومي، وذات اهتمامات محلية في توجهاتها الأدنى من القومية، مع رابط متواضع فيما بين المستويين.

وقد عرقل التطور الصناعي البطيء وغير المنتظم تشكيل وتنظيم حزب الطبقة العاملة الذي قد يتحدى الأحزاب البرجوازية ويصلح بنيتها. فالنظام الانتخابي، وسطوة مجلس الشيوخ، والتمثيل المفرط للمناطق الريفية في البرلمان كلها أمور أبقت العمال في وضع انتخابي أدنى.

الأحزاب الفرنسية التي مثلت أغلبية الناخبين فترة طويلة نمت من الداخل؛ أي أنها انبثقت بشكل تدريجي من مجموعات داخل السلطة التشريعية. وكان هدف التنظيمات الحزبية الرئيسية على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية، ضمان انتخاب أو إعادة انتخاب أعضاء ينتمون إلى كتل أو فئات من السلطة التشريعية في البرلمان.

والحزب الذي يولد من الداخل هو في معظم الأحيان أقل انضباطاً وأقل تماسكاً من الناحية الأيدولوجية من حزب بدأ خارج إطار السلطة التشريعية. ولا يتوقع المرشحون من الأحزاب التشريعية أن يتلقوا، خلال الحملات الانتخابية، سوى دعم مالي ضئيل من منظماتهم الحزبية. وخلال الفترة بين الانتخابات، لم يكن النواب الذين يمثلون تشكيلات حزبية تقليدية يستجيبون للتوجيهات الحزبية من خارج البرلمان. وحتى داخل المجموعات والأجنحة البرلمانية، لم تكن مؤسسة «حامل السوط» الرسمية، وهو الشخص المكلف بالمحافظة على الانضباط الحزبي، معروفة. وفي معظم الحالات صوت النواب بما يتوافق فقط مع توجيهات «مهنهم»، وضميرهم، ودوائرهم الانتخابية» (٤٧).

وقد بقي هذا الشكل من أشكال التمثيل والنظام الحزبي سائداً على نطاق واسع لأن الناخبين يفضلونه. فناخبون لا يثقون بالسلطة ويريدون تمثيلاً يحميهم من تعسف الحكومة، يميلون إلى الارتياح في الأحزاب التي شكلت لأجراء إصلاحات سياسية. وفي التقاليد الجمهورية والمضادة للجمهورية، ورغم كل العداء فيما بينها، ثمة شيء واحد مشترك: مقتهم للأحزاب القوية والمنظمة والعريقة. وكانت العضوية في الأحزاب منخفضة على الدوام، فيما عدا فترات قصيرة في ظروف مثيرة. فحتى الستينات لم يكن عدد أعضاء الحزب من الناخبين المسجلين يزيد عن ٢ بالمائة؛ وفي بعض الديمقراطيات

الأوروبية ، خاصة بريطانيا والمانيا ، يزيد عدد اتباع بعض الاحزاب عن مليون عضو .

ساعد الضعف التنظيمي على ادامة نظام التعددية الحزبية . لكن السبب الرئيسي لهذا الانقسام كان نزاعات سابقة على مصالح وقيم ، لا يكاد يتذكرها احد إلا بسبب مشاعر الامتعاض التي تسببها ، والتي ما زالت حية . وقد حددت التقاليد التاريخية مكان انتظام الدوائر الانتخابية ، على الجانب الايمن او اليسر من النطاق السياسي .

بالمقابل ، فان بقاء نظام حزبي تعددي ضعيف ، يغذي الأسلوب الأيدولوجي والتجريدي للسياسة الفرنسية . فمن اجل تجنب الاتهام بأن هذه الأحزاب لا تمثل سوى مصالح ضيقة أو شخصية ، تعبر هذه الأحزاب الضعيفة عن اضييق القضايا السياسية بتعابير ايدولوجية رنانة .

كانت تكاليف النظام الحزبي التعددي الفرنسي عالية خاصة خلال حقبة الجمهوريتين الثالثة والرابعة . فقد كانت الاغلبيات البرلمانية تتكون والى حد بعيد ، من ائتلافات مؤقتة يعتمد تماسكها او انفكاكها على نوع المسألة التي هي قيد البحث . وما ان تثار المشاكل المختلفة حتى تتهاوى الحكومات او تنهزم بالعجز .

لا يستطيع اليمين او اليسار ان يحكم منفرداً لفترة طويلة من الزمن ، لانهما كلاهما يفتقران لاغلبية دائمة ويضمان مجموعات متطرفة تعترض حتى على مشروعية النظام العام . والنتيجة الطبيعية لهذا النظام الحزبي ائتلاف وسط غير مستقر تولى السيطرة على الحكم معظم الوقت ، بغض النظر عن نتائج الانتخابات السابقة . وخلال الفترة من ١٧٨٩ وحتى حلول الجمهورية الخامسة ، حكمت فرنسا الجمهورية من قبل حكومات من الوسط طيلة تلك الفترة باستثناء ثلاثين عاماً . وفي الانظمة ذات الحزبين او الثلاثة احزاب تتحرك الاحزاب الرئيسية عادة نحو الوسط بهدف تحقيق التماسك والاستقرار . لكن حين تسود التعددية الحزبية المفرطة ، يصبح الوسط «مستنقع» للزمر السياسية بدلاً من القوة السياسية . وقد كانت ائتلافات الوسط في فرنسا ، وسائل فعالة ، وان تكن محدودة ، في الحفاظ على نظام الحكم ، لكنها لم تكن فعالة في تطوير سياسات متماسكة .

في العام ١٩٥٨ كانت المشاكل التي فرضتها الحرب الجزائرية ، وانهاء الاستعمار ، ودخول فرنسا السوق المشتركة ، قد تراكت لتخلق ازمة سياسية هائلة كان النظام الحزبي يفتقر الى المرونة لحلها .

وقد اوجدت الجمهورية الجديدة اطار عمل سياسي جديد له تأثير رئيسي على جميع الاحزاب ، وعلى علاقاتها مع بعضها البعض ، وان يكن هذا التأثير تدريجياً ولا يمكن التنبؤ بحدوده . وبالمقابل كان للنظام الحزبي الجديد تأثير هام على طريقة عمل مؤسسات النظام .

الأحزاب الحالية^(٤٨): اليمين والوسط

التجمع من أجل الجمهورية^(*)

ينحدر هذا الحزب مباشرة من الحزب الديغولي ، وقد تشكل بسرعة بعد عودة ديغول الى السلطة في العام ١٩٥٨ ، وفاز هذا الحزب ، بعد اسابيع قليلة من ولادته ، بحوالي ٢٠ بالمئة من الأصوات وحوالي ٤٠ بالمئة من المقاعد في البرلمان الأول للجمهورية الجديدة (انظر الجدول ١٠-٢).

في السنوات العشر التالية زاد الديغوليون حصتهم من الاصوات في كل واحد من الانتخابات البرلمانية الى ان تمكنوا في انتخابات العام ١٩٦٨ من تحقيق انتصار ساحق والفوز باكثر من ٣٧ بالمئة من جميع الاصوات ، مما مكن النواب الديغوليين من تحقيق الاغلبية لهم في الجمعية الوطنية - وهو رقم لم يحققه احد ، حتى ذلك الحين ، في ظل أي نظام جمهوري في فرنسا .

لم يكن لديغول ذاته ، الذي يفضل منهج الديمقراطية المباشرة ، اية مصلحة في أي حزب ، بما في ذلك حزبه نفسه^(٤٩) . الا ان جورج بومبيدو ، الذي كان ما زال يشغل منصب رئيس وزراء ديغول ، رأى ضرورة ايجاد حزب افضل تنظيماً ، اذا كان لا بد من كسب الانتخابات المستقبلية وايجاد خليفة للقائد الفذ بشكل منتظم ، وضمان الديغولية دون ديغول . فاعطت قوانين داخلية جديدة اندفاعاً قوية للمنظومة الحزبية على كافة المستويات . فارتفع اعضاء الحزب الديغولي من عدد لا يزيد عن ٢٤ الفاً في العام ١٩٥٩ الى ٢٠٠ الف عضو في العام ١٩٧٢^(٥٠) . وفي حين كان يتم اختيار القادة من افراد النخبة الادارية ، اصبح الاعضاء بشكل عام ، من افراد الطبقة الادنى من الوسطى ، ولا يثقون « بالتكنوقراطيين في باريس » . بقيت النشاطات الخاصة بالحزب ودور الاعضاء فيه مقصورة على الظهور في الاجتماعات العامة والمساعدة في الجهود الدعائية خلال الحملات الانتخابية . وبعد وفاة ديغول في العام ١٩٦٩ بدأ تأييد الناخبين للحزب في الازمحلال . وفي اواخر السبعينات لم يعد الديغوليون الحزب المسيطر في الجمهورية الخامسة . ولم يعودوا يجتذبون اغلبية من ناخبي اليمين . واختلفت ايضاً بنية تأييد الحزب : فقد خسر ربع الاصوات ، وانخفضت اصوات الطبقة العاملة المؤيدة له (العمال من اصحاب الياقات البيضاء والزرقاء) بنسبة الثلث .

لم يكن هناك من حاجة لبرنامج حزبي ، او حتى خطة سياسية للحزب طالما ان ديغول هو القائد . وحين وقع عبء القيادة على اكتاف اخرى استمر التطابق بين سياسة الحكومة واهداف الحزب على ما كان عليه تقريباً . على اية حال ، في انتخابات العام ١٩٧٣ التشريعية ، قاد الضغط الناشئ عن «البرنامج العام» للييسار ، والبرنامج الجريء للاحزاب الوسط الاصلاحية ، ومؤشرات اتجاهات الناخبين ، التي

*RPR The Rally for the Republic.

Party	1958		1962		1967		1968		1973		1978		1981		1986*		1988	
	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament	% of votes cast	Seats in Parliament
Communists (PC)	19.1	10	21.8	41	22.5	73	20.0	34	21.2	73	20.5	85	16.2	44	9.7	35	11.3	27
Socialists (PS)	15.5	47	12.5	66	19.0	121	16.5	41	18.9	89	22.6	107	37.8	267	31.6	208	34.8	274
Left-Radicals	—	—	—	—	—	—	—	8	1.5	12	2.1	10	—	14	25	2	1.1	2
Radicals	7.3	33	7.8	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Center outside government	—	—	—	39	12.6	41	10.3	33	12.4	31	—	—	—	—	—	—	—	—
MRP majority	22.1	118	9.6	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
UDF (RI and other centrists in government)	11.6	64	9.1	55	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Gaullists	—	—	4.4	36	37.7	42	43.65	61	10.6	77	21.4	119	19.2	63	42	129	18.5	130
National Front	17.6	212	32.0	233	—	200	—	293	23.9	184	22.5	155	20.8	87	9.9	35	9.8	128
Others	6.8	0	2.8	120	8.2	10	9.5	16	11.5	24	10.9	14	6.2	16	6.6	23	5.3	15

Percentage of abstentions

Registered voters (in millions)

*The 1986 election was by proportional representation.
 Sources: 1986—*Les Elections Legislatives du mois 1986* (Paris: *Le Monde/Supplement aux dossiers et documents du Monde*, 1986); 1988—*Les Elections Legislatives du 5 juin et 12 juin 1988* (Paris: *Le Monde/Supplement aux dossiers et documents du Monde*, 1988).

اظهرت عدم تجاوب الناخبين مع الشعارات الديغولية التقليدية ، الى قيام الديغوليين بتحديد اهدافهم بطريقة منسقة اكثر . ونتيجة لذلك اعلنوا عن برنامج مفصل للحكم لاول مرة في تاريخهم القصير .

ضمن الحزب الديغولي سيطرته على الحياة السياسية والادارية للبلاد طيلة الفترة التي تولى فيها افراد الحزب رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء (من ١٩٥٨-١٩٧٤) . وبعد انتخاب فاليري جيسكار ديستان ، الذي لم يكن ديغولياً قط ، كرئيس للجمهورية في العام ١٩٧٤ ، واجبار الديغولي جاك شيراك على الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في العام ١٩٧٦ ، بدأ ان قوة الديغوليين باتت مهددة بشكل خطير . فلم يعد اعضاء الحزب يتولون أي منصب وزاري هام . وكشف التصويت ان تعاطف الناخبين مع الديغوليين قد انخفض الى ما بين ١٣-١٧ بالمئة ، مما يعني الهزيمة في الانتخابات التالية .

الا ان تراجع الحزب انقلب صعوداً بجهود جاك شيراك ، الذي اصبحت مهنته نموذجاً للجيل الشاب من القادة السياسيين الفرنسيين . فهو خريج المدرسة الوطنية للادارة . وبدأ مهنته كسياسي ولم يبدأ في مهنة بيروقراطية تحول بعدها الى السياسة . وقد انتخب كعضو في البرلمان وهو في الرابعة والثلاثين وشغل مناصب وزارية عدة في حكومة بومبيدو . وبعد انتخابات العام ١٩٧٤ غير اسم الحزب الديغولي القديم الى «التجمع من اجل الجمهورية» . وفي الانتخابات الهامة للفوز بمنصب عمدة باريس تمكن الحزب القديم - الجديد من ضمان انتخاب شيراك ضد مرشح مدعوم من جيسكار . وبعد عام واحد من اعادة تنظيم الحزب ، ادعى انه يتفوق على الحزب الشيوعي مرتبة ، ليس في عدد اعضائه فحسب ، بل وفي ترابط تنظيمه في مختلف انحاء البلاد . لقد تم تجديد اعضاء القيادة بعناية ، وانتخب معظمهم من قبل رئيس التجمع شيراك .

ساهم العداء المستحكم بين قائدي اليمين ، جيسكار وشيراك ، في هزيمتهما في العام ١٩٨١ ، وقد دخل شيراك الاقتراع الاول للانتخابات الرئاسية الا انه حصل على ١٨ بالمئة من اصوات الناخبين فقط . فطلب من ناخبيه ، بلغة تفتقر الى الاقناع ، الاصطفاف خلف جيسكار ، الذي كان حزب التجمع من اجل الجمهورية قد انتقده بحدة في الحملة السابقة . وقد تجاهل ما لا يقل عن ربع الناخبين دعوة شيراك . وقد تكون تلك الاحداث هي التي قررت هزيمة جيسكار ، وادت الى تفاقم الصدع بين احزاب اليمين في السنوات التالية وفي الفوضى التي اصابته المحافظين . وفي الانتخابات التمهيدية للعام ١٩٨١ تعرض حزب التجمع من اجل الجمهورية لخسارة فادحة ، رغم انه بقي ثاني اقوى الاحزاب .

بحلول الثمانينات ، كان حزب التجمع مختلفاً تماماً عن سابقه ، الحزب الديغولي . وكان حزباً جماهيرياً قوياً : ادعى ان عدد اعضائه بلغ في العام ١٩٨٦ حوالي ٨٥٠ الف عضو (رغم ان هناك تقديرات افضل لبعض الباحثين تقدرهم بحوالي ٣٣٠ الف عضو)^(٥١) . وقد زوده سابقه بنموذج لما وصف بانه شكل جديد من اشكال التنظيم السياسي : «حزب يستقطب الجميع» / catch - all party الذي يخاطب اتتلاقاً اوسع من المجموعات والطبقات ، ورغم ان شيراك يستشهد باستمرار بالديغولية كمصدر الهام له ، فلم تعد لحزب التجمع صفات «حزب يستقطب الجميع» . فهو يخاطب مباشرة فئة

واضحة ومحددة من ناخبي اليمين الذي ظهوروا في السبعينات . وكان ناخبو حزب التجمع من اجل الجمهورية في العام ١٩٨٨ ، الاقرب ، من بين ثلاثة احزاب يمينية ، الى افراد الطبقة المحافظة : وكانت الصفة الغالبة على جمهور الحزب انه الاكبر سناً ، والاكثر ثراء من بين الناخبين ، اضافة الى المزارعين (انظر الجدول ١٠-٣) وكان ناخبون ممن يميلون الى اعتبار انفسهم من اليمين ، والأشد مناهضة لليسار ، والأكثر ايجابية تجاه قطاعات الأعمال والمدارس الأبرشية ، والأكثر ميلا الى التصويت للأفكار التي ينادي بها ، والأقل دعماً لحق المرأة في الأجهاض (٥٢) .

لم يبد شيراك بصفته رئيساً للحزب ومرشحاً للرئاسة في العام ١٩٨١ ، ايا من اهتماماته السابقة بالديغولية بالنسبة لدور الدولة في تحديث الاقتصاد والمجتمع ، فقد كانت حملته في انتخابات الرئاسة موجهة بوضوح لهؤلاء الذين يخشون التغيير . وكانت المواضيع الرئيسية في حملته النشطة التي نقلها الى مستمعين كثر هي معارضته للحكومة الكبيرة ، وعجز الميزانية ، والبيروقراطية .

كرئيس للوزراء خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ، ترأس شيراك حكومة ائتلاف يمينية تخبطت في الليبرالية الجديدة وقامت بخصخصة المؤسسات التي امنتها حكومات اليسار السابقة ، علاوة على البنوك والقنوات التلفزيونية التي كانت من املاك الدولة طيلة سنوات عديدة . وكان معظم هذه الأعمال مختلف تماماً عن السياسات التي اتبعها ديغول بعد الحرب مباشرة ، وحين اصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد . وقد كشفت دراسة قارنت بين متشدي حزب التجمع في العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨٤ ان حركة الحزب نحو الليبرالية الجديدة تتفق وتوجهات المتشدين فيه .

كما سبق وذكرنا ، اصبح سجل الحزب الانتخابي عادياً تماماً . وفي الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٨ كان الحزب يتراجع بعد كل اقتراع ، سواء في عدد الناخبين او عدد المقاعد في البرلمان ، وفيما عدا انتخابات العام ١٩٨٦ ، عندما افاد الحزب من ابتعاد الشعب عن الاشتراكيين ، وحقق انتصاراً وجلب لشيراك فترة قصيرة من رئاسة الوزارة ، انقلب الى هزيمة جديدة بعد عامين عندما تمكن ميتران من هزيمة شيراك هزيمة منكرة في انتخابات الرئاسة . ونتيجة لانتخابات الجمعية الوطنية في العام ١٩٨٨ ، انخفض عدد المقاعد التي فاز بها حزب التجمع من اجل الجمهورية الى اقل من مقاعد حزب «الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية» ولأول مرة .

ساهمت الاحباطات التي رافقت الهزائم الانتخابية اللاحقة في تكرار التحديات لقيادة الحزب . من قبل نواب بارزين من الجناح اليميني والجناح الاقل محافظة في الحزب ، بعد انتخابات العام ١٩٨٨ . وتعزز تأثير هذا التحدي في العام ١٩٩٠ ، عندما خُصص للجنة الاقوى في الحزب حقائب في السلطة الوطنية التنفيذية توازي تقريباً التأييد الذي حصلت عليه في المجلس .

هكذا ، ابتعد حزب التجمع كثيراً عن الحزب الذي كان يحكمه «البارونات» الديغوليون بيد من حديد ، فقيادته العليا متشرذمة وليس لها اهداف واضحة . كما ان الطرح التنظيمي الديغولي قد مضى عهده ،

	PCF (Lejinnie)	PS/MRG (Mitterrand)	UDF (Barre)	RPR (Chirac)	FN (Lepoin)	Misc.
Sex						
Men	7	32	15	20	18	8
Women	6	36	18	20	11	9
Age						
18-24	9	35	17	14	16	9
25-34	7	38	15	11	17	12
35-49	8	29	16	20	17	10
50-64	5	35	19	24	11	6
65+	7	33	15	29	12	4
Occupation						
Farmers & agricultural workers	1	19	20	40	13	7
Shopkeepers, craftsmen, and business	2	19	17	29	27	6
Executives, professionals, and intellectuals	3	19	22	24	19	13
Middle management and white collar	8	39	15	13	13	12
Workers	12	42	9	9	19	9
Inactive	7	34	18	23	12	6
Religion						
Practicing Catholic	0	18	31	38	7	6
Nonpracticing Catholic	6	39	14	16	17	14
No religion	19	41	8	9	9	14

Source: SOFRES, Les Elections du printemps 1988.

ولم يعد في وسع حزب التجمع من اجل الجمهورية استبداله بوحدة لها قاعدة ايديولوجية . وتفاقم الموقف بحقيقة ان حزب التجمع ، مثله مثل حزب «الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية» ، لم يكن قادراً على التعامل بفاعلية مع المعضلة التي ظهرت بعد قيام «الجبهة الوطنية» .

الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية : / The Union for French Democracy (UDF) في الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٢ اطلق جيسكار ديستان ومعاونه المقرب ميشيل بونيا توفيسكي شعارهم الشبيه ببرنامج سياسي «فرنسا تريد ان تُحكَم من الوسط» . وقد رأينا ان فرنسا قد حُكمت بالفعل من احزاب الوسط خلال فترات طويلة من الجمهوريتين الثالثة والرابعة . وكان اكبر اهتمامات جيسكار منع اقضاء الوسط عن السلطة في الجمهورية الديغولية .

في الأصل ، كان حزب جيسكار ديستان ، واسمه الحزب الجمهوري ، يمثل الحزب او الأصح ، الاحزب التقليدي للفئات المحافظة الفرنسية . وقد ظهر الى الوجود في العام ١٩٦٢ ، حين وجد جيسكار ديستان وعدد قليل من النواب المحافظين ان من غير المناسب الالتفات الى توجيهات الحزب بترك الحكومة والانضمام الى المعارضة ، بسبب انتقادات ديغول للوحدة الاوروبية ، والاستفتاء على انتخاب رئيس الدولة مباشرة من الشعب . ومنذ ذلك الحين تعاونت هذه المجموعة الصغيرة مع الاغليات البرلمانية ، وقدمت بعض الوزراء لكل من الحكومات المتعاقبة .

بدا ان انتخاب جيسكار ديستان للرئاسة في العام ١٩٧٤ وكأنه فرصة جيدة لتحويل الحزب الجمهوري الى حزب رئاسي قوي ، وفي العام ١٩٧٨ ادعى الحزب ان عدد اعضاءه ٩٠ الف شخص فقط ، لكن الحزب كان يستمد قوته من ممثليه في البرلمان ، الذين كان منهم كثيرون ممن شغلوا او يشغلون مناصب وزارية ، ومن القادة المحليين ممن شغلوا مناصب هامة في البلديات او المجالس الادارية .

مع اقتراب موعد الانتخابات التمهيدية في العام ١٩٧٨ ، بدا ان من الضروري ايجاد تنظيم افضل ليس بسبب تهديد احزاب اليسار فحسب ، بل لان حزب التجمع من اجل الجمهورية بزعامه شيراك قد اعطى الديغولية اندفاعاً جديدة ، وكانت الطريقة التي تم اختيارها هي الطريقة التي وجدت احزاب اليمين والوسط انها مناسبة دائماً : تحالف غير متجانس بين المجموعات والشخصيات .

ضم الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية ، بالاضافة الى حزب جيسكار الجمهوري ، بقايا حزب كاثوليكي هو حزب «الوسط الديموقراطي الاجتماعي» / Centre des Democratres Sociaux (CDS) الذي كان يناضل ضد الراديكاليين المناهضين للكاثوليكية . وضم ايضاً اشتراكيين سابقين ممن اعترضوا على تحالف مؤقت بين حزبهم والحزب الشيوعي ، علاوة على اليمين المتطرف . واصبحت معارك الماضي الايدولوجية بين احزاب الوسط بلا معنى ، لكن الاحزاب التي شكلت الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية وجدت ان من غير المناسب التخلي عن تنظيماتها الخاصة الضعيفة لان ذلك سوف يقلص النفوذ النسبي لقادتها داخل الاتحاد ، وقد يكون ضاراً بمراكزهم في الحكومة المحلية .

كان اتحاد الوسط ناجحاً بقدر معقول في تقرير من هو افضل المرشحين المحافظين فرصة في وقت الانتخابات ، وفي تأمين ثقل موازي لحزب التجمع الافضل تنظيمياً ، عند الامكان . ومنذ العام ١٩٧٨ تناحرت الاحزاب التي شكلت الاتحاد من اجل الديمقراطية مع حزب شيراك للفوز بالانتخابات الشعبية . رغم ان الديغوليين كانوا يفوزون بعدد اكبر من المقاعد حتى العام ١٩٨٨ . إلا أنه لم يكن في وسع كلا الحزبين مجتمعين زيادة حصتهما من الاصوات لاكثر من ٤٢ بالمئة طيلة عقد الثمانينات .

بعد انتخابات العام ١٩٨٨ بفترة قصيرة ، قرر حوالي ثلث النواب الذين انتخبوا على لائحة الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية الانفصال وتشكيل مجموعة برلمانية خاصة بهم ، هي « اتحاد الوسط » (UDC) Union of the Centre وقد تصرف المنشقون ومعظمهم من حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي من منطلق خيبة املهم من هزائم اليمين المتلاحقة ، وخشية على مصيرهم في الانتخابات القادمة - اصف الى ذلك ، فقد كان قرارهم مناسباً للاشتراكيين ، خاصة اعراب الرئيس ميتران عن استعداده لتوسيع اغلبيته الضيقة في اتجاه الوسط ، اما في البرلمان فكان جناح الوسط اما ان يمتنع عن التصويت ، او يؤيد الحكومة الاشتراكية ببعض الاصوات الهامة . ومن الناحية الرسمية ، بقي الى جانب المعارضة ، واستمر في المشاركة في مداورات الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية ؛ والواقع ان جناح اتحاد الوسط قد احتفظ بمرونة كبيرة . على اية حال ، خف اندفاع جناح الوسط هذا بقدر كبير حين لم تجتذب قائمتهم سوى اقل من ٩ بالمئة من الاصوات في انتخابات البرلمان الاوروبي في العام ١٩٨٩ .

رغم الدعوات المتكررة لمزيد من الوحدة بين الاحزاب اليمينية ، داخل الاحزاب ذاتها ، فان الحركات الاصلاحية والمنشقة قد اضعفت الانضباط في التصويت بين جميع نواب المعارضة . ونتجت هذه الانقسامات ، الى حد ما ، عن ردود الفعل المختلفة التي صاحبت قيام « الجبهة الوطنية » . كما ساهمت في انتشار التذمر في صفوف ناخبي اليمين ، الذين عبروا عن هذا الاعتراض بالتصويت لصالح الجبهة الوطنية .

الجبهة الوطنية : The National Front حتى عقد الثمانينات ، كانت الجبهة الوطنية ، التي اسسها جان ماري لوبان في العام ١٩٧٢ ، مكونة من عدة احزاب مغمورة نسبياً من اقصى اليمين . ولم تجتذب الجبهة طيلة الفترة التي سبقت العام ١٩٨٣ اكثر من ١ بالمئة من الاصوات الوطنية .

بحلول العام ١٩٨٣ ، تحسنت قدرة الجبهة الوطنية على حشد اتباع لها من الناخبين . وخاض لوبان انتخابات مجلس المدينة في منطقة تسكنها الطبقة العاملة في باريس كما يسكنها عدد كبير من المهاجرين ، ونال ١١,٥ بالمئة من الاصوات في الاقتراع الاول (مقارنة مع ٢ بالمئة حصلت عليها قائمة الجبهة الوطنية في العام ١٩٧٧) . وفي انتخابات البرلمان الاوروبي للعام ١٩٨٤ ، اجتذبت الجبهة الوطنية برئاسة لوبان حوالي ١٠ بالمئة من الاصوات ، مما اثار زعر الاحزاب العريقة سواء من اليمين او اليسار .

في الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٨٦ ، فازت الجبهة الوطنية بحوالي ١٠ بالمئة (حوالي ٢,٧ مليون صوت) من مجموع الاصوات (وفي المناطق الحضرية الفرنسية حصلت على اصوات اكثر من اصوات الشيوعيين) ، وعززت نفسها كقوة سياسية اساسية . وجاء ثلثا هذه الاصوات من ناخبين صوتوا في السابق لاحزاب يمينية عريقة ، وجاء الباقي من ناخبي اليسار (معظمهم من الاشتراكيين). وافادت في العام ١٩٨٦ من التمثيل الحصري الذي ادخله ميتران ، جزئياً ، بهدف تقسيم اليمين ، فدخل البرلمان خمسة وثلاثون نائباً عن الجبهة الوطنية. وفي الاقتراع الاول لانتخابات الرئاسة في العام ١٩٨٨ ، حين كان من الواضح ان لا أمل لمرشح الجبهة من الفوز ، بقي ٩٠ بالمئة ممن صوتوا لصالح الجبهة موالين لـ (لوبان). وفي هذه المرة حصل مرشح الجبهة على ١,٧ مليون صوت اضافي مما اعطى الجبهة الوطنية ١٤,٤ بالمئة من مجموع الاصوات.

مع مرور الوقت ، تغير ناخبو الجبهة الوطني بطرق هامة . فالتكوين الاجتماعي للناخبين في انتخابات الرئاسة للعام ١٩٨٨ كان شعبياً بقدر اكبر بكثير من انتخابات ١٩٨٤ . حيث اجتذبت الجبهة ٢٠ بالمئة تقريباً من اصوات الطبقة العاملة مقارنة مع ١٠ بالمئة قبل اربع سنوات . كما اصبحوا اصغر سناً ، ١٥ بالئة من الناخبين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ الى ٢٤ سنة ، مقارنة مع ١١ بالمئة في العام ١٩٨٤ . واصبحت بنيتها الاجتماعية اكثر اختلافاً عن البنية التقليدية لليمين ، وفي الوقت نفسه اختلفت الهوية الايدولوجية للناخبين ، فالذين كانوا يعتبرون انفسهم منتمين الى اقصى اليمين تحركوا اكثر في اتجاه اليمين .

اكثر ما يميز ناخبي الجبهة الوطنية عن غيرهم من احزاب اليمين ، هي القضايا التي تحدد توجهاتهم . فالقضايا ذات الاولوية القصوى بالنسبة لهم هي القانون والنظام ، والهجرة ، وهو ما لا ينطبق على الناخبين من الاحزاب الاخرى^(٥٣) . وكان الناخبون اقل انجذاباً لهجمة لوبان المضادة للسامية ، لكن يبدو ان ذلك لم يفقده تأييد الناخبين .

لم تكن «الهجرة» فقط هي التي ثار مؤيدو الجبهة الوطنية ضدها . حيث انها كانت قد اوقفت ، بشكل عام ، منذ العلم ١٩٧٤ . لكن نظراً لان مهاجري عقد الستينات قد اصبحوا مجموعة عرقية مختلفة اليوم ، فقد تصاعدت ردود الفعل المناهضة لها ، واصبحت الان سياسية اكثر . وتغذت ردة الفعل هذه بتزامنها مع ارتفاع نسبة البطالة في الثمانينات . وردة الفعل ضد السياسة الاشتراكية في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، مع فقدان الثقة في الاحزاب السياسية والقادة السياسيين العريقين بشكل عام . وهكذا ، فان الرجل ذاته ، والحزب ذاته ، والقضايا ذاتها التي لم تجتذب اكثر من ١ بالمئة في السبعينات ، باتت تجتذب ١٠ بالمئة او اكثر في الثمانينات .

كثيراً ما قورنت الجبهة الوطنية بحركة اصحاب المتاجر «البوجيين»* ، التي اجتذبت ٢,٥ مليون صوت

* Poujadist نسبة إلى زعيمهم Pierr Poujade - المترجم .

في انتخابات العام ١٩٥٦ التشريعية قبل ان تختفي عن المسرح. ومصدر القاعدة الانتخابية والولاء التنظيمي للجبهة الوطنية هو المدن الكبيرة اكثر من المدن الصغيرة. اما الموالون لفرنسا فهم من اليمين وليسوا من اتباع بيير بوجا. علاوة على ذلك، كانت الجبهة الوطنية اكثر نجاحا بكثير من الحركة «البوجية» في بناء شبكة عمل تنظيمية قوية.

تم حشد التأييد للحركة ايضاً بفضل قدرة جان - ماري لوبان على استخدام وسائل الاعلام، خاصة التلفزيون الوطني، بفاعلية. الذي ظهر بصورة الرجل الشعبي الصريح، الذي «يقول ما يفكر الآخرون به». والذي تمكن من وضع مفكري باريس في مكانهم الصحيح، والذي ميز نفسه بشكل واضح عن قادة الاحزاب الآخري، «عصابة الأربعة».

ليس في المجلس الوطني الآن سوى نائب واحد يمثل الجبهة الوطنية. وسبب ذلك هو التخلي عن نظام التمثيل الحصصي. الا ان هناك مئات الممثلين المنتخبين على مستوى المناطق، والمقاطعات، وعلى المستوى المحلي (اضافة الى البرلمان الاوروبي). وفي العام ١٩٩٠، ادعت الجبهة الوطنية انها تضم مئة الف عضو (مقارنة مع ٣٠ الفاً في العام ١٩٨٦). وبعد عامين من حصول لوبان على ١٤,٤ بالمئة من الأصوات، اشارت استطلاعات الرأي الى ان ١٧ بالمئة ممن ردوا على الاستطلاع قالوا انهم قد يصوتون لصالح الجبهة الوطنية.

كان لظهور الجبهة الوطنية تأثيره على الناخبين من جميع الاحزاب، خاصة من كانوا يصوتون لصالح اليمين عادة. فقد تزايد اهتمام جميع الناخبين وبشكل كبير بالقضايا التي تفضلها الجبهة الوطنية وعن طريق تحريك المنافسة الحزبية، اجبرت الجبهة الوطنية جميع الاحزاب السياسية على ادراج هذه القضايا على جداول اعمالها السياسية. وقد علقت احزاب اليمين العريقة في معضلة خطيرة. فمن جهة، لم تكن مستعدة لقبول طرح قضية الهجرة حسب التعابير العنصرية التي تستخدمها الجبهة الوطنية. ومن جهة اخرى، لم تكن هذه الاحزاب قادرة على اعادة ناخبي الجبهة الوطنية الى القطيع بالبرامج المتواضعة التي تطرحها، والواقع انه كلما ازدادت عراقية الحزب يصبح من الصعب عليه تجاهل متحديه وتكون هذه التحديات اكثر مدعاة للانقسام حين يحاول اليمين الالتقاء معها.

اليسار

الحزب الاشتراكي (PS) French Socialist Party بالمقارنة مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية القوية في الدول الاوروبية الآخري، فان الحزب الاشتراكي الفرنسي كان يفتقر منذ نشأته في العام ١٩٠٥، الى القوة ولم يعرقل التصنيع البطيء والمتفاوت والعزوف عن التنظيم، تطور نقابات العمال فحسب، بل جرد الحزب الاشتراكي ايضاً من قاعدة قوة الطبقة العاملة التي توفرت للاحزاب العمالية الآخري نتيجة انضمامها لحركات نقابات العمال.

فخلافاً لحزب العمال البريطاني، فشل الحزب الاشتراكي الفرنسي في استيعاب الراديكاليين من الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي تعادل الليبراليين في إنجلترا. وقد منعه برنامجه، الذي نظم حسب تعابير المذهب الماركسي، من الوصول الى ناخبي يسار - وسط احزاب الطبقة الوسطى لفترة طويلة. ولم يكن لدى الحزب قط من القوة ما يكفي لتولي ادارة الحكومة بمفرده. وقد انزله ضعفه الى ان يصبح، في افضل الاحوال، واحداً من عدة شركاء في الائتلافات غير المستقرة لحكومات الجمهوريتين الثالثة والرابعة. ولم يكن الدور الذي لعبه في هذه الحكومات بارزاً او مرموقاً. ويتركز معظم اتباع الحزب الاشتراكي، من افراد الطبقة العاملة، في مناطق يسيطر عليها تقليدياً، مثل الشمال الصناعي، والتجمعات المدنية في الوسط، اضافة الى بعض المعازل في اماكن اخرى. ولديه تأييد واسع بين منتجي النسيج في الجنوب، والمتحمسين للمثل الجمهورية، والمناهضين للاكليروس، وفي التعاونيات الانتاجية. وفي جميع الاحيان، كانت نسبة الموظفين المدنيين، خاصة المدرسين، والاشخاص الذين يعيشون من دخل محدود المصوتين للحزب اعلى بكثير من باقي السكان. وقد وفر هذا التأييد للحزب عدداً ثابتاً من الاتباع، وان يكن غير ديناميكي. خاصة وان الحزب لم يعد يجتذب الشبان الصغار. وقد بز الحزب الاشتراكي الاحزاب الاخرى في ناحية واحدة فقط، وهي ناحية هامة: فقد بقي مركزه في الحكومات المحلية قوياً بفضل ذوي الخبرة من اعضائه وتقاليده المشرفة.

واجه الحزب صعوبات كبيرة في ظل تغير الاوضاع في الجمهورية الخامسة، فلم يكن مغرباً ان يكون الحزب محكوماً باتخاذ موقف معارض يزداد عجزاً باستمرار، وبعد عدة بدايات فاشلة، حل الحزب القديم، وظهر للوجود حزب اشتراكي جديد في صيف العام ١٩٦٩.

جاء نجاح الحزب المبكر، في اكتسابه صورة جديدة، وجذبه لاعضاء جدد، وفي استعادة جمهوره الانتخابي، بمثابة مفاجأة. وقد ترافق الابتعاد الشعبي عن حكومات المحافظين وتولي فرانسوا ميتران قيادة الاشتراكيين في مؤتمر الحزب في العام ١٩٧١، مع حدوث هذا الانقلاب في حظوظ هذا الحزب، الذي قاده بعد عشر سنوات الى الفوز في الانتخابات. وقبل انضمام ميتران الى الحزب الاشتراكي كان قد عمل في وظيفة عامة لمدة سبعة وعشرين عاماً. وكان نائباً لعدة سنوات خلال فترة الجمهورية الرابعة، وعمدة لمدينة صغيرة في وسط فرنسا، وفي بعض الاحيان وزيراً مثيراً للجدل في احدى عشرة وزارة قصيرة الاجل. وفي العام ١٩٥٨ كان أحد النواب القلائل من غير الشيوعيين الذين صوتوا في البرلمان ضد الدستور الديغولي. وعارض الجنرال ديغول في انتخابات ١٩٦٥ الرئاسية بدعم من الاشتراكيين والشيوعيين.

بعد أن فرض ميتران قيادته على الحزب الاشتراكي، كان اهم انجازاته لم شعث حزب مزقته التوترات الداخلية في الوقت الذي كانت شعبيته ترتفع باطراد. وكانت مناهضة ميتران للرأسمالية حادة في اغلب الاحيان، وعلاوة على ذلك كان اهتمامه بالعدالة يزيد بوضوح عن اهتمامه بالبرامج الاقتصادية

من اجل مستقبل الاشتراكية. فحتى في فترة متأخرة كالعام ١٩٧٩، وخلال المؤتمر الحزبي السنوي رفع الحزب شعار «القطيعة مع الرأسمالية». فقد ورد في مقدمة بيان الحزب، حيث ان الاشتراكيين مقتنعون بالديموقراطية، فانهم يؤمنون انه لا يمكن لديموقراطية حقيقية ان توجد في مجتمع رأسمالي، وبهذا الصدد فان الحزب الاشتراكي هو حزب ثوري» - وهو شعار لعل ان الناخبين الذين أمنوا الفوز للحزب في العام ١٩٨١، لم يولوه الكثير من الانتباه.

إذا كان ميتران قد سعى لبرنامج مشترك مع الشيوعيين، فقد فعل ذلك لان ائتلافاً من احزاب يسارية فقط يمكنه ان يقدم بديلاً معقولاً لحكومات اليمين ووسط-اليمين التي حكمت البلاد منذ بداية الجمهورية الخامسة، في العام ١٩٥٨. لكن هذا البديل كان مثيراً للشبهة بالنسبة للناخبين طالما ان الشيوعيين هم اقوى وافضل تنظيماً من الحزب الاشتراكي. لذلك، راهن ميتران على انه سيفوز بملايين اصوات الاشتراكيين الذين كانوا يصوتون عادة لصالح الشيوعيين. وقد عززت هذه الصراحة الاهداف التي اعلنت عنها: تنامي القوة التنظيمية والقاعدة الانتخابية للحزب الاشتراكي. فبحلول العام ١٩٧٨ حصل الاشتراكيون على اصوات اكثر من الشيوعيين، لأول مرة منذ الحرب.

بالمقارنة مع الماضي، وصلت العضوية في الحزب الى مستويات محترمة (حوالي ٢٠٠ الف في العام ١٩٨١). مع ان ذلك ضئيل مقارنة بحجم احزاب العمال في بريطانيا والقارة الأوروبية. اما بالنسبة للأصول الاجتماعية للأعضاء الجدد، فقد جاء معظمهم من الطبقات الوسطى التي تعيش على مرتباتها، والمهنيين، والموظفين المدنيين، وبشكل خاص من اصحاب المهن التعليمية. اما العمال فما زال تمثيلهم ضئيلاً الى حد ما، خاصة في قيادة الحزب. لكن الحزب الاشتراكي فعل ما كانت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية قادرة على فعله: اصبح قطب جذب لقيادة بعض الحركات الاشتراكية الجديدة، التي انبثقت من مذهب الفعالية/Activism الذي ظهر في اواخر عقد الستينات من بينهم المهتمون بالبيئة، والاقليميون، وزعماء احزاب صغيرة من اليسار غير الشيوعي^(٢٤).

كانت انتصارات الاشتراكيين في الانتخابات البلدية، والاقليمية خلال عقد السبعينات الاشارة الاولى على انتقال تعاطف الناخبين من اليمين الى اليسار. وفي انتخابات العام ١٩٨١ الرئاسية والتشريعية حصد الحزب الاشتراكي وزعيمة ميتران ثمرة جهودهم وصبرهم الطويل.

بفوز الحزب الاشتراكي بما مقداره ٣٧,٦ بالمئة من مجموع الاصوات في الاقتراع الاول فقد امتدت القاعدة الانتخابية للاشتراكيين لتشمل البلد باكملة، ولتضم مجموعات كانت تميل تقليدياً ناحية اليمين. وادلى ٤٤ بالمئة من ناخبي الطبقة العاملة باصواتهم لصالح الاشتراكيين، ٤٦ بالمئة من هؤلاء تقل اعمارهم عن اربع وثلاثين سنة. ومع وجود زعيم الحزب في منصب رئاسة الجمهورية، واغلبية اشتراكية في البرلمان، فقد وجد الحزب الاشتراكي نفسه في وضع لم يعهده من قبل - ولم يكن مستعداً له.

في السنوات التي تلت استفراد الاشتراكيين بالسلطة كان من المحتم ان يكون لها تأثير على صورة الحزب ومستقبله ، وسوف نناقش في فقرات لاحقة مجال اصلاحات الحزب الاشتراكي . فقد كانت خيبة الامل في صفوف ناشطي الحزب نتيجة طبيعية لعدم قدرة الحكومة الاشتراكية على تحقيق وعودها الانتخابية ، وما هو متوقع منها . ففي حزب كانت المناقشات بين فئاته عنيفة دائماً ، فان ممارسة السلطة تقود الى نزاعات حول الاستراتيجيات الواجب اتباعها داخل الحكومة ، وبين الحزب والحكومة . لكن ذلك لم يكن يضعف من سلطة ميتران او قدرته على فرض قراراته على قيادة الحزب .

كانت السنوات التي قضاها ميتران في منصبه خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٦ تجربة خصبة ، ومؤلمة ، وحافلة بالعبر للحزب الاشتراكي على جميع المستويات . فبضغط من ميتران والحكومات الاشتراكية المتعاقبة ، تم التخلي عن الايدولوجيات الاشتراكية التقليدية ، التي اصبحت مجرد شعارات فارغة تقريباً ، حتى قبل العام ١٩٨١ . وما فعله الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالمانى في باد غودسبرغ حين تبني برنامجاً جديداً في العام ١٩٥٩ ، فعله الحزب الاشتراكي الفرنسي في اوائل عقد الثمانينات بممارساته اليومية . وما كان اعتقاداً مبهماً بان مجتمعاً اكثر عدالة يمكن تحقيقه ، بل يجب تحقيقه ، عن طريق الاصلاح وليس العمل الثوري ، اصبحت اليوم عقيدة الحزب .

وقد تبين ان هزيمة الحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٨٦ لم تكن فاجعة بالقدر الذي كان متوقفاً ، فالتصويت الشعبي لصالحه تراجع بنسبة ٦ بالمئة ، مما سمح له بالاحتفاظ بمركز الحزب الاقوى . وفي الانتخابات التشريعية للعام ١٩٨٨ ، ازداد التأييد للاشتراكيين الى نسبة ٣٥ بالمئة كانت كافية لاعطائهم صفة الاكثرية (وليس الاغلبية) في الجمعية الوطنية ، واعادتهم الى الحكومة .

الواقع ان الحزب الاشتراكي قد اصبحت ، وحسب معظم المقاييس ، ما كانه الديغوليون في الستينات ؛ حزب الحكومة الذي يحظى بتأييد واسع بين معظم الشرائح الاجتماعية في أنحاء البلاد كافة (انظر الجدول (١٠-٣) . وفي الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية للعام ١٩٨٨ ، استحوذ ميتران على سبع وسبعين دائرة من اصل ست وتسعين دائرة في المناطق المدنية الفرنسية . في الثمانينات كان الاشتراكيون يسيطرون على معظم مناطق قوتهم التقليدية (الجغرافية) وفازوا عن طريق احراز اقوى مكاسبهم في المناطق التي كانت تقليدياً تؤيد المحافظين في غرب البلاد وشرقها .

وقد مالت الاتجاهات الاجتماعية الى اليسار أيضاً . فتدني مستوى التمسك بالدين ، والتمدن ، ونمو الطبقة الوسطى التي تعمل مقابل راتب (التقنيون ، والاداريون من المرتبة المتوسطة ... الخ) ، والقطاع الثالث من الاقتصاد ، والدخول الواسع للنساء الى سوق العمل - كل هذه التطورات مزقت الجماعات التي كانت تزود اليمين بقوة ثابتة : المزارعون ، وصغار رجال الاعمال ، والبرجوازيون التقليديون ، وربات البيوت غير العاملات . وجاء ظهور حزب اشتراكي قوي ومنظم في السبعينات ، في الوقت المناسب للافادة من اللحظة التي تشكل فيها هذه الاتجاهات اسس تغيير الناخبين لولاءاتهم ، والافادة من تراجع مشروعية الحزب الشيوعي (كما سنرى في فقرات قادمة) .

كما بين ظهور الحزب الاشتراكي كحزب حاكم نقطة الضعف فيه : تقسيماته التنظيمية . فبالنسبة للزعماء الاشتراكيين الذي تولوا السلطة منذ العام ١٩٨١ ، أصبحت الخلافات الايدولوجية بين اجنحة الحزب بلا معنى تقريباً ، وتحولت الى خصومات شخصية . وازدادت حدة هذه الخصومات ، المجردة من أية ادعاءات ايدولوجية ، حين شارفت فترة رئاسة ميتران الثانية على الانتهاء ، في العام ١٩٩٥ والتي فتحت مسألة خلافته قبل الاوان .

في المؤتمر الحزبي للعام ١٩٩٠ ، اشتبكت سبعة اجنحة متنافسة في صراع هدفه الرئيسي وضع نفسها في افضل مركز ممكن في الادارة القادمة . وكان من الواضح ان هذا الصراع العلني الحاد والانتهازي قد انتقص من رصيد الحزب الاشتراكي في عين الرأي العام . فقد بدأ تماسك الحزب ، الذي كان ما زال اقوى احزاب فرنسا ، هشاً كما كان يوم تأسيسه في العام ١٩٦٩ . واجبر ميتران على فرض تسوية ازال صورة المنافسة من اعين الناس ، مؤقتاً على الاقل . وحين ازاح بحركة مفاجئة ، بعد عام من ذلك التاريخ ، ميشيل روكار من منصب رئيس الوزراء وعين مكانه ادith كريسون ، فعل ذلك على امل تحسين فرص الحزب في الانتخابات البرلمانية ، التي كان من المقرر اجراؤها في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ .

الشيوعيون The Communist Party (PCF) حتى أواخر السبعينات كان الحزب الشيوعي الفرنسي قوة رئيسية في السياسة الفرنسية ، رغم حقيقة ان الحزب قد استبعد ، فيما عدا فترة قصيرة بعد الحرب ، من المشاركة في الحكومة الوطنية ، ومنذ تشكيله في اوائل العام ١٩٢٠ وخلال معظم حقبة الجمهورية الرابعة ، حاز الحزب على تأييد من جمهور الناخبين اكثر من أي حزب فرد (بمعدل اعلى بقليل من ٢٥ بالمئة من مجموع الناخبين) . وخلال الجمهورية الخامسة ، بقي الحزب وحتى العام ١٩٧٨ الحزب المسيطر انتخابياً على اليسار ، مع انه يأتي بعد الديغوليين في اليمين (انظر الجدول ١٠-٢) . وبالإضافة الى نجاحاته في الانتخابات الوطنية ، كان الحزب يتمتع بقوة كبيرة على المستوى المحلي . وحتى بداية الثمانينات . فخلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٣ ، كان رؤساء البلديات الشيوعيون يحكمون حوالي ١٥٠٠ مدينة فرنسية ، يبلغ مجموع سكانها عشرة ملايين نسمة .

طيلة عقود عدة ، كان مجرد وجود الحزب الشيوعي بمثابة تهديد مستمر ، سواء على الصعيد الوطني او المحلي ، لقواعد اللعبة السياسية وبالتالي للنظام ذاته . وكان هذا صحيحاً بالنسبة للييسار بشكل خاص ، حيث كانت هيمنة الحزب الشيوعي واضحة ليس في المنافسة على الأصوات فحسب ، بل وفي التعابير الايدولوجية التي على جدول الاعمال . وفي اواخر السبعينات عرّف الشيوعيون معنى «اليسار» بشكل تقريبي . في حين ناقش الاشتراكيون مدى تقبل ذلك التعريف . وبالنسبة لاجزاب اليمين فقد زودتهم هيمنة الحزب الشيوعي بقضية (مناهضة الشيوعية) يمكنهم الالتفاف حولها ، وبناءً عليها يمكنهم مهاجمة الاشتراكيين والشيوعيين معاً .

مقارنة بالاحزاب الشيوعية في الدول الديموقراطية الاخرى ، فقد بدأ الحزب الشيوعي متأخراً في

تحرير نفسه من الدوغماتية الستالينية ووصاية الاتحاد السوفياتي عليه . اما ما لم يتغير قط فهو بنية الحزب ، الترجمة الفرنسية للمبادئ اللينينية في المركزية الديمقراطية .

وقد اهتز صرح الحزب الشيوعي الضخم والمنظمات العديدة المتعاطفة معه بشكل سيء بعد تجديد شباب الحزب الاشتراكي بزعامة ميتران . وبعد تنكر الشيوعيين لحلفهم مع الاشتراكيين ، الذين كانوا قد وقعوه في العام ١٩٧٢ (البرنامج المشترك) ، طرح الحزب قائده جورج مارشيه كمرشح في الاقتراع الاول لانتخابات الرئاسة في العام ١٩٨١ ، وبنتائج فاجعة : حيث فاز بنسبة ١٥ بالمئة من الأصوات ، وخسر الحزب ربع جمهوره الانتخابي ، وفي الانتخابات البرلمانية اللاحقة انخفض عدد نوابه الى النصف تقريباً .

حين قام ميتران بدعوة اربعة شيوعيين للاشتراك في الوزارة الاشتراكية ، بهدف استباق الانتقادات الشيوعية من الخارج ، لم يجرؤ الحزب الشيوعي على الرفض خشية ان يعزل في وقت انتصار . ورغم ان الوزراء الشيوعيين كانوا يفتقرون لاي نفوذ حقيقي ، فقد تورطوا في سياسات سرعان ما اصبحت غير شعبية ، فاستقالوا بعد ثلاث سنوات . بعد ذلك رد الناخبون سلباً على كل سياسة طرحها الحزب الشيوعي .

تم تبين ان الهزائم التي تعرض لها الحزب في العام ١٩٨١ لم تكن سوى البداية لسلسلة من التراجعات الانتخابية فمعظم الناخبين الذين تركوا الحزب في ذلك العام لم يعودوا اليه ابداً . وفي انتخابات العام ١٩٨٦ ، انخفضت الاصوات التي نالها الحزب (٩,٧ بالمئة) الى اقل من نصف ما كانت عليه قبل ثماني سنوات ، وفي انتخابات العام ١٩٨٨ التشريعية ، زاد الحزب حصته من الاصوات بمقدار ٢ بالمئة تقريباً ، لكن العدد الحقيقي للناخبين بقي كما هو . والاعظم اثاره للقلق هو ان كل عملية انتخابية كانت تظهر انسحاباً واسعاً من قبل ناخبيه الرئيسيين . ففي احياء الطبقة العاملة في باريس ، حيث كان الحزب الشيوعي يستقطب اغلبية هائلة في السبعينات ، تراجع جمهوره الانتخابي لاقل من ٣٠ بالمئة ، و اقل من ٢٠ بالمئة لمرشحه لرئاسة الجمهورية في العام ١٩٨٨ . في ذلك الوقت لم يكن الحزب الشيوعي الفرنسي يجتذب على مستوى الامة اكثر من ١٥ بالمئة من اصوات الطبقة العاملة و ١٠ بالمئة من اصوات الشباب دون الرابعة والعشرين من العمر (أنظر الجدول ١٠-٣) . وللغوز بأية انتخابات كان اعتماده يتزايد على التعاون مع الحزب الاشتراكي في معظم الاماكن (وهو تعاون اصبح صعباً في معظم الاحوال) ، بالاضافة الى بعض الشخصيات الشعبية من رؤساء البلديات العريقين . فنصف عدد النواب الشيوعيين الذين انتخبوا في العام ١٩٨٨ كانوا من رؤساء البلديات .

تراجعت العضوية في الحزب جنباً الى جنب مع تراجع اعداد الناخبين . فخلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٧ خسر الحزب ٤٠ بالمئة من اعضائه . ومع ان العضوية في الحزب بقيت كبيرة حسب المقاييس

الفرنسية (ربما ٣٠٠ ألف عضو) الا ان تنظيمه كان يزداد انقساماً وعدم فاعلية، اضافة الى التحدي الذي فرضته الموجات المتلاحقة من الانشقاقات .

ما بقي ثابتاً وسط هذه الخسارة في القوة والامتياز ، كان قيادته العليا . جورج مارشيه تحيطه مجموعة من اعوانه المخلصين، وكان قد تولى منصب السكرتير العام للحزب في العام ١٩٧٠ . وبحلول العام ١٩٨٦ اظهرت الاستطلاعات ان الفئات المنشقة عن الحزب كانت تلقى تأييداً من قبل ثلثي ناخبي الحزب الشيوعي ، وان قضيتهم كانت تلقى تأييداً في ما لا يقل عن ١٥ اتحاداً اقليمياً للحزب . ولم تؤد الجهود المتكررة لتجديد الحزب في اغلب الاحيان الا الى رفض الانتقادات او تهميشها والتأكيد على زعامة الممسكين بزمام السلطة .

وقد اوجدت التطورات السريعة التي حملتها **البيروسترويكما والغلاسنوست** في الاتحاد السوفياتي ، ومن ثم سقوط الانظمة الشيوعية في اوروبا ، معضلة لا أمل في حلها بالنسبة لزعامة الحزب الشيوعي . لقد استحضر المنشقون النموذج السوفياتي للتغيير تأييداً منهم للتغيير . في حين تقوَّعت الزعامة التقليدية واصرت على استقلالها (!) عن موسكو .

فماذا يعني تهميش الحزب الشيوعي الفرنسي بالنسبة للنظام الحزبي الفرنسي ؟ لقد رأب الانقسام الذي أضعف اليسار منذ انفصال الحزب الاشتراكي في العام ١٩٢٠ ، غداة استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا، ولم يكن ذلك بلا ثمن : فقد ضعف تمثيل الطبقة العاملة الفرنسية . ومع ان حظ الحزب الشيوعي الفرنسي قد انخفض بمحصلة عكسية لارتفاع قوة الحزب الاشتراكي الانتخابية ، فان نسبة العمال المصوتين لكلا الحزبين معاً قد تراجعت بنسبة ٤ بالمئة منذ عقد السبعينات . اما من ناحية العضوية ، فان تمثيل العمال في الحزب الاشتراكي كان ضعيفاً دائماً ، مقارنة بتمثيلهم القوي في الحزب الشيوعي (حوالي نصف الاعضاء) أضف الى ذلك ، انه في حين لم يصل أي عامل الى مرتبة قيادية في الحزب الاشتراكي ، فان غالبية المراكز القيادية الشيوعية في الحزب الشيوعي الفرنسي كان يشغلها عمال دائماً . ونتيجة لذلك ، فقد كان جميع الشيوعيين الذين انتخبوا للجمعية الوطنية من العمال تقريباً (عشرة من اصل احد عشر نائباً انتخبوا في العام ١٩٨٨ ، كانوا من خلفية عمالية) . ومع تراجع الحزب الشيوعي فقد تراجع التمثيل المباشر للعمال في البرلمان . من هنا يتضح بجلاء ان الوسائل التقليدية للارتقاء الاجتماعي للعمال الطموحين قد اغلقت الان .

وحيث ان تراجع الحزب الشيوعي الفرنسي كان موازياً لانتقال الحزب الاشتراكي في اتجاه الوسط السياسي ، فقد انتقلت المعارضة للسياسة الفرنسية ، بشكل عام ، ناحية اليمين . وبشكل عام فان المصير الذي آل اليه الحزب الشيوعي الفرنسي في التسعينات على الساحة الفرنسية الاصغر ، هو حدث هام ، ولا يقل اهمية عن انهيار الشيوعية في اوروبا الشرقية .

العمليات السياسية

السلطة التنفيذية

كما سبق ورأينا ، فإن للدستور الفرنسي سلطة تنفيذية ثنائية : ففي الانظمة البرلمانية الاخرى يرأس رئيس الوزراء الحكومة ، لكن خلافاً للانظمة البرلمانية الاخرى ، فإن الرئيس في النظام الفرنسي هو ابعد ما يكون رئيساً صورياً . وكان ثمة توقعات واسعة من ان يقود هذا الترتيب بالضرورة الى ازمات دستورية . لكن ايا من هذه الازمات لم يحدث . فالسنوات الثماني والعشرون من عمر الجمهورية الخامسة ، والرؤساء الأربعة مع كل تبايناتهم في وجهات النظر والاسلوب ، ورؤساء الوزراء الذين خدموا تحت امرتهم ، كل هذه الامور لم تترك مجالاً للشك ان للسلطة التنفيذية رأساً واحداً ، هو رئيس الجمهورية (انظر الشكل ١٠-١)

ممارسة السلطات الرئاسية بشكلها الحالي ، ليست بموجب نص دستوري بقدر ما هي حقيقة سياسية : فخلال الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٨٦ استمد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شرعيتهم من الاغلبية الانتخابية ذاتها - الرئيس بالانتخاب العام المباشر ، ورئيس الوزراء بتأييد اغلبية النواب في الجمعية الوطنية ، وفي العام ١٩٨١ حول الناخبون ولاءهم من اليمين الى اليسار ، ومع ذلك بقي الرئيس والبرلمان في الجانب ذاته من التقسيم السياسي طيلة السنوات الخمس اللاحقة . وقد عززت السنوات الطويلة من التقارب بين شاغلي المنصبين التنفيذيين الرئيسيين من سلطات الرئيس ، ووسعتها . وحددت معالم ممارسات دستورية بطريقة يبدو انه سيكون لها اثر بعيد ، حتى بعد ان تتغير الاوضاع السياسية . فمنذ البدايات الاولى للجمهورية الخامسة ، لم يعد رئيس الجمهورية يعين رئيس الوزراء الذي يقدمه البرلمان له رسمياً ، فحسب (كما فعل رؤساء الجمهوريات السابقة ، وكما تفعل ملكة بريطانيا) ، بل انه يختار رئيس الوزراء وغيره من اعضاء مجلس الوزراء ، وفي بعض الاحيان ، يقيل رئيس الوزراء رغم انه يتمتع ، بشكل واضح ، بثقة الاغلبية في البرلمان .

من هنا ، فإن التعديلات الوزارية المتلاحقة في المراكز والشخصيات في الجمهورية الخامسة ، تختلف عن الاحداث المماثلة في الجمهوريتين الثالثة والرابعة . ففي تلك الانظمة كانت التغييرات تحدث كرد على تبدلات في التأييد البرلماني ، وفي احيان كثيرة كاجراء احترازي ، لوقت قصير على الاقل ، لمنع سقوط الحكومة . اما الان فإن الرئيس يقرر تعيين الوزراء ، او نقلهم ، او اقالتهم بناء على تقديراته الخاصة لمدى اهلية الوزير (أو عدم اهليته) . وهذا لا يعني ان الاعتبارات التي يعتمدها الرئيس تقنية بحتة . فقد تكون سياسية للغاية ، الا انها تخضع لتقديراته الخاصة بشكل مطلق .

وحيث ان جميع السلطات مصدرها رئيس الجمهورية ، فإن الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء تصبح مجرد هيئة ادارية ، رغم ان الدستور ينص على العكس . فمهمتها الرئيسية اعداد ما يلزم من توجيهات ومصادر قد تلزم لتنفيذ السياسات ، التي وضع تصورهما رئيس الدولة . وهذا يعني ان عليها ان

تطور اقتراحات تشريعية وان تقدم موازنة للتنفيذ . ويمثل وضع الحكومة ، ومن عدة نواح ، وضع مجلس الوزراء في نظام رئاسي مثل الولايات المتحدة ، اكثر مما يمثل حكومة ذات نظام برلماني مثل بريطانيا وفرنسا في الجمهوريات السابقة . فالاجتماعات الاسبوعية للمجلس يترأسها رئيس الجمهورية ، ويطلق عليها رسمياً اسم مجلس الوزراء . وهي جلسة للنقاش والاطلاع على مختلف وجهات النظر ، لكنها تبقى جلسة استشارية محضة ، كما كانت دائماً .

اما علاقة رئيس الوزراء بزملائه الوزراء ، فقد كانت على الدوام اكثر من « الاول بين متساويين » (*) ومن مهامه العديدة تسخير الاغلبية البرلمانية لخدمة سياسات رئيس الجمهورية ، نظراً لان الدستور ينص على وجوب استقالة الحكومة حين تتبنى اغلبية برلمانية اقتراحاً بانتقاد برنامج الحكومة او رفضه . ويميز هذا الشرط فرنسا عن نظام رئاسي فعلي مثل الولايات المتحدة والمكسيك .

كانت العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تسير بطريقة مختلفة خلال فترة التعايش من العام ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ ، بعد انتخاب حكومة محافظة ، ووجود رئيس جمهورية اشتراكي في المنصب . فقد بقيت لرئيس الجمهورية الكلمة الاولى في الشؤون الخارجية والعسكرية ، حسبما ينص عليه تكليفه بموجب الدستور ، ودون ان يطالب بسلطات معينة على اساس انها من اختصاصه وحده . ويلاحق رئيس الوزراء اهداف حكومته لكنه يتجنب التدخل في امتيازات رئيس الجمهورية ، حتى وان كان يتعلق ببعض الامور المتأخرة . والواقع ان كلا الرجلين يعيان تماماً مسألة عدم ايجاد اسبقيات تلزمهما في المستقبل .

ونتيجة لتجربة التعايش ، فإن دور رئيس الجمهورية بعد انتخابات العام ١٩٨٨ كان وبشكل جزئي أكثر استقلالاً مما كان عليه قبل العام ١٩٨٦ . فقد كان رئيس الوزراء الاشتراكي مسؤولاً بشكل واسع عن الخيارات الرئيسية لأعمال الحكومة ، التي كانت تتطور ببطء ، وكان رئيس الجمهورية يعين الحدود ووتيره العمل . وبعد تعيين رئيس وزراء جديد في ربيع العام ١٩٩١ ، فقد اكد رئيس الجمهورية امتيازده في وضع خيارات الحكومة ، مرة اخرى .

منذ الأيام الأولى لادارة ديغول ، نُظِم مكتب رئيس الدولة بحيث يزيد من قدرته على المباشرة في السياسات ، وتمحيصها ، وتنفيذها باستمرار والى اقصى حد . أما من ناحية الوظيفة ، فقد اصبح الموظفون في قصر الاليزيه ، البيت الأبيض الفرنسي ، الذين يضمون في صفوفهم سكرتارية عامة ، وهيئة موظفي الرئاسة ، اشبه بالمكتب التنفيذي الخاص بالرئيس الامريكي ، وان يكن اصغر بكثير ويضم ما بين اربعين الى خمسين شخصاً فقط .

وهيئة الموظفين هذه ضرورية كي يمارس الرئيس سلطاته ، فهي عيني الرئيس واذنيه ، وهؤلاء الموظفون على اتصال دائم ليس مع معاوني رئيس الوزراء فحسب ، بل مباشرة مع الوزراء ايضاً . ومن خلال هذه الاتصالات يمكن للرئيس ان يباشر ، او يعترض ، او يتدخل ، وان يضمن بان سياسات الرئاسة يجري اتباعها .

* first among equals كما هو الحال في مجلس الوزراء البريطاني - المترجم .

لرئيس الوزراء شبكة موازية لتطوير القرارات الخاصة بالسياسة وتنفيذها، واهم هذه الشبكات ما يسمى اللقاءات البين - وزارية ، وهي لقاءات دورية لكبار الموظفين المدنيين الملحقين بمختلف الوزارات . وتكرار هذه الاجتماعات ، التي يرأسها احد كبار موظفي رئاسة الوزراء ، يعكس تنامي مركزية الادارة وسلطة اتخاذ القرار داخل مكتب رئيس الوزراء ، وتنامي اهمية شبكة عمل رئيس الوزراء في صنع السياسة اليومية ضمن السلطة التنفيذية .

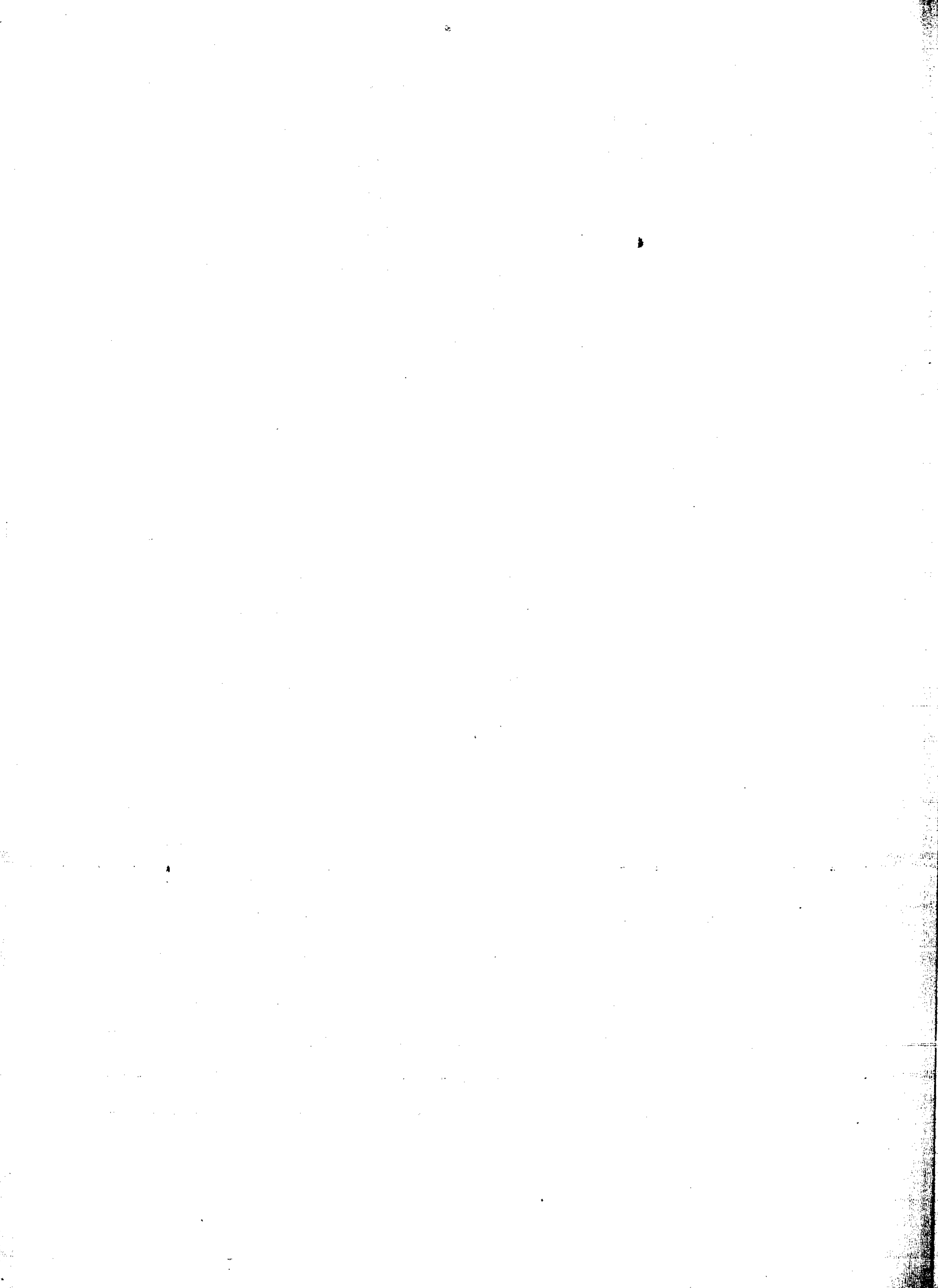
حين تكون الاغلبية التي أنتخبت رئيس الجمهورية والبرلمان واحدة (كما هي الحال في الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٨٦ ، يكون رئيس الوزراء خاضعا بشكل واضح للرئيس^(٥٦) . على أية حال ، حتى في هذه الحالة ، تكون سلطة الرئيس محدودة دائماً بحقيقة انه لا يدير الآله الادارية مباشرة ، وان عليه ان يعمل من خلال مكتب رئيس الوزراء ، والوزراء ؛ وان التعاون بين الجانبين ضروري لوجود حكومة فعالة فان كان هناك تعايش ، فان رئيس الوزراء يكتسب سلطات هامة على حساب الرئيس . سلطة وضع جدول الاعمال السياسي ، كما ان قدراً كبيراً من قيادة السلطة التنفيذية ينتقل الى رئيس الوزراء . لكن الرئيس يحتفظ بسلطته الخاصة في المساومة ، القائمة على امتيازاته في اجراء التعيينات ، وتوقيع الاوامر ، والمساهمة في القرارات الخاصة بالدفاع والسياسة الخارجية .

منذ العام ١٩٨٨ أصبح في وسعنا ان نرى خطأ عريضاً لنمط ثالث وسيط ، فنتيجة لاقامة حكومة تؤيد الرئيس بشكل عام ، لكن من دون اغلبية واضحة في الجمعية الوطنية (انظر الشكل ١٠ - ٢) ، تزايد اعتماد الرئيس على قدرة رئيس الوزراء على تطوير اغلبيات برلمانية من اجل تمرير جدول الاعمال التشريعي .

البرلمان

قلص الدستور بحدّة من سلطات البرلمان سواء في دوره كمصدر للسلطة التشريعية ، او كجهاز رقابة على السلطة التنفيذية . ونظراً لان كل مجلس من مجلسي البرلمان مقيد بدورات محدودة المدة (ستة اشهر كحد اقصى في كل سنة شمسية) فقط نتج عن ذلك ضغط كبير في الوقت اعاق فاعلية البرلمان .

رغم القيود على نشاط البرلمان ، فان الانجازات التشريعية لبرلمان الجمهورية الخامسة كان مرموقا فعلا . فاقرار ما معدله ٩٨ قانونا في السنة خلال السنوات الثلاثين الاولى من عمر الجمهورية الخامسة (١٢٥ قانونا خلال فترة الاصلاح التي امتدت من العام ١٩٨١ الى ١٩٨٦) كان اقل بكثير من معدل الجمهورية الرابعة . الا انه ضعف المعدل البريطاني خلال الخمس والثلاثين سنة الاولى التي تلت الحرب العالمية الثانية^(٥٧) . ومع انه يمكن للحكومة او البرلمان التقدم بمشاريع قوانين ، فان جميع التشريعات تقريبا قد تقدمت بها الحكومة .



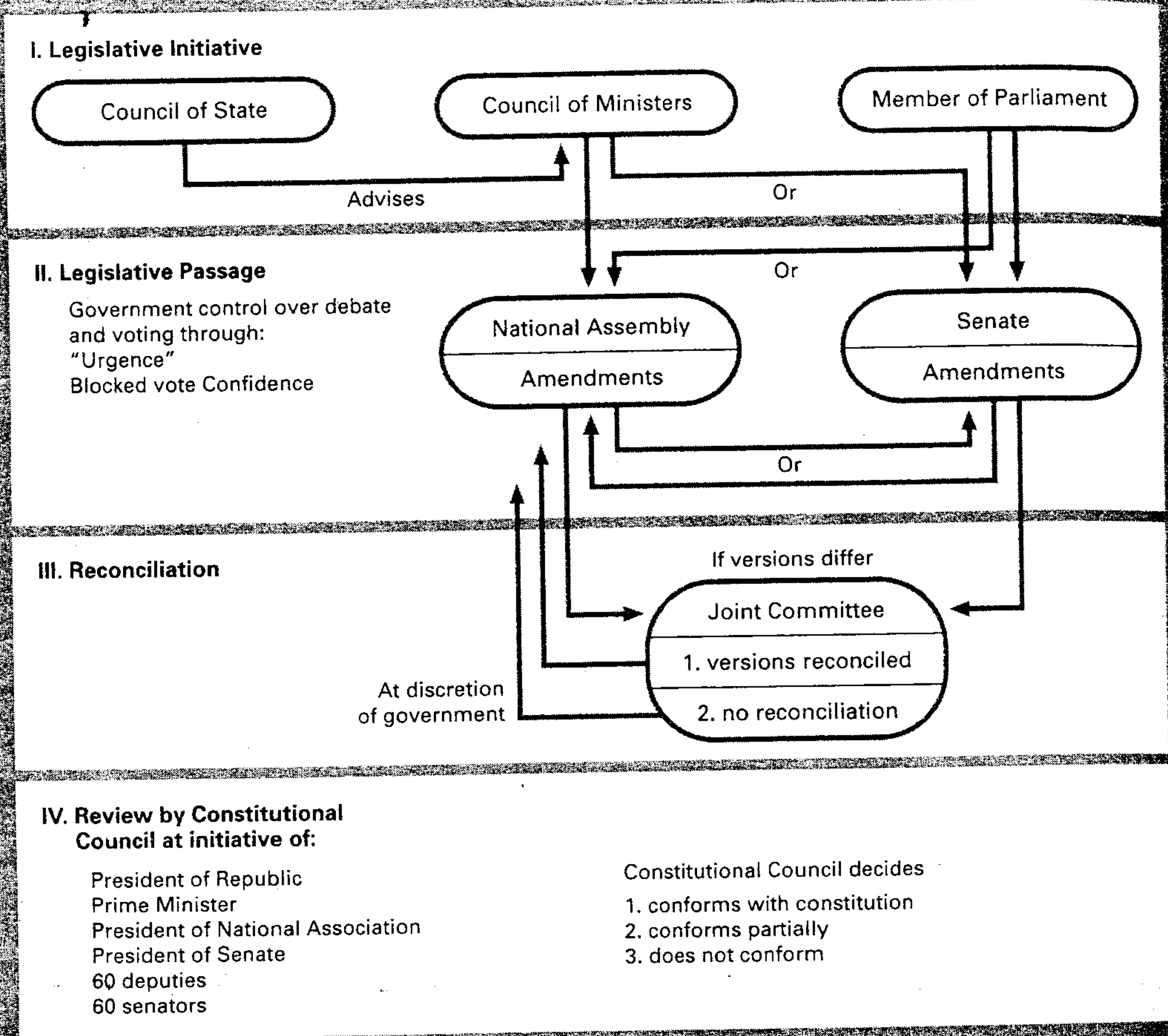
وتسيطر الحكومة بفاعلية على الجلسات في كلا مجلسي النواب ويمكنها ان تطالب بالأولوية لمشاريع القوانين التي ترغب في ان يتم تبنيها (انظر الشكل ١٠-٣) . ويمنح البند ٤٤ من الدستور الحكومة حق اجبار مجلس النواب على قبول مشروع قانون بكامله مع التعديلات التي توافق عليها الحكومة فقط ، عن طريق ما يسمى تجميد التصويت/ blocked vote وقد استخدم تجميد التصويت في السنوات الأخيرة للحفاظ على انضباط الأغلبية ، أكثر من استخدامه لفرض رغبة السلطة التنفيذية على برلمان مشوش . وقد أصبح استخدامه دليلاً على وجود صراع داخل الحزب او الائتلاف الحاكم . وبعد العام ١٩٨٦ ، تعرض كل من رئيس الحكومة المحافظة جاك شيراك والحكومة الاشتراكية ميشيل روكار لاغراءات كثيرة لاستخدام تجميد التصويت ، وكان السبب هو ذاته في جميع الحالات : للتعويض عن التأييد الضعيف لهما في الجمعية الوطنية .

يدعو البند ٢٨ من الدستور البرلمان إلى التخلي عن وظيفته التشريعية «لمدة معينة» لصالح الحكومة اذا ما رغبت الأخيرة في العمل كمشرع « من اجل تنفيذ برنامجها» . وما ان يصوت البرلمان على قانون يخول الحكومة هذا الحق ، تسن الحكومة تشريعات عن طريق ما يسمى بالقوانين المحلية/ ordinances وقد افادت حكومات الجمهورية الخامسة المتعاقبة من هذه الامكانيات ، التي تسمح للسلطة التنفيذية باصدار القوانين ، ٢٢ مرة بين الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٨٦ ، وكان ذلك لاقرار تشريعات هامة في اغلب الاحيان ، وفي احيان اخرى لتسريع العملية التشريعية . لكن استخدامها الان محدود بقرارات من المجلس الدستوري ، الذي يقضي بان يحدد مرسوم التحويل حدود اصدار القانون الذي تقوم به السلطة التنفيذية بشيء من الدقة . وقد رفض ميتران ، خلال فترة التعايش ، ان يسمح للحكومة بان تحكم عن طريق القوانين المحلية التي يمكن ان تسمح لها بتجنب المناقشات البرلمانية .

ثمة تدبير دستوري اخر يعطي الحكومة اداة فريدة لضمان دعم برلماني من مؤيديها المنقسمين . فطبقاً للبند ٤٩ الفقرة ٣ يمكن لرئيس الوزراء ان يراهن «بمسؤولية الحكومة» على أي مشروع قانون (أو جزء من مشروع قانون) يقدم الى الجمعية الوطنية . في هذه الحالة ، «يعتبر مشروع القانون وكأنه قد أقر من دون تصويت ، ما لم ينجح النواب في لوم الحكومة طبقاً للشروط الحازمة التي سبق وناقشناها وقد يتمخض عن نجاح الاقتراح بلوم الحكومة انتخابات جديدة ، لكن لم تفشل اية حكومة في التوصل الى جعل البرلمان يتبنى تشريعاتها تحت هذه الظروف خلال الجمهورية الخامسة .

لم يستخدم هذا التدبير طيلة سنوات طويلة . لكن حكومات كثيرة لجأت اليه ، عدة مرات في بعض الاحيان ، منذ العام ١٩٧٩ . وخلال الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ استخدمت حكومات اليسار هذا الحق لاسباب ملحة عديدة ؛ فقد سمح لها باقرار تشريعات هامة بسرعة دون ان تكشف الصراعات داخل صفوف الاغلبية الحاكمة . فقد لجأ شيراك وروكار (١٩٨٨-١٩٩١) الى هذا الاجراء مرات عديدة بهدف

**FIGURE 10.3
A BILL BECOMES A LAW**



تجاوز تقلبات الاغلبية البرلمانية الموالية لهم . من هنا ، يبدو انه على الرغم من قوة نظام الحزب ، فان هذه الطريقة التي تستبعد البرلمان عملياً من المشاركة الحقيقية في العملية التشريعية قد اصبحت مظهراً ثابتاً من مظاهر الحكم . فقد استخدمت لاقرار بعض اهم اجزاء التشريع : مثل ، القوة النووية الضاربة الفرنسية ، والتأميم إبان حكم الاشتراكيين ، والخصخصة في فترة حكم المحافظين ، علاوة على الموازنة العامة السنوية ، وقوانين التخطيط العسكري ، وتشريعات الضمان الاجتماعي ، والخطط الاقتصادية - واصبحت جميعها قوانين بهذه الطريقة .

اصبحت بعض الادوات الاخرى الخاصة بممارسة البرلمان الرقابة على السلطة التنفيذية اكثر فاعلية ، الى حد ما . فخلال عقد السبعينات ، حين بدأت التوترات الاولى في فتح الطريق امام نظرة جديدة لدور البرلمان ، افسحت الجمعية الوطنية المجال لعقد دورة اسبوعية مكرسة لنوع جديد من «فترات الاسئلة» تشبه الى حد بعيد النموذج البريطاني (والالمانى) . فيخصص يومان من كل اسبوع تختار فيهما المجموعات الحزبية ، بشكل يتناسب تقريباً مع حصة كل مجموعة في عضوية البرلمان ، دزينة او اكثر من الاسئلة المكتوبة ، وتقدمها قبل الموعد بساعة ، يقوم بعدها الوزير المختص بالرد عليها . وما يزيد من اهمية الدورة وجود الكاميرات التلفزيونية في القاعة (منذ العام ١٩٧٤) التي تسجل الحوار بين ممثلي الحكومة والنواب .

وقد وسع البرلمان دوره في العملية التشريعية خلال العقد الماضي عن طريق استخدام سلطته في التعديل . ففي دورة عادية ، تقترح اللجان البرلمانية صاحبة العلاقة المباشرة بمشروع القانون ، مع نواب افراد ، تعديلات تعادل عشرة اضعاف ما تقترحه الحكومة . وخلال عقد الثمانينات بلغ معدل التعديلات خمسة آلاف تعديل في السنة ، وخلال حقبة اصلاح الاشتراكي كانت التعديلات ضعف هذا العدد . وتتوافق هذه الزيادة مع زيادة هامة في عدد الساعات المكرسة للمناقشات التشريعية كل سنة ، والتي تضاعفت مقارنة بالسنوات العشرين الاولى من عمر الجمهورية الخامسة .

في الثمانينات ، استخدمت الحكومة البرلمان ليس للحصول على موافقته على التشريعات المقترحة فحسب ، بل ايضاً لبلورة مضمونها عن طريق تشجيع اللجان البرلمانية على تقديم التعديلات المناسبة . بشكل عام ، تم تبني ما يقارب ٨٠ بالمئة من هذه التعديلات في التشريع النهائي . وبالمقابل ، اقترحت المعارضة تعديلات عديدة لم يكن من الممكن اقرارها قط ، لكنها افادت في احراج الحكومة او اعاققتها . وتشير الزيادة المثيرة في عدد التعديلات المقترحة ، والزيادة الكبيرة في عدد ما تم تبنيه منها الى أن الحكومة لم تتخل عن امتيازها في الاعلان عن ان بعض التعديلات مرفوض (٥٨) .

أخيراً، تعزز دور البرلمان بفضل الدعم العام الذي قدمه المواطنون الفرنسيون لنوابهم، فقد حسنت الأحزاب الأفضل تنظيمياً دور النائب حين جعلته جزءاً من مجموعة، وقللت من دوره كدمثل مستقل، مما جعله قادراً على التأثير على العملية التشريعية. ومع ذلك ما زال النواب الأفراد يسيطرون على أعداد كبيرة من الاتباع ضمن دوائهم الانتخابية. وقد حظي النواب الفرنسيون على الدوام بمكانة خاصة في قلوب المواطنين الفرنسيين، وكانت الثقة الشعبية بهم أقوى بكثير من ثقتهم في الأحزاب التي نظمتهم وخلال عقد الثمانينات اجاب ثلثا الفرنسيين انهم يعرفون من هو ممثلهم في البرلمان، وهي نسبة اعلى بكثير ممن اجابوا انهم يعرفون ممثلهم في الكونغرس في الولايات المتحدة.

نظراً لان الحشد الانتخابي الذي يقوم باختيار اعضاء مجلس الشيوخ مكون بالكامل تقريباً من اشخاص يختارهم رؤساء بلديات المدن الصغيرة، فان احزاب الوسط، الاكثر نفوذاً في المدن الصغيرة، ممثلة بطريقة افضل في مجلس الشيوخ. ويوم كان للديغوليين الاغلبية المطلقة من مقاعد الجمعية الوطنية، لم يكن تمثيلهم في مجلس الشيوخ يزيد عن ١٢,٧ بالمئة من المجموع. وما زال حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية يحتفظ بالاكثرية في مجلس الشيوخ، لكن حزب التجمع من اجل الجمهورية قد ترجم تقدمه على المستوى المحلي (على حساب حزب الاتحاد) بان زاد نسبته الى اكثر من ٢٧ بالمئة من مجموع المقاعد.

مع ذلك، فان اعضاء مجلس الشيوخ لم يكونوا على الدوام ممن لا يحدون عن اليمين السياسي. فعداؤهم للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كان يقابله دفاع صريح ومباشر عن الحريات الجمهورية التقليدية، والوقوف في وجه لجوء الغوغائيين الى اثاره المشاعر الكامنة المناهضة للبرلمان. بشكل عام، ليس في وسع مجلس الشيوخ ان يفعل اكثر من تأخير تشريع تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة ومررته الجمعية الوطنية. على أية حال، ثمة وضع دستوري واحد لا يمكن فيه التحكم باغلبية من مجلس الشيوخ: فأى تعديل دستوري يحتاج الى موافقة من اغلبية بسيطة من الشيوخ، او بنسبة ثلاثة اخماس الاعضاء (البند ٨٩).

فبعض التشريعات بالغة الاهمية، مثل القوة النووية الضاربة، وتشكيل المحاكم العسكرية في حالات الخيانة العظمى، والنظام الاساسي الخاص بالانتخابات البلدية، واضرابات العاملين في الخدمة العامة، قد أقرت على الرغم من رفض مجلس الشيوخ. ومع ذلك، كانت العلاقات بين مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، وحتى العام ١٩٨١، متناغمة نسبياً. وحدث الصدام الحقيقي مع مجلس الشيوخ حول مسائل تتعلق بالتشريعات خلال حكم الاشتراكيين في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ حين مررت مشاريع قوانين هامة رغماً عن مجلس الشيوخ. لكن مجلس الشيوخ أيد مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة الاشتراكية لابطال بعض اجراءات «القانون والنظام» التي سنّت إبّان حكم ديغول، وبومبيدو، وجيسكار، ولعب مجلس الشيوخ دوراً نشطاً في تعديل النظام الاساسي لابطال المركزية الشاملة الذي

مررته الاغلبية الاشتراكية في الجمعية الوطنية، وقبلت معظم التغييرات عن طريق لجنة مشتركة. مع ذلك، جاءت الانتقادات لمجلس الشيوخ والاقتراحات باجراء اصلاحات واسعة عليه، من الديغوليين والاشتراكيين على حد سواء. وحين قرر ديغول ان الوقت قد حان للقيام « بثورة ثانية من اعلى »، دمجت خطته في اقتراح الاستفتاء للعام ١٩٦٩، والذي يضمن ادخال تجديدات واسعة على مجلس الشيوخ، بتحويله الى هيئة يمكن ان تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية كبرى، والشيء ذاته بالنسبة للحكومة المحلية. وقد فشل الاستفتاء، كما فشلت الاقتراحات اللاحقة لاصلاح مجلس الشيوخ.

التدقيق والتوزيع

ليس لدى فرنسا أية تقاليد في مجال المراجعة التشريعية. فكما هي الحال في الدول الاخرى التي لديها انظمة قوانين مدنية، وفي بريطانيا ايضاً، كانت سيادة البرلمان تعني ان للمشرع الكلمة الاخيرة وان قانوناً أُقر حسبما ينص عليه الدستور يجب الا يخضع لمزيد من التمحيص. ويبدو ان هذا المبدأ قد انتهك حين استحدث دستور العام ١٩٥٨ مؤسسة هي، المجلس الدستوري / Constitutional Council (المواد من ٥٦ - ٦٢). في بعض الحالات يجب على المجلس دراسة التشريعات وان يقرر ما اذا كانت تتفق مع الدستور، وفي حالات اخرى، قد يقوم بذلك بناء على طلب. واذا ما تبين ان احد بنود القانون ليس دستورياً، فانه لا ينشر.

يختار كل من رئيس مجلس النواب، والشيوخ، والجمعية الوطنية، ثلاثة من اعضاء المجلس، ويختار رئيس الجمهورية ثلاثة اخرين لفترة مدتها تسع سنوات (غير قابلة للتجديد). وحتى العام ١٩٧٤، كان الاشخاص الذين يختارون اعضاء للمجلس، بالاضافة الى رئيس الوزراء، الوحيدين الذين يحق لهم التقدم بطلب للمجلس لاجراء المراجعة الدستورية. وفي العام ١٩٧٤، وبفضل تعديل للمادة ٦١ من الدستور، اصبح من الممكن « لستين نائباً او ستين شيخاً » التقدم بقضايا للمجلس الدستوري. ومنذ ذلك الحين، اصبحت الاستئنافات التي تقدمها المعارضة الى المجلس من السمات المألوفة في العمليات التشريعية الفرنسية.

وسواء كان الطرف الذي في المعارضة من المحافظين او اليسار، فانه يعيد، وبشكل روتيني، جميع التشريعات الهامة (واحياناً التشريعات قليلة الاهمية) الى المجلس. ولا تقود جميع الاستئنافات الى اعلان عدم دستورية التشريعات المتعلقة بها: فقد تراوح عدد الاستئنافات الناجحة منذ العام ١٩٨١ ما بين ٤٠ - ٥٠ بالمئة من جميع الاستئنافات المقدمة. والقرارات التي تقضي بان مجمل القانون ليس دستورياً، قليلة. وتلك التي تقضي بان جزءاً من التشريع ليس دستورياً (في بعض الاحيان جزء تافه منه) تدعو البرلمان الى اعادة كتابة نص التشريع بطريقة مقبولة.

كان تأثير المجلس الدستوري كبيراً ، فقد عدل الاهداف قصيرة المدى ، وفي بعض الحالات ، الاهداف بعيدة المدى للحكومات . وكان التصور الاصلي للمجلس هو اقامة مؤسسة مساعدة ، تعين السلطة التنفيذية على ضبط تصرفات البرلمان ، لكن المجلس تولى ، في اثناء ممارسة عمله ، دور المحكمة الدستورية . وبفعله هذا ، فقد جعل من نفسه نقطة اتصال بين القانون والسياسة .

وفي العام ١٩٧١ ، اتخذ المجلس قراراً شكل نقطة انعطاف في تاريخه ، حين صرح بان قانوناً اساسياً (صدر بموجب قانون الاتحادات للعام ١٩٠١) تبناه البرلمان باغلبية كبيرة ، يسمح للحكام الاداريين برفض التصريح بانشاء أي اتحاد يحتمل ان يكون ، من وجهة نظرهم ، مرتبطاً بنشاطات غير مشروعة ، بانه غير دستوري ، فطلب تصريح مسبق ، حسبما يقضي القانون الاساسي المذكور . ينتهك حرية انشاء الاتحادات ، وهو احد المبادئ الاساسية التي حددتها قوانين الجمهورية ، وحرصت على التأكيد عليها «ديباجة الدستور» / preamble of the prefects . وقد وسع وضع هذه الديباجة موضع التنفيذ ، والى حد بعيد ، من اهداف القانون الدستوري ، حيث ان نصوصه تشتمل على «مبادئ السيادة القومية» ، علاوة على أنه «يتعلق بحقوق الانسان» ، وميثاق حقوق شامل من دستور الجمهورية الرابعة . وقد قوبل ادخال المراجعة التشريعية الى القانون الدستوري الفرنسي بالاستحسان ، واعتبر القرار بانه المرادف لقضية «ماربوري ضد ماديسون» في الولايات المتحدة .

تتفق بعض أهم قرارات المجلس الدستوري ، مثل تأميم المؤسسات الخاصة (في اثناء حكم الاشتراكيين) ، أو خصخصة اجزاء من القطاع العام (في اثناء حكم المحافظين) ، او في رقابة الحكومة على وسائل الاعلام (في اثناء حكم الطرفين) ، بشكل عام ، مع ما يدعى في الولايات المتحدة «القيود القضائية» . ويمكن تصنيف عدد قليل منها على انه «فعال» / activist حيث انه يبذل بشكل مباشر ما يرمي اليه القانون . لكن ، نظراً لكون المجلس هيئة غير منتخبة ، فقد تجنب بشكل عام التدخل في الخيارات السياسية الرئيسية للاغلبية الحاكمة . وفي الفترات التي ادى تغيير الحكومات فيها الى تغييرات سياسية حادة ، ساعدت قرارات المجلس على بلورة نوع من الوفاق ، عن طريق صقل الجوانب الجافة من التشريعات الجديدة وصياغتها بلغة قانونية ، جعلت هذه التغييرات ، في معظم الاحوال ، مقبولة .

اصبحت المراجعة التشريعية جزءاً من العملية التشريعية الفرنسية ، لكن بطريقة تختلف تماماً عن طريقة الولايات المتحدة^(٢٩) . فالوصول الى المجلس يبقى محدوداً حيث انه لا يحق للمواطنين عرض شكاواهم امام المجلس . والمجلس الدستوري يدرس التشريعات قبل نشرها . خلافاً للمحكمة العليا الامريكية . فمذ العام ١٩٨١ قدمت جميع الاعتراضات الدستورية ، فعليا ، عن طريق التماس تشريعي . وهو اجراء غير موجود في الولايات المتحدة . فقد يستبعد عامل الوقت امكانية اجراء نقاش

شامل: والحكم يجب ان يتخذ خلال شهر واحد، وفي الظروف الطارئة، خلال ثمانية ايام. وهذه بالتأكيد عدالة متسارعة، وقرار الحكم هذا لا يمكن ان يكون معللاً مثل القرارات التي تعطيها المحاكم الدستورية في الدول الاخرى. كما ان الاراء المخالفة لا يعلن عنها ابداً.

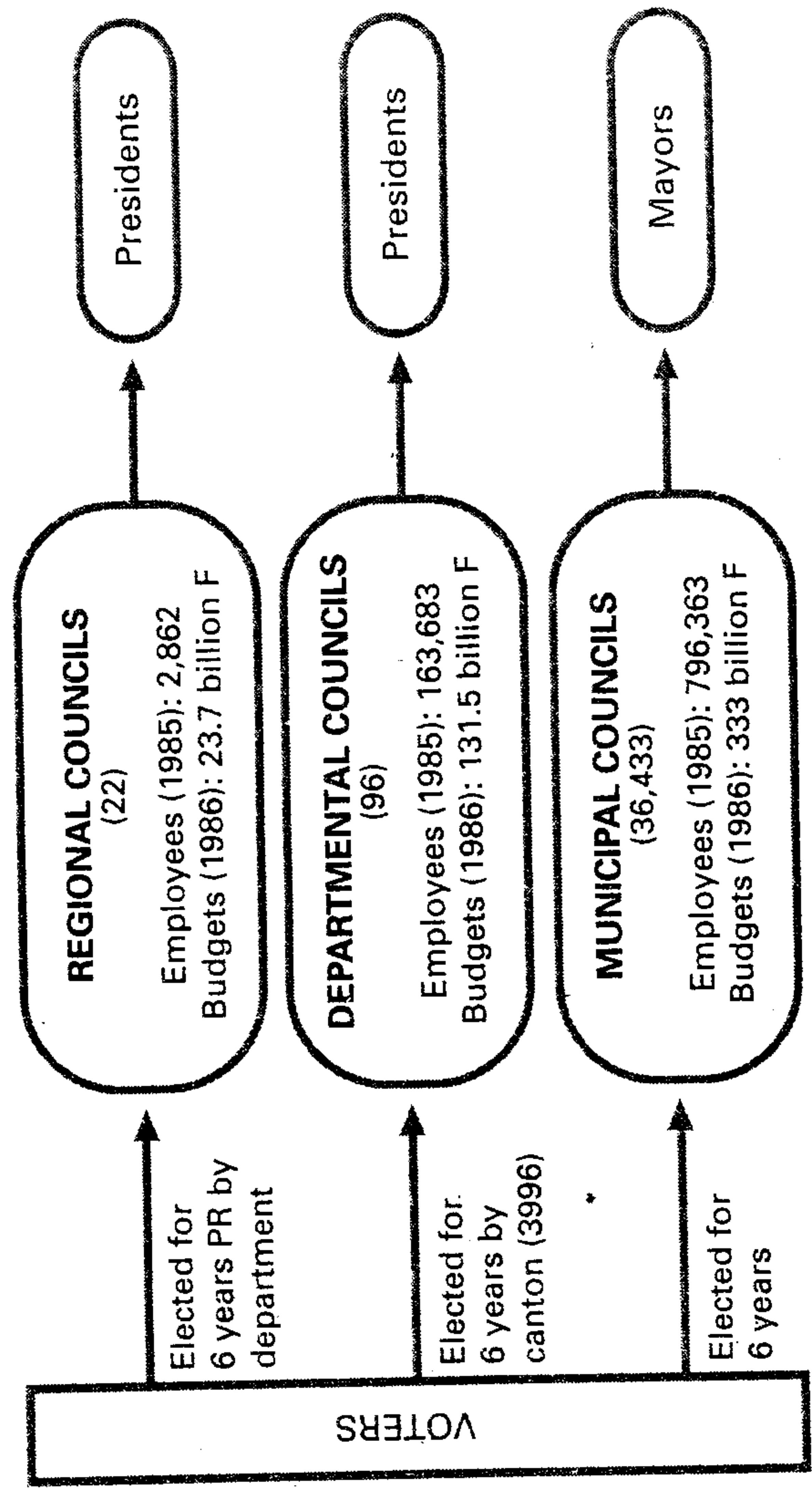
وقد حسنت المراقبة التشريعية على رسم السياسة من دور «مجلس الدولة» القديم، والذي يعود بشكله الحالي الى العام ١٧٩٩. وتستشير الحكومة هذا المجلس بشكل موسع حول جميع مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان. كما تستشير في جميع المراسيم واللوائح الحكومية قبل اقرارها، كما فعلت دائماً. ويقدم المجلس المشورة بشأن تفسير النصوص الدستورية. ومع ان توصياته غير ملزمة، فإن مكانته التي هي الان اعلى من أي وقت مضى. قد جعلت تجاهلها امراً نادراً.

خلافاً للمجلس الدستوري، فان مجلس الدولة يتيح للمواطنين اللجوء اليه ان كان لهم ادعاءات ضد ادارة الحكومة. فالقسم القضائي في مجلس الدولة، الذي قد يعمل كمحكمة استئناف او محكمة بداية court of first instance†the† في القضايا الاهم، هو قمة هرم المحاكم الادارية. ومن خلال مجموعة اصبح المجلس «المدافع العظيم عن حقوق الملكية وعن حقوق case law واسعة من السوابق القانونية الفرد ضد الدولة، والمعوض العظيم عن الاخطاء التي تقتربها الدولة». فحين يتضح ان بعض الاعمال الرسمية مجردة من أي اساس قانوني، سواء صدرت عن وزير، او رئيس مجلس قروي، فان المجلس يقوم بالغائها، ويعوض الجهة المدعية المظلومة عما لحقها من اضرار. وقد وسع المجلس باطراد من معايير الالتزام بالقانون المدرجة في «المبادئ العامة للقانون»: مثل المساواة امام القانون، وحرية التعبير والانتساب، والحق في العدالة الطبيعية، وحق المواطن في اسماع صوته، وحقه في عدم اخضاعه لتشريعات ذات مفعول رجعي. وغير ذلك من الامتيازات المماثلة.

الدولة والعلاقات الاقليمية

تميزت الدولة الفرنسية، منذ ايام الجمهورية الاولى، حين سيطر اليعاقبة على الجمعية الوطنية الثورية، بدرجة عالية من مركزية السلطة السياسية والسلطة الادارية، ومع انه كان هناك قوى دعت الى لامركزية (السلطة السياسية)، وعدم تركيز (الصلاحيات الادارية)، فقد بقيت الدولة الفرنسية المتحدة (رسمياً) «واحدة وغير مقسمة»^(٦٠). وكان ذلك يعني، بشكل اساسي، ان الوحدات الاقليمية دون القومية (البلديات، المقاطعات، والاقاليم) ليس لديها الا استقلالية ضئيلة في اتخاذ القرارات الرسمية، وانها محكومة بالقرارات السياسية والادارية التي تتخذ في باريس، وقد اعتمدت اعمال الدولة والمنظومة الاقليمية في فرنسا على إدارة ذات بنية جيدة، يمكن الاعتماد عليها في اوقات الاضطرابات السياسية الطويلة للحفاظ على دوران آلة الدولة.

**FIGURE 10.4
SUBNATIONAL GOVERNMENTS IN FRANCE**



منذ الثورة ، قسمت فرنسا الى ١٠٠ مقاطعة . حجم كل واحدة في مثل حجم «كونتية» County/ أمريكية . يدير كل واحدة حاكم إداري ، مع مجلس عام ينتخب مباشرة من الشعب (بدأ العمل فيه منذ الجمهورية الثالثة) . منذ العام ١٩٥٥ جمعت المقاطعات في ٢٢ اقليما ، لكل واحد منها حاكم اداري خاص ، وجمعية منتخبة ، اضيفت اليه في العام ١٩٨٦ (انظر الشكل ١٠-٤) .

كانت المركزية دائماً اكثر اثاراً في نواحيها الرسمية والقانونية ، منها في الممارسة العملية ، وكانت الحقائق العملية والسياسية اكثر تعقيداً على الدوام . ومع ان فرنسا قد اشتهرت بمركزية الدولة فيها ، فان ما يتم تجاهله دائماً هو ان الاقليمية السياسية تخفف من مركزية اتخاذ القرار .

وأحد مظاهر الاهمية السياسية للحكومات المحلية في فرنسا ، قدرة الوحدات المحلية على البقاء ، فليس من قبيل الصدفة انه حتى بعد عمليات الدمج الاخيرة ، مازال هناك ٣٦٤٣٣ بلدية (الوحدة الاساسية للإدارة المحلية) ، أي ما يعادل ما لدى الدول الخمس الاساسية في السوق المشتركة وبريطانيا مجتمعين . ولا يزيد عدد سكان ٢٣ الف بلدية عن الفي نسمة ، ٢٢ الف بلدية منها عدد سكانها اقل من ٥٠٠ شخص . وما تجدر ملاحظته ان عدد البلديات في فرنسا لم ينقص ، منذ العام ١٨٥١ ، الا بمقدار ٤٠٠ بلدية . بالتالي ، وخلافاً لكل الدول الصناعية الاخرى ، لم يؤد اندماج السكان في المناطق المدنية ، عملياً ، الى اندماج بين المدن والقرى .

كانت عملية الغاء المركزية التي بدأتها حكومة اليسار في الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٦ دون شك ، أهم الاصلاحات التي مررت خلال تلك الفترة وأكثرها فاعلية . ونبعت قوة هذا الاصلاح من حقيقة انه استند على نظام عريق جداً من المشاركة بين المركز والسلطات المحلية وعزز هذا النظام وقواه ، كما أنه استند على نماذج من التغييرات تمت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية . ولا شك ان جميع الادوار السابقة لجميع الفعاليات المحلية قد تبدلت ، لكن التغيير الاعظم كان وضع جميع السلطات السابقة غير الرسمية لهذه الفعاليات في اطار رسمي (٦١) .

كانت السلطة غير الرسمية للمسؤولين المحليين تتركز على نظام من التبعية المتبادلة فيما بينهم وبين الحاكم الاداري ، اضافة الى الخدمات الميدانية للوزراء القوميين ، والتي وجدت منذ زمن الجمهورية الثالثة وبقيت حتى عقد الثمانينات . ومع ان الاداريين في الوزارات القومية يمتلكون السلطة الرسمية لتنفيذ القانون ، والقواعد ، والأنظمة على المستوى المحلي فانهم بحاجة الى تعاون المسؤولين المحليين الذين يتمتعون بثقة الناخبين لتسهيل تقبل سلطة الدولة في تلك المناطق وتقديم المعلومات التي تمكن الادارة من العمل بفاعلية على المستوى المحلي . ويحتاج المسؤولون المحليون ، في المقابل ، الى المصادر والمساعدات التي تقدمها الادارة لمساعدة ناخبيهم ، ومن أجل الحفاظ على وعودهم السياسية (٦٢) . وكما هي الحال في كل علاقة تقوم على احتكاك دائم ، وعلى رقابة شديدة من كل طرف على وظيفة الطرف الآخر ، فانه لا يكون واضحاً معرفة من يحكم من .

وقد كانت استقلالية البلديات وقوة علاقاتها مرتبطة بمدى قوة اتصالات رئيس البلدية بشبكة العمل الادارية والسياسية. ومن المؤكد ان هذه الاتصالات قد تعززت عن طريق ارتباطها باتخاذ القرارات على المستوى القومي الذي رسخه رؤساء البلديات من خلال قدرتهم على النهوض بعدة وظائف في وقت واحد (cumul des mandats). تقليدياً، كان الجمع بين وظيفة نائب، او شيخ في البرلمان، مع وظيفة رئيس البلدية، او عضو في مجلس مقاطعة (او كليهما) هدف من يريدون امتهان السياسة. وبالمثل، فان من العادي جداً، ان يكون شخص ما وزيراً في الحكومة، ومسؤولاً محلياً أيضاً. وقد يعني هذا ان يكون نفوذ رئيس احدى البلديات لدى السلطة في باريس، اعظم من نفوذ حاكم اداري يتولى السلطة الادارية الرسمية ويكون مسؤولاً عنه. وقد كان هناك زيادة مستمرة في نسبة رؤساء بلديات المدن الكبيرة ممن يخدمون في البرلمان. ففي عقد الثمانينات، كان اكثر من ثلثي النواب و ٩٥ بالمئة من الشيوخ يتولون في نفس الوقت مناصب محلية، اضافة لمنصبهم في البرلمان.

بعد اقرار تشريع الغاء المركزية، تحولت معظم السلطات الرسمية للحكام الاداريين في المناطق والمقاطعات الى رؤساء مجالس الاقاليم والمقاطعات المنتخبين. وفي اذار (مارس) ١٩٨٦، تم انتخاب مجالس الاقاليم لأول مرة (عن طريق نظام التمثيل الحصصي). وبضربة واحدة، تم التخلي عن اشراف الادارة الرسمية على قرارات الحكومة المحلية لصالح «مراجعة لاحقة» / *posteriori review* لعمال المسؤولين المحليين تتولاها المحاكم. اما رؤساء المقاطعات. الذين تنتخبهم مجالس المقاطعات ذاتها، وهم الان المدراء التنفيذيون لمقاطعاتهم ويديرون الدوائر الحكومية بدلاً من الحاكم الاداري (٦٣) وقد عزز هذا الامر سلطة رؤساء بلديات المدن الصغيرة والمتوسطة الذين يديرون مجالس المقاطعات. وتحسين سلطتهم السياسية سيمكنهم من مواصلة حماية مصالح البلديات الفرنسية المختلفة. وقد تحسن تمثيل مصالح المدن الفرنسية الاكبر ايضاً، بتأسيس مجالس اقليمية منتخبة، يتمتع رؤساء بلديات المدن الكبرى بنفوذ واسع فيها. وعلى نطاق اوسع، دفع الغاء المركزية سلسلة من التغييرات التي يبدو انها اخذت تحل محل التعقيدات القديمة، واعتماد الحاكم الاداري ورئيس البلدية على بعضهما البعض، بتعاون متبادل جديد - بين مسؤولين منتخبين هذه المرة. ونما التعاون المتبادل ايضاً لانه لم يعد ثمة مجال سياسي يسيطر عليه احد مراتب الحكومة بشكل مطلق.

ماذا بقي بعد ذلك، من دور للبيروقراطية المركزية في ادارة الضواحي؟ كانت الخسارة الكبرى في السلطة من نصيب الحكام الاداريين، حيث يبدو ان دورهم قد انحصر الان في مسائل الامن (القانون والنظام) وفي الترويج لسياسات الحكومة الصناعية.

في مجال التمويل، ضعفت الآليات الرئيسية التي كانت الدولة تتحكم عن طريقها بقرارات الحكومات المحلية (التبعية المالية والمقاييس) الا انها لم تستبعد تماماً. فما زال هناك تبعية مالية للدولة من قبل الحكومات المحلية. خاصة على مستوى البلديات، فما تجمعها البلديات عن طريق الضرائب اقل بكثير

من نصف موازنتها السنوية والتمن الذي يدفع في مقابل المساعدة المالية التي تأتي من اعلى، هو القبول بالمقاييس التي تضعها الدولة . وفي المناطق التي ما زال للدولة فيها سلطة اتخاذ القرار - الشرطة ، والتعليم ، وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية ، والضمان الاجتماعي ، علاوة على جزء كبير من عمليات البناء - فان الاجتهاد الاداري والرقابة المركزية يبقيان مهمين .

ثمة اتفاق عام في فرنسا ان المشروع العظيم لالغاء المركزية كان نجاحاً فعلياً ، فالتغييرات التي شرعت وأقرت في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ قد قبلت على كافة المستويات السياسية . رغم حقيقة انها قد غيرت ايضاً بعض عناصر العلاقات بين المركز والاطراف بطريقة كان لها عواقب سياسية . ورغم بعض الاخفاقات ، يبدو ان كفاءة الخدمات على مستوى البلديات ، والمناطق ، والاقاليم قد ازدادت ، وتحسنت صحة الوضع الاقتصادي المحلي بالمبادرات المحلية .

الاداء والتوقعات

دولة الرفاه

احد مقاييس الاداء الهامة التي تطبق باستمرار على الديمقراطيات الغربية ، هي مدى التزامها وقدرتها على توزيع منافع النمو الاقتصادي . وفرنسا سجل متواضع في توزيع منافع الازدهار الذي نعمت به فرنسا في فترة ما بعد الحرب ، بين جميع المواطنين . فمن ناحية الدخل والثروة ، بقي التباين بين الاغنياء والفقراء في فرنسا اكبر مما هو في أي بلد آخر له الدرجة ذاتها من التطور . على ايه حال ، حدثت بعض التطورات الهامة . فقد ضاقت الفجوة في المداخل بدرجة كبيرة خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ او ١٩٨١ ، واكثر من ذلك خلال السنة الاولى من سلطة الحكومة الاشتراكية . ومع ذلك ، ادت اجراءات التقشف ، بعد العام ١٩٨٢ خاصة جهود الحكومة الناجحة لخفض الاجور ، الى عودة الفجوة للاتساع مرة اخرى . ونتج عن البطالة طويلة الامد زيادة في عدد الفقراء الجدد ، الذين هم اصغر سناً من امثالهم السابقين ، وينتمون غالباً الى عائلات ليس بها الا احد الابوين (٣٠ بالمئة من الناس تلقوا معونات اجتماعية ، حسب احدي الدراسات) ، تمييزاً لهم عن المتقاعدين الاكبر سناً ، وارباب الاسر الذين يقومون باعمال هامشية ، الذين كانوا اكثر المتلقين لهذه المعونات في الماضي .

وحيث ان المداخل العالية تسمح بتراكم الثروات ، فان تمركز الثروة يبدو اكثر وضوحاً من مدى انحدار هرم المداخل . ففي السبعينات قدر ان اغنى ١٠ بالمئة من السكان يسيطرون على ما يتراوح بين ٣٥ الى ٥٠ بالمئة من مجموع الثروات . ولم يتغير هذا النموذج في الثمانينات . ففي العام ١٩٨٢ قدرت مصلحة الضرائب ان اغنى ١٠ بالمئة من العائلات يمتلكون ٥١ بالمئة من ثروات البلاد ، في حين ان

اغنى ٢٠ بالمئة يمتلكون ٦٧ بالمئة . ونظراً لعدم امكانية الوثوق بتصريحات الضرائب بسبب سمعتها . فيحتمل ان هذه الارقام تقلل من الفوارق القائمة .

رغم بعض التأكيدات المغايرة ، ليس صحيحاً أن الاقتصاد الفرنسي ككل محمل باعباء ضريبية اعلى من الدول التي تتمتع بمستوى تطور مماثل . فما تتميز به فرنسا هو توزيع ضرائبها : فحصة الضرائب المباشرة في فرنسا اعلى بكثير من الدول الصناعية الاخرى . ولا تعمل الضرائب غير المباشرة على دفع الاسعار الى الارتفاع فحسب ، بل تثقل بشدة على الفقراء ، فنسبة العوائد الضريبية التي جمعت عن طريق الضرائب التنازلية غير المباشرة كانت في العام ١٩٨٦ ، وبعد خمس سنوات من الحكم الاشتراكي ، كما كانت في العام ١٩٨٠ ، رغم ان اكتمال السوق المشتركة في العام ١٩٩٢ يتطلب ان تخفض فرنسا اهم ضرائبها غير المباشرة ، ضريبة القيمة المضافة .

كانت دولة الرفاه الفرنسية اكثر فاعلية في حقل التحولات الاجتماعية . وقد ارتفعت قيمتها الكلية من ١٩ بالمئة من اجمالي الناتج القومي في العام ١٩٧٠ الى ٢٩ بالمئة في العام ١٩٨٨ ، الأمر الذي يضع فرنسا في المستوى ذاته تقريباً الى جانب المانيا (الغربية) والدنمارك ، لكنها تتقدم على السويد ، وبريطانيا ، ومعظم الديموقراطيات الغربية ، وفي مركز متقدم جداً عن الولايات المتحدة . ويوزع نظام شامل للضمان الاجتماعي ، اسس بشكله الحالي بعد الحرب ، وجرى توسيعه منذ ذلك الحين ، علاوة على مجموعة من البرامج لمساعدة المسنين ، والعائلات الكبيرة ، والمعاقين ، وغير ذلك من المجموعات المماثلة ، منافع جمة . واذا ما اضيفت بدلات البطالة ، وتكاليف برامج التدريب على العمل ، ومعونات الاسكان ، فان التكلفة الكلية تصبح في مثل ضخامة الموازنة العامة كلها ، لكن ثلاثة ارباع هذه النفقات يتحملها العاملون وارباب العمل .

خلافاً للولايات المتحدة ، لم تحدث اية تخفيضات على برامج الرفاه الاجتماعي الفرنسية ، وكان تمويل هذه البرامج مستقراً بشكل عام . علاوة على ذلك ، بقي الانفاق على البرامج الاجتماعية ، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي ، ثابتاً (بمعدل ٢٨ بالمئة) منذ العام ١٩٨٤ . في الثمانينات ، بقيت برامج الرفاه الاجتماعي معافاة وسليمة ، رغم التغييرات الاشتراكية وردات الفعل الليبرالية الجديدة ، وتحظى اهدافها وقواعدها الاساسية بقبول الجميع .

التأميم والتنظيم

تدير الحكومة في فرنسا ، ومنذ زمن بعيد ، مشاريع اعمال في قطاعات تتولاها مؤسسات خاصة في دول اوروبا الغربية الاخرى . بعد التأميم الذي جرى في نهاية الحرب العالمية الثانية امتلكت الحكومة

وادارت جميع المؤسسات التالية بشكل كلي او جزئي : السكك الحديدية ؛ جميع منتجات الطاقة تقريباً (المعادن والكهرباء، والطاقة النووية) ، وجزءاً كبيراً من وسائل الاتصال (الراديو والتلفزيون) ، ومعظم وسائل النقل الجوي والبحري ؛ ومعظم الصناعات الجوية ؛ و ٨٥ بالمئة من الودائع البنكية ؛ و ٤٠ بالمئة من اقساط التأمين ، وثلاث صناعة السيارات ؛ وثلاث صناعة الاسكان - اضافة لاحتكارات الدولة السابقة في مجالات البريد ، والهاتف والبرق ، والتبغ وصناعة الثقاب ، وغيرها من النشاطات الاقل اهمية .

خلال عقد السبعينات بلغت حصة القطاع العام من إجمالي الناتج القومي حوالي ١١ بالمئة . ١٥ بالمئة من اجمالي العاملين ، او ٢٧ بالمئة من مجموع العاملين بأجر او راتب (باستثناء العمالة الزراعية) ، كانوا يتقاضون اجورهم مباشرة من الدولة سواء كموظفين مدنيين ، أو عمال مقابل اجر ، او على اساس تعاقدى . ويقارب مجموع دخلهم ثلث مجموع ما يدفع من رواتب واجور .

كان توسيع القطاع العام في مجالات الصناعة والبنوك ، جوهر البرامج المشتركة للييسار ، وكان ينظر الى اجراء المزيد من التأميمات على انه وسيلة لتحديث بلد لا يتمتع بتطور متوازن ، علاوة على اعتبارها وسيلة فعالة للتخطيط . واكمل التشريع الذي اقر في الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٢ تأميم قطاع البنوك . في ذلك الحين كانت الدولة تمتلك ١٣ من أكبر ٢٠ شركة في فرنسا ، ولها حق توجيه عدد اخر بما يناسب مصالحها . فقد انتقلت خمس مجموعات صناعية ضخمة الى إدارة القطاع العام ، وهي مجموعات رائدة في مجالات عملها (لم تكن جميعها مزدهرة) ، مثل صناعة المعدات الآلية ، والكيمائيات (بما في ذلك انتاج الادوية) . والزجاج ، والمعادن ، والطاقة الكهربائية . اضيف الى ذلك ، تحظى الحكومة بالاغلبية في مجلسي ادارة مصنعين هامين للأسلحة ، وبضع شركات متعثرة لصناعة الفولاذ . وفي العام ١٩٨٦ تلقى حوالي ٣٣ بالمئة ممن يكسبون عيشهم بالعمل مقابل رواتب واجور شيكاتهم من الدولة الفرنسية وفي حين ان هذه نسبة عالية مقارنة بنسبة الولايات المتحدة ، فهي ليست غريبة مقارنة بالدول الاوروبية . واذا كان واحد من كل تسعة مواطنين فرنسيين يعتمد على الدولة في قبض راتبه ، فان واحداً من كل ثلاثة عشر ايطالياً ، وواحداً من كل ثمانية المان يعتمدون على الدولة ايضاً .

وقد غيرت حكومة المحافظين التي تولت السلطة في الفترة ما بين اذار (مارس) ١٩٨٦ و ايار (مايو) ١٩٨٨ بقدر كبير ، بنية القطاع المؤمم في فرنسا ، تمشياً مع وعودها الانتخابية . لكن خطط الخصخصة الطموحة اوقفت (بعد اكمال ٤٠ بالمئة منها) بعد عام واحد من البدء في تنفيذها ، ويعود السبب جزئياً الى انهيار سوق الاسهم في العام ١٩٨٧ . وبالتالي اعيدت بعض الشركات ، وليس جميعها ، التي كانت قد امتتها الحكومة الاشتراكية في العام ١٩٨٢ الى حملة الاسهم من القطاع الخاص . من جهة اخرى ، باعت حكومة المحافظين للقطاع الخاص بعض الشركات التي كانت تديرها الدولة منذ زمن بعيد . بالاجمال اعيد للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، ١٨ بالمئة من اصل ٢ مليون عامل يعملون في مؤسسات مؤممة (٣٣٣ الف عامل) . على اية حال ، اصبحت جميع الشركات سواء منها ما أعيد الى

القطاع الخاص او التي بقيت في يد الدولة ، مختلفة تماماً عما كانت عليه قبل بضع سنوات . فقد أمدت برساميل جديدة ، وأعيد تنظيمها ، وتم تحديثها . وفي العام ١٩٨٨ كان معظم هذه الشركات ، يشكل رأس الحربة في الآلة الصناعية الفرنسية (٦٤).

اما بالنسبة للعمليات الفعلية لقطاع الاعمال الفرنسي ، فربما كان التحرك الذي بدأه الاشتراكيون وواصلته الحكومة المحافظة في اتجاه تخفيف القيود عن الاقتصاد اهم من الخصخصة ذاتها . فقد غير تخفيف القيود عن سوق الاسهم ، والنظام البنكي ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاسعار ، بشكل اساسي طريقة ادارة الاعمال ، سواء في القطاع العام أو الخاص (٦٥). وكان معنى ان تجتمع الصرامة في وضع الميزانيات الى عدم تدخل الدولة خفصاً حقيقياً في تقديم المساعدات الصناعية . وكان على القطاعات التي تواجه صعوبات ، مثل صناعة الصلب ، والكيمياويات ، وبناء السفن ، وصناعة السيارات ان تسرع في خطط الترشيد وخفض عدد العمال .

اوقف انتصار الاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية في حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، فعليا ، القيام بالمزيد من عمليات الخصخصة ، لكنه لم يبدل الخطوط الرئيسية للسياسة الصناعية والاقتصادية . فنظرا لمعارضة الرأي العام القوية للقيام بالمزيد من عمليات الخصخصة ، وغياب التأييد السياسي للقيام بالمزيد من التأميمات ، فان من غير المحتمل ان تغير أية حكومة سواء من اليمين او اليسار ، بنية القطاع المؤمم ، على المدى المنظور . ونتيجة لذلك ، اصبح وزن الدولة التدخلية والتنظيمي اقل اهمية الآن ، مما كان عليه قبل عقد من الزمان ، أي قبل وصول الاشتراكيين الى السلطة .

لم يتلاش ثقل الدولة التنظيمي في المجالات الأخرى ، لكنه تغير خلال العشرين سنة الماضية . فخلال عقد السبعينات ، وسعت فرنسا من حقوق الأفراد بترسيخ حق الطلاق والإجهاض بشكل مطلق . كما الغت عقوبة الاعدام في ظل الحكومة الاشتراكية خلال الثمانينات ، وعززت حقوق المتهمين بجرائم ، فخضع الاعتقال من دون محاكمة لاجراءات جديدة . اصف الى ذلك ، اصبح لزاما ان تتطابق حقوق الافراد مع قرارات المحكمة الاوروبية الخاضعة للمظلة العامة للمجموعة الاوروبية .

اما وسائل الاعلام فاعيد معظمها الى القطاع الخاص دون تخفيف القيود عليها . فقبل عقد من الزمان ، لم يكن ثمة محطات اذاعة وتلفزيون خاصة في فرنسا . وقد رخصت الحكومة الاشتراكية محطات الاذاعة والتلفزيون الخاصة قبل العام ١٩٨٦ . وفي العام ١٩٩١ انتشرت محطات الاذاعة الخاصة ، واصبحت الدولة تمتلك قناتين فقط من اصل ٧ قنوات تلفزيونية . الا ان انظمة الدولة الخاصة بهذه المحطات بقيت على حالها ، رغم ان مراقبة موجات الاثير بات اصعب بكثير في عصر الاتصال بواسطة الاقمار الصناعية .

الا ان ثقل انظمة الدولة قد تزايد في مجالات اخرى ، وابرز هذه المجالات مراقبة البيئة ، التي بدأت في

الظهور في السبعينات . وفي العام ١٩٩٠ ، بدأت الدولة الفرنسية اول جهودها لتنظيم تصرفات الافراد التي قد تؤثر على البيئة : فقد اصبح اول اجراء للحد من التدخين ، مثلاً ، نافذاً في اواخر الثمانينات .

نظرة مستقبلية : فرنسا وإعمار أوروبا الجديدة

تغيرت الهموم التي كانت تسيطر على السياسة الفرنسية ، قبل عقد من الزمان ، بشكل هائل . فقبل عشر سنوات كان ائتلاف الاشبتراكيين والشيوعيين يدعو الى «القطيعة» مع الرأسمالية ، وكانت المسافة الايدولوجية بين اليسار واليمين تبدو هائلة . فلا يقدم أي من الاحزاب السياسية الرئيسية اليوم ، اية طروحات لتغييرات مثيرة ، كما ان الاحزاب السياسية مثلها مثل الاحزاب الامريكية ، باتت تعطي وعوداً انتخابية غامضة ومرنة بقدر الامكان . فبعد خمس سنوات من الاشتراكية وعامين من الليبرالية الجديدة تبدو الاحزاب السياسية وكأنها استنرفت الافكار الجديدة لمعالجة القضايا الرئيسية للاقتصاد والمجتمع صعباً ومؤلماً ، وكانت *smokestack economy* الفرنسية . فقد كان التحول عن «اقتصاد المدخنة» / البطالة الناتجة عن هذا التحول تسيطر على الاهتمامات العامة . لكن وكما هي الحال في معظم دول أوروبا الاخرى ، يبدو ان لا احد يعرف كيفية التعامل مع هذه الهموم ، ولم يعد الشعب يحمل الحكومة مسؤولية الحلول .

لقد بدأت الانقسامات السياسية القائمة على النزاعات الجديدة بالظهور مع ان خطوطها العريضة لم تتضح بعد والواقع ان قضايا العقد الاخير من القرن العشرين قد تكون اشد عمقاً من قضايا الماضي ويتعذر الدفاع عنها فقد ابتعدت الرهانات السياسية عن التشكيك في طبيعة نظام الحكم ، وباتت تركز وبشكل مكثف على طبيعة المجتمع السياسية ، وقد اصبح هذا واضحاً باشكال عدة منذ العام ١٩٨٦ وحتى الوقت الحاضر .

فقد فتحت الهجرة الطريق امام الوعي العرقي ، خاصة بين اطفال المهاجرين من شمال افريقيا . فمجتمعات المهاجرين تبدو اكثر نفورا من اعتبار القيم الثقافية الفرنسية وكأنها من قيمهم ، خلافاً لمعظم امثالهم في الماضي . وبالمقابل قاد هذا الى التشكيك في قواعد منحهم حقوق المواطنة تمهيداً لمنحهم الجنسية ، اي دمجهم في المجتمع الفرنسي ، والتشكيك في معنى ان يكون الشخص فرنسياً (في نهاية الامر) فخلال الثمانينات عبرت الجبهة الوطنية عن تنامي التوتر العرقي سياسياً ، فحشدت الناخبين وعززت التأييد لها باللجوء الى العنصرية . وبغض النظر عن المصير الذي آلت اليه الجبهة الوطنية ، فمن المحتمل ان ينمو الوعي العرقي والاختلاف بين الاجناس في فرنسا ، بسبب التغير السريع في بيئة السياسة الفرنسية .

قبل عقد من الزمان كانت الحرب الباردة وتقسيم أوروبا احدى حقائق الحياة ، وكانت الاساس الذي

تنطلق منه سياسات فرنسا الخارجية، والدفاعية، والى حد ما المحلية. وفي التسعينات اعلن عن انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لذلك، فان المشاعر والنزاعات العرقية التي كانت السلطة السوفياتية تكبحها في السابق، وقد كانت على اية حال، معزولة عن دول اوروبا الغربية بالستار الحديدي، هذه المشاعر اطلقت فجأة. وكان لانهاية التجربة الشيوعية السوفياتية اعظم الاثر في تقويض مشروعية الاشتراكية التقليدية وازالت، من السياسات الفرنسية (والاوروبية) الكثير من القضايا التي فرقت بين اليمين واليسار - طيلة مئة عام. فقد خسرت احزاب اليمين اللحمة التي كانت توفرها قضية مناهضة الشيوعية، التي ساهمت في تماسكها، وخسرت احزاب اليسار الكثير من اسباب وجودها.

في الوقت نفسه، سرعت عملية تفسخ اوروبا الشرقية على موافقة دول المجموعة الاوروبية على تنشيط عملية توحيد اوروبا الغربية، وفرنسا في طليعتها، وحددت العضوية في المجموعة الاوروبية جميع معالم السياسة والتخطيط السياسي تقريبا. وأمنت البيئة اللازمة لتوسيع الاقتصاد واعادة بنائه في عهد الجمهورية الخامسة.

عبر ميتران في بداية فترة رئاسته في اوائل الثمانينات عن رضاه عن البنية القائمة للسوق المشتركة. الا انه بعد ان خبر ضعفها، اصبح اكثر انجذابا لوجهة النظر القائلة ان شكلا من اشكال الفدرالية - الفدرالية التامة - / federalist finality قد يكون ضروريا لتمكين اوروبا من استخدام مصادرها الهائلة بطريقة اكثر فاعلية. لذلك بدأت فرنسا، في عهد ميتران، في التحرك باتجاه تأييد قيام اوروبا اوسع واكثر تكاملا، وبذل الجهود لزيادة سلطات المؤسسات الاوروبية، والقرار باقامة سوق اوروبي واحد في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٣.

لعل فتح الحدود الفرنسية، ليس لمنتجات الدول الاخرى فحسب، بل لمواطني تلك الدول وقيمهم غدى التملل العام حول الهوية القومية الفرنسية، وساعد على ظهور السياسات العرقية. وسوف يؤدي تنامي تكامل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية مع جيرانها الى سحب القرارات الهامة تدريجياً، من يد الحكومة الفرنسية ومنعها من العمل منفردة. في الماضي، كان الاقتصاد الفرنسي يجبر على الرد على القرارات المشتركة المتخذة في بروكسل. وسوف تجبر مجموعة اوسع من المؤسسات في المستقبل على القيام بالشيء ذاته. في الوقت الحاضر، مازالت تتمتع المقاومة مقصورة على الاحزاب المتطرفة (الجبهة الوطنية والشيوعيين)، لكن ثمة مقاومة داخل الحزب الاشتراكي وحزب التجمع من اجل الجمهورية. وفي هذا المجال ايضاً، هناك احتمالات قوية لانقسامات سياسية جديدة.

يقدم هذا الفصل، الذي كتب في بداية العقد الاخير من القرن العشرين، سيرة نظام قوي ومستقر، ضاقت فيه الانقسامات خلال السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، فقد يكون ما سنشهده اعادة لتنظيم الانقسامات السياسية التي سوف تسيطر في القرن الحادي والعشرين.

END NOTES

1. William G. Andrews, ed., *European Political Institutions* (Princeton, N.J.: Van Nostrand, 1966), pp. 56-60.
2. In English, the best recent articles on the Constitutional Council are: John T. S. Keeler and Alec Stone, "Judicial-Political Confrontation in Mitterrand's France," in George Ross, Stanley Hoffmann, and Sylvia Malzacher, *The Mitterrand Experiment* (New York: Oxford University Press, 1987); and Stone, "Legal Constraints to Policy-making: The Constitutional Council and the Council of State," in Paul Godt, *Policy-making in France from de Gaulle to Mitterrand* (London: Pinter Publishers, 1989).
3. Charles de Gaulle, *War Memoirs III: The Salvation* (New York: Simon & Schuster, 1960), p. 330.
4. Laurence Wylie, "Social Change at the Grass Roots," in Stanley Hoffmann, Charles P. Kindleberger, Jesse R. Pitts, et al., *In Search of France* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 230.
5. This subject is dealt with in some detail by John Ambler in "Trust in Political and Nonpolitical Authorities in France," *Comparative Politics*, 8:1 (October 1975). Also see *Le Nouvel Observateur* March 28, 1991, p. 53.
6. These and many other interesting data on religious practice were revealed in an extensive opinion poll published in *Le Monde*, October 1, 1986.
7. Annick Percheron, "Religious Acculturation and Political Socialization in France," *West European Politics*, 5:2 (April 1982), p. 29.
8. See Nancy J. Walker, "What We Know about Voters in Britain, France and West Germany," *Public Opinion* (May-June 1988).
9. René Rémond in the article by Guillaume Malaurie and Jean-Sébastien Stehli, "Les Cathos," *l'Express*, December 9, 1988, p. 65.
10. See Gilles Kepel, *Les Banlieues de l' Islam: naissance d'une religion en France* (Paris: Seuil, 1987), pp. 9-19.
11. Duncan Gallie, *Social Inequality and Class Radicalism in France and Britain* (London: Cambridge University Press, 1983), p. 34.
12. Sofres, *L'Etat de l'opinion: clés pour 1988* (Paris: Seuil, 1988), p. 208.
13. Annick Percheron, "Socialization et tradition: transmission et invention du politique," *Pouvoirs*, 42 (1988), p. 43.
14. Ronald Inglehart, *Cultural Change* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Table 6-13. The figures on divorce and out-of-wedlock children are from *Données sociales 1987*, pp. 480 and 523, and *Tableaux de l'économie 1990* (Paris: INSEE, 1990), p. 21.
15. See Morin, *The Red and the White*, Ch. 8, remarking on the noisy revolution of the teenagers and the silent one of women.
16. This is the amply documented thesis of Janine Mossuz-Lavau and Mariette Sineau, *Les Femmes françaises en 1978: Insertion sociale, Insertion politique* (Paris: Centre de Documentation Sciences Humane de CNRS, 1980). The authors also found that women who were no longer working but had been employed previously were likely to express opinions closer to those of working than of nonworking women.
17. See Annick Percheron and M. Kent Jennings, "Political Continuities in French Families: A New Perspective on an Old Controversy," *Comparative Politics*, 13:4 (July 1981).
18. See Inglehart, *Cultural Change*, chs. 1-3 and Table 2.4.
19. The best developed case for French aversion to organization is in Arnold M. Rose, "Voluntary Associations in France," in Rose, ed., *Theory and Method in the Social Sciences* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1954). A somewhat different formulation of this case is presented by Michael Crozier, *The Stalled Society* (New York: Viking, 1973), pp. 63-74.
20. See Duncan MacRae, Jr., *Parliament, Parties and Society in France: 1946-1958* (New York: St. Martin's Press, 1967), pp. 28-32.
21. *Le Monde*, May 31, 1988.
22. Richard F. Hamilton, *Affluence and the French Worker in the Fourth Republic* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), p. 233.
23. Data on education are taken from *Données sociales 1990*, pp. 322-355, and *Tableaux de l'économie française 1989*, p. 51.
24. John Ambler, "Constraints on Policy Innovation in Education: Thatcher's Britain and Mitterrand's France," *Comparative Politics*, 20:1 (October 1987). Also see Ambler, "Educational Pluralism in the French Fifth Republic," in James Holifield and George Ross, eds., *In Search of the New France* (New York: Routledge, 1991).
25. A recent article gives interesting details on the movement of students from different classes through the school system. The study documents the importance of class origins, but notes that, especially among lower class children, girls succeed at higher rates than boys. See Christian Baudelot and Roger Estabiet, "Les Filles et les garçons dans la compétition scolaire," in *Données Sociales 1990* (Paris: INSEE, 1990), pp. 344-347.
26. Which institutions qualify as *grandes écoles* is controversial. But among the 140 or so designated as such in some estimates, only 15 or 20, with an enrollment of 2,000 to 2,500, are considered

- important, prestige schools. The number of engineering and business schools that are generally considered to be *grandes écoles* has increased in recent years. Therefore, the total enrollment of all these schools has increased significantly, to well over 100,000.
27. By far, the best book in English on the ability of the *grandes écoles* to continue to produce personnel for elite positions in France is Ezra Suleiman, *Elites in French Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).
 28. These results are taken from various sources and have been compiled by Russell J. Dalton in *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House Press, 1988), p. 21.
 29. For interesting studies on the origins and power of French political elites, see Jolyon Howorth and Philip G. Cerny, eds., *Elites in France: Origins, Reproduction and Power* (New York: St. Martin's Press, 1981), and Pierre Birnbaum, *The Heights of Power* (Chicago: University of Chicago Press, 1982).
 30. See Roland Cayrol and Pascal Perrineau, "Governing Elites in a Changing Industrial Society: The Case of France," in Moshe M. Czudnowski, ed., *Does Who Governs Matter?* (DeKalb: Northern Illinois University Press, 1981).
 31. There is no legal definition for any of these terms (nor is there any legal definition for a *grande école*), although they are widely used by citizens, journalists, and scholars. Thus, the figures given here for the early 1980s are approximations, based on positional and reputational definitions given by J-T Bodiguel and J-L Quermonne in *La Haute fonction publique sous la Ve République* (Paris: PUF, 1983), pp. 12-25 and 83-94.
 32. Jean-Yves Potel, *L'Etat de la France et ses habitants* (Paris: Editions de la Découverte, 1985), p. 85.
 33. Pierre Birnbaum, "The Socialist Elite: 'les Gros' and the State," in Philip G. Cerny and Martin A. Schain, eds., *Socialism, the State and Public Policy in France* (New York: Methuen, 1985), pp. 130-132; and Monique Dagaud and Dominique Mehl, *L'Elite Rose, Qui Gouverne?* (Paris: Ed. Ramsay, 1982), Annex VII.
 34. These percentages are only approximations, since interest groups in France either refuse to publish membership figures or publish figures that are universally viewed as highly questionable. These figures are derived from Frank L. Wilson, *Interest-Group Politics in France* (New York: Cambridge University Press, 1987), p. 143 (industrial enterprises), John T. S. Keeler, *The Politics of Neocorporatism in France* (New York: Oxford University Press, 1987), p. 109 (agriculture) and *Le Monde*, December 5, 1989 (trade unions).
 35. For an analysis of the impact of this phenomenon in the trade union movement, see Martin Schain, "Relations between the CGT and the CFDT: Politics and Mass Mobilization," in Mark Kesselman, ed., *The French Workers' Movement* (London: George Allen & Unwin, 1984).
 36. See Mark Kesselman, "The New Shape of French Labor and Industrial Relations: Ce n'est plus la meme chose," in Godt, *Policy-making in France from de Gaulle to Mitterrand*.
 37. The most recent studies are reported in *Le Monde*, May 31, 1988, p. 42, December 5, 1989, p. 27; and *Libération*, December 13, 1988, p. 12.
 38. On the importance of interunion rivalry, see W. Rand Smith, *Crisis in the French Labor Movement: A Grassroots Perspective* (New York: St. Martin's Press, 1988).
 39. See the discussion of the legislation in Duncan Gallie, "Les Lois Auroux: The Reform of French Industrial Relations?," in Howard Machin and Vincent Wright, eds., *Economic Policy and Policy-Making under the Mitterrand Presidency 1981-1984* (London: Frances Pinter, 1985).
 40. The most recent book on the CFDT is Guy Groux and René Mouriaux, *La C.F.D.T.* (Paris: Economica, 1989).
 41. The most recent serious study of the CNPF and its affiliates by Henri Weber, *Le Parti des patrons: Le CNPF 1846-86* (Paris: Editions du Seuil, 1986), analyzes various trends within the *patronat*, and is based on much detailed inside information. Henry W. Ehrmann, *Organized Business in France* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957) presents case studies about the contacts between the administration and the employers organizations, but it is now dated.
 42. Ezra N. Suleiman, *Politics, Power, and Bureaucracy in France: The Administrative Elite* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), pp. 323-351.
 43. See Wilson, *Interest-Group Politics in France*, pp. 151, 153, 162, and 164.
 44. See John T. S. Keeler, "Situating France on the Pluralism-Corporatism Continuum," *Comparative Politics*, 17:2 (January 1985), pp. 229-249.

45. It must be noted—and this is true for all figures on electoral participation throughout this chapter—that French statistics calculate electoral participation on the basis of registered voters, while American statistics take as a basis the total number of people of voting age. About 9 percent of French citizens entitled to vote are not registered. This percentage must therefore be added to the published figures when one wishes to estimate the true rate of abstention and to compare it with the American record.
46. See Martin Schain, "Politics at the Margins: The French Communist Party and the National Front," in Godt, *Policy-Making in France*.
47. Philip M. Williams, *Crisis and Compromise in the Fourth Republic* (New York: Anchor, 1964), p. 348.
48. For a good survey of party developments between 1958 and 1981, see Frank L. Wilson, *French Political Parties under the Fifth Republic* (New York: Praeger, 1982).
49. See Jean Charlot, *The Gaullist Phenomenon: The Gaullist Movement in the Fifth Republic* (New York: Praeger, 1971).
50. As with most party claims in France, these figures are certainly exaggerated, but the trend remains significant.
51. Most of this material is taken from a landmark study by Pierre Bréchon, Jacques Derville, and Patrick Lecomte, *Les cadres du R.P.R.* (Paris: Economica, 1987), some of the findings of which are summarized by the authors in "RPR Officials: A Report on an Inquiry into the Neo-Gaullist Party Elite," *European Journal of Political Research*, 15 (1987), pp. 593–607.
52. See Gérard Grunberg, Pierre Giacometti, Florence Haegel, and Béatrice Roy, "Trois candidats, trois droites, trois électors," *Le Monde*, April 27, 1988, p. 12.
53. See Martin Schain, "Immigration and Politics," in Peter Hall, Jack Hayward, and Howard Machin, *Developments in French Politics* (London: Macmillan, 1990). ch. 15.
54. D. S. Bell and Byron Criddle, *The French Socialist Party: The Emergence of a Party of Government*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, Oxford, 1988).
55. For an analysis of the decline of the communist vote, see Martin Schain, "The French Communist Party: The Seeds of Its Own Decline," in Peter Katzenstein, Theodore Lowi, and Sidney Tarrow, *Comparative Theory and Political Experience* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990). For additional insights into the decline of the PCF electorate, see Jenson and Ross, *View from the Inside: A French Communist Cell in Crisis* (Berkeley: University of California Press, 1984), Part V.
56. This analysis is taken from Oliver Duhamel's article, "President and Prime Minister," in Godt, *Policy-Making in France*, pp. 9–10.
57. For the best recent examination of legislative patterns in France and Britain, see John Keeler, *The Limits of Democratic Reform* (New York: Oxford University Press, forthcoming).
58. See Didier Maus, "Parliament in the Fifth Republic: 1958–1988," in Godt, *Policy-Making in France*, p. 17.
59. See Alec Stone, "In the Shadow of the Constitutional Council: The 'Juridicization of the Legislative Process in France,'" *West European Politics*, 12:2 (April 1989).
60. This phrase refers to the first article of the constitution of 1793, which proclaims that "The French Republic is one and indivisible." The constitution of the Fifth Republic repeats it.
61. See Vivien Schmidt, *Democratizing France* (New York: Cambridge University Press, 1990).
62. The now classic statement of this relationship was written by Jean-Pierre Worms, who, years later, had major responsibilities for developing the decentralization reforms for the government of the left. See "Le Préfet et ses notables," *Sociologie du Travail*, 8:3 (1966), pp. 249–275.
63. Mark Kesselman, "The Tranquil Revolution at Clochemerle: Socialist Decentralization in France," in Philip G. Cerny and Martin A. Schain, *Socialism, the State and Public Policy in France* (New York: St. Martin's Press, 1985), p. 176.
64. They were also controlled by the same people as when they were nationalized. None of the newly privatized firms changed managing directors. See Michel Bauer, "The Politics of State-Directed Privatization: The Case of France 1986–88," in *West European Politics*, 11:4 (October 1988), p. 59.
65. See Philip G. Cerny, "From Dirigism to Deregulation? The Case of Financial Markets," in Godt, *Policy-Making in France*.

الفصل الحادي عشر



السياسة في المانيا

السياسة في المانيا

روسل جيه . دالتون

غالباً ما يتحدث علماء السياسة عن الافكار الثورية، والأعمال الثورية، مع ان التغييرات الثورية في الواقع قليلة جداً- لكنها حدثت في المانيا في العام ١٩٨٩.

مع فتح جدار برلين ليلة التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ اتخذ مستقبل المانيا مساراً جديداً لم يتوقعه الا القليلون، ولم يتنبأ به احد. كانت تلك ثورة «سلطة الشعب». فاستعداد الالمان الشرقيين لاتخاذ موقف مضاد للدولة، وعدم رغبة الدولة في قمع شعبها بالقوة، اوصل النظام إلى نهايته. فحكومة المانيا الشرقية، التي كانت تبعث الرهبة ذات يوم، انهارت إلى فراغ وهي في اوج سطوتها. وكان اقتصاد المانيا الشرقية بمثابة نموذج لدول الكتلة الشرقية، لكنه هو أيضا هبط إلى حد التوقف. واتجهت كل العيون إلى الغرب، نحو جمهورية المانيا الفدرالية كمصدر للاستقرار والاصلاح السياسي. فالوحدة الالمانية، التي وصفها ناطق روسي، في اواسط الصيف، بانها قضية مؤجلة للقرن القادم، بدت فجأة امكانية حقيقية. فقد رفع المعترضون في لايبزغ الذين ترنموا بشعار «نحن الشعب» عند مواجعتهم لحكومة المانيا الشرقية في تشرين الأول (اكتوبر)، الدعوة للوحدة بترنيمة جديدة: «نحن شعب واحد». وحفل العام ١٩٩٠ بسلسلة من الانتخابات المستعجلة، ومفاوضات شرقية / غربية، ومعاهدات دولية كانت تدفع عملية الوحدة إلى الامام بخطوات تحبس الانفاس. وخلال اقل من عام، اصبح مالم يكن متصوراً، حقيقة. فاتحدت دولتان المانيتان - واحدة ديموقراطية والاخرى شيوعية، واحدة تتبع اقتصاد السوق والثانية الاقتصاد الاشتراكي الموجه.

اعادت الوحدة الالمانية تشكيل خارطة أوروبا، لكنها أيضا اعادت تشكيل طريقة تفكيرنا عن المانيا والدروس التي يجب ان نستخلصها من التجربة الالمانية. فمن جهة يكرر هذا التغيير نمط التطور السياسي الالمانى المتقطع. فخلال قرن من الزمان تبدل النظام السياسي الالمانى من نظام الدولة

السلطوية للامبراطورية الثانية (١٨٧١-١٩١٨)، إلى النظام الديموقراطي للجمهورية الفايمارية (١٩١٩-١٩٣٣)، إلى فاشية الرايخ الثالث (١٩٣٣-١٩٤٥)، إلى الانقسام إلى دولتين في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٩٠)، إلى جمهورية المانيا الفدرالية الجديدة الموحدة. إن إعادة بناء المانيا الغربية من رماذ ما بعد الحرب يزودنا بدروس هامة عن الطريقة التي يمكن لمجتمع ما أن يتغير بها وان يطور نظاما سياسيا جديدا. مرة اخرى، تواجه المانيا اليوم مهمة بناء أمة جديدة بتوحيد الشرق والغرب، وتحيي هذه الجهود الاسئلة التي تطرح باستمرار عن الهوية السياسية للالمان. هل سيكون في مقدور الجمهورية الفدرالية استيعاب المقيمين الجدد من الشرق بنجاح، المان نشأوا في ظل نظام سياسي واجتماعي مختلف جداً؟ وإلى أي مدى ستختلف المانيا الجديدة نتيجة للوحدة؟ فهل ستتبدل قيم الجمهورية الفدرالية وارتباطاتها الدولية ذات التوجه الغربي حين تلتفت جهة الشرق؟ للوحدة سعر كبير هو تكلفة تحديث النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة الشرقية، ويتساءل الجميع ما اذا كان المواطن العادي في الغرب سيتحمل هذا العبء. فالتحدي السياسي للوحدة يوازي تقريبا مهمة بناء ديموقراطية جديدة في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن الثورة الالمانية هذه تتخذ لها مكانا في موضع مختلف عن التغييرات السابقة في انظمة الحكم. فهذه هي المرة الأولى التي يقود فيها الالمان انفسهم ثورة ناجحة من اجل شكل ديموقراطي من اشكال الحكم. اصف إلى ذلك ان المانيا كانت اسطورة نجاح سياسي واقتصادي في أوروبا ما بعد الحرب، وهذا يمنحها قوة تفيدها في المستقبل. وتعني الوحدة ان ١٦ مليون انسان اضافي سيتمكنون اليوم من العيش بحرية في دولة ديموقراطية. ففي وسع المانيا ديموقراطية ذات اقتصاد نابض بالحوية ان تكون مصدر استقرار سياسي واقتصادي في الغرب. بالاضافة إلى تشجيعها الاصلاحات السياسية في جميع انحاء أوروبا الشرقية.

القلق حول «المسألة الالمانية»- أي التشكك في الهوية القومية، والقيم السياسية الالمانية- عاد ليصبح في غاية الاهمية بالنسبة للالمان وغير الالمان، على حدّ سواء. لكن ثمة اسباباً تحدونا إلى الامل أن هذه المسألة ستجد اخيرا جوابا ايجابيا عليها اذا ما انجزت المانيا الجديدة الاهداف التي وضعها رئيسها يوم توحيدها، حين قال: «نريد ان نخدم قضية الوحدة في العالم ضمن أوروبا موحدة».

التراث التاريخي

تختلف التجربة التاريخية الالمانية بقدر كبير عن تجارب معظم الدول الأوروبية الديموقراطية. فالقوي الاجتماعية والسياسية التي قادت إلى تحديث باقي أوروبا وصلت متأخرة إلى المانيا، وكانت تأثيراتها المؤكدة اقل. فبعد فترة من رسم معظم الجدود الدولية بشكل واضح نسبيا، بقيت الحدود الالمانية مقسمة بين عشرات الوحدات السياسية. ورغم تبلور ثقافة وطنية مسيطرة في معظم

الدول الأوروبية، كانت ألمانيا ممزقة بالاصلاحات والنزاعات المستمرة بين الكاثوليك والبروتستانت: وتعرض المجتمع لاستقطابات وانقسامات اقليمية واقتصادية حادة. وكان التصنيع، بشكل عام، القوة الدافعة للحدثة في أوروبا، لكن الصناعة في ألمانيا وصلت متأخرة ولم تستطع ان تقلب النظام الاقطاعي والارستقراطي القديم. ويمثل تاريخ ألمانيا، حتى في الوقت الحاضر، عملية صعبة وطويلة من بناء الأمة.

الامبراطورية الألمانية الثانية

وسّع المستشار البروسي، أوتو فون بسمارك، من خلال مجموعة من الانتصارات العسكرية والدبلوماسية، الأراضي البروسية واسبس عليها امبراطورية المانية موحدة ثانية في العام ١٨٧١. وكانت هذه الامبراطورية دولة سلطوية، مع قليل من الزرکشة الديموقراطية السطحية. وكان الملك (القيصر) هو مصدر السلطة السياسية، وكانت المعارضات التي تظهر بين الحين والآخر - خاصة من قبل الكنيسة الكاثوليكية والديموقراطيين الاشتراكيين - تقمع بقسوة. وكان دور المواطن هو الالتزام بالقانون واطاعة اوامر مسؤولي الحكومة.

حققت الحكومة المركزية القوية تقدما كبيرا في مجال التطوير الوطني. تواصل التصنيع بسرعة، وتزايد النفوذ الالماني في القضايا الدولية بثبات. ولم تكن قوة التصنيع كافية لتطوير وتحرير المجتمع والنظام السياسي. وبقيت السلطة الاقتصادية والسياسية مركزة في يد الارستوقراطية والنخبة التقليدية. اما الاصلاحات الديموقراطية فقاومتها بشدة دولة سلطوية لديها القوة الكافية لمقاومة أية مطالب سياسية تتقدم بها الطبقة الوسطى الضعيفة. فقد كانت الدولة متميزة وكان لاحتياجاتها الاولوية فوق احتياجات الافراد والمجتمع.

قاد فشل الحكومة، الذي اقترن بجمهور مطيع طاعة عمياء، ألمانيا إلى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، فدمرت الحرب الأمة، وفقد ما يقارب ٣ ملايين جندي ومدني الماني حياتهم، واعتصرت الحرب الاقتصاد حتى حطمته. وانهارت حكومة الامبراطور تحت وطأة عدم قدرتها على الحكم. وانتهت الحرب بألمانيا، أمة مهزومة ومنهكة.

الجمهورية الفايمرية

في العام ١٩١٩، اسست جمعية دستورية انتخبها الشعب النظام الديموقراطي الجديد للجمهورية الفايمرية. ومنح المواطنون حق الانتخاب وضمانات دستورية بالحقوق الانسانية الاساسية. وأنيطت

السلطة السياسية ببرلمان ورئيس ينتخبون مباشرة من الشعب. ونظمت الاحزاب السياسية لتضم سلسلة كاملة من المصالح، وتصبح ممثلاً شرعياً في العملية السياسية. واخيراً، حصل الالمان على أول اطلالة حقيقية لهم على الديموقراطية.

على أية حال، ابتليت الحكومة الفايمرية بمشاكل حادة منذ البداية. ففي معاهدة السلم، التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى، فقدت المانيا جميع مستعمراتها فيما وراء البحار. وقدر كبيراً من اراضيها الأوروبية. وفرض عليها دفع تعويضات ضخمة للحلفاء المنتصرين. وهدد النظام السياسي بثورات راديكالية قام بها متطرفو اليمين أو اليسار، وافرز الدمار الذي تسببت به الحرب، والتعويضات، مشاكل اقتصادية لا تنتهي، قادت في النهاية إلى كارثة اقتصادية في العام ١٩٢٣. حيث وصل التضخم خلال اقل من عام إلى معدل لا يمكن تصوره، ٢٦ مليار بالمئة! وما يثير السخرية، ان امبراطورية القيصر لم تلام على الهزيمة في الحرب وعلى نتائجها. بدلا من ذلك، لام العديد من الناس الخليفة الليبرالي الديموقراطي للامبراطورية - الجمهورية الفايمرية.

جاءت الضربة القاضية على يد «الركود العظيم» في العام ١٩٢٩. فاصبح ما يقارب من ثلث القوة العاملة الالمانية عاطلاً عن العمل، فأحبط الشعب لعدم قدرة الحكومة على التعامل مع الازمة. فازدادت حدة التوتر السياسي، وبدأت الديموقراطية البرلمانية في السقوط. وكان اكبر المستفيدين من ذلك ادولف هتلر وحزبه، حزب العمال القومي الاشتراكي (النازي)، حيث ارتفع عدد ناخبي الحزب من ٢٪ في العام ١٩٢٨، إلى ١٨ بالمئة في العام ١٩٣٠، و٣٣ بالمئة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، وتصاعد الخلل في آلية النظام الديموقراطي، أوتم تجاهل هذا النظام تماما. وفي محاولة اخيرة لاستعادة الاستقرار السياسي والنظام العام، قام الرئيس بول فون هندنبرغ بتعيين هتلر مستشاراً للجمهورية الفايمرية في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣. وسرعان ما قضي على الديموقراطية.

كان سقوط الجمهورية الفايمرية ناتجاً عن تفاعل عوامل معقدة^(١). وكان ضعفها الاساسي ناجماً عن افتقارها لدعم النخبة السياسية والجمهور بشكل عام. فقد احتفظت النخبة الامبراطورية بالسيطرة على الشؤون العسكرية، والقضائية، والخدمة المدنية. فكانت الديموقراطية تعتمد على نخبة ادارية تتطلع دوماً للعودة إلى نظام سياسي اكثر تقليدية حتى قبل حلول الركود الاقتصادي، عمل العديد من الشخصيات السياسية القيادية على قلب النظام الفايمري. وشجع انتقاد النخبة للنظام على انتشار مشاعر مماثلة بين الشعب، وشارك العديد منهم في وجهات النظر تلك. وكان الكثيرون من المواطنين يحتفظون بروابط عاطفية قوية تجاه الامبراطورية الالمانية ويشككون في مشروعية الفايمر اساساً. كان الالمان ما زالوا يفتقرون إلى الالتزام بالمبادئ الديموقراطية التي يمكن ان توحد الأمة وتوجهها. ثم واجهت الدولة الفتية سلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية الحادة؛ وكان يمكن لهذه الضغوط ان تكون فوق طاقة أي نظام وان تعيقه عن الحكم بشكل فعال. وقد عجلت هذه الازمات في تآكل التأييد الشعبي للجمهورية وفتحت الباب امام النداءات القومية والفاشية التي كان يطلقها هتلر. وساهمت

المؤسسات السياسية الفايمرية في اضعاف موقف الدولة بسبب التقسيمات غير الواضحة للسلطة السياسية بين البرلمان والرئيس. اضيف إلى ذلك ان الدستور منح الرئيس سلطات طوارئ واسعة أسوء استعمالها فيما بعد. واخيراً، قتل الالمان بقدر هائل من شأن طموحات هتلر، ونواياه، وقدراته السياسية. وربما كان ذلك هو اكبر فشل للجمهورية الفايمرية.

الرايخ الثالث

يعكس صعود النازي إلى السلطة خليطاً عجيباً من السلوك الذي يتميز بالقسوة والقلق على الاجراءات القانونية. فقد دعا هتلر إلى انتخابات جديدة في اذار (مارس) ١٩٣٣ قام بعدها بقمع الاحزاب المعارضة. ورغم ان الحزب النازي لم يستطع الحصول على اغلبية مطلقة في الانتخابات، فقد استخدم سيطرته اللاحقة على البرلمان في اقرار تشريعات غير دستورية منحت هتلر سلطة ديكتاتورية. واستبدلت الديموقراطية بنظام فاشي جديد «دولة الزعيم الاوحد».

ما ان احكم هتلر قبضته على السلطة، حتى بدأ في اتباع السياسات المتطرفة التي افترض اتباعه المعتدلون انها مجرد شعارات سياسية براقعة. فأعيد «تنظيم» المجتمع بما يتناسب واهداف النازي. اما المجموعات الاجتماعية والسياسية التي كان من المحتمل ان تتحدى الحكومة، فتولى عملاء النازيين امرها، أو اجبرت على القبول بالنظام النازي. ونمت السلطة التعسفية لشرطة الدولة وقضت تقريباً على كل معارضة. وازدادت الهجمات على اليهود وغيرهم من الاقليات باطراد، واصبحت اكثر عنفاً. وقد خفضت المشاريع العامة الضخمة من البطالة، لكنها اقامت، في الوقت نفسه، البنية التحتية لاقتصاد الحرب. ووسع الجيش واعيد تسليحة بما يتناقض مع معاهدات الحرب العالمية الأولى، وتحدثت السياسة الخارجية التوسعية للرايخ الوضع الدولي الراهن.

لم تلبث طموحات هتلر السياسية الجامحة ان اقحمت أوروبا في الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩. وبعد انتصارات أولية، تلاحقت الهزائم العسكرية منذ العام ١٩٤٢، وقادت إلى انهيار الرايخ الثالث بشكل كامل في ايار (مايو) ١٩٤٥. قتل في هذه الحرب ٦٠ مليون انسان، من ضمنهم ستة ملايين يهودي أوروبي قتلوا في الحملة النازية المنظمة للقضاء على اليهود^(٢). ورزحت المانيا تحت الانقراض: فقد دمرت صناعاتها وشبكة مواصلاتها، واصبحت مدنها حطاماً، والملايين من شعبها بلا مأوى، حتى الطعام بات شحيحاً. وتمخض مخطط هتلر لاقامة رايخ الماني جديد عن تدمير الأمة «نهاية الآلهة (Wagnerian Gotterdammerung) الفاغنرية»

فترة الاحتلال

بدأ التقسيم السياسي لالمانيا خلال فترة ما بعد الحرب مع تقدم القوات الاجنبية داخل الاراضي

الالمانية. فعند نهاية الحرب، كان الروس يحتلون المنطقة الشرقية، وكانت قوات الحلفاء- الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا- تسيطر على المنطقة الغربية. وكان من المفروض ان يكون التقسيم مؤقتاً، لكن تزايد الخلافات بين الزعماء الغربيين والسوفييات قللت من التعاون في ادارة كلا المنطقتين.

في الغرب، بدأت الحكومة العسكرية للحلفاء برنامجاً للقضاء على النازية بازاحة القادة النازيين والمتعاطفين معهم عن الدوائر الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية. وأسست احزاب سياسية جديدة تحت اشراف سلطات الاحتلال، وبدأت تظهر للوجود مؤسسات سياسية ديموقراطية. واعيد تنظيم الاقتصاد حسب الخطوط الرأسمالية؛ وادى ايجاد عملة جديدة وإتباع اقتصاد السوق في المانيا الغربية، في العام ١٩٤٨، إلى انعاش النظام الاقتصادي، الا انه عمق تقسيم المانيا.

إتبع الاصلاح السياسي في المنطقة الشرقية خطأً مختلفاً تماماً. فاصبح «حزب الوحدة الاشتراكية» الجديد بمثابة اداة بيد الشيوعيين للسيطرة على العملية السياسية، وقد تبنى الحزب بالتدريج الايدولوجية اللينينية. وحيث ان السوفييات اعتبروا النظام الرأسمالي مسؤولاً عن ظهور الرايخ الثالث، فقد سعت سياستهم الاقتصادية إلى تحطيم البنية الرأسمالية واقامة نظام اشتراكي في مكانها. وبحلول العام ١٩٤٨، اصبحت المنطقة الشرقية، بشكل اساسي، نسخة عن الانظمة السياسية والاقتصادية السوفيياتية.

مع اتساع الهوة بين المنطقتين المحتلتين، توصل الحلفاء إلى تحبيذ اقامة دولة المانية منفصلة في الغرب. وفي بون، المدينة الجامعية الصغيرة القائمة على ضفاف الراين، بدأ الالمان محاولتهم الثانية مع الديموقراطية. وفي العام ١٩٤٨، اجتمع مجلس برلماني لوضع مسودة دستور النظام السياسي الالمانى الغربي، إلى ان يتم اعادة توحيد الأمة الالمانية. وفي ايار (مايو) ١٩٤٩ وافقت حكومة الدولة على «قانون لانشاء جمهورية المانيا الفدرالية، أو المانيا الغربية، (Basic Law (Grundgesetz اساسي» / كديموقراطية برلمانية.

راقب السوفييات تلك التطورات بقلق عظيم. فعلى سبيل المثال، كان الحصار السوفيياتي لبرلين في العام ١٩٤٨، جزئياً، محاولة لوقف تشكيل دولة المانية منفصلة في الغرب- رغم ان النتيجة كانت زيادة التصميم الغربي. وما ان اتضح عزم الغرب على مواصلة مساره، حتى بدأت الاستعدادات لاقامة دولة المانية في الشرق. وبعد اسبوع من تشكيل الجمهورية الفدرالية، وافق مجلس الشعب على مسودة دستور؛ وفي ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩، ظهرت إلى الوجود الدولة الالمانية الشرقية الجديدة، «جمهورية المانيا الديموقراطية». وكما حدث في حقبات سالفة من التاريخ الالمانى، اتبعت هذه الأمة المقسمة مسارين مختلفين (انظر الشكل ١١-١). وتطلب الامر اربعين عاماً قبل ان يلتقي هذان المساران مرة اخرى.

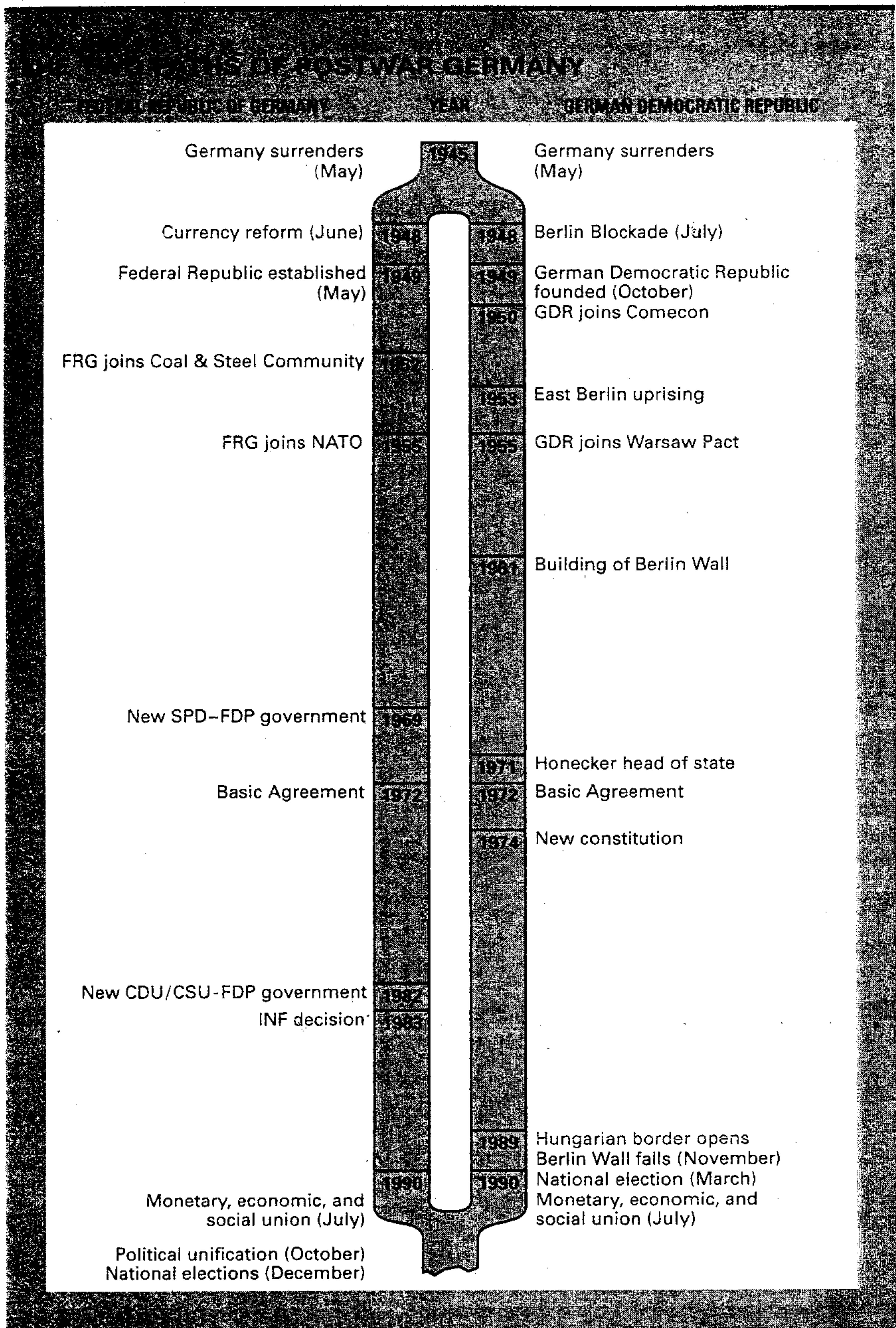
اتباع مسارين

رغم اختيار الالمانيتين مسارين مختلفين (أو بالاحرى تم اختيارهما لهما)، فقد واجهتا الكثير من التحديات المتشابهة في سنواتهما الأولى. كان التحدي الاكثر الحاحا هو حل المشاكل الاقتصادية الضاغطة التي تركت الشعب في كلا جزئي المانيا يكافح من اجل لقمة العيش. ورغم التقدم الذي تحقق في اواخر الاربعينات، فان الصورة الاقتصادية مازالت قائمة على كلا جانبي الحدود. فقد بقيت معدلات البطالة عالية في الغرب ومعدل الاجر اقل من ٦٠ دولارا شهريا. وفي العام ١٩٥٠ كان ثلثا الشعب الالمانى الغربى يشعر انه كان افضل حالا قبل الحرب، وان الصعوبات الاقتصادية مازالت عامة. وكان الوضع في الشرق صعبا بالقدر نفسه. فقد تقوضت القاعدة الزراعية القوية لصالح قطاع صناعي مكافح اضعفته التعويضات التي كانت تدفع للسوفيات.

حققت المانيا الغربية نجاحا اسطوريا في مواجهة هذا التحدي الاقتصادي^(٣). فبالاعتماد على نظام المبادرة الاقتصادية الحرة التي شجعها الاتحاد الديموقراطى المسيحى والاتحاد الاجتماعى المسيحى، عاشت البلاد فترة من النمو الاقتصادي المتواصل لم يسبق لها مثيل. وفي اوائل الخمسينات وصل الدخل إلى معدله في فترة ما قبل الحرب، وكانت التنمية قد بدأت للتو. وخلال العقدين التاليين تضاعفت ثروة الفرد بمقدار ثلاثة اضعاف، وارتفع معدل اجر الساعة في الصناعة بنسبة خمسة اضعاف، وارتفع معدل الدخل بنسبة سبعة اضعاف. وحسب معظم المؤشرات الاقتصادية كان الالمان الغربيون في العام ١٩٧٠ اشد ثراء باضعاف مضاعفة من أي فترة سبقت الحرب في تاريخهم كله. وعرف هذا النمو الاقتصادي الاستثنائي باسم «المعجزة الاقتصادية» Economic Miracle لالمانيا الغربية (Wirtschaftswunder)

انجزت المانيا الشرقية معجزتها الاقتصادية الخاصة بها، والتي تكاد تكون مذهلة مثلها مثل التجربة الغربية. وقد اعتمد الاصلاح الاقتصادي في الشرق على نظام الزراعة الجماعية، والصناعة المؤممة، والتخطيط المركزي^(٤). وخلال العقدين اللذين تبعا تشكيل جمهورية المانيا الديموقراطية، زاد الانتاج الصناعى بما يقارب خمسة اضعاف، ونما الدخل القومى للفرد الواحد بمقدار مماثل تقريبا. ومع ان الالمان الشرقيين كانوا متخلفين عن بنى جلدتهم الاكثر ثراء في الغرب، فقد اصبحت جمهورية المانيا الديموقراطية نموذجا للكفاءة والازدهار بين الدول الاشتراكية.

كان التحدي السياسى الاخر هو مشكلة بناء الأمة. فالتقسيم غير المؤكد للدولتين الالمانيتين اصبح



من القضايا الرئيسية في السياسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب. في البدء اعتبرت الجمهورية الفدرالية دولة مؤقتة إلى أن يتم توحيد الالمانيتين. فكافحت جمهورية المانيا الاتحادية كي تطور هويتها الخاصة في ظل الدولة الغربية، مع التزامها باعادة توحيدها مع المانيا الشرقية مستقبلا. وبالإضافة إلى مشاكل التقسيم، احتفظت قوات الاحتلال بالحق في التدخل بالقضايا الداخلية للدولتين حتى بعد العام ١٩٤٩. وهكذا، واجهت الدولتان تحدي تحديد هويتهما- هل هما دولتان مستقلتان ام اجزاء من المانيا الكبرى- واستعادة سيادتهما القومية.

قاد مستشار جمهورية المانيا الفدرالية الأول، كونراد اديناور، الأمة في مسار يهدف إلى تحقيق سيادتها القومية عن طريق دمج الجمهورية الفدرالية مع التحالف الغربي. وتمكنت المانيا الغربية من تحسين مركزها الدولي شيئا فشيئا، بالتعاون مع حلفائها الغربيين. وكانت القوى الغربية مستعدة لمنح الجمهورية الفدرالية المزيد من الاستقلالية طالما انها تمارسها ضمن اطار هيئة دولية. فعلى سبيل المثال، تمت عملية اعادة التطوير الاقتصادي من خلال «المجموعة الأوروبية للفحم والصلب» (ECSC) European Coal and Steel Community و«المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (EEC) European Community، وتمت عملية اعادة التسليح العسكري من خلال حلف شمالي الاطلسي (ناتو). وتم الحصول على السيادة القومية الكاملة عمليا، في العام ١٩٥٥، مع احتفاظ الحلفاء بحقهم في ترتيب الحل النهائي «للمسألة الالمانية».

واجه النظام الشيوعي في الشرق اندماج المانيا الفدرالية مع التحالف الغربي بدعوة الالمان إلى الوحدة. وفي الوقت نفسه، بادر إلى تأسيس كيانه كدولة المانية منفصلة. وفي العام ١٩٥٢، حول النظام الشرقي الخط الفاصل بين الالمانيتين إلى حدود محصنة وفرض قيودا على الدخول إلى الشرق. ودمج اقتصاد المانيا الشرقية مع اقتصاد الكتلة السوفياتية عن طريق العضوية في «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك» (Comecon) Council for Mutual Economic Assistance (كوميكون)، واصبحت جمهورية المانيا الديمقراطية عضوا رسميا في حلف وارسو. واعترف الاتحاد السوفياتي بسيادة جمهورية المانيا الديمقراطية في العام ١٩٥٤. واصبح التقسيم العملي والرمزي لالمانيا حقيقة واقعة حين شيدت المانيا الشرقية جدار برلين في آب (اغسطس) ١٩٦١. وكان الهدف من الجدار صد موجات الهجرة من الشرق، رغم الدعاية الشرقية التي ادعت انه لحماية المانيا الديمقراطية من الاستغلال والتلوث الغربي. كان هذا الجدار اكثر من حاجز مادي بين الشرق والغرب، فقد كان علامة على الوجود الرسمي لدولتين المانيتين مستقلتين، تطورتا بشكل مستقل وتتواجدان ضمن مجالهما السياسي الخاص بهما.

اتخذت العلاقات بين الالمانيتين مسارا مختلفا ومثيرا بعد فوز «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» (SPD) Social Democratic Party بالسيطرة على الحكومة الوطنية إثر انتخابات العام

١٩٦٩ في المانيا الغربية. فقد طبعت علاقة المانيا الفدرالية بأوروبا الشرقية بالمواجهة والعداء منذ بداية الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، الزم «مذهب هالشتاين» / Hallstein Doctrine جمهورية المانيا الفدرالية برفض اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول التي تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية. لكن مستشار الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ويلي برانندت، اقترح «سياسة شرقية» (Ostpolitik) مختلفة تماما. فقد كان برانندت مستعداً لقبول الوضع السياسي لأوروبا ما بعد الحرب، والسعي للمصالحة مع دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك المانيا الشرقية. فوَقَّعت المانيا الغربية معاهدات مع الاتحاد السوفياتي وبولندا لحل الخلافات التي تعود لفترة الحرب العالمية الثانية، واقامت روابط اقتصادية وسياسية جديدة. وفي العام ١٩٧١ تلقى برانندت جائزة نوبل للسلام لعمله هذا. وفي السنة التالية، حدد «اتفاق اساسي» مع المانيا الشرقية، وبشكل رسمي، العلاقة بين الالمانيتين كدولتين منفصلتين ضمن أمة المانية واحدة.

في البدء لم تكن المانيا الشرقية مطمئنة تماما للتقارب مع المانيا الفدرالية، لكن حث السوفيات لها واستبدال والتر اولبرخت بزعيم حزب الوحدة الاشتراكية / Socialist Unity party (SED)، اريك هونيك، قاد إلى سلسلة من المفاوضات مع الغرب. كانت «السياسة الشرقية» بالنسبة للنظام الالمانى الشرقي بمثابة نعمة ونقمة. ففي الجانب الايجابي، منحت المانيا الديمقراطية الشرعية من خلال الاعتراف بها رسميا من قبل الجمهورية الفدرالية، واعادة العلاقات إلى طبيعتها بين الشرق والغرب. وفي الجانب السلبي، زاد الاعتراف المتبادل والتعاملات اللاحقة بين الدولتين الالمانيتين من اكتشاف سكان المانيا الشرقية للقيم وافكار الغربية. ويبدو ان القلق الأولي الذي كان يساور العديد من سياسيي المانيا الشرقية المحافظين من ان «السياسة الشرقية» ستقوض نظامهم المغلق، قد تأكد، فيما بعد، في ثورة العام ١٩٨٩.

بعد المصالحة بين الدولتين الالمانيتين، قضت كل واحدة منهما معظم العقدين التاليين في التركيز على احتياجات سياساتهما الداخلية. فبدأت الحكومة الاشتراكية- الليبرالية في المانيا الغربية سلسلة من الاصلاحات السياسية في اوائل السبعينات، كانت تهدف إلى توسيع الخدمات الاجتماعية والمساواة في تعميم فوائد «المعجزة الاقتصادية». فمررت الحكومة التي يقودها الحزب الاشتراكي الديمقراطي اجراءات التوسع في التعليم العالي، وتحسين نوعية التدريب بشكل عام، والمساواة في الحصول على هذه المنافع. كما وسَّعت البرامج الاجتماعية؛ فأقرت اعانات جديدة لرعاية الشيخوخة، والتأمين الصحي، والخدمات الاجتماعية. وتضاعفت النفقات الاجتماعية تقريباً خلال الفترة ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٥.

تراخت الضغوط الهادفة لاجراء اصلاحات اقتصادية في الجمهورية الفدرالية في اواسط السبعينات، بشكل رئيسي، بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهت جميع دول أوروبا الغربية. وادي الركود العالمي

إلى تقلص كبير في اقتصاد المانيا الغربية الموجه للتصدير. وحل محل التصاعد المستمر في البحبوحة الاقتصادية، نمو اقتصادي بطيء وغير ثابت. وفي العام ١٩٧٤ حل هيلموت شميدت محل براندت في منصب مستشار المانيا الغربية. ونجح شميدت في التخفيف من تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة. وكان من الضروري اجراء تخفيضات على الاصلاحات السياسية الداخلية، فقد ارتفع عجز موازنة الحكومة مع تباطؤ الاقتصاد، ولم يتوفر سوى القليل من الاموال لبرامج اجتماعية جديدة. الا ان الجمهورية الالمانية بقيت أمة ثرية، حتى وان بدت امكانية تحقيق مستويات اعلى من الازدهار غير مؤكدة.

استمرت مشاكل الاصلاحات التي لم تتحقق، وتجدد الصعوبات الاقتصادية، حتى الثمانينات. وبعد انتخابات العام ١٩٨٠، صارت الحكومة الالمانية ضد عدد من القضايا المحلية والدولية التي بدت مستعصية على الحل. ثم اصبحت هذه الضغوطات السياسية اكبر من ان يستطيع الائتلاف الحاكم ان يتولاه، وادت إلى حدوث تقارب ما بين «الحزب الديموقراطي الحر» / (FDP) Free Democratic party صاحب الافكار الاقتصادية المحافظة، و«الاتحاد الديموقراطي المسيحي» / «الاتحاد الاشتراكي المسيحي» / Christian Demoratic Union/Christian Social Union (CDU/CSU) وفي الوقت نفسه، ادى عدم الرضى عن الحكومة إلى زيادة التأييد للمعارضة ممثلة بالاتحاد الديموقراطي المسيحي. وفي اواسط العام ١٩٨٢، تمكن الديموقراطي المسيحي من اقناع «الحزب الديموقراطي الحر» بقطع روابطه مع الاشتراكيين وتشكيل حكومة جديدة بقيادة هيلموت كول زعيم الاتحاد الديموقراطي المسيحي. ودعا الائتلاف بعدها إلى اجراء انتخابات جديدة لاسبغ الشرعية على الحكومة الجديدة، وحقق انتصارا كاسحا في انتخابات العام ١٩٨٣.

كانت مهمة الحكومة الجديدة تنشيط اقتصاد الجمهورية الفدرالية، ومواصلة تأمين الاحتياجات الاجتماعية. من الناحية الاقتصادية، اشرف كول على التبدل الهائل في الثروات؛ فهبط التضخم بحدة، وتدننت معدلات الفائدة، ونمت الاستثمارات في قطاعات الأعمال، وتحرك الميزان التجاري بحدة لصالح المانيا الغربية، وانتعش سوق الأسهم. وفي حين يعود الفضل في جزء كبير مما تم تحقيقه إلى تبدلات في المناخ الاقتصادي الدولي، فقد ساهمت السياسات المحافظة لحكومة كول في قلب الاوضاع الاقتصادية. فقيدت النفقات العامة، وقللت العجز في الموازنة الفدرالية السنوية. ولتحقيق هذه الاهداف، أقرت الحكومة عمليا تقليص جميع البرامج الاجتماعية، بما في ذلك تعويضات البطالة، والتقاعد، وقروض الطلبة وابدت الحكومة ايضا التزامها القوي بالحلف الدفاعي الغربي بقبولها نشر القوة النووية متوسطة المدى الجديدة. واعاد التأييد الشعبي لبرنامج الحكم المحافظ الائتلاف الذي يقوده الاتحاد الديموقراطي المسيحي إلى الحكم في انتخابات كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧.

خلال عقد السبعينات تكيفت جمهورية المانيا الديموقراطية مع وضعها الدولي الجديد^(٥). فاقامت المانيا الشرقية روابط مع دول ابدت استعدادها للاعتراف بها، ووسعت وجودها الدولي من خلال

نشاطات تتراوح ما بين الالعاب الاولمبية وعضويتها الجديدة في الامم المتحدة. وفي الوقت نفسه، سعت المانيا الشرقية إلى عزل نفسها عن النفوذ الغربي الذي جاء نتيجة «للسياسة الشرقية»، عن طريق سياسة واعية تميزها عن الغرب. وشددت مراجعة الدستور في العام ١٩٧٤ على التأكيد على انفصال دولة المانيا الشرقية الاشتراكية، وانها لم تعد ترتبط بفكرة اعادة توحيد المانيا. واصبحت الاشتراكية والروابط الاخوية مع الاتحاد السوفياتي هي القاعدة التي تحدد الهوية القومية بجمهورية المانيا الديموقراطية. وفي حين توسعت تجارتها مع الغرب، فقد قيدت سياساتها الاخرى النفوذ الغربي الثقافي، والاجتماعي، والسياسي.

صدم اقتصاد المانيا الشرقية أيضا بالتراجع الناتج عن الركود الاقتصادي العالمي، في اواخر السبعينات. وكانت القوة التجارية لاقتصاد المانيا الشرقية تقوم على كفاءتها النسبية مقارنة بدول النظام الشيوعي الاخرى، وعلى ضمان تدفق المواد الخام رخيصة الثمن من الاتحاد السوفياتي، خاصة النفط. الا ان مجموعة مختلفة من العوامل قللت من قدرة منتجات المانيا الشرقية على المنافسة بالسعر في السوق العالمي. وقد تزايد عجزها التجاري مع الغرب بشكل مطرد طيلة عقد الثمانينات. اضافة إلى ذلك، ان نتائج التقاعس الطويل في تحسين البنية التحتية للاقتصاد بدأت تظهر في تدهور بنية الطرق السريعة، والعمارات السكنية العتيقة، ونظام اتصالات تجاوزه الزمن. ورغم سماع الالمان الشرقيين لتقارير متتابة تتحدث عن نجاحات اقتصادية، فان مستوى معيشتهم كان يظهر فجوة تتسع دوما بين البيانات الرسمية والواقع.

بينما كان مسؤولو حكومة المانيا الشرقية يصارعون مشاكلهم الخاصة، بدأت تزعجهم رياح التغيير التي اخذت تهب من الشرق. فقد كان حصن النظام الالمانى الشرقي الحصين هو ولاؤه للاتحاد السوفياتي والتزامه بالشيوعية التقليدية. فقد بدا ان سياسات غورباتشوف الاصلاحية، «البيريسترويكا» و«الغلاسنوست»، ستقوض الاعمدة التي قام عليها النظام الالمانى الشرقي. ووصل الامر بالصحيفة الرسمية الالمانية الشرقية حداً منع نشر التقارير السياسية الصادرة من الاتحاد السوفياتي للتقليل من أهمية اصلاحات غورباتشوف. والواقع ان حوافز التغيير السياسي في المانيا الشرقية لم تأت من الداخل بل من الاحداث التي اجتاحت سائر ارجاء أوروبا الشرقية.

في اوائل العام ١٩٨٩ ظهر أول صدع في النظام الشيوعي. ففي نيسان (ابريل) اصبحت «نقابة التضامن» المحظورة منظمة مشروعة؛ وسرعان ما اصبحت بولندا أول دولة أوروبية شرقية يترأس حكومتها شخص غير شيوعي، دون ان يعترض الروس. وفي الوقت نفسه، صادق الحزب الشيوعي الهنغاري علي فكرة اجراء انتخابات ديموقراطية حرة، وادخلت قوى السوق إلى الاقتصاد الهنغاري. وثبت ان تحرر هنغاريا كان عاملا لا رجعة عنه حين بدأت في سحب وسائلها الدفاعية من حدودها مع النمسا المحايدة. وقيام اعداد مطردة من الالمان الشرقيين بالتدفق على الغرب. فقد كان الالمان الشرقيون يصوتون للوحدة باقدامهم. فخلال ستة اشهر هاجر ما يقارب من ٢ بالمئة من مجموع

الالمان الشرقيين إلى الجمهورية الفدرالية. واثار هذا الرحيل المتصاعد التظاهرات الشعبية داخل المانيا الشرقية ضد النظام.

جاهدت حكومة المانيا الشرقية للتعامل مع هذه المشكلة، ولعب غورباتشوف دوراً حاسماً في توجيه مجرى الاحداث. فاشار في البدء إلى رغبة السوفييات في ان يروا هونيكر وقد حل محله ايجون كرينز في رئاسة الدولة، وقد كان يعتبر معتدلاً حسب المقاييس الالمانية الشرقية. ثم اخبر غورباتشوف القيادة الالمانية الشرقية ان المساعدة السوفياتية لن تقدم لقمع التظاهرات (كما حدث في العام ١٩٥٣)، وشجعهم على الشروع في عملية اصلاح داخلي بالنصيحة التحذيرية، من ان «الحياة ذاتها سوف تعاقب من يتأخرون». ومن دون التأييد السوفياتي باتت نهاية النظام الالمانى الشرقي محتومة.

زادت الاعتراضات الشعبية، التي تصاعدت بسرعة، من الضغط على الحكومة. وأوصلت الهجرة المتواصلة إلى الغرب الاقتصاد إلى شلل شبه تام. وغرقت الأمة التي اشتهرت بكفاءتها وانضباطها في الفوضى السياسية والاقتصادية. ولم تعد الحكومة تحكم، كانت موجودة فحسب، تنتقل من مصارعة ازمة إلى اخرى. وفي اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) استقال المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكية. واصبحت جمهورية المانيا الديمقراطية بلداً بلاحكومة. وفي مساء يوم ٩ تشرين الثاني اعلن مسؤول الماني شرقي عن فتح الحدود بين المانيا الشرقية والغربية^(٦)؛ وفي المنطقة الحرام السابقة من جدار برلين، احتفل البرلينيون من الشرق والغرب بالمناسبة معاً.

ما ان انتهت نشوة افتتاح جدار برلين، حتى كان على المانيا الشرقية ان تفكر في مسألة، وماذا بعد؟ في البدء اتبعت حكومة المانيا الشرقية استراتيجية السيطرة على الاضرار، بتعيين قادة جدد، ومحاولة اكتساب التأييد الشعبي. لكن الاضرار التي لحقت بشرعية الدولة وسلامة الاقتصاد كانت كبيرة جداً. وكان مصدر الاستقرار الوحيد الظاهر هو سياسة ترمي إلى الوحدة مع المانيا الفدرالية، وهكذا بدأت الهرولة في اتجاه الوحدة الالمانية.

في اذار (مارس) ١٩٨٩ تم اختيار قيادة جديدة لحكومة المانيا الشرقية في أول انتخابات حرة منذ العام ١٩٣٢. وسيطر التحالف من اجل المانيا، والذي يضم الفرع الشرقي من «الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، على حكومة المانيا الشرقية. فتحرك كول والزعيم الالمانى الشرقي الجديد لوثر دي مازيير بقوة نحو الوحدة. فتم توحيد النقد في ١ تموز (يوليو)، مما اعطى الدولتين عملة واحدة، وبالتالي اقتصاد واحد. وحين حصل كول على موافقة السوفييات على شرط الوحدة واستمرار المانيا في عضويتها في حلف شمالي الاطلسي، فتحت الطريق امام الوحدة الكاملة. في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠، وبعد جيل من الفرقة التقى المساران مرة اخرى - لكن إلى اين يمكن ان يؤدي المسار الجديد.

القوى الاجتماعية



يشير الوصف الشعبي لوحدة المانيا الجديدة، في بعض الاحيان، إلى انها الرايخ الرابع والاكثر ثراء. ويبلغ عدد سكان الدولة ما يقارب ٨٠ مليون نسمة، ٦٢ مليوناً من الغرب، و١٦ مليوناً من الشرق، يقيمون في وسط أوروبا. ويقزم اقتصاد الالمانيتين الشرقية، والغربية، مجتمعا (باستخدام احصاءات اواسط الثمانينات) معظم اقتصاديات البلدان المجاورة، كما ان حجمه يخلق اختلالات جديدة في توزيع القوى داخل أوروبا، حتى ان بعض المراقبين لاحظوا ان مجموع ما حصلت عليه الالمانيتان معا في اولمبياد صيف العام ١٩٨٨ يتفوق على اداء الدولتين العظميين. ومساحة اراضي المانيا الجديدة مجتمعة، كبير حسب المقاييس الأوروبية، رغم انها تبدو صغيرة مقارنة بحجم الولايات المتحدة - في مثل حجم مونتانا تقريبا. لكن مزج مجتمعين واقتصاديين في مجتمع واحد واقتصاد واحد عملية اكثر تعقيدا من مجرد جمع عمودين من الارقام في بيان موازنة. ومع ان الوحدة قد اوجدت قوى جديدة، الا انها، أيضا، ادت إلى اعادة تحديد النظام الاجتماعي الذي تقوم عليه السياسة والمجتمع الالمانيان، ويحتمل ان تتسبب في توتره.

تاريخيا، عُرِفَت المانيا بالانقسامات الاجتماعية الحادة التي كانت اساساً للنزاعات السياسية. فغالبا ما مزقت الأمة الانقسامات الاجتماعية العميقة: المصالح المدنية ضد ملاك الأراضي، وافراد الطبقة العاملة ضد الصناعيين، والبروتستانت ضد الكاثوليك. وقد عملت الجمهورية الفدرالية على اعادة هيكلة هذه الصراعات الاجتماعية بالتدرج، وعلى تبديدها، وخفضها. لكن دمج مجتمعي المانيا الشرقية والغربية يُبقي على احتمال إحياء بعض تلك الانقسامات الاجتماعية التاريخية.

رغم ان كل واحدة من الالمانيتين، الشرقية والغربية، قد جربت معجزتها الاقتصادية الخاصة، فان التقدم في الشرق كان أقل إثارة مما هو في الجمهورية الفدرالية. ففي اواسط الثمانينات كان مستوى المعيشة في المانيا الغربية من بين اعلى المستويات في العالم (انظر الجدول ٨-٣). وفي الوقت نفسه، كانت القوة الشرائية الحقيقية لمعدل الاجر في المانيا الشرقية بالكاد يصل إلى نصف دخل مثيله في المانيا الغربية. وفي حين كانت السلع الرئيسية تباع بسعر غير مرتفع في الشرق، فان معظم السلع الاستهلاكية كانت اغلى ثمنا مما في الغرب. اما ما يسمى بالبضائع الكمالية (مثل التلفزيونات الملونة، والغسالات، والسيارات) فكانت ابعد من متناول العائلات العادية. وفي العام ١٩٨٥، كان ثلث المساكن في المانيا الشرقية ما زال يفتقر إلى مرحاض وحمام خاص. لقد عاش مواطنو المانيا الشرقية حياة مريحة حسب مقاييس أوروبا الشرقية، لكنها كانت ادنى بكثير من المقاييس الغربية.

احدثت التنمية الاقتصادية أيضا تحولات في اقتصاديات الالمانيتين. ومن السمات المشتركة بينهما

تراجع حجم وأهمية القطاع الزراعي. فخلال الفترة ما بين عقد الخمسينات وعقد الثمانينات تقلصت نسبة العمال المستخدمين في الزراعة في جمهورية المانيا الفدرالية إلى ٤ بالمئة من مجموع القوى العاملة، وإلى ١١ بالمئة في جمهورية المانيا الديموقراطية. وفي الغربية بقي حجم القطاع الصناعي ثابتاً بشكل جيد، وبلغ العاملون فيه ٤٠ بالمئة من مجموع القوى العاملة. وازداد التوسع الاقتصادي في قطاعي الخدمات والتكنولوجيا، والوظائف الحكومية لاكثر من الضعف خلال هذه الفترة. واكبر الفئات العاملة اليوم مكونة من العمال اصحاب الياقات البيضاء والموظفين المدنيين. غدت استثمارات الحكومة التنموية الاقتصادية في الشرق في مجالات الصناعة الثقيلة والتصنيع. وفي اواسط الثمانينات كان ما يقارب من نصف الاقتصاد مركزاً في هذه المجالات، وكان قطاع الخدمات / التكنولوجيا يمثل جزءاً صغيراً للغاية من الاقتصاد القومي.

كانت الوحدة الالمانية تعني دمج هذين النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين المختلفين: اثرياء المانيا الغربية مع ابناء عموماتهم الفقراء في الشرق، والصناعات المتطورة والمتقدمة تقنيا في الغرب مع المصانع العتيقة الصدئة في الشرق. لم تعمل الوحدة، على المدى القصير على الاقل، على التخفيف من تلك الاختلافات الاقتصادية بل زادت تفاقمها. فالمرتبات لم تتم مساواتها في النظامين؛ فالموظفون المدنيون في الشرق (ان كانوا ما زالوا يحتفظون بمناصبهم) يتقاضون مرتبات اقل من الموظفين الغربيين، والمتقاعدون الشرقيون يتقاضون شيكات شهرية مبالغها اقل من نظرائهم في الغرب. اضيف إلى ذلك انه قد رافق الوحدة انهيار فعلي لاقتصاد المانيا الشرقية. فالشركات التي كان يدعمها مادياً النظام المغلق للاقتصاد الشيوعي الموجه، كافحت بلا جدوى كي تنافس الشركات الالمانية الغربية الحديثة المنافسة لها. وفي اوائل العام ١٩٩١، كان هناك ما يقارب ٣ ملايين عامل عاطلين عن العمل، أو يعملون لفترات قصيرة في المانيا الشرقية (من أصل حوالي ٨,٥ مليون عامل)، وقد تنبأ بعض الاقتصاديين ان ربع شركات المانيا الشرقية السابقة فقط سوف يتمكن من البقاء في السوق الالمانى الموحد.

لقد توقع المواطنون على كلا جانبي الحدود السابقة أن مثل هذه المشاكل الاقتصادية ستصاحب الوحدة، وهم مستعدون لتقبل هذه المشاكل لفترة قصيرة على الاقل. لكن اذا تواصل التطور الاقتصادي في الشرق بوتيرة ابطأ مما يتوقع الناس، أو إذا تجاوزت تكلفة استيعاب اقتصاد المانيا الشرقية ما تستطيع اغلبية المواطنين تحمله، فان الناحية الاقتصادية للوحدة قد تكون موضوع انقسام سياسي سواء على المستوى الاقليمي أو الطبقي.

قدم الدين اساساً قاسياً اخر من اساس الانقسام الاجتماعي في السياسة الالمانية منذ عهد الاصلاح الديني (*). من السمات المميزة لسياسة المانيا الغربية في فترة ما بعد الحرب تلطيف حدة هذا الانقسام الاجتماعي. فالكاثوليك الذين كانوا اقلية في المانيا قبل الحرب، وجدوا انفسهم في وضع مكافئ

* Reformation الاصلاح الديني، أو البروتستانتية في القرن السادس عشر - المترجم

للبروتستانت في المانيا الغربية لان التقسيم الذي تعرضت له المانيا بعد الحرب جعل المناطق التي تسكنها اغلبية كاثوليكية من ضمن الجمهورية الفدرالية. وقد غير «الاتحاد المسيحي الديموقراطي» التعصب الديني التقليدي الذي حرّض الكاثوليك ضد البروتستانت بتوحيد الطائفتين ضمن حزب ديني واحد. وقد حل محل معظم الصراعات التاريخية بين البروتستانت والكاثوليك، الخلافات بين الجماعات المتدينة وغير المتدينة، وزاد من اضعاف دور الدين في السياسة الالمانية الغربية، علمنة المجتمع بشكل عام.

وقد قلب الوحدة الالمانية التوازن الديني الدقيق للسياسة في الجمهورية الفدرالية. فالكاثوليك يشكلون ٤٢ بالمئة من مواطني المانيا الغربية، ولا يشكلون سوى ٧ بالمئة في الشرقية. وبالتالي، فان الوحدة تغير بقدر كبير من التركيبة الدينية للجمهورية الفدرالية، حيث يزيد البروتستانت عن الكاثوليك بحوالي ٥ ملايين شخص. فالمساواة شجعت الانسجام، بحيث ان أي عدم توازن ديني جديد سوف يصمد للاختبار. كما سترتب على عدد اكبر من الناخبين البروتستانت (وافراد الطبقة العاملة) تغيير ميزان خياراتهم السياسية لدى الجمهور الالمانى الغربي، فقد يتمكنون من اعادة تشكيل التحالفات الانتخابية. اصف إلى ذلك، فان دمج المنظمات الدينية الالمانية الشرقية في بنية الكنيسة الغربية قد يحفز التغييرات الداخلية في طبيعة الحركة الدينية في الجمهورية الفدرالية.

ودور الجنس هو مصدر تقليدي اخر من اشكال التفرقة الاجتماعية في المجتمع الالمانى. في الماضي، حُدد دور المرأة بثلاثة احرف (K) - هي الأطفال (Kinder)، والكنيسة (Kirche)، والمطبخ (Kuche) - بينما كانت السياسة والعمل من المسائل المقتصرة على الذكور. وقد حققت المحاولات للتقليل من الاختلافات في دور المرأة نجاحاً متبايناً. فالقانون الاساسي لجمهورية المانيا الفدرالية يضمن المساواة بين الجنسين، لكنه يفتقر لتشريع محدد يدعم هذه الضمانة. وقد تزايدت اعداد النساء اللواتي دخلن ميدان السياسة والعمل في المانيا الغربية بالتدريج، رغم بقاء تمثيل النساء في المهن العليا ادنى من الرجال. وتغيرت المعايير الثقافية ببطء أيضاً. فقد بينت استطلاعات شملت البلاد كلها ان الذكور الالمان الغربيين اكثر مغالاة في الوطنية من الأوروبيين العاديين، وان النساء الالمانيات يشغرن انهن اقل تحرراً من الأوروبيات الاخريات^(٧).

ويضمن دستور جمهورية المانيا الديموقراطية أيضاً المساواة بين الجنسين، وكانت الحكومة الالمانية الشرقية اشد اندفاعاً في حماية هذه الضمانة. فعلى سبيل المثال، كانت حصة النساء من مقاعد مجلس الشعب الالمانى الشرقى ضعف حصة النساء في البرلمان الالمانى الغربى. وكانت نسبة اكبر من النساء الشرقيات موظفات في القوى العاملة، رغم ان تمثيلهن في الوظائف ذات المراكز أو السلطات العليا ما زالت قليلة. اما تعويضات الامومة فكانت اكثر كرمًا في المانيا الشرقية، وحق الاجهاض بلا حدود.

كانت النساء الالمانيات الشرقيات من اوائل المجموعات التي عانت نتيجة لعملية الوحدة. فقد تناقصت

نسبة النساء النواب بمقدار النصف تقريبا بعد أول انتخابات شعبية في برلمان المانيا الشرقية. كما احتشدت النساء الشرقيات للاعتراض على خسارة الحقوق والامتيازات التي كن يتمتعن بها بموجب القانون الالمانى الشرقى. والواقع ان عملية الوحدة قد اوقفت مؤقتا بالاعتراضات من المجموعات النسائية في جمهورية المانيا الديموقراطية اللواتي خشين فقدان حقوق الاجهاض في ظل التشريعات الالمانية الغربية الاشد حزما. وتبقى مسألة تسوية تشريعات الاجهاض المتضاربة مسألة معلقة في عملية الوحدة، وقد تعمل التطلعات الاكبر للنساء الالمانيات الشرقيات على تنشيط الحركة النسائية في المانيا الجديدة الموحدة.

وصدع اجتماعي اخر تطور حديثا، يتعلق بالاقلية المتنامية في المانيا، أي «العمال الوافدين»/ guest workers^(A). فقد انتجت المعجزة الاقتصادية في المانيا الغربية نقصا حادا في العمالة في الستينات، وردت الحكومة بتوظيف عمال اجانب من جنوب أوروبا. عدة ملايين من العمال - من تركيا، ويوغوسلافيا، وايطاليا، واسبانيا، واليونان جاؤوا، وعملوا ما يكفي من الوقت لاكتساب مهارات، وجمع بعض المدخرات الخاصة، ثم العودة إلى الوطن. الا ان، العديد من العمال الوافدين اختاروا البقاء في المانيا الغربية، واحضار عائلاتهم للالتحاق بهم. وقد حدثت هجرة مماثلة للعمال الاجانب في المانيا الشرقية، من الفيتناميين، والانغوليين، وغيرهم من مواطني العالم الثالث الذين انتقلوا للاقامة في جمهورية المانيا الديموقراطية. ويبدو ان هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة ستبقى من الملامح الدائمة للمجتمع الالمانى. فما يقارب ٦ بالمئة من مجموع السكان، و ١٠ بالمئة من القوى العاملة، هم من الاجانب.

منذ البداية، اظهر وضع العمال الوافدين احتمال نشوء عدة مشاكل سياسية. فهؤلاء العمال يحتشدون في ادنى درجات السلم الاقتصادي. ويقومون غالبا بالأعمال التي لا يرغب فيها العمال الالمان. كما انهم معزولون عن المجتمع الالمانى ثقافيا، واجتماعيا، ولغويا. والمشاكل الاجتماعية للعزل الثقافي صعبة خاصة بالنسبة لابناء الوافدين. فرغم نشأتهم في المانيا فهم غير مدمجين في المجتمع الالمانى ولا يمتلكون حقوق المواطنة، علاوة على ان موطنهم الاصلي غريب عنهم أيضا. وبسبب هذه الاختلافات الثقافية فإن التوتر الاجتماعي قائم دائما بين الالمان الاصليين والعمال الوافدين. وقد ساهم هذا العامل في تقوية احد احزاب الجناح اليميني المتطرف (الحزب الجمهورى) بشكل غير متوقع في الانتخابات البرلينية في ربيع ١٩٨٩. وتدعى التقارير الشعبية ان التسامح مع العمال الوافدين هو ادنى في الشرق. ويشعر العديد من المحللين بالقلق من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي قد تفرض على العمال الوافدين إذا فرضت الوحدة ضغوطاً غير مناسبة على الاقتصاد الالمانى.

اخيرا، تمثل الاقليمية عاملا قويا اخر للانقسام الاجتماعى والسياسى في المانيا المعاصرة. فالجمهورية الفدرالية مقسمة إلى ست عشرة ولاية (Lander)، عشر ولايات في الغرب وست ولايات جديدة شكلت مما كان يعرف بالمانيا الشرقية، بما في ذلك المدينة - الولاية الجديدة برلين. وقد زاد

التقسيم، وإلى حد كبير، من التباينات الثقافية، والاقتصادية، والسياسية بين الولايات المختلفة. وتتميز العديد من الولايات الغربية بتقاليدھا التاريخية وبنيتها الاجتماعية الخاصة. فولايات المدن الليبرالية في هامبورغ وبريمان تختلف بشكل واضح عن الولايات الريفية المحافظة المحيطة بها في سكسونيا السفلى، وشلزفيغ- هولشتاين، والتي تختلف بدورها اختلافاً بينا عن مقاطعات ميكلنبورغ- فوربوميرانيا في الشرق. وما زالت اللغة والتعايير المستخدمة، حتى الآن، تساعد على التمييز بين المقيمين في النصف الغربي أو الشرقي من البلاد. ولا يخطئ أي كان في التفريق بين الماني من الشمال وبافاري من الجنوب- فعادات الطرفين ولكناتهم متباينة جداً.

تدعم البنية اللامركزية للمجتمع والاقتصاد هذه الاختلافات الإقليمية. فالنشاطات الاقتصادية والثقافية مبعثرة في جميع أنحاء البلاد وليست مركزة في مركز قومي واحد. فقد نجم عن التمدن الكثيف في الجمهورية الفدرالية بضع عشرات من المناطق الحضرية الرئيسية تقوم بمهمة المراكز الاقتصادية الإقليمية. ويتوزع النشاط الاقتصادي بين مدن مثل فرانكفورت، وكولون، ودرسدن، وميونخ، ولايبزغ، وهامبورغ. ونظمت وسائل الإعلام حول الأسواق الإقليمية، كما أن هناك عدة مسارح «قومية» تتنافس فيما بينها في مختلف أنحاء البلاد.

ولاشك أن التوتر الاجتماعي والاقتصادي للوحدة الألمانية سوف يعزز من أهمية الاختلافات الإقليمية داخل الدولة الألمانية الجديدة. فمن الشائع الآن أن تسمع الناس يتحدثون عن امتين المانيتين- شرقية وغربية- تقيمان ضمن دولة واحدة. وسوف يواصل الأفراد من الشرق الاعتماد على تقاليدهم وخبراتهم المنفصلة عند اتخاذ قرارات سياسية، كما سيفعل المواطنون في الغرب. وبالمثل، فحتى النواب الذين انتخبوا حديثاً للبرلمان الذي يمثل ألمانيا الموحدة المحوا بصراحة إلى أن روابطهم الإقليمية باتت أكثر أهمية في تحديد مكانتهم السياسية ووجهات نظرهم السياسية. لذلك، سوف تكون الاعتبارات الإقليمية، على المدى القصير على الأقل، العامل الأكثر أهمية في التأثير على المجتمع والسياسة الألمانية.

المؤسسات وبنية الحكومة

كان الهدف من «القانون الأساسي» إيجاد نظام سياسي يمكن أن يخدم الجمهورية الفدرالية بشكل مؤقت إلى أن يتم توحيد كلا شطري ألمانيا؛ وتؤكد مقدمة القانون الأساسي هذا المقصد، «لإعطاء نظام جديد للحياة السياسية خلال فترة انتقالية». وتتطلع المادة الأخيرة من «القانون الأساسي» إلى إعادة توحيد ألمانيا بشكل نهائي في ظل نظام سياسي جديد: «ينتهي العمل بهذا «القانون الأساسي» في اليوم الذي يبدأ فيه سريان الدستور الذي يتبناه القرار الحر للشعب الألماني». والواقع أن التفكك السياسي والاقتصادي السريع لألمانيا الشرقية في العام ١٩٩٠ قد قاد إلى دمج جمهورية ألمانيا الديمقراطية في النظام السياسي، والاقتصادي، والقانوني القائم في الجمهورية الفدرالية. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠،

وقّعت الجمهورية الفدرالية وجمهورية المانيا الديموقراطية معاهدة توافقان بموجبها على توحيد دولتيهما، وتم تعديل «القانون الاساسي» ليتلاءم مع انضمام جمهورية المانيا الديموقراطية. وبالتالي، فان النظام السياسي لالمانيا الموحدة يعمل ضمن الاجراءات التي عبر عنها «القانون الاساسي».

حين وضع المجلس البرلماني اطار «القانون الاساسي» في العام ١٩٤٩، كان هدفه اقامة نظام سياسي ديموقراطي فعال ومستقر^(٩). وكان احد الاهداف المحددة هو الحفاظ على الاستمرارية التاريخية للمؤسسات السياسية. وكان غالبية الالمان مطلعين على طريقة عمل النظام البرلماني، كما كان هناك اهتمام بالحفاظ على البنية الفدرالية للحكومة. وقد ضمت كل من الامبراطورية الالمانية، والجمهورية الفايمرية السابقتين بُنى فدرالية. كما رأى الحلفاء في هذا الوضع وسيلة لمنع ظهور حكومة المانية مركزية قوية، قد تعيد اقامة سلطة الرايخ الهتلري.

كان الهدف الثاني هو صياغة نظام سياسي يمكنه تجنب الضعف المؤسساتي الذي كان وراء انهيار الديموقراطية الفايمرية. فقد اراد واضعو اطر الدستور اقامة خطوط واضحة للسلطات والمسؤوليات السياسية. وان يتضمن النظام الجديد في الوقت نفسه المزيد من المراجعات والتوازنات المكثفة لتجنب اساءة استخدام السلطة كما حدث في الرايخ الثالث. واخيرا، كانت هناك ضرورة واضحة لوضع قيود مؤسساتية على القوى المتطرفة والمناهضة للنظام التي قد تحاول هدم الاستقرار أو قلب النظام الديموقراطي.

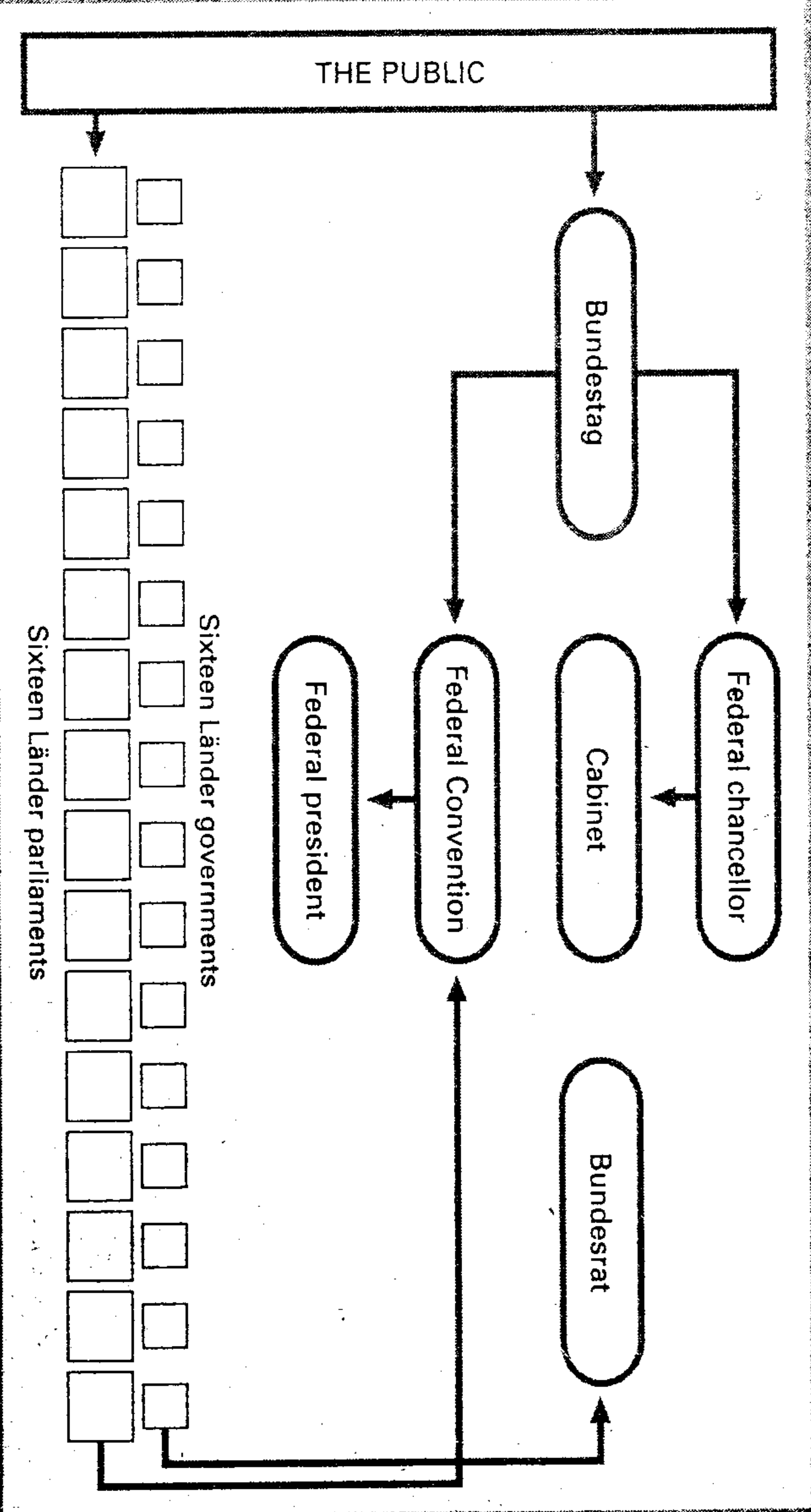
و«القانون الاساسي» هو مثال غير عادي في مجال الهندسة السياسية- بناء نظام سياسي لتحقيق اهداف محددة. وقد صمم من صاغو «القانون الاساسي» ديموقراطية برلمانية قد تُشرك الجمهور، وتُشجع المسؤولية بين افراد النخبة السياسية، وتُشتت القوى السياسية، وتحد من احتمال ان يقوم المتطرفون بتعطيل الدولة أو اغتصاب السلطة بطريقة غير قانونية.

النظام الفدرالي

لدي المانيا واحد من الانظمة السياسية الفدرالية القليلة في أوروبا (انظر الشكل ١١-٢). وكما سبق واشرنا، فان الدولة مكونة من ١٦ ولاية (Lander)، لكل واحدة منها حكومتها الخاصة. وحكومات الولايات هي مؤسسات مهمة في النظام السياسي أوجدها «القانون الاساسي». وتتقاسم الحكومة الفدرالية (Bund) وحكومات الولايات، السلطة السياسية. وتتولى الدولة المسؤولية الاساسية عن السياسة في معظم المجالات السياسية، لكنها منحت الولايات حق اصدار تشريعات في مجالات التعليم، والثقافة، وتطبيق القانون، والتخطيط الاقليمي. وفي العديد من النواحي السياسية تتقاسم الولايات والحكومة الفدرالية سلطات متوافقة^(*)، رغم ان للقانون الفدرالي الاولوية في حال حدوث نزاع. اصف

* concurrent powers أي سلطات تطبق على المسالة ذاتها أو المنطقة ذاتها من مصدرين مختلفين - المترجم.

**FIGURE 11.2
THE STRUCTURE OF GERMANY'S FEDERAL GOVERNMENT**



إلى ذلك، تحتفظ الولايات بسلطات أخرى للتشريع في تلك المناطق لم يفوضها «القانون الاساسي»، بشكل صريح، للحكومة الفدرالية.

ترتكز بنية حكومات الولايات على النظام البرلماني. ويكون ذلك على شكل نظام تشريعي احادي المجلس يطلق عليه عادة اسم (Landtag)، ينتخب مباشرة بانتخابات شعبية مباشرة. ويقوم الحزب، أو ائتلاف الاحزاب الذي يدير الهيئة التشريعية باختيار «وزير رئيس»/minister president لترؤس الحكومة. وقد يكون الوزراء الرؤساء هم اصحاب اقوى السلطات السياسية في الجمهورية الفدرالية بعد المستشار الفدرالي. ويقوم الوزير الرئيس باختيار مجلس لادارة وكالات الولاية وانجاز الوظائف التنفيذية لحكومة الولاية.

رغم ان الحكومة الفدرالية هي القوة الرئيسية في السياسة التشريعية، فان الولايات تتولى المسؤولية الاساسية في تطبيق السياسة وادارتها. وتنفذ الولايات انظمتها الخاصة علاوة على معظم التشريعات المحلية التي اقرتها الحكومة الفدرالية. كما تشرف حكومات الولايات أيضا على أعمال الادارات المحلية.

تمتد السلطات السياسية لحكومات الولايات لما هو ابعد من دورها التشريعي أو الاداري على مستوى الولاية. فاحد مجالس السلطة التشريعية الفدرالية، (Bundesrat) ، مكوّن فقط من ممثلين معينين من حكومات الولايات. كما يشارك مسؤولو حكومات الولايات في اختيار الرئيس الفدرالي، وقضاة المحكمة العليا الفدرالية.

علاوة على ترتيبات المؤسسات الرسمية تلك، توجد طرق غير رسمية مكثفة للمشاورات السياسية بين الولايات والمسؤولين الفدراليين. فاللجان الحكومية البينية التي تنسق العمل بين الحكومات ومجموعات التخطيط تنسق المصالح المختلفة للحكومة الفدرالية وحكومات الولايات. وتمارس تلك المنظمات نوعا من «الفدرالية التعاونية»/cooperative federalism، يمكن لحكومات الولايات عن طريقها ان تنسق نشاطاتها على المستوي الاقليمي أو العمل بالاشتراك مع المسؤولين الفدراليين.

الحكومة البرلمانية

البرلمان هو المؤسسة المركزية للحكومة الفدرالية. فهو الذي يمرر التشريعات، وينتخب المستشار الفدرالي، ويناقش سياسات الحكومة، ويراقب نشاطات الوزراء الفدراليين. والبرلمان مكون من مجلسين: الهيئة التشريعية الاساسية البوندستاغ (Bundestag) المنتخبة مباشرة من الشعب؛ والبوندسرات الذي يمثل حكومات الولايات على الصعيد الفدرالي.

البوندستاغ: اعضاء البوندستاغ، وعددهم 656 نائبا، هم المسؤولون الحكوميون الوحيدون الذين يستطيعون ادعاء تمثيل الشعب الالمانى مباشرة. ويتم اختيار النواب في انتخابات قومية تجري كل اربع

سنوات، ما لم يتم حل البرلمان قبل موعد انتهاء فترته. وتشجع القواعد الرسمية للبوندستاغ على تقييم القضايا من منظور قومي. حتى ان «القانون الاساسي» ينص على ان النواب يخدمون كممثلين عن الشعب كله، وليسوا مندوبين عن مصالح محددة أو حركات سياسية معينة؛ الا ان تصرف النواب، في الواقع، يعكس بوضوح ارتباطاتهم بمجموعاتهم.

المهمة الرئيسية للبوندستاغ هي سن التشريعات، ويجب ان تحظى جميع التشريعات الفدرالية على موافقته. لكن المبادرة في اقتراح التشريعات تبقى في يد السلطة التنفيذية. ويركز البوندستاغ، كما في البرلمانات الحديثة الاخرى، على تقييم البرنامج التشريعي للحكومة وتعديله.

من الوظائف الاخرى للبوندستاغ تأمين منبر للنقاش العلني. فالجلسات العامة في البرلمان تبحث التشريعات قبل عرضها على الهيئة التشريعية. ويتاح لجميع مجموعات الاحزاب (Fraktionen) وقت للمناقشة، كل مجموعة حسب حجمها. ويشارك في المناقشات عادة قادة الاحزاب ونواب الصفوف الخلفية. ونظرا لان اعضاء الحزب يكونون قد اختاروا فعلا ووافقوا على موقفهم التصويتي، فان هذه الجلسات المفتوحة تفيد كوسيلة للتعبير عن وجهات نظر الحزب بشكل علني. وفي السبعينات بدأ البوندستاغ في عرض الجلسات العامة المهمة على شاشات التلفزيون، فوسع بذلك من اطلاق الجمهور على المناقشات السياسية.

يدقق البوندستاغ أيضا في أعمال الحكومة في القضايا السياسية والادارية. واكثر الوسائل المستخدمة لذلك هي «ساعة الاسئلة»/ question hour، التي اخذت عن مجلس العموم البريطاني. حيث يستطيع النائب الفرد ان يتقدم بسؤال مكتوب إلى احد وزراء الحكومة؛ وتتراوح الاسئلة ما بين قضايا سياسية عامة إلى موضوع محدود يهم احد الناخبين. وتتم الاجابة على هذه التساؤلات من قبل ممثل الحكومة خلال ساعة الاسئلة، ويمكن للنواب ان يثيروا اسئلة تكميلية خلال الاجابة. وقد طرح اكثر من ٢٠ الف سؤال خلال فترة البوندستاغ من ١٩٨٧-١٩٩٠. ويمكن لمجموعات من النواب أيضا التقدم باسئلة مكتوبة إلى الحكومة والتي تتطلب اجابات رسمية شفوية أو كتابية؛ وقد طرح ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ سؤال من هذا النوع خلال احدى فترات البوندستاغ.

بالاضافة إلى هذه الاسئلة الرسمية، يمكن للنواب التماس اجراء نقاش خاص حول مسألة سياسية قائمة. وتبدو هذه مناقشات حقيقية اكثر من الجلسات العامة، ربما لان المناقشات ليست مقصورة على اقتراح تشريعي محدد. واخيرا، تُجري لجان البوندستاغ جلسات استماع خاصة لتقصي أعمال الحكومة، كل لجنة في مجال اختصاصها.

وتستفيد احزاب المعارضة، عادة، إلى اقصى حد من فرص المناقشة في البوندستاغ؛ فحوالي ثلثي الاسئلة التي طرحت خلال فترة البوندستاغ من ١٩٨٧-١٩٩٠ جاءت من حزب الخضر / Green party

الصغير. ويستخدم نواب المقاعد الخلفية من الاحزاب الحاكمة هذه الوسيلة أيضا للتعريف بوجهات نظرهم. بالاجمال، فان سلطات المراقبة التي يتمتع بها البوندستاغ كبيرة، خاصة بالنسبة لهيئة تشريعية في نظام برلماني.

البوندسرات: البوندسرات هو المجلس الثاني في البرلمان، وهو نتيجة للنظام الفدرالي الالمانى. فأعضاؤه التسعة والستون تعينهم حكومات الولايات لتمثيل مصالحها في بون. وتعين حكومات الولايات عادة اعضاء من مجلس وزراء الولاية في البوندسرات؛ لذلك، فان المجلس يعمل وكأنه مؤتمر دائم للوزراء الرؤساء. والمقاعد المخصصة لكل ولاية في البوندسرات تتناسب بشكل تقريبي مع عدد سكانها: ستة مقاعد للولايات الاكثر سكانا، وثلاثة لاقلها سكانا. والاصوات الخاصة بممثلي كل ولاية يتم الادلاء بها بشكل جماعي، حسب تعليمات حكومة الولاية.

يشارك البوندسرات مباشرة في العملية التشريعية، رغم ان سلطته التشريعية مساعدة لسلطة البوندستاغ. فالحكومة الفدرالية ملزمة بتقديم جميع الاقتراحات التشريعية إلى البوندسرات قبل عرضها على البوندستاغ. الا ان موافقة البوندسرات لا تكون ضرورية الا في المجالات السياسية التي تتولى فيها الولايات سلطات توافقية، أو حيث يتوجب على الولايات ان تدير انظمة فدرالية.

في السنوات الأولى للجمهورية الفدرالية ركز البوندسرات على النواحي الادارية للتشريعات الفدرالية. وكان الموظفون المدنيون من حكومات الولايات يتفحصون اللغة التقنية للاقتراحات المقدمة وتأثيراتها المحتملة على الولايات. وابتداء من عقد الستينات وسع البوندسرات من تعريفه للسياسة المتعلقة بالولايات. وكان معنى توسيع مشاركة البوندسرات ان حوالي ثلثي الاقتراحات التشريعية تتطلب الان موافقتها. واصبحت مناقشات الهيئة التشريعية تتحكم بها اعتبارات سياسية اكثر من التفاصيل الادارية. ويصح هذا خاصة في الفترات التي يسيطر فيها احد الائتلافات على البوندسرات في حين يتمتع إئتلاف مغاير بالاغلبية في البوندستاغ. باختصار، فان البرلمان هو، بشكل رئيسي، هيئة ترد على اقتراحات الحكومة بدل ان تأخذ زمام المبادرة. وبالمقارنة مع مجلس العموم البريطاني، أو الجمعية الوطنية الفرنسية، يمكن القول ان البوندستاغ يمارس استقلالية اكبر عن الحكومة. والبرلمان الالمانى يتمتع باستقلال اكبر وفرص اكثر لانتقاد الحكومة وتفحص اقتراحاتها، خاصة اذا ما شملنا البوندسرات اليه.

المستشار الفدرالي ومجلس الوزراء

كانت احدى نقاط ضعف النظام الفايمرى التقسيم غير الواضح للسلطات بين الرئيس والمستشار/chancellor. وقد حل «القانون الاساسي» هذا الغموض بأن قوى بشكل كبير من سلطات

المستشار الفدرالي (Bundeskanzler). إضافة إلى ذلك، سيطر شاغلو هذا المنصب على العملية السياسية واصبحوا رمزا للحكومة الفدرالية بقوة شخصياتهم. فالمستشار يلعب دورا مركزيا في النظام السياسي لدرجة ان بعض المراقبين يصفون النظام الالمانى بانه «ديموقراطية المستشار».

ينتخب المستشار من قبل البوندستاغ ويكون مسؤولا امامه عن سلوك الحكومة الفدرالية. وتمنح هذه العملية المستشار سلطات كبيرة. وهو يمثل اغلبية في البوندستاغ ويمكنه عادة ان يعتمد على تأييدهم للاقتراحات التشريعية التي يقدمها. ويرأس المستشار عادة حزبه، ويوجه استراتيجية الحزب ويقود الحزب في الانتخابات.

من الملامح الفريدة للنظام الالمانى الطريقة التي يتبعها للفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع الابقاء على اطار العمل البرلماني. فعلى سبيل المثال، يفتقر المستشار إلى السلطة الاختيارية في حل الهيئة التشريعية والدعوة إلى انتخابات جديدة، والتي هي من الاشياء العادية في الانظمة البرلمانية الاخرى. كما يمتلك مجلسا البوندستاغ والبوندسرات قدرة غير عادية على انتقاد أعمال الحكومة ومراجعة اقتراحات الحكومة التشريعية.

وتحظى باهمية مساوية بنود «القانون الاساسي» التي تحدد رقابة الهيئة التشريعية على المستشار ومجلس الوزراء. ففي النظام البرلماني تمتلك الهيئة التشريعية عادة سلطة عزل رئيس تنفيذي سبق لها ان انتخبته. وقد استخدمت الاحزاب المتطرفة من اليمين واليسار هذه الوسيلة، إبان الجمهورية الفايمرية، لهنز استقرار النظام الديموقراطي بمعارضة شاغلي منصب المستشار. وقد عدل «القانون الاساسي» هذا الاجراء واوجد «التصويت البناء بعدم الثقة» / constructive no-confidence vote فكي يتمكن البوندستاغ من عزل المستشار، عليه ان يوافق، في وقت واحد، على بديل له. وفي هذا استمرارية للقيادة السياسية، وايجاد اغلبية اولية تؤيد المستشار الجديد. ويعني التصويت البناء بعدم الثقة ان المستشار لا يعتمد على ضرورة وجود اغلبية تؤيده في جميع الاقتراحات التشريعية. كما انه يجعل من الصعب عزل شاغل هذا المنصب؛ فلا يمكن للمعارضين ان يختلفوا فقط مع الحكومة كي يعزلوها- بل يجب ان يكون هناك اتفاق على البديل.

لم يستخدم التصويت البناء بعدم الثقة في تاريخ الجمهورية الفدرالية سوى مرتين- ولم ينجح الا مرة واحدة. في العام ١٩٨٢ استبدل ائتلاف الاتحاد الديموقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي والحزب الديموقراطي الحر المستشار شميدت بمستشار جديد هو هيلموت كول.

ويسمح نوع اخر من التصويت بعدم الثقة للمستشار ان يهاجم حكما بعدم الثقة في اقتراح تشريعي للحكومة. فاذا ما اسقط البوندستاغ الاقتراح، فقد يطلب المستشار من الرئيس الفدرالي الدعوة لاجراء انتخابات برلمانية جديدة. وهذا الاجراء بعدم الثقة يزود المستشار بالوسائل التي تمكنه من ان يختبر الاصوات المؤيدة للحكومة أو لزيادة الضغط على البوندستاغ لتمرير تشريعات مهمة جدا بالنسبة للحكومة.

ومصدر آخر لسلطة المستشار هي سيطرته على مجلس الوزراء، وتتكون الحكومة الفدرالية اليوم من ١٨ وزارة، يرأس كل واحدة منها وزير. ويتم تعيين الوزراء أو عزلهم من قبل رئيس الدولة الفدرالي بناء على توصية من المستشار - ولا ضرورة لموافقة البوندستاغ. ويمنح «القانون الاساسي» المستشار سلطة تقرير عدد وزراء حكومته ومهامهم.

تتبع الحكومة الفدرالية في تنفيذ عملها ثلاثة مبادئ وضعها «القانون الاساسي». الأول هو «مبدأ المستشار»/ chancellor principle الذي يشير إلى ان المستشار وحده هو المسؤول عن سياسات الحكومة الفدرالية. وينص «القانون الاساسي» على انه يجب على مجلس الوزراء اتباع الخطوط العامة للسياسة الرسمية التي يضعها المستشار. وهذه التوجيهات ملزمة قانونا لمجلس الوزراء. ويتوقع من الوزراء اقتراح السياسات وتنفيذها بما يتفق مع الخطوط العامة التي وضعها المستشار. ويعاون المستشار في هذه النشاطات كادر كبير من موظفي مكتبه (Bundeskanzleramt) الذي يشرف على الوزراء ويصيغ الاهداف العريضة للسياسة. وهكذا، فان مجلس الوزراء يخضع رسميا للمستشار في رسم السياسة، وذلك خلافا للنظام البريطاني الذي يتقاسم فيه مجلس الوزراء المسؤولية.

المبدأ الثاني في «الاستقلالية الوزارية» / ministerial autonomy يعطي كل وزير سلطة إدارة أعمال وزارته الداخلية من دون تدخل مجلس الوزراء طالما ان السياسات تتفق مع الخطوط العامة العريضة للحكومة. والوزراء مسؤولون عن الاشراف على نشاطات وزاراتهم، ويوجهون التخطيط السياسي في دوائريهم، والاعداد لإدارة السياسة والاشراف عليها ضمن مجالات اختصاصهم. وتشتمل هذه المهمات على ادارة نشاطات الوزارة ذات العلاقة علاوة على الاشراف على تنفيذ وإدارة القوانين الفدرالية من قبل الدوائر الحكومية في الدولة.

«ومبدأ مجلس الوزراء» / cabinet principle هو الخط العام التنظيمي الثالث. فاذا ما ثارت منازعات بين الوزارات حول مسائل الصلاحيات القانونية أو امور تتعلق بالمخصصات فان «القانون الاساسي» يدعو إلى حلها داخل مجلس الوزراء.

ويميل العمل الفعلي للحكومة الفدرالية إلى ان يكون اكثر سلاسة من الاجراءات الرسمية المنصوص عنها في «القانون الاساسي»^(١). ففي حكومة ائتلافية يكون اختيار الوزارات، والعدد الذي سيتولاه كل حزب منها، الموضوع الرئيسي في بناء الائتلاف. وبالمثل، فان التوترات داخل الحزب قد تفرض اجراء تعيينات وزارية محددة للحفاظ على وحدة الحزب. ويؤدي اعضاء مجلس الوزراء استقلالية كبيرة في سياستهم رغم القيود الرسمية التي يفرضها «القانون الاساسي». فالوزراء يعينون عادة لانهم يملكون اهتماما في مجال من مجالات السياسة. اما من الناحية العملية، فانهم يُعرفون بادوارهم كرؤساء لدوائريهم اكثر مما يُعرفون كوكلاء للمستشار. ويصبح الوزراء ناطقين رسميين ومدافعين عن دوائريهم، ومقياس نجاحهم السياسي هو تمثيلهم لمصالح دوائريهم.

وهكذا، فإن مجلس الوزراء يقوم بدور دار المقاصة^(*) لأعمال الحكومة الفدرالية. حيث يقوم بعض الوزراء بتقديم مقترحات سياسية تخص وزاراتهم على أمل الحصول على موافقة الحكومة عليها. ومن الناحية العملية، فإنه نادراً ما يعتمد المستشار على تعليمات السياسة الرسمية لتوجيه أعمال حكومته. فالمستشار يحدد برنامج الحكومة الذي يعكس اتفاق مجلس الوزراء ويعتمد على المفاوضات واجراء التسويات داخل مجلس الوزراء للحفاظ على هذا الاتفاق.

الرئيس الفدرالي

خلال فترة الجمهورية الفايمرية، كانت السلطة التنفيذية مقسمة بين منصبين - المستشار ورئيس الدولة. وقد احتفظت الجمهورية الفدرالية بالمنصبين، إلا أن «القانون الاساسي» ركز السلطة التنفيذية، بوضوح، في يد المستشار. ومنصب الرئيس الفدرالي (Bundespräsident) هو في معظم نواحيه منصب فخري. فمهامه الرسمية تتضمن الترحيب بالزائرين من رؤساء الدول، وحضور الوظائف الرسمية للحكومة، وزيارة الدول الاجنبية، وما شابه ذلك من مهمات.

والرئيس الفدرالي مستبعد عن منافسات النظام السياسي، ويُفترض انه فوق التحزبات السياسية. وقد تنحى شاغل المنصب الحالي، الرئيس ريتشارد فون فايسكر عن مناصبة في الاتحاد الديموقراطي المسيحي حين اصبح رئيساً فدرالياً في العام ١٩٨٤. ولا يتم اختيار الرئيس في انتخابات شعبية بل من قبل مؤتمر فدرالي / Federal Convention مكون من جميع نواب البوندستاغ وعدد مماثل من الممثلين تختارهم هيئات الدولة التشريعية.

ولا يعني هذا التقليل للدور السياسي الرسمي للرئيس ان شاغل هذا المنصب لا يشارك البتة في العملية السياسية. «القانون الاساسي» يعهد الية بعدة وظائف تشريفية، فهو يعين المسؤولين في الحكومة والجيش، ويوقع المعاهدات والقوانين، ويمتلك سلطة منح العفو. إلا انه في الحالات المذكورة ينفذ رغبة الحكومة، علاوة على وجوب ان يوقع المستشار على تلك القرارات إلى جانب توقيعه. ويسمي الرئيس أيضاً المرشح لشغل منصب المستشار للبوندستاغ، ويتولى حل البرلمان اذا ما خسر اقتراح تشريعي للحكومة تصويتاً بعدم الثقة. وفي كلا الحالتين، فإن قدرة الرئيس على التصرف بشكل مستقل تبقى محدودة بموجب «القانون الاساسي».

ربما كان هناك مغزى اكبر للغموض الدستوري حول ما اذا كان على الرئيس ان ينصاع لطلبات الحكومة، أو ان يرفض. فقد يكون لديه الحق الدستوري في الاعتراض على التشريعات برفض توقيعها، وان يرفض توصيات المستشار في تعيينات مجلس الوزراء، أو حتى ان يرفض طلبه بحل البوندستاغ. إلا ان هذه المسائل لم يسبق ان جُربت من قبل رؤساء سابقين، وبالتالي، لم تتخذ المحاكم قراراً بشأنها.

* clearinghouse اي مكان تبادل الشيكات وتسوية الحساب بين البنوك - المترجم.

ويرى معظم المحللين في هذا الغموض صمام امان آخر ادمج في نظام مراجعات وتوازنات «القانون الاساسي» الذي درس بعناية.

والاهمية السياسية للرئيس الفدرالي تقوم على عوامل ابعده من مواد «القانون الاساسي». فرئيس ديناميكي نشيط مثل الرئيس فون فايسكر، يمكن ان يساعد على تشكيل المناخ السياسي للأمة من خلال الخطابات والنشاطات العامة. فهو الشخصية السياسية الوحيدة التي يمكنها الادعاء، عن حق، بانها فوق السياسة، وهو الذي يستطيع العمل على توسيع افق الأمة إلى ما هو ابعده من الاهتمامات اليومية.

النظام القضائي

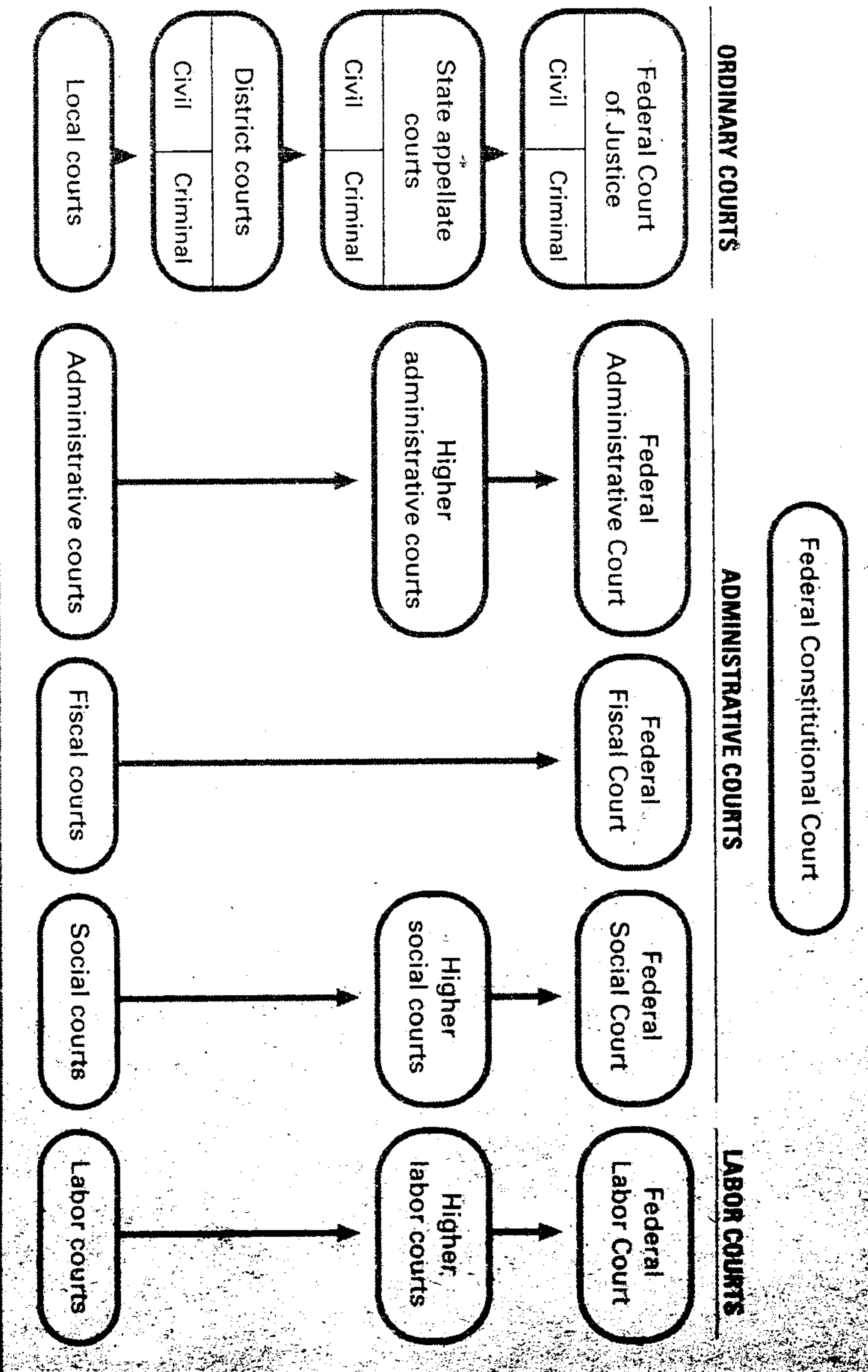
رغم الاسس الفدرالية التي قام عليها النظام السياسي الالمانى، فان المحاكم من مختلف المستويات مدمجة في نظام موحد (انظر الشكل ١١-٣). وتدير الولايات المستويات الثلاث الأدنى من هذا النظام، في حين تدار المحكمة العليا على مستوى فدرالي. ويفصل هذا النظام الموحد من المحاكم في القضايا المدنية والجنائية، وتطبق جميع المحاكم النصوص القانونية القومية ذاتها.

ويتعامل فرع آخر من النظام القضائي مع قضايا المحاكم في مجالات متخصصة. فتتعامل احدى المحاكم بالشكاوى الادارية ضد الوكالات الحكومية، وتتعامل اخرى بقضايا الضريبة، وتتعامل ثالثة بنزاعات العمل، ورابعة بحل المطالبات الخاصة ببرنامج الحكومة الاجتماعي. وكما هي الحال في باقي النظام القضائي، فان هذه المحاكم الخاصة مدمجة في نظام واحد يشمل محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية.

كما اوجد «القانون الاساسي» فرعا ثالثا من القضاء. محكمة دستورية مستقلة تراجع دستورية التشريعات، وتتوسط النزاعات بين الدوائر الحكومية، وتحمي النظام الدستوري والديموقراطي^(١١). وفي ذلك تجديد للنظام القانوني الالمانى لانه يضع قانونا واحدا، «القانون الاساسي»، فوق جميع القوانين؛ كما انه يفرض قيودا على سلطة اتخاذ القرار في البرلمان، وعلى التفسيرات القضائية لقضاة المحاكم الدنيا. ونظرا لاهمية المحكمة الدستورية فانه يتم اختيار اعضائها من قبل عدد متساو من اعضاء البوندستاغ والبوندسرات، ولا يمكن عزلهم الا لسوء استخدام السلطة.

يرتكز النظام القضائي للجمهورية الفدرالية على مبادئ القانون الرومانى الذي يختلف جذريا عن النظام القضائي الانجلو-امريكى. فبدلا من اعتماده على اسبقيات من قضايا سالفة، تستند العملية القانونية على نظام مكثف من النصوص القانونية. وتُعرّف هذه النصوص المبادئ القانونية بشكل مجرد، ويتم الفصل في القضايا بناء على تلك المقاييس. ويقوم هذا النظام على الفلسفة العقلانية / *rationalist philosophy*، القائلة انه يمكن خدمة العدالة باتباع حرفية القانون.

ويؤكد القانون الالمانى ايضا على حقوق المجتمع، ويضعها فوق حق المتهم الفرد، كما يؤكد على



* clearinghouse أي مكان تبادل الشيكات وتسوية الحساب بين البنوك - المترجم.

ادارة العدالة بشكل كفوؤ. فعلي سبيل المثال، يعطي النظام القضائي وزنا متساويا للادلة التي يقدمها المدعي العام والدفاع. وبالمثل، فان قواعد تقديم البيئات ليست حصرية كما هي الحال في المحاكم الامريكية.

ونظرا لان هدف النظام هو كشف الحقيقة من ضمن شبكة معقدة من النصوص القانونية، فان للقاضي دوراً نشيطاً في المحكمة. فمن ضمن واجباته استجواب الشهود بدقة، وتقرير ما هو مقبول كبينة، وتوجيه سير المحكمة بشكل عام. اصف إلى ذلك، يصوت القاضي (أو هيئة القضاء) في بعض الحالات مع هيئة المحلفين للبت في قضية ما. ومن الطبيعي ان يرجح صوت القاضي على اصوات المحلفين بسهولة. وليس من الضروري توصل المحلفين إلى قرار بالاجماع، فالاغلبية كافية. وفي المحاكم الاعلى، لاتستخدم هيئة محلفين. فكي تكون العدالة عقلانية، ومنصفة، ومبررة؛ فان تحقيق هذا الهدف يفترض ويستدعي وجود خبرة لا يمتلكها الا القضاة.

اعادة تشكيل الثقافات السياسية

يرتبط تاريخ الانظمة السياسية الالمانية ترابطا وثيقا بتطورها الثقافي. فالنواحي السلبية في الانظمة السابقة تنعكس على معتقدات الشعب السياسية. ففي ظل القيصر كان يفترض في المواطنين ان يكونوا خاضعين، وليس مشاركين نشطين في العملية السياسية. وقد غذى هذا الاسلوب السياسي مشاعر الريبة في الاخرين، وعدم التسامح. ولم تفعل الحقبة القصيرة للجمهورية الفايمرية الكثير لتغيير هذه القيم. فالاستقطاب، والتشردم، والعنف الشامل للجمهورية الفايمرية علم الناس تجنب السياسة، والا يكونوا مشاركين نشطين فيها. اصف إلى ذلك، ان الديموقراطية سقطت في النهاية، ونهضت القومية الاشتراكية في مكانها. فانشأ الرايخ الثالث جيلا آخر من الالمان في ظل نظام فاشي غير متسامح.

وبسبب من التراث التاريخي الالمانى، فان ماضي ومستقبل التطورات السياسية في الجمهورية الفدرالية يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة ما اذا كانت الثقافة السياسية القائمة تنسجم تماما مع نظام الحكم الديموقراطي. فخلال السنوات الأولى من عمر الجمهورية الفدرالية، انتشرت المخاوف من افتقار الأمة إلى ثقافة سياسية ديموقراطية، مما يجعلها عرضة للنوع ذاته من المشاكل التي قوضت الجمهورية الفايمرية. وقد قدمت استطلاعات الرأي العام في المانيا الغربية صورة سلبية عن المعتقدات العامة، وهي صورة يمكن تطبيقها على الالمانيتين^(١٢). فقد اظهرت ان الالمان الغربيين معزولون سياسيا، وانهم متقبلون للسلطة، وغير متسامحين في ارائهم السياسية وان هناك اقلية مهمة من النازيين غير التائبين، وان هناك تعاطفاً واسعاً مع عناصر عدة من الافكار النازية، وان المشاعر اللاسامية مازالت من الامور المألوفة.

ربما كان نجاح المانيا الغربية في اعادة تشكيل ثقافتها السياسية خلال فترة تزيد قليلا عن جيل، من الامور المثيرة للاعجاب اكثر من معجزتها الاقتصادية. فقد نهضت الحكومة، وهي تواجه التزاما شعبيا غير اكيد بالديموقراطية، ببرنامج شامل لاعادة تثقيف الشعب الالمانى - فحشدت المدارس، ووسائل الاعلام، والمنظمات السياسية خلف هذه الجهود. فالمواطنون ذاتهم تغيروا. فالجيل الذي نشأ في ظل انظمة سلطوية حل محلة جيل اكثر شبابا تأهل سياسيا خلال الفترة الديموقراطية التي تلت الحرب. وقد خلفت هذه الجهود ثقافة سياسية ديموقراطية منسجمة مع المؤسسات والعمليات السياسية للجمهورية الفدرالية.

تواجه الأمة الان مسألة ثقافية ثانية. فكما سعت جمهورية المانيا الفدرالية لاعادة تشكيل الثقافة السياسية في الغرب، فقد فعلت جمهورية المانيا الديموقراطية الشيء ذاته في الشرق. الا ان الشيوعيين حاولوا ايجاد ثقافة منافسة يمكنها ان تدعم دولتهم الجديدة ونظامها الاقتصادي الاشتراكي. والواقع، ان جهود التثقيف السياسي في الشرق كانت اكثر كثافة وتوسعا وكانت تهدف إلى ايجاد «شخصية اشتراكية» اعرض تطل السلوكيات غير السياسية^(١٢). فمن خلال تشكيلة من الوسائل الحكومية، تعلم الشبان تطوير هوية جماعية مع اندادهم لتغذية الحب لجمهورية المانيا الديموقراطية والاخوة الاشتراكية فيها، وقبول قيادة حزب الوحدة الاشتراكية وفهم التاريخ والمجتمع من منظور ماركسي-لينيني.

معنى الوحدة الالمانية هو خلط هاتين الثقافتين السياسيتين المختلفتين، وتعني أيضا إن طبيعة هذا الخليط غير اكيدة. وفي غياب الابحاث العلمية في مجال العلوم الاجتماعية في المانيا الديموقراطية، لا يمكن التأكد من التحليلات القائلة ان الدعاية الحكومية متغلغلة في الشعب. فمن المانيا الغربية أيضا، كانت المؤثرات تهب ناحية الشرق، وقد زاد عقدين من «السياسة الشرقية» من المبادلات بين الشرق والغرب. علاوة على ذلك، كان ثلثا الشعب في المانيا الشرقية قادرا على استقبال البث التلفزيوني الالمانى الغربى، وان البرامج الاخبارية كانت تستقطب عددا من المستمعين في جمهورية المانيا الديموقراطية اكبر من مستمعي اذاعتها. وبالتالي، فان هناك قدرا كبيرا من الشك حول مدى الاختلاف الحقيقي في ثقافة الشرق عن الغرب. اصف إلى ذلك، ان الاحداث السياسية الثورية التي قادت إلى الوحدة الالمانية تمثل نوع التجربة التي يمكن ان تعيد تشكيل معتقدات سياسية طال اعتناقها. فما الذي قد يفكر فيه شخص شيوعي بعد حضوره جنازة الشيوعية؟

مرة اخرى، يعتمد مستقبل الجمهورية الفدرالية على مسألة انسجام الثقافة مع النظام السياسي. فالمواطنون في الغرب ملتزمين بعمق بالقيم الغربية والمسار الديموقراطي. لكن هل يمكن لهذه الثقافة ان تستوعب ١٦ مليون مواطن جديد، يحتمل انهم يحملون معتقدات مختلفة عن الطريقة التي يجب ان تعمل فيها السياسة والمجتمع؟

الأمة والدولة

كان الاحساس القوي بالهوية الالمانية، عاملا اساسيا في الثقافة الالمانية. فالتاريخ، والثقافة، والأرض، واللغة المشتركة خلقت احساسا قوميا متماثلا قبل توحيد المانيا بوقت طويل. فالمانيا هي بلد شيلر، وغوته، وبيتهوفن، وقاجنر، حتى وان اختلف الالمان على صعيد السياسة. فصورة الشعب الواحد كقيلة بأن توحد الالمان معاً بغض النظر عن خلافاتهم السياسية أو الاجتماعية.

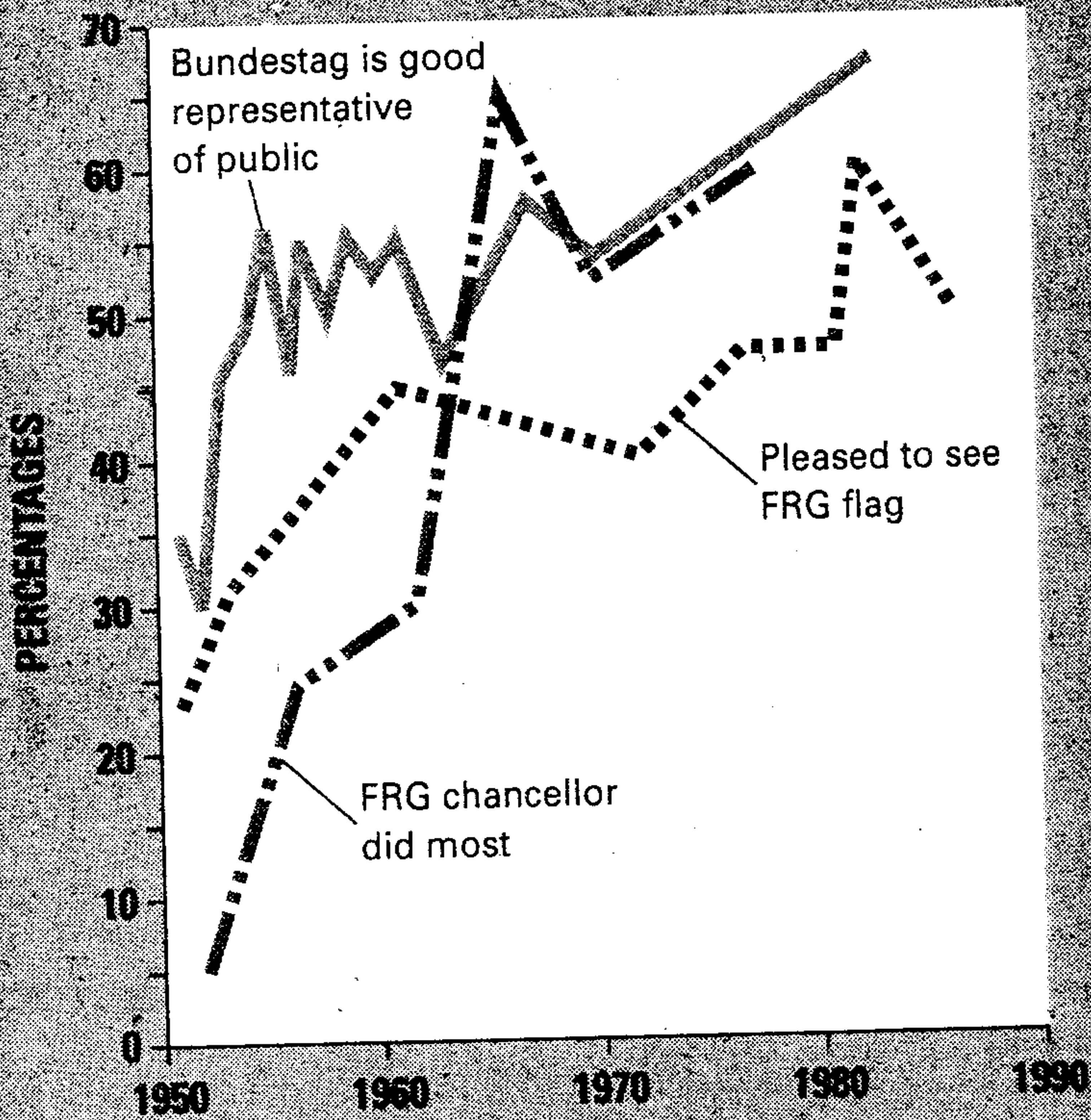
لقد فشلت انظمة الحكم السابقة في تطوير احساس بالتماثل السياسي كجزء من الهوية القومية. وقد كانت الانظمة السياسية اللاحقة قصيرة العمر نسبيا ولم يكن في وسعها تطوير اتفاق شعبي عن طبيعة السياسات الالمانية واهدافها. وقد واجهت المانيا الغربية بعد الحرب تحديا مماثلا: بناء تماثل سياسي في أمة منقسمة ومهزومة.

في اوائل الخمسينات كانت قطاعات كبيرة من الالمان الغربيين مازالت متعلقة برموز وشخصيات الانظمة القديمة^(٤). وكان معظم المواطنين يشعرون ان الامبراطورية الالمانية أو الرايخ الهتلري لما قبل الحرب تمثل افضل أيام المانيا. وكانت هناك اقلية هامة تحبذ العودة إلى الراية الامبراطورية، أو عودة الملكية، أو العودة إلى دولة ذات نظام حزبي احادي. وكان نصف السكان تقريبا يعتقد انه لولا الحرب العالمية الثانية لكان هتلر اعظم رجل دولة في المانيا.

خلال العقدين التاليين ضعف الارتباط بانظمة الحكم السابقة تدريجيا. وازداد التمسك بالمؤسسات، والقادة الجدد في الجمهورية الفدرالية، قوة (انظر الشكل ١١-٤). وتضاعف عدد المواطنين الذين يعتقدون بان نواب البوندستاغ يمثلون مصالح الشعب خلال الفترة ما بين ١٩٥١ إلى ١٩٦٤؛ وانتقل التقدير من شخصيات انظمة الحكم السابقة إلى مستشاري الجمهورية الفدرالية. وبحلول السبعينات كانت الغالبية العظمى من الشعب تشعر ان النظام القائم هو الافضل في التاريخ الالمانى كله، واصبحت المانيا الغربية اكثر تسامحا من الناحية السياسية. وتراجعت المشاعر المناهضة للسامية بحدّة. واطهرت مقاييس اخرى متعددة تنامي تقدير الشعب للنظام السياسي الجديد. فعلى سبيل المثال في العام ١٩٥٩ رأت قلة من الناس ان النظام السياسي هو مصدر انجازات قومية، وبحلول العام ١٩٧٨ كان حوالي ثلث الشعب يفاخر علنا بالنظام السياسي ومؤسساته الديموقراطية^(٥).

مع ذلك، ففي حين طور الالمان الغربيون تقبلا جديدا للمؤسسات الرسمية ورموز الجمهورية الفدرالية، كان هناك شيء ناقص، شيء يلامس صميم مشاعرهم السياسية. كان هناك على الدوام نوع من التردد بشأن الدولة الالمانية الغربية؛ فهي كيان مؤقت في حين ان كلمة «المانيا» تعني انها أمة موحدة. فهل كان على مواطني جمهورية المانيا الفدرالية اعتبار انفسهم المان، ام المان غربيين، ام خليطاً من كليهما؟ اصف إلى ذلك ان صدمة الرايخ الثالث قد تركت ندبة عميقة في النفس الالمانية الغربية، جعلت المواطنين يترددون في التعبير علنا عن افتخارهم بامتهم، أو عن احساسهم بالهوية القومية الالمانية. وبسبب من هذه الوصمة، فقد تجنبت الجمهورية الفدرالية الكثير من الرموز القومية العاطفية التي تعتبر

**FIGURE 11.4
INCREASE IN SUPPORT FOR THE
DEMOCRATIC REGIME, 1951-1986**



Source: Russell J. Dalton, *Politics in West Germany* (Glenview Ill.: Scott Foresman, 1989), p. 105.

عادية في الدول الصناعية الاخرى. فهناك القليل من عطل المناسبات السياسية والتذكارية؛ والنشيد الوطني نادرا ما يُعزف؛ وحتى الذكرى السنوية لتأسيس الجمهورية الفدرالية لا تلقى الا القليل من الاهتمام الشعبي. وقد مثلت الهوية القومية غير الاكيدة للالمان الغربيين احد عوامل النقص في تحولهم الثقافي.

وكان البحث عن هوية قومية اكثر صعوبة في الشرق. فقد ادعت قيادة جمهورية المانيا الديموقراطية بانها تمثل عناصر التاريخ الالمانى «النقية»، في حين صُورت المانيا الفدرالية على انها وريث الرايخ الثالث. وكان التصور لحتمية اعادة توحيد المانيا قد جعل من المانيا الشرقية مؤقتة أيضا واستمر ذلك حتى فترة تخليهم عن مفهوم المانيا الواحدة غداة تطبيق «السياسة الشرقية» على الاقل. وقد اصبحت الاشتراكية اساس الهوية الالمانية الشرقية. وبالتالي، فقد توصلت دراسة في العام ١٩٩٠ إلى ان الشبان في الشرق يعتبرون ان كارل ماركس هو الشخصية التي تحظى باعجابهم (يليه أول رئيس لجمهورية المانيا الديموقراطية)، في حين كان الشبان في الغرب اكثر ميلا لتسمية كونراد اديناور.

ويعتقد معظم المحللين ان جمهورية المانيا الديموقراطية قد نجحت في خلق احساس بالتعود على الولاء للنظام من خلال انجازاتها السياسية والاجتماعية، لكن الحكومة لم تنجح قط في تطوير اجماع شعبي على دعم الدولة^(١٦). وقد وصم العقد الأول من قيام جمهورية المانيا الديموقراطية بعمليات التطهير المتلاحقة ضد مَنْ يعارضون الدولة، ويؤكد ذلك انتفاضة العمال في برلين الشرقية في العام ١٩٥٣، وقمعها بالقوة. وكان البوليس السياسي (Stasi) يحتفظ بملفات لاكثر من ٦ ملايين شخص، وكان مخبرو الحكومة موجودين في كل مكان، ووقف جدار برلين كتذكرة دائمة لطبيعة الدولة الالمانية الشرقية. وقد وجدت الحكومة ان من الضروري استخدام الاكراه والتهديد بالقوة للحفاظ على بقائها، وما ان سقطت الاشتراكية حتى تبخرت الهوية السياسية المنفصلة لالمانيا الشرقية.

لقد بدأت الوحدة كعملية مكنت الالمان الباحثين عن هوية سياسية قومية ان يجدوا حلا لهذه المسألة، بعد طول انتظار. فقد اوجد فتح جدار برلين احساسا بالنشوة والاثارة السياسية مغايرا تماما للقواعد السياسية السابقة. وقد تصاعد هذا الشعور. وكيف معظم الالمان الشرقيين انفسهم حسب النظام السياسي للجمهورية الفدرالية، وهو وضع مختلف جدا عن وضع المانيا الغربية في الخمسينات. فاعلان الوحدة وتحديد يوم ٣ تشرين الأول (اكتوبر) كعيد وطني اعطى الالمان مناسبة سياسية يحتفلون بها. فالجهود السابقة التي كانت تجري في الشرق والغرب لاضرام جذوة وعي تاريخي تجري الان بحيوية عظيمة. فلأول مرة منذ مايزيد على قرن يتفق جميع الالمان تقريبا على بداية حدودهم ونهايتها. والمانيا اليوم أمة واحدة - ديموقراطية، حرة، وتتطلع نحو المستقبل.

القواعد والاجراءات الديموقراطية

ثمة عامل هام آخر في الثقافة السياسية، هو توجهات المواطن المتعلقة بنظام الحكومة. ففي السنوات الأولى للدولة الالمانية الغربية كانت القواعد الخاصة بالسياسة الديموقراطية - أي حكم الاغلبية، وحقوق

الاقلية، والحريات الفردية، والمناقشات التعددية- بمثابة مفاهيم جديدة لا تتناسب مع تجارب المواطنين السابقة. تقليديا، كانت النظرية السياسية الالمانية تنظر إلى الدولة بطريقة مثالية، تقرب من الصوفية. فالتقدم، والاستقرار، والنظام، ورغد العيش لا تتحقق الا باخضاع مصالح الافراد للمصالح العامة التي تمثلها الدولة. وكانت السلطة السياسية مطلقة وتنبع من الدولة وليس من الشعب. وقد كان هذا النموذج للدولة السلطوية (Obrigkeitsstaat) اساسيا للنظام السياسي القيصري ونظام الرايخ الثالث.

ولكسر هذا النموذج وتطوير المعرفة بالديموقراطية، اعتمدت حكومة المانيا الغربية على ناحية تقليدية اخرى للثقافة السياسية. فقد كان الالمان معتادين على دولة تقوم على مبادئ قانونية. وعلاقات سلطوية واضحة المعالم. ونصوص قانونية شاملة للسلوك السياسي (Rechtsstaat). وقد استخدمت الحكومات السلطوية هذه الشكليات القانونية لاعطاء مبرر قانوني لسلطتها. لذلك بنى زعماء المانيا الغربية نظاما يضع الاجراءات الديموقراطية في اطار رسمي. فشجعت المواطنين على المشاركة وتوقعت منهم هذا؛ واصبح رسم السياسة عملية مفتوحة تشارك فيها مجموعات المصالح المشروعة كلها.

بالتدريج، تعلم شعب المانيا الغربية المبادئ الديموقراطية، بالكشف المستمر للنظام السياسي الجديد. وبشكل عام، قدم الزعماء السياسيون نموذجا ايجابيا على المنافسة الديموقراطية. وحين كانت تحدث ازمات، كانت تحل من دون اللجوء إلى الخطب والأعمال غير الديموقراطية (سواء من قبل النخبة الحاكمة أو الشعب) وبتجاوز بسيط لمبادئ الجمهورية الفدرالية الاساسية. ونتيجة لذلك، تطور ببطء اجماع شعبي على دعم النظام السياسي الديموقراطي. وفي اواسط الستينات، كان هناك شبه اجماع على ان النظام الديموقراطي هو أفضل اشكال الحكم ويمكن القول ان معظم الالمان الغربيين اليوم راضون عن الاداء الديموقراطي الاساسي. والاهم من ذلك ان الالمان الغربيين قد ابدوا تمسكا بالاجراءات الديموقراطية- نظام التعددية الحزبية، وحل النزاعات بالحوار، وحقوق الاقليات، والحكومة النيابية.

شهدت احداث العقدين الماضيين تناميا بطيئا في دعم النظام والقواعد الديموقراطية في المانيا الغربية. وجاءت اقسى التحديات من هجمات مجموعات ارهابية معادية للنظام في السبعينات. فقد حاولت مجموعة صغيرة من المتطرفين الاطاحة بالنظام عن طريق شن حرب عصابات ضده. ورغم ان عددهم لم يكن يتجاوز بضع مئات من الافراد، فان أعمالهم العنيفة وضعت الثقافة السياسية امام اختبار عسير^(١٧). وكان على الحكومة اتباع خط دقيق في التعامل مع الارهاب، خط يسير ما بين الحفاظ على الامن العام وحماية الحريات المدنية. ويعتقد الكثير من المراقبين ان الحكومة التي كان يقودها الحزب الاشتراكي الديموقراطي قد اخطأت في ميلها نحو ضمان الامن عن طريق سن عدد مبالغ فيه من التشريعات المضادة للارهاب. وحدثت خلافات مماثلة حين اقترحت الحكومة، التي كان يقودها الاتحاد الديموقراطي المسيحي، فرض قيود على الاعتراضات ردا على أعمال العنف التي كان يقوم بها الفوضويون والمجموعات الراديكالية الداعية للحفاظ على البيئة، في اوائل الثمانينات. وكان الدرس الاساسي، في كلتا الحالتين، هو ان في وسع النظام السياسي الالمانى الغربي مواجهة هجمات عصابات المدن والمتطرفين، وان تبقى مؤسساته الاساسية واجراءاته سليمة، ودون ان يفقد الشعب ايمانه بالعملية الديموقراطية.

كما أكدت دعاية حكومة المانيا الشرقية على العقيدة الديمقراطية. فقد رفض الحزب الشيوعي، في أول تصريح عام له، في العام ١٩٤٥، فكرة قيام نظام سياسي حسب النموذج السوفياتي، ودعا، بدلا من ذلك، إلى إقامة نظام برلماني ديمقراطي مع منح الجماهير الحرية والحقوق الديمقراطية الكاملة. وفي أول دستور لها، قدمت جمهورية المانيا الديمقراطية نفسها كدولة ديمقراطية، مع نظام تعددية حزبية، وحماية دستورية للحقوق المدنية. فقد كانت، على أية حال، جمهورية المانيا «الديموقراطية».

لكن، في حين اكدت دعاية الحكومة على الديمقراطية، فقد سعت واقعية السياسة إلى نشر ثقافة سياسية تنسجم مع متطلبات قيام دولة شيوعية، واقتصاد اشتراكي. فاعتمدت الثقافة على القيم البروسية التقليدية في الطاعة، والواجب والولاء: مرة اخرى، أخبر الناس ان الطاعة هي من مسؤوليات المواطن الصالح، وان تأييد الدولة (والحزب) هو غاية في حد ذاته. واعتمدت الدولة الالمانية الشرقية على استمرار القبول بالنظام السلطوي والذي كان اقرب إلى الرايخ الثالث، والامبراطورية الثانية منه إلى النظام الديمقراطي للجمهورية الفدرالية. وفي فترات متقطعة، كانت الاحداث السياسية- مثل انتفاضة برلين في العام ١٩٥٣، واقامة جدار برلين، وقمع الحكومة الاصلاحية في تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨ واستمرار طرد المنشقين السياسيين- تنبه الالمان الشرقيون إلى الفجوة بين بلاغة النظام الديمقراطي والواقع.

وربما كان احد اسباب سرعة تنامي الثورة الشعبية في المانيا الشرقية في العام ١٩٨٩، هو ان نظام الحكم قد اقنع الشعب بقيمة الافكار الديمقراطية. فالتغييرات الثورية التي اجتاحت المانيا الشرقية بمجرد سقوط جدار برلين غذت الايمان بالديموقراطية كطريق للاصلاح السياسي. فعلى سبيل المثال، اظهر استطلاع للرأي في ربيع العام ١٩٩٠ ان الايمان الاساسي بالديموقراطية قد حظي باجماع عام سواء في شرق أو غرب المانيا (الجدول ١١-١). فقد وافق جميع الالمان الشرقيين والغربيين تقريبا على مفاهيم المعارضة السياسية، حق المواطن في الاعتراض، وحقوق الاقليات، وحرية الكلمة. فعلى سبيل المثال، اعتقد ٩٣ بالمئة من الالمان الغربيين انه لا يمكن تصور قيام ديمقراطية من دون معارضة حيّة. وشارك ٩٥ بالمئة من الالمان الشرقيين وجهة النظر هذه. علاوة على ذلك، كان الالمان الشرقيون اكثر تسامحا بالفعل من الالمان الغربيين بالنسبة للنزاعات ضمن الاطار الديمقراطي (الجزء الاسفل من الجدول ١١-١)، لان مواطني جمهورية المانيا الديمقراطية فازوا حديثا بحريتهم عن طريق الاعتراضات العامة التي تحددت نظام الحكم الشيوعي. ورغم الافتراض القائل ان النظام الالمان الشرقي يتبع المبادئ الديمقراطية فإن ٣٨ بالمئة فقط من مواطنيه ابدوا رضاهم عن كفاية العملية السياسية في جمهورية المانيا الديمقراطية، حتى بعد أول انتخابات حرة منذ اكثر من ٥٠ عاما، مقارنة مع ٨٥ بالمئة في المانيا الغربية. وبدلا من اعادة تشكيل هذه الناحية في الثقافة الالمانية الشرقية، ثمة حاجة اعظم لتحويل الحماس الشرقي للديموقراطية إلى فهم اعمق واغنى لنواحي كفاية العملية ونواحي ضعفها وقوتها الواقعية.

الجدول ١١-١

تأييد المبادئ الديمقراطية في المانيا الغربية والمانيا الشرقية (توزيع مئوي)

المانيا الغربية
المانيا الشرقية

٣٨	٨٥	راضون عن الديمقراطية في بلدهم
		القيم الديمقراطية
		نسبة الموافقين
٩٥	٩٣	الديموقراطية بحاجة إلى معارضة سياسية
٩٠	٩٠	لكل مواطن الحق في التظاهر
٨٨	٩١	يجب ان تتاح لكل حزب ديموقراطي فرصة الحكم
٨٥	٨٩	يجب ان يكون للمصلحة العامة الاولوية على المصالح الفردية
٩٠	٩٢	حق الجميع في التعبير عن آرائهم
		النزاع ضد الامن
		نسبة غير الموافقين
٥٠	٢٨	يفقد المواطن حقه في الاعتراض اذا هدد الامن
٥٣	٣٩	المعارضة السياسية يجب ان تؤيد الحكومة
٧٤	٤٧	النزاع بين المصالح ضار بالمصلحة العامة
٨١	٧٩	في مجتمع ديموقراطي، تتطلب بعض النزاعات العنف

Source: German Identity 1990 Study conducted by Prof. Rudolf Wildenmann, Research Unit for Societal Developments, Mannheim (April 1990). I would like to thank Prof. Wildenmann for graciously providing access to these data.

القيم الاجتماعية والسياسية الجديدة

ناحية ثالثة من التغيير الثقافي في ألمانيا تتعلق بالتحول في القيم العامة التي جاءت نتيجة لانجازات الأمة الاجتماعية والاقتصادية. فعندما حدث تقدم ملموس في تطوير دعائم النظام ومخاطبة الحاجات الاجتماعية التقليدية، وسَّع المواطنون في الغرب من اهتماماتهم لتشمل مجموعة جديدة من الاهداف الاجتماعية. فخلال العقد الماضي برزت قضايا جديدة، مثل التلوث، وتحرر المرأة، والمشاركة في مواقع العمل. وفي اوائل الثمانينات، اجبت حركة السلام النشطة النقاش حول الدور العالمي لجمهورية ألمانيا الفدرالية. وبدلاً من الاجماع والاعتدال ظهرت قواعد جديدة للاستقطاب والمنافسة السياسية.

بشكل عام، يمكن تفسير تطور الاتجاهات السياسية الجديدة هذه حسبما ورد في نظرية عريضة عن تبدل القيم طرحها رونالد انجلهت (١٨). يقول انجلهت ان اولويات قيم شخص ما تعكس الاوضاع الاجتماعية والعائلية السائدة في بواكير حياته. وبالتالي، فقد نتوقع من التوجهات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية الهائلة التي اعادت هيكل المجتمع الالمانى الغربي، ان تغير الخيارات العامة حول أي القيم هام وأي الاهداف الاجتماعية يجب متابعتها. فالاجيال الاكبر سنأ التي تأهلت سياسياً قبل الحرب العالمية الثانية عاشت فترة من حياتها في ظل حكومة سلطوية، وعانت فترات طويلة من الصعوبات الاقتصادية، ومن النتائج المدمرة للحرب. وقد بقي هؤلاء الاشخاص منشغلين بما يسمى الاهداف المادية- أي الامن الاقتصادي، والقانون والنظام، والقيم الدينية، ودفاع وطني قوي- رغم اربعين عاماً من الاستقرار السياسي والمعجزة الاقتصادية. بعكس ذلك، نشأت الاجيال الاصغر سنأ في بيئة سياسية ديمقراطية، خلال فترة ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل، واستقرار دولي نسبي، وانهايار الامبراطورية السوفياتية الان. ونظراً لهذه التجارب، فقد حولت الاجيال الاصغر سنأ اهتمامها ناحية «القيم الابعد من المادية / postmaterialist values، أو اهداف «السياسة الجديدة» (New Politics). فالعديد من الالمان الغربيين الشبان يعطون اولوية اكبر للتعبير عن الذات، والحرية الشخصية، والمساواة الاجتماعية، وتحقيق الذات، والحفاظ على نوعية الحياة.

اصبحت اتجاهات القيم الجديدة بمثابة قوة ثقافية في اوساط الشبان والاشخاص الافضل تعليماً، وذلك عن طريق ايجاد وسط مميز تُترجم القيم الفردية فيه إلى قواعد اجتماعية. فمتاجر الاطعمة الطبيعية، وقطاعات الأعمال التعاونية، والمكتبات التي تبيع الكتب اليسارية، ومطاعم النباتيين، والمخابز البيولوجية تقدم اسلوب حياة ينسجم مع القيم الجديدة. وتؤكد المؤسسات الصغيرة على ادارة المستخدمين للشركة، وعلى ظروف عمل اكثر انسانية، وليس مجرد تحقيق الربح. وتستكشف مراكز العناية اليومية وترتيبات تقاسم العمل الطرق التي تسمح للنساء بأن يشاركن بشكل اوسع في القوى

العامة.. وتوفر هذه الشبكة من الاشخاص والمجموعات بيئة يمكن لثقافة مختارة ان تتطور فيها. وساعد دعم المفكرين، والاكاديميين، وصحافة مختارة على نشر هذه القواعد الجديدة بحيث لم تعد معزولة في مقاطعات بعينها بل تنتشر في جميع اجزاء المجتمع. ومع ان هؤلاء مازالوا اقلية في المجتمع، فان هذه القيم الجديدة تمثل «ثقافة ثانية» تحتضنها الثقافة المسيطرة للمجتمع الالمانى الغربى. وقد تطورت ثقافة مماثلة بين الشبان في المانيا الشرقية، وان يكن بقدر اكثر تواضعاً.

كانت النتيجة الرئيسية لهذا التغيير في القيم، اضافة قضية جديدة إلى جدول أعمال الجمهورية الفدرالية السياسى. فقد جذبت مواضع مثل حماية البيئة، بما في ذلك معارضة الطاقة النووية، اهتماماً شعبياً واسع الناطق، والمانيا اليوم هي واحدة من اكثر المجتمعات الأوروبية «اخضراراً». وثمة اهتمام متجدد في توسيع ديموقراطية المجتمع من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وزيادة مشاركة العمال في ادارة الشركات (Mitbestimmung). وفي مجال السياسة الخارجية، يبدي المواطنون المزيد من الاهتمام في تقديم المساعدات الخارجية للدول الاقل نمواً، وبالمشاكل العامة المرتبطة بالعلاقات بين الشمال والجنوب. باختصار، وسّعت سياسات المانيا الغربية اهتماماتها لما هو ابعد من الاهتمامات التقليدية، الاقتصادية، والامنية، إلى مجموعة من اهتمامات «السياسة الجديدة».

التعارض بين مجموعات «السياسة الجديدة» والمؤسسات السياسية هو اليوم من المظاهر العادية في السياسة الالمانية الغربية. فكبار السن، بمن فيهم السياسيون، يجدون صعوبة في التفاهم مع الشبان، الذين ينتقدون اسلوب حياتهم العتيق وقيمهم السياسية. وتحدث حركة «السياسة الجديدة» عن السياسة بلهجة مختلفة، لانها ترى العالم من منظور مختلف. فعلى سبيل المثال، ينتقد اصحاب القيم الابعد من المادية التنمىة غير الموجهة ويتهمونها بانها مصدر مشاكل المجتمع، ويدعون إلى مجتمع اكثر تماسكاً بدل امتداح التنمىة الاقتصادية كمصدر للازدهار. اصف إلى ذلك، تقود مطالب مجموعات «السياسة الجديدة»، بين الحين والآخر، إلى مواجهات مع السلطات السياسية، كما حدث حين حاولت احدى مجموعات الحفاظ على البيئة احتلال مفاعل نووى، أو قيام احدى جماعات السلام بسد مدخل منشأة عسكرية. وستبقى مسألة تسوية هذا التعارض في القيم، ضمن المسار الديموقراطى، بمثابة تحد سياسى كبير لالمانيا الفدرالية.

شبان وأمة واحدة؟

رغم ان مواطنى المانيا الشرقية والغربية يقتسمون تراثاً تاريخياً مشتركاً، فان اربعين عاماً من الانفصال قد خلقت تباينات ثقافية لا بد من دمجها الان في ثقافة قومية واحدة. فحتى عهد قريب، كان الجنود في جيشى المانيا الشرقية والغربية ينظرون إلى بعضهم، عبر الحدود، نظرة عداة؛ اما اليوم فهم

رفاق سلاح. والبيروقراطيون الذين نشأوا في ظل النظام الشيوعي طلب منهم فجأة ان يكونوا موظفي خدمة مدنية. وان على مواطني الشرق ان يكيفوا ادوارهم الجديدة لتناسب دولة ديموقراطية حرة.

تطرح بعض جوانب هذه الاختلافات الثقافية احتمال ان تكون مصدر انقسام واستقطاب في المانيا الموحدة. فعلى سبيل المثال، رغم ان سكان المانيا الشرقية والغربية موافقون على العقيدة الديموقراطية، فسوف يكون من الصعب التوصل إلي اتفاق حول كيفية ترجمة هذه المعتقدات إلى سياسة عملية. فالاسلوب المنفتح، والمواجه، في بعض الاحيان، للسياسة الالمانية الغربية سوف تستدعي اجراء تعديلات رئيسية على مفاهيم المواطنين الذين نشأوا في ظل النظام الالمانى الديموقراطى المنغلق. وكما حدث في بعض الدول الأوروبية التي اتبعت الخيار الديموقراطى، مثل اسبانيا، والبرتغال، فان الحماس الأولي للسياسة الديموقراطية قد يتضاءل ان كانت انجازات النظام ليست بقدر توقعات الشعب.

ويبين اسلوب الحياة والعلاقات الاجتماعية للالمان الشرقيين والغربيين فجوة اخرى في القواعد الثقافية والاجتماعية. فالصحافة الشعبية تفيض بالروايات عن شكوى الالمان الغربيين من تخلف الناس الشرقيين (Ossis) - الوصف الشائع هو انهم «المان جبليون» (*). ويرد الشرقيون بالادعاء ان الالمان الغربيين (Wessis) انانيون جداً وانهم عبيد المجتمع الاستهلاكي؛ ويشعرون بنوع من التعالي في تصرفات الغربيين تجاههم. فحتى عند الاحتفال بالوحدة، اعرب سكان المانيا الشرقية علناً عن قلقهم من ان يصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في دولتهم الجديدة.

وهناك امكانية لوجود فجوة ثقافية فيما يخص توجهات العمل والاقتصاد. فحين بدأت أولى افواج اللاجئين في التحرك نحو الغرب في العام ١٩٨٩، كان رجال الأعمال الغربيون يجذبون تشغيل العمال الشرقيين بسبب تدريبهم العالي وما عرف عنهم من ايمانهم الراسخ بالصفات الالمانية في العمل بجد ومثابرة. وبعد الوحدة تغيرت الصورة السائدة في الغرب إلى القلق بسبب افتقار هؤلاء العمال إلى الطموح وروح المنافسة التي نشأت معهم في ظل الاقتصاد الشيوعي. وشكا رجال الأعمال الغربيون الذين سغوا لاقامة مشاريع مشتركة في الشرق من عدم وجود مجازفين رأسماليين يفهمون الاقتصاديات الرأسمالية؛ وتعاملوا، بدلا من ذلك، مع اناس دجنتم سنوات من التعامل مع البيروقراطية الشيوعية. وسوف يكون من الصعب على العديد من الالمان الشرقيين التكيف مع فكرة البطالة، والضغط التنافسية لاقتصاد السوق. ومن المحتمل فعلاً ان تكبر هذه الفجوة الثقافية وتصبح اكثر تسيسا مالم تضيق شقة الفوارق الاقتصادية بين الشرق والغرب.

اخيراً، قد تزيد الوحدة من حدة النزاعات المادية / والابعد من المادية ضمن المجتمع الالمانى. فالمانيا الشرقية كانت تكافح لتحقيق نجاح مادي، في حين تستمتع المانيا الغربية بوفرة ما هو ابعد من

*Appalachia نسبة إلى سلسلة الجبال في الجزء الشرقي من الولايات المتحدة - المترجم.

المادية. وبالتالي فقد أعطيت القيم المادية مثل مستويات المعيشة الاعلى، والأمن، والعمل الجاد، وظروف المعيشة الافضل، وزناً أكبر في الشرق^(١٩). فمعظم الالمان الشرقيين يريدون أولاً المشاركة في البحبوحة ومجتمع الغرب الاستهلاكي، قبل ان يبدأوا في التخوف من نتائج هذه البحبوحة. لذلك يشعر بعض الالمان الشرقيين بالقلق من ان تقوض جماعات الحفاظ على البيئة، والاهداف غير المادية لجماعات «السياسة الجديدة» في الغرب، التطور الاقتصادي في الشرق. وهكذا أضيف إلى التعارض في القيم داخل المانيا الغربية الآن، الاختلافات بين الشرق والغرب.

يشترك الالمان في اللغة والثقافة، والتاريخ- ومجموعة اخرى من الاهداف السياسية المشتركة- لكن ضغوط الوحدة قد تضخم الاختلافات السياسية بين الشرق والغرب بدل ان تضيقها. وقد تصبح المانيا شعبين ضمن أمة واحدة. ومدى قدرة الأمة على مزج هاتين الثقافتين بنجاح سيكون عاملاً رئيسياً في تقرير مصير المانيا ومسيرتها.

التعلم السياسي، والاتصال السياسي

اذا كانت الانظمة السياسية تتطلب انسجاماً في الثقافات السياسية، كما يؤكد العديد من خبراء السياسة، فان من الواجبات الاساسية للعملية السياسية ان توجد هذه التوجهات لدى المواطن وان تعمل على ادامتها. وتدعى عملية تطوير قيم ومعتقدات الشعب بالتأهيل السياسي (انظر الفصل الثالث). ويُنظر إلى التأهيل السياسي عادة كمصدر لاستمرارية النظام السياسي، حيث يبث كل جيل المبادئ السياسية السائدة إلى الجيل الذي يليه. وكما بين لنا البحث السابق عن الثقافة السياسية، فقد كان التأهيل احد عوامل التغيير السياسي في المانيا (وسوف يكون كذلك مع قيام الوحدة) وقد ادى تطور نظام ديموقراطي جديد في الغرب، ونظام شيوعي في الشرق إلى الانسلاخ عن انماط التأهيل السياسي الماضية، وإلى تحول مثير في مضمون التأهيل السياسي. وتركز عمليات اعادة التأهيل على الشبان عادة. لكن التعلم السياسي يستمر ما استمرت دورة الحياة وتشكلت توجهات جديدة وتأثرت توجهات قديمة بتجارب جديدة. وما ان تمد هذه المعتقدات الجديدة جذورها، حتى تتحول اهداف عملية التأهيل ناحية ادامة هذه القيم وتعميقها في النفوس. اضافة إلى ذلك، ان عوامل اخرى في عملية التأهيل السياسي، مثل وسائل الاعلام، تقوم بمهمة اتصال حيوية بين المواطن والقيادة السياسية. لذلك فان عملية التأهيل السياسي في المانيا تتضمن التغيير والاستمرارية.

تأثيرات العائلة

بشكل عام، يعتبر الأهل المؤثرين الرئيسيين في تشكيل القيم والتوجهات الأساسية لأطفالهم. فليس لدى الأطفال، خلال سنواتهم الأولى، سوى مصادر تعلم قليلة مقارنة بوالديهم. ويمكن للمناقشات العائلية ان تكون مصدراً غنياً للمعلومات السياسية؛ فغالباً ما يقتبس الأطفال توجهات آباءهم؛ والعديد من القيم والمعتقدات الأساسية التي يكتسبها الطفل في طفولته تبقى معه بعد البلوغ.

في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب، لم تسر عملية تأهيل الآباء لابنائهم بسلاسة على كلا جانبي الحدود الألمانية. وقد تردد العديد من البالغين في مناقشة السياسة علناً بسبب الجو العام السائد في تلك الفترة الذي يحرم الحديث في السياسة، وبعد ذلك تردد الأهل في مناقشة السياسة مع أطفالهم خشية ان يسأل الطفل: «ماذا فعلت في ظل هتلر يا ابي؟» اضافة إلى ذلك، كانت قيم الأهل السياسية وخبراتهم قليلة الصلة بالنظام السياسي الجديد. وكان إعداد الأهل في ألمانيا اسوأ من ان يمكنهم من ارشاد أطفالهم كيف يصبحوا ديموقراطيين جيدين، وكان الأهل في ألمانيا الشرقية على الدرجة ذاتها من عدم اليقين بالنسبة للنظام الشيوعي الجديد. فقد تعلم البالغون قواعد النظام السياسي الجديد، في وقت واحد، تقريباً، مع أطفالهم.

تصاعدت احتمالات قيام الأهل بالتأهيل بشكل مطرد في السنوات التي تلت الحرب مباشرة^(٢٠). وزاد تغير القواعد السياسية من ترديد المناقشات السياسية في الغرب. واصبحت المناقشات العائلية المتعلقة بالسياسة من الامور المألوفة. إضافة إلى ذلك، فإن الآباء الشباب انفسهم، قد نشأوا في ظل نظام الجمهورية الفدرالية، وبات في مقدورهم ان ينقلوا إلى أطفالهم القواعد الديموقراطية والارتباطات الحزبية التي حملوها طيلة حياتهم.

ولعبت العائلة أيضاً دوراً مهماً في عملية التأهيل السياسي تحت الحكم الألماني الشرقي. فقد وجد الباحثون ان الروابط العائلية كانت قوية، بشكل خاص، في الشرق. وكان الأهل مصدراً هاماً من مصادر التلقين الاجتماعي والسياسي. وقال معظم الفتيان انهم يحملون الافكار السياسية ذاتها التي يحملها آباؤهم. وفي الوقت نفسه، وفرت العائلة احد الاماكن القليلة التي يمكن للناس ان يتحدثوا فيها عن مشاعرهم ومعتقداتهم بصراحة. واوجدت الجلسات العائلية مجالاً خاصاً يتحرر فيه الافراد من رقابة الآخرين. وفي هذه الاجواء يمكن اسباغ الثناء على الدولة، ويمكن أيضاً التعبير عن الشك فيها.

رغم تزايد الانفتاح داخل العائلة، فقد عانى الالمان في الشرق والغرب من اتساع الفجوة بين الاجيال في السنوات الاخيرة. والشبان في الغرب اكثر يسارية من اهلهم، واكثر توجهها نحو الاهداف غير الاقتصادية، واكثر ايجابية بالنسبة لدورهم في العملية السياسية، واكثر ميلاً إلى تحدي القواعد الاجتماعية السائدة^(٢١). وهذه الاختلافات بين قيم الآباء والابناء هي، بشكل عام، اكبر في جمهورية

المانيا الفدرالية منها في الدول الأوروبية الديمقراطية. والشبان الالمان الشرقيون هم أيضاً نتاج عصرهم؛ فقد ازدهرت لديهم حركة مستقلة للسلام، وغيرها من الحركات المضادة للثقافة العامة، كجزء من الثقافة الشابة في الثمانينات. حتى ان الدولة استخدمت موسيقى الروك التي كانت ممنوعة ذات يوم في محاولة لدمج الشبان في مجتمع المانيا الديمقراطية. ويشهد على أهمية الثقافة الشبابية في المانيا الديمقراطية الوجوه الشابة من اللاجئين الذي خرجوا عبر هنغاريا، أو الاعتراضات الديمقراطية في لايبزغ أو برلين الشرقية. والفجوة بين الاجيال في الشرق والغرب هي علامة اخرى على تبدل قيم الشباب وتبنيهم اهدافا تتعارض مع قيم واهداف الناس الاكبر سنا.

التعليم

خلال السنوات التي قصر فيها الالباء عن تأهيل ابنائهم سياسياً، لجأت الحكومات الالمانية إلى استخدام الجهاز التعليمي لسدّ بعض هذا الفراغ^(٢٢). وفي المانيا الغربية أدرج الجهاز المدرسي في برامج الحكومة الهادفة إلى اعادة تعليم الشعب قبول القواعد الديمقراطية. وهدفت الارشادات إلى تطوير التزام رسمي بمؤسسات الجمهورية الفدرالية واجراءاتها. واكدت دروس التربية المدنية على مزايا النظام الديمقراطي، راسمة تعارضاً حاداً مع النموذج الشيوعي. وقد كان للجهاز التعليمي دور حاسم في اعادة تشكيل الثقافة السياسية الالمانية الغربية.

مع تزايد التأييد الشعبي للنظام السياسي الالمانى الغربي، اصبح برنامج التثقيف السياسي الرسمي امراً فائضاً عن الحاجة. فانتقل مضمون الارشادات المدنية للتأكيد على فهم ديناميكية العملية الديمقراطية- تمثيل المصالح، وحلّ النزاعات، وحقوق الاقلية، والوسائل التي يؤثر بها المواطن. وقد تبنى التعليم في الغرب وجهة نظر انتقادية للمجتمع والسياسة. فاستبدلت تصورات كتب الخمسينات المدرسية المثالية، بوجهة نظر اكثر واقعية لنواحي قوة الديمقراطية ونواحي ضعفها. ويهدف النظام الحالي إلى اعداد الطلاب بشكل افضل لدورهم كمشاركين سياسيين حين يكبرون.

لعب الجهاز المدرسي دوراً رئيسياً في برامج التثقيف السياسي في الشرق، رغم ان المضمون كان مختلفاً جداً. فقد شددت دورات التربية المدنية، والجو التعليمي على تفوق أهمية المجموع على الفرد. وحاولت المدارس ايجاد شخصية اشتراكية تركز نفسها للمبادئ الشيوعية، وحب جمهورية المانيا الديمقراطية، والمشاركة في نشاطات الدولة. لكن بلاغة النصوص التعليمية تناقضت مرة اخرى مع الواقع. فقد ادعت النشرات الحكومية ان «التعليم من أجل السلام هو المبدأ المهيمن وله الاولوية في جميع الممارسات الصفية في جميع المدارس». وكان التدريب شبه العسكري جزءاً اساسياً من المنهاج الدراسي، واصبح الزامياً لطلبة الصفين التاسع والعاشر في العام ١٩٧٨. وقد أخبر الطلاب بان المانيا

الديموقراطية دولة خالية من الاضطهاد، ثم كانوا بعدها يخلقون بابصارهم، من حافلاتهم المدرسية، نحو الاسلاك الشائكة الممتدة على طول الحدود. ولا شك ان الكثيرين من الفتیان قد قبلوا اقوال نظام الحكم، لكن جهود اعادة تثقيفهم بقيت ناقصة.

ثمة تأثير هام اخر للتعليم يتعلق بالعواقب الاجتماعية لبنية النظام، الذي يختلف بشكل اساسي بين الشرق والغرب. فنظام المدارس الثانوية في المانيا الغربية يتبع، بشكل عام، النموذج الأوروبي التقليدي في تعليم النخبة. يقسم هذا النظام إلى ثلاث طبقات مميزة. تؤمن الأولى ثقافة عامة تقود عادة إلى تدريب مهني، ووظيفة في صفوف الطبقة العاملة. ويجمع المسار الثاني بين التدريب المهني والاكاديمي. ويوظف معظم خريجي هذا البرنامج في مهن ادنى مراتب الطبقة الوسطى أو كعمال ما هرين. ويركز المسار الثالث على تدريب اكاديمي محض في مدرسة اكاديمية عليا (Gymnasium) يعد الطلبة للدراسة الجامعية.

يعزز نظام المسارات التعليمية هذا الفوارق في المنزلة الاجتماعية. ويوجه الطلاب نحو احد المسارات الثلاثة بعد اربع أو ست سنوات من الدراسة الابتدائية فقط، اعتماداً على سجلهم الدراسي، وخيارات الأهل، وتقييم المدرسين. ويبقى تأثير الأهل في هذه السن المبكرة عاملاً هاماً في تطور الطفل، مما يعني ان معظم الأطفال الذين يتوجهون نحو المسار الاكاديمي يأتون من عائلات متوسطة، ومعظم طلبة المسار المهني هم من عائلات عمالية.

يقوي التمييز الحاد الذي يفصل بين المسارات الثلاثة من تقسيم المجتمع. فالطلاب يلحقون بمدارس مختلفة تقلل التواصل الاجتماعي. وتختلف مناهج المسارات الثلاثة لدرجة يصعب على الطالب التحول إلى مسار اخر، بعد التحاقه باحد المسارات. وتُستثمر اقل المصادر في تعليم طلبة المسار المهني، اما المدارس العليا فينفق عليها بسخاء اكبر، وهي توظف افضل المدرسين إعداداً. ويضمن كل طالب يتخرج من المدارس الاكاديمية العليا الالتحاق بالجامعة، حيث الرسوم مجانية.

بذلت محاولات عديدة لاصلاح النظام التعليمي الالمانى الغربى للتقليل من انحيازه النخبوي^(٢٢) واقترح ايجاد مدرسة ثانوية شاملة واحدة يمكن لجميع الطلبة الالتحاق بها، كبديل عن المسارات المدرسية، لكن قلة من حكومات الولايات رحبت بهذه الفكرة؛ فخمسة بالمئة فقط من طلبة المدارس الثانوية مسجلون في المدارس الشاملة. ونجح الاصلاحيون اكثر في توسيع فرص الالتحاق بالجامعات. وفي اوائل الخمسينات كان ٦ بالمئة فقط من الشبان الذين هم في سن الجامعة، ويدرسون في الجامعات؛ اما اليوم فان الرقم يقارب ٢٠ بالمئة. وما زال النظام التعليمي الالمانى الغربى يتمسك بملامحه النخبوية، رغم انها الان اقل وضوحاً.

قادت العقيدة الاشتراكية للنظام الالمانى الشرقى إلى بنية تعليمية مختلفة. فقد ادخل نظام المدارس الشاملة لأول مرة في الخمسينات. وفي الستينات توسع ليصبح عشر سنوات من مدارس العلوم

التطبيقية الشاملة / comprehensive polytechnical schools التي شكلت قلب النظام التعليمي. والتحق بالمدارس طلاب من خلفيات اجتماعية متباينة، وقدرات اكايدمية مختلفة- تشبه كثيرا بنية نظام التعليم العام في الولايات المتحدة. وتؤكد المدارس على تدريب مهني عملي، مع جرعة ثقيلة من الدورات التقنية والتطبيقية في السنوات الاخيرة، وهناك تشكيلة من الحلقات التعليمية متاحة لجميع الطلبة. وتسمح هذه الحلقات، إضافة إلى قدرات اكايدمية خاصة، للطلاب بالتقدم للدراسة في المدارس الثانوية الموسعة، خلال عامهم الدراسي الثاني عشر، وهذا يقود إلى الدراسة الجامعية.

يُظهر الفرق بين النظامين التعليميين المشاكل العملية التي تطرحها الوحدة الالمانية. فعدا عن الفارق الهام في المضمون التعليمي، يتخلف الغرب في المساواة بين المواطنين للحصول على تعليم عال. والنظام التعليمي الغربي يكرس عدم المساواة الاجتماعية، وبالتالي، النزاع مع الاهداف الاجتماعية المعتمدة لجمهورية المانيا الفدرالية. وخلافا لذلك، فان البنية الرسمية للمدارس الشاملة في المانيا الشرقية اقرب بالفعل إلى الانظمة التعليمية في الديموقراطيات الأوروبية الاخرى، مثل فرنسا، وبريطانيا، وتكشف الطبيعة النخبوية للنظام التعليمي الالمانى الغربي. وتدعو معاهدة الوحدة إلى توسيع البنية التعليمية الالمانية الغربية، بشكل تدريجي، في اتجاه الشرق. لكن حل المدارس الشاملة قد يقود، وبالسخرية، إلى ضغوط لاجراء اصلاحات ليبرالية داخل النظام التعليمي في المانيا الفدرالية.

أعمال الدولة

رغم ان الحكومتين في كلا الدولتين الالمانيتين قد عملتا بجد لاعادة تشكيل القيم السياسية لمواطنيهما، فان دور كل دولة في عملية التأهيل السياسي كان مختلفاً جداً، ففيما عدا النظام المدرسي، حدثت عملية اعادة التثقيف في الغرب عن طريق آلية غير مباشرة، بالاعتماد على وسائل اعلامية مستقلة، ومجموعات اجتماعية، وقوة الاقناع؛ فقد تضائل التثقيف السياسي العلني من قبل الحكومة بعد ان ترسخ النظام الجديد في المجتمع. وعلى العكس من ذلك، قامت حكومة المانيا الشرقية بدور مباشر وفعال جداً في عملية التأهيل السياسي، ذهب إلى ما هو ابعد من العوامل التي سبق وناقشناها. وخلافا للغرب، بقي هذا الدور ثابتاً، أو انه زاد مع مرور الزمن.

كان حجر الزاوية في عملية اعادة التأهيل السياسي الالمانية الشرقية نظاماً حكومياً للإشراف على المجموعات الشبابية. فقد انخرط جميع طلبة المدارس الابتدائية تقريباً في مجموعات «الطلائع» / Pioneers وكانت هذه المجموعات تقوم بنشاطات عادية، مثل المشاركة في الحركة الكشفية للفتيان، مع اعطائهم جرعة اساسية من التثقيف السياسي. وفي سن الرابعة عشرة، ينتسب حوالي ثلاثة ارباع الفتيان في مجموعة «شباب المانيا الحرة» Free German Youth. وكانت السياسة نشاطا اساسيا من نشاطات المجموعة، وعملت هذه المنظمة كقاعدة لتدريب وتجنيد قادة المانيا الشرقية المستقبلين. وتؤمن العضوية في منظمة «شباب المانيا الحرة» حق الانتساب إلى الحزب الشيوعي والحصول على الوظائف الهامة التي يعتبر الانتساب للحزب شرطاً مسبقاً للوصول إليها.

كما حاولت حكومة المانيا الشرقية وضع اساس لبديل علماني للعقيدة المسيحية (Jugendweihe) بهدف تقويض الدور الاجتماعي للكنيسة. فكان طلبة الصف الثامن يشاركون في احتفال يختلط فيه غرس المذهب السياسي مع طقوس الانتقال إلى مرحلة البلوغ. وكان الاحتفال يشيد بمواضيع مثل الوطنية، والفضائل المدنية، والاخوة مع الاتحاد السوفياتي - مع ربط مرحلة البلوغ بتطور الشخصية الاشتراكية. وفي الثمانينات، شارك ٩٠ بالمئة من جميع من بلغوا الرابعة عشرة من العمر في هذه الاحتفالات.

امتد تسييس الحياة الاجتماعية إلى الرياضة أيضاً. وقد شجعت الدولة الرياضة كوسيلة لالهاء الشعب اجتماعياً بالترويج لقيم اللياقة البدنية التي تعتمد على التقاليد الاشتراكية لحركة الطبقة العاملة. لكن كما هي الحال بالنسبة للدول الشيوعية الأخرى، كانت حكومة المانيا الشرقية مغرمة بالاستعراضات الرياضية الجماعية التي قد تشتمل على فرصة لغرس مذهبها السياسي. اضيف إلى ذلك، كانت آلة الالعاب الاولمبية الالمانية الشرقية مصدر اعتزاز قومي، واداة اساسية في السياسة الخارجية الالمانية الشرقية. فقد استخدمت الحكومة عدد الميداليات في الالعاب الاولمبية الصيفية كمؤشر على الانجازات الداخلية، وعلى المنزلة الدولية الجديدة لجمهورية المانيا الديمقراطية.

تبين هذه الامثلة المختلفة حقيقة الحياة في المانيا الشرقية. فمعظم اوجه العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية تخضع لتوجيهات الحزب ومؤسسات الدولة. فقيم النظام السياسي تلامس الحياة اليومية للمواطنين، من اختيار الكتب المدرسية ابتداء من الصف الأول، إلى الخطب على منصات منح الجوائز الرياضية. وقد كانت جهود التأهيل السياسي هذه غير ملحوظة بالنسبة للقابلين بقيم النظام، لأنها تعبر عن قيم يشاطرون النظام بها فعلاً. لكن اعادة تشكيل الثقافة الالمانية الشرقية بقي غير مكتمل، رغم الجهود المكثفة، ويعود ذلك، بشكل جزئي، إلى وعي الشعب لنوعية الحياة المختلفة في المانيا الغربية.

وسائل الاعلام

لوسائل الاعلام تاريخ طويل في التاريخ الالمانى: فقد ظهرت أول صحيفة في العالم، وأول خدمة تلفزيونية في العالم على التراب الالمانى. ومع ذلك، وفي معظم الاحيان خضعت وسائل الاعلام في ظل انظمة الحكم السابقة لرقابة السلطات، أو لاحتكارها. واطهرت القومية الاشتراكية مدى قوة وسائل الاعلام في التأهيل السياسي، اذا ما وضعت في ايد غير مناسبة.

تطورت وسائل الاعلام الالمانية الغربية وفي ذهنها هذا التراث التاريخي^(٢٤). وبعد الحرب مباشرة، لم تصرح قوات الحلفاء المحتلة بممارسة الصحافة الا للصحف والصحفيين المتحررين من الارتباطات

النازية. كما ضمن «القانون الاساسي» حرية الصحافة وغياب الرقابة. وتمخض عن هذا النمط من تطور الصحافة نتيجتان. الأولى، جهود واعية لايجاد تقاليد صحفية جديدة، تلتزم بالقواعد الديموقراطية، وتكون هادفة، ومحايده سياسياً. وكان هذا الاسلوب الاعلامي الجديد بداية ابتعاد واضح عن الممارسات الماضية، كما ساهم في اعادة تشكيل الثقافة السياسية. والنتيجة الثانية هي النزعة الاقليمية لتوزيع الصحف. فالجمهورية الفدرالية تفتقر إلى صحافة قومية عريضة مثل بريطانيا أو فرنسا. وبدلاً من ذلك، فإن لكل اقليم أو مدينة كبيرة صحيفة أو أكثر توزع بشكل اساسي في تلك المنطقة. ومن بين عدة مئات من الصحف اليومية، فإن قلة منها لديها متابعات قومية - مثل صحف Frankfurter Allgemeine Zeitung و Zeitang Welt, Sueddeutsche Zeitung Frankfurter Rundschau، وتمر الصحف في الشرق بعملية انتقالية وكانت الصحف اليومية الالمانية الشرقية العريضة بمثابة عميل غير مباشر للدولة، وكانت كبرى هذه الصحف Neues Deutschland الناطق الرسمي باسم الحكومة. وقد ظهرت الآن صحف جديدة مستقلة تنافس الصحف القديمة، كما ان وسائل الاعلام الالمانية الغربية متوفرة أيضاً. وهذا يوضح تعددية جديدة في البيئة الاعلامية في الشرق.

تتبع وسائل الاعلام الالكترونية في الجمهورية الفدرالية نمطاً من اللامركزية الاقليمية التي تمتد الآن في اتجاه الشرق. فشبكات الاذاعة والتلفزيون تديرها مؤسسات عامة منظمة على مستوى الدولة. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، مددت الشبكتان التلفزيونيتان الالمانيتان الغربيتان برامجهما ناحية الشرق، لتحتل مكان الشبكات الالمانية الشرقية. اضيف إلى ذلك، سوف تقام شبكة جديدة هي (OST3) بين الولايات الشرقية للحفاظ على شيء من الاستقلالية عن الشبكات الغربية.

رغم ان اعضاء مؤسسات الاذاعة العامة تعينهم حكومات الولايات المعنية، فإن هناك اتفاقاً على ابقاء وسائل الاعلام متحررة من أية سيطرة حكومية أو تجارية. ولضمان استقلاليتها عن الضغوط التجارية، فإن القسط الاعظم من تمويلها يأتي عن طريق ضرائب تفرض على مالكي اجهزة الراديو والتلفزيون. وقد قلص انتشار اجهزة التلفزيون السلكية والتي تعتمد على الاقمار الصناعية من سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام، لكن الحصول على هذه الوسائل مازال محدوداً نسبياً حتى الآن.

خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب، كان لوسائل الاعلام دور مهم في عملية التثقيف السياسي للشعب الالمانى الغربي. فقد ساعدت الصحف والاذاعات على صهر التصورات العامة للنظام السياسي الجديد، وعلى تطوير مفهوم عام للعملية الديموقراطية. وعمل التثقيف السياسي اليوم غير ملحوظ، مع انه مازال موجوداً. والمهمة الاساسية لوسائل الاعلام المعاصرة هي تأمين مصدر للمعلومات والاتصالات التي تربط النخبة السياسية بالشعب. وتكرس الصحف الرزينة قسطاً كبيراً من اهتمامها للتقارير الدولية " طية، وتفتقر الصحف اليومية ذات الانتشار الواسع إلى المضمون السياسي الجاد.

وتلتزم شبكات التلفزيون بقوة بالبرامج السياسية؛ فحوالي ثلث البرامج مكرس للقضايا الاجتماعية والسياسية. وكان التلفزيون الألماني الغربي يصل إلى الشرق حتى قبل الوحدة. فحين كان المرء يسافر عبر ألمانيا الشرقية، كان من السهل ملاحظة ان هوائيات التلفزيونات موجهة ناحية المحطات الغربية. وكانت البرامج الاخبارية في التلفزيون الألماني الشرقي تأتي بعد برامج الاخبار الغربية، وليس في الوقت نفسه، ولولا ذلك لما شاهد البرامج الشرقية احد، كما قال مسؤول في التلفزيون الألماني الشرقي. والواقع ان الوحدة بين الالمانيتين كانت قائمة منذ عقود في مجال وسائل الاعلام الالكترونية.

اظهرت استطلاعات الرأي ان لدى الالمان شهية نهمة للمعلومات السياسية التي تقدمها وسائل الاعلام. وقد وجد استطلاع للرأي في العام ١٩٨٣، ان ٨٨ بالمئة من الالمان الغربيين يشاهدون البرامج الاخبارية في التلفزيون غالباً والصحف هي ثاني أكثر مصادر الاخبار السياسية شيوعاً؛ ويقول ٧٩ بالمئة من الناس انهم يقرأون الصحف بشكل منتظم. وظهرت استطلاعات مبكرة في الشرق مستويات عالية بالقدر نفسه، في استخدام وسائل الاعلام. ووسائل الاعلام دور ضئيل في غرس معتقدات جديدة، باستثناء بعض الاحداث المثيرة - مثل فتح جدار برلين - فهو من اختصاص العائلة، والمدرسة، والرفاق. وتشير تلك المستويات العالية من استخدامات وسائل الاعلام، إلى ان الالمان مستخدمون واعون لوسائل الاعلام ومطلعون على مجريات الاحداث السياسية.

مشاركة المواطنين

كان تطوير الفهم العام والقبول بالمبادئ الديمقراطية احد الانجازات المهمة للجمهورية الفدرالية. لكن استطلاعات الرأي العام، في فترة ما بعد الحرب، وجدت ان المواطنين لا يشاركون في العملية الجديدة؛ فقد تصرف المواطنون كمشاهدين سياسيين، كما لو كانوا يتابعون مباراة في كرة القدم من مدرج. وكانت الخطوة الاخيرة في اعادة تشكيل الثقافة السياسية هي اشراك المواطنين في العملية - لادخالهم إلى الميدان وليصبحوا مشاركين.

من المؤكد ان التاريخ الألماني لم يكن يساعد على تطوير مشاركة شعبية واسعة النطاق في السياسة. ليس لان ثلاثة أنظمة حكم قد فشلت منذ بداية القرن، بل لان مؤيدي كل نظام سابق قد عانوا بعد اقامة النظام السياسي الجديد. ويحتمل ان تلك التجارب قد اقنعت الكثيرين من الالمان، سواء في الشرق أو الغرب، ان المشاركة السياسية هي مسعى مشكوك فيه، ان لم يكن خطراً.

وقد حاولت كلتا الالمانيتين ربط مواطنيهما بالسياسة، رغم تصوراتهما المختلفة للدور الملائم للمواطنين. فقد دفعت الاجراءات الديمقراطية لجمهورية ألمانيا الفدرالية العديد من المواطنين إلى المشاركة السياسية، ولو بقدر ضئيل. وكانت نتائج الانتخابات القومية متماثلة بقدر كبير. واصبح للالمان الغربيين اطلاع جيد على النظام الديمقراطي، وتطور لديهم اهتمام بالقضايا السياسية. وبعد

تجارب متواصلة مع النظام الديموقراطي. بدأ النظام في استيعاب دورهم كمشاركين. في اواخر الستينات، وجدت الاستطلاعات ان الشعب لم يعد يتردد في مناقشة السياسة، كما تزايد الاحساس بالفاعلية السياسية والكفاءة المدنية بقدر كبير بعد الدراسة الكلاسيكية التي قام بها «الموند» و «قيربا» عن «الثقافة المدنية»^(٢٥). واعتقد غالبية الالمان الغربيين ان لمشاركتهم أثراً على العملية السياسية - وأمن الناس ان الديموقراطية ناجحة.

قاد التبدل في تفهم السياسة إلى زيادة مثيرة في الانغماس فيها. وفي العام ١٩٥٣، قال ثلثا الالمان الغربيين انهم لم يناقشوا السياسة قط، وفي انتخابات العام ١٩٨٧ ادعى ثلاثة ارباع الشعب انهم يتحدثون في السياسة بشكل منتظم. وقد أوجد هذا التوسع في اهتمام المواطنين ثورة في المشاركة السياسية في المانيا الغربية. وتزايدت المشاركة في نشاطات الحملات الانتخابية والتنظيمات السياسية مع مرور الزمن. واصبح المواطنون اكثر انفتاحاً في الاعلان عن خياراتهم الحزبية خلال الحملات الانتخابية، واصبح اسلوب الحملات الانتخابية الامريكية وادواتها من المظاهر الشائعة في الانتخابات الالمانية الغربية.

ربما كان اكبر دليل على ارتفاع مستويات المشاركة هو ازدياد مجموعات «أعمال المواطن»/ citizen action (Bürgerinitiativen)^(٢٦) فالمواطنون المهتمون بقضية معينة يشكلون مجموعة خاصة لتوضيح مطالبهم السياسية والتأثير على متخذي القرار. وغالباً ما تلجأ هذه المجموعات السياسية إلى الالتماسات، والاعتراضات، وغير ذلك من الوسائل المباشرة لتضخيم قضيتها، وحشد التأييد الشعبي. كأن ينظم الاباء انفسهم للمطالبة باصلاح المدارس، أو اهتمام ملاك العقارات في مشاريع التطوير الحضري، أو شكوى دافعي الضرائب من تقديم خدمات الحكومة، أو اعتراض السكان ضد مشاكل بيئية في مناطقهم. وقد وسعت مجموعات العمل هذه من الوسائل التي تمكن المواطن في ان يزيد من التأثير غير المباشر الذي يستطيع احداثه في الحملات الانتخابية، والانتخابات.

نظراً لان حكومة المانيا الشرقية كانت تعتبر مشاركة المواطن احد السمات المهمة للمجتمع الديموقراطي، فقد شجعت مشاركة المواطن على نطاق واسع بالقدر ذاته كما في الغرب. لكن لم يكن يسمح للافراد والجماعات بان ينشطوا سياسياً الا بالطريقة التي تدعّم ولاءهم للدولة، وليس بالطرق التي قد تشكك في سلطة الدولة أو تتحداها. لذلك كانت الحكومة تنظم المشاركة وتشرف عليها. فعلى سبيل المثال، لم تكن الانتخابات مقياساً للتمثيل الشعبي، بل فرصة لحزب الوحدة الاشتراكي لتثقيف الشعب سياسياً. وكان اكثر من ٩٠ بالمئة من الناخبين يدلون باصواتهم، وكانت احزاب الحكومة تفوز دوماً باكثر من ٩٥ بالمئة من الاصوات. وكانت غالبية المواطنين تعمل، في وقت الانتخابات، ضمن حزب الوحدة الاشتراكية، أو ضمن مجموعات سياسية متفرعة عنه. فالحكومة تنظم مسيراتها السلمية للاعتراض على قرار القوة النووية متوسطة المدى، وتنظم تجمعات العمال لبدء تأييدهم لخطط الحكومة الاقتصادية. وكان الافراد يُشجعون على المشاركة في النقابات التي تقرها الدولة، أو

المجموعات الاجتماعية (مثل اتحاد المرأة الالمانية) والهيئات شبه العامة مثل منظمات الالباء- المعلمين. وقد شارك مئات الألوف من الالمان الشرقيين في الهيئات الحكومية الاستشارية واللجان التمثيلية.

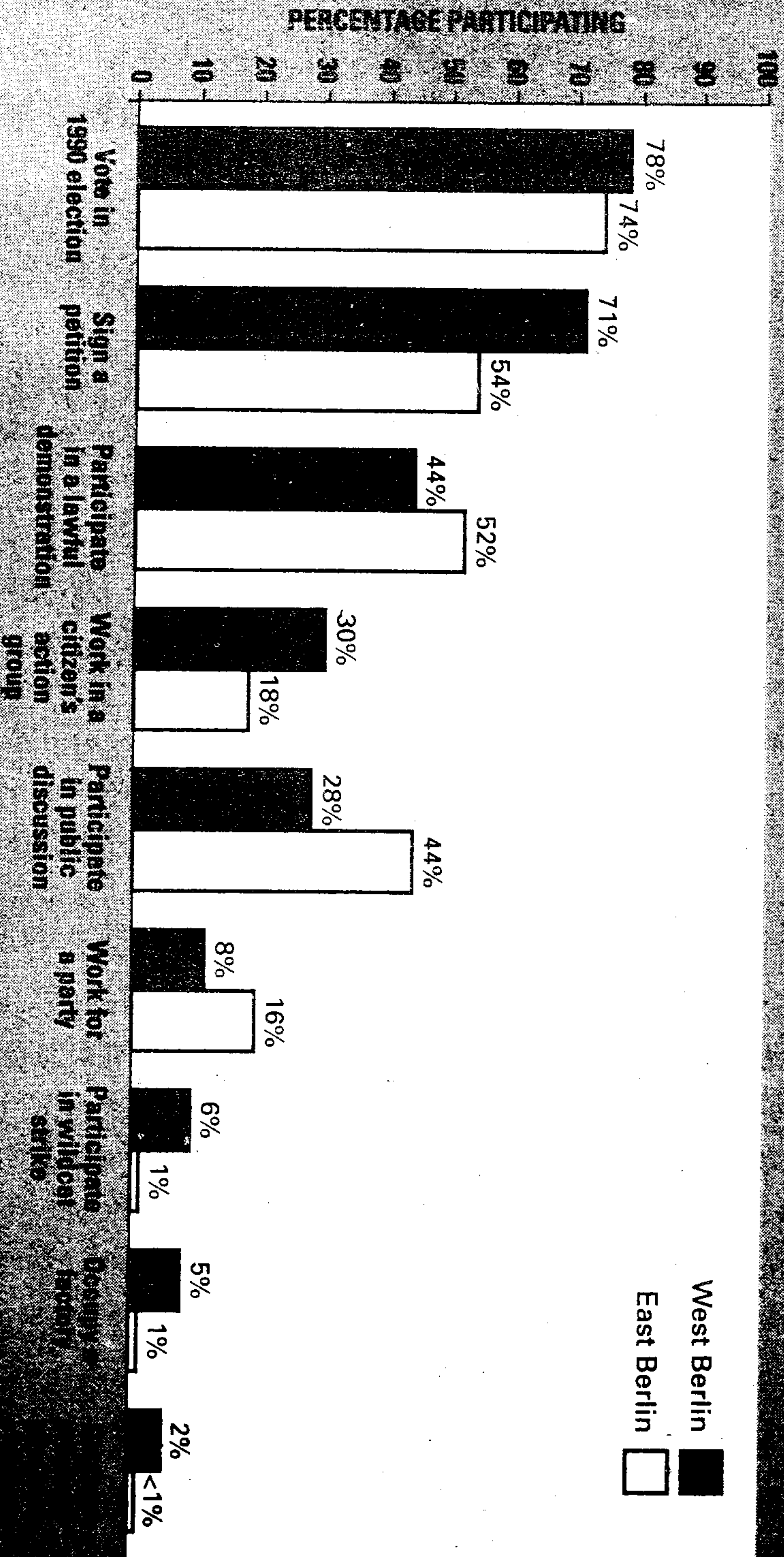
لذلك كانت المشاركة منتشرة على نطاق واسع وتتم بشكل منتظم في المانيا الشرقية. وقد ادعى بعض المراقبين ان كثرة المناسبات التي أُشرك فيها المواطن، والمناقشات العامة قد عملت في الواقع على تشديد عدم رضى الشعب عن النظام. على اية حال، لم تستخدم المشاركة كوسيلة في يد المواطن للتأثير على الحكومة، بل كوسيلة تؤثر بها الحكومة على المواطن.

رغم اعتماد الالمان من كلا جانبي المانيا الشرقية والغربية على خبرات مختلفة جدا، فانهم قد اهلوا لنمط من المشاركة السياسية العالية. ويمكن اظهار ذلك من بيانات عن انماط مشاركة البرلبيين الشرقيين والغربيين، اخذت عن استطلاع جرى في اواسط التسعينات (الشكل ١١-٥). وقد كانت برلين مركزاً للنشاط السياسي طيلة سنوات عدة، بسبب حركة «السياسة الجديدة» النشطة في الغرب، ونشاطاتها كعاصمة في الشرق. وما يثير الدهشة في هذه الاحصائيات هو مستوى المشاركة العالي في كلا جانبي المدينة. ومستوى الاقتراع في الانتخابات القومية أو انتخابات الولايات هي من بين اعلى النسب في أي نظام ديموقراطي. فحوالي ٧٨ بالمئة من الالمان الغربيين شاركوا في انتخابات البوندستاغ في العام ١٩٩٠، علاوة على ٧٤ بالمئة من الناخبين من الشرق. ويعتبر هذا مستوى عاليا حسب المقاييس الامريكية. لكن نسبة المشاركة في الجمهورية الفدرالية، قد بلغت طيلة العقد الماضي، حوالي ٩٠ بالمئة. جزئياً، تعكس مستويات المشاركة العالية هذه ايمان الشعب بان التصويت هو جزء من واجبات المواطن اضافة إلى ذلك، فقد صُمم النظام الانتخابي بحيث يشجع على المشاركة: فالانتخابات تجرى دائماً يوم احد، بحيث يكون كل شخص متفرغاً لها، وتقوم الحكومة بتحديث قوائم الناخبين باستمرار، والاقتراع بسيط دائماً- فليس هناك سوى صوتين يدلى بهما، كاقصى حد.

وما هو ابعد من عملية الاقتراع البسيطة، مشاركة اعداد كبيرة من الالمان في نواح سياسية اخرى. فقد شارك ثلاثة ارباع البرلبيين الغربيين في توقيع عريضة، كما فعل غالبية البرلبيين الشرقيين. وشارك افراد عديدون في تظاهرات سياسية كنشطين في مجموعات «عمل المواطن»، أو لصالح حزب سياسي. الواقع ان من نتائج ثورة المشاركة هذه اضافة تقنيات اعتراض وعمل مباشر إلى ذخيرة المواطن السياسية. وهذه التقنيات هي اداة مشتركة للعمل السياسي في كلا شطري المانيا.

خلف المستويات العالية من المشاركة السياسية في كلا شطري برلين، ونفترض ان هذا ينطبق على كلا شطري المانيا أيضاً، ثمة خطوط مميزة لبيئات العمل السياسي المختلفة في جمهورية المانيا الفدرالية، وجمهورية المانيا الديموقراطية. فقد كان البرلينيون الشرقيون اكثر فاعلية في مجالات المشاركة التي تحشدتها الحكومة، مثل التظاهرات المشروعة، والمشاركة في المناقشات العامة. والعمل

FIGURE 11.5
PARTICIPATION LEVELS IN EAST AND WEST BERLIN



Source: Berlin Survey 1990, conducted by the Institut für Kommunikationssoziologie und Psychologie, and the Zentralinstitut für sozialwissenschaftlicher Forschung at the Free University, Berlin; the Wissenschaftszentrum, Berlin; and the Akademie der Wissenschaften der DDR. I would like to thank Prof. Hans-Dieter Klingemann for granting me access to these data.

للحزب (حزب الوحدة الاشتراكية على الاغلب، وغيره من احزاب الكتلة الشيوعية). وبغض النظر عن حقيقة ان جمهورية المانيا الديمقراطية قد أسقطت بثورة شعبية تركزت جزئياً في برلين الشرقية، فان مستويات المعارضة والأعمال المضادة للنظام هي في الواقع اعلى في الغرب. فالبرلينيون الغربيون اكثر جنوحاً للمشاركة في التظاهرات غير المشروعة، وأعمال المقاطعة، والاضرابات العنيفة، والعنف السياسي وهي نشاطات متطرفة من الأعمال السياسية لا يمكن التسامح بها الا في نظام ديموقراطي غربي.

لم تعد الصورة التقليدية، التي تصور الالمانى كشخص خامل غير مشارك في النشاطات السياسية، مناسبة، سواء بالنسبة للشرقيين أو الغربيين. فقد تصاعدت المشاركة بشكل مثير خلال السنوات الاربعين الماضية، ويشارك الجمهور في تشكيلة واسعة من النشاطات السياسية. فقد اصبح المتفرجون مشاركين.

السياسة على مستوى النخبة

الجمهورية الفدرالية هي ديموقراطية تمثيلية. وفوق الجماهير يوجد بضعة الآف من افراد النخبة السياسية يديرون العمل الفعلي للنظام السياسي. وبعض افراد هذه النخبة، مثل زعماء الاحزاب، ونواب البرلمان، مسؤولون مباشرة امام الشعب عن طريق الانتخابات. اما القضاة وموظفو الخدمة المدنية فيعينون لتمثيل المصلحة العامة، وهم مسؤولون، بطريقة غير مباشرة على الاقل، امام جموع المواطنين. وقادة مجموعات المصالح والاتحادات السياسية هم أيضاً من ضمن مجموعة النخبة هذه، ويشاركون في العملية السياسية كممثلين لمجموعاتهم.

ومع انه يمكن التعرف على مجموعات النخبة ذات النفوذ السياسي بسهولة فان هذه المجموعات لا تشكل طبقة؛ أي انها لا تتقاسم فيما بينها مصالح مشتركة كما تفعل مجموعات النخبة الاخرى في المجتمعات التقليدية أو السلطوية. وبدلاً من ذلك، تمثل مجموعات النخبة في الجمهورية الفدرالية مصالح متباينة في المجتمع الالمانى. وغالباً ما تكون خياراتها السياسية متعارضة بقدر تعارضها بين قطاعات الشعب بشكل عام.

الطرق إلى القمة

قد يسلك الافراد طرقاً شتى للوصول إلى مراتب النخبة في جمهورية المانيا الفدرالية. وتختلف طريقة الوصول إلى المناصب الحكومية حسب مجموعات النخبة المختلفة، مثل مجموعات النخبة الحزبية، أو الإدارية، أو زعماء اتحادات المصالح. فقد يكون لدى النخبة الحزبية قدرات سياسية استثنائية، وقد توظف النخبة الادارية للافادة من تدريبها الاساسي ومهاراتها الادارية.

ومن سمات توظيف النخبة، فترة التدريب الطويلة التي تسبق الدخول إلى طبقة النخبة العليا، وهي بذلك تختلف عن طريقة السياسة الأمريكية. فالمرشحون لمناصب سياسية على المستوى القومي، أو حتى على مستوى الولاية، يكونون لديهم عادة خبرة طويلة في العمل الحزبي، والعمل في المناصب الرسمية على المستوى المحلي. وقد وجد الباحثون ان كبار موظفي الخدمة المدنية قد امضوا معظم حياتهم العملية في العمل مع الحكومة القومية.

وتعطي سيرة حياة المستشار الحالي هيلموت كول مثلاً نموذجياً على مهنة سياسية امتدت لفترة طويلة. اصبح كول، في بواكير حياته، عضواً نشطاً في الاتحاد الديمقراطي المسيحي، وفي العام ١٩٥٩، انتخب لأول مرة عضواً في برلمان ولاية راينلاند - بالاتينيت، واصبح وزيراً رئيساً للولاية في العام ١٩٦٩، وبعد اربع سنوات رشح لرئاسة الاتحاد الديمقراطي المسيحي على مستوى قومي؛ وفي العام ١٩٧٦ رشح لمنصب المستشار عن ائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي، واصبح مستشاراً ممثلاً لائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي - والحزب الديمقراطي الحر في العام ١٩٨٢. وليست جميع السير السياسية لامعة كسيرة كول، لكنها في اغلب الاحيان طويلة مثلها.

ومعنى طول فترة التدريب على المهنة حصول افراد النخبة السياسية على خبرة واسعة قبل استلام منصب ذي سلطات كبيرة. ويشترك افراد النخبة في انهم يكتسبون خبرتهم، التي تراكمت طيلة سنوات طويلة في الممارسة، من مصدر واحد. ويعرف الساسة القوميون بعضهم البعض من عملهم مع بعضهم على مستوى الولاية أو مستوى قومي. وتتقاطع مسارات موظفي الخدمة المدنية خلال فترات خدمتهم الطويلة في الدوائر الحكومية. وتعمل هذه الخبرات على تجسيد الحس بالمسؤولية والانتظام في ممارسات النخبة، اضافة إلى تحديد فرص تغيير المهنة بين قطاعات النخبة المختلفة، فعلى سبيل المثال، يتم اختيار اعضاء وزارة المستشار من بين افراد النخبة في الحزب ممن لديهم خبرات واسعة في الحكومة الفدرالية أو احدى حكومات الولايات. فنادرأ جداً ما يتمكن احد كبار رجال الأعمال أو الشخصيات العامة من استخدام نجاحه الخارجي للحصول بسرعة على سلطة سياسية. ويساعد هذا الامر أيضاً على تماسك النخبة السياسية.

اوجدت الوحدة مشكلة جديدة في تجنيد النخبة في ألمانيا. فالدخول إلى مراكز النخبة كان يتبع مساراً مختلفاً في الشرق^(٢٧). فالمطلب الاساسي للوصول إلى مركز من مراكز النخبة - الولاء لحزب الوحدة الاشتراكية وعقيدته الشيوعية - يتعارض مع اهداف وقيم الجمهورية الفدرالية. وبالتالي يمكن القول ان كل شخص لديه خبرة في اتخاذ القرارات السياسية أو الادارة العامة في الشرق، كان مشبوها بسبب علاقته بالدولة الشيوعية. وهكذا، فقد انتهى معظم افراد النخبة السياسية من نظام الحكم القديم إلى

اللجوء السياسي، وبرزت الزعامات السياسية الجديدة في الشرق من صفوف قادة الكنيسة، ومجموعات المثقفين المنشقين، والسياسيين من المانيا الغربية. وبالمثل، فان الكثيرين من العاملين في الجهاز القضائي والخدمة المدنية سرحوا أو احيلوا إلى التقاعد مبكراً لاتاحة المجال لنخبة جديدة من دخول مراكز السلطة الادارية.

سوف يكون من الصعب توظيف افراد يتحلون بالمهارات المطلوبة وليس لديهم علاقة بنظام الحكم القديم. فقد استقال العديد من السياسيين حين انكشفت علاقتهم السرية بحكومة المانيا الشرقية أو البوليس السري. كما ان تطهير مراكز النخبة يخلق اشكالات لان افراد النخبة الاكبر سناً هم من يمتلك الخبرة في ادارة السياسات العامة، أو المؤسسات الكبرى الضرورية لإبلال المانيا الشرقية سياسياً واقتصادياً. وتتردد النخبة في المانيا الغربية في فتح باب الاجهزة السياسية، والادارية، والعسكرية للمقيمين السابقين في الشرق. فما الذي يتوجب على جمهورية المانيا الفدرالية ان تفعله بجنرالات الجيش الالمانى الشرقي السابق، مثلاً؟ ويحتمل ان يصبح التشكك في كفاءة ومشروعية النخبة الالمانية الشرقية من المظاهر متكررة الحدوث في المانيا الحديثة.

توجهات النخبة

تحولت قيادة المانيا الغربية في فترة ما بعد الحرب، بشكل حاد، عن الانماط السابقة ذات التوجهات السلطوية التي كانت تعتنقها النخبة. وكما سبق واشرنا، قامت قوات الحلفاء المحتلة بخملة تطهير لازالة النخبة النازية والمناهضة للديموقراطية عن مراكز السلطة. وجرى بعد ذلك حل الاحزاب المناهضة للنظام من اقصى اليمين واقصى اليسار بقرارات صادرة عن المحكمة. الا ان الاهم من كل ذلك على المدى البعيد، كان الاتفاق الداخلي الجديد بين افراد النخبة الالمانية الغربية. فالسياسات الفاشية سقطت عنها الشرعية بسبب الرايخ الثالث. وخيار قيام نظام شيوعي قد شوهته التطورات في المانيا الشرقية. لذلك اجمعت القيادة السياسية على دعم اقامة نظام سياسي ديموقراطي. ومنذ بداية الجمهورية الفدرالية، تقريباً، حازت مؤسساتها الديموقراطية واجراءتها على ولاء النخبة السياسية.

تعيش المانيا الشرقية هذه الأيام العملية ذاتها في خلق ثقافة نخبوية جديدة. ويعتبر تجنيد وتدريب نخبة جديدة ديموقراطية وكفؤة خطوة حيوية في سبيل اعادة بناء النظام الاقتصادي السياسي. فبعد سقوط الدولة الشيوعية، يبدو ان هناك اجماعاً على دعم العملية الديموقراطية. لذا، فان على معظم الالمان الشرقيين، وليس كلهم، ممن يشغلون مناصب مميزة، ان يسرعوا إلى اعتناق الاساليب والقواعد

السياسية السائدة في الغرب. ومع ذلك، فسوف يشارك في النظام السياسي للجمهورية الفدرالية نفر قليل من المؤيدين لحزب الوحدة الاشتراكية القديم، وهم يضمرون امالاً في قيام نظام سياسي مختلف.

مجموعات المصالح

مجموعات المصالح جزء من العملية السياسية الالمانية، اكثر مما هي عليه مثل هذه المجموعات في الولايات المتحدة. ومقارنة بمجموعات المصالح الفرنسية، فان المجموعات الالمانية منظمة على نطاق واسع ولها بنية اشد تماسكاً، وتحظى بموقع مميز في العملية السياسية. ومشروعية مشاركة مجموعات المصالح في السياسية معترف بها بشكل عام. وقد تكون بعض المصالح مفضلة على اخرى. لكن بشكل عام، ثمة ترحيب بهذه المجموعات على اساس انها عنصر هام لنجاح العملية السياسية.

ترتبط مجموعات المصالح مع الحكومة بعلاقة وثيقة. وفي بعض المهن (مثل الاطباء، والمحامون وغيرهم من اصحاب المهن الخاصة) تؤسس الاتحادات المهنية بموجب القانون. وتضع هذه الاتحادات، التي يعود تاريخها إلى نقابات الصنّاع في القرون الوسطى، قواعد ممارسة المهنة. وفي الوقت نفسه، تحصل تلك الاتحادات على ترخيص الحكومة لنشاطاتها المهنية، مما يجعلها بمثابة هيئات شبه عامة.

ويذهب النظام الالمانى، إلى ما هو ابعد من ذلك في اشراك مجموعات المصالح، بشكل رسمي، في صنع السياسة. حيث يُشجع مسؤولو الحكومة على الاتصال بتلك المجموعات عند الاعداد لسياسات جديدة. وتضمن هذه المشاورات امكانية افادة الحكومة من خبرة ممثلي مجموعات المصالح، اضافة إلى ذلك، ان القواعد السياسية تفرض استشارة جميع مجموعات المصالح صاحبة العلاقة قبل الاعداد لأية سياسة. وفي حالات كثيرة يفرض هذا النمط من التعامل بين الحكومة ومجموعات المصالح بموجب القانون. وتشجع القواعد الإدارية على الاتصال المباشر بين ممثلي مجموعات المصالح ومسؤولي الحكومة. بل ان بعض القوانين تفرض استشارة مجموعات المصالح كجزء من عملية صنع السياسة.

في بعض الحالات يكاد نمط النشاط الذي تمارسه مجموعة المصالح يوازي عمل الحكومة. فعلى سبيل المثال، في اواسط السبعينات، اجتمع كبار المسؤولين الحكوميين مع ممثلي قطاعات الأعمال والعمال في مؤتمر دوري («اجراء تنسيقي») / Concerted Action، لمناقشة مواضيع اقتصادية. وقد حاول المسؤولون من القطاعات الثلاثة الوصول إلى اتفاق حول زيادة الاجور والاسعار، والتفاوض بشأن السياسات الاقتصادية للحكومة. بعد ذلك، قام المشاركون في هذه المفاوضات بتنفيذ هذه الاتفاقات بموافقة رسمية من الحكومة.

يوصف هذا النمط من التعاون بين الحكومة ومجموعات المصالح بالحركة «النقابية الجديدة» / Neocorporatism^(٢٨). وتنظم المصالح الاجتماعية في شبكة متماسكة من الاتحادات المتسلسلة، وتشارك هذه الاتحادات، بعد ذلك، في العملية السياسية. ويتم التوصل إلى القرارات السياسية بالمناقشة والتفاوض بين المجموعات صاحبة العلاقة، ثم تنفذ بقرار حكومي.

يقوي هذا النمط النقابي من دور مجموعات المصالح في العملية السياسية. وتشعر الحكومة انها تتجاوب مع المطالب الشعبية حين تستشير تلك المجموعات، ويعتمد الاعضاء في مجموعات المصالح على منظماتهم في تمثيل وجهات نظرهم. وبالتالي، فان لقادة مجموعات المصالح الرئيسية دور هام في العملية السياسية.

والميزة الكبرى في الحركة النقابية الجديدة انها تساعد على زيادة كفاءة الحكومة؛ ففي وسع مجموعات المصالح صاحبة العلاقة ان تفاوض على احدي السياسات من دون ضغط شعبي ونزاعات بين مؤيد ومعارض. والحكومة الكفوؤة ليست بالضرورة افضل الحكومات، خاصة في نظام ديموقراطي. فالقرارات يتم التوصل اليها في مؤتمرات تضم مجموعات أو لجاناً استشارية، خارج اطار المؤسسات التمثيلية التي تقوم عادة باتخاذ القرارات الحكومية. ومشاركة مجموعات المصالح «صاحبة العلاقة»، تفترض ان جميع المصالح «صاحبة العلاقة قد نظمت، وان المصالح المنظمة هي صاحبة العلاقة بالفعل. وغالباً ما تتخذ القرارات التي تؤثر على جميع افراد الشعب، بعيداً عن عيون الشعب. وفي الوقت نفسه، فان المؤسسات التمثيلية التي انتخبت بطريقة ديموقراطية- مثل حكومات الولايات، والبوندستاغ- تنحى جانباً حين تتفاوض مجموعات المصالح مباشرة مع الوكالات الحكومية. ونتيجة لذلك، تلعب مجموعات المصالح دوراً يتضاءل باستمرار في السياسات الانتخابية، حيث انها تركز جهودها على الاتصالات المباشرة مع الوكالات الحكومية.

مثل هذه العلاقة الوثيقة بين مجموعات المصالح والحكومة موجودة في جميع الديموقراطيات الحديثة. لكن يبدو انها اقوى في المانيا منها في أي نظام آخر. وقد يكون تزايد دور الحركة النقابية الجديدة في صنع السياسة توجهاً غير مرغوب فيه ان كانت تلغي جزءاً من المتبادئ الديموقراطية للجمهورية الفدرالية.

رغم ان مجموعات المصالح موجودة باشكال واحجام مختلفة، الا اننا سوف نركز انتباهنا على الاتحادات الكبرى التي تمثل القوى الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمع وتقوم هذه الاتحادات بتجميع المجموعات ذات المصالح المتشابهة في منظمة قومية واحدة تسمى «اتحاد القمة» / peak association، والذي يمكنه التحدث نيابة عن اعضائه.

قطاع الأعمال

ثمة شبكتان تنظيميتان رئيسيتان تمثلان مصالح قطاع الأعمال وقطاع الصناعة في العملية السياسية. «اتحاد الصناعة الألمانية» / Federation of German Industry (BDI) وهو اتحاد القمة لتسعة وثلاثين تجمعاً صناعياً منفصلاً. وتُمثل في فروع هذا الاتحاد جميع المؤسسات الصناعية الرئيسية تقريباً. وتمكن هذه الجبهة المتحدة الصناعة من الحديث إلى السلطات وفرض بحث مسائل تؤثر على مصالحها.

أما «الاتحاد الكونفدرالي لأصحاب العمل الألماني» / Confederation of German Employers' Associations (BDA) فيضم عدداً أكبر من مؤسسات الأعمال. وتلتحق جميع مؤسسات الأعمال الكبيرة أو متوسطة الحجم في الدولة بأحد الاتحادات الستة والخمسين التي يضمها اتحاد أصحاب العمل.

رغم التشابك في عضوية هاتين المؤسستين، فإنهما تمارسان دوراً في العملية السياسية. فاتحاد الصناعة الألمانية ينشط، بشكل رئيسي على مستوى قومي للتأثير، من خلف الكواليس، على أصحاب القرار في السياسات التي تهم مصالحه. ويشارك ممثلو الصناعة بكثافة في اللجان الاستشارية الحكومية ومجموعات التخطيط. ويجمع اتحاد الصناعة الألمانية الخبراء لتقديم شهادتهم الخاصة بتشريعات معلقة أمام لجان البوندستاغ، كما يقدم قادة اتحاد الصناعة وجهات نظرهم إلى مسؤولي الحكومة في بعض الأعمال. وقد كان اتحاد الصناعة فعالاً جداً في التأثير على أعمال الحكومة من خلال مشاركته في العملية السياسية.

على العكس من ذلك، يهتم الاتحاد الكونفدرالي لأصحاب العمل، بشكل أساسي، بتمثيل الأعمال في قضايا العمال والقضايا الاجتماعية. وتتفاوض اتحادات أرباب العمل، كل على حدة، مع نقابات العمال حول عقود العمل. وعلى المستوى القومي، فإن كونفدرالية أصحاب الأعمال هي الممثل الرسمي لقطاع الأعمال في مجال التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي، وتشريعات العمل، والخدمات الاجتماعية. كما ترشح الكونفدرالية ممثلين عن قطاع الأعمال لمختلف اللجان الحكومية، التي تتراوح ما بين مجالس الإشراف على وسائل الإعلام إلى لجان الضمان الاجتماعي.

ولقطاع الأعمال تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي والسياسيين المحافظين. فالشركات وإداراتها العليا تقدم دعماً مالياً كبيراً للديموقراطيين المسيحيين، كما أن لعدد كبير من نواب البوندستاغ علاقات قوية مع قطاعات الأعمال. إضافة إلى أن الدور المشروع الذي يقوم به هذا القطاع في العملية السياسية مقبول عن طيب خاطر من قبل سياسيي الحزب الديمقراطي الحر والاتحاد الديمقراطي المسيحي على حد سواء.

العمال

الحركة العمالية الالمانية أيضاً منظمة تنظيمياً عالياً^(٢٩). وأكثر من نصف القوى العاملة النشطة تنتمي لاحدى النقابات العمالية. «الاتحاد الالمانى لنقابات العمال» / German Federation of Trade Unions (DGB) هو «اتحاد القمة» الذي يضم ١٧ نقابة منفصلة - مثل نقابات العاملين في الصناعات المعدنية، وعمال البناء، والصناعات الكيماوية، وعمال البريد- في هيكل تنظيمي واحد. وتندمج النقابات المنظمة بشكل فردي في الشرق مع النقابات الموازية لها في الغرب لتضم إلى بنية الاتحاد الالمانى لنقابات العمال؛ وفي نهاية العام ١٩٩٠، كان هذا الاتحاد يضم ١١ مليون عامل. وتضم هذا القاعدة الواسعة من الاعضاء جميع العاملين المنظمين في قطاعات الصناعة، وعدداً كبيراً من اصحاب الياقات البيضاء وموظفي الحكومة.

اما كتنظيم سياسي، فان للاتحاد الالمانى لنقابات العمال روابط متينة بالحزب الديموقراطي الاشتراكي، رغم عدم وجود روابط تأسيسية رسمية بين الاثنين. ومعظم نواب الحزب في البوندستاغ هم اعضاء في النقابة، عشر هؤلاء هم من مسؤولي نقابات العمال السابقين. ويمثل الاتحاد الالمانى لنقابات العمال مصالح العمال في مؤتمرات الحكومة التي تعقد للمجموعات، ولجان البوندستاغ. وقد جعلت القاعدة الجماهيرية الواسعة للاتحاد من التصويت للحزب الديموقراطي الاشتراكي ودعمه في المحلات الانتخابية جزءاً هاماً من قاعدته الانتخابية.

على الرغم من تعارض مصالح قطاعات الأعمال ونقابات العمال، فقد اظهر الجانبان قدرة غير عادية في العمل معاً في جمهورية المانيا الفدرالية. وقد كانت المعجزة الاقتصادية ممكنة لان العمال والادارات كانوا متفقين ضمناً على ان الاولوية هي للتنمية الاقتصادية، والتي يمكن من خلالها لكلا الجانبين ان يزدهدرا. فساعات العمل الضائعة بسبب الاضرابات أو التوقف عن العمل، في المانيا، هي بشكل ثابت ادنى من أي نظام أوروبي غربي.

يشجع على هذا التعاون مشاركة قطاعات الأعمال وممثلو النقابات معاً من اللجان الحكومية، ومجموعات التخطيط. ويمتد التعاون أيضاً إلى اتخاذ القرارات الصناعية من خلال سياسة «القرار المشترك» / (Mitbestimmung) co-determination. ويفرض القانون الفدرالي ان ينتخب نصف اعضاء مجالس ادارة المؤسسات الكبرى من قبل العاملين. وقد طبق هذا النظام، في البدء على صناعات الفحم، والحديد، والفولاذ في العام ١٩٥١؛ وفي العام ١٩٧٦ توسع بشكل معدل ليشمل المؤسسات الكبرى في مجالات اخرى. وعند تطبيق «القرار المشترك» لأول مرة، كان هناك توقع متشائم من انه سوف يدمر الصناعة الالمانية. لكن النظام كان ناجحاً، بشكل عام، في تنمية علاقات افضل بين العمال والادارات وبالتالي تدعيم الاقتصاد. وقد رحب الاشتراكيون الديموقراطيون بسياسة «القرار المشترك» لأنه يدخل المبادئ الديموقراطية إلى النظام الاقتصادي.

مصالح الكنيسة

تشكل الاتحادات الدينية ثالث اكبر مجموعة مصالح منظمة في السياسة الالمانية. وبدلاً من ان تكون منفصلة عن الدولة، فان لها روابط وثيقة معها. وتخضع الكنيسة لاحكام الدولة، لكنها في المقابل تحظى بتمثيل ودعم رسميين منها.

تمول الكنائس، بشكل رئيسي، من ضريبة كنسية تجمعها الحكومة، التي تفرض ضريبة اضافية (حوالي ١٠٪) على ضريبة دخل المستخدمين، وتقوم بتحويل هذه المبالغ إلى كنيسة المكلف. ويمكن للمواطنين رسمياً ان يختاروا عدم دفع هذه الضريبة، الا ان الاعراف الاجتماعية لا تشجع على هذه الخطوة. وبالمثل، تتلقى المدارس الابتدائية الكاثوليكية تمويلاً من الحكومة، كما تُمنح الكنائس اعانات حكومية لدعم برامجها الاجتماعية ومساعدة المحتاجين.

علاوة على الدعم المالي، فان النظام الالمانى القاضي بان تمثل المصالح الرسمية مباشرة في الحكم، يُشرك الكنيسة في الحكم، ويشارك المعنيون من قبل الكنيسة في لجان التخطيط الحكومية المتخصصة بالثقافة، والخدمة الاجتماعية، والشؤون العائلية. وينص القانون على ان تُمثل الكنائس في الهيئة المشرفة على الشبكات العامة للاذاعة والتلفزيون. ويخدم اعضاء من الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية بين الحين والآخر في مناصب سياسية كنواب في البوندستاغ، أو كمسؤولين في حكومات الولايات.

ورغم ان الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية تتمتعان بالتمثيل الرسمي ذاته لدى الحكومة، فانهما تختلفان في الطريقة التي تحاولان بها التأثير في السياسة. فللكنيسة الكاثوليكية روابط وثيقة مع الاتحاد الديموقراطي المسيحي، والاتحاد والاشتراكي المسيحي. وهي تشجع اعضاءها، بطريقة ضمنية على الاقل، على تأييد تلك الاحزاب وسياساتها المحافظة. ولا يتردد رجال الدين الكاثوليك في الضغط على الحكومة، من خلف الكواليس، للتأثير في تشريعات تتعلق بقضايا اجتماعية أو اخلاقية. وغالباً ما تمارس الكنيسة الكاثوليكية دوراً مؤثراً في صنع السياسة بفضل مصادرها الضخمة وبنيتها التنظيمية المتماسكة.

اما الكنيسة البروتستانتية فهي اتحاد غير متماسك نسبياً من الكنائس اللوثرية الاقليمية. ويعتمد مستوى تدخل الكنيسة في القضايا السياسية وتركيزها عليها، على خيارات الاساقفة والقساوسة المحليين ورعاياهم. وقد قللت الكنيسة في المانيا الغربية من مشاركتها في نشاطات التأييد السياسي، لكن البعض يرى انها تميل إلى تفضيل الحزب الديموقراطي الحر. وبدلاً من ذلك، تعمل الجماعات البروتستانتية من خلال ممثليها الرسميين في اللجان الحكومية أو كتتنظيمات فردية تعمل من خلف الكواليس.

لعبت الكنيسة البروتستانتية في جمهورية المانيا الديموقراطية دوراً سياسياً اكثر أهمية لانها كانت

واحدة من منظمات قليلة احتفظت باستقلاليتها عن الدولة. لذلك كان في وسع الكنيسة ان تكون مكانا يلتقي فيه المواطنون الذين يرغبون في مناقشة النواحي الاجتماعية والاخلاقية الراهنة بحرية. وفي العديد من الابرشيات، كان النشاطات الدينية بمثابة متنفس للتعبير السياسي وفرصة للجماعات المنشقة للتجمع. فعلى سبيل المثال، نظم العديد من الكنائس «صلوات من اجل السلام» خلال فترة الخلاف على نشر الصواريخ النووية متوسطة المدى في اوائل الثمانينات، ووفرت مكان التقاء لحركة السلام الالمانية الشرقية المستقلة. وحين استجمعت الثورة الالمانية قواها في العام ١٩٨٩، أمنت الكنائس في لايبزغ وبرلين الشرقية، وغيرها من المدن ملاذا امنا لمجموعات المواطنين، وكانت الصلوات الاسبوعية بمثابة مراكز تجمع للاعتراض على نظام الحكم. ولم يكن الدين اقيون الشعوب، كما خشي ماركس، بل احد القوى التي ازاحت الشيوعيين عن السلطة.

رغم دور الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية التأسيسي في النظام الرسمي لتمثيل المصالح في الجمهورية الفدرالية، فان نفوذهما اخذ يضعف تدريجياً خلال العقود القليلة الماضية. فتناقص عدد الحضور في الكنائس في كلا الالمانيتين علامة على توجه المجتمع الالمانى بثبات نحو العلمنة؛ ويجاهر عُشر الالمان الغربيين بانهم لادينيون، ويقول الشيء ذاته حوالي نصف المقيمين في الشرق. وقد يؤدي تسييس الكنائس في المانيا الشرقية إلى احياء دور الكنيسة السياسي في الجمهورية الفدرالية، لكن العلمنة التدريجية للمجتمع الالمانى تشير إلى ان القاعدة الشعبية للكنائس تتآكل ببطء.

الحركات السياسية الجديدة

ظهرت في السنوات الاخيرة مجموعة جديدة من الاهتمامات السياسية تتحدى قطاعات الأعمال، والعمال، والدين، والزراعة، وغيرها من مجموعات المصالح الاجتماعية-الاقتصادية العريقة. وتركز هذه المجموعات الجديدة على قضايا مثل اسلوب العيش ونوعية الحياة التي تواجه المانيا^(٣٠).

وابرز هذه الحركات مجموعات البيئة. فبعد ازدهار الاهتمام بالبيئة في السبعينات تكاثرت المجموعات المعارضة للمفاعلات النووية بسرعة عجيبة حول مرافق الطاقة النووية، وتكاثرت مجموعات العمل للحفاظ على البيئة المحلية، وتشكلت منظمات دولية جديدة لهذا الغرض. وقد حركت هذه المجموعات القلق الكامن لدى الناس لحماية البيئة، وتُرجم هذا القلق إلى قوة جديدة ضمن العملية السياسية. والحركة النسائية هي جزء اخر من شبكة «السياسة الجديدة». وكانت المجموعات النسوية قد بدأت في التجمع في اوائل السبعينات، حيث طورت الحركة النسائية استراتيجية ثنائية لتحسين وضع المرأة: تغيير وعي المرأة، واصلاح القوانين. وقد غدت مجموعات متنوعة من الاتحادات، ومجموعات الاعتماد على النفس التطور الذاتي للمرأة، في حين ركزت منظمات اخرى على السياسة القومية.

ولهذه الحركات السياسية، وغيرها من مجموعات «السياسة الجديدة» اهتمامها الخاص بنوع مميز من القضايا، وتنظيماتها الخاصة، ويمكن ان ينظر إليها على انها عناصر لحركة واحدة. وتظهر هذه المجموعات قلقاً واهتماماً عاماً بنوعية الحياة بالنسبة للمواطن الفرد. سواء كان ذلك نوعية الحياة، أو البيئة الطبيعية، أو حماية حقوق الإنسان، أو السلام في عالم مضطرب. ويأتي اعضاء هذه الحركات من القاعدة الاجتماعية ذاتها: شبان على قدر جيد من التعليم، ومن طبقة متوسطة. وتؤكد هذه المجموعات على لامركزية اتخاذ القرار داخل المنظمة، والاعتماد على تكتيكات سياسية غير تقليدية، مثل الاعتراض والتظاهر.

لا تحظى حركة «السياسة الجديدة» بالنفوذ الذي تحظى به مجموعات المصالح العريضة، رغم ان اعضاءها يزدون الان عن عدد الاعضاء المسجلين في الاحزاب السياسية. وقد اصبحت هذه المجموعات مهمة خلال سنوات قليلة، ولها دور متصل في العملية السياسية. علاوة على ذلك، فان تسوية التشريعات الخاصة بالمرأة في المانيا الموحدة، وحل مشاكل البيئة التي كادت تصل إلى حد الكارثة في الشرق، قد تبقي هذه الاهتمامات قريبة من قمة جدول الأعمال السياسي.

النظام الحزبي والسياسة الانتخابية

تقدم الاحزاب والسياسة الانتخابية احد اوضح الامثلة على التعارض بين غرب المانيا وشرقها. فبعد الحرب اوجد الحلفاء الغربيون نظاماً حزبياً ديموقراطياً، تنافسياً لقيادة العملية السياسية الجديدة في الغرب. فرخصت قوات الحلفاء لتشكيلة واسعة من الاحزاب مهما كان اتجاهها طالما ان لا روابط لها بالنازية، وتلتزم بالاجراءات الديموقراطية. علاوة على ذلك، فان «القانون الاساسي» يفرض ان تدعم الاحزاب النظام الدستوري والطرق الديموقراطية للجمهورية الفدرالية.

ونتيجة لهذه الشروط، طورت المانيا الغربية نظاماً قوياً من السياسة الحزبية التنافسية التي اصبحت الدعامة الاساسية للنظام الديموقراطي الجديد. تتركز الانتخابات على المنافسة بين «الاتحاد الديموقراطي المسيحي» المحافظ، والحزب الليبرالي «الاشتراكي الديموقراطي»، ومع «الحزب الديموقراطي الحر» الصغير الذي كان بمثابة بيضة القبان بين الحزبين. وقد حفلت الانتخابات بالمعاني. فانتقلت السيطرة على الحكومة بين اليمين واليسار، حسب نتيجة الانتخابات، وحين دخلت القضايا الابعد من المادية جدول الأعمال السياسي في الثمانينات، ظهر حزب سياسي جديد، «الخضر»، لتمثيل تلك الاهتمامات.

رغم ادعاء المانيا الديموقراطية باتباع نظام حزبي تعددي وانتخابات عامة، فلم يكن ذلك اكثر من سراب الديموقراطية- فقد كان حزب الوحدة الاشتراكية، يقبض على السلطة السياسية بقوة. فكان ينسق

مع الاحزاب الاخرى، والمجموعات الاجتماعية المختلفه (مثل نقابات العمال، والمجموعات النسوية، والشبابية) لاعداد قائمة جبهة وطنية من المرشحين. وكان حزب الوحدة الاشتراكية يحدد اعضاء هذه القائمة وحصه كل حزب من المقاعد البرلمانية «قبل» الانتخابات. وبالتالي، كان الحزب الديموقراطي المسيحي، والحزب الليبرالي، وغيرهما من الاحزاب الالمانية الشرقية مجرد امتداد لحزب الوحدة الاشتراكية، وكانت الانتخابات ذاتها مجرد عمل رمزي.

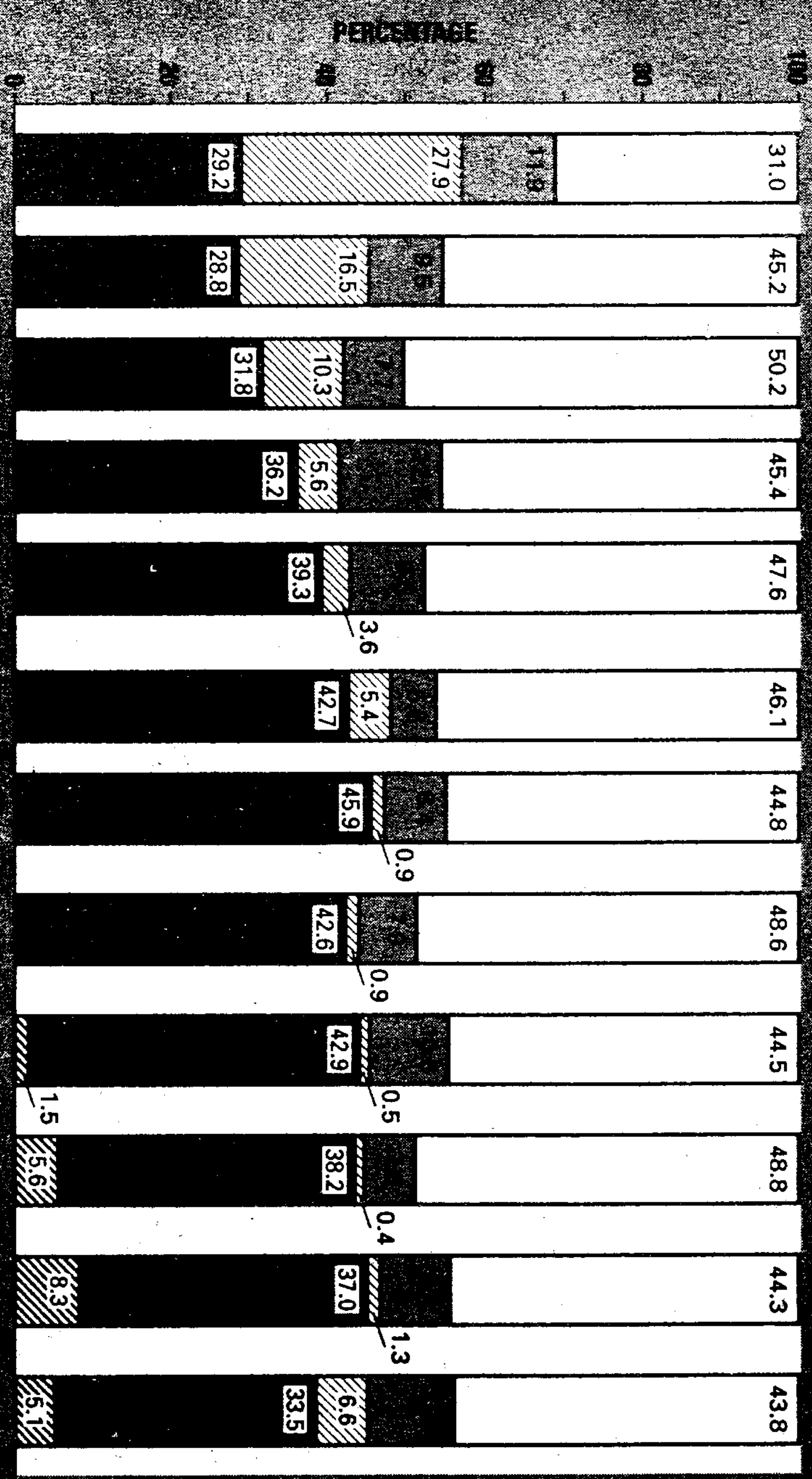
عندما انهار النظام السياسي الالمانى الشرقى، سقط النظام الحزبى فى الفراغ. وهبط التأييد لحزب الوحدة الاشتراكية بشكل عمودى. وسعى الحزب إلى الابتعاد عن ماضيه ذاته بتغيير اسمه إلى «حزب الاشتراكية الديموقراطية»/Party of Democratic Socialism (PDS). وحاولت الكثير من المجموعات المناهضة للحكومة ان تشكل احزاباً بهدف خوض المنافسة فى أول انتخابات ديموقراطية. ومثلت الاحزاب السياسية الجديدة مصالح تراوحت ما بين «اتحاد شاربي الجعة» إلى «حزب النساء». ومع تقدم الانتخابات، بدا واضحاً ان الاحزاب المتحالفة مع احزاب المانيا الغربية قد سيطرت على العملية الانتخابية واقتبست عنها طرق التمويل، والتنظيم، والتكتيكات، ومضامين الحملة الانتخابية. وقام هيلموت كول بجولة انتخابية لصالح احزاب «التحالف من أجل المانيا» المحافظة، بينما قام ويلي برانندت وغيره من سياسىي الحزب الديموقراطى الحر بحملة لصالح حزبهم فى الشرق. وقد كانت تلك انتخابات المانيا الغربية جرت على اراضي المانيا الشرقية، وبرزت الروابط مع الاحزاب الغربية كممثل رئيسى بعد انتخابات اذار (مارس) ١٩٩٠. ومما يدعو للعجب ان مجموعات المواطنين والحركات السياسية التي قادت ثورة المانيا الشرقية قد اختفت من الوجود تقريباً. خلاصة القول ان النظام الحزبى لالمانيا الجديدة يمثل امتداداً للنظام الغربى ناحية الشرق.

الديموقراطيون المسيحيون

(الاتحاد الديموقراطى المسيحى/الاتحاد الاشتراكى المسيحى)

شكل تأسيس الاتحاد الديموقراطى المسيحى فى المانيا الغربية بعد الحرب منعطفاً حاداً عن تقاليد الاحزاب السياسية الالمانية. فقد تأسس الحزب من مجموعات متنافرة من الكاثوليك والبروتستانت، ورجال الأعمال، والنقائيين، ومن المحافظين والليبراليين. فقد اراد الحزب مخاطبة شريحة واسعة من المجتمع، بدلاً من تمثيل مصالح خاصة ضيقة، بهدف الفوز بسلطة الحكم. وكان المبدأ الموحد للحزب هو ضرورة اعادة بناء المانيا الغربية حسب المبادئ المسيحية والإنسانية. وقد سعى كونراد اديناور، زعيم الحزب، إلى تطوير الحزب الديموقراطى المسيحى ليصبح حزباً يستقطب الجميع، ذي اتجاهات محافظة (Volksparti) - مما يتعارض بشكل حاد مع الاحزاب الفايمرية المتشردمة من الناحية الايديولوجية. وقد نجحت هذه الاستراتيجية؛ فخلال عقد واحد برز الديموقراطيون المسيحيون كأكبر

FIGURE 11.6
SHARES OF THE PARLIAMENTS OF THE STATES AND OF THE BUNDESRAT



* 1990 percentages combine results from Western and Eastern Germany.

Date formed	Source of Change	Coalition Partners*	Chancellor
September, 1949	Election	CDU/CSU, FDP, DP	Adenauer (CDU)
October 1953	Election	CDU/CSU, FDP, DP, G	Adenauer (CDU)
October 1957	Election	CDU/CSU, DP	Adenauer (CDU)
November 1961	Election	CDU/CSU, FDP	Adenauer (CDU)
October 1963	Chancellor retirement	CDU/CSU, FDP	Erhard (CDU)
October 1965	Election	CDU/CSU, FDP	Erhard (CDU)
December 1966	Coalition change	CDU/CSU, SDP	Kiesinger (CDU)
October 1969	Election	SPD, FDP	Brandt (SPD)
December 1972	Election	SPD, FDP	Brandt (SPD)
May 1974	Chancellor retirement	SPD, FDP	Schmidt (SPD)
December 1976	Election	SPD, FDP	Schmidt (SPD)
November 1980	Election	SPD, FDP	Schmidt (SPD)
October 1982	Constructive no-confidence	CDU/CSU, FDP	Kohl (CDU)
March 1983	Election	CDU/CSU, FDP	Kohl (CDU)
January 1987	Election	CDU/CSU, FDP	Kohl (CDU)
December 1990	Election	CDU/CSU, FDP	Kohl (CDU)

*DP is the German party; G is the All-German Bloc/Federation of Expellees and Displaced Persons.

حزب في البلد وحصلوا على ما يتراوح بين ٤٥-٥٠ بالمئة من مجموع الاصوات الشعبية (الشكل ١١-٦)

نشط الاتحاد الديموقراطي المسيحي في جميع الولايات ما عدا بافاريا، التي تحالفت مع الاتحاد الاشتراكي المسيحي، الذي يتبع فلسفة سياسية اشد محافظة من الاتحاد الديموقراطي. ويعمل هذان الحزبان، بشكل عام، كحزب واحد في مجال السياسة القومية، ويشكلان مجموعة برلمانية واحدة في البوندستاغ، ويخوضون الحملات الانتخابية معاً في الانتخابات العامة.

وقد سمحت القوة الانتخابية للاتحاد الديموقراطي المسيحي / والاتحاد الاشتراكي المسيحي للحزبين بالسيطرة على الحكم بزعامة اديناور (١٩٤٩-١٩٦٣)، ثم بزعامة لودفيج ايرهارد (١٩٦٣-١٩٦٦)، كما يظهر من الجدول (١١-٢). الا انه في العام ١٩٦٦ خسر الحزب تأييد شريكه في الائتلاف الحزب الديموقراطي الحر واضطر إلى تشكيل ائتلاف موسع مع الاشتراكيين الديموقراطيين. ساهم تقاسم السلطة هذا في تراجع الاتحاد الديموقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي بسبب تحسن الصورة العامة للحزب الديموقراطي الحر. وبعد انتخابات العام ١٩٦٩، شكل الحزب الديموقراطي الحر والحزب الاشتراكي الديموقراطي ائتلاًفاً حكومياً جديداً، واصبح الاتحاد الديموقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي حزب المعارضة، لأول مرة في تاريخ المانيا الفدرالية.

امضى الديموقراطيون المسيحيون اوقاتاً صعبة وهم يحاولون التأقلم مع موضع المعارضة. وقد واصل الحزب تأكيداً على القيم المسيحية والمبادئ الاقتصادية المحافظة، لكن لم يكن في وسع الاعضاء الاتفاق دوماً على طريقة ترجمة هذه الاهداف إلى سياسات محددة. وكانت قيادة الحزب تتعير مع كل انتخابات، حيث كان الحزب يبحث عن افكار توصله إلى الفوز.

في اوائل الثمانينات، زادت الضغوط الناتجة عن ضعف الاداء الاقتصادي من التأييد الشعبي للحزب الديموقراطي المسيحي وبرنامجاً الاقتصادي المحافظ. وفي العام ١٩٨٢، انضم الحزب الديموقراطي الحر إلى الديموقراطيين المسيحيين لتشكيل حكومة محافظة جديدة عن طريق أول «تصويت بناء بعدم الثقة». طبقت الحكومة التي يقودها الديموقراطيون المسيحيون سياستها الخارجية المحافظة، وجدول أعمالها المحلي. وازداد دفاع الدولة العسكري قوة، مع استمرار الروابط مع أوروبا الشرقية. وكان احد أعمالها الرئيسية، القرار الذي اتخذ في العام ١٩٨٣، بالسماح لحلف شمال الاطلسي بنشر صواريخ نووية جديدة في المانيا الغربية، منهياً بذلك نقاشاً سياسياً مطولاً بين الحكومة وحركة السلام. وكان هدف الديموقراطيين المسيحيين على الصعيد المحلي استعادة النشاط الاقتصادي، الذي تابعوه عن طريق فرض مجموعة من القيود على الانفاق، وتقديم الحوافز لقطاعات الأعمال. وقد اعاد التأييد الشعبي لهذه السياسة ائتلاف الديموقراطيين المسيحيين والحزب الديموقراطي الحر إلى السلطة في انتخابات ١٩٨٣، ١٩٨٧.

اتاح انهيار نظام الحكم في المانيا الشرقية فرصة تاريخية للاتحاد الديموقراطي المسيحي وزعيمه هيلموت كول. ففي حين نظر الآخرون إلى الأحداث بدهشة وتشكك، اغتنم كول الفرصة لإقامة علاقة اوثق بين الالمانيتين، تقود في النهاية إلى اتحاد كونفدرالي أو وحدة كاملة. وهكذا، حين تحولت انتخابات آذار (مارس) ١٩٩٠ في المانيا الشرقية إلى استفتاء لصالح الوحدة الالمانية، ضمن الديموقراطيون المسيحيون النصر بسبب التزام الحزب السابق بالوحدة الالمانية. وخرج هيلموت كول منتصراً في انتخابات البوندستاغ للعام ١٩٩٠، بمجموع اصوات قريب جداً من اقتراع العام ١٩٨٧: والمفاجأة انه لم يكن في هذه النتيجة الا القليل مما يشير إلى انجازات كول التاريخية. مع ذلك، مازال يُنظر إلى الاتحاد الديموقراطي المسيحي /الاتحاد الاشتراكي المسيحي على انه الحزب الذي بنى المانيا الجديدة، وان مصيره المستقبلي مرتبط بشكل لا ينفصم بنجاح عملية الوحدة.

الاشتراكيون الديموقراطيون

انشىء الحزب الاشتراكي الديموقراطي (SPD) بعد الحرب في المانيا الغربية، على غرار الحزب الاشتراكي الديموقراطي في الجمهورية الفاييمرية. وكان الحزب الاشتراكي الديموقراطي حزباً ايديولوجياً، يمثل في الاصل مصالح النقابات والطبقة العاملة. وفي السنوات الأولى التي تلت الحرب اعتنق الاشتراكيون الديموقراطيون مذهباً ماركسياً متشديداً. وعارضوا على الدوام برنامج السياسة الخارجية الموالي للغرب الذي اتبعه اديناور. وكان تصور الاشتراكيين الديموقراطيين لمستقبل المانيا الغربية يختلف اختلافاً جذرياً عن تصور اديناور والديموقراطيين المسيحيين.

ادى الاداء الضعيف للحزب الاشتراكي الديموقراطي في الانتخابات الأولى (انظر الشكل ١١-٦)، إلى ازدياد الضغوط داخل الحزب لتوسيع قاعدته لتشمل قطاعات اوسع من الناخبين. في النهاية، وفي مؤتمر جودسبرغ في العام ١٩٥٩، تخلى الحزب عن دوره التقليدي كناطق ايديولوجي باسم الطبقة العاملة. وبخطوة واحدة، نبذ الحزب السياسات الاقتصادية الماركسية، وتحرك، بشكل عام نحو الوسط في سياساته الخارجية والمحلية. وواصل الحزب تمثيله لمصالح الطبقة العاملة. وكان الحزب يأمل انه بالتخلي عن لواء الايديولوجية سوف يجتذب تأييداً جديداً من الطبقة المتوسطة. وبدأ الحزب في التحول إلى حزب تقدمي يستقطب اعضاء من مختلف الطبقات والانتماءات، وفي مقدوره منافسة الحزب الديموقراطي المسيحي.

حقق الحزب تقدماً مفاجئاً في العام ١٩٦٦ عند تشكيل الائتلاف العظيم (انظر اللوحة ١١-٢)، عندما شارك في الحكم إلى جانب الاتحاد الديموقراطي المسيحي /الاتحاد الاشتراكي المسيحي. وتمكن الحزب من تجاوز المخاوف العامة والشكوك في استقامته وقدرته على الحكم. وتزايد التأييد السياسي للحزب بعد ان لعب دوراً فعالاً في حل مشاكل الأمة.

وصلت حصة الحزب الاشتراكي الديموقراطي من الاصوات ما يوازي حصة الديموقراطيين المسيحيين. والاهم من ذلك ان الحزب الديموقراطي الحر الصغير قرر الانضمام إلى صف الحزب الاشتراكي الديموقراطي. فشكلت حكومة ائتلاف جديدة، وعين ويلي براندت مستشاراً، ولتر شيل، زعيم الحزب الديموقراطي الحر، وزيراً للخارجية. وطيلة اربع أو خمس سنوات تابع الائتلاف الليبرالي - المكون من الحزب الاشتراكي الديموقراطي والحزب الديموقراطي الحر - تشكيلة من السياسات التقدمية الجديدة^(٣١). ثم ادت زيادة اسعار نفط «اوبيك»، واستمرار الركود الاقتصادي إلى الحاق ضرر فادح بالاقتصاد. وفي العام ١٩٧٤ حل هيلموت شميدت محل براندت كمستشار لالمانيا الغربية. والتفت الحزب الاشتراكي الديموقراطي لمعالجة الاقتصاد المتداعي.

رغم احتفاظ الحزب الاشتراكي الديموقراطي بادرارة الحكومة في انتخابات العامين ١٩٧٦، ١٩٨٠، إلا انها كانت اوقاتاً صعبة بالنسبة للحزب. حيث كان الحزب وشريكه في الائتلاف على خلاف دائم حول الطريقة التي يجب ان تواجه بها الحكومة المشاكل الاقتصادية المستمرة. ووصل الانقسام السياسي إلى الحزب الاشتراكي الديموقراطي ذاته. فعلى سبيل المثال، اكد مؤيدو الحزب الاشتراكي الديموقراطي من النقابات والطبقة العاملة على استخدام الطاقة النووية، واعادة التأكيد على التنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه عارض الكثيرون من اعضاء الحزب، من الطبقة المتوسطة، استخدام الطاقة النووية، ومشاريع التطوير الاقتصادي واسع النطاق التي قد تهدد نوعية البيئة.

قادت التوترات السياسية المذكورة، في النهاية إلى سقوط الحكومة التي كان يقودها الحزب الاشتراكي الديموقراطي. فبعد ان فشل في تسوية الخلافات المتعلقة بالاهداف السياسية بين مجموعات اليسار القديم واليسار الجديد، وفشله في حل المشاكل الاقتصادية الملحة، أجبر الحزب على التخلي عن الحكم في العام ١٩٨٢. ثم جاءت الخسائر الفادحة التي تعرض لها الاشتراكي الديموقراطي، في انتخابات ١٩٨٣، بمثابة ضربة اخرى. وبعد عودته إلى مقاعد المعارضة، واجه الحزب ازمة هوية فقد اعترضته تحديات من اليسار حزب الخضر، ومن اليمين، الحكومة المسيحية - الليبرالية. وكانت المشكلة التي تواجه الحزب هي، هل يجب عليه ان يحاول تسوية خلافه مع الخضر، أو ان يتبنى برنامجاً وسطياً ينافس به الحكومة. وفي العام ١٩٨٧، إتبع الحزب استراتيجية وسطية، لكن دون تحقيق أي تحسن يذكر على حصته من الاصوات. وفي العام ١٩٩٠ سمي الحزب اوسكار لافونتين كمرشح لمنصب المستشار. وهو شخص يميل نحو الناخبين الليبراليين وافراد الطبقة الوسطى، لكن حملة الحزب فوجئت بالاحداث في الشرق.

ربما لم تفاجئ مجريات الاحداث في المانيا الشرقية اهداً كما فاجأت الحزب الاشتراكي الديموقراطي (ربما باستثناء الشيوعيين). فقد كان الحزب يعمل على اعادة العلاقات إلى طبيعتها مع حزب الوحدة الاشتراكي في المانيا الشرقية لتكون اساساً للتعاون الالمانى المشترك، ليشهد تخلي جماهير الشعب عن ذلك الحزب. وقد تضاربت مشاعر الحزب الاشتراكي الديموقراطي ومرشحه لمنصب المستشار

اوسكار لافونتين تجاه الوحدة الالمانية، ووقف ساكنا حين كان كول يتحدث عن المانيا واحدة، عن أرض الاباء (Vaterland) امام حشود الالمان الشرقيين المصفقين. وقد توقع الحزب ان يكون الشرق بمثابة حصن للدعم الاشتراكي بسبب انماط التصويت الفايمرية، ورأى الديموقراطيون المسيحيين يحدون الاصوات في الدائرة الانتخابية الجديدة. ويعكس اداء الحزب الاشتراكي الديموقراطي الضعيف في انتخابات ١٩٩٠ القومية عدم قدرته على القيادة أو اللحاق بمسيرة العملية الوحشية.

الديموقراطيون الاحرار

رغم ان الديموقراطيين الاحرار (FDP) اصغر كثيراً من الحزبين الرئيسيين فان له نفوذاً كبيراً على النظام السياسي. فالسيطرة على الحكم في نظام برلماني تعددي يتطلب عادة ائتلاًفاً حزبياً. ويمتلك الحزب الديموقراطي الحر ما يكفي من المقاعد ليكون له دور محوري في تشكيل الائتلافات الحكومية.

شكل الحزب الديموقراطي الحر على غرار النظام الحزبي الالمني الذي كان سائداً قبل الحرب، لمواصلة التقاليد الليبرالية. في البدء، كان الحزب مدافعاً قوياً عن المبادرة الخاصة ويعتمد على تأييد الطبقة الوسطى البروتستانتية والمزارعين. وجعلت منه سياساته الاقتصادية المحافظة حليفاً طبيعياً للديموقراطيين المسيحيين. وخلال الفترة ما بين ١٩٤٩ حتى ١٩٥٦، ومن ١٩٦١ إلى ١٩٦٦ كان الحزب الديموقراطي الحر شريكاً صغيراً في الائتلاف مع الديموقراطيين المسيحيين. وفي اواسط الستينات، سعى الحزب الديموقراطي الحر إلى توسيع قاعدته الانتخابية بالتخفيف من سياساته الاقتصادية المحافظة والتأكيد على برامج الاجتماعية وسياسته الخارجية الليبرالية. وقد ابعده هذه التغييرات عن الديموقراطيين المسيحيين. وفتحت الطريق امام ائتلافه مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي، في العام ١٩٦٩. ومع ازدياد الاوضاع الاقتصادية سوءاً، في اوائل الثمانينات، عاد الديموقراطيون الاحرار إلى التأكيد على قيمهم الاقتصادية المحافظة. وقاد ذلك إلى ائتلاف جديد مع الديموقراطيين المسيحيين في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢. واستمر ذلك التعاون في ثلاثة ائتلافات لاحقة.

بفضل دوره المحوري في تشكيل التحالفات، فان للحزب الديموقراطي الحر نفوذاً على شركائه الكبار في الائتلاف، لايناسب حجمه. ويعمل الحزب، بشكل عام، كعامل ملطف، فيحد من الميل اليسارية للحزب الاشتراكي الديموقراطي، أو التوجهات المحافظة للديموقراطيين المسيحيين. مما يضعه في موضع متذبذب، والسبب في ذلك، هو انه اذا وثق تحالفه مع احد الحزبين الكبارين فانه قد يفقد هويته. ويصارع الحزب هذه المشكلة منذ اوائل الثمانينات، لكن حظه تغير في السنوات الاخيرة. ويبدو ان الكثير من الناخبين يقدرون الدور المعتدل للحزب الديموقراطي الحر، كما حسن الحزب من صورته في انتخابات الولايات والانتخابات القومية خلال نصف العقد الماضي. كما افاد من التغييرات

الدولية الجارية في أوروبا. وقد لعب وزير الخارجية الألماني، هانز ديتريش غينشر، من الحزب الديمقراطي الحر، دوراً قيادياً في التفاوض حول اتفاقات دولية سمحت بتوحيد الالمانيتين. وبرز الحزب الديمقراطي الحر كأكبر منتصر في انتخابات ١٩٩٠ بحصوله على ١١ بالمئة من الاصوات

الخضر

بدأت قضايا البيئة في اجتذاب انتباه الجمهور في السبعينات، واتخذ انصار البيئة مساراً سياسياً بان بدأوا في تنظيم عمل المواطنين للضغط على الحكومة من خلف الكواليس لصالح قضايا البيئة. ونظراً لان الاحزاب العريقة لم تبد، بشكل عام، تجاوباً مع قضايا البيئة، فقد بدأت حركة الحفاظ على البيئة في تطوير تمثيل حزبي خاص بها. فظهرت احزاب محلية صغيرة خاضت انتخابات الولايات في اواخر السبعينات. وفي العام ١٩٧٩ فازت هذه الاحزاب بمقاعدتها الأولى في الهيئة التشريعية لاحدى الولايات. وفي العام ١٩٨٠، شكّل حزب سياسي جديد، هو حزب الخضر. لتوحيد احزاب البيئة في مختلف المناطق تحت راية واحدة^(٣٢). وتضمن برنامج الحزب تشكيلة عريضة من قضايا «السياسة الجديدة»: مثل معارضة استخدام الطاقة النووية ومشاركة المانيا في سباق التسلح، والالتزام بحماية البيئة، وحقوق المرأة، والمزيد من الديمقراطية في المجتمع. ويختلف حزب الخضر بقدر واضح عن الاحزاب العريقة بحيث ان احد الزعماء الخضر وصفه بانه «الحزب المناهض للاحزاب».

وسرعان ما اصبح حزب الخضر ناجحاً على مستوى الولاية، ثم امتد نجاحه إلى السياسات القومية. وفي انتخابات العام ١٩٨٣ فاز الحزب بأول تمثيل له في البوندستاغ، واصبح أول حزب جديد يدخل البرلمان منذ الخمسينات. وقد ناضل الحزب بشدة لبيان وجهة نظر بديلة للسياسة، مستخدماً الهيئة التشريعية كمُنبر. وكان الخضر في مقدمة الساعين إلى منع نشر صواريخ «الناتو» الجديدة في المانيا الغربية في أوائل الثمانينات. ودعا الحزب إلى اجراءات أشد لحماية البيئة، وابدى معارضة صلبة لبرنامج الحكومة النووي. واطاف، في الوقت نفسه، شيئاً من الحيوية والعموية إلى اجراءات النظام السياسي التي تتصف بالجدية عادة. والزي العادي لنواب الخضر هو بناطيل الجينز والستر القصيرة (سويتز)، بدلاً من البذلات التقليدية الرسمية التي يرتديها نواب الاحزاب الاخرى، وتزين مقاعدهم في البرلمان الزهور والخضرة، بدلاً من الملفات والوثائق ذات المظهر الرسمي. وتتعارض طبيعة تكوين الحزب، القائمة على اللامركزية والمشاركة بشكل حاد مع البنية الهرمية ذات الطبيعة البيروقراطية للاحزاب العريقة.

وقد عبر العديد من المحللين السياسيين عن مخاوف متشائمة من تأثير الخضر على نظام الحكومة، الا ان الجميع يتفقون الان على ان الحزب كان ضرورياً للفت انتباه كاف لوجهات نظر سياسية كانت مغفلة في الماضي.

في البداية، تضاربت مشاعر الخضر في الرد على الثورة الالمانية في الشرق لانهم كانوا يعارضون مجرد توسع النظام السياسي والاقتصادي الالمانى الغربى في اتجاه الشرق. واكثر من ذلك، فقد أيد بعض زعماء الحزب التحالف مع الشيوعيين الذين نحووا عن السلطة حديثاً في الشرق. وبالتالي، كانت زعامة الحزب تسير في عكس اتجاه الجماهير الالمانية، وعكس رغبة جمهورها الانتخابى ذاته. اضافة إلى ذلك، فقد رفض حزب الخضر الالمانى الغربى تطوير أي تحالف انتخابى رسمى مع أي حزب شرقى في انتخابات ١٩٩٠، وقام بفصل قوائم المرشحين في الغرب عن تلك التي في الشرق، للتأكيد على معارضته دمج الالمانيتين. وفي انتخابات ١٩٩٠، فاز التحالف الشرقى المعروف باسم «الخضر والتحالف» بما يكفي لكسب ثمانية مقاعد في البوندستاغ الجديد، لكن خضر المانيا الغربية سقطوا إلى ما دون نسبة الخمسة بالمئة^(*)، وفشلوا بالتالى في الحصول على أي مقعد خاص بهم. وادت سياستهم غير التقليدية في النهاية إلى ايقاعهم في شركها، مؤقتاً على الاقل.

كانت نتائج انتخابات ١٩٩٠ نكسة كبرى للحزب. على اية حال، مازال الحزب ممثلاً في البوندستاغ وحكومات الولايات. وسوف يضمن تواجده هذا عدم تجاهل مسائل مثل نوعية البيئة، وحقوق المرأة، وغيرها من قضايا «السياسة الجديدة»، بسبب عملية الوحدة.

من شيوعيين إلى اشتراكيين ديمقراطيين

كان الحزب الشيوعى من أوائل الاحزاب الشيوعية التي شكّلت في المانيا بعد الحرب، ويعكس تاريخ الحزب المسارين اللذين اتبعتهما المانيا. ففي الغرب، عانى الحزب الشيوعى (KPD) بسبب تطابق اهدافه مع السوفيات والنظام الشيوعى في المانيا الشرقية. وقد كسب الحزب اصواتاً في انحاء متفرقة خلال الانتخابات البرلمانية الأولى، وفي العام ١٩٥٦، اعلنت المحاكم انه حزب غير دستوري بسبب مبادئه غير الديمقراطية. وفي العام ١٩٦٩ أعيد تشكيل الحزب تحت اسم حزب الاشتراكيين الديمقراطيين / Democratic Socialists Party (DPK)، الذي بدأ المنافسة في الانتخابات دون ان يتمكن من اجتذاب الكثير من الاتباع.

*حسب قانون الانتخابات الالمانى، لايجوز لاي حزب يحصل على اقل من ٥ بالمئة من مجموع الاصوات ان يمثل في البوندستاغ - المترجم .

سافر والتر اولبرخت من موسكو إلى برلين وبدأ في تنظيم الحزب الشيوعي في المناطق التي يحتلها السوفييات حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٦ قام السوفييات بدمج الحزب الشيوعي (KPD) الالمانى والحزب الاشتراكي الديموقراطي (SPD) في حزب واحد هو حزب الوحدة الاشتراكي الالمانى (SED)، الذي اصبح المؤسسة الحاكمة في الشرق. وسيطرت قيادة حزب الوحدة الاشتراكي على الجهاز الحكومي وعلى العملية الانتخابية؛ وأدمج عملاء الحزب في هيكل القيادة العسكرية، واشرف الحزب على شرطة أمن الدولة سيئة السمعة (Stasi)، واصبحت العضوية في الحزب شرطاً مسبقاً للوصول إلى مراكز السلطة والنفوذ في الحكومة والمجتمع. كانت الدولة تسيطر على المجتمع الالمانى الشرقي، وحزب الوحدة الاشتراكي يسيطر على الدولة.

انهارت سيطرة حزب الوحدة الاشتراكي في العام ١٩٨٩ بانهيار نظام الحكم الالمانى الشرقي. فانخفضت العضوية في الحزب بحدّة، وحلّت وحدات كاملة، محلية، واقليمية، من الحزب نفسها بنفسها. وبدأ الحزب الذي كان مهيمناً ذات يوم، ضعيفاً عاجزاً. وفي شباط (فبراير) ١٩٩٠، بدل الحزب اسمه ليصبح حزب الاشتراكية الديموقراطية (PDS)، في محاولة لانقاذ الحزب من التفكك والانهيار التام، ولإبقائه منافساً في البيئة الديموقراطية الجديدة في الشرق. فعزل متشددى الحزب عن مناصب السلطة، وتولت عناصر معتدلة جديدة القيادة.

خاض حزب الاشتراكية الديموقراطية الحملة الانتخابية كمثل عمّن يشعرون بانهم مهددون بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للوحدة الالمانية. وحصل على حصة مهمة من الاصوات في انتخابات اذار (مارس) ١٩٩٠ (١٦ بالمئة)، لكن هذا التأييد تآكل باطراد. ومكن تعديل مؤقت في القانون الانتخابي الحزب من الحصول على بعض المقاعد في انتخابات البوندستاغ في العام ١٩٩٠، رغم انه لم يحصل على اكثر من ٢ بالمئة من الاصوات في الانتخابات القومية. على أية حال، تقتصر القاعدة الانتخابية للحزب على الشرق، خاصة المناطق التي يكثر فيها الاعضاء السابقون في حزب الوحدة الاشتراكي. وسوف يبقى الحزب المدافع عن القيم الشيوعية والصوت الناقد لحكومة بون، لكن دون قاعدة اوسع من المؤيدين، فان من المشكوك فيه ان يثبت الحزب نفسه كجزء دائم من النظام الحزبي الالمانى.

النظام الانتخابي

كان في ذهن واضعي اطار «القانون الاساسي» هدفان اثنان حين صمموا النظام الانتخابي. الأول، هو إعادة تثبيت نظام «التمثيل النسبي» / Proportional Representation الذي كان مستخدماً في الجمهورية الفاييمرية. وبموجب هذا النظام تخصص المقاعد في الهيئة التشريعية على اساس نسبة الاصوات

الشعبية التي يحصل عليها الحزب. فاذا حصل حزب ما على ١٠ بالمئة من الاصوات، فيجب ان يحصل على ١٠ بالمئة من مقاعد البوندستاغ. ورأى افراد اخرون ميزة في ان يكون لكل منطقة ممثل واحد، كما هي الحال في بريطانيا، والولايات المتحدة. وكان يُعتقد بأن هذا النظام سيجنب النظام الحزبي الفايمري التشرذم ويضمن نوعاً من محاسبة المناطق الانتخابية لممثليهم في البرلمان.

لتحقيق الهدفين، طور نظام مهجن يشتمل على عناصر من كلا النظامين. ففي جزء من عملية الاقتراع يصوت المواطنون لمرشح يمثل منطقتهم. وينتخب المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من الاصوات كممثل عن المنطقة، وينتخب نصف اعضاء البوندستاغ مباشرة بهذه الطريقة.

في الجزء الثاني من عملية الاقتراع، ينتخب المقترعون احد الاحزاب. وتجمع الاصوات في هذا الاقتراع من جميع انحاء البلاد لتقرير حصة كل حزب من الاصوات الشعبية، والحصة التي يحصل عليها كل حزب في الاقتراع الثاني تقرر مجموع نوابه في البوندستاغ. بعد ذلك، يخصص لكل حزب مقاعد اضافية في البرلمان بحيث تكون نسبته من مجموع المرشحين ومقاعد الحزب مساوية لحصته من الاصوات، وتكون هذه المقاعد الاضافية موزعة حسب قوائم تعدها احزاب الدولة قبل الانتخابات. وينتخب نصف اعضاء البوندستاغ كممثلين عن الاحزاب.

ثمة استثناء رئيسي لنظام التمثيل النسبي هذا، هو شرط الخمسة بالمئة. حيث يشترط القانون الانتخابي حصول الحزب على ما لا يقل عن ٥ بالمئة من الاصوات القومية (أو ثلاثة مقاعد عن الدوائر الانتخابية) لينال حصة من توزيع مقاعد القائمة الحزبية. وهذا القانون مصمم بحيث يمنع تمثيل الاحزاب المتطرفة الصغيرة التي ابتليت بها الجمهورية الفايمرية. من الناحية العملية، اعاق شرط الخمسة بالمئة جميع الاحزاب الصغرى وساهم في تماسك النظام الحزبي.

لهذا النظام الفريد نتائج عدة على السياسة الانتخابية، فبشكل عام، يعطي نظام القائمة الحزبية زعماء الحزب نفوذاً هاماً في تقرير من سينتخب للبرلمان بادراج المرشحين في القائمة. كما يضمن نظام التمثيل النسبي تمثيلاً عادلاً للاحزاب الصغيرة. فالحزب الديموقراطي الحر، على سبيل المثال، لم يفز أي مرشح عنه بانتخاب مباشر، منذ العام ١٩٥٧، الا في العام ١٩٩٠، مع انه كان يحصل على مقاعد في البوندستاغ بناء على حصته في الانتخابات القومية. وبعكس ذلك، فان النظام البريطاني القائم على الاقتراع عن المنطقة فقط فيه تمييز مجحف ضد الاحزاب الصغيرة، ففي العام ١٩٨٧ حصل تحالف الليبراليين- الحزب الديموقراطي الاشتراكي البريطاني على ٢٣ بالمئة من مجموع الاصوات القومية، الا انه لم يحصل الا على ٣ بالمئة من المقاعد البرلمانية.

يؤثر نظام التصويت الثنائي الالمانى الغربي على استراتيجيات الحملة الانتخابية، فرغم ان معظم الناخبين يدلون باصواتهم عادة لمرشحي الحزب نفسه، فان الحزب الديموقراطي الحر يشجع المؤيدين من شركائه في الائتلاف ان «يقترضوا» صوتهم الثاني للحزب الديموقراطي الحر. وفي الانتخابات

الفدرالية الاخيرة، كان هذا الاقتراع «الموزع» اساسياً لبقاء الحزب الديموقراطي الحر فوق حاجز الخمسة بالمئة. اخيراً، أظهرت الابحاث ان ممثلي المناطق يتصرفون بطريقة مختلفة عن ممثلي الاحزاب في البوندستاغ. فممثلو المناطق يبدون تجاوباً أكثر مع احتياجات دوائرهم الانتخابية، وميلاً أكثر لتباع وجهات نظر مناطقهم عند التصويت على التشريعات.

الصلوات الانتخابية

وظيفة الاحزاب السياسية الاساسية في أية ديموقراطية هو تمثيل المصالح. فالانتخابات تزود الافراد والمجموعات الاجتماعية بفرصة اختيار نخبة سياسية تشاركهم وجهات نظرهم. وبالمقابل يقود هذا الاختيار إلى تمثيل مصالح الجماعة في العملية السياسية لان على الحزب ان يتجاوب مع ائتلافه الانتخابي اذا اراد الاحتفاظ بتأييد ناخبيه.

وقد ضاق الاختلاف بين المجموعات المؤيدة لهذا الحزب أو ذلك، تدريجياً، في الجمهورية الفدرالية بعد ان اصبح الاتحاد الديموقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي، والحزب الاشتراكي الديموقراطي احزاباً تستقطب الجميع^(٣٣). واصبح واضحاً ان المواطنين يصوتون الان على اساس القناعة الشخصية، أو الوضع العائلي، اكثر من انتمائهم لمجموعة اجتماعية معينة.

في انتخابات العام ١٩٩٠، اختلف انحياز المقترعين وتأييدهم عن انماطة التاريخية لعدة اسباب. فقد اضافت الوحدة الالمانية عدة ملايين من الناخبين الجدد إلى القوائم الانتخابية، فغيروا التركيبة الانتخابية، وسيطر هاجس الوحدة على القضايا الاخرى، مما قاد العديد من الناخبين إلى الانحراف عن خياراتهم الحزبية المعتادة. اصف إلى ذلك، ان القاعدة الاجتماعية الخاصة بالسياسة كانت مازالت تمر في فترة انتقالية في الشرق؛ فقد اتخذت الهوية الطبقيّة معنى جديداً مع الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي. وكانت حتى مجموعات المصالح ذاتها تحاول اعادة تحديد هويتها السياسية. وبالتالي، فان انماط التصويت بالنسبة لجماهير الناخبين الالمان مجتمعين، كانت تمثل، في العام ١٩٩٠، مزيجاً من ممارسات الاقتراع السابقة في الغرب، ونظام حزبي يجري تشكيله في الشرق (انظر الجدول ١١-٣).

نجح الديموقراطيون المسيحيون في تحويل المناطق الاشتراكية السابقة في المانيا الشرقية إلى مصدر جديد من مصادر تأييد الحزب. فحوالي ٢٠ بالمئة من مجموع الناخبين يقيم في المناطق الالمانية الشرقية. ويوازي هؤلاء حوالي ٢٠ بالمئة من جمهور ناخبي الديموقراطيين المسيحيين. وبشكل عام يجتذب الديموقراطيون المسيحيون تأييداً متفاوتاً من القطاعات المحافظة في المجتمع: فالكاثوليك، واصحاب

الأعمال الخاصة، والقاطنون في المناطق الريفية يمثلون جزءاً مهماً من الائتلاف الانتخابي للحزب.

أما القاعدة الانتخابية للحزب الاشتراكي الديموقراطي فهي الصورة المعاكسة لناخبي الاتحاد الديموقراطي المسيحي / الاتحاد الاشتراكي المسيحي. فجزء كبير من ناخبي الحزب الاشتراكي الديموقراطي هم من أسر الطبقة العاملة. وتتركز قوة الحزب في وسط وشمال ألمانيا، خاصة في المدن، وتمثيل الحزب متدنٍ بين ناخبي الشرق. كما يقدم الناخبون البروتستانت واللادينيون تأييداً متفاوتاً للحزب.

أدى دمج الشرق والغرب إلى ظهور بعض الظواهر الشاذة في أنماط الانتخاب التقليدية، مؤقتاً على الأقل^(٣٤). فعلى سبيل المثال، يعتبر الحزب الاشتراكي الديموقراطي، بشكل عام، حزب الطبقة العاملة، لكن الواقع هو أن الاتحاد الديموقراطي المسيحي يتلقى الحصة الأكبر من أصوات الطبقة العاملة في الشرق، وتؤيد الطبقة المتوسطة الشرقية، بنسب متفاوتة، أحزاب اليسار. ومثل ذلك، أنه نظراً لقلّة الكاثوليك من الشرق، فإن معظم ناخبي الاتحاد الديموقراطي المسيحي في المناطق الخمس الجديدة هم من البروتستانت. وقد عمل مزج هذه الأنماط الانتخابية في الشرق والغرب على تضيق الفروقات في طريقة تصويت المجموعات الاجتماعية.

أحد الأحزاب الذي يتمتع بقاعدة انتخابية مميزة هو حزب الخضر. فمعظم ناخبي الحزب هم من المجموعات المؤيدة لحركة «السياسة الجديدة». ويمثل الحزب الطبقة المتوسطة الجديدة، واللادينيين، والناخبين من المدن. وأكثر ما يثير الدهشة هو اختلاف أعمار المؤيدين للحزب؛ فمعظم المصوتين للخضر (٦٦ بالمئة) هم دون سن الأربعين.

ولحزب الاشتراكية الديموقراطية مجموعة مميزة من الناخبين، يقتصر مؤيدو هذا الحزب على المناطق الشرقية، حيث يحصل على ما يقارب من ١٠ بالمئة من مجموع الأصوات. ويعتمد الحزب بشدة على الشباب من الطبقة المتوسطة - فحزب الثورة البروليتارية كان في الواقع يقوم على اكتاف مثقفي ألمانيا الشرقية والمخلصين للحزب.

إن دمج ناخبين جدد من الشرق سوف يجبر جميع الأحزاب على إعادة التفكير في هويتها السياسية واستراتيجيتها الانتخابية. وبالتالي، فقد تكون أول انتخابات عامة شملت ألمانيا كلها، والتي جرت في أيار (مايو) ١٩٩٠، مجرد إشارة تجريبية عما يمكن أن نتوقعه من النظام الحزبي في المستقبل.

حكم الحزب

تستحق الأحزاب السياسية أن تؤكد عليها في ألمانيا بشكل خاص، لأن لها دوراً فاعلاً وهاماً في

الإئتلافات الانتخابية للأحزاب في الانتخابات الفدرالية للعام ١٩٩٠

مجموع الجمهور	PDS	الخضر	FDP	SPD	CDU/CSU	
						المنطقة
٢٠,٦	٨٠,٩	٣١,٩	٢١,٠	١٤,٦	٢٠,٦	شرق
٢٥,٥	٥,٢	٢٨,٢	٢٤,٨	٢٦,٧	٢٦,٨	شمال غرب
٢٨,٠	-	٢٢,٤	٢٧,٠	٣٣,٤	٢٤,٥	راينلاند
٢٥,٩	١٣,٩	١٧,٥	٢٧,٢	٢٥,٣	٢٨,١	الجنوبية
						المهنة
١٩,٥	٢١,٥	١٢,٨	١١,٧	٢٤,٨	١٧,٧	عمال
٨,٦	٤,٩	٧,٥	١٣,٨	٤,٤	١٠,٨	اصحاب أعمال خاصة
٤٤,٢	٥٠,٥	٤٨,٧	٤٨,٩	٤٤,٧	٤٢,١	ياقات بيضاء / موظفون
٥,٧	١٠,٧	١٨,٦	٥,٩	٥,٦	٤,١	طلاب
٢٢,٠	١٢,٤	١٢,٤	١٩,٧	٢٠,٣	٢٥,٣	غيرهم
						الدين
٤٠,٠	٨,٣	٣٠,٥	٤٠,١	٣٢,٧	٤٨,٢	كاثوليك
٣٦,٦	٥,٢	٢٩,٣	٣٦,٦	٤٢,٤	٣٥,٠	بروتستانت
٢٣,٤	٨٦,٥	٤٠,٢	٢٣,٣	٢٤,٩	١٦,٨	غيرهم، لادينيون
						حجم المدينة
٢١,٦	١٢,٤	٢٠,٤	١٦,٤	١٧,٨	٢٥,١	اقل من ٥ الاف نسمة
٢٣,٠	١٣,٣	١٨,٢	١٦,٨	٢٥,٨	٢٦,٢	من ٥٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠
٢٥,٩	٣٩,٠	٢٣,٢	٢٨,٧	٢٥,٣	٢٤,٥	من ٢٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠
٢٨,٨	٣٥,٣	٣٧,٩	٣٨,١	٢٩,٩	٢٤,٠	اكثر من ١٠٠٠٠٠٠
						السن
٣٩,٨	٦١,٩	٦٦,٠	٣٩,٩	٤٣,٩	٢٧,٨	اقل من ٤٠ سنة
٣٣,٦	١٩,١	٢٥,٩	٣٣,٨	٣٣,١	٣٨,٥	من ٤٠ إلى ٥٩ سنة
٢٦,٩	١٩,٠	٨,١	٢٧,٣	٢٣,٠	٣٣,٨	٦٠ سنة فما فوق
						الجنس
٤٦,٦	٦٠,٦	٤٧,٨	٥٩,٩	٤٥,٤	٤٦,٤	ذكر
٥٣,٣	٣٩,٤	٥٢,٢	٤٠,١	٥٤,٥	٥٣,٦	انثى

Source: November 1990 German Election Study, conducted by the Forschungsgruppe Wahlen (N = 1239). I would like to thank Wolfgang Gibowski and Dieter Roth for providing access to these data.

العملية السياسية. ويصف بعض المراقبين النظام السياسي بأنه حكومة للأحزاب، وبالأحزاب، ومن الأحزاب(*)

«والقانون الاساسي» غير عادي من ناحية انه يشير بشكل واضح إلى الاحزاب السياسية (الدستور الامريكي لا يشير اليها). ونظراً لأن الاحزاب قد قُمت إبان الامبرطورية الالمانية والرايخ الثالث، فإن «القانون الاساسي» يضمن مشروعية الاحزاب وحقها في الوجود - شريطة قبولها بالمبادئ الديمقراطية في الحكم. وصممت الاحزاب أيضاً بحيث تكون المؤسسة الأولى في الديمقراطية النيابية. ويُفترض في الاحزاب ان تكون حلقة الوصل بين الشعب والحكومة، وليست هناك أية ترتيبات لتدخل مباشر من المواطنين، مثل القيام بمبادرات أو استفتاءات. ويخطو «القانون الاساسي» خطوة اضافية حين يعهد إلى الاحزاب بمهمة ثقافية، حيث يطلب من الاحزاب «ان تشارك في تشكيل ميول الشعب السياسية». ومعنى ذلك بكلمات اخرى، هو ان على الاحزاب السياسية ان تأخذ زمام القيادة لا ان تتجاوب فقط مع الرأي العام.

تظهر الاهمية المركزية للاحزاب في العملية السياسية بطرق عدة. فليس هناك انتخابات تمهيدية مباشرة تسمح للشعب بان يختار ممثلي الحزب في انتخابات البوندستاغ. وبدلاً من ذلك، تسمى مجموعة صغيرة من مسؤولي الحزب، أو لجنة خاصة يعينها الاعضاء، مرشحي المناطق. ويتم اختيار قائمة مرشحي الحزب عن طريق مؤتمرات حزبية على مستوى الولاية. ويمكن استخدام هذه السلطة لمكافحة مؤيدي الحزب المخلصين، ولضبط عناصر الحزب المشاغبين؛ وإدراج المرشحين في موضع قريب من رأس القائمة يضمن انتخابهم، عملياً، وإدراجهم في ذيل القائمة يعني تقليل فرصهم في الحصول على مقعد في البوندستاغ.

تظهر سيطرة الحزب جلية طيلة فترة العملية الانتخابية. وينظر معظم الناخبين إلى المرشحين على انهم ممثلون للاحزاب اكثر من كونهم شخصيات سياسية مستقلة. وينتخب حتى مرشحو المناطق، وبشكل اساسي، بسبب ارتباطاتهم الحزبية. وتمول الحكومة الحملات الانتخابية بسخاء. لكن تمويل الحكومة واستخدام وسائل الاعلام العامة مخصص للاحزاب وليس للمرشحين المستقلين. ويتواصل دعم الحكومة المادي للاحزاب طيلة الفترة الواقعة بين انتخابات واخرى، لمساعدتها على انجاز وظائفها الاعلامية والتثقيفية حسبما ينص «القانون الاساسي».

تتمتع الاحزاب داخل البوندستاغ بنفوذ اكبر. وكما سبق والمحنا، فإن النواب المنتخبين ينظمون في مجموعات حزبية تحدد بدقة (Fraktionen). ومن الناحية التنظيمية فإن بنية البوندستاغ تقوم على هذه المجموعات الحزبية اكثر مما تقوم على النواب الافراد. وتقتصر المراكز التشريعية الرئيسية، وتعيين اللجان على اعضاء مجموعة حزبية (Fraktion). وحجم المجموعة هو الذي يقرر تمثيلها في اللجان التشريعية، وحصتها من رئاسة اللجنة، ومساهمتها في الهيئات التنفيذية للمجلس التشريعي. والاموال

*على غرار القول ان السلطة هي للشعب، وبالشعب، ومن الشعب - المترجم.

الحكومية المقدمة لدعم الهيئة التشريعية وادارتها توزع على المجموعات وليس على النواب الافراد. نتيجة لتلك القوى، فان تماسك الاحزاب داخل البوندستاغ قوي بشكل غير عادي. وتجتمع الاحزاب قبل البت في التشريعات الرئيسية لتقرير موقف كل حزب، ويلتزم النواب عند التصويت بخط حزبهم بشكل صارم. ويعود الفضل في ذلك، جزئياً، إلى النظام البرلماني من جهة، وإلى كونه مؤشر على انتشار نفوذ الاحزاب في العملية السياسية.

العملية السياسية

قد تبدأ العملية السياسية من أي جهة في المجتمع - مجموعة مصالح، أو زعيم سياسي، أو مواطن فرد، أو مسؤول حكومي. لان جميع هذه العوامل تساهم في رسم السياسة العامة، ويصعب تتبع المصدر الحقيقي لأي فكرة سياسية. علاوة على انه ما ان تطرح أية فكرة جديدة حتى تدخل مجموعات ومصالح اخرى اللعبة وتصبح فاعلة في تعديل السياسة، أو تأييدها، أو معارضتها.

يختلف نمط التفاعل بين الجهات الفاعلة في السياسة، باختلاف الوقت والقضية السياسية. فبعض المجموعات تنشط في قضايا العمل، وتستخدم وسيلة التأثير الانسب لنجاح قضيتها. وقد تؤكد بعض مجموعات المصالح الاخرى على قضايا السياسة الدفاعية، وتستخدم وسيلة مختلفة تماماً للتأثير. وتنوع هذه القضايا يجعل من الصعب وصف رسم السياسة بعملية واحدة، رغم ان اطار العمل المؤسسي لتقييم المقترحات السياسية واحد تقريباً في جميع مجالات السياسة. ومناقشة قصيرة لاطار العمل هذا سوف تصف الميادين المختلفة التي تتنافس فيها الفعاليات السياسية وتوضح ميزان القوى بين المؤسسات والحكومة.

البدء بالعملية السياسية

تصل معظم التشريعات إلى جدول الأعمال السياسي الرسمي من خلال الفرع التنفيذي. وأحد اسباب هذه الهيمنة هي ان مجلس الوزراء والوزراء يديرون شؤون الحكومة. فهم مسؤولون عن اعداد الموازنة، ووضع صيغة مقترحات الايرادات، وغير ذلك من أعمال الحكومة الروتينية.

ويتصرف المستشار وكأنه الناطق الأول بالسياسة عن الحكومة واغلبية نواب البوندستاغ. فهو الذي يضع جدول الأعمال السياسي للحكومة من خلال الخطب، والمقابلات، والتصريحات السياسية الرسمية. ومن مسؤولية المستشار ومجلس الوزراء اقتراح تشريعات جديدة هدفها تنفيذ وعود الحكومة السياسية. والواقع ان معظم الوزراء الفدراليين اقل عدداً من ان يأملوا بالاشراف على ادارة السياسة، لأنهم في الاصل مؤسسات لرسم السياسة. وتدرك مجموعات المصالح أهمية السلطة

التنفيذية، لان عملها يرتبط، بشكل عام، بالوزراء الفدراليين - اكثر مما يرتبط بنواب البوندستاغ - حين تسعى لاقرار تشريعات جديدة.

يعني التركيز على الفرع التنفيذي ان ثلثي التشريعات التي يناقشها البوندستاغ يتقدم بها مجلس الوزراء. ويمكن لثلاثين نائباً من البرلمان ان يتقدموا مجتمعين بمشروع قانون، لكن ٢٠ بالمئة فقط من المقترحات التشريعية فقط تبدأ بهذه الطريقة. وتتعلق معظم المقترحات الخاصة بالبوندستاغ بمشاريع قوانين خاصة بالاعضاء، أو بقضايا صغيرة. ويمكن لاغلبية من حكومات الولايات في البوندستاغ التقدم بمقترحات تشريعية، لكنها نادراً ما تفعل ذلك.

يحاول مجلس الوزراء اتباع اسلوب توفيقى في اتخاذ القرارات عند وضع برنامج الحكومة السياسى. ونادراً ما يتقدم الوزراء بمقترحات تشريعية لايتوقع لها الحصول على تأييد المجلس. ويقوم المستشار بدور في غاية الاهمية لضمان هذا الاجماع. حيث يقوم مكتب المستشار بتنسيق المقترحات التشريعية التي يقوم الوزراء المختلفون بوضع مسودتها. واذما ما شعر المستشار بأن احد مشاريع القوانين يتعارض مع اهداف الحكومة المقررة، فقد يطلب سحب الاقتراح او اعادته إلى الوزارة لاعادة دراسته أو كتابة مسودته. واذما ما ثار نزاع حول سياسة ما بين وزارتين، فقد يقوم المستشار بالتوسط لحل الخلافات. وفي الحالات الصعبة التي لا يتمكن المستشار من حلها؛ تعرض الخلافات على مجلس الوزراء بكامل هيئته.

للمستشار دور رئيسى أيضاً في مناقشات مجلس الوزراء، فهو نقطة الارتكاز التي توازن المصالح المتعارضة بهدف الوصول إلى تسوية يمكن للحكومة كلها ان تؤيدها. فمركزه كرئيس للحكومة والحزب يمنحه نفوذاً كبيراً عند تفاوضه مع اعضاء مجلس الوزراء. ويندر جداً ان تعارض اكثرية مجلس الوزراء المستشار.

عندما يتفق المستشار ومجلس الوزراء على اقتراح تشريعي، فانهم قادرون على اقراره حيث ان لهم مركزاً مسيطراً في العملية التشريعية. فنظراً لان مجلس الوزراء يمثل الاغلبية في البوندستاغ، فان معظم المبادرات التشريعية يتم اقرارها كقوانين. ففي البوندستاغ العاشر، من العام ١٩٨٣-١٩٨٧، تم اقرار ٨٥ بالمئة من القوانين المقترحة؛ في حين ان ٣٠ بالمئة فقط من مشاريع القوانين التي اقترحتها البوندستاغ اقرت كقوانين.

وقد عززت بنود «القانون الاساسى» من موقف الحكومة التشريعي، بأن حد من سلطة البوندستاغ في المسائل المالية. ففي وسع البرلمان ان ينقح معظم الاقتراحات التشريعية أو يعدلها. الا انه لا يستطيع ان يغير مستويات الانفاق أو فرض الضرائب لتشريعات يقترحها مجلس الوزراء. ولا يستطيع البرلمان حتى ان يعيد توزيع نفقات الميزانية دون موافقة وزير المالية ومجلس الوزراء.

سياسة التشريع

تبدأ العملية التشريعية العادية من مجلس الوزراء. وحين توافق اغلبية من مجلس الوزراء على القانون المقترح، يُرسل إلى البوندسرات للمراجعة (انظر الشكل ١١-٧). وبعد تلقي ملاحظات البوندسرات، يقوم مجلس الوزراء بنقل مقترحات الحكومات إلى البوندستاغ. وتتم القراءة الأولى لمشروع القانون، مما يضعه على جدول أعمال مجلس النواب. ويعهد بالاقتراح إلى اللجنة المختصة.

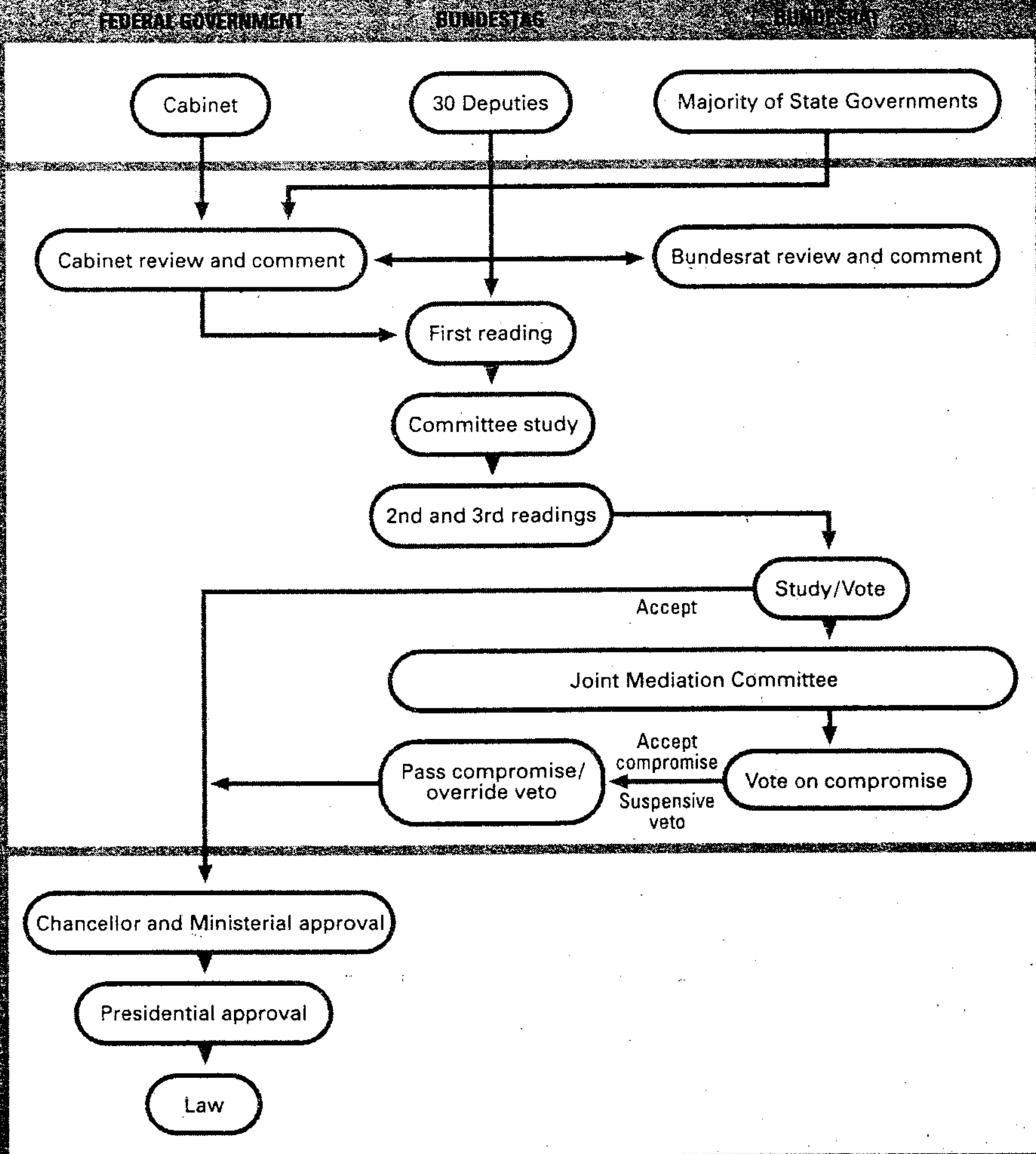
بشكل عام، يجزّي معظم العمل الذي يقوم به البوندستاغ ضمن هذه اللجان المختصة، وتُشكل اللجان حسب التقسيمات الوزارية الفدرالية، مثل النقل، والدفاع، والعمل، والزراعة. ونظراً لأن مشاريع القوانين تعرض على اللجنة في المراحل الأولى من العملية التشريعية، فإن لدى اللجان امكانية حقيقية لاعادة النظر فيها وتعديل مضمون المشروع. ويفترض في اللجان تقييم القوانين المقترحة، وان تتشاور مع الجماعات صاحبة العلاقة، ومن ثم تقديم مشروع القانون المنقح إلى البوندستاغ بكاملة. وافراد اللجنة القائمون بالبحث قليلون، الا ان اللجنة تقوم بجلسات استماع استقصائية، ويدي ممثلو الحكومة ومجموعات المصالح بشهاداتهم بشأن التشريعات قيد البحث، وغالباً ما تضم اللجان ذاتها خبراء هامين في مجال السياسة التي يتعاملون بها. وتجري معظم اجتماعات اللجنة خلف ابواب مغلقة. وبالتالي، فإن نظام اللجنة هذا يؤمن فرصة لمناقشة المقترحات والتفاوض بشأنها بين الاحزاب السياسية بكل صراحة، قبل ان تصل تلك التشريعات إلى قاعة البوندستاغ.

وحين تنتهي اللجنة من مشروع القانون تجري دراسته من قبل البوندستاغ بكامله، ويخضع لمزيد من التنقيح. عند هذه النقطة من العملية التشريعية تكون المواقف السياسية قد تبلورت. فقد شارك قادة الاحزاب الحاكمة في الصياغة الأولية للتشريع. واجتمعت المجموعات الحزبية في البوندستاغ لتقرير الموقف الرسمي للحزب. وقليلاً ما تحدث تعديلات اساسية على القانون خلال القراءة الثانية والثالثة وتكون الحكومة واثقة من تمرير مقترحاتها كما قدمتها اللجنة.

من هنا فإن مناقشة البوندستاغ لأهلية اقتراحات الحكومة هو امر رمزي إلى حد بعيد. وهو يسم للاحزاب والقادة السياسيين ان يعرضوا وجهات نظرهم على الشعب. وتشرح الاحزاب الفائزة محاسن التشريع الجديد وتعلن عن جهودها لمؤيديها. وبالنسبة لاحزاب المعارضة، تشكل تلك المناقشة وسيلة لقيد اعتراضاتها في السجل العام. ورغم ان تلك المناقشات نادراً ما تؤثر على نتيجة الانتخاب فانها مع ذلك، جزء هام من وظيفة البوندستاغ الاعلامية.

ينتقل مشروع القانون الناجح من البوندستاغ إلى البوندسرات. ووظيفة البوندسرات هي اعطاء صلاحيات لمشاركة حكومات الولايات في العملية السياسية الفدرالية. فكما سبق ورأينا، فإن السلطة التشريعية للبوندسرات توازي سلطة البوندستاغ في مجالات السياسة التي تتقاسم فيها الولايات

**FIGURE 11.7
THE LEGISLATIVE PROCESS**



سلطات متوافقة مع الحكومة الفدرالية، أو تنفيذ سياسات فدرالية. وموافقة البوندسرات ضرورية لتصبح مشروعات القوانين في تلك المجالات قوانين نافذة. وفي مجالات السياسة الباقية التي لا علاقة مباشرة للولايات بها، مثل الدفاع، أو الشؤون الخارجية، فإن مصادقة المجلس على التشريعات ليست ضرورية.

إن تقاسم السلطة التشريعية بين حكومات الولايات له محاسنه ومساوئه السياسية. فالنظام يضفي مرونة على العملية السياسية. حيث يمكن لقادة الولايات، عن طريق تأثيرهم على رسم السياسة وإدارتها، تبني تشريعات تناسب الاحتياجات المحلية والاقليمية. ويؤمن تقسيم السلطات هذا تدقيقاً إضافياً إلى نظام التدقيق والتوزيع. فوجود حكومات ولايات قوية يجعل احتمال قيام زعيم بالسيطرة على العملية السياسية والاستيلاء على السلطة القومية امراً مستبعداً.

يمثل تقسيم السلطة بين مجلسي البرلمان بعض المشاكل أيضاً. فاجراءات التصويت في البوندسرات تعطي الولايات الصغيرة وزناً أكثر مما تستحق. فنصف الاصوات في البوندسرات تمتلكها ولايات لا تمثل سوى ثلث عدد السكان. وبالتالي، لا يستطيع البوندسرات ادعاء امتلاك الشرعية الشعبية التي لدى البوندستاغ المنتخب مباشرة من الشعب ويمثله تمثيلاً نسبياً صحيحاً. فنظام التصويت في البوندسرات قد يشجع ممثلي الولايات على تضيق اهتماماتهم. فالولايات تصوت على شكل كتل، لذلك يكون دافعها هو النظر إلى السياسة من منظور مصلحة الولاية، بدلاً من المصلحة القومية أو موقف الحزب. واختلاف القاعدة الانتخابية لكل من البوندستاغ والبوندسرات تجعل من مثل هذه التوترات امراً محتوماً في العملية التشريعية.

خلال أواخر الثمانينات، تقاسم السيطرة على كلا مجلسي الهيئة التشريعية، ائتلاف الاغلبية الديموقراطية المسيحية- الحزب الديموقراطي الحر في البوندستاغ، والحزب الاشتراكي الديموقراطي في البوندسرات. من جهة، كان هذا التقسيم يعزز سلطة المشرعين، لان الاحزاب الحاكمة كانت مجبرة على التفاوض مع المعارضة في البوندسرات، خاصة في قضايا الوحدة الالمانية الحساسة. وبعد فترة انقطاع قصيرة نجح الحزب الاشتراكي الديموقراطي في استعادة السيطرة على البوندسرات في اوائل العام ١٩٩١. وسوف تعزز طريقة اقتسام السلطة هذه من نفوذ الديموقراطيين الاشتراكيين في العملية السياسية.

وكما في البوندستاغ، فإن الكثير من عمل البوندسرات يتم من خلال لجان متخصصة. فقيادة الولايات، أو موظفو الخدمة المدنية في الدولة يتفحصون مشاريع القوانين من ناحية محتواها السياسي ومتطلباتها الادارية بالنسبة لحكومات الولايات. فبعد ان تراجع اللجنة مشروع القانون يقدم إلى البوندسرات، فاذا ما صادق عليه فانه يحول إلى المستشار للتوقيع عليه. اما اذا اعترض البوندسرات عليه، عندها يجتمع ممثلو المجلسين في لجنة وساطة مشتركة ويحاولوا حل خلافاتهم.

تقدم نتيجة لجنة الوساطة المشتركة إلى كلا الهيئتين التشريعتين للموافقة اذا كان لمشروع القانون علاقة بحكومات الولايات، يستخدم البوندسرات حق الرفض المطلق / absolute veto ضد مشروع القانون، فيصبح في غير الممكن ان يصبح قانوناً نافذاً. اما في باقي مجالات السياسة، فان في وسع البوندسرات استخدام حق الرفض الايقافي / suspensive veto. ويحول مشروع القانون إلى المستشار. والخطوة الاخيرة للقانون هي نشر الرئيس الفدرالي للقانون.

تكون السلطة التنفيذية متواجدة طيلة مراحل العملية التشريعية. فبعد نقل مقترحات الحكومة إلى البوندستاغ، يقوم الوزراء الفدراليون بحشد التأييد لمشروع القانون. ويدلي ممثلو الوزارات بشهاداتهم امام لجان البوندستاغ والبوندسرات لبيان موقفهم. وينشط الوزراء الفدراليون في الاتصال باعضاء اللجنة والاعضاء النافذين في البرلمان من خلف الكواليس. وقد يعرض الوزراء بعض التعديلات، أو يتفاوضوا على تقريب وجهات النظر لحل القضايا التي قد تنشأ خلال المناقشات البرلمانية بشأن مشروع القانون. ويسمح لممثلي الحكومة أيضاً بحضور اجتماعات لجنة الوساطة المشتركة بين البوندستاغ والبوندسرات؛ ولا يسمح لاي مشارك اخر من غير البرلمانيين الحضور. ونتيجة لهذه المناقشات، فقد يجري البرلمان تعديلاً مهماً على اقتراح الحكومة، أو قد يرفضه كلية. وغالباً ما تُجبر الحكومة على اجراء تسويات أو القبول بتعديلات. على أية حال، يحتفظ الفرع التنفيذي بنفوذ مسيطر على العملية السياسية.

ادارة العملية السياسية

قليلة هي الوكالات الفدرالية التي تمتلك مصادر تنفيذ أو مراقبة السياسات التي اقرتها الحكومة الفدرالية. على أية حال، يعهد بمعظم المسؤوليات الادارية المحلية إلى حكومات الولايات حسبما ينص «القانون الاساسي». وأحد المؤشرات على الدور المركزي للولايات هو ان عدد موظفي الخدمة المدنية الذين تعينهم حكومات الولايات أكبر من عدد من تعينهم الحكومة الفدرالية والادارات المحلية مجتمعين.

وبسبب تفويض المسؤوليات الادارية، فان التشريعات الفدرالية تكون مفصلة بوضوح لضمان اتباع نوايا الحكومة من هذه التشريعات عند التطبيق الفعلي للقانون. وقد تشرف الوكالات الفدرالية أيضاً على وكالات الولايات، وفي حالة نشوء نزاعات فقد تطبق عقوبات، أو يرد الأمر إلى المراجعة التشريعية.

رغم السيطرة التي تمارسها الحكومة الفدرالية، فان الولايات تحتفظ بقدر مهم من حرية الخيار عند تطبيق معظم التشريعات الفدرالية. ويعود ذلك، جزئياً، إلى ان الحكومة الفدرالية تفتقر إلى المصادر التي تمكنها من متابعة أعمال الولاية عن قرب. كما ان فرض رقابة على الولايات يتطلب تأييد البوندسرات،

حيث تلقى المطالبات بحقوق الولايات اذناً صاغية ومتعاطفة. وتوفر لامركزية السلطة السياسية هذد المزيد من المرونة للنظام السياسي.

المراجعة التشريعية

تخضع التشريعات في المانيا، كما هي الحال في الولايات المتحدة، للمراجعة التشريعية. وللمحكمة الدستورية / Constitutional Court سلطة تقييم دستورية التشريعات والحكم ببطلان القوانين التي تنتهك بنود «القانون الاساسي».

تعرض القضايا الدستورية امام المحكمة عن طريق احدى الطرق الثلاث التالية. والطريقة الاكثر شيوعاً هي ان يتقدم مواطن فرد بشكاوى دستورية. فحين يشعر المواطنون ان أعمال الحكومة قد انتهكت حقوقهم الدستورية يمكنهم الرجوع مباشرة إلى المحكمة. واكثر من ٩٠ بالمئة من القضايا التي عرضت على المحكمة اثارها شكاوى المواطنين. اصف إلى ذلك، انه يمكن التقدم بالشكاوى من دون نفقات محاكم أو توكيل محام. فالمحكمة اذا اشبه بمحقق بالشكاوى يضمن للمواطن العادي حماية حقوقه الاساسية من قبل «القانون الاساسي» والمحكمة.

كما تستمع المحكمة الدستورية إلى قضايا تقوم على اسس «مادية» أو «نظرية» من المراجعة التشريعية، وتتضمن امثلة المراجعة المادية قضايا حقيقية تثير مسائل دستورية. والاستئناف إلى المحكمة الدستورية لا يتم بطريقة آلية، بل يجري رفع القضايا اليها من احد قضاة محكمة ادنى.

يمكن ان يطلب من المحكمة الفصل في مسائل تشريعية نظرية. أي ان تفصل في تلك المسائل على اساس قانوني محض، دون ان يكون هناك قضية فعلية. ويمكن للحكومة الفدرالية أو حكومة احدى الولايات، أو ثلث اعضاء البوندستاغ طلب اعادة النظر في قانون ما. وغالباً ما تستعمل هذا الاجراء المجموعات التي تفشل في منع اقرار مشروع قانون خلال العملية التشريعية. وخلال السبعينات استخدم إئتلاف الديموقراطيون المسيحيون سيطرتهم على حكومات الولايات لتحدي دستورية «المعاهدة الاساسية» / Basic Treaty مع المانيا الديموقراطية (أقرت)، واصلاح قانون الاجهاض (ردّ) وقانون جديد لوحدة المصير (أقر)، وغير ذلك من التشريعات المهمة والمراجعة التشريعية هي الامتداد المادي للحماية الدستورية التي نص عليها «القانون الاساسي». وفي الوقت نفسه، فهي تشرك المحكمة مباشرة في العملية السياسية، وقد تسييسها وتجعلها احد عناصر رسم السياسة.

انجازات السياسة

حسب جميع المقاييس، يمكن لحكومتى الالمانيتين ان تفاخرا بسجلهما الايجابي في الانجاز الحكومي. فالتقدم الاقتصادي للجمهورية الفدرالية في الخمسينات واولئ الستينات كان رائعاً بالفعل. وكان التقدم في الشرق في مثل روعة الانجاز الغربي تقريباً. وبحلول الثمانينات، كان لالمانيا الغربية اقتصاد من اقوى الاقتصاديات في العالم وكان مستوى المعيشة فيها من اعلى المستويات بين الامم، وكانت جميع مؤشرات الرفاه المادي تتجه إلى اعلى. وحسنت سياسات حكومية اخرى النظام التعليمي، وزادت من مشاركة العمال في ادارة المصانع، ووسعت الخدمات الاجتماعية، وحسنت من نوعية البيئة. وكانت المانيا الشرقية قصة نجاح مماثل في أوروبا الشرقية فقط صنفت اقتصاد المانيا الشرقية كواحد من اعلى عشرين اقتصاداً في العالم. وكان التقدم في حقبة الجيل الماضي قد حسن، بشكل كبير، من مستوى معيشة المواطن الالمانى الشرقي العادي.

رغم التقدم الذي حققته سياسة جمهورية المانيا الديمقراطية، انهار النظام السياسي والاجتماعي في الشرق حين لاحت فرصة للتغيير. ورافق انهيار نظام الحكم الالمانى الشرقي سقوط تلقائي للاقتصاد؛ فقد بدا ان البنية التحتية الاجتماعية-الاقتصادية في الشرق قد تفككت بين ليلة وضحاها. وبالتالي فان انجازات السياسة الماضية قد لا تتواصل بالضرورة في المستقبل.

سيكون العقد القادم فترة تغييرات سياسية وتجديدات هائلة بسبب عمل الجمهورية الفدرالية على التكيف مع ظروفها السياسية الداخلية والخارجية الجديدة. فالنتائج التي تم التوصل اليها حتى الان غير حاسمة. فدمج نظامين مختلفين للرفاه الاجتماعي، ونظامين قانونيين مختلفين، ونظامين عسكريين مختلفين، ونظامين اجتماعيين مختلفين امر لا يمكن حله ببساطة باتخاذ قرار بالوحدة. اضيف إلى ذلك انه في هذه البيئة المتغيرة باستمرار، لا يمكن لراسمي السياسة الحصول على المعلومات البسيطة الموثوقة عن القرار الذي يجب اتخاذه. وقد حذرت رئاسة مكتب الاحصاء للجمهورية الفدرالية انه ستمضي عدة سنوات قبل ان يكون لدى المانيا تقديرات موثوقة عن رساميل الشركات، وقيم هذه الرساميل الصافية وغير ذلك من المقاييس الاحصائية.

ربما كان افضل ما نقوم به من تنبؤات للمستقبل، هي تلك التي تركز على برامج السياسة الحالية والنتائج التي حققتها الجمهورية الفدرالية، حيث ان تلك البرامج سوف تمتد، تدريجياً، إلى الشرق. وبعد مناقشة سجل انجازات سياسة الجمهورية الفدرالية، يمكننا ان نأخذ في اعتبارنا تحديات السياسة الخاصة التي فرضها توحيد المانيا.

سجل انجازات سياسة الجمهورية الفدرالية

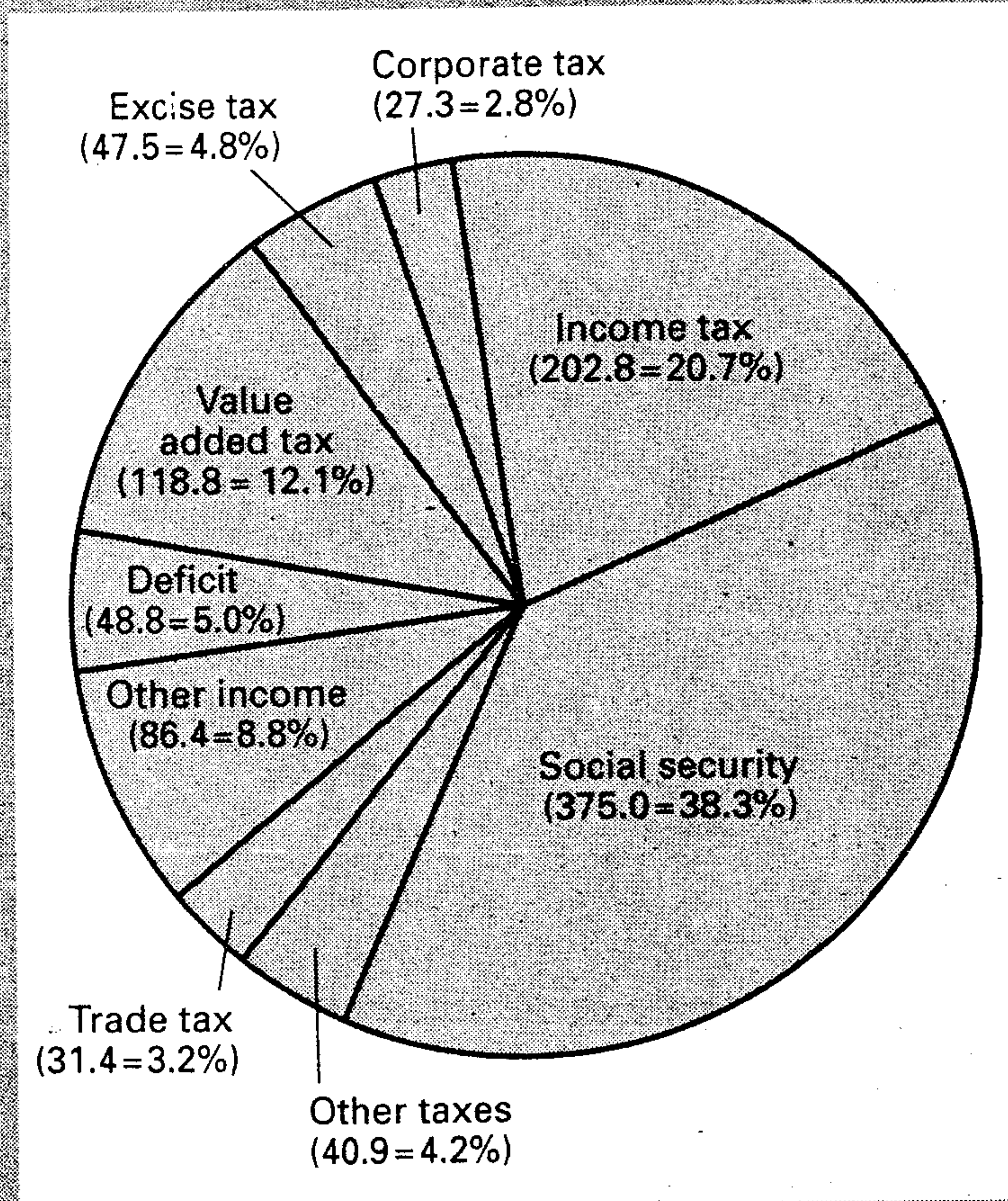
نمت حكومة المانيا الغربية بقدر كبير طيلة فترة ما بعد الحرب. وحتى بعد التقدم الهائل للمعجزة الاقتصادية، فقد تضاعفت نفقات الخدمات الاجتماعية، والتعليم، وحماية البيئة خلال السبعينات؛ وتضاعف الانفاق على الجامعات بما يوازي خمسة اضعاف تقريباً. وغالباً ما توصف الثمانينات بانها حقبة خفض النفقات، لكن اهداف الحكومة واصلت الارتفاع سواء من ناحية اجمالي النفقات العامة أو مسؤوليات السياسة الجديدة، وان يكن بخطوة ابطأ من الماضي. فازداد اجمالي النفقات العامة- الفدرالية، والولايات، والادارات المحلية، ونظام الضمان الاجتماعي- من اقل من مئة مليار مارك الماني في العام ١٩٦٠ إلى ٧٤١ مليار مارك في العام ١٩٨٠ وإلى اكثر من الف مليار مارك في العام ١٩٨٩.

على اية حال، يصعب وصف نشاطات الحكومة من ناحية العائدات والموازنة بشكل دقيق. فشبكة الخدمات الاجتماعية الالمانية الكثيفة معقدة للغاية. فبرامج الخدمة الاجتماعية هي اكبر ابواب النفقات العامة. الا ان معظم عائدات هذه البرامج ونفقاتها تدار حسب برامج تأمين منفصلة عن موازنة الحكومة العادية.

عامل تعقيد اخر هو النظام الفدرالي الالمني، «فالقانون الاساسي» يوزع مسؤوليات السياسة بين مستويات الحكومة الثلاثة. فالسلطات المحلية تقدم الخدمات (الكهرباء، والغاز، والماء)، وتدير المستشفيات ومرافق الاستجمام العامة. وتدير البرامج الخاصة بالشباب والعون الاجتماعي. وتدير الولايات السياسات التعليمية والتثقيفية، وتتولى المسؤولية الاساسية للامن العام وادارة القضاء. اما السياسات التي يمكن ادارتها بشكل افضل على مستوى قومي، فيعهد بها إلى الحكومة الفدرالية، وتشمل الشؤون الخارجية، والدفاع، والمواصلات، والاتصالات. ونتيجة لذلك فان النفقات العامة توزع بالعدل والقسطاط بين مستويات الحكومات الثلاثة. وفي العام ١٩٨٩، بلغت الموازنة الفدرالية ٢٩٣ مليار مارك، وموازنة حكومات الولايات مجتمعة ٢٦٦ مليار مارك، وانفقت الادارات المحلية ١٦٧ مليار مارك.

النشاط الرئيسي لسياسة الحكومة بشكل عام هو توفير الخدمات الاجتماعية. والواقع ان الجمهورية الفدرالية غالباً ما توصف بانها دولة الرفاه، أو بشكل ادق دولة الخدمات الاجتماعية، بسبب برامج الخدمة الاجتماعية المكثفة. ويتضمن نظام التأمين الاجتماعي الاجباري، نظام رعاية صحية يشمل الأمة كلها، وتأمين ضد الحوادث، وتعويض للبطالة، ومخصصات التقاعد. وتحمي برامج التأمين الاجتماعي افراد القوى العاملة من البطالة وفقدان الدخل المؤقت أو الدائم. وتؤمن مجموعة ثانية من البرامج مساعدات مالية للمحتاجين والافراد الذين لا يستطيعون اعالة انفسهم. واخيراً، ثمة مجموعة ثالثة من البرامج توزع منافع المعجزة الاقتصادية على جميع العائلات بغض النظر عن حاجتها. فعلى سبيل المثال، تقدم الحكومة مساعدة مالية للأسر التي لديها اطفال كما ان لديها خطط ادخار معفاة من الضرائب، وحوافز اخرى للادخار لاصحاب المداخيل العادية. لقد تنافس السياسيون الالمان في مراحل عدة من تاريخهم على تعميم فائدة مثل هذه البرامج. ونتيجة لذلك بلغت النفقات العامة على البرامج

**FIGURE 11.9
THE SOURCES OF PUBLIC
REVENUES, 1987***



978.9 BILLION TOTAL

* In DM billions.

Source: *Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland 1989*, p. 438.

الاجتماعية ٤٦٤ مليار مارك في العام ١٩٨٧، ما يوازي تقريباً ما انفقته برامج الحكومة الاخرى مجتمعة (انظر الشكل ١١-٨).

وتؤمن الحماية الاجتماعية - الاقتصادية لدولة الرفاه الالمانية مساعدات سخية لمن يحتاجونها. فبرامج البطالة مثال نموذجي لانواع المساعدات المتاحة. فالعامل العاطل عن العمل يتلقى دفعات تأمين تغطي ٦٨ بالمئة من اجره المعتاد (٦٣ بالمئة للعامل غير المتزوج)، وذلك لمدة سنة كاملة. وبعد العام الأول، تتواصل المساعدة بما يوازي نصف اجره العادي. وتساعد مكاتب العمل الحكومية العمال العاطلين عن العمل على ايجاد وظيفة جديدة، أو الحصول على تدريب لعمل جديد. واذا كان موقع العمل في مدينة اخرى، فان البرنامج يتحمل جزءاً من نفقات السفر والانتقال. ما تقدم ليس مثلاً شاذاً، فالمساعدات في معظم البرامج الاخرى تحظى بالسخاء ذاته.

بطريقة أو اخرى، اثرت حالة الرفاه بشكل مباشر على كل عائلة تقريباً. فحسب احد الاحصاءات، يتلقى ٨٠ بالمئة من جميع العائلات نوعاً من انواع الدعم المالي المباشر من الدولة، سواء على شكل مخصصات تقاعد، أو مخصصات عائلية، أو تعويضات بطالة، أو منح دراسية، أو غير ذلك من المساعدات. وقد احصت جينز البرانه في العام ١٩٨٠ حصل حوالي ١٢ مليون مواطن على الجزء الاكبر من دخلهم من برامج الضمان الاجتماعي، مما يجعل هذه المجموعة اكبر حتى من عدد العمال اصحاب الياقات الزرقاء في المانيا الغربية (٣٥).

خلال معظم سنوات عقد الثمانينات، تناقش الالمان حول ما اذا كان في مقدورهم تحمل دفع المساعدات السخية لبرامجهم الاجتماعية خاصة عندما واجهتهم مشاكل بطء التنمية الاقتصادية. وفي العام ١٩٨٢، تولت حكومة كول السلطة بوعدها تقوية الاقتصاد الالمانى بالحد من التوسع في نفقات الحكومة، خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية (٣٦). ومع ذلك، احبطت جهود كول لخفض البرامج الاجتماعية المختلفة، باجماع سياسي واسع على دعم المتطلبات الاساسية للرفاه الاجتماعي. ورغم الاقتطاعات الكبيرة في كل واحد من البرامج، فقد بقيت النفقات الاجتماعية تعادل ٣٠ بالمئة من اجمالي الناتج القومي. كما دعت موازنة حكومة كول للعام ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى زيادة جديدة في النفقات الاجتماعية. لقد صمدت البنية الاساسية لدولة الرفاه الالمانية. اما الان، فمن المحتمل ان تُخضع الوحدة، علاوة على الموازنة الفدرالية، هذا الاجماع لاختبار جديد، حيث ان البطالة، ودولة الرفاه، والمساعدات الصحية المقدمة للشرق، سوف تلقي بعبء جديد على هذه البرامج.

بالطبع، تشارك الحكومة في مجموعة اخرى من النشاطات السياسية. فالتعليم، على سبيل المثال، هو من الامور التي تهتم مستويات الحكومة الثلاثة، والذي يحظى بحوالي عُشر النفقات العامة (الشكل ١١-٨). وتشارك الدولة بفعالية في الاتصالات، والمواصلات. فوسائل الاعلام الالكترونية، والراديو والتلفزيون، تمتلكها الحكومة وتدار من قبل هيئات اشراف تعينها الدولة؛ اما انظمة البريد والهاتف فهي

محتكرة من قبل الدولة. وتمتلك الحكومة الفدرالية خطوط السكك الحديدية وتديرها. وبالإضافة إلى تلك النشاطات، فإن الحكومة تمتلك ما يزيد عن ٢٥ بالمئة من اسهم اكثر من ٥٠٠ شركة المانية، من ضمنها لوفتهانزا، وتكتل فيبا (VEBA) للطاقة، وقطاع كبير من اسهم فولكسفاجن.

في السنوات الاخيرة، توسع جدول أعمال الحكومة ليشمل تشكيلة من القضايا الجديدة، وابرز مثال عليها هو موضوع حماية البيئة. فلمعالجة مشكلة الامطار الحامضية المتفاقمة، أوجدت حكومة كول انظمة جديدة تهدف إلى التقليل من تلوث الهواء الذي تتسبب به محطات الطاقة التقليدية؛ وقدم برنامج آخر حوافز ضريبية للسيارات التي تستخدم وقوداً خالياً من الرصاص. وفي العام ١٩٨٦، استحدثت حكومة كول وزارة جديدة للبيئة، رغم ان الجمهورية الفدرالية كانت من اواخر الدول الأوروبية في القيام بمثل هذه الخطوة. وظهرت مؤشرات اساسية عدة تحسناً كبيراً في نوعية الهواء والماء خلال الثمانينات، لكن بقي الكثير من القضايا البيئية الملحة، مثل الطاقة النووية، والتخلص من النفايات السامة، دون حل. وتمثل حماية البيئة مجالاً سياسياً يتطلب المزيد من العمل الحكومي.

يشكل الدفاع والعلاقات الخارجية نشاطاً سياسياً هاماً للحكومة. ويعتمد الاقتصاد ونظام الأمن الالمانيان على التعاون الدولي. وعلى نحو قد يكون اكثر من معظم الدول الأوروبية، يعتمد الاقتصاد الالمانى بشدة على التصدير والتجارة الخارجية؛ ففي اواسط الثمانينات كان اكثر من ربع القوى العاملة الالمانية ينتج بضائع مخصصة للتصدير. وهي نسبة اعلى بكثير من معظم الاقتصاديات الصناعية.

كان توجه الجمهورية الفدرالية نحو الاقتصاد الدولي قد جعل من عضويتها في المجموعة الأوروبية حجر الزاوية في سياستها الاقتصادية. قد كانت الجمهورية الفدرالية من اوائل المدافعين عن المجموعة الأوروبية وافادت بقدر كبير من عضويتها فيها. فقد كانت حرية الدخول إلى سوق أوروبي واسع ضرورية لنجاح المعجزة الاقتصادية، وكانت عنصراً أساسياً في اقتصاد المانيا الغربية الموجه للتصدير. واعطت المشاركة في اتخاذ قرارات المجموعة الأوروبية الجمهورية الفدرالية فرصة التأثير على مجريات التطورات السياسية الأوروبية.

كما ادمجت الجمهورية الفدرالية في التحالف الغربي من خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي (الناتو). فبعد الحرب الكورية، اقنعت الولايات المتحدة الحكومات الأوروبية الاخرى باعادة تسليح المانيا الغربية لتصبح جزءاً من قوة «الناتو» الدولية. ومنذ ذلك الحين، اصبحت القوات الالمانية الدعامة الرئيسية للدفاع الأوروبي الغربي. ففي الوسط الأوروبي، تعتبر الجمهورية الفدرالية اكبر مساهم في قوات حلف الأطلسي سواء من ناحية عدد القوات أو المساهمة المالية، كما وتدعم الجماهير الالمانية الغربية حلف الناتو بقوة. اصف إلى ذلك، ان قوة من ست دول حليفة ترابط بشكل دائم على أراضي المانيا الغربية التي تعتبر خط الدفاع الأول لحلف «الناتو». وفي حالة الحرب، توضع هذه القوات - بما في

ذلك جميع القوات المسلحة الالمانية الغربية - تحت تصرف قادة حلف شمال الاطلسي . على أية حال، تناقصت نفقات الدفاع والامن، بمرور الزمن، من حوالي ١٣ بالمئة من النفقات العامة في اوائل الستينات، إلى مستواها الحالي البالغ ٦ بالمئة من النفقات العامة (أو حوالي ٣ بالمئة من اجمالي الناتج القومي).

تبين النفقات العامة جهود الحكومة السياسية، لكن يصعب تخمين النتائج الحقيقية لذلك الانفاق. لكن معظم مؤشرات انجازات السياسة تفيد ان الجمهورية الفدرالية كانت ناجحة جداً في تحقيق اهداف سياستها. فقد ارتفعت مستويات المعيشة بقدر هائل، وتظهر الاحصاءات الصحية تحسناً مماثلاً. ورغم ظهور بعض النقص في المساكن المحلية في الغرب، فان اوضاع الاسكان العامة قد تحسنت باطراد. كما حققت مجالات السياسة الجديدة مثل الطاقة والبيئة، تقدماً ملموساً. وتعكس اراء الناس هذا التقدم في السياسة. ففي العام ١٩٨٨، كان معظم الالمان راضين عن عملهم (٩٢ بالمئة)، والاسكان (٨٩ بالمئة)، ومستوى المعيشة (٨٣ بالمئة)، والانتفاع بالضمان الاجتماعي (٧٧ بالمئة)، واجراءات منع الجريمة (٥٨ بالمئة)^(٣٧). والواقع، ان بنداً واحداً من سياسة الحكومة قد فشل في انتزاع تجاوب مرضٍ في الاستطلاع من اغلبية من تمت مقابلتهم: فقد اعرب ٣٠ بالمئة فقط عن رضاهم عن سياسة حماية البيئة. ورغم وجود مجال واسع للتحسين، فان سجل انجازات الجمهورية الفدرالية السابقة يظهر نجاحاً كبيراً.

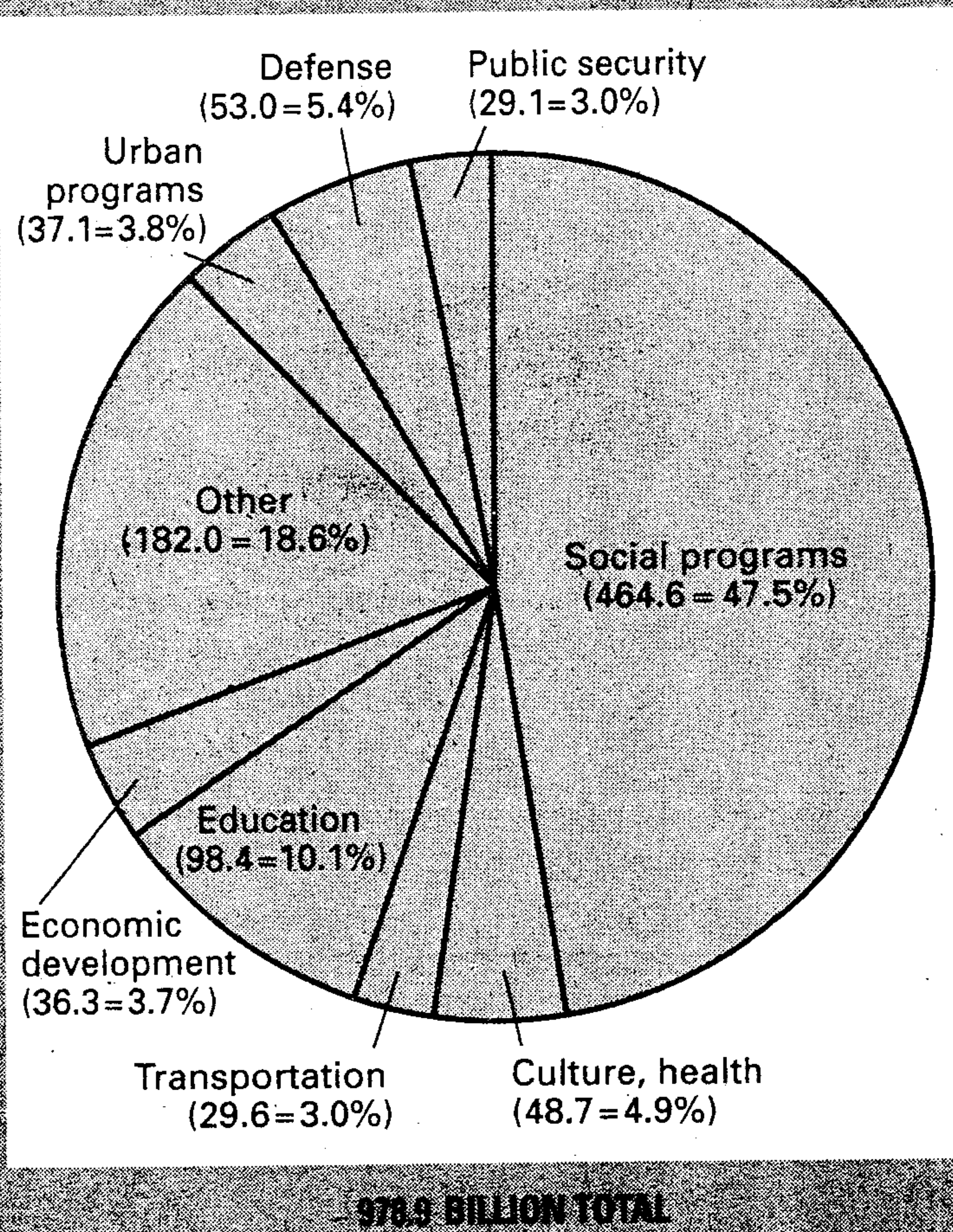
دفع الثمن

المساعدات السخية التي تقدمها برامج الحكومة، لا تعود بالطبع إلى كرمها. فالضرائب والمساهمات المالية من الافراد والمؤسسات هي التي تؤمن الأموال اللازمة لتلك البرامج. لذلك، فان نفقات الحكومة الواسعة لا بد ان تعني جمع حجم مساوي من الايرادات. وتلك الايرادات هي المصدر الحقيقي لبرامج الحكومة.

تؤمن ثلاثة اشكال من الايرادات اجمالي المصادر اللازمة لبرامج السياسة العامة^(٣٨). وتمثل المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي اكبر مصدر للايرادات العامة (الشكل ١١-٩). فالأموال الخاصة بالصحة، والبطالة، والاعاقات، والتقاعد، وغير ذلك من مجالات الضمان الاجتماعي تمول، بشكل اساسي، من مساهمات العاملين وارباب العمل. فعلى سبيل المثال، تصل المساهمات الخاصة بالتقاعد إلى حوالي ١٨,٥ بالمئة من اجور العمال الاجمالية. يدفع العامل نصفها، ويدفع صاحب العمل النصف الاخر. وتصل مجموع جميع مساهمات التأمين إلى حوالي ثلث دخل العامل العادي، يقتسمها مناصفة تقريباً العامل وصاحب العمل.

المصدر الهام الثاني للايرادات العامة هو الضرائب المباشرة، وهي الضرائب التي تقدرها الحكومة مباشرة وتُدفع إلى دائر الحكومة. ويأتي الجزء الاكبر من الايرادات العامة من ضريبة الدخل المفروضة

FIGURE 11.8
THE DISTRIBUTION OF TOTAL
PUBLIC EXPENDITURES, 1987*



*In DM billions.

Source: Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland 1990, p. 443.

على الاشخاص، التي تتقاسمها الحكومات الفدرالية، والولايات، والادارات المحلية. ويرتفع معدل الضريبة المفروضة على الاشخاص بارتفاع مستوى الدخل. ويتراوح ذلك بين حد أدنى مقداره ٢٢ بالمئة وحد اقصى مقداره ٥٣ بالمئة. وبعد اجراء بعض الاقتطاعات والمخصصات الاخرى يدفع العامل العادي حوالي ١٨ بالمئة من اجوره على شكل ضرائب مباشرة. وتفرض الضرائب أيضا على ارباح الشركات الا انها اقل بكثير من الضرائب على الاشخاص. وتشجع هذه السياسة على جعل الأعمال مربحة، وعلى اعادة استثمار الارباح في مجالات تنموية.

المصدر الرئيسي الثالث ليرادات الحكومة هو الضرائب غير المباشرة. وكما هي الحال في ضريبة المبيعات والرسوم الضريبية الاخرى، فان الضرائب غير المباشرة تستهدف طريقة استخدام الدخل، وليس الاجور أو الارباح. واكثر الضرائب غير المباشرة شيوعاً واداراً للربح هي ضريبة القيمة المضافة/ value added tax (VAT) وتضاف هذه الضريبة على كل مرحلة من مراحل الانتاج التي تزيد من قيمة المنتج. فما بين انتاج قطعة من الخشب الخام وتصنيعها لتصبح قطعة من الاثاث، قد تفرض ضريبة القيمة المضافة عدة مرات. ويضاف مجموع الضريبة المضافة المتراكم إلى سعر السلعة ولا يقيد منفصلاً على بطاقة السعر. والمعدل العادي لضريبة القيمة المضافة يصل إلى ١٤ بالمئة من قيمة معظم البضائع، وتفرض معدلات أدنى على السلع الغذائية. ومن الضرائب غير المباشرة الاخرى، الرسوم الجمركية، وضريبة الطاقة، والضرائب على التبغ والمشروبات الروحية. ويصل مجموع الضرائب غير المباشرة مجتمعة إلى ما يوازي خمسي مجموع الإيرادات العامة.

الضرائب غير المباشرة هي احد اسرار الزيادة المثيرة في إيرادات الحكومة. وتكون الضرائب غير المباشرة عادة «مخفية» في سعر المادة، بدل ان تدرج كضريبة بشكل صريح، وهذا لا يذكر الناس بانهم يدفعون ضرائب كلما هموا بشراء منتج ما. ولان تلك الضرائب مخفية، فان من السهل على واضعي السياسة ان يرفعوا الضرائب غير المباشرة من دون لفت انتباه الناس واثارة معارضتهم. كما ان الإيرادات ترتفع ألياً بزيادة التضخم. على أية حال، تلقي هذه الضرائب بثقلها على العائلات منخفضة الدخل لان جزء أكبر من دخلهم ينفق على البضائع الاستهلاكية.

من الواضح ان للاماني العادي جيوبا عميقة كي يمول هذه التشكيلة الواسعة من البرامج السياسية العامة؛ وتبدو مستويات الضرائب في الولايات المتحدة متواضعة جداً بالمقارنة. وقد كان معدل الهامش الضريبي للعامل الالمانى العادي، والذي يشمل الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعى، ٦٣ بالمئة في العام ١٩٨٦، مقارنة بمعدل هامشي يزيد قليلاً عن ٤٠ بالمئة في امريكا. وحين يذهب الالمانى إلى كشك في زاوية الشارع لشراء علبة من السجائر فان ٧٣ بالمئة من ثمنها يذهب إلى الضرائب، وتحصل الضرائب ٦٦ بالمئة من ثمن المشروبات الروحية، والبنزين، و٢٨ بالمئة من ثمن علبة القهوة، و١٩ بالمئة من ثمن المصباح الكهربائي.

رغم تعدد مصادر الإيرادات هذه، فقد تجاوزت النفقات العامة الإيرادات خلال السنوات الماضية، بشكل متكرر. ولتمويل هذا العجز، لجأت الحكومة إلى مصدر آخر من الإيرادات - القروض وبيع السندات للشعب - للحفاظ على مستوى خدمات الحكومة. وكان أحد الأهداف الأولية لحكومة الديموقراطيين المسيحيين - الحزب الديموقراطي الحر، هو وقف هذا النزف في الاقتصاد وإعادة التوازن إلى الموازنة الفدرالية (مع الحفاظ على برامج الحكومة بقدر الامكان). وتمكنت الحكومة من وقف زيادة النفقات الفدرالية بحدود تقل عن ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦. وقد خفض تقييد الموازنة وفرض الضرائب الجديدة عجز الموازنة الفدرالية بحدة في اواسط الثمانينات، لكن في العام ١٩٨٨، زحف العجز عائداً إلى مستوياته قبل حكم الديموقراطيين المسيحيين ليصل إلى حوالي ٤٠ مليار مارك سنوياً.

يبدو ان دافع الضرائب الالمانى يساهم بمبالغ كبيرة للخزينة العامة، وهو ليس اكثر تلهفاً من غيره من الشعوب الاخرى على دفع الضرائب. ومع ذلك، فان المسألة ليست كم يدفع المواطنون، بل مقدار الفائدة التي تعود عليهم من هذه الدفعات. فبالإضافة إلى نشاطات الحكومة المعتادة، فان الالمان محميون من المرض، والبطالة، والاعاقات؛ كما أن خطط الحكومة تعطي مداخيل كافية للمتقاعدين. إضافة إلى ان اغلبية الشعب تتوقع ان تقوم الحكومة بدور فعال في تأمين احتياجات المجتمع والمواطنين.

تحديات الوحدة لسياسة الحكومة

رغم تخلف التطور الاقتصادي والاجتماعي في المانيا الشرقية عنه في المانيا الغربية، فان لجمهورية المانيا الديموقراطية سجلها الرائع في الانجازات السياسية. فقد طورت المانيا الشرقية شبكة واسعة من البرامج الاجتماعية، والتي كانت، في بعض جوانبها، اكثر كثافة مما لدى المانيا الغربية. وكانت معجزة الكتلة الشرقية الاقتصادية، وصاحبة اقوى اقتصاد في الكوميون. وكانت المانيا الشرقية واحدة من دول اشتراكية قليلة حاولت تطوير تكنولوجيات جديدة، مثل الرابوطات واجهزة الحاسوب. ورغم انوار برلين الغربية التي كانت تتلألأ من فوق جدار برلين الشرقية، فقد كانت الاخيرة معرضاً اقتصادياً يبهز الزائرين من بولندا، والاتحاد السوفياتي، وغيرها من دول أوروبا الشرقية.

نظراً لهذا التاريخ الايجابي لانجازات السياسة الالمانية الشرقية، فقد دهش معظم المراقبين للانهايار المفاجئ والمثير للنظام الاقتصادي والاجتماعي الالمانى الشرقى عشية ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩. وقد توقع معظم المحللين ان ينبثق عن النظام الشيوعي شكل جديد «لدولة اشتراكية ذات وجه انساني»، لكن قبل ان يحدث ذلك، انهارت البنية الاجتماعية - الاقتصادية إلى حطام، وخلال النصف الأول من العام ١٩٩٠ انخفض اجمالي الناتج القومي الالمانى الشرقى بمقدار ٥ بالمئة. وازدادت البطالة بشكل صارخ، وانخفض الانتاج الصناعى بما يزيد عن ٤٠ بالمئة. وكما سبق والمحتا، كانت هذه التطورات هي

التي دفعت الالمان الشرقيين إلى التطلع نحو الجمهورية الفدرالية والوحدة الالمانية كحل لهذا الوضع .
اصبح الهدف الرئيسي لسياسة المانيا الجديدة هو حل المشاكل التي نشأت عن توحيد المانيا و اظهار ان النظام الغربي سوف يحسن نوعية الحياة لسكانه الجدد وكان ضمن التحديات الملحة ضرورة اعادة بناء اقتصاد المانيا الشرقية ودمج العمال والشركات الشرقية في السوق الاجتماعي للاقتصاد الغربي .
وعجلت احداث الثورة في سقوط الاقتصاد الالمانى الشرقى : رحيل العمال المهرة إلى الغرب ، تقطع الانتاج بسبب عدم الاستقرار السياسى ، والعودة الاقتصادية المغرية التي كان يطلقها سياسيو المانيا الغربية . لكن جذور المحنة الاقتصادية لجمهورية المانيا الديموقراطية كانت اعمق من ذلك . فقد بدأ الاقتصاد الالمانى الشرقى قوياً في ظل المحيط المحمي للكتلة الاقتصادية الاشتراكية ، لكنه لم يكن قادراً على المنافسة في السوق الدولي عندما فتحت الابواب له . فالاحصاءات المدهشة عن التنمية واهداف الانتاج كانت تزيّن بنية تحتية اقتصادية صلبة ، ومرافق انتاج تجاوزها الزمن . فالنظام الذي كان يضمن عملاً لكل شخص ، وليس لديه طرق لحساب التكلفة الحقيقية ، انتج شركات بها عمالة زائدة ، وغير كفؤة ، وتنقصها الرساميل حسب المقاييس الغربية . وبالمثل ، كان الميزان التجارى الذي يميل لصالح المانيا الشرقية نتاج ممارسات حسابية مفتعلة لدول الكوميكون ؛ اذف إلى ذلك ان نوعية الكثير من هذه المنتجات كانت ادنى مما هو مقبول في السوق العالمى . باختصار ، كان النظام الالمانى الشرقى ناجحاً وفاعلاً طالما بقي ضمن النظام الاقتصادى المغلق لكتلة الكوميكون . ومقارنة الاقتصاد الالمانى الغربى بالنظام الشرقى اشبه بسباق بين سيارة «بورش» ، وسيارة المانية شرقية قديمة من طراز «ترابانت» (Trabant) ذات الاسطوانتين - وفي سباق كهذا فان النتيجة محتومة .

أُتخذت خطوات عديدة لاعادة بناء اقتصاد المانيا الشرقية ، لدفعها إلى المستويات الغربية . وكانت الخطوة الأولى على طريق اعادة البناء ، توحيد العملة والتي سبقت الوحدة السياسية . ففي تموز (يوليو) ١٩٩٠ استبدل المارك الالمانى الشرقى (Ostmark) بالمارك الالمانى الغربى ، كعملة وحيدة للدولتين . وكان ذلك بمثابة تجربة فظة في الرأسمالية - فبين ليلة وضحاها كان على اقتصاد المانيا الشرقية قبول المقاييس الاقتصادية للجمهورية الفدرالية ، فحولت الاجور والاسعار إلى ما يعادلها بالمارك الالمانى الغربى . وصار بالامكان مقارنة انتاجية المؤسسات الالمانية الشرقية مباشرة بمثيلاتها الغربية ؛ واصبحت الفجوة بين الاقتصادين واضحة الان . وكانت الانتاجية غير متوازنة إلى حد بعيد ، حتى مع اجور تقل بنسبة الثلث في الشرق . واعادت المؤسسات الشرقية حساب تكلفة منتجاتها كي تصبح منافسة ، وخفضت من العمالة لديها كاجراء لخفض التكلفة . وفي حين زاد هذا العمل من قدرة بعض الشركات على المنافسة ومكنها من الصمود في السوق الالمانى الموحد ، فقد كانت النتيجة زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل ، والذي كان له وقع شديد خاصة في بلد تعود على ضمان العمل لمواطنيه . وازدادت البطالة اكثر مع خفض عدد العاملين في مجالات الخدمة المدنية في الشرق ، وغير ذلك من القطاعات العامة ، التي رافقت الوحدة السياسية . فعلاوة على تسريح عملاء البوليس السياسى ؛ كان هناك

عمليات تسريح مماثلة في قطاعات الشؤون الخارجية والجيش، ومدراء الاقتصاد، والادارات العامة، وحتى في صفوف مدربي الالعاب الاولمبية المشهورين.

كانت الخطوة التالية في عملية التحويل استحداث «وكالة وصاية» / (Treuhandanstalt) trust agency عهد اليها خصخصة ٨٠٠٠ مؤسسة أو أكثر كانت تملكها حكومة المانيا الديموقراطية. فقد كان أكثر من ٨٠ بالمئة من اقتصاد المانيا الشرقية تديره مؤسسات مؤمنة. كان ابرزها الكارتيل الضخم (Kombinate) والذي كان يشغل أكثر من ثلث عمال المانيا الشرقية. وكانت الوصاية تقضي بحل تلك الكارتيلات، وتحويل المؤسسات إلى شركات، ومن ثم بيعها إلى مشترين من القطاع الخاص، من المانيا الغربية، أو من قبل شركات غربية اخرى.

وقد واجه برنامج الخصخصة بعض المشاكل البنيوية العميقة في اعادة بناء الاقتصاد. فبسبب قدم الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا التي تجاوزها الزمن في العديد من المصانع الشرقية، فقد وجدت الشركات الغربية في احيان كثيرة ان من الانسب رفع مستوى مرافقها القائمة في الغرب من اعادة بناء مصنع قديم من الشرق. اُضيف إلى ذلك، ان المؤسسات الغربية التي سعت لمشاركة افراد من الشرق ثبط همتها افتقار الشرق إلى الخبراء الاقتصاديين وافتقار الاداريين الالمان الشرقيين لروح المجازفة الرأسمالية. ونتيجة لذلك، لم تجتذب، حتى المؤسسات الالمانية الشرقية التي كان يفترض انها الاقدر على المنافسة، أي مشترٍ غربي، حتى عندما عُرضت مجاناً على بعض الشركات، مقابل التزامها باجراء التجديدات الضرورية.

كما أثرت النواتج الاقتصادية الجانبية للوحدة الالمانية على مجالات سياسية اخرى. فالبطالة الواسعة التي رافقت عملية التحول من الاقتصاد الشيوعي إلى النظام الرأسمالي اوجدت مطالب جديدة القت بثقلها على دولة الرفاه للجمهورية الفدرالية. فقد بدأ العمال الشرقيون العاطلون عن العمل في سحب تعويضات البطالة، ومساعدات اعادة التدريب، ومخصصات تغيير الإقامة. كما ادمجت أنظمة التأمين الصحي والتقاعد الشرقية في النظام الغربي. فقد كانت الجمهورية الفدرالية تناقش حدود دولة الرفاه قبل توحيد المانيا، ومع تصاعد تكلفة الخدمات الاجتماعية للوحدة، فان هذا النقاش سوف يتواصل بقوة متجددة.

لا احد يعرف حقيقة تكلفة اعمار المانيا الشرقية ودعم اقتصادها من خلال عملية اعادة البناء، لكن المؤكد انها ستكون هائلة ولا حاجة للقول ان التغيير الاقتصادي لا يمكن ان يحدث من دون دعم مالي كبير من الحكومة. ويقدر مصدر ووسائل النقل ان الامر يحتاج إلى ٢٠٠ مليار مارك الماني من الاستثمارات الجديدة لاجاد نظام مواصلات في الشرق يمكنه مواجهة متطلبات اقتصاد حديث. وتقدر سلطات البريد الغربي ان رفع مستوى نظام الهاتف الشرقي ليماشي المستويات العالمية يتطلب ٥٠ مليار مارك. اما تكلفة المحافظة على خدمات الحكومة خلال الفترة الانتقالية هذه، فقد يضيف مبدئياً ١٠٠ مليار مارك اخرى سنوياً. وقد اظهرت التقديرات الاولى لمشروع الموازنة الفدرالية للعام ١٩٩١ عجزاً

يزيد عن ١٤٠ مليار مارك، من عجز كان يقل عن ٣٠ مليار مارك في العام ١٩٨٩، ويعود سبب ذلك إلى النفقات التي رافقت الوحدة الألمانية. أما تكلفة تجديد الصناعة والزراعة الألمانية الشرقية فلا يمكن احصاؤها. اُضف إلى ذلك، أنه يصعب احداث مثل هذا التجديد من دون حماية الحكومة، ودعمها المادي، وضماتها للقروض. واطهرت محاولة لتقدير التكلفة الكاملة لاعادة توحيد ألمانيا ان الامر يحتاج إلى ٣ تريليون مارك من الأموال الحكومية، والخاصة، خلال السنوات العشر القادمة.

ثمة أمل في ان تكون التحسينات، التي تساندها الحكومة على البنية الاقتصادية التحتية في الشرق، حافزاً لمعجزة اقتصادية ألمانية جديدة، يكون لها عوائد ايجابية على استثمارات الجمهورية الفدرالية. فمشاريع التطوير سوف تخفّض البطالة وتشجع القطاعات الخاصة على الاستثمار في الشرق. وزيادة الدخل الخاص سيدفع إلى تنمية قطاع الخدمات المتخلف، تنمية تتراوح ما بين الخدمات البنكية، وامتيازات ماكدونالد. والمسيرة الرأسمالية التي تحطم القديم لا بد ان تنتج مجازفين رأسماليين جدد سوف يستغلون الفرص الاقتصادية المتاحة في ألمانيا الشرقية وغيرها من الاقتصاديات المحررة في دول أوروبا الشرقية الأخرى. وإذا ما نجحت هذه الاستراتيجية فسوف يخرج من خضم هذه الفوضى العارمة ألمانيا جديدة اغنى واقوى.

كما اوجد توحيد ألمانيا تحديات جديدة في مجالات سياسية غير اقتصادية. فعلى سبيل المثال، سوف يُختبر حماس الجمهورية الفدرالية لحماية البيئة في ألمانيا الجديدة. فقد كان لدى ألمانيا الديموقراطية قوانين نموذجية للبيئة، الا ان تلك القوانين لم تنفذ قط. ونتيجة لذلك، فان مناطق كثيرة في الشرق هي اشبه بكابوس بيئي: نفايات سامة غير معالجة من الصناعة تقذف في مياه الانهار، وغازات منبعثة من محطات توليد الطاقة تسمم الجو، ومدن عدة تفتقر إلى منشآت لمعالجة المياه العادمة، ومحطات طاقة نووية مازالت تستخدم تكنولوجيا مماثلة لمفاعل تشيرنوبل السوفياتي. وتصل مستويات التلوث في بعض الانهار الألمانية الشرقية إلى اكثر من ٢٠٠ ضعف المستويات البيئية للمجموعة الأوروبية. وقد اخفت حكومة ألمانيا الديموقراطية الاثار الصحية الضارة لهذه الاوضاع البيئية.

دعت معاهدة الوحدة إلى تطوير قانون بيئي مشترك بين الشرق والغرب. لكن ذلك سيكون مهمة صعبة ومكلفة. فعلى سبيل المثال، تم اغلاق عدة مفاعلات نووية لاسباب تتعلق بالسلامة، وهذا سوف يلقي بعبء اكبر على مولدات الطاقة التي تدار بالفحم وتزيد من التلوث. فمبلغ ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليار مارك ألماني المطلوب لتصحيح الارت البيئي الألماني الشرقي سوف يضع البيئة في موضع منافسة مع مشاريع التطوير الاقتصادي على تمويلات الحكومة. ومن المحتمل ان تزيد الوحدة من حدة النقاش السياسي، على المدى القصير على الاقل، حول المفاضلة بين حماية البيئة أو التطوير الاقتصادي.

في موازاة التحديات المحلية، تمر ألمانيا أيضاً بعملية اعادة تحديد هويتها الدولية واهداف سياستها الخارجية. فدور الجمهورية الفدرالية الدولي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاركتها في حلف شمال الاطلسي والمجموعة الأوروبية. وقد تتغير صلتها بهاتين الهيئتين نتيجة للوحدة.

كان التزام الجمهورية الفدرالية بالبقاء ضمن حلف شمال الأطلسي، في البدء، عائقاً امام الوحدة الالمانية ويهدد باثارة معارضة السوفيات لأي اقتراح للوحدة. لكن مع انهيار جمهورية المانيا الديموقراطية قدم غورباتشوف نصيحته بالاستجابة «للحياة ذاتها». وذهب كول إلى الاتحاد السوفياتي في تموز (يوليو) ١٩٩٠، واذهل معظم المراقبين بحصوله على موافقة السوفيات على توحيد المانيا ضمن حلف شمال الاطلسي. وبالمقابل، حصل غورباتشوف على موافقة كول على خفض القوات الالمانية مجتمعة إلى مستوى ٣٧٠ الف جندي، وعلان جمهورية المانيا الديموقراطية منطقة خالية من الاسلحة النووية، واستمرار المانيا في الامتناع عن تطوير الاسلحة النووية، والجرثومية، والكيميائية. وعن استخدامها أيضاً. كما تعهدت الجمهورية الفدرالية بأن تتحمل المسؤولية المالية لادامة القوات السوفياتية واعادة انتشارها خلال عملية الانسحاب التي ستتم خلال ثلاث سنوات. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠، صادق حلفاء الحرب العالمية الثانية الاربعة - الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي - على هذه الاتفاقيات، التي منحت المانيا سيادتها، وصادقت بذلك على معاهدة السلام التي انتهت الحرب العالمية الثانية بشكل نهائي.

من المحتمل ان تلعب المانيا دوراً عسكرياً واستراتيجياً مختلفاً نتيجة لتلك الاتفاقيات. فقد اقيم حلف شمال الاطلسي كحصن للدفاع الغربي ضد التهديد الشيوعي من الشرق، وسوف يحسن تضائل هذا التهديد من الدور العسكري للحلف. اصف إلى ذلك، تسعى المانيا لان تصبح مدافعاً نشطاً عن السلام في أوروبا، مما يعزز دورها في مدّ الجسور بين الشرق والغرب، وهو الدور الذي بدأتها بسياستها الشرقية (Ostpolitik). وبالتالي، يحتمل ان تضغط من أجل خفض اكبر للقوات في أوروبا، والقيام باجراءات اخرى لاعادة العلاقات الطبيعية بين الشرق والغرب. وفي الوقت الذي يطالب فيه مواطنوها وحلفاؤها ان تساهم في السلم الأوروبي، فسوف يُطلب من المانيا الجديدة تحمل مسؤولية اكبر من الخلافات الدولية خارج منطقة حلف شمال الاطلسي، مثل حرب الخليج، على سبيل المثال.

كما ستعيد الوحدة الالمانية تشكيل علاقة الجمهورية الفدرالية بالمجموعة الأوروبية. فالمانيا الجديدة تفوق دول المجموعة الأوروبية الاخرى من ناحية عدد السكان واجمالي الناتج القومي؛ وبالتالي، فان المساواة التي تشكل أساس طبيعة الاتفاق في المجموعة الأوروبية سوف تتغير. اصف إلى ذلك، سيترتب على المانيا ان تسير على خط ضيق، بين ان تكون فاعلة جداً أو غير فاعلة، في شؤون المجموعة الأوروبية. ويشعر بعض شركاء المانيا الاقتصاديين بالقلق من ان تحاول السيطرة على المجموعة، وان تتابع مصالحها القومية الخاصة باهتمام اكثر؛ وتخشى دول اخرى ان تلتفت المانيا ناحية الشرق، مقللة التزامها ومشاركتها في مشروع المجموعة الطموح للعام ١٩٩٢. لقد حاول المستشار كول التخفيف من هذه المخاوف، لكن لا يمكن التخفيف منها بالاقتوال بل بالافعال. واقل ما يمكن قوله، هو انه من الواضح ان المانيا الموحدة سوف تقترب من عملية التكامل الأوروبي، بناء على حسابات مختلفة عن تلك التي وجهت أعمال المانيا خلال الأربعين سنة الماضية.

بعد الثورة

الثورات ليست مريحة سواء للمشاركين فيها، أو للمشاهدين لها. وكان هذا هو الوضع بالنسبة للثورة الألمانية في العام ١٩٨٩. فالحكومة الفدرالية تقوم بصياغة هوية اجتماعية وسياسية جديدة سوف توضح معالم سياستها الدولية والمحلية. ويحدو الكثيرين من الألمان، على كلا جانبي الحدود السابقة، الأمل في مستقبل امتهم، وإن كان هذا المستقبل غير أكيد. وتتساءل جارات الجمهورية الفدرالية عن الدور الجديد الذي ستلعبه ألمانيا الجديدة في الشؤون الأوروبية والدولية. والمهارة في معالجة هذه المسائل سوف تختبر قوة الجمهورية الفدرالية، هي وسكانها الجدد من الشرق.

فمن جهة، قد يصبح في وسع الألمان أخيراً أن يجيبوا على مسألة هويتهم القومية. فالوحدة قد وجدت دولة ألمانية جديدة مرتبطة بالقيم السياسية الغربية، والقواعد الاجتماعية الغربية. وما يوازي ذلك في الأهمية أن الوحدة قد تحققت من خلال ثورة سلمية (وبقوة المارك الألماني أيضاً)، وليس بالحديد والدم. وسوف تختبر تجربة عملية الوحدة مدى التزام الشعب بهذه القيم. ويبقى مصير الديموقراطيين المسيحيين معلقاً بمدى قدرتهم على قيادة مسيرة الوحدة وتحقيق إنجازات رائعة. وأهم من ذلك قدرة الحكومة على أن تبين لمواطني المناطق الشرقية أن في وسع الديموقراطية والسوق الاجتماعي للاقتصاد أن يحسنا من نوعية حياتهم، وقد يكون ذلك ضرورياً لتعزيز طموحاتهم الديموقراطية. وإذا ما نجحت الثورة، يكون هذا الجانب من المسألة الألمانية قد حلّ بشكل نهائي.

إن حل مسألة الهوية القومية الألمانية يثير أسئلة جديدة حول المصالح القومية الألمانية في الشؤون العالمية. فحتى الآن، كانت الجمهورية الفدرالية تعلم أن مصالحها القومية تقوم على الالتصاق بشكل وثيق بالتحالف الغربي، والنظام الاقتصادي للمجموعة الأوروبية. وسوف تتعرض ألمانيا الجديدة للضغط لتغيير دورها الدولي - فالانسجام مع التوقعات بحدوث انفراج داخل أوروبا، يدعو إلى علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع أوروبا الشرقية. ودور أوسع في القضايا العالمية، وتبدو ألمانيا غير متأكدة من توسيع نشاطها الدولي. ففي أواخر العام ١٩٩٠، نُكر أن مستشار كول للشؤون الخارجية قد صرح للصحافة الأوروبية وبشكل واضح أن ألمانيا تريد الآن أن «تقود». وقد يصيب هذا التوجه الكثيرات من جارات ألمانيا بالتوتر. لأن من يقول ذلك هم الألمان، ولأنهم لا يعرفون إلى أين يريد الألمان قيادتهم. لكن السلوك المتردد لألمانيا خلال حرب الخليج جعل من غير الواضح ما إذا كانت الأمة الألمانية مستعدة وجاهزة للقيام بدور دولي أوسع.

يعتمد النجاح الأخير لثورة العام ١٩٨٩ على الطريقة التي سيجيب بها الألمان على هذه المسائل الداخلية والدولية.

END NOTES

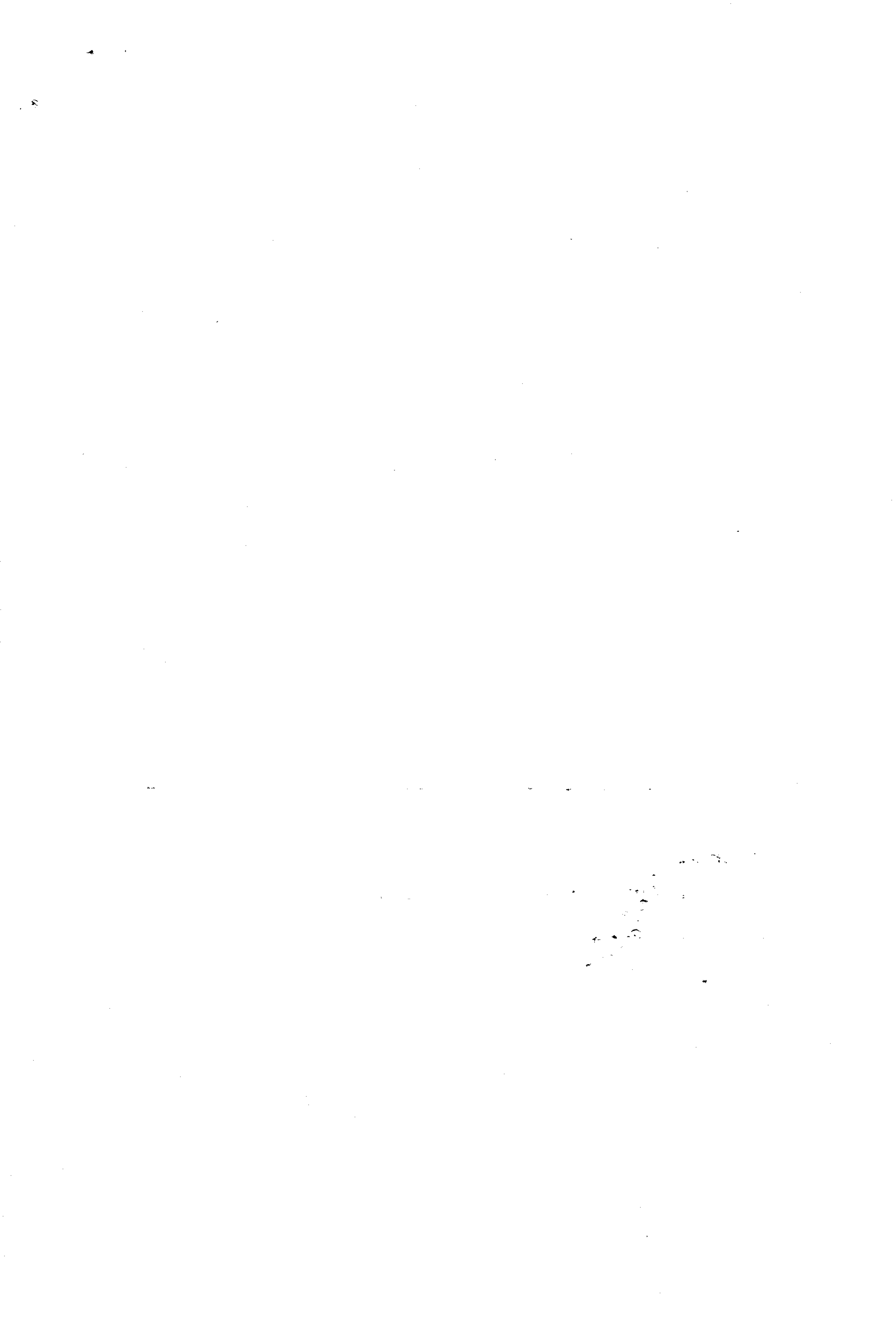
1. Karl Dietrich Bracher, *The German Dictatorship* (New York: Praeger, 1970); Martin Broszat, *Hitler and the Collapse of Weimar Germany* (New York: St. Martin's Press, 1987).
2. Raul Hilberg, *The Destruction of the European Jews*, revised ed. (New York: Holmes & Meier, 1985); Sarah Gordon, *Hitler, Germans and the "Jewish Question"* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).
3. Karl Hardach, *The Political Economy of Germany in the Twentieth Century* (Berkeley: University of California Press, 1980); Eric Owen Smith, *The West German Economy* (London: Croom Helm, 1983).
4. Gregory Sandford, *From Hitler to Ulbricht: The Communist Reconstruction of East Germany, 1945-1946* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).
5. James McAdams, *East Germany and the West: Surviving Detente* (New York: Cambridge University Press, 1985); Stephen Larrabee, ed., *The Two German States and European Security* (New York: Macmillan, 1989).
6. Egon Krenz has quickly adjusted to the Western marketplace by writing an insider's account of the fall of the GDR government, *Wenn Mauern Fallen: Die Friedliche Revolution* (Vienna: Neff Verlag, 1990).
7. Commission of the European Communities, *Eurobarometer 19* (Brussels: Commission of the European Communities, 1983); also see Eva Kolinsky, *Women in West Germany* (London: Berg Publishers, 1989).
8. Ray Rist, *Guestworkers in Germany* (New York: Praeger, 1978).
9. The Allied occupation authorities oversaw the drafting of the Basic Law and held veto power over the final document. See Peter Merkl, *The Origins of the West German Republic* (New York: Oxford University Press, 1965).
10. Nevil Johnson, *State and Government in the Federal Republic of Germany*, 2nd ed. (New York: Pergamon Press, 1983).
11. Donald Kommers, *Constitutional Jurisprudence of the Federal Republic* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1989).
12. Anna Merritt and Richard Merritt, *Public Opinion in Occupied Germany* (Urbana: University of Illinois Press, 1970); Ralf Dahrendorf, *Society and Democracy in Germany* (New York: Doubleday, 1967).
13. Christiane Lemke, "Political Socialization and the 'Micromilieu'," in Marilyn Rueschemeyer and Christiane Lemke, eds., *The Quality of Life in the German Democratic Republic* (New York: M. E. Sharpe); Archie Brown and Jack Gray, eds., *Culture and Political Change in Communist States* (London: Macmillan, 1979).
14. Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963); David Conradt, "Changing German Political Culture," in Gabriel Almond and Sidney Verba, eds., *The Civic Culture Revisited* (Boston: Little, Brown, 1980).
15. Conradt, "Changing German Political Culture," pp. 229-231; Kendall Baker, Russell J. Dalton, and Kai Hildebrandt, *Germany Transformed: Political Culture and the New Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).
16. Henry Krisch, *The German Democratic Republic: The Search for Identity* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); Gebhard Schweigler, "German Questions of the Shrinking of Germany," in Larabee, ed., *The Two German States and European Security*.
17. Gerald Braunthal, *Political Loyalty and Public Service in West Germany* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1990).
18. Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990); Ronald Inglehart, *The Silent Revolution* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977).
19. Rudolf Wildenmann, German Identity 1990 survey, conducted by the Research Unit for Societal Developments, Mannheim, April 1990.
20. Russell J. Dalton, *Politics in West Germany* (Glenview, Ill.: Scott, Foresman, 1989), ch. 5; Marilyn Rueschemeyer. "New Family Forms in a State Socialist Society," *Journal of Family Issues*, 9 (1988), pp. 354-371.
21. M. Kent Jennings, Leopold Rosenmayer, and Klaus Allerbeck, "Generations and Families," in Samuel Barnes et al., *Political Action* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), pp. 449-486.
22. Arthur Hearnden, *Education in the Two Germanies* (New York: Oxford University Press, 1974); Gert Glaessner, "The Education System and Society," in Klaus von Beyme and Hartmut Zimmerman, eds., *Policymaking in the German Democratic Republic* (New York: St. Martin's Press, 1984).
23. Max Planck Institute, *Between Elite and Mass Education* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982).
24. Peter Humphreys, *Media and Media Policy in West Germany* (London: Berg Publishers, 1989).
25. Almond and Verba, *The Civic Culture*; Dalton, *Politics in West Germany*, ch. 6; Baker, Dalton, and Hildebrandt, *Germany Transformed*, pp. 27-30.
26. Jutta Helm, "Citizen Lobbies in West Germany," in Peter Merkl, ed., *West European Party Systems* (New York: Free Press, 1980), pp. 576-596.
27. Thomas Baylis, *The Technical Intelligentsia and the East German Elite* (Berkeley: University of California Press, 1974).

28. Claus Offe, "The Attribution of Political Status to Interest Groups," in Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe* (New York: Cambridge University Press, 1981), pp. 123-158; Peter Katzenstein, *Policy and Politics in West Germany* (Philadelphia: Temple University Press, 1987).
29. Andrei Markovits, *The Politics of the West German Trade Unions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).
30. Russell Dalton and Manfred Kuechler, ed., *Challenging the Political Order: New Social and Political Movements in Western Democracies* (New York: Oxford University Press, 1990); Karl Werner Brand et al., *Aufbruch in eine andere Gesellschaft*, 2nd ed. (Frankfurt: Campus Verlag, 1986).
31. Gerard Braunthal, *The West German Social Democrats* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983).
32. Werner Huelsberg, *The German Greens* (New York: Verso, 1988); Eva Kolinsky, ed., *The Greens in West Germany* (London: Berg, 1989).
33. Baker, Dalton, and Hildebrandt, *Germany Transformed*, ch. 7; Russell Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1988), ch. 8.
34. Dieter Roth, "Die Wahlen zur Volkskammer in der DDR," *Politische Vierteljahresschrift*, 31 (1990), pp. 369-393; Forschungsgruppe Wahlen, *Bundestagswahl 1990: Eine Analyse der ersten gesamtdeutschen Bundestagswahl* (Mannheim: Forschungsgruppe Wahlen, 1990).
35. Jens Alber, "Germany," in Peter Flora, ed., *Growth to Limits* (Berlin: deGruyter, 1988), pp. 42-47.
36. Ibid.; Arnold Heidenheimer, Hugo Hecló, and Carolyn Adams, 3rd ed., *Comparative Public Policy* (New York: St. Martin's Press, 1990), ch. 10.
37. Statistisches Bundesamt, *Datenreport 4: Zahlen und Fakten über die Bundesrepublik Deutschland 1989/90* (Bonn: Aktuell, 1989), pp. 384-385.
38. Heidenheimer, Hecló, and Adams, *Comparative Public Policy*, ch. 6; also see Chapter Eight of this volume.

الفصل الثاني عشر



السياسة في اليابان



السياسة في اليابان

سكوت سي . فلانجان
برادلي إم . ريتشاردسون

مقدمة

مساحة اليابان اصغر من مساحة ولاية مونتانا الامريكية، وجزء كبير من تلك المساحة مكون من مناطق جبلية. وبالتالي، فإن المناطق المأهولة تعادل مساحة ولاية كونيتيكت تقريباً. وفي العام ١٩٩٠، كان حوالي ١٢٤ مليون نسمة يعيشون على تلك المساحة، مما يجعل اليابان سابع اكبر دولة من ناحية عدد السكان، بعد الصين، والهند، والاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، واندونيسيا، والبرازيل. والاهم من ذلك، أن اليابان قد تمكنت بعدد سكان يقارب نصف عدد سكان الولايات المتحدة ان تقيم ثاني اكبر اقتصاد في العالم. وبحساب المقاييس الاقتصادية فإن حجم اليابان هائل.

حكاية التطور الاقتصادي الياباني هي قصة نجاح رائع. لم يدرك الامريكيون مضامينه الا منذ فترة وجيزة. ففي العام ١٨٦٨، في عهد اسرة الميجي (Meiji)، كانت اليابان لاتزال مجتمعاً اقطاعياً مكوناً من مسايبي الساموري / samurai swordsmen والمزارعين القرويين. وكان اشتغال ٨٠ بالمئة من السكان في الزراعة يضعها في مرتبة اجتماعية-اقتصادية توازي مستوى تطور انجلترا في عهد تيودور قبل ٤٠٠ سنة. وكان عهد النهضة الذي انهي عهد «توكيوغاوا اشوغونات» / Tokugawa Shogunate، واعاد السلطة، بشكل رمزي، إلى الامبرطور، يبشر بحقبة من التطور السريع استمرت سبعين عاماً، حولت اليابان من مجتمع زراعي واقطاعي إلى قوة اقتصادية رئيسة وقوة عسكرية في اواخر الثلاثينات. وبعد سياستها العسكرية التوسعية في الثلاثينات، وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية، نهضت الأمة بسرعة من تحت الرماد، وظهرت في العام ١٩٩٠، كقوة اقتصادية متقدمة، باقتصاد يكاد يعادل في حجمه اقتصاد كل من بريطانيا، وفرنسا، والمانيا الغربية مجتمعاً. وبتجاوزها

اقتصاد احدي الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي، فقد نما الاقتصاد الياباني ليصل إلى ما يوازي نصف اقتصاد الولايات المتحدة (١).

وفي حين يعتبر المثال الياباني في التنمية الاقتصادية المتواصلة والسريعة بلا مثيل في التاريخ البشري، فإن تطور اليابان السياسي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان أقل نجاحاً. فالانتقال من حكم الاقلية-الاوليفركية- إلى الديموقراطية التدريجية حسب الهيكل السياسي الذي وضعت اسرة المييجي، والتي ابتدأت بافتتاح مجلس «الدايت» / Diet في العام ١٨٩٠، وازدهرت خلال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦، تبعها حكم عسكري فاشي وتعصب قومي في اواسط الثلاثينات، وفي الفترة التي تلت الحرب توطدت بسرعة اركان المؤسسات الديموقراطية اليابانية التي صممت على الطريقة الامريكية. على أية حال، كانت الديموقراطية اليابانية غير عادية من ناحية ان حزباً واحداً (أو اسلافه في الفترة قبل العام ١٩٥٥)، قد تولى السلطة طيلة الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ويرى بعض النقاد اليابانيون في استمرار سيطرة الحزب الليبرالي الديموقراطي دليلاً على تلكؤ التطور الديموقراطي. ويدعمون وجهة نظرهم بتصوير ان الحزب الحاكم فاسد، واناني، ولايستجيب الا لمصالح خاصة. اما على الجانب الاخر من السياج السياسي، بقيت المعارضة اليابانية «الدائمة» مشتتة ومنقسمة ايديولوجيا، وغير فعالة بقدر كبير. وفي مقابل هذه التصورات، هناك اعتراف بأن واقعية الحزب الحاكم ومرونته في التكيف مع بيئة متغيرة، وتأمين مدخل لعدد متزايد من المصالح، هو الذي ابقاه مفضلاً لدى الشعب، إضافة إلى قيادته الناجحة لمسيرة سريعة اثمرت ازدهاراً لم يسبق له مثيل للأمة كلها.

في اثناء استطلاعنا للسياسة في اليابان في هذا الفصل، سوف نبحت أولاً التغييرات البنيوية التي وضع اساسها الاحتلال الامريكي لليابان بعد الحرب. وقد سمحت هذه الاصلاحات الجذرية، الاجتماعية والبنيوية، التي اجراها الاحتلال بتنظيم الاحزاب اليسارية والنقابات وان تشارك في الحياة السياسية بحرية أكبر من أي وقت مضى في التاريخ الياباني. لكنها ادت أيضاً إلى انقسامات في المجتمع الياباني بين معسكري المحافظين والتقدميين، وهي الانقسامات التي ميزت النظام الحربي في الحقبة الأولى التي تلت الحرب مباشرة. وسيتبع هذه المناقشة تحليلاً للبيئة السياسية، والفعاليات السياسية الرئيسية، والحقبة التي تلت الاحتلال. ثم نبحت نواحي الثقافة السياسية، والاحزاب والانتخابات، والتوظيف السياسي، ومجموعات المصالح، ورسم السياسة، وانجازات الحكومة. وسوف تبين اجزاء هذا الفصل الطرق التي تغيرت بها السياسة في اليابان خلال العقود الاربعة الماضية، في اثناء كشفنا الخطوط الرئيسية للنظام الائتلافي، والتعددية القادرة على التكيف الذي ابقى الحزب الحاكم في السلطة.

اصلاحات الاحتلال والبنية السياسية بعد الحرب

في الثاني من ايلول «سبتمبر» ١٩٤٥، استسلمت الحكومة اليابانية رسمياً للحلفاء على ظهر البارجة الامريكية «ميسوري». وبدأت بالتالي تجربة فريدة في الهندسة الاجتماعية دامت لفترة تزيد قليلاً عن ست سنوات ونصف السنة. لم تكن «الفترة الفاصلة الامريكية» في اليابان كافية للقيام بمحاولة شاملة لتحويل المؤسسات السياسية اليابانية فحسب، بل وتغيير المجتمع أيضاً^(٢). وقد سعى المخططون الامريكيون، في اطار تطويرهم الخطوط الرئيسية لاحتلال اليابان قبل استسلامها، إلى ان يضعوا في اعتبارهم القضاء على أي تهديد ياباني مستقبلي بمهاجمة الجذور الاجتماعية، والسياسية للتعصب القومي والنزعة العسكرية التي ولدت السياسات التوسعية العدوانية في الثلاثينات. وحددت الحكومة الامريكية هدفين أساسيين للاحتلال، هما، نزع سلاح اليابان وتحويلها إلى الديموقراطية / demilitarization and democratization. وعينت الجنرال دوغلاس ماك ارثر قائداً اعلى لقوات الحلفاء^(٣).

كان الهدف الأول، أي نزع السلاح، من اسهل الامور وتم انجازه في فترة مبكرة من الاحتلال. فجردت اليابان من ممتلكاتها فيما وراء البحار، بعد الانهيار المفاجئ للامبرطورية اليابانية، واعيد ستة ملايين عسكري ومدني من شمال وجنوب شرق آسيا إلى اليابان. وجرّد جميع العسكريين اليابانيين من اسلحتهم، وتم تسريحهم، والغيت الخدمة العسكرية، ودمرت الصناعة العسكرية أو جرى تحويلها للانتاج المدني. واخيراً، ادرجت فقرة بقيت موضع خلاف، هي المادة التاسعة مما سمي فقرة السلام، في الدستور الجديد، وتقضي بأن «ينبذ الشعب الياباني الحرب، وإلى الابد، باعتبار ذلك حق مطلق للأمة»، وأن «لا يحتفظ ابداً بأية قوات برية، أو بحرية، أو جوية، أو غير ذلك من الامكانات الحربية»^(٤).

اما الهدف الثاني من هدفي الاحتلال، تحويل اليابان إلى الديموقراطية، فمن الواضح أنه كان مفهوماً حُدد بطريقة مبهمّة للغاية، وبسبب مضامينه الشاملة، فقد كان هدفاً يصعب تنفيذه. وكانت اكثر اهتمامات الاحتلال الحاحاً، هي اعادة بناء المؤسسات السياسية اليابانية من الاساس بهدف ازالة النواحي السلطوية في دستور المييجي، اقامة اطار هيكلية قوي للديموقراطية. وكان اكثر النواحي شمولاً في برنامج الاحتلال الهادف إلى فرض الديموقراطية، هو البدء بمجموعة عريضة من الاصلاحات الاجتماعية هدفها تغيير البنية الاجتماعية-الاقتصادية، والثقافة السياسية اليابانية.

الدستور الجديد

كان القائد الاعلى لقوات الحلفاء مقتنعاً بأن النظام الامبرطوري والتفوق القومي اللذين تنطوي عليهما اسطورة الاصل الالهي للامبراطور مسؤولان، جزئياً، عن ظهور النزعة العسكرية والتعصب القومي في

اليابان. فالدستور المييجي، الذي كان يقوم على مبدأ السيادة الامبرطورية، قد اوجد بنية سياسية لديها سلطة سامية /transcendental/ ومؤسسات سامية كانت تسمو على البشر، وبالتالي، فقد كانت مناهضة بطبيعة تكوينها، للديموقراطية. وحين اتضح ان الحكومة اليابانية كانت تسعى من خلال تعديلها لدستور المييجي إلى اجراء تعديلات طفيفة فقط. قرر ماك آرثر تولي الامر شخصياً. وفي ٣ شباط «فبراير» ١٩٤٦، أمر ماك آرثر الجنرال كورتني ويتني رئيس شعبة الحكومة لدى القائد الاعلى لقوات الحلفاء بإعداد دستور جديد لليابان. وفي غضون عشرة أيام، كانت شعبة ويتني قد اعدت مسودة كاملة للدستور الجديد. ومارست سلطات الاحتلال ضغوطاً كبيرة لاجبار مجلس الوزراء الياباني على الموافقة على الدستور الجديد، وفي النهاية وافق مجلس الوزراء الياباني على المسودة، ونشر نصها في السادس من اذار «مارس»، كما نشر معه مرسوم امبراطوري يبين دعم الامبراطور لهذه الوثيقة. وبعد بضعة اشهر من المداولات حول الدستور في الدايت، اجريت خلالها بعض التعديلات الطفيفة، تمت الموافقة على الدستور بالاجماع تقريباً في كلا مجلسي الدايت. وصادق الامبراطور عليه يوم ٣ تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٤٦، واصبح نافذاً بعد ستة أشهر، أي في ايار «مايو» ١٩٤٧^(٥).

الامبراطور

ربما كان أهم تغيير احدثه الدستور هو التغيير الذي طرأ على مكانة الامبراطور. فتبعاً للاسطورة، يعود نسل الباطرة اليابانيين إلى الامبراطور «جيمو» "Jimmu"، الذي قيل انه من نسل آلهة الشمس، «أماتيراسو» (Amaterasu)، وهو الذي اسس السلالة الامبرطورية الحاكمة عندما توج في عيد التأسيس القومي، يوم ١١ شباط (فبراير) ٦٦٠ قبل الميلاد. وحسب هذا التاريخ فان الامبراطور الحالي «اكيهيتو» (Akihito)، هو الامبراطور الخامس والعشرين بعد المئة من سلالة واحدة لم تنقطع من الباطرة، منذ الامبراطور الأول «جيمو». وتظهر السجلات التاريخية أنه يمكن تتبع أصل السلالة الامبرطورية اليابانية حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، مما يجعلها اقدم بكثير من أية اسرة ملكية موجودة اليوم.

قررت قوات الاحتلال ابقاء على المؤسسة الامبرطورية، لأن الامبراطور ابدى تعاوناً شديداً، وكان ذو نفع في كسب تقبل العسكريين والشعب بشكل عام لأوامر الاستسلام ونزع السلاح وبرامج الاصلاح. إلا إنها قررت، أنه طالما أن المؤسسة الامبرطورية ستبقى، فلا بد أن يكون شكلها مختلفاً تماماً. كان هجوم الاحتلال على مكانة الامبراطور من شقين. فقد سعى أولاً إلى تجريد العرش من حلته الإلهية، وفصل الامبراطور عن جميع المعتقدات، والشعائر، والمؤسسات الدينية، بالغاء شنتوية الدولة^(*)، والتي كانت تقوم على تأليه الامبراطور، وادراج مبدأ فصل الدين عن الدولة في الدستور الجديد. وكان التغيير الرئيس الثاني هو تجريده من سيادته وسلطاته الامبرطورية. لذلك نص الدستور على أن

* State Shintoism، ديانة اليابان القائمة على تقديس ارواح الأبطال والأباطرة - المترجم.

الامبراطور «رمز الدولة ورمز وحدة الشعب، يستمد مكانته من إرادة الشعب صاحب الحق في السيادة والسلطة». وهكذا تحولت السيادة من الامبراطور إلى الشعب بشكل صريح. أضف إلى ذلك، أن الدستور ينص بوضوح على أن ليس للامبراطور سلطة على الحكومة، وأن جميع أعماله المتعلقة بشؤون الدولة تتطلب استشارة ومصادقة مجلس الوزراء الذي تقع على عاتقه مسؤولية الحكم^(٦).

الدايت القومي

يتكون الفرع التشريعي في الحكومة اليابانية من مجلسين يضمهما الدايت: مجلس النواب، الذي نقل عن دستور المييجي، ومجلس الشوري Councillors، الذي حل محل مجلس النبلاء الذي كان قائماً قبل الحرب، في مقام مجلس الشوري. كان الامبراطور ومجلس الوزراء يتمتعان بسلطات تشريعية واسعة، وكانا بالتالي يشاركان الدايت سلطة اصدار القوانين. وكي يعطي الدستور الجديد معنى لمبدأ السيادة الشعبية، ولضمان بقاء مسؤولية سن التشريعات بشكل قاطع بيد ممثلي الشعب المنتخبين، فقد نص الدستور الجديد على ان الدايت هو «أعلى اجهزة السلطة في الدولة»، وأنه «الجهاز الوحيد المفوض بإصدار القوانين في الدولة»^(٧).

ويوجد في الوقت الحاضر ٥١٢ عضواً في مجلس النواب. انتخبوا من ١٣٠ منطقة انتخابية متوسطة الحجم لفترة اقصاها ٤ سنوات. والواقع أنه نادراً ما يكمل اعضاء مجلس النواب دورة كاملة من اربع سنوات، لأن مجلس الوزراء يستطيع حل البرلمان في أي وقت، كما أن رئيس الوزراء يستطيع توقيت موعد حل البرلمان بحيث يحسن فرص نجاح حزبه الانتخابية في الانتخابات اللاحقة. ويجب أن تجري الانتخابات خلال اربعين يوماً من حل الدايت، وأن يجتمع الدايت الجديد بعد ثلاثين يوماً من الانتخابات^(٨). ومنذ افتتاح الدايت لأول مرة بموجب الدستور الجديد في العام ١٩٤٧ جرت ١٦ عملية انتخابية منذ ذلك الحين وحتى انتخابات العام ١٩٩٠، وكان معدل الفاصل بينها ٢,٧ سنة بين كل انتخابات واخرى.

أما اعضاء مجلس الشوري وعددهم ٢٥٢ فينتخبون لدورة مدتها ٦ سنوات، بحيث يجري انتخاب نصف الاعضاء كل ثلاث سنوات. وبخلاف مجلس النبلاء في الفترة التي سبقت الحرب، والذي كان يتمتع بسلطات مساوية لمجلس النواب فإن لمجلس الشوري الحالي وضع الشريك الاصغر في العملية التشريعية بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، يجب تقديم الموازنة إلى مجلس النواب أولاً، وإذا ما فشل مجلس الشوري في الوصول إلى تسوية أو اتفاق على موازنة أو معاهدة لمجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تمرير الاجراءات في مجلس النواب، فإن قرار مجلس النواب يصبح وكأنه قرار الدايت بكامله^(٩) السبب الرئيسي في تعطيل مجلس الشوري عن القيام بدور مميز في فترة ما بعد الحرب هو أن الحزب

الليبرالي الديموقراطي الحاكم كان يسيطر على اغلبية المقاعد في المجلسين منذ بدايته في العام ١٩٥٥. ومع خسارة الحزب الليبرالي الديموقراطي لسيطرته على مجلس الشوري في انتخابات تموز «يوليو» ١٩٨٩، يبقى علينا ان نرى إن كان اقتسام السيطرة على الدايت لفترة طويلة سيؤدي إلى تطوير دور مهم ومستقل لمجلس الشوري.

إن العيب الذي حمله الدايت، والدور الذي لعبه فلي فترة ما بعد الحرب، اكبر بكثير من دوره قبل الحرب، عندما كان الدايت يفتح لمدة شهرين فقط طيلة السنة. وينعقد مجلس الدايت في الوقت الحاضر، معظم أيام السنة. ويميز «قانون الدايت» بين ثلاثة أنواع من الدورات. الدورة «العادية» التي تتم الدعوة إليها خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر كانون الأول «ديسمبر»، وتدوم لمدة ١٥٠ يوماً. ويمكن تمديدها لمرة واحدة فقط. والدورات «غير العادية» التي يمكن الدعوة إليها في أي وقت، من قبل مجلس الوزراء، أو بالتماس يقدمه ربع اعضاء احد المجلسين. والدورات «الخاصة» وهي التي يفرضها الدستور ويجب افتتاحها بعد ثلاثين يوماً من الانتخابات العامة. ويتفق على طول مدة الدورات غير العادية والخاصة، بالتصويت في كلا المجلسين ويمكن تمديد كل نوع من الدورات الخاصة وغير العادية مرتين فقط. وطول مدة الدورات وتحديد عدد المرات التي تمدد فيها من الامور الهامة، لأنه لا يجوز تأجيل التشريعات من دورة إلى أخرى. لذلك، فإن مشاريع القوانين التي لا يمكن تحريكها خلال العملية التشريعية كلها، وقبل انتهاء الدورة، سوف يُقضى عليها فعلياً ويجب عليها أن تعيد العملية الطويلة كلها من جديد حين تبدأ الدورة المقبلة. ونظراً للفترة الطويلة التي سيطرت فيها الاغلبية المحافظة، فقد وجدت الاحزاب اليسارية، بوصفها المعارضة الدائمة، وفي ذلك وسيلة تأخير اصبحت احد اقوى اسحلتها^(١).

وضعت سلطات الاحتلال النظام البرلماني الياباني، بشكل اساسي، على نسق النظام البرلماني البريطاني ومفهوم «دمج السلطات» / fusion of powers - أي نظام تكون فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية معتمدتان على بعضهما بعضاً، مع سيطرة الفرع التنفيذي. على أية حال، كان من الواضح أن السلطات قد تأثرت، في نقاط معينة، بالمذهب الامريكي في الفصل بين السلطات. والذي تكون فيه فروع الحكومة اكثر تساوياً واستقلالاً. وليس واضحاً ما اذا كانت سلطات الاحتلال قد هدفت أن يعمل الدايت كهيئة تشريعية ضعيفة حسب النموذج البريطاني، حيث الدور الاساسي للبرلمان هو دور استجوابي / interpellation، أو كمشروع قوي حسب النموذج الامريكي القائم على نظام اللجان. كانت النتيجة أن ظهر الدايت الياباني كنموذج مهجن عن النظامين. فمن جهة، يمتلك كلا مجلسي الدايت حق الاستجواب، أي سلطة الطلب إلى رئيس الوزراء، أو أي من الوزراء بالمثل امام المجلس أو إحدى لجانه للإجابة على اسئلة تتعلق بسياسة الحكومة، ومسودات التشريعات. وتستخدم احزاب المعارضة هذا السلاح بشكل اساسي لانتقاد الحكومة، ولأحراجها في بعض الاحيان، ولطرح وجهات نظرها امام الشعب. ومن جهة أخرى، نُظم اعضاء كلا المجلسين في ستة عشر لجنة دائمة، موازية لعدد وزارات الحكومة، تقوم بمعظم أعمال الدايت المهمة. وكما في الولايات المتحدة، فإن اللجان الدائمة تمكن اعضاء

الدايت من التخصص في مجالات مستقلة تكسبهم خبرة، مما يمكنهم من تقديم تشريعات مضادة، أو اجراء تعديلات مهمة على مشاريع القوانين التي تدعمها الحكومة^(١١). إلا إنه نظراً لسيطرة حزب الاغلبية على الدايت والمبدأ المفروض بصرامة على النواب بالانضباط مع خط الحزب عند التصويت في الدايت، فإن الدايت الياباني اقرب إلى البرلمان الضعيف، ونموذج دمج السلطات منه إلى النموذج الامريكي في الفصل بين السلطات ونظام التدقيق والتوزيع.

السلطة التنفيذية

اقيم نظام مجلس الوزراء في فترة ما قبل الحرب حسب النموذج البروسي - أي أن مجلس الوزراء لم يكن مسؤولاً أمام السلطة التشريعية ولم يكن لهذه الاخيرة أية سلطة سواء في اختيار رئيس الوزراء أو في حل الوزارة. وأدخل دستور ما بعد الحرب تغييران رئيسان على نظام مجلس الوزراء. الأول، اناطة السلطة التنفيذية برئيس الوزراء وهيئة وزارته فقط^(١٢). فألغيت جميع الهيئات التي كانت تنافس مجلس الوزراء على السلطة قبل الحرب - مثل مجلسي «الجنرو» (Genro)، و «الجوشن» (Jushin)، ومجلس المستشارين، ودوائر البلاط الهامة، ورؤساء اركان الجيش والبحرية، والمجلس الأعلى للحزب. وكضمانة إضافية لعدم عودة النزعة العسكرية، فرض الدستور بان يكون جميع اعضاء هيئة الوزارة من المدنيين. ولرئيس الوزراء سلطة تعيين جميع وزراء المجلس حسب رغبته، وأن يدير الفروع الادارية المختلفة للحكومة ويشرف عليها، وأن يقدم مشاريع القوانين والتقارير الخاصة بالقضايا الوطنية والعلاقات الخارجية إلى الدايت. أضف إلى ذلك يفوض الدستور مجلس الوزراء صراحة بإعداد الموازنة، وادارة الخدمة المدنية، وادارة شؤون الدولة، والشؤون الخارجية، وان يقوم بموافقة الدايت، بعقد المعاهدات. باختصار، يركز دستور ما بعد الحرب السلطة التنفيذية العليا في يد رئيس الوزراء واطراف وزارته^(١٣).

التغيير الرئيس الثاني في نظام مجلس الوزراء، الذي ادخله دستور ما بعد الحرب، هو التأكيد الواضح على مسؤولية مجلس الوزراء امام ممثلي الشعب المنتخبين. أولاً، ينتخب رئيس الوزراء من قبل الدايت. و من بين اعضاء الدايت. وفي عملية الانتخاب هذه، كما في قرارات الدايت الاخرى، يكون مجلس النواب هو المهيمن. ثانياً، لا يكون رئيس الوزراء احد اعضاء الدايت فحسب، بل ان أغلبية مجلس الوزراء يجب أن يكونوا من أعضاء الدايت، وبشكل عام يكون معظمهم من اعضاء مجلس النواب، فيما عدا اثنين أو ثلاثة. ثالثاً، كما سبق والمحنا، فان في وسع الدايت أن يأمر رئيس الوزراء واطراف وزارته بحضور الدورات البرلمانية لكلا المجلسين واللجان التابعة لهما للرد على اسئلة حول سياسة الحكومة. أضف إلى ذلك، يمكن لأي مجلس من مجلسي الدايت تبني قرار اتهام ضد أي من اعضاء مجلس الوزراء. واخيراً، إذا ما اتخذ مجلس النواب قراراً بعدم الثقة في الحكومة، أو رفض قراراً بمنحها الثقة، أو فشل في

تأييد مشروع قانون رئيس لمجلس الوزراء، فإن على مجلس الوزراء أن يستقيل في غضون عشرة أيام، أو أن يحل مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات جديدة، ثم يستقيل مجلس الوزراء غداة افتتاح الدائت الجديد. وفي الفترة التي تلي استقالة مجلس الوزراء، يواصل مجلس الوزراء القديم أعماله إلى أن يقوم الدائت بانتخاب رئيس وزراء جديد، ويجري تنصيبه رسمياً^(٤).

يعين الوزراء الجدد بعد كل انتخاب لرئيس، وبعد كل انتخاب لمجلس نواب جديد، سواء تغير شاغل منصب رئيس الوزراء أو لم يتغير. من الناحية العملية، يعاد توزيع المناصب الوزارية مرات متعددة، وهناك عملية سنوية كبرى يتم من خلالها إعادة تشكيل الوزارة، وتبديل أكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن عزو هذا التبديل المستمر إلى مطالب سياسية فئوية داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم. وهذا التغيير السريع في المناصب الوزارية يجعل من الصعب جداً أن يكون لأي وزير تأثير سياسي مهم على وزارته، أو أن يقود برنامجاً خاصاً به حتى نهايته، والذي يضمن الاستمرارية هو الدوائر الحكومية. وبعكس الطريقة الأمريكية، فإن قلة من المناصب مفتوحة للتعيينات السياسية في السلطة التنفيذية اليابانية. فالوزارات وغيرها من الدوائر التنفيذية الأخرى يديرها موظفون مدنيون محترفون امضوا، بشكل عام، معظم حياتهم العملية في الوزارة نفسها، وينتقلون بالتدرج من مرتبة إلى مرتبة ومنصب أعلى حسب مجموعة اعتبارات مثل الاقدمية والقدرات الشخصية، والسياسة الداخلية.

القضاء

في ظل دستور المييجي، كانت المحاكم تفتقر لأي استقلال حقيقي عن السلطة التنفيذية. وكانت وزارة العدل مسؤولة عن ادارة المحاكم والاشراف عليها، ومفوضة بتعيين القضاة وعزلهم. وقد غير دستور ما بعد الحرب من وضع القضاء فاصبح مستقلاً، وفرعاً مساوياً لغيره من فروع الحكومة. ونظام المحاكم الياباني نظام موحد، شديد المركزية، يتبع المحكمة العليا. ولا يوجد بالتالي، نظام منفصل للمحاكم المحلية أو المحاكم الاقليمية كالتي نجدها في نظام محاكم الولايات المتحدة. والمحكمة العليا اليابانية هي الحكم الأخير في جميع المسائل المتعلقة بتفسير القوانين وادارة نظام المحاكم. وفي مسعى لعزل القضاء أكثر عن الفرع التنفيذي، وعن مناصرة الخلافات السياسية، فقد اشترط الدستور مجلس على الوزراء تعيين جميع قضاة المحاكم الادني من المحكمة العليا من قائمة من الاشخاص تسميهم المحكمة العليا، لفترة عشر سنوات مع امتياز في أن يعاد تعيينهم حتى سن التقاعد. ويعين قضاة المحكمة العليا مدى الحياة عادة، لكن واضعي مسودة الدستور اشترطوا، في اجراء غير عادي، اجراء استفتاء شعبي على تعيينهم كل عشر سنوات^(٥). واخذت المحكمة العليا عن الطريقة الأمريكية نظام المراجعة التشريعية، ومُنحت صراحة سلطة الحكم على دستورية أي قانون، أو أمر، أو نظام، أو مرسوم رسمي، لكنها لم تستخدم هذه السلطة، حتى هذا التاريخ، الا بتحفظ شديد.

الحكومات المحلية والوسيط

يوجد مستويان من مستويات الحكم، دون المستوى القومي للحكومة اليابانية: مستوى اقليمياً متوسطاً، ومستوى بلدياً محلياً. وقد حاولت سلطات الاحتلال الأمريكية، من خلال برنامج ترسيخ الديمقراطية، زيادة سلطة واستقلالية المستويات الادارية الادنى من القومية. فدعا الدستور، وقد وضع هذا الهدف نصب عينيه، إلى اختيار رؤساء البلديات والحكام الاداريين عن طريق انتخابات شعبية تجري في كل واحدة من المناطق الادارية السبعة والاربعين، وبلديات المدن، والبلدات، والقرى البالغ عددها ٣,٢٥٤ (١٦). واسست أيضاً هيئات تشريعية احادية المجلس ينتخبها الشعب على مستوى كل من المنطقة والبلدية. وفي جميع الاحوال، حددت فترة المنصب للرؤساء التنفيذيين، واعضاء الجمعيات التشريعية للمستويات الادنى من القومية، بربع سنوات (١٧).

على الرغم من هذه الاصلاحات، واصلاحات اخرى قام بها الاحتلال، بهدف انهاء مركزية السلطة السياسية، فإن هناك تصور عام بأن المستويات المتوسطة والمحلية من الحكم لم تمارس سوى قدر محدود من الاستقلالية طيلة فترة ما بعد الحرب. فكون النظام الياباني نظام وحدوي، مثله في ذلك مثل بريطانيا وفرنسا، وليس نظاماً فدرالياً، مثل الولايات المتحدة وكندا، لذا، لا يمكن توقع أن تتمتع حكومات المناطق والبلديات باكثر من استقلال ضيق. وفي حالة اليابان. فقد تعزز دور الحكومة المسيطر بتقاليد طويلة من البيروقراطية والادارة المركزية، ومن تبعية المناطق والبلديات، المالية والادارية الشديدة للحكومة القومية في فترة ما بعد الحرب، وممارسات الوزارات في توجيه سياسات حكومات المناطق والبلديات، من خلال اجراءات مثل الارشاد الاداري، أو وضع مسودات قوانين نموذجية. وقد اظهرت عدة دراسات اجريت خلال العقد الماضي أن ممارسة المبادرة المحلية في عملية رسم السياسة هي الان اوسع مما كان يعتقد في السابق، إلا أن استقلالية الحكومات الادنى من القومية في اليابان تبقى محدودة جداً مقارنة بما هو موجود في الولايات المتحدة (١٨).

اصلاحات الاحتلال الاجتماعية - الاقتصادية

علاوة على اصلاح البنية السياسية اليابانية، فقد ساور سلطات الاحتلال القلق من ان الديمقراطية قد لاتزدهر في اليابان ما لم يرافق الاصلاحات البنوية تحول عميق في المجتمع الياباني. وبالتالي، قادت قوات الاحتلال حملة اعادة تأهيل اجتماعي على نطاق واسع، وقلبت تماماً مناهج الجهاز التعليمي لتعظيم القيم الديمقراطية وأهمية الفرد. فحذفت الممارسات التي كانت تركز تأليه الامبرطور، واعادت كتابة الكتب المدرسية، واعيد تشكيل الجهاز التعليمي حسب النموذج الأمريكي. ولزيادة الاثار التحريرية

للتعليم، زيدت مدة الدراسة الالزامية من ست إلى تسع سنوات، وتم تبني سياسات جديدة كانت المحرك لتوسع كمي في فرص الحصول على تعليم أعلى.

تتطلب هذه الجهود، الهادفة إلى تغيير الثقافة السياسية اليابانية، اجراء تغييرات اساسية في القيم والتوجهات السياسية وتنجز عادة في وقت طويل فقط، جيل أو جيلين في اغلب الاحيان. لذلك سعت قوات الاحتلال إلى اشراك قطاعات عريضة من السكان في تشكيلية من برامج الاصلاح بهدف ايجاد جمهور جديد يدافع عن الدستور والحقوق الجديدة التي ضمنها بعد انتهاء الاحتلال. وقد افترض مخطوطو القيادة العليا لقوات الحلفاء بان المجموعة التي اكتسبت حقوقاً وامتيازات جديدة من احد هذه البرامج سوف تتضامن للدفاع عن النظام السياسي الجديد كله، وأن تعتبر أن أي هجوم على أي جزء من النظام السياسي الجديد بمثابة هجوم محتمل على مصالحها الخاصة^(١٩). كان المستفيدون الرئيسون من «اصلاحات الاحتلال» / occupation reforms النساء، والشباب، والعمال، والمزارعين مستأجري الأرض، وصغار رجال الأعمال، وجيل جديد من القادة السياسيين وقادة قطاعات الأعمال. فالمكاسب التي حصلوا عليها قد تحققت من خلال اصلاحات الاحتلال لنظام الاسرة، وتشجيع قيام حركة نقابية قوية، وتنفيذ برنامج اصلاح زراعي جريء. وتفكيك الشركات التي تسيطر عليها العائلات (Zaibatsu)، وعمليات التطهير وعزل الوف المسؤولين الحكوميين، والسياسيين، ورجال الأعمال الذين سيطروا زمن الحرب^(٢٠).

كانت اصلاحات الاحتلال ناجحة، بشكل عام. ومما يدعو للسخرية، ان احد اسباب نجاحها يعزى إلى تخلي القيادة العليا لقوات الحلفاء عن دورها الاصلاحية في منتصف فترة الاحتلال. فمع ابتداء الحرب الباردة، تخوفت القيادة العليا لقوات الاحتلال من تنامي نفوذ الحركة الشيوعية في اليابان. فتحولت من التأكيد على الاصلاح إلى بناء الاقتصاد الياباني. وتزامن هذا التغيير في المسار مع توحيد القوى السياسية المحافظة في اليابان، لذلك، تزايد التوافق في الاهداف بين القيادة العليا لقوات الحلفاء والحكومة اليابانية، بدل العمل لتحقيق اهداف متعارضة. وفي نهاية العام ١٩٤٧ كانت الاصلاحات قد ترسخت، وخففت تجاوزاتها. وبالنتيجة فازت الحكومة اليابانية بالدعم، وجرى نقل السلطات إلى القيادة اليابانية بالتدريج إلى ان انتهى الاحتلال في نيسان «ابريل» ١٩٥٢.

النظام الحزبي والبيئة المتغيرة للمنافسة السياسية.

من الامور السيئة التي اورثها الاحتلال ومساره المتعرج- الانتقال من التأكيد على الاصلاح والتحول الديمقراطي إلى توحيد القوى السياسية والتنمية الاقتصادية- كان انقسام السياسة اليابانية إلى معسكرين سياسيين مستقطبين ايديولوجيا. فخلال المرحلة الأولى من الاحتلال اطلق سراح المعتقلين السياسيين من السجون، وسمح للشيوعيين والناشطين الاشتراكيين أيضا بتنظيم احزاب سياسية

وحركات شعبية. وسرعان ما أصبحت كليات جامعية تحت سيطرة المثقفين الماركسيين. وانبثقت حركة طلابية قوية في العديد من الجامعات، أما نقابات العمال التي توافقت أهدافها مع الأحزاب اليابانية اليسارية الناشئة، فقد نظمت أكثر من ٦,٥ مليون عامل عند نهاية العام ١٩٤٨^(٢١). واطلق على هذا التجمع من القوى اليسارية- الذي تمحورت حوله الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، ونقابات العمال، والحركات الشعبية، والطلاب، والمثقفين- المعسكر التقدمي، والتف حول قضايا حماية الدستور الجديد واصلاحات الاحتلال.

إن طبيعة التغييرات الجذرية للعديد من برامج الاحتلال الاصلاحية، قد ضمن لها أن تكون موضع معارضة سواء من قبل النخبة المحافظة أو المجتمع ككل. فالعديد من اليابانيين مازالوا يجلبون الامبرطور ويشعرون أن انزاله إلى مجرد رمز كما ورد في الدستور أمر غير مناسب. وتساءل آخرون عن الحكمة من انكار أية قدرات عسكرية لليابان دستورياً. ورأى آخرون في اجراءات الاحتلال الرامية إلى اصلاح الاسرة والاجهزة التعليمية بمثابة هجوم على القيم الثقافية الاساسية، واعربوا بصراحة عن قلقهم من وضع مهمة تعليم الجيل الياباني القادم في أيدي اتحاد المعلمين اليابانيين (Nikkyoso) الماركسي المتشدد. إضف إلى ذلك، وجد الكثيرون أن النغمة العالية لحركة المعارضة اليسارية والتظاهرات في الشوارع غريبة وشاذة عن تقاليد الاجماع اليابانية، والانسجام ضمن مجموعات. واعتماداً على طروحات الثقافة التقليدية هذه، وبرنامج قوي لاعادة بناء الاقتصاد، جمعت الاحزاب والسياسيون المحافظون ائتلاًفاً قوياً من القوى الاجتماعية المضادة ضم قطاعات الأعمال الصغيرة والكبيرة والمصالح الزراعية.

مع بداية الحرب الباردة، بدأ الاحتلال في لجم القوى اليسارية في اليابان عن طريق تقييد الاضرابات والنشاطات النقابية في القطاع العام ١٩٤٧-١٩٤٨، «وتطهير الحمر»، أي الناشطين الشيوعيين، وانشاء قوة «احتياطي الشرطة القومية» شبه العسكرية في العام ١٩٥٠. وبطول العام ١٩٤٨، كان الاحتلال قد أنهى جهوده الرامية إلى كسر الاحتكارات اليابانية، وركز جهوده على تقوية قطاع الأعمال الياباني وتثبيت الاقتصاد الياباني. وقد تضاعفت جهود السيطرة على النفوذ اليساري، واعادة بناء الاقتصاد الياباني، وضمن ضم اليابان لتحالف العالم الحر كجزء من مساعٍ عالمية بذلتها الولايات المتحدة لاحتواء المد الشيوعي، بعد انتصار الشيوعية في الصين في العام ١٩٤٩، وبداية الحرب الكورية في العام ١٩٥٠. وانتهت «معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان» / U.S- Japan Security Treaty في العام ١٩٥١، واتفاقية سلام سان فرانسيسكو، الاحتلال في نيسان (ابريل) ١٩٥٢، وكانت رمزاً للتحالف بين رأسمي السياسة الامريكيتين والمحافظين اليابانيين، ومعززة له. ووضع رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا (١٩٤٦-١٩٤٧، و١٩٤٨-١٩٥٤)، فيما أصبح يعرف بمذهب يوشيدا حدود السياسة اليابانية لما بعد الحرب، والتي ربطت اليابان بالتحالف الغربي، ودعم السياسة الخارجية الامريكية ضمناً في

مقابل معاملة تفضيلية في العلاقات الاقتصادية، وضمانات الأمن، وحماية اليابان من التورط بشكل فعال في قضايا دولية قد تكون مكلفة ومسببة للانقسام^(٢٢). وقد اثارت هذه السياسة الخارجية القائمة على معاهدة سلام متحيزة انهدت الحرب مع الحلفاء الغربيين فقط، ومعاهدة سلام وضعت اليابان في صف الغرب الرأسمالي ضد الشرق الاشتراكي بالاضافة إلى مجموعة اخرى من القضايا قد اصبحت احد محاور الانقسام الرئيسية بين التقدميين والمحافظين.

باختصار، استقطب «النصيبان التذكاريان» للاحتلال في اليابان - أي الدستور والمعاهدة الأمنية - القوى السياسية وحددا طابع المنافسة السياسية لفترة ما بعد الحرب^(٢٣). ورغم أن إرث الحقبة الامريكية الفاصلة قد حدد ملامح المنافسة السياسية خلال الخمسينات وما بعدها، فإن السياسة لم تبقى ساكنة. بل يمكننا تتبع ثلاث مراحل من تطوير النظام الحزبي والسياسي الياباني في الفترة التي تلت الاحتلال.

مرحلة المسار العكسي ١٩٥٢ - ١٩٦٠

كانت مرحلة المسار العكسي / reverse course period اكثر المراحل اضطراباً في سياسة اليابان بعد الحرب. وما جعلها متفجرة بهذا القدر هو ان الاستقطاب اليساري - اليميني كان يقوم على تباين في القيم والثقافة، أكثر من الخلافات الطبقية والاقتصادية^(٢٤). ولما كان من الممكن معالجة القضايا المتعلقة بالطبقة أو الاقتصاد وتهدئتها من خلال سياسات توزيعية، فثمة مجال ضيق للتسوية حين تكون الخلافات الحادة في القيم هي ما يقسم بين الخيارات السياسية للمتنازعين. وما كان ينقص، هو الاجماع على الدستور وعدد من القضايا المتعلقة به، بما في ذلك دور الامبرطور، والوضع العسكري، ووقوف اليابان إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة، ومشروعية نشاطات الاعتراض والرفض؛ فصدمة الهزيمة وسياسة الاحتلال الاصلاحية الجذرية واعادة التأهيل الاجتماعي، مقرونة بالتغييرات في النظام التعليمي وجهود اعادة التعليم التي بذلتها الاحزاب التقدمية والنقابات، كانت جمعياً تدفع نحو تغييرات سريعة في القيم. ولم تكن عملية تغيير القيم متساوية التوزيع اطلاقاً، فقد اثرت بشكل رئيسي على الشباب، وسكان المدن الاكثر تعليماً، والقطاع النقابي. وخلق عدم التساوي هذا انشقاقاً كبيراً في القيم حددت به مجموعة من قضايا «السياسة الثقافية»، كانت كلها تدور حول النوع سابق الذكر من الخلافات الدستورية وقضايا السياسة الخارجية. وكانت هذه القضايا هي اساس الانقسام بين التقدميين والمحافظين، التي اجتذبت إلى الجانب المحافظ الاشخاص الاكبر سناً، والاقل تعليماً من الريفيين والاشخاص غير المنظمين نقابياً. وطوال كل تلك الفترة عمل المحافظون على توثيق روابط اليابان بالولايات المتحدة، وردّ عدد كبير من اصلاحات الاحتلال خاصة في مجال تشريعات العمل، وسلطات الشرطة، والتعليم، رغم الاعتراضات الشديدة، والعنيفة في بعض الاحيان، للقوى التقدمية.

شهدت هذه الفترة تشكيل «نظام ١٩٥٥» "1955 System" وكانت حركات الدمج في اليمين واليسار في تلك السنة قد جمعت الحزبين المحافظين معاً ليشكلاً الحزب الليبرالي الديموقراطي / Liberal (LDP) Democratic party والفرق اليسارية المتشعبة في الحزب الاشتراكي الياباني (JCP) Japan Sociaalist party وبعد عمليات الدمج هذه، لم يبق حزب ذو قيمة تذكر سوى الحزب الشيوعي الياباني، والذي لم يكن يحصل على أكثر من ٢ بالمئة من الاصوات واقل من نصف بالمئة من مجموع المقاعد. في ذلك الحين. رأى البعض في هذا التطور بداية لنظام ثنائي الاحزاب، لكنه كان في الواقع بداية لسيطرة نظام الحزب الواحد، مع بقاء الحزب الليبرالي الديموقراطي مسيطراً على الحكومة منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا.

انهى تاسيس «النظام ١٩٥٥» حقبة من طوفان المسميات الحزبية والتكتلات الفئوية سواء في جانب اليمين أو اليسار، وانهى الحاجة إلى اقامة ائتلافات حزبية بين المعسكرات المتعارضة، وامكانية قيام هذه الائتلاف^(٢٥). وأرسى هذا «النظام» نمطا في الائتلافات الاجتماعية المستقطبة. وكان يسيطر على مراكز القوى تحالف من الحزب الليبرالي الديموقراطي، والبيروقراطية، وقطاعات الأعمال الكبرى. وقد حرك هذا التحالف لربط مجموعتين رئيستين من المصالح، هما: المصالح الزراعية، وقطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مباشرة بالائتلاف الاجتماعي للحزب الحاكم. فقامت الوزارات برعاية مصالح هذه المجموعة وخدمتها، بينما سعى الحزب الحاكم، عن طريق الدوائر الحكومية، إلى مكافأة هذه القطاعات بتقديم المساعدات المادية والمشاريع العامة. وقامت قطاعات الأعمال الكبيرة بتزويد سياسي الحزب الليبرالي الديموقراطي بالأموال اللازمة لبناء آلة انتخابية محلية تركز على المرشحين، وتقوم على خدمة الدائرة الانتخابية وتقديم الخدمات والمساعدات الشخصية، وتقوم التنظيمات المحلية لمجموعات المصالح هذه بحشد مجموعات من الاصوات لصالح مرشحي الحزب الليبرالي الديموقراطي. وسوف ندعو هذا النظام المتشابك من دعم مجموعة المصالح، وحشد الناخبين وتمثيل مجموع المصالح «نظام الحزب الليبرالي الديموقراطي». وللمعارضة شبكة عمل منفصلة مكونة من تحالف ثابت بين الحزب ومجموعة مصالح يتمحور على الحزب الاشتراكي وروابطه المباشرة مع العمال من خلال اكبر اتحاد نقابي، المسمى «سوهيو» (Sohyo). وفي جو من الاستقطاب الايدولوجي وعدم الثقة، عمل «النظام» على عزل الاشتراكيين والعمال عن التأثير على عملية رسم السياسة^(٢٦). واقتصر دور الاشتراكيين على ممارسة حق الرفض ضد بعض الاجراءات الحكومية في مواقف عاطفية متفجرة باستخدام تكتيكات تأخيرية وتعطيلية في الدايت، وفي حشد مجموعات المصالح الحليفة للقيام بالتظاهرات الجماهيرية المعارضة في الشوارع.

اعتبر الاشتراكيون انفسهم حماة النظام الدستوري الجديد طوال عقد الخمسينات، لان الكثيرين في المعسكر المحافظ كانوا يريدون زيادة الدور السياسي للامبراطور، وزيادة مركزية السلطة في الدولة، والغاء «فقرة السلام» من الدستور، واعادة بناء القوات المسلحة وبشكل عام، تعديل النظام السياسي بما

يتمشى مع القيم التقليدية. ولم يكن في وسع المحافظين تنفيذ جدول أعمالهم الرجعي هذا، لأن الاشتراكيين تخطوا في انتخابات العام ١٩٥٥ حاجز الثلث «ثلث مقاعد الدايت»، وبذلك اغلقوا كل الطرق أمام مساعي المحافظين لتعديل الدستور^(٢٧). ورغم ذلك كثف المحافظون اندفاعاً سياسياً الرجعية، في أواخر الخمسينات، تحت قيادة رئيس الوزراء نوبوسوكي كيشي، وهو عضو سابق في «مجلس حرب التوجو / Tojo War Cabinet»، والذي سبق وأن شملته عمليات التطهير التي نفذها الاحتلال، واتهم بجرائم حرب من «الدرجة أ» / Class A. أدت جهود كيشي لفرض عدد من الاجراءات عن طريق الدايت، والتي كانت تهدف إلى اضعاف قوة اليسار، إلى ازدياد عداوة التقدمية وتحشدها، فازدادت حدة التظاهرات في الشوارع والاصطدامات مع الشرطة. وبلغت هذه الاصطدامات ذروتها في تظاهرات ايار-حزيران (مايو-يونيو) ١٩٦٠، والتي كانت تدور حول اعادة النظر في المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، والوسائل التعسفية التي استخدمها المحافظون لضمان تمريرها.

مرحلة التنمية العالية ١٩٦٠-١٩٧٣

كان العام ١٩٦٠ بمثابة منعطف رئيسي في تطور النظام الحزبي الياباني، حين استبدل رئيس الوزراء المستبد نوبوسوكي كيشي برئيس وزراء توفيق من الحزب الليبرالي الديموقراطي هو «هاياتو اكيدا». ففي اواخر الخمسينات، توقع المراقبون، بناء على الخطوط الدالة على معدلات خسارة الحزب الليبرالي ومكاسب الحزب الاشتراكي في الانتخابات، بأن الاشتراكيين سوف يتغلبون على المحافظين ويصلون إلى السلطة في أواخر الستينات، أو أوائل السبعينات. وعدم تحقق هذا الأمر يمكن أن يعزى إلى الخيارات الاستراتيجية واتجاهات السياسة التي تبناها هذان الحزبان خلال تلك الفترة. فمن جانبه، تجاوب الحزب الليبرالي، بشكل واقعي ومرن، بأن اجري تغييراً كاملاً ومباشراً على سياسات رئيس الوزراء كيشي. فتلك المسارات العكسية كانت تحسن صورة الاشتراكيين وكأنهم حماة الديموقراطية وتعزز تصوير الشعب للحزب الحاكم بأنه رجعي، ومستبد، وسلطوي. وضع المحافظون تحت قيادة اكيدا القضايا السياسية الحساسة على الرف، والتفتوا بكامل قواهم نحو سياسات التنمية الاقتصادية. وحظيت خطة اكيدا لمضاعفة الدخل القومي، والتي تهدف إلى مضاعفة الناتج القومي الاجمالي خلال عشر سنوات، بشعبية واسعة. وكان هناك ترحيب اكبر بالزيادة السنوية المكونة من رقمين في التنمية الحقيقية تحت إدارة الحزب الليبرالي الديموقراطي طيلة الفترة من اواسط الستينات وحتى أواخرها، والتي كانت في الواقع تضاعف الناتج القومي الاجمالي كل سبع سنوات. أدى هذا التغيير في اتجاه السياسة إلى تساؤل أهمية القضايا السياسية الثقافية، كما اضعفت البحوثات الاشتراكيين البليغة عن الطبقات، ومن صورتهم كمعارضين أصحاب مبادئ لاتلين للحزب الحاكم، وعلى جميع الجبهات.

مما يثير السخرية، أن نجاح البرنامج الاقتصادي للحزب الحاكم قد رافقه تراجع طويل الامد في

التأييد الشعبي له. ويعود سبب ذلك إلى أن عمليات التحول الاجتماعي التي تمخضت عن السياسات التنموية تلك قد قلصت الحجم النسبي للمجموعات الرئيسية ضمن التحالف الاجتماعي للحزب الليبرالي الديموقراطي. وأكثر الأمثلة اثارة لهذا التأثير يمكن ملاحظتها في الهبوط الكبير للسكان الزراعيين من حوالي ٥٠ بالمئة من القوى العاملة في العام ١٩٥٠ إلى حوالي ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٠. ومع الزيادة السريعة في اعداد المستخدمين من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء، واخذت فئات أصحاب الأعمال الخاصة من صغار التجار، والصناعيين، العاملين في مجال الخدمات، الذين يشكلون القاعدة الرئيسية الاخرى من ناخبي الحزب الليبرالي، تتراجع هي أيضا بنسبة مماثلة. وزاد من تأثير هذه التغيرات على حظ الحزب الليبرالي التوسع السريع في التعليم الثانوي والعالي، وظهور جيل ما بعد الحرب الشاب، الذي أخذ يتخلى عن قيم الأهل التقليدية لصالح توجهات أكثر حداثة. وكان الجيل الشاب يميل بشكل واضح لعدد من الخيارات السياسية التي تعتنقها الاحزاب التقدمية، خاصة بالنسبة لقضايا الثقافة السياسية. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتؤدي إلى تراجع مطرد وطويل الأمد في اعداد ناخبي الحزب الليبرالي الذين انخفضوا من ٦٣ بالمئة في العام ١٩٥٥ إلى ٤٢ بالمئة في العام ١٩٧٦^(٢٨). في الواقع، تجاوز ما حصلت عليه احزاب المعارضة مجتمعة (٤٨ بالمئة) في انتخابات مجلس النواب التي جرت في أواخر مرحلة «التنمية العالية» في العام ١٩٧٢، ولأول مرة فاق هذا ما حصل عليه الحزب الحاكم «٤٧ بالمئة».

لم يتمخض عن هذا التبديل التدريجي والتراكمي وطويل الامد في التأييد الشعبي للحزب الليبرالي، نصر للاشتراكيين. وذلك بسبب رد فعل الحزب الاشتراكي الياباني على التغيرات في جدول الأعمال السياسي للحزب الليبرالي. باختصار، قابل الاشتراكيون ابتعاد الحزب الليبرالي عن الايدولوجيا اليمينية لصالح قضايا واقعية، وسيطة بعدم المرونة أو التكيف بشكل فعال مع البيئة السياسية الجديدة لعقد الستينات. وكرد على هذه التغيرات، كان يجدر بالاشتراكيين أن يخففوا من طروحاتهم الثورية، وأن ينتقلوا من الصف الماركسي إلى حزب يستقطب الجميع. ففي المانيا حدث مثل هذا النوع من الانسلاخ عن العقيدة الماركسية من قبل الحزب الاشتراكي الديموقراطي في أواخر الخمسينات، مما مكن الحزب من توسيع قاعدة مؤيديه والوصول إلى السلطة بعد عقد من ذلك التاريخ. وفي اليابان حاول الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي الياباني القيام بجهود مماثلة لاعادة تشكيل القاعدة الايدولوجية للحزب حسب خطوط أكثر اعتدالاً. لكن هذه المحاولات فشلت في اعادة وضع الحزب في قالب اشتراكي ديموقراطي^(٢٩). ويمكن عزو فشل الجهود الاصلاحية داخل الحزب، في بعض جوانبها، إلى إرث المواضيع السياسية الثقافية التي ابتعدت عن التركيز على القضايا الاقتصادية، التي كانت التفسيرات الماركسية لها تتميز بالضعف والفوضوية. وبدلاً من ذلك، ركزت الثقافة السياسية الانتباه على التخوف من سياسات رجعية يتبعها الحزب الليبرالي، مثل عودة النزعة العسكرية، والامبريالية، والتعصب القومي، وتأليه الامبراطور. وقد بدت النظريات الماركسية حول الانظمة الرأسمالية في هذا المجال أكثر ترابطاً، وعززتها التصريحات الرجعية التي كان بعض السياسيين المحافظين يطلقونها بين الحين

والآخر، والتي كانت تستقطب تغطية اعلامية واسعة. وعلى المستوى التنظيمي، يمكن عزو الفشل في الاصلاح إلى اعتماد الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي الياباني على القطاعات الشعبية الراديكالية لاتحاد نقابات «السوهيو». ففاعلية النقابة في حشد الاصوات بين اعضائها ضمنت بأن يبقى عدد نواب الجناح اليساري في الدايت أكثر عدداً من الجناح اليميني، وان يضمن المتشددون في النقابة بقاء الحزب مرتبطاً بالماركسية^(٣٠).

أدت الاحباطات المستمرة لجهود الجناح اليميني الرامية إلى تحقيق الاعتدال في الخط السياسي للحزب الاشتراكي إلى انشقاقات في الحزب، وخروج عدة مجموعات يمينية من الحزب الاشتراكي لتشكيل الحزب الديموقراطي الاشتراكي / Democratic Socialist party (DSP) ١٩٦٠، والاتحاد الاشتراكي الديموقراطي / Social Democratic Federation (SDF) في عام ١٩٧٧ وفي الوقت نفسه، فان تراجع أهمية الطروحات الماركسية بالنسبة لمجتمع ياباني يزداد غنى باستمرار، أفادت اعداداً متزايدة من الناخبين الذين تحرروا من سحر الحزب الحاكم إلى البحث عن بديل آخر غير الحزبين الرئيسيين. وقد هيأت هذه الاوضاع، التي تلازمت مع حقيقة أن عدة تجمعات وتنظيمات اجتماعية شعرت بأنها مستثناة، سواء من شبكة مجموعات مصالح الحزب الليبرالي أو الحزب الاشتراكي، الفرصة لظهور ثلاثة احزاب صغيرة مهمة في الستينات وأن تحظى بالتأييد. وكانت هذه الاحزاب ناجحة بشكل خاص في المناطق المدنية، حيث حصل الحزب الديموقراطي الاشتراكي على تأييد اتحاد نقابات القطاع الخاص «الدومي» (Domei)، وحصل الحزب الشيوعي الياباني، بعد أن اتبع خطأً سياسياً أكثر اعتدالاً وواقعية، على مؤيدين جدد بأن نظم مصالح صغار رجال الأعمال والمجتمعات المحلية شبه المدنية الجديدة، وخدمها. وحزب «الحكومة النظيفة» / Buddhist Clean Government Party البوذي الجديد، الذي دافع عن قضية الكثيرين من الفئات المهملة والاقل حظاً في المجتمع الياباني، التي جذبت إلى حركة دينية متفرعة عن الحزب هي «سوكاجاكي» (Soka Gakkai). ومع ظهور هذه الاحزاب الصغيرة الثلاثة، وتحقيقها انتصارات على الأرض في الستينات، ارتفعت حصة الاحزاب الصغيرة من الاصوات بالتدريج من ٣ بالمئة في انتخابات مجلس النواب للعام ١٩٥٨ إلى ٢٦ بالمئة في انتخابات العام ١٩٧٢. وكان معنى هذا التوجه إلى الاحزاب الصغيرة أن التراجع في الاصوات المؤيدة للحزب الحاكم قد رافقه تراجع في اصوات الحزب الاشتراكي، بحيث بقيت القوة النسبية لهذين الحزبين ما يعادل ٢ إلى ١ بالمئة تقريباً طوال الستينات. وكان نتيجة تشرذم اصوات المعارضة أن تحول النظام الحزبي الياباني إلى نظام متعدد الاحزاب. مما مكن الحزب الليبرالي الديموقراطي من البقاء في السلطة فترة طويلة حتى بعد أن هبطت نسبة الاصوات المؤيدة له إلى ادنى من ٥٠ بالمئة، لأن النظام الانتخابي الياباني يعيق الاحزاب الصغيرة لصالح الاحزاب الكبيرة ويعطي الحزب الليبرالي تمثيلاً أكثر مما يستحق في الدوائر الانتخابية الريفية.

تنمية أكثر تواضعاً ١٩٧٣ - ١٩٩٠

دشنت المرحلة الثالثة من تطور النظام الحزبي بتكليف الحزب الليبرالي الديموقراطي، بمرونة وواقعية، مع تغير المنافسة السياسية. ومع بداية السبعينات اصبح واضحاً لقيادة الحزب الحاكم أن قواعد مؤيديها التقليديين وحدها لن تكون قادرة على الاحتفاظ بالاغلبية للحزب إلى ما لا نهاية. ورغم أن الحزب قد رتب اعانات واجراءات حماية للمزارعين، وصغار تجار التجزئة، وغيرهم من اصحاب المصالح الخاصة الصغيرة لمنع خروجهم من العمل. إلا إن تزايد تكلفة دعم هذه القطاعات الاقل كفاءة في الاقتصاد الياباني، لمجرد ضمان قطاعات كبيرة من الناخبين للحزب الحاكم، جعل من غير الممكن استمرار هذا الدعم إلى الابد. فلم تكن هذه الاجراءات تعمل، في أفضل الاحوال، على أكثر من تأخير سقوط هذه القطاعات الاقتصادية، وليس منعها من السقوط. لذلك بدأ الحزب الليبرالي في الامتداد إلى قطاعات اخرى بالالتفات إلى قضايا مثل التلوث، والرفاه وغير ذلك من قضايا نوعية الحياة في البيئة اليابانية المزدهمة، إضافة إلى توسيع تحالفاتها الاجتماعية لتشمل الاتحادات المهنية، والتعليمية، والادارات المحلية^(٣١).

بدل هذا التغيير سياق القضية مرة اخرى. ففي حين بدأ التغيير في سياسة الحزب الليبرالي في العام ١٩٦٠ يحجب قضايا السياسة الثقافية عاد الانشقاق في القيم، الذي اثار تلك القضايا، إلى الظهور من جديد بمجموعة جديدة من القضايا التي ظهرت في اواسط الستينات. ووضعت هذه القضايا الجديدة سياسة المحافظين الاقتصادية بمجملها والتي كان هدفها «التنمية مهما كان الثمن»، في مواجهة القلق حول مسائل مثل التلوث، وتدمير البيئة، وإهمال المحافظين للرفاه، والترفيه، وغير ذلك من مسائل نوعية الحياة. فالواقع أن تحالف احزاب المعارضة مع حركات المواطنين المحلية، التي ظهرت للاعتراض على سياسة الحكومة التنموية جعلها تكسب مؤيدين جدد. وحين تحرك الحزب الليبرالي وأضاف تلك القضايا إلى جدول أعماله في أوائل السبعينات، بتشريع مقاييس صارمة خاصة بالتلوث، وزيادة كبيرة في نفقات الرفاه، والاهتمام بالشؤون المدنية، فقد قلل بذلك، وإلى حد كبير، من فاعلية هذه القضايا على خفض التأييد للحزب الليبرالي الديموقراطي. ومع بداية أزمة الطاقة، والمقاطعة النفطية العربية في العام ١٩٧٢، وعام من التنمية الاقتصادية السلبية الحق اضرار بالغة بالاقتصاد، وانفلات التضخم في العام ١٩٧٤، دخلت اليابان في مرحلة طويلة من التنمية البطيئة، حلت محل معدلات التنمية المتواضعة، والتي لم تزد عن أكثر من ٣ إلى ٥ بالمئة من معدلات تنمية تراوحت ما بين ١٠ إلى ١١ بالمئة خلال الستينات. فغيرت هذه التطورات النقاش السياسي من نقاش حول نوعية الحياة إلى قضايا إدارة الاقتصاد، وهو مجال يتصور الشعب أن الحزب الحاكم يتمتع فيه بمزية كبيرة على احزاب المعارضة.

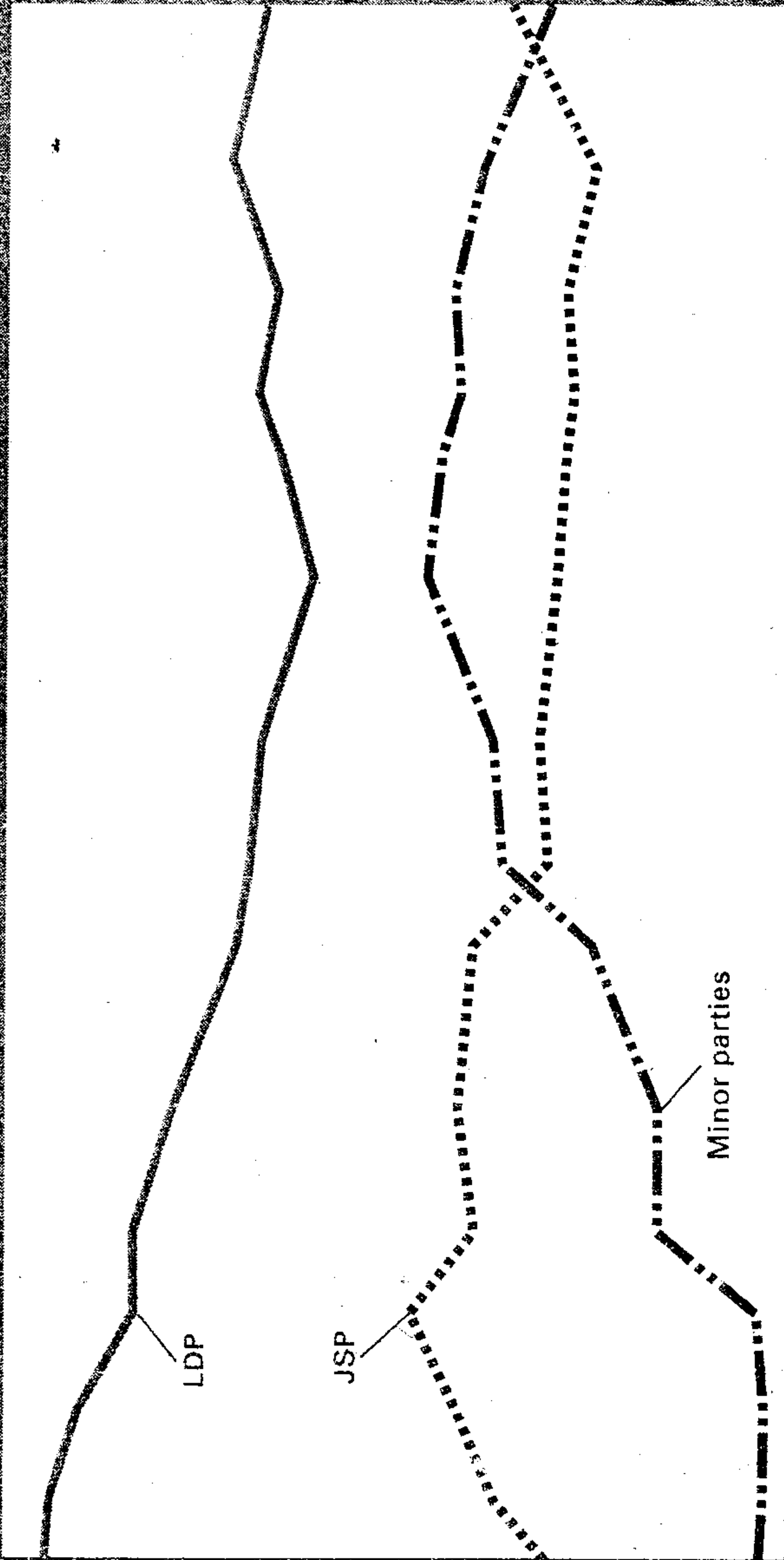
اوقفت هذه التغيرات التراجع الطويل في عدد الاصوات المؤيدة للحزب الحاكم، وبشّرت بمرحلة من الاستقرار النسبي في نتائج الانتخابات. وفي الشكل (١٢-١) رسم يوضح حصة الحزب الليبرالي، والحزب الاشتراكي، والاحزاب الصغيرة من الاصوات في انتخابات مجلس النواب منذ العام

١٩٥٢ وحتى ١٩٩٠. ويظهر في الرسم نموذجان مختلفان. نموذج للفترة حتى اواسط السبعينات، وهي فترة تتميز بتغيرات طفيفة بين انتخابات واخرى، تتحرك في اتجاه متصل وتتراكم على شكل تغيرات كبيرة، وطويلة الامد. اما اذا ركزنا على الفترة من ١٩٧٢-١٩٩٠، فنجد أن النمط هو استقرار منخفض قصير الامد، واستقرار عال على المدى الطويل، مع تغير بسيط في الاتجاه التراكمي. ويمكن أن يعزى الارتفاع الطفيف في اصوات الحزب الليبرالي خلال الثمانينات إلى توسيع تحالفات الحزب الليبرالي وإلى التأثير الذي مارسه معدلات النمو المنخفضة على كبح أي تراجع في اعداد الناخبين التقليديين للحزب الحاكم.

وسبب الزيادة الواضحة في التقلبات الانتخابية على المدى القصير خلال هذه الفترة هو التغيير في موضوع البيئة. فإضافة الحزب الحاكم للعديد من مواضيع المعارضة مثل الرفاه، ونوعية الحياة إلى برنامج سياسي قد ضيقت فجوة المعارضة للحكومة في معظم القضايا الاقتصادية، واوجدت بيئة سياسية بلا قضايا، اصبحت الانتخابات فيها بمثابة استفتاءات على انجازات الحزب الليبرالي. ونتيجة لذلك، اصبحت نتائج الانتخابات تتأثر، وبشكل متزايد، بعوامل قصيرة الامد، مثل الفضائح، ومدى شعبية أعمال الحكومة القائمة، والوضع الحالي للاقتصاد، والتي تغير صورة الحزب مؤقتاً، وتدفع الناخبين لتأييد الحزب الحاكم أو الابتعاد عنه. ويبدو إن القيد الوحيد على هذا الوضع المتقلب اليوم، هو رفض الشعب التخلي عن الحكومة لصالح احزاب المعارضة التي يُنظر إليها على أنها غير قادرة على إدارة الاقتصاد بفعالية. وكانت النتيجة حقبة طويلة من الاستقرار في نتائج انتخابات مجلس النواب، خلال العقدين الماضيين، بالنسبة للاحزاب التي تخوض الانتخابات ومستويات التأييد لها. وقد حدثت بعض الانشقاقات خلال السبعينات، بظهور النادي الليبرالي الجديد / New Liberal Club (NLC) في العام ١٩٧٦، والاتحاد الاشتراكي الديموقراطي في العام ١٩٧٧. اللذين انشقا عن الحزب الليبرالي، والحزب الاشتراكي على التوالي، لكن تبين أن هذه التطورات سطحية للغاية. وقد عاد النادي الليبرالي إلى الاندماج مع الحزب الليبرالي في العام ١٩٨٦ بعد عقد من التأييد الضعيف له، وتراجع عدد المؤيدين له، اما الاتحاد الاشتراكي فرغم تمكنه من البقاء إلا أنه فشل في جذب حتى ولا واحد بالمئة من اصوات الناخبين.

شهدت هذه المرحلة أيضا المزيد من الابتعاد عن عمليات استقطاب مماثلة لعقد الخمسينات، ويعود ذلك إلى قوتين محركتين في النظام الحزبي الياباني. أولاً، كان اقتراب عدد مقاعد الحكومة من التساوي بعدد مقاعد المعارضة في الدايت قد فرض على الحزب الليبرالي صياغة اجماع اوسع والتعاون بشكل اكمل مع احزاب المعارضة على رعاية التشريعات في الدايت. والواقع، أنه في ثلاثة من أصل ستة انتخابات تمت خلال هذه الفترة، لم يحقق الحزب الليبرالي سوى اقلية بسماكة شفرة الحلاقة، وتقل كثيراً عن عدد المقاعد اللازمة للسيطرة على الرئاسات والاعلبيات في جميع اللجان الدائمة في مجلس النواب. إضافة إلى ذلك، فقد خرج الحزب الليبرالي في انتخابات مجلس الاعيان للعام ١٩٨٩ بنسبة ٤٣

PERCENTAGE OF POPULAR VOTE BY PARTY IN THE JAPANESE HOUSE OF REPRESENTATIVES ELECTIONS, 1955-1990



Note: The minor party vote includes votes for the JCP, DSP, CGP, NLC, and SDF during those years when the parties stood for election. The vote totals do not add to 100 percent due to the exclusion of the votes for independents and other minor parties.

بالمئة فقط من مقاعد المجلس، مما اقتضى جهوداً توفيقية اعظم لضمان الاغلبية للحكومة لتمرير التشريعات التي تدعمها. اما القوة المحركة الجديدة الثانية فهي ظهور احزاب الوسط كقوة ثالثة في موضع رئيس لتوازن القوى. فعلى مستوى السياسة المحلية، ادى الدور المتأرجح لهذه الاحزاب إلى صعود حكام اداريين ورؤساء بلديات تقدميين في معظم المناطق الشديدة التمدن بدعم من ائتلاف احزاب اليسار-الوسط، في الفترة ما بين اواسط الستينات واواسط السبعينات، كما شهد استعادة المسؤولون التنفيذيون المحافظون لمعظم هذه المناصب بدعم من ائتلاف اليمين-الوسط خلال العقد الذي تلى. اما على المستوى القومي، فقد ادى ظهور احزاب الوسط إلى انخفاض استقطاب النظام الحزبي بقدر كبير، وزيادة فرص الائتلافات. أما اليوم، فإن الانقسام بين احزاب المعارضة، وعدم استعداد احزاب الوسط للانضمام لأي ائتلاف يضم الشيوعيين، يعني أن المجموعة الجديدة من الاحزاب المتأرجحة في الوسط توفر المزيد من الفرص للحزب الليبرالي للبقاء في السلطة اذا ما خسر الاغلبية في مجلس النواب، أكثر مما يعني فتح الطريق أمام ظهور ائتلاف حكومي يقوده الاشتراكيون.

أما اليوم، ورغم بقاء اليابان كنظام يسيطر عليه حزب واحد، وبقاء الحزب الليبرالي الديموقراطي مسيطراً على مجلس النواب ومجلس الوزراء، فإن تبديلاً كبيراً قد طرأ على «نظام ١٩٥٥». فقد وسع الحزب الحاكم من ارتباطاته الاجتماعية، واصبح حزباً «يكاد يستقطب الجميع». وفي حين أن بعض المصالح تُخدم أفضل من غيرها، فإن النظام لم يعد يعمل على استبعاد مصالح معينة. فحتى العمال اصبح في وسعهم المشاركة بمدخلات سياسية مهمة، ليس من خلال احزاب المعارضة في «دايت» أكثر توازناً وشباباً فحسب، بل من خلال نقاط اتصال مع مصادر اتخاذ القرار في الدوائر الحكومية، واللجان الاستشارية وحتى مع نواب الحزب الليبرالي في الدايت. ورغم أن لبعض الجماعات مركزاً أفضل في جعل الحكومة تقوم بأشياء جديدة تفيدهم، فإن المجموعات كلها، تقريباً، قادرة الآن على منع الحكومة من القيام بأي شيء قد يضر مصالحها الحيوية دون أن تضطر إلى اللجوء إلى الشارع^(٢٢).

هل سيستمر هذا الشكل من شمول الجميع وتمثيلهم في إرضاء الشعب الياباني في المستقبل البعيد، أم إن سيطرة الحزب الواحد سوف تنتهي خلال العقد القادم؟ يبدو أن الجواب عن هذا السؤال يعتمد بشدة على الحزب الاشتراكي وما اذا كان قادراً، في النهاية، على ان يتحول من حزب طبقة ضيقة واهتمامات حزبية خاصة إلى حزب شامل يستقطب الجميع. فقد ظهرت مؤخراً بعض العلامات الايجابية ففي العام ١٩٨٦ تبني الحزب الاشتراكي الديموقراطي برنامجاً حزبياً جديداً يمثل الخطوة الأولى في استبدال الافكار الماركسية-اللينينية بمبادئ اشتراكية ديموقراطية، ويرفض المفاهيم الثورية والطبقية، ويعبر عن رغبته في تمثيل الأمة كلها^(٢٣). فقد برز زعيم جديد ونشط وشعبي للحزب في شخص رئيسه تاكاكو دوي (Takako Doi) ذات الاتجاه الواقعي الذي يركز على اهتمامات المواطن الحياتية العامة بدلاً من التركيز على مجموعات ضيقة وقضايا ايدولوجية. فالوحدة التي تمت مؤخراً في صفوف الحركة العمالية والتي جمعت نقابات السوهيو، والدومي، وبعض القطاعات العامة والخاصة لتشكل «كونفدرالية نقابات العمال اليابانية» (رينغو) / Japan Trade Union Confederation (Rengo)، قد فتحت

المجال أيضاً امام عودة الحزب الديموقراطي الاشتراكي، والاتحاد الاشتراكي الديموقراطي فيما بعد، واندماجهم في الحزب الاشتراكي الياباني. واخيراً، حقق الحزب الاشتراكي الياباني في انتخابات مجلس الاعيان في العام ١٩٨٩ نصراً كبيراً، حين حصل على ٣٥ بالمئة من الاصوات في سباق التمثيل النسبي مقارنة مع ٢٧ بالمئة حصل عليها الحزب الليبرالي. لكن هذا الانفجار في شعبية الاشتراكيين في العام ١٩٨٩ سرعان ما تپخر بعد الانتخابات. وكانت مكاسب الحزب في انتخابات مجلس النواب في العام ١٩٩٠ اكثر تواضعاً، كما يظهر في الشكل ١٢-١، وقد جاء معظمها على حساب الاحزاب الصغيرة اكثر مما هو على حساب الحزب الليبرالي الديموقراطي. ومن الواضح، أنه قبل أن نشهد انتهاء سلطة الحزب الواحد في اليابان، فان تبدلات اخرى لابد أن تتم داخل الحزب لبناء الثقة الشعبية في البديل الاشتراكي.

الثقافة السياسية

حين أجزى استطلاع للثقافة المدنية في المانيا في العام ١٩٥٩، كانت الصورة التي تبلورت هي لمواطنين سلبيين منعزلين خرجوا حديثاً من نظام سياسي فاشي قاسٍ، ولم يكونوا ملتزمين بعد بمؤسساتهم الديموقراطية الجديدة ولا قادرين على ممارسة حقهم الخاص بالمشاركة الايجابية في نظامهم. إلا إننا بدأنا نسمع باستمرار منذ اواسط الستينات، وما بعدها عن تحول الثقافة السياسية الالمانية أو التحول إلى الديموقراطية^(٣٤). وكانت الصورة الأولى عن اليابان في فترة ما بعد الحرب مماثلة تماماً لالمانيا. فقد كان ينظر إلى الثقافة اليابانية على أنها فاشية وهرمية^(*)، وكان ينظر إلى المواطنين على أنهم سلبيين ومعزولين عن السياسة، وكان هناك تعبير عن القلق حول مدى ديمومة المؤسسات اليابانية الجديدة «الأمريكية الصنع»، وإلى أي مدى ستصبح سياستها ديموقراطية. وفي ذلك الحين، كان العديد من المفكرين اليابانيين قلقين جداً بسبب الاتجاهات الاقطاعية التي سادت واطالت فترة الممارسات غير الديموقراطية رغم البنية السياسية الجديدة لليابان^(٣٥). وما يميز الحالة اليابانية عن الحالة الالمانية هو أن التعبير عن القلق بالنسبة للخلل، أو عدم نضج الشخصية الديموقراطية، قد استمر لفترة اطول في اليابان. فحتى أواسط السبعينات كانت هناك مخاوف من قيام الجناح اليميني بانقلاب، أو عودة النزعة العسكرية والتعصب القومي. وحتى هذه الأيام، ورغم التطور الاقتصادي الياباني الرائع، مازال هناك قلق تعبر عنه بعض أوجه النظام السياسي، والتي تعطي انطباعاً بوجود تباطؤ في التطور السياسي.

قد نقول إن الوقت قد حان، وربما حان منذ زمن بعيد، للبدء في الحديث عن التحول في الثقافة السياسية اليابانية. وهذا التخمين نتاج نوعين من التغيرات. كان الأول ثمرة إدراك متأخر بان أموراً كثيرة قد تغيرت في اليابان خلال فترة ما بعد الحرب^(٣٦). فالمراقبون الغربيون كثيراً ما يذهلون لمدى اختلاف المجتمع الياباني قديماً واستمرار اختلافه اليوم؛ وبالتالي، فإن انتباههم يتجه ناحية ما هو

* Hierarchic أي أنها طبقية رتبت طبقاتها على شكل هرم يسيطر عليه كبار موظفي الدولة - المترجم.

مختلف، ومصدر تلك الاختلافات التقليدي. أضف إلى ذلك، فإن تبجيل اليابانيين للتقاليد وعدم استساغتهم للتغيرات السريعة والمثيرة، مقروناً بخطوة تغيير بطيئة وتدرجية، قد مال إلى التعتيم على حقيقة أن تغييرات مهمة قد تراكمت وجرت خلال فترة ما بعد الحرب.

أما التغيير الثاني الذي أثار هذا التخمين فهو ببساطة تغيير في طريقة تصورنا للمجتمع الياباني وممارساته وقواعده التقليدية الراسخة. فبعض النماذج التقليدية التي كنا ننظر إليها على أنها غير عصرية، ومفسدة للوظائف، ينظر إليها الآن على أنها الانسب والاكثر عوناً للمجتمعات الصناعية المتقدمة من التنظيمات والممارسات الأكثر «عصرية» الموجودة في الغرب^(٢٧). فما هو غير غربي وله جذور تقليدية لا يتعارض بالضرورة مع المساقات الحديثة. ولا يعني هذا ان النظام السياسي الياباني ليس له عيوبه وسقطاته. فكل الأنظمة بها عيوب، فلم يحقق أي نظام المستوى المثالي الذي تبشر به المبادئ الديموقراطية. والنقطة الجوهرية هي أن الديموقراطية اليابانية قد قدمت أداء جيداً، هو إذا ما اعتمدنا انجازات النظام ومعايير الانتاج، أفضل من دون شك من الكثير من الديموقراطيات الغربية.

المحير في الأمر هو لماذا استمرت وجهة النظر القائلة أن الثقافة السياسية اليابانية هي بطريقة ما غير عصرية، وإن تطور اليابان السياسي غير ناضج كل هذه المدة. فإذا كان المراقبون الغربيون هم من طور وجهة النظر هذه ونشرها، فقد نعزو ذلك إلى التعصب العرقي. لكن الواقع هو أن المراقبين اليابانيين هم في الاصل من كرس وجهة النظر هذه.

قد يبدو أن ثمة ثلاثة مصادر أو مراكز تغذي الصورة التي توحى بعدم نضج الديموقراطية اليابانية. احدها هو احزاب المعارضة. فقد شعرت هذه الاحزاب دوماً بالاحباط بسبب دوام سلطة الحزب الحاكم. فقد نظرت إلى سيطرة الحزب الحاكم على أنه أوضح مؤشر على عدم اكتمال التطور الديموقراطي. وهي تعزو دوام هذه السلطة إلى استمرار الممارسات الاقطاعية التي نتجت عن القواعد التقليدية في تبادل المصالح، والتخصيصية / Particularism والتسلسل الهرمي. أما تبادل المصالح فضمن أن تقوم المجتمعات المحلية، ومجموعات المصالح وغيرها من التنظيمات بتقديم كتل من الناخبين في مقابل منافع حكومية. أما التخصيصية ففرضت بأن تسعى كل مجموعة أو جماعة، وقبل كل شيء، لتحقيق منافع مادية خاصة بها، بدلاً من وضع سياسات وطنية لها مضامين واسعة تشمل طبقات عريضة، أو إعادة توزيع المنافع. وهذه يمكن تلبيتها عن طريق تقديم الاعانات الحكومية، والمنح الهادفة، والمشاريع العامة وغيرها من السياسات التوزيعية. أما التسلسل الهرمي، فقد ضمن استعداد المواطنين لان يعهدوا بالسياسة إلى «رجال كبار»، واوجدت نمطاً من الدمج العمودي بين جميع الجماعات والمصالح التي تحلقت حول المصدر المركزي لسخاء الحكومة، التي يسيطر عليها الحزب الليبرالي الديموقراطي. لذلك، رأى اليسار أن هذه القواعد تخلق وعياً زائفاً يعتم على سياسة الطبقات، ويحبط الحشد الافقي لمصالح الطبقات.

ثمة مصدر ثانٍ مختلف جداً عن وجهة النظر هذه هو الدوائر الحكومية اليابانية، خاصة وزارة

الداخلية التي تشرف على الانتخابات. فقانونها الانتخابي ووثائقها ما زالت تظهر توجهاً ابوياً يعتبر الناخبين غير ناضجين سياسياً، وهم بالتالي بحاجة دائمة للتعليم، والتوجيه، والتحايل لحملهم على القيام بواجباتهم الديمقراطية^(٢٨). ويمكن ايجاد المصدر الثالث في وسائل الاعلام التي قطعت شوطاً طويلاً، خلال العقود الثلاثة الماضية، في تصوير اسوأ جوانب السياسة اليابانية. وابرز مثال على ذلك الوجبة اليومية من قصص الفساد التي استمرت طيلة عام كامل بعد شيوع فضيحة لوكهيد في شباط (فبراير) ١٩٧٦، «فضيحة التوظيف» في حزيران (يونيو) ١٩٨٨.

بعد أن قالت عدة مصادر، ولعقود عدة، بأن ثمة شيء خاطيء في السياسة اليابانية، فلاعجب أن يتمسك العديد من اليابانيين بوجهة النظر هذه. فقد سمعنا تعابير مثل «سياسة الأموال الضخمة»، و«الفساد البنيوي»، و«سياسة المنافع المحلية» لوصف بعض تلك المشاكل التي يعتقد البعض بوجودها. وحقيقه إن سلسلة من الاصلاحات قد نفذت في السبعينات لمهاجمة هذه الشرور المزعومة لم تؤد إلى النتائج الشافية المطلوبة، بل زادت من سخرية الشعب، كما سنرى في الفقرات اللاحقة. فما سبب نظرة اليابانيين المتشائمة عن نظامهم السياسي، في حين أن لديهم الكثير مما يجب أن يفخروا به؟ وجد جيرالد كيرتس سبب هذا التشاؤم في النظرة غير الواقعية للنموذج الديمقراطي الغربي، وناقش أن جوهر الموضوع هو تمسك اليابانيين بحرفية النصوص الديمقراطية، وكيف يفترض فيها أن تعمل، ونتيجة لذلك فقد أحبطوا بسبب عدم قدرتهم على تطبيق ذلك النموذج بحذافيره في مجتمعهم^(٢٩).

بعكس هذا التصور، قد نقول إن وجهة النظر المتشائمة هذه ليست نتيجة اصابة اليابانيين بالمثالية الغربية، بل نتيجة تضارب في قواعد الثقافة اليابانية. فقيد الخصوصية القوي في الثقافة اليابانية يشدد على أهمية العلاقات الشخصية التي تتم وجهاً لوجه، وعلى تبادل الخدمات والمسامحات لتقوية هذه العلاقات، وتطوير شبكة دائمة من العلاقات والمعارف الشخصية كوسيلة لانجاز الأمور وضمان ان الشخص سوف يحظى بالحماية وان يعامل بمرونة اذا ما تغيرت الظروف إلى الاسوأ. من جهة اخرى، فان القواعد التعميمية^(*) اليابانية أو القواعد التي تركز على الجماعة، تؤكد على أهمية تضامن الجماعة وانسجامها والعمل لضمان تلك النتيجة من خلال القواعد المجمع عليها في اتخاذ القرارات والتي تفرض استشارة جميع الاطراف صاحبة العلاقة، وإن يتم دمج وجهات نظرها وتنسيقها بما يتفق والقرار النهائي. ولا تتعارض هاتان المجموعتان من القواعد الثقافية في حالة المجموعات الصغيرة، بل انها تدعم بعضها بعضاً وتضفي قوة عظيمة على التنظيم الاجتماعي الياباني، وهذا هو بالضبط سبب عدم مهاجمتها واستبدالها.

لكن المجالات الواسعة، والعامية، والسياسية هي الميدان الذي تتنازع فيه التوجهات الاستثنائية من التخصيصية مع التوجهات اللامادية للتعميمية. وفي حين تقضي القواعد التعميمية بأن تكون المنافع متبادلة، فإن التوجهات التخصيصية حين تفتضح وتظهر في موضع قومي، أو سياسي، تخلق انطباعاً

*Holistic تعبير ابتدعه المؤلف من كلمة Whole لاعطاء معنى معاكس للتخصيصية - المترجم.

بأن السياسة تدار من خلال صفقات سرية لخدمة مصالح خاصة. وحين يشارك اخرون في سياسة من المنافع التخصيصية، خاصة حين يستخدمونها بإفراط، فإن الانتقاد يوجه اليهم بصوت مرتفع، وبشكل منفعلي. مع ذلك فإن الكثيرين من هؤلاء المنتقدين سوف يصطفون على مرأى من الناس للحصول على حصتهم ويسارعون إلى ربط انفسهم باحد المستفيدين الاقوياء أو استخدام الصيغة المجازية اليابانية، سياسي لديه مُدخل إلى المركز (أي شخص لديه اتصالات ونفوذ يمكنه تأمين تلك المنافع). وبكلمات اخري، فإن السياسة جيدة ومشروعة حين تفيدينا، لكنها لااخلاقية وغير مشروعة حين تفيد الاخرين، أو حتى حين يبدو أن الاخرين يستفيدون اكثر منا.

لقد حل اليابانيون التعارض الكامن في القواعد التخصيصية والتعميمية من خلال مبدأ الحصّة العادلة. ففي الوضع التخصيصي، تكون المنافسة بطبيعتها غير عادلة. والمنافسة الحرة غير المقيدة ستضمن فقط افادة القلة على حساب الكثرة. ويصبح المهم عندئذ ليس طريقة لعب اللعبة بل نتائجها. وتتعارض الممارسات اليابانية هذه بحدّة مع المبدأ الأمريكي في اللعبة العادلة. فالشيء المهم بالنسبة للامريكيين ليس الوصول إلى نتائج عادلة، بل أن تكون القواعد التي تبني عليها اللعبة عادلة، بحيث يكون لدى الجميع فرص متساوية في «الفوز»، وإن يحظى الفائز بالغنائم. ويتطلب الفوز عادة بناء ائتلافات بحيث لايفوز احد بشكل نهائي ويكون لدى خاسري اليوم فرصة في الفوز غداً، طالما أن القواعد عادلة. وهذا التضارب في الثقافات واضح جداً في الخلافات حول الحقوق الأمريكية في تقديم المناقصات للمشاريع الانشائية اليابانية. فالحكومة الأمريكية تعترض على الممارسات اليابانية في تحديد المشاركين، وهي لا تسمح الا للشركات التي توافق عليها الحكومة بالمشاركة في تقديم مناقصات المشاريع العامة، وعلى الممارسة الشائعة †(Dango) في الاتفاق على تقديم المناقصات حيث يجتمع المختارون للمشروع ويقوموا باقتسامه حتى قبل أن يسلموا اسعارهم، ومن وجهة النظر اليابانية، تضمن هذه الممارسات نتيجة عادلة يحصل فيها كل شخص على حصّة عادلة. أما من وجهة النظر الأمريكية فإنها تنتهك القواعد الاساسية للمنافسة العادلة. ونتيجة لذلك، يواصل الأمريكيون الطلب إلى اليابانيين أن يغيروا عاداتهم بحيث تكون عادلة للمناقصين من الخارج، في حين يستمر اليابانيون في سؤال الأمريكيين عن حجم الحصّة التي يريدونها من السوق، أي، ما هي الحصّة التي يعتبرونها عادلة بالنسبة لهم.

لذلك، فإن حكم الاغلبية، في النموذج الياباني للديموقراطية، غير عادل بحكم تكوينه ولأنه يميل إلى دوس مصالح الاقلية وتجاهلها. وحيث أنه يجب دمج جميع وجهات النظر والمصالح في الاتفاق النهائي فانه يُنظر إلى القرار الذي تتخذه اقلية بسيطة على أنه استبدادي، وأنانى. ومشكلة اخرى هنا، هي أنه كي تحقق اجماعاً فان عدد المشاركين يجب أن يكون محدوداً، وأن تتم المفاوضات بسرية تامة. والوصول إلى اجماع عملية طويلة وشاقة يمكن اخراجها بسهولة عن مسارها إذا ما دقق الناس فيها. وقد يؤدي هذا إلى تحويل النزاعات إلى نزاعات خاصة بدل أن تكون عامة كما هي الحال في الولايات المتحدة. ففي حال الولايات المتحدة، تشجع القاعدة البسيطة لقرار الاغلبية المتنازعين على الاحتكام إلى الجمهور، وحشد

دعم إضافي ومحاولة ترجيح الميزان لصالحهم. وهو أمر لن يقود إلا إلى الجمود والمآزق في اليابان. كيف تحصل القرارات، في اليابان، على الشرعية إذا كانت قواعد اللعبة لاتضمن المنافسة الحرة، وكانت عملية بناء الاجماع تتطلب ابقاء الشعب في الظلام؟ يبدو أن الجواب هو نتيجة القرارات، وما إذا كانت النتيجة توزع حصصاً عادلة على الجميع. ولسوء الحظ، فإن النتائج، رغم أنها دون شك أكثر أهمية، أكثر غموضاً من القواعد التي تقوم عليها المنافسة. خاصة وإن بعض النتائج تبقى سرية ومخفية. لذلك يصبح من الصعب الحكم على عدالة التوزيع، وتكثر الشكوك من أن يكون بعض الافراد أو الجماعات «ينالون أفضل مما ننال»، والدليل على أن بعض الجماعات قد حصلت على أكثر من حصتها العادلة يجرى عملية اتخاذ القرار من شرعيتها، وهذا ما يفسر تفجر الانفعالات التي تصاحب فضائح الفساد وانكشاف ان بعض الافراد أو الجماعات قد حصلوا على ارباح اكبر بكثير من حصتهم. أضف إلى ذلك أن عدالة التوزيع لا تعني المساواة، فقد تثار الخلافات حول حجم الحصة المناسبة لاحدى الجماعات. ويحاول اليابانيون حل مثل هذه الخلافات بتطبيق معايير ايجابية مثل الحجم، والاقدمية، والتناسب.

فإذا ما حكمنا على النموذج الياباني في الديموقراطية من نتائجه، فإن علينا الاقرار أنه ناجح جداً، ليس لأنه جمع الحكومة وقطاعات الأعمال معاً في مساق تعاوني لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار فحسب، بل لأنه أوجد واحداً من أكثر توزيعات الدخل عدالة في العالم. وقد وصف بعض المحللين النموذج الذي يعتمد على المحصلة النهائية في رسم السياسة بأنه «التعددية المرتبة»/Patterned Pluralism أي منافسة لاتستثني أية مصلحة، لكن بعض المصالح يفيد أكثر من غيره^(٤٠). لذلك فإن التعارض بين القواعد التخصيصية و التعميمية قد تمت تسويته بنجاح في اليابان من خلال تطبيق مبدأ الحصة العادلة. و في حين كانت النتيجة انجازاً عالياً للنظام، فإن الغموض في تطبيق هذا المبدأ قد غدى السخرية وعدم الرضى السياسيين.

لهذا السبب ينظر اليابانيون بتشائؤم إلى نظامهم السياسي الخاص. لكن الاداء الياباني الرائع والطويل يفرض علينا وضع تقييمات جديدة عدة. أولاً، إذا كانت مؤسسات الاستيعاب/input institutions ضعيفة في الفترة الأولى التي تلت الحرب، فقد ثبت أن ذلك كان مصدر قوة أكثر منه عبئاً، فالضعف هو ما عزز استقرار النظام ومكّن الحكومة من تركيز طاقتها ومصادرهما على التنمية الاقتصادية دون أن تطغي عليها مطالب المستهلكين. ثانياً، ما كان صحيحاً في ذلك الحين تقل صحته أكثر فأكثر اليوم. فلو كان الحزب الليبرالي متغطرساً، وغير متجاوب، وفاسداً في الخمسينات والستينات، وكان في امكانه الافلات من العقاب إذا ما ارتكب أية مخالفة وهو في السلطة، فقد تغير ذلك الان. ففي التظاهرات المناهضة للاتفاقية الامنية التي جرت في آيار- حزيران (مايو- يونيو) ١٩٦٠ واخرجت مئات الالوف من اليابانيين إلى الشوارع للاعتراض على انتهاك الحزب الليبرالي للمبادئ الديموقراطية، والتي تبعثها انتخابات مجلس النواب في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، لم

يخسر الحزب سوى ٠,٢ بالمئة من الاصوات الشعبية. وبعكس ذلك، نتج عن انتخابات مجلس الاعيان عام ١٩٨٩ التي تبعت «فضيحة التوظيف» هبوطاً يتراوح ما بين ١١ إلى ١٤ نقطة. ما نريد قوله هو ان الشعب بات يعاقب الحزب الحاكم على ما يعتقد أنه تصرفات خاطئة. وهو بالتالي يجبره على أن يصبح أكثر تجاوباً مع الرأي العام، وإن يهتم بابرار قادة أكثر جاذبية، وأن يتعامل بجدية مع قضايا الاصلاح.

الثقافة السياسية والانشقاقات السياسية

قد ينظر المراقبون اليابانيون والاجانب إلى اليابان على أنها قمة التجانس الاجتماعي. وغالباً ما يدهش الاجانب للسرعة التي يقول فيها رفاقهم اليابانيون «نحن اليابانيون» نعتقد ذلك، أو «نحن اليابانيون» نفعل هذا. ويبدو فعلاً أن اليابانيين مقتنعين في أن ثقافتهم فريدة، وغالباً ما ينهمكوا في دراسات حول معنى أن تكون يابانياً (Nihonjinron). ثمة نوع من القبليّة في الثقافة اليابانية تفخر بتفرد مجموعتها الخاصة واختلافها عن جميع الجماعات الاخرى ذات التنظيم المماثل. وهذا التمييز بين احدى المجموعات والاخرين ينطبق على المجتمع الياباني بجميع مستوياته، من اصغر مجموعة وحتى الأمة كلها. مما يفسر شدة المنافسة والصراع داخل المجتمع الياباني وقدرة المجموعات على تنحية خلافاتها جانباً والاتحاد في مواجهة غرض مشترك حين تواجه عدواً مشتركاً على مستوى أعلى. ويعزز الاحساس بالتضامن داخل كل مجموعة المبالغة في التهديد الخارجي، وبالتالي، فقد يتحد عمال شركة تويوتا ويكافحوا بضراوة لمواجهة تهديد من شركة نيسان، أما حين يتصوروا أن مصدر التهديد هو صانعو السيارات الامريكية، فان جميع شركات السيارات اليابانية، وحتى الأمة كلها قد تتحد لمواجهة التحدي. والتأثير الذي لهذه القواعد الثقافية هو أن المنافسة والصراع يجري تمييزهما وتصورهما بشكل افقي أكثر مما هو عمودي.

وأحد اسباب هذا التصور الافقي للمنافسة هو أن الانقسامات الاجتماعية التي سببتها اللغة، والعرق، والدين، التي هي من الأمور الشائعة في المجتمعات الاخرى، تكاد تكون معدومة في اليابان. وتلك الانواع من الانقسامات الاجتماعية تقسم المجتمع عادة إلى طبقات مختلفة أو تقود إلى التنافس بين أصحاب الامتيازات الاكثر وأصحاب الامتيازات الاقل. أما في حالة اليابان فان الاختلافات الاقليمية، واللغوية طفيفة للغاية ولا أهمية لها من الناحية السياسية. ولدى اليابان مجموعات عرقية صغيرة - أكثر من ٦٠٠ الف كوري، وحوالي ٢ مليون من البوراكومين / Burakumin (المتحدرين من احدى الجماعات المنبوذة). وهناك تمييز ضد هذه المجموعات لكنها اصغر من أن تكون ذات وزن سياسي. وما يثير الاهتمام، أن حل مشكلة «البوراكومين» كان انكار وجود أي تمييز ضدهم بدلاً من الاعلان عن مأزقهم ولفت الانتباه إليه. والدين لا يشكل عنصر انقسام سياسي، ويعود السبب إلى التوجهات الانتقائية اليابانية تجاه المعتقدات الدينية، وعدم قدرة اليابانيين على التمييز بينها بوضوح. فبدلاً من ذلك، يمارس اليابانيون عادة عدداً من الطقوس والمعتقدات المأخوذة من تقاليد دينية مختلفة.

في حين يسهل فهم الانقسامات الاجتماعية سالفة الذكر بالنظر للنموذج التاريخي الياباني في التطور المنعزل طوال قرون عدة، فإن التعبير الضعيف عن التقسيمات الطبقية في المجتمع الياباني أمر يصعب تفسيره. فالتطور الاقتصادي الحقيقي وصل إلى اليابان في فترة متأخرة عن الغرب. ونتج عن ذلك أن التحول إلى الصناعة كانت صراعاته اقل، وتم تجنب أسوأ أشكال الاستغلال المرعب الذي حدث إبان الثورة الصناعية في الغرب. مع ذلك أصبحت اليابان صناعية، وظهرت طبقة عاملة كبيرة من سكان المدن، وفي الفترة التي تلت الحرب، ظهرت حركتان نقابيتان قامتتا بتأهيل العمال وتعريفهم بايدولوجيا الطبقات. والمشكلة بالنسبة للنمط السياسي للانقسام الطبقي، هي أن التأييد للأحزاب الاشتراكية، بدءاً من الفترة المبكرة التي تلت الحرب وما بعدها، كان مسألة تضامن تنظيمي، وليس طبقي. فنسب متساوية تقريباً من اصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء منظمين في نقابات، وأغلبية كبيرة من اصحاب الياقات الزرقاء، والبيضاء المنظمين في نقابات يؤيدون احزاب المعارضة؛ وأغلبية صغيرة ومتساوية من العمال اصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء غير المنظمين نقابياً يدعمون الحزب الليبرالي الديموقراطي.

كيف نحسب مدي شدة الصراع الافقي في المجتمع الياباني دون اسكات الصراع العمودي؟ هناك عدة تفسيرات. أولاً، تأخذ التقاليد السلطوية اليابانية شكلاً ابوياً حانياً. وقد تطورت العلاقات الهرمية بشكل مرضٍ لجميع الاطراف سواء من الناحية المادية أو المعنوية. ووصف «ناكان» المجتمع الياباني بأنه منظم بشكل عمودي، يركز على غرس مشاعر التوحد والتضامن في كل منزلة ومستوى وموضوع ضمن اطار أو مكان معين، سواء كان قرية، أو شركة^(٤١). ويعطي جون كامبل تصوراً آخر عن طريقة تهدئة النزاعات في المجتمع الياباني. يجادل كامبل في أن «المجتمع الياباني» يميل بعمق للصراع، وهو مجتمع يفترض أنه يمكن القضاء نهائياً على أي مسعى انساني بالصدمات، أو المصالح، أو المزاج الفردي، لذلك يجب ايلاء عناية فائقة لمسألة الحفاظ على مظهر من مظاهر «الانسجام» بالتأثير على العلاقات الاجتماعية^(٤٢). بكلمات أخرى، تشغل بال اليابانيين مسألة الصراعات وتجنب اثارها الممزقة بحيث قطعوا شوطاً طويلاً بشكل غير عادي في تطوير سلسلة من القواعد والممارسات الاجتماعية التي صممت للتعطيم على النزاعات واحتوائها. أخيراً، يرى النقاد اليساريون في القواعد الثقافية اليابانية مؤامرة متعمدة اعدتها النخبة بهدف ايجاد وعي زائف وقوى عاملة مطيعة ولينة العريكة، واذا كان في وجهة النظر الاخيرة هذه أي قدر من الحقيقة، فيبدو أن المؤامرة قد نجحت، وإلى حد ما على الاقل.

التوجهات السياسية والمشاركة السياسية

حدثت تغييرات هائلة خلال الفترة التي تلت الحرب واعادة تشكيل المواطن الياباني ومعه الثقافة السياسية اليابانية. وقد جرى الهبوط المثير في اعداد العاملين في المزارع، من حوالي ٥٠ بالمئة من القوى العاملة في السنوات الأولى التي تلت الحرب، إلى أقل من ١٠ بالمئة اليوم، ارتفاع سزيع في عدد المهنيين من الطبقة الوسطى والموظفين اصحاب الياقات البيضاء. ووضعت النقلة في التعليم من نظام

تعليم الزامي مدته ٦ سنوات قبل الحرب، إلى نظام يكمل فيه كل شخص تقريباً ١٢ عاماً من الدراسة، ويكمل فيه حوالي ٤٠ بالمئة دراستهم الجامعية الشعب الياباني في مصاف أعلى شعوب العالم تعليماً، وربما كان الأعلى تعليماً إذا ما اخذنا في الاعتبار نوعية التعليم ومستويات الانجاز وليس عدد سنوات الدراسة فحسب. وقد تعززت هذه التغييرات بتوسع وسائل الاعلام في المجتمع الياباني إلى حد التشبع، ومن جميع الاصناف - أي حصة الفرد من الصحف والمجلات، والكتب، وساعات مشاهدة التلفزيون، وما شابه ذلك - مما يضع اليابان بكامل مناطقها في القمة أو في مرتبة قريبة من القمة. وقد اجتمعت كل هذه التغييرات لتزيد بقدر عظيم الوجبة المعلوماتية، رفيعة الثقافة، والتي تغطي جميع الشؤون السياسية، التي تقدم للناخبين.

يشارك اليابانيون في السياسة باعداد كبيرة. حيث يشارك ٧٠ بالمئة ممن يحق لهم الانتخاب تقريباً في الانتخابات القومية، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبتها في الولايات المتحدة. كما أن اليابانيين أكثر ميلاً لحضور الاجتماعات السياسية خاصة تلك التي لها علاقة بالحملات الانتخابية. ويشارك عدد كبير منهم في جمع الاصوات لمرشحي حزبهم. وفي حين تبدو مستويات النشاط عالية فان مستويات المشاركة العاطفية والمعنوية في السياسة تبدو ادنى بكثير في اليابان منها في الولايات المتحدة. فاليابانيون أكثر انعزلاً عن السياسة من اقرانهم الامريكيين، رغم أن ارتفاع مستويات الكلبية(*) في الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية قد فعل الكثير للتقليل من الاختلاف بين البلدين. ففي حالة اليابان، كانت مستويات الكلبية عالية طيلة الفترة التي تلت الحرب حيث تشعر أغلبية واسعة من اليابانيين بأن قادة الحكومة لا يفهمون رغبات الشعب، ولا يتجاوبون مع احتياجاته، ويديرون الحكم لصالح قطاعات العمل الكبيرة، وغيرها من المصالح الخاصة. وقد كشفت دراسات اجتماعية الصورة السلبية للقادة السياسيين، وللسياسيين بشكل عام، التي يكتسبها اليابانيون عادة في سن مبكرة. وقد اظهرت هذه الدراسات أن السياسة مهنة غير مرغوبة. وقلّة من الأطفال يطمحون لأن يصبحوا سياسيين. وينظر إلى السياسة كشر لا بد منه، وعمل قذر يفرض على السياسيين أن يلطخوا ايديهم به.

رغم انتشار عدم الرضى عن السياسة بشكل واسع، فان ذلك لا يهدد استقرار النظام، وذلك لعدة اسباب. أولاً، لأن الكلبية هي الرد المناسب للناخبين المتحررين من وهم الفساد وسياسات الحزب الليبرالي المالية، لكن تنقصهم الثقة في قدرة أي تجمع معارض على إدارة الاقتصاد والحفاظ على الازدهار. وهي كلبية واقعية تخفف منها سياسات المنافع التخصيصية التي سبق وناقشناها. وقد يتذمر الكثيرون من أنهم لا يحصلون على ما يجب أن يحصلوا عليه، لكن لا احد يسكت عندما توزع المنافع على الجميع. ثانياً، في حين أن التأييد للحزب السياسية والسياسيين منخفض، فان التأييد للمؤسسات الديمقراطية يبقى عالياً. واخيراً، لدى معظم اليابانيين تصورات ايجابية أكثر عن السياسة المحلية التي تعوض، إلى حد ما، عن الصورة السلبية للسياسة القومية.

* الكلبية : مذهب شكاك في طبية الدوافع البشرية - المترجم.

رغم أن ارتفاع مستويات الكلبية يضعف المشاركة المعنوية في السياسة اليابانية، فإن مستويات المشاركة الفعلية في السياسة تتباين بشدة بين الناخبين. فقد اظهرت الاستطلاعات أن التصويت، والحملات الانتخابية، وغيرها من اشكال المشاركة التقليدية ترتبط بشدة بمستوى المشاركة المعنوية الفردي، والانضمام إلى انواع مختلفة من الشبكات الاجتماعية، مثل المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة غير الرسمية، وشبكات العمل المنظمة الرسمية. والاستثناء الوحيد هنا هو التصويت، حيث للمشاركة المعنوية تأثير ضعيف إلا أنه مهم، وتبقى في المركز الثالث كواحدة من أهم ادوات التنبؤ، بعد المشاركة في شبكات العمل، والسن. والفئات المهنية التي تشارك معنوياً في شبكات العمل بنسب عالية- مثل المدراء التنفيذيين، والمهنيين، واصحاب المشاريع الصغيرة وبائعي التجزئة، والنقائيين من اصحاب الياقات البيضاء والزرقاء، وملأك المزارع- تبدي أعلى درجات المشاركة. وبعكس ذلك، فإن المجموعات التي تشارك في هذين الشكلين بمستويات متدنية- النقائيون من اصحاب الياقات الزرقاء وزوجاتهم وعائلاتهم، والعاطلين عن العمل- فإن لهم ادنى درجات المشاركة. وما يثير الاهتمام اننا عندما نقارن بين اصحاب المشاركة العالية في احد الاشكال والمنخفضة في شكل اخر، فإنه يبدو ان المشاركة في شبكات العمل أكثر أهمية من المشاركة المعنوية في التحفيز على المشاركة السياسية، مما يوحي بان شبكات العمل غالباً ما توفر الوسائل (الطرق)، والدافع (التضامن مع المجموعة) للمشاركة^(٤٢).

الاحزاب والانتخابات

يختلف الحزبان اليابانيان الرئيسان- الحزب الليبرالي الديموقراطي، والحزب الاشتراكي الياباني- كما تختلف الاحزاب الثلاثة المهمة الصغرى- الحزب الديموقراطي الاشتراكي، وحزب الحكومة النظيفة، والحزب الشيوعي الياباني- عن بعضها بعضاً بقدر كبير، سواء من ناحية الحجم، أو التنظيم، أو مدى النجاح الانتخابي. ومع ذلك فإن بينها عدد من الصفات المشتركة. تاريخياً، تطورت الاحزاب السياسية اليابانية كاحزاب من كوادرنخبية^(٤٤)؛ أي أن الاحزاب ظهرت أولاً كاحزاب برلمانية، وتحالفت بين السياسيين، واصحاب مراكز في الدايت ممن فرض عليهم الاعتماد على آلتهم الانتخابية الخاصة وعلاقاتهم بالتنظيمات المحلية غير الحزبية لضمان انتخابهم للدايت. وفي حين كان هذا هو النمط السائد للاحزاب السياسية الأوروبية، فقد ترسخ هذا النمط في اليابان باشكال عدة. جزئياً، ربما بسبب حداثة اصول الاحزاب السياسية في اليابان، لكن السبب الأهم يعود لاسباب بنيوية وتنظيمية. ونتيجة لذلك، كان التعبير الاقوى عن التنظيم الحزبي دائماً، على المستوى القومي من نصيب النخبة الحزبية الافضل. وقد قاد ذلك بعض المراقبين إلى تشبيه الاحزاب اليابانية بانها نواد صغيرة خاصة تقتصر على فئة معينة. ومن الواضح انها لم تتطور إلى احزاب لامركزية، ذات بنية مفتوحة، تشجع دخول الانصار، كما هي الحال في الولايات المتحدة، أو الاحزاب ذات الاعداد الكبيرة من الاعضاء كما هي الحال في أوروبا الغربية.

لذلك، يمكن وصف معظم الاحزاب اليابانية بانها تنظيمات ذات عدد محدود من الاعضاء ومنظمات ذات اساس ضعيف على مستوى القاعدة المحلية. ولم تفلح حتى الاحزاب الاشتراكية في ان تنظم نفسها على غرار الاحزاب الأوروبية الغربية من ناحية عدد الاعضاء^(٤٥). بل إنها، مثلها مثل معظم الاحزاب اليابانية، لها تنظيم اقوى على المستوى المحلي، وتديرها نخبة صغيرة على المستوى القومي. إلا إن الاحزاب اليابانية تختلف من ناحية مدى مركزية بنية السلطة فيها، ويعود ذلك بقدر كبير إلى طريقة تشكيل الاجنحة الحزبية فيها. ولدى الحزب الشيوعي الياباني، وحزب الحكومة النظيفة أكثر الزعامات استقراراً، وهي أكثرها مركزية. وبخلاف ذلك، فإن السلطة موزعة على عدد من الفئات المتنافسة داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي، والحزب الاشتراكي الياباني، مما ينتج عنه صراع مستمر على السلطة، وتبدل دائم في مناصب الحزب العليا بين هذه الفئات. والواقع أنه في الخمسينات، كان الوصف الأغلب لهذين الحزبين هو أنهما ائتلافان من الاجنحة غير المترابطة، وإلى اثناء السبعينات بقي امر تكوين احزاب منشقة من هذه الفئات حتى التهديد بانفصالها، مصدر قلق حقيقي.

انعكاساً لهذا النمط من التنظيمات القومية ذات القمة المتضخمة، والحجم الضئيل، غالباً ما كان يشار إلى الاحزاب اليابانية بانها احزاب اشباح، أو احزاب من دون اقدام أو قاعدة تنظيمية على مستوى شعبي^(٤٦). وفي حين تحتفظ معظم الاحزاب بقيادات لفروعها في كل واحدة من المحافظات اليابانية السبعة والاربعين، وتنظيمات حزبية محلية على مستوى البلديات، فإنها مراكز غير مترابطة في طبيعتها ولها غرض خاص، خاصة بالنسبة للاحزاب الصغيرة مثل الحزب الديموقراطي الاشتراكي. وليس معنى ذلك أن الحزب الليبرالي، أو الحزب الاشتراكي، أو الحزب الديموقراطي الاشتراكي غير متواجدين في التنظيمات الحزبية المحلية، ففي المناطق قليلة الكثافة السكانية، غالباً ما يكون مركز قيادة الحزب عبارة عن جهد رجل واحد مركزه منزل احد السياسيين المحليين البارزين، ويقوم ببعض النشاطات التي يمكن تمييزها عن النشاطات السياسية لتلك الشخصية.

اما اسباب هذا النمط المثابر والملح من التنظيم، فيمكن ارجاعها إلى القواعد التي تنظم المنافسة في اليابان. أولاً، ليس لدى اليابان نظام انتخابات أولية لاختيار مرشحي الدايت. وهذا الأمر مقروناً بالتشكيل البرلماني للحكومة، التي تفرض انضباطاً حزبياً صارماً عند التصويت في الدايت لضمان استقرار مجلس الوزراء قد وضع السيطرة على قرارات الاحزاب الرئيسية في ايدي نفر قليل من النخبة الوطنية، واوجد بنية تنظيمية مركزية لا تترك مجالاً كثيراً للنخبة المحلية لتؤثر على سياسات الحزب. فقد كانت تجربة الحزب الاشتراكي الياباني في الغاء المركزية وجعل طريقة اتخاذ القرارات أكثر ديموقراطية عن طريق توسيع المشاركة لما هو ابعد من اعضاء البرلمان وجعلها تشمل الأفراد العاديين من نشطاء الفروع على مستوى المحافظات، بمثابة فشل ذريع. وكان تغيير قواعد الترشيح في الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٧، التي نقلت مهمة اختيار مفوضي الحزب الاشتراكي للمؤتمر القومي إلى فروع المحافظات، قد مكن اعضاء أكثر برامجية من الحلول محل اعضاء أكثر واقعية في توجيه برامج الحزب، مما زاد في ضعف الحزب وطروحاته لعامة الشعب^(٤٧).

السبب الثاني، والذي يعتبر المصدر الأهم لاستمرار ضعف التنظيم الحزبي المحلي، هو النظام الانتخابي. فتبعاً لتقاليد ما قبل الحرب، لم يختر الدايت، عند وضع مسودة القانون الانتخابي نظام العضو الواحد لكل مقاطعة المعمول به في الولايات المتحدة وبريطانيا، أو نظام التمثيل النسبي عن المقاطعات الكبيرة المعمول به في معظم الدول الأوروبية. فبدلاً من ذلك، يُنتخب من ٢ إلى ٦ أعضاء لمجلس النواب من كل واحدة من مناطق مجلس النواب المئة والثلاثين، ويحق لكل ناخب الإدلاء بصوت واحد غير قابل للتحويل، ولمرشح واحد فقط. أما النظام الانتخابي لمجلس الاعيان فهو أكثر تعقيداً. حيث ينتخب من واحد إلى أربعة أعضاء لمجلس الاعيان في كل سباق انتخابي من كل واحدة من الدوائر الانتخابية السبعة والأربعين، بما يتفق ومحافظات اليابان السبعة والأربعين، لما مجموعه ٧٦ مقعداً. وفي الوقت نفسه، يدلي الناخبون باقتراع ثانٍ لاختيار خمسين مقعداً إضافياً لمجلس الاعيان. ولغاية العام ١٩٨٢، كان يتم الإدلاء بالتصويت الثاني لواحد من حوالي مئة مرشح يتنافسون ضمن دائرة انتخابية واحدة تشمل الأمة كلها. ومنذ ذلك الحين، كان يتم شغل هذه المقاعد من خلال نظام تمثيل نسبي يدلي فيه الناخبون بصوتهم الثاني لصالح احد الاحزاب، ويتم توزيع المقاعد حسب حصة كل حزب من مجموع الاصوات. أما في انتخابات البلديات المحلية ومجالس المحافظات، فان حجم المنطقة يكون اكبر من حجمها بالنسبة لانتخابات مجلس النواب. وكما هي الحال بالنسبة لمعظم البلدان فان الكيان البلدي كله يعامل وكأنه منطقة انتخابية كبيرة واحدة. أما على مستوى المحافظات، فان المدن، والبلدان، والقرى تكون مناطق انتخابية. وفيما عدا انتخابات التمثيل النسبي لمجلس الاعيان، فان السمة الاساسية لجميع هذه الانظمة الانتخابية هي انها تجمع نظام الانتخاب النسبي للمناطق متعددة الاعضاء / multi-member districts مع الاهتمام بالتصويت للمرشح أكثر من التصويت للحزب، وهو ما يميز نظام الانتخاب على اساس عضو واحد لكل منطقة. والنتيجة، تنافس ليس بين الاحزاب فحسب، بل وضمن الاحزاب أيضا. فعلى سبيل المثال، قد يتنافس ما بين ٨ إلى ١٠ مرشحين في انتخابات مجلس الاعيان لمنطقة خصص لها خمس مقاعد، وحيث أن الخمسة الذين يحصلون على أعلى الاصوات يكونون هم الفائزون، لذلك تكون نسبة ١٥ بالمئة من الاصوات كافية عادة للفوز. ولتحسين فرص الفوز، قد تعتمد الاحزاب الرئيسية إلى إضافة مرشحين أو ثلاثة مرشحين في كل منطقة، وهذا يعني أن مرشحي الحزب الليبرالي، والحزب الاشتراكي سوف ينافسون في اغلب الاحيان مرشحين من حزبهم ويحاولون الحصول على الاصوات نفسها من الطبقة الاجتماعية، أو المجموعات المهنية، أو التنظيمات المؤيدة للحزب نفسها. وقد اجبرت هذه الحقيقة التنظيمات الحزبية على الا تتدخل في الانتخابات، وأن تقف موقفاً محايداً، وتترك الاجهزة الشخصية، والاجنحة الحزبية الداخلية التي تركز على المرشح، لتقدم دعمها للحملات الانتخابية لهؤلاء المرشحين.

انتقد العديد من المراقبين اليابانيين السمة سابقة الذكر للأحزاب اليابانية- تنظيمها النخبوي المغلق، وعدد أعضائها القليل، والشلل الشخصية، وضعف التنظيم على المستوى المحلي. ويرثون حقيقة أن الأحزاب اليابانية تعتمد بشكل كبير على أجهزة شخصية تركز على المرشح وتربط الناخبين بالمرشحين على أساس سيرة المرشح الذاتية، والمنافع المحلية، والخدمات الشخصية، بدلاً من أن تعتمد على هوية ومبادئ الحزب، كما هي الحال لدى العديد من الأحزاب الغربية. ويفسرون السمات الملازمة للأحزاب اليابانية بالادعاء بعدم نضج السياسة اليابانية، كما سبق وذكرنا، وينظرون إلى الأحزاب اليابانية على أنها «غير حديثة»، وتعتمد على رواسب التوجهات والممارسات التقليدية. وكما سبق وناقش جيرالد كيرتس، فليس هناك من سبب لاعتبار النماذج اليابانية المعاصرة غير حديثة، بالنظر للحقائق التالية (١) أن الأحزاب الغربية ذاتها أخذت تبتعد عن المثالية «الحديثة» في نواح عدة: (٢) أن مستويات التعليم العالي، والمستوى السياسي الراقى الموجود، سواء بين أفراد النخبة أو الجماهير، يجعل من غير المحتمل دوام أية ممارسات شاذة أو لا تتماشى وروح العصر: (٣) تفترض الفترة الطويلة من الممارسة واختبار وتقييم المؤسسات الديمقراطية اليابانية، التي صمدت كل هذه الفترة، أن ديمومتها ترجع إلى نجاحها في محيط حديث^(٤٨). وكما سبق وناقشنا، يمكننا تفسير سمات الأحزاب اليابانية بناء على القواعد التي تنظم المنافسة السياسية في اليابان ودون اللجوء إلى تفسيرات ثقافية. من جهة، فصلت القواعد في الأصل لتوافق محيطاً ثقافياً معيناً. إضافة إلى ذلك فإن مجرد تغيير القواعد لا يوجد ببساطة أحزاباً وسياسات على الطراز الغربي، كما رأينا في حركات الإصلاح في الدايت وفي الحزب الليبرالي خلال السبعينات، والثمانينات. فلا تحول نظام الدوائر الانتخابية القومية لمجلس الأعيان إلى نظام التمثيل النسبي في العام ١٩٨٢، ولا إصلاح قوانين جمع الأموال للحملات الانتخابية، ولا إقامة انتخابات تمهيدية لرئاسة الحزب الليبرالي في السبعينات، يمكن أن تعطي النتائج المرجوة، بل إنها في أغلب الأحيان أدت إلى تفاقم الكثير من الملامح السلبية للسياسة اليابانية التي كانت تحاول إصلاحها^(٤٩). هنا نجد الدليل على أهمية الثقافة وصعوبة إزالة أنماط سلوكية راسخة.

نتيجة لسمات الأحزاب اليابانية تلك، فإن الروابط بين الأحزاب والجماهير لا تحكمها الأيدولوجيا عادة، أو أية روابط حزبية عاطفية، أو حتى تمثيل طبقي بل أن ما يربطها هو «التنظيمات الشخصية لدعم المرشحين» (Koenkai)، أو مجموعات المصالح. ولدى معظم الأحزاب اليابانية رابطة خاصة مع واحدة أو أكثر من مجموعات المصالح. وتقوم هذه المجموعات بالكثير من الوظائف التي تقوم بها الأحزاب عادة. فعلى سبيل المثال، تتكون معظم الوحدات التنظيمية للحزب الاشتراكي (Shibu)، على المستوى المحلي، من الأعضاء المحليين التابعين لكونفدرالية نقابات العمال اليابانية (رينغو)، ومعظم أعضاء الحزب هم من مسؤولي هذه النقابات^(٥٠). وبالمثل، يعتمد الحزب الديمقراطي الاشتراكي على

التنظيمات العمالية: في حين يستمد حزب الحكومة النظيفة قوته من الشبكة التنظيمية الدينية لجماعة «السوكا جاكاي». ومع قيام هذه التنظيمات غير الحزبية بتزويد فروع الحزب بالموظفين، والمكاتب أيضاً، وجمع التأييد السياسي، وتأهيل الاعضاء سياسياً، وحشد الدعم لمرشحي الحزب. فان ثمة دوافع قليلة للأحزاب كي تقوم بتطوير تنظيم قوي على مستوى القاعدة يعتمد على جذب الاعضاء من عامة الشعب وعلى اساس فردي. والاستثناء الوحيد لهذا النمط هو الحزب الشيوعي الياباني، الذي لا يحظى بتأييد أية مجموعة مصالح كبيرة، لذلك كان مضطراً لايجاد شبكة اتحادات واسعة من التنظيمات الجبهوية لتقوم بدور القاعدة عند حشد التأييد للانتخابات. مثل اتحاد الطلاب الديموقراطيين، واتحاد المرأة اليابانية الجديدة، واتحاد التجار والصناع الديموقراطيين، وتنظيمات اخرى للطباء، والمحامين، ومحاسبي الضرائب^(٥١). لذلك، يمكن وصف جميع احزاب المعارضة الرئيسية بانها احزاب لها بيئتها الخاصة تتمتع فيها بدعم مضمون من بعض القطاعات المنظمة في المجتمع الياباني. ويتبع الحزب الليبرالي نمطاً مماثلاً، فيما عدا أنه يعتمد على مجموعة اتحادية واحدة لدعمه تنظيمياً، فهو يعتمد على تشكيلة واسعة من الاتحادات التجارية، والمهنية، واتحادات المزارعين. ولدى الكثير من هذه المجموعات المتفرعة عن الحزب الليبرالي اتحادات موزعة جغرافياً في المجتمعات المحلية، وغالباً ما ترتبط بالتنظيم الشخصي لاحد سياسي المنطقة التابعين للحزب الليبرالي (مثل اعضاء الدايت، والحكام الاداريين، ورؤساء البلديات، واطباء المجالس المحلية).

إضافة إلى ذلك التشابه في الأنماط التنظيمية فان البنية الرسمية للأحزاب اليابانية تحمل في طياتها تماثلاً كبيراً بين بعضها البعض، على المستوى القومي على الأقل. فلكل حزب مدير تنفيذي. والمدير التنفيذي في الحزب الليبرالي الديموقراطي هو الرئيس، تعاونه مجموعة من كبار قادة الحزب تضم الأمين العام واثنان من اعضاء مجلس القيادة. ويرأس هذان العضوان اهم لجننتين في الحزب - اللجنة التنفيذية، وهي بمثابة مجلس وزراء تهتم بالمسائل التنظيمية والسياسية، ومجلس ابحاث الشؤون السياسية (PARC) Policy Affairs Research Council وهو العنصر الرئيسي في رسم سياسة الحزب ويضم سبعة عشر قسماً تقابل عدد وزارات الحكومة وعدد اللجان الدائمة في الدايت، وعدد اكبر من لجان التكليف تصوغ اقتراحات سياسية عريضة في مجالات محددة^(٥٢). ولدى كل واحد من الاحزاب الاخرى - الاشتراكي، والشيوعي، والحكومة النظيفة، والديمقراطي الاشتراكي - رئيساً ومجلساً تنفيذياً جماعياً، اي لجنة تنفيذية مركزية. ولكل حزب ايضاً مؤسسة «تمثيلية» هي عبارة عن مؤتمر وطني يجتمع سنوياً (مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة للحزب الشيوعي)، اضافة إلى مجموعة من اللجان الوطنية المهمة تقوم بمهام حزبية داخلية مختلفة مثل بلورة سياسة الحزب أو اختيار المرشحين للانتخابات. ولكل حزب ايضاً مجموعته البرلمانية أو مؤتمره الحزبي.

وتستحق اجراءات اختيار رئيس الحزب الليبرالي اهتماماً خاصاً، لانه بالنظر إلى سيطرة الحزب

المستمرة على الاغلبية في الدايت، فقد انتخب رئيسه دائماً رئيساً للوزراء. وحسب دستور الحزب، ينتخب رؤساء الحزب الليبرالي لفترة رئاسة مدتها عامين. ويمكن اعادة انتخابهم مرة واحدة فقط من قبل مؤتمر حزبي، يقتصر حق التصويت فيه على اعضاء الحزب في الدايت. الا انه خلال فترات الانتقال من رئيس إلى اخر يكون كبار قادة الحزب قد انتخبوا الرئيس الجديد بعملية تشاور غير رسمية، ويقوم المؤتمر «بالمصادقة» على هذا الاختيار. واجراءات التفاوض على الاجماع هذه محبذة لانها تمنع اية اثار لاحقة قد تؤدي إلى حدوث انقسامات بسبب الانتخابات الحزبية التي تدور حولها خلافات ساخنة، ولتجنب مشهد المبالغ الكبيرة من المال التي توزع على اعضاء الدايت من الحزب الليبرالي لحملهم على الاصطفاف خلف المرشحين للقيادة.

في مسعى لاصلاح النظام وفتحه لمشاركة شعبية اوسع. فقد نجح رئيس الوزراء المنسحب تاكيو ميكي، في العام ١٩٧٧ في ادخال نظام انتخابات تمهيدية من مرحلتين، كطريقة لانتخاب رئيس الحزب. وبموجب هذا النظام، يحق لجميع اعضاء الحزب ان يصوتوا في الانتخابات التمهيدية، ويخوض المرشحان اللذان يحصلان على اعلى الاصوات جولة حاسمة لانتخاب احدهما بمؤتمر حزبي حسب طريقة الانتخاب السابقة. وبعد فترة وجيزة من اول انتخابات رئاسية اولية جرت في العام ١٩٧٨، بدأ مستقبل هذا النظام ملبداً بالغيوم، فلم تفشل الانتخابات التمهيدية في جعل عملية الانتخاب ديموقراطية، وتعمل على خفض تكاليف رئاسة الحزب فحسب، بل زادت، دون قصد، من حدة الخلافات الفئوية داخل الحزب. ونتيجة لذلك أُجري تغيير آخر على قواعد الانتخاب في العام ١٩٨١، اضعف من احتمال قيام انتخابات تمهيدية في المستقبل بأن فرض ان يقوم كل خمسين عضو من اعضاء الحزب الليبرالي في الدايت بتسمية اربعة مرشحين على الاقل، يخوضون الانتخابات التمهيدية. ويشارك المرشحون الثلاثة الذين يحصلون على اعلى الاصوات في الجولة الحاسمة التي يبيت فيها المؤتمر الحزبي^(٥٣). والواقع انه منذ ذلك الحين لم تجر سوى انتخابات تمهيدية واحدة في العام ١٩٨٢، ويبدو ان اجراء الاختيار بالتفاوض بين كبار قادة الحزب هو الوسيلة المفضلة لاختيار رئيس الحزب الليبرالي / رئيس الوزراء.

الحملة الانتخابية والسلوك الانتخابي

مازال اليابانيون يذهبون الى الانتخابات ليدلوا باصواتهم بشكل سري بكتابة اسم مرشحهم المختار على ورقة بيضاء. وفي حين تظهر اسماء المرشحين على ملصقات تحيط بمكان الاقتراع، فهي غير مكتوبة على ورقة الاقتراع. وقد تبدو عملية كتابة الاسماء هذه مهمة مثبطة للعزم بالنسبة لمعظم الامريكيين الذين اعتادوا على اوراق اقتراع طويلة تحوي مناصب ومسابقات عدة عليهم ان يختاروا

بينها. ولا يشارك الناخبون اليابانيون عادة الا في مسابقة او مسابقتين في اي عملية انتخابية. فانتخابات مجلس الاعيان التي تجري في مواعيد محددة، مرة كل ثلاث سنوات، تتطلب صوتاً واحداً لمرشح واحد، في انتخاب يجري على مستوى دائرة انتخابية محلية، وصوتاً ثانياً يتم الادلاء به، منذ العام ١٩٨٢، لصالح احد الاحزاب في انتخابات تمثيلية نسبية، ويقوم الناخبون بخيار واحد في انتخابات مجلس النواب، التي يحدد موعدها حسبما يناسب رئيس الوزراء والحزب الحاكم خلال الفترة البرلمانية التي لا تزيد عن اربع سنوات. كما يقوموا بخيارين اخرين، لحاكم اداري، وعضو مجلس اقليمي، أو رئيس بلدية وعضو مجلس بلدي، في كل واحدة من الموجات الانتخابية المحلية الموحدة، والتي تجري مرة كل اربع سنوات، ويفصل بينها بضعة اسابيع. وتلك هي القرارات الانتخابية الوحيدة التي يدعى الناخبون اليابانيون للقيام بها.

بالنظر الى اهمية التعرف على اسم المرشح بسبب طريقة الاقتراع في اليابان فان هناك تأكيداً كبيراً على نشر اسماء المرشحين في الحملات الانتخابية. وتركز الحملات الانتخابية على هذه المهمة بلصق ملصقات المرشحين في الاحياء المجاورة والطواف بلاكلل في المناطق في شاحنات مع مكبرات صوت هاتفه باسماء المرشحين مراراً وتكراراً، والتوقف بين الحين والآخر لاجراء حديث مرتجل على ناصية الشارع. كما يشارك المرشحون في عدد كبير من الاجتماعات الخاصة التي تقوم بترتيبها التنظيمات الخاصة بهم، وفي العادة يقوم المرشح وعدد من المتحدثين باسمه بالانتقال بين الاحياء، بشكل استعراضى. اضافة الى ذلك، يشارك المرشحون في عدد كبير من الاجتماعات الخطابية المشتركة التي تنظمها في منطقتهم لجنة ادارة الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية. كما ترسل الحكومة اسم المرشح وتقرير عنه ضمن نشرة عن الانتخابات الى كل اسرة في المنطقة .

لهذه النشاطات أهمية بالغة نظراً لان قدرة المرشحين على الوصول الى وسائل الاعلام، في اليابان، محدودة جداً. فالمرشحون ممنوعون منعاً باتاً من استئجار مساحة او فترة اعلانية في وسائل الاعلام الالكترونية او الصحف. وقد سمح للاحزاب، منذ العام ١٩٧٥، باستخدام وسائل الاعلام من دون قيود، للاعلان عن سياساتها فقط، دون ذكر اسماء مرشحيها. وفي حين منح المرشحون بعض الفترات الحرة في استخدام وسائل الاعلام، فإن تلك الفترات مقيدة ومحددة من ناحية ما هو مسموح لهم قوله، مما يجعلها بلا قيمة فعلية كوسيلة لحشد التأييد. ويواجه المرشحون، في الواقع، تشكيلة مربكة من القيود القانونية التي تتحكم بنشاطاتهم والتي تغطي اموراً مثل عدد المكاتب، والسيارات المستخدمة في الحملة الانتخابية، وعدد ركاب تلك السيارات، وحجم اللافتات والنشرات الاعلامية وعددها، والبطاقات البريدية، وغير ذلك من المواد المكتوبة، ومكان وكيفية توزيع هذه المواد، وعدد الخطب التي يمكنهم إلقاءها وطولها. اضافة الى ذلك، ان تمويل الحملات الانتخابية محدود للغاية. كما ان الطواف على المنازل التماساً للاصوات ممنوع بتاتا. وفي هذه الانظمة من التفاصيل ما يصعب حتى على المرشح المنضبط ان

يلتزم بها. والسبب المزعوم لهذا النمط من القيود المبالغ فيها هو جعل الانتخابات اليابانية غير مكلفة، والسيطرة على الممارسات الملتوية، وتأمين مصادر متساوية لجميع المرشحين. والواقع ان اي من هذه الاهداف لم يتحقق، بل انها تنتهك اكثر مما تحترم. وهذا يثير التساؤل عن سبب بقائها. وقد يكون افضل جواب على ذلك، هو ان تلك الانظمة تساعد شاغلي المناصب على اتقاء خطر المنافسين بخلق الكثير من العوائق امام غير المنتسبين لتنظيمات حزبية، ودفع الكثير من نشاطات الحملة الانتخابية الفعالة الى الفترة غير المنظمة، قبل ابتداء الحملة الانتخابية الرسمية القصيرة، والتي تدوم عادة ١٥ يوماً. وناحية سلبية لهذه الانظمة المبالغ فيها، هي انها تجعل السياسة نشاطاً هامشياً بطريقة قانونية وبالتالي تثبط هممة المواطنين عن المشاركة^(٥٤).

في الماضي، لم يكن الحظر الشديد المفروض على الوصول الى وسائل الاعلام مشكلة، بسبب الحملة الانتخابية المستترة والاقل ظهوراً للعيان. فقد كان الكثير من نشاطات تلك الحملات يتضمن تمرير مبالغ كبيرة من المال الى السياسيين وغيرهم من اصحاب النفوذ المحليين. ولم يكن الهدف شراء الاصوات، بل القيام بنشاطات معينة ضرورية (مثل الحفلات، والمادب، وتوزيع الهدايا والخدمات) لحشد المؤيدين الرئيسيين للسياسي المحلي، لا للدلاء باصواتهم لمرشح الدايت فحسب، بل واستغلال اتصالاتهم وشبكاتهم لجمع اصوات اخرى. لذلك، كانت الانتخابات تقوم على ترتيب هرمي بين راع ورعية يربط عضو الدايت بالناخب عن طريق شبكة متسلسلة من العلاقات المباشرة. وكان يت جذب قادة هذه المجموعات ومساعدتهم، أو الرؤساء الكبار ونوابهم، في هذه السلسلة، الى الجهاز الخاص باعضاء الدايت على اساس من الولاء الشخصي و / أو استبدال كتل الاصوات بمنافع مادية لمنطقتهم، تكون عادة على شكل مشاريع عامة. وهذا النمط من التصويت يقوم على تضامن المجتمعات المحلية، واستعداد سكان القرية، او الحي للدلاء باصواتهم كتلة واحدة. وتكون اصواتهم اما تعبيراً عن الولاء لمجتمعهم المحلي او خدمة في مقابل منافع سابقة او لاحقة من المرشح أو الشخص طالع الصوت. وهذا النوع من التصويت ينطبق على المرشحين الذين تكون مدنهم قريبة من المجتمع المحلي للناخب، ويعكس نموذجاً مميزاً في التصويت المحصور بالمناطق، خاصة المناطق الريفية. ففي اليابان ذات المناطق المتعددة ترتفع حصة المرشح من الاصوات لتصل الى اعلى نسبها في مدينته وتبدأ في الانخفاض بثبات كلما ازداد ابتعاده عن منطقتة. اما في المناطق المدنية، فغالباً ما تكون الشركات المؤسسات بديلاً للمجتمع المحلي كعنصر اساسي للولاء وحشد الاصوات، وتظهر فروقات اقل في انخفاض وارتفاع الاصوات بسبب البعد الجغرافي، نظراً لان مكان العمل لا يحدد بالضرورة حدود الاقامة^(٥٥).

ما زالت هذه الطرق من حشد الاصوات سائدة حتى اليوم، والدليل على استمرارها ان الاحزاب التي حاولت مخاطبة الناخبين مباشرة اعتماداً على سياستها، ودون روابط تنظيمية قوية في المجتمع

المحلية، او المؤسسات، او غيرها من مجموعات المصالح المنظمة، لم تحقق سوى نجاح ضئيل جداً في اليابان. فقد طبق الحزبان اللذان ظهرا في السبعينات، الحزب الاشتراكي الديموقراطي، وحزب النادي الليبرالي الجديد، هذا النموذج الجديد بمخاطبة الناخبين مباشرة. وقد اختفى النادي الليبرالي منذ ذلك الحين، اما الحزب الديموقراطي الاشتراكي فلا يكاد يحصل على ١ بالمئة من الاصوات القومية. لذلك، فان احزاب المعارضة اليابانية قادرة على النمو وتوسيع دائرة مؤيديها طالما امتدت شبكاتها التنظيمية الى جمهور الناخبين. وبعكس ذلك، فان هذا النوع من السلوك الانتخابي يمثل ميزة كبرى للحزب الحاكم لانه يرتبط تنظيمياً بالطبقة الوسطى القديمة (المزارعون، والتجار، وغيرهم من صغار رجال الاعمال). التي تولت، تقليدياً، مراكز القيادة في التنظيمات المحلية، وهي بالتالي قادرة على التوصية بالمرشحين. وما يوازي ذلك بالاهمية، حقيقة ان الحزب الليبرالي، بصفته الحزب الحاكم، لديه منافع مادية يقدمها للمناطق والمصالح المنظمة في مقابل التأييد. وهذه الانماط التقليدية في السلوك الانتخابي هي التي ساعدت على بقاء هيمنة الحزب الواحد في اليابان.

ثمة تغييران يقوضان هذا النمط من انتخابات الجماعات المحلية التي تحشد لها الاصوات عن طريق شبكة من العلاقات الاجتماعية الشخصية، وهما بالتالي يهددان هيمنة الحزب الليبرالي الديموقراطي. الاول، كما سبق ورأينا في الفصل الخاص بنظام الحزب، هو ان الخطوة السريعة للتطور الاجتماعي الاقتصادي، والتمدن، وتغيير المهن خلال العقود الثلاثة الاولى التي تلت الحرب في اليابان ادت الى تقليص الجمهور الانتخابي التقليدي للحزب الحاكم. فالمجموعات الاكثر استعداداً للتحشد لصالح الحزب الليبرالي - مثل المزارعين، وصغار التجار، والصناع - قد تقلص عددها بشكل مثير كنسبة من عدد المقترعين. ورافق هذا التغيير تراجعاً تدريجياً طويلاً في الاصوات المحافظة بلغت حوالي ٢٠ بالمئة من النقاط خلال الفترة بين اوائل الخمسينات واواسط السبعينات. ومنذ اوائل السبعينات ظهرت بوادر تغيير طفيف - تغييرات في اليابانيين انفسهم. ولم يقتصر التغيير على الناخبين فحسب، بل شمل ما هو اهم من ذلك، فقد تغيرت انواع المؤثرات التي تبلور القرار الانتخابي للناخبين. فمن جهة، ضعفت مؤثرات المحيط الاجتماعي والشبكة الاجتماعية. فمع ازدياد التمدن، والتنقل الجغرافي، اصبحت المجتمعات المحلية اليابانية اقل ترابطاً، واندماجاً، واحتواءً. ومع تناقص احتكاك المقيمين في منطقة ما بجيرانهم، وقضائهم اوقاتاً اطول خارج مناطقهم، فقد اصبحت اكثر تعرضاً لنوع مختلف من التلقين الانتخابي، يزيد من استقلاليتهم في اختيار المؤثرات التي يستسيغونها. وفي الوقت نفسه، نجد ان الولاء للمجتمع المحلي، والشركات، واتحادات المصالح قد اخذ يضعف، مما جعل من الصعب تحقيق التوافق بين جميع اعضاء المجموعة الواحدة. واخيراً، فإن مستويات التعليم الاعلى، والاطلاع على وسائل الاعلام، والمستويات السياسية الرفيعة قد قللت من تبعية الناخبين للمجموعات الاجتماعية التي كانت تلقنها كيف تنتخب (٥٦).

رافق تراجع القوى الخارجية، وتراجع تأثير الاوضاع الاجتماعية على تشكيل القرار الانتخابي للمواطنين، ارتفاع في المؤثرات الداخلية والمعنوية. فقد ازدادت مناصرة الاحزاب في اليابان، بمعنى ان هذه التوجهات قد اصبحت اعمق واكثر انتشاراً وتجاوباً مع استقرار النظام الحزبي خلال فترة ما بعد الحرب وارتفاع مستوى المعلومات السياسية بين جمهور الناخبين. ونظراً لارتفاع مستوى الكلبية السياسية بين جمهور الناخبين اليابانيين، فإن الارتباط الإيجابي الفعال بالاحزاب لم يرتفع. وكان التوجه، بدلاً من ذلك، نحو ازدياد المناصرة على اساس «التوافق في الرأي» أكثر من «العاطفة». حيث اصبح الناخبون الذين تبلورت لديهم صور وتقييمات للاحزاب ومدى جاذبيتها وجدارتها يوجهون قراراتهم الانتخابية بمعزل عن أية مشاعر ايجابية من الارتباط او الاتفاق مع حزب مختار. وفي الوقت نفسه، اكتسبت القضايا قصيرة الاجل، وصورة المرشحين، ووسائل الاعلام قوة اكبر. اما مواضيع الثقافة السياسية طويلة الأجل، التي ميزت في الاصل النظام الحزبي وقسمت جمهور الناخبين الى معسكرات ثابتة خلال الخمسينات والستينات، فكانت تتراجع بشكل بارز، ويحل محلها قضايا متوازنة تضع النتائج الايجابية في مقابل النتائج السلبية، وتركز على الإنجاز ومشاكل الفساد. والتأثير المحتمل لهذه المواضيع على نتائج الانتخابات اكبر لانها تضع مجموع الناخبين في صف واحد من القضية (فلا احد يؤيد الفساد). لذلك، فقد يعاقب الناخبون اي حزب يقف في الجانب السلبي من القضية بشدة. وفي الوقت نفسه، فهذه المسائل قصيرة الاجل بطبيعتها، وتذوي بمرور الوقت، وتعتمد على مدى غضب الشعب وتأثره باهميتها. اما بالنسبة لوسائل الاعلام، فإن استخدامها من قبل المرشحين الافراد ما زال محظوراً بشدة. ومع ذلك، اظهرت الانتخابات خلال العقد الماضي قوة وسائل الاعلام في التأثير على نتائج الانتخابات، بتحديد جدول الاعمال بالنسبة للقضايا، وتسليط الضوء على قضايا متوازنة في وسط المسرح السياسي. وثمة علامات متزايدة على ان شعبية رئيس الوزراء، عند مقارنتها مع شعبية قادة احزاب المعارضة، يمكن ان ترفع مستويات التأييد للحزب الحاكم او تخفضها، مشيرة الى ربط الحملات الانتخابية بشخص رئيس الوزراء^(٥٧).

رافق هذه التغييرات تحولاً واضحاً في انماط الانتخاب. فقد بدت نتائج الانتخابات من فترة أوائل وحتى اواسط السبعينات، منيعة على التأثيرات قصيرة الأجل، بينما كانت التأثيرات طويلة الأجل هي التي تدفعها. وكان التغيير في حصة الاحزاب من الاصوات بين الانتخابات المتلاحقة ضئيلاً للغاية (انظر الشكل ١٢-١)، كما لو انه ليس بمقدور شبكات حشد الاصوات لمختلف الاحزاب جمع اكثر من النسبة من الاصوات. وما كان يتغير هو ان الناخبين كانوا ينتقلون من شبكة اجتماعية يسيطر عليها التلقين الانتخابي للمحافظين الى شبكة اجتماعية يسودها تلقين احزاب المعارضة. وبالتالي كانت تحدث تغييرات صغيرة بين انتخابات واخرى، تتراكم لتصبح تحولاً طويلاً الاجل.

منذ اوائل السبعينات، اصبح لزاماً على جميع المرشحين الوصول مباشرة الى الناخبين الذين لديهم

ارتباطات منظمة مع حزب المرشح او جهازه الانتخابي الشخصي. وكانت النتيجة، التحول نحو خوض الحملات الانتخابية التي اصبحت اكثر تشبهاً بالوسائل الغربية. ومع ان هذه الحملات ما زالت، من الناحية التقنية، غير قانونية، فقد اصبح الانتقال من بيت الى اخر سعياً وراء الاصوات من الامور الروتينية. وتزايدت «مناضد الهاتف» الموضوعه في مراكز ادارة الحملات الانتخابية للاتصال بعشرات الوف الناخبين خلال الايام الاخيرة من الحملة الانتخابية. الا انه كان هناك نوع من الحفاظ على العلاقات الشخصية او الارتباط بالجماعات، حتى في هذه الطريقة، فعلى سبيل المثال، غالباً ما تستخدم قوائم العاملين في شركة أم والشركات العديدة التي تنفذ اعمالاً لها^(٥٨).

نتج عن هذه التغييرات في السلوك الانتخابي وخوض الحملات الانتخابية، تقلبات كبيرة في حصة الحزب من الاصوات بين انتخابات واخرى، مع استقرار اكبر، على المدى البعيد، في القوة النسبية للحزب صاحب العلاقة. والشيء الذي يبدو انه اوقف التراجع طويل الامد في الاصوات المؤيدة للحزب الليبرالي واكثر من اي شيء اخر، هو عزوف اغلبية الناخبين عن نقل السلطة الى اي ائتلاف حزبي معارض للحكومة، والذي ينظر اليه على انه سيسبب الانقسام والعجز، ويبدد ازدهار الامة. ومع ذلك، تبدو سيطرة الحزب الواحد غير مضمونة في اليابان اليوم، لأنها تعتمد على حشد التأييد المنظم الثابت الذي تتناقص اهميته باستمرار. وتعتمد بشكل متزايد على عدم قدرة احزاب المعارضة على تقديم بديل موثوق عن حكم الحزب الليبرالي الديموقراطي، حتى الان.

التوظيف السياسي في اليابان

يتم اختيار معظم افراد النخبة السياسية القومية في اليابان في انتخابات عامة. فرؤساء الوزارات ووزرائهم الذين هم النخبة السياسية العليا في اليابان، يجري اختيارهم بعمليات برلمانية شبيهة بالتي تتم في اوروبا. ونظراً لان الليبراليين الديموقراطيين وغيرهم من الاحزاب المحافظة قد سيطروا على البرلمانات اليابانية طوال اربعة عقود، فان التوظيف في مجلس الوزراء والمناصب الوزارية هو بشكل اساسي قضية داخلية للحزب الليبرالي (وكانت مسألة خاصة بالمحافظين حتى العام ١٩٥٥). اما داخل الحزب، فان الفئات الحزبية فيه تسيطر على عملية التوظيف، لذلك تجري مفاوضات بين الاجنحة والائتلافات الحزبية شبيهة بعملية اختيار اعضاء الوزارة في الانظمة الاوروبية متعددة الاحزاب. اصف الى ذلك، أنه بالنظر لتقاليد اليابان الطويلة في الهيمنة البيروقراطية، فان البيروقراطيين السابقين / ex - bureaucrats كانوا، وحتى فترة قريبة، القوة الرئيسية في نخبة الحزب المحافظ. الا ان هذا النظام يتغير الان نتيجة تنامي توجه مؤسساتي بان تكون النخبة من قاعدة حزبية صرفة^(٥٩). واخيراً، فان معظم من وصلوا الى مراكز عليا في الدوائر الحكومية هم ممن تخرجوا من اعلى مدارس النظام التعليمي الياباني. وهذا يعطي قيادة الحزب الحاكم في فترة ما بعد الحرب اتجاهاً نخبياً خاصاً.

الجدول ١٢-١

الخلفية المهنية لأعضاء مجلس النواب الياباني، ١٩٨٦-١٩٨٩ (نسبة مئوية)،

المهنة	الليبرالي الديمقراطي	الاشتراكي الياباني
سياسي سابق، على مستوى محلي / اقليمي	٢٥%	٣٠%
بيروقراطيون سابقون	٣٢	٠
مسؤولو مجموعات (نقابات، الخ..)	٣	٥٤
سكرتيريون لأعضاء الدايت	١٤	٥
غيرهم (رجال اعمال، صحفيون، محامون)	٢٧	١٢

Source: Compiled from data in Seiji Koho Senta, *Seiji Handobukku* (Tokyo: 1988) and Nihon Seikei Shimbunsha, *Kokkai Benran* (Tokyo: 1989). Only percentages for Japan's two largest parties are shown for the sake of simplicity of presentation.

التوظيف للدايت الياباني

الدايت القومي/National Diet، الذي يتكون من مجلس النواب، ومجلس الاعيان، هو اهم المؤسسات التشريعية في اليابان. وكما يظهر في الجدول ١٢-١ فان خمس فئات من الناس هم الاكثر توجهاً لان يصبحوا اعضاء في مجلس النواب في الدايت الياباني. وتضم هذه الفئات اشخاصاً كان لهم عمل سابق في السياسات المحلية او في المحافظات، وموظفي الحكومة السابقين، ومسؤولي المجموعات، مثل نقابات عمال التعاونيات الزراعية، ومن سكرتيري اعضاء الدايت السابقين، وفئة من الاشخاص تشمل اشخاصاً لهم ارتباطات عمل، مثل الصحفيين السابقين، ومهنيين مثل الاطباء والمحامين.

اربعة اشكال من الخلفيات المهنية موجودة بنسب مهمة في الفريق الممثل للحزب الليبرالي الديموقراطي في مجلس النواب (الجدول ١٢-١). واكبر هذه المجموعات هم البيروقراطيون السابقون. فحوالي ثلث اعضاء مجلس النواب عن الحزب الليبرالي هم من الاشخاص الذين شغلوا مناصب ادارية في الحكومة القومية سابقاً. وما يبين سيطرة البيروقراطيين السابقين على مراتب الحزب الليبرالي، فترة حكم الحزب الطويلة، وقربه من العناصر القيادية العاملة في الخدمة المدنية، بالاضافة الى امور اخرى.

وكما هي الحال بالنسبة لاعضاء اخرين في الدايت، فان البيروقراطيين السابقين لديهم مصادر سياسية مهمة تقودهم الى التفكير باحتراف السياسة، او تجعلهم مرشحين جذابين بالنسبة للحزاب. وقيم العديد من البيروقراطيين علاقات وثيقة مع مجموعات مصالح معينة لها ارتباطات مع وزاراتهم. ويمكنهم الاعتماد على تأييد فروع محلية لهذه المجموعات في الانتخابات. كما طور اعضاء من موظفي الخدمة المدنية علاقات وثيقة مع زعماء قطاعات الاعمال، مما يعني الوصول الى مصادر دعم مالي اذا ما اختاروا احتراف السياسة. وقيل ايضاً ان للقب البيروقراطي صدى جيداً عند جمهور الناخبين، الذين تكون دوافعهم اختيار اناس لديهم «خبرة» كما اظهرت استطلاعات عدة للرأي.

كما ان العديد من اصحاب المناصب السياسية المحلية، أو السياسية على مستوى المحافظات - مثل اعضاء المجالس المحلية، ورؤساء البلديات، واعضاء المجالس الاقليمية يصبحون اعضاء في الدايت القومي بصيغة ليبرالية ديموقراطية. والاشخاص ذوو الخلفية السياسية المحلية يمثلون روابط مهمة للغاية، يقومون بمهام تمثيلية في النظام السياسي الياباني. فجزورهم السياسية قريبة من حياة الناس الذين يمثلونهم، نظراً لصغر حجم المنطقة الانتخابية او حتى «مناطق القاعدة» (Jiban) الاصغر حجماً، حيث يختار الكثير من المرشحين ان يركزوا جهودهم لخوض انتخابات مجلس النواب (٦٠).

اما ثالث اكبر مجموعة من الاشخاص في مراتب الحزب الليبرالي فهم الاشخاص الذين شغلوا في السابق وظيفة سكرتير لاحد اعضاء الدايت. وفي كثير من الحالات، يكون هؤلاء أبناء أعضاء سابقين في

الجدول ١٢-٢

الخلفية المهنية لأعضاء الوزارات ١٩٦٣-١٩٩٠

رئيس الوزراء	بيروقراطيون	سياسيون	غيرهم
اكيدا (١٩٦٣-١٩٦٤)	٧	١,٦	٣,٤
ساتو (١٩٦٤-١٩٧٢)	٦	١,٩	٤,١
تانাকা (١٩٧٢-١٩٧٤)	٦	١,٥	٤,٥
ميكي (١٩٧٤-١٩٧٦)	٤	١,٥	٦,٥
فوكودا (١٩٧٦-١٩٧٨)	٣	٣	٦
اوهيرا (١٩٧٨-١٩٨٠)	٦	٣	٣
سوزوكي (١٩٨٠-١٩٨٢)	٥,٥	١,٥	٥
ناكاسوني (١٩٨٢-١٩٨٧)	٤,٣	٣,٣	٤,٤
تاكيشيتا (١٩٨٧-١٩٨٩)	١,٥	٥,٥	٥
كايفو (١٩٨٩-)	٥	٤	٣

Source: Asahi Shimbunsha, *Asahi Nenkan* and the Liberal Democratic party's English language organ, *The Liberal Star*, for various years. Figures are averages for all Cabinets during each prime minister's period of power.

الدايت ورثوا عن اباؤهم الاسم والقاعدة المؤيدة بعد تقاعد الاب عن العمل السياسي او وفاته . ويشكل مسؤولو المجموعات الخاصة رابع فئة مهمة، لها خلفية مهنية، من اعضاء الدايت . وقد كان هذا التوجه خاصا بالبرلمانيين من احزاب المعارضة مثل الحزب الاشتراكي الياباني . وكان الحزب على تحالف وثيق مع نقابات القطاع العام، كما ان العديد من اعضاء الدايت عن الحزب الاشتراكي قد جاؤوا من قيادات النقابات، من مستوى اقليمي او قومي .

تعيين مجلس الوزراء الياباني

حيث ان لليابان نظام برلماني، فان من الطبيعي ان تكون الخلفية المهنية لاعضاء مجلس الوزراء الياباني وغيرهم من كبار افراد النخبة السياسية مشابهة الى حد بعيد لتلك الموجودة في الدايت . اضافة الى ذلك، فنظراً لسيطرة المحافظين على السياسات البرلمانية، فلا بد ان تكون انماط التوظيف الداخلية للمحافظين مهمة بشكل خاص . فحتى وقت قريب، سيطر البيروقراطيون السابقون، بشكل عام، على النخبة المحافظة في السياسة اليابانية (الجدول ١٢-٢) . وبالتالي، كانت نسبة البيروقراطيين السابقين الذين تولوا مناصب وزارية اعلى حتى من نسبتهم في مجلس النواب .

واكثر الامثلة دلالة على سيطرة البيروقراطيين على أعلى المناصب، هو سيطرتهم على رئاسة الوزراء، فعشرة من أصل خمسة عشر رئيس وزراء تولوا بعد العام ١٩٤٨ كانوا بيروقراطيين سابقين . وما له مغزى أعظم أن البيروقراطيين السابقين استمروا في السلطة كرؤساء وزارات فترات اطول من اشخاص لهم خلفيات اخرى . فقد تولى موظفو الخدمة المدنية منصب رئاسة الوزارة في ثلثي السنوات منذ العام ١٩٤٨، وهي السنة التي بدأت السياسة تستقر فيها بعد الحرب . وفي الفترة الاخيرة، بدأ اشخاص من خلفيات مهنية مختلفة في تولي اعلى سلطة تنفيذية . لكن البيروقراطيين السابقين كانوا ما زالوا يقودون اليابان طيلة ٦٠ بالمئة من الوقت في السبعينات و ٥٠ بالمئة من الوقت في الثمانينات، وتبين هذه التوجهات، اكثر من اي شيء اخر، ان لدى البيروقراطيين السابقين قدرا اكبر من المهارة السياسية والمصادر تزيد عما لدى الاخرين على مستوى السياسة القومية . كما تبين النفوذ القوي للوزارات البيروقراطية على الحياة السياسية اليابانية، حتى في ظل الترتيبات الدستورية لفترة ما بعد الحرب . وحتى مع ازدياد اكتساب الاشخاص من خارج إطار البيروقراطية لتمثيل أكبر في الوزارة اليابانية، فان الوزارات المهمة لاتزال مقتصرة على اشخاص من ذوي الخلفية البيروقراطية .

النخبوية التعليمية والحياة السياسية اليابانية

رغم استخدام معيار الطبقة الاجدر / meritocratic في اختيار الطلاب الملتحقين بالجامعات الرئيسية، فان لدى اليابان نظاماً تعليمياً نخبويًا / elitist educational system فقبل الحرب، كان اليابانيون يميلون الى تصنيف معاهدهم التعليمية بشكل هرمي، مانحين جامعتي طوكيو وكيوتو الامبراطوريتين المركز الاعلى، تتبعهما مدارس خاصة مثل كيو (Keio) وواسيدا (Waseda) وغيرها من الجامعات العامة [مثل كيو شو (Kyushu)، وتوهوكو (Tohoku) وهوكايدو (Hokkaido)]. وقد استمر التصنيف الهرمي بعد الحرب، مع تغييرات طفيفة فقط. فما زالت جامعات طوكيو وكيوتو ومدارس النخبة الاخرى، مثل كيو وواسيدا في طليعة مدارس البلاد حتى الان. والتخرج من هذه المدارس يمنح المتخرج مكانة بين افراد النخبة الاعلى.

تتبعكس نخبوية النظام التعليمي على السياسة اليابانية، وتصنف اليابان في مستوى واحد مع بريطانيا وفرنسا من ناحية ان معظم كبار سياسيينها قد تخرجوا من عدد صغير جداً من المدارس. فاثنتان فقط من رؤساء الوزارات اليابانية منذ العام ١٩٤٦ لم يكونوا خريجي جامعات. والاهم من ذلك، ان الجميع، فيما عدا واحد فقط من هؤلاء، كانوا يحملون شهادة جامعية من احدى جامعات النخبة العامة او الخاصة؛ والواقع ان اغلبهم قد تخرج من كلية القانون في جامعة طوكيو.

نسبة عالية من الوزراء هم ايضاً من خريجي الجامعات العامة والخاصة الرائدة. وتعكس هذه التوجهات، بشكل جزئي، النخبوية التعليمية في الدوائر الحكومية حيث ان ٨٠ بالمئة تقريباً من كبار موظفي الخدمات الادارية في السنوات الاخيرة كانوا من خريجي جامعة طوكيو^(٦١). اما الدايت بحد ذاته فهو اكثر مساواة، ويعود ذلك جزئياً الى وجود احزاب تحشد مؤيديها من الحركات النقابية العمالية. الا ان ٩٤ بالمئة من نواب الحزب الليبرالي الديموقراطي في مجلس النواب كانوا من خريجي الجامعات في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩. ومن بين هؤلاء كان ٣٢ بالمئة من خريجي النخبة في جامعتي طوكيو وكيوتو، و٢٨ بالمئة منهم تخرجوا من المدارس الثلاث الاولى: كيو، وواسيدا، ودوشيشا! وتنخفض نسبة خريجي الجامعة، ونسبة خريجي جامعات النخبة بشكل كبير في حالة معظم احزاب المعارضة. والاستثناء الوحيد هو الحزب الشيوعي، حيث ان عدداً غير قليل من قادته قد تخرجوا من مدارس متميزة. واكثر الاحزاب مساواة هو الحزب الاشتراكي الياباني، حيث ان ٥٨ بالمئة من فريقه في الدايت كان في العام ١٩٨٧، من خريجي الجامعات. وفي حين يظهر الدايت توجهاً قوياً نحو النخبوية التعليمية في بعض المجالات، فانه يظهر استثناءات كبيرة على هذه القاعدة.

توضيح المصالح وتجميعها

بيئة مجموعة المصالح في اليابان هي صورة شاملة تتكون، دون مبالغة، من الوف المصالح الصغيرة والكبيرة. وتمثل قطاعات الاعمال باربع مجموعات رئيسية : اتحاد المنظمات الاقتصادية / Federation of Economic Organizations. واتحاد منظمات اصحاب العمل Federation of Employers organizations وغرفة التجارة والصناعة Japan Chamber of Commerce and Industry و«كيزاي دويوكاي» (Keizai Doyukai) ولكل من هذه المجموعات جمهورها المختلف. ويمثل اتحاد المنظمات الاقتصادية قطاعات الاعمال الكبيرة، ويمثل اتحاد منظمات اصحاب العمل الشركات الكبرى كاصحاب عمل، وتمثل غرفة التجارة والصناعة الاعمال من جميع الاحجام. اما اتحاد «كيزاي دويوكاي» فهو مجموعة صغيرة من قادة قطاعات الاعمال لديهم توجه سياسي معين. وتنشط الاتحادات العمالية مثل تلك التي تمثل منتجي الحديد والصلب، وصانعي السيارات، في تقديم مطالبها للحكومة. وتمثل القطاعات الاخرى، مثل العمال والزراعة مجموعات متعددة من بينها النقابات الكبيرة للعاملين في الحكومة، والنقابات الصناعية، والجمعية المركزية الكبيرة لاتحاد التعاونيات الزراعية. وللعديد من المصالح الوظيفية تمثيل في اليابان، مثل الاطباء، وتضمهم الجمعية الطبية اليابانية، وصغار رجال الاعمال، وتضمهم الرابطة السياسية لقطاعات الاعمال الصغيرة والمتوسطة. ويمثل حتى المسؤولين الحكوميين في مجموعات، مثل جمعية الحكام الاداريين القوميين، وجمعية رؤساء البلديات القومية.

والنظام السياسي الياباني تعددي الى حد كبير. فمئات من مجموعات المصالح المهمة والمنظمة تتقدم بانتظام بالتماسات للحكومة القومية للنظر في احتياجاتها. اضافة الى ذلك، ان الافاً من مجموعات المصالح المحلية تتقدم بطلب بعض المساعدات من الحكومة في اوقات متقطعة. والعديد من هذه المجموعات مرتبط بالحزب الليبرالي الديموقراطي ويدعم مرشحيه في الانتخابات ويسعى للحصول على هبات عن طريق هذه العلاقات. وابرز هذه المجموعات في هذا الائتلاف الانتخابي هم المزارعون ومنظمات قطاعات الاعمال الصغيرة. وهناك الكثير من المجموعات المشاركة سواء على مستوى قومي او محلي .

ونطلق على هذه الشبكة الواسعة من العلاقات بين الحزب الحاكم وعملائه من مجموعات المصالح الكثيرة «نظام» الحزب الديموقراطي، حيث انه يضم انواعاً مختلفة جداً من العمليات السياسية. ومجموعات المصالح التي يضمها التجمع الواسع للحزب الديموقراطي تدعم الحزب ومرشحيه في الانتخابات، وفي المقابل تتوقع ان يدعمها الحزب في عملية رسم السياسة. وتتم دراسة طلبات مجموعات المصالح في «مجلس ابحاث الشؤون السياسية» التابع للحزب، والذي يقوم بدو مماثل لدور

هيئة تشريعية داخلية في الحزب. والتشكيلة الضخمة من اللجان واللجان الفرعية التي يضمها هذا المجلس هي نسخة عن التقسيمات التنظيمية في الدايت، والواقع انها تفوقه عدداً. وهذه الهيئة التشريعية الحزبية الداخلية، ذات البنية المعقدة، تلقي بظلالها على الدايت كمركز لمجموعات المصالح، توضح فيه هذه المصالح وتجمع. وعلاقة الحزب الليبرالي مع مجموعات المصالح والنشاطات السياسية التي تتمخض عنها تجعل من هذا الوضع نظاماً سياسياً داخل النظام السياسي.

المبادئ العريضة كمصالح سياسية

الدفاع عن المبادئ والاهداف الاجتماعية هي من صفات بعض مجموعات المصالح في اليابان. وتجادل مجموعات قطاعات الاعمال، مثل اتحاد المنظمات الاقتصادية في وجوب كبح دور الحكومة بالنسبة لمبادرات القطاع الخاص، وقد عارضت في بعض الاوقات مشاريع القوانين التي قد تزيد من تدخل السلطات الوزارية في القرارات الصناعية رغم اعتقادها بانه يجب على الحكومة ان تدعم التنمية والاستقرار الاقتصادي. وبعكس ذلك، تفضل بعض نقابات العمال اليابانية نموذجاً اكثر اشتراكية للمجتمع والاقتصاد، يكون للحكومة فيه سلطات اوسع. ودافعت الحركات النقابية ايضاً عن مبادئ عريضة اكثر، بما في ذلك ضمانات دستور ما بعد الحرب للحقوق المدنية والاستقلال المحلي. واتخذت بضع جماعات دينية محافظة مواقف متنوعة تجاه الدستور والقضايا المتعلقة به.

التماس المساعدة الحكومية

يتضمن احد انواع المصالح السياسية الدارجة والواضحة في اليابان تقديم المنظمات والمجتمعات المحلية مطالب من اجل الحصول على نوع معين من العون الحكومي. والتدخل في السوق الاقتصادي هو احد اشكال الدعم الذي تسعى اليه هذه الجماعات. فقد ارادت المنظمات الزراعية الرائدة من الحكومة ان تضمن دخلاً للمزارعين مساوياً للعمال في المدن. ونتيجة لذلك، دعمت الحكومة اليابانية سعراً عالياً وغير حقيقي للارز وغيره من المنتجات الزراعية.

الشكل الثاني من اشكال المساعدة الحكومية الذي طالما دافعت عنه مجموعات المصالح هو تأمين تسهيلات قروض خاصة للمؤسسات في قطاعات اقتصادية معينة. وقد سعت المجموعات الزراعية والمؤسسات الصغيرة مثلها مثل الرابطة السياسية للاعمال الصغيرة والمتوسطة دوماً لمثل هذا النوع من المساعدة الحكومية. وبالنظر للحجم الكبير، بشكل خاص، لقطاع الاعمال الصغيرة في الاقتصاد الياباني، فان القروض الحكومية المقدمة لقطاع الأعمال الصغيرة كانت في الفترة الاخيرة اربعة اضعاف حجم الدعم المقدم للصناعات الكبرى. ولان لليابان تقاليدها في التمويل العام والادارة المركزيين، فان

الالوف من مجموعات المصالح او الائتلافات المحلية كانت تتوجه دوماً نحو طوكيو للمساعدة في تمويل مدرسة او مشروع لانشاء طريق او غير ذلك من الاشغال العامة المحلية^(٦٢).

المصالح كمطالب لتنظيم السلوك

تطلب بعض مجموعات المصالح اليابانية من السلطات السياسية ان تنظم سلوك الاخرين بهدف الوصول الى وضع معين. واحد هذه الامثلة، هو الصراع ضد تلوث البيئة. ففي السبعينات، طالب المثات وربما الالوف من الاحياء السكنية والمجتمعات المحلية من السلطات، المحلية، والاقليمية، والقومية ان تنظم الممارسات المسببة للتلوث التي تقوم بها المنشآت الصناعية، او التخلي عن خطط لاقامة مناطق صناعية جديدة. كما طالبت جماعات من السكان المحليين السيطرة على الضجيج في المطارات الرئيسية. او السيطرة على الضجيج والاهتزاز الذي تتسبب به قطارات السكك الحديدية اليابانية عالية السرعة المسماة قطارات «الطلقة»/bullet، والمارة من مناطق سكناهم. وفي اوقات اخرى، ناشدت منظمات زراعية وصناعية يابانية الحكومة التدخل في السوق بسياسات حمائية ضد مستوردات اجنبية، وهي سياسة تتطلب تنظيم التجارة الخارجية.

كما التمسست مجموعات محلية وقومية عديدة، وبشكل منتظم، من الحكومة تنظيم السلوكيات الاجتماعية والاخلاقية. فقد حاولت مجموعات نسوية وجماهيرية، مثل اتحاد الاندية النسوية، ورابطة الامهات اليابانيات دائماً حض الحكومة للسيطرة على البغاء والفسق. كما عارضت المجموعات النسوية بيع العاب على شكل اسلحة كجزء من معارضتها الحرب بشكل عام. وغالباً ما شجبت مجموعات مثل نقابات العمل، وجماعة «سوكا جاكاي» المتدينة الفساد في السياسة وصادقت على التشريعات المضادة للفساد، وهذا نوع اخر من التنظيم. ودافعت «رابطة بوراكو التحريرية» (Buraku) مصالح الاشخاص العاملين في بعض المهن الوضيعة بالدعوة الى وضع حد للتمييز في العمل، وغير ذلك من المسلكيات.

مصادر مجموعات المصالح: الاعضاء، التنظيم، الاموال

لدى مجموعات المصالح مصادر مختلفة تحشدتها في سبيل الوصول الى السياسيين والمسؤولين. ويمكن للمجموعات التي لديها عدد كبير من الاعضاء ان تقدم دعماً على شكل مجموعات من الناخبين في مقابل دعم مصالحها. وقد تمكن عدد غير قليل من المجموعات اليابانية المهمة من حشد كتل من الاصوات وبدرجات متفاوتة من النجاح.

كان القطاع الزراعي، تقليدياً، هو اكبر المجموعات الجماهيرية اليابانية، اي المجموعات التي تضم اكبر عدد من الاعضاء. وكان اتحاد التعاونيات الزراعية هو احد اكبر مجموعات المصالح عدداً في العالم.

وبشكل عام، مالت تعاونيات المزارعين نحو الحزب الليبرالي الديموقراطي في الانتخابات القومية والاقليمية (مع ان ارتباطاتها مع المعارضة كانت قائمة ايضاً، واكثر مما هو معترف به عادة). ومثل غيرها من اتحادات القمة، فان الحركة التعاونية ليست وحدة متناغمة فيما يتعلق بمصالح مجموعاتاتها وقطاعاتها. وحيث ان العديد من المزارعين يعملون الان في مصانع اقليمية ويتعرضون لتأثيرات احزاب المعارضة ونقابات العمال. فقد كان على التعاونيات اتباع موقف سياسي اكثر استقلالية في بعض الاماكن، مما يعكس ازدياد التباين السياسي بين اعضائها. وقد تناقص عدد اعضاء المجموعات الزراعية بسبب الانخفاض الكبير في عدد العاملين في الزراعة ابتداء من عقد الستينات. مما خفف من اهميتها السياسية. واخيراً، فان الانقسام حول سياسات زراعية مهمة، مثل تلك المتعلقة بدعم مزارعي الارز، كان موجود دائماً وادى الى حدوث انقسامات حتى داخل الحركة الزراعية، علاوة على الانقسامات في مجموعات دعم مصالح المزارعين داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي (٦٣).

وقد كانت كبريات نقابات العمال واكثرها تنظيماً فعالة، في اغلب الاحيان، في استخدام اعضائها كمصادر سياسية. وكانت نقابات الموظفين الحكوميين تنجح عادة في اصال احد مسؤوليها على الاقل الى عضوية مجلس النواب و / أو مجلس الاعيان في الدايت تحت راية الحزب الاشتراكي الياباني. كما نجحت بعض النقابات الصناعية في انتخاب مرشحين مفضلين لديها، رغم ان عدد افرادها اصغر كثيراً من العدد الضخم من المنتسبين لنقابات موظفي الحكومة. اما النقابات من امثال نقابات عمال مصانع السيارات او العاملين في الطاقة الكهربائية، وصناعة النسيج فقد نجحوا بشكل منظم في ادخال بعض المرشحين الى عضوية مجلس الاعيان على لائحة الحزب الاشتراكي. وكانت بعض النقابات الصناعية ذات اهمية في مسابقات مجلس النواب الاصغر في المقاطعات، حيث يكون دعمها مركزاً، كما هي الحال بالنسبة لعمال شركة تويوتا للسيارات في مدينة تويوتا.

تخضع العلاقة بين نقابات العمال ذاتها، وبين النقابات والسياسة حالياً، لبعض التغيرات. فقد شكلت مظلة ضخمة للتنظيمات العمالية اطلق عليها اسم «رينغو» في العام ١٩٨٧، نجحت في اقامة فروع لها من عدة مجموعات نقابية، كما سبق وذكرنا. وقد انضمت نقابات القطاع العام الى هذا الاتحاد في العام ١٩٨٩، ويضم الاتحاد الجديد حوالي ٦٥ بالمئة من العمال المنظمين. وينتظر ان يمارس اتحاد النقابات «رينغو» نفوذاً سياسياً اكبر، يشتمل على حشد دعم سياسي للحزب الاشتراكي الياباني، والحزب الديموقراطي الاشتراكي.

كما سبق واشرنا، فان لدى اليابان، اضافة إلى المجموعات الكبيرة، عدد من مجموعات المصالح الصغيرة «شبه الجماهيرية» تمكنت في بعض المناسبات من حشد ما يكفي من الاصوات لتحقيق نجاح في الاقتراع. ومن ضمن هذه الفئة «الرابطة السياسية للاعمال الصغيرة والمتوسطة» (يقال انها تضم حوالي ٣٠٠ الف عضو)، وجمعية التجار والصناعيين الديموقراطيين (٢٠٠ الف عضو) التي تميل

للحزب الشيوعي الياباني، ومجموعات من المزارعين المختصين في انتاج نوع واحد من المحاصيل، مثل جمعية منتجي الحمضيات، والمجموعات المهنية مثل « الجمعية الطبية اليابانية»، والجمعية السنوية اليابانية»، وقد كانت هذه الجمعيات ناجحة في انتخابات مجلس الاعيان القديم، في الانتخابات التي تجري على اساس دائرة انتخابية قومية واحدة، وكانت ايضاً عاملاً هاماً في ائتلاف المجموعات التي تختار مرشحين لمجلس الاعيان عن المقاطعات المحلية، وللدوائر الانتخابية لمجلس النواب.

والمال هو احد انواع المصادر السياسية المهمة لبعض مجموعات المصالح اليابانية. وتقدم بعض مجموعات المصالح اليابانية استثمارات مالية ضخمة للمرشحين والاحزاب من اجل حماية مصالحها. واهم مثال على استخدام المال في السياسة اليابانية، هو التحويلات المالية الضخمة والمنتظمة التي تقدمها قطاعات الاعمال الكبرى للحزب الليبرالي الديموقراطي واجنحته. وتتم هذه المساهمات السياسية عادة على مستوى اتحاد الصناعة gyokai، مثل الجمعية اليابانية للحديد والصلب، والجمعية اليابانية لصانعي السيارات، ومؤسسات منفردة اخرى. ولا تقدم اتحادات القمة لقطاعات الاعمال ذاتها أية اموال. ويقال ان منظمات مثل « اتحاد المنظمات الاقتصادية» هي التي تقدر قيمة مساهمات مجموعتها، وتوزعها بين المؤسسات الصناعية المختلفة الاعضاء لديها.

من مجموعات المصالح الاخرى التي تقدم اموالاً سياسية لاحزاب مختارة، نقابات عمال الصناعة، ونقابة موظفي الحكومة، والتي تعطي اموالاً للاحزاب الاشتراكية. وفي بعض السنوات وصلت مساهمات نقابات العمال إلى ما يساوي الاموال التي تقدمها مجموعات قطاعات الاعمال الكبرى للحزب الليبرالي الديموقراطي. ومع ذلك ما زالت الاحزاب الاشتراكية تتلقى من الخارج دعماً اقل من الحزب الليبرالي، ويعود ذلك، جزئياً، إلى ان عدد اتحادات العمال الغنية اقل من المجموعات والمؤسسات الصناعية الثرية. وتساهم منظمات مصالح اخرى اليوم في تمويل الحملات الانتخابية للاحزاب، او انها فعلت ذلك في الماضي.

تمثيل المجموعة المباشرة في الدايت وفي المجالس الاستشارية

تسعى مجموعات المصالح إلى دخول مراكز اتخاذ القرار بعدة وسائل. وخلافاً للولايات المتحدة حيث يسعى عاملون محترفون من خارج الكونغرس إلى العمل من خلف الكواليس، فان تمثيل مجموعة المصالح مباشرة في الهيئات التشريعية هي طريقة مقبولة لمشاركة مجموعة المصالح في السياسة اليابانية. وكما سبق واشرنا، فان قسماً كبيراً من اعضاء الدايت هم عادة مسؤولون حاليون او سابقون في احدى مجموعات المصالح.

وقد كان للحركة النقابية تمثيل واسع في الدايت، وما زال لها ذلك حتى اليوم. فثمانية عشر عضواً

للحزب الاشتراكي في مجلس الاعيان من اصل خمسة وعشرين عضواً، منتخبتين عن الدائرة القومية في العام ١٩٩٠، كانوا مسؤولين نقابيين، اضافة الى مسؤولين نقابيين عن مقاطعات محلية في كلا المجلسين (انظر الجدول ١٢-١). في الماضي ايضاً، اصبح عدد من مسؤولي المجموعات الزراعية وغيرها من المجموعات اعضاء في مجلس الدايت تحت راية الحزب الليبرالي الديموقراطي. وفي الوقت الحاضر، ما زال هناك العديد من مسؤولي المجموعات السابقين ضمن فريق الحزب الليبرالي الديموقراطي في الدايت. ومع انه يبدو ان تحويل انتخابات مجلس الاعيان من الانتخابات القومية الاقليمية الى التمثيل النسبي قد جعل اللجوء الى المرشحين المتسابقين من التنظيمات الكبرى اقل الزاماً من الماضي. فان عدد اعضاء الحزب الليبرالي في مجلس الاعيان الذين يمثلون مجموعات مصالح ما زال كما هو قبل عقد من الزمان.

تعطي العضوية في الدايت مسؤولي المجموعات السابقة مدخلاً إلى المراتب العليا لمجالس رسم السياسة في احزابهم. كما تؤمن لاعضاء الدايت مدخلاً اضافياً للاتصال مع «مجموعة السياسة» الموجودة بشكل دائم كحلقة اتصال بين البرلمانين ونظرائهم في بعض الوزارات الحكومية. وقد تحظى مجموعات المصالح ببعض المشروعية الرمزية او المصادقية من عضويتها في الدايت. وقد تكون هذه الامتيازات، وغيرها، التي قد ينالها الشخص من عضوية الدايت اهم بكثير لمسؤولي المجموعات التابعين للحزب الليبرالي منها للمسؤولين السابقين في المجموعات المرتبطة باحزاب اخرى، وفي هذا مثال اخر على طريقة عمل نظام الحزب الليبرالي.

للعديد من مجموعات المصالح والمؤسسات اليابانية تمثيل سياسي مباشر من خلال عضويتها الرسمية في المجالس الاستشارية Shingikai المرتبطة بالوزارات والوكالات الحكومية. فلكل وزارة من الحكومة المركزية بضع مجالس استشارية على اقل تقدير. ويرتبط ٢١٣ مجلساً استشارياً في الوقت الحاضر بالوزارات والوكالات المختلفة داخل الحكومة اليابانية. ولكل واحد من المجالس الاستشارية العديدة عدة ممثلين عن مجموعات المصالح اضافة إلى اعضاء من الاكاديميين، والمؤسسات ومن خلفيات اخرى مختلفة.

عند الحديث عن اهمية عضوية المجالس الاستشارية، علينا ان نعرف بانها تختلف في مدى قوة نفوذها. فبعض هذه المجالس، مثل المجلس الاستشاري الزراعي، والمجلس الخاص بمصائد الاسماك، والمجلس الاستشاري لتحديد اسعار الارز التابع لوزارة الاحراش، قد قام بدور هام في المناقشات السياسية، وأمن نقطة دخول لعملية توضيح المصالح. لكن هناك مجالس اخرى موجودة فقط لاسباب الشرعية على مواقف تم تبنيها بالفعل من الوزارات والوكالات المعنية ذاتها. وعلى اسوأ الفروض فان العضوية في واحد من المجالس الاستشارية الملحقة بالحكومة اليابانية يؤمن نوعاً من الدور الرسمي ومدخلاً رمزياً للجماعة المشاركة.

الرعاية وتمثيل المصالح

غالباً ما تبدو مجموعات المصالح وكأنها تعمل في اتجاه واحد، هو الضغط على الاحزاب ومسؤولي الحكومة. وفي الحقيقة، فان المجموعات والاحزاب تعتمد على بعضها البعض من خلال الحصول على التأييد الانتخابي والاموال في مقابل الدفاع عن قضايا الجماعة. وبالمثل قد تعتمد مجموعات المصالح والوزارات او الوكالات الحكومية على بعضها البعض عن طريق استخدام المجالس الاستشارية كمدخل للمجموعة ولاسباغ الشرعية على سياسات الوزارة. كما يتطلع المسؤولون السياسيون إلى المجموعات للحصول على معلومات عن احتياجات قطاعهم في اثناء محاولتهم فهم بيئتهم السياسية والتنبؤ باحتياجاتها.

لذلك، فان تصور العلاقة بين مجموعات المصالح والحكومة بانها مجرد مواجهة بين الطرفين فيه تبسيط شديد للامر. فليس هناك من مجال اخر اكثر احتمالاً لقيام علاقة تعاون بين المجموعات والحكومة اكثر وضوحاً من العلاقة الرعوية التي تطورت بين وزارات معينة ومجموعات المصالح الواقعة ضمن نطاق سلطاتها. وتتولى كل دائرة وزارية في اليابان مسؤولية الاشراف على قطاع اقتصادي واسع او نشاط معين. فوزارة الزراعة، والاحراش، ومصائد الاسماك مهتمة بمشاكل القطاع الزراعي والاحراش والصناعات السمكية؛ ووزارة التجارة الدولية والصناعة مسؤولة عن الصناعات الضخمة والصغيرة وعن التجارة الخارجية؛ وتشرف وزارة المالية على اعمال البنوك، والتأمين، والسندات المالية. وتنظم كل واحدة من هذه الوزارات، اضافة الى معظم الدوائر الحكومية اليابانية، السلوكيات في نطاق اختصاصها. وتشجع كل وزارة، عادة، برامج المساعدات الحكومية التي تهدف إلى مساعدة الشركات، والمجموعات، والافراد ضمن مجال مسؤوليتها. وفي اثناء تنظيم قطاعات اقتصادية، أو مهنية، أو رعوية اجتماعية، وخدمتها، غالباً ما تتخذ الوزارات مواقف مماثلة لمواقف مجموعات المصالح العاملة في مجال اختصاصها. ويمكن لعلاقات العمل الوثيقة بين المجموعات والوزارات المعنية، مثل قيام التعاونيات الزراعية بإدارة العديد من البرامج الحقلية، ان تقوي من علاقات الرعاية هذه. وعززت وجهات «الرعاية الوزارية» المرفوعة بالمصلحة المشتركة والعلاقة الوثيقة، تبادل الموظفين الرئيسيين بين المجموعات والوزارات التي تشرف عليها. فالعديد من الموظفين الحكوميين يذهبون للعمل مع مجموعات المصالح او المؤسسات بعد تقاعدهم من الخدمة المدنية، ويصبحوا بذلك بمثابة جسر بشري بين المصالح المنظمة وارباب عملهم السابقين.

الالتماسات والنشاطات العامة

اضافة إلى الطرق الاخرى للوصول إلى مراكز رسم السياسة في اليابان، يتم ايضاح المصالح في اليابان عن طريق وسائل اتصال اكثر شعبية، تشمل البيانات العامة، والالتماسات، والتجمعات، والتظاهرات. وربما كان استخدام الالتماسات (chinjo) اكثر الاشكال العامة شيوعاً لاتصال مجموعات المصالح باعضاء الحكومة والاحزاب السياسية. ففي كل عام يتم تقديم عشرات الوف الالتماسات إلى

مسؤولي الحكومة، والاحزاب السياسية، واعضاء الدايت. وتتراوح هذه الالتماسات ما بين طلب اجراء تعديلات طفيفة على الانظمة الوزارية الخاصة بعمليات محطات الوقود إلى التعبير عن وجهات نظر ايدولوجية عريضة عن سياسة اليابان الخارجية. وفي العام ١٩٦٢ فقط، ارسل اعضاء في الاتحاد القومي للتعاونيات الزراعية حوالي اربعة ملايين بطاقة بريدية والتماس إلى مكاتب الحكومة واعضاء الدايت! واستهدفت الالتماسات الموجهة إلى الحكومة القومية افراداً تراوحوا ما بين شخص رئيس الوزراء، والوزراء و وحدات خاصة من وزارات معينة إلى الموظفين العاديين في الدايت. وتعتبر معظم مجموعات المصالح الكبرى عن مطالبه من خلال طرق علنية اخرى، مثل اصدار البيانات في وسائل الاعلام، والقرارات والتقرير السياسي السنوي، والنشرات التنظيمية. ويساهم اتحاد المنظمات الاقتصادية، مثلاً، بسيل متصل من الحلول المقترحة لمشاكل الاقتصاد الياباني العامة تماثل في محتواها واهدافها البيانات السياسية العريضة للحكومة.

يستغل العديد من مجموعات المصالح اليابانية التجمعات والمسيرات العامة لابرار مطالبه وادخالها في الاعتبار السياسية. وقد عرفت نقابات العمال ومجموعات الطلاب بنشاطاتها التظاهرية المتكررة والعنيفة في بعض الاحيان سواء في مواجهة السلطات المحلية او القومية. وقد كان نضال هذه الجماعات ضد المصادقة على المعاهدة الامنية بين اليابان والولايات المتحدة في ايار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٦٠ اكبر تظاهرة شعبية في تاريخ اليابان في فترة ما بعد الحرب، وقد كافحت المجموعات اليسارية السابقة والمزارعون المحليون لمدة تزيد على عقد من الزمان ضد تطوير مطار دولي جديد^(٦٤). وتشارك مجموعات اخرى كثيرة في التظاهرات والتجمعات. ومن الامور المألوفة في المنطقة الحكومية من طوكيو رؤية الصفوف الطويلة من المتظاهرين حملة الاعلام والملصقات.

تجميع المصالح في اليابان

يتقرب عدد كبير من مجموعات المصالح في اليابان إلى الحكومة من خلال قنوات مختلفة وعدد كبير ومتنوع من المطالبات للحصول على مساعدة. ويمكن تجميع المصالح في النظام السياسي في العديد من مواقع القرار. فالتعامل مع طلبات الحصول على مساعدات مادية محلية تقوم به، عادة حكومات المحافظات او اقسام في وزارات معينة، او عن طريق اتفاق يضم عدة وزارات.

مثل الاتفاق بين وزارة الانشاء ووزارة التعليم حين يتعلق الامر بمشاريع ابنية مدرسية. فتضاف قيمة الدعم المخصص إلى قائمة المشروع وتقدم مع طلب الموازنة السنوية للوزارة المعنية. وهذا مثال واضح عن التجميع على مستوى منخفض، وفي امثلة اخرى، يمكن اتخاذ قرارات التجميع على مستويات اعلى في الدوائر الحكومية. فعلى سبيل المثال، يمكن مناقشة مواقف قطاعات الاعمال

القومية من مسائل السياسة الضريبية في المجالس الاستشارية، وعلى مستوى وزارى. أو في اجتماعات مجلس الوزراء، حيث ينظر إلى القرارات الخاصة بالضريبة والسياسة المالية من زاوية تأثيرها على الاقتصاديات الكلية. وتتم معالجة مصالح أخرى على أعلى مستويات النظام السياسي. فمطالبة المجموعات الزراعية بدعم أسعار المنتجات الزراعية قد نوقشت في مناسبات عدة على مستوى مجلس الوزراء، وتطلبت في بعض الأحيان تدخل رئيس الوزراء شخصياً. وفي كل حالة من الحالات، تتخذ القرارات التجميعية بحيث تقارن مقترحات المجموعات ببدائل أخرى على أساس من أهدافها أو استحقاقاتها السياسية.

وأحد ملامح السياسة اليابانية هو عدم قدرة الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم، الواضحة والمتكررة، على تجميع طلبات مجموعات المصالح بفاعلية ضمن القنوات الحزبية العادية. وحين يتعرض الحزب الحاكم لضغوط كبيرة لحساب مصلحة ما، سواء من الأعضاء العاديين، في مجموعته البرلمانية، أو من اللجان الفرعية التابعة للحزب، التي تكون في الواقع اسيرة مصالح معينة، فإنه يقوم بتقديم قائمة بالمصالح غير المجمعة للوزارات المختصة والهيئات التنفيذية في الحزب^(٦٥). وحين لا يكون في وسع هيئات اتخاذ القرار في الحزب القيام بتسويات فعالة بالنسبة لقضايا الميزانية في مثل تلك الظروف، فإن أجهزة الحزب الداخلية وقيادته يصبحون بمثابة قشاطر ناقل لتوضيح المصالح أكثر مما هم واسطة لجمع المصالح.

الخلاصة: المصالح في اليابان - الحكم النقابي (*) في مواجهة التعددية

يدور نقاش الأبحاث السياسية الحديثة في اليابان حول ما إذا كان توضيح المصالح تحت قيادة الحزب الليبرالي ذا طبيعة تعددية أم نقابية. ويبرز الخلاف النقابي - التعددي في مسألة من هو الفائز في سياسة المصالح اليابانية، بالإضافة إلى فهم دور المصالح الخاصة في عملية رسم سياسة البلد. وتفترض النقابية ضمناً دمج العلاقة بين الحكومة والمصالح الخاصة. والنموذج الشعبي لهذه الأفكار يجسده تعبير «اليابان المتحدة»/ Japan Incorporated. ويجادل أصحاب نظرية نقابية سياسة المصالح اليابانية بأن العلاقات الوثيقة بين الوزارات اليابانية والحزب الليبرالي الديموقراطي، والمصالح الخاصة مثل قطاعات الأعمال والزراعة قد حسنت من تمثيل هذه المصالح في حين استثنت قطاعات أخرى مثل العمال. ولا تفوز في هذا الوضع إلا المصالح التي لها ارتباطات بالدوائر الحكومية والحزب الحاكم. وتعتبر «المدرسة» النقابية أن الوزارات اليابانية قادرة على فرض السيطرة على قطاعات العمل والمجموعات الأخرى بفضل العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما.

ويدعم دارسون آخرون للسياسة اليابانية التفسير القائل بالتعددية. وكدليل على ذلك، يشيرون إلى

* Corporatism أي أن تكون الدولة أشبه بنقابة تهتم بمصالح اتباعها - المترجم.

تكاثر مجموعات المصالح في اليابان، والخلافات الحادة في الرأي التي كثيراً ما تحدث بين المصالح المختلفة أو بين مصالح معينة والحكومة. وقد لاحظوا ان الكثير من هذه الخلافات تجري داخل ما اسميناه نظام الحزب الليبرالي في العلاقات والعمليات المرتبطة بالمصالح. فالصراع المثير بين المجموعات الزراعية والحكومة حول اسعار المنتجات الزراعية في بعض السنوات، بدا وكأنه يشير إلى درجة من الاستقلال تجسد التعددية اكثر مما تجسد النقابية. والحال كذلك بالنسبة لمقاومة شركات صنع السيارات والحاسوبات لضغوطات وزارة التجارة الدولية والصناعة التي حاولت دمجها معاً، والصراعات الكثيرة بين مختلف مصالح قطاعات الاعمال، مثل النزاع العلني بين منتجي ومستهلكي الطاقة الكهربائية، والنفط، وقوالب الالمنيوم^(٦٦). ويمكن ملاحظة التعددية في الصراعات بين مختلف الوزارات حول السياسة المفضلة التي تناصر مطالب مختلف الفئات. ومثال اخر هو الصراعات التي تحدث حين تتعارض المطالبات المالية لاحدى الوزارات، التي تعمل لصالح مجموعة ترعاها مع السياسة المالية المحافظة لوزارة المالية.

في الواقع، تشتمل السياسة اليابانية، كما هي الحال في العديد من الانظمة السياسية، على عناصر نقابية، وتعددية^(٦٧). ويمكن ملاحظة نوع من النقابية البنيوية في العلاقات الوثيقة الموجودة بين بعض المصالح الخاصة ودوائر وزارية معينة، وبين هؤلاء والمجموعات السياسية ذات العلاقة داخل الحزب الحاكم^(٦٨). كما ان المشاركة في المجالس الاستشارية، وتوظيف مسؤولين حكوميين سابقين كمسؤولي مجموعات، وغير ذلك من علاقات الرعاية والروابط السياسية غير الرسمية على مستوى الجماعات كلها تشير الى مستوى عال من العلاقة المؤسساتية بين الحكومة ومجموعات المصالح. كما ان الائتلاف الاجتماعي الذي يشمل المزارعين، وقطاعات الاعمال الصغيرة والكبيرة، وقطاعات اخرى من المجتمع، والحزب الليبرالي الديموقراطي نفسه، لهو مثال على الترابط القائم على مأسسة المصالح التي تؤخذ كلها في الاعتبار دون تمييز.

من جهة اخرى، فان تكرار التقدم بمطالبات والتأكيد عليها من قبل مجموعات المصالح المعارضة، والمجموعات الخاصة المعارضة للحكومة، والمعارضة حتى للاجهزة العاملة ضمن نظام الحزب الليبرالي، لهو دليل قاطع على تعددية وجهات النظر. ويشبه الائتلاف الاجتماعي للحزب الليبرالي الديموقراطي عند رسم سيناريوهات السياسة الفعلية، قوقعة نقابية تكثر فيها الامثلة التعددية. وبالمثل، فعلى الرغم من ان العديد من المجموعات «تفوز» بالاعتراف بمطالبها، فان تكوين الائتلاف الفائز يختلف حسب الوقت والموضوع. وتُمثل في تلك العمليات اكثر من بضع مجموعات ذات امتيازات. وهناك الكثير من التعددية في السياسة اليابانية. وبالتالي تصبح المسألة كيف نوفق بين تواجد العناصر النقابية والتعددية في رسم السياسة. قد نقترح ان تشكل العلاقة المؤسساتية بين «مجموعة السياسة- والحكومة- والحزب». التي المحنا اليها سابقاً، قنوات رسم السياسة التي تدور ضمنها النزاعات التعددية، وان تنظم علاقات «مجموعات المصالح- والحزب - والوزارة» على اساس دائم نسبياً. لكن ما زالت هناك نزاعات تحدث ضمن هذه المعالم المتغيرة.

سبب اضافي اخر لعدم رؤية المراقبين الغربيين للتعددية في العمليات السياسية اليابانية هو دون شك ضيق الخلافات الايدولوجية، او نطاق القيم التي تتنافس ضمنها المصالح التعددية. فاليابان تفتقر بشكل عام للنزاعات الصارخة وشديدة الخصومة بين المجموعات المطالبة باصلاحات غير اقتصادية، وهي النزاعات التي تميز السياسة الامريكية، والسياسات الاوروبية ايضاً بدرجات متفاوتة. فالمصالح السياسية اليابانية هي بشكل رئيسي مصالح اقتصادية. وفيما عدا نشاطات جماعات التلوث والمجموعات المناهضة للتطور في السبعينات، وحفنة من المجموعات التي كان لها موقفها بالنسبة للاصلاحات الدستورية، والمجموعات التي تمثل الاقليات الكورية و«البوراكومين» فان صراع مجموعات المصالح يتركز بشكل اساسي على «منافع» مثل دعم الاسعار، وحماية الصناعة، وتوفير القروض. وعدا ذلك، لا توجد في المجتمع الياباني انقسامات في القيم الدينية التي تميز العديد من الدول الصناعية. كل هذه الخواص تجعل المنافسة التعددية بين المصالح في اليابان اقل ظهوراً.

في النهاية، فان جزءاً كبيراً من رسم سياسة المصالح اليابانية يكون «مجزأ». فالقرارات بشأن مجموعات المصالح تتخذ على مستويات متوسطة في الدوائر الحكومية والحزب الليبرالي، حيث لا تتنافس المجموعات الكبيرة والقطاعات الاجتماعية على المصادر ذاتها بشكل ظاهر للعيان وتتقاتل مثل ذلك القتال السياسي الشرس واسع النطاق الذي تتميز به سياسات الانقسام الاجتماعي التقليدية في امريكا واوروبا. وبالتالي، فان جزءاً كبيراً من العملية السياسية المتعلقة بمصالح خاصة تتم ضمن اطار شبه مغلق. فصناعة الفحم تحارب صناعة الطاقة، او ان يطلب قطاع زراعي، مثل مزارعي الليمون، حمايته من المستوردات الامريكية. على اية حال، لم يحدث طيلة معظم الفترة التي تلت الحرب ان ناهض العمال المنظمون قطاعات العمل المنظمة من اجل تأميم الصناعة، كما حدث في بريطانيا في بعض الاوقات. كما لا توجد نزاعات تشمل الامة كلها حول امور مثل الاجهاض او الطلاق، كما هي الحال في ايطاليا. ورغم وجود نزاعات بين المجموعات في اليابان، فان الرهانات اصغر مما هي عليه في تلك الدول، التي تعدمها صراعات الطبقات الاجتماعية، او الجماعات الدينية والاحزاب المتحالفة معها، أو قتال الانصار حول قضايا حامية تشتمل على قضايا قيمة الصفر^(*) المتعلقة بالثروات او القيم الاجتماعية. وسياسة المصالح اليابانية ليست ببساطة سياسة اعادة توزيع كما هي سياسات المصالح في المجتمعات الاكثر تنافراً. لذلك يمكن وصف سياسة المصالح اليابانية بانها سياسة توزيعية تعددية.

* zero sum issues اي ان المكاسب التي يحققها طرف ما تكون على حساب طرف اخر ومساوية لخسارته (المترجم)

رسم السياسة

رسم السياسة العامة في اليابان: المسائل الجوهرية

مؤسسات الحكومة هي الهياكل المركزية في عمليات رسم السياسة اليابانية. ويعطي الدستور للسلطة السياسية التنفيذية القومية، أي رئيس الوزراء وأعضاء وزارته، قدراً هاماً من السلطات. كما يفوض الدستور الدايت بوظيفة وضع القوانين. وينتظر من الدايت أن يناقش مشاريع القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء أو أعضاء من الجهاز البرلماني ذاته، وأن يعدلها، ويقرها. لذلك فإنه يفترض في الدايت أن تكون له الكلمة الأخيرة في جميع القرارات السياسية التي يتمخض عنها اقرار تشريعات. والمهمة الرئيسية للبيروقراطية القومية، بما في ذلك الوزارات الاثنتي عشرة والوكالات والمفوضيات العديدة، هي تنفيذ السياسة العامة. وبالنظر إلى هذه الفلسفة، فليس للبيروقراطية أي دور محدد في الدستور الياباني.

لكن واقع رسم السياسة يبتعد كثيراً عن النموذج العام المفترض في الوثائق الرسمية. فمؤسسات الحكومة الرسمية مهمة في اليابان. لكن الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح، التي لم تأت واثق المؤسسات الأساسية على ذكرها، تلعب دوراً هاماً في العمليات السياسية. فرسم السياسة يتأثر بعمق بوجود حزب واحد مسيطر، يدعمه ائتلاف اجتماعي تعددي داخلي واسع، يضطر للتجاوب معه. ويؤثر وزن «نظام» الحزب الليبرالي الديموقراطي واستراتيجيات الاطراف المشاركة فيه وبعمق في السياسة الحكومية. وفي النهاية، فإن للبيروقراطية اليابانية التقليدية اهميتها ايضاً. وتتوزع المبادرة بتقديم الاقتراحات التشريعية بين المكاتب البيروقراطية الادارية، كما تقدم الوزارات العديد من الافكار تقود الى تشريعات يقرها الدايت.

يلفت وجود هذه القوى السياسية المهمة انتباهنا الى الجانب الاقل رسمية في السياسة، وهو ميادين السلطة التي توضح معالمها قوتان، التقاليد السياسية والمنافسة السياسية الجارية. والطريقة التي يتم بها رسم السياسة اليابانية، والدور الذي تلعبه المؤسسات المختلفة والذي تلعبه المجموعات في العملية، هو السؤال الذي يطالعنا في المناقشة التالية. وكما هي حال السياسة في العديد من الدول الصناعية، فإن هناك الكثير من التدقيقات والتوزيعات في النظام السياسي. ومما يثير الاهتمام، انها موجودة في اماكن مختلفة في اليابان، اكثر مما هي موجودة في بعض البلاد الاخرى.

النخبة التنفيذية المركزية : القوة، والضعف، والدور السياسي

مع ان رئيس وزراء اليابان لا يتمتع بسلطات مستقلة مثل الرئيس الامريكي، فلديه، من الناحية النظرية، سلطات سياسية كبيرة. فهو يعين أعضاء وزارته، وهو مفوض مع مجلس وزرائه بتقديم الاقتراحات التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية الهائلة التي تضم حوالي مليوني شخص مهمتهم

تنفيذ القانون. كما انه يقود تشكيل السياسة الخارجية^(٦٩). وفي الوقت نفسه، فهو مسؤول امام الدايت القومي. ويمكن لمجلس النواب ان يعزله عن منصبه، اذا ما تضاعل التأييد له في تلك الهيئة. ويجب على رئيس السلطة التنفيذية في اليابان ان يحتفظ لنفسه بقاعدة نشطة من التأييد السياسي طيلة الوقت. وكان معنى ذلك، خلال فترة سيطرة الحزب الليبرالي الديموقراطي، تأييداً داخلياً من الحزب. لان انتخاب الرئيس كان يتم، بشكل رئيسي، من قبل ائتلاف من اجنحة الحزب الليبرالي المختلفة، وكانت حريته في العمل مقيدة بسياسات هذه الاجنحة. وضعف موقف رئيس الوزراء واعضاء وزارته وخشيته من ان يعزل من منصبه تكفي لتقييد حريته في الاختيار في المسائل السياسية^(٧٠).

حرية رئيس الوزراء في المبادرة السياسية محدودة لوجود عدة وجهات نظر سياسية داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي نفسه. في الماضي قيدت مجموعات «الحمام» و «الصقور» داخل حزب الاغلبية مبادرات رئاسة الوزراء في اتخاذ القرارات حول الدفاع ورسم السياسة الخارجية. كما قيده، واعضاء وزارته، أعضاء الدايت عن الحزب الليبرالي المرتبطين بمصالح منظمة في الزراعة او في مجالات اخرى^(٧١).

وقد تحدّ مجموعات من خارج الحزب الليبرالي الديموقراطي ايضاً من البدائل المتاحة لرئيس الوزراء واعضاء وزارته. وأحد هذه المجموعات هي البيروقراطية الحكومية. ففي حين ان رئيس الوزراء واعضاء وزارته هم اسماً رؤساء السلطة الادارية، فانهم مع ذلك مضطرون الى الاعتماد على الدوائر الحكومية للحصول على المعلومات، والمشورة، والتعاون، الضروري لمعالجة التفاصيل التي تتضمنها امور رسم السياسة وتنفيذها. ودوائر الوزارات في اليابان هي ايضاً مصدر افكار واقتراحات سياسية. وتمارس مجموعات اخرى، من ضمنها مجموعات المصالح القوية واحزاب المعارضة تدقيقات مهمة على مبادرات رسم السياسة التي تقوم بها النخبة التنفيذية المركزية اليابانية.

تقوم النخبة التنفيذية المركزية ايضاً، بالاضافة إلى ادوار اخرى، بمهمة «سمسار سياسة»/policy broker فاذا ما اختلفت الدوائر الوزارية، او عارضت اجهزة السياسة في الحزب الليبرالي الديموقراطي الخلول المقدمة من الدوائر الوزارية، كما يحدث غالباً في النزاعات حول دعم اسعار الارز، يقوم رئيس الوزراء أو مجموعة صغيرة من النخبة التنفيذية المركزية عادة بدور السمسار، او الوسيط، في عملية رسم السياسة^(٧٢).

تصادق النخبة التنفيذية المركزية على القرارات التي تتخذها جهات اخرى. كما تصادق على القرارات التي تتخذها مجموعات اخرى (بما في ذلك قرارات مجلس الابحاث للشؤون السياسية التابع للحزب الليبرالي) حين تقع هذه القرارات ضمن صلاحيات احدى الوزارات او الوكالات، وحين تتخذ مبادرات سياسية رئيسية خاصة من قبل وزارة قوية، او حين لا تكون القرارات ذات صفة سياسية عالية. وسيطرة وزارة المالية التقليدية على صياغة الموازنة القومية لهو مثال على النوع الاول والثاني من هذه الائتلافات^(٧٣). وفي مثل هذه المواقف يتبع رئيس الوزراء وهيئة وزارته السياسة التي

وضعتها الوزارة المعنية بدلاً من استحداث اتجاهات سياسية مستقلة. ومن الأمور ممكنة الوقوع أيضاً، مصادقة النخبة المركزية الروتينية، على مقترحات مجموعات المصالح الرئيسية التي تشق طريقها إلى «أعلى» عن طريق مجلس الأبحاث للشؤون السياسية التابع للحزب.

في بعض المواقف، قدم رؤساء الوزارات اليابانية قيادة تنفيذية قوية وإيجابية. وفي فترة ما بعد الحرب، كرس معظم رؤساء الوزارات اليابانية جهودهم لتحقيق أهداف سياسية كبرى محلية أو خارجية. وتشمل الأمثلة على ذلك، خطة «كيشي» لتعديل المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، وسعي «هاتوياما» للتقارب مع الاتحاد السوفياتي، ورغبة «ساتو» لاعادة علاقات ما بعد الحرب مع كوريا الجنوبية إلى طبيعتها، واعادة جزيرة اوкинаوا إلى السيادة اليابانية، وعمل «إكيدا» على مضاعفة الدخل القومي. ويظهر اقتراح «تناكا» باعادة تشكيل الاربخيل الياباني التزاماً قوياً بأهداف سياسة معينة. وحين توجد قيادة قوية فإنه يتوجب على الوزارات القوية أيضاً، مثل وزارة المالية ووزارة التجارة الدولية والصناعة ان تكون أكثر مرونة، وبالتالي، فقد اظهر رؤساء الوزارات اليابانية، في العديد من المناسبات خلال فترة ما بعد الحرب، قيادة قوية في قضايا سياسية رئيسية رغم القيود الكثيرة على قيادتهم.

هل توحيد هيمنة بيروقراطية؟

للوزارات البيروقراطية مصادر قوة متعددة، بالإضافة إلى الوظائف الموكلة اليها قانوناً. وللدوائر الادارية الحكومية تنظيمات ثابتة نسبياً، ويتبدل موظفوها بمعدلات منخفضة، وذلك بخلاف الوظائف غير الدائمة في الفروع السياسية من الحكومة. وتعمل الدوائر الحكومية أيضاً على تطوير كفاءات متخصصة ذات قيمة عالية في مجالات معينة من الحكم. والمعارف المطلوبة مثل تنظيم الصناعة الجوية (في اليابان هي مهمة وزارة المواصلات)، وتخطيط موازنة بمليارات الدولارات (تشرف عليها وزارة المالية)، وتطوير نظام دفاعي ذي تكنولوجيا متطورة (من مسؤوليات وكالة الدفاع)، وهذه أمثلة عن الخبرات التي يجب على الموظفين المدنيين تطويرها للنهوض بأعمالهم. وخلافاً لذلك، فليس لدى اعضاء السلطة التشريعية او مجموعات السلطة التنفيذية المركزية فرص كثيرة لتطوير خبرات عالية في مجالات اقتصادية او تكنولوجية. كما ان دعم الموظفين للمشرعين محدود جداً في اليابان (بخلاف الكونغرس الأمريكي). وينتج عن موقف السياسيين الضعيف في الانتخابات، والفجوة التي لا يمكن تجنبها في الخبرة بين مسؤول الحكومة المنتخب والموظف البيروقراطي، اعتماد المسؤول على الموظف لارشاده في القضايا التقنية المعقدة.

تعزز التقاليد من التوجه الياباني الذي يعطي البيروقراطية نفوذاً قوياً نسبياً. فقد كان للبيروقراطية،

بشكل دائم تقريباً، تأثير كبير على الحكومة، منذ بداية تشكيلها رسمياً في اواخر القرن التاسع عشر. وتم الاعداد لفرع اداري قوي في دستور العام ١٨٨٩ الذي استوحى من الدستور البروسي. وكان للبيروقراطية اليابانية سيطرة قوية، بشكل خاص، خلال التطورات الاولى للاقتصاد الياباني وظهور المؤسسة العسكرية في اواخر الثلاثينات، وابدان الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك فقد تعودت الوزارات على القيادة. وعزز من نفوذ البيروقراطية ومكانتها توظيف افضل خريجي النظام التعليمي النخبوي، خلال فترة ما قبل الحرب وحتى اليوم.

تتحكم الوزارات البيروقراطية اليابانية في رسم السياسة من خلال دورها في الشروع بوضع مسودات اقتراحات القوانين الجديدة^(٧٤). والواقع ان جزءاً كبيراً من التشريعات التي يدرسها البرلمان جاءت في الاصل من هذه الوزارات، وقدمت عن طريق مجلس الوزراء، بدلاً من ان تتم صياغتها في قاعة مجلس الدايت القومي. وتوضع مسودات مقترحات قوانين اخرى من قبل الوزارات رداً على مداخلات مجلس الوزراء او الحزب الليبرالي الديموقراطي. وقد تراجعت نسبة مشاريع القوانين التي يقدمها مجلس الوزراء بمرور الزمن، فقد كانت خلال الثلاثة عقود ونصف العقد الماضية تشكل ما بين ثلاثة اخماس إلى ثلثي مشاريع القوانين التي تعامل معها البرلمان القومي. والدور الذي يقوم به مسؤولو الوزارات في وضع مسودات مشاريع القوانين يعطيهم قدراً كبيراً من النفوذ في بلورة البدائل السياسية القائمة على تصوراتهم الخاصة لحلول المشاكل المعقدة. على أية حال، حين تؤثر مشاريع القوانين المقترحة في اهتمامات الحزب الليبرالي الديموقراطي الرئيسية، او تعهدات حزب معارض، او مجموعات مصالح، او مشاكل المستهلك، او قرارات مهمة خاصة بالاقتصادات الكلية، فان بعض مراحل عملية اتخاذ القرار او كلها تصبح، في اغلب الاحيان، ميسسة للغاية. ولا يكون للوزارات في هذا الحالة اي نفوذ على نتائج العملية سوى اسباغ الشرعية عليها.

ووظيفة تفويض الوزارات بصياغة «التشريعات» هي مثال اخر على نفوذها. فالوزارات اليابانية تقوم بصياغة بعض الاحكام والقواعد من منطلق مسؤوليتها العامة عن تنفيذ السياسة. فالوزارات الاقتصادية الرئيسية مثلاً، «تشرع» بشكل مكثف باصدارها اوامر وزارية وغير ذلك من القواعد والانظمة، ويقوم مجلس الوزراء مجتمعاً بوظيفة تشريعية مماثلة، مستخدماً المراسيم والانظمة الخاصة. وتستخدم الوزارات ايضاً اداة اكثر تهذيباً لتنفيذ السياسات الوزارية تدعى «التوجيهات الادارية / administrative guidance». والمقصود بالتوجيهات الادارية ممارسات تعمل الوزارات القومية بموجبها على اقناع القطاع الخاص بالانصياع للسياسات مستخدمة التحذير، بشكل ضمني او علني، من عقوبات بناء على السلطة الواسعة التي تفوضها لها التشريعات^(٧٥).

إن حجم «التشريعات» الوزارية المباشرة كبير. وتظهر مقارنة بين معدل عدد القوانين التي يصدرها الدايت والاورامر الادارية، ان الاخيرة قد ازدادت من حوالي ضعف ونصف عدد

قوانين الدايت، خلال العقد الاول الذي تلا الحرب، الى ثلاثة او اربعة اضعاف ذلك العدد في السنوات الاخيرة^(٧٦). ولا تخرق هذه «القوانين» الادارية روح التفويض الذي تمنحه تشريعات الدايت. لكن مدى القدرة على وضع القوانين البيروقراطية عن طريق سلطة اصدار المراسيم يعتبر، نسبياً، عظيماً جداً في اليابان.

وبسبب من النفوذ الواسع للبيروقراطية، فان بعض مراقبي السياسة اليابانية يعزون لها سلطات متماسكة ومتناسقة / monolithic. والواقع، ان الوزارات ابعد من ان تكون متماسكة ومتناسقة، رغم انها قوية جداً، كما ان لنفوذها حدوداً معينة. والخلافات في الرأي بين الوزارات حول القضايا كثيرة. وهذه الخلافات واحدة من القوى التي تحد بفاعلية من قوة البيروقراطية ككيان جماعي. وتحدث هذه الخلافات حين تصطم «الايديولوجيات» الوزارية ببعضها، كما يحدث غالباً حين يتعامل بيروقراطيو وزارة المالية الحريصون مع مسؤولين مبذرين من وزارات اخرى. ويحدث نقاش مكثف حين تخالف سياسات جديدة افكاراً تقليدية حول اي من الوزارات يجب ان يدير قطاعاً معيناً من النشاط الاقتصادي. وبالمثل، كانت هناك خلافات طويلة الامد، في بعض الاحيان، في التوجهات الاساسية داخل الوزارات ذاتها، وفيما بين الوزارات. وقد قادت هذه الخلافات وغيرها من الامور المتعلقة باستقلال البيروقراطية الى تبلور وجهة نظر حديثة تقول ان اليابان مثال على اولوية البيروقراطية، وليس علي هيمنتها.

الدايت الياباني

منح دستور العام ١٩٤٦ الدايت القومي الياباني صلاحية اتخاذ القرار الاخير بالنسبة للتشريعات بموجب سلطاته كأعلى جهاز في الدولة. الا ان قوة البيروقراطية الادارية والمركز المسيطر للحزب الليبرالي الديموقراطي داخل الدايت كان يعني، في احوال كثيرة، ان مشاريع القوانين، التي يقدمها الوزراء ومجلس الوزراء ويدعمها الحزب الليبرالي الديموقراطي، كانت تمرر بطريقة آلية تقريباً. ونتيجة لذلك، شعر العديد من المراقبين بان المهمة الرئيسية للدايت هي «المصادقة» على الاقتراحات المقدمة من قبل مجلس الوزراء والبيروقراطية، دون تعديل. وقد سادت وجهة النظر هذه بشكل خاص حتى عقد السبعينات.

في الواقع، كان الدور الذي لعبه الدايت واعضاؤه اهم بكثير مما تطرحه هذه الرواية عن السياسة اليابانية. اولاً، في حين كان معدل اقرار مشاريع القوانين المقدمة من اعضاء الدايت ادنى بكثير من معدل مشاريع مجلس الوزراء (١٥ مقابل ٨٠ بالمئة)، فان عدد مشاريع قوانين الاعضاء مقارنة بمشاريع القوانين التي يقدمها مجلس الوزراء قد ازدادت بقدر كبير مع مرور الزمن. اضيف الى ذلك،

ان معدل النجاح المنخفض يخفي حقيقة ان احزاب المعارضة كانت تناحر مشاريع قوانين الاعضاء كي يعرضوا صيغتهم الخاصة من التشريعات التي يفضلونها ، وحتى في حالة عدم اقرار هذه التشريعات ، فانها غالباً ما تمهد الطريق امام تعديل مشاريع القوانين الحكومية . واخيراً ، فقد اتخذ الدايت منذ اوائل السبعينات ، اجراءات مهمة على اربعة اخماس مشاريع القوانين الرئيسية التي قدمت اليه من مجلس الوزراء او الوزراء^(٧٨) . وحتى اذا ما نظرنا الى جميع مشاريع قوانين مجلس الوزراء وليس المشاريع الرئيسية فقط ، فسوف نجد ان ٥٦ بالمئة فقط من المشاريع التي قدمت للدايت في الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ قد أقرت دون تعديل ، او تأجيل ، او اهمال . وهذه البيانات ، التي تنظر إلى ما هو ابعد من حقيقة «تمرير» المشاريع او «اسقاطها» تؤكد الصورة القائلة ان الدايت اكثر من مجرد هيئة سلبية . فالدليل يفند فكرة ان الدايت الياباني هو برلمان موافقة روتينية .

لدى اعضاء الدايت ، كأفراد ، فرص عديدة لتقديم مداخلات على عملية رسم السياسة حتى قبل وصول مشاريع القوانين الى الدايت . فتوضيح المصالح يشرك اعضاء الدايت بصفتهم ممثلين عن مطالب مجموعة ما في الاجتماعات مع مسؤولي الوزارات ، الذين يدمجون بعض هذه المطالب في المقترحات التشريعية اللاحقة (بما في ذلك الموازنة) . كما ان الائتلافات « شبه الحكومية» غير الرسمية ، او الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود المؤسسية وتشرك اعضاء الدايت ، ومسؤولي الحكومة ، والمتحدثين باسم مجموعات المصالح ، التي لها علاقة بمصالح سياسية معينة ، موجودة ايضاً ، ويقال انها تلعب دوراً هاماً خاصة في رسم السياسة اليابانية . وحيث توجد هذه الائتلافات ، فانها تؤمن فرصاً لمداخلات اعضاء الدايت في العملية التي تسبق وضع مسودة التشريعات ، والتي تجري داخل الوزارات . واخيراً ، يتعرض اعضاء النخبة التنفيذية وكبار المسؤولين البيروقراطيين لضغط منتظم كي يدافعوا عن مواقفهم السياسية وقراراتهم على منابر الدايت ، خلال النقاش المفتوح والاستجواب المتعلق بمشاريع قوانين معلقة او غير ذلك من القضايا السياسية المهمة .

الحزب الليبرالي الديموقراطي

تلعب الاحزاب السياسية ذاتها دوراً هاماً في رسم السياسة . وتنجز الاحزاب واجهزتها الداخلية ادواراً في رسم السياسة في مجالات متعددة وبأشكال مختلفة . ولان الحزب الليبرالي الديموقراطي واسلافه قد سيطروا على السياسة اليابانية طيلة فترة طويلة . فقد كان لمجموعات الحزب الداخلية ، مثل النخبة التنفيذية للحزب ، وجهاز الحزب الرسمي لرسم السياسة (مجلس الابحاث للشؤون السياسية الضخم جداً) ، والمجموعات السياسية داخل الحزب ، والزوكو (zoku) «القبائل» التي تتفق مع توجهات اعضاء الحزب الليبرالي وتميل إلى المزارعين ، وصغار رجال الاعمال ، وبعض المصالح الاخرى) ،

واجنحة الحزب الداخلية، واطعاء الءاءاء العاءاءاء، نقول ، كان لكل منهم مءءلااءه المهمه فى عملفاء صناع السفاءه، آبعاً للموضوع والمرءهه الاءى قاءءها تلك العملفاء.

كان الأءامل واءقاً بءن نءبه الحزب اللءبرالى الءى يضم قاءه حزب الاغلبفه الءاءمه- والنءبه الأنففءفه المرءزه، أى ، رءفس الوزراء وهفئه وزاراءه. وءضع افراد النءبه من الحزب لبعض الضغوط السفاءفه الاءى آؤآر فى المءموءه الأنففءفه المرءزه، ءاصة الضغوط الاءى مصدرها الحزب آاءه، والءى هو حزب فسآقآب الءمفع وفضم العءفء من الاراء والمصالح المءآلفه، وفضآها. ولهذا السبب كان ءور رسم السفاءه الءى آصنعه نءبه الحزب والنءبه المرءزه مآماآلاً نآراً لان الأءءفه ءاآل الحزب قء قفء ءوماً ءرفه العمل.

كما آؤر الأءءفه ءاآل الحزب على ءهوء المءالس السفاءفه فى الحزب اللءبرالى وءفعآها إلى الأروفع لمواقف سفاءفه معفنه وآءمفع مواقف مءآلفه. وآمآل ءاآل الحزب وفى ءهازه السفاءى الرءفسى (مءلس ابعآآ الشؤون السفاءفه) آشكفه ءبفره من المصالح المآبافنه. وءظف العءفء من هءه المصالح بءعم قوي من اللءان الفرعه فى مءلس الابعآآ المءكور، واطعاء البرلمان العاءفاء. والواقع ان الءآفر من الءماعات السفاءفه آعآبر اللءان الفرعه المهمه لمءلس الابعآآ ءزهأ من آآلافها المؤسساءف. وبسبب آبافن المصالح والضغوط من المءموءات القوفه، فان قاءه الحزب فعءزون فى اءفان ءآفره عن آآاآ قرار ءول أى الاقآراآآ فسآآق اولوفه اعلى او اءنى مع الءفاظ على مرآكزههم وعلى وءءه الحزب الأنففءفه. وبالآالفى ، فان عملفاء آآاآ القرار الاءى سبب وصفها، وآءمفع مصالح الحزب من قبل مءلس ابعآآ الشؤون السفاءفه آآآآر بالضغوط من أسفل، والاءى آسعى لءمل المسؤولفن رففعف المسآوى واءهزه الحزب على القبول بمطالب الاطعاء العاءفاء. ومع انآظام اطعاء الحزب العاءفاء فى ءعم مصالح الزراعه، وقآاعات الاعمال الصءفره، ومصالح اءرفى، فقء نءءوا فى رفع اسعار الارز بشكل مآفر ففوق مسآوفاء الاسعار العالمفه، وعارضوا بشءه الءهوء الرامفه إلى آآرفر الوارءاء الزراعه من امرفكا ومناطق اءرفى من العالم، وشءءوا مصالح بعض المءموءات مآل ملاك الاراضف السابقفن، والعاءءفن إلى وطنهم^(٧٩).

وقء كانت المءموءات السفاءفه ءفر الرسمفه، مآل «ءمعهه بعآ المشاكل الاسفوفه» و«ءمعهه بعآ المشاكل الافرو-اسفوفه»، وءمعهففى سفرانكافى Seirankai، و«هفراكاواكافى» Hirakawakai اللآفن ءلآا مؤآراً، وءفرها من المءموءات، عوامل مهمه فى سفاءه الحزب اللءبرالى الءفموقراطف الأءءفه فى السابق. كما ان العءفء من مءموءات السفاءه الءاآلفه او الأءمعات ءفر المنآمه مآل «الزاکو» (القباآل) ما زال لها نفوز ءآى الفوم. وبءلاف ذلك، لم آشارك اءنءه الحزب اللءبرالى الءفموقراطف فى رسم السفاءه الا فى مناسبات معفنه. ولفس بءن هءه الاءنءه، بشكل عام، آناقضاء اءءولوففه قوفه. الا ان لها اهمفآها فى مءالات اءرفى، مآل آوظفف العاملفن. وبسبب افتقار اءنءه الحزب لوءهات نظر مآناسقه فى معظم القضافا فانها مآآنع عن الآورآ فى المسائل السفاءفه، او انها

لا تكثرث للامر كاجنحة، لان لديها مشاغل اخرى. وفي بعض المناسبات يتبنى قادة الاجنحة الحزبية موقفاً سياسياً في محاولة لخلع رئيس الوزراء عن منصبه. لكن هذه الممارسة ليست امراً ثابتاً في رسم السياسة اليابانية، الا انها جزء من «لعبة» التوظيف السياسي، اكثر منها سيناريو نموذجي لرسم السياسة.

وقد استمد الحزب الليبرالي الديموقراطي تأثيره على رسم السياسة القومية من مكانته كحزب الاغلبية الدائمة. وبصفته هذه كان في امكان مجموعة الحزب البرلمانية ان تسيطر على عمليات الدايت في الكثير من الحالات، حيث ان اعضاء الحزب من البرلمانيين العاديين كانوا يصوتون ككتلة واحدة دائماً. لكن تعدد الاتجاهات داخل الحزب في بعض القضايا كانت كبيرة لدرجة انها تطلبت وقتاً طويلاً لتحقيق وحدة الرأي الضرورية لجعل التصويت ككتلة واحدة امراً ممكناً.

يستمد الحزب الليبرالي سلطته ايضاً من روابطه الوثيقة بالوزراء، وهذا نتاج حقبة طويلة من الهيمنة وتوظيف البيروقراطيين السابقين في مناصب حزبية رفيعة. ويمكن اعتبار الروابط المالية القائمة بين الحزب ومصالح قطاعات الاعمال مصدراً اخر من مصادر قوة الحزب. والواقع، ان جيلاً سابقاً من المفكرين اليابانيين قد وصف السياسة اليابانية بانها سلطة مثلثة مكونة من الحزب المحافظ، والبيروقراطية، وقطاع الاعمال الكبيرة^(٨٠).

احزاب المعارضة

سيطر الحزب الليبرالي الديموقراطي على السياسات البرلمانية اليابانية طيلة اواخر الخمسينات والستينات، بأن حافظ على اغلبية كبيرة له في الدايت، مع انها كانت تتناقص ببطء. ولم تتمكن احزاب المعارضة مجتمعة من الاقتراب من التساوي مع الحزب الليبرالي الحاكم الا في السبعينات. وحتى حلول تلك الفترة، كان وضع احزاب المعارضة يقلل من تأثيرها على نتائج السياسة. ونتيجة لذلك، فقد جادل العديد من المراقبين للسياسة اليابانية في ان دور المعارضة كان يقتصر، وحتى عهد قريب، على التعبير بشكل رمزي عن افكار معارضة، اكثر من كون المعارضة قوة سياسية ذات مغزى.

الواقع ان احزاب المعارضة، او ممثليها في الدايت، كانت في بعض الاحيان مشاركاً هاماً في عملية رسم السياسة، حتى قبل التساوي في الهيئة التشريعية. فالبرلمانيون الافراد من المعارضة قد شاركوا في لجان الدايت الخاصة وفي مجالات وظيفية معينة كما فعل الاعضاء العاديون من الحزب الليبرالي الديموقراطي. كما ناقش قادة احزاب المعارضة، والبرلمانيون العاديون ايضاً القضايا وتبادلوا الاراء من خلف المسرح مع نظرائهم من حزب الاغلبية، حتى عندما كانت مواقف احزابهم الرسمية معارضة بشدة^(٨١). اصف الى ذلك شملت ائتلافات الجماعات السياسية مجموعات المصالح، والوزارات، او اقسامها الداخلية، واعضاء الدايت من احزاب المعارضة مع نظرائهم من الحزب الليبرالي الديموقراطي.

وتتجاهل الادعاءات القائلة بعجز احزاب المعارضة في الفترة التي سبقت اواسط السبعينات، سلطة «حق الرفض الواقعي»(*) الذي يمارسه معسكر المعارضة وحلفائه ضد بعد المبادرات السياسية الحكومية. فحين تعارض احزاب المعارضة بشدة اقتراحاً معيناً، فان في وسعها تعطيل اعمال الدايت او عرقلتها مما يؤدي الى وقف الاجراءات البرلمانية العادية. وكما يحدث تكراراً، يحاول الحزب الليبرالي، او الحكومة في العديد من المناسبات، تمرير تشريع في الدايت، ويمنع من القيام بذلك بسبب محاصرة احزاب المعارضة للعمليات التشريعية المعتادة، وغالباً ما يُفك الحصار بالتفاوض بين الحكومة والمعارضة، ويكون ذلك نتيجة اتفاق داخلي تسحب بموجبه مشاريع القوانين التي يعترض عليها المعسكر المعارض في مقابل دعم احزاب المعارضة لعودة الاعمال في الدايت إلى طبيعتها. وقدرة احزاب المعارضة هذه على احباط المشاريع التشريعية للحزب الليبرالي، ووقفها هو ما عيناه بتعبير «حق الرفض الواقعي».

استخدم حق الرفض الواقعي في مناسبات عدة خلال الخمسينات واولئ الستينات، وفي مناسبات قليلة منذ ذلك الحين. واذا ما استثنينا هذا الوضع، فان في وسعنا اعتبار الكثير من نشاطات المعارضة في الخمسينات والستينات مجرد معارضة رمزية، بمعنى انها كانت غير فاعلة على الاطلاق. وعكس ذلك، فقد تمخض عن تدني اغلبية الحزب الليبرالي الديموقراطي الى فارق بسيط للغاية في اواسط السبعينات، وحدث هذا الفارق بشكل متقطع منذ ذلك الحين، تغيرات مهمة في طريقة رسم السياسة القومية. فقد تحسن النفوذ السياسي ل احزاب المعارضة اليابانية بقدر كبير. ونتج عن تلك التغيرات استمرار التوجه الذي يسمح بتعديل مشاريع تشريعات مهمة في الدايت، او سحب مشاريع اخرى لا توافق عليها المعارضة، او تأجيلها. واصبح شائعاً ايضاً قيام ائتلافات بين الاحزاب. وبالتالي، فان بعض احزاب المعارضة قد تحولت الى تأييد مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة في عدد من القضايا المهمة. وفي بعض الحالات، شارك حتى الحزبان الاشتراكي والشيعوي في تمرير تشريعات مهمة. ونظراً لان الاوضاع باتت تساعد على تلطيف النزاعات وزيادة التعاون بين الاحزاب، فقد اصبح قيام اتفاقات وتسويات بين الاحزاب امراً مألوفاً^(٨٢).

انماط رسم السياسة والنزاعات

يمكن وصف انواع السياسات اليابانية بثلاثة نماذج شكلية لرسم السياسة. وكل واحد من هذه النماذج هو نوع مثالي، اي انه، نادراً ما يظهر بشكل مجرد في الواقع. ويمثل كل واحد مجموعة معينة من الفعاليات السياسية، وادوار اتخاذ القرار، واشكال النزاع، وشبكات النفوذ.

اول هذه النماذج - صيغة المعسكر المتداخل / intercamp mode - ويشتمل على مواجهة ثنائية الاقطاب بين المحافظين والتقدميين. فقد اختلف المحافظون والتقدميون على قضايا مثل دستور ما بعد

*de facto veto أو حق الرفض بالامر الواقع - المترجم

الحرب، ودور قطاعات الاعمال، واستقلالية الكيانات المحلية والكلية الجامعية، وحقوق المواطنين والنقابات، وطبيعة النزاعات الدولية والترتيبات الامنية الخاصة بها، وحقوق المستهلك في عصر ما بعد الصناعة، والتزامات الدولة نحو تحقيق الرفاه. وهكذا، كان هذان المعسكران الايدولوجيان غالباً ما يصطدما عند تفسير السياسات الحكومية. وكما سبق ولاحظنا عند مناقشة حقبة المسار العكسي، فقد كانت المواجهات المكثفة بين معسكري الدايت والشارع مألوفة في الخمسينات والستينات. وكانت القضايا المتنازع عليها بين المعسكرين، تشكل تهديداً طاعياً للحياة السياسية اليابانية خلال العقدين الاولين اللذين تلتيا فترة ما بعد الحرب. وبعد ذلك، استمر نموذج رسم السياسة هذا بطريقة اكثر كفاءة واكل حدة بفضل التبدل في جدول اعمال القضايا، واقترب الحزب الليبرالي واحزاب المعارضة من التساوي في عدد مقاعد الدايت، وبسبب الامل الذي ساور احزاب الوسط في ان تشارك في الحكومة، في اوائل السبعينات على الاقل).

اما النموذج الثاني في رسم السياسة فهو «صيغة مجموعة المصالح» / interest - group mode، وهو بشكل عام، نمط سياسة، «نظام» الليبراليين الديمقراطيين ضمن النظام الذي سبق وشرنا اليه. وتركز سياسة رسم السياسة عن طريق ربطها بالمصالح على الجماعات السياسية، او «الحكومات الفرعية» التي تربط ممثلي مجموعات المصالح واعضاء الدايت، ومعظمهم من الحزب الليبرالي الديموقراطي، ومسؤولين من الوزارات^(٨٣). كما ان البرلمانين من الحزب الليبرالي الديموقراطي هم في احيان كثيرة من اعضاء الدايت «الزوكو» (القبائل)، ومن الرابطات التي همها دفع قضية قطاع سياسي معين. وهي عملية يفترض ان تساعدهم على اكتساب نفوذ العناصر الاعلى مرتبة في حزبهم. وقد عملت مجموعات المصالح والجماعات السياسية المرتبطة بها على دفع بعض القضايا الى اعلى من خلال انساق الحزب الليبرالي، كما في حالة المجموعات الكبيرة مثل المزارعين، وملاك الاراضي السابقين، والعائدين الى وطنهم. وقد يحاولون ايضاً التأثير في نخبة الحزب «بشكل غير مباشر» كما في حالة المجموعات الاكثر تميزاً مثل قطاعات الاعمال الكبرى. وبخلاف دور النخبة التنفيذية المركزية المسيطر بشكل واضح على عمليات رسم السياسة حسب صيغة المعسكر المتداخل، فقد كان رد فعل هذه النخبة اكثر حدة حين تعلق الامر بسياسات المصالح. اضافة الى ذلك، ان رهانات هذه المجموعات واعضائها على هذه العمليات يكون عظيمماً في الغالب، في حين ان الفعاليات الاخرى المشاركة في العملية، مثل النخبة التنفيذية المركزية «والمعسكرات» داخل الدايت، تكون عادة اقل التزاماً مما في حالة صيغة المعسكر المتداخل. ونتيجة لذلك، نجد في «صيغة رسم السياسة بالمصالح» جانباً سياسياً اضيق، ونزاعات اقل بين الاحزاب والدايت.

اما «رسم السياسة ضمن الدوائر الحكومية» / intrabureaucratic policymaking فهو صيغة النموذج الثالث من رسم السياسة اليابانية المعاصرة. وقد كان هذا نمطاً منفصلاً من رسم السياسة، وفي احيان كثيرة مزيج من نمطي رسم السياسة بصيغة المعسكر المتداخل وصيغة مجموعات المصالح. وفي بعض الاحيان، كان لعدة وزارات، او وزارة واحدة فقط، اهمية كبرى في عملية رسم السياسة كاملة او رسم بعض مراحلها، عندما كان يُعتقد ان بالامكان تطبيق نظرية سيطرة البيروقراطية. والموازنة مثال وثيق الصلة بهذا النمط. فقد لعبت وكالات ووزارات عدة، خاصة وزارة المالية دوراً كبيراً في المبادرات والقرارات الخاصة بالموازنة، وتحكمت فعلاً في وضع الموازنات في اغلب الاحيان.

الاداء السياسي في اليابان

ما تفعله الحكومة اليابانية

يمكن تصنيف اعمال الحكومة اليابانية حسب عدد من الابواب العامة: مباني المؤسسات وصيانتها؛ وتأمين الخدمات، وتنظيم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ومساعدة مجموعات اقتصادية معينة او قطاعات اجتماعية، وصياغة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تقسيم انجازات الحكومة في مختلف هذه المجالات، خلال فترة ما بعد الحرب، الى حقتين مميزتين: (١) فترة تماسك سياسي وتنمية اقتصادية عالية في الخمسينات والستينات؛ (٢) حقبة من ترتيب البنية التحتية وسط تنمية اكثر تواضعاً في السبعينات والثمانينات. وفي هاتين الحقتين ظهر نمط دوري من المشاكل، كانت المشاكل فيه تولد ردات فعل على شكل نتائج حكومية، وهذه بدورها كانت تولد المشاكل. ففي الفترة المبكرة التي تلت الحرب شجعت الحكومة التطور الاقتصادي، الذي قاد إلى تنمية صناعية سريعة، وتمدن، وتلوث، وزاد من العمر المتوقع عند الولادة، وهذا بدوره ولد حاجات عبّرت عنها برامج نوعية الحياة في السبعينات. بعد ذلك، في السبعينات، ادت التزامات الحكومة بالرفاه الاجتماعي، والبيئة، وتوسيع البنية التحتية، علاوة على تشغيل المضخة المضادة للركود الاقتصادي، الى خلق عجز في الموازنة. ثم اصبح هذا العجز جزءاً من «المطالب الضرورية» التي تصدرت الاصلاح الاداري في الثمانينات.

النواتج السياسية اليابانية ، ١٩٥٢-١٩٦٩ : التماسك والتنمية العالية

اصيب الاقتصاد الياباني بدمار بالغ خلال الحرب العالمية الثانية : فقد تضررت المصانع والمرافق أو دمرت، وانقطع العمل بسبب التجنيد وفرار السكان من المدن. وانصب اهتمام الحكومة اليابانية الاساسي * بعد انتهاء الحرب في العام ١٩٤٥ على اصلاح الاقتصاد. وشهدت سنوات الخمسينات التي تلت بداية فترة متواصلة من النمو الاقتصادي، توصلت في الستينات بوتيرة اسرع.

«الحكومة الرخيصة» / Cheap Government في اليابان

احد القرارات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة لدعم التطور الاقتصادي خلال تلك الفترة، كان التزامها «بالحكومة الرخيصة». ففي الستينات، كان لدى اليابان ادنى معدل ضريبي في أي من الدول الصناعية الرئيسية. وفي العام ١٩٦٥، بلغ مجموع الضرائب (باستثناء مساهمات الضمان الاجتماعي) ١٨ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، مما يتعارض بشكل حاد مع الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمانيا، وفرنسا، التي بلغت الضرائب فيها ما بين ٢٧ إلى ٣٥ بالمئة من اجمالي الناتج القومي. وحملت النفقات العامة في الموازنة السنوية في اليابان معنى الحكومة الرخيصة نفسه. ففي الخمسينات والستينات، مثلت النفقات الجارية للحكومة اليابانية ما بين ١٣ إلى ١٤ بالمئة فقط من اجمالي الناتج المحلي. بينما بلغت في الدول الصناعية الاخرى مستويات وصلت إلى ٣٠ بالمئة. واحد الاسباب الرئيسية لهذه الاختلافات هو مستوى الانفاق الياباني المنخفض على البرامج الاجتماعية والدفاع. ومستوى الانفاق الادنى في هذين البابين، أي الرفاه الاجتماعي والدفاع، يشكل جزءاً كبيراً من الفارق الكبير بين نفقات الحكومة اليابانية والدولة الصناعية الكبرى خلال تلك الفترة.

وُجّهت السياسة الاقتصادية اليابانية خلال الحقبة التي تلت الحرب نحو تشجيع مستويات عالية من الادخار والاستثمار. وكان خفض النفقات العامة احدى الوسائل لتسهيل هذا الهدف، فقد كانت الحكومة اليابانية تسحب اموالاً اقل من الدخل القومي تخصصها للنفقات العامة، تقل عما كانت تنفقه الدول الصناعية الاخرى. كما شجعت الحكومة أيضاً معدلات فائدة متدنية في معظم الفترات، وكان ذلك عاملاً اخر على تشجيع مستويات استثمار عالية. وكان نزوع الناس إلى الادخار بمثابة تشجيع اخر حيث قدمت الحكومة بعض الاعفاءات الضريبية على ودائع الادخار. ونتيجة لسياسات الدعم تلك، والعادات الاجتماعية ارتفعت المدخرات في اليابان بمقادير اعلى بكثير من نظرائها في الدول الصناعية الاخرى. وفي اواخر الستينات، قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير / Organization for Economic

Cooperation and Development (OECD) ان معدل اجمالي الاستثمارات الثابتة في اليابان قد وصل إلى ٢٨ بالمئة من الناتج القومي المحلي سنوياً، وتراوحت الارقام المقابلة التي حققتها الدول الصناعية الكبرى ما بين ١٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و٢٦ بالمئة في فرنسا.

سياسات التنمية العالية

سعت الحكومة اليابانية، في الفترة الأولى بعد الحرب، إلى تنشيط التنمية الاقتصادية باستخدام آليات مختلفة إضافة إلى الحكومة الرخيصة. وكانت الخطط الاقتصادية الرامية إلى تطوير صناعات معينة جزءاً أساسياً من هذا الجهد. وقد وضعت «وكالة التخطيط الاقتصادي» خمس خطط رئيسية بين العام ١٩٥٥ وحتى ١٩٦٧، وهي الفترة التي تم فيها اعظم قدر من التنمية الاقتصادية تقريباً. وفي حين «اشارت» الخطط إلى الاتجاهات المفضلة فقط، فإن المناقشات المطولة عن الاهداف والمعلومات حول الاقتصاد التي كانت تتجمع وتنشر لدعم نشاط التخطيط قد رفعت وعي القطاعات العامة والخاصة بالاهداف الاقتصادية^(٨٤). وقد تواصل التخطيط الاقتصادي في اليابان اليوم، مثله مثل التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل جميع قطاعات الحكومة ونشاطات القطاع الخاص.

خطط الصناعة

استخدمت الحكومة اليابانية أيضاً «ترشيداً» محدداً للصناعة وللخطط التطويرية وسياسات التجارة الخارجية المتعلقة بها، لتنشيط التنمية الاقتصادية. وفي حشد من البرامج الخاصة استهدفت صناعات الفولاذ، والطاقة الكهربائية، وبناء السفن، والآلات، والبتروكيماويات، والالكترونيات، قدمت وزارة التجارة الدولية والصناعة الحوافز لتشجيع التطور السريع لهذه الصناعات وتحسين قدرتها على المنافسة في السوق الدولي. وكانت قروض بنك الحكومة، الذي استخدم اموالاً من خارج الموازنة، جزءاً هاماً من هذه الجهود، حيث وفرت الدعم في الخمسينات واولئ الستينات لصناعات الطاقة الكهربائية، وبناء السفن، والفحم، والحديد والصلب. ومن الخطط التي اتبعتها الحكومة لرعاية التنمية و تقوية الصادرات أيضاً رفع نسب الاستهلاك المحتسبة على المعدات المشتراة، وتخصيص أموال احتياطية خاصة لتطوير سوق الصادرات، واعفاءات على الدخل المكتسب خارج البلاد. وسمحت الرقابة على المواد الخام واستيراد التكنولوجيا بتوزيع هذه المواد والعمليات المهمة على الصناعات المراد تطويرها.

اخذ دور الحكومة في التطوير الصناعي بالانحسار تدريجياً منذ اوائل الخمسينات، من ناحية نسبة المصادر العامة المخصصة لدعم الصناعة. وما تجدر ملاحظته، أنه على الرغم من الاعتقاد السائد خارج اليابان بان جميع الخطط الصناعية كانت ناجحة، فإنه لا يمكن اعتبار كل دعم للصناعة بأنه عقلاني

وناجح من الناحية الاقتصادية. فالسياسة وليس الاقتصاد هو ما يقف خلف التمويل الكبير الذي قدم في بعض الفترات لصناعات الفحم والسفن، في حين لم تحظ صناعات ناجحة جداً مثل البضائع البصرية، والالكترونيات الاستهلاكية، والسيارات إلا بدعم قليل للغاية. كما لعبت الحكومة مؤخراً، دوراً مباشراً في التطوير التكنولوجي، رغم أن ذلك كان بمعدلات ادنى من معظم الدول الصناعية الرئيسية^(٨٥).

تعزيز المؤسسات

علاوة على تشجيع التنمية الاقتصادية، اتبعت الحكومة اليابانية خلال العقد الأول الذي تلا الحرب، سياسة ترمي إلى تعزيز مؤسساتها وسياساتها الخارجية. وكمثال على التعزيز، صمود دستور العام ١٩٤٦، الذي اقترحه الاحتلال، للهجمات الضارية التي قامت بها القوى التعديلية التي ظهرت من وسط المعسكر المحافظ إلى أن أصبح هناك تقبل تدريجي للدستور منذ اواخر الخمسينات، بين القوى المحافظة ذاتها التي سعت إلى تعديله (رغم بقاء بعض المشاعر التعديلية دون تغيير حتى الثمانينات).

كما اكدت السياسة الخارجية اليابانية خلال الخمسينات والستينات على حل المشاكل التي نجمت عن هزيمة البلاد في الحرب العالمية الثانية. فوقعت اتفاقيات لدفع تعويضات مع بلدان جنوب شرق آسيا التي غزتها اليابان. واصبحت اليابان عضواً في منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٥٦. ثم اصبحت عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام ١٩٥٨، وانضمت إلى منظمات دولية اخرى مثل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) في الخمسينات والستينات. وقد استقبل كل واحد من هذه الاحداث بالترحيب واعتبر دليلاً على عودة اليابان إلى المجتمع الدولي كعضو شرعي.

الأمن والدفاع المحدود

كان الأمن القومي مصدر قلق عظيم لقادة اليابان السياسيين في الخمسينات. فقد كانت معاداة الشيوعية متغلغلة في بعض دوائر الحركة المحافظة. ولهذا السبب حبذ الزعماء المحافظون توسيع الجهود الدفاعية المحلية، رغم معارضة زعماء آخرين لهذا التوجه لصالح التطوير الاقتصادي. كما أن إعادة التسلح كان يعتبر من المحرمات بالنسبة لقوى المعارضة. وكانت نتيجة الصراع حول الخيارات الأمنية، قراراً باقامة قوة دفاع محدودة تدعمها ترتيبات أمنية متبادلة مع الولايات المتحدة. وجددت ميزانية التسلح بحوالي ١ بالمئة، أو أقل، من اجمالي الناتج القومي، وإن يكون حجم القوات المسلحة الكلي أقل من ٣٠٠ ألف رجل، ومع مرور الوقت، تركز التأكيد على ادخال تحسينات تكنولوجية على الاسلحة من خلال سلسلة من الخطط الدفاعية. وبالمقابل، انفقت الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها ٦ بالمئة من اجمالي الناتج القومي على الدفاع، بينما تراوحت نفقات الدول الأوروبية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي إلى ما بين ٣ إلى ٦ بالمئة على جهودها العسكرية.

ما زال مفهوم الدفاع المحدود، الذي طور في الخمسينات، حياً حتى اليوم، رغم بعض التوسعات في النفقات الدفاعية التي تمت مؤخراً. وتصنف اليابان اليوم في المرتبة الثالثة من حيث نفقاتها الدفاعية المطلقة بسبب ثروتها الكبيرة كأمة. ومع ذلك تعتبر الموازنة الدفاعية متواضعة مقارنة باجمالي الناتج القومي الياباني، والحال كذلك بالنسبة لمستويات التجنيد. ففي الستينات، مثلاً، كان أقل من ٤ بالالف من اليابانيين ممن هم في سن العمل مجندين في القوات المسلحة. مقارنة بمعدل يصل إلى ١١ و١٢ شخصاً في المانيا وبريطانيا على التوالي، و ٢٥ شخصاً في الولايات المتحدة^(٨٦).

اداء الاقتصاد الياباني

اداء الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية هو بحق احد اتجاهات الاقتصاد العالمي المثيرة في التاريخ الحديث. فمن اقتصاد دمر بشدة في الحرب العالمية الثانية يعتمد على مصادر اجنبية للحصول على المواد الخام أكثر مما تعتمد أية قوة رئيسية اخرى، سجلت اليابان، في بعض السنوات التي تلت الحرب، أعلى معدلات التنمية المعروفة في أي من الدول الصناعية الكبرى. وفي العام ١٩٦٠ (بداية حقبة التنمية العالية تقريباً) قدر اجمالي الناتج القومي بحوالي ٣٩ مليار دولار. وفي العام ١٩٨٧ تجاوز اجمالي الناتج القومي ٢,٣ تريليون دولار، أي ٢٤ ضعفاً زيادة عن ارقام العام ١٩٦٠. وفي العام ١٩٩٠ تجاوز اجمالي الناتج القومي الاسمي رقم ٣ تريليون دولار بقليل.

عندما مقارنة الارقام اليابانية على اساس دخل الفرد مع ارقام الدول الصناعية الاخرى، يتضح لنا أكثر مدى النجاح الاقتصادي الذي حققته اليابان. ففي العام ١٩٥٢ بلغ معدل دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي ١٨٨ دولاراً، أي حوالي ٨ بالمئة من دخل الفرد في الولايات المتحدة ونصف دخل الفرد في المانيا الغربية. وفي العام ١٩٧٥ نما دخل الفرد ليصل إلى حوالي ثلثي دخل الفرد الأمريكي والالمانى، وفي العام ١٩٨٧ اصبح أعلى من المستويات الأمريكية والالمانية^(٨٧).

التنمية اليابانية العالية والتغيير البنيوي

كان للتطور الاقتصادي وتجربة التنمية العالية في اليابان عواقب عميقة الاثر على البنية الاجتماعية، فمع نمو قطاعات الصناعة والخدمات في الاقتصاد، ازداد سكان المناطق المدنية الرئيسية. ففي العام ١٩٥٠ كان ٢٥ بالمئة فقط من السكان يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن مئة الف نسمة؛ وفي العام ١٩٧٥، ارتفع الرقم ليصل إلى ٥٥ بالمئة بسبب الهجرة إلى المدن الكبرى والمدن الاقليمية. وفي توجه له علاقة بما سبق، انخفض عدد العاملين في الزراعة من ٤٥ بالمئة في العام ١٩٥٠ إلى ١٢ بالمئة في العام ١٩٧٥. وبطول اواسط السبعينات اتبعت اليابان مسار الدول الصناعية الرئيسية نحو التمدن وهجر مهنة الزراعة.

ثمة نتيجة رئيسية ثانية من نتائج التنمية الاقتصادية العالية يمكن ملاحظتها من سوق العمل.

تقليدياً، كان لدى اليابان زيادة في الايدي العاملة في قطاعات العمل الريفية والأعمال الصغيرة. وقد غيرت التنمية الاقتصادية العالية سوق العمل بشكل مثيراً، ونتج عنها نقص في الايدي العاملة في اواخر الستينات، وتواصلت لتصبح مشكلة اعظم بالنسبة لرأسمي السياسة اليابانية اليوم. وكان تأثير التنمية على الاجور والدخل ونقص الايدي العاملة مثير أيضاً. فقد كانت معدلات الاجور في اليابان تُسع معدلها في الولايات المتحدة في الخمسينات، ووصلت إلى ١٠٥ بالمئة من المستويات الأمريكية في اواخر الثمانينات، وفي اواخر السبعينات كانت الاجور في اليابان قد تجاوزت مثيلاتها في فرنسا، وايطاليا، وبريطانيا.

كانت نتيجة التغيرات في مستويات الاجور، علاوة على المشاركة في الارباح والعلاوات الاضافية السنوية التي تمنحها الشركات الرئيسية، زيادة مثيرة في معدلات دخل أسر المستخدمين في اليابان. كما ازدهرت أسر المزارعين بفضل دعم الاسعار بناء على معادلات مساواة الدخل^(٨٨). ومع تحرك مستويات الدخل إلى أعلى اصبح المزيد من الناس من ذوي المداخيل المتدنية أفضل حالاً. لذلك، اصبحت اليابان في السبعينات واحدة من أكثر الدول الصناعية مساواة من حيث توزيع الدخل^(٨٩). وما زال هذا النمط سارياً حتى اليوم، رغم ان تضخم اسعار الأراضي قد حول عدداً قليلاً من الاشخاص إلى اصحاب مليارات، ورفع ازدهار الريف فوق ازدهار المدن^(٩٠).

فوائد البجوحة والتنمية العالية المبكرة بعد الحرب

كان للتنمية العالية وزيادة بجموبة الاسر تأثيرات مثيرة على الاستهلاك وعلى بعض نواحي نوعية الحياة في اليابان. و اجتاحت البلاد سلسلة مما يدعوه اليابانيون «طفرات»/ Booms في شراء السيارات الجديدة، والمنازل، والادوات، نتيجة لازدياد الدخل والقوة الشرائية. وفي اواسط السبعينات حققت اليابان معدلات في مجال انتشار بعض الادوات والالكترونيات المنزلية أعلى حتى من الولايات المتحدة ومعظم أوروبا. فقد كان لدى اليابانيين اجهزة تلفزيون ملونة أكثر من أية دولة في العالم، والحال كذلك بالنسبة للغسالات، كما أن نسبة المنازل اليابانية التي تقطنها ثلاثيات أكبر من نسبة المنازل البريطانية. وأصبح كل واحد من هذه المشتريات، التي تحدث لأول مرة، أحد محركات الطفرة المستمرة في الاقتصاد. وخلافاً لمعظم التصورات عن اليابان في أنها اعتمدت في نجاحها الاقتصادي على الصادرات بشكل اساسي، فان حقبة التنمية العالية كان في الواقع نتيجة للطلب الداخلي.

انعكست بجموحة المستهلكين على الثقافة والتعليم أيضاً. فعدد الصحف التي تصدر في اليابان بالنسبة لعدد السكان أكثر من تلك التي تصدر في الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الاخرى. كما أن معدل اصدار المجلات في اليابان يعتبر عالياً مقارنة بالعديد من الدول الاخرى، والحال كذلك بالنسبة لنشر الكتب^(٩١). وفي حين كان لدى اليابان ومنذ زمن نظام تعليمي عالي التطور، فقد انتجت تنمية ما بعد الحرب، وما وفرته من بجموحة، زيادة حادة في عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس العليا علاوة على

زيادة هائلة في عدد المقبولين في الكليات المتوسطة والجامعات. ونتيجة لذلك، تأتي اليابان في المرتبة الثالثة بعد كندا والولايات المتحدة في نسبة الحاصلين على دراسة جامعية. ونسبة الشباب الذين يتابعون دراستهم الجامعية في اليابان تبلغ ضعف نسبتها في أي بلد أوروبي^(٩٢).

وكان للبحبوحة والتنمية العالية أثراً عميقاً على الرعاية الصحية، ومعدل الوفيات، ونسبة المسنين في الشعب الياباني. فقد ارتفع عدد المرافق الصحية بقدر كبير خلال فترة التنمية العالية، والحال كذلك بالنسبة لعدد الأطباء. وحصل تحسن نوعي في تشخيص الأمراض ومعالجتها أيضاً. وقد أدت هذه الأمور وغيرها مما وفرته البحبوبة، مثل تدفئة المنازل بشكل أفضل، والغذاء المحسّن، والافادة الأكبر من المرافق الطبية، إلى زيادة متوسط العمر في اليابان. وفي اواسط الخمسينات كان متوسط العمر بالنسبة للذكور ٦٤ سنة وللانات ٦٨ سنة، وفي العام ١٩٨٨، قفزت الارقام لتصبح ٧٦ سنة للذكور و ٨١ سنة للانات. ونتيجة لهذه التغيرات قفزت نسبة السكان الذين تجاوزوا سن الستين من ٨ بالمئة في العام ١٩٥٠ إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٨٨. وتشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع أكبر في عدد المسنين في اليابان يزيد عن أية دولة صناعية أخرى في العام ٢٠١٥^(٩٣).

الاثار السلبية للتنمية والازدحام الثابتة المتعلقة بها

لم تكن جميع محاصيل التنمية العالية في اليابان، في الستينات، ايجابية. فاليابان بلد مزدحم ذو مساحة ضيقة للغاية. فحسب اخر احصاءات يبلغ معدل الكثافة السكانية ٣٠٦ اشخاص على كل كيلومتر مربع وتصنف مع كوريا، واندونيسيا، وهولندا، وبلجيكا، كواحدة من أكثر دول العالم ازدحاماً بالسكان على وجه الأرض. وجلب انتقال السكان إلى المدن، وتطور المراكز الصناعية الاقليمية في الخمسينات والستينات، المزيد من الازدحام إلى المناطق المدنية شديدة الازدحام اصلاً. وتشير ارقام كثافة السكان في المناطق المدنية اليابانية إلى أن النسبة تبلغ ١٧٠٠ شخص في كل كيلومتر مربع. وزيادة الازدحام هذه تلقي بضغط اضافية على مرافق المواصلات وعلى الرأس مال الاجتماعي، المثقلين أصلاً مقارنة بالمقاييس المماثلة، حتى دون هذه الزيادة، إضافة إلى مساهمتها الواسعة في مشاكل التلوث، ونقص المساكن.

في حين أن لدى اليابان واحداً من افضل أنظمة النقل السريع في العالم، كما أنها ادخلت تحسينات عديدة على خطوط السكك الحديدية في الستينات والسبعينات، فقد كان معنى التمدن زيادة الازدحام في القطارات وفترات اطول من الانتقال فيها. وتشبه الطرق الخارجية خطوط المواصلات داخل المدن. ومع انتقال الناس إلى المدن والضواحي اصبحت أنظمة التخلص من النفايات، والمنافع العامة في وضع يمنعها من الوفاء بالمتطلبات، ومقارنة بالدول الصناعية الاخرى تعتبر اليابان متخلفة في مرافق التخلص من المياه العادمة: ففي العام ١٩٧٣ كان ٣١ بالمئة من المنازل اليابانية يشتمل على مراحيض مع «نياجرا» خلافاً لنسبة تزيد عن ٩٠ بالمئة في بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والسويد، والمانيا الغربية.

اضف إلى ذلك، أن ٢٧ بالمئة من المنازل في اليابان كان ترتبط بشبكات الصرف الصحي، في حين أن النسبة في الدول الأخرى أعلى بكثير^(٩٤). وليس لدى المدن اليابانية مساحات مخصصة للحدائق العامة، وتمخضت الزيادة في عدد سكان المدن عن تناقص نسبة معدل حصة الفرد من الحدائق العامة عما كان عليه الحال في السابق. ففي العام ١٩٧٦، كان معدل حصة الفرد المقيم في طوكيو من الحدائق العامة ١,٦ متر مربع، مقارنة مع ٨٠ متراً في ستوكهولم، و٤٦٤ في واشنطن و٣٠ في لندن، و١٩ في نيويورك^(٩٥).

قليل من الأرقام التي سبق ذكرها بقي على حاله. ومع ذلك ما زالت اليابان متخلفة عن معظم الدول الصناعية في تأمين الخدمات الضرورية، والبنية التحتية الاجتماعية. اضف إلى ذلك، فإن ضغط السكان والبحبوحة كان عظيمًا لدرجة أن الأوضاع قد تدهورت في بعض المناطق القليلة على الرغم من التحسينات الجوهرية. فعلى سبيل المثال، تراجعت المساحة المتاحة لطرق السيارات في بعض الفترات بسبب التوسع السريع جداً في عدد المركبات. وحيث أن المساحة هي من المشاكل الأساسية خاصة في المدن، فإن من المستبعد أن يطرأ عليها أي اختلاف كبير.

بقدر العجز في وسائل النقل والرأس مال الاجتماعي كانت الزيادة في مشاكل التلوث في الستينات. ومع تمركز معظم السكان والمراكز الصناعية على ٢٠ بالمئة من الأرض، كان لدى اليابان، في أوائل السبعينات، أكبر تمركز للناتج الصناعي واستخدام الطاقة في الكيلومتر المربع في العالم الصناعي. فقد جلبت التنمية العالية المزيد من المصانع، والسيارات، والمساكن إلى المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وبدأت حتى في نشر التلوث إلى المناطق البعيدة من الجزر عن طريق التصنيع والتنمية الإقليمية. ومع موت الأشجار وفرار الطيور من المدن، ومعاناة الناس من الهواء، والماء، والضجيج، وحتى من «تلوث أشعة الشمس» - أي حجب ضوء الشمس المباشر بسبب إنشاء العمارات العالية - عارض العديد من حركات المواطنين المحليين التلوث والتنمية الإقليمية التي عمت كل أنحاء البلاد.

أحد الأمور التي لا يمكن تغييرها في وضع اليابان، هو نقص المساحات التي يمكن استخدامها. فالنسبة غير الملائمة في عدد السكان إلى المساحة تنعكس بشكل مباشر جداً على مشاكل التلوث. كما أنها السبب الأساسي في الازدحام الشديد والأسعار الخيالية للأراضي. وهذه المشاكل ليست جديدة على اليابان، لكن خلال حقبة التنمية العالية تفاقمت هذه المشاكل بقدر عظيم. وفي العام ١٩٦٣ كان معدل مساحة المسكن، أي ما يساوي أربع غرف، حوالي ٧٠ متراً مربعاً. وبعد سبعة وعشرين عاماً، أي في العام ١٩٩٠، لم تحدث سوى زيادة طفيفة فقط على مساحة المنازل. وفي أوائل السبعينات، ومرة أخرى في الثمانينات، شكل تضخم أسعار الأراضي مشكلة أخرى. بالمقارنة، كانت أسعار الأرض والمساكن في اليابان عالية جداً. ففي العام ١٩٩٠ كان ثمن المنزل العادي يعادل ٦,٣ أضعاف دخل الموظف العادي السنوي، في حين يصل المعدل في الولايات المتحدة إلى ٣,١ ضعف^(٩٦).

نواتج السياسة اليابانية الحديثة:

سياسات الركود الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

واصلت الحكومة اليابانية، في السبعينات، سياسة «الحكومة الرخيصة» مقارنة بالحكومات الاخرى ومع ذلك حدث تبدل في التأكيد على ضرورة زيادة مساهمة المال العام، ويمكن ملاحظة زيادة مقدار ٦ بالمئة في معدلات الضرائب بالنسبة إلى اجمالي الناتج القومي خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٨ حيث سعت الحكومة إلى مواجهة مشاكل «الركود البنيوي» / structural depression . والتلوث، ونقص المساكن في المدن، وعدم كفاية رأس المال الاجتماعي. وازدياد معدلات كبار السن بين السكان.

تنامي نظام الرعاية الاجتماعية اليابانية

لم تظهر التغييرات في الاولويات المالية بوضوح اكثر مما ظهرت في الانفاق على الضمان الاجتماعي والبرامج المتعلقة به. وفي حين ازدادت الموازنة اليابانية بنسبة اربعة وثلاثين ضعفاً خلال الفترة ١٩٥٥ إلى ١٩٧٨، فقد ازدادت النفقات على الضمان الاجتماعي وبرامج الرفاه بحوالي سبعين ضعفاً خلال الفترة ذاتها^(٩٧). كما تضاعفت حصة برامج الضمان الاجتماعي والرفاه من مجموع هذه الموازن وتضاعف معدل نفقات الضمان الاجتماعي والرفاه إلى اجمالي الناتج القومي ليصل إلى حوالي ١٩ بالمئة في العام ١٩٧٨، مقارنة بارقام الخمسينات والستينات. وتعكس الارقام المقارنة للالتزامات المتزايدة التأكيد على برامج الضمان الاجتماعي والرفاه في اليابان. ونتيجة لذلك، وصل مجموع الضرائب مجتمعة مع مساهمات الضمان الاجتماعي في اواخر السبعينات إلى ٢٤ بالمئة من اجمالي الناتج القومي. مع ذلك كانت الارقام اليابانية ادنى من الارقام في البلاد الاخرى، وهي بالتحديد ٢٤ بالمئة في الولايات المتحدة و٣٨ بالمئة في ألمانيا، و٤٠ بالمئة في فرنسا^(٩٨). وبالتالي، يمكن القول أن الحكومة اليابانية واصلت اتباع سياسة «الحكومة الرخيصة» مقارنة بالدول الاخرى. إلا أن الفجوة بين برامج اليابان الاجتماعي وبرامج بعض الدول الصناعية الاخرى تتلاشى بسرعة^(٩٩).

سياسات البيئة ونوعية الحياة،والإجراءات المضادة للركود الاقتصادي

سياسة التلوث هي مثال اخر على الاهتمام بنوعية الحياة، والتي جاءت كرد فعل على النواحي السلبية للتنمية العالية. وقد سعت الحكومة، من خلال سلسلة من القوانين الرئيسية المضادة للتلوث اقترتها العام ١٩٧٠، لتطبيق معايير للتلوث تعتبر من أعلى المعايير في العالم. وازداد التأكيد على مشاكل نوعية الحياة من خلال التوسع في الانفاق على المشاريع العامة، والتي استخدمت أيضاً كمنطلق لمحا

الركود الاقتصادي الكبير في اواسط السبعينات. فقد تمخض عن ارتفاع اسعار النفط وتنامي منافسة الدول الصناعية الجديدة، في ذلك الحين، ركوداً بنيوياً في مجالات الحديد والصلب، وبناء السفن والبتروكيماويات، وصهر الالومنيوم، وصناعات النسيج. فاستخدمت مشاريع الاشغال العامة للتخفيف من حدة البطالة المحلية والانكماش الاقتصادي الذي نجم عن هذه التغيرات. وقد دعمت بعض هذه المشاريع العامة المزيد من التوسع الصناعي عن طريق تطوير البنى التحتية الضرورية.

التضخم، والعجز في موازنة الحكومة، والاصلاح الاداري

في السبعينات شكل التضخم مشكلة لليابان مثلها مثل أي مكان اخر في العالم، وقد ادى الاهتمام بكبح جماح الاسعار إلى تعاضم قوى اخرى دفعت الحكومة إلى تغيير اولوياتها الاقتصادية. فقد ابتعدت سياسة الحكومة الاقتصادية عن اهتماماتها الأولى أي التنمية طويلة الاجل، إلى الاهتمام بقدر اعظم بادرة دورة الأعمال. فاستمر التخطيط الاقتصادي التوجيهي، لكن التخطيط الاقتصادي، منذ اواسط الستينات، جاء ليؤكد على الاستقرار الاقتصادي ونوعية الحياة، بقدر ما أكد على التنمية الاقتصادية المطلقة، وربما أكثر. وفي حين أن معدلات التنمية في السبعينات والثمانينات كانت ادنى بكثير من معدلات الستينات، فقد بقيت اليابان احد انجح اقتصاديات العالم. وأحد مقاييس هذا النجاح مركزها الحالي، باعتبارها الدولة الدائنة الأولى في العالم.

وأحد نتائج التغيير في الأولويات المالية في السبعينات هي الانفاق مع العجز. وفي أواخر السبعينات ولعدة سنوات بعدها فان عجز الميزانية اليابانية من اجمالي الناتج القومي في اليابان، قد تجاوز العجز في مثيلتها في الولايات المتحدة. وتمخض العجز في الموازنة عن اهتمامين رئيسيين في جدول أعمال سياسة الحكومة في الثمانينات. الأول، هو الاصلاح الضريبي. فقد بقي مشروع للاصلاح الضريبي مهماً طيلة فترة طويلة خلال الثمانينات، إلى أن شرع قانون ضريبة القيمة المضافة في اوائل العام ١٩٨٩. وقد كان هذا القرار احد العوامل الرئيسية في هزيمة الحزب الليبرالي في انتخابات مجلس الاعيان التي جرت في اواسط صيف ذلك العام (وذلك بالإضافة إلى فضيحة فساد كبرى). ومنذ ذلك الحين الغيت هذه الضريبة، التي لم تحظ بأية شعبية، عن بعض المواد الغذائية، وبقيت نافذة في مجالات اخرى.

اما الرد الثاني على العجز الكبير في الموازنة اليابانية، فكان اصلاحاً كبيراً في الادارة العامة القومية. وقد ساهمت توجهات الحزب الحاكم المحافظة تجاه الانفاق والدعم القوي من قطاعات الأعمال المؤيدة للحزب على انجاح هذا الالتزام. فعُينت مجموعة استشارية لاختبار الاساليب الادارية التي أُوحى باتباعها، ومن ضمنها خصخصة نظام السكك الحديدية الوطنية الذي تديره الدولة، وخدمات الهاتف والبرق، والخطوط الجوية الوطنية، واحتكار الدولة للتبغ والملح. وقد أنجزت الخصخصة في اواسط الثمانينات وسط جدل سياسي حاد ومعارضة شديدة من نقابات موظفي الدولة والاحزاب الحليفة لها.

التجارة الخارجية: الضرورة، والنجاح، ومصدر المشاكل

وإصلت تجارة اليابان الخارجية، التي ازدهرت خلال فترة التنمية العالية، انتعاشها. ففي العام ١٩٥٥، كان مجموع تجارة اليابان الخارجية أعلى قليلاً من ٤ مليارات دولار. وبحلول العام ١٩٨٨، وصل الرقم إلى ٤٥٢ مليار دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصتها من إجمالي تجارة العالم من حوالي ٣ بالمائة في العام ١٩٦٠ إلى ١٥ بالمائة في العام ١٩٨٨. وقد كان للتنمية طويلة الأجل لتجارة اليابان الخارجية مزاياها ومساوئها. فقد سمح التوسع التجاري باستيراد المواد الخام لتغذية التنمية العالية، واشباع الخيارات الغذائية الجديدة للشعب، ودفع فواتير النفط الهائلة في السبعينات. لكن نجاح المنتجات اليابانية الهائل فيما وراء البحار اوجد اختلالاً في الموازين التجارية، وردود أفعال معارضة في دول أخرى، وخلق المشاكل للحكومة القومية. حيث تكرر تورط اليابان في خلافات حادة مع الولايات المتحدة ودول أخرى حين إتهم رجال أعمال وسياسيون من الدول الأخرى اليابان بالابقاء على الحواجز التي تعرقل الاستيراد ومع ان اليابان الغت، أو خفضت حواجز التعرفة الجمركية وخصص الاستيراد الرسمية في السبعينات، فقد تواصلت الانتقادات من الخارج متهمة اليابان باتباع ممارسات تجارية غير منصفة ويشكل هذا الأمر، في الوقت الحاضر، أكبر هموم السياسة الخارجية اليابانية.

اعتمدت اليابان بشدة على المواد الخام الأجنبية لتغذية صناعاتها. وقد اطرى الكثيرون نجاحها الاقتصادي الباهر في مواجهة هذا النقص في مصادر الطاقة والمعادن اللازمة للصناعة. فعلى سبيل المثال، استوردت اليابان في السنوات الأخيرة، ٩٩ بالمائة من حاجتها من الحديد الخام، و ٩٢ بالمائة من متطلباتها من النحاس، و ٧٨ بالمائة من الرصاص اللازم للصناعة، و ٩٩,٨ بالمائة من حاجتها من النفط، والتي تغطي حوالي ثلاثة ارباع حاجتها من الطاقة^(١٠٠). وقد سعت سياسة التجارة الخارجية اليابانية دوماً إلى ضمان مصادر ثابتة من الخامات المعدنية من الخارج والحفاظ على مستويات من الصادرات تكفي لتسديد قيمة هذه المستوردات الضرورية. وقد نبهت أزمة النفط في السبعينات اليابانيين إلى أهمية تأمين مصادر موثوقة، وفي تحول رمزي وواقعي في أولوياتها أعلنت وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، في العام ١٩٧٣، أن تأمين مورد ثابت من المواد الخام سيكون من الان فصاعداً، القوة الموجهة للدبلوماسية اليابانية كلها. وكانت الحاجة إلى المصادر والتجارة وراء تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط والغاز، وهي التي قادت إلى تحري إقامة علاقات اقتصادية متبادلة بين اليابان وجاراتها الشيوعية، جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد السوفياتي. وعلى الصعيد المحلي وضعت عدة برامج لمواجهة أزمة الطاقة وارتفاع اسعار النفط. وكما هي الحال بالنسبة للدول الأخرى، سعت اليابان إلى البحث عن بدائل محتملة للطاقة، والاقتصاد في استهلاكها محلياً، عن طريق الابحاث التي تديرها الحكومة، وتعويد الناس على انماط استهلاكية بالتخطيط طويل الأجل. وتستخدم اليابان اليوم

مقادير من الطاقة أقل من معظم الدول الصناعية، ففي العام ١٩٨٨، كان معدل استهلاك الفرد الياباني من الطاقة ثلاثة ارباع ما يستهلكه الفرد في بريطانيا أو فرنسا ونصف ما يستهلكه الفرد في المانيا الغربية، وثالث ما يستهلكه الفرد في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن اعتماد اليابان على مصادر الطاقة سيبقى ذا تأثير قوي على توجهاتها الاقتصادية ونواتج سياستها الحكومية في المستقبل المنظور، كما كانت الحال في الماضي القريب والحقبة الأولى من تاريخها الحديث.

الخلاصة: الإنجازات الكلية* تحت الهيمنة الليبرالية الديمقراطية

اليابان واحدة من حفنة من الحكومات التي عايشت سيطرة الحزب الواحد لفترة طويلة من الوقت، وقد تأثرت سياستها بهذه الحقيقة. فقد كان الحزب الليبرالي الديمقراطي والائتلاف الاجتماعي المؤيد له القوة المسيطرة في الانتخابات اليابانية، وتوظيف النخبة السياسية، ومعالجة مصالح المجموعات والمصالح المحلية، وتقرير نتائج سياسة الحكومة طيلة خمس وثلاثين سنة، وقد كان نظام الحزب الليبرالي الديمقراطي في الحشد الانتخابي، وتمثيل المصالح، وصياغة السياسة مرتبطاً بشكل وثيق بالأولوية السياسية للبيروقراطية الادارية اليابانية ومعتمداً عليها بشكل جزئي. اُضيف إلى ذلك، فقد تبني الليبراليون الديمقراطيون، في اللحظات الحرجة، السياسات البيئية والاجتماعية التي حملت المعارضة لواءها يضاف إلى ذلك توسيع قطاعات مجموعات المصالح الممثلة في «ائتلافهم الاجتماعي»، كل هذه الأمور ساعدت على بقاء الحزب المحافظ في السلطة وحولته إلى حزب يستقطب الجميع^(١٠١). وإضافة إلى إنجازاته في بعض مجالات السياسة، فقد تبنت هيمنته في ثلاثة حقول واسعة من «الإنجازات الكبيرة» هي: قدرة الحكومة بشكل عام على استخلاص المصادر، وحل النزاعات، وتأمين الاستقرار السياسي.

الإنجاز الاستخلاصي

أبدى النظام الليبرالي الديمقراطي، تسانده بيروقراطية نشطة، مستويات ملائمة من القدرة على استخلاص الموارد خلال ما يقارب اربعة عقود من بقاءه في السلطة. فقد كانت اليابان قادرة على استخلاص مصادر كافية من القطاع الخاص على شكل ضرائب للانفاق على التزامات الحكومة في الخمسينات، والستينات، وفي الثمانينات أيضاً. وقد كان للقرارات الأولى الرامية إلى تحديد الانفاق على الشؤون الدفاعية والبرامج الاجتماعية أهميتها الخاصة بهذا الصدد، كما كان الأمر بالنسبة لقاعدة

*Macro-Performance

الإيرادات التي توسعت بسرعة كبيرة بفضل التنمية العالية. وقد ساهم هذان العاملان بشكل كبير في حيوية اليابان المالية حين بدأت التنمية الاقتصادية في التسارع.

مع ذلك، فإن سجل الحكومة اليابانية ليس بلا عيوب. فالسيناريو الذي سبقت الإشارة إليه وصل إلى نهايته في السبعينات. فقد تباطأت التنمية الاقتصادية بعد صدمة النفط في العام ١٩٧٣، وواجهت الحكومة، في الوقت نفسه، توسعاً ابداً بكثير في قاعدتها الضريبية، وفي قراراتها بزيادة الانفاق على برامج التشغيل العامة، والضمان الاجتماعي. فقد كانت الحكومة اليابانية بحاجة إلى إيرادات أكبر بكثير مما تجمعها في أواسط السبعينات. وبدلاً من زيادة الضرائب، لجأت إلى حل قصير المدى، هو تمويل العجز عن طريق بيع سندات الحكومة للمؤسسات المالية.

ومع إشراف عقد السبعينات على نهايته أصبح تمويل العجز بحد ذاته مكلفاً للحكومة اليابانية، سواء بالنسبة لدفع نفقاتها الجارية أو المعجلة. وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة اليابانية قادرة على تعديل القوانين الضريبية بما يكفي لمنع استمرار العجز في تمويل الانفاق حسب الموازنة. وكانت النتيجة عجزاً مقداره ٣٠ بالمئة من الموازنة استمر لعدة سنوات. وقد واجه العديد من الدول الصناعية مشاكل مالية مماثلة مؤخراً. لكن، طيلة عقد كامل، كانت الحالة اليابانية مثلاً متطرفاً على «أزمة الاستخلاص/ extraction crisis». فلم يكن في وسع حكومات الحزب الحاكم، وحتى فترة قريبة مواجهة التكلفة السياسية لفرض ضرائب جديدة.

انجاز حل - المشاكل

أن قدرة الحكومات على حل المشاكل والنزاعات، هي أيضاً مقياس على انجازها وامكاناتها. وعلى الرغم من أن اليابان ليست مجتمعاً تعصف به الانقسامات الاجتماعية إلى الحد الذي كان موجوداً في أوروبا في أوائل القرن العشرين، فما زال هناك بعض جوانب النزاع بين الأحزاب والجماعات. وقد كانت بعض هذه النزاعات والمشاكل التي اثارها ذا ديمومة قصيرة نسبياً. فإن قضايا أخرى لها ارتباط بالخلاف على نمط كامل النظام، أو مشاكل عامة عريضة قد تواجدت لفترات طويلة من الزمن. وتشمل تلك المشاكل الأساسية قضايا مثل تعزيز المؤسسات، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الاقتصاد، والعجز المالي الطويل، ومشاكل نوعية الحياة، والمنافسة الاقتصادية الخارجية، والأمن القومي والعلاقات الدولية، والاعتماد على مصادر المواد الخام والطاقة الأجنبية.

وقد كانت الخلافات الأيدولوجية العميقة، مثل تلك المتعلقة بتعديل الدستور، وسياسة الأمن القومي، من أصعب القضايا على الحل. وفرضت المشاكل المتعلقة بندرة الأراضي اليابانية مقارنة مع عدد السكان وتمركزهم على مساحات ضيقة، تحديات مماثلة. رغم أن المناقشات السياسية المتعلقة بها لم تكن أيدولوجية مثل القضايا المتعلقة بالأمن والاصلاح الدستوري. وفي حين حل الكثير من القضايا

بمرور الوقت، فما زالت هناك وجهات نظر متباينة في ميادين سياسية مختلفة. وبالاجمال، فقد غلب على هذه المعالجات ثلاثة أنواع من النتائج: (١) تم حل العديد من القضايا؛ (٢) عدد غير قليل من المشاكل تم حله جزئياً، وليس بشكل نهائي؛ (٣) تأخر العمل في بعض المسائل لفترة طويلة من الوقت، و/أو لم يتم التوصل إلى حلول لها خلال الفترة المحددة. وهذه هي طبيعة اتخاذ القرارات السياسية بالنسبة لجميع الحكومات، لكنها تبين مدى محدودية الاداء الحكومي وقدرته على حل المشاكل والقضايا بشكل كامل.

الاستقرار كإنجاز سياسي

من وجهة نظر مثالية، يجب أن تكون الحكومات الديمقراطية مستقرة وقادرة على حل النزاعات. وبشكل عام، كان النظام السياسي الياباني خلال فترة ما بعد الحرب مستقراً بشكل استثنائي. وحسب جميع مقاييس الاستقرار - استمرارية المؤسسات، وانتظام التعاقب على إدارة المؤسسات، وائتلافات قيادية مستقرة وفعالة، وعمليات تشريعية غير معطلة ونشطة بقدر معقول، وانماط انتخابية مستقرة، ومستويات متدنية بشكل عام، من العنف الجماهيري والارهاب - فقد كانت تجربة اليابان في فترة ما بعد الحرب صحية، وهذا صحيح خاصة في الفترة التي تلت منتصف عقد الخمسينات، والتي شكلت المنعطف في تطور النظام بعد الحرب. وقد كانت اليابان ما بعد الحرب أكثر استقراراً من اليابان الثلاثينات.

أول وأبرز مجالات الاستقرار في سياسة اليابان بعد الحرب هي المؤسسات الحكومية الأساسية ذاتها. ويمكن القول أن التوجه العام نحو مؤسسة العمليات والانتباه التقليدي للأسبقيات، والتفاصيل، والبروتوكول قد ساهم في هذا الاستقرار. والتفسير السياسي الأدق لنجاح مؤسسات ما بعد الحرب يكمن في الحقيقة البسيطة في أن جميع الأحزاب السياسية ومعظم المجموعات قد تقبلت المؤسسات الجديدة. ومع أن بعض المحافظين كثيراً ما طالبوا بتعديل الدستور في الخمسينات، إلا أن قيادة المحافظين اتبعت، بشكل عام، احكام الدستور، ورغم التصرفات غير اللائقة والمعطلة لأعمال الدايت، في الوقت الحاضر، فإن احزاب الحكومة ومجموعات المعارضة ما زالت تتمسك بالحكومة البرلمانية.

كانت الفترة الطويلة من هيمنة الحركة المحافظة والائتلاف (أو الائتلافات) الاجتماعي المشارك لها على السياسة اليابانية مصدراً ثانياً من مصادر استقرار الحكومة. فقد قاد الليبراليون الديمقراطيون، بالاشتراك مع المحافظين المسيطرين، اليابان عبر فترة من التطورات والتحويلات المؤسساتية بالغة الأهمية في الخمسينات وقامت خلال تلك الفترة بعزل العملية السياسية، جزئياً على الأقل، عن تأثيرات الاستقطاب الايدولوجي التي كان من الممكن أن تسبب عدم الاستقرار. فقدره الليبراليين الديمقراطيين على التكيف مع سياسات احزاب المعارضة، وتبنيها، واستيعابها قد ساعدتهم على تعزيز قبضتهم على السلطة، كما ساعدتهم حرص الحزب المحافظ على اكتساب اصوات جمهوره الانتخابي من قطاعات الزراعة والأعمال الصغيرة. وفي الوقت نفسه، كان عدم قدرة الحزب الاشتراكي الياباني على تطوير برامج تُحسن من ادائه الانتخابي، وعدم قدرة احزاب المعارضة على تقديم نفسها كشريك موثوق في

ائتلاف حكومي عامل، عاملاً آخر ساعد الليبراليون الديموقراطيون على الاحتفاظ بالسلطة كل هذا الوقت . كان رغد العيش والتنمية التي تحققت نتيجة لسيطرة المحافظين عاملاً إضافياً على الاستقرار السياسي. فرغم المعارضة اليسارية الحادة والاعتراض على تحكّم المحافظين والمبادئ الرجعية التي دافع المحافظون عنها في الخمسينات، فقد كانت الجماهير اليابانية، بشكل عام، وادعة، وملتزمة بالقانون، وداعمة للوضع السياسي القائم، حتى وإن استنكرت، في بعض الأحيان، التوجهات الفاسدة للمحافظين. وقد هوجم زعماء من اليمين واليسار في أحيان متفرقة في الخمسينات، تبعثها فترة من الارهاب السياسي. لكن المتطرفون السياسيون اليابانيون كانوا أقل عدداً بكثير، وأقل تنظيماً وعنفاً من نظرائهم في الدول الأوروبية الرئيسية.

أن أبرز المصادر الأساسية لعدم الاستقرار في السياسة اليابانية خلال العقود الثلاثة الماضية هو الانقسامات الداخلية الفئوية داخل الحزب الليبرالي ذاته. ففي مناسبات عدة أوصلت هذه الانقسامات الحركة الحاكمة إلى حافة التمزق، والحكومة إلى حافة السقوط. وقد أضيفت الخلافات بين اجنحة الليبراليين الديموقراطيين على مسائل حزبية داخلية، مثل الخلافة على رئاسة الوزراء، إلى الفساد لتصبح قوة تنزع الشرعية عن الحزب وتبلور ثقافة سياسية من عدم الثقة فيه، وبالتالي فقد كان لسيطرة المحافظين الثابتة على السلطة ما يبطئها.

المستقبل

كان النظام السياسي الياباني في فترة ما بعد الحرب نظاماً غير عادي مقارنة بما خبرته معظم الدول الصناعية الديموقراطية. والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تقترب من الحزب الليبرالي الديموقراطي من حيث طول مدة سيطرة الحزب الحاكم. كما أن للسويد، والدنمارك، وإيطاليا فترات طويلة من سيطرة حزب رئيس واحد على الحكم سواء بشكل منفرد أو بالائتلاف مع مجموعات صغيرة أخرى، تقترب بطولها من فترة سيطرة الحزب الليبرالي. وبسبب سيطرة الحزب الواحد، فقد كان لهذه السيطرة صفة طاغية على العمليات السياسية اليابانية بشكل عام، سواء من ناحية التوظيف السياسي من داخل الحزب، أو توضيح وتجميع المصالح، أو عملية رسم السياسة. فمذ العام ١٩٥٥، أصبح رؤساء الحزب الليبرالي الديموقراطي رؤساء للوزارات، وائتلاف مجموعة مصالح، الحزب الليبرالي هو مصدر الهيمنة على المطالب السياسية الخاصة بمجموعات المصالح، وكان للعمليات السياسية التي يقوم بها مجلس أبحاث الشؤون السياسية التابع للحزب الليبرالي أهمية مماثلة للقرارات التي يتخذها الدايت ذاته في بعض المواقف. والواقع أنه يمكن القول أن مجلس أبحاث الشؤون السياسية يماثل برلماناً من حيث تركيبته الداخلية المعقدة في رسم السياسة، وفي أهميته الخارجية.

كنا قد اطلقنا على قطاعات النظام السياسي الياباني التي يسيطر عليها الحزب الليبرالي الديموقراطي والعمليات الداخلية الخاصة به اسم «نظام» الحزب الليبرالي الديموقراطي. والعمليات الداخلية في الحزب

الليبرالي مهمة للغاية، كما هي جذور الحزب والائتلاف الاجتماعي المؤيد له، والتي نعني بها تلك التشكيلة من مجموعات المصالح التي تدعم الحزب في الانتخابات وتطالب بسياسات داعمة لها فيما بعد. وقد قادت سيطرة الحزب الليبرالي بعض مراقبي السياسة اليابانية للتأكيد على أن النظام الياباني تديره نخبة ثلاثية من قطاعات الأعمال، والبيروقراطية، والحزب الليبرالي الديموقراطي. وقد جادل البعض على أن الترتيبات السياسية اليابانية هي «حركة نقابية من دون عمال». وأكد دارسون معاصرون بروز التوجهات التعددية في قطاعات المجتمع ونشاطات مجموعات المصالح التي يسيطر عليها الليبراليون الديموقراطيون. ويشعر بعض الدارسين أن العلاقات خلال الفترة الأولى بعد الحرب كانت أقل تعددية من العلاقات الحالية. رغم أن بعض عمليات التثقيف التي تدور حول علاقة مجموعات المصالح بالحزب الليبرالي والبيروقراطية لا تسلم بفرضية «التغيير بمرور الزمن» وتتحدى ذلك بتقديم الدليل على انتشار التعددية الواسع منذ عهد المييجي.

بغض النظر عن التفسيرات التي يتمسك بها البعض للسياسة اليابانية، فمن الواضح أن اليابان قد حظيت بمجتمع ديموقراطي بعد الحرب. فقد طُبق الدستور حرفياً، حتى من قبل النخبة والمجموعات التي كانت تحبذ تعديله. وكانت الانتخابات حرة وتجري في مواعيد منتظمة، في حين كان توضيح مصالح المجتمعات المحلية، والمزارعين، واصحاب الأعمال الصغيرة نشطاً جداً والتجاوب السياسي معه شاملاً جداً، لدرجة أن بعض المراقبين اطلقوا على هذا النوع الخاص من مجموعة المصالح اليابانية اسم «دولة الرفاه». ويقول بعض المحللين أن نظام الحزب الليبرالي قد تخلى عن مجموعات العمال. في حين لاحظ آخرون أن العمال ممثلون في العمليات السياسية الموجهة لتحسين أوضاع الصناعات المتعثرة، في حين تم استيعاب بعض الجماعات الانتخابية الأخرى، مثل المجموعات التي تهتم بالرفاه الاجتماعي أو الرعاية الصحية، في الحزب الليبرالي الديموقراطي، المتكيف على الدوام. ويمكن القول أن المستهلكين، الذين لم يحظوا بتمثيل جيد في العديد من المجتمعات، لم يصيبوا نجاحاً جيداً في قضايا مثل اسعار المواد الغذائية، حيث اصطدمت اهتماماتهم باهتمامات لوبي المزارعين القوي. لكن رغبات المستهلكين كانت اساسية في تقرير اجور النقل والقطارات، وفي التنازلات خلال الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ المتعلقة بضريبة «المبيعات» غير الشعبية والبالغة ٣ بالمئة.

كما سبق ولاحظنا، كان الاستقرار السياسي هو الطابع المميز لتجربة اليابان بعد الحرب، وعاملاً أساسياً من عوامل تنميتها الاقتصادية العالية في بعض الفترات. ما الذي سوف تحققه اليابان والحزب الليبرالي الديموقراطي واحزاب المعارضة الاربعة في المستقبل، وهل ستبقى اليابان مستقرة سياسياً كما كانت في الماضي، هذا أمر مشكوك فيه نوعاً ما. فمن جهة، ليس هناك من سبب يدعونا لتوقع خسارة الحزب الليبرالي لتأييد ائتلافه الاجتماعي، كما أنه من غير المحتمل أن تصبح المعارضة، في شكلها الحالي، أكثر مصداقية في المستقبل القريب، وتكون بالتالي قادرة على تشكيل تحدٍ كبير لسيطرة الليبراليين الديموقراطيين. ومع ذلك فإن خسارة الليبراليين الديموقراطيين المفاجئة للأغلبية في

انتخابات مجلس الأعيان في صيف العام ١٩٨٩، كان إشارة واضحة على أنه يمكن توقع أعداد كبيرة من اصوات الاعتراض المناهضة للحزب الليبرالي الديموقراطي حين تكون النخبة عديمة المسؤولية، وحين تشعر مجموعات المصالح أنها غير ممثلة. إن فجائية السقوط المؤقت لنظام الحزب الليبرالي الديموقراطي في تلك الانتخابات لهو من أكثر الأمور المنذرة بالشؤم، بالنظر لكثرة المجالات التي تلوح فيها مشاكل اقتصادية حادة للغاية. مثل منافسة الدول حديثة التصنيع فيما وراء البحار، ونقل مرافق الانتاج في بعض الشركات اليابانية إلى مواقع «بعيدة عن الشاطئ»، كرد على هذه المنافسة، ليست بالضرورة دليلاً يبشر باستمرار التنمية الاقتصادية اليابانية. وفي الوقت نفسه، فإن عبء إعالة أعداد تتزايد بسرعة من المسنين عن طريق تقديم رواتب تقاعدية عالية وجمع مساهمات ضريبية أعلى، تشكل تهديداً اخر لمستقبل الأمة في الرفاه الاقتصادي، كما يهدد بنيتها السياسية والاجتماعية. وقد نما الاقتصاد الياباني، بشكل عام، بثبات طيلة أربعة عقود. وقد افادت هيمنة الحزب الليبرالي الديموقراطي من هذه التنمية وكانت عاملاً داعماً لتلك الهيمنة. ويمكن للاتجاهات المستقبلية أن تخرج ائتلاف الحزب الليبرالي في نهاية الأمر على مساره، وأن تنتج يابان مختلفة تماماً عن اليابان التي وصفناها. على أية حال، تبدو هذه النتيجة في الوقت الحاضر بعيدة.

END NOTES

1. IMF Bureau of Statistics, *International Financial Statistics*, 43 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1990).
2. Kazuo Kawai, *Japan's American Interlude* (Chicago: University of Chicago Press, 1960).
3. Soon the initials SCAP came to stand both for MacArthur and the American occupation authorities in general. Theodore McNelly, *Politics and Government in Japan* (Boston: Houghton Mifflin Co., 1972), pp. 22-25; Robert E. Ward, "Presurrender Planning: Treatment of the Emperor and Constitutional Changes," pp. 1-41, in Robert E. Ward and Yoshikazu Sakamoto, eds., *Democratizing Japan: The Allied Occupation* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1987).
4. While Article 9 has subsequently been reinterpreted to allow Japan to develop a defensive military capability, the peace clause has been effective in applying significant constraints on the growth and power of the military in postwar Japan. For the full English text of the constitution, see Robert E. Ward, *Japan's Political System* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1978).
5. Theodore H. McNelly, "Induced Revolution: The Policy and Process of Constitutional Reform in Occupied Japan," in Ward and Sakamoto, *Democratizing Japan*, pp. 76-106.
6. Theodore McNelly, "The Role of Monarchy in the Political Modernization of Japan," *Comparative Politics* 1 (April 1969), pp. 266-381.
7. Constitution, Article 41.
8. Constitution, Article 54.
9. Constitution, Articles 59-61.
10. Hans H. Baerwald, *Japan's Parliament: An Introduction* (London: Cambridge University Press, 1974), pp. 74-102; Baerwald, *Party Politics in Japan* (Boston: Allen & Unwin, 1986).
11. Hans H. Baerwald, "Early SCAP Policy and the Rehabilitation of the Diet," in Ward and Sakamoto, *Democratizing Japan*, pp. 133-156.
12. Constitution, Article 65.
13. Constitution, Articles 66, 72-74.
14. Constitution, Articles 67-71.
15. Constitution, Articles 76-79. In practice, all justices have been approved by overwhelming majorities to date.
16. Bureau of Statistics, Office of the Prime Minister, *Japan Statistical Yearbook* (Tokyo: Japan Statistical Association, 1990).
17. Akira Amakawa, "The Making of the Postwar Local Government System" in Ward and Sakamoto, *Democratizing Japan*, pp. 253-283.
18. Kurt Steiner, *Local Government in Japan* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1965); Kurt Steiner, Ellis Krauss, and Scott Flanagan, eds., *Political Opposition and Local Politics in Japan* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980); Steven Reed, *Japanese Prefectures and Policymaking* (Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 1986).
19. Steiner et al., *Political Opposition*, pp. 444-448; Robert E. Ward, "Reflections on the Allied Occupation and Planned Political Change in Japan," in Robert E. Ward, ed., *Political Development in Modern Japan* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), pp. 528-532.
20. Hans Baerwald, *The Purge of Japanese Leaders Under the Occupation* (Berkeley: University of California Press, 1959).
21. Solomon B. Levine, *Industrial Relations in Postwar Japan* (Urbana: University of Illinois Press, 1958), pp. 66-88.
22. Kenneth B. Pyle, "In Pursuit of a Grand Design: Nakasone Betwixt the Past and the Future," *Journal of Japanese Studies*, 13 (Summer 1987), pp. 243-270.
23. Junnosuke Masumi, "The 1955 System in Japan and Its Subsequent Development," *Asian Survey*, 28 (March 1988), pp. 286-306.
24. Joji Watanuki, "Patterns of Politics in Present-Day Japan," in Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments* (New York: Free Press, 1967), pp. 447-466.
25. Steven R. Reed, "Factions in Japanese Conservative Politics," presented at the Southern

- Regional Japan Studies Seminar, Edgewater Beach Resort, Panama City Beach, Florida, October 20, 1990.
26. Takeshi Ishida, *Gendai Soshiki-ron* (Tokyo: Iwanami Shoten, 1961); Masumi, "The 1955 System in Japan"; T. J. Pempel, *Policy and Politics in Japan* (Philadelphia: Temple University Press, 1982), pp. 3-45, 296-300.
 27. Constitutional amendments require a two-thirds majority vote in both houses of the Diet.
 28. The 1955 percentage represents the combined vote of the two conservative parties just prior to their merger into the LDP.
 29. For example, the JSP continued to call for a "dictatorship of the proletariat" up through the mid-1980s. Pempel, *Policy and Politics in Japan*, p. 35.
 30. Hideo Otake, "Defense Controversies and One-Party Dominance: The Opposition in Japan and West Germany," in T. J. Pempel, ed., *Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990).
 31. Michio Muramatsu and Ellis S. Krauss, "The Dominant Party and Social Coalitions in Japan," in Pempel, ed., *Uncommon Democracies*, pp. 282-305.
 32. Ibid.
 33. Otake, "Defense Controversies and One-Party Dominance."
 34. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963); Sidney Verba, "Germany: The Remaking of Political Culture," in Lucien W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965); David P. Conradt, "Changing German Political Culture," pp. 212-272, in Gabriel A. Almond and Sidney Verba, eds., *The Civic Culture Revisited* (Boston: Little, Brown, 1980); Kendall L. Baker, Russell J. Dalton, and Kai Hildebrandt, *Germany Transformed: Political Culture and the New Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).
 35. Hisao Otsuka, "The Formation of Modern Man: The Popular Base for Democratization," *The Japan Interpreter*, 6 (Spring 1970), p. 2.
 36. See symposium by Steven R. Reed, Scott C. Flanagan, and John C. Campbell on "The Evolution of Postwar Japanese Politics: Changing Perceptions and Changing Realities," *SRJSS*, Panama City Beach, October 20, 1990.
 37. For example, Ronald Dore argues that a combination of the advantages of late development and elements of Japan's Confucian tradition have combined to provide Japan with a more humanistic, community model of the company that provides Japan with competitive advantages in the areas of economic efficiency, social justice, social cohesion, worker dedication and morale, making the Japanese model or some elements of it a trend toward which other systems (such as the British) are likely to evolve. Dore, *Taking Japan Seriously: A Confucian Perspective on Leading Economic Issues* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987); Dore, *British Factory-Japanese Factory: The Origins of National Diversity in Industrial Relations* (Berkeley: University of California Press, 1973). See also John C. Campbell, *Politics and Culture in Japan* (Ann Arbor: University of Michigan, CPS/ISR, 1988).
 38. Jichisho Senkyobu, *Kaisei Seiji Shikin Kisei Ho Kaisetsu* (Tokyo: Chiho Zaimu Kyokai, 1976), p. 624, as cited in Gerald L. Curtis, *The Japanese Way of Politics* (New York: Columbia University Press, 1988), p. 172.
 39. Curtis, *The Japanese Way of Politics*, pp. 157-191.
 40. In defining *patterned pluralism*, Muramatsu and Krauss distinguish it from classical pluralism in which policy is "merely the outcome of open-ended, competitive lobbying by pressure groups on a relatively weak government." Policymaking in Japan is characterized by a strong state with its own autonomous interests. The system is pluralistic in the sense that it provides fairly wide access to a wide variety of competing and influential actors and a fair degree of government responsiveness to social interests. It is patterned in the sense that this competition is structured by "relatively fixed and institutionalized party, bureaucratic, and ideological ties," which prevent alliances from becoming as fluid as those associated with classical pluralism. Not only have ideology and organizational history fixed patterns of party/interest group alliances, but also jurisdictional assignments of policy issues to specific ministries which themselves have specific sets of established ties to interest groups "procedurally structure the types of possible alliances and

- policymaking patterns." Muramatsu and Krauss view Japan, then, as a "hybrid state" containing elements of several policymaking models. We find corporatist elements in that interest groups sometimes have cooperative relations with government and each other and in that advisory commissions (*shingikai*) are frequently used to bring competing interests directly together to hammer out acceptable solutions. The elitist aspects of the policy process no longer are as prominent as during the 1950s when the "ruling triad" of bureaucracy, business, and LDP were seen as running the show and virtually excluding labor and many other interests. Nonetheless, some elitist elements remain. Although a much broader set of interests are now organized and influential, we can still detect a hierarchy in terms of their access to and impact on the policy process. Michio Muramatsu and Ellis S. Krauss, "The Conservative Policy Line and the Development of Patterned Pluralism," in Kozo Yamamura and Yasukichi Yasuba, eds., *The Political Economy of Japan: The Domestic Transformation* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987), pp. 537-543.
41. Chie Nakane, *Japanese Society* (Berkeley: University of California Press, 1970).
 42. Campbell, *Politics and Culture in Japan*, p. 7.
 43. Bradley M. Richardson and Scott C. Flanagan, *Politics in Japan* (Boston, Little, Brown, 1984), pp. 229-240.
 44. Duverger contrasts cadre parties, the loosely organized liberal and conservative parties that emerged in nineteenth century Europe, with mass parties, the highly structured socialist and Christian democratic parties that emerged in the early twentieth century. Maurice Duverger, *Political Parties* (New York: John Wiley, 1954).
 45. The JSP and DSP actually have the smallest memberships, standing at around 50,000 members each through much of the 1970s, but rising thereafter to 127,000 and 108,000 respectively, by 1989. The CGP and JCP, which are more strongly organized at the grass-roots level, claim memberships of around 200,000 and 500,000, respectively. Only the LDP seems to have a large membership, fluctuating between 1 and 3 million over the last decade, but standing very close to the later figure by the end of the 1980s. Most of these LDP members, however, might be characterized as indirect members in the sense that they typically have become members of the party as a consequence of first becoming members of an LDP candidate's personal support organization. *Asahi Nenkan* (Tokyo: Asahi Shimbunsha, 1990), pp. 97-100.
 46. James J. Foster, "Ghost-Hunting: Local Party Organization in Japan," *Asian Survey*, 22 (September 1982), pp. 843-857.
 47. J. A. A. Stockwin, "The Japan Socialist Party: A Politics of Permanent Opposition," in Ronald J. Hrebemar, ed., *The Japanese Party System* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986).
 48. Curtis, *The Japanese Way of Politics*, pp. 157-191.
 49. The 1982 change in the HC electoral system, which replaced the candidate voting method for electing the national constituency seats with a proportional representation system, was designed to induce voters to focus on parties and platforms rather than candidates and their local benefits and personal favors. In the short term, however, the within-party competition for a high position on their party's list has only increased the negative "money politics" aspects of Japanese politics. The revision of the fund-raising law has neither effectively controlled nor limited contributions, but only decentralized the process, thereby increasing the difficulties of monitoring it. Finally, the LDP primary election system reform not only failed to broaden and democratize the selection of the party president, but further increased the costs of the election by stimulating each Diet member to secure more *koenkai* members in order to enter them into the party roles by paying the party dues for them, thereby increasing the voting power of his faction. Curtis, *The Japanese Way of Politics*, pp. 98-106, 176-191.
 50. Sohyo was the union federation affiliated with the JSP until 1989 when it folded into the larger Rengo federation, which also includes the former Domei federated unions that have been affiliated with the DSP.
 51. Peter Berton, "The Japan Communist Party: The 'Lovable' Party," in Hrebemar, ed., *The Japanese Party System*, pp. 116-144.
 52. See Nathaniel B. Thayer, *How the Conservatives Rule Japan* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969); Haruhiro Fukui, *Party in Power: The Japanese Liberal-Democrats and Policy-Making* (Berkeley: University of California

- Press, 1970); John C. Campbell, *Contemporary Japanese Budget Politics* (Berkeley: University of California Press, 1979).
53. *The Japan Times Weekly*, April 10, 1982, p. 4; December 2, 1978, p. 4; Taketsugu Tsurutani, "The LDP in Transition: Mass Membership Participation in Party Leadership Selection," *Asian Survey*, 20 (August 1980), pp. 844-859.
 54. Gerald L. Curtis, *Election Campaigning Japanese Style* (New York: Columbia University Press, 1971); Curtis, *The Japanese Way of Politics*, pp. 165-175. Whether it is the campaign rules that disadvantage newcomers or the power of established incumbents' political machines, incumbency is a powerful source of electoral victories. In the seven Lower House elections held between 1972 and 1990, the LDP incumbents' rate of victory ranged from 80 to 96 percent averaging 86 percent, while the election rate of the incumbents of all other parties combined ranged from 71 to 85 percent, averaging 77 percent. These figures were provided by Steven R. Reed from his comprehensive, computerized Japanese electoral data set.
 55. Scott C. Flanagan, "National and Local Voting Trends: Cross-Level Linkages and Correlates of Change," in Steiner et al., *Political Opposition*, pp. 131-184.
 56. Scott C. Flanagan, Shinsaku Kohei, Ichiro Miyake, Bradley M. Richardson, and Joji Watanuki, *The Japanese Voter* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991).
 57. Ibid.; and Bradley Richardson, "Constituency Candidates Versus Parties in Japanese Voting Behavior," *American Political Science Review*, 82, September 1988, pp. 695-718.
 58. *Asahi Shimbun*, February 17, 1990.
 59. Curtis, *The Japanese Way of Politics*.
 60. The term *jiban* refers to the tendency of many rural and even quite a few city politicians to carve out a political base in a particular section of an electoral district. See Curtis, *Election Campaigning Japanese Style* and Bradley M. Richardson, "Japanese Local Politics and Leadership Styles," *Asian Survey*, 7, pp. 231-253.
 61. Akira Kubota, *Higher Civil Servants in Japan: Their Social Origins, Educational Backgrounds and Career Patterns* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969).
 62. Richard Samuels, *The Politics of Regional Policy in Japan: Localities Incorporated?* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).
 63. See Curtis, *The Japanese Way of Politics*, pp. 49-61.
 64. See Scalapino and Masumi, *Parties and Politics in Contemporary Japan* and David Apter and Nagayo Suwa, *Against the State: Politics and Social Protest in Japan* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984).
 65. Campbell, *Contemporary Japanese Budget Politics*, pp. 128-132.
 66. See Eugene J. Kaplan, *Japan: The Government-Business Relationship* (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1972), Ira Magaziner and Thomas S. Hout, *Japan's Industrial Policy* (London: Policy Studies Institute, 1980), pp. 82-87, and Richard J. Samuels, *The Business of the Japanese State* (Ithaca, N.Y. and London: Cornell University Press, 1987).
 67. Aurelia George, "Japanese Interest Group Behavior: An Institutional Approach," in J.A.A. Stockwin et al., *Dynamic and Immobilist Politics in Japan* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1988).
 68. Michio Muramatsu and Ellis S. Krauss, "The Conservative Party Line and the Development of Patterned Pluralism," in Kozo Yamamura and Yasukichi Yasuba, eds., *The Political Economy of Japan: Vol. 1—The Domestic Transformation* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987).
 69. The prime minister or Cabinet also is empowered to report to the Diet on national affairs and foreign relations, conclude treaties, supervise the civil service, prepare the budget, enact Cabinet orders, and declare general amnesty.
 70. Factions are themselves not usually policy oriented. But faction leaders may at times take policy positions simply to discredit an incumbent prime minister, and therefore hasten his downfall. Faction leaders are also called on by members to champion their favorite causes. As a result, factions sometimes function as a transmission belt for interest articulation.
 71. The term *zoku* (tribe) is used to describe these clusters of LDP Diet members affiliated with a particular interest sector; see Takeshi Inoguchi and Tomoaki Iwai, *Zoku Giin no Kenkyu* [Research on Parliamentary Tribes] (Tokyo: Nihon Keizai Shinposha, 1983).

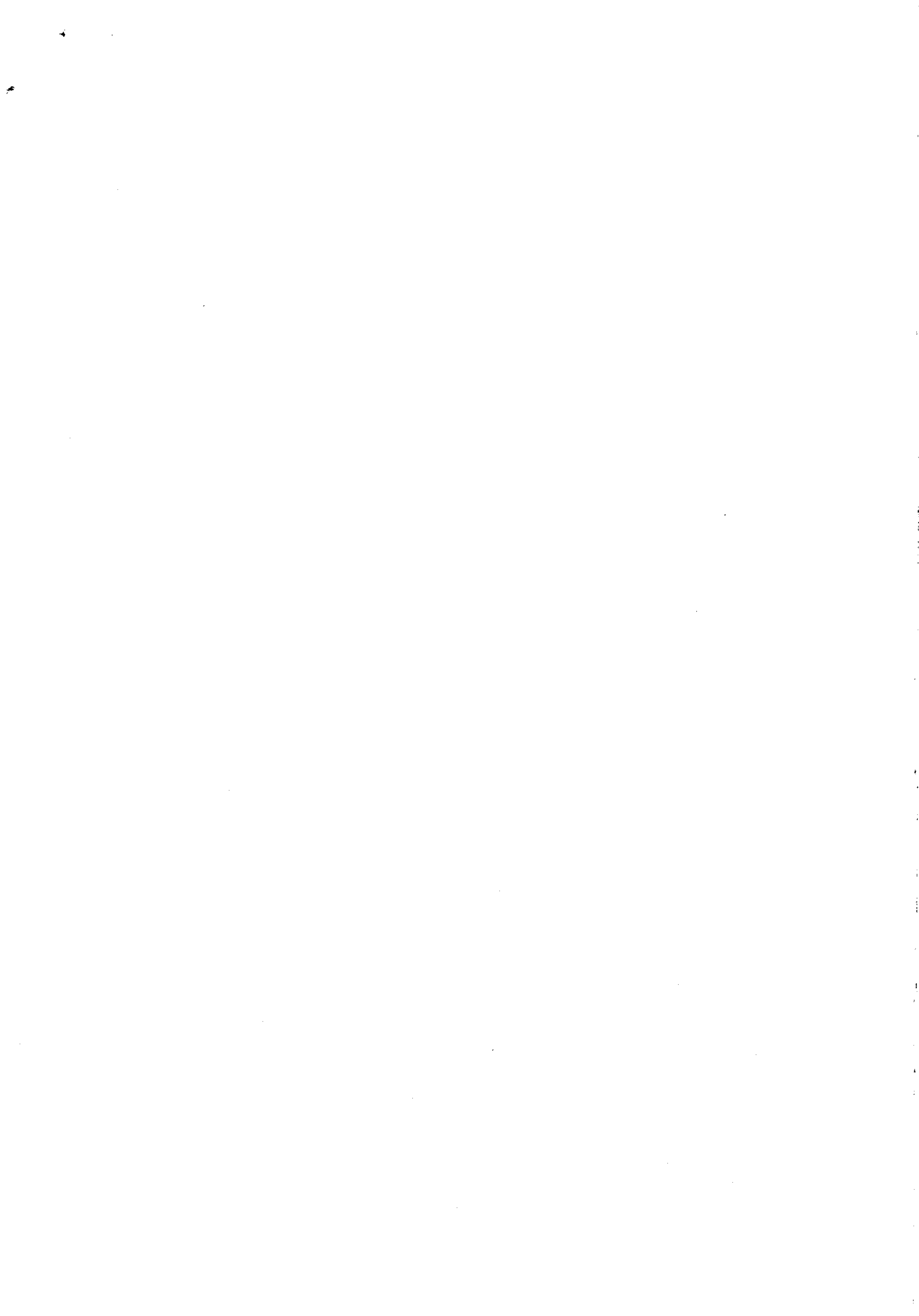
72. Michael Donnelly, "Setting the Price of Rice: A Case Study in Political Decision Making," in Pempel, ed., *Policymaking in Contemporary Japan*, pp. 171-172 and "Conflict over Government Authority and Markets: Japan's Rice Economy," and Ellis S. Krauss, Thomas P. Rohlen, and Patricia G. Steinhoff, *Conflict in Japan* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1984).
73. See Campbell. *Contemporary Japanese Budget Politics*, pp. 43-70.
74. T. J. Pempel, "The Bureaucratization of Policymaking in Postwar Japan," *American Journal of Political Science*, 18 (1977), pp. 647-674.
75. Chalmers Johnson, "MITI and Japanese International Economic Policy," in Robert A. Scalapino, ed., *The Foreign Policy of Modern Japan* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1977), pp. 253-255.
76. Richardson and Flanagan, *Politics in Japan*, p. 349.
77. John Creighton Campbell, "Bureaucratic Primacy: Japanese Policy Communities in an American Perspective," *Governance*, 2:1 (1989), pp. 5-22.
78. The information on major bills is from our analysis data in Asahi Shimbunsha, *Asahi Nenkan*, 1960 through 1979, a period of important transition.
79. John Creighton Campbell, "Compensation for Repatriates: A Case-Study of Interest Group Politics and Party-Government Negotiations in Japan" and Michael W. Donnelly, "Setting the Price of Rice: A Study in Political Decision Making," cited in notes 17 and 33, respectively. See also Haruhiro Fukui, *Party in Power: The Japanese Liberal Democrats and Policymaking* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1970), ch. 7, pp. 173-197.
80. Nathaniel Thayer, *How the Conservatives Rule Japan* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969).
81. Shigeo Misawa, "An Outline of the Policymaking Process in Japan," in Hiroshi Ito, ed., *Japanese Politics: An Inside View* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1972), pp. 12-48.
82. Ellis Krauss, "Conflict in the Diet: Toward Conflict Management in Diet Politics," in Krauss, Rohlen, and Steinhoff, *Conflict in Japan*.
83. Policy communities are discussed in Campbell, "Bureaucratic Primacy." The closely related concept of "subgovernments" was introduced by Douglass Cater in *Power in Washington* (New York: Random House, 1964) to describe the informal alliances between interest groups, congressional committees and their leadership, and elements of the administrative bureaucracy in the American political system. See also Campbell, *Contemporary Japanese Budget Politics*, pp. 123-128 and 268-272.
84. Hugh Patrick and Henry Rosovsky, *Asia's New Giant: How the Japanese Economy Works* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1976), especially ch 11 by Philip Trezise and Yukio Suzuki. See also Tsunehiko Watanabe, "National Planning and Economic Growth in Japan," in Bert. G. Hickman, ed., *Quantitative Planning of Economic Policy: A Conference of the Social Science Research Council Committee on Economic Stability* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1965), pp. 233-251.
85. For information on technology funding in the 1960s and early 1970s, see Patrick and Rosovsky, *Asia's New Giant*, p. 656. For up-to-date figures, see Keizai Koho Center, *Japan 1990—An International Comparison* (Tokyo: 1990), p. 26. Documentation of industrial "targeting" effects by Bradley Richardson is reported with commentary in United States International Trade Commission, *Foreign Industrial Targeting and Its Effects on U.S. Industries, Phase I: Japan* (Washington, D.C.: USITC Publication 1437, October 1983).
86. Gabriel Almond and G. Bingham Powell, Jr., *Comparative Politics: System, Process and Policy* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 298.
87. Keizai Koho Center, *Japan 1990: An International Comparison*.
88. By 1968 farm households were receiving 92 percent of the average incomes received by workers' families. Japan Institute of International Affairs, *White Papers of Japan, 1970-71*, p. 141.
89. In both the 1970s and the 1980s income distribution in Japan was more equal than in most other industrialized countries including the United States. See Martin Bronfenbrenner and Yasukichi Yasuba, "Economic Welfare," in Kozo Yamamura and Yasukichi Yasuba, eds., *The Political Economy of Japan: Vol. I*.

90. Japan Economic Institute, "Japanese Income Distribution," *Report 33A, August 1987*.
91. UNESCO, *Statistical Yearbook, 1977*. Japan had 526 newspapers per 1,000 persons in the population and was surpassed only by Sweden which had 572 daily general interest newspapers per 1,000 persons. More recent figures indicate 740 daily papers per 1,000 persons. In 1988, over 17 million weekly and monthly magazines were also published. See Medeiya Risachi Senta, *Zasshi-Shimbun Sokatalogo (A General Catalog of Newspapers and Magazines)* (Tokyo, 1988).
92. Keizai Koho Center, *Japan 1990: An International Comparison*.
93. Foreign Press Center, *Facts and Figures of Japan* (Tokyo, 1980), p. 24. Persons over sixty-five are expected to constitute 19 percent of the population by the year 2010, according to the *Japan Times Weekly*, September 17, 1983, p. 6.
94. Foreign Press Center, *Facts and Figures of Japan*, p. 114.
95. Japan Press Center, p. 103.
96. Japan Economic Institute, *Report 17A, May 1, 1987*, "Implications of Contrasting U.S. and Japanese Saving Behavior."
97. Prime Minister's Office, *Japan Statistical Yearbook*, various editions, and Shinsuke Kishida, ed., *Zusetsu Nihon no Zaisei [Financial Politics in Japan]* (Tokyo: Toyo Keizai Shinposha, 1978), p. 97.
98. See also John Creighton Campbell, "The 'Old People Boom' and Japanese Policymaking," *Journal of Japanese Studies*, 5:2 (1979), pp. 321-357. Actual per capita payments in some program areas in Japan were already equivalent to those in the United States.
99. Shinsuke Kishida, ed., *Zusetsu Nihon no Zaisei*, p. 91, and OECD, *Revenue Statistics of OECD Member Countries 1965-79* (Paris, 1980), p. 43.
100. Keizai Koho Center, *Some Data about Japanese Economy in Comparison with Foreign Countries* (Tokyo, 1979).
101. See Curtis, *The Japanese Way of Politics*.

الفصل الثالث عشر



السياسة في الاتحاد السوفياتي



السياسة في الاتحاد السوفياتي

توماس إف. ريمنجتون
فريدريك سي. فارجهورن

ثورة غورباتشوف

قلة هي الدول التي تعرضت لتحويلات في مثل عمق التحويلات التي تعرض لها الاتحاد السوفياتي منذ تولي ميخائيل سيرجيفتش غورباتشوف السلطة. فبرنامج اعادة البناء- البيرسترويكا- الذي اشترعه ساعد على تحريك سلسلة من الاحداث تمخض عنها تفكك النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، وتغيرات عميقة في الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد جلب تعيينه في منصب الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي في ١١ اذار (مارس) ١٩٨٥، الشباب، والحماس، والتصميم للمنصب الذي شغله، وحتى عهد قريب، مجموعة من الافراد المرضى الواهنيين: ليونيد بريجنيف الذي تولى منصب الامين العام من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، وحتى وفاته في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢^(١). ويوري اندروبوف، الذي خلف بريجنيف وحكم حتى وفاته في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٤، وكونستانتين شيرننكو الذي شغل المنصب حتى وفاته في ١٠ اذار (مارس) ١٩٨٥.

قبض غورباتشوف بسرعة على السلطات التي يمنحه اياها النظام الشيوعي عادة كزعيم للحزب، وسرعان ما ميّز نفسه عن اسلافه الحذرين والمحافظين، وقد بدا برنامجه في البداية تقليديا إلى حد بعيد، حيث اكد على ضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية معتدلة، وانضباط أكبر في المجتمع، والانفتاح (غلاسنوست) في العلاقة بين النظام والشعب، والتحديث التكنولوجي، وتحسين مستوى المعيشة^(٢) لكن مع مرور الوقت اخذ مسار التغيير السياسي والاقتصادي الذي اطلقه يتحول إلى تغيير جذري، واصبح بالفعل، بمثابة ثورة ضد الحكم الشيوعي نفسه. وبالتالي، وجدت البنى البيروقراطية التي وجدت لتحكم الدولة السوفياتية أن سلطتها السياسية قد أضعفت بشكل قاتل. ووجدت المعارضة الحادة لبرنامج غورباتشوف التعبير عنها في المحاولة الفاشلة التي قامت بها مجموعة صغيرة من المتشددين

للاستيلاء على السلطة في ١٩ آب (اغسطس) ١٩٩١، لاقصاء غورباتشوف عن منصبه، واعلان حالة الطوارئ، وعكس التحول المثير الذي حدث بعد يومين، عندما انهار الانقلاب وعاد غورباتشوف إلى منصبه، ذلك الفيض الجارف من التأييد للمبادئ الديموقراطية بين الشعب السوفياتي. وكان فشل المؤامرة دليلاً على عدم امكانية العودة عن التوجهات الديموقراطية التي بعثها غورباتشوف.

كيف نجح غورباتشوف في استخدام سلطات النظام الشيوعي لتدمير اسس ذلك النظام ذاتها؟ يكمن احد الاجوبة في حقيقة أن الأمين العام للحزب يتمتع بسلطة واسعة في التعيين في المناصب القيادية في جميع مجالات الدولة والمجتمع، بموجب ما يعرف باسم نظام التسمية/nomenklatura. في البداية عمل غورباتشوف على عزل المناهضين وترقية المؤيدين. وبحلول اواسط العام ١٩٨٦، كان قد استبدل ثلث امناء الحزب الأولين الاقوياء وثلثي كبار موظفي الحزب في موسكو (امناء اللجنة المركزية ورؤساء الدوائر). وبحلول حزيران (يونيو) ١٩٨٧، كان قد استبدل ثلثي وزراء اتحاد الجمهوريات السوفياتية ورؤساء لجان الدولة، وأكثر من نصف الامناء الأولين لفروع الحزب الاقليمية^(٣). وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٩ تدبر أمر استقالة ١١٠ اعضاء من اللجنة المركزية للحزب. وربما كان أهم الأمور، حقيقة أن اقرب مستشاري غورباتشوف وكبار وزراء الحكومة - بما في ذلك رئيس الوزراء - قد خرجوا من المكتب السياسي الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي (CPSU) عند تشكيله في نهاية المؤتمر الثامن والعشرين في تموز (يوليو) ١٩٩٠. ولم تنتزع السلطة من الحرس القديم لحقبة بريجنيف فحسب، بل إنها كانت تبتعد عن الحزب الشيوعي شيئاً فشيئاً.

بالمثل، افاد غورباتشوف من سيطرة الحزب على السياسة القومية لوضع توجهات جديدة في السياسة المحلية والخارجية. ففي المجال الاقتصادي، طلب غورباتشوف «الاسراع» في التقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية عن طريق حقن الاقتصاد بالرساميل، بما في ذلك زيادة الاستثمارات الاجنبية. كما وعد بالتخفيف من سيطرة القيود البيروقراطية الخانقة التي تمنع مدراء المؤسسات من التجديد والمجازفة. ودعا إلى تعزيز القواعد الديموقراطية التي تشكل الحياة السياسية السوفياتية - الانتخابات والمناقشة العامة. أما في مجال السياسة الخارجية فقد اتبع دبلوماسية جديدة نشطة في أوروبا واسيا، وقدم سلسلة من الاقتراحات لنزع التسلح، وابدى المزيد من المرونة والتفهم في علاقاته مع الغرب.

ماثلت مبادرات غورباتشوف السياسية الأولى المبادرات الأولى التي اطلقها نيكيتا خروتشوف الذي خلف ستالين كزعيم للحزب في العام ١٩٥٣، والذي اضفى شيئاً من الليبرالية على النظام السوفياتي الجاف والكئيب. وقد تولى غورباتشوف الزعامة، مثله مثل خروتشوف في ظروف اقتصادية راکدة وفتور سياسي واسع النطاق، وحاول كسر الجمود في العداء المتبادل في علاقات الشرق والغرب

بسلسلة من المبادرات، بعضها استعراضي، وبعضها حقيقي، بهدف نزع فتيل اجواء المواجهة التي تميزت بها الحرب الباردة^(٤). إلا أن خروتشوف بقي مخلصاً لإرث النظام الماركسي اللينيني، وأصبح فيما بعد ضحية له حين نحي بمؤامرة دبرها كبار قادة الحزب في العام ١٩٦٤.

وقد روع المراقبون السوفييات والغربيون على حدّ سواء من الالتفافة الراديكالية التي قام بها غورباتشوف ابتداءً من العام ١٩٨٧. فلم يدع إلى الديمقراطية السياسية فحسب، بل دفع بحركة اصلاحية تمخض عنها أول انتخابات تنافسية في السوفييات المحلية منذ عقود عدة^(٥). وشرع بسن قانون خاص بمؤسسات الدولة الاقتصادية كان الهدف منه كسر قبضة وزراء الصناعة الخانقة على المؤسسات الاقتصادية، هذه القبضة التي تمثلت في وضع خطط هذه المؤسسات وتوزيع المصادر عليها. فسمح للأفراد وقطاعات الأعمال التعاونية باقامة مؤسسات خاصة تتبع اقتصاد السوق، وشجعها على ملء الفجوات الكثيرة في الاقتصاد التي ثبت أن القطاع العام فيها غير كفوء. ودعا إلى دولة يسودها القانون، تخضع فيها سلطة الدولة - بما في ذلك سلطة الحزب الشيوعي - للقانون. ورحب بتكاثر الاتحادات السياسية والاجتماعية التي تشكلت وقدم تنازلات كبيرة للولايات المتحدة في مجال الرقابة على التسليح، تمخضت عن معاهدة نصّت، ولأول مرة في التاريخ، على تدمير فئات كاملة من الصواريخ النووية.

في العام ١٩٨٨، اقترح غورباتشوف في تجمع غير عادي لأعضاء الحزب من مختلف انحاء البلاد، تغييرات اعمق مما تقدم، حين ابرز في خطاب قومي الخطوط العريضة لتصوره لنظام سياسي ديموقراطي، واشتراكي في الوقت نفسه، تكون هيئاته التشريعية مكونة من نواب ينتخبون بشكل مفتوح، وإن تكون المسابقات التنافسية هي التي تقرر سلطة رسم سياسة البلاد؛ ويصبح فيه مجلس السوفييات الاعلى برلماناً حقيقياً، يناقش السياسات، ويشرف على مسؤولي الحكومة، ويقرّ مشاريع القوانين أو يسقطها. إضافة إلى فصل السلطة القضائية عن إشراف الحزب، وإن يكون رأس النظام هيئة يطلب منها أن تفصل في دستورية القوانين التشريعية. وقد دعا المؤتمر الحزبي ذاته الجمهور السوفيياتي إلى عرض لم يسبق له مثيل من النقاش بين كبار قادة البلاد. وباستغلاله سلطات الامين العام الاستبدادية إلى اقصى حدّ، فقد عجل غورباتشوف بارسال اقتراحاته عن الديمقراطية إلى مجلس السوفييات الاعلى، وفي العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠، تحققت الرؤيا التي طرحها غورباتشوف أمام مؤتمر الحزب، بان جرت الانتخابات، وانتخب نواب، وتم تشكيل سوفييات جديدة في الوسط وفي كل منطقة وناحية. وحين اضرب ما يقارب النصف مليون من عمال مناجم الفحم في صيف العام ١٩٨٩، اعلن غورباتشوف تعاطفه مع مطالبهم.

لاقت تغييرات غورباتشوف الجذرية اعظم تأييد مثير لها في التطورات التي اثارته الدهشة في أوروبا

الشرقية في العام ١٩٨٩. فقد انهارت جميع أنظمة الحكم التي تشكل الكتلة الاشتراكية وفسحت الطريق أمام قيام أنظمة برلمانية متعددة الأحزاب من خلال ثورات شعبية تمت فعلياً من دون سفك دماء (ما عدا رومانيا التي رافق طرد النخبة الشيوعية الحاكمة فيها اراقة دماء على نطاق واسع) - ووقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب تلك الثورات ودعمه لها^(٦). وكان معنى تفكك الشيوعية في أوروبا الشرقية، الذي تم بين ليلة وضحاها، أن تلك البنى المحكمة من الروابط الحزبية، والتعاون البوليسي، والمتاجرة الاقتصادية، والتحالف العسكري الذي تطور منذ أن فرض ستالين الشيوعية على أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، قد تلاشت. فقد سُمح لمانيا المقسمة أن تتوحد من جديد. وبعد رفض أولي، سمح الاتحاد السوفياتي لمانيا الموحدة حتى بالانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وفي تلك الاثناء، واجه الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي نفسه عداء شعبياً عارماً وخسائر مهمة في سلطاته. فقد فرض غورباتشوف رفض مبدأ «الدور القيادي للحزب»، والقبول بمشروعية الملكية الفردية والسوق الحر. وانتقلت السلطة الحقيقية في الدولة إلى هيئات الحكومة التشريعية والتنفيذية المنتخبة - وكان أهم معالمها منصب رئيس الدولة الجديد ذي السلطات الواسعة الذي استحدثه غورباتشوف لنفسه في اذار (مارس) ١٩٩٠^(٧). واخذت الحكومات الجديدة المنتخبة في الجمهوريات القومية التي يتكون منها الاتحاد السوفياتي تعلن سيادتها ضمن الاتحاد الواحدة تلو الاخرى؛ واعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث عن نيتها الانسحاب من الاتحاد. وهكذا اخذ حكم الحزب الشيوعي يتهاوى في كل مكان، داخل الاتحاد السوفياتي أو خارجه.

وقد يكون من الخطأ عزو كل تلك التغييرات التي حدثت إبان عهد غورباتشوف إلى خطة أو استراتيجية مدروسة. فنجاحات غورباتشوف الأولى تُعزى إلى مهارته في وضع القوى السياسية المعارضة في وضع دقيق. وقد ادت اجراءاته الاصلاحية إلى تحريك مطالب الشعب السوفياتي بمزيد من التغيير. وكما في حالة حركات الاصلاح السابقة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، كان ضغط المطالب الشعبية اشبه بكرة الثلج. ورداً على هذه المطالب، تبني غورباتشوف مواقف أكثر راديكالية إلى أن ووجه بتمزق الروابط التي تشد الجمهوريات في اتحاد سياسي واقتصادي مشترك. عند هذا الحد، غير غورباتشوف مساره بشكل حاد في أواخر العام ١٩٩٠، ووقف إلى جانب القوى المحافظة في معارضة اللامركزية. ثم عاد، في ربيع العام ١٩٩١، إلى قبول اطار عمل جديد على شكل اتحاد فدرالي فضفاض.

بلغ التوتر الذي نجم عن سقوط بنى الأنظمة القديمة وقيام حركات شعبية جديدة تدعو لاستقلال الجمهوريات والحكم الديمقراطي، ذروته في آب (اغسطس) ١٩٩١. حين قامت مجموعة من اقوى المسؤولين الحكوميين - من ضمنهم رئيس الوزراء، ورؤساء جهاز المخابرات السوفياتي (KGB)،

ووزير الدفاع ووزير الداخلية - بالتأمر للاطاحة بغورباتشوف ونقل السلطة إلى «لجنة طوارئ تابعة للدولة». وقد انهار الانقلاب خلال ثلاثة أيام وعاد غورباتشوف إلى السلطة. وعقب هذا الانقلاب تسارع سقوط الحزب الشيوعي وسلطته المركزية. واستقال غورباتشوف شخصياً من منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي وعلق مجلس السوفيات الاعلى نشاطات الحزب الشيوعي السوفياتي إلى ان يتم تحديد مدى تواطئه في المحاولة الانقلابية. وتوصل غورباتشوف. بعد مفاوضات مكثفة مع رؤساء عشر جمهوريات، إلى اتفاق على مجموعة من الترتيبات المؤقتة تحافظ على اطار للتعاون بين الجمهوريات في مجال التجارة والدفاع. وسوف تبقى مسألة ما إذا كان الاتحاد السابق سيتحول إلى دولة فدرالية أو كونفدرالية، أو كومنولث من الدول الكونفدرالية، أو كومنولث من الدول المستقلة، أو مسألة الدور الذي سيبقى لغورباتشوف كرئيس لاتحاد منحل بلا اجابة في فترة الاضطراب التي تلت الانقلاب الفاشل.

خلفية ثورة غورباتشوف

التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي هي نتاج قوى عديدة. وقد فوجئت استراتيجية غورباتشوف الأولى بكم غير متوقع من المطالب الشعبية، مثل الحقوق العرقية / القومية والحريات الفردية، ولا مركزية السلطة، والمنافسة الحزبية، ورفض سلطة وامتيازات النخبة الحاكمة القديمة. فمهما بلغ سحر شخصية غورباتشوف، ومهما بلغت قوة تأثيره، فقد كان من الممكن أن يبقى مجرد رئيس سوفياتي آخر يعرض برنامجاً اصلاحياً، لولا تفاعل بعض الضغوط التي جعلت من الاصلاح امراً ملحاً، أو الضغط الشعبي الذي جعل الاصلاح ملحاً بهذا القدر. لذلك، فان على دارس السياسات المقارنة أن يحاول إلا يتأثر بسيل الاحداث في محاولة للتعرف على العوامل التي حددت معالم جدول أعمال غورباتشوف، وعواقب اصلاحاته. وسوف نؤكد على نقاط ست بهذا الصدد.

البيئة المتغيرة للأمن القومي

على الرغم من أن بيئة الثمانينات الدولية كانت آمنة نسبياً من ناحية الأمن القومي السوفياتي، فان نظرة متمعنة تكشف أن الاتحاد السوفياتي كان متخلفاً عن الغرب في المنافسة التكنولوجية الدولية، مثل الحاسوبات، والرابوطات، والاتصالات، والتي تزايدت أهميتها المركزية للأمن القومي. وقد ساعدت تركيبة النجاحات السوفياتية والاختراقات الامريكية في العالم الثالث في السبعينات على انتخاب رئيس يناهض الشيوعية بشدة في الولايات المتحدة. وقد اطلق الرئيس ريغان في فترة رئاسته الأولى برنامجاً لبناء القوة العسكرية الامريكية بسرعة، واعطى انطباعاً بأنه يريد إقامة درع دفاعي حقيقي يقوض الترسانة النووية السوفياتية كقوة ردع. اضيف إلى ذلك، فقد تورطت القوات السوفياتية في حرب دموية قاسية في افغانستان، عندما غزت القوات البرية السوفياتية في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩،

البلاد لمساندة نظام شيوعي عميل آيل للسقوط في مواجهة عصيان شعبي واسع النطاق. وقد وصف غورباتشوف في خطابه إلى المؤتمر الحزبي السابع والعشرين في العام ١٩٨٦، الحرب الافغانية بأنها «جرح نازف»، وفي أوائل العام ١٩٨٨ وعد بسحب القوات السوفياتية في أوائل العام ١٩٨٩، وهو التزام تحقق في أواسط شباط (فبراير) ١٩٨٩. وأكد ناطق سوفياتي للعالم أن الغزو هو في الاصل أحد اخطاء حقبة بريجنيف، وحدث بسبب اساليب السياسة الخارجية غير الديموقراطية في الماضي، مصرحاً بان القوات السوفياتية لن ترسل إلى الخارج في المستقبل دون موافقة السلطة التشريعية السوفياتية.

رغم اللهجة الجافة في العلاقات بين الشرق والغرب في أوائل الثمانينات، فقد كان التهديد بنشوب حرب امراً مستبعداً. فقد كان غورباتشوف، كما كتب سويرين بيالر «يسيطر على السياسات الخارجية والعسكرية في الظروف غير العادية. فقد ورث قوة عسكرية هائلة. وهو أول زعيم يبدأ حكمه من مركز مساواة استراتيجية مع الولايات المتحدة. كما ورث أيضاً تراثاً من السياسات السلبية والرجعية»^(٨). فقد تمتع الاتحاد السوفياتي بقواعد بحرية استراتيجية متميزة في دول تابعة مثل كوبا وفيتنام، في وسعها اطلاق قوتها العسكرية إلى مسافات عظيمة^(٩). ولم يتمتع الاتحاد السوفياتي، من الناحية العسكرية، بمثل هذه القوة من قبل، لكن من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية كانت البلاد قد تخلفت كثيراً عن باقي الدول المتطورة. ولم تكن افغانستان مجرد مأزق للقوة السوفياتية فحسب، بل وظهرت بوضوح أن الولايات المتحدة باتت في وضع يمكنها من تحدي الاتحاد السوفياتي في جولة جديدة من المنافسة على التفوق العسكري بحشد تفوقها من أجل تطوير واستيعاب تكنولوجيات حربية جديدة. لذلك، بدا واضحاً للقيادة السوفياتية أن السعي للتفوق الاستراتيجي لم يعد غير مُجدٍ فحسب، بل وانه في غير مصلحتها^(١٠).

الثورة الهادئة

حملت العقود التي تلت وفاة ستالين تغييرات مهمة للمجتمع السوفياتي. وبينما قد يكون من السخف افتراض أن هذه التغييرات قد جعلت ظهور غورباتشوف امراً لا مفر منه، فإن من الواضح أن قوة التعلق بالقيم الديموقراطية والليبرالية هو، جزئياً على الأقل، نتيجة لنضج المجتمع السوفياتي، وكما كتب لوسيان باي «أن قوى الحداثة قد جعلت من الصعب على قوة الإرادة السياسية أن تتحشد وتسيطر على المجتمع»^(١١).

ومن بين هذه التغييرات يمكن الإشارة بشكل خاص إلى اربعة منها:

أ- سرعة انتشار وسائل الاعلام وسهولة الوصول إليها، بما في ذلك وسائل الاعلام المطبوعة، والارشال الاذاعي والتلفزيوني. فقد اشار قرار حزبي هام في العام ١٩٧٩، إلى أن معظم العائلات السوفياتية كانت تتلقى ثلاث صحف، وتستمتع إلى الراديو، وتشاهد التلفزيون^(١٢). والتلفزيون خاصة متوفر بشكل عام للشعب السوفياتي، وقد احتل بسرعة مكانته كوسيلة اعلامية مهيمنة

يتلقى الناس من خلالها الصور والمعلومات عن عالمهم. لكن اتخام المجتمع السوفياتي اعلامياً، الذي طالما كان احد اهداف القيادة السوفياتية، كان له بعض العواقب غير المقصودة. فقد اشارت الين ميكيفيتز إلى أنه «على الرغم من أن ثورة التلفزيون في المجتمع السوفياتي قد بدأت واديرت تحت رقابة مركزية مشددة، فقد اوجدت جمهوراً جديداً معبأ»، جمهور يركز على المعلومات عن الغرب بشكل خاص^(١٣). وكان التأثير الاعظم للتلفزيون على المجموعات الاقل تعليماً من الشعب، الذين يصعب عليهم فهم الصحف ووسائل الاعلام الاخرى، أو لا يستطيعون الحصول عليها. والذين كان للتلفزيون فضل «نقلهم إلى العالم الحديث» فعلاً^(١٤). وقد اظهرت دراسات عن نماذج تلقي المعلومات وتكوين الاراء في الاتحاد السوفياتي أن تطويق المواطنين السوفيات بفيض من الرسائل الموجهة سياسياً قد ترك ثغرة في المعرفة والفهم بالنظر إلى ضعف المصادر الرسمية ومصداقيتها المتدنية. وقد أوجد هذا الوضع نهماً شديداً لدى المواطنين للحصول على الاخبار من مصادر غير رسمية، مثل الحديث مع الاصدقاء، والعائلة، وزملاء العمل^(١٥).

ب - تبدل البنية المهنية، خاصة الزيادة السريعة في الاشخاص العاملين في أعمال مهنية أو متخصصة. ترافق الاندفاع نحو التصنيع الشامل مع برنامج تعليمي يماثله في الاتساع، ويهدف إلى تخريج مهندسين وغير ذلك من الاختصاصيين التقنيين، باعداد كبيرة. فمن خلال شبكة ضخمة من المدارس الثانوية المتخصصة، ومعاهد تعليم عال ذات توجهات تقنية، احدث الاتحاد السوفياتي توسعاً هائلاً في التعليم زاد من فئات الاختصاصيين المؤهلين - مثل المهندسين، والمخططين، وحفظة السجلات، والاقتصاديين، والباحثين العلميين، والمهنيين في مجالات عديدة اخرى. وكانت النتيجة أن اصبح لدى المجتمع السوفياتي طبقة من المهنيين المؤهلين، هي من ناحية العدد، الاكبر في العالم^(١٦).

ج - تمدن المجتمع. رغم أن عقلية وعادات القرية القديمة لم تتراجع الا بقدر ضئيل فقد اصبح التمدن الصفة الغالبة على المجتمع السوفياتي، وخلال فترة قصيرة من الوقت. ففي نهاية الثمانينات كان ثلثا الشعب السوفياتي يعيش في المدن. مع أنه في العام ١٩٦١ كان نصف المجتمع مدنياً، ونصفه ريفياً. وقد ازداد السكان المدنيون في الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ بما يقارب مئة مليون نسمة - معظمهم لاجئون من المناطق الريفية التي عانت من نزوح متواصل في السكان^(١٧). وقد كان لهذا النمو في عدد سكان المدن بعض التأثيرات الطفيفة على الثقافة السياسية السوفياتية، حسبما يقول موشيه لوين. ومال إلى تركيز انتباه واضعي السياسة على مشاكل الفرد الشخصية، والاحتياجات البشرية بشكل مباشر أكثر مما كان عليه الوضع عندما كان المجتمع مكوناً من كتل اجتماعية كبيرة تبدو متماثلة مثل «العمال» و«الفلاحين». اضيف إلى ذلك، سهل التمدن تشكيل روابط اجتماعية متداخلة وغير رسمية مالت إلى تغذية مصادر مستقلة من الرأي العام، والتفكير بتمعن في الرسائل السياسية التي يبثها الحكام^(١٨). وقد بدأت هذه الوحدات الاجتماعية الجديدة الواضحة والواعية في ايجاد اساس لثقافة مدنية ومجتمع متمدن^(١٩).

د - الارتفاع في التحصيل العلمي. خلال الستينات والسبعينات، والثمانينات من القرن الحالي ارتفعت نسبة السكان ممن تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر واكملوا الدراسة الثانوية «على الأقل» إلى أكثر من ٦٠ بالمئة. إضف إلى ذلك أن جزءاً هاماً من هذا النمو قد حدث بين اشخاص حصلوا على تعليم أعلى. وبحلول العام ١٩٨٩ كان ١٠ بالمئة من المواطنين السوفيات ممن تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر يحملون مؤهلاً علمياً عالياً، وهي نسبة تقارب المستويات في الولايات المتحدة^(٢٠). وكما اظهرت الدراسات المختلفة، فان الشريحة ذات المستوى العلمي الأعلى كانت الأقل رضى عن نظام حقبة بريجنيف. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة «سيب» المهمة عن المهاجرين السوفيات إلى الولايات المتحدة في السبعينات (مشروع مقابلات السوفيات) / (SIP (Soviet Interview Project) أن وجهات النظر الناقدة والفردية كانت اقوى بين المجموعات الأعلى تعليماً^(٢١).

وقد جعلت هذه التغييرات في المجتمع التحولات السياسية التي رتبها غورباتشوف ضرورية وممكنة، حيث أن التغيير في المعايير المهمة لمنظومة المجتمع لا بد أن يتبعها في النهاية، حتى وإن حدث بعض التلكؤ، تغييرات مقابلة في المعتقدات والقيم السياسية، وسلوكيات المؤسسات السياسية^(٢٢). والواقع، حسبما يقول العالم السياسي جيرى اف. هوغ، أن الدوائر الحكومية ذاتها، كانت قاعدة غورباتشوف الاجتماعية الجديدة لانفتاح النظام السوفياتي، وإن يكن ذلك قد تم بشيء من التضارب في المشاعر. فتطلعات أعضاء هذه الدوائر التي تشكلت حسب الذوق والطراز الغربي، باتت الآن «تركز على صحافة أكثر حرية، ومدخلاً أوسع على الثقافة الغربية، وحرية أكبر في السفر إلى الخارج، وبالطبع، مجموعة أفضل من السلع والخدمات». ويعتقد هوغ أن الطبقات المدنية المثقفة الجديدة لديها اهتمام كبير في الضمانات التي توفرها الملكية الفردية^(٢٣).

يجدر بنا أن لافترض أن التغيير الاجتماعي في الحقبة التي سبقت غورباتشوف قد قاد لثورة غورباتشوف السياسية بشكل سلس وحتمي (فعلينا أن نستذكر، علاوة على أمور أخرى، كفاح المنشقين من أجل سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتصاعد المشاعر العرقية / القومية، وانتشار القيم الليبرالية، وأهمية القيادة السياسية). ولا يقل ما سبق ذكره عن تحديث المجتمع السوفياتي الذي ساعد دون شك على تمهيد الطريق لتحقيق الديمقراطية. فمقارنة بالحقبة الثورية، مثلاً، فان الشعب السوفياتي اليوم اقل حساسية بكثير لتأثير الاوهام والاحلام الطوباوية. ففي أزمنة ماضية، كانت شريحة كبيرة من المجتمع تؤمن بان الثورة سوف تبشر «بعهد جديد» من الاخاء والحرية والازدهار^(٢٤). أما اليوم، فان الشعب السوفياتي أقل خضوعاً للاحلام الطوباوية بفضل سبعة عقود من تجربة اشكال التنظيم الاقتصادي الاشتراكية، ومن الاتصال بالغرب، واتساع قاعدته التعليمية والمعرفية.

الافلاس الايدولوجي

أما العامل الثالث فهو افلاس جهود الحزب الايدولوجية في غرس إيمان سياسي أو التزام مشترك في مجتمع تقسمه الطبقات، والاقاليم، والاجيال، والقوميات العرقية، والاختلافات الثقافية. ففي نهاية السبعينات كشفت استفتاءات سرية قام بها الحزب، إضافة إلى الدلائل الواضحة، تراجع الانضباط والانتاج الاجتماعي كما اشارت إلى أن الفراغات التي خلفها الاستنزاف الايدولوجي قد ملئت بتشكيلة من ردود الفعل: اللامبالاة، والفتور، والسخرية، والفساد. علاوة على تنامي قوة عدد من قيم الانظمة المنافسة، مثل القومية، والدين، والديموقراطية الليبرالية^(٢٥). وحيث أن الأممية والنظرة التفاؤلية للنظرية الماركسية قد فقدت الثقة فيها بسبب تدهور المجتمعات الاشتراكية، من جهة، والازدهار والتطور التكنولوجي الواضح في الديموقراطيات الرأسمالية من جهة أخرى. ولم يكن في وسع الدعاية السوفياتية التأكيد على مزايا مجتمعها أمام الانظمة الغربية إلا باستخدام التعابير الفارغة عن «الاشتراكية المطورة»، و«الثورة العلمية التقنية». وفي تلك الاثناء، بقي المذهب الشيوعي صامتاً تجاه الحقائق الواضحة للنظام الاشتراكي، وغير قادر على تفسير سبب جمود الدولة وبيروقراطيتها، وتمسك النخبة السياسية بامتيازاتها، والفقير المقيم، وتخلف الحياة اليومية. شيئاً فشيئاً ادرك الزعماء السياسيون تحت قيادة غورباتشوف أن وصفات قيادة بريجنيف السياسية لم تكن مليئة بالعيوب فحسب، بل أن جوهر مذاهب الحزب ودوره الطليعي، واحتكار الدولة للملكية كان مختلفاً أيضاً. وإنه لا بد لأي إيمان شعبي عميق وواسع الانتشار، قادر على أن يبث في الناس روح السعي باخلاص للخير العام، من أن يقوم على ايدولوجية تعترف بقيمة حرية الفرد، وجهوده، وحقه في الحصول على مردود هذه الجهود.

التوكل الاجتماعي

عند نهاية عقد السبعينات، ظهرت دلائل على أن المجتمع السوفياتي كان يعاني من أزمة في الارادة المعنوية. وقد لاحظت جيل لا بيدوس وجود «تراجع في المعنويات المدنية»، حيث حددت ثلاثة عناصر لها: «فقدان التفاؤل، وفقدان العزيمة، وتفكك السيطرة الداخلية و الانضباط الذاتي»^(٢٦). وفي حين أن الحديث عن التحول في القيم كان في اغلب الاحيان انطباعيا وروائيا- يعتمد على شهادات اللاجئيين والمراقبين الغربيين- فقد كانت تأثيراته ملموسة سواء في الاتجاهات السلوكية، مثل تزايد الادمان على الكحول وارتفاع معدلات الوفاة، أو في مصادر المنشورات السوفياتية مثل الدراسات الاستطلاعية الاجتماعية، ومناقشات المثقفين، والفنون الجميلة. ومع بداية «الغلاسنوست» في عهد غورباتشوف، فتحت عملياً كل المواضيع المحظورة كي يتفحصها الشعب، ويتأكد من مدى شدة التوكل.

ربما كان أول مؤشر على التراجع في حسن معيشة المجتمع، انكشاف إنه منذ أواسط الستينات وحتى نهاية السبعينات، ارتفعت معدلات الوفاة بين الأطفال وبين كل مجموعات الاعمار من الذكور^(٢٧). وهذا الاتجاه- الذي يعتبر فريداً بين الدول المتطورة- معاكس للتحسينات في الصحة العامة التي تميز

العقود الأولى من الحكم السوفياتي، ويبدو أن له علاقة، جزئية، بارتفاع مستويات الادمان على الكحول والامراض^(٢٨). وحسب المنشورات السوفياتية، كان الادمان على الكحول يرتفع بين النساء علاوة على كونه اشبه بوباء بين الرجال، ويرتبط بارتفاع معدلات الموت بسبب الحوادث، والتسمم، والاصابات، علاوة على امراض القلب^(٢٩). والواقع أنه منذ العام ١٩٧٤ وحتى بدء غورباتشوف حملة «الغلاسنوست»، توقفت النشرات، الاحصائية السوفياتية عن تقديم بيانات عن معدلات وفيات المواليد والعديد من البيانات الاجتماعية الاخرى. وكان تخمين العلماء الغربيين للاحصائيات الصحية السوفياتية نتاج عملية مرهقة من تجميع البيانات من مصادر ثانوية وغير مباشرة.

رافق هذه التوجهات المنذرة بالخطر ارتفاع خطير في مستويات الفساد الرسمي. وكما يظهر الآن من تقارير الصحف السوفياتية المدعمة بالوثائق واجراءات المحاكم، فإن سوء استخدام السلطة على مستويات عليا يذهب لما هو ابعد من الاثراء الخاص العرضي غير المشروع، بل اصبح عملاً منظماً. وفي مؤتمر حول النيابة العامة الإدارية/procuracy في الاتحاد السوفياتي عقد في ربيع العام ١٩٨٧، ذُكر أنه خلال العامين الماضيين، إتهم أكثر من ٢٤٠ الف من كبار المسؤولين في الاتحاد السوفياتي بتهم مثل السرقة. والاهمال، والاحتيال، وسوء استغلال المنصب^(٣٠).

وكُشف النقاب للشعب السوفياتي في ظل «الغلاسنوست» عن عدد آخر من الامراض الاجتماعية، والتي اشتملت على تعاطي المخدرات، والبغاء، وعصابات الاحداث، والجريمة، والانتحار، وامتيازات النخبة، والفقر، والتشرد. وقد صعقت الانباء عن وجود مثل هذه الظواهر المواطنين السوفيات، ليس لأن الاتحاد السوفياتي هو الوحيد الذي يعاني من مثل هذه المشاكل، بل لان وسائل الاعلام قد غطت عليها في السابق. وخلال عام واحد، بدأت وسائل الاعلام في نشر هذه البيانات والعديد من المواضيع المماثلة الاخرى. إلا أن اخفاء هذه المواضيع خلال «حقبة الركود» قد ابعدها عن اعين الناس، وفيما عدا بعض المناقشات العامة حولها، فقد كانت البلاد معدة اعداداً سيئاً للتعامل مع التعفن المتغلغل في نسيجها الاجتماعي.

الاختناق الاقتصادي

قبل وصول غورباتشوف إلى السلطة، اجمع المراقبون السوفيات والغربيون على أن معدل التنمية الاقتصادية قد اظهر تراجعاً استمر امداً طويلاً، رغم أن تقديرات المسؤولين السوفيات عن الانجازات السنوية كانت أعلى بكثير من تقديرات الدارسين الغربيين. ففي نهاية السبعينات هبط معدل التنمية السوفياتي بالنسبة للفرد الواحد تبعاً للحسابات الغربية إلى ما يقارب الصفر تقريباً. ومنذ أوائل السبعينات وما تلاها طلب القادة السوفيات أن يتحرك التطور الاقتصادي للبلد في اتجاه استراتيجية مكثفة وليس استراتيجية موسعة. أي إنه، بدلاً من التأكيد على حشد مصادر جديدة وعمال للانتاج، فإن

على الاقتصاد أن يحسن كفاءته في استخدام هذه المصادر إلى أقصى حد. لكن بغض النظر عن عدد المرات التي أكد فيها بريجنيف والزعماء السياسيين السوفيات على أهمية تكثيف العمل، فإن إجراءات هذه السياسة الفاترة التي طبقت لم تفلح في تحسين الاداء الاقتصادي. فقد تصدع النظام والهيكل الإداري الذي أقيم الجزء الاعظم منه في الثلاثينات. وفقد وصف غورباتشوف عقلية قيادة بريجنيف بانها تريد تحسين الامور من دون تغيير أي شيء.

لم تتضح شدة الازمة الاقتصادية إلا في ظل «الانفتاح» حين قدم الاقتصاديون السوفيات ارقاماً تناقض الصورة الرسمية عن التقدم الاقتصادي الذي حققته الخطط الخمسية. وقد بينت الانتقادات أن الاحصائيات المنشورة عن الانجاز الاقتصادي قد بالغت كثيراً في تقدير التنمية الفعلية حيث اخطأت وبشكل منظم في تصحيح الارتفاع في الاسعار وغير ذلك من التلاعبات والتحريفات الاحصائية^(٣١). واستناداً إلى قول اقتصادي سويدي معروف، فإن اجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد السوفياتي كان أقل من ثلث دخل الفرد في الولايات المتحدة في العام ١٩٨٥. وهذا يعني أن الحصة المخصصة للقطاع العسكري من اجمالي الناتج القومي كانت في حدود ٢٥ بالمئة، وليس ١٤، إلى ١٥ بالمئة كما كانت يعتقد معظم المحللين الغربيين^(٣٢).

كان هذا التوجه ازمة في حد ذاته، كما بين الاقتصاديون، لأن الاقتصاد كان يعمل، وبشكل متزايد، لادامة نفسه: فقد كان من الضروري استثمار المزيد من الرساميل وبمعدلات تتزايد باستمرار لمجرد الحفاظ على الوضع القائم. وكان الاقتصاد اشبه بسنجاب في قفص، يركض اسرع ليبقى في مكانه. وكان كل جهد جديد لزيادة اجمالي التنمية يعطي مردوداً اقل على مستويات المعيشة أو على التطور التكنولوجي: فالزيادة في الطاقات الانتاجية الجديدة، بالكاد تمكنت من تعويض نسب استهلاك الموجودات، رغم إنها استهلكت ربع الدخل القومي للبلد. وبالتالي، وصل الوضع إلى نقطة لم يعد ممكناً معها زيادة الثروة القومية. فالنفقات غير المستردة التي استنزفت الاحتياطات الموجودة من العمالة، والوقود، والمواد الخام ابتلعت المدخرات الشخصية ورفعت العجز في موازنة الدولة وغذت التضخم. فقد جُمدت مبالغ هائلة في مشاريع انشائية لم تكتمل، رافعة بذلك من تكاليف اصلاحتها، وزادت التكنولوجيا التي تجاوزها الزمن المستخدمة فيها. وكانت البلاد تنتج من الفولاذ، والجرارات الزراعية، والوقود، والبضائع الاخرى أكثر من أية دولة أخرى، ومع ذلك بقي توفير هذه المواد ناقصاً. فثلاثة من أصل عشرة جرارات زراعية بقيت دون أن تباع للمزارعين رغم أن سعرها لايزيد عن نصف تكلفة انتاجها. وكانت حوالي ربع الوظائف في المصانع شاغرة. بهذه الطريقة بددت الكثير من الرساميل، وكأنها سقطت في ثقب اسود. ولهذا السبب يجادل الاقتصاديون في أن الاستراتيجية المبكرة التي اتبعتها القيادة لتسريع الاقتصاد - أي الجهود المبذولة لرفع معدلات التنمية بزيادة معدلات الاستثمار - لم تفعل سوى التعجيل في استنزاف امكانات البلد الانتاجية، ونهب المستقبل لحساب الحاضر^(٣٣). ولتجاوز ذلك، جادلوا بان عودة راديكالية إلى علاقات السوق هي الطريق الوحيدة كي يستعيد الاقتصاد عافيته.

الجمود في الدولة

وكما جادل الكثيرون من الكتاب السوفيات مؤخراً، فإن مجرد ترقيع الهيكل الإداري الموروث من الماضي لا يمكن أن يحسن الاداء الاقتصادي، لأن المركز فقد سيطرته على الاقتصاد^(٣٤). فعدا عن وضع بضع خطط للاهداف ذات الاولوية العالية، فقد تركز اهتمام المركز على التعامل مع الازمات. فمرافق اتخاذ القرار، ومعالجة المعلومات كانت مثقلة بالاعباء، وقدرتها على فرض ارادتها ضعيفة. لكن نظراً لأن الاقتصاد السوفياتي كان يفتقر لسوق مفتوح، ومنافسة أو انضباط محكم، فإن تنسيقه في وحدات ضمن دوائر الدولة البيروقراطية، كان له عواقب غير صحية. فقد اصبحت هياكل الدولة سائبة وفاسدة. فرغماً عن ارادة المخططين، لم تكن المصادر تتسرب إلى حيث توجد منافع اقتصادية أكبر، بل إلى حيث النفوذ السياسي أقوى.

لذلك كان تراجع اداء الاقتصاد السوفياتي يمثل فشل نظام رسم السياسة أكثر مما يمثل فشل السياسة ذاتها: ويظهر ذلك في كثرة عدد المؤسسات المكلفة بالرد على المطالب، والمؤسسات الناقلة للمشاكل التي تحتاج إلى حل، وفي ايجاد الترابط بينها، وفي التوقيت، والقرارات السياسية ذات العلاقة، وتفويض السلطة، وفي فرض القرارات وتنفيذها. وكان النظام يبدو قوياً عند النظر إليه من اسفل، ولاشك أنه كان قادراً على سحق أية أعمال فردية مناهضة له، لكن عند النظر إليه من أعلى، فقد كان ضعيفاً وغير قادر حتى على القيام باجراءات سياسية متواضعة، ولا على تبديد نفور الناس من خارج جهاز الدولة من ذلك الجهاز، والذي انتشر على نطاق واسع.

كان شلل الاقتصاد المركزي نتيجة منطقية للاقتصاد الموجه. فاحتكار الدولة لمرافق الانتاج قد تحول إلى قرارات تشغيلية شملت جميع مسائل تخصيص المصادر الاساسية: مثل نوعية وكمية الانتاج، والامداد والتوزيع، والتسعير، والاستثمار. ومع اتساع الاقتصاد ونموه وازدياد تعقيده، فرض الجهاز الإداري الهائل تنفيذ رغبة المخططين التي طورت بمعزل عن قدرة المركز على الادارة. وقد اكتسبت المؤسسات البيروقراطية التي تدير فروع الاقتصاد والمناطق الاقليمية قدراً كبيراً من الاستقلالية. اصف إلى ذلك، اصبحت القيادة المركزية ذاتها أكثر اعتماداً على دعم افراد النخبة الاقوياء في الاقاليم والمؤسسات. وقد شجعت عملية رسم السياسة التشاور والتنسيق بين مختلف الوكالات المعنية، ونجم عن ذلك، أن أي محاولة جادة للاصلاح كانت تحرف أو تميع قبل سنّها. وكانت عملية التنفيذ تضيف فرصاً أخرى للمرؤوسين لتأخير المبادرات السياسية أو تحويلها عن هدفها باصدار توجيهات وتعليمات تناقض الهدف الاساسي من الاجراء. وكشفت الحياة العامة لافراد النخبة الاصداء البعيدة للصراعات الشديدة التي كانت تدور من خلف الستار من أجل مناطق النفوذ، والمركز، والمصادر، وهي صراعات اتخمت بها المؤسسات السوفياتية. كما اصبحت النخبة السياسية أكثر فأكثر في منأى عن التدقيق في سلطاتها وامتيازاتها. وكما سبق ورأينا، كانت جهات كثيرة من النخبة السياسية تفسح الطريق للفساد.

كان تواطؤ عناصر البيروقراطية مع مختلف تنظيمات الحراسة التي اوجدها النظام لمراقبتهم - الشرطة، ووسائل الاعلام، والخبراء العلميين، ولجان «الرقابة» الشعبية، وحتى الحزب ذاته - من أجل مصالحها الخاصة، قد اوجد نظاماً سياسياً مكوناً من اقطاعات سياسية قوية، لديها شبكاتها الخاصة من التابعين والمهملين. ودفعتهم مخاوفهم من عواقب قيام تعددية ايدولوجية حقيقية إلى التدخل للتخلص من أي تدقيق في ادائهم. فبرنامج القضاء قد منع نشر أية اخبار مهمة؛ وحظرت وزارة الصحة أية اشارة إلى مشكلة تعاطي المخدرات في الاتحاد السوفياتي، ووزارة المصادر المائية افرزت معهد ابحاث يمنح الدرجات العلمية ملحق بها يخرج الخبراء الذين يقومون بعد ذلك بالتصديق على خطط الوزارة.

حين ادرك غورباتشوف ومستشاروه أن من المستحيل فرض أي اصلاح عز، طريق بيروقراطية الدولة والحزب يعارض مصالح هذه المجموعات، اتجهوا إلى القوى الخارجية، فاجدوا قوى مؤسساتية جديدة موازنة لتلك القوى. فقد شجع «الانفتاح» المفكرين والمثقفين والشعب بشكل عام على القاء الضوء على اعمق مشاكل المجتمع بالنشر والنقاش. وفي ظل استراتيجية التحول إلى الديمقراطية، تشكلت مؤسسات منتخبة جديدة، دعمت باتحادات سياسية مستقلة جديدة، وصحف ومؤسسات تجارية، واحزاب سياسية. لكن التعددية السياسية الحقيقية لم تضعف الامبراطورية البيروقراطية الواسعة التي افرزتها الدولة السوفياتية فحسب، بل وحطمت احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، ومعها سلطة زعيم الحزب في وضع البلاد على المسار الذي يريده.

المرحلة الانتقالية للثقافة السياسية السوفياتية

لا بد ان تكون الثقافة السياسية لأي مجتمع قومي كبير متنوعة ومتغيرة. وهي معروفة بالمسلّمات، وتشمل المعتقدات، والقيم، والتعلق العاطفي الذي يؤثر في السلوك السياسي، وتفترض الثقافة السياسية أن التوجهات التي يتمسك بها افراد مجتمع ما تتفاعل مع ذكريات الماضي وتوقعات المستقبل، ومع نشوء مصالح الافراد والجماعات، ومع ثقافات الأمم الأخرى. وقد يكون ثمة اختلافات واسعة في مجالات معينة من الثقافة السياسية بين المجموعات الاجتماعية. وكما اظهر «الموند وثيربا» في دراستهما الرائدة عن «الثقافة المدنية»، فقد تكون الاختلافات في توجهات مجموعات لها مستويات ثقافية مختلفة في المجتمع الواحد، اوسع من معدل الفروقات بين المجتمعات^(٣٥). إلا أن دراسة الثقافات السياسية القومية قد اظهرت على الدوام، إنه حتى إذا أخذنا في اعتبارنا عوامل مثل التعليم، والمهنة، والجنس، والجيل، فسوف يبقى لدينا نماذج من الاختلافات بين ثقافات الجماعات السياسية والدليل على ذلك تلك الشبكة الكثيفة من التفاعلات بين افراد المجتمعات القومية، وتفاعل هذه المجتمعات الجماعي مع البيئة العالمية^(٣٦).

يعكس المجتمع السوفياتي مجموعة من التأثيرات، تشمل ثقافة الدولة الروسية قبل الثورة،

وثقافات المجموعات العرقية غير الروسية، والأمم التي ادمجت في الدولة السوفياتية، والايديولوجية الثورية للشيوعيين الروس، وتأثيرات عصر الصناعة والحدثة. لقد ظهرت الدولة السوفياتية للوجود من خلال ثورة قادها جناح راديكالي من الحركة الماركسية الروسية، كرس نفسه للاستيلاء على السلطة واستخدامها لاقامة مجتمع اشتراكي جديدة. فاستخدم الارهاب وغير ذلك من الاساليب القسرية، والدعاية المكثفة، وقمع الايديولوجيات البديلة، وجرد الرأسماليون وكبار ملاك الأرض من املاكهم، وقام البلاشفة^(٣٧) بجهد هائل في مجال هندسة المجتمع. واعادوا، عن طريق الاحتلال والثورة، حكم موسكو على جميع الأراضي التي كانت تشكل جزءاً من امبراطورية القيصرية ذات الاصول العرقية المتعددة، لكنها سعت، في الوقت نفسه، إلى تغيير هوية الدولة السياسية، من الامبراطورية الروسية إلى دولة لاعرقية، تعرف ايديولوجيا باسم «اتحاد الجمهوريات القومية السوفياتية الاشتراكية»^(٣٨).

اضف إلى ذلك، حاول القادة السوفيات، بدرجات متباينة من النشاط في بعض الاحيان، اقامة هوية «قومية» جديدة تركز على الدولة السوفياتية، بحيث لا يعتبر المواطنين السوفيات انفسهم روساً، واوكرانيين، وقزخيين، وجيورجيين. وغير ذلك، فحسب، بل اعضاء من قومية سوفياتية اوسع لديها ثقافتها وقيمها الخاصة. وفي العام ١٩٧١، ذهب ليونيد بريجنيف، الذي كان زعيماً للحزب الشيوعي السوفياتي، بعيداً في الادعاء بان «جماعات تاريخية جديدة من الشعب - الشعب السوفياتي» قد تطورت في الاتحاد السوفياتي. وحسبما يقول بريجنيف، فان هذه الجماعة الجديدة توحدتها الايديولوجيا الماركسية اللينينية وتجاربها التاريخية المشتركة^(٣٩). لقد بات واضحاً اليوم أن بريجنيف قد بالغ في اعتباره الكثير من الثقافات القومية / العرقية جزءاً من الثقافة القومية الواحدة، ذات التعريف الايديولوجي، وانه تعمّد تجاهل الحزازات الخطيرة التي تقسم الجماعات العرقية عن بعضها البعض، وعن موسكو. وقد ادرك الكثيرون من اصحاب القوميات غير الروسية أن صورة الثقافة القومية «السوفياتية» التي يطرحها الزعماء السوفيات كانت تقوم، وإلى حد بعيد، على الطراز الروسي. وبالمقابل كان الوعي القومي الروسي، غالباً ما يعتبر أنه يحمل رسالة شاملة، وحضارية، لازابة جميع الاقليات العرقية المتباينة في الدولة في مجتمع متكامل واحد. وبالتالي، فان الاشارة إلى الوطنية «السوفياتية»، والاعتزاز القومي «السوفياتي»، تشير جزئياً وبشكل ضمني إلى الوطنية «الروسية» والاعتزاز القومي «الروسي». ومع ذلك فانها لا ترضي تماماً المشاعر القومية الروسية - وقد تحدث سولجنتسين أن العديد من القوميين الروس يعتقدون أن نظام الحكم الشيوعي السوفياتي قد استغل وضحي بالشعب الروسي أكثر من أي شعب آخر في اندفاعه للحصول على سلطة الدولة - وهذا أدى إلى تفاقم التوتر بين الدولة السوفياتية والشعوب غير الروسية^(٤٠).

رغم تدمير العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي حافظت على الثقافات القومية بين الشعوب التي كونت الدولة السوفياتية (مثل اعتبار كل من الكنيسة الارثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية الرومية المتحدة / Uniate Roman Catholic Church في اوكرانيا غير قانونيتين)، فقد بقي الوعي القومي الذاتي حياً. وقد مالت الحدثة إلى زيادة حجم الفئات المتعلمة واطهارها في كل مجتمع قومي، في

حين سمح تحرير الحياة السياسية في ظل غورباتشوف ببيان أنواع عدة من الشكاوى والمطالب. وقد حاولت السياسة القومية السوفياتية دوماً موازنة قبول الكثير من الثقافات العرقية / القومية المتباينة مع جهود اذابتها في ثقافة سوفياتية واحدة مهيمنة فعلاً. كان معنى ذلك، أن النظام قد قبل تقديم تنازلات معينة لرغبات الجماعات العرقية / القومية للحصول على قدر من السلطة والاستقلالية، واصبح في وسع الناطقين باسم الجماعات القومية المختلفة بيان مطالب كانت مكتومة للحصول على حرية ثقافية أكبر، كأن يتمكنوا من تكريم ابطالهم القوميين السابقين، وتشجيع استخدام اللغة القومية، علاوة على تحسين الاوضاع المادية لشعوبهم. وفي هذا المجال، أشارت كل من تريزاراكوسكا- هارمستون، وجريجوري جليسون وغيرهم من الدارسين إلى أن البنية الفدرالية للدولة كانت عاملاً مساعداً كبيراً^(٤١). فحقيقة أن الدولة قد حافظت على الحدود الاقليمية للجماعات العرقية / القومية، مكنت مؤسسات الدولة والحزب من أن تصبح قناة لبيان المصالح القومية، طالما أن تلك الأمور لاتناهض هيمنة القيادة المركزية.

وقد اشارت راكوسكا- هارمستون إلى أنه كما في الهند، وكندا، ويوغوسلافيا وغيرها من الدول الفدرالية متعددة القوميات «فقد نجم عن التقاء العرق مع الحدود الادارية تسييس العرقية وظهور القومية. وادى تطابق العرق مع البنى السياسية، والاجتماعية الاقتصادية إلى تقوية تصور كل مجموعة لموقعها في المنافسة على توزيع المنافع الاجتماعية. فالمطالب تُجمع على اساس عرقي أكثر منه عملي والسبب هو زيادة فعالية الاستراتيجية بقدر ما هو لقيم عاطفية عرقية»^(٤٢). وفي البيئة السياسية الاكثر انفتاحاً خلال عهد غورباتشوف، اثمر الحشد السياسي العرقي حركات للاستقلال القومي، والسيادة القومية لا يمكن لموسكو أن تخمدتها إلا بالتضحية بعدد هائل من الارواح.

وكما أن الثقافة السياسية السوفياتية تتباين بين منطقة واخرى، وتعكس الهوية التاريخية المتميزة لأكثر من مئة شعب اسوي وأوروبي يكونون الدولة، فانها تتطور أيضاً بمرور الزمن. فقد ناقش الدارسون طيلة سنوات عديدة مسألة ما إذا كان ارث الدولة الروسية في الحكم الفردي المطلق قد ترك تراثاً من الدعم الشعبي للحكم السلطوي يمنع تطوير المؤسسات الديموقراطية^(٤٣). فكما تبين مناقشة موضوع «الثورة الهادئة» في مقدمة هذا الفصل، فان العديد من الدارسين يعتقدون بان التأثيرات التدريجية والثابتة للتمدن، وزيادة التحصيل العلمي، والاطلاع على العالم الخارجي قد عملت على احداث تغييرات اساسية في آمال الشعب السوفياتي، وتوقعاته، وقيمه. ويرى جيفري اف. هوغ، على سبيل المثال، أنه حدث تبدل نفسي هام لدى الشعب السوفياتي منذ الثورة. ويقارن هوغ، في نقاش يتعمد فيه الاستفزاز، بين الثورة الروسية في العام ١٩١٧، والحركة النازية، أو يأخذ مثلاً معاصراً أكثر، هو ثورة الخميني في إيران، في رفضها الفطري للتعديدية، والعلمانية، والتأثيرات الديموقراطية للحضارة العالمية النابعة من الغرب. أي أن التأثيرات الأولى للتصنيع في روسيا، كما يقول هوغ، قد خلقت الخوف والارتباك بين العمال حديثي التمدن أو العمال شبه المتمدنين، والذين مازال العديد منهم يحتفظ بروابط قوية مع مجتمع القرية والثقافة الريفية. فتجاوبوا مع الحركة الثورية المتطرفة التي عزلت روسيا عن التطورات الاقتصادية والسياسية الغربية. أما الآن فقد قللت التغييرات الاجتماعية من مشاعر عدم الامان

التي رافقت المراحل الأولى من التصنيع. وكما بسط هوغ الأمر، «فان حياة شباب اليوم في مدينة روسية كبيرة تشبه إلى حد بعيد حياة الشباب من المدن الأمريكية الكبيرة، أكثر مما تشبه حياة جدودهم في القرى الروسية الريفية»^(٤٤). فهذه التغييرات والتمسك الأولى بالهيكل الاجتماعية المستقلة قد اوجد جمهوراً مؤيداً للحكم الديموقراطي.

اخيراً، ثمة سمة أخرى اضافية للثقافة السوفياتية لا بد من الاشارة إليها، علاوة على التباين بين الجماعات القومية- العرقية وتأثير التغييرات الاجتماعية. فمن العوامل التي كانت قائمة على الدوام في الثقافة السياسية لمجتمعات ما قبل الثورة السوفياتية، الفجوة بين عالم النخبة السياسية الحاكمة وباقي الشعب. وهذه الازدواجية تميز وجهة نظر وعادات المسؤولين المرتبطين بسلطة الدولة عن قيم وممارسات «العامة» (أي narod بالروسية). وهذه «الصورة عن ازدواجية روسيا» كما يسميها روبرت توكر، تعود إلى الجفاء المتبادل والتنافر بين حكام الدولة، ووكلائها، ورموزها، ومذاهبها، واعراقها، ومؤسساتها، وبين المجتمع الشعبي والريفي في معظمه. ومن الاحاديث الدارجة في التاريخ الروسي والسوفياتي اعتقاد حكام ومسؤولي الدولة بأنه لا بد من قهر المجتمع واخضاعه للعمل من أجل تحقيق بعض الاهداف الوطنية الطارئة، مثل تحديث البلاد؛ أما نظرة معظم الناس تجاه الدولة فهي إنها قوة غريبة، وناهية، ومحتلة^(٤٥).

إن ضعف المؤسسات التمثيلية، مثل مجموعات المصالح، والاحزاب السياسية المتنافسة، والجمعيات التشريعية، والحكومات المحلية المستقلة، قد عززت، تاريخياً، الازدواجية بين الدولة والمجتمع. ورغم أن الحزب الشيوعي قد اخذ على نفسه مهمة تجاوز هذه التقسيمات وحشد السكان من خلال جهوده التنظيمية، والايديولوجية، والتوظيفية. فقد اظهرت الدراسات الاستطلاعية أن الازدواجية مازالت باقية كواحدة من سمات الثقافة السياسية السوفياتية. وقد وجد الاستطلاع الشامل عن المهاجرين من الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، مشروع هارفرد، أن اعمق الفوارق الاجتماعية في المجتمع الستاليني قد وجدت بين «الحزب»، أو «اناس الحزب»، و«الناس غير الحزبيين»^(٤٦). واطهر توجه له علاقة بهذا الموضوع، عبرت عنه بقوة الانتخابات التي شملت الاتحاد كله، وانتخابات السوفيات المحلية في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ أن الموضوع الوحيد والرئيسي بين الناخبين كان الرغبة في عزل المواليين للمؤسسة الحاكمة^(٤٧). والتحدي الذي تواجهه البنى الديموقراطية الجديدة التي تأخذ شكلها الآن في الاتحاد السوفياتي هو ترسيخ شرعيتها، كمؤسسات حاكمة، وفعالة، ومسؤولة. وأن تميز نفسها في وعي الشعب عن مؤسسات الدولة التقليدية التي كان الشعب يزدريها ولا يثق بها.

لقد سعى النظام السياسي السوفياتي إلى التغلب على الازدواجية بين الدولة والمجتمع بعدة طرق. ومن الامثلة الجيدة على ذلك «الديموقراطية الاشتراكية»، وهي المعادلة التي طورها فلاديمير لينين لتنظم الحزب الشيوعي. فقد كان يفترض في اعضاء الحزب أن يتمتعوا بحرية كبيرة في مناقشة السياسة والتأثير بها، في ظل الديموقراطية المركزية، لكن ما ان يُتخذ القرار حتى يصبح من المحتم عليهم تنفيذه

ودعمه دون تردد. لكن عند التطبيق كانت مركزية الحزب ترجح دوماً العناصر الديموقراطية. ولم يكن هناك من طريقة فعالة تمكن منظمات الحزب الأدنى من حمل الزعماء من المستويات العليا على الاهتمام بأعمالهم. ومع أن الحزب قد حافظ على المظهر الخادع لانتخاب قيادته، لكن الواقع هو أن المسؤولين من المستويات الأعلى كانوا يرشحون الأشخاص لشغل المراكز الأدنى، وكانت العناصر الديموقراطية في ممارسات الحزب مثل التقارير والانتخابات، والمناقشات تكاد تكون مجرد مراسيم شكلية. واصبحت معادلة «الديموقراطية المركزية» تمثل اصرار الحزب على الوحدة والانضباط على حساب المحاسبة الديموقراطية.

في قطاعات أخرى من المجتمع السوفياتي، تمت تسوية التنافر بين الديموقراطية والمركزية بطرق أخرى. وبالرغم من أن التاريخ الروسي والسوفياتي يقدم الكثير من الأمثلة. على القيادة الاتوقراطية، فإنه غني أيضاً بالأمثلة عن الحكم الذاتي المحلي اللامركزي، القائم، خاصة على التنظيمات الاجتماعية المحلية. وكان اتخاذ القرارات، سواء في مواقع العمل أو في الحكومة، غالباً ما يكشف عن تركيبة مميزة من السلطة المركزية، مع مناقشات، ومشاورات، وجمع للموافقات من أسفل.

في المؤسسات التجارية السوفياتية، مثلاً يُتوقع من الإدارة أن توفق بين المبدئين المتضادين، إدارة الفرد الواحد، والإدارة الجماعية^(٤٨). ففي ظل إدارة الفرد الواحد، التي اصررت عليها القيادة السوفياتية منذ لينين (والتي ادخلت إلى الإدارة العامة الروسية منذ القرن التاسع عشر، منقولة عن النموذج العسكري)، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً وحده وبمفرده عن إدارة المؤسسة. وحسبما يقول موشي لوين، إنه في ظل ستالين كان يطلب من المدراء أن يعتبروا أنفسهم قادة في معركة: «يريد الحزب من الرؤساء أن يكونوا أكفاء، واقوياء، وصلبين، وماندفعين، وقادرين على ممارسة الضغط بقسوة، وبلارحمة وتحقيق النتائج مهما كان الثمن»^(٤٩).

في الوقت نفسه، اخذت الثقافة السياسية الروسية مبدأ الملكية الجماعية/Collectivism والقيادة الجماعية من الجذور الروسية الأولى. ففي ظل القيادة الجماعية، يفترض أن تُتخذ القرارات بالاجماع، وتستخدم المناقشات والمشاورات لتحقيق الاجماع المطلوب. وقد طبقت آلية رسمية لضمان التشاور بين القوى العاملة والإدارة بشكل مكثف في الستينات والسبعينات، وكثيراً ما اشارت إليها أجهزة الدعاية السوفياتية كدليل على قوة المشاركة الجماهيرية في المجتمع. إلا أن هذه الاشكال - اللقاءات في موقع العمل، ومجالس الجمعيات العمالية، ومؤتمرات الانتاج الدائمة، إلى اخر ذلك - كانت في معظمها جزءاً من الشكليات - التي تستر حقيقة المركزية العالية لسلطة اتخاذ القرار. وهي لم تنته بالكامل، بل تعززت بعض الشيء في ظل غورباتشوف منذ أن تم تبني القانون الخاص بمؤسسات الدولة التجارية في العام ١٩٨٧. ففي العديد من مواقع العمل، صوت المستخدمون السوفيات لانتخاب مدراءهم. وقدمت المجموعات الرسمية وغير الرسمية الارشاد والمعلومات لمدراءها، وكان يُنتظر من المدراء التعامل مع تشكيلة واسعة من اهتمامات مرؤوسيهـم.

يمكن ذكر العديد من الامثلة لظهور الازدواجية في مركزية القيادة ومشاركة الطبقات الاخرى في الثقافة السوفياتية. وتشمل هذه الامثلة حملات المناقشات الجماعية التي تجري للاعلان عن القرارات السياسية المهمة، علاوة على التعرف على ردة الفعل الشعبية، وخلق تصور بوجود مشاركة واسعة، ومنهج ديموقراطي في السياسة. وقد تعرف روبرت شارليت في تحليله عن الحملات الاعلامية التي احاطت الاعلان عن مسودة الدستور السوفياتي في العام ١٩٧٧، على ثلاث مراحل مميزة: فترة قصيرة من التعليقات الرسمية الشكلية، تتبعها فترة اطول من المناقشات الجوهرية، ثم في النهاية، بيان من اللجنة الموكلة باعداد الدستور يشير إلى انتهاء المناقشات، وإنها- اللجنة- تقدم مقترحاتها إلى مجلس السوفيات الأعلى لقرارها. وكما لاحظ شارليت، فإن هذا النوع من حملات النقاش الجماهيري هو «اسلوب قيادي لحشد السكان وتشجيع مشاركة المواطنين على تنفيذ السياسة، في حين تستخدم القيادة هذه المناسبة للقيام بحملة تأهيل سياسي، في الوقت نفسه»^(٥٠).

وكما تشير هذه الامثلة، فإن المركزية في الممارسة السياسية السوفياتية قد اصبحت الدافع المسيطر، أما الديموقراطية فقد تدنت لتصبح شكلية فحسب. وخلال عقود الحكم السوفياتي، وجد القادة الكثير من المبررات للتأكيد على الوحدة الشعبية، والانضباط، والتضامن: مثل احاطة الدولة الاشتراكية الثورية باعداء امبرياليين اقوياء؛ ومكائد الخونة والمخربين المنحرفين، والذين كانوا يصورون دائماً على أنهم على صلة بالاعداء في الخارج، واندفاع لا يمل في سباق التسلح، الذي كانت الدعاية السوفياتية تقول أن القوى الامبريالية تفرضه على الشعب السوفياتي؛ وضرورة حشد كل المصادر للتغلب على التخلف والضعف الروسي الذي يزيد عمره عن جيل كامل؛ ثم تستثير بطريقة لطيفة مخاوف المثقفين بشكل خاص، من أن الشعب السوفياتي ليس ناضجاً بما يكفي ليحكم نفسه ويحتاج إلى يد حازمة تقوده وتعلمه إلى أن يتمكن المجتمع من النهوض ببعض الابعاء في حكم نفسه. ولا شك أن الحرب الاهلية، والمجاعات المتكررة، والارهاب، والحرب العالمية الثانية قد خلفت تراثاً قوياً في الوعي السياسي السوفياتي جعلته يقدر السلطة القوية الصارمة القادرة على حفظ النظام والأمن القومي.

ومع ذلك، فإن العناصر الديموقراطية والجماعية في الثقافة السياسية قد ولدت على الدوام دوافع للامركزية. وكما جادل ستيفن كوهن، فقد اتسمت الحياة السياسية السوفياتية دائماً بنوع من الحوار بين «انصار التغيير وخصومه»، وكان لخصوم التغيير دائماً- المحافظين الذين يؤمنون بسلطة مركزية قوية- الكلمة العليا. وقد كانت الفترات التي سيطر فيها الاصلاحيون- الذين ارادوا محاربة التوجه البيروقراطي بتوسيع المؤسسات الديموقراطية- قصيرة وتبعها فترات من سيطرة المحافظين الذين كانوا يعيدون الامور إلى وضعها السابق^(٥١). لذلك، فإن مهاجمة زعيم مثل ميخائيل غورباتشوف للانحرافات البيروقراطية في الاشتراكية التي ميزت فترة الجمود التي سبقت توليه السلطة ودعوته لحياء المبادئ الديموقراطية في الدولة والمجتمع لا تبتعد كثيراً عن جذور الثقافة السياسية السوفياتية^(٥٢). والثغرة المهمة التي يجب ردمها هي وضع اساس المؤسسات الديموقراطية والقيود

الدستورية الدائمة على سلطة الدولة. وكما هي الحال بالنسبة للاصلاحيين الأوائل في التاريخ السوفياتي والروسي لجأ غورباتشوف إلى القوى المناهضة للبيروقراطية، وخلاصة ديموقراطية القواعد الشعبية الموجودة في الثقافة السياسية لدعمه ضد اعدائه السياسيين وضد المصالح المنغلقة التي تمنع التغيير. وكان التحدي بالنسبة له، كما هو بالنسبة لأي زعيم يحاول ادخال قدر محدود ومسيطر عليه من الليبرالية إلى بلد سلطوي، وهو الحفاظ على المبادرة حين تنتقل السلطة إلى مجموعة من الحركات الشعبية والمنظمات السياسية الراديكالية، والمحتشدة، التي تزداد قدرة على التحول إلى مؤسسات. وتمسك غورباتشوف بفكرة معاداة الشعب لسلطة وامتيازات النخبة الحاكمة فيه مجازفة. فمع تعمق الانقسامات في المجتمع عن طريق تحريك الفوارق العرقية والاجتماعية يصبح من الصعب الحفاظ على سلامة كامل الدولة السوفياتية، وقد تنقسم الدولة حسب الخطوط العرقية والاقليمية. وكما كتب روبرت دال «قد يكون ثمن الحكم التعددي/Polyarchy تفتيت البلاد. وقد يكون ثمن الوحدة الاقليمية الخضوع لنظام آخر مسيطر»^(٥٣). ومن المحتمل جداً أن يكون غورباتشوف مضطراً إلى الاختيار بين الحفاظ على الوحدة الاقليمية للاتحاد السوفياتي وبين المضي بالتطلعات الديموقراطية «للبيروسترويكا».

ديناميكية البنية الاجتماعية

العرقية والطبقات الاجتماعية

جلبت الحداثة تغييرات عميقة على المجتمع السوفياتي، وكما لاحظنا في مقدمة هذا الفصل، فإن بعض العمليات الاجتماعية التي نشطت في ظل حكم ستالين ومن خلفه، واصلت العمل بهدوء لتحويل وجه المجتمع. فالغالبية العظمى من الشباب السوفيات يتلقون اليوم تعليماً ثانوياً كاملاً. وخلال ثلاثين عاماً، تغيرت نسبة سكان المدن إلى سكان الريف من نصف مقابل نصف، إلى ثلثين يعيشون في المدن في مقابل ثلث واحد يعيش في الريف (انظر الجدول ١٣-١).

فالنمط الخاص من التصنيع، يظهر العلامة المميزة للطراز الستاليني في التنمية، الذي يركز على تطوير الصناعات الثقيلة (الصناعات المعدنية، وصناعة الآلات، والطاقة، ومصادر الطاقة، والتعدين، والكيمائيات) وليس على الصناعات الخفيفة والبضائع الاستهلاكية^(٥٤). اضيف إلى ذلك، يؤكد الطراز الستاليني على حشد مصادر جديدة لتمويل توسعة مصنع على حساب المكاسب الاقتصادية والانتاجية. واخيراً، فإن مخلفات سيطرة الدولة الجماعية^(*) على الزراعة، حين اجبرت الدولة المزارعين على دمج ملكياتهم الخاصة في مزارع جماعية تديرها الدولة، وهي عملية رافقها عنف وجوع كبيران، قد تركت

*Collectivization المذهب الاشتراكي القائل بالسيطرة الجماعية على وسائل الانتاج - المترجم.

الجدول ١-١٣					
النمو السكاني في ريف ومدن الاتحاد السوفياتي، ١٩٥٩-١٩٨٩					
النسبة المئوية		مجموع السكان			
ريفيون	مدنيون	ريفيون	مدنيون	(مليون)	السنة
٥٢	٤٨	١٠٨,٨	١٠٠,٠	٢٠٨,٨	١٩٥٩.
٤٤	٥٦	١٠٥,٧	١٣٦,٠	٢٤١,٧	١٩٧٠.
٣٨	٦٢	٩٨,٨	١٦٣,٦	٢٦٢,٤	١٩٧٩.
٣٤	٦٦	٩٧,٩	١٨٨,٨	٢٨٦,٧	١٩٨٩.

Source: "The 1989 Census: A Preliminary Report," *Current Digest of the Soviet Press (CDS)*, 41:17 (1989), p. 17.

الجدول ٢-١٣			
التكوين العرقي للقوى العاملة في الجمهوريات السوفياتية، بالنسبة للقطاع الصناعي، ١٩٨٧ (بالمئة)			
الجمهورية والجنسية	الصناعة	المواصلات والاتصالات	الانشاءات
روسيا (روس)	٨٣	٨٥	٧٨
اوكرانيا (اوكرانيون)	٦٨	٧١	٦٩
بيلوروسيا (بيلوروسيون)	٧٧	٧٨	٧٦
اوزبكستان (اوزبكيون)	٥٣	٥٥	٥٠
قازخستان (قزخيون)	٢١	٢٨	٢١
جورجيا (جورجيون)	٦١	٦٨	٧٠
اذربيجان (انريون)	٦٩	٧٤	٧٣
ليثوانيا (ليثوانيون)	٧١	٨٤	٨١
مولدافيا (مولدافيون)	٤٨	٥٤	٥٢
لاتفيا (لاتفيون)	٣٨	٣٨	٤٦
قرغيزيا (قرغيزيون)	٢٥	٣٥	٢٦
طاجيكستان (طاجيك)	٤٨	٥٧	٤٨
ارمينيا (ارمنيون)	٩٣	٩٦	٩٥
تركمانيا (تركمانيون)	٥٣	٤٨	٥٤
استونيا (استونيون)	٤٣	٤٧	٦١

Source: E. D. Igitkhanian, I. Iu. Petrushina, and F. R. Filipov, "Industrial'nyi otriad trudiashchikhsia [The Industrial Detachment of the Toilers]," *Sotsiologicheskie issledovaniia*, no. 3 (1990), p. 6.

ارثاً من الانتاجية الزراعية المتدنية مازال القادة السوفييات يكافحون للتغلب عليها. وبالتالي، فإن الحداثة كانت نتيجة لفرض النمط الاجتماعي السوفيياتي على جميع شرائح المجتمع، وهي عملية تضمنت التخلص من بعض الطبقات الاجتماعية الراضية، وفي بعض الاحيان تدميرها بعنف.

أثر التصنيع على اجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيياتي بطريقة مختلفة. فبعض المناطق مازالت، وبشكل رئيسي زراعية ريفية، في حين أن مناطق اخرى مصنعة بشكل كثيف. وكما هي الحال بالنسبة لكافة اوجه المجتمع والسياسة السوفيياتيين، فإن لانماط التغيير الاجتماعي بعدها العرقي. فبعض العرقيات القومية في البلد اظهرت معدلات من الحداثة- أي مستويات عالية من التعليم، والاقامة في مدن، والقيام بأعمال صناعية. ولدى الاخرى سكان مازال يغلب عليهم كسب العيش عن غير طريق الصناعة. وبشكل عام، فإن أقل من نصف عدد المستخدمين (٤٧ بالمئة) من الشعب في الاتحاد السوفيياتي يعمل في مجالات التصنيع، والانشاء، والنقل، والاتصالات، أو ما يمكن أن يسمى القطاع الصناعي^(٥٥). وقد بقيت هذه النسبة ثابتة تقريباً طيلة العقدين الماضيين، عندما تساوى التراجع، البطيء في حجم القوى العاملة في الزراعة، بشكل تقريبي، مع نسبة ارتفاع السكان العاملين في العلوم، والصحة، والتعليم، وغير ذلك من فروع الخدمات. وما يثير العجب، التفاوت الواسع في نسبة الاشخاص العاملين في الصناعة بين جمهوريات الاتحاد المختلفة. فنسبة ٥١ بالمئة (أي ٥١ بالمئة من مجموع الشعب العامل موظف في الصناعة، والانشاء، والنقل، والاتصالات)، تعتبر جمهورية روسيا أعلى من المعدل القومي بقليل. والواقع انه بسبب حجم الجمهورية الروسية الهائل ووزنها في الاتحاد، فإن معظم الاحصائيات على مستوى الجمهوريات السوفيياتية، بالنسبة للشخص الواحد، تتأثر بشدة باتماط الجمهورية الروسية. وجمهورية استونيا صناعية بنسبة ٥١ بالمئة. إلا أن عدة جمهوريات، خاصة تلك الواقعة في وسط آسيا هي دون المستوى القومي بكثير: قرغيزيا ٢٤ بالمئة؛ واوزبكستان ٣١ بالمئة؛ واورمينا ٢٩ بالمئة؛ وطاجيكستان ٢٨ بالمئة؛ وجورجيا ٣٨ بالمئة؛ ومولدافيا ٣٥ بالمئة؛ واذربيجان ٣٤ بالمئة. وعدم انتشار المساواة في التنمية الصناعية تترك ثغرات واسعة في مستويات التطور بين الجمهوريات، وفي قدرتها على التأثير داخل الاتحاد، علاوة على الاختلاف في مستويات التعليم، والرفاه المادي لشعوبها. كما أن بعض الفروقات في المهنة، والدخل، والتعليم، واوضاع أخرى، «ضمن» الجمهوريات، غالباً ما تكون مرتبطة بالعرق. وتنعكس هذه الاختلافات من عدم المساواة في نسبة العمال من القوميات الاخرى من كل جمهورية في الاتحاد الذين يشاركون في مهن صناعية (تصنيع، وانشاءات، واتصالات، ومواصلات).

يظهر الجدول ٣-٢ أن نسبة صغيرة من القوى العاملة، في بعض الجمهوريات، مكونه من اعضاء من الجنسيات المحلية. فعلى سبيل المثال، نجد أن ربع عدد العاملين في الصناعة في قرغيزيا هم قرغيزيون، وأن خمس العاملين في الصناعة في قازخستان هم من القازخيين. ما تبينه هذه الارقام هو

درجة التباين العرقي للقوى العاملة في الصناعة في كل جمهورية من هذه الجمهوريات. ومع أنه يصعب الحصول على ارقام في هذا المجال، فإن افراد القوميات المحلية لا يشكلون إلا نسبة صغيرة من القوى العاملة في الفروع «العصرية» مثل الصناعة، والانشاءات، والمواصلات، والاتصالات، في حين يشكل الروس، في اغلب الاحيان، المجموعة العرقية المكونة لقطاع الصناعة. أما افراد القوميات المحلية فانهم يميلون إلى التمرکز في القطاعات التقليدية، مثل الزراعة. ونتيجة لذلك فإن تقسيم المجتمع إلى طبقات حسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي يتطابق جزئياً مع تقسيم الطبقات حسب العرق، حيث نجد أن افراد القومية الروسية المسيطرة يحتلون المهن الافضل اجراً وذات الامتيازات الافضل بشكل لا يتناسب مع عددهم، في حين يجتمع افراد الجنسيات المحلية في الأعمال الاقل اجراً والادنى مركزاً^(٥٦).

ففي جميع الجمهوريات غير الروسية، نجد أن الشعب الروسي أكثر تمدناً بكثير من القوميات الاخرى. وتعزى هذه الحقيقة إلى طريقة استقرار المهاجرين الروس في الجمهوريات القومية، حيث يميلون إلى شغل مناصب في الصناعة والادارة. وبالمثل، فإن الروس القاطنين في الجمهوريات القومية هم في اغلب الاحيان أعلى تعليماً من السكان المحليين^(٥٧). وتعرضهم سيطرتهم على المراكز المهمة في مجتمعات الجمهوريات القومية بالمقابل، لعداء واستياء السكان المحليين الواعين لوضعهم القومي. ويساهم في تأجيج التوتر أنه يفترض في جميع الاقليات العرقية تعلم اللغة الروسية، في حين أن الروس نادراً ما يشعرون بالتزام مواز لتعلم اللغة المحلية.

ومسألة وجود تقسيم طبقي عرقي يتوافق جزئياً مع تقسيم المجتمع طبقياً حسب الوضع الاجتماعي، تؤكد ما توصلت إليه احدى الدراسات التي قدمتها منظمة غير رسمية، هي المركز الاجتماعي التتري (وهي مجموعة تضغط من أجل المزيد من الحقوق للقومية التترية). وقد بحثت الدراسة التركيبية العرقية للعاملين في مصانع سيارات «نهر كاما» العملاقة، وهي تكتل صناعي مقام في جمهورية التتار ذات الحكم الذاتي في الجمهورية الروسية. فوجدت أن اجمالي العاملين من القومية التترية يبلغ ٤٤,٢ بالمئة من مجموع القوى العاملة. لكن في المستويات العليا من السلم الاداري تتضاءل نسبة التتار شيئاً فشيئاً. (في حين تتزايد نسبة الروس أكثر فأكثر). فمن بين مدراء الورديات نجد أن ٢٣ بالمئة فقط هم من التتار، و١٦ بالمئة من رؤساء المشاغل تتار، ومن بين ٨٩ من المدراء المساعدين ورؤساء المهندسين، فإن ١١ بالمئة فقط هم من التتار، وأخيراً من بين اثني عشر مديراً للمصانع في هذا التجمع يوجد مدير واحد تتري^(٥٨).

بوضوح أكثر، فقد ميز الدارسون مرحلتين في تاريخ هجرة الروس إلى الجمهوريات القومية الخاضعة للحكم السوفياتي. فمنذ العشرينات وحتى الخمسينات عرف الروس معدلات نمو عالية في عدد السكان ومستويات عالية من الترحال الجغرافي. وقد شهدت هذه الحقبة هجرة أناس من العرق الروسي من الاجزاء الأوروبية من الاتحاد السوفياتي إلى الاجزاء الاسيوية منه. لكن في الستينات،

والسبعينات، والثمانينات، انعكس هذا التوجه. فانخفض معدل النمو السكاني بحدّة، ربما إلى معدل ادنى من معدل الابقاء على عدد السكان ثابتاً. وانخفض تأثيرهم على المجموعات العرقية الاخرى، في حين عاشت القوميات في اواسط آسيا معدلات عالية من الزيادة السكانية الطبيعية. وانخفضت هجرة الروس إلى آسيا الوسطى بقدر كبير، وحدثت هجرات عكسية كبيرة من الجنوب والشرق في اتجاه الشمال والغرب. وقد ساهمت هذه التوجهات، في المقابل، في عرقلة التكامل بين الاعراق وانتكاسه. وبدأ الروس في الجمهوريات القومية يحسون، وبشكل متزايد، أنهم اقلية محصورة، تواجههم فوارق اللغة، وتشريعات الحقوق السياسية. وقد تفاقمت هذه القضايا بقدر كبير مع تزايد قوة الحركات السياسية القومية المطالبة بسيادة الجمهورية القومية والمجموعة القومية الرئيسية فيها^(٥٩).

علاوة على تحول مركز الروس ضمن سكان الاتحاد السوفياتي متعددي القوميات، وتبني المجموعات العرقية «للسفيتة»/ Sovietization بنسب متفاوتة، فإن ثمة بُعداً آخر من التغيير الاجتماعي يحتاج إلى توضيح- وهو اندماج القوميات الاكبر^(٦٠). فمع مرور الزمن، اخذت القوميات الصغرى في الاختفاء بأن ذابت في قوميات أكبر، في حين طورت القوميات الكبرى المزيد من الوعي الذاتي وطورت ثقافة قومية كاملة، مع نخبة من أهل الفكر والسياسيين القوميين، وبنية تحتية مؤسسية تمكنها من مساومة موسكو على تنازلات في المجالات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية^(٦١).

إن تغيير التوجهات الديموغرافية والتأثيرات المتفاوتة للحدثة على المجموعات والمناطق المختلفة، هي عوامل مهمة لفهم العلاقات المتوترة والمتشابكة بين المجموعات العرقية للسكان السوفيات. فالتصنيع وغير ذلك من أشكال التغيير الاجتماعي كان له تأثيرات غير متساوية على المجتمع السوفياتي. وفي بعض المناطق شغلت الاقليات العرقية شريحة كبيرة نسبياً في المراكز الدنيا من المهن الصناعية، أو أنها بقيت خارج المجال الصناعي كله. وبسبب الهجرة كان في كل منطقة خليط متفاوت من القوميات. لكن في اغلب الاحيان، كان يتشكل نوع من التجمعات الاقليمية خلقت «غيتويات» عرقية للبعض، وفي مكان آخر جيوب من اصحاب الامتيازات. ونتيجة لذلك فان قدراً كبيراً من التوتر الناجم عن سوء توزيع المنافع، مثل الانتقال، والمصادر، والنفوذ والمكانة، والتمييز بين المجموعات العرقية قد قاد إلى التكتل السياسي العرقي. وللشعب السوفياتي حس مرهف للقوميات العرقية، وفي احدى فترات الانفتاح السياسي، التفت حركات سياسية قائمة على اساس عرقي حول المطالبة بالحكم الذاتي، والسيادة، وحتى الاستقلال لمناطق خاصة بجماعات قومية. وقد اتخذت هذه الحركات شكل مشاعر استياء عنيفة ضد سيطرة الروس، وضد الجيران من القوميات الاخرى أيضاً. والبنية الفدرالية للدولة، التي تعطي حكماً ذاتياً اسمياً للجمهوريات- بما في ذلك «السيادة»، لكل جمهورية عضو في الاتحاد حسب الدستور- قد حافظت على هوية الاقليات القومية، وعلى الأراضي التي يعتبرونها موطناً لهم والتي يسعون لتحقيق الحرية والاستقلال فيها للأمة.

نهوض وسقوط «الطبقة الجديدة»

ادت اقامة النموذج السوفياتي إلى تغيير انماط توزيع السلطة، والمكانة في المجتمع فتخلص النظام الشيوعي، بطريقة دموية في بعض الحالات، من الطبقات القديمة المسيطرة- مثل ملاك الأراضي، والصناعيين، وأهل الفكر المثقفين، ورجال الدين، والفلاحين الاثرياء، وزعماء الحركات والاحزاب السياسية المستقلة- واوجدت الدولة السوفياتية الجديدة نخبة حاكمة خاصة بها. وكان قلب النظام الجديد هو ثوريي الحزب الذين استولوا على السلطة في ثورة اكتوبر ١٩١٧. ومع تحول الحزب الشيوعي من حزب كرس نفسه لاسقاط الدولة، إلى حزب كرس نفسه لحكمها، فقد كان بحاجة إلى توسيع قاعدة مؤيديه. وقد نما الحزب الشيوعي بسرعة- فتضاعف حجمه تقريباً. خلال العشرينات، ومرة اخرى خلال الثلاثينات، ومرة اخرى في الاربعينات. بعد ذلك تباطأ معدل نموه بعض الشيء، لكن في ذروة اكماله، في العام ١٩٨٨، كان عدد اعضاء الحزب ١٩,٥ مليون شخص (بما في ذلك كاملو العضوية و«المرشحون»، أي الموضوعين قيد التجربة، والاعضاء). ومنذ ذلك الحين، تراجع عدد الاعضاء بمعدلات متسارعة حيث استقال ملايين الاعضاء رسمياً أو توقفوا عن دفع اشتراكاتهم (انظر الجدول ١٣-٣).

بعد أن تخلص النظام السوفياتي الفتى من النخبة الاجتماعية القديمة، وضع في مكانها كادراً سياسياً موالياً له لادارة الاقتصاد الصناعي المتوسع، ومزارع الدولة التعاونية، ووزارات الحكومة الناشئة، ومراكز النفوذ والسلطة. وسرعان ما اصبحت العضوية في الحزب مطلباً ضرورياً للنجاح في العمل حيث أن زعماء النظام كانوا يعاملون الحزب كحزام ناقل لمد السياسة والايولوجية السوفياتية خارجاً، إلى الحكومة والمجتمع. ورغم أن الحزب الشيوعي قد أضعف لافتقاره إلى التنظيم، فان المتعاطفين الاقليميين والمحليين معه، وخاصة بسبب ارهاب ستالين، جعلوا الحزب اداة تنظيمية لاغنى عنها لربط المجتمع السوفياتي الكبير، والمتباين، ومتعدد القوميات، والسريع التغيير، ببعضه البعض.

بمرور الزمن، ركزت استراتيجية التجنيد في الحزب على بضع اهداف اساسية. فجميع الاشخاص في المراكز والمهن الحساسة كان من المفروض أن يكونوا من اعضاء الحزب. فعلى سبيل المثال، جميع قادة الاساطيل في القوات المسلحة، والغالبية العظمى من قادة الاسلحة هم، بشكل عام، من اعضاء الحزب. كما أن العاملين في بعض المهن، مثل مدراء المصانع، والمدعين العامين، والقضاة، والمؤرخين، ورؤساء البلديات، كانوا في غالبيتهم من اعضاء الحزب، وكانت العضوية في الحزب من المتطلبات الاساسية للتعيين في العمل. وبالتالي كانت العضوية في الحزب تتداخل في جميع مجالات النفوذ والمكانة السياسية والاجتماعية. وفي العقود الاخيرة سعى الحزب الشيوعي أيضاً لضمان أن تكون غالبية العمال اليدويين الجدد اعضاء في الحزب (حولي ٦٠ بالمئة) وان يكون حوالي ربع الاعضاء من شريحة الاداريين والمهندسين من الاعضاء أيضاً^(٦٢). وكانت زيادة حصة النساء في عضوية الحزب

الجدول ١٣-٣			
نمو العضوية في الحزب الشيوعي السوفياتي، ١٩١٧-١٩٨٧ (بالآلاف).			
السنة	الاعضاء العاملون	الاعضاء المرشحون	المجموع
١٩١٧ (أذار/مارس)	٢٤	-	٢٤
١٩١٧ (تشرين الأول / أكتوبر)	٣٥٠	-	٣٥٠
١٩٢٧	٧٨٦,٣	٤٢٦,٢	١٢١٢,٥
١٩٣٧	١٤٥٣,٨	٥٢٧,٩	١٩٨١,٧
١٩٤٧	٤٧٧٤,٩	١٢٧٧,٠	٦٠٥١,٩
١٩٥٧	٧٠٠١,١	٤٩٣,٥	٧٤٩٤,٦
١٩٦٧	١٢١٣٥,١	٥٤٩,٠	١٢٦٨٤,١
١٩٧٧	١٥٣٦٥,٦	٦٢٨,٩	١٥٩٩٤,٥
١٩٨٧	١٨٥٦٦,٨	٧٠٠,٩	١٩٢٦٧,٧
١٩٩٠ (كانون الثاني / يناير)			١٩٢٢٨,٢
١٩٩١ (كانون الثاني / يناير)			١٦٥١٦,١

Source: "KPSS v taifrah," *Partinaiia zhizn'*, no. 21 (1987), p. 6; *Tochka zreniie* (March 1991), p. 4.

هدفاً آخر من أهداف سياسة الحزب التوظيفية؛ فحوالي ثلث الاعضاء الجدد الذين انتسبوا للحزب في الثمانينات كانوا من النساء. وكان الهدف من تلك السياسات هو مراعاة أن يمثل الحزب المجتمع بكافة قطاعاته الاجتماعية.

وقد رفض الزعماء السوفييات دائماً الاتهامات القائلة بأن السلطة السياسية للحزب الشيوعي قد رفعت طبقة حاكمة جديدة مكان الطبقات الحاكمة في مجتمع ما قبل الثورة. إلا أن العديد من المراقبين، من داخل وخارج المجتمع السوفيياتي، يعتقدون أن هذا ما حدث بالضبط. وصدر أول بيان كامل عن هذا الوضع، عن شيوعي سابق، هو أحد أقوى الشخصيات في الحركة الشيوعية اليوغوسلافية، الذي انفصل عن الحزب الشيوعي في أوائل الخمسينات، ونشر كتاباً يتهم فيه رفاقه القدماء بأنهم قد أصبحوا طبقة جديدة». يقول ميلوفان جيلاس أن هذه الطبقة الجديدة وضعت يدها على جميع الاملاك المنتجة التي تمت مصادرتها من الطبقتين البرجوازية والاقطاعية، واستخدمت ما وفرته من امكانات للحفاظ على مركزها السياسي وسيطرتها الاجتماعية. والاحاديث البليغة عن الاشتراكية ليست سوى ستار للسلطة والمصالح الحقيقية للطبقة الجديدة، وانها كانت في الحقيقة طبقة مستغلة جديدة تحصنت داخل بيروقراطية الدولة التي تسيطر على الاقتصاد. واستخدمت الايدولوجيا الاشتراكية لمنع تشكيل أية سلطة معارضة لها، وحولت النظرية الماركسية إلى ما يشبه العقيدة الدينية كي تسبغ على نفسها الشرعية، واستغلت سيطرتها على وسائل الاعلام لتخفي امتيازاتها وسلطاتها عن الشعب. وعاشت في خوف دائم من المعارضة الشعبية، لذلك وضعت اطاراً من القانون يخفي الاستبداد الذي تمارسه على المجتمع. ويجادل جيلاس بأن الطبقة الجديدة قد أصبح لها من القوة والاستقلال بحيث لم تعد ذلك المخلوق الذي اوجده الحزب الشيوعي، لكنها تستخدم الحزب الشيوعي للحفاظ على هيمنتها^(٦٣).

رغم أن نظرية «الطبقة الجديدة» تبالغ في مدى انتشار اعضاء النخبة السياسية في المجتمع السوفيياتي، وتقلل من أهمية الخلافات العرقية، والاقليمية، والفئوية، والايديولوجية، والاختلاف بين الاجيال، فان فيها عنصراً هاماً من الصدق. فحتى ثورة غورباتشوف، حافظ الحزب الشيوعي على سلطته عن طريق السيطرة على عملية اختيار المرشحين للمراكز القيادية في الدولة والمجتمع عن طريق نظام يدعى «نومنكلاتورا» nomenklatura ويتكون هذا النظام من سلسلة من القوائم للأفراد والمناصب. حيث تحتفظ كل منظمة اقليمية للحزب بقائمة للمناصب في منطقة صلاحياتها والتي يحق لها ان تعترض على أية تعيينات فيها، ومعظمها مناصب قيادية أو إدارية، مثل امناء الحزب، والمدراء التنفيذيين للحكومة، ومدراء للمؤسسات التجارية، والقضاة، ورؤساء مراكز الشرطة، ومحرري الصحف، ومسؤولي النقابات العمالية، ومدراء المدارس، وحتى رؤساء الكنائس. وكان يتم شغل المناصب الاخرى بانتخابات اسمية، مثل ممثلي السوفييات. ولا يتم ترشيح الافراد لهذه المناصب إلا إذا وافق عليهم مسؤولو الحزب المفوضون، واوصوا بهم. وكان الحزب يضمن عدم وصول أي شخص إلى منصب قيادي حساس في المجتمع الا الذين يعتمد عليهم من الناحية السياسية، عن طريق سيطرته على تأهيل

المرشحين لوظائف النومنكلاتورا^(٦٤). وبالتالي، كان الافراد الذين يشكلون نظام النومنكلاتورا يعتبرون أنهم يشكلون مجموعة مميزة من المجتمع، لهم امتيازاتهم الخاصة واسلوب حياتهم الخاص، وكان الناس ينظرون إليهم على أنهم مميزون أيضاً.

وقد تعزز هذا التقسيم الاجتماعي بين شريحة النومنكلاتورا وبقية المجتمع بالضمانات الواضحة في الحصول على عمل، التي يتمتع بها المرشحون. فاذا ما ادرج شخص على قائمة النومنكلاتورا، خاصة في عهد بريجنيف، فان ذلك يضمن له وظيفة مدى الحياة، مالم يُظهر قدراً كبيراً من عدم الكفاءة، أو يقترب اخطاء سياسية فادحة، أو تكون له صلة وثيقة بزعيم مغضوب عليه. وبمرور الزمن تركز استياء الناس على سلطات وامتيازات النومنكلاتورا كمجموعة نخبة^(٦٥). خلال السنوات الاخيرة كان احد المواضيع الأكثر تفجراً في وسائل الاعلام السوفياتية هو موضوع الامتيازات والفساد لدى افراد هذه المجموعة. وقد ظهر مقال في صحيفة الحزب اليومية براكدا / Pravda وذلك قبيل المؤتمر السابع والعشرين للحزب عام ١٩٨٦، وقد اقتبس هذا المقال رسائل استياء موجهة من قبل المواطنين ضد الامتيازات غير المبررة لافراد البيروقراطية دولة الحزب^(٦٦). وحين اصبحت معالجة وسائل الاعلام للموضوع أكثر جرأة بمرور الوقت تحدثت عن النومنكلاتورا بالاسم وفضحت المباحج والمنافع الخفية التي يتمتع بها افرادها.

في اواخر الثمانينات ادى الاحباط الناجم عن فشل الوعود باعادة بناء المجتمع إلى تفجر معارضة واسعة لقلب النخبة السياسية القديمة صاحبة الامتيازات. وكما في أوروبا الشرقية، حيث عُصف بحزب الدولة السابق بسرعة مذهلة بمجرد أن فقد نظام الحكم سيطرته على الحركة الشعبية، فقد شكل المواطنون في مختلف انحاء الاتحاد السوفياتي حركات وتنظيمات لم يكن هدفها اصلاح الحكم الشيوعي بقدر ما هو القضاء عليه. وقد ركزت الحركات الشعبية في المقام الأول، على مهاجمة سلطة البيروقراطية الحاكمة، التي كان يُنظر إليها، بشكل عام، كشريحة اجتماعية مميزة.

كان أكثر ما أثر على البيئة السياسية المائعة، والمنفتحة والمتوترة في الاتحاد السوفياتي بروز نوعين من الانشقاقات الاجتماعية: المسألة العرقية، ولها علاقة، كما سبق ورأينا، بوجود تفرقة في الوضع الوظيفي والامتيازات؛ ونوع من الحرب الطبقيّة ركزت على بيروقراطية الدولة- الحزب، التي لمسها الناس بقوة وناهضوها بشدة. ونجم عن هذه الصراعات تحطم العديد من البنى القديمة المتكاملة والمتناسقة التي اعدّها النظام. وعملت في الوقت نفسه، على منع تشكيل مؤسسات جديدة ثابتة، جزئياً، بسبب المخاوف الشعبية ذاتها من قيام أي مركز قوة منظم. ونتيجة لذلك، فان سقوط النظام القديم قد تواصل بشكل اسرع من اقامة المؤسسات الديموقراطية الجديدة التي يحكمها القانون.

المشاركة والتوظيف السياسي

بناء الديمقراطية من أعلى

ساعد تكتل الحركات السياسية الشعبية حسب خطوط قومية وغير ذلك من التقسيمات الاجتماعية، والتعبير الشعبي عن الاستياء من امتيازات نخبة بيروقراطية الدولة- الحزب، وفسادها، وانفلاقها، على تفسير المطالب المتفجرة التي قدمت لانظمة الحكم، وتحول النظام السياسي بذلك الشكل المتقطع. وقد سعت المجموعات حديثة التأسيس إلى الحلول محل الحزب الشيوعي- الدولة، بدل الاندماج في جبهة سياسية موسعة. ففي بعض اجزاء الدولة كان لدى الحركات السياسية الجديدة نوايا للتغيير الديمقراطي، لكن في مناطق اخرى، كانت هذه الحركات تستبدل الصيغة السلطوية من الحكم الشيوعي، بصيغة قومية بيروقراطية سلطوية.

أن تقطع عملية التحول والصعوبة التي واجهتها زعامة غورباتشوف في إدارتها، مردها الطبيعة شديدة التكامل للنخبة السياسية في النظام القديم. فقلب هذه النخبة مكون من المدراء التنفيذيين في مراكز السيطرة البيروقراطية الرئيسية للنظام السياسي- في الحزب، والحكومة، والكومسومول^(*)، والجيش، وال«كيه . جي . بي»^(**)، ووسائل الاعلام. ويتميز السياسيون التنفيذيون عن الاعضاء المختصين في النخبة السياسية باتساع مهامهم، والتي تهتم بتجميع المطالب، ورسم السياسة، وتنفيذها. ويمكن أخذ اعضاء النخبة من الاختصاصيين في بعض الاحيان للعمل في مراكز سياسية تنفيذية بدوام كامل، عن طريق الاختيار؛ وفي احيان اخرى يتم اختيار اعضاء السلطة التنفيذية من بين ناشطي الكومسومول والتنظيمات السياسية الاخرى التي تمتلك المهارات الضرورية، والخبرة، والقدرة. وقد يصبح بعض السياسيين التنفيذيين اشخاصا متعددي البراعات، في حين يميل الآخرون إلى اكتساب خبرة في مجال معين، الصناعة، أو الزراعة، أو الايدولوجيا، أو كوادر الموظفين^(٦٧). وقد كان لغورباتشوف شخصياً مهنة بدأت في العمل الشبابي في الكومسومول قبل أن يصبح زعيم حزب في ستافروبول، وهي منطقة يغلب عليها الطابع الزراعي. وفي العام ١٩٧٨ عين اميناً للجنة المركزية للحزب المختصة بالزراعة. وخلفيته المهنية هذه هي الاقصر بالنسبة لأي شخص تولى منصب أمين عام في التاريخ السوفياتي، وصعوده السريع هذا دليل على مهاراته السياسية غير العادية.

بغض النظر عن نوعية العمل أو التخصص المهني في الماضي، كان السياسيون التنفيذيون في الحزب والحكومة، وغير ذلك من مراكز القوى، يميلون إلى تشكيل قيادة مترابطة بشكل وثيق. وهذا النمط ظاهر في العديد من الممارسات المعتادة التي أخذت تنهار في الوقت الحاضر. وأولها دمج النخبة السياسية في اللجان الاقليمية للحزب الشيوعي.

*Komsomol التنظيم الخاص بالشباب من سن ١٥ إلى ٢١ سنة - المترجم.

**KGB اي لجنة امن الدولة - المترجم

في التقسيمات الاقليمية الفرعية للدولة، يرأس منظومة الحزب الشيوعي لجنة تضم أهم اعضاء الحزب الشيوعي في المنطقة. وهكذا، كان للحزب لجنة حكومية في كل منطقة ريفية، وكل مقاطعة، وكل جمهورية، علاوة على اللجنة الخاصة بالاتحاد السوفياتي كله. وكان يطلق على لجان الحزب في الجمهوريات، بما في ذلك الجمهوريات التي تتمتع بالحكم الذاتي، وفي كامل الاتحاد السوفياتي، اسم اللجنة المركزية. وقد مارست لجان الحزب وظائف تمثيلية واستشارية. وحسب تكوينها، فقد كانت تمثل أهم السياسيين التنفيذيين في منطقة نفوذها (وجميعهم، بالطبع، أعضاء في الحزب)، وكانت في الوقت نفسه، الحلبة الرئيسية التي تجمع فيها المصالح وتوضع فيها القرارات السياسية، كما كانت تشرف على تنفيذ السياسة. وكمؤسسة تمثيلية، فقد كانت اللجان تربط افراد النخبة بشكل افقي وعمودي. ومعنى ذلك، أن جميع الرؤساء السياسيين التنفيذيين لمنطقة ما ممثلين في اللجنة: افراد السلطة التنفيذية المتفرغين للحزب، ويطلق عليهم اسم، أمناء الحزب علاوة على رئيس الحكومة، ومدراء المصانع الرئيسية، ورئيس مجلس نقابة العمال، ومدير فرع الـ«كيه. جي. بي»، ورؤساء المؤسسات الاعلامية الرئيسية، وما شابه ذلك. وبذا، كانت اللجنة الحزبية تعمل وكأنها محور للسلطة والمصدر الذي يمتد تأثيره إلى جميع المؤسسات والدوائر الحكومية المهمة في المنطقة.

وقد عزز الترابط الافقي للقيادة بالتكامل العمودي. والارتباطات العمودية هي تلك التي يتم فيها ترشيح رؤساء المؤسسات الادنى درجة ليصبحوا اعضاء في لجان أعلى مستوى. وحسب ترتيب عمودي، تضم كل لجنة حزبية أيضاً السياسيين التنفيذيين الرئيسيين التابعين لمنطقة النفوذ. فعلى سبيل المثال، تضم اللجنة الحزبية الاقليمية عادة الامناء الأولين في اللجان الحزبية في مدن المقاطعة وتضم اللجنة المركزية لكامل الاتحاد، الامناء الأولين في اللجان الحزبية الاقليمية الرئيسية في البلاد. وينطبق الشيء ذاته على الحكومة والمؤسسات الاخرى أيضاً. وبهذه الطريقة يكون لترابط النخبة السياسية السوفياتية عناصر افقية وعمودية تعمل على تكامل المصالح الاقليمية والفئوية الرئيسية، وتساعد على ايجاد نظرة مشتركة وتفهما للسياسة داخل القطاعات المؤسساتية، وتحافظ دوماً على أولوية أن تبقى مركزاً يتم ضمنه اتخاذ القرارات السياسية الاساسية. وبالمقابل، فإن كون الحزب هو راسم السياسة الرئيسي، ومنسق القوى في النظام السياسي، فقد كان المسؤولون التنفيذيون المتفرغون في الحزب دائماً، هم الاقوى في كل وحدة اقليمية. لذلك، لا يكون، على قمة الهرم الامين العام للحزب رئيساً للحزب فحسب، بل الزعيم الفعال للدولة السوفياتية، حيث أن جميع خطوط السلطة السياسية تعود في النهاية إليه.

وقد عملت جميع لجان الحزب على مختلف المستويات كأدوات تنسيق وتكامل أكثر منها مراكز لاتخاذ القرار. أما سلطة اتخاذ القرار فتجسدت، تقليدياً، في لجنة اصغر بكثير، تدعى المكتب/bureau الذي يتكون من امناء الحزب وكبار السياسيين التنفيذيين. أما على مستوى الاتحاد كله فيطلق على

المكتب اسم المكتب السياسي / Politburo. وكان هذا المكتب يضم اقوى مسؤولي الحكومة والحزب في البلد، إلى أن ادخل عليه غورباتشوف تغييرات جذرية في العام ١٩٩٠، وهؤلاء هم: الأمين العام، رئيساً؛ وأمناء اقليميون ومركزيون اقوياء اخرون؛ ورئيس مجلس الوزراء، والذي يعادل منصب رئيس الوزراء؛ وبات يضم في السنوات الاخيرة رئيس الـ «كيه . جي . بي»، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية. وهو نمط يتكرر في كل درجة من درجات التسلسل الهرمي في الحزب، فالعدد القليل من الاعضاء النافذين في الهيئة العليا لاتخاذ القرار في الحزب، هم المرجع الاخير للسلطة الفعلية في النظام السياسي. لذلك، كان أهم تغيير جذري اتخذه غورباتشوف في النظام السياسي السوفياتي هو تجريد المكتب السياسي من سلطته في البت بقضايا سياسية محلية وخارجية اساسية وتحويل هذه السلطات إلى المنصب الجديد، الذي هو منصب الرئيس.

وكان تشابك القيادة واضحاً أيضاً بين القطاعات المؤسساتية في منظمات الحزب وفي مجالات اخرى. وقد اشتمل النظام السياسي السوفياتي دائماً على عدد وافر من المؤسسات الانتخابية التي تتيح التشاور بين المجموعات واتخاذ القرار، رغم انها بشكل عام صورية وشكلية أكثر منها ذات سلطة وفعالية. فكل وحدة اقليمية، وحتى مستوى الاحياء، والعمارات السكنية، ومهاجع الطلبة في الجامعات، لديها مجالس انتخابية (سوفيات). وتدعى هذه المجالس على المستوى الجمهوري والفيدرالي باسم **السوفيات الاعلى / Supreme Soviets**. في الماضي، استخدمت السوفيات على نطاق واسع كواجهات عرض ديموقراطية. وكانت اجهزة الدعاية الرسمية تعامل الانتخابات وكأنها مهرجان للديموقراطية، حيث كانت التجمعات الكبيرة والاجواء الاحتفالية تتخذ كدليل على وحدة لاتنقسم بين الشعب السوفياتي وقادته. إلا أنه في جميع السباقات الانتخابية لم يكن هناك سوى مرشح واحد. وكان التصويت يجري وكأنه مصادقة على عملية اختيار ليس للمواطن أية سيطرة عليها. وكان الحزب يبذل جهوداً عظيمة لضمان أن يكون نوابه ممثلين للشعب اجتماعياً. لذلك كانت النسب تحدد على كل مستوى وتتحكم بعدد العمال، والنساء، والشباب، والمستخدمين من اصحاب الياقات البيضاء، والافراد غير الحزبيين، والاقليات العرقية، وغير ذلك من فئات الشعب الذين سينتخبون كنواب. وكانت اجهزة الاعلام تعد بعناية لكل الدلائل التي تثبت الصفة الشعبية الديموقراطية للسوفيات.

يورد ستيفن وايت، في كتاب حديث له، عدة امثلة قام بها النظام القديم لتسمية مرشحين للسوفيات. فقد ذكر احد أمناء الحزب المحليين أن التعليمات قد صدرت إليه بخصوص تركيبة المرشحين في منطقة نفوذه: ٦، ٤ بالمئة من مدراء المؤسسات التجارية، و ١، ١ بالمئة من عالم الثقافة والفن، و ٨، ٠ بالمئة من مسؤولي الحزب، و ٩، ٥ بالمئة يجب أن ينتخبوا لأول مرة. وفي حالة اخرى، رشح العمال احد زملائهم ليصبح نائباً عنهم لفترة ثانية في السوفيات الاقليمي. لكن العمال اعلموا فيما بعد أن زميلهم لا يحق له الترشح: قيل للمجموعة «توقفوا، مع شكرنا لفاسيلي ستيبانوفيتش إلا أنه غير مدرج على القائمة بسبب

سنه والحاجة إلى انتخاب نواب جدد. نحن بحاجة إلى امرأة، تكون عضواً في الكومسومول وعاملة رائدة. حاولوا أن تجدوا واحدة!» ومثال آخر ذكره وايت وهو ترشيح مومس سيئة السمعة لعضوية السوفيات المحلي لأنها الشخص الوحيد في المنطقة الذي تنطبق عليه المواصفات: انثى، وعاملة مصنع ويتراوح سنّها ما بين ٣٥ و٤٠ سنة (٦٨).

ولا غرابة أن تحظى مكانة النواب بالكثير من التشريف، وأن لا يكون السوفيات انفسهم حازمين في مسألة تجميع وتوضيح المصالح أو في رسم السياسة. فثمة تأكيد كبير على الوظائف الشكلية للسوفيات باعتبارها طرقةً للتمثيل والمشاركة الشعبية، حيث يشارك ٢ مليون مواطن سوفياتي - جميعهم على اساس دوام جزئي - كنواب للشعب. فمكانة النائب تعامل، من الناحية الرسمية، وكأنها تكريم يسبغ على اشخاص تعتبرهم الدولة مواطنين نموذجيين. وفي احوال كثيرة، يخدم جميع الاشخاص المدرجين على قائمة النوميנקلاتورا، مع العديد من العمال اليدويين كنواب، في مناطق بعيدة عن مناطق عملهم أو سكنهم. وافراد السلطة التنفيذية في الحكومة والحزب يكونون عادة اعضاء في السوفيات، وتنتخب السوفيات عناصر تنفيذية من بين اعضائها. وكون السوفيات القديمة هيئات رسمية فانها لا تمثل «الفصل» بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل تمثل «وحدة» السلطتين. لكن، نظراً لعدم وجود طريقة فعالة تمكن السوفيات من وضع سياسة أو الاشراف على تنفيذها، فان الجهاز التنفيذي في الحزب والحكومة يسيطر على جميع مراحل العملية السياسية.

كان النمط ذاته يتكرر بشكل متماثل في الحياة السياسية السوفياتية: كان السياسيون التنفيذيون المتفرغون يتولون في وقت فراغهم مهمات تطوعية كاعضاء في هيئات انتخابية خاصة بمنظماتهم أو منظمات اخرى. وكان الترابط الوثيق بين افراد النخبة في المؤسسات أو الاقاليم الناتج عن هذا النمط من التكامل يساعد على تنسيق السياسة في المجالات التنظيمية الاساسية للحياة الاجتماعية وبناء احساس بالمصلحة العامة والمسؤولية يختصر التقسيمات البيروقراطية، والعرقية، وغير ذلك من التقسيمات. ويسهل هذا النمط أيضاً سيطرة الحزب الشاملة على اختيار النخبة، حيث أن مدراء المستخدمين في الحزب يقومون بنقل المسؤولين من مركز إلى آخر في مختلف انحاء المؤسسة أو يرقونهم لمستويات أو مسؤوليات ارفع في المنظمة ذاتها. ويتحكم نظام النوميנקلاتورا في المناصب التي يتم اشغالها بالتعيين أو الانتخاب، وبالتالي، فان النخبة السياسية هي اقرب إلى مجموعة تعين نفسها، وتحافظ على ديمومتها، ويسيطر الحزب على مفتاح العضوية. وما ينجم عن ذلك هو أنه نظراً لأن الوصول إلى المراكز القيادية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية يعتمد على الطاقم ذاته من مسؤولي الحزب بدل أن يكون بعمليات انتخابية بين منظمات مستقلة متنافسة، فان النجاح في الوظيفة يعتمد على عوامل مثل العلاقات الشخصية والتنظيمية مع زعماء الحزب. وبالتالي، فان النخبة السوفياتية غالباً ما تغذي التبعية مع المسؤولين الاقوياء، وينعم الاتباع بالترقية حين تزدهر اوضاع من يتبعونهم ويعانون من الهبوط حين يفقد هؤلاء رضى الكبار عنهم.

بدلت التغييرات في ظل غورباتشوف هذا الطراز، واخذت تدفع النظام السياسي في اتجاه الديمقراطية والتعددية. وقد بدأت عملية التحول إلى الديمقراطية في حملة اطلقها غورباتشوف في العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، لكنها اكتسبت زخمها المتعاضم خلال العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠. وكان هدف غورباتشوف اضعاف سلطات الحزب وبيروقراطية الدولة المعوقة، والتي كانت تقاوم الاصلاحات الاقتصادية المعتدلة التي شجعها خلال العامين الأولين من توليه السلطة. وحين ابرز غورباتشوف الخطوط العريضة للتحول إلى الديمقراطية في مقالاته وخطبه التي طرحها خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، فقد كان المضمون يستتبع اصلاحات سياسية في ثلاثة مجالات. احياء المشاركة الشعبية الحقيقية في السوفيات، ومواقع العمل، والمؤسسات الاخرى؛ والثاني، نقل السلطة داخل الحزب الشيوعي من البيروقراطية إلى الاعضاء العاديين؛ وكان الثالث ابعاد السلطة عن الحزب وتحويلها إلى الحكومة.

اعرب غورباتشوف عن اهتمامه بالتحول إلى الديمقراطية في خطاب هام القاه امام «كامل اعضاء اللجنة المركزية»/ Central Committee plenum في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧. حيث شجب التشويشات التي سُمح لها بأن تتراكم على النموذج الاشتراكي للاتحاد السوفياتي^(٦٩). وبين أن الملكية الجماعية، والوطنية قد تراجعت، في حين طغت الاتجاهات الاستهلاكية والطفيلية، والامراض الاجتماعية مثل الادمان على الكحول وازدياد معدلات الجريمة. وفي بعض الحالات وصل الامر بأعضاء معينين من قيادات الحزب- الدولة ذاتها، إلى النزول إلى مستوى أن يكونوا «شركاء»- أو حتى منظمين- للنشاطات الاجرامية^(٧٠). فإعادة بناء المجتمع تعتمد على القيام «بتحول عميق إلى الديمقراطية» وليس على اجراء اصلاحات اقتصادية ناجحة فقط. «فالديموقراطية»، كما قال غورباتشوف في ملاحظته الختامية أمام جلسة اللجنة المركزية، «ضرورية لنا مثل الهواء الذي نتنفسه»^(٧١).

فما الذي عناه غورباتشوف بالديموقراطية؟ اتضح خلال العامين التاليين، أن ما عناه، وما قام به، هو اجراء اصلاحات عميقة على النظام السياسي. أما بالنسبة للحزب، فقد دعا إلى نفخ حياة جديدة بالطريقة الشكلية المحضة للانتخابات الحزبية. بحيث يتم انتخاب الهيئات، خاصة الدنيا منها، من قبل لجان الحزب وتكون مسؤولة أمامها. ولم يكن غورباتشوف قد عرض بعد التخلي عن نظام نوميנקلاتورا الحزب، أو السلطة التي تخوله حق عزل المناوئين غير المتعاونين. كما طالب بوضع حد للممارسات الشائعة، والتي يميل مسؤولو الحزب من خلالها إلى اغتصاب سلطات الحكومة والمدراء التنفيذيين عن طريق التجاوزات والتدخل بلا مبرر في نشاطاتهم. فمثل هذه التدخلات، كما يقول غورباتشوف، تقلل من قدرة الحزب على ممارسة قيادة استراتيجية اوسع. إلا أن هذه الفكرة ليست من افكار غورباتشوف الراديكالية، حيث ان جميع زعماء الحزب من زمن لينين وما بعده قد شجبوا عادة مسؤولي الحزب المحليين في التدخل في نشاطات الاداريين والمدراء. لكن نظراً لأن مسؤولي الحزب يتحملون

المسؤولية النهائية عن اداء المسؤولين في منطقة نفوذهم، فقد كان من الصعب عليهم الابتعاد بالنظر إلى توازي المنظومة الحزبية مع الحكومة.

ألا أن مبادرتين سياسيتين رافقتا حملة التحول إلى الديمقراطية كانت لهما عواقب مهمة. كانت الأولى تصاعد حملة «الغلاسنوست». فقد كان «الغلاسنوست» أو الانفتاح حملة تدعو الصحفيين والجمهور بشكل عام إلى كشف المعلومات والتعبير عن الآراء بحرية أكثر مما في الماضي. وعرضت أعمال الحزب والحكومة إلى تمحيص أكبر- وإن لم يكن كاملاً- من قبل الشعب. وجعلت المسؤولين، بالتالي، أكثر اهتماماً بمحاسبة الشعب لهم، وهو الاقدر على الحكم على اداء النظام. وفي دعوته إلى مزيد من الانفتاح، حذر غورباتشوف وسائل الاعلام أن تتحرى الدقة والمسؤولية: «على وسائل الاعلام دعم الانفتاح في البلد واعلام شعبنا، إلا أنها يجب أن تقوم بذلك بمسؤولية- ونود أيضاً هذه الرغبة. يجب على الصحافة أن لا تتلهى بالاثارة والبحث عن الانباء الساخنة»^(٧٢). لكن منح غورباتشوف محرري الصحف، والصحفيين، والكتّاب، والعلماء والمواطنين العاديين حرية أكبر في التعبير عن انفسهم، قد حرك آلية من الضغط المتواصل وسع حدود التعبير المسموح به.

أما التغيير الثاني الذي قدمه غورباتشوف ابتداء من كانوا الثاني (يناير) ١٩٨٧، واستمر خلال فترة التعديل الدستوري الذي اقر في نهاية العام ١٩٨٨، فكان تبديلاً أساسياً في نظام السوفيات. فقد اشار غورباتشوف إلى أن القوى الادارية قد حلت محل المؤسسات المنتخبة في النظام السياسي السوفياتي كله. وتبدو الهيئات المنتخبة شكلية محضة تطغى عليها العناصر التنفيذية. ونتيجة لذلك تدنت محاسبة الشعب لها. وهذا ينطبق، كما قال، على الحكومة، والحزب، والمؤسسات الاجتماعية. واحد عواقب انعدام المسائلة الديمقراطية كانت سوء استخدام المسؤولين للسلطة. ونتيجة لذلك، بات من الضروري زيادة دور المؤسسات المنتخبة في الحزب والحكومة. ولجعل الانتخابات ذات مغزى، وتحسين المسائلة الديمقراطية للمسؤولين المنتخبين، دعا إلى التوسع في المنافسة، وأن يشارك في الانتخابات عدد من المرشحين أكبر من عدد المقاعد المتاحة.

زاد غورباتشوف من ضغطه لتحقيق الديمقراطية في خطابه الشهير أمام المؤتمر العام للحزب في حزيران- تموز (يونيو- يوليو) ١٩٨٨. حين طرح تصوراً لنظام سياسي له مؤسسات برلمانية حقيقية: سوفيات منتخبة بطريقة تنافسية على كافة المستويات تكون لها موازنتها وسلطاتها في رسم السياسة؛ دولة يحكمها القانون وتتولى لجنة خاصة بالمراقبة الدستورية العمل كحارس على سيادة الدستور؛ وعلى رأسها بنية تشريعية جديدة مكونة من طبقتين، مجلس ذي تمثيل عريض لنواب الشعب ينتخب بدوره برلماناً عاملاً أصغر حجماً (يحتفظ باسم مجلس السوفيات الأعلى القديم). وسوف يكون لهذا البرلمان المستحدث سلطة مناقشة المسائل السياسية واتخاذ القرارات بشأنها؛ كما يقرر تشكيلة الحكومة؛ ويشرف على دوائر الدولة الحكومية. وقد قبل مؤتمر الحزب هذه المقترحات، التي أخضعت

لحملة اعلامية في جميع انحاء البلاد، اقرها بعد ذلك مجلس السوفيات الاعلى في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ بعد اجراء تعديلات طفيفة عليها. وبالمقابل، ولد استحداث نظام مفوض دستورياً قائم على انتخابات تنافسية وسوفيات عاملة، المزيد من الضغط الشعبي للحصول على فرص أكبر من المشاركة السياسية وتوضيح المصالح.

وكما يشير الشكل ١٣-١، فان النظام التشريعي الذي استحدثته التغييرات الدستورية للعام ١٩٨٨ قد تمخض عن بنية برلمانية مطابقة عملياً لخطة غورباتشوف. فمجلس نواب الشعب المكون من ٢٢٥٠ مقعداً، ينتخب ثلثي الاعضاء فيه مباشرة من الشعب والثلث الاخر من قبل مجموعة من المنظمات الاجتماعية من كافة انحاء الاتحاد وتشمل الحزب الشيوعي، والكومسومول، ونقابات العمال، واكاديميات العلوم، ومجموعات أخرى، ويقوم هذا المجلس بانتخاب برلمان عامل أصغر يدعى مجلس السوفيات الأعلى. وينعقد مجلس السوفيات الأعلى المكون من ٥٤٢ عضواً لمدة ثمانية إلى تسعة اشهر في السنة، ومسؤوليته الرئيسية مناقشة التشريعات وتبنيها. وقد اصبح هذا المجلس فعالاً بقدر أكبر بكثير من مجلس السوفيات الأعلى القديم الذي كان عمله شعائرياً محضاً، إلا أنه لم يف بوعده بالانكباب على مشاكل البلد الكبرى، الاقتصادية منها والسياسية. فقد كان احد نواحي ضعفه الموجهة عدم قدرته على فرض الانصياع لقوانينه على جزء واسع من الدوائر الحكومية، كما أنه لا يمتلك عملياً أية مصادر لتطوير المبادرات التشريعية أو الاشراف على السلطة التنفيذية، وليس لديه إلا القدر الأدنى من النظام البرلماني التعددي. ويتولى مجلس الرئاسة/Presidium لمجلس السوفيات الأعلى الادارة وتوجيه الموظفين، ويعتبره معظم المراقبين صنيعة بيروقراطية الدولة، أكثر مما هو ممثل للسلطة التشريعية ذاتها.

في أوائل العام ١٩٩٠ اقترح غورباتشوف خطأً لاعادة تنظيم الفرع التنفيذي، وكرر اقتراحه هذا في أواخر العام نفسه. وبموجب خطة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ (الشكل ١٣-٢) التي اقرها مجلس نواب الشعب، يتولى الرئيس السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفياتي. ويرأس ثلاث هيئات هي: مجلس الأمن (مسؤول عن سياسة الأمن القومي والقضايا المتعلقة بها)؛ ومجلس الاتحاد الفدرالي (المكون من رؤساء الدول في جميع جمهوريات الاتحاد ومهمته تنسيق العلاقات بين حكومة الاتحاد والجمهوريات)؛ ومجلس الوزراء. والمجلس هو خلف صغير لمجلس الوزراء القديم يديره رئيس للوزراء، يكون مسؤولاً أمام الرئيس. إضافة إلى ذلك، استحدثت غورباتشوف منصب نائب الرئيس والذي هو منصب يتولى مسؤوليات وسلطات مباشرة قليلة، وهو موجود اصلاً لضمان خلافة سهلة في حالة وفاة الرئيس، أو عجزه.

وهكذا، استحدثت النظام السوفياتي الجديد خليطاً غير عادي من عناصر النظام البرلماني والرئاسي، أفضل شبيه له هو نظام الجمهورية الفرنسية الخامسة المهجن أما البرلمان السوفياتي فهو، على الاقل،

FIGURE 13.1
STRUCTURE OF SOVIET LEGISLATIVE BRANCH, 1990

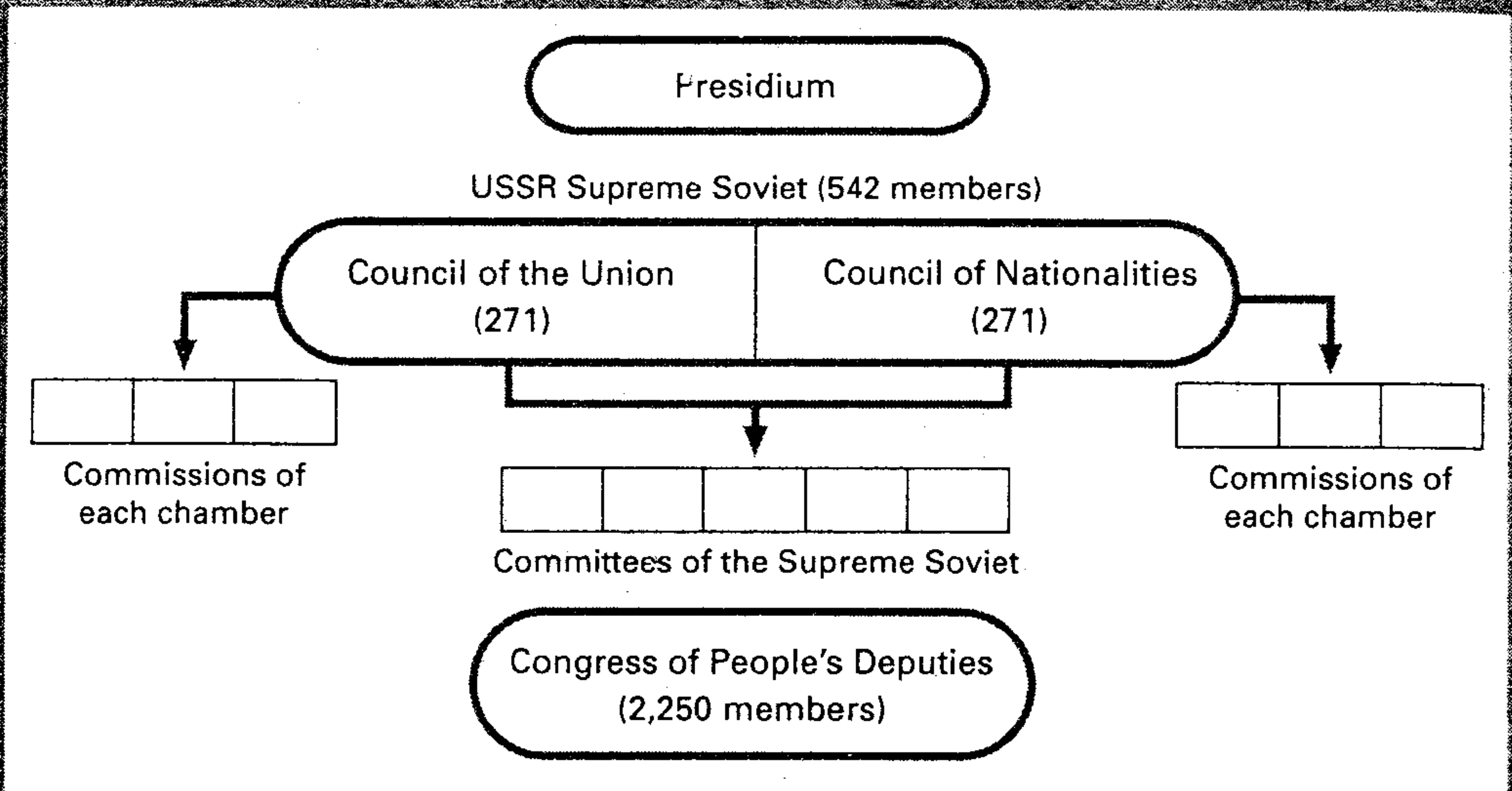
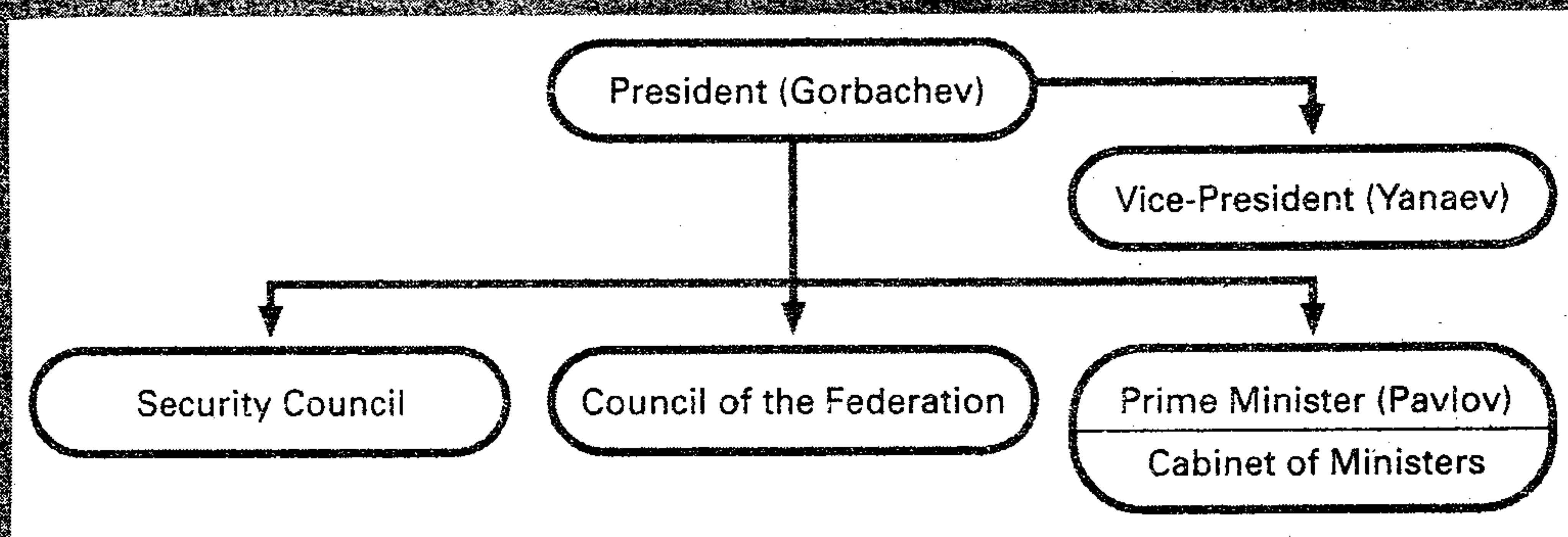
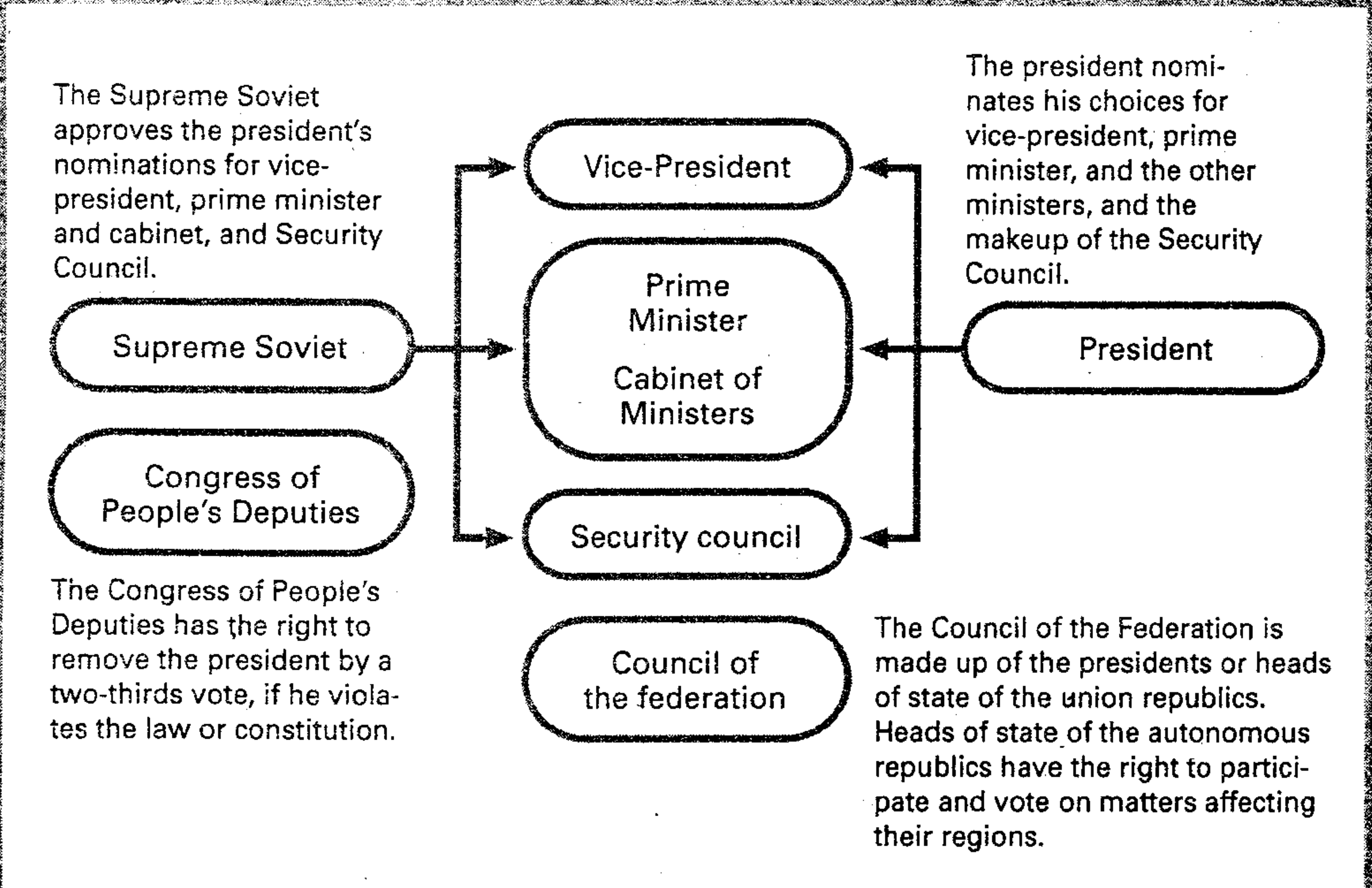


FIGURE 13.2
ORGANIZATION OF SOVIET EXECUTIVE BRANCH
DECEMBER 1990



Note: The president heads the Security Council and the Council of the Federation, and directly oversees the prime minister and Cabinet of Ministries. The vice-president has no executive duties but replaces the president in the event of the president's death or incapacitation.

FIGURE 13.3
RELATIONS BETWEEN LEGISLATURE AND EXECUTIVE POWER,
DECEMBER 1990 AMENDMENTS



يشبه من الناحية الرسمية الانظمة البرلمانية الاخرى من حيث أن للسلطة التشريعية حق الموافقة على تشكيل الحكومة (الشكل ٣-١٣) والزامها بالاستقالة من خلال التصويت بعدم الثقة. من جهة اخرى، يشرف على السلطة التنفيذية شخص قوي ومستقل ممثل في شخص الرئيس^(٧٣). ويخدم الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، ويمكن اعادة انتخابه مرة واحدة فقط. وهو يتمتع بسلطات واسعة رغم بعض القيود عليه. فيمكنه اعلان حالة الطوارئ في احدى المناطق أو في احدى الجمهوريات، ويمكنه فرض نظام الحكم الرئاسي/ presidential rule الذي يعلق جميع صلاحيات السلطات المدنية (إلا أنه ملزم في هذه الحالة بالحصول على موافقة حكومة المنطقة أو الجمهورية المعنية، وفي حالة عدم تمكنه من الحصول عليها، يجب أن يحصل على موافقة مجلس السوفيات الأعلى). ويمكنه استخدام حق رفض قوانين مجلس السوفيات الأعلى، رغم أنه يمكن تجاهل هذا الاعتراض بتقديم اعتراض مقابل من ثلثي اعضاء مجلس السوفيات الأعلى. ويمكن عزله إذا وجد ثلثا اعضاء مجلس نواب الشعب أنه قد انتهك القانون أو الدستور السوفيتيين.

سعى غورباتشوف للحصول على سلطات خاصة مؤقتة، إضافة إلى سلطاته الدستورية الواسعة، حصل عليها من مجلس السوفيات الأعلى في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات للتغلب على أزمة البلاد الاقتصادية والحفاظ على النظام العام. وعقب هذا الاجراء سدّ الطريق لفترة طويلة أمام أي تقدم في السياسة الاقتصادية بين حكومة الجمهورية الروسية برئاسة بوريس يلتسن، ودوائر الدولة الاقتصادية، وبين المستشارين المحيطين بغورباتشوف ذوي العقلية الاصلاحية. وحين فشلت هذه المجموعة في الوصول إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية، تخلى مجلس السوفيات عملياً عن سلطاته في رسم السياسة الاقتصادية. والواقع أنه لا السلطة التشريعية ولا البنية التنفيذية التي استحدثها غورباتشوف كانت قادرة على وقف الانهيار المتسارع في الاقتصاد.

اظهر ضعف الاجهزة التشريعية والتنفيذية الجديدة، في مواجهة مشاكل البلاد الطاغية، أنه في الصراع بين نظام قديم اخذ في السقوط إلا أنه مازال قادراً على التكيف، وبين القوى التي اطلقها الانفتاح والتحول إلى الديمقراطية، فان سلطة المؤسسات الرسمية التي استحدثت تكون ضعيفة للغاية على مستوى الاتحاد كله. ومن الواضح أن غورباتشوف كان يأمل في ايجاد اطار عمل جديد من المؤسسات البرلمانية وأن يوجه الطاقات الشعبية نحو دعم سياساته. إلا أن هذه السياسة فشلت. فقد ركزت جميع الحركات الشعبية على مطالب لا يمكن تحقيقها، أو أن غورباتشوف لم يكن راغباً في منحها، مثل مطالبة عدد من جمهوريات الاتحاد بالانفصال. من جهة اخرى، واصلت بيروقراطية الدولة مقاومتها للاصلاحات ذات الأهمية. وظهرت الأزمة السياسية التي تمخضت استحالة تبني المؤسسات القديمة لتلك المطالب الهائلة في اشراك المجتمع الذي أيقظته البيروسترويكيا. وكما اشار العديد من المراقبين، كان

الموقف يذكر بالفترة القصيرة الفاصلة بين ثورة فبراير ١٩١٧، حين انهارت سلالة القيصرية تحت ضغط الحرب العالمية الأولى وانتشار الاستياء الجماهيري، حيث جرى نقل السلطة إلى نظام ديموقراطي ضعيف، وثورة أكتوبر ١٩١٧. حين استغل الثوار الماركسيون من الحزب البلشفي فرصة تنامي الفوضى وخيبة أمل الشعب واستولوا على السلطة باسم الطبقة العاملة^(٧٤).

وقد لاحظ روبرت دال أنه «في البلدان التي تحكمها أنظمة حكم سلطوية فان الضغوط للحصول على استقلال تنظيمي أشبه بنوابض لولبية تُضغَط بشكل غير مستقر من القوى المضادة في الدولة وتقف مستعدة للانطلاق في أية لحظة يتراخى فيها النظام»^(٧٥). لذلك، فإن التحول عن النظام السلطوي يمكن تصويره بشكل أفضل كتيارين متداخلين من التغيير، وليس عملية واحدة^(٧٦). الأولى هي «تحرير» النظام السياسي الذي يمنح حقوقاً أعظم - مثل حرية التعبير والتجمع في اتحادات - للمواطنين والجماعات. ويمكن اعتبار هذه المرحلة انفتاحاً محدوداً للنظام يسمح فيه الحاكمون بحد معين من المعارضة الشعبية وتوقع الاستجابة لبعض المطالب وقبول اجراء اصلاحات سياسية معتدلة، دون هز الأساس الذي تقوم عليه سلطة الحاكمين. إلا أنه في بعض الاحوال، كأن تكون الضغوط القوية من أجل المشاركة والتغيير قد تراكمت، وحين يكون النظام نفسه منقسماً على نفسه بين متشدد ومعتدل، أو حين يكون ثمة ضغط خارجي قوي على نظام الحكم، فان دورة من «التحرك الجماهيري» قد تتبع بسرعة وتوقف الخطوات الأولى التي بدأها النظام لتحقيق نوع من التحرر المسيطر عليه. فقد تسارع المجموعات الاجتماعية بدفع اتباعها إلى التحرك وتلجأ إلى الشارع للمطالبة بالمزيد من التغييرات. فيصبح المجتمع مسيساً ومتحشداً، ويطالب بطرد الحكام القدماء واستبدالهم: ولتجنب اسقاطهم، قد يلجأ هؤلاء الحكام إلى التفاوض للاتفاق على نقل السلطة. وقد حدث ذلك، مثلاً، في الثورة المخملية / velvet revolution في تشيكوسلوفاكيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩. وفي حالات اخرى، جرى اسقاط الحكام العنيد، الراضين للتنازل بالقوة، كما حدث في حالة نيكولاي شوشيسكو في رومانيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩.

وقد اتبعت عملية التحول السوفياتي، في بعض جوانبها المهمة، هذا النمط: أي أن برنامج غورباتشوف للتحول إلى الديموقراطية قد قصد منه انفتاح النظام السياسي نحو مشاركة ومنافسة اوسع، وأن يكون موجهاً، ومسيطرأ عليه، ويكون مع ذلك انفتاحاً حقيقياً. وقد ادت حملة «الغلاسنوست» والجهود التي بذلت لفتح الانتخابات السوفياتية للمسابقات التنافسية إلى توسيع الحقوق السياسية، لأنها حركت الحوار الجماهيري حول العقائد الاشتراكية السوفياتية وعمقته ووسعته^(٧٧). فمن وجهة نظر غورباتشوف، كانت تلك الجهود ذات قيمة مساعدة مكنته من تجاوز سلطة البيروقراطية والمقاومة التي سيرتها ضد اصلاحاته. وهو لم يقل قط خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، حين عرض تصوره البعيد للتحول الديموقراطي، أنه ينوي التخلي عن مبادئ الحزب المهمة ذاتها، أو حتى ان يشجع تشكيل

احزاب معارضة. والواقع أنه في شباط (فبراير) ١٩٨٩، وخلال كلمة له أمام مؤتمر للعمال من اصحاب الياقات الزرقاء سخر من مجرد فكرة قيام ديموقراطية متعددة الاحزاب في ظل الاشتراكية ووصفها بانها «خرقاء». وكانت فكرته أن التعددية على مستوى النقاش والتعبير الشعبي لن تقود بالضرورة إلى تحول ديموقراطي أكمل في السلطة السياسية.

التحرك السياسي الشعبي

نجم عن ديناميكية التحرر المحدود الذي منح للشعب من أعلى، والذي تبعه زيادة في الضغط الاجتماعي المنظم للحصول على مزيد من الحريات والحقوق، تقديم المزيد من التنازلات من أعلى، وقاد بالمقابل إلى المزيد من تسييس السياسة الجماهيرية وتنشيطها، والتي سرعان ما اكتسبت زخماً خاصاً بها لا يمكن للنظام أن يسيطر عليه إلا بثمن باهظ من الدماء (علاوة على تكلفته بالنسبة لسمعة النظام الدولية). وكان يمكن لعملية التحول إلى الديموقراطية أن تتم بطريقة سلمية (١) لو كانت القيادة مستعدة للتخلي عن السلطة دون اللجوء إلى اخضاع المعارضين بالاكراه (وهذا يعتمد على قدرة القيادة المدنية على منع تدخل الجيش والشرطة السرية). (٢) إذا كانت المعارضة موحدة ومتماسكة بقدر كافٍ مما يمكنها من اختبار مدى تساهل النظام ومنع تجاوز المطالب الشعبية للحدود المقبولة من السلوك السياسي. ففي مثل هذه الاوضاع الثورية، غالباً ما تؤدي الاحباطات الجماهيرية والاحساس بالغبن الذي تراكم طيلة فترة طويلة من الزمن إلى ازاحة القيادات المعتدلة ذات العقلية الليبرالية التي يمكنها التوسط بين النظام والمعارضة، وتدفع في مكانها قادة متطرفين ودهماويين / demagogic مما يؤدي إلى حدوث مواجهات ينجم عنها عنف وقمع جديد. لذلك، فإن الرغبة في الوصول إلى تسوية والقدرة على تحقيقها من كلا الجانبين من الامور الضرورية إذا اردنا للتفاوض على نقل السلطة أن يتم بسلام، وإن يثمر نتائج ديموقراطية.

في حالة الاتحاد السوفياتي، سرعان ما برزت طرق جديدة للمشاركة والتوظيف رداً على الانفتاح الجديد الذي وفرته اصلاحات غورباتشوف الديموقراطية. وفي العام ١٩٨٦، والعامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ بشكل خاص حدثت زيادة هائلة في نشاطات الاتحادات الاجتماعية^(٧٨). ولم يكن العديد من هذه الاتحادات سياسياً صريحاً، فقد اتخذت شكل مجموعات لموسيقى الروك، ونوادي الرياضات القتالية وكمال الاجسام، والاتحادات المفتوحة لدعاة السلم، والهيبيين، واصحاب البدع الدينية، والحركات الثقافية، وحركات الحفاظ على البيئة وحمائيتها. وحسب النظام السوفياتي، فإن المجموعات التي ليس لها برنامج سياسي، تعتبر سياسية ضمناً، لأنها خارج شبكة رقابة الحزب الايدولوجية وسيطرته على اختيار المسؤولين فيها. لذلك فقد تصبح نواة للافكار والمنظمات المعارضة. اضافة إلى ذلك، إنه في بيئة

سريعة التغيير، فإن الاصطدام بين مجموعات تحاول الحفاظ على استقلاليتها وبين بيروقراطية الحزب- الدولة غالباً ما تميل إلى زيادة تسييس المجتمع وراдикаليته. ومع مرور الزمن، خاصة بعد أن اتاحت الفرص لأشكال التعبير السياسي، مثل التظاهرات الجماهيرية، ونشر الاوراق والرسائل الاخبارية المستقلة، والحملات الانتخابية، التي لا يتبعها قمع من قبل السلطات، فقد انجذب المزيد من الناس إلى السياسة. ويبدو أن هذا التسييس للجماعات غير الرسمية قد حصل على أعظم دفع له في خريف العام ١٩٨٨، حين جُرّ المجتمع إلى مناقشة التحول الديموقراطي^(٧٩). ويمكن القول بوضوح أكثر أن عمليتين قد حدثتا في الوقت نفسه خلال الفترة ما بين ١٩٨٧-١٩٨٩: تكاثر الاتحادات الاجتماعية المستقلة (تقدر السلطات السوفياتية بأن حوالي ٣٠ الف مجموعة غير رسمية قد شكلت في العام ١٩٨٨، وربما ما يقارب ٦٠ الف جمعية بحلول العام ١٩٨٩)؛ وتجمع الجماعات الصغيرة في حركات ومنظمات أكبر.

كان احد أكثر اشكال النشاطات السياسية المستقلة والمنظمة شيوعاً في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٨٩ هي «الجبهة الشعبية». في العادة، تكون الجبهة الشعبية حركة جماهيرية واسعة ذات توجهات ديموقراطية تجمع العديد من القضايا المتداخلة: الحفاظ على البيئة، توسيع الحريات السياسية، وحقوق أكثر للمجتمع والتراب القومي حين تكون هذه الجبهة منظمة حسب خطوط قومية. وتشكلت أولى الجبهات في جمهوريات البلطيق، إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا. حيث نمت بسرعة، خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٨٩، من مجموعات غير مترابطة من الانتلجنسيا الثقافية والعلمية إلى حركات واسعة جماهيرية لديها فروع منظمة في كل مدينة. وقد ظهرت قدرتها على حشد المؤيدين من بين السكان (بما في ذلك اعداد مهمة من الاقليات الروسية القاطنة في جمهوريات البلطيق) بشكل مذهل، في انتخابات اذار (مارس) ١٩٨٩ التي جرت لاختيار نواب مجلس الشعب الجديد.

وللجبهات الشعبية تنظيمات سياسية اخرى نبعت من الشعب وظهرت في الفترة ما بين ١٩٨٧-١٩٩٠ وقدمت قنوات اخرى للمشاركة الشعبية في السياسة. وفي اغلب الاحيان تجاوزت هذه التنظيمات الحدود التي كان يمكن للسلطات أن تتسامح فيها. وقد انتهت بعض التظاهرات السلمية إلى حوادث عنف وارقاة دماء. وحدثت اسوأ هذه الصدمات في تبليسي، عاصمة جمهورية جورجيا في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، حين فرقت الشرطة بالقوة تجمعاً سلمياً يطالب بالاستقلال والسيادة لجورجيا، مخلفة ما لا يقل عن ١٩ قتيلاً. وقد عززت عمليات القتل هذه من مطالب الجورجيين بالاستقلال. وحدثت ماثل في كازاخستان في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، في واحدة من أولى التظاهرات السياسية الجماهيرية التي تقوم بدوافع قومية في عهد غورباتشوف. فقد تدبرت موسكو أمر اراحة الأمين الأول للحزب الشيوعي في كازاخستان، وهو من أصل كازاخي واسمه دينمو حامد كونايف واستبدلته بشخص من أصل روسي اسمه جيناوي كولبين. وما أن انتشرت انباء هذا القرار في عاصمة الجمهورية،

أما-أنا حتى تجمهر الالوف من الناس، معظمهم من الشباب الكازاخيين في الساحة الرئيسية في ألما-أنا للاعتراض على طرد شخص كازاخي وتعيين روسي مكانه. ورغم ادعاء سلطات موسكو بأن الجمهور قد هاجم رجال الشرطة المتواجدين للحفاظ على النظام، فقد أكد شهود عيان أن الشرطة تحركت لتفريق التظاهرة بالقوة ونجم عن ذلك مقتل العشرات وإصابة عدة مئات بإصابات خطيرة^(٨٠). وحسبما تقول مارثا برل أولكوت أن الكازاخيين اعتبروا، «أن قمع تظاهرة سلمية بالعنف ليس سوى دليل آخر على تاريخ طويل من معاملة المسؤولين الروس الفظة ضد جهود الكازاخيين للتعبير عن آرائهم السياسية». وقد أشار أحد الأشخاص الذين برزوا كقادة للحركة القومية الكازاخستانية، وهو الكاتب أولزاس سوليمانوف، أن الحادث قد جعله يعيد النظر في أهدافه الخاصة، السياسية منها والشخصية، ودفعته لأن يصبح أحد رواد الحركة القومية الكازاخستانية^(٨١).

في البداية، لم تتصور الجهات الشعبية نفسها على أنها أحزاب معارضة، كما لم تكن مطالبها الأولى بشكل خاص، راديكالية. لكن مع مرور الوقت، وازدياد شعبيتها وتوسع فرصها في التعبير السياسي عن نفسها، فقد أصبحت القناة الأولى لتوضيح المصالح القومية والإقليمية. وكان رد فعل مسؤولي الحزب الشيوعي المحليين متبايناً: ففي جمهوريات البلطيق تبني الحزب بشكل عام موقفاً متعاوناً ومتفهماً تجاه الحركات الجديدة، في حين اتخذ مسؤولو الحزب في الجمهوريات الأخرى موقفاً مناهضاً وقمعيّاً منها. وبشكل عام، يمكن القول إن الجبهات الشعبية قد عكست قيماً ديموقراطية ليبرالية، واعربت عن تأييدها لإصلاح الاقتصاد حسب متطلبات السوق، كما أيدت التعددية الحزبية التنافسية، واللامركزية السياسية. وفي الوقت نفسه، أصبحت الجبهات الشعبية في جمهوريات الاتحاد بمثابة وسيلة لعرض المصالح القومية. وحدث في بعض الجمهوريات، مثل مولدافيا، قدر كبير من التوتر بين المعتدلين في قيادة الجبهة الوطنية التي يسيطر عليها المثقفون والقواعد الشعبية المتطرفة المؤيدة لها^(٨٢).

والمطالب القومية في بلد متعدد القوميات مثل الاتحاد السوفياتي، حساسة للغاية، وليس السبب هو أن الحركات القومية تطالب بالمزيد من الاستقلال على أراضيها. فما يزيد من عدم الاستقرار هو مضامين السيادة القومية بالنسبة لمجموعة مسيطرة تجاه الأقليات العرقية التي تعيش ضمن حدودها. ففي حالات عديدة، قابلت المناطق التي تقطنها أقليات إعلان سيادة قومية ما في إحدى الجمهوريات بإعلان سيادتها على منطقتها في مولدافيا، على سبيل المثال، قابلت مجموعتان من الأقليات السكانية-مجموعة توركية^(*) تدعى «جاجوز»/ Gagauz ومجموعة من الروس - الحركة القومية المولدافية بإعلان الاستقلال من جانبها على أراضيها. وفي نهاية العام ١٩٩٠، كانت جميع جمهوريات الاتحاد الخمس عشرة قد تبنت إعلان سيادتها على أراضيها أو أنها على وشك أن تعلن ذلك، وردت العشرات من المناطق

*Turkic مجموعة مكونة من حشد من الشعوب ذات الأصول التركية- المترجم.

الداخلية الصغرى ضمن هذه الجمهوريات باعلانات مماثلة. واغلقت بعض المناطق والمدن الباب اقتصاديا في وجه الاخرين؛ ومنع البعض أي شخص من مناطق اخرى من شراء أية بضائع من منطقتهم، في حين تبني اخرون قوانين حول استعمال اللغة فيها تمييز ضد الاقليات الاخرى. واكدت جميع اعلانات السيادة على حقها المطلق في المطالبة بجميع حقوق ملكية الثروات الطبيعية ضمن منطقة معينة، مما يفاقم من الصعوبات الاقتصادية الحادة التي كانت تعاني منها البلاد. وفي نهاية العام ١٩٩٠، كان عدد الذين فروا من بيوتهم بسبب العنف والتمييز العرقي، وكانوا يعيشون في مناطق اخرى من الاتحاد السوفياتي، يزيد عن ٦٠٠ الف شخص، كما هاجر أكثر من نصف مليون شخص في العام ١٩٩٠ فقط، من الاتحاد السوفياتي^(٨٣). وقد هددت دوامة المطالبات بالسيادة القومية والمطالب المضادة، بتقويض جميع اسس سلطة الدولة السوفياتية، بما في ذلك، الادعاء التقليدي بحق جميع المواطنين السوفيات بالحصول على حماية متساوية في ظل القانون. ومضى الصراع بين السلطة المركزية ومطالبات الحكومات الجمهورية والمحلية بالسيادة القومية، والتي اطلق عليها البعض «حرب القوانين»، إلى طريق مسدود وشلل في عدد من المجالات السياسية. فعلى سبيل المثال، المرسوم الذي اصدره مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، والذي رفعت بموجبه اسعار عدد من البضائع الكمالية، قابله على الفور قرار صادر عن السلطة التشريعية للجمهورية الروسية معلناً أن هذا المرسوم غير نافذ داخل أراضي الجمهورية الروسية^(٨٤). كما لم تكن الاجراءات السياسية، مثل القيود على التجارة، كافية لوقف التراجع الخطير في الناتج الاقتصادي. وللتدليل على حدة الازمة في خريف العام ١٩٩٠، الحقيقة المرة من أنه على الرغم من وفرة محصول القمح في العديد من السنوات، فإن الكثير منه كان يُترك ليتعفن في الحقول بسبب نقص الوقود، والعمالة، والمعدات الزراعية، ووسائل النقل لجلب المحصول.

نشط العمال السوفيات في الجهر بمطالبهم الداعية إلى تحسين ظروف العمل وتشديد الرقابة على المؤسسات التي يعملون بها. وفي واحدة من اضخم تظاهرات الوحدة العمالية منذ الحرب الأهلية خرج أكثر من ٤٠٠ الف من عمال المناجم الفحم في اوكرانيا واقصى الشمال، وسيبيريا في تظاهرة في صيف العام ١٩٨٩. وقد اصيحت لجان الاضراب ونقابات العمال المستقلة منذ ذلك الحين منظمات سياسية قوية، وحلت نقابة عمال المناجم المستقلة محل النقابة الرسمية القديمة كناطق باسم عمال المناجم المنظمين. وانتشرت الاضرابات على نطاق واسع: ففي ربيع العام ١٩٩٠، ذكرت الصحافة السوفياتية أن ما معدله ١٣٠ الف عامل يضربون يوميا منذ بداية الربع الأول من العام المذكور^(٨٥). وفي العام ١٩٩٠ فاز ممثلون عن لجان الاضراب المستقلة في عدد من المسابقات لانتخاب اعضاء للسوفيات القومية والمحلية وحققوا بعض النجاح في مساومة نظام الحكم لتحسين ظروف العمل. ومع ذلك وجد

العديد من المجموعات العمالية التي فوضت حديثاً أن حياة العمال قد واصلت التدهور بسبب الازمة الاقتصادية العامة. وقد علق رئيس احدى لجان الاضراب في نقابة عمال اقليمية في كاراجاندا في جمهورية كازخستان، وهو شاب في الثامنة والعشرين من العمر، على الوضع بمرارة: «الحقيقة أنه رغم كل المكاسب التي بدأنا حققناها خلال اضراب تموز (يوليو) ١٩٨٩، فإن الحياة الآن اسوأ بكثير. فمع فروغ مخازن الدولة الآن، فإن الطريقة الوحيدة لشراء الاشياء هي السوق الخاص، أو حتى السوق السوداء. وهذا يكلف أكثر بكثير مما حصلنا عليه كزيادة». وحين سئل أن كان يجب التخلي عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية، رد قائلاً: «نعم، أنا مع الرأسمالية، وأول شيء فعلته حين توليت أمر النقابة هو انزال صورة لينين عن جدار المكتب. وحين تطالعك النجاحات النسبية للغرب، فلماذا نخاف من الكلمة التي تعلمنا أن نكرها في المدرسة؟ نعم، أنا مستعد لأن اصبح رأسمالياً. لكن السؤال هو، كيف؟»^(٨٦).

تواصل تضامن الاحزاب السياسية، ونقابات العمال، والجهات الوطنية الجديدة، مع الهيئات التشريعية المنتخبة، في مواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية الطاغية. وركز العديد من التنظيمات غير الرسمية التي اظهرت في اوج فترة الانفتاح خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، طاقاته للحصول على مقاعد في الهيئات التشريعية التي تحولت حديثاً إلى الديمقراطية ووضعت اصلاحات غورباتشوف الدستورية للعام ١٩٨٨، اساسها. وقد نبهت انتخابات مجلس نواب الشعب في الاتحاد السوفياتي للعام ١٩٨٩، العديد من التنظيمات الجديدة للمنافسة الانتخابية. ففي جمهوريات البلطيق بشكل خاص سجلت الجبهات الشعبية انتصارات باهرة حين فازت بثلاثي المقاعد التي نافست عليها^(٨٧). وسرعان ما اصبحت الجبهات الشعبية التنظيمات السياسية المسيطرة في جمهوريات البلطيق، وحلت محل الاحزاب الشيوعية. وفي مدن اخرى، خاصة خلال فصلي شتاء وربيع العام ١٩٩٠، ظهرت قوة المجموعات غير الرسمية في تمرد سوفيات المدن. ففي بعض المدن، كما في موسكو، ولينينغراد، وسفيردلوفسك، وغيرها فازت ائتلافات من المرشحين تطابقت وجهات نظرها مع الليبراليين الديموقراطيين باغلبية المقاعد. وفي السلطة التشريعية التي انتخبت حديثاً، حددت الكتل الشبيهة بالاحزاب خطوطها الايدولوجية بشكل تدريجي، واوجدت بذلك الاساس لظهور احزاب سياسية مكتملة الشروط فيما بعد.

كما ابرز تحريك المشاركة السياسية الشعبية قيادة جديدة. ففي العديد من المناطق أُجبر المسؤولون التنفيذيون في الحزب الشيوعي السابق، وفي الحكومة على التكيف مع بيئة سياسية تعددية لم يعد في مقدورهم توجيهها. وقد ازيج البعض منهم عن السلطة، وتمكن البعض الاخر من الاحتفاظ بمركزه. ومن الامثلة البارزة على النموذج الاخير بوريس يلتسن. ويلتسن الذي ولد في العام ١٩٣١، مثله مثل غورباتشوف، كان يمارس مهنة سياسية تقليدية كرئيس حزب اقليمي. وبعد شهر من اختيار

غورباتشوف كزعيم للحزب، نقل يلتسن إلى موسكو، وفي أوائل العام ١٩٨٦ عين سكرتيراً أولاً للمنظمة الحزبية لمدينة موسكو - وهو مركز حيوي مرموق للغاية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، انضم للمكتب السياسي للحزب كعضو مرشح (لا يحق له التصويت). وبقي رئيساً لحزب موسكو إلى أن عزل رسمياً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ لأنه جاهر بالحديث ضد غورباتشوف أمام «كامل أعضاء اللجنة المركزية» (البلينيوم) في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧. وقبل ذلك بفترة طويلة عادى معظم القادة السياسيين في الحزب بسبب اساليبه الجلفة والصدامية وخطه السياسي الراديكالي. وبعد أن طرد معظم قادة لجان المقاطعة الحزبيين، أصبح مدافعاً عن قضية المستهلك السوفياتي الذي عانى طويلاً، كما شجب امتيازات البيروقراطيين. وبسبب نفاذ صبره لبطء خطى تطبيق البيروسترويكا، فقد هاجم المحافظين المعارضين للإصلاح وانتقد غورباتشوف لفشله في النضال بتصميم اعظم من أجل التغيير. وكانت القشة الاخيرة طلبه أن يقبل الحزب استقالته من منصب موسكو في اجتماع لكامل أعضاء اللجنة المركزية في أكتوبر ١٩٨٧، الذي كان يفترض أن يكرس لعمل احتفالي خاص بالاعداد للذكرى السبعين لثورة أكتوبر. وقد أثار هذا العمل سبلاً من الانتقادات العلنية الموجهة ليلتسن من قبل زملائه في قيادة الحزب، وعزل عن منصبه كزعيم لحزب مدينة موسكو وكعضو في المكتب السياسي (رغم منحه منصب وكيل وزارة الانشاءات وبقائه عضواً في اللجنة المركزية)^(٨٨).

في العادة، كان يمكن لعار سياسي كهذا أن ينهي المستقبل السياسي لأي سياسي سوفياتي؛ وفي أيام ستالين، كان يمكن أن ينهي حياته أيضاً. لكنه تمكن بمهارة من تصوير نفسه وكأنه ديموقراطي شعبي، وأنه احد ضحايا المؤسسة الحزبية، فمهد بذلك الطريق لعودة سياسية ظافرة. وفي انتخابات مجلس الشعب للعام ١٩٨٩ خاض الانتخابات كمرشح عن مقعد منطقة موسكو، وفي انتصار مذهل، فاز يلتسن بحوالي ٩٠ بالمئة من الاصوات. فاعطاه انتصاره غطاء من الشرعية الديموقراطية لم يحز عليها أي من كبار قادة الحزب؛ واسطع مثال على ذلك غورباتشوف، الذي لم يخضع نفسه قط لانتخاب شعبي طيلة فترة عمله السياسي. وقد تزايدت سلطة يلتسن ومكانته في السنوات التي تلت، حين خاض انتخابات نواب مجلس الشعب للجمهورية الروسية من قاعدته السياسية الأولى سفيردلوفسك. حيث هزم جبهة من اثني عشر منافساً وفاز بمقعده بنسبة ٧٠ بالمئة من الاصوات. ونتيجة لذلك فحين انعقد المجلس في حزيران (يونيو) ١٩٩٠ انتخب رئيساً للمجلس. وعزز من استقلاله في تموز (يوليو) ١٩٩٠، بتنحيه عن الحزب الشيوعي كلية. وفي حزيران ١٩٩١ حصل على اغلبية مقنعة في الدورة الأولى من الانتخابات الروسية العامة للفوز بمنصب الرئيس الذي استحدث حديثاً. وقد جعلت منه شعبيته الهائلة، وأهمية روسيا ضمن الاتحاد، وشجاعته حين هرع لمقاومة انقلاب آب (اغسطس) ١٩٩١، منافساً قوياً لغورباتشوف^(٨٩).

على أية حال ليس لدينا سوى امثلة نادرة على تكيف شخصيات سياسية من المؤسسة القديمة مع البيئة السياسية الديموقراطية والتعددية الجديدة. فمعظم مسؤولي النوميكلاتورا قد عزلوا أو قاوموا التحول إلى الديموقراطية من مواقعهم البيروقراطية الحصينة. لذلك، فإن الجزء الاعظم من النخبة السياسية الجديدة قد ظهر من خارج المؤسسة السياسية القديمة. والعديد من افرادها اعضاء في «النخبة المتميزة»، خاصة من الانتلجنسيا العلمية والثقافية، والكتاب، والموسيقيين، والشعراء، والاهباء، واساتذة الجامعات، والصحفيين، الذين يشكلون نسبة مذهلة من النخبة السياسية الجديدة.

التأهيل السياسي والرأي العام

الدعاية والايديولوجيا الشيوعية

تقليدياً، يولي القادة الشيوعيون في الاتحاد السوفياتي أهمية رئيسية للحفاظ على برنامج شامل يشكلون بموجبه قيم ومعتقدات السكان. ويضم نظام التأهيل السياسي الرسمي عملياً كل مجال تعليمي، أو له علاقة بالاتصال في المجتمع - من المدارس إلى نشاط الشبيبة، ووسائل الاعلام، والفنون، والثقافة الشعبية، والنشاطات الجماعية في مواقع العمل، والمساكن، ومجموعات الهواة. وكان يتم استبعاد أية مؤشرات قد تتعارض مع المذهب الماركسي-اللينيني، بقدر الامكان. في حين كانت مقالات الحياة اليومية تؤكد على مذهب الدور القيادي للحزب، وتفوق الاشتراكية، والاخلاص لأرض الاباء السوفياتية، وصحة سياسات الحزب العامة سواء في الداخل أو الخارج. وبسبب الأهمية التي كان النظام يوليها لوسائل الاتصال الجماهيرية، مثل وكالات التأهيل السياسي، والحشد الجماهيري، لذلك اشبعوا المجتمع السوفياتي بقنوات عدة من وسائل الاتصال المطبوعة والمذاعة^(٩٠).

والمذهب الذي يقود التأهيل السياسي - هو الماركسية / اللينينية - ويقوم على أفكار كارل ماركس وفردريك انجلز كما فسرها وطبقها فلاديمير لينين وزعماء الحزب الشيوعي السوفياتي. و يقوم كل قيادة جديدة تتولى السلطة باعادة تفسير الافكار الماركسية - اللينينية لتناسب مصالحها السياسية، وغالباً ما تنبذ المفاهيم التي نشرها الزعماء السابقون. والمذهب مرن للغاية وقد فُسر دوماً لتبرير خيارات وقرارات قادة الحزب. وكان ثمة ترابط وثيق دائماً بين المذهب الايديولوجي والسلطة السياسية، لأن كل منها يعطي الآخر مشروعيته. وكان هذا النمط مصدر قوة طالما أن ليس هناك تحد خطير لسلطة القيادة أو لسياستهم. لكنه ساعد أيضاً على عدم التسامح مع أي نقد لاركان المذهب ذاته، أو لتفسير الزعماء له. وقد خنق التعصب^(*) خلال عهد بريجنيف، وعهد ستالين أيضاً، التجديد والمناقشات الجادة للتوجهات المؤثرة على المجتمع.

* Dogmatism أي التعصب للرأي من دون مبرر وعدم التسامح مع الافكار المغايرة او التعصب العدواني - المترجم.

كانت مطالبة الحزب للشعب بالولاء التام للمذهب الماركسي قد منعت أي مذهب آخر بديل من الظهور في الحياة العامة. أما في السياسة الخارجية، فإن مذهب التعايش السلمي مع العالم الرأسمالي يشير إلى امكانية قيام علاقات صحيحة، وربما علاقات تعاون أيضاً على مستوى الدبلوماسية، والتجارة، والثقافة، والاتصالات العلمية ببين النظامين الاجتماعيين المتصارعين، الاشتراكية والرأسمالية، لكن على المستوى الفكري الاساسي فان الايدولوجيتين متعارضتان تماماً، وأن الاشتراكية سوف تنتصر في النهاية على الرأسمالية، بسبب تفوقها. وقد نظر الزعماء السوفيات، خاصة المحافظين منهم، بشك وريبة لأي فكرة تقول أن الصراع بين نظام الرأسمالية العالمي، ونظام الاشتراكية العالمي يجب أن ينحى جانباً من أجل التقارب بين الايدولوجيات. وغالباً ما استشهدوا بلينين وقوله أن أي اضعاف للايدولوجية الاشتراكية سيقود لامحالة إلى تقوية الايدولوجية البرجوازية. لذلك كان لنظام رعاية الدولة هدف مزدوج: اقناع الشعب السوفياتي بصحة المذهب الحزبي، ومنع الايدولوجيات المعادية من كسب الانصار.

تضمنت آلة الدعاية التي اعدت بشكل مدروس لنشر الايدولوجية والدفاع عنها السمات الاساسية التالية:

١- جهود لاقتناع الأهل بان يجعلوا من العائلة أداة لتنشئة الأطفال، وتشريبتهم الاخلاق الشيوعية، والإيمان الراسخ بالحزب وقيادته، ونظرة ايجابية إلى العمل، والثقة بمستقبل الاشتراكية، وعدم التسامح مع وجهات النظر العالمية المعادية، مثل الدين. وحيث أن العائلة هي الاقل عرضة للرقابة من قبل سلطات الحزب، ولأنها تميل إلى الدفاع عن مجموعة قيم مغايرة للايدولوجيا الرسمية، لذلك كانت العائلة أهم المؤسسات التي نقلت القيم الديمقراطية الليبرالية، والوعي القومي، والإيمان الديني.

٢- المدرسة. طال التأهيل السياسي عن طريق التدريس، المناهج، حيث استخدمت دروس التاريخ، والدراسات الاجتماعية، والاداب، والمواضيع الاخرى لتقوية المذهب السياسي، كما طال نوع من النشاطات الشبابية المنظمة، التي قسمت إلى ثلاث فئات عمرية. تشتمل كل فئة على ألعاب، وتسليات، وتأهيل سياسي اساسي مع توجيه سياسي يناسب الفئة العمرية.

أ- فتيحة اكتوبر، وهي منظمة كانت تقدم نشاطات منظمة للأطفال الذين دخلوا المدارس حديثاً، من سن سبع سنوات إلى تسع سنوات.

ب- الطلائع، للأطفال من سن عشر سنوات إلى سن ١٤ سنة. وهو برنامج يقوم برعاية مجموعات من الطلاب بعد اليوم الدراسي، وفي المعسكرات الصيفية حيث يتعلم الاولاد روح المشاركة والخضوع للنظام، ويتعلمون تبجيل البلد، ولينين، والحزب، وقيم اخرى؛ واعدادهم للانضمام إلى الفئة التالية والاخيرة، أي الكومسومول.

ج - الكومسومول، وهو التنظيم الخاص بالشبيبية من سن ١٥ إلى سن ٢٨ سنة. وكان يعمل وكأنه تنظيم مساعد للحزب الشيوعي، وينظم حسب خطوط مماثلة له تقريباً. وهو يضم جميع الفتيان من تنظيم الطلائع تقريباً، لكن أغلبهم يخرج بعد انتهاء الدراسة والخدمة العسكرية. ويهدف إلى غرس الاحساس بالمسؤولية السياسية، والاستعداد لخدمة الحزب والبلد، والتعرف على المذهب السياسي والاقتناع بجميع جوانبه. في الواقع، كان هذا التنظيم يعمل وكأنه وزارة للشباب، لأنه كان غالباً ما ينظم الدخول إلى نشاطات التسلية المرغوبة، مثل رحلات التخيم، والرقص، والمراقص.

٣- وسائل الاعلام. من الناحية الرسمية، كان دور الارسال الازاعي ووسائل الاعلام المطبوعة هو أن تخدم كادوات للتأهيل السياسي، إضافة إلى دورها كقنوات للمعلومات الضرورية، وحض الناس على العمل بجد وبشكل حسن، وانتقاد المشاكل، ونشر بعض مساهمات الجمهور التي ترسل على شكل رسائل. وكانت بالتالي مدعوة إلى صياغة وعي الناس ومحاربة نواحي عدم كفاءة النظام. وقد كانت جميع المؤسسات الاعلامية تحت سلطة الحزب الايدولوجية، مثل دائرة الدعاية، والدوائر الاخرى المكلفة بالاشراف الايدولوجي في كل لجنة حزبية ادنى.

٤- التلقين السياسي الشفهي. ادار الحزب شبكة واسعة، متباينة الادوار من القنوات للاتصال المباشر بالناس. و ادار ناشطون عملوا في اوقات فراغهم الغالبية العظمى من هذه النشاطات، فأخذوا على عاتقهم العمل كمتحدثين ومحاضرين للوفاء بالتزاماتهم تجاه الحزب بالقيام بنوع من العمل الاجتماعي على اساس تطوعي. وبمرور الزمن طور الحزب تشكيلة معقدة من مجالس التلقين والتثقيف السياسي.

رغم الانتشار الواسع للصحف، والراديو، والتلفزيون كقنوات للمعلومات، فقد بذل الحزب في عهد بريجنيف كل ما في وسعه لزيادة مجالات الدعاية الشفهية. فوجد ما يقارب ١١ مليون شخص للعمل كناشطين يتولون التحريض، والتثقيف السياسي، والقاء المحاضرات والتقارير، وما شابه ذلك من مهمات. ومع ذلك، فقد اظهرت الدراسات أن نتيجة هذه الجهود كانت متدنية للغاية، أو أن نتائجها كانت عكسية. فلماذا احيطت الدعاية بكل هذا الاهتمام؟ قدم الدارسون اسباباً مختلفة. وأحد هذه الاسباب هو الخمول. فالقسم المهتم بالدعاية الايدولوجية والرقابة في الحزب كان يبرر وجوده بعرض المزيد من النجاحات العددية، وزيادة الناس الذين يمكن الوصول اليهم بالدعاية والمجندين الناشطين. والسبب الثاني هو الخوف. فقد كانت القيادة تتصرف وكأنها تصدق فعلاً ادعاءها بان أي ضعف في الايدولوجيا الاشتراكية سيقود بالضرورة إلى قيام ايدولوجيات معادية. ومهما بلغ مدى عدم فعالية جهود الحزب الايدولوجية، فقد ساعدت على منع قيام ايدولوجيات بديلة. وقد يكون السبب الثالث هو الادراك بان الشعب السوفياتي مازال يعتمد بشدة على الاتصال بالحديث المباشر لجمع المعلومات وتشكيل ارائه.

وقد اظهرت دراسات متتابعة أنه على الرغم من اغراق المجتمع بوسائل الاعلام، فقد بقيت المناقشات المباشرة بين الاصدقاء، وداخل العائلة، وزملاء العمل مصدراً رئيسياً لنقل المعلومات وتشكيل الرأي العام^(٩١). وكان الهدف من الدعاية الشفهية محاربة قوة «رفض وسائل الاعلام»/unmedia بالمساعدة على اقامة اجواء من الاراء المجندة لمذهب الحزب. ولهذا السبب، ركزت الدعاية الشفهية بشدة على مواقع العمل حيث أوجدت التعاملات اليومية بين العمال بيئة مناسبة تقود إلى تشكيل آراء الجماعات. على أية حال، لم يكن هناك أي زعيم سوفياتي، قبل غورباتشوف، مستعد للتخلي عن احتكار الحزب للايدولوجية. وحتى غورباتشوف نفسه. استخدم السلطات التقليدية للأمين العام لاعادة برمجة دعاية الحزب واعادة توجيهها، في بداية توليه المنصب، بدلاً من أن يحل النظام كله.

سرعان ما طبع غورباتشوف نظام الدعاية بطابعه، معلناً أن المجتمع بحاجة إلى «تسريع» وتيرة تقدمه الاجتماعي والاقتصادي. وهذا لا يتحقق إلا برفع المستوى التكنولوجي للصناعة السوفياتية، خاصة ادخال الحاسوبات وتكنولوجيا المعلومات إلى الاقتصاد، وعلى نطاق واسع. ومن المواضيع السياسية الأولى التي اثارها غورباتشوف، والتي شنت عليها حملة ايدولوجية قديمة الطراز، هجومه على ادمان الكحول. فخلال شهرين من توليه السلطة، منع المسؤولين من شرب الكحول علناً. واغلق عدداً من متاجر المشروبات الروحية، وحدد ساعات شراء المشروبات الكحولية، واغلق عدداً من المصانع المنتجة للخمر والكحول، أو حولت لانتاج مواد اخرى. وثمة موضوع آخر للسياسة الجديدة وهو تشجيع النقاش المنفتح والصادق لمشاكل المجتمع - وهي السياسة التي عرفت باسم «الغلاسنوست».

بالنسبة للعديد من المؤسسات التي اوكلت اليها مهمة نشر المذهب الايدولوجي ومنع الافكار المناهضة، لم يتطلب تكيفها مع خط موسكو الجديدة سوى تجاوب بسيط ومألوف. فقد رددت افتتاحيات الصحف المقالات الجديدة، وكررها المحاضرون، والناطقون بالمعلومات السياسية وموجهو الحزب في المدارس، والمحرضون في المصانع، والمدرسون في المدارس، والاساتذة في معاهد التعليم العالي، وتم تبني قرارات في اجتماعات عامة، والقى المسؤولون خطاباً بالعمال العاديين - رددوا جميعاً كلمات قيادة الحزب وكان «شريط كاسيت» جديد قد وضع في السجل، واخذ عدد لا يحصى من مكبرات الصوت في اذاعة الرسالة الجديدة.

أما على المستويات السياسية الأدنى، مثل مستوى التأهيل السياسي الابتدائي، فلم يغير الخط الاصلاحى للقيادة الجديدة في اواسط الثمانينات شكل ومضمون «التنشئة الشيوعية». ففي مرافق رعاية الأطفال، والمدارس، واصل المدرسون تعليم الأطفال تبجيل لينين على أنه شخص محب للإنسانية ويمثل أعلى مثلها. وكما في الماضي، فان التربية الاخلاقية الاساسية كانت تعني غرس الإيمان الشيوعي.

ولم يتأثر المنهاج حتى في المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي، إلا قليلاً، بالاضطراب الايدولوجي الدائر في المجتمع، حتى العام ١٩٨٩. فقد تواصل الطلب إلى التلاميذ بضرورة اجتياز امتحانات تعكس حفظهم لتعاليم لينين والحزب. وحدثت فضيحة في تدريس التاريخ في ربيع العام ١٩٨٨، حين الغي امتحان التاريخ للمدارس الثانوية في جميع انحاء الاتحاد السوفياتي لأن كتاب التاريخ القديم اعتبر غير صحيح (فقد حرفوا في حجم الارهاب الذي مارسته ستالين) ولم يكن هناك كتب مدرسية متوفرة. بشكل عام، واصلت مؤسسات التلقين والتوجيه الايدولوجي العمل حسب الاساليب التقليدية حتى الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٠، حتى اثارت التغييرات الراديكالية في تفكير القيادة وتصرفاتها ازمة على كافة مستويات نظام التأهيل السياسي والدعاية.

تعكس وسائل الاعلام أيضاً قوة الخمول والبطء الذي تسير فيه التغييرات الايدولوجية التي تبدأ من أعلى وتنساب عبر هرم المؤسسات الاعلامية. لقد خضعت وسائل الاعلام دوماً لاشكال من الرقابة من مختلف الجهات. فتزويدها بورق الصحف تسيطر عليه احتكارات الدولة. وجميع معدات الطباعة لا بد أن ترخصها الحكومة. واختيار جميع كادر المحررين الرئيسيين لا بد أن يوافق عليه نظام النومينكلاتورا الحزبي، ويخضع مضمون جميع المقالات لرقابة القطاع الايدولوجي. وتوجد منشورات مستقلة، رغم أنها غير رسمية (يطلق عليها اسم "samizdat" أو «المنشورات الذاتية»)، وهي نشرات غير مشروعة ويمكن اعتقال ناشريها وموزعيها واتهامهم بنشر دعايات معادية للسوفيات.

لذلك، في البداية كان لدى حملة «الغلاسنوست» كل المؤشرات الموحية باجراء تحول آخر في الخط الايدولوجي: حيث سمح للنقد العام أن يطال اهدافاً جديدة، وجرى انتقاد الزعماء السابقين على ما ارتكبوه من اخطاء، وقدمت وعود جديدة للشعب من أجل «تسريع» التقدم الاقتصادي، وتم اعتماد مواقف أكثر ليبرالية في مناقشة الحوافز المادية والحاجة إلى تنشيط «العامل البشري» لزيادة الانتاج. فحدثت موجة عارمة من حركات استبدال مدراء المؤسسات الاعلامية (كما كان هناك حركة قوية من التغييرات بين مسؤولي الحزب والحكومة، والسيفراء، والقادة العسكريين). لقد تغير المضمون إلى حد ما، لكن اساليب الحزب في مراقبة الدعاية والايديولوجيا بقيت كما هي في السنوات الأولى من عهد غورباتشوف.

كان لحملة الانفتاح عواقب بعيدة الأثر، حيث أنها اثرت فيما بعد على برنامج التأهيل السياسي للحزب وشككت في الاشتراكية، سواء من ناحية النظرية أو التطبيق. ففي أواخر العام ١٩٩٠ كشفت استطلاعات الرأي أن ما لا يزيد عن ١٠ إلى ٢٠ بالمئة من السكان اعلنوا تأييدهم للمبادئ الاشتراكية التي قامت عليها الدولة^(٩٢). ووجد استطلاع لاراء حوالي ٢٧٠٠ شخص من مختلف انحاء الاتحاد السوفياتي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩ أن ٤٨ بالمئة يعتبرون انفسهم مؤمنين بالدين، لكن ٦ بالمئة فقط اعتقدوا أن لدى الماركسية اللينينية الحل لمشاكل البلاد^(٩٣). وظهرت دراسة استطلاعية في العام

١٩٨٩ أن ٦١ بالمئة ممن اجابوا، ايدوا مبدأ السماح بالملكية الخاصة وعارضها ١١ بالمئة فقط (٩٤). وخلال العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ كان هناك دلائل اخرى على قوة وسرعة رفض الناس للايدولوجيا الشيوعية.

في الوقت نفسه، ازداد التحول في الموقف الذي يتخذه غورباتشوف وزعماء الحزب وابتعد عن التقليدية أكثر فأكثر، وما أن حل العام ١٩٩٠، حتى كان المذهب الماركسي اللينيني القديم قد انتهى ولم يبق منه شيء تقريباً. فنظرية الصراع الأممي الطبقي بين الرأسمالية والاشتراكية قد انتهت؛ وتم التخلي عن الدور القيادي للحزب لصالح تأييد المنافسة الحزبية التعددية؛ واطلق غورباتشوف على برنامجه المحلي اسم التحول إلى «اقتصاد السوق». وعند نهاية العام ١٩٩٠ انتهت الماركسية اللينينية كمذهب، فقد تخلى الحزب الشيوعي عن النقاط الاساسية فيه كما فقد الحزب نفسه قدرته على السيطرة على الحياة الايدولوجية للبلد.

الايدولوجيات المضادة والتعددية السياسية

في الفترة ما بين ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ ومع انهيار سيطرة الحزب الشيوعي الايدولوجية، تزايدت حرية الناس في اجراء المناقشات العامة. فالمواقف التي اقتضت في السابق على المحادثات الخاصة أو التي كانت تعتبر انشاقاً غير مشروع، اصبح من الممكن الآن أن تكون اساس رسالة إلى محرر، أو تظاهرة معارضة، أو بياناً لحدى الجماعات. فكافحت تشكيلة من الايدولوجيات البديلة كي تحظى بالقبول، وحشدت المؤيدين لمرشحها لانتخابات السوفيات أو طالبت بحقها في اصدار صحفها الخاصة. كان معظم الحركات التي ظهرت حديثاً تنادي بافكار كانت تتداولها الثقافة السياسية غير الرسمية. فما هي الايدولوجيات الرئيسية البديلة لدي الرأي العام السوفيات التي خرجت إلى العلن بفضل الانفتاح والتحرر؟ بشكل عام، يمكن القول أن مجموعتين من القيم السياسية سيطرت على الحياة العامة في أواخر الثمانينات: القومية العرقية/ethnonationalism، والديموقراطية الليبرالية. وفي حالات كثيرة شكلت هاتان المجموعتان تيارات فكرية تدعم بعضها البعض.

وقد اكتسب هذان التياران زخماً بعد تحرر الحياة السياسية بعد وفاة ستالين. وكانت استراتيجية نيكيتا خروتشوف التي اتبعها بعد شجبه المؤثر لجرائم ستالين في المؤتمر العشرين للحزب في العام ١٩٥٦، هي تصحيح ايدولوجيا الحزب عن طريق مهاجمة «عبادة شخصية» ستالين، وعواقبها الوخيمة، ووعده في الوقت نفسه باشتراكية جديدة، ونظيفة، يمكنها أن تحقق بنجاح أعلى مراتب الاشتراكية، أي الشيوعية. إلا أنه بالنسبة للكثيرين، خاصة افراد الجماعات القومية غير الروسية، التي دمرت ثقافتها القومية وزعامتها في ظل ستالين، قادت الحملة المناهضة للستالينية إلى رد الاعتبار للرموز القومية،

وظهور ميول إلى رفض الحكم السوفياتي - والروسي أيضاً - والنفور منه. فعلى سبيل المثال، بدأ جيل من الكتاب الأوكرانيين في احياء ذكرى ضحايا الارهاب الستاليني (بما في ذلك المجاعة الوحشية التي فرضت على الأوكرانيين بين عامين ١٩٣٢ و١٩٣٣، وذهب ضحيتها الملايين ممن ماتوا جوعاً نتيجة لسياسية ستالين في فرض السيطرة الجماعية^(٩٥))، وابطال الثقافة القومية الأوكرانية. وفي حين أنهم لم يرفضوا كل القيم المتعلقة بالاشتراكية، إلا أنهم رفضوا «ترويس» (جعلها روسية) الثقافة الأوكرانية بإسم الاشتراكية. وكانوا يعنون بالترويس القضاء التدريجي على اللغة والثقافة الأوكرانية عن طريق نشر اللغة والثقافة الروسية وتشريهم اياها.

حرك عقدا الستينات والسبعينات المشاعر لإعادة التأكيد على الهوية والايديولوجيا القومية في كافة انحاء الاتحاد السوفياتي، رغم أن هذه العملية قد اثرت بطرق مختلفة على مختلف المجموعات. فالتتار الذي اعاد ستالين توطينهم بالقوة في شبه جزيرة القرم خلال الحرب العالمية الثانية بدأوا بالتحرك من أجل العودة إلى وطنهم الاصلي. وبدأت حركة قوية بين اليهود السوفيات، الذي صنفوا كقومية بشكل رسمي، من أجل حق العودة، آثارها انتصار إسرائيل خلال حرب العام ١٩٦٧. ومع ازدياد التفرقة ضد اليهود السوفيات في السبعينات، فقد قادوا حملة نشطة ضد اللاسامية وتقييد حريتهم في الهجرة. أما بين الجورجيين والارمن فقد كانت إعادة كتابة دستور جمهوريتيهما مناسبة لاعتراضات عارمة، حين هددت المسودات الأولية للدستور بشطب البنود التي تمنح اللغة الاصلية فيهما وضع اللغة الرسمية للدولة. وبعد تظاهرات شعبية واسعة النطاق تراجعت السلطات وابتقت على وضع اللغة الاصلية كلغة رسمية في جمهوريتي جورجيا وارمينيا (واعطت اللغة الروسية وضعاً مساوياً لهما في كل جمهورية). وكان اضطهاد السوفيات للدين هي سبب المعارضة في صفوف الكاثوليك الليتوانيين، والبروتستانت الانجيليين، واليهود، والاوكرانيين الكاثوليك، والمؤمنين الروس الارثوذكس. ومن المهم الاشارة إلى أن الانتماء الديني في الاتحاد السوفياتي وثيق الصلة بالهوية القومية، لذلك فان الحركات المطالبة بحقوق دينية كانت ترتبط غالباً باحياء القومية.

خلال عقود الستينات، والسبعينات، والثمانينات، كانت مجموعات من الناشطين مستعدة لجمع تواقيع على التماسات، وتنظيم التظاهرات، والسعي للحصول على تأييد دولي، رغم العقوبات الشديدة المفروضة على مثل هذه النشاطات، ويبين لنا هذا الدليل الذي تقدمه حركات المعارضة مدى الضغينة الكامنة في المشاعر القومية رغم جهود الدعاية الهائلة التي كان يقوم بها النظام كي يغرس في النفوس التمسك بهوية قومية سوفياتية شاملة. ورغم محاولة الايديولوجيا السوفياتية خلق وعي ثقافي ولغوي مزدوج - أي الحفاظ على اللغة والثقافة القومية إضافة إلى اتقان الروسية والانصهار في الدولة السوفياتية - إلا أن جماعات عديدة اعتبرت أن ثقافتها القومية هي ضحية القمع في ظل الحكم الروسي والسوفياتي.

قد نجانب الصواب إذا افترضنا أن المشاعر القومية بين الشعوب غير الروسية كانت موجهة ضد موسكو فقط، رغم أن هذا يشكل تياراً قوياً وملحاً في الثقافة السياسية للاقليات القومية. فالوعي القومي في الاتحاد السوفياتي، كما في دول أخرى عديدة، يخفي مشاعر قوية تجاه الشعوب المجاورة. ففي بعض الحالات تحمل الشعوب مشاعر امتعاض بسبب خسارة اجزاء مما تعتبره ترابها القومي، خاصة إن كان سكان تلك المساحة من ابناء جلدتهم. فمنذ العام ١٩٨٨، وصل الامر إلى حد إعلان الحرب بين ارمينيا واذربيجان بسبب عدد من المظالم، من ضمنها وضع اقليم ناجورنو-كاراباخ، وهو اقليم تسكنه اغلبية ارمنية ويخضع لاذربيجان. وبالمثل، يعتقد الكثيرون من الطاجيك أن سمرقند واجزاء أخرى مما يعرف الآن باوزبكستان يجب اعادتها إلى الجمهورية. وفي عدد من المناطق الأخرى، ابدت مجموعات أخرى استياءها مما اعتبرته تسال سكان مناوئين عرقياً إلى أراض يعتبرونها ملكاً لهم. ففي آسيا الوسطى، اندلعت أعمال شغب وعنف بسبب مشاعر من الغضب لجماعة محلية قالت أن مجموعة من المستوطنين قد اغتصبت أرضها، ومساكنها، وأعمالها، وغير ذلك من المنافع. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٩ مثلاً، هاجم الوف من الكازاخيين عدة مئات من اللزجيين، والشيشان، والانغوشيين، وجماعات أخرى من شمال القفقاس لاعتقادهم بأن افراد هذه الجماعات يختطفون الخبز من مراكز توزيع الخبز التابعة للدولة ويبيعونه بأسعار مضاعفة في التعاوانيات، ويستخدمون الارباح التي يحصلون عليها لرشوة المسؤولين الفاسدين للحصول على شقق، وأعمال، وتصاريح اقامة. وادت عوامل مماثلة-التراجع الاقتصادي، والبطالة العالية بين السكان الاصليين، وسوء الاوضاع المعيشية- إلى انفجار مذبحة ماسخيتي توركس التي اقترفتتها مجموعة من الغوغاء الاوزبكيين في الشهر نفسه.

ما يميز العديد من الصراعات القومية-العرقية التي ازدادت حدة في السنوات الاخيرة في الاتحاد السوفياتي، هو أنها تدور حول مطالب متعارضة للسيطرة على الاقليم القومي ذاته. فمن المبادئ الشائعة لدى العديد من الحركات القومية، في الاتحاد السوفياتي، والشرق الاوسط، ودول أخرى من العالم، ربط هوية أمة ما بأرض الاجداد^(٩٦). وتنظر الجماعات القومية إلى الضغوط الرامية إلى صهرها في الثقافة السائدة كشكل من أشكال القمع لهويتهم القومية^(٩٧). وكرد على ذلك، أكدت الجماعات التي كان لها مطالب باقاليم معينة على حقها في السيادة المطلقة ضمن حدودها ضد موسكو. وبفعلها هذا، فانها تطالب بالسلطة على الاقليات القومية المقيمة ضمن أراضيها، والتي ترد على هذه الطلبات بطلبات مضادة بالسيادة على اقاليمها. ففي جميع انحاء الاتحاد السوفياتي يعيش أكثر من ٦٠ مليون شخص خارج المناطق التي تسيطر عليها جماعاتهم القومية، أو أنه ليس لها اقليم قومي على الاطلاق. وثمة احتمال كبير بقيام المزيد من الصراعات بين الاغليات المسيطرة والاقليات القومية الخاضعة، تقود إلى هروب اللاجئين على نطاق واسع^(٩٨).

لهذا، تأخذ القومية في الاتحاد السوفياتي اشكالا عدة وتتشبث بعض الحركات القومية بهدف السيادة على ترابها القومي بغرض تعميم حقوق الفرد، وسيادة القانون، واقتصاد سوق مفتوح. إلا أن

التوجه الاساسي لبعض الحركات الاخرى كان تصفية الحسابات مع الشعوب المجاورة، أو تأكيد فرض ثقافتها على القوميات المحلية. ويمكن للقومية أن تدعم كلا الايدولوجيتين السياسيتين، الديموقراطية والسلطوية، ولاشك أن تغاير خواص المجتمع السوفياتي الذي تتراجع فيه المركزية، سوف يؤدي إلى ظهور كلا شكلي الحكم في الجمهوريات المختلفة.

لطالما ساد الاعتقاد بان الايدولوجيا الليبرالية الديموقراطية هي احتكار لأهل الفكر والمثقفين وليس لها سوى تأييد ضعيف لدي اغلبية الشعب. إلا أن استطلاعات الرأي العام الحديثة قد اكدت أن تأييد التنافس الحزبي التعددي، وسيادة القانون، والديموقراطية البرلمانية، وحقوق الفرد، والمنافسة الاقتصادية في السوق، منتشرة على نطاق اوسع مما كان يعتقد سابقاً.

رغم أن الاستطلاعات قد كشفت وجود قاعدة جماهيرية كبيرة مؤيدة للمبادئ الليبرالية الديموقراطية، فإن انشط الفئات المؤيدة بوضوح للديموقراطية، هم المثقفون الذين اتبعوا تقليداً روسياً قديماً في الاعتقاد بأن واجبهم المدني تجاه المجتمع يحتم عليهم الوقوف إلى جانب المبادئ الاخلاقية في العدالة وقول الحق. وربما كان اندريه ساخاروف اشهر مثال على هذا التقليد. فقد كان ساخاروف، الذي توفي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، احد المع الفيزيائيين السوفيات الذين طوروا القنبلة الهيدروجينية السوفياتية. فقد انتخب حين بلغ الثانية والثلاثين من عمره فقط، عضواً في الاكاديمية السوفياتية للعلوم، وهو شرف غير عادي ولم يسبق له مثيل يسبق على عالم في مثل هذا السن. لكن ساخاروف، مثله مثل بعض العلماء الامريكيين، منهم روبرت اوبنهايمر، ساوره القلق لما تمثله الاسلحة النووية من تهديد لسلام وأمن البشرية. انتقد ساخاروف سياسات النظم المتعلقة بالتعليم والعلوم في البدء ثم بالمسائل الاكثر حساسية، أي اختبارات الاسلحة النووية، بحذر في البداية ثم بشكل علني. وفي أواخر الستينات، حين حلت الاجواء المحافظة لعهد بريجنيف محل السياسات المنفتحة المناهضة للستالينية التي اتبعتها خروتشوف، بدأ ساخاروف في لعب دور قيادي في الصراع الاوسع المضاد للقيود على الحريات والحقوق المدنية. وفي العام ١٩٦٦، وقع ساخاروف مع اربعة وعشرين شخصية معروفة في عالم السياسة والعلوم، التماساً ضد اعادة الاعتبار لستالين والستالينية. وفي العام ١٩٦٨ اصدر ما اصبح فيما بعد اشهر مقالاته، «التقدم، والتعايش، والحرية الفكرية»، بين فيها الخطوط العريضة لفلسفته. فبيّن أن على الجنس البشري أن يتحد لينقذ نفسه من التهديد بالابادة النووية والكوارث البيئية. ولضمان التعاون السلمي بين الأمم عبر الحدود، فإن على الحكومات أن تحترم حرية الفكر والعمل وأن تحرر نفسها من سلطة البيروقراطية القاتلة والايدولوجيا.

لم يحد ساخاروف عن مبادئه قط. فقد اصبح اشهر ابطال الحركة الديموقراطية في المجتمع السوفياتي، وحمل على عاتقه خلال السبعينات قضية عدد لا يحصى من الافراد والجماعات الذين

قمعهم النظام بسبب نشاطاتهم السياسية السلمية. وفي العام ١٩٧٠ شكل مع اثنين من زملائه الفيزيائيين لجنة موسكو لحقوق الإنسان، والتي استلهمتها فيما بعد مجموعات كثيرة تسعى لحماية الحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٧٥ منح جائزة نوبل للسلام على أعماله؛ ورداً على ذلك، شن النظام السوفياتي حملة من الشجب والتشويه ضده. وفي العام ١٩٨٠ فرضت عليه الحكومة النفي إلى مدينة غوركي المغلقة حيث أصبح معزولاً، بشكل شبه تام تقريباً، عن اصدقائه وعن مصادر المعلومات الغربية، بعد أن تحدث معترضاً على غزو أفغانستان. إلا أنه واصل عمله في مجال حقوق الإنسان رغم المضايقات والحرمان. ونظراً لسمعته كأحد اقوى رموز المقاومة المعنوية للقمع الذي يمارسه النظام السوفياتي، فقد كانت دعوة غورباتشوف الشخصية له في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ بالعودة إلى موسكو والعمل في مجال العلوم بمثابة تبرئة مذهلة لموقف ساخاروف. واصل بعدها الضغط من أجل الديمقراطية والحرية. وقد تمكن ساخاروف، في ظروف مختلفة تماماً في أواخر الثمانينات، من لعب دور رائد في تحويل المجتمع السوفياتي إلى الديمقراطية. وفي العام ١٩٨٩ انتخب عضواً في مجلس نواب الشعب، ثم تولى منصب الرئيس غير المنتخب لمجموعة النواب ذوي الميول الديمقراطية. وكان ذلك الطوفان من الحزن، والتأثر، والاكبار الذي اظهره الشعب عند وفاته في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، دليلاً دافعاً على المكانة العظيمة التي لساخاروف بوصفه مثلاً لروح القيم الإنسانية والديموقراطية.

كان ساخاروف احد ابرز الامثلة على التقاليد العميقة والروح الديمقراطية والإنسانية لدى الانتلجنسيا الروسية. وقد أصبح بفضل استقامته، وشجاعته، وتفانيه احد ابرز ممثلي هذه التقاليد في المجتمع السوفياتي الحديث. وقد ساعد ساخاروف والعديد من الناشطين الاخرين الذين ضحوا بانفسهم دفاعاً عن المبادئ الديمقراطية، على تحريك النزعات الكامنة في الثقافة السياسية الروسية والسوفياتية المتعلقة بالمسؤولية المدنية وحكم الذات/self-government، وقد الهموا شرائح اعرض من السكان تأييد المبادئ الديمقراطية والليبرالية، خاصة بفضل الصراع غير المتكافئ الذي خاضوه ضد سلطة الدولة القمعية. وربما كان الأهم من ذلك، أنهم عملوا لاطهار عالمية الافكار الديمقراطية، خاصة برفعهم قضية الحقوق القومية. وهؤلاء هم حركة حقوق الإنسان السوفياتية في الستينات، في السبعينات واتحاد الناشطين من موسكو ومدن اخرى في الجمهورية الروسية مع زعماء من حركات تقرير المصير القومي من اوكرانيا وجمهورية البلطيق، وغيرهم من الجماعات القومية^(٩٩).

أن تفجر الدعم الشعبي القوي لقيم مثل حقوق الافراد، والتسامح، والسياسة متعددة الاحزاب، والحكومة البرلمانية، والملكية الخاصة، والمنافسة في السوق، مع عودة الحركات القومية إلى الظهور بين القوميات العرقية، يشهد على قوة البدائل الايديولوجية رغم الجهود التي بذلتها دعاية الحزب الشيوعي لاحلال الايدولوجيا الاشتراكية مكانها، وتبين أن وكالات التأهيل السياسي، خاصة العائلة،

علاوة على الفنون والاذاعات والارسال التلفزيوني الاجنبي، والسفر إلى الخارج، كان لها تأثير مستقل عن نوايا النظام ورغباته. وقد لاحظت ايلين ميكيافيتش أن وسائل الاعلام السوفياتية قدمت رسائل وصوراً اخبارية كان تأثيرها في حالات كثيرة غير متوقع، بسبب تفاعل الرسالة مع المستمع: «ما يصدر عن التلفزيون السوفياتي يتعارض مع الحقيقة». ومع ازدياد التحصيل العلمي بشكل خاص، فقد اصبح المستمعون لوسائل الاعلام أكثر انتقاداً واستقلالاً في تفسيرهم لمضمون الاعلام. وتفترض، أن التلفزيون السوفياتي كان ناجحاً في تسليط الانتباه على الغرب وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص؛ لكن وقع الصورة التي يحاول نقلها عن الغرب تتعارض، وغالباً ما تفسد، الدروس ذاتها التي يأمل الحزب في نقلها إلى المشاهد (١٠٠).

مع احياء التقاليد المدنية، والديموقراطية، والقومية القديمة، وتعزيزها بامثلة ايجابية مثل ساخاروف، ويلتسن، وجيل جديد من الزعماء السياسيين الديموقراطيين، فقد تم تبني وكالات التأهيل الرسمية لبث هذه القيم وتعزيزها. فتم وضع كتب مدرسية جديدة، وتشكلت مجموعات شبابية جديدة. وتعكس الاتجاهات الحالية انهيار نظام التأهيل السياسي الذي تشرف عليه الدولة ويديره الحزب. فالمنافسة التجارية والمنافسة على حشد الانصار اصبحت اقوى تأثيراً، وثمة دلائل على وجود ظواهر لدوافع سوداوية، مثل تحاشي السياسة، وعدم التكيف الاخلاقي، والحنين إلى الأيام البسيطة حين كانت الخيارات اقل. فالمواطن السوفياتي، الذي تعرض ذات يوم إلى برنامج مكثف لغرس المذهب الشيوعي فيه، قد دخل عالماً ارحب واعظم تعددية بكثير.

العمليات السياسية

الحزب الشيوعي السوفياتي والقيادة السياسية

حين نقارن بين التغييرات الراديكالية في السياسة السوفياتية التي حدثت في عهد غورباتشوف مع الاستقرار الذي ساد في عهد بريجنيف، فإن من السهل نسيان أن الاتجاهات الرئيسية للسياسة السوفياتية كانت تتغير باستمرار منذ ثورة اكتوبر. والواقع أن السنوات الثماني عشرة من حكم بريجنيف وتوليه منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، كانت استثنائية في حذرها الشديد وطبيعتها المتزمتة تجاه أي تغيير في السياسة. فقد كانت قدرة النظام السياسي على ادراك حجم الخلل في الاقتصاد والمجتمع ضعيفة للغاية لدرجة أن قلة من الناس داخل البلاد وخارجها ادركوا فداحة المشاكل التي تعاني منها البلاد بعد وفاة بريجنيف. ومن الواضح أن زعامة بريجنيف المفرطة في الحذر كانت تخشى أن يؤدي اجراء اصلاحات رئيسية إلى حدوث عدم استقرار سياسي يجعل من المستحيل عملياً على الفعاليات السياسية أو وسائل الاعلام انتقاد الاوضاع القائمة.

إلا أن لقوة وراديكالية اصلاحات غورباتشوف السياسية ما يماثلها في المراحل السابقة من التاريخ السوفياتي. فقد سبق أن كيفت مرونة بعض الزعماء السوفيات السياسات والهيكل السياسية لتناسب احتياجات جديدة. والواقع أن نظرة مطولة إلى التاريخ السياسي السوفياتي تكشف تشكيلة متباينة وواسعة من العلاقات بين القيادة العليا، ومراتب الحزب، وبيروقراطية الدولة، والمجتمع، وذلك حسب تقدير القيادة والمهمة الأنية. ففي أحيان كثيرة خلال العقود الأولى لقيام الدولة، كان الهدف الرئيسي للحكام هو تسخير الطاقات الثورية التي اسقطت النظام السابق، وربطها في عملية بناء المجتمع والدولة الجديدين تحت راية الاشتراكية. ففي عهد فلاديمير ايلتش لينين (١٨٧٠-١٩٢٤)، عزز البولشفيك سلطتهم السياسية في السوفيات- وهي مجالس ينتخبها الشعب وتقوم بوظائف حكومية على كافة مستويات السلطة التي تتمتع بها الدولة- وفي الحزب الشيوعي. وكان تصور لينين لدولة ذات مركزية عالية يوجهها حزب طليعي واحد، في أوائل القرن العشرين، بمثابة مفهوم مبتكر، واصبح نموذجاً للعديد من أنظمة الحكم السلطوية والاستبدادية الحديثة، بما في ذلك الأنظمة التي تتبنى عقائد فاشية ونازية.

وقد ادرك لينين أن ايجاد اطار عمل تنظيمي لحشد المشاركة الشعبية في إدارة الدولة الجديدة، يفرض على الحزب أن ينفصل عن أعمال الإدارة اليومية لشؤون الدولة. وبدلاً من ذلك، قد يتوجب على الحزب أن يراقب، ويشرف، ويوجه اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسية من قبل مسؤولي الدولة والموظفين الاقتصاديين. وقد يقوم الحزب بمهمة التدقيق في احتمال زيادة سطوة بيروقراطية الدولة، أو أن تركز اهتمامها على مصالحها الخاصة، أو فسادها. ويبقى الحزب تحت تصرفه ادوات هائلة تمكنه من ممارسة واجباته القيادية والاشراافية: فهو يسيطر على الخطوط التوجيهية وحدود تعبير الشعب عن وجهات نظره من خلال احتكاره للايدولوجيا؛ وسيطرته على مهمة توظيف النخبة من خلال نظام النومينكلاتورا؛ واحتكاره لسلطة اتخاذ القرار الاخير في كافة مجالات الحياة السياسية^(١٠١). وقد ثبت أن مفهوم لينين في تقسيم الوظائف بين الحزب واجهزة الدولة قابل للتكيف مع سياسات وضرورات سياسية مختلفة للغاية في الحقبة الثورية الأولى؛ مثل السياسة الاقتصادية الجديدة في الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٢٨، وعمليات ستالين التطهيرية وارهابه، علاوة على حملاته التصنيعية وفرض الملكية الجماعية، وفترات الحرب وفترات اعادة البناء التي تلت الحرب، واصلاحات خروتشوف، علاوة على دمج السلطة في عهد بريجنيف. لهذا السبب، فان من المهم مناقشة الخطوط الاساسية لدور الحزب الشيوعي في النظام السياسي كما هو في كل حقبة من الحقب السوفياتية.

يعتقد الحزب أنه يؤمن للمجتمع قيادة سياسية ويعمل، في الوقت نفسه، كحلقة ارتباط بين النظام والشعب. ففي كل موقع عمل، كان يوكل إلى منظمة حزبية اولية / primary party organization- تضم جميع اعضاء الحزب العاملين في تلك المؤسسة- بمراقبة المزاج العام للعمال، والحفاظ على المعنويات والاحساس بوحدة الهدف، والتدخل في مشاكل التشغيل. وحتى عهد قريب، كان المواطنون السوفيات

يعتبرون أن من الطبيعي اللجوء إلى ناشطي الحزب المحليين طلباً للعون على أشكال متنوعة من المشاكل، لأن الحزب كان يعتبر وسيطاً فعالاً بين المواطنين العاديين وجهاز الدولة الواسع وغير الكفؤ في أغلب الأحيان. بالمثل، كانت لجنة الحزب وطاقمها الإداري الصغير من المسؤولين النظاميين، في كل منطقة ذات سلطة محلية، تعمل كحلقة ارتباط بين قيادات الحزب الأعلى، ونشاطات كل قطاع منظم في المجتمع دون استثناء- المصانع، والحكومة، والمدارس، والمزارع، والمحاكم، والصحف، ومجموعات الهواة، وغير ذلك من المؤسسات. وقد عمل الحزب وكأنه جهاز عصبي يتوزع عنه عدد كبير من الاتصالات التي تسعى إلى تنظيم مختلف الوظائف لمجتمع مثقل بالبيروقراطية. وحيث أن الحزب قد حاول تجنب تولي المسؤولية المباشرة في إدارة المجتمع مفضلاً الاشراف على من يتولون المسؤولية وتوجيههم، فقد ادعى الحزب لنفسه حق التحدث باسم المجتمع كله. وفي بعض الأحيان، قد يشن الحزب حملة لتوليد ضغط شعبي على البيروقراطية لتحسين ادائها أو لتأكيد مهمات معينة لها الأولوية. وبالمثل، وضع الحزب في كل مؤسسة اجتماعية أو تابعة للدولة مجموعة منفصلة من أعضائه. وحتى في أصغر المؤسسات كان أعضاء الجماعة المنتسبون للحزب الشيوعي يلتقون بشكل منفصل لتقرير مهمتهم السياسية ضمن المنظمة الأكبر. وفي السوفييات، كان النواب الأعضاء في الحزب يجتمعون قبل كل دورة للاطلاع على جدول الأعمال والطريقة الصحيحة للبت في كل قضية. ومن خلال هذه المؤتمرات الحزبية، كانت المجموعات، والمنظمات الحزبية الأولية، وغير ذلك من الوحدات ذات المستويات الأدنى، تسعى الحزب إلى تحقيق المطلب الطموح لدوره الذي وضحته المادة السادسة من دستور العام ١٩٧٧ السوفيياتي:

الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيياتي هو القوة القائدة والمرشدة للمجتمع السوفيياتي، ونواة نظامه السياسي، ومنظماته الحكومية والعامّة. والحزب الشيوعي السوفيياتي موجود للشعب ويخدم الشعب.

فالحزب الشيوعي، المسلح بالتحاليم الماركسية-اللينينية، يحدد المنظور العام لتطوير المجتمع وخطوط سياسة الاتحاد السوفيياتي المحلية والخارجية، وتوجيه النشاطات الإبداعية العظيمة للشعب السوفيياتي، وإن يكون نضاله من أجل انتصار الشيوعية مخططاً ومدعماً بالبراهين العلمية.

تعمل جميع المنظمات الحزبية ضمن إطار العمل الذي حدده دستور جمهوريات الاتحاد السوفيياتي الاشتراكية^(١٠٢).

لقد كانت هذه المادة، مع تعديلاتها الدستورية، هي التي قادت الدولة والمجتمع كليهما، والفقرة المتعارضة الشاذة من العبارة الأخيرة التي تُخضع تنظيمات الحزب للدستور، أعيد النظر فيها جذرياً في آذار (مارس) ١٩٩٠، فالغي مبدأ دور الحزب القيادي في الدستور.

رغم أن المذهب السوفيياتي قد عهد إلى الحزب الشيوعي بالدور القيادي في المجتمع، في عهد لينين، وبدرجة اعظم في عهد ستالين، فقد تم تشكيل سلسلة عظيمة من التنظيمات الاجتماعية استخدمت

كأحزمة ناقلية / transmission belts - حسب اللغة المستخدمة في عهد ستالين - بين القيادة والمجتمع. وكان أهم هذه التنظيمات الكومسومول (رابطة الشبيبة الشيوعية اللينينية) ونقابات العمال. ولم تشكل أي من الكومسومول أو نقابات العمال أداة مهمة لتوضيح مصالح أعضائها، حيث أن فرصة الأعضاء في التأثير على نشاطات هذه المنظمات كانت ضئيلة للغاية. ولم يكن في وسع الأعضاء أيضاً الانسحاب والانضمام إلى مجموعة منافسه، حيث أن الكومسومول ونقابات العمال، كانت مثلها مثل الحزب الشيوعي تحتكر النشاط في مجال عملها.

ولأن الحزب يسيطر على النشاطات السياسية لجميع مؤسسات الدولة السياسية والمؤسسات العامة، لذلك كانت السيطرة على الحزب ذاته هدف التنافر السياسي الشديد بين القادة السوفيات. أما داخل الحزب، فإن لأي قائد على أي مستوى نفوذاً واسعاً في اختيار مرؤوسيه، الذين يقومون بدعوه في التصويت الشكلي خلال الاجتماعات الحزبية ويتقيدون بالخط السياسي الذي يعتمده. أما في القمة، فيسعى الأمين العام للحزب إلى تعيين تابعين مخلصين له في المراكز المهمة في الدوائر الحكومية المركزية، وفي اللجان الحزبية الإقليمية كأمناء أولين. ويتمتع هؤلاء الأشخاص بعدد بسطة كبيرة في تقرير مَنْ سيحضر المؤتمر الحزبي الذي يجتمع كل خمس سنوات للمصادقة على اللجنة المركزية الجديدة، التي توافق بدورها على تشكيلة قيادة الحزب. واطلق على هذه العلاقة من الدعم المتبادل في السلطة بين الزعيم وموظفيه الأدنى منه اسم الجريان الدائري للسلطة / the circular flow of power^(١٠٣). وسوف يساعدنا هذا النموذج على تفسير الكثير من سمات النظام السياسي القديم السابق لعهد غورباتشوف، بما في ذلك الدرجة العالية من الاستقلالية التي يتمتع بها زعيم الحزب في رسم السياسة، وعدم وجود قيود مؤسساتية أو قانونية على سلطته السياسية، واعتماد المسؤولين الأفراد على راع قوي في المراكز العليا، وحقيقة أن مؤامرة حسنة الإعداد يدبرها زعماء منافسون للزعيم الأعلى يمكن أن تطيح به، إذا ما نفر ذلك الزعيم معظم مؤيديه السابقين منه. وقد نجحت مؤامرة مماثلة في الواقع حين تأمرت مجموعة من رفاق نيكيتا خروتشوف في قيادة الحزب على خلعه، واجبرته على التقاعد في العام ١٩٦٤^(١٠٤).

وأهمية «الجريان الدائري للسلطة» هو أنه يبين مدى ضعف المؤسساتية في السياسة السوفياتية. فالقادة الجدد يسعون عادة إلى «تنظيف البيت» بعزل جزء كبير من الأشخاص الذين عينهم أسلافهم، ويستبدلونهم بأشخاص من انصارهم. ويواجهون بعدها مشكلة السيطرة على الأشخاص الذين عينوهم هم.

يمكن ملاحظة الظاهرة ذاتها - ضعف المؤسساتية في البنى السياسية - في انماط بناء الصلاحيات ودمج السلطات التي يضع أسسها الأمناء العامون للحزب. وقد كان الأمين العام للحزب يسعى لتثبيت

نفسه بين زملائه كناطق رسمي باسم البلاد في القضايا المحلية والخارجية، واستمر هذا الوضع إلى أن الغى غورباتشوف الدور المحوري السابق للحزب في النظام السياسي. ومن خلال مجموعة من الاقتراحات والمناورات السياسية، يحاول الزعيم أن يظهر نفسه على أنه «الأول بين متساويين»/ primus inter pares بين كبار قادة الحزب الآخرين. ويعزز الزعماء من قبضتهم على السلطة بتقديم حلول للمشاكل الملحة^(١٠٥). وحين تفشل سياساتهم يضعف التأييد لهم بين اتباعهم. ونظراً لافتقار النظام السياسي السوفياتي لبنى حسنة التأسيس لاتخاذ القرار، فقد وضعت سلطات واسعة في أيدي القادة الافراد- من مدراء المصانع صعوداً إلى الأمين العام للحزب. والسلطات الشخصية الواسعة التي طالب بها غورباتشوف لنفسه بصفته الرئيس الجديد للاتحاد السوفياتي تتفق مع التقاليد القديمة في السياسة السوفياتية، وتتفق حتى مع تقليد اقدم من ذلك هو حكم الفرد القيصري في الدولة الروسية القديمة.

مارس لينين زعامته على الحزب الحاكم بفضل مكانته، وسيطرته المعنوية، وخبرته وكان قاسياً لا يرحم في قمع المعارضة إذا ما اعتبرها مخربة. وقد حرم الاشتراكيون من غير البلاشفة، علاوة على الفئات الممثلة «للطبقة الحاكمة» القديمة، من حرية الكلام ومن الحياة ذاتها أيضاً، إذا رأى أن نشاطاتهم تهدد سلطة السوفيات. وجزء هام من التراث السياسي الذي اورثه لينين لخلفائه كان ذلك النظام المرعب من مخبري البوليس السياسي، والسجانين، ومنفذي الاعدامات الذين عرفوا في زمنه بإسم الشيكات (Cheka). ومؤخراً أجهزة ال جي بي يو (GPU)، وإن كيه في دي (NKVD)، وكيه جي بي (KGB). أما علاقة لينين بالشيوعيين الذين كانوا يخالفونه الرأي، فقد كانت مختلفة عن علاقة ستالين بهم، حيث كان يلجأ إلى النقاش والاقناع أكثر مما يلجأ إلى القسر والاكراه.

نصّب جوزيف ستالين نفسه كزعيم اوحده للحزب عن طريق مجموعة من المكائد السياسية والارهاب الوحشي. في البدء، حصل على السلطة باستخدام موهبته الهائلة في الادارة علاوة على مهارته في الخداع السياسي، وبتقديم نفسه للحزب والمجتمع كأحد اخلص التابعين للينين^(١٠٦). وما أن وصل إلى السلطة، حتى اطلق ما يعرف «بالثورة من فوق». والسمة الاساسية لهذه الحملة القسرية هي الملكية الجماعية للزراعة والخدمة الاجبارية في التصنيع. وقد وضع ستالين اساس القوة الاقتصادية والعسكرية السوفياتية وقاد الاتحاد السوفياتي إلى النصر على المانيا النازية. وقد دفع الشعب السوفياتي ثمناً لا يقدر من الخوف، والمعاناة، وعشرات ملايين الضحايا من أجل انتصارات ستالين، ورغم ذلك مازال هناك مواطنون ينظرون إلى عهد ستالين على أنه عهد النظام والهدف والإيمان بمستقبل الاشتراكية^(١٠٧). واحد أكثر نتائج حكم ستالين تدميراً أنه قاد إلى اقامة انماط من التطوير الاقتصادي والاداري ادت إلى خنق قدرة النظام على التجديد والتطور. ولهذا السبب شن خروتشوف حملة تشجب عبادة ستالين مثلت انقلاباً سياسياً جذرياً عمل على تشويه صورة مسؤولين آخرين في الحزب ممن

خدموا باخلاص تحت إمرة ستالين، ومنحت الشرعية لافكار سياسية اصلاحية جديدة في الاقتصاد، والثقافة، والعديد من مجالات الحياة الاخرى.

لذلك يكشف التاريخ السياسي السوفياتي لنا عن اشكال من التحولات السياسية الحادة. وكان الزعماء الجدد يتبرؤون عادة من اسلافهم في الحكم ويحاولون طبع العلاقات السياسية والسلطوية بعلامات خاصة بهم. والمختلف في عهد غورباتشوف هو أنه حرك تحولاً واسعاً في اتجاه بعيد عن تمركز السلطة في حزب وحيد وجعل السعي إلى اقامة ديموقراطية برلمانية متعددة الاحزاب امراً مشروعاً. إلا أن صعوبتين قد اعترضتا استراتيجية غورباتشوف وقادتنا إلى تناقضات خطيرة في البيروسترويكا، قد تصعب السيطرة عليهما في النهاية.

أولاً، استخدم غورباتشوف وسائل غير ديموقراطية البتة لتحقيق غاياته السياسية. فمنذ العام ١٩٨٥، عمل غورباتشوف على تقوية سلطته الخاصة كزعيم في حين كان يحاول اضعاف الحزب وبيروقراطية الدولة. التي كان من الواضح أنه يعتبرها عقبات كأداء أمام نجاح اصلاحاته.

استخدم غورباتشوف اساليبه في التحكم في البرلمان لتمرير تعديلات دستورية منحت الرئيس صلاحيات أكبر في اذار (مارس) ١٩٩٠^(١٠٨). إلا أن انعدام الثقة في نوايا غورباتشوف، سواء في صفوف المحافظين غير الراضين عن اسقاط النظام القديم أو الاصلاحيين المطالبين بالتزام أكبر بالديموقراطية، قد اضعفت قدرته على اقناع هذه الفئات بقبول قراراته وعرقلت اقامة مؤسسات جديدة استحدثتها لتحل محل وكالات رسم السياسة والوكالات التنفيذية القديمة^(١٠٩). وقد عززت هذه الاساليب، في الوقت نفسه الاسلوب القديم في اعتماد النظام على قائد أعلى في اتخاذ المبادرات وسلطة رسم السياسية.

الخلل الاساسي الثاني في استراتيجية غورباتشوف الاصلاحية هو ضعف البنى الجديدة في مجال جمع المطالب، ورسم السياسة، وتنفيذها. وقد كان غورباتشوف فاعلاً للغاية في تفويض سلطة النظام القديم منه في نقل السلطة إلى بنى جديدة. فقد عمل وكأنه يعتقد أن في الامكان اعادة بناء الاشتراكية بالتدريج، محتفظاً بمركز قيادي لحزب شيوعي ديموقراطي أعيد اصلاحه، يقود المجتمع عن طريق قوة الاقناع وليس الأمر، في حين يقوم بنقل المزيد من القوة إلى السوفيات التي انتخبت حديثاً. وقد تكون هذه الاستراتيجية ضرورية لو انه كان سيبقى في منصبه دون أن ينقل عبء السلطة القائمة بسرعة إلى شخص آخر. لكن، وكما بينت الامثلة المستقاة من أوروبا الشرقية بشكل ساطع، فإن التعايش بين النظام القديم ونظام ديموقراطي امر مستحيل. فلم ينجح أي حزب شيوعي حاكم في التحول إلى دور جديد، ليصبح حزباً منافساً، ذي توجهات ديموقراطية مع احتفاظه بالسيطرة على الحكومة. لقد رافق التحول من النظام القديم، الذي يحتفظ فيه الحزب بموقع احتكاري في النظام السياسي، إلى نظام

جديد ذي سياسة حزبية تنافسية، في كافة انحاء العالم الشيوعي رفض شعبي شامل، رافقه العنف في بعض الاحيان، لسلطة وامتيازات الجهاز الحزبي. لكن زخم رفض المؤسسات القديمة للحكم الشيوعي لم تقد إلى اسباغ الشرعية على المؤسسات الديموقراطية الجديدة. فالمجموعات القوية، مثل العسكريين، والبوليس السياسي، والبيروقراطية الاقتصادية، والعملاء السريين الشيوعيين / apparatchiki، وعناصر من الطبقة العاملة، قد عارضت التحرك نحو السياسة الليبرالية الديموقراطية حسب النموذج الأوروبي الغربي. وربما كان اعظم تهديد شكلته المعارضة المحافظة ضد التحول إلى الديموقراطية ليس البيانات العامة، بل عدد لا يحصى من الأعمال الصغيرة - بعضها منعزل لكن البعض الآخر هو على الاغلب جزء من مؤامرة - عطلت تنفيذ السياسات الاصلاحية.

حتى في صفوف المحبذين للديموقراطية، فقد أضعفت الترتيبات الديموقراطية أيضاً بسبب عدم قدرة الديموقراطيين الافادة من الحريات الجديدة لوضع اسس مجموعات مصالح واحزاب قوية وموثوقة. وقد المح احد الاصلاحيين أن من الاسهل بمراحل جمع عدة الوف من الناس للقيام بتظاهرة مؤيدة للديموقراطية من جمع بضع عشرات للقيام بعمل تنظيمي جاد من خلف الستار، ضروري لبناء حزب سياسي دائم. ويعتقد العديد من الاصلاحيين أن البنى الجديدة من السلطة البرلمانية قد أضعفت بشكل قاتل بسبب استمرار سلطة البيروقراطية القديمة التي كانت تمارسها من خلف الستار. وفي صفوف القوميين في جمهوريات الاتحاد، نظر إلى البنى الجديدة التي تشمل جمهوريات الاتحاد كلها بشك وريبة، وصلت في بعض الاحيان، إلى درجة رفض السلطة الاتحادية بشكل مطلق (١١٠).

سوف يناقش الدارسون في المستقبل مسألة ما إذا كان لدى غورباتشوف خطة جذرية منذ البداية للتحول إلى الديموقراطية، أم أنه وجد أن التحول الجذري إلى الديموقراطية يخدم مصالحه التكتيكية في محاولته التغلب على معارضييه في الحزب وبيروقراطية الدولة. وأياً يكن التفسير الذي يتم التوصل إليه فسوف يميل وبسهولة إلى المبالغة في تقدير أهمية دور غورباتشوف كواضع لبرنامج التحول إلى الديموقراطية المرتبط باسمه. والواقع أن الوضع هو كما بين جويل موسيز، «من الناحية الفلسفية، تستمد حركة غورباتشوف الاصلاحية، وبكل وضوح، استلهاماتها، وتصوراتها، وحتى اقتراحاتها المحددة من حصاد محلي زرعه علماء الاجتماع والقضاة السوفيات، الذين اعتنقوا علناً، وهم مكرهين، المواقف ذاتها قبل غورباتشوف بثلاثة عقود، مشكلين شيئاً قريباً من الاصلاح الديموقراطي أو تحركاً لتحقيق انفراج سياسي بين حركة المنشقين السوفيات والمؤسسة الرسمية». وفي عهد بريجنيف كانت الفرصة أمام هؤلاء الاصلاحيين ضئيلة لتوضيح افكارهم علناً، ومالوا إلى التحفظ في تقديم اقتراحات قابلة للتأويل، بلغة غامضة أو موارد في اغلب الاحيان، كانت تنشر غالباً في دوريات اكااديمية متخصصة. وقد سعوا إلى اقتراح «تجارب» محدودة حين كان اجراء اصلاح سياسي شامل مستحيل من الناحية السياسية. وقدموا احاديث حذرة تدعو إلى قيام مجتمع أكثر استقامة، وأكثر لامركزية،

ومشاركة^(١١١). فالعديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية المهمة التي ادخلها غورباتشوف، قد طورها هؤلاء المثقفون ذوو العقلية الاصلاحية واستلهموها من مناهل الفكر السياسي مثل معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم؛ ومعهد اقتصاديات النظام الاشتراكي العالمي؛ ومعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية؛ والقسم السيبيري لأكاديمية العلوم. وجمعية علم الاجتماع السوفياتية؛ علاوة على بعض اجهزة الاعلام، مثل الكوميونست (Kommunist)، وهو الجهاز التنظيمي في الحزب والصحيفة التي يصدرها معهد تنظيم واقتصاد الانتاج الزراعي.

ورغم ان الافكار التي طرحت في السنوات الأولى لفترة قيادة غورباتشوف كانت أكثر راديكالية من أية افكار نوقشت في عهد بريجنيف، فان نمط التوضيح متشابه. بمعنى أن المدافعين عن السياسة كانوا يميلون إلى الاعتماد على مساعدة راسمي السياسة أو دعمهم للحصول على فرصة للتقدم بافكارهم. وبشكل عام، كانت الافكار الجديدة بحاجة إلى أرض ملائمة من معهد أو صحيفة تتعاطف معها كي تتمكن من الوصول إلى قطاع اوسع من المستمعين. وقد يعهد راسمو السياسة إلى خبراء باجراء الدراسات، والذين قد يعتمدون بدورهم على ابحاث دارسين يماثلونهم في الرأي ليدعموا توصياتهم السياسية. وللسبب نفسه، فان راسمي السياسة احرار في تجاهل النصيحة المقدمة اليهم، وقد يعتمدون أيضاً إلى منع أي نقاش حول تلك الافكار^(١١٢).

انجازات السياسة وازمة الحكم

فشل برنامج غورباتشوف لاعادة بناء المجتمع السوفياتي في تخليص الاقتصاد السوفياتي من تراجع الذي طال أو في تغيير البنية الاساسية لسيطرة الدولة على المصادر. علاوة على ذلك، خسر الاقتصاد الكثير خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١، فتزايدت حدة النقص في المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية. فقد أدخل نظام البطاقة لتوزيع مواد الاعاشة مثل الحليب، واللحم، والبيض، والسكر، والزيت، في حين ارتفعت اسعار الخضار بشكل خيالي. وكان الانتاج الاقتصادي يتهاوى: ففي العام ١٩٩٠ تراجع الناتج بما مجموعه ٥ بالمئة عن العام ١٩٨٩، وكان التراجع يتسارع. في حين واصلت فاتورة الاجور الاجمالية الارتفاع (بمقدار ٨ بالمئة في العام ١٩٨٨ و ١٢ بالمئة في العام ١٩٨٩) في حين اخذت المراكز المعنية في تغطية الفجوة بين العائدات و النفقات بطبع الروبلات. وفي العام ١٩٨٩ وحده ارتفعت اصدارات النقد بنسبة ٥٦ بالمئة. وبالتالي، ازداد حجم النقد المتداول، في حين لم تتغير الاسعار الرسمية على معظم البضائع الا قليلاً. وقد غذى «الخطر النقدي المائل» والمخيف - أي زيادة النقود المتداولة عن البضائع المتوفرة في السوق - ضغوطاً تضخمية هائلة، قد تولد توترات اجتماعية حادة إذا ما سمح بتعويم الاسعار. ولم يكن في الافق من حلول، فلا الدولة ولا الاشكال الجديدة من المؤسسات

التجارية الجديدة من خارج النظام الجديد، مثل التعاونيات أو المشاريع المشتركة كانت مستعدة لاستثمار رساميل جديدة بدل البنية التحتية الانتاجية الممزقة للدولة التي تجاوزها الزمن^(١١٣). فقد علق الاقتصاد في دوامة من هبوط الانتاج وتصاعد العجز.

ركز النموذج الاقتصادي السوفيياتي التقليدي سلطة السياسة في يد طاقم مترابط بشكل وثيق من البنى الحزبية والحكومية عالية المركزية. وكانت معظم القرارات الخاصة بتخصيص المصادر ووضع معايير الحوافز المادية أو الإقسرية الواجب استخدامها لتحصيل المصادر، تتخذ من قبل اصحاب القرارات في أعلى قمة هرم الحزب والدولة. الذين كانوا يضعون اهداف الانتاج العامة للاقتصاد علاوة على اتجاهات التطوير المستقبلية. وكانوا يقررون طريقة توزيع الناتج القومي بين الاستثمارات الرأسمالية، والاحتياجات العسكرية، والاستهلاك، وغير ذلك من الاستخدامات. مع مرور الزمن، كما سبق ورأينا، اصبحت البنى البيروقراطية في التخطيط والادارة مثقلة بالاعباء وتعمل بعدم كفاءة متناهية، إلا أنها بقيت قادرة على منع المجازفين الرأسماليين من منافسة الدولة على استخدام مصادرها. ولم يكن في وسع «برسترويكا» غورباتشوف وقف التراجع في انجاز الاقتصاد الذي تديره الدولة، كما فشل في نقل القوة الاقتصادية إلى مؤسسات خارج الدولة. وقد ادرك مستشارو غورباتشوف الخاصون أن اعادة بناء الاقتصاد بشكل مجد قد تتطلب تنازلاً تاماً عن السلطة للحكومة الاقليمية وخطوات اسرع في اتجاه اقامة اقتصاد السوق.

فقدت الادوات التقليدية التي كانت تفرض الالتزام بالمخططات السياسية فاعليتها بسبب الثورة العامة ضد سلطة البيروقراطية القديمة. مع ذلك، وجدت الجمهوريات والحكومات الاقليمية صعوبة بالغة في ممارسة السلطة بشكل مستقل عن البيروقراطية المركزية القديمة، لانها لا تسيطر إلا على القليل من المصادر. ويبدو أن نتائج أزمة الحكم كانت تعتمد على اتجاهين اثنين: الأول استمرار تركيز سلطة اتخاذ القرار والتنفيذ في يد ميخائيل غورباتشوف بوصفه الرئيس. وفي اطار اعتراضه على ما اسماه النزعة الديكتاتورية استقال ادوارد شيفاردنادزه خليفة غورباتشوف السابق ووزير خارجيته منذ تموز (يوليو) ١٩٨٥، بشكل غير متوقع في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠. وقد خُشي أن يؤدي رحيل شيفاردنادزه، الذي رافقته بعض الظواهر عن استعداد غورباتشوف لاتخاذ اجراءات سلطوية لاختضاع السلطة المركزية، التي كانت قد اشارت إلى أن غورباتشوف قد يصبح غير مستعد أو غير قادر على السماح بنشاطات سياسية مستقلة. وقد تنبأ البعض أن غورباتشوف - أو أية شخصية اخرى - قد يعلن حالة الطوارئ القومية ويحكم بمراسيم رئاسية، كما فعل الرئيس البولندي ياروزلسكي الذي اعلن الاحكام العسكرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. واستذكر البعض الانقلاب الذي قاده الرئيس التشيلي بينوشه في العام ١٩٧٣.

حمل ربيع العام ١٩٩١ موجات متجددة من الاضطراب مع استمرار إدارة الاقتصاد في الانهيار وانخفاض مستويات المعيشة، حسب التوجهات القديمة. فاتخذت اجراءات قاسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي- بما في ذلك زيادة كبيرة شملت اسعار جميع البضائع الاستهلاكية- اتخذها رئيس وزراء غورباتشوف الجديد، فالنتين بافلوف، مما فاقم التوتر داخل المجتمع. وظهرت استطلاعات الرأي تدنياً حاداً في ثقة الشعب في المؤسسات المركزية. وخلال شهري اذار ونيسان (مارس وابريل) ١٩٩١، خرج جميع عمال مناجم الفحم في جميع مناطق مناجم الفحم الرئيسية في الاتحاد السوفياتي إلى الشارع، و اضافوا إلى مطالبهم بتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف العمل، المطالبة باستقالة غورباتشوف. وامتد الاضراب إلى صناعات اخرى ومناطق اخرى، حيث طالب العمال في كافة المناطق بالتحويل الفوري لمؤسساتهم واخضاعها لسلطة جمهورياتهم بدلاً من اخضاعها للاتحاد الفدرالي.

عكس اضراب عمال مناجم الفحم الازمة العامة للسلطة السياسية في البلاد، وكان اصعب عنصر فيها تنامي المواجهة بين سلطات الاتحاد وحكومات الجمهوريات التي يتزايد تأكيدها على الاستقلال عن الاتحاد. ورغم أن استفتاء جرى في اذار (مارس) ١٩٩١ وشمل معظم الجمهوريات قد اظهر أن ثلاثة ارباع السكان مازالوا يؤيدون شكلاً من اشكال الاتحاد، فان المعركة من أجل السيادة بين المناطق قد شلت السلطة السياسية وجعلت من التفاوض على اتفاق عام لشكل جديد من اشكال الاتحاد يرضي جميع الجمهوريات القومية ويحافظ في الوقت نفسه على دور مهيمن لمركز الفدرالية. ومقابل هذه الخلفية من الاضطراب السياسي والاقتصادي، فقد خشي الكثيرون من أن يؤدي الصراع على الصدارة بين الرئيس غورباتشوف وخصمه اللدود بوريس يلتسن إلى قيام حقبة جديدة من الديكتاتورية.

في الوقت نفسه، بدأ احد التوجهات الرامية إلى اقامة مؤسسات محلية واقليمية يكتسب قوة. فمع اعلان الجمهوريات والمدن سيطرتها المستقلة على اقتصادياتها، بدأت في تطوير علاقات تجارية جديدة مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي بشكل مستقل عن الحكومة المركزية. وقد شجع بوريس يلتسن بشدة اقامة علاقات سياسية، واقتصادية، وروابط اخرى بين جمهوريات الاتحاد على اساس من المساواة في السيادة بين الجمهوريات. وأسست مدن مثل موسكو ولينينغراد محافظات على أمل زيادة اكتفائها الذاتي من الحكم المحلي. في النهاية، لم يكن أمام غورباتشوف من خيار سوى الانحناء للحقائق السياسية الجديدة في البلد. وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٩١ التقى غورباتشوف مع رؤساء تسع من جمهوريات الاتحاد- الجمهوريات السلافية الثلاث (روسيا، واوكرانيا، وبييلوروسيا)، والجمهوريات الإسلامية الست (كازاخستان، واوزبيكستان، وقرغيزيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، واذربيجان) واتفق معهم على سلسلة من المبادئ تحكم معاهدة الاتحاد الجديدة، وتحدد تقسيم السلطات بين المركز والجمهوريات.

توصل الاتفاق إلى التسليم بمطالب الجمهوريات في الاستقلال، على الرغم من إنها فوضت الحكومة المركزية فرض النظام على الصناعات الأساسية بإجراءات قاسية. وصادقت على مطالب الجمهوريات المتمتع بالسيادة الحقيقية على اقتصادها وفتحت صفحة جديدة من التطور السياسي: وفي اتحاد فضفاض وأكثر ميلاً إلى الكونفدرالية، فلا مناص من أن تصبح روسيا- ورئيسها يلتسن- القوة المسيطرة، وأن يزوي دور غورباتشوف كرئيس للاتحاد. ويعتقد بعض المراقبين في موسكو أن غورباتشوف قد كسر الجمود السياسي بإيجاده معادلة يمكن لها المحافظة على الوجود الرسمي للاتحاد إلا أنه يتخلى للجمهوريات عن معظم سلطات رسم السياسة.

قواعد حكم القضاء: نحو سيادة القانون

كان احد اهم اهداف برنامج اعادة بناء الدولة هو اقامة دولة يسودها القانون بدلاً من ممارسة الدولة الاستبدادية، وغير القانونية في احيان كثيرة، للسلطة السياسية. ويستشهد احد كبار رجال السلطة القانونية وهو فلاديمير كودريافيتسيف باقوال ايمانويل كنت لتعريف مفهوم الدولة التي يسودها القانون: «اتحاد من اناس عديدين يخضعون للقانون»^(١١٤). واستخدم علماء اخرون مفهوم الدولة التي تخضع للقانون بشكل اوسع، مؤكداً على نقطتين اساسيتين: أولوية حقوق الفرد على سلطة الدولة، وضرورة فصل السلطات التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، عن الدولة بدلاً من دمجها، كما هي الحال في الماضي. وبالتالي، ففي دولة يسودها القانون بالفعل، سيضمن الفرع القضائي مراعاة الدولة لحقوق المواطنين. ورغم أن المفهوم يعرف بأنه «سيادة القانون»، فإنه مفهوم مضلل: فالدولة التي يسودها القانون هو وضع تقوم الدولة فيه بالعمل من خلال القانون، والذي تراعي الدولة فيه احترام قوانينها الخاصة. لكن ذلك لا يعني وجود منزلة من القانون اعلى من الدولة، تستمد منه الدولة حقها في الحكم^(١١٥). فحتى المفهوم المحدد لدولة مقيدة بقوانين سنها مشرعون انتخبوا حسب الاصول، يمثل خطوة نحو احترام اعظم للقانون وابتعاداً عن المذاهب التي كانت تستخدم عادة لتبرير سوء استخدام القانون في الدولة السوفياتية. وأحد أكثر هذه المفاهيم رسوخاً هو مفهوم أن «العدالة الثورية» هي فوق أي قانون مكتوب، وبالتالي فإن حقوق المواطنين وواجبات الحكام يجب أن تخضع لمصالح النظام السياسية. لذلك فإن أحد أهم المضامين لدولة يسودها القانون هي أن يخضع الحزب الشيوعي الذي يجسد القضية الثورية للقانون.

لم يبدأ الصراع من أجل سيادة القانون مع غورباتشوف^(١١٦). فبعد رحيل ستالين، حاول الزعماء السياسيون السوفييات واعضاء من ذوي الاختصاصات القانونية، بدرجات متفاوتة من النجاح، وضع السلطات الأعلى من القضائية للبوليس السياسي ووكالات فرض القانون الأخرى تحت رقابة قانونية اشد

حزماً. فمنعت المحاكمات التي تتجاوز القضاء، واصدار الاحكام، والعقوبات - والتي كانت من الممارسات الشائعة في زمن ارهاب ستالين - ومنح المتهمين بأعمال جرمية حقوقاً مهمة. أما اليوم فقد تم تبني مجموعة من القوانين والاجراءات الجنائية في جمهوريات الاتحاد، وشجعت السياسة الرسمية مفهوماً «للشرعية الاشتراكية»/ Socialist Legality. وكما هي الحال مع العديد من المذاهب السوفياتية (مثل الديموقراطية المركزية)، كان هذا المفهوم خليطاً من المبادئ المتضاربة. وقد كان يتوقع من الشرعية، طيلة فترة ما بعد ستالين وحتى وقت قريب، أن تدعم الممارسات والمبادئ الاشتراكية. أما في الواقع، فقد كان هذا المذهب يعني أن في وسع الحزب والشرطة استخدام الاجراءات القانونية كوسيلة لاسباغ الشرعية على الأعمال التي تتم لصالح سلطة النظام وأمنه. فالقوانين الجزائية ذاتها تشتمل على بنود تفرض عقوبات قانونية على أمور مثل «الدعاية والتحريض ضد السوفيات» و «ترويج معلومات معروف أنها ملفقة تسيء إلى سمعة الدولة السوفياتية والنظام الاشتراكي». وفي فترة ما بعد ستالين استخدمت هذه البنود ضد الافراد الذين كان النظام يعتبرهم منشقين سياسيين^(١١٧). وغير ذلك كانت السلطات تلجأ في بعض الاحيان إلى اعلان عدم أهلية شخص ما من الناحية العقلية وتقوم باحتجازه في مصح عقلي، حيث يمكن انزال عقوبات اخرى به باستخدام عقاقير غسل الدماغ^(١١٨). واستمرار استخدام هذه الاساليب في اغراض القمع السياسي حتى أواخر الثمانينات يشهد على عدم قدرة القانون على حماية حقوق الافراد التي قد يقرر الحزب وجهاز «كيه جي بي» قمعها لاسباب عدة.

واقامة دولة يسودها القانون بالكامل قد تعنى نهاية مثل هذه الممارسات، وأن لا تكون للدولة يد في تحريف القانون، أو انتهاكه لغايات سياسية. وهذا يتطلب أن يكون القضاء مستقلاً عن النفوذ السياسي. فكما اظهرت مقالات سوفياتية عدة، فقد تعرض القضاة السوفيات لاشكال عدة من الضغوط شكلت تدخلاً في إدارة القضاء بشكل نزيه. وكانت هذه الضغوط في بعض الاحيان مباشرة وعلنية؛ وكانت جزءاً من مناخ سياسي اعده المسؤولون السياسيون. واحد اشهر اشكال النفوذ السياسي هو ما يدعى «عدالة الهاتف» - وهي الطريقة التي يقوم مسؤول حزبي أو شخص ذو نفوذ بالاتصال شخصياً بالقاضي لارشاده أو اصدار تعليمات معينة إليه بخصوص قضية معينة^(١١٩). وقد كانت «عدالة الهاتف» من ملامح نمط بارز من الحكم، حيث لا يعد القانون بالكثير ولا تمتلك المؤسسات القانونية سوى القليل من الاستقلالية عن الاجهزة الحكومية المنفذة للسياسة. فقد يوجه الحزب القضاء للتشدد في العقوبات على فئة معينة من المجرمين أن كان يحاول القيام بحملة دعائية ضد مشكلة اجتماعية، مثل ادمان الكحول، أو قطع الطرق، أو الجرائم الاقتصادية. وقد يطلب مسؤول حزبي من النواب العاميين التعامل بصرامة مع بعض النشاطات التي كان يتم التساهل معها في السابق، أو جمع ادلة جرمية ضد شخص يرغبون في معاقبته. وكما لاحظ روبرت شارليت، فان ضغوطاً كهذه غالباً ما دفعت الاحكام القضائية في الماضي لتجاوز كل الحدود، من التنفيذ المتشدد للقانون إلى التجاهل التام له، تلبية لاغراض سياسية معينة^(١٢٠).

وللسبب نفسه، فإن ثمة قاعدة غير مكتوبة لكن تجري مراعاتها بدقة، وهي التي تجعل من المستحيل توجيه اتهام إلى عضو عالي الرتبة من النخبة السياسية من دون موافقة الحزب. وحتى حين لا يكون ثمة تدخل غير مناسب من نفوذ سياسي، فإن العديد من القضاة يقبلون، وبشكل روتيني، ادعاء النائب العام بجرم المتهم، حيث ان القاعدة التي تقول بأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في المحكمة ليس لها الا جذور ضعيفة في القانون والممارسة. وفي العام ١٩٨٩، وتمشياً مع جهود رفع النظام القضائي ليصبح قريباً من مفهوم الدولة التي يسودها القانون، فقد نجح رجال الاصلاح القانوني في فرض تبني مبادئ الاجراءات القانونية التي تؤمن حقوقاً اكبر للمتهمين، بما في ذلك الاعلان عن أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته، ومنح المتهم الحق في توكيل محام للدفاع عنه منذ لحظة توقيفه. ومنح جمهوريات الاتحاد سلطة انتداب محلفين للمحكمة في بعض انواع القضايا^(١٢١). وكان الهدف من هذه المبادئ التقليل من مساوئ استخدام السلطة السياسية علاوة على الحد من ميل الاجراءات القانونية إلى الانحياز لصالح الادعاء العام.

وقد خول النظام الحقوقي قدراً عظيماً من السلطة «للنيابة العامة الادارية»: تقليدياً، تعتبر النيابة العامة الادارية أكثر الوظائف القانونية تميزاً، ويعهد إلى النائب العام الاداري (وهو المسؤول الذي يقابل عملياً المدعي العام في الولايات المتحدة) بصلاحيات كبيرة في مجال محاربة الجريمة، والفساد، وسوء استخدام السلطة في الدوائر الحكومية، ويقوم باجراء التحقيقات حول الأعمال الجرمية التي يقترفها المواطنون المدنيون، ويرد على الشكاوى عن مخالفات الموظفين الرسميين. وقد يعهد إلى النيابة العامة الادارية بمهمة التأكد من التزام جميع مسؤولي الدولة والمؤسسات العامة بالقانون. اضافة إلى ذلك، يعهد إليها الاشراف على النظام القضائي برمته، بما في ذلك النظام الجزائي. وينظر إلى المدعي العام الاداري على أنه عنصر تدقيق أساسي في النشاطات غير القانونية التي يقوم بها المسؤولون لمنع اساءة استخدام السلطة. والنيابة العامة الادارية غير مجهزة بشكل ملائم للنهوض بالمسؤوليات الضخمة التي يوكلها إليها القانون السوفياتي، بسبب صعوبة فرض اشراف فعال على البيروقراطية الاقتصادية الواسعة، والتغلب على ادوات السياسة المتحصنة في مراكزها من الحزب ومسؤولي الدولة. ونظراً لعدم استقلال النيابة العامة الادارية عن الدولة التي يطلب إليها الاشراف على عملها، فهي ليست بديلاً فعالاً عن المنافسة التامة في السوق الاقتصادي أو عن المحاسبة الديموقراطية التي يمارسها المواطنون على شاغلي المناصب الحكومية. اضافة إلى ذلك، أنه في الحالات التي تتعلق بجرائم سياسية أو اقتصادية خطيرة، يعهد إلى جهاز الـ «كيه جي بي» بمهمة التحقيق فيها.

تجري الغالبية العظمى من المحاكمات في محاكم الشعب التي يرأسها احد القضاة يساعده مستشاران عاديان، يكونان في العادة مواطنين يقومان بدور مساعد القاضي كشكل من اشكال الخدمة الاجتماعية. وللقاضي والمستشارين العاديين اصوات متساوية في تقرير الحكم والعقوبة، لكن من

الناحية العملية يميل المستشاران إلى الاذعان لمعارف القضاة القانونية الافضل وخبرتهم الاوسع. وتنظر محاكم الجمهوريات والمحاكم الاقليمية إلى الاستئنافات من المحاكم الادنى درجة، إضافة إلى قضايا معينة من محاكم البداية. وترأس المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفياتية النظام القضائي بكامله، وهي التي تنظر في قضايا تحول إليها من المحاكم العليا في الجمهوريات، كما تُصدر تعليمات إلى المحاكم الادنى تتعلق بمسائل قضائية. ولا تمتلك المحكمة العليا سلطة تحدي دستورية القوانين وغير ذلك من المعايير القانونية التي قد تتبناها السلطتان التنفيذية والتشريعية. وبالتالي، فهي لا تدقق في عمل فروع الحكومة الاخرى.

ونظراً لعدم وجود مؤسسة قانونية لضمان انضباط الأعمال التشريعية والادارية للدولة مع الدستور السوفياتي، فقد ايد المصلحون القانونيون استحداث محكمة دستورية تعادل المجلس الدستوري في الجمهورية الفرنسية الخامسة، أو المحكمة الدستورية في المانيا، يمكنها الفصل في دستورية القوانين وأن تنظر في الخلافات بين الاتحاد والجمهوريات. فتم اقرار تعديل دستوري استحدث هيئة اطلق عليها «لجنة الاشراف الدستوري»/the committee on constitutional supervision في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. وتم انتخاب اعضائها الثلاثة والعشرين في العام ١٩٨٩، وبدأت ممارسة سلطاتها في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠. وكان احد أوائل القرارات التي اتخذت بشأنها هو الا تضم أية منظمة حزبية شيوعية - في اشارة رمزية صغيرة إلى أنها تعتبر القانون فوق الاعتبارات الحزبية. ووجد أول حكم رسمي لها، صدر في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠، أن غورباتشوف قد تصرف بطريقة غير دستورية حين اصدر مرسوماً في وقت مبكر من ذلك العام يقضي بان سلطاته كرئيس تخوله منع التظاهرات في موسكو أو السماح بها. ولم يتجاوب غورباتشوف مع حكم اللجنة. وما له مغزى اعظم، أن اللجنة وجدت نفسها عديمة الحيلة للتغلب على آثار «حرب القوانين» التي سببت الشلل في العلاقة بين سلطات الاتحاد، والجمهوريين، والحكومات المحلية. إضف إلى ذلك، أنه نظراً لان اللجنة ليست محكمة، فلم يكن في وسعها اصدار أحكام في القضايا. ومع ذلك، فان استحداث هذه اللجنة، والحرص الذي مارسته في تجنب اتخاذ قرارات قد يجري تجاهلها بشكل فاضح، لهو مؤشر على وضع الاساس لسابقة مهمة.

حدث تغيير من نوع آخر بين العاملين في فرع المهن القانونية الذين يمثلون المواطنين العاديين في القضايا الجنائية أو المدنية: المحامون (*). وتقابل وظيفتهم وظيفة محامي الدفاع / defense attorneys في الولايات المتحدة. ويواجه المحامون السوفيات غالباً النواب العامون الاداريون وغيرهم من هيئات الدولة في اجراءاتهم القضائية. وقد تمتعوا ومنذ فترة طويلة بقدر من الاستقلالية من خلال اتحادات يديرونها بانفسهم وتسمى «المجامع»/colleges، والتي يقومون من خلالها بانتخاب المسؤولين ووضع شروط

* بالروسية (advokaty advocates)

قبول الممارسين الجدد للمهنة. في الماضي، كانت قدرتهم على استخدام الاستقلالية الشكلية الممنوحة لهم بفعالية، محدودة، لكن في السنوات الاخيرة ازداد استقلالهم وتميزهم بشكل ملحوظ، ويعود الفضل جزئياً إلى التأكيدات الجديدة على اتباع القانون في عهد غورباتشوف. وقد بدأوا مع مجموعات اخرى في تنظيم اتحاداتهم المهنية الخاصة ووضع المعايير النقابية الاخلاقية لها، وغالباً ما اصطدموا مع وزارة العدل لتحرير انفسهم من تدخلات الدولة. واحد أهم المؤشرات ذات الدلالة في التغيير على وضع المحامين هو اعادة النظر في القواعد السابقة التي تحدد اتعاب المحامين. فمنذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، اصبح المحامون نظرياً احراراً في تولي أي عدد من القضايا وتحديد اتعابهم بالاتفاق مع العملاء. ومع اكتساب المحامين حرية جديدة في تشكيل تعاونيات، فقد بدأ بعضهم في تشكيل تعاونيات قانونية تنافس المجمع في تقديم المشورة القانونية للمواطنين؛ وبدأت مجامع المحامين في تنظيم تعاونيات قانونية هدفها الربح رداً على ذلك. واصبح المحامون ضيوفاً شعبيين في برامج التلفزيون القومي وساهموا بعدد من المقالات حول مواضيع قانونية في الدوريات الاعلامية، مما يوحى بانتشار الاهتمام الشعبي في الحصول على معارف قانونية (١٢٢).

إلى أي مدى وصل النظام السوفياتي في تحقيق مفهوم «الدولة التي يسودها القانون»؟ في حين حدثت تغييرات مهمة في عرض المشاكل على الملأ وطرح الحلول لها، إلا أن الحواجز البنيوية التي تمنع النصر التام مازالت قائمة. وسوف نورد اثنين منها فيما يلي:

الأول، هو استمرار سلطة «لجنة أمن الدولة»/Committee for State Security، والمشهورة بالحروف الأولية «كيه جي بي». ففي اختلاف صارخ عن وزارة الداخلية (التي تشرف على جهاز الشرطة وقوات الأمن الخاصة)، والقوات المسلحة، وعملياً، كل قطاع آخر في الدولة، لم يخضع جهاز الـ «كيه جي بي» لتبديلات جارفة في كوادره في عهد غورباتشوف (١٢٣). وتوحي هذه الحقيقة للعديد من المراقبين بان غورباتشوف قد اعتمد سلطات الجهاز الواسعة كقاعدة لدعم حكمه. وجهاز الـ «كيه جي بي» هو المؤسسة التي ورثت اداة القمع التي استخدمها نظام الحكم منذ الثورة للقضاء على اعدائه السياسيين، بما في ذلك جهاز «التشيكا» (الذي اوجد خلال ستة اسابيع من قيام ثورة اكتوبر)، وجهاز «جي بي يو» (GPU)، و«إن كيه في دي» (NKVD). وليس لجهاز الـ «كيه جي بي» اليوم، كما يقول الناطقون باسمه، أي شيء مشترك مع التنظيمات السابقة، وأنه يكرس وقته للحفاظ على القانون ويحمل، في الوقت نفسه مهمة الدفاع عن أمن الدولة والمواطنين. وغالباً ما يعرض مندوبو الـ «كيه جي بي» آخر الجهود التي بذلها الجهاز في مجال مكافحة تهريب المخدرات والارهاب. وفي اطار اهتمامه الواضح باظهار صورة ايجابية له في وسائل الاعلام، فقد روج جهاز الـ «كيه جي بي» أنه منظمة بطلة، كانت ضحية ارهاب ستالين وانعدام القانون عنده، وأنها الآن هيئة تقوم بمهمات صعبة، ولديها احترام للقانون يصل حد الوسواس، علاوة على قدر كبير من البراعة والشجاعة ومازال جهاز «كيه جي بي» يتولى المسؤوليات العامة ذاتها

كما كان الوضع قبل البيروسترويك: وهي بالتحديد، التحقيق في الجرائم الخطرة ضد أمن الدولة أو انتهاك سيادتها ومنع تلك الجرائم. (فقوات حرس الحدود، على سبيل المثال، هي قوات خاصة تتبع قيادة الـ «كيه جي بي»). اصف إلى ذلك، عهد غورباتشوف للجهاز بعدد من الوظائف الجديدة في أواخر العام ١٩٩٠ وبداية ١٩٩١، تشمل مراقبة توزيع الغذاء، والإشراف على جميع المؤسسات التجارية العامة والخاصة لمنع «التخريب الاقتصادي». وكما في الماضي مازال جهاز الـ «كيه جي بي» يقوم بعمليات التجسس الخارجية (العمليات السرية)، ومهام المراقبة الداخلية. كما يعتمد على شبكة من المخبرين لتوسيع اطلاعه داخل المجتمع. ولم يتخل إلا عن جهوده في قمع المنشقين السياسيين، في الوقت الحاضر على الأقل.

قلل الانفتاح وتعدد السلطات من سلطة الـ «كيه جي بي» واستقلاله. وكشف عدد من المقالات والشواهد الخطيرة التي ظهرت في الصحافة، أن نشاطاته السرية كانت مازالت مستمرة حتى في أواخر الثمانينات. وكانت قضية كالوجين واحدة من الأحداث البارزة. وأوليف كالوجين هذا مسؤول في جهاز الـ «كيه جي بي» رقي ليرأس فرع مكافحة التجسس. وفي العام ١٩٩٠ أحيل على التقاعد وهو برتبة جنرال، مع كل مظاهر التكريم. وبعد تقاعده بفترة وجيزة نشر ادلة لاذعة عن استمرار تعدي جهاز الـ «كيه جي بي» على القانون. فعاقبه الرئيس غورباتشوف بتجريدته من كل رتبة العسكرية وامتيازاته، لكنه أصبح بطلاً قومياً لصراحته وشجاعته. وحين شغل مقعد في مجلس نواب الشعب بانفصال الرئيس الجديد عن الحزب الشيوعي الروسي، خاض الانتخابات لشغل المقعد بنجاح، وواصل استخدام تفويضه كنائب في الدعوة لمزيد من الإصلاح.

إلا أن العديد من المراقبين يعتقدون بأن جهاز الـ «كيه جي بي» مهتم بتحسين صورته أكثر من اهتمامه بالتخلي عن سلطته. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ شن فلاديمير كريوشكوف، رئيس الـ «كيه جي بي» منذ العام ١٩٨٨ حملة صحفية ضد «اعداء» البلاد، المحليين والخارجيين، وأكثر من الظهور في التلفزيون والتحدث إلى الصحافة. مستخدماً لهجة مماثلة للهجة التي استخدمت في عهد ستالين وبريجنيف، فحذر في إذاعة تلفزيونية في ١١ كانون الأول بأن الاتحاد السوفياتي قد وقع في قبضة «مجموعة من المتطرفين اليساريين... المدعومين سياسياً ومعنوياً من الخارج». وحذر في خطاب مطول أمام مجلس نواب الشعب في ٢٢ كانون الأول أن بعض شركاء الاتحاد السوفياتي التجاريين يستخدمون التجارة والمساعدات لأغراض التجسس، والتدمير، والتخريب^(١٢٤). وبلغت إعادة كريسكوف للتغييرات الجارية في النظام السياسي السوفياتي ذروتها في اشتراكه في محاولة آب (أغسطس) ١٩٩١ الانقلابية. وبعد انهيار الانقلاب شرعت حكومة الاتحاد والحكومات الجمهورية في عملية إعادة تنظيم جذرية لجهاز الـ «كيه جي بي». فجرد من تشكيلاته العسكرية وسلطات الإشراف على الشؤون الداخلية. والأهم من ذلك، أخضعت عناصره الإقليمية لسلطة الجمهوريات القومية. وقد وعد رئيسه الجديد،

فاديم باكاتين، المعروف بأنه اصلاحي ملتزم بحكم القانون، أن يحول دون تدمير ارشيف سجلات جهاز الـ «كيه جي بي» الواسع، لكنه وعد بالإنشر أسماء المحبرين السريين الكثيرين للجهاز.

العائق الثاني أمام سيادة القانون هو من نوع مختلف. ولا يعكس التراث القمعي الخارج عن نطاق القانون لنظام كان، ذات يوم، ثورياً، بقدر ما يعكس الخمول الواسع لدولة مثقلة بالبيروقراطية. وكما جادل يوجين هوسكي، فكثيراً ما أفسدت سلطة صنع القوانين لمجلس السوفيات الأعلى بإصدار الدوائر للتعليمات الإدارية-المراسيم، والنظم، والتعليمات، والأوامر، والتوجيهات، والتعميمات، وغير ذلك من اللوائح الرسمية الملزمة-والتي لا تطبق على المرؤوسين في الوكالة ذاتها، بل غالباً ما تمتد إلى وكالات حكومية أخرى، وتطبق على المواطنين السوفيات بشكل عام. ولبيان مدى ضخامة هذه الممارسة نشير إلى حقيقة أنه خلال السبعين سنة الأولى من السلطة السوفياتية، تبنى المشرعون السوفيات أقل من ٨٠٠ قانون ومرسوم، في حين أنه خلال الفترة ذاتها، أصدرت حكومة الاتحاد مئات الوف المراسيم وغير ذلك من التعليمات الإدارية^(١٢٥). فكثرة القواعد، والنظم، والملاحق، والتفسيرات، التي كانت غالباً ما تتضارب مع بعضها البعض، قد أوجدت فرصاً واسعة للتهرب، وولدت ضغوطاً للتدخل من خلال سلطات اشخاص اقوياء تجاوزوا في تدخلهم الخطوط الحمراء. فالرعاية والحماية غالباً ما تستخدم للتعويض عن جمود السلطة البيروقراطية المجهول السبب.

اضف إلى ذلك، وكما يبين هوسكي، فإن ثمة سمتين من سمات نظام وضع اللوائح السوفياتي تقللان من اخضاع سلطة الدولة للقانون بقدر أكبر: ميل الدوائر البيروقراطية إلى جعل مسألة وضع اللوائح أمراً سرياً، وحقيقة أن اللوائح التي تصدرها المستويات الأدنى من الدوائر البيروقراطية يكون لها الأولوية على القانون. وقد لاحظ أن الهرم البيروقراطي «يمكن تخيله على شكل جبل من الجليد. لا يظهر منه للعيان سوى جزء صغير، أما المخفي عن الانظار فهو ذلك الحجم الهائل من التوجيهات الإدارية التي توجه الحياة السوفياتية. وكلما هبط المرء إلى أسفل الهرم كلما تضاعف «الانفتاح». أو كما يقال حسب التعبير الأمريكي كلما غابت «اللائحة الفدرالية»^(١٢٦). وتصدر اغلب اللوائح في نسخ مرقمة لقائمة صغيرة من المسؤولين ذوي الصلاحيات، وتصنف معظمها على أنها «للاستعمال الداخلي فقط». وحتى النيابة العامة الإدارية المسؤولة رسمياً عن ضمان قانونية وتناسق القواعد التنظيمية الحكومية لا تستطيع الوصول إلى جميع الأعمال القانونية لهذه الدوائر، وليس لها سلطة الغاء ما تجد أنه غير قانوني^(١٢٧). والعامل الآخر من عوامل وضع اللوائح الحكومية الذي يقوض قانونية هذه القواعد، حسبما يقول هوسكي، هو ابقاء القوانين التي يقرها مجلس السوفيات الأعلى مجرد رسائل مهمة إلى أن تقوم وكالات الدولة البيروقراطية «بتفسيرها» واعطائها مضموناً واقعياً ملزماً. ورغم أنه يفترض أن تكون اللوائح التي تصدرها الدوائر متسقة مع روح ولغة القانون، فإنها في الواقع كثيراً ما تشوههما، لذلك فإن التعديل الذي يتبناه المشرع قد يفرغ من مضمونه ويصبح بلا وزن عندما يصل القانون إلى الجهة التي يفترض أن يطبق فيها.

لا تتعارض هذه الانماط مع مفهوم سيادة القانون فحسب، بل إنها تعرقل قدرة رئيس حكومة مركزية اصلاحي على ضمان تنفيذ رغباته. لهذا السبب، كان غورباتشوف تواقاً إلى كبح السلطات الواسعة التي تتمتع بها بيروقراطية الدولة ومنعها من تحريف سياساته الاصلاحية أو تخفيفها. وبعد اقرار «قانون مؤسسات الدولة التجارية» في العام ١٩٨٧ (وقد حاول هذا القانون الذي سنتطرق إليه فيما بعد، توسيع حرية المؤسسات الانتاجية في تخطيط انتاجها وتعاملها التجاري مع المنتجين الاخرين)، شكلت لجنة لاعادة النظر في جميع التعليمات الحكومية المهمة والغاء ما تجده مخالفاً للقانون منها. فتم الغاء أكثر من الف عمل قانوني بشكل كلي أو جزئي في بداية العام ١٩٨٩، وادرج أكثر من ٣٥٠٠ عمل قانوني آخر على قائمة البحث^(١٢٨). ويبين الفشل الذريع لقانون مؤسسات الدولة التجارية، والذي كان يعتبر ركناً أساسياً في اصلاحات غورباتشوف الاقتصادية المبكرة، والذي كان يهدف إلى اجراء تغييرات مهمة على العلاقة بين المؤسسات التجارية والوزارات، أن بيروقراطية الدولة مازالت قادرة على افشال الاصلاحات المنوي اجراؤها وتجريدها من قوتها.

إن مفهوم الدولة التي يسودها القانون هو سمة اساسية من سمات برنامج الاصلاح الذي بدأ تحت عنوان عريض هو البيروسترويكا. وتقديم القانون على السلطة الادارية والسياسية في الدولة قد يقلل من قدرة مسؤولي الحزب الشيوعي، والبيروقراطية الاقتصادية، والبوليس السري، وغير ذلك من قطاعات الدولة، على التصرف بشكل استبدادي سواء تجاه حقوق المواطنين، أو مصالح حكام الدولة. اصف إلى ذلك، فإن حكماً حقيقياً للقانون، مثله في ذلك مثل الانفتاح والتعددية، قد يساعد على الحث على التجديد والمسؤولية من جانب المواطنين، التي اكد الزعماء السوفيات، في مناسبات عدة، إنها ضرورية لانعاش المجتمع السوفياتي من جديد. وربما كان ذلك من بين الأمور التي دفعت قيادة غورباتشوف إلى نشر مفهوم سيادة القانون بحماس واتخذت خطوات عدة لوضعه موضع التنفيذ. إلا أن التقدم لاقامة دولة يسودها القانون يتطلب، مثله في ذلك مثل نشاطات عدة بدأتها البيروسترويكا، تغييرات قد تبدل النظام السياسي لدولة الحزب الشيوعي بشكل دائم. وقد توفر هذه الدولة مصادر قانونية للأفراد والمؤسسات الذين انتهكت وكالات الدولة بما في ذلك الحزب، والشرطة، حقوقهم. وقد تفضل السلطات التي كانت مجتمعة سابقاً في دولة مركزية ذات سيادة، وأن تعمل على اعادة النظر في أعمال المسؤولين ومراجعتها بشكل مستقل، سواء من قبل الفرع القضائي أو التشريعي. وفي نهاية الأمر، قد تتجسد السلطة السياسية في جماهير المواطنين بدلاً من تجسيدها في القيادة أو البيروقراطية، وهذا سيجعل مسار السياسة أمراً لا يمكن التنبؤ به أو السيطرة عليه.

ربما كانت المضامين السياسية الراديكالية التي يشتمل عليها اقتراح اقامة دولة يسودها القانون أحد أسباب تردد القيادة في المضي بتصميم أكبر نحو تحقيقها. وقد منع استمرار التحفظ الشعبي تجاه القانون الذي كان الناس ينظرون إليه بشك وريبة- على اساس أنه اداة في يد من يملكون السلطة- من التحرك في هذا الاتجاه. ومع ذلك فإن الأهمية المركزية التي يوليها الناس لمفهوم الحقوق القانونية في

المناقشات العامة واهتمامهم الواسع بالقضايا القانونية، إضافة إلى التطورات المهمة في مجال الإصلاحات القانونية والدستور، توحى بوجود قاعده كبيرة من المؤيدين لمفهوم أن القانون هو نص مستقل وغير منحاز تخضع له سلطات الدولة.

الاتحاد السوفياتي والعالم:

فكر جديد، وسلوك جديد

لم تكن التغييرات التي بدأها ميخائيل غورباتشوف عميقة في أي مجال، بقدر عمقها في مجال السياسة الخارجية. وكما هي الحال في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فقد كان من الصعب فصل النوايا عن التكيف الواقعي عند تطوير برنامج سياسي راديكالي سيطر على الاتحاد السوفياتي لمدة تقارب الخمس سنوات، فمن مركز كان يعتبر الحصن المنيع للنظام الاشتراكيهالعالمي ثابت عدائه الايدولوجي للديموقراطية الرأسمالية الغربية إلى شريك للغرب في تعزيز الديموقراطية والأجماعي في كافة انحاء أوروبا والعالم النامي. ولا يبالغ روبرت ليغفولد في وصف فخامة هذا التغيير حين يكتب عن «ثورة» في السياسة الخارجية السوفياتية^(١٢٩). وبعد سقوط الكومنولث الاشتراكيه أوروبا الشرقية - بما في ذلك سقوط الحكم الشيوعي في كل دول أوروبا الشرقية علاوة على انه المنظمات متعددة الاطراف التي كانت تربط الأوروبيين الشرقيين بالاتحاد السوفياتي بتحالف اقتصادية وعسكرية- فان الحديث عن خطورة هذه الثورة كان صائباً. وبالمقابل، فان الانقلاب الجذري في موقف السوفيات في العالم قد خلق انشقاكات خطيرة بين راسمي السياسة السوفيات، قادت في العام ١٩٩٠ إلى استقالة وزير الخارجية شيفاردنادزه وتوقف زخم التقدم.

جاءت الثورة في السياسة الخارجية، بشكل اساسي، نتيجة اعادة تقييم طبيعة متطلبات أمن الدولة الحقبة المعاصرة. ورغم أن التحليلات التي احاطت باعادة التقييم هذا قد تطورت عبر سنوات عدة معاهد السياسة الخارجية السوفياتية، فان راسمي السياسة ذاتهم لم يقبلوا بالعواقب الراديكالية للسياسة الاستراتيجية السوفياتية، التي كان من المنطقي أن يفرضها **الفكر الجديد**، إلا بعد توتر غورباتشوف للسلطة^(١٣٠). ولاشك أن الضغوط التي سببها سباق التسلح قد ساعدت في التعجيل بالفكر السوفياتي بالسعي إلى اقامة علاقة اقوى، وأكثر أمناً مع الغرب، علاقة تعزز السلطة القومية السوفيات بدل أن تضعفها، وقد كرر غورباتشوف مرات عدة أنه يؤمن بان البعد العسكري ليس سوى احد اوجه الأمن القومي للبلد. فالقوة العسكرية بحد ذاتها، كما صرح في بداية توليه منصب الأمين العام للحزب لا يمكنها التغلب على التهديدات المحيطة بالأمن، والتي تشمل المشاكل الاقتصادية والسياسية الخطيرة، خاصة في زمن ترتبط فيه البشرية بعلاقة من الاعتماد المتبادل على بعضها البعض لم يسبق لها مثيل.

بمرور الوقت، أصبح تقييم المسؤولين السوفيات للعلاقات الدولية أكثر تجديداً ونقداً للذات. ووصل غورباتشوف إلى السلطة بعد بضعة أسابيع من بداية الفترة الثانية لتولي رونالد ريغان الحكم، وساهم تقبل المسؤولين الأمريكيين لاتفاقات التسليح وغير ذلك من الأعمال التي خففت من التوتر الشديد والعلاقات المشحونة بالعداء خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، في نجاح مبادرات غورباتشوف. وبحلول العام ١٩٨٨، قاد تطور الفكر السوفياتي الرسمي الخاص بالسلم العالمي والأمن، قيادة غورباتشوف إلى التخلي عن احد أركان الايدولوجية القديمة حين صرح أن صراع الطبقات العالمي لم يعد مبدأ حاسماً في العلاقة بين الأمم. أي أن العلاقات الدولية باتت تحركها اعتبارات المصالح القومية وضرورة التعاون للتغلب على التهديدات المشتركة التي تواجه رفاهية البشرية، مثل التلوث البيئي، والجوع، والفقير. ويجب أن تكون الأولوية للأمور التي توحد البشرية عبر كل الحدود القومية، وبالتالي فإن الانقسامات والصراع بين العمالة ورأس المال، والاستعمار والاشتراكية، هي الأقل أهمية^(١٣١).

أما بالنسبة لسباق التسليح، فإن الفكر السوفياتي الجديد يفترض مفهوماً ذا اطار مختلف لتقييم الحاجات العسكرية. ففي حين بدا أن السلوك السوفياتي في السابق يعكس السعي لتحقيق الأمن المطلق، فإن غورباتشوف يؤكد الآن أنه لا يمكن لأي أمة أن تعيش في أمان تام أن كانت الأمم الاخرى غير آمنة. لذلك، يجب أن يكون الأمن شاملاً لاتستثنى منه أمة. ولهذا فإن تكديس الاسلحة النووية مؤذٍ للأمن القومي إذا ما اثار رداً مماثلاً من قوى اخرى. وهدف الأمن الوحيد المعقول هو «الاكتفاء» - ومعناه أن أية زيادة في التسليح فوق الحد الذي يضمن تدمير اي عدو يهاجم الاتحاد السوفياتي لا معنى له، وغالباً ما يكون سبباً في عدم الاستقرار^(١٣٢). وأحد ابرز المؤشرات على أن للتفكير الجديد نتائج سلوكية حقيقية هو نجاح المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في معاهدة تهدف إلى ازالة جميع الاسلحة النووية متوسطة المدى من أوروبا (INF) intermediate-range nuclear weapons^(١٣٣). فبعد مايزيد قليلاً عن عام من المفاوضات المكثفة وقع البلدان المعاهدة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧. وقد وضعت المعاهدة عدداً من الاسبقيات المهمة. احدها هو أنه خلافاً لمعاهدات الحد من التسليح النووي في الماضي، فإن اتفاقية الاسلحة النووية متوسطة المدى اشترطت ازالة فئات كاملة من الاسلحة النووية بدلاً من وضع حدود قصوى مسموح بها. وكان الثاني، الاتفاق على مراقبة الالتزام بالمعاهدة التي تسمح لكل جانب بارسال فرق من العسكريين والخبراء الفنيين إلى مواقع إنتاج الاسلحة ونشرها في بلد الاخر. وهو شكل من التحقق، لم يسبق له مثيل، حيث يسمح لكل بلد باقتحام مرافق البلد الاخر. ثالثاً، كان ثلثا الصواريخ، وعددهم ٢٦٩٥ صاروخاً شملتهم المعاهدة، يخص الاتحاد السوفياتي؛ ولكسب ازالة جميع الصواريخ الأمريكية قصيرة ومتوسطة المدى من أوروبا، وافق الاتحاد السوفياتي على تدمير ضعف العدد من صواريخه. ومثل ذلك، وقع الرئيسان بوش وغورباتشوف في تموز (يوليو) ١٩٩١، معاهدة لخفض الترسانة النووية الاستراتيجية لدى الجانبين، أو الاسلحة النووية بعيدة المدى بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة.

اثر الثورة في السياسة الخارجية السوفياتية في كافة نواحي السلوك الدولي السوفياتي وليس علاقاته بالولايات المتحدة فقط. وشجع غورباتشوف ووزير خارجيته على تحسين العلاقات مع أوروبا الغربية، والصين، واليابان، والدول الآسيوية، والأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه سعياً ليجاد إطار عهد ديبلوماسي للانسحاب من الحرب الأفغانية الطويلة والمدمرة. وقد كانت النتائج متباينة. فمن جهة نجح غورباتشوف في تحسين العلاقات مع الصين بقدر كبير، لدرجة أنه أصبح أول زعيم سوفياتي يزور الصين. إلا أن زيارته جاءت في وقت خرجت فيه تظاهرات حاشدة يقودها الطلاب مطالبة بالديموقراطية في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، طالب مئات الألوف من الطلاب باصلاحات سياسية مهمة مماثلة لتلك التي حققها غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي. وبعد زيارته بفترة وجيزة، قمعت السلطات الصينية التظاهرات بوحشية ظاهرة. أما فيما يتعلق باليابان فان رغبة السوفيات في تحقيق تقدم في العلاقات يجلب معه مساعدات واتفاقات تجارية يابانية قد احبطت بسبب قضية جزر الكوريل^(١٣٤). ورغم التلميحات الكثيرة حول استعداد الاتحاد السوفياتي لتقديم تنازلات كبيرة في هذه القضية، فقد كان واضحاً عزوف السلطات السوفياتية عن التخلي عن أراض لليابان خشية تشجيع مطالبات اخرى من الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي.

أما بالنسبة لعدد من النزاعات الاقليمية في أمريكا الوسطى، وأفريقيا، وآسيا، فقد غير الاتحاد السوفياتي سياسته بشكل اساسي. فقدم دعماً مطلقاً للانتخابات الديموقراطية في نيكاراغوا في العام ١٩٩٠، ورحب بهزيمة جبهة الساندينستا اليسارية في الانتخابات بتقديم المساعدات الاقتصادية لحكومة الكامورو الفائزة. وساهم في تحقيق تسوية سياسية للحرب الأهلية في انغولا وكمبوديا ورحب بالمفاوضات بين المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة البيضاء في جنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تدهورت العلاقات مع الحليف السابق، كوبا، وازدادت حدة حين بدأ الاتحاد السوفياتي في قطف شحناته من النفط والمساعدات الاقتصادية عن نظام كاسترو العسكري الذي لا يريد التخلي عن مساره.

أما في أوروبا، فقد احيا الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف مفهوم أن الاتحاد السوفياتي يشكك جزءاً من الوطن الأوروبي المشترك. وكان هذا الشعار في عهد بريجنيف جزءاً من سياسة سوفياتية استمرت لفترة طويلة، تسعى لتحسين العلاقات السوفياتية مع أوروبا الغربية باثارة المشاعر الأوروبية ضد القوة والوجود الأمريكيين في أوروبا. لذلك، عندما عاود غورباتشوف الحديث عن وطن أوروبا مشترك، نظر الكثيرون في الغرب إلى الأمر بشك وريبة، رغم تأكيدات غورباتشوف بان الاتحاد السوفياتي «لا يسعى لاتباع سياسة «توازن القوى» المترنيخية (نسبة إلى مترنيخ)، باثارة دولة ضد اخرى، وضرب كتلة بكتلة اخرى،... بل سياسة من الانفراج الشامل، تعزز الأمن العالمي وتطور التعاون الدولي في كل مكان»^(١٣٥). وفي الفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٨٩، بات واضحاً أن التحول في السياسة السوفياتية هو تحول حقيقي. وبدأ الاتحاد السوفياتي في السعي لاقامة روابط افضل ليس مع الدول الأوروبية منفردة فحسب، بل مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية أيضاً. وفي صيف العام ١٩٨٩ اكتمل الاتحاد السوفياتي من جديد دعمه لمفهوم اوسع للأمن الأوروبي يكون للاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة دور فيه، واكد مرة اخرى للغرب، تخلي الاتحاد السوفياتي عن «مذهب بريجنيف» - وهو السياسة التي تشكلت في عهد بريجنيف بعد غزور تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨، والتي ادعت أن من حق الاتحاد السوفياتي وواجبه التدخل في أي وقت تتعرض فيه «المكاسب» الاشتراكية للخطر.

ومع ذلك، كان مازال هناك شك لدى الكثيرين، وهو أنه إذا وضعت الثورة السياسية موضع اختبار في أوروبا الشرقية، فهل سيسمح لها غورباتشوف بان تقرر مصيرها بنفسها. وقد كان صيف وخريف العام ١٩٨٩ بمثابة محك لهذا الاختبار. في البداية، اجرت بولندا انتخابات قومية في حزيران (يونيو) اكتسحت فيها نقابة التضامن جميع الانتخابات التي خاضتها ضد مسؤولين شيوعيين، واجبرتهم على التفاوض معها حول شكل الحكومة الجديدة. وراقب الاتحاد السوفياتي بعين الرضى تولى زعيم التضامن رئاسة الوزارة. ثم، في أواخر صيف وخريف العام ١٩٨٩، اجبرت المعارضة العارمة في المانيا الشرقية نظام الحكم الالمانى الديموقراطي على فتح الحدود مع المانيا الغربية والسماح بحرية الهجرة أولاً، ثم التفاوض مع المعارضة على اجراء انتخابات حرة وتشكيل حكومة جديدة. وتلا ذلك مباشرة، تقريباً، اعتراضات شعبية في تشيكوسلوفاكيا اجبرت النظام الشيوعي على التفاوض والتخلي عن السلطة لاحدى حركات المعارضة والتي كان زعيمها البارز الكاتب المسرحي والمدافع عن الحقوق فاكسلاف هافل. وبعد ذلك بفترة وجيزة، عزلت انتفاضة شعبية في رومانيا رئيسها الديكتاتور نيكولاي شاوشيسكو عن الحكم. وعند نهاية العام ١٩٩٠، كانت جميع انظمة الحكم الشيوعية السابقة في أوروبا، بما في ذلك النظام الستاليني المتشدد في البانيا، قد سارت خطوات نحو اقامة نظام برلماني ديموقراطي.

وما هو اكثر اثاراً للدهشة السرعة التي تعلق فيها شعب المانيا الشرقية بهدف الوحدة مع المانيا الغربية، فاعطى بذلك نصراً تشريعياً حاسماً للأحزاب السياسية المؤيدة لتوحيد سريع لالمانيا، في انتخابات اذار (مارس) ١٩٩٠ لتأسيس برلمان الماني شرقي جديد أولاً، ثم في انتخابات كانون الأول (ديسمبر) التي شملت الالمانيتين. ومع نهاية العام كانت الوحدة السياسية والقانونية بين الالمانيتين قد تمت. كانت هذه التجربة بمثابة جرعات مرّة كان من الصعب على السوفيات ابتلاعها، بالنظر للحساسية السوفياتية التاريخية تجاه القوة الالمانية؛ وإنها اختلطت مع مسألة انحياز السياسة الخارجية لالمانيا الموحدة. وبعد رفض أولي لامكانية أن تصبح المانيا الموحدة عضواً في حلف شمالي الاطلسي، اثمرت المحادثات مع الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا نفسها قبول الاتحاد السوفياتي لهذه الخطوة أيضاً، والذي سهل هذا القبول التأكيدات الالمانية المشددة بان المانيا لن تشكل قط تهديداً عدوانياً لمصالح الاتحاد السوفياتي، وذلك بالإضافة إلى الالتزام بتقديم مساعدات سخية للسوفيات. ومن مضامين هذه التغييرات غير العادية على الشكل العام للسياسة الأوروبية هو أن الحلف الأمني الذي كان يجمع الانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية مع تحالف يسيطر عليه الاتحاد السوفياتي، أي حلف وارسو، قد اصبح حبراً على ورق، في حين واصل حلف شمالي الاطلسي لعب دور رئيسي في ربط القوة الاستراتيجية الأمريكية بالأمن الأوروبي.

لذلك مع بداية ازمة العراق في صيف العام ١٩٩٠، لم يكن مفاجئاً أن يتوافق التصرف السوفياتي مع المبادئ العالمية التي اعتنقها كجزء من فكره الجديد. والواقع أن الكثيرين ما زالوا عاجزين عن فهم مدى الثورية في مضمون الفكر السوفياتي الجديد. أولاً، عرض غورباتشوف في مقال رئيسي صدر في صحيفة البرافدا في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ثم في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، تصوراً للسياسة السوفياتية يقوم على مذهب الأمن الجماعي الدولي تديره الأمم المتحدة. ويعكس هذا، مرة أخرى، تراجعاً عن مواقف سوفياتية سابقة. فقد كانت نظرة السوفيات التقليدية إلى الأمم المتحدة وإلى الهيئات الدولية متعددة الاطراف المتفرعة عنها بانها مجرد ادوات، فالمنظمات الدولية كانت مفيدة كمنابر للدعاية والتجسس؛ وكانت تتيح لممثلي الاتحاد السوفياتي مهاجمة الامبرالية الغربية وزرع العملاء في دول العالم الثالث. وكان يُنتظر من المواطنين السوفيات الاعضاء في كادر الموظفين الدائم في الأمم المتحدة أن يخدموا مصالح الحكومة السوفياتية رغم انظمة الأمم المتحدة الصريحة التي تعارض ذلك (١٣٦).

وقد احدثت الثورة في مفاهيم السياسة الخارجية السوفياتية تغييراً اساسياً في موقف السوفيات تجاه الأمم المتحدة وهيئات اخرى. وكانت أولى علامات هذا التغيير، القرار بدفع جميع التزامات الاتحاد السوفياتي المالية للأمم المتحدة في العام ١٩٨٧، رغم حاجته الملحة للعملة الصعبة. (التزام الاتحاد السوفياتي بان يعيد دفع حوالي ٢٠٠ مليون دولار من الديون القديمة، موضحاً أن الولايات المتحدة متأخرة عن دفع أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من التزاماتها تجاه الأمم المتحدة) (١٣٧). وقد عمل الاتحاد السوفياتي على جعل الأمم المتحدة وسيلة حل عدة نزاعات دولية قبل الحرب العراقية- الإيرانية، وتخليص نفسه من افغانستان. وقد جسد السلوك السوفياتي حديثه عن الحاجة إلى «نظام شامل للأمن العالمي» قد يساهم في «رفع أولوية القضية الإنسانية العامة فوق اعداد لا تحصى من القوى المناهضة» (١٣٨).

استغل غورباتشوف مناسبة خطابه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ليعلن خفضاً كبيراً من جانب واحد في القوات المسلحة السوفياتية- بما في ذلك تخفيض عدد القوات التي في الخدمة الفعلية بمقدار نصف مليون رجل، وخفض عدد الجنود والمعدات السوفياتية المنتشرة في أوروبا الشرقية. مثل الكثير من الايماءات الملفته للنظر، افاد هذا الاعلان في اظهار جدية التزام السوفيات بالتقليل من ابراز القوة العسكرية في السياسة الخارجية إضافة إلى توليد الضغوط على الغرب للقيام بلفتات مماثلة. وقد اكد السوفيات في ازمة الخليج في العام ١٩٩٠ أن الهدف من هذه الكلمات والتصريحات ليس احداث تأثيرات دعائية. ورغم المعارضة الداخلية الكبيرة، فقد تعاون ممثلو الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة بشكل وثيق لكسب تأييد مجلس الأمن لاستصدار قرار قوي يطالب العراق بالانسحاب من الكويت، ويهدد بالقيام بعمل عسكري إذا ما رفض الازدعان. وحين شنت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، الحرب في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ لاجراج العراق من الكويت دعم الاتحاد السوفياتي بشكل عاد

جهود التحالف وابقى في الوقت نفسه على قناة اتصال مفتوحة مع العراق على أمل أن تؤدي للوصول إلى تسوية سياسية. ويقول روبرت ليغفولد، أنه يمكن تفسير السلوك السوفياتي في الخليج «بالرغبة العميقة في أن يصبح جزءاً من الحشد المناهض للعدوان. وعلى الأغلب، كخطوة أولى هشة نحو إقامة نظام عالمي مختلف. وهذه المبادرة الاوسع هي، على أية حال، من صميم رؤية غورباتشوف للسياسة الخارجية»^(١٣٩). والواقع، حسبما يقول ليغفولد، أن الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف قد ذهب إلى مدى أبعد من أية دولة أخرى في تأييده للأمن الجماعي، مبدأ الرد الدولي المشترك ضد العدوان. «حقاً، قد يكون الاتحاد السوفياتي من بين القوى العظمى الدولة الوحيدة المستعدة لأن تربط الرفاه العام بهذا المبدأ. وهو الدولة الوحيدة المستعدة لأن تجعل من هذه السياسة قاعدة عمل، وليس مجرد مسار تتبعه حين ترى أنه يناسبها»^(١٤٠).

إن التحول عن سياسة من العداء السوفياتي استمرت لعقود عديدة ضد ما كانت تدعوه الامبريالية العالمية قد خلق انقسامات عميقة وبليغة في القيادة السوفياتية. فقد رفع العسكريون شروطاً جديدة في مفاوضاتهم مع الولايات المتحدة وأوروبا حول معاهدة لخفض القوات التقليدية في أوروبا. وعارض بعض المسؤولين السوفيات سياسة مساندة الولايات المتحدة والأمم المتحدة في أزمة الخليج على حساب حليف قديم مثل العراق، وفقدان النفوذ في العالم العربي. ويعتقد الكثير من المحافظين أن غورباتشوف وشيفاردنازده كانوا متلهفين جداً لقبول المساعدات الاقتصادية الغربية. وفي مقابلة جرت في شباط (فبراير) ١٩٩١، صرح فالنتين بافلوف رئيس وزراء غورباتشوف بان بعض البنوك الغربية كانت تتآمر لاشاعة الاضطراب في الاقتصاد السوفياتي وخلق تضخم جامح تتحرك بعده لشراء الاصول السوفياتية بثمن بخس. وظهر قتل أكثر من ٢٥ مدنياً اعزلاً في ليتوانيا ولاتفيا في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ من قبل جنود القوات الخاصة ذوي «القبعات السوداء»، بان موسكو مستعدة للتضحية بالكثير من النوايا الدولية الحسنة تجاه الاتحاد السوفياتي والتي تطورت خلال السنوات الخمس الماضية في سبيل الايفتت الاتحاد.

نظراً للتغيرات الواسعة في النظام العالمي والتي يعود الفضل فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الخط الجديد للسياسة الخارجية السوفياتية بعد العام ١٩٨٥، فان معظم المراقبين يتفقون على أن غورباتشوف يستحق جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها في العام ١٩٩٠. والسؤال الذي يبقى معلقاً بلاحل هو، مع ازدياد سوء الوضع السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفياتي والمخاوف من العودة إلى السلطوية أو انتشار حكم العسكريين، هل سيبقى فكر غورباتشوف الجديد في السياسة الخارجية ويدوم؟

ما بعد البرسترويكا

لعبت الدولة، طيلة فترة التاريخ الروسي والسوفيياتي دوراً مهيماً في المبادرة بالبداية بمراحل من التغييرات الاجتماعية المكثفة، وكانت الزعامة الشخصية مهمة في تسيير الدولة. وكما رأينا، فإن غورباتشوف لم يكسر هذه القاعدة: فاصلاحاته الديموقراطية يمكن تفسيرها على أنها جهود لاستخدام «الغلاسنوست»، والتحول إلى الديموقراطية، والاصلاحات القانونية، واللامركزية الاقتصادية، ونجاحات السياسة الخارجية لزيادة سلطته واستقلالته داخل الحزب والحكومة. ورغم أن مبادرته الراديكالية قد اضعفت بشكل قاتل نظام الحزب - الدولة القديم، فإنها لم تقدم اطار عمل مؤسساتي جديد ليحل محله. إضف إلى ذلك، أن غورباتشوف سعى، طيلة سنوات توليه السلطة، إلى توسيع سلطاته القانونية، بصفته اميناً عاماً للحزب في البداية، ثم كرئيس للدولة. فقد عزز كل اصلاح مؤسساتي اجراه من سيطرته الاسمية على رسم السياسة وتنفيذها. وفي الوقت نفسه فاز بقبول الحزب الشيوعي والمؤسسات التشريعية السوفيياتية الجديدة والضمانات الدستورية الديموقراطية الليبرالية: احترام سيادة القانون، والملكية الخاصة، وفصل سلطات الحكومة، والحرية في انتخاب السلطة التنفيذية، وسلطات محلية معقولة، والتسامح والتعددية الايدولوجية، والمنافسة السياسية بين اتحادات واحزاب حرة. وفي نهاية العام ١٩٩٠ بدأت هذه المفاهيم تتجسد باشكال عدة.

من الدروس المذهلة عن أوروبا الشرقية والتحول الذي تم بين ليلة وضحاها فيها، السقوط الكامل للانظمة الشيوعية بمجرد تحرك معارضة شعبية منظمة وكافية لمواجهة الدولة بنجاح، وضعف قدرة النظام على قمع المعارضة. وبالنسبة لمعظم دول أوروبا الشرقية، كان الترابط بين التماثل القومي مع الدولة وثيقاً لدرجة أن الولاء لمفهوم الدولة القومية قد ساهم في الحفاظ على التماسك داخل حركات المقاومة الشعبية. وحين كان ثمة تباين كبير بين الحدود والقومية، جلب انهيار النظام معه أيضاً رفضاً جماهيرياً واسعاً لوجود الدولة ذاته.

في المانيا الشرقية، على سبيل المثال، تنبع عدم شرعية نظام جمهورية المانيا الديموقراطية من حقيقة أنه يستمد مبرر وجوده من ادعائه حمل الهوية الاشتراكية بدلاً من التراث القومي الالمانى، وهو التراث الذي دعت إليه بفعالية أكبر بكثير جمهورية المانيا الفدرالية الأكبر مساحة والاكثر ازدهاراً واخرقت به الحدود. وتبعاً لذلك، فحين تم اختراق السور الفاصل بين المانيا الشرقية والغربية اصبح زخم الاندفاع لتفكيك المانيا الشرقية ككيان سياسي منفصل، طاغياً لايقاوم. وتقدم يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا أمثلة من نوع آخر. فكل واحدة منهما مكونة من نظام فدرالي بحيث يشكل كل جزء رئيس بيئة لهوية قومية. وقد جلبت الديموقراطية معها مطالب قوية من كل جزء لتفتيت الاتحاد الفدرالي، والحرية والاستقلال للاجزاء الاصغر والاضعف. وقد فسرت المطالب المضادة التي رفعها اعضاء الجماعات القومية الاكبر في كل دولة، مثل التشيك في تشيكوسلوفاكيا والصرب في يوغوسلافيا، من قبل افراد القوميات الاصغر بانها تعبر عن امبريالية القوة - العظمى.

وقد أثر التوجه ذاته على الاتحاد السوفياتي أيضاً. فليس في وسع غورباتشوف النهوض بسياسة لتحويل كامل الاتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية، ودون أن يوقظ مطالب الجماعات القومية الاصغر بالحرية و الاستقلال. فحدود الدولة السوفياتية ذاتها قد ارتبطت تاريخياً بالانتصارات العسكرية التي حققها الجيش البولشفي الأحمر الذي بسط السيطرة السوفياتية، من موسكو، على جميع الأراضي التي كانت تشكل الامبرطورية القيصرية. وما زالت ذكريات الاستقلال والسيادة حيّة في صدور اعضاء الجمهوريات القومية التي ضُمت بالقوة إلى الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين: مثل جمهوريات البلطيق، والاجزاء الغربية من اوكرانيا، ومولدافيا. وبالتالي، فقد واجه غورباتشوف التناقضات الاساسية في اصلاحاته الاقتصادية والسياسية، وهي أن سكان الجمهوريات المختلفة قد استخدموا الحرية الجديدة، في حالات كثيرة، لغايات تتناقض مع ما هدف إليه غورباتشوف.

إن فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها المتشددون في آب (اغسطس) ١٩٩١ قد عجلت في انهيار البني الحاكم للنظام القديم - أي الجيش، وجهاز الـ «كيه جي بي» وبيروقراطية الدولة الاقتصادية، والحزب الشيوعي، وعجلت في تفكك الاتحاد بحصول الجمهوريات المكونة له على الاستقلال. فقد اعترفت باستقلال ليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا رسمياً، اعداد متزايدة من الدول من بينها الولايات المتحدة. وتسعى جمهوريات جورجيا ومولدوفا (مولدافيا سابقاً) للحصول على اعتراف دولي أيضاً. وللحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي للدولة إلى حين وضع اسس دستورية لاتحاد جديد، وافق غورباتشوف، ويلتسن، وثمانية من رؤساء الجمهوريات الاخرين، على سلسلة من التدابير المؤقتة، تشتمل على مجلس نواب تنتخبه البرلمانات الجمهورية، ومجلس اقتصادي، ومجلس دولة يضم غورباتشوف ورؤساء الجمهوريات لتنسيق السياسة الخارجية والدفاع. وحلت هذه التدابير محل التغييرات الدستورية السابقة التي اعادت بناء حكومة الاتحاد.

انطلاقاً من العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١، بدأت الجمهوريات في اقامة علاقات سياسية واقتصادية مباشرة بين بعضها البعض. وفي تموز (يوليو) ١٩٩١ وقعت اتفاقية من قبل بوريس يلتسن رئيس الجمهورية الروسية وفيتايتس لاندسبيرغس عن ليتوانيا نصت على الاعتراف باستقلال ليتوانيا في مقابل بعض التنازلات تقدمها الحكومة الليتوانية للمصالح الروسية والاقليات غير الليتوانية المقيمة في ليتوانيا. (على سبيل المثال، وعدت ليتوانيا بموجب الاتفاق باسقاط الشرط الذي يلزم الاقليات العرقية في الجمهورية بتعلم اللغة الليتوانية للحصول على الجنسية). في المستقبل، قد تضع مثل هذه المعاهدات المباشرة بين الجمهوريات الاساس لاتحاد فدرالي. إلا أنه لاقامة علاقات يسودها الانسجام بين الجمهوريات فلا بد من ضمانات تحمي مصالح الاقليات العرقية الكثيرة التي تعيش في كل جمهورية لمنع الحرب بين الجمهوريات حول الحدود الاقليمية، حيث أن هناك نزاعات كثيرة حول تخطيط الحدود بين الجمهوريات.

كان ثمة اساس لبعض التفاؤل الحذر غداة انقلاب آب (اغسطس) ١٩٩١ الفاشل حول مستقبل المؤسسات الديموقراطية في الاتحاد السوفياتي والدول التي انبثقت عنه. «ففترة الركود» التي سبقت تولي غورباتشوف السلطة اوجدت فرصة للتحويل إلى الديموقراطية بنشر تأثيرات الحداثة في جميع ارجاء الاتحاد السوفياتي، وبالتالي، خلق تقبل شعبي للقيم الليبرالية. وفي الوقت نفسه، ولد فساد المؤسسات السياسية والاقتصادية كما هائلاً من الاستياء، تفجر في زمن «الغلاسنوست» و«البرسترويكا» إلى ثورة عامة ضد الحكم الشيوعي. ويتساءل الكثير من المراقبين حول ما اذا كانت المؤسسات الديموقراطية الوليدة التي اوجدت في عهد «البرسترويكا» ستصمد وتقوي نفسها في مواجهة التراجع السريع في الانتاج الاقتصادي ومستويات المعيشة. وستكون النخبة السياسية الجديدة ملزمة بالدفاع عن الديموقراطية على الرغم من عدم قدرتها على حل مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية. والنظام القانوني غير مجهز للفصل في سيل الخلافات الدستورية التي تثيرها مطالب متنازعة من سلطات قضائية حكومية متنافسة. وقلة من المجازفين الرأسماليين لديهم المهارة والثقة للقيام بمجازفات كبيرة في مجالات الأعمال. وما زالت شبكات الاتحادات المدنية المستقلة، ونقابات العمال، ووسائل الاتصال، ومجموعات المصالح التي يمكنها أن تجمع المصالح السياسية الشعبية وتوجهها، وليدة في مهدها، والكثير منها ما زال مرتبطاً بالحركات القومية.

مع ذلك، فان مقدار الدعم الشعبي للقيم الديموقراطية الذي تبدي خلال محاولة آب (اغسطس) ١٩٩١ الانقلابية يثير الاعجاب. فالمقاومة الواسعة للانقلاب تشهد على عمق التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٨٥. أولاً، وفرت انتخابات الاعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ التي حشدت المشاركة الشعبية للسياسات الديموقراطية، دفعاً للحركات السياسية، وبرزت قيادات لاتعتمد في سلطتها على رعاية من أعلى بل على التأييد الشعبي الانتخابي. ثانياً، نظام ديموقراطي جديد يقوم على اساس دستورية، أهمها رئيس وهيئة تشريعية منتخبان، اصبحا المصدر الشرعي للسلطة السياسية في الدولة. واخيراً، اظهر الانقلاب بجلاء استحالة الحفاظ على الدولة السوفياتية عن طريق حكم مركزي لجمهوريات الاتحاد. وأي اتحاد فدرالي يخلف نظام الدولة - الحزب القديم لا بد أن ينطلق من مبدأ المساواة والسيادة بين جميع الاعضاء.

END NOTES

1. Note that Brezhnev was named first secretary of the CPSU upon Khrushchev's forced retirement in 1964. Brezhnev quickly began to build his own personal power base, marked by the change in the title of the party's leader to general secretary (the same title Stalin had held) in 1966, and subsequently by Brezhnev's supremacy within the ruling Politburo.
On the patterns of succession and power-consolidation in the Khrushchev and Brezhnev leaderships, see George W. Breslauer, *Khrushchev and Brezhnev as Leaders: Building Authority in Soviet Politics* (London: Allen & Unwin, 1982).
2. Archie Brown, "Power and Policy in a Time of Leadership Transition," in Archie Brown, ed., *Political Leadership in the Soviet Union* (Bloomington: Indiana University Press, 1989), pp. 163-217.
3. Thane Gustafson and Dawn Mann, "Gorbachev's Next Gamble," *Problems of Communism*, 36:4 (July-August 1987), pp. 1-20.
4. Martin McCauley, ed., *Khrushchev and Khrushchevism* (Bloomington: Indiana University Press, 1987).
5. Stephen White, "Reforming the Electoral System," *Journal of Communist Studies*, 4:4 (1988), pp. 1-17.
6. The eyewitness reports by Timothy Garton Ash, *The Magic Lantern* (New York: Random House, 1990), are exceptionally valuable first-hand accounts as well as brilliant political analysis of the revolutions of 1989 in Eastern Europe.
7. On Gorbachev's autocratic methods in forcing through the constitutional amendments needed to create a powerful presidency, see David Shipler, "Between Dictatorship and Anarchy," *The New Yorker*, June 25, 1990.
8. Seweryn Bialer, *The Soviet Paradox: External Expansion, Internal Decline* (New York: Alfred A. Knopf, 1986), p. 307.
9. On Soviet power projection, see Rajan Menon, *Soviet Power and the Third World* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1986); U.S. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, *The Soviet Union in the Third World, 1980-85: An Imperial Burden or Political Asset?* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, September 23, 1985).
10. Two very useful sources on the backgrounds to the shift in Soviet thinking about international relations are, first, Robert Legvold, "The Revolution in Soviet Foreign Policy," *Foreign Affairs*, 68:1 (1989), pp. 82-98; and David Holloway, "Gorbachev's New Thinking," *Foreign Affairs*, 68:1 (1989), pp. 66-81.
11. Lucian W. Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review*, 84:1 (1990), p. 9. This article originated as the author's presidential address to the American Political Science Association.
12. Thomas F. Remington, *The Truth of Authority: Ideology and Communication in the Soviet Union* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988), p. 3.
13. Ellen Mickiewicz, *Split Signals: Television and Politics in the Soviet Union* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 4-5.
14. *Ibid.*, p. 209.
15. Remington, *The Truth of Authority*, pp. 189-195.
16. Seweryn Bialer cited in Lucian Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," p. 10.
17. Frederick C. Barghoorn and Thomas F. Remington, *Politics in the USSR*, 3rd ed. (Boston: Little, Brown & Co., 1986), p. 62.
18. Moshe Lewin, *The Gorbachev Phenomenon: A Historical Interpretation* (Berkeley: University of California Press, 1988), pp. 62-71.
19. S. Frederick Starr, "The Changing Nature of Change in the USSR," in Seweryn Bialer and Michael Mandelbaum, eds., *Gorbachev's Russia and American Foreign Policy* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 3-36.
20. In 1980, 66.3 percent of Americans aged twenty-five or over had completed secondary school, and 16.3 percent had four or more years of college. See Andrew Hacker, *U/S: A Statistical Portrait of the American People* (New York: Viking, 1983), pp. 250-251.
21. Brian Silver, "Political Beliefs of the Soviet Citizen," in James R. Millar, ed., *Politics, Work, and Daily Life in the USSR* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 127.
22. Lewin, *The Gorbachev Phenomenon*.
23. Jerry F. Hough, *Opening up the Soviet Economy* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988), p. 22.
24. Richard Stites, *Revolutionary Dreams: Utopian Vision and Experimental Life in the Russian Revolution* (New York, Oxford: Oxford University Press, 1989).
25. On the crisis in ideology, see Remington, *The Truth of Authority*; Sylvia Woodby and Alfred B. Evans, Jr., eds., *Restructuring Soviet Ideology: Gorbachev's New Thinking* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990); David Wedgwood Benn, *Persuasion and Soviet Politics* (Oxford: Basil Blackwell, 1989).
26. Gail Warshofsky Lapidus, "Social Trends," in Robert F. Byrnes, ed., *After Brezhnev: Sources of Soviet Conduct in the 1980s* (Bloomington: Indiana University Press, 1983), p. 283.
27. Christopher Davis and Murray Feshbach,

- "Rising Infant Mortality in the USSR in the 1970's," Series P-25, no. 74 (Washington, D.C.: U.S. Bureau of the Census, September 1980); Nick Eberstadt, "The Health Crisis in the USSR," *New York Review of Books*, February 19, 1981.
28. Murray Feshbach, "Issues in Soviet Health Problems," in *Soviet Economy in the 1980s: Problems and Prospects*, vol. 2 (Washington, D.C.: Joint Economic Committee of the U.S. Congress, 1982), pp. 203-227; see also Nick Eberstadt, "Overview," in the same volume, pp. 187-202.
 29. See Murray Feshbach, Prepared Statement, in *Political Economy of the Soviet Union* (Washington, D.C.: Joint Economic Committee and House Committee on Foreign Affairs, 1984), pp. 127-137.
 30. Nikolai Bykov, "Oko gosudarstvennoe," *Ogonek*, no. 25 (June 1987), p. 18.
 31. The article that sparked the debate was published in February 1987. See Vasilii Seliunin and Grigori Khanin, "Lukavaia tsifra," *Nouyi mir*, no. 2 (1987), pp. 181-201.
 32. Anders Åslund, "How Small Is Soviet National Income?" in Henry S. Rowen and Charles Wolf, Jr., eds., *The Impoverished Superpower: Perestroika and the Soviet Military Burden* (San Francisco: Institute for Contemporary Studies, 1990), p. 49.
 33. Vasilii Seliunin, "Glubokaia reforma ili revansh biurokratii?" *Znamia*, no. 7 (1988), pp. 155-167; idem, "Chernye dyry ekonomiki," *Nouyi mir*, no. 10 (1989), pp. 153-178.
 34. Vasilii Seliunin, "Glubokaia reforma?"; Nikolai Petrakov, "Ekonomika i gosudarstvo," *Ogonek*, no. 10 (1989), pp. 14-15; Nikolai Shmelev, "Avansy i dolgi," *Nouyi mir*, no. 6 (1987), pp. 142-158; E. Gaidar and V. Iaroshenko, "Nulevoi tsikl: k analizu mekhanizma vedomstvennoi ekspansii," *Kommunist*, no. 8 (1988), pp. 74-86.
 35. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Boston: Little, Brown & Co., 1965), pp. 164-165.
 36. Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press and John Wiley & Sons, 1953).
 37. "Bolsheviks" was the name used by the faction of the Russian Social Democratic Labor party—that is, Russia's Marxist party—led by Vladimir Ilyich Lenin. The Bolsheviks organized and led the uprising that succeeded in seizing governmental power in the October Revolution of 1917. Through the ensuing civil war (1918-1921) they suppressed rival socialist and other parties and all other opposing political forces. In 1918 the Bolsheviks took the name "Russian Communist party," and in 1925, upon the formation of a federal Union of Soviet Socialist Republics, they renamed the party "All-Union Communist party." Since 1952 the party has been known as the Communist party of the Soviet Union, or CPSU.
 38. Two excellent recent studies provide extensive documentation on the effects of Soviet rule on the peoples of Central Asia. See Martha Brill Olcott, *The Kazakhs* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1987) and Edward A. Allworth, *The Modern Uzbeks* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1990). An excellent comprehensive survey of Soviet nationality policy is Bohdan Nahaylo and Victor Swoboda, *Soviet Disunion: A History of the Nationalities Problem in the USSR* (New York: Free Press, 1990).
 39. Nahaylo and Swoboda, *Soviet Disunion*, pp. 172-173.
 40. Frederick C. Barghoorn, "Russian Nationalism and Soviet Politics: Official and Unofficial Perspectives," in Robert Conquest, ed., *The Last Empire: Nationality and the Soviet Future* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1986), pp. 30-77.
 41. Teresa Rakowska-Harmstone, "Minority Nationalism Today: An Overview," in Conquest, ed., *The Last Empire*, p. 239; Gregory Gleason, *Federalism and Nationalism: The Struggle for Republican Rights in the USSR* (Boulder, Colo., and London: Westview Press, 1990); and Thomas Remington, "Federalism and Segmented Communications in the USSR," *Publius*, 15:4 (1985), pp. 113-132.

42. Rakowska-Harmstone, "Minority Nationalism Today," in Conquest, ed., *The Last Empire*, p. 239.
43. See the important discussions of this issue in Stephen White, *Political Culture and Soviet Politics* (London: Macmillan, 1979), and Archie Brown, ed., *Political Culture and Communist Studies* (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1985).
44. Hough, *Opening up the Soviet Economy*, pp. 19-20.
45. Robert C. Tucker, *The Soviet Political Mind: Stalinism and Post-Stalin Change*, rev. ed. (New York: W. W. Norton, 1971), ch. 6, "The Image of Dual Russia."
46. Alex Inkeles and Raymond Bauer, *The Soviet Citizen* (New York: Atheneum, 1968), p. 300.
47. Thomas F. Remington, "The March 1990 RSFSR Elections," in Darrell Slider, ed., *Elections and Political Change in the Soviet Republics* (forthcoming).
48. The discussion that follows draws heavily on a pioneering comparative study of management in Soviet and U.S. enterprises conducted by scholars at the Harvard Business School in collaboration with Soviet researchers. See Paul R. Lawrence and Charalambos A. Vlachoutsicos et al., *Behind the Factory Walls: Decision Making in Soviet and U.S. Enterprises* (Boston: Harvard Business School Press, 1990), pp. 74-80.
49. Moshe Lewin, *The Making of the Soviet System* (New York: Pantheon Books, 1985), p. 237.
50. Robert Sharlet, *The New Soviet Constitution of 1977: Analysis and Text* (Brunswick, Ohio: King's Court Communications, 1978), p. 27.
51. Stephen F. Cohen, *Rethinking the Soviet Experience* (New York: Oxford University Press, 1985), ch. 5, "The Friends and Foes of Change: Soviet Reformism and Conservatism."
52. Gorbachev's book, *Perestroika*, provides a broad overview of Gorbachev's views on domestic and foreign policy as of 1987. Since then, his positions have grown markedly more radical and a good deal more pessimistic in tone.
Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper & Row, 1987).
53. Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971), p. 121. Dahl employs the terms *polyarchy* and *hegemony* instead of the more familiar but imprecise terms, *democracy* and *authoritarianism*.
54. Gur Ofer, "Soviet Economic Growth; 1928-1985," *Journal of Economic Literature*, 25:4 (December 1987), pp. 1767-1833, offers a comprehensive review of Soviet economic growth patterns and the policy choices that can be inferred from a review of actual performance.
55. E. D. Igitkhanian, I. Iu. Petrushina, and F. R. Filippov, "Industrial'nyi otriad trudiashchikhsia [The Industrial Detachment of the Toilers]," *Sotsiologicheskie issledovaniia*, no. 3 (1990), p. 5. Figures pertain to 1987.
56. See the discussion of different models of social and ethnic stratification by Victor Zaslavsky, "Ethnic Group Divided: Social Stratification and Nationality Policy in the Soviet Union," in Peter J. Potichnyj, ed., *The Soviet Union: Party and Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 218-228.
57. Mark Beissinger and Lubomyr Hajda, "Nationalism and Reform in Soviet Politics," in Lubomyr Hajda and Mark Beissinger, eds., *The Nationalities Factor in Soviet Politics and Society* (Boulder, Colo., San Francisco and Oxford: Westview Press, 1990), p. 307.
58. Paul Goble, "USSR—Ethnicity and Economic Reform," *Radio Liberty Research* (Munich, February 2, 1990).
59. Rakowska-Harmstone, "Minority Nationalism Today: An Overview," in Conquest, ed., *The Last Empire*, pp. 247-249.
60. Ronald Grigor Suny, "Transcaucasia: Cultural Cohesion and Ethnic Revival in a Multinational Society," in Hajda and Beissinger, eds., *The Nationalities Factor*, p. 248.
61. On the mediating role played by the national elites in the major republics, see Gregory Gleason, *Federalism and Nationalism: The Struggle for Republican Rights in the USSR* (Boulder, Colo., San Francisco, and London: Westview Press, 1990), especially ch. 5, "Bureaucratic Nationalism."
62. "KPSS v tsifrakh," *Partiinaia zhizn'*, no. 21 (1987), p. 8.
63. Milovan Djilas, *The New Class: An Analysis of the Communist System* (New York: Praeger, 1957).
64. Important information on the nomenklatura system will be found in Bohdan Harasymiw, *Political Elite Recruitment in the Soviet Union* (New York: St. Martin's Press, 1984).

65. An important book by a former high-level Soviet official that analyzes the nomenklatura stratum as a new ruling class is Michael Voslensky, *Nomenklatura: The Soviet Ruling Class*, trans. Eric Mosbacher (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1984).
66. T. Samolis, "Ochishchenie," *Pravda*, February 13, 1986.
67. A valuable study of career patterns in the political elite is Joel C. Moses, "Functional Career Specialization in Soviet Regional Elite Recruitment," in T. H. Rigby and Bohdan Harasymiw, eds., *Leadership Selection and Patron-Client Relations in the USSR and Yugoslavia* (London: Allen & Unwin, 1983), pp. 15-61.
68. Stephen White, *Gorbachev in Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 28.
69. On Gorbachev's democratization strategy, see White, *Gorbachev in Power*, ch. 2, "Democratizing the Political System."
70. Quoted in *ibid.*, p. 24.
71. *Pravda*, January 30, 1987.
72. *Ibid.*
73. Some observers believe that Gorbachev made a serious tactical mistake when he created the presidency in March 1990 by not immediately running for the office himself and winning a popular mandate to rule. Instead, apparently wishing to put the new system in place as quickly as possible, Gorbachev had the Congress of People's Deputies elect him, stipulating that when his term expired in 1995 he or his successor would be elected in a direct election as the constitution required.
74. One of the first Soviet writers to make this alarming comparison was the sociologist Yuri Levada, "Dinamika sotsial'nogo pereloma: vozmozhnosti analiza," *Kommunist*, no. 2 (January 1989), pp. 34-45.
75. Robert A. Dahl, *Dilemmas of Pluralist Democracy: Autonomy vs. Control* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982), p. 3.
76. Dahl, *Polyarchy*; Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986); Thomas F. Remington, "Regime Transition in Communist Systems: The Soviet Case," *Soviet Economy*, 6:2 (1990), pp. 160-190.
77. See Remington, "A Socialist Pluralism of Opinions," pp. 271-304.
78. Vladimir Brovkin, "Revolution from Below: Informal Political Associations in Russia, 1988-1989," *Soviet Studies*, 42:2 (April 1990), pp. 233-257; see also James Butterfield and Judith Sedaitis, eds., *New Social Movements in the Soviet Union* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991).
79. Brovkin, "Revolution from Below," p. 234.
80. Martha Brill Olcott, "Perestroyka in Kazakhstan," *Problems of Communism*, 39:4 (July-August 1990), pp. 66-67.
81. Olcott, "Perestroyka," p. 67.
82. For a discussion of the Moldavian case, see William Crowther, "The Politics of Mobilization: Nationalism and Reform in Moldavia," *Russian Review*, forthcoming.
83. Well over half of these were Armenians who had fled Azerbaijan and Azerbaijani who had fled Armenia. A sizable proportion were Russians, however, many of whom were leaving Central Asia and other regions where anti-Russian sentiments were becoming increasingly powerful.
84. *Argumenty i fakty*, no. 46 (1990), p. 1.
85. *Izvestiia TsK KPSS*, no. 5 (1990), p. 132.
86. David Remnick, "Soviet Mining City a Model of 'Whole, Sick System'," *Washington Post*, October 21, 1990, pp. 1, 30.
87. Vladimir N. Brovkin, "The Making of Elections to the Congress of People's Deputies (CPD) in March 1989," *Russian Review*, 49:4 (1990), p. 441.
88. Seweryn Bialer, "The Yeltsin Affair: The Dilemma of the Left in Gorbachev's Revolution," in Bialer, ed., *Politics, Society, and Nationality Inside Gorbachev's Russia*, pp. 91-120.

89. For a vivid portrait of Yeltsin as a politician, see Bill Keller, "Boris Yeltsin Taking Power," *New York Times Magazine*, September 23, 1990.
90. On the impact of television in Soviet society, see Ellen Mickiewicz, *Split Signals: Television and Politics in the Soviet Union* (New York and Oxford: Oxford University Press, 1988); on propaganda and mass communications more generally, see Stephen White, *Political Culture and Soviet Politics* (London: Macmillan, 1979); Stephen White and Alex Pravda, eds., *Ideology and Soviet Politics* (London: Macmillan, 1988); Stephen White, "Propagating Communist Values in the USSR," *Problems of Communism*, 34:6 (November-December 1985), pp. 1-17; David Wedgwood Benn, *Persuasion and Soviet Politics* (Oxford: Basil Blackwell, 1989); and Thomas F. Remington, *The Truth of Authority: Ideology and Communication in the Soviet Union* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988). Major studies of propaganda in earlier periods include Gayle Durham Hollander, *Soviet Political Indoctrination* (New York: Praeger, 1972); and Alex Inkeles, *Public Opinion in Soviet Russia: A Study in Mass Persuasion*, 3rd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958).
91. Thomas Remington, "The Mass Media and Public Communication in the USSR," *Journal of Politics*, 43:3 (August 1981), pp. 803-817; also see idem, *The Truth of Authority*, pp. 189-207.
92. Bill Keller, "At Mrs. Gorbachev's School, Hardly a Communist in Sight," *New York Times*, November 4, 1990.
93. Yu. Levada et al., "Homo Sovieticus: A Rough Sketch," *Moscow News*, no. 11 (1990), p. 11.
94. Tatiana Zaslavskaja, "Vesti dialog s liud'mi," *Narodnyi deputat*, no. 2 (1990), pp. 25-27. Zaslavskaja is a distinguished sociologist who was one of the most important theorists of reform in the pre-Gorbachev and early Gorbachev periods. A member of the Academy of Sciences and a deputy to the Congress of People's Deputies, she is director of a new institute that conducts public opinion surveys throughout the Soviet Union.
95. The famine has become the object of intensive study by scholars in the West and now in the Ukraine as well. One of the most important works on the subject is Robert Conquest, *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine* (New York and Oxford: Oxford University Press, 1986).
96. Cf. Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: Basil Blackwell, 1986), pp. 212-213.
97. Cf. Walker Connor, "Nation-Building or Nation-Destroying?" *World Politics* (April 1972), p. 346.
98. Zbigniew Brzezinski, "Post-Communist Nationalism," *Foreign Affairs*, 68:5 (1989), p. 11.
99. On the democratic movement in relation to the policy of detente with the West, see especially Frederick C. Barghoorn, *Detente and the Democratic Movement in the USSR* (New York: Free Press, 1976).
100. E. Mickiewicz, *Split Signals*, pp. 224, 219-20.
101. Ronald J. Hill and Peter Frank, *The Soviet Communist Party*, 3rd ed. (Boston: Allen & Unwin, 1986); T. H. Rigby, *Communist Party Membership in the U.S.S.R., 1917-1967* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968); Jerry F. Hough, *The Soviet Prefects: The Local Party Organs in Industrial Decision-Making* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1969).
102. Robert Sharlet, *The New Soviet Constitution of 1977: Analysis and Text* (Brunswick, Ohio: King's Court Communication, 1978), p. 78.
103. Robert V. Daniels, "Office Holding and Elite Status: The Central Committee of the CPSU," in Paul S. Cocks, Robert V. Daniels, and Nancy Whittier Heer, eds., *The Dynamics of Soviet Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976), pp. 77-95; Jerry F. Hough and Merle Fainsod, *How the Soviet Union Is Governed* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), pp. 128-132, 454-455.

104. Myron Rush, *Political Succession in the USSR* (New York: Columbia University Press, 1968).
105. George W. Breslauer, *Khrushchev and Brezhnev and Leaders: Building Authority in Soviet Politics* (Boston: Allen & Unwin, 1982).
106. On Stalin's career, see the magisterial biography by Robert C. Tucker, two volumes of which have appeared covering his rise to power and his rule in the 1930s: *Stalin as Revolutionary, 1879-1929* (New York: W. W. Norton, 1973) and *Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941* (New York: W. W. Norton, 1990).
107. On the system of terror under Lenin and Stalin, the greatest documentary study remains Alexander Solzhenitsyn, *The Gulag Archipelago, 1918-1956: An Experiment in Literary Investigation* (New York: Harper & Row, 1973-1976).
108. David Shipler, "Between Dictatorship and Anarchy," *The New Yorker*, June 25, 1990.
109. Richard Sakwa, *Gorbachev and His Reforms, 1985-1990* (New York: Prentice Hall, 1990), pp. 166-167.
110. Thomas F. Remington, "Regime Transition in Communist Systems: The Soviet Case" *Soviet Economy*, 6:2 (January 1991), pp. 160-190.
111. Joel C. Moses, "Democratic Reform in the Gorbachev Era," *The Russian Review*, 48:3 (July 1989), pp. 241-242.
112. An excellent discussion of the relationship between specialists who are policy innovators and policymakers in the Brezhnev era is the chapter "Bringing New Ideas into Soviet Politics," by Thane Gustafson, *Reform in Soviet Politics: Lessons of Recent Policies on Land and Water* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp. 83-95.
- One of the most prominent of the "specialist-entrepreneurs" under Gorbachev, and a man responsible for shaping many of the economic reform proposals that were adopted, is Abel Aganbegyan. In his book *Inside Perestroika*, Aganbegyan cites a number of instances showing the tenuous and dependent relationship of specialists to policymakers in the past. When it was convenient, a leader might call on experts to legitimate a policy preference or to identify a solution to a problem. Often, however, when they offered unwanted advice or criticism, the leader rudely attacked the specialists as slanderers or fools, and might withhold certain privileges from them, such as the opportunity to travel abroad.
- See Abel Aganbegyan, *Inside Perestroika: The Future of the Soviet Economy*, trans. Helen Szamuely (New York: Harper & Row, 1989).
113. Two good overviews of Soviet economic performance are: "Survey: The Soviet Union," *The Economist*, October 20, 1990; "The Rise and Fall of Perestroika," *The Economist*, January 19, 1991.
114. Vladmimir N. Kudryavtsev, "Towards a Socialist Rule-of-Law State," in Abel Aganbegyan, ed., *Perestroika 1989* (New York: Scribner's, 1988), p. 110.
115. I am indebted to Professor Harold J. Berman for clarification of this point.
116. A seminal study of the influences on the development of law in the Soviet Union is Harold J. Berman, *Justice in the U.S.S.R.*, rev. ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).
117. Full texts of these articles of the RSFSR Criminal Code together with commentary will be found in Harold J. Berman, ed., *Soviet Criminal Law and Procedure: The RSFSR Codes*, 2nd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972). Analogous articles were contained in the criminal codes of other republics as well.
118. Sidney Bloch and Peter Reddaway, *Psychiatric Terror: How Soviet Psychiatry Is Used to Suppress Dissent* (New York: Basic Books, 1977).
119. One of the early products of *glasnost* was the exposure of "telephone justice" as a prevalent practice. See, for example, Arkadii Vaksberg, "Pravde v glaza," *Literaturnaia gazeta*, December 17, 1986, p. 13.
120. Robert Sharlet, "The Communist Party and the Administration of Justice in the USSR," in Donald D. Barry et al., eds., *Soviet Law after Stalin, Part III: Soviet Institutions and the Administration of Law* (Alpen aan den Rijn, The Netherlands and Germantown, Md.: Sijthoff & Noordhoff, 1979), pp. 321-392. In another article, Sharlet details several ways in which the regime acted to repress individuals for political acts, including administrative penalties such as job dismissal, officially sponsored acts of hooliganism, psychiatric internment, forced emigration, and criminal trials. See Robert Sharlet, "Party and Public Ideals in Conflict: Constitutionalism and Civil Rights in the

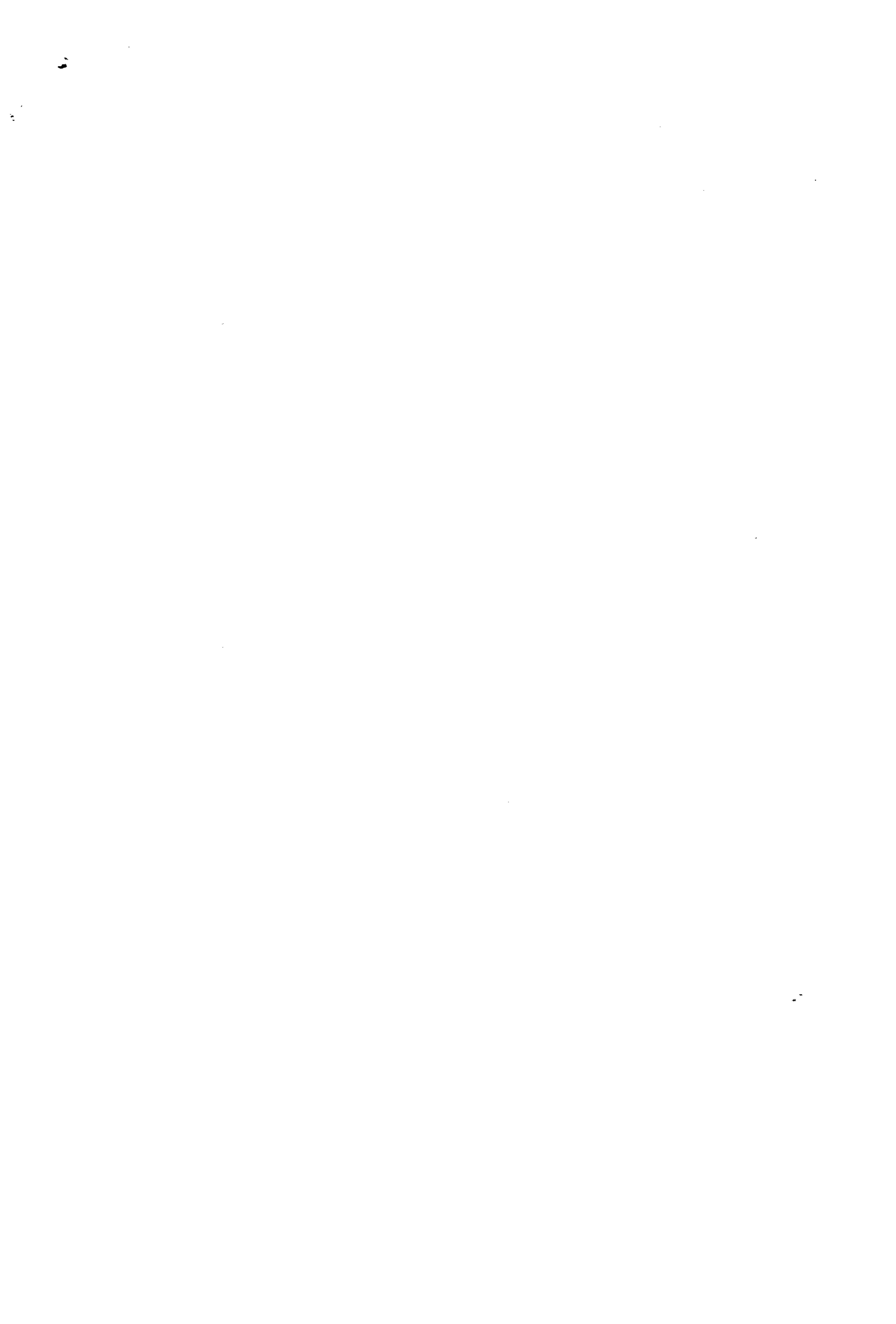
- USSR," *Cornell International Law Journal*, 23:2 (1990), pp. 341-362.
121. Donald D. Barry and Carol Barner-Barry, *Contemporary Soviet Politics: An Introduction*, 4th ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1991), p. 160.
 122. An informative article about the advocates, based on interviews in the winter of 1988-1989, is Michael Burrage, "Advokatura: In Search of Professionalism and Pluralism in Moscow and Leningrad," *Law and Social Inquiry*, 15:3 (Summer 1990), pp. 433-478. An article analyzing the statute of the Russian Republic that governs the activity of the advocates is Harold J. Berman and Yuri I. Luryi, "The Soviet Advokatura: The 1980 RSFSR Statute with Annotations," *Soviet Union/Union Sovietique*, 14:3 (1987), pp. 253-299.
 123. On the role of the KGB in the current system, see "The New Soviet Policy-Makers," *The Economist*, February 9, 1991.
 124. On Kriuchkov's warnings in the media and his Congress speech, see *The Economist*, December 22, 1990, p. 62; Bill Keller, "K.G.B. Chief Warns Against West's Aid to Soviet Economy," *New York Times*, December 23, 1990, pp. 1, 6.
 125. Eugene Huskey, "Government Rulemaking as a Brake on Perestroika," *Law and Social Inquiry*, 15:3 (Summer 1990), p. 421.
 126. *Ibid.*, p. 424.
 127. *Ibid.*, pp. 424-425.
 128. *Ibid.*, p. 429.
 129. Robert Legvold, "The Revolution in Soviet Foreign Policy," *Foreign Affairs*, 68:1 (1989), pp. 82-98.
 130. Allen Lynch, *The Soviet Study of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989). The Introduction of this book is a very helpful analysis of the ideas that had been developed in Soviet think tanks before being adopted as official policy under the general rubric of "new thinking."
 131. David Holloway, "Gorbachev's New Thinking," *Foreign Affairs*, 68:1 (1989), pp. 66-81.
 132. Seweryn Bialer, "The Soviet Union and the West: Security and Foreign Policy," in Bialer and Mandelbaum, eds., *Gorbachev's Russia and American Foreign Policy*.
 133. These are officially considered to be missiles with a range of between 500 and 5,500 kilometers, or about 300 to 3,400 miles.
 134. Following World War II, the Soviet Union occupied four small islands or groups of islands just north of the Japanese main islands, called the Kurile Islands. The Japanese have never accepted Soviet possession of these islands as legitimate and have made their return a condition of significant improvement in political and economic relations.
 135. *Pravda*, October 4, 1985, cited in Neil Malcolm, "The 'Common European Home' and Soviet European Policy," *International Affairs*, 65:4 (Autumn 1989), p. 659.
 136. Jonathan Haslam, "The UN and the Soviet Union: New Thinking?" *International Affairs*, 65:4 (Autumn 1989), p. 679.
 137. *Ibid.*, p. 681.
 138. Quoted from Gorbachev's September 1987 article and December 1988 address, in Robert Legvold, "The Gulf Crisis," and the Future of Gorbachev's Foreign Policy Revolution," *Harriman Institute Forum*, 3:10 (October 1990), p. 5, and Jonathan Haslam, "The UN and the Soviet Union," p. 683.
 139. Legvold, "The Gulf Crisis," p. 7.
 140. *Ibid.*, p. 8.



الفصل الرابع عشر



السياسة في الصين



السياسة في الصين

برانتلي ووماك

جيمس آر. تاونسند

مقدمة

في ربيع العام ١٩٨٩، تعرضت الصين لسلسلة مأساوية من الازمات وضعت الصين في واجهة اهتمام العالم. فطيلة اسابيع متتالية ملأ مئات الالوف من المتظاهرين، ثم الملايين منهم، ساحة تيانانمن (ومعناها بوابة السلام الفردوسي) في مركز بيجنغ/ بكين (Beijing)، وعلى الرغم من انتقاد الحكومة الرسمي «للاضطرابات» فقد عسكر المتظاهرين في الساحة واصلوا اضراباً عن الطعام، وادعوا على العالم مطالبهم للإصلاح الديموقراطي. ولم يمه اعلان الحكومة للأحكام العرفية في ٢٠ آيار (مايو) التظاهرات، واحبطت المحاولات الاولية لفرض الأحكام العرفية بسلام بفضل التأييد الشعبي للمتظاهرين. وفي الوقت نفسه، ابدت تظاهرات جرت في معظم المدن الصينية تعاطفها مع المتظاهرين. ولم تورد الصحافة الغربية انباء التظاهرات بالرضى والتفاؤل فحسب (وقد نقل الرد الغربي الى الصين على الفور عن طريق اذاعة صوت أمريكا، واذاعة «بي بي سي» العالمية)، بل كان تعاطف الصحافة الصينية الرسمية واضحاً ايضاً، تجاه المتظاهرين، في النهاية اندفع جيش التحرير الشعبي الصيني الى مركز المدينة لتفريق آخر المتظاهرين، مخلفاً وراءه مئات القتلى من المدنيين. وبضربة واحدة، ادخلت مجزرة ٤ حزيران (يونيو) الصين في نفق مظلم جديد.

حين بدا واضحاً أن النظام قد نجح في قمع التظاهرات وانها قد انتهت فعلاً، تحولت انظار العالم نحو التطورات المبشرة بالخير في اوروبا الشرقية. وقد قادت مذابح بيجنغ الوحشية الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية الى فرض عقوبات على الصين، أدت الى تراجع كبير في تجارة الصين الدولية وسياحتها. لكن الصين لم تعزل عن المجتمع الدولي لفترة طويلة. فقد بدأت العقوبات تتراخي بعد ستة

أشهر من المذبحة، وانتهت بشكل عام بعد غزو العراق للكويت والحاجة الى تعاون الصين مع الامم المتحدة. ومنذ أوائل العام ١٩٩١، بدت السياسة الصينية الداخلية كئيبة الا أنها هادئة، وبدا موقفها الدولي مهزوزاً إلا إنه مستقر بشكل اساسي. لكن بدا واضحاً أن السياسة الصينية هي في مهب العاصفة. فموت دينغ كسياوبنغ وغيره من الزعماء الذين جاوزوا الثمانين، ممن اكدوا سيطرتهم في العام ١٩٨٩ سيكون له عواقب مهمة وان يكن من الصعب التنبؤ بها.

اظهرت احداث تيانانمن استمرار اهمية المسارين في السياسة الصينية. الاول، هو الصراع من أجل النظام والقيادة الموحدة في وجه الفوضى، وهو من السمات الرئيسة للسياسة الصينية منذ سقوط الامبراطورية الصينية في العام ١٩١١. أما الثاني فهو تفتح المجتمع وتباينه بفضل التقدم والحدثة. الخط الاول يتضح بشكل أفضل في سياسة القوة لدى دينغ كسياوبنغ، التي تجلت في القمع الدموي للتظاهرات، ويمكن رؤيته ايضاً في راديكالية زعماء الطلبة الذين رفضوا التسويات. لقد تميزت سياسات القرن العشرين الصينية بالاضطراب والصراع المرير على السلطة؛ وهو نوع السياسة المألوف في الصراع الثوري.

السمة الثانية هي أن التعبير عن مجتمع متباين، كان موضوعاً ثانوياً وأقل أهمية من السياسة الصينية حتى عقد الثمانينات. ولم يتم الاعتراف بالازدهار الاقتصادي ورفاة الافراد المادي كهدف اجتماعي اساسي الا في العقد الماضي. فخلال الفترة ما بين ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩، عاشت الصين تحت قيادة دينغ كسياوبنغ عقداً لا يضاهاى من الازدهار. فقد خفف دينغ من التوتر الايدولوجي، وقلل من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، وسمح للناس ان يسعوا لتحقيق الارباح. ونتيجة لذلك، تغيرت حياة معظم الصينيين من روتين ممل تديره السلطات بحزم الى وجود غني بالالوان مع آمال جديدة وقلق جديد، وهو دور شاركت فيه السلطات بشكل فاتر وغامض. فالطلاب الذين تظاهروا في تيانانمن هم أبناء هذا العقد من الازدهار وانفلات السيطرة. وكان مطلبهم الاساسي هو أن يعترف الزعماء الصينيون بالتنوع الجديد والحرية في المجتمع وأن يضمنوهما. لكن الزعماء الصينيون رأوا في هذه المطالب تهديداً بالفوضى.

بقيت هاتان الصفتان من المؤثرات الرئيسة في سياسة ما بعد تيانانمن الصينية، فمن جهة، يمكن رؤية الخوف من الشعب والتمسك بالسياسة الثورية في تصميم الحكومة على مواصلة السيطرة على المجتمع وعدم التساهل. وكان على الطلبة والكليات في الجامعات والعمال والتنظيمات الاخرى التي تورطت في التظاهرات أن يقدموا تفسيراً لسلوكهم الشخصي عن نشاطاتهم وأن يؤكدوا ولائهم للنظام. ومن جهة أخرى، كان دينغ كسياوبنغ رافضاً لتغيير سياسات عقد الثمانينات الاصلاحية، لذلك لم يحدث تراجع شامل عن تلك السياسة. وبقي النظام ملتزماً بالحدثة والانفتاح، لكنه بقي متشدداً في معارضته لاي تحدٍ لاحتكاره للسلطة السياسية. وليس واضحاً، على أية حال، الى متى سيبقى قادراً على الجمع بين الاصلاح الاقتصادي والقمع السياسي.

كي نفهم وضع السياسة الصينية الحالية، يجب علينا أن نلّم بأشكال التطوير العامة الخاصة بها في القرن العشرين، والبيئة السياسية الجديدة التي انبثقت في الثمانينات.

ظهر الحزب الشيوعي الصيني (CCP) في العشرينات كواحد من القوى التي كانت تحاول انقاذ الصين من الفوضى، والتخلف، والقمع الاجنبي. وكان موقف الصين يائساً فعلاً، فقد كانت اراضيها مقسمة بين أمراء الحرب الذين كانوا في قتال وتدير دائم للمكائد ضد بعضهم البعض، بينما سيطر الاجانب في المدن على جزء كبير من الاقتصاد الحديث في جيوب لا يسيطر عليها أحد. وكان تسعة اعشار السكان يكفون لتدبير لقمة العيش من العمل بالزراعة. وكما قال أحد المراقبين، كان وضعهم «مثل رجل يقف على الدوام في ماء يغمره حتى العنق، بحيث تكفي موجة صغيرة لاغراقه»⁽¹⁾. وكان في وسع الحزب الشيوعي الصيني النجاح كحركة ثورية بسبب تفكك وحدة البلاد، وتهديد الاجانب، خاصة اليابانيين، وبؤس الناس.

حين تولى الحزب الشيوعي الصيني السلطة واسس جمهورية الصين الشعبية في العام ١٩٤٩، كان مصمماً على تحويل الصين الى دولة موحدة، ومستقلة وحديثة، مسترشداً بخطوط الاتحاد السوفياتي. واقامت جمهورية الصين الشعبية على أساس أن الحزب هو الدولة، حيث تدير السلطات العامة جميع مصادر الدولة الهامة، وتتركز جميع السلطة السياسية في يد قيادة الحزب. وخلال بضع سنوات بدا واضحاً أن الصين قد أصبحت موحدة، ومستقلة، وإنها بدأت تحقق تقدماً اقتصادياً.

قادت النجاحات الاولية التي حققتها جمهورية الصين الشعبية الى وضع برامج طموحة جداً وحدثت اضطرابات سياسية جديدة. ففي الفترة ما بين ١٩٥٧ الى ١٩٧٧، جلبت الايدولوجيا اليسارية التي شجعها ماوتسي تونغ التوتر الى جميع مناحي الحياة وقادت الى كارثتين رئيسيتين، «القفزة الكبرى الى الامام»/ Great Leap Forward في العام ١٩٥٨ والثورة الثقافية في العام ١٩٦٦. ورغم ان التطور الاقتصادي الصيني قد تواصل، بشكل عام، الا أن معظم الصينيين عاشوا حياة من الحرمان والقلق. وخلافاً للوضع في الفترة التي سبقت العام ١٩٤٩، لم تكن المشكلة مشكلة حكومة مركزية ضعيفة للغاية، بل مشكلة الحزب - الدولة عظيم القوة، وكثير التدخل، والتقلب. وقد وفرت وفاة ماوتسي تونغ الفرصة لارجحة البندول بعيداً عن تركيز السلطة في الحزب - الدولة، وتولي دينغ كسياوبنغ القيادة.

كانت حقبة الثمانينات، بشكل عام، حقبة تفاؤل وازدهار خفف خلالها الحزب - الدولة من قبضته على المجتمع. وباتت النتائج العملية اكثر أهمية من النقاء الايدولوجي، وامتدحت العائلات التي تمكنت من تحقيق الثروة بالعمل الشاق. وحدثت تغييرات شاملة في الاقتصاد، والسياسات الحكومية، وفي الكادر الاداري. وتم تبني اصلاحات هامة حتى في النظام السياسي ذاته، رغم ان احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة بقي مسألة غير خاضعة للنقاش، كما لم تبد زعامته اي التزام رسمي ثابت

«بالغلاسنوست» أسوة بالاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف. إضافة الى ذلك، فتحت الصين أسواقها للاقتصاد العالمي. وكانت الاصلاحات ناجحة بشكل مثير للاعجاب. فقد أصبحت الصين احدى اكثر الدول سرعة في التطور الاقتصادي، وكان تطور القطاع غير الحكومي، بشكل خاص، اسرع. فكثرت البضائع الاستهلاكية، وتغيرت انماط الحياة. وبالطبع تزايدت بعض الظواهر مثل الفساد، والجريمة، والفن الاباحي، وقد بدت كل هذه التغييرات وكأنها اشارة لانتها حقبه الثورة وبداية حقبه ما بعد الثورة التي يلعب فيها الحزب والدولة دوراً محدداً ومحدوداً.

في تيانانمن في العام ١٩٨٩، اصطدم التفاؤل وتغييرات الثمانينات الاجتماعية مع البنية السياسية للحزب - الدولة التي صاغتها بوتقة الثورة. ولم يكن متوقعا أن ينجم عن الاصطدام كل هذا العنف والمأساوية. ولم يتصور دينغ كسياو بينغ ان يقوم الاشخاص الذين افادوا من الاصلاحات التي رعاها، بتحديه، في حين اعتقد المتظاهرون أنهم يطالبون فقط باتخاذ الخطوة التالية المشروعة في مجال الاصلاح. لم تمح المذبحة انجازات الثمانينات لكنها احدثت اضطرابات عميقة وعدم استقرار في مستقبل الصين السياسي على المدى القريب.

الوضع التاريخ والبيئي

الجمهورية الشعبية الصينية في المنظور الصيني هي نظام سياسي جديد. فالنظام الامبراطوري القديم، الذي انتهى في العام ١٩١١ بسقوط سلالة كيونغ (مانشو)، قد دام لفترة تزيد على الفي عام. وما زال لذلك التقليد السياسي وقوته المرموقة والفترة الطويلة التي ساد خلالها تأثيره على الفكر السياسي والمؤسسات الصينية. وما زالت التوجهات، والتناظرات، والمقارنات التاريخية من الامور الدارجة في المسار السياسي.

التجارب الشخصية تعزز التمسك بالتقاليد واحترامها. وكان معظم الزعماء الذين حكموا جمهورية الصين الشعبية، وحتى فترة قريبة، قد و دوا قبل سقوط سلالة الكيونغ. فقد عرف ماو وزملائه المجتمع الامبراطوري عن قرب، وتثقفوا، جزئياً على الاقل، حسب النمط الذي اتبعه المثقفون الصينيون طيلة عقود. وفي الثمانينات انتقلت القيادة الى شخصيات اصغر سناً ليس لها معرفة مباشرة بالماضي الامبراطوري، الا أن هؤلاء بقوا واعون للافكار التقليدية والنماذج الاجتماعية التي بقيت بعد العام ١٩١١. والأهم من ذلك، أن هوية الحزب الشيوعي الصيني قد تبلورت خلال ثلاثة عقود من النشاط الثوري قبل أن يصل الى السلطة في العام ١٩٤٩، وأن القادة الأصغر سناً قد وصلوا الى النضج السياسي خلال كفاح الحزب من اجل النصر. لذلك، فإن من المهم القاء نظرة قريبة على التقاليد السياسية، والوضع الثوري الذي انبثق الحزب الشيوعي الصيني منه. وسوف يتبع هذه الفقرات نظرة عامة للتاريخ السياسي للفترة التي تلت العام ١٩٤٩، مؤكداً على التغييرات التي حدثت في مجتمع الصين، واقتصادها وبنيتها الدولية.

التقاليد السياسية الصينية

كانت الامبراطورية الصينية عبارته عن نظام سلطوي مركزي تديره بيروقراطية مثقفة / scholar-bureaucracy^(٢). وخلافاً للنظام الاقطاعي الغربي، لم يكن هناك منح للسلطة لاشخاص يرثون الارض والقاب النبالة، وكان المدخل الى البيروقراطية يتم عن طريق نظام انتخاب مفتوح من حيث المبدأ، لأي شخص. ومع ذلك كان هناك بون شاسع بين النخبة وباقي افراد الشعب من ناحية الامتيازات وفرص التقدم. وكانت النخبة تضم مسؤولين من البيروقراطية الامبراطورية وحاملي الدرجات العلمية أو أبناء الطبقة الارستوقراطية الذين يتم انتخاب المسؤولين أصحاب الرتب العالية من بينهم.

ما يكمل الفارق بين النخبة والعامه هو البنية الهرمية للسلطة التي تشمل المجتمع كله، وهي شبكة معقدة من العلاقات بين من هم اعلى ومن هم ادنى. وضمن النخبة السياسية، يقبع الامبراطور على قمة الهرم وله سلطات مطلقة على جميع مرؤوسيه وتابعيه. وتقسم البيروقراطية حسب الرتب والدرجات، وكل منصب رسمي معين في هرم السلطة ينحدر من الامبراطور. وتحت هؤلاء المسؤولين يأتي حملة الشهادات الذين لم يتم اختيارهم لتولي مناصب رسمية، ويصنفوا تبعاً للدرجة التي يحملونها.

أما المواطنون العاديون الذي يشكلون اغلبية الشعب، فهم خارج الهرم السياسي. لكن خارج هذا الهرم السياسي تسيطر بنية بالغة التعقيد من العلاقات الاجتماعية، تحمل مضامين عميقة للنظام السياسي. فالسلطة ضمن العائلة أو مجموعات الاقارب الاوسع، يقودها أكبر رجال المجموعة سناً حسب ترتيب الاجيال: فالجيل الاكبر يسيطر على الاجيال الاصغر، والذكور الاكبر سناً يسيطرون على النساء والرجال الاصغر سناً من الجيل ذاته. بالطبع، يخضع كبير العائلة للتسلسل الهرمي المنحدر من الامبراطور، وهو بالتالي يُخضع من هم ادنى منه لرابطة تنسجم مع السلطة السياسية. لذلك فان السلطة الهرمية كانت تهيمن على كافة المستويات النخبوية والشعبية، وكان يفرض على كل نوع من انواع العمل الاجتماعي، سواء كان سياسياً ام غير سياسي الانضواء ضمن هذا الاطار. ونتيجة لذلك، فان تمزق السلطة الذي نجم عن سقوط النظام السياسي القديم قد اثار بشدة على جميع العلاقات الاجتماعية، كما اشتملت محاولات الصينيين لاعادة بناء نظامهم السياسي، عادة، على بنى هرمية وسلطوية للسلطة.

البنية التقليدية للسلسلة في الصين تعطي النظام السياسي سلطات فائقة، حيث ان الامبراطور والبيروقراطية - القادة السياسيين - يجلسون على قمة الهرم الاجتماعي. وما كان يحظى باهمية مماثلة هو الاستقلال النسبي للنظام السياسي عن النفوذ او الضغوط الخارجية.

من النواحي المهمة في الوضع الشرعي لهذا النظام المستقل هو توليه مهمة التوظيف والترقية السياسيين. ويمكن للافراد اعداد انفسهم لاحتراف السياسة باكتساب المعارف أو الثروة، لكن الشهادات الرسمية لا تصدر الا عن الحكومة. وحين يتولى شخص ما منصباً، لا يكون لديه قاعدة

انتخابية قد تجعله يخفف من خدماته للامبراطور. وكان مفهوم التمثيل النيابي غير معروف لديهم، مع ذلك، كان ثمة نظام للحصص في الامتحانات يشجع على توزيع فرص الحصول على شهادة بين جميع المقاطعات.

وكما ينكر النظام ان يكون لأي نفوذ أو عضوية خارجية تأثير عليه، فإنه لا يعترف بأية قيود قانونية أو مؤسساتية على اعماله. ويمكن للحكومة أن تبادر، أو تدير، أو تنظم، أو تقضي، أو تقمع حسبما تراه مناسباً. وتقر النخبة بالتزامها الاخلاقي في توفير حكم عادل يتجاوب مع الشعب، لكن تنفيذ هذا الالتزام يعتمد على التوظيف الذي يفترض فيه اختيار رجال ذوي فضائل متميزة، أو على طريقة عمل البيروقراطية ذاتها في السيطرة والاشراف. أي أنه لا توجد طريقة لفرض تنفيذ هذا الالتزام سوى الانضباط الذاتي للنخبة ذاتها.

مفهوم أن تسوس الحكومة نخبة مثقفة لا مصالح لها، يتم اختيارها بامتحان دون النظر الى طبقتها او ثروتها، أثر بعمق على الصين التقليدية، لكنه لم يكن قط حقيقة بلا قيود. فالثروة مهمة، حيث يمكن شراء المسؤولين أو منصب المسؤول. ويمكن للالتزامات الشخصية أو الولاءات العائلية أن تبعد المسؤول عن حياده، كما يحيده الانتماء للقبيلة، أو الحي، أو المدرسة. ويتغاضى النظام عن هذه التناقضات ضمن حدود معينة، لأنه لا خيار لديه؛ لكنه لا يمنح هذه الانحرافات قبولاً قانونياً أو أخلاقياً، وغالباً ما تفرض عقوبات على الاعمال الوظيفية التي تحابي الاقارب والاصدقاء.

وقد رفضت النخبة الشيوعية، مثلها في ذلك مثل سلفها الامبراطوري، أية مطالبات بالتمثيل، أو الاعتراف بمصالح ضمن الحكومة. فقمعت التنظيمات السياسية المتنافسة بحزم لصالح السلطة الاحادية للحزب. والفتوية داخل البنية الحاكمة من المحرمات الان، كما كانت في عهد الامبراطور، رغم أن منع ذلك قد فشل في كلتا الحالتين في منع الشر. وخلافاً للماضي، فقد وسع النظام الحالي من سلطته المباشرة لتشمل الجماهير، فخفض بحدّة من الحكم الذاتي المحدود الذي كان مسموحاً به في عهد المانشو. وفي الوقت نفسه، ادى توسيعه لحجم البيروقراطية الى زيادة مسؤولياتها، وتشجيع الحشد السياسي الجماهيري، الى جعل عملية الحكم أكثر تعقيداً وأكثر تعرضاً للضغط والمطالب الاجتماعية.

منذ العهود القديمة، ضمت التقاليد الصينية عدداً من المدارس الفكرية في الفلسفة الدينية، لكن الكونفوشية اصبحت الايدولوجيا الرسمية للنظام الامبراطوري. وكان المسؤولون الحكوميون يعينون على اساس تفوقهم في الامتحانات التي تختبر معارفهم في التعاليم الكونفوشية. ويتشرب المسؤولون وغيرهم من الدارسين هذه التعاليم، في دراسة تستغرق العمر كله، والمعتقدات الكونفوشية القائلة ان دور الحكومة هو الحفاظ على الانضباط والانسجام الاجتماعي، وان الاداء الناجح لهذا الدور يكمن، بشكل رئيسي، في التربية والسلوك الاخلاقيين. وان مشروعية السلطة تكمن في الحفاظ على هذا المذهب الاخلاقي، وبالتالي تصبح العقيدة الكونفوشية القوة المكملة التي تبرر الحكم السياسي، وتحدد

اهداف الدولة، وتحدد قيم النخبة، وتنسق المصالح المتعارضة في المجتمع. ومدى اتساع القبول بتلك العقيدة يجعلها تجمع ما بين المجتمع وطبقة الموظفين في ولاء مشترك للسلطة الامبراطورية الشرعية. الضرورة الملحة لوجود ايدولوجية رسمية محددة ومدروسة بعناية، لها أهمية مركزية للحكومة الشيوعية، رغم أن مضمون الايدولوجيا المعاصرة مختلف تماماً. والواقع أن الحزب الشيوعي الصيني قد ذهب الى مدى ابعد بكثير من النخبة الامبراطورية في استغلاله المنافع التكميلية للايدولوجيا، بتطبيقها على الجماهير ايضاً. فرغم قلق قادة الحزب من حدوث انحرافات عن ايدولوجياتهم، فإن نشرها الحثيث يشجع على قيام انتماء شعبي واع للنظام السياسي. اضيف الى ذلك أن الايدولوجيا الحالية تؤكد على فضائل عامة الناس، ودورهم في المجتمع، مما يمنحها شعبية اكثر من الاخلاق الكونفوشية.

الوضع الثوري

جمهورية الصين الشعبية هي جزء من الحقبة الثورية وتسيطر عليها ثلاثة مواضيع رئيسية. وحيث انه كان هنالك غليان ثوري استمر طيلة عقود من الزمن قبل أن يصبح الحزب الشيوعي الصيني قوة مهمة في السياسة الصيني، فإن فهماً لكيفية امتزاج هذه المواضيع الثلاث في تاريخ الحزب مهم لفهم النظام الحالي.

الموضوع الاول، القومية، التي كانت في طليعة المواضيع طيلة فترة الثورة. وربما كان اوضح مظاهرها الرغبة في الاستقلال والتحرر من النفوذ والسيطرة الاجنبية. فمذ العام ١٩٠٠ وحتى العام ١٩٢٥ تقريباً، كانت جميع الحركات السياسية التي حظيت بدعم شعبي كبير - مثل الصراع ضد المانشو، والمقاطعة المتتابة للبضائع والمؤسسات الاجنبية، واضرابات وتظاهرات الرابع من ايار (مايو ١٩١٩)، والثلاثين من ايار (١٩٢٥) - تعود مباشرة الى الاستياء الشعبي من التدخل الاجنبي في الشؤون الصينية. وبقي الاستقلال احد القضايا البارزة في الثورة الوطنية التي استمرت من العام ١٩٢٦ الى ١٩٢٨، والسنوات الاولى لحكومة «الغومندانغ»/Guomindang (GMD) (الحزب الوطني المعروف ايضاً باسم الكومينتانغ)/Kuomintang (KMT) عاد ليصبح الهدف القومي الاول عند الغزو الياباني للصين في العام ١٩٣٧. ورغم استعادة الصين لقدر كبير من وضعها المستقل في السنرات التي تلت الحرب، فإن نزاعها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جعلها تواصل تراثها السابق من الصراع ضد الامبريالية.

لم تكن الصين قط مستعمرة بالكامل، لكن الصينيين والاجانب على حدّ سواء كانوا يدركون ان استقلال الصين ليس سوى استقلال اسمي. ورغم ان الامبريالية لم تؤثر مباشرة قط في معظم مجالات حياة الناس، فإن تأثيراتها كانت واضحة تماماً بالنسبة للعمال المدنيين، والمثقفين، ورجال الاعمال الذين

كان لهم نفوذهم في تحديد القضايا السياسية القومية. ويعتقد معظم الصينيين الواعين سياسياً ان النشاطات الاقتصادية الاجنبية قد دمرت التطور الصيني، وقد ابدى جميع الصينيون دون استثناء ممن كان لهم اتصال مباشر بالتواجد الاجنبي بغضهم لتغلغه عنوة في البلاد ومن امتيازاته. وقد استوعب قادة الحزب الشيوعي الصيني التوجهات المعادية للامبريالية واستخدمها للوصول الى السلطة، وواصل تغذيتها منذ العام ١٩٤٩.

الموضوع الثاني للثورة الصينية، هو الوحدة الوطنية في ظل سلطة مركزية. فبعد ثورة ١٩١١، اصبحت الضيعة الاساسية للحكم في الصين هي « الاقطاعات العسكرية» (*). ويعود هذا التعبير تحديداً الى الفترة ما بين ١٩١٦ و١٩٢٨، حين تكرر انتقال السيطرة على الحكومة المركزية بين القادة العسكريين الاقليميين. وبمعنى اوسع، يمكن ارجاعه أيضاً الى التفكك السياسي والعسكري المزمّن الذي ساد البلاد حتى العام ١٩٤٩.

ليس في وسع الوحدة العسكرية وحدها أن تحل محل النظام السياسي الامبراطوري. فاعادة التوحيد تتطلب بنية سياسية جديدة، تكون حساسة لمتطلبات الدولة / الامة العصرية. أما من الناحية الادارية، فان اعادة التوحيد تتطلب نظاماً جديداً من التوظيف السياسي وتوسعة النشاطات الحكومية على كافة المستويات. ومن الناحية الايدولوجية، تتطلب مذهباً جديداً لا يبرر ممارسة السلطة السياسية فحسب، بل يسعى ايضاً للحصول على ولاء المواطنين العاديين ودمجهم في النظام السياسي.

اخيراً، لا يكتمل الحديث عن الثورة الصينية دون الاشارة الى الاوضاع الاجتماعية / الاقتصادية والمطالبية بتغييرها جذرياً. كان الوضع الاقتصادي في الصين خلال النصف الاول من القرن العشرين يفرض اعباء قاسية على شعب تآثر مثقل بالمشاكل. فمعدلات اجور الاراضي العالية ووجود عدد قليل من ملاك الاراضي الواسعة كان المصدر الواضح لعدم رضى الفلاحين والهدف الواضح للمصلحين والثوريين، على الرغم من أن اي من الحالتين لا تنطبقان على جميع انحاء الصين. فالاجور والضرائب العالية، والقروض الربوية، والمزارع الصغيرة المفتتة، ووسائل الزراعة التقليدية، وتدني الانتاجية، والامية، والازعاجات الخارجية ساهم تجميعها في رقة حال معظم سكان الريف وفقرهم. ووفرت المدن فرصاً أفضل لبروليتاريا صناعية صغيرة لكنها متنامية، لكن أوضاع المعيشة كانت بالكاد احسن. وكانت القاعدة السائدة في المدن الصناعية الوليدة هي تدني الاجور، وطول ساعات العمل، وظروف عمل غير آمنة، وسكن غير ملائم، ومعدلات عالية من العمالة بين الاطفال والنساء، وقطاعات كبيرة من العاطلين عن العمل أو العاملين بشكل غير منتظم.

* Warlordism اي سيطرة اشخاص لديهم بعض الاتباع المسلحين على مناطق تضعف فيها سلطة الحكومة المركزية - المترجم.

بحلول عقد العشرينات، انتقلت راية الاصلاحات الاجتماعية / الاقتصادية من يد مفكرين متفرقين إلى أحزاب سياسية منظمة، مع ازدياد الدلائل على أن حركات الاصلاح باتت قادرة على الحصول على دعم جماهيري. وتشبثت ثورة ١٩٢٨ الوطنية بالشعارات المجربة، الاستقلال الوطني، والوحدة. لكن قبل تلك الثورة بقليل، خلال الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٢٧، تمكن الجناح الراديكالي في الثورة (والذي يضم الشيوعيين) من تنظيم حركة عمالية - فلاحية دفعت بالصراع الطبقي الى المقدمة. ومنذ ذلك الحين، اصبح الاصلاح الاجتماعي / الاقتصادي من المواضيع التي لا يمكن تجنبها. وكان أيضاً أحد أكثر المواضيع الثورية الثلاثة مدعاة للانقسام. ورغم المطالب القوية بالاصلاح داخل الغومندانغ، فإن ارتباطاته مع النخبة القديمة واعتماده على الدعم العسكري لامراء الحرب السابقين جعل قيام قيادة الغومندانغ بثورة اجتماعية امراً مستحيلاً. ومن جهة أخرى، رأى الحزب الشيوعي الصيني ان التغييرات الاجتماعية / الاقتصادية هي من صلب برنامج السياسي، ولا تنفصل عن اهدافه الوطنية. وفي النهاية، فقد اعتمد انتصار الحزب الشيوعي الصيني على الغومندانغ على التأييد الشعبي الذي تمكن من حشده بفضل سياساته الاجتماعية الثورية. وقد اعترف بهذه الحقيقة حزب الغومندانغ نفسه:

إن من المستحيل تحطيم العصابات الشيوعية بالاعتماد على الحكومة والجيش فقط، ومن دون مساعدة عامة الشعب. وسبب هزيمتنا في الاجزاء الرئيسية من البلاد هو بالضبط اننا لم نشبك ايدينا بايدي عامة الشعب بصدق وحرارة (٣).

تاريخ الحزب الشيوعي الصيني

ظهر الميل الى الشيوعية في الصين بعد نجاح الثورة الروسية في العام ١٩١٧. وقد بدا نقد ماركس الاقتصادي للرأسمالية بعيداً جداً عن مشاكل الصين، لكن تجربة اسقاط البلاشفة للنظام القيصري، وادانة لينين للامبريالية، والدعوة الى ثورة عالمية، لامست وترأ حساساً في الصين. وكان البلاشفة على استعداد لتقديم المشورة، والاموال، والقيادة للمجموعات الثورية في البلاد الاخرى عن طريق الشيوعية الدولية (كومنترن) (Comintern (Communist International).

اصبح اثنان من مشاهير خطباء حركة الرابع من ايار (مايو) ١٩١٩ المناهضة الامبريالية، هما «شين دوك سو» و«لي دجاو» مؤسسان مشاركان في الحزب الشيوعي الصيني في العام ١٩٢١. وكان ماوتسي تونغ ممثلاً عن مقاطعة هونان في الاجتماع التأسيسي للحزب. في البداية، اتبع الحزب الشيوعي الصيني النمط البلشفي في تنظيم العمال (البروليتاريا)، لكن مذبحه تعرض لها عمال السكك الحديدية في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٣، اثبتت ان حزباً من البروليتاريا سيكون اضعف من أن يقوم بالثورة وحده. وفي العام ١٩٢٤ عقد الحزب الشيوعي الصيني تحالفاً مع الغومندانغ بهدف متابعة اهدافهما المشتركة

في الوحدة الوطنية وانهاء المعاملة غير العادلة التي تتعرض لها الصين من قبل القوى الامبريالية. وشجع المستشارون السوفيات قرار الدخول في هذه المعاهدة، فقد كانوا يعملون ايضاً مع الغومندانغ. وكانت هذه الجبهة المتحدة الاولى بمثابة فترة من النمو الكبير والتوسع سواء للغومندانغ او الحزب الشيوعي الصيني (انظر الجدول ١٤ - ١). وانتهت هذه الفترة في العام ١٩٢٧ حين طرد حزب الغومندانغ الشيوعيين وقطع علاقاته بالمستشارين السوفيات.

ترك تفكك اول جبهة وطنية الحزب الشيوعي الصيني متشرذما وخارجا على القوانين. وتمكنت مجموعات صغيرة من الشيوعيين المسلحين والمتنقلين من البقاء في مناطق ريفية معزولة. بالتدريج، اخذت هذه القوات تكتسب قواعد في مناطق سائبة اطلقت عليها اسم سوفيات اقتداء بالنموذج الروسي. وكان ابرز هذه السوفيات في جبال جيانغسي، حيث كان ماوتسي تونغ شخصية سياسية مهمة. وطور ماو افكاره عن الثورة الريفية في سوفيات جيانغسي، لكنه انتقد من قبل اللجنة المركزية، التي كان يسيطر عليها بعض العقائديين الشبان الذين عادوا مؤخرا من الدراسة في الاتحاد السوفياتي. وفي اواخر العام ١٩٣٣ شن زعيم الغومندانغ شيانج كاي شيك حملته الخامسة في سلسلة حملاته ضد سوفيات جيانغسي، وفي الجزء الاخير من العام ١٩٣٤ اجبرت حملته الشيوعيين على التخلي عن معقلهم والبدء «بالمسيرة الطويلة» / Long March. انتقد ماو قيادة اللجنة المركزية خلال المسيرة الطويلة واصبح الشخصية القيادية في الحزب الشيوعي رغم المعارضة الكبيرة له، وكان مدعوماً من قبل الكومنترن وهو الدعم الذي استمر حتى العام ١٩٤١.

في اثناء توجه الشيوعيون الى شانكسي، التي وصلتها اولى وحداتهم في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥ في حالة من الضعف الشديد، بدأت تتبلور ملامح جبهة متحدة ثانية مع الغومندانغ رداً على تنامي الضغط من جانب اليابانيين. ومع بداية الحرب الشاملة بين الصين واليابان في العام ١٩٣٧، اصبحت الجبهة المتحدة حقيقة واقعة. كان هذا التحالف يختلف بشكل جوهري عن سابقه، كونه مجرد هدنة مسلحة لعقد تحالف مناهض لليابانيين. وكان التعاون بين الحزبين ضئيلاً، مع تفاهم، لم يتشدد الطرفان في التمسك به، بتجنب الحرب المفتوحة ضد بعضهما، وبقاء المناطق التي يسيطر عليها الشيوعيون مستقلة بحكم الامر الواقع. وسقطت هذه الهدنة المحدودة في العام ١٩٤١، وتدهورت العلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني والغومندانغ الى عداوة قائمة وان لم تكن معلنة.

نمت قوة الحزب الشيوعي الصيني بقدر كبير خلال تشكيل الجبهة الوطنية الثانية، التي استمرت حتى هزيمة اليابان في العام ١٩٤٥. عزز ماوتسي تونغ مركزه كزعيم للحزب من مركز قيادته في يانان، ووضع افكاره كمرشد للحزب الشيوعي الصيني لتطبيق الماركسية-اللينينية في الصين. ورغم استمرار الحزب في اجراء اصلاحات اجتماعية مهمة، ركز الحزب على الدفاع الوطني ضد اليابان بدلاً من الصراع الطبقي ضد ملاك الاراضي، ودخل الشيوعيون فترة ما بعد الحرب كمنافسين حقيقيين للوطنيين على السلطة السياسية.

الجدول ١٤-١

نمو الحزب الشيوعي، ١٩٢١-١٩٨٩

عدد الاعضاء عدد سنواتها معدل الزيادة السنوية.

الحقبة والسنة

عدد الاعضاء	عدد سنواتها	معدل الزيادة السنوية	الحقبة والسنة
-	-	٥٧	الحرب الاهلية الثورية الاولى
٦٦	١	١٢٣	١٩٢١ (المؤتمر الاول)
٣٠٩	١	٤٣٢	١٩٢٢ (المؤتمر الثاني)
٢٥٩	٢	٩٥٠	١٩٢٣ (المؤتمر الثالث)
٢٨,٥٠٨	٢	٥٧,٩٥٧	١٩٢٥ (المؤتمر الرابع)
-٤٧,٩٦٧	-	١٠,٠٠٠	١٩٢٧ (المؤتمر الخامس)
			١٩٢٧ (بعد انفصال الغومندغ والحزب الشيوعي)
			الحرب الاهلية الثورية الثانية
٣٠,٠٠٠	١	٤٠,٠٠٠	١٩٢٨ (المؤتمر السادس)
٤١,١٥٩	٢	١٢٢,٣١٨	١٩٣٠
٥٩,٢٢٧	٣	٣٠٠,٠٠٠	١٩٣٣
-٦٥,٠٠٠	٤	٤٠,٠٠٠	١٩٣٧ (بعد المسيرة الطويلة)
			الحرب ضد اليابانيين
٢٥٣,٣٣٣	٣	٨٠٠,٠٠٠	١٩٤٠
-٣٦,٥٥٣	١	٧٦٣,٤٤٧	١٩٤١
-٢٧,٢٩٦	١	٧٣٥,١٥١	١٩٤٢
٥٨,٦٣٥	٢	٨٥٣,٤٢٠	١٩٤٤
٣٥٧,٧٠٨	١	١,٢١١,١٢٨	١٩٤٥ (المؤتمر السابع)
			الحرب الاهلية الثورية الثالثة
١٣٧,١٩٢	١	١,٣٤٨,٣٢٠	١٩٤٦
١,٤١١,١٣٦	١	٢,٧٥٩,٤٥٦	١٩٤٧
٣٠٦٧٧	١	٣,٠٦٥,٥٣٣	١٩٤٨
١,٤٢٢,٥٤٧	١	٤,٤٨٨,٠٨٠	١٩٤٩
			جمهورية الصين الشعبية
١,٢٢٢,٥٢٤	١	٥,٨٢١,٦٠٤	١٩٥٠
-٥٩,٣١١	١	٥,٧٦٢,٢٩٣	١٩٥١
٢٣٩,٤٠٥	١	٦,٠٠١,٦٩٨	١٩٥٢
٦١٠,٥٥٦	١	٦,٦١٢,٢٥٤	١٩٥٣
١,٣٧٤,٠٤٣	٣	١٠,٧٣٤,٣٨٤	١٩٥٦ (المؤتمر الثامن)
١,٩٨٥,٦١٦	١	١٢,٧٢٠,٠٠٠	١٩٥٧
٦٢٠,٠٠٠	٢	١٣,٩٦٠,٠٠٠	١٩٥٩
١,٥٢٠,٠٠٠	٢	١٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٦١
٦٢٥,٠٠٠	٨	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٦٩ (المؤتمر التاسع)
١,٥٠٠,٠٠٠	٤	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧٣ (المؤتمر العاشر)
١,٧٥,٠٠٠	٤	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧٧ (المؤتمر الحادي عشر)
٨٠٠,٠٠٠	٥	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٢
١,٢٥٠,٠٠٠	٤	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٦
١,٣٣٣,٣٣٣	٣	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٩
١,٠٠٠,٠٠٠	٢	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩١

Sources: The figures for 1921 to 1961 are reprinted from John Wilson Lewis, *Leadership in Communist China*. Copyright © 1963 by Cornell University. Used by permission of Cornell University Press. Figures from 1969 on are from official sources.

بعد استسلام اليابانيين في آب (اغسطس) ١٩٤٥، تفاوض الحزبان الرئيسان المتنافسان على السلطة لفترة وجيزة، بوساطة امريكية من أجل حل سلمي للنزاع. وكان الدور الامريكي مشبوهاً منذ البداية، بسبب دعمه للحكومة «الوطنية»، في حين جعل العداء المستحكم وانعدام الثقة العميق بين الغومندانغ والحزب الشيوعي الصيني التوصل الى اتفاق عملي أمراً بعيد الاحتمال. وبحلول العام ١٩٤٦ بدأت الحرب الاهلية. وكانت جيوش الوطنيين اكثر عدداً وعدة وسجلت بعض النجاحات في البداية، لكن سرعان ما ظهر تفوق الشيوعيين في الميدان وفي الدعم الشعبي لهم. وانقلبت الامور في العام ١٩٤٨، وخلال عام واحد كانت قوات الوطنيين قد هُزمت وتراجعت قوات الغومندانغ الى جزيرة تايوان، واسس الحزب الشيوعي الصيني حكومة جديدة على البر الصيني.

جاء الحزب الشيوعي الصيني الى السلطة وهو يحمل قناعة بان الحشد والنضال هما جوهر السياسة. فاكتمت الفضائل العسكرية - الحماس، البطولة، والتضحية، والجهد الجماعي قيمة عظيمة. ولم تكن السياسة بالنسبة لنخبة الحزب الشيوعي الصيني مجرد منافسة سلمية أو ادارة للمصادر المادية، بل حشد وتحريك للمصادر البشرية في الازمات.

ما له علاقة وثيقة بهذه المواضيع هو مبدأ «القاعدة الجماهيرية» / mass line ، الذي يرجع باصوله الى الظروف التي واجهها الحزب الشيوعي الصيني في طريقه الى السلطة. والقاعدة الجماهيرية من العناصر الاساسية في الفكر الماوي، وربما كان أكثر المفاهيم تعقيداً وانتشاراً في مذهب الحزب الشيوعي الصيني. فمن جهة، يمثل اعترافاً بحقيقة انه ليس بإمكان أية حركة النهوض باعضاء حزبها فقط، فلا بد من الاعتماد على دعم الجماهير من خارج الحزب، وعلى معلوماتهم الاستخباراتية، وامداداتهم الغذائية، وتجنيد المستجدين، والاعتماد حتى على مهاراتهم الادارية. ومن جهة اخرى، تقوم القاعدة الجماهيرية بوظيفة مراقبة البيروقراطية والمتقنين. فالحزب الشيوعي يأمل من اصراره على ضرورة قيام تواصل بين المسؤولين والجماهير أن يكشف سوء استخدام السلطة وان يقلل أو يخفف من البنى البيروقراطية. اخيراً، فمع الحزب على «الاكل، والعيش، والعمل والتشاور مع الجماهير» تصبح القاعدة الجماهيرية بمثابة تعبير عن تطابق اهداف الحزب والتزامه برفاهية الشعب. مع تطور مفهوم القاعدة الجماهيرية خلال حقبة السوفيات، حمل في ثناياه توجهاً قوياً نحو الفلاحين، والسبب ببساطة هو انه لم يكن في وسع الشيوعيين الصينيين الحديث عن قاعدتهم الشعبية او التزاماتهم دون الحديث عن الفلاحين

والعنصر الثالث في الاسلوب السياسي للحزب الصيني هو الاعتماد على النفس، الذي يستمد قوته من التجارب التاريخية. والظروف التي شجعت على الانعزال النسبي جغرافياً، واقتصادياً، وسياسياً للقواعد الشيوعية الصينية منذ العام ١٩٢٧ فصاعداً. فقد كان كل واحد من السوفيات مستقلاً بذاته ويعتمد في بقائه على اكتفائه الذاتي عسكرياً واقتصادياً. ولمبدأ الاعتماد على النفس مضامين وطنية

ودولية. من الناحية الوطنية، رعى الحزب اختيار وحدات محلية ذات اكتفاء ذاتي نسبياً. أما دولياً، فقد بقي الشيوعيون الصينيون حساسون لحقيقة ان التواجد الاجنبي قد يقود الى التدخل والسيطرة. ورغم ترحيبهم بالدعم الدولي، وقيامهم بتقديم الدعم بانفسهم الى الدول والحركات التي تعاطفوا معها، الا أنهم مع ذلك يصرون على ضرورة ان يعتمد كل واحد على مصادره الخاصة لتحقيق اهدافه.

كان أصعب المشاكل المذهبية التي واجهها الحزب الشيوعي الصيني هي مشكلة خلق ثورة اشتراكية في بلد زراعي قريب من ماضيه الاقطاعي. فكيف يمكن تحقيق هذا الهدف في غياب قاعد بروليتارية؟ والجواب هو أن الايدولوجيا البروليتارية يمكن خلقها بالثقافة وليس بالظروف الاقتصادية الايجابية. الا أن الحزب الشيوعي الصيني لم يفترض قط أن الطريق الى النقاء الايدولوجي سيكون سهلاً، وقد حذر مراراً وتكراراً من أن التأثيرات غير البروليتارية القوية في المجتمع قد تفسد حتى الاتباع المؤمنين بخطه.

التاريخ السياسي لجمهورية الصين الشعبية

يقسم تاريخ جمهورية الصين الشعبية الى ثلاث حقبات. في الاولى (من ١٩٤٩ الى ١٩٥٧) ادت رغبة الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق الامن والتصنيع السريع بمحاكاة الاتحاد السوفياتي الى دفعه بعيداً عن مبادئه الثورية الخاصة (التي لخصناها في نهاية الفقرة السابقة). والحقبة الثانية (من ١٩٥٨ الى ١٩٧٦) التي شهدت هيمنة النموذج الماوي الذي احيا المقولات الثورية المحلية وسعى الى ترجمتها الى سياسات تطويرية. والثالثة (من ١٩٧٧ الى ١٩٨٩) التي اكدت على تحديث الاشتراكية التي تعتمد على خليط من التقنيات الصينية والاجنبية وكانت نوعاً من الاصلاح الغامض. ورفضت التصلب Dogmatism اليساري الذي تميزت به الحقبة السابقة، وخبرت الصين تغييرات كاسحة تحت قيادة دينغ كسياوبنغ الواقعية. ألا أن الحزب الشيوعي الصيني لم يكن مستعداً للتخلي عن احتكاره للسلطة، وقاد تزايد التوتر الى احداث تيانانمن. فمئذ المجزرة كان النظام في مرحلة تحول سياسي، مع بقاءه ملتزماً بالتحديث الاقتصادي والتكنولوجي.

النموذج السوفياتي: اعادة البناء والخطة الخمسية الاولى ١٩٤٩-١٩٥٧: في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ عقدت جمهورية الصين الشعبية معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وقد رأى ماو في المعاهدة افضل وسيلة للامن القومي والحصول على مساعدة اقتصادية خاصة بسبب اجواء الحرب الباردة التي زادت سوءاً المواجهة العسكرية الامريكية-الصينية في كوريا. ورغم النزاعات بين الشيوعيين الصينيين والروس، والاختلاف الواضح بين المجتمعين في مجالات التطور الاقتصادي والتاريخ الثوري، فقد بدا النموذج السوفياتي أفضل مرشد للتطور الاشتراكي، والنموذج الوحيد في الواقع.

كانت المهمة الاولى هي اعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته عقود من الحروب والفوضى. وانجزت هذه المهمة في العام ١٩٥٢، حيث عاد الانتاج الى مستوياته في الفترة الى سبقت الحرب، واستقرت المالية الوطنية، والطريقة التي اعدت للتكيف مع الاقتصاد. وكان الحزب الشيوعي الصيني يعزز سيطرته على البنية الادارية ويوسع جهازه التنظيمي على المستوى الجماهيري. وقد سار كلا الجهدين متكاتفين مع حملات شعبية كانت مثابة ادوات لتغلغل الحزب في القرى ولتنفيذ سياسة الحكومة. وأخذ الاصلاح الزراعي (١٩٤٩ الى ١٩٥٢) الارض من كبار ملاك الاراضي واعطاها لصغار الملاك ومستأجري الارض الزراعية، والعمال الزراعيين، فحطم بذلك سلطة الاقطاعيين وحقق المساواة في المجتمع والاقتصاد الريفيين. ودعت الحملة الخاصة بقانون الزواج الى المساواة القانونية للمرأة وبدأت حملة هامة (ما زالت بعيدة عن الاكتمال) لتنظيم صلات القرابة، والقيم الاجتماعية، ودور الجنس. وقضت عمليات قمع قوى الثورة المضادة على مؤيدي الغومنتانغ وغيرهم من معارضي النظام، فزالوا بذلك أية شكوك حول تصميم وقدرة الحكومة التعامل بشدة مع اعدائها، ومع تعزيز الحزب لسلطته السياسية، ومضيه في اصلاحات اجتماعية رئيسية، واستعادة الاقتصاد لوضعه العادي، أصبح الحزب الشيوعي الصيني جاهزاً للبدء في التحول الى الاشتراكية.

كانت الخطة الخمسية الاولى، من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧، بمثابة برنامج شامل من التطوير الاقتصادي المخطط يماثل التجربة السوفياتية ويؤكد على الاستثمار في الصناعات الثقيلة. وقدمت المعونات السوفياتية الكثير من المرافق الصناعية والامدادات الرئيسية. وكان للمستشارين والمهندسين الروس دوراً اساسياً في وضع الخطة وتنفيذها. تواصل التكيف الاقتصادي بسرعة، ووضعت جميع المؤسسات حتى أصغرها تحت رقابة الدول. وبدأ العمل الجماعي في الريف بفرق للعون المتبادل شجعت التعاون غير الرسمي بين مجموعات صغيرة من العائلات الفلاحية، انتقلت لاقامة التعاونيات الزراعية الصغرى، فجعلت الانتاج جماعياً إلا إنها تركت بعض حقوق الملكية دون تغيير. ثم دفعت الامور الى الامام - بدعوة اطلقها ماو في العام ١٩٥٥ «المد الاقصى» "high tide" - باقامة تعاونيات الانتاج الزراعي الاشتراكية بالكامل (انظر الجدول ١٤-٢). وبحلول العام ١٩٥٦ كان الاقتصاد الصيني اشتراكياً بشكل أساسي، دون أية سيطرة للقطاع الخاص على أصول أو وسائل انتاج لها قيمة تذكر.

جلبت الخطة الاقتصادية التصنيع والاعمار بسرعة. وسار تصاعد سلطة الحكومة وتعقيد تلك السلطة جنباً الى جنب، مع ظهور بيروقراطية ضخمة مسيطرة على المجتمع الصيني. وكان ثمة دلائل واضحة على ظهور المؤسساتاتية في الحزب وفي بنية الدولة التي اقيمت حسب دستور العام ١٩٥٤، وفي التغطية التي وفرتها التنظيمات الجماهيرية. لكن كانت هناك جملة عوامل حرفت هذا التحديث عن مساره التقليدي.

Years	Household	Small Village or Village Section (20-40 households)	Large Village or Village Cluster (100-300 households)	Rural Marketing Area
1949-1952	Land reform ends large holdings and tenancy, destroys old rural elite.			
1952-1955		Mutual aid teams of 4-10 households lead into lower agricultural producers' cooperatives, which become BAU.*		
1955-1957	Households retain small private plots.	Early co-ops become production teams within higher co-ops.	Higher agricultural producers' cooperatives emerge, become BAU, full collectivization begins.	
1958-1959	Private plots absorbed by communes.	Become production teams within communes.	Become production brigades within commune.	People's communes formed and become BAU; early total of 25,000 large-scale communes, many exceeding marketing area in extent.
1960-1978	Private plots returned to household with limited free markets for household production.	Production team becomes BAU.	Production brigade runs primary schools, small rural industries; a few serve as BAU.	Communes reduced in size and increased in number (about 50,000 after 1970); roughly coterminous with marketing area.
1979-present	Family farming and free marketing of surplus	Production team contracts to smaller groups, households, or even individuals. Long-term leasing of land.	Villages (formerly brigades) and townships (formerly communes) remain to manage large-scale economic activities in the countryside.	
	<p>"Agriculture as the Foundation" policy prevails: increased attention to rural areas with push for agricultural modernization (mechanization, use of chemical fertilizers, growth of small-scale rural industry) and, after Cultural Revolution, improved social services; rural institutions basically stable despite Cultural Revolution pressures to abolish private plots and raise BAU to a higher level.</p> <p>"Responsibility System" appears: To increase agricultural production and raise peasant standards of living, production teams transfer use of land, draft animals, and tools to groups or households, which are then responsible for most decisions on production and earn profits when they exceed quotas contracted with the team. Three-level system of agricultural collectivization and collective ownership (of land and other major means of production) remain in principle, but reforms greatly expand the scope and profit incentives of household farming.</p>			

*BAU = basic accounting unit. This is the unit responsible for making work assignments, organizing agricultural production, and collecting and distributing the agricultural product; it handles its own accounting and is responsible for its own profits and losses; hence, it is an important indicator of the level of collectivization.

ساد البرود العلاقات الصينية - السوفياتية بعد خطاب خروتشوف المناهض للستالينية في العام ١٩٥٦، والاضطرابات التي تبعتها في بولندا وهنغاريا، والتي رأى فيها الصينيون علامات على عدم مسؤولية الروس في بلدهم وعدم احترامهم الاحزاب «الشقيقة» في الخارج. وقد كشفت العروض السوفياتية للولايات المتحدة، وفتور السوفيات في مساندة الصين عسكرياً أو تقديم المساعدة لتطوير برنامجها النووي عن تعاضم التضارب في المصالح الدولية بين القوتين الاثرتاكتين. داخلياً، اهتم ماو بالمسائل المتعلقة بخطة التحول الى المركزية، والاعمار، والبيروقراطية التي تشتمل عليها الخطة. وقد اقنع تفجر الانتقادات التي اطلقها عدد من المفكرين في ربيع العام ١٩٥٧، في «حملة المئة زهرة» / Hundred Flowers Campaign العديد من الزعماء الصينيين بان لا وقت للتراخي عن الاحتراس من المفكرين «البرجوازيين» والاختصاصيين، والفنيين المنتفعين من الحداثة^(٤). وقد نوقشت هذه القضايا مطولاً خلال الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٨، لكن في نهاية العام ١٩٥٧ وجه ماو رفاقه كي يرفضوا النموذج السوفياتي، ويتبنوا منهجاً يسارياً جديداً في التطوير. فبدأت «الحملة المضادة لليمين» / Anti-Rightist Campaign والتي وصم فيها من جاهروا بالحديث خلال حملة المئة زهرة بانهم «اعشاب سامة»، وتمت معاقبتهم^(٥).

النموذج الماوي: القفزة العظيمة والثورة الثقافية، ١٩٥٨-١٩٧٦ برز النموذج الماوي بالتدريج

من مناقشات اواسط الخمسينات الا ان صفاته لم تتضح الا في «القفزة العظيمة الى الامام / The Great Leap Forward». في الفترة ما بين ١٩٥٨ الى ١٩٦٠. وكانت القفزة العظيمة القضية المحورية للسياسة الصينية في الفترة من ١٩٥٨، حتى ١٩٦٦، وقيدت المبادئ العامة للمبادرات السياسية التي قدمت وحتى وفاة ماو في العام ١٩٧٦. دفعت القفزة العظيمة الصين بعيداً عن النموذج السوفياتي. فالزمت البلاد بسياسات اكثر ميلاً الى التقاليد الثورية للحزب الشيوعي الصيني وتصور ماو للاولويات التي تهم الصين. وقادت الصعوبات التي واجهتها الى التراجع عن بعض سماتها الاساسية. وكانت النتيجة ازدياد حدة الجدل بين الماويين ومعارضيه المعتدلين، والتي تفجرت خلال الثورة الثقافية واستمرت طيلة العقد الذي تلى.

قامت القفزة العظيمة على اربعة مبادئ - استمدت من خليط من افكار ماو، وتجارب الحزب الشيوعي الصيني، وعدم الرضى عن الخطة الخمسية. الاول، هو فكرة التطور الشامل، وان تعجل الصين في التطور على جميع الجبهات دون التجاوز عن اي قطاع. وكان للصناعة الاولوية، على ان يلحق الانتاج الزراعي، والقطاع الريفي بشكل عام بها. وكانت كوميونات الشعب / the people's commune التي ظهرت في صيف العام ١٩٥٨ بمثابة المؤسسة التي انيط بها دفع القفزة العظيمة في الريف. وفي العام ١٩٥٨ حلت هذه الكوميونات، وهي وحدات اكبر وجماعية اكثر، محل التعاونيات واصبحت وحدة الحكم المحلي في المناطق الريفية (انظر الجدول ١٤-٢). وكان ينتظر ان تسهل الكوميونات حشد العمال على

نطاق واسع، والقيام بمشاريع، وان تشجع المكننة، وتصنيع الريف، وان تسرع الانتاج في المناطق الريفية، بشكل عام، دون ان تثقل على الخزينة المركزية وتحولها عن الصناعات الثقيلة. اما المبدأ الثاني، اي حشد الجماهير، فيشير الى قاعدة المصادر اللازمة لاندفاع التطور. وقد حول الاستغلال الافضل للافراد- عن طريق العمل بجد اكثر، والحوافز الافضل، والتنظيم الاشمل، وحشد العاطلين عن العمل- الشعب الصيني الى رصيد بديل لندرة الاموال المخصصة للاستثمار.

وجلب المبدأ الثالث - القائل بسيطرة السياسة- تركيزاً اكبر على الاجماع والحماس السياسي، وكان ذلك، جزئياً، بمثابة رد علي انتقادات اليمين خلال العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧، وقد نقل سلطة اتخاذ القرار من وزراء الدولة الى اللجان الحزبية. وليس الدوائر البيروقراطية او الخبراء. وقد اقنع المثقفون والبيروقراطيون بتعديل طرقهم البيروقراطية والانخراط في العمل اليدوي على مستوى الجماهير. اما العامل الرابع، اللامركزية، فقد خفف من السيطرة المركزية وشجع الوحدات من المستويات الدنيا على التوسع في التقدم بمبادرات، وتعكس اللامركزية ايضا التاكيد الكبير على القاعدة الجماهيرية وافكار الشعبية التي تميزت بها مقولات تلك الفترة:

حققت القفزة العظيمة بعض الزيادة في الانتاج في البدء، لكن سرعان ما برزت ازمة. فسوء الطقس، وسحب المعونات والخبراء الروس في العام ١٩٦٠ اثر تصاعد النزاع الصيني - الروسي، ووجود صعوبات في القفزة العظيمة ذاتها تكالبت كلها لجذب الاقتصاد الى الاسفل وتحرير الصينيين من الوهم. واشتملت العيوب في الاستراتيجية المبكرة للقفزة العظيمة على ضعف في التخطيط والرقابة الاحصائية، والمباشرة بمشاريع غير مدروسة، وارهاق القوى العاملة، والتسويق، والانماط الادارية، وكان العيب الاخير حاداً بشكل خاص. حيث دمجت الوحدات التي لم يسبق لها ان عملت في السابق معاً. فتدهور الانتاج الزراعي في العامين ١٩٥٩ و ١٩٦٠، في حين ارتفعت مبيعات الحبوب للدولة، مما قاد الى مجاعة قضت علي حياة اكثر من ٢٠ مليون انسان. ومع تقلص القاعدة الزراعية من الاقتصاد، عانت برامج اخرى من تراجعات قاسية.

في العام ١٩٦١، خفف الحزب الشيوعي من القفزة العظيمة. فافسح التحرك السياسي الطريق امام توجهات حذرة لاعادة الانتاج الى وضعه السابق. فاستعاد المخططون، والاداريون، والتقنيون، والخبراء بعضاً من مكانتهم التي فقدوها. وطرأت تحولات على سياسة الكوميونات تمت بثلاث طرق اساسية (انظر الجدول ١٤-٢). اولاً، اعيدت وحدة المحاسبة الاساسية/basic accounting unit (الوحدة التي تتولى المسؤولية الاساسية في التخطيط وجمع الانتاج الزراعي وتوزيعه) والتي رفعت من التعاونيات العليا/للكوميونات في العام ١٩٥٨، الى لواء الانتاج/production brigade اولاً، ثم الى فريق الانتاج/production team، وهو ادنى مستويات التنظيم. وكانت النتيجة اعادة لاجماعية/decollectivization.

المحاسبة الريفية الى مستوياتها في اواسط الخمسينات، رغم بقاء بعض سمات المركزية في حياة الكوميونات. ثانياً، الملكيات الزراعية - القطع الصغيرة من الاراضي التي تركت للعائلات ليزرعوها لاستهلاكهم الخاص - اعيدت الى الاسر الفلاحية. ثالثاً، اصبحت الكوميونات أصغر، وارتفع عددها من ٢٥ ألفاً في العام ١٩٥٨ الى ٧٥ ألفاً في أوائل الستينات. (واستقر عند حدود ٥٠ ألفاً في العام ١٩٧٠)، وأخيراً، تبني الحزب الشيوعي الصيني شعاراً جديداً، وهو «الزراعة هي الاساس»، ملزماً الحكومة، ولأول مرة، بمبدأ أن السياسات التطويرية يجب أن تخدم حاجات القطاع الزراعي.

حظيت هذه الاصلاحات بدعم واسع النطاق، إلا أنها سرعان ما اصبحت موضع خلاف. وسبب ذلك، ان المعتدلين أرادوا المضي الى مدى ابعد في تلك الاصلاحات، وتجربة صيغ أكثر رأسمالية. اذف الى ذلك أن القفزة فجرت النقاش الذي لا يشكك في سياسات ماو فحسب، بل وفي زعامته أيضاً. وبدا يتضح أكثر فأكثر أن القضية ليست مجرد تعديل القفزة العظيمة، بل هي ما إذا كان من الواجب بقاء الحزب الشيوعي الصيني ملتزماً بالنموذج الماوي. وتصاعدت القضية الى مجالات أوسع مع احتمال تحولها الى صراعات فئوية، تتغذى على التوتر الذي ولده العداة الصيني - السوفياتي. ولأن الماويين رأوا في النموذج السوفياتي نموذجاً «منحرفاً»، فقد التفتوا الى المعارضين المحليين بحثاً عن علامات لوجود توجهات مماثلة. ووجدوا ادلة كافية تقنعهم بأن لمخاوفهم من عودة الرأسمالية ما يبررها. وفي تلك الاثناء، احيا التصعيد الامريكي في فيتنام المخاوف الصينية القديمة من «العدو رقم واحد»، حتى عندما ظهر ان الاتحاد السوفياتي يشكل تهديداً أكبر.

كانت «الثورة الثقافية البروليتارية العظمى» / The Great Proletarian Cultural Revolution هي الجهد الضخم الثاني لتطبيق النموذج الماوي. وقد بدأت، مثلها في ذلك مثل القفزة العظيمة، في التأكيد على النموذج بتعابير درامية متطرفة، بدأت من حقبة تعزيز الرقابة المركزية، وانتهت الى مناقشة ما ستحتفظ به من الحركة الاولى. وخلافاً للقفزة العظيمة، لم تكن الثورة الثقافية في الاصل حملة اقتصادية - وقد بقيت التعديلات التي ادخلت بعد القفزة العظيمة على حالها، رغم بعض الانتقادات - كما لم تولد صعوبات اقتصادية في مثل حدة الصعوبات التي حدثت خلال الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦١. الا أنها كانت أشد عنفاً وتمزيقاً بكثير، وبرزت بشكل حاد طريقة وضع أسس النموذج الماوي ومستوى تلك المؤسسة.

بدأت الحملة في خريف العام ١٩٦٥ بانتقادات من وسائل الاعلام لبعض الشخصيات الادبية. وفي ربيع العام ١٩٦٦ انتقل الهجوم الى بعض كبار قادة الحزب، باتهام «اصحاب الطرق الرأسمالية» / capitalist roaders الذين يحاولون اقامة نظام معدل بانهم معارضون لماو. وطالبت، في الوقت نفسه، باجراء اصلاحات شاملة على الثقافة - الافكار، والتوجهات، والسلوكيات - وزرع المثل

الماوية في النضال، وفي القاعدة الشعبية والعمل الجماعي، والمساواة، وخدمة المجتمع بلا تكليف. ولم يلبث الطلاب من مجموعات الحرس الأحمر أن نقلوا الصراع الى الشارع ولم يترددوا في توجيه الانتقادات، والقيام باعمال عنف ايضاً، ضد من اعتقدوا انهم معارضون لماو أو يمثلون الثقافة البرجوازية. وبالتالي، كانت الثورة الثقافية، وفي آن واحد، بمثابة عملية تطهير للنخبة السياسية، ودفع للاصلاحات الثقافية بمعناها الاوسع، وحشد للعمل الجماهيري شجع على النقد والتنظيم العفوي. بالطبع، سعي الماويون في بيجنغ الى السيطرة على الحركة، إلا أن تشجيعهم، أو على الاقل تغاضيهم عن نشاطات الحرس الأحمر - التي تضمنت اصدار صحف لا تخضع للرقابة، وتشكيل اتحادات بين المنظمات الشعبية، والعمل المباشر ضد مجموعات أو أفراد منافسين - اعطت الحملة درجة من العفوية لا مثيل لها في تاريخ الانظمة الشيوعية (٦).

بين صيف العام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ انزلت جمهورية الصين الشعبية الى وضع يقرب من الفوضى. فشل الحزب ودوائر الدولة، واغلقت المدارس، وباتت الكوادر من كافة المستويات عرضة للاهانة أو الطرد، وتسببت التنظيمات الجماهيرية في وقف العمل وقطع المواصلات والاتصالات. وفي بعض الحالات، حدثت اشتباكات واسعة النطاق بين المجموعات المتنافسة، كان بعضها مسلحاً. وحين بدأت الفوضى تطل وحدات من «جيش التحرير الشعبي» / People's Liberation Army، انسحب الماويون من الساحة. وبعد خريف العام ١٩٦٧، تمت اعادة النظام. وسيطر الجيش على معظم الاجهزة الادارية، وتم حل المنظمات الجماهيرية، واعيد التأكيد على الوظائف الاقتصادية. وبدأت عملية اعادة بناء الحزب ودوائر الدولة. واعلن المؤتمر التاسع للحزب في نيسان (ابريل) ١٩٦٩ هزيمة اصحاب الطرق الرأسمالية وبداية سياسات جديدة تتفق مع تعاليم رئيس اللجنة ماو. اسقطت الحملة ما يقارب نصف قادة الحزب؛ وكان أكبر ضحيتين لها هما، ليوشاوكي (الرجل الثاني بعد ماو حسب تصنيف الحزب في الفترة قبل العام ١٩٦٦) ودينغ كسياوبنغ الرجل الرابع، ربما، بعد ماو، وليو، ورئيس الوزراء شو إن لاي، والذي سيقوم فيما بعد، بعودتين مثيرتين الى مركز الصدارة). وحل محل الكوادر الثورية القديمة عدد كبير من قادة جيش التحرير الشعبي، وشخصيات الحزب الراديكالية، وبعض ممثلي الجماهير الجدد ممن برزوا في اثناء الحملة. بالطبع، نجا فريق مهم من القادة أصحاب الخبرة من اختبار الثورة الثقافية وبقوا في مناصبهم.

كانت القيادة الصينية في الفترة التي تلت العام ١٩٦٩ عبارة عن ائتلاف من ثلاث مجموعات: الماويون المتحمسون، أو الراديكاليون، الذين يستمدون قوتهم من قربهم من الرئيس والتأثير في تعاليمه (ربما كانت جيانغ كيونغ، زوجة ماو، أكثر من يمثل هذه المجموعة)؛ الشخصيات العسكرية التي افادت، رغم عدم توحيدها، من تعيين وزير الدفاع لين بياو في منصب الرجل الثاني بعد ماو، وخليفة له؛ والاداريون المخضرمون، ويقودهم شو إن لاي، والذين يمثلون من بقي من المعتدلين.

اظهرت الاحداث أن هذا الائتلاف غير مستقر. فتم تطهير لين بياو في العام ١٩٧١، بزعم اشتراكه في انقلاب ضد ماو، تبع ذلك خفض نفوذ جيش التحرير الشعبي - وهو توجه رعته سياسة العودة الى الوضع الطبيعي أيضاً. وتُرك الراديكاليون والمعتدلون في وضع من التوازن المضطرب، بسبب تصاعد التوتر وتدهور صحة ماو ودعم شو إن لاي لعودة العديد من الكوادر القديمة التي جرى تطهيرها من الحزب خلال الثورة الثقافية. وكان دينغ كسياو بنغ ابرز مثال على ذلك. فقد اطلقت عودته الى السلطة خلافاً حاداً خرج الى العلن في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ عند وفاة شو إن لاي، تاركاً دينغ كأقوى مرشح لخلافته على رئاسة الوزراء. لكن بدلاً من ذلك، تدبر الماويون أمر تطهير دينغ للمرة الثانية من السلطة، وذهبت الرئاسة لقادم جديد نسبياً اختير كحل وسط، وهو هوا كوفينغ. لكن وفاة ماو في ايلول (سبتمبر) قلبت الوضع كله. فاعتقل هوا كوفينغ عصابة الاربعة - وهو النعت الذي اطلق على جيانغ كيونغ وثلاثة اخرين من كبار الراديكاليين - وأطلق ضدهم حملة شعواء لتحريفهم افكار ماو، وتخريب الحكومة والاقتصاد بالفئوية، واتباع خط الجناح اليميني تحت ستار الراديكالية.

جعلت الاشتباكات الحدودية الحادة مع الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٦٩، مقرونة ببداية انسحاب الامريكيين من فيتنام، ماو وشو إن لاي أكثر تقبلاً لفكرة التقارب مع الولايات المتحدة، والتي اكتملت بزيارة الرئيس ريتشارد نيكسون وبيان شنغهاي في أوائل العام ١٩٧٢. وما أن اتخذت هذه الخطوة، حتى بات منطق التجارة والتعاون مع الدول الرأسمالية - لخدمة تجارة الصين، وتكنولوجياها، وحاجاتها الامنية - حتمياً. وقد قاوم الراديكاليون هذه الفكرة وأي تقليل من الاصلاحات التي تمت بعد الثورة الثقافية، لكن هذه الاخيرة كانت قد بدأت تتلاشى أو تصبح مجرد روتين. فازدادت حدة الصراعات الفئوية، ونزاعات العمل، والضغائن داخل المؤسسة الواحدة، انخفضت اخلاقيات العمل. وحدث التباطؤ الاقتصادي في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ وتسببت به عدة عوامل لكنه وفر ذخيرة جيدة للأشخاص الذين لا يحبون تأكيد الماوية على الصراع. وهكذا حين توفي ماو كان نموذج الماوية أقل أمناً من الناحية السياسية والمؤسسية مما قد يتوقعه المرء لنموذج تلقى كل ذلك الدعم الصريح وغير المشروط طيلة العقود الماضية.

نموذج الحداثة: ١٩٧٧ الى ١٩٨٩. نموذج جديد يؤكد على الحداثة الاشتراكية بدأ بعد موت ماو، ومرّ خلال مرحلة انتقالية قبل أن يأخذ شكله الواضح^(٧). وقد كانت الحداثة على الدوام احد أهداف جمهورية الصين الشعبية، لكن خلافاً ليسارية ماو، فقد أكد النموذج الجديد على وضع الانجازات الاقتصادية فوق النقاء الايدولوجي. وقد أثرت هذه النقلة التاريخية التي ابتعدت عن نصف قرن من السياسة الثورية، واتجهت نحو نظام أكثر استقراراً وواقعية، في كافة نواحي السياسة، لكن التغيير السياسي كان غير متعادل، سواء في تقدمه أو تراجع. فنموذج الحداثة شبيه بالنموذج الماوي من ناحية عدم وجود أية مسودات عامة للسياسة في بدايته، بل مجرد التزام غامض، الا أنه أكيد، باتباع احدي «الطرق». وقد كانت

الحدثة انجح الطرق التي اتبعتها جمهورية الصين حتى الان، لكنها تسببت في النصف الثاني من عقد الثمانينات في زيادة حدة التوتر بين الجماعات المحافظة والاصلاحية في القيادة. وقد رعت الاصلاحات ايضاً نمو بعض القوى الاجتماعية، مثل المفكرين، والطلاب، والمجازفين الرأسماليين الذين تعارضت مصالحهم مع استمرار احتكار الحزب - الدولة للسلطة. وقاد التنافر داخل القيادة ومطالبة القوى الاجتماعية بالمزيد من الحقوق للمواطنين الى ازمة تيانانمن في العام ١٩٨٩. ومنذ تلك الازمة، ما زال النظام يدعي اتباع نموذج في الحدثة ولا يرغب في العودة الى النموذج الماوي، لكن السن المتقدم للزعماء الحاليين، وعدم اليقين المحيط بمن سيخلفونهم، وصدمة تيانانمن تصف الموقف الحالي بموقف من يبحث عن اتجاه جديد ليعزز موقفه.

في المرحلة الانتقالية من الماوية الى الحدثة، والتي استمرت من خريف ١٩٧٦ الى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، اقترح هوا كوفينغ الذي خلف ماو كرئيس للحزب الشيوعي الصيني، وواصل في الوقت نفسه تولى رئاسة الوزارة، برنامجاً تطويرياً طموحاً يمكن أن يحقق «الحداثات الاربعة» (في الزراعة والصناعة، والدفاع الوطني، والعلوم والتكنولوجيا) بحلول العام ٢٠٠٠ دون نبذ الرموز الماوية. وواصل عمله بتركيز كل النقد على عصابة الاربعة، وليس على ماو أو الماوية، والتعليق على الخيارات الصعبة التي تشتمل عليها دعوته الى تسريع التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فعلى الرغم من كثرة الاحاديث البليغة عن الحدثة، فقد بقي المنهج الجديد غامضاً.

ظهر دينغ كسياوبنغ كمدافع عن الالتزام بقوة بالحدثة والانسلاخ عن النموذج الماوي. وعاد الى مركزه السابق كنائب لرئيس الحزب ونائباً لرئيس الوزراء في اواسط العام ١٩٧٧، شن بعدها حملة عنيفة على النموذج الماوي، مقرونة بنقد غير مباشر لارتباطات هوا كوفينغ بذلك النموذج. وفي ايار (مايو) ١٩٧٨. ساند دينغ شعار «التجربة هي المحك الوحيد لاختبار الحقيقة»، والذي يوحي بأن افكار ماو وكتاباته يجب الا تبقى ملزمة لسياسات الصين الشعبية. مما أثار اليساريين الغاضبين ودفعهم الى خوض صراع خاسر مع جناح دينغ المؤمن «بالتجربة»، وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ في الاجتماع الثالث لبلينيوم (*) اللجنة المركزية الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، انتصر مؤيدو دينغ، فانتقدوا الزعماء الباقيين على الماوية، والذين كانوا من بين المؤيدين الرئيسيين لهوا كوفينغ، واصلوا «نقل تركيز» اهتمامهم الى تحديث الاشتراكية والى مدى ابعده بكثير من هجومهم الاول على عصابة الاربعة في حقبة ما بعد ماو.

يعتبر البلينيوم الثالث اليوم بداية حقبة جديدة في السياسة الصينية. من الناحية السياسية، تم التبرؤ من النموذج الماوي بسلسلة من القرارات الهامة: إعادة الاعتبار، في شباط (فبراير) ١٩٨٠، الى ليو شاوكي العدو الرئيسي لثورة ماو الثقافية؛ وخسارة هوا كوفينغ لمنصب رئاسة الوزراء لصالح جاو

زيانغ (أيلول ١٩٨٠)، ورئاسة مجلس الحزب لصالح هو ياو بانغ (حزيران ١٩٨١)، وكان كلا الزعيمين من أتباع دينغ؛ وتبني الحزب الشيوعي الصيني في حزيران (يونيو) ١٩٨١ لقرار حول تاريخ الحزب ينتقد صراحة زعامة ماو خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٦، والذي أنزل مكانة الأخير في رئاسة مجلس الحزب إلى مستويات بشرية عادية، واعتباره مجرد شخص فيه نواحي قوة ونواحي ضعف ولديه إنجازات وأخطاء. وخلال المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، تم التأكيد على برنامج دينغ وجرّد هوا كوفينغ من جميع مناصبه العالية، والغى منصب رئيس مجلس الحزب الذي ارتبط بزعامة ماو الفردية.

توازن نبذ دينغ ليسار الماوية مع تأكيد زعامة الحزب الشيوعي الصيني على شيوعيتهم التقليدية، تاركاً النظام في وضع متوسط بين اليسار ومواقف تعتبر شديدة البرجوازية^(٨). وقد دعم دينغ في صراعه مع هوا بملصقات علقت على جدار الديمقراطية / Democracy Wall في بيجنغ، لكنه أغلق جدار الديمقراطية بعد تعزيز سلطته، واعتبر الملصقات السياسية العفوية عملاً غير مشروع. وفي آذار (مارس) ١٩٧٩، صرح أن على كل فرد تأييد أربعة مبادئ أساسية: الطريق الاشتراكي، وقيادة الحزب، وديكتاتورية البروليتاريا، والماركسية - اللينينية، وأفكار ماو تسي تونغ. والبيانات التي يعتبرها المسؤولون مناهضة لهذه المبادئ تعتبر جرائم سياسية، وقد تعرض الألوف لعقوبات جنائية وإدارية بسببها. ورغم الإعلان عن إلغاء التصنيف الطبقي في العام ١٩٧٩، فإن مقولات مثل العناصر البرجوازية الخطرة، والتلوث البرجوازي الروحي، والبرجوازية الليبرالية قد بقيت في الترسانة الأيدولوجية للحزب الشيوعي الصيني.

كانت السياسة الاقتصادية جوهر نموذج الحداثة - رغم أن الإصلاح الاقتصادي تراجع بضع خطوات إلى الخلف، وخطوات عدة إلى الأمام، فقد كان هناك، بشكل عام، توسع لم يسبق له مثيل في استخدام الحوافز المادية وقوة السوق، تمخضت عن أعظم تنمية في تاريخ الصين الحديث. فقد شجّع الأفراد والعائلات على «جمع الثروات» وقد فعلوا.

كان الإصلاح الزراعي بداية الخطوات من نواحي عدة. فحرب «نظام المسؤولية» على الفلاحين الفقراء في انهوي (انظر الجدول ١٤-٢) حيث حل الإنتاج الأسري محل العمل الجماعي بالتدريج. ومع تولي الأسر مسؤولية الإنتاج، فقد سمح لهم بالاحتفاظ بالأرباح، وإنتاج أقصى ما يستطيعون إنتاجه. وسمح لهم بحرية أكبر في تقرير ما يريدون إنتاجه، وحرية أكبر في التسويق في الأسواق الخاصة. وقد كانت النتائج مذهلة. فلم يزد دخل الفلاحين عن أكثر من الضعف فحسب، بل إن عدد الفلاحين الذين يعيشون حياة فقر قد انخفض بشكل كبير. فقد كانت هناك فيض في الانتاجية، سواء في المنتجات الحقلية أو الصناعة الريفية. وفي العام ١٩٨٤ زاد الفائض في إنتاج الحبوب عن طاقة الدولة التخزينية. وقد حفز هذا النجاح على المزيد من الليبرالية بما في ذلك إلغاء الحصص الإلزامية لإنتاج الحبوب في العام

١٩٨٥. الا انه تبين ان العام ١٩٨٤ كان ذروة النجاح في انتاج الحبوب في الثمانينات (انظر الشكل ٤-١) فلم يصل انتاج الحبوب تلك المستويات حتى العام ١٩٨٩. وقاد الهبوط في انتاج الحبوب الى انتقاد الاصلاحيين لان الحفاظ على امدادات كافية من الغذاء ضروري للحدثة. ونتيجة لذلك، نشب نزاع بين حاجة الحكومة الى الحبوب ورغبة المزارعين في تنمية محاصيل اوفر ربحاً.

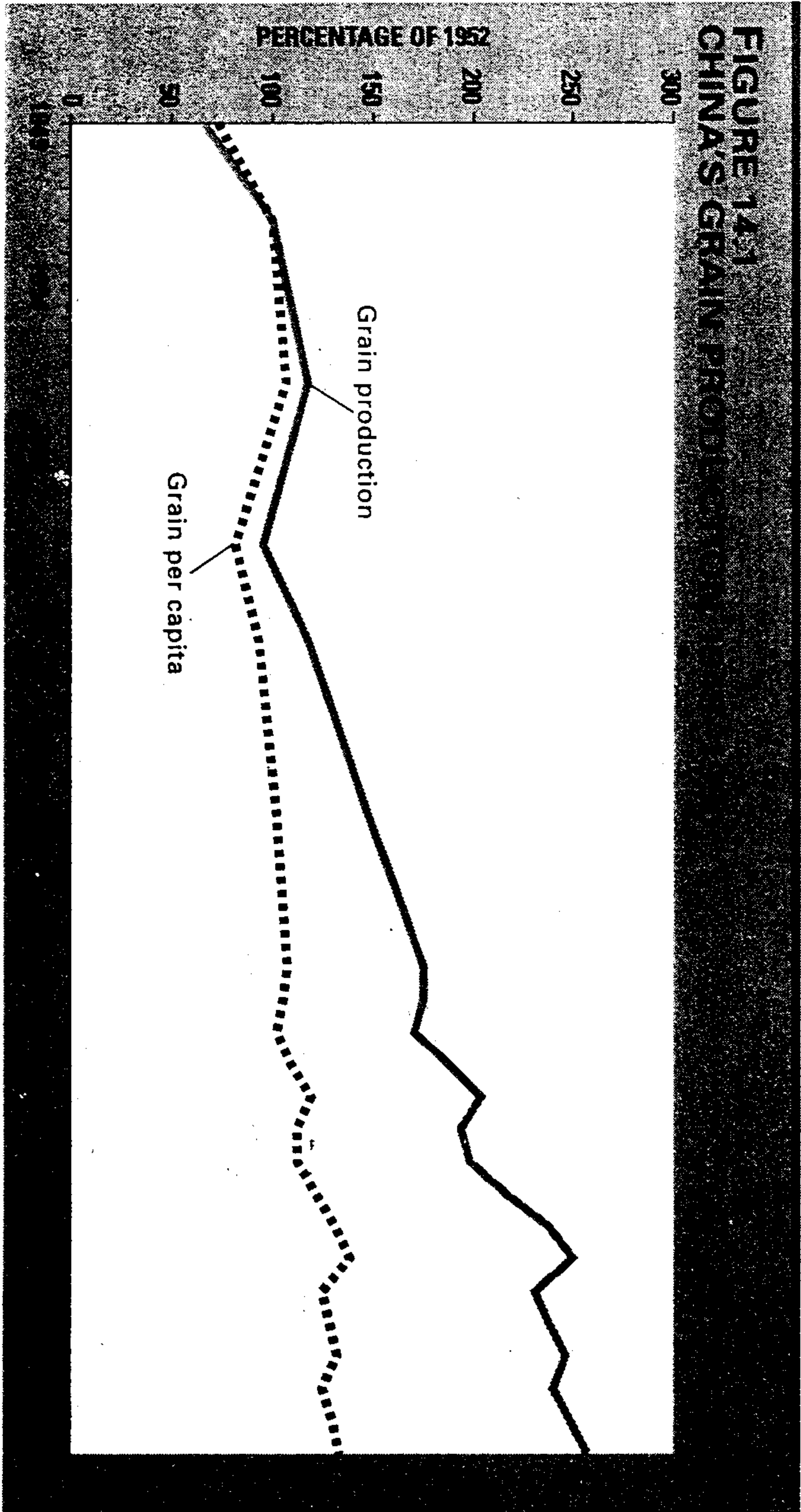
اما اقتصاد الصين المدني فهو اكثر تعقيداً واعمق انغماساً في طراز الادارة الستاليني؛ لذلك لم تكن الاصلاحات في مثل سرعة أو نجاح التجربة الزراعية. ومع ذلك، فإن التخلي عن التحفظات الماوية الخاصة بالارباح، والمكافآت، والتسويق قد قاد الى التنمية. وكانت الاصلاحات البنيوية في الاقتصاد المدني التي تم تبنيها في أواخر العام ١٩٨٤ بمثابة خطوة كبرى نحو استبدال نظام الادارة الاقتصادية الستاليني باقتصاد سلع اشتراكي، الذي يشبه الاقتصاد الريفي، ويعتمد اكثر على استقلالية المنتجين وآلية السوق. ولم تتم اعادة بناء صناعة الدولة فحسب، بل شجعت المؤسسات الخاصة والتعاونية ايضاً، وازداد عدد هذه المؤسسات بشكل هائل خلال عقد الثمانينات. وساهمت عمليتا التنمية السريعة، واللامركزية في حدوث ازمة امداد وتضخم. واصبح التضخم مشكلة خطيرة بحلول العام ١٩٨٧، وذلك لأول مرة منذ القفزة العظيمة وما تلاها.

اشتمل نموذج الحدثة على «باب مفتوح» في السياسة الخارجية، واصلاح التعليم، وجهود لمأسسة الثورة. وتضمن الباب المفتوح علاقات أوثق بالاقتصاد العالمي، خاصة مع الدول الرأسمالية، لمساعدة الصين على الحصول على رساميل أجنبية، وتكنولوجيا، وبضائع حيوية (مثل النفط وأجهزة الحفر، والحاسوبات، والحبوب). ومن العوامل المهمة هنا اعادة العلاقات الدبلوماسية الى طبيعتها مع الولايات المتحدة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، وزيادة التبادل الدبلوماسي والثقافي، والتوسع السريع في التجارة الخارجية مع تنشيط السياحة والصادرات لدفع فاتورة الواردات، وافتتاح «منطقة اقتصادية خاصة» في الصين للصناعات والاستثمارات الاجنبية.

تضمنت السياسات الجديدة الخاصة بالتعليم والمفكرين على مستويات اكااديمية أعلى، وتوسع في التعليم العالي والايحات، وجهود لتدريب كادر كبير من الاختصاصيين بالتعرف على الموهوبين وارسالهم الى مدارس النخبة. واصبح النقاش الاكاديمي أكثر انفتاحاً، والاتصال بالزملاء في الخارج أكثر انتظاماً، وأفضل مردوداً. واصبحت المنشورات أكثر عدداً وتنوعاً، وتراخت القيود السياسية على الفن والأدب، رغم أنها لم تلغ تماماً.

اعادت المؤسساتية معظم المنظمات التي أضعفت أو دمرت خلال حقبة ماو. ورافق ذلك دعوات لمراعاة الاجراءات النظامية وتقوية النظام القانوني. وتم تبني دستورين جديدين للدولة والحزب في العام ١٩٨٢، أكد كلاهما على أن دستور الدولة ملزم للحزب. وكان التطور الهام هو البدء باجراء

FIGURE 14.1
CHINA'S GRAIN PRODUCTION



انتخابات شعبية لمجالس الاقاليم، والموافقة على شيء من المنافسة بين المرشحين للمراكز التي يتم شغلها بانتخابات شعبية.

ان نجاح نموذج الحداثة في تقديم منافع اقتصادية لمعظم سكان الصين، وفي تحسين مكانة الصين العالمية قد انهي أية امكانية لعودة يساريي الثورة الثقافية الى السلطة. إلا إنها طرحت خيارات صعبة أمام ائتلاف دينغ مع القادة الشيوعيين. ألى أي مدى يجب أن نصل، وما مدى السرعة، وما هو مقدار الحرية السياسية والاجتماعية الذي يجب السماح به، وما هو مقدار المركزية الضروري، الى آخر ذلك. لقد تباينت الاراء في كل مسألة وحول كل سياسة. فحين تنجح سياسة جسورة، مثل سياسة «نظام المسؤولية» في الزراعة، فان الاراء الجريئة في السياسات الاخرى تتعزز. وحين كانت تواجه الاصلاح صعوبات، أو حين كانت القيادة ترؤّع بافتضاح جريمة أو عمل اباحي. فإن الاصوات تتعالى مطالبة بتوخي الحذر وفرض رقابة ايولوجية أشد. ونتيجة لهذان التفسيران المختلفان للحداثة، بدأت تتبلور، خلال الثمانينات، ملامح معسكرين داخل القيادة: الاصلاحيون المحبذون لمزيد من التغييرات البنوية الراديكالية، والمحافظون الذين يريدون الحفاظ على سيطرة الحزب السياسية الكاملة وسيطرة الدولة على الاقتصاد. وقد بقي دينغ الحكم الاخير لأنه له موطن قدم في كل واحد من المعسكرين. فهو أكثر القادة المخضرمين تميزاً، وكان المحافظون يثقون في أنه لن يتهاون في التخلي عن احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة. ودينغ هو أيضاً كبير رعاة الاصلاح، وقادة الاصلاح الجدد مثل هو ياوبانغ وجاو زيانغ هم حاملوه.

نزاعات القيادة ١٩٨٦ - ١٩٨٩: الطريق إلى تيانانمن

اصبحت النزاعات داخل القيادة المركزية الصينية علنية باستقالة هو ياوبانغ في العام ١٩٨٧، رغم عدم الاعتراف الرسمي بهذه النزاعات.

بدأ مسلسل الاحداث الذي قاد الى استقالة «هو» في أوائل العام ١٩٨٦ بمحاولة فاشلة قام بها المحافظون لضبط التصريحات العلنية لبعض الاصلاحيين. وشجع المحافظون على القيام بهذه المحاولة المشاكل التضخمية التي رافقت الاصلاحات المدنية؛ ولم يرفض هو ياوبانغ هجوم المحافظون فحسب، بل دعى أيضاً لمزيد من الحرية في المناقشات، والى حملة «مئة زهرة» جديدة. بادر الاصلاحيون بالهجوم بعد أن تلقوا الضوء الاخضر من «هو». والقوا باللوم في الصعوبات التي واجهها الاصلاح المدني على الطفيليين الحاقدين داخل النظام السياسي وقالوا أنه لا يمكن اصلاح المؤسسات الاقتصادية إلا إذا رافقها اصلاح المؤسسات السياسية. واصبحت عبارة «اصلاح البنية السياسية» بمثابة شعار تناقش في ظله الاصلاحات السياسية، التي باتت أكثر راديكالية مما فكر فيه أحد حتى ذلك الحين. وانتقد تدخل الحزب في شؤون الدولة، واقترح تعددية اجتماعية، وحتى سياسية أكبر. فشارك الطلاب في

تسعة عشر مدينة، ممن استشارتهم الاجواء السياسية السائدة، في تظاهرات سلمية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦.

بالطبع، اثارت تظاهرات الطلاب غضب المحافظين، واثارهم اكثر مبادرات الاصلاحيين الجريئة. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ قبل اجتماع موسع للمكتب السياسي استقال هو ياوبنغ وبدأ حملة ملتهبة لمناهضة «التوجه الليبرالي البرجوازي». والمحافظون الذين بدأ أنهم قد هزموا بشكل نهائي في العام ١٩٨٦، ازاحوا الان معارضيهم. وانتقد «هو» بسبب تصرفه بمبادرة خاصة منه دون القيام بالاستشارات الضرورية، ولأنه تحدث علناً ودون تحفظ، ولتشجيعه مفكري الليبرالية البرجوازية، ولانه رد بنعومة زائدة على تظاهرات الطلاب. وقد اقصى عدد من الاصلاحيين الذين جاهروا بالحديث أو وجهت اليهم انتقادات.

على أية حال، لم يكن نصر المحافظين حاسماً. فرئيس الوزراء جاو زيانغ أحد اتباع «هو» الاصلاحى قد حل محله في منصب الامين بالانابة، وانضم الزعماء المحافظون الى جاو في الوعد بالا تتأثر سياسات الحداثة الاساسية، بما في ذلك الانفتاح على الغرب. واقتصرت الحملة المناهضة لليبرالية البرجوازية على اعضاء الحزب والمناطق المدنية. وانتقد بعض الاصلاحيين البارزين وتعرضوا لعقوبات تأديبية، خاصة عالم الفيزياء الفلكية، فانغ ليجي، الذي دافع عن ديمقراطية مماثلة للطراز الغربي يكون العلماء فيها هم النخبة السياسية الجديدة، إلا أن الاجراءات التأديبية كانت خفيفة للغاية.

لم يكن مؤتمر الحزب الثالث عشر الذي عقد في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، وخطط له أن يكون مؤتمرا لاحالة دينغ ورفاقه المسنين الى التقاعد، حاسماً. فالزعماء المسنون استقالوا من مناصبهم الرسمية لكنهم واصلوا العمل من خلف الستار، واحتفظ دينغ بمنصبه كرئيس للجنة الشؤون العسكرية. في حين نُبِت الاصلاحى جاو كأمين عام للحزب، وحل المحافظ لي بينغ محل جاو كرئيس للوزراء. وفي خطابه أمام المؤتمر تعهد جاو بمواصلة سياساته الاصلاحية في جميع المجالات، لكن الصعوبات الاقتصادية واستمرار ضغط المحافظون عليه احبط خطته. وحملت اصلاحاته مسؤولية التضخم ونقص امدادات الغذاء الذي حدث في العام ١٩٨٨. وفرض المحافظون سياسة تقشف اقتصادي، وشددوا الرقابة المركزية على جاو في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨. ومع بداية العام ١٩٨٩ كان جاو في وضع دفاعي، ولم يعد لديه زخم للقيام بالمزيد من الاصلاحات.

تيانانمن

في الاشهر الاولى من عام ١٩٨٩ بدأ المفكرون والطلاب في التحرك كما فعلوا في العام ١٩٨٦، لكن الظروف كانت مختلفة. ففي السابق افترضوا ان زعامة الحزب كانت الى جانبهم بسبب دعم هو ياوبانغ؛ أما الآن فقد شعروا بان الحكومة قد وصلت الى طريق مسدود. فلم تك الحكومة تتجاوب لا سلباً ولا

ايجاباً: فالالتماسات التي قدمت للعفو عن السجناء السياسيين تم تجاهلها، لكن مقدمو الالتماسات، لم يعاقبوا. وكان الناس قادرين على التعبير علناً عن شكواهم وعدم اتفاقهم مع الحكومة، ونظم الطلاب «صالونات ديمقراطية» ناقشوا فيها أفكاراً للإصلاح.

كان موت ياوبانغ المفاجيء في ١٥ نيسان (ابريل) حافزاً لمظاهرات الطلاب المؤيدين للإصلاح في بيجنغ، وكانت تلك المناسبة مثالية لان «هو» كان قد عزل عن منصبه في العام ١٩٨٦ لتساهله مع الطلاب، وليس في وسع السلطات الان قمع موكب يجري لاحياء ذكرى أحد زعماء الحزب الكبار. قدم الطلاب مطالب بالإصلاح وتهربوا من محاولات حصر تظاهراتهم، إلا أنهم حرصوا، حتى هذه المرحلة، على أن يكونوا منضبطين ولا يتحدثوا الزعامة السياسية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني. فانقدوا الفساد وطالبوا بالديمقراطية والاعتراف باستقلالية المنظمات الطلابية. إلا أن افتتاحية رسمية نشرت في جريدة «الشعب اليومية» يوم ٢٦ نيسان (ابريل) اتهمت المتظاهرين بأحداث اضطرابات وأدعت بأن حفنة من المحرضين على الثورة المضادة هم المسؤولون. فاستشاط الطلاب وجماهير بيجنغ غضباً، وشارك مئات الالوف في تظاهرات جديدة ودعوا الى استنكار الافتتاحية وعلنوا مقاطعتهم للدراسة.

كان جاو زيانغ في زيارة رسمية لكوريا الشمالية يوم ٢٦ نيسان، ولم يشارك في وضع مسودة الافتتاحية ولم يرها بشكلها الكامل قبل نشرها. وعند عودته الى بيجنغ حاول دون جدوى افناع دينغ باستنكار الافتتاحية. وفي يوم ٤ ايار (مايو) القى جاو خطبة مهمة في بيجنغ قال فيها ان الطلاب عملوا بوحى من وطنيتهم. وبرأ نفسه ضمناً من الافتتاحية. فهدأت كلماته الطلاب الى حد ما وانتهت مقاطعة الدراسة، إلا أنها شجعت جماعات أخرى - مثل الصحفيين، وعلماء الاجتماع، والعمال، وحتى مجموعات الشرطة - على المشاركة في التظاهرات. واصبحت النشرات الاعلامية المتعلقة بالتظاهرات اكثر ميلاً لها، وبدأت تحدث حركات مماثلة في معظم المدن. ومع استمرار احتلال ساحة تيانانمن، اصبح الطلاب راديكاليون أكثر فاكثر، فبدأ اضراب شامل عن الطعام يوم ١٣ ايار (مايو)، بدأ بربعمئة مشارك وضم بعد ذلك الالوف. وفي ١٥ ايار زار ميخائيل غورباتشوف بيجنغ، لكن تيانانمن شطبت من برنامج زيارته بسبب التظاهرات. وسبب ذلك حرجاً بالغاً لدينغ كسياوبنغ، وقد جلبت الصحافة العالمية التي تجمعت لتغطية زيارة غورباتشوف المزيد من الانتباه للتظاهرات. وقد حاول جاو عن طريق العديد من الرسل الاتصال بالمتظاهرين لتلبية طلباتهم الاصلية، إلا أن قيادة الطلاب المنتشية بالنصر رفضت الانسحاب أو اجراء أية تسوية. وجسد المواجهة أفضل تجسيد الحديث المتبادل تلفزيونياً بين رئيس الوزراء لي بنغ، الذي كان واضحاً أنه يريد سحق التظاهرات دون تقديم أية تنازلات، وأحد الطلبة، ويركاكيسي، الذي قال أن أحد لن يترك تيانانمن الى ان تلبى مطالب الجميع

وفي ١٩ ايار قرر دينغ كسياوبنغ ان من الضروري اتخاذ اجراءات قاسية لاستعادة النظام وقد رفض جاو أن يكون الناطق بالسياسة الجديدة، فاستقال من منصب الامين العام للحزب الشيوعي الصيني. وكان آخر ظهور علني له زيارة باكية في منتصف الليل للطلاب في تيانانمن. في اليوم التالي، اعلنت الاحكام

العرفية وأمر المتظاهرون باخلاء الساحة، لكن مئات الألوف من القاطنين في بيجنغ ذهبوا الى التقاطعات الرئيسية لسد الطريق على الجنود وبحلول نهاية ايار تناقص عدد المعسكرين في تيانانمن الى بضعة الوف واقيم تمثال في الساحة اطلق عليه اسم «الهة الديموقراطية» وكان التوتر يزداد حدة. وفي ليل الثالث من حزيران (يونيو) شق الجيش طريقه الى وسط بيجنغ، فقتل المئات من المدنيين في اثناء اقترابه من تيانانمن من عدة اتجاهات. وحسب الاحصاءات الرسمية فقد دمرت اكثر من الف عربة عسكرية في قتال الشوارع واصيب اكثر من ستة الاف جندي من قوات الاحكام العرفية، وقتل بضع عشرات منهم. وتقدر الاحصاءات غير الرسمية عدد القتلى المدنيين ما بين ٧٠٠ شخص وعدة الوف. وكان الجنود اكثر حذراً في الساحة ذاتها. وبعد مواجهة حادة بين الجنود ومن بقي من الطلاب في الساحة، سمح للطلاب بمغادرتها بسلام. حدثت مناوشات متفرقة بين الجنود والمواطنين استمرت لبضع أيام تالية في بيجنغ. وفي يوم ٩ حزيران شكر دينغ كسياوبنغ الجنود ورفاقه المحافظين «البروليتاريين الثوريين المخضرمين» لالتفافهم حول الحزب وهزيمة «العصيان المضاد للثورة».

بعد تيانانمن

كانت حادثة تيانانمن تجربة مرهقة للسياسة الصينية، رغم استعادة الامن والنظام. وقد افترض الصينيون والاجانب أن الصين سائرة على درب الاصلاح والحدثة الذي قد يكون فيه قفزات وعثرات، الا انه يبدو حتمياً. أما الان فيبدو أن القادة المسنين قد قلبوا مستقبل بلدهم وقتلوه رمياً بالرصاص في الشوارع. وقد لحقت اضرار بالغة بمصداقية الحزب ومكانته. وعاد القلق الى السياسة الصينية من جديد. وبدا ان دينغ ورفاقه لا يعرفون اي اتجاه يسلكون. كانوا متحدين في مواجهة المتظاهرين، لكن دينغ كان أكثر عزوفاً من اصدقائه المحافظين عن التراجع عن الاصلاحات وطرده الاصلاحيين.

كان البلينيوم الرابع للجنة الثالثة عشرة للحزب الشيوعي الذي عقد في أواخر حزيران (يونيو) أول اجتماع رسمي بعد تيانانمن، و اكدت اللجنة على اعفاء جاو زيانغ من منصب الامين العام وترشيح جيانغ زيمين، أمين الحزب في شنغهاي، كبديل له. وقد كان جيانغ شخص حذر اكثر مما هو معروف كمصلح، لكن يداه لم تتلطخا بدماء تيانانمن مثل لي بينغ. والقى دينغ كسياوبنغ بثقله خلف جيانغ لمساندته ودعى القيادة كلها الى القبول به كخليفة له. في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ استقال دينغ من منصبه كرئيس للجنة الشؤون العسكرية لصالح جيانغ. ومع عزل جاو، اصبحت القيادة المركزية مكونة من محافظي تيانانمن، والمحافظين المعتدلين، وشغل دينغ مساحة صغيرة بين الفريقين.

رغم التصميم على ازاحة جاو وبعض اعوانه المقربين في القيادة المركزية، فان ما يدعو للعجب مدى ضيق التغييرات في الاشخاص والسياسات التي حدثت بعد حزيران (يونيو) ١٩٨٩. ففيما عدا المناصب القيادية في الاجهزة المركزية للحزب الشيوعي، فان معدل التغيير في القيادة كان في السنة الاولى بعد المذبحة، أقل من السنوات التي تلت. ولعدم التغيير مغزاه الهام لأن الغالبية العظمى من القادة

التابعين في اللجنة المركزية، ومجلس الشعب القومي، والمحافظات قد عيّنهم «جاو» و«هو ياوبانغ» وهم ملتزمون بالاصلاح. والواقع أن العديد منهم قد تصرف خلال الازمة بشكل مؤيد للطلبة. وهكذا، بقي الهرم الاداري الذي يقود الصين نحو الاصلاح دون تغيير تقريبا وذلك في الصف القيادي الذي يلي القيادة العليا مباشرة.

بقيت سياسة ما بعد تيانانمن ضمن الاطر العامة التي وضعت في الثمانينات. وقد اكدت القيادة مراراً وتكراراً التزامها بالحدثة والانفتاح. وبذلت جهود جادة لتشجيع الاستثمارات والتجارة الخارجية. ونجحت الصين بالتدريج في ازالة العقوبات الدولية التي فرضت عليها رداً على المذبحة. في الوقت نفسه، القيت تبعة الاحداث على النفوذ البرجوازي الغربي، وصدرت تحذيرات من أن الرأسمالية ما زالت تحاول اسقاط الشيوعية بوسائل سلمية.

في مجال السياسة الاقتصادية، واصل النظام سياسات التشدد والتكشف والرقابة المركزية الاقوى التي بدأها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وقد ادت تلك السياسات القاسية الى وقف التضخم، لكنها تسببت أيضاً في حدوث ركود اقتصادي حاد. ونتيجة لذلك، جرى تخفيف سياسات الكشف بالتدريج خلال العام ١٩٩٠، واستأنفت الدولة تجربة المزيد من الاصلاحات. وبالمثل، واصل النظام تمرير قوانين جديدة (بما في ذلك قانون يسمح للشرطة باستخدام السلاح ضد التظاهرات غير المرخصة)، واجراء اللقاءات والانتخابات، والتصرف بشكل عام، كما كان يفعل في الثمانينات.

لكن السياسة الصينية واجهت بعد تيانانمن مشاكل اساسية. فدينغ كسياو بنغ اصبح أكبر سناً من ماوتسي تونغ عند وفاته، ومن المستبعد ان يكون قادراً على تولي السلطة المركزية لفترة طويلة. وجيانغ زيمين هو خليفته المختار، لكن المتشددون الذين قادوا حادثة تيانانمن في الحزب والجيش قد يعارضوا سلطته. وليس لدى جيانغ مكانة شخصية كبيرة، ولا يمكن لدينغ ان يواصل دعمه من القبر. وفي الوقت نفسه، فان معظم افراد النخبة المؤيدين للاصلاح يشعرون بانهم مهددين من استمرار حكم المتشددون. ويحتمل ان معظم افراد المراتب العليا في الحزب وقيادة الدولة يحبذون العودة الى الطريق الاصلاحية الذي اختطه «جاو زيانغ» و«هو ياوبانغ» واستنكار المذبحة. كما أن هناك العديد من المثقفين الذين يفضلون الان نبذ الحزب الشيوعي الصيني بسبب تيانانمن واقامة دولة متعددة الاحزاب على غرار اوروبا الشرقية. وبالتالي، فإن الطيف السياسي الصيني اليوم بات اوسع من اي وقت مضى - من التشدد العسكري الى الديمقراطية التعددية - وليس هناك من آلية يمكن الاعتماد عليها لتقرير اي الطرق يجب على الصين ان تسلكه. وبعد ان سحق دينغ تحدي تيانانمن فسوف يترك للصين تحد أكبر وأكثر تثبيطاً للهمم.

التغيير الاجتماعي - الاقتصادي

نختتم مطالعتنا لتاريخ فترة ما بعد العام ١٩٤٩ ببضع ملاحظات عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت أربعة عقود من حكم الحزب الشيوعي الصيني. في المجتمع، كانت ابرز التغييرات في مجال البنية الطبقية، حيث ازيلت بعض الطبقات الاجتماعية أو حيدت، وتضخمت طبقات أخرى. فالحرب الأهلية والحملات الأولى لم تدمر نخبة الغومندانغ الحكومية وحلفائها من امراء الحرب فحسب، بل جردت ايضاً ملاك الارض، والتجار، والصناعيين، وغيرهم من الزعماء السياسيين المحليين من املاكهم. واقتصرت النخبة السياسية الجديدة تقريباً على اعضاء الحزب الشيوعي الصيني فقط، وهم مختلفون بقدر عظيم عنهم، في الايدولوجيا، والخبرة السياسية، والمنبت الاجتماعي. وظهرت شريحة متوسطة جديدة من الجماعات ذات الامتيازات المتوسطة، تتكون من عمال الصناعات الماهرة، وخريجي الجامعات والكليات المتوسطة، والمهنيين والعلماء، والعمال الفنيين. وشهد عقد الثمانينات ايضاً ظهور طبقة من المجازفين الرأسماليين بعد تراخي السيطرة المركزية. ولهذه الجماعة المكونة من أسر مفردة، سمعة سيئة لأنها تجني عادة ارباحاً ضخمة من المناطق الرمادية* في المجتمع وفي الاقتصاد الصيني، لكنها تعتبر نفسها ضحية فساد الدولة وافراطها في اصدار التعليمات والنظم، وقد ساندت بحماس تظاهرات العام ١٩٨٩^(٩). ورغم بقاء الفلاحين فقراء، واكثر الطبقات عدداً حتى الان - ٧٥ بالمئة من مجموع السكان يعيشون في مناطق ريفية، مع أنهم لا يعملون في الزراعة - فانهم الان أفضل تعليماً وأكثر أمناً من الناحية الاقتصادية.

ونواة العائلة هي وحدة القرابة والاقامة الاساسية، وهي ما زالت الوحدة الاقتصادية الاساسية للدخل والانفاق الفردي. وقد فقدت روابط القرى الاوسع (الانساب والعشيرة) القوة التي كانت لها ذات يوم. وبدلاً من ذلك. اصبحت وحدة العمل (القرية في المناطق الريفية، والمصنع في المناطق المدنية) هي الوحدة الاجتماعية الاولى التي تتفوق على العائلة. وتكون العضوية في وحدة العمل دائمة عادة؛ وتوفر هذه الوحدة تشكيلة كاملة من الخدمات لعضائها. كما ضعف حكم الرجل الاكبر سناً في العائلة، وأصبح لدى النساء والشبان فرصاً أكبر في التحرك. وما زالت هناك فروق واضحة في دور الجنسين، لكن الاختلاف عن النمط التقليدي بات عظيماً.

اخيراً، حدث هناك تحول كبير في العلاقة بين الحكومة والمجتمع، تركز علي توسع الحكومة لمصادرها، وزيادة العاملين في الدولة، والعمليات، والمطالب، والسلطة. ورغم أن المؤشرات القديمة عن المكانة الاجتماعية والاقتصادية ما زال لها بعض الوجود، فقد اصبحت اعمال الحكومة هي التي تحدد دور المواطن الاجتماعي او الاقتصادي وتحدد مكانته الملائمة. وهذا التركيز للسلطة في يد بيروقراطيات الحزب-الدولة-الجيش له تأثيراته على تساوي الناس في المجتمع الصيني، خاصة مع

* gray areas تعبير يشير الى سوق افضل من السوق السوداء، أي سوق فيها تجاوزات قانونية دون أن يكون غير قانوني بالكامل (المترجم).

اقتترانه بالاخلاق الماوية الخاصة بالفكر المساوتي. في الوقت نفسه، ادى التوسع في اهداف الحكومة ومسؤولياتها الى جعل العملية السياسية اكثر تقبلاً للمطالب من المجتمع، وللتنافس على المكافآت الاجتماعية والاقتصادية. باختصار، اصبحت الحكومة اكثر قوة وتجاوبا في علاقتها بالمجتمع من الحكومات السابقة. كما أن محاولة الحزب الشيوعي الصيني، منذ العام ١٩٧٨، تجنيد جميع القوي الاجتماعية في جهود التحديث قد حسنت من وضع الاخصائيين والمفكرين وعززت نفوذهم السياسي.

وكما يظهر الجدولان «٤-١٤» و«٥-١٤» في نهاية هذا الفصل، فقد تغير الاقتصاد الصيني بقدر هائل منذ العام ١٩٤٩، وقد اعادت هذه التغييرات تشكيل مصادر الدولة واهداف السياسة. وكانت الاهداف الاقتصادية الاولى للنظام هي اعادة بناء اقتصاد مزقته الحرب وتأمين ضرورات الحياة لشعب كبير العدد. ولدى جمهورية الصين الشعبية الان شعب حسن التعليم، وجيد الصحة، وحسن التغذية، وله احتياجات أكثر تطوراً. واصبحت قاعدتها الصناعية مذهلة بالفعل - ففي العام ١٩٨٩ كانت الصين رابع اكبر منتج للفولاذ في العالم؛ وكان ترتيبها الثامنة والعشرين في العام ١٩٤٩. والصين اليوم اكبر منتج للفحم، والحبوب، والقطن، واللحوم. كما حققت تقدماً جيداً في التكنولوجيا. وفي العام ١٩٨٦ بدأت المؤسسات الامريكية في التعاقد على شراء صواريخ صينية لاطلاق اقمارها الصناعية، وفي العام ١٩٩٠ اصبحت الصين ثالث أكبر منتج لاقراص الحاسوب، بعد الولايات المتحدة واليابان. لكن مع ازدياد تطور القاعدة الصناعية في البلاد، اصبحت الطريقة الستالينية في ادارة الاقتصاد أقل كفاءة اكثر فاكثراً. وكانت اصلاحات عقد الثمانينات الاقتصادية، والى حد بعيد بمثابة تجاوب مع المستويات الجديدة من التعقيد والتطور التي حققها الاقتصاد الصيني.

خففت الاصلاحات الاقتصادية للفترة التي تلت حقبة ماو من السيطرة المركزية، وأكدت على الحوافز المادية، وسمحت بالمجازفة الرأسمالية الفردية. واصبحت الاسواق والاعمال الخاصة الصغيرة من الامور المألوفة في المدن، وظهرت تشكيلة واسعة من الصناعات في المناطق الريفية. وقد استغلت هذه النشاطات غير الحكومية العاطلين بشكل جزئي عن العمل، فاضافت الشيء الكثير الى انتاجية الصين وازدهارها. وظهرت طبقة جديدة في المجتمع لا تعتمد مباشرة على مؤسسات الدولة؛ واخذت قدرة الحزب الشيوعي الصيني على السيطرة بحزم على الاقتصاد تضعف. واصبح التضخم مشكلة خطيرة في العام ١٩٨٥ وتجاوز حجمه ٢٠ بالمئة في المناطق المدنية في العام ١٩٨٨. وعملت اجراءات التقشف الحكومية القاسية في العام ١٩٨٩ على خفض التضخم، الا أنها عملت ايضاً على ركود المبيعات والانتاج وزادت من البطالة. وفي نهاية العام ١٩٩٠ عاد الاقتصاد الى الازدهار، لكن تهديد عودة التضخم بقي شاخصاً.

مشكلة الاقتصاد الصيني الخاصة هي مشكلة القوى العاملة الريفية وانتاج الغذاء. فالتنمية الزراعية الصينية يجب ان تتكثف بدل ان تتوسع بسبب نقص الاراضي لديها. ولاعطاء صورة مقارنة للمشكلة

نشير الى ان الولايات المتحدة تصبح في وضع مماثل للصين لو كان عدد سكانها ٢ مليار نسمة. وبعكس ذلك، حققت الصين المعدل الأمريكي الحالي في نسبة عدد السكان القاطنين في مناطق صالحة للزراعة في العام ١٦٦٠ تقريباً يوم كان عدد سكانها ١٢٣ مليوناً، اي ما يعادل عُشر سكانها الحاليين تقريباً. وخلافاً لسياسة خروتشوف في تطوير «الاراضي العذراء»، فقد خسرت الصين اراضيها الصالحة للزراعة بسبب النمو السكاني. ففي العام ١٩٧٨ استخدم كل عامل زراعي صيني ثلاثة ارباع فدان من الاراضي الصالحة للزراعة، مقارنة مع ١,٥ فدان في اليابان، و ٤,٨ فدان في الاتحاد السوفياتي، ٣٩,٤ فدان في الولايات المتحدة. وتعطي الزراعة المكثفة في الصين انتاجاً مرتفعاً بالنسبة للفدان الواحد - ١٦١٢ كيلو غراماً مقابل ١٤١٧ كيلو غراماً في الولايات المتحدة^(١). و ٧٥٩ كيلو غراماً في الاتحاد السوفياتي - الا ان انتاجية كل مزارع محدودة بمساحة الارض الموضوعه بتصرفه. وخلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ نمت انتاجية العامل في الصين بمقدار ٢٣ بالمئة فقط، مقارنة بنسبة ٢١٥ بالمئة في الولايات المتحدة و ٢٤٧ بالمئة في الاتحاد السوفياتي، ويعزى قدر كبير من النمو خلال هذه الفترة الى استثمارات مكلفة في مجال الاسمدة والري. وقد تضاعفت انتاجية العامل منذ العام ١٩٧٨، ويرجع ذلك، جزئياً، الى زيادة الحوافز التي قدمها «نظام المسؤولية»، وجزئياً، الى المتاجرة ونمو المشاريع الريفية. وتراجعت حصة الدخل المكتسب عن طريق الزراعة من ٧٠ بالمئة في العام ١٩٧٨ الى ٥٠ بالمئة في العام ١٩٨٧. ومع ذلك، فإن الضغط الساحق للسكان على الاراضي الصالحة للزراعة يعني أن السيطرة على الانتاج الزراعي والسكان ستبقى منبت المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الصيني. فقد يكون مجموع الاراضي الصالح للزراعة قادراً على اعالة ١,٥ الى ١,٦ مليار نسمة، وهو رقم يحتمل الوصول اليه خلال ٤٠ عاماً على الرغم من التحديد الصارم للنسل.

ويمكن رؤية قيود الارض والسكان على الزراعة الصينية من الشكل ١٤ - ١. فقد ارتفع انتاج الحبوب في الخمسينات. وهبط في الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦١ (مع التسبب في موت ما بين ٢٠ الى ٣٠ مليون نسمة)، وارتفع خلال عقد الستينات والسبعينات، ثم ارتفع بحدّة في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٤. وبدا ان مستوى مستقراً من الانتاج قد تم تحقيقه في العام ١٩٨٤، ومن المحتمل جداً أن يتكرر الحصاد غير العادي للعام ١٩٩٠ في العام ١٩٩١. وفي الوقت نفسه، وبسبب الزيادة في عدد السكان، فان انتاج الفرد من الحبوب بقي قريباً من مستويات العام ١٩٥٢ وحتى عقد الثمانينات، ثم بدأ يتناقص بسبب ثبات مستوى انتاج الحبوب واستمرار الزيادة في عدد السكان. وبالنظر الى حجم السكان وفقدهم النسبي، فسوف تواصل الصين معاناتها لانتاج غذائها الخاص.

هذه المعالم* الاجتماعية والاقتصادية الواسعة، مهمة سياسياً من ناحيتين أولاً، هي توحى بحدود التحول الثوري ومداه في الصين الحديثة، وانجازات النظام السياسي في قيادة ذلك التحول. ثانياً، انها

* Parameters جمع معلّم مقدار متغير القيمة تتعين باحدى قيمه نقطة او منحني اودالة (المترجم).

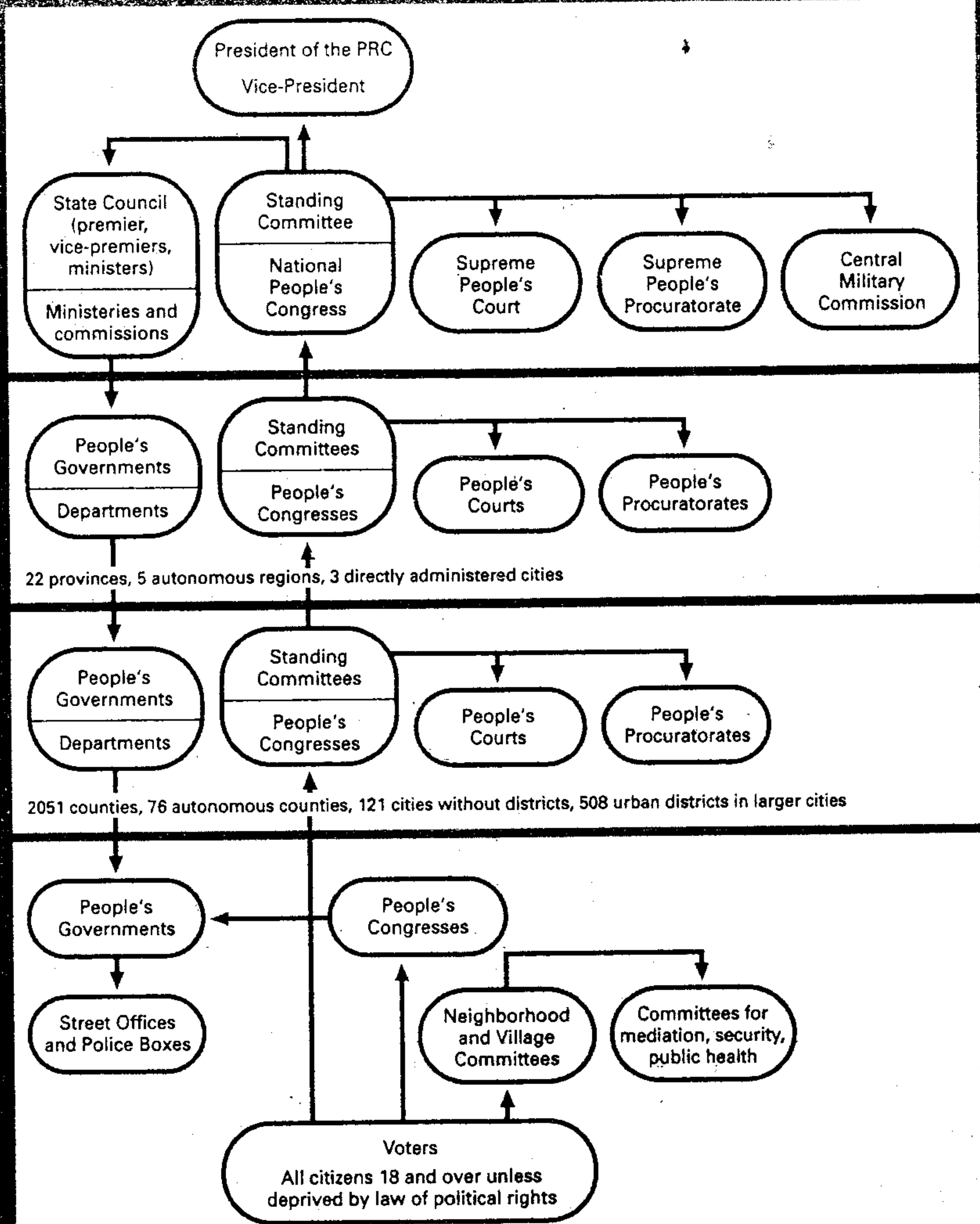
تؤكد على المنطق الاقتصادي والاجتماعي للسياسات الجديدة بعد موت ماو. فجمهورية الصين الشعبية في التسعينات تختلف كثيراً عنها في الخمسينات، ناهيك عن عقد الثلاثينات حين بدأت الماوية تتبلور. ولا تستطيع الصين اليوم، وهي قوة عالمية ناشئة- تمتلك اسلحة نووية، وتكنولوجيا فضائية، وتشارك بفاعلية في السياسات العالمية، وتسعى للمبادلات التجارية والتكنولوجيا الخارجية- البقاء على سياساتها الانعزالية الاولى في الاعتماد على النفس. اما داخلياً، فان ازدياد تعقيد وتطور المجتمع الصيني، واعتماد التنمية الاقتصادية على تسارع الثورة التقنية، ولامركزية قوى السوق، قد جعلت هيمنة الحزب الشيوعي الصيني أكثر صعوبة، ومد راتها اقل.

الدستور والبنية السياسية

تتكون البنية السياسية لجمهورية الصين الشعبية من اثنتين من السلطات العليا الرئيسية المنظمة- الدولة والحزب- علاوة على الجيش وتشكيلة من المنظمات الجماهيرية تؤمن روابط اضافية بين السلطة العليا والشعب. وقد خضعت جميع هذه المؤسسات لتغييرات مهمة منذ العام ١٩٤٩، سواء في داخلها أو في علاقاتها مع بعضها البعض. وخلال الحقبة الماوية تولت السياسة قيادة المؤسسات، خالقة قدرأ كبيراً من القلق والميوعة في البنية السياسية، في حين وضّحت مرحلة ما بعد تصنيع ١٩٧٦ هذه البنية.

الدولة

كانت بنية الدولة الاولى لجمهورية الصين الشعبية، في الفترة ما بين ١٩٤٩ الى العام ١٩٥٤، عبارة عن نظام اداري مؤقت يعتمد بشدة على الوحدات العسكرية الاقليمية للاشراف على اعادة البناء والاصلاحات الاولى. وتم تبني دستور للبلاد في العام ١٩٥٤، وضع اساس حكومة مركزية لادارة عملية التحول الى الاشتراكية. إلا أنه لسرعان ما جلبت «القفزة العظيمة الى الامام» تغييرات مهمة حين اضعفت اللامركزية واصرار الحزب الشيوعي الصيني أجهزة الدولة المركزية، في حين اوجدت الكوميونات انماطاً جديدة من الادارة المحلية. وقد اوقعت الثورة الثقافية المزيد من الاضطراب في نظام العام ١٩٥٤، والغت الدستور عملياً. وبقيت بنية الدولة مهمة من دون خطوط ارشادية فاعلة، الى أن تم تبني دستوراً ثانياً في العام ١٩٧٥. وقد حوى دستور العام ١٩٧٥ العديد من مبادئ الثورة الثقافية، لكن في العام ١٩٧٨ تم تبني دستور جديد؛ كان الى حد بعيد، اقرب الى نموذج العام ١٩٥٤. وفي العام ١٩٨٢ تم تبني دستور آخر، عكس اهتمام دينغ في الاصلاحات القانونية والمؤسسية. وسوف نناقش دستور العام ١٩٨٢، إلا أن الكثير من المصطلحات الفنية فيه تنطبق على حقبات سابقة ايضاً (انظر الشكل ١٤-٢).



Townships, nationality-townships, and towns. (The township, or *xiang*, is a rural administrative unit somewhat smaller than the commune, which was the basic-level rural government from 1958 to 1982.)

Source: *Beijing Review* 25:52 (December 27, 1982), pp. 10-29.

حسب الدستور، فإن «مجلس الشعب القومي / National People's Congress هو أعلى أجهزة سلطة الدولة... وهو هيئة تمثيلية ضخمة، تتكون من نواب منتخبين من مجالس على مستوى اقليمي ووحدات من الجيش. وهو يجتمع مرة واحدة في السنة لمدة خمس سنوات. ويسمح الدستور بتأجيل أو تقديم اجتماعات مجلس الشعب القومي في حالة الطوارئ؛ فعلى سبيل المثال، لم يجر أي اجتماع للمجلس خلال الفترة من شباط (فبراير) ١٩٦٥ إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥. على أية حال، كانت اجتماعات مجلس الشعب القومي قصيرة وشكلية في معظمها، حيث يستمع النواب إلى التقارير والوثائق المهمة يقدمها قادة الحزب ويصادقون عليها. ويجسد مجلس الشعب القومي القاعدة الشعبية للنظام، لكنه من الناحية العملية ليس أعلى أجهزة السلطة. فتلك السلطة تكمن في الحزب الشيوعي الصيني الذي يمارس عملية قيادة الدولة وسائر التنظيمات.

يتمتع مجلس الشعب القومي بسلطات رسمية واسعة في التعديل، والتشريع، والتعيين. فهو ينتخب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائب الرئيس، ورئيس مجلس اللجنة العسكرية المركزية؛ ورئيس محكمة الشعب العليا، ورئيس النيابة في «نيابة الشعب العليا»؛ ويبت بقبول (يوافق على توصيات) رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، والوزراء، والمفوضين وأعضاء اللجنة العسكرية المركزية؛ ويمكنه اقالة جميع هؤلاء المسؤولين الذين قام باختيارهم. وفيما عدا معظم الشكليات المهمة فإنه يمكن للجنة الدائمة المنبثقة عن مجلس الشعب القومي ان تمارس جميع هذه السلطات، وهي هيئة أصغر حجماً مكونة من مسؤولين كبار يقيمون في بيجنغ وهم بالتالي، قادرون على الالتقاء في جلسات عمل منتظمة خلال العام كله. ورئيس مجلس الشعب هو الرئيس التنفيذي والفخري للدولة، ونظراً لأن هذا المنصب قد الغي في العام ١٩٦٦ (وكان يشغله ماو في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩، وخلفه ليو تشاوشي من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٦) واعد في العام ١٩٨٢، فإن دوره السياسي يبقى غير واضح. والرئيس الحالي هو يانغ شانغ أحد متشدي الحزب. واللجنة العسكرية المركزية هي جهاز جديد آخر في الدولة، حيث كانت الدساتير القديمة تعهد بالسيطرة العليا على الشؤون العسكرية إلى الحزب الشيوعي الصيني؛ لكن عضويتها في الوقت الحاضر تتطابق مع عضوية اللجنة العسكرية للحزب.

أما مجلس الدولة / State Council فهو جهاز الادارة الرئيسي في الحكومة. وهو يضم رئيس الوزراء (شوان لاي، ١٩٥٤-١٩٧٦؛ وهوا كوفينغ، ١٩٧٦-١٩٨٠؛ وجاوزيانغ، ١٩٨٠-١٩٨٧؛ ولي بينغ، ١٩٨٧- وحتى الوقت الحاضر) وعدد من نواب رؤساء الوزارات، والوزراء الذين تولوا مناصب وزارية ولجان في الحكومة المركزية، وتجتمع مرة في الشهر. ويتكون مجلس الدولة بشكل رئيسي من كبار الاعضاء في الحزب. وهو المحور الاداري لسلطة الدولة، حيث أنه يترجم قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة، ويشرف على اعمال الحكومة على كافة المستويات. وقلب مجلس الدولة هو لجنته الدائمة التي تجتمع مرتين في الاسبوع.

يعهد الدستور بالسلطة القضائية على المستوى المركزي الى محكمة الشعب العليا/ Supreme People's Court ، أما على المستوى المحلي فيعهد بها الى محاكم الشعب المحلية. وجميع المحاكم مسؤولة رسمياً امام مجلس الشعب الذي يوازيها في المستوى، والحال كذلك بالنسبة للنيابات العامة الادارية/ Procuratorates وهي هيئات للاشراف والتحقيق شكلت لضمان الالتزام بالدستور والقانون. وقد شكلت هذه الاجهزة لاول مرة في الخمسينات، وتم تجاوزها في الحقبة الماوية. وترافقت اعادتها في دستور العام ١٩٧٨، الذي توسع في الفصول المتعلقة بنظام المحاكم أيضاً، مع تجدد الاهتمام بالقانون الذي طبع حقبة ما بعد ماو. ومع ذلك، فانه يبدو أن العمليات الحقيقية للاجهزة القانونية الرسمية في جمهورية الصين الشعبية تديرها سلطة عليا سياسية - إدارية.

وتتضمن بنية الدولة المحلية ثلاثة مستويات من الحكومات: المقاطعة، والكونتية، والاساسية. وتشتمل كل وحدة من المستويات الثلاث الاولى على مجلس للشعب يعرف بانه «الجهاز المحلي لسلطة الدولة» وبنية ادارية تدعى حكومة الشعب. وتجتمع مجالس الشعب المحلية، مثلها في ذلك مثل مجلس الشعب القومي، لفترات قصيرة وغير منتظمة. واللجان الدائمة لمجالس المقاطعات والكونتيات هي لجان استحدثت مؤخراً لتقديم أجهزة تمثيلية ثابتة يكون لها اشراف ادق على حكوماتها، ومحاكمها، ونياباتها العامة الادارية. ومع ذلك فإن الحكومات المحلية والدوائر التابعة لها هي أهم الاجهزة المحلية في الدولة. وهي جزء من سلطة ادارية عليا مركزية تشرف فيها الحكومات الاعلى على جميع الحكومات الادنى، مع تمتعها بسلطة مراجعة اعمال المستويات الادنى أو الغاء هذه الاعمال. ولسيطرة الحكومات الاعلى (ومجلس الدولة هو اعلاها مكانة) وهيئات الحزب الشيوعي المحلية وزن أكبر من الاشراف المحدود الذي تتمتع به مجالس الشعب المحلية.

وتدار مجالس المقاطعات، بما في ذلك مجالس المدن الثلاث الكبرى (بيجنغ، وشنغهاي، وتيانجن) والمناطق الخمس ذات الحكم الذاتي، مباشرة من قبل الحكومة المركزية. ومدة هذه المجالس ٥ سنوات، وتنتخب بشكل غير مباشر من قبل مجالس الشعب الادنى مستوى الواقعة ضم دائرة صلاحياتها. وتنطبق القاعدة ذاتها على المدن الكبيرة بما يكفي لاعتبارها مقاطعة، رغم أنها من الناحية الفنية وحدات في مستوى الكونتية تتبع المنطقة الواقعة ضمن صلاحيات المقاطعة. وتنتخب مجالس الشعب المحلية على مستوى الكونتية مباشرة من الشعب لفترة مدتها ثلاث سنوات. وتعبير «حكم ذاتي» أو «قومية» يشير الى وحدات يغلب على سكانها الاقليات غير الصينية. وتحظى هذه الوحدات بضمانات دستورية للحفاظ على ثقافة الاقلية وتمثيلها وتختلف قليلا من الناحية الادارية عن الوحدات النظامية الاخرى.

الوحدات الاساسية/ basic units هي أكثر الوحدات اتصالاً بالناخبين. وتضم النواحي (اطلق عليها اسم الكوميونات من الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٨٢) والمدن الصغيرة، بالاضافة الى القرى ولجان الاحياء الاقل تنظيماً من الناحية الرسمية. وحكومات النواحي ليست منظمة بشكل مدروس مثل الكونتية ومجلسها الشعبي، وليس لديها لجنة دائمة، الا أنه يوكل اليها مهمة الاشراف على تنفيذ معظم أعمال

الحكومة العادية والتي لها تأثير على حياة الناس. اما في المناطق الريفية، فتعتبر القرية (وكانت تدعى اللواء او لواء الانتاج في الفترة ما بين ١٩٥٨ الى ١٩٨٢) وحدة مهمة في اتخاذ القرارات المحلية، لكنها من وجهة نظر بنية الحكومة الرسمية فهي وحدة إدارة ذاتية تديرها الجماهير أكثر منها وحدة في مستوى حكومة .

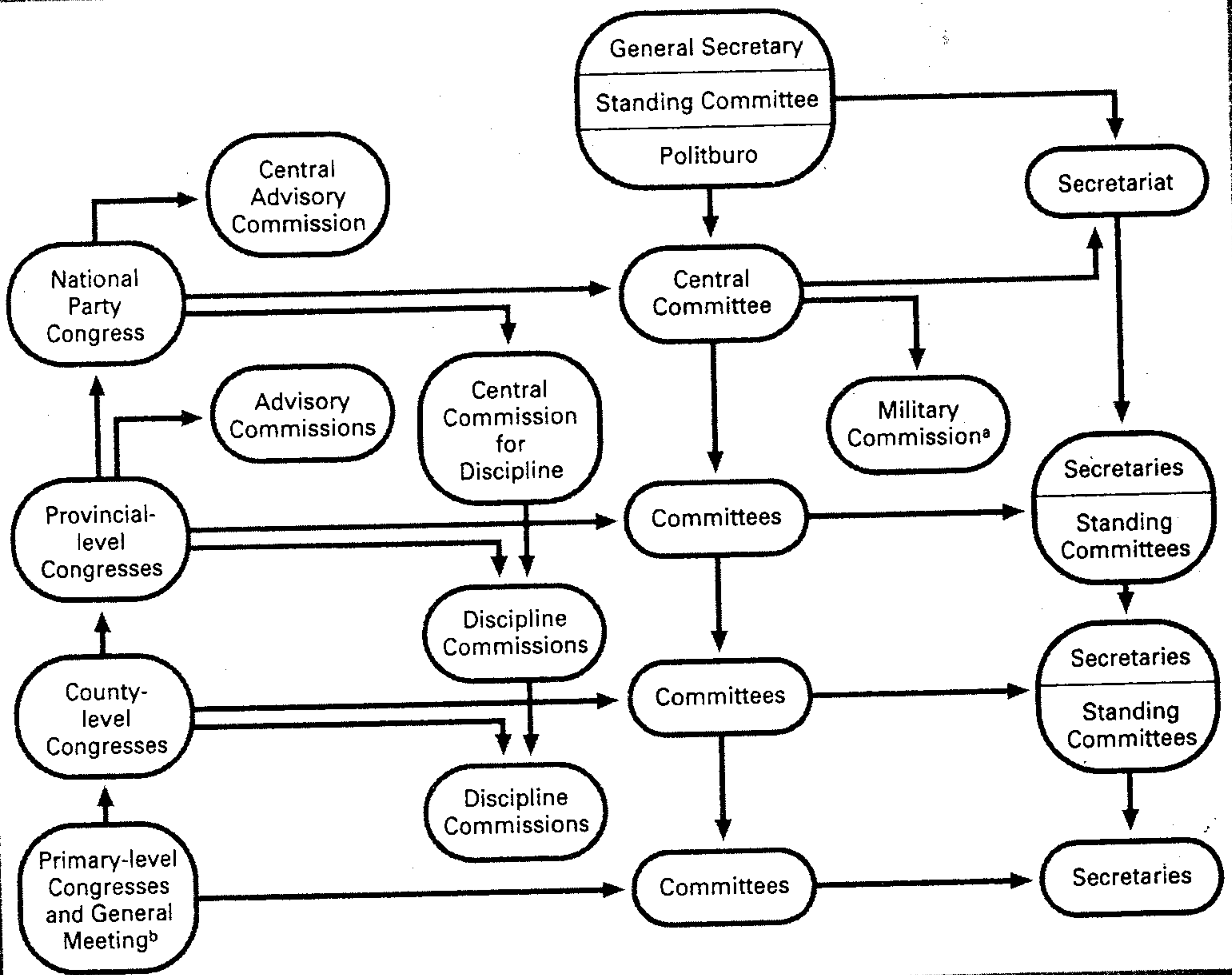
اعطى دستور العام ١٩٨٢ تعبيراً رسمياً للعديد من الاتجاهات الجديدة في السياسة الصينية. فزاد من سلطة مجالس الشعب، وحدد أدوار الدولة ومدى استقلاليتها بوضوح أكبر، كما حدد مدة حكم كبار المسؤولين بفترتين. ووسع دائرة الانتخاب المباشر للنواب من المستوى الاساسي الى مستوى الكوننتية. ودعم محاولات توضيح بنية الحكومة واصلاحها بعدد من القوانين الجديدة، علاوة على جهود اخرى لتعزيز سيادة القانون وأداء المؤسسات لوظيفتها بشكل صحيح. وأصبحت اجتماعات مجالس الشعب، وأراء النواب، تحظى باهتمام أكبر في وسائل الاعلام، وثمة تقارير عن بعض القضايا في الثمانينات طغي فيها رأي مجلس الشعب او اللجنة الدائمة على رغبات قادة الحزب المحليين، لكن بشكل عام، ما زال الحزب هو الذي يدير السياسة، وليس لدى مجالس الشعب سوى دور استشاري تؤديه. ويطمح الاصلاحيون في المزيد، فقد بذلت جهود جادة خلال أزمة تيانانمن لجعل مجلس الشعب القومي يتولى السلطة السياسية وأن يلغي اعلان الاحكام العرفية. لكن الحزب تمكن من تأكيد سلطته دون صعوبة، ومن المستبعد أن تزود أزمة اخرى أو مرحلة جديدة من الاصلاحات مجلس الشعب القومي بسلطات سياسية حقيقية.

الحزب

اقام دستور الحزب الشيوعي الصيني، الذي تم تبنيه في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب، منظمة حزبية شبيهة بالدولة (انظر الشكل ١٤-٣). وأدت اقامة بعض اشكال التنظيمات الحزبية الى جانب معظم أجهزة الدولة إلى وضع يقوي من قيادة الحزب الشيوعي الصيني للدولة عن طريق تشجيع الحزب على الاطلاع على المواضيع التي تتولاها وكالات الدولة واشرافه عليها. وأياً تكن السلطة التي يتولاها أحد أجهزة الدولة فان جهاز الحزب على المستوى الموازي يكون هو الصوت السياسي المسموع. ورغم أن دستور العام ١٩٨٢ يذهب الى مدى أبعد من الدساتير السابقة بكثير في تأكيده على ضرورة أن يراعي اعضاء الحزب دستور الدولة وقوانينها بحيث لا يتجاوز الحزب السلطات غير الحزبية. فانه يؤكد على قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بشكل عام، على جميع مناحي الحياة الصينية.

يمنح دستور الحزب للعام ١٩٨٢ مثل مثيله دستور الدولة، سلطات كبيرة للطبقة العليا في مجالس الحزب. وكما في نظام الدولة، فان المجالس من مختلف المستويات لا تجتمع الا لفترات قصيرة وفي أوقات متباعدة واللجان التي تنتخبها هذه المجالس أو اللجان الدائمة أو الامناء الذين تنتخبهم اللجان بكامل

**FIGURE 14.3
STRUCTURE OF THE CCP, 1982 CONSTITUTION**



a-The official English translation of the 1982 constitution identifies this body as the Military Commission. In the past it was more commonly known as the Military Affairs Committee.

b-Primary-level organizations, including primary committees, general branches, and branches are set up in factories, shops, schools, offices, city neighborhoods, townships, towns and companies of the PLA. Party organization in the PLA above the company level presumably is regarded as county-level organization.

Source: "Constitution of the Communist Party of China," adopted September 6, 1982, *Beijing Review* 25:38 (September 20, 1982), pp. 8-21.

هيئاتها، هي التي تعطي الحزب فعلياً سلطته الواسعة. وتنتخب لجان الحزب عادة من قبل اللجان الأدنى منها مباشرة في تسلسل السلطة الهرمي؛ ولا ينتخب أعضاء الحزب ممثليهم مباشرة إلا في المستويات الأدنى. ويجتمع مجلس الحزب القومي مرة كل خمس سنوات، ويلمح الدستور إلى إمكانية تقديم أو تأجيل الاجتماعات. تاريخياً، كانت اجتماعات مجلس الحزب الشيوعي الصيني غير منتظمة. فالمؤتمر الحزبي السابع انعقد في العام ١٩٤٥، والثامن في العام ١٩٥٦، والتاسع في العام ١٩٦٩، والعاشر في العام ١٩٧٣، والحادي عشر في العام ١٩٧٧، والثاني عشر في العام ١٩٨٢، والثالث عشر في العام ١٩٨٧، ورغم عدم انتظام انعقاد المجالس فإن انعقادها حدث هام. وقد تبنى كل مؤتمر من المؤتمرات المذكورة دستوراً جديداً، وانتخب لجنة مركزية مختلفة بقدر كبير، وصادق على تغييرات في البرنامج العام للحزب الشيوعي الصيني.

علاوة على مصادقة مجلس الحزب القومي على التغييرات السياسية المهمة، فهو ينتخب المفوضية^(*) الاستشارية المركزية، والمفوضية المركزية لمعاينة الانضباط، واللجنة المركزية. والمفوضية الاستشارية المركزية جهاز جديد استحدث في العام ١٩٨٢ للسماح لمسني الحزب (يجب أن يكون أعضاء المفوضية من القادة المخضرمين ممن امضوا أكثر من أربعين سنة من الخدمة في الحزب) بتقديم النصائح والتوصيات لأجهزة الحزب المركزية الأخرى. وشكلت المفوضيات الاستشارية على مستوى المقاطعة أيضاً من أعضاء أصغر سناً. وانشئت مفوضية الانضباط (التي كان لها سلف في مفوضيه الرقابة في دستور العام ١٩٥٦ التي الغيت خلال الثورة الثقافية) في العام ١٩٧٧ لتشرف على التزام الحزب بمختلف القوانين والنظم ولتحسين انضباط الحزب وفاعليته. ولها أيضاً سلطة الاشراف على أعمال مفوضيات مماثلة على مستوى المقاطعات والكونتيات.

تعمل اللجنة المركزية نيابة عن مجلس الحزب القومي، وهي أهم هيئة تمثيلية في جمهورية الصين الشعبية. وتعرف برقم المجلس الذي انتخبها، ويطلق على اجتماعها بكامل الأعضاء إسم «البلينيوم» والذي يرقم بالتتابع. وبالتالي فإن الاجتماع الأول للجنة المركزية الذي يتبع مجلس الحزب الثالث عشر يكون البلينيوم الأول للجنة المركزية الثالثة عشرة. ويدعو الدستور إلى عقد اجتماعات «البلينيوم» مرة في السنة على الأقل، وهو شرط اتبع بدقة منذ وفاة ماو، مع أنه لم يتبع في عهد ماو. وقد يجري العديد من لقاءات اللجنة المركزية بشكل جزئي أو غير رسمي بين «بلينيوم» وآخر لأن معظم أعضاء اللجنة المركزية هم من كبار المسؤولين ويتولون مناصب مهمة في بيجنغ أو العواصم الإقليمية. ومن خلال «البلينيومات» والاجتماعات الأخرى، تؤمن اللجنة المركزية منبر لمناقشة السياسات الرئيسية والمصادقة عليها، إن لم تبادر بها فعلاً، أو تتخذ قراراً بشأنها.

وأهم وظيفة تقوم بها اللجنة المركزية هي انتخاب القيادة العليا للحزب، وهي تحديداً، المكتب السياسي Politburo، واللجنة الدائمة Standing Committee، والأمين العام general secretary، والامانة

* Commission هي لجنة لها سلطات تنفيذية (المترجم)

العامة / Secretariat ؛ ويقال أيضاً أن لها دور في اختيار اعضاء المفوضية العسكرية للحزب (المعروفة سابقاً باسم لجنة الشؤون العسكرية)، ولا يستبعد احتمال أن تقوم النخبة العليا فعلياً بانتخاب اعضاء هذه الهيئة الحساسة. ويمارس المكتب السياسي، واللجنة الدائمة بشكل خاص، جميع وظائف وسلطات اللجنة المركزية بين «بلينيوم» وآخر، وهما يشكلان النخبة السياسية العليا في الصين. وكان يرأسهما، وحتى العام ١٩٨٢ رئيس مجلس الحزب، وهو مركز تولاه ماو منذ الثلاثينات وحتى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، وهو كوفينغ حتى حزيران (يونيو) ١٩٨١، وهو ياوبنغ حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. والغى دستور العام ١٩٨٢ منصب رئيس مجلس الحزب، جاعلاً من الامين العام رئيساً للمكتب السياسي ورئيساً للامانة العامة. ورغم ان الامين العام هو صاحب اعلى رتبة في الحزب، فهو ليس مطلق الصلاحية. فقد أجبر هو ياوبنغ على الاستقالة في اجتماع موسع للمكتب السياسي في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧. وحل رئيس الوزراء جاو زيانغ محلة كأمين عام بالوكالة الى أن قام المؤتمر الثالث عشر للحزب بتأكيد تعيينه. وفي ١٩ آيار (مايو) ١٩٨٩، جرد اجتماع موسع للمكتب السياسي جاو من سلطاته، وفي حزيران (يونيو) عين «بلينيوم» للجنة المركزية جيانغ زيمين بدلاً عنه. وقد كانت الاجتماعات الموسعة للمكتب السياسي في غاية القوة لأنها تشكل، في وقت الازمات، تجمعات للقادة المخضرمين، الذين كانوا يوظفون ما لهم من مكانة ونفوذ لدعم القرار.

بموجب دستور ١٩٥٦، اشرفت وكالة من الموظفين تعرف باسم الامانة العامة على جميع دوائر الحزب المركزية واللجان المسؤولة عن خطوط عمل معينة. وقد اغفلت دساتير العامين ١٩٧٣-١٩٧٧ و الاشارة اليها تمشياً مع مبادئ ماو في التبسيط البيروقراطي. ورغم تعرض بيروقراطية الحزب القوية لاضرار بالغة ابان الثورة الثقافية، الا إنها صمدت واستردت بالتدريج دورها السابق، واعيد تأسيس الامانة العامة خلال «البلينيوم» الخامس للجنة المركزية الحادية عشرة في شباط (فبراير) ١٩٨٠، واعيد تشكيلها حسب الاصول في دستور العام ١٩٨٢. ويشرف المكتب السياسي من خلال دوائره وترؤس الامين العام له على تنفيذ الامانات واللجان الحزبية الادنى في جميع المناطق والوحدات في الصين، لقراراته.

والمبدأ التنظيمي للحزب هو «الديمقراطية المركزية» / democratic centralism وهي ديمقراطية تتطلب انتخاب جميع الهيئات القيادية من قبل اعضائها أو مجالسها، وتقديم تقارير منتظمة الى الاعضاء والهيئات التمثيلية واطاحة الفرص للنقاش، والانتقاد، وتقديم الاقتراحات من أسفل. وتتطلب المركزية انضباطاً موحداً في جميع أقسام الحزب. وكما يقول الدستور، فإن الافراد يخضعون للاغلبية، والمستويات الدنيا تخضع للمستويات العليا ويخضع جميع اعضاء الحزب للمجلس القومي ولجنته المركزية. والمركزية واضحة ايضاً في سلطات اللجان على دعوة مجالسها للانعقاد، وفي سلطة المستويات العليا على الموافقة على قرارات جميع المستويات الادنى.

اشتمل كلا الدستوران اللذان صدرا بعد الثورة الثقافية على تعابير قوية عن الحاجة الى الحفاظ على الانضباط داخل الحزب ومحاربة الفئوية. ووضح دليل على ذلك هو استحداث مفوضيات الانضباط في العام ١٩٧٧. ويعطي دستور العام ١٩٨٢ المزيد من الانتباه لعمل هذه المفوضيات ويسهب في شرح تفاصيل السلوك الواجب على اعضاء الحزب اتباعه والظروف التي قد تتسبب في فقدانهم لعضويتهم. ومع ذلك، فان الفساد داخل الحزب، وعلى كافة المستويات، كان احدى المشاكل المتنامية في حقبة ما بعد ماو.

الجيش

كان لجيش التحرير الشعبي الصيني دائماً دوراً فريداً في السياسة الشيوعية الصينية، منذ تأسيسه في أواخر العشرينات حتى العام ١٩٤٩، كان الجيش جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الحزبية، كما تولى الجيش مسؤوليات رئيسية في المناطق الخاضعة للحزب الشيوعي الصيني. وبعد العام ١٩٤٩ واصل جيش التحرير الشعبي الصيني القيام بمهام غير عسكرية، بما في ذلك حشد الانصار للحزب والتدريب، والبناء الاقتصادي، والتعليم وتولي سلطات ادارية مهمة خلال السنوات الاولى من عملية اعادة البناء والثورة الثقافية. اضيف الى ذلك، ان الاهمية البارزة للقضايا الامنية الداخلية والخارجية في السياسة الصينية قد وضعت جيش التحرير الشعبي، بقصد أو من دون قصد، في مركز قريب من مناقشات السياسة القومية. وفي عقد الثمانينات، دفعت صورة الصين الدولية السلمية، ومقتضيات تحديث الاقتصاد المدني، بجيش التحرير الشعبي بعيداً عن الساحة السياسية. الا أن اعلان الاحكام العرفية ومذبحة بيجنغ اعادت للجيش دوره الفاعل في السياسة المركزية، وتمت مكافأته بحصة أكبر من الميزانية. على أية حال، كان واضحاً أن مشاعر الجيش الشعبي الصيني بالنسبة للنشاطات القمعية كانت متضاربة.

يتبع جيش التحرير الشعبي (بما في ذلك الجيوش البرية، والجيوش الاقليمية، والمليشيا) من الناحية الادارية، «وزارة مجلس الدولة للدفاع القومي» / State Council's Ministry of National Defense، وجسد دستور الدولة للعام ١٩٨٢ قيادته في المفوضية العسكرية المركزية الجديدة، وكان الدستور السابق يسمي رئيس مجلس الحزب الشيوعي الصيني قائداً للقوات المسلحة. ورغم هذه النقلة نحو اقامة سيطرة رسمية للدولة عليه، فقد مارس الحزب الشيوعي، ويحتمل ان يستمر في ممارسة، قيادته لجيش التحرير الشعبي، بحكم الامر الواقع، ومن خلال مفوضية الشؤون العسكرية التابعة للجنة المركزية ونظام الدوائر السياسية داخل الجيش. وقد كانت مفوضية الشؤون العسكرية دائماً واحدة من اهم اجهزة الحزب وتولت مسؤولية الشؤون العسكرية طيلة تاريخ جمهورية الصين الشعبية.

الدوائر السياسية التي يرأسها مفوض، هي من الاقسام المهمة في كل قيادة من قيادات جيش التحرير الشعبي وحتى مستوى الفرقة؛ أما المستويات الادنى، مثل الوحدات من مستوى فوج فتمثل بمكتب

سياسي، وضابط سياسي في الكتائب، والسرايا، والفصائل. وبالتالي، فإن المفوض السياسي (أو الضابط السياسي في الوحدات الأصغر) يعمل جنباً إلى جنب مع الضباط القادة في قيادة كل جيش أو وحدة، وهو مسؤول عن تنفيذ سياسات الحزب الشيوعي الصيني، والقيام بعمليات التثقيف السياسي بين الجنود. ولا تخضع الدوائر السياسية ومفوضيها للقادة العسكريين في وحداتهم، بل للموظف الذي يعلوه رتبة في منظمة الحزب الشيوعي الصيني. وترتفع سلسلة قيادتهم داخل الجيش بشكل تصاعدي من الدوائر السياسية الأدنى إلى الأعلى ثم إلى الدائرة السياسية العامة فلجنة الشؤون العسكرية. وفي الوقت نفسه، فإن كل واحد منهم مسؤول أمام لجنة الحزب الشيوعي في وحدته العسكرية.

التنظيمات الجماهيرية

تضم المؤسسات السياسية الصينية العديد من التنظيمات الجماهيرية التي تحشد المواطنين العاديين لتكمل المؤسسات المسيطرة وتدعمها. وللتنظيمات الجماهيرية، بشكل عام، امتداد قومي، ولوحداتها تنظيم هرمي يمتد نازلاً إلى أعضاء من الجمهور يصنفوا حسب صفات اجتماعية أو اقتصادية، مثل الشباب، أو الطلاب، أو النساء، أو العمال، أو مجموعات مهنية أخرى. وتلعب هذه التنظيمات دوراً كبيراً في إقامة القاعدة الجماهيرية للحزب والتي هي «من الشعب وللشعب»، وتوفر منبراً لسماع الرأي العام الشعبي، وقنوات تمثيل في الدولة وبنية الحزب، بالإضافة إلى حشد التأييد لسياسات الحزب الشيوعي الصيني من مختلف فئات الشعب. وفي بعض الأحيان تقوم بوظائف إدارية وخدمية للمجموعات التي تمثلها

كانت «رابطة الشباب الشيوعي» / Communist Youth League أهم تنظيم جماهيري قبل الثورة الثقافية. وفي الخمسينات وأوائل الستينات، كانت رابطة الشباب الشيوعي مسؤولة عن قيادة جميع النشاطات الشبابية وكانت التنظيمات الشبابية الأخرى مصدراً رئيساً من مصادر التنظيم في الحزب الشيوعي الصيني وكانت تساعد بشكل عام في تنفيذ السياسات على مستوى القاعدة. ومن التنظيمات المهمة الأخرى قبل الثورة الثقافية، تنظيم الطلاب، للأطفال من سن ٩ سنوات إلى ١٥ سنة؛ واتحاد نساء عموم الصين، واتحاد عمال عموم الصين؛ وتشكيلة من اتحادات المجموعات المهنية والحرفية. ولهذه التنظيمات علاقة وثيقة «بالأحزاب الديمقراطية»، وهو اسم جماعي لثمانية أحزاب صغيرة تعاونت مع الجبهة المتحدة بقيادة الحزب الشيوعي في الأربعينات وواصلت العمل بعد العام ١٩٤٩ تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني. والمظلة التنظيمية لهذه الجماعات هي «المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني»، المسؤول عن وضع مسودة دستور الدولة للعام ١٩٥٤ واستمرت في حضور الاجتماعات بالاشتراك مع المجالس القومية والمحلية حتى أوائل الستينات.

علقت نشاطات جميع هذه التنظيمات خلال الثورة الثقافية. واستبدلت بالحرس الأحمر (يتكون معظمه من التنظيمات الطلابية)، والمتمردين الثوريين (من التنظيمات العمالية والفلاحية)، والتنظيمات الشعبية المحلية التي لعبت دوراً عسكرياً نشطاً، وفي بعض الأحيان دوراً مستقلاً، في الثورة الثقافية. ورغم مكانة هذه التنظيمات البارزة سابقاً، وقوتها الواضحة في المدن، وروابطها الوثيقة بالقيادة الماويين، فلم يشكل الحرس الأحمر والمتمردون الثوريون انفسهم كتتنظيمات قومية، وجرى حل تنظيماتهم في المرحلة الاخيرة من الثورة الثقافية.

بدأت التنظيمات الجماهيرية تنتعش بعد العام ١٩٦٩. وبحلول أوائل السبعينات، اعيد تنظيم رابطة الشباب الشيوعي، واتحاد المرأة، واتحاد نقابات العمال، والطلّاع، بالإضافة الى بعض الاتحادات المهنية. إلا أن بطء عملية إعادة بنائها كانت توحى بان تلك الاتحادات مازالت موضع خلاف. وبعد سقوط عصاة الاربعة، التي القت بتبعة أحداث الدمار على التنظيمات الجماهيرية، سرّعت عملية إعادة تنشيط هذه التنظيمات. وجرت مؤتمرات قومية لرابطة الشباب الشيوعي، واتحاد المرأة، واتحاد نقابات العمال في أواخر العام ١٩٧٨. وعادت الاتحادات المهنية الى البروز مرة أخرى. وعادت الى الظهور أيضاً الاحزاب الديمقراطية التي صورت خلال الثورة الثقافية بانها معاقل « للمفكرين البرجوازيين ». وعاد المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني الى دوره كرمز للوحدة الوطنية، ويعمل اليوم في خدمة الحدّات، وعاد الى المشاركة في اجتماعات مجالس الشعب. وقد كانت التنظيمات الجماهيرية، بما في ذلك رابطة الشباب الشيوعي، والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، من المؤيدين البارزين للاصلاح، إلا أنها واصلت وظائفها العادية بعد إحداث تيانانمن. وتؤيد منشوراتها القمع، إلا أنها تحوى تلميحات معارضة فيها نوع من النقد. ويمكن للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني أن يلعب دوراً محورياً في مرحلة اصلاح مستقبلية بسبب بنية التعددية.

الثقافة السياسية والتأهيل السياسي

اعطت الفاعل من الحكم الامبراطوري المدعم بالعقيدة الكونفوشية الصين التقليدية استقراراً مرموقاً وثقافة سياسية متطورة، اخلاقية في طابعها ومركزية في اتجاهها. لكن سقوط المؤسسات التقليدية في القرن العشرين قاد الى رفض الايدولوجيا الامبراطورية الكونفوشية، وبالتالي، الى حدوث أزمة عميقة في التوجهات والقيم الثقافية. وكانت حقبة امراء الحرب فترة فوضى ثقافية وتفكك سياسي. وفي حين ردت جماعة الغومندانغ بمحاولة إعادة غرس القيم الكونفوشية، فقد اعتبر الحزب الشيوعي الصيني على الدوام اقامة «الصين الجديدة» بمعناها الاجتماعي والاخلاقي، هو جزء من رسالته وقد كان متحمساً لاقامة مجتمع اشتراكي بالكامل وأن يخوض القتال ضد ما اعتبره بقايا الاقطاع واغراءات الرأسمالية.

منذ العام ١٩٤٩، كان لسياسات الحزب الشيوعي الصيني وقيمه تأثير عظيم على الحياة في الصين. وكما سنرى في هذا الفصل فقد تعرضت العائلة، والنظام التعليمي، ووسائل الاعلام للتغيير مرات عدة. لكن بقايا تأثير الماضي الامبراطوري واضطرابات القرن العشرين مازالت ظاهرة. ورغم تغير مضمون الثقافة، فان الحزب الشيوعي الصيني يكّد لغرس ثقافة ذات اخلاقية عالية ومركزية سياسية مماثلة لاسلافه الكونفوشييين. وخلافاً للعقيدة التقليدية التي سادت لفترة طويلة في الصين، فقد كان ثمة تغييرات راديكالية في ايدولوجية جمهورية الصين الشعبية. وبالتالي، لم يكن التأهيل السياسي في الصين مجرد نتاج رسالات ومؤسسات الحزب الجديدة، فقد تأثر ايضاً بالتجربة الخاصة التي استقاها كل فرد من الاضطرابات السياسية والتغيير الايدولوجي.

القيم الثورية

ينظر الحزب الشيوعي الصيني الى جهوده لاقامة اخلاقية ثورية في الصين على أنها صراع متصل ضد بقايا الاقطاع، والاعراض البرجوازية، والضعف البشري. وقد تجلت مثالية الصراع وقدرته التدميرية بأجلى صورة في الثورة الثقافية. ففي ذلك الحين اعتبرت بعض الهوايات مثل تربية اسماك الزينة أو جمع الطوابع نشاطات مدانة، وكانت ادنى هفوة يرتكبها الافراد تستخدم ضدهم على اساس أنهم «يسيرون في طريق الرأسمالية». حتى اشارات المرور قلبها أفراد الحرس الأحمر لفترة من الوقت، لشعورهم أن من البرجوازية التوقف عند الضوء الاحمر، وهو لون الثورة.

تبع تشدد الثورة الثقافية استرخاء عام في مطالب النظام الذي خلف ماو السياسية منها والايديولوجية. فقد تسامح في أمور التسلية، والمشاريع الخاصة التي هدفها الربح، واصبحت الملابس أكثر أناقة. وكان ثمة قدر كبير من عدم الوضوح بين الجمهور وداخل الحزب ورابطة الشباب الشيوعي للتفريق بين ما هو تنوير وما هو لا اخلاقي. الا أن الحزب لم ينبذ دوره كقائد أخلاقي ومدافع عن الطريق القويم. وفي العام ١٩٧٩ اشترط الحزب على كل فرد أن يؤمن بالمبادئ الاربعة الاساسية (وهي كما سبق واشرنا، الطريق الاشتراكي، وقيادة الحزب الشيوعي الصيني، وديكتاتورية البروليتاريا، وفكر ماوتسي تونغ الماركسي- اللينيني. وفي العام ١٩٨١ بدأت حملة صارمة ضد الجريمة تضمنت إعدام الالوف، جرى بعضها علناً. وفي العام ١٩٨٣ جرت حملة قصيرة «لمناهضة التلوث ومراقص الديسكو». ووقفت الحملة حين بدا واضحاً أن جوهرها يعارض الحداثة والانفتاح على الغرب. وبعد احداث تيانانمن جرت حملات جديدة للتشبه بالابطال الثوريين، واحترام الثقافة الصينية، ومعارضة الفن الاباحي والفساد، والاشادة بجيش التحرير الشعبي، إلا أن العديد من الصينيين ينظرون الى تلك الحركات على أنها شعائر فارغة.

عوامل التأهيل

العائلة: كانت العائلة الصينية التقليدية خلال المئة سنة الماضية هدفاً رئيساً لهجمات الاصلاحيين. وكان التقليد المثالي المتبع هو العائلة من عدة اجيال تعيش تحت سقف واحد، ويحكمها بشكل مطلق أكبر الذكور سناً في العائلة؛ وكان الابناء يتزوجون ويبقون ضمن العائلة وتخضع الزوجات لسلطة حمواتهن؛ ويكمل العائلة المحظيات والخدم العاملين بدون أجر. استُهلكت الحملات بالهجوم على «حصن الاقدام»^(*)، وضغط التقدميون من أجل وضع حد للزيجات التي يقوم الاهل بترتيبها، وتعدد الزوجات واخضاع المرأة لحكم العائلة. وقد كانت مسرحيات هنريك ابسن التي تضخم مأزق النساء في العصر الفيكتوري مصدر الهام قوي للتقدميين الصينيين في العشرينات. وقد كانت الطالبات وعاملات المصانع عناصر رئيسة في عضوية الحزب الشيوعي الصيني في بواكير ايامه. وكانت الاتحادات النسوية في المناطق الريفية التي شكلها الحزب عاملاً مساعداً على التحول في العلاقات الزوجية في الريف. ومع ذلك، بقيت العائلة، وليس الفرد، الوحدة الاساسية في المجتمع الصيني. لذلك فإن من المهم فهم مصير العائلة منذ العام ١٩٤٩.

يمكن تقسيم السياسة الخاصة بالعائلة الى ثلاثة مراحل. حدثت الاولى في أوائل الخمسينات وبلغت أوجها في المثل التقدمية للحزب الشيوعي الصيني. ويرمز اليها بقانون الزواج للعام ١٩٥٠، حيث اعيد تنظيم حرية الزواج والطلاق والمساواة بين الجنسين، في حين انتقلت سلطة الاقارب على الشؤون المحلية الى الحزب. ولا حاجة للقول أن العادات لم تتغير بين ليلة وضحاها، لكن جهودا هائلة على مستوى القاعدة قد بذلت للعمل على خفض العنف والتسلط الذي كان جزءاً مقبولاً من حياة العائلة. أما المرحلة الثانية، التي امتدت من أواسط الخمسينات وحتى العام ١٩٨٠، فكانت نهاية سلطة العائلة تحت ضغوط السياسة والاقتصاد. فمن الناحية السياسية، وضعت الاضطرابات، التي نجمت عن القفزة العظيمة الى الامام والثورة الثقافية، العائلات تحت ضغط متعارض ايدولوجي وجيلي. ومن الناحية الاقتصادية، أدى ظهور فرق الانتاج في الريف ووحدات العمل في المدن الى تقليل دور الاسرة كوحدة انتاج مستقلة، رغم بقائها كوحدة اقامة واستهلاك. أما المرحلة الثالثة فطبعت ببعض السياسات المهمة التي اعطت مفعولاً عكسياً. فالسياسة الزراعية للاجماعية اعادت العائلة لتصبح وحدة انتاج، وهي حقيقة تلقي بعبء اكبر على بنية اتخاذ القرارات العائلية. وفي الوقت نفسه، تم تبني قانون جديد للزواج في العام ١٩٨٠، اعطى المزيد من الحرية للطلاق ومع ذلك يبقى الحصول على الطلاق عملية صعبة.

ربما كانت أهم السياسات تأثيراً على حياة العائلة هي سياسة تنظيم الاسرة «طفل واحد للعائلة». وهذه

* Footbinding من العادات التي انتشرت في الصين وهدفها حصر اقدام النساء في قوالب صلبة كي تبقى صغيرة الحجم (المترجم)

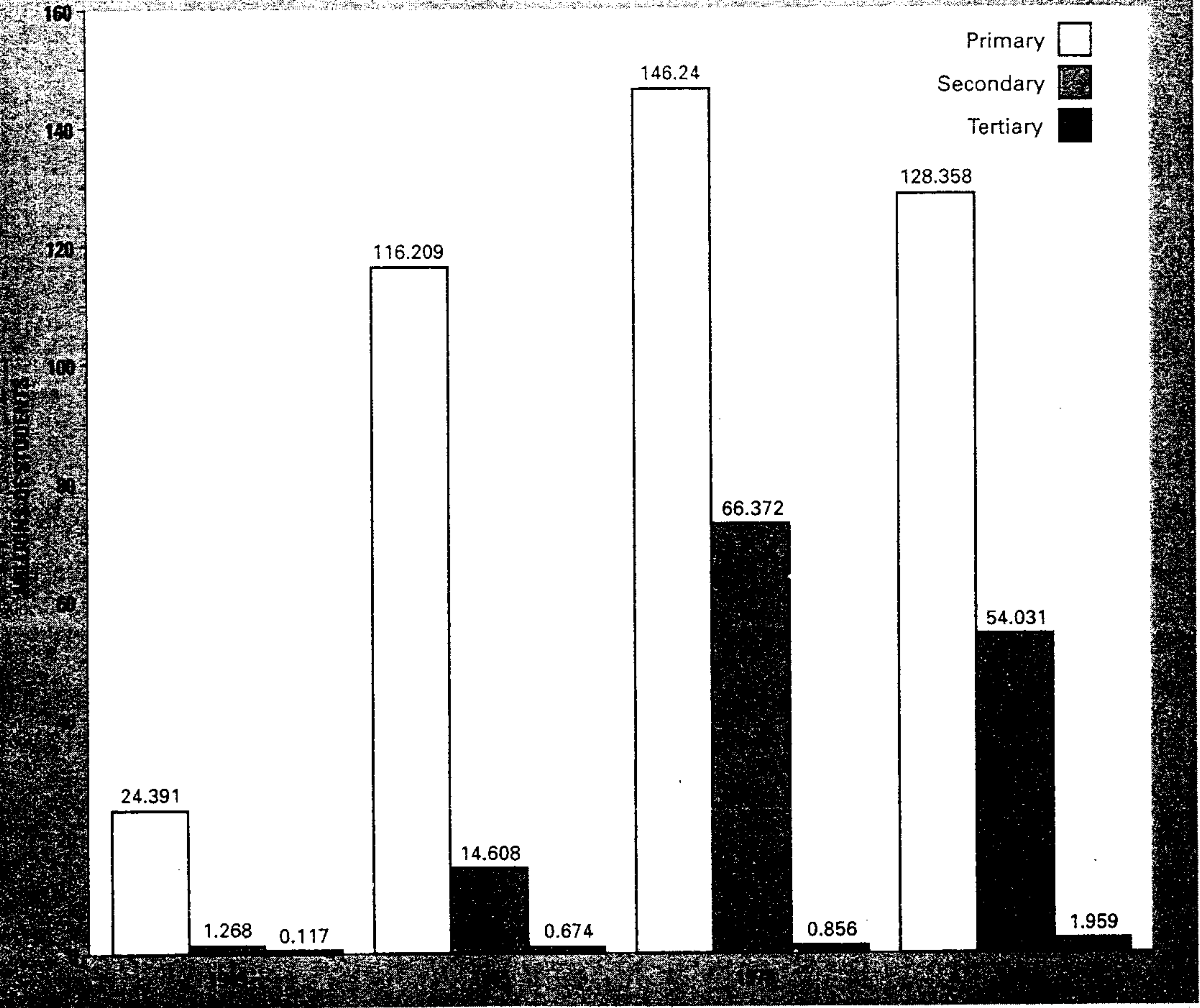
السياسة التي ادخلت في أواخر السبعينات تفضل العائلات التي تنجب طفلاً واحداً. وتعاقب او تمنع انجاب أكثر من طفل اعتماداً على مدى قوة الالتزام المحلي. وقد تم تبني هذه السياسة بسبب الزيادة التي لا تطاق في عدد السكان التي قد تحدث لو انجب الجيل الحالي الذي وصل سن الانجاب اكثر من طفل. ونظراً للاهمية الكبرى التي يوليها الصينيون لاسم العائلة، فان ولادة مولودة انثى تكون الطفل الوحيد قد اثار مشاكل خطيرة لدى العديد من الاسر، وقاد في مناسبات عدة الى سوء معاملة الطفلة والام، والطلاق أو حتى قتل الطفلة. وتعارض الحكومة كل هذه الاعمال بشدة، لكنها تحدث بسبب التعارض بين سياسة سكانية حازمة وبين التقاليد العائلية الابوية القوية في الصين.

العرقية والدين: ينتمي ٧ بالمئة فقط من سكان الصين الى مجموعات عرقية غير صينية؛ لذلك فان مشاكل الصين العرقية ليست في مثل حدتها في الاتحاد السوفياتي أو يوغوسلافيا. وتتركز المجموعات العرقية عادة في المقاطعات الحدودية، وتصنف المناطق التي يقطنها عدد كبير من الاقليات السكانية على أنها مناطق اقلية ذات حكم ذاتي. وتتمتع خمس مقاطعات كاملة بالحكم الذاتي: منغوليا الداخلية، والتيب، وغوانكسي، ويونان، نينغكسيا، وتضم ثلاثة عشر مقاطعة أخرى وحدات من الاقلية. ورغم قلة عدد سكان هذه المقاطعات، فان هذه المناطق مهمة للصين لانها تشكل ٦٤ بالمئة من التراب القومي، وفيها ٩٤ بالمئة من مراعيها، و٣٨ بالمئة من الغابات، كما أنها تنتج ٥١ بالمئة من الطاقة الكهربائية.

ثمة تناقض اساسي في السياسة الصينية بين المركزية المتطرفة والتجانس العرقي والهوية العرقية والمصالح المحلية للاقلية، وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب العداء الشيوعي للدين. والمحيّر في الامر، ان اصلاح السياسات الخاصة بالاقليات في الثمانينات قد شجع على زيادة التأكيد على المصالح العرقية، وقاد هذا الى مواجهات دامية في التيب في العام ١٩٨٨، وزينجيانغ في العام ١٩٨٩. الا انه بقدر ما هي مسألة العرق والدين مهمة للاقلية فانها من الاهتمامات الهامشية بالنسبة لمعظم الصينيين.

التعليم: كانت السياسة التعليمية لجمهورية الصين الشعبية بشكل عام بمثابة نجاح هائل (انظر الشكل ١٤-٤)، اذا اخذنا في اعتبارنا حجم المشكلة ومحدودية المصادر. فطلاب الصين البالغ عددهم ٢٥٠ مليون طالب يشكلون ٤٠ بالمئة من مجموع الطلاب المسجلين في مدارس جميع الدول النامية في العالم. وفي العام ١٩٤٩ قبلت المدارس الابتدائية والمتوسطة ٢٥ بالمئة و٥ بالمئة فقط على التوالي ممن هم في سن الدراسة. وفي العام ١٩٨٩ التحق اكثر من ٩٧ بالمئة من الاطفال الصغار بالمدارس الابتدائية، واكمل ٧٠ بالمئة منهم دراستهم الثانوية. ولم تغير الصين الفرص التعليمية لسكانها فحسب، بل إنها تقدم خدمات تعليمية أوسع بكثير وأكثر فاعلية من الدول النامية العادية. ولم يكن التعليم مجرد قصة نجاح. فقد عطل النظام التعليمي كله خلال الثورة الثقافية، وقاد الطلاب عملية تحدي نظام الحكم في الثمانينات. ورغم الانجازات، فقد اتبعت السياسة التعليمية خطأ متعرجاً وشكلت في بعض الاحيان مشاكل حادة لنظام الحكم.

FIGURE 14.4
SCHOOL ENROLLMENT IN CHINA



Source: Zhongguo tongji nianjian 1988.

تميزت المرحلة الاولى من التطور التعليمي، من ١٩٤٩ - ١٩٥٧، بالتوسع السريع وعلى كافة المستويات، وخاصة على المستوى الجامعي. ففي العام ١٩٥٧ كان عدد المقاعد المتوفرة في الجامعات يزيد عن عدد خريجي المدارس المتوسطة. وخلال هذه الفترة أيضاً، اعيد تشكيل الخريط المتباين من المدارس العامة والخاصة التي ورثها النظام في نظام تعليم موحد ووضعت الدولة حسب النموذج السوفياتي.

في المرحلة اليسارية، من ١٩٥٧ - ١٩٧٦، عكس نمط التنمية فتدنت اعداد المنتسبين الى الجامعة. وتراجع العدد بعد ذلك، في حين اصبح الهدف التوسع في التعليم الابتدائي والمتوسط في الريف. وبقي نظام التعليم تحت الاشراف المركزي، لكن العديد من المدارس الجديدة كانت تمول محلياً، وكان يتم توظيف المدرسين محلياً. لكن المرحلة اليسارية جعلت التعليم الابتدائي عملياً، في تناول كل طفل، أما التعليم الثانوي، فبعد أن كان الالتحاق بمدرسة داخلية في بلدة ريفية من الفرص النادرة، أصبح شائعاً في النظام المدرسي المحلي. وكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك تراجع نوعية التعليم بشكل عام.

الحدث الاهم في التعليم خلال الحقبة اليسارية كان مسار الثورة الثقافية. ففي الجامعات لعبت الانتقادات الراديكالية للتوجهات البرجوازية في التعليم دوراً هاماً في التطورات الاولى للحركة، وكان لتنظيمات الحرس الاحمر الطلابية في المدارس الثانوية والجامعات دور كبير في الكثير من أعمال التدمير والفوضى التي جرت في الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٦٨. واغلق النظام المدرسي كله في أواخر العام ١٩٦٦، ولم تعاود الجامعات فتح ابوابها حتى العام ١٩٧٠. وحتى بعد العام ١٩٧٠ واصلت الكليات الانقطاع عن التدريس بسبب التجارب اليسارية المختلفة، ومن ضمنها الغاء امتحانات القبول، تكليف الكليات والطلبة العمل في الريف، وتواصل النشاطات السياسية والايولوجية. ولم تباشر الكليات الصينية وظيفتها بشكل طبيعي حتى العام ١٩٧٧.

قلبت السياسة التعليمية في حقبة ما بعد ماو الاولويات اليسارية واكدت على التحسينات النوعية أكثر من تأكيدها على التوسع. وكان التحول من التأكيد على نوعية التعليم بدلا من كميته ممكناً بفضل انجازات الحقبة اليسارية، التي جعلت التعليم الابتدائي شاملاً تقريباً ووفرت التعليم الثانوي على نطاق واسع. وشجع ايضا بسبب تقلص اعداد الاطفال ممن هم في سن الدراسة نتيجة لسياسات تحديد النسل التي بدأت في أوائل السبعينات. وبقي فرض التعليم الالزامي حتى الصف التاسع هدفاً رئيساً، لكن التغيير الحقيقي المشهود حدث على مستوى الكليات. ويعود سبب التغيير هذا الى تحديث أهداف النظام الحاكم من جهة، ومن جهة اخرى الى عدم توازن النظام التعليمي الذي اوجده التوسع السريع في المدارس الابتدائية والثانوية خلال العقدين الماضيين. ويمكن بيان مدى عدم توازن نظام التعليم من مقارنته بالولايات المتحدة. ففي العام ١٩٨٢ كان لدى الصين خمسة اضعاف ما لدى الولايات المتحدة من طلاب

المدارس الابتدائية، وثلاثة اضعاف ما لديها من طلبة المدارس الثانوية، الا أنه لم يكن لديها سوى عشر ما لدى الولايات المتحدة من طلبة الجامعات.

بدلت التأكيدات الجديدة على النوعية الاكاديمية، والتعليم العالي، والانفتاح الدولي، عالم التعليم في الثمانينات. ولا ريب أن الحزب الشيوعي الصيني ورابطة الشباب الشيوعي قد واصلوا القيام بالادوار التأسيسية الرئيسية، كما بقيت التحديات العلنية للسلطة ماثلة. لكن متطلبات الاستقامة الايدولوجية اصبحت ذات تأثير بعيد على الحياة الاكاديمية. ودفعت الكليات لمزيد من السيطرة على المسائل الاكاديمية، واصبحت الترقيات تتم على اساس السمعة العلمية بدلا من الولاء. ونظراً لان القبول في الجامعات كان يعتمد بشكل اساسي على امتحانات تتم على مستوى قومي، بدأت في العام ١٩٧٧، فقد ركز طلاب المدارس الثانوية الطموحين على الاعداد لتلك الامتحانات. واصبح في وسع خريجي الجامعات ان يطموا بالذهاب للدراسة في المعاهد العليا في الخارج: وكان اكثر من ٧٠ ألف طالب صيني يدرسون في الولايات المتحدة واليابان في العام ١٩٩١. والطلاب الصينيون هم أكبر مجموعة من الطلاب الاجانب في الولايات المتحدة.

كان التحول في البيئة الاكاديمية الصينية في فترة ما بعد ماو نتيجة لتركيز الحزب الشيوعي الصيني بشكل خاص على الحداثة. فكي تتمكن الصين من تحقيق تقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا، فلا بد من توسيع الجامعات، وتشجيع الخبراء واحترامهم. لكن كان ثمة تعارض عميق لا يتزحزح بين الدور الحديث للجامعات كأداة للحداثة وبين دورها القديم كأداة للتأهل السياسي للحزب - الدولة. فالطلاب الذين شاركوا في تظاهرات كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، ونيسان (إبريل) وأيار (مايو) ١٩٨٩، اصبحوا جزءاً من عالم جديد مختلف تماماً عن عالم دينغ كسياوبنغ.

رغم تعدد الاجراءات القمعية التي اتخذت بعد مجزرة تيانانمن والتي هدفت الى اعادة فرض الانضباط الايدولوجي لعقد السبعينات. فقد طلب من الطلاب المشاركة في تدريبات عسكرية ودورات دراسية. إلا أنه من غير المحتمل، أن تؤثر هذه الاجراءات على المزاج السياسي الاساسي للجامعات، ولن تفعل سوى زيادة النفور من الحزب الشيوعي الصيني. وبغض النظر عن مدى اعجاب كبار قادة الصين «بالايام الحلوة الماضية»، فليس لدى الحزب لا المصداقية ولا القوة على العودة اليها.

نظام الاتصالات: لم تصبح الصين مجتمعاً ذو وسائل اعلام الامنذ عهد قريب. فلم يتم الانتهاء من شبكة الارسال السلكية الا في أوائل الستينات، والتي جعلت جميع السكان على اتصال مباشر وفوري مع بيجنغ. وأكملت الشبكة السلكية في السبعينات بانتشار راديوات الترانزستور، وفي الثمانينات اصبحت التلفزيونات أكثر البضائع طلباً في الصين. والصين اليوم هي ثالث أكبر منتج لاجهزة التلفزيون في العالم. وقد ارتفع اصدار الصحف منذ العام ١٩٤٩، رغم ان الثورة الثقافية قد أدت الى توقف معظم

النشرات الدورية. وكما تبين الجدول ١٤-٣، فقد كانت حقبة ما بعد ماو بمثابة العصر الذهبي لوسائل الاعلام، فقد زاد ما هو متاح منها للشعب كل سنة، سواء في الكمية، أو النوعية، أو التنوع.

يمكن تقسيم وسائل الإعلام المحلية في الصين الى ثلاثة أصناف: وسائل الاعلام (المطبوعات والراديو، والتلفزيون)، ووسائل الاعلام «الداخلية»، والمنشورات الدورية المتخصصة. وتخضع وسائل الاعلام لرقابة الحزب الشيوعي الصيني المشددة. وجريدة «الشعب اليومية» (*) هي صحيفة اللجان المركزية للحزب الشيوعي الصيني لذلك فهي الناطق الرسمي باسمها. وتخضع جميع الصحف الرئيسة بشكل مباشر الى لجنة الحزب المختصة؛ وهناك رقابة تحريرية مشددة على محتويات وسائل الإعلام ولا توجد أية وسائل اعلام خاصة في الصين. ويوجد نظام اتصالات سري مكثف، يدعى «نيبو» (neibu) أي داخلي. ويشتمل نظام الاعلام الداخلي على معلومات حساسة جداً لا يُسمح بان يتداولها الناس علاوة على مناقشات قضايا لم يتخذ الحزب بشأنها قراراً بعد، ومعلومات ووجهات نظر من الصحافيين.

الجدول ١٤-٣

نمو وسائل الاعلام في الصين، ١٩٥٠-١٩٨٩

السنة	اصدارات كتب	اصدارات كتب جديدة	مجلات	صحف	محطات اذاعة	محطات تلفزيون
١٩٥٠	١٢,١٥٣	٧,٠٤٩	٢٩٥	٣٨٢	٤٩ (١٩٤٩)	-
١٩٥٥	٢١,٠٧١	١٣,١٨٧	٣٧٠	٢٨٥	٦١ (١٩٥٧)	-
١٩٦٠	٣٠,٧٩٧	١٩,٦٧٠	٤٤٢	٣٩٦	٩٤ (١٩٦٢)	١٤
١٩٦٥	٢٠,١٤٣	١٢,٣٥٢	٧٩٠	٣٤٣	٨٧	١٢
١٩٦٨	٣,٦٩٤	٢,٦٧٧	٢٢	٤٩	-	-
١٩٧٠	٤,٨٨٩	٣,٨٧٠	٢١	٤٢	٨٠	٣١
١٩٧٥	١٣,٧١٦	١٠,٦٣٣	٤٧٦	١٨٠	٨٨	٣٢
١٩٨٠	٢١,٦٢١	١٧,٦٦٠	٢,١٩١	١٨٨	١٠٦	٣٨
١٩٨٥	٤٥,٦٠٣	٣٣,٧٤٣	٤,٧٠٥	٦٩٨	٢١٣	٢١٩
١٩٨٦	٥١,٧٨٩	٣٩,٤٢٦	٥,٢٤٨	٧٩١	٢٧٨	٢٩٢
١٩٨٧	٦٠,١٩٣	٤٢,٨٥٤	٥,٦٨٧	٨٥٠	٣٨٦	٣٦٦
١٩٨٨	٦٥,٩٦١	٤٦,٧٧٤	٥,٨٦٥	٨٢٩	٤٦١	٤٢٢
١٩٨٩	٧٤,٩٧٣	٥٥,٤٧٥	٦,٠٧٨	٨٥٢	٥٣١	٤٦٩

Source: Zhongguo Tongji Nianjian (Statistical Yearbook of China), 1990 (Beijing: China Statistics Press, 1985), pp. 783-788.

* بالصينية (Renmin Ribao) "People's Daily"

العالية. وبعض المواد الداخلية يجري التكتّم عليها بدقة، لكن احدى المنشورات الخاصة بالاخبار العالمية «اخبار المراجع»/ Reference News، فكانت توزع ٨,٧ مليون نسخة في العام ١٩٨١، وهو رقم اعلى بكثير من توزيع صحيفة «الشعب اليومية» واكثر مما توزع اكبر ثماني صحف يومية في الولايات المتحدة. اما الصحف المتخصصة التي انتشرت بكثرة منذ العام ١٩٧٨، فتشتمل على رسائل اخبارية متنوعة، ودوريات عن علوم شائعة، ومنشورات خاصة بالعمل.

وقد توسع المضمون الاخباري لوسائل الاعلام الصينية وتحسن في حقبة ما بعد ماو، لكن ما زال فيها عدد من الصفات الخاصة التي تميزها عن الانظمة الغربية المألوفة^(١١). فالحقيقة الاساسية عن هذا النظام انه، وبشكل مطلق، من اختصاصات الدولة او الحزب، اللذان يسيطران عليه من حيث المضمون او الادارة. فالصحافة، كما اكد امين الحزب هو ياوبانغ مرات عدة في العام ١٩٨٥، هي «الناطق بلسان الحزب». فكل بند اخباري يجب ان يتفق مع السياسة القائمة، ويُسمح بانتقاد الظواهر السلبية او حتى أخطاء القيادة، لكن لا يُسمح البتة بانتقاد القيادة بشكل عام او معارضة السياسة الجارية.

اما الصفة الثانية والتي ترتبط بالصفة الاولى فهي ان لهجة وسائل الاعلام في الصين مقيدة غالباً بالشعارات، والايديولوجيا، والغموض. فلغة الحزب الايديولوجية تستخدم في التعبير عن رسائل الحزب. اذف الى ذلك، انه بالنظر الى ان الاسباب الحقيقية للنزاع بين القادة والمعارضين حول السياسات غالباً ما تطمس، فان مناقشة القضايا السياسية الحساسة تتم باستخدام لغة غامضة او موارد. ونتيجة هذا النهج، مقالات مملة يلفها الغموض تعف حتى كوادر الحزب عن قرائتها.

اخيراً، فان اسلوب تلك الاتصالات تدريسي. فوسائل الاعلام تدعو الناس الى زراعة الاشجار، ومعارضة الليبرالية البرجوازية. واحترام المفكرين - بغض النظر عن شكل السياسة الحالية. وغالباً ما يصاحب هذه الرسائل وصف لحالات «نموذجية» تبين فوائد السلوك السليم أو المشاكل التي تحتاج الى تصحيح.

رغم هذه السمات المميزة لوسائل الاعلام الصينية التي جاءت نتيجة لرقابة الحزب، فقد تحولت في الثمانينات الى نظام مذهل لتقديم المعلومات، والاخبار، والتسلية. فكل شخص تقريباً يستمع الى الراديو. والنخبة من ابناء الريف وسكان المدن قراء نهمون للصحف اليومية. وقد تحسنت نوعية الاخبار العالمية المتاحة للمواطن العادي، ويستمتع الكثير من الصينيين لاذاعة صوت امريكا، والاذاعة البريطانية «بي بي سي»، واذاعة راديو موسكو، وما يمكن للمواطن الامريكي ان يفتقده في الصحف الصينية هو التحليلات والتعليقات السياسية، وقصص الجرائم والكوارث، والدعايات التي تروج لبضائع استهلاكية. وقد يفتقد القارئ الصيني للصحف الامريكية التنوع وانخفاض سعر الصحف، وتوفر

الانباء العالمية، والحرص على عرض مواقف الحكومة، والوقت الذي تتيحه معظم الاعمال لقراءة الصحف.

من الصيغ المميزة لنظام الاتصالات، الاتصال وجها لوجه في اجتماعات أو لقاءات المجموعات الصغيرة التي تنظمها هيكل الحزب على مستوى الفرع. فاعضاء الحزب يلتقون بشكل دوري لمناقشة تنفيذ السياسة، ونشاطات وحداتهم، ونجاحاتهم الخاصة، أو اخفاقاتهم. ويفترض في اعضاء الحزب أن يوجهوا التفكير السياسي لزملائهم غير الحزبيين . وأن يتأكدوا من أن عملهم وحياتهم، بشكل عام، تتفق والمستويات التي وضعها الحزب. وخلال الحقبة اليسارية، كان كل فرد، بما في ذلك الفلاحين، يقضي ساعات طويلة كل أسبوع في الاستماع الى مجموعات تراجع انجازاتها وتنقدها. وفي الثمانينات اصبحت هذه النشاطات أقل شيوعاً بكثير خارج الحزب، وخارج رابطة الشباب الشيوعي، لكن جرى احيائها من جديد بعد تيانانمن.

يصعب اصدار حكم عام حول مدى فاعلية نظام الاتصالات في التأهيل السياسي واعادة التثقيف الايدولوجي. وكما هو الحال في أي نظام اتصالات، فان المسيطرين عليه يتمتعون بحرية كبيرة في طريقة صياغة المعلومات وعرضها. لكن فاعلية النظام تكمن في مصداقيته، ولا يمكن السيطرة على المصداقية بسهولة. فخلال الثورة الثقافية تلاعب اليساريون في عرض الاخبار عن عمد، لكن قلة من الناس في الصين صدقت تلك الروايات. وكان ينظر الى وسائل الاعلام كمؤشر على السياسة القومية اكثر مما هي مصدر للانباء.

في الثمانينات بقيت وسائل الاعلام خاضعة للحزب الشيوعي الصيني، لكن الحزب شجع تطور الصحافة في اتجاه تقديم المعلومات بدلا من الدعاية. فاصبحت الصحافة الاستقصائية مشهورة ومؤثرة. (وقد كان ليو بينيان، وهو أحد أشهر اللاجئيين السياسيين، من نجوم الصحافة الذين يتقصون الاخبار لصحيفة «الشعب اليومية»). واسست صحف جديدة اقل ارتباطا بالحزب الشيوعي وتتبع سياسات اكثر جرأة في التحرير؛ وقد أغلقت احدى هذه الصحف التي اشتهرت بانها الصحيفة المفضلة لجاو زيانغ في الايام الاولى لازمة تيانانمن. انخفض توزيع الصحف القديمة والمتزمتة، وكان عليها أن تستدرك وضعها وتغير سياستها التحريرية - وطور الصحفيون، بالتدريج، احساساً بالهوية والاستقلالية المهنية وبرزوا هذا الاحساس. وفي ٩ ايار (مايو) ١٩٨٩، رُفع التماس وقعه اكثر من الف صحفي الى اتحاد الصحفيين يطالب باجراء حوار مع الحكومة حول اصلاح الصحافة، وكانت حرية الصحافة احدى المطالب الاساسية لتظاهرات تيانانمن. وكانت الصحافة الصينية طيلة شهر ايار ١٩٨٩، اكثر انفتاحاً في تقديم التقارير عن التظاهرات في بيجنغ واماكن أخرى، وكان دعمها للتظاهرات واضحاً^(١٢).

قاومت وسائل الاعلام بقدر ضئيل نشر رواية الحكومة عن مجزرة تيانانمين ودعايتها للاجراءات القمعية. لكن الصحافة بقيت خاضعة للحزب. كما أن سعيها للسماح لها بمعارضة سياسات الحكومة بشكل ثابت، واضح أيضاً. ومع ذلك فإن الحزب غير قادر على تنحية جميع الصحفيين ذوي العقلية الاصلاحية لانه لا يملك احتياطياً كبيراً من الصحفيين المحافظين القادرين على الحلول محلهم. وبالتالي اصبحت الصحافة، منذ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ناطقاً رسمياً باسم الحزب رغماً عنها، واصبحت لهجتها مملة ومكبوتة.

التأهيل السياسي والتغيير السياسي الرئيسي

رغم ان العائلة، والتعليم والاتصالات هي من العناصر الحيوية في التأهيل السياسي، فان النظرة السياسية لاي شخص تتأثر بشكل اقوى بتجاربه الخاصة. فالتحولات الخطيرة في السياسة الصينية، مثل الثورة الثقافية، والتحول الى الحداثة في حقبة ما بعد ماو، قد قلبت حياة معظم الناس، وكان لها دور في تشكيل الخبرة السياسية لعدة أجيال من الشباب. وقد أوجدت الاحداث الكبرى مثل تأسيس جمهورية الصين في العام ١٩٤٩، ووفاة ماو، أو تيانانمن، خطوطاً تاريخية فصلت الاتجاهات السياسية للاجيال التي عايشت الاحداث عن الاجيال التي جاءت بعدها. ونظراً لكثرة التغييرات المهمة فقد ظهرت خبرات سياسية مختلفة قسمت الشعب الصيني لعدة شرائح.

ربما كان انشاء جمهورية الصين الشعبية أهم تغيير سياسي. وقد اتسمت حياة معظم الصينيين قبل العام ١٩٤٩، بالفوضى، وغارات الاجانب، والقمع والاستغلال المكشوف. وبعد العام ١٩٤٩، احتل نظام سياسي جديد، قومي وقوي وفعال، مكانه بسرعة، واقتلعت النخبة القديمة من جذورها. وكانت المهمة التي كلف بها النظام الجديد ثورية ومقنعة، ولم يفلح حتى فشل سياسة مثل سياسة «القفزة العظيمة الى الامام» في التشكيك بشكل واسع في حق الحزب في الحكم. لذلك كان لدى اجيال ما قبل العام ١٩٤٩ خبرة سياسية أوسع لكنها خبرة اكتنفها التفكك والفوضى، في حين رأى ابناء جمهورية الصين الشعبية سياسة الحزب تتغير مع بقاء قاعدة الحزب- الدولة، قوية ثابتة. ويؤمن ٨٠ بالمئة من سكان الصين في قرارة انفسهم بان بلدهم يجب أن يبقى موحداً، وقوياً، واشتراكياً.

رغم هذه الملامح المشتركة لاجيال ما بعد العام ١٩٤٩، فان التباينات الواسعة في سياسة جمهورية الصين الشعبية قد ولدت اختلافات مهمة في الخبرات الحياتية وفي السلوك السياسي لدى كل فرد، علاوة على الاختلاف في التأهيل السياسي لدى الشباب^(١٣). فقد كان طالب المدرسة الثانوية «الجيد» في الخمسينات وأوائل الستينات، هو الطالب الذي يدرس بجد، ويتطوع في عدد من نشاطات الخدمة العامة، ويتفوق في الامتحانات. وكان هناك نوع من المحاباة للاطفال من ابناء أعضاء الحزب، والعمال، والفلاحين الفقراء، لكن الاداء الاكاديمي يبقى المعيار الاخير. ونتيجة لذلك كانت الهيئات الطلابية في

الكليات تضم نسبة كبيرة من شبان الطبقة المتوسطة الذين تفوقوا في الامتحان بفضل البيئة المنزلية ذات التوجه الاكاديمي. وكان الطلاب حذرون ومنضبطين، فالبيئة المدرسية حازمة؛ وذكريات الحملة المضادة لليمينيين لا تشجع على الجرأة السياسية. ورغم تباين مستويات الطبقات الاجتماعية المختلفة، فقد كان في وسع كل فرد أن يتخيل له مكاناً في النظام الجديد، باستثناء من جاؤوا من خلفية اجتماعية متدنية. وكان ثمة قدر مثير للاعجاب من المثالية والحماس حتى بين طلاب الطبقة المتوسطة، حيث قطوع الالاف منهم للانتقال الى الريف.

تحدت الثورة الثقافية كافة نواحي البيئة التعليمية، ورفضت السنوات السبع عشرة الماضية بوصفها «ثقافة برجوازية»، ودعي الطلاب الى اختيار اساتذتهم ومدرائهم، وتشكيل وحدات الحرس الاحمر لنشر افكار ماوتسي تونغ ومعارضة النفوذ البرجوازي. ولم تنعقد صفوف المدارس الثانوية للدرس طيلة عامين، واغلقت الجامعات لمدة ٤ سنوات. واستبدلت القيم الاكاديمية القائمة على الخبرة بالقيم السياسية القائمة على «الانتساب للحمراء»/ Redness. لكن تعريف الانتساب للحمراء لم يكن واضحاً. فالطلاب من طبقة اجتماعية جيدة كانوا يعتبرون انفسهم «حمراء محايدون»، في حين عمل طلاب الطبقة المتوسطة بجد لاثبات اخلاصهم للرئيس ماو وللثورة. ويعزى الى هذه الاختلافات النزاعات، والمعارك التي تفجرت فيما بعد بين مختلف فئات الحرس الاحمر. فالمثالية والاثارة الاولية تحولت الى شغب ورعب، ثم الى خيبة أمل عندما اعاد الجيش السيطرة للحزب وقام بنقل ملايين الشباب بالقوة الى مناطق ريفية. وعاش جيل الحرس الاحمر اوقاتا عصيبة ومثيرة خلقت صداقات متينة وعداوات شديدة. ومال هذا الجيل الى السخرية من قيادة الحزب، والى الاحساس بالامتعاض لتضحياته التي ذهبت عبثاً. ورغم مشاركة هؤلاء في الثورة الثقافية، فقد سعدوا بالرؤية القيادية اليسارية وهي تسقط في العام ١٩٧٦.

يعكس جيل ما بعد ماو من الشباب الصينيين وضعاً معقداً، إلا إنه ايجابي وتفاؤلي بشكل عام، وذلك حتى أزمة تيانانمن. فهم بالتاكيد ليسوا ايدولوجيين مثل الجيل السابق، ولا هم هؤلاء الطلاب الطبعين كما كانوا قبل الثورة الثقافية. وهم يشبهون الى حد ما الشبان الامريكيين في فترة ما بعد فيتنام، حيث انصب اهتمامهم على النجاح الشخصي اكثر من اهتمامهم بالسياسة. لكن مستقبلهم الفردي يقوم منطقياً على استمرار التزام الحزب بالحدثة، لذلك دعموا بشكل عام استمرار الليبرالية والانفتاح على الغرب. فالتظاهرات الواسعة التي قام بها طلبة الجامعة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، كانت في أحد جوانبها رداً على جو الليبرالية الجديد الذي أدخله هو ياوبانغ، وفي جانبه الاخر، محاولة لدفع الاصلاحات الى مدى أبعد، وأدى قمع التظاهرات الى نفور الطلاب والمفكرين من الحزب الشيوعي الصيني، وذلك لأول مرة بالنسبة للكثيرين، والى المساهمة في تظاهرات ١٩٨٩ الأكثر خطورة والتي اتسمت بالمواجهة. فالمذبحة وجو القمع الذي خيم على حرمان الجامعات بعد تيانانمن قد زاد دون شك من نفور الطلاب واشمئزازهم من النظام.

المشاركة السياسية والتوظيف

تختلف العملية السياسية للحزب - الدولة في الصين اختلافاً بيناً عن العملية السياسية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وبالتالي، فإن وظائف العملية السياسية - أي المشاركة السياسية، وتوضيح المصالح وتجميعها، إلى آخر ذلك - الظاهرة بوضوح في الديمقراطيات الصناعية، تبدو غامضة ومشوشة في الصين. لذلك سوف نستهل محاولتنا لوصف السياسة الصينية بالمصطلحات العامة لوظائف العملية السياسية بالتأكيد على أربع سمات مميزة للحزب - الدولة.

الحقيقة السياسية الأساسية في جمهورية الصين الشعبية هي الطبيعة الوجودية للسياسة، والدولة، وحتى القوة الاجتماعية. فإعادة تكوين المجتمع الصيني تعود، وإلى حد بعيد، إلى الحزب الشيوعي الصيني بعد العام ١٩٤٩، كما أن جميع تنظيمات المجتمع الصيني من القرية والمصنع إلى مجلس الشعب القومي قد أسست والحزب الشيوعي الصيني في مكانة القلب منها، والمستويات العليا من الحزب هي قائدها بلا منازع. ولم تكن المعارضة ممنوعة فحسب، بل أن إقامة منظمات مستقلة لا تخضع للإشراف الداخلي للحزب الشيوعي لم يكن مسموحاً بها أيضاً فقد طالب الطلاب في تيانانمن الاعتراف بإقامة اتحادات طلابية مستقلة، فاعتبر دينغ كسياو بنغ هذا الطلب بحد ذاته بمثابة تهديد للحزب - الدولة. فالحزب - الدولة لا يسمح بأي شيء خارج ذاته، وقد كان هذا التركيز الشامل للسلطة هو ما يبرز نعتة «بالاستبدادية» أو «المستبد»، ومن جهة أخرى، فإن احتواء الدولة للمجتمع كله لا بد وأن يجعلها تشتمل على مصالح كثيرة واتجاهات متنازعة داخلها.

ثانياً، المشاركة في غاية الأهمية بالنسبة للحزب - الدولة؛ لكنها مشاركة يحركها ويدعمها الحزب الشيوعي الصيني بدل أن تكون مشاركة مستقلة نابعة من المواطنين. ويسعى الحزب لتحقيق مشاركة جماهيرية واسعة وشاملة تقريباً في الحملات التي تتم بين الفينة والأخرى، وفي المهمات الروتينية، وفي المؤسسات بهدف تثقيف المواطنين، والتعرف على ردود فعل القواعد الشعبية، والمساعدة على تنفيذ سياسات الحزب. والفرضية التي تقوم عليها هذه التحركات هي أن الحزب - الدولة قريب من الجماهير ويحمل مصالحهم في قلبه، وبالتالي فإنه يفترض في الجماهير أن ترد بحماس على دعوة الحزب. ومن وجهة نظر الحزب فإن حشد الجماهير ليس طوعياً ولا سرياً، بل هو مجرد تفاعل طبيعي بين القيادة والجماهير. والذين يرددون بشكل متناغم يعتبرون نشطين وقد يجندوا في الحزب. وفي بعض الأحيان يتجاوز التحرك حدوده، فيجري عندها تصحيحه بفترة من إعادة الأحمدة، وينتج عن ذلك «دورة من حملات» التحرك وإعادة الأحمدة للحزب.

والسمة الثالثة هي أن القيادة الحالية تتوقع دعماً بالاجماع. فليس هناك شيء اسمه معارضة موالية داخل الحزب، وإن القيادة تسيطر على تباين الرأي العام حول أي موضوع. وفي بعض الأحيان تكون

حلبة المناقشة العامة واسعة جداً، كما حدث في «حركة المئة زهرة» في العام ١٩٥٧، لكن الحذر مطلوب فقد يتهم المرء بانه «اعشاب سامة» فيما بعد. ومن جهة اخرى، فقد تنقلب المقاييس رأساً على عقب حين تتغير القيادة. والذين قد يعاقبون كأعداء للطبقة العاملة اليوم، قد يصبحوا ابطلا في المستقبل. والتعبير عن الخلافات يتم بشكل سري ورمزي داخل القيادة. ولا يتم الاعتراف بالخلافات داخل القيادة السابقة الا بعد تغييرها. وحيث أن القيادة تتغير، فان معظم الناس ينتظرون رياحاً مواتية.

والسمة الرابعة هي أن الحزب - الدولة كان له مراحل معينة من التطور يمكن مقارنتها بدورة الحياة العادية، ومما يعزز هذه الكثائية المجازية حقيقة أن مراحلها تتطابق مع دورة حياة كبار قادة الحزب. ففي المرحلة الاولى، مرحلة «الشباب» أيام الحركة الثورية قبل العام ١٩٤٩، طور الحزب منهجه السياسي من منطلق ضرورة حشد الدعم الجماهيري ضد الحكومة واليابانيين. وكانت علاقة الشعب بالحزب متينة بالفعل، لانهما كانا يعتمدان على بعضهما من أجل البقاء. ومن العام ١٩٤٩ الى ١٩٧٦، عاش الحزب نجاحات وازمات مرحلة النضج. فقد وضع اسس دولة قوية بشكل غير عادي، وحاول تحقيق اهداف طموحة، لكن قوته جعلته أقل اعتماداً على الشعب وأقل انقياداً لمصالحه وقدراته، ودمر تضامنه وثقته الايدولوجية بنفسه في التجاوزات التي اقترفتها سياسات «القفزة العظيمة الى الامام»، والثورة الثقافية.

بعد وفاة ماو تسي تونغ، دخل الحزب - الدولة مرحلة ثالثة، مرحلة شبيهة بالتقاعد. فالتغييرات العظيمة لم تكن تتم عن طريق جمع الطاقات، بل عن طريق الاسترخاء، فسمح الحزب للاقتصاد وللمجتمع بالتنوع. واحتفظ بمكانته المركزية كراع للاصلاح، وتم ذلك في اغلب الاحيان بقيامه بدور سلبي كسلطة متميزة أكثر منه قائداً. وخلال الثمانينات بدأت سيطرة الحزب - الدولة في التدهور، وبدأت تظهر أشكال مألوفة من المشاركة السياسية بين المواطنين. وأضعفت السيطرة المركزية على الاقتصاد ومواقع العمل بسبب قوى السوق. وهدد الانجذاب للافكار الاجنبية الاحتكار الايدولوجي وضيق الافق الفكري للحزب - الدولة، وهددت القيادة الاصلاحية لكل من «هو ياوبانغ» و«جاو زيانغ»، بشكل ضمني، تفرده بالهدف واحتكاره للسلطة. وقد اعاد انقلاب المتشددين في العام ١٩٨٩ تأكيد سلطة الحزب - الدولة، لكن هذه القوى لا تستطيع اعادة شبابه. ومع ذلك. فان الحزب - الدولة سوف يبقى الارث السياسي الاكبر لاي نظام حكم يخلفه.

المشاركة

يمكن حصر عملية حشد المشاركة السياسية / the mobilized political participation التي يتميز بها الحزب - الدولة بثلاث اشكال من المشاركة. الصيغة الأولى، هي المشاركة في المؤسسات الرسمية لبنية الدولة، خاصة انتخاب النواب للكوميونات الريفية ومجالس المقاطعات المدنية. وبجميع المجالس على مستوى الكونتية أيضاً منذ العام ١٩٧٩. وتتضمن هذه الصيغة مشاركة واسعة منتظمة لما يزيد

عن ٩٠ بالمئة ممن يحق لهم الانتخاب، الا انها بشكل رئيسي مشاركة رمزية لان المجالس ضعيفة، ولا يفعل الناخبون عادة أكثر من الموافقة على القائمة الرسمية للمرشحين. وقد زادت اصلاحات ما بين العامين ٩٧٩ او ١٩٨٢ من سلطة المجالس، فوسعت الانتخابات المباشرة لتشمل الكونتيات، وشجع الاصلاح صراحة تسمية عدة مرشحين للمنصب الواحد. ورغم هذه الاصلاحات فان الحزب مازال متردداً في مسألة تشجيع المنافسة الانتخابية، ومن المؤكد انه لا يريد تشريع التشكيك في سياساته أو معارضتها.

كانت المشاركة في الحملات الجماهيرية من الصيغ المهمة دائماً. فهي تشرك المواطنين في تنفيذ برامج الحكومة وتتطلب أعمالاً تتضمن مهمات تأهيلية ورمزية للمشاركة، وتسمح ببعض التأثير الجماهيري على اتخاذ القرارات المحلية أو على متخذي القرارات عن طريق انتقاد الكوادر واختبار السياسات الذي هو جزء من معظم الحملات. فقد انتقدت مجموعة دينغ كسياو بنغ «حملة كفاح الجماهير» الواسعة النطاق على اساس انها تقنية غير مناسبة مفرطة في يساريتها، لكنهم لم يمانعوا في استخدامها لحشد دعم منظم لسياساتهم.

والصيغة الثالثة هي المشاركة في الشؤون الداخلية للوحدات الاولية الادنى من مستوى قاعدة الحكومة، مثل القرى والفرق، وتنظيمات الاحياء المدنية، والمدارس، والمصانع، وغير ذلك من الوحدات. وتوفر هذه الصيغة اكثر اشكال المشاركة انتظاماً ومغزى: فللجماهير هنا الصوت الاعلى في اختيار قادة الوحدات، ولديهم اتصالات منتظمة ومؤثرة مع قادة الوحدات، وهم قادرون على مناقشة قضايا لها تأثير مباشر على حياتهم اليومية. وتقوم الوحدات المحلية أيضاً بتجنيد الناس لتولى ادوار نشطة، أو دفعهم الى خدمة مجتمعهم؛ محلي عن طريق قبول مهمات تساهم في الرفاه الجماعي.

والمشاركة السياسية الجماهيرية في الصين ليس لها سوى دور ضئيل في اتخاذ القرار، باستثناء الوحدات الاولية التي تتمتع بنفوذ بسيط على النظام، لكنها تلعب دوراً مهماً في تنفيذ السياسة، والتأهيل السياسي، والتعبير الزمري. وكما سبق واشرنا في اثناء مناقشة التأهيل الاجتماعي، فان الصيغ الصينية في المشاركة قد ولدت توتراً، واذى، وعزلة لدى بعض المواطنين. فقد يجبر المشاركون على تنفيذ سياسات لا تحظى بشعبية، وان ينتقد نفسه وغيره بطرق ساخرة أو مؤذية، أو يقضي ساعات كئيبة في دراسة مواد ليس لها معنى كبير لديه. والنمط العام يضعف بعض اشكال المشاركة التقليدية أو يحولها الى عمل روتيني تقليدي (مثل التصويت)، في حين يشجع الاشكال غير التقليدية التي قد تسبب بعض اشكال العنف البدني أو النفسي. (الذي تبدي باوضح صورة في الثورة الثقافية). وفي مرحلة «شبه تقاعد» الحزب- الدولة في الثمانينات انخفض مستوى حشد المشاركة بحدّة، وبالتدريج، بدأ المواطنون في استخدام بعض فرص المشاركة لاغراضهم الخاصة. وفي بعض المناسبات، افرزت الانتخابات أو

التصويت في المجالس التشريعية نتائج تختلف عما أراده الحزب ورغم أن هذه الحوادث كانت أندر من أن تستحق الذكر في الثمانينات، فإنها تلقي الضوء على احتمال تطوير بعض مؤسسات الحزب - الدولة للنهوض بوظائف سياسية تكون الجماهير قاعدتها.

بالطبع - كانت تظاهرات تيانانمن امثلة على مشاركة سياسية شاملة لم يحركها الحزب - الدولة. وظهر الدعم الواسع لهذه التظاهرات مدى تخلص المجتمع الصيني من سيطرة الحزب - الدولة. ففي الاساس، طالبت التظاهرات بان يعامل الشعب كمواطنين لديهم القدرة على التعبير عن مصالحهم الخاصة وتشكيل اتحاداتهم الخاصة، لا أن يكونوا مجرد جماعات تحت وصاية الحزب. إلا أن شكل المشاركة في تلك التظاهرات كان يشبه تماماً حشد المشاركة، من حيث أن عدداً قليلاً من القادة افترضوا انهم ناطقين باسم الجميع، ونظروا الى صراعهم مع «لي بينغ» على أنه صراع ثوري حتى النصر التام بدل السعي الى تسوية مقبولة.

التجنيد

ثلاثة ادوار سياسية هامة تتحكم في عملية التعيين في النظام السياسي الصيني - نشط، وكادر، وعضو في الحزب. النشطون مواطنون عاديون، لا يتولون مناصب رسمية بدوام كامل، لديهم اهتمام خاص، أو مبادرة ما، أو مسؤولية في الشؤون العامة. أما الكوادر فهم من يتولون مناصب قيادية في أحد التنظيمات، ويكون عادة مركزاً بدوام كامل. أما أعضاء الحزب فهم أفراد يجري اختيارهم بعناية من قبل فروع الحزب، ولا ضرورة لان يكونوا كوادرأ.

إن يصبح المرء نشطاً هو بشكل عام الخطوة الاولى في التجنيد السياسي، ومن بين مراتب النشطين يتم اختيار معظم الكوادر الجدد واعضاء الحزب الشيوعي الصيني. وتتابع التنظيمات الحزبية المحلية النشطين ضمن منطقة نفوذها، وتلجأ اليهم حين يكون هناك إعداد لحملة سياسية أو تجنيد. ويتم تصنيف النشطين على اساس الاختيار الذاتي، والقدرات الشخصية، وتأييد المجموعة، مع بقاء المسؤولين الحزبيين يراقبون عن قرب للاعتراض على الاشخاص غير المرغوب فيهم، ولاختيار المرشحين الواعدين للادوار الالهة.

أما التجنيد لمنصب كادر فمختلف. فتعيين كوادر الدولة (وهم الموظفون بدوام كامل، الذين يشكلون مجموعة موظفي الدولة، والحزب، ومراتب المنظمات الجماهيرية الاعلى من المستوى الاولي ويتلقون رواتبهم من الحكومة) يتم عن طريق الدوائر الحكومية من خلال أقسام شؤون الموظفين في الدولة ودوائر الحزب الشيوعي الصيني. وأخطر مشكلة تواجهها عملية تجنيد الكوادر هي ذلك التعارض بين المعايير المختلفة، أي الاختيار بين المهارة المهنية أو النشاط السياسي. فخلال الحقبة اليسارية تركز

التأكيد على النشاط السياسي. ومنذ العام ١٩٧٨ اعتبر العمل الفكري عملاً محترماً، وتحسن وضع الاخصائيين بقدر كبير. ومع ذلك كان ثمة تعارض بين التزام الحزب بالقيادة الايدولوجية وتحبيذ التكنوقراطيون للاستقلال.

والانتساب الى الحزب الشيوعي الصيني هو العمل الحاسم في التجنيد السياسي. فالوحدات ذات المستوى الاعلى، وبعض أنواع العمل (كالصحافة مثلاً) يغلب عليها اعضاء الحزب، أما في مجالات المجتمع الاخرى فإن الحزب اقلية مختارة ومكرسة لعمل معين.

تؤمن العضوية في الحزب الدخول في مهنة سياسية ذات فرص كبيرة للتقدم وامتلاك السلطة. والعضو في الحزب هو دائماً في مكانة اعلن نسبياً. فإذا كان العضو عاملاً عادياً، فإنه ينتظر منه القيام بدور نشط؛ أما بين النشطين، فإن الاعضاء هم الاوفر حظاً في أن يتم اختيارهم ككوادر؛ وبين الكوادر، فإن للاعضاء مكانة سياسية، وفرصاً أفضل.

منذ أواخر العشرينات وحتى أواخر الاربعينات، كان معظم أعضاء الحزب ملتزمين سياسياً. ونادراً ما التحق اعضاء الحزب بالحركة الشيوعية سعياً وراء الامن، أو المادة، أو لاسباب انتهازية. فقد كانت المعاناة، والخطر، والتهديد بالتعرض للاعدام من قبل حزب الغومندانغ من المخاطر التي يواجهها اعضاء الحزب وانصارهم على حد سواء، وكانت الامال بالنصر النهائي ضئيلة، ولم تلح الا في فترة متأخرة. وظهر نمط ثان خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٣ حين بسط الحزب الشيوعي الصيني سلطته على كافة أنحاء الصين، مما أوجد طلباً شديداً على الموظفين السياسيين لادارة النظام الجديد. فسهلت الظروف الجديدة على الانتهازيين أو حتى «اعداء الطبقة» السعي للحصول على منصب سياسي. لذلك نظم الحزب الشيوعي اسس التوظيف من خلال جيش التحرير الشعبي ورابطة الشباب الشيوعي. وقد ساعدت هاتان المنظمتان الرئيستان والموثوقيتان سياسياً على انتقاء وتدريب الكوادر واعضاء الحزب الواعدين، لكن المؤسسة فشلت في القضاء على الانتهازية، وفي الحقيقة، عجلت بتحول الحزب الى البيروقراطية. والواقع ان التوظيف كان يقوض حزب ماو الثوري.

ادرك الماويون مشكلة تحولهم من حزب ثوري الى حزب بيروقراطي فحاولوا مكافحة ذلك. حيث جرت محاولات في أواسط الخمسينات لخفض عدد كوادر الحزب؛ البدء بحركات «كسيا فانغ»، وهي حركات لتوظيف المزيد من الفلاحين الاعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، ورابطة الشباب الشيوعي، واعادة تسييس جيش التحرير الشعبي في أواخر الخمسينات؛ والتثقيف الاشتراكي والاعداد للحملات الثورية في أوائل الستينات؛ وعمليات التجنيد الجديدة في رابطة الشباب الشيوعي والتي قادت الى اضافة اعضاء جدد من المزارعين والعمال وتجديد شباب منظومة الرابطة في العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٥. وقد ادت هذه الاجراءات الى كبح دور المؤسساتاتية في التوظيف الا أنها لم تغيرها. ولم تبتعد أي من

المؤسسات بشكل حاسم عن النمط الذي ساد بعد العام ١٩٥٣، فيما عدا جيش التحرير الشعبي، حيث كان لآحياء لين بياو للأسلوب السياسي الثوري تأثير واضح.

أفرزت الثورة الثقافية الكثير من الهجمات الحقيقية والبلاغية ضد عملية التجنيد القائمة، وواصل الحزب الشيوعي الصيني استقطاب دماء جديدة، لكن مدى حسن استيعاب هذه الدماء في الحزب كان مسألة أخرى. ومع الانقلاب الواضح في مقاييس الانتساب استوعب الحزب أكثر من ٣٥ مليون عضو في العام ١٩٧٧ (انظر الجدول ١٤-١)؛ وانتسب حوالي نصف الأعضاء بعد الثورة الثقافية. وبالمقابل حدثت تراجع كثيرة أيضاً، بسبب عمليات التطهير والانسحاب التي صاحبت الثورة الثقافية. إلا أن القيادة القديمة بدأت في العودة حتى قبل وفاة ماو. كما أن معظم أعضاء اللجنة المركزية الذين سعدوا خلال الثورة الثقافية تم عزلهم في أواخر السبعينات. وكانت مشكلة الجهاز الإداري على المستوي المحلي والإقليمي أشد صعوبة. فمشكلة تقوية مراتب الحزب كانت عنوان حملة شاملة لحشد التأييد لهذا الهدف بدأت في منتصف العام ١٩٨٣ وشقت طريقها نزولاً إلى مستوى القاعدة من العام ١٩٨٧.

كانت عملية التجنيد الحزبي في فترة ما بعد ماو معقدة للغاية. أولاً، لم تكن القيادة العليا للحزب بأي شكل من الأشكال من «الدماء الجديدة». فقد كان دينغ كسياوبنغ ورفاقه في الثمانينات من عمرهم، ورغم الادعاء بنقل السلطة إلى خلفاء لهم أصغر سناً، فقد أظهر صرف دينغ لكل من «هو ياوبنغ» و«جاو زيانغ» من الخدمة أن السلطة النهائية ما زالت في أيدي الزعماء الأكبر سناً.

ثانياً، أصبح الانضباط الحزبي متسبباً جداً في السبعينات، وازداد التسبب في الثمانينات. وفي أوائل السبعينات ازدادت قوة أمناء الحزب العامون، ثم فتحت الخدمة باب الفرص للاستفادة من السلطة. لذلك كانت مهمة إعادة تثبيت الانضباط الحزبي مهمة رئيسية وملحة. فاعيد تشكيل «مفوضيات الرقابة على الانضباط» في العام ١٩٧٩، وكان ثمة تلميحات إلى حملات لمحاربة الفساد، والجريمة الاقتصادية، والترويج للحضارة الاشتراكية الروحانية، ومعارضة الليبرالية البرجوازية، وما إلى ذلك. ويقول بعض المحللين الصينيين أن المشكلة ليست في اليساريين أو في النفوذ الرأسمالي، بل في السلطة القطاعية الأبوية التي لا توفر رقابة ديمقراطية مناسبة على الممسكين بالسلطة.

ثالثاً، رغم تبني الحزب للحدثة كهدف رئيس، فإن جهازه الإداري وأسلوب قيادته يلائمان بشكل أكبر الثورة السياسية وبناء القاعدة الاقتصادية الأساسية. وقد بذل الحزب جهداً لتوظيف المزيد من المفكرين، كما فعل في الخمسينات، لكن الكثيرين يرون تناقضاً خفياً بين التوجهات التعددية للمجتمع الحديث، وبين سيطرة الحزب السياسية المطلقة. والمشكلة أعقد مما تبدو، لأن الحزب هو الذي قاد إصلاحات الحدثة. لكن المذبحة وإزاحة كبار رجال الإصلاح قد دمرت، ربما بشكل لا يمكن رآه، مصداقية الحزب الشيوعي كقائد للإصلاح. ولا يوجد في الصين أية مؤسسات أخرى يمكنها تحدي الحزب الشيوعي الصيني أو الحلول محله في وظيفته السياسية المركزية. لكن أحد الدروس المستفادة من أوروبا الشرقية قد أظهر أن ليس من الضروري أن يكون البديل مكتمل التشكيل لاسقاط حزب - دولة فقد مشروعيتها.

توضيح المصالح

العملية المركزية في كل نظام سياسي هي تحويل المطالب، وتمثيل المصالح، والاهداف، ورغبات الافراد أو الجماعات ضمن المجتمع، الى قرارات سياسية تطبقها الحكومة وتفرضها. وفكرة الحزب الشيوعي الصيني حول الطريقة التي يجب ان تسير بها هذه العملية تتضمنها القاعدة الجماهيرية، التي وردت في توجيه صدر عن ماوتسي تونغ في العام ١٩٤٣ الى اللجنة المركزية:

في كل فعل عملي قام به حزبنا، كانت القيادة الصحيحة هي بالضرورة «من الجماهير، والى الجماهير». وهذا يعني: أن تأخذ الافكار من الجماهير (الافكار المبعثرة وغير المنسقة) وتركزها (وبالدراسة تحويلها الى أفكار مركزية منسقة)، ثم عد الى الجماهير وانشر هذه الافكار وشرحها الى أن تعتنقها الجماهير وكأنها أفكارها، ثم تمسك بها وترجمها الى أفعال، واختبر صحة هذه الاعمال. ثم عد مرة أخرى وركز افكاراً من الجماهير ثم ارجع بها اليها بحيث يحفظوها ويحملوها، وكرر ذلك المرة تلو الاخرى في لولب لا ينتهي، بحيث تصبح الافكار في كل مرة أكثر صحة، وحيوية، وغنى (١٤).

فالجماهير هي التي توضح المصالح (بالتعبير عن «أفكار مبعثرة وغير منسقة»)، في حين يقوم الحزب -والحزب فقط - بتجميعها (وتحويلها الى «افكار مركزية ومنسقة» يمكن ان تصبح بدائل لسياسة ما). وهناك بالطبع، منظمات غير الحزب الشيوعي الصيني لديها القدرة سواء من ناحية الحجم أو العضوية، أن تجمع وتنسق مطالب جماعات معينة في المجتمع الصيني. لكن هذه المنظمات ليست مستقلة. وقيادتها يتحكم بها اعضاء من الحزب عملهم هو حماية المكانة المميزة للحزب الشيوعي في صياغة الاقتراحات السياسية، وتعطيل المطالب التي تتعارض مع الخط العام للحزب الشيوعي الصيني.

فاستعداد الحزب الشيوعي الصيني لتشجيع مطالب سياسية شعبية يتعارض مع مخاوفه من قيام معارضة أو منافسة منظمة، وتكون النتيجة تقديم مثل هذه المطالب بطريقة مجزأة وغير منظمة.

وحيث أن توضيح المصالح السياسية والمطالب الخاصة لاحدى الجهات مقيد بالتماسات وضغوط على الحزب الحاكم، فإن أهم رصيدين سياسيين لتلك الجهة هي «المدخل» و «العلاقات». والمدخل هو التفاعل المنتظم مع القيادة. فالشخص الذي له مدخل يمكنه التأكد من بقاء القيادة مدركة لمصالحه ووجهات نظره على الدوام. ويسعى الحزب دوماً الى التعرف على وجهات نظر الجماهير، ومن يكون لهم مدخل منتظم يكونون في وضع جيد للافادة من ذلك الانفتاح. لذلك فإن منصباً في مجلس الشعب أو اتحاد المرأة، والذي قد لا يكون قوياً في حد ذاته، من الامور المرغوبة بسبب المدخل الذي يؤمنه.

العلاقات هي، ببساطة، الناس الذين يعرفهم المرء. فالعلاقات يمكنها أن تفتح «الابواب الخلفية» للقيادة حين تكون «الابواب الامامية» للقيادة ممنوعة أو مسدودة بشريط أحمر. فعند حدوث مشكلة

يلجأ المرء الى اصدقاء اصدقائه وعائلته والى اصدقائه وعائلاتهم للوصول الى شخص يكون لمركزه أو علاقاته فائدة. بالطبع، يجب أن يتوقع المرء طلب خدمة بالمقابل، وهكذا تنشأ «شبكات العلاقات». ويبنى بعض الناس حياتهم العملية على تبادل الخدمات، وهي ممارسة يطلق عليها اسم «تسلق شبكات العلاقات». ورغم ان المدخل والعلاقات مهمة في كل ثقافة، وكانت هامة جداً خاصة في الصين، فإنه تجدر الملاحظة أن احتكار الحزب لتوضيح المصالح وضعف النظام القانوني يضع الفرد في مركز المستجدي الضعيف، وهو بالتالي لا يشجع على مثل هذه السلوك.

يتم التعبير عن المطالب الشعبية عادة على مستوى القاعدة الاساسية للحكومة. خاصة ضمن وحدات الانتاج والاقامة الاولى. فالجماعات الاصغر - القرى في الريف، وفرق العمل في المصانع، والمجموعات السكنية في المدن - تجتمع بانتظام وتختار قيادة مجموعتها. وللجماهير صوتاً مباشراً أكثر من الجماعات الاوسع - الوية الانتاج، والتنظيمات التي تشمل كامل المصنع، ولجان الاحياء - وذلك عن طريق اختيار الممثلين لادارة اللجان او اجتماعات الدائرة الانتخابية كلها. وقد يتم اختيار القادة من خلال المناقشة والاجماع بدلاً من الانتخابات التنافسية، والاحتمال الاكبر الا يتم اختيار الافراد غير المقبولين من الكوادر الاعلى. والقيادة الذين يتم انتخابهم هم، على أية حال، عمال عاديون، ولديهم اتصال وثيق بزملائهم. وفي مثل هذه الظروف، تكون سلطة الدولة هي الداعم لهؤلاء، ومع ذلك قد يسعون للفوز بتعاون اعضاء مجموعاتهم. على أية حال، لا يسمح للمجموعات الصغيرة، ولا للمجتمع بكامله ان يتحدى الحزب علناً.

من الوسائل الاخرى للتعبير عن مطالب الافراد أو المنسقين، كتابة الرسائل الى وسائل الاعلام، والزيارات الشخصية الى مكاتب الكوادر. وتعطي «حملات المصادقة» / ratification campaigns المواطنين فرصة مراجعة اداء النخبة المحلية وانتقاد أدائها. ورغم كل مساوئ الثورة الثقافية فقد اعطت فيضاً من توضيح مصالح الشعب. وأخيراً، فإن المطالب الشعبية تعرّف عن نفسها عن طريق اعمال المقاومة وعدم الإذعان. مثل التباطؤ أو التغييب عن العمل، وانتهاك التعليمات، والافادة من ثغرات السياسة أو غموضها.

حدث نوع مختلف تماماً من توضيح المصالح خلال السنوات الثلاث الاولى من الثورة الثقافية^(١٥). فقد حظرت المنظمات القائمة. لكن جرى تشجيع الطلاب والعمال على تشكيل تنظيمات جماهيرية ثورية. ورغم أن هذه التنظيمات تروج لمصالح اعضائها، فقد اتضح أن الطلبة والعمال الذين كانوا أقل حظاً مع النظام قد مالوا الى تشكيل مجموعات أكثر راديكالية. في حين مال ابناء كوادر الحزب والعمال أصحاب الوظائف الجيدة الى تشكيل مجموعات تدافع عن السلطات. وقد حاول ماو، ابتداء من العام ١٩٦٧، دمج التنظيمات الجماهيرية الجديدة في السياسات العادية، لكن العداء بين المجموعات منع ذلك.

وأخيراً، قمع الجيش سلطة التنظيمات الجماهيرية، وأعطى بعض قادتها مناصب سياسية رمزية.

تحدث عملية توضيح المصالح المنظمة حين يكون لدى المجموعة مقدمة الطلب أعضاء جمعوا من وحدات وأماكن عدة وبعض وسائل الاتصال بين أعضاء المجموعة والجمهور بشكل عام. وهذا التوضيح المنظم هو الوظيفة الرئيسية للمنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد المرأة، واتحاد نقابات العمال لعموم الصين، واتحاد الكتّاب، وما إلى ذلك. ولجميع هذه المجموعات بالمقابل أعضاء في مجالس الشعب، وفي «مؤتمر الشعب الصيني الاستشاري السياسي». لكن المهمة الأساسية لهذه المجموعات هي تنفيذ سياسات الحزب وإطلاع محيطهم الاجتماعي عليها، وليس تأمين تمثيل مستقل لمصالح المجموعة. ومستوى النشاط في المنظمات الجماهيرية يقرره استعداد الحزب للاستماع أكثر مما تقررته مدى الحاح المطالب الجماهيرية. ويسيطر الحزب بحزم على قيادة المنظمات الجماهيرية، وليس لدى هذه المنظمات من وسيلة عمل لا تتطلب موافقة الحزب.

على الرغم من قيادة الحزب للمنظمات، فإنها تؤمن أنواعاً مختلفة من الخدمات لأعضائها وتعمل كمدافع عن مصالحهم ضمن حدود سياسة الحزب. وقد جرى حلّ العديد من المنظمات خلال الثورة الثقافية، لكن وظيفتها الدفاعية خلال الثمانينات كانت أقوى من أي وقت مضى. وقضية اتحاد الكتّاب هي واحدة من أهم القضايا، ففي أوائل العام ١٩٨٥ سمح للاتحاد بانتخاب لجنته التنفيذية. وأحد الأشخاص الذين انتخبوا، هو ليو بنيان من جريدة «الشعب اليومية» الذي طرد من الحزب في أوائل العام ١٩٨٧ لتأييده الليبرالية البرجوازية. وبالتالي، فقد استمر التعارض بين تمثيل المجموعات وسيطرة الحزب.

باختصار، يقتصر توضيح المصالح الشعبية في الظروف العادية على الأعراب بشكل غير منظم عن مطالب المجموعة ضمن الوحدة الأولية. والتوضيح المنظم للمصالح فيه مجازفة ولا يمكن حدوثه إلا إذا كان متوافقاً مع السياسة الرسمية أو حين يكون للمجموعة دعم بيروقراطي على مستوى عالٍ؛ وفي مثل هذه الحالة، يصعب القول إن كانت المطالب قد بدأت من أسفل وحظيت بدعم النخبة أو إنها لم تظهر إلا بعد أن لوحت بها النخبة كسلاح في المناقشات التي تدور على مستويات عليا. وفي كلا الحالتين، يكون حلفاء النخبة ضروريين لنشر المطالب على نطاق أوسع، وضروريين أيضاً لتحقيق تجاوب إيجابي معها إن أمكن. والاحداث التي تجاوزت فيها المطالب الشعبية خطوط التوجيه التي وضعتها النخبة هي استثناءات هامة للتعميمات السابقة الذكر. لكن كما سبق ورأينا، فإن كل حدث كان يجلب معه قمع المنشقين وإعادة التأكيد على حق الحزب في تحديد مدى النشاط السياسي الشعبي.

تجميع المصالح وصراعات النخبة

خلافاً للسياسات التعددية في الغرب والتي تعطي في بعض الاحيان احياء زائفاً بالصراع والتفرقة، فإن احتكار الحزب الشيوعي في الصين لعملية تجميع المصالح يعطي انطباعاً زائفاً بالوحدة والانسجام في القيادة. ونظراً لعدم وجود معارضة مشروعة وبسبب سيطرة الحزب على وسائل الاعلام، فإن الصراعات داخل القيادة لا تظهر للعلن الا حين تستبدل القيادة الحالية بقيادة جديدة ذات توجه مختلف. وحتى في مثل تلك الاوقات فإن عملية النقاش والعزل لا تكون علنية للجمهور. وبدل ذلك، تمتلى وسائل الاعلام بالانتقادات والادانات للخط السياسي السابق. ومن الغريب ان ترى سياسات وزعامات كان يبدو أنها تحظى باجماع التأييد تستبدل فجأة بسياسات وزعامات معارضة، وباجماع التأييد أيضاً. وأصبح هذا النمط - الذي ظهر في أوضح صورته خلال الثورة الثقافية والانتقال الى مرحلة ما بعد ماو، أكثر تعقيداً في الثمانينات، ثم عاد الى تأكيد نفسه في العام ١٩٨٩.

يكمن مفتاح هذا التناقض الظاهري بين الاجماع والنزاع الحاد في السياسة الصينية، في اعتبار ان النزاع السياسي هو صراع للحصول على كل شيء أو لا شيء. فليس هناك انفتاح وتعدد في وجهات النظر والصراع السياسي العلني ليس في الحقيقة صراعاً بين طرفين، بل هو هجمات يشنها منتصرون على خاسرين، لا يسمح فيها للخاسرين أن يردوا أو يدافعوا عن أنفسهم. لذلك، فإن الذين يختلفون مع السياسة الحالية يتجنبون تحديها علناً في الظروف العادية. لكنهم قد يظهروا فجأة كمؤيدين متحمسين لسياسة جديدة، وينتقدون القديمة اذا سمحت الزعامة القديمة بالتغيير.

ومع أن منع المعارضة والتحدي العلني هو القاعدة الاساسية في اللعبة، فإن الاختلاف في وجهات النظر حول السياسة موجود، فالدوائر الحكومية تحاول زيادة موازنتها، وتستطيع فرض سياسات جديدة. وحيث ان جمع المصالح والانصار بشكل علني أمر مستحيل، فإن الشبكات غير الرسمية تقوم على عدد من العوامل، تتضمن تبادل الدعم، وتبادل الاراء، وروابط الراعي والرعية التي تشكل نسيجاً قوياً وغير ظاهر للعلن لسياسة النخبة. وفي وقت الازمات، وحين يكون الوضع دقيقاً للغاية، فإن الدعم المتبادل الذي توفره المجموعات غير الرسمية يصبح في غاية الاهمية، ويصبح النسيج الفتوي للسياسة اشد وضوحاً. لكن حتى حين تصل السياسة الفتوية الى أقصى مدى - مثل المعارك الضارية بين مجموعات الحرس الأحمر المختلفة خلال الثورة الثقافية - فإن الفتوية بحد ذاتها كانت، وعلى الدوام، تدان علناً.

والاتحادات غير الرسمية ليست المظلات الوحيدة للنشاط السياسي وتجميع المصالح. قالبني البيروقراطية الرئيسية تتنافس بشكل سري وغير مباشر للفوز بحصة افضل من الموازنة ولفت انتباه القيادة العليا اليها. فقد تؤكد وزارة الزراعة مثلاً على اهمية الاستثمار في مصانع الاسمدة الكيماوية، في

حين تدفع وزارة السكك الحديدية في اتجاه كهربة الخطوط الرئيسية. وإلى جانب الخلافات بين الدوائر الحكومية على كافة المستويات، فإن هناك تعارض بين الوزارات المركزية والحكومات المحلية حول الاشراف على المشاريع والاستثمارات. اضافة الى ذلك ان تشجيع الاستثمارات والتجارة الاجنبية في الثمانينات قد اوجد اختلافاً واضحاً في الصالح بين المناطق الساحلية التي تحسنت مزاياها الطبيعية في التجارة الخارجية، بمنحها امتيازات خاصة، والمقاطعات الداخلية الاشد فقراً والتي تطالب، بالتالي، بالمزيد من السياسات الرامية الى اعادة توزيع الاستثمارات التطويرية.

رسم السياسة وتنفيذها

متخذ القرار الرئيسي في النظام الصيني هو الحزب الشيوعي الصيني. وهيكل اتخاذ القرار محصور في اللجان الحزبية التي تعمل ضمن جلسات مغلقة. وليس هناك سوى قدر قليل من النشاط التشريعي العلني او اصدار القوانين العامة؛ رغم ان كليهما قد ازدادا بعد الاصلاحات الاخيرة. وتتخذ القرارات عادة شكل بيان عام عن سياسة او مذهب، او تخرج على شكل توجيهات ادارية او تعليمات.

ورغم ان الحكومة تصدر قواعد لها مغزى قانوني، تقتضي التنفيذ خلال فترة محددة مع اجراءات لفرض الازعان لها، فإن قراراتها الخاصة بالقضايا الهامة يكون لها صفة اختبارية أو تجريبية. وتصاغ الاجراءات، أو الاشكال أو العلاقات بالضبط. ولا يظهر مغزى هذا القرار الا بالممارسة، حين تبدأ المستويات الدنيا في تطوير تجاوب ملموس مع المهام التي طلبت منها، وفي خضم هذه الممارسة تراجع النتائج الاولية وتدقق فيها. وقد تقرر الاسراع في العملية أو الابطاء فيها، ونشر نماذج جديدة، أو حتى اصدار توجيهات جديدة بعكس الاندفاع الاولي للسياسة. ويبدو أن اعضاء نخبة الحزب ينظرون الى التحويلات والتبديلات الملازمة للعملية على أنها ضرورية لتطوير سياسات قابلة للتطبيق. وهي طريقتهم في تحسس القاعدة الجماهيرية، وفي تنقيح وجهات نظرهم عن طريق التجربة العملية.

اتخاذ القرار

طيلة فترة طويلة كان ماو تسي تونغ، الشخصية المركزية في اتخاذ القرارات في الصين سواء من ناحية المبادرة، والمصادقة، وتشريع العديد من أهم سياسات الحزب الشيوعي الصيني. فمعرفته بالشخصيات والمواضيع، وتصميمه وثقته بنفسه، وقدرته على الاقناع، ورهافة حسه التكتيكي والاستراتيجي جعلت منه سياسياً عظيماً. وكزعيم للحزب، كان يتمتع بسلطة واسعة على تشكيل مضمون السياسة المختارة سواء من الناحية الاجرائية أو التأسيسية. وفوق كل شيء، كان يتمتع بمكانة وسلطة فريدتين. وكانت سياساته تتعرض للانتقاد، أو المقاومة، أو التغيير، لكن أي تحد مباشر لزعامته كان محكوم عليه بالفشل.

ومن الخطأ النظر الى طريقة اتخاذ القرارات في ظل ماو على أنها عملية ديكتاتورية، وذلك لاسباب عدة. فرغم أن نفوذ ماو كان أعظم من نفوذ أي زعيم آخر فإن تصوراته للأولويات وأسلوبه الشخصي قد قاده الى ممارسة نفوذه بشكل غير متوازن. فقد كانت سلطته على كبار زملائه تضعف في بعض الاحيان. وابرز مثال على ذلك السنوات التي سبقت الثورة الثقافية. وبعد الثورة الثقافية ادى ضعف نشاطه الى ابعاده عن القيام بدور فاعل في الادارة. وفي حين واصل القيام بدور حاسم في بعض القرارات الرئيسية - مثل التقارب مع الولايات المتحدة، وتطهير لين بياو، وخفض رتبة دينغ كسياوبنغ في العام ١٩٧٦، على سبيل المثال - إلا أن هيمنته على السياسة المركزية كانت تقترب من نهايتها قبل وفاته^(١٦).

بعد وفاة ماو في العام ١٩٧٦ اصبحت عملية اتخاذ القرار الصينية جماعية أكثر مما كانت في السابق. ولم يكن لدى دينغ كسياوبنغ سلطات شخصية مماثلة لسلطة ماو، كما أن من الصعب معرفة ما إذا كانت إحدى السياسات هي تعبير عن خياراته الشخصية أم أنها نتيجة قرار جماعي. ومع ذلك، كان كبار القادة الصينيين بشكل عام، ما زالوا يعيشون الاجواء الخاصة التي لا تحكمها قيود والتي ميزت عهد ماو والعهود الامبراطورية السابقة. فقد عزل دينغ كسياوبنغ خليفته المختار مرتين، كما فعل ذلك ماو مرتين. ورغم نجاح دينغ في فرض قيود على باقي الحزب والهرم الاداري، فإنه يبدو أن من هم على قمة الهرم الاداري يشعرون أن سلطتهم غير المقيدة هي شرط ضروري لقيادة سياسية صحيحة.

إلا أنه ليس في وسع أية قيادة مركزية أن تفعل ببساطة كل ما تريد. فالقيد الاكبر على سلطاتها هو محدودية المصادر الطبيعية والبشرية. فمع اقتصاد مازال يعتمد بشدة على المحاصيل الزراعية، ومع ضرورة اذعان الشعب من أجل نجاح الحملات الجماهيرية للتغيير الاجتماعي، فإن الخطط المركزية مازالت تواجه عوائق غير متوقعة ولا يمكن تجاوزها. وربما كانت القفزة العظيمة الى الامام أفضل مثال على ما قد يحدث حين تتحدى النخبة الحدود الموضوعية للطبيعة وللقدرة البشرية. اضافة الى ذلك، انه نظراً لمساحة الصين العظيمة، فإن ذلك يفرض تفويض السلطات المحلية بقدر كبير من حرية التصرف والعمل في تطبيق السياسة، مما يضع الخيارات المركزية تحت رحمة التفسيرات المحلية. ويقوي من هذا الاتجاه الالتزام الاداري باللامركزية والتجريبية / experimentalism.

مجموعة أخرى من الاسئلة حول اتخاذ القرار في الصين لها علاقة بالقدرة على تقييم تشكيلة من البدائل السياسية وتخمين عواقبها المحتملة بشكل معقول. ويعتقد بعض المراقبون ان تركيز السلطة في ايدي مجموعة صغيرة من نخبة الحزب، مقروناً بالاصرار على الايدولوجيا التقليدية، قد اغلق الباب امام ضرورة استطلاع وجهات النظر غير الحزبية وغير التقليدية. فحتى ماو اشتكى من النقص في هذا الجانب. لكن رغم وجود شواهد واسعة على التصلب فان العملية بشكل عام لا تستبعد اخذ تشكيلة

واسعة من البدائل في الاعتبار. الا ان المناقشات والنزاعات التي سبق وناقشناها تبين عكس ذلك. حيث يبدو ان المشكلة الحقيقية هي المخاطر المصاحبة لدعم البدائل أو رفضها، وقد قادت هذه المخاطر الى جعل الاطراف تتوخى الحذر في اتخاذ موقف من قضية لم يبت فيها بعد. وأفضل تفسير للغة المبطنة وغير المجدية في المناقشات، هي الرغبة في مناقشة موقف دون اظهار أي انحراف عن الموقف التقليدي.

ويظهر استخدام «النماذج» قدرات ومحدوديات رسم السياسة الصينية على حد سواء. فنظراً لحرية التصرف المسموح بها للمستويات المحلية، فقد تنجح الوحدة في بعض الاحيان نجاحاً باهراً حين تتبع خطأ منحرفاً عن السياسة العادية. فيتم دراسة الوحدة على نطاق محدود، فإذا كانت مبادرتها ناجحة، فقد تتم الدعاية لها لدراستها على نطاق أوسع. والسياسة القومية غالباً ما يتم تشريعها، أو المصادقة عليها، أو تعديلها بناء على نجاح النماذج. ومن الامثلة الجيدة على ذلك «لواء داشاي»، وهي وحدة ريفية فقيرة جداً تمكنت في أوائل الستينات أن تحقق نجاحاً عن طريق القيادة الجيدة والعمل الجماعي. وقد اعجب ماو تسي تونغ بنجاحها لدرجة أنه رفع شعار «في الزراعة تعلموا من داشاي»، واصبح نموذج داشاي سياسة جذب لمدة تزيد على عقد. والمشكلة في استخدام النماذج بهذه الطريقة هي أن ظروف نجاح ذلك النموذج قد لا تتواجد في مكان آخر، وشد الانتباه السياسي الى تلك النماذج قد يشوه أدائها. وحين توقفت داشاي عن أن تصبح نموذجاً في العام ١٩٧٨، عزى الفضل الاعظم في نجاحها إلى اعانات الدولة وعدم نزاهة القيادة. واستغلال النماذج بهذه الطريقة يجعل رسم السياسة ذو توجه تجريبي لا يعتمد على الخبراء، ويجازف بوضع السياسة على اسس غير تمثيلية وأدلة غير مناسبة. وبسبب هذه المشاكل أصبح للخبراء والاحصاءات دور أهم في رسم السياسة.

في النهاية، قد يسأل المرء إن كان ضعف التمثيل الشعبي فوق مستوى القاعدة وضعف الاتصالات السياسية المستقلة يحد من فهم واضعي السياسة للطريقة التي سيتم تلقي القرارات بها. الجواب هو نعم بالتأكيد، حيث ان النخبة المركزية تعتمد على تقارير الكوادر التي تقوم الدوائر الحكومية بتنقيحها وتحريف تأثيرها على المزاج العام. وكما هو الحال في معظم الدوائر الحكومية البيروقراطية، فإن هذه التقارير تعكس ما يعتقد الموظفون البيروقراطيون أن رؤساءهم يريدون رؤيته، علاوة على ما يحدث بالفعل. إلا أن لدي النخبة بعض الطرق للاحتراس من اساءة تقدير ردود الفعل الشعبية بشكل خطير، احدها هو تركيبة القاعدة الجماهيرية واللامركزية التي تترك التنفيذ للوحدات الافضل اطلاعاً على الاوضاع المحلية. والآخر هو المنهج التجريبي الذي يسمح بتغيير السياسات الاولية على اساس النتائج المبكرة.

الإدارة

يعهد النظام السياسي الصيني بتطبيق قواعده الى مجموعة من البنئ، تشمل الدولة، والحزب، والبيروقراطيات العسكرية ونظام الاتصالات الذي تسيطر عليه؛ مثل عناصر ادارة الوحدات الاولية؛ وحشد من اللجان الشعبية، والتنظيمات، والاجتماعات التي تحشد الشعب للعمل المباشر في برامج الحكومة. والحكومة الصينية هي أكبر جهاز بيروقراطي في العالم، تحكم مجتمعاً لديه أطول خبرة في الحكم البيروقراطي في العالم. ولان الشيوعيين الصينيين يعرفون هذه الاشياء، ويدركون المساوئ التقليدية والحديثة للبيروقراطية، فقد بذلوا جهوداً كبيرة لكبح سلطة البيروقراطية. ومع تقبلهم لضرورة وجود تنظيمات هرمية ذات توجيه مركزي، فقد حاولوا ضمان التجاوب البيروقراطي مع السيطرة السياسية وابقاء البنية البيروقراطية صغيرة وكفؤة. ونتيجة لذلك، فان تاريخ البيروقراطية في الصين منذ العام ١٩٤٩ هو مزيج من العودة الى الاتجاهات الرامية الى توسيعها يقابله ضغط مضاد لتحديدها.

تظهر المشكلة الرئيسية في السيطرة السياسية على البيروقراطية باجلى صورها في العلاقة بين الحزب وسلطة الدولة. فعندما اسست جمهورية الصين الشعبية لم يكن في مقدور الحزب تولى مسؤوليات متخصصة في إدارة الدوائر الحكومية على المستوى القومي والمدني، لكن في أوائل الستينات اصبحت لجان الحزب قادرة على اتخاذ قرارات في جميع الاجهزة العامة. ورغم هجمات الثورة الثقافية على الحزب في البداية فقد عززت فرصة حلولة محل الدولة عن طريق اقامة «القيادة الموحدة» التابعة للجان الثورية. وقد اخذت قيادة ما بعد ماو على عاتقها كمهمة اساسية، اعادة بناء قدر معين من الاستقلالية. فانتقدت «الاقطاعية» التي شجعتهها هيمنة الحزب، وشجعت الاحتراف / professionalism وسيادة القانون. ومع ذلك، فإن معضلة التوفيق بين سيطرة الحزب واستقلالية الدولة ستبقى على الاغلب اساس التوتر السياسي.

وقضية رئيسة ثانية هي التأكد من قيام الموظفين الإداريين بواجباتهم على أكمل وجه وخدمة الشعب. وقد شنت الحملة تلو الحملة ضد فساد البيروقراطية والكوادر منذ قيام جمهورية الصين الشعبية. ويصف هنري هاردينغ منهجان للاصلاح البيروقراطي في الصين الماوية (١٧). الاول، الاصلاح العقلاني، والذي يقبل بالبيروقراطية لانها ضرورية، الا أنه يحاول ضبطها من الداخل. وكان هذا المنهج هو الغالب على مزايا ليوشاوكي. والثاني، الاصلاح الراديكالي، وهو اكثر عداء للبيروقراطية ويسعى الى السيطرة عليها من الخارج عن طريق حشد الجماهير، كما في الثورة الثقافية. وفي فترة ما بعد ماو اسقط من الحساب الاصلاح الراديكالي عن طريق حشد الجماهير. وتضمنت توجهات اصلاح البيروقراطية في الثمانينات، الاحتراف، وسن تقاعد الزامي، وتحسينات قانونية واجرائية، وتقوية الرقابة الشعبية عن طريق الآلية الانتخابية.

اللامركزية هي من المواضيع الهامة في السياسة الادارية الصينية، والتي يمكن استخدامها لبيان الفرق بين النظام الماوي والانظمة التي خلفت الماوية. فبعض اشكال اللامركزية في الصين لا يمكن تجنبه بسبب حجم الدولة وتباين اجزائها. اضافة الى ذلك إن إرث الحزب من حرب العصابات يدفعه الى المرونة والثقة في القيادة المحلية. لكن اللامركزية تستتبع أيضاً خسارة المعلومات والرقابة المركزية، وهي خسارة مزعجة حتماً وتسبب الاحراج للقيادة العليا. وبسبب الارث السياسي والعرقى الوحدوي للصين، فإن اللامركزية تتضمن تفويض اتخاذ القرارات، لكن ذلك ليس تجزئة حقيقية للسلطة كما في النظام الفدرالي. ولهذه الاسباب فقد حبذ ماو ورواد الحداثة الحاليين اللامركزية، لكن انواع اللامركزية التي روجوها كانت مختلفة جداً.

فقد اكدت لامركزية ماو على الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية القائمة على المساواة بين افرادها. وكان يفترض في كل ناحية ان تنتج طعامها. وفي اغلب الاحيان لم تكن لامركزية ماو تشجع القيام باعمال اضافية غير العمل الاصلي. وكان يفترض في الافراد ان يحسنوا اوضاعهم من خلال العمل الجماعي. وهذا النوع من اللامركزية مماثل لفكرة تقليدية لدى الفلاحين عن الازدهار والامن: وهي الاستقلال عن الغرباء، وأن يكون المجتمع المحلي متحداً، وان ينتج ما يكفي من السلع الاساسية.

أما اللامركزية التي تم اختيارها في الثمانينات فكانت مختلفة جداً، وهي في الواقع معاكسة تماماً للمثال الماوي. فبدلاً من الاكتفاء الذاتي تركز اللامركزية الجديدة على انتاج السلع القابلة للتسويق. حيث سمح للقري والعائلات بان تنتج ما هو مربح وان تشتري حبوبها إن كان ذلك ضرورياً. وشجعت المشاريع التي يديرها الافراد بعد عملهم الاصلي، وتزايد عدد الفلاحين العاملين في مجالات غير زراعية. وسمح للعائلات بان تعمل لنفسها وان تصبح اغنى من جاراتها. فالنموذج الحالي من لامركزية السوق حديث للغاية. فهو يؤكد على الخيارات التي تتخذ بدافع المصلحة الشخصية ضمن اقتصاد متباين تعتمد فيه الاطراف على بعضها البعض. وشعاره هو «اكثر، افضل، اسرع» سواء للفرد أو المجتمع. فالنظام المحافظ الذي جاء بعد تيانانمن تنتابه الشكوك في لامركزية السوق لانه يعرض السيطرة المركزية للتآكل، لكنه يعترف بأنه لا يمكن الرجوع عن النمط العام في لامركزية السوق الذي تأسس في الثمانينات.

فرض الاحكام والتقاضى

ان دراسة الطريقة التي يطبق النظام السياسي احكامه ويقضى بها تبدأ بدراسة القانون الرسمي. المؤسسات التي تقوم بهذا العمل في الصين هي المحاكم، ووظيفتها هي النظر في القضايا، واصدار القرارات، وتحديد العقوبات؛ والنيابة العامة، التي تحقق وتقدم الادعاء ضد أي انتهاك للقانون؛ والامن

العام واجهزة الشرطة؛ ولجان الوساطة المحلية؛ والحزب الشيوعي الصيني الذي يشارك بعمق في كامل العمليات القانونية. وبنية هذه المؤسسات، ونشاطاتها، وعلاقاتها هي التي تحدد طابع تطبيق القانون في الصين. لكن النظام القانوني الرسمي يلعب دوراً متوازناً نسبياً في السيطرة على المجتمع. ومنهج الحزب الشيوعي الصيني في فرض القانون والتقاضي ليس على درجة عالية من القانونية، من حيث انه لا يعتمد كثيراً على مراعاة القانون والإجراءات المؤسساتية في تطبيقه وتفسيره. وبدلاً من ذلك، فإن الحزب ينظر الى السيطرة على المجتمع من منظور ايدولوجي وحسب التقاليد القانونية الصينية، التي تضعف الشكليات القانونية وتبعد الوظائف القانونية عن البنى التي صممت للقيام بها.

يختلف دور القانون في الصين عن دوره في الغرب بعدد من النواحي الهامة. أولاً، السلطة التشريعية المنتخبة ديمقراطياً هي اساس الشرعية في الغرب، وسيادة القانون اعلى من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. اما في الصين، فان مشروعية الحزب مستمدة من نجاح قيادته للثورة والتزامه بالماركسية-اللينينية. وسيادة القانون تعتبر ثانوية بالنسبة لسيادة الحزب، والسلطة التشريعية، أي مجلس الشعب الوطني، هي بالتأكيد في مرتبة ثانوية بعد الحزب. فيجب على المواطن ان يطيع مراسيم الحزب والمراسيم الرسمية علاوة على القوانين ومسؤولي الدولة. ولم تتغير هذه الحقيقة الاساسية بالزيادة الحديثة في النصوص القانونية، ومن المهم ان نذكر هنا ان الحزب مقيد بالتشريعات ايضاً.

ثانياً، في حين يتمتع المواطنون في الغرب بحقوق قانونية وسياسية متساوية، فإن جمهورية الصين الشعبية هي «ديكتاتورية الشعب الديمقراطية» / *people's democratic dictatorship* التي تعامل اعداء الطبقة العاملة بشكل مختلف عن اصدقائها. ولا يعتمد التمييز بين الاصدقاء والاعداء على الممارسة الثورية بل على النقد الماركسي للقانون الغربي ايضاً. لذلك فان النظام القانوني والسياسي فيه تمييز ضد اعداء الطبقة العاملة ومحاباة للعمال والفلاحين واعضاء الحزب. وقد دُفع بالاساس الطبقي للقانون الى حدود متطرفة خلال الحقبة اليسارية، حين توقفت وزارة العدل عن العمل وتولى الحزب والمجموعات الجماهيرية مهمة القيام بالوظائف القانونية. ورداً على هذه المفاصد الغي التصنيف الطبقي تماماً، وتم التاكيد على مساواة المواطنين امام القانون في الثمانينات. الا ان عدم المساواة في المعاملة، خاصة لاسباب سياسية، ما زال مشكلة حادة. وتوحي مصطلحات مثل «التلوث الروحي البرجوازي» و«الليبرالية البرجوازية» ان روح الصراع الطبقي ما زالت حية.

ثالثاً، ينظر الى القانون والنظام القانوني على انهما احد جوانب عمليات التقاضي، والوساطة، وتطبيق العقوبات. وكما كان الحال في الصين التقليدية، فلا احد يرغب بالذهاب الى المحاكم في جمهورية الصين الشعبية. ويوجد في الصين اكثر من ٩٠٠ الف لجنة وساطة، وتتولى هذه اللجان مجتمعه عشرة اضعاف

عدد الحالات التي يتولاها نظام المحاكم. ويمكن استئناف القرارات التي تتوصل اليه لجان الوساطة امام المحاكم من مختلف المستويات، الا ان هذا النوع من الخصومات لم يصبح عادة بعد. ورغم افتتاح عدد من مدارس القانون خلال السنوات العشر الماضية، فان النظام القانوني الصيني ما زال، حسب كلمات احد الخبراء «قانون دون قانونيين»^(١٨).

والى جانب المشاكل التي تتصدى لها لجان الوساطة، فان هناك الكثير من العقوبات الادارية لا تقع ضمن اختصاص المحاكم، ومن الواضح ان حقوق المتهمين القانونية لا تنطبق عليها. فعلى سبيل المثال، ذكر ان اجهزة الامن العام قد عاقبت الالوف من الشباب بالعمل لمدة سنتين في معسكر لاعادة التثقيف في أوائل الثمانينات. اضيف الى ذلك، ان معظم الاجراءات الانضباطية ضد اعضاء الحزب تجري داخل الحزب، حتى بالنسبة للتهمة الجنائية، وقد يسلم المتهم اولا يسلم الى المحاكم بعد ذلك لفرض العقوبات الجنائية العادية.

رابعاً، رغم التحقيقات الدقيقة المسبقة التي تقوم بها الشرطة والنيابة العامة، فإن اجراءات قاعة المحكمة معنية اكثر بالاستماع الى الاعترافات واصدار الاحكام أكثر من اهتمامها باجراء «محاكمة عادلة» تدين المتهم أو تبرئه. وما زال ينظر الى اعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته على أنها فكرة برجوازية، رغم أن المتهمين يحق لهم الان توكيل محامين ويمكنهم استئناف الاحكام.

أخيراً، المجتمع المحلي أكثر نشاطاً بدرجات في منع الجريمة واعادة تأهيل المجرمين مما في الغرب. ليس لأن الامن في الاحياء محكم للغاية فحسب، بل لأن أي سلوك شاذ بسيط سيتعرض للادانة والانتقاد. وفي معظم الحالات ينتظر أن يعود المجرمون الذين انهموا عقوبتهم الى وحدة عملهم الأصلية. وقلة هم الناس الذين يهملهم المجتمع أو ينبذهم.

ورغم تلك الاختلافات عن النظام القانوني الغربي، حدثت تطورات هامة في القانون الصيني في حقبة ما بعد ماو. فقد أدخلت تشريعات قانونية رئيسية، بما في ذلك أول قانون جنائي، في العام ١٩٧٩. وقد خُط دستور العام ١٩٨٢ بدقة أكبر من سابقه، رغم احتوائه على فقرات تسمح بتجنب البنود المزعجة. وقد ازدادت أهمية القانون ومكانة مهنة المحاماة بشكل كبير. واستلزم النمو السريع في العقود الاقتصادية نمواً موازياً في القانون المدني، وهو مجال كان مهملأ. كما اطلقت حملات كبرى لرفع مستوى الثقافة العامة القانونية. لكن القانون لم يكن قط قوة مستقلة أو حيوية جداً في الصين، والعادات الاجتماعية تتغير ببطء، على أية حال، أن هدف النظام القانوني ليس أن يصبح مثل النظام الغربي، بل أن يعالج النزاعات التي تحدث في الدولة - الحزب الاشتراكيين بطريقة منظمة، وعادلة، وكفوءة.

السياسة العامة: الأداء والتقييم

نركز في نهاية هذا الفصل على استراتيجيات السياسة العامة التي اتبعتها الصين وتأثيراتها على التطور السياسي والاقتصادي. كما سبق ورأينا فان الصينيين أنفسهم يعتبرون أن مسار السياسة العامة كان متعرجاً. وكانت مراحلها الرئيسية هي، السياسات حسب الاسلوب السوفياتي في الخمسينات، والسياسات اليسارية التي بدأها ماو في العام ١٩٥٧، وأخيراً سياسات الحداثة لجقبة ما بعد ماو. وسوف نبحت كيف أثرت كل مرحلة في سلطة الدولة وأدائها، وسوف ننهي بحثنا بالقاء نظرة قصيرة على السياسة العامة.

قدرات الأداء

كما سبق واشرنا في الفصل الثامن يمكن وصف قدرات النظام السياسي على أنها قدرته على استخلاص المصادر، وتوزيع المنافع والخدمات، وتنظيم السلوك، وتحويل الاهداف الى شعارات. وقد كان أداء جمهورية الصين الشعبية قوياً بشكل عام في جميع الابواب، لكن ليس بها جميعاً في وقت واحد. وتكشف لنا نظرة قريبة الى تاريخ السياسة ان استخلاص المصادر وتطبيق النظام قد هيمن على الخمسينات. وسيطرت على الحقبة اليسارية مسألة توزيع المصادر والاهتمام بالشعارات، وشغلت مسألة تحسين قاعدة مصادر الدولة قيادة ما بعد ماو. والسبب في تحول الاهتمامات السياسية يعود، جزئياً، لتصورات لخطاء واخفاقات سابقة، بالاضافة الى تغير البيئة السياسية التي نجمت عن نجاح سياسات سابقة.

كان أول ما بدأت جمهورية الصين الشعبية به هو السياسات التوزيعية التاريخية للاصلاح الزراعي، وتشجيع اهتمام الجماهير بالاقتصاد الوطني، لكن مهمة الخمسينات الكبرى كانت ترسيخ السيطرة السياسية والاقتصادية من أجل بناء دولة عصرية حسب الطراز السوفياتي. ففي القطاع المدني اقامت الدولة نظام الرقابة على التسويق وزادت الضغط تدريجياً على بقايا الرأسماليين كي يصبحوا جزءاً من النظام الذي تديره الدولة. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة سريعة في دخل الدولة بفضل الزيادة الكبيرة في ارباح المشاريع التي تمتلكها. وفي تلك الاثناء، تعزز الاقتصاد الزراعي، الذي تشتت الى حد ما بسبب الاصلاح الزراعي، بالنظام التعاوني وفرض نظام الحصص الالزامي على الحبوب في العام ١٩٥٣. فخفضت الضرائب الزراعية (وكانت تشكل ٢٩,٣ بالمئة من العائدات في العام ١٩٥٠، واصبحت ٩,٦ بالمئة فقط في العام ١٩٥٧). لكن المصادر كانت تستخلص من المزارعين بأسعار متدنية عن طريق فرض التسليم الالزامي للمحصول عليهم.

من الناحية السياسية، كان دمج الحزب الشيوعي الصيني بالسلطة اخف بكثير من دمج البلاشفه بها،

ويمكن رد السبب الى التقاليد السياسية للجبهة المتحدة. وثقة الحزب بالدعم الشعبي الواسع. إلا أن الحزب الشيوعي الصيني شعر بأن لا حاجة للسماح بقيام نظام سياسي تعددي، أو ضمان الحقوق السياسية للجماهير بشكل جدي، وذلك تمشياً مع خط الماركسية - اللينينية. ورغم الحملات الكثيرة المناهضة للبيروقراطية وفساد الكوادر، فقد كان من المسلم به أن قيادة الحزب نظيفة. وكانت الانتقادات التي تعالت ضد الحزب خلال «حملة المئة زهرة» في العام ١٩٥٧، بمثابة صدمة للقيادة، سرعان ما اديننت باعتبارها يمينية وعملت وكأنها شيء منبوذ.

بحلول العام ١٩٥٧، كانت انجازات جمهورية الصين الشعبية مصدر اعتزاز وقلق في آن واحد. فقد اكملت الصين عملية التحول الاقتصادي والسياسي الى الاشتراكية بشكل اسرع ونتائج أفضل من مستشارها المخلص، الاتحاد السوفياتي. لكن التوجه للنموذج السوفياتي المركزي، والمدني، خلق وضعاً من عدم التوازن. فقد تطورت المصادر التعليمية والصحية في المدن لكنها بقيت بدائية في الريف. وتحسن الانتاج الزراعي، لكنه واجه صعوبات في اعالة الاعداد المتزايدة من السكان. وكان لا بد من ايجاد منفذ ما. لكن الحل الذي اقترحه النموذج السوفياتي، وهو المكننة الزراعية، كان مكلفاً جداً. أما في السياسة والايديولوجيا فقد تحركت جمهورية الصين الشعبية الى مدى ابعد من الاهتمام بالجبهة المتحدة، وبدا ان حلفاءها السابقين من البرجوازيين والمفكرين قد اصبحوا اليوم جماعة غادرة من أعداء الاشتراكية. وكما سبق وقدمنا، لم تعد القدرة على استخلاص المصادر أو القدرات السلوكية هي محط الاهتمام، فقد تحول الاهتمام الى توزيع المصادر والتطوير الرمزي.

تميزت الفترة اليسارية من ١٩٥٧ الى ١٩٧٦ بفشلين سياسيين كبيرين، القفزة العظيمة الى الامام، والثورة الثقافية. وقد ركزت كلتا الحملتين، علاوة على التوجه العام لتلك الفترة، على الدوافع الايديولوجية والسياسات التوزيعية. فقاد الحماس «للقفزة العظيمة الى الامام» الذي فرض قسراً، الى تزييف النتائج، وبعدها الى الانهيار الاداري والمجاعة، ثم الى المساواة المطلقة في قاعات الطعام المجاني، واقامة الكوميونات التي ثبت فشلها. وخلال الثورة الثقافية قادت دعوة ماو الى «قصف مراكز القيادة» الى نزاعات مسلحة فيما بعد بين مختلف الفئات، وادى انتقاد الخبراء الى توجيه ضربة قاسية الى المفكرين الصينيين. ورغم هذه الاخفاقات المدوية، فقد كان للسياسات التوزيعية آثار ايجابية على التعليم والرعاية الصحية على المستوى القومي. فوصلت الرعاية الصحية الاساسية والتعليم الى كافة المناطق الريفية بفضل السياسات اليسارية. واصبحت مستويات الدخل في المدن مساوية جداً لمستويات الدخل في الريف، لكن الاختلافات داخل القرى وبين المناطق الريفية والمدينة تزايدت.

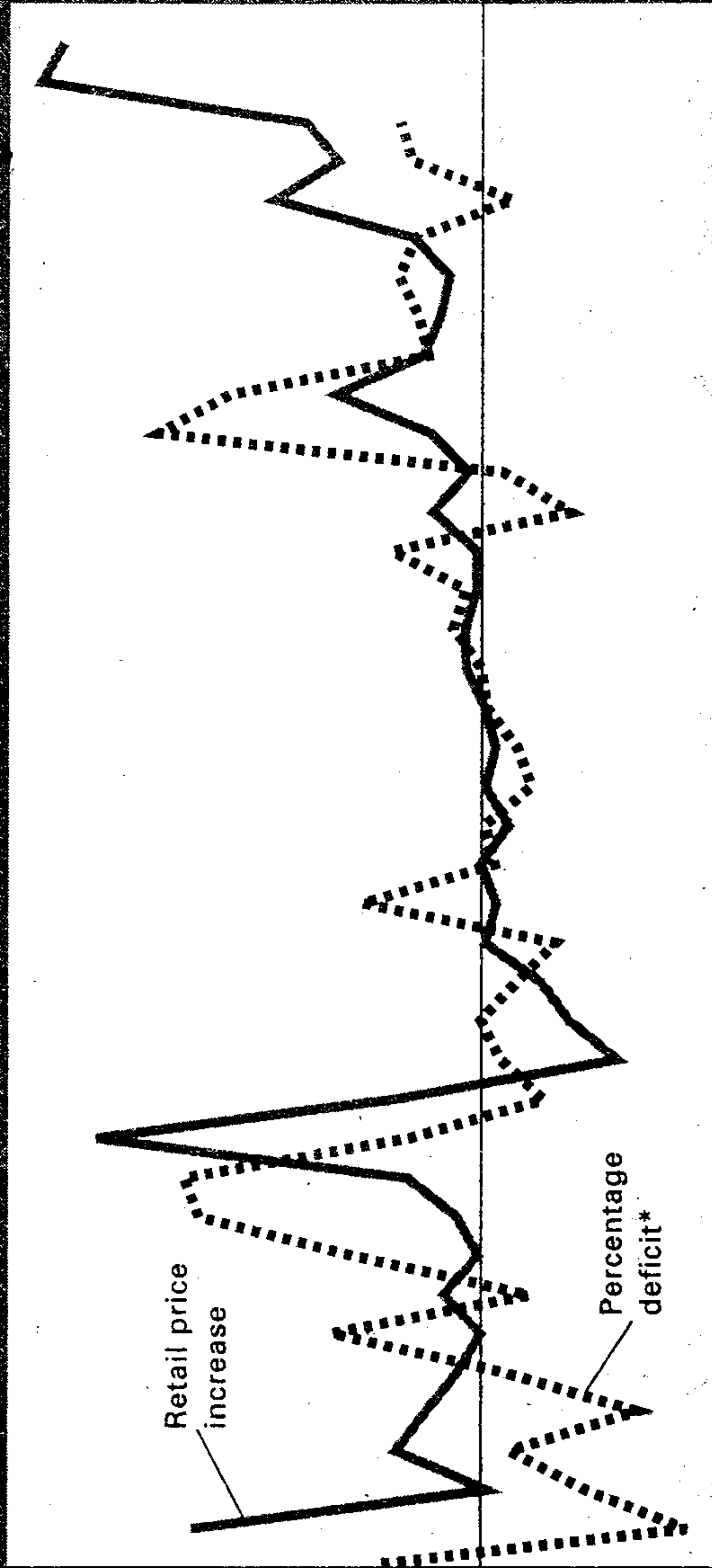
لم يتخل ماو عن امكانات الحقبة الاولى الاستخلاصية والتنظيمية. فعائدات الدولة زادت من اعتمادها على ارباح المشاريع، واشتملت النفقات على مستويات قياسية في استثمار الرساميل، وفرض نظام

الحصص، كما فرضت العقوبات ضد الاعمال الجانبية بهدف اجبار المناطق الريفية على التركيز على انتاج الحبوب. وكما يوضح الشكل ١٤-٥ أوقف التضخم عند حد يقارب الصفر، لكن الثمن كان توزيعاً واسعاً للمؤن واسلوب معيشة استهلاكية كثيية. وخلال الحقبة اليسارية اصبح الحزب - الدولة قوياً جداً لمصلحته الخاصة، وأمسك بزمام الامور بحزم. ورغم طواعية المجتمع الظاهرة، وفوضى السنوات الاولى من الثورة الثقافية، فقد كان المجتمع الصيني مقيداً من الناحية الثقافية والسياسية بسترة اشبه بسترة المجانين، واستمر ذلك طيلة السنوات العشرين للحقبة اليسارية.

عند وفاة ماو تسي تونغ في العام ١٩٧٦ أثقلت جمهورية الصين الشعبية بالسياسات الاستخلاصية، واستحوذت عليها فكرة التوافق السلوكي، وازدادت السخرية من الرموز. أما السيطرة المركزية على الاستثمارات، والتي كانت ذات فعالية خلال حقبة انشاء القاعدة الصناعية الاساسية، فقد اصبحت اكثر تخريباً، حين أصبح الاقتصاد أكثر تطوراً. وعممت المساواتية اليسارية التعليم الابتدائي والثانوي والرعاية الصحية الاساسية على نطاق واسع، لكن ترفعها عن الاهتمام بالتنوع عرقل القيام بمزيد من الاصلاحات وترك التعليم العالي اشلاء ممزقة.

تميزت الفترة الانتقالية ما بين الاعوام ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ بوضع اهداف جديدة لسياسات قديمة، فقد اعاد هوا كوفينغ توجيه الحماس نحو عناصر الحداثة الاربعة، لكن طريقته لم تفعل اكثر من الافادة من رموز مختلفة، واستثمار المزيد من الرساميل، ومواصلة السياسات التوزيعية والتنظيمية. ومع بروز دينغ كسياوبنغ بدا واضحاً أن ثمة تحول أساسي في السياسة الصينية العامة. فقيدت امكانات الدولة، وشُجع المجتمع على تطوير قدراته الخاصة. وتراجعت عائدات الدولة كنسبة من اجمالي ناتج المجتمع، واحتلت العوائد الضريبية مكان ارباح المشاريع كأكبر مصدر للعائدات. وتراجعت نفقات الدفاع وعمليات بناء رأس المال، في حين حازت مشاريع الاسكان وبعض الاحتياجات الاستهلاكية على اهتمام اكبر من أي وقت مضى. وكان التوسع في الاقتصاد غير الحكومي هائلاً: ففي العام ١٩٧٥ كانت مشاريع الدولة تتولى ٩٠ بالمئة من عمليات البيع بالقطاعي، وفي العام ١٩٨٥ اصبح الرقم ٤٠ بالمئة. أما ضمن مشاريع الدولة فقد نقل المزيد من مسؤولية الادارة من لجان الحزب الى المدراء، وفي بعض المصانع اصبح العمال هم الذين ينتخبون ادارتهم. وحلت الحوافز المادية في جميع مجالات الاقتصاد - العلاوات، والارباح، والعقود، والعمل بالقطعة، وما الى ذلك - محل الروح الجماعية والاقناع السياسي التي سادت خلال الحقبة الماوية. وشكى المحافظون، بين الحين والآخر، من هذه التحولات، واصبحت حملات التعريف بمختلف النماذج المثالية للفضائل الاشتراكية غير الانانية اكثر شيوعاً بعد تيانانمن، لكن احداً ما لم يتحدث عن الرجوع الى النظام الاقتصادي الماوي.

أما أكثر المبادرات السياسية أهمية ونجاحاً فكانت في مجال الزراعة (الجدول ١٤-٤). وقد وصف



* "Percentage deficit" refers to the annual deficit as a percentage of state expenditures; a negative deficit is a revenue surplus.
 Source: Calculated from 1990 Zhongguo Tongji Nianjian.

الجدول ١٤-٤
مؤشرات اقتصادية مختارة

معدل الزيادة السنوية		نسبة ١٩٨٧ الزيادة المئوية عن العام:		
١٩٨٧-١٩٧٩	١٩٨٧-١٩٥٣	١٩٧٨	١٩٥٢	
١,٣	١,٨	١١٢,٣	١٨٢,٠	السكان
٣,١	٢,٧	١٣٩,١	٢٥٤,٦	عمال
١٠,٨	٨,٦	٢٥١,١	١٨٢٢,٤	اجمالي الناتج الاجتماعي
٦,٥	٣,٨	١٧٦,٨	٣٧١,٦	الانتاج الزراعي
٣,٢	٢,٦	١٣٢,٨	٢٤٦,٩	الحبوب
٧,٨	٣,٤	١٩٥,٩	٣٢٥,٥	القطن
٩,٨	٥,٢	٢٣١,٩	٥٨٦,٧	اللحوم
١٢,٠	١١,٥	٢٧٦,٤	٤٥١٦,٩	الانتاج الصناعي
٥,١	٤,٤	١٥٦,٨	٤٥١,٧	النسيج
١٩,١	١٩,٥	٤٨٢,٠	٥١٤٥٩,٠	الدراجات
٧,٦	١٢,٨	١٩٣,٨	٦٨١٢,٣	الكهرباء
٦,٦	١١,٢	١٧٧,١	٤١٦٨,٩	الصلب
١٢,٤	١٢,٧	٢٨٥,٥	٦٥١٢,٢	الاسمنت
٩,٥	١٠,١	٢٢٦,٢	٢٩١٧,٢	حجم الشحن في القطارات
٤,٣	٤,٨	١٤٦,٥	٥٢٣,٠	العاملين في المجالات الطبية
١٦,٧	١١,٣	٤٠٠,٤	٤٢٦٠,٣	التجارة الخارجية

Source: 1988 Zhongguo Tongji Nianjian.

البنك الدولي سياسات الصين الجديدة بأنها «أكثر الإصلاحات الزراعية انجازاً (في العالم) خلال العقد الماضي»^(١٩). فبدلاً من الزام الفلاحين بزراعة المزيد من الحبوب عن طريق زيادة حصص الانتاج وتقييد النشاطات الاخرى، رفعت السياسة الجديدة سعر شراء الحبوب، وسمحت بتوزيع المحصول، كما سمحت للعائلات الفلاحية ببيع فائض الانتاج كما تريد. وكان نجاح هذه السياسات رائعاً. فارتفع انتاج الحبوب بمعدل ٥ بالمئة سنوياً وحتى العام ١٩٨٥، أما المحاصيل التجارية مثل القطن، فقد ارتفعت بمعدل يصل الى ٢٠ بالمئة سنوياً. وادخلت قوى السوق تقلبات جديدة على الغلال: فانتاج الجوت على سبيل المثال نما بنسبة ١٢٨ بالمئة في العام ١٩٨٥، ثم تراجع بنسبة ٦٥ بالمئة في العام ١٩٨٦.

رغم استمرار اجمالي قيمة الانتاج الزراعي في الارتفاع طيلة الثمانينات، والتوسع في تشغيل الفلاحين في مجالات غير زراعية في المناطق الريفية فقد عاد انتاج الحبوب للبروز كمشكلة كبرى في العام ١٩٨٥. ومن المحتمل أن يبقى مصدر قلق رئيس (انظر الشكل ١٤-٢ لانتاج الحبوب). ويحتمل ان يبقى المحصول الوفير للعام ١٩٩٠ مجرد استثناء فالفضل يعود فيه الى الطقس الملائم غير العادي، والاسعار المرتفعة للحبوب، وتركيز النظام على انتاج الحبوب. فبعد الفوائد الاولية التي جنتها نشاطات السوق من الانتاج الزراعي، بات على النظام الان أن يتعامل مع مشاكل الحفاظ على استثمارات البنية التحتية في الزراعة، وضمان السعر للمنتجين للتأكد من ثبات الانتاج. ودعم سعر الاستهلاك لتجنب القلاقل والتضخم، وموازنة المخصصات.

كان الانطباع العام عن قدرات النظام خلال الثمانينات يوحى بوجود تجاوب هائل مع تخفيف السيطرة المركزية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات. وقاد ذلك الى تقوية مركز الاصلاحيين داخل القيادة، والتقليل من آلية سيطرة الحزب - الدولة، ونمو اجزاء من المجتمع والاقتصاد وتجاوزها لسيطرة الحكومة المباشرة. وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينات اصبحت مشاكل التنمية السريعة أكثر وضوحاً، خاصة التضخم، ولم تكن الحكومة في وضع يمكنها من ممارسة سيطرتها المعتادة. وهذا ما جعل جاو زيانغ وغيره من رجال الاصلاح يبدون غير فاعلين مما ساهم في اسقاطهم. على أية حال، ثبت أن السياسة الاقتصادية المحافظة، التي سارت في اتجاه معاكس، مخربة بالقدر نفسه، فقد كان التضخم منخفضاً، لكن مع انتاج منخفض وبطالة عالية. لذلك، أجبر المحافظون على تعديل سياستهم. علاوة على محاولتهم زيادة قوة السلطة المركزية عن طريق زيادة اعانات الدولة للصناعة وزيادة نفقات الجيش مما ادى الى ازدياد عدم التوازن في الموازنة.

نتائج الأداء

وصف شارلز لندبلوم الاقتصاد السياسي الرأسمالي بأن له «اصابع قوية لكن ابهاماته ضعيفة»، في حين أن الأنظمة الاقتصادية الشيوعية لديها «ابهامات قوية واصابع ضعيفة»^(٢٠). «الاصابع» هي ردود الفعل المتشعبة للعرض والطلب في السوق، أما «الابهامات» فهي سيطرة السلطة العامة على الاقتصاد وتوزيعها للمصادر. فإذا ما طبقنا هذا الوصف المجازي على الصين، نجد أن الحزب الشيوعي الصيني قد طور بسرعة اصابع قوية في الخمسينات، واستخدم ابهامه في محاولة تشكيل المجتمع خلال المرحلة اليسارية. وتميزت حقبة الثمانينات بتقليل ضغط الابهام ومحاولة تطوير «الاصابع» للسوق.

وباستثناء سياسات «القفزة العظيمة إلى الامام» والثورة الثقافية، كانت كل مرحلة سياسية ناجحة بشكل ظاهر في تحقيق الاهداف الرئيسية. وكانت مهام الخمسينات الرئيسية هي ايجاد قاعدة صناعات حديثة، ودولة قوية، كما طبقت «ابهامات» الاسلوب السوفياتي بطريقة فعالة. وخلال بضع سنوات، غيرت جمهورية الصين الشعبية مجتمعاً عانى من أزمات وقلقل عميقة طيلة اربعين عاماً. ففي الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ اظهر الانتاج الصناعي زيادة تزيد عن الضعف، وزاد انتاج الصناعة الثقيلة بنسبة ثلاث اضعاف. وازداد انتاج الصلب، مؤشر التقدم الستاليني، بنسبة اربعة اضعاف خلال خمسة اعوام. في الوقت نفسه جرى تجديد أنظمة التعليم والرعاية والصحة وتوسيعها، وبدأت وسائل الاعلام رخيصة الثمن التي تديرها الدولة تتوفر على نطاق واسع. وهذه التطورات ضرورية لاستقلال الصين السياسي والاقتصادي ولمزيد من النمو كقوة حديثة.

واصلت الحقبة اليسارية نمط التنمية السريعة في الصناعات الاساسية. فارتفع انتاج الصلب بنسبة ستة اضعاف من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٨؛ أما نظام السكك الحديدية فازدادت حمولاته المنقولة بنسبة خمسة اضعاف. أما أهم النجاحات المميزة لتلك الفترة فكانت في المجالات التوزيعية والرمزية. فنما نظام المدارس الابتدائية بسرعة في الفترة ما بين ١٩٥٧ إلى ١٩٦٥، مدفوعاً بخطط التمويل الذاتي الريفية. ونما عدد المنتسبين للمدارس الثانوية بمعدل سنوي يزيد عن ٢٥ بالمئة طيلة ثلاثة عشر عاماً، من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٨. وفي تلك الاثناء، وصل البث الاذاعي القومي الى كل قرية في الصين، ومنذ أوائل الستينات. وتمكنت المطابع من اصدار ٢ مليار مجلد لمقتطفات من أفكار ماو خلال الثورة الثقافية.

بشكل عام، كانت انجازات جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٨ مذهلة. لكن الحياة اصبحت رتيبة، ومخيفة، ومحاطة بالقيود. اضيف الى ذلك، أن علامات عدم الكفاءة قد بدأت تظهر على النظام الصناعي البيروقراطي بشكل متزايد. في حين احتشد الطلاب للدراسة تحت ضوء مصابيح تقل قوتها عن ٤٠ شمعة، واستهلكت الصناعة في انتاج الوحدة الواحدة ضعف ما تستهلكه البلاد المماثلة. وفي الزراعة، بالكاد تمكن الانتاج من مجاراة الزيادة في السكان رغم ضغط الدولة الهائل،

والاستثمارات الضخمة في مجال الري والاسمدة. ولم تزد حصة الفرد الواحد من انتاج الحبوب الغذائية بقدر كبير عما وصلتته في الخمسينات وحتى العام ١٩٧٨، وبقي انتاج المحاصيل التجارية راكداً. وكان المستهلكون المدنيون متساوون تماماً في أواسط السبعينات، لكن لم يكن هناك الكثير مما يمكن شراؤه. وعند وفاة ماو كان ابهام الدولة القوية قد تمخض عن اجواء راكدة وثقيلة الوطأة.

ويبدو النجاح الاقتصادي المدهش لسياسة ما بعد ماو واضحاً في الجدول ١٤-٤ التي يظهر ان اجمالي الناتج الاجتماعي قد نما بمعدل سنوي يزيد عن ١٠ بالمئة سنوياً ما بين العام ١٩٧٩ و١٩٨٧. وفي نفس الفترة ارتفعت اسعار المفرق ١٥ بالمئة سنوياً والواردات والصادرات بأكثر من ١٦ بالمئة. كما تنوعت الاقتصاديات المدنية والريفية بقدر كبير، وتحسنت مداخيل المستهلكين وبضائعهم. ويبين الجدول ١٤-٥ التحسينات التي طرأت على رفاهية المستهلك. وانتفع من تلك السياسة سكان المدن والريف، وضاق الفجوة بين الطرفين. ففي الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٧ زاد داخل المدنيون بنسبة ٢٣٧ بالمئة، في حين زاد دخل الريفيون بنسبة ٣٤٥ بالمئة. وأصبح الاقتصاد والمجتمع الصينيان أكثر تعقيداً وتطوراً.

أولت القيادة التي تولت السلطة بعد ماو اهتماماً أقل للمجالات التي أكدت جمهورية الصين الشعبية عليها خلال الاحدى والعشرين عاماً الاولى من عمرها. فالصناعة، خاصة الثقيل منها، توسعت بسرعة أقل مما في السابق. وتراجع عدد المنتسبين الى المدارس الابتدائية والثانوية، ويعود السبب بشكل رئيسي الى تناقص عدد ابناء الجيل الواحد. في حين نما عدد الملتحقين بالجامعات، وزاد عدد اصحاب المهن الطبية وحجم قطاع النقل بسرعة اقل من السابق وارتفعت عائدات الدولة ونفقاتها بنسب اقل بعد العام ١٩٧٩، وزادت مديونية الدولة ايضاً.

ولا يعني هذا التغيير في نمط السياسة عدم الاهتمام بالصلب، أو الرعاية الصحية، أو التعليم الأساسي. بل إنها تشير إلى أن التنوع في الاقتصاد السياسي والافادة من آلية السوق قد اضافة الى انجازات ربع القرن الاول من حكم جمهورية الصين الشعبية، حتى عندما كان اتجاه السياسة يتغير. فرغم أن التعليم الابتدائي والثانوي لم يتوسع بقدر كبير خلال الحقبة اليسارية، على سبيل المثال، فقد كان قادة تلك الحقبة يولونه أولوية قصوى، والا لما كان هناك ضغط طلابي كبير من أجل التوسع في الدراسات العليا. ولا يجب النظر الى تغيير سياسة الحقبة التي جاءت بعد ماو على أنها مجرد تصحيح لاطاء سابقة، رغم وجود الكثير من هذه الاخطاء. فالاصلاحات الحالية هي أيضاً تجاوب مع فرص جديدة أوجدها الانتهاء بنجاح من المهام الأساسية لبناء الاقتصاد والدولة.

ثمة شيء يدفعنا الى اعتبار دينغ كسياو بنغ ضحية نجاحه في الثمانينات. فقد كانت سياسات حقبة ما بعد ماو ترمي الى تشجيع المبادرات والتنوع ورفع مستوى ازدهار الصين. وقد نجحت وخفضت الكثير

الجدول ١٤-٥

رفاهية المستهلك: مقارنة ريفية - مدنية، ١٩٨٠ و ١٩٨٤
(بضائع استهلاكية لكل فئة عائلة)

١٩٨٤			١٩٨٠			نوع البضاعة
مدني / ريفي			مدني / ريفي			
(بالمئة)	ريفي	مدني	(بالمئة)	ريفي	مدني	
٤٥,٨	٧٤,٤٨	١٦٢,٦٧	٢٩,-	٣٦,٨٧	١٢٦,٧٧	دراجات
٥٩,٢	٦١,١٣	١٠٣,١١	٣٩,٥	٣٣,٥٤	٨٤,٩٠	راديووات
٣٨,٧	١٠٩,٤٤	٢٨٢,٩٥	١٦,٨	٣٧,٥٨	٢٢٣,٨٩	ساعات يد
٥٤,٧	٤٢,٣٧	٧٧,٥٢	٣٥,٥	٢٣,٣١	٦٥,٥٧	ماكينات خياطة
٨,٥	٧,٢٤	٨٥,٣٦	١,٢	-٣٩	٣٢,٢٩	أجهزة تلفزيون

Source: Calculated from Li Chengrui, "Economic Reform Brings Better Life," *Beijing Review*, 28:29 (July 22, 1985), p. 19.

من الوظائف التي كان القادة السياسيون يؤدونها في السابق. فمثل مكنسة ساحرة حديثة العهد بالسحر اكتسبت الحدائة اندفاعاً خارجة عن السيطرة، لم تقدر الى فرض مطالب جديدة على الحزب - الدولة فحسب، بل تحددت الدور الذي يحتكره الحزب أيضاً. ولسوء الحظ تم القضاء على ذلك التحدي بالقوة، لكن المجتمع الذي ولد هذا التحدي ما زال قائماً، وكذلك الامر بالنسبة للسياسات التي تشجع المزيد من الحدائة.

الصين والعالم

كان الاهتمام الرئيسي للسياسة الصينية خلال النصف الاول من القرن العشرين هو تحقيق الوحدة الوطنية وترسيخ الاستقلال الصيني. وبسبب التقدير الكبير لنجاح جمهورية الصين الشعبية في تلك المجالات فإن مناقشتنا للسياسة الداخلية لم تتطرق الى مشاكل النزاعات والانقسامات الاقليمية

وتدخلات أو ضغوط القوى الأجنبية. فالصين التي كانت موضع شفقة اصدقائها واحتقار اعدائها أصبحت قوة كبرى في السياسة العالمية، أو كما يحب الصينيون أن يقولوا، نهضت الصين على قدميها.

إلا ان الصين لم تقف منتصبة القامة خلال الخمسينات. بل كانت «تتكئ على أحد الجوانب»، وهو الاتحاد السوفياتي. وأكدت الحرب الكورية في الاعوام من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ العداء المتبادل بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة، وكان في وسع الاتحاد السوفياتي تقديم مساعدات تطويرية ومظلة نووية. لكن حتى في الخمسينات، كانت سياسة الصين تقوم على ثقة «القوة الثورية» بالنفس اكثر مما هو اعتماد الخائف على حليف قوى. وقد صرح ماو بان الامبريالية، وحتى القنابل النووية هي «نمور من ورق»، ويجب الا تقوم السياسة الخارجية على الخوف منهما. وساهم رفض الصين في التصرف كدولة تابعة، وصورتها الاكثر ثورية ومجازفة في انهيار العلاقات السوفياتية - الصينية في العام ١٩٦٠.

في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ وقفت الصين منتصبة ومعزولة. وعكست السياسة الخارجية التصلب الايدولوجي للسياسة المحلية. وازداد عدائها للولايات المتحدة بسبب التدخل الامريكي في فيتنام واستمرار تحالفها مع تايوان. وخرج العداء مع الاتحاد السوفياتي الى العلن بادانة خروتشوف الشديدة للفكر «التعديلي» / Revisionism في العام ١٩٦٠، ومواصلة الصين تقسيم الحركة الشيوعية الدولية الى معسكرين احدهما مؤيد لموسكو والآخر مؤيد لبيجنج. ومن بين الدول الشيوعية كانت البانيا الحليف الثابت الوحيد للصين، لكن السياسات الراديكالية للثورة الثقافية جذبت الراديكاليين الغربيين الى المجموعات المؤيدة لبيجنج. ووصلت العلاقة مع الاتحاد السوفياتي الى ادنى مستوياتها في العام ١٩٦٩ بعد مقتل مئات الجنود في صدام على الحدود الصينية-السوفياتية. وبدأ الاتحاد السوفياتي في البحث عن امكانية القيام بعمل امريكي - سوفياتي مشترك ضد الصين والتحضير بجدية لشن حرب نووية ضد الصين.

كان التحول في سياسة الصين الخارجية يسير في اتجاه اعادة العلاقات الى طبيعتها مع الغرب في العام ١٩٧٢، وكان ذلك نتاج عدد من العوامل. أولاً، كان العمل السوفياتي سابق الذكر يشكل تهديداً كبيراً لامن الصين. ثانياً، الفشل الامريكي في فيتنام اقنع الصين بان الامبريالية الامريكية في انحطاط ولم تعد تشكل تهديداً فعلياً. وخلافاً لذلك، كان الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر مهتمان بتحسين العلاقات مع الصين والاتحاد السوفياتي بهدف عزل فيتنام الشمالية. ولو أمكن حل مسألة تايوان في تلك الفترة، لكان تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة ممكناً. ثالثاً، كانت الصين تشعر بالقلق من العواقب بعيدة المدى لاعادة تسليح اليابان. رابعاً، غيرت الصين سياسة اقامة العلاقات على اساس دولة لدولة، مُسقطاً بذلك جميع الموانع الايدولوجية. فاقامت علاقات مع فرانكيسكو فرانكو في اسبانيا قبل وفاته، ومع الشاه في ايران.

زار ريتشارد نيكسون الصين، وقابل ماوتسي تونغ وشو إن لاي ووقع بيان شنغهاي في شباط (فبراير) ١٩٧٢. وكان موضوع تايوان قد حل بسياسة بارعة «صين موحدة لكن ليس الآن»: فاعترفت الولايات المتحدة بأن تايوان هي جزء من الصين، في حين قدمت جمهورية الصين الشعبية تأكيدات باتمام عملية التوحيد سلمياً. ورغم أن تطبيع العلاقات الامريكية - الصينية لم يتم الا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، فقد أخذت علاقات الصين بالغرب تتحسن بسرعة. وطبعت اليابان علاقاتها في العام ١٩٧٢. وابتقت الصين على عدائها الشديد للاتحاد السوفياتي، من هنا يمكن القول أنها قد بدأت تميل شيئاً فشيئاً نحو الغرب.

استبدلت سياسات التحديث في عقد الثمانينات الانعزال الصيني السابق بسياسة الباب المفتوح. فتوسعت التجارة بسرعة؛ وشجعت الاستثمارات الاجنبية والسياحية. وجلبت سياسة الباب المفتوح بعض العواقب غير المرغوبة: عدم توازن الميزان التجاري، والفساد، وتأثيرات الثقافة الغربية. في تلك الأثناء، تحسنت علاقات الصين الاقتصادية والدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية بالتدريج خلال الثمانينات. ورغم بقاء الصين أكثر التزاماً بالعلاقات مع الغرب، فقد فتحت ابواباً جديدة. وفي العام ١٩٨٩ عادت العلاقات الى طبيعتها بين الصين والاتحاد السوفياتي، وفي العام ١٩٩١ عرضت الصين تقديم مساعدات غذائية للاتحاد السوفياتي، وهي لفئة تبين التعارض بين نجاح الصين الاقتصادي والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها روسيا.

كان العام ١٩٨٩ عام أزمة لمكانة الصين العالمية. فحتى وقوع احداث تيانانمن كان المراقبون للصين، والسياسيون، ورجال الاعمال في كافة انحاء العالم قد اعتادوا فكرة أن الاصلاحات السياسية سوف تستمر الى ما لا نهاية. وكانت المذبحة بمثابة صدمة لهذه الافتراضات علاوة على كونها انتهاك للمقاييس الدولية لحقوق الانسان، وكانت مسألة اعادة تقييم الفرضيات حول مستقبل الصين قائمة حتى لو تمت عملية القمع التي نفذها الاصلاحيون من دون مذبحة. وقد أثارت المذبحة إدانة فورية، خاصة من الغرب، اضافة الى تعليق المساعدات والنبد الدبلوماسية. ورغم اظهار الحكومة الصينية بعض الميل الى العزلة، فقد وضعت على سلم اولوياتها الدبلوماسية مسألة رفع العقوبات واعادة التجارة والاستثمارات الى سابق عهدها. وبحلول العام ١٩٩١، كانت قد حققت نجاحاً كبيراً في هذه الجهود رغم بقاء العلاقات مع كثير من الدول، خاصة الولايات المتحدة، حساسة جداً ومتراقبة لطريقة معالجة الحكومة لاية اعتراضات شعبية في المستقبل.

نظراً لنضال الصين ضد الضغوط الاجنبية، فقد شعرت على الدوام أنها مدعوة للقيام بدور قيادي بين الدول النامية. ففي العام ١٩٥٥ اعلن شو ان لاي في مؤتمر باندونغ، باندونيسيا، «المبادئ الخمسة للتعايش السلمي» التي تؤكد على علاقات النفع المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى الداخلية،

ومع ذلك، شاركت الصين في تقديم المساعدات للحركات الثورية في عدد من البلاد. وفي العام ١٩٦٤ صرح لين بياو أن الصين تعتبر مثلاً يحتذى للطريقة التي يمكن لريف العالم ان يطوق بها مدن العالم. وفي حقبة ما بعد ماو خفضت الصين كثيراً من دعمها للحركات الثورية، وحسنت صورتها كناطق باسم مصالح الدول النامية.

كان الاستثناء الوحيد في التوجه السلمي للعلاقات الخارجية الصينية في الثمانينات هو علاقتها بفيتنام، الحليفة السابقة والمتلقي الرئيس للمساعدات الصينية طيلة خمسة وعشرين عاماً. ففي أواخر العام ١٩٧٨ غزت فيتنام كمبوديا «بول بوت» الديموقراطية، الذي كانت تدعمه الصين بقوة. فردت الصين بغزو فيتنام في العام ١٩٧٩. وقد بقي الجيش الفيتنامي في كمبوديا، وقامت الصين بدعم ٤٠ ألف جندي من الثوار المتمركزين في تايلند. من وجهة النظر الصينية كان نكران فيتنام للجميل، ومعاملتها للاقلية الصينية، وتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، واحتلالها لكمبوديا مبررات كافية لاستمرار العداء. أما من وجهة نظر فيتنام، فإن المعاملة المتعالية، وتقديم الدعم لنظام بول بوت المناهض للفيتناميين ومرتكب اعمال الإبادة الجماعية في كمبوديا، واستمرار دعم قوات بول بوت في المنفى، واشتباكات الحدود قد اظهرت التقليد الطويل للصين في تهديد الاستقلال الفيتنامي. ومع انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، بدأت حالة العداء تخف. فتوسعت حركة النقل بين الحدود، وبدأت الصين تلعب دوراً ايجابياً في المفاوضات الدولية. وينتظر ان ترتبط فيتنام والصين بعلاقات سلمية في المستقبل، وإن لم تكن وثيقة.

أحد الأبعاد المميزة في علاقات الصين الخارجية هو أن أجزاء من أراضيها مازال تحت سيطرة حكومات أخرى. فقط طالبت جمهورية الصين الشعبية على الدوام باستعادة مستعمرة ماكاو البرتغالية ومستعمرة هونغ كونغ البريطانية، اضافة الى «تخزير» تايوان. وقد اتخذت خطوات هامة في الثمانينات لحل هذه المواضيع. فوافق البريطانيون على اعادة هونغ كونغ الى الصين في العام ١٩٩٧، بعد انتهاء عقد ايجار على جزء من الارض مدته مئة عام، وستعود ماكاو الى الصين أيضاً. ومن جانبهم وافق الصينيون على منح هونغ كونغ قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، ووضعاً خاصاً لمدة خمسين عاماً. على أية حال، الدفاع عن المستعمرتين متعذر عسكرياً وهما مرتبطتان عاطفياً بالصين. أما تايوان فهي قضية مختلفة. فقد انسحب حزب الغومندانغ الى تايوان بعد أن خسر البر الصيني. ومازال يعتبر رسمياً أن حكومة جمهورية الصين هي الحكومة الشرعية لعموم الصين، وإن إقامته في تايوان مؤقتة. ورغم ان تايوان قد اصبحت مزدهرة وشبه ديموقراطية في الثمانينات. فقد بقيت من الناحية الفنية تحت الاحكام العرفية منذ العام ١٩٤٧ الى ١٩٩١. ومنذ العام ١٩٨٠ قدمت الصين العديد من المقترحات السلمية الى تايوان، وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات بدأت تايوان في السماح باجراء اتصالات مع جمهورية الصين الشعبية. فنمت السياحة والاستثمارات مثل كرة الثلج، وينتظر ان ترتفع العلاقات بين الطرفين الى مستويات نوعية جديدة خلال التسعينات.

توقعات المستقبل

من الصعب إن نختتم فصلاً عن السياسة الصينية دون مناقشة ما سيحدث مستقبلاً، لكن بالنظر الى الطبيعة الانتقالية للنظام الحالي فإن من المستحيل اطلاق التنبؤات بثقة. ففي وسع اي مستقري للمستقبل يتسلح بصحيفته اليومية أن يعرف أكثر مما يمكننا أن نعرفه الان.

وسبب عدم اليقين والقلق على القيادة السياسية في الصين هو، أولاً، أن دينغ كسياوبنغ ورفاقه قد دمروا النسيج السياسي والاجتماعي الصيني بتدخلهم الدموي؛ ثانياً، أنهم افسدوا تحول السلطة الى المؤسساتية بازاحة جاو زيانغ؛ ثالثاً، اختطوا مسار سياسة قمعية سيكون من الصعب الاستمرار فيها ومن الصعب تغييرها أيضاً. فما يحافظ على تماسك الوضع السياسي الحالي هو المكانة الشخصية للزعماء المسنين في الحزب، وثمة توتر قائم فيما بينهم، وبالتالي، فإن طول الفترة الانتقالية الحالية، والديمومة التي ستعطيها للاحداث اللاحقة ستتحدد بالزمن وتتابع موت دينغ ورفاقه. وبالتالي فإن من المستحيل التنبؤ بما سيحدث، أو تحديد آلية التغيير.

لا يمكن تصور استمرار الصين في اتجاهها المحافظ الحالي. وقد تتمكن الصين أيضاً من الارتداد الى الاتجاه الاصلاحى، فتتبرأ من مذبحه تيانانمن وتحاول من جديد أن تشجع التغيير. وأخيراً، قد تتحرك في اتجاه راديكالى فتتنكر للحزب - الدولة ولقيادة الحزب الشيوعى. ورغم أمثلة اوروبا الشرقية، فإن البديل الاخير هو الابدح احتمالاً، لكن مسار التغيير المستقبلى لا يمكن التنبؤ به.

من المهم أن نتأمل في نقاط الاتفاق التي تجمع بين الخيارات الثلاث المتعارضة تعارضاً كبيراً. فكل واحد من هذه الخيارات سوف يحاول الحفاظ على وحدة الصين ومكانتها الدولية والتعبير عن الالتزام برفاهية الشعب وازدهاره. وسوف يحاول الحفاظ على مجمل اصلاحات الحداثة، والانفتاح الدولى، رغم أن الغرب قد يتجنب التعامل مع نظام حكم قمعى. ويجب على كل واحد منها ان يتعامل مع ذيول أزمة تيانانمن، سواء منها القوى الاجتماعية الراقضة أو الراديكالية. التي شاركت في تلك التظاهرات أو الحقيقة المتمثلة في القمع. وبكلمات اخرى، فإن التطور التاريخى للسياسة الصينية، سياسات ما بعد ماو، وأحداث تيانانمن سوف تبقى مقاييس هامة لمستقبل الصين على المدى القريب أياً كان الاتجاه السياسى.

END NOTES

1. R. H. Tawney, *Land and Labour in China* (New York: Harcourt, Brace & Co., 1932), p. 77.
2. Brief descriptions of imperial institutions and the examination system can be found in S. van der Sprenkel, *Legal Institutions in Manchu China* (London: Athlone Press, 1977), and Ichisada Miyazaki, *China's Examination Hell*, trans. Conrad Schirokauer (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976).
3. Political Bureau of the Ministry of National Defense of the Republic of China (Taiwan), quoted in Lloyd Eastman, *Seeds of Destruction* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1984), p. 171.
4. The Hundred Flowers Campaign was a brief period of liberalization, in which competing views were allowed. Its name comes from Mao's slogan "Let a hundred flowers bloom, a hundred schools of thought content." It was ended when the criticism got out of hand.
5. Roderick MacFarquhar, *Origins of the Cultural Revolution*, vol. 1 (New York: Columbia University Press, 1974).
6. Interesting personal accounts of the Cultural Revolution include Liang Heng and Judith the Tiananmen events, see Frank Tan, "The People's Daily—Journalistic Defiance in China During the Spring of 1989," *Pacific Affairs*, 63:2 (Summer 1990), pp. 151–169; Yi Mu and Mark Thompson, *Crisis at Tiananmen* (San Francisco: China Books, 1989).
13. Anita Chan, "Images of China's Social Structure," *World Politics*, 34:3 (April 1982), pp. 295–323.
14. "Some Questions Concerning Methods of Leadership," *Selected Works of Mao Tse-tung* (Peking: Foreign Languages Press, 1965), vol. 3, p. 119.
15. Hong Yung Lee, *The Politics of the Chinese Schapiro, Son of the Revolution* (New York: Vintage, 1984), Yue Daiyun and Carolyn Wakeman, *To the Storm* (Berkeley: University of California Press, 1985), and Neale Hunter, *Shanghai Journal* (Boston: Beacon, 1969).
7. See Lowell Dittmer, *China's Continuous Revolution* (Berkeley: University of California Press, 1987), and Harry Harding, *China's Second Revolution* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987).
8. Tang Tsou, "Political Change and Reform: The Middle Course," in his *The Cultural Revolution and Post-Mao Reforms* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), pp. 219–258.
9. Anita Chan and Jonathan Unger, "Voices from the Protest Movement, Chongqing, Sichuan," *Australian Journal of Chinese Affairs*, no. 24 (July 1990), pp. 259–279.
10. Wu Dingguang, "Wo' guo nongye laodong renkou yu gengdi di guanxi" [The Relationship between the Agricultural Labor Population and Arable Land in Our Country], *Shehui kexue yanjiu*, 1985, no. 5.
11. Brantly Womack, ed., *Media and the Chinese Public* (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1986).
12. For personal accounts by Chinese journalists of *Cultural Revolution* (Berkeley: University of California Press, 1978).
16. Frederick Teiwes, "Mao and His Lieutenants," *Australian Journal of Chinese Affairs*, nos. 19–20 (January and July 1988), pp. 1–80.
17. Harry Harding, *Organizing China: The Problem of Bureaucracy, 1949–1976* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1981), pp. 329–360.
18. Victor Li, *Law Without Lawyers* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978).
19. *World Development Report, 1986* (New York: Oxford University Press, 1986), p. 104.
20. Charles Lindblom, *Politics and Markets* (New York: Basic Books, 1977).

الفصل الخامس عشر



السياسة في المكسيك



النظام السياسي المكسيكي : نهاية حقبة

وين إيه. كورنليوس

آن. ال. كريج

في السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٨، ظهر الرئيس المكسيكي المنتخب حديثاً كارلوس ساليناس دي غورتاري ليطلق تصريحاً مدوياً: «لقد أنتهت حقبة نظام الحزب الواحد (في المكسيك) عملياً»، ففتح الطريق بذلك لحقبة من «المنافسة السياسية المكثفة». وكان الهدف من بيان ساليناس هو اعلان نضج النظام السياسي المكسيكي واصدار تحذير مبطن لقيادة حزبه، الحزب الثوري المؤسساتي، Partido Revolucionario Institucional (PRI)، الذي سيطر على كافة مستويات النظام السياسي، وبدون انقطاع منذ تأسيسه في العام ١٩٢٩. وسيكون لزاماً على قادة الحزب الثوري المؤسساتي من الان فصاعداً أن يعملوا في بيئة سياسية مائعة ومتقلبة. ونظراً لقوة أحزاب المعارضة، فلم يعد في وسع الحكومة بعد الآن ضمان نتيجة العملية الانتخابية.

رغم أنه كان واضحاً أن الكثيرين من متشدي الحزب الثوري المؤسساتي لم يكونوا مقتنعين أن حقبة حكم الحزب الواحد قد انتهت، فقد عكست نتائج انتخابات ٦ تموز (يوليو) بقوة الحقائق السياسية الجديدة التي تحدثت عنها ساليناس: فلأول مرة في التاريخ، ينتخب رئيس مكسيكي بعدد يقل عن نصف عدد الأصوات (٤٨,٧ بالمئة) - أقل بنسبة ٢٠ نقطة مئوية عن حصة الاصوات التي حصل عليها مرشح الحزب الثوري المؤسساتي لانتخابات الرئاسة ميغيل دي لا مدريد في انتخابات العام ١٩٨٢^(١). ولأول مرة أيضاً يفشل مرشح الحزب الثوري لانتخابات الرئاسة في الفوز في عدة ولايات باكملها: خليج كاليفورنيا الشمالي، وولاية المكسيك، وميشواكان، وموريلوس، والمقاطعة الفدرالية، التي تضم معظم القطاع المدني لمكسيكوسيتي العاصمة. وقد فاز في هذه الكيانات الخمسة عضو الحزب الثوري السابق غوايو تيموك كارديناس الذي حصل رسمياً على ٣١,١ بالمئة من مجموع الاصوات القومية - وهي نسبة اعلى بكثير مما حصل عليه مرشح المعارضة السابق.

ضعفت سيطرة الحزب الحاكم على الكونغرس بقدر كبير بعد تلك الانتخابات، فأرسي بذلك عهد جديد من العلاقات التشريعية - التنفيذية، فقد هزم ٦٦ مرشحاً عن الحزب الثوري خاضوا الانتخابات للفوز بمقاعد مجلس النواب في الكونغرس - ما يعادل تقريباً عدد مرشحي الحزب الحاكم الذين هزموا في جميع الانتخابات التي تمت ما بين ١٩٤٦ و ١٩٨٥. وخلال الفترة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩١، هبطت حصة الحزب الثوري المؤسساتي في مجلس النواب / Chamber of Deputies الى اقلية بسيطة (٢٦٠ من أصل ٥٠٠ مقعد)، ولأول مرة منذ تأسيس الحزب في العام ١٩٢٩، انتخب مرشحون من حزب المعارضة لمجلس الشيوخ (اربعة من أصل ٦٤ مقعداً). ونظراً لأن الحزب الثوري المؤسساتي لم يعد يسيطر على ثلثي مقاعد مجلس النواب، فقد بات على الرئيس ساليانس أن يفاوض حزب المعارضة لضمان تمرير تشريعات رئيسية لتعديل الدستور.

اضف الى ذلك، توقف الكونغرس عن أن يكون أداة طيعة لتوزيع السلطة الداخلية وأبهرتها على اعضاء الحزب الحاكم. وبعد كل الانتصارات التي حققتها المعارضة في الفوز بمقاعد الكونغرس في العام ١٩٨٨، بات لزاماً على الطامحين من الحزب الثوري مواجهة حقيقة أن مجرد ترشيح حزبهم لهم لم يعد ضماناً مطلقاً للفوز في الانتخابات. فتقليد الاكتساح التام (Carro Completo) للمقاعد من قبل مرشحي الحزب الثوري المؤسساتي بات مهدداً بشكل واضح.

فما حدث بعد انتخابات العام ١٩٨٨ كان في مثل غرابة نتائج الانتخابات ذاتها. فقد اعترضت جميع احزاب المعارضة على صحة انتخابات الرئاسة وزعمت ان الحزب الثوري المؤسساتي ومسؤولي الانتخابات الحكوميين قد زوروا على نطاق واسع. ورفضوا الاعتراف بشرعية حكومة ساليانس^(٧). وخلال فترة الثلاثة أشهر ما بين الانتخابات والتصديق على النتائج من قبل كونغرس انتخب حديثاً للعمل «كمجمع انتخابي» / Electoral College، عانت المكسيك من قلق لم يسبق له مثيل حول ما إذا كان الرئيس المنتخب حديثاً سيتولى منصبه أم أن الكونغرس سيلغي نتائج الانتخاب تجاوباً مع التظاهرات العارمة التي قادها ائتلاف من أحزاب المعارضة. في النهاية تراجعت المعارضة عن استراتيجية المواجهة المناهضة للنظام. وتمت المصادقة على انتخاب ساليانس بفضل اصوات اعضاء الكونغرس من الحزب الثوري المؤسساتي؛ ولم يدعم المصادقة على انتخابه حتى ولا ممثل واحد من أحزاب المعارضة.

أحدث زلزال المكسيك السياسي للعام ١٩٨٨ تحولاً هاماً في انماط السلوك الانتخابي الراسخة في البلاد. فقد قوض ظهور حركة المعارضة غير الاشتراكية من يسار الوسط ومن خارج الحزب الحاكم، والتي قادها ابن لازارو كارديناس، أكثر رؤساء المكسيك احتراماً في حقبة ما بعد الثورة، القاعدة الانتخابية للحزب الثوري في أكثر المناطق تطوراً وتمدناً في البلاد، وشق طريقه الى قاعدة الحزب الثوري «الأمنة» السابقة في المناطق الريفية. ولم يجتذب الائتلاف الكارديني الجديد سوى قدر قليل نسبياً من أصوات القطاعات المؤيدة «لحزب العمل القومي» / Partido de Accion Nacional (PAN).

وهو حزب المعارضة المكسيكي الرئيسي من يمين الوسط، والذي احتفظ بسيطرته على معاقلة التقليدية. وكان الاداء الاقوى لاحزاب المعارضة من اليمين أو اليسار، في العديد من الولايات، في الانتخابات البلدية، وانتخاب الحكام الاداريين والتي جرت في العام ١٩٨٩، واثبتت أن نتائج السنوات السابقة لم تكن مجرد حظ. فقد انتهى احتكار الحزب الثوري المؤسسي في حكم الدولة، والذي استمر لمدة ستين عاماً، بالانتصار الكاسح والمعترف به رسمياً لمرشح حزب العمل القومي ارنستو روfo في ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية. وفي النهاية، فإن المشاركة الضئيلة في انتخابات الرئاسة للعام ١٩٨٨ (حيث شارك أقل من نصف من يحق لهم الانتخاب)، ومعدلات المشاركة الأدنى في معظم الولايات والانتخابات المحلية التي جرت خلال العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ كانت بمثابة مؤشر على تآكل خطر في ثقة الشعب في نظام الاحزاب والنظام الانتخابي كله.

فقبل عقد من الزمان، لم يكن من الممكن حتى مجرد التفكير بمثل هذه التغييرات المتطرفة في النظام السياسي المكسيكي. فقد كان أكثر الانظمة استقراراً في تاريخ امريكا اللاتينية الحديث، واستحق عن جدارة سمعته كنظام مرن، وسهل التكيف، ولديه قدرة كبيرة على استيعاب المنشقين. وفي أوائل السبعينات تصاعد القلق على استقرار النظام بعد القمع الدموي لحركة المعارضة الطلابية في مكسيكو سيتي من قبل الرئيس جوستاف دياز اورداز غداة الالعاب الاولمبية في العام ١٩٦٨. وقد اوحى الكثيرون من المحللين أن المكسيك كانت على عتبة ازمة مؤسسية تستدعي اصلاحات اساسية سواء في الترتيبات السياسية أو استراتيجية التنمية الاقتصادية. لكن اكتشاف مصادر كبيرة للنفط والغاز خلال النصف الثاني من ذلك العقد، اعطى النظام القائم فرصة جديدة للحياة. فمواصلة تأييد الجماهير والنخبة يمكن شراؤه بمبالغ لا تنضب من البترو - بيزوس / petro - pesos ، حتى من دون اجراء اصلاحات بنيوية رئيسية. لكن مجال المناورة لدى الحكومة تلاشى فجأة بانهيار الطفرة النفطية في آب (اغسطس) ١٩٨٢، بسبب مجموعة من الظروف الاقتصادية الدولية المتضاربة (هبوط اسعار النفط، وارتفاع سعر الفائدة، والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة)، والسياسة المالية المحلية التي تتسم بعدم المسؤولية. فهبطت الاجور الحقيقية ومستويات المعيشة بحدة بالنسبة للغالبية العظمى من المكسيكيين والزمّت الحكومة نفسها بسياسة مؤلمة اجتماعياً من أجل اعادة بناء الاقتصاد، بما في ذلك تقليص القطاع، الذي تمتلكه الحكومة وتديره، بشكل حاد.

وقد القت ازمة الثمانينات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل في عمقها ومدتها، بضغط هائل على النظام السياسي المكسيكي. ويمكن القول، في الواقع، ان الانقسامات الخطيرة التي ظهرت في صفوف النخبة السياسية في الفترة ما بين ١٩٨٧ - ١٩٨٨، والهزائم الانتخابية الساحقة التي تعرض لها الحزب الثوري في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ هي نتائج حتمية لفشل أداء الحكومة المضاعف في إدارة الاقتصاد.

إلا أن استعادة الاقتصاد لعافيته في التسعينات لن تستتبع بالضرورة حدوث تبدل في تراجع نظام سيطرة الحزب الواحد في المكسيك. ورغم تمكن الحزب الثوري المؤسساتي من استعادة بعض من قاعدته الانتخابية التي خسرهما في العام ١٩٨٨، إلا أن صورته كحزب لا يهزم قد تحطمت. وظهرت نتائج انتخابات العام ١٩٨٨، بما لا يدع مجالاً للشك، أن النظام السياسي الذي وضعه لازارو كارديناس في الثلاثينات قد استنفد كل فوائده. فقد تجاوز المجتمع المكسيكي - الذي يزداد تعقيداً، وتبايناً، وتمدناً، وتعليماً، وارتباطاً بالاقتصاد العالمي - نظامه السياسي من نواح عدة. وأصبحت القضية الرئيسية الآن هي، ماهية البنى والترتيبات السياسية التي ستحل محلها، ومدى السرعة التي سيتم بها التغيير، ومدى التضارب الذي ستكون عليه عملية التحول.

لمحة تاريخية

الارث الاستعماري

كانت الاراضي المكسيكية مأهولة بالعديد من حضارات الهنود الحمر، قبل فترة طويلة من نزول هرنان كورتيز في العام ١٥١٩ مفتتحاً الغزو الاسباني للمكسيك. ومن هذه الحضارات، حضارة المايا في شبه جزيرة يوكاتان، والتولتك في السهل الاوسط والتي طورت أكثر الانظمة السياسية والاقتصادية تعقيداً. إلا أن هاتين الحضارتين كانتا قد تلاشتا قبل وصول الاسبان الى المكسيك. أما المجتمعات الهندية الاصغر فقد هلك القسم الاكبر منها بالامراض التي ادخلها الغزاة أو قهروا بالسيف. وادى ما تلا ذلك من منح التاج الاسباني للمستعمرين الاسبان الارض والعمال الهنود الى زيادة عزلة السكان الهنود الريفيين وتعميق استغلالهم.

ادت مجموعة من المؤثرات كالاحتكاك، والزواج المختلط، والتغلغل الثقافي لمناطق الهنود الى تراجع حاد في اعداد السكان المكسيكيين الذين يمكن وصفهم ثقافياً بالهنود. ففي العام ١٩٩٠، ذكرت ارقام احصائية رسمية ان ٨,٥ بالمئة من السكان يتكلمون لغة هندية^(٢). وقد كان للاقلية الهندية على الدوام دور هامشي في الاقتصاد القومي والنظام السياسي. أما اليوم، فان معظم السكان الاصليين يتمركزون بشدة في مناطق تصنفها الحكومة على أنها أكثر المناطق حرماناً في البلاد، وتقع بشكل اساسي في جنوب شرق البلاد ووسطها. ويقومون بالزراعة لاستهلاكهم الخاص، وهي زراعة بدائية تعتمد على هطول الامطار وتستخدم الوسائل التقليدية. ويعملون في المواسم كعمال مهاجرين في الزراعات التجارية، أو ينتجون مشغولات حرفية تباع في الاسواق الاقليمية والقومية. والسكان الهنود بشكل خاص هم نصب تذكاري مقلق عن ملايين الناس الذين أهملوا في عملية تطوير غير متعادلة في مكسيك القرن العشرين.

كانت أهمية المستعمرات الاسبانية في العالم الجديد تكمن في قدرتها على تزويد التاج بالمصادر

الحيوية لتغذية الاقتصاد الاسباني. وقد قدمت مناجم المكسيك الذهب والفضة بكثرة وحتى بداية حرب الاستقلال في العام ١٨١٠. وواصلت المكسيك بعد الاستقلال تصدير تلك المعادن النفيسة، وازدادت اليها في الحقبات اللاحقة القنب، والقطن، والمنسوجات، والنفط والخضروات الشتوية.

توقع التاج الاسباني أن تنتج المستعمرة ما يكفي من المحاصيل الاساسية لاستهلاكها الخاص، وقد تطورت الزراعة، بشكل غير متوازن، جنباً الى جنب مع قطاعات تصدير المصادر الاقتصادية. وبعض اعمال الفلاحة هذه كانت زراعات على نطاق ضيق للاستهلاك الخاص. وكانت معظم الملكيات الزراعية الكبيرة خلال الحقبة الاستعمارية تزرع عن طريق خليط من الطرق مثل المحاصصة* واعمال السخرة تسديداً لدين، والزراعة واسعة النطاق؛ وتنتج حبوب الغذاء الاساسية والماشية. وخلال القرن التاسع عشر استثمر بعض اصحاب الملكيات الزراعية الواسعة مبالغ كبيرة في شراء آلات لتصنيع المنتجات الزراعية (مثل مطاحن الحبوب ومصانع النسيج)، وفي مصادر الانتاج الزراعي (الأرض. والسدود، والمواشي المحسنة). وانتج هؤلاء المجازفون الرأسماليون محاصيل تجارية للسوق المحلي والسوق الدولي. والعلاقة بين الزراعة للاستهلاك الخاص على قطع صغيرة من الاراضي (minifundia) والزراعة التجارية واسعة النطاق ذات المكننة العالية، هي علاقة معقدة؛ وهذا الثنائي المتطرف في تناقضه والاداء الشاذ الذي يميز القطاع الزراعي المكسيكي هو من اهم معوقات تطور البلد الاقتصادي.

الكنيسة والدولة

اصبحت كنيسة الروم الكاثوليك مؤسسة دائمة السلطة في المكسيك منذ الغزو الاسباني، لكن طبيعة هذه السلطة تغيرت بشكل ملحوظ بعد الحقبة الاستعمارية. فقد انضم الرهبان الى الغزاة الاسبان في مهمة دينية لتشجيع اعتناق الهنود للكاثوليكية، وواصل بعض الرهبان الافراد لعب دور هام في التاريخ القومي. فقد ساعد الاب ميغيل هيدالجو إي كوستيلا المكسيك على شن حرب الاستقلال في العام ١٨١٠. وحل الاب خوزيه ماريا موريلوس إي بافون محل هيدالجو كقائد روحي وعسكري لحركة الاستقلال حين اعدم التاج الاسباني هيدالجو في العام ١٨١١.

خلال الفترة ما بعد الاستقلال، تحول العداء المؤسسي بين الكنيسة والحكومة المركزية الى مواجهات علنية تنور بين الحين والآخر، حول قضايا مثل ثروة الكنيسة، والسياسة التعليمية، ومضمون كتب المدارس العامة، والنشاط السياسي الذي تمارسه الكنيسة. وقد وضع دستور العام ١٨٥٧ والعام ١٩١٧ رسمياً اسس فصل الكنيسة عن الدولة وحدد مجال سيطرة كل واحد منها. وقد خفضت بنود

* sharecropping العمل في الزراعة مقابل جزء من المحصول (المترجم)

الدستور بقدر كبير من سلطة الكنيسة وثروتها عن طريق تأمين ممتلكاتها، بما في ذلك اقطاعات زراعية واسعة. واخضع دستور ١٩١٧ المدارس التابعة للكنيسة لسلطة الحكومة الفدرالية، وأنكر على الرهبان الحق من الانتخاب أو التحدث علناً في القضايا السياسية، واعطى الحكومة الحق في تحديد عدد الرهبان الذين يمكنهم الخدمة في المكسيك.

قادت جهود الحكومة الرامية الى تنفيذ البنود الدستورية سابقة الذكر، خلال العشرينات، الى قيام الكنيسة بتعليق خدماتها الدينية في كافة انحاء البلاد. وأيد قادة الكنيسة ثورة كريستيو في الفترة ما بين ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بوصفها الموقع الاخير المناهض لاعتداءات حكومة تسعى لان تكون مركزية. واستغل كبار ملاك الاراضي النزاع محرضين الفلاحين المتدينين على حمل السلاح ضد المنشقين المحليين الذين بدأوا في تقديم الالتماسات الى الحكومة للقيام ببرامج اصلاح زراعي. وحيث أن الكنيسة كانت تعارض اعادة توزيع الاراضي، فقد كان في وسع ملاك الاراضي أن يظهروا انفسهم كشركاء مخلصين في الحرب ضد الدولة التي تعتنق هذه السياسات. سقط في الثورة مئة ألف قتيل من المتحاربين، واعداد لا تحصى من الاصابات بين المدنيين، ودمار اقتصادي لاجزاء واسعة من وسط المكسيك. وكرست نتيجة النزاع، والى الابد، تبعية الكنيسة للدولة في مقابل أن تخفف الحكومة من قيودها على نشاطات الكنيسة في المجالات غير السياسية.

دشن هذا الاتفاق فترة طويلة من الهدوء النسبي في العلاقات بين الكنيسة والدولة، تم خلالها تجاهل الكثير من البنود المناهضة للكنيسة في دستور العام ١٩١٧ (مثل حظر التدخل في التعليم المفروض على الكنيسة) من قبل الكنيسة والحكومة على حد سواء. وتعاون اساقفة الكنيسة المركزية - وهي من أكثر الكنائس تزمناً في امريكا اللاتينية - مع الحكومة في مجالات شتى ولم تظهر الكنيسة أي تهديد لهيمنة الحزب الرسمي.

تتمتع الكنيسة اليوم بنفوذ كبير، خاصة في مناطق المكسيك الريفية والمدن الصغيرة. لكن على الرغم من أن ٨٠ بالمئة من سكان البلاد يعرفون عن انفسهم، في استطلاعات الرأي، على أنهم كاثوليك، فإن هذا الخيار الديني لا يترجم ألياً الى تأييد لمواقف الكنيسة في القضايا الاجتماعية والسياسية. فمعارضة الكنيسة الرسمية لتحديد النسل، مثلاً، لم تمنع انتشار تنظيم الاسرة في المكسيك منذ أن بدأت الحكومة برنامجاً لتحديد النسل في أواسط السبعينات. ومع ذلك، فإن الحكومة تحترم، أو ربما تخشى قدرة الكنيسة على حشد الجماهير، والتي ظهرت بشكل درامي خلال زيارة البابا حنا بولس الثاني الى المكسيك في العامين ١٩٧٩ و ١٩٩٠. ففي كل واحدة من هذه المناسبات شارك ما يقارب ٢٠ مليون مكسيكي في التظاهرات وغير ذلك من التجمعات العامة ذات العلاقة بالزيارة. وفي العام ١٩٩٠ نجحت حركة معارضة حسنة التنظيم قامت بها الكنيسة الكاثوليكية رداً على قانون يبيح الاجهاض في ولاية كياباس جنوبي شرق البلاد في اسقاط القانون. وانتهت عملياً أية آمال في صدور قوانين تبيح الاجهاض في كافة انحاء المكسيك. كما كان في وسع الكنيسة الكاثوليكية أيضاً أن تساعد الحكومة الفدرالية

والحزب الثوري المؤسساتي في جهودهما لمنع انتشار المذهب البروتستانتي الانجيلي في المكسيك. توترت العلاقات بين الكنيسة والدولة خلال الثمانينات بسبب النشاط السياسي الواضح لبعض قادة الكنيسة في شمال المكسيك، الذين انتقدوا علناً التزوير في الانتخابات الذي اقترفه الحزب الثوري المؤسساتي وانحازوا علناً الى جانب حزب المعارضة المحافظ، حزب العمل القومي. وفي العام ١٩٨٦ امر رئيس اساقفة ولاية كيهواهاوا بتعليق خدمات الكنيسة مؤقتاً احتجاجاً على التزوير الفاضح في انتخابات تموز (يوليو) ١٩٨٦، في ولايته. وقادت هذه الحادثة وغيرها من الانشطة السياسية العلنية من قبل الرهبان ورؤساء الكنيسة، الى قيام الحكومة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ باجراء تعديل على قانون الانتخاب الفيدرالي بوضع غرامات كبيرة وعقوبات صارمة تصل الى السجن لمدة سبع سنوات ضد رجال الدين الذين ينحازون للاطراف المتنافسة في الحملات الانتخابية.

في العام ١٩٨٨ بدأ الرئيس ساليناس حملة رسمية لم يسبق لها مثيل لاعادة التقارب مع الكنيسة، كجزء من حملته «لتحديث» السياسة المكسيكية واعادة جزء من اتباع الكنيسة المؤيدين لحزب العمل القومي الى الحزب الرسمي. فدعا عدداً من كبار قادة الكنيسة لحضور حفل تنصيبه رئيساً للجمهورية، وقابل البابا خلال زيارته للمكسيك في العام ١٩٩٠، واتخذ اولى الخطوات لاقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الفاتيكان. وكان ساليناس مدركاً لمدى ضخامة التأييد الشعبي للتغييرات التي قد تغلق الثغرة الرسمية بين الكنيسة والدولة. وظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية المكسيكيين في المدن الكبيرة يحبذون منح رجال الدين الحقوق السياسية ذاتها مثل باقي المواطنين، بما في ذلك حق التصويت في الانتخابات. وابدى قطاع اصغر تأييده السماح للمدارس الخاصة بتدريس الدين. الا أنه ما زال لدى المواطن المكسيكي العادي تحفظاته حول رفع القيود على النشاطات السياسية والاقتصادية عن الكنيسة كمؤسسة^(٤).

الثورة وما تمخض عنها

غالباً ما يشار الى النزاع الداخلي الذي تفجر في المكسيك في العام ١٩١٠ على أنه أول «الثورات الاجتماعية» العظيمة التي هزت العالم في أوائل القرن العشرين، مع فارق في أن الاضطرابات المكسيكية كان مصدرها الطبقة الحاكمة في البلاد. فالثورة لم تبدأ كانتفاضة شعبية عفوية من الشعب ضد الديكتاتور المتسلط بورفيريو دياز، وضد الزعماء المحليين وملأك الاراضي الذين يستغلونه. ومع ذلك شارك مئات الالوف من العمال والفلاحين في النهاية في الحرب الاهلية، وجاءت الغالبية العظمى من القادة الثوريين من الاجيال الشابة من الطبقتين الوسطى والراقية المكسيكيتين الذين تحرروا من ثلاثة عقود ونصف من حكم ثقيل الوطأة لديكتاتور مسن وبطانته. حيث رأى أفراد النخبة الناقمين هؤلاء أن فرصهم المستقبلية للتقدم اقتصادياً وسياسياً تعرقلها مجموعة المقربين المحيطين بدياز.

قاد الثورة فرانثيسكو آي. ماديرا الذي كانت عائلته ترتبط بعلاقات وثيقة مع المجموعة الحاكمة، وقد عقد هؤلاء الاصلاحيون الذين ينتمون الى البرجوازية الليبرالية العزم على فتح النظام وايجاد فرص جديدة لانفسهم ضمن اقتصاد رأسمالي لم تتضح سماته الاساسية. ولم يكن غرضهم تدمير النظام القائم بل أن يحولوه بحيث يعمل لمصلحتهم الخاصة بدل العمل لصالح الرأسماليين الاجانب الذين جاؤوا للسيطرة على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المكسيكي خلال عهد الديكتاتورية البورفيريانية (وهي حقبة اطلق عليها اسم البورفيرياتو / Porfiriato).

بالطبع كان هناك تراكم شكاوى حقيقية بالضيم بين العمال والفلاحين. وما ان انطلقت الثورة ضد دياز، حتى وجه القادة الذين استنهضوا الجماهير المحرومة مطالبهم ناحية الحكومة المركزية، وقاد إميليانو زباتا حركة من الفلاحين في ولاية موريلوس والتي كان هدفها استعادة الارض التي استولت عليها الارستوقراطية الريفية بالحيلة خلال الحقبة «البورفيرياتو». وفي الشمال قاد بانشو فيلا جيشاً مكوناً من العمال العاطلين عن العمل، وصغار ملاك الاراضي، وعمال المواشي، والذين كان هدفهم الرئيسي هو الحصول على عمل ثابت. وقد تنافس مختلف القادة الثوريين للسيطرة على الحكومة المركزية. وكان النظام السياسي الذي تكون نتيجة لذلك وتقوى بسبب تفسخ حكم دياز هو نوع من الاقطاعيات العسكرية / Warlordism - وهي عصابات اقليمية قوية يقودها زعماء سياسيون - عسكريون اقوياء عرفوا باسم «كوديلوس» كان كل همهم زيادة ثروتهم الشخصية ومكانتهم الاجتماعية اكثر من اهتمامهم بقيادة ثورة اجتماعية حقيقية. باختصار «رغم أن الصراع الطبقي كان اساسياً في الثورة، فلا يمكن القول إن الثورة كانت صراعاً طبقياً ... فقد كان خليطاً من طبقات، ومصالح، وايدولوجيات مختلفة»، وتسببت في قيام دولة تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية تجاه مصالح طبقية محددة^(٥).

انتج العقد الاول من الثورة دستوراً جديداً وتقدمياً بشكل ملحوظ، ليحل محل دستور العام ١٨٥٧. ولم يكن لدى نخبة الطبقة الوسطى الشبابية التي سيطرت على المؤتمر الدستوري من ١٩١٦ - ١٩١٧ أي قدر من الاهتمام، أو قدر ضئيل فقط، بتقابات العمال أو توزيع الارض. لكنها نخبة ادركت الحاجة الى التغيير الاجتماعي ... وبحلول العام ١٩١٦، كانت المطالب الشعبية المتعلقة بالاصلاح الزراعي والعمالي أكبر من أن يتم تجاهلها^(٦). رسخ دستور ١٩١٧ مبدأ سيطرة الدولة على جميع المصادر الطبيعية، وخضوع الكنيسة للدولة، وحق الحكومة في اعادة توزيع الارض، وحقوق العمال التي لم تكن قد ضمننتها بعد حتى الحركات العمالية في الولايات المتحدة. لكن تطلب الامر انقضاء عقدين من الزمن قبل أن يطبق اي من تلك البنود الدستورية.

يؤكد العديد من المؤرخين اليوم على تواصل مكسيك ما قبل الثورة ومكسيك ما بعدها. فعمليات

التحديث الاقتصادي، وتكديس الرساميل، وبناء الدولة، والمركزية السياسية التي اكتسبت زخماً كبيراً خلال حقبة «البورفيرياتو» توقفت خلال الصراعات الأهلية ما بين ١٩١٠ و ١٩٢٠، لكنها استؤنفت حين ظهرت بوادر استعادة النظام. وشرعت الحكومة المركزية خلال العشرينات في القضاء على اقوى الاقطاعات العسكرية ذات النزعة الاستقلالية أو تقويضها باستمالة عملاء السلطة المحلية (المعروفين تقليدياً باسم «كاسيكيوس»^(*))، وقد أصبح هؤلاء الزعماء السياسيين المحليين اذناً فعليين للحكومة المركزية، يدعمون سياساتها ويؤمنون السيطرة على السكان في مجتمعاتهم. وقبل نهاية تلك الحقبة اغتيل الزعماء الذين يحظون بتأييد شعبي حقيقي مثل زباتا وقيلا، واستولت على السلطة نخبة جديدة ظهرت بعد الثورة ووضعت نصب اعينها تشتيت الجماهير وتثبيت سلطة الحكومة المركزية.

اضعفت ارسنوقراطية «البورفيرياتو» الريفية لكن لم يقض عليها؛ فورثتها ما زالوا يسيطرون على مساحات واسعة من الاملاك واشكال اخرى من الثروة في مختلف أنحاء البلاد. كما بقيت معظم المؤسسات المدنية الكبرى التي كانت تعمل خلال حقبة «البورفيرياتو»، مما يبين أن الثورة لم تكن هجوماً على الرأسمال الخاص بحد ذاته^(٧).

الغليان الكارديني

حافظت النخبة على سيطرتها على المكسيك خلال الثلاثينات. ومع ذلك كانت هذه الحقبة فترة غليان شعبي شامل اجتماعي وسياسي. فخلال فترة رئاسة لازارو كارديناس (١٩٣٤ - ١٩٤٠) نجح الفلاحون والعمال المدنيون، ولأول مرة، في دفع مطالبهم للحصول على الارض وأجور أعلى؛ والواقع أن كارديناس قد شجعهم بفاعلية على القيام بذلك. وكانت النتيجة موجة لم يسبق لها مثيل من الاضطرابات، وتظاهرات الاحتجاج، والالتماسات لتجزئة الملكيات الزراعية الكبيرة.

تمت تسوية معظم النزاعات بين العمال والادارات خلال تلك الفترة، بضغط من الحكومة ولصالح العمال. وعند بداية برنامج الاصلاح الزراعي بشكل رسمي، اعادت الادارة الكاردينية توزيع ضعف مساحة الاراضي التي صادرتها جميع الانظمة التي سبقت كارديناس ومنذ العام ١٩١٥. بحلول العام ١٩٤٠ كان نظام ملكية الارض قد تبدل تبديلاً اساسياً، فقضي على السيطرة التقليدية للمزارع الكبيرة، واوجد قطاع كبير من صغار المزارعين اطلق عليهم اسم «إخيداتاريوس» / Ejidatarios - بلغ عددهم مليوناً ونصف المليون - حصلوا على قطع الارض بموجب برنامج الاصلاح الزراعي. وشجعت حكومة كارديناس بفاعلية تشكيل تنظيمات جديدة من الفلاحين وعمال المدن، وجمعت هذه المنظمات الجديدة في اتحاد قومي، وزودت بالسلاح الميليشيا الريفية التي شكلها «الاخيداتاريوس» الذين حصلوا على قطع

* Caciques شيوخ أو وجهاء المناطق (المترجم).

أراض (إخيدوس)/ejidos من الحكومة. وتعثرت أيضاً علاقات المكسيك الخارجية في العام ١٩٣٨، حين قامت حكومة كارديناس بتأميم شركات النفط الأمريكية والبريطانية التي كانت تعمل في المكسيك.

اثبتت الحقبة الكاردينية أنها تمثل انحرافاً حقيقياً في تطور مكسيك ما بعد الثورة فلم يسبق لسؤال أساسي مثل «من المستفيد؟» أن طرح بمثل هذه القوة والالتزام من قبل حكومة مكسيكية. وغالباً ما يشير المفكرون المكسيكيون إلى العام ١٩٣٨ على أنه ذروة الثورة المكسيكية إذا ما قيست بالتقدم الاجتماعي، ويصفون الحقبة التي تلت بانها فترة التقهقر. ولا شك أن أداء الحكومة المكسيكية التوزيعي للأرض، أو إعادة التوزيع قد تراجع بحدّة في العقود التي تلت، كما أن أداء المنظمات العمالية والفلاحية التي شكلت خلال العهد الكاردينلي قد ضمرت واخذت قدرتها على مناهضة رغبة الحكومة أو مصالح النخبة من القطاع الاقتصادي الخاص تقل شيئاً فشيئاً. فاعيد تجميع الملكيات الزراعية وأشكال الثروة الأخرى. بفرض الأمر الواقع، حين قدمت الحكومة دعماً سخياً للنخبة التجارية، والصناعية، والمالية الجديدة خلال فترة التصنيع السريع.

القت الانتقادات التي وجهت للإدارة الكاردينية بسبب تلك النتائج بالكثير من اللوم على نوع التنظيم السياسي الذي تحقق في ظل كارديناس. فالمنظمات التي تشكلت كانت أسيرة النظام - فقد كانت وثيقة الارتباط به بحيث لم يكن لديها أية قدرة على العمل المستقل. وبعد كارديناس عملت هذه المنظمات كأداة لتعزيز الاستقرار السياسي، تحت إمرة مجموعة جديدة من الزعماء السياسيين القوميين، الذين كانت قيمهم وأولوياتهم في غير مصلحة الطبقات العاملة، وخفض مطالب الطبقات الأدنى لصالح الحكومة،

خلال السنتين الأخيرتين من توليه منصبه، تراجع كارديناس عن خوض مواجهة شاملة مع الرأسماليين المحليين والأجانب، وخفف من سياساته التوزيعية. وقد ولدت التغييرات التي أجرتها حكومته الكثير من التوتر لدرجة أن حركة مضادة للإصلاح - قادها عسكري محافظ استمد تأييده من أفراد النخبة الذين تضررت مصالحهم بسبب سياسات كارديناس ومن المجموعات المحرومة التي لم تستفد من برامج الإصلاح - هددت بقاء إدارته. ولحمائية المكاسب التي حققها الفلاحون وعمال المدن في ظل نظامه وتعزيزها، عمد كارديناس إلى الحد من عمليات الاستقطاب السياسي ومنع الصراع الطبقي علناً.

كان كارديناس يمثل ائتلاًفاً من قوى تقدمية لكنها لا تهدف إلى تقويض أسس الرأسمالية المكسيكية. وفي حين كان يتلقى النصح من اقتصاديين يساريين من اتباع كينز تدرّبوا في إنجلترا، فإن كارديناس نفسه لم يكن اشتراكياً. وربما فكر كارديناس في الاشتراكية كهدف مرغوب بعيد المدى، لكن لاهو «ولا شركاؤه اعتقدوا أنه يشكل امكانية واقعية للمستقبل القريب»^(٨). وقد وضعت استثماراته الضخمة في مجال الأشغال العامة (الكهرباء، والطرق، ومشاريع الري) وإعادة ترتيب نظام البلد المالي أسس

«المعجزة المكسيكية» التي تبلورت بعد العام ١٩٤٠، وتمثل في سرعة التصنيع، وانخفاض التضخم ضمن اطار عمل رأسمالي. وعلى المدى البعيد، ظهر ان المستفيدين الرئيسيين من مشروعه الاقتصادي هم أفراد الطبقة الوسطى وعمال المصانع المنظمين في نقابات - وليس الفلاحين أو فقراء المدن غير المنظمين.

ما زال للمشروع الكارديني الاصلي - التأكيد على اعادة توزيع الدخل، والقضاء على البطالة، ورعاية الدولة للقطاعات الاضعف في المجتمع المكسيكي - تأثيراته على افراد الشعب المكسيكي - حتى بين من ولدوا بعد عقود من رئاسة كارديناس. وكان التطابق الذي رآه الشعب بين غوايوتيموك كارديناس واصلاحات والده الاجتماعية - علاوة على الغضب بسبب المشاكل الاقتصادية القائمة - هو بالضبط ما حول الكاردينية الجديدة الى حركة سياسية لديها كل هذه القوة في العام ١٩٨٨.

أخيراً، تركت الحقبة الكاردينية ارثاً مؤسسياً: فقد أصبحت الرئاسة هي المؤسسة الاولى في البنية السياسية المكسيكية، ومارست سلطات كاسحة خلال حقبة دستورية محدودة دون وجود أية إمكانية لاعادة انتخاب الرئيس؛ وأبعد العسكريون عن المنافسة السياسية المكشوفة، وحولوا ليصبحوا احد الاعمدة المؤسسة التي يرتكز عليها النظام؛ واقامت شبكة محكمة من المنظمات الفلاحية والعمالية أمنت قاعدة جماهيرية للحزب السياسي الرسمي. وانجزت مجموعة مختلفة من وظائف السيطرة السياسية والاقتصادية، مستغلة في ذلك نظاماً مكوناً من راعي ورعية متعدد الطبقات.

بحلول العام ١٩٤٠ اصبح النظام السياسي القومي يضم شريحة أكبر بكثير من الشعب المكسيكي، عن طريق العضوية في المنظمات الفلاحية والعمالية التي أوجدت في عهد كارديناس. ولم ينجم عن هذا التوسع الكبير في «المشاركة السياسية» توجه حقيقي نحو الديمقراطية لدى النظام. ورغم أنه كان لمجموعات الطبقة العاملة سيطرة أكبر على ممثليهم في التنظيمات التي ترعاها الحكومة أكثر من سيطرتهم على أرباب عملهم السابقين في المزارع والمصانع، فان تأثيرهم على السياسة العامة واولويات الحكومة بعد كارديناس كان ضئيلاً وغير مباشر. فالتوصيات السياسية، والاعمال الرسمية، والترشيح للمناصب الانتخابية او التعيينية على كافة المستويات مازالت تصدر عن الحكومة المركزية وقيادات مسؤولي الحزب في مكسيكو سيتي، التي تقوم بانتقاء مسؤولي السلطة العليا في المنظمات وتنزلها للقاعدة من أجل المصادقة عليها ومنحها الشرعية. وقد تركزت تجربة كارديناس على تحقيق الديمقراطية في مواقع العمل^(١). وقد شارك العاملون في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مزارعهم أو مصانعهم. وكانت نتيجة ذلك ديموقراطية أكبر في مواقع العمل خلال رئاسة كارديناس، لكن ديموقراطية العمال التي دعى اليها في العام ١٩٣٨، بالكاد كان لها دور حاسم في بناء مؤسسته السياسية.

البيئة الدولية

تأثرت السياسة المكسيكية وسياساتها العامة منذ الاستقلال بقربها من الولايات المتحدة، فقد نسب الى بورفيريو دياز قوله «مسكينة المكسيك، كم هي بعيدة عن الله وقريبة من الولايات المتحدة». والواقع ان هذا القرب قد جعل للولايات المتحدة حضوراً قوياً في المكسيك. ومما يجعل هذا التأثير حتمياً، حقيقة ان هناك ٢٠٠٠ ميل من الحدود بين البلدين، وذلك الفيض من الامدادات المكسيكية من المعادن، والعمال، وغير ذلك من المصادر اللازمة للصناعة في الولايات المتحدة، وكون المكسيك مركز جذب للاستثمارات الخاصة الامريكية.

في منتصف القرن التاسع عشر تعرضت سيادة المكسيك القومية الى تهديد مباشر عندما اندفعت الولايات المتحدة للتوسع الاقليمي والاقتصادي في شمال المكسيك دون ان تواجه سوى مقاومة ضعيفة. وقد كانت المكسيك، التي خرجت حديثاً من حرب الاستقلال ضد اسبانيا ولم تبرأ بعد من الاضطرابات السياسية المزمنة، ضعيفة جداً وغير قادرة على التصدي لاي هجوم يشن عليها من الشمال. فبعد ضم تكساس في العام ١٨٤٥ واثارة الحرب الامريكية - المكسيكية من ١٨٤٦ - ١٨٤٨ (التي اطلق عليها يوليسيس اس. غرانت فيما بعد «الحرب العظيمة غير العادلة لامريكا») تمكنت الولايات المتحدة من الاستيلاء على نصف اراضي المكسيك: الاراضي المتنازع عليها في تكساس وجميع الاراضي التي تعرف بكاليفورنيا الان، ونيفادا، ويوتا، ومعظم اجزاء نيومكسيكو واريزونا، وجزء من كولورادو ويومينغ. وتركت عمليات الاحتلال الواسعة للاراضي المكسيكية والتدخلات العسكرية، والتطفل على سياسات المكسيك «الثورية» التي حدثت في فترات لاحقة وامتدت طيلة عقد العشرينات، ندوباً لم تبرأ، فما زالت تساور المواطن المكسيكي حتى اليوم، الشكوك في أن لدى الولايات المتحدة اطماعاً فيما تبقى من اراضي المكسيك، وفي نيتها، وحتى مصادرها البشرية.

وتضم الاراضي التي فقدتها المكسيك المناطق الامريكية التي كانت المستقبل الرئيسي لهجرة العمال المكسيكيين خلال هذا القرن. وكانت الولايات المتحدة هي المحرك الرئيسي لهذه الهجرة العمالية أيضاً. ففي بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر، شجعت حكومة الولايات المتحدة اصحاب المزارع الامريكيين وشركات التعدين وانشاء الطرق على استخدام العمال اللازمين للتوسع في مجالات الاقتصاد وانظمة المواصلات في جنوب غرب ووسط غرب البلاد، من المكسيكيين. فارسلت المندوبين الى شمال ووسط المكسيك لتجنيد العمال.

عند نهاية عقد العشرينات، كان الاقتصاد المكسيكي واقتصاد الولايات المتحدة متداخلين بما يكفي لان تمتد تأثيرات «الركود العظيم» الى المكسيك مسببة انهيار عائدات الصادرات، واجمالي الناتج القومي، وزيادة كبيرة في البطالة. ورداً على هذه الصدمات الاقتصادية، حاولت المكسيك في الثلاثينات أن تخفف

من تبعيتها للولايات المتحدة كسوق للفضة وغير ذلك من الصادرات. لكن هذه الجهود فشلت، وبحلول العام ١٩٤٠ عادت المكسيك أكثر اعتماداً من ذي قبل على الولايات المتحدة في تبادل تدفق البضائع، والرساميل، والعمال.

بعد العام ١٩٤٠ ازداد اعتماد المكسيك على الولايات المتحدة لحاجتها للمساعدة في اندفاعها نحو التصنيع. وخلال الأربعينات أيضاً، عانت الولايات المتحدة من نقص حاد في الأيدي العاملة بسبب الحرب العالمية الثانية، فنظمت عملية اعتماد المكسيك على الولايات المتحدة في تصدير عمالتها الزائدة وفق أسس رسمية في برنامج لاستيراد العمال بموجب عقود أطلق عليه اسم برنامج «براسيرو». والذي استمر العمل فيه من العام ١٩٤٢ إلى العام ١٩٦٤ وجلب أكثر من أربعة ملايين مكسيكي للعمل في الزراعات الموسمية في الولايات المتحدة.

ازداد دور الولايات المتحدة في ادامة الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي في المكسيك بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية. والمكسيك اليوم هي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (بعد كندا واليابان)، حيث يزيد حجم التجارة المتبادلة بين الجانبين عن ٦٠ مليار دولار سنوياً. ويعتمد توظيف مئات الألوف من الأشخاص في الولايات المتحدة والمكسيك على هذه التجارة. وفي العام ١٩٨٢، وحين انخفضت تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك بنسبة ٣٢ بالمئة بسبب الازمة الاقتصادية المكسيكية فقد ما يقارب ٢٥٠ الف شخص عملهم في الولايات المتحدة.

اصبحت المكسيك أيضاً أحد أفضل المواقع لاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة، خاصة الاستثمار في الصناعات الحديثة مثل البتروكيماويات، والمستحضرات الصيدلانية، وصناعة الأغذية، والآلات، والنقل. وتصدر المصانع المتفرعة عن شركات أمريكية نصف البضائع المصنعة التي تصدرها المكسيك. وقد سعت مؤسسات القطاع الخاص المكسيكية بنشاط للحصول على رساميل اجنبية لتمويل مشاريع مشتركة جديدة وتوسيع مرافقها الصناعية.

وعلاوة على أكثر من ١٨ مليار دولار استثمرتها المؤسسات الأمريكية مباشرة في المكسيك. فقد اقترضت البنوك التجارية الأمريكية مبالغ ضخمة سواء للحكومة المكسيكية أو للشركات الخاصة. ففي نهاية العام ١٩٨٨، بلغت ديون المكسيك التجارية أكثر من ١٠٠ مليار دولار ٧٠ مليار دولار منها هي قروض من ٦٠٠ بنك تجاري. وتدفع القسم الأعظم من هذه الأموال إلى المكسيك خلال طفرة النفط في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨١، حين تنافست كبريات البنوك الأمريكية بشدة فيما بينها على تقديم قروض إلى المكسيك. حيث وفر وجود النفط ضمانات للحصول على أرباح كبيرة ومجازفة ضئيلة لمقدمي القروض. وكان رفع معدلات الفائدة على تلك القروض، بسبب سياسة تقليص السيولة التي اتبعها مجلس الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة لمكافحة التضخم الاقتصادي الأمريكي، عاملاً رئيسياً في الازمة المالية المكسيكية التي تفجرت في العام ١٩٨٢.

في أواخر السبعينات، اتبع راسمو السياسة المكسيكيون استراتيجية تهدف الي تنويع علاقات بلدهم الاقتصادية الدولية، بهدف التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة، وكانت المفتاح الرئيس لتحقيق هذا الهدف، زيادة سريعة في صادرات النفط. فبذلت المكسيك جهوداً عظيمة لبيع المزيد من نفطها الي اليابان واوروبا الغربية، ونجحت في خفض حصة الولايات المتحدة من صادرات النفط من ٨٠ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ الي ٥٠ بالمئة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٧^(١٠). ومع ذلك، فان اعتماد المكسيك على الولايات المتحدة في المجالات الاخرى - مثل استثمار الرساميل، وكسوق للصادرات، والتكنولوجيا، والسياحة، وفرص العمل - قد واصل الارتفاع.

كانت الخطة الرئيسة للحكومة المكسيكية للخروج من ازمة الثمانينات الاقتصادية هي زيادة انتاج البضائع المعدة للتصدير، خاصة الي الولايات المتحدة. وقد نجحت هذه الخطة بشكل يدعو للاعجاب، حيث ارتفعت صادرات المكسيك غير النفطية من ٢١ بالمئة من مجموع الصادرات في العام ١٩٨٢ الي ٦٥ بالمئة في العام ١٩٨٩. لكن الاعتماد على السوق الامريكي لتصدير بضائع مثل الالكترونيات الاستهلاكية، وقطع السيارات، وغير ذلك من الصناعات الرئيسة يجعل المكسيك حساسة جدا لتقلبات السوق الامريكي الاقتصادية، فذاك البلد يشتري ٧٠ بالمئة تقريبا من صادرات المكسيك، فمقابل كل نقطة مئوية يتراجعها اجمالي الناتج المحلي الامريكي، تتراجع الصادرات المكسيكية بمقدار ٢,٥ بالمئة.

غالباً ما يشار الي اعتماد المكسيك الاقتصادي على الخارج، سواء من قبل الناقدين أو المدافعين عن النظام المكسيكي، على أنه التفسير الشامل المحيط بكل مشاكل البلد. والحقيقة ان الروابط الاقتصادية بين المكسيك والولايات المتحدة لا تفسر عادة سوى جزء من الصورة. وهذه الارتباطات لا تقرر بالضرورة الخيارات السياسية والاولويات التطويرية التي يضعها حكام المكسيك. لكن العلاقات الاقتصادية المكسيكية مع الولايات المتحدة والاقتصاد الدولي هي التي تحدد بالفعل انواع التغييرات وأهدافها، التي قد تتأثر بالنظام السياسي المكسيكي ونمط التطوير. وقد اصبحت التقلبات الاقتصادية الدولية أكبر اسباب التعثر في التخطيط الاقتصادي ورسم السياسة المكسيكيين.

ان الدور الحيوي الذي يلعبه رأس المال الاجنبي في استراتيجية المكسيك الشاملة لتطوير رأس المال، قد حتم على الدولة المكسيكية ان تحافظ على اجواء استثمارية مواتية. تقليدياً، فعلت المكسيك ذلك عن طريق ضبط القوى العاملة المكسيكية وفرض القيود عليها (عن طريق نقابات العمال التي تسيطر عليها الحكومة)، وتقديم حوافز مالية سخية وبنى تحتية للمستثمرين (الاجانب والمحليين)، وابقاء الضرائب منخفضة، والحفاظ على الاستقرار السياسي.

جرت مؤخراً محاولات لجذب رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تحرير القيود على مثل هذه الاستثمارات (السماح بالملكية الاجنبية بنسبة ١٠٠ بالمئة للعديد من المؤسسات الجديدة في مقابل

النسبة التقليدية البالغة ٤٩ بالمئة) وفتح قطاعات اخرى من الاقتصاد للاستثمارات الاجنبية - وهي قطاعات كانت تقتصر في السابق على المستثمرين المحليين أو على الحكومة نفسها. وابتداء من العام ١٩٩٠، اضافت الحكومة المكسيكية الى هذه الحوافز التقدم باقتراح التجارة الحرة الامريكية - المكسيكية - الكندية، والتي قد تجعل من المكسيك موقعا استثمارياً أكثر جذباً للشركات الامريكية التي تبحث عن عمالة رخيصة. وفي حين عارض الرئيس ساليناس مثل هذا الاتفاق خلال حملته الانتخابية، لان «هناك فارقاً كبيراً في المستوى الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمكسيك»^(١١)، فانه سرعان ما وجد أن لا بديل عن متابعة تكامل اقتصادي أكبر مع الولايات المتحدة. فمع نزول مليون باحث جديد عن العمل الى السوق كل عام في المكسيك، فان المكسيك في أمس الحاجة الى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي احتواء التضخم، وفي الوقت نفسه، السعي لاستيعاب استثمارات رأسمالية جديدة من الخارج.

مع تزايد الترابط بين اقتصاد الولايات المتحدة والمكسيك، فان التدقيق في العملية السياسية المكسيكية سواء من جانب المسؤولين الامريكيين أو وسائل الاعلام الامريكية، قد تزايد. فسوء الادارة المالية التي تمخضت عن ازمة المكسيك الاقتصادية في الثمانينات زعزعت ثقة الولايات المتحدة بالحكومة المكسيكية، واثارت القلق حول قدرتها على الحفاظ على الاستقرار السياسي. وفي الوقت نفسه، ازداد قلق الولايات المتحدة بشأن تهريب المخدرات - التي يصل معظمها الى الولايات المتحدة عبر المكسيك - مما قاد اعضاء من الكونغرس الامريكي ومسؤولين اخرين الى أن ينتقدوا علناً فساد الشرطة والحكومة المكسيكيين، باعتبار انهما يسهلان مرور المخدرات. واخيراً، فنظراً لان أحزاب المعارضة المكسيكية تلجأ بشكل متزايد الى وسائل الاعلام الامريكية، والكونغرس الامريكي، ومنظمات حقوق الانسان الدولية للتعبير عن شكواها من تزوير الانتخابات من قبل اجهزة الحزب الثوري المؤسساتي الحكومية، فان الصورة المهزوزة والناقصة للديمقراطية المكسيكية قد اصبحت احدى قضايا العلاقات الامريكية - المكسيكية. وقد اصبحت الرقابة الدولية على الانتخابات شائعة في دول امريكا اللاتينية في السنوات الاخيرة. وقد ايدت جميع احزاب المعارضة المكسيكية الهامة، وحتى بعض العناصر من الحزب الثوري المؤسساتي، اجراء هذا التدقيق، لكن الحكومة المكسيكية رفضت المراقبين الدوليين على اساس ان ذلك ينتقص بشكل غير مقبول من السيادة القومية. والانتقال الى نظام سياسي تنافسي سيجعل التعارض بين كلا الجانبين حول هذه المواضيع امراً محتملاً في المستقبل.

البنى السياسية والمؤسسات

لطالما استعصى النظام السياسي المكسيكي على التصنيف. فخلال الخمسينات والستينات من القرن الحالي وصف العلماء السياسيون الامريكيون النظام بانه ديموقراطية الحزب الواحد التي تتطور في اتجاه ديموقراطية «حقيقية» (حسب طراز شمال الاطلسي). وجرى كشف نواقص معينة في النظام، لكن،

من وجهة نظر هؤلاء المحللين، فإن التطور السياسي في المكسيك هو ببساطة غير كامل. وبعد المجزرة التي ارتكبتها الحكومة بحق الطلاب المعارضين في العام ١٩٦٨، بدأ معظم المحللين في وصف النظام بأنه استبدادي، لكن حتى تلك الصفات كانت بحاجة الى برهان. ويبدو ان المكسيك تنتمي الان الى تلك الفئة المهجنة من الانظمة الاخذة في الانتشار والتي هي ليبرالية في جزء منها وسلطوية في الجزء الاخر، والتي لا تنطبق عليها التصنيفات التقليدية^(١٢). فقد اطلقت على مثل هذه الانظمة اسماء مثل، الديموقراطية الانتقائية، والديموقراطية المتشددة، «والديموكرادورا» / democradura (تسمية اسبانية لنظام وسط ما بين «الديموقراطية» و«الديكتاتورية»)، والنظام السلطوي الحديث^(١٣). وهي تتميز بالمنافسة (وان لم تكن بالضرورة منصفة وعادلة) التي تقيم حكومات تلتزم بالحفاظ على الاستقرار السياسي، وانضباط العمل اكثر من التزامها بنشر الحريات الديموقراطية، وحماية حقوق الانسان، أو تسوية الصراعات الطبقية. والانظمة من هذا النوع تميل اكثر الى تشجيع الممارسات والاجراءات غير الديموقراطية (مثل تزييف الانتخابات وقمع المنشقين بشكل انتقائي) اكثر من غيرها.

اتبعت المكسيك طيلة الفترة التي تلت عقد الاربعينات نظاماً واقعياً وسلطوياً معتدلاً، ليس ذلك النوع المتحمس للقمع الذي ظهر في المخروط الجنوبي من امريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات فهو لم يكن اداة حكم شخصية، وانما نظام ذو طبيعة مؤسسية، تعامل بنجاح مع واحدة من أصعب المشاكل التي تواجه الانظمة غير الديموقراطية: تحديد النخبة الحاكمة، وتداول السلطة التنفيذية. فقد كان النظام المكسيكي نظاماً احتوائياً / inclusionary، نظراً لاستمالاته للقوى السياسية الاخرى المثيرة للقلق ودمجها فيه، بدلا من استبعادها أو القضاء عليها. وقد بذل النظام غاية جهده لدمج اكبر تشكيلة ممكنة من المصالح السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الحزب الرسمي، اضافة الى التنظيمات «الجماهيرية» المتفرعة منه، ومجموعات المعارضة التي يقر النظام نشاطاتها. واذا ما ظهرت مجموعات منشقة فانه يتم اختيار زعمائها لقيادة تنظيمات تسيطر عليها الحكومة، او لإقامة منظمات جديدة تحت رعاية الحكومة تكون بمثابة ادوات لخدمة المصالح التي ظهرت. لكن اذا ما واجهت الحكومة مجموعات او حركات معارضة ترفض الدمج او تستعصي عليه (كما حدث بالنسبة للطلاب في العام ١٩٦٨؛ والكاردينين الجدد في العام ١٩٨٧)، فانها ترد بشكل تأديبي.

على الورق تبدو بنية الحكومة المكسيكية كبيرة الشبه بحكومة الولايات المتحدة: نظام رئاسي، وحكومة ذات ثلاثة فروع (تنفيذية، وتشريعية، وقضائية) ونظام تدقيق وتوزين، وفدرالية مع قدر كبير من الحكم الذاتي على المستوى المحلي (البلديات). أما من الناحية العملية، فإن النظام المكسيكي في الحكم هو ابعد ما يكون عن الطراز الامريكي. فعملية اتخاذ القرارات مركزية للغاية. فالرئيس لا تحكمه

سوى قيود قليلة نسبياً في ممارسة سلطاته، وهو يسيطر تماماً على الفرعين التشريعي والقضائي^(١٤). كما يسيطر على المجلس التشريعي الفدرالي بفرعيه، ودون انقطاع، ممثلون تابعون للحزب الثوري المؤسساتي الحاكم. ويمكن لممثلي احزاب المعارضة، الذين يشكلون الان نسبة مهمة من اعضاء مجلس النواب في الكونغرس المكسيكي (٢٤٠ من اصل ٥٠٠ نائب خلال الفترة البرلمانية ١٩٨٨-١٩٩١) انتقاد الحكومة وسياساتها باعلى اصواتهم، لكن اعتراضاتهم على مقترحات القوانين التي يبادر بها الرئيس ويدعمها حزبه نادراً ما تؤثر على الشكل النهائي للتشريعات. وتعكس المحاكم والهيئات التشريعية على مستوى الولاية خيارات حكام الولايات. والاستثناء الوحيد لهذا النمط حدث في العام ١٩٨٩ في ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية، عندما انتخب مرشح حزب العمل القومي المعارض حاكماً للولاية وسيطر الحزب ذاته على الهيئة التشريعية في الولاية.

على مستويات النظام كافة، فان المراتب العليا داخل جهاز الحزب-الحكومة هي في الواقع، من يعين الغالبية العظمى من الاشخاص الذين يتم اختيارهم للوظائف العامة. وحتى فترة قريبة، كان اختيار الشخص كمرشح عن الحزب الرسمي يعني انتخابه، فيما عدا بعض البلديات وحفنة قليلة من كونغرسات المقاطعات التي تتمتع فيها احزاب المعارضة بقوة لا يمكن تجاهلها. والاشخاص الذين يتم انتخابهم كمرشحين على لائحة الحزب الثوري المؤسساتي لا يكونون عرضة للمحاسبة والمسؤولية أمام الشعب الذي انتخبهم بل أمام رعاتهم السياسيين من داخل النظام. وغالبية المواطنين الذين قد يهتمون في الادلاء باصواتهم يفعلون ذلك دون ان يتوقعوا ان تؤثر تلك الاصوات باي شكل على نتيجة الانتخابات، أو أن يكون تأثيرهم عليها طفيفاً. فهم يعلمون ان الفائزين قد عينوا مسبقاً بعملية اختيار تمت داخل الحزب الثوري المؤسساتي، والذي لم يكن له وحتى فترة قريبة سوى القليل من المد الشعبي على مستوى القاعدة. بل ان مؤتمرات الترشيح التي يحضرها نشطاء الحزب فقط كانت تصادق على الخيارات التي يقوم بها المسؤولون من مستويات اعلى بشكل متكتم.

هذه السمات وغيرها التي يتميز بها النظام المكسيكي هي من الامور الشائعة في الانظمة السلطوية في كل مكان: التعددية المحدودة (وليس المسؤولية)؛ والحشد الشعبي المنخفض، وكون مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية تحركها الحكومة ذاتها؛ واقتصار التنافس على المناصب العامة وعلى منافع الحكومة على الاشخاص الذين يؤيدون النظام بشكل عام؛ وكون اتخاذ القرارات مركزياً، وتعسفياً في اغلب الاحيان، ويتخذها زعيم واحد أو مجموعة صغيرة من الافراد؛ والتدخل الحكومي واسع النطاق في توجيه وسائل الاعلام الا أنه كما سبق وشرحنا، فان النظام المكسيكي أكثر تعقيداً من معظم الانظمة السلطوية التي حكمت امم العالم الثالث في العقود الحديثة.

المركزية السياسية

رغم البنية الفدرالية للحكومة التي وردت في الدستور والنصوص القانونية المكسيكية، وتأكيداً على أن البلديات حرة / municipio libre (أي المفهوم القائل بحرية البلديات وقدرتها على إدارة شؤونها الخاصة)، فإن للمكسيك نظاماً سياسياً شديداً المركزي. فقد استمرت الحكومة، ومنذ العشرينات، في جعل عملية اتخاذ القرار على المستوى الفدرالي مركزية. وهذا النظام الذي افرزته السيطرة المركزية هو، بشكل عام العامل الرئيسي وراء الاستقرار السياسي الطويل الامد في المكسيك^(١٥).

تقسم المكسيك الى ٣٢ ولاية ومنطقة فدرالية. وتقسم كل ولاية الى بلديات - وهي وحدات سياسية - إدارية توازي من ناحية الحجم والوظائف الحكومية الموكلة اليها حكومات الكونتيات في الولايات المتحدة، تقريباً. ويحكم هذه البلديات مجلس يدعى (ayuntamiento) يرأسه رئيس للبلدية. وينتخب مسؤولي البلديات مرة كل ثلاث سنوات. أما عملياً، فإنه يتم اختيار كل رئيس للبلدية من قبل أشخاص رفيعي المستوى في جهاز الحزب - الحكومة، وهما عادة أحد أعضاء الكونغرس الفدرالي وحاكم الولايات.

غالباً ما قاد غياب المشاركة الشعبية في عملية اختيار المرشحين هذه الى تعيين رؤساء بلديات ييغضهم جمهور دائرتهم الانتخابية، أو يخرجون الحزب بسبب عدم كفاءتهم في معالجة المشاكل المحلية. وقد اثارت نتائج من هذا النوع المطالبة باجراء انتخابات تمهيدية داخل الحزب الثوري المؤسساتي لاجبار مرشحي الحزب على ايجاد قاعدة شعبية مؤيدة. فجرت تجربة للقيام بانتخابات تمهيدية في أواسط الستينات، لكن الفكرة اجهضت بسبب المقاومة الشديدة من الجناح المحافظ في قيادة الحزب، وسرعان ما اسقطت. وعزل من منصبه الرئيس القومي للحزب الثوري المؤسساتي كارلوس مادرازو، الذي نادى بعملية الاصلاح هذه.

قام الرئيس ميغيل دي لا مدريد بمحاولة ثانية لادخال نظام اجراء انتخابات تمهيدية على انتخابات الحزب الثوري المؤسساتي على مستوى «البلدية» في أواسط الثمانينات. وقد اجريت هذه التجربة في بضع ولايات، وكانت النتائج متباينة. فنجحت بقدر مناسب في بعض البلديات الصغيرة، لكن ليس في المدن الكبيرة، حيث خشي قادة الحزب أن تكون الانتخابات التمهيدية العلنية سبباً للشقاق وأن تتسبب في خسارة الحزب لقاعدته الانتخابية. وفي العام ١٩٨٩، شرع الرئيس ساليناس في السماح باجراء انتخابات تمهيدية لرؤساء البلديات وحكام الولايات في بعض الولايات التي يواجه فيها الحزب منافسة قوية. وفي الجمعية العامة الرابعة عشرة للحزب الثوري المؤسساتي المنعقدة في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠، دفع الرئيس ساليناس بمجموعة من التغييرات تهدف الى جعل عملية اختيار مرشحي الحزب في

كافة انحاء البلاد «أكثر ديموقراطية». ومنذ ذلك الحين بات على المتطلعين للترشيح لمنصب بلدي، أو مقعد في الكونغرس، أو لحكم ولاية ان يظهروا أنهم يحظون بنسبة معينة من تأييد «اللجان التوجيهية» في المنظمات المتفرعة عن الحزب الثوري (٢٥ الى ٣٠ بالمئة حسب المنصب المطلوب)، أو من الناخبين المسجلين في احدى المناطق (١٠ الى ٢٠ بالمئة). ويتم الاختيار النهائي للمرشحين في مؤتمر للحزب، حيث يجري انتخاب الممثلين «بشكل ديموقراطي». ويبقى أن نرى ان كانت هذه القواعد الجديدة ستجعل المناصب التي هي هدف الانتخابات مفتوحة لجميع أعضاء الحزب الثوري المؤسساتي وتقلل من عملية فرض المرشحين من أعلى.

على الاقل، تمثل هذه التغييرات رد النخبة الحاكمة على تنامي الاستياء الشعبي من المركزية وعودة الاقليمية السياسية الى الظهور خلال الثمانينات. فقد كانت الخصوصية الاقليمية من القضايا الثابتة في السياسة المكسيكية منذ أواسط القرن التاسع عشر. لكنها كانت تبرز بقوة خاصة في الفترات التي كان ينظر فيها الى الحكومة المركزية على أنها أقل كفاءة وشرعية^(١٦). فالازمة الاقتصادية التي تفجرت في العام ١٩٨٢ سلطت الاضواء من جديد على الاستياء الاقليمي تجاه العاصمة وعملية اتخاذ القرار شديدة المركزية، والتي اعتبرت سبب الكارثة الاقتصادية.

فالاعتزاز الاقليمي، مقرونًا بتزايد رفض النخبة من رجال الاعمال والشعب بشكل عام للسيطرة التي تفرضها حكومة مركزية متداعية، اصبح المصدر الاكبر لقوة أحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية وانتخابات حكام الولايات التي جرت في الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٩ في الولايات الشمالية. ففي العام ١٩٨٣ اكتسح حزب العمل القومي الانتصارات في جميع المدن الرئيسية في كيهواهوا، والتي تضم أكثر من ٧٠ بالمئة من سكان الولاية. في ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية، في العام ١٩٨٩، كانت الأصوات التي حصل عليها مرشح حزب العمل القومي، ارنستوروفو، لمنصب حاكم الولاية كاسحة لدرجة أن الحكومة الفدرالية اضطرت للاعتراف بفوزه. وسجل ذلك الحدث أول منصب لحاكم ولاية يتخلى عنه الحزب الثوري المؤسساتي لمرشح معارض منذ تأسيس الحزب في العام ١٩٢٩.

لم تغب هذه التوجهات عن النخبة السياسية القابعة في مكسيكو سيتي. فاخذت الحكومة الفدرالية في التأكيد على السياسات الاقتصادية - مثل خفض القيود والخصخصة، وتشجيع مصانع التجميع غير الخاضعة للجمارك، وغير ذلك من الصناعات المخصصة للتصدير - والتي افاد منها العديد من المجازفين الرأسماليين، وكانت تنسجم مع فلسفتهم. واتخذت بعض الخطوات لكبح اجهزة الامن الفدرالية، خاصة الشرطة القضائية الفدرالية المخيفة والمكروهة، والتي كانت تدار من مكسيكوسيتي دون اعتبار لحساسية وضع سلطة الولاية أو السلطات المحلية. واتخذت حكومة ساليناس موقفاً متعاوناً وغير صدامي تجاه حكومة حزب العمل القومي في ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية، على أمل اظهار أن

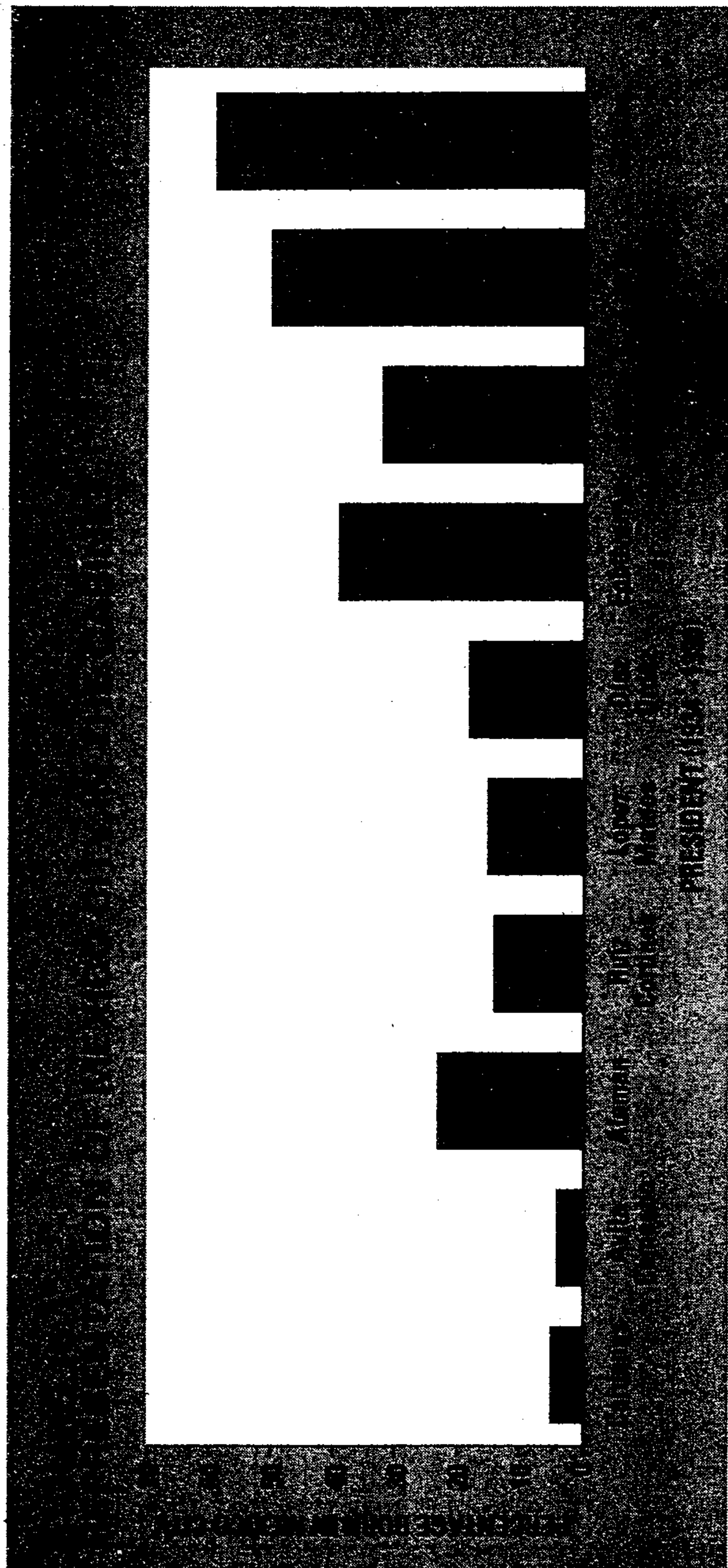
في وسع مكسيكوسيتي أن تعمل بشكل بناء مع بعض أنواع الحكومات المعارضة في المناطق المجاورة. ومع ذلك، فإن عواقب المركزية السياسية مازالت ظاهرة بشكل درامي في المكسيك اليوم. فكل طبقة من طبقات الحكومة هي أضعف بكثير من الطبقة التي فوقها، وأقل استقلالية، ومستضعفه أكثر. وقد سيطرت الحكومة الفدرالية، تاريخياً، على ٨٥ بالمئة من الإيرادات العامة، ونالت حكومات الولايات أقل من ١٢ بالمئة، والبلديات حصلت بالكاد على ٣ بالمئة. وقد ارتفعت، في السنوات الأخيرة، حصة البلديات من النفقات العامة الى ما بين ٥-٧ بالمئة. أما إدارة أية بلدية عادية فتعتمد في نفقاتها على الحكومة الفدرالية وحكومة ولايتها بما يقارب ٨٠ بالمئة، وتحصل على ٢٠ بالمئة فقط من مصادر محلية.

ومن مظاهر المركزية السياسية الأخرى في المكسيك تنامي سيطرة الأشخاص الذين ولدوا أو نشأوا في مكسيكوسيتي على النخبة الحاكمة في البلاد^(١٧). فنسبة أعضاء مجلس الوزراء الذين ولدوا في مكسيكوسيتي قد ازدادت بشكل ثابت منذ الأربعينات، وبحلول العام ١٩٩٠ كان أبناء العاصمة (capitalinos) يشغلون حوالي ٦٠ بالمئة من مناصب مجلس الوزراء (انظر الشكل ١٥-١). فاصحاب الطموح السياسي يتوجب عليهم الانجذاب الى مركز النظام، ويستحسن أن يولدوا هناك. وقد كانت هذه حالة خمسة رؤساء مكسيكيين ولدوا جميعاً أو نشأوا في المكسيك.

تولى هؤلاء الرؤساء الخمسة مناصبهم بعد أن اخذوا على أنفسهم عهداً بتجديد «الصراع ضد المركزية»، لكن لم تبذل جهود جدية لتحقيق اللامركزية الا منذ العام ١٩٨٤ فقط. ففي عهد الرئيسين دي لا مدريد وساليناس، شاركت سلطات الولايات والبلديات بشكل كامل في عمليات تخطيط برامج التطوير الفدرالية ذات الصلة بمناطق صلاحياتها؛ فطبق شكل محدود من أشكال تقاسم الإيرادات، وعدل الدستور الفدرالي لتحسين قدرة الإدارات المحلية على زيادة إيراداتها، وبذلت جهود نجحت بشكل جزئي لنقل سلطات اتخاذ القرار الخاصة بالتعليم والرعاية الصحية من الحكومة الفدرالية الى الولايات^(١٨). ومع ذلك مازالت بلديات «الكونتيات» وعددها ٢٣٧٨ بلدية تعتمد بشكل كامل على الولاية والحكومة الفدرالية للحصول على المخصصات اللازمة لتمويل الخدمات العامة الأساسية. ويحتفظ حكام الولايات بسيطرتهم على المصادر التي تحول اليهم من الحكومة الفدرالية. وتحقيق لامركزية ادارية فعالة نزولاً الى مستوى البلديات قد يتطلب من حكام الولايات التخلي عن قدر رئيسي من سلطتهم السياسية - وهو شيء تمكنوا من مقاومته بنجاح.

الرئاسة

الوصف الشائع للنظام السياسي المكسيكي هو أنه نظام «رئاسي مركزي». ويتمتع الرئيس المكسيكي بتشكيلة واسعة من السلطات التي خولها له الدستور وسلطات معترف بها بشكل غير مكتوب وغير رسمي تضمن هيمنته الكاملة على جميع مؤسسات الدولة السياسية الأخرى^(١٩).



Source: Miguel Angel Centeno, "The New Cientificos: Technocratic Politics in Mexico, 1970-1990," Ph.D. dissertation, Yale University, 1990.

ترسخ مبدأ رقابة السلطة التنفيذية على الفرعين التشريعي والقضائي في النظام المكسيكي منذ زمن بعيد، وكانت مصادقة كلا مجلسي الكونغرس الفدرالي على الخيارات السياسية للرئيس تتم، عملياً، بشكل آلي منذ عقد الثلاثينات. وقد أدخل الرؤساء معظم التشريعات التي ناقشها الكونغرس، وكان الرئيس قادراً على ضمان أقرارها، بفضل كونه «الرئيس الأعلى» للحزب الرسمي، إلا أن ظهور معارضة قوية في الكونغرس نتيجة لانتخابات العام ١٩٨٨، جعلت من الصعب على الرئيس جمع أغلبية الثلثين اللازمة لتمرير التعديلات الدستورية. فمنذ العشرينات، استخدم جميع الرؤساء المكسيكيين تعديل الدستور كأداة رئيسية لتنفيذ جداول أعمال سياستهم الإدارية وتوسيع امتيازات الرئاسة (عدل دستور العام ١٩١٧ أكثر من ٣٠٠ مرة). ولإعادة النظر في الدستور الآن، فإن على الرئيس تشكيل ائتلاف مع واحد أو أكثر من أحزاب المعارضة. وقد تمكن الرئيس ساليناس خلال العامين الأولين من فترة حكمه من الحصول على الاصوات الإضافية الضرورية للموافقة على تعديلين دستوريين رئيسيين من حزب العمل القومي.

بقي القضاء الفدرالي المكسيكي تحت سيطرة الرئيس الحازمة. ففي أي قضية ذات قيمة سياسية قومية، يمكن أن يتلقى القضاء الفدرالي تلميحاتاً من الرئيس الفعلي بالقرار الذي يتوجب عليه اتخاذه كما أن المحكمة العليا المكسيكية لم تقض قط بان أيّاً من المراسيم الرئاسية، أو التشريعات التي اقترت بتوصية من الرئيس، هي غير دستورية ويوافق الكونغرس عادة دون مناقشة على التعيينات أو عمليات الصرف من الخدمة في الجهاز القضائي التي يصدرها الرئيس.

وعدم وجود أيديولوجيا سياسية ثابتة ومدروسة بالكامل يتيح للرئيس المكسيكي اتباع برنامج واقعي ونمط مرن في الحكم. وما يسمى بأيديولوجية الثورة المكسيكية ليس أكثر من مجموعة شبه مترابطة من الاهداف والشعارات: مثل العدالة الاجتماعية (بما في ذلك اصلاح الزراعي)، وتأميم الاقتصاد، والحد من نفوذ الكنيسة في الحياة العامة، والتحرر من الحكم الديكتاتوري المستديم المتمثل في نمط بورفيريو دياز. وهناك بضع عقائد في الايديولوجيا «الثورية» تجدر ملاحظتها بدقة، مثل المبدأ الدستوري بعدم إعادة انتخاب الرئيس: فلا يمكن ان يعاد انتخاب أي مسؤول على أي مستوى من مستويات النظام للمنصب العام نفسه، على الأقل خلال فترتين متلاحقتين؛ والرئيس نفسه لا ينتخب الا لفترة واحدة مدتها ست سنوات. أما باقي عناصر الايديولوجيا الثورية فقد تم عملياً تجاهلها أو وضعها في الظل بين الحين والآخر، من قبل الرؤساء الفعليين، ومنذ الاربعينات. فقد صرح الرئيس خوزيه لوبيز بورتييلو في العام ١٩٧٧ بان برنامج المكسيك لإعادة توزيع الاراضي، قد استنفد أغراضه من الناحية العملية، فقد تذرع بأنه لم يعد هناك اراض لتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً. وفي عهد الرئيسين دي لامدريد وساليناس تحول تعريف التأميم الاقتصادي من ابقاء المصالح الامريكية في وضع حرج، الى تحقيق التنافس والبحث عن أسواق جديدة لصادرات المكسيك في السوق العالمي، عن طريق سياسات

هدفها فتح الاقتصاد المكسيكي أمام المنتجات الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وربط اقتصاد المكسيك بشكل أوثق باقتصاد الولايات المتحدة.

لا تقيد وسائل الاعلام الرئيس المكسيكي بشكل جدي. ورغم أن الحكومة لا تفرض رقابة مباشرة على وسائل الاعلام، فثمة عقوبات اقتصادية هامة قد تفرض على من يشارك في توجيه الانتقادات الى الحكومة أو يجري تحقيقات صحفية تخرجها بشكل جدي. فقد تحجب الاعلانات الحكومية عن ناشري الاخبار المسببة للازعاج. واسكت بعض الرؤساء مؤخراً الانتقادات التي تفوهت بها بعض الصحف عن طريق احلال جوقات حكومية محل المشاغبين في مجالس ادارة تلك الصحف. وأخيراً، كان استخدام المكافآت النقدية للصحفيين من الوسائل التقليدية لضمان تغطية مناسبة للرئيس وسياساته - وهي ممارسة قلصت الى حد ما منذ العام ١٩٨٢، كجزء من الحملة العامة لمحاربة الفساد. لكن باستثناء بعض محرري اعمدة التعليقات السياسية والذين غالباً ما يذمون اخفاقات الرئيس وسياساته، فان الانتقادات الصحفية للرئيس غالباً ما تكون مكتومة. وإياً كان ما تقوله هذه الصحف عن الرئيس وادارته فان وسائل الاعلام المطبوعة لا تصل الا الى شريحة ضئيلة من الشعب المكسيكي (يعتقد أن توزيع أكبر الصحف في مكسيكوسيتي هو أقل من ١٠٠ الف نسخة يومياً)، أما التلفزيون فتحكره عملياً مؤسسة خاصة ضخمة، هي «تلفيزا»، والتي لها علاقة عمل وثيقة، وسيئة السمعة، مع جهاز الحزب - الدولة^(٢٠).

يستمد الرئيس المكسيكي جزءاً كبيراً من سلطته من قدرته على اختيار شاغلي المناصب العامة وتعيينهم، بما في ذلك خليفته في منصب الرئاسة. وفيما عدا حفنة صغيرة، فان جميع شاغلي الوظائف العامة يعملون حسبما يرضى الرئيس؛ حكام الولايات (باستثناء من ينتمون لاحد أحزاب المعارضة)؛ وزعماء الكونغرس والحزب الثوري المؤسساتي؛ وبعض كبار قادة القوات المسلحة؛ ومدراء المؤسسات الصناعية التي تمتلكها الدولة، اضافة الى المئات من شاغلي الوظائف الحكومية الذين يختارهم كل رئيس لدى توليه منصبه. وفي وسع الرئيس أيضاً أن يعزل قادة نقابات العمال الكبرى المتفرعة عن الحكومة، كما تجلى عندما عزل كارلوس ساليناس بعد بضعة أشهر من توليه منصبه اثنين من أقوى زعماء العمال وأكثرهم فساداً^(٢١). ويمكنه عزل المسؤولين الحكوميين الذين يقومون باعمال محرجة، أو معرقة، أو تسبب المشاكل للرئيس أو مستشاريه المقربين، بشكل تعسفي. ويمكنه عزل حكام الولايات الذين يتم اختيارهم في انتخابات شعبية على الفور اذا ما ابتعدوا كثيراً عن فعل ما يرضيه، وهو أمر يمكن للرئيس انجازه بطرق عدة. ففي بعض الاحيان قد يعزل حاكم الولاية، لفشله في جمع أغلبية كبيرة من الاصوات للحزب الثوري المؤسساتي في ولايته، ذلك مصير ثلاثة من حكام الولايات تغلب عليهم مرشح المعارضة غوايوتيموك كارديناس في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية. وقد كانت هذه السلطة المطلقة في تعيين وعزل حكام الولايات عاملاً رئيساً في سلطة الرؤساء المكسيكيين منذ عقد العشرينات.

رغم تمتع الرئيس المكسيكي بسلطات عظيمة، فهو يمارسها ضمن حدود معينة، وربما كان أهمها تلك القيود غير المكتوبة التي فرضها الامر الواقع والتي تعترف بها وتتقبلها النخبة السياسية والاقتصادية المكسيكية. وقد عملت هذه القيود، في بعض الاحيان، على الحد من استقلالية الرئاسة في مجالات سياسية رئيسية. فالرئيس لويس اشيفيريا، على سبيل المثال، كان يلقي باللوم، لفشل سياسته الاقتصادية، على مكائد نخبة رجال الاعمال المتمركزين في مدينة مونتيري، فثمة دلائل على أن قطاعات الاعمال الكبيرة قد اجبرت اشيفيريا على سحب خطته لزيادة العبء الضريبي على الاثرياء^(٢٢). وحين يتجاوز بعض الرؤساء حدودهم ويخرقون بعض قواعد اللعبة الراسخة بشكل فاضح - مثل اطلاق النار على أطفال بعض الاباء من الطبقة الوسطى خلال مذبحه تلاتيلوكو (جوستاف دياز أوردان في العام ١٩٦٨)؛ أو مصادرة ملكيات زراعية مزدهرة في ولاية سونورا (لويس اشيفيريا في العام ١٩٧٦)؛ أو مضاعفة ديون البلد الخارجية بطريقة غير مسؤولة وتأميم البنوك (خوزيه لوبيز بورتيللو ١٩٧٧-١٩٨٢) - فان سلطة الرئاسة السياسية والاخلاقية تبدأ في التآكل، وتهتز ثقة القطاع الخاص في الحكومة. وفشل ميغيل دي لا مدريد في توفير قيادة فعالة بعد زلزال مكسيكوسيتي المدمر في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، وعدم قدرته على ايجاد حلول شافية للزمة الاقتصادية التي ورثها عن سلفه، قد عززت صورة رئاسته الضعيفة «وقللت من قيمتها»^(٢٣).

عند نهاية فترة ولاية دي لا مدريد، اعتبر التقليد «الرئاسي» / *presidencialismo* المكسيكي المعروف ميثاً - خاصة اذا ما عرفناه بأنه قدرة الرئيس على التصرف منفرداً بطريقة قد تلحق الضرر بالمصالح الرئيسية للنخبة السياسية والاقتصادية - وضحية لتجاوزات دياز اوردان، واشيفيريا. ولوبيز بورتيللو، وفشل قيادة دي لا مدريد، وعند تولي الرئيس كارلوس ساليناس لمنصبه في العام ١٩٨٨، تحدى هذه الفكرة بسلسلة من الضربات الجريئة المتتالية ضد مراكز القوى التي صعدت من تحديها لامتيازات الرئاسة خلال الادارات الاربع الماضية (مثل نقابة عمال النفط)، واعتناق سياسات جديدة تستتبع مخاطر سياسية كبيرة (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة). وقد اثبتت هذه الاعمال ان السلطات الاساسية لمنصب «الرئاسة» المكسيكي مازالت سليمة ويمكن استخدامها لاحداث تغييرات سياسية واقتصادية كاسحة.

مع ذلك، فثمة تطورات عدة قد تقلل من سلطة منصب الرئاسة المكسيكي على المدى البعيد. فالابتعاد، منذ العام ١٩٨٢، عن نموذج تطوير سياسات اقتصاد السوق الذي تتحكم به الدولة قد تسبب بذلك. فخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، والغاء الرقابة الحكومية عن قطاعات واسعة من الاقتصاد ستقلل لا محالة من دور الدولة «كمحرك» (مرشد) للاقتصاد، وتقلل أيضاً من سلطة الرئيس في التأثير على مجريات التطور الاقتصادية. وقد تسبب الخطوات الرامية لتحقيق الحدثة السياسية في تقليص امتيازات الرئاسة. فاستراتيجية ساليناس الهادفة الى تجديد شباب الحزب الثوري المؤسسي،

على سبيل المثال، تعتمد بشدة على منح المزيد من الاستقلالية لمسؤولي الحزب واللجان المحليين من مسائل اختيار مرشحي الحزب الثوري. وهذا يفرض على الرئيس التفاوض مع انساق ادنى من قادة الحزب بدلاً من فرض خياراته الخاصة. وإذا ما نجح سالييناس أو خلفاؤه في تحديث الحزب الثوري المؤسساتي، فقد يضعوا بذلك حجر الأساس لنوع مختلف جداً من أنواع «الرئاسة» - نوع سيعتمد أكثر على التفاوض بمهارة وبناء التحالفات مع مختلف الفعاليات وفي كافة اجزاء النظام السياسي^(٢٤).

هناك قناعة عامة في المكسيك تفيد بأن الرئيس شاغل المنصب يمتلك سلطة اختيار خليفته. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠ أصبح لويس اشيفيريا أول رئيس مكسيكي سابق يعترف علناً بهذه القاعدة غير المكتوبة والبالغة الأهمية في النظام المكسيكي. إلا أن العملية الفعلية لاختيار رئيس جديد تبقى مغلقة بالسرية^(٢٥). ويشير التعبير الشعبي إلى الرجل المختار بكلمة «ال تبادو» (el tapado) والتي تعني حرفياً «الرجل المخفي» أو «المتلفع»، إلى أن تعلن هويته (وهو عمل يسمى «دستاب» (destape) أي «كشف الحجاب» من قبل زعماء الحزب الثوري الذين يبلغهم الرئيس اختياره بإشارة (تسمى «ديدازو» (dedazo) أو تأشيرة اصبع الرئاسة).

يقول بعض المحللين (دون تقديم دليل) أن الرئيس الذي تشرف مدته على الانتهاء يتشاور من خلف الستار مع الرؤساء السابقين، والقادة على المستوى القومي من الحركات العمالية المنبثقة عن الحكومة وبعض قطاعات الحزب الثوري الأخرى، والممثلين للمجموعات الرئيسية مثل الجيش وقطاعات الأعمال. وقد يختار الرئيس احترام رغبة هؤلاء أو عدم احترامها عند اتخاذ قراره النهائي^(٢٦). ويؤكد محللون آخرون أن تلك المشاورات هي في الأصل وسيلة لاستمالة الحزب الثوري وثني الفئات المتناوئة في الحزب عن تقديم مرشح خاص بها؛ وما يهم فعلاً في عملية الاختيار هو ما يفضله الرئيس شاغل المنصب.

الأغلب أن الخيار النهائي يتم من خلال موازنة عدد من العوامل بالغة الحساسية، مثل العلاقات الشخصية التي طورها الرئيس الذي انتهت مدة حكمه مع الحلفاء المحتملين طيلة فترة رئاسته، ومن هؤلاء الرجل الأكثر ميلاً إلى مواصلة السياسات الأساسية التي بدأها؛ والأداء الفعلي لمختلف أعضاء مجلس الوزراء (الذي سينتخب منه الرئيس الجديد، على الأغلب) خلال فترة الإدارة المشرفة على الانتهاء؛ والمجموعات الاقتصادية والسياسية التي يبدو أن الحلفاء المحتملين متحالفون معها؛ وما يعرف باسم «لا كويونتورا» (la coyuntura) - حالة البيئة السياسية والاقتصادية التي تواجهها المكسيك سواء داخل البلد أو في الخارج عند اقتراب لحظة الخلافة الرئاسية - وهي تلك الظروف التي تبين نوع المشاكل التي قد يتوجب على الرئيس المقبل مواجهتها. فعلى سبيل المثال، ساد الاعتقاد بأن الإزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ١٩٨١ هي التي عززت فرص انتخاب ميغيل دي لا مدريد للرئاسة، الذي

كان اساس اعتماده هو انه خبير في المالية العامة، في حين تضاءلت فرص الاخرين من اعضاء مجلس الوزراء الذين اعتبروا سياسيين تقليديين.

تقليدياً، لا يمكن لمن يتطلعون لمنصب الرئاسة في المكسيك ان يروجوا علناً لترشيح انفسهم، ولا ان يعترفوا حتى بانهم يسعون للمنصب. بل إن مؤيدي المتنافسين الرئيسيين يعملون بجد من خلف الستار لزيادة فرص رجلهم، ونزع الثقة عن المنافسين الاخرين. وفي العام ١٩٨٧، قام ميغيل دي لا مدريد، وذلك رداً على الانتقادات الواسعة لعملية الاختيار السرية التقليدية، بالعمل من خلال رئيس الحزب الثوري المؤسساتي بالاعلان عن تسمية «سته مرشحين بارزين من الحزب» اختيروا بشكل مبدئي لتتم تسمية مرشح الرئاسة عن الحزب الثوري المؤسساتي في انتخابات العام ١٩٨٨ من بينهم. وقام باعداد الترتيبات اللازمة لهم لطرح افكارهم امام كبار شخصيات الحزب، خلال لقاء شبه عام على مأدبة افطار، ولم تمثل هذه المظاهر، على أية حال، سوى تغيير تجميلي لعملية اختيار خليفة للرئيس، حيث انها لم تثر اي نقاش حقيقي، او سباق علني بين المتطلعين للمنصب. وبقي الرئيس يسيطر بحزم على عملية الترشيح. «وتبعاً للتقاليد، فان كل عضو من الحزب الرسمي يراقب، وينتظر عملياً طيلة اشهر اشارة من فوق» قبل ان يقرر تاييد أحد هؤلاء المرشحين الستة. وحين اعطى الرئيس دي لا مدريد الاشارة لصالح كارلوس ساليناس دي غورتاري انحاز الحزب باكملة، عملياً، الى جانب مرشح الرئيس»^(٢٧) ولم يفعل تجديد دي لا مدريد سوى جلب الانتباه الى الطبيعة المتسلطة، والمغلقة لعملية انتخاب خلف للرئيس، وللطوق الشديد المضروب على دور الحزب الثوري في تلك العملية، على الاقل، بالنسبة لطريقة عمله في العقود الأخيرة^(٢٨).

في العام ١٩٩٠ وضع كارلوس ساليناس آلية جديدة لتعيين مرشح انتخابات الرئاسة عن الحزب الثوري بشكل رسمي، مستبقاً بذلك انتقادات اقوى للطريقة التقليدية قبل بدء عملية انتخابات الخلافة التالية. فبدلاً من أن يقوم الرئيس باختيار المرشح بطريقة جلية وواضحة، فإن على مرشح الحزب للفترة الرئاسية ١٩٩٤-٢٠٠٠ ان يفوز باغلبية اصوات «مجلس سياسي قومي» مكون من ١٥٠ شخصاً من كبار مسؤولي الحزب. وهذا الاجراء أقل بكثير من القيام بعملية اختيار عامة يشارك فيها الجميع؛ كما أنها لن تثني الرئيس الذي شارفت فترته على الانتهاء عن التخلي عن سيطرته على النتائج. فالاحتمال الاغلب هو ان تحشر لجنة الاختيار بقيادة حزبيين موالين للرئيس ساليناس، وستعكس اصواتهم دون شك خياره المفضل.

مهما تكن الطريقة الفعلية للانتخاب، فمن الواضح ان الرئيس المرتحل سيختار خليفته من قائمة قصيرة للغاية: هم حفنة من اعضاء مجلس الوزراء، الذي بات يضم، في عمليات التحول الاخيرة، الامناء العامين «للغوبرناسيون» / Gobernacion (المسؤولين عن ادارة الانتخابات والامن الداخلي)، ووزارات

التخطيط والموازنة، والمالية، والعمل، والتعليم، والطاقة، وصناعات الدولة، ومحافظ مكسيكوسيتي الذي يحمل رتبة وزير. وهؤلاء الرجال هم من بقي من عملية منافسة سياسية وبيروقراطية مطولة ومكثفة ضمن النظام. وبذا، فإن سلطة الرئيس الفعلي في تقرير من سيخلفه تبقى مقيدة بالنظام السياسي ذاته، وبطريقة عمله في دفع نوع معين من الرجال الى قمة الهرم السياسي.

العصبة السياسية^(*) والرعية

إن مفتاح فهم عملية الخلافة الرئاسية وحشد النخبة السياسية، بشكل عام، يكمن في فهم البنية الرعية المتغلغلة في النظام السياسي المكسيكي. حيث يمكن اعتبار النظام كله وكأنه مكون من سلسلة متشابكة من علاقات الراعي والرعية، حيث يقدم «الراعون» - وهم شخصيات ذوو مكانة سياسية عالية - منافع مثل الحماية، والدعم في الصراعات السياسية مع الخصوم، وفرصاً لتحقيق نقلات الى اعلى، سياسية واقتصادية «لرعيته» - الذين هم اشخاص ذوي مكانة سياسية ادنى. وبالمقابل تقدم «الرعية» الولاء، والاحترام، وخدمات مفيدة اخرى مثل حشد الناخبين، والسيطرة السياسية، وحل مشاكل من يرعونهم داخل الحزب الرسمي والبيروقراطية الحكومية^(٢٩).

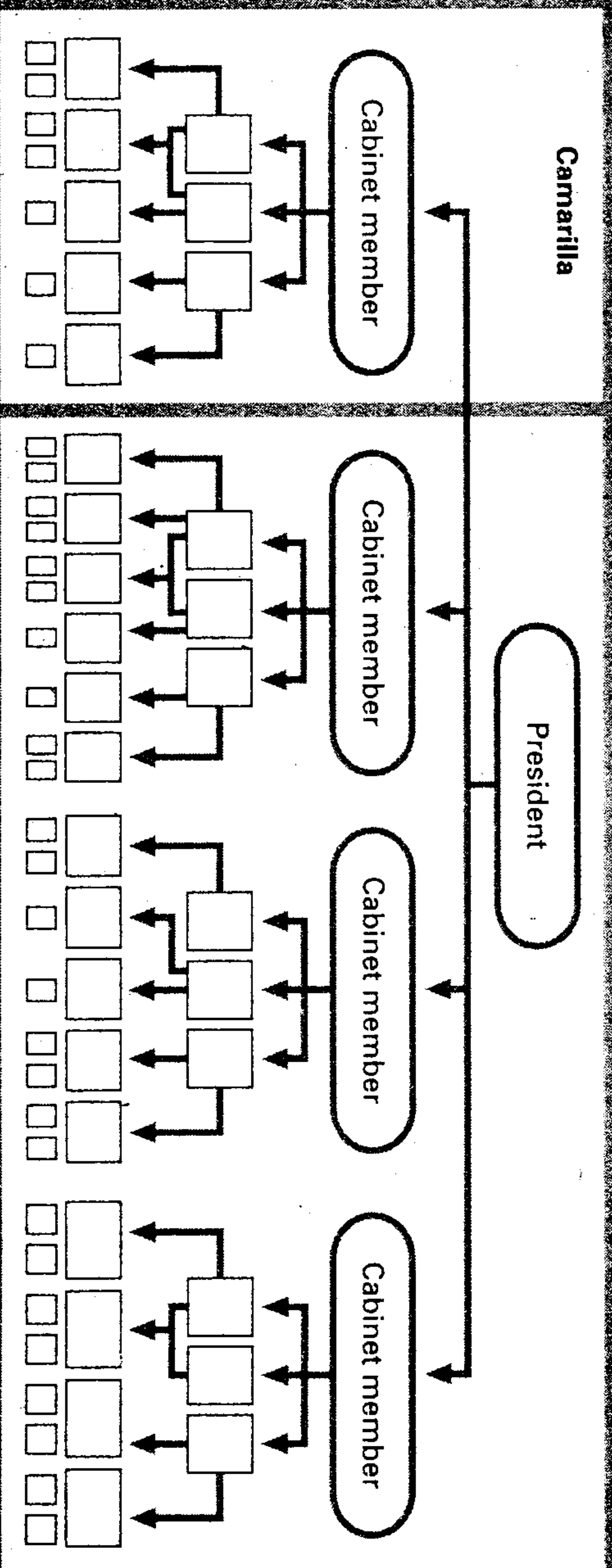
تتشابك علاقات الراعي - الرعية وتتداخل لان الراعين لا يريدون ان يقيدوا انفسهم بفئة واحدة من الرعية، كما ان الرعية تتجنب ان تعلق جميع امالها على راع واحد تتجمع هذه السلاسل المتشابكة من العلاقات الرعية عادة عند قمة بنية السلطة القومية - أي الرئاسة. لان جميع من يشغلون منصباً حكومياً خلال فترة رئاسة معينة، يعتبرون أن الرئيس هو «الراعي الاعلى».

التجمع العمودي لعدة مستويات من علاقات الراعي - الرعية معروفة في المكسيك باسم «كاماريلا» - وترجمتها غير الدقيقة هي «عصبة سياسية» (انظر الشكل ١٥-٢). وقد جرى تجميع كل «كاماريلا» خلال فترة طويلة من الوقت ومن خلال عملية مدروسة من بناء التحالفات الشخصية. ومعظم النزاعات السياسية والمنافسات المهمة فعلاً في النظام المكسيكي يمكن ردها، بطريقة ما، الى الصراع الدائم بين «الكاماريلات» المتنافسة. وتتنافس «الكاماريلات» للسيطرة على مصادر رسم السياسة في المجالات الهامة خاصة على مستوى مجلس الوزراء. كما تتصارع على المناصب السياسية الاستراتيجية مثل العضوية في مجلس الوزراء. والأهم من ذلك، انها، وطيلة فترة سنوات الرئاسة الست، تناور للحصول على موقع في السباق نحو الرئاسة. والوزراء الذين يقودون «الكاماريلات» المتنافسة هم أنفسهم في الغالب طامحون لمنصب الرئاسة.

ولان اعادة الانتخاب لمنصب الرئيس ممنوعة، فان، «الراعي الاعلى في هذه البنية الرعية المحكمة

* Camarillas تعبير اسباني، وثمة مصطلح دارج له هو الشلية (المترجم)

FIGURE 19.2
CENTRAL STAFFS OF PRESIDENTS WITHIN THE MEXICAN POLITICAL SYSTEM



يتبدل كل ست سنوات. وللرئيس الجديد عصبته السياسية الخاصة به، ولاعضاء هذه العصابة مجموعة جديدة من الاتباع، ولهؤلاء اتباع مختلفون ايضاً وهكذا دواليك حتى نهاية سلم النظام. وعملية التعديل في المناصب الحكومية، التي تبدأ مع كل إدارة جديدة تصل الى حدّ استبدال «كاماريللا» رئيسية-العصابة السياسية التي تسيطر على الرئاسة الان - باخرى (الكاماريللا التي يرأسها الرئيس المرتحل).

العامل الرئيسي الذي يشد «الكاماريللا» الى بعضها البعض، هو الولاء الشخصي لزعيم «الكاماريللا» وليس الايدولوجيات. وقد يشترك أعضاء «الكاماريللا» التي فازت بالرئاسة في خيارات سياسية معينة، أو خبرات عملية تميزهم عن الادارات السابقة، لكن عامل اللحمة الاساسي هو الولاء للرجل الممسك بزمام الرئاسة، والذي تؤخذ عنه كل السياسات والاساليب التي يجب الاقتداء بها.

أحد العواقب الرئيسية لهذا النوع من هياكل النخبة السياسية هو أنه لا يترك مجالاً للتجديد السياسي، أو تجديد السياسات المتبعة من أسفل، ولن يجازف أي عاقل يطمح للسلطة مازال في مراتب النظام الدنيا، بالقيام بأمور تتعدى الأصول الواضحة لقواعد اللعبة. وبالتالي، فإن كان ثمة طريق لاصلاح النظام السياسي فيجب أن تأتي «من أعلى»، وكأنها تعبير عن ارادة الرئاسة السنوية. ومن العواقب الاخرى، أن تجاوب المسؤولين مع «الجمهور الانتخابي» للحزب الثوري المؤسساتي، ومع عامة الشعب، واهتمامهم بمحاسبة هؤلاء لهم تكاد تكون معدومة. فالولاء الخالص الذي لا يقبل الشك والخدمة التي تقدم للمسؤول المباشر في جهاز الدولة-الحزب هي الطريق الواعدة الوحيدة لتحقيق نقلة سياسية إلى اعلى. وحتى بالنسبة لشاغلي المناصب بالانتخاب، مثل اعضاء الكونغرس، فإن جمهورهم الانتخابي الحقيقي هو رئيسهم-الراعي الاصلي في بنية الرعاية متعددة الطبقات. فذلك الشخص هو الذي سيقدر المنصب التالي لذلك الموظف في النظام^(٢٠). وقد اظهرت التحليلات التجريبية ان العضوية في «الكاماريللا»-لمن يدرك طبيعتها وخدمتها- ربما كانت افضل ما يضمن بقاء المرء في النخبة البيروقراطية^(٢١).

كي ينتقل المرء الى اعلى ضمن هرم النظام، فان عليه الا يهتم فقط بالانتساب الى «الكاماريللا» «المناسبة»، بل ان يحاول تشكيل واحدة. وكلما كانت «الكاماريللا» اكبر واكثر تنوعاً، وامتدت مجساتها الى جميع اجزاء البيروقراطية الحكومية والحزب الثوري المؤسساتي كلما ازدادت قوة زعيمها. وقد ربطت اقوى «الكاماريللات» التي أنشئت حديثاً بين عدة اجيال من القادة السياسيين. فعلى سبيل المثال، فإن «كاماريللا» كارلوس ساليناس تربطه، من خلال العائلة، والمدرسة، وعلاقات العمل، بكل عضو في المجلس الاقتصادي تولى المنصب منذ الأربعينات^(٢٢). وحين ينتقل قادة «الكاماريللات» افقياً وعمودياً ضمن النظام السياسي، فإن الاعضاء الرئيسيين من فريقه ينتقلون معه. فقد تبع كارلوس ساليناس، مثلاً، زعيمه ميغيل دي لا مدريد من وزارة الخزانة الى وزارة التخطيط والموازنة، حين رقي دي لا مدريد الى مرتبة وزير في مجلس الوزراء.

قد ينتج عن الانضمام الى «الكاماريلا الخطأ» عواقب وخيمة على صعيد المهنة، لكنها قد لا تكون، بالضرورة، قاضية على مستقبل الشخص السياسي على المدى البعيد. فمعظم القادة السياسيين الناجحين في المكسيك يرتبطون بعدة «كاماريلات» في مراحل عملهم المختلفة^(٣٣). وتغيير الولاء هو من الامور المسلم بها حين تُسدّ طريق الارتقاء الى اعلى امام المُعلّم السياسي. والبارعون سياسياً، ممن اقاموا تحالفات شخصية مع بعض الشخصيات من كاماريلات متنافسة يمكنهم في اغلب الاحيان القفز مباشرة من «كاماريلا» خاسرة الى اخرى فائزة. فعلى سبيل المثال، حين خسر ماريو موييا بالينسيا امام خوزيه لوبيز بورتيللو في انتخابات الخلافة على الرئاسة للعام ١٩٧٦، فإن عدداً كبيراً من اعضاء «كاماريلا» موييا بالينسيا الضخمة تمكنوا من الحصول على المناصب في ادارتي كل من لوبيز بورتيللو ودي لا مدريد. واصبح احدهم، وهو كارلوس ساليناس، رئيساً في العام ١٩٨٨. ومثل ذلك، حين أُجبر منافس ساليناس الرئيس على منصب الرئاسة، جيزوس سيلفا هيرزوغ، على الاستقالة من منصبه الوزاري في العام ١٩٨٦، فان الاعضاء الرئيسيين في «كاماريلا» هيرزوغ تحولوا بسرعة الى فريق ساليناس. واحد هؤلاء، وهو خايمه سييرا بوكيه، اصبح وزيراً للتجارة في حكومة ساليناس. وقد يفوز حتى المنافسون الفاشلون في انتخابات الرئاسة بمناصب وزارية في الادارة التالية، اذا ما «انضبطوا» بقدر كافٍ. وتفيد عملية تقديم الوظائف لزعماء «الكاماريلات» الخاسرة ولا تبعاهم كآلية توازن وتهدئة في النظام السياسي. وهي تساعد على ضمان الاستقرار وتوفير للفئات الخاسرة الدافع للبقاء ضمن القطيع الرسمي، وانتظار انتهاء فترة السنوات الست الحالية، والاستعداد للفترة القادمة.

توظيف النخبة السياسية

ما هو نوع الناس الذين يفوزون بالانضمام الى النخبة السياسية القومية المكسيكية، ومن يوصلهم الى القمة؟ منذ حقبة البورفيرياتو، على الاقل، كانت الاغلبية العظمى من السياسيين المكسيكين توظف من ابناء الطبقة الوسطى. فثورة ١٩١٠ لم تفتح ابواب الانضمام الى النخبة السياسية امام شريحة كبيرة من الناس من ذوي الخلفيات الفلاحية او المدنية العمالية، فلم يحدث ذلك الانفتاح الا خلال عقد الثلاثينات، ابان ادارة الرئيس كارديناس، وكان الانفتاح مقتصرأ على النخبة من المستوى المحلي او مستوى الولاية، وليس على المستوى القومي. وفي دراسة اجريت على النخبة البيروقراطية القومية الممسكة بزمام السلطة في العام ١٩٨٤، تبين ان ٩٣ بالمئة من افرادها قد جاؤوا من الطبقتين المتوسطة والعليا^(٣٤).

الا ان ثورة العام ١٩١٠ قد رفعت من معدل حركية ابناء الطبقة الوسطى السياسية، واعادت توزيع السلطة ضمن تلك الطبقة. فانقلت السلطة من الاشخاص المتوقعين داخل النظام الديكتاتوري البورفيرياتي الى العناصر المنبوذة سياسياً من ابناء الطبقة الوسطى: الاشخاص الطموحين، ذوي

المستوى التعليمي الجيد الذين سدت الطرق امام طموحاتهم السياسية خلال الحقبة البورفيريانية. وقد فتحت الثورة العديد من المناصب العامة، واوجدت طرقاً جديدة لا يصلح هؤلاء الاشخاص الى السلطة. وخلال السنوات الستين التي تلت، حل اشخاص من ابناء الطبقة المتوسطة ممن حصلوا على مهارات مختلفة وخبرات مهنية: مثل المحامين، والمهندسين، والمهندسين الزراعيين، والمخططين، وفي الفترة الاخيرة، الاقصاديين، والمختصين في الادارة العامة- الذين يطلق عليهم اسم «التكنوقراطيين» في الادارات الرئاسية الحديثة^(٢٥)- بالتدريج، محل الاشخاص من اصحاب المهارات الادبية (المفكرين والصحفيين) ومن اصحاب الخبرات العسكرية، او ممن لهم خلفيات في السياسة الانتخابية.

اصبحت النخبة السياسية القومية اكثر تجانساً من عدة وجوه هامة، في الفترات الرئاسية الحديثة. فكما سبق واشرنا (انظر الشكل ١٥-١)، تزايدت نسبة ابناء العاصمة- الاشخاص الذين نشأوا او ولدوا في مكسيكو سيتي- المنضمين الى هذه الفئة. وقد حصل معظمهم على شهادتهم الجامعية الاولى من «الجامعة الوطنية في مكسيكو سيتي»، والتي تواصل العمل كمركز لقاء وتدريب للطامحين الى السلطة السياسية، رغم ازدياد اهمية معاهد التعليم العالي الخاصة بالنخبة في السنوات الاخيرة. وقد كان لويس اشيفيريا وخوزيه لوبيز بورتيللو زملاء في صف واحد في «الجامعة الوطنية». وكان ميغيل دي لا مدريد تلميذاً للوبيز بورتيللو في مدرسة الحقوق في «الجامعة الوطنية». وتبع كارلوس ساليناس دورات في الادارة العامة القاها ميغيل دي لا مدريد في «الجامعة الوطنية في مكسيكو سيتي». والتعليم بدوام جزئي في «الجامعة الوطنية» او الجامعات الاخرى هو احد اهم الطرق التي يمكن لطامح الى السلطة السياسية ان يتعرف فيها على المواهب اللامعة الجديدة وان يجتذبها الى الكاماريللا التي تقوم بجمعها.

اصبحت الدراسات العليا بمثابة رصيد قيم في بناء المستقبل السياسي. ففي العام ١٩٨٤، كان اكثر من ثلث افراد النخبة البيروقراطية القومية يحملون درجة الماجستير، كما مثلت ادارتا الرئيسين دي لا مدريد وساليناس، بشكل واسع، سواء على المستوى الوزاري او الادنى من الوزاري، باشخاص حصلوا على درجة الدكتوراه من جامعات اوروبية وأمريكية مشهورة^(٢٦).

في السبعينات ازدادت اهمية القرابة كأحد المؤهلات الشائعة لمن يحصلون على مراكز في السلطة السياسية. وهؤلاء ينتمون الى عائلات سياسية بارزة خرج منها حكام ولايات، او وزراء، او مشرعون فدراليون، وحتى رؤساء. وفي العام ١٩٨٧ كان الاشخاص الثلاثة الذين رشحوا لانتخابات الرئاسة التمهيدية عن الحزب الثوري المؤسساتي، علاوة على زعيم المعارضة غوايو تيموك كارديناس، من «الاشبال»- من نسل شخصيات سياسية سابقة معروفة على المستوى القومي. ويمكن للعلاقات الاسرية ان تمنح الشخص الطامح للسلطة السياسية ميزة قوية على خصومه. فهو في الواقع، يرث «الكاماريللا» التي جمعها قريبه السياسي البارز، ويصبح هذا القريب معلماً خاصاً وقاتحاً للابواب امامه. باختصار، اصبحت السياسة في المكسيك «شأناً عائلياً»^(٢٧).

رغم الخلفية الاجتماعية المميزة للنخبة السياسية المكسيكية التي تشكلت بعد الثورة، فإن عدداً قليلاً نسبياً من أعضائها جاء من عائلات ريفية ثرية. فابناء هذه العائلات يفضلون العمل في القطاع الخاص أكثر مما يميلون للعمل في السياسة. ويبدو ان الاضطرابات التي حدثت في الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٢٠ قد اوجدت نوعين من النخب القومية مختلفتين اختلافاً بيناً عن بعضهما البعض - النخبة السياسية ونخبة المجازفين الرأسماليين، بدلاً من «نخبة السلطة» التي تتحكم في المجالات السياسية والاقتصادية^(٣٨). في حين ازداد تمثيل الاشخاص الذين لهم روابط عائلية او مهنية مع الرأسمال الخاص في النخبة السياسية القومية، خلال العشرين سنة الماضية، فإن حدوث تشابك بين قطاعي النخبة الخاصة والعامة ما زال قليلاً نسبياً^(٣٩). فغالباً ما تماثلت المصالح والاهداف الهامة للنخبتين، فقد عملتا منذ العام ١٩٤٠ جنباً الى جنب لتطوير المكسيك ضمن اطار اقتصادي مختلط. الا ان فترات الرئاسة الاخيرة قد اظهرت ان اولويات السياسة العامة وجداول الاعمال السياسية المكسيكية يمكن ان تباعد بينهما، بل انها قد باعدت بينهما بالفعل^(٤٠).

ان تنامي اهمية العائلات الحاكمة، وغير ذلك من المؤشرات التي تؤكد ازدياد التجانس في الخلفية الشخصية للسياسيين قد دفعت بعض المراقبين الى القلق من ان تصبح النخبة السياسية في المكسيك اكثر انغلاقاً وان تكون محصورة في عدد محدود من العائلات. لكن، في حين ان القاعدة الاجتماعية للنخبة السياسية المكسيكية الحديثة تضيق بالفعل، فانها ما زالت تبدي قدراً كبيراً من المرونة؛ واكبر دليل على ذلك، التبديل الواسع النطاق في شاغلي المناصب الحكومية كل ست سنوات. فتبديل النخب السياسية في المكسيك ليس مجرد لعبة من العاب الكراسي الموسيقية. فطبقاً لاحد الجداول، فان ٨٠ بالمئة من اصل ٢٠٠ شخص من شاغلي المناصب الحكومية يتبدلون كل اثني عشر عاماً، و ٩٠ بالمئة كل ثمانية عشر عاماً. ففي نهاية كل فترة رئاسة يخرج من الحياة السياسية، فعلياً، حوالي ثلث اللاعبين من المستويات العليا^(٤١). وهذا يساعد على ايضاح السبب في ان النظام المكسيكي. وخلافاً لانظمة ما بعد الثورة التي قامت في بلدان مثل الصين، والاتحاد السوفياتي (حتى فترة قريبة)، لم يتحول الى نظام يحكمه المسنون. والاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة هو الحركات العمالية على المستوى القومي التي تسيطر عليها الحكومة، والتي ما زال يحكمها، ومنذ الاربعينات الاشخاص انفسهم.

كان تحرك الالوف من الاشخاص الداخليين الى النخبة الحاكمة والخارجيين منها على فترات منتظمة مصدراً رئيساً للاستقرار السياسي، لان ذلك يعزز فكرة «اعطاء كل شخص دوراً». ففي المستويات العليا من النظام على الاقل لا يبقى اعضاء النخبة السياسية في السلطة الا لفترة محدودة فقط. ومضمون هذا الدرس هو ان الاشخاص ذوي الطموح السياسي، سينالون فرصتهم للوصول الى السلطة، والمكانة، والثروة - ان كانوا صبورين، ومثابرين، ومنضبطين.

التكنوقراطيون مقابل السياسيين

اضطربت الفترات الرئاسية الحديثة، وحسابات التوقعات، الى حد ما، بظهور ما يعرف بالتكنوقراطيين / Tecnicos . فابتداءً من عهد اشيفيريا، وخاصة خلال فترتي حكم دي لا مدريد وساليناس، بدأ الاشخاص الذين قامت خبرتهم المهنية على حقول مثل السياسة الانتخابية، والنقابات العمالية، والمنظمات الفلاحية المتفرعة عن الحزب الحاكم يخسرون المنافسة على المناصب العليا.

فقد اخذوا يخسرون مواقعهم بالتدريج لصالح التكنوقراطيين، الذين كانت وسيلتهم الرئيسية للوصول الى النخبة السياسية القومية شهادة جامعية عليا في احد فروع المعرفة، مثل الاقتصاد والادارة العامة، وقد حصلوا عليها من الخارج، غالباً. واتي معظم هؤلاء التكنوقراطيين من عائلات من الطبقة الراقية، وقضى معظمهم حياته العملية كلها في دوائر الحكومة، خاصة في وزارات المالية والتخطيط. وهم يفتقرون، بشكل عام، الى جمهور انتخابي كبير لشخصهم من خارج الدوائر الحكومية، لانه لم تتح لهم الفرصة، او لم يحسوا بالحاجة لجمع اتباع لهم. والغالبية العظمى من التكنوقراطيين الذين نجحوا في الوصول الى المراتب العليا في النظام فعلوا ذلك دون ان ينافسوا على منصب انتخابي. وقد كان كارلوس ساليناس رابع رجل في صف من الاشخاص يصبح رئيساً للمكسيك دون ان يشغل اي منصب بالانتخاب. ومثل ساليناس، فان معظم التكنوقراطيين الذين شقوا طريقهم الى اعلى قد حصلوا على خبرتهم الحزبية الوحيدة في السياسة من خلال مهمة عمل قصيرة ضمن مجموعة المفكرين / Think Tank في الحزب الثوري المؤسسي بالمشاركة في وضع خطط الحزب والمساعدة في ادارة حملة الانتخابات الرئاسية. ويصعد التكنوقراطيون الى السلطة اسرع بكثير من السياسيين التقليديين العاديين، معتمدين بذلك على اتساع خبرتهم وقدرتهم على حل المشاكل في مجالات هامة بالنسبة للحكومة (مثل الادارة المالية)، وعلى علاقاتهم «بالكاماريالات» بشكل خاص^(٤٢). وربما كان كارلوس ساليناس التكنوقراطي النموذج على ذلك، فقد عينه الرئيس دي لا مدريد في منصب وزاري رئيس حين كان في الرابعة والثلاثين من عمره، وفي التاسعة والثلاثين من عمره رشح لمنصب الرئيس (الشكل ١٥-٣).

يكون الشخص الذي يطلق عليه لقب «سياسي تقليدي» اكبر سناً بشكل واضح حين يتولى منصباً في السلطة، لانه يكون عادة قد قضى سنوات عدة يقدم الخدمات للحزب الثوري او المنظمات المتفرعة عنه. ومع ظهور التكنوقراطيين، فقد وجد السياسيون التقليديون ان طريقهم الى المراكز السياسية الهامة في الحكومة قد سُدّت. كما انهم ارهقوا بتحملهم مسؤولية مجموعة من السياسات الاقتصادية يفضلها التكنوقراطيون الممسكون بالسلطة والتي «لا تحظى بشعبية»، اضافة الى مسؤولية الحفاظ على السيطرة السياسية والتأييد الانتخابي للحزب الثوري في وقت الازمات الاقتصادية وتكشف الحكومة. في حين يركز التكنوقراطيون على اعداد استراتيجيات تطويرية جديدة، والتفاوض على اتفاقيات الديون

الشكل ١٥-٣

السيرة المهنية لكارلوس ساليناس دي غورتاري

- ولد في مكسيكوسيتي : ١٩٤٨
- والده راؤول ساليناس، درس الهندسة في جامعة المكسيك الوطنية والاقتصاد في جامعة هارفرد؛ خدم كوزير للصناعة والتجارة في حكومة الرئيس ادولفو لوبيز ماتيسوس (١٩٥٨-١٩٦٤).
- ١٩٦٧-١٩٧١: الدراسة الجامعية في جامعة المكسيك الوطنية
- تخصص في الاقتصاد؛ وتابع دورات في الإدارة العامة القاها ميغيل دي لا مدريد.
- ١٩٧٠-١٩٧٨: التدريس في الجامعة بدوام جزئي
- التدريس في جامعة المكسيك الوطنية، ومعهد المكسيك التكنولوجي المستقل، ومركز دراسات النقد لدول أمريكا اللاتينية.
- ١٩٧١-١٩٧٤: وزارة المالية: محلل، مكتب الشؤون المالية الدولية
- عُيّن من قبل هوغو مارجين (وزير الخزانة)، والذي شغل منصب وكيل وزارة الصناعة والتجارة يوم كان يرأس هذه الوزارة راؤول ساليناس لوزانو.
- ١٩٧٢-١٩٧٤: دراسات عليا في هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
- حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة، والماجستير والدكتوراه في الاقتصاد السياسي، أكمل أطروحته للدكتوراه في العام ١٩٧٨ (موضوعها: العلاقات بين الاستثمارات العامة، والمشاركة السياسية، والتأييد الشعبي للحكومة في المناطق الريفية من ولايتي بويبلا وتلاكسكالا).
- ١٩٧٤-١٩٧٩: وزارة المالية
- تولى مناصب مختلفة، بما في ذلك مدير دائرة الدراسات الاقتصادية؛ ومكتب الشؤون المالية الدولية؛ ومدير عام التخطيط المالي. عمل تحت إمرة ميغيل دي لا مدريد (وكيل وزارة الخزانة) وخوزيه لوبيز بورتيللو (وزير الخزانة).
- ١٩٧٩-١٩٨١: مدير السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وزارة البرمجة والميزانية
- عُيّن من قبل ميغيل دي لا مدريد (وزير البرمجة والميزانية).

تابع الشكل ١٥-٣

السيرة المهنية لكارلوس ساليناس دي غورتاري

١٩٨٢-١٩٨١: مدير، معهد الدراسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في الحزب الثوري المؤسساتي.

ادارة مستودع افكار الحزب الثوري المؤسساتي خلال حملة الانتخابات الرئاسية لميغيل دي لا مدريد، ومشاركة دي لا مدريد في حملته الانتخابية في كافة انحاء البلاد.

١٩٨٧-١٩٨٢: وزير البرمجة والميزانية

عين وهو في الرابعة والثلاثين من عمره - أصغر وزير في حكومة دي لا مدريد.

١٩٨٧: رشح للرئاسة عن الحزب الثوري المؤسساتي.

١٩٨٨-١٩٩٤: رئيس المكسيك

الخارجية. ولذلك فلا غرابة ان يولد قطاع العمل خلال الثمانينات قدراً كبيراً من التوتربين التكنوقراطيين والسياسيين التقليديين، خاصة وان المكاسب المهنية بالنسبة للجهود التي يبذلها السياسيون للفوز في الانتخابات وحشد التأييد الجماهيري لسياسات الحكومة قد انخفضت بحدة.

انزعج السياسيون التقليديون اكثر بسبب عدم قدرتهم على توجيه السياسة العامة خلال الفترات الرئاسية الحديثة، وقد اختار التكنوقراطيون اتباع مشروع اقتصادي يؤكد على خفض النفقات الحكومية المخصصة لدعم المستهلكين، وخصخصة المؤسسات الحكومية، واعادة الصناعة الى وضعها السابق او تحديثها، وبناء عملية التطوير في المكسيك على اساس زيادة القدرة على التصدير، وخدمة الدين القومي الخارجي في مواعيده. ويعارض العديد من السياسيين التقليديين هذه الليبرالية الجديدة. وذاك الخليط من السياسات الاقتصادية المتطلعة الى الخارج، مجادلين بان كلفتها الاجتماعية مرتفعة للغاية. وان مثل هذه السياسات ستقوض التأييد السياسي للحزب الثوري اكثر فاكثر. وقد كان السياسيون في الاصل متخوفين من طريقة التكنوقراطيين في التطوير الاقتصادي لانها تتضمن قلب الكثير من الترتيبات السياسية والاقتصادية الداخلية التي طورت في المكسيك منذ الثلاثينات في ظل مجموعة من السياسات الحكومية الحمائية ذات التطلعات الداخلية. واخيراً، فقد زعر السياسيون بسبب خطط التكنوقراطيين الرامية الى تغيير قواعد اللعبة الانتخابية بطرق ستجعل من الصعب على السياسيين القيام بعملهم أو الحفاظ على حصتهم التقليدية من المناصب الحكومية. وقد خشي المتشددون من زعماء الحزب الثوري من حدوث انفتاح سياسي، وازدياد المنافسة الحقيقية في الانتخابات، خاصة في خضم ازمة اقتصادية، في حين كان بعض كبار التكنوقراطيين - بمن منهم، في البداية، الرئيس دي لا مدريد وساليناس - يدفعون «لتحديث» الحزب الثوري المؤسساتي والنظام الانتخابي. وكان للتوتر الناتج دور هام في تحطيم وحدة الحزب التي حدثت في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٨، والتي تسببت في ترشيح المنشق غوايو تيموك كارديناس، وهزيمة الحزب الثوري المؤسساتي النكراء في انتخابات تموز (يوليو) ١٩٨٨.

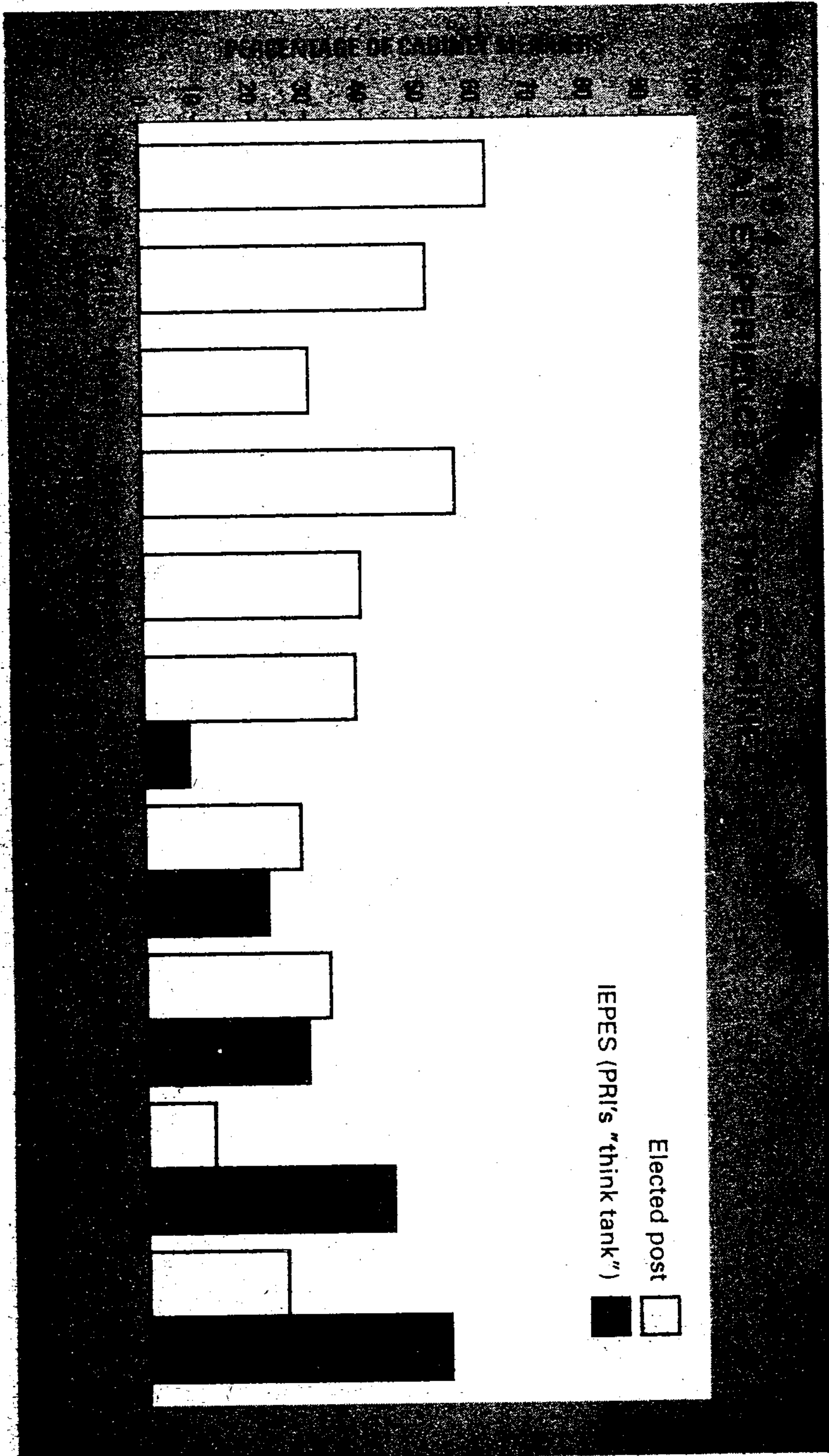
لا شك أن انقسام التكنوقراطيين والسياسيين الى فصيلين قد بولغ فيه. فقد دمج التكنوقراطيين بأنهم «مدققو أرقام» يرددون آراء جاهزة ولا تأخذ معادلاتهم التجريدية عن السياسة العامة في حسابها الاحتياجات والاحباطات الشعبية، كما أنهم يفتقرون إلى المهارات السياسية الرئيسية. وفي حين يمكن انتقاد بعض كبار التكنوقراطيين عن حق لعدم تحسسهم للحقائق الاجتماعية، فإن من يرتفعون الى قمة السلطة الحكومية اليوم لا يمكنهم الوصول الى مثل هذه المناصب بالكفاءة التقنية والخبرة الادارية فقط؛ لان عليهم أن يكونوا بناء تحالفات على درجة عالية من المهارة تقريباً. فمسؤولياتهم البيروقراطية غالباً ما تفرض عليهم التفاوض على أمور كثيرة مع حكام الولايات وغيرهم من الأعضاء البارزين من السياسيين التقليديين، الذين يمكن ضمهم الى مؤيدي شبكة العمل الشخصية لهؤلاء التكنوقراطيين. أما «التكنوقراطيون السياسيون» الذين انخرطوا في النشاط السياسي (بغض النظر عن قصر المدة) فكان لهم ميزة هامة في المنافسة على المناصب العليا على الذين يفتقرون لمثل تلك الخبرة.

يزداد عدم الوضوح في التمييز بين التكنوقراطيين والسياسيين اذا اخذنا في اعتبارنا ان العديد من السياسيين ينجزون وظائف ادارية في دوائر الحزب الثوري المركزية، ومهام سيطرة سياسية عامة على مستوى حكم الولايات والوزارات الاخرى. وكما هو الحال بالنسبة للتكنوقراطيين، فإن هؤلاء السياسيين البيروقراطيين يمكنهم التقدم والنجاح دون أن يشاركوا مباشرة في حشد الناخبين أو تمثيل الحزب الثوري في إحدى الدوائر الانتخابية (سواء كانت فلاحية، أو تنظيمات عمالية، أو مهنية من الطبقة الوسطى... الخ).

فقد السياسيون المكسيكيون التقليديون قدراً ضخماً من السلطة خلال الفترات الرئاسية الاخيرة، لكن لم يتم الاستغناء عنهم تماماً. فمجالس الوزراء التي شكلها رؤساء تكنوقراطيون في آخر مجلسين مكسيكيين كانت مزيجاً من التكنوقراطيين الشباب (تمركزوا في وزارتي الاقتصاد والتخطيط) والسياسيين من ذوي الخبرة. وتركزت أكثر الوزارات أهمية بالنسبة للسيطرة السياسية (مثل حكام الولايات، والعمل، والتعليم) في يد السياسيين المحترفين والاكبر سناً، الذين يعتبرون متشددين في مسائل السياسة الانتخابية والامن الداخلي. فقد بذل ساليناس بشكل خاص، جهداً كي يصل الى طبقة السياسيين التقليديين، فاختار لمجلس وزرائه عدداً كبيراً من الرجال ممن هم وسطاء سياسيون على درجة عالية من المهارة، والذين كان في وسعهم، بفضل السن والخبرة، ان يعملوا كجسر بين دائرة ساليناس الداخلية التكنوقراطية وبين متشديدي الحزب الثوري، ونسبة من لديهم نوع من الخبرة السياسية من اعضاء مجلس وزراء ساليناس (خاصة من يتولون حكم الولايات) كان أكثر من ضعف عددهم في وزارة دي لا مدريد السابقة (انظر الشكل ١٥-٤).

نجح ساليناس من خلال تعييناته الوزارية ومنهجه البطيء في الاصلاح السياسي في التقليل من التوتر داخل النخبة السياسية القومية. وتقوم الان بين الجناحين علاقة تكافل مريحة بقدر معقول، بدل علاقة العداء التي كانوا بالكاد يستطيعون اخفاءها في الثمانينات. فالسياسيون التقليديون بحاجة الى التكنوقراطيين لإدارة الاقتصاد والتفاوض على الترتيبات المعقدة مع العالم الخارجي؛ والتكنوقراطيون بحاجة الى السياسيين للحفاظ على السيطرة السياسية. ومع ذلك فان تبدالاً هاماً في السلطة، وربما كان تبدالاً لا رجعة عنه، قد حدث في النخبة السياسية المكسيكية حيث يتوجب على السياسيين المحترفين اليوم أن ينفذوا القرارات التي يتخذها التكنوقراطيون، الذين لا يهتم منهجهم في حل مسائل البلد كثيراً باكتساب الشعبية التقليدية أو وطنية الاقتصاد. بل أنهم مشغولون بحل المشاكل الاقتصادية أكثر من انشغالهم بصحة النظام السياسي. ونظراً لامكانية انتخاب رؤساء مكسيكيين اخرين من التكنوقراطيين، فثمة احتمال ضئيل أن يعود السياسيون التقليديون الى الحكم.

Source: Centeno, "The New Cientificos."



تمثيل المصالح والسيطرة السياسية

الدائرة الداخلية من مستشاري الرئاسة في النظام المكسيكي هي التي تبادر الى وضع السياسات العامة المهمة وتشكيلها قبل عرضها للنقاش العلني. لذلك فإن القسط الاعظم من تمثيل المصالح يتم ضمن المستويات العليا من دوائر الحكومة البيروقراطية. والبنى التي توضح المصالح وتجمعها في الديموقراطيات الغربية (مثل الاحزاب السياسية، ونقابات العمال، وما الى ذلك) تخدم في الواقع اغراضاً اخرى في النظام المكسيكي: تقليص الاهداف التي ترمي اليها مطالب المواطنين من الحكومة، وحشد التأييد الانتخابي للنظام، والمساعدة في اظهار مشروعية النظام امام الدول الاخرى، وتوزيع الوظائف والجوائز المادية الاخرى على أفراد وجماعات مختارة. فالوسيلة الرئيسية لتوضيح المصالح وتجميعها في النظام المكسيكي، وهو الحزب الثوري المؤسسي، ليس لديه تأثير مستقل على السياسة العامة؛ وليس للاحزاب المعارضة ايضاً تأثير على النظام.

منذ أواخر الثلاثينات كان لدى المكسيك نظام حكم نقابي / corporatist system لتمثيل المصالح، فقد كان لزاماً على كل مواطن أو شريحة اجتماعية الاتصال بالدولة من خلال بنية واحدة «ترخصها» الدولة لتمثيل ذلك القطاع من المجتمع وتنظيمه (سواء كان فلاحياً، أو نقابات عمال مدنية، أو رجال أعمال، أو مدرسين .. الخ) والحزب الرسمي ذاته مقسم الى ثلاثة قطاعات: قطاع الفلاحين، وقطاع العمال، والقطاع «الشعبي» (الذي يمثل معظم موظفي الحكومة، وصغار التجار، واصحاب الملكيات الزراعية الخاصة، وسكان الاحياء المدنية ذات الدخل المتدني). ويسيطر على كل قطاع منظمة جماهيرية «اتحاد عمال المكسيك» / Confederacion de Trabajadores de Mexico في القطاع العمالي؛ و«الاتحاد الوطني للفلاحين» / confederacion Nacional Campesina في القطاع الفلاحي؛ و«الاتحاد الوطني للمنظمات الشعبية» / Confederacion Nacional de Organizaciones Populares في القطاع الشعبي وتتفرع المنظمات الاخرى عن كل فرع من فروع الحزب هذه، لكن نفوذها يبقى ضئيلاً مقارنة بالاتحاد الاساسي.

هناك عدد من مجموعات المصالح المنظمة والقوية - مثل كبار رجال الاعمال المحليين والاجانب، والجيش، والكنيسة الكاثوليكية - غير ممثلة رسمياً في الحزب الثوري. وتتعامل هذه المجموعات مباشرة مع النخبة الحاكمة، على مستوى الرئاسة والوزراء، في أغلب الأحيان؛ ولا تحتاج الى الحزب الثوري للتعريف باولوياتها. ولهذه المجموعات أيضاً ممثلون من مراكز ملائمة داخل السلطة التنفيذية يمكن الاعتماد عليهم لتوضيح مصالحها.

اضف إلى ذلك، فإن قطاعات الاعمال منظمة في اتحادات مختلفة تجيزها الحكومة مثل (CONCANACO, CONCAMIN CANACINTRA) والتي لها مواقفها من القضايا العامة، واولوياتها

معروفة على نطاق واسع من خلال وسائل الاعلام. ومنذ إدارة الرئيس كارديناس اصبح جميع الصناعيين ورجال الاعمال في البلد ملزمين قانوناً، فيما عدا حفنة منهم بالانضمام الى احدى منظمات ارباب العمل تلك. وفي الثمانينات، كان لعدد من منظمات رجال الاعمال المستقلة عن النقابات التي تجيزها الدولة (ابرزها «اتحاد ارباب العمل للجمهورية المكسيكية» / Confederacion Patronal de la Republica Mexicana دور قيادي في انتقاد سياسات الحكومة الاقتصادية^(٤٣) .

ونظراً لأن النظام الحزبي والسلطة التشريعية القومية في النظام المكسيكي غير فعالة في تجميع المصالح، فان العديد من المطالبات المتعارضة لا بد ان تحل مباشرة من قبل الرئيس أو واحدة من «الوزارات المتميزة» / super ministries (مثل وزارة التخطيط والميزانية) التي وضعت ضمن الجهاز التنفيذي للعمل كادوات تنسيق. ويمكن لعدد كبير من المطالب المتعارضة أو المجموعة بشكل سيئ أن تهدد بارباك جهاز اتخاذ القرارات والتسبب في شلّه. إلا أن هذا النمط من التوسط في المصالح له دور عملي في الحفاظ على استقرار النظام.

وتتجنب المجموعات والافراد، الذين لهم مصلحة ما لدى النظام اللجوء الى ممثلهم الاسمي في القطاع التنظيمي للحزب الثوري، ويحاولون تحقيق مطالبهم عن طريق العلاقات الشخصية - باللجوء الى الراعين لهم - ضمن الجهاز الحكومي. وعلاقات الراعي - الرعية تقسم المجتمع الى دوائر منفصلة ولا تتعامل مع بعضها البعض، فهي قطع عمودية تخدم كاعمدة للنظام. فالعمال المدنيون النقابيون ضمن الطبقات الدنيا، على سبيل المثال، منفصلون عن العمال المدنيين غير النقابيين؛ والمزارعون الذين حصلوا على اراض من الاصلاح الزراعي منفصلون عن صغار ملاك الاراضي الخاصة، وعن العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضاً. أما الطبقة الوسطى فهي مقسمة إلى بيروقراطية حكومية، ومعلمين، واخصائيي رعاية صحية، ومحامين، واقتصاديين، وما الى ذلك. وبالتالي، فإن المنافسة بين الطبقات قد حل محلها منافسة شديدة التشرذم ضمن الطبقات نفسها.

وتوضيح المصالح عن طريق شبكات الراعي - الرعية يساعد النظام في أنه يقلل عدد المستفيدين المحتملين من برامج الحكومة، ويجعل هدف المطالب المقدمة للنظام محدودة أكثر. فهو يفتت المطالب الشعبية الى مطالب ضيقة، وفردية أو محلية جداً، يمكن منحها أو منعها حسب الحالة. ونادراً ما تواجه المسؤولين مطالب جماعية من تكتلات عريضة. وبدلاً من اضطرار المسؤولين للعمل بناء على طلب فئة كاملة من الشعب (مثل سكان الاحياء البائسة، أو المعلمين، أو المزارعين ممن حصلوا على ارضهم من الاصلاح الزراعي)، فإن خياراتهم تكون أسهل وأقل كلفة حين يتعاملون مع مجموعات صغيرة (مثل الاختيار بين التماسات متنافسة من عدة احياء لمد خط انابيب الماء). ولا توفر البنية الرعوية آلية لتوزيع المنافع الحكومية بشكل انتقائي فحسب؛ بل أنها تساعد على منح المشروعات لهذه الانتقائية. فهي تلقي

بالمسؤولية عن النتائج المتحققة على عاتق الراعين الافراد والرعية. فاذا ما فشلت المنطقة «س» في الحصول على مدرسة تطالب بها، فلا بد ان السبب هو فشل راعي المنطقة في القيام بواجبه، أو لأنه لم يكن لدى سكان المنطقة انفسهم المهارة والعزم الكافيان لزراع العدد المناسب من الراعين، أو لأنهم لم يختاروا الراعي المناسب للوكالة الحكومية المناسبة - ما يسمى «خرافة الصلات الصحيحة»^(٤٤). وهذه التبريرات تساعد على التخفيف من شعور المواطنين بالاحباط بسبب اداء الحكومة، وفي الوقت نفسه، تجعل من الصعب على الزعماء المنشقين تنظيم الشعب على اساس مناهضة الغبن الاقتصادي الذي تتقاسمه قطاعات عريضة منه.

ان ظهور منظمات مستقلة غير مرتبطة بشبكات النظام الرعوية، في السنوات الاخيرة، قد اضاف المزيد من التعقيد وعدم اليقين للنظام السياسي. فقد ظهرت منظمات عدة بشكل عفوي بين فقراء المدن، والفلاحين، وحتى بين أفراد الطبقة الوسطى، مثل معلمي المدارس، ممن فشل جهاز الحكومة - الحزب، بشكل عام، في ضمهم الى صفوفه. وقد تطورت هذه الحركات رداً على الضائقة التي أوجدتها الازمة الاقتصادية من جهة، وبسبب انخفاض تجاوب المنظمات «الشعبية» القائمة التي ترخصها الدولة مع المطالب الشعبية، من جهة أخرى. اضافة الى كونها أحد نتائج التحديث الاجتماعي بشكل عام (التوسع في وسائل الاتصال الجماهيرية، وارتفاع مستويات التعليم، والتمدن، والتغيير في البنية المهنية، وما شابه ذلك). ونظراً للازمة الاقتصادية وصرامة السياسات الحكومية، فلم يكن لدى المنظمات المتفرعة عن الدولة سوى القليل، أو لا شيء، تقدمه من المنافع المادية، كما ازداد اعتبار الشعب لها بأنها أدوات تلاعب وفساد، وأنها امتداد لبيروقراطية الدولة لا عمل لها سوى خدمة مصالحها.

الا أن الحركات الشعبية الجديدة لم تكن تثق أيضاً باحزاب المعارضة التقليدية فحتى أواخر الثمانينات، تجنبت هذه الحركات التعاون مع جميع الاحزاب التي تعمل على مستوى قومي، مفضلة تركيز طاقتها على الصراعات ذات الطبيعة المحلية، مثل الارض، والماء، والاسكان والتحسينات الاخرى في الاحياء المدنية^(٤٥). وفي انتخابات العام ١٩٨٨، أيد العديد من المنظمات الشعبية ترشيح غوايو تيموك كارديناس لانتخابات الرئاسة، ويحتمل أن قطاعاً كبيراً من مؤيدي هذه المنظمات قد صوتوا له، لكن دعم المنظمات «لحزب الثورة الديموقراطية» / Partido de la Revolucion Democratica وهو الحزب السياسي الذي شكله كارديناس بعد انتخابات ١٩٨٨، كان محدوداً ومشتملاً. وفي بعض انحاء المكسيك (مثل ولايات او اكسكا، ودورانغو، وخليج كاليفورنيا)، بدأ بعض زعماء الحركات الشعبية ينافسون الاحزاب العريقة بشكل مباشر في الانتخابات للفوز بمناصب السلطة المحلية.

ثمة نقاش شديد يدور في المكسيك بين علماء السياسة وممارسيها حول المعاني البعيدة للحركات الشعبية الجديدة، وحول اليقظة السياسية للمجتمع المدني بشكل عام. ويرى البعض في النشاط التنظيمي الاخير للمجتمع المدني نقطة تحول في التاريخ المكسيكي، يقدم الدليل على وجود تمثيل نيابي

حقيقي في النظام السياسي المكسيكي. فعلى سبيل المثال، فشلت بعض الحركات الفلاحية المبكرة التي تحددت «الاتحاد الوطني للفلاحين» في تقديم تمثيل فعال للمصالح الفلاحية. وبالتالي، فإن ظهور العديد من الحركات الشعبية المحلية جداً والتي تبدو غير سياسية (على الأقل بالنسبة للمجالات السياسية الأبعد من شؤون البلديات)، والتي تعمل حسب جدول أعمال خاص بها هو من اعراض تحطم السيطرة النقابية للدولة وتزايد عدم قدرة المنظمات «الجماهيرية» التي ترخصها الدولة على دمج القطاعات والمصالح الاجتماعية التي ظهرت حديثاً في القطاع الرسمي.

في حين ساهمت نزاعات النخبة الحاكمة الداخلية، وقلّة الجهات الراحية بجزء كبير من تراجع نظام الدولة النقابي في الثمانينات، فقد هدّدت التطورات في المجتمع المدني ذلك النظام بطرق أخرى. فاستمرار الطبقة الوسطى في النمو وازدياد نزوعها لتنظيم نفسها حول مواضيع مثل تلوث البيئة، وعدم كفاية الخدمات المدنية؛ والانتشار السريع وغير المنظم لفئات سكان المدن ذوي الدخل المتدني، وغير المدمجين سياسياً، والموظفين «بشكل غير رسمي» (والذين يشار إليهم غالباً بالهامشيين / ISO margi-nados)، وفئات فلاحية ساخطة على النهب الذي يمارسه مستثمرو المصادر الطبيعية، وتجاوزات التطوير المدني، والاعباء المرهقة لقروض البنوك الحكومية - ساهمت جميعها في خلق حافز لظهور ثقافة سياسية جديدة من حيث النوعية وحجم المشاركة. ويواجه القادة السياسيون المكسيكيون اليوم أعداداً أكبر من مجموعات المصالح، تتابع أهدافها بطرق أكثر استقلالية وأقل تحفظاً. ويبدو ان التحرك الشعبي في الثمانينات كان كافياً للفت انتباه النخبة السياسية، التي تدرك الان - وان يكن على مضض - تنامي تعددية المجتمع المدني والحاجة الى التجاوب مع هذه التعددية، باحياء البنى النقابية أو تجاوزها الى اشكال جديدة من القيادة والتمثيل النيابي^(٤٦).

مع ذلك، علينا أن ندرك أنه في حين يتبجح النظام المكسيكي بان قدرته على السيطرة السياسية قد ضعفت بسبب الازمات السياسية والاقتصادية في الفترات الرئاسية الاخيرة؛ فان اداة السيطرة الرئيسية، اي علاقات الراعي - الرعية (حكم الزعامات المحلية)، والحركة العمالية المقيدة، وقمع قوات الامن الحكومية لمنشقين بشكل انتقائي - قد بقيت كما هي ولم تفقد كل فاعليتها السابقة. والانخفاض في النشاطات المعارضة في المكسيك خلال فترة ما بعد العام ١٩٨٢، رغم تزايد الضائقة الاجتماعية كلها أمور توحى بان جهاز الحزب - الحكومة ما زال ماهراً جداً في تقسيم حركات المعارضة، وشرائها، واختيار ضمها، أو قمعها - إن اقتضت الضرورة - قبل خروجها عن السيطرة.

الحزب الثوري المؤسساتي

أسس حزب المكسيك «الرسمي» وهو الحزب الثوري المؤسساتي، في العام ١٩٢٩ من قبل الرئيس بلوتاركو الياس كاليس للافادة منه كاداة للتخفيف من عنف النزاعات بين المتنافسين على المناصب العامة، وتعزيز سلطة الحكومة المركزية على حساب الاجهزة السياسية الشخصية، والمحلية، والتي

على مستوى الولاية، التي تحولت الى أحزاب سياسية خلال العقد الذي تلا ثورة الاعوام من ١٩١٠ - ١٩٢٠. وكما قال المؤرخ لورنزو ميير، فإن الحزب الرسمي لم يكن حزباً ولد للصراع على السلطة، بل لادارتها دون ان يقتسمها مع احد»^(٤٧).

عمل الحزب الحاكم بكفاءة مذهلة طيلة نصف قرن من الزمان، فاستخدم كاداة لفض نزاعات النخبة، وضم مجموعات المصالح الجديدة، التي قد تظهر، الى النظام، واسباغ الشرعية على النظام من خلال العملية الانتخابية. وكان من المستحيل عملياً على أي جناح ينشق عن الحزب الرسمي ان يفوز في الانتخابات بفضل تلاعب الحكومة بالقواعد الانتخابية. وقد ظهرت حركات انشقاكية في الاعوام ١٩٤٠، ١٩٤٦، و١٩٥٢، و١٩٨٧-١٩٨٨، لكن لم ينجح أي مرشح انفصالي للرئاسة، قبل الائتلاف الكارديني الجديد الذي نافس على انتخابات العام ١٩٨٨، في كسب اكثر من ١٦ بالمئة من الاصوات (حسب التعداد الرسمي).

في العام ١٩٣٨ حول الرئيس لازارو كارديناس الحزب الرسمي من حزب يستخدم كاداة لفض نزاعات النخبة وضم مجموعات المصالح، الى حزب سياسي ذي قاعدة جماهيرية يمكن استخدامه بشكل صريح لجمع التأييد الشعبي لسياسات الحكومة وحشد المشاركة في الانتخابات. وقد انجز كارديناس ذلك بدمج المنظمات الفلاحية والعمالية المدنية من كافة المستويات المحلية، والولاية، والقومية، التي اوجدت خلال فترة رئاسته، في الحزب الرسمي^(٤٨). وكانت عملية اعادة التنظيم هذه هي الاساس الذي اقام عليه الحزب ادعائه بأنه حزب شمولي، يسعى لاستيعاب أكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية المختلفة والاتجاهات السياسية التي تمثل المجتمع المكسيكي. ويحتل الحزب الرسمي والمنظمات الجماهيرية المتفرعة عنه مساحة سياسية كبيرة بحيث تجد أحزاب وحركات المعارضة صعوبة في تجنيد المؤيدين.

كان الحزب الثوري منذ بداياته مجرد ذيل للحكومة ذاتها، خاصة الرئاسة. ولم يكن قط ساحة منافسة سياسية مستقلة. وكان في وسع حفنة من قادة الحزب على المستوى القومي، مثل فيدل فيلازكويز، الاب المؤسس للحركة العمالية المتفرعة عن الحزب الثوري، ان يعرقلوا اعمال الحكومة بين الحين والآخر، لكن الحزب الرسمي ذاته لم يمارس قط أي نفوذ مستقل عن سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. والواقع، ان أحد أسباب التوتر التي أدت الى انهيار وحدة الحزب وانضباطه في أواخر الثمانينات - وبلغت ذروتها في الحركة الكاردينية الجديدة - كانا افتقار الحزب الثوري للاستقلال عن سياسات التقشف الحكومية التي لم تكن تحظى باية شعبية، وعدم قدرة اكثر قادة الحزب وكوادره تمكناً في النظام من التأثير على الخيارات السياسية التي وضعها تكنوقراطيو الحكومة.

خلال الاربعينات والخمسينات، أصبح حزب المكسيك الحاكم احد اكبر آلات جمع الأصوات انجازاً

في العالم، فكان يضمن نصراً انتخابياً ساحقاً لجميع مرشحيه فيما عدا حفنة صغيرة منهم، في جميع الانتخابات. ولم يهزم اي مرشح للرئاسة عن الحزب رسمياً قط، وحتى الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٨٩ لم يحرم مرشح الانتخابات الكونغرس أو لحكام الولايات عن الحزب من النصر. ولم تبدأ احزاب المعارضة في تحقيق فوز ذي قيمة في الانتخابات البلدية ومجلس النواب في الكونغرس الا في السبعينات. وفي العام ١٩٩٠ كانت احزاب المعارضة تسيطر على ٥ بالمئة من البلديات من اصل ٢٤٠٠ بلدية - مقابل ١ بالمئة في العام ١٩٨٥.

لقد كان للحزب الرسمي على الدوام نقاط رئيسة تمنحه التفوق على منافسيه الانتخابيين، احدها امتياز الوصول الى وسائل الاعلام (خاصة التلفزيون منذ الستينات). وتكرس وسائل الاعلام عادة أكثر من ٩٠ بالمئة من تغطيتها للحملة الاعلامية لمرشحي الحزب الثوري المؤسساتاتي، وينص القانون على منح احزاب المعارضة مدخلا الى البث التلفزيوني، لكن المواعيد التي ترتب لتلك الاحزاب تكون في ساعات يقل فيها عدد المشاهدين، في حين يحصل الحزب الثوري على أفضل المواعيد.

ويتمتع الحزب الرسمي بشكل اساسي بامكانية الحصول على مصادر غير محدودة لتمويل حملته الانتخابية. ولا يعلم أحد بالضبط كم من المال تسرب من خزائن الدولة الى الحزب الثوري، حيث أنه لا يوجد في المكسيك قانون يفرض الابلاغ عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية وطريقة انفاقها. على أية حال، حين تولت حكومة معارضة السلطة في ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية وجدت قيوداً بنكية وقانونية تظهر ان اكثر من عشرة ملايين دولار امريكي من الاموال الحكومية قد حولت الى الحزب الثوري المؤسساتاتي لحملة الفوز بحكم تلك الولاية في العام ١٩٨٩. ويؤكد الحزب بانه لا يتلقى سوى الاعانة الحكومية الضئيلة التي تقدم عادة الى جميع الاحزاب السياسية المسجلة بموجب قانون الانتخاب الفدرالي اضافة الى ما يجمعه من اشتراكات من اعضاء الحزب والتي تقطع عادة من رواتب موظفي الحكومة.

بصفته الحزب الحاكم، فقد افاد الحزب الثوري المؤسساتاتي والمنظمات الشعبية المتفرعة عنه من شبكة الرعاية الحكومية الواسعة، التي وزع من خلالها الكثير من المنافع المادية الصغيرة على شريحة كبيرة من السكان. فازمة الثمانينات الاقتصادية واجراءات الحكومة التقشفية التي تمخضت عنها خفضت بحدة المصادر التي يمكن ضخها الى الشعب من خلال نظام الرعاية القومي. واحد اسباب خسارة الحزب الثوري المؤسساتاتي لتأييد الناخبين هو أنه مع استتالة الازمة تزايد عجز الحزب عن تقديم الجوائز المادية بشكل فعال. كان الحل الذي اتبعته ادارة ساليناس ذات السياسة المالية المحافظة هو تركيز المصادر المتاحة لدعم نظام الحكومة الرعوي وانفاقه على عدد قليل من الاماكن والاحياء ذات الاهمية السياسية الاستراتيجية، خاصة احياء البؤس الغنية بالاصوات حيث اكتسبت الكاردينية الجديدة

الكثير من الاصوات في العام ١٩٨٨. وكانت ابرز اعمال ساليناس «مشروع التضامن القومي» / National Solidarity Program (PRONASOL) الذي تركزت استثماراته على البنى التحتية التي يحتاجها المكسيكيون من ذوي الدخل المتدني بشكل ملح (خطوط المياه، والكهرباء، وانظمة الصرف الصحي، والشوارع المعبدة، والعيادات الطبية، والاسكان). ويتطلب مشروع كهذا تعاون المجتمع المحلي من اجل الحصول على هذه التحسينات، وتنفيذها ودفع تكاليفها. ويؤكد البرنامج أيضاً على الربط بين المنافع العامة المقدمة وسياسة الحكومة في خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وتعاني من خسائر مالية بهدف ايجاد عائدات للانفاق على مشروع التضامن القومي والمشاريع الاجتماعية الاخرى. وقد انتقد سياسيون معارضون المشروع على اساس أنه «شعبية جديدة»^(*) انتقائية، لكنه يمثل طريقة بارعة قد تكون فعالة في اضعاف طروحات احزاب المعارضة، ويسد النقص في مصادر الذي يعاني منه نظام رعاية موظفي الحزب من المستويات الدنيا.

الحزب الثوري المؤسسي هو الحزب السياسي الوحيد في المكسيك الذي يمتلك شبكة من منظمي الحملات الانتخابية، والممثلين المحليين، ومراقبي الاقتراع التي تغطي البلد كله. ويمكنه أن يعتبر ان من ضمن كوادره اتحاد المعلمين القومي المتفرع عن الحزب الثوري والبالغ عدد اعضائه مليون مدرس، والذي لعب دوراً هاماً في ضمان الاصوات الريفية للحزب الثوري. فالحجم الهائل والتناثر الجغرافي لشبكات ناشطي الحزب الحاكم يترجم الى ميزة عظيمة اثناء الانتخابات. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب الامر أكثر من مئة ألف مراقب اقتراع لتغطية جميع مراكز الاقتراع في البلاد خلال انتخابات الرئاسة. وليس في وسع أي من أحزاب المعارضة أن يقترح، ولو من بعيد، من القدرة على انزال هذا العدد من مراقبي الاقتراع. ولدى الحزب أيضاً الطاقم القادر على دفع الناخبين الى التصويت - وهو أمر هام خاصة في فترة يرتفع فيها عدد المتخلفين عن التصويت.

تاريخياً، كانت أقوى ميزة تمتع بها الحزب الرسمي على منافسيه هي قدرته على تزوير الانتخابات دون أي اكرات، نسبياً، لعاقبة ذلك. وقد استخدم في ذلك تشكيلة كبيرة من التقنيات: مثل حشو صناديق الاقتراع بالاصوات الزائفة، وترهيب من يحتمل ان يؤيدوا أحزاب المعارضة وتهديدهم بحجب منافع الحكومة عنهم، والطعن بأهلية مراقبي الاقتراع من الاحزاب المعارضة، او تبديل مراكز الاقتراع في اللحظة الاخيرة إلى أماكن لا يعرفها الا مؤيدو الحزب الثوري، والتلاعب بقوائم تسجيل الناخبين (مثل حشو القوائم بانصار للحزب الثوري لا وجود لهم او غير مقيمين في مركز الاقتراع، «وشطب» اسماء من يمكن أن يصوتوا ضد الحزب الحاكم من القوائم)، واصدار عدة بطاقات انتخابية لمؤيدي الحزب الثوري، وتنظيم تصويت الافراد عدة مرات (عن طريق «اللولية الطيارة» / flying brigades وهم اعضاء

* neopopulism اشارة الى حزب الشعب القديم ١٨٩١ الذي كان يدعو الى سيطرة الدولة على السكك الحديدية والحد من ملكية الاراضي (المترجم).

من مؤيدي الحزب الثوري ينقلون من مركز اقتراع الى آخر)، وما الى ذلك. اضعف الى ذلك، ان حصول الحزب على اغلبيه التمثيل في اللجان الانتخابية التي تراقب عملية الاقتراع وعدّ الاصوات على المستوى المحلي، ومستوى الولاية والحكومة القومية، جعل الحزب الثوري قادراً على الاعتماد دائماً على «الخيمياء»^(*) الانتخابية» لالغاء النتائج الانتخابية غير المواتية أو التلاعب في الجداول لانكار الفوز على المرشحين المعارضين. فالنتائج النهائية تقرر «من فوق»، عن طريق مفاوضات سرية مع أحزاب المعارضة في بعض الاحيان، وبالإمر في اغلب الاحيان^(٤٩).

لقد أصبح التزييف جزءاً مكملاً للعملية الانتخابية طيلة سنوات عدة، وقد ينجم عن التخلي عنه نتائج كارثية بالنسبة للحزب الثوري. فخلال الاشهر العشرة الاولى من رئاسة ميغيل دي لا مدريد، اتبعت الحكومة سياسة الاعتراف بانتصارات احزاب المعارضة في انتخابات البلديات اينما حدث ذلك. وسرعان ما اضطر الحزب الثوري الى الاعتراف بهزيمته امام حزب العمل الوطني في سبع مدن رئيسية، خمس منها عواصم ولايات. وأمام الضغط الكبير من قادة الحزب الثوري المستنفرين والغاضبين في البلديات والولايات اضطر الرئيس دي لا مدريد لوقف سياسة «الشفافية الانتخابية» / electoral transparency وخلال باقى فترة حكمه لم يسمح الا لمدينة صغيرة نسبياً بالانتقال الى سيطرة المعارضة.

مكن ضعف احزاب المعارضة، وحتى فترة قريبة، اجهزة الحزب - الحكومة من السيطرة على نتائج الانتخابات دون ترتيبات خاصة. والواقع انه يمكن القول أن في وسع كل مرشح عن الحزب الثوري لانتخابات الرئاسة أو حكام الولايات، أو مجلس الشيوخ الفدرالي، وفي كافة أنحاء البلاد، أن يفوز باغلبيه الاصوات المطلقة حتى وان لم يحدث اي تلاعب في نتائج الانتخابات. فابتداء من العام ١٩٨٥، اظهرت انتخابات حكام الولايات ورؤساء البلديات في عدد من الولايات (مثل سونورا، كيهواهوا، وخليج كاليفورنيا الشمالية، وميشوكان، وجوريرو، وولاية المكسيك) ذلك السيل العارم من الاصوات المعارضة التي لم يكن من الممكن تعديل نتائجها الا بعمل مفضوح للغاية. فقد ارتفعت تكلفة «الخيمياء الانتخابية». فمثل هذه التكتيكات تثير الان تظاهرات اعتراض تلي الانتخابات، واصطدامات عنيفة بين الحزب الثوري وناشطي الحزب المعارض. وانتقادات واسعة في وسائل الاعلام العالمية، وتزيد سخرية الشعب، وارتفاع في عدد الممتنعين عن التصويت في الانتخابات التالية. ففي حالة ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية في العام ١٩٨٩، يبدو أن السلطة القومية في الحزب الثوري والحكومة قد توصلت الى أن تكلفة التزوير الصارخ ستكون كبيرة، فتم الاعتراف بالنصر التاريخي لحزب العمل الوطني في الولاية. أما في الولايات الاخرى فقد تواصل التلاعب بالانتخابات بطريقة خرقاء بموافقة السلطات المركزية وبدون موافقتها.

* Alchemy الكيمياء القديمة التي كان هدفها تحويل المعادن الرخيصة الى ذهب (المترجم)

حين لم يكن ثمة معارضة فعالة في المكسيك، كان منهج الحزب الثوري المؤسساتاتي هو فعل كل ما في وسعه لدفع الناخبين الى المشاركة، لتمكين الحزب الرسمي من تضخيم الاغلبيات الكبيرة اللازمة لتبرير حقه في الحكم. وبعد ظهور المعارضة القوية، استبدل حض الناخبين بشكل مستتر على التسجيل والتصويت في الانتخابات باستراتيجية موجهة تهدف الى حشد الناخبين الذين يحتمل ان يصوتوا للحزب الثوري. وادى وجود قوى معارضة جديدة في الريف - ابرزها الكاردينيون الجدد - الى وضع المزيد من القيود على قدرة الحزب الثوري على اضافة اصوات الى مجموع ما حصل عليه، والمضي في تضخيم عدد المشاركين في الانتخابات بشكل مصطنع. وقد اصبحت عملية اضافة اصوات الى قوائم الحزب الثوري، بدلاً من استبعاد اصوات الاحزاب المعارضة، اكثر اشكال تزوير الانتخابات شيوعاً في المناطق الريفية. ويمكن رؤية تأثير هذه التغييرات في التناقض الحاد في معدل الناخبين المشاركين منذ أواخر الثمانينات، فحتى في الانتخابات التي كان التنافس عليها شديداً: لم تزد النسبة عن ٤٩,٤ بالمئة في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية (انظر الجدول ١٥-١)؛ و١٥ الى ٣٣ بالمئة في عدد من الولايات الرئيسية والانتخابات المحلية التي جرت في العامين ١٩٨٩-١٩٩٠ (٥٠).

تراجعت الحصص التي ادعى الحزب الثوري المؤسساتاتي الحصول عليها من الاصوات طيلة ما يقارب ثلاثين عاماً، لكن ذلك التراجع كان تدريجياً ولم يهدد إحكام قبضة الحزب على الرئاسة وحكم الولايات، الا في الاونة الاخيرة (انظر الشكل ١٥-٥ والجدول ١٥-٢) فقد انخفضت نسبة الدوائر الانتخابية التي يسيطر الحزب الثوري عليها من ٨٥ بالمئة في العام ١٩٦٤ الى ٣٥ بالمئة في العام ١٩٨٨ (انظر الى الاعمدة الثلاثة الاولى في الجدول ١٥-٣). وفي العام ١٩٨٨ هزمت احزاب المعارضة الحزب الثوري المؤسساتاتي رسمياً في حوالي ٢٣ بالمئة من أصل ٣٠٠ دائرة انتخابية في كافة انحاء البلاد. واطهرت استطلاعات للرأي هدفها معرفة الحزب المفضل لدى الشعب، ان الحزب الثوري لم يعد حزب الاغلبية منذ العام ١٩٨٧، حيث ان نسبة تقل عن ٣٠ بالمئة من المكسيكيين الذين شملهم الاستطلاع من مختلف انحاء البلاد قالوا انهم يؤيدون الحزب الثوري المؤسساتاتي (٥١).

احد العوامل الرئيسية للتراجع طويل الامد في فعالية الحزب الرسمي كآلة لحشد الاصوات هو انتقال السكان على نطاق واسع من المناطق الريفية الى المناطق المدنية، الذي حدث في المكسيك منذ العام ١٩٥٠. ففي تلك السنة كان ٥٧ بالمئة من السكان يعيشون في مناطق ريفية منعزلة يقل عدد سكان كل منطقة عن ٢٥٠٠ نسمة. وبحلول العام ١٩٨٠ اصبحت عدد من يقطنون تلك المناطق أقل من ٣٤ بالمئة، في حين كان ٤١ بالمئة من مجموع المكسيكيين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن مئة الف نسمة. وفي المراكز المدنية الكبيرة فان آلية نظام الحكم التقليدية في السيطرة السياسية تعمل بكفاءة أقل. فالتعليم ومستويات الدخل في تلك المناطق، اعلى، كما أن الطبقة الوسطى - التي تشكل جزءاً كبيراً من الاصوات المعارضة - أكبر. وحقيقة أن احزاب المعارضة منظمة بشكل أفضل ولديها مراقبين أكثر على

مراكز الاقتراع في تلك المناطق، يجعل من الصعب على الحزب الثوري اخفاء عمليات تزوير الانتخابات. وتكشف البيانات المجمعة في الجدول ١٥-٤ ان حظ الحزب الثوري المؤسساتي الانتخابي قد تدهور بشكل أكبر في منطقة مكسيكو سيتي العاصمة (والتي تضم الان أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع سكان المكسيك) والمراكز المدنية الاخرى. وفي انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية، حصل كارلوس ساليناس الطامح الى تحديث المكسيك، على الهامش الذي مكنه من الفوز في اكثر المناطق تمسكاً بالتقاليد واكلها تطوراً في البلاد. فقد حصل على صوت واحد من أصل كل اربعة اصوات ادلي بها في مكسيكو سيتي، في حين حصل غوايو تيموك كارديناس على ٤٩ بالمئة من الاصوات هناك. الا انه حتى في المناطق الريفية، شقت احزاب المعارضة- الكاردينيون الجدد بشكل رئيسي- طريقها الى ما كان يعتبر في السابق صوتاً مضموناً للحزب الثوري المؤسساتي.

تميزت الانتخابات التي جرت في الثمانينات ايضاً، بانها ما يعرف باسم «صوت قطاعات» الحزب الثوري المؤسساتي- وهي الاصوات التي يفترض ان المنظمات المتفرعة عن الحزب، القطاعات الفلاحية، العمالية، «والشعبية»، تسيطر عليها. ففي انتخابات العام ١٩٨٨ واعد الاتحاد القومي للفلاحين بتقديم ١٠ ملايين صوت الى مرشح الحزب الثوري للرئاسة؛ واعد الاتحاد الفدرالي لموظفي الدولة بتقديم ٢ مليون صوت؛ وتعهد اتحاد المعلمين القومي بان كل واحد من اعضاءه البالغ عددهم مليون عضو سيحشد دزينة او اكثر من الاصوات للحزب الثوري. واطهرت نتائج الانتخابات (حصل ساليناس على ما مجموعه ٩,٦٨٧,٩٢٦ صوتاً، اقل بحوالي خمسة ملايين صوت مما حصل عليه مرشح الحزب الثوري ميغيل دي لا مدريد في العام ١٩٨٢) بشكل درامي انه لم يعد في وسع الحزب الثوري الاعتماد على القطاعات التنظيمية للحصول على معظم الاصوات اللازمة للفوز في انتخابات قومية وسط منافسة قوية، بشكل مقنع (٥٢).

وجزاء رئيسي اخر من معضلة الحزب الثوري المؤسساتي هي التبدل الواسع في اجيال الناخبين. فالمتوسط الاحصائي لعمر الفرد المكسيكي اليوم هو حوالي ١٧ عاماً. قمع كل دورة انتخابية يقل عدد المكسيكيين الذين عاصروا الاصلاحات الاجتماعية التي نفذت في الثلاثينات، او حتى فترة التنمية الاقتصادية المستمرة والتضخم المنخفض بعد العام ١٩٤٠. وبدلاً من ذلك، نجد اليوم ان الناخبين الذين تقل اعمارهم عن خمسة وثلاثين سنة قد عايشوا خمسة عشر عاماً من الازمات الاقتصادية المتتالية، والتي خفضت مستويات المعيشة، وزادت عدم المساواة في توزيع الثروة؛ وكرست الجمود السياسي داخل جهاز الحزب- الدولة. ونتيجة لذلك فان اكبر تحدٍ يواجه الحزب الثوري المؤسساتي هو كيفية تحريك الولاء للحزب في نفوس الملايين من الناخبين الجدد، الذين نشأوا في زمن تتقلص فيه الفرص الاقتصادية بحدة، بدل ان تتوسع.

ان ضخامة ما يدعى بمشكلة الحزب الثوري المؤسساتي الجيلية توحى بها عدة استطلاعات للرأي اظهرت ان التأييد للحزب الحاكم يتركز في الاشخاص كبار السن، في حين تستمد المعارضة تأييدها من

الجدول ١٥-١

التصويت في الانتخابات الرئاسية، ١٩٣٤-١٩٨٨

السنة	اصوات للحزب الثوري (%) (أ)	اصوات للحزب العمل الوطني (%)	اصوات للحزب الاخرى (%) (ب)	المشاركة (% ممن يحق لهم الانتخاب) (ج)
١٩٣٤	٩٨,٢	-	١,٨	٥٣,٦
١٩٤٠	٩٣,٩	-	٦,١	٥٧,٥
١٩٤٦	٧٧,٩	-	٢٢,١	٤٢,٦
١٩٥٢	٧٤,٣	٧,٨	١٧,٩	٥٧,٩
١٩٥٨	٩٠,٤	٩,٤	٠,٢	٤٩,٤
١٩٦٤	٨٨,٨	١١,١	٠,١	٥٤,١
١٩٧٠	٨٣,٨	١٣,٩	١,٤	٦٣,٩
١٩٧٦ (د)	٩٣,٦	-	١,٢	٥٩,٦
١٩٨٢	٧١,٠	١٥,٧	٩,٤	٦٦,١
١٩٨٨	٥٠,٧	١٦,٨	٣٢,٥ (هـ)	٤٩,٤ (و)

(أ) من العام ١٩٥٨ وحتى ١٩٨٢، تتضمن الاصوات التي حصل عليها «الحزب الشعبي الاشتراكي» و«الحزب الاصيل للثورة المكسيكية»، اللذان كانا يصادقان على مرشح الحزب الثوري للرئاسة، وفي العام ١٩٨٨ ايدوا مرشح المعارضة غوايو تيموك كارديناس.

(ب) باستثناء الاصوات الملغاة؛ وتضم الاصوات لمرشحين من أحزاب غير مسجلة.

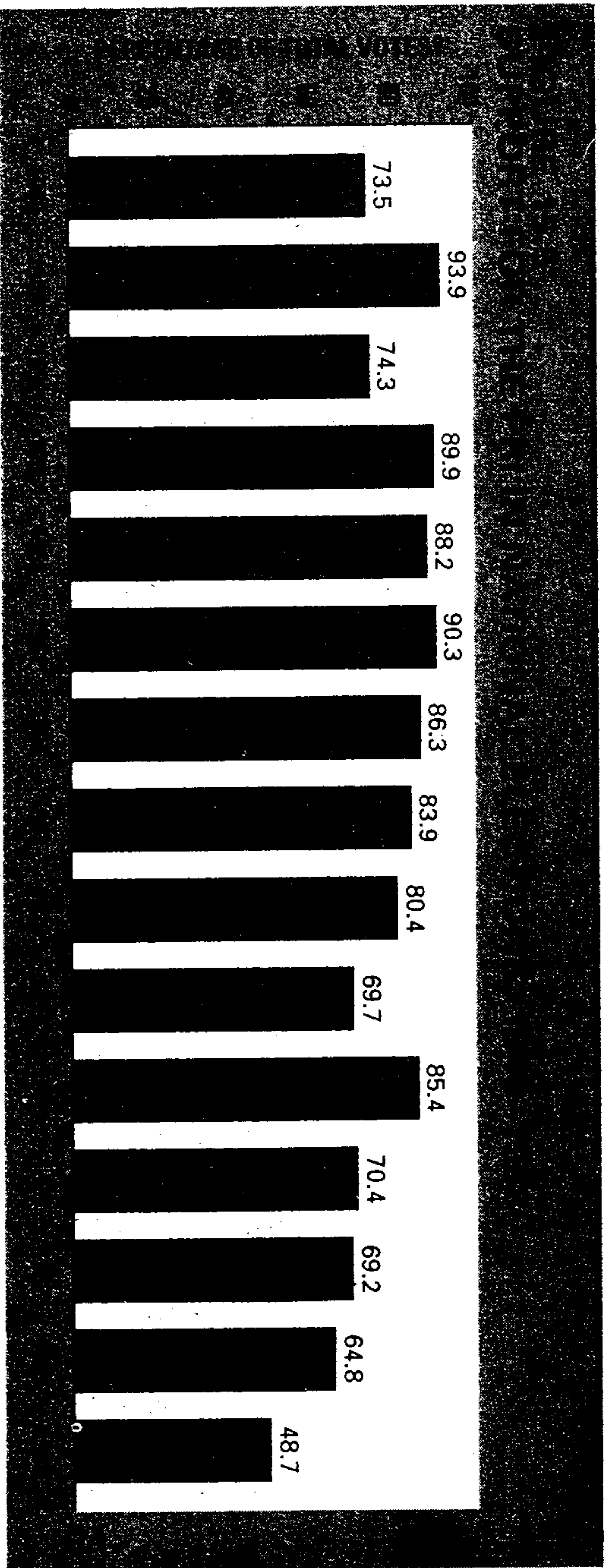
(ج) كانت قاعدة السكان الذين يحق لهم الانتخاب تضم، خلال الفترة من ١٩٣٤-١٩٥٢، جميع الذكور الذين تجاوزوا العشرين من العمر (السن القانوني للانتخاب ٢١ سنة). ضم جميع الرجال والنساء ممن تجاوزوا العشرين الى القاعدة خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٤ (حصلت النساء على حق الانتخاب عام ١٩٥٨). تضم القاعدة الانتخابية للفترة من ١٩٧٠-١٩٨٨ جميع الذكور والاناث ممن تجاوزوا الثامنة عشرة (خفض سن الانتخاب الى ١٨ سنة ابتداءً من ١٩٧٠).

(د) خاض مرشح الحزب الثوري خوزيه لوبيز بورتيللو الانتخابات دون منافس فعلي، لان حزب العمل الوطني فشل في تسمية مرشح. والمرشح الوحيد الذي يستحق الذكر هو فالنتين كامبا المرشح عن الحزب الشيوعي، غير المسجل قانوناً للمشاركة في انتخابات ١٩٧٦. وقد تم الغاء اكثر من ٥ بالمئة من الاصوات.

(هـ) بما في ذلك ٣١,١ حصل عليها غوايو تيموك كارديناس.

(و) تم استخدام تبيانات تقديرية من لجنة الانتخابات الفدرالية وقد اصدرت اللجنة ذاتها رقمين مختلفين لعدد من يحق لهم الانتخاب عام ١٩٨٨ فاذا استخدمنا التقدير الاكبر، فان المشاركة تصل الى ٤٤,٩ بالمئة.

Sources: Pablo González Casanova, *Democracy in Mexico* (New York: Oxford University Press, 1970), Table 1; Peter H. Smith, *Labyrinths of Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979), Table 2-7; Comisión Federal Electoral, *Procesos federales electorales, Cómputo de la votación por partido* (1964-1988).



*Percentage base includes annulled votes and those cast for nonregistered candidates.
 Source: Data from Comisión Federal Electoral (Mexico), tabulated by Juan Molinar Horcasitas, Universidad Nacional Autónoma de México.

الجدول ١٥-٢

تمثيل الاحزاب السياسية في مجلس النواب، ١٩٦٤-١٩٨٨ (بالمئة من المقاعد)

سنة الانتخابات التشريعية									
الحزب	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٨
الحزب الثوري المؤسساتاتي	٨٢,٣	٨٢,١	٨٣,٦	٨٢,٢	٨٢,٠	٨٢,٢	٧٤,٨	٧٢,٣	٥٢,٠
حزب العمل الوطني	٩,٥	٩,٤	٩,٤	١٠,٨	٨,٥	١٠,٠	١٢,٥	١٠,٣	٢٠,٢
الحزب الشعبي الاشتراكي (أ)	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٣	٥,١	٢,٨	٢,٥	٢,٨	انظر الجبهة القومية
الحزب الاصيل للثورة المكسيكية (أ)	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٣,٠	٣,٨	٣,٠	٠,٠	٢,٨	انظر الجبهة القومية
الحزب الديموقراطي المكسيكي	-	-	-	-	-	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٠,٠
حزب العمال الاشتراكي (أ) (الذي اصبح): حزب الجبهة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاردينية لاعادة البناء	-	-	-	-	-	٢,٥	٢,٨	٣,٠	انظر الجبهة القومية
الحزب الشيوعي المكسيكي (الذي اصبح): حزب المكسيك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاشتراكي الموحد (الذي اصبح): الحزب	-	-	-	-	-	٤,٥	٤,٣	٣,٠	٣,٨
الاشتراكي المكسيكي (ب)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حزب العمال الثوري	-	-	-	-	-	-	-	١,٥	٠,٠
الجبهة القومية الديموقراطية (ج)	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤,٠

(أ) تحالف الحزب مع الحزب الثوري المؤسساتاتي قبل العام ١٩٨٨.

(ب) تحالف الحزب مع الجبهة الكاردينية (الجبهة القومية الديموقراطية) في العام ١٩٨٨.

(ج) ائتلاف مكون من الحزب الاصيل للثورة المكسيكية، وحزب الجبهة الكاردينية لاعادة البناء، والحزب الشعبي الاشتراكي، وفي

حين ايدت هذه الاحزاب مرشحا للرئاسة ذاته في انتخابات ١٩٨٨، وهو غوايو تيموك كارديناس، فانها لم تصوت ككتلة واحدة

في انتخابات مجلس النواب، خاصة بعد تشكيل حزب الثورة الديموقراطية، وهو الحزب الكاردينني الجديد، في العام ١٩٨٩.

Source: Juan Molinar Horcasitas, El tiempo de la legitimidad: Elecciones, autoritarismo y democracia en México (Mexico, D.F.: Cal y Arena, 1991).

الجدول ١٥-٣

انماط المنافسة الانتخابية ١٩٦٤-١٩٨٨
(بالمئة من ٣٠٠ منطقة انتخابية فدرالية)

نوع المنافسة (أ)						
سنة الانتخاب	احتكار للحزب الثوري	سيطرة قوية للحزب الثوري	سيطرة ضعيفة للحزب الثوري	منافسة بين حزبين	منافسة بين عدة احزاب	فوز للمعارضة
١٩٦٤	٢٨,١	٥٢,٢	٤,٥	١٤,٠	-	١,١
١٩٦٧	٢٤,٢	٦١,٢	٣,٦	٩,٧	-	١,٢
١٩٧٠	٢٧,٠	٥٣,٩	١,٧	١٧,٤	-	-
١٩٧٣	١٨,٧	٥١,٣	٤,١	٢١,٨	١,٠	٣,١
١٩٧٦	٣٥,٨	٤٤,٦	٦,٧	١١,٩	٠,٥	٠,٥
١٩٧٩	٩,٤	٤٨,٠	١٢,٣	٦,٣	٢٢,٧	١,٣
١٩٨٢	١,٣	٥١,٧	٦,٣	٢٦,١	١٤,٠	٠,٣
١٩٨٥	٣,٣	٤١,٧	٩,٠	٢١,٠	٢١,٣	٣,٧
١٩٨٨ (ب)	١,٠	١٩,٠	١٥,٠	٨,٣	٣٤,٠	٢٢,٧

(أ) احتكار للحزب الثوري = أصوات تزيد عن ٩٥ بالمئة؛ سيطرة قوية للحزب الثوري = أصوات الحزب أقل من ٩٥ بالمئة لكن أكبر من ٧٠ بالمئة؛ سيطرة ضعيفة للحزب الثوري = أصوات للحزب أقل من ٧٠ بالمئة؛ لكن الفرق بين الحزب الثوري والحزب الذي يليه في المقاطعة هو أكبر من ٤٠ نقطة مئوية؛ أما المنافسة بين حزبين = أصوات الحزب الثوري أقل من ٧٠ بالمئة، الفرق بين الحزب الثوري المؤسساتي والحزب الذي يليه هي أقل من ٤٠ نقطة مئوية، وأصوات الحزب الثاني أكثر من ٢٥ بالمئة، وأصوات الحزب الثالث أقل من ١٠ بالمئة؛ المنافسة بين عدة احزاب = أصوات الحزب الثوري أقل من ٧٠ بالمئة، الفرق بين الحزب الثوري والحزب الثاني أقل من ٤٠ نقطة مئوية، والحزب الثاني أقل من ٢٥ بالمئة والحزب الثالث أكثر من ١٠ بالمئة؛ فوز للمعارضة = أصوات نالها أي حزب أكبر من أصوات الحزب الثوري.

(ب) بالنسبة للعام ١٩٨٨، تتضمن انتصارات المعارضة الانتصارات التي حققها ائتلاف الاحزاب الكاردينية.

الجدول ١٥-٤					
التأييد للحزب الثوري المؤسساتي حسب نوع المنطقة الكونغرسية (النسبة المئوية من مجموع الاصوات)					
السنة					
المناطق	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٨	المعدل ١٩٧٩-١٩٨٨
المنطقة الفدرالية (مكسيكوسيتي)	٤٦,٧	٤٨,٣	٤٢,٦	٢٧,٣	٤١,٢
مناطق مدنية أخرى (أ)	٥٣,٤	٥٦,٢	٥١,١	٣٤,٣	٤٨,٨
مختلطة (ب)	٦٧,٩	٦٦,٢	٥٩,٢	٤٦,٤	٦٠,٠
ريفية (ج)	٨٣,٥	٨٠,٩	٧٧,٣	٦١,٣	٧٥,٨

- (أ) المناطق المدنية هي تلك التي يعيش ٩٠ بالمئة أو أكثر من سكانها في اماكن يزيد عدد سكانها عن ٥٠ الف نسمة، وعددها الاجمالي، ٤٠ في المنطقة الفدرالية و٦٥ في المناطق المدنية الاخرى.
- (ب) المناطق التي يعيش فيها اكثر من ٥٠ بالمئة وأقل من ٩٠ بالمئة من السكان في اماكن يزيد عدد سكانها عن ٥٠ الف نسمة، وعددها الاجمالي: ٤٤.
- (ج) المناطق التي يعيش اقل من ٥٠ بالمئة من السكان في اماكن عدد سكانها ٥٠ الف نسمة.

Source: From Comisión Federal Electoral; tabulations by Juan Molinar Horcasitas, Universidad Nacional Autónoma de México.

الناخبين الشباب. وقد وجد احد الاستطلاعات التي جرت على مستوى قومي قبل انتخابات ١٩٨٨ ان اكثر من ٥٠ بالمئة من القاعدة المؤيدة للائتلاف الكارديني مكونة من اشخاص تقل اعمارهم عن ٣٠ سنة، في حين ان ٤٢ بالمئة من قاعدة حزب العمل الوطني و ٣٥ بالمئة من مؤيدي الحزب الثوري المؤسساتاتي هم من هذه الفئة العمرية^(٥٣). وفي ولاية كيهوا هوا، حصل الحزب الثوري على معظم التأييد له من اناس تزيد اعمارهم عن الثالثة والاربعين، في حين كان معظم مؤيدي حزب العمل الوطني من مجموعات اصغر سناً (ما بين ١٨ الى ٣٢ سنة)^(٥٤). وهذه الشريحة الكبيرة من السكان المستائين من الحزب الثوري والتي تميل الى تأييد حزب المعارضة ستكبر في السنوات القادمة، حين يموت من بقي من «الحرس القديم» في الحزب الثوري، خاصة في المناطق الريفية، حيث يرتفع معدل العمر بالنسبة للسكان الباقين بسرعة. ولهذا مضامين كبيرة بالنسبة للحزب الثوري المؤسساتاتي، حيث ان المناطق الريفية هي التي ما زالت تقدم ذلك الهامش الذي يمكن مرشحي الحزب من الفوز في العديد من الولايات.

اخيراً، اضعفت الانقسامات العميقة التي ظهرت في صفوف النخبة السياسية المكسيكية خلال الثمانينات اداء الحزب الثوري المؤسساتاتي في الانتخابات الاخيرة. وبدأت السلطة التنفيذية تسقط بالتدريج في يد التكنوقراطيين الذين يختلف اسلوبهم واولوياتهم السياسية اختلافاً كبيراً عن بيروقراطي الحزب الثوري التقليديين. فتعيين كارلوس ساليناس كمرشح للرئاسة عن الحزب الثوري المؤسساتاتي في العام ١٩٨٧ قد اتخذته الجناح التقليدي القومي - الشعبي في الحزب الثوري كدليل على ان السياسات الاقتصادية للحكومة ستواصل الانحراف الى يمين «العقيدة الثورية» المكسيكية، وكعلامة على ان الجناح اليساري سيوضع في زاوية النسيان وعدم الاهمية الدائمين. وزاد من عملية استقطاب المواقف ابتعاد يسار الوسط الكارديني عن الحزب الثوري المؤسساتاتي، والنجاح الانتخابي القوي وغير المتوقع الذي حققه في العام ١٩٨٨، والذي اثار رد فعل دفاعي قوي من معظم المحافظين والعناصر السياسية المتشددة داخل الحزب الثوري (الممثلة في القطاع العمالي). وفاقمت مطالب المتشددين باتخاذ اجراءات صارمة ضد مجموعات المعارضة، واصرارهم على الفوز في الانتخابات باي ثمن، الصراع الدائر منذ امد بعيد داخل النخبة السياسية، بين من يؤيدون نوعاً من الليبرالية السياسية ومن يفضلون الوضع القائم. وقد زادت هذه التطورات من عدم قدرة الحزب الثوري المؤسساتاتي على العمل كآلية لحل نزاعات النخبة، ووضعت في يد احزاب المعارضة، الى حد بعيد، اكثر قضايا الحملة الانتخابية فعالية: اصرار الحزب الثوري المؤسساتاتي على تزوير الانتخابات بشكل مفضوح جداً.

احزاب المعارضة

كانت احزاب المعارضة، والى عهد قريب، تقوم بمهمة تحقيق الاستقرار في النظام السياسي المكسيكي. فكانت تقدم للنظام معارضة «موالية» في الكونغرس؛ فكانت تؤمن مخرجاً للاصوات المعارضة (الاشخاص المستأؤون جداً من اداء الحكومة بحيث لا يقبلون على انفسهم التصويت

لمرشحي الحزب الثوري المؤسساتي)؛ وخدمت كاداة للقادة السياسيين المنشقين مبقية اياهم ضمن النطاق الذي تقره الحكومة للمنافسة السياسية. ولم يكن في وسع احزاب المعارضة المتشردمة داخلياً والضعيفة تنظيمياً ان تجتذب دعماً انتخابياً كافياً يمكنها من تحدي هيمنة الحزب الثوري المؤسساتي على المستوى القومي او مستوى الولاية. وكان قادة هذه الاحزاب يقبلون بمقاعد في الكونغرس، وينتقدون بين الحين والآخر القرارات السياسية، ويناقشون نتائج الانتخابات مع اجهزة الحكومة- الحزب الثوري. وكانت مهمتهم الاساسية ايجاد خصم ينافس الحزب الثوري المؤسساتي، ويقوي بالتالي ادعاء الحكومة بالتأييد الشعبي لها ومشروعية سلطتها.

كانت استراتيجية النظام الاساسية في التعامل مع احزاب المعارضة هي «حمل عصا غليظة وتقديم جزرات صغيرة»^(٥٥). وتمثلت الجزرات في اصلاحات طفيفة لقوانين الانتخاب الفدرالية بين الحين والآخر بحيث تضمن مستوى معيناً من التمثيل النيابي لاحزاب المعارضة في الكونغرس، وتسهيل عملية التأهيل للتسجيل القانوني، وتأمين مبلغ متواضع من المالية العامة لحملتهم الانتخابية. وعن طريق السماح بقيام احزاب المعارضة وتشجيع قيام احزاب اخرى، فقد كان النظام قادراً على توجيه معظم الاستياء الشعبي من سياساته واراته عن طريق العملية الانتخابية بدل المخاطرة باعترافات عنيفة مناهضة للنظام.

وفي اواخر السبعينات، وخاصة منذ العام ١٩٨٥، ظهرت معارضة انتخابية اقل تعاوناً مع النظام. فقد افادت احزاب المعارضة من اليمين واليسار من موجة الاستياء العارمة من الحكومة بسبب الازمة الاقتصادية في الثمانينات واصبحت منافساً هائلاً للحكومة. وسعت المعارضة اليمينية بشكل خاص للحصول على تأييد شعبي من مختلف الطبقات الاجتماعية، فاستخدمت موظفين بدوام كامل وبدأت حملة انتخابية للفوز بدل الاكتفاء بتثقيف المواطنين. واصبحت احزاب المعارضة من اليمين واليسار اكثر استعداداً لاتباع سياسة العصيان المدني وغير ذلك من تكتيكات المواجهة في تعاملها مع الحكومة، خاصة للاعتراض على تزوير الانتخابات. وبدأوا في مناشدة وسائل الاعلام العالمية، ومنظمة الدول الامريكية، وحتى الكونغرس الامريكي لحمل الحكومة المكسيكية على الاعتراف بفوزهم. وناهض ممثلو الاحزاب المعارضة في الكونغرس سياسات حكومية اساسية، مثل تأميم النظام البنكي في العام ١٩٨٢. واستمرار خدمة الديون الخارجية الباهظة، وتسريع التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة، فشككوا بهذه الطريقة في مشروعية الحكومة، واحرجوها في الخارج، ورفعوا تكلفة السيطرة السياسية واستمالة المعارضين.

ومع ذلك، واصلت احزاب المعارضة في المكسيك العمل في ظل قيود قاسية. واهمها تقييد وصولها الى وسائل الاعلام، وعدم سيطرتها على مصادر نظام الرعاية، وسيطرة الحزب الثوري - الحكومة على الآلة الانتخابية. فمن الصعوبة بمكان ان «تثبت» احزاب المعارضة التزوير في الانتخابات؛ فمعايير تقديم الادلة التي ينص عليها القانون الانتخابي شديدة للغاية. ونتيجة لذلك، لا يمكن لحزب معارض ان يطالب

رسمياً بالاعتراف بفوزه، ويمكنه فقط ان يضغط على الحكومة (عن طريق التظاهرات الشعبية مثلاً) او «التفاوض» على انتصارات معينة، خلف ابواب مغلقة^(٥٦).

يعمل تزوير الانتخابات ضد احزاب المعارضة بطرق اخرى ايضاً. فتركيز احزاب المعارضة على تزوير الانتخابات في حملاتها الانتخابية، يتركها عرضة لاتهام بان ليس لديها برنامج بديل موثوق لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ينوء جمهور الناخبين تحتها. والتركيز المستمر على التزوير يؤدي ايضاً الى عزوف العديدين من مؤيدي احزاب المعارضة عن المشاركة في التصويت؛ حين يعون ويؤمنون بحقيقة ان ليس لدى مرشح المعارضة أية فرصة معقولة للفوز. وعدم الثقة الشعبية في العملية الانتخابية تؤذي احزاب المعارضة اكثر مما تؤذي الحزب الثوري المؤسساتي، الذي لديه مصادره للحصول على الاصوات التي يريد.

وحزب المعارضة اليميني الرئيس، وهو حزب العمل الوطني، هو الافضل إعداداً لمواجهة هذه المعوقات. وقد تأسس في العام ١٩٢٩، وعمل بجد لتطوير شبكة قوية وواسعة من جماهير الناشطين في مختلف انحاء البلاد يكونون قادرين على مراقبة العملية الانتخابية عن قرب والدفاع عن الاصوات التي ينالها الحزب. وهو قادر على جمع اغلبيات كبيرة مقنعة في معاقله الاقليمية- الولايات الحدودية الشمالية، وولايتي خاليسكو، وجواناخواتو، ومنطقة مكسيكو سيتي العاصمة (وولاية مكسيكو والمقاطعة الفدرالية)، وفي يوكاتان- وفي المدن الكبرى رغم التزوير الواسع الذي يمارسه الحزب الثوري المؤسساتي. وثمة اعتقاد واسع بان حزب العمل الوطني قد فاز او كان قريباً جداً من الفوز في انتخابات ١٩٨٥ لمنصب حاكم ولاية سونورا، وولاية كيهواهوا في العام ١٩٨٦. وقد اظهر الانتصار الكاسح، الذي اعترف به رسمياً، للفوز بحكم ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية في العام ١٩٨٩ ان حزب العمل الوطني يحظى بشعبية منظمة، في بعض انحاء البلاد على الاقل، تكفي لكسر سيطرة الحزب الثوري المؤسساتي على حكومة الولاية. فقد عمل حزب العمل على رفض امر واقع بوجود نظام ثنائي الاحزاب. وتزايد نجاح مرشحيه للكونغرس الفدرالي، الذين حصلوا على ١٠١ مقعد من اصل ٢٤٠ مقعداً حصلت عليها احزاب المعارضة في مجلس النواب، في انتخابات ١٩٨٨- وهو اكبر عدد من المقاعد يفوز بها حزب معارض قط.

كان الدافع الاكبر لتأسيس حزب العمل الوطني هو الرد على التيار اليساري للسياسة العامة في عهد الرئيس لازارو كارديناس. وضمت هيئته التأسيسية مفكرين كاثوليك بارزين ممن اعتنقوا ايديولوجيا ديمقراطية مسيحية، وتمسك الحزب بمعارضته للبنود المناهضة للاكليروس في دستور ١٩١٧، خاصة احتكار الحكومة للتعليم العام. وانحاز بعض الرهبان الكاثوليك، في بعض المناطق الى حزب العمل الوطني علناً، وانتقدوا في الوقت نفسه التزوير الذي يقترفه الحزب الحاكم للانتخابات. والجمهور الانتخابي الرئيس لحزب العمل الوطني هم افراد الطبقة الوسطى المدنية، الا انها تجتذب اصواتاً من الفئات الفلاحية المحافظة وافراد الطبقة العاملة المدنية.

في حين ان من الواضح ان حزب العمل الوطني هو طليعة احزاب المعارضة المكسيكية من ناحية القوة التنظيمية والتكامل الايدولوجي، فانه يعاني من عدة نقاط ضعف رئيسية. وقد قسم الحزب منذ اواسط السبعينات الى فئتين: معتدلين تقدميين، ومتشددين محافظين (او ما اطلق عليهم البانستيين الجدد^(*))، الذين ناوروا للسيطرة على الآلة الحزبية، فشنت كل فئة عمليات تطهير ضد اعضاء الفئة الاخرى عند توليها السلطة. وليس لدى لحزب العمل الوطني سوى قلة قليلة من القادة على المستوى القومي، ووجد صعوبة في بلورة مشروع قومي او وضع السياسات التي تشكل بديلاً واضحاً لبرامج الحكومة. وتضاعف مشكلته مع تحويل سياسات الحكومة ناحية اليمين منذ العام ١٩٨٢. ففي عهد دي لا مدريد و ساليناس رأى حزب العمل الوطني الكثير من شعارته تسرق من قبل الحكومة (سياسات اقتصادية موجهة الى السوق الحر، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وروابط اوثق مع الولايات المتحدة، وتحسين علاقات الكنيسة-الدولة).

ازدادت الفجوة اتساعاً، في السنوات الاخيرة، بسبب استعداد قيادة الحزب المسيطرة حالياً (معتدلة) لعقد تحالفات تكتيكية مع حكومة ساليناس بهدف تمرير تعديلات دستورية على مواضيع مثل اصلاح قانون الانتخابات، واعادة خصخصة البنوك، في مقابل ضمان انتخابات انظف. وقد منعت عمليات التزوير المتواصلة التي يقوم بها الحزب الثوري في معاقل حزب العمل الوطني الكثير من الانتصارات المتوقعة للحزب الاخير، وازدعت قيادة حزب العمل الوطني على المستوى القومي امام التحديات من داخل حزبهم ذاته. وقد اظهرت الانتخابات منذ العام ١٩٨٨ ان حزب العمل القومي ما زال صامداً في دوائره الانتخابية التقليدية (والتي تشكل الان ما بين ١٧-١٨ بالمئة من الناخبين) الا انه لا يوسعها بقدر ذي قيمة. وفي انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية شقت الحركة الكاردينالية الجديدة طريقها الى عمق الاصوات المعارضة في حزب العمل الوطني التي اعتادت مناهضة الحكومة، خاصة بين فقراء المدن.

اظهرت الابحاث التجريبية على مؤيدي حزب العمل الوطني ان لدى الحزب تشكيلة منتقاة من الاتباع لديهم بعض الامتيازات نسبياً، وهدفهم رؤية الطبقة الوسطى وقد تعافت مما افسدته ازمة الثمانينات الاقتصادية، الا انهم غير مهتمين كثيراً بالفقر المدقع، وعدم المساواة الاجتماعية، او حتى بالمشاركة الديمقراطية الاوسع. وتعتقد نسبة تتراوح ما بين ٢٥ الى ٣٧ بالمئة من اعضاء حزب العمل الوطني تمت مقابلتهم، في دراسة اجريت على احد احياء الطبقة الوسطى في مكسيكو سيتي ان اليمين، واليساريين، والهنود، والعاطلين عن العمل لا يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها المواطنين الاخرون، لانهم غير مهئين بقدر كافٍ للديمقراطية^(٥٧). وسوف يكون من الصعب على حزب العمل اقناع الجماهير بأنه يقف الى جانبها ما لم يبدأ في معالجة قضايا البلاد الاجتماعية بطريقة اكثر تقدمية واقناعاً مما فعل خلال انتخابات ١٩٨٨.

اثبتت الانتخابات انها نقطة تحول درامية في حظوظ المعارضة اليسارية في المكسيك. فقبل العام

* "neoPANista" تعبير مكون من الحروف الاولى لحزب العمل الوطني واداة النسبة الاسبانية (المترجم)

١٩٨٨ افرز اليسار المكسيكي عدداً من الاحزاب السياسية مثل حزب الشعب الاشتراكي / Partido Populor Socialista (PPS) والذي عمل طيلة عقود عدة كملاند للاشتراكيين المعتدلين وغيرهم من يساريي يسار الوسط المستعدين للتعاون مع الحكومة والمصادقة حتى على مرشح الحزب الثوري المؤسساتي للرئاسة. في مقابل مقعد في الكونغرس. اما اليسار الاكثر استقلالية- اي ذلك الذي لا يتعاون علناً مع الحزب الحاكم- فانه يتمثل عادة بالحزب الشيوعي المكسيكي / Partido Comunista Mexicano. وقد سمح للشيوعيين بان ينافسوا بشكل قانوني في الانتخابات في عهد الرئيس لازارو كارديناس، لكن حزبهم اصبح غير قانوني فيما بعد ولم يسترد وضعه القانوني الا في العام ١٩٧٩، عندما فاز مرشحو الحزب للكونغرس بخمسة بالمئة من الاصوات. وطيلة عقد الثمانينات، وحتى في مواجهة اسوأ ازمة اقتصادية تواجهها المكسيك منذ ثورة ١٩١٠، ورغم سلسلة من اعمال الدمج الحزبية لتقليل تشرذم الاصوات اليسارية، فقد واصلت الاحزاب التي الى يسار الحزب الثوري المؤسساتي فقد مساحات من مناطقها الانتخابية. فقد اعاققتها المهاترات الداخلية المستمرة (بدافع من التنافس الشخصي والانقسامات الايدولوجية)، وعدم القدرة على اقامة تنظيم فعال على مستوى القاعدة، وممالة سياسات حكومية غير جديرة بالثقة حملت الان تبعات الكارثة الاقتصادية المكسيكية.

كان مفتاح تجديد شباب اليسار في العام ١٩٨٨ الانشقاق الذي حدث في صفوف قيادة الحزب الثوري المؤسساتي - الاخطر منذ اوائل الخمسينات. ففي آب (اغسطس ١٩٨٦ شكل عدد من قادة الحزب الثوري البارزين، جميعهم اعضاء في جناح الحزب من يسار الوسط، حركة منشقة داخل الحزب عرفت باسم «المسيرة الديمقراطية» / Corriente Democratica (CD) وكان يقودهم بروفيريو مونوز-ليدو (رئيس الحزب الثوري السابق، والثاني في سباق الترشيح لخوض انتخابات ١٩٧٦ الرئاسية، ووزير العمل، والتعليم سابقاً)، وغوايو تيموك كارديناس، الذي كان قد انهى للتو مدته كحاكم لولاية ميكواكان. وقد انتقدت حركة «المسيرة الديمقراطية» برامج اعادة البناء الاقتصادي لادارة دي لا مدريد، وسعت للحصول على التزام الحزب من جديد بالمبادئ التقليدية للحزب الثوري المؤسساتي في العدالة الاجتماعية والاقتصاد الوطني. ودعا مؤيدو «المسيرة الديمقراطية» لما هو اكثر الجاحاً من ذلك، اي تطبيق الديمقراطية الشاملة على الحزب الثوري، ابتداءً بالغاء التقليد المعروف باسم «ديدازو» (dedazo) (اي ترشيح الرئيس المرشح للرئيس القادم) كأداة لتقرير مرشح الحزب للرئاسة. وقد فسرت مقترحات حركة «المسيرة الديمقراطية»، وعلى نطاق واسع، بانها المحاولة الاخيرة من جانب سياسي الحزب التقليديين لاستعادة قيادة الحزب بالتأثير على انتخابات الخلافة الرئاسية للعامين ١٩٨٧-١٩٨٨. وقد رفضت السلطة العليا في الحزب الثوري المؤسساتي مطالب «المسيرة الديمقراطية» الاصلاحية جملة وتفصيلاً، وانشقت الحركة رسمياً عن الحزب في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧.

بعد تعرضه لهزيمة داخل الحزب وافق غوايو تيموك كارديناس على ان يترشح للرئاسة عن الحزب الاصيل للثورة المكسيكية / Partido Autentico de la Revolucion Mexicana (PARM). وهو حزب

محافظ، قومي، اسسه مجموعة من المنشقين عن الحزب الثوري المؤسساتي في العام ١٩٥٤. وانضم اليه فيما بعد اربعة احزاب - جميعها من يسار الحزب الثوري، بما في ذلك بقايا الحزب الشيوعي المكسيكي القديم - لتشكل معه ائتلافاً، هو الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي نافست في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية، وكان كارديناس هو مرشحها لتلك الانتخابات. وحين قرر اليسار المكسيكي الانضمام الى الائتلاف الكارديني الجديد، وليصبح فيما بعد جزءاً من الحزب السياسي الجديد الذي شكله كارديناس، فقد اخضع الايدولوجيا اليسارية لاعتبارات واقعية. وغوايو تيموك كارديناس ليس اشتراكياً بل ديمقراطي اجتماعي حسب النموذج الاوروبي. وقبل انضمامه الى هذا الائتلاف لم تكن الاحزاب اليسارية تجتذب سوى تأييد ضئيل من جمهور الناخبين، وكان بعضها عرضة لان يفقد وضعه القانوني. وحين اصبحت تتكون من اعضاء من ائتلاف يسار الوسط تقودهم شخصيات سياسية لديها شعبية واسعة، فقد اصبحت مهياة لكسب الكثير.

مثلت الحركة الكاردينية الجديدة بالنسبة للحزب الثوري المؤسساتي تحدياً اقوى بكثير من أي ردة عن الحزب منذ العام ١٩٤٠^(٥٨). وتمثل تهديدها بشكل خاص في ان الكاردينيين كانوا موضع اعجاب الاعضاء العاديين في النقابات العمالية والفلاحية - والاثنان من القواعد الانتخابية التقليدية للحزب الثوري المؤسساتي، وهي الفئات التي افادت بشكل كبير من تطبيق الاصلاحات الاجتماعية من قبل لازارو كارديناس. اصف الى ذلك، ان الكثير من الانساق الدنيا من ناشطي الحزب الثوري يتعاطفون مع السياسات القومية الشعبية التي ايدها كارديناس وحركته. كما ان ثمة دلائل على ان القيادة المتشددين في الحزب الثوري قد عملوا على قلب الاصوات لصالح الكاردينيين وكان ذلك بمثابة اعتراض على حكم التكنوقراطيين من امثال ساليناس.

بعد انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية اعاد التقليد المتأصل بعمق في اليسار، والمتمثل في الانقسامات الداخلية تأكيد نفسه. فقد دعا كارديناس شركاءه في ائتلاف الجبهة الوطنية الديمقراطية للاندماج في حزب سياسي جديد، حزب الثورة الديمقراطية / Partido de la Revolucion Democratica لكن الكثيرين منهم فضلوا عدم الانضمام للحزب. كما ان شركاء الائتلاف القديم لا يصوتون بالضرورة معاً في الكونغرس. وظهرت انقسامات خطيرة داخل القيادة العليا لحزب الثورة الديمقراطية حول مواضيع مثل مدى الديمقراطية الواجب تطبيقها للسيطرة الداخلية على الحزب، والاستراتيجية الواجب اتباعها في التعامل مع الحكومة (الحوار ام المواجهة المستمرة).

واصل حزب الثورة الديمقراطية اتباع مواقف سياسية، خاصة ببعض المواضيع، الى يسار الحزب الحاكم (مثل مناقشة مسألة تأجيل دفع الديون الخارجية، او وضع سقف لخدمتها واتباع نهج متأن في التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة)؛ لكن حزب الثورة الديمقراطية وجد صعوبة في تطوير برنامج عام يميزه بوضوح عن منافسيه. فحزب الثورة الديمقراطية يشاطر الحزب الثوري وحزب العمل الوطني التأكيد على تحسين الاوضاع الاجتماعية عن طريق التنمية الاقتصادية، وليس عن طريق

اعادة توزيع الثروة؛ وخلافاته مع معظم الحكومات التي في السلطة هي خلافات على المدى والخطوة اكثر منها خلافات على الجوهر^(٥٩).

حزب الثورة الديمقراطية، مثله مثل حزب العمل الوطني، اقوى في بعض المناطق من مناطق اخرى. ومعاقله هي ولايات ميكواكان، وجويريرو، واواكساكا، ومنطقة مكسيكوسيتي العاصمة. وقد احتفظ الحزب بالناخبين المدنيين الذين ايدوا الاحزاب من اليسار المستقل، لكن كما سبق ورأينا، فقد بدأ يستقطب اصواتاً من الحزب الثوري المؤسساتي في المناطق المدنية. وبدأ في تطوير روابطه مع الحركات الشعبية الجديدة التي انبثقت من خارج البنية النقابية المتفرعة عن الحزب الثوري المؤسساتي. والتحدي الاكبر لحزب الثورة الديمقراطية وان يكون قويا بما يكفي للدفاع عن اصوات الحزب ضد تكتيكات الحزب الثوري-الحكومة في التزييف والترهيب. وقد اظهرت الانتخابات التي جرت على مستوى الولاية والمستوى المحلي، منذ العام ١٩٨٨، انه عندما لا يكون كارديناس نفسه على قائمة الانتخاب فان التأييد للحزب الثوري الديمقراطي يهبط بشكل درامي^(٦٠). وفي عهد ساليناس اظهرت الحكومة استعداداً اكبر للاعتراف بانتصارات حزب العمل الوطني الانتخابية اكثر من اعترافها بانتصارات حزب الثورة الديمقراطية، فيما عدا ولاية ميكواكان التي هي مسقط رأس كارديناس.

وما لم يحدث انفتاح كامل للنظام السياسي المكسيكي يسمح بتحرير المنافسة بين الحزب الثوري المؤسساتي ومعارضيه، فانه يبدو ان الخيارات الاستراتيجية المتاحة لاحزاب المعارضة تقتصر على ثلاث. اولاً، الاعتراض على تزوير الانتخابات بالتظاهرات الجماهيرية، والعصيان المدني، ومناشدة الرأي العام العالمي، ويمكن لكل حزب معارض ان يرفع بشكل متصاعد تكلفة التزوير بالنسبة للنظام من ناحية مشروعيته في الداخل، وثقة المستثمرين الاجانب، ويستمر في الوقت نفسه في تقديم المرشحين للانتخابات او التفاوض حول نتائجها مع الحكومة. ثانياً، يمكن لاحزاب المعارضة ان تحاول تشكيل جهة وطنية تصر على اجراء انتخابات نظيفة والاسراع في تطبيق الديمقراطية. وقد دعا حزب الثورة الديمقراطية بالفعل «لاتفاق قومي للديمقراطية» يضم جميع احزاب المعارضة والمجموعات المنشقة ضمن الحزب الثوري المؤسساتي، للدفاع عن الاصوات في الانتخابات القومية القادمة. الا انه ليس في وسع جبهة وطنية كهذه خوض الانتخابات بمرشحين عنها كما فعل الائتلاف الكارديني في العام ١٩٨٨، فقانون الانتخاب الذي اقر في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ يمنع بشكل فعال «تكتيل»^(*) الترشيح. واخيراً، يمكن لاحزاب المعارضة تبني موقف مستتكف، ترفض فيه المشاركة في عملية انتخابية يسيطر عليها الحزب الثوري المؤسساتي، وان يعدوا انفسهم لاشكال اخرى من المواجهة والمقاومة، والتثقيف الشعبي، ودعم الحركات الاجتماعية. وحقيقة انه ليس لدى احزاب المعارضة سوى قدر محدود من الخيارات، لا يمكن وصفها بانها خيارات جذابة، لهو دليل اخر على ان تحول المكسيك الى نظام مؤسساتي، وتنافسي، وتعددي ما زال بعيداً عن التمام.

* Fusion أو دمج الترشيح - المترجم.

اجراءات الاصلاح السياسي

خلال العقود الاربعة الماضية، دعت شرائح عدة من النخبة السياسية المكسيكية، بما في ذلك الرؤساء المرشحون، الى اصلاح نظام الاحزاب والانتخابات^(٦١). وقد ركزت بعض مشاريع الاصلاح على الحزب الحاكم، خاصة ضرورة تطبيق الديمقراطية على اجراءاته الداخلية في الحكم وانتخاب المرشحين. وركزت مشاريع اخرى على العلاقة بين الحزب الثوري المؤسساتي واحزاب المعارضة، وحددت تغييرات في القواعد الانتخابية قد توسع من فرص المعارضة. ولا حاجة للقول ان ثمة ترابطاً بين كلا شكلي الاصلاح المذكورين. فهناك اعتقاد عام بان اصلاح الحزب الثوري المؤسساتي ضروري لتوسيع الليبرالية السياسية في المكسيك، رغم ان ذلك ليس كافياً.

كانت الدوافع لمحاولات الاصلاح السياسي تختلف بين وقت وآخر. فالصدمات التي تعرض - مثل الاضراب العام للمدرسين وعمال السكك الحديدية في العام ١٩٥٨، وحركة المعارضة الطلابية ومذبحة ١٩٦٨، والازمات الاقتصادية في العامين ١٩٧٥-١٩٧٦، و١٩٨٢-١٩٨٨ - عجلت بجهود النخبة السياسية لايجاد صمامات امان لنشاطات المعارضة وتراكم التوترات الاجتماعية. وابتداء من اواسط السبعينات حُركت مشاريع الاصلاح ايضاً بسبب التصاعد المستمر في استنكاف الناخبين عن الادلاء باصواتهم، واستمرار هبوط الاصوات المؤيدة للحزب الثوري. وقد اوحى المؤشرات الدالة على ازدياد نفور الناس من السياسة وسخريتهم منها، لبعض افراد النخبة السياسية المهتمين بالامر، ان الآلة الانتخابية ذاتها قد استنفذت كوسيلة لاسباغ الشرعية على النظام واقناع مستثمري القطاع الخاص باستقراره.

منذ العام ١٩٦٣ جرت خمس مراجعات رئيسة لقوانين الانتخاب الفدرالية. وكان الدافع الى تلك التغييرات هو مساندة الحزب الثوري باعطائه معارضة يصدقها الناس كي يخوض الانتخابات ضدها. فادخلت صيغة محدودة من التمثيل النسبي لزيادة حصة الاحزاب المعارضة في الكونغرس الفدرالي، وشجع تشكيل احزاب سياسية جديدة. وقد مكن قانون ١٩٧٧ الانتخابي المعدل لاي حزب بان يتأهل لتسجيله بشكل قانوني اذا ما حصل على ١,٥ بالمئة فقط من الاصوات المدلى بها في انتخابات عامة أو جمع ما لا يقل عن ٦٥ الف عضو. وهدفت عملية اعادة النظر في قانون الانتخابات عام ١٩٨٩-١٩٩٠ الى تقليل الامتيازات التي يتمتع بها الحزب الثوري على احزاب المعارضة، خاصة لجعل عملية تزوير الانتخابات اكثر صعوبة على الحزب الثوري ومسؤولي الحكومة. فتم اعداد قوائم انتخابية جديدة شملت كافة انحاء البلاد، وتطلبت اعادة تسجيل اكثر من ٤٠ مليون شخص ممن يحق لهم الانتخاب؛ وتم اصدار وثائق تصويت جديدة تحمل صورة صاحب الوثيقة؛ ولم يعد للحزب الثوري الاغلبية للسيطرة على الهيئة المسؤولة عن المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات.

واذا ما طبقت هذه التغييرات بشكل كلي او جزئي، فسوف تقضي على جزء من التقنية، وليس كلها. التي دأب جهاز الحزب الثوري - الحكومة على استخدامها لترتيب الانتخابات. الا ان اعادة النظر في

قانون الانتخابات ذاته قد تضمنت شرطاً يُمْكِنُ الحزب الفائز باكثرية من الاصوات تزيد عن ٣٥ بالمئة في الانتخابات القومية من الحصول على الاغلبية في مجلس النواب بشكل آلي. ويؤمن هذا الشرط استمرار سيطرة الحزب الثوري المؤسساتاتي على الكونغرس، وبالتالي سيطرة الرئيس عليه. والنتيجة النهائية لهذه التغيرات هو احتمال ان يصبح اكثر تنافساً وتعددية، وان يكون الحزب مسيطراً— لكن ليس مهيمناً بشكل كامل— من دون اي انتقاص مهم من سلطة الرئاسة.

اتخذت معظم محاولات اصلاح الحزب الرسمي شكل جهود ترمي الى اشراك الناخبين العاديين في عملية اختيار مرشحي الحزب الثوري المؤسساتاتي، والتقليل من سلطة قادة القطاعات التنظيمية— زعماء الحزب المتشددون الذين يديرون المنظمات العمالية، والفلاحية، واصحاب المهن المدنية، وسكان احياء البؤس (القطاع الشعبي)— المتفرعة عن الحزب. فقوائم الترشيح لمقاعد الكونغرس وغير ذلك من الوظائف العامة كانت تنظم عادة عن طريق مفاوضات سرية بين الرئيس وقادة القطاعات على المستوى القومي. ويعكس اختيار المرشحين القوة النسبية لكل واحد من هذه القطاعات الثلاثة داخل الحزب الحاكم^(٦٢). وبموجب تشريع جديد للحزب تمت المصادقة عليه في المؤتمر القومي الرابع عشر للحزب الثوري المؤسساتاتي شجع المواطنون على الالتحاق بالحزب الثوري كافراد دون ان يكونوا مضطرين للانتساب لاحد القطاعات التنظيمية. اذف الى ذلك، فان عدداً اقل نسبياً من المرشحين سيتم تنسيبهم من قبل القطاعات التنظيمية في المستقبل. وسيكون للبنى المحددة اقليمياً (اللجان المحلية ولجان الولايات) صوت اعلى في اختيار المرشحين، وفي مجالات اتخاذ القرار. وادى انهيار «اصوات القطاعات» في الانتخابات الاخيرة الى اعطاء دفعة قوية لهذه التغييرات^(٦٣).

في حين ان القواعد الجديدة سوف تقلل من السلطة التقديرية discretionary power لموظفي الحزب الثوري والحكومة، فليس ثمة ضمانة من انها سوف تلزمهم بسلوك مختلف بشكل اساسي في الانتخابات المستقبلية. فالاصلاحات السابقة لم تفعل شيئاً يجبر العاملين مع الحزب الثوري على احترام نتائج الانتخابات، خاصة على المستوى المحلي ومستوى الولاية. وفي نهاية الامر، فان اجراء انتخابات عادلة ونظيفة ما زال يعتمد على رغبة الرئيس وكبار المسؤولين، اضافة الى قدرتهم على ضمان تعاون الانساق الدنيا من قادة الحزب الثوري. وما زال الاصلاحيون المحتملون داخل جهاز الحزب الثوري — الحكومة يواجهون مقاومة قوية من قبل من يسمون بالديناصورات المتخصصين في القطاعات التنظيمية، وداخل اجهزة الحزب الثوري المحلية، وفي الولايات. فالمتشددون من قادة الحزب الثوري ليس لديهم ما يكسبون، ولديهم الكثير ليخسروه هم شخصياً، من الاسراع في الانفتاح السياسي والمنافسة الحقيقية في الانتخابات على كافة المستويات. وقد تبنى الرئيس ساليانس منهجاً تدريجياً قليل المخاطرة للاصلاح السياسي، لمنع اي تمزق داخل الحزب قد يهدد اتمام برنامج حكومته لاعادة البناء الاقتصادي^(٦٤).

الفلاحون، والعمال المنظمون، والجيش: هل هم أعمدة النظام؟

كان لعلاقات الدولة المكسيكية بثلاثة قطاعات رئيسية في المجتمع- الفلاحون، والعمالة المنظمة، والجيش- دور مركزي في استقرار النظام منذ عقد الثلاثينات. الواقع انه غالباً ما يشار الى هذه القطاعات على انها اعمدة النظام، كأعتراف بدورها الحاسم في الحفاظ على النظام السياسي. وسوف نحاول في هذا الفصل رسم مخطط للشروط الاساسية للعلاقة بين النخبة الحاكمة المكسيكية وهذه القطاعات الثلاثة، والتعرف على بعض مصادر التوتر الحالية التي قد تكررهما.

علاقات الدولة بالفلاحين

منذ العام ١٨١٠ وحتى العام ١٩٢٩، كان الفلاحون المكسيكيون من اكثر شعوب امريكا اللاتينية ثورات، فقاموا بانتفاضات مسلحة متلاحقة ضد افراد النخبة المحليين والقوميين^(٦٥). الا انه بعد العام ١٩٣٠ اصبح فقراء الريف اكبر المجموعات المؤيدة للحكومة المكسيكية والحزب الرسمي. وكانت هذه الشريحة من المجتمع، بشكل عام، هي الشريحة التي يمكن الاعتماد عليها دائماً للتصويت لمرشحي الحزب الثوري المؤسسي، وفي التجمعات الانتخابية، والتظاهرات الشعبية المؤيدة لسياسات الحكومة. وربما كان سكان الريف، من ذوي الدخل المتدني، يؤمنون بمبادئ الثورة المكسيكية ونية الحكومة لتحقيق تلك المبادئ، اكثر من اية شريحة اخرى في المجتمع.

ويشتمل القطاع الفلاحي على ثلاث مجموعات فرعية هامة: «الجورناليروس»، وهم العاملون بالاجر ولا يملكون ارضاً؛ و«الاخيداتاريوس» اي المنتفعون من الاصلاح الزراعي؛ و«المينيفوندستاس» اي اصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة جداً. وقد تم ضمان تأييدهم بوسيلتين رئيسيتين: السياسات الحكومية التي توزع مصادر حيوية (الارض، والماء، والقروض، والاسمدة، الخ) على سكان الريف، وآليات السيطرة السياسية في الريف.

تقليدياً، كانت الارض اهم المصادر التي يسعى الفلاحون لامتلاكها، والاصلاح الزراعي اكثر وعود الحكومة اتساقاً مع غاياتهم. وقد وزع لازارو كارديناس اراضي اكثر وبشكل اسرع من اي رئيس جاء قبله او بعده. وبفعله هذا فقد ضمن تأييد الفلاحين لسياسته في مناطق اخرى، في حين مد شبكة منظماته المتفرعة عن الحكومة والمكونة من «الاخيداتاريوس» الفعليين او الطامحين لان يصبحوا منهم. وكانت اقامة تنظيمات فلاحية تشمل البلاد كلها، جُمعت في الاتحاد الوطني للفلاحين الذين حصلوا على الارض بموجب برنامج الاصلاح الزراعي. (ولا يضم الاتحاد الوطني للفلاحين القطاعات الاخرى من الفلاحين- العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضاً، وصغار ملاك الاراضي الخاصة). ومنذ ذلك الحين،

اصبح مسؤولو الاتحاد الوطني للفلاحين يخدمون كوسطاء في معظم التعاملات بين «الاخيداتاريوس» ووزارات الدولة والبنوك التي توزع المصادر على تلك الفئة من الفلاحين. كما اصبح الاتحاد الوطني للفلاحين المنظمة التي يصادق القطاع الفلاحي من خلالها على مرشحي الحزب الثوري المؤسساتي للوظائف الحكومية والمشاركة في الحملات الانتخابية وغير ذلك من النشاطات السياسية المؤيدة لنظام الحكم.

وقد تصاعدت مناهضة الجماعات المنشقة لهيمنة الاتحاد الوطني للفلاحين على الريف، وعملت ثلاثة اشكال من الاحساس بالضيم على تشجيع قيام منظمات فلاحية مستقلة: عدم الاستجابة لمطالب الفلاحين بالحصول على ارض، خاصة في المناطق التي يوجد بها ملكيات زراعية كبيرة غير مقسمة يزيد حجمها عن الحد المسموح به قانوناً، وهي قائمة رغم تقدم جماعات من الفلاحين بالتماسات لاعادة توزيع الارض؛ والتذمر من انخفاض سعر المحاصيل، والقيود على الدخول الى الاسواق، وعدم العدالة في توزيع المنافع الزراعية مثل الماء والقروض من قبل الوكالات الحكومية، ومشاكل العمل والاجور التي يتأثر بها العمال الزراعيون الذين لا يملكون ارضاً. اضافة الى ذلك، الشكوى السياسية-التي تستمد جذورها من المشاكل الاقتصادية التي ذكرناها- من الوجهاء/caciques ومسؤولي البلديات، التي دفعت الفلاحين الى احتلال المكاتب المحلية.

رغم الهجمات التي شنتها الحركات المستقلة منذ اواخر السبعينات، فان معظم الفلاحين «المنظمين» في المكسيك اليوم ما زالوا اعضاء في منظمات متفرعة من الاتحاد الوطني للفلاحين. الا ان قبضة الاتحاد على الفلاحين آخذة في التراجع، كما ظهر في انتخابات ١٩٨٨ وفي حين حصل ساليناس على الهامش الذي حقق له الفوز في انتخابات الرئاسة من مناطق انتخابية يغلب عليها الطابع الريفي، فان تحليل نتائج الانتخابات يظهر ان الصعوبات التي واجهها الحزب الثوري المؤسساتي كانت في المناطق التي ينتسب فيها مرشح الحزب للكونغرس الى الاتحاد الوطني للفلاحين (وليس القطاعات العمالية او الشعبية) وحيث كان للجبهة الكاردينية وجوداً^(٦٧). وهذا يوحي بأنه حين يتوفر بديل للحزب الثوري، والسياسات الاقتصادية المرتبطة به، فان العديد من الفلاحين مستعدون للتخلي عن تحالفهم التقليدي مع الحزب الرسمي.

ومأزق الاتحاد الوطني للفلاحين هو، في جزء منه، من صنع يديه. فقد ابتعدت قيادة الاتحاد عن قاعدتها الاجتماعية. فطيلة سنوات عدة، كان الفلاحون عرضة للاستغلال، والتخويف، والخداع من قبل الاتحادات وممثلي الوكالات الحكومية المسؤولين عن برامج تطوير الريف^(٦٨). اضافة الى ذلك، ان المسؤولين كثيراً ما عقدوا تحالفات خبيثة مع الوجهاء الذين يسيطرون على جماعات «الاخيدو» (الذين حصلوا على ارضهم من اصلاح الزراعي). وقد تعاضمت سلطة هؤلاء الزعماء المحليين وثروتهم عن طريق بيع الاراضي المخصصة للتوزيع او تأجيرها الى مزارعين من القطاع الخاص بموافقة مسؤولي

الحكومة او تغاضيهم. وقد اصبح الاتحاد الوطني للفلاحين معروفاً بمثل هذه التعاملات المشبوهة.

تقوض تأييد الريف للنظام الحاكم ايضاً، بسبب التحولات الرئيسية في سياسات الحكومة ذات التأثير على مصالح الفلاحين. فقد صرح كل واحد من اخر ثلاثة رؤساء مكسيكيين ان برنامج اعادة توزيع الاراضي الذي بدأ في العام ١٩١٧ قد انتهى، بزعم انه لم تعد ثمة ملكيات زراعية كبيرة لمصادرتها. وتحولت المهمة الرئيسية لوزارة الاصلاح الزراعي من دراسة التماسات الفلاحين للحصول على الارض، الى منح شهادات «عدم التأثير» / Nonaffectability لمزارعي الماشية وغيرهم من مالكي الاراضي الخاصة الذين تزيد ملكياتهم عن الحدود المسموح بها قانوناً، ويحمنهم بالتالي من مصادرة املاكهم^(٨). وقد اكدت سياسات الحكومة خلال الفترات الرئاسية الاخيرة على الحاجة الى رفع الانتاج الزراعي عن طريق اعادة تنظيم القطع التي تم تخصيصها وتوزيعها خلال برنامج الاصلاح الزراعي في وحدات اكبر، يفترض ان تكون اكثر كفاءة وانتاجاً- وليس ايجاد المزيد من صغار الفلاحين المنتجين.

وتراجعت بحدة فاعلية سيطرة الحزب الثوري المؤسساتي الرعوية على الفلاحين خلال ازمة الثمانينات الاقتصادية، حين تقلصت المصادر الحكومية اللازمة لتلبية الاحتياجات الاساسية للفلاحين اصحاب الاراضي. فقد تعرضت النفقات العامة للبنية التحتية الريفية، والقروض الزراعية، والدعم الخاص باسعار المحاصيل لانخفاض كبير في الوقت الذي كانت سياسات الحكومة الاخرى تعمل على رفع اسعار الوقود، والاسمدة، وغير ذلك من المستلزمات الزراعية. وتؤكد سياسة الحكومة تجاه القطاع الريفي الان على ربط «الفلاحين المتوسطين» (المزارعين الذين يمكن لامالهم ان تكون مجدية اقتصادياً بادنى حد من المساعدات الحكومية- ويعادلون ١٨ بالمئة من مالكي الاراضي) مع قطاعات اعمال زراعية محلية ودولية يمكنها تقديم التمويل، والتكنولوجيا، وفرص التسويق. اما بالنسبة للمزارعين الذين يزرعون لاستهلاكهم (وهم حوالي ٨٠ بالمئة من المجموع)، الفقراء جداً والذين لا ينطبق عليهم المعيار السابق، فثمة برنامج محدود للرفاه الاجتماعي شبيه «ببرنامج التضامن الاجتماعي». من الواضح ان زمن برامج الاعانات الحكومية الواسعة الموجهة للزراعة الفلاحية ضيقة النطاق- وهي البرامج التي بدأت في أوائل السبعينات، وتوسعت كثيراً خلال سنوات الطفرة النفطية من ١٩٨٠-١٩٨٢- وقد انتهت. وللتكيف مع هذه الحقائق الجديدة فان المزيد من المقيمين في المناطق الريفية من المكسيك يهجرون الانتاج الزراعي كله ويتوجهون الى العمل مقابل اجر (في الولايات المتحدة غالباً)، ليصبح ذلك العمل مصدر الدخل الرئيس لديهم.

وما لم يتمكن الاتحاد الوطني للفلاحين من توسيع تشكيلة القضايا التي يمكنه «طرحها» والتي تذهب لما هو ابعد من التركيز على ملكية الارض، فان الحزب الثوري والحكومة قد يجدان ان قدرتهما على حشد الجماهير في الريف قد انتهت الى الابد. ورغم حاجتهما للاحتفاظ بقاعدة انتخابية ريفية «امنة»،

فليس واضحاً على الاطلاق ماهية الفوائد التي يمكن ان يقدمها، في المستقبل المنظور، نظام تكنوقراطي ملتزم بالنظم المالية وبالسوق الحر، لصغار المزارعين - ناهيك عن القطاع الكبير من الشعب المكسيكي المتمثل في العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضاً.

الدولة والعمالة المنظمة

منذ العام ١٩٤٠، كانت وسيطرة الحكومة المكسيكية على المنظمات العمالية ضرورية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة. وتمكنت الحكومة من ضمان قيام قوى عاملة منضبطة ورخيصة نسبياً تجتذب المستثمرين المحليين والاجانب عن طريق تنظيم التشكيلات الجديدة للنقابات العمالية بشكل صارم، والسيطرة على ارتفاع الاجور، والاضرابات، وبشكل خاص، وكانت تزداد حزمًا مع مرور الوقت. وخلال الفترة ما بين ١٩٣٨-١٩٤٥، سمحت الحكومة الفدرالية بما معدله ٣٢ بالمئة من التماسات الاضراب (واعترفت بانها اضرابات مشروعة)؛ اما خلال الفترة من ١٩٦٣-١٩٨٨ فلم ترخص الا لما معدله ٢ بالمئة من مجموع التماسات الاضراب. وقد تراجع نشاط الاضرابات فعلاً خلال الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٨٨ رغم التضخم العالي ومشاكل البطالة الحادة^(١٩).

تقرر مستويات الاجور لجميع المنتسبين لمنظمات عمالية في مفاوضات تجري خلف الستار بين قادة العمال على المستوى القومي وكبار مسؤولي الحكومة- وليس بين العمال والادارة. وتكون نتيجة تلك المحادثات تحديد سقف لزيادة الاجور يكون بمثابة خط توجيه تفاوضي لمسؤولي النقابات على المستويات الادنى في كافة انحاء البلاد. ومنذ العام ١٩٨٣، كان اتحاد عمال المكسيك- وهو اكبر المنظمات العمالية في المكسيك واكثرها نفوذاً- شريكا اساسياً وفاعلاً في برامج الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث عمل على ابقاء معدلات الاجور ادنى بقدر ملموس من معدلات التضخم. ومنذ العام ١٩٨٧ وقَّعت قيادة «اتحاد عمال المكسيك» سلسلة من تحالفات التضامن الاقتصادي مع الحكومة وقطاعات الاعمال، ابقَت الاجور تحت سيطرة صارمة، حتى عند السماح برفع الكثير من الاسعار. وخلافاً لمعظم اتحادات العمال في امريكا اللاتينية خلال السنوات العشر الماضية، فان اتحاد عمال المكسيك لم يعارض سياسة الحكومة في خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة (التي غالباً ما يجم عنها خسارة الكثيرين لاعمالهم) وغير ذلك من السياسات الليبرالية الجديدة الهادفة لاعادة بناء اقتصاد البلاد حسب متطلبات السوق الحر.

وقد ساعدت هذه الحركة العمالية المقيدة الحكومة في الحفاظ على سيطرتها السياسية عن طريق ابقاء عملية تقديم مطالب الطبقات الادنى مشتتة. فمنذ العام ١٩٥٥ وحتى العام ١٩٧٥ اوجدت الحكومة نخبة مميزة من العمال النقابيين ضمن الطبقة العاملة المدنية، عن طريق تقديم سيل متواصل من

زيادات الاجور بالتنسيق مع الحكومة، والتوسع في المنافع الاخرى (مثل اعانات الغذاء، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية، والمواصلات... الخ)، وقد خدمت هذه المنافع كوسادات خلال ازمة الثمانينات الاقتصادية بأن حمت العمال النقابيين جزئياً من اضرار التضخم العالية واجراءات الحكومة التقشفية.

ومن بين قطاعات الحزب الثوري المؤسساتاتي الثلاثة، فقد كان القطاع العمالي، الذي يسيطر عليه «اتحاد عمال المكسيك» وفيدل فيلازكويز زعيم الحركة العمالية التابعة للحكومة بلا منازع ومنذ العام ١٩٤٩، الاقوى والافضل تنظيماً للعمل السياسي الجماعي. ففي الامكان حشد العمال النقابيين بسرعة وعلى المستوى القومي القيام بتظاهرات جماهيرية تأييداً لسياسات الحكومة، والتجمهر للحملات الانتخابية، وحث الناخبين على التسجيل. وكان لممثلي العمال المنظمين - خاصة اعضاء نقابة المعلمين الوطنية- اهمية كبرى للحزب الثوري المؤسساتاتي لحشد الاصوات في المناطق الريفية والمدن الصغيرة.

من وجهة نظر الحكومة، فان الدرجة العالية من الاستمرارية في قيادة «اتحاد عمال المكسيك»، كانت ميزة هامة. ورغم ان العديدين من الرؤساء الثمانية الذين خدم فيلازكويز في عهدهم كانوا على خلاف سياسي كبير معه، فليس ثمة شك في ان فترة حكمه الطويلة، وبراعته السياسية قد ساهمت كثيراً في استقرار النظام السياسي المكسيكي. واذ ما استخدمنا التبرير ذاته، فان وفاة فيلازكويز (ولد في العام ١٩٠٠) قد تطلق قوى طرد مركزية داخل الحركة العمالية قد تعقد، مؤقتاً على الأقل، علاقات الحكومة مع المنظمات العمالية، حيث ان من غير المحتمل ان يكون خليفة فيلازكويز مؤيداً خانعاً للنظام وسياساته كما كان هو. فخلال السنوات العشر الماضية تراجع فيلازكويز مراراً عن تهديدهات بالدعوة الى الاضراب العام، اذا ما فشلت الحكومة في منح زيادة على الاجور بالقدر الذي يطالب به اتحاد عمال المكسيك. وفي جميع الحالات، رضيت المنظمات العمالية باقل من المطلوب - اقل بكثير.

حين لم يتمكن اتحاد عمال المكسيك من الحصول على تنازلات على جبهة الاجور فقد حول تأكيده من زيادة الاجور الى حماية وظائف العمال والحفاظ على القوة الشرائية لاجورهم عن طريق اقامة متاجر للبيع بالتجزئة تمتلكها النقابات، والتعاونيات الاستهلاكية، وغير ذلك من مؤسسات القطاع الاجتماعي. وحتى العام ١٩٩١ واصل اتحاد عمال المكسيك سعيه لتحسين وضعه السياسي وتمكن من تحقيق زيادة متواضعة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، ارتفعت حصته من مقاعد الكونغرس التي تخصصها قيادة الحزب المؤسساتاتي من ١٤ بالمئة في العام ١٩٧٦ الى ٢٢ بالمئة في العام ١٩٨٨. ورغم ان زيادة الرعاية السياسية للاتحاد ذات قيمة قليلة بالنسبة لاعضاء النقابات العاديين، فقد ساعدت في الحفاظ على تأييد قيادة اتحاد عمال المكسيك لسياسات الحكومة.

من تناقضات التنظيمات العمالية المكسيكية انها تدعي بانها الحارس الامين على الارث الثوري المكسيكي، في حين اصبحت اكثر القطاعات تشدداً في الائتلاف الحاكم خلال السنوات الاخيرة. فقد دافعت السلطة العليا في اتحاد عمال المكسيك عن جميع اشكال قمع المعارضة السياسية، وقاومت اي تغيير في قواعد المنافسة الانتخابية قد تفيد منه قوى المعارضة. ومن الواضح ان قادة الاتحاد يخشون من ان تذهب الاندفاع الاصلاحية لما هو ابعد من النظام الانتخابي، الى الحركة العمالية «الرسمية» ذاتها، وتزيد الضغوط لمزيد من الديمقراطية داخل النقابات المتفرعة من اتحاد عمال المكسيك، والتي كانت تدار وكأنها ادوات سياسية.

حصلت الحركة النقابية على موطء قدم صغيره لها في الحركة العمالية خلال السبعينات. خاصة بين الموظفين من خريجي الكليات، والعمال في مصانع السيارات، والمناجم، والطاقة الكهربائية، والهاتف، والطاقة النووية. وقد اوجدت التغيرات التكنولوجية وتدهور اوضاع العمل في تلك الصناعات. نوعاً جديداً من مظالم العمال كانت المنظمات النقابية تتجاهله (٧٠). وفي العام ١٩٧٩ ظهرت حركة انتشاق في صفوف نقابة المعلمين الوطنية، وفي العام ١٩٨٩ حصلت على ما يكفي من التأييد لشن اضراب شمل البلاد كلها وشارك فيه نصف مليون معلم. وقد اعطى هذا العمل الرئيس كارلوس ساليناس الذريعة لاجبار الرئيس القديم والمتمكن للنقابة، كارلوس خونجويتد باريوس، على الاستقالة.

لم تتقدم الحركة النقابية المستقلة كثيراً في المكسيك، رغم الانتصارات المتفرقة التي حققتها. فقد تم استبدال شيوخ النقابات المخضرمين والمكروهين على نطاق واسع من امثال خونجويتد وخواكيم هيراناندر جاليسيا (الملقب «لاكوينا»). رئيس نقابة عمال النفط اللذين عزلهما ساليناس في العام ١٩٨٩، بقيادة اختارهم الرئيس شخصياً، وهم زعماء اقل اتوقراطية الا انهم اكثر خضوعاً لرغبات الرئاسة من سابقهم. ولم تكتسب النقابات المستقلة القدرة على تنظيم نقابات منظمة على المستوى القومي يمكنها ان تنافس النقابات القومية الكبيرة المتفرعة عن اتحاد عمال المكسيك في دعم الطبقة العاملة. وبالتالي فقد بقيت اكثر الحركات النقابية المستقلة نشاطاً محلية ومعزولة. وفي حين وفرت الحكومة الحماية السياسية لحلفائها داخل الحركة العمالية، فقد استخدمت سيطرتها التنظيمية على تسجيل النقابات ونشاطات الاحزاب لضبط المعارضين المحتملين وخلق الانقسامات داخل الحركة المنشقة.

وكما بينت انتخابات ١٩٨٨ حين تخلى الملايين من اعضاء النقابات المتفرعة عن اتحاد عمال المكسيك، عن مرشحي الحزب الثوري المؤسساتي، فان فائدة العمالة المنظمة للنظام بوصفها اداة لحشد الناخبين والسيطرة السياسية ستبدأ في التراجع. وادراكاً من حكومة ساليناس بذلك فقد خفضت حصة المرشحين الذين يدعمهم الاتحاد من بين مرشحي الحزب الثوري لانتخابات الكونغرس في الفترة البرلمانية ١٩٩١-١٩٩٤. الا ان اعادة بناء الاقتصاد المكسيكي وتزايد اعتماد استراتيجية الدولة التطويرية على الاداء التصديري، ستجعل الحركة العمالية الرسمية اكثر اهمية من اي وقت مضى

كدعامة للسياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها الحكومة. فالحفاظ على الميزة المقارنة للمكسيك في الاسواق العالمية (خاصة بالنسبة لمعدلات الاجور المنخفضة)، وازالة التصلب وعدم الكفاءة اللذين يعيقان الانتاج، وخصخصة مؤسسات الدولة التي تتعرض لخسائر مالية، او اغلاقها، وتجنب عودة التضخم - كلها امور تتطلب تنازلات من العمالة المنظمة وبالتالي، فان التكنوقراطيين الحاكمين سوف يواصلون الازعان ل خيارات قادة المنظمات الرسمية السياسية وحساسيتهم، بما في ذلك خوفهم من تحول سريع نحو الديمقراطية.

الجيش في السياسة

مع نهاية الحقبة الكاردينية، خفت المكسيك الى حد كبير من الصبغة العسكرية لنظامها السياسي: فكان النشاط السياسي الذي مارسه عسكريون من اصحاب الرتب العالية يقتصر على التنافس والمساومة من دون عنف ضمن الاطر المؤسساتية لاتخاذ القرار، والتي كان من الواضح ان النخبة المدنية تسيطر عليها.

استخدم الرؤساء المكسيكيون، ابتداء من عهد كاليب في العشرينات، ثلاث ادوات رئيسية لتحقيق فك ارتباط العسكريين بالسياسة: التنقلات المستمرة لقادة المناطق العسكرية (لمنعهم من تشكيل مجموعات كبيرة من الاتباع الشخصيين من الجنود والسياسيين المحليين)، وتقديم الحوافز المادية السخية لابعادهم عن السياسة؛ واتباع سياسة تفرض على العسكريين الراغبين في القيام بنشاط سياسي، ان يفعلوا ذلك كافراد، وليس كممثلين عن الجيش كمؤسسة.

منذ الاربعينات، تراجع عدد العسكريين الذين يخدمون في وظائف عامة غير عسكرية بحدّة. وحتى العام ١٩٦٤، كان تعيين الرئيس لشخص عسكري في منصب رئيس مجلس الحزب الثوري من الامور التقليدية؛ وبعد ذلك التاريخ، اصبح يشغل هذا المنصب سياسيون محترفون. والمناصب الوزارية الوحيدة التي يشغلها ضباط عسكريون ما زالوا في الخدمة هي منصب وزير الدفاع ووزير البحرية^(٧١)؛ وهبط عدد الضباط الذين كانوا يتولون منصب حاكم ولاية من ١٥ (من اصل ٣١) خلال فترة ادارة «اليمان» الى واحد او اثنين خلال فترات حكم «اشيفيريا»، و«لوبيز بورتيللو»، و«دي لا مدريد». وخلال الفترة البرلمانية ١٩٨٨ - ١٩٩١ تولى العسكريون ثلاثة مقاعد من اصل ٦٤ مقعداً في مجلس الشيوخ، واربعة من اصل ٥٠٠ مقعد في مجلس النواب.

المؤشر الابغ على تراجع الجيش كمؤسسة سياسية هو حصته من كامل النفقات الحكومية، والتي انخفضت من ١٧ بالمئة في العام ١٩٤٠ الى ٥-٦ بالمئة في السبعينات، و ١-٣ بالمئة في الثمانينات. وكانت النفقات العسكرية من اجمالي الناتج القومي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٤ اقل من واحد بالمئة - وهي ادنى من أية دولة في امريكا اللاتينية، بما في ذلك كوستاريكا التي ليس لديها سوى قوة

شرطة وطنية. وقد ارتفعت النفقات العسكرية بقدر معتدل في السنوات الاخيرة رداً على ضغوط الولايات المتحدة لزيادة جهود المكسيك في مكافحة المخدرات والقضاء عليها. وفي العام ١٩٩٠ كان لدى المكسيك ١٤٠ الف رجل تحت السلاح، يتفرغ ٢٥ بالمئة منهم لحملة مكافحة المخدرات (٧٢).

في حين ان الجيش المكسيكي صغير نسبياً وفقير من ناحية ما يمتلكه من معدات عسكرية، فقد حرصت الحكومات المتتالعة على تقديم فيض متصل من المنافع المادية للعسكريين. وقد حصلوا على زيادات منتظمة على رواتبهم (حتى في أسوأ سنوات الازمة الاقتصادية والموازنات الحكومية التقشفية)، وتشكيلة من المنافع السخية علاوة على الرواتب (الاسكان، والرعاية الصحية، والقروض، والبضائع المستهلكة المدعومة) والتي تضيف حوالي ٤٠ بالمئة الى الراتب الاساسي.

رغم تراجع نفوذ العسكريين، الطويل الامد، في مجال رسم سياسات الحكومة، فانهم ما زالوا قوة مؤثرة في الاحداث السياسية الهامة وما زال الرؤساء المدنيون يعتمدون على دعم العسكر في الازمات. وفي فترات الحكم الاخير، اتخذ هذا الدعم طابع قمع الجماعات المنشقة بالقوة (كما في مذبحه الطلاب المتظاهرين في العام ١٩٦٨ في مكسيكو سيتي، وطرده الناشطين الكاردينيين من ١٦ داراً للبلدية في ولاية ميكواكان، كانوا قد احتلوا احتجاجاً على تزوير الانتخابات). والحملات الفعالة المضادة للعصيان ضد رجال العصابات الريفية خلال الستينات والسبعينات؛ وفك اضرابات العمال غير المصرح بها (مثل اضراب كانانيا، اكبر مناجم البلاد في العام ١٩٨٩)؛ واعتقال شخصيات سياسية بارزة متهمه باعتهادات اجرامية (مثل «لاكويانا» رئيس نقابة عمال النفط). وحين شارفت فترتا حكم اشيفيريا، ولوبيز بورتيللو على نهايتها، وسط فوضى مالية وممارسات رئاسية خاطئة، انتشرت الشائعات عن احتمال تولي العسكريين السيطرة على الحكومة. لكن في كلتا الحالتين، ساعد كبار الضباط العسكريين على وضع حد لهذه الشائعات وضمن انتقال السلطة سلمياً الى رئيس مدني جديد، بالاعلان عن ولائهم لنظام البلد الدستوري وتمسكهم به.

منذ العام ١٩٨٥، دعت السلطات المدنية العسكريين لتوفير حماية «منظورة» جداً للانتخابات. في السابق، كان نشر القوات يتم رداً على حدوث اضطرابات لها علاقة بالانتخابات فقط اما الان فيمكن رؤية هذه القوات قبل الانتخابات، وفي اثنائها، وبعدها. خاصة في الولايات التي تشكل معاقل لاحزاب المعارضة. وتتهم المعارضة الحكومة بان الهدف من التواجد العسكري الضخم هو ارباب مؤيديها وردعهم عن التصويت او اللجوء الى الشارع للاعتراض على الممارسات الانتخابية الاحتيالية. والاستخدام الروتيني للعسكريين في اغراض الرقابة قد يؤزم العلاقات المدنية-العسكرية «العسكريون لا يجبون القيام باعمال بوليسية»، كما اوضح احد الجنرالات (٧٣).

نظراً لان الجيش هو عمود مهم من اعمدة النظام، فان اي خفض في دعمه السابق للسلطات المدنية قد يجلب عدم الاستقرار. وادراكاً لذلك، فقد اكد كل رئيس جديد سياسة الحكومة الثابتة في تكريم العسكريين عبر خطابات عاطفية بليغة، واحترام استقلالية الجيش في الترقيات وغير ذلك من المسائل

الداخلية، والحفاظ على تدفق الجوائز المادية لافراد الجيش. كما دعم رؤساء الدولة مؤخراً حملة شاملة لرفع مستوى تعليم العسكريين. وفي العام ١٩٨٥، تضمن نظام التعليم العسكري كلية جديدة للدفاع الوطني تمنح درجة الماجستير في الامن القومي، وادارة الدفاع، و٢٢ مدرسة عسكرية اخرى تقدم تدريباً عسكرياً على تشكيلة كبيرة من المهارات والحرف.

* وهذا التوسع في الفرص التعليمية «زاد من قدرة العسكريين على تولي وظائف جديدة اذا ما تعرضت المكسيك فجأة لأزمة في الحكم، او تدهورت العلاقات المدنية-العسكرية لتتجاوز حداً معيناً»^(٧٤). الا ان معظم المراقبون لا يتوقعون عودة العسكريين كفعاليات سياسية مستقلة «مالم يفشل حكام البلد المدنيين تماماً في حفظ القانون والنظام. فتتحرك جماهيرية واسعة النطاق يخرج عن كل سيطرة- ايأ كان مصدره- قد يدع الى تدخل عسكري، يكون هدفه على الاغلب اعادة النظام اكثر منه اقامة حكومة عسكرية. فسوء عمل السلطة السياسية- وليس طموحات العسكريين الخاصة- هو ما يحتمل ان يتسبب في عودة العسكريين للقيام بدور سياسي مكشوف مرة اخرى»^(٧٥).

الثقافة السياسية والتأهيل

إن معظم ما نعرفه عن الثقافة السياسية المكسيكية يقوم على ابحاث اكملت خلال فترة دعم التنمية الاقتصادية وحكم الحزب الواحد الذي لا ينازعه احد، في المكسيك، خلال الفترة من ١٩٤٠ وحتى اواسط السبعينات. ويوجد لدينا الان بعض العينات البحثية التي قامت على استطلاعات تدور حول الثقافة السياسية الجماهيرية في الثمانينات، الا انها غير كافية كي توثق بامانة التغيرات في القيم، والتوجهات، والسلوكيات الجماهيرية التي يزعم معظم المراقبين انها حدثت خلال اكثر من ١٥ عاماً من الازمات الاقتصادية والتكشف الحكومي.

يمكن تلخيص صورة الثقافة السياسية المكسيكية التي ظهرت في دراسات من العقود السابقة، كما يلي^(٧٦): يؤيد المكسيكيون بشدة المؤسسات السياسية التي انبثقت عن الثورة المكسيكية، ويقرون المبادئ الديمقراطية التي جسدها دستور ١٩١٧. الا انهم ينتقدون أداء الحكومة خاصة في مجال ايجاد فرص عمل، والتقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الخدمات العامة الاساسية. وينظر الى معظم بيروقراطيي الحكومة على انهم متعجرفون، ويعتبرون انفسهم متميزين، ولا يخدمون الا مصالحهم، ان لم يكونوا فاسدين. ويسخر المكسيكيون بشدة من العملية الانتخابية، وهم متشائمون بالنسبة لقدرتهم على التأثير على نتائج الانتخابات. والمكسيكي العادي يعتبر المشاركة في الحملة الانتخابية، وحضور المهرجانات الانتخابية، والتصويت، والانتساب الى الاحزاب السياسية نشاطات شعائرية. فهو يعتقد ان المشاركة في مثل هذه النشاطات قد تكون ضرورية للحصول على بعض المنافع من النظام، لكن تأثيرها على شكل السياسة العامة، او اختيار المسؤولين الحكوميين، قليل.

على السطح، يبدو هذا الخليط من المواقف والمعتقدات متعارضاً في ذاته. فكيف يمكن للمكسيكيين ان يدعموا نظاماً سياسياً يرون انه غير متجاوب، او متقلب في افضل الاحوال؟ تاريخياً، استمد النظام السياسي المكسيكي التأييد الشعبي له من ثلاثة مصادر: الاصول الثورية للنظام، ودور الحكومة في تنشيط التنمية الاقتصادية، واداء الحكومة المتمثل في توزيع منافع مادية ملموسة على قطاع كبير من الشعب المكسيكي منذ للحقبة الكاردينية. وقد قُوض كل واحد من مصادر التأييد التقليدية هذه، الى حد ما، خلال العقد الماضي

تشدد الترجمة الرسمية لثورة ١٩١٠ على شعارات (او اساطير) مثل العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، وضرورة الوحدة الوطنية، والاصول الشعبية للنظام الحالي. وكان يتم التأكيد على تمسك الحكومة بهذه الشعارات باستمرار في وسائل الاعلام، والمدارس العامة، والمنظمات الجماهيرية المتفرعة عن الحزب. وطيلة سنوات كانت بيانات الحزب الانتخابية تصمم لتربط بوضوح بين مرشحيه والاصلاح الزراعي، ومع ابطال قوميين من امثال اميليانو زاباتا، ولازارو كارديناس، والعلم الوطني (يحمل شعار الحزب الثوري المؤسساتي، الالوان ذاتها مرتبة حسب النسق ذاته)، وغير ذلك من المثل التي تجلبها الثورة. وابتداء من العام ١٩٨٧، شنت الحركة الكاردينية الجديدة المعارضة اول تحدٍ جاد على ادعاء الحزب الثوري والحكومة في انهما ورثة الثورة.

الا ان قلة من المكسيكيين بنوا تأييدهم للنظام استناداً الى اصوله الثورية او شعاراته. فبالنسبة لقطاعات عدة من السكان كانت المكافآت المادية التخصيصية رديفاً للشعارات: مثل منح السكان قطع اراض او حقوقاً على اراض تم وضع اليد عليها بطرق غير قانونية، ومدارس، ورعاية صحية قليلة التكلفة، ودعم لاسعار المحاصيل الزراعية، ودعم المواد الغذائية وغير ذلك من البضائع الاستهلاكية، والتوظيف في القطاع العام. وطيلة اكثر من اربعين عاماً، كان تلقي بعض «المنح» المادية من اجهزة الحزب الرسمي - الحكومة، او الامل في الحصول على هذه المنافع مستقبلاً، هو ما ضمن معدلات عالية من التأييد الجماهيري للنظام.

رغم عدم رضى المكسيكيين الاكيد عن اداء الحكومة الاقتصادية في الاونة الاخيرة، وعن الفساد الانتخابي، وغير ذلك من الامور التي تدعو للسخط، فان الغالبية العظمى منهم «موالون للنظام». وقد اظهرت البيانات الاستطلاعية التي جمعت في الثمانينات ان لدى الشعب المكسيكي مقتاً اصيلاً للمبادئ التي تدعو للتغيير الراديكالي، خاصة تلك التي يروج لها اليسار الماركسي^(٧٧). وقد بين استطلاع لمعهد غالوب جرى في ايار (مايو) ١٩٨٨ ان ٦١ بالمئة من المكسيكيين يعتقدون ان فوز حزب معارض في انتخابات على المستوى القومي لن يحسن الوضع الاقتصادي، ويعتقد اكثر من نصف هؤلاء ان فوزاً للمعارضة سوف يفجر حالة من الفوضى^(٧٨). باختصار تبين استطلاعات الرأي التي جرت في اواخر الثمانينات ان المواطنين المكسيكيين ما زالوا مشدودين الى قيودهم السياسية التقليدية.

مع ذلك، يتعاظم استعداد المكسيكيين لانتقاد طريقة عمل النظام. فقد اظهرت الاستطلاعات ان

المكسيكيين من كافة مستويات الدخل ينتابهم القلق من «الحكومة السيئة». ويتسم تقييمهم للسياسة، والسياسيين، وبيروقراطيي الحكومة، والشرطة، والسخرية وعدم الثقة غالباً^(٧٩). ويفترض المكسيكيون بان الفساد شائع. لكن تاريخياً، كان معظمهم يتغاضى عنه ضمن حدود معينة، على أساس انه الثمن الواجب دفعه لاستخلاص المنافع من النظام^(٨٠). الا ان هذا التسامح يتراجع الان. فخلال السنوات العشر الماضية، كانت محاربة الفساد داخل اجهزة الحزب الثوري- الحكومة احد انجح الشعارات التي رفعتها احزاب المعارضة، خاصة حزب العمل الوطني.

يلقي المكسيكيون باللوم في محنتهم الاقتصادية على فشل اداء الحكومة. وفي العقود الماضية كان يعزى الى الحكومة فضل اكبر في دفع وتوجيه التطور الاقتصادي للبلاد. لكن التباطؤ الاقتصادي، والدوامات التضخمية، والتخفيضات على قيمة العملة خلال السبعينات والثمانينات قضت على هذه الصورة الايجابية. وخاصة بين افراد الطبقة المتوسطة من المكسيكيين، الذين رأى الكثيرون منهم ارضدتهم الشخصية ومستويات معيشتهم تتدهور هبوطاً خلال الثمانينات، وكان فقدان الثقة في قدرة الحكومة على ادارة الاقتصاد مأساوياً. وثمة دلائل حتى بين عمال الصناعات المدنيين على عدم الرضى عن السياسات الاقتصادية للادارات المكسيكية الاخيرة، وتزايد المواقف السلبية من الشكل العام للنظام السياسي^(٨١).

وسلبية الشعب المكسيكي تجاه العملية السياسية تعكسها مواقف تجاه الاحزاب بشكل عام. فقد كشف استطلاع لمعهد غالوب جرى في تموز (يوليو) ١٩٨٧، ان ٣٨ بالمئة من عينات المكسيكيين الذين اختيروا على نطاق قومي ليس لديهم أية خيارات حزبية. وفي استطلاع قومي اخر جرى في نيسان (ابريل) ١٩٩٠ اشار ٥١ بالمئة ممن اجابوا على الاستطلاع بانهم لا يؤيدون اي حزب سياسي^(٨٢). وتعطي نتائج هذه الاستطلاعات وغيرها، صورة لجمهور انتخابي متجهم، وساخر، تسوده بشكل عام توجهات «مناهضة للاحزاب».

علاوة على ذلك، فان صورة جميع الاحزاب- بما في ذلك الحزب الثوري المؤسساتي- غامضة ومشوشة. لهذا، فان معظم المكسيكيين يميلون الى الانتساب الى شخصيات قوية مثل غوايوتيموك كارديناس وكارلوس ساليناس، اكثر من ميلهم الى الاحزاب التي تقودها هذه الشخصيات. وقد ظهر افتقار المكسيكيين الى ذلك الارتباط الحزبي العميق بوضوح في انتخابات ١٩٨٨، فقد كان العديدون ممن صوتوا للجهة الكاردينية من مؤيدي حزب العمل الوطني السابقين، والذين كانوا بدورهم من ناخبي الحزب الثوري المؤسساتي! وهؤلاء الناخبون المعارضون الذين لا يثبتون على حال ليسوا ملتزمين ايديولوجياً باليسار اكثر من التزامهم بالمعارضة اليمينية او بالحزب الثوري المؤسساتي في الانتخابات السابقة. ومثل ذلك، انتخاب حاكم ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية، فكثير من التأييد الذي حصل عليه المرشح الفائز عن حزب العمل الوطني، ارنستو روfoo، قد جاء من اشخاص صوتوا لغوايوتيموك كارديناس في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية.

التأهيل السياسي الجماهيري

كيف يبلور المكسيكيون مواقفهم تجاه النظام السياسي؟ بالإضافة الى كون العائلة، والمدرسة، والكنيسة الكاثوليكية مصادر هامة للتعليم السياسي في فترة ما قبل البلوغ، فانه يجب على جميع المدارس، بما في ذلك المدارس التابعة للكنيسة والمدارس الخاصة العادية اتباع مناهج دراسية تقرها الحكومة، وان تستخدم مجموعة من الكتب المدرسية المجانية تعدها وزارة التعليم الفدرالية. ورغم ان تمشي المدارس الخاصة مع المناهج الرسمية هو في اغلب الاحيان اسمي، فان رقابة الحكومة على محتويات الكتب المدرسية توفر لها اداة لتأهيل الطلاب حسب مجموعة من القيم السياسية الرسمية. ويدعم هذا النوع من التعليم النظام ويؤكد على الشعارات الثورية. وتنعكس قوة تأثيره في اعتقاد طلبة المدارس المكسيكيين بان بلدهم يعيش ثورة اجتماعية حقيقية، وانه على الرغم من عدم اكتمال هذه الثورة، فان الحكومة تعمل جاهدة على تحقيق اهدافها، وان الرئيس هو شخصية مطلقة الصلاحيات، وظيفته الرئيسية هي «الحفاظ على النظام في البلد»^(٨٣).

والكنيسة الكاثوليكية هي مصدر رئيسي اخر للقيم التي تؤثر على السلوك السياسي في المكسيك. فقد انتشرت المدارس الخاصة التي تديرها الكنيسة في السنوات الاخيرة، وهي تقدم، بالإضافة الى المدارس العلمانية الخاصة، التعليم لقطاع كبير من اطفال عائلات الطبقة المتوسطة والعليا. وتبشر المدارس الدينية والرهبان بتعاليم مضادة للاشتراكية، وينتقدون القوانين والسياسات المناهضة للاكليروس، ويشجعون المبادرات الفردية (خلافاً لعمل الحكومة). كما يؤكدون على الحاجة الى التطبع بالاخلاق المسيحية التي غيبتها الفساد، والانانية، والعالم المادي للسياسة.

اما المكسيكيون البالغون، فيتعرفون على السياسة من اللقاءات الشخصية مع موظفي الحكومة والحزب الثوري، ومن المشاركة في المنظمات، مثل جمعيات تحسين المجتمع المحلي، التي تلتصم من الحكومة تقديم خدمات عامة. وقد اظهرت الابحاث ان بعض المواقف، مثل الفاعلية السياسية (اي الاحساس بالقدرة على التأثير في العملية السياسية)، والسخرية من السياسيين، وتقييم اداء الحكومة في تقديم المنافع والخدمات، تتأثر بقوة بالتعليم السياسي الذي يحصل عليه الفرد بعد سن الطفولة والمراهقة. فالفلاح الذي يشارك لسنوات في جهود بلا طائل من اجل شق طريق لقريته تصلح لكافة الاجواء، هو اكثر ميلاً لادراك عدم الكفاءة، والفساد، والتفسير التعسفي للقوانين الذي يميز قطاعاً كبيراً من البيروقراطية العامة المكسيكية. ويعكس ذلك، فان سكان المناطق المدنية ممن حصلوا على اراضيهم بوضع اليد، بعد أن شاركوا بحركة حسنة التنظيم لضمان حقوق لهم على اراض لسكناهم، هم أكثر ميلاً الى الاحساس بالقدرة على التأثير على قرارات الحكومة، بوصفهم جزءاً من جماعة منظمة على الاقل.

لقد علم المكسيكيون مجموعتين من القيم السياسية، يبدو انهما تزدادان تعارضاً^(٨٤). فمن جهة يتعلمون في المدارس خاصة، مجموعة من القيم المعيارية عن المؤسسات والاهداف الثورية التي تبين

ان مصالح الشعب مطابقة لمصالح النظام السياسي. ومن جهة اخرى، فان تجارب البالغين تعلمهم كيف يعمل النظام المكسيكي حقيقة. وقد سعى حزب العمل الوطني، وحزب الثورة الديمقراطية الى الافادة من الفجوة بين القيم الديمقراطية المؤسساتية والسياسة «الحقيقية». وقد تراجع التأييد للحزب الثوري بين فئات الشعب الافضل تعليماً. وزاد التعليم من الانتقادات الموجهة للنظام الانتخابي، وقلّ التسامح في انتهاك الحكومة وقوات الامن لحقوق الانسان. ولا ارتفاع مستوى التعليم علاقة بازدياد التأييد لحق الرفض وغير ذلك من الحريات الليبرالية^(٨٥).

المشاركة السياسية

معظم اشكال المشاركة السياسية في المكسيك من نوعين عريضين: شعائرية، اي نشاط لتأييد النظام (مثل التصويت، وحضور المهرجانات الانتخابية)، أو لتقديم الالتماسات والاتصال بالمسؤولين للتأثير على تخصيص بعض المنافع او الخدمات العامة. والتصويت في الانتخابات العامة هو اكثر اشكال المشاركة انتشاراً. فحتى الوقت الذي اصبحت فيه الانتخابات موضع معارضة قوية في الثمانينات، كان معظم المكسيكيين يرون فيها وفي الحملات الانتخابية مجرد احداث رمزية. وكانوا يعرفون انهم يذهبون الى الانتخابات لا لاختيار من سيحكم، بل للتصديق على ما اختارته السلطة العليا في الحزب الثوري- الحكومة من المرشحين. وكان البعض ينتخب لانه يعتبر ذلك واجبه المدني، والبعض الاخر لانه يريد تجنب أية صعوبات في المستقبل مع وكالات الدولة^(٨٦). والبعض ينتخب تجاوباً مع ضغوط الوجيهاء المحليين، او ممثلي نقابات العمال، او غيرهم من عملاء النظام. ورغم كل ذلك، فقد هبط عدد المكسيكيين المشاركين في شعائر اسباغ الشرعية على تولى الحزب الثوري المؤسساتي للسلطة. وحتى حين كانت الانتخابات تتحول الى لحظات من المواجهة السياسية الحقيقية في انحاء مختلفة من البلاد، فقد استمر هذا التوجه طويل الامد من المشاركة المتدنية في اعداد الناخبين.

يشارك المكسيكيون في المهرجانات الانتخابية للحزب الثوري المؤسساتي وفي الاحتفال بتولي الخدمة العامة، لان المشاركة في مثل هذه النشاطات قد يكون لها مردود مادي معين. ومعظم المشاركين في هذه الاحداث يحشدهم قادة سياسيون يسلمونهم بطاقة راكب مشارك للعودة الى شاحنات تقدمها الحكومة عادة. وقد يتلقى هؤلاء «كوبونات» يمكن استبدالها بوجبة مجانية، او تذكرة مشاركة في يانصيب، او الانتقال مجاناً الى مدينة أخرى خلال ذلك اليوم، ويشترك اخرون في نشاطات تأييد النظام هذه لانهم يخشون من ان يجر عليهم الامتناع عنها مغارم مادية شخصية. فقد يخسر العمال اجر يوم عمل؛ او حتى قد يكلف البعض منهم وظيفته. اما بالنسبة للجماعات، فان امتناعها قد يعرض للخطر اجراءات منحها حقاً على قطعة ارض، او خدمة عامة يسعون اليها بلهفة شديدة مثل تمديد شبكة من انابيب المياه لمنطقتهم^(٨٧).

وهذه الحسابات تربط بين صيغتي المشاركة السياسية للمواطنين في المكسيك. فبالنسبة لمعظم المكسيكيين فإن أسباب المشاركة في الأشكال غير الانتخابية من النشاط السياسي هي لتحقيق اغراض خاصة للغاية؛ فالمشاركون ينزعون عادة للحصول على منافع محددة من الحكومة لانفسهم، أو لعائلاتهم، أو لجماعاتهم، أو احيائهم. وتصبح المشاركة بمثابة استراتيجية للتحايل على الوكالات أو المسؤولين العاميين بطريقة أكثر فاعلية لصالح الفرد أو المجموعة مقدمة للالتماس - أو، وهذا هو الدارج الان، للاعتراض على الفشل في الحصول على منفعة أو لعدم الاصفاء للالتماس - وقد أصبح أسلوب عدم المواجهة في عرض المطالب هو القاعدة، لان الحكومة نادراً ما تكافئ التكتيكات الهجومية.

لا يتعلق المكسيكي العادي بأية اوهام حول قدرة المواطنين على التأثير في «محتوى» السياسة العامة، أو ترتيب أولويات الحكومة. فهذا النوع من التأثير تمارسه فئة من نخبة الادارة السياسية ذاتها ومجموعات المصالح المنظمة القوية التي تتجاوب معها تلك الفئة (مثل: المستثمرون الرأسماليون المحليون والاجانب، والمنظمات المالية، والجيش، والكنيسة). وبالتالي، فإن المواطن العادي الذي يسعى للتأثير على السياسة العامة يقوم بذلك عادة خلال مرحلة التنفيذ، خاصة على المستوى المحلي. والهدف هو اعادة ترتيب عملية تطبيق برامج أو سياسات معينة. والعمل الحكومي الوحيد الذي يمكن التأثير عليه هو القرارات التي تتخذ على المستويات الدنيا لتخصيص المصادر - من سيحصل على حصة وما الذي سيحصل عليه بموجب سياسات معينة.

أداء الحكومة

التنمية الاقتصادية وعدم المساواة

لا جدال حول أهمية مساهمة الدولة في التنمية الاقتصادية المكسيكية منذ العام ١٩٤٠. فالاستثمارات العامة الضخمة في البنية التحتية (الطرق، والسدود، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء) والقروض السخية الرخيصة التي تقدمها «المالية الوطنية» وغيرها من بنوك التنمية الحكومية الى القطاع الخاص، جعلت من الممكن تكديس معدلات اعلى من الرساميل، وحثت المجازفين الرأسماليين المحليين والمؤسسات الاجنبية على القيام باستثمارات من مستوى اعلى، ومكنت المكسيك من تطوير قدرات انتاجية متنوعة تأتي في المرتبة الثانية بعد البرازيل من بين دول امريكا اللاتينية.

ومنذ العام ١٩٤٠، وحتى عقد السبعينات، ساد اجماع قوي لدى النخبة حول دور الدولة في الاقتصاد. فسهلت الدولة تراكم الرساميل الخاصة، وحثت النظام الرأسمالي بالحد من المطالب الشعبية للاستهلاك واعادة توزيع الثروة؛ ووضعت قواعد التطوير؛ وساهمت في عملية التطوير بوصفها اكبر مجازف رأسمالي فرد، واكبر رب عمل، واكبر مصدر للرأسمال المستثمر. وعملت الدولة

«كموجه»/ Rector لهذا «الاقتصاد المختلط»، وازعة اولويات عريضة، وموجهة للاستثمارات (العامه والخاصة) نحو قطاعات استراتيجية. وساهمت في التنمية من خلال المشاريع المشتركة بين الشركات الخاصة، والمؤسسات المملوكة من الدولة، وقدمت الحكومة مصادر للمشاريع الكبيرة التي كان من الصعب، او المستحيل، تمويلها من مصادر داخلية (من داخل الشركة) او على طريق الاقتراض من بنوك خاصة.

كانت نتيجة تلك السياسة خلال الفترة من اواسط الستينات وحتى اواسط السبعينات، «المعجزة المكسيكية» التي هُلل لها كثيراً، حيث بلغت معدلات التنمية نسبة تتراوح ما بين 6-7 بالمئة سنوياً، وترافقت مع نسبة تضخم منخفضة (خمس بالمئة خلال الفترة من 1955-1972). وبحلول العام 1980 بلغ اجمالي الدخل القومي للفرد الواحد 2130 دولاراً مما وضع المكسيك في اعلى قائمة البنك الدولي للدول شبه الصناعية او «متوسطة التطور». وحيث ان الحكومة هي مالكة شركة بيمكس/ PEMEX التي تحتكر نفط الدولة، فقد كانت الحكومة مسؤولة مسؤولية مطلقة عن تطوير قطاع النفط والغاز البالغ الاهمية الاقتصادية، والذي بات يرفد الدخل القومي وحتى نهاية الطفرة النفطية (1978-1981) بأكثر من 10 مليار دولار سنوياً من عائدات التصدير، ويغذي التنمية الاقتصادية بأكثر من 8 بالمئة سنوياً- وهي واحدة من اعلى معدلات التنمية في العالم.

كانت عواقب «توزيع» هذا التطور الاقتصادي المثير للاعجاب بعد السبعينات، اي طريقة «تمويل» الحكومة له، هو ما اثار معظم الانتقادات. فمنذ عهد ميغيل اليمان (1966-1982) وحتى يومنا هذا، لم يتبن جميع الرؤساء المكسيكيين وادارتهم، فيما عدا واحداً أو اثنين، رأي القطاع الخاص القائل بان على المكسيك ان تجمع الثروة اولاً ثم تفكر في توزيعها؛ وإلا، فان المطالب الشعبية سوف تنهال على الدولة ولن يكون في الامكان تلبيتها. على اي حال، في اوائل السبعينات تزايدت الدلائل على ان قطاعات اكبر من الشعب المكسيكي بقيت متخلفة عن مسيرة التصنيع السريع.

لا يعني ذلك ان بعض منافع عملية التطوير لم تصل الى الفقراء. فخلال الفترة من 1950-1980 تراجع الفقر بمعناه المطلق. وتوسعت الطبقة الوسطى لتشكّل ما يقارب 29 بالمئة من السكان في العام 1970. وانخفضت الامية بين السكان في الفترة من 1960-1980 من 35 بالمئة إلى 15 بالمئة من السكان، وهبطت نسبة وفيات حديثي الولادة من 78 إلى 70 لكل الف ولادة. وارتفعت السن المتوقعة عند الولادة من 55 عاماً إلى 64 عاماً. ومن الواضح ان نوعية الحياة بالنسبة لمعظم المكسيكيين- حتى في المناطق الريفية المعزولة- قد تحسنت خلال هذه الفترة، رغم ان دولاً امريكية لاتينية اخرى (التشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، والاكوادور، والسلفادور، وفنزويلا) قد حققت معدلات تحسن افضل على مؤشرات الرفاه الاجتماعي اكثر من المكسيك خلال الفترة نفسها.

الان هناك جانباً مظلماً «للمعجزة الاقتصادية» المكسيكية. ففي الفترة من ١٩٥٠ الى اواسط السبعينات، أصبحت ملكيات الارض والرساميل (الاسهم، والسندات، والودائع لأجل) أكثر تركزاً. وتزايد عدم المساواة في الدخل ايضاً، في وقت كان يجب ان تنتقل فيه المكسيك الى مساواة اكبر في الدخل، بالنظر لمستويات التطور المكسيكية، وسياسة توزيع الدخل القومي. والواقع انه اصبح لدى المكسيك، في اواسط السبعينات، تركيز لاجمالي الدخل اكبر مما كان لديها في العام ١٩١٠، قبل اندلاع الثورة^(٨٨). ففي العام ١٩٧٧ حصلت العائلات المكسيكية الاقفر التي تمثل ٧٠ بالمئة من السكان على ٢٤ بالمئة فقط من مجموع الدخل المتوفر، في حين حصلت العائلات الاغنى التي تمثل ٣٠ بالمئة من السكان على ٧٦ بالمئة من الدخل. وبين استطلاع حكومي ان توزيع الدخل قد اصبح اكثر تساويًا بنسبة طفيفة في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٤، لكن قد يكون مرد ذلك هو العدد الكبير وغير العادي من الوظائف الجديدة التي استحدثت خلال سنوات الطفرة النفطية من ١٩٧٨-١٩٨١، والتي الغي معظمها خلال سنوات الانكماش الاقتصادي الحاد من ١٩٨٢-١٩٨٨^(٨٩).

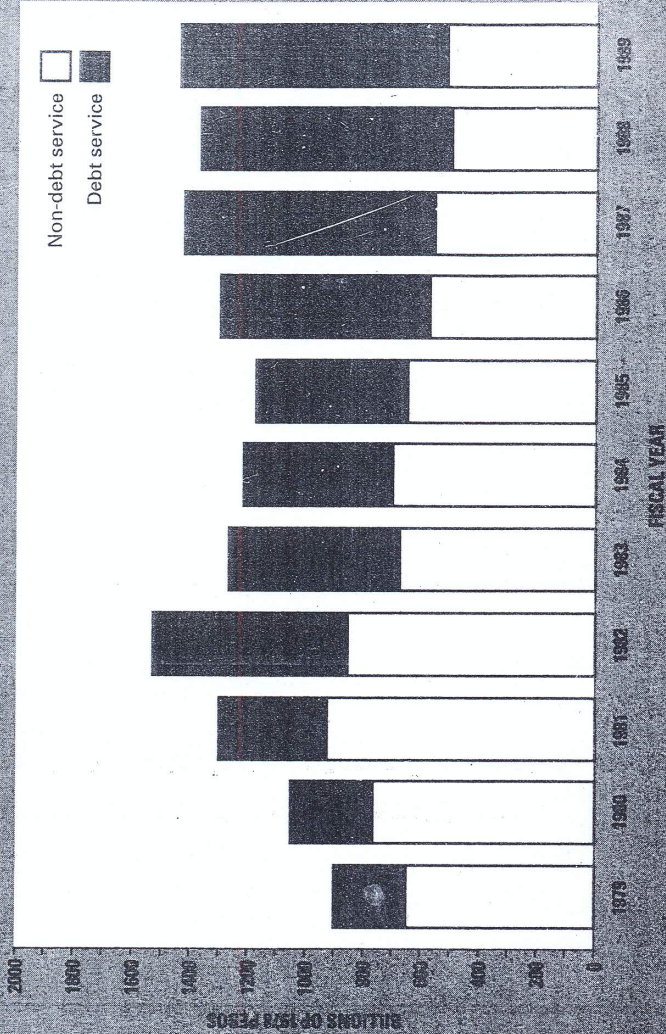
ثمة مؤشرات اجتماعية اخرى تعكس اتجاهات توزيع الدخل. فحتى العام ١٩٧٥ لم يتناول ٦٠ بالمئة من الشعب المكسيكي الحد الأدنى من الغذاء الضروري لحمايتهم من امراض سوء التغذية. ولم يمه الدراسة الابتدائية من مجموع الطلاب الذين دخلوا المدرسة سوى النصف (حوالي ٢٠ بالمئة فقط في المناطق الريفية الفقيرة). وفي المساكن التي شملها تعداد ١٩٨٠ للسكان كان ما يقارب نصف عددها موصولاً بشبكات الصرف الصحي، و٢٩ بالمئة غير موصولة بشبكات المياه، و٢٥ بالمئة منها بلا كهرباء. وفي مكسيكو سيتي، وجد ان ٤٢ بالمئة من السكان يعيشون في اعشاش اقيمت على ارض ليست ملكهم / squatter settlements.

ثمة تباين كبير في كل مؤشر على فرصة اقتصادية ارفاه اجتماعي بين مختلف المناطق المكسيكية، وبين المناطق الريفية والمدنية. فالبطالة، والبطالة الجزئية^(٩٠) تتركز بشكل كامل في المناطق الريفية، ومعدل وفيات حديثي الولادة في المناطق الريفية اعلى بمقدار ٥٠ بالمئة من المعدل القومي. في قلب الدولة المركزي (منطقة مكسيكو سيتي العاصمة) يصل دخل الفرد الى ضعف المعدل القومي، في حين كان دخل الفرد في العام ١٩٧٠ في اقرر مناطق البلاد، واغلبها ريفي- وتضم حوالي نصف مجموع سكان المكسيك- اقل مما كان عليه دخل الفرد في قلب الدولة المركزي في العام ١٩٠٠.

لقد ساهمت سياسات حكومات ما بعد الثورة المكسيكية واولوياتها الاستثمارية كثيراً في هذا النمط التطويري اللامساواتي. فعلى الاقل، فشلت السياسات العامة التي اتبعت منذ العام ١٩٤٠ في العمل على تأثيرات مواجهة تركز الثروة التي تفرضها قوى السوق الخاص. والدلائل قوية على ان بعض

* Underemployment اي العمل بشكل متقطع، ويقصد بها «البطالة المقنعة» في فقرات اخرى (المترجم)

**FIGURE 15.6
GOVERNMENT BUDGETS, 1979-1989**



Source: Miguel Angel Centeno, *Mexico in the 1990s: Government and Opposition Speak Out* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, Current Issue Briefs, No. 1, 1991), p. 12.

السياسات والاستثمارات الحكومية قد عملت على تقوية هذه التأثيرات. فعلى سبيل المثال، كانت سياسات الحكومة الضريبية والتسليفية، طيلة معظم الفترة التي تلت العام ١٩٤٠، تعمل بشكل اساسي لصالح الاعمال الزراعية واسعة النطاق ولصالح المستثمرين الصناعيين. وقد بقيت نفقات الحكومة الخاصة بالضمان الاجتماعي، والصحة العامة، والتعليم منخفضة نسبياً حسب المقاييس الدولية. فحتى اواخر السبعينات كانت النفقات الاجتماعية التي تخصصها حكومة المكسيك كنسبة من موازنة حكومتها على الخدمات اقل من بلاد مثل بوليفيا، والبرازيل، والتشيلي، وبنما. وكان البطء في توسيع الخدمات الاجتماعية والسياسية على مجموع الشعب المكسيكي، نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة في الحفاظ على معدل تضخم منخفض، وتركيز النفقات العامة على توفير البنية التحتية والدعم للصناعات الخاصة، بدلاً من انفاقها على البرامج الاجتماعية.

حتى خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢، حين زعم ان السياسات الشعبية هي الدارجة، وكانت عائدات الحكومة في تصاعد سريع بفضل طفرة تصدير النفط، بقيت النفقات العامة على برامج مثل الصحة والخدمات الاجتماعية ثابتة تقريباً، كنسبة حقيقية من دخل الفرد^(٩٠). وكان من المستحيل، بعد الازمة الاقتصادية التي تفجرت في العام ١٩٨٢ وتصاعد ديون المكسيك الداخلية والخارجية بشكل لم يسبق له مثيل، الحفاظ على ذلك المستوى من الالتزام الحكومي بالرفاه الاجتماعي. وبحلول العام ١٩٨٦، كانت خدمة الدين تستهلك اكثر من نصف موازنة الحكومة الفدرالية (انظر الشكل ١٥-٦)، مما استلزم اجراء اقتطاعات كبيرة على نفقات الصحة، والتعليم، ودعم الاستهلاك، والاستثمارات العامة التي هدفها استحداث وظائف. وهبطت نفقات الرفاه الاجتماعي بالنسبة للفرد الواحد الى مستوياتها في العام ١٩٧٤.

كانت مخلفات الازمة الاقتصادية والموازنات الحكومية التقشفية في الثمانينات بمثابة ازمة اجتماعية اكثر حدة. فالحد الأدنى للأجر الحقيقي انخفض بمقدار ٦٦ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٠. وبحلول العام ١٩٨٧، وحسب الاحصاءات الحكومية ذاتها، اصبح اكثر من نصف كامل الشعب المكسيكي دون خط الفقر الرسمي، اكثر من ٢٠ بالمئة منهم يعيشون في وضع تعرفه الحكومة بأنه «فقر مدقع»^(٩١). وعند نهاية «عقد الثمانينات الضائع» كان اكثر من ١٠ ملايين مكسيكي يعانون مما تدعوه الحكومة، نقصاً خطيراً في التغذية.

يؤكد النموذج الحالي في التطور الاقتصادي الليبرالي الجديد على الحاجة الى اعطاء حرية اكبر لسيطرة قوى السوق بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة (خاصة الرساميل الاجنبية) الضرورية لرفع معدل التنمية الاقتصادية في المكسيك. وازدادت النفقات الاجتماعية مثل «برنامج التضامن القومي» في كل سنة منذ العام ١٩٨٩. لكن الحكومة تقول ان زيادة كبيرة في التنمية الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة لحدوث خرق كبير في العجز الاجتماعي المكسيكي الضخم، وتتهم الانتقادات «ان

ترك الامر للسوق» وأتباع سياسات مثل خفض دعم الحكومة لاسعار البضائع الاستهلاكية الاساسية أو الغاؤه ، وتقليص دور الحكومة كرب عمل، لن يؤدي الا الى زيادة الازمة الاجتماعية سوءاً. اضيف الى ذلك أن خبرة المكسيك بالتنمية الاقتصادية السريعة خلال سنوات «المعجزة»، توحى انه من دون عمل قوي ومتواصل لاصلاح الخلل في السوق وتقليل عدم المساواة، فان تركيز الدخل سوف يستمر قوياً كما هو .

السكان والتوظيف

يمكن ازجاء الفضل للحكومة لدورها الكبير في خفض معدل النمو السكاني في المكسيك، والذي وصل الى ٣,٥ بالمئة سنوياً في أوائل السبعينات. ومنذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين، ازاد عدد سكان المكسيك بمعدل معتدل نسبياً. وفي حوالي العام ١٩٤٠ بدأ المعدل في التصاعد بحدّة، حين عمل التقدم في مجالات الصحة العامة على خفض معدلات الوفاة في حين بقي معدل الولادة ثابتاً. فارتفع عدد السكان من ٢٠ مليوناً في العام ١٩٤٠ الى ٣٥ مليوناً في العام ١٩٦٠، وإلى ما لا يقل عن ٨١ مليون نسمة في العام ١٩٩٠^(١٢). وقد تولى الرئيس لويس اشيفيريا السلطة في العام ١٩٧٠ وهو ملتزم بالسياسة التقليدية المتمتة للحكومة المكسيكية، لكن بعد ثلاث سنوات اقنعه مستشاروه بان المصادر الهائلة التي ستحتاجها المكسيك لاطعام، وتعليم، وايجاد وظائف منتجة لشعب يتضاعف عدده كل عشرين عاماً هي الكبر من امكانات المكسيك. فاطلق برنامجاً قومياً لتنظيم الاسرة في العام ١٩٧٤، وخلال بضع سنوات بدأ معدل الولادة في الانخفاض بشكل ملحوظ. وبحلول العام ١٩٩٠ كان عدد سكان المكسيك يزداد بمعدل يتراوح ما بين ١,٩ بالمئة الى ٢,١ بالمئة سنوياً.

بغض النظر عن النجاح المكسيكي الحديث في الحد من الولادات الجديدة. فان القوى العاملة في البلاد ما زالت تزداد بنسبة ٣,٥ بالمئة سنوياً بسبب معدلات الولادة العالية في الستينات والسبعينات. ومعدلات الزيادة هذه تضيف مليون شخص الى صفوف الباحثين عن عمل كل سنة، وحيث ان نصف عدد السكان تقريباً تقل اعمارهم عن ١٦ عاماً، فسوف يبقى الطلب على وظائف جديدة قوياً وحتى القرن القادم.

لسوء الحظ، ترافق التفجر في اعداد القوى العاملة المكسيكية في السنوات الاخيرة مع فترة ركود في استحداث فرص العمل. فبحلول العام ١٩٨٦ ارتفعت البطالة المكشوفة الى ما يقارب ١٥,٤ بالمئة. وانخفضت معدلات البطالة الرسمية لادنى من ٦ بالمئة في العام ١٩٩٠، حين بدأ الابلال من أزمة الثمانينات الاقتصادية يكتسب زخماً، لكن الاحصائيتان تقللان كثيراً من حجم مشكلة البطالة في المكسيك. فالحكومة تعتبر ان الاشخاص الذين يعملون لمدة ساعة واحدة في الاسبوع غير عاطلين عن

العمل. وتبين دراسات البنك الدولي ان البطالة الجزئية هي مشكلة اهم بكثير من البطالة التامة وتؤثر على ما يتراوح بين ٢٥-٣٥ بالمئة من السكان النشطين اقتصادياً^(٩٣). وقد لجأ العديد من هؤلاء الى ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي، بالعمل كبائعين غير مرخصين في الشوارع (منهم ما يقارب المليون شخص في منطقة مكسيكو سيتي العاصمة فقط)، وفي غسل زجاج السيارات في المناطق المكتظة، وخياطة الملابس في المنازل، واعمال اخرى كثيرة خارج القطاع «الرسمي». وعزى لهذا الاقتصاد المستتر حوالي ٢٨-٣٥ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي في المكسيك خلال العام ١٩٨٦^(٩٤). ويصدر جزء كبير من هذه البطالة المقنعة الى الولايات المتحدة عن طريق الهجرة غير القانونية.

ربما كان النقص الاكبر في استراتيجية التطوير المكسيكية في فترة ما بعد الاربعينات هو فشلها في تطوير قاعدة تشغيل ملائمة تستوعب نمو القوى العاملة خلال الثمانينات والتسعينات. اما الاستثمارات الحكومية الواسعة في مشاريع الري، وتقنيات «الثورة الخضراء»، والبنى التحتية، وبرامج الاقراض الزراعي في الريف، فقد افاد منها كبار المنتجين اكبر بكثير مما افادة صغار المزارعين. ووضع هذا العمل قدراً اكبر من المصادر الرأسمالية في ايدي كبار مالكي الاراضي، الذين كانوا اقدر على مكنته عملياتهم وبشكل اسرع. وفي الزراعة، كما هو الحال في الصناعات المقامة في المدن، فان المساعدات التي كانت تقدمها الحكومة لشراء الآلات التي توفر في الايدي العاملة، جعلت من المجدي مالياً ان يقوم المنتجون باستبدال المعدات الرأسمالية بالعمال.

يقدر ان من الواجب استحداث مليون ونصف مليون وظيفة سنوياً، وحتى العام ٢٠٠٠، كي يتمكن الاقتصاد المكسيكي من امتصاص البطالة المقنعة (المتراكمة)، وتوفير فرص عمل للدخيلين الجدد في قوى العمل^(٩٥). واستحداث فرص عمل بهذا الحجم يتطلب ان ينمو الاقتصاد المكسيكي بسرعة كبيرة (٧ الى ٨ بالمئة سنوياً على الاقل، بارقام حقيقية)، وتحمل المخاطرة بحدوث تضخم جامح. اضافة الى ذلك، قد تضطر قطاعات الاعمال الى استخدام تقنيات «تكثيف العمالة»، في وقت تتعرض فيه لضغوط كبيرة من الحكومة والسوق لرفع كفاءتها، وتصبح صناعة تصديرية منافسة على المستوى العالمي. باختصار، فان التمسك بشدة بمشاكل العمالة المكسيكية في هذا الوقت، قد يتعارض مع عناصر رئيسية في مشروع تحقيق الاستقرار واعادة البناء الاقتصادي الذي تلتزم به الحكومة.

تمويل التطوير والسيطرة على التضخم

منذ العام ١٩٤٠ وحتى العام ١٩٧٠ اكتسب القطاع العام المكسيكي سمعة دولية حسنة لسياساته المالية والنقدية المحافظة والحصيفة. وقد تمتعت المكسيك بفضل اسلوبها المحافظ في الادارة المالية المقرون بسجل طويل من الاستقرار السياسي على مناخ استثماري جذاب لكن بحلول العام ١٩٨٢

انقلبت هذه الصورة، فالقطاع العام (و جزء كبير من القطاع الخاص) كان يعاني من أزمة سيولة خانقة، ووصل التضخم الى حدود لم يُسمع بها منذ العقد الاول للثورة المكسيكية، حين فقدت العملة الورقية معظم قيمتها، فما الذي حدث؟

جاءت الصعوبة الاولى حين حاولت الحكومة التخلص من المشاكل الاجتماعية والمالية التي تراكمت منذ العام ١٩٤٠، دون الالتفات للتكلفة السياسية التي قد تتمخض عنها السياسات الشاملة لاعادة توزيع الثروة. وبدلاً من اخذ تلك التكلفة في الاعتبار حاولت تكبير الكعكة الاقتصادية. بتوسيع دور الدولة كمصرفي، ومجازف رأسمالي، ورب عمل. وطيلة الفترة من ١٩٤٠، وخاصة بعد العام ١٩٧٠ توسع القطاع العام المكسيكي بشكل مطرد في حين كانت القدرة على زيادة العائدات تتراجع. وكانت النتيجة عجزاً حكومياً لم يسبق له مثيل، كان يمول بالاقتراض من الخارج.

وطيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان العبء الضريبي - معدلات الضرائب المفروضة، والجهود الفعلية في جمع الضرائب - من بين ادنى النسب في العالم. فقد كان المسؤولون يخشون ان يؤدي اي تغيير كبير في الهيكل الضريبي الى فرار الرساميل المحلية والاجنبية خارج البلاد. وفشلت محاولتان متوازعتان للإصلاح الضريبي في العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٢، بسبب المعارضة العنيدة من قبل نخبة قطاعات الاعمال. وحين رفض القطاع الخاص القبول بفرض ضرائب أعلى، اختارت ادارة اشيفيريا القيام بتمويل واسع النطاق للعجز، بالاستدانة من الخارج، وزيادة ضخمة في اصدارات النقد. وجرى توسيع القطاع العام ذاته بقدر كبير، فازداد عدد المؤسسات التي تمتلكها الدولة من ٨٤ مؤسسة في العام ١٩٧٠ الى ٨٤٥ في العام ١٩٧٦. في النهاية فرضت القيود المالية على الحكومة فرضاً، بعد ان استنزفت احتياطاتها النقدية في العام ١٩٧٦.

حاول خوزيه لوبيز بورتيللو، خليفة اشيفيريا في البداية عكس التوجه نحو زيادة العجز الحكومي، لكن تم التخلي عن تلك الجهود حين بدأت خزينة الدولة تترع بعائدات النفط. ومرة اخرى، كان الاغراء هو مواجهة المشاكل البنوية الاساسية بمزيد من التوسع في القطاع العام، ووجد لوبيز بورتيللو ان مقاومة ذلك امر مستحيل: فقد بدا ان عائدات النفط هي مصدر مضمون وغير محدود لدخل الحكومة. فاستدانت المكسيك اموالاً طائلة من الخارج وكانت تتوقع زيادة مطردة في اسعار النفط.

رغم ان ديون المكسيك طويلة الاجل (والتي تعزى الى المؤسسات المكسيكية الحكومية والخاصة) قد نمت بقدر كبير خلال فترة حكم اشيفيريا (من ١٢,١ مليار دولار في العام ١٩٧٠ الى ٣٠,٥ مليار دولار في العام ١٩٧٦، فان التوسع الاكبر قد حدث خلال الطفرة النفطية ابان ادارة لوبيز بورتيللو. ففي نهاية العام ١٩٨٢ بلغت ديون المكسيك الخارجية حوالي ٨٢ مليار دولار، وبلغت دفعات الفوائد السنوية ١٦ مليار دولار (مقارنة بمبلغ ٤٧٥ مليون دولار كانت تدفع لخدمة الدين في العام ١٩٧٠).

وفي آب (اغسطس) ١٩٨٢ اضطرت الحكومة الى وقف دفع اصل الدين، وبدأت مفاوضات صعبة حول حجم وشروط الدين مع دائني المكسيك الاجانب- فرغت في العام ١٩٩٠ من اول اتفاق من عدة اتفاقات «لاعادة جدولة الدين». وفي نهاية تلك السنة كانت المكسيك قد خفضت اجمالي ديونها طويلة الاجل الى حوالي ٩٣ مليار دولار، لكن دفعات الفوائد السنوية ما زالت تصل الى ١١ مليار دولار- وهي اعلى بكثير مما تجنيه المكسيك من عائدات النفط في السنوات العادية.

كما اطلق تمويل العجز، خاصة في البيئة الاقتصادية الساخنة لسنوات الطفرة النفطية، انفجاراً تضخيمياً. فقد ارتفعت معدلات التضخم السنوية من ١٥ بالمئة خلال رئاسة اشيفيريا (حوالي ثلاثة اضعاف المعدل العادي خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٧٠)، الى ٣٦ بالمئة في عهد لوبيز بورتيللو و ٩١ بالمئة خلال فترة حكم دي لا مدريد (٥٩ بالمئة في العام ١٩٨٧). جعلت كل من ادارتي دي لا مدريد وساليناس من مسألة خفض معدل التضخم اولويتها الاقتصادية المطلقة، لكن ساليناس كان انجح بكثير في السيطرة على التضخم من سلفه. وكانت ادائه الاولى هي السيطرة على الاسعار والاجور، التي تحكم بها عن طريق اتفاق يضم الحكومة وقطاعات الاعمال، والمنظمات العمالية، والذي كان يجري تجديده، مع بعض التعديل، على فترات تتراوح ما بين ١٢ الى ١٨ شهراً. وقد ثبت ان طريقة العلاج بالصدمة هذه انجح في المكسيك منها في اي بلد آخر طبقت فيه، حيث خفضت معدلات التضخم الى ما بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٠. وكان مفتاح نجاح الاستقرار السياسي هو تخفيضات كبيرة على نفقات الحكومة مقرونة بخطوات لم يسبق لها مثيل في رفع ايرادات الحكومة، مع التشدد في تطبيق القوانين الضريبية، وبيع مئات المؤسسات الحكومية التي تمتلكها الدولة لمستثمرين من القطاع الخاص. ومن اصل ١١٧١ مؤسسة كانت تمتلكها الحكومة في العام ١٩٨٢، فان ٣٤٤ مؤسسة منها فقط قد تمت خصصتها او تصفيتها، او في طور التصفية، في نهاية ١٩٩٠. وقد بررت ادارة ساليناس سياسة تقليص القطاع العام بالقول ان من الضروري تحرير المصادر الشحيحة، مما يمكّن الحكومة من التركيز على تلبية الاحتياجات الملحة.

مستقبل المكسيك السياسي: التحول إلى ماذا؟

ان استمرار انهيار هيمنة الحزب الواحد على النظام السياسي في المكسيك تثير مسألة ما الذي سيحل محل هذا النظام. وسوف نرسم فيما يلي الخطوط العريضة لاربعة «سيناريوهات» محتملة لنظور النظام السياسي المكسيكي المستقبلي، آخذين في حسابنا التغييرات التي حصلت فعلاً، ومدى استجابة النظام السياسي، تاريخياً، للتكيف مع الحقائق المتغيرة في بيئته، والتشكيلة الواسعة من القيود الدولية التي تتقل الان بشدة على اصحاب القرار السياسي في المكسيك.

الجمود

في هذا السيناريو، تثبت النخبة الحاكمة المكسيكية انها غير قادرة على التكيف بشكل بناء مع الظروف السياسية الجديدة. وسوف يكون تجاوز الدولة مع مطالب تحقيق الديمقراطية بطيئاً جداً، ومتردداً جداً، ومقيداً جداً بحيث لن يرضي الجماعات التي تضغط الان من اجل الانفتاح السياسي. وفرض الديمقراطية من اعلى، حتى وان جاء بضغط قوي من رئيس ذي ذهنية اصلاحية هو احتمال غير واقعي، فسواء انتصرت اية فئة من «الديناصورات» في الصراع للسيطرة على الحزب الثوري، فسوف ينقسم الحزب بشكل لا يمكن رآه، وسيمضي كل من التكنوقراطيين حاملي لواء الحداثة في طريق اصحاب الاسلوب القديم في الحكم النقابي / old-style corporatists في طريق آخر آخذين معهم كل ما يستطيعون حشده من مؤيديين. وسينجم عن الخلافات بين افراد النخبة الحاكمة، الذين تقل سيطرة الرئاسة عليهم اكثر فاكثر، سلسلة من المآزق السياسية قد لا يكون في وسع النظام الرد عليها بغاالية.

ومع ازدياد التشردم في النخبة الحاكمة، فليس ثمة شيء كثير يمكن عمله لووقف انكماش الحزب الثوري المؤسساتاتي وقطاعاته التنظيمية. فضعف قادة القطاعات سيجعلهم رافضين ومناهضين للاصلاح. وبدلاً من التحول الى ديمقراطية تقاد من فوق بشكل سلس ودون صراع نسبياً، حسب الطريقة الاسبانية، فسوف يفرض على المكسيك اسلوب التحول البولندي، حيث كل تغيير هو حصيلة مواجهة طويلة وعلنية مع النظام كانت تنتهي بتنازل النظام.

ان الانقسامات العميقة التي يصعب اصلاحها في صفوف النخبة الحاكمة المكسيكية والتي تدور حول مسائل الاصلاح السياسي فقط، كافية لتجميد الوضع. وقد تتعاظم امكانية تحقيق هذا السيناريو اذا ما تأخر ابلال الاقتصاد (ربما بسبب ركود اقتصادي عالمي مطول) او اذا ما انفرط عقد الحلف الذي يضم الحكومة وقطاعات الاعمال والمنظمات العمالية الرامي الى تحقيق الاستقرار، مطلقاً دوامة تضخمية جديدة. فبدون تنمية اقتصادية نشطة ومطرده فلن يكون في وسع الحكومة تلبية اهدافها الاجتماعية؛ وسوف تواصل مشاكل مثل الفقر المدقع، وسوء التغذية والبطالة، وعدم المساواة في توزيع الثروة تفاقمها. وقد يؤدي تجدد الاحساس بالظلم الاقتصادي الى زيادة مفاجئة في الاصوات المعارضة للحزب الثوري في الانتخابات القادمة، وهذا سيزيد من تصلب «ديناصورات» النظام وعزمهم على منع اية تغييرات في قواعد المنافسة الانتخابية قد تفيد منها المعارضة.

ويبدو ان قوى المعارضة التي تقف في مواجهة النظام القابض على السلطة تعاني هي ذاتها من درجة من الجمود في تطوير برامج سياسية واقتصادية خاصة بها تذهب لما هو ابعد من الاعتراض على تزوير الحزب الثوري للانتخابات وانتقاد سياسات الحكومة. ففي اليمين، تواجه عملية اقامة «شرعية» بديلة تعقيدات عديدة، بسبب التوافق في وجهات النظر السياسية والمصالح بين حزب العمال

الوطني والتكنوقراطية الحاكمة. اما في اليسار، فان ابرز الزعماء القوميين والعديد من اتباعهم ليسوا اكثر من «ابناء حقيقيين للحزب الثوري المؤسساتي»^(٩٧). وقد يفشل المشروع الاقتصادي للتكنوقراطية الحاكمة في تحقيق المنافع الاجتماعية التي وعد بها، لكن قد يكون من الصعب على المعارضة اليسارية بناء اجماع اجتماعي واسع حول نموذج بديل - يقوم على افتراضات واقعية للخيارات المتاحة للمكسيك داخلياً وخارجياً.

اما في صفوف المعارضين للنظام من اليمين واليسار، فان التحدي الذي يواجهونه لاظهار انفسهم كبديل يمكن الوثوق به وبيان قدرتهم على الدفاع عن اصواتهم ضد تزوير الحزب الثوري - الحكومة سوف يزداد تعقيداً بواسطة صراعاتهم الداخلية. فلن يكون في وسع معارضة مشتتة وغير منظمة ان تمارس ضغطاً قوياً على متشددى الحزب الثوري الحكومي، يكفي لدفع النظام السلطوي بشكل اسرع في اتجاه الديمقراطية. وحتى مع استمرار تردي الحزب الثوري الحاكم فلن يكون في وسع اي حزب معارض ان يحل محله في السلطة على المستوى القومي على الاقل.

والجمود في السياسة وفي رسم السياسة العامة - من نوع المآزق السياسية او «سياسات اثاره المجتمع» التي طالما ازعجت بلاداً مثل الارجنتين وايطاليا^(٩٨) - لا يمكن استمراره الى ما لا نهاية في المكسيك المعاصرة. فتراكم المشاكل الاجتماعية دون حل في السبعينات والثمانينات كان كبيراً للغاية. والمعارضة المنظمة لنظام الحكم قوية الان ايضاً، والتغير الاخير في الوعي السياسي، حتى بين الشرائح غير المنظمة من الشعب المكسيكي لا يمكن الرجوع عنه - حتى وان كان هذا الوعي يعبر عن نفسه بالامتناع عن التصويت فقط. وعدم قدرة قوى المعارضة على توضيح مطالب مضادة والتقدم بها قد يعطي اجهزة الحزب الثوري - الحكومة مجالاً لالتقاط الانفاس؛ لكن هذه الميزة ستلاشى على الاغلب. باختصار، قد يكون سيناريو الجمود مجرد وصفة لأزمة مزمنة وتفكك تدريجي للائتلاف الذي يحكم المكسيك منذ الثلاثينات.

الانغلاق السياسي

في هذا السيناريو، سيتصاعد تصلب النظام خلال فترة حكم ساليناس مجبراً هذا الاخير على التخلي عن جميع محاولات الاصلاح السياسي لصالح ضمان حد ادنى من التماسك بين افراد النخبة و/أو الحفاظ على النظام الاجتماعي. وقد ينجم التوقع السياسي عن فشل النموذج الاقتصادي لليبرالية الجديدة الذي اختاره ساليناس والتكنوقراطيون من اعضاء وزارته في اعادة العافية والقوة للاقتصاد. وبالتالي، سيكون لزاماً على الحكومة ان تعتمد اكثر فاكثر على الوسائل السلطوية لفرض سياستها وسط هبوط متواصل في مستويات المعيشة وفرص العمل. ويرى البعض في التصلب السياسي احد متطلبات

نجاح المشروع الاقتصادي لليبرالية الجديدة، بسبب كلفتها الاجتماعية الباهظة. والتفكير بان هذا النموذج قد طبق في التشيلي خلال السبعينات، يجعلهم يتنبأو «بتشيلنة» (نسبة الى تشيلي) المكسيك- اي التحول الى أسلوب اكثر تسلطاً في الحكم، مع احترام اقل للحريات الفردية وزيادة معدلات التجبر الحكومي. وبعكس الحالة التشيلية، لن يكون هناك تعطيل للعمليات الدستورية، بل انقلاب يميني ينسل خلسة داخل النظام نفسه. كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي اليوم على ما يبدو.

ويبدو اللجوء الى التعسف اكثر احتمالاً اذا ما حاولت احزاب المعارضة اثاره اضطرابات اجتماعية. فالسلطات السياسية المحاصرة التي تطغى عليها الاحداث، التي تبدو أنها تخرج عن سيطرتها، قد ترد بعمليات قمع شاملة. وحتى ان كانت الظروف اقل درامية، فقد يضغط الزعماء المتشددون في الحزب الثوري المؤسساتي والبيروقراطية الحكومية، في اتجاه اتخاذ رد «اغلاقي»، حين يشعرون بأنهم مهددون بسبب ظهور حركات سياسية ومنظمات جديدة خارج اطار هياكل الدولة. وحيث يبدو ان الحزب الثوري قد فقد القدرة على ضم هذه الحركات، فان ثمة اغراء قوى يتمثل ببساطة في قمعها بدل محاولة بناء تحالفات استراتيجية معها.

الا ان زيادة القمع قد تكون مكلفة جداً بالنسبة لشرعية النظام، سواء في الداخل او الخارج. واستخدام القوة الجبرية دون تمييز قد تقسم النخبة السياسية الحاكمة ربما بشكل اعرق مما فعلت السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، وقد ينفلت زمام الحكم في البلد، وتنتشر النزاعات المريرة التي لا تحتكم لشيء. وقد تفرز الاستثمارات الاجنبية هاربة حين تلوح صورة عدم الاستقرار، وتفر معها الرساميل الوطنية ايضاً. فخراسة القطاع الخاص قد تمنع التكنوقراطيين حاملي لواء الحداثة من تنفيذ مشروعاتهم لاعادة بناء الاقتصاد اضعف الى ذلك سيكون من الصعب جداً على الولايات المتحدة التعايش مع نظام حكم استبدادي في المكسيك، وهذا سيوقف تحقيق مبادرات كبرى مثل اتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية، الذي يعتبر اساسياً بالنسبة لاستراتيجية الحكومة المكسيكية التطويرية الجديدة الموجهة لزيادة الصادرات. لكل هذه الاسباب فان الاحتمال الاغلب هو الا يصل تصلب النظام الى حد القيام باعمال قمع مكشوفة. فالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لاي اغلاق استبدادي فظ ستكون عالية بشكل لا يمكن السماح به.

تحديث المبدأ السلطوي مع الشعبية Populism الانتقائية

قد يكون رد النخبة المكسيكية على ظهور التعددية هو احياء نظام الحكم النقابي القائم واعادة صياغته، بان يعاد بناؤه على مجموعة جديدة من المنظمات والتحالفات. وفي سينااريو «تحديث المبدأ السلطوي» هذا قد ينجح مشروع ساليناس الذي يهدف الى اعادة بناء الحزب الثوري المؤسساتي حسب

خطوط اقليمية وتنشيط القواعد الحزبية عن طريق تبني الديمقراطية في عمليات اختيار مرشحي الحزب المحليين - ضمن حدود تحدّد بعناية. وبالنظر الى ضعف احتمال قيام حزب يساري معارض وموحد ودائم في المكسيك، ومحدودية قدرة المعارضة اليمينية على توسيع قاعدتها الاجتماعية المكونة في معظمها من الطبقتين المتوسطة والعليا، فان حزباً ثورياً مؤسسائياً يجري تحديثه لن يواجه تهديداً حقيقياً لسيطرته على الرئاسة او على الحكم في معظم الولايات. وقد تكون النتيجة مرشحين عن الحزب الثوري يحظون بقبول اكبر (على مستوى البلديات على الأقل)، وقد تجري بعض المناقشات الحامية داخل الحزب الحاكم. وقد تتخذ الحكومة بعض الخطوات لتوسيع حرية التعبير عن الرأي (مثل تخفيف الرقابة على وسائل الاعلام الالكترونية) ولجم بعض ممارسات الشرطة والزعماء المحليين في المناطق التي تنتهك حقوق الانسان.

لجعل الحزب الثوري المؤسسائي اقوى تنافساً في مواجهة المعارضة، وبالتالي تقليل الحاجة الى تزوير الانتخابات بطرق تتسبب في اثاره الفوضى والاحتجاجات، فانه يمكن تحديث المبدأ السلطوي وربطه بسياسة شعبية انتقائية. فجيوب الاستياء الشعبي يمكن اسكاتها ببعض المنافع المادية التي يتم ايصالها عن طريق برامج مثل «برنامج التضامن القومي»، والتي تساعد النظام في الحفاظ على طابعه «التقدمي»، واحتلاله المكانة التي تحتلها مجموعات المعارضة اليسارية.

هذا النوع من الليبرالية السياسية الزائدة عن الحد، الذي يجب ان تبادر النخبة السياسية به وان تصوغه بعناية، لن يمهّد الطريق بالضرورة نحو اقامة ديمقراطية حقيقية. فليس ثمة دلائل فعلية توحى بان اغلبية الزعماء في الحزب الثوري تقبل بفكرة أن لا يكون حزبهم هو «حزب الدولة»، فكيف يمكن ان يتقبلوا فكرة الا يكون الحزب الحاكم. فقد قبلوا بانفتاح سياسي لكن دون مخاطرة حقيقية بفقدان السلطة.

تقاسم محدد للسلطة: نموذج حزب المؤتمر الهندي

ادراكاً لأهمية وامكانية استمرار التحولات الكبيرة في حجم تأييد الحزب الثوري المؤسسائي والجهات المعارضة له، فقد يسعى الواقعيون في اجهزة الحزب الثوري - الحكومة الى الانتقال بالنظام السياسي حسب الخطوط التي اتبعتها الهند بعد الاستقلال. فقبل تولي ادارة ساليناس السلطة في العام ١٩٨٨، اشار مستشارو ساليناس من ذوي الاتجاهات الاصلاحية الى نموذج حزب المؤتمر الهندي كمخرج مقبول ومرغوب يمكن المكسيك من التحول عن نظام هيمنة الحزب الواحد.

يفترض القبول بالنموذج الهندي وجود استعداد «روتيني» لدى الحزب الثوري للتخلي عن السيطرة على حكم البلديات والولايات للمعارضة اليمينية واليسارية في معاقلة الاقليمية، لصالح بقاء الحزب

الثوري في السلطة على المستوى القومي. وبموجب هذا النظام ستكون الانتخابات في الولايات وعلى المستوى المحلي في كافة انحاء البلد اشد تنافساً من اي وقت، واشد حتى من السنوات الاخيرة. فقد يحتفظ الحزب الثوري المؤسساتاتي بالسيطرة على الرئاسة والكونغرس (طالما انه يفوز بما لا يقل عن ٣٥ بالمئة من الاصوات في الانتخابات القومية). لكن اجراء انتخابات تنافسية حقيقية في عدد اكبر من الولايات والاماكن قد لا يمكن مرشح الرئاسة عن الحزب الثوري المؤسساتاتي من الفوز باكثرية الاصوات بل باغلبية الاصوات، ومن غير المحتمل ان يفوز الحزب باغلبية ثلثي مقاعد مجلس النواب وهي النسبة الضرورية لتعديل الدستور.

الانتقال من هيمنة الحزب المطلقة على كافة المستويات الى وضع يسمح باستمرار سيطرة الحزب الثوري على السياسة القومية، واقتران ذلك بمنافسة تعددية حقيقية على المستوى المحلي ومستوى الولاية سيضمن ان تكون المؤسسات السياسية على ذلك المستوى اكثر تجاوباً مع مجموع المواطنين من النظام الحالي. وسوف يرتفع مستوى المشاركة السياسية الجماهيرية، وتستعيد الانتخابات مرة اخرى دورها كصمام امان اجتماعي وسياسي هام واخيراً، فان فرض التنافس على مستوى الولاية والمستوى المحلي سيكون حافزاً للحزب الثوري المؤسساتاتي لاجراء اصلاحات داخلية وتجديد شبابه، دون المجازفة بفقدان سيطرة الحزب على المراكز الهامة في الدولة.

وقد يثير اي تحرك لتبني نموذج حزب المؤتمر مقاومة شديدة من زعامات الحزب الثوري المحلية المسيطرة. فقد تميزت انتخابات الولايات والبلديات التي جرت في اواسط العام ١٩٨٨ في مختلف انحاء البلاد- ابرزها ولاية خليج كاليفورنيا الشمالية- بخلافات حادة وعلنية بين منظمة الحزب الثوري المؤسساتاتي القومية والزعامات المحلية في الحزب، التي لم ترض باقتسام السلطة بل ارادت تجنب الهزيمة، بأي ثمن وكما لاحظ العالم السياسي المكسيكي فديريكو استيفيز، فان الانساق الدنيا من مسؤولي الحزب الثوري «لم يعودوا ينتظمون بشكل آلي مع ما يمليه عليهم المركز»^(٩). فصراع المصالح بين هؤلاء الزعماء والنخبة السياسية القومية الساعية للحدثة هو من اهم العوائق امام انفتاح سياسي يضمن للحزب الثوري المؤسساتاتي ومعارضيه حصة من السلطة.

بعد الاندفاع التطويرية في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٨، افترض الكثيرون ان اياً من الفعاليات الرئيسية في النظام السياسي المكسيكي لن يتمكن من العودة الى «العمل كالمعتاد». وقد عكس كارلوس ساليناس هذه الحكمة التقليدية بتصميمه على اتمام اعادة بناء الاقتصاد، على حساب الاسراع في تحقيق الليبرالية السياسية. الا ان ساليناس والاشخاص الاقوى حظاً في خلافته يعرفون ان انفتاح النظام السياسي بشكل جاد لا يمكن تأجيله الى ما لا نهاية، وان على الحزب الثوري الاستعداد لفترة من التنافس السياسي الاشد. وهم يريدون تجنب موقف مماثل لما حدث في العام ١٩٨٨، قد تتعرض فيه

سيطرة الحزب الثوري المؤسساتاتي على الرئاسة لتهديد جدي، من موجة من الاصوات المعترضة او لسحر شخصية المرشح نفسه. الا انهم غير مستعدين لتمزيق الحزب الثوري من اجل اعادة اصلاحه.

ثمة شكوك لدى الشعب المكسيكي ومعظم المحللين المختصين في السياسة المكسيكية في ان يعاد بناء الحزب الثوري المؤسساتاتي ليعمل كحزب سياسي حقيقي. قادر وراغب في كل مكان على المنافسة للفوز بالسلطة مع المعارضة ضمن شروط عادلة. فالسيطرة المركزية لاجهزة الحزب الثوري المؤسساتاتي النائية، ومنظماته «الجماهيرية»، وجهأؤه المحليون، تضعف باطراد، ويبقى ان نرى ان كان ساليناس او اي رئيس آخر عن الحزب الثوري المؤسساتاتي سينجح في فرض اصلاحات سياسية قاسية على قاعدة حزبية رافضة.

سوف تبقى الضغوط الخارجية القوية ضرورية لابقاء الاندفاع الاصلاحية حية داخل اجهزة الحزب الثوري- الحكومة. وبالتالي، فان نتيجة التحول السياسي التي بدأت تتكشف بشكل درامي في العام ١٩٨٨ ما زالت تعتمد، والى حد كبير، على ما يحدث مع المعارضة، خاصة تلك التي يسار الحزب الثوري. وللتأثير على تلك النتائج سيكون لزاماً على المعارضة ان تندمج في احزاب متماسكة حسنة التأسيس تطرح بدائل سياسية يمكن الوثوق بها.

يمكن ايضاً للنجبة السياسية المكسيكية التي ما زال ادعاؤها الواقعية والمرونة قائماً ان تدور على غير هدى في منتصف الطريق، حيث لن تكون ثمة عودة الى سيطرة الحزب الثوري المؤسساتاتي المطلقة لفترة ما قبل ١٩٨٨، بل نظام حزبي ضعيف بشكل عام؛ وانتخابات اكثر تنافساً لكن نتائجها ستبقى مفتقرة الى المصادقية؛ وسيعمل الرئيس ضمن حدود جديدة لكنه سيظل مسيطراً بحزم على الحزب الحاكم والكونغرس؛ ولن يكون هناك لجوء الى القمع على نطاق واسع، بل استمرار لانتهاك حقوق الانسان في بعض المناطق؛ ولن يكون هناك تحرك حقيقي نحو ديمقراطية متحررة حسب الطراز الغربي^(١٠٠).

END NOTES

1. If the 695,042 annulled ballots and 14,333 votes cast for nonregistered presidential candidates in the 1988 election are excluded from the percentage base, Salinas's share rises to a bare majority (50.74 percent). If these votes are included in the tally, Salinas becomes the first Mexican president elected only by a plurality of the total votes cast.
2. The actual extent of irregularities in the tabulation of the 1988 presidential election will never be determined. Within a few hours after the polls closed, a "computer crash" in the National Registry of Voters allegedly interrupted the count, and six days would pass before even preliminary results for a majority of the country's polling places were announced. The government blocked "exit" surveys of voters leaving polling places. In subsequent months, government officials denied access to a large portion of the sealed ballot boxes that had been used in the election. Nevertheless, the official tally for Salinas was within a few percentage points of his showing in several of the most scientific preelection polls (see Miguel Basáñez, "Las encuestas y los resultados oficiales," *Perfil de La Jornada*, August 8, 1988). Based on detailed analyses of the partial, publicly released election results, most analysts have concluded that Salinas probably did win, but that his margin of victory over Cárdenas was considerably smaller than the nineteen-point spread indicated by the official results.
3. This represents an undercount, since the census counts only Indians over the age of five. Indians constitute an estimated 15 percent of the total population.
4. See, for example, "Encuestalía: ¿Quién quiere un Papa?" *Nexos*, No. 148 (April 1990).
5. Alan Knight, "Revolutionary Project, Recalcitrant People: Mexico, 1910-1940," in Jaime E. Rodríguez, ed., *The Revolutionary Process in Mexico: Essays on Political and Social Change, 1880-1940* (Los Angeles: UCLA Latin American Center Publications, 1990), pp. 228-229.
6. Peter H. Smith, "The Making of the Mexican Constitution," in William O. Aydelotte, ed., *The History of Parliamentary Behavior* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977), p. 219.
7. Stephen Haber, *Industry and Underdevelopment: The Industrialization of Mexico, 1890-1940* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1988).
8. Nora Hamilton, *The Limits of State Autonomy: Post-Revolutionary Mexico* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), p. 281.
9. Alicia Hernández, *Cardenismo and the Mexican Political System* (Berkeley: University of California Press, 1992).
10. Gabriel Székely, "Dilemmas of Export Diversification in a Developing Economy: Mexican Oil in the 1980s," *World Development*, 17:11 (1989), pp. 1177-1197.
11. *The New York Times*, March 28, 1990.
12. See Lucian W. Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review*, 84:1 (March 1990), pp. 3-19.
13. Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986); Catherine M. Conaghan and Rosario Espinal, "Unlikely Transitions to Uncertain Regimes?—Democracy without Compromise in the Dominican Republic and Ecuador," *Journal of Latin American Studies*, 22:3 (October 1990), pp. 553-574; Peter H. Smith, "Crisis and Democracy in Latin America," *World Politics*, 43:4 (July 1991), pp. 608-634.
14. A particularly striking example of executive domination of the legislature occurred in 1990, when the majority bloc of PRI congressmen voted almost unanimously to reprivatize the country's banking system, which the PRI majority had voted to nationalize in 1982. On both occasions, the Congress was ratifying decisions already taken by the incumbent president.
15. See Richard R. Fagen and William S. Tuohy, *Politics and Privilege in a Mexican City* (Stanford: Stanford University Press, 1972), pp. 18-41.
16. See Paul W. Drake, "Mexican Regionalism Reconsidered," *Journal of Inter-American Affairs*, 12:3 (July 1970), pp. 411-420; and Edward J. Williams, "The Resurgent North and Contemporary Mexican Regionalism," *Mexican Studies*, 6:2 (Summer 1990), pp. 299-323.

17. Peter H. Smith, *Labyrinths of Power: Political Recruitment in Twentieth-Century Mexico* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979), p. 306.
18. See John J. Bailey, *Governing Mexico: The Statecraft of Crisis Management* (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 83-86; and Victoria Rodríguez, "The Politics of Decentralization in Mexico, 1970-1986," Ph.D. dissertation, University of California—Berkeley, 1987.
19. For a detailed discussion of the "metaconstitutional" powers of the Mexican president, see Luis Javier Garrido, "The Crisis of *Presidencialismo*," in Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman, and Peter H. Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1989), pp. 417-434.
20. Dismissing criticism of Televisa's numbingly one-sided, pro-PRI coverage of the 1988 presidential campaigns, the conglomerate's president publicly declared himself to be a PRLista and explained that "if Televisa does not cover the campaigns of the opposition politicians, it is because they are not saying anything new" (*Latin America Weekly Report*, February 11, 1988, p. 8).
21. They were the long-time leader of the petroleum workers union, Joaquín Hernández Galicia, alias "La Quina," who was forcibly removed from his house by army troops and imprisoned for illegal stockpiling of firearms; and Carlos Jonguitud Barrios, leader "for life" of the national teachers' union (Mexico's largest labor union), who "resigned after a private meeting with President Salinas," according to an official account (Presidencia de México, *Mexican Agenda: Background Information on Mexico*, April 1990, p. 7).
22. See Samuel S. Schmidt, *El deterioro del presidencialismo mexicano: los años de Luis Echeverría* (México, D.F.: EDAMEX, 1986); and Leopoldo Solís, *Economic Policy Reform in Mexico: A Case Study for Developing Countries* (New York: Pergamon, 1981), pp. 73-76. On the Monterrey business elite and its often contentious relationship with the central government, see Alex M. Saragoza, *The Monterrey Elite and the Mexican State, 1880-1940* (Austin: University of Texas Press, 1988).
23. The term "devalued" was used in late 1982 by José López Portillo to characterize his own presidency, which ended amid Mexico's gravest economic crisis since the Great Depression of the 1930s.
24. See Lorenzo Meyer, "Democratization of the PRI: Mission Impossible?" in Cornelius, Gentleman, and Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures*, pp. 343-344.
25. For attempts to codify the informal rules of presidential succession in Mexico, see Smith, *Labyrinths of Power*, ch. 10; Peter H. Smith, "The 1988 Presidential Succession in Historical Perspective," in Cornelius, Gentleman, and Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures*, ch. 17; and Luis Javier Garrido, "Las quince reglas de la sucesión presidencial," in Abraham Nuncio, ed., *La sucesión presidencial en 1988* (México, D.F.: Grijalbo, 1988).
26. See, for example, Frank Brandenburg, *The Making of Modern Mexico* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1964), pp. 145-150.
27. Meyer, "Democratization of the PRI," p. 343.
28. In the 1940s and 1950s, until the transfer of power from Ruiz Cortines to López Mateos in 1958, the presidential succession process was marked by considerably more open competition and debate within the ruling party.
29. Clientelistic relationships are by no means limited to the political system. For an analysis of the continuing importance of clientelism as a way of structuring interaction and control throughout Mexican society, see Luis Roniger, *Hierarchy and Trust in Modern Mexico and Brazil* (New York: Praeger, 1990).
30. In the case of Congress, the effects of the *camarilla* system are reinforced by the prohibition on immediate reelection introduced into the federal constitution in 1933. Members of the Chamber of Deputies and Senate must skip at least one term before they can run again for a congressional seat. Under this system, it is the president and his agents (senior PRI leaders) who decide where members of Congress will go after their terms expire—not their constituents. See Jeffrey A. Weldon, "No Reelection and the Mexican Congress," Ph.D. dissertation, University of California—San Diego, in progress.

31. Miguel Angel Centeno and Jeffery Weldon, "A Small Circle of Friends: Elite Survival in Mexico," paper presented at the International Congress of the Latin American Studies Association, Washington, D.C., April 1991.
32. Ibid. See also Roderic A. Camp, "Comparing Political Generations in Mexico: The Last One Hundred Years," paper presented at the VIII Conference of Mexican and North American Historians, San Diego, October 1990.
33. See Roderic A. Camp, "Camarillas in Mexican Politics: The Case of the Salinas Cabinet," *Mexican Studies*, 6:1 (Winter 1990), pp. 85-107.
34. Miguel Angel Centeno, "The New Científicos: Technocratic Politics in Mexico, 1970-1990," Ph.D. dissertation, Yale University, 1990. This analysis is based on a sample of 867 members of the federal government bureaucracy at the level of director-general or above.
35. See Peter S. Cleaves, *Professions and the State: The Mexican Case* (Tucson: University of Arizona Press, 1987), pp. 87-105.
36. Centeno, "The New Científicos."
37. Lorenzo Meyer, "Linajes políticos: las buenas familias," *Excelsior* (Mexico City), October 27, 1982. See also: Smith, *Labyrinths of Power*, pp. 307-310; Roderic Camp, "Family Relationships in Mexican Politics," *Journal of Politics*, 44 (August 1982), pp. 848-862.
38. Smith, *Labyrinths of Power*, pp. 213-215.
39. One study of a sample of prominent Mexican entrepreneurs from the 1920s through the mid-1980s found that 15 percent had held national political office, while only 10 percent of Cabinet-level public officials during the same period had had private sector career experiences at the managerial level (Roderic A. Camp, *Entrepreneurs and Politics in Twentieth Century Mexico*, New York: Oxford University Press, 1989, p. 82).
40. See Sylvia Maxfield, ed., *Government and Private Sector in Contemporary Mexico* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1987); and Maxfield, *Governing Capital: International Finance and Mexican Politics* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990).
41. Smith, *Labyrinths of Power*, ch. 6.
42. On the widening generational gap within Mexico's political elite, see Peter H. Smith, "Leadership and Change: Intellectuals and Technocrats in Mexico," in Roderic A. Camp, ed., *Mexico's Political Stability: The Next Five Years* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), pp. 101-117.
43. See Luis Felipe Bravo Mena, "COPARMEX and Mexican Politics," in Sylvia Maxfield and Ricardo Anzaldúa-Montoya, eds., *Government and Private Sector in Contemporary Mexico* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, Monograph No. 20, 1987), pp. 89-104.
44. Evelyn P. Stevens, *Protest and Response in Mexico* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1974), p. 94.
45. See Joe Foweraker and Ann L. Craig, eds., *Popular Movements and Political Change in Mexico* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1990); and Neil Harvey, *The New Agrarian Movement in Mexico, 1979-1990* (London: Institute of Latin American Studies, Monograph No. 23, 1990).
46. See Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman, and Peter H. Smith, "The Dynamics of Political Change in Mexico," in Cornelius, Gentleman, and Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1989), pp. 28-30.
47. Lorenzo Meyer, "La democracia política: esperando a Godot," *Nexos*, No. 100 (April 1986), p. 42.
48. See Wayne A. Cornelius, "Nation-building, Participation, and Distribution: The Politics of Social Reform under Cárdenas," in Gabriel A. Almond, et al., *Crisis, Choice, and Change: Historical Studies of Political Development* (Boston: Little, Brown, 1973), pp. 392-498.
49. For examples, see Silvia Gómez-Tagle, "Democracia y poder en México: el significado de los fraudes electorales en 1979, 1982 y 1985," *Nueva Antropología*, 9:3 (1986): 127-157; and George Philip, "The Dominant Party System in Mexico," in Vicky Randall, ed., *Political Parties in the Third World* (Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1988), pp. 107-108.
50. Voter turnout in states and municipalities where

- elections have been held since 1988 has been lower than in previous, subnational elections in the same states and localities. Of course, other factors have also contributed to lower turnout rates. For example, persistent, increasingly visible vote fraud undermines the credibility of the opposition parties' challenge and reinforces feelings of powerlessness and cynicism among the general public ("No matter who you vote for, the PRI always wins"). This makes it much more difficult for the opposition to get out its vote. Any explanation of the trend toward higher abstentionism must be speculative, however, since there has been virtually no systematic research on nonvoting in Mexico.
51. Miguel Basáñez, *El pulso de los sexenios: 20 años de crisis en México* (México, D.F.: Siglo Veintiuno, 1990), p. 276. In four subsequent national opinion surveys, conducted by Mexican and U.S. survey research organizations between June 1988 and June 1990, the proportion of respondents expressing a preference for the PRI ranged from 23 to 39 percent (data provided by Centro de Estudios de Opinión Pública, Mexico City).
 52. Guadalupe Pacheco Méndez, "Estructura y resultados electorales," *Examen* (Consejo Ejecutivo Nacional, PRI), 2:15 (August 15, 1990), p. 20.
 53. PEAC (Prospectiva Estratégica, A.C.), "Encuesta I: El país/Distrito Federal," *Perfil de La Jornada*, July 5, 1988.
 54. Tonatiuh Guillén López, "Political Parties and Political Attitudes in Chihuahua," in Arturo Alvarado, ed., *Electoral Patterns and Perspectives in Mexico* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, Monograph no. 22, 1987), pp. 225-245.
 55. Juan Molinar Horcasitas, *El tiempo de la legitimidad: Elecciones, autoritarismo y democracia en México* (México, D.F.: Cal y Arena, 1991), p. 63.
 56. Larissa A. Lomnitz, Claudio Lomnitz, and Ilya Adler, "El fondo de la forma: la campaña presidencial del PRI en 1988," *Nueva Antropología*, 11:38 (1990), p. 62.
 57. María Luisa Tarrés, "La oposición política y la idea de democracia entre las clases medias en la coyuntura actual," in Soledad Loaeza and Claudio Stern, eds., *Las clases medias en la coyuntura actual* (México, D.F.: El Colegio de México, Cuadernos del CES, No. 33, 1990), pp. 85-86.
 58. The previous two breakaway movements ("Almazanismo" in 1940 and "Henriquismo" in 1952) won only 5.7 and 15.9 percent, respectively, of the presidential vote, according to official results.
 59. Cuauhtémoc Cárdenas has summarized his party's differences with the Salinas government as follows: "The issue is not whether the economy should be modernized and opened up, nor whether many of the costlier programs of the Mexican welfare state should be made more cost-effective and efficient. . . . The real issue is at what speed, how deeply, and under what conditions these changes should be undertaken. . . . [and] who should pay the unavoidable costs that a program of economic restructuring entails" (Cuauhtémoc Cárdenas, "Misunderstanding Mexico," *Foreign Policy*, Winter, 1989-1990, p. 115). See also Miguel Angel Centeno, *Mexico in the 1990s: Government and Opposition Speak Out* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, Current Issue Briefs, No. 1, 1991).
 60. For example, in the state of Mexico, which includes much of the Mexico City metropolitan area, the PRD's candidates for state and local office in the 1990 elections polled only one-fifth as many votes as presidential candidate Cuauhtémoc Cárdenas won in 1988.
 61. For a more detailed review of these various political reform projects, dating back to the Miguel Alemán administration in 1946, see John J. Bailey, *Governing Mexico* (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 106-120. See also Wayne A. Cornelius, "Political Liberalization in an Authoritarian Regime: Mexico, 1976-1985," in Judith Gentleman, ed., *Mexican Politics in Transition* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 15-39.
 62. For example, in 1988, 18 percent of the PRI's nominations for congressional seats went to representatives of the party's campesino sector, 22 percent to the labor sector, and 60 percent to the "popular" sector. The campesino sector, which until 1964 had received half of the PRI's congressional nominations, has lost ground continuously to the labor and popular sectors.

63. See Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman, and Peter H. Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1989), pp. 26–36.
64. Salinas explained his position as follows: "When you are introducing such a strong economic reform, you must make sure that you build the [necessary] political consensus around it. If you are simultaneously introducing additional drastic political reform, you may end up with no reform at all. And we want to have reform, not a disintegrated country" (quoted in Nathan Gardels, "North American Free Trade: Mexico's Route to Upward Mobility," *New Perspectives Quarterly*, 8:1, Winter 1991, p. 8).
65. See Friedrich Katz, ed., *Riot, Rebellion, and Revolution: Rural Social Conflict in Mexico* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988).
66. Pacheco Méndez, "Estructura y resultados electorales," p. 20.
67. For examples, see Merilee S. Grindle, *Bureaucrats, Peasants, and Politicians in Mexico: A Case Study in Public Policy* (Berkeley: University of California Press, 1977), pp. 147–163.
68. Nevertheless, the hunger for land persists. Official statistics show that by the end of 1986 more than 43 percent of the economically active population in rural areas—some 3.2 million persons—were landless (Neil Harvey, *The New Agrarian Movement in Mexico*, London: Institute of Latin American Studies, 1990, p. 7).
69. Kevin J. Middlebrook, *Organized Labor and the State in Postrevolutionary Mexico* (forthcoming), ch. 5. See also Alberto Aziz Nassif, *El estado mexicano y la CTM* (México, D.F.: Ediciones de la Casa Chata, No. 32, 1989); and Kevin J. Middlebrook, ed., *Unions, Workers, and the State in Mexico* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1991).
70. For a case study, see Kevin J. Middlebrook, "Union Democratization in the Mexican Automobile Industry," *Latin American Research Review*, 24:2 (1989), pp. 69–93.
71. Carlos Salinas's Gobernación minister, Fernando Gutiérrez Barrios, is the first graduate of the national military college to hold a nonmilitary Cabinet post since the Díaz Ordaz (1964–1970) administration (Camp, "Camarillas in Mexican Politics," p. 104).
72. See Roderic A. Camp, *Generals in the Palacio: The Military in Modern Mexico* (New York: Oxford University Press, 1992).
73. General Luis Garfias, remarks at a research workshop on the Mexican military, Center for U.S.-Mexican Studies, University of California, San Diego, March 1984.
74. José Luis Piñeyro, "The Modernization of the Mexican Armed Forces," in Augusto Varas, ed., *Democracy under Siege: New Military Power in Latin America* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1989), p. 116.
75. See David Ronfeldt, ed., *The Modern Mexican Military: A Reassessment* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1984); and Roderic A. Camp, "Civilian Supremacy in Mexico: The Case of a Post-revolutionary Military," in Constantine P. Danopoulos, ed., *Military Intervention and Withdrawal* (London: Routledge, 1990).
76. For a critical review of this literature, see Ann L. Craig and Wayne A. Cornelius, "Political Culture in Mexico: Continuities and Revisionist Interpretations," in Gabriel Almond and Sidney Verba, eds., *The Civic Culture Revisited* (Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1989).
77. The data supporting this generalization are summarized in John J. Bailey, "Reform of the Mexican Political System: Prospects for Change in 1987–1988," paper prepared for the Office of External Research, U.S. Department of State, July 1987.
78. Dan Williams, "Polls Becoming an Issue in Mexico's Campaign," *Los Angeles Times*, June 28, 1988.
79. A recent national survey found that the most trusted social institutions in Mexico were the schools and the Catholic Church; the least trusted were the legislature, bureaucrats, and elected public officials. See Alberto Hernández Medina and Luis Navarro Rodríguez, eds., *Cómo somos los mexicanos* (Mexico City: Centro de Estudios Educativos, 1987), p. 22.
80. In a 1979 survey of Mexico City residents, 90 percent agreed with the following statement: "If you really want something from the government, you can almost always get it with a bribe" (Lee

- Dye, "What Mexicans Think: Their Trust Is in Themselves," *Los Angeles Times*, special supplement on Mexico, July 15, 1979).
81. Charles L. Davis, *Working-Class Mobilization and Political Control: Venezuela and Mexico* (Louisville: University Press of Kentucky, 1989).
 82. Data provided by the Centro de Estudios Opinión Pública, S.C., Mexico City.
 83. Rafael Segovia, *La politización del niño mexicano* (Mexico City: El Colegio de México, 1975), pp. 51-58.
 84. For a fuller explication of this point, see Kenneth M. Coleman and Charles L. Davis, *Politics and Culture in Mexico* (Ann Arbor: Institute for Social Research, University of Michigan, 1988).
 85. John Booth and Mitchell Seligson, "The Political Culture of Authoritarianism in Mexico: A Reexamination," *Latin American Research Review*, 19 (1984), pp. 106-124; and Joseph L. Klesner, "Changing Patterns of Electoral Participation and Official Party Support in Mexico," in Judith Gentleman, ed., *Mexican Politics in Transition* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 95-127.
 86. By law, voting is obligatory in Mexico, and evidence of having voted in the most recent election, is sometimes required to receive public services.
 87. See Wayne A. Cornelius, *Politics and the Migrant Poor in Mexico City* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1975), pp. 158-160.
 88. See David Felix, "Income Distribution Trends in Mexico and the Kuznets Curve," in Sylvia A. Hewlett and Richard S. Weinert, eds., *Brazil and Mexico: Patterns in Late Development* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1982), pp. 265-316.
 89. Data from the National Survey of Household Income and Expenditures (1984), analyzed in Fernando Cortés and Rosa María Rubalcava, "Equidad via reducción: la distribución del ingreso en México, 1977-1984" (unpublished manuscript, Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, June 1990).
 90. Peter Ward, *Wellfare Politics in Mexico: Papering over the Cracks* (London: Allen & Unwin, 1986), pp. 9-10, 135-136.
 91. Luis Donaldo Colosio [president of the PRI], "Un nuevo partido," *Examen* (P.R.I.), 2:13 (June 15, 1990), p. 4; John Sheahan, *Conflict and Change in Mexican Economic Strategy: Implications for Mexico and Latin America* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, 1991).
 92. The official census count in 1990 was 81.1 million inhabitants, but this may have been affected by significant undercounting. Demographers estimate that the true population size in 1990 was about 84.9 million.
 93. World Bank, *Mexico after the Oil Boom: Relashioning a Development Strategy* (Washington, D.C., June 1987).
 94. Centro de Estudios Económicos del Sector Privado, *La economía subterránea en México* (México, D.F.: CEESEP, 1986).
 95. Leopoldo Solís, "Social Impact of the Economic Crisis," in Dwight S. Brothers and Adele E. Wick, eds., *Mexico's Search for a New Development Strategy* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990), p. 46.
 96. Data from the Centro de Estudios Económicos del Sector Privado, Mexico City. See also Oscar Vera Ferrer, "The Political Economy of Privatization in Mexico," in William Glade, ed., *Privatization of Public Enterprises in Latin America* (San Francisco and San Diego: ICS Press/Center for U.S.-Mexican Studies, 1991), pp. 35-57.
 97. Barry Carr, "The Left and Its Potential Role in Political Change," in Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman, and Peter H. Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, Monograph nb. 30, 1989), p. 383.
 98. As described by Torcuato Di Tella, "Argentina has been stagnating for many years as a result of political stalemate. The various contenders for power simply can't liquidate each other, although they have been trying hard for the last three decades. At times one or the other of those groups seems on the verge of succeeding, but somehow society resists strongly, and a 'social draw' is reestablished. Each group has just enough power to veto the projects originated by the others, but none can muster the strength to run the country as it would like" (Torcuato S Di Tella, "An Introduction to the Argentine System," in Richard R. Fagen and Wayne A.

- Cornelius, eds., *Political Power in Latin America: Seven Confrontations* [Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970], p. 108).
99. Federico Estévez, "Salinastroika Opens a Hornets' Nest," *Los Angeles Times*, July 15, 1990.
100. Many of the factors that make this kind of hybrid, semi-authoritarian regime the most probable outcome of Mexico's political transition are analyzed in Lorenzo Meyer, "México: los límites de la democratización neoliberal," paper presented at the Research Seminar on Mexico and U.S.-Mexican Relations, Center for U.S.-Mexican Studies, University of California-San Diego, May 15, 1991. (Abridged version published in *Nexos*, No. 163 [July 1991], pp. 25-34.)



الفصل السادس عشر



السياسة في أفريقيا



السياسة في افريقيا

كراوفورد يونغ

الدول الافريقية الاثنان والخمسون

افريقيا كقارة هي محور هذا الفصل. وخلافاً لفصول دراسة الحالات الاخرى التي بحث كل فصل فيها السياسة في دولة واحدة، فان هذا الفصل يستطلع بشكل مقارن جميع الدول ذات السيادة في افريقيا المعاصرة. وهذا النهج ضروري لانه لا يمكن نقل الخبرات السياسية الافريقية بشكل مناسب باستخدام احدى الدول الافريقية كمثال ثابت. والتحليل المقارن لعالم سياسي واسع يشتمل على مثل هذا العدد الكبير من الوحدات له مشاكله الخاصة؛ فلكل دولة من هذه الدول سماتها الفريدة. ومع ذلك، فان التطور السياسي في افريقيا يكشف العديد من المواضيع المشتركة: التي تقدم اساساً كافياً لتبني منهج مقارن واسع.

في الفترة الاخيرة، بات ينظر الى افريقيا، سواء من قبل ابنائها او من قبل الاخرين على أنها أكثر من مجرد كيان جغرافي واحد، فلدى الافريقيين تاريخ مشترك من الاضطهاد الاجنبي، وشعور بالاستقلال، الذي نالوه منذ عهد قريب، وبعدم التطور، ورغبة بالاستقلال الاقتصادي والتطور. ورمز قناعتهم بالارث والمصير المشتركين هو اشتراكهم في «منظمة الوحدة الافريقية»، وتنسيقهم للاعمال الدبلوماسية في القضايا التي تهم افريقيا ككل.

وتضم افريقيا من الناحية السياسية، القارة الطبيعية والدول على الجزر المجاورة التي تعتبر نفسها افريقية^(١) (انظر الجدول ١-١٦ و ٢-١٦). ورغم اننا لن نستثني أية دول افريقية بشكل خاص من

الجدول ١٦-١

بيانات سياسية اساسية عن ٥٢ دولة أفريقية ١٩٩٠

الدولة	نوع النظام (أ)	الأحزاب، قائم أو أواعد (ب)	نزاع اهلي مطول (ج)	انقلابات ناجحة منذ الاستقلال
الجزائر	حزب واحد، عسكري	نعم	لا	١
انغولا	حزب واحد، تحريري	نعم	نعم	٠٠
بنين	حزب واحد، عسكري	نعم	لا	٦
بوتسوانا	حزب مسيطر	نعم	لا	٠٠
بوركينافاسو	عسكري	لا	لا	٦
بورندي	حزب واحد، عسكري	لا	نعم	٣
الكاميرون	حزب واحد	لا	نعم	٠٠
الرأس الاخضر	حزب واحد	نعم	لا	٠٠
جمهورية افريقيا الوسطى	حزب واحد، عسكري	لا	لا	٣
تشاد	حزب واحد، زمرة متمردة	لا	نعم	٤
جزر القمر	حزب واحد	لا	لا	٢
الكونغو	حزب واحد، عسكري	لا	لا	٣
جيبوتي	حزب واحد	لا	لا	٠٠
مصر	حزب مسيطر، عسكري	نعم	لا	١
غينيا الاستوائية	عسكري	لا	لا	١
اثيوبيا	حزب واحد، عسكري	لا	نعم	٣
الغابون	حزب واحد	نعم	لا	٠٠
غامبيا	حزب مسيطر	نعم	لا	٠٠
غانا	عسكري، حركة شعبية	لا	لا	٥
غينيا	عسكري	نعم	لا	١
غينيا بيساو	حزب واحد، تحريري	لا	لا	١
ساحل العاج	حزب واحد	نعم	لا	٠٠
كينيا	حزب واحد	لا	لا	٠٠
ليسوتو	عسكري	لا	لا	٢
ليبيريا	حزب مسيطر، عسكري	نعم	نعم	١

تابع الجدول ١٦-١

١	لا	لا	عسكري، حركة شعبية	ليبيا
٢	لا	نعم	حزب مسيطر، عسكري	مدغشقر
٠٠	لا	لا	حزب واحد	مالاوي
١	لا	لا	حزب واحد، سياسي	مالي
٣	لا	لا	عسكري	موريتانيا
٠٠	لا	نعم	حزبي تنافسي	موريشوس
٠٠	لا	نعم	ملكية، تعددي	المغرب
٠٠	نعم	نعم	حزب واحد، تحريري	موزامبيق
٠٠	لا	نعم	حزب مسيطر	ناميبيا
١	لا	لا	عسكري	نيجر
٥	نعم	نعم	عسكري	نيجيريا
١	لا	لا	حزب واحد، عسكري	روندا
٠٠	لا	نعم	حزب واحد	ساوتومي وبرنسيبي
١	لا	نعم	حزب مسيطر	السنغال
١	لا	لا	حزب واحد	سيشل
٢	لا	لا	حزب واحد	سيراليون
١	نعم	نعم	حزب واحد، عسكري	الصومال
٠٠	نعم	نعم	حزب مسيطر، نظام عنصري	جنوب أفريقيا
٤	نعم	لا	عسكري	السودان
٠٠	لا	لا	ملكي	سوازيلاند
٠٠	لا	لا	حزب واحد	تنزانيا
٢	لا	نعم	حزب واحد، عسكري	توغو
٠٠	لا	نعم	حزب مسيطر	تونس
٣	نعم	نعم	حزب مسيطر، زمرة متمردة	اوغندا
٢	نعم	نعم	حزب واحد، عسكري	زائير
٠٠	لا	نعم	حزب واحد	زامبيا
٠٠	نعم	نعم	حزب مسيطر	زيمبابوي

*Major criteria are the nature of the party system and origins of the incumbent leadership. "Single party, liberation" refers to a party that originated in an armed liberation struggle. "Single party, military" refers to a party created by leaders who originally seized power in a military coup, and where the ruler came from the military. "Insurgent faction" refers to a party created by an armed faction that seized power.

†Classifications are by the author, based on development to the end of 1990.

‡Prolonged, armed dissidence or civil war; classification by the author.

تحليلنا، فسوف نركز على تلك الدول التي تقع جنوب الصحراء (أي أفريقيا السوداء) فصف الدول العربية الواقع الى الشمال من الصحراء (مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب) لديه روابط تاريخية مع دول البحر الابيض المتوسط وصفات ثقافية واجتماعية مختلفة بعض الشيء.

في العام ١٤١٥ عبر الجنود البرتغاليون مضيق جبل طارق لاقامة مواقع عسكرية صغيرة على الساحل المغربي. وكانت هذه البداية المتواضعة منطلق عملية أوروبية تاريخية لاختراع افريقيا. واخذت قوات التدخل تزيد من زخم تدخلها عبر القرون، ليصل الى قمته في «الزحف على افريقيا»/ scramble for Africa في أواخر القرن التاسع عشر. فوقع كل شبر من افريقيا تحت الحكم الاجنبي، لفترة وجيزة على الاقل. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ المد الاستعماري في الانحسار، وتسارعت وتيرته ابتداءً من العام ١٩٦٠. وبعد استقلال زيمبابوي ١٩٨٠، وناميبيا ١٩٩٠، لم يبق تحت الحكم الاوروبي سوى رؤوس الجسور الساحلية الاجنبية الاصلية في سيوتا وماليللا.

تأثيرات الاستعمار

أهم العوامل التاريخية المؤثرة في سياسات افريقيا المعاصرة هو مواجهتها للحكم الامبريالي. فالاستعمار هو الذي وضع حدود الكيانات السياسية المعاصرة؛ وهو الذي شكل القوى والزعامات السياسية المسيطرة في العديد من الدول، والتي بدأت كحركات مقاومة وطنية. وتغيرت خارطة الاجتماعية لابعد مما كان مقدراً لها، فظهرت تصنيفات جديدة من التوزيعات الطبقيّة، وتحولات في الخطوط التفاضلية الجنسية والعرقية والدينية. أما البنية التحتية الاقتصادية وانماط الانتاج فتشكلت حسب مصالح واحتياجات القوى الاستعمارية.

خلال الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر كان الشكل الرئيسي للتدخل الاوروبي في افريقيا هو تجارة العبيد. ويعتقد بان ما يقارب ١٢ مليون افريقي قد انزلوا في الامريكيتين، عدا الكثيرين الذين ماتوا في الطريق^(١)، كانت هذه التجارة تبدأ من منشآت ساحلية في السنغال وانغولا؛ وكانت بداية اعادة تشكيل خارطة افريقيا السياسية، فقد قادت هذه الاندفاعات الى قيام دول افريقية تجارية تشكلت حول تجارة العبيد.

بعد تراجع تجارة الرقيق في أوائل القرن التاسع عشر بدأت القوى الاوروبية في مد نفوذها الى الاجزاء الداخلية من افريقيا. وقد عززت مناطق النفوذ غير الرسمية هذه، بالضم الاستعماري. ففي الربع الاخير من القرن التاسع عشر، ادت المنافسة الاوروبية الحادة، والتقنيات العسكرية الجديدة (ظهور البنادق الرشاشة) الى تقسيم افريقيا بشكل سريع. فاقسمت بريطانيا، وفرنسا، والبرتغال، والمانيا، وبلجيكا، وايطاليا، واسبانيا، جميع أجزاء افريقيا تقريباً، فيما بينها.

الجدول ١٦-٢
معلومات اساسية عن ٥٢ دولة افريقية

الدولة	العاصمة	المساحة (ميل مربع)	السكان (بالملايين تقديراً)	تاريخ الاستقلال شهر/يوم/سنة
الجزائر	الجزائر	٩١٩,٩٥١	٢٣,٨	٦٢/٣/٧
انغولا	لواندا	٤٨١,٣٥١	٩,٤	٧٥/١١/١١
بنين	كوتونو	٤٣,٤٨٣	٤,٤	٦٠/١/٨
بوتسوانا	غابوروني	٢١٩,٨١٥	١,٢	٦٥/٩/١٠
بوركينافاسو	واغادوغو	١٠٥,٨٦٩	٨,٥	٦٠/٥/٨
بورندي	بوجومبورا	١٠,٧٣٩	٥,١	٦٢/١/٧
الكاميرون	ياوندي	١٨٣,٥٦٨	١١,٢	٦٠/١/١
الرأس الاخضر	برايا	١,٥٥٧	٠,٣	٧٥/٥/٧
جمهورية افريقيا الوسطى	بانغوي	٢٤١,٣١٣	٢,٩	٦٠/١٣/٨
تشاد	نجامينا	٢٤٩٥,٧٥٢	٥,٤	٦٠/١١/٨
جزر القمر	موروني	٦٩٣	٠,٤	٧٥/٦/٧
الكونغو	برازافيل	١٣٢,٠٤٦	٢,١	٦٠/١٥/٨
جيبوتي	جيبوتي	٨,٨٠٠	٠,٤	٧٧/٢٧/٦
مصر	القاهرة	٢٨٦,٨٧٢	٥٠,٢	٢٢/٢٨/٢
غينيا الاستوائية	مالابو	١٠,٨٣٢	٠,٤	٦٨/١٣/١٠
اثيوبيا	اديس ابابا	٤٥٧,١٤٢	٤٧,٤	٤١/٥/٥
الغابون	ليبرفيل	١٠٢,٣١٧	١,١	٦٠/١٧/٨
غامبيا	بانغل	٤,٠٠٣	٠,٨	٦٣/١٨/٢
غانا	اكرا	٩٢,١٠٠	١٤,٠	٥٧/٦/٣
غينيا	كوناكري	٩٤,٩٢٥	٥,٤	٥٨/٢/١٠
غينيا بيساو	بيساو	١٣,٩٤٨	٠,٩	٧٤/١٠/٩
ساحل العاج	ابيجان	١٢٤,٥٠٣	١١,٢	٦٠/٧/٨
كينيا	نيروبي	٢٢١,٩٦٠	٢٢,٤	٦٣/١٢/١٢
ليسوتو	ماجيبورو	١١,٧١٦	١,٧	٦٦/٤/١٠
ليبيريا	مونروفيا	٤٣,٠٠٠	٢,٤	١٨٤٧/٢٦/٧
ليبيا	طرابلس	٦٧٩,٥٣٦	٤,٢	٥١/٢٤/١٢
مدغشقر	انتاناناريفو	٢٠٣,٠٣٥	١٠,٩	٦٠/٢٦/٦

تابع الجدول ١٦-٢

معلومات اساسية عن ٥٢ دولة افريقية

الدولة	العاصمة	المساحة (ميل مربع)	السكان (بالملايين تقدير ٨٨)	تاريخ الاستقلال شهر/يوم/سنة
مالاوي	ليلونغوي	٤٥,٧٤٧	٨,٠	٦٤/٦/٧
مالي	باماكو	٤٦٤,٨٧٣	٨,٠	٦٠/٢٢/٩
موريتانيا	نواكشوط	٤١٩,٢٢٩	١,٩	٦٠/٢٨/١١
موريشوس	بورت لويس	٧٨٧	١,١	٦٨/١٣/٣
المغرب	الرباط	١٧١,٩٥٣	٢٤,٠	٥٦/٢/٣
موزامبيق	مابوتو	٣٠٣,٣٧٣	١٤,٩	٧٥/٢٥/٦
ناميبيا	وندهوك	٣١٨,٠٠٠	١,٣	٩٠/٢٣/٣
نيجر	نيامي	٤٨٩,٢٠٦	٧,٣	٦٠/٣/٨
نيجيريا	لاغوس	٣٥٦,٦٦٩	١١٠,١	٦٠/١/١٠
روندا	كيغالي	١٠,١٦٩	٦,٧	٦٢/١/٧
ساوتومي وبرنسيبي	ساوتومي	٣٧٢	٠,١	٧٥/١٢/٧
السنغال	داكار	٧٦,١٢٤	٧,٠	٦٠/٢٥/٨
سيشل	فيكتوريا	١٠٧	٠,١	٧٥/١٢/٧
سيراليون	فريتاون	٢٧,٩٢٥	٣,٩	٦٩/٢٧/٤
الصومال	موقاديشو	٢٤٦,١٥٥	٥,٩	٦٠/١/٧
جنوب افريقيا	بريتوريا	٤٧١,٨١٩	٣٤,٠	١٠/٣١/٦
السودان	الخرطوم	٩٦٧,٠٠٠	٢٣,٨	٥٦/١/١
سوازيلاند	مباباني	٦,٧٠٥	٠,٧	٦٨/٦/٩
تنزانيا	دار السلام	٣٦٣,٧٠٨	٢٤,٧	٦١/٩/١١
توغو	لومي	٢١,٨٥٣	٣,٤	٦٠/٢٧/٤
تونس	تونس	٦٣,٣٧٨	٧,٨	٥٦/٢٠/٣
اوغندا	كامبالا	٩١,١٣٤	١٦,٢	٦٢/٩/١٠
زائير	كينشاسا	٩٠٥,٠٦٣	٣٣,٤	٦٠/٣٠/٦
زامبيا	لوساكا	٢٩٠,٧٢٤	٧,٦	٦٤/٢٤/١٠
زيمبابوي	هاراري	١٥٠,٣٣٣	٩,٣	٨٠/١٨/٤

كان الاجتياح في البداية مجرد احتلال عسكري، لكن سرعان ما واجهت المستعمرين مهمات ملحة: اقامة بنية مؤسساتية لسيطرتهم. وكان لدى بريطانيا وفرنسا بشكل خاص بعض الخبرات في الحكم الاستعماري، لكن الاوضاع الافريقية كانت مختلفة تماماً. كان شكل الدولة الاستعمارية بمثابة رد على متطلبات تنظيم حكم أجنبي على اراض واسعة مع تحميل الخزينة الامبريالية اقل قدر ممكن من الاعباء.

كان الهدف الاول والاهم هو تعزيز السيطرة الاستعمارية على البلاد. وفي مؤتمر برلين في العامين ١٨٨٤ و ١٨٨٥، حيث توصلت الدول الاستعمارية الى اتفاق دبلوماسي على الخطوط العريضة لاقتسام افريقيا. وتم الاعلان عن مبدأ الاحتلال الفعلي. فكي تؤكد دولة استعمارية حقها على إحدى المناطق كان عليها أن تظهر لمنافسيها الاوروبيين ان لها سيطرة عسكرية كاملة على المنطقة؛ واذا ما فشلت في ذلك فيحق لمنافس امبريالي آخر أن ينتزعها منها.

إلا أنه كان يجب تحقيق الاحتلال الفعلي بنفقات قليلة. فقد اصرت وزارات المالية والبرلمانات الاوروبية على ابقاء التزامات الاحتلال متدنية. وان تدفع البلاد المحتلة نفقات ادارتها. وكان ذلك المطلب المزدوج، اي تعزيز السيطرة وتحقيق ايرادات للاحتلال هو اساس كل العواقب الهامة التي نجمت عن الوضع الاستعماري.

اقيمت تلك الشبكة من المواقع العسكرية الادارية الاوروبية بهدف ضمان احتلال حقيقي. وقد كان الموظفون الاوروبيون مكلفون، ولم يكن في الامكان تغطية نفقات عدد كبير منهم. وفي العام ١٩٠٠ كانت الادارة العسكرية في نيجيريا تضم بضع مئات من الضباط البريطانيين، ولم يزد العدد حتى في اوقات لاحقة عن بضعة الاف من الجنود. وكان الوسطاء الافريقيون ضروريون لاستكمال البنية التحتية للسيطرة على البلاد. وكان يتم الحصول على هؤلاء بمنح القوة المستعمرة اعترافها لحاكم جماعة أو ولاية، في مقابل تعاونه في تنفيذ توجيهات ذلك النظام (جمع الضرائب، وشق الطرق، وتوفير الايدي العاملة)، وكانت قوة الدولة المستعمرة هي التي تعزز سلطة ذلك الحاكم وتعززها. وكانت القوة الغاشمة هي العملة المتداولة الاساسية في الحكم الاستعماري، ومع هذه القوة كاداة تهديد، كانت الخديعة، والمكر، والدبلوماسية هي البدائل الرخيصة عن استخدام القوة لتعزيز اطرار الهيمنة الاوروبية.

ونظرا لضرورة تحقيق عائدات، كان على الدولة الاستعمارية منذ البداية اطلاق المبادرات لاعادة بناء الاقتصاد. ولم يكن لدى الاقتصاديات الريفية القائمة على الزراعة للاستهلاك الخاص في افريقيا الكثير من الفائض الذي يمكن أن تقدمه للدولة الاستعمارية. وكان اكتشاف احتياطي كبير من الماس في جنوب افريقيا في العام ١٨٦٩، والذهب في العام ١٨٨٥. قد انعش الامل في اكتشاف كنوز مماثلة في مناطق أخرى، لكن تلك الامل خابت في البداية، فلم يكتشف النفط في افريقيا والكثير من الثروات المعدنية الا بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت المصادر الاولية التي يمكن حشدها في معظم انحاء البلاد هي العمالة والارض الافريقيتين. فقد أُجبر الافريقيون، بوسائل اكراه مباشرة وغير مباشرة، على انتاج محاصيل يمكن بيعها. ونظراً لصغر السوق المحلي، كانت محاصيل مخصصة للبيع في السوق الدولي: مثل القطن، والفول السوداني، وزيت النخيل، والياف السيزال، وغيرها. وشجعت المستوطنات الاوروبية في المناطق الشرقية، والشمالية، والجنوبية من افريقيا حيث تسود ظروف جوية معتدلة. وثلت الدول الاستعمارية حقوق الافريقيين على اراضيهم، ومنحت الاراضي الخصبة الى المستوطنين مقابل اسعار اسمية. وكان من الضروري الحصول على عمالة رخيصة لهذه المزارع كي تزدهر، وقد تعاونت الادارة الاستعمارية في تجنيد هؤلاء العمال. وجند العمال الافارقة أيضاً لاقامة البنية التحتية الاساسية للمواصلات من طرق وسكك حديدية، بأجور زهيدة، أو حتى دون أجر.

كانت الاداة السياسية الرئيسية لحشد العمالة هي فرض نوع من ضريبة الرأس، والانظمة التي تفرض الخدمة الالزامية على الفلاحين الافارقة للقيام باعمال عامة مثل شق الطرق، وكي يتمكن الفلاح الافريقي من دفع ضريبة الرأس كان عليه ان يزرع محاصيل يجني منها نقوداً أو أن يعمل بشكل مؤقت في مؤسسة أوروبية. ولتقوية سيطرتهم على البلاد، كان الاداريون الاوروبيون يتسلحون بقوانين تعسفية تسمح لهم بفرض عقوبات فورية على مخالفت مثل عدم احترام الرئيس في العمل أو مسؤول المنطقة أو عدم اطاعة الاوامر الادارية.

بحلول عقد العشرينات من القرن العشرين كان النظام الاستعماري قد ثبت اركانه في كافة انحاء افريقيا. ووفر فرض الضرائب على التجارة الخارجية والفلاحين الافارقة اساساً متواضعاً من التمويل للادارة لاستعمارية، الا أنه كاف. وكان نظام الوسطاء الافريقيين قد تأسس وبات يحافظ على النظام محلياً. وازدادت خبرة وتخصص النخبة البيروقراطية الاوروبية التي تدير عملية رسم سياسة الادارة الاستعمارية على كافة المستويات واجهزة السيطرة على المناطق والاشراف عليها. واصبحت اكثر سمات القهر الاستعماري قسوة أقلها ظهوراً للعيان.

بعد الحرب العالمية الثانية، اصبح استعمار افريقيا موضع اتهام. فقد أصبح الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يسيطران على السياسة العالمية، ولم يكن لاي منهما مصلحة اساسية في ادامة الحكم الاوروبي لافريقيا. وادى تعاظم مد المعارضة الوطنية في افريقيا الى التشكيك في مشروعية الاحتلال الاجنبي. ورداً على ذلك، جعلت القوى الاستعمارية من تطوير البلاد هدفها الاكثر وضوحاً، فطرحت برامج استثمارية واسعة النطاق. اصف الى ذلك اصبح رفاه المواطنين الافارقة من مسؤوليات الدولة الاساسية؛ فلاول مرة خصصت مصادر عامة كبيرة للانفاق على المراحل التعليمية الاعلى من الابتدائية، واقامت مرافق صحية في الريف، وزودت المناطق بمياه صالحة للشرب، وغير ذلك من الاحتياطات الاساسية. ونتيجة لتلبية هذه الاحتياجات، فقد توسعت الدولة بقدر كبير. وخلال العقد الاخير من الحكم

الاستعماري البريطاني لغانا، من ١٩٤٧-١٩٥٧، ارتفعت نفقات الدولة بنسبة عشرة أضعاف. وفي زائير (الكونغو البلجيكي سابقاً)، بلغت نفقات الدولة في العام ١٩٦٠ حوالي ٤٥ ضعفاً عما كانت عليه في العام ١٩٣٩.

رغم التشابه الواسع في النفوذ الاستعماري، فقد كانت هناك تباينات مهمة أيضاً. حيث طبقت كل قوة استعمارية مذهباً إدارياً مختلفاً إلى حد ما، يعكس الثقافة السياسية المحلية لتلك القوة وطبيعة مؤسساتها الحكومية. فبالنسبة لفرنسا، والمانيا، وبلجيكا كان مفهوم الدولة يتشكل حسب تقاليدهم في الحكم المطلق، الذي يؤكد على المركزية، والتسلسل الهرمي، والهيمنة البيروقراطية. في الوطن كان يطغى على هذه الثقافة أفكار القرن التاسع عشر الخاصة بالدستورية، لكنها جردت من معناها عند تصميم بنية الدولة للمستعمرات الأفريقية المهزومة. أما الحالة البريطانية فكانت من نسيج مختلف تماماً، بنيته مرنة، وفيه انتشار أوسع للسلطة، وتباينات بين الأقاليم ومستوى الحكم الذاتي.

افترزت هذه الاختلافات أساليب متنوعة من الإدارات الأفريقية. وكان البريطانيون، الذين سعوا لاجتياح وسطاء يحكموا من خلالهم، أكثر ميلاً إلى إبراز الحكام الأفارقة الموجودين والافادة منهم، وتكييف المؤسسات القائمة بحيث تخدم اغراضهم. وعرفت هذه الأيدولوجيا الاستعمارية باسم «الحكم غير المباشر» / indirect rule^(٣) ونتيجة لذلك كان للبيئة السياسية السائدة أهمية أكبر في المناطق التي كانت خاضعة للحكم البريطاني، أما المستعمرون الآخرون، فقد افادوا من الزعماء المحليين في أغلب الأحيان كوسطاء إداريين، إلا أنهم عاملوهم كعملاء محليين لبيروقراطية مركزية.

كان للايدولوجيا المركزية للدولة البونابرتية مضامينها في المجال الثقافي. وكانت السياسة، خاصة في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية، تهدف إلى ضم الاملاك الأفريقية بشكل دائم إلى الدولة المستعمرة، وكان هدفها النهائي استيعاب سكان البلاد ليصبحوا وكأنهم من مواطنيها. رغم أن هذا المذهب لم يطبق إلا بشكل مجزء وغير كامل، فقد كان له تأثيره على السياسة الثقافية وعلى شكل النخبة الأفريقية التي افترزتها التجربة الاستعمارية. ففي المستعمرات الفرنسية السابقة، تأثر الجيل الأول من زعماء حقبة ما بعد الاستعمار، من امثال ليوبولد سنغور في السنغال، وفيلكس هوفويه - بواني في ساحل العاج، بشدة بالثقافة الفرنسية، وطوروا روابط حميمة ودائمة مع الانساق العليا من المجتمع السياسي الفرنسي^(٤). أما في البرتغال، فقد كان للطبقة الأفرو-برتغالية، التي كانت تتكلم البرتغالية، وكانت في معظمها برتغالية النسب، جزئياً، دور هام كوسيط خلال حقبة الاستعمار، وعند توليها قيادة حركات التحرير التي طردت العاصمة الام عن حكمها.

تراث الحولة الاستعمارية

يتأثر نظام الدولة الافريقي المعاصر باصوله الاستعمارية من نواح عدة. بدايةً، إن حدود الدولة الإقليمية هي انعكاس للحدود الادارية للتقسيمات الاستعمارية. وقد كان لبضع دول افريقية استمرارية تاريخية مع حقبة ما قبل الاستعمار^(٥)، لكن معظمها استحدثت كوحدة استعمارية. وحين قسّمت القوى الاستعمارية القارة الافريقية لم تلتق بالألّا لتقسيمها كوحداث ثقافية وسياسية. وكانت النتيجة ان فصلت الحدود، في أحيان كثيرة بين المجموعات اللغوية - العرقية^(٦). اضع الى ذلك، ان بين الدول الافريقية، فيما عدا استثناءات قليلة، تباينات حادة - قومية، وعرقية، ولغوية، ودينية.

إرث رئيس ثانٍ للحقبة الاستعمارية، هو طبيعة الدولة ذاتها. فقد نظمت الدولة المستعمرة كبنية لوضع اسس حكم اجنبي، هدفه السيطرة على شعب مستعبد. وهو حكم ذو عقلية أمرّة، له طريقة أبوية في الحكم، وتتصف علاقته بالسكان بالهيمنة - وقد كانت خواص الدولة المستعمرة هذه متأصلة في روتين الادارة اليومي. وكانت تعتبر السكان المحليين، من الناحية القانونية والعملية، تابعين وليس مواطنين. وقد سعت القيادة الافريقية التي تولت السلطة فيما بعد، وبدرجات مختلفة، الى استئصال هذا الارث، إلا أن قوة استمرار تقاليد الدولة الاستعمارية مازالت قوية، وتشوه علاقات الدولة بالمجتمع.

للارث الثالث للدولة الاستعمارية علاقة بالثاني، وهو تقليد في ادارة الاقتصاد يقوم على المركزية، والقيود التنظيمية المكثفة، «فالمركزية الاقتصادية»^(*) التي تُشجّب على نطاق واسع هذه الايام تعود بجذورها إلى ممارسات الحكم الاستعماري. ورغم ان دور الدولة الرئيس في ادارة الاقتصاد قد توسع كثيراً بعد الاستقلال، فإن قواعده الاساسية قد ارسيت قبل نقل السلطة.

تأثير اخير في غاية الاهمية للدولة الاستعمارية يكمن في الطريقة التي منحت فيها الانظمة الافريقية اللاحقة السلطة. فخلال العقود الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية، توصلت قوى الاستعمار، الواحدة تلو الأخرى، الى نتيجة مؤداها ان القومية باتت قوة لا يمكن مقاومتها. وفي عدة حالات، فرضت هذه القناعة على المستعمرين بكفاح مسلح (الجزائر من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢؛ وغينيا بيساو من ١٩٦١ الى ١٩٧٤؛ وموزامبيق من ١٩٦٤ الى ١٩٧٥؛ وانغولا ١٩٦١ الى ١٩٧٥؛ وزيمبابوي من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩؛ وناميبيا من ١٩٦٥ الى ١٩٨٩). وفي معظم الحالات، ادركت القوى المنسحبة الحاجة الى التفاوض على ترتيبات معينة مع القوى الوطنية. وكان التوصل الى تلك النتيجة يعطي القوة الاستعمارية وسائل كبيرة للتأثير على شروط ووسائل تصفية الاستعمار.

بشكل عام، كانت معادلة تصفية الاستعمار تدعو الى ايجاد مؤسسات سياسية على غرار البنى الدستورية الاستعمارية. فاقحمت المؤسسات الدستورية الديمقراطية الرسمية - البرلمانات المنتخبة،

* Statism أو الدولانية - المترجم

والاحزاب المتنافسة، ومجالس الوزراء المعينة بوسائل سياسية - بشكل متسرع في الدولة المستعمرة ذات النظام البيروقراطي السلطوي. وتبين فصول هذا الكتاب التي تناولت بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، بوضوح الخطوات التدريجية والزمن الذي استغرقه اقامة الديمقراطيات الدستورية في تلك البلاد. وبالمقابل، طلب من الدول الافريقية ان تتحول فوراً من عبودية الاستعمار الى الديمقراطية النيابية. وكانت النتيجة، صعوبات هائلة افشلت البنى الدستورية الاولى في معظم الحالات.

الاستقلال وما بعده

لمقاومة الحكم الاستعماري تاريخ طويل، ويمكن تتبع ردود الفعل الاولى على السيطرة الاجنبية منذ بدايات القرن العشرين، والتي تفجرت تعبيراً عن الاحساس بالظلم من قضايا مثل مصادرة الاراضي، واعمال السخرة، وتجنيد الجنود الافارقة لخوض الحروب الاوروبية، وقهر الافريقيين واستغلالهم بشكل عام. في الايام الاولى، كانت الايدولوجيا القومية ذات تيارات افريقية شاملة؛ حرضت عليها والهمتها الدعوات الى استنهاض جميع الشعوب ذات الاصول الافريقية والتضامن معها، اطلقتها شخصيات امريكية او كاريبية من امثال دبليو إي بي دويوا، وماركوس جارفي.

بعد الحرب العالمية الثانية، اصبحت الحركات القومية تركز على التحرر السياسي تحديداً. واصبح حق تقرير المصير مذهباً لاحياد عنه. وقبل المطالبة بهذا الحق كان ثمة سؤال في غاية الاهمية بحاجة الى اجابة فورية: ما هي الوحدة السياسية التي يمكنها التقدم بهذا الطلب؟ وكان الجواب الحتمي عليه؛ لا يمكن المطالبة بحق تقرير المصير الاعلى التقسيمات الاقليمية حسب التجزئة الاستعمارية. وقد ادى نمط التقسيم الامبريالي الاحمق، ومنطق تقرير المصير الى قيام عدد غير عادي من الدول القومية ذات السيادة (٥٢ دولة اضافة الى دولة او دولتين تلوحان في أفق التسعينات - اريتريا، وربما غربي الصحراء الافريقية أو جنوب السودان).

بعد الاستقلال كان ثمة أمل في قيام وحدات سياسية اوسع. لكن لم يحدث سوى ثلاث عمليات دمج: اتحاد تنجانيقا وزنجبار، في العام ١٩٦٤، لتشكلا تانزانيا؛ واتحاد الصومال البريطاني والصومال الايطالي ليشكلا الصومال؛ واندماج جزء من الكاميرون البريطاني مع المنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ليشكلا الكاميرون المستقلة. ومن بين الدول الافريقية العديدة المستقلة، هناك عدد صغير منها وضعيف. فثمانية عشر دولة من الدول الاثنتان والخمسين أصغر من ولاية نيويورك، وخمسة أصغر من «رود ايلند» ويقل عدد سكان احدى وعشرين دولة منها عن خمسة ملايين نسمة، ثمان منها يقل عدد سكانها عن مليون نسمة.

في إطار بناء ايدولوجيا للتحرير، سعى الوطنيون الافريقيون الى اضعاف مضمون اخلاقي على

الكيانات التي طلب حق تقرير المصير لها. ففي العام ١٩٤٧ صرح الزعيم الوطني النيجري والمرشح الدائم للرئاسة أوبافيمي أولو، أن نيجريا ليست أمة بل «مجرد تعبير جغرافي». كانت التصريحات المماثلة شائعة في ذلك الحين، لكن بعد عقد من الزمان، استبدلت تلك الاشارات الشاملة لافريقيا، وصار يشار الى الوحدات المستعمرة بتمجيد على اساس انها أمم المستقبل.

خلال الفترة الانتقالية، اكتسبت التيارات الوطنية الافريقية الرئيسية بعض التطلعات الوحدوية. فقد كانت الوحدة السياسية مهمة للغاية في الكفاح ضد الاستعمار. فمن دونها كان في وسع الاستعمار استغلال الانقسامات والتلاعب في توظيف المجموعات خاصة تلك التي قد تتساهل في الدفاع عن مصالحها. وبعد نيل الاستقلال أصبحت الوحدة ضرورية أكثر. فمن دونها قد يستنفذ الحكام الجدد كل طاقاتهم من أجل الحفاظ على الحياة البرلمانية اليومية، وقد يضيع زخم التطوير في المنازعات الحادة. والاهم من ذلك، ان دمج الشخصية الوطنية في الدولة الجديدة قد جعل الوحدة السياسية في غاية الاهمية. وكان الاحتمال الاغلب ان يتبع سير المنافسة السياسية الخطوط العرقية أو الاقليمية أو الدينية المتصدعة في المجتمع المدني.

معادلة الحزب الواحد

من وحي الاعترافات السابقة ظهر مذهب الحزب الواحد كمعادلة ضرورية للحكم في افريقيا. وقد اشتركت جميع الدول في الاهداف الرامية الى الاستقلال والتطور السريع. وكان المجتمع الافريقي يفتقر الى تقسيمات طبقية ظاهرة، والتي كانت اساس الاحزاب السياسية الاوروبية. ومع ضمان الحزب الواحد للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وجمعه المواطنين كافة معاً، فان المشاركة الحقة كان يمكن ان تتم بأمان من داخل الحزب، دون تعريض استمرارية العملية السياسية للخطر^(٧).

في حوالي ثلث الدول الافريقية، تمكنت إحدى الحركات السياسية من تحقيق سيطرة تامة قبل نيل الاستقلال. وكان لحركات عدة، مثل الاتحاد الوطني الافريقي لتنجانيا في تنزانيا، وحزب غينيا الديموقراطي، وحزب الدستور الجديد (الدستور الاشتراكي فيما بعد) في تونس، مكانة مميزة، وكانت بمثابة نماذج تحتذى. وفي الفترات التي تلت الاستقلال مباشرة، كان هناك توجه عام لفرض نظام الحزب الواحد في الحكم. فقد مارست اثنتان واربعون دولة من الدول الافريقية الاثنتين والخمسين حكم الحزب الواحد- في فترة ما من حياتها كدولة مستقلة.

لقد تبين ان التحول من حركة وطنية تعبر عن المظالم العديدة التي أفرزها الحكم الاستعماري الى حزب حاكم يتحمل مسؤوليات رفاهية الشعب، مهمة في غاية الصعوبة. وقد قدمت الاحزاب الوطنية؛ في اطار بناء دواثرها الانتخابية، ووعداً بادخال تحسينات سريعة وكبيرة على رفاهية الجماهير. فحدث

ارتفاع حاد في الانفاق على المتطلبات الاساسية - المدارس والعيادات - في العديد من الدول، لكن خطوة التغيير كانت اصغر بكثير من التوقعات، وقد احدثت الاجراءات التعسفية لفرض حكم الحزب الواحد الكثير من الحزانات. فالثراء الواضح الذي تنعم به الكثيرون من الحكام (وليس كلهم) سرعان ما ولد الكثير من الاستياء. وما ان يبدأ أحد الحكام في فقد مكانته الشعبية حتى تبدأ العيوب المحتملة في معادلة الحزب الواحد في الافتضاح. كما أصبح ينظر الى المناصب العليا وكأنها امتياز مدى الحياة. وتحول الشعار المناهض للاستعمار والقائل «صوت واحد للشخص الواحد» إلى الشعار الساخر «صوت واحد للشخص الواحد - مرة واحدة».

التدخل العسكري

مهد هذا التراجع الطريق لتطورات غير متوقعة: تدخلات عسكرية واسعة النطاق في السياسة. وقد بقي الجيش، بشكل عام، طيلة الفترة التي سبقت الاستقلال في مكانة متدنية تحت سيطرة استعمارية حازمة. وكانت معظم القوات المسلحة الافريقية صغيرة وذات تسليح خفيف؛ ولم يكن للضباط الافريقيين الجدد أي دور في الحركات الوطنية. لكن الطريق فتح لتدخل الجيش في الدول التي لم يتمتع فيها الجيل الاول من القادة بأية شعبية.

وقد حدثت أولى عمليات الاستيلاء على السلطة في مصر في العام ١٩٥٢. تلتها عملية ثانية في السودان المجاورة في العام ١٩٥٨. وتحول التدخل العسكري من ظاهرة معزولة إلى وباء في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٦، حين اسقطت الجيوش ستة من انظمة الحكم تضم بلدان رئيسية مثل الجزائر، ونيجيريا، وزائير. ومنذ ذلك الحين، وحتى العام ١٩٨٨، لم تمض سنة واحدة من دون انقلاب عسكري، وخلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠، حدث ٧٤ انقلابا ناجحاً (وفشلت انقلابات عديدة اخرى) في ثلاثين دولة^(٨). وفي أواخر الستينات كان ما يقارب ٤٠ بالمئة من الدول الافريقية يرأسها حاكم عسكري، وهي نسبة بقيت ثابتة الى حد ما^(٩).

في البداية ادعت الانظمة العسكرية حرصها على البلد وتدخلت بدافع من الاوضاع السياسية والاقتصادية الفاجعة. وقال زعمائها أن دورهم هو ببساطة القضاء على الفوضى. وما أن يتم اصلاح الاضرار التي احدثها النظام البائد، حتى يعودوا الى ثكناتهم ويعيدوا السلطة الى المدنيين. وقد انسحب العسكريون من السلطة بسلام في حالات قليلة، كما حدث في غانا في العام ١٩٦٦ و ١٩٧٩، ونيجيريا في العام ١٩٧٩، والسودان في العام ١٩٨٥. لكن في اغلب الاحيان سعت المجموعة الحاكمة ذات الاصول العسكرية الى ادامة تمسكها بالسلطة السياسية ما لم تطيح بها ثورة شعبية (السودان، ١٩٦٤)، أو تدخل اجنبي (فرنسا في جمهورية افريقيا الوسطى، ١٩٧٩؛ وتنزانيا في اوغندا، ١٩٧٩) أو بانقلاب عسكري آخر - كما كان يحدث في اغلب الاحيان.

لتبرير استمرار تمسكهم بالسلطة، كان الحكام العسكريون بحاجة لشكل من اشكال الشرعية السياسية. فكان الحاكم يحاول عدم التأكيد على خلفيته العسكرية بالتوقف تدريجياً على الظهور علناً بالبرزة العسكرية. وكانت الايدولوجيا مصدراً آخر لجأت اليه الشخصيات العسكرية التي تتطلع الى البقاء طويلاً في الحكم. فقد ادعى العسكريون مذاهب شعبية راديكالية أو ادعو حتى الماركسية - اللينينية.

السلطوية الفردية

يتصف العديد من الانظمة الافريقية سواء منها العسكرية أو ذات الحزب الواحد بسلطويتها^(*) (١٠) ويستمد النظام شرعيته النهائية في مثل هذا الوضع من احتكار السلطة ذاتها. وقد تسمح تلك الانظمة بقدر محدود من التعددية احياناً، لكنها لا تسمح بالمعارضة المكشوفة. ولا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج اطار الحزب الحاكم، مع انها قد تسمح، في بعض الاحيان، بقيام منافسة سياسية منظمة من داخل الحزب الحاكم مماثلة للمنافسة في الانتخابات التمهيدية الامريكية.

من الملامح السائدة للنظام السياسي الافريقي ايضا، الدور البارز للحاكم، ففي الحكم السلطوي، تبقى السلطة النهائية في يد الحاكم نفسه. وقد جادل روبرت جاكسون و كارل روزبرغ بأن أفضل وصف للانظمة السياسية الافريقية المعاصرة هو الحكم الفردي / personal rule وجاء في تحليلاتهم:

إن حكم الفرد هو نظام من العلاقات لا يربط الحكام «بالجمهور» أو حتى بالمحكومين (بشكل غير مباشر على الاقل)، بل بكبار الشخصيات والشركاء، والعلماء، والمؤيدين، والخصوم، الذين يشكلون «النظام». واذا ما قيد الحكام الفرديون، فإن ما يقيدهم هو تحديد سلطاتهم وصلاحياتهم الفردية، وسلطة وصلاحيات الشخصيات التابعة لهم، وشركائهم، وعملاتهم، ومؤيديهم - وبالطبع - خصومهم .. ونقطة الضعف الاساسية، هي ان الامر يعتمد في النهاية على افراد اكثر مما يعتمد على مؤسسات^(١١).

التحول الى الديمقراطية

مع نهاية عقد الثمانينات، كان ثمة دلائل على ان قبضة المعادلة السلطوية اخذت تضعف. فقد لجأ الفلاحون الساخطون، وفقراء المدن المعدمون، الى استراتيجيات خاصة للبقاء تقوم على الاقتصاد السري / underground economy. فقد خرج الثشبان الناقمون الى الشوارع في جنوب افريقيا في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥. وفي السنغال والجزائر في العام ١٩٨٨، واصبحت القلاقل حالة مزمنة في العديد من الجامعات الافريقية، والتي تكرر اغلاقها لفترات طويلة لتهدئة اعتراضات الطلبة. و طالب المفكرون الافارقة بالحاح متزايد بفتح الباب امام المعارضة السياسية. و صدر احد هذه الالتماسات المميزة عن

* Authoritarianism اي اخضاع الفرد وحقوقه اخضاعا تاما لسلطة الدولة - المترجم.

المفكر الزائيري الراحل «نزونغولا نتالاجا»، في خطابه الى «جمعية الدراسات الافريقية بمناسبة تولية الرئاسة:

هناك ضرورة ملحة للتغيير السياسي. فليس من الممكن حل الازمة الحالية، أو تحقيق التطور ابدأ في ظل الفساد والانظمة السلطوية... يجب علينا... ان ندعم كفاح الشعب من اجل التعددية، والديمقراطية، وتوزيع الثروة بشكل اكثر عدالة. فمن دون دولة ديمقراطية، ومشاركة شعبية في اتخاذ القرار، تصبح اي استراتيجية تطوير تستهدف الشعب امراً غير وارد^(١٢).

في العام ١٩٩٠ تسارعت الخطوة، ودُفعت الى الامام بسبب الاحداث المذهلة داخل افريقيا وخارجها. فانهايار انظمة الحكم ذات الطراز السوفياتي في أوروبا الشرقية بذلك الشكل المشهور كان له اصداء مدوية على انظمة الحكم الفردي/ autocracy في افريقيا؛ واثارا اغتيال الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو، الذي كان على علاقة شخصية وثيقة مع عدد من الحكام الافريقيين الرئيسيين، القشعريرة في عدد من قصور الرئاسة. وولدت عملية اطلاق سراح نيلسون مانديلا من سجنه الطويل، والتحرك نحو اقامة حكومة ما بعد التمييز العنصري/ apartheid في جنوب افريقيا بحيث يحصل الجميع على الحقوق الديمقراطية، التي كانت تقتصر على الاقلية البيضاء، موجة من الصدمات، وهزت موجة من الاعتراضات الشعبية في عدد من البلدان اسس الانظمة ذات الحزب الواحد التي ترسخت اركانها منذ زمن بعيد؛ مثل ساحل العاج، والغابون، وبنين، وزائير، وزامبيا، ومالي. وسحبت الدول الكبرى التي طالما دعمت انظمة الحكم الافريقية احادية الحزب أو تسامحت معها (مثل فرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي) مساندتها لها. وحتى البنك الدولي، قال في وثيقة مهمة له في العام ١٩٨٩ حول الازمة الاقتصادية الافريقية، ان تغييراً سياسياً في الاتجاه الديمقراطي بات مطلباً ضرورياً وملزماً للاصلاح الاقتصادي^(١٣).

كان لهذه الضغوط مجتمعة وقع غير عادي. فقد كانت الانظمة الحزبية التنافسية قليلة ومتباعدة؛ ولم يكن هناك سوى حالة واحدة لا يشوبها غموض لتغيير نظام الحكم بعملية انتخابية في موريشوس فقط (١٩٨٢). ووفرت بضع دول حرية اقامة تنظيمات الا ان الحزب الحاكم كان يقبض على السلطة باستمرار (ابرها السنغال، وغامبيا، وبوتسوانا). ومرت مساع لحياء الديمقراطية في عدة دول لكنها لم تعمّر طويلاً (السودان ١٩٦٥ و ١٩٨٥، وغانا ١٩٦٩ و ١٩٧٩، ونيجيريا ١٩٧٩، وبوركينا فاسو في السبعينات). الا ان الاندفاع الحالية نحو الديمقراطية، التي تحركها ضغوط جماهيرية قوية، كانت مختلفة تماماً في حجمها وعرض جبهتها. وبحلول العام ١٩٩١، كانت التحركات الرامية الى اقامة انظمة متعددة الاحزاب تسير على قدم وساق، او اعلن عن البدء في ثلثي الدول ويبقى ان نختبر ديمومة هذا التوجه، لكن يبدو ان جغرافية افريقيا السياسية ستخضع لتحويلات عميقة.

تعميق الازمة الاقتصادية

تصاعدت الضغوط من اجل التحول الى الديمقراطية في اوائل التسعينات، في خصم ازمة اقتصادية طويلة وحادة ابتليت بها معظم الدول الافريقية. وكي تتمكن من تقييم احتمالات التحرر السياسي الناجح، فنحن بحاجة لان نأخذ في اعتبارنا صعوبة تلك الظروف. فحسب جميع المقاييس، تعتبر افريقيا اكثر مناطق العالم فقراً. والأسوأ من ذلك، ان معدلات التنمية فيها مخيبة للامال اكثر من اي من القارات الاخرى (انظر الجدول ٣-١٦ و ٤-١٦) فمع زيادة سنوية في عدد السكان يبلغ معدله ٣ بالمئة، بقي معدل دخل الفرد ثابتاً خلال السبعينات، واخذ في الهبوط بشكل مطرد في الثمانينات في مختلف انحاء القارة، وبحلول العام ١٩٩٠ كان العديد من البلدان الافريقية افقر مما كان عليه في الستينات. كما تراجع انتاج الغذاء في القارة ككل بشكل مطرد منذ السبعينات.

كانت الثمانينات سنوات دمار بالنسبة لمعظم بلدان افريقيا. فالزيادة المطردة في عدد السكان كثفت الضغوط على المصادر المتاحة وجعلت الدول الافريقية اكثر اعتماداً على استيراد الغذاء. ففي العام ١٩٧٠ كان استيراد افريقيا من الغذاء لا يذكر، وفي العام ١٩٨٥ اصبحت افريقيا تستورد ٤٠ بالمئة من احتياجاتها الغذائية^(٤). ورافق ذلك هبوط حاد في اسعار عدد من الصادرات الافريقية التقليدية (مثل الكاكو، والبن) خاصة في اواخر الثمانينات. ففي العام ١٩٩٠ هبطت اسعار البن الافريقي - الذي وصلت اسعاره قبل بضع سنوات الى ما يقارب ٦٠٠٠ دولار / الطن - الى ١٢٠٠ دولار / الطن فقط. وفي الوقت نفسه، خسرت افريقيا حصصاً لها من سوق التجارة العالمي، فهبطت حصتها من ٣ بالمئة في العام ١٩٦٠ الى ١ بالمئة في العام ١٩٨٥. وبرزت قضايا التلوث البيئي كمشكلة رئيسية. وخلال ذلك العقد الكئيب، اصبح مرض قصور المناعة المكتسبة «الايدين» وباءً عاماً، أثر بشكل خاص على شريط من البلدان يمتد من شرق افريقيا الى وسطها. ففي نهاية الثمانينات، كان ٢٥ المئة من الامهات اللواتي انجبن اطفالهن في المستشفيات العامة في العاصمة الزامبية، لوساكا، ايجابيات المصل لمرض الايدين.

في الثمانينات ايضاً، برزت الديون كمشكلة في غاية الاهمية. فحتى عقد السبعينات، كان اقتراض الدول الافريقية من الخارج طفيفاً. الا ان الجهود التي كانت تبذلها الدول الافريقية للحفاظ على زخم التوسع في توفير الخدمات الاساسية استنزفت اليرادات المحلية ومصادر المعونات، فلجأ العديد من الدول الى الاستدانة على نطاق واسع. وشجعها على ذلك التسهيلات التي قدمها الدائنون الاجانب سواء من القطاعات العامة أو الخاصة، وبحلول العام ١٩٨٠ بات واضحاً ان الديون التي تراكمت على افريقيا تزيد كثيراً عن قدرتها على السداد. اضافة الى ذلك، ان البنوك الدولية اغلقت ابوابها في وجه المقترضين الافارقة في اواسط الثمانينات، بعد افتضاح الاوضاع المزرية للاقتصاد الافريقي. وفي اواخر الثمانينات تجاوزت دفعات تسديد الدين، في بعض الاحيان، المساعدات والقروض الجديدة.

في الثمانينات، شارك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي على نطاق واسع في الجهود الرامية الى انعاش الاقتصادات الافريقية عن طريق قروض ربطت ببرامج اصلاحية عرفت باسم «التصحيح البنوي» structural adjustment وفي نهاية عقد الثمانينات، كان عدد الدول التي تعتمد مثل هذه البرامج يقارب الثلاثين دولة افريقية. وتتضمن هذه البرامج عادة تخفيض قيمة العملة، وكبح النفقات الحكومية، والغاء دعم اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية (مثل المواد الغذائية الاساسية، زيت الطعام والسكر)، وخصخصة العديد من المؤسسات التي تمتلكها الدولة. وقد اثارت عملية التصحيح البنوي الكثير من الخلافات داخل افريقيا، لان الكثير من الاصلاحات، على المدى القصير على الاقل، كانت تلقي بثقلها على الشرائح الدنيا والوسطى من سكان المدن. وقد كان تحرير الاقتصاد بطيئاً في انعاش الاقتصاد الافريقي بسبب ضعف الرساميل المحلية، وخوف الرساميل الاجنبية من دخول السوق الافريقي. وساهمت التطورات الدرامية في أوروبا الشرقية في زيادة تعقيد عملية ابلال الاقتصاد الافريقي، حيث رأى المانحون والمستثمرون فرصاً أفضل في دول الكتلة السوفياتية التي تمت تصفية الاشتراكية فيها.

التعددية الثقافية : الجنس، والعرق، والدين

كانت اكثر الصدوع اهمية، في ظل دولة الاستعمار، هي التقسيمات العنصرية. فقد لعب الاوروبيون

الجدول ١٦-٣

النمو الحقيقي في اجمالي الناتج القومي للفرد الواحد، ١٩٦٥-١٩٨٥
(معدل التغير المئوي السنوي)

افريقيا مقارنة مع دول العالم الثالث الأخرى			
المنطقة	١٩٧٣-١٩٦٥	١٩٨٠-١٩٧٣	١٩٨٩-١٩٨٠
افريقيا جنوب الصحراء	٣,٢	٠,١	٢,٢-
شرق آسيا	٥,١	٤,٧	٦,٧
جنوب آسيا	١,٢	١,٧	٣,٢
امريكا اللاتينية والكاريبي	٣,٧	٢,٦	٠,٦-

Source: "Performance Indicators by Developing Regions, Selected Periods," World Development Report 1990, p. 11. Copyright © 1990 by The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank. Reprinted by permission of Oxford University Press, Inc.

الذين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في دولة الاستعمار، دور السيد، فيما قام الافريقيون من كافة الطبقات الاجتماعية بدور التابعين. وكانت صورة الحكم الاجنبي هي انه عنصري؛ وان الوضع الاستعماري مشبع بالعنصرية.

اخذت اهمية هذه التقسيمات تتلاشى وتصبح اقل ظهوراً بشكل جذري بعد الاستقلال، باستثناء جنوب افريقيا، حيث ورث المهاجرون من الاصول الأوروبية سلطة سياسة مطلقة. وتقلص عدد الاوروبيين في جميع المناطق، فيما عدا بعض الدول الناطقة بالفرنسية مثل غرب افريقيا، وزيمبابوي، وناميبيا، اضافة الى جنوب أفريقيا. ومع فقدان السلطة السياسية الاستعمارية، فقد اختفت معظم الحواجز العنصرية العلنية (فيما عدا جنوب افريقيا).

ومع انتصار الوطنية، تحول الصراع السياسي من العنصرية الى العرقية. وقد قام الوعي العرقي على سمات ثقافية يعتقد بانها مشتركة، مثل اللغة، والتراث التاريخي، والتقاليد، والقيم. وتم تفعيل العرقية سياسياً من منطلق تصور وجود مصالح مشتركة. فطفت على السطح قضايا مثل التمثيل الاقليمي في المؤسسات السياسية، وتصور هيمنة مجموعة على اخرى، وتوزيع المنافع العامة (التوظيف في الدولة، والدخول الى المدارس، ومواضع اقامة مرافق الخدمات الضرورية). وترددت على نطاق واسع عبارات مثل، ان الوقت قد حان «للتقطيع الكعكة الوطنية»، فتدافعت المجموعات بغيرة لضمان حصولها على الحصة المناسبة. وعند التوزيع، اكتسبت الهوية العرقية بسرعة معان سياسية جديدة⁽¹²⁾.

لم تكن الفئات العرقية التي برزت بعد الاستقلال مماثلة بأي شكل من الاشكال لما كانت عليه في زمن تغلغل الاستعمار. وقد حددت الوحدات المهمة في فترة ما قبل الاستعمار بصلاحيات سياسية؛ ولم يكن لذلك، بالضرورة، علاقة بالعرق. فقد كانت الدول الافريقية الكبيرة قبل الاستعمار تضم عادة عدة مجموعات لغوية. وفي مناطق مثل منطقة الغابات الاستوائية، كانت الكيانات السياسية محلية للغاية، واصغر من ان تكون مناطق للغة مشتركة.

كان لدولة الاستعمار دوراً قوياً في اعادة ترتيب الخارطة العرقية. وقد صنف الافريقيون ورتبوا، رغم عدم فهم الاستعمار لخارطتهم الثقافية بشكل كامل⁽¹³⁾. فاقيمات المناطق الادارية، في المستعمرات البريطانية خاصة، في مناطق اعتقد انها متماثلة ثقافياً. وفي بعض الاحيان، غذي التصنيف الذي الصق بتلك المناطق الادارية في الوعي الاجتماعي للافريقيين وجعلهم مجموعات عرقية. وكان للاراساليات الدينية ايضاً تأثير كبير. وادى ادخال المدارس التبشيرية واقامة مراكز لغوية لترجمة الكتب والتعاليم الدينية الى تنظيم لهجات محلية مهجنة وثيقة الصلة باللغات الرسمية. وبفعلها ذلك، فقد اقامت عن غير قصد الاساس لنمط اوسع من الوعي والتكتل الاجتماعي.

أوجدت التجمعات المدنية الكبيرة التي نمت حول مناطق الادارة والانتاج المركزية مجالات جديدة للتنافس الاجتماعي. ففي الوضع المدني، جلب التباين الثقافي وعياً جديداً لقضايا الفروقات الاجتماعية.

وبخلاف المجتمعات الريفية المتجانسة بشكل عام، فقد كانت المدن اماكن يوفر فيها التآلف العرقي اساساً مهماً لمواجهة عدم امان الحياة المدنية (العثور على عمل، أو مسكن، أو مواجهة المحن التي قد يواجهها الافراد). وفي الوقت نفسه، تعمقت جذور الوعي لدى المجموعات في مجال التنافس على فرص التقدم الاجتماعي. ومن خلال علاقة القرابة الحميمة والعلاقة بالوطن الاصلي، والتي ربطت المدينة بالريف. انتشر هذا الوعي الاجتماعي الذي قوى اللحمة بين الطرفين الى المناطق الريفية الخلفية. وفي المرحلة النهائية، عند انتهاء حقبة الاستعمار ظهر التنافس السياسي بين الطامحين في المناصب العليا. وكان الجمهور الانتخابي الاكثر استعداداً لدعم مطلب سياسي طموح، هو ذلك الذي تربطه به رابطة العرق.

وكما حاولنا ان نفهم السلوك السياسي الفردي، فان من المفيد ان نفكر في العرقية كأحد مكونات مجموعة الادوار الاجتماعية. فالفردي ليس مجرد شخص عرقي، بل له ايضاً ادوار تحدها مهنته (مدرس، موظف حكومي، عامل، مزارع)؛ أو جنسه (ذكر أم انثى)؛ أو ثقافته («روابط الدراسة القديمة» ومستوى الدراسة)؛ وتبعيته الدينية؛ ومكان اقامته (الحي، أو المدنية، أو المنطقة)، وأمور أخرى. وقد تبرز الطبقة الاجتماعية ايضاً من بين تشكيلة الادوار المحتملة.

وإذا ما نظرنا الى العرق كدور اجتماعي، فسوف يكون في وسعنا ان نفهم على الفور اهمية الموقف والبيئة في تقرير اي الادوار سيتحكم في السلوك. فإذا ما نشب خلاف في موقع العمل يثير العمال ضد الاداريين، فان صلة الزمالة بين العمال قد تقرر رد فعل الفرد. وإذا ما اعترض طلاب على سوء الطعام في مقصف الجامعة، فان الاحتمال الاغلب ان يفكر هؤلاء ويردوا على الوضع بصفتهم طلاب وليس على اساس عرقي. وخلال وضع الدستورين الثاني والثالث للجمهورية النيجيرية. ثارت الخلافات على وضع المحاكم الشرعية الاسلامية في البنية القضائية؛ وقد ناصر المسلمون والمسيحيون وجهة نظر ديانتهم في هذه القضية. ويصبح للعرق دور في تحديد السلوك حين يتضح الموقف السياسي في عيون المشاركين. على انه صراع عرقي وقد يظهر مثل هذا الموقف في حملة انتخابية جامية يكون للاطراف المتنافسة فيها، وبشكل اساسي، انصار من فئة عرقية معينة.

يشكل الدين بعداً مهماً اخر في تحديد الهوية الاجتماعية. وقد انتشر الاسلام والكنائس المسيحية المختلفة بشكل سريع في العقود الاخيرة. ولم يبق خارج فلك هاتان الديانتان العالميتان سوى سكان المناطق الريفية المعزولة.

رغم ان المجتمعات المسيحية القديمة موجودة في مصر، واثيوبيا بشكل خاص (الكنيسة القبطية). فقد بدأ انتشار المسيحية على نطاق واسع في افريقيا خلال القرن التاسع عشر. وكان التنافس الحاد بين الارساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية احد عوامل الزحف على افريقيا. ومع ضمان القوى

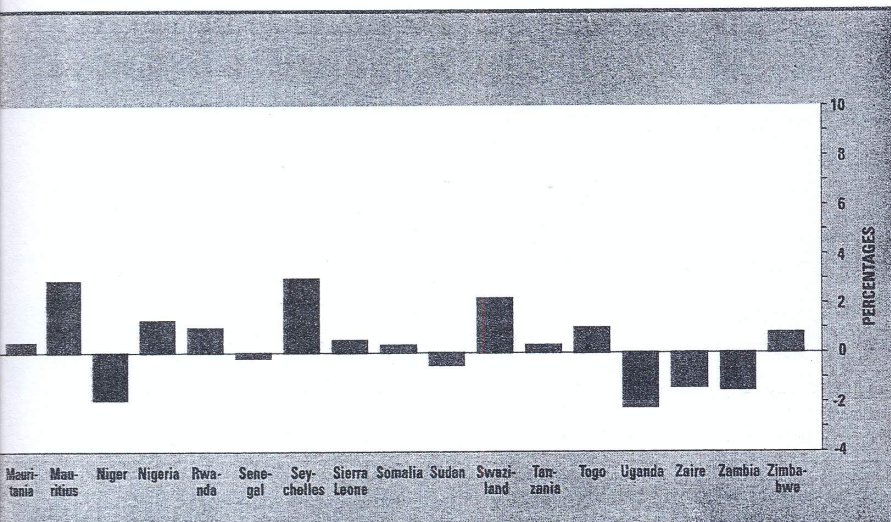
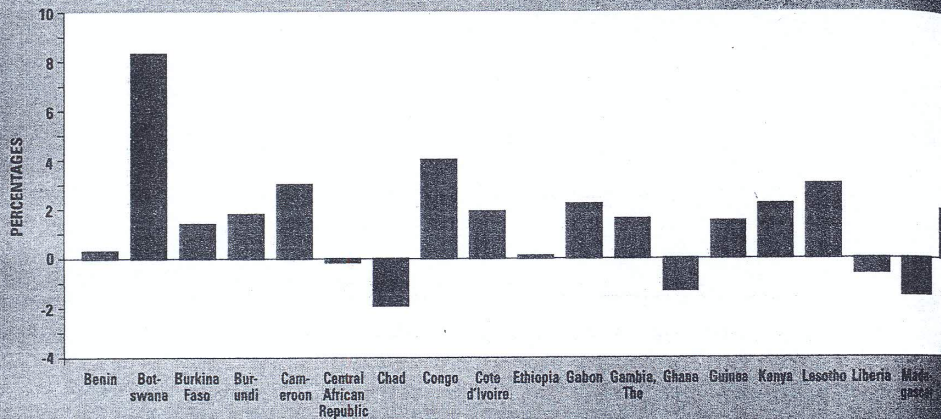


FIGURE 16.1
DIVERSITY OF ECONOMIC PERFORMANCE IN SUB-SAHARAN AFRICA,
PER CAPITA GDP GROWTH RATE, 1961-1987



Source: *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*, p. 18. Copyright © 1989 The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank. Reprinted by permission.

الاستعمارية لسلامة الارساليات التبشيرية، وتقديم بعض الدعم لها، واطلاق يدها في السياسة الثقافية، فقد نشرت هذه الارساليات العديد من العاملين من اجل خلق مجتمعات مسيحية. وكانت القوى الاستعمارية تستثني المناطق التي يسيطر فيها الاسلام عادة، اما في المناطق الاخرى، فقد تغلغت البنية التحتية للارساليات المسيحية في كل مكان تقريباً بحلول عقد العشرينات .

اسست الارساليات التبشيرية المدارس منذ المراحل الاولى، رغم ان عملها في البداية كان يقتصر على التعاليم الدينية. ثم تبين ان فرصة التعليم تمثل اداة جذب قوية لحمل الافارقة على اعتناق الديانة المسيحية. وسرعان ما اصبحت المدرسة مؤسسة في غاية الاهمية لتعزيز فرص التقدم الاجتماعي للشباب الافريقيين وطريقاً للخلاص من فقر القرية والحصول على وظيفة محترمة. وكان اعتناق المسيحية اسماً على الأقل هو ثمن الدخول في المدارس التبشيرية. وحين بدأت الطبقة الجديدة من المثقفين الافريقيين في تحقيق شهرة في الحياة الاجتماعية ومن ثم السياسية اصبحت المسيحية امراً ملازماً للتقدم الاجتماعي، والمكانة، والسلطة. وقد فضلت قوى الاستعمار الكنائس المسيطرة في بلدها على غيرها، ففي المناطق التي خضعت في السابق للاستعمار البريطاني برزت الكنيسة البروتستانتية. أما المناطق التي خضعت للحكم الفرنسي أو البلجيكي، فقد سادت الكنسية الكاثوليكية. وفي العديد من الاماكن خرجت الحركات الرسولية والانفصالية الافريقية عن الكنائس التبشيرية التي يديرها الاوروبيون. وكان عمر بعض هذه الحركات قصيراً، لكن عدداً منها اصبحت يشكل كنائس بروتستانتية افريقية مستقلة.

الاسلام هو الديانة المسيطرة في سبعة عشر دولة افريقية. ويشكل المسلمون اقلية مهمة في عدة دول اخرى. فبعد سيطرة العرب على شمال افريقيا في القرن السابع الميلادي، اخذ الاسلام في الانتشار تدريجياً نحو الجنوب متتبعاً اثر طرق التجارة عبر الصحراء. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أنشئت عدة دول اصلاحية اسلامية في وسط غرب افريقيا. ومن الساحل الشرقي بدأ التجار المسلمون في مد شبكاتهم التجارية الى داخل افريقيا في القرن الثامن عشر. وانتشرت مجموعات اسلامية صغيرة حول المواقع الامامية التي اقاموها.

ومما يدعو للعجب، ان معدل انتشار الاسلام قد تزايد بشكل درامي خلال الحقبة الاستعمارية رغم عداء القوى الاستعمارية، بشكل عام، له. فتحسين وسائل الاتصال وسهولة المواصلات، واستقرار الاوضاع ساعد على انتشار الاسلام والمسيحية. ولم يكن في مقدور الاسلام ان يقدم فرصاً للتقدم الاجتماعي كالتي تقدمها المدارس المسيحية، لكن كان له مزاياه، فهو لم يوصم بارتباطه بالاستعمار، أو بالعنصرية التي انتشرت مع الوضع الاستعماري. كما ان تعاليمه ابسط ومباشرة اكثر، وكان بشكل عام متسامحاً تجاه الممارسات الدينية الافريقية التي وجدت في ظل الاسلام.

لم يمح انتشار الاسلام والمسيحية بالضرورة الاديان الافريقية المحلية. وقد ابدت بعض اشكال المعتقدات الدينية التي اعتنقتها الجماعات الافريقية المختلفة قدرة ملحوظة على البقاء. وقد استمرت هذه المعتقدات حتى بعد اعتناق تلك الجماعات لاحدى الديانات العالمية. فما زالت المقامات والشخصيات الدينية والمعتقدات ذات العلاقة بالديانة التقليدية القديمة تحتفظ بقيمتها بالنسبة للعديد من الافريقيين.

ثمة ما يدعو الى الاعتقاد ان التطرف الديني بات يحظى باهمية متزايدة. ففي مصر وتونس والجزائر، تُلقى التيارات الاصولية الاسلامية بثقلها على التوازن السياسي، بقدر اكبر مما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان. وفي السودان، تجددت الحرب الاهلية في العام ١٩٨٣ حين فرض نظام النميري «قوانين ايلول» التي فرضت احكام الشريعة على كافة انحاء البلاد، رغم ان الثلث الجنوبي من السودان لا يدين بالاسلام^(١٧). وفي نيجيريا، اصبح التوتر بين المسلمين والمسيحيين اكثر خطورة مما كان عليه في السنوات الاولى للاستقلال. وفي دول عدة، كان انبعاث التدين بين الجماعات المسيحية، وتكاثر الكنائس المستقلة، احد ردود الفعل على الازمة الاقتصادية والاجتماعية الطويلة.

الطبقة الاجتماعية

ادخلت الدولة الاستعمارية تغييرات بعيدة الاثر في البنية الطبقية للمجتمعات الخاضعة لها. وفيما عدا شمال افريقي واثيوبيا، فقد كان معظم المجتمعات الافريقية التاريخية تفتقر الى شرائح اجتماعية متباينة. وبعد فرض الحكم الاستعماري دخلت البلاد طبقة حاكمة اجنبية، جاءت معها طبقة رأسمالية استعمارية، امتلكت المناجم، والمزارع، وغير ذلك من البنى الانتاجية الاساسية. ونمى في ظل الدولة الاستعمارية طبقة من الوسطاء التجاريين سيطروا على تجارة المستعمرات: السوريون واللبنانيون في غرب افريقيا، واليونانيون في السودان والمستعمرات البلجيكية، والهنود والباكستانيون في شرق ووسط افريقيا، والبرتغاليون في زائير. وفي اوج الحقبة الاستعمارية، لم يستبعد الافريقيون عن السياسة في اغلب الاحيان وحسب، بل انهم حرّموا من اي دور يؤهلهم الحصول على ملكية اقتصادية.

اما في الاوساط الافريقية، فقد ظهرت فئة جديدة استمدت مكانتها من ثقافتها الغربية قبل كل شيء. ورغم انه لم يكن لافراد هذه الفئة سلطة سياسية تذكر، أو مكانة اقتصادية مهمة، فان المهارات الاجتماعية والثقافية التي حصلوا عليها اكسبتهم اماكن في الصفوف الثانوية في بيروقراطيات القطاع العام والخاص، وقد انضم بعضهم الى الكليروس الكنائس المسيحية؛ ووجد بعضهم له موضعاً في المهن الحرة (محامون، اطباء، ومدرسون). خاصة في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار البرتغالي وفي جنوب افريقيا، وكان بعضهم من اصول عرقية مختلطة (مهجنين "Mestizos" حسب التعبير البرتغالي، وملونين "Coloureds" في جنوب افريقيا)

وجماعة اخرى ذات مكانة عالية تدين بمركزها الى مرتبة قيادية تاريخية في البنية السياسية والدينية للمجتمع الافريقي - خاصة حيث كان ثمة تمركز نسبي للبنى السياسية. فالانتساب الى الفئة الحاكمة يبقى مصدراً مهماً للمكانة الاجتماعية. فقد احتفظ الحكام الافريقيون بامتيازات وصلاحيات مهمة في المناطق التي تم استيعابهم فيها كوسطاء في بنية الدولة الاستعمارية، خاصة في المستعمرات البريطانية التي لم يسكنها مستوطنون^(١٨). ففي اغلب الاحيان، كان ابناء العائلات المالكة اول من ينتقلون الى المدارس الأوروبية، مما مكنهم من الجمع بين المكانة التي يستحقها من ينالون ثقافة عالية والمركز الذي تمنحهم اياه التقاليد. وفي بعض المناطق، وأبرز مثال عليها السودان والسنغال، احتفظت الشخصيات القيادية في الطوائف الدينية الاسلامية النافذة (الانصار والختمية في السودان؛ والمريدين والتيجانية في السنغال) بمكانتها الاجتماعية، بل انها عززت هذه المكانة^(١٩).

أما على مستوى العامة، فقد اصبح «العمال» و «الفلاحون»، ولاول مرة، فئات اجتماعية ذات مضمون. ففي المراحل الأولى، كان العمل في المناجم، والمزارع، وفي انشاء البنية التحتية (السكك الحديدية والطرق) يجري بوسائل تستخدم العمالة بشكل مكثف وبأجور متدنية للغاية. وكان الامر يتطلب قدراً كبيراً من الاكراه لتحريك قوى العمل هذه، والتي كانت في البداية اما عمالة مهاجرة أو موسمية. لكن في العقود الاخيرة من الحكم الاستعماري، اصبحت قوى العمل اكثر استقراراً بعد ان اصبح العمل مقابل أجر يشكل التزاماً طويل الاجل، وليس فترة انقطاع قصيرة عن العمل في الريف. على أية حال، بقيت المراكز المدنية، وحتى الخمسينات صغيرة في معظمها ويسيطر عليها الملاكون الاجانب. أما الوعي البروليتاري من النوع الذي ادى الى ظهور الاحزاب الاشتراكية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، فلم يكن قد نضج بعد، وطفغ عليه اشكال اخرى من الوعي الاجتماعي (العرق والجنس)^(٢٠).

وإذا ما قصدنا بكلمة «فلاح» الاشخاص الريفيين الذين يهدفون من الزراعة تأمين اسباب معيشتهم، بتشغيل العائلة واستخدام ادوات يدوية بسيطة، ويرتبطون بالمجتمع الأوسع كجزء تابع له فان معظم «التفّاح» / peasantization قد حدث في عهد الاستعمار. فقد ربطت الهيمنة الحازمة التي اقامتها الدولة الاستعمارية على الريف، المجتمعات الريفية الافريقية بنظام واسع من السيطرة والمبادلات، كان يمتد ليصل في النهاية الى أوروبا وأمريكا. وكان يجري فرض زراعة بعض المنتجات الزراعية التصديرية، أو المحاصيل الغذائية، بالقوة في اغلب الاحيان، على حساب الزراعة للاستهلاك الخاص.

عن طريق احضاع الفلاحين للدولة الاستعمارية ودمجهم الجزئي في اقتصاد رأسمالي أوسع، فقد فقدوا عزلتهم وجزء من استقلاليتهم. ولم تكن خسارة الاستقلال كاملة باي شكل من الاشكال، حسبما جاء في دراسة لجوران هايدن^(٢١). فقد بقي لدى الفلاحين مجال للمناورة وامكانات للتملص مما تفرضه الدولة من أنظمة مغيظة. فخلف علاقاتهم بالسياسة والسوق، بقي الفلاحون متمسكون بالنظام

الذي دعاه هايدن «اقتصاد المحبة» / economy of affection فالانماط المحلية من الالتزامات التي تفرضها القرابة والتعامل والتبادل ضمن المجتمع المحلي كانت توفر ضماناً في غاية الأهمية تعين على الصمود في اوقات الازمات، وقد فرض «اقتصاد المحبة»، قبل الاستقلال وبعده، مقاييسه الخاصة للتضامن خارج انظمة الدولة. وهو تضامن غذته التقاليد والمعاملة بالمثل.

حدث تغيير مهم آخر بعد الاستقلال كان له دور في تشكيل الطبقات الاجتماعية، فقد فقدت طبقة الاجانب سلطتها السياسية الرسمية، لكنها احتفظت، بشكل عام، بمكانتها الاقتصادية المهمة مع تغيير تكوينها في الوقت نفسه، ففي زمن الاستعمار جاءت الشريحة المسيطرة من الملاكين الاجانب في غالبيتها من عاصمة البلد الام. وبعد الاستقلال، دخلت الشركات الامريكية ومتعددة الجنسيات المسرح، ودخل معها تكنوقراطيون دوليون مكونين من موظفي الاغاثة الاجانب، وممثلي الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والبعثات الدبلوماسية. ورغم ان هذه المجموعات لم تكن تشكل سوى جزء صغير من السكان، فقد كانت بارزة بشكل واضح، خاصة في العواصم. وقد وضع اسلوب حياة هذه المجموعات المترف معايير التطلعات الاستهلاكية للطبقة الافريقية الحاكمة.

اما الشريحة الادنى من المالكين الاجانب، اي المهاجرين الاسيويين ومن الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط الذين سيطروا على التجارة، فقد حققوا نجاحاً اقل، واجبروا في عدد من الدول - وكان ما حدث في اوغندا في العام ١٩٧٢ اكثرها درامية - على ترك البلاد أو الانسحاب من بعض قطاعات الاقتصاد التجارية، لافساح المجال امام التجار الافريقيين. الا ان العديدين منهم وجدوا سبلاً مكنتهم من الحفاظ على موطنهم قدم اقتصادي لهم بمشاركة بعض السياسيين الافريقيين. وكانت تلك الترتيبات هدفاً لاجزاب المعارضة في بعض البلدان مثل سيراليون، حيث زعم ان الشراكة السرية بين رجال اعمال لبنانيين وشخصيات سياسية قيادية في البلد هي احد مصادر الفساد الرئيسية في الحياة العامة.

الطبقة الاجتماعية الافريقية المسيطرة اليوم هي تلك التشكيلية من السياسيين وكبار البيروقراطيين الذين يديرون اجهزة الدولة. وقد جاء الجيل الأول من القادة السياسيين من النخبة الاستعمارية الافريقية، وكانت وسيلتهم للارتقاء السياسات التحريضية والنشاط الحزبي. اما في مراتب الخدمة العامة، فان «افارقة» الدوائر الحكومية (تحويلها الى افريقية) التي اكتسحت المجالات كافة بعد الاستقلال. فقد اتاحت الفرص لترقيات استثنائية امام الكفاء من مراتب الكتبة.

تغيرت طرق التوظيف بعد فرص الترقية سابقة الذكر التي لم تتح الا لمرة واحدة. فتراجع المنافسة السياسية، وتعزيز الانماط السلطوية في الحكم قد عرقلت امكانية الارتقاء عن طريق السياسات الشعبية. واصبحت الترقية السياسية بمثابة فضل يقدمه من هم في السلطة الى عملاء اظهروا ولاءهم واخلاصهم في دوائر الدولة. ويعتمد الوصول الى المراتب العليا على الحصول على شهادة جامعية، واصبح الارتقاء من مرتبة كتابية دنيا الى مرتبة اعلى أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

اضافت الانقلابات العسكرية عنصراً جديداً الى طبقة الدولة: كبار الضباط العسكريين. فبعد ان اصبح العسكريون جزءاً من العملية السياسية، تبع ذلك تداخل المجموعات العسكرية والسياسية والبيروقراطية. وكان همّ هذه الطبقة مجتمعة هو الحفاظ على سيطرتها على اجهزة الدولة.

تم تداول تسميات، مختلفة لوصف الطبقة الحاكمة الافريقية: البرجوازية البيروقراطية، والبرجوازية الادارية، والطبقة السياسية، وغير ذلك من المسميات. وتفترض جميع هذه التسميات ان للسلطة السياسية دوراً بارزاً في تشكيل العلاقات الطبقيّة. يتفق الكثيرون اليوم مع ريتشارد سكلار من ان الطبقة الاجتماعية في افريقيا اليوم هي انعكاس لعلاقات مع السلطة وليست علاقات انتاج^(٢٢). وسوف نستخدم تعبير «برجوازية الدولة»/ state bourgeoisie لتبيان اعتماد الطبقة الحاكمة الافريقية في تشكيلها على سيطرتها على سلطة الدولة.

ليس ثمة ما يدل على ان برجوازية الدولة تسعى لتحويل مكانتها السياسية البارزة الى قاعدة اقتصادية. فالعسكريون والسياسيون يطورون عادة مشاريع عمل جانبية، تعتمد في نجاحها على معاملة تفضيلية من الدولة لها (مثل الافادة من المعلومات عن تحسن الاراضي المدنية، وشركات الاستيراد والتصدير، واساطيل سيارات التاكسي، والشركات التي تتعاقد على توريد مستلزمات الدولة). حيث انه لا يوجد ما يضمن بقاء الافراد من برجوازية الدولة طويلاً في مناصبهم العالية، فان تلك المشاريع تسعى لتحقيق مردود سريع لرساميلهم وفرصهم وتحويل اموالهم الى الخارج؛ ولم تنجذب برجوازية الدولة، بشكل عام، للاستثمارات طويلة الاجل في التصنيع او التعدين.

والى جانب مشاريع العمل، التي كان يتم القيام بها مباشرة او عن طريق وسطاء من العائلة ذاتها، اصبح الفساد احد المصادر الرئيسية لتكديس الاموال. وقد ذاع صيت زائير ونيجيريا في هذا المجال، ولكن اعمال الدولة تأثرت بشكل خطير بهذه الظاهرة. فقد جمع قادة من امثال موبوتو الزعيم الزائيري (في السلطة منذ العام ١٩٦٥) ثروات هائلة عن طريق استغلال مناصبهم؛ وتقدر مصادر عديدة ثروة موبوتو بحوالي ٥ مليارات دولار^(٢٣). وقد تتبع الاقتصادي الهندي الغربي ارثر لويس هذا التوجه منذ بداياته، وعلق عليه في العام ١٩٦٥ بقوله، «ان تصبح وزيراً معناه، فرصة العمر لجمع ثروة»^(٢٤) لكن مضمون ظاهرة الفساد يتباين من حيث الدرجة. فقد كانت هذه الظاهرة اقل انتشاراً بكثير في بعض البلدان مثل بوتسوانا والرأس الاخضر، فقادة من امثال الزعيم التنزاني جوليوس نيريري والموزمبيقي سامورا ميشيل مشهورين بتقشفهم.

ولا نلاحظ ظهور طبقة رأسمالية محلية الا في دول قليلة فقط. فالسيطرة على البنية التحتية الاقتصادية كان، في العادة، حكراً على الدولة والملأك الاجانب. وتمثل كل من نيجيريا، وكينيا، ومصر استثناءات بارزة، حيث توجد في كل واحدة منها مجموعة من المجازفين الرأسماليين المحليين^(٢٥).

وتوجد في زيمبابوي وجنوب افريقيا بشكل خاص، طبقة رأسمالية قوية، لكنها تقتصر في غالبيتها على السكان البيض.

والوعي الطبقي بين افراد برجوازية الدولة هو قبل كل شيء، عرضي. وقد يكون من الخطأ تصور هذه البرجوازية على انها مجموعة متناسقة او كتلة متراسة. فبنظرة متمعنة نجد انها مشدودة الى انقساماتها الفئوية التي تعود بجذورها الى العرق، وشبكات الراعي والرعية، والايولوجية في بعض الاحيان والى الارتباطات الاجنبية المتنافسة في احيان اخرى.

تحت برجوازية الدولة، نجد طبقات الملاك الاجانب، والرأسمالين المحليين، حيث تصبح انماط الطبقة اكثر تعقيداً. وتستحق مجموعتان وسطيتان انتباهاً خاصاً منا هنا: الموظفون الثانويون في الدوائر الادارية للقطاع العام والخاص، ومجموعات التجار الجدد المتغلغلين في اقتصاديات متضخمة وغير منظورة. وتتبع المجموعات الاولى الدولة بالكامل، اما المجموعة الثانية فانها تنمو خارج سيطرة القطاع العام.

يمكن ان نطلق على صغار موظفي الدولة ونظرائهم في المؤسسات الخاصة الكبرى اسم «البرجوازية الصغرى» / petty bourgeoisie. وقد ازدادت هذه المجموعة المهمة زيادة كبيرة في عددها وانخفضت مكانتها بعد الاستقلال. وهي تضم الكتبة، والمدرسون، والرتب الدنيا في قوى الامن، والممرضات، والفئات المهنية المماثلة. وقد ازدادت الوظائف الحكومية زيادة هائلة في كل مكان تقريباً منذ الخمسينات. ففي كينيا كان قطاع الخدمة المدنية يوظف ١٤ الف موظف في العام ١٩٤٥، وهو رقم ارتفع الى ١٧٠ الف موظف في العام ١٩٨٠. اما موظفي الدوائر الحكومية المصرية - التي عملت كرب عمل لمن لا يجدون عملاً من خريجي الجامعات ويبلغ عددهم الان مئة الف شخص - فقد ازدادوا اربعة اضعاف خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ (٢٦).

رغم زيادة عدد صغار موظفي الدولة، فقد تراجع وضعهم النسبي ورفاههم المادي. فقبل جيل، كان الذين يتولون مثل هذه المناصب، هم اعلى الفئات الافريقية مرتبة، رغم ظروفهم المادية المتواضعة. اذ الى ذلك، ان سبل الترقية السريعة كانت مفتوحة امامهم بفضل سياسات «افرقة» الدوائر الحكومية، وقد اغلقت الان طرق الارتقاء امامهم من جميع الجهات. وتحولت البرجوازية الصغيرة في العديد من الدول الى مجموعة تضج بالشكوى والنقمة، ترحب دوماً بالانقلابات العسكرية - وهي اليوم تستعجل الديمقراطية.

خلال العقدين الماضيين، تبلور نوع من الاقتصاد السري في افريقيا، عرفت هذه الظاهرة في غرب افريقيا باسم «كالابولا» (كلمة من لغة الهاوسا)، وتعرف باللغة السواحلية في شرق افريقيا باسم «ماجنديو» ويحمل كلا التعبيرين معنى قريب من «السوق السوداء». والاقتصاد السري واسع خاصة في

بلاد مثل اوغندا، وزائير، وغانا، التي عانت من ارتفاع نسبة التضخم، وفي تنزانيا وسيراليون حيث اجبرت قلة النقد الاجنبي، الحكومة على فرض قيود قاسية على الاستيراد. والعدد الكبير من الدول الافريقية الصغيرة يعني ان بعض الحدود الدولية ليست بعيدة جداً، ويصبح التهريب مربحاً للغاية. وفي داخل بعض الدول، وفر عدم ملائمة عمليات التسويق المنتجات الزراعية وغير الزراعية التي تحتكرها الدولة، او الاسعار المتدنية التي تفرضها، دافعاً قوياً لتعاملات السوق السوداء.

في اسفل الهرم الاجتماعي يقبع فقراء المدن والريف. وفي جميع الدول الافريقية بقيت مرتبة الطبقة العاملة بمعناها الكلاسيكي - عمال يدويون يعملون مقابل أجر - صغيرة نسبياً ولم تزد في السنوات الاخيرة. وكان العديد من التطورات الصناعية والتعدينية الاخيرة ذات رساميل كبيرة، ولم توفر سوى عدد متواضع من الوظائف. فالنفط، مثلاً، الذي يعزى اليه ٩٠ بالمئة من ايرادات دولة نيجيريا، وعائدات التصدير، لا يوظف اكثر من عشرين الف شخص من اصل ١١٠ ملايين نسمة. والوعي البروليتاري الضعيف في معظم الدول، قوي بشكل واضح في الدول الافريقية ذات التصنيع العالي، مثل جنوب افريقيا، حيث لعبت الاعتراضات العمالية دوراً مهماً منذ السبعينات. ووعي العمال اقوى، الى حد ما، في ذلك الشريط من الدول الواقعة شمالاً، منه في الدول الافريقية جنوب الصحراء.

القطاع الاكبر عدداً بكثير من فئة العمال، هو قطاع الفقراء غير الرسمي. فليس لدى الاشخاص من هذا القطاع مدخل للحصول على عمل مقابل اجر، وهم يقومون باشكال مختلفة من النشاطات الصغيرة. اعمال تجارية تافهة، ونشاطات حرفية صغيرة، والخدمة كسعاة، وتقديم خدمات شخصية (مثل الوقوف في الدور في مكاتب البريد، وغسل السيارات وحراستها)، والدعارة، والسرقات الصغيرة - وهؤلاء هم الساعون للبقاء فحسب من بين اعداد متزايدة من فقراء المدن^(٢٧). وقد كانت هذه النشاطات دائماً جزءاً من المشاهد التي نراها في المدن، والعامل الجديد فيها هو مدى اتساعها، الذي جعل من هذا القطاع جزءاً مميزاً من الاقتصاد، ولم يطلق عليه هذا التصنيف على نطاق واسع الا منذ السبعينات.

وقد نمت خلايا البقاء لهذا العدد الهائل من الاشخاص الذين لا يجدون عملاً بأجر، وكان عليهم ان يكسبوا رزقهم «بشطارتهم»، بين شقوق المجتمع المدني. وأحد الامثلة العديدة على ذلك، ان شرطة «ايبيدجان» اتبعت في اوائل الثمانينات، وسيلة جديدة لمكافحة وباء ايقاف السيارات بشكل غير قانوني في وسط المدينة، بتفريغ الهواء من اطارات السيارات المخالفة. وقد اوجد هذا الاسلوب وظيفة لقطاع جديد غير رسمي؛ شبان مجهزون بمضخات هواء جاهزين لانقاذ السيارات المخالفة ونفخ اطاراتها مقابل دولار أو دولارين^(٢٨).

اخيراً، نصل الى الفلاحين. وقد فشل سكان الريف في معظم البلدان من الافادة من الاستقلال. ويمكن تمييز بضع دول حسنت اوضاع الريف؛ والدول التي يمكن الاشارة اليها هي زيمبابوي، وبوتسوانا،

والكاميرون، وكينيا. وبالنسبة للغالبية، فإن مجموعة من العوامل مثل فرض اعباء ضريبية باهظة (خاصة فرض ضرائب على تصدير المنتجات الزراعية)، والاسعار غير الملائمة (التي تهدف الى خفض ثمن المواد الغذائية للمستهلكين من سكان المدن) وتدهور البنية التحتية الريفية (الطرق ومرافق التسويق)، قد أدت الى هبوط الدخل الحقيقي وتراجع الفلاحين عن الانتاج للأسواق الرسمية^(٢٩) وفي الثمانينات هبطت اسعار عدد من المحاصيل التصديرية، التي كانت مربحة ذات يوم، هبوطاً شديداً. وفي مواجهة الخيبة من الامال التي اشاعها الاستقلال، اختار الفلاحون - والى درجة لم يتوقعها القادة السياسيون - الانسحاب بصمت او (اللجوء) الى «اقتصاد المحبة»^(٣٠).

والطبقة الاجتماعية، والتعددية الثقافية هما اهم اسباب الانقسامات الاجتماعية والمنافسة والنزاع. وتشدها الى بعضها شبكات الراعي والرعية المنتشرة، التي يتماسك المجتمع من خلالها. فالفقير يبحث عن الحماية وعن مدخل للحصول على افضال الحكومة، ومساعدة طارئة من راع قوي في وقت الشدة، تربطه به صلة القرابة او الانتماء لمجموعة. وبالمقابل، ينتظر الراعي الحصول على خدمات ودعم ممن يرعاهم؛ كما انه يحافظ على القيم التقليدية المتوقعة منه والتي تفرضها صلة القرابة والتضامن.

الثقافة السياسية

الطريقة الافضل لمطالعة الثقافة السياسية الافريقية هي النظر اليها على انها خليط من عناصر متضاربة. واهم تناقضاتها هي تلك القائمة بين انظمة القيم الغربية التي ادخلتها الدولة الاستعمارية والكنيسة الانجيلية المسيحية، والاتجاهات الثقافية الافريقية المحلية. وفي المجال الديني يتعارض الاسلام والمسيحية ووجهات نظر العالم الافريقي، مع مضامين سياسية مهمة. وفي المجال الايدولوجي ظهرت اشكال متعددة من الفلسفات السياسية، انحصرت معظمها في اقصى الخط الراديكالي، وضمنت خليطاً من القومية، والاشتراكية، والماركسية. واخيراً، تعزى بعض الاختلافات في الثقافة السياسية الى الفوارق الاقليمية والعرقية، رغم انها اقل اهمية.

في زمن الاستعمار، كان من نتيجة الهيمنة الاوروبية نقل القيم الغربية الى افريقيا على نطاق واسع، واعتبار ان للثقافة الافريقية، بشكل عام، قيمة ضئيلة. ولم يهتم الاداريون الاستعماريون والبعثات التبشيرية كثيراً برعاية تلك الثقافة او الحفاظ عليها واعتبرت وجهة النظر تلك الثقافة الافريقية عائقاً امام ايجاد عمالة منظمة، ومواطنين مخلصين، ومؤمنين صالحين. وبالتالي كانت السياسة الاستعمارية بكافة مناحيها تتخذ من النموذج السلوكي الاوروبي مرجعاً لها.

كان الاحساس بتأثير القيم الغربية اقوى بين الافريقيين الاقرب الى الاوروبيين، بسبب ظروف العمل او الثقافة. وكان الارتقاء الاجتماعي، ذو السقف المنخفض للغاية، مقصوراً على من يستطيعون

اظهار براعة في التجاوب مع السلوك الاوروبي المطلوب. وللغوز بالانتساب الى الجامعات المحلية او التي في الخارج، كان من الضروري الحصول على شهادة ثانوية تعادل شهادة البلد الام.

الى جوار القيم الغربية المرتبطة بالدولة، كانت الدولة الاجنبية، وجزء مهم من برجوازية الدولة، تقاوم التراث الثقافي الافريقي. وفي شمال افريقيا كان ذلك التراث جزء لا يتجزأ عن الاسلام كوجهة نظر عالمية. ويؤكد عدد من الفلاسفة السياسيين الافريقيين والمفكرين الدينيين ان التماثل الثقافي العريض في افريقيا جنوب الصحراء كان يسمو على السمات الثقافية الخاصة بالجماعات العرقية. وكانت هذه الاراء ترتبط بشكل خاص بقيادة سياسيين من امثال سنغور، وكوامي نكروما، ونيريري، وفلاسفة من امثال ويلي ابراهام من غانا، وجوزيف كي-زيربو من بوركينافاسو، وجون مبيتي من كينيا.

تتضمن المقولات العامة للثقافة الافريقية نظرة انسانية. وقيم خاصة بالتوافق والانسجام الاجتماعي وصيغة خاصة تجمع بين العوالم المادية وغير المادية، ونظرة الى المجتمع الحي على اساس انه جزء لا يتجزأ من سلسلة عظيمة تضم ارواح السلف والاجيال القادمة. وحسبما يقول من درسوا النظرة الافريقية للعالم على اساس ايدولوجي، انها تتعارض بحدة مع الثقافة الغربية المادية والعقلانية فقيمة التوافق تتجسد في الاولوية التي تعطىها فلسفة التشريع لحل الخلافات بين الاطراف. وترى الفلسفة السياسية الافريقية ايضاً ان القيادة تجسد حيوية المجتمع.

في الامكان ملاحظة بعض التباينات في الثقافة السياسية الخاصة بالجماعات العرقية المختلفة داخل الدول الافريقية. وفي المجال السياسي، قد يكون لاهم هذه الاختلافات علاقة بالموافق تجاه السلطة، والتي يمكن رؤيتها بوضوح في المجتمعات التي جربت نظام المركزية السياسية الشديدة في فترة ما قبل الاستعمار، ولا نراها في العدد الكبير من البنى السياسية ذات اللامركزية العالية^(٣١). الا ان مقارنة الاختلافات بالتباينات بين القيم الغربية والافريقية يجعلها غير ذات قيمة، نسبياً.

يلعب الدين دوراً مهماً في البلاد التي تنتشر فيها العقيدة الاسلامية. ويمكن القول ان للدين دور يتسع باستمرار في الثقافة السياسية. ففي تلك الدول يعتبر الاسلام دين الدولة. ومع ظهور الحركات الاسلامية الداعية لتطبيق الشريعة الاسلامية في أواخر السبعينات، فقد تردد التأكيد على التراث الاسلامي كثيراً. وكان اغتيال الرئيس المصري انور السادات في العام ١٩٨١ احد اعراض ضغوط الثقافة السياسية للاتجاهات الاسلامية المسلحة على الحكام، فقد اتهم السادات من قبل قتلته بانه خان الاسلام. وفي العام ١٩٩٠، حدث تحول مذهل في الجزائر حين حققت «جبهة الانقاذ الاسلامي» الاصولية انتصاراً ساحقاً في الانتخابات المحلية والاقليمية على «جبهة التحرير الوطني» المسيطرة، وهي الحركة العلمانية التي قادت الجزائر نحو الاستقلال في صراع بطولي استمر ثماني سنوات. وقد

حصلت حملة جبهة الانقاذ الاسلامي الداعية الى اقامة دولة اسلامية بالكامل على تأييد ٥٤,١ بالمئة من الاصوات، مقابل ٢٨,١ بالمئة فقط لجبهة التحرير الوطني.

كما ظهرت امثلة اخرى على قوة وشعبية الاسلام في الثقافة الشعبية في نيجيريا . ففي خمس مدن رئيسية في المنطقة الاسلامية في الشمال ، حدثت مواجهات خطيرة بين قوات الامن النيجيرية و الإلتباع المتحمسين لحدى الطوائف الاسلامية الفقيرة، هي طائفة «المائتاتسين» / Maitatsine في (غومبي ١٩٨٥؛ وكادونا ١٩٨٢؛ وكانو ١٩٨٠؛ ومايدوجوري ١٩٨٢؛ ويولا ١٩٨٤). وذهب ضحية هذه المعارك الاف الارواح (٣٢).

التأهيل السياسي

يعرّف مضمون التأهيل السياسي على انه « العملية التي يكتسب الناس من خلالها توجهات مستديمة نسبياً تجاه السياسة بشكل عام وتجاه انظمتهم السياسية الخاصة» (٣٣). وقد تطور مفهومنا للتأهيل السياسي من خلال الابحاث في الدول الغربية، حيث البنى والعمليات السياسية مستقرة نسبياً. وبالتالي، يكتسب الصغار توجهاتهم في جو سياسي ويكون تغير المجتمع فيه تدريجي. الا انه حتى في الغرب، توحى الابحاث ان التغييرات التدريجية في التأهيل السياسي اتت نتيجة لاحداث درامية مثل حرب فيتنام، او نتيجة لتغييرات طويلة الامد مثل بلوغ سن الرشد لاجيال لا تتذكر الحرمان المادي الشديد لفترة الركود العظيم.

اما في افريقيا، فقد حدث التأهيل السياسي في عالم مضطرب من التغييرات الدرامية، سواء في طبيعة المجتمع او في بنيته السياسية. وفي العقود الاخيرة، كانت قوى التأهيل تختلف اختلافاً جذرياً بالنسبة لكل الاجيال. ومما زاد في التعقيد تعدد نطاقات التعليم السياسي التي تتباين بحدة: العائلة، والمدرسة، ومكان العمل، والشارع. فقد بثت هذه الاوساط المتباينة دروساً شديدة التعارض.

العائلة هي نقطة الانطلاق في التأهيل السياسي. ولا معنى لبث الانحياز «والمناصرة» او الانتماء الحزبي في هذه المرحلة، ومن غير المحتمل ان يتم غرس توجهات ايدولوجية. الا ان الطفل يتعلم بعض نواحي هويته الاجتماعية التي ستلعب دوراً في تحديد اتجاهاته السياسية المستقبلية. فسوف تغرس فيه هذه المرحلة وعيه للغة الام، الوعي الاولي لانتمائه العرقي. علاوة على مجموعة من المعتقدات والقيم الثقافية والتي تعتمد على ما ورثه المجتمع من تراث عن اسلافه.

بنية العائلة في جنوب الصحراء الافريقية خاصة، لا يمكن مقارنتها مباشرة بنواة العائلة الغربية. فالكثيرون يقضون جزءاً من طفولتهم مع اقاربهم، خاصة اذا ما ولدوا في مناطق ريفية ورغبوا في متابعة

دراستهم لصفوف اعلى من الصفوف الابتدائية التي تتوفر لهم في قريتهم. وقد يتضمن تأثير العائلة الحصول على معارف سياسية من دائرة اوسع من الاقارب تتجاوز الابوين الطبيعيين.

وقد يكون الوسط الديني وسيلة لاكتساب معارف سياسية. فالاسلام والمسيحية يمتلكان ادوات قوية لغرس تعاليمهما في الاجيال الشابة. فحث الصغار على الايمان ضروري لبقاء المجموعات المؤمنة وتوسعها. ورغم ان الجهود الارشادية للاسلام والمسيحية تتركز على بث المعارف والمعتقدات الدينية بشكل اساسي، فان ثمة مضامين سياسية مهمة في عملها هذا.

وللاسلام في الاماكن التي وطد اركانها فيها مراكز للارشاد الديني، تمتد لتصل الى المجتمعات المحلية. ويتضمن التعليم على المستوى الابتدائي تلاوة القرآن الكريم بالعربية من دون فهم. لكن من خلال استظهار الآيات القرآنية تبث مواقف مهمة تجاه الدولة بتعابير دينية: فرض طاعة السلطة القائمة، ما لم يكن الحكم القائم مخالفاً للتعاليم الاسلامية او محطماً لها: وواجب الدولة في تهيئة الظروف لازدهار الاسلام؛ ومبادئ شاملة للسلوكيات الخاصة والعامة. ويكمن احد اسرار حيوية الاسلام المعاصر في فعالية نظام التأهيل فيه.

تلعب الكنيسة غالباً دوراً مهماً في تفعيل النظام التعليمي الرسمي مع بقاء عملها متأثراً بخلفيتها التبشيرية؛ وما زالت المجموعات المسيحية الافريقية في اغلبها حديثة العهد بالمسيحية، وهي بالتالي منشغلة بتعميق جذورها. ورغم اختلاف رجال الاكليروس المسيحي مع السلطة في تعاليمهم فانهم غالباً ما يعملون على الترويج للمعايير الاخلاقية التي يشعرون ان سلوكيات السلطة قد انتهكتها، كما في بلد حافل بالتناقضات مثل جنوب افريقيا (يدينون العنصرية) وفي زائير (يشجبون الفساد والقمع).

تنشط الدول المستقلة في بذل الجهود من اجل التأهيل السياسي. ويعي القادة الافريقيون تماماً ضرورة بناء التزام لدى الشباب تجاه الدول والامم الجديدة. وفي الوقت نفسه، تؤكد هذه الدول على تنمية الولاء للنظام نفسه ولقائده. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال دورات التدريس المدنية الالزامية في المناهج المدرسية، وتنظيم فروع الشباب في الاحزاب الحاكمة واستخدام وسائل الاعلام التي تسيطر عليها الدولة (الاذاعة والصحافة). وتقام بين الحين والآخر احتفالات - استعراضات، ورقصات، وخطب - مخصصة للاشادة بالنظام والدعوة للوحدة الوطنية، ومتابعة اهداف التأهيل السياسي.

تواصل الدولة، في الوقت نفسه، نشاط التأهيل السياسي من خلال عملها اليومي. فالمواطنون صغاراً وكباراً يشاهدون اعمال الحكومة ويبلورون توجهاتهم الخاصة تجاه سياسات النظام والدولة وشرعيتها بناء على تقديرهم لسلوكها. وثمة اسباب قوية تدعو للاعتقاد ان التأهيل السياسي الذي تديره الدولة قد حقق تقدماً مهماً في تعزيز تقبل الناس لفكرة الامة: «نحن جميعاً نيجيريين» او «نحن جميعاً تونسيين». اما بالنسبة لادعاءات الدولة الخاصة باهداف سياستها وغايتها، فلا تصدق الا بمقدار ما تنجزه فعلاً، وفي مقدور الشباب تخيل مدى التضارب بين ما تدعه الدولة وما تنجزه.

الجدول ١٦-٤

القناعات السياسية لدى طلاب الجامعات النيجيرية: الاجابات على اسئلة الاستطلاع (النسبة المئوية لمن اختار احد البدائل)

ما هو الاكثر اهمية بالنسبة لبلد نام؟ (ضع اشارة على احد الخيارين).

جامعة احمدو بيللو (١٩٧٣)	عبادان (١٩٧٣)	نسوكا (١٩٧٣)	
٪١١,٩	٪١٤,٠	٪١٢,٣	التنمية الاقتصادية
٪٨٨,١	٪٨٥,٩	٪٨٧,٧	الوحدة الوطنية

ما هي اكبر ثلاث مطالب في الجمهورية النيجيرية الاولى؟ (اختار ثلاثة بدائل)

جامعة احمدو بيللو (١٩٧١)	
٪٧٧,٧	التعصب الطائفي
٪٥٠,٤	الفساد المالي
٪٤١,٠	عدم كفاءة السياسيين
٪٣٤,٧	استخدام القوة من دون قيود ضد المناوئين
٪٣٣,٧	الافتقار الى ايدولوجيا
٪٢٢,٣	التوازن الدستوري بين المناطق
٪١٢,٧	الفشل في تحقيق تنمية اقتصادية سريعة
٪٧,١	الفشل في الحفاظ على تعاطف مجموعات النخبة المثقفة

ما هي نسبة موظفي الخدمة المدنية في معظم البلاد الافريقية القادرين على وضع المصلحة الوطنية فوق مصالحهم الشخصية وولاءاتهم العائلية؟

جامعة احمدو بيللو (١٩٧٠)	عبادان (١٩٧٢)	لاغوس (١٩٧٢)	
٪٠٠,٦	٪٣,٢	٪٠٠,٨	كلهم تقريباً
٪١٠,٨	٪٢,٦	٪١٢,٠	معظمهم لكن ليس كلهم
٪٨٨,٦	٪٩٤,٢	٪٨٧,٢	قليلون نسبياً

Source: From *Education and Power in Nigeria* by Paul Beckett and James O'Connell. Copyright © 1977 by Paul Beckett and James O'Connell. Reprinted by permission of Hodder & Stoughton Publishers.

اظهرت الاستطلاعات بان الطلبة الافريقيين يملون التزاماً قوياً تجاه امتهم، مع سخرية لاذعة فيما يتعلق باستقامة الدولة وممثليها. وكما يظهر الجدول ١٦-٤، ففي العام ١٩٧٢، اعتبر الطلاب النيجيريون ان الوحدة الوطنية اهم بكثير من التطورات الاقتصادية. وكانوا مقتنعين، في الوقت نفسه، بان سلوكيات قادتهم السياسيين وموظفي الخدمة المدنية لديهم يحركها الفساد والطائفية قبل كل شيء. ووجد موقف الشباب الساخر من الدولة وحكامها، والذي نجم عن التأهيل السياسي اليومي ومشاهدة تصرفات القادة، تأكيداً له في نيجيريا في العام ١٩٨٩ حين ثارت موجة من الغضب بسبب تقارير تقول ان مجلة «ايبوني» (Ebony) الامريكية، عدد ايار (مايو) ١٩٨٩، قد كشفت النقاب عن ان الرئيس ابراهيم بابانجيذا قد اختلس ٧٠٠ مليون دولار. ولم يكن لهذه الشائعات اساس من الصحة؛ فلم يرد في مجلة «ايبوني» مقال من هذا النوع. لكن التصديق الفوري لذلك التقرير وتقبله يظهر مدى عمق الشكوك المتعلقة بالرشوة في مجال الخدمة العامة (٣٤).

يتم الكثير من التأهيل السياسي في مواضيع غير رسمية لكنها تختلف في الريف عنها في المناطق المدنية. ففي الريف حيث يعيش الناس في جماعات صغيرة، لا بد من وجود مجموعة من الآليات الاجتماعية يحدث من خلالها بعض التعليم الاجتماعي. فكبار السن ووجهاء الجماعة، هم حافظوا حكمتها، ولديهم من النفوذ ما يمكنهم من بث القيم لصغار السن. وهناك غالباً نوع من الاحتفالات الشعائرية تبين انتقال الشخص من مرحلة الطفولة الى سن المراهقة والبلوغ؛ وهي مناسبات لتقديم ارشادات مكثفة حول قيم الجماعة. رغم ان الكثير من هذا التأهيل يركز على التقاليد المحلية للجماعة، فانه قد يتضمن توجهات سياسية عامة.

تختلف ديناميكية التعليم الاجتماعي اختلافاً بيناً في المدينة، وسيطرة كبار السن عليها اقل بكثير. فالمجتمع على مستوى الشارع هو المسيطر والمؤثر الرئيسي على المراهقين. وتشكل البيئة الفقيرة، وعدم استقرار الحياة المدنية، والصراع الذي لا يهدأ من اجل البقاء والحصول على عمل، البوتقة التي يتم اكتساب التوجهات السياسية من خلالها.

ان سرعة التغيير وتعقد عملية التعليم السياسي في افريقيا، تجعل من الصعب التوصل الى نتائج موثوقة حول مجمل تأثيرات التأهيل السياسي. ولا تتوفر مجموعة موسعة من نتائج الابحاث حول هذا الموضوع في الدول الغربية. وقد تنتاب المرء الشكوك حول ما اذا كانت الدول الافريقية تتمتع بذات الرصيد من «نشر التأيد» الذي يبدو ان الدول الغربية قد اكتسبته من خلال اليات التأهيل السياسي (٣٥).

وفي الحقبة الجديدة التي تبدو انها قد افتتحت في التسعينات، حيث تتلمس الدول الافريقية طريقها نحو اشكال اكثر ديمقراطية في الحكم، فان تأثيرات التأهيل السياسي السلبية على الشباب، والتي تعطيهم انطباعاً بان الانظمة قائمة على الفساد، والاستبداد، وعدم الكفاءة، تشكل التحدي الرئيسي. ووضح مثال على ذلك جنوب افريقيا في سعيها لاقامة النظام السياسي لحقبة ما بعد سياسة التمييز

العنصري. فان منظمة مثل «المؤتمر الوطني الافريقي» المعروف بنضاله الطويل ضد الاضطهاد العنصري، يجد صعوبة في اكتساب الثقة وتوجيه الطاقات الغاضبة لشبان اكتسبوا تأهيلهم السياسي في ظروف من القمع والوحشية خلال سني مراهقتهم.

الاتصالات السياسية

يتبع تدفق المعلومات في افريقيا قنوات تتعارض مع القنوات التي تميز النظام السياسي الغربي. وتتم الاتصالات السياسية عبر ادوات رسمية وغير رسمية. وتحظى الاذاعة في افريقيا باهمية بارزة نسبياً في الاتصالات الرسمية، كما ان للقنوات غير الرسمية دورها في انتقاء(*) المعلومات - وتحريفها في اغلب الاحيان.

الطبيعة السلطوية لمعظم الدول الافريقية، مقرونة بمخاوف القيادة من عدم الاستقرار، قادت الدولة الى التشدد في مراقبة وسائل الاعلام المطبوعة، والمذاعة، والالكترونية⁽³⁶⁾. وتسعى الدولة بشكل عام الى استخدام وسائل الاعلام كاداة للتحقيق الجماهيري سياسياً؛ والصحف الرئيسية هي في العادة ادوات للحزب الحاكم. وفي بعض البلدان، قد يكون لدى الصحافة بعض الحرية في توجيه انتقادات متحفظة، طالما انها لا تهاجم الحاكم مباشرة اما الراديو والتلفزيون فهما (كما هو الحال في معظم بلدان العالم) يداران من قبل الدولة.

هناك بعض الاستثناءات على حرية التعبير المحدودة في الصحافة. اهمها نيجيريا، التي لها تقليد طويل في حرية الصحافة يعود الى حقبة الاستعمار. فحتى في سنوات الحكم العسكري (١٩٦٦-١٩٧٩ و ١٩٨٣-)، احتفظت الصحافة النيجيرية بدرجة من الاستقلال (رغم ان معظمها ملك للدولة) وفي السنغال تزدهر الصحافة المعارضة، رغم تمتع الصحف اليومية الحكومية بمزايا مادية. وفي كافة انحاء القارة الافريقية احس الناس على الفور بالتوجه نحو الانفتاح السياسي في بداية التسعينات في حقل المعلومات، حين بدأت حتى الاجهزة التي تديرها الدولة في اطلاق تعليقات ناقدة.

توزع الصحف في المدن الكبرى بشكل رئيسي؛ ويحد من عدد القراء فقر جماهير الشعب وارتفاع معدلات الامية نسبياً. وبعض افراد النخبة المثقفة يقرأون المجلات الاخبارية والصحف الاجنبية ايضاً. وفي دول عدة، قد تمنع المنشورات الاجنبية التي يجري توزيعها في العواصم اذا ما تضمنت تعليقات تنتقد النظام القائم.

مع انتشار راديو «الترنستور» في الستينات، اصبحت وسائل الاعلام الاذاعية في متناول جميع

* filtering اي تصفيتها وانتقاء ما يناسبها منها - المترجم.

الافريقيين. «والترانزستورات» رخيصة الثمن بحيث يمكن لبعض الاشخاص في الريف ان يحصلوا عليها. ولانها تعمل بالبطارية فانها لا تعتمد على الكهرباء. ويمكن لبضعة اجهزة يمتلكها مجتمع صغير ان تجعل الرسالة الاخبارية في متناول معظم السكان.

عند تقييم اهمية الراديو، فان ما يحظى باهمية خاصة هو تنوع مصادر المعلومات التي يقدمها. فمعظم شبكات الاذاعة التي تشرف عليها الدولة تقدم تقارير مختارة ووقائية حول القضايا السياسية المحلية، الا ان عدداً من الخدمات الاذاعية الدولية تغطي افريقيا بارسال قوي يسهل استقباله في كل مكان وبلغة مفهومة على نطاق واسع. وتتمتع افضل هذه الاذاعات، مثل هيئة الاذاعة البريطانية بسمعة جيدة لدقتها وموضوعيتها. وتجذب اذاعة «فرنسا الدولية»/ France Inter وصوت امريكا مستمعين متلفين. ورغم ان هذه الاذاعات لا تقدم تغطية مفصلة للقضايا المحلية في دول افريقية بعينها، فقد تقوم في اغلب الاحيان بتقديم تقارير حول الاحداث الكبرى التي تتغاضى عنها الاذاعات الوطنية بسبب مضامينها الامنية. ويمكن للحكومات ان تقيد تدفق المعلومات من خلال الصحافة المحلية، لكن يستحيل عليها عملياً منع انتشار المعلومات عن طريق الراديو. وما يثير قلق عدد من الدول هو حقيقة ان الاذاعات الاجنبية، بشكل عام، تحظى بمصداقية اعلى من مصداقية الشبكات المحلية. ويتبع الافريقيون الواعون سياسياً عادة الاستماع الى التقارير الاخبارية لعدة اذاعات اجنبية يومياً

للتلفزيون تأثير محدود جداً. فثمن جهاز التلفزيون اكبر من ان يستطيع معظم ابناء الشعب تحمله. فيما عدا المواطنين الموسرين، كما ان استقباله يقتصر على الشبكة المحلية. ويغطي الارسال التلفزيوني العاصمة وبعض المراكز الاقليمية الكبرى، لكن لا سبيل للعديد من سكان الريف الى هذه الوسيلة.

فيض المعلومات السياسية التي تنظمها الدولة مصمم لانتزاع التأييد للنظام القائم. وفي البلاد التي يسود فيها حكم الفرد فان تمجيد الرئيس وانجازاته هو استعراض يومي. وتخصص مساحة كبيرة للمواد التعليمية، وهدفها ليس الاعلام بقدر ما هو «تثقيف» القارئ في بديهيات التربية المدنية.

اصبحت معالجة الانباء السلبية مسألة حساسة. فقد تُنتقد عيوب سياسة الحكومة، لكن اللوم يلقي دوماً على عدم كفاءة المرؤوسين او ظروف سيئة ليس في وسع النظام السيطرة عليها. والاهم، ان الحاكم في معظم الدول، هو فوق النقد. كما ان من غير المحتمل الاعلان عن الصراعات المستمرة بين الفئات المتنافسة، او اعراض الخلافات العرقية، او مسائل اخرى قد تشكل في النظام.

لكن هذا لا يسد بأي حال من الاحوال تدفق المعلومات المتعلقة باكثر نواحي الحياة السياسية خزيماً او سوءاً. ان كثافة قنوات المعلومات وقدراتها كبيرة للغاية. وفي العديد من الدول الافريقية، لا تبتعد معظم اجزاء البلاد عن مسيرة يوم عن العاصمة. وفي صبيحة كل يوم تخرج تشكيلة من الشاحنات والحافلات والتكسيات متجهة من موقف مركزي للحافلات الى مختلف انحاء البلاد. ويطلع السواقون

والركاب على آخر الانباء عن طريق نظام يعرف بالعامية باسم «راديو الرصيف». والحقيقة، بالطبع، تضيع في خضم الشائعات والمعلومات الخطأ. ورغم التحريف الكامن في فيض المعلومات غير الرسمية، فإن لدى المواطنين في الريف وفي المدينة فهما للسياسة ارفع بكثير مما لو اعتمدوا على المعلومات الرسمية.

فالاسواق، والبارات، والمقاهي مراكز هامة للاتصال غيرالرسمي. فلدى كل مدينة سوقاً مركزياً مفتوحاً، لتموين متوسطي الحال والسوق ليس مكاناً للحصول على الحاجات الضرورية فقط، بل هو ساحة للقاءات الاجتماعية. خاصة في غرب افريقيا، حيث الباعة، بشكل عام، هم من النساء، تجعلهم التشكيلة الكبيرة من الزبائن بؤرة لجمع الاخبار السياسية ونشرها- ويشكلن في عدد من البلدان قوة سياسية قوية بحكم امكاناتهن الذاتية.

والبارات الموجودة في كل مكان، بموسيقاها الصاخبة وكميات البيرة الوفيرة التي تستهلك فيها، ليست اماكن للتسلية وحسب، بل غرف حقيقية لاذاعة الاخبار. فالبار يوفر جواً مريحاً لبيت الاقارب السياسية. فالجلسة الخالية من الرسميات تفك عقدة اللسان وقد تذكي خيال من هم قريبين من السلطة ولديهم اشاعات ينشرونها.

تكثف لحظات التوتر السياسي والازمات من تدفق المعلومات غير الرسمية وتحسن من فرص تحريفها. وتكون وسائل الاعلام الرسمية عادة صامتة في مثل هذه الحالات، اما لانها لا تريد لفت الانتباه الى الخلاف القائم، او لانها غير واثقة من الطريقة التي يجب ان تعرض بها هذه الاحداث على الناس. فتخلو الساحة للاشاعات، وقد يقود المزاج الشعبي القلق والمشوش الى قبول سريع للاخبار التي ترفضها عادة سذاجة اكثر المواطنين غفلة.

المشاركة السياسية

يبدو ان الضغوط التي اجتاحت القارة في التسعينات من اجل التحول الى الديمقراطية قد احدثت تغييرات مهمة في الية المشاركة السياسية. فقد اخذت مختلف آليات الانغلاق السياسي التي اقامتها الانظمة احادية الحزب والانظمة العسكرية تنهوى مع تزايد الضغوط في الداخل والخارج لاقامة التعددية السياسية. وما زالت المضامين النهائية لهذه التحولات غير واضحة؛ لكن ما يمكننا قوله بثقة هو ان ثمة تبدلات مهمة جارية في مجال المشاركة السياسية.

حدثت مشاركات سياسية واسعة النطاق لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، غداة ظهور الاحزاب السياسية الوطنية^(٢٧). في البداية، كان يقود هذه الاحزاب شخصيات افريقية بارزة كان لها صلة من نوع

ما مع السلطات الاستعمارية. لكن سرعان ما ظهر قادة شعبيون من امثال نكروما في غانا، وسيكوتوري في غينيا، ونيريري في تنزانيا الذين رأوا ان الوسيلة المثلى لمكافحة الاستعمار تكمن في استنهاض الجماهير والتحريض السياسي.

مع إضعاف الادارات الاستعمارية، وموافقتها على اجراء انتخابات، فقد كانت مضطرة للقبول بدور تلك الاحزاب. وفي الخمسينات سمح للاحزاب الوطنية باقامة تنظيمات حزبية في مناطق تخضع للحكم البريطاني والفرنسي، وجرت انتخابات عدة مكنت تلك الحركات من اظهار قوتها. ومع اقتراب موعد الاستقلال اصبحت التظاهرات الرامية لاطهار القوة العديدة ضرورية لاسبغ الشرعية على مطالب الحركات الوطنية للخلافة على السلطة. وبالتالي، دفعت الضرورة العملية والمزاج الشعبي الاحزاب نحو تنظيم المشاركة الجماهيرية.

مع توسيع الاحزاب لجهودها التنظيمية في مختلف انحاء البلاد، سادت فترة من المشاركة السياسية المضطربة- والمبهجة بالنسبة للكثيرين. وكان في وسع التنظيمات الحزبية المركزية تشجيع تفجر النشاط السياسي، لكن لم يكن في مقدورها توجيهه او السيطرة عليه. ووفرت السياسة، خاصة بالنسبة للشبان الطموحين، فرصة لم يسبق لها مثيل للقيادة والتعبير عن الذات. واجتذبت المهرجانات واللقاءات السياسية في كافة انحاء البلاد حشوداً كبيرة. وولدت السياسات التحريضية مقرونة بالمقولات البسيطة عن مناهضة الاستعمار والتحرر قدراً كبيراً من المشاركة الجماهيرية.

وما ان تولى القادة الجدد السلطة حتى سعوا لتوجيه المشاركة نحو دعم حكمهم واسبغ الشرعية عليه. وسرعان ما اتضح ان من الصعب التحول من المعارضة الى التأييد. ولاسباب عدة بدأت الانظمة في لجم المشاركة بعد الاستقلال. وادعى الحكام ان المعارضة تقود الى الفوضى وعدم الاستقرار، والى استنفاد الطاقات اللازمة للتنمية الوطنية وهدرها. وقد ادرك حكام الاحزاب الوطنية ان التوقعات الكبيرة التي اوجدوها لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة؛ لذلك كان في وسع الحركات والفئات، او القيادات، التي خاب املها ان تحت اتباعها على تجديد ثورتها. ولم يوقظ تسييس عامة الجماهير الذين عايشوا مرحلة التنظيم الوطني القومي وحسب، بل ايقظ ايضاً الوعي العرقي. وكما قال احد الكتاب، كان «تقليل المشاركة»/ departicipation استراتيجية ضرورية لتهدئة شيطان العرقية^(٢٨).

في اوائل الستينات اصبح «تقليل المشاركة» اتجاهاً واضحاً. وتم وضع اسس نظام الحزب الواحد في العديد من البلدان، وبدأت تظهر الانظمة العسكرية وتم احياء القوانين العرفية الاستعمارية، التي تسمح باعتقال الخصوم دون مسوغ قانوني واستخدمت على نطاق واسع. وتحولت الانتخابات الى استفتاءات شعائرية، يدعى اليها الناخبون للمصادقة على لائحة واحدة من المرشحين.

ابتداءً من العام ١٩٦٩، أدى ظهور مذهب الدولة اللينيني بشكل صريح، في عدد من الدول، إلى إدخال معايير قانونية جديدة للمشاركة. فاقترنت العضوية الكاملة في الحزب الحاكم على مجموعة ايولوجية مختارة من الأشخاص الذين يمكنهم ادعاء استيعاب المذهب الماركسي اللينيني الذي تتبناه الدولة وهو نموذج فضفاض عن نظريات تنظيم الدولة السوفياتية، ووجد أفضل تطبيق له في اثيوبيا، والمذهب اللينيني يحصر المشاركة الكاملة في شؤون الدولة في الحاكم وبطانته، أما الترابط مع جماهير الشعب فيتم الحفاظ عليه عن طريق تنظيمات حزبية يديرها الحزب: مثل النقابات، والاتحادات الشبابية والنسوية، وما شابه ذلك. في الواقع، كانت المشاركة من خلال هذه القنوات محدودة للغاية، حتى مع وجود هذه الصيغة التي نسقت حسب الطلب، ولم يكن ما حققته الانظمة اللينينية بأفضل من الانظمة الاخرى في الحفاظ على العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني.

تاريخياً، كانت القيود المفروضة على المشاركة السياسية في جنوب افريقيا فريدة من ناحية استغلالها المعايير العنصرية لانكار الحقوق السياسية على ٧١,٥ بالمئة من السكان الافريقيين. وقد تمتع البيض بحقوق المشاركة والمنافسة السياسية، رغم خضوعهم ايضاً لتشريعات امنية صارمة. وقد سعى دستور جديد للعام ١٩٨٤ إلى اضافة الملونين^(٢٩) والمجموعات الهندية بمنحهم حقوق مشاركة مقيدة. إلا ان الشروط المرتبطة بهذه المشاركة- التعاون مع نظام يستثنى بحزم الافريقيين السود- لم تكن مقبولة من قبل الكثيرين في تلك الجماعات. وفي العام ١٩٩٠، فتح اطلاق سراح الزعيم الافريقي نلسون مانديلا وتشريع الحركات السياسية التي تمثل الاغلبية السوداء، الباب امام امكانية مشاركة جميع مواطني جنوب افريقيا السياسية في المستقبل.

لم يعكس التوجه نحو تقليل المشاركة النفور من جميع اشكال المشاركة السياسية. بل على العكس، من ذلك، اراد جميع الحكام ايجاد صيغ تمكن الشعب من المشاركة في دعم النظام. وكان موقف الدول اتجاه المشاركة، من هذه الناحية، يتعارض بشكل واضح مع مواقف الدولة الاستعمارية. فقد سعت الدولة الاستعمارية إلى فرض هيمنة لاسياسية؛ فقد كان ادعان السكان المحليين وهدوئهم كافيان. أما الانظمة التي جاءت بعد حقبة الاستعمار فقد شعرت انها بحاجة إلى اسباغ الشرعية على حكمها من خلال ادنى اشكال التعبير الرسمي عن التأييد.

اتخذت هذه المشاركة، التي تديرها الدولة وتشرف عليها، اشكال عدة. كان احدها الانتخابات الاستفتاءية/ plebiscitary elections الدورية. ولم تكن الحملات الانتخابية، رغم تحررها من المنافسة، بلا معنى، فقد كان النظام القائم يستغل المناسبة لتنظيم الاجتماعات في جميع انحاء البلاد، حيث كان عملاء الحزب الحاكم يهللون بانجازاته. وكانت وسائل الاعلام التي تديرها الدولة تكرر وقتها للاشادة بالحاكم

نمط آخر من المشاركة الإلزامية كان يحدث عن طريق ادامة طقوس النشاط الحزبي. وأحد هذه الاشكال المتبعة في زائير، وملاوي وتوغو بشكل خاص، تشكيل فرق راقصة حزبية. وكانت هذه الفرق ترتدي ملابس زاهية مزينة بشعارات الحزب والشعارات الوطنية وتؤدي رقصات تمزج ما بين المواضيع الثقافية الافريقية وموسيقى المدن الشعبية. وكان يرافق ذلك اغاني المديح التي تتحدث عن الصفات البطولية للحكم، والفضائل الملحمية للحزب. وتؤكد شخصيات الحزب البارزة على الانجازات بالانتقال من تقدمية لاخرى تدور حول الموضوع ذاته. وتجذب هذه الاحتفالات حشوداً كبيرة خاصة حين يكون فيها شيء مبتكر. ومهما يكن ما يعتقده المرء عن الرسالة السياسية لهذه الاحتفالات فانها تشكل تسلية جيدة.

وقد عبرت مقدمة كتاب يحوي مجموعة من اغاني الحزب الوطنية نشرته وزارة الثقافة والفنون في زائير عن هدف هذا الشكل من اشكال المشاركة السياسية.

ان الاغاني الوطنية والثورية للحزب (الحزب الثوري الحاكم) تحتوي على تعاليم زعيم الامة الزائيرية (الرئيس موبوتو)، وخلاصة افكاره، وتعداد انجازاته الكبرى. ان اسم الزعيم يُغنى بفرح لتقديم الولاء له، والتعبير له عن عميق مشاعر امتنان الشعب الزائيري، ولتؤكد له مباركة جدودنا لصلوات التضرع هذه^(٤٠).

استخدم عدد من الرؤساء تقنية الحوار المباشر مع الشعب بمهارة وفاعلية. وبرع في اتباع اسلوب المشاركة هذا بشكل خاص، الرئيس هوفويه- بواني من ساحل العاج، ونيريري من تنزانيا. اللذان كانا يقومان بجولات دورية في انحاء البلاد. ولم يكن الرئيس يلقي الخطب في الحشود الكبيرة من الناس الذين يجتذبهم وحسب، بل كان يشارك في الاجابة على اسئلتهم. وقد يستقبل ايضاً مقدمي الالتماسات الافراد، ويستمع الى شكاوى المواطنين او يتعرف على احتياجات محلية محدودة: مثل اجراء اصلاحات في مدرسة، او سدّ النقص في احتياجات عيادة، او انشاء بئر جديدة لبلدية. ويمكن للرئيس، عادة، ان يستخدم سيطرته على اموال الدولة لتلبية بعض هذه المطالب فوراً: بضعة صناديق من الادوية للمركز الصحي، او دفعة نقدية لاصلاح سقف المدرسة من الدلف. والغرض من هذه «المنح» هو اعطاء انطباع بوجود قناة مباشرة بين الشعب والحاكم واعطاء معنى رمزي لفاعلية هذا الشكل من اشكال المشاركة السياسية^(٤١).

ان التحول الدرامي في الجو السياسي الافريقي في التسعينات قد ظهر بوضوح في هبوط فاعلية هذا الشكل من المشاركة التي تربط بين الحاكم والمحكوم. وكانت ذورة الاحداث التي قادت الرئيس الزائيري موبوتو للانصياع لمطلب التعددية الحزبية، رحلة حوار في أوائل العام ١٩٩٠، حيث عبر المواطنون عن غضبهم لتدهور اوضاعهم المعيشية بجراءة وصراحة ملحوظة.

تتولى الادارة المحلية ايضاً ادامة الاتصال مع الشعب وضمنان مشاركته وتمثيله في سياسة الدولة،

عند الاعلان عن اجراءات جديدة، يدعى الاداريون لتنظيم لقاءات عامة للابلاغ عن السياسة وضمن الاعراب عن قبولها. وقد تخدم الادارة ايضاً كمدخل للمواطنين. وثمة اتصال مباشر بين الدولة والمواطنين، من خلال الادارات المحلية والاقليمية. وبالنسبة لاشكال عديدة من الاهتمامات والمشاكل، قد يسعى المواطنون لانصافهم - سواء كانوا افراداً او مفوضين عن جماعات او مجتمعات محلية - من خلال الاتصال بمدير الولاية. ويفترض في المدراء المحليين ان يقضوا جزءاً كبيراً من وقتهم - نصفه او اكثر - في جولات في مناطقهم (مع انه في الواقع لا تفي بهذا المطلب سوى قلة منهم بسبب مشاكل لوجستية - فقد تتعطل المركبة، أو لا يكون ثمة مخصصات للوقود - او عدم الرغبة في قضاء كل هذا الوقت في «الادغال»). ومعظم الوقت الذي يقضونه في «السفاري» يذهب في الاستماع الى الشكاوى وفض النزاعات المحلية. ويؤكد هنري بينين ان هذا المدخل الى الادارة يشكل مشاركة سياسية مهمة وذات مغزى في كينيا، وهي دولة تتمتع بسمعة طيبة نسبياً لكفاءتها. ويمكن معالجة الكثير من المشاغل المباشرة للناس على هذا المستوى دون اللجوء الى تغيير القانون او السياسة على المستوى القومي^(٤٢).

تزايد عدد الدول التي باتت تدرك التعارض الواضح بين نظام الحزب الواحد والمشاركة الفعالة، حتى قبل اندفاعة التحول الى الديمقراطية في العام ١٩٩٠. وكانت تنزانيا اول دولة تهتم بالموضوع بشكل مباشر، بوحى من زعيمها الاول الرئيس نيريري. فادخلت في العام ١٩٦٥ صيغة جديدة للمنافسة السياسية والحصول على نوع من المحاسبة، والحفاظ في الوقت نفسه على بنية الحزب الواحد، وبقيت كما هي منذ ذلك الحين. وبالنسبة للانتخابات البرلمانية في كل دائرة انتخابية، سمح للناخبين باختيار واحد من اثنين من المرشحين، يقدمهما الحزب الحاكم. وكان يمكن لكل عضو، او عضوة، في الحزب ان يقدم التماساً لترشيحه مشفوعاً بعدد قليل من التواقيع التي تدعمه. وتقوم اجهزة الحزب المحلية بفرز هؤلاء المرشحين، وتستبعد من تشعر بضعف التزامه ببرامج واهداف الحزب، وتفضل من تعتقد ان لديهم مؤهلات افضل للمناصب العامة. ويتم تصنيف هؤلاء المرشحين على المستوى المحلي اما القرار النهائي بشأنهم فيبقى في يد اللجنة التنفيذية القومية (والتي تقبل عادة بتصنيف الاجهزة المحلية).

ينظم الحزب بعد ذلك حملته الانتخابية ضمن قواعد صارمة وضعت لحماية سلامة العملية، وابعاد الحزب نفسه وبرامجه القومية عن اي شكل من اشكال النزاع. فالطواف غير الرسمي التماساً للاصوات، وحفلات البيرة، وغير ذلك من اشكال جذب الاصوات، ممنوعة. ويجب ان تتم المناقشات باللغة الوطنية، السواحلي. والاشارة الى العنصر، او الدين، او العرق فيها خروج على القانون، والالتزامات السياسية الحزبية الاساسية ليست موضوع نقاش. وبالتالي، لا ينتظر من المرشحين تقديم برامج بديلة. وكانت المنافسة بينهم تدور حول مؤهلاتهم الشخصية، وعلى تمثيل الدائرة الانتخابية المحلية بشكل افضل امام الحزب القومي والحكومة.

رغم هذه القيود، فإن الحملات الانتخابية مثيرة فعلاً. وقد كانت معدلات المشاركة مرتفعة نسبياً، وبقية نسبتها حوالي ٨٠ بالمئة من الناخبين المسجلين في الانتخابات المتتالية التي جرت بموجب تلك القواعد خلال السنوات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠. وخلال هذه الفترة، كشفت النتائج عن نمط ثابت مذهل؛ فنصف عدد أعضاء البرلمان تقريباً كانوا يخرجون منه بعد كل انتخابات وظهرت الدراسات الانتخابية أن هزيمة النواب تعكس اعتقاداً لدى الناخبين بأن هؤلاء النواب قد «سمنوا كثيراً» في المنصب أو أنهم فشلوا في الدفاع عن مصالح دائرهم الانتخابية بجرأة^(٤٣). وأياً تكن القيود المحيطة بهذه الصيغة من المشاركة فإنها أفضل من الطقوس التي تديرها الدولة وتمتدح فضائل الحكام القائمين. وقد اتبع النموذج التنزاني في عدة دول أخرى في السبعينات والثمانينات، وكانت النتائج مماثلة عادة. وادارت كل من زامبيا، وكينيا، وسيراليون، وساحل العاج، وزائير انتخابات تنافسية بين أعضاء الحزب الواحد لانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية.

أظهرت العملية الانتخابية، عن طريق هذه الآلية، من الحيوية في أفريقيا أكثر مما يفترض الكثيرون. وأظهرت الدراسات الدقيقة لمثل هذه الانتخابات في عدد من البلدان أن لدى المواطنين استعداداً حقيقياً للمشاركة وأنهم يعلقون أهمية خاصة على هذه العملية. إن انتشار المنافسة الانتخابية على هذا النحو، والاتجاه نحو التحول إلى الديمقراطية يعطي الدول الأفريقية، التي ضربتها ازمت السبعينات والثمانينات الاقتصادية وازعفتها سخرية غالبية الشعب، الفرصة لاصلاح العلاقة المتردية بين الدول والمجتمع المدني.

التوظيف السياسي

تغيرت أنماط التوظيف السياسي بشكل ملحوظ عبر السنين. فخلال الحقبة الاستعمارية، كانت القلة من الأفريقيين الذين حققوا نوعاً من التفوق، قد فعلوا ذلك بالتعاون مع هياكل حكم اجنبي. وكان لبعض حكام الجماعات الكبيرة التقليديين، مثل ملوك بوغندا في اوغندا، وانشانتي في غانا او امراء شمال نيجيريا، دوراً هاماً. وكانت الامور التي تقرر اختيار الشخص هي اصالة المحتد والانتساب للعائلة المالكة، واعتراف المستعمرين الرسمي، وتعليم غربي كافٍ يمكن الشخص من العمل ضمن اطرار الدولة الاستعمارية. وقد حققت حفنة قليلة مراكز قيادية في حقول مهنية او في مجالات الخدمة المدنية.

ومع ولادة الاحزاب الوطنية ازبح هذا الجيل القديم من الزعماء الأفريقيين جانباً. اما الزعماء الذين طفوا على السطح فقد تجهزوا بمهارات مختلفة تماماً: بلاغة خطابية، وحس تنظيمي، وجاذبية شخصية، واسلوب شعبي. وكان ضرورياً أيضاً تحدث اللغة التي فرضتها الدولة الاستعمارية، بطلاقة، وعدا ذلك، الحصول على قدر متواضع من التعليم. وكان معظم أعضاء الطبقة السياسية التي افرزتها الانطلاقة الوطنية في الخمسينات، من الشباب، وعدد قليل نسبياً منهم يحمل شهادة جامعية.

تولى هذا الجيل السلطة بعد الاستقلال، وهو يحمل توقعات بالبقاء طويلاً في المناصب السياسية العليا. وسرعان ما كسب بعضهم أموالاً تكفي لانسحابه من الحياة السياسية والقيام بمهنة تجارية سلم نسبياً. وللعديد منهم، وربما معظمهم، لم تكن السياسة حرفة فقط، بل الخط الوحيد المتاح للحصول على وظيفة ذات مكانة عالية.

كان نمط التوظيف مختلفاً إلى حد ما في البلاد التي نالت استقلالها عن طريق الكفاح المسلح، مثل الجزائر، وزيمبابوي، وموزامبيق، وانغولا، وغينيا-بيساو. ففي تلك الدول، كان ثمة تقسيم واضح بين القيادة الخارجية، التي تعمل في الساحة الدبلوماسية، ومقاتلي حرب العصابات، الذين يقومون بالنضال الحقيقي. فالكفاح من أجل التحرير، كان يتم في بيئة سياسية تتطلب الصلابة، وحتى المساواة، كي يكون فعالاً. بدلاً من بناء التحالفات والمهارة في المساومات الضرورية للقادة الوطنيين الذين فازوا بأول نجاح لهم عن طريق الانتخابات والاستراتيجيات التحريضية.

تغيرت قواعد اللعبة بشكل حاسم بعد الاستقلال. فاستبعدت السياسات التحضيرية؛ فلم يعد ثمة مكان للخطيب الشعبي الذي يستطيع ان يلهب حماس المستمعين بفضح مفسد الحكومة. واصبح التميز والترقية يعتمدان على فضل من هم في قمة الهرم السياسي. فخدمة من هم في السلطة باخلاص هو ما يقرر الصعود إلى أعلى. واذا ما دمع شخص بانه ثائر او مخرب فقد يجلب عليه ذلك الدمار السياسي. والخلافة السلمية على السلطة، التي كانت تجري عادة بعد وفاة زعيم او اعتزاله، كانت تنتقل إلى «الدوفينات»(*) الذين خدموا لفترة طويلة كتابعين مخلصين للحاكم السابق (مثل عبده ضيوف في السنغال، وكويت ماسير في بوتسوانا، وجوزيف مومو في سيراليون، وبول بيا في الكاميرون).

ادى انتهاء المنافسة السياسية العلنية، في معظم البلدان، إلى ازالة احد الساحات المهمة لتحقيق الشهرة السياسية. وفي نيجيريا، حيث تم احياء المنافسة السياسية التامة في العام ١٩٧٩ بعد ثلاثة عشر عاماً من الحكم العسكري، كانت عودة السياسيين القدماء ممن اكتسبوا شهرة كبيرة في الخمسينات، إلى الظهور، مذهلة. فلم يكن في وسع اي من الوجوه الجديدة الوصول إلى الشواغر السياسية التي خلفها الحكم العسكري. فاثنان من مرشحي الرئاسة الرئيسيين للعامين ١٩٧٩ و١٩٨٣، وهما اوبافيمي أولو ونمدي ازيكيوي قد سيطرا على السياسة النيجيرية منذ الاربعينات (توفي أولو في العام ١٩٨٧، ويزيد سن ازيكيوي الان عن الثمانين عاماً). وأحد الشكوك الكثيرة التي تحيط بالوعد باحياء السياسات الديمقراطية كاملة في نيجيريا بحلول العام ١٩٩٢ مصدره القيادة. ففي اطار وضع قواعد «الجمهورية الثالثة» النيجيرية، منع الحكام العسكريون جميع «السياسيين القدماء» من القيام بأي دور سياسي، وعزوا فشل التجربتين الديمقراطيتين الاوليتين في الديمقراطية الدستورية في نيجيريا (١٩٦٠-١٩٦٦ و١٩٧٩-١٩٨٣) إلى فسادهم وطموحاتهم الشخصية التي لا يردعها رادع.

* dauphins جمع «دوفين» الابن الاكبر لملك فرنسي - المترجم.

كان ظهور الانقلابات العسكرية في العام ١٩٦٥ كعامل رئيس في السياسة الافريقية، احد عوامل عدم القدرة على التنبؤ بشأن التوظيف السياسي. فاسقاط نظام قائم والقدرة على تنظيم انقلاب لاعلاقة له بالمهارات المطلوبة للحكم. والواقع، ان مدى انجازات الحكام العسكريين في مناصبهم قد يكون واسعاً للغاية. وبعض اكثر القادة الافريقيين فعالية ومكانة هم من العسكريين (حسني مبارك، وانور السادات في مصر، هواري بومدين والشاذلي بن جديد في الجزائر، ويعقوب غوون وموريتالا محمّد في نيجيريا)، كما ان اسوأ الطغاة هم منهم ايضاً (عيدي امين في اوغندا وجان-بيدل بوكاسا في جمهورية افريقيا الوسطى).

جاء الزعماء العسكريون من مختلف الرتب. في بعض الاحيان، استولت القيادة العليا للجيش على السلطة كما حدث مع موبوتو في زائير، وفي احيان اخرى، كان قادة الانقلاب ضباطا من اصحاب الرتب المتوسطة، مثل معمر القذافي في ليبيا او منغستو هيلاميريام في اثيوبيا. وفي حين اخر قاد الانقلاب ضباط صف (مثل انقلاب الرقيب الأول صامويل دو في ليبيريا في العام ١٩٨٠، الذي اغتيل في العام ١٩٩٠، بعد ان مكث في السلطة عشرة اعوام).

تتباين خلفيات الزعماء العسكريين تبايناً كبيراً ايضاً، فبعضهم، من امثال الرئيسين المصريين جمال عبد الناصر وانور السادات كانا اعضاء في جماعة سرية داخل الجيش انهمكت مطولاً في مناقشات ودراسات سياسية مكثفة. وجاء اخرون، من امثال منغستو هيلاميريام، ودو من خلفية متدنية المنزلة ومستوى ثقافي هزلي، الا انهم كانوا مدفوعين بقوة الاحداث وشهوة السلطة حين لاحت لهم فرصة الوصول الى اعلى المناصب. وقد وصف علي المزروعى الفئة الاخيرة بانهم «عسكريون انسلخوا عن بيئتهم» / lumpenmilitariat فاصولهم المتواضعة تعطي حكمهم هالة شعبية في البداية. اما ممارستهم للسلطة فتمتاز بالمكر، والقسوة، وعدم الثقة بالتكنوقراطيين ذوي الثقافة العالية الذين يجب ان يعتمدوا عليهم لادارة شؤون الحكومة^(٤٤).

ان الحفنة الباقية من جيل الاستقلال، من امثال الرئيس المالاوي هاستنغ باندا او رئيس ساحل العاج هوفويه بوانيي، هي في طور الاختفاء عن المسرح. وسوف يفتح احتمال تحقيق ولو قدر ضئيل من الديمقراطية في التسعينات قنوات جديدة للتوظيف السياسي ويدفع الى المقدمة بدم جديد من المرشحين للقيادة ستكون خلفياتهم دون شك مختلفة، سواء عن قادة جيل الاستقلال او الانقلابيين من المراتب العسكرية. مجازفون رأسماليون اثرياء؛ او اساتذة جامعيون؛ او اطباء ومحامون ناجحون؛ او شخصيات دينية بارزة- وائياً يكن منبتهم، فان مهاراتهم السياسية سوف تخضع لاختبار صعب بسبب الازمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والشاخصة في التسعينات.

توضيح المصالح

ان الصفات التي تبرز بوضوح في مجال توضيح المصالح هو ضعف المجموعات المتحدة وافتقارها الى الاستقلالية. وقد اكتسبت النشاطات الاتحادية في نهاية حقبة الاستعمار بعض الاهمية. فلوهلة من الوقت خلال الخمسينات، شجعت الانظمة الاستعمارية تلك الاشكال من الاتحادات، جزئياً، لانها اعتبرت متنفساً للطاقت الاجتماعية البديلة عن الاحزاب السياسية الوطنية التي تناهض بشكل مباشر الحكم الاستعماري. اما بعد الاستقلال فان تعزيز حكم الحزب الواحد، او الحكم العسكري، قد رافقه سيطرة الدولة على المجموعات القائمة، وانزالها لتصبح اجهزة تابعة للحزب او الدولة.

كانت نظره الحزب الواحد الى نفسه هي انه الممثل الوحيد للمجتمع المدني. ويترض هذا المفهوم بالضرورة ان الاتحادات التي تسعى لتوضيح مصالح معينة، يجب عليها ان تقوم بذلك من خلال الاطار الحزبي. وما ان يصبح الاتحاد تحت وصاية الحزب حتى يتم اخضاعه للتوجيهات السياسية ويمنع من التعبير عن وجهات نظر تخالف مذهب الحزب او مصالحه.

في ذروة النشاط الاتحادي في الخمسينات، كان ثمة صيغ مهمة عديدة، هي: النقابات، والتعاونيات الريفية، واتحاد الخريجين، والاتحادات الطلابية والشبابية، والاتحادات العرقية، وربما كانت نقابات العمال اهم هذه الاتحادات على المدى الطويل. وقد حصلت النقابات على بعض التشجيع في فترة ما بعد الحرب العالمية وتمتعت بدعم مهم من الخارج. وجاءت هذه المساعدة في البدء من اتحادات النقابات العمالية الرئيسية في عواصم الدول الاستعمارية. وكانت مشاركة الاحزاب الاشتراكية في حكومات الدولة الام (بريطانيا، وبلجيكا، وفرنسا) والتي لها روابط وثيقة مع الحركات العمالية في اوروبا، قد قادت الى الضغط على الانظمة الاستعمارية لتشجيع اقامة نقابات افريقية. فتم ارسال ممثلين عن النقابات العمالية في عواصم الدول الاستعمارية الى المستعمرات لتقديم المشورة الفنية والدعم المالي للنقابات في المستعمرات. وأحضر النقابيون الافريقيون الواعدون الى معاهد تدريب العمال وادارة النقابات.

مع اقتراب موعد الاستقلال ازدادت النقابات الدولية الرئيسية، الاتحاد العالمي لنقابات العمال / the World Federation of Trade Unions والكونفدرالية الدولية لنقابات العمال الحرة / the International Confederation of Free Trade Unions من جهودها التجنيدية في افريقيا. ولعبت سياسات الحرب الباردة دوراً حاسماً في هذه النشاطات. فقد كان الاتحاد العالمي لنقابات العمال تحت السيطرة السوفياتية، وكانت الكونفدرالية الدولية لنقابات العمال في تلك الفترة تتلقى الدعم من وكالة المخابرات المركزية. وادخلت منافستهم الشديدة على الفروع الافريقية عاملاً آخر من عوامل الانقسام المرّة بين النقابات الافريقية، ما زال بعضها قائماً حتى اليوم، كما في نيجيريا.

اضمحل تأثير العامل الدولي بعد ان اجبرت الاحزاب الاحادية الحركات العمالية على الدخول في

حظيرتها. ومع ظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة، بدأ ان المزيد من الانكماش سيحدث في التسعينات .
الا ان واجب الدولة في دعم الاقتصاد وضع قيادة النقابات في مركز حساس. ومما زاد في صعوبة الامر،
ان قوة النقابات كانت تتركز في الغالب في القطاع الحكومي (المعلمين، وموظفي الدولة). وقد كانت
الاحزاب الحاكمة، بغض النظر عن مدى شعبية ايدولوجيتها، معادية للتشدد النقابي وخاصة
الاضرابات داخل القطاعات الحكومية. وبالتالي، كانت الاصطدامات مع النظام تحدث باستمرار رغم ان
النقابات هي من ضمن هياكل الحزب الحاكم، كما حدث في الجزائر وتونس، وتنزانيا، والكونغو-
برازافيل.

رغم اخضاع النقابة لوصاية الحزب او الدولة فقد كان تأثيرها على الحياة السياسية محدوداً ايضاً،
بسبب العدد القليل من العمال الذين يكسبون اجورهم من الصناعة في معظم البلدان، وحساسيتهم
للتشردم العرقي، وضآلة مواردهم. ومع وجود جيش هائل من العاطلين جزئياً عن العمل يضمهم القطاع
غير الرسمي، فان من الصعب حماية العمال غير المهرة بعمل جماعي ولا يمكن تنظيمهم.

الا ان ثمة ثقافة فرعية متأصلة في قطاعات معينة، في عدد من البلدان: مثل عمال القطاع العام في
الكونغو- برازافيل، وبينين، وبوركينا فاسو؛ وعمال المناجم في زامبيا. وللنقابات هنا قاعدة من الاعضاء
المؤيدين لا يمكن للحكومات ان تخضعها بسهولة بالضوابط التشريعية. وتمثل جنوب افريقيا حالة
مهمة بشكل خاص بهذا الخصوص؛ ففي السبعينات والثمانينات لعبت نقابات العمال الافريقية دوراً
حاسماً في تقويض هياكل سياسة الفصل العنصري. ورغم ان الحركة النقابية قد دعمت اهداف التحرير
للحركات السياسية مثل « المؤتمر الوطني الافريقي»، فهي لم تكن تابعة لهذه الحركات بأي شكل من
الاشكال. وحين حصلت حركات المقاومة والمؤتمر الوطني الافريقي على وضع شرعي داخل البلاد في
العام ١٩٩٠، واصلت النقابات التأكيد على دورها المستقل، ليس في مجال مصالح اعضائها المادية
وحسب، بل وفي المجال السياسي ايضاً.

كانت الاتحادات الطلابية والشبابية مصدر تحدٍ رئيس للعديد من الانظمة، وبذلت طاقات كبيرة في
محاولة السيطرة عليها او توجيهها، او تحييدها. ويعود ذلك جزئياً الى البنية الديموغرافية للمجتمعات
الافريقية. فمعدلات الولادة العالية وانخفاض العمر المتوقع قد نجم عنه هرمياً عمرياً يميل بشدة نحو
الشباب. فاكثر من نصف عدد السكان، في جميع الدول الافريقية تقريباً، سنهم اقل من ١٨ سنة.

خلف الثقل الديمغرافي المحض، فان الشباب يقفون على عتبة حياتهم المهنية، لحظة تكون
توقعاتهم في اعلى درجاتهم وقلقهم بالنسبة لافاق تقدمهم المستقبلي على اشده، كما ان سلوكهم
الاجتماعي والسياسي لم يقيد بعد بمسؤوليات الاسرة او الخوف المائل من فقد عمل كرد على تحدي
النظام القائم. كل هذه العوامل تساعد على فهم السبب في ان الشباب المنظم غالباً ما يتبنى موقفاً منتقداً
ومعارضاً تجاه الممسكين بزمام السلطة.

ان موجه الاضطراب في الكثير من انحاء افريقيا في اواخر الثمانينات كانت في معظمها ظاهرة شبابية. فمظاهر التقشف التي لا سبيل الى الخلاص منها، والتي فرضتها الظروف والدائنين الاجانب على الدولة الافريقية قد ولدت استياءً شديداً بين الشباب. ووجد خريجو الجامعات والمدارس الثانوية ان الشهادات التي نالوها بشق الانفس هي بلا قيمة بسبب اغلاق ابواب التوظيف في الحكومة، بسبب اضطرار الحكومات إلى خفض فاتورة الاجور التي تدفعها. فالغضب والاحباط مما يخبئه مستقبل قاتم كان القوة الدافعة الاولى في موجة العنف التي قادها الشباب في السنغال والجزائر في العام ١٩٨٨. وفي جنوب افريقيا، كان الشباب الغاضبون والذين يشعرون بالمرارة قوة حاسمة في تحدي سياسة الفصل العنصري داخل البلد.

كان للطلاب اثرهم الخاص بسبب المامهم الفكري بايدولوجيات العالم المعاصر. وقد حظيت المذاهب الراديكالية والمناهضة للاستعمار، والتي تلقى باللوم لفقر الافريقيين وتبعيتهم على فشل برجوازية الدولة في الداخل، والقوى الرأسمالية الغربية في الخارج، بالكثير من الترحيب. والطلاب هم فئة اجتماعية معومة خلال سني دراستهم الجامعية. وقد يدخل الكثيرون منهم مراتب برجوازية الدولة. وما ان يثبتوا في مهنتهم الجديدة حتى يقفوا في دائرة القبول والاذعان، لكن طالما هم على مقاعد الدراسة في الجامعة فان نفوذ الدولة عليهم قليل. ونادراً ما تمكنت الانظمة الافريقية من التمتع بتأييد الطلاب لفترة طويلة. ورغم ان الطلاب يواجهون عادة صعوبة في تجنيد قطاعات اخرى من الشعب لتأييد قضايهم، فان قدرتهم على صياغة مقولات نقدية ايدولوجية منمقة عنهم في السلطة يجعلهم مصدر وجع دائم للممسكين بزمامها.

استخدمت انظمة الحكم استراتيجيات مختلفة في تعاملها مع تحديات الشباب والطلبة. فالدولة احادية الحزب تفرض دمج التنظيمات الطلابية والشبابية في بني الحزب على امل اخضاعها للتوجيه المذهبي للحزب والزام قيادتها بالانضباط الحزبي (عن طريق انتقائها المرشحين او حتى تعيين المسؤولين). ويميل هذا التكتيك الى تحييد التنظيمات الطلابية والشبابية كقواعد اتحادية المواجهة، الا انها كانت تفشل فشلاً ذريعاً في فرض الاذعان الايدولوجي على الاعضاء. واستخدمت تكتيكات ترهيبية اقوى ايضاً. ففي العام ١٩٧١ جند جميع الطلاب في حرم جامعة كينشاسا في زائير في الجيش بعد تظاهرة اعتراض؛ وقتل سفاحو النظام ما يقارب خمسين طالباً في حرم جامعة لوبومباشي لزرع الذعر في جسم طلابي حرون في العام ١٩٩٠. وقد تجري عمليات اعتقال انتقائية لزعماء محرضين مزعومين. وفي عدد من الحالات تم ببساطة اغلاق الجامعات، وطرده الطلاب من الحرم الجامعي؛ وكان يعاد قبول الطلبة بشكل فردي بعد ان يوقع كل طالب على تعهد بالتخلي عن اي نشاط معارض. ففي السنغال في العام ١٩٨٨، وساحل العاج ١٩٩٠، الغيت سنوات دراسية كاملة بسبب فترات إغلاق الجامعات المطولة.

كان للجماعات الدينية دوراً صغيراً تلعبه. ففي بعض البلدان، تعتبر الجماعات الاسلامية قوة يحسب حسابها (كما في السنغال، والسودان، ونيجيريا). وللكنيسة الرومانية الكاثوليكية اهمية في البلاد التي كان لها فيها نشاطاً تبشيراً مكثفاً إبان الحقبة الاستعمارية. وليس من السهل ضم المنظمات الدينية الى اطر الانظمة احادية الحزب. ورغم ان توجهاتها الاساسية ليست سياسية، فان في وسعها تقديم اطار هام للتنظيم الاجتماعي. ففي الجانب الكاثوليكي، لم تكن نظرية التحرير الراديكالي اللاهوتية، والتي تعتبر تياراً قوياً في الكنيسة الامريكية اللاتينية، فعالة في افريقيا. ومع ذلك فان رسالة يقرأها راعي كنيسة خلال خدمة دينية، او تصريح تطلقه السلطات الدينية، قد يكون له اثار قوية. فحين تبني اساقفة زائير في العام ١٩٨١ بياناً اتهموا فيه الدولة بانها «عصابة سلب منظمة لصالح الاجانب ووسطائهم»، صعق نظام موبوتو وثار. وبالمثل، يمثل ذلك الفيض من الكنائس المسيحية التي ظهرت في السنوات الاخيرة قناة خفية للتعبير عما يعاينه الشعب. فقد اصبحت المسيحية كما يقول اخيل مبيمبي في عبارته البليغة اداة كيفها الافريقي تعبر عن «قدرته التاريخية على عدم الخضوع للنظام»^(٤٥).

اخيراً، فان توضيح المصالح الخارجية أمر يستحق الذكر. فقطاعات الاعمال الاجنبية والمصالح المالية التي لها مصالح كبيرة في البلد سوف تسعى لاجاد قنوات نفوذ خاصة ومدخل للنظام القائم. ولا يمكن لهذه المصالح، بالطبع، ان تركز على صيغة تنظيمية مكشوفة. وليس لغرف التجارة او تنظيمات الاعمال الاخرى، عادة، قيمة تذكر. فالمدخل المضمون يعتمد غالباً على علاقات شخصية تتم اقامتها بعناية مع رئيس الدولة او افراد بطانته^(٤٦). وقد يلعب الفساد دوراً مهماً في تنشيط هذه العلاقات. اصف الى ذلك، قد تكافأ الشخصيات السياسية البارزة بمناصب مرموقة في مجلس ادارة الشركة، وهي مناصب لا تلقي بأية اعباء عليهم.

يمكن النظر الى المؤسسات المالية الرئيسية على انها مجموعات مصالح خارجية تتحدث باسم النظام الاقتصادي الغربي، العام منه والخاص. وفي السنوات الاخيرة، وفر لها نفوذها الكبير في تقرير مدى قدرة الدول الافريقية المدينة على الاستدانة من المؤسسات الدولية سلطة قوية على فرض سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي التي تعتقد هي والجهات التي تتحدث باسمها انها ضرورية من اجل ابلال الاقتصاد الافريقي.

تجميع المصالح

تجميع المصالح من الناحية النظرية، هو في الاساس من مهام الاحزاب السياسية. وفي زمن الاستقلال، بدا انه مقدر للاحزاب الافريقية ان تلعب دوراً في غاية الاهمية. وقد كانت بنية الدولة البيروقراطية من موروثات الماضي الاستعماري. ونظراً لان المجتمع المدني في الدولة الاستعمارية

مكون من افراد خاضعين وليس مواطنين، فلم يكن ثمة مكان او حاجة لاقامة مؤسسات سياسية تربط الشعب بالدولة. فقد كانت الدولة ذاتها عبئاً اجنبياً.

وقد كانت الاحزاب السياسية في ذلك الحين، التعبير التنظيمي الوطني المناهض للاستعمار، والمؤسسات الافريقية الحقيقية الأولى. وفي مناهضة هذه الاحزاب لشرعية الهيمنة الاستعمارية فقد اثبتت بالفعل انها تمثل التعبير الحقيقي الوحيد عن الارادة الشعبية. فالحكام الاوروبيون يديرون الدولة، لكن الاحزاب السياسية تتحدث باسم الامة.

ألقي على كاهل الاحزاب مهمة هائلة. فقد اسقطت الحركات القومية دولة الاستعمار، وبات لزاماً الان اقامة نظام جديد. فاوكلت الى الاحزاب مهمة ايجاد شرعية جديدة لاستقلال الدولة عن طريق «افرقتها» واخضاعها للاغراض الشعبية التي نودي بها في الحرب المقدسة ضد الاستعمار. وتحويل دولة الاستعمار المنفردة الى دولة وطنية؛ واوكل الى الحزب مهمة اعادة نسج وحدة المقاومة المشتركة للاضطهاد الاجنبي في التزام مشترك بالمصلحة السياسية الوطنية. وكان على حزب ما بعد الاستقلال ان يعبر عن «الارادة العامة» لجميع المواطنين.

على ارض الواقع، كان هذا البرنامج طموحاً جداً واكبر من ان تستطيع الاحزاب تحقيقه. فبأسرع مما توقع اي شخص في لحظة الاستقلال، بدّل مجرد تولي السلطة طبيعة تركيب الاحزاب ذاتها. فقد كانت الدولة ذاتها هي الاطار المؤسساتي الذي سيمارس الحزب السلطة من خلاله. وكوفيء المخلصون الذين كافحوا بلا كلل في متاهات المعارضة بمناصب جذابة في اجهزة الدولة. فاختلط الحزب بالدولة وبات من الصعب التمييز بينهما.

ثبت ان غاية الحزب العليا في الحفاظ على احتكار للسلطة السياسية لا تتفق، في اغلب الاحيان، مع وظيفته كممثل سياسي وجامع للمصالح. وقد اخذت الاحزاب الاحادية، التي كانت مهمتها الاساسية دعم السلطة وشرعيتها، تتقلص، واصبحت نشاطاتها شعائرية وتقليدية فحسب، واصبح الشعب يقابل ارشاداتها ونصائحها بالفتور واللامبالاة^(٤٧).

لم يتخل القابضون على زمام السلطة عن الاحزاب مهما بلغت محدوديتها. فقد اعتبرت لا غنى عنها لمواصلة ادعاء الشرعية. ولم يكن في وسع احد العمل من دون حزب سياسي الا من ادعوا ان لديهم شرعية بديلة، مثل الملكية التاريخية (كما في مملكة سوازيلاند، واثيوبيا حتى العام ١٩٧٤).

الواقع ان القادة العسكريين الذين استولوا على السلطة بانقلاب عسكري، وخططوا للبقاء في السلطة بشكل دائم وجدوا ان من الملائم خلق احزاب سياسية جديدة كرمز للشرعية. فقد يبرر حاكم عسكري استيلاءه على السلطة مؤقتاً بانه ضرورة وطنية او انه كان بسبب فساد سلفة وعدم كفاءته. لكن المطالبة بحكم دائم لا يمكن تبريرها الا بالقوة وحدها؛ لذلك كان من الضروري ايجاد مؤسسة سياسية تعبر عن مباركة الشعب التقليدية للحكم.

اتبعت هذه الصيغة لأول مرة في مصر، في العام ١٩٥٨، عندما اوجد الرئيس عبد الناصر الاتحاد الوطني (الذي اطلق عليه فيما بعد الاتحاد الاشتراكي العربي). وقد كان هذا الحزب الذي نظم من اعلى واحتوته الدولة، وسيلة لتزويد النظام بقناة سياسية فعالة تصله بالمواطنين وتعزز شرعيته. وفي العام ١٩٦٧ اطلق موبوتو حزبه الواحد لتحويل حكمه العسكري الى حكم مدني مشروع وما لبثت انظمة عسكرية عدة ان نسخت هذه الصيغة (مثل توغو، ومالي، وروندا، وبوروندي، والسودان).

ظهر نوع اخر من انظمة الحزب الواحد في العام ١٩٦٩، حين اقيم اول نظام ماركسي لينيني صريح في الكونغو- برازافيل. وقد اصرت الاحزاب الاحادية الاولى على ان الحزب يمثل الامة بكاملها وان العضوية مفتوحة- او هي الزامية- لجميع المواطنين. وكانت النظرية اللينينية المتعلقة بالحزب مختلفة تماماً؛ فرغم ان الحزب يمثل «الجماهير الكادحة» / *toiling masses*، فلم يكن في وسع احد الانضمام اليه الا المرشحين المجربين ايدولوجياً. وكانت «طلائع» العمال والفلاحين تجند من بين ضباط الجيش، والكوادر السياسية، ومسؤولي الدولة، والمثقفين المتمكنين من المذهب الماركسي- اللينيني والمخلصين له وليست لديهم علاقة بالرأسمالية. وقد كانت الاحزاب في البلاد التي اعتبرت نفسها ماركسية- لينينية، مثل اثيوبيا، والكونغو- برازافيل، قليلة الاعضاء (ثلاثة الاف عضو في الكونغو- برازافيل في العام ١٩٧٩، و٣٠ الف عضو من اصل سكان يصل تعدادهم الى ٤٠ مليون نسمة في اثيوبيا، في العام ١٩٨٥).

مع بداية عقد التسعينات حدث تبدل كبير في صورة الحزب السياسي: اختفاء النموذج الماركسي- اللينيني كمنظمة حزبية. وكان لانهار الحكم الشيوعي في اوروبا الشرقية وتخلي الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ذاته عن ادعائه تولى «دور قيادي»، اثر لا شك فيه. وتلاشت بين ليلة وضحاها النظرية التي تدعي احترام العالم للحزب الماركسي- اللينيني. وبحلول العام ١٩٩٠، تخلت الدول الافريقية الثمان، التي اتخذت من الماركسية- اللينينية مذهباً للنظام عن تلك الايدولوجية، وتخلت معها عن حق تقرير السياسة التي تحتكرها نخبة حزبية صغيرة تسترشد «بالاشتراكية العلمية». ومن التطورات التي كان لها مغزى خاص، تدمير تمثال لينين الضخم المقام في احدى الساحات المركزية في اديس ابابا، اثيوبيا، في ايار مايو ١٩٩١.

ابتدع الزعيم الليبي القذافي بديلاً سياسياً للنظام الحزبي. فبعد ان استولى على السلطة في العام ١٩٦٩، حاول في البداية ايجاد حزب سياسي متأثراً بذلك بالنموذج الناصري في مصر. ولما لم يستطع بث الحياة في هذا الحزب، اعلن في العام ١٩٧٣ «الجماهيرية»، اي «دولة الجماهير»، التي يفترض ان تكون اللجان الشعبية في اماكن العمل والاحياء دعامتها. وكان القصد ان تحقق الجماهير سيادتها من خلال هذه اللجان، التي تقوم بدورها بارسال مندوبين عنها الى مؤتمر الشعب العام الذي يعقد سنوياً.

وللجان الشعبية هذه وجود غاية في النشاط على مستوى القاعدة؛ ولا داعي للقول ان القذافي يمسك بزمام السلطة العليا بكل حزم، بالتعاون مع دائرة ضيقة من المتعاونين من زملائه في الانقلاب العسكري، وبعض افراد عشيرته. لكن أهمية اللجان الشعبية التي يسيطر عليها الشباب تضيف على «الجماهيرية» نكهة خاصة خلال الثمانينات.

جرب كل من جيرى رولنغز من غانا، وتوماس سانكارا من بوركينا فاسو صيغا مماثلة لوضع اسس حكم شعبي تحت قيادة عسكرية واسباغ الشرعية عليه. الا ان اي منهما لم يحرز نجاحاً مستديماً. وثمة اسباب تدعو الى الشك في فاعلية هذه الصيغ للتطبيق لتجميع الخيارات الشعبية من دون استخدام الاحزاب كوكالات وسيطة، خاصة في اجواء الغليان التي تميز عقد التسعينات.

عملت الضغوط الهائلة للانفتاح السياسي على اعادة تشكيل النظام الحزبي في جميع انحاء القارة. وكانت اولى ردات فعل الانظمة التي اعتادت على حكم الحزب الواحد، هي التوقف عن ذلك، كما حدث في تونس، والسنغال، وغامبيا، وبوتسوانا، التي سمحت لاحزاب المعارضة ان تخوض الانتخابات، لكنها افادت من سيطرتها على اجهزة الدولة ووسائل الاعلام لضمان الا يكون للاحزاب المنافسة سوى دور ضئيل. وتغير حتى هذه التعددية المحددة للعملية الساسية من تركيبية تجميع المصالح. فوجود قناة لانتقاد اعمال الدولة وتوضيح البدائل السياسية، يسمح بها النظام، تثير قدراً اكبر من التحسب للمحاسبة والتخوف من ردات الفعل. وكما توحى لنا تجربة اوربا الشرقية في العام ١٩٨٩، ففي بعض الاحوال، قد يفلت زخم الاحداث التي يطلقها الانفتاح السياسي عن سيطرة النظام القائم. والانهيال الكاسح لحكم ماثيو كيريكو الذي دام ١٨ عاماً في بنين في العام ١٩٩٠، حالة تجدر الاشارة اليها.

القت المخاوف التي انتابت الافريقيين من خطورة المنافسة الانتخابية التي قسمت الدول الافريقية حسب خطوط عرقية، واقليمية، ودينية، بظلالها على مناقشة صيغ التحول الى الديمقراطية. حيث ينظر الى المصالح النابعة من التعددية الثقافية، وعلى نطاق واسع، بانها اخطر من ان يجري جمعها من خلال احزاب سياسية. لذلك كان من الطبيعي ان تمنع التنظيمات الحزبية على اساس الجنس، او العرق، او المنطقة، او الدين. فالسنغال، على سبيل المثال، التي سمحت بعدد غير محدود من الاحزاب السياسية في الثمانينات، منعت اية اشارة الى الدين او العرق في اسم الحزب او برنامجه. وقد كان هذا الشرط فعالاً. فمن بين سبعة عشر حزباً كانت موجودة في انتخابات ١٩٨٨، ورغم وجود ايدولوجية من كل لون (فقد كان هناك ما لا يقل عن تسعة احزاب ماركسية-لينينية)، لم تحاول المنافسة الانتخابية استقطاب الناخبين على اساس اقليمي او ديني.

والواقع ان هذه المخاطر حقيقية. ففي السودان حين جرت ثلاث محاولات للحكم من خلال نظام حزب تنافسي (١٩٥٦-١٩٥٨، ١٩٦٥-١٩٦٩، ١٩٨٦-١٩٨٩)، كان توجه الاحزاب الى ابراز

الفوارق الاقليمية والدينية يقوض الديمقراطية. وفي نيجيريا التي عانت من حرب اهلية مريرة بعد جمهوريتها الاولى (١٩٦٠-١٩٦٦)، فقد كرس انقسامات الانصار التي فاقمتها الخصومات الاقليمية طاقات ضخمة لاعادة بناء الدستور بحيث يتم تجنب تكرار كارثة مماثلة. وفي الجمهورية الثانية (١٩٧٩-١٩٨٣)، كان على الاحزاب ان تلبي متطلبات قياسية محددة، في ان يكون لها تنظيم وقيادة تشمل الوطن كله، قبل الموافقة على تسجيلها. وقد خفف ذلك من الاقليمية في المنافسة الحزبية الا انه لم يقض عليها كلية. اما بالنسبة للجمهورية الثالثة، التي كان من المتوقع اطلاقها بشكل كامل في العام ١٩٩٢، فقد سعى النظام العسكري الى ايجاد حزبين، الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يميل قليلاً عن يسار الوسط) وحزب المؤتمر الوطني الجمهوري (يميل قليلاً عن يمين الوسط). وكي تنجح هذه الصيغة، فانه يجب على الاحزاب تجنب ان تعكس مبادئها تقسيم البلاد الى شمال وجنوب.

في الدراما المكشوفة لتحول انماط تجميع المصالح سيكون لجنوب افريقيا اهمية خاصة. فجنوب افريقيا هي اكبر اقتصاد صناعي في القارة الافريقية حتى الان، ولديها هياكل معقدة، وتباين في المصالح تطغى عليه حدة الاستقطاب العنصري. واحد المواضيع الساخنة التي نوقشت في خضم رسم صورة جنوب افريقيا ما بعد التفرقة العنصرية، على اساس المساواة في الحقوق ومشاركة جميع الافريقيين الجنوبيين، كان قضية «حقوق الجماعة»، او ان تؤكد البنية الدستورية على ايجاد مؤسسات تجمع المصالح حسب المجموعات العنصرية. وقد رفض حزب «المؤتمر الوطني الافريقي»، الذي تعتبر موافقته ضرورية في اية ترتيبات دستورية جديدة هذا النهج رفضاً باتاً. والاعل، ان نظام حكم مستقر ومتوازن في جنوب افريقيا يتطلب تصميماً مؤسسياً يحث على تجميع الابد من المصالح العنصرية، بدلاً من بنية «حقوق الجماعة» القائمة على العنصرية^(٤٨).

بالنسبة لمعظم دول افريقيا فان فترة من التغييرات والتقلبات في هذا المجال المهم ما زالت جارية. وقد فقد نظام الحزب الواحد كأداة لتجميع المصالح مصداقيته بشكل كامل. ومع ذلك، فان توجه الانظمة القائمة نحو ادامة امساکها بزمام السلطة لم يتغير البتة. وستكون جهودها لاجتياز تيارات الديمقراطية العاصفة في التسعينات، مشهداً يستحق التأمل.

العملية السياسية

في السنوات القادمة قد تغير السياسات المنفتحة دينامية السياسة بطرق عدة مهمة. الا ان شكل رسم السياسة، حتى الان، بقي متأثراً بقوة بتركيز السلطة في يد الحاكم السياسي. والطريقة الشخصية التي تمارس بها السلطة تعني ان ليس لدى القطاعات المؤسساتية سوى قدر ضئيل نسبياً من الاستقلالية، وليس لها دور مستقل قوي تلعبه في العملية السياسية. فالمركز الحيوي للدولة هو الرئاسة ذاتها. ولا تمثل الاحزاب، والهيئات التشريعية تحديات هامة.

لذلك، يتوجب على الحاكم نفسه اتخاذ معظم القرارات المهمة. ويحتاج إلى أن يكون لديه، من ضمن بطانته الشخصية كادراً من التقنيين الكفاء والمساعدين المخلصين له شخصياً، الذين يمكنهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية اللازمة لانجاح حكم الفرد في الدولة المعاصرة المعقدة.

الحاجة إلى مرؤوسين لا شك في ولائهم يمتد لما هو أبعد من الرئاسة، إلى القطاعات الحساسة لعمل الدولة: وزارة المالية، والبنك المركزي وقوات الأمن، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، وأمانة الحزب. والأغلب، أن يكون لدى من يتولون مناصب في مؤسسات السيطرة والمال الحساسة، روابط شخصية وثيقة بالرئيس. ويحتاج الرئيس إلى إنجاز كفوٍ وأشخاص يعتمد عليهم في هذه الوظائف. وبطريقة أو بأخرى، فإن من يخدمون الحاكم باخلاص لا بد أن يحصلوا على جوائز سخية في المقابل.

تعني الطبيعة الشخصية للحكم أيضاً أن الحاكم غير مقيد بالشكليات الدستورية أو القانون. فله صلاحية واسعة في الرد على مواقف معينة حسبما يميله تقديره الشخصي للأمر. ورغم أن قلة من الزعماء قد يصلون إلى حدّ الادعاء بأن لكلامهم قوة القانون، أو إجراء تغييرات مؤسساتية كاسحة بتصريح رئاسي دون استشارة أحد، مثل موبوتو في زائير، فإن الحاكم لا يخضع عادة لسلطة القانون.

إن للطبيعة المركزية والشخصية لعملية اتخاذ القرار مضامين مهمة. فمن يسعون للحصول على قرار سياسي من الدولة عليهم أن يضمنوا لفت انتباه الحاكم، أو نائب عنه مستعد للعمل باسمه. واتباع التسلسل الإداري الروتيني لا يكون عادة انجع وسيلة لتحقيق الهدف؛ ويحتاج المرء إلى مدخل للدولة يكون قريباً من المكان الذي تتخذ فيه القرارات المهمة.

يكون موظفو الخدمة المدنية في أدنى السلم الإداري عازفون عادة عن تحمل مسؤولية أي قرار سياسي غير روتيني، حتى وإن كان من ضمن صلاحياتهم القانونية الواضحة. ويمكن تفهم حذرهم هذا؛ فرغبات الحاكم هي فوق أي اعتبار، وتكون في بعض الأحيان غامضة. والتكلفة التي قد يدفعها مسؤول يتخذ قراراً لا يرضى عنه الحاكم قد تكون عالية.

فماكنة السياسة التي يجب على القائد أن يلهمها، ويوجهها، ويديرها ضخمة للغاية. فبالإضافة إلى دوائر الحكومة التقليدية التي تتعامل بمجالات مثل التعليم، والصحة، والمواصلات، والمعلومات، يوجد قطاع ضخم شبه حكومي مكون من مؤسسات عامة ضخمة. ولا يضم هذا القطاع نشاطات مثل الكهرباء، والماء، والسكك الحديدية، والموانئ فحسب، بل يضم مشاريع أخرى عديدة. وغالباً ما تتولى هيئة حكومية عملية تسويق وتصدير المحاصيل الرئيسية التي تجلب النقد الأجنبي. وقد جرى تأميم المناجم في عدد من البلدان، أما الصناعات الجديدة فغالباً ما تقيمها الدولة وتكون مملوكة لها. ومقارنة مع مناطق نامية أخرى، فإن القطاع الحكومي في إفريقيا كبير بشكل غير عادي، وكان ينمو بسرعة، حتى فترة قريبة.

في عملية رسم السياسة، لا يكون للمؤسسات التمثيلية- الهيئات التشريعية والمجالس الحزبية- عادة دور مهم. وفيما عدا انظمة الحكم العسكرية التي تدعي ان دورها انتقالي محض (وتبرر بالتالي تعليق عمل جميع المؤسسات السياسية)، فان لمعظم الدول جمعيات وطنية من نوع ما. وتحفظ الاحزاب الاحادية بمجالس وطنية للمناسبات. وتكون دورات انعقاد الهيئات التشريعية والنيابية قصيرة بشكل عام، ولا تستدعي الا المصادقة على سياسات وضعتها القيادة.

المؤسسات التي تتمتع باكبر قدر من الاستقلال هي القضاء. وخاصة في البلاد المتأثرة بمفهوم استقلال القضاء البريطاني، ويبدى القضاة عادة تفان مشهود في الحفاظ على سلامة الاجراءات القضائية. وليس ثمة مكان في العالم يحظى فيه الفرع القضائي بنفوذ سياسي، كما في النظام الامريكي، حيث يسمح مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم باسقاط تشريعات او مراسيم تنفيذية، وتعديل الدستور حسب الظروف المتغيرة عن طريق تفسيره. وقد يكون لها دور في كبح اعمال الحكومة التعسفية بفرضها معايير الاجراءات السليمة في ادارة العدل. وفي عدد من المناسبات ابدى القضاة شجاعة كبيرة حين جاءت قراراتهم مناقضة لمصالح الحاكم السياسية.

انجازات السياسة

تبدلت التأكيدات في مجال انجازات السياسة في افريقيا تبديلاً كبيراً خلال العقدين الماضيين. ففي زمن الاستقلال، سيطرت الاعتبارات السياسية. وتركز اهتمام الدول الافريقية الاساسي، في ذلك الوقت على تعزيز الهوية الوطنية، وتحديد البنى السياسية الواجب تطبيقها، وتقوية الاستقلال.

تمت تلبية هذه الاهداف الى حد ما. ورغم اهمية العرق والدين في السياسة الافريقية فان الدول الافريقية لم تتجزأ. وكانت الفكرة القومية اقوى واعمق في الثمانينات مما كنت عليه عندما تحدثت الحركات الوطنية الاستعمار لاول مرة.

رغم تتابع الانقلابات العسكرية، فلم يكن عدم الاستقرار مستوطناً في افريقيا. وفي العام ١٩٩٠، كانت الزعامات القائمة على السلطة في اربعين دولة، من اصل اثنتين وخمسين دولة، قد استمرت في الحكم لمدة لا تقل عن خمس سنوات. الا ان اعظم خيبات الامل من الاستقلال، كانت في المجال الاقتصادي. فمنذ العام ١٩٦٠، ومن بين مناطق العالم الرئيسية كلها، حققت افريقيا اسوأ الانجازات على الاطلاق، وخاصة في السبعينات والثمانينات (انظر الجدول ١٦-٣ و ١٦-٥). ففي اواخر السبعينات كان ثمة شعور متنامٍ بالتوعك الاقتصادي في افريقيا، خاصة في القطاع الزراعي حيث تكسب غالبية السكان عيشها. وفي العام ١٩٧٩ اصدر مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية مذكرة رسمية حول هذه الاحباطات. وخلص تقرير سري لرؤساء الدول المجتمعين الى نتيجة مؤداها « ان افريقيا..... غير قادرة

الجدول ١٦-٥

معطيات الاداء الاقتصادي لدى ٥٢ دولة افريقية

الدولة	اجمالي الدخل القومي للفرد، ١٩٨٨ (دولار)	معدل النمو السنوي ١٩٦٥-١٩٨٨ (بالمئة)	معدل التضخم السنوي ١٩٨٠-١٩٨٨ (بالمئة)	نسبة الامية (بالمئة)	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٨٨ (سنوات)
الجزائر	٢٣٦٠	٢,٧	٤,٤	٥٠	٦٤
انغولا	٨٤٠ (أ)	٥,٧- (ب)	-	-	٤٥
بنين	٣١٠	٠,٦- (ج)	٨,٢ (ج)	-	-
بوتسوانا	١٠١٠	٨,٦	١٠,٠	٢٩	٦٧
بوركينافاسو	٢١٠	١,٢	٣,٢	٨٧	٤٧
بوروندي	٢٤٠	٣,٠	٤,٠	٦٦	٤٩
الكاميرون	١٠١٠	٣,٧	٧,٠	٤٤	٥٦
الرأس الاخضر	٥٠٠ (د)	١,٢ (ج)	١٣,٩ (ج)	-	٦٥ (د)
جمهورية افريقيا الوسطى	٣٨٠	٠,٥-	٦,٧	٦٠	٥٠
التشاد	١٦٠	٢,٠-	٣,٢	٧٥	٤٦
جزر القمر	٣٧٠ (د)	-	-	-	٥٦
الكونغو	٩١٠	٣,٥	٠,٨	٣٧	٥٣
جيبوتي	-	-	-	-	٤٧
مصر	٦٦٠	٣,٦	١٠,٦	٥٦	٦٣
غينيا الاستوائية	-	-	-	-	٤٦
اثيوبيا	١٢٠	٠,١-	٢,١	٢٨	٤٧
الغابون	٢٩٧٠	٠,٩	٠,٩	٢٨	٥٣
غامبيا	٢٢٠ (د)	٠,٨ (ج)	١٣,٨ (ج)	-	٤٣ (د)
غانا	٤٠٠	١,٦-	٤٦,١	٤٧	٥٤
غينيا	٤٣٠	١,١	٤,٥	٧٢	٤٣
غينيا بيساو	١٦٠ (د)	٠,٨ (ج)	٣٩,٢ (ج)	-	٣٩ (د)
ساحل العاج	٧٧٠	٠,٩	٣,٨	٥٧	٥٣
كينيا	٣٧٠	١,٩	٩,٦	٤١	٥٩
ليسوتو	٤٢٠	٥,٢	١٢,٢	٢٦	٥٦
ليبيريا	٤٥٠ (د)	٠,٧- (ج)	١,٥ (ج)	٦٥	٥٠
ليبيا	٥,٤٢٠	٢,٧-	٠,١	٣٣	٦١

تابع الجدول ١٦-٥

الدولة	اجمالي الدخل القومي للفرد، ١٩٨٨ (دولار)	معدل النمو السنوي ١٩٦٥-١٩٨٨ (بالمئة)	معدل التضخم السنوي ١٩٨٠-١٩٨٨ (بالمئة)	نسبة الامية (بالمئة)	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٨٨ (سنوات)
مدغشقر	١٩٠	١,٨-	١٧,٣	٣٣	٦١
مالاوي	١٧٠	١,١	١٢,٦	٥٩	٤٧
مالي	٢٣٠	١,٦	٣,٧	٨٣	٤٧
موريتانيا	٤٨٠	٠,٤-	٩,٤	-	٤٦
موريشوس	١٨٠٠	٢,٩	٧,٨	١٧	٦٧
المغرب	٨٣٠	٢,٣	٧,٧	٦٧	٦١
موزامبيق	١٠٠	-	٣٣,٦	٦٢	٤٨
ناميبيا	-	-	-	-	-
النيجر	٣٣٠	٢,٣-	٣,٦	٨٦	٤٥
نيجيريا	٢٩٠	٠,٩	١١,٦	٥٨	٥١
روندا	٣٢٠	١,٥	٤,١	٥٣	٤٩
ساوتومي وبرنسيبي	٢٨٠ (د)	٦,٠- (ج)	٤,٩	-	٦٥
السنغال	٦٥٠	٠,٨-	٨,١	٧٢	٤٨
سيشل	٣١٢٠ (د)	١,٣ (ج)	٣,٧ (ج)	-	٧٠
سيراليون	٣٠٠ (د)	٢,٠- (ج)	٥٠,٠	٧١	٤٢
الصومال	١٧٠	٢,١-	٥٦,١	٨٨	٤٧
جنوب افريقيا	٢٢٩٠	٠,٨	١٣,٩	-	٦١
السودان	٤٨٠	٠,٠	٣٣,٥	-	٥٠
سوازيلند	٧٠٠ (د)	١,٢ (ج)	١٠,٢ (د)	-	٥٥ (د)
تنزانيا	١٦٠	٠,٥-	٢٥,٧	-	٥٣
توغو	٣٧٠	٠,٠	٦,١	٥٩	٥٣
تونس	١٢٣٠	٣,٤	٧,٧	٤٦	٦٦
اوغندا	٢٨٠	٣,١-	١٠٠,٧	٤٣	٤٨
زائير	١٧٠	٢,١-	٥٦,١	٣٩	٥٢
زامبيا	٢٩٠	٢,١-	٣٣,٥	٢٤	٥٣
زيمبابوي	٦٥٠	١,٠	١٢,١	٢٦	٦٣

(أ) الارقام تعود للعام ١٩٨١؛ (ب) للفترة ١٩٧٠-١٩٨١؛ (ج) للفترة ١٩٨٠-١٩٨٧؛ (د) للعام ١٩٨٧

Source: World Bank, World Development Report 1990 (New York: Oxford University Press, 1990); World Bank, Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth (Washington, D.C.: World Bank, 1989).

على الإشارة الى اي معدل تنمية ذي اهمية او مؤشر مرضٍ على الرفاه العام»، بعد عقدين من الاستقلال. ساء الوضع بشل درامي خلال الثمانينات. ورغم ان جزءاً من تفسير اسباب الهبوط الاقتصادي يكمن في عوامل خارجية او عوامل لا يمكن السيطرة عليها - الضعف في العلاقات التجارية المتبادلة وتتابع الجفاف - الا ان ضعف اداء السياسة الاقتصادية يجب ان يتحمل قسطاً من اللوم. فليس ثمة منطقة حققت هذه العائدات الفقيرة على الاستثمارات العامة. فالتوسع غير العادي في قطاع الدولة الاقتصادي - احتكار التسويق الزراعي، والصناعات العديدة، ومعظم مشاريع التعدين - حمل الحكومات الافريقية العديد من المؤسسات العاجزة. وتحملت الدولة نتيجة المبالغة في الاستدانة للحفاظ على مستويات استهلاكها في السبعينات عبئاً لا يطاق من الديون في الثمانينات. وقد امتصت دوائر الدولة البيروقراطية المتضخمة معظم الموازنة التشغيلية للحكومات. ويقدم تقرير للبنك الدولي في العام ١٩٨٩ حكماً لازعاً على الاداء السياسي في المجال الاقتصادي:

... ان المردود المنخفض للاستثمارات هو السبب الرئيس للهبوط الافريقي الاخير... فقد نجم عن ضعف ادارة القطاع العام مؤسسات عامة لم تجلب سوى الخسارة، وخيارات استثمارية ضعيفة، وبنية تحتية مكلفة وغير كفؤة، وتحريف للاسعار (خاصة المبالغة في تقييم العملة المحلية، والاسعار الادارية، والقروض المدعومة) وبالتالي توزيع غير كفؤ للمصادر... وما هو اساسي اكثر في العديد من الدول هو تراجع نوعية الحكومة، الذي تلخصه المعوقات البيروقراطية، وانتشار السعي الى الانقسامات، وضعف النظام القضائي، واتخاذ القرارات بشكل تعسفي... ومعظم انحاء افريقيا غير تنافسية في عالم يزداد تنافساً^(٤٩).

في البداية مال الرأي العام الرسمي الافريقي الى التشديد على العوامل الخارجية: وضع افريقيا الضعيف والتابع القابع على هامش نظام اقتصادي يتحكم به الغرب ويعمل ضد مصلحة الاقتصاد الافريقي. كان ذلك الموضوع المركزي لحظة عمل خطة لاجوس في العام ١٩٨٠، وثيقة سياسية اقتصادية صادق عليها رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية. وبحلول اواسط الثمانينات تحولت الدولة الافريقية الى وجهة نظر مختلفة بعض الشيء، مسلمة بان اخطاء رئيسية في السياسة علاوة على العوامل الخارجية هي سبب الحالة الافريقية الراهنة. وفي تقديم رائع، تحدث الرئيس السنغالي عبده ضيوف باسم جميع الدول الافريقية في اجتماع للهيئة العامة للامم المتحدة كرس لبحث الازمة الاقتصادية الافريقية في ايار (مايو) ١٩٨٦، ودعا الى التضامن من اجل ابلال افريقيا. وتعهدت الدول الافريقية بمعالجة السياسات التي ثبتت عدم فاعليتها وان تجمع نصف المصادر المطلوبة بجهودها الخاصة؛ وطلب من الدول المتقدمة المساهمة في حملة رئيصة للمساعدة، بما في ذلك التخفيف من اعباء الدين، وتقديم المساعدات، والاستثمارات^(٥٠).

مقابل هذه الصورة، قد نعرض باختصار موضوع انجازات السياسة. حيث تعطينا عملية استخلاص المصادر احد المفاتيح الرئيسية للفهم. واهم شيء في هذا الموضوع، انه فيما عدا الدول المنتجة للنفط، فان العبء الثقيل لسياسة الدولة المالية على القطاع الزراعي يضع الدولة والفلاحين في وضع صدام دائم.

استخلاص المصادر

وقع عبء الحكم الاستعماري في افريقيا، والى درجة غير عادية، على كاهل الفلاحين. فلم يكن السكان الخاضعون للاستعمار ملزمين بتسليم السلطة السياسية لحكم اجنبي وحسب، بل ان يدفعوا ايضاً تكلفة الهزيمة والاحتلال كاملة. وكانت عملية استخلاص المصادر هذه تتم من خلال فرض ضريبة الرأس، والزراعة القسرية لمحاصيل تصديرية يمكن تحصيل المكوس عليها، وفرض تقديم العمالة الافريقية الى المؤسسات الاوروبية باجور متدنية، ومصادرة اراضي الافريقيين - في بعض الاحيان.

لتأمين قاعدة الايرادات الضرورية لتوسع الدولة في فترة ما بعد الحرب، ارتفعت معدلات الضريبة الفعلية على القطاع الريفي مرة اخرى. ولضمان فعالية استخلاص المصادر هذه، استحدثت احتكارات لتسويق المحاصيل الزراعية الرئيسية. وفرضت ضرائب تصدير عالية - تتراوح غالباً ما بين ٤٠ - ٥٠ بالمئة. اضيف الى ذلك، كانت الاسعار التي تحددها الدولة دائماً ادنى بكثير من الاسعار المتاحة في السوق السوداء. وعند جمع جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الفلاحين، فان معدل الجباية الفعلية يزيد دائماً عن نصف دخل صغار ملاك الاراضي. ويتعارض هذا العبء مع معدلات الضريبة المنخفضة جداً التي كانت تدفع في زمن الاستعمار من قبل المؤسسات والمقيمين الأوروبيين. وفي حقبة ما بعد الاستعمار، واصل الفلاحون دفع معدلات ضرائب اعلى من الطبقات البرجوازية في الدولة او الملاك الاجانب.

بدأت تأثيرات انماط الجباية هذه تتضح في السبعينات. لم يثر صغار ملاك الاراضي، رغم حدوث انتفاضات متفرقة، كما في اعمال الشغب ضد ضريبة يوروبا (Yoruba) في نيجيريا في اواخر الستينات. بل سعوا لايجاد «مخرج» - بالانسحاب من قطاع المحاصيل الخاضعة لسيطرة الدولة، سواء عن طريق هيئة احتكار التسويق او ادوات اخرى. ومع نمو الاسواق السوداء وتوسع فرص التهريب، فقد وجد الكثيرون طرقاً لتحاكي الدولة. وتواجه الحكومة في دول عدة صعوبة حقيقية في استعادة ثقة القطاع الزراعي.

توزيع المصادر

لنفقات الدولة بعض التأثيرات التوزيعية. ومنذ تزايدت ضغوط المواطنين بقدر كبير، منذ الخمسينات، من اجل الاسراع في التوسع في توفير الضروريات العامة. وكان اهم هذه الضروريات هو المدارس والمرافق الصحية، والطرق، ومياه الشرب. ومن بين هذه الضروريات جميعاً نال التعليم الحصة الاكبر. وفي عدد من الدول كانت نفقات المدارس تستهلك من ٢٥ - ٣٥ بالمئة من اجمالي الموازنة التشغيلية. ويرى الاباء والابناء، في كل مكان تقريباً، علاقة وثيقة بين الدراسة والتقدم الاجتماعي. فمهنة مزارع صغير تعني الفقر الاكيد؛ وشهادة دراسة ثانوية - او ما هو افضل، شهادة جامعية مثلاً - توفر امكانية الحصول على وظيفة جيدة ذات مردود افضل بكثير. ان التوتر الاجتماعي الناجم عن عدم المساواة الشاسعة بين الفئات الاجتماعية الثرية (الملاك الاجانب وبرجوازيو الدولة) والجمهير الفقيرة يمكن تهدئته جزئياً بالاعتقاد السائد بان التقدم الاجتماعي عبر الاجيال يمكن تحقيقه من خلال التعليم. وتظهر قوة هذا الاعتقاد في التضحيات الهائلة التي تقدمها العائلات الفلاحية من اجل ابقاء ابنائها في المدارس، او فيما تقدمه المجتمعات الريفية من اجل انشاء مدرسة، على امل ان تعين لهم الدولة مدرساً.

مع انقضاء عقد الثمانينات، واجه التوسع التعليمي كسياسة توزيعية عقبتين: اولاً، ادى تعمق الازمة الاقتصادية في العديد من البلدان الى اغلاق باب التوظيف في المهن الكتابية امام خريجي المدارس، خاصة في دوائر الدولة. ثانياً، عانت المدارس ذاتها من الوضع؛ فقد اصبح من المستحيل الحصول على المستلزمات الاساسية، وتدننت معنويات المدرسين بسبب التأخر في دفع الرواتب الذي يمتد غالباً لبضعة اشهر. وكانت النتيجة تدهور نوعية التعليم في عدد من البلدان، وخاصة في المدارس الريفية.

استثمار الدولة في مجال الصحة له قيمة عالية ايضاً، وقد يكون له تأثيرات توزيعية مهمة. فالطبقة الاجتماعية الثرية تستطيع الحصول على مساكن مكتملة الشروط الصحية وتضمن مدخلاً الى الخدمات والمستلزمات الطبية الاساسية الضرورية لمواجهة الاوبئة العديدة الخطيرة المنتشرة في اجزاء من افريقيا (مثل البلهارسيا، والعمى النهري، والملاريا، وغير ذلك من الاوبئة)، في حين لا يمكن معالجة الفئات الفقيرة الا عن طريق الدولة او العيادات الطبية التي توفرها البعثات التبشيرية.

رغم صرف معظم الدول مبالغ كبيرة من موازنتها على الصحة، فثمة فلسفة اساسية من الخيارات العامة تقرر فعالية التوزيع. فسياسة صحية تقوم على تزويد المدن الكبرى بخدمات صحية ذات تقنية عالية ومكلفة ستترك، دون ريب، المناطق الريفية دون خدمات صحية ملائمة. ووضع برنامج صحي يهدف خدمة عامة الشعب، مع محدودية مصادر الموازنة لدى معظم الدول الافريقية، سوف يقتضي

التركيز على الطب الوقائي والخدمات الصيدلانية الرخيصة وتوزيعها على نطاق واسع، على حساب تأخير ادخال معظم التقنيات الطبية الغربية المتخصصة باهظة الثمن. ان مدى التباين الممكن حدوثه في السياسة الصحية واسع للغاية. فقد توصلت تنزانيا الى اختيار تقديم خدمات صحية اساسية توزع على نطاق واسع. اما في زائير، فان نصف موازنة الصحة الوطنية تذهب الى مركزين صحيين مجهزين تجهيزاً جيداً في العاصمة، ويترك ما يقارب ٧٠ بالمئة من السكان من دون خدمة صحية فعلية من مرافق الدولة الطبية.

القواعد التنظيمية

القدرة التنظيمية للدول الافريقية لها وجهان مهمان: السيطرة على الاسواق الداخلية والخارجية، وفرض تطبيق توجيهات الدولة. وقد زادت الهوة، في السنوات الاخيرة، في العديد من الدول الافريقية، بين الطموحات التنظيمية للدولة وقدراتها الفعلية. إن تزايد وضوح مبالغة الدولة في الوعود قد قاد الى وصف الحكومات الافريقية بانها «دولة رخوة» / soft state .

ان تراثاً طويلاً من اعمال الدولة التنظيمية قد آل الى الدولة الافريقية من عهد الاستعمار. فقد سعت الدول الاستعمارية الى تحديد اسعار المنتجات الزراعية الرئيسية والعديد من البضائع الاستهلاكية، ومراقبة تدفق المهاجرين الى المدن، وادارة عملية توزيع العمل. وقد نظمت التجارة الخارجية في معظم الدول الخاضعة للاستعمار بدقة بهدف زيادة ربح دولة الاستعمار الى اقصى حد. وقد علق الافريقيون من ابناء البلد في شبكة معقدة من الرقابة الاجتماعية.

تم استيعاب جزء كبير من تراث الاستعمار في دور الدولة المستقلة التنظيمي. ففي اماكن عدة، كان ثمة اقتناع في سنوات الاستقلال الاولى ان التخطيط التطويري النشط يمكن ان يسرع التنمية الاقتصادية، وفي بعض الحالات ادى الالتزام بالاستراتيجيات الاشتراكية الى توسيع انظمة الدولة لتشمل مجالات اخرى. وتكاثرت المؤسسات شبه الحكومية في كل مكان تقريباً، وأوكل اليها ادارة وتوجيه قطاعات معينة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية. وفاقم تزايد العجز في المبادلات الاجنبية بسبب التراجع المتواصل في اسعار تصدير البضائع الافريقية مثل المشروبات، والزيوت النباتية، والالياف، مقارنة باسعار البضائع المستوردة مثل المنتجات الصناعية، والوقود، مما دفع العديد من الدول الى تقنين الاستيراد عن طريق نظام الرخص. وقد واجهت عمليات التنظيم الداخلية والخارجية صعوبات متزايدة.

وفي مجال تنظيم الاسعار محلياً، قادت الجهود الرامية الى ابقاء الاسعار منخفضة الى تنامي

الاقتصاد السري. ومع حلول عقد الثمانينات كان القطاع العام الضخم في وضع حرج، وكان اداء العديد من مؤسساته ضعيفاً، او معدوماً تماماً، وكانت تكلفته تشكل عبئاً لا يحتمل. اما خارجياً، فكان من الصعب مراقبة المستوردات او ادارتها بفعالية، وكانت مصدراً دائماً للفساد. كما اوجدت مصدر ربح غير متوقع للمهربين.

في اواخر الثمانينات، مال المزاج العام الى خفض القواعد التنظيمية التي تفرضها الدولة: بجعل الجهاز الحكومي اصغر، واكثر كفاءة، واقل فساداً، واقل تدخلاً. وظهر هذا التوجه في قرار نيجيريا المفاجئ بالغاء جميع احتكارات الدولة المتعلقة بالتسويق الزراعي في العام ١٩٨٦. وعزز ذلك القرار الضغوط الخارجية القوية من المؤسسات المالية الدولية والحكومات الغربية، التي كانت مقتنعة ان توسيع الاسواق وتقليص ترتيبات الدولة التنظيمية ضروري لابلال الاقتصاد الافريقي.

ان شدة الازمة الاقتصادية التي اجتاحت الدول الافريقية في الثمانينات قد ادخلت بعداً جديداً على هذه الترتيبات: التصاعد الحاد لدور الجهات الخارجية. فقد وضعت الحاجة الماسة الى تخفيف اعباء الدين، وإلى المعونة الاقتصادية اداة قوية في يد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والحكومات الغربية، والدائنون من القطاع الخاص، خاصة البنوك الدولية الرئيسية. وقد توصلت هذه القوى الاجنبية الى اجماع انه بات من الضروري اجراء تعديلات بنيوية لاصلاح الاقتصاد الافريقي. وكان من ضمن مطالبها اجراء تخفيضات كبيرة على دور الدولة التنظيمي في افريقيا؛ وكان خفض اعباء الديون وتقديم المساعدة مشروطاً بالموافقة على القيام بتلك الاصلاحات.

اما في مجال النشاطات الرمزية، فقد اسرقت معظم الدول في تركيز الانتباه على ترويج الشعارات التي تعزز الهوية الوطنية وشرعية النظام. ومع ان تلك النواحي الشعائرية والطقوسية قد ساعدت على تعزيز تقبل الهوية الوطنية، فان ثمة حدود مهمة للسياسة الرمزية والوعظية. فاذا كان الوجود المادي للجماهير يتدهور بشكل واضح، فان من المستبعد ان تخفف البراعة في استخدام الرموز من الاستياء الشعبي.

مستقبل صعب

ما زال امام الدول الافريقية سنوات صعبة، سواء في المجال الاقتصادي او السياسي. فسرعة تأثر الدول الافريقية بامتداد عوامل لا سيطرة لها عليها ولا نفوذ، يخلق لها مأزق مؤلمة. كما ان عدم استعداد الدول الاجنبية الاقوى اقتصادياً لتقديم شيء سوى جهود رمزية لرفع رتبة الفقر عن افريقيا، يضيف مزيداً من الاحباط. فالتماسات الافريقيين التي تناشد الدول الصناعية التعاون معها وتثبيت اسعار البضائع

التي تعتمد عليها اقتصادياتهم لم تلق اذناً صاغية. وبالنسبة لمعظم الدول الاجنبية، فان مبالغ المساعدات ضئيلة نسبياً: فمنذ اوائل الثمانينات، كانت المساعدات الامريكية الى اسرائيل ومصر وحدهما اكثر من خمسة اضعاف ما قدم لباقي القارة. اضعف الى ذلك ان جزءاً كبيراً من المساعدات كان عسكرياً محضاً. ويلقي ضعف افريقيا الاقتصادية وعدم مواتاة البيئة الاقتصادية الدولية بضغط هائل على السياسة الافريقية .

في المجال السياسي ابدت الدول الافريقية تشبهاً قوياً بالبقاء، والواقع ان قوة التأكيد من جديد على هويتها الوطنية قد فاجأت العديد من المراقبين. لكن الخطر والبشرى يكمنان في التوجه القوي نحو الديمقراطية التي كانت احد معالم بداية عقد التسعينات. لقد حجب الارث السلطوي للدولة الاستعمارية، وسيادة اشكال الحكم الفردي الابوي الذي ميز الحكم في حقبة ما بعد الاستعمار، عن الافريقيين فرصة تجربة اشكال اخرى اكثر انفتاحاً من الانظمة السياسية. ان المطالبة بسياسة اكثر تعددية، واخضاع سلطة الدولة للمزيد من المساءلة وجعلها اكثر تجاوباً، يأتي في زمن محنة اقتصادية عميقة. وفي اكثر الحالات تطرفاً- ليبيريا، وموزامبيق، والسودان، والصومال، واثيوبيا- فان الخراب الذي تخلفه معاناة المدنيين يترك الدولة والمجتمع في حالة من القهر الفعلي. وفي مثل هذه الظروف، فان تصميم اشكال جديدة من مؤسسات الحكم تستمد جذورها من التراث الثقافي للافريقيين وتجربتهم التاريخية، لهو تحدٍ يحتاج لقدر كبير من الشجاعة.

وهكذا، فان المخاطر واضحة بما فيه الكفاية، لكن البشائر واضحة ايضاً. فدولة جنوب افريقيا الجديدة التي تمثل جميع المواطنين بالفعل، والتي تخلصت من ارث سياسة التمييز العنصري المشوه، قد تكون مثلاً سياسياً قوياً وحافزاً اقتصادياً للمنطقة كلها. فالديمقراطية في كل مكان قد مهدت لامكانية اعادة بناء الروابط الضعيفة بين الدولة والمجتمع. وقد بدأت تظهر ملامح الارادة السياسية في الارتفاع الى مستوى هذا التحدي، والممثلة في الاعلان الرسمي الذي تبناه رؤساء الدول الافريقية في مؤتمر قمة منظمة الدول الافريقية في تموز (يوليو) ١٩٩٠:

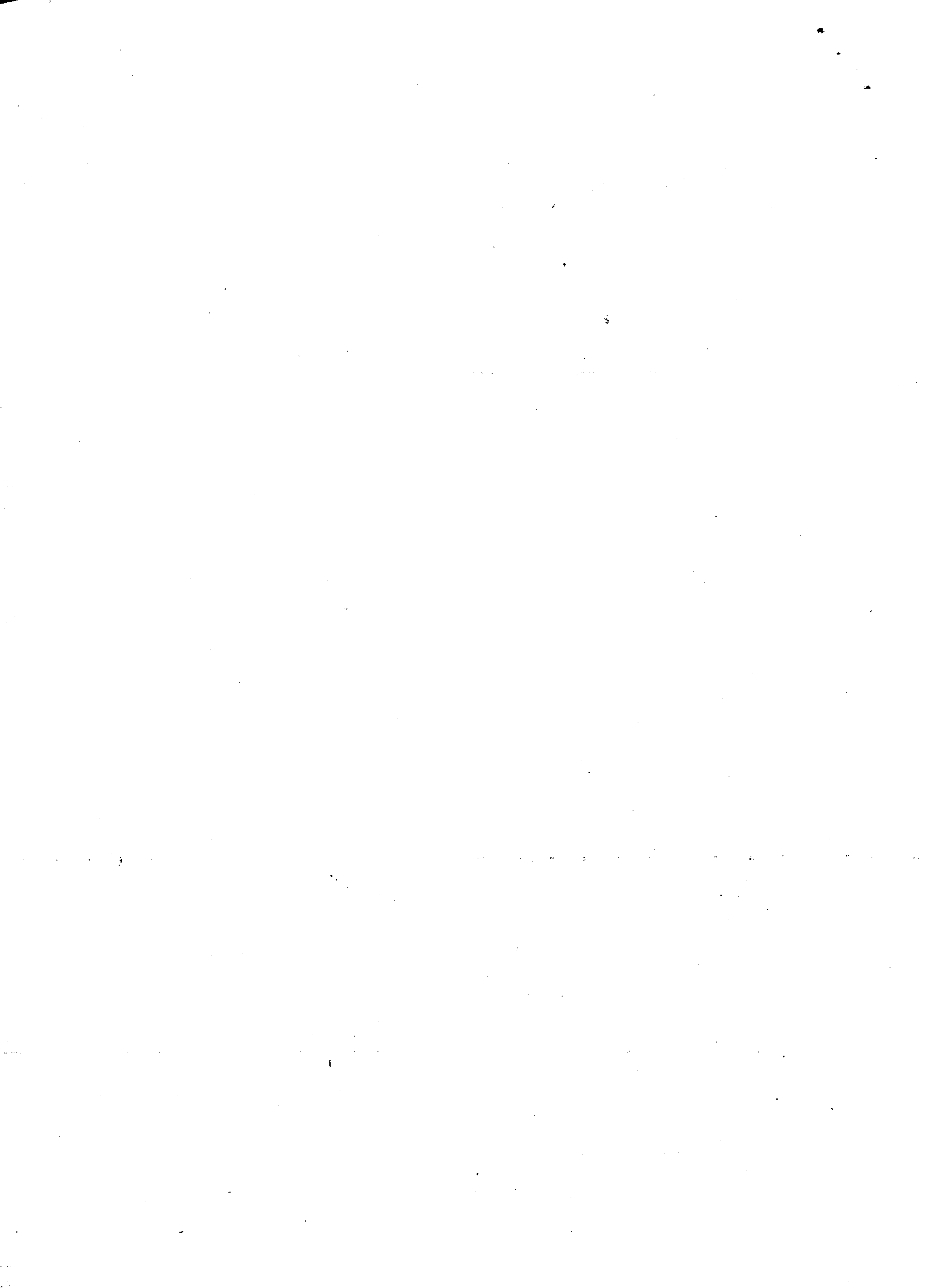
ندرك تمام الادراك انه لتسهيل عملية التحول الاجتماعي- الاقتصادي وتكاملها، فان من الضروري تشجيع مشاركة شعبنا في عملية الحكم والتطوير، كما ان بيئة سياسية تضمن حقوق الانسان ومراعاة حكم القانون ستضمن مستويات عالية من الاستقامة والخضوع للمساءلة خاصة من جانب من يشغلون مناصب عامة. اضافة الى ان العملية السياسية المرتكزة على قاعدة شعبية ستضمن مشاركة الجميع في الجهود التنموية، وخاصة النساء والشباب. وعلى ذلك، فاننا نلزم انفسنا بتعزيز الديمقراطية في مجتمعنا وتقوية المؤسسات الديمقراطية في بلادنا. اننا نؤكد حق بلادنا في ان تقرر، وهي تتمتع بكامل سيادتها، نظامها الديمقراطي على اساس قيمها الثقافية- الاجتماعية، وان تأخذ في اعتبارها الحقائق الخاصة بكل بلد من بلداننا وضرورة ضمان التنمية وتلبية حاجات شعبنا الضرورية. لذلك نؤكد ان الديمقراطية والتنمية يسيران جنباً الى جنب ويجب تقويتها معاً^(٥١).

END NOTES

1. Cape Verde, São Tomé e Príncipe, Madagascar, Comoros, Seychelles, Mauritius.
2. The precise number of slaves transported is a controversial topic. The best study remains Philip D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade* (Madison: University of Wisconsin Press, 1969).
3. The classic statement of this ideology is in F. M. Lugard, *The Dual Mandate in Tropical Africa*, 4th ed. (London: William Blackwood, 1929).
4. This is well analyzed in the case of Senghor by Janet G. Vaillant, *Black, French, and African: A Life of Leopold Sedar Senghor* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990).
5. Morocco, Tunisia, Egypt, Rwanda, Burundi, Swaziland, Lesotho, and Madagascar. Ethiopia, only briefly under Italian rule (1936–1941), is a longstanding state that itself participated in the "scramble for Africa"; with British and French connivance, it roughly tripled in size at the end of the nineteenth century.
6. A. I. Asiwaju, *Partitioned Africans; Ethnic Relations across Africa's International Boundaries 1884–1984* (London: C. Hurst & Co., 1984).
7. The most thoughtful official document making this case comes from Tanzania, *Report of the Presidential Commission on the Establishment of a Democratic One-Party State* (Dar es Salaam: Government Printer, 1965). For a sophisticated scholarly defense of the idea, see Ruth Schachter Morgenthau, *Political Parties in French-Speaking West Africa* (Oxford: Clarendon Press, 1964), pp. 330–358.
8. Pat McGowan and Thomas H. Johnson, "African Military Coups d'Etat and Underdevelopment: A Quantitative Historical Analysis," *Journal of Modern African Studies*, 22:4 (December 1984), pp. 633–666.
9. Samuel Decalo, *Coups and Army Rule in Africa* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976); Henry Bienen, *Armies and Parties in Africa* (New York: Africana Publishing Co., 1978); William J. Foltz and Henry Bienen, eds., *Arms and the African: Military Influences on Africa's International Relations* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985). In 1990 twenty-eight countries were ruled by a leader of military origin.
10. For excellent portraits, see Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique: la politique du ventre* (Paris: Fayard, 1989); Achille Mbembe, *Afriques indociles: Christianisme, pouvoir, et Etat en Afrique post-coloniale* (Paris: Karthala, 1988).
11. Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Black Africa* (Berkeley: University of California Press, 1982), pp. 17–19.
12. Illustrative of this trend are several recent volumes by African and other scholars devoted to democratization: Peter Anyang' Nyong'o, ed., *Popular Struggles for Democracy in Africa* (London: Zed Books, 1987); Walter O. Oyugi, E. S. Atieno Odhimbó, Michael Chege, and Afrifa E. Gitonga, eds., *Democratic Theory and Practice* (Portsmouth, N.H.: Heinemann, 1988); Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries: Africa* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1988).
13. World Bank, *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth* (Washington, D.C., 1989), pp. 60–61.
14. Jennifer Seymour Whitaker, *How Can Africa Survive?* (New York: Harper & Row, 1988), p. 18.
15. A vast literature on this topic has appeared in recent years. See especially Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).
16. Leroy Vail, ed., *The Creation of Tribalism in Southern Africa* (Berkeley: University of California Press, 1989).
17. Gabriel R. Warburg, "Islam and State in Numayri's Sudan," *Africa*, 55:4 (1985), pp. 400–413.
18. For some examples, see Rene Lemarchand, *African Kingships in Perspective* (London: Frank Cass, 1977).
19. Donal Cruise O'Brien, *Saints and Politicians: Essays in the Organization of a Senegalese Peasant Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975); Christian Coulon, *Le marabout et le prince* (Paris: Pedone, 1981).
20. B. Freund, "Labor and Labor History in Africa: A Review of the Literature," *African Studies Review*, 27:2 (1984), pp. 1–59.
21. Goran Hyden, *Beyond Ujamaa in Tanzania* (Berkeley: University of California Press, 1980). See also Allen Isaacman, "Peasants and Rural Social Protest in Africa," *African Studies Review*, 30:2 (1990), pp. 1–120.
22. Richard Sklar, "The Nature of Class Domination in Africa," *Journal of Modern African Studies*, 17:4 (December 1979), pp. 531–552. For an excellent review of this issue, see Nelson Kasfir, ed., *State and Class in Africa* (London: Frank Cass, 1984).
23. For details bearing on Zaire, see David J. Gould, *Bureaucratic Corruption in the Third World* (New York: Pergamon Press, 1980); Crawford Young and Thomas Turner, *The Rise and Decline of the Zairian State* (Madison: University of Wisconsin Press, 1985).
24. W. Arthur Lewis, *Politics in West Africa* (New York: Oxford University Press, 1965), p. 32.



25. Nicole Swainson, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, 1918-1977* (Berkeley: University of California Press, 1980); John Sender and Sheila Smith, *The Development of Capitalism in Africa* (London: Methuen, 1986); John Iliffe, *The Emergence of African Capitalism* (London: Macmillan, 1983).
26. Nazih N. M. Ayubi, "Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency: The Deadlock of Egyptian Administration," *Middle Eastern Studies*, 18:3 (July 1982), pp. 286-299. See also Larry Diamond, "Class Formation in the Swollen African State," *Journal of Modern African Studies*, 25:4 (1987), pp. 567-596.
27. John Iliffe, *The Urban Poor* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
28. Ahmed Toure, *Les petits metiers à Abidjan* (Paris: Karthala, 1985).
29. Robert Bates gives a cogent analysis of these factors in *Markets and States in Tropical Africa* (Berkeley: University of California Press, 1981).
30. Albert O. Hirschman, *Exit, Voice and Loyalty: Response to Decline in Firms, Organizations and States* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).
31. Ali Mazrui and Omari Kokole, for example, argued that Uganda's tormented postcolonial history can be in good part explained by contrasting ancestral political cultures in the decentralized societies of the north, and the highly structured monarchies of the south. "Uganda: The Dual Policy and the Plural Society," in Diamond, Linz, and Lipset, *Democracy in Developing Countries*, pp. 259-298.
32. Paul M. Lubeck, "Islamic Protest under Semi-industrial Capitalism: 'Yan Tatsine Explained,'" *Africa*, 55:4 (1985), pp. 369-389.
33. Richard Merelman, "Resuscitating Political Socialization from Vertical to Lateral Theories of Society," in Margaret Hermann, ed., *Political Psychology*, 2nd ed. (San Francisco: Jossey-Bass, 1980), p. 279.
34. Larry Diamond, "Nigeria's Third Quest for Democracy," *Current History*, 90 (1991), p. 203.
35. David Easton and Jack Dennis, *Children in the Political System* (New York: McGraw-Hill, 1969).
36. William Hachten, *Muffled Drums* (Ames: Iowa State University Press, 1971); Frank Barton, *The Press in Africa* (New York: Africana Publishing, 1979).
37. There were a handful of older movements, most notably the ANC in South Africa, founded in 1912, and the nationalist Wafd party in Egypt, a major factor from the 1920s until the 1950s, then reappearing in the 1980s.
38. Nelson Kasfir, *The Shrinking Political Arena: Participation and Ethnicity in African Politics, with a Case Study of Uganda* (Berkeley: University of California Press, 1975).
39. Persons of racially mixed ancestry, many of whom now reject the Coloured label and identify with the African majority.
40. Quoted in Thomas M. Callaghy, "State-Subject Communication in Zaire," *Journal of Modern African Studies*, 18:3 (1980), p. 477.
41. The tactic of "presidential dialogue" in the Ivory Coast is well analyzed by Michael A. Cohen, *Urban Policy and Political Conflict in Africa* (Chicago: University of Chicago Press, 1974). The dwindling effectiveness of the presidential "gift" was illustrated in 1990 in the broad currents of indignation in the Ivory Coast at President Houphouët-Boigny's "present" to the country of a gigantic and sumptuous Basilica, larger than St. Peter's in Rome, estimated to cost \$250 million. How, many asked in the first multiparty election, did the president accumulate the personal resources permitting such a costly "gift"?
42. Henry Bienen, *Kenya: The Politics of Participation and Control* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974).
43. The Tanzanian electoral experience is well summarized in Joel Samoff, "Single-Party Competitive Elections in Tanzania," in Fred M. Hayward, ed., *Elections in Independent Africa* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 149-186.
44. Ali Mazrui, *Soldiers and Kinsmen in Uganda* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975).
45. Mbembe, *Afriques indociles*, pp. 148-149.
46. For a remarkable documentary study of the details of foreign business action in securing contracts and promoting development schemes, see Jean-Claude Willame, *Zaire: L'épopée d'Inga* (Paris: Harmattan, 1986).
47. For many examples, and evidence on the broader issue of disengagement of civil society, see Donald Rothchild and Naomi Chazan, eds., *The Precarious Balance: State & Society in Africa* (Boulder: Westview Press, 1988).
48. Donald L. Horowitz, *A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society* (Berkeley: University of California Press, 1990).
49. World Bank, *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth* (Washington, D.C.: World Bank, 1989), p. 3.
50. The debate over the African development crisis and the concept of a compact for African recovery, combining African policy reform and major Western assistance, are examined in detail in Robert J. Berg and Jennifer Seymour Whitaker, eds., *Strategies for African Development* (Berkeley: University of California Press, 1986).
51. Cited in *West Africa*, 3925 (December 17-23, 1990), p. 3041.



الفصل السابع عشر



السياسة في الولايات المتحدة



السياسة في الولايات المتحدة

أوستن راني

وما الذي سيعرفه عن إنجلترا

من لا يعرف سوى إنجلترا؟

رديارد كيبلنج^(١)

لماذا نضيف فصلاً عن الولايات المتحدة في كتاب عن الحكومات المقارنة؟ أحد الأسباب هو أن معظم قرائه ومؤلفيه هم من الأمريكيين^(٢)، وللسياسة في الولايات المتحدة تأثير على حياتنا أكثر مما للسياسة في أي بلد آخر. إضافة إلى ذلك، فمهما يكن مقدار ما نشعر به من ضعف حيال قدرتنا على التأثير على أعمال حكومتنا، فإنها دون ريب أكبر من قدرتنا على التأثير على أعمال حكومات الأمم الأخرى.

السؤال الذي يسأله رديارد كيبلنج عن إنجلترا في المقطع أعلاه يمكن سؤاله عن الأمريكيين بالقدر نفسه من الصدق. هنالك بالطبع، العديد من الكتب الدراسية التي تدور حول النظام السياسي الأمريكي كتبها أمريكيون وهي موجهة للطلاب الأمريكيين. إلا أن معظمهم لم يشر إلا عرضاً للأنظمة السياسية الأخرى، هذا إذا نحينا جانباً الدراسات المختصة بالمقارنة. لذلك، فإن النظر إلى السياسة الأمريكية مع الاهتمام بشكل خاص بما يماثلها ويختلف عنها من سياسات الأمم الأخرى سوف يساعدنا على أن نواجه بشكل أفضل نسختنا الخاصة من تحدي كيبلنج. وقد يعطينا ذلك بعض التبصر في كيف أن بعض الطرق السياسية الأمريكية تستطيع التأثير على قدرة بلدنا في مواجهة التحديات الهائلة لعقد التسعينات.

الولايات المتحدة بين دول العالم

التاريخ

عالم اليوم مقسم بين ١٦٧ دولة (ثمة خلاف حول ما اذا كان بعضها، خاصة مدينة الفاتيكان وموناكو، دول مكتملة الشروط). والغالبية العظمى منها «دول حديثة»، اي انها دول انفصلت حديثاً عن سادتها الاستعماريين السابقين واصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة. والواقع ان ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من الدول الحديثة قد حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥.

وقد تمكنت بعض هذه الدول من اقامة نظام سياسي قادر على تلبية ما يكفي من حاجات مواطنيها بحيث بقيت سياساتها مستقرة وثابتة نسبياً. الا انه لسوء الحظ، فان معظمها قد بدلت نظامها السياسي مرات عدة منذ الاستقلال وما زالت تبحث عن نظام يمكن ان ينجح ويبقى لفترة طويلة (للتعرف على بعض الامثلة المحزنة انظر فصل كراوفورد يونغ عن الحكومات الافريقية في هذا الكتاب).

يؤكد سايمور مارتن ليبست بان الولايات المتحدة هي «اول أمة جديدة» في العالم، من حيث ان المشاكل التي واجهتها في جهودها لاقامة نظام سياسي مستقر وذي مبادئ بعد نيلها الاستقلال عن بريطانيا العظمى في العام ١٧٨٣، كانت، من اوجه عدة، مشابهة او مطابقة للمشاكل التي واجهتها الدول التي خلقت بعد العام ١٩٤٥^(٢). وبالتالي، فان الولايات المتحدة، التي غالباً ما توصف بأنها أمة فتية، هي في الواقع بلد قديم، ليس في مثل قدم بريطانيا العظمى، او فرنسا، او اليابان مثلاً، لكنها اقدم من معظم الدولة الحديثة الاخرى^(٤). فلديها اقدم دستور مكتوب في العالم وما زال نافذاً. ويمكن الادعاء بحق بانها قد أصبحت ديمقراطية مكتملة قبل أية دولة اخرى. وفي تسعينات القرن الثامن عشر طورت اولى الاحزاب السياسية الحديثة في العالم. وثمة اعتراف عام بان الحزب الديمقراطي هو اقدم حزب سياسي ما زال نشطاً، في العالم.

سنأخذ في اعتبارنا الكثير من التطورات التي اثرت في التاريخ الامريكي في هذا الفصل، لكننا سنشدد هنا على ان الحرب الاهلية (١٨٦١-١٨٦٥) هي اعظم منعطف تاريخي فيها^(٥). فقبل العام ١٨٦١ كان ثمة جدل قائم حول ما اذا كانت الولايات المتحدة مجرد تحالف مريح بين عدد من الولايات المستقلة ذات السيادة، والتي يحق لها الانسحاب متى ارادت، ام هي دولة واحدة ذات سيادة، لشعبها سلطات حكومية مقسمة بين الحكومة القومية وحكومات الولايات. وبعد العام ١٨٦٥ استقر القانون والواقع على ان الولايات المتحدة هي، كما يعرف كل تلميذ امريكي صغير، «دولة واحدة لا تتجزأ»، وليست اتحاداً بين ولايات ذات سيادة.

قبل العام ١٨٦١ كان العديد من الامريكيين، خاصة المقيمون في الولايات الجنوبية الاحدى عشر التي انسحبت من الفدرالية، يشعرون انهم، اولاً وقبل كل شيء، مواطنو ولاياتهم واستمدوا مواطنتهم

الامريكية من عضوية ولاياتهم في الاتحاد. وكانوا يشعرون انهم يدينون بالولاء اولاً لولاياتهم، وليس للولايات المتحدة (واشهر مثال على ذلك روبرت إي. لي: الذي عارض بقوة الرق والانسحاب من الاتحاد، لكن عندما انسحبت فرجينيا من الاتحاد رفض اوامر الجيش الاتحادي وانضم الى فرجينيا لانه كان يشعر انه يدين بولائه اولاً لولايته وليس لامته). لقد ازال التعديل الرابع عشر للدستور، الذي تمت المصادقة عليه في العام ١٨٦٨، كل الشكوك باعلانه ان «جميع الاشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة أو يتجنسون بجنسيتها ويخضعون لسلطتها هم من مواطني الولايات المتحدة والولاية التي يقيمون فيها». باختصار، جميع الامريكيون هم اولاً مواطنون للولايات المتحدة، ومن ثم هم مواطنو الولايات التي يقيمون فيها.

الجغرافيا

تبسط الولايات المتحدة سلطاتها على اراضٍ تبلغ مساحتها ٣,٦١٨,٧٦٨ ميلاً مربعاً. وهذا يجعلها رابع اكبر الدول مساحة في العالم، وهي اصغر فقط من الاتحاد السوفياتي (٨,٦٤٩,٤٩٦ ميلاً مربعاً)، وكندا (٣,٨٤٩,٦٥٦ ميلاً مربعاً)، وجمهورية الصين الشعبية (٣,٧٠٥,٣٩٠ ميلاً مربعاً) ^(٦). ويحيط بالدولة المحيط الاطلسي من الشرق، والمحيط الهادي من الغرب، وكندا من الشمال، والمكسيك من الجنوب. وهذا الموقع الآمن - محيطان عظيمان على الجانبين، ودولتان ضعيفتان على الجانبين الاخرين - جعل السياسة الخارجية المنعزلة عن التحالفات والحروب مع الدول الاجنبية وهي السياسة التي دامت حتى اواخر القرن التاسع عشر، امراً ملائماً. اما في ايام الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات القاذفة للصواريخ، هذه، فليس ثمة دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، يمكنها ان تعتمد على موقعها الجغرافي ليبقيها معزولة عن السياسة العالمية.

السكان

في العام ١٩٩٠ وجد التعداد العام للسكان ان مجموع سكان الولايات المتحدة يبلغ حوالي ٢٥٠ مليون نسمة ^(٧) وهذا يجعلها الدولة الرابعة من ناحية عدد السكان في العالم؛ ويشغل المراكز الثلاثة الاولى، جمهورية الصين الشعبية ١,١ مليار نسمة، والهند ٨٥٠ مليون نسمة، والاتحاد السوفياتي ٢٩٠ مليون نسمة ^(٨). وكان معدل زيادة سكان الولايات المتحدة غير عادي. فقد اظهر اول تعداد للسكان في العام ١٧٩٠ ان مجموع السكان هو ٣,٩٢٩,٠٠٠ نسمة، وبالتالي فان ارقام ١٩٩٠ تمثل زيادة مذهلة تساوي ٦١٥ بالمئة خلال ٢٠٠ عام. وقد جاء ٥٠ مليون شخص الى الولايات المتحدة من اجزاء اخرى من العالم، وكما لاحظ المحلل البريطاني اتش. جي. نيكولاس، «انها اعظم عملية انتقال للسكان في

التاريخ الغربي»^(٩). وعلى ذلك، فإن إحدى أهم الحقائق الواجب ادراكها بالنسبة للولايات المتحدة، إنها، وأكثر من أية دولة عرفها التاريخ، أمة من المهاجرين. ولا يصنف التعداد العام للسكان سوى ٢,٦ بالمئة من السكان على أنهم من سلالة الأمريكيين الأصليين، والباقي هم مهاجرون أو متحدرين من مهاجرين من مختلف أنحاء العالم.

وحسبما يقول مكتب التعداد العام، فإن المناطق الرئيسية لاسلاف الأمريكيين هي: أوروبا الغربية واسكندنافيا ٧٦,٢ بالمئة، أفريقيا ٨,٤ بالمئة، أوروبا الشرقية ٥,٨ بالمئة، أمريكا اللاتينية ٥,٣ بالمئة، آسيا ١,٤ بالمئة، الشرق الأوسط ٣ بالمئة^(١٠). وقد جاء معظم المهاجرين عبر موجتين تاريخيتين:

١- من ١٨٤٠-١٨٦٠ معظمهم من أوروبا الغربية واسكندنافيا بمعدل سنوي مقدار ٨,٩ لكل الف من السكان المقيمين؛

٢- ١٨٧٠-١٩٢٠، خاصة من أوروبا الشرقية بمعدل سنوي مقداره ٧,٤، وفي العشرينات من القرن العشرين فرض الكونغرس سقفاً لعدد المهاجرين المسموح به، وانخفض المعدل لاقبل من ١ لكل الف من السكان المقيمين. ومنذ أواخر السبعينات ارتفع معدل المهاجرين من آسيا وأمريكا اللاتينية بشكل خاص إلى حوالي ٢,٥ - مما يعني أن ما يقارب ٨٠٠ الف مهاجر «قانوني» كان يصل إلى أمريكا كل عام. وبالتالي، كانت الولايات المتحدة تضيف إلى مواطنيها سكاناً يزيد عددهم عن سكان مدن مثل سان فرانسيسكو وانديانابولس^(١١).

من هنا نرى، أن الولايات المتحدة قد استقبلت مهاجرين أكثر بكثير من أية دولة في التاريخ، وسكانها هم أكثر السكان تبايناً على الإطلاق في العرق والثقافة (ولا يقترب منها في ذلك سوى الهند). وسوف نبحث فيما بعد أثر هذه الحقيقة على الطريقة الأمريكية في السياسة.

الاقتصاد

رغم النهضة الحديثة للاقتصاديات الألمانية واليابانية، كان اقتصاد الولايات المتحدة في أوائل عقد التسعينات ما زال أكبر اقتصاد في العالم. وفي العام ١٩٨٧ بلغ إجمالي الناتج القومي، أو القيمة الإجمالية للبضائع والخدمات التي أنتجتها ٤٥٢٧ مليار دولار، مقارنة مع اليابان ٢٣٦٩ ملياراً، والاتحاد السوفياتي ٢,٤٦٠ ملياراً، وألمانيا الغربية ١١٢٦ ملياراً^(١٢). وما زال الدولار الأمريكي وحدة النقد الأساسية في العالم، وهذا يعني أن قيمة عملات جميع الدول الأخرى تقاس بكم من الجنيهات، والفرنكات، والروبلات، والينيات، وغيرها من الوحدات يمكن مبادلتها بدولار أو جزء من الدولار.

يعتقد بعض الاقتصاديين أن الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قد انتهت. فالولايات المتحدة، التي كانت لسنوات طويلة أكبر دولة دائنة في العالم، أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم، ويعود ذلك جزئياً إلى أن

الأمريكيين يواصلون شراء بضائع أجنبية بمليارات الدولارات، وأكثر بكثير مما يشتري الأجانب من البضائع الأمريكية، وجزئياً، بسبب استمرار العجز الهائل في موازنة الحكومة الفدرالية (في الفترة ١٩٨١ وحتى ١٩٨٩ انفقت الحكومة الفدرالية ١٤٩٩,٧ تريليون دولار زيادة عما جمعتها)^(١٣). وبسبب العجز، اضطرت الحكومة إلى بيع سندات حكومية إلى مشتريين أجانب لتعويض الفارق بين نفقاتها و الإيرادات التي تجمعها من الضرائب وأشكال الجباية الأخرى. أضف إلى ذلك، أن العديد من المحللين يؤكدون أنه بعد اتحاد السوق الأوروبية المشتركة في العام ١٩٩٢، والذي تعزز باتحاد ألمانيا، فلن تكون الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم. وسوف نرى ذلك.

لطالما اعتبرت أمريكا قلعة الفكر والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية، والعدو الرئيسي للشعوب والدول المؤمنة بالاشتراكية. وإذا ما قسنا درجة الرأسمالية في اقتصاد ما بنسبة المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها القطاع الخاص والتي تدار بهدف الربح، فإن ذلك التصنيف صحيح تماماً. ومع ذلك، فإن المؤسسات والممارسات الأمريكية لم تقترب قط من تلبية معايير المؤسسة الحرة الحقيقية التي وضعها الاقتصاديون المنادون بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد من أمثال آدم سميث، وفرديريك فون هايك، وملتون فريدمان. فقد نادى هؤلاء الاقتصاديين بأن يكون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية باقل قدر ممكن، بما في ذلك تنظيم العمليات الاقتصادية، والأرباح، والأجور التي تدفعها قطاعات الأعمال الناجحة، والأى يكون هناك دعم حكومي أو عون لقطاعات الأعمال المتعثرة.

إلا أن الحكومات الأمريكية قد ساعدت على الدوام قطاعات الأعمال الأمريكية بطرق عدة. فوزارة الزراعة مثلاً، تقوم بأبحاث مكثفة حول أنجع السبل لإنتاج المحاصيل وتقديم نتائج أبحاثها مجاناً للمزارعين؛ أضف إلى ذلك، أنه بموجب برنامج دعم الزراعة، فإنها تشتري فائض الإنتاج الذي لا يستطيع المزارعون بيعه بأسعار «مكافئة». ويفرض الكونغرس تعرفات خاصة وحصص استيراد على بعض البضائع المصنّعة بهدف منعها من منافسة البضائع الأمريكية. وتضمن القوانين الفدرالية أن يحصل العمال على حد أدنى من الأجر بغض النظر عما يمكن أن يحصلوا عليه في السوق الحر - وغير ذلك. وقد جاءت معظم هذه المنافع نتيجة الضغط السياسي الذي تمارسه المجموعات العمالية والزراعية وقطاعات الأعمال. وبالتالي، يبدو من الإنصاف القول، أنه في حين يقول معظم الأمريكيين أنهم يؤمنون بالمشاريع الحرة، فهم يفضلون ممارسة المشاريع الآمنة.

مكانة أمريكا في السياسة العالمية

كما سبق وأشرنا، اتبعت الولايات المتحدة وحتى أواخر القرن التاسع عشر سياسة خارجية انعزالية وكانت بمثابة لاعب صغير في ملعب السياسة العالمية. وقد بدأ التغيير مع الحرب الأمريكية - الإسبانية

(١٨٩٨)، وتوسط ثيودور روزفلت في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٥)، والدخول المتأخر لأمريكا (١٩١٧) في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). ومنذ العام ١٩١٨ أصبحت أمريكا لاعباً رئيسياً على المسرح العالمي.

وطيلة الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٩ سيطرت الحرب الباردة بين القوتين العظميين وحلفائهما على سياسات العالم: فقادت الولايات المتحدة تحالفاً مكوناً من الدول الرأسمالية / الديمقراطية الغربية؛ وقاد الاتحاد السوفياتي تحالفاً من الدول الشرقية الشيوعية / السلطوية. وانتهت الحرب الباردة بإدخال ميخائيل غورباتشوف «البريسترويكا» و«الغلاسنوست» وانهايار معظم الانظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية. ومع بداية عقد التسعينات، ما زالت الولايات المتحدة اقوى دولة في العالم، لكن نظاماً عالمياً جديداً اخذ يبرز. وائياً يكن شكل هذا النظام فسوف تواصل الولايات المتحدة لعب دور فاعل ودقيق، رغم ان الدور الجديد سيكون مختلفاً عن دورها خلال الحرب الباردة.

النظام الدستوري

كما هو الحال في معظم الدول الحديثة (تشكل بريطانيا العظمى واسرائيل استثناءان بارزان)، فان البنية الاساسية لنظام الحكم الامريكى يقوم على دستور الولايات المتحدة المكتوب، الذي تمت صياغته في العام ١٧٨٧، والمصادفة عليه في العام ١٧٨٨، وبدأ العمل به في العام ١٧٨٩. وكما سبق واشرنا، فهو اقدم دستور مكتوب في العالم، ما زال نافذاً.

يختلف دستور التسعينات، بالطبع، عن دستور ١٧٨٩ في عدد من الوجوه المهمة. فقد سبق وعدل ٢٦ مرة كان اخرها في العام ١٩٧١ حين خفض سن الانتخاب الى ١٨ سنة^(١٤). ومن اهم التعديلات التي جرت: التعديلات العشرة الاولى، وهي المعروفة بشكل جماعي «بميثاق الحقوق» / Bill of Rights، وهي قائمة حقوق الافراد التي لا يحق للحكومة القومية ان تحرمهم منها؛ ومن ضمن هذه الحريات، حرية الكلام، والصحافة، والدين، والاجراءات القانونية الصحيحة التي تضمن للمتهمين بجرائم محاكمة عادلة. والتعديل الرابع عشر، الذي تمت المصادقة عليه بعد الحرب الاهلية مباشرة، والذي يجعل الجنسية القومية اعلى من جنسية الولاية بموجب الدستور، ويمنع الولايات من انتهاك «امتيازات وحصانات» مواطني الولايات المتحدة، والتي باتت تعني جميع الحقوق التي ضمنها الدستور ضد الحكومة القومية بموجب التعديلات العشرة الاولى. ومن التعديلات الرئيسة الاخرى، التعديل الذي حرّم الرق (الثالث عشر)، وضمان حرية التصويت للعبيد السابقين (الخامس عشر)، وللنساء (التاسع عشر)، وتحديد فترة حكم الرؤساء بفترتين انتخابيتين (الثاني والعشرين)، وتوضيح الظروف التي يمكن استبدال الرئيس فيها (الخامس والعشرين). وحتى مع هذه التعديلات، بقيت العناصر الرئيسة لدستور ١٧٨٩ نافذة، في

حين استبدلت الدساتير المكتوبة في العديد من الدولة، وفي معظم الولايات الأمريكية، مرات عدة. وبالتالي، إذا كانت الديمومة علامة على قوة الدستور فإن دستور الولايات المتحدة هو الأقوى في التاريخ.

مع ذلك فإن كلمات الدستور لا تقول كل ما يجب قوله عن البنية الأساسية للنظام الدستوري الأمريكي. فقد غير عدد من التقاليد، والعادات، والقرارات القضائية بقدر كبير طريقتنا في الحكم من دون تغيير كلمة واحدة في الدستور. ومن أمثلة ذلك، إضافات المراجعة التشريعية؛ وتطور الأحزاب السياسية، والتحول في عملية اختيار الرئيس، من عملية اختيار تتم خلف أبواب مغلقة وتقوم بها مجموعة صغيرة من أصحاب السلطة، إلى انتخابات شعبية عامة وعلنية يشارك بها جميع المواطنين. وسوف نقول المزيد عن كل واحد من هذه التغييرات في صفحات لاحقة.

وإذا ما أخذت بنود دستور الولايات المتحدة والتقاليد والعادات المرتبطة بها مجتمعة فإنها تكمل النظام الدستوري الذي يختص بثلاث سمات مميزة: الفدرالية، والفصل بين السلطات، والمراجعة التشريعية.

الفدرالية

الفدرالية نظام تقسم فيه سلطة الحكم بين الحكومة القومية وعدة حكومات أدنى من القومية، ويكون لكل حكومة السلطة العليا في محيطها. ولهذا النظام بعض من استخدموه في القديم، مثل الرابطة الأخينية للمدن - الدول في القرن الثالث قبل الميلاد، والاتحاد السويسري في القرن السادس عشر؛ لكن الرجال الذين كتبوا الدستور الأمريكي أقاموا أول صيغة حديثة من صيغ الفدرالية. لقد فعلوا ذلك لأنهم كانوا ملزمين بفعله. فقد تمت الدعوة إلى مؤتمر ١٧٨٧ في فيلادلفيا لأن الأعضاء شعروا بأن الأمة الجديدة بحاجة إلى حكومة قومية أقوى بكثير مما تنص عليه مواد الكونفدرالية، لكن ممثلي الولايات الصغرى رفضوا الانضمام لاية حكومة قومية لا تحفظ لهم معظم السلطات التي يتمتعون بها. لذلك، قسم واضعوا أطر الدستور السلطة بين الحكومة القومية وحكومات الولايات. وأعطيت كل ولاية تمثيلاً متساوياً في مجلس الشيوخ القومي، لأنها كانت الطريقة الوحيدة للحصول على دستور جديد.

مع ذلك، فقد اعتبر بعض واضعي أطر الدستور أن الفدرالية أكثر من مجرد وسيلة سياسية. فجيمس ماديسون بشكل خاص، كان يؤمن بأن أكبر تهديد لحقوق الإنسان في حكومة شعبية هو استبداد الأغلبية الذي قد ينجم عندما تستولي إحدى الفئات على سلطة الدولة بكاملها وتستخدمها لخدمة مصالحها الانانية الخاصة على حساب مصلحة الآخرين مجتمعين. وكان يعتقد بأن تقسيم السلطة بين الحكومة القومية وحكومات الولايات، مع الفصل بين السلطات، هو أفضل طريقة لمنع مثل هذه الكارثة.

وقد امتدحت الفدرالية على نطاق واسع باعتبارها اعظم مساهمة امريكية في فن الحكم. وقد تبنتها دول مختلفة عدة باعتبارها طريقة تمكن المناطق المختلفة التي تتباين ثقافتها ومصالحها تبايناً حاداً من ان تتحد في دولة واحدة. ووضح الامثلة على ذلك اليوم، استراليا، وكندا، والمانيا، وسويسرا، كما توجد بعض عناصر الفدرالية المهمة في بعض الانظمة المتباعدة مثل البرازيل، والهند، والمكسيك، والاتحاد السوفياتي^(١٥).

يقسم النظام الفدرالي الامريكي سلطة الحكم حسب الطرق الرئيسة التالية:

- سلطات موكلة الى الحكومة الفدرالية^(١٦) تحديداً، مثل سلطة اعلان الحرب، وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية، وصك النقود، وتنظيم التجارة بين الولايات.

- السلطات التي تحتفظ بها الولايات بموجب التعديل العاشر للدستور، والذي يقول، «السلطات غير المفوضة للولايات المتحدة بموجب الدستور، وغير الممنوعة عن الولايات بموجبه هي سلطات خاصة بالولاية صاحبة العلاقة، او بالشعب». والسلطات الرئيسة في هذا الباب هي تلك المتعلقة بالتعليم والزواج والطلاق، والتجارة بين الولايات، وتنظيم المركبات، وما الى ذلك. وغالباً ما تقدم الحكومة الفدرالية المال الى الولايات لمساعدتها على بناء المدارس وتشغيلها، وانشاء الطرق وصيانتها. وتقديم دفعات الرعاية الاجتماعية للفقراء والمرضى، وما الى ذلك. والولايات غير ملزمة بقبول المال، الا انها حين تقبله فانها ملزمة بقبول المعايير التي تحكم طريقة انفاقه، والرقابة الفدرالية للتأكد من انفاقه على ذلك الوجه^(١٧).

- سلطات يمكن للحكومة الفدرالية او الولايات ان تمارسها، مثل فرض الضرائب، وتعريف الجرائم وعقوباتها.

- سلطات محظورة على الحكومة الفدرالية، وهي بشكل اساسي تلك التي وردت في التعديلات الثمانية الاولى من الدستور، مثل الحد من حرية الكلام، والصحافة، والدين، والضمانات المختلفة المتعلقة بحق الاشخاص المتهمين بجرائم في محاكمة عادلة.

- سلطات محظورة على حكومات الولايات؛ وبعض هذه المحظورات هي من صلب الدستور، الا ان الرئيسي منها هي متطلبات التعديل الرابع عشر والقاضية بانه لا يجوز لاي ولاية «الحد من امتيازات وحصانات مواطني الولايات المتحدة؛ ولا يجوز لأي ولاية ان تجرد اي شخص من حياته، او حريته، او ممتلكاته من دون اجراء قانوني صحيح؛ ولا ان تنكر على اي مواطن، ضمن منطقة سلطاتها، حقه العادل في الحصول على حماية القانون». وقد فسرت سلسلة من قرارات المحكمة العليا تلك العبارات العامة بحيث تعني بان معظم الحريات المحددة التي ضمنت ضد تعديلات الحكومة الفدرالية في التعديلات الثمانية الاولى من الدستور قد ضمنت ايضاً ضد تعديلات حكومات الولايات.

الا انه بعد ان قلنا كل شيء، فلربما كانت اهم نقطة مفردة حول طبيعة الفدرالية الامريكية هي تلك التي نوهت اليها المادة السادسة من الدستور الاصلي :

هذا الدستور، وقوانين الولايات التي ستصدر بمقتضاه؛ وجميع المعاهدات التي ابرمت او ستبرم بموجب سلطات الولايات المتحدة، يجب ان تكون القانون الاعلى للبلاد، وعلى القضاة في كل ولاية ان يلتزموا بها رغم كل ما يمكن ان يرد خلافا له في دستور او قوانين اية ولاية .

باختصار، في حين ان الحكومة الفدرالية لا تستطيع التدخل دستورياً في السلطات الموكلة إلى الولايات بشكل مطلق، ففي حالة ما اذا كان دستور احدى الولايات او احد قوانينها يتعارض مع قانون او معاهدة تبنتها الحكومة الفدرالية بما يتفق والسلطات الموكلة اليها، فان على دستور الولاية او قانونها المخالف ان يذعن للقانون او الدستور الفدرالي. وملاحظة اضافية، هي ان محكمة الولايات المتحدة العليا، والتي هي احد اجهزة الحكومة الفدرالية، وليست من اجهزة حكومات الولايات، والتي تقرر بالضبط اي اعمال الحكومة الفدرالية يقع ضمن سلطاتها المشروعة. وبالتالي، فاذا كان النظام الفدرالي الامريكي هو تنافس بين الحكومة القومية والولايات، فان الحاكم الفصل هو احد اعضاء الفريقين المتنازعين.

الفصل بين السلطات

حيث ان معظم المحللين للنظام الامريكي يؤكدون ان الفصل بين السلطات هو الفارق الوحيد والاهم بين نظام الولايات المتحدة (والذي يطلق عليه اسم «الديمقراطية الرئاسية / presidential democracy) وغيرها من الانظمة الديمقراطية (التي تدعى الديمقراطية البرلمانية)^(١٨)، فلنوضح اذن السمات الرئيسية لهذه المؤسسة :

المعنى : يعني الفصل بين السلطات تقسيم سلطات الحكومة الدستورية بين الفروع التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. فدستور الولايات المتحدة يجسد السلطة التشريعية في الكونغرس تحديداً (المادة الاولى)، والسلطة التنفيذية في الرئيس (المادة الثانية)، والسلطة القضائية في المحاكم الفدرالية، وعلى رأسها المحكمة العليا (المادة الثالثة).

اختلاف الموظفين : تفصل الفروع الثلاثة عن بعضها البعض بطرق عدة، اهمها ما تفرضه المادة الاولى، الفصل السادس الذي ينص على انه «لا يجوز لاي شخص يتولى اي منصب في الولايات المتحدة ان يكون عضواً في اي من الفرعين الاخرين طيلة مدة توليته منصبه». ويعني هذا الشرط انه تجب ادارة كل فرع من الفروع الثلاثة اشخاص مختلفون ممن يديرون الفرعين الاخرين. وبالتالي، حين انتخب النائب ديك شيني وزيراً للدفاع في العام ١٩٨٩، كان عليه ان يستقيل من منصبه في مجلس النواب فوراً.

وحيث رشح المساعد العدلي ارثر غولدبرغ ممثلاً دائماً للولايات المتحدة في الامم المتحدة كان عليه ان يستقيل من منصبه في منْصة المحكمة العليا على الفور. وحيث اعلن المدعي العام روبرت كيندي عن عزمه خوض انتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك في العام ١٩٦٤ استقال من منصبه التنفيذي قبل البدء بحملته. وهذا بالطبع المسار المعاكس تماماً لدمج السلطات المعمول به في معظم الديمقراطيات البرلمانية، والتي تنص على ان تكون رئاسة الفرع التنفيذي (مجلس الوزراء والوزراء) من اعضاء البرلمان.

والاشخاص الذين يرأسون كل فرع يتم اختيارهم باجراءات مختلفة وحسب شروط مختلفة .

- اعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم من قبل الشعب مباشرة، لفترة برلمانية مدتها عامين ولا حدود لعدد المرات التي يمكن اعادة انتخابهم فيها.

- اعضاء مجلس الشيوخ يتم انتخابهم من قبل الشعب مباشرة لفترة مدتها ست سنوات ولا حدود لعدد المرات التي يمكن اعادة انتخابهم فيها. لكن فترة انتخابهم منظمة بحيث يعاد انتخاب ثلث الاعضاء كل عامين.

- الرئيس، وينتخب بشكل غير مباشر من «مجمع انتخابي» / Electoral College (مع انه في الواقع يتم عن طريق انتخابات شعبية مباشرة) لمدة اربع سنوات وتحدد خدمته بفترتين كاملتين. علاوة على ذلك، فان اي رئيس يتولى المنصب لمدة تزيد على سنتين خلفاً لرئيس توفي او استقال، فلا يجوز انتخابه الا لفترة واحدة اخرى.

- جميع القضاة الفدراليين. بما في ذلك اعضاء المحكمة العليا، يعينهم الرئيس بموافقة اغلبية مجلس الشيوخ. ويبقون في مناصبهم حتى وفاتهم، او استقالتهم، او عزلهم من قبل الكونغرس.

التدقيق والتوازن: الاداة الاخرى التي تضمن الفصل بين السلطات هي التدقيقات والتوزينات التي يمكن لكل فرع من خلالها ان يمنع الفرعين الاخرين من تجاوز سلطاته. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجلس الشيوخ ان يرفض المصادقة على التعيينات الرئاسية للمناصب العليا وان يرفض التصديق على المعاهدات. ويمكن لمجلسي الكونغرس مجتمعين توجيه الاتهام للرئيس والقضاة الفدراليين وادانتهم، وعزلهم من مناصبهم. ويمكنهم ان ينكروا على الرئيس تشريعاته، او نواحي انفاق المال العام، او الضرائب التي قد يطلب فرضها. ويمكن للرئيس بالمقابل ان يستخدم حق النقض الفيتو ضد اي قرار للكونغرس، ويفرض الدستور الحصول على ثلثي اصوات كلا المجلسين لتجاوز فيتو الرئيس. ويقوم الرئيس ايضاً بالتعيين الاولي لجميع القضاة الفدراليين؛ وفي معظم الاحيان تقريباً، رشح الرؤساء قضاة يتفقون معهم في فلسفتهم وخياراتهم السياسية.

ويمكن للمحكمة العليا من خلال سلطتها في المراجعة التشريعية، ان تعلن اياً من اعمال الرئيس او الكونغرس بانه لاغ وباطل على اساس انه ينتهك الدستور. ولا يمكن رد مثل هذا القرار الا بموجب تعديل دستوري او بقرار من المحكمة ذاتها، ويكون ذلك عادة باعضاء جدد بدلوا رأيهم .

يعتقد بعض الدارسين ان من الادق وصف النظام الامريكي بانه نظام «يفصل بين فروع تمارس سلطة مشتركة»، حيث ان عمل الحكومة يتطلب عادة نوعاً من العمل المشترك بين الكونغرس والرئيس، وقبول المحكمة العليا^(١٩). لكن الفصل بين السلطات هو ما اطلقه معظم العلماء السياسيين على هذه الصورة من صور النظام منذ «الاوراق الفدرالية». مهما يكن الاسم الذي نطلقه، فان هذه السمة الدستورية، واكثر من اي سمة اخرى، تجعل النظام الامريكي مختلفاً عن معظم الانظمة الديمقراطية.

المراجعة التشريعية

بانها سلطة المحكمة في Judicial Review كما سبق واشرنا، يمكن تعريف «المراجعة التشريعية»/ اعتبار عمل، او تشريع، او قرار تنفيذي لاغياً وباطلاً بناءً على عدم دستوريته. وتمارس جميع المحاكم الامريكية، بما في ذلك المحاكم الفدرالية من المستويات الدنيا، ومحاكم الولايات من كافة المستويات هذه السلطة في مناسبات معينة. لكن الكلمة الاخيرة في جميع القضايا المتعلقة بتفسير الدستور القومي، والذي هو كما سبق ورأينا «القانون الاعلى في جميع انحاء البلاد»، تخص المحكمة العليا القومية.

رغم ان على كل ديمقراطية ان تقرر لمن تكون الكلمة الاخيرة فيما يسمح به الدستور او لا يسمح، فان الولايات المتحدة هي واحدة من ديمقراطيات قليلة تمنح هذه السلطة لمحكمة النقض العليا في نظام المحاكم الرسمي. ولدى استراليا وكندا انظمة مشابهة، ويعتقد بعض الدارسين ان ثمة ما يقارب اثنتي عشرة دولة اخرى لديها شكل من اشكال المراجعة التشريعية، إلا ان بعضها (مثل النمسا وايطاليا) يعطي الكلمة الاخيرة لمحاكم خاصة وليس لهيئات تابعة للجهاز القضائي لديهم، وفي دول اخرى (مثل المكسيك وسويسرا) تقتصر هذه السلطة على «الاحكام الفدرالية»، وليس على نقض قرارات الهيئات التنفيذية والتشريعية^(٢٠). وبالتالي: فان المراجعة التشريعية هي من السمات البارزة للنظام الامريكي الا انها ليست السمة الخاصة الوحيدة .

مع أن النظام الدستوري الامريكي هو جزء من طريقة اتخاذ القرارات السياسية الامريكية، الا انه ليس الطريقة كلها. فالنظام الامريكي يعمل بالطريقة التي يعمل بها، والى حد كبير او ربما حد لا يقاس، لانه يدار من قبل امريكيين وليس بريطانيين، او ايطاليين، او مكسيكيين، او روس، ويفعل ما يفعله لان للامريكيين ثقافة سياسية مميزة تؤكد، وتحيي، وتسيطر على جميع المؤسسات الرسمية التي راجعناها^(٢١).



الثقافة السياسية والتأهيل

يؤكد محررو هذا الكتاب ان «الثقافة السياسية هي انتشار مواقف، وقيم، ومشاعر، ومعلومات، ومهارات سياسية معينة» هي التي توفر البيئة النفسية التي يعمل النظام السياسي ضمنها^(٢٢). ويعتقد، مثلهم في ذلك مثل معظم العلماء السياسيين ان الثقافة السياسية هي احد اهم العناصر في اي نظام سياسي، لانه، حسبما تقول كلمات اليكسس دي توكفيل الحكيمة، «ليس هنالك من بلد يمكن فيه للقانون ان يحتاط لكل شيء، او ان تكون المؤسسات السياسية فيه بديلة عن الفطرة السليمة او الاخلاق العامة»^(٢٣).

بوتقة صهر ام ملاءة مرقعة؟*

كما سبق واشرنا، فان معظم الامريكيين هم مهاجرون او متحدرين من مهاجرين جاؤوا من بلاد عديدة مختلفة الثقافات من افريقيا، واسيا، واوروبا الشرقية والغربية، وامريكا اللاتينية. وبالتالي، كان على امريكا طيلة تاريخها كله ان تبحث عن افضل الطرق لاستيعاب المهاجرين ثقافتهم المختلفة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الامريكية.

خلال معظم فترات التاريخ الامريكي كانت السياسة السائدة هي سياسة «بوتقة الصهر»، التي سعت الى خلط الثقافات المختلفة في ثقافة امريكية فريدة واحدة، كان يفترض ان تدار وتمرر بلغة واحدة، هي النموذج الامريكي من اللغة الانجليزية. لكن ترك بعض المجال لبعض التقاليد العرقية الخاصة مثل عادات الزواج البولندية، والاحتفالات الدينية الايرلندية، والطعام المكسيكي. الا ان مهمة المدارس الرسمية، وتعليم البالغين، وصفوف المواطنين، وصفوف تعليم اللغة الانجليزية، وما شابه ذلك، هي تحويل كل فرد الى امريكي يتحدث اللغة الانجليزية، وتشريه قيم واتجاهات الثقافة السياسية القائمة للامة^(٢٤).

اصبحت سياسة بوتقة الصهر موضع معارضة متزايدة، منذ أوائل الستينات، من قبل عدد من المجموعات العرقية خاصة الامريكيين الافريقيين، والهسبانو، والاسيويين. فقد تزايد عدد الناطقين من كل مجموعة الراضين لفكرة اذابة ثقافتهم القديمة والخاصة في ثقافة قومية جديدة سائدة - وهي ثقافة، يقولون انها ليست خليط حقيقي من جميع الثقافات بل هي ثقافة أوروبية غربية، وبريطانية بشكل خاص، والتي كانت على الدوام ثقافة الطبقة الحاكمة البيضاء، وهي بالتالي اداة يستخدمها «الواسب» / WASP = White Anglo - Saxon Protestant (الانجلو - ساكون البيض البروتستانت) الذين يمثلون الأغلبية لقمع الاقليات. ويقولون ان السياسة الصحيحة الوحيدة، هي جعل امريكا «ملاءة ثقافية مرقعة»

"Melting Pot or Patchwork Quilt"*

(التعبير من جيسي جاكسون) - بتجميع قطع من لغات، وتاريخ، وعادات، وقيم كل أمة من الجماعات العرقية الرئيسية، وان تعطى كل مجموعة الانتباه، والاحترام، والأهمية ذاتها، مثل بعضها البعض، ولا تكون اي منها هي المسيطرة.

من السياسات التي تدافع عنها هذه الحركة الجديدة التعليم ثنائي اللغة - تعليم اطفال الاقليات بلغتهم الاصلية بدل اجبارهم على تعلم الانجليزية كلغة أولى؛ وطباعة أوراق الاقتراع وغير ذلك من الوثائق الرسمية بعدة لغات، وليس الانجليزية فقط، وتوسيع المناهج المدرسية لاعطاء انتباه منصف لمساهمات الثقافات الافريقية، والاسيوية، واللاتينية، علاوة على الثقافة البريطانية والاوروبية الغربية.

وقد قامت بعض الحركات الرجعية ضد هذا التحرك، كما ظهر في القوانين التي تبنتها عدة ولايات التي اعتبرت الانجليزية لغة الولاية الرسمية، ويبقى علينا ان نرى ما اذا كانت فكرة «الملاءة المرقعة» ستحل محل فكرة بوتقة الصهر، واذا ما حدث ذلك، ماذا سيكون تأثيرها على الثقافة السياسية الامريكية.

العناصر الرئيسية للثقافة السياسية الامريكية التقليدية

ثق بالشعب؛ ولا تثق بالسياسيين: الابعاد الأولى للثقافة السياسية التي يأخذها العلماء السياسيين عادة في اعتبارهم هي الثقة في المؤسسات، والثقة في الحكومة، و/أو الثقة بالقادة، من جهة، والنفور من كل هذه الاشياء أو رفضها، من جهة أخرى. فكيف يمكن مقارنة الامريكيين مع الشعوب الاخرى بالنسبة لهذا البعد؟ بعض الاجوبة التي توفرت نقدمها في الجدول ١٧-١، والتي تقارن مستويات الثقة الشعبية بالحكومة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

يظهر الجدول ١٧-١ ان نسبة أقل من الامريكيين مقارنة بالبريطانيين، والالمان الغربيين، والفرنسيين يعتقدون بان الحكومة تفيد الشعب كله، أو أنه في وسع المرء الوثوق في قدرة الحكومة على فعل ما هو صحيح. من جهة اخرى، فان نسبة اكبر من الامريكيين يعتقدون ان المسؤولين يبقون على اتصال مع الشعب، وانهم يهتمون برأي الشعب، وان الاحزاب تهتم برأي الشعب. ولا تظهر هذه النتائج ان الامريكيين اكثر «نفوراً» من حكومتهم من القوميات الاخرى. اصف الى ذلك، اظهرت دراسات اخرى ان عدداً متزايداً من الامريكيين يقولون بانهم فخورين ببلدهم (٨٠ بالمئة) ومستعدون للقتال في سبيله (٧١ بالمئة)، أكثر مما يقول المواطنين في بريطانيا، واسبانيا، وايطاليا، وفرنسا، والمانيا (حيث تراوحت النسبة ما بين ٥٥ و ٦٢ بالمئة في بريطانيا نزولاً الى ٢١ و ٣٥ بالمئة في المانيا)^(٢٥).

الجدول ١٧-١
الثقة في الحكومة في أربع دول غربية (بالمئة)

الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	المانيا الغربية	فرنسا	
٣٢	١٣	٣٥	٣٢	راضون عن عمل الديمقراطية
٣١	٤٥	٦٩	-	الحكومة تفيد الجميع
٣٤	٤٠	٥٢	-	يثقون بان الحكومة تفعل ما هو صحيح
٤٣	٣١	٣٤	٣٦	يهتم المسؤولون برأي الشعب
٣٧	٢٩	٣٩	-	يهتم المسؤولون بالرأي العام
٣٠	٢٦	٢٢	-	لا يفقد المسؤولون الاتصال بالشعب
٣٥	٣١	٤٢	-	المعدل

Source: Russell J. Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1988), Table 11.1, p. 232.

الجدول ١٧-٢
مستويات الوعي الايديولوجي في سبع ديمقراطيات (بالمئة)

الدولة	استخدام نشط للايديولوجية	يفهمون / يميزون بين اليمين واليسار	يضعون انفسهم في صف اليمين واليسار
المانيا الغربية	٣٤	٥٦	٩٢
هولندا	٣٦	٤٨	٩٠
بريطانيا العظمى	٢١	٢٣	٨٢
سويسرا	٩	٣٩	٧٩
النمسا	١٩	٣٩	٧٥
ايطاليا	٥٥	٥٤	٧٤
الولايات المتحدة	٢١	٣٤	٦٧

Source: Russell J. Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1988), Table 2.2, p. 25.

وهكذا، ففي حين ان الأمريكيين يثقون في ان حكومتهم تقوم بما هو صحيح اقل مما يثق الاوروبيون الغربيون، فانهم مع ذلك اكثر افتخاراً في كونهم امريكيين واكثر استعداداً للقتال في سبيل امريكا من استعداد الأوروبيين الغربيين للقتال في سبيل بلدهم. فكيف يمكن تفسير هذا التناقص الظاهر؟

قد يكمن الجواب في حقيقة ان الأمريكيين قد تمسكوا بقوة، عبر تاريخهم، بفكرتين قد تبدوان غير متناسقتين. احدهما هي فكرة ان الأمريكيين العاديين هم اناس جيّدون، وصلبون، ويمكن الاعتماد عليهم ولديهم الكثير من ذلك النوع النفيس من الذكاء، والفطرة السليمة، والشعور بان امريكا بلد رائع. وبعبكس ذلك، يشعرون بان «الحكومة» ليست البلد، وهي كما كان يردد رونالد ريغان على الدوام، «المشكلة»، وليست الحل. ويشعرون بان السياسيين المحترفين الذين يملأون مكاتبها، ويديرون احزابها، ويسيرون اعمالها هم اشخاص انانيون قليلو الشأن يهتمهم كسب الاصوات واعادة انتخابهم اكثر من اهتمامهم باتباع سياسات جريئة وبعيدة النظر لحل مشاكل الأمة^(٢٦).

فاذا ما نحينا جانباً تلك الافكار التنبؤية عن النفور والرفض، يتضح لنا ان معظم الأمريكيين فخورين ببلدهم ومستعدين للقتال من اجله، ويحملون اراء حسنة عن الأمريكيين العاديين الاخرين. وفي الوقت نفسه، هم حذرون الان. كما كانوا على الدوام، من الحكومة كمؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية، ويحملون وجهات نظر متشائمة عن معظم السياسيين الذين يديرونها.

الفعالية السياسية: تتماشى النتائج التي خلصنا اليها مع نتائج بُعد اخر من ابعاد الثقافة السياسية - وهو مدى اعتقاد الناس العاديين في ان لخياراتهم تأثير كبير على ما يفعله المسؤولون العامون. وأحد الاشياء التي خلصت اليها أول دراسة مقارنة للثقافة السياسية، التي عرضناها في الجدول ١٧-١، هي ان الأمريكيين يقدرون هذا البعد اكثر مما يفعل الشعب في بريطانيا، أو المانيا الغربية أو ايطاليا، أو المكسيك. وان الاشخاص الذين حصلوا على تعليم افضل في الدول الخمس يقدرون ذلك اكثر من الاشخاص الأقل تعليماً^(٢٧). وقد اكدت الدراسات المقارنة اللاحقة ان الأمريكيين بشكل عام يشعرون بانهم «فاعلون سياسياً» بهذا الصدد اكثر مما يعتقد المواطنون في معظم الدول.

دور الايدولوجيا: يفكر العلماء السياسيون عادة في الايدولوجيا على انها مجموعة شاملة ومتشابكة من المعتقدات حول الطريقة الواجب على الحكومة اتباعها في اتخاذ القرارات و/ أو كيف يجب أن تكون تلك القرارات^(٢٨). والايديولوجيا التي تحظى باكبر قدر من الاهتمام في مناقشة الثقافة السياسية لدول اخرى هي الاشتراكية والرأسمالية، واليسار (الذي يميل في اتجاه الاشتراكية) واليمين (الذي يميل في اتجاه الرأسمالية)، والديموقراطية والسلطوية، والدستورية والشمولية^(*). وقد خلصت جميع الدراسات

*. "Totalitarianism" نظام سياسي يقوم على اخضاع الفرد وجميع النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة (المترجم).

المقارنة من ان الايدولوجية تلعب دوراً أصغر في الثقافة السياسية الأمريكية، من دول اخرى كثيرة. كما يظهر في الدراسة النموذج في الجدول ١٧-٢.

الحقوق والميل الى إقامة الدعاوى: يحمل معظم المعلقين الاجانب عن أمريكا انطباعاً خاصاً لرسوخ القناعة لدى معظم الأمريكيين - بيضاً سوداً، رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً - بان لهم حقوقاً اساسية معينة، وان افضل طريقة للحصول على حقوقهم ليست الانتظار - من الهيئات التنفيذية أو التشريعية أو الدوائر البيروقراطية ان تقوم بالاجراء الصحيح بل في رفع الدعاوى لاجبار مسؤولين الحكومة وغيرهم من المدنيين على اعطائهم حقوقهم. فعلى سبيل المثال، زهل معلقان بريطانيان مؤخراً لمدى ميل الأمريكيين إلى التنازع - أي ميلهم إلى رفع الدعاوى ضد مسؤولي الحكومة والمواطنين المدنيين لانتهاكهم حقوقهم، وبالتالي للدور المركزي الذي تعطيه هذه الظاهرة للمحامين في أمريكا. فقد لاحظوا ان لدى أمريكا محام واحد لكل ٤٤٠ نسمة من سكانها، مقارنة مع محام واحد لكل ١٠ آلاف نسمة في اليابان. واستشهدوا بتعليق ارثر بيرنز، الرئيس السابق لهيئة الاحتياطي الفدرالي، من انه لو عمل المزيد من الأمريكيين الموهوبين في قطاع الاعمال، وعمل عدد اقل في مجال المحاماة، لأصبح اقتصاد البلاد افضل حالاً. الا انها خلاصاً، الى ان لدى أمريكا كل هذا العدد من المحامين لان ثمة امريكيين كثيرين يصرون على المطالبة بحقوقهم^(٢٩).

التأهيل السياسي

التأهيل السياسي هو العملية التي يكتسب الناس من خلالها توجهاتهم السياسية الاساسية - افكارهم عن ماهية عالم السياسة واي الناس، والسياسات، والمؤسسات جيد واياها سيء. وتماثل تلك العملية في أمريكا العمليات في كل بلد ديمقراطي وصناعي بشكل واسع النطاق. ويبدأ التأهيل السياسي مع الاطفال الصغار من سن ثلاث أو اربع سنوات ويستمر حتى سن متقدمة، وحتى الوفاة. ويبدأ الاطفال عادة في تخيل بعض الشخصيات السياسية، مثل الرئيس والشرطة المحلية، كاشخاص مهمين خارج اطار عائلاتهم. ومع تقدمهم في السن تتوسع تصوراتهم وتتعمق، ويتعرفون على الاحزاب السياسية، والمشرعين، والقضاة، والقضايا والسياسات العامة.

الوكالات الرئيسية التي تبلور تأهيلهم السياسي هي عائلاتهم، خاصة ابويهم، واساتذة مدرستهم، واصدقائهم، وزملائهم في المدرسة، وزملاء العمل، ووسائل الاعلام الجماهيرية. وتتفق معظم الدراسات الحديثة ان تأثير الابوين يبقى قويا كمصدر تأهيل سياسي عند معظم الناس، الا ان هذا التأثير قد تناقص في السنوات الاخيرة في حين تزايد تأثير وسائل الاعلام الجماهيرية^(٣٠). ويجب ان لا تفاجئنا هذه النتيجة، لأن معظم محلي الحياة السياسية في أمريكا والدول الديمقراطية الصناعية المتقدمة يتفقون على

ان وسائل الاعلام، وخاصة التلفزيون، قد اصبح احد اهم القوى - وقد يقول البعض انه اهمها على الاطلاق - المؤثرة على تأهيل السياسي للناس، ومواقفهم، وتصرفاتهم وقد قادت الولايات المتحدة العالم في معظم نواحي هذا التطور، السيء منه والحسن.

وسائل الاعلام الجماهيرية

يشمل تعبير «وسائل الاعلام الجماهيرية»^(٣١) جميع الوسائل المستخدمة لايصال افكار من مبلغ الى جماهير المستمعين الذي لا يرون المبلغ وجهاً لوجه. وهي تقع في فئتين: وسائل الاعلام المطبوعة (الصحف، والمجلات، والكتب، والكتيبات)، حيث الصحافة المطبوعة هي جهاز الابلاغ الاساسي؛ ووسائل الاعلام الالكترونية (الراديو، والتلفزيون الازاعي، والتلفزيون بالكوابل)، وجهاز الابلاغ الاساسي فيها هو ارسال الموجات الكهرومغناطيسية من مبلغ الى مستمع على موجات الهواء أو بواسطة الكوابل.

الاهمية السياسية النسبية لتلك الوسائل في امريكا موضحة في الجدول ١٧-٢

يبين لنا الجدول ١٧-٣ ان التلفزيون هو المصدر الأول والذي يحظى باكبر قدر من الثقة لدى معظم الامريكيين، وتأتي الصحف في مرتبة ثانية بعيدة عن الأولى في الناحيتين، اما باقي وسائل الاعلام فانها اقل اهمية بكثير من الناحية السياسية.

الملكية والعمليات

لدى الولايات المتحدة، مثل معظم الديمقراطيات الصناعية الاخرى، مزيج من محطات الارسال الازاعي والتلفزيوني المملوكة للدولة وتلك المملوكة للقطاع الخاص. والمحطات التي يملكها القطاع الخاص هي مشاريع اعمال تدار بهدف الربح، وتحصل على القسط الاكبر من ايراداتها عن طريق بيع فترات على الهواء للمعلنين لاذاعة رسائل تجارية. ويحمل مشغلو التلفزيون بالكوابل عادة المشتركين معهم رسوم اشتراك شهرية، الا ان معظم ايراداتهم تأتي من الاعلانات. وتفرض معظم الصحف ثمناً صغيراً لها يدفعه القراء. الا ان الايراد الرئيسي يأتي من بيع مساحات للاعلانات المطبوعة. وتحصل محطات الاذاعة والتلفزيون الحكومية على ٣٠ بالمئة من ايراداتها من اعانات مباشرة من حكومات الولايات أو من الحكم المحلي، و٢٣ بالمئة من مساهمات المشاهدين والمستمعين، و١٨ بالمئة من الحكومة الفدرالية، و١٦ بالمئة على شكل منح من قطاعات اعمال خاصة، و١٣ بالمئة من مؤسسات ومصادر اخرى^(٣٢).

الجدول ١٧-٣

وسائل الاعلام الامريكية كمصدر موثوق للمعلومات السياسية

«اريد ان أسألك من اين تحصل عادة على معظم الاخبار عما يحصل في العالم اليوم - من الصحف أو الراديو، أو التلفزيون أو المجلات ، أو من الحديث مع الناس، أو من اين؟»

النسبة	مصدر معظم الاخبار
٦٤	التلفزيون
٤٠	الصحف
١٤	الراديو
٤	المجلات
٤	الناس

«اذا حصلت على اخبار متضاربة او مختلفة عن الخبر ذاته من الراديو، والتلفزيون والمجلات ، والصحف، فأى من روايات هذه المصادر تميل الى تصديقه؟»

النسبة	الاكثر صدقاً
٥٢	التلفزيون
٢٤	الصحف
٨	الراديو
٧	المجلات
٨	لا اعرف، لا جواب

Source: Austin Ranney, "Broadcasting, Narrowcasting, and Politics," in Anthony King, ed., *The New American Political System*, second version (Washington, D.C.: AEI Press, 1990), Table 6-1, p. 181.

وسائل الاعلام المملوكة للقطاع الخاص اهم من نواح عدة من وسائل الاعلام الحكومية، ويزيد عدد محطات الارسال الخاصة عن ثلاثة اضعاف المحطات الحكومية، ولا تحظى المحطات الحكومية باكثر من ١٠ بالمئة من مجموع المشاهدين،

التنظيم

في الولايات المتحدة لا تنظم الحكومة المحتويات السياسية للصحف، والكتب والمجلات، وغير ذلك من وسائل الاعلام بسبب بند التعديل الأول للدستور الذي ينص على «انه لا يجوز للكونغرس اصدار اي قانون... ينتقص من حرية... الصحافة»^(٣٣). اما القيد الوحيد على ما تطبعه تلك الصحف فيتعلق بقوانين القذف والتشهير، الا انه في القضية التي كانت بمثابة منعطف والتي حصلت بين صحيفة «النيويورك تايمز ضد سوليفان» (١٩٦٤) وقد اعتبرت المحكمة العليا ان المسؤولين العاميين والشخصيات العامة لا يمكنهم المطالبة باية تعويضات عن اضرار بسبب اشارات تمسهم من وسائل الاعلام ما لم تكن تلك التعليقات:

١- معروف انها باطلة، أو نشرت دون التأكد من صحتها «بتجاهل فاضح»

٢- أو نشرت بسوء نية يمكن اثباتها كمحاولة مدبرة لتدمير سمعة الضحية ومكانته العامة - وهي مسألة من الصعب جداً اثباتها في الواقع^(٣٤).

وتخضع محطات الاذاعة والتلفزيون لتنظيم اكثر دقة من وسائل الاعلام المطبوعة. ولا يمكن لهذه المحطات العمل الا بموجب ترخيص من «لجنة الاتصالات الفدرالية». وهذا الترخيص الذي يجب تجديده كل خمس سنوات، لا يحدد فقط ذبذبة تردد الارسال، وقوة البث، وساعات الارسال، وحتى ارتفاع انتين الارسال فقط، بل يفرض ايضا ان يلبي المحتوى السياسي للبرامج معايير معينة. فعلى سبيل المثال، يجب ان تتيح المحطات لجميع المرشحين لمنصب سياسي معين فرصاً متساوية لطرح وجهات نظرهم؛ ولا يفترض في المحطات ان تعطي اي مرشح وقتاً يتحدث فيه دون مقابل، لكنها ان سمحت لاحد المرشحين بالحديث دون مقابل فيجب ان تسمح بالشيء ذاته لجميع المرشحين الاخرين، واذا ما سمحت لاحدهم بالحديث مقابل اجر، فيجب ان تسمح للباقيين بالحديث مقابل مستوى الاجر ذاته، وخلال موعد مقارب لموعد اذاعة الحديث الأول. وحتى ان لم تقم المحطة باذاعة اية اعلانات سياسية على الاطلاق (لأنها تضجر المشاهدين عادة)، فانه يفرض عليها بيع فترات اذاعية طويلة للاعلانات السياسية لاي مرشح أو حزب يرغب في شرائها. ولا يمكنها تحميل المعلنين السياسيين اجوراً أعلى مما يدفعه المعلنون التجاريون العاديون. واذا ما قام شخص، في اثناء اذاعة حديث ما، بشن هجوم شخصي يطعن

فيه باخلاقيات شخصية سياسية، فان لتلك الشخصية الحق بالحصول على فترة مجانية للرد على تلك الاتهامات.

لطالما ايدت المحكمة العليا سلطة الحكومة في فرض مثل هذه القيود على وسائل الاعلام الالكترونية، في حين انكرت على الحكومة أية سلطة مماثلة على وسائل الاعلام المطبوعة. وللسبب علاقة فيما يعرف «بمذهب الندرة»/ scarcity doctrine . فقد قضت المحكمة العليا ان ليس ثمة قيود، سوى القيود الاقتصادية، على عدد الصحف، والكتب، والمجلات، والكتيبات التي يمكن طباعتها وتداولها. لكن ثمة قيد مادي على عدد محطات الاذاعة التي يمكن تشغيلها، لانه اذا قامت محطتان بالارسال على الذبذبة ذاتها، وللمنطقة ذاتها فسوف تشوش على بعضها البعض ولن يكون الارسال ممكناً، وتبعاً لذلك، كما تقول المحكمة، يجب على الحكومة تحديد ذبذبات خاصة لكل محطة ارسال عند منح التراخيص، حتى يمكن الافادة من الارسال. وهكذا، فان الارسال هو مصدر عام، مثل نظام المتنزهات القومية، والانهار الصالحة للملاحة؛ وهذا يعطي الحكومة الحق ليس في توفير الذبذبات وحسب، بل وفي وضع المعايير التي تضمن ان استخدامها سوف يعمل على تعزيز «الفائدة، والمصلحة، او الحاجة العامة»^(٣٥).

وسائل الاعلام المجانية وغير مجانية في السياسة الأمريكية

في معرض تقييم دور وسائل الاعلام في السياسة الأمريكية، يميز معظم المحللين السياسيين بين نوعين من وسائل الاعلام، لكل واحدة منها مزاياها ومساوئها بالنسبة للمرشحين السياسيين، والاحزاب، ومجموعات الضغط. فوسائل الاعلام بأجر، هي اعلانات سياسية، يقوم فيها المرشح، أو الحزب، أو مجموعة الضغط، مثلهم في ذلك مثل اي معن تجاري، باعداد اعلانات دورية مكتوبة الهدف منها دفع الناس الى تأييد قضيتهم (وهذه هي الاعلانات الايجابية) أو تفنيد طروحات المعارضة (الاعلانات السلبية). ويشترون مساحات في الصحف أو فترة في التلفزيون (تتراوح ما بين ١٥ - ٣٠ ثانية «مذاعة» لا يصل رسائلم الى القراء والمشاهدين).

لا تسمح بعض البلدان، وبرزها بريطانيا، بالاعلانات السياسية مدفوعة الاجر في أية وسيلة اعلامية، وتسمح معظم الديمقراطيات بقدر معين من الاعلانات السياسية، الا انها تحدد المبالغ التي يمكن انفاقها عليها. والولايات المتحدة هي من هذه الفئة الثانية، وهناك العديد من القوانين الفدرالية وقوانين الولايات التي تنظم مسائل مثل من الجهات التي يمكنها المساهمة في الحملات الانتخابية، والمبالغ التي يمكنها المساهمة بها، والمبالغ التي يمكن انفاقها، وما شابه ذلك. وتعتقد بعض الانتقادات بان هذه القوانين متساهلة جداً، وان المنفقين الكبار «يشترون» انتصارهم على المنفقين الصغار، وان نظام التمويل السياسي في الولايات المتحدة هو نظام مشين. ويعارض اخرون هذا الرأي، ويشيرون الى ان ما ينفقه

الأمريكيون على الاعلان السياسي يمثل جزءاً ضئيلاً مما ينفق على الاعلان عن المنتجات، وان من ينفقون اكثر على الحملات السياسية يخسرون غالباً اكثر مما يكسبون، وان الدافع الاساسي هو اقامة «ارضية» تضمن لكل مرشح وكل قضية، ما يكفي من المال لعرض حجته على الناخبين - وليس وضع سقف للمدى الذي يمكن ان تبلغه الحملات ابعد من الحد الأدنى الضروري^(٣٦).

أما من وجهة نظر المنافس السياسي؛ فان لوسائل الاعلام مدفوعة الاجر ميزة عظيمة واحدة. هي ان المنافسين يمكنهم التحكم في الرسالة، ويمكنهم استخدام المناقشات والصور بالطريقة التي يعتقد «مستشارو الحملات الانتخابية» انها محسوبة على افضل وجه لهزيمة المعارضة^(٣٧). ولوسائل الاعلام مدفوعة الاجر مساوي عظيمة اخرى: فالأمريكيون الذين يشاهدون الاعلانات التجارية اكثر من أي شيء آخر، باستثناء العمل والنوم، تنهال عليهم الاعلانات التي يعرفون انها تهدف الى جعلهم يشتررون نوعاً معيناً من المنظفات أو البيرة، أو السيارات. ويتكون لدى معظمهم نوع من الريبة حول القيمة الحقيقية للاعلانات بشكل عام. ورأيهم السيء في السياسيين يجعلهم اكثر ريبية في الاعلانات السياسية مدفوعة الاجر (ينص القانون على وجوب اظهار ان الاعلان هو اعلان سياسي). وبالتالي، فليس ثمة ما يظهر لنا ان وسائل الاعلام مدفوعة الاجر تستحق تكاليفها الضخمة^(٣٨).

توفر العديد من الدول الديمقراطية نشرات اذاعية للاحزاب السياسية، يمنح فيها كل واحد من الاحزاب السياسية الرئيسية بعض الوقت المجاني في التلفزيون أو الراديو لعرض حجته على الناخبين بالطريقة التي يختارها. ولا تقدم الولايات المتحدة مثل هذا الوقت المجاني، الا ان تعبير «الاعلام المجاني» / free media يشتمل على تغطية مكثفة يحصل عليها المدافعون عن المرشحين والقضايا في تقارير الصحف واخبار الراديو والتلفزيون، وفي معارض الحديث. ومن وجهة نظر المتنافسين السياسيين فان للاعلام المجاني ميزتان عظيمتان: فهو لا يكلف شيئاً، وفيه مصداقية اعظم من مصداقية وسائل الاعلام مدفوعة الاجر. الا ان فيه نقیصة هائلة: فوسيلة الاعلام، وليس المتنافس السياسي، هي التي تدير ما يقال ويعرض. وبالتالي، يتدمر السياسيون دائماً من ان طواقم التلفزيون تصور عادة حديثاً مدته ٣٠ دقيقة لا تبث منها شبكات الاخبار على الهواء اكثر من مقتطفات لا تزيد مدتها عن ١٠ - ١٥ ثانية من الحديث. اصف الى ذلك، ان منتجي عرض الاخبار، وليس المرشح، يختارون ما سيعرض، ويحب هؤلاء المنتجون ان يعرضوا زلة لسان من احد المرشحين أو لحظة تأثر، أو فقدانه لسيطرته على نفسه اكثر من ابراز موقفه من القضايا. لكن اذا كان المنتجون يعتقدون ان تلك اللحظة السيئة تستحق الاذاعة اكثر من باقي الحديث، فسيكون ذلك هو ما سيذاع على الهواء، ويشعر معظم السياسيين، عن حق، ان لحظة عرض سيئة في نشرة الاخبار المسائية توازي مئات الاعلانات المكلفة جداً وحسنة الانتاج.

مما تقدم نجد ان معظم المرشحين، والاحزاب، ومجموعات الضغط الامريكية، تجمع كل ما تستطيع جمعه وانفاقه من المال على الاعلانات السياسية مدفوعة الاجر، الا ان نجاح أو فشل حملاتهم يعتمد غالباً على مدى ذكائهم في القاء خطبهم، وتنظيم مهرجاناتهم الانتخابية، وغير ذلك من الاحداث السياسية بطريقة تجعل الاعلام المجاني يختار مقاطع يذيعها بحيث تعزز قضيتهم بدل ان تسيء اليها^(٣٩).

المشاركة السياسية والتوظيف

المشاركة بالانتخاب

يمكن للمواطن المشاركة في السياسة القومية بعدة طرق، الا ان الانتخاب يعتبر، وعلى نطاق واسع اهم اشكال المشاركة. والواقع ان بعض المحللين يقولون ان وجود انتخابات تنافسية منتظمة وحررة للفوز بالمناصب العامة هي اكثر الفوارق اهمية بين الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية.

يعتقد معظم العلماء السياسيين انه نظراً لان التصويت في الانتخابات هو الوسيلة الرئيسية او الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمواطن العادي من خلالها ان يشارك فعلاً في عمليات الحكم القومية، فان «المشاركة الانتخابية»^(*) - نسبة من يحق لهم الانتخاب من مجموع السكان الذي يشاركون في الانتخاب فعلاً - هي احد اهم المؤشرات على صحة اي نظام ديمقراطي. وتجد الدراسات حول المشاركة الانتخابية في دول العالم الديمقراطية عادة، ان المشاركة في الولايات المتحدة هي ادنى من جميع الديمقراطيات الأخرى باستثناء سويسرا، ويرى الكثيرون في هذا الاكتشاف اعراض تنذر بالخطر عن وجود خلل عميق في امريكا، ويقولون ان ذلك يعكس شعوراً شعبياً عاماً بان نتائج الانتخابات لا تهم حقيقة، وان النظام الحكومي كله يتلاعب بالناس العاديين، وبالتالي، ليس ثمة اسباب قوية تدعوهم الى الاهتمام بها.

يقول محللون اخرون انه عند احتساب حجم المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة، بالطريقة ذاتها كما في الديمقراطيات الأخرى، فان السجل الامريكي يبدو افضل بكثير (انظر الفقرة التالية). وهذه النقطة مهمة، مع انها تقنية بحتة.

في امريكا، كما في معظم دول العالم الديمقراطية، يجب ان تظهر اسماء المواطنين في قوائم انتخابية قبل اجراء الانتخابات بشكل قانوني. الا ان الولايات المتحدة تختلف عن الدول الأخرى من ناحية مهمة: ففي معظم البلدان الأخرى لا يتطلب تسجيل الاسم اي جهد من قبل الناخب. فالسلطات العامة تأخذ

*"voting turnout" أو حجم المشاركة الانتخابية - المترجم.

المبادرة وتقوم بما يلزم لادراج اسماء جميع المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب في القوائم، وبالنتيجة يتم قيد جميع المواطنين الذين يسمح لهم سنهم بالانتخاب. اما في الولايات المتحدة فان كل ولاية تنظم عملية «قيد الناخبين»، وفي معظم الولايات يجب على من اصبح في سن تسمح له بالانتخاب ان يبادر بتسجيل اسمه؛ حيث لا يقوم اي مسؤول حكومي بذلك نيابة عنه. اضافة الى ذلك، انه حين ينتقل الناخب من منطقة الى أخرى من جميع الدول الديمقراطية، يتم اسقاطه او توماتيكيا من قوائم المنطقة التي تركها ويضاف الى قوائم المنطقة التي رحل اليها، ويتم كل ذلك من دون اي جهد من جانبه. والوضع معكوس في الولايات المتحدة، فعندما ينتقل شخص من ولاية الى أخرى، يجري اسقاطه من قوائم الولاية التي تركها الا انه لا تجري اضافته بشكل او توماتيكي في قوائم الولاية الجديدة التي حل فيها.

نتيجة لذلك، يمكن قياس المشاركة السياسية بطريقتين، تعطيان نتائج مختلفة بشكل واضح، الأولى، ان تأخذ النسبة المئوية لجميع الاشخاص الذين هم في سن الانتخاب، والتي تنطبق في معظم الديمقراطيات مع عدد الناخبين المسجلين تقريبا، والطريقة الاخرى وهي المستخدمة في الولايات المتحدة، هي اخذ النسبة المئوية لجميع من هم في سن الانتخاب بما في ذلك الاشخاص غير المسجلين والاشخاص الذين نقلوا مكان سكنهم ولم يعيدوا تسجيل انفسهم في القوائم الانتخابية، وحتى المقيمين من غير المواطنين ممن هم في سن الانتخاب. والفرق الذي نجده حين نستخدم هذا المقياس أو ذاك سيمكننا من رؤية كيفية مقارنة المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة مع تلك التي في الديمقراطيات الاخرى (انظر الجدول ١٧-٤).

تظهر الاحصاءات في الجدول ١٧-٤، انه عندما نقارن حجم المشاركة الانتخابية في امريكا بالمقاييس ذاتها المستخدمة في الدول الديمقراطية - نسبة الناخبين المسجلين الذين يصوتون فعلاً - نجد ان النسبة أفضل من جميع الدول التي ليس لديها قوانين انتخاب الزامية، وليس ثمة من سبب يدعونا الى الاعتقاد بان الامريكيين «يتجنبون» الادلاء باصواتهم اكثر من مواطني الدول الديمقراطية الاخرى.

الناخبون الامريكيون يعملون بجد أكثر: ثمة توضيح اخر يفسر سبب المشاركة الانتخابية «المتدنية» في امريكا نستمد من حقيقة ان الناخبين الامريكيين يدعون الى الادلاء باصواتهم مرات عدة اكثر من اي بلد آخر (ولا يضاهاها في ذلك سوى سويسرا). ففي الديمقراطيات البرلمانية، تعتبر انتخابات البرلمان القومي هي الانتخابات القومية الوحيدة، حيث يصوت الناخبين لاحد المرشحين من بين عدد من المرشحين في الانظمة التي ينتخب فيه مرشح واحد للمنطقة، أو لحزب واحد في الانظمة التي تتبع نسبة القائمة الحزبية، ويقوموا بانتخاب مرشح أو حزب بشكل دوري، في انتخابات المجالس البلدية أو القروية حيث يقيمون، وفي الانظمة الفدرالية الاخرى، فانهم يصوتون لانتخاب ممثل عنهم لبرلمان

الجدول ١٧-٤

المشاركة الانتخابية في الدول الديمقراطية حسب معيارين (أ)

التصويت كنسبة			التصويت كنسبة		
مئوية الناخبين المسجلين	الترتيب	الرقم	مئوية للاشخاص من ٨ سنة واكبر	الترتيب	الرقم
٩٤,٦	بلجيكا (ب)	١	٩٤,٦	بلجيكا (ب)	١
٩٤,٥	استراليا (ب)	٢	٩٤,٥	استراليا (ب)	٢
٩١,٦	النمسا	٣	٩١,٦	النمسا	٣
٩٠,٧	السويد	٤	٩٠,٧	السويد	٤
٩٠,٤	ايطاليا	٥	٩٠,٤	ايطاليا	٥
٨٩,٣	ايسلندا	٦	٨٩,٣	ايسلندا	٦
٨٩,-	نيوزيلندا	٧	٨٩,-	نيوزيلندا	٧
٨٨,٩	لوكسمبرج	٨	٨٨,٩	لوكسمبرج	٨
٨٨,٦	المانيا الغربية	٩	٨٨,٦	المانيا الغربية	٩
٨٧,٠	هولندا	١٠	٨٧,-	هولندا	١٠
٨٦,٨	الولايات المتحدة	١١	٨٥,٩	فرنسا	١١
٨٥,٩	فرنسا	١٢	٨٤,٢	البرتغال	١٢
٨٤,٢	البرتغال	١٣	٨٣,٢	الدنمارك	١٣
٨٣,٢	الدنمارك	١٤	٨٢,-	النرويج	١٤
٨٢,٠	النرويج	١٥	٧٨,٦	اليونان (ب)	١٥
٧٨,٦	اليونان (ب)	١٦	٧٨,٥	اسرائيل	١٦
٧٨,٥	اسرائيل	١٧	٧٦,٣	بريطانيا العظمى	١٧
٧٦,٣	بريطانيا العظمى	١٨	٧٤,٥	اليابان	١٨
٧٤,٥	اليابان	١٩	٦٩,٣	كندا	١٩
٦٩,٣	كندا	٢٠	٦٨,١	اسبانيا (ب)	٢٠
٦٨,١	اسبانيا (ب)	٢١	٦٤,٣	فنلندا	٢١
٦٤,٣	فنلندا	٢٢	٦٢,٢	ايرلندا	٢٢
٦٢,٢	ايرلندا	٢٣	٥٢,٦	الولايات المتحدة	٢٣
٤٨,٣	سويسرا	٢٤	٤٨,٣	سويسرا	٢٤

(ب) الانتخابات الزامية بموجب القانون.

(أ) احدث انتخابات وطنية قبل العام ١٩٨١

Source: David Glass, Peverill Squire, and Raymond Wolfinger, "Voter Turnout: An international Comparison," *Public Opinion* (December/January 1984), pp. 49-55.

الولاية أو المقاطعة. وبذلك، فإن الناخب النموذجي في معظم الديمقراطيات، عدا الولايات لمتحدة، يتخذ قرارات انتخابية اربع أو خمس مرات فقط، خلال فترة اربع أو خمس سنوات.

اما في الولايات المتحدة، فان تركيبة الفصل بين السلطات، والفدرالية؛ وورقة الاقتراع الطويلة /long ballot على مستوى الولاية والمستوى المحلي، و«الانتخابات التمهيدية المباشرة»، والمبادرات التشريعية، والاستفتاءات تتطلب ان يقوم المواطنون بعده مئات من القرارات الانتخابية خلال فترة اربع سنوات. وعلى المستوى القومي يدعى المواطنون الى الادلاء باصواتهم في انتخابات الرئاسة التمهيدية التي تجريها احزابهم، والانتخابات العامة للاختيار بين مرشح الحزب الديمقراطي ومرشح الحزب الجمهوري. كما ينتظر منهم ان يصوتوا في الانتخابات التمهيدية والانتخابات العامة كل عامين لانتخاب اعضاء مجلس النواب ومرتين كل اربع سنوات لانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ. اما على مستوى الولاية والمستوى المحلي فلا ينتخب المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين (حكام الولايات ورؤساء البلديات) واطباء الهيئات التشريعية الذين يرشحون في انتخابات تمهيدية وينتخبون في انتخابات عامة فحسب، بل ان عدداً كبيراً من الوظائف الاخرى - التي يتم شغلها بالتعيين في معظم الديمقراطيات الاخرى، يتم شغلها بالانتخاب في معظم الولايات والبلدات الامريكية - مثال ذلك، وزراء الدولة، والمدعون العامون، وامناء الصندوق، ومفتشو التربية والتعليم، وقضاة المحاكم العليا والدنيا، واطباء مجالس ادارة المدارس المحلية، ومفتشو المدارس، واللجان الطبية، ولجان الحدائق العامة، وغير ذلك - وحسب الاجراء ذاته، انتخابات تمهيدية تتبعها انتخابات عامة. اضافة الى ذلك، يجري ما يقارب من نصف الولايات انتخابات منتظمة تدور حول «المبادرات التشريعية» / initiatives «والاستفتاءات» / referendums حيث يدلي الناخبون باصواتهم مباشرة في مسائل تتعلق بالسياسة العامة^(٤).

لقد ابرزت هذه النقطة ولدي احساس شخصي قوي بما تعنيه. فمثل كل فرد من ابناء كاليفورنيا شارك في الانتخابات العامة يوم ٦ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٠، دعيت لادلي بصوتي لمرشحين للمناصب التالية: منصب قومي واحد (عضو مجلس النواب) و٩ مناصب للولايات (حاكم، نائب حاكم، وزير، مراقب، امين صندوق، مدعي عام، مفوض تأمين، «وهيئة المساواة التابعة للولاية» / state board of equalization، وعضو الجمعية العامة للولاية)؛ و١٤ منصباً قضائياً محايداً للولاية؛ ومنصب واحد للمقاطعة (مخمن ضرائب)؛ و١١ منصباً بلدياً (رئيس بلدية، ومستشار، ومحاسب، وثلاثة مدراء مدارس، و٥ اعضاء للجنة تحديد الاجار)؛ ومفوض ترانزيت عن المقاطعة؛ ومفوض منافع المقاطعة.

لكن عندما انتهى من الاختيار بين المرشحين لهذه المناصب، اكون قد انجزت اقل من نصف العمل: فما زال علي الادلاء بصوتي حول اجراءات تتعلق بثمانية وعشرين مبادرة تشريعية واستفتاء؛ واجراء يتعلق بمدرسة المقاطعة؛ واجرائين بالكونتية؛ وثلاثة اجراءات بالمدينة (سنة بطيئة بالنسبة لبلدة

بيركلي). باختصار، دعي الناخبون في مبيركلي للقيام بما مجموعة ٧٢ قرار في انتخابات عامة، في سنة لم يكن فيها انتخابات للرئيس، أو لمجلس النواب أو الشيوخ - وكان هناك انتخابات تمهيدية في شهر حزيران (يونيو) الذي سبق لمعظم هذه المناصب وعدد من الاجراءات الخاصة بالمبادرات التشريعية والاستفتاءات. وبالتالي، فقد صوتت في سنة واحدة مرات تزيد كثيراً عن عدد المرات التي يمكن لاي مواطن من مواطني معظم الديمقراطيات الأخرى ان يدلي بها طيلة حياته.

إن اتاحة الفرصة للتصويت في انتخابات حرة، وتنافسية، وعادلة امر لا بد منه للحكم الديمقراطي، وهو بالتأكيد امر جيد. لكن ثمة قول امريكي مألوف وهو انه يمكن ان يكون هناك الكثير من الامور الجيدة، وحين كنت اخرج متهاوياً من احد مراكز الاقتراع في العام ١٩٩٠، توصلت الى قناعة ان العدد الكلي للقرارات الانتخابية في امريكا هي حالة نموذجية تتفق تماماً مع ذلك القول.

المشاركة بوسائل اخرى

التصويت، بالطبع، هو احد وسائل عدة للمشاركة في سياسة البلد القومية. فيمكن للمواطنين الخدمة في مكاتب الدولة، والعمل في الاحزاب السياسية، والتبرع بالأموال للمرشحين، والاحزاب، والقضايا، وحضور المهرجانات الانتخابية، والمشاركة في التظاهرات في الشوارع، وارسال الرسائل والبرقيات (والفاكسات ايضاً، في هذه الايام) لممثليهم المنتخبين، وكتابة الرسائل الى الصحف، والاتصال بالندوات الاذاعية، ومحاولة اقناع عائلاتهم واصدقائهم، واقامة الدعاوى القانونية ضد مسؤولي الدولة، وما الى ذلك. ولم تجر دراسة الاشكال الاخرى من المشاركة بشكل مكثف كما هو الحال بالنسبة للانتخاب، الا ان روسل دالتون قد قام بجمع بيانات مقارنة مهمة حول الاشكال التقليدية وغير التقليدية من المشاركة في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية (انظر الجدول ١٧-٥).

تظهر الردود التي قمنا بتلخيصها في الجدول ١٧-٥ ان الفرنسيين اكثر ميلاً بكثير من مواطني الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وألمانيا الغربية، الى المشاركة في الاضرابات واعمال المقاطعة السياسية، في حين ان الامريكيين هم اشد ميلاً من الاخرين لتوقيع الالتماسات والمشاركة في التظاهرات، واكثر استعداداً للعمل مع مجموعات من المجتمع المحلي والاتصال المباشر مع مسؤولي الدولة.

وجدت دراسات عديدة اخرى ان اشكال المشاركة التي يمارسها الامريكيون باستمرار هي التصويت في الانتخابات (٥٣ بالمئة)، يتلوها ايضاح اراءهم السياسية للاخرين (٣٢ بالمئة)، والمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية (١٢ بالمئة) ورفع ملصقات وشارات الاعتراض السياسي (٩ بالمئة)، وحضور المهرجانات واللقاءات السياسية (٨ بالمئة) ولم يصرح سوى ٤ بالمئة بانهم ينتمون الى ناد سياسي او يعملون لحزب سياسي^(٤١).

الجدول ١٧-٥				
الاشكال غير الانتخابية من المشاركة السياسية				
في اربع دول ديمقراطية، ١٩٨١ (نسبة مئوية).				
النشاط	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	المانيا الغربية	فرنسا
انتخاب				
صوتوا في اخر انتخابات	٦٨	٧٣	٩٠	٨١
المشاركة في الحملات الانتخابية				
اقناع الناخبين بالتصويت لاحد الجهات	١٩	٩	٢٢	-
حضور الاجتماعات / والتجمهرات	١٨	٩	٢٢	-
العمل للحزب / أو المرشح	١٤	٥	٨	-
نشاط اجتماعي				
توقيع التماسات	٦١	٦٣	٤٦	٧٤
العمل مع مجموعة لحل مشاكل المجتمع المحلي	٣٧	١٧	١٤	-
الاتصال بالمسؤولين	٢٧	١١	١١	-
نشاطات اعتراض				
المشاركة في تظاهرات مشروعة	١٢	١٠	١٤	٢٦
الانضمام الى اعمال مقاطعة	١٤	٧	٧	١١
المشاركة في اضرابات غير قانونية	٣	٧	٢	١٠

Sources: Russell J. Dalton, *Citizen Politics in Western Democracies* (Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1988), Table 3.4, p. 47, and Table 4.1, p. 65.

باختصار، يشارك الامريكيون في السياسة بطرق غير التصويت في الانتخابات بقدر ما يشارك المواطنون في عدد من الديمقراطيات الغربية التي لدينا معلومات موثوقة عنها، وربما اكثر، ومن الواضح ان هذه البيانات لا تدعم النتيجة القائلة بان الامريكين اكثر نفوراً أو كسلاً من المواطنين في الديمقراطيات الاخرى، في مجال المشاركة السياسية.

توظيف القادة

توظيف القادة هي العملية التي يتم من خلالها اختيار بضع مئات أو الوف من بين ملايين المواطنين لانتخابهم أو تعيينهم في المناصب العامة، ولعب دور قيادي في الاحزاب ومجموعات الضغط، وتقرير الطريقة التي ستعرض بها وسائل الاعلام السياسة، ورسم السياسة العامة ضمن الحدود التي يسمح بها عامة الشعب،

كما اشرنا في الفصل الرابع، درس الباحثون توظيف القادة في العديد من البلدان ووجدوا بعض الاتجاهات العامة الواضحة في السياسة الامريكية. فعلى سبيل المثال، يؤخذ القادة الامريكيون، مثل جميع القادة، بنسب متفاوتة من اصحاب المستويات المتوسطة والعليا في المكانة والثراء، ولا يكمن السبب في وجود مؤامرة لكبت الطبقات الدنيا، بل في نوع المعرفة والمهارات الضرورية للفوز بالدعم المطلوب لاختيار الشخص للقيادة: وهذه المهارات يحتمل اكتسابها وتطويرها من قبل اشخاص حازوا على مستوى جيد من التعليم، وليس اناس ذوي تعليم متدني. فعلى سبيل المثال، فان فرص الاشخاص في تسلق مراتب حزب سياسي، أو مجموعة ضغط كي يتم ترشيحهم وانتخابهم لمنصب سياسي، أو تعيينهم في منصب اداري عال، تتحسن بقدر كبير ان كان لديهم القدرة على التحدث بشكل جيد الى الجمهور، واذا ما كانوا قادرين على مسايرة الناس، واحبهم الاخرون، وبالنسبة للمسؤولين المنتخبين تزداد اهمية الظهور الجيد، شكلاً وحديثاً على التلفزيون.

في ظل «نظام الغنائم» الذي تحكّم في توظيف مسؤولين اداريين اقل كفاءة في الولايات المتحدة حتى فترة ما بعد الحرب الاهلية، فقد كانت تلك المهارات اقل اهمية من سجل من الولاء والخدمة لحزب سياسي الفائز، وبعد اقرار قانون بندلتون لتعديل نظام الخدمة المدنية في العام ١٨٨٣، بدأت الحكومة الفدرالية في اختيار بعض موظفيها الاداريين حسب معايير الجدارة والكفاءة. وبموجب هذا النظام كان يجري الاختيار الأولي لطالبي الوظيفة حسب النتائج التي يحققونها في امتحان ذي مستوى موحد، وتعتمد زيادة الراتب والترقية على الاداء في العمل اكثر مما تعتمد على الروابط الحزبية^(٤٢). ومنذ ذلك الحين، تزايد عدد المناصب الفدرالية التي تخضع لنظام الجدارة هذا، اما اليوم، فان واحد بالمئة تقريباً من المناصب يتم التعيين فيها لاعتبارات سياسية محضة.

وهكذا، فان توظيف النخبة في الولايات المتحدة لا يختلف الا بقدر ضئيل جداً في مختلف نواحيه عن

مثيله في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. الا انها تختلف اختلافا تاماً عن اية دولة اخرى في العالم في ناحية واحدة من هذه العملية - تسمية المرشحين للمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب

الانتخابات التمهيدية المباشرة الفريدة

يقسم معظم العلماء السياسيين عملية انتخاب المسؤولين للمناصب العامة الى ثلاثة اقسام :

(١) اختيار المرشح، وهي العملية غير الرسمية التي تقرر الاحزاب السياسية من خلالها اي الاشخاص ستسعى كقائد لها وتخوض الحملة الانتخابية لصالحه :

(٢) الترشيح، وهو العملية الرسمية، التي تقرر السلطات العامة من خلالها اي الاسماء ستطبع على بطاقات الاقتراع :

(٣) الانتخاب، وهو العملية الرسمية التي يقوم المواطنون من خلالها بتسجيل ما اختاروه من بين الاسماء المطبوعة على البطاقات.

يعتقد الكثير من العلماء السياسيين ان اختيار المرشحين هو الاعم من بين العمليات الثلاث. فعملية التوظيف للمناصب العامة، هي قبل كل شيء، عملية تضيق الخيارات بين مرشحين كثيرين لتستقر على واحد. فعلى سبيل المثال، في العام ١٩٨٨ كان ثمة ١٠٥ ملايين امريكي مستوفين للمتطلبات الدستورية التي تؤهلهم لأن يتم انتخابهم لمنصب الرئيس. من الناحية النظرية، كان يمكن طباعة اسم كل واحد من هؤلاء الاشخاص على بطاقات الانتخاب وكان لدى كل ناخب مطلق الحرية في الاختيار بينهم. لكن بالطبع ليس في وسع اي ناخب ان يقوم باختيار حقيقي بين ١٠٥ ملايين خيار، وبالتالي، فان اجراء انتخابات ديمقراطية حقيقة يتطلب تقليص الخيارات الى عدد يمكن التعامل معه. والشيء ذاته صحيح بالنسبة للانتخابات الديمقراطية المتعلقة بالمناصب الاخرى في جميع البلاد.

وعملية تضيق الخيارات في الولايات المتحدة والديمقراطيات الاخرى، تتم بشكل رئيسي، أو بشكل تام عن طريق الاحزاب السياسية. فكل حزب يختار مرشحيه، ويعطي اسماءهم للسلطات المختصة، وتظهر هذه الاسماء على بطاقات الانتخاب^(٤٣). وبناء على ذلك، قرر الديمقراطيون، في العام ١٩٨٨، ان يكون مايكل دوكايس هو مرشحهم للرئاسة بدل جيسي جاكسون، أو آل غور، أو بول سيمون، وقرر الجمهوريون ان مرشحهم هو جورج بوش وليس روبرت دول، أو بات روبرتسون، أو جاك كيمب. وهذا يسهل الامر على الناخبين، نسبياً، في القيام بالخيار الاخير بين بوش ودوكايس، لكن في الواقع، فان معظم عملية التوظيف الرئاسية للعام ١٩٨٨ قد اعدت وانجزت من قبل الحزبين الرئيسيين بانتخابهما لمرشحيهما.

بالنظر للدور بالغ الاهمية لاختيار المرشحين في الانتخابات الديمقراطية، فان من المهم فهم ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي يتم فيها عملية تسمية المرشحين عن طريق انتخابات

تمهيدية مباشرة. ففي جميع الديمقراطيات البرلمانية يتم اختيار المرشحين للبرلمان عن الاحزاب من قبل قادة الحزب أو مجموعة صغيرة من الاعضاء الذين يحملون بطاقات الحزب ويدفعون اشتراكاتهم له. وتشتترط بضع دول أخرى، مثل بلجيكا، وفنلندا، والنرويج، والمانيا ان تختار الاحزاب مرشحين عن طريق انتخابات سرية يقوم بها اعضاء الحزب المحليين، في اجراء مماثل، الا انه، ونشدد على ذلك، ليس انتخابات تمهيدية مباشرة. وبالتالي، يتم اختيار المرشحين في جميع الدول، باستثناء الولايات المتحدة، من قبل بضع مئات، أو بضعة آلاف على اقصى حد، من الاشخاص من داخل الحزب^(٤٤).

في الولايات المتحدة تتم تسمية المرشحين لجميع المناصب العامة الرئيسية التي يتم شغلها بالانتخاب عن طريق انتخابات تمهيدية مباشرة، يتم اختيار المرشحين فيها من قبل الناخبين مباشرة في انتخابات تشرف عليها الحكومة، وليس بشكل غير مباشر من قبل قادة الحزب في المؤتمرات والاجتماعات الحزبية. اصف الى ذلك - وهذا اختلاف رئيس بين الانتخابات التمهيدية المباشرة في امريكا، والاجراءات شبه التمهيدية في الدول الاخرى التي سبق ذكرها - فان القانون العام، وليس انظمة الحزب، هو من يحدد المؤهلين للتصويت في أية انتخابات حزبية تمهيدية. ولدى ٢٥ ولاية في الوقت الحاضر «انتخابات تمهيدية مغلقة» / *closed primaries*، لا يسمح فيها الا للاعضاء الذي سبق قيدهم كأعضاء في حزب معين من المشاركة في الانتخابات التمهيدية للحزب؛ ولدى ١٤ ولاية «انتخابات تمهيدية اجتيازية» / *crossover primaries*، وهي مثل الانتخابات التمهيدية المغلقة فيما عدا انه ليس على الناخبين القيام باختيار علني في الانتخابات التمهيدية للحزب الذي سيصوتون له وحتى موعد الانتخابات العامة؛ ولدى تسع ولايات انتخابات تمهيدية مفتوحة، حيث لا يوجد تسجيل حزبي من اي نوع، ويمكن للناخبين المشاركة في أي انتخابات حزبية تمهيدية يختارونها (الا انهم لا يستطيعون المشاركة الا في انتخاب تمهيدي واحد لأحد الاحزاب في كل مرة) دون الكشف علناً عن خياراتهم؛ ولدى ولايتان «انتخابات تمهيدية مغطاة» / *blanket primaries*، حيث يمكن للناخبين الانتقال من حزب الى اخر في التصويت لتسمية المرشحين لمناصب معينة، دون ان يكشفوا انتقالهم أو خياراتهم.

الانتخابات التمهيدية المباشرة في الولايات المتحدة تجعل من عملية اختيار المرشح واحدة من اكثر عمليات المشاركة انفتاحاً في العالم، وكما سبق وشرنا، ففي جميع الدول الاخرى لا يشارك في عملية اختيار المرشحين سوى بضعة آلاف، في أفضل الاحوال، من اعضاء الحزب ممن دفعوا اشتراكاتهم، اما في الولايات المتحدة فيشارك في اختيارهم أي ناخب مسجل يرغب في المشاركة، ويشارك الملايين بالفعل في كل دورة انتخابية. ومثال واحد على ذلك هو: انه على الرغم من ان تسمية المرشحين لانتخابات الرئاسة الامريكية تتم رسمياً من خلال مؤتمر قومي، فان الغالبية العظمى من المفوضين لكلا المؤتمرين (الديمقراطي والجمهوري) يتم اختيارهم في انتخابات تمهيدية مباشرة؛ وفي العام ١٩٨٨ بلغ العدد الاجمالي للناخبين الذين ادلوا باصواتهم في الانتخابات التمهيدية للحزبين الديمقراطي والجمهوري ٣٥,١٢٧,٠٥١ ناخباً^(٤٥).

قد يكون النظام الامريكي في اختيار الرؤساء اكثر حكمة أو اكثر حماقة من طريقة الديمقراطيات الاخرى في اختيار قياداتها السياسية العليا، الا انه ليس هناك ما يضاهاه حجم المشاركة فيها.

توضيح المصالح

مجموعات الضغط ولجان العمل السياسي

كما سبق ورأينا عبر صفحات هذا الكتاب، فإن لكل مجتمع عدد من المصالح السياسية المختلفة والمتعارضة^(٤٦)، وكلما ازداد تقدم الاقتصاد وازداد تباين المجتمع، كلما كان هناك افراد وجماعات لديهم مصالح تتنازع الى حد ما مع مصالح الآخرين. والتصادم الحتمي بين تلك المصالح يولد العملية السياسية، التي تتكون من جزئين رئيسيين:

(١) توضيح المصالح، التي يعلن الافراد والجماعات من خلالها عما يرغبون في ان تفعله الحكومة أولا تفعله:

(٢) تجميع المصالح، والتي يتم من خلالها جمع مطالب مختلفة وحشدتها للضغط من اجل وضع سياسات حكومية مواتية. ولهذا السبب يتفق معظم العلماء السياسيين مع بيان هارولد دي. لاسويل في ان جوهر الحكم هو تقرير «من يحصل على الاشياء، ومتى، وكيف»^(٤٧).

يتم توضيح المصالح في معظم الديمقراطيات عن طريق وحدات الضغط والاحزاب السياسية، وتقوم الاحزاب بتجميع المصالح عند وضع برامجها وتنفيذها. الا ان الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة هي اضعف وأقل تماسكاً مما في الانظمة الديمقراطية الاخرى. ونتيجة لذلك. تلعب مجموعات الضغط دوراً اكبر في توضيح المصالح وتجميعها مما في معظم الديمقراطيات الاخرى.

فوجيء العديد من المراقبين الاجانب الذين درسوا السمات الخاصة التي تنفرد بها السياسة الامريكية من عظم تنوع وقوة المجموعات السياسية المنظمة على مستوى قومي، بشكل خاص^(٤٨). ويوجد اليوم اعداد اكبر وأكثر اهمية من هذه المجموعات مما كان في الماضي. وتتخذ هذه المجموعات شكلين رئيسيين، يختص كل شكل في تقنية معينة للتأثير على الحكومية، هي:

(١) لجان العمل السياسي.

(٢) مجموعات الضغط «والكولسة» / lobbying.

لجان العمل السياسي والمساهمة في الحملات الانتخابية

طبيعة لجان العمل السياسي ونموها: «لجنة العمل السياسي» / political action committee

(PAC) هي بالتحديد اية منظمة لا تتبع مباشرة لحزب أو مرشح معين وتنفق المال بهدف التأثير على

نتيجة الانتخابات^(٤٩). وتختلف لجان العمل السياسي عن الأحزاب السياسية من ناحيتين هامتين :

(١) هي انها خلافاً للأحزاب لا تسمي المرشحين ولا تسجل اسماءهم على البطاقات الانتخابية كمرشحين عن «لجنة العمل السياسي»: بل تدعم أو تعارض ترشيح الاحزاب لهذا المرشح أو ذاك.

(٢) انها تهتم بشكل رئيس بالسياسات العامة التي يضعها المسؤولين، ولا تهمها البطاقة الحزبية التي يحملها هؤلاء المسؤولين. وبالتالي، فانها تدعم عادة اي مرشح من كلا الحزبين الرئيسيين يتعاطف مع خياراتها السياسية الخاصة.

تدخلت مثل هذه المنظمات في السياسة الامريكية منذ الحرب الاهلية، وحقق بعضها نجاحاً كبيراً. فعلى سبيل المثال اسست «رابطة الانتي صالون» / Anti-Saloon League في العام ١٨٩٣ لدعم اي مرشح من الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري لانتخابات الكونغرس يتعهد بدعم التعديل الدستوري الذي يحظر صناعة المشروبات الكحولية وبيعها. ويعتقد معظم المؤرخين انها كانت قوة مهمة في الحض على تبني التعديل الثامن عشر في العام ١٩١٩^(٥٠). ومثال آخر، هو جمعية الحرس الوطني الذي اسس في العام ١٨٧٨ ليضغط من خلف الكواليس من اجل دعم فدرالي أكبر لتجهيز وتدريب وحدات مليشيا الولايات ودمجهم بشكل او ثق بالجيش الوطني النظامي؛ ويعود الفضل الاكبر في بنية الحرس الوطني الحديثة الى جهودهم تلك^(٥١). وأحد اقوى المنظمات التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين هي «اللجنة الخاصة بالتعليم السياسي» / Committee on Political Education المنبثقة عن اتحاد العمال الامريكي - ومجلس المنظمات الصناعية (AFL- CIO)، والتي قدمت ملايين الدولارات والوف العمال الناخبين لمرشحين (معظمهم، وليس كلهم، من الديمقراطيين) يتعاطفون من المنظمات العمالية.

حدثت اعظم زيادة في عدد «لجان العمل السياسي» ونشاطاتها في التاريخ الامريكي، منذ العام ١٩٧٤، وكان ذلك بمثابة نتيجة غير متوقعة (وغير مرغوب فيها بالنسبة للكثيرين) لتعديل قانون الحملات الانتخابية الفدرالي لتلك السنة. فقد وضع القانون حدوداً متدنية للمبالغ التي يمكن للأفراد ان يساهموا بها لدعم مرشح او حزب، ووضعت حدوداً اعلي بكثير لما يمكن للمنظمات ان تساهم به. ومع ان القانون نص على عدم السماح لنقابات العمال ومؤسسات الاعمال بالمساهمة بالمال في الحملات الانتخابية، فقد كان في وسعها دعم لجان العمل السياسي. ويمكن للجان العمل السياسي ان تقدم تلك المساهمات، طالما ان تلك الاموال تأتي من تبرعات طوعية من افراد متعاطفين، وليست اموالاً تقتطع مباشرة من اموال النقابات والمؤسسات.

في معرض اصدار حكم حول مدى دستورية هذه القوانين، ايدت المحكمة العليا القيود التي فرضت على المساهمات المباشرة، لكنها قالت ان تحديد المبالغ التي يمكن لفرد او منظمة انفاقها لصالح احد

المرشحين (مثل اذاعة او نشر اعلانات لا يسيطر عليها المرشحين او الاحزاب) ينتهك التعديل الاول من الدستور الذي يضمن حرية الكلام^(٥٢).

وقد قادت هذه التغييرات في مادة قوانين تمويل الحملات الانتخابية وفي تفسيراتها معظم المصالح النشطة سياسياً الى استنتاج ان تشكيل لجان عمل سياسي هو افضل طريقة للتأثير على نتائج الانتخابات، وكان ذلك بالضبط هو ما فعلوه. وفي العام ١٩٧٤ كان هناك ٦٠٨ لجان عمل سياسي فقط تعمل في الانتخابات القومية؛ وفي اواخر العام ١٩٨٨ وصل العدد الى ٤٢٦٨ لجنة.

الوضع الحالي للجان العمل السياسي : في الوقت الحالي يتوجب على كل لجنة ان تسجل نفسها لدى مفوضية الانتخابات الفدرالية وان تبلغ في مواعيد معينة عن كل ما تتلقاه (عمن يساهم معها ومقدار المساهمة) وعن نفقاتها (لمن من المرشحين قدمت مساهمات وما مقدارها، وكم انفقت على حملتها الانتخابية المستقلة). ويسمح للأفراد بالمساهمة بمبلغ لا يزيد عن خمسة آلاف دولار كل سنة شمسية لواحدة من لجان العمل السياسي، وليس اكثر من ٢٥ الف دولار في السنة لجميع المرشحين، واللجان الحزبية، ولجان العمل السياسي. ويمكن للجنة العمل السياسي ان تساهم بمبلغ خمسة الاف دولار لمرشح معين في الانتخابات التمهيدية وخمسة آلاف دولار اخرى في الانتخابات العامة. الا انه لا توجد حدود لمجموع المبالغ التي يمكنها المساهمة بها الى جميع المرشحين واللجان الحزبية. كما انه لا توجد قيود على مقدار المبالغ التي يمكنها انفاقها لصالح مرشح معين او حزب طالما ان ليس للمستفيدين يد في طريقة انفاق النقود.

رغم ان العديد من لجان العمل السياسي تقوم بدور في حملات الانتخابات الرئاسية، فان الحكومة الفدرالية تمويل معظم نفقات تلك الحملات. وبالتالي، فان معظم المساهمات التي تقدمها لجان العمل السياسي تذهب لحملات انتخاب مجلس الشيوخ والنواب. ويقدر بانها تساهم الان بما يوازي ثلث الاموال التي تنفق على تلك الحملات^(٥٣).

الانواع الرئيسية من لجان العمل السياسي : يمكن تصنيف اهم لجان العمل السياسي في واحدة من ثلاث فئات رئيسية^(٥٤):

١- لجان العمل السياسي للمصالح المادية الضيقة، وتهتم هذه المصالح بشكل اساسي بدعم المرشحين الذي سيدعمون تشريعات تراعي مصالح احد قطاعات الاعمال، او نوعاً معيناً من العمل: فشركات كرايزلر، وكوكا كولا، وجنرل اليكتريك، وجنرال موتورز، وتيكساكو ومؤسسات اخرى عديدة لديها لجان عملها السياسي الخاص، والامر كذلك بالنسبة لنقابات العمال بما في ذلك اتحاد طياري شركات الطيران، والاتحاد الامريكي الفدرالي لموظفي الحكومة، والاتحاد الامريكي الفدرالي للمعلمين. اصف الى ذلك، ان بعض اللجان تمثل مصالح صناعات باكملها مثل لجنة العمل

السياسي لمؤسسة دلاس للطاقة (نفط)، ومعهد اديسون للكهرباء (طاقة كهربائية)، والاتحاد الوطني للعاملين في البث الاذاعي (الراديو والتلفزيون).

٢- لجان العمل السياسي للمصالح الفردية غير المادية. وتسعى هذه اللجان إلى تشجيع المرشحين الذي يؤيدون مواقفهم في قضايا معينة غير سياسية. مثل، رابطة العمل القومي لحق الاجهاض (مؤيدة)، واللجنة الوطنية لحق الحياة (معارضة للاجهاض) وهما مهتمتان بقضايا الاجهاض. واتحاد البنادق الوطني (معارض للرقابة على الاسلحة) ومؤسسة الرقابة على الاسلحة الفردية (مؤيدة للرقابة) والتي تركز على قضايا حمل السلاح.

٣- لجان العمل السياسي الايدولوجية. يدعم عدد من لجان العمل السياسي المرشحين الملتزمين بقضايا ايدولوجية قوية ليبرالية او محافظة. وتشمل لجان العمل السياسي الليبرالية اللجنة الوطنية من اجل كونغرس فعال، ولجنة نساء هوليد السياسية. وتضم لجان العمل السياسي المحافظة لجنة العمل السياسي الوطنية المحافظة، ولجنة انتصار المحافظين.

مجموعات الضغط و «الكولسة»

عمل لجان العمل السياسي من اجل انجاح جهات معينة في الانتخابات، هو احد انواع الجهود التي تبذلها مجموعات المصالح المنظمة لحث المسؤولين العاميين على تشجيع مصالحهم. وتركز هذه الجهود على ضمان تعاطف المرشحين مع مصالحهم و/أو يكونوا ممتنين للدعم الذي قدموه عند فوزهم بالمنصب، والتصويت حسب رغبة المجموعات على القضايا التي تهمهم. والنوع الثاني من الجهود هو الضغط من خلف الكواليس من خلال النواب في واشنطن. ويركز هذا الجهد على حث المسؤولين القائمين على دعم اعمال الحكومة (ويشمل ذلك الاحكام الادارية والقضائية علاوة على القوانين التشريعية) في القضايا التي تؤيدها المجموعات وتعطيل القضايا التي تعارضها^(٥٥).

تكتيكات الكولسة: في الايام السيئة الماضية، كانت مجموعات الضغط تلجأ الى دفع رشوة مباشرة على شكل دفعات نقدية او ضمان وظيفة ذات راتب مغري بعد التقاعد الى اعضاء الكونغرس لحملهم على التصويت حسبما يريدون. ومن المحزن ان الرشوات ما زالت تحدث بين الحين والآخر، الا ان القوانين ضدها صارمة كما ان وسائل الاعلام لا يسعدها شيء مثل كشف عملية قبض رشوة. ونتيجة لذلك، توصلت معظم مجموعات المصالح والمسؤولين الحكوميين الى ان اعطاء الرشوة او اخذها هو اما انه غير اخلاقي او خطر، او الاثنان معاً، لذلك اصبحت الرشوة نادرة الحدوث.

التكتيك الرئيسي للضاغطين من خلف الكواليس اليوم، هو الاقناع - اقناع اعضاء الكونغرس (والعاملين معهم ممن يلعبون دوراً مهماً في صياغة قرارات الاعضاء) بان التشريع الذي يسعون اليه

هو الافضل لصالح الامة ومصصلحة المقاطعة التي ينتمي إليها عضو الكونغرس او الولاية. فمعظم اعضاء الكونغرس يشعرون، على اية حال، ان واجبهم هو بذل اقصى جهودهم لمصلحة دوائرهم الانتخابية. وحيث ان جمهور تلك الدوائر، وليس باقي افراد الامة، هو من سيقدر بقائهم في مناصبهم، فان رد فعل تلك الدوائر المحتمل هو محل اهتمام الاعضاء بالدرجة الاولى. وتبعاً لذلك، فان الضاغطين من خلف الكواليس ولمختلف المصالح يستخدمون كل الادلة والمناقشات المقنعة التي يمكن التفكير بها لاقتناع عضو معين في الكونغرس ان الاجراء الذي تريده المجموعة في مصلحة الجميع - الناخبون في دائرة معينة او ولاية، واعضاء الكونغرس، والرفاة القومي. وقد يقول الضاغطون من خلف الكواليس، والذين يعملون لحساب مجموعات المصالح ولديهم ايضاً لجان عمل سياسي، في بعض الاحيان، انه اذا فشل العضو في رؤية ما يريدون فقد يساهمون بالمال في دعم خصمه في الانتخابات القادمة. الا ان ما يدعو للدهشة، هو ان معظم الضاغطين من خلف الكواليس ولجان العمل السياسي تعمل بشكل مستقل تماماً عن بعضها البعض، ويركز الضاغطون من خلف الكواليس بشكل رئيسي على اقناع الاعضاء الذين ما زالوا في السلطة.

تكتيكات اخرى، خاصة اللجوء الى الدعاوى: رغم ان مجموعات المصالح غالباً ما تستخدم الضغط من خلف الكواليس والعمل على انجاح جهات معينة في الانتخابات، فانها تلجأ في بعض الاحيان الى تكتيكات تُستخدم على نطاق واسع في الدول الاخرى، مثل الدعاية السياسية الجماهيرية، والتظاهرات والاضرابات، والمقاطعات، والعصيان المدني السلمي، والعنيف في بعض الاحيان. الا ان هناك تكتيك تنصدر فيه الولايات المتحدة العالم: وهو اللجوء الى اقامة الدعاوى لاغراض سياسية. ففي العام ١٨٣٥ كتب توكفيل قائلاً، «من النادر ان لا تتحول اية مشكلة سياسية تنشأ في الولايات المتحدة دون ان تحل، الى قضية قضائية، ان عاجلاً او آجلاً»^(٥٦). ولاحظ العالمان السياسيان بنجامين جنسبرغ ومارتن شيفتر انه في الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٨٥ ارتفع عدد القضايا المدنية التي قدمت لمحاکم المقاطعات الفدرالية من ٥٠ الف قضية سنوياً الى اكثر من ٢٥٠ ألف قضية في السنة. واحد الاسباب الرئيسية لهذه الزيادة الهائلة، كما يقولان، هو حقيقة ان مجموعات المصالح المتزايدة التي كان ادائها ضعيفاً في الانتخابات وفي الكولسة قد تقدمت بدعاوى الى المحاكم لتعويض خسارتها في مجالات اخرى:

شنت مجموعات الحقوق المدنية، عن طريق قضايا تقدمت بها للمحاكم الفدرالية، هجمات ناجحة ضد نظام المدارس الجنوبية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية، ومخططات التقسيمات التشريعية.. واستخدمت مجموعات البيئة المحاكم لتعطيل اقامة طرق السيارات، والسدود وغير ذلك من المشاريع العامة والتي لا تهدد الاضرار بالبيئة فحسب بل التي توفر المال وغير ذلك من المصادر لمنافسيهم السياسيين. وتمكنت المجموعات النسوية من اسقاط قوانين الولايات التي تحظر الاجهاض، علاوة على الاوضاع القانونية التي تميز في المعاملة ضد النساء في سوق العمل^(٥٧).

وردت المجموعات المحافظة بان حاولت ضمان الا يعين في المحكمة العليا وغيرهم من العاملين في القضاء الفدرالي سوى اشخاص ذوي فلسفات محافظة وليس فلسفات ليبرالية او تدعو للمساواة بين الجنسين.

الواقع ان استخدام هذه التكتيكات من قبل مجموعات المصالح في امريكا اكثر من استخدامها في اية ديمقراطية اخرى يجب الا يفاجئنا، لاننا سبق وعرفنا ان ملاحقة الافراد لحقوقهم عن طريق اقامة الدعاوى هو احد الاشكال التي تختلف فيها الثقافة السياسية في امريكا بقدر كبير عن الثقافات السياسية الاخرى في معظم دول العالم.

الا ان السمة الخاصة والاكثر اهمية لتوضيح المصالح وتجميعها في الولايات المتحدة هو البيئة الحزبية شديدة الاختلاف التي تحيط بها. ففي جميع الديمقراطيات التي ناقشناها في هذا الكتاب، تدار المصالح، وبشكل رئيسي، من داخل الاحزاب السياسية (والواقع، انه في امثلة عدة، ترتبط مجموعات المصالح بشكل رسمي باحزاب معينة: ارتباط نقابات العمال بحزب العمال البريطاني، واتحادات المزارعين وقطاعات الاعمال مع حزب الشعب النمساوي). والتكتيك الرئيسي لها هو اقناع الاحزاب التي يعملون من خلالها باعطاء مطالبهم مكانة بارزة في البرامج الحزبية وفي الأعمال الحكومية.

خلافاً لذلك، فان الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة اضعف بكثير، ودورها كلاعب في عملية رسم السياسة اضعف بكثير، بحيث ان مجموعات المصالح تعمل، والى حد كبير، من خارج الاحزاب ولا يهتمها كثيراً ان تساعد الاحزاب او ان تحلق بها الضرر. ففي العام ١٩٨٠، مثلاً، ناضلت المنظمة الوطنية للمرأة لاقرار قاعدة في الحزب الديمقراطي تمنع الحزب من المساعدة على انتخاب اي مرشح ديمقراطي يعارض التعديل الدستوري الخاص بالحقوق المتساوية. وفي العام ١٩٨٤ قالت المنظمة الوطنية للمرأة انها سترفض تأييد لائحة الحزب القومية ما لم يتم ترشيح امرأة لمنصب نائب الرئيس.

تنطبق الملاحظة ذاتها على الحزب الجمهوري. فمنذ فترة ولجان العمل السياسي لبعض قطاعات الاعمال تساهم في دعم الحملات الانتخابية للديمقراطيين القائمين على السلطة اكثر من منافسيهم الجمهوريين، رغم ان الفلسفة السياسية للجمهوريين اقرب الى فلسفة قطاعات الاعمال. وقد اشتكى قادة الحزب الجمهوري القوميون بمرارة مما اعتبروه خيانة للحزب وللمبدأ المحافظ، الا ان دوغ ثومبسون، رئيس الاتحاد الوطني لسماسرة العقارات رفض الشكوى الجمهورية واوضح الاولويات السياسية للجنة العمل السياسي التابعة له :

نحن مجموعة مصالح خاصة. ومصالحنا هي قضايا ملكية الاراضي والاسكان؛ وهي ليست ضد تقديم المساعدات، وهي ليست الاجهاض، وليست ضد الحد الأدنى للاجور.. فاعضاء اتحادنا يطالبون بالمزيد والمزيد من المحاسبة. لقد انقضت ايام الانفاق بلا حساب يوم كنا نسفح الاموال في ثقب اسود اسمه «المرشحين المنافسين». ان اوامر مسيرتنا

بالنسبة لمساهمات لجنة العمل السياسي واضحة للغاية: توقفوا عن اهدار المال على خاسرين^(٥٨).

باختصار، فان توضيح المصالح وتجميعها يختلف في الولايات المتحدة من نواح عدة، لان الاحزاب السياسية فيها مختلفة جداً من نواح عدة عن اية ديمقراطية اخرى^(٥٩).

الصفات الخاصة للاحزاب السياسية الامريكية

نظام من حزبين

يكاد النظام الحزبي الامريكي ان يكون نظاماً خالصاً من حزبين: اي انه نظام يتنافس فيه حزبان رئيسيان مع بعضهما البعض ويفوزان معاً بجميع الاصوات والمناصب في كل انتخاب^(٦٠). وهكذا، ففي انتخابات الرئاسة الامريكية في العام ١٩٨٨، تمت تسمية مرشحين من قبل تسعة عشر حزباً مختلفاً، بما في ذلك الاحزاب الاشتراكية الصغيرة، مثل الاشتراكيين، والعمال الاشتراكيين، واحزاب السلام والحرية، واحزاب الجناح اليميني الصغيرة مثل حزب الاحرار، وحزب الامريكيين، وحزب حق الحياة. الا ان الحزبين، الجمهوري والديمقراطي نالا مجتمعين ٩٩,٠١ بالمئة من الاصوات، في حين حصلت جميع الاحزاب الاخرى مجتمعة على ٠,٠٩ بالمئة^(٦١). وفي انتخابات الكونغرس للعام ١٩٩٠ كان جميع اعضاء مجلس الشيوخ المئة و ٤٣٤ من اصل ٤٣٥ نائباً في مجلس النواب من الديمقراطيين والجمهوريين وكان الشاذ الوحيد في المجموعة هو الاشتراكي بيرنارد ساندرز، وهو اول مرشح من غير الجمهوريين او الديمقراطيين ينتخب لاي من مجلسي الكونغرس منذ العام ١٩٥٤.

الفروقات بين الحزبين الرئيسيين.

يتساءل العديد من المراقبين الاجانب (وعدد غير قليل من الامريكيين) عن الفروقات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. واحد الردود المعروفة هو انه ليس ثمة فروق حقيقية - وانهما «عبارة عن زجاجتين عليهما ملصقان مختلفان الا ان كليهما فارغ». لكن الجواب الادق هو انه في حين ليس هناك اي مبدأ فلسفي او خيارات سياسية يحملها الديمقراطيون جميعاً وتختلف بشكل حاد عما يحمله الجمهوريون، فان ثمة عدد من النواحي يختلف فيها معظم الجمهوريون عن معظم الديمقراطيين. وسوف نشير هنا الى اختلافين اثنين: التركيبة الاجتماعية «للمياليين» للاحزاب (اي الاشخاص الذين يقولون انهم يفضلون، الى حد ما، احد الحزبين على الاخر)؛ وبعض القضايا التي يختلف فيها معظم الديمقراطيين عن معظم الجمهوريين. وقد ابرزنا الاختلاف الاول في الجدول ١٧-٦.

وكما هو اوضح في الجدول ١٧-٦ فان الديمقراطيين يحظون بدعم النساء اكثر من الرجال، والسود

الجدول ١٧-٦

التركيبة الاجتماعية للمنتمين الى الاحزاب الامريكية الرئيسية (*)

مستقلون	جمهوريون	ديمقراطيون	المجموعة الاجتماعية
%٢٨	%٢٩	%٤٣	
٢٦	٢٩	٤٥	اناث
٣٠	٣٠	٤٠	ذكور
١٧	٨	٧٥	سود
٢٦	٢٢	٥١	هسبانو
٣٠	٣٢	٢٨	بيض
٣٠	٣٦	٣٤	خريجو جامعات
٢٨	٣٣	٣٩	بعض الدراسة الجامعية
٢٨	٢٨	٤٤	خريجو دراسة ثانوية
٢٦	٢٢	٥٢	أقل من الدراسة الثانوية
٣٠	٣٢	٣٨	العمر من ١٨-٢٩ سنة
٣١	٢٦	٤٣	العمر من ٣٠-٤٩ سنة
٢٤	٣١	٤٥	العمر أكثر من ٥٠ سنة
٢٩	٣٧	٣٤	الدخل السنوي أكثر من ٤٠ الف دولار
٢٩	٣٠	٤١	الدخل السنوي من ٢٥٠٠٠-٣٩,٩٩٩ دولار
٢٩	٢٨	٤٣	الدخل السنوي من ١٥٠٠٠-٢٤,٩٩٩ دولار
٢٧	٢٢	٥١	الدخل السنوي أقل من ١٥ الف دولار
٢٧	٣٢	٤١	بروتستانت
٢٨	٢٦	٤٦	كاثوليك
٣٢	١٠	٦٠	يهود
٢٦	٣١	٤٣	انجيليون
٢٩	٣٠	٤١	غير انجيليون
٢٨	٣٥	٣٧	مهنيون ورجال أعمال
٣١	٢٧	٤٢	موظفون من ذوي الياقات البيضاء
٢٩	٢٩	٤٢	عمال مهرة
٢٩	٢٢	٤٩	عمال غير مهرة
٢٦	٢٢	٥٢	اعضاء نقابات عمالية
٢٩	٣١	٤٠	ليسوا اعضاء نقابات

* تتجمع الارقام افقيا في كل عمود لتصبح ١٠٠ بالمئة ناقص غير المهتمين بالسياسة.

Source: The Gallup Poll, Public Opinion 1988 (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1989), pp. 130-132.

الجدول ١٧-٧

عمليات تصويت مختارة في الكونغرس ١٩٨٩

المجلس والموضوع		الديمقراطيون		الجمهوريون	
مجلس النواب		نعم	لا	نعم	لا
		دليل التماسك ^(١)	دليل التماسك	دليل التماسك	دليل التماسك
رفع الحد الأدنى للاجور	٢٢٦	٢٤	٨٠	٢٢	١٤٧
اعادة العمل بمذهب استقامة التلفزيون	٢٠٧	٤٣	٦٦	٥٤	١١٩
تشديد المعايير الخاصة بالمسؤولية عن تسرب النفط	١٥٠	٧١	٣٦	٣٥	١٢٦
تقديم عون عسكري للسلفادور	٥٨	١٨٨	٥٢	١٦٢	١٠
خفض مخصصات برنامج «حرب النجوم»	١٣٢	١٢٠	٤	٦	١٦٦
مواصلة تمويل برنامج القاذفة «ستيلث»	٥٣	١٩٤	٦٠	١٢٣	٥٠
السماح باستخدام الاموال الفدرالية في عمليات اجهاض الحمل الناجم عن الاغتصاب او السفاح	١٧٣	٧١	٤٢	٣٩	١٣٦
مواصلة تمويل لجنة الحقوق المدنية	٢٤٣	٢	٩٨	٣٥	١٣٣
مجلس الشيوخ					
فرض ان يكون لناقلات النفط الجديدة بدن مزدوج	٣٩	١٦	٤٢	٩	٣٥
الغاء حدود المسؤولية عن تسرب النفط	٢٣	٣٢	١٦	٢٥	٢٠
وقف تمويل القاذفة ستيلث	٢٧	٢٨	٢	٢	٤٣
فرض اجراء اختبار عدم تعاطي المخدرات لبعض متلقي للمعونة الاجتماعية	١	٥٤	٩٦	٢٣	٢١
السماح لجمعية التعليم الوطنية والوقف القومي للانسانية برفض المنح المقدمة الى مشاريع تعتبر فاحشة	١١	٤٣	٦٠	٢٤	١٩
السماح بدفع اجور ادنى من الحد الأدنى لبعض العمال المهاجرين	٥	٤٨	٨٠	٣٠	١٥

(١) راجع نص الكتاب لمعرفة معنى «دليل التماسك».

Source: Congressional Quarterly Almanac, 45 (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1990).

الاختلافات بين معظم القادة والمؤيدين لكلا الحزبين بما يكفي لا عطاء الناخبين مجالاً ذو مغزى للاختيار بين السياسات المطروحة علاوة على المرشحين للانتخاب.

المنظمة اللامركزية

تنظم معظم الاحزاب السياسية في معظم الديمقراطيات بشكل «هرمي» مع وجود قائد قومي ومنظمة قومية على القمة تمسك بزمام السلطة وتشرف على نشاطات منظمات الحزب المحلية والاقليمية. وعلى العكس من ذلك تماماً نُظم الحزبان الامريكانيان الديمقراطي والجمهوري، حسب تعريف صامويل ديرزفالد الحصيف بشكل «سطح» /stratarchies^(٦٢). اي انه ليس لتنظيماتها على المستوى القومي، او المحلي، او مستوى الولاية، اية سلطة قانونية او غير قانونية على التنظيمات من مستويات اخرى. اصف الى ذلك، ان لدى معظم الاحزاب منظمة تنفيذية واخرى تشريعية على كافة المستويات وليس لاي واحدة منها سلطة على الاخرى.

فعلى المستوى القومي، مثلاً، لدى كل من الديمقراطيين والجمهوريين «فريق رئاسي» و«فريق كونغرسسي». وبالنسبة للحزب الذي يتولى الرئاسة، يتكون فريق الرئاسة من الرئيس، واللجنة القومية ورئيس مجلس الحزب على المستوى القومي، والمشاركون في مؤتمر الترشيح القومي. أما الحزب الذي لا يتولى الرئاسة فليس لديه قائد معترف به من قبل الجميع، حتى وان كان يتولى ادارة وكالات اخرى.

ولدى كل حزب في كلا مجلسي الكونغرس مؤتمر حزبي يضم جميع اعضاء الحزب في كل مجلس (وهذا يوازي ما يدعى في معظم الديمقراطيات الفريق البرلماني)؛ وزعيم للردهة floor leader ينتخبه المؤتمر ليقوم بدور المنسق الرئيسي لاستراتيجيات الحزب التشريعية وتكتيكاته؛ ولجنة السياسة، التي ينتخبها المؤتمر لتقديم المشورة الى زعيم الردهة حول مسائل سياسية وتكتيكات تشريعية اساسية؛ وحاملو السوط، الذين يختارهم المؤتمر للعمل كقنوات اتصال بين القادة والاعضاء العاديين؛ ولجان الحملة الانتخابية، التي يختارها المؤتمر لجمع الاموال وتوزيعها على الحملات الانتخابية لمرشحين مختارين في مجلسهم.

لكن يجدر ان نؤكد بان ثمة علاقة رسمية ضئيلة بين الفريق الرئاسي والفريق الكونغرسسي، واية محاولة من قبل الرئيس (ناهيك عن اللجنة القومية، او رئيس مجلس الحزب على المستوى القومي) للتدخل في اختيار الفريق الكونغرسسي لقائده او تحديد سياساته واستراتيجياته، فانها ترفض باسْتِيَاء على اساس انها «تدخل خارجي».

اما على مستوى الولاية، فلدى كل من الحزبين فريق حاكم، وفريق تشريعي. ويتكون الفريق

الحاكم من حاكم الولاية (ولا يكون للحزب الاخر زعيماً واحداً معترف به)، واللجنة المركزية للولاية، ورئيس مجلس الولاية / state chair واعضاء مؤتمر الولاية . اما الفرق التشريعية، فلديها عادة، مثلها في ذلك مثل الفرق الكونغرسية، مؤتمرات حزبية، وزعماء ردهة منتخبيين، ولجان سياسية، وحاملي سوط. لكن اي من الفريقين الرئاسي والتشريعي ليس له اية سلطة على الاخر. وليس للفرق الحزبية المشكلة على مستوى قومي أية سلطة على اي جزء من فرق الولايات؛ فالفرق القومية وفرق الولاية هي بكل بساطة طبقات مختلفة، وليست مستويات اعلى واخفض في سلسلة من القيادات تترأسها الدوائر الحزبية القومية.

اما على المستويات المحلية المختلفة، فتوجد لجان مقاطعات كونغرسية، ولجان كونتيات، ولجان مدن، ولجان الاحياء والضواحي، وغيرها، وهي اكثر من ان تُعد. واللجان والمجالس الحزبية المحلية في معظم الولايات مستقلة من الناحية القانونية والواقعية عن دوائر الحزب سواء على مستوى الولاية او المستوى القومي. وهي تشكل بالتالي ، طبقة ثالثة مستقلة عن الدوائر الحزبية على مستوى الولاية، مثلما تستقل هذه الاخيرة عن دوائر الحزب على المستوى القومي.

المنظمات الحزبية الامريكية ، هي، واكثر بكثير من اي حزب رئيسي في اي دولة ديمقراطية حديثة، تجمع من عدة مئات من مختلف الزعماء واللجان موزعين بين طبقات تنظيمية مختلفة، ليس لاي واحدة منها سوى قدر ضئيل من السلطة، أو لا سلطة على الاطلاق في ان تشرف على، او التزام في ان تطيع اية دائرة من طبقتها، ناهيك عن ان تشرف على او تطيع الدوائر الحزبية من الطبقات الاخرى.

التماسك الضعيف

لدى الاحزاب البرلمانية في معظم الدول الديمقراطية الحديثة قدراً كبيراً من «التماسك»، وهو تعبير يستخدمه علماء السياسة للإشارة الى درجة تمسك اعضاء الفريق التشريعي في التصويت معاً على القضايا الخاصة بالسياسة العامة. والامتناع عن التصويت حسب رغبة زعماء الحزب، او حتى التصويت ضد هذه الرغبات، ليس غريباً عن هذه الاحزاب، وقد ازداد تكرارها في بعض البلدان في السنوات الاخيرة، وان يكن ببطء شديد. لكن هذه لا تمثل سوى انحرافات طفيفة عن القاعدة، حيث ان معظم اعضاء الاحزاب البرلمانية في الدول الاخرى يصوتون بصلافة معاً في معظم التصويتات البرلمانية.

بعكس ذلك تماماً، فان المسائل الوحيدة في كلا مجلسي الكونغرس، التي يصوت فيها جميع الديمقراطيين بشكل منتظم معاً، ويصوت فيها جميع الجمهوريين بشكل معاكس؛ هي المسائل المتعلقة «بتنظيم» المجلسين - اي تلك المتعلقة باختيار الناطق باسم مجلس النواب، والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ، ورؤساء اللجان الدائمة الرئيسية. اما بالنسبة لجميع القضايا الاخرى فانهم نادراً ما يصوتون

عليها بالاجماع. انظر على سبيل المثال، التصويت في الكونغرس المعروض في الجدول ١٧-٧.

جاءت ارقام دليل التماسك الظاهرة في الجدول ١٧-٧ من مقياس طوره ستيورات رايس لبيان درجة الانقسام الحزبي الداخلي بالضبط حول اية مسألة تشريعية. وتسجيل ١٠٠ نقطة يعني ان جميع اعضاء الحزب قد صوتوا الى جانب واحد. وتسجيل «صفر» من النقاط يعني ان نصفهم قد صوت الى هذا الجانب والنصف الثاني الى الجانب الاخر، وتسجيل ٥٠ نقطة يعني ان ثلاثة ارباعهم قد صوت في اتجاه والربع الباقي في الاتجاه الاخر.

في المواضيع الاربعة عشر الظاهرة في اللوحة، نجد ان التماسك الحزبي هو، بشكل عام، اعلى لدى اعضاء مجلس النواب من الحزبين منه في مجلس الشيوخ، وفي بعض المواضيع نجد ان أحد الحزبين أو الاخر يقترب من مستوى التماسك الذي لدى الاحزاب الكبرى في الديمقراطيات الاخرى. فعلى سبيل المثال، أيد اعضاء الديمقراطيون في مجلس النواب بالاجماع تقريباً رفع الحد الأدنى للأجور ومواصلة تمويل مفوضية الحقوق المدنية، في حين تمسك اعضاء الجمهوريين في مجلس النواب بالقدر نفسه من الحزم في تأييدهم لتقديم مساعدات عسكرية الى السلفادور وتمويل البرنامج الدفاعي المسمى «حرب النجوم»، وايد الشيوخ الديمقراطيين تمويل القاذفة «ستيلث»، في حين انقسم الجمهوريون مناصفة في مسألة الغاء حدود المسؤولية عن تسرب النفط وفرض اجراء اختبار عدم تعاطي المخدرات لمتلقي المعونة الاجتماعية.

تبعاً لذلك، فانه يوجد بعض التماسك الحزبي في الكونغرس حول معظم المواضيع. ويبدو التماسك عالياً بشكل خاص في القضايا المتعلقة بزيادة الانفاق على مجالات الرفاهة الاجتماعي، وزيادة الانفاق على الدفاع، وتنظيم اكبر لقطاع الاعمال - حيث يصوت الديمقراطيون على الاغلب، وليس بالاجماع، بنعم، ويصوت الجمهوريون على الاغلب، وليس بالاجماع، بلا. ومن جهة اخرى، ينقسم الحزبان بحدة، خاصة في القضايا الاخلاقية، مثل الاجهاض، وعقوبة الاعدام، وتنظيم الفن الاباحي، وبشكل متساو نسبياً. لكن مقارنة بالاحزاب البرلمانية في معظم الدول الديمقراطية فان لدى اعضاء الكونغرس الامريكي من ديمقراطيين وجمهوريين مستوى متديناً من التماسك حول معظم المواضيع.

لهذا الوضع نتائج هامة على دور الاحزاب الامريكية في عملية رسم السياسة، وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد، كما ان له اسباب عدة، اهمها حقيقة ان قادة الحزبين الديمقراطي والجمهوريين لديهما سلطات اضعف بكثير مقارنة مع أغلبية الأحزاب الديمقراطية الاخرى.

الانضباط الضيف

لدى معظم زعماء الاحزاب الرئيسية في دول العالم الديمقراطية عدد من الاسلحة تضمن بان يدعم المسؤولون العامون المحسوبون على حزبهم سياسات الحزب في البرلمانات الوطنية. وأحد هذه الأسلحة، ضمان الا يحظى متمرده على الحزب او معارض لمواقفه على منصب وزاري أو منصب رفيع من أي نوع. واذا ما فشل هذا الاجراء في اعادة العضو المنشق الى حظيرة الحزب، فان في وسعهم طرده من المجموعة البرلمانية كلها. وتعطي احزاب كثيرة في دول عديدة زعمائها السلاح الاخير: سلطة منع اعادة انتخاب المتمرده بعدم ترشيحه رسمياً عن الحزب في الانتخابات القادمة.

في اسرائيل مثلاً، يتم اختيار قائمة المرشحين عن كل حزب للكنيست (البرلمان) من قبل مجموعة صغيرة من قادة الحزب، وهم الذين يقررون ايضاً ترتيب قائمة المرشحين على بطاقة الاقتراع (وهذا يحدد اي المرشحين سيكون أوفر حظاً في الحصول على مقعد، واي المرشحين بلا اي حظ). وقد يستمعوا من باب المجاملة أو الحصافة الى اقتراحات زعماء الحزب من التنظيمات المحلية أو الاقليمية، الا ان لديهم السلطة المطلقة في منع اعادة انتخاب اي عضو متمرده من حزبهم. وتستخدم الاحزاب الرئيسية في كل من الهند، واليابان، وسريلانكا، وهولندا، وايطاليا الاسلوب ذاته^(٦٣).

في بريطانيا العظمى، يتم اختيار المرشحين عن حزبي العمال والمحافظين من قبل المنظمات المحلية في دوائرهم الانتخابية. الا انه لا يمكن اعتبار اي شخص يتم اختياره مرشحاً رسمياً عن الحزب الى ان تتم الموافقة عليه من دوائر الحزب القومية. وقد استخدم كل حزب سلطته في الاعتراض مرات قليلة، الا ان كل دائرة انتخابية تعرف انها اذا اختارت مرشحاً غير مقبول من قادة الحزب على المستوى القومي، فان عليها اختيار مرشح اخر، لذلك فانهم يضعون في اعتبارهم دائماً اختيار شخص يعلمون جيداً ان القيادة القومية تقبله^(٦٤). وتطبق انظمة مماثلة في استراليا، وبلجيكا، وكندا، والدانمارك، وفنلندا، وايرلندا، ونيوزيلندا، والمانيا، وتركيا.

بعكس ذلك تماماً، فان أي شخص يفوز في انتخابات الحزب التمهيدية لمجلس النواب أو الشيوخ عن منطقة كونغرسية أو ولاية في الولايات المتحدة يصبح بشكل آلي مرشح الحزب الشرعي لذلك المنصب، وليس لأي دائرة حزبية قومية سلطة الاعتراض على ترشيحه. وفي احدي المناسبات البارزة، التي اطلق عليها المؤرخون «تطهيرات العام ١٩٢٨»، حاول فرانكلين دي. روزفلت، الذي كان زعيماً قومياً قوياً، ويحظى بشعبية غير عادية، التدخل في الانتخابات التمهيدية في عدة ولايات لمنع اعادة انتخاب الشيوخ الديمقراطيين الذين عارضوا سياسات البرنامج الجديد / New Deal. وقد فشل في اثنتي عشر محاولة من اصل ثلاثة عشر، ومنذ ذلك الحين توصل الناس الى قناعة بان أية محاولة للتدخل من قبل زعيم حزبي قومي في اختيار المرشحين على المستوى المحلي أو مستوى الولاية محكوم عليها بالفشل.

ولا ريب ان الرؤساء وزعماء احزابهم في الكونغرس يستطيعون، وغالباً ما يقومون بمناشدة انصارهم دعم سياسات الرئيس باسم الولاء الحزبي و/ او لزيادة فرص الحزب في الانتخابات القادمة، أو كي لا يظهر الحزب بمظهر سخييف. وما لم يكن ثمة اسباب قوية تمنع اعضاء الكونغرس من القيام بذلك، فان معظمهم يلتزمون بدعم تلك السياسات. لكن، وخلافاً لقادة الاحزاب في معظم الدول الاخرى، فلا الرئيس، ولا رؤساء الحزب في الكونغرس لديهم سلطة فعالة لفرض الانضباط على الاعضاء، أو الزام اعضاء الحزب في الكونغرس على التصويت بطريقة تخالف ضمائرهم - أو ما يرون انه يتمشى مع مصالح ورغبات دوائرهم الانتخابية.

نتيجة خاصة: سيطرة حزبية مقسمة على الحكومة

في الديمقراطيات البرلمانية لا يمكن لاحد الاحزاب ان يسيطر على السلطة التشريعية في حين يسيطر الحزب الاخر على السلطة التنفيذية. واذما ما رفض البرلمان مطلباً لمجلس الوزراء، فان على المجلس اما ان يستقيل ويفسح المجال لوزارة مقبولة من البرلمان ان تتولى السلطة؛ او يحل البرلمان وتجري انتخابات جديدة، ويتم تشكيل وزارة جديدة تحظى بتأييد الاغلبية البرلمانية. لكن لا يمكن ان يكون هناك سوى فترة قصيرة من الخلاف بين الوزارة والاغلبية البرلمانية تتعلق باحد مسائل السياسة العامة الرئيسة.

اما في الولايات المتحدة، فان الفصل بين السلطات، وتباين الفترات والدوائر الانتخابية لكل من الرئيس، واعضاء مجلس النواب، واعضاء مجلس الشيوخ يجعل من الممكن لاحد الاحزاب ان يفوز بالرئاسة، وان يفوز الحزب الاخر بالسيطرة على احد مجلسي الكونغرس أو كلاهما. فما مدى تكرار حدوث مثل هذا الامر؟ منذ انتخابات ١٨٣٢ (التي يقول معظم المؤرخين انها بداية الانظمة الحزبية والانتخابية الحديثة) وحتى انتخابات ١٩٩٠، كان هناك ما مجموعه ثمانون انتخابات رئاسية و انتخابات منتصف الفترة / midterm elections. وفي كل واحدة من هذه الانتخابات كان يمكن تقسيم السلطة بين الحزبين أو بقائها موحدة في حزب واحد. والواقع ان ٤٩ منها (٦١ بالمئة من الحالات) افرزت سيطرة موحدة، وفي ٣١ منه (٣٩ بالمئة من الحالات) كانت السلطة مقسمة.

وما هو اجدر بالملاحظة، حقيقة انه منذ وفاة فرانكلين دي. روزفلت في العام ١٩٤٥، تكرر حدوث اقتسام السيطرة الحزبية لدرجة ان العديد من المراقبين شعروا انها القاعدة الطبيعية، وليس الاستثناء. وخلال الفترة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٩٠ جرت ٢٣ عملية انتخابية. نجم عن تسعة منها (٣٩ بالمئة) سيطرة موحدة (رؤساء ديمقراطيون وكونغرس يسيطر عليه الديمقراطيون)، ونجم عن ١٤ منها (٦١ بالمئة) اقتسام السيطرة (جميعها، فيما عدا واحدة، برؤساء جمهوريين وسيطرة ديمقراطية على الكونغرس). وبالتالي، فان خمسة من الرؤساء الجمهوريين الذين تولوا الرئاسة بعد الحرب - وهم

جون بوش، ورونالد ريغان، وجيرالد فورد، ريتشارد نيكسون، ودوايت ايزنهاور - لم يتمتع اي منهم باستثناء ايزنهاور بفترة وجيزة (١٩٥٣-١٩٥٥) كان فيه الكونغرس بمجلسيه تحت سيطرة حزبه. وخدم جميع الباقيين (كما سنرى عند الحديث عن بوش) فترة حكمهم كلها وهم يتعاملون مع كونغرس كان مجلس النواب فيه، على الأقل، ومجلس الشيوخ في اغلب الاحيان تحت سيطرة الديمقراطيين.

السبب الاكثر وضوحاً لهذا الوضع، الذي لا وجود له ويستحيل حدوثه في الديمقراطيات البرلمانية، هو حقيقة ان رئيس السلطة التنفيذية واعضاء مجلسي الكونغرس، ينتخبون، كما سبق ورأينا، بشكل منفصل ولفترات مختلفة من قبل دوائر انتخابية متداخلة. وبالتالي، فان البنية الدستورية تمكن الناخب الامريكي من فعل شيء لا يستطيع الناخبون في الديمقراطيات البرلمانية من فعله، وهو تحديداً تجزئة بطاقة الاقتراع / spilt ticket - اي التصويت لعضو في احد الاحزاب كرئيس والتصويت لعضو من الحزب الاخر كعضو في الكونغرس.

تفسر تجزئة بطاقة الاقتراع تكرار حدوث اقتسام الاحزاب للسلطة. ويلخص الجدول ١٧-٨ انماط اقتراع جميع الناخبين الذين اجابوا على استطلاعات «دراسات الانتخابات القومية» للانتخابات الرئاسية والكونغرسية جميعها منذ العام ١٩٥٢ وحتى العام ١٩٨٨.

عملية رسم السياسة في امريكا

مقاصد ومخططات الاء المؤسسين

عند مناقشة عملية رسم السياسة في الولايات المتحدة، فان اول نقطة يجب علينا فهمها هي ان الاطار الدستوري الذي تعمل الحكومة من خلاله مصمم بعناية لمنعها من القيام باشيء سيئة، وليس ان يسهل على الحكومة القيام باشيء جيدة. ولا ريب ان رجال فيلادلفيا كانوا يأملون، عند وضعهم للدستور، في الحصول على حكومة قومية اشد فعالية مما تنص عليه بنود الكونغرس الفدرالية. الا ان هدفهم الاول وضع وتنفيذ سياسات قومية فعالة، و متماسكة، وقوية.

وقد آمنوا بانه لا يجب النظر الى الحكومة وكأنها الام الرؤوم، تفعل كل ما هو ضروري لتغذية اطفالها واسعادهم. فعلياً ان لا ننسى، انهم حذروا من ان الحكومة هي مؤسسة قوية وخطرة ابتدعها اناس غير معصومين عن الخطأ، وان هدفها الأول - والسبب المشروع الوحيد لوجودها واطاعتها - هو ضمان حق الحياة الذي منحه الله لكل مخلوق، وضمان حريته، واملاكه. ويعتقدون ان كل ما تفعله الحكومة عدا ذلك، ليس اقل اهمية فحسب، بل هو غير مقبول ايضاً اذا كان يعتدي على هذه الحقوق الاساسية

اعتقد ان افضل طريقة لجعل الحكومة قوية بما يكفي لضمان حقوق مواطنيها دون ان تصبح قوية بحيث تتجاهل تلك الحقوق، هي تجزئة السلطة وتوزيعها على عدة وكالات - بين الحكومة الفدرالية

الجدول ١٧-٨		
التصويت للأئحة كاملة ولأئحة مجزئة ١٩٥٢-١٩٨٨		
النسبة	العدد	نمط التصويت
٤١	٣٧٠٢	ديمقراطي للرئاسة ، ديمقراطي لمجلس النواب
٣٩	٣٥٠٧	جمهوري للرئاسة ، جمهوري لمجلس النواب
٥	٥٠٥	ديمقراطي للرئاسة ، جمهوري لمجلس النواب
١٥	١٣٤٠	جمهوري للرئاسة ، ديمقراطي لمجلس النواب
١٠٠	٩٠٥٤	المجموع

Source: National Election Studies of Presidential and Midterm Elections, 1952-1988; data aggregated by the Computer-assisted Survey Methods Program, University of California, Berkeley.

وحكومات الولايات، وداخل الحكومة الفدرالية عن طريق الفصل بين السلطات. فقد شعروا بان السلطة يجب ان تقسم ، والا تتمكن فئة واحدة من السيطرة على سلطات الحكومة بحيث تخدم مصالحها على حساب مصالح الاخرين جميعهم^(٦٥).

تبعاً لذلك، لم يعتقدوا ان وصول سياسة ما الى طريق مسدود تعجز فيه الحكومة عن العمل لان احد الاطراف يسد طريق العمل على الاطراف الاخرى، هو نوع من الفشل الرهيب يجب تجنبه حيثما أمكن وفتح الطريق باسرع ما يمكن. بل انهم اعتبروا تلك العقبات مطلوبة لأي عمل حكومي يعتدي على مصالح واعتراضات أي جزء مهم من المجتمع. وبالتالي فحين تشل احدى العقبات حكومة التسعينات عن وضع سياسات فاعلة تتعلق بالعجز في الموازنة، أو زيادة الدين القومي، والجريمة، أو تدهور البيئة، أو أزمة الخليج، أو أية مشكلة عامة، فان اقل ما يمكن ان نقوله هو ان عملية رسم السياسة تعمل حسبما قصد اليه واضعو اطر الدستور.

طرق تقليدية لتجنب الطرق المسدودة

كتب اليكس دي توكفيل «لم يذهلني الفهم السليم والحكم العملي على الأمور للامريكيين، قط ، بقدر ما اذهلتني الطريقة التي تملصوا فيها من الصعوبات التي لا حصر لها الناجمة عن دستورهم الفدرالي»^(٦٦). وهذه وجهة نظر صائبة. فمنذ افتتاح الكونغرس الأول في العام ١٧٨٩ وحتى التسعينات من القرن الحالي، وجد الامريكيون ان على حكومة الولايات المتحدة ان تضع بعض السياسات على الأقل وان تنفذها، مهما بلغ خطرهما على حقوق الانسان. فعليها تنظيم التجارة بين الولايات والتجارة الخارجية، وان تزيد أو تقلل من السيولة النقدية، وان تدير العلاقات مع الدول الاجنبية، وان تجبي الضرائب، وتنظم الانفاق العام، وما الى ذلك. وحسب ملاحظة توكفيل الصائبة، فقد طور الامريكيون طرقاً لرسم السياسات رغم كثرة العقبات التي يضعها النظام الدستوري، والميل العام الى التقاعس. فهناك مجموعة من الطرق جرت العادة على استخدامها في الايام العادية، وطرق اخرى يتم اللجوء اليها في الازمات.

في «الاقوات العادية» / Ordinary Times - اقامة ائتلاف لغرض معين: في الاوقات العادية ترسم السياسات العامة في امريكا عن طريق اقامة ائتلافات، مصالح خاصة عن طريق المساومة وعقد الاتفاقات بين ممثليها^(٦٧). وبناء ائتلاف الرئيسون هم مسؤولون حكوميون من مختلف الانواع، بما في ذلك الرؤساء ومساعدهم السياسيون الرئيسيون في مجلس الوزراء ومكتب الرئيس التنفيذي؛ واعضاء الكونغرس والموظفون المختصون العاملون معهم، وكبار رجال السياسة وموظفو الخدمة المدنية الدائمون في الدوائر التنفيذية والوكالات المستقلة؛ والقضاة الفدراليون وكتبتهم. واللاعبون الخارجيون في مثل نشاط اللاعبين الداخليين على الاقل، وفي مثل قوتهم، وخاصة اللوبي الذي يمثل مجموعة المصالح الرئيسية التي تشعر انها تتحمل القسط الاكبر من المخاطر لنتائج أية سياسة. والنتيجة المعتادة، انه في حين ينجم عن كل صراع على كل سياسة رابحون وخاسرون، فلا ينجم عن ذلك

خسارة كاملة أو نصراً كاملاً لأية مصلحة تخوض هذا الصراع. فكل منافس يحصل على شيء مما يريد لكنه لا يحصل على كل شيء أبداً؛ ويسعى لان يدراً عن نفسه حدوث كارثة تامة^(٦٨).

وقد انتقد العديد من المعلقين، في الماضي والحاضر، بشدة هذه الطريقة. وادعوا انها تتطلب وقتاً طويلاً جداً لانجاز أي شيء، وان ما ينجز يكون غير مرتب، مليء بالتناقضات، والخيبة، وبحاجة دائمة الى الاصلاح. وذهلوا لمدى صعوبة التوصل الى اغلاق ملف أية سياسة رئيسية: ويقولون، في العادة، حين يخسر ائتلاف ما قضية في الرئاسة، فانه يحاول في الكونغرس؛ وحين يخسر في الكونغرس فانه يحاول في الدوائر الحكومية، وحين يفشل في اقناع المسؤولين المنتخبين والمعينين، فانه يحاول استبدالهم، وحين يخسر في كل مكان يلجأ الى المحاكم لقلب السياسات التي وضعتها وكالات اخرى أو التخفيف منها.

في الفترة الاخيرة، مثلاً، حين فشل الائتلاف الذي كان يسعى لدعم ثوار الكونترا في نيكاراغوا في الحصول على الدعم الكافي من الكونغرس، لجأ الى مكائد سرية في وكالة الامن القومي لتأمين تلك الاموال. ومثال آخر هو حين فشلت حركة الحقوق المدنية في الخمسينات في حمل الكونغرس على الغاء الفصل العنصري في المدارس، لجأت الى المحكمة العليا وفازت بالنصر بالقرار الذي يشكل نقطة تحول مهمة، في قضية «براون ضد مجلس التعليم» (١٩٥٤). وقد لجأت ائتلافات المنادين بالمساواة بين الجنسين، والشاذين، والسحاقيات، في الفترة الاخيرة، وبعد فشلها في الانتخابات، اقناع المسؤولين المنتخبين، وموظفي الدوائر الحكومية، الى المحاكم بدل ان تستسلم للوضع.

لا شك ان طريقة «الأوقات العادية» Ordinary-Times، هي ابعد ما تكون عن عملية رسم السياسة المنظمة، والمرتبة، والسريعة التي يعتقد، وعلى نطاق واسع، ان الديمقراطية البرلمانية توفرها بسبب دمج السلطات، وبالتالي استحالة الوصول الى طريق مسدود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومع ذلك، لا يمكن انكار انها انتجت عدداً كبيراً من السياسات الكبرى، وقد حقق العديد منها نجاحاً كبيراً: مثل وضع برنامج الكسندر هاميلتون للتطور الاقتصادي في تسعينيات القرن الثامن عشر، والتوسع ناحية الغرب في القرن التاسع عشر، واستيعاب ملايين المهاجرين، والاصلاحات التقدمية في أوائل القرن العشرين، والبرنامج الجديد، واستمرار التقدم في وضع الامريكين- الافارقة منذ الغاء العبودية، رغم بطئه في نظر البعض، والاصلاح الشامل للنظام الغربي في العام ١٩٨٦، وما الى ذلك^(٦٩).

حتى في افضل الحالات، استغرقت طريقة «الأوقات العادية» بعض الوقت لاعطاء نتائج، وكان ثمة مناسبات في التاريخ الامريكي جعلت الامة تلتفت الى نوع اخر من عمليات رسم السياسة حين لاحت مخاطر بسبب عدم عمل تلك الطريقة بالسرعة الكافية.

في اوقات الازمات: ديكتاتورية الرئاسة، في العام ١٨٨٩ كتب جيمس برايس:

في الأوقات المضطربة... تلقى مسؤولية هائلة على شخص واحد هو القائد العام ورئيس السلطة التنفيذية المدنية. وقد حظي ابراهام لينكولن بسلطة تفوق اي سلطة حظي بها رجل انجليزي منذ اوليفر كرومويل. صحيح ان القانون

العادي قد علق عملياً لغرض ما خلال حرب الانفصال. الا ان من الواجب تعليقه دائماً في الازمات المماثلة، ويكون التعليق لصالح الرئيس، الذي يصبح وكأنه ديكتاتور^(٧٠).

كان برايس محقاً بالنسبة الى لينكولن، فحين بدأت الولايات الجنوبية في اتخاذ خطوات نحو الانفصال في العام ١٨٦١، اتخذ لينكولن عدداً من الخطوات ابتعدت كثيراً عن طريقة رسم السياسة العادية. فعلق في بلاغ تنفيذي أوامر المثل الخطية، ودعا المتطوعين الى الالتحاق بالجيش الاتحادي، وانفق اموال الحكومة لشراء طعام، وبزات عسكرية، واسلحة لهم، واتخذ القرار الحاسم بتجهيز قلعة سمر / Fort Sumter، رغم توقعه من ان عملاً كهذا قد يشعل فتيل حرب اهلية. وبعد ان فعل كل ذلك، دعا الكونغرس الى الانعقاد، واطلعه على ما فعل، وطلب منحه سلطات باثر رجعي - ولم يكن امام الكونغرس من خيار سوى منحه اياها.

منذ ذلك الحين، تبني الرؤساء وجهة النظر القائلة انه حين تدعو المصلحة الوطنية لاتخاذ اجراء فوري، فان عليهم القيام به على مسؤوليتهم الخاصة، كما فعل لينكولن، او اقناع الكونغرس بالاسراع عن طريق اتخاذ خطوات اصلاحية راديكالية، كما فعل فرانكلين دي. روزفلت في الثلاثينات، حين بدا واضحاً ان الاقتصاد سينهار تحت ضغوط الركود العظيم ان لم تتخذ اجراءات غير عادية.

يمارس الرؤساء عادة هذه السلطات الاستثنائية في الازمات الخارجية اكثر من الازمات الداخلية، كما حدث حين أمر ترومان القوات الامريكية بالتوجه الى كوريا في العام ١٩٥٠، وحذا الرئيسان كينيدي وجونسون حذوه في فيتنام في الستينات، وامر بوش الجيش بالتوجه الى باناما ثم الى الخليج العربي في بداية عهده. ويحد قانون سلطات الحرب للعام ١٩٧٤ من سلطة الرئيس في القيام بمثل هذه الاعمال دون موافقة الكونغرس، الا أنه في الواقع لم يقيد الرؤساء الا بقدر ضئيل منذ اقراره. ولا يشك اي شخص، في ان الرئيس سيتجاوز الطرق العادية لرسم السياسة في أية ازمة خارجية في المستقبل، ويفعل ما يشعر ان من واجبه ان يفعله.

الا ان تجربة الولايات المتحدة في كوريا وفيتنام قد اظهرت بوضوح ان صمام الامان المتمثل في «ديكتاتورية الرئاسة» / presidential - dictatorship لا يبقي مفتوحاً الى ما لا نهاية. فاذا ما انجز العمل العسكري مهمته بسرعة، وكانت الاصابات في صفوف الامريكيين قليلة، وخرجنا منها خلال بضعة اسابيع، فان ديكتاتورية الرئاسة تنجح. لكنها اذا طالت لشهور وسنوات، وكانت تكاليفها باهظة، واصاباتها عديدة، وكان الامل ضئيلاً في تحقيق نصر نهائي واضح - كوريا وفيتنام هما المثالان الرئيسان حتى الان - فان الرئيس يخسر عندها التأييد الشعبي، ثم تأييد الكونغرس الذي يحتاجه، وتعود الدولة الى الطرق العادية في رسم السياسة. وفي كافة الاحوال، فان الزعيم الذي يتعرض للمحاسبة على اعماله كل سنتين في انتخابات حرة لا يمكن اعتباره ديكتاتوراً.

انجازات السياسة

السياسات الاستخراجية

عند بحث انجازات السياسة في الولايات المتحدة، فان من المهم ان نتذكر باننا نتعامل مع نتائج عمل عدة حكومات، وليس الحكومة القابضة في واشنطن فقط^(٧١). يوجد في الوقت الحالي اكثر من ٨٠ الف وحدة حكومية في امريكا، تضم الحكومة الفدرالية، و ٥٠ ولاية، و ٣٠٤٢ كونتية، و ١٩٢٠٠ بلدية، و ١٦٦٩١ مجلس بلدي، و ١٤٧٢١ مقاطعة مدارس محلية، و ٢٩٥٣٢ مقاطعة خاصة - لكل واحدة منها بعض السلطات التشريعية والدستورية في رسم السياسات^(٧٢).

من بين وحدات السلطة هذه والبالغة ٨٣٢٣٧ وحدة، تستخلص الحكومة الفدرالية القسط الاكبر من المصادر: فهي تجمع ٦٩ بالمئة من جميع الضرائب، و ٥٧ بالمئة من ايرادات جميع المصادر. وحصلتها هي، بالطبع، اصغر من الحصص التي تأخذها الحكومات القومية في الدول الوندوية، مثل بريطانيا العظمى، واليابان، والسويد، لكنها اكبر من الحصة التي تأخذها الحكومات القومية في اي من الدول ذات النظام الفدرالي، باستثناء النمسا^(٧٣).

انواع الضرائب: يبين الجدول ١٧-٩ الانواع الرئيسية من الضرائب كنسبة من اجمالي الايرادات في الولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / Organization for Economic Cooperation and Development^(٧٤) في العام ١٩٨٥. ويبين الجدول ١٧-٩ ان الولايات المتحدة تعتمد على ضريبة دخل الافراد اكثر من اية دولة اخرى باستثناء السويد، في حين ان اعتمادها على ضرائب الشركات هو ادنى من معدله لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اما ضرائب الضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون وارباب العمل في امريكا فهي اعلى من المعدل. وتعتمد الولايات المتحدة على ضريبة المبيعات وضرائب الاستهلاك الاخرى بنسبة أقل من اية دولة اخرى في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باستثناء بريطانيا. ويعود السبب جزئياً الى ان حكومة الولايات المتحدة القومية لا تجبي قط ضريبة مبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، وذلك خلافا لمعظم الحكومات الاوروبية، في حين تقوم حكومات الولايات بجباية كلا الضريبتين، اضافة الى ضريبة الدخل. وتبعاً لذلك، فان الهيكل الضريبي ككل في النظام الفدرالي الامريكي هو اكثر تقدمية من معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن ليس افضل منها كمعدل (بمعنى انه يلقي بالعبء الضريبي الاثقل على كاهل الناس الذين لديهم قدرة اكبر على الدفع).

العبء الضريبي: يتذمر الامريكيون دائماً من عظم العبء الضريبي المرهق الذي يتوجب عليهم تحمله، مما حدا بالرئيس رونالد ريغان وجورج بوش الى جعل مسألة خفض الضرائب حجر الزاوية في برامجهما الاقتصادية (رغم تراجع جورج بوش مؤخراً عن تعهده بعدم فرض المزيد من الضرائب).

الجدول ١٧-٩

مصادر الضرائب كنسبة من مجموع الإيرادات ١٩٨٥

البلد	دخل الافراد	دخل الشركات	الضمان الاجتماعي للموظفين	الضمان الاجتماعي لاصحاب العمل	المبيعات الاملاك	الثروة والاستهلاك
النمسا	٢٣,١	٣,٣	١٣,٢	١٥,٩	٣٢,٦	٢,٤
بريطانيا	٢٦,٠	١٢,٩	٨,١	٨,٨	٣١,٦	١٢,٠
الدنمارك	٥٠,٢	٤,٨	١,٩	١,٩	٣٤,٢	٤,٣
فرنسا	١٢,٧	٤,٣	١٢,٢	٢٨,٢	٢٩,٤	٤,٦
المانيا	٢٨,٧	٦,١	١٥,٨	١٩,٠	٢٥,٦	٣,٠
ايطاليا	٢٦,٧	٩,٢	٦,٨	٢٤,٨	٢٥,٤	٢,٥
اليابان	٢٤,٨	٢١,	١٠,٧	١٥,٤	١٤,٠	٩,٧
هولندا	١٩,٥	٧,٠	١٩,٠	١٧,٥	٢٥,٨	٣,٥
النرويج	٢٢,٥	١٧,٠	٥,٦	١٤,٣	٣٧,٥	١,٧
السويد	٣٨,٥	٣,٥	-	٢٣,٧	٢٦,٤	٢,٣
الولايات المتحدة	٣٥,٧	٧,١	١١,١	١٧,٣	١٧,٧	١٠,١
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية						
(معدل)	٣١,٥	٨,٢	٧,٩	١٣,٩	٣٠,١	٥,٠

Source: Arnold J. Heidenheimer, Hugh Hecl, and Carolyn Teich Adams, *Comparative Public Policy*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1990), Table 6.3, p. 190.

فما هو مقدار ضخامة العبء الضريبي للامريكيين مقارنة مع ما يتحمله مواطنو الديمقراطيات الصناعية الاخرى؟

يعتمد الجواب على المقياس المستخدم. فاذا ما أخذ كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، فان الضرائب الامريكية تأخذ ما مجموعه ٢٩ بالمئة، وهو الرقم الأدنى من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (السويد هي الاعلى بمعدل يصل الى ٥١ المئة). اضافة الى ذلك، ان ما تأخذه من اجمالي الناتج المحلي قد ازداد بوتيرة ادنى من اية ديمقراطية صناعية منذ العام ١٩٦٥ (مرة اخرى، تنصدر السويد القائمة كصاحبة اعلى وتيرة زيادة)^(٧٥). الا ان احتساب الضرائب كنسبة من اجمالي دخل العائلة، فان العبء الضريبي بالنسبة للعامل الامريكي العادي، على الفرد الواحد والعائلة التي لديها طفلين، هو ثالث اعلى عبء بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاحدى عشر، وخلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ (الفترة الاولى من حكم رونالد ريغان المعارض للضرائب) هبط العبء الضريبي على العمال الافراد من ٢٣,٥ بالمئة الى ٢٢,٨ بالمئة، وارتفع بالنسبة للعائلات التي لديها طفلين من ١٤,٤ الى ١٥,٣ بالمئة.

باختصار، اذا قورن النظام الامريكي بانظمة الضرائب في الدول الصناعية الاخرى، نجد انه اكثر تقدماً في هيكله، واكثر ارهاقاً في الضرائب المباشرة التي يفرضها على الافراد والشركات، لكنه يجيء في المرتبة الثانية بعد اليابان في اقتطاعه ادنى نسبة من اجمالي الناتج المحلي.

الاداء التوزيعي

نفقات حكومة الولايات المتحدة: انفقت الحكومة الفدرالية، من مجموع نفقات الحكومات الامريكية في العام ١٩٨٧، حوالي النصف (٤٩,١ بالمئة)، وانفقت كل من حكومات الولايات (٢٦,٧ بالمئة)، والحكم المحلي (٢٤,٢ بالمئة)، حوالي الربع، وقد بينا اوجه الانفاق تلك في الجدول ١٧-١٠.

لا غرابة ان يظهر لنا الجدول ١٧-١٠ ان الاختلافات الرئيسية بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكم المحلي تكمن في ان الحكومة الفدرالية تنفق ٢٩ بالمئة من موازنتها على نشاطات تتعلق بالدفاع، في حين تذهب معظم نفقات حكومات الولايات والحكم المحلي الى التعليم والرفاه العام.

من بين جميع الحكومات الديمقراطية لا تنفق سوى اسرائيل نسبة عالية من موازنتها على الدفاع مثلها في ذلك مثل حكومة الولايات المتحدة. (وتنفق بعض حكومات العالم الثالث، مثل العراق، وكوريا الشمالية، وعمان، والعربية السعودية نسباً اعلى)^(٧٦). ويقول العديد من الامريكيين ان نفقات الدفاع مرتفعة جداً خاصة بعد ان انتهت الحرب الباردة. في حين يقول آخرون ان ازمة الخليج في اوائل التسعينات قد اظهرت ان العالم ما زال مكاناً خطراً. وان على الامريكيين ان يبقوا متيقظين ومستعدين. واياً يكن مدى وجهة هذه المواقف، فان التوجه الذي ساد في السنوات الاخيرة كان لصالح خفض نسبة

فما هو مقدار ضخامة العبء الضريبي للامريكيين مقارنة مع ما يتحمله مواطنو الديمقراطيات الصناعية الاخرى؟

يعتمد الجواب على المقياس المستخدم. فاذا ما أخذ كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، فان الضرائب الامريكية تأخذ ما مجموعه ٢٩ بالمئة، وهو الرقم الأدنى من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (السويد هي الاعلى بمعدل يصل الى ٥١ المئة). اضافة الى ذلك، ان ما تأخذه من اجمالي الناتج المحلي قد ازداد بوتيرة ادنى من اية ديمقراطية صناعية منذ العام ١٩٦٥ (مرة اخرى، تتصدر السويد القائمة كصاحبة اعلى وتيرة زيادة)^(٧٥). الا ان احتساب الضرائب كنسبة من اجمالي دخل العائلة، فان العبء الضريبي بالنسبة للعامل الامريكي العادي، على الفرد الواحد والعائلة التي لديها طفلين، هو ثالث اعلى عبء بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاحدى عشر، وخلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ (الفترة الاولى من حكم رونالد ريغان المعارض للضرائب) هبط العبء الضريبي على العمال الافراد من ٢٣,٥ بالمئة الى ٢٢,٨ بالمئة، وارتفع بالنسبة للعائلات التي لديها طفلين من ١٤,٤ الى ١٥,٣ بالمئة.

باختصار، اذا قورن النظام الامريكي بانظمة الضرائب في الدول الصناعية الاخرى، نجد انه اكثر تقدماً في هيكله، واكثر ارهاقاً في الضرائب المباشرة التي يفرضها على الافراد والشركات، لكنه يجيء في المرتبة الثانية بعد اليابان في اقتطاعه ادنى نسبة من اجمالي الناتج المحلي.

الإداء التوزيعي

نفقات حكومة الولايات المتحدة: انفقت الحكومة الفدرالية، من مجموع نفقات الحكومات الامريكية في العام ١٩٨٧، حوالي النصف (٤٩,١ بالمئة)، وانفقت كل من حكومات الولايات (٢٦,٧ بالمئة)، والحكم المحلي (٢٤,٢ بالمئة)، حوالي الربع، وقد بينا اوجه الانفاق تلك في الجدول ١٧-١٠.

لا غرابة ان يظهر لنا الجدول ١٧-١٠ ان الاختلافات الرئيسية بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكم المحلي تكمن في ان الحكومة الفدرالية تنفق ٢٩ بالمئة من موازنتها على نشاطات تتعلق بالدفاع، في حين تذهب معظم نفقات حكومات الولايات والحكم المحلي الى التعليم والرفاه العام.

من بين جميع الحكومات الديمقراطية لا تنفق سوى اسرائيل نسبة عالية من موازنتها على الدفاع مثلها في ذلك مثل حكومة الولايات المتحدة. (وتنفق بعض حكومات العالم الثالث، مثل العراق، وكوريا الشمالية، وعمان، والعربية السعودية نسباً اعلى)^(٧٦). ويقول العديد من الامريكيين ان نفقات الدفاع مرتفعة جداً خاصة بعد ان انتهت الحرب الباردة. في حين يقول آخرون ان ازمة الخليج في اوائل التسعينات قد اظهرت ان العالم ما زال مكاناً خطراً. وان على الامريكيين ان يبقوا متيقظين ومستعدين. وائياً يكن مدى وجهة هذه المواقف، فان التوجه الذي ساد في السنوات الاخيرة كان لصالح خفض نسبة

النفقات الفدرالية على الدفاع وزيادة نسبة الانفاق على برامج الرفاه المحلية. وكما يبين الجدول ١٧-١٠ فقد أنفق ٤٧ بالمئة من الموازنة الفدرالية في العام ١٩٨٩ على برامج الرفاه الاجتماعي، في حين أنفق ٢٦ بالمئة على برامج الدفاع المباشرة، وأنفق ٣ بالمئة لمنفعة قدامى العسكريين.

الإداء التنظيمي

الولايات المتحدة «دولة رفاه» / welfare state ، مثلها في ذلك مثل جميع الديمقراطيات الصناعية الحديثة بمعنى ان العديد من سياساتها تتبع من اعتقادها بان واجب الحكومة هو ضمان حد أدنى معين من مباحج الحياة، خاصة للأشخاص الذين لا يستطيعون توفيرها لانفسهم لكن الدول تختلف بشكل بين في نواحي الحياة الطيبة التي يجب على الحكومة توفيرها، والمستويات التي يجب توفيرها بها. وسوف نستعرض بشكل مختصر في هذا الفصل السياسات الرئيسية التي تبنتها الحكومات الامريكية في ثلاث مجالات رئيسية.

توزيع الدخل والاعالة: كانت الولايات المتحدة من بين اواخر الدول الصناعية الحديثة التي اعتنقت بالكامل اهداف دولة الرفاه، وكما سبق واشرنا، ما زالت نسبة انفاق الحكومة على برامج الرفاه الاجتماعي من اجمالي الناتج المحلي للدولة ادنى من معظم الدول الصناعية، حتى يومنا هذا... ومع ذلك، توفر الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية مجتمعة تشكيلة واسعة من السياسة هدفها وضع ارضية لا تنخفض مداخيل الفقراء وظروفهم المعيشية دونها. وتستخدم لهذا الغرض اداتان رئيستان:

الضمان الاجتماعي: يشتمل هذا الباب على برامج لحماية المواطنين ضد مخاطر خسارة الدخل بسبب السن، أو التقاعد، أو المرض، أو اصابات العمل، أو البطالة. والتشريع الفدرالي الاساسي هو قانون الضمان الاجتماعي للعام ١٩٣٥، الذي ينص على جمع مساهمات مالية الزامية من العاملين وارباب العمل، ومن هذه الاموال يحق لكل من يعمل مقابل اجر الحصول على دفعات نقدية عند التقاعد او بلوغ سن معين. وحيث ان هذا البرنامج يعتمد على المساهمات، ولا يتعرض كثيراً لاستطلاع موارد المستفيدين، فان معظم الامريكيين يعتبرون الانتفاع به حقاً من حقوقهم. ولا يرون ما يعيب في تلقي شيكات الضمان الاجتماعي، وهو برنامج يحظى بموافقة معظم الامريكيين من جميع شرائح الدخل.

المساعدة العامة: يشتمل هذا الباب على دفع مبالغ نقدية وما شابه ذلك الى الفقراء، مثل دفع مساعدة نقدية للعائلات المعيلة، ورعاية يومية لاطفال الامهات العاملات ذوات الدخل المتدني. وبعكس الضمان الاجتماعي، فان هذه البرامج لا تعتمد على المساهمات، وهي بالتالي تمثل تحويلاً للدخل من اصحاب الدخل المرتفع إلى اصحاب الدخل المتدني. ونتيجة لذلك، فان الانتفاع بالمساعدة العامة يمثل وصمة اجتماعية، وثمة خلافات كثيرة حول برامج الرفاه هذه اكثر من الخلافات المتعلقة ببرامج الضمان الاجتماعي.

الولايات والمحلية الفدرالية

بالمئة من المجموع	مجموع النفقات (مليون دولار)	بالمئة من المجموع	مجموع النفقات مليار دولار	الفئة
-	-	٢٨	٣١٩,١	محلية تتعلق بالرفاه والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي
١٤	٩١,٨	١٢	١٣٦,٩	ضمان الدخل
١٢	٧٩,٣	٤	٤٩,٣	الصحة
٣٤	٢٢٦,٧	٣	٣٦,٤	التعليم
(٦٠)	(٣٩٧,٨)	(٤٧)	(٥٤١,٧)	(مجموع نفقات الرفاه المحلي) تتعلق بالدفاع
-	-	٢٦	٢٩٨,٣	الدفاع
-	-	٣	٢٩,٢	اعانات العسكريين القدماء
-	-	(٢٩)	(٣٢٧,٥)	(مجموع نفقات الدفاع) غيرها
٦	٤١,٨	١٥	١٦٨,٧	فوائد الدين
٨	٥٢,١	-	-	الشرطة والمطافئ
٨	٥٢,٢	٢	٢٨,٥	النقل
٣	٢٠,٧	١	١٦,٥	البيئة
-	-	١	١٢,٦	العلوم وتكنولوجيا الفضاء
٢	١٨,٣	١	١١,٢	النفقات الحكومية والدولية
١٣	٨٩,٨	٤	٤١,٥	غيرها
١٠٠	٦٧٢,٧	١٠٠	١١٤٨,٢	

Source: Statistical Abstract of the United States, 1990 (Washington, D.C.: Bureau of the Census, 1990), Table 499, pp.

310-311; and Table 456, p. 274.

التعليم: يؤمن التعليم في الولايات المتحدة، كما في الدول الصناعية الاخرى، عن طريق مدارس تمويل وتدار من قبل الدولة، رغم وجود عدد أكبر من المدارس الخاصة في امريكا مما لدى الدول الاخرى، خاصة الجامعات (بما في ذلك بعض المعاهد المشهورة مثل جامعات كولومبيا، وهارفرد، وبرنستون، وستانفورد، ويال). (وهذه المدارس مهمة أيضا في بريطانيا واليابان).

ما يفرق النظام المهربي الامريكي عن الانظمة الاخرى هو الدرجة العالية من اللامركزية. فمعظم المدارس إبتداءً من رياض الاطفال وحتى الجامعات تمويل وتنظم محلياً، رغم ان الحكومة الفدرالية تقدم معونات كبيرة للكثير من البرامج الخاصة، وتتضمن كل معونة سبل انفاق النقود، فعلى سبيل المثال، عند تقديم منح دراسية تمويل فدرالياً، أو غير ذلك من اشكال المساعدة المالية، قد تفرض الحكومة الفدرالية عدم التمييز بين طالبي هذه الاعانات بسبب العرق أو الجنس. وثمة مراتب مختلفة من التمويل والتنظيم المحلي للمدارس، ليس اقلها حقيقة ان المدارس في الولايات والمقاطعات الاقصر تنفق عادة مبالغ ادنى بالنسبة للتلميذ الواحد. مما تنفقه المدارس في الولايات والمقاطعات الاكثر ثراء.

وأياً تكن نتيجة هذه الاختلافات، فما زالت الولايات المتحدة تحتفظ باعلى نسبة في عدد الفتيان المسجلين في المدارس، من اية دولة اخرى. ولديها ثاني اعلى نسبة (بعد اليابان) من الشباب الذي بلغوا السابعة عشرة وما زالوا على مقاعد الدراسة الثانوية، وأعلى نسبة ممن بلغوا الحادية والعشرين في الجامعات والكليات، واعلى نسبة من خريجي الجامعات الذين يواصلون دراساتهم العليا أو تخصصاتهم المهنية^(٧٧).

يعمل عدد من الدول الصناعية حسب النظرية القائلة بوجود قصر التعليم العالي على أكثر الطلاب موهبة وانجازاً. وهي بالتالي تفرض الا يتقدم لمرحلة دراسية اعلى الا الطلاب الذين حصلوا على علامات افضل في امتحانات عامة كثيرة المتطلبات تديرها الدولة. وبالمقابل، تعمل الولايات المتحدة حسب النظرية القائلة بتوفير الفرصة لأكثر عدد من الناس للحصول على دراسة جامعية، حتى الاشخاص ذوي الامكانيات الجامعية الضئيلة. وقد لخص اخصائي علم الاجتماع التعليمي مارتن ترو الوضع بقوله «اذا كان شعار اوروبا الخاص بالتعليم العالي هو «لا شيء ان لم يكن الأفضل»، فقد كان شعار امريكا هو «شيء ما افضل من لا شيء»^(٧٨). ونتيجة لذلك، فان من الاسهل على شاب امريكي في الثامنة عشرة من العمر الدخول الى نوع من معاهد ما بعد الدراسة الثانوية - جامعة أو كلية مدة الدراسة فيها ٤ سنوات، أو كلية مجتمع مدتها سنتان - أكثر من مثيله في العديد من الدول الاخرى، والكثيرون يفعلون ذلك.

ماذا عن نوعية التعليم الامريكي؟ لقد ناقش الكثير من الدارسين، ومدراء المدارس، والسياسيين في امريكا، مطولاً هذه المسألة دون التوصل الى رأي، وما كتب حول هذا الموضوع اكبر واعقد من ان يتمكن من استعراضة بالتفصيل هنا. الا اننا سنشير فقط الى ان العديد من المعلقين في امريكا والخارج قد

خلصوا الى ان التلاميذ الامريكيين في المدارس الابتدائية والثانوية (من سن خمسة الى سبعة عشر عاماً) لا يحققوا نتائج حسنة في الامتحانات القياسية الشاملة مثل نظرائهم في دول اوروبا الغربية، واسكندنافيا، واليابان بشكل خاص، ولم يحظوا باعداد جيد في مستوى بعض المهارات الاساسية، مثل القراءة والكتابة، واللغات الاجنبية، والرياضيات، والعلوم.

الا اننا كلما نظرنا الى اعلى اكثر في الهرم التعليمي نجد ان اداء المدارس الامريكية وسمعتها تتحسن، ويقترب مستوى طلاب الجامعات والكليات الامريكية الذي لم يتخرجوا بعد من مستوى نظرائهم في البلاد الاخرى، وفي قمة الهرم، فان نوعية برامج التخرج والتخصص في القانون، والطب، والهندسة، وربما حتى في الدراسات الانسانية، والعلوم الاجتماعية، هي في مثل مستوى العديد من دول العالم، وافضل من معظمها. والدليل على ذلك ان اعداداً متزايدة من الطلاب الاجانب تفد الى امريكا للحصول على تدريب متقدم اكثر مما يذهب الامريكيون الى الخارج^(٧٩).

ثمة شعور متزايد وواسع الانتشار في الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر، من ان اداء المدارس الامريكية، خاصة على المستوى الابتدائي والثانوي، ضعيف في اعطاء التلاميذ المهارات الاساسية التي يجب ان تحصل عليها القوى العاملة في الدولة كي تتمكن صناعتها من منافسة الصناعات الاخرى بنجاح، خاصة الصناعات اليابانية والاوربية الغربية. ومنذ أواخر الخمسينات، قامت لجان عدة بدراسة المدارس، واصدرت العديد من التقارير موصية بالعديد من الاصلاحات. وتم الاخذ بالعديد من توصياتها، ومع ذلك، لا يبدو ان مهارات التلاميذ قد تحسنت كثيراً.

وما زاد من الاضطرابات المحيطة بالمدارس تعاضم المطالب بزيادة نسبة الطلاب الامريكيين من اصول افريقية، ولاينية، واسيوية في الكليات من جميع مستويات النظام، وازافة المزيد من الدراسات من الثقافات غير الغربية الى المنهاج الدراسي بدل الاستمرار في التركيز التقليدي على الثقافة الغربية البيضاء. لقد كانت السياسة التعليمية دائماً مثار خلافات شديدة في الولايات المتحدة، لكنها لن تكون اكثر من الخلافات في التسعينات. وسوف يكون للحل النهائي تأثير عميق على مستقبل الامة.

حماية البيئة: من بين المجالات السياسية التي درست هنا، اتخذت حماية البيئة مؤخراً مكانة مركزية ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل في معظم الدول الصناعية ايضاً. فمنذ بداية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى حقبة متأخرة بعد الحرب العالمية الثانية كانت الاهداف الاساسية لجميع الدول هي التنمية الاقتصادية - أي الاستمرار في زيادة السلع والخدمات للاستهلاك المحلي وللتصدير الى الخارج. والواقع ان معظم العلماء السياسيين قد صنّفوا العالم في الخمسينات والستينات الى دول متطورة ودول نامية، ليس اعتماداً على حجم الانتاج القومي للفرد الواحد بل أيضاً على معدلات النمو الاقتصادي.

ولاسباب عدة بقي ذلك الهدف مرغوباً جداً حتى يومنا هذا. فالتنمية الاقتصادية على أية حال، هي افضل اداة عرفتها الدول حتى الآن للحصول على المصادر التي تحتاجها حكوماتها لتحقيق سياساتها الاخرى، سواء كانت هذه الأهداف زيادة قوتها العسكرية ومراميها الدبلوماسية، وتوفير المزيد من الطعام، والمأوى، والرعاية الصحية للفقراء، أو زيادة تغطية نفقات التعليم وتحسين نوعيته. اذف الى ذلك، ان العديد من العلماء السياسيين يعتقدون ان حل الكثير من مشاكل تقسيم «الكعكة» الاقتصادية يصبح اسهل بكثير حين ينمو حجم هذه الكعكة باضطراد مما لو بقي حجمها كما هو أو كانت تتقلص.

لكن في السنوات الاخيرة، أدرك راسمو السياسة في دول عدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، ان للتنمية الاقتصادية ثمناً باهظاً، خاصة ان كانت غير مقيدة وسريعة النمو. وما من ثمن اعظم مما تطلقه من المواد السامة، والنفايات الصلبة، السامة وغير السامة، التي هي من المنتجات الجانبية للتصنيع واسع النطاق. فهذه النفايات باتت تلوث الطعام الذي نأكله، والماء الذي نشربه، والهواء الذي نتنفسه. ونتيجة لذلك، اصبح راسمو السياسة في الولايات المتحدة، واوروبا الغربية، والشرقية، واليابان - وحتى في الدول التي في طور التصنيع مثل البرازيل، ونيجيريا، وجمهورية الصين الشعبية - اكثر ادراكا لضرورة التشبث بمشاكل مثل تنظيم ما تنفثه عوادم السيارات والمصانع في الهواء، وما تلقيه المصانع والمزارع في الانهار والبحيرات، وكيفية التخلص من جبال النفايات الصلبة، وما هو حجم التنمية الاقتصادية الذي يمكن التخلي عنه من اجل حماية البيئة واعادتها الى ما كانت عليه.

وقد بين هايدنهايمر وزملاء له ان بعض الدول، خاصة اليابان وبريطانيا، قد عالجوا هذه المشكلة بتشجيع الشركات ونقابات العمال على العمل سوية لتطوير خطتهم الخاصة في التعامل مع التلوث، والاعتماد بقدر أقل على قرارات الحكومة التنظيمية. وقد اتبعت الولايات المتحدة منهجاً مختلفاً تماماً، فاقرت سلسلة من القوانين المتشددة، كان أولها قانون الهواء النظيف للعام ١٩٧٠، الذي يفرض على المصانع ان تقلل بشكل حاد انبعاثات ملوثات الهواء والماء بتركيب اجهزة باهظة الثمن لتصفية الدخان وتنقية الماء، واعادة تصنيع النفايات الصلبة، وان تنظف، على حسابها الخاص (أو على حساب شركات تأمينها) مكبات النفايات السامة التي سبق وأقامتها. كما انشأت الحكومة الفدرالية وكالة خاصة، هي «وكالة حماية البيئة» لضمان تنفيذ هذا القانون بحزم.

تنص القوانين ايضاً على ان في وسع قطاعات الاعمال التي وجهت اليها اوامر بوقف تلويث الجو و / أو تنظيف ما سبق ان لوثته، الاعتراض على تلك الأوامر امام المحاكم. ونتيجة لذلك، فان العديد من القرارات الخاصة بقضايا البيئة قد تم الفصل فيها ببطء وبصعوبة وتكاليف باهظة بسبب المنازعات القانونية المطلوبة^(٨٠).

ويجب ان لا يدهشنا ذلك، فكما سبق واشرنا، فان احد اكثر مصادر التوتر الدائم في الثقافة السياسية

ولاسباب عدة بقي ذلك الهدف مرغوباً جداً حتى يومنا هذا. فالتنمية الاقتصادية على أية حال، هي أفضل اداة عرفتها الدول حتى الآن للحصول على المصادر التي تحتاجها حكوماتها لتحقيق سياساتها الاخرى، سواء كانت هذه الأهداف زيادة قوتها العسكرية ومراميها الدبلوماسية، وتوفير المزيد من الطعام، والمأوى، والرعاية الصحية للفقراء، أو زيادة تغطية نفقات التعليم وتحسين نوعيته. اذف الى ذلك، ان العديد من العلماء السياسيين يعتقدون ان حل الكثير من مشاكل تقسيم «الكعكة» الاقتصادية يصبح اسهل بكثير حين ينمو حجم هذه الكعكة باضطراد مما لو بقي حجمها كما هو أو كانت تتقلص.

لكن في السنوات الاخيرة، أدرك راسمو السياسة في دول عدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، ان للتنمية الاقتصادية ثمناً باهظاً، خاصة ان كانت غير مقيدة وسريعة النمو. وما من ثمن اعظم مما تطلقه من المواد السامة، والنفايات الصلبة، السامة وغير السامة، التي هي من المنتجات الجانبية للتصنيع واسع النطاق. فهذه النفايات باتت تلوث الطعام الذي نأكله، والماء الذي نشربه، والهواء الذي نتنفسه. ونتيجة لذلك، اصبح راسمو السياسة في الولايات المتحدة، واوروبا الغربية، والشرقية، واليابان - وحتى في الدول التي في طور التصنيع مثل البرازيل، ونيجيريا، وجمهورية الصين الشعبية - اكثر ادراكا لضرورة التشبث بمشاكل مثل تنظيم ما تنفثه عوادم السيارات والمصانع في الهواء، وما تلقيه المصانع والمزارع في الانهار والبحيرات، وكيفية التخلص من جبال النفايات الصلبة، وما هو حجم التنمية الاقتصادية الذي يمكن التخلي عنه من اجل حماية البيئة واعادتها الى ما كانت عليه.

وقد بين هايدنهايمر وزملاء له ان بعض الدول، خاصة اليابان وبريطانيا، قد عالجوا هذه المشكلة بتشجيع الشركات ونقابات العمال على العمل سوية لتطوير خططهم الخاصة في التعامل مع التلوث، والاعتماد بقدر أقل على قرارات الحكومة التنظيمية. وقد اتبعت الولايات المتحدة منهجاً مختلفاً تماماً، فاقرت سلسلة من القوانين المتشددة، كان أولها قانون الهواء النظيف للعام ١٩٧٠، الذي يفرض على المصانع ان تقلل بشكل حاد انبعاثات ملوثات الهواء والماء بتركيب اجهزة باهظة الثمن لتصفية الدخان وتنقية الماء، واعادة تصنيع النفايات الصلبة، وان تنظف، على حسابها الخاص (أو على حساب شركات تأمينها) مكبات النفايات السامة التي سبق وأقامتها. كما انشأت الحكومة الفدرالية وكالة خاصة، هي «وكالة حماية البيئة» لضمان تنفيذ هذا القانون بحزم.

تنص القوانين ايضاً على ان في وسع قطاعات الاعمال التي وجهت اليها اوامر بوقف تلويث الجو و / أو تنظيف ما سبق ان لوثته، الاعتراض على تلك الأوامر امام المحاكم. ونتيجة لذلك، فان العديد من القرارات الخاصة بقضايا البيئة قد تم الفصل فيها ببطء وبصعوبة وتكاليف باهظة بسبب المنازعات القانونية المطلوبة^(٨٠).

ويجب ان لا يدهشنا ذلك، فكما سبق واشرنا، فان احد اكثر مصادر التوتر الدائم في الثقافة السياسية

الامريكية، هو القناعة بان احد اعلى القيم السياسية هو حماية حقوق الافراد الخاصة، والاقليات السياسية والدينية، وحتى الشركات ضد اتجاهات الحكومة المبيته لحرمانها منها. ولا شك انه كان لتلك الفكرة فضل كبير في حماية تلك الحقوق، الا ان تكلفتها كانت باهظة ايضاً من ناحية رسم وتنفيذ السياسات العامة بفعالية - والنزاع القائم حول حماية البيئة وتجديدها من دون ايقاع خسائر كبيرة على عملية التنمية الاقتصادية التي تدعم سياسات عديدة اخرى، سيبقى احد اصعب مشاكل السياسة لسنوات اخرى قادمة، ليس في الولايات المتحدة فحسب بل وفي جميع الدول الصناعية والتي في طور التصنيع ايضاً.

الاستثناء الامريكي: خرافة ام حقيقة

الفكرة من الناحية التاريخية

خلال حقبات طويلة من تاريخ الولايات المتحدة كله، نظر العديد من زعمائها ومواطنيها - وبعض المعلقين الاجانب، والملايين من المهاجرين الذين تركوا اوطانهم ليصبحوا امريكيين - الى الدولة ليس على انها مجرد دولة اخرى من بين دول عدة في العالم، بل كنظام سياسي مختلف جداً عن الأنظمة الاخرى. واعتبرها البعض تجربة اجتماعية عظيمة يمكن للأنظمة السياسية الاخرى ان تتعلم منها الكثير من الدروس المهمة لتأسيس واصلاح انظمتها.

لهذا قال جورج واشنطن في خطابه بمناسبة توليه الرئاسة: «ان الحفاظ على» شعلة الحرية المقدسة، وتقرير مصير النموذج الجمهوري في الحكم، يعتمد بحق، وبعمق، وربما كرهان اخير، على التجربة التي عهد بها الى الشعب الامريكي»^(٨١).

في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦٢، حين كان وجود النظام الامريكي ذاته في خطر عظيم، قال ابراهام لينكولن للكونغرس «نحن الذين في الكونغرس، وهذه الادارة، سوف نُذكر على الرغم منا... فهذه المحنة المحمومة التي نمر بها، سوف تسلط علينا الأضواء، بما يشرفنا أو لا يشرفنا، حتى آخر جيل... فاما ان ننقذ بنبل، أو نضيع بخذلان، اخر افضل أمل على الأرض»^(٨٢).

ما مدى صحة ذلك؟

يبدو ان من الملائم والمناسب ان ننهي هذا الفصل ليس بالسؤال ما اذا كانت فكرة الاستثناء الامريكي مضحكة ام سامية، بل بالتساؤل حول مدى صحتها. مما يعني ان نسأل في اي النواحي، والى اي مدى يماثل النظام الامريكي الانظمة السياسية الاخرى أو يختلف عنها؟

كيف يماثل النظام الأمريكي بشكل وثيق الانظمة الاخرى: انه حكومة، وله سلطة قانونية على مساحة معينة من الأرض، والشعوب. وهو يصدر القوانين التي تتحكم في سلوكهم ويفرضه عليهم بوسائل قد تصل عقوبتها الى الاعدام. ويتكون مجتمعه من عدة جماعات متباينة لديها مصالح مختلفة، وعمليته السياسية هي في الاساس منافسة بين هذه الجماعات لتقديم مصالحها. وقلة هي السياسات، ان كان لها وجود اصلاً، التي تقدم منافع متساوية لجميع الجماعات، فجميع القرارات السياسية فيها بعض الرابحين وبعض الخاسرين نسبياً. فمخطط هذا الكتاب النظري في المقارنة بين الحكومات يمكن تطبيقه على الولايات المتحدة وعلى اية دولة اخرى.

كيف يماثل النظام الأمريكي بعض الدول ويختلف عن دول اخرى عديدة:

١- انه نظام ديمقراطي.

٢- انه يقوم على مبدأ الدستورية.

٣- انه ديمقراطية رئاسية وليس ديمقراطية برلمانية، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وليس دمج السلطات.

٤- رئيس الدولة يتم اختياره بالانتخاب وليس بالوراثة.

٥- يقوم المسؤول نفسه بدور رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

٦- انه نظام فدرالي وليس نظاماً وحدوياً.

٧- المسؤولون الذين يترأسون الهيئات التشريعية متحزبون وليسوا محايدين.

٨- تلعب لجنة التشريعية دوراً حاسماً في العملية التشريعية.

٩- اعضاء الهيئة التشريعية متحررون الى حد بعيد من الانضباط الحزبي ويسيطرون على اصواتهم.

١٠- نظامه القانوني يقوم على القانون العرفي / commom law وليس القانون المدني.

١١- لديه مراجعة تشريعية: ولدى محكمته العليا سلطة اعلان ان القوانين التي أصدرها مسؤولون حكوميون أو وكالات حكومية غير دستورية ومن ثم اعتبارها ملغاة وباطلة.

١٢- نسبة كبيرة من المسؤولين العاملين، يجري انتخابهم مباشرة من الشعب؛ لذلك فان فيه عدد من الانتخابات اكثر من معظم الدول الاخرى.

١٣- نظامه الانتخابي يستخدم نظام العضو الواحد، وتعددية النظام، بدلاً من التمثيل النسبي.

١٤- تجري الانتخابات في تواريخ معينة، وليس هناك من سلطة لحل البرلمان.

١٥- ثمة عادة رسخها القانون والتقاليد بأن يقيم اعضاء الهيئة التشريعية الوطنية في الولايات والمناطق التي يمثلونها.

١٦- هناك استخدام مكثف للمبادرات التشريعية والاستفتاءات الشعبية في بعض الولايات والمناطق خاصة، لكن ليس على مستوى قومي.

١٧- لديه تشكيلة كبيرة من الجماعات العرقية، ويلعب العرق دوراً رئيساً في الصراع السياسي.

١٨- اتبع حتى فترة قريبة سياسة بوتقة الصهر بدل سياسة «الملاءة المرقعة» بهدف ايجاد تماثل بين المهاجرين.

كيف ان للولايات المتحدة وضع فريد أو يكاد :

١- لديها هيئة تشريعية ثنائية المجلس، حيث يعمل المجلسان معاً في معظم المسائل.

٢- انها اقرب إلى أن تكون سياستها الانتخابية محكومة بحزبين سياسيين فقط اكثر من أية دولة اخرى.

٣- ليس في وسع الاحزاب المختلفة السيطرة على فروع مختلفة من الحكومة فحسب، بل ان هذا هو الوضع في اغلب الاحيان.

٤- انظمة تسجيل الناخبين فيها لامركزية الى حد بعيد، وتلقي بمعظم العبء على الناخبين.

٥- حسب بعض المقاييس، فان حجم المشاركة في الانتخاب هي من أدنى النسب في العالم.

٦- يتم انتخاب معظم المرشحين للمناصب الحكومية بانتخابات تمهيدية مباشرة، ينظمها ويديرها القانون العام، وليس انظمة الحزب.

٧- احزابها السياسية ينظمها القانون باحكام.

٨- احزابها السياسية الرئيسية لا يمكنها السيطرة على من يصبحوا اعضاء في الكونغرس عن الحزب أو بقائهم كذلك، وهي بالتالي احزاب غير متماسكة الى حد بعيد، وغير منضبطة، ولا مركزية.

٩- نظراً لان المرشحين يخوضون الانتخابات كافراد وليس كممثلين محليين عن فرق الحزب القومي، وحيث انه لا توجد وسائل اعلام تمولها الدولة تتاح للأحزاب أو المرشحين، فان جمع مبالغ ضخمة من المال وانفاقها يحظى باهمية خاصة في الانتخابات الامريكية اكثر من اية ديمقراطية اخرى.

١٠- تتم تسوية نسبة عالية من القضايا السياسية في المحاكم، اكثر من اية ديمقراطية اخرى. وبالتالي، يلعب المحامون في النظام السياسي الامريكي دوراً اهم من اي نظام اخر.

الخاتمة

يبدو من الملائم اختتام هذا الفصل الذي يقارن النظام السياسي الأمريكي بانظمة العالم الاخرى بفقرة من احد اعظم المراقبين الاجانب، وهو العالم ورجل الدولة الانجليزي، اللورد برايس:

كل الحكومات بها نقائص؛ وتحليل دقيق لدساتير كل من انجلترا، أو فرنسا، أو المانيا قد يكشف مفسد في مثل خطورة... تلك التي لاحظناها في النظام الأمريكي. وبالنسبة لاي شخص الف الطريقة الفعلية لعمل الحكومات الحرة، فانه يعجب دائماً كيف انها ما زالت تعمل... وما يحافظ على بقاء واستمرار الحكومة الحرة هو مشاعر الناس الطيبة ووطنيتهم... والولايات المتحدة بلد يحكمه الرأي العام، اكثر من اي بلد اخر، اي انه يحكم بالمشاعر العامة لجماهير الأمة، التي تتطلع اليها جميع اجهزة الحكومة القومية وحكومات الولايات، وتنصاع لها^(٨٢).

END NOTES

1. "The English Flag," in *Barrack-room Ballads and Other Verses* (London: Methuen, 1892), stanza 1.
2. Geographically speaking, "America" means all the nations located in the Western Hemisphere, including Canada and the countries in Central America, the Caribbean, and South America. Yet, for better or worse, most people here and abroad use "American" to mean anything connected with just one of those nations, the United States of America. With apologies to the citizens of those other nations, I will follow this common, though technically incorrect, usage in this chapter.
3. Seymour Martin Lipset, *The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective* (New York: Basic Books, 1963).
4. The point is stressed by several recent foreign commentators on America; see, for example, Louis Heren, *Selections from the New American Commonwealth* (New York: Oxford University Press of America, 1968), p. xiii.
5. There is a vast literature on the causes, conduct, and consequences of the Civil War. For a recent and superbly written single-volume history, see James M. McPherson, *Battle Cry of Freedom: The Civil War Era* (New York: Oxford University Press, 1988).
6. *Statistical Abstract of the United States, 1990* (Washington, D.C.: Bureau of the Census, 1990), Table 1436, pp. 831-833.
7. By law, the United States has taken a census of its population every ten years beginning in 1790. Since many good things—representation in the House of Representatives, electoral votes for the presidency, and federal grants of money to the states—are allocated according to population, almost every census in the twentieth century has been followed by bitter complaints from many states and cities that their populations were badly undercounted, especially the blacks, Hispanics, and the homeless living in their inner cities. The 1990 census produced even more complaints than usual, but most demographers feel that the figure of "about" 250 million is a reasonable estimate.
8. The estimated populations of the United States and the world's other nations are given in *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 1438, pp. 831-833.
9. H. G. Nicholas, *The Nature of American Politics*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1986), p. 4.
10. *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 48, p. 42.
11. For immigration figures and rates from 1820 to 1988, see *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 5, p. 9.
12. *Statistical Abstract of the United States*, Table 1446, p. 840.
13. *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 497, p. 309.
14. The Twenty-First Amendment repeals the Eighteenth (prohibition) Amendment, so there are effectively only twenty-four operating amendments.
15. Useful comparisons of the American federal system with other federal systems include William H. Riker, *Federalism: Origin, Operation, Significance* (Boston: Little, Brown, 1964); Daniel J. Elazar, *Explaining Federalism* (University: University of Alabama Press, 1987); and K. C. Wheare, *Federal Government*, 4th ed. (London: Oxford University Press, 1963).
16. A word about this usage: strictly speaking, the government in Washington is the "national" government, and the whole divided-powers system of government is the "federal" government. However, most Americans use the terms *national* and *federal* interchangeably to mean the government in Washington. I will do the same, but the reader should be aware of the ambiguity of this usage.
17. A useful discussion of how the federal government has used grants-in-aid to increase its power over a number of matters technically reserved to the

states is Deil S. Wright, *Understanding Intergovernmental Relations*, 2nd ed. (North Scituate, Mass.: Duxbury, 1982).

18. There are far more parliamentary than presidential democracies in the modern world. Presently, about 110 nations have democratic systems, and of those only about 15—the United States, Finland, France, and a number of Latin American democracies—have presidential systems; all the rest are parliamentary.
19. The point is most forcefully made in Richard E. Neustadt, *Presidential Power: The Politics of Leadership from FDR to Reagan* (New York: John Wiley, 1990).
20. For a useful, though somewhat outdated, international survey, see Joseph Tanenhaus, "Judicial Review," in *The International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Crowell Collier and Macmillan, 1968), Vol. 8, pp. 303–307.
21. The oldest, and in several ways still the most influential study of American political culture is Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* translated by Henry Reeve and published in 1835. A recent edition, edited by Philips Bradley, was published in New York by Alfred A. Knopf in 1945. The other great classic commentary by a foreign observer is James Bryce, *The American Commonwealth*, 2 vols. (London: Macmillan Co., 1889).
Some more recent illuminating studies include: Samuel P. Huntington, *American Politics: The Promise of Disharmony* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981); Herbert McClosky and Alida Brill, *Dimensions of Tolerance: What Americans Believe about Civil Liberties* (New York: Russell Sage Foundation, 1983); and Herbert McClosky and John Zaller, *The American Ethos: Public Attitudes toward Capitalism and Democracy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984).
22. See Chapter Three.
23. *Democracy in America*, Vol. I, p. 122.
24. Two leading accounts of the melting pot policy, how the nation and the states tried to implement it, and how immigrant groups coped with it are: Oscar Handlin, *The Uprooted: The Epic Story of the Great Migrations That Made the American People* (New York: Grosset & Dunlap, 1951); and Nathan Glazer and Daniel Patrick Moynihan,

Beyond the Melting Pot (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1963).

25. James Q. Wilson, *American Government*, 4th ed. (Lexington, MA: D.C. Heath & Co., 1989), Table 4.3, p. 81.
26. I have written elsewhere: "Recent Gallup polls show that the only kinds of people who are thought to have even lower ethical standards than politicians are labor union leaders, advertisers, and car salespeople; and only 23 percent of Americans would like to see their children go into politics as a life's work. And Roget's trusty *Thesaurus* lists such unflattering synonyms for politician as *grafter*, *spoilsmonger*, *influence peddler*, *wheeler-dealer*, *finagler*, and *wire-puller*": *Governing: An Introduction to Political Science*, 5th ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1990), p. 25.
27. Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 186.
28. See the definition in Roy C. Macridis, *Contemporary Political Ideologies* (Glenview, Ill.: Scott, Foresman/Little, Brown, 1988), ch. 1.
29. Edmund Fawcett and Tony Thomas, *America and the Americans* (London: Fontana/Collins, 1983), pp. 333, 347, 351.
30. Some leading studies of political socialization in America include: Richard E. Dawson, Kenneth Prewitt, and Karen B. Dawson, *Political Socialization: An Analytic Study*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown, 1977); Robert Coles, *The Political Life of Children* (New York: Atlantic Monthly Press, 1986); and M. Kent Jennings and Richard G. Niemi, *Generations and Politics: A Panel Study of Young Adults and Their Parents* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981).
31. The literature on mass communications in America is as vast as the subject is important. For more extended statements of my views, see *Channels of Power: The Impact of Television on American Politics* (New York: Basic Books, 1983). A useful general survey of mass communications and politics is Doris A. Graber, *Mass Media and American Politics*, 3rd ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1989).
32. *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 922, p. 553. A useful and nontechnical

- discussion of the organization and operation of private television stations and the commercial networks is still Les Brown, *Televi\$ion: The Business Behind the Box* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971).
33. A useful introductory survey of the subject is Harvey L. Zuckman and Martin J. Gaynes, *Mass Communications Law in a Nutshell*, 2nd ed. (St. Paul, Minn.: West Publishing, 1983).
 34. *New York Times v. Sullivan*, 376 U.S. 254 (1964).
 35. The two key cases are: *National Broadcasting Company v. United States*, 319 U.S. 190 (1943) and *Red Lion Broadcasting Company v. Federal Communications Commission*, 395 U.S. 367 (1969).
 36. For statements of the two opposing views, see Elizabeth Drew, *Politics and Money: The New Road to Corruption* (New York: Macmillan, 1983); and Herbert E. Alexander, *Financing Politics: Money, Elections, and Political Reform* (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1984).
 37. During much of the nation's history, American political campaigns were planned and conducted mainly by professional politicians—the candidates themselves, party leaders, and advocacy-group leaders, all coming out of backgrounds in active politics. In the past thirty years, however, most campaigns have come to be designed and executed by campaign consultants—people trained mainly in commercial advertising who use their technical expertise in taking public opinion polls, designing political advertisements, purchasing newspaper space and airtime, and other professional skills not possessed by most regular politicians. Two books that describe in detail the rise of the campaign consultants and their impact on American campaigning are: Dan D. Nimmo, *The Political Persuaders* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970); and Larry J. Sabato, *The Rise of Political Consultants* (New York: Basic Books, 1981).
 38. See Edwin Diamond and Stephen Bates, *The Spot: The Rise of Political Advertising on Television* (Cambridge, MA: M.I.T. Press, 1984).
 39. Some observers note that the rapid growth of cable and satellite television has greatly increased the number and variety of programs available to most American viewers and that producers increasingly follow a strategy of “narrowcasting”—aiming television and radio programming at well-defined segments of the population. This strategy makes it much easier for people interested in news and politics to get a great deal of each from such outlets as CNN and C-SPAN, and for people bored by politics to avoid entirely programs with political information and discussion. See, for example, my “Broadcasting, Narrowcasting, and Politics,” in Anthony King, ed., *The New American Political System*, second version (Washington, D.C.: AEI Press, 1990), pp. 175–202.
 40. The United States has never held an initiative or referendum election at the national level, but a majority of the states regularly have some initiative and referendum elections. In about twelve states there are regularly fifteen to thirty measures on the ballot in any particular election. Space does not permit a more extended description here, but the reader who wishes a full account of the conduct and the impact of these “direct legislation” elections can consult two excellent recent works: David B. Magleby, *Direct Legislation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1984); and Thomas E. Cronin, *Direct Democracy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1989). For a comparative study of direct legislation in many countries, see David Butler and Austin Ranney, *Referendums: A Comparative Study of Practice and Theory* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1978).
 41. Robert S. Erikson, Norman R. Luttbeg, and Kent L. Tedin, *American Public Opinion*, 3rd ed. (New York: Macmillan, 1988), Table 1.2, p. 5.
 42. For an informative account of the causes and consequences of the civil service reform movement, see Stephen Skowronek, *Building a New American State: The Expansion of National Administrative Capacities, 1877–1920* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).
 43. Many democratic countries also allow the voters to write on the ballots names other than the parties' nominees, but few voters do so and write-in candidates almost never get more than a handful of votes.
 44. For a review of the candidate selection process in twenty-eight modern democratic nations, see my “Candidate Selection,” in David Butler, Howard R. Penniman, and Austin Ranney, eds., *Democracy at the Polls: A Comparative Study of Competitive National Elections* (Washington, D.C.:

- American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1981), pp. 75-106. For more detailed information on the process in nine selected countries, see Michael Gallagher and Michael Marsh, eds., *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1988).
45. Richard M. Scammon and Alice V. McGillivray, eds., *America Votes 1988* (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1989), pp. 48-49.
 46. I take the term *political interest* to mean the stakes that different individuals and groups have in different policies—the values they hold that can be helped or hurt by what government does or fails to do.
 47. Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (New York: Meridian Books, 1936).
 48. See, for example, Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. I, pp. 191-193; and Michel Crozier, *The Trouble with America*, translated by Peter Heinegg (Berkeley: University of California Press, 1984), p. 81.
 49. A useful short survey of the matter is Herbert E. Alex and Brian A. Haggerty, *PACs and Parties* (Los Angeles, Calif.: Citizens' Research Foundation, 1984).
 50. The story is well told in Peter H. Odegard, *Pressure Politics: The Story of the Anti-Saloon League* (New York: Columbia University Press, 1928).
 51. See Martha Derthick, *The National Guard in Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965); and Jim Dan Hill, *The Minute Man in Peace and War: A History of the National Guard* (Harrisburg, Pa.: Stackpole, 1964).
 52. *Buckley v. Valeo*, 424 U.S. 1 (1976).
 53. Frank J. Sorauf and Paul Allen Beck, *Party Politics in America*, 6th ed. (Glenview, Ill.: Scott, Foresman & Co., 1988), p. 377.
 54. By far the most complete source of current information about PACs is Edward Zuckerman, ed., *Almanac of Federal PACs: 1990* (Washington, D.C.: Anward Publications, 1990), which lists the names, addresses, receipts, and expenditures of all federal PACs contributing a total of \$50,000 or more to campaigns for the House and Senate. It is updated every two years.
 55. Two useful works on lobbying are: Norman J. Ornstein and Shirley Elder, *Interest Groups, Lobbying and Policymaking* (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1978); and Kay Lehman Schlozman and John T. Tierney, *Organized Interests and American Democracy* (New York: Harper & Row, 1986).
 56. *Democracy in America*, Vol. I, p. 280.
 57. Benjamin Ginsberg and Martin Shefter, *Politics by Other Means: The Declining Importance of Elections in America* (New York: Basic Books, 1990), pp. 151-152.
 58. *New York Times*, November 21, 1988, p. A10.
 59. The most comprehensive recent study of how American parties differ from the parties in other nations is Leon D. Epstein, *Political Parties in the American Mold* (Madison: University of Wisconsin Press, 1986). Two recent excellent surveys of the American party system are: Samuel J. Eldersveld, *Political Parties in American Society* (New York: Basic Books, 1982); and Frank J. Sorauf and Paul Allen Beck, *Party Politics in America*, 6th ed.
 60. Arend Lijphart puts the United States at the top of his list of democratic nations with the smallest number of effective parliamentary parties, closely followed by New Zealand, the United Kingdom, and Austria: *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984), Table 7.3, p. 122. My own ranking of "two-party-ness," based on the somewhat different measure of "party fractionalization," which includes both the number of effective parties and the closeness of competition between them, ranks the U.S. parties third, behind New Zealand and Canada: *Governing: An Introduction to Political Science*, 5th ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1990), Table 10.2, p. 240.
 61. Scammon and McGillivray, *America Votes, 1988*, pp. 6-7.
 62. Eldersveld, *Political Parties in American Society*, pp. 133-136.
 63. For a review of the power of national leaders over candidate selection in various countries, see Butler, Penniman, and Ranney, *Democracy at the Polls*, ch. 5.
 64. For detailed discussions of how the British candidate selection process operates, see: Austin Ranney, *Pathways to Parliament* (Madison: University of Wisconsin Press, 1965); and Michael Rush, *The Selection of Parliamentary Candidates* (London: Thomas Nelson & Sons, 1969).
 65. The fullest exposition of this philosophy is, of

- course, *The Federalist Papers*, especially the tenth paper, by James Madison. See Rossiter, ed., *The Federalist Papers*.
66. *Democracy in America*, Vol. I, p. 167.
 67. There are many excellent accounts of the American policymaking process in ordinary times. Some of the leading scholarly accounts include: John Kingdon, *Agendas, Alternatives, and Public Policies* (Boston: Little, Brown, 1984); Guy Peters, *American Public Policy*, 2nd ed. (Chatham, N.J.: Chatham House, 1986); and King, *The New American Political System*. For two leading journalistic accounts of policymaking in the Reagan administration, see Hedrick Smith, *The Power Game: How Washington Works* (New York: Random House, 1988); and "How Washington Works," a special issue of *The National Journal*, June 14, 1986.
 68. Political scientists Benjamin Ginsberg and Martin Shefter have suggested that in recent years America has changed its ordinary policymaking process to one in which the election outcomes play little or no role, and policymaking takes place almost entirely *between* elections in such arenas as congressional investigations, bargaining among nonelected presidential aides and congressional staff, revelations of wrongdoing in the mass media, and by civil suits and criminal prosecutions in the courts. They feel that the root cause of this change is the weakening of the voters' party loyalties and their apparently permanent tendency to elect a president of one party and a Congress of the other party: see *Politics by Other Means*.
 69. For detailed accounts of some instances in which the "ordinary system" has produced major policy innovations, see Nelson W. Polsby, *Political Innovation in America* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984); and Jeffrey H. Birnbaum and Alan S. Murray, *Showdown at Gucci Gulch: Lawmakers, Lobbyists, and the Unlikely Triumph of Tax Reform* (New York: Random House, 1987).
 70. *The American Commonwealth*, Vol. I, p. 61.
 71. Hundreds of books have been written comparing American public policies with their counterparts in other nations. I have drawn heavily on two: Arnold J. Heidenheimer, Hugh Hecllo, and Carolyn Teich Adams, *Comparative Public Policy*, 3rd ed. (New York: St. Martin's Press, 1990); and Harold Wilensky and Lowell Turner, *Democratic Corporatism and Policy Linkages* (Berkeley, Calif.: Institute of International Studies, University of California at Berkeley, 1987).
 72. The figures are for 1987: *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 454, p. 272.
 73. *Comparative Public Policy*, Table 6.5, p. 198.
 74. The OECD was established in 1961 as an association of twenty-five industrialized Western nations to promote economic growth and global trade. Headquartered in Paris, it is one of the best sources of information available about the economic policies and performance of its member nations.
 75. *Comparative Public Policy*, Table 6.1, p. 187.
 76. *Statistical Abstract of the United States, 1990*, Table 1486, p. 862.
 77. *Comparative Public Policy*, Table 2.1, p. 30.
 78. Quoted in *Comparative Public Policy*, p. 29.
 79. Cf. R. Burton Clark, ed., *The School and the University: An International Perspective* (Berkeley: University of California Press, 1985).
 80. Cf. *Comparative Public Policy*, pp. 323-324.
 81. *The Addresses and Messages of Presidents of the United States*, compiled by Edwin Williams (New York: Edward Walker, Publisher, 1846), Vol. I, p. 32.
 82. Address to Congress, December 1, 1862, in Roy P. Basler, ed., *The Collected Works of Abraham Lincoln* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1953), Vol. V, p. 537.
 83. *The American Commonwealth*, Vol. I, pp. 300-301.





الملاحق



ANALYTIC APPENDIX

A GUIDE TO COMPARATIVE ANALYSIS IN COMPARATIVE POLITICS TODAY

Comparative analysis is a powerful and versatile tool. It enhances our ability to describe and understand politics in any country, by offering the concepts and reference points of a broader perspective. It stimulates the formation of general theories of political relationships through the comparative consideration of different types of political systems. It encourages us to test the theories we have about politics by confronting them with the experience of many institutions and settings. It helps expand our awareness of human possibilities in politics, taking us out of the network of assumptions and familiar arrangements within which we all operate.

In the text *Comparative Politics Today* we attempt to make use of comparative analysis in all these ways. The initial chapters introduce a set of concepts for discussing and comparing the system, process, and policy aspects of different political systems. The theoretical discussions in Chapters 3 to 8 expand on these concepts and present some general theories for describing and analyzing various aspects of political life. The nine country studies build on these concepts and theories in describing and analyzing politics in a wide range of situations.

This appendix is designed to facilitate further the use of comparative analysis by the readers of *Comparative Politics Today*. We hope to make it easier to go back and forth between the general discussion of concepts and theories and their application to specific countries. Perhaps more important, we want to encourage readers to ask and try to answer their own comparative questions, engaging in comparative analysis of their own by confronting the abstract concepts and theories with the evidence of the countries, or the explanations of events in one nation with the political experiences of other nations.

Although the authors of the analytic and country chapters of this book have adopted a common analytic framework, the country discussions presented are far from identical, and not all topics treated in the general introductory chapters are discussed in the country chapters. General headings differ somewhat; subheadings differ substantially; extensiveness of treatment of topics varies greatly. There are good reasons for such differences: the processes and problems of politics in these nine countries are quite different.

The authors wish to bring out some of the unique features of their countries, as well as characteristics they have in common. One way to give the reader a feel for the special configuration of structures, policy problems, and political resource balances in each country is to stress different key elements in the larger picture. Hence, we see the emphasis on the accumulated layers of

political tradition in France, the Gorbachev revolution in the USSR, the search for nation building and economic development in Africa.

Although these divergences from chapter to chapter are both desirable and necessary, the reader will also find it helpful to have a comparative guide to the presentation of concepts in the analytic chapters and descriptions in the country chapters. The three tables in this appendix can serve as such a guide. By listing headings and subheadings in the text (often in abbreviated form) and page numbers, the tables indicate where discussions of the major concepts associated with the three general levels of the political system—system, process, and policy—can be found. They also show where these concepts are applied in the discussions of politics in each of the country analyses: England, France, Germany, Japan, the USSR, China, Mexico, the African region, and the United States. All the tables are organized in the same way. In the column at the far left of the table we find the major analytic topics, including the most significant functions and structures of the political system. Reading across the table we can find the location of the theoretical and country-specific discussions of each concept.

For example, political socialization is one of the major concepts associated with the system level—it is a critical system function in all political systems. In Table A.1 we see political socialization listed as the third topic. Reading across the table, we see first where the theoretical discussion of this function is to be found (Chapter 3), and under what subheadings. Then, reading farther to the right across the table, we see the subheadings and page numbers where political socialization in each of the countries is discussed. The similarities and differences in the subheadings themselves are interesting, for they reveal aspects of socialization that the author of each country study emphasizes. We see, for example, the emphasis on communication networks in the USSR and China, where the government makes specific efforts to shape citizen attitudes by controlling information. Further, most of the authors discuss education or schools as a distinct topic, and similarly devote special attention to the family in political socialization.

Table A.1 lists six separate analytic topics, covering both comparative analysis in general and the system level in particular. The reader can check the ideas put forth in the analytic chapter against the facts and interpretations presented later in the specific country chapters.

Table A.1 can be used to seek the answers, or promote discussion about, questions like these:

A-2 ANALYTIC APPENDIX

1. Comparative Analysis

What are the major obstacles to comparing political systems that are very different in language, size, customs, organization, and policy? How and to what extent can these be overcome?

Why have the authors of the country studies chosen the sub-headings and emphases that appear in their chapters? What do these tell us about each country?

2. Environment of the Political System

What are the effects of the level of social and economic development on the processes in the political system? On the problems faced by citizens and leaders?

How does the international environment shape national political life?

How may ethnic, religious, or linguistic divisions in a political system affect its processes and problems?

3. Political Socialization

What are the agents in a society that contribute to political socialization?

Under what conditions and to what extent can the images and ideas acquired in childhood be modified in later life?

4. Political Culture

How is the legacy of the past transmitted to the present? Under what conditions can such a legacy be a burden to contemporary politics? Under what conditions can it help achieve political goals?

What are political subcultures? When are they stabilizing or destabilizing influences?

How does the political culture work to constrain the processes and policies of a society?

5. Political Recruitment: Citizen Participation

What are the major types of citizen participation?

When does citizen participation "make a difference" in politics?

How can levels of citizen participation be modified or their composition altered?

6. Elite Recruitment

What types of citizens are likely to become "elites"? How do they choose themselves and how are they chosen in different types of political systems?

Why is recruitment of leaders a major means for controlling public policies?

How is this control attempted and by whom in democracies? In one-party systems? What are the limitations on such control?

In Table A.2 we find the major analytic concepts associated with the process level of the political system—the major structures and functions involved in the expression of political interests, the mobilizing of political resources around those interests, and the making and implementation of public policies.

Table A.2 can be used to seek the answers, or promote discussion about, questions like these:

1. Interest Articulation and Groups

What different types of interest groups predominate in different political systems?

What types of access channels do different groups find effective? Under what conditions?

How is access to the influential policymakers different in democratic and authoritarian systems?

What is the role of political protest in interest articulation? Of political violence?

2. Interest Aggregation and Political Parties

Why are political parties so important in political systems and societies as different as those in England, France, Germany, Japan, the USSR, China, Mexico, and the United States?

In what different ways do competitive party systems shape interest aggregation?

What types of interest aggregation structures predominate in different political systems?

How do the interest aggregation structures affect the types of interests taken seriously in the policymaking process?

3. Policymaking: Decision Rules

Why do some decision rules make it easy to adopt new policies, though others make new policies the exception?

What structures act to create change-oriented or status quo-oriented decision rules?

Under what conditions are citizens likely to favor various decision rules?

4. Policymaking: Structures and Functions

Why have executives become more important and legislatures less so, even in the democratic countries?

Why are bureaucracies so important everywhere? How can they be controlled and by whom?

How can leadership play a role in overcoming the constraints of decision rules?

In Table A.3 we find the major analytic concepts associated with the policy level of the political system: the different ways in which political systems attempt to achieve chosen goals by extracting resources, regulating behavior, and so forth; the successful and unsuccessful outcomes of these performance efforts; and the different strategies of organization and performance used to seek achievement of various political "goods."

Table A.3 can be used to seek answers for, or promote discussions about, questions like these:

1. Policy Performance

How do political systems extract resources with which to implement policies.

What differences in the size and role of the political system do we find in extraction and distribution of resources in different societies?

What different areas of life are regulated in different kinds of political systems?

2. Policy Outcomes

Why are some political systems oriented to equality, and others to seeking economic growth? How does the role of government vary in this regard?

Why must some political systems make much greater demands on their citizens than other systems do to achieve the same policy outcome?

Why do policy efforts—policies and outputs—often fail to achieve desired policy outcomes?

3. Policy Evaluation and Strategy

What different types of "political goods" are desired by people in different societies?

How may the search for one kind of political good affect other political goods in positive and negative ways?

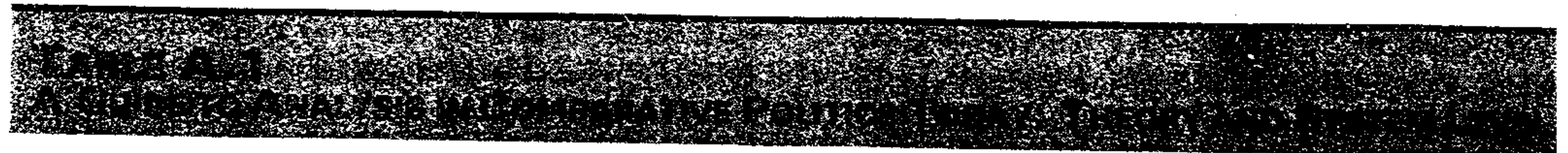
What kinds of strategies have preindustrial nations attempted in efforts to achieve their goals? How have these worked in practice?

By asking these and other questions in the context of the analytic chapters and the appropriate sections of country chapters, the reader can enhance his or her understanding of the issues of comparative politics today.

Table A-1 (continued)

USSR	China	Mexico	Africa	United States
1. Comparative analysis				
<i>All of Chapter 13</i> (351-406)	<i>All of Chapter 14</i> (409-461)	<i>All of Chapter 15</i> (463-519)	<i>All of Chapter 16</i> (521-560)	<i>All of Chapter 17</i> (562-601)
2. Environment of the political system				
Background to the Gorbachev revolution 353-359	Introduction 409-411	Historical perspective 465-469	The fifty-two states of Africa 521-522	U.S. among the world's nations 563-
Changing national security 354	Historical setting 411-429	Legacies of colonialism 465-466	Effects of colonialism 522-527	History 563-564
Quiet revolution 354-356	Chinese political tradition 411-413	Church and state 466-467	Legacy of colonial state 526-527	Geography 564
Ideological bankruptcy 356	Revolutionary setting 413-414	Revolution and aftermath 467-468	Independence and after 527-530	Population 564-565
Social malaise 356-357	CCP history 414-416	Cárdenas upheaval 468-469	Single-party formula 528	Economy 565
Economic gridlock 357-358	History of PRC 416-426	International environment 469-471	Military intervention 528-529	World position 565-566
State immobilism 358-359	Tiananmen 426-427		Personal authoritarianism 529	
Dynamics of social structure 362-367	After Tiananmen 427-428		Democratization 529-530	
Ethnicity and social stratification 362-365	Socioeconomic change 428-429		Deepening economic crisis 530-531	
The new class 365-367			Cultural pluralism 531-534	
			Social class 534-537	

(table continued on next page)



Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
1. Comparative analysis				
<i>Chapter 1</i> Comparative analysis 3-4 Comparative systems 4-6 Political structures 6-8 Structure and function 8-10 The policy level 13-14	<i>All of Chapter 9</i> (131-186)	<i>All of Chapter 10</i> (189-237)	<i>All of Chapter 11</i> (239-294)	<i>All of Chapter 12</i> (297-348)
2. Environment of the political system				
<i>Chapter 2</i> Historical setting 16-17 Size 18 Economic development 19-21 Inequality 21-22 Cultural heterogeneity 22 International interdependence 22-28	Constraints of history 132-136 Making of modern England 132-136 Mixed inheritance 136 Constraints of place 136-140 Insularity and involvement 136-138 One Crown and many nations 138-140 Multiracial England 140	Historical perspective 189-190 Economy and society 190-192 France and the new architecture of Europe 233-234	The historical legacy 240-242 Second Empire 240 Weimer Republic 240-241 Third Reich 241-242 Occupation period 242 Following two paths 242-247 Social forces 247-249	Introduction 297-298 Occupation reform and postwar political structure 298-302 Socioeconomic reforms 302 Political culture and cleavages 311-312 Foreign trade 338-339

TABLE A-1 (continued)

USSR	China	Mexico	Africa	United States
3. Political socialization				
The quiet revolution 354-356	Agents of socialization 436-441	Mass political socialization 503	Political socialization 538-541	Political socialization 572
Political socialization and public opinion 378-384	Socialization and major political change 441-442	Participation 503-504	Political communication 541-542	Mass communications media 572-574
Propaganda and communist ideology 378-381				
Counterideology and pluralism 381-384				
4. Political culture				
Ideological bankruptcy 356	The Chinese political tradition 411-413	Political culture 501-504	Political culture 537-538	Melting pot or patchwork quilt 569-570
Soviet political culture in transition 359-362	Political culture and socialization 436-441			Main elements of traditional political culture 570-572
Ethnicity and stratification 362-365	Revolutionary values 436			
Counterideology and pluralism 381-384	Socialization and major political change 441-442			

(table continued on next page)

TABLE A-1 (continued)

Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
3. Political socialization				
<i>Chapter 3</i> Political socialization 33-34 Resocialization 34-36 Agents of socialization 36-39 Family 36 School 36 Religious organizations 36-37 Occupation 37 Mass media 37 Parties 37-38 Contacts 38-39 Environment 39	Political socialization 156-160 Influence of family 156-157 Gender 158 Schooling 157-159 Class 159-160 Cumulative effect 160 Political communication 163-165	Political socialization 198-199 Family 199 Class and status 198 Associations 199-200 Education 200-201 Communications 201-202	Learning and communication 261-265 Family 262 Education 262-264 State actions 264 Mass media 264-265 Remaking political cultures 255-261 Nation and state 256-258 Democratic norms 258-259 Social values and the new politics 259-260	Political culture 309-311 Campaigns and voting behavior 316-319
4. Political culture				
<i>Chapter 3</i> Political culture 39-43 System propensities 39-40 Process propensities 40-41 Policy propensities 41-42 Consensual and conflictual 42-43 Change in political culture 43-44	Political culture and political authority 151-155 Allegiance to authority: legitimacy of the system 151-152 The role of law 152-153 Whose authority? 153-154 Culture as constraint 154-155	Themes of political culture 194-198 Burden of history 194 Abstractions and symbolism 194 Religious and antireligious traditions 196-198 Class and status 198 Distrust of government and politics 194-196	Remaking political cultures 255-261 Nation and state 256-258 Democratic norms 258-259 Social values and new politics 259-260 Two peoples in one nation? 260-261 Elite orientations 268-269	Political culture 309-311 Culture and cleavages 311-312 Political attitudes and involvement 312-313

TABLE A-1 (continued)

USSR	China	Mexico	Africa	United States
5. Political recruitment: citizen participation ↓				
Political participation and political recruitment 367-378 Democratization from above 367-374 Popular political mobilization 374-378	Participation 444-445	Political participation 503-504	Political participation 542-545	Participation by voting 575-577 Participation by other means 577-579
6. Political recruitment of elites				
Rise and fall of the new class 365-367 Democratization from above 367-374 CPSU and political leadership 385-388	Recruitment 445-446	The presidency 475-478 Camarillas and clientelism 478-479 Recruiting the political elite 479-483 Técnicos vs. políticos 481-483	Political recruitment 545-547	Recruitment of leaders 578 Unique direct primary 578-579

Table A.1 (continued)

Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
5. Political recruitment: citizen participation				
<i>Chapter 4</i>	Popular participation	Electoral participation and abstention	Citizen participation	Political attitudes and involvement
Recruitment of citizens 48-52	155-156	208-209	265-267	312-313
Types of citizen involvement 48-50	(Also see 151, 163)	Voting in parliamentary elections 209-210		Campaigns and voting behavior 316-319
Who participates? 50-51		Voting in referendums and presidential elections 210-212		
Citizens as subjects 51-52				
How much participation? 52-53				
6. Political recruitment of elites				
<i>Chapter 4</i>	Recruitment into political roles	Recruitment and style of elites	Politics at the elite level	Political recruitment in Japan
Eligibility biases 53-54	160-164	202-204	267-268	319-322
Selection of elites 54-56	Cabinet ministers 162		Paths to the top 268	The Diet 320-321
Control of elites 56-57	Higher civil servants 162-163		Elite orientations 268-269	The Cabinet 321
Democratic and authoritarian structures 57-58	Intermittent public persons 163		Party government 280	Educational elitism 321-322
	Selective recruitment 163-164			

USSR

China

Mexico

Africa

United States

1. Interest articulation and interest groups

Popular political mobilization 374-378	Mass organizations 435-436	Camarillas and clientelism 478-479	Interest articulation 547-549	Interest articulation 579-582
Counterideology and political pluralism 381-384	Interest articulation 446-448	Interest representation and political control 483-486	(See also cultural pluralism 531-534; social class 534-537)	PACs 580-581
CPSU and political leadership 385-388		Campeños, labor, the military 497-501		Pressure groups 581-582
		State-campesino relations 497-498		
		State and labor 498-500		
		Military in politics 500-501		

2. Interest aggregation and political parties

The Gorbachev revolution 351-353	Interest aggregation and elite conflict 448-449	Presidency 475-478	Personal authoritarianism 529	American political politics 582-587
CPSU and political leadership 385-388		Camarillas and clientelism 478-479	Single-party formula 528	Two-party system 582
Crisis of governance 388-390		Interest representation and political control 483-497	Military intervention 528-529	Party differences 583-585
		The PRI 486-492	Democratization 529-530	Decentralization 585
		Opposition parties 492-495	Interest aggregation 549-552	Low cohesion 585-586
		Political reform measures 496-497		Weak discipline 586-587
				Divided party control of government 587

(table continued on next page)

TABLE A.2
A GUIDE TO ANALYSIS IN COMPARATIVE POLITICS TODAY: POLITICAL PROCESS LEVEL

Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
1. Interest articulation and interest groups				
<i>Chapter 5</i>	Articulating group pressures 165-168	Interest groups 204-208	Interest groups 269-272	Interest articulation and aggregation 322-328
Types of groups 61-67	What interest groups want 166	Expression of interests 204-206	Business 270	Broad principles as interests 322-323
Individuals and networks 62	Organizing for political action 166-167	Means and styles of action 206-208	Labor 270-271	Quest for government aid 323
Anomic groups 62-63	Political values as constraints 167		Church 271	Demand for regulation 323
Nonassociational groups 63	From pluralism and corporatism 167-168		New politics movements 271-272	Group resources 323-324
Institutional groups 63-64				Representation 324-325
Associational groups 64-65				Clientelism 325
Interest group systems 65-67				Petitions and activism 325-326
Legitimate access 67-69				Corporatism versus pluralism 326-328
Coercive tactics 69-70				
Policy perspectives 70-71				
Interest group development 71-73				
2. Interest aggregation and political parties				
<i>Chapter 6</i>	The party system: aggregation and choice 168-173	Voting in parliamentary elections 209-210	Party system and electoral politics 272-280	Interest articulation and aggregation 322-328
Interest groups 76-77	Electoral choice 168-170	Voting in presidential elections 210-212	Christian Democrats 273-274	Parties and elections 313-319
Competitive parties and elections 78-80	Control of organization 170-172	Political parties 212-222	Social Democrats 274-275	Party system and context of competition 302-309
Competitive parties in government 80-81	Policy preferences 172-173	Traditional party system 212-213	Free Democrats 275-276	Liberal Democratic party 331-332
Competitive party systems 81-83	Prime minister 142-145	Right and center 213-219	The Greens 276-277	Opposition parties 332
Authoritarian party system 83	Cabinet 145-146	The left 219-222	Communists to PDS 277	
Exclusive governing parties 83-84	House of Commons 148-150	The executive 222-224	Electoral system 278	
Inclusive governing parties 84-85			Electoral connection 278-280	
Military forces 85-86			Party government 280	
Trends in interest aggregation 86-87			Initiating policy 281	
Significance of aggregation 87-88			Legislating policy 282-284	



USSR	China	Mexico	Africa	United States
3. Policymaking: decision rules				
The Gorbachev revolution 351-353	Constitution and political structure 429-436	Political structure and political institutions 471-479	The fifty-one states of Africa 521-522	The constitutional system 566-569
Democratization from above 367-374	The state 429-432	Political centralism 472-475	Single-party formula 528	Federalism 566-567
CPSU and political leadership 385-388	The party 432-434	Presidency 475-478	Military intervenes 528-529	Separation of powers 567-568
Crisis of governance 388-390	The army 434-435		Personal authoritarianism 529	Judicial review 568-569
Toward a rule of law? 390-394			Democratization 529-530	
			The policy process 552-553	
4. Policymaking: structures and functions				
The Gorbachev revolution 351-353	The state 429-432	Political structure and political institutions 471-479	The policy process 552-553	Policymaking process in America 587-590
Democratization from above 367-374	The party 432-434	Political centralism 472-475		Founders' intentions 587-589
CPSU and political leadership 385-388	The army 434-435	Presidency 475-478		Ways of avoiding deadlocks 589-590
Crisis of governance 388-390	Mass organizations 435-436	Camarillas and clientelism 478-479		
	Policymaking and implementation 449-452	Political participation 503-504		
	Decision making 449-450			
	Administration 450-451			
	Rule enforcement and adjudication 451-452			

TABLE A.2 (continued)

Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
3. Policymaking: decision rules				
<i>Chapter 7</i>	One Crown and many nations 138-140	Constitution and governmental structure 192-193	Institutions and structure of government 249-255	Occupation reforms and postwar political structure 298-302
Policy-making 91-92				
Rules for policymaking 92-97	The constitution of the Crown 140-148	Policy processes 222-231	Federal system 250-251	Constitution 298-299
Making constitutions 92-93	The prime minister 142-145	The executive 222-224	Parliamentary government 251-252	Emperor 299
Geographic power distribution 93-94	Cabinet and ministers 145-146	Parliament 224-227	Federal chancellor and cabinet 252-254	National Diet 299-300
Separation of powers 94-95	The role of law 152-153	Checks and balances 227-229	Federal president 254	Executive 300-301
Limitations on power 95-96	Limits of centralization 173-174	State and territorial relations 229-231	Judicial system 254-255	Judiciary 301
Democratizing trends 97	Limits of decentralization 175-176			Local government 301-302
4. Policymaking: structures and functions				
<i>Chapter 7</i>	Making and delivering government policies 173-178	Policy processes 222-231	Party government 280	Policy-making 328-333
Assemblies 96-99				
Functions of assemblies 97-98	Limits of centralization 173-174	The executive 222-224	The policy process 281-284	Central executive elite 328-329
Structures of assemblies 98-99	Limits of decentralization 175-176	Parliament 224-227	Initiating policy 281	Bureaucratic dominance? 329-330
Executives 99-102	The constitution of the Crown 140-148	Checks and balances 227-229	Legislating policy 282-284	Diet 330-331
Functions of executives 100-102	Prime minister 142-145		Policy administration 284	Liberal Democratic party 331-332
Bureaucracies 102-105	Cabinet and ministers 145-146		Judicial review 284	Opposition parties 332
Structures of bureaucracies 102-103	The civil service 146-147			Policy-making and conflict 332-333
Functions of bureaucracies 103-105	The role of parliament 148-151			
	Government as a network 147-148			



USSR	China	Mexico	Africa	United States
1. Policy performance				
The Gorbachev revolution 351-353 Ideological bankruptcy 356 Immobilism in the state 358-359 The policy process 385-390 CPSU and political leadership 385-388 Crisis of governance 388-390 USSR and the world 394-398	Political history of the PRC 416-429 Soviet model 417-419 Maoist model 420-422 Modernization model 422-425 Performance capabilities 452-455 China and the world 457-459	The presidency 475-478 Government performance 504-509 Economic growth and inequality 504-506 Population and unemployment 507-508 Financial development and inflation 508-509	The policy process 552-553 Policy performance 553-557 Extraction 553-555 Distribution 555-556 Regulation 556-557	Policy performance 590-595 Extractive policies 590-591 Distributive performance 591-592 Regulative performance 592-595
2. Policy outcomes				
Ideological bankruptcy 356 Social malaise 356-357 Economic gridlock 357-358 Immobilism in the state 358-359 USSR and the world 394-398	Socioeconomic change 428-429 Performance outcomes 455-457 China and the world 457-459	End of an era 463-465 Economic growth and inequality 504-506 Population and unemployment 507-508 Financial development and inflation 508-509	Policy performance 553-557 Extraction 553-555 Distribution 555-556 Regulation 556-557 (Also see deepening economic crisis 530-531)	Policy performance 590-595 Extractive policies 590-591 Distributive performance 591-592 Regulative performance 592-595
3. Policy evaluation and strategy				
The Gorbachev revolution 351-353 After <i>perestroika</i> 398-400	Introduction 409-411 Performance and evaluation 452-459 Prospects 459-460	Transition to what? 509-512	A difficult future 557-558	American "exceptionalism": myth or reality? 595-596

COMPARATIVE POLITICS TODAY: POLICY LEVEL

Theoretical discussion	England	France	Germany	Japan
1. Policy performance				
<i>Chapter 8</i> Extraction 108-110 Distribution 110-113 Regulation 113-114 Symbolic performance 114-115	Making and delivering government policies 173-178 Limits of centralization 173-174 Growth of government 174-175 Limits of decentralization 175-176 Mix of state and market 176-178 Policy outputs 178-179	Performance and prospects 231-233 Welfare state 231 Nationalization and regulation 231-233	Policy performance 284-289 Policy record 285-287 Paying the costs 287-289	Political performance 333-339 What the government does 333 Political outputs 1952-1969 334-337 Recent political outputs 337-338 Foreign trade 338-339 Macro-Performance 339-342
2. Policy outcomes				
<i>Chapter 8</i> Outcomes of performance 116-121 Domestic welfare 116-118 Domestic security 118-119 Outcomes in the international arena 119-121, 22-28	Policy outcomes 179-180 Popular evaluation 180-182	Performance and prospects 231-233 Welfare state 231 Nationalization and regulation 231-233	Policy performance 284-289 Policy record 285-287 Paying the costs 287-289	Performance of the economy 335-336 Benefits of high growth 336 Negative consequences of growth 336-337 Foreign trade 338-339
3. Policy evaluation and strategy				
<i>Chapter 8</i> Political goods and productivity 121-123 Strategies for producing goods 123-126 Tradeoffs and opportunity costs 126	England is different 131-132	Performance and prospects 231-234	Policy challenges of unification 289-291 After the revolution 291-292	Macro-performance under LDP hegemony 339-342



SELECTED BIBLIOGRAPHY

PREFACE

- Castles, Francis. *The Comparative History of Public Policy*. Cambridge: Polity Press, 1989.
- Dahl, Robert A. *Democracy and Its Critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.
- Dalton, Russell, Scott Flanagan, and Paul Allen Beck, eds., *Electoral Change in Advanced Industrial Democracies: Realignment or Dealignment?* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.
- Flora, Peter, and Arnold Heidenheimer. *The Development of Welfare States in Europe and America*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1981.
- Heidenheimer, Arnold, et al. *Comparative Public Policy: The Politics of Social Choice in America, Europe and Japan*. New York: St. Martin's, 1990.
- Inglehart, Ronald. *Culture Shift in Advanced Industrial Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990.
- Lijphart, Arend. *Democracies*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984.
- Lindblom, Charles E. *Politics and Markets*. New York: Basic Books, 1977.
- Marty, Martin. *Fundamentalism Observed*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- O'Donnell, Guillermo, and Philippe Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule; Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Powell, G. Bingham. *Contemporary Democracies*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982.
- Sartori, Giovanni. *The Theory of Democracy Revisited*. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1987.

CHAPTER 1

The Study of Comparative Politics

- Almond, Gabriel A., and G. Bingham Powell, Jr. *Comparative Politics: System, Process, Policy*, 2nd ed. Boston: Little, Brown, 1978.
- Collier, David, "New Perspectives in the Comparative Method," in Dankwart Rustow, ed., *Comparative Political Dynamics*. New York: Harper Collins, 1991.
- Dogan, Mattei, and Dominique Pelassy. *How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics*, 2nd ed. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1990.
- Easton, David. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley, 1965.
- Eckstein, Harry. "Case Studies in Political Explanation," in

- F. I. Greenstein and N. W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
- , and David Apter. *Comparative Politics: A Reader*. London: Free Press of Glencoe, 1963.
- Holt, Robert, and John Turner, eds. *The Methodology of Comparative Politics*. New York: Wiley, 1970.
- Lijphart, Arend. "Comparative Politics and Comparative Method," *American Political Science Review*, September 1971.
- Przeworski, Adam, and James Teune. *The Logic of Comparative Social Inquiry*. New York: Wiley, 1970.
- Sartori, Giovanni. "Concept Misformation in Comparative Politics," *American Political Science Review*, December 1970.

CHAPTER 2

Environment of the Political System

- Cardoso, Fernando, and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America*. Berkeley: University of California Press, 1979.
- Chenery, Hollis, et al. *Redistribution with Growth*. London: Oxford University Press, 1974.
- Emerson, Rupert. *From Empire to Nation*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.
- Enloe, Cynthia. *Ethnic Conflict and Development*. Boston: Little, Brown, 1973.
- Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol. *Bringing the State Back In*. London: Cambridge University Press, 1985.
- Fishlow, Albert. *Rich Nations, Poor Nations in the World Economy*. New York: McGraw-Hill, 1978.
- Gilpin, Robert. *The Political Economy of International Relations*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.
- Janos, Andrew C. *Politics and Paradigms: Changing Theories of Change in Social Science*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1986.
- Rustow, Dankwart. *A World of Nations*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1967.
- Tilly, Charles, ed. *The Formation of Nation States in Western Europe*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975.
- Weiner, Myron, and Samuel Huntington. *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown, 1986.
- Wiarda, Howard, ed. *New Directions in Comparative Politics*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1986.

B-2 SELECTED BIBLIOGRAPHY

- World Bank. *World Development Report 1990*. New York: Oxford University Press, 1990.
- Young, Crawford. *The Politics of Cultural Pluralism*. Madison: University of Wisconsin Press, 1978.

CHAPTER 3

Political Socialization and Political Culture

- Aberbach, Joel D., Robert D. Putnam, and Bert A. Rockman. *Bureaucrats and Politicians in Western Democracies*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981.
- Almond, Gabriel A., and Sidney Verba. *The Civic Culture*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
- , eds. *The Civic Culture Revisited*. Boston: Little Brown, 1980.
- Baker, Kendall, Russell Dalton, and Kai Hildebrandt. *Germany Transformed: Political Culture and the New Politics*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981.
- Brown, Archie, and Jack Gray. *Political Culture and Political Change in Communist States*. New York: Holmes and Meier, 1977.
- Dawson, Richard K., Kenneth Prewitt, and Karen S. Dawson. *Political Socialization*, 2nd ed. Boston: Little Brown, 1977.
- Horowitz, Donald. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press, 1985.
- Inglehart, R. *Culture Shift in Advanced Industrial Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990.
- Jennings, M. Kent, and Richard Niemi. *The Political Character of Adolescence*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
- Kavanagh, Dennis A. *Political Culture*. London: Macmillan, 1972.
- Putnam, Robert. *The Beliefs of Politicians*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973.
- , R. Leonardi, R. Nanetti, and F. Pavoncello. "Explaining Institutional Success: The Case of Italian Regional Government." *American Political Science Review* 77:55-74, 1983.
- Pye, Lucian W., and Sidney Verba, eds. *Political Culture and Political Development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965.
- Sears, David O. "Political Socialization," in F. I. Greenstein and N. W. Polsby, *Handbook of Political Science*, Vol. 2, Ch. 2. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
- Wylie, Laurence. *Village in the Vaucluse*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1957.
- Burting, Robbins. *The Passage of Power: Studies in Political Succession*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1974.
- Butler, David, Howard R. Penniman, and Austin Ranney, eds. *Democracy at the Polls*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1981.
- Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.
- . *After the Revolution*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.
- . *Democracy and Its Critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.
- Dalton, Russell J. *Citizen Politics in Western Democracies*. Chatham, N.J.: Chatham House, 1988.
- Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970.
- Hibbs, Douglas A. *Mass Political Violence*. New York: Wiley, 1973.
- Hirschman, Albert. *Exit, Voice, and Loyalty*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970.
- Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
- . "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly* 99:193-218, 1984.
- Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majorities and Consensus Governments in Twenty-One Countries*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984.
- Linz, Juan. "Totalitarian and Authoritarian Regimes," in F. I. Greenstein and N. W. Polsby, *Handbook of Political Science*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
- Lipset, Seymour M. *Political Man*. London: Mercury 1963.
- Marshall, T. H. *Class, Citizenship and Social Development*. New York: Doubleday, 1964.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Pastor, Robert A., ed. *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum*. New York: Holmes and Meier, 1989.
- Pateman, Carole. *Participation and Democratic Theory*. New York: Cambridge University Press, 1970.
- Perlmutter, Amos. *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Powell, G. Bingham, Jr. *Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982.
- Putnam, Robert D. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.
- Verba, Sidney, Norman H. Nie and Jae-on Kim. *Participation and Political Equality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

CHAPTER 4

Political Recruitment and Political Structure

- Barnes, Samuel H., and Max Kaase. *Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979.
- Bendix, Reinhard. *National-Building and Citizenship*. New York: Anchor, 1969.

CHAPTER 5

Interest Groups and Interest Articulation

- Ash, Timothy Garton. *The Magic Lantern*. New York: Random House, 1990.

- Beer, Samuel H. *British Politics in the Collectivist Age*. New York: Knopf, 1965.
- Berger, Suzanne, ed., *Organizing Interests in Western Europe*. New York: Cambridge University Press, 1981.
- Dalton, Russell J., and Manfred Kuechler. *Challenging the Political Order: New Social and Political Movements in Western Democracies*. New York: Oxford University Press, 1990.
- Denardo, James. *Power in Numbers: The Political Strategy of Protest and Rebellion*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985.
- Ehrmann, Henry W. *Interest Groups on Four Continents*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1958.
- Goldthorpe, John H., ed. *Order and Conflict in Contemporary Capitalism*. Oxford: Clarendon Press, 1984.
- Katzenstein, P. *Small States in World Markets*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985.
- Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.
- Sabel, Charles. *Work and Politics*. New York: Columbia University Press, 1982.
- Schmitter, Philippe, ed. "Corporatism and Policy-Making in Contemporary Western Europe." *Comparative Political Studies*, April 1977.
- Scott, James C. *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976.
- Skilling, H. Gordon, and Franklyn Griffiths. *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.
- Weiner, Myron. *The Politics of Scarcity: Public Pressure and Political Response in India*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.
- Wilkinson, Paul. *Political Terrorism*. London: Macmillan Press, 1974.
- Wilson, James Q. *Political Organizations*. New York: Basic Books, 1973.
- Huntington, Samuel, and Clement Moore. *Authoritarian Politics in Modern Society*. New York: Basic Books, 1970.
- Jackson, Robert H., and Carl G. Rosberg. *Personal Rule in Black Africa*. Berkeley: University of California Press, 1982.
- Laver, Michael, and Norman Schofield. *Multiparty Government*. New York: Oxford University Press, 1990.
- Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
- Linz, Juan J., and Alfred Stepan, eds. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Lipset, Seymour M., and Stein Rokkan. *Party Systems and Voter Alignments*. New York: Free Press, 1967.
- Michels, Robert. *Political Parties*. New York: Collier, 1962.
- Nordlinger, Eric A. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Ostrogorski, M. J. *Democracy and the Organization of Political Parties*. New York: Anchor, 1964.
- Powell, G. Bingham, Jr. *Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982.
- Rae, Douglas. *The Political Consequences of Electoral Laws*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.
- Riker, William H. *Liberalism Against Populism*. San Francisco: W. H. Freeman, 1982.
- Rokkan, Stein. *Citizens, Elections, Parties*. New York: McKay, 1970.
- Sartori, Giovanni. *Parties and Party Systems*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.
- Strom, Kaare. *Minority Government and Majority Rule*. New York: Cambridge University Press, 1990.
- Von Beyme, Klaus. *Political Parties in Western Europe*. New York: St. Martin's, 1985.
- Ware, Alan. *Citizens, Parties and the State*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.

CHAPTER 6

Political Parties and Interest Aggregation

- Converse, Philip E., and Roy Pierce. *Political Representation in France*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986.
- Dahl, Robert A., ed. *Regimes and Oppositions*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973.
- Dalton, Russell, Scott Flanagan, and Paul Allen Beck, eds. *Electoral Change in Advanced Industrial Societies*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.
- Dodd, Lawrence C. *Coalitions in Parliamentary Government*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976.
- Downs, Anthony. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row, 1957.
- Duverger, Maurice. *Political Parties*. New York: Wiley, 1955.
- Gastil, R. D., ed. *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 1987-88*. New York: Freedom House, 1988.

CHAPTER 7

Government and Policy Making

- Armstrong, John A. *The European Administrative Elite*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973.
- Blondel, Jean. *Comparative Legislatures*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973.
- . *Government Ministers in the Contemporary World*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1985.
- . *The Organization of Governments: A Comparative Analysis of Government Structures*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982.
- . *World Leaders: Heads of Government in the Post-War Period*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980.
- Crozier, Michael. *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago: University of Chicago Press, 1963.

B-4 SELECTED BIBLIOGRAPHY

- Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.
- Duchacek, Ivo. *Power Maps*. Santa Barbara, Calif.: ABC Clio Press, 1973.
- . *Rights and Liberties in the World Today*. Santa Barbara, Calif.: ABC Clio Press, 1973.
- Friedrich, Carl J. *Limited Government: A Comparison*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1974.
- King, Anthony. "Executives," in F. I. Greenstein and N. W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
- La Palombara, Joseph, ed. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964.
- Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Governments in Twenty-One Countries*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1984.
- Linz, Juan J., and Alfred Stepan, eds. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.
- Loewenberg, Gerhard, and Samuel Patterson. *Comparing Legislatures*. Boston: Little, Brown, 1979.
- March, James, and Shaun Olsen. *Rediscovering Institutions*. New York: Free Press, 1989.
- Neustadt, Richard E. *Presidential Power: The Politics of Leadership*. New York: Wiley, 1960.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives and Tentative Conclusions*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987.
- Powell, G. Bingham, Jr. *Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982.
- Putnam, Robert. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.
- Strom, Kaare. *Minority Government and Majority Rule*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Vile, M.J. *Constitutionalism and the Separation of Powers*. New York: Oxford University Press, 1967.
- Wheeler, Harvey. "Constitutionalism," in F.I. Greenstein and N.W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
- . *Conflict in Contemporary Capitalism*. London: Cambridge University Press, 1984.
- Chenery, Hollis, et al. *Redistribution with Growth*. London: Oxford University Press, 1974.
- Dahl, Robert A. *Democracy and Its Critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990.
- Eckstein, Harry. *The Evaluation of Political Performance: Problems and Dimensions*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1971.
- Flora, Peter, and Arnold Heidenheimer, eds. *The Welfare State in Europe and North America*. New Brunswick, N.J.: Transaction Press, 1981.
- Grew, Raymond, ed. *Crises of Political Development in Europe and the United States*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
- Gurevich, Peter. *Politics in Hard Times*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986.
- Hecló, Hugh. *Modern Social Politics in Britain and Sweden*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974.
- Heidenheimer, Arnold, Hugh Hecló, and Carolyn T. Adams. *Comparative Public Policy*, 3rd ed. New York: St. Martin's, 1990.
- Jackman, Robert W. *Politics and Social Equality*. New York: Wiley, 1975.
- Jackson, Robert H., and Carl Rosberg. *Personal Rule in Black Africa*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990.
- Katzenstein, Peter. *Small States and World Markets*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985.
- Lindblom, Charles E. *Politics and Markets*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1978.
- Olson, Mancur. *The Rise and Decline of Nations*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982.
- Rawls, John. *A Theory of Justice*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.
- Schmitter, Phillippe, and Gerhard Lehmbruch. *Trends Toward Capitalist Mediation*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979.
- Singer, J. David, and Melvin Small. *The Wages of War 1816-1965*. New York: Wiley, 1972.
- Tilly, Charles, ed. *The Formation of Nation States in Western Europe*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975.
- Wilensky, Harold. *The Welfare State and Equality*. Berkeley: University of California Press, 1975.
- Wilensky, Harold, et al., *Comparative Social Policy: Theories, Methods, Findings*. Berkeley, Calif.: Institute of International Studies, 1985.
- Wilson, James Q., ed. *The Politics of Regulation*. New York: Basic Books, 1980.

CHAPTER 8

Public Policy

- Almond, Gabriel A., Scott Flanagan, and Robert Mundt. *Crisis, Choice and Change*. Boston: Little, Brown, 1973.
- Almond, Gabriel A., and G. Bingham Powell, Jr. *Comparative Politics: System, Process, Policy*, 2nd ed. Boston: Little, Brown, 1978.
- Binder, Leonard, et al. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.
- Cameron, David. "Social Democracy, Labor Quiescence, and the Representation of Economic Interest in Advanced Industrial Societies," in John Goldthorpe, ed., *Order and*

CHAPTER 9

Politics in England

- Anwar, Mohammed. *Race and Politics*. London: Tavistock, 1989.

- Bogdanor, Vernon. *Multi-Party Politics and the Constitution*. New York: Cambridge University Press, 1983.
- Butler, D. E. and D. E. Butler. *British Political Facts, 1900-1985*, 6th ed. London: Macmillan, 1986.
- , and Dennis Kavanagh. *The British General Election of 1987*. London: Macmillan, 1988.
- Craig, F. W. S. *British Electoral Facts, 1832-1987*. Aldershot: Parliamentary Research Services/Dartmouth, 1989.
- Drewry, Gavin, and Tony Butcher. *The Civil Service Today*. Oxford: Basil Blackwell, 1988.
- Grant, Wyn. *Pressure Groups, Politics and Democracy in Britain*. Hemel Hempstead: Philip Allan, 1989.
- Halsey, A. H., ed. *British Social Trends since 1900*, 2nd ed. London: Macmillan, 1988.
- Hennessy, Peter. *Whitehall*. London: Fontana Books, 1990.
- Jenkins, Peter. *Mrs. Thatcher's Revolution*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987.
- Kavanagh, Dennis. *Thatcherism and British Politics*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1990.
- Levacic, Rosalind. *Economic Policy-Making: Its Theory and Practice*. Brighton, Sussex: Wheatsheaf, 1987.
- Marshall, Geoffrey. *Constitutional Conventions*. Oxford: Clarendon Press, 1984.
- Norton, Philip, ed. *Parliament in the 1980s*. Oxford: Basil Blackwell, 1985.
- Rose, Richard. *Do Parties Make a Difference?* 2nd ed. Chatham, N.J.: Chatham House, 1984.
- . *Ministers and Ministries*. New York: Oxford University Press, 1987.
- . *Ordinary People in Public Policy*. Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1989.
- . *The Territorial Dimension in Government: Understanding the United Kingdom*. Chatham, N.J.: Chatham House, 1982.
- , and Ian McAllister. *The Loyalties of Voters*. Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1990.
- Seldon, Anthony, ed. *UK Political Parties since 1945*. Hemel Hempstead: Philip Allan, 1990.
- Social Trends*. London: Her Majesty's Stationery Office, annual.
- Whitaker's Almanack*. London: J. Whitaker & Sons, annual.
- Gallie, Duncan. *Social Inequality and Class Radicalism in France and Britain*. London: Cambridge University Press, 1983.
- Godt, Paul. *Policy-Making in France*. London: Pinter Publishers, 1989.
- Hall, Peter. *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France*. New York: Oxford University Press, 1986.
- , Jack Hayward, and Howard Machin. *Developments in French Politics*. London: Macmillan, 1990.
- Hayward, Jack. *The State and the Market Economy: Industrial Patriotism and Economic Intervention in France*. New York: New York University Press, 1986.
- Holifield, James, and George Ross, eds. *In Search of the New France*. New York: Routledge, 1991.
- Keeler, John T.S. *The Politics of Neocorporatism in France*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Kesselman, Mark, ed. *The French Workers' Movement*. London: George Allen and Unwin, 1984.
- Lauber, Volkmar. *The Political Economy of France: From Pompidou to Mitterrand*. New York: Praeger, 1983.
- Ross, George, Stanley Hoffmann, and Sylvia Malzacher. *The Mitterrand Experiment*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Schmidt, Vivien. *Democratizing France*. New York: Cambridge University Press, 1990.
- Smith, Rand W. *Crisis in the French Labor Movement: A Grassroots Perspective*. New York: St. Martin's, 1988.
- Suleiman, Ezra. *Elites in French Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
- Wilson, Frank L. *French Political Parties Under the Fifth Republic*. New York: Praeger, 1982.
- . *Interest Group Politics in France*. New York: Cambridge University Press, 1987.
- Wright, Vincent. *The Government and Politics of France*, 3rd ed. London: Unwin Hyman, 1989.

CHAPTER 11

Politics in Germany

CHAPTER 10

Politics in France

- Ambler, John, ed. *The Welfare State in France*. New York: New York University Press, 1991.
- Ashford, Douglas E. *Policy and Politics in France*. Philadelphia: Temple University Press, 1982.
- Bell, D. S., and Byron Criddle. *The French Socialist Party: The Emergence of a Party of Government*. Oxford: Clarendon Press/Oxford, 1988.
- Bimbaum, Pierre. *The Heights of Power: An Essay on the Power Elite in France*. Chicago: University of Chicago Press, 1982.
- Cerny, Philip G., and Martin A. Schain, eds. *Socialism, the State and Public Policy in France*. New York: Methuen, 1985.

- Bark, Dennis, and David Gress. *A History of West Germany*, 2 vols. London: Basil Blackwell, 1988.
- Beyme, Klaus von, and Manfred Schmidt, eds. *Policy and Politics in the Federal Republic of Germany*. London: Gower, 1985.
- Broszat, Martin. *Hitler and the Collapse of Weimar Germany*. New York: St. Martin's, 1987.
- Bulmer, Simon, ed. *The Changing Agenda of West German Public Policy*. Brookfield, Vt.: Gower Publishing, 1989.
- Childs, David. *The GDR: Moscow's German Ally*, 2nd ed. London: Hyman, 1988.
- Craig, Gordon. *Germany 1866-1945*. New York: Oxford University Press.
- Dalton, Russell. *Politics in West Germany*. Glenview, Ill.: Scott-Foresman, 1989.
- Fest, Joachim. *Hitler*. New York: Random House, 1975.

B-6 SELECTED BIBLIOGRAPHY

- Hanreider, Wolfram. *Germany, America, Europe: Forty Years of German Foreign Policy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.
- Katzenstein, Peter. *Policy and Politics in West Germany: The Growth of a Semisovereign State*. Philadelphia: Temple University Press, 1987.
- , ed. *Industry and Politics in West Germany: Toward the Third Republic*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1989.
- Krisch, Henry. *The German Democratic Republic: The Search for Identity*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
- Merkel, Peter, ed. *The Federal Republic at Forty*. New York: New York University Press, 1989.
- Orlow, Dietrich. *A History of Modern Germany*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1987.
- Padgett, Stephen, and Tony Burkett. *Political Parties and Elections in West Germany*. New York: St. Martin's, 1966.
- Smith, Gordon, et al. *Developments in West German Politics*. London: Macmillan, 1989.
- Turner, Henry. *The Two Germanies since 1945*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987.
- One-Party Rule to Coalition Government. Boulder, Colo.: Westview Press, 1986.
- Ike, Nobutaka. *A Theory of Japanese Democracy*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.
- Inoguchi Takashi, and Daniel Okimoto. *The Political Economy of Japan: Vol. 2, The Changing International Context*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Ishida, Takeshi, and Ellis S. Krauss, eds. *Democracy in Japan*. Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 1989.
- Johnson, Chalmers. (1982). *MITI and the Japanese Miracle*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1982.
- Koh, B. C. *Japan's Administrative Elite*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1989.
- Krauss, Ellis S., Thomas P. Rohlen, and Patricia G. Steinhoff. *Conflict in Japan*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1984.
- Lebra, Takie Sugiyama, and William P. Lebra, eds. *Japanese Culture and Behavior*. Honolulu: University Press of Hawaii, 1987.
- Masumi Junnosuke. *Postwar Politics in Japan, 1945-1955*. Berkeley: University of California Center for Japanese Studies, Japan Research Monograph, No. 6, 1985.
- McKean, Margaret A. *Environmental Protest and Citizen Politics in Japan*. Berkeley: University of California Press, 1981.
- Mouer, Ross, and Yoshio Sugimoto. *Images of Japanese Society: A Study in the Social Construction of Reality*. London: Kegan Paul International, 1986.
- Nakane, Chie. *Japanese Society*. Berkeley: University of California Press, 1970.
- Okimoto, Daniel I. *Between MITI and the Market: Japanese Industrial Policy for High Technology*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989.
- Okimoto, Daniel I., and Thomas P. Rohlen. *Inside the Japanese System: Readings on Contemporary Society and Political Economy*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1988.
- Ozaki, Robert S., and Walter Arnold. *Japan's Foreign Relations: A Global Search for Economic Security*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
- Pempel, T. J., ed. *Policy and Politics in Japan*. Philadelphia: Temple University Press, 1982.
- . *Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990.
- Pharr, Susan J. *Losing Face: Status Politics in Japan*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1990.
- Reed, Steven R. *Japanese Prefectures and Policymaking*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1986.
- Richardson, Bradley M., and Scott C. Flanagan. *Politics in Japan*. Boston: Little, Brown, 1984.
- Samuels, Richard J. *The Business of the Japanese State: Energy Markets in Comparative and Historical Perspective*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987.
- Steiner, Kurt, Ellis S. Krauss, and Scott C. Flanagan, eds. *Political Opposition and Local Politics in Japan*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

CHAPTER 12

Politics in Japan

- Allinson, Gary D. *Suburban Tokyo: A Comparative Study in Politics and Social Change*. Berkeley: University of California Press, 1979.
- Baerwald, Hans H. *Party Politics in Japan*. Boston: Allen and Unwin, 1986.
- Bestor, Theodore C. *Neighborhood Tokyo*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989.
- Calder, Kent E. *Crisis and Compensation: Public Policy and Political Stability in Japan, 1949-1986*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.
- Campbell, John Creighton. *Contemporary Japanese Budget Politics*. Berkeley: University of California Press, 1977.
- . *How Policies Change: The Japanese Government and the Aging Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991.
- Curtis, Gerald L. *Election Campaigning Japanese Style*. New York: Columbia University Press, 1971.
- . *The Japanese Way of Politics*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Dore, Ronald. *Taking Japan Seriously: A Confucian Perspective on Leading Economic Issues*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987.
- Flanagan, Scott C., Shinsaku Kohei, Ichiro Miyake, Bradley M. Richardson, and Joji Watanuki. *The Japanese Voter*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991.
- Fukui, Haruhiro. *Party in Power: The Japanese Liberal Democrats and Policymaking*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1970.
- Fukutake, Tadashi. *The Japanese Social Structure*. Tokyo: University of Tokyo Press, 1989.
- Hrebenar, Ronald J. *The Japanese Party System: From*

- Stockwin, J. A. A., ed. *Dynamic and Immobilist Politics in Japan*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1988.
- Thayer, Nathaniel B. *How the Conservatives Rule Japan*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969.
- Ward, Robert E., and Yoshikazu Sakamoto. *Democratizing Japan: The Allied Occupation*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1987.
- White, James W. *Migration in Metropolitan Japan*. Berkeley: Institute of East Asian Studies, University of California at Berkeley, 1982.
- Wolferen, Karel van. *The Enigma of Japanese Power*. New York: Knopf, 1989.
- Yamamura, Kozo, and Yasukichi Yasuba. *The Political Economy of Japan: Vol. 1, The Domestic Transformation*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987.

CHAPTER 13

Politics in the USSR

- Aganbegyan, Abel. *Inside Perestroika: The Future of the Soviet Economy*. New York: Harper and Row, 1989.
- Ash, Timothy Garton. *The Magic Lantern*. New York: Random House, 1990.
- Barghoorn, Frederick. *Detente and the Democratic Movement in The USSR*. New York: Free Press, 1976.
- , and Thomas Remington. *Politics in the USSR*, 3rd ed. Boston: Little, Brown, 1986.
- Bialer, Seweryn, ed. *Politics, Society, and Nationality Inside Gorbachev's Russia*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.
- Bloch, Sidney, and Peter Reddaway. *Psychiatric Terror: How Soviet Psychiatry Is Used to Suppress Dissent*. New York: Basic Books, 1977.
- Brown, Archie, ed. *Political Culture and Communist Studies*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1985.
- . *Political Leadership in the Soviet Union*. Bloomington: Indiana University, 1989.
- Butterfield, James, and Judith Sedaitis, eds. *New Social Movements in the Soviet Union*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Conquest, Robert. *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivisation and the Terror-Famine*. New York and Oxford: Oxford University Press, 1986.
- Gleason, Gregory. *Federalism and Nationalism: The Struggle for Republican Rights in the USSR*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
- Gorbachev, Mikhail. *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World*. New York: Harper and Row, 1987.
- Harasimiw, Bohdan. *Political Elite Recruitment in the Soviet Union*. New York: St. Martin's, 1984.
- Hill, Ronald, and Peter Frank. *The Soviet Communist Party*, 3rd ed. Boston: Allen and Unwin, 1986.
- Hough, Jerry. *Opening up the Soviet Economy*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988.
- Lawrence, Paul R., et al. *Behind the Factory Walls: Decision Making in Soviet and U.S. Enterprises*. Boston: Harvard Business School Press, 1990.

- Lynch, Allen. *The Soviet Study of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
- Mickiewicz, Ellen. *Split Signals: Television and Politics in the Soviet Union*. New York and Oxford: Oxford University Press, 1988.
- Nahaylo, Bohdan, and Victor Swoboda. *Soviet Disunion: A History of the Nationalities Problem in the USSR*. New York: Free Press, 1990.
- Nove, Alec. *Glasnost in Action: Cultural Renaissance in Russia*. Boston: Unwin Hyman, 1989.
- Remington, Thomas. *The Truth of Authority: Ideology and Communication in the Soviet Union*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988.
- Rigby, Thomas H. *Leadership Selection and Patron Client Relations in the USSR and Yugoslavia*. London: Allen and Unwin, 1983.
- Rowen, Henry, and Charles Wolf. *The Impoverished Superpower: Perestroika and the Soviet Military Burden*. San Francisco: Institute for Contemporary Studies, 1990.
- Slider, Darrell, ed. *Elections and Political Change in the Soviet Republics*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1991.
- Voslensky, Michael. *Nomenklatura: The Soviet Ruling Class*. New York: Doubleday, 1984.
- White, Stephen. *Gorbachev in Power*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- , and Alex Pravda, eds. *Ideology and Soviet Politics*. London: Macmillan, 1979.

CHAPTER 14

Politics in China

- Blecher, Marc. *China: Politics, Economics and Society*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1986.
- Chan, Anita, Richard Madsen, and Jonathan Unger. *Chen Village*. Berkeley: University of California Press, 1984.
- Dittmer, Lowell. *Liu Shao-Chi'i and the Chinese Cultural Revolution*. Berkeley: University of California Press, 1974.
- Eastman, Lloyd. *Seeds of Destruction*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1984.
- Harding, Harry. *China's Second Revolution: Reform after Mao*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987.
- Hinton, William. *Fanshen: A Documentary of Revolution in a Chinese Village*. New York: Monthly Review Press, 1966.
- Jencks, Harlan. *From Muskets to Missiles: Politics and Professionalism in the Chinese Army, 1945-1981*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.
- Lee, Hong Yung. *The Politics of the Chinese Cultural Revolution*. Berkeley: University of California Press, 1978.
- MacFarquhar, Roderick. *The Origins of the Cultural Revolution*, 2 vols. New York: Columbia University Press, 1974, 1983.
- Oi, Jean. *State and Peasant in Contemporary China*. Berkeley: University of California Press, 1989.
- Parish, William L., and Martin King Whyte. *Urban Life in*

B-8 SELECTED BIBLIOGRAPHY

- Contemporary China*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.
- . *Village and Family in Contemporary China*. Chicago: University of Chicago Press, 1978.
- Huang, Shu-Min. *The Spiral Road*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.
- Spence, Johnathan D. *The Gate of Heavenly Peace: The Chinese and Their Revolution, 1895-1980*. New York: Viking, 1981.
- Teiwes, Frederick. *Leadership, Legitimacy and Conflict in China*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1983.
- Townsend, James R., and Brantly Womack. *Politics in China*, 3rd ed. Boston: Little, Brown, 1986.
- Tsou, Tang. *The Cultural Revolution and Post-Mao Reforms: A Historical Perspective*. Chicago: University of Chicago Press, 1986.
- Walder, Andrew. *Communist Neo-Traditionalism: Work and Authority in Chinese Industry*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Womack, Brantly, ed. *Contemporary Chinese Politics in Historical Perspective*. New York: Cambridge University Press, 1991.
- . *Foundations of Mao Zedong's Political Thought, 1917-1935*. Honolulu: University Press of Hawaii, 1982.
- World Bank. *China: Socialist Economic Development*, 3 vols. Washington, D.C.: World Bank, 1983.
- Yi Mu, and Mark Thompson. *Crisis at Tiananmen*. San Francisco: China Books, 1989.
- Fagen, Richard R., and William S. Tuohy. *Politics and Privilege in a Mexican City*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1972.
- Foweraker, Joe, and Ann L. Craig, eds. *Popular Movements and Political Change in Mexico*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1990.
- Gentleman, Judith, ed. *Mexican Politics in Transition*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.
- González de la Rocha, Mercedes, and Agustín Escobar Latapi, eds. *Social Responses to Mexico's Economic Crisis of the 1980s*. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1991.
- Green, Rosario, and Peter H. Smith, series eds. *Dimensions of U.S.-Mexican Relations*. 5 vols. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1989.
- Knight, Alan. *The Mexican Revolution*. 2 vols. London: Cambridge University Press, 1986.
- Levy, Daniel, and Gabriel Székely. *Mexico: Paradoxes of Stability and Change*, 2nd ed. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.
- Maxfield, Sylvia. *Governing Capital: International Finance and Mexican Politics*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990.
- Middlebrook, Kevin, ed. *Unions, Workers, and the State in Mexico*. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1991.
- Ronfeldt, David, ed. *The Modern Mexican Military: A Reassessment*. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1984.
- Saragoza, Alex M. *The Monterrey Elite and the Mexican State*. Austin: University of Texas Press, 1988.
- Smith, Peter H. *Labyrinths of Power: Political Recruitment in Twentieth-Century Mexico*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.
- Ward, Peter M. *Mexico City: The Production and Reproduction of an Urban Environment*. London: Bellhaven Press, 1990.
- . *Welfare Politics in Mexico: Papering Over the Cracks*. London: Allen and Unwin, 1986.
- Wilkie, James W. *The Mexican Revolution: Federal Expenditure and Social Change Since 1910*, 2nd ed. Berkeley: University of California Press, 1970.

CHAPTER 15

Politics in Mexico

- Alvarado Mendoza, Arturo, ed. *Electoral Patterns and Perspectives in Mexico*. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1987.
- Bailey, John J. *Governing Mexico: The Statecraft of Crisis Management*. New York: St. Martin's Press, 1988.
- Barkin, David. *Distorted Development: Mexico in the World Economy*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
- Bilateral Commission on the Future of U.S.-Mexican Relations. *The Challenge of Interdependence: Mexico and the United States*. Lanham, Md.: University Press of America, 1989.
- Camp, Roderic A. *Entrepreneurs and Politics in Twentieth Century Mexico*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Cornelius, Wayne A. *Politics and the Migrant Poor in Mexico City*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1975.
- , Judith Gentleman, and Peter H. Smith, eds. *Mexico's Alternative Political Futures*. La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California—San Diego, 1989.
- Cypher, James M. *State and Capital in Mexico: Development Policy Since 1940*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
- Eckstein, Susan. *The Poverty of Revolution: The State and the Urban Poor in Mexico*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.

CHAPTER 16

Politics in Africa

- Anyang' Nyong'o, Peter, ed. *Popular Struggles for Democracy in Africa*. London: Zed Books, 1987.
- Bayart, Jean-Francois. *L'Etat en Afrique: la politique due ventre*. Paris: Fayart, 1989.
- Berg, Robert J., and Jennifer Seymour Whitaker, eds. *Strategies for African Development*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Carter, Gwendolyn M., and Patrick O'Meara, eds. *African Independence: The First Twenty-Five Years*. Bloomington: Indiana University Press, 1985.

- Chabal, Patrick, ed. *Political Domination in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill, and Donald Rothchild. *Politics and Society in Contemporary Africa*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1988.
- Cruise O'Brien, Donal, John Dunn, and Richard Rathbone, eds. *Contemporary West African States*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
- Decalo, Samuel. *Coups and Army Rule in Africa*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976.
- Diamond, Larry, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds. *Democracy in Developing Countries: Africa*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1989.
- Freund, Bill. *The Making of Contemporary Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 1984.
- Hayward, Fred M., ed. *Elections in Africa*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.
- Hyden, Goran. *Beyond Ujamaa in Tanzania*. Berkeley: University of California Press, 1980.
- . *No Shortcuts to Progress*. Berkeley: University of California Press, 1983.
- Jackson, Robert H., and Carl G. Rosberg. *Personal Rule in Black Africa*. Berkeley: University of California Press, 1982.
- Keller, Edmond J., and Donald Rothchild, eds. *Afro-Marxist Regimes*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1988.
- Ottaway, David, and Marina Ottaway. *Afro-Communism*. New York: Holmes and Meier, 1981.
- Rothchild, Donald, and Victor A. Olorunsola, eds. *State Versus Ethnic Claims: African Dilemmas*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
- Sandbrook, Richard. *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Tordoff, William. *Government and Politics in Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 1984.
- Vail, Leroy, ed. *The Creation of Tribalism in Southern Africa*. Berkeley: University of California Press, 1989.
- Whitaker, Jennifer Seymour. *How Can Africa Survive?* New York: Harper and Row, 1988.
- World Bank. *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*. Washington, D.C., 1989.
- Young, Crawford. *Ideology and Development in Africa*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982.
- . *The Politics of Cultural Pluralism*. Madison: University of Wisconsin Press, 1976.
- . *Governmental Process*, 6th ed. New York: Allyn and Bacon, 1983.
- Davidson, Roger H., and Walter J. Oleszek. *Congress and Its Members*, 2nd ed. Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1985.
- Epstein, Leon D. *Political Parties in the American Mold*. Madison: University of Wisconsin Press, 1986.
- Ginsberg, Benjamin, and Martin Shefter. *Politics by Other Means: The Declining Importance of Elections in America*. New York: Basic Books, 1990.
- Hamilton, Alexander, James Madison, and John Jay. *The Federalist Papers*, ed. by Clinton Rossiter. New York: New American Library, 1961.
- Kernell, Samuel. *Going Public: New Strategies of Presidential Leadership*. Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1986.
- King, Anthony S., ed. *The New American Political System*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1978.
- Lindblom, Charles E. *The Policy-Making Process*, 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980.
- McClosky, Herbert, and John Zaller. *The American Ethos: Public Attitudes Toward Capitalism and Democracy*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984.
- Neustadt, Richard E. *Presidential Power and the Modern Presidents: The Politics of Leadership from Roosevelt to Reagan*. New York: Free Press, 1990.
- Nicholas, Herbert G. *The Nature of American Politics*, 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1986.
- Page, Benjamin T. *Who Gets What from Government?* Berkeley: University of California Press, 1983.
- Peltason, Jack W. *Corwin & Peltason's Understanding the Constitution*, 10th ed. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1985.
- Polsby, Nelson W. *Congress and the Presidency*, 4th ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1986.
- Ranney, Austin. *Channels of Power: The Impact of Television on American Politics*. New York: Basic Books, 1983.
- Robinson, Donald L., ed. *Reforming American Government: The Bicentennial Papers of the Committee on the Constitutional System*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
- Rourke, Francis E. *Bureaucracy, Politics and Public Policy*. Boston: Little, Brown, 1983.
- Schlozman, Kay Lehman, and John T. Tierney. *Organized Interests and American Democracy*. New York: Harper and Row, 1986.
- Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*, 2 vols. The Henry Reeve text as revised by Francis Bowen and edited by Phillips Bradley. New York: Knopf, 1945.
- Wildavsky, Aaron. *The Politics of the Budgetary Process*, 4th ed. Boston: Little, Brown, 1983.

CHAPTER 17

Politics in the United States

Abraham, Henry J. *The Judiciary: The Supreme Court in the*